

68-03

الباجوری علی ابن قاسم الغزی

على شرح العلامة ابن قاسم الغزري على متن الشيخ

رضی اللہ تعالیٰ عنہ نفع اللہ

بہا کل من اشتغل

بہامین المسلمین

آمین

﴿ وبهامشها الشرح المذكور ﴾

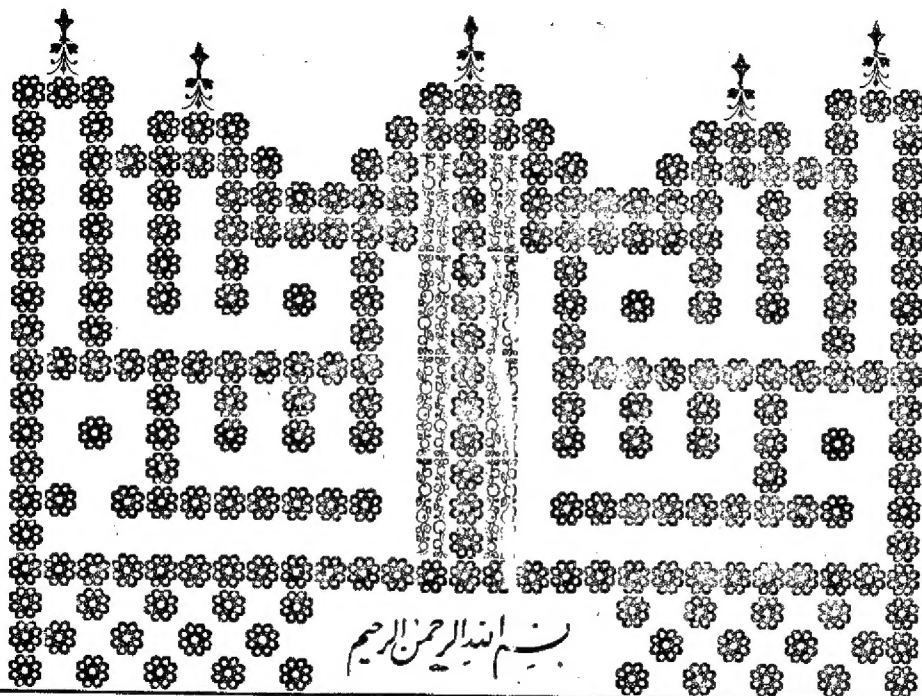
﴿ الجزء الاول ﴾

طَبِيعَ بِطَبِيعَةِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَلْيُفَضِّلْ بَيْنَهُمَا

عيسى البائى الجلبى وشركاه

پہوار سیدنا ابی حنیفہؒ بمقام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وحده لا شريك له شهادة
توصلنا إلى جنات النعيم وتكون سبباً للنظر لوجه الكريم وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله السيد
السند العظيم صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه أولى الفضل الجسيم (أما بعد) فيقول العبد الفقير إلى ربه
القدير إبراهيم البيهقي ذي التقصير أنه قد كثرت النفع والانتفاع بشرح ابن قاسم الغزي على أبي شجاع وكذا
بحاشيته التي للعلامة البرماوي الذي هو لكل خير حارٍ لكنها مشتملة على بعض عبارات صعبة مع أن المناسب
للبتدين أنما هو عبارات عذبة فلذلك جئني خلق كثير من المرة بعد المرة والكثرة بعد الكثرة على كتابة
حاشية عليه سهلة المرام وعذبة الكلام فأجبتهم لذلك والله أعلم بما هنالك طالباً من الله أن يجعلها خالصة لوجهه
الكريم وأن ينفع بها النفع العميم وهذا أو أن الشروع في المقصود بعون الملك المعبود فأقول وبالله التوفيق
لاحسن طريق (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه البسملة بسملة الشارح وستأتي بسملة المتن وكان ينبغي لواقع
الديباجة أن يأتي بسملة ثلاثة لهذه الديباجة لأنها أمر ذوبال وقد قال صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه
ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبت وأجنم أو أقطع لكن واقع الديباجة كتفي بسملة الشارح ولذلك قدمها
عليها لتعود بركتها عليها وأعلم أن البسملة تنس على كل أمر ذي بال أي حال بحيث يهتم به شرعاً للمحدث المار
وتحرم على المحرم لذاته كشرب الخمر وتكره على المكروه لذاته كالنظر لفرج زوجته بخلاف المحرم لعارض
كالوضوء بماء مغصوب والمكروه لعارض كأكل البصل فتسن عليهما وتجب في الصلاة لأنها آية من الفاتحة
عندنا فتعزى بها أحكام أربعة وبقية الإباحة وقيل إنها تباح في المباحات التي لا شرف فيها كنقل متاع من مكان
إلى آخره فعلى هذا تعزى بها الأحكام الخمسة (قوله قال الخ) هذه الديباجة من وضع بعض التلامذة مدحة
لشيخه وهي ساقطة في بعض النسخ وأصل قال قول على وزن فعل بالفتح بمعنى أن حق النطق أن يكون
هكذا والافعال لم تنطق بذلك فالقافاء الكلمة والواو عين الكلمة واللام لام الكلمة ثم يقال تحركت
الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً وليس أصله قول على وزن فعل بالكسر لانه لو كان كذلك لكان
مضارعاً يقال كيخاف ولا قول على وزن فعل بالضم لانه لو كان كذلك لكان لازماً ولا قول على
وزن فعل بالكسرة لانه لو كان كذلك لم يتأت قلب الواو ألفاً لسكونها على أن ذلك ليس من أوزان

بسم الله الرحمن
الرحيم قال

الفعل وعبر بالماضي دون المضارع لان القول قد وقع فيما مضى وهذا حكاية عنه من بعض التلامذة كما علمت ومقاله البرماوى من أنه عبر بالماضى دون المضارع لتحقيقه فكأنه واقع مرود لان القول ماض حقيقة فتدبر (قوله الشيخ) هو فى الأصل مصدر شاخ يقال شاخ شيخا ثم وصف به مبالغته يصح أن يكون صفة مشبهة وهو فى اللغة من جاوز الاربعين لان الانسان مادام فى بطن أمه يقال له جنين لا جنتانه واستتره بعد الوضع يقال له طفل وذرية وصي و بعد البلوغ يقال له شاب وفتى و بعد الثلاثين يقال له كهل و بعد الاربعين يقال للذ كرشىخ وللانثى شيخه وفى الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صبياء له أحد عشر جماعسة مبدوءة بالشين وهى شيوخ بضم الشين وكسرها وشيخه بفتح الياء وسكونها وشيخان كعلمان وخسة مبدوءة بالميم وهى مشايخ بالياء لا بالهمز ومشيخة بفتح الميم وكسرها ومشيوخا بابتاء الواو بعد الياء وحذفها وواحد مبدوء بالهمز وهو أشياخ وكلها شاذة الاجعين احدهما شيوخ كما يقتضيه قول ابن مالك فى ألفيته

• كذا ك يطرد فى فعل اسما مطلق الفا • والثانى أشياخ كما يقتضيه قوله فيها

وغير ما فعل فيه مطرد • من الثلاثى اسما بافعال يرد

(قوله الامام هو لغة المتبع بفتح الباء واصطلاحا من يصح الاقتداء به يطلق على اللوح المحفوظ كما فى قوله تعالى وكل شئ احصيناه فى امام مبين وقدير اذ به صحائف الاعمال وقد يطلق على الامام الاعظم ويجمع كثير على أئمة وأصله أئمة على وزن أفعلة نقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة الثانية وأدغمت الميم فى الميم ويجوز قلب الهمزة الثانية ياء وقد يجمع على امام فيكون مفردا تارة وجعانا تارة أخرى نظير هيجان فيقال ناقة هيجان ونوق هيجان فيختلف بالتقدير فيلاحظ أن حركات الامام المفرد كحركات كتاب وحركات الامام الجمع كحركات عباد ومن استعمله جمعا قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما فلا حاجة لما تكلفه بعضهم فى الآية من أن توحيد الدلالة على الجنس أولا لأنه مصدر فى الأصل أولان المراد واجعل كل واحدنا للمتقين اماما أولانهم لا اتحاد طريقتهم واتفاق كلمتهم كانوا كشخص واحد (قوله العالم) أى المتصف بالعلم ولو بمسئلة واحدة سواء كان بطريق الكسب أو بطريق الفيض الالهى وهو العلم اللدنى فقد نقل العارف الشعرانى أنه يفاض على المريد فى أول ليلة من الليالى الفتح بخمسة وعشرين علما منها علم أهل السعادة وأهل الشقاوة ومنها علم عدد الرمال والنبات والجمادات وما يخص كلاما أودعه الله فيه من المنافع والمضار (قوله العلامة) صيغة مبالغة كنسابة والتناء فيه لتأكيد المبالغة لأصلها لانه مستفاد من الصيغة ومعناه كثير العلم وأما قولهم هو من جمع بين المعقول والمنقول كالقطب الشيرازى ففيه قصور (قوله شمس الدين) أى كالشمس للدين من حيث ايضاحه للاحكام بتأليفه وتقريره وهذا لقب للشارح وهو ما شعر بمدح كزين الدين أوزم كأنف الناقه فان قيل لم قدم اللقب مع أنه يجب تأخير عن الاسم صناعة كما قال فى الخلاصة

• وأخرن ذان سواء صحبا • والمراد بسواء خصوص الاسم ولذا قال فى بعض نسخها • وذا جعل آخر اذا اسما أصبحا • وهذه النسخة هى الاولى لانه اذا اجتمع اللقب مع الكنية كنت بالخيار فى تقديم أيهما شئت وكذا اذا اجتمع الاسم والكنية أجيب بان ذلك مالم يشتهر والاجار تقديمه كما فى قوله تعالى المسيح عيسى بن مريم على أن المؤرخين لا يبالون بتقديم اللقب على الاسم فالجواب انما هو عند النحاة (قوله أبو عبد الله) هذه كنية الشارح وهى ماصدرت بأب أو أم أو ابن أو بنت أو عم أو عمة أو أخ أو أخت وقوله محمد اسمه الكريم وقوله ابن قاسم صفة لمحمد وقاسم اسم أبيه وهمة ابن تحذف اذا وقعت بين علمين مذكورين ثانيهما أب الاول ولم تقع أول سطر (قوله الشافعى) نسبة للامام الشافعى رضى الله تعالى عنه لكونه كان يتعبد على مذهبه والنسبة الى الشافعى شافعى لاشفعوى وان قال به بعضهم لان القاعدة أن المنسوب للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب اليه لكن بعد حذف الياء من المنسوب اليه واثبات بدلها فى المنسوب ولذا قال فى الخلاصة • ومثله ما حواه احذف • (قوله تغمد الله) أى غمره وعمره • لان التغميد فى الأصل ادخال السيف فى الغمد والمراد منه لازمه وهو التعميم (قوله برحمة) أى

الشيخ الامام العالم

العلامة شمس الدين

أبو عبد الله محمد بن

قاسم الشافعى

تغمده الله برحمته

٣ قوله لان التغميد

الح كذا بخطه وهو

وان كان صحيحا فى

نفسه الا أن النسب

بكونه تعليلا لتفسير

تغمده بما ذكر أن

يقول لان التغمد

بدون ياء لانه المصدر

لتغمد دون

التغميد اه من

هامش الاصل

باحسانه فهي على هذا صفة فعل أو بارادة احسانه فهي على هذا صفة ذات فعلى الاول يجوز أن يقال اللهم اجعنا في مستقر الرحمة لان مستقرها بمعنى الاحسان الجنة وعلى الثاني لا يجوز ذلك لانها بهذا المعنى قائمة بذاته تعالى ولا اجتماع فيها والرحمة في الاصل رقة في القلب تقضى التفضل والاحسان وهذا المعنى مستحيل في حقه تعالى باعتبار مبدئه حائز في حقه تعالى باعتبار غايته (قوله ورضوانه) بكسر الراء وضمة كاقرى به في قوله تعالى قل أو نبشكم بخبير من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدون فيها وأزواج مطهرة ورضوان من الله وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن الله تبارك وتعالى يقول لاهل الجنة يا اهل الجنة فيقولون لبيك وسعديك والخير في يديك فيقول هل رضيتم فيقولون ما لنا لا نرضى يا رب وقد أعطينا ما لم نعط أحدا من خلقك فيقول ألا أعطيكم أفضل من ذلك فيقولون يا رب وأى شيء أفضل من ذلك فيقول أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدا ومعناه اما عدم السخط فيكون عطفه على الرحمة من عطف العام على الخاص لان عدم السخط أعم من أن يكون معه احسان أو لا واما القرب والمحبة فيكون عطفه عليها من عطف الخاص على العام لان الرحمة أعم من أن تكون بالقرب والمحبة أو بغيرهما واما الثواب فيكون عطفه عليها من عطف المرادف لان الاحسان والثواب بمعنى واحد وقد يقال ان الاحسان أعم من الثواب لان الثواب مقدار من الجزاء يعطيه الله تعالى لعباده في مقابلة أعمالهم والاحسان أعم من ذلك واما الجنة فيكون عطفه عليها من عطف المحل على الحال فيه وهذا يعلم ما في عبارة البرماوى من الاجال والابهام (قوله آمين) اسم فعل بمعنى استعجب بالله ويجوز فيه المدو القصر والتشديد وان كان التشديد يأتي بمعنى قاصدين (قوله الحمدلة) جملة الحمدلة مستأنفة فلا محل لها من الاعراب بالنظر لكلام الشارح واما بالنظر لكلام واضع الديباجة فهي مقول القول فتكون في محل نصب بل مقول القول من هنالى آخر الكتاب وقد اشتمل كلامه من هنالى قوله أجد على ثلاث سجعات آخر الاولى الكتاب وآخر الثانية حجاب وآخر الثالثة الثواب فتقرأ بالسكون لاجل السجع وهو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد كما في قول الحريرى فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويرفع الاسماع بزواج وعظه (قوله تبركا) مفعول لاجله كما في قولك قت اجلالا لعمره لكن العامل هنا مقدر أى ذكرت الحمدلة لاجل التبرك أو بمعنى متبركا حال من فاعل الفعل المقدر أى ذكرت الحمدلة حال كوني متبركا (قوله بفاتحة الكتاب) أى بما افتتح الله به كتابه وهو صيغة الحمد لكن المراد الافتتاح الاضافى فلا ينافى أن الله افتتح كتابه بالبسملة لكن افتتاحا حقيقيا وان حصل بها الاضافى أيضا لكنه حاصل غير مقصود والاولى أن يراد بفاتحة الكتاب ما يشمل البسملة والحمدلة لانه المناسب لكلام المؤلف لوقوع البسملة والحمدلة جميعا منه ويحمل الافتتاح على ما يشمل الحقيقي والاضافى ولا ينافى هذا أن الضمير في قوله لانها الخ راجع لصيغة الحمد فقط لان عود الضمير على بعض العام سائغ ولا يخصصه وليس المراد بفاتحة الكتاب سورة الفاتحة بتمامها لانه ربما ينافيه ما بعده (قوله لانها الخ) علة لقوله تبركا فهو من باب التدقيق وهو اثبات الدليل بدليل آخر أو ذكر الشيء على وجه فيه دقة وقد اشتملت هذه العلة على ثلاثة أمور والضمير راجع لصيغة الحمد لكن معز زيادة رب العالمين أخذنا من قوله وآخر دعوى المؤمنين في الجنة دار الثواب لان آخر دعواهم فيها الحمد لله رب العالمين (قوله ابتداء كل الخ) وقوله وخاتمة كل دعاء الخ وقوله وآخر دعوى المؤمنين الخ أخبار ثلاثة عن أن في قوله لانها ومعنى كونها ابتداء كل أمر الخ أنه يطلب ابتداءه بها ابتداء حقيقيا ان لم تسبقها البسملة أو اضافيا ان سبقها لحديث كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أوتر أو أقطع أو أجزم والابتداء الحقيقي ما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء والاضافى ما تقدم أما المقصود سواء سبقه شيء أو لا فكل حقيقى اضافى ولا عكس وقوله ذى بال أى حال بحيث يهتم به شرعا بان لا يكون محرما ولا مكروها ولا من سفاسف الامور ويزاد على ذلك وليس ذكر المحضا ولا جعل الشارع له مبدءا غير البسملة والحمدلة ليخرج الذكر المحض ونحو الصلاة فان الشارع جعل ابتداءها بالتكبير كاسيأتى (قوله وخاتمة كل دعاء الخ) عطف على ابتداء كما تقدمت الاشارة اليه ومعنى كونها خاتمة كل دعاء الخ

ورضوانه آمين *
الحمد لله تبركا بفاتحة
الكتاب * لانها
ابتداء كل أمر ذى
بال وخاتمة كل دعاء

أنه يطلب ختم الدعاء بها كما يطلب بدوؤها ولذلك قال في العباب وأن يبدأ الدعاء ويختمه بالحمد لله اه ومثل الحمدلة الصلاة على النبي ﷺ خير لا تجعلاؤني كقدح الراكب بل اجعلوني في أول كل دعاء وفي آخره وقوله بحاج أي ترحي اجابته لانها علامة عن اجابته وقد قالوا كل دعاء بحاج لكن انما بعين ما طلب أو بخير مما طلب اما حالا أو مآلا أو بثواب يحصل للداعي أو بدفع ضرعه قال تعالى أدعوني أستجب لكم ولذلك قال في الجوهره

وعندنا أن الدعاء ينفع * كما من القرآن وعدا يسمع

(قوله وأخرج) عطف على ابتداء كما تقدمت الإشارة اليه ومعنى كونها آخر دعوى المؤمنين الخ أن المؤمنين في الجنة إذا اشتبهوا شيئا طلبوه بان يقولوا سبحانك اللهم وبحمدك فاذا ما طلبوه وجدوه بين أيديهم على الموائد كل مائدة ميل في ميل على كل مائدة سبعون ألف صحيفة في كل صحيفة لون من الطعام لا يشبه بعضها بعضا فاذا فرغوا من ذلك قالوا الحمد لله رب العالمين كما أخبر الله عنهم في قوله دعواهم فيها الخ وقال بعضهم المراد أنهم يشتغلون في الجنة بالتسبيح والتفديس لله تعالى ويختمون ذلك بالتحميد والثناء عليه بما هو اهله وفي هذا الدكر سرورهم وكمال لذاتهم وهذا أولى من الاول لان الامام الرازي شنع على قاتل الاول بانه ناظر في ديناه وآخرته للمأكل والمشروب وحقيق بمثل هذا أن يعد في زمرة البهائم ولا ينبغي هذه المبالغة فقد قاله البغوي وتبعه جماعة من المفسرين (قوله في الجنة) هي لغة البستان واصطلاحا دار الثواب بجميع أتباعها وهي سبع جنات متجاورة أوسطها وأفضلها الفردوس وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة النعيم وجنة عدن ودار السلام ودار الجلال كما ذهب اليه ابن عباس وقيل أربع ورجحه جماعة لقوله تعالى ولمن خاف مقام رب جنتان ثم قال ومن دونهما جنتان كما ذهب اليه الجمهور وقيل واحدة وكل الاسماء متحققة فيها اذ يصدق عليها جنة عدن أي اقامه وجنة الخلد وجنة النعيم وهكذا والاكثر أن على أن الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش والنار تحت الارضين السبع والحق تفويض ذلك الى علم اللطيف الخبير (قوله دار الثواب) بدل من الجنة وأضيفت الى الثواب لانها محلها فالإضافة من إضافة المحل للمحل فيه وقول البرماوى وإضافتها الى الثواب لكونه سببا في دخوله فيه نظر ٣ لانه ينافي الحديث المشهور وهولن يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا لا أنت يا رسول الله قال ولا أنا الا أن يتغمدنى الله برحته الا أن يقال انه ناظر للظاهر فان العمل سبب في الظاهر كما هو ظاهر قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون والمنفي في الحديث الاستحقاق وبهذا علم أنه لا تنافي بين الحديث والآية وقيل معنى الآية ادخلوا الجنة بفضلي واقتسموها بما كنتم تعملون (قوله أحده) انما جاز بالجملة الفعلية بعد أن جاز بالجملة الاسمية تأسيسا بحديث ان الحمد لله نحمده وهذا جاز في مقابلة نعمة وهي متجددة شيئا بعد شيء فناسب أن يأتي هنا بالجملة الفعلية المفيدة للتجدد والحدوث وذلك جاز في مقابلة الذات وهي دائمة مستمرة فناسب أن يأتي هناك بالجملة الاسمية المفيدة للدوام والاستمرار وجملة الحمدلة خبرية لفظا انشائية معنى فالمقصود منها انشاء الحمد فلا تفيد الانشاء الا بالقصد فقول البرماوى وان لم يقصد بها الانشاء فيه نظر لانها موضوعة للاخبار فكيف تفيد الانشاء من غير قصد الا أن ينظر لكونها نقلت في عرف الشرع الى الانشاء ويصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى لا يقال اذا كانت خبرية لفظا ومعنى لم يحصل مقصود الشارع وهو اتصاف المؤلف بالجدلا ناقل قول الاخبار بالجدجدلا نه من جملة الثناء لكن المشهور الاول وقد اشتمل كلامه من هنا الى مراده على سبعين على البهاء الثانية أطول من الاولى وهو حسن لان أحسن السجع ما تساوت فقره ثم ما طالت فيه الثانية على الاولى ومن قوله وأصلى وأسلم الى سهو الغافلين على ثلاث سجعات على النون وتقدم ثلاث سجعات على الباء (قوله أن وفق) بفتح الهمزة على تقدير اللام وأن وما بعده في تأويل مصدر وفاعل وفق ضمير مستتر يعود على الله تعالى أي أحده لاجل توفيقه سبحانه وتعالى ويصح كسر الهمزة وتجعل أن بمعنى اذ فتكون للتعليل لا للتعليل فتفيد على كل وقوع الجد لاجل التوفيق ولو جعلت للتعليل لم تفد وجود الجد جز مالا نه يصير معلقا على التوفيق وبهذا تعلم ماني قول البرماوى وبكسرهما مقتضى لوجود المعلق عليه اللهم الا ان يريد

بحاج هو آخر دعوى المؤمنين في الجنة دار الثواب أحده أن وفق

٣ قوله لانه ينافي الخ فيه أن الإضافة هنا الى الثواب لا الى العمل والذي في الحديث العمل لا الثواب ولا يعرف اطلاق الثواب على العمل حتى يتم الرد فالاولى رد كلام البرماوى بغير ذلك فتأمل اه بهامش

به ما ذكرنا من كونها حالة الكسر للتعليل ويكون مراده بالملحق عليه العلة وهي التوفيق لانه ملحق عليه معنى والمراد بالتوفيق هنا صرف الهمة لخلق قسرة الطاعة في العبد كما اشتهر لان كل مقام له مقال (قوله من أراد من عباده) أى من أراد توفيقه من عباده والمتكلم داخل في عموم كلامه هنا للقرينة الدالة على ذلك فالشارح من جملة من وفقه الله تعالى للتفقه في الدين فيكون حده في مقابلة التوفيق الواصل له ولغيره (قوله للتفقه) أى للتفهم شيئا فشيئا لان التفقه معناه لغة الفهم كما سيأتي وقوله في الدين متعلق بالتفقه والدين ما شرعه الله تعالى من الاحكام على لسان نبيه ﷺ سمي ديننا لان دين أى نبينا لانه يسمي ملة لانه يملى على الرسول وهو يملئه علينا ويسمى شرعا وشرعية لان الله شرعه وبينه فالدين والملة والشرع والشرعية بمعنى واحد (قوله على وفق مراده) متعلق بالتفقه أى على طبق مراده تعالى أزالنا الضمير في مراده الله تعالى (قوله وأصله وأسلم) جملة الصلاة والسلام خبرية لفظا انشائية معنى لقصد بهما الانشاء فلان قيد الانشاء لا بالقصد لأن الجملة المضارعية موضوعية للاخبار فتتوقف افادتها الانشاء على القصد وبهذا تعلم ما في قول البرماوى تبعه القليوبى اختار صيغة المضارع المفيدة للانشاء من غير قصد لا يقال انه ناظر لتمام الابتداء فانه يحمل فيه الكلام على الانشاء ولو من غير قصد لانا نقول اذا نظرنا للقيام فلا فرق بين المضارعية والماضوية والاسمية (قوله على أفضل خلقه) أى مخلوقاته فهو ﷺ أفضل المخلوقات على الاطلاق كما قال صاحب الجوهرية

وأفضل الخلق على الاطلاق * نبينا فكل عن الشقاق

فان قيل يدخل في الخلق بمعنى المخلوقات الناقص مع أن تفضيل الكامل على الناقص نقص كما قال بعضهم

إذا أنت فضلت امرأ ذا نباهة * على ناقص كان المديح من النقص

ألم تر أن السيف ينقص قدره * اذا قيل هذا السيف خير من العصي

أجيب بان محل ذلك اذا فضل الكامل على الناقص بخصوصه كالمثال الذى في البيت بخلاف ما اذا فضل عليه في العموم ألا ترى أنه اذا قال شخص السلطان أفضل من الزبال كان ذلك نقضا واستحق ذلك الشخص العقوبة من السلطان بخلاف ما اذا قال السلطان أفضل الناس فلا يكون ذلك نقضا ولا يستحق العقوبة بل الاكرام (قوله محمد) عطف بيان على أفضل خلقه فهو مجرور بعلى المتقدمة أو بذل منه فهو مجرور بعلى مقسرة لان البديل على نية تكرار العامل ولا يرد على هذا أن المبدل منه في نية الطرح والرحى لان ذلك من حيث عمل العامل وأما بالنظر للعنى فهو مقصود ويسن التسمية بمحمد محبة فيه ﷺ وينبغى اكرام من اسمه محمد تعظيما له ﷺ (قوله سيد المرسلين) أى أشرف المرسلين واذا كان سيد المرسلين كان سيد غيرهم بالطريق الاولى والسيد من ساد في قومه أو من كثر سواده أى حبسه أو هو الحليم الذى لا يستغزه الغضب ولا شك أن هذه الاوصاف اجتمعت فيه ﷺ والمرسلين جمع مرسل بفتح السين خلافا لما قال جمع رسول بمعنى مرسل لان المرسلين انما يكون جمع مرسل على أنه لم يأت فعول بمعنى مفعول الاندرا فان قيل ان أفضل خلقه يعنى عن قوله سيد المرسلين أجيب بان قوله سيد المرسلين أفاد ما لم يفده سابقه من حيث انه أشعر بحصول وصف الامارة والسيادة له ﷺ فله السلطنة والغلبة عليهم ففاد الاول الاخبار بالصفة الباطنة والثانى الاخبار بالصفة الظاهرة (قوله القائل) صفة لمحمد وأتى بذلك لمناسبته للقيام (قوله من برد الله به خير الخ) تتمه الحديث وانما أنا قاسم والله يعطى ولن يزال أمر هذه الامه مستقيما حتى تقوم الساعة وفي رواية ولن تزال هذه الامه قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله والمراد من برد الله به خيرا كاملا بشهادة تنوين التعظيم نخرج من لم يرد الله به خيرا أصلا وهو الكافرو من أراد به خيرا لكنه غير كامل وهو المؤمن الذى لم يفقه في الدين فاندفع ما يقال ان الحديث يقتضى أن من لم يفقه في الدين قد حرم الخير ولو كان مؤمنا وليس كذلك بل أعطى أصل الخير وفي هذا الحديث كما قاله الولي العراقي وغيره

من أراد من عباده *

للتفقه في الدين على

وفق مراده *

وأصله وأسلم على

أفضل خلقه محمد

سيد المرسلين

القائل من برد الله به

خير ايفقه في الدين

بشارة للشغل بالفقه من حيث ان فيه اعلاما بخير يته بشرط أن يكون طلبه خالصا لوجه الله تعالى بخلاف ما اذا كان مشوبا بربا أو نحوه والمراد بكونه عليه السلام قاسما كونه مبلغا للشيعة من غير تخصيص والله يعطى كل واحد من الفهم ما أراد لان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء حتى ان غير الصحابي قد يستنبط من لفظ النبوة ما لا يحظر ببال الصحابي كما يشهد لذلك قوله عليه السلام رب مبلغ أوعى من سامع وقيل المراد كونه قاسما الاموال بينهم لان سبب ابراده أنه عليه السلام قسم ما لا بينهم نخص بعضهم بزيادة فقال بعض من خفيت عليه الحكمة ما سبب ذلك فقال عليه السلام ردا عليه من ردد الله به خيرا يفقهه في الدين أى يفهمه في الدين بحيث لا تخفى عليه الحكمة فلا يعترض على أن الله هو المعطى المانع وانما أنا قاسم فلست بمعط حقيقة حتى تنسب الى الزيادة والنقص والمقصود من قوله حتى يأتى أمر الله التأييد كما في قوله تعالى مادامت السموات والارض كذا قيل والاولى ابقاؤه على ظاهره من الغاية لان المراد بأمر الله الريح اللينة التى تأتى قبل يوم القيامة يموت بها كل مؤمن ومؤمنة فلا يبقى الاشرار الخلق (قوله وعلى آله وصحبه) عطف على قوله على أفضل خلقه لاعلى محمود والازم أن أفضل خلقه مبين بمحمد وآله وصحبه أو أنه مبدل منه بمحمد وآله وصحبه وهذا لا يتوهم الاعلى اسقاط على من المعطوف وأما مع وجوده على فلا يتوهم ذلك وفي بعض النسخ وأصحابه بدل صحبه (قوله مدة الخ) ظرف لقوله أصلى وأسلم والغرض من ذلك تعميم الاوقات بالصلاة والسلام على النبي وعلى آله وأصحابه السادة الكرام اذ لا يخلو وقت عن وجود ذكر أو غفلة وقوله ذكر الذاكرين أى الله أول الرسول أولها وقوله وسهو الغافلين أى عن ذكر الله أو ذكر الرسول أوهما والاولى أن تكون أل فى الذاكرين والغافلين للجنس والمراد بالسهو عدم الذكركر ولو عمدا وانما عبر به للإشارة الى أن عدم الذكركر عمدا لكونه غير لائق كانه غير واقع ولهذا النكته عبر بالغافلين والمراد بهم غير الذاكرين ولو عمدا (قوله هذا كتاب) هكذا في كثير من النسخ وفي بعض النسخ وبعد فهذا كتاب والواو نائية عن أما النائية عن مهما والاصل مهما يكن من شيء بعد فهذا كتاب حذفت مهما ويكون من شيء وأقيمت أمامقام ذلك ثم ان بعضهم يقول أما بعد وهو السنة لأنه عليه السلام كان يأتى بها في كتبه ومراسلاته وقد صرح أنه عليه السلام خطب فقال أما بعدر بعضهم بحذف أما يأتى بالواو بدلها ويقول وبعد كما هنا على ما في بعض النسخ والظرف مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معنى الاضافة والمراد به النسبة التقييدية التى هي معنى جزئى حقه أن يؤدى بالحرف فان نوى لفظ المضاف اليه نصبت على الظرفية أو جرت بمن كما اذا أضيفت وان حذف المضاف اليه ولم ينو شيء نصبت مع التنوين فلها أحوال اربعة وتستعمل للزمان كثيرا وللمكان قليلا وهي صالحة هنا للزمان باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعدد زمن النطق بما قبلها وللمكان باعتبار أن مكان رقم ما بعدها بعدد مكان رقم ما قبلها وقد اشتهر الخلاف في أول من نطق بها فقيل داود عليه السلام وقيل قس بن ساعدة وقيل سحبان بن وائل وقيل كعب بن لؤى وقيل يعرب بن قحطان وقد نظم بعضهم ذلك فقال

جرى الخلاف أما بعد من كان قائلا * لها خمس أقوال وداود أقرب

وكانت له فصل الخطاب وبعده * فقس فسحبان فكعب فيعرب

واسم الإشارة راجع للمؤلف المستحضر في ذهنه وهو الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة سواء كانت الخطبة سابقة على التأليف أو متأخرة عنه خلافا لمن قال ان كانت الخطبة متأخرة عن التأليف فاسم الإشارة راجع لما في الخارج لان الالفاظ أعراض سيالة تنقضى بمجرد النطق بها فان قيل كيف صحت الإشارة لما في الذهن مع أن اسم الإشارة موضوع للإشارة المحسوس بحاسة البصر أجيب بانه نزل ما في الذهن لشدة استحضاره منزلة المحسوس واستعمل فيه اسم الإشارة على طريق الاستعارة فان قيل ما في الذهن لا يكون الاجملا ومسمى كتاب لا يكون الامفصلا فكيف يخبر بمفصل عن مجمل أجيب بان الكلام

وعلى آله وصحبه
مدة ذكر الذاكرين
وسهو الغافلين
﴿ وبعد ﴾ هذا
كتاب

على تقدير مضاف والاصل مفصل هذا كتاب فان قيل يلزم أن لا يقال كتاب لغير ما في ذهن المؤلف لانه هو الذي أخبر عن مفصله بكتاب أعجب بتقدير مضاف أيضا والاصل مفصل نوع هذا كتاب والتحقيق أنه لا حاجة لتقدير المضاف الاول لان الحق أن الذهن كما يقوم به المحمل يقوم به المفصل. ولالتقدير المضاف الثاني لان الشيء لا يتعدد بتعدد محله لان ذلك تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية وانما قال كتاب لم يقل شرح لاستقلاله عنده لانه لم يأت فيه بدليل ولا تعليل تسهلا على المبتدئين (قوله في غاية الاختصار) صفة أولى لكتاب والغاية آخر الشيء والاختصار تقليل الالفاظ كما سيأتي فالعنى أنه في آخر مراتب تقليل الالفاظ وقوله والتهذيب أى التصفية والتخليص من الخشو (قوله وضعته) صفة ثانية لكتاب وفي الكلام استعارة مصرحة تبعية بان شبه تأليف الشرح على المتن بوضع جسم على جسم بجامع شدة الاتصال واستعبر له الوضع واشتق منه وضع بمعنى ألّف وضعته ألّفته (قوله على الكتاب) المراد بالكتاب هنا المتن بخلاف الكتاب السابق فان المراد به الشرح وانما لم يقل على المختصر مع أنه الموافق لقول المصنف أن أعمل مختصرا تعظيما للثنى (قوله المسمى) أى في طرته لاني خطبته كما سيأتي وقوله بالتقريب هو أحد اسميه واختاره لاجل السجع وهو اتفاق كل فقرتين في الحرف الاخير ولجل النفاؤل الحسن فانه عليه السلام كان يحب القول الحسن (قوله ليتنفع به) علة للوضع بمعنى التأليف وقوله المحتاج فاعل يتنفع وخرج به غير المحتاج فليس مقصودا بالوضع وان كان قد يتنفع به بمراجعة او نحوها (قوله من المبتدئين) بيان للمحتاج ويجوز في المبتدئين الهمز وعدمه وهو الانسب بقوله يوم الدين وهو جوع مبتدى من ابتداء مبتدى فهو مبتدى وهو الآخذ في صغار العلم والمتوسط هو الآخذ في أواسطه والمنتهى هو الآخذ في كباره وان شئت قلت المبتدى هو من لم يقدر على تصوير المسئلة والمتوسط هو من قدر على تصوير المسئلة ولم يقدر على اقامة الدليل عليها والمنتهى هو من قدر على تصوير المسئلة وعلى اقامة الدليل عليها ومن قدر على ترجيح الاقوال فهو مجتهد الفتوى كالنوى والرافعى ومن قدر على استنباط الفروع من قواعد امامه فهو مجتهد المذهب ومن قدر على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة فهو مجتهد اجتهادا مطلقا قال تعالى وفوق كل ذي علم عليم (قوله لفروع الشريعة والدين) متعلق بالمحتاج وأما أصول الشريعة والدين فليس موضوعا له هذا التأليف بل في كتب التوحيد وتقدم الكلام على الشريعة والدين (قوله وليكون) عطف على ليتنفع فهو علة ثانية ولا يخفى أن اللام موجودة فلا يصح تقديرها بقول البرماوى فتقدر معه اللام غير ظاهر الا أن تكون النسخة التى وقعت له ليس فيها لام وهو كذلك في بعض النسخ (قوله وسيلة لنجاتي يوم الدين) أى سببا لخلاصى من المكروه يوم الجزاء فالمراد بالوسيلة السبب لكن فى الاصل ما يكون سببا لتحصيل شيء والنجاة وان كانت بمعنى الخلو من المكروه لكن يلزم منها هنا الفوز بالمطلوب وهو دخول الجنة فلذلك ساغ الاتيان بالوسيلة فيها وهذا اللزوم انما هو بالنظر للغالب والافيجوز أن يشجوا من المكروه ولا يدخل الجنة بان يكون من أهل الاعراف والمراد من الدين الجزاء كما هو أحد معانيه اللغوية ويوم الدين هو يوم القيامة وله أسماء كثيرة مذكورة في المطولات (قوله ونفعا) عطف على وسيلة أى وليكون نفعا أى نافعا أو ذانفع او جعله نفس النفع مبالغة والنفع هو إيصال الخير للغير وقوله لعباده المسلمين يشمل المبتدئين وغيرهم فهو أعم مما تقدم والنفع اعم من ان يكون بالتعلم او بالتعليم او بالوقف او بالهبة او غير ذلك من كل ما فيه ثواب آخر وى وقوله المسلمين جرى على الغالب والافغير المسلمين قد يتنفعون به لكن المسلمون هم المقصودون بالوضع وغيرهم انما هو بطريق التبعية (قوله أنه) بفتح الهمزة على تقدير اللام وبكسرهما استثنافا لكن فيه معنى التعليل لما تضمنه ما قبله من الدعاء فليس هناك دعاء صريح بل بالقوة فسكانه قال اللهم انفع به المحتاج من المبتدئين واجعله وسيلة لنجاتي يوم الدين وانفع به عبادك المسلمين وانما دعوت الله بذلك لانه الخ

في غاية الاختصار
والتهذيب* وضعته
على الكتاب المسمى
بالتقريب* ليتنفع به
المحتاج من المبتدئين*
لفروع الشريعة
والدين* وليكون
وسيلة لنجاتي يوم
الدين ونفعا لعباده
المسلمين* أنه

(قوله سميع دعاء عباده) بتووين سميع ونصب دعاءو بعلم تنوينه وجر دعاء كما قرئ بذلك في قوله تعالى ان الله بالغ امره والمراد سميع دعاء عباده سماع قبول وقوله وقريب أى قر بامعنو بالاحسبافهم وقريب من عباده بعلمه وقوله محجب أى محجب دعاء عباده (قوله ومن قصده) أى في حوائجه تحصيل المانفع أو دفع الما يضر وقوله لا يخيب أى لا يحصل له خيبة وهى عدم الفوز بالمطلوب يقال خاب يخيب خيبة اذا لم ينل ما طلب وفي المثل الهيبة خيبة أى الهيبة من الناس سبب في الخيبة (قوله واذا سألك عبادى عنى الخ) والمراد الى آخر الآية لان المقصود الاستدلال على القرب والاجابة لكنه اقتصر على ذلك مراعاة للسجع وسبب نزول هذه الآية أن اليهود قالوا يا محمد كيف يسمع ربنا دعائنا وأنت تزعم أن بيننا وبين السماء خمسمائة عام وان غلط كل سماء وبين كل سماء مثل ذلك وقيل ان اعرابيا قال يا رسول الله أقريب ربنا فنناجيه أى ندعوه سرا أم بعيد فنناديه أى ندعوه جهرا فنزل واذا سألك عبادى عنى الخ قال البيضاوى وهو تمثيل لكمال علمه بافعال العباد وأقوالهم واطلاعه على أحوالهم بحال من قرب مكانه منهم فشبه حاله تعالى في علمه باحوال عباده بحال من قرب مكانه منهم واستعير اللفظ الدال على الخال المشبه بها للحال المشبه (قوله واعلم) أى يامن يتأتى منك العلم من كل واقف على هذا الكتاب فال مخاطب به غير معين وان كان موضوعا لان مخاطب به المعين وهذا اللفظ يأتى به لشدة الاعتناء بما بعده (قوله أنه) أى الخال والشأن وجلة يوجد خبر أن وهى مفسرة لضمير الشأن وقوله في بعض الخ الجار والمجرور متعلق بيبوجد وكذا قوله في غير خطبته فيلزم عليه تعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ممنوع ويحجب بان الاول تعلق به وهو مطلق والثانى تعلق به وهو مقيدو بان الثانى بدل من الاول ونظير ذلك قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا قالوا الخ وقوله نسخ جمع نسخة وهو ما ينسخ وينقل من النسخ وهو النقل وقوله هذا الكتاب أى المتن (قوله في غير خطبته) أى في طرته أو على هامش الورقة الاولى (قوله تسميته) أى دال تسميته لان التسمية معنى مصرى لا وجود له في الخارج وانما الموجود النقوش الدالة عليه وقوله تارة أى في تارة وحالة وقوله بالتقريب فيه مبالغة حيث جعله نفس التقريب (قوله وتارة) أى في تارة وحالة وقوله بالاختصار فيه مبالغة حيث جعله نفس غاية الاختصار (قوله فذلك) أى فلاجل تسمية هذا الكتاب باسمين وقوله سميته باسمين أى سميت الشرح باسمين ليوافق اسم الشرح اسم المتن فان شرط المرافقة الموافقة والمراد باحد اسمين لانه لا يسمى بالاسمين معا (قوله أحدهما فتح الخ) فيه مبالغة حيث جعله نفس الفتح وقوله القريب المحجب صفتان لموصوف محذوف أى فتح الله القريب من عباده بعلمه المحجب دعاءهم كما علم مما مر وقوله في شرح متعلق بفتح وهذا قبل العلمية وأما بعد العلمية فلا تعلق له لانه جزء علم وجزء العلم لا تعلق له وقوله ألفاظ التقريب أى ألفاظهى التقريب فالإضافة للبيان أو من إضافة المسمى الى الاسم (قوله والثانى) أى ثانيها أى الاسمين وقوله القول المختار أى الذى اختاره العلماء الاخيار وقوله في شرح غاية الاختصار فيه ما تقدم من التعلق وعدمه (قوله قال الشيخ الخ) هذا من كلام الشارح مدحة للصنف وما تقدم من كلام بعض التلامذة مدحة للشارح وتقدم الكلام على الشيخ وعلى الامام فلا عود ولا إعادة (قوله أبو الطيب) كنية أولى للصنف وقوله ويشتهر أيضا أى كما اشتهر بأبى الطيب وأيضا مصدر آض اذا رجع فعناه رجوعا الى الاخبار بكنية ثانية للصنف كما أخبرت بكنية أولى له وشرطها أن تستعمل مع شيتين بينهما تناسب ويغنى أحدهما عن الآخر فلا يقال جاز يدا أيضا ولا جاز يدومات عمرو أيضا ولا اشترك يدا وعمرو أيضا (قوله أبى شجاع) مثلث الشين ولذلك قال في القاموس الشجاع كغراب وسحاب وكتاب الشديد القلب عند البأس وهذه كنية ثانية للصنف وكنى بها غيره من العلماء حتى ظن الجاهلون أن المراد به رجل حنفى شاركه في هذه الكنية وليس كذلك وهو امام ناسك عابد صالح واشتهر في الآفاق بالعلم والديانة وولى القضاء ثم الوزارة وكان له عشرة أنفار يفرقون على الناس الصدقات ويتحفونهم بالهبات بصرف على يد الواحد منهم مائة وعشرين ألف دينار فعم احسانه الصالحين والاخيار ثم صار زاهد الدنيا وأقام بالمدينة الشريفة وكان يكس المسجد

سميع دعاء عباده
وقريب محجب *
ومن قصده لا يخيب
* واذا سألك عبادى
عنى فاقى قريب *
واعلم أنه يوجد فى
بعض نسخ هذا
الكتاب فى غير
خطبته تسميته تارة
بالتقريب وتارة بغاية
الاختصار فلذلك
سميته باسمين
أحدهما فتح
القريب المحجب فى
شرح الفاظ
التقريب والثانى
القول المختار فى
شرح غاية الاختصار
قال الشيخ الامام أبو
الطيب ويشتهر
أيضا بأبى شجاع

الشريف ويشعل المصابيح ويخدم الحجرة الشريفة بقوعاش ما تقوستين ستقوم تحت له عضو من الاعضاء فستل عن سبب ذلك فقال حفظناها في الصغر فحفظها الله في الكبر ومات سنة ثمان وثمانين وأربعمائة وتودفن بالمسجد الذي بناه ورأسه قريب من الحجرة النبوية ليس بينها الا خطوات يسيرة (قوله شهاب الملة والدين) لقب للمصنف وقدمه على الاسم لشهرته ومحل منع تقديم اللقب على الاسم لم يشتهر كما تقدم والشهاب في الاصل الكوكب أو ما ينفصل منه والمراد أنه كالشهاب في الاضاءة لاهل الملوك والدين وتقدم الكلام على الملة والدين وقد اشتهر عند المؤرخين تلقب من اسمه أحمد بالشهاب وتلقب من اسمه محمد بالشمس ولذلك يقولون للشيخ الرملي الكبير الشهاب لان اسمه أحمد وللشيخ الرملي الصغير الشمس لان اسمه محمد (قوله أحمد) هو اسم المصنف وأول من سمي به بعد النبي ﷺ أحمد أبو الخليل شيخ سيبويه (قوله ابن الحسين) بال الداخلة على العلم لاح الاصل كما قاله في الخلاصة وبعض الاعلام عليه دخلا * لاح ما قد كان عنه نقلا

فهي زائدة كما في اسم سيدنا الحسين ابن سيدتنا فاطمة بنت سيدنا محمد ﷺ فقول البرماوي بأن الحسين معرف هكذا كاسم سيدنا ابن سيدتنا ابنة سيدنا فاطمة نظر لان ال فيع زائدة للحم الاصل كما علمت (قوله ابن أحمد) بجر لفظ ابن لانه صفة للحسين وأما لفظ ابن الاول فهو بالرفع لانه صفة لاحد من تتبع الاسماء وجد اسم الابن موافقا لاسم جده غالبا كما هنا (قوله الاصفهاني) نسبة لأصفهان بفتح الهمزة وكسرها والفتح أفصح وبالفاء والباء وهي بلدة بالعجم واصلا في اللغة الاعجمية بالياء مشوبة بالفاء ثم عربتها العرب فنطقوا بالياء تارة وبالفاء تارة أخرى (قوله سقى الله) جملة خبرية لفظا انشائية معنى قصد الشارح بها الدعاء للمصنف وقوله ثراه الثرى بالقرص التراب الندي وأما الثراء بالمد فهو كثرة المال مأخوذ من الثروة والضمير عائدة على المصنف وقوله صيب الرحمة والرضوان من اضافة الصفة للوصف أى الرحمة والرضوان المصوبين وصيب بياءين موحدتين بينهما ياء مشناة من تحت مأخوذ من الصب وهو ازال الشئ من أعلى الى أسفل ومنه قوله تعالى أناصينا الماء صباهكذا ضبطه البرماوي أو بياء مشناة مشددة أو مخففة كما في قوله تعالى أو كصيب وتقدم الكلام على الرحمة والرضوان والمراد أنه تعالى ينزل عليه ذلك حتى يعم جسده ويفيض عنه الى التراب الذي تحته مبالغة في التعميم والكثرة وأن الثرى كناية عن جشته (قوله وأسكنه) جملة خبرية لفظا انشائية معنى كالتى قبلها والضمير المستتر عائدة لله تعالى والبارز عائدة على المصنف وقوله أعلى فراديس الجنان أى أعلى درجات الجنان بالنسبة لاقتران المصنف فهو أعلى نسبي لا مطلق لان الأعلى المطلق لا يكون الا لله ﷻ والمراد بالفراديس الدرجات لكن على سبيل المجاز أو التغليب لانه ليس في الجنان الا فردوس واحد والشارح سمي غيره من الدرجات بالفردوس مجاز العلاقة المجاورة أو غلب الفردوس على غيره وسمى كلامها فردوسا (قوله بسم الله الخ) مقول القول الذي قدره الشارح فهو في محل نصب باعتبار به وان كان مستأنفا لا محل له من الاعراب بالنظر لكلام المصنف وابتدأ بالبسملة ثم بالجملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملنا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء أو أجزم والمعنى على كل أنه ناقص وقليل البركة فهو وان ثم حسا لا يتم معنى مع خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ وإشارة الى أنه لا تنافي بين الحديثين بحمل حديث البسملة على البدء الحقيقي وحديث الجملة على البدء الاضافي هذا هو المشهور في دفع التنافي بينهما وهناك وجه آخر لدفع التنافي بينهما مذكورة في المطولات والمراد بالامر ذي البال الشئ صاحب الحال الذي يهتم به شرعا بحيث لا يكون محرما لذاته ولا مكروها كذلك ولا من سقاسف الامور أى محقراتها فتحرّم على المحرم لذاته كالزنا خلافا للقمولى حيث قال تكبره عليه بخلاف المحرم لعارض كالوضوء بقاء مغسوب وتكبره على المكروه لذاته كالنظر للفرج بلا حاجة بخلاف المكروه لعارض كاكل البصل ولا تطلب على محقرات الامور ككنس زبل صونا لاسمه تعالى عن اقترانه بالمحقرات وتخفيفا على العباد فان قيل يرد على ذلك طلبها عند دخول الخلاء وهو مستقنر أجيب بانها طلبت عنده للحفظ من الشياطين وهو ليس من المحقرات بل

شهاب الملة والدين
أحمد بن الحسين بن
أحمد الاصفهاني سقى
الله ثراه صيب
الرحمة والرضوان
وأسكنه أعلى
فراديس الجنان
(بسم الله الرحمن
الرحيم)

أمر ذو بال ويشترط أن لا يكون ذلك الامر ذكرا محضاً بل لا يمكن ذكره أصلاً أو كان ذكره غير محض كالقرآن
فتسن التسمية فيه بخلاف الذكور المحض كالأله الا الله وأن لا يجعل له الشارع مبدءاً غير البسملة والجدلة كالصلاة
فانه جعل لها مبدءاً غير البسملة والجدلة وهو التكبير (فائدة) معاني كل الكتب مجموعة في القرآن ومعاني
القرآن مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة وممعاني البسملة مجموعة في بائها ومعناها الاشارى
بى كان ما كان وبى يكون ما يكون ومعاني الباء في نقطتها والمراد بها أول نقطة تنزل من القلم التي يستمد منها
الخط لا النقطة التي تحت الباء خلافاً لمن توهمه ومعناها الاشارى أن ذاته تعالى نقطة الوجود المستمد منها كل
موجود واعلم أن البسملة قد اشتملت على خمس كلمات الاولى الباء وقد شرحتها الشارح بذكر متعلقها ومعناها
الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك والاوى جعلها للمصاحبة على الوجه المذكور لان جعلها للاستعانة يورهم
ان اسمه تعالى آله للشيء وفيه اساءة أدب وان أجيب عنه بان المقصود أن البدء في الشيء متوقف على اسمه تعالى
كتوقف الشيء على آله الثانية الاسم ولم يشرحه الشارح ومعناه ما دل على مسمى وهو مشتق عند البصريين
من السمو وهو العلو لانه يعلو مسماه فاصله عندهم سمو بوزن فعل خفف بخذف عجزه وسكن أوله وآتى
بهمزة الوصل توصل الى النطق بالسكان فصاروزنه افع وعند الكوفيين من رسم بمعنى علم لانه علامة على مسماه
وانما قلنا ذلك لم نقل من السمة وهي العلامة كما اشتهر لان الاشتقاق عندهم من الافعال فاصله عندهم رسم بوزن
فعل حذف الواو وعوض عنها الهمزة فصاروزنه اعل فهو من الاسماء المحذوفة الاعجاز على الاول ومن الاسماء
المحذوفة الصدور على الثانى الثالثة لفظ الجلالة الرابعة الرجن الخامسة الرحيم وقد تكلم عليها الشارح (قوله
ابتدى) هذا بيان لمعلق الباء بناء على أنها أصلية وقيل انها زائدة فلا تتعلق بشيء لان حرف الجر الزائد لا يتعلق
بشيء كالباء في بحسبك درهم وكذلك الشبيه بالزائد كربي في قولك رب رجل كريم لقبيته وأقسام المتعلقة ثمانية
لانه اما أن يكون فعلاً أو اسماً وعلى كل اما أن يكون خاصاً أو عاماً وعلى كل اما أن يكون مقدماً أو مؤخراً والاوى أن
يكون فعلاً لان الاصل في العمل للافعال وما عمل من الاسماء كالمصدر واسم المصدر فهو بطريق الجمل على الافعال
وأن يكون خاصاً لان كل شارع في شيء يضمر في نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدءاً له فالمسافر اذا قال بسم الله الرجن
الرحيم كان المعنى أسافر والآكل اذا قال بسم الله الرجن الرحيم كان المعنى آكل وهكذا وأن يكون مؤخراً ليفيد
القصر اى قصر افراد ان خوطب به من يعتقد الشركة في الحكم فالمقصود به الرد على من يعتقد من المشركين انه
يبتدأ باسماء آلهتهم واسمه تعالى وهذا هو الظاهر أو قصر قلب ان خوطب به من يعتقد خلاف الحكم فالمقصود به
الرد على من يعتقد من الكفار انه يبتدأ باسم غيره تعالى لا باسمه وهذا بعيد أو قصر تعيين ان خوطب به من يتردد
في الحكم فالمقصود تعيين من يبتدأ باسمه لمن يتردد ويشك هل يبتدأ باسمه تعالى أو باسم غيره وهذا بعيد أيضاً
والشارح قدره فعلاً مؤخراً فانه تقديره خاص فكان الاولى أن يقول أولف لما علمت من ان الاولى أن يكون خاصاً
ولتعم البركة جميع التأليف بخلافه على تقدير ابتدى فان البركة خاصة بالابتداء وأجيب عن الشارح بانه أشار الى
جواز تقديره عاماً وان كان الاولى تقديره خاصاً (قوله كتابي هذا) المراد به المتن لانه حكاية من الشارح عن لسان
المصنف كانه يقول مراد المصنف ذلك (قوله والله اسم للذات) أى بوضعه تعالى لانه هو الذي سمي نفسه بنفسه ثم
علمه لعباده والاوى أن يقول والله علم على الذات لان الاسم يشمل اسم الذات واسم الصفة وأما العلم فهو خاص باسم
الذات فهو علم شخصي جزئي وان كان لا يقال ذلك الا في مقام التعليم وليس فيه غلبة أصلاً لا تحقيقية ولا تقديرية
فالاولى أن يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه كالتجيم فانه اسم لكل كوكب ليلي ثم غلب على
الثر يا بعد سبق استعماله في غيرها الثانية أن لا يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه لكن يقرر ذلك
كألاله المعروف بال فانه لم يستعمل في غيره تعالى ثم غلب عليه بعد تقدير استعماله في غيره وأما لفظ الجلالة فليس فيه
شيء من ذلك على التحقق والله ولي التوفيق (قوله الواجب الوجود) هذا بيان وتعيين للمسمى وليس معتبراً من

أبتدى كتابي
هذا والله اسم
للذات الواجب
الوجود

وهو لا يشترط فيه كونه اختياريا حتى لو قلنا يزبد حسن أو جميل الوجه لكونه أكرمك كان جدا وان كان المحمود به الذي هو الحسن أو جمال الوجه قهر يا أو ورد على الشارح انه لا حاجة حينئذ لقوله بالجميل بعد قوله البناء بناء على رأى الجمهور أن البناء لا يكون الا في الخير لا على رأى ابن عبد السلام أنه يكون في الخير وفي الشر وعليه لا بد من التقييد بقولنا بالجميل وأجيب بأنه لم يكتف بدلالة الالتزام لانها مجبورة في التعاريف على ان البناء قد يستعمل في الشر مشاككة كافي الحديث وهو انه عليه السلام مر عليه بمحاضرة فائزوا عليها خيرا فقال وجبت ثم مر عليه باخرى فائزوا عليها شرا فقال وجبت فقالوا وما وجبت يا رسول الله فقال أما الاولى فوجبت أى الجنة لانكم أنذيتم عليها خيرا وأما الثانية فوجبت أى النار لأنكم أنذيتم عليها شرا أو كما قال وأورد عليه أيضا انه حينئذ أدخل بذكر المحمود عليه وأجيب بأنه تركه للخلاف فيه انه هل يشترط أن يكون اختياريا كما هو رأى الجمهور أولا كما هو رأى الزمخشري ولذلك جعل الحمد والمدح أخوين وان كانت الباء السببية أو بمعنى على كان يينا للمحمود عليه فقول البرماوى وان كانت الباء سببية فالمراد المحمود به غير ظاهر لان بقاء السببية تؤدى مؤدى التى بمعنى على فقوله وهو حسن ليس بحسن واستشكل كون المحمود عليه لا بد أن يكون اختياريا عند الجمهور بالحمد على ذاته تعالى وصفاته فان ذاته تعالى وصفاته لا يقال لها اختيارية كما لا يقال لها اضطرارية وأجيب بان المراد اختياريا حقيقة أو حكما والمراد بالثاني ما كان منشأ لأفعال اختيارية كذاته تعالى وصفاته التأثير كالفقر قوما كان ملازما للثبوت كبقية الصفات و بأن المراد بالاختيارى ما ليس اضطرارا فبشملة ذاته تعالى وصفاته والمراد بالجميل عند الحمد أو المحمود وان لم يكن جيلا عند الشارع فيشمل ما لو أنثى عليه بالقتل كافي قوله

نهبت من الاعمار ما لحويته * لهنت الدنيا بأنك خالد

ولا فرق بين أن يكون ذلك الجليل من الفضائل وهي النعم القاصرة كالصلاة أو من القواضل وهي النعم المتعدية كالكرم ولذلك يقولون سواء تعلق بالفضائل أم القواضل (قوله على جهة التعظيم) أى مع جهة هي التعظيم فعلى بمعنى مع والاضافة للبيان والعطف فى قول بعضهم على جهة التبخيل والتعظيم للتفسير والمراد التعظيم ولو ظاهر بان لا يصدر عن الجوارح ما يخالقه فلذلك أقحم لفظ جهة فهو إشارة الى انه لا يشترط التعظيم بالفعل بل الشرط عدم المناقاة فان صدر عن الجوارح ما يخالقه كما لو قلت لا بد أنت عالم وضررت بالقلم فذلك استهزاء وسخرية (قوله رب) أصله ارب بناء على انه اسم فاعل جذفت الالف وأدغمت الباء فى الباء ويصح أن يكون صفة مشبهة فلا حذف وهو من التورية وهي تبليغ الشئ حالا خلا الى الحد الذى أراده الربى ويختص المحلى بال وهو الرب باله بخلاف المضاف الغير العاقل كل فى قولهم رب الدار وأما المضاف للعاقل فهو مختص كما يدل له ما ورد فى صحيح مسلم لا يقل أحدكم ربى بل سيدى ومولاى أى لا يقل أحدكم على غير الله تعالى ربى بل سيدى ومولاى ولا يرد قول سيدنا يوسف عليه السلام ان ربى أحسن مثواى لان ذلك مختص برمانه كالسجود لغيره تعالى فكان ذلك جائزا فى شريعته (قوله أى مالك) انماسمى المالك بالرب لا نهى ربى ما يملكه وقد أتى الرب لمعان نظما بعضهم فى قوله

قريب محيط مالك ومدير * مرب كثير الخير والمول للنعم * وخالقنا المعبود جابر كسرنا

ومصلحناء الصاحب الثابت القدم * وجامعنا والسيد احفظ هذه * معان أنت للرب فادع لمن نظم

رحمه الله تعالى (قوله العالمين) أصله من العلامة كما قاله أبو عبيدة لا نعلم من نوع من العالم الا وفيه علامة على وجود خالقه أو من العلم كما قال غيره فيختص بأولى العلم وهو الانس والجن والملائكة لاختصاص العلم بهم (قوله بفتح اللام احتراز من العالمين بكسر اللام فانه جمع عالم بالكسر أيضا وليس مرادها هنا (قوله هو) أى لفظ العالمين (قوله كما قال ابن مالك) أى فى قوله

أولو وعالمون علينا * وأرضون شئنا السنونا

و يعترض عليه بأن فيه اتحاد المشبه والمشبه به لان المشبه هو ان العالمين اسم جمع والمشبه به هو ما قاله ابن مالك كذلك ويجاب بأنهم ما يختلفان بالنسبة للقائل فالاول باعتبار أن مقول للشارح والثاني باعتبار أن مقول لابن مالك

على جهة التعظيم
(رب) أى مالك
(العالمين) بفتح
اللام هو كما قال ابن
مالك

وهذا كاف في اختلاف المشبه والمشبّه وهو هذا الاعتراض والجواب بجزء من هذه العبارة (قوله اسم جمع) أي اسم دال على الجماعة كدلالة المركب على أجزائه كقوم ورهط وأما الجمع فهو ما دل على الأحاد المجتمعة كدلالة تكرار الواحد بحرف العطف كالزبد في قولك جاء الزبدون فإنه في قوة جاز يدرز يدوز يدوز يدواسم الجنس الافرادى ما دل على الماهية بلا قيد أى من غير دلالة على قلة أو كثرة كماء وتراب واسم الجنس الجمعى ما دل على الماهية بقيد الجمعية كتمر والتحقق أن العالمين جمع لعالم لأنه كما يطلق على ما سوى الله يطلق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف فيقال عالم الانس وعالم الجن وعالم الملك وهذا الاطلاق يصح جمعه على عالمين لكنه جمع لم يستوف الشروط لأنه يشترط في المفرد أن يكون علما أو صفة وعالم ليس بعلم ولا صفة بل قيل أنه جمع استوفى الشروط لأن العالم في معنى الصفة لأنه علامة على وجود خالقهم وقد نص على ذلك جماعة منهم شيخ الاسلام في شرح الشافية (قوله خاص بمن يعقل) والراجح أنه شامل للعاقل وغيره تغليباً للعاقل على غيره أو تنزيلاً للعاقل منزلة العاقل (قوله لا جمع) عطف على قوله اسم جمع وقد علمت أن التحقيق أنه جمع (قوله بفتح اللام) احتراز من عالم بكسر ها وقد تقدم أنه يجمع على عالمين بكسر ها (قوله لأنه) أى عالم بفتح اللام وقوله اسم عام الخ قد علمت أنه كما يطلق بهذا الاطلاق يطلق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف بهذا الاطلاق يصح جمعه وقوله والجمع خاص بمن يعقل أى فيلزم أن يكون المفرد أعم من جمعه وهو باطل وقد يقال هذا كما يبطل كونه جمعاً يبطل كونه اسم جمع لأنه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجمع أخص من مفرده (قوله وصلى الله الخ) أتى بالعطف هنا إشارة إلى عدم الاستقلال وإنما يظهر العطف إذا جعلنا كلاماً من الجملتين خبرية لفظاً انشائية معنى بخلاف ما وجعلت جملة الجملة خبرية لفظاً ومعنى وجملة الصلاة خبرية لفظاً انشائية معنى فإن الصحيح عدم جواز عطف الانشاء على الاخبار كعكسه فتجعل الواو للاستئناف والصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء ودخل في الغير جميع الحيوانات والجمادات فإنه ورد أنها صلت وسلمت على سيدنا محمد ﷺ كما صرح به العلامة الحلبي في سيرته كالعلامة الشنوائى في شرح البسملة خلافاً لمن منع ثبوت الصلاة من الحيوانات والجمادات وعلى هذا فهى من قبيل المشترك اشتراكاً لفظياً وهو ما تحذف لفظه وتعد معناه ووضع كلفظ عين فإنه وضع للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع وهكذا واختار ابن هشام في معناه واحد وهو العطف بفتح العين لكنه يختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة للملائكة الاستغفار الخ وعلى هذا فهى من قبيل المشترك اشتراكاً معنواً وهو ما تحذف لفظه ومعناه واشتركت فيه أفراد كأسد فان لفظه واحد ومعناه واحد وهو الحيوان المفترس واشتركت فيه أفراد ولم يأت المصنف بالسلام لكونه من المتقدمين الذين لا يرون كراهة الافراد ورجح النووي ومن تبعه من المتأخرين كراهة الافراد بشرط ثلاثة الاول أن يكون منا بخلاف ما إذا كان منه ﷺ فإنه حقه الثانى أن يكون في غير الوارد أمافيه فلا يكره الافراد الثالث أن يكون من غير داخل الحجرة الشريفة أما هو فيقتصر على السلام بان يقول بادب وخشوع السلام عليك يا رسول الله فلا يكره في حقه الافراد وقد أتى الشارح بالسلام لكونه من المتأخرين والسلام بمعنى التسليم وهو التحية أو بمعنى السلامة من النقائص قال بعضهم وإنهات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بنى هاشم ثم مضى العمل على استحبابه ومن العلماء من يختم بها كتابه أيضاً فيجمع بين الصلاتين رجاء لقبول ما بينهما فان الصلاة عليه ﷺ مقبولة ليست مردودة والله أكرم من أن يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما (قوله على سيدنا) أى جميع المخالقات والسيد من ساد في قومه أو من كثر سواده أى جيشه أو من تفرع الناس اليه عند الشدائد أو الخليم الذى لا يستغفزه غضب ولا خفاء أن هذه الاوصاف اجتمعت فيه ﷺ وعلم من ذلك جواز اطلاق السيد على غيره تعالى فقد قال صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر وأما حديث السيد الله فعنه السيد بالسيادة المطلقة الله تعالى وأصل سيد

اسم جمع خاص بمن
يعقل لا جمع ومفرده
عالم بفتح اللام لأنه
اسم عام لما سوى
الله والجمع خاص بمن
يعقل (وصلى الله)
وسلم (على سيدنا

سيود اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياءوا دغمت الياء في الياء فصار سيدا (قوله محمد) بدل أو عطف بيان فهو مجرور على الاول بعلى مقدره لان البدل على نية تكرار العامل وعلى الثاني بعلى المذكورة لان غير البدل من التوابع ليس على نية تكرار العامل وليس نعتا السيد لان العلم لا ينعت بهو بعضهم حوز كونه نعتا نظرا لاصله وقولهم العلم لا ينعت به محله مالم يكن مشتقا بحسب الاصل والاجاز النعت به نظرا لاصله ويسن التسمية بمحمد محبة فيه عليه السلام لانه أشهر أسمائه بين المسلمين والذها سماعا عند العالمين وقد حكى بعضهم ان لله ملائكة سياحين في الارض يزورون كل بيت فيه شخص مسمى بمحمد أو أحمد (قوله النبي) اختاره على الرسول تبعاً لقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي وان كانت الرسالة أفضل من النبوة على الراجح خلافاً للعز بن عبد السلام القائل بان النبوة أفضل من الرسالة لان النبوة فيها تعلق بالخالق والرسالة فيها تعلق بالخلق فان النبوة فيها نصراف من الخلق الى الحق والرسالة فيها الانصراف من الحق الى الخلق ليدلهم ورد بان الرسالة فيها التعلقان كما صرح به الشيخ ابن حجر في شرح الاربعين والكلام في نبوة رسول رسالته والافعال رسول أفضل من النبي قطعاً والنبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبي أو لغيره وقد اشتهر أن الانبياء مائة ألف وأربعمائة وعشرون ألفاً وقيل مائتا ألف وأربعمائة وعشرون ألفاً والرسول منهم ثلثمائة وثلاثة عشر أو أربعمائة وعشرون ألفاً ولكن الصحيح عدم حصرهم في عدد لقوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك (قوله بالهمز) أي على انه من النبأ وهو الخبر لانه مخبر بكسر الباء لامة بالشرائح والاحكام وهذا ظاهر ان كان نبيا ورسولا فان كان نبيا فقط قيل في التعليل لانه مخبر للناس يانه نبي ليعتبر أم مخبر بفتحها لاخبار جبريل عليه السلام له بها عن الله فهو إما بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول وقوله تركه أي ترك الهمز على أنه من النبوة وهي الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من اتبعه فهو أيضاً إما بمعنى اسم الفاعل أو المفعول والمهموز أصل لغير المهموز وقيل بالعكس وقيل كل منهما أصل برأسه وهو الظاهر (قوله انسان) أي حر ذكر من بني آدم سليم عن منفرط طبعاً كجذام وبرص وعن دناءة أب أي خسته ككونه حجاً مأوز بالاوخنا أم بالقصر أي خشها زناها ومحل الاحتياج للتقييد بالذكر ان نظرنا لما اشتهر من أن الانسان يطلق على الذكر والانثى دون ما اذا نظرنا للغة من يقول للانثى انسانة كما في قوله

انسانة فتاة * بدر الدجى منها خجل

(قوله أوحى اليه بشرع) أي أعلم به لان الانبياء الاعلام سواء كان بارسال ملك أو بالهام أو رؤيا منام فان رؤيا الانبياء حق سواء كان له كتاب أم لا وقوله يعمل به أي في حق نفسه (قوله وان لم يؤمر بتبليغه) أي ان أمر بتبليغه وان لم يؤمر بتبليغه فهو نبي على كل حال قالوا وللغاية والتعميم وذكرها أولى من سقوطها كما قاله بعضهم وقال غيره الاولى اسقاطها ويكون قيداً في كونه نبيا فقط بدليل مقابلته بقوله فان أمر بتبليغه الخ (قوله فنبى ورسول) فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا فيبينهما العموم والخصوص المطلق يجتمعان فيمن كان نبيا ورسولا كسيدنا محمد عليه السلام وينفرد النبي فيمن كان نبيا فقط ولا ينفرد الرسول فان قلنا بانفراد الرسول في الملائكة كجبريل لقوله تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس كان بينهما العموم والخصوص الوجهي والتحقيق الاول ومعنى كون الملائكة رسلا أنهم واسطة بين الله وبين الخلق من البشر (قوله أيضا) أي رجوعا الى الاخبار بان رسول بعد الاخبار بانه نبي (قوله والمعنى ينشئ الصلاة الخ) أشار بذلك الى ان جملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى ولا يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى لان الاخبار بالصلاة ليس بصلاة وان تكلف بعضهم صحة ذلك بخلاف جملة المجدلة لان الاخبار بالجدد (قوله والسلام) كان الاولى حذفه لانه ليس في كلام المصنف حتى يأتي به في تفسير معناه وانما زاده من عنده كما تقدم التفسير عليه ولعله توهم في حال التفسير انه من كلام المصنف وان كان بعيدا (قوله ومحمد علم) أي لا وصف وقوله منقول أي لا مرجع بل وضابط المنقول انه الذي

محمد النبي هو بالهمز
وتركه انسان أوحى
اليه بشرع يعمل به
وان لم يؤمر بتبليغه
فان أمر بتبليغه فنبى
ورسول أيضا والمعنى
ينشئ الصلاة والسلام
عليه ومحمد علم منقول
من اسم مفعول
المضغف العين

سبق له استعمال في غير العالمية ثم نقل اليها وضابط المرتجل أنه الذي لم يسبق له استعمال في غير العالمية فالاول
كمحمد والثاني كسعاد وقوله من اسم مفعول المصغف العين أي الفعل المكرر العين وهو جند بالتشديد فانه على
وزن فعل بالتشديد أيضا فالليم عين الكلمة وهي مكررة واسم المفعول منه محمد ومعناه من كثر جند الناس له بكثرة
خصاله الجيدة فلذلك سمي به نبينا ﷺ وقد قيل لجده عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لموت أبيه
قبلها لم سميت ابنك محمدا وليس من أسماء آبائك ولا قومك فقال رجوت أن يحمدني السماء والارض وقد
حقق الله رجاءه كما سبق في علمه (قوله والنبي بدل منه أو عطف بيان) كان الاولى أن يجعله نعتا لاشتقاقه
من النبأ أو النبوة كما تقدم في هذا تعلم ما في قول البرماوى أي لانعت لعدم اشتقاقه (قوله وعلى آله) أشار
الشارح بزيادة على إلى أنه معطوف على سيدنا وليس معطوفا على محمد والا كان بدلا من سيدنا وهو لا يصح
وأشار أيضا إلى الرد على الشيعة الزاعمين ورود حديث مكذوب عنه صلى الله عليه وسلم وهو لا تفصاوا بيني
وبين آلى بعلى وجه الرد ما ورد في الصحيحين ان الصحابة قالوا له كيف نصلى عليك يا رسول الله اذا صلينا
عليك في صلاتنا فقال لهم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آله كما ذكره الجلال المحلى في شرح المنهاج ولا
يضاف آل الا الى ما فيه شرف فلا يقال آل الاسكافى وأصله أول كجمل بدليل تصغيره على أو يل وقيل أصله أهل
بدليل تصغيره على أهيل ورد بانه يحتمل أنه تصغير أهل وان أجيب عنه بأن تحسين الظن بالنقلة يدفع ذلك
لانهم لم يقولوا ذلك الا عند علمهم بانه تصغير آل بقرآن دلتهم على ذلك (قوله الطاهرين) أي الخالصين من النقائص
الحسية والمعنوية والمراد بالطاهرين ما يشمل الطاهرات ففيه تغليب (قوله هم) أي آله ﷺ وقوله أقار به
الح أي في مقام الزكاه وقوله وقيل واختاره النووي الح أي في مقام الدعاء لان المناسبة للتعميم وأما في مقام المدح
فكل تقى فتحصل انهم مختلفون باختلاف المقامات وقال بعض المحققين ينظر للقرينة فان دلت على أن المراد
بهم الاقارب حل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا
وان دلت على أن المراد بهم الاتقياء حل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين اخترتهم لطاعتك
وان دلت على أن المراد بهم كل مسلم ولو عصيا حل عليهم كقولك اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله سكان جنتك
والحاصل انه لا يطلق القول في تفسير الآل بل يعول على القرينة (قوله المومنون) هو بالمعنى الشامل للأئمة في
تغليب والمراد بالبينين في قوله من بنى هاشم وبنى المطلب ما يشمل البنات ففيه تغليب أيضا وأما أولاد البنات فلا
يدخلون ون كان لهم بعض شرف حتى جوز بعضهم لبسهم للعامة الخضراء وخرج بقوله بنى هاشم وبنى المطلب بنو
عبد شمس ونو قل فليسوا من الآل لانهم كانوا يؤذونه ﷺ وأما بنو هاشم وبنى المطلب فكانوا ينصرونه ويذبون
عنه ولذلك قال ﷺ نحن وبنى المطلب هكذا وشبك بين أصابعه ﷺ والحاصل أن عبد مناف خلف أربعة هاشميا
جده ﷺ والمطلب جد الامام الشافعى ولذلك يقال للنبي ﷺ الهاشمى والامام الشافعى المطلبى فهو ابن عمه ﷺ
وعبد شمس ونو فلا قاله ﷺ بنو هاشم والمطلب دون بنى عبد شمس ونو فل (قوله وقيل) عطف على مقدر كأنه
قيل هكذا قيل وقيل الح (قوله كل مسلم) أي ولو عصيا لانه أحوج إلى الدعاء من غيره (قوله ولعل قوله الح) لم يحزم
بذلك بل أتى بصيغة الترجيح لاحتمال أن المصنف لم يرد ذلك (قوله منتزع) أي مقتبس فلا تنزاع هو الاقتباس وهو أن
يضمن المتكلم كلامه شيئا من القرآن أو من السنة لا على أنه منه كافي قوله

والنبي بدل منه أو
عطف بيان عليه
(و) على (آله)
الطاهرين) هم كما
قال الشافعى أقار به
المؤمنون من بنى
هاشم وبنى المطلب
وقيل واختاره
النووى أنهم كل
مسلم ولعل قوله
الطاهرين منتزع من
قوله تعالى ويطهركم
تطهيرا (و) على
(صحابته)

لأن أخطأت في مدحك ما أخطأت في منى لقد أنزلت حاجاتى * بواد غير ذى زرع
وهو جائز عند الامام الشافعى اذا لم يحل بتعظيم ما اقتبس منه بخلاف ما اذا أخل بتعظيمه بان كان فيه استهجان
كافي قوله وردفه مهتر من خلفه * لئلا ذاق ليعمل العاملون
(قوله ويطهركم تطهيرا) أي من الرذائل فالمراد به التطهير المعنوى (قوله وعلى صحابته) عطف على آله من
عطف الاعم عموما وجهيا على القول الأول فى الآل لاجتماع الآل والصحابة فيمن كان من أقار به واجتمع به
كسيدنا على وانفراد الآل فيمن كان من أقار به ولم يجتمع به كاشراف زماننا هذا وانفرد الصحابة فيمن

اجتمع به ولم يكن من اقرار به كأبي بكر الصديق ومن عطف الخاص على العام على القول الثاني في الآل فاعتنى بهم لشرفهم (قوله جمع صاحب) فالصحابة بمعنى الاصحاب وان كانت تطلق بمعنى الصحبة فيكون مصدرا لصاحب من باب سلم والصاحب في اللغة من طالت عشرتك به والمراد منه هنا الصحابي ولذلك قيد الشارح بقوله صاحب النبي وهو من اجتمع مؤمنا بالنبي ﷺ بعد نبوته في حال حياته اجتماعا متعارفا بان يكون في الارض على العادة بخلاف ما يكون في السماء او بين السماء والارض والموت على الاسلام شرط لدوام الصحبة لا لأصلها فان ارتدوا العباد بالله تعالى انقطعت صحبته فان عاد للاسلام عادت له الصحبة لكن بمجردة عن الثواب كعبد الله بن أبي سرح ٧ وفائدة عودة الصحبة له بمجردة عن الثواب كون من اجتمع عليه يقال له تابعي وكون ابنه كفاً لبنت الصحابي وكونه يحشر تحت راية الصحابة بخلاف ما ذامت مرتداً كعبد الله بن خطل فانه ارتد وخلق بالمشركين واشترى ايماء تغنين بهجاء رسول الله ﷺ فلذلك قال في فتح مكة اقتلوه ولو كان متعلقاً بأستار الكعبة فقتله عبد الله بن الزبير فمات مرتداً واعلم أن عيسى عليه السلام اجتمع به ﷺ في بيت المقدس بحسده وروحه فهو صحابي وكذا اخضر بفتح الخاء وكسر الصاد أو سكونها ولقب بذلك لانه ما جلس على أرض الاخضرت واسمه بليان بن ملكان بفتح الباء وسكون اللام بعدها مثناة تحتية وفتح الميم وسكون اللام وآخره نون قيل ان من عرف اسمه واسم أبيه دخل الجنة وهو من الانبياء وقيل من الاولياء وهو المراد بالعبد في قوله تعالى فوجدنا عبدان من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً فان الله أعطاه علم الحقيقة ومن ذلك ما وقع له مع موسى عليه السلام من قصة السفينة والغلام والجدار (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله تأ كيد (قوله أجمعين) اختلف فيه فقيل ان التأ كيد به يفيد الاجتماع في زمن واحد وقيل يفيد الشمول وحل الاول على ما ذاب سبقة لفظ يدل على الشمول كما اذا قلت جاء القوم كلهم أجمعون والثاني على ما ذاب سبقة ذلك كما اذا قلت جاء القوم أجمعون وهذا الجمع يحيل الخلاف ويرفعه كما نبه عليه السعد (قوله تأ كيد لصحابته) أي ولآله أيضاً وانما اقتصر على الاقرب (قوله ثم ذكر كراخ) أي قال ما تقدم ثم ذكر كراخ فهو عطف على مقدر ويحتمل ان ثم للاستئناف لانها قد ترد للاستئناف وفائدة هذا الدخول كثرة الاعتناء ببيان أحوال السؤال الآتي (قوله أنه مسء) وفي تصنيف هذا المختصر أي لأنه صنفه من تلقاء نفسه من غير أن يسأله فيه احد والتصنيف ضم صنف من الكلام الى صنف آخر وان لم يكن على وجه الالفة بخلاف التأليف فانه يشترط فيه أن يكون على وجه الالفة فالتأليف أخص من التصنيف (قوله بقوله) متعلق بذكر (قوله سألني) أي طلب مني والطلب يصدق بان يكون من الاعلى أو الادنى أو المساوي والاول يسمى أمراً والثاني دعاء والثالث التماسا على الطريق التي جرى عليها صاحب السلم حيث قال

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفي التساوي فالتماس وقعا

ولذا لم يقل أمرني ولا التماس مني ولا دعائي وان كان الصحيح أن طلب الفعل يسمى أمراً وطلب الترك يسمى نهياً وكل منهما يسمى دعاء والتماسا لفرق بين أن يكون من الاعلى أو الادنى أو المساوي لكن الادب أن لا يقال في نحو اغفر لنا ولا تؤاخذنا أمراً ونهياً بل ينبغي أن يقال دعاء تأدياً (قوله بعض الاصدقاء) يصدق هذا البعض بالواحد والمتعدد (قوله جمع صديق) وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك سمي بذلك لصدقته في محبتك وضده العدو قال ﷺ قلما يوجد في امتي في آخر الزمان درهم حلال وأخ يوثق به وقال الامام الشافعي رضي الله عنه من طلب صديقا من غير عيب فقد أعجب نفسه ومن عاتب اخوانه على كل ذنب فقد أكره أعداءه وقال بعضهم

صاد الصديق وكاف الكيمياء معا * لا يوجدان فدع عن نفسك الطمعا

واما الخليل فهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبته في اعضائك والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبته في اعضائك ويفديك بماله وعلى هذا فالمحبة افضل من الخلة وهو التحقيق ولهذا كان ﷺ حبيباً وكان سيدنا ابراهيم خليل (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله جلة الخ (قوله حفظهم الله تعالى) أي حرسهم من الشدائد وكل مكروم ولا يقال مثل ذلك عرفا لالا حياء فيستفاد من ذلك ان السائل حي وقت الدعاء لانه يقال بحسب

جمع صاحب النبي
وقوله (أجمعين)
تأ كيد لصحابته
ثم ذكر المصنف أنه
مسؤول في تصنيف
هذا المختصر بقوله
(سألني بعض
الاصدقاء) جمع
صديق وقوله
(حفظهم الله تعالى)

٧ (قوله كعبد الله
ابن أبي سرح فيه
نظر فانه أسلم على
يد النبي ﷺ فعادت
له الصحبة وقوله
فقتله عبد الله ابن
الزبير لعلة الزبير
لاعبد الله فانه كان
اذا ذاك ابن ثمان سنين
فتأمل اه مصححه

العادة في الاموات رحيم الله تعالى وان كان الحفظ من الشدائد يصلح للاموات أيضا والرحمة تصلح للاحياء كذلك
والضمير في حفظهم يصح عوده على الاصدقاء وهو أفيد وان كان فيه عود الضمير على المضاف اليه وعلى البعض وهو
أقعد لان فيه عود الضمير على المضاف وعلى هذا فاجمع الضمير نظرا للمعنى البعض لانه وان كان مفرد اللفظ لكنه
يصدق بالمتعدد معنى (قوله جملة دعائية) فهي خبرية لفظا انشائية معنى فكأنه قال اللهم احفظهم (قوله أن أعمل)
أي أولف وأن وما بعدها في تأويل مصدر مفعول ثان لسأل والياء هو المفعول الاول (قوله مختصرا) اسم مفعول من
الاختصار وهو الاجاز وقد اختلفت عباراتهم فيه مع تقارب المعنى فقل هو رد الكلام الى قليله مع استيفاء المعنى
وتحصي له وقيل الاقلال بلاخلال وقيل تكثير المعاني مع تقليل المباني وقيل حذف الفضول مع استيفاء الاصول وقيل
تقليل المستكثر وضم المنتشر الى غير ذلك من العبارات الرشيقة وانما سمي اختصارا لما فيه من الاجتماع كما سميت
السرة مختصرة لاجتماع السيور فيها وجنب الانسان خصر الاجتماع ودقته (قوله هو ماقول لفظه) ولذلك قال بعضهم
الكلام يختصر ليحفظ ويسط لي فهم وقوله وكثر معناه أي غالبا فلا ينافي أن بعض المختصرات يقل معناه كلفظه
بل هذا المختصر كذلك فاندفع ماني الخشي من النظر لكن أفاد الشيخ السجاعي في حاشيته على الخطيب أن المختصر
لفظ ماقول لفظه وكثر معناه واصطلاحا ماقول لفظه سواء كثر معناه أو قل أو ساوى فالقيد معتبر لفظا لا اصطلاحا (قوله
في الفقه) أي كائنا في الفقه فالجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمختصر والظرفية من ظرفية الدال في المدلول لان
المختصر اسم للالفاظ والفقه اسم للمعاني لا يراد عليه أن الالفاظ قوال للمعاني كما هو المشهور لانه باعتبار دلالة الالفاظ
على المعاني نظرا للسامع فلا ينافي ظرفية الالفاظ في المعاني باعتبار التعقل نظر المتكلم فانه يتعقل المعنى أولا ثم يأتي
باللفظ على طبقه كما أن الشخص يحصل الظرف أولا ثم يأتي بالظرف على طبقه فان قيل لم قال في الفقه مع أنه يعني
عنه قوله على مذهب الامام الشافعي أجيب بجوابين الاول بتسليم أنه يعني عنه لكنه قال ذلك ليمدح مختصره من
وجهين عموم كونه في الفقه وخصوص كونه على مذهب الامام الشافعي والثاني بمنع أنه يعني عنه لان مذهب الشافعي
قد يكون في غير الفقه فانه كان مجتهدا في اللغة وفي الاصول أيضا (قوله هو) أي الفقه وهو مبتدأ خبره قوله الفهم وقوله
لفظه منصوب على نزع الخافض أي في لغة العرب واللغة في اللغة اللهج في الكلام أي الاسراع في معرفة الاصطلاح الالفاظ
التي وضعتها العرب للمعان وهي الكلمات اللغوية (قوله الفهم) قيل مطلقا كما هو ظاهر عبارة الشارح وقيل فهم مادي
فقط يقال فقه كفههم وزنا ومعنى وفقه بفتح القاف اذا سبق غيره في الفهم وقفه بضمها اذا صار الفقه له سجية وطبيعة
ومعنى الفهم ارتسام صورة الشيء في الذهن (قوله واصطلاحا) عطف على لغة فهو منصوب على نزع الخافض
أيضا والاصطلاح في اللغة مطلق الاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع أمر لا مرمتي أطلق انصرف اليه
وتارة يعبرون بقولهم اصطلاحا وتارة بقولهم شرعا والفرق بينهما ان الاول يكون في الامر المتفق عليه بين
طائفة مخصوصة وان الثاني يكون في الامر المتلقى من الشارع كمعنى الصلاة وهو أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير
مختصة بالتسليم بشرائط مخصوصة وقد يعبرون بقولهم شرعا فيما اصطلاح عليه الفقهاء من حيث انهم جملة
الشرع كما قاله الشبرا ملسي (قوله العلم) هو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع عن دليل والمراد به هنا الظن مجازا
والمراد بالظن التهيؤ لذلك بالملكة التي يقتدر بها على استنباط الاحكام لا الظن بالفعل فلا يردانه ثبت عن كل
واحد من الأئمة أنه قال لا أدري لكونه لم يقدح فكرته ولو أعمل فكره لاجاب لوجود الملكة التي يستنبط بها
الاحكام عنده فهو مجاز مبني على مجاز والكلام في ظن المجتهد فلا يشمل ظن غيره فلا يقال له فقه (قوله بالاحكام)
قيد أول خرج به العلم بالنوات والصفات كذا تزييدو بياضه والاحكام جمع حكم وهو خطاب الله المتعلق بفعل
المكلفين اما بالطلب أو الاباحة والوضع فقولنا اما بالطلب أو الاباحة اشارة الى الاحكام التكليفية وهي خمسة
الاجاب والتحرير والتدب والكره ولو خفيفة فتشمل خلاف الاولى والاباحة وقولنا أو الوضع اشارة الى
الاحكام الوضعية وهي خمسة أيضا وهي كلام الله تعالى المتعلق بجعل الشيء سببا أو شرطا او مانعا أو صحيحا

جملة دعائية (أن
أعمل مختصرا) هو
ماقل لفظه وكثر
معناه (في الفقه) هو
لغة الفهم واصطلاحا
العلم بالاحكام

أو فاسدا فالجاءة عشرة وإذا ضربت الخمسة في الخمسة كانت الجاءة خمسة وعشرين والمراد بالاحكام هنا النسب التامة كشبوت الوجوب للنية في الوضوء في قولنا النية في الوضوء واجبة وثبوت النية في قولنا الوضوء مندوب وهكذا وأل في الاحكام للاستغراق (قوله الشرعية) قيد ثان خرج به العلم بالاحكام الحسابية والعادية فلا يسمى فقها والشرعية نسبة للشرع بمعنى الشارع وهو الله تعالى أو النبي ﷺ فاندفع ما يقال ان فيه نسبة الشيء الى نفسه لان هذه الاحكام يقال لها شرع (قوله العملية) قيد ثالث خرج به العلم بالاحكام الشرعية الاعتقادية كشبوت الوجوب للقدرة في قولنا القدرة واجبة لله تعالى وهكذا بقية الصفات فيسمى ذلك علم الكلام وعلم التوحيد والمراد بالعملية المتعلقة بكيفية عمل ولو قليلا كالنية فالصلاة في قولنا الصلاة واجبة عمل وكيفية الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب للصلاة والنية في قولنا النية في الوضوء واجبة عمل قلبي وكيفية الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب للنية (قوله المكتسب) بالرفع على انه صفة للعلم وهو قيد رابع خرج به علم الله تعالى فانه ليس مكتسبا ولذلك قال صاحب الجوهرة وعلمه ولا يقال مكتسب * فاتبع سبيل الحق واطرح الريب

و بعضهم أخرج به علم جبريل والنبي ﷺ بناء على انه ليس مكتسبا بل بالهام والحق انه مكتسب لان علم النبي ﷺ يكتسبه من جبريل وعلم جبريل يكتسبه من اللوح المحفوظ وحينئذ فعلم كل منهما خارج بقوله من أدلتها وهذا بالنسبة لالم يكن باجتهاده ﷺ بناء على انه كان يجتهد وهو الراجح فيقال لعلمه بالاحكام التي استنبطها باجتهاده من الأدلة فقه بالنسبة ﷺ وان كان من أدلة الفقه بالنسبة لنا (قوله من أدلتها) أي من أدلة الاحكام أي من الأدلة المحصلة لها وهذا قيد خامس خرج به علم جبريل والنبي ﷺ بناء على انه مكتسب كما مر في غير ما اجتهد فيه ﷺ كما علمت (قوله التفصيلية) أي المفصلة المعينة وهذا قيد سادس خرج به علم الخلاف وهو من ينصب نفسه للذب عن مذهب امامه كان يقول المزي في النية في الوضوء واجبة لما قام عند امامي والوتر مندوب لما قام عند امامي وهكذا فان هذه الأدلة التي قالها ليست مفصلة معينة والتحقيق ان الخلاف لا يستفيد من هذه الأدلة علما حتى تفصل وتعين فلا يظهر خروج علم الخلاف بذلك وكيفية أخذ الاحكام من الأدلة التفصيلية أن تقول أقيموا الصلاة أمر والامر للوجوب ينتج أقيموا الصلاة للوجوب ولا تقر بوا الزنا نهى والنهي للتحريم ينتج لا تقر بوا الزنا للتحريم وهكذا وأخصر من هذا التعريف وأوضح منه أن يقال الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد (قوله على مذهب الامام) صفة للفقه أي في الفقه الكائن على مذهب الامام من كينونة العام على الخاص أو صفة تختصرا أي مختصرا كاتنا على مذهب الامام من كينونة الدال على المدلل والمذهب في اللغة اسم لكان الذهاب ثم استعمل فيما ذهب اليه الامام من الاحكام مجازا على طريق الاستعارة التصريرية بحجة التبعية وتقريرها ان تقول شبهنا اختيار الاحكام بمعنى الذهاب واستعير الذهاب لاختيار الاحكام واشتق منه مذهب بمعنى أحكام مختارة ثم صار حقيقة عرفية (قوله الاعظم) أي من أئمة مذهب لا مطلقا (قوله المجتهد) أي اجتهاد مطلقا لانه المنصرف اليه اللفظ عند الاطلاق والاجتهاد في الاصل بذل المجهود في طلب المقصود ويراد به التحري والتوخي ثم استعمل في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة وقد انقطع من نحو الثلثة تواعدى الجلال السيوطي بقاءه الى آخر الزمان واستدل بقوله ﷺ يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها ومنع الاستدلال بان المراد بمن يجدد أمر الدين من يقرر الشرائع والاحكام لا المجتهد المطلق وخرج به مجتهد المذهب وهو من يستنبط الاحكام من قواعد امامه كالزنى ومجتهد الفتوى وهو من يقدر على الترجيح في الأقوال كالرافعي والنووي لا كالرملى وابن حجر فانهم لم يبلغوا مرتبة الترجيح بل هما مقلدان فقط وقال بعضهم بل لهما ترجيح في بعض المسائل بل وللشبرا ملسي أيضا (قوله أنى عبد الله) كنيته رضى الله عنه ولا يلزم من هذه الكنية ان يكون له ولد يسمى بعبد الله لان الكنية لا تستلزم ذلك كما في قوله ﷺ ما فعل النغير يا أبا عمير لصغير كان معه طائر يقال له النغير فات فقال له النبي ﷺ ذلك ليس لي (قوله محمد) هو اسمه الكريم وأدريس اسم أبيه والعباس اسم جده الاول

الشرعية العملية
لمكتسب من
أدلتها التفصيلية
(على مذهب
الامام) الاعظم
المجتهد ناصر السنة
والدين أبي عبد الله
محمد بن ادريس بن
العباس بن عثمان بن
شافع

وعثمان اسم جده الثاني وشافع اسم جده الثالث وعليه اقتصر الشارح لانه هو الذي نسب اليه الامام الشافعي والافشافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزي بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف فيجتمع الامام الشافعي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف لانه عليه السلام سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وما أحسن قول بعضهم

يا طالبا حفظ أصول الشافعي * مجتمعا مع النبي الشافعي

محمد ادريس عباس ومن * فوقهم عثمان قل وشافع

وسائب ثم عبيد سادس * عبد يزي هاشم للجائع

مطلب عبد مناف عاشر * أكرم بهامن نسبة للشافعي

ولا يخفى ان هاشما الذي في نسب الامام غير هاشم الذي في نسبه عليه السلام لان الثاني عم الاول (قوله الشافعي) نسبة لشافع المذكور وانما نسب اليه لانه صحابي ابن صحابي لقي النبي عليه السلام وهو مترعر بالنفول بالشفاعة (قوله ولد بعزة) وقيل بعسقلان وقيل بمى وقيل باليمن ونشأ بمكة وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وثقه على مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة وأذن له في الافتاء يعني الاجتهاد وهو ابن خمس عشرة سنة ثم لازم مالكا بالمدينة وأذن له في الافتاء أيضا وقدم بغداد فاجتمع عليه علماءها وأخذوا عنه وصنف فيها مذهبه القديم ثم عاد الى مكة ثم خرج الى بغداد فاقام بها شهرا ثم خرج الى مصر وصنف فيها مذهبه الجديد بجامع عمرو ثم لم يزل بها ناشرا للعلم مشغلا به الى أن توفاه الله تعالى رضى الله عنه ونفعنا به (قوله ومات) وسبب موته أنه أصابته ضربة شديدة ففرض بها أياما ثم مات قال ابن عبد الحكم سمعت أشهب يدعو على الشافعي بالموت فكان يقول اللهم أمت الشافعي والاذهب علم مالك فذكرت ذلك للشافعي فقال

تمنى أناس ان أموت وان أمت * قتلك سبيل لست فيها بأوحد

فقل للذي ينبغي خلاف الذي مضى * تمهيا لأخرى مثلها وكأن قد

فتوفي بعد الشافعي ثمانية عشر يوما فكان ذلك كرامة للامام (قوله يوم الجمعة) ضحوة النهار ودفن بعد العصر بالقرافة المعروفة بربة أولاد عبد الحكم وفضائله لا تحصى وشماله لا تستقصى (قوله سلخ رجب) أي آخر يوم منه ورجب هنا ممنوع من الصرف لان المراد به معين وحيثما أراد به معين فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعذر واذا أراد به غير معين صرف لفقد العلمية ولا يضاف اليه شهر فلا يقال شهر رجب لانه لم يسمع ولذا قال بعضهم

ولا تصف شهرا الى اسم شهر * الا لما أوله الرافد

واستن من ذارجا فيمتنع * لانه فيما روه ماسمع

كذا قيل والصحيح أنه يجوز اضافة شهر الى كل الشهر (قوله سنة أربع ومائتين) فعلم من بيان سنة مولده وسنة موته أن جملة عمره أربع وخمسون سنة وقد بارك الله في عمره مع قلته رضى الله عنه ونفعنا به آمين (قوله ووصف المصنف الخ) دخول على ما بعده لكن هذا الصنيع بما يوهم أن هذه الاوصاف ليس المصنف مسؤولا فيها وليس كذلك بل هو مسؤول فيها (قوله مختصره) الاولى كتابه ليخرج من شبه تحصيل الحاصل لان من جملة الاوصاف أنه في غاية الاختصار فيقول المعنى الى أنه وصف مختصره بالاختصار هذا توضيح مراد المحشى وفيه ما لا يخفى اذ لا يضراً أنه يصف المختصر بأنه في غاية الاختصار لان الاختصار متفاوت (قوله باوصاف) المراد بالجمع ما فوق الواحد أخذنا ذكره الشارح حيث قال منها انه في غاية الاختصار الخ ومنها انه يقرب الخ وكان الاولى للشارح أن يقول وهي الخ ويخفف لفظ منها ومنها اذ لم يبق منها غير ما ذكره كذا اعترض البرماوى وأجاب الشيخ عطية بأنه أراد الاوصاف السابقة واللاحقة فالسابقة هي قوله في الفقه على مذهب الامام الشافعي واللاحقة هي قوله في غاية الاختصار وحينئذ فجمع الاوصاف على ظاهره وصح قول الشارح منها ومنها لانه قد بقي منها السابقة لكن ارادة السابقة هنا بعيدة كما هو ظاهر

(الشافعي) ولد بعزة
سنة خمسين ومائة
ومات (رجة الله
عليه ورضوانه)
يوم الجمعة سلخ
رجب سنة أربع
ومائتين ووصف
المصنف مختصره
باوصاف

(قوله منها) أى الاوصاف وقوله أنه أى مختصره (قوله فى غاية الاختصار) أى فى آخر مراتب الاختصار الذى هو تقليل الالفاظ وأورد عليه أنه يمكن اختصاره بل هناك ما هو أخصر منه وأجيب بان ذلك على سبيل المبالغة وهى لا تعد كذبا كما فى قول أبى الطيب يمدح سلطانا

وأخفت أهل الشرك حتى أنه * لتخافك النطف التى لم تخاف

اذ لا يتصور أن تخافه النطف التى لم توجد لكن قصده المبالغة وهى جائزة وجواب المحشى بانه بالنسبة الى ما هو أطول منه غير ظاهر لانه لا يتم مع وصفه بانه فى غاية الاختصار فانه لا شئ بعد الغاية فدعوى ان الغاية نسبية غير مسلعة (قوله ونهاية الایجاز) أى ما ينتهى اليه الایجاز الذى هو تقليل الالفاظ فهو قريب من معنى ما قبله كما أفاده الشارح (قوله الغاية والنهاية متقاربان) أى لان الغاية آخر الشئ ونهاية ما ينتهى به الشئ والحق أنهما مترادفان على معنى واحد وهو آخر الشئ فيقال له غايته ونهايته وقوله وكذا الاختصار والایجاز أى متقاربان لان الاختصار الحذف من عرض الكلام وهو تكرير الكلام والایجاز الحذف من طول الكلام وهو الاطناب ووجه التقارب أنهما اشتركا فى حذف شئ من الكلام لا حاجة اليه والحق أنهما مترادفان على معنى واحد وهو تقليل اللفظ مع كثرة المعنى وسواء كثر المعنى أم لا على الخلاف السابق فان قيل اذا كانت الغاية والنهاية مترادفين وكذا الاختصار والایجاز فلم جمع بينهما المصنف وكيف يصح العطف مع أنه يقتضى المغايرة أجيب بانه جمع بينهما للتأكيدي فى صفة المختصر وانما صح العطف مع الاتحاد معنى لاختلاف العنوان أعنى اللفظ المعنوي به أى المعبر به (قوله ومنها) أى الاوصاف التى وصف مختصره بها وقوله أنه أى مختصره (قوله بقرب) أى يسهل فالمراد القرب المعنوي وهو السهولة (قوله على المتعلم) أى مرید التعلم لا المتعلم بالفعل قال بعضهم المختص بالمتعلم من التوفيق أربعة أشياء ذكاهم القريحة وطبيعة صحيحة وعناية مليحة ومعلم ذو نصيحة وبعضهم جعلها ستة ولذلك قال

أخي لن تنال العلم الا بستة * سأنيك عن تفصيلها ببيان

ذكاهم وحرص واجتهاد وبلغة * وارشاد أستاذ وطول زمان

واذا جمع التعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المعلم والعقل والادب وحسن الفهم واذا جمع المعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المتعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق (قوله لفروع الفقه) أى لمساأله التفصيلية لالاصوله وهى دلالته الاجالية المبينة فى كتب الاصول والجارو المجرور متعلق بالمتعلم (قوله درسه) أى قرأه على الشيخ ليعلمه معناه كما قاله الشبرا ملى (قوله ويسهل) أى يتيسر وقوله على المبتدى متعلق بيسهل وقد تقدم معنى المبتدى مع معنى المنتهى والمتوسط (قوله حفظه) المراد به نقيض النسيان لا حفظه عن المتلفات مثلا كما أشار اليه الشارح بقوله أى استحضره الخ (قوله على ظهر قلب) أى قلب شبيه بالظهر فى القوة والصلاحية لان يحمل عليه وان كان القلب يحمل عليه المعانى والظاهر يحمل عليه الاجسام أو أن لفظ ظهر مقحم أى زائد (قوله لمن يرغب الخ) أى وهذا بالنسبة لمن يرغب الخ لا بالنسبة لغيره من لم يرغب فى ذلك (قوله وسألتى) أشار الشارح بتقدير ذلك الآن قوله وان أكثر الخ عطف على قوله أن أعمل الخ وقوله أيضا قد تقدم الكلام عليه فلا تغفل (قوله أن أكثر فيه) اعلم يقل أن أقسم فيه لانه لا يشعر بالكثرة مع أنها ماطو بوقفا أكثر المصنف من ذلك كما تراه باستقصاء كلامه (قوله من التقسيمات) من زائدة فى المفعول والتقسيمات جمع تقسيم وهى المرة من التقسيم وهو ضم قيود الى أمر مشترك ليحصل منه أقسام متعددة بعد تلك القيود فالأمر المشترك كالماء فاذا ضمنت اليه قيد الاطلاق بان قلت ماء مطلق حصل قسم واذا ضمنت اليه قيد الاستعمال بان قلت ماء مستعمل حصل قسم وهكذا (قوله الاحكام الفقهية) أى لمحلها كالماء فالتقسيم ليس لنفس الاحكام بل لمحلها (قوله ومن حصر) عطف على قوله من التقسيمات فحصر الخصال غير التقسيمات وقوله أى ضبط أشار بذلك الى أنه ليس المراد بالحصر معناه الحقيقي من جمع أفراد الشئ من غير اخلاخل بشئ منها بل المراد به الضبط بالعدد مع بيانها كما ذكره فى سنن الوضوء حيث قال وسنن الوضوء عشرة أشياء وبينها ونحو ذلك من غير استيعاب لها فى الواقع

منها انه (فى غاية الاختصار ونهاية الایجاز) والغاية والنهاية متقاربان وكذا الاختصار والایجاز ومنها أنه يقرب على المتعلم لفروع الفقه (درسه) ويسهل على المبتدى حفظه (أى استحضره على ظهر قلب لمن يرغب فى حفظ مختصر فى الفقه (و) سألتى أيضا بعض الاصدقاء (ان أكثر فيه) أى المختصر (من التقسيمات) للاحكام الفقهية (و) من (حصر) أى ضبط ٣ (قوله لغير من لم يرغب) الاولى حذف غير أو لم تأمل اه بهامش

تسهل على المبتدئ لان ذلك أجع للفكر وامنع من الانتشار (قوله الخصال) جمع خصلة وهي الحالة سواء كانت فضيلة أو رذيلة ولذلك يقال خصلتك جيدة أو ذميمة وقوله الواجبة أي كقوله وفروض الوضوء ستة أشياء وقوله والمنسوبة أي كقوله وسنة عشرة أشياء وقوله وغيرها أي كالحرمات كقوله ويحرم على المحرم عشرة أشياء (قوله فاجبته) أي بالوعد أو بالشروع في تأليفه والفاء للتعقيب فالمعنى فاجبت السائل فوراً لكن التعقيب في كل شيء بحسبه فلا يضرر تخلل ما يتوقف عليه الحال (قوله الى سؤاله) أي المتقدم في قوله سألتني الخ وقوله في ذلك أي في ذلك المسؤل في كونه مختصراً بصفاته وكثرة التقسيم وحصر الخصال (قوله طالباً) حال من التاء في أجبت أي حال كوني طالباً وهذه هي الحالة الوسطى من أحوال الاخلاص الثلاث الاولى أن يعمل لوجه الله تعالى لا طمعاً في الثواب ولا هراً من العقاب وهذه هي العليا الثانية أن يعمل طلباً للثواب وخوفاً من العقاب وهي الوسطى الثالثة أن يعمل لتحصيل الدنيا كمن يقرأ سورة الواقعة للغنى ونحوه وهي الدنيا فإذا عمل للرب ياء والسمعة كان حراماً عليه لفقد الاخلاص (قوله للثواب) متعلق بطالباً والثواب مقدار من الجزاء يعده الله لعباده في نظير أعمالهم الحسنة تفضلاً منه وقوله جزاء الخ حال من الثواب أي حال كون الثواب جزاء الخ (قوله راغباً) حال ثانية من التاء في أجبت فتكون حالاً مترادفة أو من الضمير في طالباً فتكون حالاً متداخلة ومعنى راغباً سائلاً ومتوجهاً (قوله سبحانه) أي تزيهه عما لا يليق به وقوله وتعالى أي ارتفع عما يقوله الكافرون علواً كبيراً (قوله في الاعانة) أخذ الشارح ذلك من السياق فلذلك زاده في كلام المصنف كما ترى ومعنى الاعانة الاقدار وقوله من فضله أي لا وجوباً عليه ففيه رد على المعتزلة القائلين بأنه يجب على الله فعل الصالح والاصلاح وقوله على تمام هذا المختصر أي على كماله ويؤخذ من ذلك أن الخطبة سابقة على التأليف (قوله وفي التوفيق) عطف على في الاعانة والمراد بالتوفيق هنا أن يذكر الاحكام موافقة للصواب لامعناه المعروف وهو خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه وقوله للصواب المراد به ما هو مذهب الشافعي في الواقع وان لم يكن صواباً في نفس الامر لان المطلوب من الشخص موافقة امامه لا موافقة ما في الواقع لانه لا اطلاع لنا عليه (قوله وهو ضد الخطأ) أي بحسب الاصل يقال صاب وأصاب اذا لم يخطئ وقد علمت المراد به هنا (قوله انه) بفتح الهزرة على تقدير اللام وبكسرهما استئنافاً لكن المقصد منه التعليل لقوله طالباً راغباً والضمير عائدة لله ولذلك قال الشارح تعالى أي تزيهه عما لا يليق به (قوله على ما يشاء) متعلق بقدير وقدمه عليه مراعاة للسجع وما اسم موصول والعائد محذوف أي على الذي يشاؤه (قوله أي يريد) فسر المشيئة بالارادة لانها أظهر والارادة صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه كالوجود والعدم والبياض والسواد والعلم والجهل والغنى والفقر وغير ذلك (قوله قدير) فاعيل بمعنى فاعل كما أشار اليه الشارح بقوله أي قادر وليس بمعنى مفعول والاولى أن يقول أي تام القدرة كما يفيد قدير لان فعلاً من صيغ المبالغة الا أن يقال المراد أي قادر قدرة تامة والقدرة صفة وجودية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد كل ممكن واعداده على وفق الارادة (قوله وبعاده) متعلق بلطف خير وقدمه مراعاة للسجع كما تقدم فيما قبله وظاهر كلام الشارح انه متعلق بلطف فقط ومتعلق بخير محذوف قدره بقوله باحوال عبادته والعباد جمع عبده وهو الانسان حراً كان أورقيقاً والعبودية ترك الاختيار وعدم منازعة الاقدار والثقة بالفاعل المختار (قوله لطيف) من لطف بلطف من باب ظرف يظرف وقوله خير من خير يخبر من باب نصر ينصر (قوله باحوال عبادته) متعلق بالثاني على ما يظهر من صنيع الشارح (قوله والاول) هو لطيف وقوله مقتبس أي مأخوذ وتقدم معنى الاقتباس (قوله الثاني) هو خير وقوله من قوله الخ أي مقتبس من قوله الخ (قوله واللطيف والخير اسمان الخ) بيان لما اشترك فيه الاسمان وهوانها اسمان من اسمائه تعالى الحسنى المذكورة في حديث ان لله تسعة وتسعة اسماء من احصاها دخل الجنة (قوله ومعنى الاول) أي الذي هو لطيف وقوله العالم بدقائق الامور أي بحفياتها فالدقائق بمعنى الخفيات وقوله ومشكلاتها أي خفياتها فهو بمعنى ما قبله فيكون عطفه من قبيل عطف المرادف ويلزم من علم خفيات الامور علم ظواهرها بالاولى (قوله يطلن) أي اللطيف المعبر عنه بالاول وقوله ايضاً أي كما اطلق بمعنى العالم بدقائق الامور ومشكلاتها وقوله بمعنى الرفيق بهم أي على

(الخصال) الواجبة والمنسوبة وغيرها (فاجبته الى) سؤاله في ذلك طالباً للثواب من الله تعالى جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغباً الى الله سبحانه وتعالى) في الاعانة من فضله على تمام هذا المختصر (وفي التوفيق) للصواب وهو ضد الخطأ (أنه) تعالى (على ما يشاء) أي يريد (قدير) أي قادر (و بعباده لطيف خير) باحوال عبادته والاول مقتبس من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو الحكيم اللطيف الخبير اسمان من اسمائه تعالى ومعنى الاول للعالم بدقائق الامور ومشكلاتها و يطلق ايضاً بمعنى الرفيق

معنى هو الرفيق بعباده فالباء بمعنى على وإضافة معنى للرفيق للبيان والضمير في بهم للعباد (قوله فأنه الخ) تفرع على المعنيين على ألف النشر المرتب فقوله عالم بعباده بموضع حوائجهم راجع للمعنى الاول وقوله رفيق بهم راجع للمعنى الثاني (قوله عالم بعباده) أى عالم بذواتهم وأفعالهم وغيرها وقوله بموضع حوائجهم أى فى الدنيا والآخرة وكذلك عالم بأوقات قضائها لا يخفى عليه شئ وسبحانه وتعالى وقوله رفيق بهم فلا يكلفهم مالا يطيقون قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها أى طاقتها (قوله ومعنى الثاني) أى الذى هو خير وقوله قريب من معنى الاول أى لانه بمعنى العليم بواطن الاشياء فهو وان كان غيره لكنه قريب منه (قوله ويقال الخ) غرضه بيان معنى الثاني الذى عبر عنه بأنه قريب من معنى الاول وقوله خبرت الشئ بفتح الباء وقوله أخبره بضمها لما تقدم أنه من باب نصر ينصر وقوله فأنابه خير أى فأنابه خير أى علم أى بباطنه كظاهره (قوله قال رحمه الله تعالى) دخول على كلام المتن وجعله الله تعالى خبرية لفظا انشائية معنى قصد بها الدعاء للمصنف بالرحمة (قوله كتاب أحكام الطهارة) أى هذا كتاب بيان أحكام الطهارة فكتاب خبر مبتدأ محذوف ويصح ان يكون مبتدأ والخبر محذوف كما يصح ان يكون مفعولا لمفعول محذوف والاول هو المشهور وأما كونه مجرورا بحرف جر محذوف والتقدير انظر فى كتاب أحكام الطهارة فهو شاذ لانه يلزم عليه حذف حرف الجر وبقاء عمله وفى ذكر الشارح الاحكام اشارة الى انه ليس المراد بيان الطهارة نفسها بل بيان أحكامها فهو على تقدير مضاف ولا بد من تقدير مضاف آخر وهو بيان كما أمرنا اليه فى التقدير لان المقصود بالكتاب بيان الاحكام وكان ينبغى أن يقول وكيفيتها أيضا لعل كيفيتها محاسباتى فهي مقصودة أيضا واعلم أن الفقهاء قدّموا العبادات على المعاملات اهتماما بالامور الدينية دون الدنيوية وقدّموا منها الطهارة لانها مفتاح الصلاة التى هي أهم العبادات ولذلك ورد مفتاح الجنة الصلاة ومفتاح الصلاة الطهور (قوله والكتاب الخ) لا يخفى ان قول المصنف كتاب الطهارة مضاف ومضاف اليه فتكلم الشارح على كل من المضاف والمضاف اليه لغة واصطلاحا فقال والكتاب لغة كذا واصطلاحا كذا والطهارة لغة كذا وشرعا كذا (قوله لغة مصدر) كان الاولى أن يقول والكتاب مصدر ومعناه لغة كذا الخ لان المصدرية تتعلق بلفظه واللغة تتعلق بمعناه كذا قال المحشى وغيره ويجب عن الشارح بانه لو قال ذلك لأوهم ان الكتاب باق على مصدرية بعد نقله للمعنى الاصطلاحى وليس كذلك فلنذهبه النكتة عدل عن هذه العبارة مع ظهور المراد من عبارته اذ لا خفاء فى أن المصدرية تتعلق بلفظه واللغة تتعلق بمعناه وهو مصدر لكتب يقال كتب يكتب كتابا وكتابة فكتب ثلاثة مصادر الاول مجرد من الزيادة والثانى مزيد بحرف والثالث مزيد بحرفين وقد قالوا ان الكتاب مشتق من الكتب واعتزضهم أبو حيان بأن المصدر لا يشتق من المصدر وأجيب بأن المصدر المزدى مشتق من المجرد ومحل قولهم المصدر لا يشتق من المصدر اذا كانا مجردين أو مزيدين فلا ينافى أن المزدى مشتق من المجرد (قوله بمعنى الضم والجمع) أى ملتبس بمعنى هو الضم والجمع فالباء لإضافة معنى لما بعده للبيان ومنه بهذا المعنى تكتب تكتب بنون فلان اذا اجتمعوا وانضم بعضهم الى بعض ومنه أيضا كتب اذا خط بالقلم لما فيه من اجتماع الكلمات والحروف وانضمام بعضها الى بعض وعطف الجمع على الضم من عطف الاعم على الاخص لان الضم جمع مع تلاصق ولا يشترط فى الجمع التلاصق فيبينهما العموم والخصوص المطلق فكل ضم جمع ولا عكس وقيل من عطف المرادف بناء على أنه لا يشترط فى كل منهما التلاصق فيبينهما الترادف (قوله واصطلاحا) عطف على لغة (قوله اسم الجنس من الاحكام) هو أولى من قول بعضهم اسم الجملة من الاحكام لان تعبيره بالجنس يفيد شموله لما قل أو أكثر من الاحكام بخلاف التعبير بالجملة ولا بد من تقدير مضاف فيهما أى لدال جنس من الاحكام أو دال جملة من الاحكام لان التحقيق أن التراجم أسماء لالفاظ مخصوصة باعتبار دلالتها على المعانى الخصوصية زاد بعضهم مشتلة على أبواب وفصول وفروع ومسائل غالبا وقد لا تشتمل على ذلك وجمع الكتب التى ذكرها المصنف فى هذا المختصر مشتلة على فصول الا كتاب السبق والرمى فليس فيه فصل أصلا (قوله أما الباب الخ) مقابل لمحذوف فكأنه قال هذا معنى الكتاب أما الباب الخ وكان الاولى للشارح أن يتكلم على الفصل بدل الباب لانه الواقع فى هذا الكتاب لكن عذر الشارح أن الباب هو الذى يلي

فأنه تعالى عالم بعباده
وبموضع حوائجهم
رفيق بهم ومعنى
الثانى قريب من
معنى الاول ويقال
خبرت الشئ وأخبره
فأنابه خير أى علم
قال رحمه الله تعالى
* (كتاب) أحكام
الطهارة *
والكتاب لغة
مصدر بمعنى الضم
والجمع واصطلاحا
اسم الجنس من
الاحكام أما الباب

الكتاب فلما تكلم على الكتاب تكلم على ما يليه وهو الباب والحاصل أن عندهم لفظ كتاب و باب وفصل وفرع
ومسئلة وتنبيه وخاتمة وتتمة فالشارح تكلم على الكتاب لغة واصطلاحاً وعلى الباب اصطلاحاً وترك الكلام على
البقية اتكالاً على المطولات ومعنى الباب لغة فرجة في سائر يتوصل منها من داخل إلى خارج وعكسه ومعنى الفصل
لغة الحاجز بين الشيتين واصطلاحاً اسم لالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة مشتملة على فروع ومسائل غالباً
والفرع لغة ما نبني على غيره ويقال له الأصل واصطلاحاً اسم لالفاظ مخصوصة مشتملة على مسائل غالباً والمسئلة لغة
السؤال واصطلاحاً مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم كما في قولنا الوتر مندوب فثبت النذب للوتر مطلوب خبري
يقام عليه البرهان في العلم والتنبيه لغة الايقاظ واصطلاحاً عنوان البحث اللاحق الذي تقدمت له اشارة بحيث يفهم
من الكلام السابق اجالا أي لفظ عنوان بغير به عن البحث اللاحق الخ والخاتمة لغة آخر الشيء واصطلاحاً اسم
لالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة جعلت آخر كتاب أو باب ومعنى التتمة ما تم به الكتاب أو الباب وهو
قريب من معنى الخاتمة (قوله فاسم لنوع مما دخل تحت ذلك الجنس) أي اسم الجملة من الالفاظ شبيهة بالنوع حال
كونها مما دخل تحت الكتاب الشبيه بالجنس في العبارة مسامحة اذ ليس المراد الجنس والنوع الحقيقيين بل المراد
أن الباب يشبه النوع كما أن الكتاب يشبه الجنس لان الكتابات يشتمل على الباب كما أن الجنس يشتمل على النوع
والافالقاعدة أنه يصح أنه يخبر بالجنس عن النوع كان يقال الانسان حيوان ولا يتأتى ذلك هنا اذ لا يصح أن
تقول باب الوضوء كتاب الطهارة وبالجملة فالكتاب أعم من الباب وهو أعم من الفصل وهو أعم من الفرع وهو أعم
من المسئلة (قوله والطهارة الخ) لما تكلم على المضاف وهو الكتاب شرع بتكلم على المضاف اليه وهو الطهارة
فقال والطهارة الخ (قوله بفتح الطاء) سيأتي مقابله في قوله وأما الطهارة يضم الطاء الخ (قوله النظافة) أي من
الاقذار ولوطاهرة كالنظا والبصاق حسية كانت كالانجاس أو معنوية كالادناس وهي العيوب من الحقود والحسد
وغيرهما (قوله وأما شرعا) مقابل لقوله لغة أي وأما الطهارة عند أهل الشرع وهم الفقهاء وكان الاولى أن يقول
وأما اصطلاحاً لان هذا اصطلاح لهم وأجيب عنه بأنهم قد يعبرون عن اتفاق الفقهاء بقولهم شرعاً لانهم جملة الشرع
كما تقدم التنبيه عليه فتنبه (قوله ففيها تفاسير كثيرة) الفاء واقعة في جواب أما والجار والمجرور خبر مقدم وتفاصيل
بمع الصرف لصيغة منتهى الجموع مبتدأ مؤخر والجملة جواب أما فهي كنهها كما قال ابن مالك

فاسم لنوع مما دخل
تحت ذلك الجنس
والطهارة بفتح
الطاء لغة النظافة
وأما شرعاً ففيها
تفاسير كثيرة منها
قولهم

أما كنهها منك من شيء موافق لتلوتها وواجوباً بالفاء

والتفاسير بمعنى التعاريف لكن بعضها باعتبار الفعل وبعضها باعتبار الوصف المترتب على الفعل وهو
المقصود أصالة فاطلاق الطهارة عليه حقيقة وأما اطلاقها على الفعل فهو مجاز من اطلاق اسم السبب وهو
الوصف المترتب على الفعل على السبب الذي هو الفعل وبعضهم جعلها مشتركة بين الفعل وما ينشأ عنه فتكون
حقيقة فيهما واعلم أنهم قسموا الطهارة إلى عينية وحكمية فالعينية هي التي لم تجاوز محل حلول موجبها كطهارة
التنجاسة فانها لا تتجاوز أي لا تعدى المحل الذي حل فيه موجبها وهو التجاسة اذ لا يجب غسل غير محلها
والحكمية هي التي جاوزت محل حلول موجبها كالوضوء فانه تجاوز أي تعدى المحل الذي حل فيه موجبها
وهو خروج شيء من أحد السبيلين مثلاً اذ لم يقتصر على غسل ذلك المحل بل وجب غسل الاعضاء المعروفة
(قوله منها قولهم الخ) أي من تلك التفاسير قولهم الخ ومنها قول القاضي حسين انها زال المنع المترتب على
الحدث أو الخبث وان شئت قلت ارتفاع المنع المترتب على ذلك وهذا باعتبار اطلاقها على الوصف المترتب على
الفعل وأما تعريف الشارح فهو باعتبار اطلاقها على الفعل وكل منهما خاص بالطهارة الواجبة دون المندوبة
وعرفها الشيخ ابن حجر بتعريف يشمل الواجبة كالغسلة الاولى في طهارة الحدث والخبث والمندوبة
كالإغسال المندوبة والوضوء المجدد والغسلة الثانية والثالثة وهو أنها فعل ما ترتب عليه اباحة ولو من بعض
الوجوه نحو التيمم أو ثواب مجرد نحو الوضوء المجدد ولو زيد عجز هذا على ما ذكره الشارح لوفى بالمراد وهذا

أخصر من تعريف النورى بانهارفع حدث أو أزاله نجس أو مافى معناه أو على صورتهما فالذى فى معنى رفع الحدث التيمم ونحوه كوضوء صاحب الضرورة لكونه يبيح اباحة مخصوصة بالنسبة لقرض ونوافل والذى فى معنى إزالة النجس الاستنجاء بالحجر لكونه يبيح اباحة مخصوصة بالنسبة لصلاة فاعله والذى على صورة رفع الحدث الاغسال المندوبه والوضوء المجدود والغسل الثانية والثالثة فى طهارة الحدث والذى على صورة إزالة النجس الغسل الثانية والثالثة من غسالات النجاسة (قوله فعل ما استباح به الصلاة) أى فعل الذى أو شئ تستباح به الصلاة فاسم موصول أو نكرة موصوفة وعلى كل فهمى معنى الفعل فإضافة الفعل إليها فيها تنهافت وأجيب بان الإضافة للبيان أى فعل هو ما استباح به الصلاة فلا تنهافت وبأنه يراد بالفعل المعنى المصدرى وهو وضع الماء على الوجه مثلاً وما استباح به الصلاة المعنى الحاصل بالمصدر وهو الأثر الناشئ عن ذلك (قوله من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة) بيان لما استباح به الصلاة وهذه الأربعة هى مقاصد الطهارة وأما وسائلها فهى أربعة أيضاً الماء والتراب وحجر الاستنجاء والداغ وأما الأواني والاجتهاد فهما من وسائل الوسائل فإطلاق الوسيلة عليهما مجاز والمصنف تكلم على المقاصد والوسائل وذ كر من وسائل الوسائل الأواني وترك الاجتهاد وصورتها أن يشبه عليه ماء طاهر أو طهور بغيره فيجتنبه ويستعمل ما ظنه طاهراً أو طهوراً (قوله أما الطهارة بالضم الخ) مقابل لقوله والطهارة بفتح الطاء وأما الطهارة بكسر الطاء فاسم لما يضاف الى الماء من سدر ونحوه كذا نقله المحشى عن شيخه وعن العلامة الفشتى فى شرح نظم هذا المختصر للعمري طي ولم يرتضه الشيخ الطوخى لعدم وجوده فى الكتب المتداولة من كتب الفقهاء وكتب اللغة وان كان مستندهم فى ذلك القياس على الغسل الأنى بيانه فلا يصح لان اللغة لا يدخلها القياس (قوله فاسم لبقية الماء) أى ما فضل من ماء طهارته كالذى يبقى فى نحو البريق لافى نحو برأو بحر (قوله ولما كان الماء الخ) دخول على كلام المصنف والغرض بهذا الدخول الجواب عما قد يقال الترجمة للطهارة لانه قال كتاب الطهارة فكان عليه أن يتكلم عليها عقب الترجمة بان يتكلم على الوضوء ونحوه فلم تكلم على المياه أولاً وحاصل الجواب انه وان كانت الترجمة للطهارة لكن الماء آلة لها فهو مقسم عليها (قوله استطراد المصنف) جواب لما والاستطراد ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة كما هنا فان المحل للطهارة لكن المصنف ذكر المياه لمناسبة كون الماء آلة لها كما هو حقيقة الاستطراد فاندفع بذلك اعتراض المحشى بان ذكر الماء هنا فى محله لانه آلة للطهارة فلا استطراد الآن يراد به مطلق الذى ذكره فيكون قوله استطراد بمعنى ذكر ووجه الاندفاع ان ما ذكره من التعليل هو المناسبة المقتضية للاستطراد كما تقرر (قوله لانواع المياه) اللام زائدة فى المفعول وفى بعض النسخ أنواع المياه باسقاط اللام وهو ظاهر وكان الاولى أن يقول أنواع الماء بالافراد لان اضافة أنواع الى المياه بصيغة الجمع تقتضى أن كل فرد من أفرادها تحتها أنواع وليس كذلك وجوابه أن الالف واللام فى المياه للجنس المتحقق فى الواحد والمراد بانواعه أقسامه التى تحصل بتعدد بحسب المضاف اليه كان يقال ماء السماء وماء البحر وهكذا فى ذاته (قوله فقال) عطف على استطراد (قوله المياه) أصله المواد قلبت واو بيا ووقوعها بعد كسرة كالصيام أصله صوام قلبت واو بيا ولذلك وهو جمع ماء بالمدعى الافصح وقد يقصر تقول شر بت ما بالقصر وهو جوهر لطيف شفاف يتلون بلون انائه يخلق الله الرى عند تناوله فلا لون له على المشهور وما يظهر فيه لون ظرفه وقيل له لون فقيل أبيض لانك اذا صببته تراه أبيض واذا جنى البرد ترى بياضه شديداً وقيل أسود بدليل قول العرب الاسودان التمر والماء وأجيب بانه من باب التغليب وأصله موه بالتحريك لان جمعه فى القلة أمواه وفى الكثرة مياه ولان تصغيره مويه وكل من الجمع والتصغير يرد الاشياء الى أصولها ثم يقال تحركت الواو وانفتحت ما قبلها قلبت الفاء وأبدلت الهاء همزة فصار ماء ومن عجيب لطف الله ورأفته بخلقها أنه أكثر منه ولم يحوج فيه الى كثير معالجة لعموم الحاجة اليه وانما جمعه المصنف وان كان اسم جنس يصدق على القليل والكثير لاختلاف أنواعه لكنه أتى بجمع الكثرة وهو ما زاد على العشرة دون جمع القلة وهو من ثلاثة الى

فعل ما استباح به
الصلاة أى من وضوء
وغسل وتيمم وإزالة
نجاسة أما الطهارة
بالضم فاسم لبقية الماء
ولما كان الماء آلة
لله طهارة استطراد
المصنف لانواع المياه
فقال (٩ المياه

العشرة بدخول الغاية مع أنه أخبر عنه بأنه سبع مياه فكان الأولى التعبير بالامواه بدل المياه لصحة الاخبار عنها بالسبع وأجيب بأنه استعمل جمع الكثرة مكان جمع القلة على أن التحقيق أن جمع الكثرة وجمع القلة يشتركان في المبدأ وهو ثلاثة وانما يختلفان في المنتهى وهو العشرة بالنسبة لجمع القلة ولا ينتهى لجمع الكثرة (قوله التي يجوز الخ) فلا يجوز التطهير بغيرها من المائعات فن استعمل غيرها في الوضوء أو الغسل فقد تقرب بماليس موضوعا للتقريب فيعصى لتلاعبه مع عدم الصحة واختصاص الطهارة بالماء قيل تعبدى لا يعقل معناه أى أمر تعبدنا الشارع به لانهم حكمته وقيل معقول المعنى لانه حوى اللطافة والرقّة التي لا توجد في غيره فلذلك لا يقاس عليه غيره خلافا للحنفية (قوله أى يصح) انما فسر الجواز بالصحة دون الحل لدفع ايراد نحو المغصوب كالمسبل للشرب فانه يصح التطهير به مع حرمة استعماله لعارض الغصب ونحوه لكن في اقتصاره على الصحة حل المشترك على أحد معنييه من غير قرينة فهو بالتحكم أشبه فالأولى تفسير الجواز بالصحة والحل معا فيكون من قبيل استعمال المشترك في معنييه ولا يرد نحو المغصوب لان الحرمة فيه لعارض نحو الغصب كما علمت (قوله التطهير) المراد به التطهير الذي هو أثر التطهير فاطلق المصدر وأراد به أثره لانه لا يشترط فعل الفاعل ولان المعنى الحاصل بالمصدر هو المكاف به قصدا وان كان المعنى المصدرى مكلفا به أيضا لكن على سبيل الوسيلة لتوقف المعنى الحاصل بالمصدر عليه وهذا يجمع بين القولين فن قال المكاف به هو المعنى الحاصل بالمصدر أراد المكاف به قصدا ومن قال المكاف به هو المعنى المصدرى أراد المكاف به وسيلة فايقاع الصلاة مثلا يسمى المعنى المصدرى والهيئة المنتظمة من الاركان تسمى المعنى الحاصل بالمصدر وهكذا (قوله بها) أى بكل منها على انفراده أو مع غيره حتى لو خلط السبعة كما جاز التطهير بها (قوله سبع) كذا في نسخ بحذف التاء والقياس سبعة باثباتها وقوله مياه زاده للتأكيّد فقط والا فلا حاجة اليه ولا يخفى ان الحكم بالسبع على مجموع المياه كافى قولهم رجال البلدي يحملون الصخرة العظيمة لا على كل فرد من أفراد المياه والالكانت الاقسام تسعة وأربعين لانه قد حكم حينئذ على كل فرد من أفراد السبعة بأنه سبعة كما تقتضيه عبارة لان المياه جمع محلى بال فيفيد العموم فان قيل ظاهر عبارة الحصر في السبعة مع أنه يجوز التطهير أيضا بغيرها كالماء النابع من بين أصابعه عليه السلام فانه عليه الصلاة والسلام دأب ركوة في وقعة الحديدية لما عطشت الصحابة كثيرا فأتى له ركوة فيها ماء قليل فوضع فيها يده فصار الماء ينفور من بين أصابعه حتى سقوا وهو ابجد معدوم لا تكثير موجود وكالماء الذي يؤخذ من ندى الزرع وان قيل بانه نفس دأب في الارض فيكون نجسا لا نقي وهو ممنوع لانه لا دليل عليه وكالماء المسمى بالزال لانه ليس بحيوان بل على صورته أجيب بان الحصر اضافى لانه بالاضافة أى بالنسبة الى ما عداها من المائعات فلا ينافى أنه يجوز التطهير بغيرها من المياه على ان مراده بيان ما يجوز التطهير به من المياه المشهورة العامة الوجود عليه السلام تنبيه * أفضل المياه مانع من بين أصابعه عليه السلام ثم ماء زمزم ثم ماء الكوثر ثم نيل مصر ثم باقى الانهر كسيحون وجيحون والدجلة والفرات وقد نظم ذلك التاج السبكي فقال

وأفضل المياه ماء قدنع * من بين اصابع النبي المتبع
يليه ماء زمزم فالكوثر * فنيل مصر ثم باقى الانهر

(قوله ماء السماء) الاضافة على معنى من كما يشير اليه قول الشارح أى النازل منها قال تعالى وأتر لنا من السماء ماء طهورا وهل المراد بالسماء الجرم المعهود أو السحاب لان السماء لغة اسم لما علا وارتفع قولان ولا مانع من أن ينزل من كل منهما فينزل من الجرم المعهود أولا قطعاً كبارا فيتلقي السحاب فينزل وينزل من عيون فيه كعيون الغراب وما قيل من أن السحاب ينزل في البحر الملح فيغتفر منه كالسفنج ثم يرتفع وينصرف فينزل منه الماء وتقصره الرياح فيحاولون زعم العرب ولذلك قال الشاعر * شرين بماء البحر ثم ترفعت البيت * وهو كلام المعتزلة وانما قدم المصنف ماء السماء لشرفها على الارض كما صححه النووي في مجموعته وهو المعتمد وان كان ظاهر كلام القليوبي اعتماد أن الارض أفضل والخلاف في غير البقعة التي اشتملت عليه عليه السلام

التي يجوز (أى يصح)
(التطهير بها سبع
مياه ماء السماء أى
النازل منها

(قوله من بين اصابع)
لعل من زائدة فى
تنظيم أو يقرأ بدرجة
هزة اصابع ليصح
الوزن تأمل اه
بهاش

لأنها أفضل من غيرها اتفاقا حتى من العرش والجنة فان قيل يرد على ذلك أنه صلى الله عليه وسلم ينقل منها الى الجنة فيلزم أنه ينقل من أفضل لمفضول أجيب بانه ينقل ذلك المحل بعينه الى الجنة كما قاله بعضهم وربما يشهد له ما بين قبري ومنبري وروضة من رياض الجنة أي ما بين ابتداء قبري ومنبري ليدخل في ذلك القبر الشريف وهل بقية بقاع الانبياء كذلك أولا خلاف نقل بعضهم عن ابن حجر الاول ولكن في شرحه على المنهاج ومثله شرح الرملي ما يقتضي الثاني لانهما اقتصرافا الاستثناء على بقعته عليه السلام (قوله وهو المطر) اقتصاره عليه للاغلب والا فينزل منها الندى وان قيل بانه نفس دابة كما تقدم وينزل منها الشئان أيضا وهو ماء قيق يكون مع ريح لينية وفي الحديث ما من ساعة من ليل أو نهار الا والسما تمطر الا ان الله يصرفه حيث شاء (قوله وماء البحر) الاضافة للبيان أي ماء هو البحر في القاموس البحر الماء الكثير وسمى بحر العمقة واتساعه وفي الحديث هو الطهور ماءه الحل ميتته (قوله أي الملح) أي لانه المراد عند الاطلاق ويقال المالح كافي قول الشاعر

ولو تقلت في البحر والبحر مالح * لاصبح ماء البحر من ريقها عذبا

فمن اعترض على الشافعي في قوله المالح فقد أخطأ على أن كلام الشافعي حجة في اللغة وكان البحر المحيط حلوا الى أن قال الله تعالى للارض ابلعي ماءك فعاصى عن ابتلاع الارض فصار ملحا (قوله وماء النهر) الاضافة على معنى في أي الماء الجاري في النهر بفتح الهاء وسكونها الاولى أفصح وأل فيه للجنس فهو شامل للنيل والفرات ونحوهما وأصله من الجنة كما هو منصوص عليه فانه نزل من الجنة نيل مصر وسيحون نهر الهند وجيحون نهر بلخ وهما غير سيحان وجيحان على الراجح خلافا لمن زعم ترادفهما فيسيحان نهر أرنج وجميعان نهر المصيصة ودجلة والفرات نهران بالعراق من أصل سدة المنتهى وذلك معنى قوله تعالى وأترنا من السماء ماء بقدر فاذا كان عند خروج بأجوج وأجوج رفعت هذه الانهار وذلك معنى قوله تعالى وانا على ذهاب به لقادرون (قوله أي الحلو) انما فسر به بذلك لمقابلته بالملح في البحر المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق ولو أبدله بالعذب لكان أولى لان العذوبة طعم الماء كذا قال المحشي ولعل مراده أن العذو بقطع الماء الخاص به والافحلاوة أو بضاطع الماء ألا ترى أنهم يفسرون العذب بالحلو لكنه غير مختص به بل مشترك بينه وبين الاشياء الحلاوة (قوله وماء البئر) الاضافة على معنى من أي الماء النابع منها والبئر هو الثقب المستدير النازل في الارض سواء كان مطو أو لا فالمطوى هو المبني وغير المطوى غير المبني ويقال له عذب بالثلاثة وال في البئر للجنس فيشمل كل بئر وان كره استعمال ماؤها كأبيار أرض نمود فانه يكره استعمال ماؤها لانه مغضوب على أهلها الا بئر الناقة فلا كراهة في استعمال ماؤها وكذلك مياه مدن قوم لوط و بابل وبرهوت التي باليمن وبئر ذروان التي سحر فيها النبي عليه السلام ومثل المياه الترابي التيمم وكل ما يتعلق ببلادهم وأما بئر زمزم فالعتمد أنه لا يكره استعمال ماؤها ولو في ازالة النجاسة لكنه خلاف الاول وجزم بعضهم بحر متعدي بل شاذ ومثل ماء زمزم الماء النابع من بين أصابعه عليه السلام فاستعمله في ازالة النجاسة خلاف الاول بل قال بعضهم ينبغي أن يقال بالكرامة فيه لشرفه (فائدة) حكمة كون ماء الآباء حار في الشتاء وبارد في الصيف أن الشمس تغرب تحت الارض وتمكث الى طلوع الفجر فبسبب طول ليالي الشتاء مع استمرار الشمس فيها يكون الماء حارا وبسبب قصر ليالي الصيف يكون باردا (قوله وماء العين) الاضافة على معنى من كسابقه أي الماء النابع من العين وهي الشق في الارض أو في الجبل ينبع منه الماء على سطحها من غير استدارة كعين الصيرة المعروفة في القرافة (قوله وماء الثلج) بالثلاثة وهو النازل من السماء مائعا ثم يجمد على الارض من شدة البرد ومنه ماء الزلال وهو على صورة حيوان يكون داخله فاذا خرج منه صار ماء وقوله وماء البرد بفتح الراء وهو النازل من السماء جامدا كالمالح ثم يناع على الارض وقال بعضهم ان كلاما من الثلج والبرد ينزل من السماء مائعا الآن الثلج يعرض له الجو وفي الهواء ويستمر والبرد يعرض له الجو وفي الهواء ويناع فان قيل هما من ماء السماء فلا حاجة الى ذكرهما مع دخولهما فيه أجيب بأن وصف الجود ميزهما عنه خصوصا بالتسمية المذكورة (قوله ويجمع الخ) أي فيغني هذا القول عن تعدادها تفصيلا

وهو المطر (وماء البحر) أي الملح (وماء النهر) أي الحلو (وماء البئر وماء العين وماء الثلج وماء البرد) ويجمع هذه السبعة

وقوله هذه السبعة أى وغيرها ما عدا الماء النابع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم فإنه لا يظهر دخوله في هذا الضابط (قوله قولك منازل الخ) أى هي منازل الخ فهو خبر لمبتدأ محذوف والجملة مقول القول ودخل تحت منازل من السماء ثلاثة المطر المعبر عنه بماء السماء وماء الثلج وماء البرد وقوله أو نبع من الأرض دخل تحته أربعة ماء البحر وماء النهر وماء البئر وماء العين وهذا إنما هو بحسب ظاهر العيان الآن والا لجميع المياه نزلت من السماء قال الله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء ففلسكه ينابيع في الأرض وقال مجاهد ليس في الأرض ماء الا وهو من السماء ولعله في غير الماء الذي كان قبل خلق السموات والأرض وقيل منازل من السماء أصله من البحر فعه الله تعالى بلطفه وحسن تقديره حتى طاب بذلك الرفع ثم أنزله إلى الأرض ليتنفع به وهذا قول المعتزلة كما تقدمت الإشارة إليه (قوله على أى صفة كانت) أى حال كونه على أى صفة كانت من طعم ككونه حلو أو مملحاً ولون ككونه أبيض أو أسوداً أو أجراً أو ريحاً كان يكون له راحة طيبة وقوله من أصل الخلقة أى من أصل الوجود واحتز به عما يعرض له من تغيير بما اتصل به من مائع أو جامد على ما يأتي (قوله ثم) هي للاستئناف أو للترتيب في الذكروا الأخبار أى بعد أن أخبرتك بأن المياه التي يحوز التطهير بها سبعة أقسام أخبرك بأنها تنقسم تقسيماً آخر إلى أربعة أقسام (قوله المياه) أى كل واحد منها لا مجموعها كما هو ظاهر فخصير الأقسام بهذا الاعتبار ثمانية وعشرين من ضرب أربعة في سبعة وأل في المياه للعهد الذى كرى أى المياه المتقدم ذكرها (قوله تنقسم) أى بحسب وصفها من الطاهرة والظهورية مع عدم الكراهة أو معها أو الطاهرة بقدون الظهورية والنجاسة وهذا من تقسيم الكل إلى جزئيات بعضها بطه أن يصح الأخبار بالمقسم عن كل قسم من الأقسام فالمقسم هنا الماء الذى هو مفرد المياه والطاهر المطهر غير المكروه قسم فلو قلت الطاهر المطهر غير المكروه ماء لصح الأخبار وهكذا الامن تقسيم الكل إلى أجزاء بعضها بطه أن لا يصح الأخبار بالمقسم عن كل قسم من الأقسام كافي قولك الحصى خيطوسمار فلا يصح أن تقول الخيط حصى مثلاً (قوله على أربعة أقسام) لو أسقط المصنف لفظه على لكان أخصر ولا حاجة لتأويلها بمعنى إلى وسياق في كلام الشارح قسم خامس وهو الطاهر المطهر الحرام (قوله أحدها) أشار بتقديره إلى أن قول المصنف طاهر الخ خبر مبتدأ محذوف وهكذا يقال فيما يأتي وهذا غير متعين اذ يحوز فيه الجر على البدلية من أربعة والنصب بتقدير فعل وإن لم يساعده الرسم لجواز جريه على طريقة من رسم المنصوب بصورة الرفع والجر (قوله طاهر في نفسه) أى في ذاته أى بقطع النظر عن غيره كما تقول هذا العبد في نفسه قيمته كذا أى في ذاته بقطع النظر عن غيره (قوله طاهر في نفسه) أى محصل الطهارة لغيره من رفع حدث أو أزاله خبثاً أو نحوهما كالطهارة المنسوبة (قوله غير مكروه) الكراهة ثبوتاً وعدمها إنما تنسب للأفعال كباقي الأحكام لأنه لا تكليف إلا بفعل فلذلك احتاج الشارح إلى تقدير استعماله فقوله استعماله أى لذاته (قوله وهو) أى الطاهر المطهر غير المكروه فالقيود ثلاثة (قوله الماء المطلق) هو ما يسمى ماء بلا قيد لازم عند العالم بحاله من أهل العرف واللسان ليخرج المستعمل والمتنجس بمجرد الملاقاة لأن من علم بحالها ممن ذكر لا يسميها ماء بلا قيد وليدخل المتغير كثيراً بما في المقر والمر مثلاً فإن أهل العرف واللسان يطلقون عليه اسم ماء بلا قيد مع علمهم بحاله فهو مطلق خلافاً لمن جعله غير مطلق وإنما أعطى حكمه تسهيلاً على العباد فظهر من هذا الفرق بين قولهم الماء المطلق وقولهم مطلق الماء فالاول هو ما جع الأوصاف الثلاثة التي ذكرها المصنف ولا يصدق بباقي الأقسام والثاني يشمل الطاهر والنجس وغيرهما وهذا إنما هو اصطلاح الفقهاء فلا ينافي أن قولهم الواو لمطلق الجمع مساو لقولهم الواو للجمع المطلق غاية الأمر أن العبارة الأولى فيها تقديم الصفة على الموصوف والثانية بالعكس (قوله عن قيد لازم) بأن لم يقيد أصلاً أو قيد قيداً منفكاً فهو صادق بصورتين الأولى ما لم يقيد أصلاً بأن تقول هذا ماء والثانية ما قيد قيداً منفكاً كأن تقول ماء البحر أو ماء البئر وخرج بذلك المقيد بقيد لازم كالإضافة في قولهم ماء البطيخ أو الصفة في قوله تعالى من ماء دافق أو أل التي للعهد في قوله صلى الله عليه وسلم لما قالت له أم سامة هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت نعم إذا رأت الماء يعنى المتى والتقيد

قولك منازل من السماء
أو نبع من الأرض
على أى صفة كانت
من أصل الخلقة (ثم)
المياه تنقسم على
أربعة أقسام أحدها
(طاهر) في نفسه
(مطهر) لغيره غير
مكروه استعماله
(وهو الماء المطلق)
بلازم

باللزام لاحاجة الية فهو مستترك لانه المنصرف اليه اللفظ عند الاطلاق قد كره للايضاح (قوله فلا يضر الخ) تفرع على قوله عن قيد لازم ولم يفرع الصورة الاولى وهي ما لم يقيد أصلا لظهورها وانما فرغ الصورة الثانية لانها هي محل التوهم (قوله القيد المنفك) أي في بعض الاوقات اذ قد يقال عليه ماء بلا قيد ولذلك دخل في الماء المطلق ولو في الجملة أي بالنظر لكونه قد يطلق عليه ماء بلا قيد (قوله كراهة البئر) مثال للفيد بالقيد المنفك (قوله في كونه مطلقا) متعلق بقوله فلا يضر (قوله والثاني) كان المناسب لقوله هنا والثاني أن يقول فيما تقدم الاول (قوله طاهر مطهر) لم يقل طاهر في نفسه مطهر لغيره انكالا على علمه مما سبق وقال بعضهم لم يقل في نفسه لانه انضم اليه تأثير الشمس فيه ولو قال في نفسه لاقتضى انه لم ينضم اليه شيء وفيه بعد لان قوله طاهر في نفسه في مقابلة قوله مطهر لغيره كالا يخفى (قوله مكروه استعماله) قد عرفت نكتة تقديره استعماله ولو ترك تقديره هنا انكالا على علمه مما تقدم كان أخصر وشمل اطلاقه استعماله في الطهارة وغيرها وهو الراجح وأفاد كلامه كراهته وان لم يداوم على استعماله وهو المعتمد خلافا لابن سرة في تلقينه ولا فرق في الكراهة بين القليل والكثير والمغطى والمكشوف لكن المكشوف أشد كراهة لشدة تأثير الشمس فيه (قوله في البدن) أي بدن من يخشى عليه البرص أو يادته أو استحكامه فشمم البرص لانه قد يزبد برصه أو يستحكم وشمل أيضا بدن غير الادبي كالخيل الباق بخلاف بدن من لا يخشى عليه ذلك كغير الخيل الباق ولا فرق بين ظاهر البدن وباطنه فلو شرب به ولو في مائع كره بخلاف تناوله في جامد من الطعام لاستهلاكه (قوله لافي الثوب) أي ولا في طين وأرض وآنية ونحوها ولو غسل ثوبه بالماء المشمس ثم لبسه فان كان ذلك حال رطوبته وحرارته كره والا فلا ولا تعود الكراهة ان عرق فيه على المعتمد خلافا لما نقله المحشى عن القمولى وأقره (قوله وهو الماء الخ) هو من حصر الخبر في المبتدأ فلا ينافي كراهة غيره كشد يد البر ودق السخونة والمياه التي غضب الله على أهلها كما تقدم التنبيه عليه ولو جعل من حصر المبتدأ في الخبر لاقتضى ان غيره لا يكره وسيسير الشارح الى انه من الاول بقوله ويكره أيضا الخ (قوله الشمس) اعترضه بعضهم بانه كان الاولى أن يقول المتشمس لان عبارته تقتضى اعتبار فعل الفاعل فانه عبر باسم المفعول مع أنه لا يشترط فعل الفاعل فيكره استعماله سواء شمس بفعل فاعل أم لا وأجيب بان الفاعل الشمس فهو مشمس بتأثير الشمس فيه كما أشار اليه الشارح بقوله بتأثير الشمس فيه فلا يشترط فعل فاعل غير الشمس (قوله بتأثير الشمس فيه) أي بحيث تفصل من الاناء هومة تظهر على وجه الماء مع كونها منبثة فيه أيضا ولذلك لو خرق الاناء من أسفله واستعمل الماء كره ولا عبرة بمجرد انتقاله عن البر ودقة الى الحرارة وان نقل في البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك (قوله وانما يكره الخ) محل كراهته اذا وجد غيره والا فلا كراهة حيث احتاج للطهارة به بل يجب استعماله اذا ضاق الوقت ولم يجد غيره وترتب الضرر على استعماله غير محقق ولا مظنون نعم لو غلب على ظنه حصول الضرر باستعماله ولو بمعرفة نفسه في الطب حرم استعماله (قوله شرعا) أي وطبائلا ان سببها أمر ارشادي من الطب وهو أن الشمس تفصل من الاناء هومة تعالو الماء فاذا لاقى البدن بها حبست الدم فيحصل البرص او يزبد أو يستحكم فهذه الكراهة شرعية وطبية فيثاب تارك ذلك ان قصد الامتثال ولذلك قال بعضهم فديكره الشيء طبيا وشرعا كما هنا وكالشرع قائما وقد يكره طبيا ويستحب شرعا كقيام الليل وقد يستحب طبيا ويكره شرعا كالنوم قبل صلاة العشاء وقد يستحب طبيا وشرعا كالفطر في الصوم على التمر لانه يرد ما ذهب من البصر من أثر الصوم (قوله بقطر حار) أي كاقصى الصعيد واليمن والحجاز في الصيف لا بقطر معتدل كمصر او بارد كالشام فلا يكره الشمس فيه ما ولو في الصيف الصائف كما هو ظاهر كلامهم لان تأثير الشمس فيه ما ضعيف ولو خالفت بلدة قطر هار حارة او برودة اعتبرت دونه كحور ان بالشام والطائف بالحجاز فيكره الشمس في الاول دون الثاني (قوله في اناء منطبع) أي قابل للانطباع أي الطرق بالمطارق وان لم ينطبع بالفعل كالخشب والحجر وغيره كالخرف والخشب والجلد فلا يكره الشمس فيها (قوله الا اناء النعدين) أي الذهب والفضة فلا يكره الشمس فيه ما من حيث هو مشمس اصفاء

فلا يضر القيد
المنفك كراهة البئر في
كونه مطلقا (و)
الثاني (طاهر مطهر
مكروه) استعماله في
البدن لافي الثوب
(وهو الماء المشمس)
أي المسخن بتأثير
الشمس فيه وانما
يكره شرعا بقطر
حار في اناء منطبع
الا اناء النعدين
اصفاء جوهرهما

جوهرهما وان حرم من حيث استعمال آنية الذهب والفضة والانا المموه باحدهما كانا مموه ان كثر المموه به فلا يكره حينئذ ولا كره (قوله واذا برد) بضم الراء من باب سهل أو بفتحها من باب قتل لكنه على هذه اللغة يستعمل لازما ومتعديا يقال برد الماء وبردته (قوله زالت الكراهة) أى وان سخن بالنار بعد ذلك فلا تعود الكراهة بخلاف ما لو سخن بالنار قبل أن يبرد من الشمس فالكراهة باقية كما لو طبخ به طعام مائع فاذا لم تزل الكراهة بنار الطبخ فلا تزول بنار التسخين من باب أولى ولو برد ثم سخن بالشمس في اثناء غير منطبع فهل تعود الكراهة أولا الا قرب الاول لان الزهومة باقية فيها وانما حدث بالبرودة فاذا سخن بالشمس أثرت تلك الزهومة كما قاله الشبراملسي وان اقتضى اطلاقهم الثاني (قوله واختار النووي) أى من حيث الدليل وهو قوله ^{عليه السلام} ما تشترى الله عنها لا تفعل يا جبر اءانه ضعيف عند بعض المحدثين فاختار النووي من أجل ضعفه عدم الكراهة لكن الراجح الكراهة لانه تقوى بكرهه افة عمر للشمس مع أنه أدري بالطب وقوله مطلقا أى وجدت الشرط أولا والمعتد الكراهة عند وجود الشرط وطوى أن يكون في البدن لافي الثوب ونحوه وأن يكون بقطر حار في زمن حار وأن يكون في اثناء منطبع غير اثناء النقيدين وأن لا يبرد وان يجرد غيره وان لا يخاف ضررا والاحرم كما تقدم (قوله ويكره أيضا) أى كما يكره الشمس وقوله شديد السخونة وتواله ودة أى بخلاف قليل السخونة أو البرودة ولو كان مسخنا بنجاسة مغلفة لعدم ثبوت نهى عنه واختلف في علة كراهة شديدة السخونة وتواله ودة فقليل لمنعها اسباب الطهارة وقيل لخوف الضرر ورو قضية الاولى اختصاص الكراهة بالطهارة وقضية الثانية الكراهة مطلقا وهو المعتد ولا ينافي الكراهة طلب اسباب الوضوء على المكروه فان محله عند عدم شدة السخونة أو البرودة والكراهة مقيدة بها (قوله والقسم الثالث) انما صرح الشارح بلفظ القسم في الثالث والرابع دون الاول والثاني لان كلامنا من الثالث والرابع قسمان فالثالث ينقسم الى المستعمل والمتغير ومجموعها هو القسم الثالث والرابع ينقسم الى القليل الذي حلت فيه نجاسة والكثير المتغير بالنجاسة ومجموعها هو القسم الرابع (قوله مظاهر في نفسه) أى في ذاته بقطع النظر عن غيره فيحل استعماله فيما يتوقف على الطهارة فقط مع الكراهة كالشرب والطبخ (قوله غير مطهر لغيره) أى غير محصل الطهارة لغيره (قوله المستعمل) هو ما أدى به ما لا بد منه أتم الشخص بتركه أم لا عبادة كان أم لا فشم ما وضوء العبي ولو غير عيز بان وضأه لولي للطواف فهو مستعمل لانه أدى به ما لا بد منه وان كان لاثم عليه بتركه وشمل أيضا ما غسل الكافرة ليحل وطؤها ولو لغير حليها المسلم بعد انقطاع حيضها أو نفاسها فهو مستعمل لانه أدى به ما لا بد منه وان لم يكن غسلها عبادة (قوله في رفع حدث) متعلق بالمستعمل ولا فرق في الحدث بين الاصغره الاكبر والمراد في رفع حدث عند استعماله فشم ما وضوء الحنفى بلانية لانه استعمال في رفع حدث عنده وان لم يرفع الحدث عند عدم النية والمستعمل في رفع الحدث هو ماء المرة الاولى في وضوء واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الاولى وماء الوضوء المندرب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل فعلم من ذلك انه يشترط في المستعمل ان يكون استعماله في فرض الطهارة بخلاف نقلها وان نذره لان الوجوب عارض ويشترط أيضا أن يكون قليلا بخلاف الكثير ابتداء بان كان قلتين فاكثر من أول الامر أو انتهاء بان جمع الماء المستعمل حتى صار قلتين فاكثر فهو غير مستعمل وان قل بعد تفرقه ويشترط أيضا أن ينفصل عن العضو بخلافه قبل الانفصال فهو غير مستعمل لان الماء مادام مترددا على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ولذلك قال الشيخ الخطيب فائدة الماء مادام مترددا على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال فلو انغمس المحدث في ماء قليل ناويا للوضوء ارتفع الحدث ولا يصير الماء مستعملا لم ينفصل عنه كما صرح به امام الحرمين وأقره في شرح المهذب وما مشى عليه ابن المقرئ من أنه لا يرتفع غير حدث الوجه وجوب الترتيب بخلاف الجنب مدفوع بتقدير الترتيب في الحظاظ لطيفة بخلاف ما لو اغتسل بغير الانغماس فان انفصل عنه ولو بالتقاله من عضو الى آخر حكم باستعماله نعم ما يغلب التقاذف اليه كمن كف المتوضي الى ساعده ومن رأس الجنب الى صدره مثالا فلا يحكم باستعماله ولا بد من نية المغترف من ماء قليل للاغتراف ومحليها في الغسل بعد نيتها وعند ماسة الماء لشي من يده في الوضوء بعد غسل الوجه وعند ارادة

واذا برد زالت
الكراهة واختار
النوري عدم
الكراهة مطلقا
ويكره أيضا شديد
السخونة وتواله ودة
(و) القسم الثالث
(طاهر) في نفسه
(غير مطهر) لغيره
(وهو الماء المستعمل)
في رفع حدث

الماء فتغير به ولو كثير اقبل وصوله للجميع فانه يطهر جميع أجزائه بوصوله لها وان كان متغيرا كثير الضرورة لانه لا يصل الى جميع أجزائه الا بعد تغيره كما قاله الشبراملسي نقلا عن الطبلاوي (قوله حسيا كان التغير) أي بان كان يدرك باحدى الحواس والمراد بها هنا الشم والذوق والبصر وأما السمع واللمس وان كانا من الحواس فلا مدخل لهما هنا فيدرك بالشم الريح بالذوق الطعم وبالبصر اللون (قوله أو تقدير يا) أي بان كان لا يدرك باحدى الحواس المتقدمة ولو حلف لا يشرب ماء فشرب المتغير المذكور لم يحث لانه لا يسمى ماء ولا فرق بين الحلف بالله والحلف بالطلاق ولو كان التغير تقدير يا كما أفنى به الطبلاوي ونقله عن الشبراملسي (قوله كأن اختلط الخ) الاولى الاتيان بالباء الدالة على الحصر كما صنفه العبادي في شرحه لان تعبيره بالكاف يوهم أن هناك مثالا آخر غير ما ذكر يكون التغير فيه تقدير يا وليس كذلك وقد تجعل السكاف استقصائية وهي التي لم تبق مثالا آخر (قوله ما يوافق في صفاته) أي ما يوافق الماء في صفاته كلها التي هي الطعم واللون والريح فيقدر مخالفا وسطا بين أعلى الصفات وأدناها الطعم طعم الرمان واللون لون العصير والريح ريح اللادن بفتح اللاد بفتح الهمزة وهو اللبان الذكر كما هو المشهور وقيل هو رطوبة تعالج شعر المعز ولحائها فاذا كان الواقع في الماء قدر رطل من ماء الورد الذي لا طعم له ولا لون له ولا ريح له نقول لو كان الواقع فيه قدر رطل من ماء الرمان هل يغير طعمه أولا فان قالوا يغيره سلبنا ظهوريته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع فيه قدر رطل من عصير العنب هل يغير لونه أولا فان قالوا يغيره سلبنا الظهورية وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع فيه قدر رطل من اللادن هل يغير ريحه أولا فان قالوا يغيره سلبنا ظهوريته وان قالوا لا يغيره فهو باق على ظهوريته وهذا اذا فقدت الصفات كلها كما تقدم فان فقد بعضها وجد البعض الآخر اكتفى بفرض المفقود فقط مخالفا وسطا لان الموجود اذا لم يغير فلامعنى لفرضه خلافا لما قاله الشيخ البرماون من فرض الثلاثة حينئذ وما ذكر من فرض المخالف الوسط هو ما قاله ابن أبي عصرون واعتبر الرواي الاشبه بالخليط فاذا وقع في الماء ماء الورد المنقطع الرائحة فعلى كلام ابن أبي عصرون يفرض المخالف الوسط وهو اللادن وعلى كلام الرواي يفرض ماء الورد له رائحة لانه الاشبه بالخليط وهذا التقدير مندوب لا واجب كما نقله الشيخ الطوسي عن ابن قاسم فاذا أعرض عن التقدير وهجم واستعمله كفى اذ غاية الامر أنه شاك في التغير المضرو والاصل عدمه وظاهر ذلك جريانه فيما اذا كان الواقع نجس سمع أن الشيخ الطوسي كان يقول بوجوب التقدير في النجس فراجع (قوله كماء الورد المنقطع الرائحة) أي والطعم واللون أيضا حتى يكون موافقا للماء في صفاته كلها فلو كان منقطع الرائحة فقط اكتفى بتقدير المفقود دون الموجود كما تقدم ولذلك قال الرمي عرض وصف الخليط المفقود فأفاد أنه لا يقدر الموجود (قوله والماء المستعمل) يفرض مخالفا وسطا بالاجوب كما تقدم نعم لو ضم الماء المستعمل الى ماء قليل فبلغ به قلتين صار ظهورا وان أثر في الماء بفرضه مخالفا وسطا وشمل ما ذكرنا لو كان معه آن كل منهما مستعمل فضم أحدهما الى الآخر وصارا قلتين فانه يصير ظهورا ويغزى بذلك فيقال لنا ما آن لا يصح التطهير بكل منهما على انفراد هو يصح التطهير بكل منهما مجتمع الآخر (قوله فان لم يمنع الخ) شروع في أخذ محترزات القيود السابقة لكن قدم محترز القيد الذي زاده على المصنف (قوله بأن كان الخ) تصوير لقوله لم يمنع الخ أو الباء للسببية وهو أظهر (قوله أو بما يوافق الماء في صفاته) أي كماء الورد المنقطع الرائحة والماء المستعمل كاسر والمعنى أو اختلط بما يوافق الماء في صفاته فهو متعلق بمحذوف وهو عطف على كان التغير يسيرا وليس المعنى أو كان التغير بما يوافق الماء في صفاته كما قد يتوهم لانه ينافي قوله ولم يغيره وقوله وقدس مخالفا أي وسطا وقد تقدم بيانه (قوله فلا يسلب ظهوريته) بل هو باق على ظهوريته في صورتين كما أشار اليه بقوله فهو مطهر لغيره ولذلك اغتسل عليه السلام هو وميمونة من قصعة فيها أثر العجين (قوله واحترز) أي المصنف وهذا بيان لمحترز قيد المصنف بعد بيان محترز قيده الذي زاده كاسر (قوله عن الطاهر المجاوره) أي عن التغير بالطاهر المجاور للماء وهو ما يمكن فصله أو ما يميز في رأى العين كدهن ولو ما نعا وعود سواء كانا مطيبين أولا والكلام في المجاور الذي لا يتحلل منه شيء والا فهو من المخالط وذلك كالزبيب

حسيا كان التغير
أو تقدير يا كأن
اختلط بالماء ما
يوافقه في صفاته
كماء الورد المنقطع
الرائحة والماء
المستعمل فان لم
يمنع اطلاق اسم
الماء عليه بان كان
تغيره بالطاهر يسيرا
أو بما يوافق الماء في
صفاته وقدس مخالفا
ولم يغيره فلا يسلب
ظهوريته فهو
مطهر لغيره واحترز
بقوله خالطه عن
الطاهر المجاوره

والعرقسوس والكتان وبهذا تعلم ان ماء مبلات الكتان غير طهور وقدوهم من ادعى طهوريته بل قد يصير أسود
منقنا (فرع) لو وقع في الماء مجاور ومخالط وتغير وشك كنهان تغير بالاول أو بالثاني فهو طهور لا بالنسب
الطهورية بالشك (قوله فانه باق على طهوريته) أي فان الماء المتغير بالطاهر المجار له باق على كونه مطهرا لغيره
(قوله ولو كان التغير كثيرا) أي سواء كان التغير قليلا أو كثيرا فهو باق في بقائه على طهوريته وظاهره ولو كان التغير
بالطعم واللون والريح معا هو كذلك وظاهره وان حدث له اسم آخر لكن الذي انحط عليه كلام العبادي أنه ان
حدث له اسم آخر كان أذيب فيه شحم فصار يسمى باسم الرقعة ضر ذلك وهو الظاهر بل المتعين (قوله وكذا للتغير
الخ) محتز قيد ملحوظ وهو أن يكون المخالط مستغنى عنه كما تقدم التنبيه عليه (قوله لا يستغنى الماء عنه) أي بأن
يشق صون الماء عنه ومنه أوراق الاشجار المتناثرة ولو ربيعت وان تفتت واختلطت بخلاف المنشورة وهي المطروحة
فانها ان تفتت واختلطت ضر التغير بها والافلا لان التغير بهاتغير بمجاور كما قاله ابن حجر ويضر التغير بالثمار
ولو كانت ساقطة بنفسها ولو كانت على صورة الورق كالورد لا مكان التحرز عنها غالبا حتى لو تعرض الاحتراز
عنها ضر نظرا للغالب (قوله كطين) أي وان طرح بعددقه وقوله وطحلب أي لم يطرح بعددقه فان أخذ ودق
ثم طرح ضر كما في شرح الرملي وقضيته أنه لو أخذ ثم طرح صحيحا تم تفتت بنفسه لم يضر بقياس ما تقدم عن ابن
حجر في الأوراق المطروحة الضرر به صرح ابن قاسم في شرحه على الكتاب والطحلب بضم أوله وثالثه أو
كسرهما أو ضم أوله وفتح ثالثه شيء أخضر يعلو الماء من طول المسك (قوله وما في مفره) أي موضع قراره وقوله وممره
أي موضع مروره سواء كانا خلقين أو مصنوعين بحيث يشبهان الخلقين ولذلك قال الرملي والمراد بما في المقر والممر
ما كان خلقيا في الارض أو مصنوعا فيها بحيث يشبه الخلق بخلاف المصنوع لا بتلك الحشية فان الماء يستغنى عنه اه
ويؤخذ منه أن ماء الفساق والصهاريج ونحوهما المعمولة بالجبر ونحوه طهور وأن ماء القرب التي تعمل بالقطران
لا صلاحها كذلك ولو كان من المخالط بخلاف ما اذا كان لاصلاح الماء وكان من المخالط من ذلك ما يقع كثير من وضع
الماء في نحو جرة وضع فيها نحو لبن تغير فلا يضر وينبغي أن يكون منه طونس الساقية وسلبة البئر للحاجة اليها وهما
مسألة نفيسة وهي مسألة ابن أبي الصيف وهي ما لو طرح ماء متغير بما في مفره وممره على غيره متغير فتغير سلبه الطهورية
لاستغناء كل منهما عن خلطه بالآخر وبه يلغزو يقال لنا ما أن يصح التطهير بهما انفرادا اجتماعا كذا قاله الرملي
وخالفه ابن حجر حيث قال لا يسلب الطهورية لانه طهور فهو كالتغير بالملح المائي وأما لو طرح غير المتغير على المتغير
المدكور فلا يسلب الطهورية على الراجح لانه ان لم يزد قوة لم يضعفه كما نقله بعضهم عن الشيخ البايلي خلافا لما نقله
بعضهم عن ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر (قوله والمتغير بطول المسك) خرج بقولنا مستغنى عنه فان الماء
لا يستغنى عن طول المسك كذا قال الشيخ عطية والظاهر أنه خرج بقول المصنف ما خالطه فان الماء لم يخالطه شيء
هنا والمسك بثلاث الميم مع اسكان الكاف وفي المطلب لغز اربعة وهي فتح الميم والكاف وعلى كل فهو مصدر مكت
بفتح الكاف أو ضمها (قوله فانه طهور) توكلنا استفيد من التشبيه في قوله وكذا المتغير فانه يستفاد منه أنه
طهور وهذا ظاهر على القول بان التغير بشئ من ذلك مطلق وهو الراجح وأما على القول بانه غير مطلق فهو
مستثنى من غير المطلق تسهيا على العباد في جواز الطهر به (قوله والقسم الرابع) تقدم أن الشارح صرح بلفظ
القسم هنا لانه قسمان فإشار الى أن مجموع القسمين قسم واحد (قوله ماء نجس) ليس المراد نجس العين بل المراد الذي
عرضت له النجاسة كما أشار اليه الشارح بقوله أي متنجس فشبه المصنف المتنجس بالنجس بجامع حرمة
استعمال كل في طهر أو شرب آدمي بخلاف بهيمة أو اطفاء نار أو سقي أشجار أو زرع واستعار اسم المشبه به
لشبهه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله وهو قسمان) أي نوعان وكثيرا ما يجعلون تحت القسم الواحد
قسمين فاندفع قول المحشي كان الاولى أن يقول نوعان ادلا يكون جزء القسم قسماله فتأمل (قوله أحدها
قليل) أخذه من قول المصنف وهو دون القلتين واذا كان الماء جاريا فالعبرة بالجرية نفسها لا بما هار به مما بعدها

فانه باق على
طهوريته ولو كان
التغير كثيرا وكذا
التغير بمخالط
لا يستغنى الماء عنه
كطين وطحلب وما
في مفره وممره
وللتغير بطول
المسك فانه طهور
(و) القسم الرابع
(ماء نجس) أي
متنجس وهو
قسمان أحدهما قليل

طالبة لما أمامها فهي منفصلة حكما وإن اتصلت حسا فإذا كانت النجاسة واقفة تنجست كل جريته مررت عليها إذا كانت قليلة ولو طال القناة المعروفة بخلاف ما قبلها فإنه لا ينجس نعم إن اجتمعت الجريات كلها في نحو فسقية وكانت قلتين فأكثر ولا تغير بها طهرت ولو تفرقت بعد ذلك فإن كانت النجاسة سائرة تنجست الجريته التي هي فيها فقط ولتي تمر بعدها على محلها حكم الغسالة (قوله وهو الذي حلت فيه) هو قيد في مفهومه تفصيل فإن لم تحل فيه ولافته وهو قليل تنجس أيضا وإن لم تحل فيه لكن تغير بريح النجاسة التي على الشطلم يضر لانه مجرد استرواح (قوله نجاسة) أي منجسة بخلاف غير المنسجة وهي المعفو عنه كما أشار إليه الشارح بقوله ويستثنى الخ (قوله تغير أم لا) أخذ هذا التعميم من الإطلاق هنا والتقييد في القسم الآتي بقوله فتغير وهذا التعميم عندنا وأما عند الامام مالك فلا ينجس الماء ولو قليلا بالابتغير واختاره كثير من أصحابنا وفيه فسحة (قوله وهو الخ) الجلة حالية كما أشار إليه الشارح بقوله والحال انه الخ وقوله انه ماء بالمد والرفع على انه خبر أن وقوله دون القلتين أي يقينا فلو شك في كونه دون القلتين فلا ينجس (قوله ويستثنى الخ) انما ذكره الشارح هنا مع انه سيأتي محله عند قول المصنف ولا يعني عن شيء من النجاسات الا ليسير من الدم والقيح لتقييد كلام المتن فكأنه قال هذا إذا كانت النجاسة منجسة بخلاف غير المنجسة كما تقدم التنبيه عليه فاندفع قول المحشي هو تكرار لانه سيأتي في كلام المصنف (قوله من هذا القسم) لا يخفى ان هذا القسم الماء القليل الذي حلت فيه نجاسة وكيف يصح استثناء الميتة المذكورة ونحوها منه مع أنها من الاعيان النجسة ولو قال ويستثنى من النجاسة الخ لكان أظهر وجوابه أنه على تقدير مضاف والتقدير ويستثنى من نجاسة هذا القسم الخ لكانه ان كل على وضوح المعنى وظهور المراد (قوله الميتة) يجوز فيها التخفيف والتشديد وقوله التي لادم لها سائل أي شأنها ذلك ولو فرض أن لادم ما يسيل بخلاف التي لادم سائل بحسب الشأن وان لم يكن لادم سائل لصغر هامثا كالضفدع والفيران وما شك في سيل دمه وعدمه فهل يجوز شق عضومه أولا قال بالاول الرملي تبعا للغزالي لانه لا حاجة وقال بالثاني ابن حجر تبعا للامام الحرمين لما فيه من التعذيب وله حكم مالا يسيل دمه فيما يظهر من كلامهم عملا بكون الاصل في الماء الطهارة فلا ننجسه بالشك ويحتمل عدم العقول ان العفور خاصة فلا يصار اليها الا بيقين (قوله عند قتلها) ظرف لقوله سائل وقوله أوشق عضومنها أي في حياتها والعوض يضم العين وكسرهما وهو واحد الاعضاء كما قاله في المختار (قوله كالذبابة) المراد به المعروف أو ما يشمل النحل والنمل والقمل والبق ومثله نحو الخنافس والعقرب والسحالي والبراغيث والوزع بالتحريك والكبير منه يسمى سام أبرص والذبابة مركب من ذب أب أي طرد رجع لانه كلما طرد رجع ولا يعيش أكثر من أر بعين يوم أو كل في النار لتعذيب أهلها لا لتعذيبه وكان لا يقع على جسده ^{عليه السلام} ولا على ثيابه وهو أجهل الخلق لانه يلقى نفسه على ما فيه هلاكه واسمه أبو حزة واسم البرغوث أبو عدى واسم القملة أم عقبة وروى انه ^{عليه السلام} سمع رجلا يسب برغوثا فقال لا تسبه فانه ايقظ نبيا لصلاة الفجر وهو يتولد أولا من التراب لاسيما في الاماكن المظلمة وله أنياب يعض بها وخرطوم يمص به والقمل يتولد من العرق والوسخ وهو من الحيوان الذي اناته أكبر من ذكوره ومن طبعه أنه يكون في الاحمر أو في الاسود أو في الاسود في البيض وهكذا (قوله ان لم تطرح فيه) أي بأن وقعت بنفسها أو كانت ناشئة فيه كدود الخلل والجن والكلام في الميتة ومثلها الحية اذا ماتت فيه فان طرحت ميتة ولم تحي قبل وصولها اليه نجسته وان لم تغيره ولو كان الطارح لها غير مبرز أو بهيمة على الراجح نعم لا يضر طرحتها بالريح فقط فان طرحت حية ولو ماتت قبل وصولها اليه أو ميتة فأحييت قبل وصولها اليه لم تضر في الحالتين على الراجح ولو ماتت في الثانية قبل وصولها اليه فتكون طرحت ميتة وصلت ميتة لكن أحييت بينهما فلا تضر أيضا على المعتمد خلافا لما قاله الشبراملسي لان حياتها صيرت لها اختيارا في الجلة ولو وجدت في الماء وشك في انها وقعت بنفسها أو طرحت فيه فهل يعني عنها أولا والذي أجاب به الرملي عدم العقول ان نرجسة فلا يصار اليها الا بيقين وبعضهم أجاب بالعفو عملا بالاصل المتقدم (قوله ولم تغيره) فان غيرته ولو يسيرا تنجس ولا يظهر بزوال تغيره مادام قليلا (قوله وكذا

(وهو الذي حلت فيه نجاسة) تغير أم لا (وهو) أي والحال أنه (ماء دون القلتين) ويستثنى من هذا القسم الميتة التي لادم لها سائل عند قتلها أوشق عضومنها كالذبابة ان لم تطرح فيه ولم تغيره وكذا

النجاسة الخ) أى ففى مستثناة أيضا ولو كانت من مغلظ وقوله التى لا يدركها الطرف بسكون الرأى أى البصر والمراد الطرف المعتدل بخلاف كل من الضعيف والحديد أى القوى ولو كان الطرف لا يدركها لكونها موافقة لما وقعت عليه ولو كانت مخالفة لادرکها لا يعنى عنها ولو شك هل يدركها الطرف أو لا يعنى عنها عملا بالأصل كما قاله ابن حجر ومقتضى ما تقدم عن الرملى عدم العقو ومقتضى كلام الشارح أنه لا فرق فى النجاسة المذكورة بين أن تكون فى محل واحد أو محال لكن قيد بعضهم العقو عما لا يدركه الطرف بما اذا لم يكثر بحيث يجتمع منه ما يحس قال الرملى فى شرحه وهو كما قال أى حيث كثر عرفا أو الأفعى عنه كما قاله الشبراملى عليه وأطلق الشيخ عطية العفولان العبرة بكل موضع على حدته فان قيل كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التى لا يدركها الطرف أجب بأنه يمكن تصويره بما اذا غلب الدباب على نجس رطب ثم وقع فى ماء قليل أو مائع فانه لا ينجس مع انه علق فى رجله بنجاسة لا يدركها الطرف ويمكن تصويره أيضا بما اذا رآه قوى البصر دون معتدله فانه لا ينجس أيضا (قوله فكل منهما) أى من الميتة التى لا دم لها سائل والنجاسة التى لا يدركها الطرف وقوله لا ينجس المائع كان الاولى أن يقول لا ينجس الماء القليل لان الكلام فيه ولعله عبر به إشارة الى أن حكم المائع كحكم الماء القليل فى ذلك المعام بالاولى (قوله ويستثنى أيضا) أى كما استثنى ما تقدم ومراده انه تستثنى هذه الصور من حيث العفو عنها لا بقيد كونها فى الماء (قوله صور مذكورة الخ) منها قليل دخان النجاسة وهو المتصاعد منها بواسطة نار ولو من بخور يوضع على نحو سرجين ومنه ما جرت به العادة فى الحمامات وقيد ابن حجر العفو بما اذا لم يكن بفعله ولم يكن من مغلظ وظاهر كلام الرملى الاطلاق وخرج بدخان النجاسة بخارها وهو المتصاعد منها بواسطة نار فهو طاهر ومنه الريح الخارج من الكنف أو من الدبر فهو طاهر فلو ملائمه قرابة وجلها على ظهره وصلى بها صلاته ومنها قليل شعر من غير ما كول بقيد أن يكون من غير المغلظ ويعنى عنه فى نحو القصاص أكثر من غيره وهذا بعد انفصاله وأما مع اتصاله فهو طاهر ومنها ما تلقىه القبران فى بيوت الاخيلة وان شوهد فيها ومنها الانفحة فى الجبن ومنها الزبل الواقع من البهيمة حالة حلبها فى اللبن ومنها السرجين الذى يخبز به فيعنى عن الخبز سواء أكله منفردا أو فى مائع كلبن وطبيخ ومثله الخبز المقر فى الدمس فلوفت فى اللبن وغيره عفى عنه وهل يعنى عن جلده فى الصلاة أو لا قال الرملى لا يعنى عن جلده فى الصلاة وخالف العلامة الخطيب فقال يعنى عنه فيها ومنها ما يبق فى نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته والضابط فى ذلك ان جميع ما يشق الاحتراز عنه غالباً فهو معفو عنه (قوله وأشار للقسم الثانى الخ) قال المحشى فيه ما مر أى من أن جزء الشيء لا يكون قسمه فكان الاولى تسميته بالنوع لكن تقدم لك ما فيه فلا تغفل (قوله بقوله) متعلق بأشار (قوله أو كان كثيرا) أشار بتقدير كثيرا الى أن المدار على الكثرة ولذلك قال قلتين فأكثر فأشار الى أن قول المصنف قلتين ليس بقيد فضا بط الكثير أن يكون قلتين فأكثر لكن بشرط أن يكون من محض الماء ولو مستعملا فلو كان مع ماء دون القلتين وكلمه بماء ورد أو نحوه فهو فى حكم مادون القلتين فى تنجسه بمجرد الملاقاة وان جاز التطهير به لان الاول من قبيل الدفع والثانى من قبيل الرفع والدفع أقوى من الرفع غالبا وقولنا غالبا احتراز من الاحرام فانه يدفع النكاح ولا يرفعه لانه اذا كان محرما ونكح فلا يصح النكاح فقد دفع الاحرام النكاح واذا نكح وهو حلال ثم أحرم لم يبطل النكاح فلم يرفعه فيكون الرفع أقوى من الدفع هناك (قوله فتغير) أى عقب حلول النجاسة فيه أخذ من الفاء الدالة على التعقيب فلو تغير بعد مدة لم يضر ما لم يعلم نسبة تغيره اليها والمتبادر أن المراد فتغير كله أما اذا تغير بعضه فالتغير نجس وكذا الباقي ان لم يبلغ قلتين فان بلغها فهو طاهر ولا فرق فى التغير بين أن يكون حسيا أو تقدير يابان وقع فى الماء نجس يوافقه فى صفاته كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم فيقدر مخالفاً أشد الطعم طعم الخل واللون لون الخبز والريح المسك فلو كان الواقع قدر رطل من البول المذكور فنقول لو كان الواقع قدر رطل من الخل هل يغير طعم الماء أولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل من الخبز هل يغير لون الماء أولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته

النجاسة التى لا يدركها الطرف فكل منهما لا ينجس المائع ويستثنى أيضا صور مذكورة فى المبسوطات وأشار للقسم الثانى من القسم الرابع بقوله (أو كان) كثيرا (قلتین فأكثر فتغير)

وان قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير ريحه أو لا فان قالوا لا يغيره حكمنا بنجاسته
وان قالوا لا يغيره حكمنا بطهارته وهذا اذا كان الواقع فقدت فيه الاوصاف الثلاثة فان فقدت واحدة فرض
الخالف المناسب لها فقط ومثله يجري في الطاهر على المعتمد خلافا للمحشى ولو زال تغيره لا بشيء أو بماء ولو
متنجسا أو بما يخالف صفة النجاسة كان زال الطعم بالمسك زال تنجسه أو بما يوافق صفة الواقع كأن زال
الطعم بالخل لم يزل تنجسه لان التغير لم يزل بل استتر وخرج بقول المصنف فتغير ما ذالم يتغير فانه لا يتنجس
لان الماء الكثير لا يتنجس بمجرد الملاقاة سواء كان في محل واحد أو في محال مع قوة الاتصال بحيث لو حرك
واحد منها تحرك كاعنيقا يتحرك الآخر ولو ضعيفا ومنه يعلم حكم حيضان بيوت الاخلية فاذا وقع في واحد منها
نجاسة ولم تغيره فان كان بحيث لو حرك الواحد منها تحرك كاعنيقا لتحرك مجاوره وهكذا وكان المجموع قلتين
فأكثر لم يحكم بالتنجيس على الجميع والاحكم بالتنجيس على الجميع ان كان ما وقعت فيه النجاسة متصلا بالباقي
والا تنجس هو فقط (قوله يسيرا أو كثيرا) بمجاور أو مخالط وإنما ضرهنا التغير اليسير والمجاور دون ما تقدم في
الطاهر لفظا أمر النجاسة (قوله والقلتان) في المتقدم ذكرهما فالأصل فيهما العهد الذي كرى والقلتان في الأصل
الجرتان العظيمتان فالقلة الجرعة العظيمة سميت بذلك لان الرجل العظيم يقلها أي يرفعها والواحدة منهما تسع
قربتين ونصفا من قرب الحجاز والقرية لا تزيد على مائة رطل بغدادى وفي عرف الفقهاء اسم للماء المعلوم ولدك قال
المصنف خسمتا تقرر طر فلا حاجة لان يقال ومقدار وزن مظهر والقلتان خسمتا تقرر طر الا بالنظر للأصل وهذا بيان
لمقدارهما بالوزن وبيان مقدارهما بالمساحة أن تقول اذا كان محلها مبرا بعافضا بطله أن يكون ذراعا ورعا بذراع
الآدمى طولاً وعرضا وعمقا فيسقط السراع من جنس الربع فيكون كل منهما خمسة أرباعا ويعبر عنها بالأذرع
القصيرة فتضرب خمسة الطول في خمسة العرض تبلغ خمسة وعشرين ثم تضرب بالحاصل وهو خمسة وعشرون
في خمسة العمق يحصل مائة وخمسة وعشرون ذراعا يخص كل ذراع أربعة أرباعا في المائة ذراع أربعة أرباعا
رطل وفي الخمسة والعشرين ذراعا مائة رطل فالمجموع خسمتا تقرر طر وهو مقدار القلتين من غير زيادة ولا نقص
واذا كان محلها مدورا كقف البئر فضا بطله أن يكون ذراعا عرضا وذراعا عرضا ونصفا عمقا ومتى كان العرض
ذراعا كان المحيط ثلاثة أذرع وسبعا لان المحيط لا بد أن يكون ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله فيسقط كل من
الطول وهو العمق والعرض وهو المحيط أرباعا لوجود الاربعة في مقدار القلتين في المربع وتسمى أذراعا قصيرة كما
علمت فيكون العرض اربعة أذرع والطول عشرة والمحيط اثني عشر وأربعة أسباع فتضرب نصف العرض
في نصف المحيط يخرج اثنا عشر وأربعة أسباع عملا بمقتضى قاعدتهم وان لم يظهر لها فائدة لانها كانت قبل
الضرب اثني عشر وأربعة أسباع ثم تضرب بالحاصل في عشرة الطول يحصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة أسباع
فان ضرب الاثنى عشر في العشرة بمائة وعشرين وضرب الاربعة أسباع في العشرة باربعين سبعا خمسة
وثلاثون سبعا خمسة صحيحة يبقى خمسة أسباع وهي زائدة قال بعضهم بها حصل التقريب لكن الراجح أن
معنى التقريب يظهر في النقص لافي الزيادة واذا كان محلها مثلثا فضا بطله أن يكون ذراعا ونصفا عرضا وذراعا
ونصفا طولاً وذراعا عرضا وعمقا فيسقط كل من العرض والطول والعمق أرباعا ويعبر عنها بالأذرع القصيرة كما سبق
فيكون العرض ستة أذرع ومثله الطول ويكون العمق ثمانية أذرع فتضرب ستة العرض في ستة الطول يحصل
سبعة وثلاثون تأخذ ثلثها وعشرها ومجموعها خمسة عشر وثلاثة أخماس وتضرب ذلك في ثمانية العمق يحصل مائة
واربعة وعشرون واربعة أخماس لان ضرب العشرة في الثمانية ثمانين وضرب الخمسة في الثمانية باربعين وضرب
ثلاثة أخماس في ثمانية باربعة وعشرين وخمسة عشر ونحوها باربعة أخماس فالمجموع
مائة وأربعة وعشرون واربعة أخماس وذلك مقدار القلتين الاخيرين بع وهو قدر التقريب فتدبر (قوله
خسمتا رطل بغدادى) هذا بالبغدادى وأما بالمصري فاربعتا تقرر طر وستواربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل
وبالدمشقي مائة وسبعة أرباعا وسبع رطل وكل هذا على تصحيح النوى والرطل بكسر الراء على الافصح

يسيرا أو كثيرا
(والقلتان خسمتا)
رطل بغدادى

ما كول اللحم وغيره مبتدأ مؤخر والاصل ميتة ما كول اللحم وغيره سواء في ذلك (قوله ميتة ما كول اللحم) كهيئة الشاة والخيل وقوله وغيره أي وميتة غير ما كول اللحم كهيئة الجير والذئب (قوله كيفية الدبغ) أي وصفة الدبغ المقصود منه فساكنه قال ومقصود الدبغ ولو عبر بذلك لكان أظهر لان المتبادر من الكيفية أن يأتي بالدبغ ويضعه على الجلد مثلاً وليس مراداً (قوله أن ينزع الخ) وضابطه أن لا يعود إليه النتن لو نقع في الماء عرفاً ولا ينظر للنقع مدة طويلة على خلاف العرف فان ذلك قد يترتب عليه النتن ولو للشيء الصلب كاختشب (قوله فضول الجلد) أي زوائده وقد ينسبها بقوله مما يعفنه أي من الأشياء التي تجعل فيه عفوه وتقديره بين تلك الأشياء بقوله من دم ونحوه كقطعة لحم فهو بيان للبيان قبله (قوله بشي) متعلق بيزرع ولا بد من توسط الماء ان لم يكن هنالك رطوبة في الجلد أو في الدابغ والا فلا يشترط وخبر يطهرها الماء والقرظ محمول على الذئب أو الطهارة الكاملة وقوله حريف بكسر الحاء وتشديد الراء مكسورة أي فيه حرافة أي لذع في اللسان عند ذوقه بخلاف ما ليس حريفاً كتراب وملح فلا يكفي وكذلك التشميس وتجفيفه بالهواء لانه وان تجفف ظاهر الكن فساده مستتر فيه (قوله كعقص) أي وشب بالماء وحده وشب بالثلثة شجر طيب الرائحة مر الطعم بدبغ بورقة فيخرج المذبوغ أبيض (قوله ولو كان الخ) جعلها شرطية ولذلك ذكرها جواباً وهو قوله كفي في الدبغ ولو جعلها غاية لكفاه كقوله ^{للمرء} ليريد التزوج التمس ولو خافاً من حديد لكن قصد الشارح التوضيح للبتي (قوله نجسا) ولومن مغلظو النجس وان كان لا يظهر بمعنى أنه لا يرفع ولا يدفع لكنه يحيل لان الدبغ حاله لا زال والقبح لا يحرم التضمخ به اذا وجد ما يقوم مقامه يغسل من المغلظ سبعة اماكن بالتراب ويغسل من غيره ولو طاهر امره فانه اذا كان نجسا تنجس به واذا كان طاهراً تنجس بوضعه عليه فيعود عليه بالنجاسة فيصير كثوب تنجس كما مر (قوله كنزق حمام) بالذال أو بالزاي فهما الغتان والحمام ليس بقيد وعبرة غير كنزق طير (قوله كفي في الدبغ) جواب لو بناء على جعلها شرطية كما مر (قوله الاجلد الكلب) استثناء من الجلود والكلب مأخوذ من التكليب وهو النباح ويجمع على أكلب وكلاب ويجمع أكلب على الكلب ويجمع كلاب على كلابات (قوله والخنزير) أي والاجلد الخنزير لو فرض له جلد والا فلاجلده وشعره في لحمه كما نقل عن صاحب العدة وقيل هو نوعان نوع له جلد ونوع لا جلد له وكلام المصنف محمول على أحدهما والخنزير مأخوذ من الخنزير وقوه هي القوة ويجمع على خنازير (قوله وما تولد منهما) كأن أحبل خنزير كلب أو كلب خنزير فأتوا ولد منهما لا يظهر جلده بالدبغ كأصله وما أحسن قول بعضهم

ميتة ما كول اللحم وغيره وكيفية الدبغ أن ينزع فضول الجلد مما يعفنه من دم ونحوه بشي حريف كعقص ولو كان الحريف نجسا كنزق حمام كفي في الدبغ (الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر

إذا طاب أصل المرء طابت فروعه * ومن عجب جادت يد الشوك بالورد
وقد ينجب الفرع الذي طاب أصله * ليظهر سر الله في العكس والطرده
(قوله أو من أحدهما مع حيوان طاهر) كأن أحبل كلب أو خنزير شاة فأتوا ولد منهما لا يظهر جلده بالدبغ تبعا
لاخس الاصلين كافي القاعدة المشهورة وهي

يتبع الفرع في انساب أباه * والام في الرق والحسريه * والزكاة الاخف والدين الاعلى
والذي اشتد في جزاء وديه * وأخس الاصلين رجسا وذبحا * ونكاحا والأكل والاضحية
فيتبع الولد في النسب وتوابعه أباه ويتبع أمه في الرق ان كانت رقيقة ولو كان أبوه حراً الا ان كان من أمته أو أمته
فرعه أو من أمته غريبتها أو ظنها زوجته الحرة أو أمته ويتبع أمه في الحرية ان كانت حرة ولو كان أبوه رقيقاً اعتباراً
بأمه ويتبع في الزكاة الاخف فلو تولد بين بقر وأبلز كزكاة البقر لانه الاخف ولو تولد بين زكوى وغيره فلزكاة
اعتباراً بالاخف ويتبع في الدين الاعلى فلو تولد بين مسلم وكافر فهو مسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه ويتبع الاشد
في الجزاء فلو تولد بين ما كول بري وحشي وغيره وأتلفه الحرم ضمنه وفي الدية فلو تولد بين كتابي ومجوسي وقتله
شخص فديته دية الكتابي ومثلها الغرة ويتبع أخس الاصلين في النجاسة كما هنا وفي الذبح فلو تولد بين من تحل
ذبيحته ككتابي ومن لا تحل ذبيحته كوثني لم تحل ذبيحته وفي النكاح فلو تولد بين من تحل مناه ككتابي

ومن لا تحل منا كحته كوني لم تحل منا كحته وفي الاكل فلو تولد بين ما كول وغيره لم يحل أكله وفي الاضحية فلو تولد بين ما يضحى به وما لا يضحى به لم تجز التضحية به ومثلها العقيقة وشمل كلام الشارح ما لو كان الحيوان الطاهر آدميا كما لو أحبل كب آدمية فالولد نجس ولو كان على صورة الآدمي نعم يعني عنه هكذا قال الشيخ ابن حجر والمعتمد عند الرمي أنه طاهر لكونه على صورة الآدمي وقد قال الله تعالى ولقد كرمنا بني آدم وأما إذا أحبل ما كول ما كولة كأن أحبل نور بقرة فجاء الولد على صورة الآدمي فانه طاهر ما كول فلو حفظ القرآن وعمل خطيبا وصلى بنا عيد الاضحى جاز أن نضحى به بعد ذلك وبه يلغز فيقال لنا خطيب صلى بنا العيد الاكبر وضحينا به (قوله فلا يظهر بالدباغ) تفرغ على الاستثناء وإنما لم يظهر بالدباغ لان الحياة اذا لم تفده الطهارة فالدباغ أولى (قوله وعظم الميتة) ومثله قرنهما وظفرها وظفها ويضئها لم يتصلب فان تصلب بحيث لا يحضن لفرخ فهو طاهر ومسكها ان لم يتهيا للوقوع فان تهيا فهو طاهر ومن العظم القراقيش فانها عظم رخو (قوله وشعرها) ومثله صوفها وبرها وریشها ولو شك هل العظم أو الشعر أو الریش من مذكاة أو لا فالاصل الطهارة لا نالنا نجس بالشك ويحرم تنف شعر الحيوان لما فيه من تعذبه وقيل بكرهته وهو محمول على ما لو حصل به أذى يحتمل عادة (قوله نجس) أي كل منهما ما والا فكان مقتضى الظاهر أن يقول نجسان (قوله وكذا الميتة) من ذكر العام بعد الخاص لا فائدة نجاسة بقية أجزائها وقوله أيضا أي مثل العظم والشعر وهذا معلوم من التشبيه في قوله وكذا فهو توكيده وقوله نجسة لا حاجة اليه لانه معلوم من التشبيه لكن أتى به توضيحا (قوله وأر يدها) أي بالميتة وغرضه من ذلك تعريفها (قوله الزائلة الحياة الخ) وليس المراد بها المتصفة بالموت مطلقا والاشمل المذكاة وقوله بغير ذكاة شرعية أي بغير ذبح شرعي بان لم تذك أصلا أو ذكيت ذكاة غير شرعية كذبح غير المأكول كبغل وحار أهلي وهو حرام ولو لا راحته من الحياة أو لاخذ جلده وكذبح المأكول ذكاة غير شرعية كان ذبحه بعظم أو ذبحه بمجوسى أو محرما وكان المذبح صيدا (قوله فلا يستثنى الخ) تفرغ على قوله وأر يدها الخ ووجه عدم الاستثناء عدم دخوله حينئذ في الميتة لان زائل الحياة بذكاة شرعية وقوله حينئذ أي حين أذر يدها الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية (قوله جنين المذكاة) أي الذى حلته الروح وأما الذى لم تحله الروح فهو ملحق بما فى باطنها ويحل الجنين ولو على صورة كلب ما لم نشاهد الكلب نط عليها لان الله قادر على أن يخلق الفرع على خلاف أصله (قوله اذا خرج من بطن أمه ميتا) أي بسبب موت أمه لا بسبب آخر كوقعتها على الأرض وأما اذا خرج حيا فان كان فيه حياة مذبح حل أيضا وان كان فيه حياة مستقرة فلا بد من ذبحه (قوله لان ذكاته فى ذكاة أمه) أي بسببها فذكاة أمه ذكاة له ولذلك قال عليه السلام ذكاة الجنين ذكاة أمه (قوله وكذا غيره) أي وغير الجنين كذلك أي لا يستثنى أيضا لعدم دخوله فى الميتة فى التعريف السابق وقوله من المستثنيات أي كالصيد الميت بضغطة الجراحة أي ضمنه فى مضيق أو بظفرها وكالبعير النادى الشارد اذارمى بالسهم فات به ونحو ذلك (قوله المذكورة فى المبسوطات) أي المطولات (قوله ثم استثنى من شعر الميتة الخ) ظاهر صنيعة ان الاستثناء من الشعر فقط مع أن ظاهر كلام المصنف أن الاستثناء من العظم والشعر معا على أن الحكم ليس قاصرا عليهما بل ميتة الآدمي طاهرة بجميع أجزائها كما أشار اليه الشارح بقوله كميته قال تعالى ولقد كرمنا بني آدم وقضية التكريم أن لا ينجس بالموت وقال عليه السلام سبحانه الله المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا والمؤمن ليس بقيد بل الكافر كذلك وأما قوله تعالى إنما المشركون نجس فالمراد منه نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان ومثل الآدمي الجنى والمالك بناء على أن الملائكة أجسام كشيقة والحق أنهم أجسام لطيفة لانهم أجسام نورانية لا يبق لهم بعد موتهم صور قوامه أيضا السمك والجراد (قوله الا الآدمي) أي الأشعر الآدمي على مقتضى صنيع الشارح ولذلك قال فان شعره طاهر وعلى مقتضى كلام المصنف يقال الاعظم الآدمي وشعره وقد عرفت أن الحكم ليس قاصرا عليهما بل ميتته طاهرة كلها ولذلك قال الشارح كميته

فلا يظهر بالدباغ
(وعظم الميتة وشعرها
نجس) وكذا الميتة
أي نجسها وأر يدها
الزائلة الحياة بغير
ذكاة شرعية فلا
يستثنى حينئذ جنين
المذكاة اذا خرج من
بطن أمه ميتا لان
ذكاته فى ذكاة أمه
وكذا غيره من
المستثنيات المذكورة
فى المبسوطات ثم
استثنى من شعر الميتة
قوله (الا الآدمي)
أي فان شعره طاهر
كميته

﴿فصل﴾ هذا الفصل ساقط في بعض نسخ المتن وعليها شرح الشيخ الخطيب وهو معقود لبيان وسيلة الوسيلة لان
 الاواني وسيلة الماء الذي هو وسيلة للطهارة (قوله في بيان ما يحرم استعماله من الاواني) ذكره لقوله ولا يجوز استعمال
 اواني الذهب والفضة والاواني جمع آنية وهي جمع اناة كسقاء وأسقيع ورءاء وأرديه فاواني جمع الجع (قوله وما يجوز)
 أي وبيان ما يجوز استعماله من الاواني ومراده بما يجوز ما قبل الحرام فيصدق بالمكروه ولو قال وما لا يحرم لكان
 أظهر لكنه عبر بما يجوز لمجازاة كلام المصنف (قوله وبدأ بالاول) أي لان المقصود بالذات التنبيه على ما يحرم
 استعماله لانه على خلاف الاصل وبذلك كانت أفراده منحصرة بخلاف ما يجوز استعماله فان الاصل في الاواني الحل
 ولذلك كانت أفراده لا تكاد تنحصر ولهذا أتى المصنف بعبارة عامة حيث قال ويجوز استعمال غيرهما من الاواني
 (قوله فقال) عطف على بدأ (قوله ولا يجوز الخ) عده البلقيني وكذا الدميري من الكبار ونقل الاذري عن الجمهور
 أنه من الصغار وهو المعتمد وقال داود الظاهري بكرهه استعمال اواني الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول للشافعي
 في القديم وقيل الحرمة مختصة بالأكل والشرب دون غيرهما أخذ بظاهر الحديث وهو لا يشربوا في آنية الذهب
 والفضة ولان كلاهما في صحافهما وعند الحنفية قول بجواز ظروف القهوة وان كان المعتمد عندهم الحرمة فينبغي ان
 ابتلى بشئ من ذلك كما يقع كثير التقليد ما تقدم ليتخلص من الحرمة (قوله في غير ضرورة) فان دعت ضرورة الى
 استعمال ذلك كمرود بكسر الميم من ذهب أو فضة يكتحل به لجلاء عينه كأن أخبره طبيب عدل برواية بان عينه
 لا تنجلي الا بذلك جاز استعماله ويقدم المروء من الفضة على المروء من الذهب عند وجودهما معا وبعد جلاء عينه
 يجب كسره لان الضرورة تقدر بقدرها ولو عبر بالحاجة بدل الضرورة لكان أولى بدليل المثال المذكور (قوله
 لرجل أو امرأة) دخل في كلامه الخبيث لانه اما ذكر أو أتى خلافا لمن قال بانه صنف ثالث (قوله استعمال شئ الخ) أي
 ولو قليلا أو صغيرا فيحرم المروء في غير الضرورة السابقة والمكحلة والخلل والابرة والملعقة والمشط والمبخر ونحوها
 من ذهب أو فضة فيحرم التبخير بالمبخر المذكورة نعم لو شمر تحتها من بعد بحيث لا يعد استعمالها لم يحرم
 ويحرم أخذ نحو ماء الورد من القمقم المذهب أو المفضض وما يفعاله (٢) من الحيلة وهي الاخذ منه بشئ الموضع الماء
 في عينه ثم استعماله انما يمنع حرمة مباشرة الاستعمال من اناة النقد اما حرمة استعماله بوضع نحو ماء الورد فيه واتخاذ
 منه فليس لها حيلة كما قاله ابن حجر (قوله اواني الذهب والفضة) أي الاواني المعمولة من الذهب والفضة فالإضافة على
 معنى من كافي قولهم خاتم حديد ويحرم الاستنجار لفعل اواني الذهب والفضة وأخذ الأجرة على صنعها ولا غرم على
 كاسرها كآلات الملاهي ويحرم غمويه السقوف والجدران بالذهب أو الفضة سواء حصل منه شئ بالعرض على
 النار أم لا وأما استدانتها والجلوس تحتها ففيها تفصيل فان كان يحصل منه شئ بالعرض على النار حراما والافلا وأما
 التحلية فهي حرام مطلقا وهي غير التموه به لانها لا تقطع على نحو السقف ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد
 بالذهب أو بالفضة ويحرم كسوتها بالحرير المزركش بالذهب أو بالفضة ويحرم التفرج على المحمل المعروف وكسوة
 مقام ابراهيم ونحوه ونقل عن البلقيني جواز ذلك لما فيه من التعظيم لشعائر الاسلام واما غاظة الكفار وهكذا كسوة
 تابوت الولي وعساكره (قوله لاني أكل رلاني شرب) لا ينبغي أن التحريم انما هو لاستعمال اواني الذهب والفضة لا
 لذات الاكل والشرب لان ذلك خلال (قوله ولا غيرهما) أي كوضوء وغسل وازالة نجاسة لكن الطهارة صحيحة كما
 لا ينبغي وتحريم غير الاكل والشرب ثبت بالقياس عليهما لان الحديث السابق انما صرح بالنهي عنهما لانهما أظهر
 وجوه الاستعمال وأغلبها (قوله ولا يحرم الخ) اشارة الى أن الاستعمال في كلام المصنف ليس بقيد بل مثاله الاتخاذ
 على الاصح ولقوة الخلاف فيه اقتصر المصنف على الاستعمال (قوله ما ذكر) أي من اواني الذهب والفضة (قوله يحرم
 اتخاذ) أي اقتناؤه لان اتخاذها يحرم الى استعمالها وظاهره ولو للتجارة لان آنية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها
 لكل أحد وبهذا فرق الحرير حيث جاز اتخاذها للتجارة فيه لانه ليس ممنوعا من استعماله لكل أحد فيجوز اتخاذها
 للتجارة فيه بان يبيعه لمن يجوز له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذها للتجارة لمن يصوغه حليا أو يجعله دراهم

﴿فصل﴾ في بيان
 ما يحرم استعماله من
 الاواني وما يجوز
 وبدأ بالاول فقال
 (ولا يجوز) في غير
 ضرورة لرجل أو
 امرأة (استعمال)
 شئ من (اواني
 الذهب والفضة) لا
 في أكل ولا في شرب
 ولا غيرهما ولا يحرم
 استعمال ما ذكر يحرم
 اتخاذها من غير
 استعمال

(٢) قوله وما يفعاله
 هكذا بخطه واللغة
 المشهورة ثبوت
 النون رفعا هـ من
 هامش

أودنا نير (قوله في الاصح) هو المعتمد ومقابله القول بجواز اتخاذ أواني الذهب والفضة لان النهي انما ورد عن الاستعمال دون الاتخاذ به قال أبو حنيفة ومثل الاتخاذ تزين البيوت والمجالس بالذهب أو بالفضة (قوله) ويحرم أيضا) أي كما يحرم اناء الذهب والفضة (قوله الاناء المطلق) بفتح الميم وكسر اللام وتشديد الياء من طلي في المختار ظلاله بالذهب وغيره من باب رمي ولم يذكروا في أبيه أطل فقياسه مطلي كرمي ومثله المغلي والمقلى والمشوى وقال الشبراملسي في المغلي انه بضم الميم وفتح اللام من أغلى ولحنوا مغلى بفتح الميم وكسر اللام لانه لا يقال غليته وظيف العلامة البكري المطلي بضم الميم وفتح اللام وقد عرفت ما فيه (قوله ان حصل الخ) فان لم يحصل منه شيء بعرضه على النار لقلته لم يحرم والتفصيل في استعماله أو اتخاذه أو ما أطل نفسه الذي هو الفعل لغرام مطلقا وكذلك دفع الاجرة عليه وأخذها ولا يحرم اناء الذهب والفضة المطلي بنحاس مثلا ان حصل منه شيء بالعرض على النار والاحرم فهو عكس التفصيل السابق ومثل هذا ما لو صدى اناء الذهب والفضة بحيث ستر الصدا جميع ظاهره وباطنه ففيه التفصيل المذكور (قوله من الطلاء) بالمد ككساء ورداء وهو ما يطلى به كافي القاموس (قوله شيء) أي متمول بخلاف غير المتمول فهو كالعدم (قوله ويجوز استعمال الخ) وكذا الاتخاذ من باب أولى (قوله اناء غيرهما) أي الاناء المتخذ من غيرهما وأشار الشارح الى أن كلام المصنف على تقدير مضاف يدل عليه قوله من الاواني وشمل ذلك أواني الكفر لكن يكره استعمالها لعدم تحرزهم عن النجاسة وتوضؤهم صلى الله عليه وسلم من مزادة مشركة لبيان الجواز نعم ان كانوا يتدينون باستعمال النجاسة كطائفة من المجوس يغتسلون بأبوال البقر تقرق بالي الله تعالى في استعمال أوانيهم وجهان أخذنا من القولين في تعارض الاصل والغالب والراجح الجواز عملا بالاصل لكن مع الكراهة كما علمت وأواني ما هم أخف كراهة ويجرى في أواني مدمني الخمر جمع مدمن وهو المقيم عليه أي المداوم على شره (قوله النفيسة) كان الاولى ولو نفيسة وان كان يمكن أن يقال انما قيد بالنفيسة لعدم جواز غيرها من باب أولى ولكن جواز النفيسة مع الكراهة ان كانت نفيسة لذاتها كائنا ما قوت لا من حيث الصنعة كائنا ما زجاج محكم الخراط والنفيس ما يتنافس فيه ويرغب في تحصيله وهو الجيد من كل شيء (قوله كائنا ما قوت) أي وز برجد ومرجان وعقيق وبلور (قوله ويجوز استعمال الاناء المصنوب) أي استعماله واتخاذاه وأصل التضييب أن يكون خلل في الاناء والمراد هنا الاعم بان يجعل في جوانب الاناء أو حوافه صفائح الذهب أو الفضة بتسمير أو نحوه وهل التضييب حرام مطلقا كالتنويه أولا ولعل الثاني أقرب قاله ابن قاسم على ابن حجر (قوله بضبة فضة) أي بضبة من فضة فالإضافة على معنى من وحاصل مسألة الضبة أنها ان كانت كبيرة كلها لينة أو بعضها لينة وبعضها زينة ينقو بعضها الحاجة حرمت في الصورتين وان كانت كبيرة كلها الحاجة أو صغيرة كلها لينة أو بعضها لينة وبعضها زينة كرهت في هذه الصور الثلاث وان كانت صغيرة كلها الحاجة أيسحت في هذه الصورة ولوشك في الصغر والكبر كرهت وقول المحشي فالاصل الاباحة ضعفه الشيخ عطية ويمكن أن يكون مراده بالاباحة عدم الحرمة فيصدق بالكراهة فجموع الصور سبعة بصورة الشك وقد بلغها بعضهم أكثر من ذلك ولو تعددت ضبات صغيرة لينة فان لم يكن مجموعها بقدر ضبة كبيرة لينة كرهت والاحرم لما فيها من الخيلاء (قوله كبيرة عرفا) أي في عرف الناس وهو ما لو عرض على العقول لتلقته بالقبول (قوله لينة) أي موضوع لينة كلها أو بعضها فان كان صورتان تحرمت فيهما (قوله فان كانت كبيرة) أي عرفا كما علم بمقابله وقوله الحاجة أي موضوع الحاجة كلها فلهذه صورة تكرر فيها والمراد بكونها الحاجة أن تكون لغرض الاصلاح لا للعجز عن غير الذهب والفضة لان ذلك يعد ضرورة مجوزة للاناء الذي كله ذهب أو فضة فضلا عن المصنوب وقوله جاز أي الاناء بمعنى استعماله أو اتخاذه وفي بعض النسخ جازت أي الضبة لكن كلام الشارح في الاناء كما هو ظاهر (قوله أو صغيرة عرفا) أي أو كانت صغيرة في عرف الناس فرجع الصغر والكبر العرف (قوله لينة) أي موضوع لينة كلها أو بعضها فان صورتي تكرر فيها وكذا الوشك في الصغر والكبر كما تقدم (قوله كرهت) مقتضى كون الكلام في الاناء المصنوب أن يقول كره (قوله أو الحاجة) أي كلها فلهذه صورة تباح فيها (قوله فلا تكرر) أي ولا تحرم بالاولى

في الاصح ويحرم
أيضا الاناء المطلق
بذهب أو فضة ان
حصل من الطلاء
شيء بعرضه على
النار (ويجوز
استعمال) اناء
(غيرهما) أي غير
الذهب والفضة
(من الاواني) النفيسة
كائنا ما قوت ويحرم
الاناء المصنوب بضبة
فضة كبيرة عرفا لينة
فان كانت كبيرة
لحاجة جاز مع
الكراهة أو صغيرة
عرفا لينة كرهت
أو الحاجة فلا تكرر

فتحرم مطلقا كما
صححه النووي

(فصل) في استعمال

آلة السواك وهو

من سنن الوضوء

ويطلق السواك

أيضا على ما يستاك

به من أراك ونحوه

والسواك

(١) قوله المنسوبة

بمعنى كذا في الاصل

المطبوع ولعل هنا

سقطا أصل العبارة

المنسوبة للسواك

بمعنى الخ كتبه

مصححه

٢ قوله حظيت الخ

هكذا بخطه والمعروف

في البيتين هكذا

هتيت يا عود الاراك

بغيرها

ما خفت مني يا أراك

أراك

وكان غيرك يا سواك

قتلته

ما فاز مني يا سواك

سواكا

وهما من الكامل

مضمر أغلب الحشو

مقطوع الضرب

بمخلافهما على

ما أشده فان الشطر

الاول عليه يكون

ملفقا من الرجز

والكامل اه من

هامش

بل هي مباحة (قوله أما ضبة الذهب الخ) مقابل لقوله ضبة فضة وقوله فتحرم مطلقا أي كبيرة كانت أو صغيرة لحاجة
أولئك إلى كلها أو بعضها (قوله كما صححه النووي) وهو المعتمد لان الخلاء فيها أشد من الخلاء في الفضة ولان
الفضة أوسع من الذهب بدليل جواز الخاتم للرجل منها دون أن يجرى الرافعي التفصيل في ضبة الذهب أيضا وهو ضعيف
﴿فصل﴾ مناسبة هذا الفصل هنا أن السواك مطهر كما أن كلام من الماء والداغ مطهر لكن كل منهما مطهر
عن النجس والسواك مطهر عن القذر فلا يقال كان الأولى أن يذكره في الوضوء لانه من سننه على أنه أشار بتقديمه
عليه إلى أنه من سننه المتقدمة عليه كما سيأتي وهو لغة ذلك وألته وشرعا استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حو لها
لا ذهاب التغير ونحوه بنية وأركانه ثلاثة مستاك ومستاك بعومستاك فيه وهو من الشرائع القديمة كما يدل له
قوله ﷺ هذا سواك وسواك الانبياء من قبلي أي من عهد ابراهيم لا مطلقا لانه أول من استاك ونص بعضهم
على أنه من خصائص هذه الامة بالنسبة للام السابقة للانبياء لانه كان للانبياء السابقين من عهد ابراهيم دون
أمتهم (قوله في استعمال الخ) أي في حكمه لانه هو المقصود كما ذكره المصنف بقوله والسواك مستحب الخ (قوله

آلة السواك) أي الآلة المنسوبة (١) بمعنى الاستيائك الذي هو المعنى الشرعي فالإضافة على معنى اللام وليست
بيانية خلافا للمحشى حيث جعلها بيانية بناء على أن المراد بالسواك العود ونحوه وليس كذلك بل المراد به
الاستيائك الذي هو المعنى الشرعي كما علمت ويدل لذلك قول الشارح ويطلق السواك أيضا على ما يستاك به على
ما سيأتي (قوله وهو من سنن الوضوء) أي الفعلية الخارجة عنه بناء على ما قاله الرملي من أنه قبل غسل الكفين
فيحتاج إلى نية لانه سابق على نية الوضوء فلم تشملها والداخلية فيه بناء على ما قاله ابن حجر من أنه بعد غسل الكفين
فلا يحتاج إلى نية لشمول نية الوضوء والمعمد الاول وعليه فالسواك أول سنن الوضوء الفعلية الخارجة عنه وأما
غسل الكفين فأول سنن الوضوء الفعلية الداخلة فيه وأما التسمية فأول سننه القولية الداخلة فيه وأما الذكر
المشهور بعده فأول سننه القولية الخارجة عنه فلا تنافي (قوله ويطلق السواك أيضا) أي كما يطلق على الاستيائك
المعلوم من قوله فيما تقدم آلة السواك فهذا يدل على أن الإضافة في ذلك ليست بيانية ولما جعلها المحشى بيانية جعل
هذا مستدركا لعلمه مما سبق على كلامه والحق أن السواك له اطلاقان الاول بمعنى الاستيائك الذي هو المعنى الشرعي
وهذا هو المراد فيما سبق والثاني بمعنى ما يستاك به وهو المراد هنا فلا استدراك (قوله من أراك ونحوه) بيان لما
يستاك به والاراك كسحاب شجر طويل ناعم كثير الاغصان يستاك بتضبا به قال الشاعر

تالله ان جزت بوادي الاراك * وقبلت أغصانه الخضرفاك

فابعث الى المماوك من بعضها * فانتى والله مالي سواك

وروي أن سيدنا عليا كرم الله وجهه رأى السيدة فاطمة تستاك فقال

٢ حظيت يا عود الاراك بشغرها * ما خفت يا عود الاراك أراكا

لو كنت من أهل القتال قتلتك * ما فاز مني يا سواك سواكا

والمراد بنحوه كل خشن طاهر يزيل القلح أي صفرة الاسنان ولو نحو خرقة أو أصبع غيره الخشنة المتصلة من حبي
بأذنه بخلاف أصبع نفسه ولو خشنة على المعتمد لان جزء الانسان لا يسمى سواكا وأصبع غيره غير الخشنة لانها
لا تزيل القلح والمتصلة لانه يطلب موارتها وكذلك اذا كانت من ميت واذا كانت من غير اذنه حرم مع الاجزاء
عند عدم علم رضاه والاستيائك بالاراك أفضل ثم بجري بدخل ثم الزيتون ثم ذى الریح الطيبة ثم غيره من بقية العيدان
وفي معناه الخرقة فهذه خمس مراتب ويجري في كل واحدة من هذه الخمسة خمس مراتب فالجلفة خمسة وعشرون لان
أفضل الاراك المندى بالماء ثم المندى بماء الورد ثم المندى بالريق ثم اليابس غير المندى ثم الرطب بفتح الراء وسكون
الطاءو بعضهم يقدم الرطب على اليابس وكذا يقال في الجريدته وهكذا نعم نحو الخرقة لا يتأتى فيه المرتبة الخامسة
ويستثنى من ذى الریح الطيبة عود الريحان فانه يكره الاستيائك به لما قيل من أنه يورث الجذام والعياذ بالله تعالى
(قوله والسواك الخ) يحتمل أن السواك بمعنى الاستيائك وهو ظاهر ويحتمل أنه بمعنى ما يستاك به من عود ونحوه

فيحتاج لتقدير مضاف أي واستعمال السواك وعليه جرى الشارح حيث (١) قال أي استعماله والاول أحسن لعدم احتياجه الى التقدير ولو عبر المصنف بالاستيائك كما عبر به في المنهج لكان أولى (قوله مستحب) أي استحبه الشارع وطلبه على وجه الاستحباب لمواظبته عليه السلام عليه وذ كر المصنف استحبابه في كل حال ثم ذكر كراهته للصائم بعد الزوال ثم ذكرنا كده في ثلاث مواضع وقد يجب كما اذا نذر أو توقف عليه زوال نجاسة أو ريح كريه في نحو جعة وعلم أنه يؤدي غيره وقد يحرم كان استاك بسواك غيره بلاذنه ولا علم رضاه فإن كان باذنه أو علم رضاه لم يحرم ولم يكره بل هو خلاف الاولى ان لم يكن للتبرك به والا كان صاحب السواك عالما أو وليا لم يكن خلاف الاولى وما كان أصله الندب لا تعتر به الاباحة وأقله مرة وأكمله ثلاث مرات مالم يكن لتغير الفم والافلا بد من زواله (قوله في كل حال) أي كقيام وقعود واضطجاع وغيرها لان الحال ما عليه الانسان من خير أو شر وفي كلام المصنف حذف والتقدير وفي كل زمان لاجل الاستثناء الذي ذكره بقوله الابد الزوال الخ فهو استثناء من محذوف وهذا التقدير يصير الاستثناء متصلا وان لم يلاحظ ذلك فهو استثناء منقطع (قوله ولا يكره تنزيها) أي كراهة تنزيهه وانما ذكر الشارح ذلك مع أنه معلوم من الاستحباب لان ظاهر كلام المصنف أن الاستثناء من الاستحباب فيفيد أنه بعد الزوال للصائم لا يستحب ولا يفيد أنه يكره فأفاد الشارح أن الاستثناء من عدم الكراهة المقدر ليفيد أنه بعد الزوال للصائم لا يصح جعل الاستثناء من الاستحباب كما هو ظاهر المتن وأردفه بالكراهة كأن يقول الابد الزوال للصائم فلا يستحب بل يكره لكان أولى (قوله الابد الزوال) أي زوال الشمس عن وسط السماء أي ميلها الى جهة المغرب ولو تقديرها كافي أيام الدجال ومحل التقييد بقوله بعد الزوال اذا لم يكن مواصلا لافيكره من أول النهار لان عدم الكراهة قبل الزوال لسكون التغير حينئذ من أثر الطعام الذي يتعاطاه ليلا وهو مفقود في المواصل ويكره بعد الزوال أو قبله في المواصل ولولنه وجوه وضوء أو صلاة مثلا مراعاة للاقل الذي هو الصوم فانه أقل من نحو الوضوء والصلاة ومن قواعدهم مراعاة الاقل نعم ان تغير الفم بنحو أو كل ناسيا أو نوم لم يكره لان التغير حينئذ ليس من أثر الصوم (قوله للصائم) أي ولو حكما فيدخل الممسك كان نسي النية ليلا في رمضان فامسك فهو في حكم الصائم على المعتمد خلافا لما قاله ابن عبد الحق والخطيب من عدم الكراهة للممسك لانه ليس في صيام وانما كره السواك للصائم لأطبيية خلافه بضم الخاء أي رجع فيه كافي خبر خلافه فم الصائم أطيب عند الله من رجع الممسك أي أكثر ثوابا عند الله من رجع الممسك المطلوب في نحو الجمعة وأنه عند الملائكة أطيب من رجع الممسك عندكم وأطبييته تفيد طلب ابقائه وانما يفيد بكونه بعد الزوال لانه يدل عليه خبر أعطي امتي في شهر رمضان خمسا لم يعطهن أحد قبلي أما الاولى فانه اذا كان أول ليلة منه نظر الله اليهم أي نظر راحة ومن نظريه لا يعذبه أبدا وأما الثانية فانهم يمسون وخلاف أفواههم أطيب عند الله من رجع الممسك وأما الثالثة فان الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة فان الله يأمر جنه فيقول لها استعدي وتزني لعبادي أو شك أي قرب أن يستريحوا من تعب الدنيا الى دار كرامتي وأما الخامسة فانه اذا كان آخر ليلة من رمضان غفر الله لهم جميعا فقال رجل أهي ليلة القدر يا رسول الله قال لا ألم تر أن العمال يعملون فاذا فرغوا من أعمالهم وفوا أجورهم رواه الحسن بن سعيد وغيره فقيدي في الحديث بالمساء وهو انما يكون من بعد الزوال فان قيل الكراهة لا تكون الا بنهي مخصوص وهو منتف هنا أجيب بانه غير معتبر عند المتقدمين مع انه قد يقوم مقامه اشتداد الطلب كما يعلم من كلامهم في مواضع والا قرب كلامهم كراهة ازالته ولو بغير السواك كما هو مقتضى طلب ابقائه ومحل الكراهة اذا سوك الصائم نفسه فان سوكه الغير بغير اذنه حرم لتفويته الفضيلة على غيره ومثل ذلك ازالة دم الشهيد فان ازاله هو بأن جرح جرحا يقطع بموته منه فزال الدم عن نفسه قبل موته كره وان ازاله غيره في حياته بغير اذنه أو بعدموته جرم لتفويته الفضيلة على غيره (قوله فرضا أو نفلا) تعميم في الصوم المعلوم من الصائم (قوله وتزول الكراهة بغروب الشمس) وكذا بالموت لانه الآن ليس بصائم كذا قال الشيخ الطوخي وقال غيره لا تزول

مستحب في كل حال ولا يكره تنزيها (الا بعد الزوال للصائم) فرضا ونفلا وتزول الكراهة بغروب الشمس

(١) قوله وعليه جرى الشارح حيث قال الخ لعل ذلك في النسخة التي كتب عليها شيخنا المؤلف والافلا وجود لذلك في نسخ الشارح التي بيدي فليراجع انتهى بهامش

بالموت بل قياس دم الشهيد الحرمة وبه قال الرملي (قوله واختار النووي) أي من جهة الدليل لانه لم يصرح فيه بالكرهه وانما هو بطريق الفحوى لا من جهة المذهب (قوله عدم الكراهة مطلقا) أي قبل الزوال وبعده (قوله وهو أي السواك) أي بمعنى الاستياك كما هو ظاهر (قوله في ثلاثة مواضع) أي بحسب ما ذكره المصنف والافهني تزيد على الثلاثة كما أشار اليه الشارح بقوله ويتأ كذا يضافي غير الثلاثة المذكورة الخ (قوله أشد استحبابا) أي أقوى ندبا وقوله من غيرها أي منه في غيرها فهو في هذه المواضع كدمنه في غيرها (قوله أحدها) أي أحد المواضع الثلاث ولو قال الاول لكان أنسب بقوله فيما يأتي الثاني والثالث (قوله عند تغير القم) أي لو نأ أوريجا وأفهم قوله عند تغير القم انه يسن لتغير القم ولو لم يكن لاسن له وهو كذلك (قوله من أزم) أي من أجل أزم فن تعليلية والازم بفتح الهمزة وسكون الزاي المعجمة مصدر أزم قال في الصحاح أزم عن الشيء أمسك عنه قال أبو زيد والازم بالمد الذي ضم شفتيه وفي الحديث ان عمر سأل الحرث بن كعدة ما الدواء فقال الازم يعني الحية وكان طيب العرب اذ ذاك وبالجملة فأصله في اللغة الامساك واختلف فيه الاصحاب فقال بعضهم هو السكوت الطويل وقال بعضهم ترك الاكل وأشار الشارح للخلاف بقوله قيل هو سكوت طويل وقيل هو ترك الاكل وكان ينبغي ان يقول ترك الاكل والشرب كما قاله في شرح المذهب (قوله وغيره) أي ما عدا النوم لانه سيدكره (قوله) كما كل ذي ریح كريحه) مثال غير الازم وقوله من نوم الخ بيان لذي الريح الكريه وقوله وغيرها كالقفل والكرات فيتأ كدملن أكل شيئا من ذلك السواك لازالة رائحته خشية ايداء الآدميين أو الملائكة (قوله عند القيام) أي الاستيقاظ من النوم وان لم يحصل تغير لانه مظنته لما فيه من السكوت وترك الاكل وعدم سرعة خروج الانفاس ولذلك كان عليه السلام اذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك أي يدلكه به ولا فرق بين النوم ليلا والنوم نهار (قوله عند القيام الى الصلاة) أي ارادة فعلها ولو من قعود وان تكررت ولو صلاة جنازة ومثل الصلاة الطواف وسجود التلاوة والشكرو خطبة الجمعة وغيرها فان أحرم بالصلاة قبله لم يفعله عند العلامة الخطيب ويسن بأفعال خفيفة عند الرملي (قوله فرضا أو نفلا) تعميم في الصلاة وقد ورد ركعتان بسواك خير من سبعين ركعة بلاسواك وهذا لا يقتضي تفضيل صلاة المنفرد بسواك على صلاة الجماعة وان كانت درجاتها سبعا وعشرين أو خسا وعشرين ظهر صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد أي المنفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس وعشرين درجة لان درجات صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة منها كثير من الركعات بسواك (قوله ويتأ كد ايضا) أي كيتأ كد في هذه الثلاثة فقول المصنف في ثلاثة مواضع ليس بقييد (قوله مما هو مذكور في المطولات) بيان لغير الثلاثة المذكورة وقد مثل لذلك بمثلين وأشار بالكاف الى بقيتها كإرادة النوم وعند الوضوء وقراءة الحديث ودرس العلم والذكر وعند دخول الكعبة وعند دخول الانسان بيته وعند جاعه لزوجته وأمه وعند اجتماعه باخوانه وعند العطش والجوع وعند الاحتضار ويقال انه يسهل خروج الروح وفي السحر واردة الاكل وبعد الوتر واردة السفر وعند القدوم منه فان لم يقصر على جميع ذلك استاك في اليوم والليلة مرة وفيه فضائل كثيرة وخصال عديدة أعظمها أنه مرضاة للرب مسخطة للشيطان مطهرة للقم مطيب للنكهة مصف للمخلقة مزك للفتنة والفصاحة قاطع للرطوبة لمحذ للبصر مبطن للشيب مسو للظهر مضاعف للأجر مرهب للعدو مهضم للطعام مرغم للشيطان مذكر للشهادة عند الموت وقد أوصلها بعضهم الى نيف وسبعين خصلة (قوله كقراءة القرآن) ويكون قبل التعوذ للقراءة (قوله واصفرار الاسنان) وهو المسمى بالقلم بفتح القاف واللام (قوله ويسن أن ينوي بالسواك السنة) بان يقول نويت سنة الاستياك فلا استاك اتفاقا من غيرنية لم تحصل السنة فلا ثواب له ومحل ذلك ما لم يكن في ضمن عبادة كأن وقع بعدنية الوضوء أو بعد الاحرام بالصلاة على ما قاله العلامة الرملي والا فلا يحتاج لنية لان نية ما وقع فيه شملته (قوله وأن يستاك يمينه) أي لانها للتكرمة وليست مباشرة للقبر وبهذا فارق الاستنجاء ونحوه ويسن أن يجعل الخنصر من أسفله والبنصر والوسطى والسبابة فوقه والابهام أسفل رأسه ثم يضعه بعد أن يستاك خلف أذنه اليسرى لخبر فيه واقتداء بالصحابة

واختار النووي عدم الكراهة مطلقا (وهو أي السواك) (في ثلاثة مواضع أشد استحبابا) من غيرها أحدها (عند تغير القم من أزم) قيل هو سكوت طويل وقيل ترك الاكل وانما قال (وغيره) ليشمل تغير القم بغير أزم كما كل ذي ریح كريحه من نوم وبصل وغيرهما (و) الثاني (عند القيام أي الاستيقاظ) (من النوم) (و) الثالث (عند القيام الى الصلاة) فرضا أو نفلا ويتأ كد ايضا في غير الثلاثة المذكورة مما هو مذكور في المطولات كقراءة القرآن واصفرار الاسنان ويسن أن ينوي بالسواك السنة وان يستاك يمينه

واستحب بعضهم أن يقول في أوله اللهم بيض به أسناني وشده لثاني وثبت به لثاتي وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين
ويسن بلع الريق عند ابتداء فعل السواك وإن لم يكن العود جديداً ويكره أن يزيد طول السواك على شبر
لما قيل إن الشيطان يركب على الزائد ويسن التخليل قبل السواك وبعده ومن أثر الطعام لما قيل من إن
من واطب على الخشبين أي الخلخل والسواك أمن من السكبتين ويستحب كون الخلخل من عود السواك
أو من الخلة المعروفة ويكره بنحو الحديد (قوله) يبدأ بالجانب الأيمن من فمه أي إلى نصفه ويشني بالجانب
اليسر إلى نصفه أيضاً من داخل الأسنان وخارجها (قوله) وأن يمر على سقف حلقه أي بعد امراره على
كراسي أضراسه طولاً وعرضاً وعلى بقية أسنانه عرضاً وعلى لسانه طولاً فالشارح لم يرتب ولم يكمل وقوله امرار
الطيفاً أي لا شديد بحيث لا يتأذى بذلك (قوله) وعلى كراسي أضراسه أي طولاً وعرضاً وعلى بقية أسنانه عرضاً
وعلى لسانه طولاً لا عرضاً فيسكبه في طول الأسنان وعرض اللسان فما وقع في الحشى من قوله وعلى لسانه
عرضاً خلاف الضواب لأن استعماله في اللسان عرضاً مكروه كما علمت

﴿فصل﴾ هذا الفصل هو أول مقاصد الطهارة وإنما قسمه على بقيتها لأنه أكثر غالباً وفرض الوضوء مع
الصلاة ليلة الأسراء لكن مشروعيته سابقة على ذلك لأنه لا يروى أن جبريل أتى له ﷺ في ابتداء البعثة فعلمه
الوضوء ثم صلى به ركعتين وهو من الشرائع القديمة خبر هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي والخاص بنا الكيفية
المخصوصة أو الغرة والتحجيل لحديث أتم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل
غرته فليفعل وظاهر هذا الحديث اختصاص هذا الوصف بمن وجد منه وضوءه لكن طرده بعضهم حتى في السقط
ومن وضأه الغاسل وجعله منقبة لهذه الأمة مطلقاً (قوله) في فروض الوضوء أي وسننه لأن المصنف تكلم عليها أيضاً
ففي كلام الشارح حذف الواو مع ما عطفت فاندفع ما قيل لو أسقط لفظ الفروض لكان أولى وأنسب بما بعده (قوله) وهو
أي الوضوء وهو مأخوذ من الوضأة وهي الحسن والنظافة والخلوص من ظلمة الذنوب وهو اسم مصدر وقياس
المصدر التوضؤ بوزن التكم لأن الفعل توضأ بوزن تكلم (قوله) بضم الواو في الأشهر جرى الشارح على أنه بالضم
اسم للفعل وبالفتح اسم لما يتوضأ به وهو الأشهر كما ذكره ومقابله أنه بالضم فيه ما قيل بالفتح فيه ما قيل بعكس
الاول وهذه الأقوال تجري في كل ما كان على وزن فعول كالفتور والسحور (قوله) اسم للفعل أي الذي هو استعمال
الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بانية ولا حاجة لزيادة قولنا على وجه مخصوص ليشمل الترتيب لأن المراد بقولنا
في أعضاء مخصوصة أنها مخصوصة ذاتاً من كونها الوجه واليدين والرأس والرجلين وصفة من تقديم المقدم وتأخير
المؤخر فيعلم الترتيب بدون تلك الزيادة وحكمة اختصاص الوضوء بهذه الأعضاء كما قيل أن آدم عليه السلام توجه
إلى الشجرة بوجهه وتناول منها بيده وكان قد وضع يده على رأسه ومشى إليها برجله فأمر بتطهير هذه الأعضاء
والتعبير بالفعل والاستعمال للغالب والمدار على وضوء الماء إلى الأعضاء بالنية ولو من غير فعل وهذا معناه شرعاً
وأما معناه لغة فهو اسم لغسل بعض الأعضاء سواء كان بنية أم لا (قوله) وهو المراد هنا أي في الترجة وفي قول
المصنف وفروض الوضوء الخ (قوله) بفتح الواو الخ معطوف على قوله بضم الواو (قوله) لما يتوضأ به أي لما يعد
وهيماً للوضوء به كالماء الذي في البريق أو في الميضأة لا لما يصح منه الوضوء كما البحر خلافاً لبعضهم لأنه لم يسمع
إطلاقه على ماء البحر مثلاً وقول الحشى أي بالفعل ليس بظاهر لأنه لا يشترط التوضؤ بالفعل بل الشرط أن يعد
وهيماً لذلك (قوله) يشتمل الأول أي الذي هو بالفعل وهو من اشتمال الكل على أجزائه (قوله) على فروض
وسنن أي وشروط ومكروهات أما الشروط فقد نظمها بعضهم في قوله

أي طالباً مني شروط وضوئه * نخذها على الترتيب إذا نيت سامع
شروط وضوء عشرة ثم خمسة * نخذعدها والغسل للظهر جامع
طهارة أعضاء نقاء وعالمه * بكيفية المشروع والعلم نافع

ويبدأ بالجانب الأيمن
من فمه وأن يمر على
سقف حلقه امرراً
لطيفاً وعلى كراسي
أضراسه ﴿فصل﴾
في فروض الوضوء
وهو بضم الواو في
الأشهر اسم للفعل
وهو المراد هنا وبفتح
الواو اسم لما يتوضأ به
ويشتمل الأول على
فروض وسنن

وترك مناف في السوام وصارف * عن الرفع والاسلام قدتم سابع
وتميزه واستثن فعل وليه * اذا طاف عنه وهو بالمهد راضع
ولاحال نحو الشمع والوسخ الذي * حوى ظفر والرمص في العين مانع
وجرى على عضو وايصال مائه * وويل لاعتقاب من النار واقع
وتخليل ما بين الاصابع واجب * اذا لم يصل الا بما هو قالع
وماء طهور والتراب نيابة * وبعد دخول الوقت ان فات رافع
كتقطير بول ناقض واستحاضة * وودي ومذي أو منى يدافع
وليس يضر البول من ثقبه علت * كجرح على عضو به الدم نافع
ونيتسه للاغتراف محلها * اذا تمت الاولى من الوجه تابع
ونية غسل بعدها قانو واغترف * والا فلا استعمال لاشك واقع
وقد صححو اغسل مع البول ان جرى * خلاف وضوء خذه والعلم واسع
ووشم بلا كره وعظمة جابر * تشق بلا خوف ويكشط مانع

وأما المكروهات فلا سراف في الماء وتقديم اليسرى على اليمنى والزيادة على الثلاث يقينا والنقص عنها
ولو احتمالا والاستعانة بمن يطهر أعضائه بلا عذر بخلاف الاستعانة في صب الماء فانها خلاف الاولى وأما
الاستعانة في احضار الماء فلا بأس بها والمبالغة في المضمضة والاستنشاق للصائم كما قال بعضهم

مكروهه في الماء حيث أسرفا * ولومن البحر الكبير اغترفا
أو أقدم اليسرى على اليمنى * أو جاوز الثلاث باليقين

(قوله وذكر المصنف الفروض في قوله) أي بقوله في معنى الباء أو تبقى على ظاهرها ويضمن ذكر معنى أفادوا ودع
(قوله وفروض الوضوء الخ) استشكل بان عبارة تفيد أن كل فرض من فروض ستة أشياء فيكون المجموع ستة
وثلاثين متحصلة من ضرب ستة في ستة لان الجمع المعروف من قبيل العام ودلالة العام كلية أي محكوم فيها على كل
فرد فرد واجب بأن القاعدة أغلبية وقد يكون من قبيل الكل أي الحكم على المجموع أو أن محل ذلك ما لم تقم
فرينة على ارادة المجموع كافي قولهم رجال البلدي يحملون الصخرة العظيمة وكلام المصنف من هذا القبيل على أنه
قد صدنا عن العمل بالقاعدة الاجاع (قوله ستة) وزاد بعضهم سابع وهو الماء الطهور نظير عددهم التراب ركناني
التيتم ورد بالفرق بان التيمم طهارة ضعيفة فخرت بعد التراب ركنانيها بخلاف الوضوء فانه طهارة قوية فجعل
الماء الطهور شرطاً فيها كما مر بان الماء غير خاص بالوضوء فلم يحسن عدده ركنانيه بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم
فحسن عدده ركنانيه ولا يرد أنه لا بد منه في النجاسة المغالطة لان المطهر فيها هو الماء بشرط امتزاجه بالتراب
(قوله أشياء) هي اسم جمع شئ لاجع له والتحقيق في نصر يفهما قاله سيدويه من أن أصلها شيئاء كحمراء نقلت
همزته الاولى قبل الشين كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنها حينئذ لعفاء وقد نظم بعضهم الخلاف في وزنها فقال
في وزن أشياء بين القوم أقوال * قال الكسائي ان الوزن أفعال * وقال يحيى بن خذف اللام فهي اذن
أفعاء وزنا وفي القولين اشكال * وسيدويه يقول القلب صيرها * لفعاء فافهم فذا تحصيل ما قالوا
ووجه الاشكال في قول الكسائي أنه لا وجه لمنع الصرف حينئذ لان أفعالا لا يمنع من الصرف الا أن يقال
منع من الصرف الحاقا لأفعال بفعلام لكثرة الاستعمال ووجه الاشكال في قول يحيى أنه يقول أصلها أشياء
على وزن أفعلاء خذفت اللام فصارت أفعاء مع أن أشياء يجمع على أشارى كعذارى وأفعلاء لا يجمع على
ذلك (قوله أحدها) أي أحدا لأشياء الستة ولو قال أوها لكان أنسب (قوله النية) ويتعلق بها أحكام سبعة
نظمها بعضهم في قوله حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن

وذكر المصنف
الفروض في قوله
(وفروض الوضوء
ستة أشياء) أحدها
(النية)

حقيقة لغة مطلق القصد وشرعا قصد الشيء مقتربا بفعله وحكمها الوجوب غالباً ومن غير الغالب قد تنب كفاي
 غسل الميت ومحلها القلب لكن يسن النطق بها ليساعد اللسان القلب وزمنها أول العبادة الا في الصوم فانها
 متقدمة عليه لسر مراقبة الفجر والصحيح أنه عزم قام مقام النية وكيفية تختلف باختلاف المنوى كالصلاة
 والصوم وهكذا وشرطها الاسلام والتميز والعلم بالمنوى والجزم فالوقال نويت الوضوء ان شاء الله لم يصح ان
 قصد التعليق أو أطلق فان قصد التبرك أو ان كل شيء واقع بمشيئة الله صح وعدم الاتيان بما ينافيها بان
 يستصحبها حكماً ومقصودها تمييز العبادات من العادات أو رب العبادة بعضها من بعض فالاول كتمييز
 غسل الجنابة عن غسل التبرد والثاني كتمييز الغسل الواجب من الغسل المندوب ولفظ حسن في البيت تتميم له
 وفيه اشارة الى أنه يحسن أنه يقصد الاخلاص في العبادة (قوله وحقيقتها) أي النية لا بقيد كونها في الوضوء بل من
 حيث هي وقوله شرعاً أي وأما لغة فطلق القصد سواء قارن الفعل أولا (قوله قصد الشيء) أي كالوضوء والصلاة
 والطواف وقوله مقترباً حال من القصد لا من الشيء وقوله بفعله أي فعل ذلك الشيء فيجب اقترانها بفعل الشيء
 المنوى الا في الصوم فلا يجب فيه الاقتران بل لو فرض وأوقع النية فيه مقارنته للفجر لم يصح لوجوب التبييت في
 الفرض فهو مستثنى من وجوب الاقتران وان الشارع اقام فيه العزم مقام النية كما مر (قوله فان تراخي الخ) ليس من
 تمام التعريف بل هو محترز لقوله مقترباً بفعله والضمير المستتر في تراخي يعود على الفعل والضمير في قوله عنه يعود على
 القصد وعكس ذلك خلاف الظاهر وان قاله الحلبي في حاشية المنهج لان الظاهر ان التراخي هو المتأخر دون المتقدم
 (قوله سمي عزمًا) أي سمي ذلك القصد عزمًا وكثيراً ما يطلق عليه نية لأنه من افراد النية لغة التي هي مطلق القصد كما
 مر (قوله وتكون النية) أي المذكورة التي هي الركن ويندب ان ينوى سنن الوضوء عند غسل الكفين ليحصل له ثوابها
 ثواب السنن التي قبل غسل الوجه كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق فان لم ينو هذه النية لم يحصل له ثوابها
 (قوله عند غسل اول جزء من الوجه) الاوضح عند اول غسل جزء من الوجه فكان الاولى ان يقدر اول قبل غسل
 لان الاعتبار قرنها باول الغسل ولومن وسط الوجه واسفله لا يغسل اول الوجه الذي هو اعلاه لان ذلك ليس بشرط
 بل هو الاولى فقط واعتبار اقترانها باول غسل الوجه ليعتد به فالو غسل جزء منه قبلها اعاده بعدها ومما يعتبر قرن
 النية به ما يجب غسله من شعوره ولو الشعر المسترسل لا ما ينسب غسله كباطن خية كثيفة ولو قص الشعر الذي
 نوى معه لم تجب النية عند الشعر الباقي أو غيره من باقي أجزاء الوجه ولو تعدد الوجه اعتبر قرنها بالاصلي لا بالزائد
 وان وجب غسله لسكونه على سمت الاصل وان اشتبه الاصل بالزائد وجب قرنها بكل منهما وان كانا أصليين اكتفى
 بقرنها أحدهما (قوله أي مقتربة بذلك) أي يغسل أول جزء من الوجه وهذا توضيح لمعنى عند ودفع لما قد يتوهم من
 معنى عند الذي هو ما قرب الشيء قبله كافي قولك دار زيد عند دار عمرو أي قرينة منها قبلها (قوله لا بجميعة) أي
 لا يشترط أن تكون مقتربة بجميعة فالو عزبت بعد قرنها باول غسل جزء منه لم يضر فلا يشترط دواها الى غسل جميع
 الوجه لانه يكتفي بجزئه (قوله ولا بما قبله) أي ولا يكتفي بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين أو المضمضة أو
 الاستنشاق ان لم يغسل معها جزء من الوجه كحمرة الشفتين والا كفته مطلقاً فاته ثواب السنة مطلقاً والتفصيل
 في وجوب اعادة غسل ذلك الجزء فان قصد غسله عن الوجه فقط لم تجب اعادته والا بان قصد السنة فقط أو قصد ما وغسل
 الوجه أو أطلق وجبت اعادته وهذا هو المعتمد وقيل لا يعيده الا ان قصد السنة فقط لان قصد الوجه فقط أو قصده
 والسنة أو أطلق فان قصد تحصيل الثواب حينئذ أدخل الماء بانوبة مثلاً والاحسن أن ينوى أو لا السنة فقط كأن يقول
 نويت سنن الوضوء ثم ينوي عند أول غسل الوجه النية المعتبرة والحاصل أن الكلام في ثلاث مقامات الاولى في
 الاكتفاء بالنية الثانية في فوات ثواب السنة الثالث في وجوب اعادة غسل ذلك الجزء فتأمل (قوله ولا بما بعده) أي
 كاليدين فلا يكفي قرنها بها الا ان تعذر غسل الوجه بان عتمته الجراحة ولا جيرة ولا اعتدبها عند اليدين لسقوط
 غسل الوجه حينئذ فان كان عليه جيرة وجب مسحها بالماء وقرن النية به ويأتي ذلك في بقية الاعضاء ولو فرق النية

وحقيقتها شرعا
 قصد الشيء مقترباً
 بفعله فان تراخي
 عنه سمي عزمًا
 وتكون النية
 (عند غسل) أول
 جزء من (الوجه)
 أي مقتربة بذلك
 الجزء لا بجميعة ولا
 بما قبله ولا بما بعده

على أعضاء الوضوء اعتبار فرنها بكل عضو على حدته (قوله فينوى الخ) تفرع على قوله النية عند غسل الوجه والمراد أنه ينوى ذلك بقلبه ويسن النطق بلسانه ليساعد اللسان القلب كما مر (قوله المتوضي) أي مرید المتوضي ففيه تجوز وليس المراد المتوضي* بالفعل حقيقة (قوله عند غسل ما ذكر) أي أول جزء من الوجه (قوله رفع حدث) أي رفع حكمه الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وإن لم يقصد ذلك أول يعرفه وتقدير المضاف المشار إليه بقولهم أي رفع حكمه إنما يحتاج إليه إذا أجل الحدث على السبب الذي ينتهي به الطهر فإن أجل على الأمر الذي يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص أو على المنع المترتب على ذلك لم يحتاج إلى تقدير المضاف المذكور والحاصل أن الحدث له اطلاقات ثلاثة الأول السبب الذي ينتهي به الطهر الثاني الأمر الذي يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص الثالث المنع المترتب على ذلك فلا يحتاج لتقدير المضاف الأعلى الأول ومحل نيقرف الحدث في غير الوضوء المجدد لأنه ليس لرفع الحدث بل للتجديد فلا ينوي المجدد رفع الحدث ولا الطهارة عن الحدث وكذلك لا ينوي الاستباحة لأنه مستباح للصلاة بدون الوضوء المجدد ومحل نيقرف الحدث أيضا في غير دائم الحدث لأن وضوءه مبيح لارافع نعم لو أراد رفعه مقيدا بالنسبة لفرض ونوافل صحت نيته (قوله من أحدائه) أي التي عليه كان اجتماع عليه حدث النوم وحدث البول وحدث اللبس فنوى واحدا منها ولو وجدت منه مرتبة سواء نوى السابق أو المتأخر فإن نوى غير ما عليه كان بال ولم يتم فنوى رفع حدث النوم فإن كان غائطا صرح أو عامدا فلا وشمل كلامه ما لو نوى رفع حدث من أحدائه ونفى باقيها فإنه يصح ويبلغون فيه لباقيها (قوله أو ينوى استباحة مفتقر إلى وضوء) أي كصلاة وسجدة تلاوة وخطبة جمعة وكلامه شامل لأن ينوى هذه النية بهذه الصيغة بأن يقول نويت استباحة مفتقر إلى وضوء ولا ينوى فردا من أفرادها كأن يقول نويت استباحة الصلاة وسجدة التلاوة أو نحوها ومحل نية الاستباحة في غير المجدد كما تقدم التنبيه عليه (قوله أو ينوى فرض الوضوء) أي أو الوضوء المفروض أو الواجب أو أداء فرض الوضوء أو نحوها ولو كان المتوضي صبيا أو مجنونا أو قبل دخول الوقت لأنه فرض في الجملة ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المركبة من الأركان ويقصد فعل ذلك المستحضر كما قالوا في نظيره في الصلاة نعم لو نوى رفع الحدث كفي وإن لم يستحضر ما ذكر لتضمن رفع الحدث لذلك (قوله أو الوضوء فقط) أو أداء الوضوء وإنما كفت نية الوضوء فقط ولم تكف نية الغسل فقط لأن الوضوء لا يكون العبادة والغسل يكون عبادة وعادة (قوله أو الطهارة عن الحدث) أي أو الطهارة للحدث أو فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو أداء فرض الطهارة أو الطهارة للصلاة أو نحوها (قوله فإن لم يقل عن الحدث) أي بأن قال نويت الطهارة فقط وقوله لم يصح أي لأن الطهارة لغة مطلق النظافة (قوله وإذا نوى ما يعتبر من هذه النيات الخ) أشار بهذه المسئلة إلى أنه لا يضر أن يشرك مع نية الوضوء غيرهما من نية تبرؤ أو تنظف (قوله وشرك معه الخ) بخلاف ما إذا غفل عن نية الوضوء ونوى تبرؤ أو تنظفا فإنه لا يصح لأن ذلك صارف عن النية فليس مستصحباً لها حكما ويلزمه إعادة ما غسله بنية التبرؤ أو التنظف فقط دون استئناف الطهارة (قوله صح وضوءه) أي لأن كلاما من التنظف والتبرؤ حاصل وإن لم ينوه كالألوانى الصلاة ودفع الغريم فإنه يصح لأن دفع الغريم حاصل وإن لم ينوه وهذا بالنسبة للصحة وأما بالنسبة للثواب فقد اختار الغزالي فيما إذا شرك في العبادة غيرها كتحجارة وحج اعتبار الباعث على العمل فإن كان القصد الدنيوي هو الأغلب لم يكن فيه أجر وإن كان القصد الديني هو الأغلب كان له بقدره من الأجر وإن تساوى اتساقا واختار ابن عبد السلام أنه لا أجر له مطلقا وكلام الغزالي هو الظاهر (قوله والثاني) أي من فروض الوضوء (قوله غسل) المراد به الانغسال ولو بغير فعله حتى لو سقط في ماء ونوى كفي وكذا يقال فيما يأتي ولا بد من جرى الماء فلا يكفي مس الماء من غير جريان لأنه لا يسمى غسلا بخلاف الغمس فإنه يكفي لأنه يسمى غسلا (قوله جميع) إنما زاده الشارح لدفع توهم الاكتفاء بغسل البعض وإشارة إلى أن ال في الوجه للاستغراق أي جميع الوجه فلا بد من استيعابه بالغسل ولو ظنا فلا يشترط اليقين بل متى غلب على ظنه ذلك كفي (قوله

فينوى المتوضي*
عند غسل ما ذكر
رفع حدث من
أحدائه أو ينوى
استباحة مفتقر إلى
وضوء أو ينوى
فرض الوضوء أو
الوضوء فقط أو
الطهارة عن الحدث
فإن لم يقل عن
الحدث لم يصح
وإذا نوى ما يعتبر
من هذه النيات
وشرك معه نية
تنظف أو تبرؤ صح
وضوءه (و) الثاني
(غسل) جميع

الوجه) سمي بذلك لانه تقع به المواجهة وان تعدد وجب غسل الجميع الا اذا يقينا ليس على سمت الاصل
فلو كان له وجهان وجب غسلهما ان كانا أصليين او كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه أولم يشته
لكنه سامت بخلاف ما اذا لم يشته ولم يسامت نعم لو كان أحدهما من جهة قبله والآخر من جهة دبره وجب
غسل الاول دون الثاني ان استويا عملا فان كان في أحدهما الخواص دون الآخر فالعامل هو الواجب غسله فان
وجد فيهما الخواص واحدهما أكثر عول عليه وينبغي أن يكتب في صورة ما لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا
واشتبه بغسلهما بماء واحد بأن غسل احد الوجهين بماء ثم غسل به الثاني لان المعتبر في نفس الامر أحدهما ويحتمل
عدم الاكتفاء بذلك لوجوب غسل كل منهما مظهر او لا يجب غسل الباطن من الوجه كداخل الفم والاف
والعين وان وجب غسل ذلك في النجاسة لغلط أمرها نعم لو قطع أنفه واشفته وجب غسل ما بآثرته السكين
فقط وكذا لو كشط وجهه فيجب غسل مظهره بالكشط لانه صار في حكم الظاهر (قوله وحده) اي محده من
التجديد وهو ذكرا الحد وقوله طولا منصوب على التمييز المحول عن المضاف والاضل وحدطوله وكذا يقال في
قوله وحده عرضا (قوله ما بين منابت شعر الرأس) اي الذي بين المنابت وهي جمع منبت بفتح الباء كمقعد أو
بكسرهما كمجلس والافصح الاول كما في القاموس وقوله غالبا اي في الغالب وانما قال ذلك ليدخل في الوجه محل
الغعم وهو الشعر النابت على الجبهة مأخوذ من غم الشيء اذا ستره ويقال رجل أغم وامرأة غماء والعرب تدم
به وتمح بالنزع لان الغعم يدل على الجبن والشح والبلادة والنزع بضد ذلك وليخرج عنه محل الصلع وهو
انحسار الشعر عن الناصية (قوله وآخر اللحيين) بفتح اللام في الاشهر عكس اللحية فانها بكسر اللام في الافصح
وهو على حذف مضاف اي وتحت آخر اللحيين ليدخل في الوجه آخر اللحيين وظاهر العبارة يخرج وجهه وليس مرادا
(قوله وهما) اي اللحيان وقوله العظمان الخ فهما كقوس معوج (قوله عليهما الاسنان السفلى) واما
الاسنان العليا فهي في الرأس وكل انسان له فكان فك أعلى وفك أسفل (قوله يجتمع مقدمهما الخ) من تمام
تعريف اللحيين وقوله في الذقن بالذال المعجمة وفتح القاف ويجوز تسكينها ولا يلزم من وجود الذقن وجود
اللحية بخلاف العكس وقوله ومؤخرهما في الاذن أي جنس الاذن الشامل للاذنين وفي نسخة في الاذنين وهي
أحسن والظرفية فيهما مجازية ولو عكس الشارح عبرته بان قال يجتمع مؤخرهما في الذقن ومقدمهما في الاذن
لكان أولى نظر القامة الانسان لان وضع الانسان على الانتصاب فاوله من جهة الاعلى وآخره من جهة الاسفل
فيكون مقدمهما في الاذنين ومؤخرهما في الذقن وعبارة الشارح تفيد خلاف ذلك والامر في ذلك سهل
(قوله وحده عرضا) اي وحده عرضه كما تقدم التنبيه عليه (قوله ما بين الاذنين) بضم الذال المعجمة أفصح
من سكونها اي الذي بين الاذنين ومنه البياض الملاصق للاذن الذي ينشأ بين العذار ولو تقدمت أذناه عن محلها
أو تأخرت عنه فالعبرة بمحلها المعتاد فيجب غسلهما في الاول دون الثاني لانهم ٢ أناطوا الحكم بما تقع به المواجهة
بخلاف المرفقين والكعبيين والخشفة فانهم أناطوا الحكم بها ولو خرجت عن حد الاعتدال حتى لولاصق المرفق
النكسب والكعب الركبة فهو المعتبر كما في الخشفة خلافا لمن اعتبر محلها المعتاد من غالب الناس (قوله واذا كان
على الوجه شعر الخ) حاصل شعور الوجه سبعة عشر وهي الشعران النابتان على الخدين والسيالان تشبة سبال
بكسر السين بمعنى مسبول ككتاب بمعنى مكتوب من سبله اذا أرخاه وهما طرفا الشارب والعارضان تشبة عارض
سمي بذلك لشعره لزوال المرءانية وهما المنخفضان عن الاذنين الى الذقن والعذاران وهما الشعران النابتان
بين الصدغ والعارض المحاذيان للاذنين والحاجبان وهما الشعران النابتان على أعلى العينين سمي بذلك لانهما
يحجبان عن العينين شعاع الشمس والاهداب الاربعة وهي الشعور النابتة على جفون العينين واللحية بكسر
اللام أفصح من فتحها كما مر وهي الشعر النابت على الذقن والعنققة وهي الشعر النابت على الشفة السفلى والشارب
وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك لملاقاة الماء عند شرب الانسان فكأنه يشرب معوزا وفي الاحياء
المنفسكتين وهما الشعران النابتان على الشفة السفلى حوالى العنققة ويسن تنظيفها لما قيل من أن الملوك يجلسون

(الوجه) وحده
طولا ما بين منابت
شعر الرأس غالبا
وآخر اللحيين وهما
العظمان اللذان
ينبت عليهما
الاسنان السفلى
يجتمع مقدمهما في
الذقن ومؤخرهما في
الاذن وحده عرضا
ما بين الاذنين واذا
كان على الوجه شعر
٢ قوله أناطوا هكذا
بخطه وصوابه ناطوا
لانه ثلاثي كما يعلم
بمراجعة كتب اللغة
اه من هامشه

عليهما فتصير الشعور بهما تسعة عشر ويجب غسل جميعها ظاهرها وباطنها الا الكشيف الخارج عن حد الوجه
 فيجب غسل ظاهره دون باطنه سواء كان من رجل أو امرأة والاحية الرجل وعارضيه الكشيفة فيجب غسل
 ظاهرها دون باطنها وان لم تخرج عن حد الوجه بخلاف لحية المرأة والخنثى وعارضيهما فيجب غسل ظاهرها وباطنها
 وان كشفت ما لم تخرج عن حد الوجه والاوجب غسل الظاهر دون الباطن كما علمت (قوله خفيف) هو ما يرى
 المخاطب البشرة من خلاله وقوله أو كشف هو ما لا يرى المخاطب البشرة من خلاله (قوله وجب اتصال الماء اليه) أي
 الى باطنه ما لم يكن الكشيف خارجا عن حد الوجه والاوجب غسل ظاهره دون باطنه ولو من امرأة وخنثى كما
 علمت والمراد بكونه خارجا أن يلتوى بنفسه الى غير جهة نزوله كان تلتوى للحية الى الشفة أو الى الخلق أو يلتوى
 الحاجب الى جهة الرأس خلافا لما قاله القليوبي فقول المحشى من جهة استرساله صوابه من غير جهة استرساله الا أن
 تجعل من معنى عن فيصير المعنى أن يلتوى بنفسه عن جهة استرساله الى غيرها (قوله مع البشرة التي تحته) أي تحت
 الشعر والمراد بالبشرة ظاهر الجلد (قوله وأما لحية الرجل الخ) مقابل لمحذوف تقديره هذا في غير لحية الرجل الكشيفة
 والمراد بلحية الرجل ما يشمل عارضيه وكان الأولى أن يصرح بهما والمراد بالرجل ما قابل المرأة والخنثى فيشمل الصبي
 اذا اتفق له ذلك ولا يقال لحية الصبي نادرة كلبحية المرأة لانه يندب في حقها ازالتها ولا كذلك الصبي (قوله الكشيفة)
 بالمثلثة من الكشاف وهي النخن والغلاف معني الكشيفة التخينة الغليظة بحسب اللغة وفسرها الفقهاء بما لا يرى المخاطب
 بشرتها من خلالها في محاسن التخاطب عرفوا كانت لحيته ^{عليه السلام} عظيمة ولا يقال كشيفة لما فيه من البشاعة وكان عدد
 شعرها مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا بعدد الانبياء كافي رواية (قوله بان لم يراخ) تصوير لكونها كشيفة وقوله
 المخاطب بفتح الطاء وكسر هاء أي من يخاطبه صاحبها أو من يخاطب صاحبها لان التخاطب من الجانبين وقوله بشرتها
 أي البشرة التي تحته فالإضافة لادنى ملاسته وقوله من خلالها أي أنها (قوله فيكفي غسل ظاهرها) أي دون باطنها
 والمراد بظاهرها الطبقة العليا وبباطنها الطبقة السفلى وما بينهما وبين العليا هكذا نقل عن تقرير الرمي وخولف فقيل
 الظاهر الطبقتان والباطن ما بينهما والمعمد الاول واعتمد الشيخ الطوسي الثاني (قوله بخلاف الخفيفة) أي فيجب
 غسل ظاهرها وباطنها ولو كان بعضها خفيفا وبعضها كثيفا فلكل حكمه حيث تميز والاوجب غسل الجميع ظاهرها
 وباطنها والمراد بعدم التميز كما قاله ابن العماد عدم امكان تمييزه بالغسل وحده والا فهو متميز في نفسه (قوله وهي) أي
 الخفيفة وقوله ما يرى المخاطب بفتح الطاء وكسر هاء كما تقدم وقوله بشرتها أي البشرة التي تحته كما تقدم أيضا (قوله
 وبخلاف لحية امرأة وخنثى) المراد بهما ما يشمل عارضيهما وهذا محتر ز الرجل في قوله وأما لحية الرجل الخ وقوله
 قبل ذلك بخلاف الخفيفة محتر ز الكشيفة فعيه لف ونشر مشوش (قوله فيجب اتصال الماء لبشرتهما) أي
 لنسرة ذلك مع كونه يندب للمرأة ازالتها لانها مثلية في حقها والاصل في أحكام الخنثى العمل باليقين ومحل ذلك
 ان لم يخرج عن حد الوجه مع الكشاف والاوجب غسل ظاهرهما فقط كما تقدم (قوله ولو كشفا) أي سواء خفا
 أو كشفا (قوله ولا بد مع غسل الوجه من غسل جزء من الرأس والرقبة وما تحت
 الذقن (و) الثالث (غسل اليدين)

خفيف أو كشف
 وجب اتصال الماء
 اليه مع البشرة التي
 تحته وأما لحية الرجل
 الكشيفة بان لم ير
 المخاطب بشرتها من
 خلالها فيكفي غسل
 ظاهرها بخلاف
 الخفيفة وهي ما يرى
 المخاطب بشرتها
 فيجب اتصال الماء
 لبشرتها وبخلاف
 لحية امرأة وخنثى
 فيجب اتصال الماء
 لبشرتهما ولو كشفا
 ولا بد مع غسل
 الوجه من غسل
 جزء من الرأس
 والرقبة وما تحت
 الذقن (و) الثالث
 (غسل اليدين)

رجله كذلك أو كشطت جادة من وجهه أو حلق رأسه لم يلزمه غسل ما ظهر ولا مسح ما دام على تلك الطهارة وأما لو قطعت من محل الفرض أو كشطت الخلد المذكورة قبل الوضوء وجب غسل محل القطع وغسل العظم الذي وضع بالكشط ويجب غسل موضع شوكة بقي مفتوحاً بعد قطعها ولا يصح الوضوء مع بقائها إذا كانت بحيث لو أزيلت بقي محلها مفتوحاً والصحيح الوضوء مع بقائها لكن إن غارت في اللحم واختلطت بالدم الكثير لم تصح الصلاة معها وإن صح الوضوء وكل هذا فيما إذا كانت رأسها ظاهرة فإن استترجيعها لم تضر لا في الوضوء ولا في الصلاة على المعتد لأنها في حكم الباطن (قوله إلى المرفقين) أي مع المرفقين كما في نسخة قال بمعنى مع والغاية داخلية في المغيار وإن كان الأصح أن الغاية مع إلى لا تدخل بخلاف حتى ولذلك قال بعضهم

وفي دخول الغاية الأصح لا * تدخل مع إلى وحتى دخلا

ومحل ذلك عند عدم القرينة فإن وجدت قرينة عمل بها كما هنا فإنه وجدت قرينة وهي فعله عليه السلام على دخول الغاية والعبرة بالمرفقين عند وجودهما ولو في غير محلهما المعتاد حتى لو اتصفا بالمنكبين اعتباراً كما علم مما مر والمرفقان تشبيه مرفق بكسر الميم وفتح الفاء على الأصح ويجوز العكس وهو مجموع العظام الثلاث عظمتي العضد وبرة الذراع الداخلة بينهما وسمى بذلك لأنه يرتفق به في الانكساء ونحوه (قوله فإن لم يكن له مرفقان الخ) مقابل لمحدوف تقديره هذا إن كان له مرفقان ولو في غير محلهما المعتاد وقوله اعتبر قدرهما أي قدر محلهما من معتدل الخلقة من أقرانه بالنسبة كأن تعتبر يده معتدل الخلقة من رؤس الأصابع إلى المنكب ثم من رؤس الأصابع إلى المرفق فابلغهم من التقادير كثلثة أرباع ذلك وجب غسلهم من فاق المرفقين وما زاد عليه إلى المنكب لا يجب غسله (قوله ويجب غسل ما على اليدين الخ) ويجب أن القما عليه من الحائل كالوسخ المتراكم من خارج إن لم يتغير فصله واللم يضر لكونه صار كالجذء من البدن وخرج بالخارج ما لو كان من العرق فلا يضر مطلقاً وكذلك قشرة الدم وإن سهلت إزالتها ويجري ما ذكر في سائر الأعضاء (قوله من شعر) أي ظاهره وباطنه وإن كشف وطال ومثل ذلك جلدة معلقة في محل الفرض فيجب غسلها وإن طالت (قوله وساعة) بكسر السين وهي غدة تخرج بين اللحم والجلد وأبداؤها من الحصة إلى البطيخة وأما بالفتح فهي أمتعة البائع كما قاله ابن حجر في الزواج والمشهور أن سلعة المتاع بالكسر أيضاً وأما بالفتح فالشجرة ولذلك قال بعضهم

وسلعة المتاع سلعة الجسد * كل بكسر السين هكذا ورد

أما التي بالفتح فهي الشجرة * عبارة المضباح فاساك نهجه

(قوله وأصبع) بتثنية كل من الهزمة والباء كأن الامة بتثنية كل من الهزمة والميم في كل تسع لغات وفي الأول لغة عاشرة وهي أصبوع كعصفور ولذلك قال بعضهم

بالصبع ثلثان مع ميم أتملة * والهمز أيضاً روى واختتم بالصبوع

(قوله وأظافر) جمع ظفر بضمين أو بضم فسكون أو بكسرتين أو بكسر فسكون فهذه أربع لغات والخامسة أظفور كعصفور ولو توضحاً ثم تبين أن الماء لم يصب ظفره فقامه لم يجزه بل عليه أن يغسل محل القلم ثم يعيد مسح رأسه وغسل رجليه مراعاة للترتيب ولو كان ذلك في الغسل كفاه غسل محل القلم لأنه لا ترتيب فيه (قوله ويجب إزالة القما تحتها) أي تحت الأظافر وقوله من وسخ بيان لما تحتها ويعني عن القليل في حق من ابتلى به وعندنا قول بالعفو عنه مطلقاً (قوله يمنع وصول الماء إليه) أي إلى ما تحتها من البدن وإن كان المتقدم في كلام الشارح ما تحتها من الوسخ فيكون فيه استخدام فإن كان لا يمنع وصول الماء إليه لم يجب إزالته (قوله والرابع) أي من فروض الوضوء (قوله مسح) المراد به الإمساح وإن لم يكن بفعله كما علم مما مر (قوله بعض الرأس) أي وإن قل ولو الجزء الذي يجب غسله مع الوجه تبعاً والمراد مسح بعض بشرة الرأس بدليل قول الشارح أو مسح بعض شعر في حد الرأس وظاهره أنه يكفي المسح على البشرة ولو خرجت عن حد الرأس كسلعة نبتت فيه وخرجت عنه وبه قال الأجهوري وقال

إلى المرفقين) فإن لم يكن له مرفقان اعتبر قدرهما ويجب غسل ما على اليدين من شعر وساعة وأصبع زائدة وأظافر ويجب إزالة ما تحتها من وسخ يمنع وصول الماء إليه (و) الرابع مسح بعض الرأس

الشبراملسى لا يكفي المسح على البشرة الخارجة عن حد الرأس كالشعر الخارج عن حده ففيها تفصيل الشعر واستوجبه بعضهم لان الرأس اسم للراس وعلا فلا يصدق بذلك ولو كان له رأسان فان كانا أصليين كفى مسح بعض أحدهما وان كان أحدهما أصليا والآخر زائدا وتميز وجب مسح بعض الاصل دون الزائد ولو سامت واشتبه وجب مسح بعض كل منهما والرأس مذكر تقول الرأس حلقته ولا تقول حلقته وكذا كل عضو ليس متعدد غالبا كالانف وقد يكون مؤنثا كالرقبة وقد يجوز فيه التذكير والتأنيث كاللسان والفقا وكل عضو متعدد فهو مؤنث كاليد والرجل والعين والاذن (قوله من ذكر أو أنثى أو خنثى) نعميم في الرأس أى سواء كان من ذكر أو أنثى أو خنثى (قوله أو مسح بعض شعر) أى ولو شعرة واحدة أو بعضها ولو مسح شعر رأسه ثم حلقه لم يجب إعادة المسح كما تقدم (قوله في حد الرأس) بان لم يخرج من حده بمدة من جهة استرساله فان خرج منه به منها لم يكف المسح على النازل عن حد الرأس ولو بالقوة على المعتمد كما لو كان معقوصا أو متلبدا ولو مده خرج (قوله ولا تتعین اليد للمسح) أى لان المدا على وصول الماء لا يجزى مسحه بيد أو غيرها ولو من وراء حائل لكن فيه حينئذ تفصيل الجرموق على المعتمد خلافا لابن حجر حيث قال بأنه يكفي مطلقا (قوله بل يجوز بخرقه) أى كمنشفة وقوله وغيرها أى كعود (قوله ولو غسل رأسه جاز) كان الانسب أن يقول ولو غسل بعض رأسه جاز لان الكلام في مسح بعض الرأس الذى هو الواجب لا في مسح كله الذى هو المندوب ويحصل بذلك سنة الاستيعات وأشعر قوله جاز أن المسح أفضل وان كان لا يكره الغسل كما قاله في شرح الحاوى وانما جاز ذلك لان المقصود من المسح وهو البلبل حاصل بالغسل وز يادوه وهذا هو المراد بقولهم لان فيه مسحا وز يادوه والافقية المسح غير حقيقة الغسل (قوله ولو وضع يده المبالوة ولم يحر كها جاز) أى لان ذلك مسح اذ لا يشترط فيه تحريك وانما نض عليها لا نفديتوهم عدم كفاية ذلك (قوله والخامس) أى من فروض الوضوء (قوله غسل) المراد به الانغسال كما مر غير مرة وينبغي أن يقتبه لما يقع كثيرا أن الشخص يغسل رجليه في محل من البضاة مثلا بعد الوضوء في محل آخر بنية ازالة الوسخ مع الغفلة عن نية الوضوء فانه لا يصح كما تقدم في نية التبرد أو التنظف ويجب عليه إعادة غسله ما بنية الوضوء بخلاف ما اذا لم يغفل عن نية الوضوء فانه لا يضر ولو اطلق فكذلك (قوله الرجلين) وفي تعددها ما مر في اليدين كما تقدمت الاشارة اليه ولو تشققت رجليه فجعل في محل تشققها نحو شمع وجب ازالة عينيه ولا يضر بقاء دهنية لا تمنع جرى الماء على العضو ولو تقطع ولم يثبت كولو كان عليه دهن مائع فانه لا يضر (قوله مع الكعبين) أى وان لم يكونا في محلهما المعتاد كما تقدم والكعبان هما العظامان النانسان أى البارزان عند مفصل الساق والقدم وكل رجل فيها كعبان فان لم يكن لرجله كعبان اعتبر قدرهما من معتدل الحلقة من غالب أمثاله بالنسبة نظير ما تقدم في اليدين (قوله ان لم يكن الخ) تقييد لكون غسل الرجلين متعينا أخذاما بعده (قوله فان كان لا يسهما) أى فان كان المتوضى لا بس الخفين وقوله وجب الخ أشار بذلك الى أن الواجب عليه حينئذ أحد الامرين ولكن الغسل في حقه أفضل كما قاله الرمل (قوله ويجب غسل ما عليهما الخ) الكلام على ذلك كالكلام عليه في اليدين حرفا بحرف فلا عود ولا إعادة ولو شك في غسل عضو قبل الفراغ من الوضوء طهره وما بعده أو بعد الفراغ منه لم يؤثر بخلاف ما لو شك في النية فانه يؤثر ولو بعد الفراغ الا ان تذكر ولو بعد مدة فقول الحشى حالا ليس بقيد (قوله والسادس) أى من فروض الوضوء (قوله الترتيب) أى وضع كل شيء في مرتبته يؤخذ وجوب الترتيب من فعله صلى الله عليه وسلم لانه لم يتوضأ الا مرتبا مع قوله في حجة الوداع لما قالوا له أنبدا بالصفا أم بالمروة ابدأ وأبدا بالله والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ومن كونه تعالى ذكره مسوحا بين مغسولات والعرب لا ترنكب تفريق المتجانس الالفائدة وهى هنا وجوب الترتيب لاندبه بقرينة الامر في الخبر ولان الاية وردت لبيان الوضوء الواجب ومحل وجوب الترتيب ان لم يكن هناك حدثا كبر والاسقط الترتيب لاندرج الاصغر في الاكبر حتى لو اغتسل الجنب الأعضاء وضوءه لم يجب عليه ترتيب فيها ولو اغتسل الجنب الارجليه مثلا ثم أحدث حدثا أصغر ثم توضأ فله تقديم غسل الرجلين وتأخيرته وتوسيطه فلو غسلها

من ذكر أو أنثى أو خنثى أو مسح بعض شعر في حد الرأس ولا تتعین اليد للمسح بل يجوز بخرقه وغيرها ولو غسل رأسه جاز ولو وضع يده المبالوة ولم يحر كها جاز (و) الخامس (غسل الرجلين مع الكعبين) ان لم يكن المتوضى لا بسا للخفين فان كان لا يسهما وجب عليه مسح الخفين أو غسل الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وسلعة وأصبع زائدة كما سبق في اليدين (و) السادس (الترتيب)

عن الجنابة ثم توضأ لم يجب غسلهما في الوضوء وبه يلغز فيقال للنا وضوء خال عن غسل عضو مكشوف بلا ضرورة ولو انغمس المحدث حدثاً أصغر ناولاً الوضوء أجزأه وإن لم يمكث لحصول الترتيب في لحظات لطيفة لكن لا بد أن تكون النية مقارنته لاصابة الماء لوجهه لانه يجب أن تكون النية عند غسل الوجه كما تقدم (قوله في الوضوء) أتى به توضيحاً لا فال الكلام في الوضوء (قوله على ما الخ) أي حال كونهم على ما الخ وقوله أي على الوجه الذي أشار به إلى أن ما سمع موصول بمعنى الذي وهو صفة لموصوف محذوف وهو الوجه وقوله ذكرناه أي معاشر الفقهاء المصنف وغيره وبعده أن الضمير للمعظم نفسه وقوله في عدد الفروض أي من البداءة بالنية مقرونة بغسل جزء من الوجه ثم تمام غسل الوجه ثم غسل اليدين ثم مسح بعض الرأس ثم غسل الرجلين وعلم من ذلك أنه لا ترتيب بين النية وغسل جزء من الوجه لو جوب اقتراحها به (قوله فلو نسي الترتيب الخ) تفريع على قوله والسادس الترتيب ومن جملة التفريع قوله ولو غسل أربعة الخ لأن المعطوف على التفريع تفريع أيضاً ومثل نسيان الترتيب الإكراه على تركه وأما قوله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فحمله في غير خطاب الوضع وأما فيه فلا يؤثر نسيان ولا إكراه وهذا من خطاب الوضع وهو خطاب الله المتعلق بجعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً (قوله لم يكف) أي لم يعتد بما وقع في غير محله فلا ينافي أنه حصل له غسل الوجه فقط إن اقترب بالنية أخذاً بما ذكره بعد (قوله ولو غسل أربعة الخ) ومثله ما لو نكس وضوءه فيرفع حدث وجهه فقط ولو نكسه أربع مرات أجزأه لحصول تطهير كل عضو في مرة ففي الأول حصل غسل الوجه وفي الثاني غسل اليدين وفي الثالث مسح الرأس وفي الرابع غسل الرجلين وهكذا يقال فيما لو غسل أربعة أعضاء معاً أربع مرات (قوله أعضاء) أي الأربعة حتى الرأس فالمراد بالغسل ما يشمل المسح على أن الغسل في الرأس كاف كما تقدم (قوله دفعة واحدة) أي معاً (قوله بآذنه) ليس بقيد على المعتمد بل المدار على نيته (قوله ارتفع حدث وجهه) أي أن نوى عند غسل الوجه كما علم مما مر وقوله فقط أي دون بقية الأعضاء (قوله سنه الخ) لما فرغ من الفروض شرع في السنن فقال وسننه الخ (قوله أي الوضوء) سواء كان واجباً أو مندوباً (قوله عشرة أشياء) أي بحسب ما ذكره المصنف والافهي يزيد على ذلك حتى غدها بعضهم نحو خمسين سنة وقد أشار الشارح لذلك بقوله وبقي للوضوء سنن أخرى مذكورة في المطولات واعتراض على المصنف بأن المذكور في كلامه أحد عشر فكيف يقول عشرة أشياء وأجيب بأن في بعض النسخ حذف الموالاة وعليه يصح العدد أو بأنه عد التخليل بقسميه سنة واحدة وإن تعدد محله (قوله وفي بعض نسخ المان الخ) إنما اختلفت نسخ المان لأن المصنف أملاه على الطلبة فرما اختلفت بعض الكلمات (قوله التسمية) ويسن التعوذ قبلها وأن يزيد بعدها الحمد لله على الإسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والإسلام نوراً رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ويسن الأسرار بها كما يؤخذ من كلام بعضهم (قوله أوله) ظرف للتسمية أي في أوله والمراد به أول غسل الكفين ويسن أن ينوي بقلبه سنن الوضوء حينئذ كما تقدم فيجمع في العمل بين قلبه ولسانه وجوارحه فيكون قد شغل قلبه بالنية ولسانه بالتسمية وأعضاءه بالغسل في آن واحد ثم يتلفظ بعد ذلك بالنية وأما لم تلغظ بها حالة النية لاشتغال لسانه بالتسمية (قوله وأقلها بسم الله) فيحصل أصل السنة بذلك ولا يحصل بغيره من الأذكار لطلب التسمية بخصوصها (قوله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم) فأكملها كما لها ويأتي بذلك ولو جنباً وحائضاً ونفساء كأن يتوضأ كل منهم لسنة الغسل لكن يقصد بها الذكر (قوله فإن ترك التسمية) أي ولو عمداً وقوله أتى بها أي أتى بالتسمية أقلها أو أكملها ويريد عليها أوله وآخره والمراد بآخره ما عدا الأول والمراد بالاول ما عدا الآخر فدخل الوسط وقوله في أثنائه أي قبل الفراغ منه بخلاف الجماع فإنه إن تركها في أوله لا يأتي بها في أثنائه لانه يكره الكلام في أثنائه الحاجة لحديث أبي هريرة إذا جامع أحدكم أهله فلا ينظر إلى الفرج فإنه يورث العمى ولا يكثر الكلام فإنه يورث الخرس (قوله فإن فرغ من الوضوء) أي من أفعاله ولو بقي الدعاء بعده على أحد قولين ارتضاء الرمي ولكن نقل عن الزيادة والشرا ملى أن المراد فإن فرغ من توابعه حتى

في الوضوء (على ما)
أي على الوجه الذي
(ذكرناه) في عدد
الفروض فلو نسي
الترتيب لم يكف ولو
غسل أربعة أعضائه
دفعة واحدة بآذنه
ارتفع حدث وجهه
فقط (وسننه) أي
الوضوء (عشرة
أشياء) وفي بعض
نسخ المان عشر
خصال (التسمية)
أولها وأقلها بسم الله
واكملها بسم الله
الرحمن الرحيم فإن
ترك التسمية أوله
أتى بها في أثنائه فإن
فرغ من الوضوء

الذكر بعده بل والصلاة على النبي ﷺ وسورة إنا أنزلناه وهذا أقرب (قوله لم يأت بها) أي لا تقضائه بخلاف
الأكمل فإنه يأتي بها ولو بعد الفراغ منه ليتقيا الشيطان ما أكله ولا يلزم من ذلك تنجس الإناء لعدم تحقق كون
التقايؤ فيه بل يمكن أن يكون خارجه والغرض ابتداء الشيطان فقط فلا يرد ما يقال إذا كان التقايؤ خارجه فافائدة
ذلك (قوله وغسل الكفين) أي وتعام غسل الكفين لما علمت من أنه يبتدىء في غسلهما وقت التسمية والنية ليقرن
بين الثلاثة ثم يتم غسل الكفين وأما الاستياك فتقدم أنه قبل غسل الكفين بالكلية أو بعده بالكلية على الخلاف
بين الرملي وابن حجر فقول المحشي ويأتي حال غسلهما بالتسمية والنية والاستياك فيه نظرا لأنه لم يوافق قولاً من
القولين ولو عبر بالقاء بدل الواو لكان أولى لافادة الترتيب لأنه هنا مستحق لا مستحب وضابط المستحق أن يكون
التقديم شرطاً لحصول السنة كما في تقديم غسل الكفين على المضمضة فإنه إن قدم المؤخر وأخر القدم فات ما أخره
فلا ثواب له فيه ولو فعله وضابط المستحب أن لا يكون التقديم شرطاً لذلك بل يستحب فقط فإن آخر وقدم اعتبر
بما فعله كما في تقديم اليمنى على اليسرى ففرق بين المستحق والمستحب (قوله إلى الكوعين) ثنية كوع وهو العظم
الذي يلي إبهام اليد والكرسوع هو العظم الذي يلي خصرها والرسغ بالسین أفصح من الصاد هو ما بينهما
والبوع هو العظم الذي يلي إبهام الرجل ولذلك قال بعضهم

فكوع يلي إبهام يد وما يلي * لخصره الكرسوع والرسغ ما وسط
وعظم يلي إبهام رجل مقب * بيوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط

وقال بعضهم الغبي هو الذي لا يعرف كوعه من بوعه (قوله قبل المضمضة) أي لا بعدها فلو قدم المضمضة على غسل
الكفين فانت سنة غسل الكفين لأن الترتيب مستحق لا مستحب كما علمت (قوله يغسلهما ثلاثاً الخ) هذه سنة
أخرى غير سنة الوضوء ولذلك قيدها الشارح بقوله إن تردد الخ فإن سنة الوضوء لا تقيد بذلك بل يسن غسلهما
ثلاثاً ولو تيقن طهرهما فالخصل أنهما مسئلتان مستقلتان نعم يمكن اجتماعهما كما إذا أراد الوضوء من إثناء فيه ماء
دون القلتين وتردد في طهر كفيه فيسن غسلهما ثلاثاً قبل ادخالهما الإثناء لأجل ترده في طهرهما ويسن غسلهما ثلاثاً
للوضوء أيضاً خارج الإثناء أو داخله هذا إن أراد الأكمل والألا كفي غسلهما ثلاثاً عن السنتين فقول المصنف قبل
ادخالها الإثناء إنما هو قيد في سنة غسلهما ثلاثاً من حيث التردد في طهرهما لا في سنة الوضوء وإن أومه كلامه (قوله
إن تردد في طهرهما) فإن تيقن نجاستهما حرم عليه غمسهما فيه قبل غسلهما إلا في ماء كثير غير مسيل لما فيه من
التضمخ بالنجاسة وإن تيقن طهرهما فسيأتي في كلام الشارح فالأحوال ثلاثة وهي التردد في طهرهما وتيقن
النجاسة وتيقن الطهارة (قوله قبل ادخالها الإثناء) قد عرفت أنه قيد في سنة غسلهما ثلاثاً عند التردد في طهرهما
لا في سنة الوضوء خلافاً لما يوجهه كلام المصنف (قوله الشتمل على ماء دون القلتين) ومثله المائع وإن كثرت
بخلاف الماء الكثير (قوله فإن لم يغسلهما) أي ثلاثاً بأن لم يغسلهما أصلاً أو غسلهما دون الثلاث وقوله كره له الخ
أي لقوله ﷺ إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإثناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده
ويؤخذ من قوله فإنه لا يدرى أين باتت يده أن المدا على التردد في طهرهما لا على الاستيقاظ من النوم (قوله
وإن تيقن طهرهما الخ) أي مستنداً لغسلهما ثلاثاً والألا كره له الغمس قبل أعام الثلاث لأن الشارع إذا غاب
بغاية فلا يخرج الشخص من عهده إلا باستيفائها (قوله والمضمضة) مأخوذة من المض وهو وضع الماء
في القم ولو تعدد القم فينبغي أن يأتي فيه ما في تعدد الوجه فإن كانا أصليين تغمض في كل منهما وإن كان أحدهما
أصلياً والآخر زائداً وعبر الأصل من الزائد ولم يسمت بالعبرة بالأصل دون الزائد وإن اشتبه الأصل بالزائد تغمض
في كل منهما وكذا إن عجز لكن سامت (قوله بعد غسل الكفين) أشار بذلك إلى الترتيب بين المضمضة وغسل
الكفين لكن قد علم ذلك من قوله فيما تقدم قبل المضمضة ولذلك قال المحشي هو مستدرك فتأمل (قوله ويحصل
أصل السنة) أي بقطع النظر عن الأكمل وقوله فيها أي في المضمضة وقوله سواء أداره فيه أي سواء حركه فيه فعلى
جوانبه وقوله وجه أي طهره وقوله أم لا أي بأن لم يدره أو لم يحججه بأن ابتلعه (قوله فإن أراد الأكمل) مقابل

لم يأت بها (وغسل
الكفين) إلى
الكوعين قبل
المضمضة يغسلهما
ثلاثاً إن تردد في طهرهما
(قبل ادخالها الإثناء)
الشمتمل على ماء
دون القلتين فإن لم
يغسلهما كره له
غمسهما في الإثناء
وإن تيقن طهرهما
لم يكره له غمسهما
(والمضمضة) بعد
غسل الكفين
ويحصل أصل السنة
فيها بادخال الماء في
القم سواء أداره فيه
وجه أم لا فإن أراد
الأكمل حجه

لخريف أى هذا ان أراد الاقل وقوله بجه أى بعد اذ ارادته على جوانب فهو يندب أن يبالغ في المضمضة والاستنشاق الا
 في حق الصائم فتكرهه المبالغة خشية افساد الصوم وانما حرمت قبلة الصائم المحركة للشهوة مع أن العلة في كل خشية
 افساد الصوم لان المبالغة مطلوبة في الجملة وأصلها ما طوب بخلاف القبلة ولأنه في القبلة يلزم عليه فطر شخصين بخلاف
 المبالغة وأيضاً المني ماء دافق فلا يمكنه منعه اذا نزل بخلاف ماء المضمضة فيمكن منعه بسد حلقه وبعضهم سوى بينهما
 لأنه كما تحرم القبلة عند ظن الجماع أو الانزال لصائم الفرض تحرم المبالغة عند ظن سبق الماء الى جوفه فلا فرق بينهما
 فتدبر (قوله الاستنشاق) مأخوذ من النشق وهو شمس الماء وهو أفضل من المضمضة لان أبانور من أئمتنا قال بوجوب
 الاستنشاق دون المضمضة وهما واجبان عند الامام أحد ومحل المضمضة أفضل من محل الاستنشاق لانه محل الذكر
 والقراءة ونحوهما (قوله بعد المضمضة) أشار به الى الترتيب بين الاستنشاق والمضمضة (قوله ويحصل أصل السنة)
 أى بقطع النظر عن الاكمل وقوله فيه أى في الاستنشاق (قوله سواء جذب به) أى صعد وقوله بنفسه بتحريك
 الفم لا بسكونها وقوله الى خياشيمه أى اعلى أنفه وقوله أى رماه وقوله أم لأى بان لم يجذب به ولم ينثره (قوله
 فان أراد الاكمل) أى هذا اذا لم يرد الا كمل وقوله نثره أى بعد جذب به ويسن ان يستنثر بان يخرج ما في أنفه من
 ماء وأذى لخبر مسلم ما منكم من أحد يتمضمض ثم يستنشق فيستنثر الاخرت خطايا وجهه وخياشيمه والمراد
 بخطايا وجهه وخياشيمه الصغار كالاستماع بالاذنين للحرم وكشعر ائحة امرأة أجنبية فان لم توجد الصغار حثت
 من الكبائر ويسن أن يكون ذلك باصبعه الخنصر من يده اليسرى (قوله الجمع بين المضمضة والاستنشاق الخ)
 ضابط الجمع ان يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة وفيه ثلاث كفيات الاولى ان يتمضمض ويستنشق
 بثلاث غرف يتمضمض من كل منها ثم يستنشق وهي التي اقتصر عليها الشارح لانها الافضل الثانية أن
 يتمضمض ويستنشق بغرفة يتمضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها كذلك الثالثة أن يتمضمض ويستنشق بغرفة
 يتمضمض منها مرة ثم يستنشق منها مرة وهكذا (قوله ثلاث غرف الخ) لوقالو ثلاث غرف الخ لكان اولى
 ليفيد ان ذلك افضل من الجمع بينهما بغرفة بالكيفيتين السابقتين (قوله افضل من الفصل) وضابطه ان لا يجمع بين
 المضمضة والاستنشاق بغرفة وفيه ثلاث كفيات الاولى ان يتمضمض ويستنشق بغرفتين يتمضمض من الاولى
 ثلاثاً ثم يستنشق من الثانية ثلاثاً الثانية ان يتمضمض ويستنشق بست غرفات يتمضمض بواحدة ثم يستنشق
 باخرى وهكذا الثالثة ان يتمضمض ويستنشق بست غرفات يتمضمض بثلاث متوالية ثم يستنشق كذلك وهذه
 أصغرها وأظفها * واعلم ان كفيات الجمع ويسمى الوصل أفضل من كفيات الفصل وأفضل كفيات الجمع جمعها
 بثلاث غرف يتمضمض ثم يستنشق من كل منها وهي التي ذكرها الشارح وأفضل كفيات الفصل فصلها
 بغرفتين يتمضمض من الاولى ثلاثاً ثم يستنشق من الاخرى ثلاثاً * فائدة * الحكمة في ندب غسل الكفين
 والمضمضة والاستنشاق معرفة أوصاف الماء من لون وطعم وريح هل تغيرت أولاً وقال بعضهم شرع غسل
 الكفين للاكل من موائد الجنة المضمضة لكلام رب العالمين والاستنشاق لشمر وأئح الجنة وغسل الوجه للنظر
 الى وجه الله الكريم وغسل اليدين للبس للسوار في الجنة ومسح الرأس للبس التاج والاكيل فيها ومسح الاذنين
 لسماع كلام الله تعالى وغسل الرجلين للمشي في الجنة انتهى (قوله ومسح جميع الرأس) أى للاتباع وخروجا
 من خلاف من أوجبه والافضل في مسحه ان يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق احدهما سبابتيه بالاخرى
 وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما الى القفاه ثم يردهما الى المكان الذي ذهب منه ان كان له شعر ينقلب فيكون
 الذهاب والرد مسحة واحدة لعدم تمام المسحة بالذهاب وان لم يكن له شعر ينقلب فلا حاجة الى الرد فلوردم
 بحسب ثانية الاشتغال ماء المسحة الاولى على الماء الذي مسح به البعض الواجب يؤخذ من ذلك انه لو رد في
 المسحة الثانية بحسب ثالثه هو كذلك لكن الاكمل ان يأتي بماء جديد ويسن مسح الذوائب المسترسلة وان
 جاوزت حد الرأس وعدم مسح جميع الرأس من السنن بالنسبة لما زاد على القدر الواجب فلا يتأني وقوع أقل مجزئ منه

(والاستنشاق) بعد
 المضمضة ويحصل
 أصل السنة فيه
 بادخال الماء في الانف
 سواء جذب به بنفسه
 الى خياشيمه ونثره
 ام لا فان اراد الاكمل
 نثره والجمع بين
 المضمضة والاستنشاق
 بثلاث غرف
 يتمضمض من كل
 منها ثم يستنشق
 أفضل من الفصل
 بينهما (ومسح
 جميع الرأس

فرضا والباقي سنة لان القاعدة أن ما يمكن تجزئته كمسح جميع الرأس وتطويل الركوع والسجود يقع بعضه واجبا وبعضه مندوب أو ما لا يمكن تجزئته كعبير الزكاة المخرج عمادون الخمس والعشرين يقع كله واجبا (قوله وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس بالمسح) أي تعميمه بالمسح عليه (قوله أما مسح بعض الرأس) مقابل لبقوله ومسح جميع الرأس على النسخة الأولى ولقوله واستيعاب الرأس بالمسح على النسخة الثانية وقوله كما سبق أي في فروض الوضوء (قوله ولو لم يرد نزاع على رأسه الخ) أشعر تغييره بذلك بأنه لا يتوقف على مشقة وهو كذلك وقوله من عمامة الخ بيان لما على رأسه وقوله ونحوها أي كطاقية وطيلسان وقلنسوة (قوله كمل بالمسح عليها) أي على ما على رأسه من عمامة ونحوها فالضمير عائدا على ما على رأسه من عمامة ونحوها أو يكمل بالمسح عليها ولو لبسها على حدث وللتكميل شروط خمسة الأول أن يمسح الواجب من الرأس قبل مسح ما على رأسه من العمامة ونحوها كما أشعر به قوله كمل فلو مسح على العمامة ونحوها أولا ثم مسح الواجب من الرأس لم تحصل السنة خلافا للعلامة الخطيب الثاني أن لا يمسح المحاذي لما مسحه من الرأس لأنه لا يجمع بين العوض والمعوذ والمعتدان هذا ليس بشرط بل قال المحشي أن مسح جميع العمامة كمل الثالث أن لا يرفع يده بعد مسح الواجب من الرأس وقبل أن يكمل على العمامة ونحوها والاحتياج إلى ماء جديد فهو شرط للتكميل بالماء الأول الرابع أن لا يكون عاصيا باللبس لذاته بأن لا يكون عاصيا به أصلا أو عاصيا به لذاته كأن كان غاصبا لها فيكمل بالمسح في هاتين الصورتين بخلاف ما لو كان عاصيا باللبس لذاته كالحرم فيمنع التكميل في هذه الصورة الخامسة أن لا يكون على العمامة ونحوها نجاسة معفو عنها كدم براغيث والامتنع التكميل لما فيه من التضمخ بالنجاسة ومقتضى إطلاقهم جواز التكميل على العمامة مثلا وإن كان تحتها عرقية ونحوها ويؤيده تجوزهم المسح على الطيلسان (قوله ومسح جميع الاذنين) أي بعد مسح الرأس لأن تأخير مسحهما عن مسح الرأس شرط لحصول السنة فلو مسحهما قبل مسح الرأس لم تحصل السنة وظاهر تقييد الشارح بالجميع أن استيعاب الاذنين بالمسح شرط لاصل السنة لكن الأقرب أنه شرط لكاملها حتى لو مسح البعض فقط حصل اصل السنة ومسحهما استقلالاً منظور فيه لكونهما عضوين مستقلين وهو الراجح ويسن مسحهما مع الرأس نظرا للقول بأنهما من الرأس ويسن غسلهما مع الوجه نظرا للقول بأنهما من الوجه فيسن غسلهما ثلاثا مع الوجه ومسحهما ثلاثا مع الرأس ومسحهما ثلاثا استقلالاً ويلصق كفيه وهما مبلولتان بهما استظهارا ثلاثا جملة ما يطلب فيهما اثنا عشرة مرة ثلاث غسلات مع الوجه والباقي تسع مسحات ولا يسن مسح الرقبة خلافا للرافعي بل هو بدعي وما أخبر مسح الرقبة أمان من الغل فوضوع كماله الخطيب كشيخ الاسلام في شرح التنقيخ وأثر ابن عمر رضي الله عنهما من توضع ومسح عنقه في الغل يوم القيامة غير معروف والغل بضم الغين طوق من حديد يوضع في العنق ويغل بداهة إلى عنقه ويجعل فيه (قوله ظاهرهما وباطنهما) بالجرب بدل من الاذنين لافادة التعميم والمراد بظاهرهما ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه (قوله بماء جديد) أي ليحصل الاكمل والافاضل السنة يحصل ببلل الرأس في المسحة الثانية أو الثالثة بخلاف الأولى به عليه الزركشي (قوله أي غير بلل الرأس) تفسير للماء الجديد ولا يشترط الترتب في اخذ الماء لمسح الرأس ومسح الاذنين فلو بل اصابه ومسح رأسه ببعضها ومسح اذنيه بباقيها كفي (قوله والسنة في كيفية مسحهما) أي السنة الكاملة فلو مسحهما بغير تلك الكيفية كفي في اصل السنة (قوله أن يدخل مسبحتيه) أي راسهما فهو كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم أي رؤسها وقوله في صماخيه تشبيه صماخ بكسر الصادو يقال بالسين ايضا خرق الاذن ووضع راس المسبختين فيهما متما كدحتي حكى ان القطب عاتب بعض العلماء على تركه (قوله ويدبرهما) أي يحركهما وقوله على المعاطف أي ليات الاذنين (قوله ويدبرهما) أي يحركهما وقوله على ظهورهما المراد على ظهرهما بالثنائية لكن الجمع باعتبار ما فوق الواحد (قوله ثم يلصق كفيه) أي راحتيه وقوله وهما مبلولتان أي والحال انهما مبلولتان وقوله بالاذنين لوقال بيطونهما لكان اظهر على ان في كلامه الاظهار في مقام الاضمار (قوله استظهارا) أي طلبنا لظهور التعميم (قوله وتخليل الخ) أي بعد

وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس بالمسح أما مسح بعض الرأس فواجب كما سبق ولو لم يرد نزاع على رأسه من عمامة ونحوها كمل بالمسح عليها (ومسح جميع الاذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد) أي غير بلل الرأس والسنة في كيفية مسحهما أن يدخل مسبحتيه في صماخيه ويدبرهما على المعاطف ويمر إبهاميه على ظهورهما ثم يلصق كفيه وهما مبلولتان بالاذنين استظهارا (وتخليل

غسلات الوجه الثلاث أو بعد كل واحدة منها كما نقله بعضهم عن ابن حجر وقال المحشي وقياس ما في الغسل
تقديم التخليل على غسل الوجه لانه أبعد عن الاسراف وشمل كلام المصنف سن التخليل للحرم فيخلل لكن
برفق وهو مقتضى كلام غيره ورجحه الزركشي وغيره لكن صرح المتولى بأنه لا يخلل وجزم به صاحب الروض
واعتمده الرملي وتبعه الزيادي وحل الاول على ما اذا لم يترتب على التخليل تساقط شعره. والثاني على خلافه
وهذا جمع بين القولين (قوله اللحية) المراد بها ما يشمل العارضين وهي بكسر اللام على الافصح وجعلها على
بكسرها وضما ومنها كل شعر يكتفى بغسل ظاهره كما يعلم بمأمر (قوله الكثة) بفتح الكاف بمعنى
الكثيفة كما في بعض النسخ وتقدم ضابطها (قوله بمثلثة) أى لا بمثلثة فوقيته قوله من الرجل أى حال كونها
من الرجل (قوله أم الحية الرجل الخفيفة) محترز الكثة وقوله ولحية المرأة والخنى محترز الرجل ففيه لفو ونشر
مرتب وتندب ازالة لحية المرأة والخنى ان لم تكن مثلة (قوله فيجب تخليلهما) أى لحية الرجل الخفيفة ولحية
المرأة والخنى فجعل الشارح لحية الرجل الخفيفة فردا ولحية المرأة والخنى فردا وثني ضميرهما ولو نظر لكونهما
ثلاثة لجمع الضمير ومحل وجوب تخليلهما ان لم يصل الماء الى باطنهما الا بالتخليل والا فهو مندوب (قوله وكيفيته)
اى الفاضلة فيكفى غيرها من الكيفيات وقوله أن يدخل الرجل ومثله غيره وانما قيد به لانه هو الذى يسن له
التخليل بخلاف غيره فيجب عليه التخليل أى وسياق الكلام انما هو في التخليل المسنون كما علمت (قوله
أصابعه من أسفل اللحية) ويكفى بغير أصابعه ومن أعلى اللحية والافضل أن تكون أصابعه من يده اليمنى
(قوله وتخليل اصابع اليدين والرجلين) اى من رجل وامرأة او خنى فلا فرق هنا (قوله ان وصل الماء اليها) اى
الى الاصابع وهذا تقييد لكونه سنة (قوله فان لم يصل الا به الخ) محترز القيد قبله اى فان لم يصل الماء الى الاصابع
الا بالتخليل (قوله كالاصابع الملتفة) مثال للاصابع التى لا يصل الماء اليها الا بالتخليل وقوله وجب تخليلها
أى ليصل الماء الى ما استتر منها (قوله وان لم يثبت تخليلها الخ) مقابل لمقدر أى هذا ان تأتى تخليلها وقوله
حرم فتقها أى ان خاف محذورا يبيح التيمم كما قاله الرملي في شرحه وقيل مطلقا لانه تعذيب بلا ضرورة (قوله
وكيفية الخ) اى الفاضلة فيكفى غيرها وقوله بالتشبيك أى بأى كيفية من كيفياته والاولى أن يجعل أصابع
اليمنى فى اصابع اليسرى من ظهرها او عكسه أو ظهر اصابع اليمنى فى ظهر أصابع اليسرى او بالعكس لاجعل اصابع
احدهما من بطنها فى اصابع الاخرى من بطنها لتخالف العبادة العادة وان جازت أيضا لتشبيك هنا مندوب
ومحل كراهته فيمن جلس بالمسجد ينظر الصلاة (قوله بان يبدأ الخ) فهو يختصر من خنصر الى خنصر أى
فهو يختصر يده اليسرى مبتدئا يختصر رجله اليمنى خاتما يختصر رجله اليسرى (قوله يختصر يده اليسرى)
هذا هو المختار وقيل يختصر يده اليمنى وقيل هما سواء والمعتمد الاول (قوله من أسفل الرجل) ويكفى من أعلاها
وان كان الافضل من أسفلها (قوله مبتدئا يختصر الخ) اى حال كونه مبتدئا يختصر الخ وهكذا يقال فى قوله خاتما
بختصر الخ والاولى كما في التحقيق مبتدئا بالياد بعد الدال المهملة ويجوز بالهمز أيضا وقد سبق نظر المحشي
فقال كلاما لا محل له هنا حيث قال اى الافضل ان يبدأ بأصابع اليدين والرجلين ان غسل بنفسه فان صب عليه غيره
بدأ بأعلى اليدين والرجلين وهذا كما ترى انما هو فيما يبدأ به عند غسل الاعضاء وكلامنا فيما يبدأ به في تخليل
أصابع رجليه ولا فرق فيه بين أن يغسل بنفسه او بصب غيره عليه (قوله وتقديم اليمنى الخ) ويكره تقديم اليسرى
على اليمنى وكذا الوغسلهما معا فيما يظهر كما في شرح التقريب (قوله من يديه ورجليه) اى وان سهل غسلهما معا
كان كان في بحر لان شأنهما أن لا يسهل غسلهما معا (قوله على اليسرى منهما) اى من يديه ورجليه (قوله
وأما العضوان الخ) مقابل لقوله من يديه ورجليه لان شأنهما ان لا يسهل غسلهما معا كما علمت وان شئت جعلته
مقابلا لمخدوف تقديره هذا فى العضوين اللذين لا يسهل غسلهما معا (قوله كالخدين) اى والكفين والاذنين
(قوله فلا يقدم اليمنى منهما) فيكره تقديمهما معا كما نقل عن شرح الروض وقيل خلاف الاول فقط ولولم يثبت

اللحية الكثة بمثلثة
من الرجل أم الحية
الرجل الخفيفة ولحية
لمرأة أو الخنى فيجب
تخليلها وكيفيته أن
يدخل الرجل أصابعه
من أسفل اللحية
(وتخليل اصابع
اليدين والرجلين)
ان وصل الماء اليها من
غير تخليل فان لم
يصل الا به كالاصابع
الملتفة وجب تخليلها
وان لم يثبت تخليلها
لا لحامها حرم فتقها
للتخليل وكيفية
تخليل اليدين
بالتشبيك والرجلين
بأن يبدأ بخنصر
يده اليسرى من أسفل
الرجل مبتدئا يختصر
الرجل اليمنى
خاتما يختصر اليسرى
(وتقديم اليمنى) من
يديه ورجليه (على
اليسرى) منهما أما
العضوان اللذان
يسهل غسلهما معا
كالخدين فلا يقدم
اليمنى منهما

له الا بالترتيب كان أراد غسل كفيه بالصب من نحو ابريق فيتجه تقديم اليمنى منهما وهذا كله في السليم وأما نحو
الاشل والافقاع فيقدم اليمنى منهما ولو من شق رأسه أو من خديه والا كره وهذا ان كان يطهر نفسه فان
طهره غيره طهرهما معا يكره تقديم اليمنى كالسليم (قوله بل يطهر ان الخ) اضراب انتقال الى الا بطلى وقوله دفعة
بفتح الدال المرة الواحدة وهي المرادة هنا وأما الدفعة بضم الدال فهي الشيء المدفوع من الماء ونحوه وليست
مرادة هنا (قوله وذ كر المصنف سنوية تثليث الخ) أى كون التثليث سنة وقوله العضو المغسول أى غسل العضو
المغسول كالوجه واليدين وقوله والممسوح أى ومسح العضو الممسوح كالرأس والجبهة ونحو العمامة بخلاف الخف
لتأليعيه خلافاً للزركشى حيث قال والظاهر الحاق الجبهة والعمامة بالخف فالمعتمد ندب تثليثهما دونه ومثل
الغسل والمسح في سن التثليث التخليل والنية على قول والمعتمد أنه لا يسن تثليث النية والتسمية ودعاء الاعضاء
وهو ان يقول عند غسل الكفين اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك
وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرحنى رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي
يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبتى حساباً يسيراً وعند
غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري
على النار وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند غسل الرجلين
اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام والذ كر عقبه وهو ان يقول بعد فراغه منه وهو مستقبل القبلة
رافعا يديه الى السماء أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله اللهم اجعلني
من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وقراءة سورة انا أنزلناه والذي حل الشارح على التقييد بالمغسول
والممسوح قول المصنف والطهارة ثلاثاً ثلاثاً فان المتبادر من الطهارة الافعال من الغسل والمسح فان أريد بها
ما يطلب في الطهارة ولو قولاً شمل جميع ذلك وقول المصنف في بعض النسخ والتكرار ثلاثاً ثلاثاً ظاهر في ذلك
فهو أولى ولكن قصده الشارح بقوله أى للمغسول والممسوح ليوافق النسخة الاولى ولكن الاولى أن لا يقصره
بل يجعله على اطلاقه (قوله ثلاثاً ثلاثاً) التكرار لافادة التعميم ويحصل التثليث في الماء الجاري بمرور ثلاث
جريات وفي الماء الراكد بالتكرار ثلاث مرات وتكرره الزيادة على الثلاث والنقص عنها لأنه عليه السلام
توضاً ثلاثاً ثلاثاً وقال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم وأما وضوء عليه السلام مرة مرة ومرتين
مرتين فانما كان لبيان الجواز ومحل كراهة الزيادة في غير المسبل ونحوه وأما فيه فإمام يأخذ الشاك باليقين فاذا
شك هل غسل ثلاثاً أو اثنتين أخذ بالاقل وغسل الأخرى لا يقال بما تكون رابعة فتكون بدعة وترك سنة أهون
من ارتكاب بدعة لأننا نقول محل كونها بدعة اذا اتيقن انهارا بغيره وقد يطلب ترك التثليث كان ضاق الوقت بان كان
بحيث لو نلت خرج الوقت أو قل الماء بان كان بحيث لو نلت لاحتاج الى التيمم واحتاج للفاضل من الماء لعطش
وكان بحيث لو نلت لم يفضل للشرب شيء وادراك الجماعة التي تخاف فوتها بسلام الامام ولم يرج غيرها أفضل من
تثليث الوضوء وسائر آدابه ان لم يختلف في وجوبها كمسح جميع الرأس والاقدمت على الجماعة (قوله وفي بعض
النسخ والتكرار الخ) قد عرفت أن هذا هو الاولى لشموله للاقوال والافعال وقد عرفت أيضاً أن الاولى
للشارح أن لا يقصره على المغسول والممسوح (قوله والموالة) هي مصدر والى والى اذا تابع بين الشيتين فاكثر
ولذلك قال الشارح ويعبر عنها بالتتابع وعبارة المصنف تشمل الموالة بين الاعضاء والموالة بين الغسلات
والموالة بين أجزاء العضو الواحد وقد اقتصر الشارح على الاولى حيث قال وهي أن لا يحصل بين العضو بين الخ
فيزاد عليه وكذا بين الغسلات وبين أجزاء العضو الواحد فيعتبر الشرع في الغسلة الثانية قبل جفاف
الاولى والشرع في الثالثة قبل جفاف الثانية ويعتبر غسل كل جزء من العضو قبل جفاف الجزء الذي قبله اذ من

بل يطهر ان دفعة
واحدة وذ كر المصنف
سنوية تثليث العضو
المغسول والممسوح
في قوله (والطهارة
ثلاثاً ثلاثاً) وفي بعض
النسخ والتكرار اى
للمغسول والممسوح
(والموالة)

أبعد البعيد تحقق موالاة الطهارة لمن جف جزء من عضوه وشرع في غسل باقيه وإن وصله بما بعده فإن هذا خلاف الظاهر من الموالاة المأثورة عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ولولم يوال بان فرق تقريباً كثيراً لم يحتج لتجديد نية عند عزو بها لأن حكمها باق (قوله ويعبر عنها بالتتابع) فيقال هي التتابع بين الأشياء (قوله وهي أن لا يحصل بين العضوين الخ) أي وكذا بين الغسلات وبين أجزاء العضو الواحد كما علمت وقوله بل يظهر العضو الخ اضرباً انتقالاً عما قبله (قوله بحيث لا يخف الخ) تصوير لتطهير العضو بعد العضو أو لقوله أن لا يحصل بين العضوين تفريق كثير وقوله المغسول قبله أي قبل ذلك العضو الذي يظهره ويقدر المسح مغسولاً لأن المسح يسرع إليه الجفاف فلا يعتبر بل يقدر مغسولاً (قوله مع اعتدال الهواء) أي توسطه بحيث لا يكون شديداً ولا ضعيفاً بل متوسطاً والهواء بالمدايم للريح التي تهب بين السماء والأرض وتسير بها السفن وأما بالقصر فيل النفس إلى ما لا يليق شرعاً وقد يطلق على ميل النفس المحمود كقول عائشة رضي الله عنها ما أرى بك إلا يسارع في هواك أي فيما تميل إليه نفسك ولا تميل نفسه ﷺ إلى الممدوح وقد اجتمع الممدود والمقصور في قول الشاعر

جمع الهواء مع الهوى في مهجتي * فكاملت في اضلعي ناراً

فقصرت بالممدود عن نيل المني * ومددت بالمقصور في أكفاني

(قوله والمزاج) أي ومع اعتدال المزاج أي توسطه بحيث لا يكون شديداً الحرارة ولا البرودة والمزاج بكسر الميم الطبيعية (قوله والزمان) أي ومع اعتدال الزمان أي توسطه بحيث لا يكون الزمان من زمن شدة الحرارة ولا من شدة البرودة (قوله واذنلت الخ) أي هذا إذا لم يثبت واذنلت الخ فهو مقابل لمخوف وقوله فلا اعتبار بأخر غسلة أي في موالاة الأعضاء كما هو ظاهر فلا ينافي اعتبار غير آخر غسلة في الموالاة بين الغسلات بحيث يشرع في الثانية قبل جفاف الأولى وفي الثالثة قبل جفاف الثانية كما مر (قوله وانما تندب الموالاة في غير وضوء صاحب الضرورة) أي مع اتساع الوقت أمام ضيقه فتجب لكن لا على سبيل الشرطية فالويل حينئذ حرم عليه مع الصحة (قوله أما هو) أي صاحب الضرورة وهو مقابل لما قبله وقوله فالموالاة واجبة في حقه أي تقليداً لا لحدث وفي المذهب القديم أنها واجبة حتى في حق السليم وكذا عند الإمام مالك (قوله وبقى للوضوء سنن أخرى مذكورة في المطولات) منها إطالة الغرة والتحجيل خبر أتم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل ولعل المراد بالغرة ما يشمل التحجيل أو الكلام فيه حذف الواو مع ما عطفه والتقدير أن يطيل غرته وتحجيله ومنها ترك الاستعانة بالصب عليه بغير غفر فهي خلاف الأولى أما بعذر كمرض فلا تكون خلاف الأولى بل قد تجب إذا لم يمكنه التطهير إلا به ولو باجرة مثل فإن استعان فالأولى أن يقف الصاب عن يسار المتوضي لأنه لا يمكن وأحسن أدباً وأما الاستعانة في غسل الأعضاء فكروية بلا عذر والاستعانة في تحصيل الماء لا بأس بها فهي مباحة ومنها أن يضع اناء الماء عن يمينه أن كان يغترف منه وعن يساره أن كان يصب منه على يديه كالإبريق لأن ذلك ممكن فيهما كما قاله في المجموع ومنها تقديم النية مع أول السنن المتقدمة على غسل الوجه ليحصل له ثوابها كما مر ومنها التلطف بالنوى ليساعد اللسان القلب كما تقدم ويسر بها بحيث يسمع نفسه فقط ومنها استصحاب النية ذكراً قبله إلى آخر الوضوء ومنها ترك الكلام بلا حاجة ومنها توقي الرشاش ومنها البداءة بأعلى الوجه ومنها تحريك خاتمه فإن لم يحصل الماء لما تحته إلا بوجوب ومنها ذلك الأعضاء ويبالغ في العقب خصوصاً في الشتاء فقه رددو بل للأعقاب من النار ومنها أن يتهدم وقوه وهو طرف العين مما يلي الأنف والأحاطة وهو طرفها مما يلي الأذن وكذا كل ما يخاف اغفاله ومنها أن يبدأ بأصابع يديه ورجليه أن غسل بنفسه فإن صب عليه غيره بدأ بأغلاها على المعتمد ومنها الدعاء المشهور عقبه وقد تقدم والصلاة على النبي ﷺ بعده ومنها أن يصلي ركعتين بعده ومنها ترك التنشيف بلا عذر لأنه يزيل أثر العبادة أما بعذر كبرد وخوف التصاق نجاسة وإرادة تيمم عقب الوضوء فلا كراهة وإن نشف فالأولى أن لا يكون بطرف ثوبه ولا بذيله لما قيل أنه يورث الفقر والنسيان ومنها ترك التنفص لأنه

ويعبر عنها بالتتابع
وهي أن لا يحصل
بين العضوين تفريق
كثير بل يظهر
العضو بعد العضو
بحيث لا يخف
المغسول قبله مع
اعتدال الهواء
والمزاج والزمان
واذنلت فلا اعتبار
بآخر غسلة وانما
تندب الموالاة في
غير وضوء صاحب
الضرورة أما هو
فالموالاة واجبة في
حقه وبقى للوضوء
سنن أخرى مذكورة
في المطولات

كالتبري من العبادة وأما خبر أنه عليه السلام أنه ميمونة بمنديل فردوه وجعل يقول بالماء هكذا ينفضه فليبان الجواز ومنها غير ذلك وتقدم أن بعضهم عدها نحو خمسين سنة ﴿تتمه﴾ يسن الوضوء لقراءة القرآن وسماعه والحديث وسماعه وروايته وحل كتب الحديث والتفسير والفقه وكتابتها وقراءة العلم الشرعي والأذان والجلوس في المسجد ودخوله والوقوف بعرفة والسعي وزيارة قبره عليه السلام وغيره من جل الميت ومسحه من الفصد والحجامة والقيء وأكل لحم الجزور وقهقهة المصلي والنوم واليقظة وعند الغضب وكل كلمة فيبحة ومن قص الشارب وحلق الرأس وخطبة غير الجمعة ومن لبس الرجل أو المرأة بدن الخنثى أو أحد قبليه إذا مس كل منها غير ماله بان مس الرجل آلة النساء وانما لم يجب حينئذ لا احتمال أن الخنثى رجل وهذا عضو رائد أو مست المرأة آلة الرجال وانما لم يجب حينئذ لا احتمال أن الخنثى أنثى وهذا عضو رائد أو ما إذا مس كل منها مثل ماله فالوضوء حينئذ واجب لأن الخنثى في صورة الرجل ان كان رجلا فقد مس ذكره وان كان أنثى فقد مس وفي صورة المرأة بالعكس والضابط أنه يسن من كل ما فيه خلاف كمس الامر بالحسن ويندب ادامة الوضوء ليكون على طهارة دائما ولا يندب لدخول على نحو أمير وعقد نكاح ولبس ثوب وخروج لسفر ولقاء قادم وزيارة والد وصدق وعيادة مريض وتشيع جنازة ودخول سوق

فصل آخر هذا الفصل عن الوضوء تبعا للروضة اشارة الى جواز تأخير الاستنجاء عنه بشرط أن يكون هناك حائل يمنع النقض بخلاف التيمم فانه لا يجوز تأخير الاستنجاء عنه ومثله وضوء صاحب الضرورة على المعتمد لان كلاً منها طهارة ضعيفة فلا تصح مع قيام المانع ومن قدمه على الوضوء نظر للاصل والغالب وشرع مع الوضوء ليلة الاسراء وقيل في أول البعثة وهو بالحجر رخصته ومن خصائصنا بالماء فليس من خصائصنا وأول من استنجى به سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام والدليل عليه قوله عليه السلام إنما أتاكم مثل الوالد أعلمكم إذا أتيت الغائط فلا يستقبل أحدكم القبلة ولا يستدبرها ولا يستنج بثلاثة أحجار ليس فيهما روث ولا رمة أي عظم واركانه أربعة مستنج وهو الشخص ومستنجى منه وهو الخارج النجس الملوث ومستنجى فيه وهو القبل أو الدبر ومستنجى به وهو الماء أو الحجر وهو طهارة مستقلة فليس من ازالة النجاسة وقيل انه منها وعليه المتأخرون وشرع الاستنجاء لوطه الخور العين كما قاله ابن عباس ويسن أن يقول بعده اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن فرجي من الفواحش (قوله في الاستنجاء) أي في احكامه كما يعلم من قول المصنف والاستنجاء واجب الخ ويعبر عنه بالاستطابة أي طلب الطيب لان المستنجى يطلب طيب نفسه ويعبر عنه أيضا بالاستجار مأخوذ من الجار وهو الحصى الصغار لكن الاولان يعان الماء والحجر والثالث خاص بالحجر (قوله وآداب قاضي الحاجة) أي الامور المطلوبة منه على وجه التنب أو الوجوب فالمراد بالآداب ما يشمل المندوبات والواجبات خلافاً لمن قصره على الاولى فان بعض ما ذكره هنا واجب وهو اجتناب الاستقبال الاستدبار عند عدم الساتر كما سيأتي في قوله ويحتجب وحو باقاضي الحاجة استقبال القبلة واستدبارها الخ والحاصل ان الادب لغة الامر المستحب والمراد به هنا مطلق المطلوب ليشمل الواجب وفي اصطلاح الصوفية أن لا تنظر الى من فوقك ولا تحتقر من دونك (قوله والاستنجاء) على وزن الاستفعال وقوله من نجوت الشيء أي قطعه أي مأخوذ من نجوت الشيء أي قطعه فعنه لغة طلب قطع الذي وأما شرعا فهو ازالة الخارج النجس الملوث من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه من كونه طاهرا قاله غير محترم كما سيأتي وخرج بالنجس الطاهر كاللود والحصاة والريح فلا يجب الاستنجاء منه بل يندب من الاولين وصرح الجرجاني بانه يكره الاستنجاء من الريح واعتمده الشيخ نصر المقدسي وبالمثل غيره كالبعير الخافو بقولنا من الفرج الخارج من غير الفرج فلو طهر ألى الفرج فلا تسمى ازالته استنجاء وبقولنا عن الفرج ازالته عن غير الفرج كان اقتل الخارج من الفرج الى غيره فلا تسمى ازالته استنجاء أيضا وفي قولنا بماء أو حجر للتشويع فاحد النوعين مجزئ وحده

(فصل في الاستنجاء
وآداب قاضي الحاجة
(والاستنجاء) وهو
من نجوت الشيء أي
قطعه

ولومع تيسر الآخر وليست للتخيير لان الجمع جائز (قوله فكأن المستنجى يقطع به الاذى عن نفسه) انما أتى
بكأن التي للظن مع أن قطع الاذى محقق لان القطع الحقيقي انما يكون في متصل الاجزاء الحسية كالحل والاذى ليس
كذلك على انها قد تأتي للتحقيق (قوله واجب) أى في حق غير الانبياء لان فضلاتهم طاهرة ويجب لاعلى الفور بل
عند ارادة القيام الى الصلاة ونحوها ما يلزم عليه تضمخ بالنجاسة والا كان على الفور وقد يندب كما اذا خرج منه
غير ملوث كدود أو بعرو وقد يكره كالاستنجاء من الرج وقد يحرم مع الاجزاء كالاستنجاء بالمغصوب ومع عدم
الاجزاء كالاستنجاء بالمطعموم وقد يباح كما اذا عرق المحل فاستنجى لازالة العرق فالاستنجاء نعتريه الاحكام الحسية
كما قاله الشيخ عطية لكن في صورة الاباحة نظر لان هذا لا يسمى استنجاء شرعا (قوله من خروج البول والغائط)
أى وغيرهما من كل خارج نجس ملوث ولو نادرا كدم وودي وانما اقتصر عليهما لكونهما غاليين معتادين وأشار
الشارح بتقدير خروج الى أن الخروج موجب له لكن بشرط الانقطاع (قوله بالماء) أى ولو كان مطعوما كالماء العذب
ويجب استعمال قبر من الماء بحيث يغلب عن الظن زوال النجاسة وعلامته ظهور الخشونة بعد النعومة في الذكر
وأما الانثى فبالعكس ولو شتم من يده رائحة النجاسة لم يحكم ببقاء النجاسة على المحل وان حكمنا على يده
بالنجاسة فيغسل يده فقط قال بعضهم مالم يتحقق أنها في باطن الاصبع الملاقى للمحل والواجب غسل المحل أيضا لكن
اطلاقهم بخالفه ولا بد أن يسترخى لثلاثين النجاسة في تضاعيف الفرج فيسترخى حتى تغسل تضاعيف المقعدة
من كل من الرجل والمرأة (قوله أو الحجر) أى الحقيقي بدليل قوله وما في معناه الخ ولو حمله
على الحجر الشرعى لم يحتج لزياة قوله وما في معناه لان الحجر الشرعى هو كل جامد طاهر الخ وشمل الحجر حجر
الحرم والموقوف فيصح الاستنجاء به وان حرم في الموقوف الاجزاء المسجد فلا يصح الاستنجاء به لحرمته ولو
المنفصل نعم ان انقطعت نسبته عن المسجد كأن يبيع وحكم بصحة بيعه كما يرى ذلك كفى الاستنجاء به كما ذكره
ابن حجر في شرح العباب ونقله عن الشامل وأقره (قوله وما في معناه) أى في معنى الحجر الحقيقي فلا ينافى أنه من
الحجر الشرعى كما علم مما مر والمراد بكونه في معناه أنه مقيس عليه لحصول المقصود بكل منهما (قوله من كل الخ)
بيان لما في معناه وذكره شروطا أربعة في ذاته وهي أن يكون جامدا طاهرا قالوا غير محترم وسيد كر ثلاثة شروط
ليست في ذات الحجر ولا في المقيس عليه بل في الخارج من حيث اجزاء الاستنجاء بالحجر أو ما في معناه وهي أن لا
يخف وأن لا ينتقل وأن لا يطرأ عليه أجنبي (قوله جامد) قيد أول خرج به المائع كماء الورد والخل وقوله طاهر قيد ثان
خرج به النجس كالبرص والمنتجس كالخمر المنتجس وقوله قانع أى لعين النجاسته هو قيد ثالث خرج به غير القانع
نحو الفجم الرخو والتراب المتناثر ونحو القصب الاملس مالم يشق والاصار قالوا وقوله غير محترم أى غير معظم من
الاحترام بمعنى التعظيم وهو قيد رابع خرج به المحترم كطعموم آدميين كالحبز مالم يحرق فان أحرق بحيث صار كالفحم
بان لم يبق فيه طعم الحبز جاز الاستنجاء به لانه خرج بذلك عن كونه مطعوما لآدميين وحرقه حرام لانه تضييع مال
وكمطعوم الجن كالعظم وان أحرق لانه لا يخرج باخراقه عن كونه طعام الجن وحرقه جائز والجن لا يأكلون العظم
نفسه وانما يكسب لهم الحماؤ فرما كان وأما مطعوم البهائم كالخشيش فيجوز الاستنجاء به وانما جاز بالماء العذب مع أنه
مطعوم لانه يدفع النجس عن نفسه في الجلة بالنظر للماء الكثير بخلاف غيره ومن المحترم كتب العلم الشرعى وما ينتفع
به فيه كالحديث والفقه والنحو والحساب والطب والعروض لا كفلسفة ومنطق مشتمل عليها وكتب التوراة
والانجيل غير المبدلين وما كتب عليه اسم معظم مالم يقصد به غير المعظم ويلحق بذلك جلده المتصل به دون المنفصل
عنه نعم جلد المصحف يمتنع الاستنجاء به مطلقا ومن المحترم أيضا جزء المسحود ولو منفصلا الا اذا انقطعت نسبته عنه
بان يبيع وحكم كما ك بصحة بيعه كما مر وجزء آدمى ولو مهذرا كالحربي لانه محترم من حيث الخلقة وان كان غير محترم
من حيث الاهدار (قوله ولكن الفضل الخ) جعله الشارح استدرا كما على قوله بالماء أو الحجر وما في معناه لانه قد
يؤهم أن المطلوب الاقتصار على أحدهما مع استوائهما في الفضيلة وكان الاولى للصنف أن يؤخر قوله والفضل الخ بعد
قوله ويجوز الخ ويجعله كالا استدراكا عليه وأفضلية الجمع لافرق فيها بين البول والغائط على المعتمد وان جزم القفال

فكأن المستنجى
يقطع به الاذى عن
نفسه (واجب من)
خروج (البول
والغائط) بالماء أو
الحجر وما في معناه
من كل جامد طاهر
قانع غير محترم (و)
لكن (الافضل

باختصاصها بالغائط ولا يشترط في حصول فضيلة الجمع طهارة الحجر فتحصل فضيلة الجمع ولو كان نجسا ولو من مغلف وان
 وجب التسبيح بعد ذلك ويكفي فيها دون الثلاث مع الاتقاء لكن هذا بالنسبة لأصل الفضيلة وأما كمالها فلا بد فيه من
 سائر شروط الاستنجاء بالحجر (قوله أن يستنجى أولا بالأحجار ثم يتبعها ثانيا بالماء) أي لأن الأحجار تزيل العين
 والماء يزيل الاثر من غير حاجة الى مخامرة عين النجاسة ولا يصح عكس ذلك بأن يستنجى أولا بالماء ثم يتبعه ثانيا
 بالأحجار لانه لا معنى للأحجار بعد الماء فانه مزيل للعين والاثر جميعا وان كان معه مخامرة عين النجاسة ولا يخفى
 أن أولا وثانيا للايضاح فليس لهما كبير فائدة لان الترتيب فمهم من قوله ثم يتبعها (قوله والواجب ثلاث مسحات الخ)
 أي فالعبرة بتعدد المسح لا بتعدد الحجر ولذلك قال الشارح ولو بثلاثة أطراف حجر واحد وكان الاولى للشارح أن
 يؤخر هذه العبارة بعد قوله أو على ثلاثة أحجار ينقي بهن المحل لانه يظهر الوجوب هناك ولا يظهر هنا لانه عند الجمع
 لا وجوب وانما هو الاولى كاعلم بما مر وانما لم يكف في رمي الجمار حجر له ثلاثة أطراف عن ثلاث رميات لان القصد هناك
 عدد الرمي بخلافه هنا فان القصد عدد المسحات ويجب تعميم المحل بكل مسحة كما قاله الرملي تبع الشيخ الاسلام وهو
 العتمد وان لم يعتمد به بعضهم (قوله ولو بثلاثة أطراف حجر واحد) أي سواء كان بثلاثة أحجار أو بثلاثة أطراف
 حجر واحد فان لم يتلوث في الثانية جازت هي والثالثة بطرف واحد ولو غسل الحجر وجف جاز له استعماله ثانيا
 كدواء دغ به (قوله ويجوز) أي يحل ويجزى وقوله أن يقتصر المستنجى على الماء أي لانه الاصل في ازالة
 النجاسة ويقدم في الاستنجاء بالماء القبل للتأيسر يده شيء من البول لو قدم الدبر وفي الاستنجاء بالحجر يقدم
 الدبر لانه يسرع اليه الجفاف (قوله وعلى ثلاثة أحجار ينقي بهن المحل) أشار بذلك إلى أنه يجب في الاستنجاء
 بالحجر أمران أحدهما أن يكون ثلاثة أحجار ولو حصل الاتقاء بدونها لحجر مسلم بها نار رسول الله ﷺ أن نستنجى
 بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها ثلاثة أطراف حجر كما مر وثانيهما اتقاء المحل بحيث لا يبقى الاثر لا يزيله الا بالماء أو
 صغار الخرف ولو لم يحصل الا بالثلاث وجبت الزيادة عليها كما صرح به الشارح وينقي بضم الياء من أتقى
 الرباعي والفاعل ضمير مستتر والمحل بالنصب مفعول أو بفتح الياء من نقي الثلاثي والمحل بالرفع فاعل والسنة في كيفية
 الاستنجاء بالأحجار أن يبدأ بالاول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره قليلا قليلا الى أن يصل الى الذي بدأ منه ثم بالثاني
 من مقدم الصفحة اليسرى كذلك ثم يمر الثالث على الصفحتين والسرية جميعا (قوله ان حصل الاتقاء بها) تقييد
 للاكتفاء بثلاثة أحجار فقط وقوله والازاد عليها أي وان لم يحصل الاتقاء بثلاثة أحجار زاد عليها وجوبا وقوله حتى
 يبقى بضم الياء أي الشخص المحل أو بفتحها أي المحل على الضبطين السابقين فتدبر (قوله ويسن بعد ذلك) أي
 بعد الاتقاء وقوله التثليث صوابه الايتار كما في بعض النسخ لان الذي يسن بعد الاتقاء ان لم يحصل بوتر الايتار لا
 التثليث كأن حصل بأربع فيسن الايتان بخامسة فان حصل بوتر لم يسن بعده شيء قال ﷺ اذا استجمر أحدكم
 فليستجمر وترا وصرفه عن الوجوب قوله ﷺ من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج
 (قوله فان أراد الاقتصار الخ) أي فان أراد الجمع فهو الأفضل كما تقدم وان أراد الاقتصار الخ وقوله على أحدهما
 أي الماء أو الأحجار وقوله فالماء أفضل أي مالم ترغب نفسه عن الأحجار فلم تطمئن اليها وإلا فهي أفضل
 وكذا يقال في سائر الرخص (قوله لانه يزيل عين النجاسة وأثرها) أي بخلاف الأحجار فانها تزيل عين
 النجاسة دون أثرها (قوله وشرط الاستنجاء بالحجر الخ) أي ان أراد الاقتصار عليه والمالم يشترط ذلك (قوله
 أن لا يحف الخارج) فان جف كله أو بعضه تعين الماء مالم يخرج بعده خارج آخر ولو من غير جنسه ويصل الى
 ما وصل اليه الاول كأن يخرج نحو مذى وودى دم وقيح بعد جفاف البول وإلا كفى الاستنجاء بالحجر
 وتقييد بعضهم بما اذا خرج بول للغالب وقيد بعضهم بما اذا كان الخارج الثاني من جنس الاول لكن قال بعض
 الفضلاء والمراد بكونه من الجنس أن يكون الثاني بحيث لو خرج ابتداء لكفى فيه الحجر وهو تأويل بعيد
 ومع ذلك فالعتمد الاول وان كان الشيخ عطية ضعفه (قوله النجس) ذكره للايضاح لا للاحتراز عن التي كالأقل

أن يستنجى) أولا
 (بالأحجار ثم يتبعها)
 ثانيا (بالماء)
 والواجب ثلاث
 مسحات ولو بثلاثة
 أطراف حجر واحد
 (ويجوز أن يقتصر)
 المستنجى (على
 الماء أو على ثلاثة
 أحجار ينقي بهن
 المحل) ان حصل
 الاتقاء بها والازاد
 عليها حتى ينقي
 ويسن بعد ذلك
 التثليث (فان أراد
 الاقتصار على
 أحدهما فالماء
 أفضل) لانه يزيل
 عين النجاسة
 وأثرها وشرط
 الاستنجاء بالحجر
 أن لا يحف الخارج
 النجس

لان المنى لم يدخل في كلامه السابق والمتنجس كالسود والحصى حكمه حكم النجس عند التلويث (قوله) ولا ينتقل عن محل خروجه) أى عن المحل الذى أصابه عند الخروج واستقر فيه وان انتشر حول المخرج فوق عادة الانسان بشرط أن لا يتقطع وأن لا يجاوز صفحته وحشفة فان تقطع بان خرج قطعا في محال تعين الماء في التقطع وكفى الحجر في المتصل وان جاوز صفحته أو حشفة تعين الماء أيضا في المجاوز فقط ان لم يكن متصلا والاعتين في الجميع وكذا يقال في المنتقل فان كان متصلا تعين الماء في الجميع أو منفصلا تعين في المنتقل فقط (قوله) لا يطرأ عليه نجس آخر) وكذا طاهر رطب بخلاف الطاهر الجاف ففهوم نجس فيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به فان طرأ عليه نجس سواء كان رطبا أو جافا وطاهر رطب تعين الماء (قوله) فان اتقى شرط من ذلك) أى المذكور من الثلاثة شروط وقوله تعين الماء أى لعدم اجزاء الحجر حينئذ (قوله) يحتجب الخ) هذا مروع في آداب قاضى الحاجة بعد أن تكلم على الاستنجاء ففيه مع الترجة لف ونشر مرتب فقد ذكر في الترجة أن هذا الفصل معقود للاستنجاء وآداب قاضى الحاجة (قوله) وجوبا لما كان قول المصنف ويحتجب احتمالا للوجوب والندب صرح الشارح بقوله وجوبا لكن لا يجب الا اذا لم يكن ساتر أو كان ولم يبلغ ثلث ذراع أو بلغها وما بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع ولذلك قيده الشارح بقوله ان لم يكن الخ فيحرم الاستقبال والاستدبار في هذه الصور الثلاثة فان كان ساتر يبلغ ثلث ذراع فأكثر ولم يعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع لم يجب الاجتناب بل يندب ويكون كل من الاستقبال والاستدبار حينئذ خلاف الاولى على المعتمد وقيل يكون كل منهما مكروها وكل هذا في غير المعدأ ما في المعدأ لحرمة ولا كراهة وخلاف الاولى مطلقا نعم يكون كل منهما خلاف الافضل كما قاله ابن حجر حيث أمكن الميل عن القبلة بالمشقة (قوله) قاضى الحاجة) أى المتلبس بقضائها بالفعل اذ لا يجب عليه الاجتناب الا في حال قضائها بالفعل فقول المحشى أى من يريد قضاءها لا يناسب الاجتناب الذى كلامنا فيه وان كان يناسب بعض الآداب كتقديم اليسار على اليمين عند دخول الخلاع والتعوذ ونحو ذلك والحاصل أن بعض الآداب يناسب المتلبس بقضاء الحاجة بالفعل كالاجتناب المذكور وبعضها يناسب من يريد قضاءها كالتعوذ ونحوه وبعضها يناسب من فرغ من قضائها كتقديم اليمين على اليسار عند الخروج وكقوله الحمد لله الذى أذاقني لذته وأبقى منفعتي وأخرج عني أذاه وشمل كلامهم غير المكلف لكن الوجوب في الاجتناب والندب في غيره من بقية الآداب بالنسبة لوليّه فيجب عليه أن يأمره باجتناب الاستقبال والاستدبار ويندب له أن يأمره باجتناب ما يأتي (قوله) استقبال القبلة) أى عينها يقينا في القرب وظناني البعد وكذا يقال في استدبارها ويحتمل أن المراد الجهة لقوله في الحديث ولكن شرقوا أو غربوا واستوجهه بعضهم وقال به الرملي ثم اعتمد الاول والمراد باستقبالها استقبال الشخص بوجهه بالبول أو الغائط على الهيئة المعروفة واستدبارها جعل ظهره اليها بالبول أو الغائط على الهيئة المعروفة أيضا وان لم يكن بعين الخارج فيهما خلافا لمن قال لا يكون مستقبلا الا اذا جعل ذكره جهة القبلة واستقبلها بعين الخارج ولا يكون مستدبرا الا اذا تعوط وهو قائم على هيئة الرأع وعلم بما ذكرناه انه يحرم الاستقبال بكل من البول والغائط وكذلك الاستدبار بكل منهما خلافا لمن خص الاستقبال بالبول والاستدبار بالغائط وقال بانه لا يحرم عكس ذلك والمعتمد انه يحرم كما يؤخذ من قوله عليه السلام اذا اتيتم الغائط اى المكان الذى تقضى فيه الحاجة فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرقوا او غربوا وظاهر كلامهم انه لا يحرم استقبال المصحف واستدباره ببول او غائط مع انه اعظم حرمة من القبلة وقد ثبت للفضول ما لا يثبت للفاضل نعم ان كان استقباله او استدباره على وجه يعد ازراره به حرم ذلك بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم واستدباره كما قاله ابن قاسم على ابن حجر ونقله عنه الشبرا ملى على الرملي (قوله الآن) اى التى يجب استقبالها الآن وسيأتى محترزه في كلام الشارح وقوله وهى الكعبة سميت بذلك لتكعبها وارفعها وتسمى قبلة لانها (قوله) واستدبارها) اى القبلة الآن وهى الكعبة (قوله في الصحراء) اى الفضاء وهو ليس بقيد كما اشار اليه الشارح بقوله والبيان في هذا كالصحراء

ولا ينتقل عن محل
خروجه ولا يطرأ
عليه نجس آخر
أجنبي عنه فان اتقى
شرط من ذلك
تعين الماء (ويحتجب)
وجوباً بقاضى الحاجة
(استقبال القبلة)
الآن وهى الكعبة
(واستدبارها في
الصحراء)

فغير الصحراء مثلها في ذلك (قوله ان لم يكن الخ) انما احتاج الى هذا التقييد لكونه حمله على الوجوب وحله الشيخ
الخطيب على التنبه ولذلك قيده بما اذا كان مع ساتر مرتفع ثلثي ذراع فأكثر ينعو بينه ثلاثة أذرع فأقل ولا بد أن
يكون للساتر عرض بحيث يسترب بدن قاضي الحاجة على ما قاله الرملي وخالفه ابن حجر فقال لا يشترط أن يكون له
عرض وارتفاع ذيله كاف في ذلك ويكفي نخور بوة مرتفعة وتكفي يده اذا جعلها ساترا ومثلها الدابة وظاهر كلامهم
تعين كونه ثلثي ذراع فأكثر ولعله للغالب فلو كفاه دون الثلثين اكتفى به واحتاج الى زيادة على الثلثين وجبت
ولو بال أو تعوط قائما فلا بد أن يكون ساترا من قسمه الى سرتة لان هذا حريم العورة (قوله أو كان) أي أو كان بينه
وبين القبلة ساتر وقوله ولم يبلغ ثلثي ذراع أي الا ان كفاه دون الثلثين لصغر بدن قاضي الحاجة كما علم مما مر (قوله
أو بلغهما) أي أو بلغ ثلثي ذراع (قوله والبنيان في هذا) أي في وجوب اجتناب استقبال القبلة واستدبارها وقوله
كالصحراء أي التي اقتصر عليها المصنف فهي ليست بقيد كما مر (قوله بالشرط) أي المرددين ثلاثة أشياء وقوله
المدكور أي في قوله ان لم يكن بينه وبين القبلة ساتر أو كان ولم يبلغ ثلثي ذراع أو بلغهما وبعد عنه أكثر
من ثلاثة أذرع (قوله الا البناء المعد) لو أسقط البناء لكان أولى ليشمل المعد في الصحراء او يصير معدا بقضاء الحاجة
فيه ولو مرة مع العزم على العود اليه وهذا في غير الكنف وأما هي فتصير معدة بتبقيتها لقضاء الحاجة فيها وان لم تقض
فيها بالفعل (قوله فلا حرمة فيه) أي ولا كراهة ولا خلاف الأولى نعم هو خلاف الأفضل كما قاله الشيخ ابن حجر
حيث أمكن الميل عن القبلة بلا مشقة وقوله مطلقا أي وجد ساتر أو لم يوجد بلغ ثلثي ذراع أو لا بعد عنه بأكثر من ثلاثة
أولا (قوله وخرج بقولنا الآن) أي حيث قال استقبال القبلة الآن وهي الكعبة واستدبارها (قوله ما كان قبلة أولا
كبيت المقدس) أي كصخرة بيت المقدس فهو على تقدير مضاف والكاف استقصائية لانه لم يكن قبلة سابقا لبيت
المقدس فانه عليه السلام استقبل بيت المقدس ثم نسخ بالامر باستقبال الكعبة (قوله فاستقبله واستدباره مكروه)
وتردول الكراهة بما تزاول به الحرمة في الكعبة المشرفة من الساتر بشرطه (قوله ويحجب أدبا) أي ندبا وقوله قاضي
الحاجة أي المتلبس بقضائها بالفعل ولو غير مكلف لكن التنبه بالنسبة لوليه كما تقدم (قوله البول والغائط) وكذا
البصاق والخاط (قوله في الماء الراكد) أي الساكن الذي لا يجري ولا فرق فيه بين القليل والكثير كما يدل عليه تفصيل
الشارح في الجاري نعم الكثير المستبحر كالبحر الملح والبرك الكبار لا كراهة فيه الا ليلافيكره ما ورد أن الماء ليل
ماوى الجن والاستعاذة مع التسمية لا تدفع شرعتهم وهذا في المباح أو الملوكة بخلاف المسبل أو المملوك لغيره
من غير علم رضاه فيحرم ولو مستبحرا فيحرم على الشخص البول في مغطس المسجد وكذا في مغطس الحمام من
غير علم رضا صاحبه وان كان نافعا عند الأطباء فقد قالوا ان بولته في الحمام في الشتاء قائما خيرا من شر بقدره ولو كان مباحا
أو مملوكا وتعين عليه الطهر بان دخل الوقت ولم يجد غيره حرم عليه البول والغائط فيه (قوله أما الجاري الخ) مقابل
للاكد ومحت المقابلة لان فيه تفصيلا (قوله فيكره في القليل) محله اذا لم يلزم عليه تضيخ بالنجاسة والاحرم وقوله
دون الكثير أي فلا يكره الا ان يكون ليلافيكره ما تقدم من أن الماء ليل ماوى الجن ولو بال في البحر مثلا فان تفتت
رغوة منه فهي ظاهرة خلافا لما في الباب ما لم يتحقق كونها من البول كأن وجد فيها رائحة البول (قوله وبحث
النووي تحريمه الخ) أي لانه يتنجس بذلك ورد بانه يمكن طهره بالكثرة فهو ضعيف الآن يحمل على ما اذا كان
هناك تضيخ بالنجاسة فانه يحرم حينئذ والحل أولى من التضعيف (قوله ويحجب) أي أدبا وقوله أيضا أي كما
يحجب ما تقدم (قوله تحت الشجرة) أي بحيث تصل اليه الثمرة ومحل الكراهة اذا كانت الارض مباحة أو مملوكة
له والاحرم ما لم يعلم أو يظن رضا صاحبه أو علم أو ظن ورود ماء على الارض ينزل النجاسة لم يكره الشجرة واحدة
الشجر وهو ما له ساق يقوم عليه أو ما النجم فهو ما لا ساق له كالقمح والبرسيم والمراد بالشجرة هنا ما يشمل ذلك
كله (قوله الشجرة) أي التي شأنها الأثمار وان لم تكن مشمرة بالفعل ولذلك قال الشارح وقت الثمرة وغيره
نعم اذا لم يكن عليها ثمرة وكان يجري عليها الماء من مطر أو غيره قبل ان تثمر لم يكره والمراد بالثمر ما يقصد من

ان لم يكن بينه وبين
القبلة ساتر أو كان ولم
يبلغ ثلثي ذراع أو
بلغهما وبعد عنه
أكثر من ثلاثة أذرع
بذراع الأدنى كما
قال بعضهم والبنيان
في هذا كالصحراء
بالشرط المذكور الا
البناء المعد لقضاء
الحاجة فلا حرمة
فيه مطلقا وخرج
بقولنا الآن ما كان
قبلة أولا كبيت
المقدس فاستقبله
واستدباره مكروه
(ويحجب) ندبا
قاضي الحاجة
(البول) والغائط
(في الماء الراكد)
أما الجاري فيكره
في القليل منه دون
الكثير لكن الأولى
اجتنابه وبحث
النووي تحريمه في
القليل جاريا كان
أو راكدا (و)
يحجب أيضا البول
والغائط (تحت
الشجرة المثمرة)

(و) يحتجب ما ذكر
 (في الطريق) المسالك
 للناس (و) في
 موضع (الظل)
 صيفا وفي موضع
 الشمس شتاء (و)
 في (الثقب) في
 الأرض وهو النازل
 المستدير ولفظ
 الثقب ساقط في
 بعض نسخ المتن
 (ولا يتكلم) أدبا
 لغیر ضرورة قاضي
 الحاجة (على البول
 والغائط) فان دعت
 ضرورة الى الكلام
 كمن رأى حية
 تقصد انسانا لم يكره
 الكلام حينئذ ولا
 يستقبل الشمس
 والقمر ولا يستديرهما
 أي يكره ذلك حال
 قضاء حاجته لكن
 النوى في الروضة
 وشرح المذهب قال
 ان استدبارهما ليس
 بمكروه وقال في
 شرح الوسيط ان ترك
 استقبالهما استدبارهما
 سواء أي فيكون
 مباحا وقال في
 التحقيق ان كراهة
 استقبالهما لها أصل
 لها وقوله لا يستقبل
 الخ ساقط في بعض
 نسخ المتن

الشجرة أكلًا كالتفاح أو شيا كالإسمين أو استعمالًا كالقرظ (قوله وقت الثمرة وغيره) وفي بعض النسخ وغيره
 والضمير راجع للوقت أما على الأولى فظاهر وأما على الثانية فلا كتسابه التأنيث من المضاف اليه (قوله) يحتجب
 أي أدبا وقوله ما ذكر أي البول والغائط (قوله في الطريق المسالك للناس) خبر اتقوا العائين قالوا وما العائنان
 يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم أي اتقوا سبب لعنهما كثيرا وهو التخلى في طريق الناس
 أو في ظلمهم ولما تسبب في لعن الناس لهما كثيرا نسب إليهما بصيغة المبالغة والافهام لعونان كثيرا من الناس
 لا لعائنان وخرج بالمسالك المهجور فلا كراهة فيه ولو زلق أحد بسبب الحاجة التي قضاها في الطريق فتلفم
 يضمن وان غطاها بتراب أو نحوه لا ضرورة لكن يسأن لا يغطيها لئلا تراها الناس فتندحى عنها بخلاف القمامات
 اذا طرحها في الطريق وتلف بها شيء فإنه يضمن لان ارتفاع الطريق مشروط بسلامة العاقبة (قوله) وفي موضع الظل
 صيفا وفي موضع الشمس شتاء المراد منهما محل حديث الناس ان كان مباحا والابان كانوا يفتابون فيه أو يجتمعون
 للكس ونحوه فلا يكره بل قد يجب ان أفضى الى منع المعصية (قوله) وفي الثقب يفتح المثلثة واحد الثقب وضبطه
 الخطيب بضم المثلثة والذي في المختار أن الثقب بالفتح واحد الثقب وبضم جمع ثقبه ومثله السرب بفتح السين
 والراء ويقال له الشق وهو ما استطال وقال العلامة المناوي السرب بيت في الأرض ومثله الغار والكهف لانه قد
 يكون في ذلك حيوان ضعيف فينادى أو قوى فيؤذيه وان غلب على ظنه أذى له أو لما فيه من الحيوان المحترم حرم
 عليه ذلك (قوله) وهو النازل المستدير يشمل ما حفره حال وفيه بعد لان العلة المتقدمة لا تأتي فيه (قوله) ولا يتكلم
 أي لا يذكر ولا غيره فلو عطس حمد الله بقلبه وثاب عليه وان كان لا يثاب على الذكر القلي فيكون هذا مستثنى
 ولا يكره الهمس ولا التسنج وظاهر كلامهم أن القراءة لا تحرم حينئذ وهو كذلك وان قال الأذرعى اللائق بالتعظيم
 المنع (قوله) أدبا أي ندبا (قوله) لغیر ضرورة (تقييد الكراهة) (قوله) قاضي الحاجة ظاهره ان هذا الادب مختص
 بقاضي الحاجة وليس كذلك بل يعم الداخل لنحو كس أو وضع ماء لان هذا الادب متعلق بالمسكان فقاضي الحاجة
 ليس بقيد (قوله) على البول والغائط ظاهره أن الكراهة حال خروج الخارج فقط وبه قال الشيخ الخطيب وتبعه
 ابن قاسم في شرح الكتاب والمعتمد أن الكراهة تكون فيما قبله وفيما بعده ولو كان سردابه طويلا جدا (قوله)
 فان دعت الخ) محترز قوله لغیر ضرورة وقوله كمن رأى الخ مثال لمن دعت ضرورة للكلام وقوله انسانا ليس بقيد
 بل مثله كل حيوان محترم (قوله) لم يكره الكلام حينئذ أي حين اذ دعت ضرورة للكلام بل يجب ان تحقق الأذى
 تحذيرا للانسان من الضرر ومثله الحيوان المحترم كما علمت (قوله) ولا يستقبل الشمس الخ) أي عند طلوعها
 أو غروبها دون ما اذا صار في وسط السماء فانه لا يمكن استقبالها حينئذ الا اذا نام على قفاه وحينئذ يقول على نفسه
 (قوله) والقمر) ظاهر كلام المصنف كغيره ولو في النهار وبحت بعضهم التقييد بالليل وهو المعتمد لانه محل سلطانه
 بخلاف النهار (قوله) ولا يستديرهما) ضعيف فالمعتمد عدم كراهة الاستدبار (قوله) أي يكره ذلك أي المذكور
 من الاستقبال والاستدبار وهو مسلم في الاستقبال دون الاستدبار وتنتفي الكراهة بالسائر (قوله) لكن النوى
 الخ) استدراك على ما قبله لانهم لم يخالف في ذلك النوى ولا غير وقوله قال ان استدبارهما ليس بمكروه
 أي بخلاف استقبالهما فانه مكروه وهذا هو المعتمد (قوله) ان ترك الخ) أي وعدمه ليصح الاخبار بقوله سواء (قوله)
 أي فيكون مباحا) ضعيف بالنسبة للاستقبال (قوله) وقال في التحقيق الخ) غرضه بهذه العبارة تأييد ما قبلها في الجلة
 وهو ضعيف كما علمت (تتمة) بقي من الآداب أن لا ينظر الى فرجه ولا الى الخارج من السماء ولا يعتب بيده ولا
 يلتفت يمينًا وشمالًا وأن يبعد عن الناس الى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح فان تعذر عليه الابعاد
 عنهم سن لهم الابعاد عنه وأن يستتر عن أعينهم ولو بارخاء ذيله أو راحلة أو هذبة وأن لا يقول في موضع هبوب
 ريح لثلاث تعود عليه بالرشاش ولا في مكان صلب لثلاث تعود عليه الرشاش منه لصلابته وأن لا يقول قائما أو عا فله
 عليه السلام لبيان الجواز على أن عائشة قالت من حدثكم أن النبي بال قائما فلا تصدقوه وأن لا يدخل الخلاء حافيا

ولا مكشوف الرأس وان يرفع ثوبه لقضاء حاجته شيئاً فشيئاً ويسبله كذلك ويعتمد على يساره في قضاء حاجته لانه أسهل له وان يقول عند وصوله لمكان قضاء حاجته عند الباب بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث ولا يتم البسمة وانما أتى باسم الله حينئذ لان حفظه من الشياطين أمر ذو بال فلا يقال كيف يأتي باسم الله مع أن دخول الخلا ليس بأمر ذى بال والخبث بضمين جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة والمراد ذكر ان الشياطين وانما هم وعقب انصرافه غفرانك ثلاثاً الحمد لله الذى أذهب عني الاذى وعافاني وروى أن نوحاً عليه السلام كان يقول الحمد لله الذى أذاقني لذته وأبقى في منفعته وأذهب عني أذاه وبقي له آداب آخر تطلب من المطولات

(فصل) آخر المصنف هذا الفصل عن الوضوء نظراً الى أن الوضوء يوجد أولاً ثم تطرأ عليه النواقض وبعضهم قدمه عليه نظراً الى أن الانسان يولد محدثاً أى في حكم المحدث بمعنى أنه يولد غير متطهر **(قوله في نواقض الوضوء)** اعترض التعبير بالنواقض بان النقض ازالة الشيء من أصله تقول نقضت الجدار اذا أزلت منه من أصله فيقتضى التعبير بالنواقض أنها تزيل الوضوء من أصله فيلزم بطلان الصلاة الواقعة به لأنه كأنه لم يكن والتعبير بالمبطلات يقتضى اشتراط تقدم الطهارة وليس شرطاً فالحدث السابق على الطهارة لم يتقدم له وضوء يبطله والتعبير بأسباب الحدث يقتضى ان الاسباب غير الحدث الا أن تجعل الاضافة بيانية أى اسباب هي الحدث فالتعبير بالاحداث أولى من ذلك كله ولذلك عبر بهما في المنهج حيث قال باب الاحداث والمراد بها الاسباب التي شأنها ان ينتهي بها الطهر وانما عبر الشارح بالنواقض بحجارة الكلام المصنف حيث قال والذي ينقض الوضوء الخ **(قوله المسماة أيضاً)** أى كما هي مسماة بالنواقض وقوله بأسباب الحدث قد علمت ما في هذا التعبير من كونه يقتضى أن الاسباب غير الحدث الا ان تجعل الاضافة بيانية أى أسباب هي الحدث والمراد به الاصغر المنصرف اليه اللفظ عند الاطلاق والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره وعرفاً يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته ويقال انه وصف ظاهر منضبط معرف للحكم وهو هنا نقض الوضوء والحدث لغة الشيء والاحداث وقال بعضهم المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف وعرفاً يطلق على السبب الذي شأنه أن ينتهي به الطهر وعلى أمر اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص وعلى المنع المترتب على ذلك أى على الأمر الاعتباري المذكور والمراد بالأمر الاعتباري الأمر الذي اعتبره الشارع مانعاً من الصلاة ونحوها لا الأمر الذي يعتبره الشخص في ذهنه ولا وجوده في الخارج لان هذا أمر موجود قد يشاهده أهل البصائر فقد حكى أن الشيخ الخواص كان يشاهد ذلك في المغطس **(قوله والذي ينقض الخ)** هو وان كان مفرد اللفظ لكنه في قوة التعدد لانه عام معنى فلذلك صح الاخبار عنه بقوله خمسة أشياء فاندفع ما يقال لم يتطابق المبتدأ والخبر مع أنه يجب تطابقهما على أنه على تقدير مضاف أى أحد خمسة أشياء **(قوله أى يبطل)** أشار الى أنه ليس المراد من قوله ينقض معناه الأصلي وهو أنه يزيل الشيء من أصله بل المراد انه يبطله من حينه لكن التعبير بقوله يبطل يقتضى اشتراط تقدم الطهارة وليس شرطاً ولا يشمل غير الحدث الاول فيما اذا وقع منه احداث متعددة لان غير الاول لم يبطل الوضوء الا ان يقال المراد يبطله لوطراً عليه او بحسب الشأن **(قوله خمسة أشياء)** أى أحد خمسة أشياء وعددها في المنهج اربعة أشياء نظر الى أن النوم من جملة زوال العقل والمصنف لم ينظر لذلك بل جعله سبباً مستقلاً وانما أفرد به بالدكر مع دخوله في زوال العقل لانه قيد زوال العقل بكونه بسكر او مرض وزاد الشارح اوجنون او اغماء او غير ذلك أى ما عدا النوم بقرينة ذكره قبل ذلك مستقلاً لاجل الاستثناء منه والنقض بها غير معقول المعنى فلا يقاس عليها غيرهما فلا نقض بالبلوغ بالنسب ولا بمس الأمر الجليل ولا بمس فرج البهيمة ولا بأكل لحم جزور وعلى المذهب في الاربعة وباللغة هي في الصلاة وما روى من انها تنقض فضعيف ولا بخروج نجاسة من غير الفرج كالفصد والحجامه ولا بشقاء دائم الحدث لان طهره لم يرفع حدثه ولا ينزع الخف لانه يوجب غسل الرجلين فقط **(قوله أحدها)** أى الخمسة أشياء **(قوله ما خرج)** أى خرج ما خرج فهو على تقدير مضاف لان الحدث انما هو خروجه لان نفس ما خرج والمراد خروجه يقينا

(فصل في نواقض الوضوء المسماة أيضاً بأسباب الحدث والذي ينقض أى يبطل الوضوء خمسة أشياء) أحدها ما خرج

وهكذا ما بعده من الاسباب يعتبر فيها اليقين فلو تيقن الطهر ثم شك هل أحدث أولاً يضر لان الاصل بقاء الطهارة فلا عبرة بالشك في رافعها فلو توضحاً حينئذ للاحتياط ثم تحقق الحدث لم يكفه ذلك الوضوء بخلاف ما لو تيقن الحدث وشك في الطهارة فانه يضر لان الاصل بقاء الحدث فلو توضحاً حينئذ تبين أنه كان محدثاً صحيح وضوءه ذلك واحترز بقوله ما خرج عما دخل فلو أدخل عوداً في دبره فلا تقص به حتى يخرج (قوله من السبيلين) أى من احدهما وفسر الشارح السبيلين بالقبول والدر لان كلا منهما سبيل أى طريق لخروج الخارج منه وان كان في القبل سبيلان سبيل للبول وسبيل للثني والتعبير بالسبيلين جرى على الغالب لانه لو خلق للرجل ذكران أو لمرأة فرجان تقص الخارج من كل منهما كما ذكره في المجموع (قوله من متوضي) انما قيد بذلك نظراً لكونه ناقضاً بالفعل ولو أسقطه لكان أولى لان المنظور اليه الشأن فلو خرج من الحدث يقال له حدث أيضاً كما علم مما مر وقوله حتى خرج به الميت فلا تنتقض طهارته بخروج شيء منه وانما تجب ازالة النجاسة عنه فقط وقوله واضح أخذ الشارح محترزه بقوله والمشكل الخ (قوله معتاداً كان الخارج الخ) تعميم في الخارج وبقى تعميمات أخرى سواء خرج طوعاً أو كرها عمداً أو سهواً جافاً أو رطباً انفصل أولاً وانما تركها الشارح للاختصار (قوله أو نادراً) المراد به ما لا يكثر وقوعه بان يخرج على خلاف العادة (قوله كدم) أى ولو من الباسور قبل خروجه بخلافه بعد خروجه فلو خرج الباسور ثم توضحاً ثم خرج منه دم فلا تقص وكذا لو خرج من الباسور الثابت خارج الدبر وينقص خرج نفس الباسور اوز يادة خروجه وكذا خروج المقعد ولا يضر دخولها ولو بقطنة (قوله وحصى) سواء انعقد من النجاسة بأن اخبر بالنعقاده منها عدلان طبيبان ويكون نجساً ولو كان ابتلعه ثم خرج من فرجه ويكون طاهراً (قوله نجساً الخ) تعميم ثان وقوله كهذه الامثلة أى التى هى البول والغائط والدم والحصى ان انعقد من النجاسة والافهم من قسم الطاهر وان كان ينقص ايضاً (قوله كدود) وان لم ينفصل فيسكني خروج رأس الدودة وان عادت (قوله الا المتى) أى متى الشخص نفسه الخارج منه أول مرة ومثله الولد الخاف على المعتمد لان الولادة موجبة للغسل فلا توجب الوضوء ومعنى كونه جافاً انه خرج منها بلا بلل ولو ألقت بعضه ولو جافاً تقص وخروج بقولنا متى الشخص نفسه متى غيبه كأن جامع انسان في دبره فاذا اغتسل وتوضأ ثم خرج ذلك المتى من دبره تقص وبقولنا الخارج منه أول مرة ما اذا خرج منه ثانياً كان خرج منه المتى فاعاده في ذكر ثم توضحاً فخرج منه ثانياً فانه ينقص (قوله الخارج باحتلام) ليس قيده بل كذلك اذا نظر فأمنى أو تفكر فأمنى وانما خص الاحتلام بالذكر لانه الغالب والحاصل أن الذى يوجب الغسل ولا ينقص الوضوء ستة نظمها بعضهم في قوله

ان الوضوء مع الجنابة يتفق * في ستة اخبارها لا تدحض

نظر وفكر ثم نوم ممكن * ايلاجه في خرقة هي تقص

وكذلك في ذكر وفرج بهيمة * ست أنت في روضة لا تنقص

وزيد المحرم والصغيرة ونظمها بعضهم في بيت فقال

وكذا الكوطه صغيرة أو محرم * هندي ثمان نقضها لا يعرض

(قوله من متوضي) ممكن مقعده بخلاف ما اذا كان غير ممكن فان وضوءه ينتقض بالنوم وعلى كل حال فالمتى غير ناقض فالتقييد بذلك تصوير لبقاء الوضوء مع خروج المتى لالكونه غير ناقض (قوله فلا ينقص) لانه أوجب الغسل فلما أوجب أعظم الامرين بخصوصه وهو خصوص كونه منياً فلا يوجب أدونهما بعمومه وهو عموم كونه خارجاً كزنا المحسن فانه لما أوجب أعظم الامرين وهو الرجم بخصوصه وهو خصوص كونه زناً المحسن فلا يوجب أدونهما وهو الجلد بعمومه وهو عموم كونه زناً وانما أوجب الحيض والنفاس مع ايجابهما الغسل لانهما يمنعان من صحة الوضوء اذا طرأ عليهما فلا يجامعانه اذا طرأ عليه بخلاف خروج المتى يصح معه الوضوء في صورة سلس المتى في جامعته (قوله والمشكل الخ) محترز الواضح المتقدم في كلامه وقوله بالخارج من

(من) أحد (السبيلين)
أى القبل والدبر من
متوضي حتى واضح
معتاداً كان الخارج
كبول وغائطاً نادراً
كدم وحصى نجساً
كهذه الامثلة أو طاهراً
كدود الا المتى الخارج
باحتمال من متوضي
ممكناً مقعده من
الارض فلا ينقص
والمشكل انما ينقص
وضوءه بالخارج من
فرجه جيماً

فرجيه جيعا فان خرج من أحدهما فلا ينتقض وضوءه وهذا في المشكل الذي له آلة الرجال وآلة النساء فان كان له ثقبه لا تشبه آلة الرجال ولا آلة النساء نقض الخارج منها كالثقب المفتحة في أى موضع من البدن فيما اذا كان الفرج منسدا انسدادا أصليا أو من تحت المغدة فيما اذا كان منسدا انسدادا عارضا والمراد بالمغدة هنا السرة وان كانت في اللثة والطب مستقر الطعام من المكان المنخفض تحت الصدر الى السرة (قوله والثاني) أى من نواقض الوضوء (قوله النوم) أى يقينا فلو شك هل نام أو نعس فلا نقض ومن علامات النوم الرؤيا ومن علامات التعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهم وعرفوا النوم بانه زوال الشعور من القلب مع استرخاء أعصاب الدماغ بسبب الانجزة الصاعدة من الجوف ولو نام غير متمكن وأخبره معصوم بانه لم يخرج منه شيء وجب عليه الوضوء لان النوم على هذه الحالة ناقض فانه مظنة لخروج شيء منه ونزول المظنة منزلة المشقوان كان يجب عليه تصديق المعصوم ومن خصائصه عليه السلام أنه لا ينتقض وضوءه بنومه ومثله بقية الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانهم لا يستغفرون في نومهم كما يشهد له حديث نحن معاشر الانبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا (قوله على غير هيئة المتمكن) أما اذا نام على هيئة المتمكن فلا ينتقض وضوءه ولو كان مستندا لما لولاه لسط لأم من خروج شيء من برده حينئذ ولا عبرة باحتمال خروج ريح من قبله وان اعتاده لان شأنه الندرة ولو أخبره معصوم أو عدد التواتر بانه خرج منه شيء حال تمكنه انتقض وضوءه لتيقن الخروج حينئذ بخلاف ما لو أخبره عدل بذلك فانه لا ينتقض لان خبره انما يفيد الظن ويقين الطهارة أقوى فيستحب كقوله الرملي خلافا لابن حجر ودخل في ذلك ما لو نام محتبيا ولا فرق بين التحفيف وغيره كما صرح به في الروضة وغيره ان كان بين مقعده ومقره تحجاف انتقض وضوءه ما لم يحش بنحو قطن ولو زالت إحدى ألييه عن مقره فان كان قبل انتباهه يقينا انتقض وضوءه والا فلا ويسن ان نام متمكنا الوضوء خروجا من الخلاف ولو نام متمكنا في الصلاة لم يضر نعم ان كان في ركن قصير وطال بطلت صلاته كقوله الرملي في مبطلات الصلاة (قوله وفي بعض نسخ المتن زيادة من الارض) واسقاط هذه الزيادة أولى لان الارض ليست بقيد كما ذكره الشارح فلو نام ومكن مقعده على ظهر دابة او على فرش أو نحو ذلك فلا نقض فمثل الارض غيرها فلامفهومها (قوله بمقعده) متعلق بالمتمكن وليس من المتن وقد يتبادر من الشارح انه من المتن على ما في بعض النسخ (قوله والارض ليست بقيد) غرضه بذلك الاعتراض على النسخة التي فيها الزيادة ويجاب بان ذكره في بعض النسخ للغالب (قوله وخرج بالمتمكن الخ) هذا داخل في منطوق المتن لانه من صور غير هيئة المتمكن فتعير الشارح بالخروج بالنظر للمفهوم وكان الاظهر أن يقول ودخل في غير هيئة المتمكن الخ (قوله ما لو نام قاعدا غير متمكن) أى لكونه مائلا على أحد شقيه وقوله أو نام قائما او على قفاه لو قال أو نام غير قاعدا لكان أولى وأعم (قوله ولو متمكنا) غاية في كل من القائم ومن نام على قفاه كأن ألصق كل منها مقعده بنحو مخدة أو عمود وقال الشيخ عطية الصواب رجوع الغاية للاخير فقط وأما الاول وهو من نام قائما متمكنا فلا ينتقض وضوءه اهـ وقد تفيده عبارة الشيخ الخطيب وهي ولا تمكين لمن نام على قفاه ملصقا مقعده بمقره فقد اقتصر على من نام على قفاه فيقتضى اختصاص الغاية هنا به فتأمل (قوله والثالث) أى من نواقض الوضوء (قوله وزوال العقل) أى ولو متمكنا لان التمكين مرفوض هنا بخلاف النوم والعقل لغة المنع وشرعا يطلق بمعنى التمييز ويعرف بانه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وعلى الغريزي ويعرف بانه صفة غريزية يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات التي هي الحواس الخمس وهو قسمان وهي وكسي فالوهبي ما عليه مناط التكليف والكسي ما يكتسبه الانسان من تجارب الدهر وانما سمي عقلا لانه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش ولهذا يقال لا عقل لمرتكب الفواحش والناس متفاوتون فيه فمنهم من معه منه وزن حبة أو حبتين ومنهم من معه منه وزن درهم أو درهمين وهكذا واختلف العلماء في مقره فقييل القلب وقيل الرأس والاصح أنه في القلب وله شعاع متصل بالدماغ لذلك قال بعضهم هو شجرة في القلب وأغصانها في الرأس وسيأتي في الجنايات أنه لا قصاص فيه

(و) الثاني (النوم على غير هيئة المتمكن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الارض بمقعده والارض ليست بقيد وخرج بالمتمكن ما لو نام قاعدا غير متمكن أو نام قائما أو على قفاه ولو متمكنا (و) الثالث (زوال العقل)

للاختلاف في محله وهل هو أفضل من العلم أو العلم أفضل منه فقال ابن حجر بالاول لانه منبعه وأسه والعلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين وقال الرملي بالثاني وهو المعتمد لاستلزامه لولان الله يوصف بالعلم لا بالعقل ولذلك قال بعض الاكابر حاكيا لذلك عن لسان حالها

علم العليم وعقل العاقل اختلفا * من ذا الذي منها قد أحرز الشرفا
فالعلم قال أنا أحرزت غايته * والعقل قال أنا الرحن في عرفا
فافصح العلم افصاحا وقال له * بأينا الله في فرقانه انصفا
فبان للعقل أن العلم سيده * فقبل العقل رأس العلم وانصرفا

وهذا الخلاف مما لا طائل تحته (قوله أي الغلبة عليه) انما فسر الشارح زوال العقل بالغلبة عليه لان العقل بمعنى الصفة الغريزية لا يزول بلها السكر والمرض والاعغاء بل لا يزولها الا الجنون نعم ينغمر بذلك فيغلب عليه فيستتر وهذا انما يحتاجه اذا اراد العقل الغريزي وأما اذا اراد التمييز كما هو أحد اطلاقيه فلا حاجة لذلك لان التمييز يزول به جميع ذلك وهذا هو الاحسن وأما قول الحشبي انما فسر به ذلك لاجراج النوم فلا يتكرر ففيه نظر لان هذا التفسير يشمل النوم لانه يغلب العقل ولذلك قال الغزالي الجنون يزول العقل والاعغاء يغمره والنوم يستره وأما التكرار فيندفع بان المراد زوال العقل بغير النوم كما تقدمت الإشارة اليه (قوله بسكر) أي ولو لم يتعد به فينتقض وضوءه وان لم يأنم به وهو زوال الشعور مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء وعلم من ذلك أن أوائل السكر التي لا يزول فيها الشعور لا تنقص الوضوء وهو كذلك (قوله أو مرض) أي بحيث يكون كالاعغاء فاذا غلب على عقله من المرض انتقض وضوءه (قوله أو جنون) ومنه الخبل والماليخوليا وغيرهما من بقية أنواعه وهو زوال الادراك بالكلية مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء (قوله أو اغماء) أي بغير المرض لذكركه قبل والافهم من المرض ولذلك جاز على الانبياء وهو زوال الشعور من القلب مع الفتور في الاعضاء وهو غير ناقض في حق الانبياء كالنوم ومن الاعغاء ما يقع في الحمام وان قل فينقض الوضوء فليتنبه لانه يغفل عن كثير من الناس (قوله أو غير ذلك) كالسحر وما يحصل من تناول دواء أو نحوه (قوله والرابع) أي من نواقض الوضوء (قوله لمس الرجل المرأة) هكذا في بعض النسخ والاضافة فيه من اضافة المصدر لفاعله ان جعل الرجل فاعلا والمرأة مفعولا أو من اضافة المصدر لمفعوله على عكس ذلك وفي بعض النسخ لمس المرأة باسقاط الرجل من كلام المتن لكن زاده الشارح ويجري فيه ما ذكر من اضافة المصدر لفاعله أو مفعوله وزيادة الرجل على بعض النسخ بغير لاعراب المتن اللفظي وهو معيب عندهم وهناك قول بجوازه نظر الكون الشرح والمتن كالشيء الواحد لكن غالب النسخ فيها لفظ الرجل من المتن وينتقض وضوءه كل منهما مع لذة أو لعمد أو سهوا أو كرها ولو كان الرجل هراما أو مسوحا أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة الأدمي حيث تحققت المخالفة في الذكورة والأنوثة التي هي أول شروط النقض باللس وهو أن يكون بين مختلفين ذكورة وأنوثة فخرج بذلك الرجلان والمرأتان والخنثيان والخنثى والرجل والخنثى والمرأة ثانيها أن يكون بالشرية فخرج الشعر والسن والظفر فلا نقض بشي منها بخلاف العظم اذا كسشطاقه ينقض ثالثها أن يكون كل منهما بلغ حد الشهوة عرفا عند أرباب الطبائع السليمة فالولم يبلغ أحدهما حد الشهوة فلا نقض رابعها عدم المحرمية فلو كان هناك محرمية ولو احتمالا فلا نقض خامسها أن لا يكون بجائل فلو كان بجائل ولو رقيقا فلا نقض ويعلم غالبها من كلام المتن والشارح ولو تصور الرجل بصورة المرأة أو عكسه فلا نقض في الاولى وينتقض الوضوء في الثانية للقطع بان العين لم تنقلب وانما انحلت من صورة الى صورة وأما لو مسخ الرجل امرأة أو عكسه فان قلنا بانه تبدل عين تغير الحكم وان قلنا بانه تبدل صفة لم يتغير ولو مسخ حجرة فكذلك ويحتمل الجزم بعدم النقض ولو مسخ النصف حجرة دون النصف الآخر فينتجه النقض بالنصف الباقي وفي النصف المسوخ حجرة اما تقدم ويحتمل أن يجعل النصف الحجري كالظفر ولا ينقض العضو المبان ولو وجد جزء امرأة فان كان بحيث يطلق عليه اسم المرأة فنقض والا فلا (قوله الاجنبية) أي يقيناً وقد فسرهما الشارح بقوله غير المحرم فخرج المحرم فلا نقض بالهسا ولو شك في المحرمية فلا نقض لان الظاهر لا يرفع بالشك

أي الغلبة عليه
(بسكر أو مرض)
أو جنون أو اغماء أو
غير ذلك (و) الرابع
(لمس الرجل المرأة
الاجنبية) غير المحرم

وذلك كما لو اختلطت محرمه بأجنبيات غير محصورات وتزوج واحدة منهن فلا نقض أيضا على المعتمد خلافا لابن عبد الحق كخطيب وكذا زوجته إذا استلحقها أبوه ولم يصدقه فإن النسب يثبت ولا ينفسخ نكاحه ولا ينتقض وضوءه على المعتمد ولا مانع من تبعض الأحكام قال بعضهم وليس لنا من ينكح أخته في الإسلام الا هذا (قوله) ولوميته) وكذا عكسه فالقول ولو كان أحدهما ميتا كان أعم ووقع للنووي في رؤس المسائل أنه رجح عدم النقض بلعس الميت والميتة وعدم السهو ولا ينتقض وضوء الميت (قوله والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأثنى الخ) أي وليس المراد بها الذكر البالغ والاثنى البالغة وإن كان ذلك حقيقة بينهما والاخرج الصبي والصبية وإن بلغا حد الشهوة (قوله بلغا حد الشهوة) أي يقينا فلو شك فلا نقض وضابط الشهوة انتشار الذكرك في الرجل وميل القلب في المرأة وقوله عرفا أي عند أرباب الطبائع السليمة كالامام الشافعي والسيدة نفيسة ولا تنقض صغيرة ولا صغير لم يبلغ كل منهما حد الشهوة بخلاف ما لو بلغاها وإن اتفت بعد ذلك لنحوهم لأنه ما من ساقط الا ولها لاقطة (قوله والمراد بالمحرم) أي الذي هو مفهوم الاجنبية (قوله من حرم نكاحها) خرج بذلك من لا يحرم نكاحها وهي الاجنبية السابقة وقوله لاجل نسب أو قرابة كافي الام والبنات والاخت وقوله أو رضاع كالام من الرضاع والاخت من الرضاع وقوله أو مصاهرة أي ارتباط يشبه القرابة كافي أم الزوجة وبناتها وزوجة الاب وزوجة الابن وخرج بذلك أخت الزوج وعمتها وخالتها وأم الموطوءة بشبهته وبناتها وزوجاته عليه السلام فإن كلاً منهن ليس محرم إلا أن تحريم نكاحهن ليس لاجل نسب ولا رضاع ولا مصاهرة ولا لاجل التوضيح عدل عن قولهم في تعريف المحرم من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها فخرج بقولهم على التأييد اخت الزوجة وعمتها وخالتها فإن تحريمهن ليس على التأييد بل من جهة الجمع وقولهم بسبب مباح بنت الموطوءة بشبهته وامها لأن تحريمها ليس بسبب مباح اذ وطء الشبهة لا يتصف باباحة ولا غيرها وقولهم حرمتها وزوجاته عليه السلام فإن تحريمهن حرمتهم عليه السلام وأما زوجات بقية الانبياء فهل يحرم من على سائر الامم أولا فيه خلاف والذي نقل عن الشيخ الحنفى أنهم يحرم من على الامم لا على الانبياء بخلاف زوجات نبينا عليه السلام فانهم يحرم من على الانبياء كما يحرم من على الامم لانهم من أمته ولو لم يدخل بهن بخلاف امانته فلا يحرم من على غيره الا ان كن موطوءاته عليه السلام (قوله وقوله) مبتدأ خبره وقوله يخرج الخ وقوله ما لو كان هناك حائل أي ولو رقيقا يمنع المس ولو كثرت الوسخ على البشرة فإن كان من العرق نقض لمسه لانه كالجزء من البدن بخلاف ما إذا كان متجمدا من غبار (قوله والخامس وهو آخر النواقض) انما قال وهو آخر النواقض للإشارة الى ان قوله ومس حلقة دبره من جملة الخامس كما سيأتي لكن انما ينتقض وضوء المس دون المسوس بخلاف المس فإنه ينتقض وضوء كل من اللامس والمسوس وهذا أحد الامور الثمانية التي تخالف فيها المس المس ثانياً انه لا يشترط في المش اختلاف النوع ذكورة أو أنوثة بخلاف المس فإنه يشترط فيه ذلك ثالثاً ان المس قد يكون في الشخص الواحد بخلاف المس فإنه لا يكون الا بين اثنين رابعاً ان المس لا يكون الا بباطن الكف بخلاف المس فإنه يكون بأي جزء من البدن خامساً أن المس يكون في المحرم وغيره بخلاف المس فإنه يختص بغير المحرم سادساً أن مس الفرج المبان ينتقض بخلاف مس العضو المبان سابعاً المس بالفرج بخلاف المس فإنه لا يختص به ثامناً أن المس لا يتقيد ببلوغ حد الشهوة بخلاف المس فإنه يتقيد بذلك كما تقدم (قوله مس فرج الآدمي) أي ولو سهواً والمراد بفرج الآدمي قبله ولو مبناً حيث سمى فرجاً ولو أشل وهو في الرجل جميع الذكر لا ما تنبت عليه العانة وفي المرأة ملتقى شفرها أي شفرها الملتقيان وهما حر فالفرج لا ما فوقهما مما ينبت عليه الشعر وأما البظر وهو اللحمية الناتفة في أعلى الفرج فهو ناقض على المعتمد عند الرملى بشرط كونه متصلاً خلافاً لابن حجر في قوله بأنه غير ناقض ومجمله بعد قطعه ناقض أيضاً كما قاله الشهاب الرملى في حواشي الروض وقال الشمس الرملى كان قاسم في شرح الكتاب انه لا ينتقض ومحل قطع الفرج المحاذي لما كان ناقضاً ناقض أيضاً والتقييد بالآدمي يخرج البهيمة وأما الجنى فهو كالآدمي بناء على حل منا كحتمنا لهم وهو المعتمد ولو مس الخنثى ذكره وصلى ثم بان أنه رجل لزمه الاعادة كمن ظن الطهارة فصلى ثم بان محدثاً (قوله)

ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأثنى بلغا حد الشهوة عرفاً والمراد بالمحرم من حرم نكاحها لاجل نسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله (من غير حائل) يخرج ما لو كان هناك حائل فلا نقض حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض (مس فرج الآدمي)

بباطن الكف) أي ولو شاء أو تعددت لازائدة ليست على سمت الأصلية ولو اشتبهت الزائدة بالأصلية كان النقص منوطاً بهما لا باحداهما إلا لا تنقض بالشك وإن أوههم كلام المحشى خلاف ذلك ولو خلق له في بطن كفه سلعة نقض المس بجميع جوانبها بخلاف ما لو كانت في ظهرها ولو خلق له أصبع زائدة في باطن الكف فإن كانت غير مسامة نقض المس بباطنها وظاهرها كالسلعة وإن كانت مسامة نقض بباطنها دون ظاهرها أو في ظهر الكف فإن كانت غير مسامة لم تنقض لا ظاهرها ولا باطنها وإن كانت مسامة نقض بباطنها دون ظاهرها على المعتمد في ذلك وإنما سميت كفاً لأنها تكف الأذى عن البدن (قوله من نفسه وغيره) تعميم في فرج الأدبى فلا فرق بين أن يكون من نفسه لخبر من مس فرجه فليتوضأ أو من غيره لأنه أخش له كحرمة غيره بل ثبت أيضاً في رواية من مس ذكره فليتوضأ وهو شامل لنفسه ولغيره وأما خبر عدم النقص بمس الفرج فنسوخ كما قاله ابن حبان وغيره (قوله ذكره) أو أتى هو وما بعده تعميم في الأدبى (قوله ولفظ الأدبى ساقط في بعض نسخ المتن) لكن ذكره أولى ليخرج البهيمة وإن كان لا يظهر بالنسبة للجنى على ما صرح فلعل المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله وكذا قوله) أي ساقط من بعض نسخ المتن أيضاً وهو أولى لأن ذكره لا فائدة فيه فإن الفرج شامل له لكن نص عليه للخلاف فيه فهو من جملة الخامس من النواقض (قوله مس حلقة دبره) بسكون اللام على الإفصح وتحكى أن يونس فتحها قال الدميرى ومثلها حلقة العلم والذكر والحديث (قوله أي الأدبى) تفسير للضمير ومثله الجنى على ما تقدم (قوله ينقض) ظاهره أنه خبر عن قوله مس حلقة دبره فجعله مبتدأ وقدر له خبر التكون مسئلة مستقلة لأجل الخلاف فيها وظاهر المتن أنه عطف على ما قبله (قوله على القول الجديد) هو المعتمد وقوله وعلى القديم ضعيف (قوله والمراد بها) أي بالحلقة وقوله ملتقى المنفذ بفتح الفاء كمقعد أي المنفذ الملتقى كغم الكيس لا ما فوقه ولا ما تحته (قوله وباطن الكف) أي والمراد بباطن الكف وقوله الراحة سميت بذلك لأن الشخص يرتاح عند الاتكاء عليها مثلاً وقوله مع بطون الأصابع كذلك سلعة نابتة في بطن الكف كما تقدم (قوله وخرج بباطن الكف ظاهره) كان الأولى ظاهرها بالتأنيث لأن الكف مؤنثة وعند الإمام أحمد ينقض الظاهر كالباطن (قوله وخرجه) أي حرف الكف وكان الأولى التأنيث لما علمت وهو شامل لحرف الراحة وحروف الأصابع (قوله ورؤس الأصابع) فإذا هرش الإنسان ذكره بها فلا نقض (قوله وما يبينها) أي من النقر المعروفة ومن أصل الأصابع الحروف (قوله فلا نقض بذلك) أي بما ذكر من ظهر الكف وحرفه ورؤس الأصابع وما يبينها لخروجها عن سمت الكف (قوله أي بعد التحامل اليسير) أنما قيد بذلك ليقول غير الناقض من رؤس الأصابع إذا ناقض هو ما يستتر عند وضع إحدى راحتين على الأخرى مع تحامل يسير فلو كان مع تحامل كثير لكثير غير الناقض وقل الناقض وفي الإبهامين يضع باطن أحدهما على باطن الآخر * (تنمية) من القواعد المقررة التي يبنى عليها كثير من الأحكام استصحاب الأصل وطرح الشك وبقاء ما كان على ما كان ومن ذلك أن لا يرتفع يقين حدث أو ظهر بظن ضده كما تقدمت الإشارة إليه

(فصل) ما نتكلم على أول مقاصد الطهارة وهو الوضوء شرع يتكلم على ثانيها وهو الغسل وهو بضم الغين على الأشهر عند الفقهاء في غسل جميع البدن وبفتحها في غسل بعضه أو غيره كالثوب والفتح هو الإفصح عند اللغويين مطلقاً وهو القياس كما يقتضيه قول الخلاصة * فعل قياس مصدر المعنى * من ذى ثلاثة البيت ويطلق الغسل بالضم على الماء الذي يغتسل منه وأما الغسل بالكسر فاسم لما يضاف إلى الماء من سدر واشنان وصابون ونحوها (قوله في موجب الغسل) بكسر الجيم أي السبب الذي يترتب عليه وجوبه فالسبب هو الموجب بالكسر والغسل هو الموجب بالفتح وموجب الغسل مفرد مضاف فيعم فساوى التعبير بموجبات الغسل (قوله والغسل لغة سيلان الماء على الشيء مطلقاً) أي سواء كان ذلك الشيء بدنناً أولاً وسواء كان بنية أو لا فالغنى اللغوى فيه عموم من وجهين (قوله وشرعاً سيلانه) أي الماء يؤخذ من تعبيرهم بالسيلان دون الاسالة أنه لا يشترط فعل الفاعل

بباطن الكف) من نفسه وغيره ذكره أو أتى صغيراً أو كبيراً حياً أو ميتاً ولفظ الأدبى ساقط في بعض نسخ المتن وكذا قوله (ومس حلقة دبره) أي الأدبى ينقض (على) القول (الجديد) وعلى القديم لا ينقض مس الحلقة والمراد بها ملتقى المنفذ وباطن الكف الراحة مع بطون الأصابع وخرج بباطن الكف ظاهره وخرجه رؤس الأصابع وما يبينها فلا نقض بذلك أي بعد التحامل اليسير (فصل) في موجب الغسل والغسل لغة سيلان الماء على الشيء مطلقاً وشرعاً سيلانه على جميع البدن بنية مخصوصة

فالمراد بالغسل الانعسال وان لم يكن بفعل فاعل كالأو وقع في النهر ونوى الغسل فانه يكفي وقوله على جميع البدن بخلاف غيره من بعض البدن أو غيره بالكلية فهذه أول خصوصية في المعنى الشرعي وقوله بنية مخصوصة أي ولو مندوبة كافي في غسل الميت فان النية مندوبة فيه وأما النية في وضوئه فواجبة مع أن وضوئه مندوب ولذلك يقال لناشي عواجب ونيته سنة ولناشي مندوب ونيته واجبة وهذه ثاني خصوصية في المعنى الشرعي ففيه خصوصيتان وبالجملة فكل غسل شرعي غسل لغوي ولا عكس عكسا لغويا وان كان انعكس عكسا منطقيا فيقال بعض الغسل اللغوي غسل شرعي (قوله والذي الخ) هو مفرد لفظا متعدد معنى فلذلك صح الاخبار عنه بقوله ستة أشياء على أنه على تقدير مضاف أي أحدا ستة أشياء فحصل التطابق بين المبتدأ والخبر كما تقدم نظيره وقوله يوجب الغسل أي يترتب عليه وجوبه لكن على التراخي ويتضيق بارادة نحو الصلاة ولا يجب على الفور أصالة ولو على الزاني كما قلناه الرمي خلافا لابن العماد ولا نظر لكونه عاصيا بزناه لان المعصية قد انقضت ويجب في خروج المني ونحو الخيض بالخروج بشرط الانقطاع (قوله ستة أشياء) أي أحدا ستة أشياء كما علمت واستشكل عدوها ستة بانه ان اعتبر ما يتوقف على نية فهي خمسة لاستلزامه لان غسل الميت لا يجب فيه نية وان اعتبر ما هو أعم من ذلك فيشمل ما لا يتوقف على نية فهي سبعة لاستلزامه بعد تنجس كل البدن أو بعضه واشبهه وأجيب بانناختار الثاني ونمنع كون تنجس جميع البدن أو بعضه مع الاستباه موجبا للغسل لان الواجب فيه إزالة النجاسة ولو بكشط الجلد (قوله ثلاثة منها) أي من الستة (قوله تشترك فيها الرجال والنساء) أي يكون كل من الرجال والنساء محلها والمراد بالرجال الذكور وان لم يكونوا بالغين وبالنساء الاناث وان لم يكن بالغات لان التقاء الختانين يتأتى ولو من الصبي والصبيته ويجب عليهما الغسل بعد الكمال بالبلوغ لكن يؤمران به قبله كالوضوء وأما انزال المني فلا يتأتى الا مع البلوغ والموت يكون قبل البلوغ وبعده (قوله وهي) أي الثلاثة التي تشترك فيها الرجال والنساء وقد أخبر عن ذلك بقوله التقاء الختانين وما عطف عليه وقول الشارح ومن المشترك انزال الخ حل معنى لاجل اعراب ومثله ما بعده فليس اشارة الى تقدير خبر ذلك (قوله التقاء الختانين) أي تحاذيهما يقال التقى الفارسان اذا تحاذيا فالمراد بالتقاء الختانين تحاذيهما بسبب الدخول لا مجرد انضمامهما من غير دخول لعدم ايجاب ذلك للغسل بالايجاج والمراد بالختانين ختان الرجل وهو محل قطع القلفة وختان المرأة أو يسمى خفاضا وهو محل قطع البظر والتعبير بهما جرى على الغالب والافلاو الخ قرد أو غيره مما لا حشفة له في فرج آدمي أو أوج الرجل حشفته أو قدرها من مقطوعها في فرج بهيمة أو دبر ووجب الغسل مع أنه لم يلتق الختانان فيما ذكر وانما عبر به المصنف تبركا بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل وهو موجب للغسل وان لم ينزل والاخبار الدالة على اعتبار الانزال كخبر انما الماء من الماء منسوخة وحله ابن عباس على أنه لا يجب الغسل بالاحتلام الا ان أنزل (قوله ويعبر عن هذا الالتقاء بالايلاج الخ) فهو المراد من الالتقاء على سبيل المجاز من التعبير بالمتزوم وارادة اللازم والمراد بالايلاج الولوج والدخول ولو بلا قصد ولو حالة النوم ولا فرق في المولج بين أن يكون آدميا ولو غير مميز أو بهيمة كقرد وتعتبر حشفته بحشفة الأدمي المعتدل ان لم يكن لها حشفة (قوله جي واضح) قيدان سيأتي محترزهما في كلامه لكن ربما خرج عن العبارة ما لو استدخلت امرأة حشفة الميت في فرجها مع ان ذلك يوجب الغسل عليها فكان الأولى اسقاط لفظ حتى نعم الميت لا يعاد غسله كما سيأتي (قوله غيب) لاحاجته لا غناء الايلاج عنه (قوله حشفة الذكر) أي كلها وان طالت ولا اعتبار بغيرها مع وجودها كالوثني ذكره وأدخل قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين ولو كان الذكر بصورة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على ادخال جميعه بل على قدر الحشفة فقط نعم ان تحرز من أسفله بصورة تحرز الحشفة فالعبرة بالخز والحشفة ما فوق الختان كافي القاموس ومثله في الصحاح ولو شق ذكره نصفين فأدخل أحدهما في زوجة والآخر في زوجة أخرى وجب الغسل عليه دونهما ولو أوج أحدهما في قبلها والآخر في دبرها وجب الغسل عليهما ولو كان له ذكران أصليان أجنب بكل منهما أو أحدهما أصلي والآخر زائد فان لم يتميز فالعبرة بهما معا وان تميز فالعبرة بالأصلي

(والذي يوجب)
الغسل ستة أشياء
ثلاثة منها (تشترك
فيها الرجال والنساء
وهي التقاء الختانين)
ويعبر عن هذا
الالتقاء بالايلاج جي
واضح غيب حشفة
الذكر

ولا عبرة بالزائد سالم يسامت وشمل ما ذكر ما لو كان الذ كر أشل أو غير منتشر أو كان عليه خرقة ولو غليظة أو كان
 مبنا بحيث يسمى ذكرا لكن لا يجب الغسل على صاحب الذ كر المقطوع منه وانما يجب على الموج فيه وكذا
 الفرج من المرأة إذا كان مبنا فإنه يجب الغسل على الموج لاعلى المرأة المقطوع منها ولو دخل شخص فرج امرأة
 وجب عليهما الغسل لانه صدق عليه دخول حشفة فرجا ولا اعتبار بكونه دخل نعا (قوله منه) أى من الحى
 الواضح (قوله أو قترها من مقطوعها) أى وان جاوز حد الاعتدال فلا يعتبر قتر حشفة معتدل لان الاعتبار
 بصاحبها أولى من الاعتبار بغيره ويعتبر قترها من الملاصق للمقطوع ان كان متصلا والا ففى أى جهة كان وهذا
 ظاهر اذا علم قترها من مقطوعها فلو لم يعلم قترها منه اجتهد فان لم يظهر له شىء عمل بالاحوط على الاقربو يعتبر فى
 فاقدها خلقه حشفة أقرانه بالنسبة فإذا كانت حشفته ربع ذ كرهه كانت حشفته ربع ذ كرهه وهكذا (قوله فى
 فرج) أى قبل أو دبر ولو من نفسه كأن أدخل ذ كره فى دبره فيجب عليه الغسل لكن لاحد عليه على المعتمد لانه
 لا يشتهى فرج نفسه ولو أدخل ذ كره فى ذ كر آخر وجب الغسل على كل منهما كما أفتى به الرملى لعموم الفرج لذلك
 كله لانه من الانفراج وهو الانفتاح فكل مفتوح يسمى فرجا وكثر استعماله عرفا فى القبل ولو غيب حشفته فى
 شفرها كأن كانا طويلا لم يجب الغسل فلا بد أن يغيب حشفته فى داخل الفرج وهو ما لا يجب غسله فى الاستنجاء
 (قوله ويصير آدمى الخ) ومثله الجنى بخلاف غيرهما كالبيمة (قوله أما المليت) محترز الحى وقوله فلا يعاد غسله
 بإيلاج فيه أى وكذا باستدخال ذ كره كان استدخلت امرأة ذ كر المليت بل هذه الصورة هى المناسبة لمفهوم الحى
 المتقدم فى كلامه لانه ذ كره فى إيلاجه لا فى الإيلاج فيه (قوله وأما الخنى المشكل) محترز الواضح وقوله فلا يغسل
 عليه لكن يستحب ولو حذف لفظة عليه لكان أولى لانه لا يغسل على غيره أيضا (قوله بإيلاج حشفته ولا بإيلاج
 فى قبله) ولو اجتمع إيلاج حشفته فى غيره وإيلاج غيره فى قبله وجب عليه الغسل لانه أنجنب ولا بد فان كان رجلا فقد
 أنجنب بإيلاج حشفته فى غيره وان كان امرأة فقد أنجنب بإيلاج غيره فى قبله وقوله فى قبله قيد خرج به ما إذا أوج
 غيره فى دبره فانه يجب الغسل عليهما لانه لا إشكال فى دبره (قوله ومن المشترك الخ) تقدم أنه حل معنى لاحتل
 اعراب (قوله انزال) المراد بالانزال النزل ولو من غير فعل فاعل كما أشار إليه الشارح بقوله أى خروج ولا بد من
 خروجه الى ظاهر الفرج فى البكر والى محل يجب غسله فى الاستنجاء فى الثيب والى خارج الحشفة فى الرجل فان
 لم يخرج من القصة فلا يغسل لكن يحكم بالباوغي بئزوله اليها وان لم يخرج منها حتى لو كان فى صلاة أتمها وأجزأته عن
 فرضه (قوله المنى) سمي منيا لانه يبنى أى يصب قال تعالى من نطفة اذا تمنى أى تصب ويعرف المنى بتدفق أى تدفع أو
 لذة وان لم يتدفق لقلته أو يكون ريج العجين أو ريج الطلع ان كان المنى رطبا أو ريج بياض البيض ان كان
 المنى جافا وان لم يلبث وان لم يتدفق ولو شك فيه هل هو منى أو ودى فله أن يختار كونه منيا أو يغتسل أو ودىا ويغسله
 ويتوضأ وله الرجوع عن الاختيار الاول ويختار خلافة ولا يعيد ما فعله بالاول لان كلا منهما ظن ولا ينقض ظن
 بظن نعم ان تبين خلافة نقض اختياره الاول ولزمه إعادة ما فعله به ولا فرق فى العلامات المذكورة بين الرجل والمرأة
 على المعتمد خلافا لقول الامام والغزالى ان منى المرأة لا يعرف الا بالتلذذ ولقول ابن الصلاح انه لا يعرف الا بالتلذذ
 والريج والاول هو قول الأكثر (قوله من شخص) أى من الشخص نفسه الخارج منه أول مرة بخلاف منى غيره
 فإذا خرج من فرج المرأة منى جاعها بعد غسلها فلا يعيده ان لم تكن لها شهوة كصغيرة أو لها شهوة ولم تقضها
 كنانة وكذا ان وطئت فى دبرها فاغتسلت ثم خرج منها منى الرجل فان كان لها شهوة وقضتها وخرج المنى من قبلها
 وجب عليها الغسل لانه مختلط من منيها ومنى الرجل ولو استدخل منيها بعد غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل
 بخروجه ثانى مرة ولو أمنى الخنى من أحد فرجيه لم يجب عليه الغسل لاحتمال أن يكون زائدا مع انفتاح الاصل
 فان أمنى منهما أو من أحدهما وحاض من الآخر وجب عليه الغسل (قوله بغير إيلاج) قيد بذلك ليكون الوجوب
 مستندا الى الانزال خاصة فقوله بعد ذلك ولو كان الخارج بجماع أو غيره ليس فى محله فالصواب حذفه لمناقته

منه أو قترها من
 مقطوعها فى فرج
 ويصير آدمى الموج
 فيه جنبا بإيلاج
 ما ذكر اما المليت فلا
 يعاد غسله بإيلاج
 فيه وأما الخنى
 المشكل فلا يغسل
 عليه بإيلاج حشفته
 ولا بإيلاج فى قبله
 (و) من المشترك
 (انزال) أى خروج
 (المنى) من شخص
 بغير إيلاج

هذا التقييد ولعله غفل عنه بعد أن كتبه (قوله وان قل المني) أي سواء كثر أو قل فهو تعميم أول وقوله كقطرة بفتح القاف (قوله ولو كانت على لون الدم) لكن عرف بخواصه السابقة (قوله ولو كان الخارج بجماع أو غيره) كان الصواب حذفه لمناقضاته التقييد السابق كما مر (قوله في بقطة أو نوم) أي ولو بغير احتلام ولو رأى في فراشه أو ثوبه منيلا لا يحتمل أنه من غيره لزمه الغسل وان احتمل كونه من غيره وكونه منه سن لها الغسل (قوله بشهوة أو غيرها) لكن لا بد من وجود علامة أخرى من علاماته السابقة (قوله من طريقه المعتاد) أي المعتاد خروجه منه سواء كان المني مستحكما بكسر الكاف بان خرج لغير علة أو غير مستحكم بان خرج لعلة (قوله أو غيره) أي غير طريقه المعتاد بشرط أن يكون مستحكما فان كان غير مستحكم لم يجب الغسل فقول الشارح كان انكسر صلبه نخرج منيه ليس في محله لأنه حينئذ لا يجب الغسل إلا أن يقال هو تصوير نخر وجهه من غير طريقه المعتاد بقطع النظر عن إيجابه الغسل أولا أو يقال ان المني خرج بسبب الشهوة مثلا لا بسبب الكسر وان كان بعده لكنه خلاف الظاهر من عبارة الشارح ويشترط أن يكون من صلب الرجل وترائب المرأة في الانسداد العارض بخلاف الانسداد الأصلي فيسكن في خروجه من أي منفذ من البدن لامن المنافذ الأصلية عند العلامة الرملية خلافا للعلامة ابن حجر (قوله ومن المشترك الخ) حل معنى لاجل اعراب كما تقدم (قوله الموت) أي عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا وقيل عرض يضاد الحياة لقوله تعالى خلق الموت والحياة (قوله الا في الشهيد) أي فلا يجب غسله بل يحرم والا لكافرا لأنه لا يجب غسله بل يجوز والا لسقط اذ لم تعلم حياته ولم يظهر خلقه كما سيأتي تفصيلا في الجنائز (قوله وثلاثة تختص بها النساء) أي تنفرد بها النساء دون الرجال فالموجبات للغسل في حق الرجال ثلاثة فقط وفي حق النساء ستة الثلاثة المشتركة والثلاثة المختصة (قوله وهي) أي الثلاثة التي تختص بها النساء (قوله الحيض) انما أوجب الغسل لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقر بوهن حتى يطهرن ووجه الدلالة من الآية على وجوب الغسل أن المرأة يكثر منها تسكين زوجها من الوطء وهو لا يجوز الا بالغسل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب (قوله أي الدم الخارج الخ) أي على سبيل الصحة من غير سبب الولادة وقوله بلغت تسع سنين أي فربة تقرينية (قوله والنفاس) انما أوجب الغسل لأنه دم حيض مجتمع قبل نفخ الروح في الولد وأما بعده فهو غذاء له كما قيل وانما ذكره موجبا للغسل مع أنه يكون عقب الولادة وهي موجبة له أيضا لبيان صحة إضافة نية الغسل اليه على أنه قد يجب به غسل غير غسلها كالماء ولدت ولدا جافا واغتسلت ثم نزل عليها الدم قبل مضي خمسة عشر يوما فيجب عليها الغسل بسببه ولا يغني عنه الغسل السابق (قوله عقب الولادة) أي بحيث يكون قبل خمسة عشر يوما منها فان كان بعد خمسة عشر يوما منها فهو حيض ولا نفاس لها (قوله فانه موجب للغسل قطعا) أي جزما وهذا تعليل لعهده من الموجبات (قوله والولادة) أي ولولا حدث التوأمين فيجب الغسل بولادة أحدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم اذا ولدت وجب الغسل أيضا ومثل الولادة القاء العلق والمضغة لكن لا بد في العلق أن يخبر القوا بل بانها أصل آدمي ويكفي واحدة منه من خلافا لما قاله بعضهم ولو ألقى بعض الولد وجب عليها الوضوء دون الغسل وكذا لو خرج بعضه ثم رجع فيجب الوضوء دون الغسل ولو خرج الولد متقطعا في دفعات وكانت ترضع في كل مرة وتصلي ثم تم خروجه وجب الغسل ولا تنقض الصلوات السابقة لأنها وقعت قبل وجوب الغسل بتمام خروج الولد ولو ولدت من غير الطريق المعتاد فالذي يظهر وجوب الغسل أخذها مما يحته الرمل فيما هو قال ان ولدت فانت طالق فولدت من غير طريقه المعتاد قال بعضهم قد يتجه عدم الوجوب لان علته أن الولد مني منعقولا عبرة بخروجه من غير طريقه المعتاد مع انفتاح الأصلي ورد بان الولادة نفسها صارت موجبة للغسل فهي غير خروج المني ولو عض كلب رجلا أو امرأة نخرج منه حيوان على صورة الكلب كما يقع كثير في بلاد الشام فلا غسل لان هذا لا يسمى ولادة عرفا كما لو خرج نحو دود من جوفه وذلك الحيوان طاهر لأنه لم يتولد من ماء الكلب وميته نجسة (قوله المصحوبة بالبلل) قيل هو مني المرأة الذي كان محتوشا في الكيس وفيه بعد (قوله موجبة للغسل قطعا) أي جزما بخلاف وكان الأولى أن يقول

وان قل المني
كقطرة ولو كانت
على لون الدم ولو
كان الخارج بجماع
أو غيره في بقطة
أو نوم بشهوة أو
غيرها من طريقه
المعتاد أو غيره كان
انكسر صلبه
نخرج منيه (و) من
المشترك (الموت)
الا في الشهيد (وثلاثة
تختص بها النساء
وهي الحيض) أي
الدم الخارج من
امرأة بلغت تسع
سنين (والنفاس)
وهو الدم الخارج
عقب الولادة فانه
موجب للغسل
قطعا (والولادة)
المصحوبة بالبلل
موجبة للغسل قطعا

فهى موجبة الخ لان الولادة فى كلام المصنف معطوفة على ما قبلها ليصح الاخبار عن الضمير العائد الى الثلاثة وليس مبتدأ كما هو ظاهر صنيع الشارح (قوله والمجردة عن البلل) أى بان كان الولد جافا وقوله موجبة للغسل فى الاصح ومقابله أنها غير موجبة للغسل لقوله عليه السلام انما الماء من الماء ويرد بان الحديث فى الاحتلام حيث لم ير منيا لم يجب الغسل وتقطر بها المرأة الصائمة على الاصح ويجوز لزوجه وطؤها بعدها لانها بمنزلة الجنابة وهى لا تمنع الوطء وهذا فى غير المصحوح بالبلل أما المصحوح به فلا يجوز وطؤها بعدها حتى تغتسل

﴿فصل فى فرائض الغسل وسننه﴾ وفى بعض النسخ اسقاط لفظ فصل فيكون الفصل السابق معقودا للثلاثة أشياء موجبات الغسل وفرائضه وسننه واقتصار الشارح فى الترجمة السابقة على موجبات الغسل يناسب النسخة الاولى (قوله وفرائض الغسل) أى أركانها التى تحقق بها ما هيته واجبا كان الغسل أو مندوبا فالمراد الغسل من حيث هو (قوله ثلاثة أشياء) أى على طريقه الراجح من أن إزالة النجاسة من فرائض الغسل وهى مرجوحة وان جرى عليها المصنف وأما على طريقة النووي من أن إزالة النجاسة ليست من فرائضه فشيأ فقط (قوله أحدها) أى أحد الثلاثة أشياء التى هى فرائض الغسل (قوله النية) أى فى غسل الحى وأما فى غسل الميت فهى مندوبة ومن اجتمع عليه اغسال فإن تمحضت واجبة كفاه نية واحدة منها أو مندوبة فكذلك أو بعضها واجب وبعضها مندوب كغسل الجنابة وغسل الجمعة فإن نواهما حصل معا أو أحدهما حصل مانوا له ذلك قال فى المنهج ومن اغتسل لفرض ونقل حصلا أو لاحدهما حصل فقط (قوله فينوى الخ) أى إذا أردت بيان كيفية النية فاقول لك ينوى الخ فالغرض بيان كيفية النية (قوله رفع الجنابة) أى رفع حكمها وهو المنع من الصلاة ونحوها وتنصرف النية الى ذلك وان لم يقصده أولم يعرفه ومحل الاحتياج الى تقدير المضاف ان أريد بالجنابة الاسباب كاللقاء الختانيين وانزال المنى لانها لا ترتفع فإن أريد منها الامر الاعتبارى القائم بالبدن الذى يمنع من صحة الصلاة حيث لا مرخص أو أريد بها المنع نفسه فلا حاجة لتقديره (قوله أو الحدث الاكبر) بالجر أى أو رفع الحدث الاكبر أى أو الحدث فقط وينصرف للاكبر بقرينة كونه عليه فذكر الاكبر للتأكيد وهو أفضل من تركه (قوله ونحو ذلك) أى كنية استحابة الصلاة أو فرض الغسل أو أداء فرض الغسل أو الغسل المفروض أو الغسل الواجب ولا تنكفى نية الغسل فقط لانه يكون عبادة وعادة بخلاف نية الوضوء فقط فانها تنكفى لانه لا يكون الاعادة كما مر ولا يكفي أيضا نية الطهارة فقط بخلاف نية الطهارة للصلاة أو عن الحدث فانها تنكفى ولو نوى غير ما عليه كان نوى الجنب رفع حدث الحيض أو بالعكس فإن كان غائلا تصح وان كان مانوا لا يتصور وقوعه منه كأن يكون خنثى مشكلا بحيض من فرجه أو منى من ذكره ثم اتضح بالذكورة وأجنب واعتقد أن ما عليه حدث الحيض غلطا بحسب ما كان يعهد قبل اتضاحه وان كان متعمدا لم يصح لتلاعبه كما صرح به فى المجموع (قوله وتنوى الخائض أو النفساء الخ) عطف على قوله فينوى الجنب الخ وقوله رفع حدث الحيض أو النفساء ظاهر كلامه أنه على اللبس والنسب المرتب فيكون قوله رفع حدث الحيض راجعا للحيض وقوله أو النفساء راجعا للنفساء ويحتمل رجوع كل من النيتين لكل من الخائض والنفساء فتنبى الخائض رفع حدث الحيض أو النفساء وتنوى النفساء رفع حدث الحيض أو النفساء ولو مع العمد على المعتمد عند الرمل ومن تبعه زاد ابن حجر ما لم تقصد المعنى الشرعى والالم يصح لتلاعبها حينئذ (قوله وتسكون النية مقرونة بأول الفرض) ويندب أن يقدمها مع السنن المتقدمة كالسواك والبسملة وغسل الكفين لثياب عليها لکن ان اقترنت النية المعتبرة بما يقع غسله فرضا فاته ثواب السنن المذكورة وكفته هذه النية فالاحسن أن يقول عنده هذه السنن نويت سنن الغسل لثياب عليها ثم ينوى النية المعتبرة عند غسل ما يقع غسله فرضا كما تقدم نظير ذلك فى الوضوء (قوله وهو) أى أول الفرض وقوله أول ما يغسله أى غسل أول ما يغسل فهو على تقدير مضاف لان أول الفرض هو غسل أول ما يغسل لانفس أول ما يغسل وهذا أوضح من كلام المحشى (قوله من أعلى البدن) أى كراسته وقوله أو أسفله أى كرجليه وأراد بالأعلى ما عدا الأسفل وبالأسفل ما عدا الأعلى فيدخل الاوسط أو ان فى العبارة

والمجردة عن البلل
موجبة للغسل فى
الاصح
﴿فصل وفرائض
الغسل ثلاثة أشياء﴾
أحدها النية
فينوى الجنب رفع
الجنابة أو الحدث
الاكبر ونحو ذلك
وتنبى الخائض أو
النفساء رفع حدث
الحيض أو النفساء
وتسكون النية
مقرونة بأول
الفرض وهو أول
ما يغسل من أعلى
البدن أو أسفله

حذف أي أو وسطه بالجملة فتكفي النية عند أي جزء كان لأن بدن الجنب كله كعضو واحد (قوله) فلو نوى بعد غسل جزء الخ) تفرع على مفهوم ما قبله فكأنه قال فإن لم تكن مقرونة بآول الفرض لم يعتد بما فعله قبلها وقوله وجب إعادة أي إعادة غسل ذلك الجزء لعدم الاعتداد به قبل النية فعلم أن وجوب قرنها بآوله إنما هو للاعتداد به لا لصحة النية والأفانية صحيحة ولو لم يقرنها بآوله لكن تجب أعادته (قوله وإزالة الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول وثانيها إزالة الخ ليكون على نمط ما سبق حيث قال أحدها النية والمراد بالإزالة الزوال ولو من غير فعل فاعل كان وقع عليه ماء فزالت النجاسة عن بدنه وقوله النجاسة أي ولو معفو عنها كالقليل من الدم ولا يتعين حل كلام المصنف على طريقة الرافعي وإن حله الشارح عليها التبادر فيها بل يصح حله على طريقة النووي ويكون معناه وإزالة النجاسة ولو في ضمن الغسل فلا يشترط تقدم إزالتها وحيد فلا تضعيف في كلام المصنف (قوله أن كانت على بدنه) فلان لم تكن على بدنه فليس عليه سوى النية وتعميم بدنه بالماء (قوله أي المغتسل) تفسير للضمير في بدنه (قوله وهذا) أي وجوب إزالة النجاسة قبل الغسل على ما فهمه الشارح ولذلك حله على طريقة الرافعي وقد علمت أنه يصح حله على طريقة النووي (قوله ما رجحه الرافعي) هو مرجوح (قوله وعليه فلا يكفي الخ) أي وإذا جرينا عليه فلا يكفي الخ والضمير في عليه يعود على ما رجحه الرافعي وقوله غسلة واحدة أي لا بد من غسلة للنجاسة أن لم تكن مغلفة وسبع غسلات مع التتريب أن كانت مغلفة وغسلة للحدث وربما يفيد الاعتداد بالنية عند الغسلة الأولى قال بعضهم وهو كذلك لكن فيه بعد لانها لا بد أن تكون مقرونة بآول الغسل وهذا قبله سابق عليه الآن يوجهنا لما كانت الغسلة الأولى من فرائض الغسل صح قرن النية بها ومع ذلك فالأقرب خلافه (قوله ورجح النووي الخ) هو الرجح (قوله الاكتفاء بغسلة واحدة عنهما) أي في غير النجاسة المغلفة وأما فيها فلا بد من سبعة مع التتريب في أحدها والسبع فيها كالأحادية في غيرها ولذلك تسكت في النية في أي غسلة منها عند الشبراملسي وقال بعضهم لا تسكت في الأفي السابعة لانها هي التي تزول بها النجاسة ويرتفع بها الحدث (قوله ومحلها) أي الخلاف بينهما وقوله ماذا كانت النجاسة حكمية ومثلها العينية إذا زالت أو صافها بالغسلة الواحدة ففيها الخلاف أيضا والمراد بالحكمية ما ليس لها طعم ولا لون ولا ريح ولا جرم وبالعينية ما لها شئ من ذلك (قوله أما إذا كانت النجاسة عينية الخ) مقابل لقوله إذا كانت النجاسة حكمية (قوله وجب غسلتان) أي إذا لم تزل أو صافها بالغسلة الواحدة والأفقيها الخلاف السابق كما علمت وقوله عنهما أي عن الحدث والنجاسة وفي نسخة عندهما أي عند النووي والرافعي وهي أولى (قوله وإيصال الماء الخ) كان مقتضى القياس على ما تقدم أن يقول وثالثها إيصال الماء الخ والمراد بالإيصال الوصول ولو من غير فعل فاعل (قوله إلى جميع الشعر) بفتح العين وسكونها فلو بقيت شعرة لم تكف غسلها وإن قلها بعده فلا بد من غسل موضعها ولا يضر قلها بعد غسلها ومثلها الظفر ويعني عن باطن عقد الشعر وإن كثرت حيث تعقد بنفسه والاعني عن القليل فقط على ما قاله المحشي تبعاً للقلوب ونقل الاطفيحي عن الشبراملسي أنه إذا كان بفعله لا يعني عنه وإن قل وهو المعتمد ويعني عن محل طبع عسر زواله ولا يحتاج إلى تيمم عنه خلافا لما في شرح الروض وغيره (قوله البشرة) أي وجميع البشرة فهو عطف على الشعر ولفظ جميع مسطوع عليه فلو لم يصل الماء إلى بعض البشرة لحائل كشمع أو سبخ تحت الاظفار لم يكف الغسل وإن أزاله بعد فلا بد من غسل محلها ومثل البشرة الاظفار وجعلها في التحفة شاملة لها فتكون البشرة هنا أعم منها في النواقض ومثلها أيضا عظم وضع بالكشط ومحل شوكة انفتح وظاهر أنف أو أصبع من نحو ثقلو يكتب في قرن النية بذلك لانه قام مقام ما تحته كما عزي للرمل (قوله وفي بعض النسخ بدل جميع أصول) أي ومثلها الاطراف من باب أولى لانه إذا وجب إيصال الماء إلى أصول الشعر وجب إيصاله إلى أطرافه بالأولى لكن نسخة جميع أولى لانها تفيد وجوب إيصال الماء إلى أصول الشعر وأطرافه بالمنطوق وتلك تفيد بالمفهوم الأولى في الاطراف (قوله ولا فرق بين شعر الرأس وغيره) نعم لا يجب غسل شعر نبت في العين أو في الاق لا نه من الباطن لأن الظاهر الآن طال فيجب غسل ما ظهر منه

فلو نوى بعد غسل جزء وجب أعادته (إزالة النجاسة أن كانت على بدنه) أي المغتسل وهذا ما رجحه الرافعي وعليه فلا يكفي غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة ورجح النووي الاكتفاء بغسلة واحدة عنهما ماذا كانت النجاسة حكمية أما إذا كانت النجاسة عينية وجب غسلتان عنها (إيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة) وفي بعض النسخ بدل جميع أصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره

كما يحتمل الاذرى وانما وجب غسله من النجاسة لغلطها (قوله ولا بين الخفيف منه والكثيف) وانما وجب غسل
الكثيف هنا ظاهر او باطنا بخلاف الوضوء لقلة المشقة هنا بسبب عدم تكرره كل يوم وكثرتها في الوضوء لتكرره
كل يوم كما في شرح الروض (قوله والشعر المصفور) بالصاد على الصواب وضبطه بالطاء المشالة سهو ولا يخفى ان قوله
والشعر مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده (قوله ان لم يصل الماء الى باطنه الا بالنقض) أى لشدة ضرره وقوله وجب
نقضه أى ليصل الماء الى باطنه فان وصل الماء الى باطنه من غير نقض لعدم شدة ضرره لم يجب نقضه (قوله
والمراد بالبشرة ظاهر الجلد) ومنه جلدة تقلصت بخلاف باطن عين أو أنف وكذلك الشعر الثابت فيهما كما مر
(قوله ويجب غسل ما ظهر الخ) هو توضيح لما يستفاد من كلام المصنف لشمول البشرة التي هي ظاهر الجلد لذلك كله
(قوله من صامخى أذنيه) أى خرق فيها (قوله ومن أنف مجدوع) بالدال والعين المهملتين أى مقطوع فيجب غسل
ما ظهر بالقطع مما يشرته السكين فقط بخلاف الباطن الذي كان منفتحا قبل القطع فلا يجب غسله وان ظهر بعد قطع
ما كان ساتره (قوله ومن شقوق بدن) كشقوق الرجلين (قوله ويجب إيصال الماء الى ماتحت القلفة) أى لانه
ظاهر حكما وان لم يظهر حسلا منها مستحقة الازالة ومن ثم لو أزالها شخص فلا ضمان عليه ولو لم يمكن غسل ماتحتها الا
بازالتها وجبت فان تعذرت صلى كفا قد الطهورين وهذا في الخي وأما الميت حيث لم يمكن غسل ماتحتها لا تزال لان
ذلك يعد ازارا به ويدفن بلا صلاة على المعتمد عند الرملى وقال ابن حجر يميم عما تحتها ويصلى عليه للضرورة ولا
بأس بتقليده في هذه المسئلة ستر على الميت والقلفة بضم القاف واسكان اللام وفتحهما يقال لها غرلة بغين
معجمة مضمومة راء ساكنة ولا مفتحوهي ما يقطعها الختان من ذكر الغلام (قوله والى ما يبدو من فرج المرأة
الخ) أى لانه يظهر في بعض الاحوال فصدق عليه أنه من الظاهر فهو شبهه بما بين الاصابع بجامع أن كلاله حالة يظهر
فيها (قوله وما يجب غسله المسربة) بفتح الميم وضم الراء أو بضم الميم مع فتح الراء وضمها وهي ملتقى المنفذ
فيسترخى قليلا ليصل الماء الى ذلك وينبغي لمن يغتسل من نحو ابريق أن ينوى رفع الحدث بعد الاستنجاء لئلا يحتاج
الى مسه بعد ذلك فيتنقض وضوءه أو الى كلفة في لف خرقة على يده وهذه هي المسألة بالدقيقة نعم يحصل على يده حدث
أصغر باللس خلقة دبره وان ارتفع الحدث عنها أولا فيجب غسلها بنية رفعه بعد غسل وجهه عن الجنابة لعدم
اندراجه في الجنابة لانفراده عنها وهذه هي المسألة بالدقيقة فالخلاص من ذلك أن يقيد النية بالقبل والدبر كان
يقول نو يترفع الحدث عن هذين المحلين فيبقى حدث يده حينئذ يرتفع بالغسل بعد ذلك كبقية يده (قوله فصر
من ظاهر البدن) أى ولو في بعض الاحوال (قوله وسننه) لما تكلم على فرائضه شرع يتكلم على سننه (قوله أى
الغسل) أى من حيث هو واجبا كان أو مندوبا كما مر (قوله خمسة أشياء) أى باعتبار ما ذكره هنا والافهى كثيرة
كما أشار اليه الشارح بقوله فيما أتى وبقي من سنن الغسل أمور مذكورة في المبسوطات (قوله التسمية) أى مقرورة بنية
سنن الغسل كما مر وأقفلها باسم الله وأكملها كما لا ولا يقصد بها الخشب ونحوه القرآن بل الذي كلف فقط أو يطلق فان قصد
القرآن وحده أو مع الذكر حرم ويأتى به فى أوله أو فى أثناءه ولا يأتى بها بعد فراغه كما تقدم في الوضوء (قوله والوضوء)
ومنه المضمضة والاستنشاق ويسن للغسل مضمضة واستنشاق غير اللتين في وضوئه ولو توضأ قبل غسله ثم أحدث
قبل أن يغتسل لم يحتج الى اعادته كما قاله الرملى وقال ابن حجر تطلب اعادته وجل الاول على انه لا يعيد من حيث سنة
الغسل والثاني على انه يعيده خروجا من خلاف من قال بعدم الاندراج (قوله كاملا قبله) انما اقتصر على ذلك لانه
الافضل والاجميع الكيفيات من تقديم الكل أو تسيطه أو تأخيرها أو تقديم البعض وتوسيط البعض الآخر أو تأخيرها
أو تسيط البعض وتأخير البعض الآخر محصل السنة ولذلك قال في المجموع نقلا عن الاصحاب وسواء قدم الوضوء
كله أو بعضه أو أخره أو فعله في أثناء الغسل فهو محصل للسنة لكن الافضل تقديمه (قوله وينوى به المغتسل) أى
مريد الغسل وقوله سنة الغسل أى كان يقول نويت الوضوء لسنة الغسل (قوله ان تجردت جنابته عن الحدث
الا صغر) أى انفردت عنه كان نظرا فأمنى أو تفكرا فأمنى (قوله والا) أى وان لم تتجرد جنابته عن الحدث الا صغر

ولا بين الخفيف منه
والكثيف والشعر
المصفوران لم يصل
الماء الى باطنه الا
بالنقض وجب نقضه
والمراد بالبشرة
ظاهر الجلد ويجب
غسل ما ظهر من
صامخى أذنيه ومن
أنف مجدوع ومن
شقوق بدن ويجب
إيصال الماء الى ما
تحت القلفة من
الاقناف الى ما يبدو
من فرج المرأة عند
قعودها لقضاء
حاجتها وما يجب
غسله المسربة لانها
تظهر في وقت فتصير
من ظاهر البدن
(وسننه) أى الغسل
(خمس أشياء
للتسمية) (والوضوء)
كاملا (قبله)
وينوى به المغتسل
سنة الغسل ان
تجردت جنابته عن
الحدث الا صغروا

بل اجتمعت معه كما هو الغالب وقوله نوى به الاصغر أى رفع الحدث الاصغر ومثلها غيرها من النيات المتقدمة في
الوضوء وهذا ظاهر ان قدمه على الغسل فان آخره نوى سنة الغسل ان لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم
الاندراج والانوى رفع الحدث أو غيرها من النيات المعتبرة (قوله وامرار اليد الخ) ويندب كونه عقب كل مرة
ان نلت وقوله على ما وصلت اليه من الجسد انما قيد بذلك لان المعتمد عند المخالف أنه لا يجب عليه الاستنابة فيما نصل
اليه يده فيصب الماء عليه ويجزئه ولم ينظر للضعيف القائل بوجوب الاستنابة في ذلك فان نظرنا له سن ذلك ما ذكر
بنحو حبل أو عصا خروجا من الخلاف (قوله ويعبر عن هذا الامر بالدلك) أى فعبارته مساوية لعبارة من عبر
بالدلك (قوله والموالة) وتجب في حق صاحب الضرورة كفى الوضوء (قوله وسبق معناها في الوضوء) أى وهو
التتابع بحيث لا يحصل بين العضوين تفریق كثير بل يظهر العضو بعد العضو بحيث لا يحجب المغسول قبله مع اعتدال
الهواء والزمان والزواج (قوله وتقديم اليمنى الخ) أى وتقديم الجهة اليمنى من جسده ظهر او بطننا على الجهة
اليسرى كذلك فيفيض الماء على شقه الايمن من قدام ومن خلف ثم على الايسر من قدام ومن خلف وكل ذلك
بعد غسل رأسه وهذا في غسل الحى وأما في غسل الميت فيغسل شقه الايمن من قدام ثم الايسر كذلك
ثم يحرفوه يغسل شقه الايمن من خلف ثم الايسر كذلك لانه أسهل على الميت والغاسل (قوله من شقيه) أى الايمن
والايسر وقد نظر المحشى لذلك فقال كان الاولى أن يقول وتقديم الايمن على الايسر ويجاب عنه بان الموصوف
المقارن مؤنث وهو الجهة كما أشرنا اليه في الحل السابق والمراد شقيه المقدمين والمؤخرين كما تقدم بيانه (قوله وبقي
من سنن الغسل الخ) أشار بذلك الى أن قول المصنف خمسة أشياء باعتبار ما ذكره هنا والا ففى تز يد على ذلك كما
مر (قوله منها الخ) ومنها الزالة القدر كمخاط ومنى ومنها التوجه للقبلة وكونه محملا لانياله فيه رشاش وتعمده
معاطفه كباط وغضون بطن وهى مكاسر الجلوس والستر في الخلوة أو عند من يجوز نظره الى عورته ويجوز أن
ينكشف للغسل حيث نلت لكن الستر أفضل وأن تتبع المرأة غير المحدة على زوجها وغير المحرمة بعد غسلها من نحو
حيض مسكا فطيبا فطينا فان لم تجده فالماء كاف فتجعل المسك أو نحوه على قطنه وتدخالها فارجها الى المحل الذى
يخب غسلة تطيبا للمحل واسرعا للحبل أما المحدة على زوجها فيحرم عليها استعمال المسك والطيب نعم
تستعمل شيئا يسيرا من قسط أو أظفار أو المحرمة فيمتنع عليها ذلك لقصر زمن الاحرام ولا ينبغي كفى الاحياء
أن يخلق أو يقيم أو يستحد أو يخرج دما أو يبين من جسده جزأ قبل الغسل لانه يرد اليه سائر أجزائه في
الآخرة ويقال ان كل شعرة تطالب بجنايتها لكن تعاد اليه مفصلة وقيل لا يعود اليه الا الاجزاء الاصلية
وهى الموجودة حين نفخ الروح فيه (قوله التثليث) فيغسل رأسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا من قدام ثم من خلف
ثم شقه الايسر كذلك ولو غسل كلامرة ثم ثمانية وثلاثة كذلك حصل التثليث فلا يتوقف تثليث واحد على
تثليث ما قبله بخلاف الوضوء لان بدن الجنب كله كالعضو الواحد ولو انغمس في الماء فان كان جاريا كفى
في التثليث جرى الماء عليه ثلاث جريات لكن قد يفوته ذلك لانه لا يتمكن منه غالبا تحت الماء وان كان راكدا
حرك جميع بدنه حتى قدميه ثلاثا ولا يحتاج الى انفصال جلته أو رأسه لان حركته تحت الماء كجرى الماء عليه
(قوله وتخليل الشعر) أى قبل غسله لان ذلك أبعد عن الاسراف في الماء * خاتمة * لم يتكلم المصنف على
مكروهات الغسل وشروطه فذكر وهاته هى مكروهات الوضوء كالزيادة على الثلاث والاسراف في الماء وشروطه
هى شروط الوضوء كعدم المنافى وعدم الحائل الى غير ذلك ولا يسن تجديد الغسل لانه لم ينقل ولم يافيه من المشقة
بخلاف الوضوء ويباح للرجال دخول الحمام ويجب عليهم غض البصر عما لا يحل لهم النظر اليه وصون عوراتهم
عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر اليها فقصروا أن الرجل اذا دخل الحمام عار يال عنه ما كاهو يكره دخوله للنساء
بلا عذر لان أمرهن مبنى على المباغة فى الستر ولما فى خروجهن من الفتن والشرو قد ورد ما من امرأة تلجأ ثيابها فى غير
بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله والخائى كالنساء وينبغى لدخوله أن يقصد التطهير والتنظيف لا التزهد والتنعم وأن

نوى به الاصغر
(وامرار اليد على)
ما وصلت اليه من
(الجسد) ويعبر عن
هذا الامر بالدلك
(والموالة) وسبق
معناها في الوضوء
(وتقديم اليمنى) من
شقيه (على اليسرى)
وبقي من سنن الغسل
أمر مذكورة في
المبسوطات منها
التثليث وتخليل
الشعر

يتذكر بحرارة حرارة جهنم ولا يز يد في الماء على قدر الحاجة والعادة ولا بأس بقوله لغيره عافاك الله ولا بالمصاغة
وينبغي لمن يخاط الناس بالتنظيف بالترجح كرهته وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن الادب معهم
﴿فصل في جملة من الاغسال المسنونة﴾ وذكرها هنا استطراداً لناسبة ذكر واجبات الغسل وسننه والافضل كل
واحد منها باب الذي يناسبه فحل غسل الجمعة باب الجمعة ومحل غسل العيدين باب العيدين وهكذا ولو اجتمعت هذه
الاغسال على شخص كفي لها غسل واحد في سقوط الطلب وأما الثواب الكامل فاما يترتب على التعرض لها في النية
فرد افراداً فجمعها المصنف لافادة أنها تجتمع على الشخص (قوله الاغتسالات) جمع اغتسال ولو قال والاغسال
لكان أولى واخصر اما كونه أولى فلان جمع المؤنث السالم لا ينقص في مثل ذلك وأما كونه أخصر فلزيادة الاغتسالات
بالتاء والالف وقوله المسنونة وفي بعض النسخ المسنونات وهي أولى لما فيه من المطابقة بين الصفة والموصوف كما هو
الافصح ومن المعلوم أن الاغسال المسنونة تجب بالنذر وقد ذكرنا اضا بطا للاغسال الواجبة والاغسال المندوبة
فقالوا كل غسل تقدم سببه فهو واجب وكل غسل تأخر سببه فهو مندوب ويستثنى من الاول الغسل من غسل الميت
وغسل الكافر اذا أسلم والمجنون والمغمى عليه اذا أفاقا فانها مندوبة مع تقدم أسبابها (قوله سبعة عشر)
ما ذكره هنا بعد غسل الجار الثلاث ثلاثاً أو بعد غسل الطواف ثلاثاً أو بعد غسل العيدين اثنين ويكون السابع عشر
ما وجد في بعض النسخ وهو الغسل لدخول مدينة رسول الله ﷺ وان كان ساقطاً من بعض النسخ وسيأتي التنبيه
على أنها تر يد على ذلك بقول الشارح وبقي الاغسال المسنونة مذكورة في المطولات وآ كدهذه الاغسال غسل
الجمعة ثم غسل غاسل الميت ثم ما كثرت أحاديثه ثم ما اختلفت في وجوبه ثم ما صححت أحاديثه ثم ما نهى نفعه ومن
فوائد معرفة الآ كد تقديمه فيها وأوصى بماء لأولى الناس به (قوله غسل الجمعة) انما قدمه المصنف لأنه آ كد
الاغسال كما مر ولا اختلاف في وجوبه يدل على عدم وجوبه خبر من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت أي في الرخصة
أخذوا نعمت الخصلة الوضوء ومن اغتسل فالتغسل أفضل وأما قوله في الحديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم فقول
بان المعنى متناً كد بدليل الخبر السابق فلا يجب كبقية الاغسال المسنونة الا بالنذر ويكره تركه بلا عذر على الاصح
ولو تعارض الغسل والتبكير فإعادة الغسل أولى لأنه مختلف في وجوبه ولا يبطل بالحدث ولا بالجنابة فيتوضأ أو
يغتسل ولا يعيده ومن عجز عن الماء فيه وفي بقية الاغسال تيمم بنية البدلية عن الغسل المراد وسيد كر الشارح ذلك
في بعضها لان فيه نظافة وعبادة فاذا فانت النظافة فلا نفوت العبادة (قوله لحاضرها) وفي نسخة لحاضرها بصيغة
الجمع وعلى كل فالمراد من ير يد حضورها وان لم تجب عليه بل ولو حرم عليه الحضور كما لو حضرت المرأة بغير اذن
زوجها لحديث من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه شيء (قوله ووقته من الفجر
الصادق) أي ابتداء وقته من الفجر الصادق بخلاف الكاذب فلا يدخل بوقته فانه يطالع قبل الصادق بخمس درج
غالبا وآخره وقت الدخول في الصلاة ولذلك قال بعضهم وينتهي وقته بالدخول في الصلاة كذا يؤخذ من المحشى
والمعتمدان وقته لا ينتهي الا بالباس من فعل الجمعة وهو يحصل بسلام الامام وتقريبه من ذهابه أفضل لانه بلغ في
المقصود من انتفاء الراحة السكرية حال الاجتماع (قوله وغسل العيدين) أي سواء أراد الحضور أو لا ولذلك أطلق
الشارح هنا وقيد فيما قبله وسواء كان حراً أو عبداً بالغاً أو صبياً لانه يراد للزينة في اليوم (قوله الفطر والاضحى)
بدل من العيدين فيقول في الاول نويت سنة الغسل لعيد الفطر وفي الثاني نويت سنة الغسل لعيد الاضحى واذا
أطلق النية كأن قال نويت سنة غسل العيد انصرف للعيد الذي هو فيه بقرينة حاله (قوله ويدخل وقت
هذا الغسل الخ) ويخرج وقته بالغروب لانه منسوب لليوم وهو لا يخرج الا بالغروب وقوله بنصف الليل والاقضل
فعله بعد الفجر وانما جاز قبله من نصف الليل لان أهل البوادي يسيرون الى العيدين فلو لم يجز الغسل لها قبل
الفجر لشق عليهم ولا يصح أن يغتسل قبل نصف الليل بل يحرم عليه ان قصد ذلك لانه تلبس بعبادة فاسدة
(قوله والاستسقاء) أي وغسل الاستسقاء ويدخل وقته لمن ير يد الصلاة منفرداً بارادة الصلاة ولمن ير يدها

﴿فصل﴾

- (والاغتسالات)
المسنونة سبعة عشر
غسل الغسل الجمعة
لحاضرها ووقته
من الفجر الصادق
(و) غسل العيدين
الفطر والاضحى
ويدخل وقت هذا
الغسل بنصف الليل
(والاستسقاء)

جماعة باجتماع الناس لها ويخرج بالخروج من الصلاة (قوله أي طلب السقيا) أشار بذلك ان الى السين والتاء
 للطلب (قوله والخسوف للقمر) أي وغسل الخسوف للقمر ويدخل وقته بابتداء التغير ويخرج بالانجلاء التام
 وكذا يقال في قوله والكسوف للشمس وتخصيص الخسوف بالقمر والكسوف بالشمس هو الافصح كما سيأتي
 (قوله والغسل من أجل غسل الميت) لو قدمه عقب غسل الجمعة لكان أولى لانه يليه في التام كد كما مر ويدخل وقته
 بالفراغ من غسل الميت ويخرج بالاعراض عنه وأشار الشارح بتقدير أجل الى أن من تعليلية ومثل غسل الميت
 تيممه فيسن لمن عمه الغسل لانه مس جسدا خاليا عن الروح فيحصل له ضعف والماء يقويه (قوله مسلما كان
 أو كافرا) تعمهم في الميت فكأنه قال سواء كان الميت مسلما أو كافرا كما صرح به الشيخ الخطيب وسواء كان
 الغاسل طاهرا أو حائضا لقوله ﷺ من غسل ميتا فليغتسل ومن حله فليتوضأ وصرفه عن الوجوب قوله
 ﷺ ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه ويسن الوضوء من مسه (قوله وغسل الكافر اذا أسلم)
 لو قال وغسل من أسلم لكان أولى لان الغسل يدخل وقته بالاسلام كما يفيد قوله اذا أسلم ويقوت بطول الزمن أو
 بالاعراض عنه لكن اطلاق الكافر عليه حينئذ مجاز باعتبار ما كان فلا يصح غسله الا بعد الاسلام لعدم صحة نيته
 قبله ولا نه لا سبيل الى تأخير الاسلام بعده بل صرحوا بتكفير من قال لكافر جاءه ليسلم اذهب فاغتسل ثم أسلم لرضاه
 ببقائه على الكفر تلك اللحظة وشمل الكافر اذا أسلم والمرتدا اذا أسلم ولا فرق بين من أسلم استقلا ولا من أسلم تبعا
 لاحد أصوله أو للساني فيأمره الولي بالغسل ان كان مجزئا والاغسله وكذا الساني المسلم ويسن له ولو أتى ازاله شعره
 قبل الغسل ان لم يحدث في كفره حدثا كبيرا ولا بعده وهذا يجمع بين كلامين للتأخيرين في ذلك ويستثنى
 من ذلك نحو لحيق رجل كحاجب فلا يسن ازالته ولا يسن حلق الرأس الا في الكافر اذا أسلم وفي المولود وفي النسك
 وقد حلق ﷺ رأسه أربع مرات في النسك الاولى في عمرة الحديبية والثانية في عمرة القضاء والثالثة في الجعرانة
 والاربعة في حجة الوداع كما نقل عن الحافظ السخاوي وحلق الرأس في غير ذلك مباح وقيل بدعة حسنة (قوله ان لم
 يجنب الخ) ظاهره أنه لا يطلب الغسل المندوب منه مع الغسل الواجب عند الجنابة أو الحيض وليس كذلك فيجتمع
 عليه غسلان احدهما مندوب والآخر واجب ولا يحصلان الا ان نواهما فان نوى احدهما حصل فقط فلا تكفي نية
 الواجب عن المندوب ولا عكسه كما علم مما مر فلو قال وان أجنب الكافر أو حاضت الكافرة لكان أولى ويوجب عنه
 بان هذا تقييد لا نفاد الغسل المندوب فقوله والواجب الغسل بعد الاسلام في الاصح أي مع الغسل المندوب فلا ينفرد
 الغسل المندوب حينئذ بل يجتمع الغسلان وان كان خلاف ظاهر عبارته (قوله أو لم تحض) أي ولم تنفس ولم تلد (قوله
 والا) أي بأن أجنب في الكفر أو حاضت الكافرة وقوله وجب الغسل أي ولا عبرة بالغسل في الكفر ان حصل على
 الاصح لعدم صحة نية الكافر (قوله في الاصح) هو المعتمد وقوله وقيل الخ ضعيف ولذلك حكاه بصيغة التمرض
 وقوله يسقط اذا أسلم أي لعموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ويرد استدلاله بذلك لانه
 عام مخصوص فيخرج منه نحو الغسل لانه لا يشق فعله بخلاف الصلاة ونحوها (قوله والمجنون والمغمي عليه اذا أفاقا)
 كان الاولى أن يقول وغسل من أفاق من الجنون أو الاغماء لان الغسل انما هو بعد الافاقة كما يفيد قوله اذا أفاقا
 لكن اطلاق المجنون والمغمي عليه عليهما بعد الافاقة مجاز باعتبار ما كان نظير ما مر ويسن في حقهما أن ينويا
 رفع الجنابة لقول الشافعي رضي الله عنه قل من جن أو غمي عليه الا أو أنزل وهذا ظاهر في البالغين فان كانا صبيين
 فنقل عن الرمي أنهما كذلك لاحتمال أنه أوج فيهما وقيل انهما ينويا بالسبب حينئذ أو ما غيرهما فينوي
 سبب الغسل الذي ير يده كأن يقول نويت غسل الجمعة وهكذا ولو تقطع جنونه أو اغماؤه طلب منه الغسل بعد كل
 افاقة بخلاف النوم لوجود المشقة فيه لتكرره بحسب الشأن (قوله ولم يتحقق منهما انزال) أي أو نحوه مما
 يوجب الغسل وهذا قيد لا نفاد الغسل المندوب عن الغسل الواجب فقوله فان يتحقق منهما انزال وجب الغسل
 أي مع الغسل المندوب فيجتمع الغسلان نظير ما مر (قوله والغسل عند ارادة الاحرام) أي بحج أو بعمره

اي طلب السقيا
 من الله تعالى
 (والخسوف) للقمر
 (والكسوف) للشمس
 (والغسل من) اجل
 (غسل الميت) مسلما
 كان أو كافرا (و)
 غسل (الكافر اذا
 أسلم) ان لم يجنب
 في كفره أو لم تحض
 الكافرة أو الواجب
 الغسل بعد الاسلام
 في الاصح وقيل
 يسقط اذا أسلم
 (والمجنون والمغمي
 عليه اذا أفاقا) ولم
 يتحقق منهما انزال
 فان تحقق منهما
 انزال وجب الغسل
 على كل منهما
 (والغسل عند)
 ارادة (الاحرام)

أو بهما أو مطلقا ويدخل وقت هذا الغسل بأرادة الاحرام كما يؤخذ من قول المصنف عند ارادة الاحرام ويخرج بفعل الاحرام (قوله ولا فرق في هذا الغسل) أي في طلبه وقوله بين بالغ وغيره أي ولو غير مميز ويغسله عليه ومثله المجنون المذكور بعد وهذا هو الحكمة في ذكر التعميم في المغسل هنادون ما تقدم (قوله لا بين مجنون وعاقل) أي ولا بين ذكر وأثنى ولا بين حرور قيق وقوله ولا بين طاهر وخائض أي ونفساء (قوله فان لم يجد المحرم) أي من يريد الاحرام كما يؤخذ من قوله عند ارادة الاحرام ولعل ذلك هنادون غير ملظنة فلة الماء في سفر الحج دون غيره ولو أسقط لفظ المحرم لكان أولى ليغم بقية الاغسال عند فقد الماء (قوله تيمم) فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الاحرام وهكذا يقال في غيره (قوله والغسل لدخول مكة) أي ولدخول حرما أيضا يسن أن يكون غسلها بذي طوى وهو اسم مكان سمي باسم بئر فيه مطوبة أي مبنية واستثنى المأوردى من خرج من مكة فاحرم بعمره من محل قريب كالتيمم واغتسل للاحرام فانه لا يسن له الغسل حينئذ لقرب عهده به (قوله لمحرم) وكذا الحلال فلو أسقط قوله لمحرم لكان أولى اللهم الآن يقال ربما يتوهم من ذكر غسل الاحرام قبله أن هذا الغير المحرم فدفع ذلك التوهم بالتنصيص على المحرم (قوله بحج أو عمره) أي أو بهما أو مطلقا ولا يست مانعة جمع ولا مانعة خلوجوا من الاحرام بهما معا ولجواز الاحرام مطلقا فجعل المحشى لها مانعة خالفيه نظر الآن يعتبر ما يؤل اليه الامر في الاطلاق فانه اما أن يؤل الى حج أو عمره أوهما (قوله وللوقوف بعرفة) أي والغسل للوقوف بعرفة ويدخل وقته بالفجر كغسل الجمعة والأفضل تقر به من الزوال كتنقريبه من ذهابه في غسل الجمعة بل الأفضل هنا كونه بعد الزوال ويكون هذا الغسل بمنزلة أو غيرها فقوله بعرفة متعلق بالوقوف وكذا قوله في تاسع ذي الحجة وإنما اقتصر عليه لانه مبدأ وقته لكن من الزوال لان وقت الوقوف من زوال يوم التاسع الى آخر يوم العاشر (قوله وليت بمزدلفة) أي والغسل للبيت بمزدلفة على رأي مرجوح والراجح أنه لا يسن الغسل للبيت بمزدلفة لانه قريب من غسل عرفته وهكذا كل غسليين تقاربا نعم يسن الغسل للوقوف بالمشرع الاحرام وهو جبل بطرف المزدلفة يسمى قزح ولا يمكن حمل كلام المصنف عليه لانه عبر بالبيت وهذا وقوف لامييت وهذا تعلم ما في كلام المحشى ويدخل وقت الغسل للوقوف بالمشرع الاحرام بنصف الليل وأما غسل البيت بمزدلفة على القول به فيدخل وقته بالغروب والمراد بالبيت بمزدلفة حصول لحظة فيها من نصف الليل الثاني كما سيأتي (قوله ولرمي الجار الثلاث) أي والغسل لرمي الجار الثلاث التي هي الجرة الكبرى وهي التي تلي مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جرة العقبة (قوله في أيام التشريق الثلاث) سميت بذلك لتشريق اللحم فيها أي تقديده بالشرف التي هي الشمس (قوله فيغسل لرمي كل يوم منها غسلا) ويدخل وقته بالفجر ولكن الأفضل تأخيرها بعد الزوال وعليه يحمل كلام القليوبي (قوله أمارمي جرة العقبة في يوم النحر) مقابل لرمي الجار الثلاث في أيام التشريق الثلاثة وقوله فلا يغسل له أي لرمي جرة العقبة في يوم النحر وقوله لقرب منه من غسل الوقوف كان الأولى أن يقول من غسل المزدلفة الآن يقال أراد الوقوف بالمشرع الاحرام وقضية ذلك أنه لو ترك ذلك الغسل سن له هذا الغسل كما قاله ابن قاسم (قوله والغسل للطواف) أي على قول مرجوح والراجح أنه لا يسن الغسل له لأن وقته موسع فلا يلزم اجتماع الناس لفعله في وقت واحد المقتضى ذلك لطلب الغسل (قوله الصادق) صفة للطواف فطلق الطواف شامل لأنواعه الثلاثة (قوله بطواف قدوم) وهو سنن يختص به حلال وحاج دخل مكة قبل الوقوف وقوله وإفاضة أي وطواف إفاضة وهو ركن وقوله وداع أي وطواف وداع وهو واجب وفي بعض النسخ ولدخول مدينة رسول الله ﷺ وبه تكمل السبعة عشر غسلا (قوله وبقيّة الاغسال السنن مذكورة في المطولات) منها الغسل لدخول المدينة الشريفة وقد عرفت انه مذكور في بعض النسخ ولدخول حرما وللخروج من الحام بماء متوسط بين الحار والبارد لانه يشد البدن وللحجامة ولقص الشارب وحلق العانة والبلوغ بالسن اما البلوغ بالاحتلام فيطلبه غسلان واجب ومنسوب ولكل ليلة من رمضان وقيد الاذعى بمن يحضر الجماعة والمعتمد عدم التقيد بذلك ولكل اجتماع من مجامع الخير ولسيلان الوادي

ولا فرق في هذا
الغسل بين بالغ
 وغيره ولا بين مجنون
 وعاقل ولا بين طاهر
 وخائض فان لم يجد
 المحرم الماء تيمم
(و) الغسل (لدخول
 مكة) لمحرم بحج أو
 عمره (و) للوقوف
 بعرفة (في تاسع ذي
 الحجة) (و) للبيت
 بمزدلفة ولرمي الجار
 الثلاث (في أيام
 التشريق الثلاث)
 فيغسل لرمي كل
 يوم منها غسلا أما
 رمي جرة العقبة في
 يوم النحر فلا
 يغسل له لقرب
 زمنه من غسل
 الوقوف (و) الغسل
 (للو طواف) (الصادق
 بطواف قدوم وإفاضة
 وداع) وبقيّة
 الاغسال السنن
 مذكورة في المطولات

ولتغير رائحة البدن ولدخول المسجد ولو غير الحرام كما قاله العلامة ابن حجر ولو غير ذلك
 فصل في المسح على الخفين ﴿ لو ذكره عقب الوضوء لكان أولى وأنسب لانه جزء منه ولعله ضمه للتيمم
 لان كلامهما مسح وقدمه عليه لكونه بالماء والتيمم بالتراب والكلام عليه منه حصر في خمسة أطراف الطرف
 الاولى في حكمه وذكره بقوله والمسح على الخفين جائز والطرف الثاني في شرطه وذكرها بقوله بثلاثة شرائط
 والطرف الثالث في مدته وذكرها بقوله ويمسح المقيم الخ والطرف الرابع في مبطلاته وذكرها بقوله ويبطل
 المسح الخ والطرف الخامس في كيفية لم يذكرها المصنف وأشار لها الشارح بقوله والسنة في مسحه أن يكون
 خطوطاً فالمصنف تكفل بجميعها الا الكيفية فأشار لها الشارح وشرع المسح على الخفين في السنة التاسعة من
 الهجرة في غزوة تبوك وهو مكان بالشأم في طريق الحاج وقيل شرع مع الوضوء ليلة الاسراء قبل الهجرة
 بسنة وهو ثابت عنه عليه السلام قولاً وفعلاً روى ابن المنذر عن الحسن البصري أنه قال حدثني سبعون
 من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ومن ثم قال بعضهم أخشى أن يكون انكاره كفراً وهو من خصائص
 هذه الامم يدل له قوله عليه السلام صلوأني خفافكم فان اليهود لا يصلون في خفافهم وهو رخصته يرفع الحدث رفعا
 مقيدا بمدد ويدح الصلاة من غير حصر (قوله والمسح على الخفين الخ) تعبير بالخفين أولى من تعبير غيره بالخف
 لايهامه جواز المسح على خف رجل واحدة وغسل الاخرى وليس كذلك وان كان الخف يطلق على الفردتين وعلى
 احدهما بل وعلى الاكثر من الفردتين يجعل آل في الخف للجنس فيشمل ما اذا كان له رجل واحدة لقطع الاخرى
 أو فقد هاخلقه ويشمل ما لو كان له أكثر من رجلين وكانت كلها أصلية أو بعضها أصلياً وبعضها زائداً واشتبه الزائد
 بالأصلي أو سامت فيلبس كلاهما خفاو يمسح على الجميع فان كان بعضها أصلياً وبعضها زائداً لم يشتهه ولم يسامت
 فالعبرة بالأصلي دون الزائد فليس الاول خفادون الثاني الا ان توقف لبس الاصلي على لبس الزائد فيلبسه أيضاً
 والمصنف انما نظر للغالب وهو أن الشخص له رجلان فعبر بالخفين والخف معروف وجعه خفاف ككتاب وأما خف
 البعير فجمعه أخفاف كقفل وأقفال للفرق بين ما هنا وما للبعير (قوله جائز) أي من حيث العدول عن غسل الرجلين
 اليه فلا ينافي انه يقع واجباً دائماً حتى قيل انه من الواجب التحير ورد بأن شرط الواجب التحير أن لا يكون بين الشيء
 وبدله كاهنا فان المسح على الخفين بدل عن غسل الرجلين وجواز العدول هو الاصل عند القدرة على كل من المسح
 والغسل وقد يجب فيما اذا كان مع لبس الخف ماء يكفيه للمسح ولا يكفيه للغسل أو ضاق الوقت عن الغسل أو كان
 يترتب على المسح انقاذ نحو غريق أو ادر الكعرة أو نحو ذلك وقد يحرم مع الاجزاء فيما اذا كان الخف مغصوباً
 أو من حر ير لرجل أو من جلد آدمي ومع عدم الاجزاء فيما اذا كان لبس الخف محرماً وقد يندب كان رغبته نفسه
 عن المسح ومالت الى الغسل لما فيه من النظافة لالكونه أفضل من المسح والافلا يندب حينئذ وكان طرأته شبهة
 في جواز المسح كأن يقول يحتمل انه نسخ فيشك في ذلك لأنه يشك هل يجوز له فعله أولاً والافلا يجوز له
 المسح حينئذ وكأن يكون ممن يقتدى به وقد يكره فيما اذا كرر المسح لانه يعيب الخف ويؤخذ من ذلك انه لو
 كان من خشب أو نحوه لم يكره لانه لا يعيبه (قوله في الوضوء) أي ولو مندوباً كالوضوء المجدد فيمسح فيه على الخفين
 بدلا عن غسل الرجلين وان لم تكن حاجة اليه فليس من الواجب التحير لانه لا يكون بين الشيء وبدله كاعامت (قوله
 لافي غسل) بالتثنية وقوله فرض أو نقل بدل منه ويصح قراءته بالتثنية وإضافته الى ما بعده من اضافة الموصوف
 الى الصفة فالفرض كغسل الجنب والنفل كغسل الجمعة (قوله ولا في ازالة النجاسة) أي ولو معفو عنها لم يقل فرض أو
 نقل كسابقه لانها لا تكون الا فرضاً لو كانت النجاسة معفو عنها لانه متى شرع في غسلها وقع فرضاً (قوله فلو أجنب)
 أي مثلاً فثله ما لوحاضت أو نفست وهذا تنزيه على قوله لافي غسل فرض وكان عليه أن يقول أو اغتسل لنحو جعة
 ليكون تنزيهاً على قوله أو نقل فيكمل التنزيه على قوله لافي غسل فرض أو نقل وقوله أو دميت رجلاه أي مثلاً فثله
 ما لو تنجس بغير الدم وهذا تنزيه على قوله ولا في ازالة النجاسة وقوله فإراد المسح الخ أي في صورتين وقوله لم يحز

﴿فصل والمسح على
 الخفين جائز﴾ في
 الوضوء لافي غسل
 فرض أو نقل ولا في
 ازالة النجاسة فلو
 أجنب أو دميت رجلاه
 فأراد المسح بدلا عن
 غسل الرجل لم يحز

جواب لو يجوز بضم الياء وسكون الجيم من الاجزاء ويلزم من عدم الاجزاء عدم الجواز بخلاف العكس فلو ضبط
 بفتح الياء وضم الجيم من الجواز لم يقدح عدم الاجزاء الذي هو المقصود (قوله بل لا بد من الغسل) أي لان الغسل
 وازالة النجاسة لا يتكرر ان مثل تكرار الوضوء فلا يشق فيهما النزاع بخلاف الوضوء فانه يشكر وكل يوم فلو
 كف النزاع لكل وضوء لشق عليه (قوله وأشعر قوله الخ) الاشعار هو لدلالة الخفية وقوله ان غسل الرجلين أفضل
 من المسح أي فيكون المسح خلاف الأفضل لانه مفضل كما يقتضيه التعبير بالفعل التفضيل فلا يكون مباحا يؤخذ
 من كلام الرملي وغيره أنه يكون مباحا وانما الطوخي قال وأفضل بمعنى فاضل فيكون المسح لأفضل فيه أصلا
 بل يكون مباحا (قوله وانما يجوز الخ) دخول على كلام المصنف (قوله لأحد هما فقط) أي مع غسل الرجل الاخرى
 ان كانت صحيحة أو التيمم عنهما ان كانت عليا (قوله الا أن يكون فاقد الاخرى) أي بقطع أو خلقه فانه يسمح على
 الموجودة فقط دون المفقودة الا ان بقي بعضها فلا بد أن يلبس ذلك البعض خفا ويمسح عليه أيضا (قوله بثلاثة
 شرائط) العدد لا مفهوم له فلا ينافي انها أربعة كما يشير لذلك قول الشارح ويشترط أيضا طهارتهما وشرائط جمع
 شريطة بمعنى مشروطة وهي مؤنثة فكان عليه حذف التاء من لفظ العدد وهو ثلاثة الا أن يجاب بانه أراد
 بالشرائط الشروط وهي جمع شرط وهو مذكر (قوله أن يبتدىء أي الشخص) عبارة الخطيب مريد المسح على
 الخفين وعلى كل شمل الذكروا لا تشي وقوله لبسهما أي الخفين وقوله بعد كمال الطهارة أي بعد تمامها بالغسل أو الوضوء
 أو التيمم ولو مع أحدهما لكن يكون التيمم لعل لا لفقد الماء أو الابلل بوجود ماء المسح ومسح جبهة ان كانت
 فلو كان عليه الحدان وغسل اعضاء الوضوء عنهما ولبس الخفين قبل غسل باقي بدنهم يعتد بهذا اللبس لانه لبسهما
 قبل كمال الطهارة فان قيل لا حاجة الى التقييد بالكمال لان حقيقة الطهارة لا تكون الا كاملة فن لم يغسل رجليه
 أو أحدهما لم ينتظم فيه أن يقال انه لبس على طهارة ويمثل ذلك اعتراض الرافعي على الوجيز وأجيب بان ذلك
 للتأكد كيدولدفع توهم ارادة البعض (قوله فلو غسل رجلا أو لبسها خفها الخ) نقرع على مفهوم الشرط وكذلك
 لو لبس الخفين قبل غسل الرجلين ثم غسلهما في الخفين فلا يكفي ذلك الا أن يزعمهما من موضع القدم ثم يدخلهما في
 الخفين (قوله ثم فعل بالآخرى كذلك) أي غسلها ثم لبسها خفها وقوله لم يكف أي لانه ابتداء لبسهما قبل كمال
 الطهارة فلا يكفي الا ان يزعم الاولى من موضع القدم ثم يعيدها ولو قطعت كفاه عن نزعها والمراد انه لا يكفي بالنسبة
 للمسح في المستقبل والافهله الوضوء يجزى في الصلاة ونحوها (قوله ولو ابتداء لبسهما بعد كمال الطهارة الخ) نقرع
 أيضا على مفهوم الشرط لان المعتبر في اللبس وصول الرجل قدم الخف ولذلك لو لبسهما سابق الخفين وغسلهما فيه
 ثم أدخلهما موضع القدم كفي فاكتبه المحشي من أن هذه الصورة ليست من مفاد المتن وما قاله غيره من أنها مستثناة
 من كلام المصنف انما هو بحسب الظاهر نظر الكونه ابتداء لبسهما بعد كمال الطهارة لكن قد عرفت ان هذا
 اللبس غير معتبر وانما المعتبر لبسهما في موضع القدم (قوله ثم أحدث قبل وصول الرجل) أي الاولى او الثانية
 (قوله لم يجز المسح) بضم الياء وسكون الجيم أي لانه انما لبسهما اللبس المعتبر الذي هو لبسهما في موضع القدم
 مع الحدث ولا عبرة بلبسهما في الساق مع الطهارة (قوله وان يكون الخ) لا يخفى أن اللفظ ضمير عائدا على الخفين
 في محل رفع على انه اسم يكون فلذلك فسر الشارح بالخفين لكن وجد فيه نسختان الاولى أي الخفان وهي ظاهرة
 والثانية أي الخفين وهي غير ظاهرة لانه يلزم عليها تفسير الضمير الذي هو في محل رفع بالمنصوب ولا وجه له (قوله
 سائر الخ) أي بحيث يمنع نفوذ الماء لوصب عليهما من غير محل الخرز فلا يجزى منسوج لا يمنع نفوذ الماء
 من غير محل الخرز لوصب عليه لان الغالب من الخفاف أنها تمنع النفوذ فتصرف اليها النصوص الدالة على الترخص
 فلا يكفي ما عداها (قوله غسل الفرض) أي غسل هو الفرض فلاضافة بيانية وقوله من القدمين بيان لمحل غسل
 الفرض ولما كان في بيان المصنف قصور لان الكعبين لم يدخل في القدمين مع أنهما من محل غسل الفرض كله
 الشارح بقوله بكعبيهما أي مع كعبيهما فالباء بمعنى مع فاشار الى أن في العبارة حذف (قوله فلو كانا دون الكعبين الخ)

بل لا بد من الغسل
 وأشعر قوله جائز أن
 غسل الرجلين أفضل
 من المسح وانما يجوز
 مسح الخفين لا
 أحدهما فقط الا أن
 يكون فاقد الاخرى
 (بثلاثة شرائط أن
 يبتدىء أي الشخص
 لبسهما بعد كمال
 الطهارة) فلو غسل
 رجلا أو لبسها خفها ثم
 فعل بالآخرى كذلك
 لم يكف ولو ابتداء
 لبسهما بعد كمال
 الطهارة ثم أحدث
 قبل وصول الرجل
 قدم الخف لم يجز
 المسح (وان يكونا)
 أي الخفان (سائر
 محل غسل الفرض من
 القدمين بكعبيهما
 فلو كانا دون الكعبين)

تفريع على مفهوم الشرط وكذا لو كان به تحرق في محل الفرض ولو تحرقت البطانة أو الظهارة فإن كان الباقي صفيقا لم يضر والاضر ولو تحرقا من موضعين غير متحاذيين لم يضر (قوله كالداس) بكسر الميم كما ضبطه الرملي في شرحه فإن الداس يستر العقب والقدم دون الكعبين (قوله لم يكف المسح عليهما) أي اللذين دون الكعبين وفي نسخة لم يكف المسح عليه أي الداس والاولى أقعد (قوله والمراد بالسائر هنا) أي في الخف وقيد الشارح بذلك احترازا عن السائر في العورة فإن المراد به فيها مانع الرؤية لا الحائل فقط وإن لم يمنع الرؤية فإسائر هنا عكس سائر العورة لأن القصد هنا منع نفوذ الماء وثم منع الرؤية يقول ذلك كفي الشفاف هنا لا هناك (قوله الحائل) أي ما يحول بين الماء وبين الرجل بحيث يمنع نفوذ الماء لوصب عليه من غير محل الخرز ولو من زجاج إن أمكن تتابع المشي عليه وقوله لا مانع الرؤية أي فلا يشترط أن يكون مانع الرؤية في كفي الزجاج حيث أمكن تتابع المشي عليه كما علمت (قوله وإن يكون السراخ) أي والمراد أن يكون السراخ وقوله من جوانب الخفين أي بالمعنى الشامل لأسفلهما وعقبهما فالمراد بالجوانب ما قابل الأعلى بدليل قوله لا من أعلاهما فلو روي القدم من أعلى الخف بان كان واسع الرأس لم يضر عكس سائر العورة فإنه يكون من أعلى وجوانب لا من أسفل فلو رثبت عورته من ذيله لم يضر لأن القميص مثلا يتخذ في سائر العورة لستر أعلى البدن وجوانبه والخف يتخذ لستر أسفل الرجل وجوانبه (قوله وأن يكونا) أي الخفان وسكت عنه الشارح لعلمه من سابقه (قوله مما يمكن تتابع المشي) أي مما يسهل توالى المشي فالمراد بما كان ذلك سهولته وإن لم يوجد بالفعل بل وإن كان لا بس الخفين مقعدا وليس المراد به جواز هولو على بعد بحيث يكون مستبعد الحصول والتتابع بمعنى التوالى عادة في المواضع التي يغلب المشي في مثلها بخلاف الوعة أي الصعبة لكثرة الحجارة ونحوها فخرج ما بعسره ذلك لتقل أو تحيد رأس أو خشية أوسعة أو ضيق فلا يصح المسح عليه نعم إن اتسع الضيق عن قرب أوضاع الواسع كذلك لم يضر والمراد إمكان ذلك بلامداس والأفقل شيء يكتفي مع المدايس (قوله عليهما) أي فيهما لأن المشي فيهما لا عليهما فعلى بمعنى في قال الحشى ولو أبدل المصنف عليهما بعليه لكان أولى وأوضح أي لأن الضمير عائدا على الأعلى الخفين ويمكن تفسير ما بالثنى بأن يقال من اللذين يمكن تتابع المشي عليهما (قوله لتردد مسافر في حوائجه من حط وترحال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قويين بحيث يمنعان نفوذ الماء ويشترط أيضا طهارتهما

كالداس لم يكف المسح عليهما والمراد بالسائر هنا الحائل لا مانع الرؤية وأن يكون الستر من جوانب الخفين لا من أعلاهما (وأن يكونا) يمكن تتابع المشي عليهما لتردد مسافر في حوائجه من حط وترحال ويؤخذ من كلام المصنف كونهما قويين بحيث يمنعان نفوذ الماء ويشترط أيضا طهارتهما

فكانه لا يمكنه تتابع المشي عليه بخلاف ما قبله فانه محرم لعرض واعلم أن شرط الطهارة معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس خفين نجسين أو متنجسين ثم طهرهما قبل المسح أجزأ المسح عليهما وأما بقية الشرط فتعتبر عند اللبس على المعتمد من خلاف طويل (قوله ولو لبس خفاف فوق خف) خرج بهذا ما لو لبس خفاف فوق جبيرة واجبها المسح فانه لا يصح المسح عليه وهذه المسئلة تسمى بمسئلة الجرموق بضم الجيم والميم وهو فارسي معرب وأصله بلغة الفرس جرموك فغيره العرب وقالوا جرموق وهو خف فوق خف فهو اسم للخف الاعلى وحاصل مسئلته أنهما تارة يكونان قوين وتارة يكونان ضعيفين وتارة يكون الاعلى قويا والاسفل ضعيفا وتارة بالعكس وقد ذكر الشارح حكم الاخيرين ولم يذكر حكم الاولين فحق كذا ضعيفين لا يصح المسح عليهما مطلقا وأما القويان فحكمهما كحكم ما اذا كان الاعلى ضعيفا والاسفل قويا فيجوز فيهما التفصيل الذي ذكره الشارح (قوله لشدة البرد مثلا) أي أو لكثرة الخفاف عنده أو لعله (قوله فان كان الاعلى صالحا للمسح) أي لكونه قويا وقوله دون الاسفل أي لكونه ضعيفا وقوله صح المسح على الاعلى أي لانه الخف وما تحته كاللفافة فكانه لا لبس خفا واحدا على لفاقة على قدمه (قوله وان كان الاسفل صالحا للمسح) أي لكونه قويا وقوله دون الاعلى أي لكونه ضعيفا وهذا ليس بقيد بل الحكم كذلك وان كان الاعلى صالحا للمسح أيضا فيجوز فيهما التفصيل المذكور كما علمت (قوله فمسح الاسفل) أي كأن وضع يده بين الخفين ومسح الاسفل منهما (قوله أو الاعلى) أي أو مسح الاعلى وقوله فوصل البلبل للاسفل أي ولومن محل الخرز (قوله ان قصد الاسفل) أي وحده وقوله أو قصدها أي الاعلى والاسفل فهاتان صورتان يصح فيهما المسح (قوله لان قصد الاعلى فقط) أي لا يصح المسح ان قصد الاعلى دون الاسفل وكذا ان قصدا واحدا لا يعينه لان الواحد المبهم يصدق بالجزى وغير الجزى فهاتان صورتان لا يصح فيهما المسح (قوله وان لم يقصدوا احدا منهما بل قصد المسح في الجلة) هذه هي صورة الاطلاق خلافا لمن جعلها غيرها حيث قال ان صورة الاطلاق لا قصد فيها أصلا بخلاف هذه ففيها قصد وهذه صورة يصح فيها المسح فصور الصحة ثلاث وصور عدم الصحة صورتان (قوله أجزأني الاصح) أي لانه قصد اسقاط الفرض بالمسح وقصد وصل الماء الى الاسفل ومقابل الاصح أنه لا يجزى لان قصده صالح للاعلى وهو لا يجزى (قوله ويمسح المقيم) أي ولو عاصيا باقامته كمناشرة من زوجها أو بقى من سيده أو يلحق بالمقيم المسافر سفر اقصر او العاصي بسفره والهائم (قوله يوما وليلة) سواء تقدمت الليلة على اليوم أو تأخرت عنه فالاول كأن أحدث وقت الغروب والثاني كأن أحدث وقت الفجر فان أحدث في أثناء اليوم أو في أثناء الليلة كمل المنكسر فقول هو ما وليلة أي ولو ملققين وغاية ما يستبيحه المقيم من الصلوات سبع ان جمع بالمطر جمع تقديم وست ان لم يجمع وذلك كأن أحدث بعد الظهر فيتوضأ ويمسح ويصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح والظهر وكذا العصر ان جمعه مع الظهر جمع تقديم بالمطر (قوله ويمسح المسافر) أي سفر قصر وغاية ما يستبيحه المسافر سفر قصر من الصلوات سبع عشرة صلاة ان جمع بالسفر وستة عشر ان لم يجمع وذلك كأن أحدث بعد الظهر فيتوضأ ويمسح ويصلي الظهر وهكذا الى نظيره من ثالث يوم فيصلي الظهر والعصر معه ان جمع والظهر فقط ان لم يجمع (قوله ثلاثة أيام بلياليهن) وفي نسخة وبلياليهن بالنصب عطفا على ثلاثة فقول الشارح المتصلة بها يقرأ بالجر على النسخة الاولى وبالنصب على الثانية وأشار به الى أن اضافة الليالي الى الايام لاتصالها بها وان لم تكن بلياليهن حقيقة فالإضافة لادنى ملا يستوتأيت الضمير مع عودته على الايام لانه جمع غير العاقل فيعامل معاملة المؤنث ولأن كل جمع مؤنث كما قال الزمخشري

ان قومي تجمعوا * وبقتلى تحدثوا لا بالي بجمعهم * كل جمع مؤنث

(قوله سواء تقدمت) أي الليالي على الايام كأن أحدث وقت الغروب وقوله أو تأخرت أي الليالي عن الايام كأن أحدث وقت الفجر فتحسب الليلة المتأخرة هنا للنص عليها في الحديث كحديث أرخص صلى الله عليه وسلم للمسافر ثلاثة أيام وبلياليهن وللمقيم يوما وليلة اذا ظهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما وبذلك فارق عدم

ولو لبس خفا فوق
خف لشدة البرد
مثلا فان كان الاعلى
صالحا للمسح دون
الاسفل صح للمسح
على الاعلى وان
كان الاسفل صالحا
للمسح دون الاعلى
فمسح الاسفل صح
أو الاعلى فوصل
البلبل للاسفل صح
ان قصد الاسفل
أو قصدها معا لا
ان قصد الاعلى فقط
وان لم يقصد واحدا
منهما بل قصد المسح
في الجلة أجزأ في
الاصح (ويمسح
المقيم يوما وليلة
ويمسح المسافر
ثلاثة أيام بلياليهن)
المتصلة بها سواء
تقدمت أو تأخرت

حسبانها في شرط الخيار ثلاثة أيام ولو أحدث في أثناء يوم أول ليلة كمل المنكسر من اليوم الرابع أو الليلة الرابعة واعلم أن الليل سابق على النهار حتى ليلة عرفة وإنما لحقوا الليلة النحر بيوم عرفة في حكمهما من حيث اجزاء الوقوف (قوله) وابتداء المدة (الخ) ويجوز للابس الخف أن يجدد الوضوء قبل حدثه بل يستحب كغيره ويمسح على الخفين في كل تجديد مادام متطهر ولو سنيين ولا تحسب المدة لأنه لم يشرع فيها (قوله من حين يحدث) بجر حين بجر كظاهرة أو ينشأها على الفتح في محل جبر لاضافتها للجملة الفعلية قال في الخلاصة

وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بني فلن يفندا

وعبارة المصنف صالحة لأن تحسب المدة من انقضاء الحدث كما جرى عليه الشارح وهو ما عليه جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين وصاحبة لأن تحسب من ابتداءه واعتبر العلامة الرملی حسان المدة من أول الحدث الذي شأنه أن يقع باختياره وان وجد غير اختياره كالنوم والمس والمس سواء انفرد وحده أو اجتمع مع غيره ومن آخر الحدث الذي شأنه أن يقع غير اختياره كالبول والغائط ويمكن خل المتن عليه (قوله أي من انقضاء الحدث) ظاهره مطلقا وقد علمت ما فيه من التفصيل (قوله الكائن بعد تمام لبس الخفين) بخلاف الكائن قبل ذلك (قوله لا من ابتداء الحدث) لأنه بما يستغرق غالب المدة وهذا مقابل للانقضاء الذي ذكره الشارح (قوله لا من وقت المسح) أي وقت المسح بالفعل لا وقت جوازه كما فهم المحشى فاعترض على الشارح حيث قال لو أسقط لفظ الوقت لكان أولى لأن مراده وجوده بالفعل وأما وقت حوازه فمعتبر في ابتداءها اتفاقا (قوله ولا من ابتداء اللبس) أي وإن جازله المسح للوضوء المجدد كما تقدم وجلة ما نفاه الشارح ثلاثة أشياء (قوله والعاصي بالسفر) بأن انشأه معصية كأن سافر لقطع الطريق أو أنشأه طاعة ثم قلبه معصية ويقال له العاصي بالسفر في السفر في هاتين الصورتين يمسح مسح مقيم وأما العاصي في السفر وهو الذي يسافر طاعة كزيارة سيدي أحمد البدوي لكنه يعصى فيه كأن يشرب الخمر أو يترك بعض الصلوات فيمسح ثلاثة أيام بلياليها لأنه ليس عاصيا بنفس السفر الذي هو السبب في الرخصة (قوله) والهائم) وهو الذي لا يدري أين يتوجه فان انضم إلى ذلك عدم التزام طريق سمي راكب التعاسيف فهو داخل في الهائم فقطعه عليه في بعض العبارات من عطف الخاص على العام (قوله مسحان مسح مقيم) فهما ملحقان به وكذلك المسافر سفر أقصيرا كما تقدم (قوله ودائم الحدث) ومثله التيمم لفقد الماء بأن تيمم لمرض أو جرح ثم لبس الخفين ثم تجشم المشقة وتوضأ ومسح الخفين وأما التيمم لفقد الماء فيبطل تيممه برؤية الماء واعلم أن دائم الحدث كغيره في المدة فإذا ارتكب الحرمة ولم يصل الفرائض مسح للنوافل يومه وأوليله إن كان مقيما وثلاثة أيام ولياليهن إن كان مسافرا وإذا صلى الفرائض لم يمسح إلا لفرض ونوافل إن لم يكن صلى بطهره الذي لبس عليه الخفين فرضا والامسح للنوافل فقط وبهذا الاعتبار يكون تقييد ما تقدم من كونه يمسح جميع المدة السابقة (قوله حدثا آخر مع حدثه الدائم) كان أحدث حدث اللبس أو المس مع حدث البول الدائم وأما حدثه الدائم وحده فلا يحتاج معه إلى استئناف طهر نعم إن أخر الدخول في الصلاة بلا غرض بطل طهره فتجب عليه المبادرة بالصلاة عقب طهره (قوله قبل أن يصل) به أي بطهره الذي لبس عليه الخف وكان الأولى الاظهار لأنه لم يتقدم نصريح به (قوله ما كان يستبيحه لو بقي طهره الذي لبس عليه خفيه) أي لأن مسحه مرتب على ذلك الطهر وقوله وهو أي ما كان يستبيحه لو بقي طهره وقوله فرض ونوافل أي لأنه محدث بالنسبة لما زاد على فرض ونوافل فإن أراد فرضا آخر وجب عليه النزاع والطهر الكامل (قوله فلو صلى بطهره فرضا الخ) محتز قوله قبل أن يصل به فرضا (قوله واستباح نوافل فقط) أي دون الفرض لأنها هي التي يستبيحها لو بقي طهره الذي لبس عليه الخفين (قوله فإن مسح الخ) علم من اعتبار المسح أنه لا عبرة بالحدث وإن تلبس بالمدة فلو سافر بعد الحدث وقبل المسح ثم مسح في السفر فله أن يتم مدة مسافر وابتداؤها من الحدث الذي في الحضر وقوله الشخص أي المقيم في هذه بدليل قوله في الحضر وقوله ثم سافر أي بعد المسح وقوله أو مسح أي المسافر في هذه بدليل قوله في السفر وقوله ثم أقام أي بعد المسح والمراد أنه مسح خفيه أو أحدهما على

(وابتداء المدة)
تحسب (من حين يحدث) أي من انقضاء الحدث الكائن بعد تمام (لبس الخفين) لا من ابتداء الحدث ولا من وقت المسح ولا من ابتداء اللبس والعاصي بالسفر والهائم مسح مقيم ودائم الحدث إذا أحدث بعد لبس الخف حدثا آخر مع حدثه الدائم قبل أن يصل به فرضا يمسح ويستبيح ما كان يستبيحه لو بقي طهره الذي لبس عليه خفيه وهو فرض ونوافل فلو صلى بطهره فرضا قبل أن يحدث مسح واستباح نوافل فقط (فإن مسح) الشخص (في الحضر ثم سافر أو مسح في السفر ثم أقام)

الراجح كما قاله بعضهم (قوله قبل مضي يوم وليلة) هو قيد في المسئلتين فيخرج به في الاولى ما لم مسح في الحضرم سافر بعد مضي يوم وليلة فانه يجب عليه النزاع لفرغ المدق يخرج به في الثانية ما لم مسح في السفر ثم أقام بعد مضي يوم وليلة فانه يجب عليه النزاع أيضا وهذا القيد أخذه الشارح من قول المصنف أتم مسح مقم الذي هو جواب الشرط في المسئلتين (قوله والواجب في مسح الخف ما يطلق عليه اسم المسح الخ) فلو وضع يده المبتلة عليه لم يمرها أو قطر عليه أجزأ وقوله اذا كان على ظاهر الخف أي ظاهر أعلى الخف فهو على حذف مضاف كما صرح به غيره وقوف على محل الرخصة فانه ورد الاقتصار على ظاهر أعلاه (قوله ولا يجزئ المسح على باطنه ولا على عقب الخف ولا على حرفه ولا أسفله) أي لانه لم يرد الاقتصار على شيء منها كما ورد الاقتصار على الأعلى (قوله والسنة في مسحه أن يكون خطوطا) والاولى في كيفية أن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليسرى الى أطراف الاصابع واليمنى الى آخر ساقه كما قاله شيخ الاسلام والمراد الى آخر الساق بما يلي القدم لا بما يلي الركبة لان أول الساق بما يلي الركبة وآخره بما يلي الرجل فان وضع كل شيء على الاتصاف فلا يسن في الخف التحجيل خلافا لمن قال بسنه فيه لفهمه أن المراد الى آخر الساق بما يلي الركبة ويكره استيعابه وجعله الشيخ الخطيب خلاف الاول قال وعليه يحمل قول الروضة لا يندب استيعابه ويكره أيضا تكراره وغسله وتليته لانه يعينه ويؤخذ من العلة أنه لو كان من حديد أو خشب لا يكره لانه لا يعينه حينئذ (قوله بان يفرج الماسح الخ) تصوير لكونه خطوطا وقوله ولا يضمها بالنصب عطف على يفرج من قبيل عطف التفسير (قوله ويبطل المسح) أي حكمه فهو على تقدير مضاف ويلزمه ان كان بظهر المسح غسل رجله بنية جديدة على المعتمد لا نهطر أعليه ما حدث جديدا تشمله النية السابقة حتى لو كان في صلاة بطلت ولو كان واقفا في ماء وقصد غسلهما (قوله بثلاثة أشياء) أي بأحد ثلاثة أشياء فالبطل واحد منها وان لم تجتمع الثلاثة (قوله بخلعهما) التثنية ليست بقيد ولذلك قال أو خلع أحدهما والفعل ليس بقيد ولذلك قال أو انخلعه والمدار على ظهور رشي وماسر به من رجل أو لفاقه أو غيرهما (قوله أو خروج الخف عن صلاحية المسح كتحرقه) أي لانه لا بد من دوام صلاحيته للمسح في جميع المدة (قوله وانقضاء المدة) أي ولو احتمل الا فلا مسح لشاك في بقاء المدة كأن نسي ابتداءها لان المسح رخصة فلا يصار اليها الا بيقين ولو زال شكه عمل بمقتضاه كما قاله الشبر المسمى (قوله وفي بعض النسخ مدة المسح) واليه ترجع النسخة الاولى بجعل أل بدلا عن المضاف اليه ولو بقي من مدة المسح ما يسع ركعة فاحرم بها أكثر من ركعة لم تنعقد صلاته كما قاله السبكي واستوجه الرمي وفرق بين هذا وبين من كانت تكشف عورته في ركوعه بإمكان تصحيح تلك دون هذه وقال الخطيب بانها تنعقد لانه على طهارة في الحال (قوله من يوم وليلة الخ) بيان لمدة المسح (قوله بعروض ما يوجب الغسل) أي أصالة فلا يبطل المسح ما يوجبه عرضا اذا غسل رجله في الخف كالغسل المنذور ومثله الغسل المندوب وازالة النجاسة عن رجله ان أمكن غسلهما في الخف والواجب النزاع وبطل المسح (قوله كجنابة الخ) أي أو ولادة لان ذلك لا يتكرر تكرار الحدث الاصغر وفارق الجيرة بان الحاجة ثم أشد النزاع فيها أشق بخلافه هنا (قوله للابس الخف) متعلق بعروض تمة قال في الاحياء يستحب لمن أراد لبس الخف أن ينفضه ثلاثا يكون فيه حية أو عقرب أو شوكة أو نحو ذلك لما ورد أنه ﷺ دعا بخفيه فلبس أحدهما ثم جاء غراب فاحتمل الآخر ورماه فخرجت منه حية فقال رسول الله ﷺ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفضهما وكان ﷺ اذا أراد الحاجة أبعث المشي فانطق ذات يوم لحاجته تحت شجرة ثم توضأ ولبس أحدهما فجاء طائر أخضر فاخذ الخف الآخر فارتفع به ثم ألقاه فخرج منه أسود سالخ فقال رسول الله ﷺ هذه كرامة أكرمني الله بها اللهم اني أعوذ بك من شر ما يمشي على بطنه ومن شر ما يمشي على رجله ومن شر ما يمشي على أربع

فصل ﷻ لما تكلم على الثاني من مقاصد الطهارة وهو الغسل شرع يتكلم على ثالثها وهو التيمم والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا أي ترابا طاهرا والمراد بالطاهر الطهور كما سيأتي وخبر مسلم جعلت لي الارض مسجدا وترتها أي ترابها طهورا وهو من خصائص هذه الامة كما يدل عليه الحديث

قبل مضي يوم وليلة
(أتم مسح مقم)
والواجب في مسح
الخف ما يطلق عليه
اسم المسح اذا كان
على ظاهر الخف ولا
يجزئ المسح على
باطنه ولا على عقب
الخف ولا على حرفه
ولا أسفله والسنة في
مسحه أن يكون
خطوطا بان يفرق
الماسح بين أصابعه
ولا يضمها (و يبطل
المسح) على الخفين
(بثلاثة أشياء
بخلعهما) أو خلع
أحدهما أو انخلعه
أو خروج الخف عن
صلاحية المسح
كتحرقه (وانقضاء
المدة) وفي بعض
النسخ مدة المسح من
يوم وليلة لمقيم وثلاثة
أيام بلياليها للمسافر
(و) بعروض
(ما يوجب الغسل)
كجنابة أو حيض أو
نفاس للابس الخف
(فصل)

المذكور وفرض سنته كما عليه الأكثر ونوقل سنة أربع واختلف فيه فقيل رخصة مطلقا وقيل عزيمة مطلقا وقيل إن كان لفقد الماء فعزيمة والافرخصة وهو الذي اعتمدته الشيخ الحنفى (قوله في التيمم) أى في بيان شرائطه وفرائضه وسننه ومبطلاته بناء على النسخة التي ليس فيها ترجمة مستقلة للبطلات فالكلام عليه منحصر في أربعة أطراف الطرف الأول في شرائطه والطرف الثاني في فرائضه والطرف الثالث في سننه والطرف الرابع في مبطلاته (قوله في بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله) أى نظر الكون التيمم طهارة كاملة ومسح الخفين ليس طهارة كاملة وتقدم مسح الخفين على التيمم أولى وأنسب لأن الأول بالماء والثاني بالتراب كما مر (قوله والتيمم لغة القصد) يقال تيممت فلانا أى قصدته ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخيت منه تنفقون ومنه قول الشاعر هجوا للخطابين تيممتم لما فقدت أولى النهى * ومن لم يجد ماء تيمم بالتراب

(قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله ايصال تراب الخ) استفيد منه أنه لا بد من فعل الفاعل فلو وقف في مهبط ريح فوصل إليه التراب بنفسه فردده ونوى لم يكف وقوله طهرو رأى مطهر ويلزم من ذلك أنه طاهر فقول الحنفى طهرو أى طاهر ليس على ما ينبغي (قوله للوجه واليدين) وأجمعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان الحدث أكبر (قوله بدلا) أى حال كونه بدلا وقوله عن وضوء أو غسل أى ولو مندو بين كالوضوء المجدد وغسل الجمعة وقوله أو غسل عضو أى واجب فلا يتيمم عن غسل عضو مندوب كغسل الكفين قبل المضمضة (قوله بشرائط مخصوصة) مراده بالشرائط الأمور التي لا بد منها فيشمل الأركان فلا يعترض بأنه أهمل النية والترتيب (قوله وشرائط التيمم الخ) فيه تغليب الشرط كدخول الوقت على السبب كوجود العذر بسفر أو مرض وتسمية الكل شرائط وعدها بعضهم كالمصنف خمسة وسيأتى الكلام عليها وعدها النووي ثلاثة فقد الماء والحاجة إليه والخوف من استعماله وعدها صاحب الطراز المذهب سبعة ونظمها في قوله

ياسائلى أسباب حل تيمم * هي سبعة بسماعها تراتح

فقد وخوف حاجة اضلاله * مرض يشق جيرة وجراح

وعدها شيخ الاسلام في تجريده أحد وعشرين وكلها ترجع الى سبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا والاسباب التي ذكرها أسباب لذلك السبب (قوله خمسة أشياء) كذا في أكثر النسخ وقوله وفي بعض نسخ المتن خمس خصال وهى بمعنى الخمسة أشياء (قوله أحدها) أى الأشياء الخمسة (قوله وجود العذر) أى تحقيقه وحصوله والعذر كناية عن العجز عن استعمال الماء وقوله بسفر أى بسبب سفر وخص السفر بالذكر لأن فقد الماء يغلب فيه والافالمدار على فقد الماء في السفر أو في الحضر وهذا إشارة للعذر الحسى وهو فقد الماء وقوله أو مرض أى حصوله أو زيادته أو بقاءه أو شين فاحش في عضو ظاهر بخلاف اليسير كقليل سواد بخلاف الفاحش في عضو باطن فلا أثر لذلك والظاهر ما يبدو عند المهنة كالوجه واليدين والباطن بخلافه ويعتمد في ذلك قول الطبيب العدل في الرواية ويعمل بمعرفته إن كان عارفا في الطب لا بتجربته على ما قاله الرملى وقال ابن حجر يعمل بتجربته خصوصا مع فقد الطبيب في محل يجب طلب الماء منه وهذا بيان للعذر الشرعى فأشار المصنف لكل من العذر الحسى والشرعى ولو كان في السفينة وخاف من أخذه الماء من البحر غرقا أو نحوه تيمم وصلى ولا إعادة عليه إن لم يغلب وجود الماء هناك بحيث لو زال ذلك البحر لانه كالعدم وقد ألغز بعضهم في ذلك حيث قال

وما رجع للماء ليس بفاقد * سليم لعضو من مبيح تيمم

تيمم لا يقضى صلاة وهذه * لعمري خفاء في حجاب مكتم

وأجابه شيخنا رحمه الله بقوله

لقد كان هذا جالسا في سفينة * وشق عليه الماء قبل التحريم

وكان بحيث البحر لو زال لم يكن * لماء وجود غالبا ثم قافهم

في التيمم وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله والتيمم لغة القصد وشرعا ايصال تراب طهرو للوجه واليدين بدلا عن وضوء أو غسل أو غسل عضو (بشرائط مخصوصة وشرائط التيمم خمسة أشياء) وفي بعض نسخ المتن خمس خصال أحدها (وجود العذر بسفر أو مرض

(قوله والثاني) أي من الأشياء الخمسة (قوله دخول وقت الصلاة) أي يقينا فلو تيمم شاك فيه لم يصح وإن صادفه والوقت شامل لوقت العذر فيتيمم للعصر عقب الظهر إذا جمعها معها وكذلك العشاء مع المغرب ويتيمم للصلاة بعد دخول وقتها ولو قبل الاتيان بشرطها كستر وخطبة جمعة وإنما يصح التيمم قبل إزالة النجاسة عن يده لكونه طهارة ضعيفة مع التوضيح بها لا لكونها شرطا للصلاة أي بخلاف ثوبه أو الماء صح التيمم قبل إزالتها عن الثوب والمكان ويدخل وقت صلاة الجنابة بانقضاء طهر الميت من غسل أو تيمم ووقت صلاة الاستسقاء بارادة فعلها ووقت صلاة الكسوف أو الخسوف بتغير الكوكب ووقت صلاة نفل مطلق بارادته في أي وقت كان الوقت الكراهة إذا أراد إيقاع الصلاة فيه ووقت سجود تلاوة بارادته وهكذا (قوله فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها) أي لانه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت وهذا تفرع على مفهوم الشرط (قوله والثالث) أي من الأشياء الخمسة (قوله طلب الماء) بفتح اللام على المشهور ويجوز اسكانها وحمل اشتراط طلب الماء أن لم يتيقن فقده في محل طلبه والأفلا فائدة للطلب حينئذ فيتيمم في هذه الحالة بالطلب (قوله بعد دخول الوقت) ظرف للطلب فلو طلبه قبل دخول الوقت لم يكف (قوله بنفسه) متعلق بالطلب وقوله أو بمن أذن له أي أن كان ثقة ولو واحدا عن جمع فلو بعث النازلون واحدا ثقة يطلب لهم كفي ولا فرق بين أذنه له في الوقت أو قبله ليطلبه فيه أو يطلق بخلاف ما لو أذن له قبله ليطلب قبله ولو طلب فيه (قوله من رحله) هو مسكن الشخص من حجر أو مدر أو شعر أو نحوه ويطلق أيضا على ما يستصحبه معه من الأثاث وقوله ورفقته بثلاث الرء والمراد رفقته المنسوبون اليه في الخطر الترحال سمو بذلك لارتفاق بعضهم من بعض ويستوعبهم ولو بأن ينادي فيهم من معه ماء يجوده أو بضمنه وهو قادر عليه ولا يقتصر على قوله يجوده لأن السامع قد يكون بخيلا فلا يسمح إلا بضمنه ولابد أن يكون بضمن مثله زمانا ومكانا (قوله فان كان منفردا الخ) هذا مقابل لقوله ورفقته لكن الانفراد ليس بقيد لأن النظر الآتي عام في المنفرد وغيره وعبرة غيرة ثم إن لم يجد الماء في ذلك نظر الخ لكن الترتيب المستفاد من ثم التي في تلك العبارة ليس بقيد فلو نظر حوائله ثم طلبه من رحله ورفقته صح (قوله نظر حوائله) أي من غير تردد كما يؤخذ مما بعده وحوائله مفرد بصورة المتن يقال حوائله وحواله وحوله بمعنى وهو جانب الشيء المحيط به بعضهم جعله جمع حول على غير قياس والقياس أحوال كبيت وأبيات وقوله من الجهات الأربع أي يميننا وشمالا وأماما وخلفا وخص موضع الخضرة والطير بمزيد احتياط (قوله ان كان بمستومن الأرض) تقييد لقوله نظر حوائله ولا بد أن لا يكون ثم مانع من النظر كأشجار أو نحوها (قوله فان كان فيها ارتفاع وانخفاض) مقابل لقوله ان كان بمستومن الأرض (قوله تردد قدر نظره) أي المعتدل وهو قدر غلوة سهم أي غاية رميه وهذا هو حد الغوث لكونه إذا استغاث برفقته لا مرنزل به أغاثوه مع تشاغلهم بأشغالهم فالمراد من العبارات الثلاث واحد ومقتضى ذلك انه يجب عليه التردد في جميع الجهات قدر نظره المذكور وخالف ذلك في المجموع وقال ان كلامهم يخالفه لقولهم وان كان بقر به جبل صعدوه ونظر حوائله قال الشافعي في البويطي وليس عليه أن يذود لطلب الماء لأن ذلك أضر عليه من اتيانه الماء في الموضع البعيد وليس ذلك واجبا عليه عند أحد ويشتد أمنه على نفس وعضو ومنفعة ومال وان قل واختصاص سواء كان له أو لغيره وان لم يلزمه الذب عنه وعلى خروج الوقت سواء كان يسقط الفرض بالتيمم أولا وهذا كله عند التردد في وجود الماء في ذلك الحد فان تيقن وجوده اشترط الأمن على النفس والعضو والمنفعة والمال إلا ما يجب بذله في ماء الطهارة ان كان يحصله بالمقابل والاشترط الأمن عليه أيضا والأمال الغير الذي لا يجب الذب عنه ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ولا على الاختصاص فان تردد في الماء فوق ذلك الى نحو نصف فرسخو يسمى حد القرب لم يجب طلبه مطلقا فان تيقن وجوده فيه وجب طلبه منه ان أمن غير اختصاص ومال يجب بذله في ماء طهارته وأما خروج الوقت فقال النووي يشترط الأمن عليه وقال الرافعي لا يشترط وجع الرمي بينهما يحمل كلام النووي على ما إذا كان في محل يسقط فيه الفرض بالتيمم وحل كلا الرافعي على خلافه

(و الثاني دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها (و الثالث طلب الماء بعد دخول الوقت) بنفسه أو بمن أذن له في طلبه فيطلب الماء من رحله ورفقته فان كان منفردا نظر حوائله من الجهات الأربع ان كان بمستو من الأرض فان كان فيها ارتفاع وانخفاض تردد قس نظره

فان كان فوق ذلك ويسمى حد البعد لم يجب طلبه مطلقا ولو خاف من استعمال الماء البار ودعجز عن تسخينه في الحال لكنه علم وجود حطب في مكان اذا ذهب اليه لا يرجع الا بعد خروج الوقت فالذي يظهر انه يجب عليه قصد الحطب وان خرج الوقت كما استقر عليه كلام الرمي ونقله عنه ابن قاسم (قوله الرابع) اي من الاشياء الخمسة (قوله تعذر استعماله) اي شرعا وحسا كما أشار اليه الشارح بقوله أولا بان يخاف من استعمال الماء الخ وثانيا بقوله ويدخل في العذر ما لو كان بقر به ماء الخ بناء على أن هذا من العذر الحسي كما صرح به عبارة الخطيب وغيره وبعضهم جعله من العذر الشرعي ويترب على ذلك انه على الاول يفصل في وجوب الاعادة بين كون المحل يغلب فيه الوجود أولا بخلافه على الثاني وهذا أعم من قوله وجود العذر بسفر أو مرض لتقييده فيه بالسفر أو المرض واطلاقه في هذا فهو يغني عن المتقدم لكن من قواعدهم أنه لا يعترض باغناء التأخر عن المتقدم (قوله أي الماء) تفسير للضمير (قوله بان يخاف الخ) تصوير للعذر فالله للتصوير ويحتمل أنها للسبيبة والمعنى عليه بسبب خوفه ويعتبر في الخوف قول طيب عدل في الرواية يعمل بمعرفته لا بتجربته على المعتمد كما تقدم في المرض (قوله على ذهاب نفس أو منفعة عضو) بان يخاف على نفسه الهلاك أو على منفعة عضوه التالف (قوله ويدخل في العذر الخ) الانسب بلفظ المتن أن يقول ويدخل في التعذر الخ وقد علمت شموله للشرعي والحسي ففي كلام المحشي تأمل ويدخل فيه أيضا ما لو وجد خابية مسبلة للشرب مثلا فلا يجوز له الوضوء منها كافي الزوائد بل يتيمم وهذا من العذر الشرعي كما هو ظاهر (قوله ما لو كان بقر به ماء) صادق بما لو كان في حد الغوث أو في حد القرب بخلاف حد البعد لانه لا يجب عليه الذهاب اليه حينئذ ولو مع الامن (قوله وخاف لو قصد على نفسه الخ) وكذا الخوف انقطاعا عن رفقته ومثل نفسه نفس غيره وعضوه عضو غيره (قوله أو على ماله) أي غير ماله الذي يجب بذله في ماء الطهارة ان كان يحصله بلا عوض وخرج بماله مال غيره الذي لا يلزمه الذب عنه فانه لا يشترط الامن عليه ولا يشترط أيضا الامن على الاختصاص كما تقدم (قوله ويوجد في بعض نسخ المتن) وعلى هذا البعض شرح الخطيب وجعل هذه الزيادة وهي قوله واعوازه بعد الطلب الشيء الخامس وجعل قوله والتراب الخ الشيء السادس ولذلك قال عند قول المصنف وشرائط التيمم خمسة اشياء والمعدود في كلامه ستة كما استعرفوا الاظهر عدم جعله شيئا مستقلا لانه من جملة التعذر الشرعي فتكون الاشياء خمسة فقط كما يشير اليه قول الشارح في هذا الشرط أي الرابع وهو تعذر استعماله (قوله زيادة) بالتنوين وقوله بعد تعذر استعماله أي بعد قول المصنف وتعذر استعماله (قوله وهي) أي تلك الزيادة وقوله واعوازه بعد الطلب أي احتياجه بعد طلبه لعطش حيوان محترم وهو مالا يباح قتله كشر به أو شرب دابته ولو كانت حاجته لذلك في المستقبل صونا للروح عن التلف فيتيمم مع وجوده ويحرم التطهر به ان ظن محتاجا اليه في القافلة وان كبرت كالخجاج فمن الجهل كونهم يتوضؤون بالماء مع ان ركب الحاج لا يدخلوا عن محتاج اليه ولا يكاف الطهر به ثم جمعه وشر به لغير دابة لانه مستقدر عادة ما لها في كاف ذلك وللعطشان أخذ الماء من ماله كقهرا عليه ببذله ان لم يبذله والعطش المبيح للتيمم يعتبر فيه قول الطيب العدل وله أن يعمل بمعرفته كما مر وخرج بالمحترم غيره كالخربي والمرند وتارك الصلاة بعد أمر الامام فلا يتيمم لاحتياجه بل يتوضأ بالماء ولو أدى الى هلاكه ولو احتاج الى الماء لبلى كعك ونحوه فان لم يمكن تناوله الا ببذله يتيمم لاحتياجه للماء في ذلك والامتنع عليه التيمم ومثل احتياجه للماء احتياجه لثمنه في مؤتمعه من نفسه وعياله وهذا كله من التعذر الشرعي كما مر (قوله والخامس) أي من الاشياء الخمسة وفي بعض النسخ والشرط الخامس ولعله صرح بالشرط هنا للرد صريحا على من جعل التراب ركنا (قوله التراب) أي بجميع أنواعه حتى ما يداوى به وهو الطين الارمني والمحرق منه ما لم يصير رمادا كافي الروضة وغيرهما وطين مصر وهو المسمى بالطفل اذا دق وصار له غبار بخلاف ما اذا كان مستحجرا ولا غبارا وبهذا يجمع بين الكلامين في ذلك وما أخرجه الارضة من المدر لا من الخشب وان اختلط بلعابها بعد جفافه كعجون بمائع جف وان تغير لونه أو طعمه أو ربحه البطحاء وهو ما في مسيل الماء والسبخ الذي لا ينبت مالم يعلح فجميع ما يصدق عليه اسم التراب

(و) الرابع (تعذر استعماله) أي الماء بان يخاف من استعمال الماء على ذهاب نفس أو منفعة عضو ويدخل في العذر ما لو كان بقر به ماء وخاف لو قصد على نفسه من سبع أو عدو أو على ماله من سارق أو غاصب ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعذر استعماله وهي (واعوازه بعد الطلب) (و) الخامس (التراب)

كاف من أى محل أخذ ولو من ظهر كلب إذا لم يعلم تنجس التراب المأخوذ منه واعلم أن التراب اسم جنس افرادى بخلاف الرمل فاسم جنس جعى فاذا قل لزوجه أنت طالق بعد التراب وقع واحداً بخلاف ما لو قال بعد الرمل فانه يقع ثلاثاً (قوله الطاهر) يرد عليه أنه يشمل المستعمل فانه طاهر لكنه غير طهور ولذلك احتج الشارح لقوله أى الطهور فيحتمل أنه تفسير للطاهر فيكون المراد من الطاهر الطهور ويحتمل أنه زيادة قيد على كلام المصنف وهذا هو الطاهر من صديعه في أخذ المحترزات فانه أخذ محترز الطاهر بقوله وخرج بالطاهر الخ ثم أخذ محترز الطهور بقوله وأما التراب المستعمل الخ ويحجب عن المصنف بانه عبر بالطاهر موافقة لتفسير قوله تعالى فقيموا أصدقا طيباً أى تراباً طاهراً كما فسره ابن عباس وغيره والمراد بالطاهر في هذا التفسير الطهور (قوله غير المندى) أى لان المندى يلقى بالعضو ولا غبار له (قوله ويصدق الطاهر بالمغصوب) أى وبالمسروق والموقوف ومنه تراب المسجد الداخلى في وقفه فيصح التيمم به مع الحرمة (قوله وتراب مقبرة) بثلاث الباء وقوله لم تنبش أى ولو احتمل ألا فلو شك في كونها نشت أو لأصح التيمم بترابها لان الأصل الطهارة بخلاف التى نشت بقينا كقرافة مصر فان ترابها متنجس باختلاطه بصديد الموتى لكن يعنى عن القليل من الداخل في النعال (قوله ويوجد في بعض النسخ زيادة) بالنشوين وقوله في هذا الشرط أى الخامس وقوله وهى له غبار وهى ايضاح لان من شأن التراب أن يكون له غبار هكذا قال المحشى لكن قال في شرح المنهج وخرج به غبار ما لا غبار له أى كالتراب المندى والطفل المستحجر كما تقدم (قوله فان خالطه الخ) هذا إشارة الى أنه لا بد أن يكون خالصاً من الخليط الذى يلقى بالعضو (قوله حص) بكسر الجيم وفتحها وهو الجبس أو الجير وقوله أورمل وكذا غيره من كل مخالط كدقيق وان قل الخليط وقوله لم يجز بضم الياء وسكون الجيم من الاجزاء وفتح الياء وضم الجيم من الجواز والاول أولى وان كان قول الشارح فيما بعد يجوز ذلك يناسب الثانى (قوله وهذا) أى عدم الاجزاء أو عدم الجواز عن الضبطين السابقين وقوله موافق خبر اسم الإشارة الواقع مبتدأ (قوله لكنه في الروضة والفتاوى الخ) استدراك على ما قبله لانهم بما يوهى أنه لم يخالف ذلك وقوله يجوز ذلك أى التيمم بالتراب الذى خالطه رمل لاجص فاختلاف في مسألة الرمل لافي مسألة الجص وان كان ظاهر صنيع الشارح أن الخلاف فيها أيضاً يحمل القول بعدم الاجزاء على ما اذا كان الرمل ناعماً يلقى بالعضو والقول بالاجزاء على ما اذا كان غير ناعم لا يلقى بالعضو فلا تنافي بين القولين للجمع بينهما بذلك (قوله ويصح التيمم أيضاً برمل فيه غبار) أى بان كان يلقى بالعضو لانه من طبقات الارض ولا يخفى أن هذه المسألة غير التى قبلها لان الرمل ذنباً قبلها كان مخالطاً للتراب وفي هذه كان منفرداً (قوله وخرج الخ) شروع في أخذ المحترزات وقوله بقول المصنف التراب أورد عليه أن التراب لقب وهو لا مفهوم له وأجيب بان محل ذلك ما لم توجد قرينة على اعتباره وقد وجدت القرينة هنا وهى تخصيصه بالذكور في حديث جعلت لنا الأرض مسجداً وترابها طهور والثرية لغة في التراب (قوله غيره) أى غير التراب وقوله كنورة بضم النون وهى الجير المحرق قبل طفئه وقيل خجر الكلس وهو حجر الجير ثم غلبت على أخلاط تضاف الى الكلس من زرنبيخ وغيره وتستعمل لازالة الشعر (قوله وسحافة خرف) أى ماسحق من الطين المحرق كالآوانى ونحوها ولذلك قال في القاموس الخرف الجرار وكل ما يشوى من الطين حتى صار فخار الكن قال في المصباح الخرف هو ما يتخذ من الآوانى قبل طبخها وبعد طبخها يقال لها فخار وقال في الصحاح الخرف الجرار واقتصر عليه (قوله وخرج بالطاهر النجس) أى والمتنجس (قوله وأما التراب المستعمل الخ) مقابل لقوله فيما تقدم أى الطهور والمستعمل هو الذى استعمل في إزالة النجاسة المعلقة وان غسل وجفف وصار له غبار أو في التيمم وهو ما يلقى بفضوه أو تناثر منه حالة التيمم بعدم مس العضو أو ما تناثر من غير مس العضو فانه غير مستعمل ولورفع يده في أثناء مسح العضو ووضعها صح على الأصح ويؤخذ من حصر المستعمل في ذلك صحة تيمم الواحد أو الجمع الكثير من تراب يسير مرات كثيرة وهو كذلك (قوله وفرائضه) لما تكلم على الشرائط شرع يتكلم على الفرائض وهى جمع فريضه والمراد بفرائضه أركانها التى هى أجزاء ماهيته (قوله أربعة أشياء) أى بحسب

الطاهر) أى الطهور
غير المندى ويصدق
الطاهر بالمغصوب
وتراب مقبرة لم تنبش
ويوجد في بعض
النسخ زيادة في هذا
الشرط وهى (له غبار
فان خالطه جص
أورمل لم يجز) وهذا
موافق لما قاله النووي
في شرح المذهب
والتصحيح لكنه
في الروضة والفتاوى
جوز ذلك ويصح
التيمم أيضاً برمل فيه
غبار وخرج بقول
المصنف التراب
غيره كنورة وسحافة
خرف وخرج بالطاهر
النجس وأما التراب
المستعمل فلا يصح
التيمم به (وفرائضه
أربعة أشياء)

ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وعدها في المنهاج خسة فزاد على ما هنا النقل وهو نحو ويل التراب الى العضو الممسوح
ولومن الهواء فلو تلقى التراب من الهواء يده أو بكفه ومسح به وجهه أجزأه وعدها في المجموع ستة فزاد على الخسة
القصد وهو قصد التراب لينقله فهو غير النية التي هي نية الاستباحة كما سيأتي وعدها في الروضة سبعة فزاد على الستة
التراب واعتمد المحشى ما في المنهاج تبعاً للشيخ الخطيب لأن القصد لازم للنقل الواجب قرن النية به ولا نه لو حسن عد
التراب ركناني التيمم لحسن عد الماء ركناني الوضوء واعتمد الشيخ عطية ما في الروضة لأن القصد وان كان لازماً
لنقل لكن لا يكتفي في عد الاركان بدلالة الالتزام وقد تقدم الفرق بين الماء في الوضوء والتراب في التيمم فالعتمد
أنه ركن فيه فان قيل يرد على عد التراب ركناني التيمم أنه يصير الجوهر الذي هو التراب جزءاً من ماهية العرض
الذي هو التيمم أجيب بأنه على تقدير مضاف أى استعمال التراب في مسح الوجه واليدين (قوله أحدها) أى أحد
الاشياء الاربعة (قوله النية) أى نية استباحة الصلاة ونحوها مما يقتدر على طهارة كطواف وسجود تلاوة وحل
مصحف يصح أن ينوى النية العامة كان يقول نويت استباحة مفتقر الى طهر ولا تكفي نية التيمم ما لم يقل عقبها
للصلاة والاصح وصلى به النفل فقط ما لم يقل للصلاة المفروضة والاصلى به الفرض والنفل ولا نية فرض التيمم لأنه
طهارة ضرورة لا يصلح أن يكون مقصوداً ولهذا لا يسن تجديده نعم ان أراد الفرض البدلى لا الاصلى صح وفعل به
مادون الصلاة وما في معناها فرضاً ونفلان لا نية رفع الحدث لانه لا يرفعه نعم ان قصد بالحدث المنع من الصلاة ونوى
رفعاً مقيداً بفرض ونوافل صح لانه يرفع المنع من الصلاة فقامعاً مقيداً بذلك ولا يجب أن يعين الحدث بكونه أصغر
او اكبر حتى لو تيمم بنية الاستباحة ظاناً كون حدثه أصغر فبان أكبر أو بالعكس لم يضر لان موجبها واحد
وهو التيمم بخلاف ما اذا تيمم تارة وتوضأ تارة ناسياً للجنابة فيها فلا يعيد صلاة التيمم ويعيد صلاة الوضوء لان
الوضوء لا يقوم مقام الغسل بخلاف التيمم وبهذا أغرز الجلال السيوطي بقوله

أليس عجيباً أن شخصاً مسافراً * الى غير عصيان تباح له الرخص
اذا ما توضأ للصلاة أعادها * وليس معيد للتي بالتراب خص
وأجابه بعضهم بقوله لقد كان هذا للجنابة ناسياً * وصلى مراراً بالوضوء أتى بنص
كذلك مراراً بالتيمم يفتي * عليك بكتب العلم يا خير من خص
قضاء التي فيها توضأ واجب * وليس معيد للتي بالتراب خص
لان مقام الغسل قام تيمم * خلاف وضوءها كفرقا به تخص

(قوله وفي بعض النسخ أربع خصال نية الفرض أى بدل قوله أربعة أشياء النية ولذلك أخر الشارح قوله وفي بعض
النسخ الخ عن قوله أحدها النية فاندفع قول الشيخ عطية وكان على الشارح أن يقدم قوله وفي بعض النسخ أربع
خصال على قوله أحدها النية والامر في مثل ذلك سهل (قوله فان نوى التيمم الخ) بيان لما يستبيحه التيمم بتيممه
والخاص أن المراتب ثلاثة المرتبة الاولى فرض الصلاة ولو مندورة وفرض الطواف كذلك وخطبة الجمعة لانها منزلة
منزلة ركعتين فهي كصلاتها عند الرمي ويحتاط فيها عند ابن حجر كشيخ الاسلام فلا يصلى بالتيمم لها فرضاً ولا يجمع
معهما فرضاً آخر ولو مثلها فلا يخطب ثانياً بعد أن خطب أولاً بالتيمم واحداً ولو كان في المرة الاولى زاد على الاربعين
خلاف ابن قاسم وله جمع الخطبتين على المنبر الواحد بتيمم واحداً لها فرض واحد المرتبة الثانية نفل الصلاة ونقل
الطواف وصلاة الجنابة لانها وان كانت فرض كفاية فالاصح انها كالنفل المرتبة الثالثة ما عدا ذلك كسجدة التلاوة
والشكر وقراءة القرآن من الجنب ونحوه ولو مندورة ومس المصحف وتمكين الحليل فاذا نوى واحداً من المرتبة
الاولى استباح واحداً منها ولو غير ما نواه واستباح معه جميع الثانية والثالثة واذا نوى واحداً من الثانية استباح جميعها
وجميع الثالثة دون شئ من الاولى واذا نوى شيئاً من الثالثة استباحها كلها وامتنعت عليه الاولى والثانية (قوله
الفرض والنفل) أى استباحتها كان يقول نويت استباحة فرض الصلاة ونقلها أو فرض الطواف ونقلها

أحدها (النية)
وفي بعض النسخ
أربع خصال نية
الفرض فان نوى
التيمم الفرض
والنفل استباحها

فهو على تقدير مضاف وقوله استباحهما أى الفرض والنفل عملا بنيته (قوله أو الفرض فقط) أى أو نوى استباحة الفرض فقط كان يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو فرض الطواف فهو على تقدير مضاف نظير ما قبله (قوله استباح معه النفل) أى لأن النفل تابع للفرض فإذا صلحت طهارته للأصل فالتابع أولى وقوله وصلاة الجنابة أى لأنها بمنزلة النفل كما تقدم (قوله والنفل فقط) أى أو نوى استباحة النفل فقط كان يقول نويت استباحة نفل الصلاة أو نفل الطواف فهو على تقدير مضاف نظير سابقه (قوله لم يستبح معه الفرض) أى العنى بخلاف الكفائى فيستبيحه معه لأنه بمنزلة النفل كما مر (قوله وكذا النوى الصلاة) أى فلا يستبيح معه الفرض لأن الصلاة عند الإطلاق تنزل على أقل درجاتها وهو النفل ولذلك لو أحرم بالصلاة فإن صلاته تنعقد نقلا وكان على الشارح أن يقول أيضاً أو نوى سجود التلاوة أو الشكر أو حمل المصنف أو قراءة القرآن من الجنب ونحوه أو تمكين الحليل من الخافض ونحوها لم يستبح معه الفرض ولا النفل فيكون مشيرا للراتب الثلاثة كما صنع غيره كالشيخ الخطيب (قوله ويجب قرن نية التيمم بنقل التراب الخ) أى لأنه أول الأركان وإن أسقطه المصنف والمراد بالنقل تحويل التراب إلى العضو الذى يده مسحه ولو من الهواء كما مر فى قول المحشى والمراد بالنقل وجود النية حال كون التراب على اليدين قبل مس الوجه به تسمح لا يخفى (قوله واستدامة هذه النية إلى مسح شيء من الوجه) ضعيف والمعتمد الاكتفاء باستحضارها عند مسح شيء من الوجه ولو عزبت ينعم بين النقل فلا بد من وجودها عندهما ولذلك يقولون لها محلان عند النقل وعند المسح ولم يكتف بوجدها عند النقل لأنه وإن كان ركنا فهو غير مقصود فى نفسه بل وسيلة للمسح والتعير بالاستدامة فى كلامهم جرى على الغالب لأن هذا الزمن يسير لا تعزب فيه النية غالبا (قوله ولو أحدث بعد نقل التراب لم يمسح بذلك التراب بل ينقل غيره) (و) الثانى

الوجه ومسح اليدين مع المرفقين (و) فى بعض نسخ المتن إلى المرفقين ويكون مسحهما بضر بتين ولو وضع يده على تراب ناعم فعلق بها تراب من غير ضرب كفى (و) الرابع (الترتيب) فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث أصغر أو أكبر

ويكون هذا نقلا جديدا كما لو نقل التراب من الهواء ولو يمسحه غيره باذنه مع نية الأذن عند النقل وعند المسح لم يضر حدث أحدهما بعد النقل وقبل المسح ولا عزوب النية حيث استحضرها الأذن عند المسح كالنقل ولا يشترط عنبر فى ذلك لاقامة فعل مأذونه ولو كافرا أو حائضا أو نفساء مقام فعله لكن ينسب له أن لا يأذن لغيره فى ذلك مع القدرة خروجاً من الخلاف بل يكره له ذلك ويجب عليه عند العجز ولو باجرة عند القدرة عليها (قوله بل ينقل غيره) مرجوح والراجح أنه لا يتعين نقل غيره كما علمت (قوله والثانى والثالث) أى من الأشياء الأربع (قوله مسح الوجه ومسح اليدين) أى لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ولا يجب إيصال التراب إلى منابت الشعر بل ولا يندب ولو خفيفا لما فيه من المشقة بخلاف الماء وقوله مع المرفقين خلافاً للإمام مالك القائل بعدم اشتراط مسح المرفقين (قوله وفى بعض نسخ المتن إلى المرفقين) أى مع المرفقين كفى بالنسخة الأولى فالغاية هنا داخلة (قوله ويكون مسحهما بضر بتين) أى خبر الخاء كم التيمم ضربتان ضربته للوجه وضربه لليدين ولأن الاستيعاب لا يتأتى غالباً بدونهما فلا بد من ضرب بتين وإن أمكن بضر به بخرقة ونحوها فلا وضرب بخرقة واسعة على التراب ووضعها على وجهه ويديه معا ومسحهما وجهه ويديه لم يكف بل لابد من نقلة أخرى يمسح بها جزء من يديه ولو أصبعاً واحداً (قوله ولو وضع يده على تراب ناعم الخ) أشار بذلك إلى أنه لا يتعين الضرب بل المدار على نقل التراب ولو من غير ضرب (قوله والرابع الترتيب) أى فى المسح لافى أخذ التراب بدليل التفرغ مع قوله وأما أخذ التراب الخ لأن الفرض الأصلى للمسح والنقل وسيلة إليه ولا يشترط تعيين العصى فى النقل خلافاً للفقهاء وإن جرى عليه الخطيب فأولاً أخذ التراب ليمسح به وجهه فتذكر أنه مسحه جاز أن يمسح بذلك التراب يديه على المعتمد وكذا لو أخذه ليديه ظانا أنه مسح وجهه فتذكر أنه لم يمسحه فيجوز له أن يمسحه به (قوله فيجب تقديم الخ) تفرغ على جعل الترتيب ركناً (قوله سواء تيمم الخ) تعميم فى وجوب الترتيب وقوله عن حدث أصغر أو أكبر أى أو غسل مسنون أو وضوء مجدد وغير ذلك مما يطلب به التيمم فإن قيل لموجب الترتيب فى التيمم الذى هو بدل عن الغسل مع أنه لا يجب فيه الترتيب أجيب بأن الغسل وجب فى جميع البدن وهو كعضو واحد فلم يجب

أو الفرض فقط
استباح معه النفل
وصلاة الجنابة أيضاً
أو النفل فقط لم
يستبح معه الفرض
وكذا لو نوى
الصلاة ويجب
قرن نية التيمم بنقل
التراب للوجه
واليدين واستدامة
هذه النية إلى مسح
شيء من الوجه ولو
أحدث بعد نقل
التراب لم يمسح
بذلك التراب بل
ينقل غيره (و) الثانى
والثالث (مسح
الوجه ومسح اليدين
مع المرفقين) وفى
بعض نسخ المتن
إلى المرفقين ويكون
مسحهما بضر بتين
ولو وضع يده على
تراب ناعم فعلق بها
تراب من غير ضرب
كفى (و) الرابع
(الترتيب) فيجب
تقديم مسح الوجه
على مسح اليدين
سواء تيمم عن
حدث أصغر أو
أكبر

فيه ترتيب والتيمم وجب في عضوين لاني جميع البدن فاشبه الوضوء فوجب فيه الترتيب على أن البذل لا يعطى حكم
المبذل منه من كل وجه (قوله ولو ترك الترتيب لم يصح) أي بالنسبة لمسح اليدين وأما مسح الوجه فصحيح فيعيد
مسح اليدين كما يؤخذ مما صرف في الوضوء (قوله وأما أخذ التراب الخ) مقابل للمقدّر الذي ذكرناه بعد قوله والرابع
الترتيب وهو قولنا أي في المسح وقوله فلا يشترط فيه ترتيب أي بل لو شرك مسح الوجه وبعض اليدين في نقلة واحدة
كفي مع الاحتياج لنقلة أخرى لباقي يديه (قوله فاوضرب الخ) تفرع على قوله فلا يشترط فيه ترتيب وقوله جاز أي
ولا بد من نقلة أخرى لمسح بها اليسرى فصدق عليه أنه لم يرتب في أخذ التراب للوجه واليدين بل شرك مع الوجه
أحدى يديه في نقلة وجعل النقلة الأخرى لليد الأخرى (قوله وسننه) لما تكلم على فرائضه شرع يتكلم على
سننه وقوله أي التيمم تفسير للضمير (قوله ثلاثة أشياء) أي بحسب ما ذكره المصنف هنا والافهي تزيد على ذلك
كما يشير له قول الشارح وبقي للتيمم سنن أخرى الخ وكذا يقال في قوله وفي بعض نسخ المان ثلاث خصال (قوله
التسمية) وتقدم أقلها وأكملها ويأتي بها ولو كان جنباً أو حائضاً لكان يقصد ذلك أو يطاق ولا يقصد القرآن وحده
أو مع الذكر (قوله وتقدم اليمنى من اليدين على اليسرى منهما) فيضع أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور
أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ويمررها على اليمنى فإذا بلغ الكوع ضم
أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ويمررها إلى المرفق ثم يدبر باطن كفه إلى بطن الذراع ويمررها عليه رافعاً إبهامه فإذا
بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم مسح إحدى الراحتين بالأخرى
ندباً لتأدي فرضهما بضرهما بعد الوجه وانما جاز مسح الذراعين بترابهما لعدم انفصاله (قوله وتقدم
أعلى الوجه على أسفله) ليس ذلك من مدخول كلام المصنف وإنما ذكره هنا للمناسبة وهي التقديم فيه كالذي قبله
والأفلاو تأخير عند ذكر السنن التي زادها (قوله والمواوأة) أي لغيره دائماً الحدث أما هو فتجب المواوأة في تيممه
كما تجب في وضوئه تخفيفاً للمانع (قوله يسبق معناها في الوضوء) عبارة هناك ويعبر عنها بالتتابع وهو أن
لا يحصل بين العضوين تفرق كثير إلى آخرها ويقدر التراب ماء فيمسح يديه عقب مسح الوجه بحيث لو قدر
التراب ماء لم يجف (قوله وبقي للتيمم سنن أخرى مذكورة في المطولات) أشار بذلك إلى أن جعلها ثلاثة باعتبار
ما ذكره المصنف هنا (قوله منها نزع التيمم خاتمة الخ) ومنها تخفيف التراب من كفيه ولو بنفضه ومنها تفرق
أصابعه في كل ضرب لانه بلغ في إثارة الغبار وتخليها ان فرق في الضربتين أو في الثانية فقط والواجب التخليل ومنها
أن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه خروجاً من خلاف من أوجبه ومنها التوجه للقبلة والغرة والتججيل ومنها
السواك قبله ومحله قبل النقل والتسمية بناء على أنه يطلب مقارئة التسمية للنقل على قياس ما في الوضوء من مقارنة
التسمية لغسل الكفين وقيل بين التسمية والنقل بناء على أنه لا يطلب مقارنتها له ومنها الذكر المشهور بعد الوضوء
وصلاقر كعتين بعده وجميع سنن الوضوء مما يمكن بحجبه هنا الا التثليث (قوله أما الثانية الخ) مقابل للأولى وقوله
فيجب نزع الخاتم فيها الآن اتسع بحيث يصل الغبار لما تحتها بلانزع فإنه لا يجب حينئذ لانه يسن كما هو ظاهر
(قوله والذي يبطل التيمم الخ) وفي بعض النسخ والذي يبطل التيمم به ولما تكلم على سننه شرع يتكلم على
مبطلاته وعبر بقوله يبطل دون ينقض الذي عبر به في نواقض الوضوء لأنها عبارة لأصحاب فتبعهم (قوله ثلاثة
أشياء) أي أحد ثلاثة أشياء (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أشياء (قوله ما بطل الوضوء) أي الذي أبطل الوضوء أو
شيء أبطل الوضوء فاسم موصول والجملة صلة أو نكرة موصوفة والجملة صفة وعندما بطل الوضوء شيئاً واحداً اجالا
وان كان خمسة أشياء تفصيلاً كما تقدم في قوله والذي ينقض الوضوء خمسة أشياء (قوله يسبق بيانه) أي فلا حاجة
لإعادته تفصيلاً هنا والضمير عائداً لما أبطل الوضوء وقوله في أسباب الحدث أي في فصل أسباب الحدث التي هي نواقض
الوضوء كما قال هناك فصل في نواقض الوضوء المسماة أيضاً بأسباب الحدث فاندفع ما يقال أن الذي تقدم التعبير
به نواقض الوضوء لأسباب الحدث (قوله فتى كان متيمماً الخ) أي سواء كان متيمماً لفقد الماء أو للمرض

ولو ترك الترتيب لم
يصح وأما أخذ
الستراب للوجه
واليدين فلا يشترط
فيه ترتيب فالوضوء
بيديه دفعة على
تراب ومسح يمينه
وجبه ويساره
يمينه جاز (وسننه)
أي التيمم (ثلاثة
أشياء) وفي بعض
نسخ المان ثلاث
خصال (التسمية
وتقديم اليمنى) من
اليدين (على
اليسرى) منها
وتقديم أعلى الوجه
على أسفله (والمواوأة)
وسبق معناها في
الوضوء وبقي
للتيمم سنن أخرى
مذكورة في المطولات
منها نزع التيمم
خاتمة في الضربة
الأولى أما الثانية
فيجب نزع الخاتم
فيها (والذي يبطل
التيمم ثلاثة أشياء)
أحدها (كل ما
أبطل الوضوء)
وسبق بيانه في
أسباب الحدث فتى
كان متيمماً ثم
أحدث بطل تيممه

ونحوه وهذا انقرع على قول المتن ما بطل الوضوء وقوله بطل تيممه أى عن الحدث الأصغر فإن كان عن حدث
أ كبر لم يبطل بالنسبة لا كبر وان بطل بالنسبة للأصغر كما لو أحدث بعد غسله فيحرم عليه ما يحرم على الحدث ولا يحرم
عليه ما يحرم على الجنب فيحرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله دون قراءة القرآن والمسك في المسجد
ويبلغ به فيقال لنا تيمم أحدث ولم يبطل تيممه وصورته ما ذكر (قوله الثاني) أى من الأشياء الثلاثة ويختص
هذا الثاني بمن تيمم لغير المرض ونحوه بان تيمم لفقد الماء كانه عليه الشارح (قوله رؤية الماء) أى العلم به وان
قل حتى لو قال واحد لجمع تيممين أحتكم هذا الماء وهو يكفي أحدهم فقط بطل تيمم الكل ولا يتوقف البطلان
على قبولهم ومثل العلم به توهمه كما ذكره الشارح وان زال سريعا لوجوب طلبه ومن التوهم رؤية السراب وهو ما
يرى وسط النهار كأنه ماء وليس بماء أو رؤية غمامة مطبقة بقر به أو رؤية ركب طلع أو نحو ذلك مما يتوهم
معه الماء ومحل البطلان بذلك ما لم يقترن بمانع متقدم أو مقارن فأن اقترن بمانع كسبع أو عطش لم يبطل تيممه
لان وجوده والحالة هذه كالعدم بخلاف المانع المتأخر فلا يسمع قائل يقول عندى ماء لغائب أو ماء ورد أو نحو ذلك
بطل تيممه لتأخر المانع أما لو قال عندى لغائب ماء فلا يبطل تيممه ولو قال عندى لفلان ماء ولم يعلم غيبته ولا
حضوره بطل تيممه لوجوب السؤال عنده وطلبه (قوله وفى بعض نسخ المتن وجود الماء) أى علم وجوده فهو
على تقدير مضاف لان المدار على العلم بوجوده لا على وجوده فى نفس الامر وهذه النسخة مفسرة للنسخة الاولى
لان المراد من الرؤية العلم كما مر (قوله فى غير وقت الصلاة) أى فى غير وقت التلبس بالصلاة بان كان قبل تمام
الراء من أ كبر أو معه على المعتمد لا وقتها المحدود لها شرعا ولو ضاق وقتها بالاجاع ولو رأى الماء فى أثناء قراءة
قد تيمم لها بطل تيممه ولو نوى قراءة قبر معلوم لعدم ارتباط بعضها ببعض ولورات الخاض التي تيممت لتتمكن
حليلها الماء بطل تيممها وحرم عليها تمكينه ووجب عليه النزاع ان صدقها ولو رآه هودونها لم يجب عليه النزاع
لبقاء طهرها (قوله فمن تيمم لفقد الماء الخ) تفريع جرى مجرى التقييد لانه أشار به لتقييد كلام المصنف بكون
تيممه للفقد (قوله ثم رأى الماء أو توهمه) أى ولم يقترن بمانع متقدم أو مقارن كما مر (قوله قبل دخوله فى الصلاة)
أى بان كان قبل تمام الراء من أ كبر أو معه كما مر أيضا (قوله بطل تيممه) أى لانه لم يشرع فى المقصود فصار كما لو
رآه فى أثناء التيمم ولذلك قال عليه السلام التراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فأمسه جلدك
(قوله فان رآه) أى بخلاف ما اذا توهمه حينئذ فانه لا أثر للتوهم فى الصلاة مطلقا وقوله بعد دخوله فيها أى بان كان
بعد تمام الراء من أ كبر وهذا محترز لقوله فى غير وقت الصلاة وفيه تفصيل بين كون الصلاة تسقط بالتيمم أولا كما يعلم
من كلام الشارح (قوله وكانت الصلاة مما لا يسقط فرضها بالتيمم) أى بان كان المحل الذى صلى فيه يغلب فيه وجود
الماء فالعبرة بمحل الصلاة لا بمحل التيمم وقوله كصلاة مقيم انما قيد بالمقيم لان الغالب فى الإقامة وجود الماء والا
فالمدار على كون الصلاة بمحل يغلب فيه وجود الماء حضرا أو سفر (قوله بطلت فى الحال) اذلا فائدة فى الاشتغال بها
لانه لا بد من اعادتها (قوله أو مما يسقط فرضها بالتيمم) أى بان كان المحل الذى صلى فيه يغلب فيه الفقد أو يستوى
فيه الامر ان فالعبرة بمحل الصلاة لا بمحل التيمم كما مر وقوله كصلاة مسافر انما قيد بالمسافر لان الغالب فى السفر
فقد الماء أو استواء الامر بين الاقامتين والدار على كون الصلاة بمحل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى فيه الامر ان سفر أو
حضرا (قوله فلا تبطل) لانه شرع فى المقصود مع اغنائها عن القضاء لكن الافضل قطعها ليصلها بالماء ان اتسع
الوقت ليخرج من خلاف من حرم اتمامها فان ضاق الوقت حرم قطعها كما جزم به فى التحقيق واعلم أن تيمم الميت
مثل تيمم الحى فى التفصيل المذكور فلو ييم الميت ثم وجد الماء قبل الصلاة عليه بطل تيممه ووجب غسله وان كان بعد
الصلاة عليه أو فى أثناءها فان كان المحل يغلب فيه وجود الماء ووجب غسله والصلاة عليه ولو أدرج فى كفنه ما لم
يدفن والا صلى على قبره ولا ينبس الميت ولا يغسل وان كان المحل يغلب فيه الفقد أو يستوى فيه الامر ان لم يجب
غسله ولا الصلاة عليه كالحى (قوله فرضا كانت الصلاة) أى كظهر وصلاة جنازة وقوله أو نقلا أى كعيد ووتر

(و) الثانى (رؤية
الماء) وفى بعض
نسخ المتن وجود
الماء (فى غير وقت
الصلاة) فمن تيمم
لفقد الماء ثم رأى الماء
أو توهمه قبل دخوله
فى الصلاة بطل
تيممه فان رآه بعد
دخوله فيها وكانت
الصلاة مما لا يسقط
فرضها بالتيمم كصلاة
مقيم بطلت فى الحال
أو مما يسقط فرضها
بالتيمم كصلاة مسافر
فلا تبطل فرضا
كانت الصلاة أو نقلا

ولو رأى المسافر الماء في أثناء صلاته وهو قاصر ثم نوى الإقامة أو الاتمام بطلت صلاته لحديث ما لم يستبحه فهو كافتتاح صلاة أخرى (قوله وان كان تيمم الشخص لمرض الخ) محترز قوله لفقد الماء وقوله ونحوه أي كبطء برهوز يادة ألم وشين فاحش في عضو ظاهر وقوله ثم رأى الماء أي أو توهمه بالاولى وقوله فلا أثر لرؤيته أي لان المريض يصح تيممه ولو بشاطئ البحر وقوله بل تيممه باق بحاله أي في الصلاة وخارجها وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كوجدان الماء فيها فان كانت مما لا تسقط التيمم كأن وضع الجبيرة على حدث وأخذت من الصحيح شيئاً ثم تيمم بطلت وان كانت مما تسقط التيمم كأن وضع الجبيرة على طهر ولم تأخذ من الصحيح زيادة على قدر الاستمسك ثم تيمم لم تبطل صلاته (قوله والثالث) أي من الاشياء الثلاثة (قوله الردة) أي ولو حكماً كالأوحى صبي الكافر فيبطل تيممه لانه طهارة ضعيفة ولذلك لا يبطل الوضوء بالردة ولو في أثناءه فلو غسل وجهه ويديه ثم ارتد ثم عاد للاسلام بكل وضوءه لكن يحدد النية لما بقي (قوله وهي قطع الاسلام) أي قطع استمراره والردة الحقيقية هي قطع من يصح طلاقه الاسلام بخلاف من لا يصح طلاقه كالصبي والمجنون فردته ليست حقيقية بل حكيمية لكنها تبطل التيمم كما مر (قوله واذا امتنع الخ) دخول على قول المصنف وصاحب الجبائر الخ وامتنع بمعنى حرم وذلك بان علم أن استعمال الماء يضره بان أخبره الطبيب العدل بذلك أو كان عالماً بالطب فانه حينئذ يحرم عليه استعمال الماء ويجب عليه التيمم وهذا هو الموافق لقول الشارح وجب التيمم ويصح تفسير امتنع بسقط ويقدر مضاف في كلامه والتقدير واذا سقط وجوب استعمال الماء الخ وذلك بان خاف من استعمال الماء ضرراً ولم يعلم ذلك فانه يسقط وجوب استعمال الماء ويجوز له التيمم حينئذ لكن هذا لا يوافق قول الشارح وجب التيمم إلا أن يقال وجب التيمم ان لم يرد استعمال الماء وفيه بعد (قوله شرعاً) أي من جهة الشرع أو بالشرع وان لم يمتنع حساً فهو منصوب على التمييز أو بنزع الخافض (قوله في عضو) أي جنس عضو فيصدق بالواحد والمتعدد ويجب تعدد التيمم بعدد الاعضاء وان وجب فيها الترتيب ولم تعمها الجراحة فاداً امتنع استعماله في عضوين وجب تيممان أو في ثلاث فثلاث أو في أربع وعمت الرأس الجراحة فأربع فان بقي من الرأس جزء سليم وجب مسحه مع ثلاث تيممات فان لم يجب الترتيب فيها كاليدين أو الرجلين لم يجب تعدده بل يندب فقط وان عممتها الجراحة كفي تيمم واحد حيث توالى حتى لو عمت الاعضاء الاربعه كفي عنها تيمم واحد وهذا في المحدث وأما نحو الجنب فيكفيه جميعها تيمم واحد لان بدنه كله كعضو واحد (قوله فان لم يكن الخ) هذه الجملة قائمة مقام الجواب المحذوف والتقدير فقيه تفصيل أو أن الجملة نفسها هي الجواب (قوله عليه) أي على العضو أي على محل العلة أي منه وان تعدد (قوله وجب عليه التيمم) أي بدلا عن محل العلة فان كانت في محل التيمم فلا بد من اصرار التراب على محل العلة ما أمكن وظاهر أن التيمم في الوجه واليدين ولو كانت العلة في غيرهما كالرجلين ولا إعادة عليه ولو كانت العلة في أعضاء التيمم (قوله وغسل الصحيح) ويتلطف في غسل المجاور لمحل العلة ما أمكن (قوله ولا ترتيب بينها للجنب) أي لان بدنه كالعضو الواحد وكذلك الحائض والنفساء فالجنب إنما هو مثال فله أن يتيمم أولاً عن العليل ثم يغسل الصحيح وله أن يغسل أولاً الصحيح من بدنه ثم يتيمم عن العليل لكن الاولى تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب (قوله أما المحدث الخ) مقابل للجنب (قوله فانما يتيمم وقت دخول الخ) فلا ينتقل من عضو حتى يتم طهره أصلاً وبدلاً على الصحيح ولا ترتيب بين التيمم عن عليه وغسل صحيحه والاولى تقديم التيمم كما مر فاذا كانت الجراحة في يديه مثلاً وجب غسل وجهه ولا يتم تخيير بين التيمم عن العليل من يديه ولا يتم غسل الصحيح منها او عكسه ثم مسح رأسه ويغسل رجله وليس له ان يقدم التيمم على غسل الوجه او يؤخره عن مسح الرأس وغسل الرجلين لانه لا بد من الترتيب في طهارة المحدث حدثاً أصغر (قوله فان كان على العضو سائر الخ) مقابل لقوله فان لم يكن عليه سائر الخ وقدّم الشارح المفهوم على المنطوق لان قوله فان كان على العضو سائر الخ هو منطوق المتن وقوله فان لم يكن عليه سائر الخ مفهوم لقلة الكلام عليه بالنسبة للمنطوق (قوله حكيمه مذكور) أي داله لان الحكم لا يذكروا وإنما يذكر داله (قوله وصاحب الجبائر) أي

وان كان تيمم الشخص لمرض ونحوه ثم رأى الماء فلا أثر لرؤيته بل تيممه باق بحاله (و) الثالث (الردة) وهي قطع الاسلام واذا امتنع شرعاً استعمال الماء في عضو فان لم يكن عليه ساتر وجب عليه التيمم وغسل الصحيح ولا ترتيب بينها للجنب أما المحدث فانما يتيمم وقت دخول غسل العضو العليل فان كان على العضو سائر فحكمه مذكور في قول المصنف (وصاحب الجبائر جمع جبيرة بفتح الجيم

جنسها الصادق بالواحدة والاكثر فأل فيها للجنس فقول الشارح جمع جبرية تامهاو بالنظر لظاهر اللفظ وحاصل
مسئلة الجبرية أنها ان كانت في أعضاء التيمم وجبت الاعادة مطلقا لنقص البدل والمبدل جميعا وان كانت في غير أعضاء
التيمم فان أخذت من الصحيح زيادة على قدر الاستمسك وجبت الاعادة سواء وضعها على حدث أو على طهر
وكذا ان أخذت من الصحيح بقدر الاستمسك ووضعها على حدث فتجب الاعادة أيضا فان لم تأخذ من الصحيح
شيئا لم تجب الاعادة سواء وضعها عن حدث أو على طهر وكذا ان أخذت من الصحيح بقدر الاستمسك ووضعها
على طهر فلا تجب الاعادة أيضا فصورها خمس ثلاثة فيها الاعادة واثنان لا اعادة فيها وأما صورة عدم الساتر فليست
منها فعد المحشى لها ليس في محله و بهذا تعلم ما في قوله جملة الصور ستة ثلاثة لا اعادة فيها وثلاثة فيها الاعادة
وقد نظم بعضهم صورها بقوله

ولا تعد والستر قدر العلة * أو قدر الاستمسك في الطهارة

وان يزد عن قدرها فاعد * ومطلقا وهو بوجه أويد

(قوله وهي) أي الجبرية التي هي مقر الجبائر سميت بذلك تفاؤلا بالجبر كما سميت المفاضة بذلك تفاؤلا بالفوز منها
(قوله أخشاب) أي ألواح وقوله أو قصب أي الذي هو البوص الفارسي ويعبر عن ذلك بالطابات وقوله تسوى أي
تجعل مستوية وقوله وتشد أي تربط (قوله يمسح عليها) أي على جميعها وجوبا بالماء وندبا بالتراب ان كانت بمحل
التيمم ولو اختلط ماء المسح بدم الجرح عني عنه ومحل المسح عليها ان أخذت من الصحيح شيئا والافلامسح لان
مسحها واقع بدلا عما أخذته من الصحيح (قوله ان لم يمكنه نزعها الخ) فان أمكنه نزعها وجب ولا يكفي للمسح
حينئذ وقوله تخوف ضرر مما سبق أي من ذهاب نفس أو عضو أو منفعة (قوله و يتيمم) أي ويغسل الصحيح ان
كان فيجب عليه ثلاثة أشياء ثم اذا صلى فرضا أراد فرضا آخر ولم يحدث لم يعد غسلا ولا مسحاً بل يتيمم فقط فان
أحدث أعاد جميع ما مر ولو كان في يده جبائر كثيرة وأجنب وأراد الغسل كفاه تيمم واحد عن الجميع لان بدنه كعضو
واحد وقوله صاحب الجبائر بدل من الضمير أو تفسيره على حذف أي وقوله في وجهه ويديه أي وان كانت الجبرية في
غيرهما وقوله كما سبق أي في قوله ايصال تراب طهور الى الوجه واليدين أو في قوله ومسح الوجه ومسح اليدين قوله
ويصلى (ولا اعادة عليه) ظاهر كلام المصنف عدم الاعادة ولو كانت في أعضاء التيمم فيكون موافقا للجمهور في
اطلاقهم وان كان ضعيفا لكن الشارح قيده بقوله وكانت في غير أعضاء التيمم ليكون جاريا على المعتمد
(قوله أي الجبائر) أي جنسها الصادق بالواحدة وبالأكثر كما سبق (قوله على طهر) أي كامل من الحدثين
الأصغر والأكبر واذا طرأ الحدث بعد وضعها على طهر لم يضر كالتخلف (قوله وكانت في غير أعضاء التيمم) قيده
الشارح بذلك ليكون جاريا على المعتمد كما مر (قوله والا) أي بان وضعها على حدث مع كونها أخذت من الصحيح
شيئا والافلا اعادة وان وضعها على حدث أو كانت في أعضاء التيمم مطلقا فقله أعاد أي في صورة وضعها على حدث
مع أخذها من الصحيح شيئا وفي صورة كونها في أعضاء التيمم سواء وضعها على طهر أو على حدث أخذت من
الصحيح شيئا ولو بقدر الاستمسك أو لم تأخذ والفرق بين أعضاء التيمم وغيرها انها اذا كانت في أعضاء التيمم يلزم
نقص البدل وهو التيمم والمبدل وهو الغسل بالماء جميعا لعدم وصول شيء لمحل الجبرية من الماء والتراب واذا كانت في
غيرها فليس فيه الانقص المبدل دون البدل لاختصاص التيمم بالوجه واليدين ولا جبرية فيها (قوله وهذا) أي عدم
وجوب الاعادة اذا كانت في غير أعضاء التيمم ووجوبها اذا كانت في أعضاء التيمم وقوله ما قاله النووي في الروضة هو
المعتمد وقوله لكنه قال في المجموع الخ ضعيف (قوله يقتضي عدم الفرق) أي فيجوز التفصيل بين وضعها على طهر
أو على حدث وبين كونها أخذت من الصحيح بقدر الاستمسك أولا في أعضاء التيمم وغيرها (قوله ويشترط
في الجبرية) أي لعدم الاعادة فيما ذكره وقوله أن لا تأخذ من الصحيح الاما لا بد منه الخ فان أخذت زيادة على
ذلك وجبت الاعادة سواء وضعها على طهر أو على حدث (قوله والصوق) بفتح اللام وهو ما يلصق بالجرح
من خرقة أو قطنة أو نحو ذلك وقوله والعصابة بكسر العين وهي ما يعصب على محل الكسر من أحبولة ونحوها

وهي أخشاب أو
قصب تسوى وتشد
على موضع الكسر
ليلتحم (يمسح
عليها) بالماء ان لم يمكنه
نزعها تخوف ضرر
مما سبق (ويتيمم)
صاحب الجبائر في
وجهه ويديه كما
سبق (ويصلى
ولا اعادة عليه ان
كان وضعها) أي
الجبائر (على طهر)
وكانت في غير أعضاء
التيمم والا أعاد
وهذا ما قاله النووي
في الروضة لكنه قال
في المجموع ان
اطلاق الجمهور
يقتضي عدم الفرق
أي بين أعضاء
التيمم وغيرها
ويشترط في الجبرية
ان لا تأخذ من
الصحيح الاما لا بد
منه للاستمسك
والصوق والعصابة
والمرهم ونحوها
على الجرح كالجبرية

وقوله والمرهم هو أدوية تذر على الجرح وقوله ونحوها أي كتراب التصق على الجرح أو دم تجمد عليه وكذلك ما يوضع على الفلوح التي تكون في الرجل ولو خيطها بخيط مثلاً فإن كان الماء يصل إلى مظهر لم يجب عليه التيمم والا وجب عليه التيمم والمسح على الخيط وغسل الصحيح ولا إعادة إن كان خاطها على طهره ولا وجبت الاعادة وقوله على الجرح راجع للجميع وقوله كالجيرة خبر عن الصوق وما عطف عليه (قوله) و يتيم لكل فرضة) أي من الصلاة والطواف وخطة الجمعة فقط لأن التيمم طهارة ضعيفة فلا يقوى على أداء فريضتين ولأن الوضوء كان واجباً لكل فرض ثم نسخ ذلك وبقي في التيمم والصلى لا يؤدي بقيمته غير فرض كالبالغ لكن لو تيمم للفرض ثم بلغ لم يصل به الفرض لأن صلاته نفل وإنما جعل كالبالغ في أنه لا يجمع بتييمه بين فريضتين احتياطاً للعبادة (قوله ومنذورة) أي لتعينها على التأنر فاشبهت المكتوبة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر بتييم واحد وعطفها على الفريضة من عطف الخاص على العام لأنها من جملة الفريضة مالم يرد الفريضة بالاصالة والا كان من عطف المغاير والمراد المنذورة من الصلاة ونحوها بخلاف المنذورة من غيرها لأن منذر غير ما كنفله ولو نذر التراويح تيمم لها عشر تيممات لوجوب السلام فيها من كل ركعتين وإن لم ينذر لأنها لم ترد إلا كذلك بخلاف ما لو نذر الترويض والصحي فيكفي تيمم واحد إلا أن نذر السلام من كل ركعتين في تيمم لكل ركعتين (قوله فلا يجمع الخ) تفريع على قوله و يتيم لكل فريضة ومنذورة (قوله بين صلاتي فرض بتييم واحد) وله أن يصلي الأصلية والمعادة بتييم واحد لأن المعادة نفل والفرض الأولى فقط وأن يصلي الجمعة والظهر بعدها بتييم واحد لأن اللازم له في الواقع شيء واحد أما الجمعة وأما الظهر وأما صلاههما معا احتياطاً ولو تيمم للفرض وأحرم به ثم بطل فالوجه جواز إعادة ذلك الفرض بالتيمم الأول لأنه لم يؤدي به الفرض خلافاً لنقل عن بعض شراح الحاوي ومن نسي إحدى الخمس ولم يعلم عينها كفاهاه تيمم واحد لأن الفرض واحد وما سواه وسيلة له (قوله ولا بين طوافين) أي فريضتين ولو قال ولا بين طوافي فرض نظير ما قبله لكان أولى وقوله ولا بين صلاة وطواف أي فريضتين ومن تيمم لفرض الطواف ولم يطف به له أن يؤدي به فرض الصلاة وبالعكس (قوله ولا بين جمعة وخطبتها) أي لأن الخطبتين كانت فرض كفاية لكنهما قائمتان مقام ركعتين على ما قبل والراجح لا يقطع النظر عن الضعيف فالتحقق بقراءة الفريضة لا يوجب الخطبة ولم يخطب فله أن يصلي به الجمعة كما قاله الرمل وخالفه ابن حجر كشيخ الإسلام فقال كل منهما لا يصلي به لأنهما دون الصلاة وإنما جع بين الخطبتين الأولى والثانية المسماة بالثنت بتييم مع أنها فرضان لأنهما كالفرض الواحد لثلاثتها ولو خطب بمحل ولم يصل به ثم انتقل لمحل آخر فليس له أن يخطب بالتيمم الأول على التحقيق كما تقدم (قوله وللرأة إذا تيممت لتمكين الحليل أن تفعله مراراً) كأن كانت حائضاً ونفساء ونقطع دمها ولم تجد الماء لتغتسل به أو امتنع عليها استعمال الماء شرعاً لمرض ونحوه فتيممت لتمكين الحليل الذي هو زوجها أو سيدها سمي بذلك لحله لها وتسمى هي حليلة أيضاً لحله لها فلها أن تمسكه مراراً كثيرة بتييم واحد (قوله وتجمع بينهما وبين الصلاة بذلك التيمم) ظاهره أنها إذا تيممت لتمكين الحليل يجوز لها أن تجمع بينهما وبين الصلاة بذلك التيمم وليس كذلك لأنه يمتنع عليها إذا تيممت لتمكين الحليل أن تصلي النافلة فضلاً عن الفريضة فضلاً عن الجمع بينهما فإنه من المرتبة الثالثة وتقدم أنه إذا نوى شيئاً من الثالثة امتنع عليه الأولى والثانية وصور بعضهم كلام الشارح بما إذا تيممت بقصد الصلاة فلها أن تجمع حينئذ بينه وبين الصلاة بذلك التيمم فهذه صورة الجمع بين التمكن والصلاة وأنت خير بأن هذا بعيد من كلام الشارح لأن فرضه فيما إذا تيممت لتمكين الحليل وقد قال بذلك التيمم أي الذي هو لتمكين الحليل فحمله على هذه الصورة بعيد جداً (قوله وقوله) مبتدأ خبره ساقط من بعض النسخ (قوله) ويصلي بتييم واحد ما شاء من النوافل أي لأن النوافل تكثر فيؤدي إيجاب التيمم لكل نافلة منها إلى الترك أو إلى الجرح العظيم فخفف في أمرها كما خفف في ترك القيام فيها مع القدرة ولو نذر إتمام كل صلاة دخل فيها فهي باقية على النافلة لأن الذي التزمه بالنذر إنما هو إتمامها لا نفسها (تمة) على فاقدا الطهورين وهما

(و يتيم لكل)
فريضة) ومنذورة
فلا يجمع بين صلاتي
فرض بتييم واحد
ولا بين طوافين ولا
بين صلاة وطواف
ولا بين جمعة وخطبتها
وللرأة إذا تيممت
لتمكين الحليل أن
تفعله مراراً وتجمع
بينه وبين الصلاة
بذلك التيمم وقوله
(ويصلي بتييم واحد
ما شاء من النوافل)
ساقط من بعض النسخ

الماء والتراب أن يصل الفرض لحزمة الوقت ويعيده اذا وجد أحدهما فاذا وجد الماء أعاد من غير تفصيل واذا وجد التراب فلا يعيده الا في محل يسقط فيه الفرض بالتيمم اذ لا فائدة في الاعادة به في محل لا يسقط فيه الفرض بالتيمم نعم ان وجدته في الوقت أعاد به ليفعل الصلاة باحد الطهورين في الوقت وان وجبت الاعادة ثانيان كان المحل يغلب فيه الوجود وخرج بالفرض النفل فلا يفعله فاقد الطهورين لان صلاته للضرورة ولا ضرورة في النفل

فصل لما تكلم على الثالث من مقاصد الطهارة شرع يتكلم على الرابع منها وهو ازالة النجاسة وهو المقصود بالترجمة فذكر الاعيان النجسة وسيلة للمقصود وازالتها بالماء من خصائص هذه الامة وأما غيرها فكان يزيلها بقطع محلها والمراد كما بخط بعض الفضلاء قطع ذلك من الثوب والفرجة والخف لامن البدن خصوصاً محل خروج الحاجة عند قضائها اذ يبعد كل البعد أن يجب عليه قطع ذلك كما قاله الشيخ الحفناوي وان كان له تعالى تكليف عبده بما شاء ولو بما لا يطيق (قوله في بيان النجاسات) أي الاعيان النجسة وقد بين المصنف النجاسات بقوله وكل مانع الخ مع قوله والميتة كلها نجسة وقوله وازالتها أي النجاسات لكن بمعنى الوصف القائم بالمحل لا بمعنى الاعيان النجسة في كلامه استخدام حيث ذكر النجاسات بمعنى وأعاد الضمير عليها بمعنى آخر على حد قول الشاعر

اذ انزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا

فذكر السماء بمعنى المطر وأعاد الضمير عليها بمعنى النبات مجازاً وقد بين المصنف ازالتها بقوله وغسل جميع الابوال الخ (قوله وهذا الفصل) أي الذي هو فصل النجاسة وازالتها وقوله مذكور في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة أي قبله بلا فصل فيكون بعد فصل الحيض لان قبيل تصغير قبل معناه الزم من القريب كعبيد تصغير بعدو على كل من النسختين فذكره بعد التيمم للاشارة الى ان التيمم لا يكون بدلا عن ازالة النجاسة وبعضهم قدم ازالة النجاسة على التيمم للاشارة الى أن ازالته شرط فيه فهو من تقديم الشرط على المشروط (قوله والنجاسة لغة الشيء المستقذر) أي ولو طاهر كالبصاق والمخاط والمني وان كان هذا ليس بنجاسة شرعا فالمعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي كما هو الغالب والكثير (قوله وشرعا الخ) هذا التعريف خلاصته كثير من المطولات فذكره هنا غير لائق بهذا المختصر لطوله فكان الانسب أن يقول وشرعا مستقذر يمنع من محبة الصلاة حيث لا مريض أي لا يجوز بخلاف ما لو كان هناك مريض أي يجوز كما في فاقد الطهورين وعليه نجاسة فانه يصلح لحزمة الوقت وعليه الاعادة وهذا التعريف باعتبار اطلاقها على العين كتعريف الشارح وأما باعتبار اطلاقها على الوصف فتعرف بانها الوصف القائم بالمحل عند ملاقة العين النجسة مع توسط وطوبى من أحد الجانبين فتحصل ان لها اطلاقين (قوله كل عين) أي كل فرد فرد من أفراد العين فادخال كل في التعريف لشمول جميع الافراد واحترز بالعين عن الرجح فهو طاهر وان لاقى النجاسة كالرجح الخارج من الدبر فلم يدخل في التعريف لانه ليس من أفراد العين (قوله حرم تناولها) أي تعاطيها كالأمر شرعاً بغيرها وخرج بذلك ما لا يحرم تناولها كالخبز ونحوه فانه طاهر وقوله على الاطلاق متعلق بحرم ومعنى الاطلاق عدم التقييد بقلة أو كثرة ولذلك قال الشارح ودخل في الاطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخرج بذلك ما يباح قليله وبحرم كثيره كالبنج والافيون والحشيشة وجوزة الطيب فهو طاهر (قوله حالة الاختيار) منصوب على الظرفية أي في حالة الاختيار وان أبيح في حالة الاضطرار كالميتة فلا اضطرار انما أبيح تناولها ولم يخرجها من النجاسة فهذا القيد للدخال لا للخارج وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه (قوله مع سهولة التمييز) متعلق بحرم فيدخل في النجاسة دود الفاكهة والجبن ونحوهما وان أبيح تناولها مع ذلك لعسر تمييزه بحسب الشأن وان سهل بالفعل خلافاً لبعض المتأخرين فهذا القيد أيضاً للدخال وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه (قوله لا حرمتها) أي ليس تحريم تناولها لاحترامها وتعظيمها فالمراد من الحرمة الاحترام والتعظيم لا الحرمة للشرعية وهذا القيد لاخراج ميتة الأدمي كما سيذكره الشارح فانه طاهر وان حرم تناولها لكن حرمتها قال تعالى ولقد كرّمنا بني آدم (قوله ولا استقذارها) أي وليس تحريم تناولها لاستقذارها وهذا القيد لاخراج النني ونحوه من

فصل في بيان

النجاسات وازالتها

وهذا الفصل مذكور

في بعض النسخ

قبيل كتاب الصلاة

والنجاسة لغة الشيء

المستقذر وشرعا

كل عين حرم تناولها

على الاطلاق حالة

الاختيار مع سهولة

التمييز لا حرمتها

ولا لاستقذارها

المخاط والبزاق كما سئد كره فانه ان حرم تناوله لكن لاستقذاره فليس بنجس ومحل حرمة تناوله اذا خرج من معدنه فان لم يخرج المخاط من معدنه وهو الا نف ولا البزاق من معدنه وهو الفم لم يحرم تناوله واذا لم يقصد التبرك كالمخاط ولم يبرأ فانه يجوز تناوله تبركاً به وهو ما لم يستهلك في نحو ما عوا الاجاز تناوله لاستهلاكه وما لم يقصد به الاستئذان كريق حلية والاجاز ونفي الاستقذار في هذا التعريف لا ينافي ثبوته في قولهم مستقذر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص لان المنفي الاستقذار العرفي والمثبت الاستقذار الشرعي على أن قولهم لاستقذارها لا يقتضي أنها ليست مستقذرة بل ان حرمة تناولها ليست لاجل استقذارها وان كان ثابتاً (قوله) ولا ضرر لها في بدن أو عقل أي وليس تحريمها لاجل ضرر لها في بدن أو عقل وهذا القيد لاخراج الحجر والنبات المضرين بالبدن أو العقل كما سئد كره فالحجر والطين والنباتات السمية المضرّة بالبدن طاهرة وكذا المضرّة بالعقل كالافيون والزعفران والبنج والحشيش وجوزة الطيب فظهر مما قرأناه أن بعض القيود للدخال وبعضها للاخراج (قوله) ودخل في الاطلاق أي ودخل في النجاسة بسبب الاطلاق عن التقييد بقوله أو كثرة وقوله قليل النجاسة وكثيرها فيحرم تناول الشيء اليسير من النجاسة كقطرة بول والكثير منها كبريق بول وهذا لا ينافي ان هذا القيد للاخراج لانه خرج به ما لا يحرم الا كثيره كما مر (قوله) وخرج بالاختيار الضرورة أي خرجت الضرورة عن التحريم كما هو صريح قوله فانها تبيح تناول النجاسة فلا ينافي أن هذا القيد للدخال لانه أدخل في النجاسة الميتة وان أبيع تناولها في حالة الضرورة (قوله) وبسهولة التمييز أي وخرج بسهولة التمييز عن الحرمة فلا ينافي ان هذا القيد للدخال كالذي قبله فالمراد الخروج عن الحرمة لاعتبار النجاسة (قوله) أكل الدود أي مع ما هو فيه من جن ونحوه لا وحده وقوله الميت خرج به الحي فهو طاهر لا نجس وقوله في جن بضم الجيم وقوله أكل أي كتهن وقوله ونحو ذلك أي كالقول والمش (قوله) وخرج بقوله لا لحرمتها أي لا لاحترامها وعظمتها كما مر وقوله ميتة آدمي أي ولو كافراً ولو مرتدافانه محتتم من حيث ذاته وان كان غير محتتم من حيث الردة أو الخرابة قال تعالى ولقد كرمنا بني آدم (قوله) وبعدم الاستقذار أي وخرج بعدم الاستقذار عرفاً كما تقدم وقوله المني أي الامني السكب ونحوه كما سيأتي وقوله ونحوه أي من المخاط والبزاق (قوله) وبنى الضرر أي وخرج بنى الضرر وقوله الحجر والنبات المضر ببدن أو عقل أي كالنباتات السمية والافيون والزعفران والبنج وهكذا (قوله) ثم ذكر المصنف ضابطاً أي قاعدة كلية قال المحشي نقلاً عن شيخه في جعل ذلك من الضوابط بحث ظاهر ولعل وجه البحث أنه ليس جامعاً لجميع أفراد النجاسة حتى يكون من الضوابط ويجاب عنه بأنه ضابط لنوع منها كما يدل عليه قول الشارح ضابطاً للنجس الخارج من القبل والدبر (قوله) بقوله متعلق بذكر (قوله) وكل مائع بالهمز كقائل وبتابع ومفهوم مائع فيه تفصيل فان كان دوداً أو متصلاً لم تحله المعدة كحب بحيث لو زرع لبنت فليس بنجس بل متنجس يطهر بالغسل كما سئد كره الشارح وان كان بعر أو نحوه فنجس وإذا كان المفهوم فيه تفصيل لا يعترض به فهو أولى من عموم النسخة الاخرى وهي وكل ما يخرج الخ لانه عمومها يشمل الدود وكل متصل لم تحله المعدة مع أن ذلك ليس نجساً بل متنجس يطهر بالغسل كما علمت واختلف المتأخرون في حصة تخرج عقب البول في بعض الاحيان ونسعى عند العامة بالحصى هل هي نجسة أو متنجسة والظاهر ما قاله بعضهم وهو ان أخبر طبيب عدل بانها منعقدة من البول فهي نجسة والافتن نجسة (قوله) خرج من السبيلين أي من أحد السبيلين القبل والدبر وجملة خرج صفة للمائع وخرج بقوله من السبيلين الخارج من بقية المنافذ فهو طاهر الا ان في الفم بعد وصوله الى المعدة وان لم يتغير وان خرج حالاً ماعدا المتصلب الذي لم تحله المعدة والماء الخارج من فم النائم طاهر الا ان علم أنه من المعدة كأن خرج متنبأ بصفرة فهو نجس لكن يعني عنه في حق من ابتلى به (قوله) نجس فقدرى البخارى أنه عليه السلام لما سجد بحجر بن وورثة ليستنجي بها أخذ الحجر بن وورثة وقال هذا ركس والركس النجس وورى مسلم أنه عليه السلام قال في حديث القبر بن أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول وأما أمره عليه السلام العرنيين بشرب أبوال الابل

ولا ضرر لها في بدن
أو عقل ودخل في
الاطلاق قليل النجاسة
وكثيرها وخرج
بالاختيار الضرورة
فانها تبيح تناول
النجاسة وبسهولة
التمييز أكل الدود
الميت في جن أو
فاكهة ونحو ذلك
وخرج بقوله لا
لحرمتها ميتة آدمي
وبعدم الاستقذار
المني ونحوه وبنى
الضرر الحجر
والنبات المضر ببدن
أو عقل ثم ذكر
المصنف ضابطاً
للنجس الخارج من
القبل والدبر بقوله
(وكل مائع خرج
من السبيلين نجس)

فانما كان للتداوى والتداوى بالنجس جائز عند فقد الطاهر الذي يقوم مقامه وأما قوله عليه السلام لم يجعل الله شفاء أمتي
 فيها حرم عليها فحمل على الخمر ويستثنى من ذلك فضلاته عليه السلام فهي طاهرة على المعتد لان بركة الحبشية
 شربت بوله عليه السلام فقال لن تلج النار بطنك صححه الدارقطني ولان بأطبية شرب دم عليه السلام وفعل مثل ذلك ابن
 الزبير وهو غلام حين أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم حجامته ليدفنه فشر به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من
 خالط دمه دمي لم تمسه النار وكذا فضلات بقية الانبياء كما قاله الزركشي ونازعه في ذلك الجوجري (قوله هو)
 أي كل مائع خرج من السبيلين وقوله صادق بالخارج الخ وصادق بالخارج من حيوان ما كول وغيره كما يشير
 اليه الشارح بقوله فيما يأتي ولو كانا من ما كول اللحم (قوله كالبول والغائط) عطف الغائط على البول يقتضي
 اختصاصه بالفضلة الغليظة وان كان يشمل البول كما قاله السيوطي لانه اسم لفضلة الأدمى ومثله العذرة لكنها
 لا تشمل البول والعذرة والروث مترادفان وقيل العذرة مختصة بالآدمى والروث أعم (قوله بالنادر) أي وصادق
 بالخارج النادر وقوله كالدم والقيح أي والذي هو بالمعجمة ماء أبيض رقيق يخرج بالاشهوة قوية عند ثورانها
 والودى وهو بالمهمل ماء أبيض كسر نخين يخرج عقب البول أو عقب حل شيء ثقيل (قوله الالمني) أي فهو
 طاهر في حد ذاته لكن يستحب غسله خروجا من الخلاف وللأخبار الصحيحة فيه وقوله من آدمى أو حيوان
 الخ أمانى الآدمى فاحديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحك المنى من ثوب رسول الله عليه السلام ثم يصلى فيه
 ولا يرد أن فضلاته عليه السلام طاهرة فلا يدل ذلك على طهارة المنى لان المراد المنى المختلط بمنى أزوجه لامنيه وحده
 لانه عليه السلام كان لا يحتمل لان الاحتلام تلاعب من الشيطان وهو ليس له عليه سبيل وأمانى غير الآدمى فلا نه
 أصل حيوان طاهر فأشبهه بمنى الآدمى (قوله غير كلب وخنزير وما تولد منهما) أي كأن نزا كلب أو خنزير على كلبة فتولد
 منهما مولد أو كلب على خنزيرة فأنبت بولد وقوله او من أحدهما مع حيوان طاهر أي كأن نزا كلب أو خنزير على
 شاة ففي ذلك نجس (قوله وخرج بمائع الدود الخ) بخلاف نحو البعر في مفهوم مائع تفصيل كما مر (قوله وكل
 متصل) أي كحب أو زرع لنبت وبيض لو حضن لفرخ وهذا في المأخوذ من الميتة أو المأخوذ من غير
 الميتة فهو طاهر ولو لم يتصلب حتى لو استحال البيضة دما فهي طاهرة على ما صححه النووي في تنقيح ههنا وصحح
 في شروط الصلاة منه انها نجسة والأوجه حل هذا على ما لم تستحل حيوانا والأول على خلافه ولا يجب غسل البيضة
 والولد اذا خرجا من الفرج ان لم يكن معهما رطوبة نجسة كافي الروض وشرحه (قوله لانه المدة) الأولى لم
 المدة لان المراد لم تحله بالفعل بخلاف ما أحواله المدة فانه نجس ولو أكل لحم مغلف لم يجب تسبيح المخرج منه لان
 شأنه الاحالة بخلاف ما لو أكل عظاما فإيجب تسبيح المخرج منه لان شأنه عدم الاحالة (قوله بل متنجس يطهر
 بالغسل) أي ان كان متلوا برطوبة نجسة والافهوطاهر (قوله وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بلفظ المضارع
 واسقاط مائع) والنسخة الأولى أولى لانه لا يحكم عليه بالنجاسة الا بعد خروجه بالفعل كما يفيد التعبير بالماضى
 بخلاف المضارع ولانه يرد على عموم هذه النسخة الدود وكل متصل لم تحله المدة كما مر (قوله وغسل جميع
 الابوال الخ) أي غسل مصاب ذلك بمعنى المحل الذي أصابه شيء من ذلك فهو على تقدير مضاف لان نفس البول
 والاروات لا تغسل وانما يغسل مصابها سواء كان ثوبا أو بدنا أو غيرها (قوله ولو كانا من ما كول اللحم) غاية
 للرد على الامام مالك القائل بان ما كول لحمه فبوله وروثه طاهران وكان الأولى أن يقول ولو كانت من ما كول
 اللحم لان كلاما من الابوال والاروات جمع لكن الشارح جعل الابوال قسما والاروات قسما فالتثنية باعتبار
 كونهما قسمين (قوله واجب) أي لا فوراً ان لم يعص بالنجس كأن أصابه بلا قصد ولو من مغلف خلافا
 للزركشي او من نحو قفص أو طعم مستحاضة ولو في حال جريان الدم او لبس ثوبا بمتنجس فغرق فيه فلا يجب غسل
 ذلك فوراً بل عند اعادة نحو الصلاة يتضييق بضيق الوقت فان عصى بالنجس كأن اطلع المكاف بدنه بالنجاسة
 بلا حاجة كما يفعله بعض العوام حيث يلبطخون أبدانهم بدم الضحيا ورجب غسله فوراً خروجا من المعصية بخلاف

هو صادق بالخارج
 المعتاد كالبول
 والغائط والنادر
 كالدم والقيح (الا
 المنى) من آدمى أو
 حيوان غير كلب
 وخنزير وما تولد
 منها او من أحدهما
 مع حيوان طاهر
 وخرج بمائع الدود
 وكل متصل لا تحيله
 المدة فليس بنجس
 بل متنجس يطهر
 بالغسل وفي بعض
 النسخ وكل ما يخرج
 بلفظ المضارع
 واسقاط مائع
 (وغسل جميع
 الابوال والاروات)
 ولو كانا من ما كول
 اللحم (واجب)

الغسل من الجنابة فإنه لا يجب فوراً وإن عصي بالجنابة كأن حصلت الجنابة من زنا والفرق بينهما انتهاء المعصية في الجنابة لأن المعصية حصلت بالزنا وقد انقضت بخلاف التضمخ بالنجاسة لأنه مدام متضمخاً بالنجاسة فهو في معصية (قوله وكيفية غسل النجاسة الخ) أي وصفة غسل النجاسة الخ فالكيفية بمعنى الصفة والحاصل أن النجاسة على قسمين عينية وهي التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح وحكمية وهي التي لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح وقد ذكر كيفية غسل كل منهما ولا يشترط العصر بعد الغسل لأن الببل بعض المنفصل وقد فرض طهره ولكن يسن خروجاً من الخلاف (قوله أن كانت مشاهدة بالعين) اعترض بأن صوابه أن كانت محسوسة ليشمل التي لها طعم أو لون أو ريح وأجيب بأن المراد بكونها مشاهدة بالعين كونها محسوسة بالخاصة بدليل مقابلتها بالحكمية (قوله وهي المسماة بالعينية) وضابطها أن يكون لها جرم أو طعم أو لون أو ريح كما مر (قوله تكون بزوال عينها) أي جرمها وقوله ومحاولة زوال أوصافها أي معالجة زوال أوصافها ولو بنحو أشنان وصابون فيجب أن توقف زوال الأثر عليه حيث كان يسيراً بشرط كونه فاضلاً عما يعتبر في القطر ويجوز استعمال دقيق الحبوب في غسل الأيدي بقدر الحاجة لجرى العادة به ومنه الدقاق المعروف (قوله من طعم أولون أو ريح) بيان للأوصاف (قوله فإن بقي طعم النجاسة ضر) فلا يعنى عنه إلا أن تعذر فيعنى عنه مدام متعذر أي يكون المحل نجساً معفو عنه لا طاهراً وضابط التعذر أن لا يزول إلا بالقطع فإن قدر بعد ذلك على زواله وجب ولا يجب عليه إعادة ما صلاه به على المعتمد والأفلا معنى للعفو (قوله أولون أو ريح عسر زواله لم يضر) فلا يجب زواله بل يطهر المحل وضابط التعسر أن لا يزول بالحث بالماء ثلاث مرات فتى حته بالماء ثلاثاً ولم يزل طهر المحل فإذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لأن المحل طاهر نعم إن بقيا معافى محل واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالها إلا أن تعذر كما مر في بقاء الطعم لقوة دلالتها على بقاء النجاسة فإن بقياً متفرقين أو من نجاستين وعسر زوالهما لم يضر (قوله وإن كانت النجاسة غير مشاهدة) أي غير محسوسة على ما مر وقوله وهي المسماة بالحكمية وضابطها أن لا يكون لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح كبول جف ولم تترك له صفة (قوله فيكفي جرى الماء على المتنجس بها) أي سيلانه عليه ولو من غير فعل فاعل كالمطر وقوله ولو مرة واحدة أي حديث كانت الصلاة خمسين صلاة والغسل من الجنابة والبول سبع مرات فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل الله حتى جعلت الصلاة خمسا والغسل من الجنابة مرة وغسل البول مرة رواه أبو داود ولم يضعفه والثلاثة أفضل كما سيأتي ولو أحميت السكين في النار ثم سقيت بماء نجس كفي جرى الماء على ظاهرها ويعنى عن باطنها وكذلك لو تقع الحب في بول حتى انتفخ أو طبخ اللحم في بول فيكفي جرى الماء على ظاهرهما ويعنى عن باطنهما (قوله ثم استثنى المصنف من الأبول) أي دون الأرواث فلم يستثن منها شيئاً وقول المحشى لو قال من غسل الأبول لسكان أولى وأحسن غير ظاهر لأن المستثنى بول الصبي فليكن المستثنى منه الأبول لا غسلها إذا المستثنى يكون من جنس المستثنى منه كما هو ظاهر (قوله الأبول الصبي الخ) البول قيداً والوصي قيد ثان والذي لم يأكل الطعام قيد ثالث وقوله على جهة التغذي قيد في القيد فيصدق حينئذ بالذي لم يأكل الطعام أصلاً والذي تناوله لا على جهة التغذي كتحنيكه بتمر ونحوه وتناوله لسفوف ونحوه للأصلاح وبقي قيد آخر وهو أن يكون دون الحولين نخرج بالبول غيره كالغائط والدم والقيح وبالصبي غيره من الصبية والخنى والذي لم يأكل الطعام على جهة التغذي من أكله للتغذي ولو مرة واحدة عاد إلى اللبن وقبل الحولين ما بعدهما والأصل في ذلك حديث الشيخين عن أم قيس أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فأجاسه رسول الله ﷺ في حجره فقال عليه فدعا رسول الله ﷺ بماء فوضعه ولم يغسله وخبر الترمذي يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وقد بال في حجره رسول الله ﷺ ستة أطفال نظمها بعضهم بقوله

قد بال في حجر النبي أطفال * حسن حسين ابن الزبير بالوا
كذا سليمان بن هشام * وابن أم قيس جاء في الخبر

وكيفية غسل
النجاسة أن كانت
مشاهدة بالعين
وهي المسماة بالعينية
تكون بزوال عينها
ومحاولة زوال
أوصافها من طعم أو
لون أو ريح فإن بقي
طعم النجاسة ضر
أولون أو ريح عسر
زواله لم يضر وإن
كانت النجاسة غير
مشاهدة وهي المسماة
بالحكمية فيكفي
جرى الماء على
المتنجس بها ولو
مرة واحدة ثم استثنى
المصنف من الأبول
قوله (الأبول الصبي
الذي لم يأكل
الطعام)

ويؤخذ من الحديث السابق ندب حسن المعاشرة واللين والتواضع والرفق بالأطفال وغيرهم كما شرح مسلم (قوله) أي لم يتناول مأكولا ولا مشروبا أي غير اللبن ولو من مغلظ ومعنى لم يتناول مأكولا ولا مشروبا لم يتعاط واحدا منهما فأشار إلى أن المراد بالاكل مطلق التناول الشامل لتناول الماء كقول والمشروب بالطعام ما يشمل الماء كقول والمشروب (قوله على جهة التغذي) أي على جهة التغذي فالإضافة لليسان ومعنى التغذي التقوت ومنه الغذاء بمعنى القوت (قوله فانه الح) بيان لمفاد الاستثناء وقوله أي بول الصبي تفسير للضمير ولا بد من تقدير مضاف أي محله أو مصابه لانه هو الذي يظهر برش الماء عليه لا نفس البول وقوله يظهر برش الماء عليه أي بان يرش عليه ما يعمه ويغمره بلا سيلان فلا يكفي الرش الذي لا يعمه ولا يغمره كما يقع من كثير من العوام ولا بد مع الرش من زوال أو صافه كبقية النجاسات وانما سكتوا عن ذلك لان الغالب زوالها خلافا للزركشي القائل بان بقاء اللون والريح لا يضر ولا بد من عصر محل البول أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل (قوله ولا يشترط في الرش سيلان الماء) لو قال بلا سيلان كما تقدم لكان أولى لان كلامه بوجه أن حقيقة الرش توجد مع سيلان الماء وليس كذلك اذ هو مع السيلان غسل لارش (قوله فان أكل الصبي الطعام الح) محترز قوله الذي لم يأكل الطعام على جهة التغذي وقوله غسل بوله أي مصابه وقوله قطعا أي جزما من غير خلاف (قوله وخرج بالصبي الصبية) والفرق بينهما أن بول الصبي أرق من بول الصبية والاتلاف بحمله أكثر من الاتلاف بحملها فخفف فيه دونها وأيضاً أصل خلقه من ماء وطين وأصل خلقها من لحم ودم فان حواء خلقت من ضلع آدم القصيرى وأيضاً بلوغ الصبي بمائع طاهر وهو المني فقط وبلوغها بذلك وبمائع نجس وهو الحيض وألحق بها الخنثى (قوله فيغسل من بولها) أي الصبية والخنثى (قوله ويشترط في غسل المتنجس الح) كان الأولى تأخير هذه العبارة عند قوله واعلم أن غسالة النجاسة الح (قوله وورود الماء عليه ان كان قليلا) ولذلك قال في المنهج وشروط ورود ماء قل (قوله فان عكس أي بان كان الماء مورودا وقوله لم يظهر أي لضعف الماء بسبب قلته مع كونه مورودا فليس له قوة أن يدفع عن نفسه المتنجس بخلاف ما اذا كان واردا (قوله أما الكثير الح) مقابل لقوله ان كان قليلا وقوله فلا فرق الح أي بل يظهر المحل على كل حال (قوله ولا يعنى عن شئ من النجاسات) أي من الاعيان النجسة (قوله الا اليسير الح) أي الا ان كان من مغلظ فلا يعنى عنه وخرج باليسير الكثير فان كان من الشخص نفسه ولم يكن بفعله ولم يختلط بأجنبي ولم يجاوز محله عنى عنه والافلا والضابط في اليسير والكثير العرف (قوله من الدم والقيح) ومثلها الصديد وما يخرج من البقايا والدمامل والجروح ودم البراغيث وونيم الذباب وقوله فيعفى عنهما بيان لمفاد الاستثناء (قوله في ثوب أو بدن) أي ما لم يكن بفعله فان اظن نفسه به لم يعف عنه ومحل العفو عنه في الثوب ان احتاج اليه ولو للتجمل وكان ملبوسا بخلاف ما لو لم يحتج اليه وما لو فرشه صلى عليه أو جله صلى به فلا يعفى عنه (قوله وتصح الصلاة معهما) أي مع الدم والقيح اليسيرين (قوله والامالخ) أشار الشارح بتقدير الا إلى أن قول المصنف وما ألخ عطف على اليسير فتكون الامسالة عليه وقوله أي شئ بالجز تفسير لما الجرورة المحل بالعطف على اليسير الجرور على البدلية من شئ في قوله ولا يعنى عن شئ من النجاسات لان الاستثناء من كلام تام منفي واختار فيه الاتباع ويجوز النصب على الاستثناء كما هو مقرر في محله (قوله لانفس له سائلة) أي لادم له سائل بحيث لو شق عضو منها لم يسل هادما وسمى الدم نفسا لان به قوام النفس بخلاف ماله نفس سائلة ولو تولد حيوان بين ماله نفس له سائلة وماله نفس سائلة تبع ماله نفس سائلة كما لو تولد بين طاهر ونجس فانه يتبع النجس كما في القاعدة (قوله كذاب ونمل) أي وعقرب وزبور وهو الدبور وزع وهو البرص وقل وبرغوث لانحو حية وضفدع وفأرة (قوله اذا وقع في الاناء) أي اذا وقع حيا في الاناء الذي فيه ماء قليل أو مائع وكذلك اذا وقع ميتا بشرط أن لا يطرحه طارح ولو غير مميز على المعتمد نعم اذا طرحه الهواء لا يضر ولو طرحه حيا لم يضر وان وصل ميتا فلا يضر الا ان طرحه ميتا ووصل كذلك (قوله ومات فيه) وكذلك وقع ميتا كما علمت (قوله فانه

أي لم يتناول مأكولا ولا مشروبا على جهة التغذي (فانه) أي بول الصبي (يظهر برش الماء عليه) ولا يشترط في الرش سيلان الماء فان أكل الصبي الطعام على جهة التغذي غسل بوله قطعا وخرج بالصبي الصبية والخنثى فيغسل من بولها ويشترط في غسل المتنجس وورود الماء عليه ان كان قليلا فان عكس لم يظهر أما الكثير فلا فرق بين كون المتنجس واردا أو مورودا (ولا يعنى عن شئ من النجاسات الا اليسير من الدم والقيح) فيعفى عنهما في ثوب أو بدن وتصح الصلاة معهما (و) الا (ما) أي شئ (لا نفس له سائلة) كذاب ونمل (اذا وقع في الاناء) ومات فيه فانه

لا ينجسه) ولو صب ما هو فيه على غيره لم ينجسه ايضا ولو صب في نحو خرقة لم يضر ويعفى عن وقوعها عند نزاعها بأصبع أو عود وأن تكرروا عن وضع نحو زيت على نحو جبن هو فيه للاكل (قوله) وفي بعض النسخ اذامات في الاناء أي بدون قوله وقع فتشمل هذه النسخة ما لو طرحه طارح ومات فيه فانه لا يضر كالموقع بنفسه (قوله) وأفهم قوله وقع النسخ) أي لان المتبادر من قوله وقع انه وقع بنفسه ولذلك قال الشارح أي بنفسه وان كان يحتمل أن يقال وقع بنفسه أو بطرح طارح وفي هذا الافهام نظر لان كلامه في وقوعه قبل موته بدليل قوله ومات فيه والطرح فيه كالموقع بخلافه بعد الموت فيضر الطرح دون الوقوع كما تقدم فاشتبه على الشارح ما قبل الموت بما بعده فانتقل نظره (قوله في المانع) المراد به ما يشمل الماء القليل أو هو مفهوم بالاولى (قوله ضر) غير مسلم فيما اذا طرحه حيا كما هو مقتضى صنيع الشارح بخلاف ما اذا طرحه ميتا ووصل كذلك (قوله وهو) أي ضر ذلك (قوله) ولم يتعرض لهذه المسئلة) أي التي هي ما لو طرح ما لا نفس له في المانع (قوله) واذا كثرت النسخ) أشار بذلك الى تقييد كلام المصنف فكأنه قال بشرط أن لا تغيره وقوله وغير ما وقعت فيه أي ولو تقدير او قوله نجسته أي لفقد شرط العفو وهو أن لا تغيره (قوله واذا نشأت) أي تخلق وتوجدت وقوله لم ينجسه أي ما لم تخرج منه ثم طرح فيه بعد موتها وما لم تغيره كما قاله الشيخ عطية وان لم يجده في التقرير (قوله قطعاً) أي جزماً (قوله يستثنى مع ما ذكر) أي في قوله الا ليسير من الدم والقيح وما لا نفس له سائلة وقوله مسائل من كورة في المبسوطات منها يسير شعر نجس من غير نحو كلب وكثيره في حق القصاص والراكب فيعفى عنه لشقة الاحتراعه ومنها ورت سمك لم يغير الماء ولم يضعه فيه عبثاً ومنها ما لا يدركه الطرف المعتدل بنفسه فيعفى عنه ولو أدركه حديد البصر أو معتدله بواسطة شمس ولو لم يدركه الطرف لكونه موافقاً للون ما وقع عليه وكان بحيث اوقدراً مخالفاً أدركه لم يعف عنه ومنها غير ذلك (قوله) والحيوان كله طاهر) أي وكذا الجاد كله طاهر الا المسكروا المراد بالحيوان ماله روح والمراد بالجاد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان وأصل كل حيوان وهو المني والعلق والمضغة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة وجزء الحيوان كميته كذلك والمنفصل من الحيوان النجس نجس مطلقاً ومن الطاهر ان كان رشحاً كالعرق والريق ونحوهما فطاهر أو ماله استحالة في الباطن فنجس كالبول نعم ما استحالة صلاح كاللبن من الماء كقول الآدمي والكلب طاهر والحاصل ان جميع ما في السكون اما جاد أو حيوان أو فضلات فالحیوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وفرع كل منهما والجاد كله طاهر الا المسكروا الفضلات وقد علمت تفصيلها (قوله الا الكلب) أي ولو كلب صيدو يستثنى منه كلب أهل الكهف فانه طاهر ويدخل الجنة وتوقف بعضهم في معنى طهارته هل أوجده الله طاهراً أو سلبه النجاسة والظاهر الثاني ولا تدخل الملائكة يتافيه كلب ولو لنحو حراسة على المعتمد لا تطلق الاحاديث وخصه بعضهم بغير الكلب المتخذ لنحو حراسة والمراد بالملائكة ملائكة يطوفون بالرجة لا الحفظة ونحوهم للآدميين في كل الاحوال والمراد بالبيت المكان الذي يستقر فيه الانسان سواء كان بيتاً أو خيمة أو غيرهما (قوله والخنزير) بكسر الخاء (قوله وما تولد منهما) أي بان زكا كلب على خنزيره أو خنزير على كلبه فتولد منهما ولد فتحت صورته (قوله أو من أحدهما مع حيوان طاهر) كأن نرى كلباً أو خنزيراً على شاة فتولد منهما ولد أو نرى ذكر الضأن على كلبه أو خنزيرة فتولد منهما ولد فتحت أربع صور وشمل كلامه المتولد بين كلب وادمي فان كان على صورة الكلب فنجس وان كان على صورة الآدمي فطاهر عند الرمي ونجس معفو عنه عند ابن حجر فيصلى ولو اماماً ويدخل المساجد ويخالط الناس ولا ينجسهم بل مسموع رطوبة ولا ينجس الماء القليل ولا المائع ويتولى الولايات كالقضاء وولاية النبكاح وخالف الشيخ الخطيب في ذلك وله حكم النجس في الانكحة والتسرى والتدبيح والتوارث وجوز له ابن حجر التسرى ان خاف العنت والمتولد بين كلبين نجس ولو كان على صورة الآدمي والمتولد بين آدميين طاهر ولو كان على صورة الكلب فإذا كان ينطق ويعقل فهل يكف قال بعضهم يكف لان مناط التكليف العقل وهو موجود وكذا المتولد بين شاتين وهو على صورة الآدمي اذا كان ينطق ويعقل ويجوز ذبحه أو كله وان صار خطيئاً واماماً واذا

لا ينجسه) وفي بعض النسخ اذامات في الاناء وأفهم قوله وقع أي بنفسه أنه لو طرح ما لا نفس له سائلة في المانع ضر وهو ما جزم به الراعي في الشرح الصغير ولم يتعرض لهذه المسئلة في الكبير واذا كثرت ميتة ما لا نفس له سائلة وغير ما وقعت فيه نجسته واذا نشأت هذه الميتة من المائع كدود خل وفاكهة لم تنجسه قطعاً ويستثنى مع ما ذكرهنا مسائل مذكورة في المبسوطات سبق بعضها في كتاب الطهارة (والحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر

فيل لنا خطيب يذبح ويؤكل كافي رسالة البرماوى المشهورة فى المتولد (قوله وعبارته تصدق الخ) أى لان قوله والحيوان كله طاهر يشمل ما لو تخلق من النجاسة ولو لمعظمة وقوله وهو كذلك أى فهو مسلم (قوله والميتة) تقدم تعريفها بأنها الزائلة للحياة بغير ذكاة شرعية بان لم تذكر أصلاً أو ذكيت ذكاة غير شرعية كذبيحة الجوسى (قوله الا السمك) أى الامتية السمك وأما السمك الخى فهو داخل فى الحيوان وقد تقدم الكلام عليه والمراد به كل مالا يعيش الا فى البحر بحيث يكون عيشه فى البر كعيش مذبح ولو على صورة الكلب (قوله والجراد) أى والامتية الجراد أما الجراد الخى فهو داخل فى الحيوان كما مر فى سابقه والجراد اسم جنس جمعى يفرق بين واحدته بالثاء (قوله والآدمى) أى والامتية الآدمى وأما الآدمى الخى فهو داخل فى الحيوان كما سبق فى نظيره ومثل الآدمى الجن والملك بناء على أن الملائكة أجسام لها ميتة وهو الراجح وأما ان قلنا بانها أشباح نورانية تنطفي بموتها فلا ميتة لها (قوله وفى بعض النسخ وابن آدم) أى بدل والآدمى وإذا كان الفرع وهو ابن آدم طاهراً فالأصل وهو آدم طاهر بالاولى فاندفع ما يقال لاتفيد هذه النسخة طهارة آدم على أنه يمكن جعل ابن آدم عبارة عن النوع الانسانى فيشمل آدم (قوله أى ميتة كل منها) أشار بذلك الى تقدير مضاف فى الثلاثة كما قدرناه فيما تقدم وقوله فانها طاهرة تصريح بمفاد الاستثناء والدليل على طهارة ميتة السمك والجراد حديث أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكلب والطحال وعلى طهارة ميتة الآدمى قوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم اذ قضية التكريم أن لا يحكم بنجاسته حياً وميتاً سواء المسلم وغيره وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد لالنجاسة لا بدن والمعنى انما اعتقاد المشركين كالنجس فى جوب الاجتناب فلا ينافى طهارة أبدانهم ولهذا ر بطنى ^{عليه السلام} الاسير فى المسجد وخبر الحاكم لا تنجسوا موتاكم فان المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً جرى على الغالب (قوله ويغسل الخ) شروع فى بيان كيفية غسل النجاسة وقوله الاناء ليس بقيد بل مثله الثوب والبدن ونحوهما ولعل تخصيصه بالذكر للتبرك بالحديث وكذلك الولوغ ليس بقيد وتخصيصه بالذكر لما ذكر (قوله من ولوغ الكلب الخ) الولوغ أخذ الماء بظرف اللسان وهو ليس بقيد كما علمت (قوله سبع مرات) منصوب على انه مفعول مطلق مبين لعدد الغسل وكونه سبع مرات أمر تعبدى لا يعقل معناه (قوله بماء طهور) أى لا بنجس ولا متنجس (قوله احداهن) أى احدى السبع ولو السابعة كما يدل له رواية أخره بالتراب والاولى أولى كما يدل له رواية أولاهن بالتراب واختار المصنف التعبير باحداهن للإشارة الى جوازه فى أى واحدة كما يدل له رواية احداهن بالتراب وأما رواية وعفروه الثامنة بالتراب فغناه أن التراب يكون بمنزلة الثامنة مع كونه مع الماء فى السابعة (قوله مصحوبة) وفى بعض النسخ مصحوب وهو غير مناسب لان المبتدأ مؤنث بل المناسب مصحوبة أى مخرجة الآن يقال المراد مصحوب الماء فيها وحاصل كيفيات المزج أن يمزج الماء بالتراب قبل وضعها على الشئ المتنجس أو يوضع الماء أولاً ثم يتبع بالتراب أو بالعكس فهذه ثلاث كيفيات ثم ان لم يكن فى المحل جرم النجاسة وكان جافاً كفى كل من الثلاث ولو مع بقاء الاوصاف وان كان فى المحل جرم النجاسة لم يكف واحدة من الثلاث ولو زال الجرم فان كان المحل رطباً كفى كل من الاوليين ولا يكفى وضع التراب أولاً ثم اتباعه بالماء كذا فى تقرير الشيخ عوض وارضاءه شيخنا واستظهر بعضهم أنه يكفى حيث لا أوصاف لان الوارد له قوة يدل على ذلك ظاهر كلام الشيخ الخطيب ونقله بعضهم عن الشيخ الحنفى (قوله بالتراب) أى ولو بالقوة فيجزى الطين والطفل والرمل الناعم الذى له غبار يكدر الماء والتراب المختلط بنحو دقيق حيث كدر الماء وكذا المتغير بنحو خل ان لم يغير طعم الماء ولونه أو ريحه وخرج بالتراب غيره كالآشنان والصابون وقوله الطهور خرج به النجس والمتنجس والمستعمل فى التيمم أو غسل النجاسة المعظمة ولو غسل كلب داخل حمام مثلاً ونشرت النجاسة فى فوطه وحصره فأتيقن أصابته للنجاسة فنجس وما لم يتيقن أصابته لها فطاهر لانا لا نتجس بالشك ويطهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات احداهن بطفل لانه يحصل به التتريب كما مر أو بطين ولو الذى ينفصل من نعال داخله حيث لم يحكم بنجاسته ولو مضت مدة يحتمل فيها أنه مر عليه ذلك لم يحكم بنجاسة داخله مع بقاء

وعبارته تصدق
بطهارة السود المتولد
من النجاسة وهو
كذلك (والميتة كلها
نجسة الا السمك
والجراد والآدمى)
وفى بعض النسخ
وابن آدم أى ميتة
كل منها فانها طاهرة
(و يغسل الاناء من
ولوغ الكلب
والخنزير سبع مرات)
بماء طهور (احداهن)
مصحوبة (بالتراب)

الحمام على نجاسته كما قالوه في الهرة التي تنجس فيها ثم غابت واحتمل ورودها ماء كثير ثم ولغت في ماء قليل فانه لا يتنجس مع الحكم ببقاء فيها على النجاسة (قوله يعم المحل المتنجس) أى يعمه التراب بواسطة الماء (قوله فان كان المتنجس الخ) مقابله مخدوف تقديره وان كان في ماء راكد كفي تحريكه سبعاً مع تعكيره بالطين في واحدة وبحسب الذهاب مرة والعوداً أخرى ولولم يحركه فواحدة (قوله بما ذكر) أى بولوج الكعب والخزير ومثل الولوج غيره من سائر ما يتعلق بهما (قوله في ماء جار كدر) أى كما النيل في أيام زباده وماء السيل المترب (قوله حريات) بكسر الجيم وسكون الراء جمع جرية كذلك (قوله بلا تعفير) أى لانه كدر فكدوره كافية عن الترتيب (قوله واذالم تزل عين النجاسة الخ) هذا في العين التي هي الجرم وأما الوصف فللم يزل الا بست حسب ستافلا تعارض بينهما وقوله الاست مثلاً أى أو أكثر ولو بالف فلا تحسب كلها الامرة واحدة (قوله والارض الترابية) أى التي فيها تراب ولو من هبوب الريح وان كان متنجساً على المعتمد وقوله لا يجب التراب فيها أى لانه لا معنى لتريب التراب فهذا مستثنى من وجوب التريب ولو انتقل منها شئ إلى غير هافان اريد تطهير المنتقل من الطين لم يجب تريبه وان اريد تطهير المنتقل اليه وجب تريبه وهذا يدفع التناقض في كلامهم ولو تطاير من غسالات غير الارض الترابية شئ إلى نحو ثوب غسل المتطاير اليه بقدر ما بقى من الغسالات فان كان من الاولى وجب غسله ستاً وهكذا مع التريب ان لم يكن تربوا فلا تريب فلو جعلت الغسالات كلها في نحو طشت ثم تطاير منها شئ إلى نحو ثوب وجب غسله ستاً لاحتمال ان المتطاير من الاولى فان لم يكن ترب في الاولى وجب التريب والا فلا (قوله ويغسل) أى الاناء على ما هو الظاهر من سياق المصنف وان كان الاناء ليس بقيداً والشئ المتنجس مطلقاً قطع النظر عن الاناء (قوله من سائر) من السور وهو البقية فلذلك قال الشارح أى باقى والمراد بالباقي ما عدا النجاسة المغلظة والخففة (قوله مرة واحدة) أى حيث أزال أوصاف النجاسة فيضرب بقاء الطعم الا ان تعذر وكذلك بقاء اللون والريح مع اختلاف كل منهما منفرداً فانه يكفي فيه التعسر (قوله وفي بعض النسخ مرة ثانياً عليه) أى نعم المحل مع السيلان (قوله والثلاث) أى بلاتاء لان المعدود مؤنث مع كونه مخدوفاً فالاولى حينئذ ترك التاء وان جاز اثباتها كفاً في بعض النسخ ولذلك قال الشارح وفي بعض النسخ والثلاثة بالتاء وظاهر كلامهم أنه لا يسن التثليث في غسل النجاسة المغلظة به صرح الرملى وغيره عملاً بقاعدة ان المكبر لا يكبر كما أن الصغر لا يصغر وقيل يسن التثليث فيها بزائدة مرتين بعد السبع وقيل بزائدة سبعين بعدها وهذا ان القولان ضعيفان والمعتمد الاول (قوله واعلم ان غسالة النجاسة الخ) ولذلك قال في المنهج وغسالة قليلة منفصلة بلا تغير ولا زبادة وزن وقد طهر المحل طهارة أهو قوله طهارة أى في نفسها غير مطهرة فهي مستعملة (قوله بعد اعتبار مقدار ما ينتشر به المغسول) أى وما يمججه من الوسخ الطاهر فاذا كانت الغسالة قبل الغسل بها قدر رطل وكان مقدار ما ينتشر به المغسول من الماء قدر أوقية وما يمججه من الوسخ نصف أوقية وكانت بعد الغسل رطلاً الا نصف أوقية صدق أنه لم يزدوزنها بعد اعتبار مقدار ما ينتشر به المغسول من الماء وما يمججه من الوسخ الطاهر (قوله هذا اذا لم يبلغ قلنتين) أى محل اشتراط تلك الشر وطاذا لم يبلغ قلنتين وتقدم أنه يشترط حينئذ ورود الماء (قوله فان بلغهما) أى القلتين وقوله فالشرط عدم التغير أى دون بقية الشرط (قوله ولما فرغ الخ) دخول على كلام المصنف (قوله مما يطهر بالغسل) وهو المتنجس بشئ مما مر (قوله شرع فيما يطهر بالاستحالة) أى كدم الظبية فانه يطهر باستحالة مسكوا الخرفانه يطهر باستحالة خلاها وهذا الذي تكلم عليه المصنف هنا (قوله وهى) أى الاستحالة وقوله انقلاب الشئ أى كالخرفانه وقوله من صفة أى كالخرفانه وقوله الى صفة أخرى أى كالتحلية (قوله فقال) عطف على شرع (قوله اذا انحلت الخ) وقد يصير العصير خلا من غير تخمر في ثلاث صور احداها أن يصب في الدن العتق بالخل فينقلب خلا ثانياً ينتها أن يصب عليه خل أكثر منه أو مساو له فيصير الجميع خلا ثالثها ان تجرد حبات العنب من عناقيده ويملأ منه الدن ويطين رأسه حتى

المتنجس فان كان المتنجس بما ذكر كفى ماء جار كدر كفى مرور سبع جريات عليه بلا تعفير واذالم تزل عين النجاسة الاستحالة لا يست مثلاً حسبت كلها غسلة واحدة والارض الترابية لا يجب التراب فيها على الاصح (ويغسل من سائر) أى باقى (النجاسات مرة واحدة) وفى بعض النسخ مرة (ثاني عليه والثلاث) وفى بعض النسخ (والثلاثة بالتاء) (أفضل) واعلم أن غسالة النجاسة بعد طهارة المحل المغسول طهارة ان انفصلت غير متغيرة ولم يزدوزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار مقدار ما ينتشر به المغسول من الماء هذا اذا لم يبلغ قلنتين فان بلغها فالشرط عدم التغير • ولما فرغ المصنف مما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة وهى انقلاب الشئ من صفة الى صفة أخرى (فقال واذ انحلت

يصير خلا (قوله الخمرة) اثبات التاء فيها لغة قليلة والافصح ترك التاء فتكون من الالفاظ المؤثثة معني بغير تاء كحرب ودرج ويعرف تأنيثها بعود الضمير عليها مؤنثا كأن يقال الخمر أرقها (قوله وهي) أي لغة وأما شرعا فالمراد بها كل مسكر ولو من نبيذ التمر أو القصب أو العسل أو غيرها الخبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام (قوله المتخذة من ماء العنب) أي من عصيره وسميت خمرًا لتخميرها العقل أولانها تخمر أي تغطي (قوله محترمة كانت الخمرة) هي التي عصرت بقصد الخمرية بان عصرت بقصد الخلطية أو لا بقصد شئ وقوله أم لا أي لم تكن محترمة وهي التي عصرت بقصد الخمرية ويجب اراقتها حينئذ قبل التخلل ويتغير الحكم بتغير القصد بعد هذا التفصيل في التي عصرها المسلم وأما التي عصرها الكافر فهي محترمة مطلقا (قوله ومعني تخللت صارت خلا) انما قال ذلك لان ما كان على وزن تفعلت يأتي لمعان آخر لا تناسب هنا كتكلمت هند بمعنى انفصل عنها الكلام (قوله وكانت صيرورتها خلا بنفسها) أي من غير مصاحبة عين فيها (قوله طهرت) أي وطهر دونها تبعالها كما سجد كره الشراح (قوله وكذا لو تخللت بنقلها الخ) الاولى أخذ ذلك غاية بان يقول وان نقلت الخ لانه من ماصدق كلام المصنف لما علمت من أن معنى بنفسها من غير مصاحبة عين لها وانما نبه عليه الشراح للخلاف فيه هل هو حرام أو مكروه والراجح الكراهة (قوله وان لم تتخلل الخمرة بنفسها الخ) مفهوم قوله بنفسها (قوله بل خللت بطرح شئ فيها) الطرح ليس بقيد بل المدار على مصاحبة عين لها حين تخللها ولو من غير طرح فلو زعت العين منها قبل التخلل فان كانت ظاهرة ولم يتخلل منها شئ لم يضر والاضر وان كانت نجسة لم تطهر وان زعت منها قبل تخللها لان النجس يقبل التنجيس فلما تنجست بوقوع النجس فيها لم تطهر بعد ذلك ومن العين المضرة ما نالوث من دنها فوقها بغير غلبتها فيعود عليها بالتنجيس اذا تخللت نعم ان وضع خرو و صل الى ما وصل اليه التلوث قبل تخللها طهر بشرط أن يكون ذلك قبل جفاف الدن كما اعتمدته البغوي قال الرمي وبه أفتى الوالد ولا يضر نحو غسل وسكر وماء وردا طيبا رأتها حيث وضع قبل التخمر ويستثنى ما يشق الاحتراز عنه من حبات يسيرة وبعض بذر (قوله لم تطهر) لتنجسها بالشئ الواقع فيها ان كان نجسا وعوده عليها بالتنجيس ان كان طاهرا لانه تنجس منها قبل التخلل فيعود عليها بالتنجيس بعده (قوله واذا طهرت الخمرة) أي لكونها تخللت بنفسها وقوله طهرت دنها تبعالها أي لئلا يعود عليها بالتنجيس فلا يكون لناخل متخذ من خمر طاهرا وبحث في ذلك بانه كان يكفي أن يعنى عنه للضرورة لانه لا وجه لطهارة الدن فانه لا تؤثر فيه الاستحالة كما لا يخفى

(فصل في الحيض والنفاس والاستحاضة) أي في بيان تعريف كل من الثلاثة وبيان قدر كل من الحيض والنفاس والمدة التي تحيض فيها المرأة وبيان حكم الحيض ومثله النفاس ولم يذكر أحكام الاستحاضة وانما ذكر تعريفها والاصل في الحيض قوله تعالى ويستأنسك عن الحيض أي الحيض قل هو أذى وخبر الصحيحين هذا شئ كتبه الله على بنات آدم وحاضت حوا يوم الثلاثاء وانما آخر هذا الفصل عما قبله لانه مختص بالنساء وما قبله مشترك بين الرجال والنساء (قوله ويخرج من الفرج) أي خروجا مبتدأ من الفرج فمن للابتداء والمراد بالفرج القبل فهو طريق للخروج وقوله ثلاثة دماء أي فقط ولا يرد دم الفساد الخارج قبل التسع ودم الآيسة لان الاصح أنه دم استحاضة فهو داخل في الثالث والكلام فيما يخرج من الفرج من الدماء فلا ينافي أنه يخرج منه البول والمذي والودي أيضا (قوله دم الحيض) أي دم هو الحيض فلاضافة للبيان لان الحيض دم مخصوص ويصح أن يكون من اضافة المسمى للاسم وهكذا يقال فيما بعد (قوله فالحيض) أي اذا أردت بيان كل من الثلاثة فأقوله لك الحيض كذا والنفاس كذا والاستحاضة كذا فالقاعدة واقعة في جواب شرط مقدروا للحيض عشرة أسماء نظمها بعضهم في قوله

حيض نفاس دراس طمث اعصار * ضحك عراك طمس اكبار

وأوصلها بعضهم خمسة عشر ونظمها بعضهم في قوله

للحيض عشرة أسماء وخستها * حيض محيض محاض طمث اكبار

الخمرة وهي المتخذة
من ماء العنب محترمة
كانت الخمرة أم لا
ومعني تخللت
صارت خلا وكانت
صيرورتها خلا
(بنفسها طهرت) وكذا
لو تخللت بنقلها من
شمس الى ظل
وعكسه (وان) لم
تتخلل الخمرة بنفسها
بل (خللت بطرح
شئ فيها لم تطهر)
واذا طهرت الخمرة
طهرت دنها تبعالها
(فصل في الحيض
والنفاس والاستحاضة
(ويخرج من الفرج
ثلاثة دماء دم
الحيض والنفاس
الاستحاضة فالحيض

طمس عراك فراك مع أذى ضحك * درس دراس نفاس قرء اعصار
وما يقال من أن كثرة الاسماء تدل على شرف المسمى أمر أغلبي وقد تدل على الخسة كما هنا (قوله هو) أي شرعاً أما
لغة فهو السيلان يقال حاض الوادي إذا سال ماؤه وحاض الشجرة إذا سال صمغها وقوله الدم هذا جنس يشمل
الثلاثة دماء وقوله الخارج على سبيل الصحة قيد أول يخرج الاستحاضة لأنها الدم الخارج لا على سبيل الصحة وقوله
من غير سبب الولادة قيد ثان يخرج النفاس لأنه الدم الخارج بسبب الولادة (قوله في سن الحيض) كان الأولى أن
يقول في تسع سنين فاكثرت لأن قوله في سن الحيض موجب للدور حيث أخذ المعرف في التعريف واحترز بذلك عن
الدم الخارج قبل التسع فانه دم فساد وهو داخل في الاستحاضة (قوله وهو تسع سنين) أي تقررباً فلا يضر نقص مالا
يسع حيضاً وطهرأوهي قرية نسبة إلى القمر أي الهلال والسنة القمرية ثلثمائة يوم وأربع وخمسون يوماً وخمس يوم
وسدسه لأن كل ثلاثين سنة تزيد أحد عشر يوماً بسبب الكسور فإذا قسمت على الثلاثين سنة خص كل سنة خمس
يوم وسدسه لأن ستة منها في خمسة بثلاثين خسا والخسة الباقية في ستة بثلاثين سدسا فيخص كل سنة من الثلاثين
خمس يوم وسدسه وأما السنة الشمسية فهي ثلثمائة وخمسة وستون يوماً وربع يوم الاجزاء من ثلثمائة جزء من اليوم
والسنة العددية ثلثمائة يوم وستون يوماً لا تنقص (قوله من فرج المرأة) أي من عرق في أقصى رحمها ولوحاملا
لأن الأصح أن الحامل تحيض وشملت المرأة الأجنبية فحكمها حكم الأدمية في ذلك على الصحيح وأما غيرها من
الحيوانات فلا حيض لها شرعاً وما يرى لها من الدم فهو من الحيض اللغوي ولا يتعلق به حكم الأنثى التعليق في نحو
الطلاق والعق كإن قال إن سال دم فرسي فزوجتي طالق أو فمبدي حر والذي يحيض من الحيوانات أربع نظمها
بعضهم في قوله

(هو) الدم (الخارج)
في سن الحيض
وهو تسع سنين
فاكثر (من فرج
المرأة على سبيل
الصحة) أي لا لعل
بل للجبلية من غير
سبب الولادة وقوله
(ولونه اسود محتمم)

وزيد عليها أربع أخرى فصارت ثمانية وقد نظمها بعضهم في قوله

يحيض من ذى الروح ضبع امرأة * وأرب وناقصة وكلمة
خفاش الوزغة والحجر فقد * جاءت ثمانية وهذا المعتمد

وزاد بعضهم أيضاً بنت وردان وهي المعروفة عند العامة بالجندب (قوله على سبيل الصحة) أي سبيل هو الصحة
فالإضافة للبيان وعلى تعليلية بمعنى اللام فكأنه قال لأجل الصحة وقوله أي لا لعل أي لا لمرض يقتضي ذلك وقوله بل
للجبلية أي الطبيعيتين وخارج بذلك دم الاستحاضة فانه يخرج من فرج المرأة لا على سبيل الصحة بل للعللة وقوله من
غير سبب الولادة أي سبب هو الولادة فالإضافة للبيان وخارج بذلك النفاس فانه يخرج من فرج المرأة بسبب الولادة
(قوله وقوله) مبتدأ خبره ليس في أكثر نسخ المتن وقوله ولونه نمبتدأ وقد أخبر عنه بثلاثة أخبار على الصحيح من
جواز تعدد الخبر كما قال ابن مالك

وأخبروا بآيتين أو بأكثر * عن واحدكم سراة شعرا

(قوله أسود) كان الأولى أن يقال السواد لأن الأسود هو الشيء المتصف بالسواد فاللون ليس بأسود وإنما اللون
هو السواد ويرد عليه أن لونه لا ينحصر في السواد وبحجاب بأن المراد اللون الأقوى أو الأصلي والحاصل أن
اللون خمسة أقواها السواد ثم الحرة ثم الشقرة ثم الصفرة ثم الكدرة وقيل الكدرة مقدمة على الصفرة بل هو
الذي اعتمده الشيخ عطية وأن الصفات غير الألوان أربع الثخن أو النتن وهما أو التجرد عنها فالأسود
الثخين أقوى من غير الثخين والنتن منه أقوى من غير المنتن والثخين المنتن أقوى من الثخين فقط أو المنتن
فقد وكذا يقال في بقية الألوان فإن استوت الصفات كاسود رقيق وأجر ثخين قدم السابق منها لقوته
بالتقدم (قوله محتمم) بضم الميم وسكون الحاء وفتح التاء وكسر الدال أي شديد الحرارة مأخوذ من احتدام
النهار وهو اشتداد حره وهذا أولى من قول الشارح نقلا عن الصحاح احتدم الدم اشتدت حرته حتى أسود
لأنه يقتضي تفسير المحتدم بالأسود فيلزم تكرره مع ما قبله ولا تكرار على الأول مع قوله لذاع لأن معنى لذاع

محرق أى موجد وقوله لذاع بالذال للمعجمة ثم العين المهملة لأن ما كان بغير الحيوان كالنار فهو لذاع بالذال للمعجمة
والعين المهملة وما كان بالحيوان ذى السم كالعقرب فهو لذاع بالذال المهملة والعين المعجمة ولم يرداها لهما معا ولا
اعجامهما كذلك وقد نظم ذلك سيدى على الاجهورى بقوله

فلذغ لذى سم باهمال أول * وفى النار بالاهمال للثان فاعرفا

والاعجام فى كل والاهمال فيهما * من المهمل المتروك حقا بلاخفا

وقد عرفت أن معنى لذاع محرق أى موجد ومؤل (قوله ليس فى أكثر نسخ المتن) أى بل فى أقلها والاولى أولى لما فى
الثانية من القصور وان أجيب عنه كما مر (قوله فى الصحاح الخ) غرضه بنقل عبارة الصحاح تفسير كل من
مستخدم ولذاع على اللغو والنشر المرتب فقوله احتدم الدم اشتدت حرته حتى اسودت إشارة لتفسير محتم وقوله ولذعته
النار حتى أحرقت إشارة لتفسير لذاع بالحرق والصحاح بفتح الصاد كتاب مشهور فى اللغة تأليف الجوهري
وهو امام جليل وخطه يضرب به المثل كخط ابن مقلة ونحوه (قوله احتدم الدم اشتدت حرته حتى اسود) أى الى أن
يسود فيؤخذ منه أن المحتدم بمعنى الاسود وقد عرفت ما فيه من التكرار (قوله ولذعته النار الخ) من جملة كلام
الصحاح كما تقدمت الإشارة اليه (قوله والنفاس) بكسر النون سمي بذلك لأنه يخرج عقب نفس غالباً ويقال فى فعله
نفس المرأة بضم النون وفتحها مع كسر الفاء فيها والضم أفصح وفى فعل الحيض نفس بالفتح لا غير على ما ذكره
فى المجموع وفى فتح البارى أن نفى الحيض بالفتح والضم ومثله فى شرح مسلم ونقل أبو حاتم عن الأصمى الوجهين فى
كل من الحيض والنفاس وذلك غير واحد فتنبه له (قوله هو) أى شرعاً وأما لغة فهو الولادة (قوله الدم) جنس
فيشمل النساء الثلاثة وقوله الخارج الخ فصل يخرج كلاماً من الحيض والاستحاضة (قوله عقب الولادة) أى بأن
يكون قبل مضي خمسة عشر يوماً منها فهذا ضابط العقبة والا كان حيضاً ولا نفاس لها لكن لو نزل عليها الدم بعد
عشرة أيام منها مثلاً كانت تلك العشرة من النفاس عدد الاحكام فيجب عليها الصلاة ونحوها فيها كما قاله الباقينى
واعتمده الرملى وكان الاولى أن يقول عقب فراغ الرحم من الحمل ليخرج بهما بين التوأمين ومثل الولادة الفاء
علقة وهى الدم الغليظ المستحيل من المنى سميت بذلك لأنها تعلق بما لا تقته ومضعوه هى القطعة من اللحم المستحيلة
من العلقه سميت بذلك لأنها بقدر ما يعضغ (قوله فالخارج مع الولد أو قبله الخ) تفرع على مفهوم قوله عقب الولادة
وقوله لا يسمى نفاساً أى بل هو دم فسادان لم يتصل بحيض قبله والا فهو حيض بناء على أن الحامل تحيض وهو
الاصح (قوله وزيادة الياء فى عقب) أى بأن يقال عقيب وقوله لغة قليلة أى نادرة وقوله والاكثر حذفها وهو
الافصح (قوله والاستحاضة) هى لغة السيلان وشرعاً ما ذكره المصنف وقوله أى دمها لا حاجة اليه لانها هى الدم (قوله
الخارج) أى من عرق فى أدنى رحم المرأة يقال له العادل بالذال المعجمة وباللام على المشهور وحكى ابن سيده العادل
بالذال المهملة مع اللام فى الصحاح بمعجمة وراء (قوله فى غير أيام الحيض) أى كان يكون أقل من يوم وليس له أو
يكون مجاوز الخمسة عشر يوماً وقوله والنفاس أى وفى غير أيام النفاس بأن يكون مجاوز الستين يوماً ولا يتصور
أن يكون ناقصاً عن أقل النفاس لأن ما وجد منه يكون نفاساً وان قل وشمل قوله فى غير أيام الحيض والنفاس ما تراه
الصغيرة والآيسة فهو استحاضة ولا تمنع الاستحاضة الصلاة والصوم وغيرهما مما يمنعه الحيض لأنه حدث دائم فتغسل
المستحاضة فرجها فتحشوه فتعصبه فتتوضأ بعد دخول وقت الصلاة بعدما ذكر تبادر بالصلاة تقليلاً للحدث فلو
أخرت فإن كان لمصلحة الصلاة كستر عورة وانتظار جماعة لم يضر لانها لا تعد بذلك مقصرة وان كان لغیر مصلحة
الصلاة ضرر فتعيد الوضوء والاحتياط ويجب الوضوء عليها لكل فرض ولو مندوراً كالتييم وكذا يجب عليها
لكل فرض تجديد الغسل والحشو والعصب قياساً على تجديد الوضوء ولو انقطع دمها قبل الصلاة حكمتنا بطلان
طهرها ظاهر اثم ان طال زمن الانقطاع بحيث يسع الوضوء والصلاة استمر الحكم بالبطلان ووجب ازالة ما على الفرج
من الدم والوضوء وان لم يطل بان عاد الدم عن قرب تبين عسدم بطلان طهرها لان الحكم بالبطلان كان مبنيًا على

لذاع) ليس فى أكثر
نسخ المتن وفى
الصحاح احتدم
الدم اشتدت حرته
حتى اسود ولذعته
النار حتى أحرقت
(والنفاس هو الدم
الخارج عقب
الولادة) فالخارج
مع الولد أو قبله
لا يسمى نفاساً
وزيادة الياء فى
عقب لغة قليلة
والاكثر حذفها
(والاستحاضة) أى
دمها (هو الدم
الخارج فى غير أيام
الحيض والنفاس)
لاعلى سبيل الصحة

الظاهر لان المتبادر من انقطاع الدم عدم عوده فاما تبين خلافه حكمنا بعدمه (قوله وأقل الحيض الخ) اعترض بأن أقل أفعال تفضيل وهو بعض ما يضاف اليه وهو مضاف هنا الى الحيض ومعناه الدم وهو جثة أى ذات لا معنى فيكون أقل جثة أيضا لانه بعض الحيض الذى هو جثة فكيف يصح الاخبار عنه بقوله يوم وليلة مع أنه اسم زمان ولا يخبر باسم الزمان عن الجثة وأجيب بانه على تقدير مضاف أى وأقل زمن الحيض الخ كما أشار اليه الشارح بقوله زمننا فهو تمييز محمول عن المضاف فصار أفعال التفضيل مضافا للزمن فيكون زمننا لانه بعض ما يضاف اليه كما تقدم وحيث لا فيكون في كلام المصنف الاخبار بالزمان عن الزمان وهكذا يقال في نظائره (قوله زمننا) قد عرفت أنه تمييز محمول عن المضاف واندفع تقديره الاعتراض المتقدم (قوله يوم وليلة) سواء تقدمت الليلة على اليوم أو تأخرت عنه وأما خبر أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام فضعيف كما في المجموع ولو اطردت عادة امرأة بانها تحيض أقل من يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوما لم يتبع ذلك على الاصح لأن بحث الاولين أتم واحتمال عروض دم فساد للمرأة أقرب من خرق العادة المستقرة (قوله أى مقدار ذلك) أى قدر المذكور من اليوم والليلة وانما فسر الشارح كلام المصنف بذلك ليشمل ما لو طرأ الدم في أثناء اليوم الى مثله أو في أثناء الليلة كذلك فيكون هناك تليق في اليوم أو الليلة فاندفع ما يقال كلام المصنف لا يظهر الا اذا نزل الدم مع الفجر أو الغروب حتى يتم قوله يوم وليلة وقول المحشى بعد قوله ليشمل ما لو طرأ في أثناء يوم وليلة وما لو وجد ذلك المقدار في أكثر من يوم وليلة ينافيه قول الشارح على الاتصال لان شرط الاتصال انما هو في الاقل وحده وأما الاقل الذى مع غيره فليس فيه اتصال بل يتخلله نقاء بان نرى وقتا دما وقتا نقاء وهو حيض تبعاله بشرط أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن أقل الحيض وهذا يسمى قول السحب لانه لا نسحبنا الحكم بالحيض على النقاء أيضا وجعلنا الكل حيضا وهو المعتمد وقيل ان النقاء طهر لان الدم اذا كان حيضا كان النقاء طهرا وهذا يسمى قول اللقط لانه لا لقطنا أوقات النقاء وجعلنا طهرا والحاصل ان الاقل له صورتان الاولى أن يكون وحده وهذه هي التي يشترط فيها الاتصال والثانية أن يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها (قوله هو) أى مقدار ذلك أعنى اليوم والليلة وقوله أربع وعشرون ساعة أى فلسكية وهي خمس عشرة درجة (قوله على الاتصال) أى مع اتصال الدم وانما قيد بذلك لانه لا يتصور الاقل وحده الامع الاتصال اذ لو تخلله نقاء فالكل حيض اذ لم يجاوز خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن أقل الحيض على قول السحب وهو المعتمد كما مر (قوله المعتاد في الحيض) أى بحيث يكون لو وضعت قطنه أو نحوها لتأثرت فلا يشترط نزوله بشدة دائما حتى يوجد الاتصال (قوله وأكثره خمسة عشر يوما) أى وان لم تتصل الدماء وقوله بلياليها أى مع لياليها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلفقت (قوله فان زاد عليها فهو استحاضة) أى ذلك الزائد دم استحاضة وتسمى المرأة التي زاد دمها على الخمسة عشر مستحاضة وصورها سبعة لانها اما مبتدأة مميزة أو مبتدأة غير مميزة قواما معتادة مميزة أو معتادة غير مميزة ذاكرة لعادتها قدر أو وقتا أو ناسية لها قدر أو وقتا أو ذاكرة للتقدير دون الوقت أو بالعكس وتسمى الناسية لعادتها قدر أو وقتا أو قدر الاوقتا أو بالعكس المتحيرة لتحيرها في أمرها والتحيرة بصيغة اسم الفاعل لانها حيرت الفقيه في أمرها وبصيغة اسم المفعول لان الفقيه حيرها في أمرها الصورة الاولى هي المبتدأة أى أول ما ابتدأها الدم المميزة وهي التي ترى قويا وضعيفا كالا سود والاحمر فالضعيف وان طال استحاضة والقوى حيض بشرط أن لا ينقص القوى عن أقل الحيض وأن لا يعبرأ أكثره وأن لا ينقص الضعيف عن أقل الطهر وان يكون ولاء بان يكون خمسة عشر يوما فأكثر متصلة فان نقص القوى عن أقل الحيض أو عبرأ أكثره أو نقص الضعيف عن أقل الطهر ولم يكن ولا كالأول رأيت يوما اسود و يوما أحر وهكذا فهي فاقدة شرط من شروط التمييز وسيأتى حكمها * الصورة الثانية هي المبتدأة أى أول ما ابتدأها الدم كما تقدم غير المميزة وهي التي تراه بصفة واحدة ومنها المميزة التي فقدت شرط من شروط التمييز فحيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون ان عرفت وقت ابتداء الدم والافتحيرة وسيأتى حكمها * الصورة الثالثة هي المعتادة وهي التي سبق لها حيض

(وأقل الحيض)
زمننا (يوم وليلة)
أى مقدار ذلك وهو
أربعة وعشرون
ساعة على الاتصال
المعتاد في الحيض
(وأكثره خمسة
عشر يوما) بلياليها
فان زاد عليها فهو
استحاضة

وطهر الميزة وهي التي ترى قويا وضعيفا كما تقدم فيحكم لها بتمييز لا عادة مخالفة له ان لم يتخلل بينهما أقل الطهر
فلو كانت عادتها خمسة من أول الشهر وبقية طهر فلما نزل عليها الدم واستمررات عشرة أسود من أول الشهر
وبقيته أحر كان حيضها العشرة لا الخمسة فقط لان التمييز أقوى من العادة لانه علامة في الدم وهي علامة في صاحبه
فلو كانت العادة غير مخالفة للتمييز كما لو كانت عادتها خمسة أيام من أول الشهر فجاء التمييز كذلك حكم لها بهما
معا ولو تخلل بينهما أقل طهر كأن رأت بعد خمسة عشر ين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقد ر العادة حيض للعادة
وقدر التمييز حيض آخر للتمييز * الصورة الرابعة هي المعتارة بان سبق لها حيض وطهر كما مر غير الميزة بان تراه
بصفة كما مر أيضا اذا كره عادتها قدر او وقتا فترد اليها قدر او وقتا فلوحاضت في شهر خمسة أيام من أوله مثلا ثم
استحيضت فيضها هو الخمسة من أول الشهر وطهرها بقية الشهر عملا بعادتها وان لم تتكرر لان العادة تثبت
بمرة ان لم تختلف فان اختلفت فلا تثبت بمرة * الصورة الخامسة هي المعتادة غير الميزة الناسبة لعادتها قدرا
ووقتيا بان سبق لها حيض وطهر ولم تعلم عادتها قدر او وقتا فهي كحائض في أحكام كحرمة التمتع بها والقراءة
في غير الصلاة احتياطا لان كل زمن يمر عليها يحتمل الحيض وكذا في أحكام كالصلاة والصوم احتياطا لان كل
زمن يمر عليها يحتمل الطهر وتغسل لكل فرض في وقته لاحتمال الانقطاع حينئذ ان جهلت وقت انقطاع الدم
فان علمته كان عرفت أنه كان ينقطع عند الغروب فلا يلزمها الغسل الا عند الغروب وتتوضأ لباقي الفرائض لاحتمال
الانقطاع عند الغروب دون ما عداه وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا فيبقى عليها يومان لاحتمال ان يطرأ عليها الحيض
في أثناء اليوم الاول مع احتمال كونها تحيض أكثر الحيض فيرتفع على هذا الاحتمال يوم السادس عشر فيصح لها
أربعة عشر من كل من الشهرين بما ينقو عشرين يوما فيبقى عليها يومان فتصوم لهما من ثمانية عشر ثلاثة وألها ثلاثة
آخرها فيحصلان * الصورة السادسة هي اذا كره عادتها قدر الاوقتا كان تقول كان حيض خمسة في العشر
الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها واعلم اني في اليوم الاول طاهرة ييقين فالسابع حيض ييقين والاول طهر
ييقين كالعشرين الاخيرين والثاني الى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر دون الانقطاع والسابع الى
آخر العاشر محتمل للحيض والطهر والانقطاع فاليقين من حيض وطهر حكمه وهي في المحتمل كناسبة لهما
فيما مر ومعلوم أنه لا يلزمها الغسل الا عند احتمال الانقطاع ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرامشكوكا فيه ومالا
يحتمله حيضامشكوكا فيه * الصورة السابعة هي اذا كره عادتها وقتا لا قسرا كان تقول كان حيضى يتدثنى أول
الشهر ولا أعلم قسره فيوم وليلة منه حيض ييقين ونصفه الثاني طهر ييقين وما بين ذلك محتمل للحيض والطهر
والانقطاع فاليقين من حيض وطهر حكمه وهي في المحتمل كناسبة لهما كما مر في التي قبلها (قوله وغالبه ست أو سبع)
أى من الأيام لبيا ليها وانما حذف التاء من العدد لحذف المعدود فيجوز اثبات التاء وحذفها وان كان اثباتها أولى
فلوحاضت امرأة خمسة أيام أو ثلاثة أو ثمانية أو عشرة مثلا لم يكن من الأقل ولا من الأكثر ولا من الاغلب كما قرره
بعضهم (قوله والعتمد في ذلك الاستقراء) أى الموعول عليه في كون الأقل كذا والاكثر كذا والغالب كذا التمتع
والفحص من الامام الشافعي رضى الله عنه لنساء العرب ومعلوم انه لم يتبع نساء العالمين حتى يكون استقراء تاما بل
ولانساء زمانه كهن بل تتبع بعضهن حتى غلب على ظنه عموم الحكم فهو استقراء ناقص وهو انما يفيد الظن فهو دليل
ظني بخلاف الاستقراء التام كما لو تتبعنا أفراد الحيوان كلها فوجدناه يموت فانه يفيد القطع فهو دليل قطعي وبهذا ظهر
لك ما في كلام المحشى تبعاً للقول في من كون ما هنا استقراء تاما فهو سبق فلم كما هو ظاهر لمن له الملم بفن المنطق (قوله
وأقل النفاس) أى من ما بدليل قوله لحظة لانها اسم للزمن اليسير وفي عبارة حجة أى دفعة من الدم وهي لاتكون الا في
اللحظة وفي عبارة لاحد لافله أى لا يتقرر بقدر بل ما وجد منه عقب الولادة يكون نفاسا ولو قليلا ولا يوجد أقل من
حجة فتؤدى للعبارة الثلاث واحد واختار المصنف الاول للناسبه لقوله وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون
يوما في اعتبار الزمن في الجميع (قوله وأريد بها) أى باللحظة وقوله زمن يسير أى بقدر ما يلحظ (قوله

(وغالبه ست أو سبع)
والعتمد في ذلك
الاستقراء (وأقل
النفاس لحظة)
وأريد بها زمن
يسير

وابتداء النفاس من انفصال الولد) أي من انفصاله لا من زمن خروج الدم إذا تأخر خروجه عن انفصال الولد
 لكن بشرط أن يكون خروج الدم قبل مضي خمسة عشر يوما منها فمن النقاء حينئذ من النفاس عدد الاحكام
 على المعتمد فإن كان بعد مضي خمسة عشر يوما فأكثر فهو حيض ولا نفاس لها أصلا على الأصح في المجموع
 كما مر (قوله وأكثره ستون يوما) أي بلباليها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلفقت وقد أبدى أبو سهل الصعلوكي
 معنى لطيفاً في كون أكثر النفاس ستين يوما وهو أن الدم يجتمع في الرحم مدة تحلق الحمل وقبل نفخ الروح فيه
 أربعين يوما نظفة ثم مثلها علقه ثم مثلها مضغة فتلك أربعين شهراً أو أكثر الحيض خمسة عشر يوماً في كل شهر
 فالجمله ستون يوماً ولا يخرج ذلك الدم إلا بعد فراغ الرحم من الحمل فلذلك كان أكثر النفاس ستين يوماً أما بعد نفخ
 الروح فيه فيتغذى بالدم من سرته لأن فيه لا ينفتح ما دام في بطن أمه كقيل فلا يجتمع في الرحم دم من حين نفخ
 الروح فيه وأنت خير بأن ذلك لا يظهر إلا بالنسبة لمن كان حيضها خمسة عشر يوماً إلا أنها حكمة لا يلزم اطرادها
 (قوله وغالبه أربعون يوماً) أي بلباليها كما مر في نظيره (قوله والمعتمد في ذلك الاستقراء) أي المعول عليه في الأقل
 والاكثر والغالب التبع للنساء العرب من الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه كما مر (قوله أيضاً) أي كما أنه المعتمد فيها
 مر (قوله وأقل الطهر الخ) لماذا كرر أقل الحيض والنفاس وأكثرهما وغالبهما استطرده ذكر أقل الطهر (قوله
 الفاصل بين الحيضين) قيد لا بد منه وقد أخذ الشارح محترزه (قوله خمسة عشر يوماً) أي بلباليها وإنما كان أقل
 الطهر خمسة عشر يوماً لأن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً والشهر غالباً لا يتجاوز عن حيض وطهر فلزم أن يكون
 أقل الطهر خمسة عشر يوماً (قوله واحتراز المصنف بقوله بين الحيضين) أي لانه قيد كما مر وقوله عن الفاصل بين
 حيض ونفاس أي أو بين نفاسين كان ارتكب الحرمة ووطئها مع النفاس عقب الولادة فحمت ومضى أكثر
 النفاس وطهرت ثم بعد يوم مثلاً ألقت علقه ونزل النفاس بعدها فهذا طهر بين نفاسين وهو أقل من خمسة عشر يوماً
 (قوله إذا قلنا بالأصح أن الحامل تحيض) أي وهو المعتمد وهذا تنقييد لقوله بين حيض ونفاس لكن لا حاجة
 لهذا التنقييد إلا إذا تقدم الحيض على النفاس بأن حاضت وهي حامل وانقطع الدم ثم بعد يوم مثلاً ولدت ونزل
 النفاس فهذا طهر بين حيض ونفاس وهو أقل من خمسة عشر يوماً مع تقدم الحيض على النفاس أن قلنا بأن
 الحامل تحيض وأما إذا تقدم النفاس على الحيض فلا وجه لهذا التنقييد فيه بأن نفست أكثر النفاس ثم طهرت
 يوماً مثلاً ثم حاضت فهذا طهر بين حيض ونفاس مع تقدم النفاس على الحيض فالخصل أن الفاصل بين حيض
 ونفاس صادق بصورتين أن يتقدم الحيض على النفاس وأن يتقدم النفاس على الحيض والتنقييد بقوله إذا
 قلنا الخ إنما هو بالنسبة للأولى فقط (قوله فانه يجوز أن يكون دون خمسة عشر يوماً) بل يجوز أن لا يفصل
 بينهما فاضل فيتصل أحدهما بالآخر (قوله ولا حداً أكثره) أي بالاجماع فلا يتقدر بقدر (قوله أي الطهر)
 أي لا بقيد قوله بين الحيضين بل مطلقاً فالضمير عائدة على مطلق الطهر (قوله فقد تمسكت المرأة دهرها بلا
 حيض) أي كسيدتنا فاطمة عليها السلام وحكمته عدم فوات زمن عليها بلاء عبادة ولذلك سميت بالزهراء
 وقيل إنها ولدت وقت الغروب ونزل عليها النفاس محبة ثم طهرت وصلت (قوله أما غالب الطهر الخ) مقابل
 لمخروف تقديره أما أقل الطهر فقد عرفت وأما غالب الطهر الخ (قوله فيعتبر بغالب الحيض) أي فيكون هو
 الباقي بعد غالب الحيض وقد تقدم أنه ست أو سبع ولذلك قال فإن كان الحيض ستاً فالطهر أربع وعشرون
 وإن كان الحيض سبعا فالطهر ثلاثة وعشرون فغالب الطهر إما أربعة وعشرون أو ثلاثة وعشرون وهذا
 ظاهر إن كان الشهر كاملاً فإن نقص يوماً فلا يكون الطهر ما ذكر (قوله وأقل زمن تحيض فيه) أي بعده ولم
 يتعرضوا لبيان غالب سن الحيض ويؤخذ من كلامهم في الرد بالعيب أن غالبه عشرون سنة فانهم قالوا إذا
 بلغت الجارية عشرين سنة ولم تحض فانه عيب تردبه ولا حداً أكثر سن الحيض لجواز أن لا تحيض المرأة
 أصلاً كما مر (قوله المرأة) أي التي وقوله وفي بعض النسخ الجارية أي الشابة سميت بذلك لكثرة جريها في

وابتداء النفاس من
 انفصال الولد
 (وأكثره ستون
 يوماً وغالبه أربعون
 يوماً) والمعتمد في
 ذلك الاستقراء
 أيضاً (وأقل الطهر)
 الفاصل (بين
 الحيضين خمسة
 عشر يوماً) واحتراز
 المصنف بقوله بين
 الحيضين عن
 الفاصل بين حيض
 ونفاس إذا قلنا
 بالأصح أن الحامل
 تحيض فانه يجوز
 أن يكون دون
 خمسة عشر يوماً
 (ولا حد لا أكثره)
 أي الطهر فقد
 تمسكت المرأة دهرها
 بلا حيض أما غالب
 الطهر فيعتبر بغالب
 الحيض فإن كان
 الحيض ستاً فالطهر
 أربع وعشرون
 يوماً وكان الحيض
 سبعا فالطهر ثلاثة
 وعشرون يوماً
 (وأقل زمن تحيض
 فيه المرأة وفي بعض
 النسخ الجارية

قضاء حوائج يتساهل ليس المراد بها الامة (قوله تسع سنين) بالرفع على انه خبر أقل لا بالنصب على انه ظرف لثلاثين
 أن الدم الخارج فيها ولو قبل تمامها بما يسع خيضا وطهرا حيض وهو فاسد ولا فرق بين البلاد الباردة والباردة قال الامام
 الشافعي رضي الله عنه أعجل من سمعت من النساء تحيض نساء تهامة يحضن لتسع سنين والمراد تسع سنين تقريبا
 لا تحديدا كما أشار اليه الشارح بقوله فلو رآته قبل تمام التسع الخ (قوله قرية) أي هلالية وتقدم بيانها (قوله فلو رآته
 قبل تمام التسع الخ) تفرع على مفهوم قوله تسع سنين وأشار بذلك الى أن فيه تفصيلا وهذا هو معنى التقريب
 (قوله بزمن يضيق عن حيض وطهر) أي بان كان أقل من ستة عشر يوما ولو بلحظة فهو لا يسع خيضا وطهرا
 (قوله فهو) أي الدم المرئي في ذلك وقوله حيض أي لانه في سنة التقريب (قوله والا فلا) أي وان لم يضيق عن حيض
 وطهر بان كان ستة عشر يوما فلا يكون المرئي في ذلك خيضا فلو رآته أياما بعضها قبل زمن الامكان وبعضها
 فيه كأن رآته والباقي ثمانية عشر يوما واستمر الى أن بقي عشرة أيام جعل الاول استحاضة والثاني حيضا ان
 وجدت شروطه (قوله وأقل الحمل) أي وأقل زمنه كما أشار اليه الشارح بقوله زمنا كما تقدم نظيره (قوله ستة
 أشهر) أي عددية كما قاله البلقيني والأشهر جمع شهر مأخوذ من الشهرة وهي الظهور لشهر فهو ظهوره وقوله
 ولحطتان أي لحظة للوطء ولحظة للوضع من امكان اجتماعها بعد عقد النكاح (قوله وأكثره) أي أكثر زمنه
 كما أشار اليه الشارح بقوله زمنا كما سبق نظيره وقوله أربع سنين أي كما أخبر بوقوعه لنفسه الامام الشافعي
 وكذا الامام مالك وحكي عنه أيضا أنه قال جارتنا امرأة صدق وزوجها رجل صدق حلت ثلاثة أبطن في اثنتي
 عشرة سنة تحمل كل بطن أربع سنين وقد روي هذا عن غير تلك المرأة ايضا (قوله وغالبه) أي غالب زمنه كما مر
 غير مرة وقوله تسعة أشهر أي عددية (قوله والمعتمد في ذلك الوجود) أي العول عليه في الأقل والاكثر والغالب
 وجود النساء كذلك بعد التمتع فلا اعتراض عليه بالتعبير في الوجود لانه مترتب على الاستقراء فكأنه عبر به
 (قوله ويحرم الخ) هذا شروع في أحكام الحيض ومثله النفاس فحكمه حكم الحيض مطلقا الا في شيئين الاول
 ان الحيض يحصل به البلوغ والنفاس لا يحصل به لحصول قبله بالانزال الذي حبلت منه المرأة الثاني أن الحيض يتعلق
 به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله بمجرد الولادة وعلم أن الصلاة ونحوها من الحائض كبيرة بل
 ينبغي كما قاله ابن قاسم أنها متى استحلت شيئا من ذلك كفرت ويجب على المرأة أن تتعلم ما تحتاج اليه من أحكام
 الحيض والنفاس والاستحاضة فان كان زوجها عالما لزمه تعليمها والا فلها الخروج لسؤال العلماء بل يجب عليها
 وليس له منعها الآن يسأل هو ويخبرها فتستغني بذلك وليس لها الخروج لمجلس ذكر وتعلم خبر الابرضاء (قوله
 بالحيض) ومثله النفاس وفي بعض النسخ ويحرم بالحيض والنفاس وهي ظاهرة والباء للسيدة أي ويحرم بسببه
 ولو باق له في زمنه او بعد انقطاعه الى الطهر نعم يجوز الصوم والطلاق والطهر بعد الانقطاع وان كانت تحرم قبله
 فما يحرم عليها قبله الطهر بقصد التعبد مع علمها بالحرمه لتلاعبيها فان كان بقصد النظافة كإغسال الحج لم يمتنع
 (قوله ثمانية أشياء) العدد لا مفهوم له بل باعتبار ما ذكره هنا لانه يحرم به ايضا الطهر والطلاق كما علم مما مر ولكونه
 يحرم به أكثر من غيره يسمى حدثا كبيرا ولكونه الجناية يحرم بها أقل مما يحرم بالحيض وأكثر مما يحرم بالحدث
 الاصغر تسمى حدثا أوسط ولكون ناقض الوضوء يحرم به أقل من ذلك يسمى حدثا أصغر وعلى هذا فالحدث
 ثلاثة اقسام كبير وأوسط وأصغر وبعضهم يدخل الجناية في الاكبر فيجعل الحدث قسمين فقط اكبر
 وأصغر (قوله وفي بعض النسخ ويحرم على الحائض) أي وعلى النفساء ايضا كما علمت مما مر وهذه النسخة
 هذه المناسبة لقوله بعد ويحرم على الجنب كذا ويحرم على المحدث كذا (قوله احدها) أي احدها ثمانية (قوله الصلاة)
 ولا يلزمها قضاءها فلو قضتها كره وتنعقد فلا مطلقا لاثواب فيه على المعتمد خلافا للخطيب وفارقت الصوم
 حيث يجب قضاؤه بتكررها كثيرا فيشق قضاؤه ولا كذلك الصوم فلا يشق قضاؤه ولذلك قالت عائشة رضي الله
 عنها كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة (قوله فرضا) أي عينا او كفائيا فدخلت صلاة الجنابة

(تسع سنين) قرية
 فلو رآته قبل تمام
 التسع بزمن يضيق
 عن حيض وطهر
 فهو حيض والا فلا
 (وأقل الحمل) زمنا
 (ستة أشهر)
 ولحطتان (وأكثره)
 زمنا (أربع سنين
 وغالبه تسعة أشهر)
 والمعتمد في ذلك
 الوجود (ويحرم
 بالحيض) وفي بعض
 النسخ ويحرم على
 الحائض (ثمانية
 أشياء) أحدها
 (الصلاة) فرضا أو نفلا

(قوله وكذا سجدة التلاوة) أى سجدة سببها التلاوة بمعنى القراءة فالإضافة من إضافة المسبب إلى السبب وقوله والشكر أى وسجدة الشكر أى سجدة هي الشكر فالإضافة بيانية (قوله والثاني الصوم) ففى نوت الصوم حرم عليها أو أذا لم تنو ومنعت نفسها الطعام والشراب فلا يحرم عليها لأنه لا يسمى صوماً ونحوه عليها معقول المعنى خلافاً للإمام لأن خروج الدم مضعف للبدن والصوم كذلك فلو صامت معه لاجتماع عليها مضعفان والشارع ناظر لصحة الابدان ما أمكن ويجب عليها قضاءه بامر جديد لأنها لم تؤمر به حالة الحيض كيف وهى ممنوعة منه والمنع لا يجامع الأمر من جهة واحدة فلا ينافى أنه يجامعه من جهتين مختلفتين كالصلاة فى أرض مغصوبة (قوله فرضاً أو نفلًا تعميم فى الصوم) (قوله والثالث قراءة القرآن) أى بأن تتلفظ وتسمع نفسها حيث كانت معتدلة السمع ولا مانع فلو أجرت القرآن على قلبها أو نظرت فى المصحف أو حركت لسانها وهمست همساً بحيث لا تسمع نفسها لم يحرم لأن ذلك ليس بقراءة نعم إشارة الأخرس كالنطق كما قاله القاضى فى فتاويه قال ابن قاسم وقد توزع فيه ولا بد أن يفهمها كل أحد ولا فلا تحرم ومحل الحرمة أن قصدت القراءة ولو مع غيرها فإن قصدت الذكراً أو أطلقت لم يحرم لأنه لا يسمى قرأنا عند الصارف لكونها حائضة إلا بالقصد وأما عند عدم الصارف فيسمى قرأنا ولو بلا قصد ولا فرق فى التفصيل المذكور بين ما يوجد نظمته فى غير القرآن كقوله عند الركوب سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين أى مطيقين وعند المصيبة أن الله وأنا ليعرجعون ولا يوجد نظمته إلا فيه كآية الكرسي وسورة الاخلاص وإن قال الزركشى لا شك فى تحريم ما لا يوجد نظمته إلا فى القرآن فالتعمد جريان التفصيل فى أحكامه ومواعظه وأذكاره وأخباره سواء ما كثر منه أو قل ولو حرفاً واحداً لأن نطقها بحرف واحد بقصد القرآن شروع فى المعصية فالتحريم لذلك لا لكونه يسمى قرأنا لأن الحرف الواحد لا يسمى قرأنا لأنه من القراءة وهو الجمع ومحله فى المسألة أمال الكافرة فلا تتعرض لها لأنها لا تعتقد حرمة المراد بالقرآن ما لم تنسخ تلاوته ولو نسخ حكمه كقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لازواجهم الآية بخلاف ما نسخت تلاوته ولو بقي حكمه كالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة (قوله والرابع من المصحف) بتثليث ميمه ولكن الفتح غريب والافصح الضم ثم الكسر بل القياس يقتضى تعيين الضم لأنه من أصحف بمعنى جمع لأنه جمع فيه سائر الصحف والمراد منه باى جزء لا يباطن الكف فقط كما توهمه بعضهم ويحرم منه ولو بحثنا حيث عدم سائر فأمثل المصحف خر يطهروا صندوقه إن كان فيها وكرسيه هو عليه وجلده المتصل وكذا المنفصل عنه على المعتمد ما لم تنقطع نسبتته عنه كان جعل جلداً لكتاب والافلا يحرم منه حينئذ (قوله وهو) أى المصحف وقوله اسم للكتاب من كلام الله بين الدفتين أى بين دفتي المصحف وهذا التفسير ليس مراداً هنا وإنما المراد به هنا كل ما كتب عليه القرآن لئلا يسهل له أن يمحى ولو عموداً أو لوحاً أو نحوهما وخرج بذلك التميمية وهى ما يكتب فيها شئ من القرآن للتبرك وتعلق على الرأس مثلاً فلا يحرم مسهواً لاجلها ما لم تسم مصحفاً عرفاً على ما قاله الرملى وقال الخطيب لا يحرم ذلك وإن سميت مصحفاً عرفاً وانتقل التميمية عن كونه تيممة بقصد الدراسة بالعكس والعبرة بقصد الكاتب إن كان يكتب لنفسه والافقصد الأمر أو المستأجر **فائدة** يستحب القيام للمصحف لأنه يستحب القيام للعلماء فالمصحف أولى كفى البيان خلافاً لبعضهم (قوله وحله) أى المصحف لأنه أبلغ من المس ويحل حله فى متاع تبعاله إذا لم يكن مقصوداً بالجل وحده بان لم يقصد شيئاً أو قصد المتاع وحده وكذا إذا قصد مع المتاع على المعتمد بخلاف ما إذا قصد وحده فإنه يحرم ويحل حله فى تفسير أكثر منه يقينا بخلاف ما إذا كان القرآن أكثر أو مساوياً أو شك والفرق بينهما بين الحرير مع غيره حيث حل عند التساوى والشك أن باب الحرير أوسع بدليل جوازها للنساء وفى بعض الأحوال للرجال كبرد (قوله إذا خافت عليه) أى من غرق أو حرق أو نجاسة أو وقوعه فى يد كافر فيجب حله حينئذ ويجوز حله خوفاً نحو غضب أو سرقة فإن قدرت على التيمم وجب (قوله والخامس دخول المسجد) ولو لمجرد العبور لفاظ حذرها وبهذا فارت الجنب حيث لم يحرم فى حق مجرد العبور وأما المكت فحرام عليها ومثله التردد لقوله **باب**

وكذا سجدة التلاوة
والشكر (و) الثاني
(الصوم) فرضاً أو
نفلاً (و) الثالث
قراءة القرآن (و)
الرابع من المصحف
وهو اسم للكتاب
من كلام الله بين
الدفتين (وحله)
إذا خافت عليه
(و) الخامس
(دخول المسجد)

لأهل المسجد لحائض ولاجنب رواه أبو داود وعن عائشة ومن المسجد سطحه ورجبته وروشه وخرج به غيره
 كالربط والمدارس والخانقاه وهي معبد الصوفية فلا يحرم دخولها إلا أن نجسها بالفعل وأما ملك الغير فيجوز
 تنجيسه بما جرت به العادة كترتية دجاج ونحوه بخلاف تنجيسه بما لم تجر به العادة (قوله للحائض) الحاجة
 إليه لأن الكلام في الحائض لكنه صرح به للإيضاح وليسعر بمخالفتها للجنب في مجرد الدخول كما علمت (قوله
 أن خافت تلاوته) بالثلثة لابلانون لأنها متى خافت التلاوت حرم عليها الدخول وإن لم يوجد التلاوت لقلة الدم
 والمراد بالخوف ما يشمل التوهم فإن لم تخف تلاوته بل أمنت لم يحرم بل يكره لها حينئذ وهو خلاف الأولى للجنب
 الألعنر فيهما فتتفي الكراهة لها وكونه خلاف الأولى للجنب للعنر ومنها كل ذي نجاسة فإن خاف تلاوت
 المسجد حرم والاكره الحاجة (قوله والسادس الطواف) خبر الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله أحل فيه المنطق
 فن نطق فلا ينطق إلا بخير رواه الحاكم وصححه (قوله فرضاً) دخل تحت الركن كطواف الأفاضة والواجب كطواف
 الوداع وقوله أو نفلاً كطواف القدوم (قوله والسابع الوطء) ولو في الدبر ولو بعدا تقطاع الدم وقبل الغسل وحكي
 الغزالي أن الوطء قبل الغسل يورث الجذام قيل في الواطئ وقيل في الولد أو ما بعد الغسل فله أن يطأها في الحال من
 غير كراهة إن لم تخف عوده ولا استحباب له التوقف في الوطء احتياطاً ووطؤها في الفرج كبيرة من العامد العالم
 بالتحريم المختار دون الناسي والجاهلي والمسكر ويكفر مستحله في الزمن المجمع عن الحيض فيه بخلاف غير المجمع
 عليه كالزائد على العشر فإن أبا حنيفة يقول أكثر الحيض عشرة أيام دون ما زاد فإنه لا يكفر مستحله حينئذ
 ومحل ذلك كله ما لم يخف الوقوع في الزنا ولا اجازله الوطء ولو قبل انقطاع الدم (قوله ويسن الخ) وإنما يجب لانه وطء
 محرم للإيذاء فلا يجب به شيء كالوطء وقوله لمن وطئ أي دون الموطوءة كما صرح به ابن حجر في شرح العباب
 وذلك لخبر إذا وقع الرجل أهله وهي حائض إن كان الدم أحمر فليصدق بدينار وإن كان أصفر فليصدق بنصف دينار
 ومثل الحائض النفساء وغير الزوج مقيس عليه ويستثنى من ذلك المتحيرة فلا تصدق من وطئها بدينار أو نصفه
 وإن حرم وطؤها قال في المجموع ويسن لكل من فعل معصية التصديق بدينار أو نصفه أو ما يساوي ذلك (قوله
 في إقبال الدم) أي ترايدته وقوله التصديق بدينار أي ولو على فقير واحد والمراد بالدينار المثقال الإسلامي وهو
 اثنتان وسبعون حبة (قوله لمن وطئ) أي دون الموطوءة كما علمت وقوله في أدباره أي تناقصه ومثله ما بعد
 انقطاعه إلى الطهر وقوله التصديق بنصف دينار أي ولو على واحد كما مر (قوله والثامن الاستمتاع) كان الأولى المباشرة
 لأن الاستمتاع يشمل النظر بشهوة مع أنه لا يحرم إذ ليس هو بأعظم من تقبيلها في فمها بشهوة والمباشرة لا تشملها
 ويحرم على المرأة وهي حائض أن تباشر الرجل بما بين سرتها وركبتها في أي جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتها
 وركبتها (قوله بما بين السرة والركبة) أي بوطء أو غيره لأن الغير ولو بلا شهوة بما يدعى إلى الجماع فحرم خبر من
 حرم حول الحى يوشك أن يقع فيه (قوله فلا يحرم الخ) تفريع على مفهوم قوله بما بين السرة والركبة (قوله بهما)
 أي بالسرة والركبة وقوله ولا بما فوقهما أي ولا بما حاذاهما ولا ما تحتها وذلك لأنه ^{سئل عما يحل للرجل من} سئل عما يحل للرجل من
 امرأته وهي حائض فقال ما فوق الأزار وخص بمفهومه عموم خبر مسلم أصنعوا كل شيء إلا النكاح (قوله على
 المختار في شرح المذهب) هو المعتمد (قوله ثم استطرده الخ) والاستطراد ذكر الشئ في غير محله لمناسبة بينهما كما
 أشار إليه الشارح وتلك المناسبة أن كلا حرم بالحدث فتأمل (قوله أنه كرم حقه أن يذكر الخ) أي لأجل ذكر
 الذي حقه أن يذكر الخ أو تجعل اللام بمعنى الباء والمعنى يذكر كرم حقه أن يذكر الخ وقوله فيما سبق متعلق بقوله
 يذكر وقوله في فصل بدل من قوله فيما سبق بدل بعض من كل وقوله موجب الغسل بكسر الجيم أي سبب وجوب
 الغسل وقد تقدم في قوله فصل والذي يوجب الغسل ستة أشياء وقوله فقال عطف على استطرده (قوله ويحرم على
 الجنب) أي المسلم غير النبي المكث في المسجد فلا يحرم على النبي المكث في المسجد جنباً وإن لم يقع منه لأنه أعظم
 حرمة من المسجد والنبي كغيره في القراءة على المعتمد كما نقل عن الشبراملسي وشمل الجنب الذكر والائتي

للحائض أن خافت
 تلاوته (و) السادس
 (الطواف) فرضاً
 أو نفلاً (و) السابع
 (الوطء) ويسن لمن
 وطئ في إقبال الدم
 التصديق بدينار ولن
 وطئ في أدباره
 التصديق بنصف
 دينار (و) الثامن
 (الاستمتاع بما بين
 السرة والركبة) من
 المرأة فلا يحرم
 الاستمتاع بهما ولا بما
 فوقهما على المختار في
 شرح المذهب ثم
 استطرده المصنف
 لذكر ما حقه أن يذكر
 فيما سبق في فصل
 موجب الغسل
 فقال (و) يحرم على
 الجنب

ويستعمل بلفظ واحد في المذكرو المؤنث والمثنى والجمع فيقال رجل جنب وامرأة جنب ورجلان جنب ورجال جنب وبما طابق على قلة فيقال امرأة جنب ورجلان جنبان ورجال جنبون وانما سمي جنباً لتجنبه الصلاة والمسجد والقراءة ونحوها وقصور في الخبر الصحيح أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا جنب ولا كلب والمراد ملائكة الرحمة لا الحفظة لانهم لا يفارقون جنباً ولا غيره (قوله خمسة أشياء) العدد لا مفهوم له لانز يد خطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكرو انما سكنت عنها المصنف لانها في معنى الصلاة (قوله أحدها) أي الخمسة أشياء (قوله الصلاة) وفي معناها خطبة الجمعة سجدة التلاوة والشكر كما مر (قوله فرضاً) أي ولو كفاً كصلاة الجنابة على المعتمد (قوله والثاني قراءة القرآن) نعم فاقد الطهور ينقرأ الفاتحة في الصلاة الواجبة ومنها القراءة الواجبة خارج الصلاة كان نذر أن يقرأ سورة يس في وقت كذا فكان في ذلك الوقت جنباً فاذا للطهور بن فانه يقرأها للضرورة (قوله غير منسوخ التلاوة) أي ولو نسخ حكمه كآية الحول في العدة أما منسوخ التلاوة فلا تحرم قراءته ولو بقي حكمه كآية الشيخ والشيخة اذ ان يافرا جوه البتة نكالا من الله والله عز يزحيم (قوله آية كانت) أي القراءة بمعنى المقروء وقوله وأحر فأى لانه شروع في المعصية لالكونه يسمى قرأنا كما مر (قوله سرا) أي بحيث يسمع نفسه حيث اعتدل سمعه ولا مانع وقوله وأجهر أي بحيث يسمع غيره (قوله وخرج بالقرآن التوراة والانجيل) أي فلا تحرم على الجنب قراءتهما ولا تكره أيضاً كما هو ظاهر كلام الاصحاب لعدم احترامهما الآن لكونهما منسوخين (قوله أما ذكر القرآن الخ) مقابل المحذوف تقديره هذا في غير أذكر القرآن وهذا ضعيف والمعتمد أنه لا فرق بين أذكر القرآن وغيرها في هذا التفصيل وهو أنه ان قصد القرآن فقط أو مع الذكر حرم وان قصد الذكر أو أطلق فلا يحرم وأنواع القرآن تسعة نظمها بعضهم في قوله

ألا انما القرآن تسعة أحرف * سأنبئكم في بيت شعر بلاخل

حلال حرام محكم متشابه * بشير نذير قصة عظة مثل

(قوله لا بقصد قرآن) أي بان قصد الذكر أو أطلق فان قصد القرآن وحده أو مع الذكر حرم (فائدة) لا يحرم ان يراى بشئ من القرآن كلام آخر كقوله لمن يستأذنه في الدخول ادخلوها بسلام آمين لكنه يكره نعم ان استعمله في نحو الخلعة كوصف المرد كان حراماً وما ورد بما جرى الى الكفر والعياذ بالله تعالى (قوله والثالث مس المصحف) أي بأي جزء كما مر (قوله وحله من باب أولى) أي لانه أعظم من المس فهو حرام بالقياس الاولوى (قوله والرابع الطواف) أي لانه بمنزلة الصلاة كما في الخبر السابق (قوله فرضاً) شمل الركن والواجب كما تقدم (قوله والخامس المكث في المسجد) وفي نسخة اللبث وهو بمعنى المكث أي ولو بقدر الطمأنينة وقد أجاز الامام أحد المكث في المسجد جنباً اذا توضأ ولولا غير حاجة به قال المزني من أئمتنا (قوله جنب) لا حاجة اليه لأن الكلام فيه لكنه ذكره توطئه للوصف الذي بعده (قوله مسلم) خرج به الكافر فلا يمنع من المكث في المسجد جنباً لانه لا يعتقد حرمة وان حرم عليه من حيث انه مكلف بالفروع ولا يجوز له دخول المسجد ولو غير جنب الا باذن مسلم بالغ مع الحاجة وجاوس قاض فيه للحكم وكذلك جاوس المفتي فيه للافتاء (قوله بالضرورة) أي فلا يحرم لاجلها وقوله كمن احتلم الخ مثال صاحب الضرورة لانفس الضرورة كالايتحي (قوله وتعدر خروجه منه) أي شق عليه فالمراد بالتعدر المشقة لاحقيقته وهي عدم الامكان لكن يجب حينئذ ان يغسل ما تبسر غسله لان الميسور لا يسقط بالمعسور وأن يقيم عن الباقي بغير تراب المسجد أما به فيحرم مع الصحة والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفته لا ما طرأ فيه بسبب هبوب الريح فلا يحرم به (قوله تخوف على نفسه أو ماله) أي أو عضوه أو منفقته أو لخلق أبوابه (قوله أما عبور المسجد الخ) مقابل للمكث أو اللبث على النسختين السابقتين والعبور هو الدخول من باب الخروج من آخر حيث عبر فلا يكلف الاسراع في المشي بل يمشي على العادة (قوله مارابه) أي حال كونه مارابه وهي حال مؤكدة لان العبور بمعنى المرور وكذلك قوله من غير مكث فهو تأكيد أيضاً (قوله فلا يحرم) قال تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل (قوله بل ولا يكره في الاصح) أي

خمس أشياء أحدها
(الصلاة) فرضاً أو
فلاً (و) الثاني
(قراءة القرآن) غير
منسوخ التلاوة آية
كانت أو حرراً سرا
أو جهرراً وخرج
بالقرآن التوراة
والانجيل أما ذكر
القرآن فتحل
لا بقصد قرآن (و)
الثالث (مس المصحف)
وحله من باب أولى
والرابع (الطواف)
فرضاً أو فلاً (و)
الخامس (المكث
في المسجد) جنب
مسلم الا للضرورة
كمن احتلم في المسجد
وتعدر خروجه منه
تخوف على نفسه أو
ماله أما عبور المسجد
مارابه من غير مكث
فلا يحرم بل ولا يكره
في الاصح

بل هو خلاف الأولى ومقابل الاصح أنه يكره وهو ضعيف وفي بعض النسخ بل يكره في الاصح وهذه النسخة ضعيفة
 والمعتمد الأولى الآن تحمل الكراهة على الخفيفة وهي خلاف الأولى كما أشار اليه في التقرير (قوله وتردد الجنب
 في المسجد بمنزلة اللبث) فيحرم كاللبث ومنه أن يذهب الجنب إلى الخزانة ثم يرجع إلى الميضة كما يقع الآن ولا بأس
 بالنوم في المسجد ما لم يضيق على مصل أو يشوش عليه والاحرم واخراج الزجج فيه خلاف الأولى (قوله وخرج
 بالمسجد المدارس والربط) أي والخانقاه فلا يحرم المكث ولا التردد فيها على الجنب (قوله ثم استطرد المصنف أيضا)
 أي كما استطرد بما تقدم وقوله من أحكام الحدث الأكبر متعلق بقوله استطرد لتضمنه معنى انتقل وكذلك قوله إلى
 أحكام الحدث الأصغر وكان حقها أن تذكر في نواقض الوضوء كما فعل في المنهج (قوله فقال) عطف على استطرد
 وقوله حدثنا أصغر أي لأنه المراد عند الإطلاق غالباً (قوله ثلاثة أشياء) ويزاد إليها خطبة الجمعة وسجدة التلاوة
 والشكر وسكت عنها المصنف لأنها في معنى الصلاة كما مر (قوله ومس المصحف) ومثله جلده ولو منفصلاً لم تنقطع نسبتة عنه والا
 وإنما سكت عن ذلك الشارح للعلم به مامس (قوله ومس المصحف) ومثله جلده ولو منفصلاً لم تنقطع نسبتة عنه والا
 كأن جعل جلد كتاب فلا يحرم مسه ولو توضع قبل أن يستنجي وأراد مس المصحف لم يحرم عليه لصحة وضوئه حيث
 كان سليماً وغايته أنه مس المصحف بعضاً هراً مع نجاسة عضو آخر وهذا الأثر له في جواز المس بل قال النووي أنه
 لا يكره خلافاً للتولي (قوله وحله) بخلاف جل حامله فلا يحرم مطلقاً عند العلامة الرملي وقال العلامة ابن حجر فيه
 تفصيل الامتنع وقال الطبري أن نسب الجل إليه بان كان الحامل للمصحف صغيراً حرم والافلا (قوله وكذا خريطة)
 أي كيس إن عدله عرفاً لا يقبل به لا نحو تليس وغرارة فلا يحرم إلا المس المحاذي للمصحف فقط وقوله وصندوق يضم
 الصادق فتحها ويقال بالسين والزاي كما حكى عن ابن سيده وغيره ولا بد أن يعدله ويليق به عرفاً بخلاف صندوق
 أمتعة وخزانة ولو في غير حائط ولو وضع المصحف على كرسي من خشب أو جريد لم يحرم مس شيء من الكرسي على
 ما قاله ابن قاسم ونقله عن الرملي والطبري واعتمد الزبدي كابن حجر أنه يحرم مسه وقال الحلبي والقلبي في يحرم
 مس ما قرب منه دون غيره وهو يحرم وضع شيء على المصحف كخبز وملح لأن فيه ازراءاً وامتناعاً له ولو وضع المصحف
 في الرف الأسفل من الخزانة أو النعل ونحوه في الرف الأعلى لم يحرم ومثله مالو وضع النعل وفوقه حائل كفروة ووضع
 المصحف فوق الحائل بخلاف مالو عكس لأن ذلك يعداهاته للمصحف ويحرم تصغير المصحف والسورة منافية من
 إيهام النقص وإن قصد به التعظيم وقال بعضهم لا يحرم لأن ذلك من جهة اللفظ فقط (قوله فيهما مصحف) بخلاف
 ما لم يكن فيهما فإنه لا يحرم مسهما (قوله ويحل حله في أمتعة) أي معافاة في معنى مع فاعل فدية ليست قيداً وكذلك
 الجمع ليس قيداً فيكفي المتاع الواحد ولو صغيراً جداً كالآبرة كما قاله الرملي ومن تبعه وقال الشيخ الخطيب لا بد أن
 يصلح للاستمتاع عرفاً ويحمله معه معلقاً حذراً من المس والاحرم عليه حيث عدم مساله عرفاً ويشترط أن لا يقصد
 المصحف وحده بان يقصد المتاع أو يطلق فلو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع المتاع لم يحرم عند
 الرملي ويحرم عند ابن حجر كخطيب (قوله وفي تفسيراً أكثر من القرآن) أي يقينا أما إذا كان التفسير أقل
 أو مساوياً أو مشكوكاً في قلته وكثرته فلا يحل والورع عدم حل تفسير الجلالين لأنه وإن كان زائداً بحر فينربما
 غفل الكاتب عن كتابة حرفين أو أكثر وإنما لم يحرم المساوي والمشكوك في كثرته وقلته في باب الحرير لأنه
 أوسع باباً بدليل أنه يحل للنساء بل وللرجال في بعض الأوقات والعبرة في الكثرة والقلة بالخط العثماني في المصحف
 وبقاعدة الخط في التفسير والمنظور إليه جملة القرآن والتفسير في الحل كما هو فرض كلامه وأما في المس فإن مس
 الجملة فكذلك والافلا منظور إليه موضع وضع يده مثلاً (قوله وفي دراهم ودنانير) أي كالأحاديث وهي المكتوب عليها
 قل هو الله أحد وقوله وخواتم وكذا ثياب ونحوها ويحل لبس الثياب التي نقش عليها شيء من القرآن والنوم فيها
 ولو للجنب ويكره كتابة القرآن على السقوف والجدران ولو كانا للمسجد وكذلك كتابته على الطعام ونحوه ويجوز
 هدم الجدار الذي كتب عليه شيء من القرآن وكل الطعام كذلك ولا يضر ملاقاته لمافي المدة لأن ملاقاته له بعد

وتردد الجنب في
 المسجد بمنزلة اللبث
 وخرج بالمسجد
 المدارس والربط ثم
 استطرد المصنف
 أيضا من أحكام
 الحدث الأكبر إلى
 أحكام الحدث
 الأصغر فقال (ويحرم
 على المحدث) حدثاً
 أصغر (ثلاثة أشياء
 الصلاة والطواف
 ومس المصحف
 وحله) وكذا خريطة
 وصندوق فيهما
 مصحف ويحل حله
 في أمتعة وفي تفسير
 أكثر من القرآن
 وفي دراهم ودنانير
 وخواتم

انمحاه بخلاف ابتلاع قرطاس عليه شيء من قرآن أو اسم من أسماء الله تعالى فإنه يحرم لملاقاته لما في المعدة بصورته
فإن أذا به بماء ثم شر به لم يحرم ولا يكره كتابته شيء من القرآن في إناء ليمحى بماء ثم يسقى للشفاء خلافا لما وقع لابن
عبد السلام ويكره كتابته التيممة وتعليقها إلا أن جعل عليها اسم معاً ونحوه ويكره أحراق خشب نقش عليه شيء
من القرآن إلا أن قصد صيانتها فلا يكره وعليه يحمل تحريق عثمان المصحف ويحرم المشي على فراش أو خشب نقش
عليه شيء من القرآن ولا يجوز تمزيق الورق المكتوب عليه شيء من قرآن ونحوه لما فيه من تمزيق الحروف
وتفريق الكلمات وفي ذلك إزاراء بالمكتوب ويكره قراءة القرآن بفم متنجس وكذلك قراءة العلم وأما
كتابتهما بالنجس فحرام ويندب للقارى التعوذ للقراءة واستقبال القبلة والتدبر والتخشع والترتيل والبكاء عند
القراءة فإن لم يقرب على البكاء فليتبأك والافضل قراءة نظراً في المصحف إلا أن زاد خشوعه في القراءة عن ظهر قلب
فتكون أفضل في حقه ويندب ختمه أول النهار أو الليل وأن يكون يوم الجمعة وأوليتها ويسن الدعاء عقبه وحضوره
والشروع في ختمه أخرى بعده يتأكد صوم يوم ختمه ويندب كتبه وإيضاحه ونقطه وشكله وكثرة تلاوته
وهو في الصلاة لمنفرد أفضل منه خارجها ونسيانها أو شيء منه كبيرة ويسن أن يقول أنسيت كذا أنسيته ويحرم
تفسير القرآن والحديث بلا علم (قوله نقش على كل منها) أي من الدراهم والدنانير والخواتم وفي نسخة كل منهما
وهي تحريف (قوله ولا يمنع المميز) أي لا يمنعه ولية بخلاف غير المميز فيمنعه ولية لئلا يثبتك ما لم يكن ملاحظاً له
وخرج به البالغ فإنه يحرم عليه ذلك مطلقاً وإن تعذرت عليه الطهارة دائماً ولا فرق بين الذكر والأنثى وقوله المحدث
أي ولو حدثاً كبر وقوله من مس مصحف ولوح أي ونحوهما من كل ما كتب عليه قرآن لدرسه وكان الأولى أن
يقول من مس مصحفه ولو حله لأن مصحف غيره ولو حله يمنع منه فيحرم على القفيع تمكين ولد محدث من مس
المصاحف والألواح وجلها مع كونها لغيره كما يقع الآن (قوله لدراسة) أي قراءة وقوله وتعلم لوقال لدراسته وتعلمه
بالضمير فيهما المكان أولى ليخرج دراسته غيره وتعلمه والتعلم على وزن الفعل كالتكلم وهو عطف عام على خاص
وفي نسخة وتعليم على وزن التفعيل كالتكلم وهي غير ظاهرة لأنه لا يجوز له ذلك لتعليم غيره لكن أفتى ابن
حجر بأنه يسامح لمؤدب الأطفال الذي لا يستطيع أن يقيم على الطهارة في مس الألواح لما فيه من المشقة لكن
يقيم لأنه أسهل من الوضوء فإن استمرت المشقة فلا حرج

﴿كتاب أحكام الصلاة﴾

أي هذا كتاب دال على أحكام الصلاة فكتاب خبر مبتدأ محذوف وإضافته لأحكام من إضافة الدال للدلول لأنه اسم
للألفاظ والأحكام اسم للعاني وهي النسب التامة كشيء كون الصلوات المفروضة خسا في قوله الصلوات المفروضة
خس والأصل فيها قوله تعالى وأقيموا الصلاة أي اتقوا بها مقومة معدلة بحيث تكون مستوفية للشروط والأركان
وخبر فرض الله على وعلى أمتي خسين صلاة فلم أزل أراجع وأساله التخفيف حتى جعلها خسا فكان في وقت
الصبح عشر صلوات وفي وقت الظهر كذلك وهكذا فنسخت بمراجعته عليه السلام حتى صارت خسا وكانت مرات
المراجعة تسعاً في كل مرة يحط سبحانه وتعالى خسا وفرض الصلاة ليلة الأسراء قبل الهجرة بسنة وقيل بسنة
أشهر وإنما لم يجب صبح يومها لاحتمال أن يكون صرح له بأن أول واجب صلاة الظهر ويؤيده أن جبريل لما نزل
ليعلمه الكيفية بدأ بها فهي أول صلاة ظهرت في الإسلام وفيه إشارة إلى أن دينه سيظهر على سائر الأديان كظهورها
على سائر الصلوات وكانت عبادته عليه السلام قبل ذلك في غار حراء بالتفكير في مصنوعات الله وأكرام من يمر عليه من
الضيفان فكان يتعبد فيه الليالي ذوات العدد واختار التعبد فيه دون غيره لأنه تجاه الكعبة وهو يحب رؤيتها ثم
وجب عليه وعلينا قيام الليل ثم نسخ في حقنا وحقه أيضاً على المعتمد بفرض الصلوات الخمس وهي أفضل العبادات
البدنية الظاهرة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة ففرضها أفضل الفروض ونفلها أفضل النوافل وأفضل الصلوات صلاة
الجمعة ثم عصرها ثم عصر غير هاتم صبحها ثم صبح غير هاتم العصر ثم الظهر ثم المغرب وظاهر كلامهم استواء كل من
هذه الثلاثة من الجمعة وغيرها وقد يظهر خلافه وأفضل الجماعات جماعة الجمعة ثم جماعة صبحها ثم جماعة صبح غير هاتم

نقش على كل منها
قرآن ولا يمنع المميز
المحدث من مس
مصحف ولوح
لدراسة وتعلم
(كتاب أحكام
الصلاة)

جماعة العشاء ثم جماعة العصر ثم جماعة الظهر ثم جماعة المغرب والعبادات البدنية الباطنة كالتمسك والصبر والرضا
 بالقضاء والقدر أفضل من العبادات البدنية الظاهرة حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة خير من عبادة ستين سنة
 وأفضل الجميع الإيمان (قوله وهي لغة الدعاء) قيل مطلقا وقيل بخير ويوجد في بعض النسخ التقييد بقوله بخير فلا
 يشمل على هذه النسخة الاقوال واحدا بخلافه على النسخة الاولى فانها تشمل القولين (قوله وشرعا الخ) ومناسبة المعنى
 الشرعي للمعنى اللغوي اشتماله عليه فهو من تسمية الكل باسم الجزء هذا ان كانت الصلاة مأخوذة من صلى اذا
 دعا كما اشتهر وقيل مأخوذة من صلى اذا حرك الصلوات وهما عرفان في حاضر في المصلي ينحيان عند انحائه في
 الركوع والسجود ويرتفعان عند ارتفاعه منهما وقيل مأخوذة من صليت العود بالنار اذا قومته بها والصلاة تقوم
 الانسان للطاعة ومن ثم ورد في الخبر من لم تنته صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له أي كاملة ولا يضر كون الصلاة
 واوية لان أصلها صلوة على وزن فعلة تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصارت صلاة وصليت يأتي لانهم يأخذون
 الواوى من اليائي والعكس نحو البيع فانه مأخوذ من الباع (قوله كما قال الرافي) أي نقلا عن غيره لا ابتكارا من
 عند نفسه لانه مسبوق به (قوله أقوال) أي خمسة وقوله وأفعال أي ثمانية فالجمله ثلاثة عشر التي هي أركان الصلاة وأما
 الطمانينة فهيئة تابعة للركن فلا تعد ركنا على التحقيق خلافا لما جرى عليه المصنف فيما سيأتي فالأقوال تكبيرة
 الاحرام وقرأة الفاتحة والشهادة الاخير والصلاة على النبي ﷺ بعده والتسليم الاولى والأفعال النية لانها فعل قلبي
 والقيام والركوع والاعتدال والسجود مرتين والجلوس بين السجدين والجلوس الذي يعقبه السلام
 والترتيب وبهذا تعرف ما في عدد المحشى لها خمسة كالأقوال وجعله النية عقدا جامعاً بينهما وسكوته عن
 الترتيب وادراجه الاعتدال في القيام واعتراض على هذا التعريف بانه غير جامع لخروج صلاة الاخرس
 لعدم الأقوال فيها وصلاة الجنابة والمريض الذي يجري أركان الصلاة على قلبه والمربوط على خشبة لعدم
 الأفعال فيها وأجيب بان اجتماع الأقوال والأفعال انما هو بحسب الغالب ولذلك زاد بعضهم في التعريف غالبا
 فلا ترد المذكورات لندرتها وأجيب أيضا بان المراد أقوال وأفعال حقيقة أو حكما فان صلاة الاخرس فيها ما هو
 بدل عن الأقوال لان خرسه ان كان طارئا لزمه تحريك لسانه والاشارة به الى الحروف أو اجراء
 الأقوال على قلبه وان كان أصليا لزمه القيام بقدر الفاتحة والقعود بقدر التشهد وهكذا بدلا عن الأقوال
 وهذه أقوال حكما وصلاة الجنابة فيها أقوال وهي ظاهرة وأفعال وهي القيامات وهي أفعال متعددة حكما لجعل
 القيام للفاتحة فعلا والقيام للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فعلا وهكذا وان كانت في الحس فعلا واحدا
 وصلاة المريض والمربوط على خشبة فيها أفعال حكما لانه يجري الأفعال على قلبه وأجيب أيضا بان
 التعريف للصلاة بحسب الاصل فلا يضر عروض مانع من الاتيان بالأقوال كما في صلاة الاخرس أو بالأفعال
 كما في صلاة المريض والمربوط على خشبة واعتراض عليه أيضا بانه غير مانع لدخول سجدة التلاوة والشكر فيه
 فان فيها أقوالا وأفعالا فالأقوال هي تكبيرة الاحرام بها وتكبيرة الهوى للسجود والرفع منه والتسبيح في
 السجود والسلام والأفعال هي النية والهوى للسجود والرفع منه والسجود وأجيب بان المراد الأقوال
 والأفعال الواجبة فانها هي المقصودة والمندوبات تابعة لها بدليل أن حقيقة الصلاة لا تتوقف عليها لكن تعتبر
 لأكملها وليس في سجدة التلاوة والشكر الأقوال واجبان وهما تكبيرة الاحرام والسلام وعلان كذلك
 وهما النية والسجود وكل من هو يعو الرفع منه غير مقصود فهي خارجة بالتعبير بصيغة الجمع في الأقوال
 والأفعال (قوله مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم) اعترض بان مقتضى ذلك أن التكبير والتسليم ليسا منها
 فيكونان خارجين عن حقيقة الصلاة وليس كذلك ويجب أن الشئ قد يفتتح ويختتم بما هو منه كما هنا
 وقد يفتتح ويختتم بما ليس منه كخطبة العيد فانها تفتتح بالتكبير وليس منها وتختتم بالدعاء للسلطان
 وولاة المسلمين وليس منها ومن افتتاح الشئ بما ليس منه ما في الحديث مفتاح الصلاة الطهور (قوله)

وهي لغة الدعاء وشرعا
 كما قال الرافي أقوال
 وأفعال مفتحة
 بالتكبير مختمة
 بالتسليم

بشرايط) أى مخصوصة كما فى بعض النسخ وهذا ليس من تنمة التعريف لان الشروط خارجة عن الماهية ولكن
أتى به الشارح اشارة لتوقف صحة الصلاة على الشرايط المخصوصة (قوله الصلاة المفروضة) أى جنس الصلاة
المفروضة الصادق بالتعدد فساوت ما فى بعض النسخ من قوله الصلوات المفروضات فصح الاخبار عنه بقوله خمس
واندفع ما يقال يلزم على النسخة الاولى الاخبار بالجمع عن المفرد بخلافه على ما فى بعض النسخ يتساوى بهما
بالتأويل نعم النسخة الاولى احتاجت للتأويل وما فى بعض النسخ لا يحتاج للتأويل وما لا يحتاج للتأويل أولى
مما يحتاج اليوم المراد المفروضة أصالة على الاعيان فخرجت المنذورة لان أصلها الندب وانما وجبها الانسان على
نفسه فعرض لها الوجوب بسبب النذر وخرجت صلاة الجنابة لانها مفروضة على الكفاية فاذا قام بها البعض
كفى عن الباقيين وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة فيكفر جاحدها ولا يعذر أحد فى تركها مادام فى عقله
(قوله خمس) أى فى كل يوم وليلة ولو تقديرا فشمل الايام الثلاثة من أيام الدجال فانه يخرج فى آخر الدنيا ويمكث
أربعين يوما اليوم الاول كسنة والثاني كشهرا والثالث كجمعة وباقي الايام كما يكمل هذه فسلات الصحابة النبي ﷺ
لما ذكر ذلك فقالوا اليوم الذى كسنة يكفينا فيه صلاة يوم قال لا اقدر واله قدره فتحرر الاوقات ينحو الساعات
للصلوات والصوم وسائر العبادات الزمانية بل وغير العبادات كحلول الآجال ويقاس به اليومان التالين له وليلة
طالع الشمس من مغربها فانها تطول بقدر ثلاث ليال فالليلة الاولى قد صلى الناس مغربها وعشاءها وأما الليلتان
الباقيتان فيقدر ان يوم وليلة فيجب فيهما خمس صلوات فتقضى لان الناس لا تعلمها الا بطواع الشمس من
مغربها صبيحتها وقال ابن قاسم والوجه أنها ليلة واحدة طالت حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه بخلاف أيام الدجال
لانه قد فات فيها عدد من الايام والليالي ويجرى ذلك فيما لو مكثت الشمس عند قوم مدة من غير غروب وأكثر
العلماء على أن اختصاص الصلوات الخمس بأوقاتها تعبدى وأبدى بعضهم له حكمة وهي تذكرة الانسان بها نشأته
فكماله فى البطن وتهيوه للجروح منها كطواع الفجر الذى هو مقدمة لطواع الشمس فوجب الصبح حينئذ تذكر
لذلك وولادته كطواع الشمس ومنشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها فوجب الظهر
حينئذ تذكر لذلك وشيخوخته كقربها للغروب فوجب العصر حينئذ تذكر لذلك وموته كغروبها
فوجب المغرب تذكر لذلك وفناء جسمه كانه حاق أثر الشمس بمغيب الشفق الاحمر فوجب العشاء حينئذ
تذكر كبريا لذلك وحكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم وحكمة كون كل من الظهر والعصر أربع ركعات
النشاط عندهما وحكمة كون المغرب ثلاثا اشارة الى أنها وترا النهار وحكمة كون العشاء أربع ركعات
الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفى النهار ثلاثة وأيضا فقد جعل الله للملائكة أجنحة مثنى وثلاث ورباع فتوصل
بها الى الملا الأعلى فجعل سبحانه وتعالى للملائكة الصلوات مثنى وثلاث ورباع كأجنحة الملائكة فيتوصلون
بها الى الله تعالى وحكمة كونها خمسا أن أتاد الدنيا خمسة جبال التى بينها الكعبة فالصلوات الخمس أتاد الدين
كما أن الجبال الخمس أتاد الدنيا واجتماع الخمس من خصوصيات هذه الامة ليعظم لها الاجر ولم تجتمع لمن قبلنا من
الامم فقد ورد أن الصبح كانت لآدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس ذكره الرافعى
واسمه عبد الكريم فى شرح مسند الشافعى وهو مجلدان ضخمان وقد نظم ذلك بعضهم فى قوله

لآدم صبح والعشاء ليونس * وظهر لداود وعصر ليعقوب

ومغرب يعقوب كذا شرح مسند * لعبد الكريم فاشكرن لفضله

وتخصيص كل بالصلاة فى هذا الوقت لعله لكونه قبلت فيه توبته أو حصلت له فيه نعمة وظاهر هذا أنها كانت
على الكيفية المعروفة فى هذه الاوقات مع أنهم ذكروا أن الكيفية المخصوصة من خصوصيات هذه الامة فلعلها
لم تكن على هذه الكيفية وعن بعضهم ما فيه مخالفة لذلك فقيل كانت الظهر لآدم وكانت العصر ليونس
وقيل للعزير وكانت المغرب لداود وقيل ليعسى فصلى ركعتين كفارة لما نسب اليه وركعة كفارة لما نسب

بشرايط (الصلاة
المفروضة) وفى بعض
النسخ الصلوات
المفروضات (خمس)

لامه وكانت العشاء لموسى وقيل من خصوصيات نبينا وهو الاصح ويحجب عما ورد من أنها كانت ليونس أو لموسى بان المراد بالصلاة الواقعة منه حينئذ الدعاء على هذا فيكون الله جمع لنبيين ولا مته ما تفرق في الانبياء وأهمهم وميز نبينا بزيادة عليهم تشرىفاته وتعظيم الاجرمز اده الله تشرىفاته وتعظيمها وتكريرا (قوله يجب كل منها بآول الوقت) اى بآول وقته المحدوده شرعا وقوله وجوباً بموسى اى موسعا فيه لانه لا يجب فعل الصلاة بآول الوقت على الفور بل يجوز تأخيرها الى أن يبقى من الوقت ما يسعها لكن ان لم يفعلها في أول وقتها يجب عليه العزم على فعلها قبل خروج الوقت فيجب عليه بدخول الوقت أحد أمرين اما الفعل او العزم عليه في الوقت فان لم يفعل ولم يعزم أنم فاذا عزم على الفعل فيه ولم يفعل ومات مع اتساع الوقت لا يموت عاصيا لانها وقتا محدودا بحيث لو أخرجهما عنه لاشم وبهذا فارت الحجة فانما لو أخره شخص مع الاستطاعة ثم مات يموت عاصيا لان وقته العزم وقد أخرجه عنه والعزم المذكور خاص وأما العزم العام فهو أن يعزم الشخص عند بلوغه على فعل الواجبات وترك المحرمات فان لم يعزم على ذلك عصي ويصح تداركه لمن فاته ذلك ككثير من الناس ولا يخفى ان العزم هو القصد والتصميم على الفعل وهو أحد مراتب القصد المنظومة في قول بعضهم

مراتب القصد خمس هاجس ذكرها • فحافظ لحديث النفس فاستمعها

• يليهم فعزم كلها رفعت • سوى الاخير ففيه الاخذ قد وقعا

(قوله الى أن يبقى من الوقت ما يسعها) اى ويستمر كذلك الى أن يبقى من الوقت قدر يسعها بأخف ممكن وقوله فيضيق حينئذ أى حين اذا بقي من الوقت ما يسعها فتجب الصلاة فور حينئذ فان شرع في الصلاة والباقي من الوقت ما يسع الواجبات والسنن جاز له المدوان خرج الوقت ولذلك روى عن الصديق انه طوّل بهم في صلاة الصبح فقيل له بعد ان فرغ كادت الشمس أن تطلع فقالوا طلعت لم تجدنا غافلين فهذه صورة المدالجاة ومع ذلك فالاولى تركه ثم ان أدرك ركعة في الوقت فالكمل أداءه والاقتضاء لازم فيه وان شرع فيها والباقي من الوقت ما يسع الواجبات فقط فالأفضل له الاتيان بالسنن وهذه الصورة غير صورة المدالجاة وان شرع فيها والباقي من الوقت ما لا يسع الواجبات فيجب عليه الاقتصار على الفرائض ثم ان أدرك ركعة في الوقت فالكمل أداءه مع الاتم والاقتضاء كذلك (قوله الظهر) ومثلها الجمعة فانها خمسة يومها وانما لم يذكرها المصنف لانه انما ذكر الواجب في كل يوم وليلة والجمعة لا تجب في كل يوم وليلة وانما تجب في يوم الجمعة فقط وأولان الظهر هو الذي وجب ابتداءه وفرض الجمعة متأخر اولان الظهر هو الواجب على كل مكلف من ذكر وأنثى بخلاف الجمعة فانها لا تجب على الاناث أولا لانه جرى على القول بانها بدل عن الظهر وان كان قولنا ضعيفا فلما ذكر الظهر التي هي بدل عنه فكانه ذكرها وانما بدأ المصنف بغيره بالظهر لان الله قد بدأ بها في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس الا يقولانها أول صلاة ظهرت في الاسلام فانها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي وأصحابه فكان جبريل اماما للنبي والصحابة لكن كان النبي رابطة بينهم وبين جبريل لعدم رؤيتهم له ولا يضر في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم أفضل من جبريل قطعاً لانه يصح أن يأتم القاضل بالفضل بالفضل خصوصاً لضرورة تعلم الكيفية ولا يضر أيضا كون جبريل لا يتصف بالكورة لان شرط الامام عدم الانوثة وان لم تتحقق الكورة ولذلك قال ﷺ أمتي جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد قدر الشراك والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر فأسفر وقال هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وظاهر الحديث اشتراك الظهر مع العصر في قدر أربع ركعات وأوله الشافعي بان قوله والعصر حين صار ظله مثله معناه شرع فيها عقب هذا الحين وقوله في المرة الثانية صلى في الظهر حين كان ظله مثله معناه فرغ منها حينئذ وأراد الشافعي بذلك نفي الاشتراك بينهما في الوقت الذي قال به الامام مالك ويدل لما قاله الشافعي خبر مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس مالم يحضر العصر (قوله أى صلاته) لاجابة لتقدير هذا المضاف الا لو كان المراد

يجب كل منها بآول
الوقت وجوباً
موسعاً الى أن يبقى
من الوقت ما يسعها
فيضيق حينئذ
(الظهر) أى صلاته

بالظهر الوقت مع أن المراد به الصلاة بدليل قوله سميت بذلك الخ فيلزم عليه إضافة الشيء لنفسه فلا حاجة لهذا التفسير بل هو مضر الآن يجاب بأنه تفسير للإيضاح والإضافة فيه للبيان أي صلاة هي هو وذكر الضمير وأنه فيما بعده إشارة إلى جواز التذكير والتأنيث في كل (قوله قال النووي الخ) غرضه بذلك بيان حكمة تسميته بالظهر (قوله سميت) أي الظهر بمعنى الصلاة وقوله بذلك أي بلفظ الظهر وقوله لأنها ظاهرة وسط النهار وقيل لأنها أول صلاة ظهرت في الإسلام كما مر وقيل لأنها تفعل وقت الظهيرة ولا مانع من مراعاة جميع ذلك (قوله وأول وقتها الخ) إنما بدأ بذلك المواقيت لأن الأكثرين صدروا بها كتبهم تبعاً للشافعي وإنما فعلوا ذلك لأنها أهم أذ بدخولها تجب الصلاة ويخرجها يفوت أداؤها والأصل فيها حديث أمي جبريل الخ كما سبق وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشيا وحين تظهرون أراد بالتسبيح حين تمسون حين تظهرون صلاة المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة الصبح وعشيا صلاة العصر وحين تظهرون صلاة الظهر وبعضهم عكس ما قاله ابن عباس في قوله حين تمسون وقوله وعشيا فقال المراد بالتسبيح حين تمسون صلاة العصر وعشيا صلاة المغرب والعشاء وعلى كل في الآية اجال لأنها لم تبين مقدار الاوقات لكنهما مبنية بالسنة (قوله زوال) أي عقب وقت زوال فهو على تقدير مضافين لأن الزوال معناه الميل كما فسر الشارح فلا يصح أن يكون أول الوقت ولا يصح أن يكون وقته أيضاً أول الوقت لأن وقت الظهر إنما يدخل بالزوال فلا بد أن يتقدم وقت الزوال على وقت الظهر لأنه لا بد من تقدم السبب على المسبب في عبارة المصنف مسامحة وعبارة المنهج وقت ظهر بين زوال ومصير ظل الشيء مثله وهي أولى من عبارة المصنف لكن قوله ومصير أي زيادة مصير لأن وقت مصير ظل الشيء مثله من وقت الظهر وأما وقت الزيادة فهو من وقت العصر على الصحيح ولذلك قال فيماتني والعصر وأول وقتها الزيادة الخ (قوله أي ميل الشمس) تفسير للزوال والشمس عند المتقدمين من أرباب علم الهيئة في السماء أربعة وهو الراجح كما يقتضيه قول بعضهم في ترتيب الكواكب

قال النووي سميت بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار (وأول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالنظر لنفس الامر بل لما يظهر لنا ويعرف ذلك الميل

زحل شري مريحه من شمس * فتزاهرت لعطارد الاقار
وهذه هي السبع السيارة وقال بعض محقق التأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة نفعها والشمس قدر الدنيا أربع مرات والقمر قدر الدنيا مرة واحدة والحكمة في كون الشمس لا تزول ولا تنقص وكون القمر يزول وينقص أن الشمس قبل طلوعها تؤثر بالسجود كل ليلة فلا تزول ولا تنقص والقمر يؤثر بالسجود ليلة أربعة عشر فيزداد في أول الشهر فرحاً لذلك إلى أربع عشرة ليلة ثم ينقص إلى آخر الشهر حزناً على ذلك (قوله عن وسط السماء) متعلق بزوال أي ميل (قوله لا بالنظر لنفس الامر) أي لما في علم الله وجود الزوال فيه قبل ظهوره لنا بكثير فقد قالوا إن الفلك الأعظم المحرك لغيره يتحرك في قدر النطق بحرف متحرك أو أربعة وعشرين فرسخاً وقال بعضهم إن الشمس تقطع في خطوة الفرس في شدة عدوها عشرة آلاف فرسخ ولذلك لما سأل جبريل هل زالت الشمس قال لا نعم فلما سأله لم تكن زالت فلما قال لا تحرك الفلك أو بعه وعشرين فرسخاً زالت الشمس فقال نعم (قوله بل لما يظهر لنا) أي بل بالنظر لما يظهر لنا فلو شرع في التكبير قبل ظهوره لنا ثم ظهر ولو في أثناء التكبير لم يصح وإن كان التكبير حاصلًا بعد الزوال في نفس الأمر وكذا الكلام في الفجر وغيره (قوله يعرف ذلك الميل الخ) فإذا أردت معرفة الزوال فاعتبره بقامتك بلا عمامة غير منتعل أو شخص تقيمه في أرض مستوية وعلم على رأس الظل فإزال ينقص فهو قبل الزوال وإن وقف بحيث لا يزول لا ينقص فهو وقت الاستواء وإن أخذ الظل في الزيادة علم أن الشمس زالت وقد ذكر السيوطي لظل الاستواء في الأقليم المصري أقداماً مرتبة على الشهور القبطية لكونها لا تختلف بخلاف العربية فإنها تدور في السنة حيث قال

جعلت في قولي المشرح * جلته اطره جبا أبودحي

فهذه اثنا عشر حرفاً لكل شهر حرف فطوبه أشار لها بالطاء وهي بتسعة فيكون لها تسعة أقدام وأشير أشار له بالزاي وهي بسبعة فيكون له سبعة أقدام وبرمها أشار له بالهاء وهي بخمسة فيكون له خمسة أقدام وبرموده

أشار لها بالجيم وهي ثلاثة فيكون لها ثلاثة أقدام و بشنش أشار له بالباء وهي باثنين فيكون له قدمان و يؤنه أشار لها بالالف وهي بواحد فيكون لها قدم واحد و أيب أشار له بالهمزة وهي بواحد أيضا فيكون له قدم واحد مثل ما قبله ومصرى أشار له بالباء وهي باثنين كما علمت فيكون له قدمان مثل بشنش وتوت أشار له بالدال وهي بأربعة فيكون له أربعة أقدام و بابه أشار له بالواو وهي بستة فيكون له ستة أقدام و هاتور أشار له بالحاء وهي بثمانية فيكون له ثمانية أقدام و كيهك أشار له بالياء وهي بعشرة فيكون له عشرة أقدام فإذا زادت على ذلك قدر قامتك فقد فرغ وقت الظهر ويدخل عقبه وقت العصر وقد رامة الانسان ستة أقدام وقيل سبعة وقيل ستة ونصف ولا اختلاف في المعنى لان من قال ستة فقد اتى الكسر ومن قال سبعة فقد جبر الكسر ومن قال ستة ونصف فقد نظر للحقيقة (قوله بتحول) بصيغة التفعّل وفي نسخة التحويل على صيغة التفعّل والاولى أظهر وقوله الظل أى ان كان هناك ظل وقت الاستواء أو بحدوثه ووجوده بعد عدمه ان لم يكن وذلك يقع بمكة قبل أطول أيام السنة بستة وعشرين يوما و بعده كذلك فهو في يومين أحدهما قبل الاطول والآخر بعدهما بقدر المذكور هذا هو الصواب وليس في أطول أيام السنة كما وقع في عبارة الشيخ الخطيب (قوله الى جهة المشرق) أى من جهة المغرب والجار والمجرور متعلق بالتحول وقوله بعدتناهى قصره ظرف للتحويل (قوله الذى هو الخ) صفة لتناهى قصره فالضمير له وقوله غاية ارتفاع الشمس أى آخره والاستواء هو وقوف الشمس في وسط السماء حينئذ (قوله وآخره أى وقت الظهر اذا صار الخ) قد ذكر جلة الوقت وقد ذكر والمهاسة أوقات وقت فضيلة أى وقت لا يقع الصلاة فيه فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده وهو أول الوقت بحيث يسع الاشتغال بأسبابها وما يطلب فيها ولا جلاها ولو كالا كما ضبطوه في المغرب ووقت اختيار أى وقت يختار اتيان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه الى أن يبقى من الوقت ما يسعها على ما عتمدوه في حوائى الخطيب فيكون مساوياً لوقت الجواز الآتى وقيل الى نصفه كما حكاه الخطيب عن القاضى وهو ضعيف لما قاله المحشى من انه الى نحو ربع الوقت غير صحيح أو ضعيف ووقت جواز بلا كراهة أى وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه ومع وقت الاختيار الى ان يبقى من الوقت ما يسعها فالثلاثة تدخل معا ويخرج وقت الفضيلة أولا ويستمر وقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة الى القدر المذكور فيها متحدان ابتداء وانتهاء وليس له وقت جواز بكراهة ووقت حرمة أى وقت يحرم التأخير اليه فالإضافة فيه لادنى ملابسة والافاقاع الصلاة فيه واجب وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما لا يسعها وان وقعت أداء بان أدرك ركعتي الوقت فهو أداء مع الاثم ووقت ضرورة وهو آخر الوقت اذا زالت الموانع والباقي من الوقت قدر التكسيرة فاكثر فتجب هي وما قبلها ان جمعت معها ووقت عذر أى وقت سببه العذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير وزاد بعضهم وقت الادراك وهو الوقت الذى طرأت الموانع بعده بحيث يكون مضى من الوقت ما يسع الصلاة وظهرها فتجب عليه حينئذ وزاد بعضهم أيضا وقت القضاء فيما اذا أحرم بالصلاة في الوقت ثم أفسدها فانها تصير قضاء على ما نص عليه القاضى حسين في تعليقه والمتولى في التتمة والزواني في البحر ولكن هذا رأى ضعيف والمعتمد أنها أداء حيث كانت في الوقت (قوله بعد) أى حال كونه بعد وقوله أى غير فعنى بعد غير وقوله ظل الزوال أى الظل الموجود وقت الزوال ان كان كما هو الغالب فالإضافة لادنى ملابسة والافالزوال لا ظل له بل الظل للشيء عنده لاله (قوله والظل لغة الستر) وظل الليل سواده لانه يستركل شيء وظل الشمس ما يظهر للأشياء عند شخوصها سواء كان قبل الزوال أو بعده والى مختص بما بعد الزوال لانه ظل فاه من جانب الى جانب وقال بعضهم الظل من الطلوع الى الزوال والى من الزوال الى الغروب ومن ثم قيل الشمس تنسخ الظل والى ينسخ الشمس (قوله تقول) أى قولاً موافقاً للغة فهو استدلال على المعنى اللغوى وقوله انا فى ظل فلان أى كالسلطان مثلاً وقوله أى ستره تفسير لظله (قوله وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم) ألا ترى أن فى الجنة ظلاً كما فى القرآن والسنة مع أنه لا شمس فيها وصح أن آخر أهل الجنة دخولا اذار أى شجرة طلب

بتحول الظل الى جهة
المشرق بعدتناهى
قصره الذى هو غاية
ارتفاع الشمس
(وآخره) أى وقت
الظهر (اذا صار ظل
كل شيء مثله بعداى
غير (ظل الزوال)
والظل لغة الستر تقول
انا فى ظل فلان أى
ستره وليس الظل
عدم الشمس كما
قد يتوهم

القرب منها يستلزم به (٢) ليحصل له روح وراحة (قوله بل هو امر وجودي) أي عرفا والمراد به خيال الشيء لانه وجودي كما تقرر وقوله يخلفه الله تعالى لنفع البدن أي يدفع ألم الحر عنه مثلا وقوله وغيره أي كالفواكه (قوله والعصر) كان الاولى أن يقول فالعصر بالقاء المفيدة للتعبية إشارة الى أنه لا فاصل بينها وهي الصلاة الوسطى على الاصح من أقوال لصحة الحديث به وقراءة عائشة رضي الله تعالى عنها وان كانت شاذة حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر والذي في شرح الخطيب انها قالت لمن يكتب لها مصحفا اكتب والصلوة الوسطى و صلاة العصر ثم قالت سمعتها من رسول الله ﷺ فلعلها روايتان لكن الرواية الاولى صريحة في أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر فلتحمل الرواية الثانية على أن العطف للتفسير وان كان ظاهره المغايرة حتى استدلل به على انها غير العصر وقيل انها الصبح لقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين اذ لقنوت الا في الصبح وهذا مبني على ان القنوت بمعنى الدعاء والثناء فان قلنا انه بمعنى العبادة والطاعة فلا دلالة فيه على ذلك (قوله أي صلاتها) أي صلاة هي فالإضافة للبيان وأنت الضمير هنا مع تذكيره فيما سبق إشارة الى جواز التذكير والتأنيث في كل كما مر (قوله ورسميت بذلك) وفي بعض النسخ سميت بذلك بلا أو أي وسميت الصلاة بلفظ العصر وقوله لمعاصرتها وقت الغروب أي مقارنتها له تقول فلان عاصر فلانا اذ اقرار له لكن المراد بالمقارنة هنا المقارن يقال ابن حجر ولوقيل لتناقص ضوء الشمس منها حتى تفنى كتناقص الغسالة من الثوب بالعصر حتى تفنى لكان أوضح (قوله وأول وقتها الزيادة) أي وقت الزيادة فهو على تقدير مضاف فوق الزيادة من وقت العصر على المعتمد وقيل من وقت الظهر وقيل فاصل وينبني على القول بانها من وقت الظهر أن الجمعة لا تقوت حينئذ وعلى الاول والاخير تقوت وقوله على ظل المثل أي غير ظل الاستواء ان كان عنده ظل (قوله وللعصر خمسة أوقات) وأسقط سادسها هو وقت الضرع وهو آخر الوقت بحيث تزول الموانع والباقي منه قسر التكبيره فاكثر وسابعا وهو وقت العذر أعني وقت الظهر لمن يجمع جمع تقديم فلها سبعة أوقات كما في شرح الخطيب وزاد بعضهم ثامنا وهو وقت الادراك وقد تقدم وزاد بعضهم تاسعا وهو وقت القضاء على قول ضعيف كما مر (قوله أحدها) أي أحد الاوقات الخمسة التي ذكرها الشارح (قوله وقت الفضيلة) أي وقت تحصل الفضيلة على فعلها فيه والمراد بالفضيلة الثواب الزائد على ما يحصل بفعلها بعده (قوله وهو فعلها أول الوقت) كان الاولى أن يقول وهو أول الوقت لان وقت الفضيلة ليس فعلها بل هو أول الوقت بمقدار فعلها وما يتعلق بها كما سيأتي في المغرب (قوله والثاني) كان المناسب لذلك أن يقول فيما تقدم الاول لكن الخطيب يسير (قوله وقت الاختيار) أي وقت يختار ايقاع الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وقال ابن دقيق العيد في الاقليد سمي بذلك الاختيار جبريل اياه (قوله وأشار له) أي لوقت الاختيار وقوله بقوله أي المصنف (قوله وآخره) أي وقت العصر وقوله في الاختيار أي المنسوب الى الاختيار ففي معنى الى متعلقه بمحذوف تقديره المنسوب (قوله الى ظل المثليين) أي ينتهي الى وقت ظل المثليين غير ظل الاستواء ان كان عنده ظل فيستمر وقت الاختيار الى ذلك وان دخل مع وقت الفضيلة (قوله والثالث وقت الجواز) أي وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه فلا تم فيه لكن بكرهه لانه ذكر وقت الجواز بلا كراهة بعد ذلك وكان الاولى العكس لان وقت الجواز بلا كراهة يدخل بأول الوقت كوقت الفضيلة ووقت الاختيار ثم ينتهي وقت الفضيلة وألا ويستمر وقت الاختيار الى أن يصير ظل الشيء مثليه ويستمر وقت الجواز بلا كراهة الى الاصفرار فالثلاثة تدخل معا وتخرج متعاقبة فيدخل وقت الجواز بكرهه ويستمر حتى يبقى من الوقت ما يسعها ومعنى كون وقت جواز بكرهه انه وقت يجوز ايقاع الصلاة فيه مع كراهة التأخير اليه (قوله وأشار له) أي لوقت الجواز وقوله بقوله أي المصنف (قوله وفي الجواز) أي بكرهه كما حله عليه الشارح وان كان كلام المصنف صادقا بالجواز بلا كراهة أيضا لان قوله في الجواز الخ عبارة مجملة صادقة بوقت الجواز بلا كراهة وبالجواز بكرهه وقوله الى غروب الشمس أي وان تأخرت لتعارض والمراد الغروب الذي لا يعود بعده فلو عادت بعد غروبها تبين بقاء وقت العصر ففعلها حينئذ أدام وتبين عدم دخول وقت المغرب فيجب على من صلاها عاداتها بعد الغروب

ويجب على من أفطر قضاء الصوم على ما قاله المحشي ونقل بعضهم عن الشيخ سلطان عدم وجوب قضاء الصوم لان هذا بمنزلة من أكل ناسيا ويجب عليه الامساك اتفاقا ولا يخفى ان في عبارة المصنف تسمعا لانه يدخل فيه وقت الحرمة ووقت الضرورة الآن يجعل على تقدير مضاف أى قرب غروب الشمس بحيث يبقى من الوقت ما يسعها (قوله والرابع وقت جواز بلا كراهة) كان الاولى جعله الثالث وجعل وقت الجواز بكرة الرابع كما تقدم التثنية عليه فالشارح عكس الترتيب الخارجى والذي دعاه الى ذلك قول المصنف الى غروب الشمس أى الى قرب غروبها كما مر (قوله وهو من مصير الظل مثلين) أى غير ظل الاستواء وظاهره أن وقت الجواز بلا كراهة ابتداء من مصير الظل مثلين مع أنه يدخل من أول الوقت كما تقدم ولعل مراده أنه يكون منفردا من مصير الظل مثلين فلا ينافى أنه يدخل من أول الوقت لكن مع غيره (قوله الى الاصفرار) أى اصفرار الشمس كالورس وهونبت أصفر يصبغ به ولذلك قال بعضهم

منع البقاء قلب الشمس • وطاوعها من حيث لا تسمى
وطاوعها حراء صافية • وغروبها صفراء كالورس

والرابع وقت جواز
بلا كراهة وهو من
مصير الظل مثلين
الى الاصفرار
والخامس وقت تحريم
وهو تأخيرها الى أن
يبقى من الوقت ما لا
يسعها (والمغرب)
أى صلاتها وسميت
بذلك لفعلها وقت
المغرب (ووقتها
واحد وهو غروب
الشمس) أى يجمع
قرصها ولا يضر بقاء
شعاع بعده

(قوله والخامس وقت تحريم) أى وقت يحرم التأخير اليه فاندفع استشكل بعضهم تسمية هذا الوقت بوقت الحرمة مع أن إيقاع الصلاة فيه واجب لحرمة إخراجها عن وقتها ووجه اندفاعه أن الإضافة لأدنى ملازمة مع أن هذا معنى مشهور مطروق فكأن هذا المستشكل لم يفهم معنى الإضافة وهو تعلق ما بين المضاف والمضاف اليه وهو موجود هنا فيبين هذا الوقت والحرمة ملازمة التأخير اليه (قوله وهو تأخيرها الخ) كان الاولى أن يقول وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسعها لان التأخير ليس هو وقت التحريم بل هو الذى يحرم كما لا يخفى ففيه تسمح (قوله الى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها) وفي بعض النسخ الى أن لا يبقى من الوقت ما يسعها والمعنى واحد لكن الاولى أظهر (قوله والمغرب) هو فى الأصل اسم لزمان الغروب ثم سميت به الصلاة المخصوصة لفعلها عقبه فالعلاقة المجاورة وبذلك تعلم رد منع بعضهم أن يقول نويت أصلى المغرب مثالا لانه اسم للزمان والزمان لا يعلى وجه الرد أنه صار اسما للصلاة المخصوصة ويكره تسمية المغرب عشاء ولو مع الوصف بالاولى لور ودالتهى عنها نعم لا يكره مع التغليب كان يقال العشاء آن فى المغرب والعشاء خلافا للشيخ الاسلام وقيل التسمية بذلك خلاف الاولى والمعتمد الاول (قوله أى صلاتها) فيه ما تقدم (قوله وسميت بذلك) أى وسميت الصلاة بلفظ المغرب (قوله لفعلها وقت الغروب) أى عقب وقت الغروب لانها لا يدخل وقتها الا عقب وقت الغروب فالعلاقة المجاورة كما مر لا الحالية والمحلية خلافا لبعضهم (قوله ووقتها واحد) أى لا تعدد فيه فليس فيه وقت فضيلة ولا وقت اختيار ولا وقت جواز وهكذا لان جبريل صلاها فى اليومين فى وقت واحد لكن هذا مرجوح والراجح أن وقتها ليس بواحد بل لها سبعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهى بمقدار الاشتغال بها وما يطلب لها فالثلاثة هنا تدخل معا وتخرج معا ويدخل بعدها الجواز بكرة مراعاة للقول بخروج الوقت وان كان ضعيفا الى أن يبقى من الوقت ما يسعها ثم وقت حرمة ثم وقت ضرورة ووقتها وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخير فان زدت وقت الادراك كانت ثمانية وأما وقت القضاء فضعيف كما مر غير مرة (قوله وهو غروب الشمس) أى عقب وقت غروب الشمس فهو على تقدير مضافين والمراد الغروب التام كما أشار اليه الشارح بقوله أى يجمع قرصها فلو غرب بعضها فقط لم يدخل وقت المغرب الحاقا لغير الظاهر بالظاهر فكان الكمل ظاهرا ولو غربت الشمس على شخص فى بلد فصلى المغرب فيه ثم سافر الى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادة المغرب كما نقله الرملى عن افتاء والده (قوله أى يجمع قرصها) أى ويحصل غروبها بغروب جميع قرصها كما قاله الشيرازى (قوله ولا يضر بقاء شعاع بعده) أى بعد الغروب وفى نسخة بعدها أى بعد الشمس أى بعد غروبها فلهذا النسخة على تقدير مضاف لكن لابد من زوال الشعاع من رؤس الجبال والحيطان وأقبال الظلام من المشرق لان ذلك علامة الغروب هذا ان كان هناك جبال أو

حيطان والافيكفي تكامل سقوط القرض فقط (قوله وبمقدار الخ) أخبرنا عن قوله وهو والباء زائدة ويصح أنها أصلية وتكون متعلقة بمحذوف والتقدير ويمتد بمقدار الخ كما قدره الشيخ الخطيب ولا يخفى أن المراد اعتبار الوقت هذه المذكورات وإن لم يفعلها الشخص أو فعل منها شيئاً قبل الوقت أو لم يحتج لها ولم تطلب منه كأذان المرأة أو يعتبر أيضاً مقدار طلب الماء واجتهاد في قبله وقضاء حاجة وأكل وشرب للمنفى الصحيحين إذا قدم العشاء فأبدؤا به قبل صلاة المغرب ولا تعجلوا على عشاءكم وهو محمول على الشيع الشرعي وهو بقدر الثلث ولا يكفيه لقيات يكسر بها حدة الجوع كما صوبه في التنقيح وغيره خلافاً لما في الشرحين والروضة وعلى كل فلا يعتبر الشيع الزائد على الشرعي لأن هذا مذموم ولذلك قال بعض السلف أن محسبونه عشاءكم الخبيث إنما كان أكلهم لقيات وقد ورد بحسب ابن آدم لقيات يقمن صلبه فإن كان ولا بد فقلنا لطعامه وثلاثاً لشرابه وثلاثاً لنفسه وورد ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه والمعتبر في جميع ما ذكر الوسط المعتدل من الناس على المعتمد لا من فعل نفسه خلافاً للفقهاء ولا يلزم أن يخرج الوقت في حق بعض ويبقى في حق بعض ولا نظيره (قوله ما يؤذن) أي التأذين فامصدر يقولون قال بمقدار الاذان لكان أولى لأن كلامه لا يشمل الاثني لأنها لا تؤذن فإن شرط الاذان المذكورة (قوله الشخص) بدل من الضمير الفاعل أو على تقدير أي أو وجد التصريح بها في بعض النسخ فلا بد أنه يلزم على كلامه أن المصنف حذف الفاعل (قوله ويتوضأ أو يتيمم) أي أو يجمع بينهما فأمانة خلو تجوز الجمع ولو قال ويتطهر لكان أولى ليشمل الغسل والتيمم وإزالة النجاسة التي تزول عن قرب والافتقار لا يزول طعام النجاسة مثلاً بالاحت والقرص والاستعانة عليه بنحو صابون واشتاء ور بما يستغرق ذلك وقت المغرب (قوله ويستتر العورة) لو قال ويلبس الثياب لكان أولى ليشمل ما يستتر سائر بدنه وما يلبسه ولولته حمل فيشمل التعمم والتقمص لأنه مستحب للصلاة قال تعالى خنوازينتكم عند كل مسجد (قوله ويقم الصلاة) أي بقدر ذلك وإن صلى بغير إقامة كما تقدمت الإشارة إليه (قوله يصلي خمس ركعات) المراد بها المغرب وستنها البعدية وذكر الإمام سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها بناء على أنه يسن لها ركعتان قبلها وهو ما رجحه النووي (قوله وقوله) مبتدأ أخبره ساقط مع أنه لا بد منه ألا يصح أن وقت المغرب هو غروب الشمس فقط (قوله فإن انقضى المقدار المذكور) أي في قوله وبمقدار ما يؤذن الخ مع ما اعتبرناه زيادة عليه فيما سبق (قوله خرج وقتها) أي وصارت حينئذ قضاء وإن لم يدخل وقت العشاء لا يقال يلزم على ذلك امتناع جمع التقديم لأن وقت الأولى التي هي المغرب حيث كان محصوراً فيأخذ كرايسع الثانية التي هي العشاء وشرط جمع التقديم وقوع الصلاتين في وقت الأولى لا نقول لا يلزم ذلك لأن الشرط قد تكون مجتمعة قبل الوقت فيسقط وقت الأولى حينئذ الصلاتين فإن فرض ضيقه عنهما لا اشتغاله بالأسباب امتنع الجمع لفوات شرطه (قوله وهذا هو القول الجديد) لكنه ضعيف (قوله والقديم) هو المعتمد فهذه المسائل التي يفتي بها من المذهب القديم بل هذا قول جديد لأن الشافعي رضي الله عنه علق القول به في الاملاء وهو من كتبه الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبت الحديث به في مسلم وقت المغرب مالم يغيب الشفق وهو أصح من حديث جبريل السابق على أنه يمكن حمله على الوقت المختار وهو أول الوقت الذي هو وقت الفضيلة ووقت الجواز بلا كراهة وأما وقت الجواز بكره فلا تعرض له فيه (قوله ورجحه النووي) وهو كذلك (قوله أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الآخر) أي إلى تمام مغيبه وذكر الأجر للإيضاح لأنه المنصرف إليه اللفظ عند الإطلاق أما الأصفر والأبيض فلا يمتد وقتها إلى مغيبهما وما ذكره هو جلة الوقت وتقدم أن لها سبعة أوقات كالعصر (قوله والعشاء) لم يقل أي صلاتها كافي نظائره لأنه لا اهتم بضبطها مع بيان معناها اللغوي حيث قال بكسر العين الخ احترازاً من العشاء بفتحها ويكره تسمية العشاء عتمة لورود النهي عنها ويكره نوم قبلها ولو قبل دخول وقتها بخلاف غيرها فإنه لا يكره النوم قبله إلا بعد دخول وقتها ومحل الكراهة بعد دخول الوقت وإن وثق بيقظة نفسه قبل خروج الوقت بما يسعها والاحرم وحديث بعدها إذا كان مباحاً في ذاته فإن كان مكرهاً واشتدت كراهته وإن كان محرماً كالحكايات الكاذبة كقصه عنتر والدلهمة انضم إلى الحرمة الكراهة فإن كان في خير كؤانسفة

(وبمقدار ما يؤذن)
الشخص (ويتوضأ)
أو يتيمم (ويستر
العورة ويقم الصلاة
ويصلي خمس
ركعات) وقوله
وبمقدار الخ ساقط في
بعض نسخ المتن
فإن انقضى المقدار
المذكور خرج وقتها
وهذا هو القول
الجديد والقديم
ورجحه النووي
أن وقتها يمتد إلى
مغيب الشفق الآخر
(والعشاء) بكسر
العين ممدود

ضيف تطلب مؤانسته بخلاف الفاسق ومؤانسة الزوجة ومطالعة علم ونحو ذلك كان سنة لحديث عمران بن حصين كان النبي ﷺ يحدثنا عما عليه عن بني اسرائيل (قوله اسم لاول الظلام) ظاهره انه اسم لاول الظلام فقط وفسره المحشى بقوله أى اسم للظلام من أول وجوده عادة وظاهره يشمل غير أول الظلام (قوله وسميت الصلاة بذلك) أى بلفظ العشاء وقوله لفعلها فيه أى لفعل الصلاة في أول الظلام أى في وقته فالعلاقة الحالية والمحلية (قوله وأول وقتها اذا غاب الشفق) أى عقب وقت غيبوبته فلا يدخل الابد ذلك في كلامه تسمع وقوله الأجر للإيضاح كما تقدم لانصراف اللفظ اليه عند الاطلاق قال الاسنوى ولذلك لم يقع التعرض له في أكثر الاحاديث والاولى للصبر حتى يغيب الشفق الاصفر والايض خروجا من الخلاف (قوله وأما البلد الخ) أى هذا في البلد الذى يغيب فيه الشفق فهو مقابله لمخدوف تقديره ما سبق (قوله الذى لا يغيب فيه الشفق) أى حتى يطلع الفجر فيغيب حينئذ ومثل ذلك البلد الذى لا شفق له أصلا والمراد الشفق الأجر لما علمت من أنه المراد عند الاطلاق ويلزم من عدم غيبوبته عدم غيبوبة الاصفر والايض بل هما غير موجودين وبذلك تعلم ما في قول المحشى أى مطلق الشفق وأما البلد الذى لا ليل له كأن طلع الفجر مع غروب الشمس فيجب على أهله قضاء كل من المغرب والعشاء على الوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين وأما في الصوم فيقدر لهم بمقدار أكلهم وشربهم للضرورة (قوله فوق العشاء في حق أهله ان يمضى بعد الغروب الخ) أى عقب ان يمضى بعد الغروب الخ لان وقت العشاء لا يدخل الاعقب ذلك وظاهره أنهم يصبرون حتى يمضى زمن يغيب فيه شفق أقرب البلاد اليهم بالفعل وليس مراد الانه ربما استغرق ليلهم كما نبه عليه في الخادم بل المراد انه يعتبر بالنسبة مثاله اذا كان ليل أهل مصر ثمانين درجة يغيب شفقم بعد عشرين درجة فنسبة ذلك لليلهم بعه وكان ليل أهل بولاق عشرين درجة فاذا مضى ربعه فقد دخل وقت عشاءهم فالقصد بذلك بيان ابتداء وقت العشاء لا بيان وقت المغرب بدليل صدر العبارة وهو قوله فوق العشاء في حق أهله الخ فاندفع قول المحشى تبعاً للقلوب لا يخفى ما في هذه العبارة من عدم الاستقامة وعدم الدلالة على المقصود لان المقصود أن يجعل هؤلاء وقت عشاء من ليلهم بنسبة وقت العشاء من ليل أولئك مثاله اذا كان ليل هؤلاء فيما بين غروب الشمس وطلوعها عشرين درجة وليل أولئك فيما بين ذلك ثلاثين درجة منها وقت العشاء فيما بين مغيب الشفق وطلوع العشاء عشرين درجة فهي ثلث ليلهم فيكون وقت عشاء هؤلاء ثلث ليلهم الاوسط فتأمل فانه مما يعرض عليه بالنواجز أما عدم الاستقامة فن حيث الاخبار وقد علمت بحته بقولنا عقب ان يمضى الخ وأما عدم الدلالة على المقصود فن حيث كون المقصود بيان وقت العشاء مع ان عبارة تمينه لوقت الغروب وقد علمت ان الشارح لم يقصد بيان وقت المغرب بالذات بل بيان آخر وقته ليعلم ابتداء وقت العشاء الذى الكلام فيه فتأمل (قوله ولها وقتان) أى اجالا فلا ينافى ان لها سبعة أوقات تفصيلا كالصبر والمغرب وقت فضيلة بمقدار ما يسمعها وما يتعلق بها ووقت اختيار الى ثلث الليل ووقت جواز بلا كراهة الى الفجر الكاذب ووقت جواز بكرهه وهو ما بعد الفجر الاول حتى يبقى من الوقت ما يسمعها ثم وقت حرمة وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما لا يسمعها ووقت ضرورة وهو وقت زوال الموانع والباقي فسر التكبيره فاكثر ووقت عذر وهو وقت المغرب لمن يجمع جمع تقديم فان زدت وقت الادراك وهو وقت طرو الموانع بعد ان يدرك من الوقت ما يسمع الصلاة كانت عمائية وأما وقت القضاء فقد تقدم ضعفه مرارا (قوله أحدهما اختيار) أى أحد الوقتين وقت اختيار (قوله وأشار له) أى لوقت الاختيار وقوله بقوله أى المصنف (قوله وآخره) أى آخر وقت الاختيار وقوله يمتد الى ثلث الليل وأشار بذلك الى أن قوله الى ثلث الليل متعلق بمخدوف تقديره يمتد فيه ان الذى يمتد الى ذلك وقت الاختيار لا آخره لانه الجزء الأخير ولا امتداد فيه والمراد الى تمام ثلث الليل ولا يخفى انه اندرج في ذلك وقت الفضيلة وهو أول الوقت لكن ينتهى وقت الفضيلة ويستمر بعده وقت الاختيار الى ما ذكر (قوله والثاني جواز) أى والثاني من الوقتين وقت جواز (قوله وأشار له) أى لوقت الجواز وقوله بقوله أى المصنف (قوله وفى الجواز الى طلوع الفجر الثاني) شمل ذلك وقت الجواز

اسم لاول الظلام
وسميت الصلاة
بذلك لفعلها فيه
(وأول وقتها اذا غاب
الشفق الاخر) وأما
البلد الذى لا يغيب
فيه الشفق فوق
العشاء في حق أهله
أن يمضى بعد
الغروب من يغيب
فيه شفق أقرب
البلاد اليهم ولها
وقتان أحدهما
اختيار وأشار له
بقوله (آخره) يمتد
(في الاختيار الى
ثلث الليل) (والثاني
جواز وأشار له
بقوله (وفي الجواز
الى طلوع الفجر
الثاني)

بقسميه وهما وقت الجواز بلا كراهة وهو يستمر الى الفجر الاول ووقت الجواز بكراهة وهو ما بعد الفجر الاول حتى يبقى من الوقت ما يسعها ثم وقت الحرمة ثم وقت الضرورة ففيه تسمع والفجر من الانفجار سمي بذلك لان انفجار الضوء وظهوره (قوله أي الصاق) أي في دلالة على وجود النهار وأما الاول فهو كاذب في ذلك ونسبة الصدق والكذب اليهما مجاز عقلي والا فالصادق والكاذب إنما هو الخبر بوجود النهار بسببهما فإذا أخبر بذلك بسبب الفجر الثاني فقد صدق وإن أخبر به بسبب الفجر الاول فقد كذب (قوله وهو) أي الفجر الصادق وقوله المنتشر ضوءه أي المتسع نوره وقوله معترضا بالأفق أي حال كونه معترضا بناحية السماء فيما بين الجنوب والشمال من جهة المشرق (قوله أما الفجر الكاذب) مقابل للفجر الصادق وقوله فيطامع قبل ذلك وما أحسن قول بعضهم

وكاذب الفجر يبد وقبل صادق • وأول الغيث قطر ثم ينسكب

فمثل ذلك ودالعاشقين هوى • بالمزح يبدو وبالادمان يلتهب

وقوله لا معترضا بل مستطيلا أي تمتد الى جهة العلو كذب السرحان بكسر السين وهو الذئب وهو المسمى عند علماء الهيئة بالجمرة بفتح الميم والجيم وهي نجوم مجتمعة تظهر قبل الفجر الصادق وقوله ذاهبا في السماء أي الى جهة العلو وهذا كالتفسير لقوله مستطيلا (قوله ثم يزول) وتعبه ظلمة) أي غالباً وقد يتصل الفجر الصادق بالكاذب (قوله ولا يتعلق به حكم) أي كحرمة تأخير صلاة العشاء عنه وجواز فعل صلاة الصبح عقبه وحرمة الاكل والشرب في الصوم ونحو ذلك (قوله وذكر الشيخ أبو حامد) أي الغزالي (قوله ان للعشاء وقت كراهة) أي وقت جواز بكراهة لكراهة التأخير اليه وقد علمت أن كلام المصنف يشمله (قوله وهو ما بين الفجرين) وهو خمس درجات وفيه تسمع لانه يشمل وقت الحرمة ووقت الضرورة فكان الاولى أن يقول وهو بعد الفجر الاول حتى يبقى من الوقت ما يسعها (قوله والصبح) بضم الصاد وكسرها تقول العرب وجه صبيح لما فيه من بياض وحرارة وأول النهار يجمع بياضاً في ابتدائه وحرارة في انتهائه فلذلك سموه صبحاً ولا يكره تسميته غداة لكنها خلاف الاولى ويسمى خيراً كما يسمى صبحاً لمجيء الكتاب والسنة بذلك (قوله أي صلاته) أي صلاة هي هو فلاضافة للبيان كما مر في نظائره (قوله وهو لغة أول النهار) أي لا شتماله على بياض وحرارة كما مر (قوله وسميت الصلاة بذلك) أي بلفظ الصبح (قوله لفعلها في أوله) أي في أول النهار لافي أول الاول فالضمير عائدة على النهار لا على الاول ولو قال لفعلها فيه لكان أظهر وعلم من ذلك أن العلاقة الحالية والمجالية (قوله ولها كالعصر خمسة أوقات) وزادوا سادسا وهو وقت الضرورة فلها ستة أوقات كما أن الظهر لها ستة أوقات لكن الظهر لها ستة أوقات لانه ليس لها وقت جواز بكراهة مع كونها لها وقت عذر وهو وقت العصر لمن يجمع والصبح لها ستة أوقات لانه ليس لها وقت عذر مع كونها لها وقت جواز بكراهة وأما العصر والمغرب والعشاء فلكل منها سبعة أوقات بقطع النظر عن زيادة وقت الادراك وقت القضاء (قوله أحدها) أي الاوقات الخمسة (قوله أول الوقت) أي بمقدار ما يسعها وما يتعلق بها كما مر في المغرب (قوله وذكره) الاولى وذكرها أي الوقتين فانه ذكر الاول بقوله وأول وقتها طلوع الفجر وذكر الثاني بقوله وآخره في الاختيار وذكره في قوله (وأول وقتها طلوع الفجر) أي عقب وقت طلوع الفجر فهو على تقدير مضافين والمراد طلوع بعضه فيدخل وقت الصبح بطلوع بعض الفجر (قوله والثاني) وهو الصادق بخلاف الاول وهو الكاذب كما مر قريباً (قوله وآخره) أي آخر وقت الصبح وقوله في الاختيار أي حال كونه منسوباً الى الاختيار وقوله الى الاسفار أي ينتهي الى الاسفار بكسر الهمزة يقال أسفر الصبح أي أضاء كما قاله الجوهري ولذلك قال الشارح وهو الاضاءة ويقال أسفرت المرأة عن وجهها إذا كشفتها وأظهرته (قوله والثالث وقت الجواز) أي بكراهة لانه ذكر وقت الجواز بلا كراهة بعد ذلك وكان الاولى العكس لان وقت الجواز بلا كراهة هو الثالث لسبقه في الوجود ووقت الجواز بكراهة هو الرابع لتأخره في الوجود كما تقدم نظيره في العصر (قوله وأشار له) أي لوقت الجواز وقوله بقوله أي المصنف (قوله وفي الجواز) كلام

أي الصادق وهو المنتشر ضوءه معترضا بالأفق أما للفجر الكاذب فيطامع قبل ذلك لا معترضا بل مستطيلا ذاهبا في السماء ثم يزول وتعبه ظلمة ولا يتعلق به حكم وذكر الشيخ أبو حامد أن للعشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين (والصبح) أي صلاته وهو لغة أول النهار وسميت الصلاة بذلك لفعلها في أوله ولها كالعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة وهو أول الوقت والثاني وقت الاختيار وذكره في قوله (وأول وقتها طلوع الفجر) الثاني وآخره في الاختيار الى الاسفار وهو الاضاءة والثالث وقت الجواز وأشار به بقوله (وفي الجواز) أي بكراهة

المصنف مجمل لانه صادق بالجواز بلا كراهة والجواز بکراهة لکن الشارح جملة على الجواز بکراهة والذي جملة على ذلك قوله الى طلوع الشمس أى الى قرب طلوعها كما سيأتى (قوله الى طلوع الشمس) فيه تسميح لانه يشمل وقت الحرمة ووقت الضرورة فكان الاولى أن يقول حتى يبقى من الوقت ما يسعها ويجاب بانه على تقدير مضاف أى الى قرب طلوع الشمس بحيث يبقى من الوقت ما يسعها والمراد بطاوعها هنا طلوع بعضها الحاقا لم يظهر بما ظهر فكان الكل ظاهر ولان وقت الصبح يدخل بطاوع بعض الفجر فناسب أن يخرج بطاوع بعض الشمس قياسا لخروجه على دخوله وخروج بقولنا هنا الايمان والتعاليق فان حلف أن الشمس لم تطلع فلا يحث الا اذا طلعت كلها واذا قال بعده ان طلعت الشمس فانت حر لم يعتق الا بطاوع جميعها (قوله والرابع جواز بلا كراهة) أى وقت جواز بلا كراهة وقوله الى طلوع الحجر أى يستمر الى ظهور الحجر التى تظهر قبل الشمس وابتدائه من أول الوقت كوقت الفضيلة ووقت الاختيار فتدخل الثلاثة معا وتخرج متعاقبة كما مر في العصر (قوله والخامس وقت تحريم) أى من حيث التأخير اليه كما تقدمت الإشارة اليه (قوله وهو تأخيرها الخ) كان الاولى أن يقول وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسعها كما مر

فصل أى في بيان صفات من تجب عليه الصلاة وبيان النوافل فهذا الفصل معقود لشئيين (قوله وشرائط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء) ويزاد عليها ثلاثة أشياء أيضا الاول النقاء من الحيض والنفس فلا تجب على حائض ونفساء ولا قضاء عليهما بل ولا يندب لهما لكن يصح وينعقد فلا ثواب فيه على ما اعتمده الرملى ولا يصح عند الشيخ الخطيب لان الاصل في العبادة اذا لم تطلب عدم الصحة والثاني سلامة الخواص فلا تجب على من خلق أعرجي اصم ولوناطق وكذا من طرأ له ذلك قبل التمييز بخلافه بعد التمييز لانه يعرف الواجبات حينئذ فلو ردت اليه حواسه لم يجب عليه القضاء والثالث بلوغ الدعوة فلا تجب على من لم تبلغه كأن نشأ في شاطئ جبل فلو بلغته بعد مدة لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرملى لانه كان غير مكلف بها وقال ابن قاسم بلزوم القضاء له لانه مقصر في ترك ما حقه أن يعلم في الجملة فتحصل أن شرائط الوجوب ستة (قوله أحدها) أى الأشياء الثلاثة (قوله الاسلام) أى ولو فيما مضى فشمس اسلام من ارتد وانما غداوا الاسلام من شروط الوجوب ولم يعدوه من شروط الصحة مع أنه شرط لها لان الوجوب سابق على الفعل فضلا عن الصحة (قوله فلا تجب الصلاة الخ) تفريع على المفهوم والمنفي انما هو وجوب المطالبة مناهي في الدنيا فلا ينافي أنها تجب عليه وجوب عقاب عليها في الدار الآخرة عقابا زائدا على عقاب الكفر لانه مكاف بفروع الشريعة (قوله على الكافر الاصل) خرج به المرتد كما سيدكره الشارح بقوله وأما المرتد الخ (قوله ولا يجب عليه قضاؤها اذا أسلم) تخفيفا عليه لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وهذا نفي لوجوب القضاء وما قبله نفي لوجوب الاداء وكما لا يجب قضاؤها الا يسن بل ولا ينعقد على معتمد الرملى وجرم غيره بالا تعقدا واستوجبه ابن قاسم وعلى الاول فيفرق بينه وبين الحائض والنفساء بانهم أهل للعبادة في الجملة (قوله وأما المرتد الخ) مقابل لقوله الكافر الاصل وليس مثل المرتد المنتقل من دين غير دين الاسلام الى دين آخر بل حكمه حكم الكافر الاصل فلا تجب عليه الصلاة أداء ولا قضاء اذا أسلم (قوله فتجب عليه الصلاة) أى أداؤها لكن ليس المراد أنه يطالب بها مع الرد بل يقال له أسلم وصل وانما طوبى لها لانه التزمها بالاسلام فلا تسقط عنه بالجحود كحق الأدي فانه يلزمه بالافرار به ولا يسقط عنه بالجحود (قوله وقضاؤها ان عاد الى الاسلام) تغليظا عليه ولوارثه ثم جن ولو من غير تعدقضى زمن الجنون الواقع فيها حيث لم يحكم باسلامه تبعافلو أسلم الأب في حال جنون ابنه الواقع في زمن رده لم يقض من حين الحكم باسلامه حيث لم يكن متعديا بخلاف ما لو ارتدت ثم حاضت او نفست فانها لا تقضى زمن الحيض أو النفاس الواقع في الردة والفرق ان اسقاط الصلاة عن الجنون رخصة لانه لا تتقل من وجوب الفعل الى جواز الترك والمرتد ليس من أهل الرخص لأن الرخص لا تناط بالمعاصي وعن نحو الحائض عزيمة لأنها لا تتقل وجوب الفعل الى وجوب الترك ومن لا يشكل على هذا أن كل الميتة للضطر رخصة مع أنه لا تتقل من وجوب ترك الاكل الى وجوب فعله لان الاكل وان كان واجبا تميل اليه النفس بخلاف ترك الصلاة فلا تميل

(الى طلوع الشمس)

والرابع جواز بلا

كراهة الى طلوع الحجر

والخامس وقت تحريم

وهو تأخيرها الى أن

يبقى من الوقت ما لا

يسعها

فصل وشرائط

وجوب الصلاة ثلاثة

أشياء أحدها

(الاسلام) فلا تجب

الصلاة على الكافر

الاصلى ولا يجب عليه

قضاؤها اذا أسلم وأما

المرتد فتجب عليه

الصلاة وقضاؤها ان

عاد الى الاسلام

اليه النفس غالباً وما وقع في المجموع من قضاء الخائض المرتدة نسب فيه الى السهو وأجاب عنه بعضهم بان المراد بالخائض التي بلغت سن الحيض ولو لم تحض بالفعل وهو أولى من نسبتها الى السهو (قوله والثاني البالوغ) أى بالسن أو بالاحتلام أو بالحيض فلا فرق بين الذكر والآنثى والخنثى (قوله فلا تجب على صبي وصبية) تفريع على المفهوم ولا قضاء عليهما بعد البلوغ نعم يندب قضاء ما فاتهما زمن التمييز دون ما قبله فلا ينعقد قضاءه ولو بلغ الصبي في أثناء الصلاة بالسن أو بالاحتلام بان أحسن بنزول المنى في القصة فربط ذكره بحائل وجب عليه إتمامها كماله ولو بلغ وهو صائم فإنه يجب عليه إتمامه حيث كان من رمضان ووقوع أولها نفلاً لا يمنع من وقوع آخرها وأجبا وأجزأه ولو جمعه ولو بلغ بعد فعلها أجزأه أيضاً فلا يجب عليه إعادتها بخلاف الحنج فيجب عليه إعادته لان وجوده في العمر مرة فاشترط وقوعه في حال السكال بخلاف الصلاة (قوله لكن يؤمران بها) أى بالصلاة ومثلها ما توقف عليه كوضوء ونحوه ويجب الامر على أصولها المذكور والآنثى على سبيل فرض الكفاية وللعلم أيضاً الامر لا بالضرب الا باذن الولي ومثله الزوج في زوجته فله الامر لا بالضرب الا باذن الولي وان كان له الضرب للنشوز لانه يتعاقب بحقه هو بخلاف حق الله تعالى والوصي والقيم والمثلث طومالك الرقيق في معنى الاب وكذا الوديع والمستعبر للعبد ونحوهما كالموقوف عليه ولا يقتصر على مجرد الصيغة بل لابد معه من التهديد كأن يقول له صل والا ضربت بك وشرائع الدين الظاهرة نحو الصوم لمن أطاعه والسواك كالصلاة في الامر والضرب وحكمة ذلك التمرين على العبادة ليعتادها فلا يتركها ان شاء الله تعالى واعلم انه يجب على الاباء والامهات على سبيل فرض الكفاية تعليم أولادهم الطهارة والصلاة وسائر الشرائع ومؤنة تعليمهم في أموالهم ان كان لهم مال فان لم يكن في مال آبائهم فان لم يكن في مال أمهاتهم فان لم يكن في بيت المال فان لم يكن فعلى أغنياء المسلمين (قوله بعد سبع سنين) أى بعد تمامها اتفاقاً حتى لو حصل التمييز قبل استكمال السبع لم يجب الامر لكن بسن حينئذ كما هو مقتضى كلام المجموع وقال في الكفاية انه المشهور وحكى معه وجهاً أنه يكفي التمييز وحده في وجوب الامر (قوله ان حصل التمييز بها) أى معها فالباء بمعنى مع وأحسن ما قيل في حد التمييز ان يصبر الصبي ومثله الصبية بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وقيل بان يعرف يمينه من شماله كفاً رواية أبي داود أن النبي ﷺ سئل متى يصلى الصبي قال اذا عرف شماله من يمينه وقيل بان يفهم الخطاب ويرد الجواب وقيل بان يعرف ما يضره وما ينفعه (قوله والا فبعد التمييز) أى وان لم يحصل التمييز بالسبع بان تأخر عن السبع فلا يؤمران قبله ولو بعد السبع بل بعد التمييز لان غير المميز لا تصح عبادته فكيف يؤمر بها (قوله ويضر بان على تركها) أى وجوباً فيجب الضرب على الولي أيا كان أوجداً ونحوهما ما مر وهو ضرب تأديب للتمرين لا ضرب عقوبة قال بعضهم ولا يتجاوز الضارب ثلاثاً وكذا المعلم فيسن له أن لا يتجاوز الثلاث لقوله ﷺ لرداس المعلم للاطفال اياك وان تضرب فوق الثلاث فانك ان ضربت فوقها اقتضت الله منك وهذا ضعيف كانه عليه السنوى في الينبوع وان اقتضاه حديث غط جبريل للنبي ﷺ فإنه كان ثلاث مرات والمعمدان ان يكون بقدر الحاجة وان زاد على الثلاث لكن بشرط ان يكون غير مبرح حتى لو لم يفد المبرح تركه على المعتمد خلافاً للباقيين ولو تلف الولد بالضرب ولو معتاداً ضمنه الضارب لانه مشروط بسلامة العاقبة ولا نه يتأتى تأديبه بالكلام وهذا فارق مالواستأجر دابة وضربها الضرب المعتاد فانت حيث لا يضمن (قوله بعد كمال عشر سنين) هكذا قال الشيخ ابن حجر وهو ظاهر كلامهم لكن قال الصيمري انه يضرب في أثناء العاشرة يعني بعد تمام تسع وصححه السنوى وجزم به ابن المقرئ وهو الذي اعتمدته الرملة كالمطيب لانه مظنة البالوغ (قوله والثالث العقل) وتقدم انه يزاد عليه النقاء من الحيض والنقاس وسلامة الخواص وبلوغ الدعوة فتنبه (قوله فلا تجب على مجنون) تفريع على المفهوم ومثل المجنون المغمى عليه والسكران ولا قضاء عليهم اذا أفاقوا فلا يجب عليهم لكن يستحب على المعتمد لكن مجمل ذلك ان لم يوجد منهم تعد فان وجد منهم تعد بشئ من ذلك وجب القضاء ولو سكر بتعد وقال أهل الخبرة ان مدة السكر شهر مثلاً ثم جن بلانعد واستمر مجنوناً بعد الشهر قضى مدة سكره لانه جنونه بعدها بخلاف من ارتد ثم جن فإنه

(و) الثاني البالوغ
فلا تجب على صبي
وصبية لكن يؤمران
بها بعد سبع سنين
ان حصل التمييز بها
والا فبعد التمييز
ويضر بان على تركه
بعد كمال عشر سنين
(و) الثالث (العقل)
فلا تجب على مجنون

يقضى مدة جنونه مع ما قبلها تغليظا عليه لان من جن في رده مرتد في جنونه حكما ومن جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه حكما (قوله وقوله) مبتدأ خبره ساقط في بعض نسخ المتن (قوله وهو) اى ما ذكر من الثلاثة المذكورة لكن يرد عليه أن الكافر مكلف بفروع الشريعة فلاحسن أن يقال اى ما ذكر من الاخيرين وهما البلوغ والعقل ويجب بان المراد التكليف المتفق عليه أو التكليف الذى يظهر أثره في الدنيا بالمطالبة فيها (قوله حد التكليف) اى ضابطه ومداره ولا يردان الحائض غير مكلفة بالصلاة ونحوها لانها مكلفة بغيرها مما لا يتوقف على الطهارة من العبادات كاداء الزكاة مثلا والتكليف الزام ما فيه كافة (قوله والصلاوات المسنونات) وفي بعض النسخ والصلاة المسنونة ويشكل على هذه النسخة الاخبار بقوله خمس فان فيه الاخبار بالجمع عن المفرد ويجب بان أل للجنس كما يدل عليه النسخة الاولى ويرد على كل من النسختين أن الصلاة المسنونة كثيرة لا تنحصر في الخمس ويجب بان المراد الصلاة المسنونة التى تشبه الفرائض بتأكيدها وطلب الجماعة فيها وزيادة فضلها على غيرها واستقلالها بدليل افراد السنن التابعة للفرائض بعد ذلك وذكره أن النوافل المؤكدة ثلاثة فتحصل انه جعل صلاة النفل ثلاثة أقسام فذكر القسم الاول بقوله والصلاوات المسنونات الخ وذكر القسم الثانى بقوله والسنن التابعة للفرائض الخ وذكر القسم الثالث بقوله وثلاث نوافل مؤكدة الخ (قوله خمس) وأفضلها صلاة عيد الاضحى ثم صلاة عيد الفطر ثم صلاة كسوف الشمس ثم صلاة خسوف القمر ثم صلاة الاستسقاء وسيأتى الكلام عليها تفصيلا في أبوابها (قوله اى صلاة عيد الخ) أشار بذلك الى أن قول المصنف العيدان على تقدير مضاف وكذا يقال فيما بعده (قوله عيد الاضحى) كان الاولى للشارح أن يقدمه لانه أفضل من عيد الفطر كما علمت (قوله والكسوفان) فيه تغليب الكسوف على الخسوف كما أشار اليه الشارح بقوله اى صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر (قوله والاستسقاء) اى طلب السقيا (قوله والسنن الخ) ظاهر كلام المصنف أن السنن مبتدأ خبره سبعة عشر لكن الشارح جعل سبعة عشر خبرا لمبتدأ مخنوف حيث قال وهى سبعة عشر فكانه جعل قوله والسنن معطوفا على فوخس وجعل الجملة من المبتدأ المخنوف وخبره الذى هو سبعة عشر مستأنفة (قوله التابعة للفرائض) أى فى المشرعية فيشمل القبليّة والبعدية فهى تابعة لها فى الطلب حضر أو سافر والحكمة فى مشروعيّتها فى حق الانبياء كثرة الاجر والثواب وفى حق غيرهم تكميل ما نقص من الفرائض بنقص خشوع ونحوه كتدبير قراءة فلا تقوم مقام الفرض وقال النووي اذا لم يكن فيما فعله نقص لكنه ترك فرضا يقام له كل سبعين ركعة من النفل مقام ركعة من الفرض اعتبارا بفضله عليه وكالصلاة غيرها نحو الصوم (قوله وهو يعبر عنها أيضا بالسنة الراتبة) علم من ذلك أن السنة الراتبة هى السنن التابعة للفرائض وعليه فلا يدخل نحو الضحى لانها ليست تابعة للفرائض وقيل هى ماله وقت وعليه فيدخل نحو الضحى لان لها وقتا (قوله وهى سبعة عشر) انما يظهر على النسخة التى فيها وثلاث بعد العشاء يوتر بواحدة منهم فتكون اثنتان منهم سنة العشاء وتكون الواحدة وتر وأما على النسخة التى فيها وثلاث بعد سنة العشاء يوتر بواحدة منهم فهى تسعة عشر لانه علم منه أن للعشاء سنة فكانه قال وركتين بعد العشاء وثلاث بعدها فتكون الثلاثة وتر ومعنى قوله يوتر بواحدة منهم يفصلها جملا للوتر على معناه اللغوى الآن يجاب بان لفظ سنة مقحم أى زائد وعلى كل فكان الاولى عدم عد الوتر من السنن التابعة للفرائض لانه ليس منها بدليل عدم صحّة اضافته اليها اذ لا يصح أن يقول فيه نويت أصلى سنة العشاء مثلا وان توقف فعله على فعل العشاء وبعضهم جعله منها نظرا لذلك التوقف وعليه يتمشى كلام المصنف لكنه لم يستوف السنن التابعة للفرائض وبالجملة فكان الاولى أن يجعلها اثنين وعشرين ركعة عشرة مؤكدة واثنا عشر غير مؤكدة بزيادة ركعتين بعد الظهر وركعتين قبل المغرب وركعتين قبل العشاء واستسقاء الوتر لانه ليس من التابع للفرائض كما علمت (قوله ركعتا الفجر) انما قدمها لانها أفضل الرواتب بعد الوتر ولذلك قال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وبعدهما بقية الرواتب المؤكدة ثم غير المؤكدة وله فى نيتهما عشر كيفيات فينوى بهما سنة

وقوله (وهو حد
التكليف) ساقط
فى بعض نسخ المتن
(والصلاوات المسنونات)
خمس العيدان) أى
صلاة عيد الفطر
وعيد الاضحى
(والكسوفان)
اى صلاة كسوف
الشمس وخسوف
القمر (والاستسقاء)
أى صلاته (والسنن
التابعة للفرائض)
ويعبر عنها أيضا
بالسنة الراتبة وهى
(سبعة عشر ركعة
ركعتا الفجر

الفجر أوركتي الفجر أو سنة الصبح أوركتي الصبح أو سنة الغداة أوركتي الغداة أو سنة البرد أوركتي البرد
 أو سنة الوسطي أوركتي الوسطي بناء على القول بأنها الصلاة الوسطى فيأتي بلفظ سنة في خمسة ويحذفه في خمسة
 ويسن تخفيفهما وإن يقرأ فيهما بآية البقرة وهي قوله تعالى قولوا آمنا بالله إلى قوله مسلمون وآية آل عمران
 وهي قوله تعالى قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء ينشأ وينكم إلى قوله مسلمون هذا هو الصواب خلافا
 لمن قال وهي قوله تعالى قل آمنا بالله إلى قوله مسلمون والافسورتي ألم نشرح وألم تركيف والافسورتي
 الكافرون والاخلاص للاتباع في ذلك فاجمع بين ما ذكر كان أولى ولا ينافي بالتخفيف لأن ضابطه أن لا يزيد
 على ما ورد ويسن أن يفصل بينهما وبين الصبح ولو قضاء بضجعة والاولى أن تكون على جنبه الايمن ويتدكر
 فيها بضجعة القبر ولو أخرهما عن الفرض اضطجع بعد السنة كما في حواشي الخطيب خلافا لما قاله المحشي وغيره
 من أنه يضطجع بينهما وبين الفرض فالمتعمدان الاضطجاع بعد السنة سواء قدمها أو أخرها فإن لم يضطجع أتى
 بدكر أو دعاء غير دينوي فإن لم يأت بذلك انتقل من مكانه (قوله وأربع قبل الظهر) ويسن تطويلها كما
 في الاحياء وله جمع القبلية المؤكدة وغيرها باحرام واحد وسلام كذلك بتشهد أو تشهدين والأفضل أن
 يفصلها باحرامين وتشهدين وسلامين ولا بد من نية القبلية أو البعدية في كل صلاة لها قبلية وبعديّة كالظهر
 والافلاحة لذلك وإن لم يذكر التأتأة كيد انصرف النية اليه (قوله وركتان بعدها) ويسن أن يزيد ركتين
 أيضا بعدها لحديث من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار رواه الترمذي
 وصححه وله جمع البعدية المؤكدة وغيرها باحرام واحد إلى آخر ما تقدم في القبلية وله أيضا جمع القبلية والبعدية
 معا باحرام واحد بعد الفرض بأن يقول نويت أصلي ثمان ركعات سنة الظهر القبلية والبعدية والجمعة كالظهر
 فيما يسن لها فيسن قبلها أربع وبعدها أربع بخبر مسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل قبلها أربع وبعدها أربع
 وخبر الترمذي أن ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربع وبعدها أربع بعاد الظاهر أنه بتوقيف من النبي ﷺ
 ومحل سن البعدية للجمعة أن لم يصل الظهر معها والاقامة قبلية الظهر مقام بعديّة الجمعة فيصلي قبلية الجمعة ثم قبلية
 الظهر ثم بعديته ولا بعديّة للجمعة حينئذ واعلم أنه يدخل وقت القبلية بدخول وقت الفرض والبعدية بفعلها يخرج
 وقت النوعين بخروج وقت الفرض ويندب قضاؤهما بعده لأنه إذا فاتت نفل مؤقت ندب قضاؤه وأحق به
 التهجيد (قوله وأربع قبل العصر) أي خبر عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربع وبعادوا ابننا
 خزيمه وحبان وصحاحه وله جمعها باحرام وسلام وفصلها باحرامين وسلامين كما مر (قوله وركتان بعد المغرب)
 ويسن أن يقرأ فيهما بسورتي الكافرون والاخلاص ويسن أيضا ركتان خفيفتان قبل المغرب في الصحيحين
 من حديث انس أن كبار الصحابة كانوا يشتدرون أي يستبقون السواري أي العمل لهما أي للركعتين إذا اذن
 المغرب (قوله وثلاث بعد العشاء) هكذا في نسخة وفي نسخة أخرى بعد سنة العشاء والاولى هي الاولى لما يلزم
 على الثانية من عدم استقامة العدد ولاقتضاءها ان الثلاثة وترو ليس مرادا الآن يجاب كما مر بان لفظ سنة مقحم
 أي زائد ويسن ركتان قبل العشاء لخبر بين كل أذانين صلاة والمراد الاذان والاقامة (قوله بوتر واحدة
 منهن) أي ينوي بها سنة الوتر أو الوتر فقط (قوله والواحدة هي أقل الوتر) ولا يكره الاقتصار عليها خلافا لما
 في الكفاية عن أبي الطيب نعم هو خلاف الاولى وأدنى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى
 عشرة وهي أكثره ولذلك قال الشارح وأكثره إحدى عشرة ركعة ويدل على ذلك الاخبار الصحيحة
 كخبر عائشة ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيدي في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة فلا تصح
 الزيادة عليها ولو نوى الوتر وأطلق فالمتعمدان انه يحتمل على الثلاث كما قال الرملي لأنه أدنى الكمال وقال
 ابن حجر والخطيب يتخير بين الثلاث وغيرها وهو ضعيف ولما زاد على ركعة الفصل والوصل وضابط الفصل
 أن يفصل الركعة الأخيرة عما قبلها حتى لو صلى عشر باحرام وصلى الركعة الأخيرة باحرام كان ذلك فصلا وضابط
 الوصل أن يصل الركعة الأخيرة بما قبلها والفصل أفضل من الوصل وله في الوصل أن يتشهد في الأخيرة فقط أو

وأربع قبل الظهر
 وركتان بعدها
 وأربع قبل العصر
 وركتان بعد
 المغرب وثلاث بعد
 العشاء بوتر واحدة
 منهن) والواحدة
 هي أقل الوتر
 وأكثره إحدى
 عشرة ركعة

يشهد في الأخيرتين واقتصاره على تشهد واحد أفضل للنهي عن تشبيه الوتر بالمغرب وليس له في الوصل غير ذلك وله في الفصل التشهد في كل ركعتين أو أكثر (قوله) ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر (لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم من العشاء إلى طلوع الفجر والمراد صلاة العشاء ولو لمجموعة مع المغرب تقدما والمراد طلوع الفجر الثاني ويسن جعله آخر صلاة الليل لخبر الصحيحين اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترافان كان له تهجدا آخر الوتر إلى أن يشهد فدان أو ترثم تهجد لم يندب له إعادته بل لا يصح لخبر لا وتران في ليلة وفعله آخر الليل أفضل وذلك لمن وثق بيقظته آخر الليل وأما من لم يثق بيقظته آخره فيوتر أوله لخبر مسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فيلوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاة آخر الليل مشهودة فإن فعله بعد نوم كان وترًا وتهجدا (قوله) أو أوتر قبل العشاء أي قبل فعلها ولو بعد دخول وقتها أو بعد فواته وقوله لم يعتد به أي لا وترًا ولا غيره بالنسبة للعمد ولا يعتد به وترامع كونه ينعقد نفلا مطلقا بالنسبة للسهو ومثله الجهل (قوله) والراتب المؤكد (الداخل) أما غير المؤكد فائتعا عشرة ركعتان قبل الظهر وركعتان بعده وأربع قبل العصور ركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء (قوله من ذلك كله) أي من التابع للفرائض غير الوتر (قوله) عشر ركعات) خبر المبتدأ الذي هو الراتب الموصوف بالمؤكد وقوله ركعتان الخ بدل من عشر ركعات بدل مفصل من مجمل (قوله) وثلاث نوافل) مبتدأ وقوله مؤكدا خبر وأفضل هذه الثلاثة صلاة التراويح ثم صلاة الضحى ثم صلاة الليل وعكس المصنف الترتيب للاهتمام بما هو أقل وجودا من الناس (قوله) غير تابعة للفرائض) أشار الشارح بذلك إلى وجه أفراد هذه بالذكر كما قاله الشبرا ملسي (قوله) أحدها) أي أحد الثلاث نوافل المؤكدا (قوله) صلاة الليل) أي صلاة في الليل فلاضافة على معنى في ولو عبر بالتهجد لكان أولى وهو لغرف النوم بالكسف واصطلاح صلاة بعد فعل العشاء ولو لمجموعة مع المغرب جمع تقديم وبعد نوم ولو كان النوم قبل وقت العشاء سواء كانت تلك الصلاة نفلا راتبا أو غيره ومنه سنة العشاء والنفل المطلق والوتر أو فرضا قضاء أو نفرا افتقيد به بالنفل جرى على الغالب وكذلك قول الخطيب واصطلاح صلاة التطوع في الليل بعد النوم كما قاله القاضي حسين ويكره ترك التهجد لمن اعتاده بلا عذر ويسن للتهجد القيولة وهي النوم قبل الزوال وعند الحديثين أنها الراحة قبل الزوال ولو بالنوم وهي بمنزلة السحور للصائم لقوله ﷺ استعينوا بالقيولة على قيام الليل وبالسحور على صيام النهار ويكره قيام ليل يضرم أقيام ليل لا يضرم فلا يكره ولو في ليل كاملة فقد كان ﷺ إذا دخل العشر الاواخر من رمضان أحيا الليل كله ويكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي أما أحيائها بغير صلاة فلا يكره خصوصا بالصلاة على النبي ﷺ (فائدة) ذكر بعضهم أن التهجد يشفع في أهل بيته (وحكي) أي الجنيد روى في المنام ففعل الله بك يا جنيد فقال طاحت تلك الاشارات أي هلكت ولم تنفع تلك الاشارات التي كنا نشير بها للناس فلم نجد ثوابها وغابت تلك العبارات أي ذهبت ولم تنفع تلك العبارات التي كنا نعبر بها للرايين فلم نجد ثوابها وفنيت تلك العلوم أي انعدمت ولم تنفع تلك العلوم التي كنا نعلمها للتلازمة فلم نجد ثوابها ونفدت تلك الرسوم أي فرغت ولم تنفع تلك الرسوم التي كنا نرسمها للمتريدين إلينا فلم نجد لها ثوابا وما تنفعنا الاركيعات كنا نركعها عند السحر والناس نيام فوجدنا ثواب تلك الركعات فالمقصود من ذلك أن هذه الامور لم نجد لها ثوابا لا فترانها برباء أو نحوه الاركيعات المذكورة للاخلاص فيها وإنما قال ذلك حثا على التهجد وبيان الشرف والافيع بعد على مثله اقتران عمله برباء أو نحوه مع كونه سيد الصوفية (قوله) والنفل) هو لغة الزيادة وشرعا ما رجح الشرع فعله وجوز تركه وقوله المطلق أي الذي لم يقيد بوقت ولا سبب وقوله في الليل أي حال كونه في الليل وان لم يكن تهجدا كان لم يكن بعد نوم وقوله أفضل من النفل المطلق في النهار أي أكثر ثوابا من النفل المطلق حال كونه في النهار لسكونه في الليل بعد عن الرباء والأفضل أن يسلم فيه من كل ركعتين وإذا نوى عددا فله تشهد في كل ركعتين أو أكثر ولا يجوز أن يوقع ركعة منه بين تشهدين غير الركعة الأخيرة فيبطل بشروعه في التشهد الثاني عمدا لان ذلك لم يعهد فيه وأما غير النفل المطلق

ووقته بعد صلاة
العشاء وطلوع الفجر
فلو أوتر قبل العشاء
عمدا أو سهوا لم يعتد
به والراتب المؤكد
من ذلك كله عشر
ركعات ركعتان قبل
الصبح وركعتان
قبل الظهر وركعتان
بعد هاور ركعتان بعد
المغرب وركعتان بعد
العشاء (وثلاث
نوافل مؤكدا
غير تابعة للفرائض
أحدها) صلاة الليل
والنفل المطلق في
الليل أفضل من
النفل المطلق في النهار

من الفرائض والنفل غير المطلق فقال الرملي يبطل أيضا بذلك وقال ابن حجر لا يبطل به في الفرائض لانه عهد فيها في الجملة كما في المغرب (قوله والنفل وسط الليل أفضل) أي النفل في وسط الليل أفضل منه في طرفيه فوسط منصوب على الظرفية وقوله ثم آخره أفضل أي ثم النفل في آخر الليل أفضل منه في أوله (قوله وهذا) أي كون النفل وسط الليل أفضل وفي آخره كذلك وقوله لمن قسم الليل اثلاثا وأما من قسمه انصافا فالنفل في آخره أفضل منه في أوله والأفضل من ذلك كله أن يقسمه أسداسا فينام ثلاثة أسداس ويقوم السدس الرابع والخامس وينام السادس ليقوم للصبح بنشاط (قوله والثاني) أي من الثلاث نوافل المؤكدات (قوله صلاة الضحى) أي الصلاة الواقعة في الضحى وهو وقت ارتفاع الشمس فالإضافة إلى الضحى لعلها فيه وهل هي صلاة الاشراف أو غيرها الذي في شرح الرملي أنها هي وعبارته وهي صلاة الاشراف كما أفنى به والدوان وقع في العباب أنها غيرها وقال ابن حجر أنها غيرها ونقله ابن قاسم عن الرملي أيضا في غير الشرح وعليه فصلاة الاشراف ركعتان ويحرم بهما بنية سنة اشراق الشمس ويتأكد على الشخص قضاءها إذا قامت لانه ذات وقت وهو وقت طلوع الشمس ولا تتركه حينئذ لما علمت من أنها ذات وقت ودعاء صلاة الضحى اللهم ان الضحاه ضحاؤك والبهاء بهاءك والجلال جالك والقوة قوتك والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم ان كان رزقي في السماء فأنزله وان كان في الارض فأخرجه وان كان معسرا فيسره وان كان حراما فطهره وان كان بعيدا فقر به بحق ضحاؤك وبهائوك وجالك وقوتك وقدرتك آتني ما آتيت عبادك الصالحين وما يقال من أن صلاة الضحى تقطع الذرية لأصل له وانما هي نزغة ألقاها الشيطان في أذهان العوام ليحملهم على تركها ويستحب القراءة فيها بالكافرون والاخلاص وهما أفضل من الشمس والضحى وان وردت في حديث لان الكافرون تعدل ربع القرآن والاخلاص ثلثه بلا مضاعفة كما قاله الرملي (قوله وأقلها ركعتان) وأدنى السكال أربع وأفضل منه ست وأفضلها وأكثرها ثمان ركعات على الصحيح المعتمد خلافا لمن قال أفضلها ثمان وأكثرها عدد اثنتا عشرة ركعة وهو الذي مشى عليه الشارح وهو ضعيف فلو أحرم بأكثر من الثمان لم ينقصد احرامه المشتمل على الزائد ان كان عامدا ولا انعقد نفلًا مطلقا وله أن يجمع التمانية في احرام واحد والأفضل أن يحرم بكل ركعتين (قوله وأكثرها اثنتا عشرة ركعة) ضعيف كما علمت (قوله ووقتها من ارتفاع الشمس) أي كرمح والاختيار فعلها عند مضي ربع النهار فيكون في كل ربع صلاة (قوله والثالث) أي من النوافل الثلاث المؤكدات (قوله صلاة التراويح) أي ولو فرادى وتسبب الجماعة فيها وفي الوتر بعدها وفعلها بالقرآن في جميع الشهر بان يقرأ فيها كل ليلة جزءا أفضل من تسكر بر سورة الرحمن أو هل أتى على الانسان أو سورة الاخلاص بعد كل سورة من التكاثر إلى المسد كما اعتاده أهل مصر وقدر في فضلها آثار شهيرة منها ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ خرج من جوف الليل في رمضان وصلى في المسجد فصلى الناس بصلاته فأصبحوا يتحدثون بذلك وكثر الناس في الليلة الثانية فصلى وصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الثالثة كثر الناس حتى ضاق المسجد على أهلهم فلم يخرج اليهم حتى خرج لصلاة الفجر فلما صلى الفجر أقبل عليهم وقال لهم انه لم يخف على شأنكم الليلة ولكن خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها ثم توفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر خلافة عمر رضي الله عنهما ثم جمع عمر الرجال على أبي بن كعب والنساء على سلمان بن أبي حشمة ولذلك قال عثمان في خلافة نور الله قبر عمر كما نور مساجدنا ومقتضى هذا الحديث انه ﷺ خرج لهم ليلتين فقط والمشهور أنه خرج لهم ثلاث ليال وهي ليلة ثلاث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين ولم يخرج لهم ليلة تسع وعشرين وانما لم يخرج ﷺ على الولاة رفقا بهم وكان يصلي بهم ثمان ركعات لكن كان يكملها عشرين في بيته وكانت الصحابة تكملها كذلك في بيوتهم بدليل أنه كان يسمع لهم أزيز كآزيز النحل وانما يكمل بهم العشرين في المسجد شفقة عليهم واستشكل قوله ﷺ ولكن خشيت أن تفرض عليكم بقوله تعالى في ليلة الاسراء هن خمس والثواب خمسون لا يبدل القول لدى وأجيب باجوبة

والنفل وسط الليل
أفضل ثم آخره أفضل
وهذا لمن قسم الليل
اثلاثا (و) الثاني
(صلاة الضحى) وأقلها
ركعتان وأكثرها
اثنتا عشرة ركعة
ووقتها من ارتفاع
الشمس إلى زوالها
كما قاله النووي في
التحقيق وشرح
المهذب (و) الثالث
(صلاة التراويح)

أحسنها أن ذلك في كل يوم وليلة فلا ينافي فرضية غير هافي السنعة واعلم أن زيادة الوقود عندها جائزة أن كان فيها نفع ولم
تكن من مال محجور عليه ولا من وقف لم بشرطها الواقف فيه ولم تطرد العادة بهافي زمانه مع علمه بها والأفهي حرام
(قوله وهي عشرون ركعة) أي في حق غير أهل المدينة الشريفة أما في حقهم فهي ست وثلاثون وسبب ذلك أن
الصحابة في مكة كانوا يفصلون بين كل ترويختين بطواف ليستريحوا وينشطوا بذلك لأن في الانتقال من عبادة
إلى عبادة أخرى راحة ونشاط ولذلك سميت التراويح وكان ذلك باجتهاد لا بأمره ﷺ ولما تعذر الطواف على
أهل المدينة المشرفة أداهاهم اجتهدواهم إلى أن يجعلوا مكان كل طواف أربع ركعات فصارت عندهم ستا وثلاثين
لكن فعلهم لها عشر بن أفضل لأنه الوارد عنه ﷺ والمراد بأهل المدينة من كان فيها أوفى مزارعها وقت
أداهاهم ولهم قضاءها ولو في غير المدينة ستا وثلاثين بخلاف غيرهم فلا يقضيها كذلك ولو في المدينة فإن القضاء يحكي
الاداء قال الحليمي والسري في كونها عشر بن ركعة أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات كما فرضت وعفت
فيه لأنه وقت جد وتشمير (قوله بعشر تسليما) أي وجوبا فلا يصح أربع منها أو أكثر بتسليمة لأنها
وردت هكذا وأشبعت الفرائض بطلب الجماعة فيها فلا تغير عما وردت عليه (قوله في كل ليلة من رمضان)
أي بعد صلاة العشاء كما سيأتي ولو بمجموعة مع المغرب جمع تقديم (قوله وجلتها خمس تروحيات) جمع ترويحة من
الراحة لأنهم كانوا يستريحون بالطواف بين كل أربع ركعات فسمي كل أربع ركعات ترويحة لذلك (قوله وينوي
الشخص بكل ركعتين التراويح) أو سنة التراويح وقوله أو قيام رمضان أي أو سنة قيام رمضان فلا تصح بنية مطلقة
(قوله ولو صلى أربع ركعات) أي أو أكثر كما علم بالأولى وقوله لم تصح أي أصلا أن كان عامدا عالما والأصح له
نقلا مطلقا وذلك لأنها أشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها فلا تغير عما وردت عليه كما تقدم (قوله ووقتها بين
صلاة العشاء وطلوع الفجر) فهي كالوتر في الوقت ويندب تأخيرها عنها **خاتمة** بقي من النفل تحية المسجد غير
المسجد الحرام لدخوله إذا لم تشغله عن الجماعة لم تخف فوت راتبة والا اشتغل بالجماعة أو بالراتبة لم يحصل له ثواب
التحية إن نواها أو أطلق على المعتمد ولذلك قال بعضهم * وفضلها بالفرض والنفل حصل * نويت أو لا وإن نفاها
سقط الطلب عنه ويكرهه فعلها إذا وجد المكتوبة تقام ولا تسن التحية للخطيب إذا دخل للخطبة وخرج بغير
المسجد الحرام ما لو دخل المسجد الحرام مریدا الطواف فان تحيته بالنسبة للبيت الطواف وبالنسبة لبقية المسجد
الصلاة ويؤخرها عن الطواف فلو قدمها عليه كرهه فان لم يرد الطواف فالتحية الصلاة فقط وتكرر التحية بتكرار
الدخول ولو عن قرب وتحصل ركعتين فأكثر في إحرام واحد وذلك علم أنها لا تحصل بأقل من ركعتين ولا بصلاة
جنازة ولا بسجدة تلاوة وشكروا تقوت بالجلوس إلا أن يكون سهوا أو جهلا وقصر الفصل واعتمد بعضهم أنها
تقوت بالقيام كافي الجلوس وقال غيره لا تقوت بالقيام إلا إذا طال وعلم من ذلك أن تحية المسجد بالصلاة وتحية البيت
بالطواف وتحية الحرم بالأحرام وتحية منى برمي الجمار وتحية عرفة بالوقوف وتحية المؤمن بالسلام وتحية الخطيب
الخطبة ومنه صلاة الأوابين وتسمى صلاة الغفلة لغفلة الناس عنها بعشاء أو نحوها أو قلها ركعتان وغالبها ست ركعات
وأكثرها عشرون ركعة * ومنعركتها الأحرام وركعتا الطواف وركعتا الوضوء ولو محدد أو ينبغي سنهما عقب
التيمم والغسل * ومنعركتها الزوال عقبه وركعتا التوبة وركعتان عند الخروج من المنزل وركعتان عند دخوله
وركعتان عند الخروج من مسجد رسول الله ﷺ وركعتان عند الخروج من الحمام وركعتان عند القنوم
من السفر في المسجد وركعتان عند المرور بارض لم يمر بها ولم يعبد الله فيها وركعتان عند القتل أن أمكن وركعتان
عند الزفاف لكل من الزوج والزوجة قبل الوقاع * ومنه صلاة التسبيح وهي أربع ركعات يقول فيها ثلثة مرة
سبحا الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولذلك سميت صلاة التساييح والطريقة المعتمدة أنه يقول ذلك بعد
القرأة خمس عشرة مرة وفي الركوع عشرا وفي الاعتدال كذلك وكذلك في السجود الأول والجلوس بين السجدين
والسجود الثاني والجلوس للاستراحة فذلك خمسة وسبعون وفي الركعة الثانية كذلك إلا أن العشرة الأخيرة

وهي عشرون ركعة
بعشر تسليما في كل
ليلة من رمضان
وجلتها خمس تروحيات
وينوي الشخص
بكل ركعتين التراويح
أو قيام رمضان ولو
صلى أربع ركعات
منها بتسليمة واحدة
لم تصح ووقتها بين
صلاة العشاء وطلوع
الفجر

في جلوس التشهد قبله وهكذا الركعتان الاخيرتان والطريقة الضعيفة أنه يقول ذلك قبل القراءة خمس عشرة مرة و بعد القراءة وقبل الركوع عشرا وفي الركوع عشرا وكذا في الاعتدال وفي السجود الاول والجلوس بين السجدين والسجود الثاني فذلك خمسة وسبعون وفي الركعة الثانية كذلك وهكذا الركعتان الاخيرتان ومنه صلاة الاستخارة أي طلب خير الامرين وهي ركعتان يقرأ في الاولى بعد الفاتحة قوله تعالى ورب بك يخلق ما يشاء ويختار الى قوله يعلنون وفي الثانية قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الى من امرهم وفي الاولى الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ثم بعد سلامه يدعو بدعائها المشهور وهو اللهم اني أستخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر خير لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري عاجله وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه يا كريم وان كنت تعلم أن هذا الامر شر لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري عاجله وآجله فاصرفه عني وأصر فني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به يا كريم يز يدعوه اللهم ان علم الغيب عندك وهو محجوب عني ولا أعلم ما اختاره لنفسى لكن أنت المختار لي فاني فوضت اليك مقاليد أمري ورجوتك لفقرى وفاقتي فارشدني الى أحب الامور اليك وأرجاها عندك وأجدها عندك فانك تفعل ما تشاء وتحكم ما ترى بدو يسمى حاجته ثم يقوم على الرجاء والخوف فان اشرح صدره للفعل فعل وان انشرح صدره للترك ترك وان لم ينشرح لشيء أعادها حتى ينشرح صدره فهذه هي الاستخارة الشرعية وأما الاستخارة على نحو سبحة فبعضهم جوزها وبعضهم منعها ومنهم من يستخير في النوم * ومنه النفل المطلق ولا حصر له ولذلك قال عليه السلام الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل * ومنه غير ذلك مما هو في المطولات

فصل في شروط صحة الصلاة وأما شروط وجوبها فقد تقدمت في الفصل السابق ولا يخفى أنه يتعلق بالصلاة شروط وأركان وأبعاظ وهيئات فالشرط ما وجب واستمر وان شئت قلت ما قارن كل معتبر سواء الركن ما وجب وانقطع والبعض ما كان سنة وتطلب جبره بسجود السهو والهيئة ما كان سنة ولم يطلب جبره به وقد شبهت الصلاة بانسان فالركن كراهة والشرط كحياته والبعض كاعضائه والهيئة كشعره الذي يتزين به وانما قدم الشرط على غيرها للاهتمام بها فانها تتوقف صحة الصلاة عليها من أولها الى آخرها وبعضهم قدم الاركان نظرا لكونها المقصود الاصل (قوله شروط الصلاة) أي شرائط صحتها وأدائها لاشرائط وجوبها لتقدمها كما علمت واعلم أن الشرائط جمع شريطة بمعنى خصله مشروطة وأما الشرط فهي جمع شرط بسكون الراء وهو مخفف شرط بفتحها وجعه أشرط كائن عليه الشمس البرماوى في شرح الفقيه الاصول (قوله قبل الدخول فيها) أي وفي دوامها فلا مفهوم له قال القليوبي فيما كتبه على هذا الكتاب ولولم يذكر قبل الدخول فيها لكان أولى اه أي لا يهاه أنه يشترط تقدمها على الصلاة وليس كذلك و يجب بانه انما اعتبر القلبية لتحقق المقارنة فانها لا تتحقق غالبا الا بالتقدم والافلو أمكنت المقارنة كيف كسرة أقيت عليه مقارنة لاول التكسيرة بخلاف ما لو قارن أولها نجاسة ثم أزيلت قبل تمامها فانها لا تصح خلافا لما ذكره بعض المنسوين الى العلم كما أفاده القليوبي في حاشيته على الخطيب (قوله خمسة أشياء) وفي بعض النسخ خمس وعلى كل فالعدد لا مفهوم له والحصر باعتبار ما ذكره المصنف والا فهي تزيد على الخمس فيزاد عليها الاسلام وان كان شرطا للوجوب أيضا على أن شرط الوجوب الاسلام ولو في ماضى وشرط الصحة الاسلام بالفعل ومعرفة كيفية الصلاة بان يميز فرائضها من سننها والمدار على ألا يعتقد بفرض سنة وعدم تطويل ركن قصير عمدا (قوله والشرط جمع شرط) انما عدل عن قول المصنف شرائط مع استوائها لغة وعرفا لان التعريف الذي ذكره لم يذكره الا للشرط الذي هو مفرد الشرط لا للبشرطة التي هي مفرد الشرائط فنكتة العدول للتوسط للتعريف المذكور وأما قول المحشى انما عدل عن قول المصنف شرائط مع استوائها لغة وعرفا لان الشرائط جمع بشرطة وليس مرادة هنا لان معناها خصلة مشروطة ففقيه نظر لانه جعلها في أول كلامه

فصل وشرائط الصلاة
قبل الدخول فيها
(خمس أشياء)
والشرط جمع شرط

مستويين لغتو عرفا وما علل به لا يصح علة لعدم الارادة هنا فان كل واحد مما يأتي يقال له خصلة مشروطة فتدبر (قوله وهو لغة العلامة) وكذلك الشريطة لغة العلامة ومنه أمر اطالساعة أي علاماتها و يطلق الشرط لغة على تعليق أمر بأمر كل منهما في المستقبل كما هو ذال الرجل لزوجه ان دخلت الدار فأنت طالق والتعليق هنا متحقق فكأن الشارع يقول اذا وجدت الشرط وصحت الصلاة ويطلق أيضا على الزام الشيء والتزامه فالإلزام من جهة الشارع وهو هنا الشارع والالتزام من جهة المشرط وعليه وهو هنا المكلف فالشارع ألزمه بالطهارة مثلا اذا أراد الصلاة والمكلف التزمها (قوله) وشرعا ما تنوقف صحة الصلاة عليه (الح) أي أمر تنوقف صحة الصلاة عليه (الح) وهذا تعريف للشرط بالنظر لخصوص المقام وليس ذلك من شأن التعاريف فالوقال ما تنوقف صحة الشيء عليه وليس جزأ منه لكان أولى لما في تعريفه من القصور فانه قاصر على شرط الصلاة ولا يشمل شرط غيرها كالصوم وخرج من تعريف الشرط التروك كترك الاكل ونحوه فليست بشرط كاصو به في المجموع لتخصيص الشرط وبالامور الوجودية وقيل انها شرط كما قاله الغزالي وعليه جرى المحشى حيث قال وهذا شامل لعدم المانع وهو صحيح ولقرب هذا التعريف وسهولته عدل اليه عن التعريف المشهور للشرط بانه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فهو عكس المانع الذي هو لغة الحائل وشرعا ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته ويغاييرهما معا السبب الذي هو لغة ما يتوصل به الى غيره وشرعا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وقولهم لذاته راجع للشقين فقولهم في تعريف الشرط ما يلزم من عدمه العدم أي لذاته فلا يرد فاقاد الطهورين لأنهم لم يلزم من عدم الطهارة فيه عدم الصلاة لكن ليس ذلك لذات الشرط بل حرمة الوقت وقولهم ولا يلزم من وجوده وجود أي لذاته فلا يرد ما اذا ضاق الوقت فانه وان لم يلزم من وجود الشرط وجود الصلاة حينئذ لكن لاذات الشرط بل لضيق الوقت وقولهم ولا عدم لذاته أي ولا يلزم من وجوده عدم لذاته فلا يرد ما لو كان هناك مانع كنجاسة فانه وان لم يلزم من وجود الشرط عدم الصلاة لكن لاذاته بل لوجود المانع وكذا يقال على ذاته في تعريف المانع وتعريف السبب فتأمل (قوله) وليس جزأ منها أي لا نه خارج عن الماهية التي هي حقيقة الصلاة مثلا (قوله) وخرج هذا القيد أي قوله وليس جزأ منها وقوله الركن فاعل خرج وقوله فانه جزء من الصلاة تعليل لقوله وخرج هذا القيد الركن والحاصل أن الركن يجامع الشرط في أن كلامهم ما تنوقف عليه صحة الصلاة ويفارقه في أن الشرط ليس جزأ منها والركن جزء منها وقال الخطيب الركن كالشرط في أنه لا بد منه ويفارقه في أن الشرط هو الذي يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالطهر والسترو الركن ما تشمل عليه الصلاة كالركوع والسجود اه فاشار الى أن بينها اجتماعا وافتراقا (قوله) الشرط الاول أي من الشروط الخمسة (قوله) طهارة الاعضاء كان الاولى أن يحذف الاعضاء ويقول الطهارة لانه يؤهم أن المراد طهارة أعضاء الوضوء من الحدث الاصغر لان المتبادر من الاعضاء أعضاء الوضوء فقط الاربعة التي هي الوجه واليدان والرأس والرجلان وليس كذلك بل المراد طهارة جميع البدن من الحدث الاكبر وأعضاء الوضوء من الحدث الاصغر وفي كلامه ايماء الى أن المراد بالحدث الامر الاعتباري لانه هو الذي يحل بالاعضاء فتطهر منه فلوصل بالحدث مع القدرة على الطهارة لم تنعقد صلاته ابتداء وبطلت دواما ولو سبقه الحدث وتطهر عن قرب خلافا لقول في المذهب القديم بانه ان سبقه الحدث وتطهر عن قرب بني ولوصل ناسيا للحدث أنيب على قصده لاعلى فعله الا القراءة ونحوها كذا ذكر الركوع والسجود فانه يثاب على فعله وقصده (قوله من الحدث) أي من أجل الحدث فمن تعليلية متعلقة بطهارة وقوله الاصغر والا كبر أشار به الى انه ليس المراد بالحدث هنا الاصغر فقط وان كان هو المراد بالحدث عند الاطلاق غالبا فانه من غير الغالب (قوله) عند القدرة ظرف متعلق بطهارة وهو قيد فيها سواء كان من الحدث الاصغر أو الأكبر بل ومن النجس أيضا فكان الاولى أن يؤخره عن قوله وطهارة النجس الآن يقال انه حذف من الثاني لدلالة الاول عليه (قوله) اما فاقد الطهورين أي الماء والتراب وهذا مقابل لقوله عند القدرة ولا فرق في فاقد الطهورين بين أن يكون حدثه أكبر أو أصغر (قوله) فصلاته صحيحة كان الانسب بالمقابلة أن يقول فلا تشتط الطهارة

وهو لغة العلامة
وشرعا ما تنوقف
صحة الصلاة عليه
وليس جزأ منها
وخرج بهذا القيد
الركن فانه جزء من
الصلاة الشرط الاول
طهارة الاعضاء من
الحدث الاصغر
والاكبر عند القدرة
اما فاقد الطهورين
فصلاته صحيحة

في حقه الا أنه عبر بالمقصود لانه اذا لم تشتط الطهارة في حقه فصلاته صحيحة وهي صلاة شرعية يبطلها ما يبطل غيرها على المعتمد ولا يصلي مادام يرجو أحد الطهورين الا اذا ضاق الوقت فان أيس منه ماصلى ولو من أول الوقت واذا كان فاقد الطهورين جنبا اقتصر على قراءة الواجب من الفاتحة أو بدلهما من سبع آيات عند العجز عنها ولا يقرأ السورة لانه انما أيسح له قراءة الواجب لتوقف صحة الصلاة عليه ومثل قراءة الواجب هنا ما لو نذر قراءة سورة مثلا في وقت معين فانه يقرأها فيه ولو كان جنبا اذا كان فاقد الطهورين لانها واجبة عليه في هذا الوقت المعين بالنذر فصارت كقراءة الفاتحة أو بدلهما هنا ولا يصلى الا الفرض لحزمة الوقت فلا يصلى النوافل (قوله مع وجوب الاعادة عليه) فلا يلزم من كونها صحيحة ان تكون مغنية عن القضاء كصلاة المتيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فانها صحيحة مع وجوب الاعادة عليه بخلاف المتيمم بمحل لا يغلب فيه وجود الماء فانه لا تجب عليه الاعادة ويلزم من ذلك أن صلاته صحيحة وحينئذ فيلزم من كون الصلاة تغني عن القضاء أن تكون صحيحة ولا عكس ومتى وجد الماء أعاد به مطلقا أو ما لتراب فان وجده في الوقت أعاد به وان لم تسقط الصلاة ليؤدي الصلاة بأحد الطهورين في الوقت وان وجده بعد الوقت فلا يعيد به الا بمحل تسقط الصلاة فيه بالتيمم بان يغلب فيه الفقد أو يستوى الامر ان بخلاف المحل الذي لا تسقط الصلاة فيه بالتيمم بان يغلب فيه الوجود فلا يعيد فيه بعد الوقت بالتراب حينئذ لو جوب اعادتها بعد (قوله وطهارة النجس) أي وطهارة من النجس فالإضافة على معنى من ولو قال ومن النجس لكان أولى لان قول المصنف والنجس عطف على قوله من الحدث فيكون المعنى وطهارة الاعضاء من النجس فكلامه في طهارة البدن فتقدير الشارح لفظ طهارة في قوله وطهارة النجس ليتأتى له التعميم بقوله في ثوب أو بدن أو مكان بخلاف المراد مع أنه موقع في التكرار بالنسبة للثوب والمكان فان طهارة الثوب مستفادة من قوله وستر العورة بلباس طاهر وان كان ذلك لا يفيد اشتراط طهارة ما زاد على ساتر العورة وطهارة المكان من قوله والوقوف على مكان طاهر المشار اليه بقوله وسيدكر المصنف هذا الاخير قريبا ولو صلى بنجس لم يعلمه أو علمه ونسى ثم صلى وتذكر وجبت الاعادة لكل صلاة تيقن فعلها معه بخلاف ما احتمل حصوله بعد هاولور أي انما نجس في ثوب من يصلي أو في بدنه أو مكانه لم يعلمه وجب علينا اعلامه ان علمنا أن ذلك مبطل في مذهبه وان لم يكن عليه اثم لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتوقف على الاثم ألا ترى أنالور أي انما صبياني بصيغة وجب علينا منهم ما وان لم يكن عليها اثم ازالة للنكر صورة ولا تصح صلاة قابض بيده طرف حبل متصل بنجس وان لم يتحرك بحركته لانه حامل لمصل بنجس فكأنه حامل له ولا يضر جعله تحت رجله لعدم جهله ولو كان طرف الحبل الذي قبض عليه مشدودا بساجور كب مثلا وهو ما يجعل في عنقه أو بحمار به نجاسة في محل آخر بطلت صلاته لانه متصل بمصل بنجس بخلاف ما لو ألقى عليه من غير شد فانها لا تبطل ومثله السفينة فتبطل صلاته ان كان الحبل مشدودا بها وفيها نجس في محل آخر ان كانت تنجر بحجره والا فلا تبطل ولو وصل عظمه بنجس لا يصلح للوصل غيره من الطهارات لحاجة عنده في ذلك فتصح صلاته معه فان صلح للوصل غيره من غير آدمي أو لم يحتاج للوصل لم يعدر ولا تصح صلاته ووجب عليه نزعه ان أمن ضررا يبيح التيمم ولم يمت والأفلا ينزع ومثل الوصل بالنجس فيما ذكر الوشم وهو الغرز بالابرة في محل حتى يخرج الدم ثم يذر عليه بنحو نيلة فيخضر المحل ففيه التفصيل المذكور لكن محله ان فعله بعد التكليف فان فعله قبله فلا يضر ولا تجب ازالته مطلقا (قوله الذي لا يعني عنه) أي بخلاف الذي يعني عنه كمحل استجاره في الصلاة فانه يعني عنه في حق نفسه ولو عرق اذا لم يجاوز الصفحة والخشفة وما عسر الاحتراز عنه غالبا من طين شارع نجس يقينا لعسر تجنبه ودم نحو براغيث ودماميل ودم فصدوحجم بمحله وروث ذباب وان كثر ما ذكر الا ان كان بفعله كأن قتل البراغيث أو عصر الدم فلا يعني عن الكثير عرقا وقليل دم أعجب بشرط أن لا يكون من مغلظو كالدمل فيما ذكر كرقيع وصد يدوماء قروح ومتنقطه ريح (قوله في ثوب و بدن و مكان) متعلق بطهارة النجس وأشار الشارح بذلك الى ان طهارة النجس عامة للثلاثة لكن قد عرفت أنه خلاف

مع وجوب الاعادة عليه (و) طهارة (النجس) الذي لا يعني عنه في ثوب و بدن و مكان

مراد المصنف مع أنه موقع في التكرار مع ماسياتي الآن يجاب بان الشارح عجم هنا تعجيلا للفائدة والمراد بالشوب
 ملبوسه بالمكان ما يلاقي شيئا من بدنه أو ملبوسه وشمل البدن داخل أنفه أو فمه أو عينه فيجب غسله من
 النجس بخلافه من الحدث لغاظ أمر النجاسة (قوله وسيد كرم المصنف هذا الأخير) أي الذي هو طهارة
 المكان وسيد كرم الأول أيضا الذي هو طهارة الشوب وسكت عنه الشارح لانه لا يفيد الا طهارة ساتر العورة فقط
 وهذا لا يدفع الاعتراض المتقدم (قوله الثاني) أي من الشروط الخمسة (قوله ستر الخ) أي عن أعين الناس
 حتى عن نفسه وأعين الجن والملائكة فان الستر بشوب مثلاً يمنع من رؤية الجن والملائكة والمراد الستر من أعلى
 وجوانب فلو كانت بحيث ترى من طوقه أو كعقه لسعته في ركوعه أو سجوده ضرراً من أسفلها وإن رثيت بالفعل
 من ذيله لا ارتفاعه على رجله في سجوده أو لكونه يصلي على دكة فيها خروق فريث منها وما هنا عكس الخف
 فان الستر فيه من أسفل وجوانب لا من أعلى نظر الاصطلاح غالباً له ستر عورته بيده اذا كان في ساتر عورته
 خرق واحتاج لستره بيده وعند السجود هل يراعي السجود أو الستر رجح الرمي تبعاً لوالده تقديم السجود لان
 الشارع أوجب عليه وضع الاعضاء السبعة فيه فصار عاجزاً عن الستر ورجح البلقيني تقديم الستر لانه متفق عليه
 عند الشيخين ووضع اليد في السجود مختلف فيه ومراعاة التتفق عليه أولى من مراعاة المختلف فيه وهناك قول
 بانه يخير بينهما ما ليس للصلي أن يلبس للصلاة أحسن ثياباً لظاهر قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وأن
 يصلي في ثوبين خبر اذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فان الله أحق أن يزين له ويكره أن يصلي في ثوب فيه صورة
 أو نقش لا نعر بما شغله عن صلاته وإن يصلي الرجل مثلاً والمرأة منتقبة الآن تكون بحضرة أجنبي لا يختز
 عن نظرها فلا يجوز لها رفع النقاب (قوله لون العورة) قدر الشارح لون ليفيد الاكتفاء بما يمنع اللون دون
 الحرم كالسراويل الضيقة لكنه يكره (قوله عند القدرة) ظرف لستر فلا يجب الاعلى القادر (قوله ولو كان
 الشخص خالياً في ظلمة) غايته في وجوب الستر وجعل الشارح الغاية ما اذا كان خالياً في ظلمة وبالاولى ما اذا كان خالياً
 فقط أو في ظلمة فقط (قوله فان عجز الخ) مقابل لقوله عند القدرة وصورة العجز أن لا يجد ما يستر به عورته
 أصلاً أو وجده متنجساً ولم يقدر على ماء يطهره به أو حبس في مكان نجس وليس معه الا ثوب يفرشه على النجاسة
 فيصل على عارياً في هذه الصور الثلاث ولا إعادة عليه ولا يلزمه قبول هبة الثوب للثمة على الاصح ويلزمه قبول عاريته
 لضعف الثمة فان لم يقبل لم تصح صلاته لقصرته على السترة بل يجب عليه سؤال الاعازة ممن ظن منه الرضا بها ويحرم
 عليه أخذ ثوب غيره منه قهراً لكن تصح الصلاة مع الحرمة ولو لم يجد الرجل الا ثوب حر يرزقه السترة به ولا يلزمه
 قطع ما زاد على ستر العورة ويقدم على المتنجس في الصلاة ويقدم المتنجس عليه في غيرها مما لا يحتاج الى طهارة
 الثوب ولو وجد نحو الطين كالخشيش لم يصل في الحرير نعم ان أدخل بمروأته جازله الصلاة في الحرير مع وجوده أما
 اذا لم يجد الا نحو الطين وكان يخل بمروأته فانه يجب عليه السترة به كما استظهره الشبرا ملسى على الرمي قال وفي هذه
 الحالة لا يعد محلاً بمروأته فان وجد من السترة ما يكفي قبله ودبره تعين سترهما للاتفاق على أنهما عورة ولأنهما أخش
 من غيرهما فان لم يجد الا ما يكفي أحدهما قدم قبله وجو بالانه متوجه به للقبلة أو بدلها كما وصلى صوب مقصده
 في نافلة السفر ولان الدبر مستتر غالباً بالايدين ويستتر الخنثى قبله فان كفي لاحدهما فقد تخبروا بالاولى أن يستتر آلة
 الرجال ان كان بحضرة امرأة وآلة النساء ان كان بحضرة رجل ويستويان ان كان بحضرة ثمة أو بحضرة خنثى
 مثله (قوله عن سترها) أي العورة والجار والمجرور متعلق بقوله عجز (قوله صلى عارياً) أي ولا إعادة عليه كما
 سيد كره الشارح وقد مر (قوله ويكون ستر العورة الخ) قدر الشارح ذلك ايضاً للمعنى والافقول المصنف بلباس
 متعلق بستر في كلامه لا بمحذوف كما قد يتوهم من صنيع الشارح (قوله بلباس طاهر) هو شامل لكل جرم طاهر يمنع
 ادراك لون البشرة بخلاف لون نحو الحناء ومهاليل النسج ودخل في ذلك نحو الطين والماء الكدر أو الصافي المتراكم
 عليه خضرة بحيث يمنع الرؤية ثم ان قدر على الركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب عليه ذلك أو على الخروج الى الشط

وسيد كرم المصنف
 هذا الأخير قريباً
 (و) الثاني (ستر)
 لون (العورة) عند
 القدرة ولو كان
 الشخص خالياً في
 ظلمة فان عجز
 عن سترها صلى
 عارياً ولا يؤمى
 بالركوع والسجود
 بل يتمهما لا إعادة
 عليه ويكون ستر
 العورة (لباس
 طاهر)

عند الركوع والسجود بلا مشقة من غير أفعال مبطللة وجب عليه ذلك وإن شق عليه كل منهما تخير بين أن يصلي
 عارياً على الشط ولا إعادة عليه وأن يقف في الماء وعند الركوع والسجود يخرج إلى الشط من غير أفعال مبطللة كقافي
 حاشية ابن قاسم على المنهج ووافقه الرملة فقول المحشي وإذا صلى في الماء جاز له الخروج إلى الشط ليسجد فيه وإن لم
 يشق عليه السجود في الماء ضعيف ولو استتر بحجب أو حفرة ضيق الرأس بحيث يستتران الواقف فيهما كفي بل
 يجب عند فقد غيره بخلاف نحو خيمة ضيقة إلا أن خرقها وأخرج رأسه منها وصارت محيطته به فإنه يكفي الستر
 بها حينئذ (قوله) يجب سترها أي العورة لا بقيد كونها عورة الصلاة كما هو ظاهر ولا يخفى أن ذكر ذلك
 استطراداً لمناسبة ستر العورة في الجلة وقوله أيضاً أي كما يجب سترها في الصلاة (قوله عن الناس) أي الذين يحرم
 عليهم النظر إليهم وإن لم يمسهم غض أبصارهم فلزوم الغض لا يجوز الكشف وأما الغض بالفعل فيجوز به بخلاف من
 يجوز له النظر إليه كزوجته (قوله وفي الخلوة) أي ولو في الظلمة فإن قيل ما فائدة الستر في الخلوة لاسيما في الظلمة
 مع أنه لا يراه فيها أحد إلا الله وهو لا يحجب به شيء أعجب بأن الله أحق أن يستحي منه وهو يرى عبده المستتر متادياً
 دون غيره كقافي شرح الخطيب على المنهج (قوله الحاجة) راجع للخلوة كما يدل عليه ما بعده وهو قوله من
 اغتسال ونحوه ويحتمل رجوعه للناس أيضاً فيشمل ما لو احتاج إلى كشف عورته للاستنجاء بحضرة الناس
 فإنه يجوز له بل يجب عليه أن خاف خروج الوقت بخلاف ما لو خاف فوت أوله أو فوت الجماعة أو الجمعة فيكون
 ذلك عذراً فيها (قوله من اغتسال) بيان للحاجة وقوله ونحوه أي كالتهرد وصيانة الثوب من اللباس ولذلك
 قال في الذخائر يجوز كشف العورة في الخلوة لادني غرض قال الشبرايملي وليس من ذلك حالة الجماع لأن السنة فيه
 أن يكونا مستترين ورده تلميذه الرشيدى وجعل حالة الجماع من الحاجة (قوله) وأما سترها عن نفسه فلا يجب
 أي بل يجوز له أن ينظر إليها من طوفه مثلاً مع كونه ساتراً فلا ينافي ما تقدم من وجوب سترها في الخلوة (قوله)
 لكنه يكره الخ استسراك على قوله فلا يجب ومحل الكراهة إذا كان لغير حاجة أما فلا كراهة (قوله) وعورة
 الذكر وفي نسخة وعورة الرجل وهو بمعنى الذكرك كقافي النسخة الأولى والمراد الذكرك الواضح أما الخنثى فهو
 كالمرأة فيجب عليه ستر ما عدا الوجه والكفين فإن اقتصر على ستر ما بين سرتيه وركبتيه لم تصح صلاته على الأصح
 وصحح في التحقيق الصحة واعتمد الرملة الأول وجع الخطيب بين القولين فحمل الأول على ما إذا دخل في الصلاة
 مقتصر على ذلك فإنه لا تصح صلاته حينئذ للشك في الانعقاد والأصل عدمه وحمل الثاني على ما إذا دخل مستورا
 كالمرأة ثم طرأ كشف شيء مما عدا ما بين السرة والركبة فإنه حينئذ لا يضر للجزم بالانعقاد والشك في البطان
 والأصل عدمه قال وهذا فتوح من العزيز الرحيم فتح الله على من تلقاه بقلب سليم وقد تلقيناه بقلب سليم ليشملنا
 دعاء الشيخ فإنه كان محجبا الدعاء (قوله ما بين الخ) أي شيء بين أوالذي بين الخ فإن كرهه موصوفة أو اسم موصول
 وهذه عورة الرجل في الصلاة وكذا عند الرجال وعند النساء المحارم وأما عورته عند النساء الأجنبية فجميع بدنه
 وفي الخلوة السواثن فقط فتحصل أن له ثلاث عورات (قوله سرتيه وركبتيه) السرة موضع ما يقطع من المولود وهو
 السر ولا يقال له سرة لأن السرة لا تقطع والركبة مفصل ما بين طرفي الفخذ والساق وكل حيوان ذي أربع ركبته في يديه
 وعرقوباه في رجليه وعلم من كلامه أن السرة والركبة ليستا بعورة وهو الصحيح لكن يجب ستر جزء من كل منهما
 من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (قوله وكذا الأمانة) أي ولو مبيعة أو خنثى فعورتها كعورة الرجل في الصلاة
 وعند الرجال المحارم وفي الخلوة وكذا عند النساء فعورتها في جميع ذلك ما بين سرتيه وركبتيه وأما عورتها عند الرجال
 الأجانب فجميع بدنها كالخلة فتدخل خص أن لها عورتين (قوله وعورة الحررة) أي كاملة الحررة وقد عرفت أن مثلها
 الخنثى وقوله في الصلاة حال أي حال كونها في الصلاة (قوله) ما سوى وجهها وكفيها أي حتى شعر رأسها
 وباطن قدميها ويكفي ستره بالأرض في حال الوقوف فإن ظهر منه شيء عند سجودها أو ظهر عقبها عند
 ركوعها أو سجودها بطلت صلاتها وأما الوجه والكفان فليسا بعورة وإنما لم يكونا عورة لأن الحاجة تدعو
 إلى إبرازهما (قوله) ظهر أو بطناً راجع إلى الكفين كما لا يخفى وكذلك قوله إلى الكوعين وهو بيان لغاية

ويجب سترها أيضاً
 في غير الصلاة عن
 الناس وفي الخلوة
 الحاجة من
 اغتسال ونحوه أما
 سترها عن نفسه
 فلا يجب لكنه يكره
 نظره إليها وعورة
 الذكر ما بين سرتيه
 وركبتيه وكذا الأمانة
 وعورة الحررة في
 الصلاة ما سوى
 وجهها وكفيها
 ظهر أو بطناً إلى
 الكوعين

السكفين (قوله أما عورة الحرة خارج الصلاة الخ) مقابل لقوله وعورة الحرة في الصلاة والحرة في هذا وما بعده ليست بقيد بل مثلها الأمة ولذلك قال المحشي ولو قال أما عورة الاثني في هذا وما بعده لكان أولى اهـ ويجب عن الشارح بأن تقييده بالحرة لاجل مقابلة قوله فيما تقدم وعورة الحرة في الصلاة فتدبر (قوله لجميع بدنهما) أي عند الرجال الاجانب وأما عورتها عند النساء الكافرات فاعدا ما يبدو وعند المهنته أي الخدمة والاشتغال بقضاء حوائجها (قوله وعورتها في الخلوة) أي عورة الحرة حال كونها في الخلوة وكذا عند النساء المسلمات وعند الرجال المحارم وقوله كالتدكر أي كعورة الذكرك في الصلاة وهو ما بين السرة والركبة لاني الخلوة كما قد يتوهم فتأخذ أن لها أربع عورات (قوله والعورة) بفتح العين المهمة وقوله لغة النقص أي فكل نقص يطلق عليه عورة لغة (قوله وتطابق شرعا على ما يجب ستره) أي في الصلاة فقط بدليل قوله وهو المراد هنا فان معنى قوله هنا في قوله هنا في قول المصنف ستر العورة بلباس طاهر خلافا لقول المحشي في الصلاة وغيره اوجه على ذلك ذكر الشارح للعورة في غير الصلاة وأنت خير بانه انما ذكرها استطرادا كما تقدم وأيضا للشارح فقد ذكر العورة في غير الصلاة بقوله وعلى ما يحرم نظره وذكره الاصحاب في كتاب النكاح فاذا علمت ذلك علمت ان قول المحشي فعمل بعضهم له على خصوص الصلاة بعيد مناف لكلامه هو البعيد المنافي لكلامه والحاصل أن الشارح ذكر أن العورة شرعا تطابق باطلاقين فالاول على ما يجب ستره في خصوص الصلاة وهو المراد في قول المصنف ستر العورة بلباس طاهر والاطلاق الثاني على ما يحرم النظر اليه وذكره المصنف في كتاب النكاح (قوله والثالث) أي من الشروط الخمسة (قوله الوقوف) المراد به مطابق الاستقرار الشامل للقيام والقعود والركوع والسجود كما يشير اليه قول الشارح في قيام أو قعود الخ ويصح أن يقال الوقوف ليس بقيد كما يرشد اليه قول الشارح المذكور (قوله على مكان طاهر) أي ولو ظنا والمدار على عدم ملاقة شيء من بدن المصلي أو ثيابه نجاسة كما أشار اليه الشارح بالتفريع حتى لو فرش نحو بساط طاهر على مكان نجس وصلى عليه صحت صلاته ويستثنى ما لو كثر ذرق الطير في المكان فانه يعفى عنه لمصلحة الاحتراز عنه لكن بقيد ثلاثة الاول أن يشق الاحتراز عنه بحيث لو كاف العذرول عنه الى غيره لشق عليه ذلك وان لم يعم المحل على المعتمد فقول المحشي بشرط أن يعم المحل ضعيف الثاني أن لا يعتمد الوقوف عليه وقول المحشي ان لا يعتمد المشي عليه فيه تسميح لان الصلاة لا مشي فيها والمراد بذلك أن لا يقصد مكانه بالوقوف فيه مع امكانه في مكان خال عنه ولا حاجة لتصوير بعضهم له بان يصلي من غير شعور به ثم يعلمه حتى لو صلى عليه عالما به ولم يعدل اليه عن غيره لم يضر الثالث عدم طوبى من الجانبين بحيث لا تكون رجليه مبتلة ولا الذرق يطاؤذ كرا الرمل على أن ذرق الطير اذا عم المشي عفى عن المشي عليها مع الرطوبة للضرورة كما نقله الشيخ عطية (قوله فلا تصح صلاة شخص يلاقي بعض بدنه أو لباسه نجاسة في قيام أو قعود أو ركوع أو سجود) (و) الرابع (العلم بدخول الوقت) أو ظن دخوله بالاجتهاد

أما عورة الحرة
خارج الصلاة فجميع
بدنها وعورتها
في الخلوة كالتدكر
والعورة لغة النقص
وتطابق شرعا على
ما يجب ستره وهو
المراد هنا وعلى ما
يحرم نظره وذكره
الاصحاب في كتاب
النكاح (و) الثالث
(الوقوف على مكان
طاهر) فلا تصح
صلاة شخص يلاقي
بعض بدنه أو لباسه
نجاسة في قيام أو
قعود أو ركوع أو
سجود (و) الرابع
(العلم بدخول
الوقت) أو ظن
دخوله بالاجتهاد

لا يقلد مجتهدا ولو كثير المؤذنون وغلب على الظن اصابتهم جواز اعتمادهم مطلقا لم يكن بعضهم أخذ من بعض والافهم كالمتوذن الواحد ومثل العلم بالنفس أضرار في المزاويل الصحيحة والمناكب الصحيحة والساعات المجرية وبيت الابرة لعارف به فانه قد يدل على الوقت فهذا كله في مرتبة واحدة وقوله أو ظن دخوله بالاجتهاد اشارة الى المرتبة الثانية التي هي الاجتهاد بور من قرآن أو درس أو مطالعة علم أو نحو ذلك كخطاطة وصوت ديك أو نحوه كحمار مجرب وهو يقول في صياحه يا غافلون اذكروا الله ويسن اقتناؤه خبر فيه ومعنى الاجتهاد بذلك أن يتأمل فيه كأن يتأمل في الخطاطة هل أسرع فيها أولا وفي أذان الديك هل هو قبل عاداته أولا وهكذا ولا يجوز أن يصلى مستند لذلك من غير اجتهاد فيه ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية أنه ان حصل العلم بالنفس أو ما في معناه من المرتبة الاولى امتنع عليه الاجتهاد لا نعر بما أداه الى خلاف ذلك وان لم يحصل العلم بالنفس بالفعل ولا شيء مما في معناه كان له الاجتهاد ولو مع امكان العلم بالنفس أو اخبار الثقة أو نحو ذلك وسكت عن المرتبة الثالثة وهي تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد فلا يقلد المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق البصير وأما الاعمي فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لان شأنه العجز عنه والحاصل أن مراتب الوقت ثلاثة العلم بالنفس وما في معناه والاجتهاد وتقليد المجتهد (قوله فلو صلى بغير ذلك) أي العلم أو الظن بالاجتهاد وهذه انفر يع على المفهوم وقوله لم تصح صلاته أي لعدم الشرط بخلاف ما لو صلى بالاجتهاد ثم تبين ان صلاته كانت قبل الوقت فانه ان كان عليه فائتة من جنسها وقعت عنها والوقعت له فلا مطلقا ولو كان يصلى الصبح كل يوم بالاجتهاد مدة ثم تبين أنه كان صلاؤه كل يوم في تلك المدة قبل الوقت لم يجب عليه الا قضاء صبح اليوم الاخير فقط لان صبح كل يوم يقع عن الذي قبله (قوله وان صادف الوقت) أي واقعه وهكذا كل عبادة لها نية وانما لم تصح حينئذ لانه لا بد في العبادة التي لها نية من العمل بما في نفس الامر وظن المكلف ويعتد بما لانية له ان صادف الوقت كالاذان والخطبة (قوله والخامس) أي من الشروط الخمسة (قوله استقبال القبلة) أي استقبال عينها لاجتهادها على المعتمد في مذهبا يقينا في القرب وظننا في البعد والمراد بعينها جرمها أو هواؤها المحاذي ان لم يكن المصلي فيها والافلا يكفي هواؤها بل لا بد من جرمها حقيقة أو حكما حتى لو استقبل شاخصا منها ثلثي ذراع فاكثرت قريبا جاز فلو خرج عن محاذاتها ولو ببعض بدنه لم تصح صلاته ولو امتد نصف طول بقرب الكعبة وخرج من محاذاتها بطلت صلاة الخارجين عن المخاذاة بخلافه في البعد فتصح صلاتهم وان طال الصف جدا ما لم يمتد من المشرق الى المغرب والافلا بد من الانحراف من طرفي الصف ومن أمكنه الصلاة الى القبلة قاعدا والى غيرها قائما وجب عليه الاول كافي شرح الرملي لان فرض القبلة آكد من فرض القيام بدليل سقوطه في النفل مع القدرة لكن يجب عليه أن يقوم ليركع ان لم يخرج عن القبلة في قيامه للركوع لكونه قصيرا ومن أمكنه علمها ولا حائل بينه وبينها لم يعمل بغيره من ذلك قدرة الاعمي على مس حيلة المحراب حيث سهل عليه فلا يكفي العمل بقول غيره ولا بالاجتهاد فان لم يمكنه اعتمد ثقة يخبر عن علم كقوله أنا شاهدت الكعبة هكذا وليس له ان يجتهد مع وجود اخباره وفي معناه رؤية بيت الابرة المعروف ومحارب المسلمين ببلد كبير أو صغير يكثر طارقه فلا يجوز الاجتهاد فيها جهة بل يجوز يسرة أو يمنة ولا يجوز فيما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم مطلقا فان فقد الثقة المذكور اجتهد لسكل فرض ان لم يذكر الدليل الاول * ومن علاماتها القطب المعروف ويختلف باختلاف الاقاليم ففي مصر يجعله المصلي خلف أذنه اليسرى وفي العراق خلف أذنه اليمنى وفي اليمنى قبالة ممالي جانبه الايسر وفي الشام وراءه وفي حران وراء ظهره ومن علاماتها أيضا الشمس والقمر والرياح ويجب تعلمها حيث لم يكن هناك عارف سافر أو حضر افان عجز عن الاجتهاد كما عجمي البصر أو البصيرة فقلد مجتهدا فتلخص أن مراتب القبلة أربعة العلم بالنفس واخبار الثقة عن علم والاجتهاد وتقليد المجتهد (قوله أي الكعبة) أشار به الى أن المراد القبلة الآن لا ما كان قبلة فقد كان الاستقبال لبيت المقدس ثم تحول الى الكعبة وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يجعل الكعبة أمامه حتى يكون مستقبلا لها وليت المقدس وهي مما تكرر النسخ لها كما قاله السيوطي في نظمه المشهور

فلو صلى بغير ذلك
لم تصح صلاته وان
صادف الوقت (و)
الخامس (استقبال
القبلة) أي الكعبة

وأربع تكرار النسخ لها * جاءت بها النصوص والآثار

فقبلة ومتعة وخرة * كذا الوضوء مما تمس النار

(قوله وسميت) أى الكعبة وقوله لأن المصلى يقابلها أى وتقابلها (قوله وكعبة) عطف على قبلة أى وسميت كعبة وقوله لارتفاعها وقيل لتربعها ٣ قال في القاموس كعبته بعته فكل شيء متربع يقال له كعب (قوله واستقبلها بالصدر) أى حقيقة في الواقف والجالس وحكما في الراكع والساجد ويجب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطجعا وبالوجه والاختصين أن كان مستقبلا خلافا لما وقع في كلام المحشى (قوله لمن قسر عليه) أما من عجز عنه كربوط على خشبة فإنه يصلى على حسب حاله ويعيد (قوله واستثنى المصنف) أى في المعنى لأن قصده بذلك الإخراج مما تقدم فالمراد بالاستثناء معناه اللغوي وهو الإخراج والإفلات بأن المصنف بالاولا إحدى أخواتها (قوله من ذلك) أى من اشتراط الاستقبال وقوله ما ذكره أى من الحالتين الاليتين (قوله ويجوز ترك استقبال القبلة في الصلاة) أى فرضا ونفلا في الاولى ونفلا في الثانية (قوله في حالتين) متعلق بترك وقوله في شدة الخوف بدل من قوله في حالتين فيصلى كيف أمكنه ولا إعادة عليه قال تعالى فإن خفتهم فرجالا أو ركبانا قال ابن عمر في مقام تفسير الآية مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال نافع لأرى ابن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ أى لأن مثل ذلك لا يقال من قبل الراى بل بتوقيف من الشارع (قوله في قتال) أى بسبب قتال في السببية على حد قوله ﷺ دخلت امرأة النار في هرة وقوله مباح أى ليس بممتنع وذلك كقتال المسلمين للكفار وقتال أهل العدل للبعثرة بخلاف غير المباح كقتال البغاة لأهل العدل ومثل القتال المباح الفرار المباح كالفرار من ظالم أو سبي أو نأر أو كفار زادوا على ضعفنا ومقتصر برجو عفوهم عندهم به منه ومثله ما لو خطف انسان نعله فيجري وراءه ليطلبه منه فإذا رماه أتم الصلاة مكانه (قوله فرضا كانت الصلاة أو نفلا) أى بما يخاف فوته كصلاة العيدين والكسوفين بخلاف الاستسقام وقضيته كما قاله الأذرى أنه لا يجزى في الفاتنة إذا كانت فاتنة بلا عذر ولا يصلى مادام برجا الامن اذا ضاق الوقت (قوله وفي النافلة) أى ولو مؤقتة لكن على التفصيل الآتى في الركاب والماشى لا مطلقا وخرج به الفر يضطروا لمنذورة وصلاة جنازة فلا يجوز ترك الاستقبال فيها فلو صلاها على دابة أو فاقة وتوجه للقبلة وأتم الفرض جاز وان لم تكن معقولة والافلا يجوز (قوله في السفر) خرج به النفل في الحضر فلا يجوز فيه ترك الاستقبال وان احتاج الى التردد كما في السفر لعدم وروده والحكمة في التخفيف على المسافرين أن الناس يحتاجون الى الاسفار فلو شرط فيها الاستقبال في النافلة لأدى الى ترك أورادهم أو مصالح معاشهم (قوله على الراحلة) انما ذكرها مع أنها ليست بقيد تركها الحديث وهو كان رسول الله ﷺ يصلى على راحلته حينما توجهت به أى في جهة مقصده فإذا أراد الفر يضطروا نزل فاستقبل القبلة وهي في الاصل الناقلة التي تصلح للرجل وقيل كل ما يركب من الابل ذكر اكان أو أنثى حكاهما الجوهرى والمراد بها كل حيوان وان لم يكن من الابل (قوله فلامسافر الخ) تفرع على كلام المصنف (قوله سفر مباحا) أى لقاصد محل معين فخرج العاصى بسفره والهاثم فليس لسكنا منها فعل ذلك (قوله ولو قصيرا) فلا يشترط طوله قياسا على ترك الجمعة وأقله أن يسافر الى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة وقيل أن يسافر الى قرية مسيرتها ميل أو نحوها ومما يقتار بان (قوله صوب مقصده) أى جهته ولا ينحرف عنه الا الى القبلة لانها الاصل فان انحرف الى غيرها عاصم اذا لم يطل صلاته مختارا كان أو مكرها وان وقع التقييد بالمختار في عبارة المحشى تبعه الشيخ الخطيب بدليل ما قالوه من أنه لم يحرفه غيره فقرأ عنه بطلت صلاته فان انحرف الى غيرها لنسيان أو خطأ أو لجأح دابة فان طال الزمن والافلا ولكن يسن أن يسجد للسهو لان عمد ذلك مبطل (قوله وراكب الدابة الخ) أى ولو راكبا في نحو هودج خلافا لما وقع في المحشى كما يعلم من شرح الرمل وغيره بخلاف راكب السفينة غير الملاح فإنه ان أتم جميع الاركان واستقبل القبلة في جميع الصلاة جاز له النقل والافلا على المعتمد لانه كالجالس في بيته فقول الخطيب كهودج وسفينة ضعيف بالنسبة للسفينة معتمد بالنسبة للهودج أما الملاح وهو من له دخل في تسيير السفينة فلا يلزمه التوجه

وسميت قبلة لان
المصلى يقابلها وكعبة
لارتفاعها واستقبالها
بالصدر شرط لمن
قسر عليه واستثنى
المصنف من ذلك
ما ذكره بقوله (ويجوز
ترك استقبال القبلة)
في الصلاة (في حالتين
في شدة الخوف) في
قتال مباح فرضا كانت
الصلاة أو نفلا (وفي
النافلة في السفر على
الراحلة) فلامسافر
سفرا مباحا ولو
قصيرا التنقل صوب
مقصده وراكب الدابة
هو قوله قال في القاموس
كعبته الخ عبارة
القاموس وكعبته
تكعبيا بعته
والكعبة البيت الحرام
زاده الله تشريفا
كتبه مصححه

وظاهر كلامهم ولو في التحريم لان تكليفه ذلك يعطله عن العمل أو عن النفل والحاصل أنه ان سهل توجهه ركب غير ملاح بمقد في جميع صلاته وتمام الاركان كلها أو بعضها الذي هو الركوع والسجود لزمه لتيسره عليه وان لم يسهل عليه ذلك فلا يلزمه الا توجهه في تحريمه ان سهل بان تكون الدابة واقفة أو مكن انحرافه عليها أو تحريكها أو تكون سائرة أو يندم زمامها وهي سهلة فإن لم يسهل ذلك بأن تكون الدابة صعبة أو لم يمكن انحرافه عليها ولا تحريكها أو كانت مقطورة لم يلزمه للشقة واختلال أمر السير عليه ولا تصح صلاة الأخذ بزمام الدابة اذا كان بها نجاسة واذا وطئت نجاسة طربة بطلت صلاته وكذا جافة لم تفارقها حالاً (قوله لا يجب عليه وضع جبهته) أي في ركوعه أو سجوده وقوله على سرجها مثلاً أي أو معرفتها (قوله بل يومئ) بالهمزة في آخره أي يشير (قوله) ويكون سجوده أخفض من ركوعه) أي وجوباً (قوله وأما الماشي الخ) مقابل للراكب (قوله فيتم ركوعه وسجوده) أي ولا يكفيه الايماء بهما (قوله ويستقبل القبلة فيهما) أي في الركوع والسجود وكذا في احرامه وجالوسه بين السجدين سهولة ذلك عليه كما رأيت في بعض النسخ فيستقبل في أربعة أشياء الاحرام والركوع والسجود والجلوس بين السجدين (قوله ولا يمشی الا في قيامه) أي ولا يمشی في شيء من الاركان الا في قيامه والمراد بهما يشمل الاعتدال وقوله ونشده المراد به ما يشمل السلام فيمشی في أربعة القيام والاعتدال والتشهد والسلام وما ذكر انتظم قولهم انه يستقبل في أربع ويمشی في أربع

لا يجب عليه وضع
جبهته على سرجها
مثلاً بل يومئ
بركوعه وسجوده
ويكون سجوده
أخفض من ركوعه
وأما الماشي فيتم
ركوعه وسجوده
ويستقبل القبلة فيها
ولا يمشی الا في قيامه
وتشده

فصل في أركان الصلاة ﴿أي وسنها فقيه﴾ اكتفاء على حد قوله تعالى سراييل تقيكم الحرأى والبرد فالمصنف تكلم في هذا الفصل على الاركان والسنة سواء كانت تجز بالسجود وهي الابعاض أو لا تجز وهي الهيئات وتقدم الكلام على شروط الوجوب وشروط الصحة وبالجملة فالقصد بهذا الفصل بيان أركان الصلاة التي تتركب منها حقيقتها وما يتبعها (قوله وتقدم معنى الصلاة لغو شرعا) أي فلا عود ولا إعادة (قوله وأركان الصلاة) أي أجزاؤها التي تتركب منها حقيقتها وانما عبر هنا بالاركان وفي الوضوء بالفروض اشارة الى أنه لا يجوز تفريق أفعال الصلاة بخلاف الوضوء (قوله ثمانية عشر ركناً) لا يخفى أن ركناً تمييز مؤكّد لاستفادته من قوله وأركان الصلاة لانه يدل على أن الثمانية عشر من الاركان وعد الاركان ثمانية عشر طريقتين جعل الطمأنينات في محالها الأربع ونية الخروج أركاناً كصاحب التنبيه وعدّها في الروضة سبعة عشر باسقاط نية الخروج لانها سنة على الصحيح وعدّها بعضهم أربعة عشر بجعل الطمأنينات في محالها الأربع ركناً واحداً الاتحاد جنسها وبعضهم خمسة عشر بزيادة قرن النية بالتكبير ومنهم من جعلها تسعة عشر بجعل الخشوع ركناً ومنهم من جعلها عشرين بزيادة المصلي والعمد ما في المنهاج وغيره كالمحرر من جعلها ثلاثة عشر بجعل الطمأنينة هيئة نابعة للركن وعلى كل من القولين فلا بد منها فالخلاف في الطمأنينة لفظي لانه خلاف في التسمية فقل تسمى ركناً وقيل لا تسمى وبعضهم جعله معنواً بالانكشاف وهو في السجود هل اطمأن في اعتداله أو لا فان قلنا بأنها تابعة لم يؤثر شكها كالموشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها وان قلنا انها ركن لزمه العود للاعتدال فوراً كالموشك في أصل الفاتحة بعد الركوع فانه يعود اليها كما يأتي ورد ذلك بان الشك في الطمأنينة يؤثر ولو قلنا بأنها تابعة فلا بد من تداركها على كل حال وبفرق بينها وبين الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها منها بانهم اغتفروا ذلك فيها لكثرة حروفها وغلبة الشك فيها فالحق أن الخلاف لفظي كما انحط عليه كلام الرملي وابن حجر (قوله أحدها) أي أحد الثمانية عشر ركناً (قوله النية) قد أجمعت الامة على اعتبار النية في الصلاة وانما بدأها المصنف كغيره لان الصلاة لا تتعقد الا بها ولذلك قيل انها شرط لان الشرط ما كان خارج الماهية وهي تتعلق بالصلاة فتكون خارجة عنها والاتلعت بنفسها أو افتقرت الى نية أخرى وردبانه لا يبعد أن تكون من الصلاة وتتعلق بما عداها من الاركان لان النية لا تنوى ولا تقتصر الى نية لانها كالشاة من الاربعين تركي نفسها وغيرها وجوز بعضهم تعلّقها بنفسها كالعلم فانه يتعلّق بنفسه فيعلم سبحانه وتعالى بعلمه أن له علماً

فصل في أركان
الصلاة وتقدم معنى
الصلاة لغة وشرعا
(وأركان الصلاة
ثمانية عشر ركناً)
أحدها (النية)

(قوله وهي) أى النية شرعا وأما لغة فهي مطلق القصد كما مر (قوله قصد الشيء) مقترنا بفعله (أى قصد الشيء الذى يريد فعله كالوضوء والصلاة حال كون القصد مقترنا بفعل ذلك الشيء وقولهم فى بعض العبارات فإن تراخى عنه سمى عزما ليس من التعريف بل زائد لأنه قد تم عند قوله مقترنا بفعله ولوقال نويت أصلى الظهر الله أكبر نويت بطلت صلاته لأن قوله نويت بعد التكبير كلام أجنى وقد طرأ بعد انعقاد الصلاة فأبطلها ولو نوى الصلاة ودفع الغريم مثلا صحت صلاته لأن دفعه حاصل وإن لم ينوهِ كما لو نوى بصلاته فرضا وسنة غير مقصودة كتجعية وسنة وضوء بخلاف ما لو نوى فرضا وسنة مقصودة كسنة الظهر لتشرى به بين عبادتين مقصودتين لا تتدرج أحدهما فى الأخرى ولوقال أصلى لثواب الله أو لله رب من عقاب الله صحت صلاته خلافا للفخر الرازى ولوقال شخص لآخر صل فرضك ذلك على دينار فصلى بهذه النية صحت صلاته ولا يستحق الدينار (قوله رملها القلب) أى فلا يجب النطق بها باللسان لكن يسن ليساعد اللسان القلب ولا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما فى القلب كأن نوى الظهر بقلبه وسبق لسانه إلى غيره وسمى القلب قلبا لتقلبه فى الأمور كلها أولا أنه خالص البدن وخالص كل شئ قلبه أولا أنه وضع فى الجسد مقابلا كقمع السكر وهو لحم صنوبرى الشكل قار فى الجانب الأيسر من الصدر (قوله فإن كانت الصلاة الخ) بيان لمراتب النية لكن الشارح لم يبين الأمرين وترك الثالثة فالخاصل أن المراتب ثلاث بحسب أقسام الصلاة فإنها تارة تكون فرضا وتارة تكون نفلا مقيدا بالوقت أو السبب وتارة تكون نفلا مطلقا (قوله فرضا) أى ولو فرض كفاية كصلاة الجنائز أو قضاء كالفائتة أو معادة نظر الأصل أو نذرا لكن يقوم مقام نية الفرضية فيه نية النذرية (قوله وجب الخ) فيجب فيه ثلاثة أشياء القصد والتعيين ونية الفرضية ولذلك قال بعضهم

٣ يا سائل عن شروط النية * القصد والتعيين والفرضية

ولا تجب الإضافة إلى الله تعالى لأن العبادة لا تكون إلا لله سبحانه وتعالى لكن تستحب ليتحقق معنى الإخلاص ويستحب نية استقبال القبلة وعدد الركعات ولو أخطأ فى العدد كان نوى الظهر ثلاثا أو جسا لم تنعد صلاته ويصح الأداء بنية القضاء وعكسه مع العذر كأن ظن خروج الوقت بسبب غيم أو نحوه فنوى القضاء ثم تبين بقاء الوقت أو ظن بقاء الوقت فنوى الأداء ثم تبين خروجه أو مع عدم العذر لكن قصد المعنى اللغوى كما نقله فى الأنوار لاستعمال كل معنى الآخر تقول قضيت الدين وأديته بمعنى واحد وهو دفعه أما إذا فعل ذلك بلا عذر ولم ينو المعنى اللغوى لم تصح صلاته لتلاعبه كما نقله فى المجموع عن نصريحهم ولا يشترط التعرض للوقت فلو عين اليوم وأخطأ لم يضر كما هو قضية كلام أصل الروضة ومن عليه فوائت لا يشترط أن ينوى ظهر يوم كذا بل يكفيه نية الظهر مثلا ولا يندب ذكر اليوم أو الشهر أو السنة على المعتمد فأجرى عليه المحشى تبعاً للقلوبى من نذب ذلك ضعيف كما فى البلبسى (قوله نية الفرضية) أى ملاحظتها وقصدها فيلاحظ ويقصد كون الصلاة فرضا ولا تجب نية الفرضية فى صلاة الصلوة على المعتمد لأن صلاته تقع نفلا فكيف ينوى الفرضية وفارقت المعادة بان صلاته تقع نفلا اتفاقا بخلاف المعادة ففيها خلاف اذ قيل إن فرضه الثانية وقيل يحسب الله ما شاء منهما وإن كان الأصح أن فرضه الأولى ويفرق بين نية الفرضية فى صلاة الصلوة حيث لم تجب فيها وبين القيام حيث وجب فيها بان ترك القيام يحق صورتهما ولا كذلك ترك نية الفرضية (قوله وقصد فعلها) أى فعل الصلاة التى استحضرها ولو أجال على المعتمد عند المتأخرين كما سيأتى وإنما اشترط قصد فعلها لتمييز عن سائر الأفعال (قوله وتعيينها) أى لتمييز عن سائر الصلوات (قوله مثلا) أى أو مغرب أو عشاء أو عصر (قوله ذات وقت الخ) أما المقتل المطلق وهو الذى لم يقيد بوقت ولا سبب فيمكن فيه قصد الفعل فقط ولا يحق به ذسبب يغنى عنه غيره كتجعية وسنة وضوء واستخارة واحرام ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك ولا حاجة إلى التعيين لجهة على المطلق ولا يشترط نية التقلية لأن التقلية ملازمة له بخلاف الفرضية فإنها غير ملازمة له نحو الظهر لأنها قد تكون فرضا وقد لا تكون كما فى صلاة الصلوة (قوله كراتبة) أى كسنة الظهر وسنة العشاء وقوله كالأستسقاء أى والكسوف (قوله وجب الخ) فيجب فيه شيان القصد

وهي قصد الشيء
مقترنا بفعله وعملها
القلب فإن كانت
الصلاة فرضا وجب
نية الفرضية وقصد
فعلها وتعيينها من
صبح أو ظهر مثلا
أو كانت الصلاة نفلا
ذات وقت كراتبة
أو ذات سبب
كالاستسقاء وجب
قصد فعله

٣ يا سائل عن الخ
لعله يا سائل على الخ
ليصح الوزن تأمل
اه بهامش

والتعيين (قوله وتعيينها) ومنه القبلية والبعدية في صلاة لها قبلية وبعديّة كما مر (قوله لانية النقلة) أي لا تجب بل تسن خلافا لمن أوجبها وإنما لم تجب على المعتمد لأن النقلة ملازمة للنفل بخلاف الفرضية فإنها ليست ملازمة لنحو الظهر كما تقدم (قوله والثاني) أي من الثمانية عشر ركنا (قوله القيام) أي الانتصاب بحيث لا يكون مائلا أصلا أو مائلا لكن لم يكن إلى أقل الركوع أقرب منه إلى القيام بان كان إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع أو اليهما على حد سواء بخلاف ما لو كان إلى أقل الركوع أقرب منه إلى القيام ولو صار كرا كع ككبر أو نحوه وقف وجوباً كذلك لقربه من الانتصاب ولو استند إلى شيء كجدار أو جزء مع الكراهة ولو كان بحيث لو أزيل لسقط لوجود اسم القيام بخلاف ما لو كان بحيث يرفع قدميه إن شاء لأنه لا يسمى قائماً بل هو معلق نفسه ولو وقف على معين وجب ولو باجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة لكن لا يجب إلا إن احتاج إليه في ابتداء القيام لاني دوامه كذا قيل والمعتمد الفرق بين العكازة والادمي فإن احتاج إلى العكازة في الابتداء والدوام وجبت وإن احتاج إلى الادمي في الابتداء وجب وإن احتاج إليه في الدوام فلا يجب ومحل كون القيام ركناً في الفرض ولو منذراً أو على صورة الفرض فشمع المعادة وصلاة الصبي بخلاف النفل فيجوز فيه القعود والاضطجاع دون الاستلقاء سواء الرواتب وغيرها وما تسن فيه الجماعة وما لا تسن فيه لكن القاعده نصف أجر القائم والمضطجع له نصف أجر القاعد خبر من صلى قاعداً له نصف أجر القائم ومن صلى قائماً أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد لكن محله عند القدرة والام بنقص من أجرهما شيء ويلزمه أن يقعد للركوع والسجود فإن استلقى مع إمكان الاضطجاع لم تصح صلاته فإن قيل لم يقدم النية على القيام مع أنه لا ينوي إلا بعد القيام أجيب بان النية ركن مطلقاً وهو ليس ركناً في الفرض كما علمت وبأن القيام لا يكون ركناً إلا بعد النية وقبلها يكون شرطاً للاعتداد بالنية ومقتضى ذلك أن الأولى تقديم تكبيرة الاحرام على القيام لأنهما ركن مطلقاً وهو ليس ركناً في الفرض وأيضاً القيام لا يكون ركناً إلا بعد تكبيرة الاحرام وقبلها يكون شرطاً وهو أفضل الأركان ثم السجود ثم الركوع وظاهر كلامهم تساوي بقية الأركان (قوله مع القدرة عليه) أي على القيام (قوله فإن عجز عن القيام) أي بحيث يلحقه به مشقة تذهب خشوعه أو كماله وهي المرادة بالمشقة الشديدة في عبارة من عجزها ولو أمكن المريض القيام في جميع الصلاة منفرداً بلامشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة إلا بالقعود في بعضها فالأفضل للأفراد وتصح مع الجماعة وإن قعد في بعضها كفاً في زيادة الروضة ولو خاف راكب السفينة غرقاً أو دوران رأس صلى من قعود ولا إعادة عليه ولو كان به سلس بول وكان لو قام سال بوله ولو قعد لم يسلس صلى من قعود على الأصح ولا إعادة أيضاً ولو قال طيب ثقتلن بعينه ماء إن صليت مستلقياً أمكنت مداواتك كان له ترك القيام على الأصح من غير إعادة ولو كان للغزاة رقيب يرقب العدو ولو قام رآه العدو وفسد تديراً للحرب صلى من قعود وتجب إعادة ذلك وكذا لو جلس الغزاة في مكان ولو قاموا لراهم العدو وفسد تديراً للحرب صلو أقعدوا ووجبت إعادة بخلاف ما لو خافوا قصد العدو ولم يأتهم فانه لا تجب عليهم إعادة وكل هذا داخل تحت العجز لأنه إما للضرورة التداوي أو خوف الغرق أو للخوف على المسلمين أو نحو ذلك (قوله قعد كيف شاء) أي على أي كيفية شاءها من افتراش أو تورك أو تمديد أو نحو ذلك فإن عجز عن القعود صلى مضطجعا ويسن أن يكون على جنبه الأيمن فإن عجز عن الاضطجاع صلى مستلقياً مع رفع رأسه بنحو وسادة ليتوجه إلى القبلة بوجهه ومقدم بدنه إلا أن كان في الكعبة وهي مسقوفة ويومئ برأسه لركوعه وسجوده يجعل سجوده أخفض من ركوعه وجوباً فإن عجز عن ذلك أو ما باجفائه ولا يجب حينئذ جعل سجوده أخفض من ركوعه لأنه لا يظهر التمييز بينهما بحسب ذلك فإن عجز عن ذلك أجرى أفعال الصلاة على قلبه وجوباً في الواجب ونادياً في المنذور ولا تسقط الصلاة عنه مادام عقله ثابتاً لوجود مناط التكليف بذلك تعلم كفر من ادعى أن له حالة بينه وبين الله أسقطت عنه التكليف كما يفعلها الأباحيون والأصل في ذلك كله حديث البخاري عن عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي ﷺ عن الصلاة فقال صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي في روايته فإن لم تستطع فمستلقياً لا يكف الله نفساً الاوسعها (قوله وقعوده

وتعيينه لانية النقلة
(و) الثاني القيام
مع القدرة عليه
فإن عجز عن
القيام قعد كيف
شاء وقعوده

٣ قوله وتعيينها
هكذا بخطه والذي
في نسخ الشارح
وحب قصد فعله
وتعيينه اهـ

مفترشا أفضل) أى من تر بعو غيره لانه قعود عبادوة تر بعو أفضل من غيره ويكره الالقاء فى قعدات الصلاة بان
يجلس على اليه ويصبر كتيه للنهي عن الالقاء فى الصلاة ومن الالقاء نوع مسنون فى الجلوس الخفيف كالجلوس
للاستراحة والجلوس بين السجدين وهو أن يضع أطراف أصابع رجله على الأرض ويضع اليه على عقبه ومع
ذلك فالافتراش أفضل منه (قوله الثالث) أى من الأركان الثمانية عشر وقد عرفت أنه لو قدم تكبيرة الاحرام
على القيام لكان أولى وأنسب (قوله وتكبيرة الاحرام) أى تكبيرة سبب فى تحریم ما كان حلالا قبل كالا كل
والشرب ونحوهما فالإضافة من إضافة السبب للسبب ولهذا سميت بذلك وتعيينها أمر تعبدى لا يعقل معناه أى
تعبدنا الشارع بعوان لم نقل له معنى (قوله فيتعين الخ) هكذا فى نسخة بالقاع وفى نسخة يتعين الخ بالواو وهى أظهر
وقوله على القادر بالنطق أى على النطق فالباء بمعنى على وقوله بما يتعلق بالنطق وقوله أن يقول الخ هو فاعل يتعين
لانه مؤول بمصدر (قوله الله أكبر) بقطع الهمزة فان وصلها بما قبلها كان قال امام الله أكبر صرح لكنه خلاف
الأولى ومشر وطحة التكبير خمسة عشر شرطان اختل واحد منها لم تنعقد الصلاة ايقاعها بعد الوصول الى محل
تجرى فيه القراءة فى الفرض بلغة العربية للقادر عليها ولفظ الجلالة ولفظاً كبير وتقديم لفظ الجلالة على أكبر وعدم
مد همزة الجلالة لانه ينقلب من لفظ الخبر الانشائي الى الاستفهام وعدم مدبأ أكبر فلو قال الله أكبر لم تنعقد صلاته
سواء فتح الهمزة أو كسر هالان أكبر بفتح الهمزة جمع كبير وهو اسم للتبليط الكبير والكبار بكسر الهمزة اسم
من اسماء الحيفض ولو تعمد ذلك كفرو العباد بالله تعالى وعدم تشديدها فلو شدد الباء بان قال الله أكبر لم تنعقد صلاته
وعدم زيادة أو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين فالو زادها لم تنعقد صلاته وعدم واو قبل الجلالة لعدم تقدم ما
يعطف عليه وعدم فاصل بين الكلمتين فتضر الوقفة الطويلة بينهما وكذا القصيرة على المعتمد ولا يضر الفصل بينهما
بأداة التعريف ولا بوصف لم يطل كالله الاكبر والله الجليل أكبر والله الرحمن الرحيم أكبر بخلاف ما لو طال الوصف
بان كان ثلاثا ككثير كالله الجليل العظيم الحليم أكبر والله الذى لا اله الا هو الملك القدوس أكبر بخلاف غير الوصف
كالضمير فى قوله الله هو أكبر أو النداء فى قوله الله يارحمن أكبر وان يسمع نفسه جميع حروفها ان كان صحيح السمع
ولامانع ودخول الوقت لتكبيرة القرائض والنفل المؤقت وذى السبب وإيقاعها حال الاستقبال حيث شرطناه
وتأخيرها عن تكبيرة الامام فى حق المقتدى ولو كرر الراء من أكبر لم يضر لان الراء حرف تكرر كما قاله الزجاج وهو
المعتمد ولو أبدل همزة أكبر واوا ضرر من العالم دون الجاهل ولو لم يحزم الراء من أكبر لم يضر وما روى التكبير جزم
فلا أصل له كما قاله ابن حجر العسقلاني وانما هو قول النخعي وعلى تقدير وروده فمعناه عدم التردد فيه فلا يصح مع
التعليق بنحو ان شاء الله الا ان قصد التبرك فقط يس أن لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم ولا يطمطه بان يبلغ فى مده
بل يتوسط وأن يحجر بتكبيرة الاحرام وتكبير الانتقال الامام وأن يسر غيره من مأوم ومنفرد نعم ان
لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين سن التبليغ بجهر بعضهم لكن بقصد الذكر ولومع الاعلام فى تكبير
الانتقال فان قصد الاعلام فقط أو أطلق ضرر لكن هذا فى حق العالم وأما فى حق العامى فلا يضر مطلقا ولا يندب
تكرار التكبير فان كرره ونوى بكل منها الافتتاح دخل فى الصلاة بالآوتار وخرج منها بالاشفاق لأن من
افتتح صلاة ثم افتتح صلاة أخرى بطلت صلاته هذا ان لم ينو بين كل تكبيرتين الخروج من الصلاة والدخول
فيها والاخرج بهذه النية ودخل بكل تكبيرة سواء كانت من الآوتار او الاشفاق فان لم ينو الافتتاح بكل
تكبيرة بل بالأولى فقط لم يضر لان ما زاد على الأولى مجرد ذكر والوسوسة عند تكبيرة الاحرام من تلاعب
الشيطان وهى تدل على خبل فى العقل أو نقص فى الدين (قوله فلا يصح الرحمن أكبر) أى لعدم لفظ الجلالة
وقوله ونحوه أى كالله كبير أو عظيم أو اعظم فلا يكتفى كل ما فيه تغيير أحد اللفظين (قوله ولا يصح فيها تقديم
الخبر على المبتدا) أى لان ذلك يحل بالتكبير بخلاف نظيره فى السلام فلا يضر فيه تقديم الخبر على المبتدا لانه

مفترشا أفضل (و)
الثالث (تكبيرة
الاحرام) فيتعين على
القادر بالنطق بها أن
يقول الله أكبر فلا
يصح الرحمن أكبر
ونحوه ولا يصح فيها
تقديم الخبر على المبتدا

لا يخل بالسلام (قوله كقوله أ كبر الله) مثال لتقديم الخبر على المبتدأ فان أتى بلفظاً كبرنا نيا كان قال أ كبر الله
 أ كبر فان قصد عند لفظ الجلالة الابتداء صح والا فلا (قوله ومن عجز عن النطق بها بالعربية الخ) هذا محترز القادر
 ومن عجز عنها بالعربية يتوغيرها فهل يجب عليه ذكر بدلها كالقراءة أو تكفيه النية بالقلب قال الشبراملسي قياس
 القراءة أن يأتي بذكر بدلها اه أجهوري (قوله ترجم عنها بأى لغة) أى سواء كانت الفارسية أو البربرية أو
 غيرهما وان لم تكن لغة النواوى وترجمة التكسيرة بالفارسية خدائى بزرگ تر خدائى بمعنى الله و بزرگ ترجمنى أ كبر
 وهو يضم الباء والزاي وسكون الراء وسكون الكاف وفتح التاء واسكان الراء كافى كتاب بعمدة الله فى اللغة الفارسية
 ولا يكفى خدائى بزرگ لانها بمعنى الله كبير فيفوت التفضيل المستفاد من ترفهه معها بمعنى الله أ كبر (قوله ويجب
 قرن النية بالتكسیر) أى قرنا حقيقيا بعد الاستحضار الحقيقى بان يستحضر الصلاة تفصيلا مع تعيينها فى غير النقل
 المطابق وثنية الفرضية فى الفرض وقصد الفعل فى كل صلاة ويقرن ذلك المستحضر بكل التكسيرة من أولها الى آخرها
 هذا ما قاله المتقدمون وهو أصل مذهب الشافعى واختار المتأخرون الاكتفاء بالمقارنة العرفية بعد الاستحضار
 العرفى بان يستحضر الصلاة اجالا بحيث يعد أنه مستحضر للصلاة مع أوصافها السابقة ويقرن ذلك المستحضر بأى
 جزء من التكسيرة ولو الحرف الاخير ويكفى تفرقه الاوصاف على الاجزاء وهذا أسهل من الأول لأن الأول فيه حرج
 وقد قال تعالى وما جعل عليكم فى الدين من حرج فالصبر الى الثانى قال بعضهم ولو كان الشافعى حيا لافى بعوقال ابن
 الرفعة انه الحق وصور به السبكى قال الخطيب ولى بهما أسوة والحاصل أن لهم استحضارا حقيقيا واستحضارا
 عرفيا وقرنا حقيقيا وقرنا عرفيا والواجب انما هو العرفيان لا الحقيقين (قوله وأما النوى الخ) مقابل لحذف
 تقديره أما غير النوى فقد اختار أنه لا بد من القرن والاستحضار الحقيقين (قوله بالمقارنة العرفية) أى بعد
 الاستحضار العرفى (قوله بحيث يعد الخ) ظاهرة أنه تصوير للمقارنة العرفية وليس كذلك بل هو تصوير للاستحضار
 العرفى فيكون فى كلام الشارح حذف تقديره كما اختار الاكتفاء بالاستحضار العرفى والحاصل ان الشارح ذكر
 المقارنة العرفية ولم يصورها وصور الاستحضار العرفى ولم يذكره ولا يجب استحباب النية بقلبه بعد التكسیر للعسر
 لكن يسن نعم يشترط عدم المناقاة فان نوى الخروج من الصلاة أو تردد فى أن يخرج أو يستمر بطلت صلاته (قوله
 والرابع) أى من الاركان الثمانية عشر ركنا (قوله قراءة الفاتحة) أى حفظا أو تلقينا ونظرا فى المصحف ونحو ذلك
 ولو بواسطة سراج لمن فى ظلمة وتوقف قراءة الفاتحة عليه وتجب فى كل ركعة سواء الصلاة السرية والجهرية وسواء
 الامام والمأموم والمنفرد بخبر لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب نعم المسبوق بجمعها او ببعضها يتحملها عنه امامه كلا
 او بعضا ان كان أهلا للتحمل وشرط الفاتحة أحد عشر أن يسمع نفسه ان كان صحيح السمع ولا لفظ وان يرتب
 القراءة وان يوليها وان يراعى حروفها وتشديداتها الاربع عشرة وان لا يلحن لحنا يغير المعنى وأن لا يقرأ بقراءة
 شاذة مغيرة للمعنى وأن لا يبدل لفظا بلفظ آخر وأن يقرأ كل آياتها ومنها بالبسملة وأن يقرأها بالعربية ولا يترجم عنها
 لقوات الاعجاز فيها ومثلها بدلها ان كان قرأنا بخلاف ما لو كان ذكر الودعاء فيترجم عنه عند العجز عن العربية
 وايقاعها كلها فى القيام او بدله (فائدة) ما قرئت فاتحة الكتاب على وجهين بعين مرة الاذهب ولها نحو الثلاثين
 اسما كالفاتحة والشافعية والكافية وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى غالباً واسماء السور توقيفية واثبات اسمائها فى
 المصحف من بدع الحجاج وما يفعله الناس من قراءة الفاتحة اذا عقدوا مجلسا او فارقوه غير سنة والسنة قراءة سورة
 العصر لما فيها من التوصية بالصبر بالحق وغير ذلك (قوله او بدلها) أى بدل الفاتحة من سبع آيات او سبعة أنواع من
 ذكر الودعاء بخلاف الوقفة بقدرها عند العجز عن ذلك فلا تصح ارادتها هنا لانه لا يصح تسليط القراءة على
 انبدال بمعنى الوقفة المذكورة ولو حذف أو بدلها لكان أولى لانه يغنى عنه قوله الآتى ومن جهل الفاتحة الخ الا
 ان يجاب بانه تفصيل لذلك مع انه زاد فيه شيئا وهو الوقوف بقدر الفاتحة نعم لو اخرجه عن قوله وبسم الله
 الرحمن الرحيم آية منها لكان أولى (قوله لمن لم يحفظها) أى ولم يجد ملقيا بلفظها ولا مصحفا يقرأها فيه

كقوله أ كبر الله
 ومن عجز عن
 النطق بها بالعربية
 ترجم عنها بأى لغة
 شاء ولا يعدل عنها
 الى ذكر آخر
 ويجب قرن النية
 بالتكسیر وأما النوى
 فاختار الاكتفاء
 بالمقارنة العرفية
 بحيث يعد عرفاً أنه
 مستحضر للصلاة
 (و) الرابع (قراءة
 الفاتحة) او بدلها
 لمن لم يحفظها

أو نحو ذلك فتعبيره بالحفظ جرى على الغالب أو يقال مراده بالحفظ المعرفة بأي طريق من الطرق فقوله لمن لم يحفظها أي لم يعرفها بطريق أصلا (قوله فرضا كانت الصلاة أو نفلا) تعميم في وجوب قراءة الفاتحة أو بدلها (قوله وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها) بل ومن كل سورة الإبراء فليست آية منها فذكره البسملة في أولها وتسن في أنائها كما قاله الرملي وقيل تحرم في أولها وتكره في أنائها كما قاله ابن حجر كان عبدالحق والشيخ الخطيب والدليل على أنها آية من الفاتحة أنه عليه السلام عد الفاتحة سبع آيات وعدها آية منها والدليل على أنها آية من كل سورة الإبراء إجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على اثباتها في المصحف بخطه أوائل السور سوى براءة دون الاعشار وتراجع السور فلم تكن آية من كل سورة سوى براءة لما أجاز وأذلك ولو كانت للفصل كما قيل لثبتت في أول براءة ولم تثبت في الفاتحة فإن قيل القرآن لا يثبت الأبتواتر والبسملة في أوائل السور لم تثبت الأبتواتر أجيب بأن محله فيما يثبت قرآنا قطعاً أي جزماً واعتقاداً أما ما يثبت قرآناً حكماً أي ظناً وعملاً فيسفي فيه الظن وأيضاً اثباتها في المصحف من غير تكبير كالتواتر فإن قيل من جانب من قال بانها ليست آية من أوائل السور لو كانت قرآناً لكفرنا فيها مع أنه لا يكفر نعارضه بالمثل فيقال ولو لم تكن قرآناً لكفر مثبتاً مع أنه لا يكفر وجوابنا وجوابهم أن التكفير لا يكون بالظنيات والخلاف إنما هو في بسملة أوائل السور وأما آية النمل وهي أنه من سليمان وأنه بسم الله الرحمن الرحيم فهي آية من القرآن قطعاً فيكفرنا فيها (قوله كاملة) إنما قال ذلك رداعلي من قال أنها بعض آية كما قاله الشيخ عطية (قوله ومن أسقط الخ) كان المقام للتفريع لأن ذلك يتفرع على سابقه وكان الأوضح أن يقول كما قال غيره ويجب مراعاة حروفها وتشديداتها ثم يقول فن أسقط الخ وقوله حرفاً أي كأن قال أياك نعبداياك نستعين بأسقاط الواو كما يقوله كثير من العوام وقوله أو تشديدة أي كأن قال أياك نعبد بتخفيف الباء وإن قصد المعنى كفر لان الأياك ضوء الشمس ولو شدد الخفف أساء وأجزأه كما قاله الماوردي ولا يخفى أن التشديدة هيئة للجرف وليست حرفاً فاعطفها على الحرف من عطف المغاير خلافاً لمن قال أنه من عطف الخاص على العام (قوله أو أبدل حرفاً من الجحرف) أي كأن قال الذين أو الذين بالزاي أو الدال المهمة بدل الدال المعجمة أو قال الحمد لله بالهاء بدل الحاء أو قال الظالين بالطاء المشالة بدل الضاد أو قال المستقيم بالهمزة بدل القاف بخلاف ما لو نطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف كما ينطق بها العرب فأنها تصح كما جزم به الروباني وغيره لكن نظريه في المجموع (قوله لم تصح قراءته ولا صلته) جواب الشرط وهو من في قوله ومن أسقط الخ فهو راجع للثلاث صور (قوله ان نعمد) أي وعلم وغير المعنى فهي قيود ثلاثة ومثل الإبدال للحن فتبطل صلته وقراءته ان كان عامداً عالماً وكان اللحن مغيراً للمعنى كأن قال أنعمت عليهم بضم التاء أو كسر هاء فان كان ناسياً أو جاهلاً بطلت قراءته بتلك الكلمة وأما اللحن الذي لا يغير المعنى كأن قال نعبد بكسر الباء أو بفتحها فلا يضر مطلقاً لكنه يحرم مع العمدو العلم وقوله والأي وان لم يتعمد وكذا ان لم يعلم أو يغير المعنى كأن قال العالمون بالواو بدل الباء وقوله وجب عليه إعادة القراءة أي لتلك الكلمة وما بعدها قبل الركوع فإن ركع قبل أعادتها بطلت صلته ان كان عامداً عالماً والالم تحسب ركعته (قوله ويجب ترتيبها) فلو لم يرتبها بان قدم كلمة على أخرى وجب استئناف القراءة نعم لو بدأ بنصفها الثاني وأتى بنصفها الأول واستمر فيها إلى آخرها اعتدبها ان لم يقصد بأولها التكميل ولم يطل الفصل بينهما وبين النصف الأخير الذي قرأه ثالثاً ويستأنف ان قصد بأوله التكميل أو طال الفصل بينهما وبين النصف الأخير (قوله بأن يقرأ الخ) تصوير للترتيب وقوله آياتها أي وكلماتها وقوله على نظمها المعروف أي على صورتها المعروفة (قوله ويجب أيضاً) أي كما يجب ترتيبها (قوله مولاتها) أي متابعتها وقوله بان يصل الخ تصوير للوالة ولو كرر آية أو كلمة من الفاتحة فإن استصحب ما بعدها لم يضر والاضر وقوله من غير فصل تأكيد للوصل (قوله لا بقدر التنفس) أي والعي فان ذلك يعتفر بخلاف السكوت الطويل عرفاً فيقطعها ان كان بلا عنذر

فرضا كانت الصلاة
أو نفلاً (و بسم الله
الرحمن الرحيم آية
منها) كاملة ومن
أسقط من الفاتحة
حرفاً أو تشديدة أو
أبدل حرفاً منها
بحرف لم تصح قراءته
ولا صلته ان نعمد
والاوجب عليه إعادة
القراءة ويجب
ترتيبها بان يقرأ
آياتها على نظمها
المعروف ويجب
أيضاً مولاتها بان
يصل بعض كلماتها
ببعض من غير فصل
لا بقدر التنفس

وكذا سكوت قصير قصد به قطع القراءة فان سكوت طويل لا عن من جهل أو سهواً أو اعياء لم يضر ومثله ما لو نسي آية فسكت طويلًا ليتذكرها فإنه لا يضر وكذا لو سكوت قصير ولم يقصد به قطع القراءة (قوله فان تخلل الذكركر) أى وان قل كما لو عطس فحمد الله تعالى في أثناء الفاتحة فإنه تنقطع قراءته ويستأنف (قوله بين موالاتها) صوابه بين كلماتها أو آياتها لان الموالة معنى من المعانى فلامعنى للتخلل بينها وأيضا عند التخلل المذكور فلا موالة (قوله قطعها) أى حيث كان بلا عذر أو مان كان بعذر من جهل أو سهو لم يقطعها (قوله الآن يتعلق الذكركر بمصلحة الصلاة) أى فإنه لا يقطعها (قوله كتابين المأموم في أثناء فاتحته لقراءة امامه) أى وان لم يؤمن امامه بالفعل بخلاف غير امامه فاذا أمن لقراءته قطعها وكفتحه على امامه اذا توقف بقصد القراءة ولو مع الفتح بخلاف ما لو قصد الفتح فقط أو أطلق فتبطل صلاته على المعتمد ولو فتح عليه قبل توقفه قطع قراءته فيستأنف ولا فرق في الفتح بين الفاتحة والسورة وكسؤال اللجنة اذا سمع من امامه آية فيها ذكر اللجنة والاستعاذة من النار اذا سمع منه آية فيها ذكر النار وصلاته على النبي ﷺ اذا سمع منه آية فيها اسمه أو نحو ذلك (قوله ومن جهل الفاتحة) أى لم يحفظها وقوله وتعنرت عليه قيد لا بد منه بخلاف ما اذا جهلها لكن لم تعنر عليه لو جود معلم مثلاً فإنه يجب عليه قراءتها وقول المحشى هو عطف تفسير خلاف الظاهر (قوله لعدم معلم مثلاً) أى أو مصحف أو نحوه ومثله ما لو لم يجد أجرة تعليمه أولم يقدر على ما يوصله اليه قبل خروج الوقت بما يجب صرفه في الحج (قوله وأحسن غيرها) أى غير الفاتحة وقوله من القرآن بيان للغير مشوب بتبعيض (قوله وجب عليه سبع آيات) أى بعدد آيات الفاتحة فلو نقص عن السبع لم يجزئه وان طال لرعايته العدد واستحسن الشافعى رضى الله عنه أن يقرأ ثمانية لتكون بدلا عن السورة (قوله متوالية) أى أو متفرقة أى وان لم تفد المتفرقة معنى منظوما على المعتمد وان كان يحفظ غيرها خلافاً لن قال انما تجزى المتفرقة التي لا تفيد معنى منظوما اذا لم يحسن غيرها أما اذا أحسن غيرها فلا وجه لأجزائها وقد علمت ان المعتمد اجزاؤها مطلقا (قوله فان عجز عن القرآن) أى بان لم يحفظه ولم يجد معلما ولا مصحفاً أو نحوه (قوله أى بذكر) أى بسبعة أنواع منه نحو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ثم يكرر ذلك أو يزيد عليه حتى يبلغ قدر الفاتحة والافعالوم أن ذلك ينقص عنها والدعاء كالدكر لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخرة ولو بغير العريية ومنه اللهم ارزقنى زوجة حسنة على ما يتعلق بالدنيا كاللهم ارزقنى دينارا (قوله بدلا عنها) لكنه لا يجب أن يقصد البدلية بل الشرط أن لا يقصد غيرها حتى لو استفتح أو تعوذ بقصد تحصيل سنتها فقط لم يجز ثم خلافاً لابن حجر (قوله بحيث لا ينقص عن حروفها) أى حال كون البدل متلصبا بحيث لا ينقص مجموعه عن مجموع الفاتحة سواء كان البدل قرأنا أو ذكرا أو دعاء ولا يشترط مساواة الآيات وأنواع الذكركر والدعاء والحرف المشدد من البدل كالخرف المشدد من الفاتحة والحرفان منه كالخرف المشدد منها لا عكسه وحروف الفاتحة مائة وستة وخمسون باثبات ألف مائة وخمسون وخمسون بحذفه وكان بعض العلماء يقرأ فى الركعة الاولى مالك باثبات الالف وفى الثانية ملك بحذفها لانه يسن تطويل الاولى عن الثانية ولو يحرف كذا قالوا والحق انها مائة وثمانية وثلاثون بالابتداء بالفتات الوصل كما قاله الزبائدى ووجه ما قالوه عد الشدات الاربع عشرة حروف فمات عد أنى صراط فى الموضوعين وألف الضالين لكونها ملفوظا بها وان كانت محذوفة فسرهما فاذا زدت هذه السبعة عشر على المائة والثمانية والثلاثين كانت الجملة مائة وستة وخمسين باثبات ألف مائة وخمسة وخمسين بحذفها ووجه ما قاله الزبائدى اسقاط الشدات الاربع عشرة لكونها صفات الحروف المشددة وليست بحروف حقيقة واسقاط ألفى صراط فى الموضوعين وألف الضالين لكونها ملفوظا بها وان كانت محذوفة فسرهما وان كان لم يحسن قرأنا ولا ذكرا) أى ولادعاء فان قيل فبماذا دخل فى الصلاة وكيف انعقدت صلاته أوجب بأنه يصور ذلك بما اذا لقنه شخص

فان تخلل الذكركر بين موالاتها قطعها الا أن يتعلق الذكركر بمصلحة الصلاة كتابين المأموم في أثناء فاتحته لقراءة امامه فإنه لا يقطع الموالة ومن جهل الفاتحة وتعنرت عليه لعدم معلم مثلاً وأحسن غيرها من القرآن وجب عليه سبع آيات متوالية هوذا عن الفاتحة أو متفرقة فان عجز عن القرآن أى بذكر بدلا عنها بحيث لا ينقص عن حروفها فان لم يحسن قرأنا ولا ذكرا

التكبير فأحرم بها ثم ذهب أو كان يعرفها ثم نسيها فإن كان لا يعرفها بوجه أبدا دخل في الصلاة بدونها كالآخرس
 (قوله رقف قدر الفاتحة) أي بالنسبة الوسط المعتدل في ظنه ويندب أن يقف وقفة بعدها بدلا عن السورة ولا يجب
 عليه تحريك لسانه بخلاف الآخرس الذي طرأ آخرسه ولو قدر على بعض الفاتحة وبعض غيرها أتى ببعضها في محله
 و ببعض غيرها في محله تقسم أو تأخر أو توسط ولو قدر على بعض الفاتحة فقط كرره وكذا الوقف على بعض القرآن
 وأما لو قدر على بعض الذكر أو الدعاء فقبل يكمل عليه بالوقوف والمعتد أنه يكرره أيضا وهو واضح ولو شرع
 في البدل ثم قدر على الفاتحة قبل فراغه لزمته كافي العباب وغيره فإن كان بعد فراغه ولو قبل الركوع أجزاء
 ومثل ذلك يقال في قدرته على الذكر والدعاء فإن كان قبل أن تمضي وقفة بقدر الفاتحة لزمه الألفلا (قوله رقف
 بعض النسخ وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها) بعضهم اختار هذا البعض لما في غيره
 من إيهام صحة قراءة البسملة في غير محلها وأما هذا البعض ففيه تصريح بالمراد لكن ربما يقتضى صدره
 وهو قراءة الفاتحة بعد الخ أن البسملة ليست منها إلا أن يحمل على أن المعنى وقراءة معظم الفاتحة بعد الخ
 بقرينة قوله وهي آية منها (قوله والخامس) أي من الأركان الثمانية عشر (قوله الركوع) هو لغة
 مطلق الانحناء وشرعا أن ينحني بغير انحناس قدر بلوغ راحتيه ركبتيه كما سجد كره الشاوخ وقيل معناه لغة
 الخضوع وهو من خصائص هذه الأمة فإن الاسم السابقة لم يكن في صلاتهم ركوع وأما قوله تعالى وراكعي مع
 الراكعين فمعناه صلى مع المصلين من باب اطلاق اسم الجزء وإرادة الكل كذا قيل ونظيره بأنه إذا لم يكن في
 صلاتهم ركوع فكيف يقال بأنه من اطلاق الجزء وإرادة الكل مع أنه لم يكن الركوع جزءا من صلاتهم
 فالأحسن التأويل بان المراد اخضى مع الخاضعين كما هو المعنى اللغوي على القول الثاني وشرع في صلاة العصر
 لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال أول صلاة ركعنا فيها العصر فقلت يا رسول الله ما هذا فقال بهذا أمرت
 فيكون النبي ﷺ صلى الظهر قبل ذلك وقيام الليل قبل فرض الصلوات بالركوع وهذا قرينة على خلو
 صلاة الامم السابقة عن الركوع • واعلم أنه يجب في الركوع أن لا يقصد به غيره فقط فلو هو بقصد سجود
 تلاوة فلما وصل الحد راكع عن له أن يجعله عن الركوع لم يكف بل يجب عليه القيام ليركع منه نعم ان كان تابعا
 لأمامه كفاه ولا يجوز له العود للقيام كما لو قرأ أمامه آية سجدة فهو في ظن أنه هو يسجد للتلاوة فهو لذلك
 فرأه لم يسجد بل هو للركوع فينبغيه ويقتصر على ذلك المأموم ويكفيه للتابعة (قوله وأقل فرضه) مبتدا
 خبره قوله أن ينحني الخ وكان الأولى أن يقول وأقله يحذف لفظ فرض لانه يقتضى أن فرضه أقل وأكمل
 مع أن أقله هو الفرض فقط وأكمله مندوب كإسبائي فالأقل والأكمل انما هما وصفان للركوع من حيث هو لا لفرضه
 إلا أن يجب بان الاضافة للبيان أي أقل هو فرضه وما يدل على أن الاكمل للركوع لا لفرضه قوله فيما بعد
 وأكمل الركوع ولم يقل وأكمل فرضه نبع عليه الشيخ عطية (قوله لقائم) وأما أقله لقاعد فهو أن ينحني
 بحيث تحاذي جبهته مآمام ركبتيه وأكمله أن تحاذي جبهته موضع سجوده من غير مماسه والا كان سجودا
 لاركوعا وقوله قادر على الركوع سيأتي محترزه في قوله فان لم يقدر الخ فقد أخذ محترز القادر وترك محترز القائم
 وقد علمته (قوله معتدل الخلقة) وغيره كقصير اليدين وطولهما يقدر معتدلا وقوله سليم يديه وركبتيه وغير
 السليم كمقطوع اليدين يقدر سليما (قوله أن ينحني) أي انحناءه فإن وما بعده في تأويل مصدر كما هو ظاهر
 (قوله بغير انحناس) بخلاف مآلوا نحن بانحناس وهو أن يطأطيء عجيزته ويرفع رأسه ويقدم صدره ثم ان كان
 فعل ذلك عامدا عالما بطلت صلاته والام تبطل ويجب عليه أن يعود للقيام ويركع ركوعا كافيا ولا يكفيه هو
 الانحناس (قوله قدر) أي انحناء قدر فهو منصوب على أنه صفة لوصف محذوف هو المفعول المطلق لينحني
 وقوله بلوغ أي وصول وقوله راحتيه هما بطنا الكفين ماعدا الاصابع وقوله ركبتيه أي موصلي ساقيه وفخذه فلو
 وصلت أصابع ركبتيه لم يكف (قوله لو أراد وضعهما عليهما) أي لو أراد وضع راحتيه على ركبتيه لو صلتا فإجاب لو
 محذوف يدل عليه ما قبله وأتى بذلك لثلاثتهم انه لا بد من وضعهما بالفعل (قوله فان لم يقدر الخ) قد عرفت انه مفهوم

وقف قدر الفاتحة وفي
 بعض النسخ وقراءة
 الفاتحة بعد بسم
 الله الرحمن الرحيم
 وهي آية منها (و)
 الخامس (الركوع)
 وأقل فرضه لقائم
 قادر على الركوع
 معتدل الخلقة سليم
 يديه وركبتيه أن
 ينحني بغير انحناس
 قدر بلوغ راحتيه
 ركبتيه لو أراد وضعهما
 عليهما فان لم يقدر
 على هذا الركوع

القادر السابق (قوله) انحنى مقبوره وأما بطرفه) عبارة الخطيب والعاجز ينحني قدر امكانه فان عجز عن الانحناء أصلاً أو مأ برأسه ثم بطرفه انتهت ومنها تعلم أن الشارح أسقط مرتبة بعد انحناء مقبوره وقبل الایاء بطرفه وهي الایاء برأسه وأن قوله وأوماً بطرفه إشارة للرتبة الثالثة فكان الاولى أن يعبر فيها بتم بدل الواو لانه ربما يوهم أن الانحناء والایاء بطرفه مرتبة واحدة فلا وجه لضمه لسابقه بالجلّة فهي عبارة غير محررة والطرف بسكون الراء البصر والمراد به هنا الاجفان ولو عبر بها لكان أولى لانها هي التي يرمي بها دون البصر (قوله) وأكمل الركوع الخ) ذكره ثلاثة أشياء التسوية والنصب والاخذ فجعلها خبراً عن أكمل الركوع وهو مندوب ويكره تركه وكان الاولى أن يقدم ذلك على قوله فان لم يقدر الخ لان ذلك في حق القادر فقط (قوله) تسوية الراكم) من اضافة المصدر لفاعله وسواء كان الراكم ذكر أو أنثى أو خنثى وقوله ظهره مفعول للتسوية وقوله وعنقه معطوف عليه وقوله بحيث يصيران أي ظهره وعنقه وهذا تصوير للتسوية ببيان لضابطها وقوله كصفيحة واحدة أي كالوح واحد من نحاس لا اعوجاج فيه (قوله) ونصب ساقيه) عطف على تسوية وكان الاولى أن يقول ونصب ركبتيه لانه يلزم من نصب ركبتيه نصب ساقيه ولا عكس (قوله) وأخبر ركبتيه بيديه) أي بالفعل للاتباع في ذلك مع تفريق أصابعه تفريقاً وسطاً لجهة القبلة لانها أشرف الجهات والاقطع لا يأخبر ركبتيه بيده بل يرسلهما ان كان مقطوعهما أو أحدهما ان كان مقطوعاً واحداً ومثل الاقطع قصير اليدين (قوله) والسادس) أي من أركان الصلاة الثانية عشر (قوله) الطمأنينة) ولا تقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة وأقلها ان تستقر أعضاؤه راكمها بحيث ينفصل رفعه عن هويه (قوله) وهي سكون بعد حركة) أي سكون الأعضاء بعد حركة الهوى للركوع وقبل حركة الرفع منه ولذلك قيل هي سكون بين حركتين ولو عبر الشارح بذلك لكان أوضح والمراد من العبارتين واحد (قوله) فيه) متعلق بالطمأنينة وقوله أي الركوع تفسير للضمير (قوله) والمصنف يجعل الطمأنينة في الأركان ركناً مستقلاً) أي فلذلك عدّها من الأركان وقوله وغير المصنف يجعلها هيئة تابعة للأركان أي صفة تابعة للأركان الموصوفة بها وعلى كلا القولين لا تصح الصلاة بدونها فالخلف لفظي وقيل معنوي كما مر (قوله) والسابع) أي من أركان الصلاة لكن محط الركنية على الاعتدال وأما الرفع من الركوع فهو مقدمة له كالهوى للركوع والسجود فكان الاولى حذفه وبعضهم جعل عطف الاعتدال على الرفع للتفسير فيكون المراد بالرفع هو الاعتدال وقال بعضهم الركن مجموع الرفع والاعتدال الا انه يلزم من الاعتدال الرفع دون عكسه فقدير رفع ولا يصل لحد الاعتدال (قوله) والاعتدال) هو لغة المساواة والاستقامة وشرعاً أن يعود لما كان عليه قبل ركوعه من قيام أو قعود والاعتدال ركن ولو في النافلة كما صححه في التحقيق وقيل لا يجب الاعتدال في النفل ويجب أن لا يقصد بالاعتدال غيره فقط كما تقدم في الركوع فلو اعتدل خوفاً من حية مثلاً لم يكف لانه صارف (قوله) قائماً) لو أسقطه لكان أولى لانه ينافي قوله بعدم قيام قادر وقعود عاجز ويمكن أن يجعل في كلامه حذف والتقدير قائماً أو قائداً كما يدل عليه ما بعده (قوله) على الهيئة التي كان عليها) أي على الصفة والحالة التي كان عليها وقوله من قيام قادر الخ بيان لتلك الهيئة ولم يذكر من ذلك الاضطجاع لان المضطجع يجلس للركوع فيعتدل بعوده الجالس الذي ركع منه (قوله) وقعود عاجز عن القيام) أي أو القادر على القيام في النفل اذا فعله من قعود أو اضطجاع لما علمت من أن المضطجع يقعد للركوع فكان الاولى حذف التقيد بالعاجز عن القيام الا أن يقال انما قيده نظراً للغالب من أن القادر يصلي النفل من قيام (قوله) والثامن) أي من أركان الصلاة (قوله) الطمأنينة فيه) أي بان تستقر أعضاؤه على ما كان عليه قبل ركوعه بحيث ينفصل ارتفاعه للاعتدال عن هويه للسجود ولو سجد ثم شك هل تم اعتداله أو لا اعتدل واطمأن وجوباً ثم سجد (قوله) والتاسع) أي من أركان الصلاة (قوله) السجود) هو لغة التظلمن والميل وقيل الخضوع والتذلل وشرعاً مباشرة بعض جبهة المصلي ما يصلي عليه من أرض أو غيرها كما سجد كره الشارح ويجب أن لا يقصد به غيره كما مر في الركوع فلو سقط على وجهه من الاعتدال وجب العود اليه ثم يسجد لا تنفاه الهوى في السقوط ويجب

في مقبوره وأوماً
لرفه وأكمل
ركوع تسوية
الراكم ظهره وعنقه
بحيث يصيران
كصفيحة واحدة
ونصب ساقيه وأخذ
ركبتيه بيديه (و)
السادس (الطمأنينة)
وهي سكون بعد
حركة (فيه) أي
الركوع والمصنف
يجعل الطمأنينة في
الأركان ركناً مستقلاً
ومشى عليه النووى
في التحقيق وغير
المصنف يجعلها هيئة
تابعة للأركان (و)
السابع (الرفع) من
الركوع (والاعتدال)
قائماً على الهيئة التي
كان عليها قبل
ركوعه من قيام قادر
وقعود عاجز عن
القيام (و) الثامن
(الطمأنينة فيه) أي
الاعتدال (و)
التاسع (السجود)

أن يرفع أسافله وهي عجيزته وما حولها على أعاليه وهي رأسه ومنكباه فلو صلى في سفينة مثلاً لم يتمكن من ذلك لميلها صلى على حسب حاله ولزمه الاعادة لانه عند نادر بخلاف ما لو كان به علة لا يمكن معها السجود الا كذلك فانه لا اعادة عليه فان أمكنه السجود على نحو وسادة يضعها تحت جبهته مع التنكيس لزمه حصول هيئة السجود بذلك وان كان بلا تنكيس لم يلزمه السجود عليها القوات هيئة السجود بل يكفيها ما يمكنه من الانحناء ومثل ذلك يقال في نحو الحبل التي لا يمكنها السجود الا بوضع نحو وسادة وفيما لو طال أنفه وصار يمنعه من وضع الجبهة على الارض مثلاً ولا يكلف حفر نقرة للارتك لمافيه من المشقة (قوله مرتين في كل ركعة) انما عداها ركناً واحداً لاتحاد جنسهما وعداد كنن في الجامعة لان المدار فيها على ما نظهر به المخالفات وانما كرر السجود دون غيره من الاركان لمافيه من زيادة التواضع بوضع أشرف الاعضاء على مواطئ الاقدام ولهذا كان أفضل من الركوع ولما فيه من ارغام الشيطان واذا لاله حيث لم يسجد لآدم وأمر ابن آدم بالسجود فسجد من غير أن يورد أنه اذا سجد في العبد اعتزل الشيطان يبكي ويقول يا ولي أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فلم أسجد في النار ولمافيه من شدة القرب بين العبد وربّه كما ورد أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقال بعضهم الحكمة في كون السجود مرتين أن الركوع فيه دعوى العبودية والسجدتين كالشاهدين عليها (قوله وأقله) أي أقل السجود (قوله مباشرة الخ) فيجب كشف الجبهة ويسن كشف اليدين والرجلين ويكره كشف الركبتين ما عدا ما يجب ستره منهما مع العورة فالوسجد مع حائل على جبهته بحيث يعمها كأن كان في موضع سجوده رقة أو تراب فالتصق أحدهما بجبهته لم يصح سجوده معه وكذلك السجود على متصل به يتحرك بحركته في قيام أو قعود ولو بالقوة على الاعتماد حتى لو صلى من قعود وسجد على متصل به لا يتحرك بحركته في القعود وكان بحيث لو صلى من قيام لتحرك بحركته ضرراً خلا للشيخ الخطيب حيث قال بعدم الضرر باعتبار الحالة الراهنة ولو سجد على متصل به لا يتحرك بحركته كطرف عمامته الطويل جدالم يضر لانه في حكم المنفصل وهكذا لو سجد على نحو منديل بيده فلا يضر لانه لا يعد متصلاً في العرف ولو سجد على عصا بجرح أو نحوه وشق عليه ازالته ولم يكن تحتها نجاسة غير معفو عنها وكان متطهراً بالماء لم تلزمه الاعادة لانها اذا لم تلزمه مع اليماء للعذر فعدم لزومها لهذا الأولى ولو سجد على شعر نبت بجبهته كفي لان ما نبت عليها مثل بشرتها ذكره البغوي في فتاوى وكذا لو سجد على سلعة نبت بجبهته لانها جزء منها بخلاف ما لو سجد على نحو يده فانه يضر (قوله بعض جبهة المصلي) هي ما بين الصدين طولاً وما بين شعر الرأس وشعر الحاجبين عرضاً وخرج بالجبهة الجبين وهو جانب الجبهة من الجهتين فلكل شخص جبينان فلا يكفي وضعه وحده لكن يسن وضعه مع الجبهة وانما اكتفى ببعض الجبهة لانه بذلك يصدق عليه أنه سجد على الجبهة ويجب وضع جزء من ركبتيه ومن باطن كفيه ومن باطن أصابع قدميه مع الجبهة في السجود لخبر الشيخين أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين ولو خلق له رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل فان عرف الزائد فلا اعتبار به وان سامت وانما الاعتبار بالأصلي وان كانت كلها أصلية اكتفى في الخروج عن عهده الواجب بوضع بعض إحدى الجهتين ويدين وركبتين وأصابع رجلين والمراد أنه يضع يداً من جهة اليمين ويداً من جهة اليسار وركبة من هذه وركبة من هذه وقدم من هذه وقدم من هذه فلا يكفي وضعها من جهة واحدة فان اشبهه الأصلي بالزائد وجب وضع جزء من كل منها ولا يكفي بوضع جزء من بعضها لاحتلاله يادته ونقل عن الرملي في الدرر أنه يكفي وضع جزء من بعضها لان المأمور به السجود على سبعة أعظم وهو حاصل بذلك ونقله عن والده أيضاً لكن الاعتماد الاول لان وضع الزائد في ذلك انما هو لتحقيق وضع السبعة الأصول كما هو ظاهر ولو خلق كفه مقابلاً وجب وضع ظهر كفه لانه في حقه بمنزلة البطن بخلاف ما لو عرض له الانقلاب فالأقرب أنه ان أمكنه وضع البطن ولو بمعين وجب والا فلا ولو خلق بلا كف فقياس النظائر أنه يقدر له مقدارها (قوله موضع سجوده) مفعول للباشرة وقوله من الارض الخ بيان لموضع سجوده وقوله أو غيرها أي كسفينة

مرتين في كل ركعة
وأقله مباشرة بعض
جبهة المصلي موضع
سجوده من الارض
أو غيرها

وقطن وتبين وسجادة ونحوها ولو سجد على شيء خشن يؤدي جبهته مثلاً فان زحزحها من غير رفع لم يضرب وان رفعها ثم أعادها فان لم يكن اطمأناً لم يضرب والا ضرر لزيادة سجود ولو رفع جبهته من غير عسر وأعادها ضرر مطلقاً (قوله وأكمله) أي أكمل السجود من حيث التكبير لهُوى به وترتيب الأعضاء في الوضع (قوله أن يكبر لهُوى به) فينتدى التكبير مع أول الهوى ويديه حتى ينتهي إلى السجود والهوى بفتح الهاء وضمها معناه السقوط وقيل بالفتح السقوط والضم الصعود وعليه فيتعين الفتح هنا لان المراد السقوط يقال هوى بهوى كضرب يضرب اذا سقط بخلاف هوى بهوى كعلم يعلم فانه يقال ذلك اذا أحب (قوله بالرفع يديه) فلا يسر رفعهما لذلك بخلاف هوى بهوى للركوع والرفع منه (قوله يضع الخ) أي وأن يضع الخ فهو عطف على يكبر فيكون من الاكمل لكن من حيث الترتيب في الوضع فلا ينافي أن وضع هذه الاعضاء ما عدا الانفس الواجب بخلاف الترتيب ينشأ في الوضع هكذا بان يضع الركبتين أولاً ثم اليدين ثم الجبهة والانف معافاة من الاكمل (قوله ثم جبهته وأنفه) أي معاً كما أشار إليه بتعبيره بالوارفوضع الانف سنة مع الجبهة والا يكفي وضعه وحده لان المعتبر هو الجبهة (قوله والعاشر) أي من أركان الصلاة (قوله اطمأنته فيه) تقدم تفسيرها بانها سكون بعد حركة أو سكون بين حركتين بحيث ينفصل رفعه عن هوى وقوله أي السجود تفسير للضمير (قوله بحيث الخ) ظاهره أن هذا انصوير للطمأنته وليس كذلك بل هو تصوير للتحامل في الجبهة فلعل هنا حذفاً والتقدير يجب التحامل في الجبهة بحيث الخ ولا يجب التحامل في غير الجبهة على العتمة فيجب تمكينها فقط لظهور اذا سجدت فكن جبهتك ولا تنقر نقر (قوله ينال) أي يصيب وقوله موضع سجوده متعول مقدم وقوله ثقل رأسه فاعل مؤخر (قوله ولا يكفي امساس الخ) أي لعدم التحامل ولو لمع وجود الطمأنته فليس ذلك من مفهوم الطمأنته وان كان قد يتوهم من كلام الشارح خلافه (قوله بل يتحامل) أي بالجبهة فقط لانه لا يجب التحامل في غيرها كما علمت (قوله بحيث لو كان الخ) تصوير للتحامل وهو توضيح للتصوير السابق أعني قوله بحيث ينال الخ وقوله تحته فطن مثلاً أي أو تبين أو نحوه وقوله لا ينكس أي اندك وهذا ظاهر اذا كان تحته فطن أو نحوه قليل والا كفى انكباس الطبقة العليا منه فقط هي التي تلي جبهته بخلاف التي تلي الارض فلا يشترط انكباسها (قوله وظهر أثره) أي أثر التحامل والمراد بآثره الثقل وقوله على يدي ليدفع على معنى اللام فالمعنى وظهر الثقل الذي هو أثر التحامل ليدكان تحس يده بالثقل وتشعر به وقوله لو فرضت تحته أي تحت ذلك القطن مثلاً ان كان قليلاً والطبقة العليا منه ان كان كثيراً (قوله والحادي عشر) أي من الأركان الثانية عشر (قوله الجلوس بين السجدين) أي ولو في النفل وقيل لا يجب في النفل وقال أبو حنيفة يكفي أن يرفع رأسه من الارض أدنى رفع كحد السيف لكن في الصحيحين أنه كان ^{مجلساً} اذا رفع رأسه لم يسجد حتى يستوي جالساً فيه رد على أبي حنيفة ويجب أن لا يقصد به غيره كما مر في الركوع وغيره فالورفع فزعاً من شيء لم يكف فيجب عليه أن يعود للسجود ثم يجلس (قوله سواء صلى قائماً أو مضطجعا) أي لانه اذا صلى مضطجعا يجب عليه أن يجلس ليسجد ثم يجلس بين السجدين ثم يسجد (قوله وأقله سكون الخ) لا يخفى أن سكون حركة أعضائه ليس نعر يغال للجلوس بل هو نعر يف للطمأنته كما تقدم فلو قال وأقله أن يستوي جالساً كان أظهر (قوله حركة أعضائه) من إضافة الصفة للموصوف أي أعضائه المتحركة لانها هي التي تتصف بالسكون بخلاف الحركة فانها لا تتصف بالسكون (قوله واكمله الزيادة على ذلك) أي سكون حركة أعضائه وقوله بالدعاء الوارد فيه أي وهو رب اغفر لي وارحمني واجبرني لا كافراً ولا شقياً ولو طوله عن الدعاء الوارد فيه بقدر أقل التشهد بطلت الصلاة كما لو طول الاعتدال الزيادة عن الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة الا في محل طلب فيه التطويل كاعتدال الركعة الأخيرة لانه طلب فيه التطويل في الجلة بالقنوت وانما بطلت الصلاة بتطويلهما لانهما ركنان قصيران فلا يطولان (قوله فاولم يجلس) أي يستوي جالساً بدليل ما بعده وقوله بل صار الى الجلوس أقرب أي منه الى السجود ومثله بالاولى ما اذا كان الى السجود

وأكمله أن يكبر لهُوى به
للسجود بلا رفع
يديه يضع ركبتيه
ثم يديه ثم جبهته
وأنفه (و) العاشر
(الطمأنته فيه) أي
السجود بحيث ينال
موضع سجوده ثقل
رأسه ولا يكفي
امساس رأسه موضع
سجوده بل يتحامل
بحيث لو كان تحته
قطن مثلاً لا ينكس
وظهر أثره على يدي
فرضت تحته (و)
الحادي عشر
(الجلوس بين
السجدين) في كل
ركعة سواء صلى قائماً
أو مضطجعا وأقله
سكون بعد حركة
أعضائه وأكمله
الزيادة على ذلك
بالدعاء الوارد فيه
فالولم يجلس بين
السجدين بل صار
الى الجلوس أقرب لم
يصح

أقرب أو اليهما على حد سواء وقوله لم يصح أي لانه لا بد من الاستواء كما يدل عليه خبر الصحيحين السابق وإن كان مقتضى القياس على ما إذا كان إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع أو اليهما على حد سواء حيث اكتفى بهما في القيام أن يكتفى بهما في الجلوس ويمكن أن يفرق بأن ذلك يسمى قياماً في العرف ولا يسمى ذلك جلوساً في العرف كما هو صريح كلام الشارح لكن جرى الشيخ الجوهري في شرح المنهج على أن ذلك يكتفى في الجلوس فانظره (قوله والثاني عشر) أي من الأركان (قوله الطمأنينة فيه) وتقدم تعريفها وقوله أي الجلوس بين السجدين تفسير للضمير (قوله والثالث عشر) بفتح الجزأين لانه مركب تركيباً عددياً وكذا الرابع عشر ونحوه (قوله الجلوس الأخير) برده عليه أن الأخير يوهم سبق غيره وهو الجلوس الأول مع أن نحو المصباح والجمعة ليس فيه إلا جلوس واحد وأشار الشارح إلى الجواب عن ذلك بقوله أي الذي يعقبه السلام فالمراد بالجلوس الأخير ما يعقبه السلام سواء تقدمه غيره أم لا وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي أن جلوس السلام ليس داخل في الجلوس الأخير لانه لا يعقبه السلام فالمراد بالجلوس أن الجلوس الأخير صار عاملاً لما كان آخر الصلاة وإن لم يتقدمه جلوس أول (قوله والرابع عشر) أي من أركان الصلاة (قوله التشهد) هو في الأصل اسم للشهادتين فقط ثم أطلق على التشهد المعروف لاشتراكه على الشهادتين فهو من إطلاق اسم الجزء على الكل وفرض في السنة الثانية من الهجرة وقيل غير ذلك وبدل على فرضيته خبر ابن مسعود كذا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عبادة السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال عليه السلام لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله الخ فقوله قبل أن يفرض علينا التشهد دليل على فرضيته وكذلك الأمر به في قوله ولكن قولوا التحيات لله الخ فإن الأمر للوجوب فالدلالة في الحديث على الفرضية من وجهين والمراد فرضه في الجلوس آخر الصلاة ويشترط في التشهد أن يسمع نفسه به أو المولى إلا أن تحمله غيره لم يعتد به إلا ما ورد فيه من الأكمل ولا يضر زيادة النداء قبل أيها النبي ولا الميم في عليك ولا وحده لا شريك له وقراءته قاعداً إلا لعذر وأن يكون بالعبودية عند القدرة عليها ولو بالتعلم وعدم المصارف ومراعاة الحروف والكلمات والتشديدات فلا بد من التشديد أو الهمز في قوله أيها النبي ولا يجوز ترك التشديد أو الهمز معاً وصلاً ووقفاً على المعتمد خلافاً للزبادي القائل بجواز موقوفه وضعيف ويضرب اسقاطاً شدة أن لا اله إلا الله وكذلك اسقاط شدة الرام من محمد رسول الله على المعتمد وقال شيخنا انه يغتفر في الثانية للعوام ولا يشترط ترتيب التشهد إذا لم يلزم على عدم الترتيب تغيير معناه كأن قال السلام عليك أيها النبي التحيات لله السلام علينا وعلى عبادة الله الصالحين فإن غير المعنى لم يصح وتبطل به الصلاة إن تعمد كأن قال التحيات عليك السلام لله (قوله أي الجلوس الأخير) تفسير للضمير (قوله وأقل التشهد الخ) وسكت عن أكمله لانه معروف وهو موجود في بعض النسخ وهو التحيات المباركات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عبادة الله الصالحين أشهد أن لا اله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله أو أشهد أن محمداً عبده ورسوله أو أشهد أن محمداً رسول الله فهذه ثلاث مع أشهد أو أن محمداً رسول الله أو أن محمداً عبده ورسوله أو أن محمداً رسول الله فهذه ثلاث من غير لفظ أشهد فالجاء ستة ولا بد من الواو في جميعها فقول القليوبي زيادة الواو مع أشهد من الأكمل فيسكن أحدهما يقتضي الاكتفاء بأشهد من غير الواو وليس كذلك هنا بخلافه في الأذان والإقامة فكان عليه أن يقول ذكر أشهد مع الواو من الأكمل فلا وائي بالواو اكتفى (قوله التحيات لله) أي مستحقه والتحيات جمع تحية وهي ما يحيا به من قول أو فعل والقصد من ذلك الثناء على الله بانه مستحق لجميع التحيات الصادرة من الخلق للأنك لان كل ملك من ملوك الأرض كانت رعيته تحييه بتحية مخصوصة فلك العرب كانت رعيته تحييه بأنهم صلباً قبل الإسلام وبالسلام بعد الإسلام وملك الأكاسرة كانت رعيته تحييه بالسجود له وتقبيل الأرض وملك الفرس كانت رعيته تحييه بطرح اليد على الأرض قدمه ثم تقبيلها وملك الحبشة كانوا يحيونه بوضع اليدين على الصدر مع تسكينه وملك الروم كانوا يحيونه بكشف الرأس وتكسيها وملك النوبة كانوا يحيونه بجعل اليدين على الوجه وملك جبر كانوا يحيونه بالإيماء بالدعاء بالأصابع

(و) الثاني عشر
(الطمأنينة فيه) أي
الجلوس بين
السجدين (و)
الثالث عشر (الجلوس
الأخير الذي يعقبه
السلام) (و) الرابع
عشر (التشهد فيه)
أي الجلوس الأخير
وأقل التشهد
التحيات لله

سلام عليك أيها
النبي ورحمة الله
وبركاته سلام علينا
وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن
لا اله الا الله وأشهد
أن محمدا رسول الله
(و) الخامس عشر
(الصلاة على النبي
ﷺ فيه) أي
الجالوس الاخير بعد
الفراغ من التشهد
وأقل الصلاة على
النبي ﷺ

وملك اليمامة بوضع اليد على كتفه فان بالغ رفعها ووضعها مرارا وجعت اشارة الى أنه تعالى مستحق لجميعها
ويزاد في الاكمل كما علم مما مر المباركات الصلوات الطيبات وهي على حذف حرف العطف في الثلاثة أي والمباركات
وهي التاميات اي الاشياء التي تنمو وتزيد والصلوات أي الصلوات الخمس وقيل مطلق الصلوات ولو غير الخمس
والطيبات اي الاعمال الصالحة وقيل المراد بالطيب ضد الخبيث وقد ذكر الفسني في شرح الاربعين أنه ورد أن في الجنة
شجرة اسمها التحيات وعليها طائر اسمه المبركات وتحتها عين اسمها الطيبات فاذا قل العبد ذلك نزل الطائر
المذكور عن الشجرة المذكورة وانعمس في ذلك العين ثم يخرج منها وهو ينفض أجنحته فيقطر الماء منه فيخلق
الله من كل قطرة ملك كما يستغفر الله لذلك العبد الى يوم القيامة والله على كل شيء قدير (قوله سلام عليك) بالتنوين
فلو أسقطه مع عدم التعريف بالالف واللام ضرر خلافا لابن حجر والانيان بالالف واللام من الاكمل فلو أتى بالالف
واللام بالتنوين لم يضر وان كان لحنا ونكتة التنكير في رواية ابن عباس أن يأخذ كل مصلي منه على حسب حاله من
مقام السلام على النبي ﷺ ومقام السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وانظر هل كان النبي ﷺ يقول في تشهده
السلام عليك أيها النبي أو يقول السلام على فان كان الاول وهو الظاهر فيحتمل أنه جرد من نفسه شخصا وخاطبه
بذلك ويحتمل أنه على سبيل الحكاية عن الحق سبحانه وتعالى فيكون المولى عز وجل هو المخاطب به بذلك ومعنى
السلام السلامة من النقائص والآفات واسم الله تعالى ويكون المعنى اسم الله عليك بالحفظ لكنه بعيدا للتبادر الاول
(قوله أيها النبي) بالتشديد اذ بالهمز فاوتر كم ماض كما مر وقوله ورحمة الله وبركاته أي عليك ومعنى بركاته خيراته لان
معنى البركة الخير الالهي في الشيء (قوله سلام علينا) بالتنكير مع التنوين والتعريف من الاكمل والضمير في علينا
للحاضرين من امام ومأموم وملائكة وانس وجن اوجميع الامم وقوله وعلى عباد الله الصالحين أي القائمين بحقوق
الله وحقوق عباده لان الصالح هو القائم بحقوق الله وحقوق العباد وقال البيضاوي هو الذي صرف عمره في طاعة الله
وماله في مرضاته وهو ناظر للصالح الكامل فلا ينافي أن من صرف مدة عمره في عمل المعاصي ثم تاب توبة صحيحة وسلك
طريق السلوك وقام بخدمة ملك الملوكة يسمى صالحا فاندفع اعتراض المحشي عليه بأنه يقتضي أن من ذكر ليس صالحا
ومن البين أنه في حيز السقوط (قوله أشهد أن لا اله الا الله) أي أقر وأذعن بأنه لا معبود بحق ممكن الا الله ويتعين
لفظ أشهد فلا يقوم غيره مقامه لان الشارع تعبدنا به (قوله وأشهد) قد علمت أن الواو لا بد منها وذكر
أشهد معها من الاكمل خلافا لما تفيد عبارة القليوبي وقوله أن محمدا الاولى ذكر السيادة لان الافضل سلوك
الادب خلافا لمن قال الاولى ترك السيادة اقتصارا على الوارد والمعتد الاول وحديث لا تسودوني في صلاتكم بالواو
لا بالياء باطل وقوله رسول الله الاتيان بالاسم الظاهر من الاكمل فيكني رسوله كما تقدم وانما قال رسول الله ولم يقل
نبي الله لانه لو قال نبي الله لاحتاج الى أن يقول ورسوله لان الرسالة أخص من النبوة فلا يلزم من كونه نبيا كونه
رسولا فيحتاج للتنصيص على كونه رسولا ليظهر فضله على من ليس له مقام الرسالة من النبيين (قوله والخامس
عشر) أي من أركان الصلاة (قوله الصلاة على النبي ﷺ فيه) أي لقوله تعالى صلوا عليه فدل ذلك على
الوجوب لان الامر للوجوب وقد أجمع العلماء على أنها لا تجب في غير الصلاة والقائل بوجودها في غيرها
محجوج باجماع من قبله والمناسب لها من الصلاة آخرها لانها دعاء والدعاء بالخواتيم أليق واذا وجبت
الصلاة عليه ﷺ وجب القعود لها بالتبعية ويؤخذ وجوب القعود لها من عبارة المصنف حيث قال والصلاة
على النبي ﷺ فيه بناء على تفسير الضمير بالجالوس الاخير كما فعل شارحنا وهو أولى من تفسيره بالتشهد
المحجوج الى أن فيه معنى بعده مع كونه لا يؤخذ عليه وجوب القعود لها من عبارة المصنف كما فعل الشيخ الخطيب
(قوله أي الجالوس الاخير) تفسير للضمير وهو أولى من تفسيره بالتشهد كما علمت (قوله بعد الفراغ من التشهد)
لانه لا بد من الترتيب بينها وبين التشهد فلا يكتفى بها قبل الفراغ منه (قوله وأقل الصلاة الخ) وأكملها اللهم صل
على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى

آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد وخص ابراهيم بالذکر لان الرحمة والبركة لم يجتمعا في القرآن لنبي غيره قال تعالى رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت وانما قلنا في القرآن لان كل نبي اجتمعت له الرحمة والبركة قطعوا آل سيدنا محمد بنو هاشم وبنو المطلب وآل سيدنا ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادهما وكل الانبياء بعد ابراهيم من ولده اسحق الانبياء عليهم السلام فمن ولده اسماعيل ولعل الحكمة في ذلك كما قاله محمد بن أبي بكر الرازي الاشارة الى انفراده بالفضيلة فهو أفضل الجميع وقد استشكل التشبيه في هذه الصيغة بان سيدنا محمداً أفضل من ابراهيم فتكون الصلاة والبركة المطاوبتان له أفضل وأعظم من الصلاة والبركة الحاصلتين لابراهيم فكيف يشبه ما يتعلق بالنبي بما يتعلق بابراهيم مع أن التشبه به يكون أعلى من التشبه وأجيب عن ذلك باجوبة منها أن التشبيه من حيث الكمية أي العدد دون الكيفية أي القدر ومنها أن التشبيه راجع للآل فقط ولا يشكّل بان آل النبي ليسوا بانبياء فكيف يساؤون بأل ابراهيم وهم أنبياء مع ان غير الانبياء لا يساؤونهم مطلقاً لانه لا مانع من مساواة آل النبي وان كانوا غير أنبياء لآل ابراهيم وان كانوا أنبياء بطريق التبعية له عليه السلام وقولنا في العالمين متعلق بمحذوف تقديره وأدم ذلك في العالمين وقولنا انك جيد مجيد لتعليل لذلك المحذوف أو لقولنا صل الخ ومعنى جيد محمود ومعنى مجيد ماجد وهو من كمل شرفاً وكرماً وقد علمت أن المعتمد طلب زيادة السيادة لان فيه ساووك الادب خلافاً لمن قال بتركها امتثالاً للامس (قوله اللهم) أي يا الله فالإيم عوض عن حرف النداء وقوله صل على محمد أي أنزل الرحمة المقرونة بالتعظيم على سيدنا محمد ولو قال على النبي أو الرسول لكفاه دون بقية الاسماء كالماضي وال حاضر والعاقب وان كانت تكفي في الخطبة لانها أوسع باباً من الصلاة (قوله) وأشعر كلام المصنف (الخ) أي دل دلالة خفية حيث قال والصلاة على النبي ولم يقل وعلى آل وقوله وهو كذلك أي والحكم مثل ما أشعر به كلام المصنف (قوله بل هي سنة) أي في الجلوس الاخير دون الاول فلا تنس فيه لانه يطلب تخفيفه (قوله) والسادس عشر) أي من أركان الصلاة (قوله التسليمة الاولى) أي خبر مسلم تحرر عما التكبير وتحليلها التسليم والحكمة في طلب السلام من المصلي أنه كان مشغولاً عن الناس ثم أقبل عليهم (قوله) ويجب ايقاع السلام حال القعود) هذا أحد شروط السلام المنظومة في قول بعضهم

عرف وخطب وصل واجمع ووال وكن * مستقبلاً ثم لا تقصد به الخبرا
واجلس وأسمع به نفساً فان كملت * تلك الشروط وتمت كان معتبراً

فالشرط الاول التعريف بالالف واللام ولا يقوم التنوين مقامه فلا يكفي سلام عليكم بخلاف ما تقدم في قوله سلام عليكم أيها النبي وقوله سلام علينا الورود هناك بخلافه هنا ولا سلامي عليكم ولا سلام الله عليهم بل تبطل بذلك اذا تعمد وعلم والشرط الثاني كاف الخطاب فلا يكفي السلام عليه أو عليهم أو عليها وعليهن والشرط الثالث وصل إحدى كلمتيه بالآخرى فلو فصل بينهما بكلام لم يصح نعم يصح السلام الحسن أو التام عليكم والشرط الرابع مهم الجمع فلا يكفي نحو السلام عليكم أو عليه بل تبطل به الصلاة ان تعمد وعلم في صورة الخطاب والشرط الخامس الموالاة فالولم يوال بان سكت سكوتاً طويلاً أو قصيراً قصد به القطع ضرراً كافياً الفاتحة والشرط السادس كونه مستقبلاً للقبلة بصدرة فلو تحول به عن القبلة ضرراً بخلاف الالتفات بالوجه فانه لا يضر بل يسن أن يلتفت به في الاولى يميناً حتى يرى خده الايمن وفي الثانية يساراً حتى يرى خده الايسر والشرط السابع أن لا يقصد به الخبر فقط بل يقصد به التحلل فقط أو مع الخبر أو يطلق فلو قصد به الخبر لم يصح والشرط الثامن أن يأتي به من جالس وهو الذي ذكره الشارح فلا يصح الايمان به من قيام مثلاً والشرط التاسع ان يسمع به نفسه حيث لا مانع من السمع فالولم يسمع به نفسه لم يكف ولا بد ان يكون بالعمية ان قدر عليها والارجح عنها (قوله) وأقله السلام عليكم) فلا يجوز اسقاط حرف من هذا ولا ابدال حرف منه بغيره نعم ان قال السلم بكسر السين أو فتحها مع سكون اللام أو بفتح السين واللام وقصد به السلام كفي على المعتمد وان كان يطلق على الصلح كافي قوله تعالى وان جنحوه السلم فاجنح لها ويجوز والسلام عليكم بالواو لا نه سبقه ما يصلح للعطف عليه بخلاف التكبير فانه لا يصلح لعدم تقدم ما يصلح للعطف عليه ويجزى عليكم السلام مع

اللهم صل على محمد
وأشعر كلام المصنف
أن الصلاة على
الآل لا تجب وهو
كذلك بل هي سنة
(و) السادس عشر
(التسليمة الاولى)
ويجب ايقاع السلام
حال القعود وأقله
السلام عليكم

الكرهه كما نقله في المجموع عن النص فلا يشترط ترتيب كلماته لتأدية المعنى ولو من غير ترتيب وهو الايمان عليكم على الاظهر وان صحح المحشى أن المعنى الله معكم من أقوال ثمانية فيكون المراد بالسلام اسمه تعالى ولا يخفى ما فيه من البعد اذ تبعدارادته هنا (قوله مرة واحدة) ويجعلها تلقاء وجهه حيث اقتصر عليها ولا يلتفت بحافظة على العدل بين ملكيه (قوله) أكمله السلام عليكم ورحمة الله ولا يندب هنا ويركاته على المعتمد وكذا في صلاة الجنابة على المعتمد أيضا وحكي السبكي فيها ثلاثة أوجه أشهرها لاتسن ثانيها تسن ثالثها تسن في الاولى دون الثانية ويسن للأموم أن لا يسلم الا بعد فراغ الامام من تسليمته وينوي السلام على من التفت هو اليه من ملائكة ومؤمني انس وجن الى منقطع الدنيا وينوي الرد أيضا على من سلم عليه من امام ومأموم (قوله مرتين) اى يقول ذلك مرتين فهو معمول لمخوف وقوله يميننا وشمالا اى يميننا في الاولى وشمالا في الثانية يندى كلامهم مالجهة القبلة وينتهي مامع انتهاء الالتفات فلو سلم الاولى على يساره سلم الثانية على يساره أيضا وقيل على يمينه ولو سلم الثانية معتقدا انه سلم الاولى لم يكفه وسلم الاولى وجوبه لا يعيد الثانية نداء وسجد للسهو ويسن عند اتيانه بالمرتين أن يفصل بينهما بسكتة كما صرح به الغزالي في الاحياء وقد تحرم الثانية بان عرض مناف للصلاة عقب الاولى كحدث وخروج وقت جعة وهى وان لم تكن من الصلاة لكنهما من توابعها ومكملاتها (قوله والسابع عشر) أى من الاركان على الوجه المرجوح كما ذكره الشارح وعلته أن السلام ذكر واجب في أحد طرفي الصلاة فتجب معه نية الخروج كما أن التكبير ذكر واجب في الطرف الآخر فوجب معه نية الدخول وأجاب من لم يوجبها بالقياس على سائر العبادات مع أن النية تليق بالاقدام على الفعل دون الترك لهو بان النية السابقة منسحبة على جميع الصلاة (قوله) نية الخروج من الصلاة) ويجب قرنهما بالتسليمة الاولى فان قدمها عليها عامدا علما بطلت صلاته اتفاقا وان أخرها عنها بطلت على القول بوجوبها لانه ترك ركنا من الصلاة على هذا القول ولا تبطل على القول بعدم وجوبها وهو الراجح ولو نوى الخروج من صلاة غير التي هو فيها بطلت صلاته ان كان عامدا لانه يبطل ما هو فيه بنية الخروج من غيره (قوله وهذا) أى القول بوجوب نية الخروج وقوله وجهه مرجوح قد علمت علته وقد تقدم ردها (قوله) وقيل لا يجب ذلك) لكن يسن رعاية للقول بالوجوب فلو لم ينو الخروج فانت السنة ولم تبطل على هذا القول وهو المعتمد (قوله أى نية الخروج) تفسير لاسم الإشارة فيكون بمعنى المذكور من نية الخروج لانه اسم إشارة لمذكور كما لا يخفى (قوله وهذا الوجه) اى القول بعدم وجوب نية الخروج وقوله هو الاصح اى للقياس على سائر العبادات مع أن النية تليق بالاقدام دون الترك ولان النية السابقة منسحبة على جميع الصلاة من أولها الى آخرها فلا حاجة لنية الخروج (قوله والثامن عشر) أى من أركان الصلاة وعد الترتيب من الاركان بمعنى الفروض صحيح لمن غير احتياج الى تغليب لانه فرض من الفروض بمعنى الاجزاء فيه تغليب لان الترتيب ليس جزءا من الاجزاء أمر وجودى قولاً كان أو فعلا مثل قراءة الفاتحة ومثل الركوع والترتيب ليس كذلك فغلب ما هو جزء على ما ليس بجزء وجعل الكل أجزاء وعبر عنها بالاركان هكذا قال الشيخ الخطيب وبحث فيه ابن قاسم بان الترتيب فعل من الافعال لانه جعل كل شئ في مرتبة والجعل فعل الفاعل وان كان خفيا وان أراد من الترتيب معنى الترتب وهو وقوع كل شئ في مرتبته كان صورة للصلاة وصورة الشئ جزء منه فلا تغليب على كلا الأمرين (قوله ترتيب الاركان) وفي بعض النسخ ترتيبها بالضمير بدل الاركان فلو لم يرتب بين الاركان بان قدم ركنا منها على محله بطلت صلاته ان قدم فعليا على فعلى أو قولاً عامدا علما كان سجدة قبل ركوعه وكأن ركع قبل قراءة الفاتحة فان لم يكن عامدا علما لم تبطل صلاته لكن تجب اعادته في محله ان لم يبلغ مثله والاقام مقامه وتدارك الباقي من صلاته وان قدم قوليا غير السلام على فعلى أو قولاً كأن قدم التشهد على السجود وكان قدم الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم على التشهد فلا تبطل صلاته بذلك وان كان عامدا علما لكن لا يعتد بالمقدم فيعيد في محله ولا يسجد للسهو في تقديم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد وان قدم قوليا هو السلام على محله عمدا بطلت صلاته (قوله حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) فيبينها ترتيب وان لم يكن بين كل

مرة واحدة أو أكمله السلام عليكم ورحمة الله مرتين يميننا وشمالا (و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجهه مرجوح وقيل لا يجب ذلك أى نية الخروج وهذا الوجه هو الاصح (و) الثامن عشر (ترتيب الاركان) حتى بين التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه

منهما وبين الجالس الاخير ترتيب فهما مرتبان وغير مرتبين باعتبارين (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يستثنى منه الخ وقوله على ما ذكرناه أى على الوجه الذى ذكرناه فى عدد الاركان (قوله يستثنى منه الخ) أى لان قوله على ما ذكرناه يشمل النية وتكبير الاحرام فيقتضى وجوب الترتيب بينهما وليس كذلك بل يجب قرن النية بالتكبير كما نص عليه الشارح فباسبق وهكذا يقال فى السلام مع الجالس وأما التشهد الاخير والصلاة على النبي ﷺ مع الجالس فى كل منهما فيستفاد من كلام المصنف عدم الترتيب فيهما حيث قال والتشهد فيه والصلاة على النبي ﷺ فيه فان الضمير فيهما راجع للجالس الاخير كما فسر الشارح هناك فلا حاجة للاستثناء فى ذلك والحاصل أنه يحتاج للاستثناء بالنسبة للنية مع التكبير وللسلام مع الجالس له ولا يحتاج له بالنسبة لكل من التشهد الاخير والصلاة على النبي ﷺ مع الجالس لكل وبهذا التحقيق تعلم ما فى قول المحشى كان الاولى اسقاط هذا الاستثناء لان ما ذكره المصنف مشتمل عليه صريحاً وضمننا ولو قال المشتمل على كذا كان أولى وأحسن اهـ (قوله وجوب مقارنة النية لتكبير الاحرام) فيه مسأحة لان المستثنى هو النية مع تكبير الاحرام فلا يجب الترتيب بينهما بل يجب مقارنة النية لتكبير الاحرام وكذلك جعلهما مع القراءة فى القيام كفى عبارة الخطيب وان كان القيام الركن بقدر الظمانينة فقط وما زاد على ذلك فهو شرط للاعتداد بقراءة الفاتحة ولا يضر قراءة بعضها فى الركن (قوله ومقارنة الجالس الاخير الخ) قد علمت أن مقارنة الجالس الاخير للتشهد وللصلاة على النبي ﷺ مستفادة من كلام المصنف دون ما رتبته للسلام فليست مستفادة منه لكن نبه عليها الشارح فيما مر فالترتيب مراد فيما عدا ذلك (قوله والصلاة سننها الخ) لما فرغ من الاركان شرع فى السنن وقدر الشارح لفظ الصلاة كفى بعض النسخ ليكون مرجع الضمير قريباً وليشير بمغايرة الاسلوب الى أن هذه السنن للصلاة الخاصة وهى المكتوبة أصالة على الاعيان فالصلاة للعهد الشرعى والمعهود شرعاً هو الصلاة المذكورة لان الاذان والاقامة انما يسنان لها بخلاف الصلاة السابقة فى قوله وأركان الصلاة الخ فان المراد بهما مطلق الصلاة الشاملة للعرض والنفل فالصلاة للجنس والمراد بالسنن الجنس المتحقق فى فردين ليصح الاخبار عنه بقوله شيئاً (قوله قبل الدخول فيها) حال من السنن أو صفة لها لان المراد بها الجنس كما علمت والمراد بالدخول فيها التلبس بها (قوله شيئاً) وهما من سنن الكفاية التى نظمها شيخنا فى قوله

أذان وتسميت وفعل بميت * اذا كان مندوباً وللاكل بسماً
وأضحية من أهل بيت تعددوا * وبدء سلام والاقامة فاعقلا
فدى سبعة ان جابها البعض يكتفى * ويسقط لوم عن سواء تكملا

وأقل ما تحصل به السنة فى الأذان بالنسبة لأهل البلد أن ينتشر فى جميعها حتى اذا كانت كبيرة أذن فى كل جانب واحد فان أذن واحد فى جانب فقط لم تحصل السنة للأهل ذلك الجانب دون غيرهم ويسن الاذان للفرد وهو سنة عين فى حقهم وان بلغه أذان غيره حيث لم يكن مدعوا به فان كان مدعوا به بان سمعه من مكان وأراد الصلاة فيه وصلى مع أهله بالفعل فلا يندب له الاذان حينئذ وليس له رفع صوته به الا بموضع وقعت الصلاة فيه ولو فرادى فالجماعة ليست بقيد وان لم ينصرفوا على المعتمد فلا يرفع صوته به لانهم بما يؤهم أن صلاتهم وقعت قبل الوقت ان كان ذلك فى أول الوقت أو يؤهمهم دخول وقت صلاة أخرى ان كان ذلك فى آخره (قوله الاذان) ويقال الأذنين والتأذنين بالذال المعجمة فى الجميع والاصل فيه قوله تعالى واذا ناديتهم الى الصلاة وخبر الصحابين اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم وخبر أبى داود عن عبد الله بن زيد بن عبيد بن رضى الله عنه أنه قال لما أمر النبي ﷺ بالناقوس يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بى وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً فى يده فقلت له يا عبد الله أتبيع هذا الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعوا به الى الصلاة فقال أولادك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر الى آخر الاذان ثم تأخر عنى غير بعيد ثم قال وتقول اذا قلت الى الصلاة الله أكبر الله أكبر الى آخر الاقامة فلما أصبحت أتيت

وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه وجوب مقارنة النية لتكبير الاحرام ومقارنة الجالس الاخير للتشهد والصلاة على النبي ﷺ (و) الصلاة (سننها) قبل الدخول فيها شيئاً
الأذان

النبي ﷺ فأخبرته بما رأيت فقال انه الرؤيا يا حق ان شاء الله تعالى قم مع بلال فالتق عليه ما رأيت فانه أندي صوتا منك
 فقامت مع بلال وجعلت ألتقي عليه كلمة كلمة وهو يؤذن فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو في بيته فخرج
 يجر رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رأى فقال رسول الله ﷺ لله الحمد واستشكل ذلك
 بان الاحكام لا تثبت بالرؤيا وأجيب بان الرؤيا وافقها نزول الوحي فالحكم ثبت به لا بهما وبلال هو أول مؤذن في
 الاسلام ولم يؤذن بعد النبي ﷺ الامرة واحدة أذن في محله الذي كان يؤذن فيه من سطح المسجد بطلب من
 الصحابة فمارؤى بعد مفارقتة ﷺ للدنيا أكثر باكياء وياكية من ذلك اليوم حتى انه لم يتم الاذان لما غلب
 عليه من البكاء وشرع الاذان في السنة الاولى من الهجرة وقيل في الثانية وهو معلوم من الدين بالضرورة
 يكفر جاحده وهو والاقامة من خصائص هذه الامة كما ذكره الجلال السيوطي ويشترط في الاذان والاقامة
 الاسلام والتميز والترتيب والولاء بين كلمتهما وعدم بناء غير ولجاعة جهر بحيث يسمع منهم واحد ولو
 بالقوة ودخول وقت ولو في الواقع الاذان صباح فن نصف ليل ويشترط في الاذان وحده الذكورة بقينا فلا
 يصح اذان الكافر ولو مرتدا ويحكم باسلام الكافر اذا أذن لانه أتى بالشهادتين ما لم يكن عيسيا يار العيسوية
 طائفة من اليهود ينسبون الى أبي عيسى اسحق بن يعقوب الاصهاني كان يقول ان محمدا رسول الى العرب خاصة
 وهو مردود بما صح عنه ﷺ أنه قال أرسلت الى الناس كافة العرب والعجم فلا يحكم باسلام العيسوي حتى يقول
 بعد الشهادتين الى الناس عامة ويسن في الاذان والاقامة القيام على عال ان احتيج اليه والتوجه للقبلة وأن
 يلتفت بعنقه يمينا مرة في حي على الصلاة قائلا امرتين في الاذان ومرة في الاقامة وشمالا مرة في حي على الفلاح
 كذلك وأن يكون كل من المؤذن والمقيم عدلا في الشهادة على الصوت حسنه ويكره ان يقرأ من فاسق وصبي مميز
 وأعمى وحده ومحدث والكراهة في حق الجنب أشد وفي الاقامة أغلظ لقربها من الصلاة ويسن مؤذنان للمسجد
 ونحوه ومن فوائدهما أنه يؤذن واحد قبل الصبح وآخر بعده ويسن لسماع المؤذن والمقيم أن يقول مثل قولهما
 الا في جيعلات وتنويب وكلمتي اقامة فيحوقل في الجيعلات ويقول في الثاني صدقت وبررت وفي الثالث أقامها
 الله وأدامها وجعلني من صالح أهلها ويسن لكل من المؤذن والمقيم والسماع والمستمع وهو من يقصد السماع أن
 يصلي ويسلم على النبي ﷺ بعد الفراغ من الاذان والاقامة ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة
 آت سيدنا محمدا الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعه مقاما محمودا الذي وعدته زاد بعضهم وأوردنا حوضه
 واسقنا من يده الشريفة شربة هنيئة مريئة لا نظما بعدها أبدا يا أرحم الراحمين ويسن أن يتحول من محل
 الاذان الى محل الاقامة وأن يقعد بينهما بقدر ما تجتمع الناس الا في المغرب فلا يؤخرها لضيق وقتها لكن يسن
 بينهما فصل يسير ويسن الدعاء بينهما لخبر الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة وآ كده سؤال العافية في الدنيا
 والآخرة واعلم أن الاذان وحده أفضل من الامامة وقيل الاذان والاقامة أفضل من الامامة فان قيل انه ﷺ
 اشتغل بالامامة ولم يشتغل بالاذان والاقامة ومثله الخلفاء بعده أجيب بانه كان مشغولا بما هو أهم من مصالح
 المسلمين ولو أذن لغات بالاذان وكذا الخلفاء الراشدون بعده على أنه لو أذن بنفسه ﷺ لوجب الحضور
 على كل من سمعه حتى المعذور كالذي يخبر في التنوير ولو أدى حضوره الى تلف الخبر وهذا فيه حرج وضيق
 شديد واستنبت بعضهم من قوله ﷺ من دل على خبر فله مثل أجر فاعله أن المؤذن يكون له مثل أجر من صلى
 باذنه ومعنى قوله ﷺ المؤذنون أطول الناس أعناقا يوم القيامة أنهم أطول رجاء وقيل أطول أعناقا حقيقة
 يوم تنكس فيه الرؤس (قوله وهو لغة الاعلام) ومنه قوله تعالى وأذان من الله ورسوله أي اعلام من الله
 ورسوله وقوله وأذن في الناس بالحج أي اعلامهم (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله ذكر مخصوص) أي
 وهو الله أكبر الله أكبر الخ وهو كما قال القاضي عياض كلمات جامعة لعقيدة الايمان مشتملة على نوعيه العقلية
 والسمعية فأولها فيه اثبات ذاته تعالى وما تستحقه من الكمال بقوله الله أكبر أي أعظم من كل شئ ثم الشهادة

وهو لغة الاعلام
 وشرعا ذكر مخصوص

بالوحدانية له تعالى بقوله أشهد أن لا إله الا الله وبالرسالة لسيدنا محمد ﷺ بقوله أشهد أن محمداً رسول الله ثم الدعاء الى الصلاة بقوله حي على الصلاة أى أقبلوا عليها ولا تكسلوا عنها فحي اسم فعل أمر بمعنى أقبلوا ثم الدعاء الى الفلاح بقوله حي على الفلاح أى أقبلوا على سبب الفلاح وهو الفوز والظفر بالمقصود وسببه هو الصلاة فهو تأكيد لما قبله بعد تأكيدون تكرير بعد تكرير وفيه اشعار بأمور الآخرة من البعث والجزاء لتضمن الفلاح لذلك ثم كرر التكبير لما فيه من التعظيم له تعالى وختم بكلمة التوحيد لان مدار الامر عليه جعلنا الله وأحببنا عند الموت ناطقين بها عالمين بمعناها (قوله للاعلام بدخول الخ) هذا مبنى على أن الاذان حق للوقت لا للصلاة وهو قول مرجوح والراجح انه حق للصلاة المكتوبة أصالة على الاعيان كالاقامة ولذلك قال الشارح وانما يشرع كل من الاذان والاقامة للكتابة فقد أشار الشارح للقولين ويبنى على القولين أنه لا يؤذن للفاتحة على القول المرجوح لان وقتها قد فات ويؤذن لها على الراجح لان الاذان حق للصلاة لا للوقت ويكره الخروج من المسجد بعد الاذان وقبل الصلاة الا لعذر وقد يسن الأذان لغير الصلاة كالأذان في أذن المهوم والغضبان ومن ساء خلقه ولو بهيمة وعند تراحم الجيش وعند الحريق وفي أذن المصروع وكذا اذا تغولت الغيلان أى تصورت مردة الجن والشياطين بصور مختلفة بتلاوة أسماء يعرفونها لانه يدفع شرهم ولخير صحيح ورد فيه ويسن الاذان في أذن المولود اليمنى والاقامة في اليسرى ليكون أول ما يقرع سمعه ذكر الله تعالى ويسن الاذان والاقامة أيضا خلف المسافر ولا يسن الاذان عند انزال الميت القبر خلافاً لمن قال بسنيته حينئذ قياساً لخروجه من الدنيا على دخوله فيها قال ابن حجر وردت في شرح العباب لكن ان وافق انزاله القبر أذان خفف عنه في السؤال والمعتمد اشتراط الذكورة في جميع ذلك كما هو مقتضى كلامه خلافاً لما وقع في حاشية الشو برى على المنهج من أنه لا يشترط في الاذان في أذن المولود الذكورة ويوافق ما استظهره بعض المشايخ من أنه تحصل السنة باذن القابلة في أذن المولود (قوله صلاة مفروضة) أى أصالة على الاعيان فخرجت المندورة وصلاة الجنائز قال المحشى وقوله مفروضة أى من قول بعضهم مكتوبة لانها تشمل الواجب والمنسوب اه وفيه نظر لان المكتوبة بمعنى المفروضة كما سيأتى في قول الشارح وانما يشرع كل من الاذان والاقامة للكتابة ويؤذن للدولى فقط من صلوات والاهاء يقيم لكل منها (قوله والفاظه مثنى) أى اثنان اثنان وأما ألفاظ الاقامة فهى فرادى الا التكبير أولها وآخرها وكلمة الاقامة فثنى وذلك لخبر الصحيحين أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة أى معظم الاذان ليخرج التوحيد آخره ومعظم الاقامة ليخرج التكبير أولها وآخرها وكلمة الاقامة والحكمة في ذلك أن المقصود من الاذان الاعلام للغائبين والتكرير أبلغ في اعلامهم والاقامة لاستنهاض الحاضرين فلا حاجة الى التكرار ولذلك يسن رفع الصوت في الاذان أعلى من رفعه في الاقامة ويسن الاسراع بالاقامة مع بيان حروفها فيجمع بين كل كائتين منها بصوت الاعلام الاخيرة فيفردا بصوت والترتيل في الاذان فيفرد كل كلمة من كلماته بصوت الا التكبير فيجمع بين كل تكبيرين بصوت الامر بذلك ويسن الترجيع في الاذان وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين سراً قبل الاتيان بهما جهرًا إشارة الى ان الدين كان خفياً ثم ظهر ويسن التشويب في أذان الصبح وهو أن يقول بعد الحيعلتين الصلاة خير من النوم مرتين أى البقطة للصلاة خير من راحة النوم والافعالوم أن الصلاة نفسها خير من النوم نفسه فيكون اخبارا بمعلوم لا فائدة فيه وكلمات الاذان بالترجيع تسع عشرة والتشويب احدى وعشرون وكلمات الاقامة احدى عشرة (قوله الا التكبير أوله) أى في أوله وقوله فاربع أى فهو أربع مرات وقوله والا التوحيد آخره أى كلمة التوحيد في آخره وقوله فواحد أى فهو واحد (قوله والاقامة) عطف على الاذان وهى كالاذان في غالب الشروط والسنن كما علمته مما مر (قوله وهى مصدر أقام) أى لغة يقال أقام يقيم اقامة لأن المصدر هو الذى يجيى ثالثاً في تصريف الفعل مثل أجاز يجيز اجازة (قوله ثم سمي بها الذكر المخصوص) فهو اسم منقول من المصدر الى الذكر المخصوص وهذا إشارة لمعناها شرعاً وهو ذكر مخصوص شرع لاستنهاض الحاضرين الى الصلاة ومعنى قد قامت الصلاة قرب قيامها لان قد حرف تقريب (قوله لانه

للاعلام بدخول
وقت صلاة مفروضة
والفاظه مثنى الا
التكبير أوله فأربع
والا توحيد آخره
فواحد (والاقامة)
وهى مصدر أقام ثم
سمى بها الذكر
المخصوص لانه

يقيم الى الصلاة) علة لقوله ثم سمي بها الخ أي لانه يقيم الحاضر ين الى الصلاة (قوله) انما يشرع) أي يطلب وقوله
 للمكتوبة أي أصالة على الاعيان فخرجت المنذورة وصلاة الجنائز كإمسا (قوله) وأما غيرها) أي من كل نفل تطلب
 فيه الجماعة وصلى جماعة بالفعل وان نذره بخلاف صلاة الجنائز فلا ينادى لها الا ان احتيج اليه فيقال الصلاة على
 من حضر من أموات المسلمين كما يقع الآن وبخلاف النفل الذي لا تطلب فيه الجماعة كالضحى ومنه المنذورة ان لم
 تطلب فيها الجماعة قبل النذر وعليه يحمل قول المحشي وكذا المنذورة فلا ينادى ان المنذورة التي تطلب فيها الجماعة
 قبل النذر ينادى لها كما علمت وبخلاف النفل الذي تطلب فيه الجماعة اذا لم يفعل جماعة بالفعل فلا ينادى له حينئذ
 والحاصل انه تارة يطلب الاذان والاقامة وذلك في المكتوبة أصالة على الاعيان الا ما كان بعد الاولى من صلوات
 والاهوتارة تطلب الاقامة دون الاذان وذلك في غير الاولى من صلوات والاهوتارة ينادى بان يقال الصلاة جماعة
 وذلك في النفل الذي تطلب فيه الجماعة وفعل جماعة بالفعل وتارة لا يطلب شيء من الامور الثلاثة وذلك في صلاة الجنائز
 الا ان احتيج الى النداء كما تقدم وكذا النفل الذي لا تطلب فيه الجماعة أو تطلب فيه لكن فعل فرادى كما مر (قوله)
 فينادى لها) أي لاجلها وقوله الصلاة جماعة برفع الجزأين على أن الاول مبتدأ والثاني خبر ونصبها على أن الاول
 منصوب على الاغراء أي الزموا الصلاة او حضروها والثاني على الحال اي حال كونها جماعة و برفع الاول على أنه
 مبتدأ خبره محذوف تقديره احضروها ونصب الثاني على الحال كما مر ونصب الاول على أنه منصوب على الاغراء
 كما مر و برفع الثاني على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هي جماعة يقوم مقام النداء المذكور قولهم في التراويح صلاة
 القيام أنا بكم الله وهل النداء المذكور بدل عن الاذان والاقامة أو بدل عن الاقامة فقط مشي ابن حجر على الاول
 فيؤتى به مرتين المرة الاولى بدل عن الاذان تكون عند دخول الوقت لتكون سببا لاجتماع الناس والمرة الثانية
 بدل عن الاقامة تكون عند الصلاة ومشى الرملي على الثاني وهو المشهور ولا يرد عدم طلبه للمنفرد لان المراد أنه
 بدل عنها في الاصل والغالب (قوله) رسنها) أي الصلاة المعهودة شرعا وهي المكتوبة أصالة على الاعيان لكن يرد
 على ذلك القنوت في الوتر فالاولى جعل الضمير راجعا للصلاة لا بقيد المكتوبة ليشمل ذلك والمراد بالسنن الجنس
 ليصح الاخبار عنه بقوله شيآن كما تقدم نظيره (قوله) بعد الدخول فيها) أي التلبس بها كما مر (قوله) شيآن
 يرد على المصنف كما قاله المنوفي في شرحه أشياء أخر تسن في الصلاة كالصلاة على النبي ﷺ في التشهد الاول وعلى
 الآل في الاخير والقفود لكل منهما والصلاة عليه في القنوت والقيام لها وبالجملة فلا بعض عشرون التشهد الاول
 والقفود له والصلاة على النبي ﷺ بعد القفود لها والصلاة على الآل بعد الاخير والقفود لها والقنوت والقيام له
 والصلاة على النبي ﷺ بعده والقيام لها والصلاة على الآل والقيام لها والصلاة على الصحب والقيام لها
 والسلام على النبي والقيام له والسلام على الآل والقيام له والسلام على الصحب والقيام له ويمكن أن يقال أراد بالتشهد
 الاول ما يشمل الصلاة على النبي ﷺ بعده واستغنى بهما عن القفود لهما لانه تابع لهما فهذه أربعة أبعاض وأراد
 بالقنوت ما يشمل الصلاة على النبي وآله وصحبه والسلام على كل واستغنى بها على قياماتها لانها تابعة لها فهذه
 أربعة عشر تضم للاربع السابقة يكون المجموع ثمانية عشر ويبقى عليه اثنان وهما الصلاة على الآل بعد التشهد
 الاخير والقفود لها فالجملة عشرون بعضا ومعظمها يؤخذ من كلامه بالوجه المذكور وانما سميت هذه السنن
 أبعاضا لانها لما تطلب جبرها بالسجود أشبهت الأبعاض الحقيقية التي هي الاركان وكلها يجبر تركها او ترك شيء
 منها بالسجود وكيف يتصور السجود لترك الصلاة على الآل مع أنه ان تركها عمدا وسلم فانت وان تركها
 سهوا وتذكرها ولو بعد السلام وقبل طول الفصل يأتي بها ولا سجد ويتصور السجود لترك امامه لها
 فاذا أخبره بعد سلامه بانه تركها او كتبه ان تركها او سمعه يقول اللهم صل على محمد والاسلام عليكم سجد
 للسهو لجبر الخلل الذي تطرق الى صلاته من صلاة امامه (قوله) التشهد الاول) والمطلوب فيه ما يجب في الاخير
 ولا ينسب بعده الصلاة على الآل بل قيل بكرهتها فيه وتكره الزيادة فيه لبناؤه على التخفيف الا ان فرغ منه

يقيم الى الصلاة وانما
 يشرع كل من الاذان
 والاقامة للمكتوبة
 وأما غيرها فينادى
 لها الصلاة جماعة
 (و) سنها (بعد
 الدخول فيها شيآن
 التشهد الأول

قبل الامام فيسن له الصلاة على الآل وتوابعها (قوله والقنوت) ويكره اطالة القنوت كالشهاد الاول لكن يستحب له الجمع بين قنوت النبي ﷺ وسيد كره الشارح و بين قنوت عمر كافي شرح الرملي وفي بعض العبارات قنوت ابن عمر ولا مانع من صحة نسبته لكل من عمر وابنه وهو اللهم انا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونؤمن بك وتتوكل عليك وتثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يكفرك اللهم اياك نعبدوك ونصلي ونسجدوا اليك نسعي ونخفد أي نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق بكسر الحاء على المشهور أي لاحق بهم ويجوز فتحها لان الله ألحقهم بهم اللهم عذب الكفرة والمشركين أعداءك أعداء الدين الذين يصعدون عن سبيلك ويكذبون رسولك ويقايلون أولياءك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات اللهم أصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك وأرزهم أي ألهمهم أن يوفوا بعهديك الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم الله الحق واجعلنا منهم وصى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم فان جمع بينهما فالأفضل تقديم قنوت النبي ﷺ ولان اقتصر فليقتصر عليه واستحباب الجمع في حق المنفرد و امام قوم محصورين راضين بالتطويل ليسوا بأجراء ولا أرفاء ولا متزوجات (قوله في الصبح) ويستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال الركعة الاخيرة منها النازلة نزات لكن لا يسن السجود لتركه لانه ليس من الابعاض والنازلة كقحط وطاعون وعدو على المعتمد في الطاعون لان في مشر وعيته عنده هيجانه خلافا لالوجه مطلبه وان كان الموت به شهادة قياسا على ما لو نزل بنا كفار فانه يشرع القنوت وان كان الموت بقا لهم شهادة وقدمت ﷺ يقنت شهر ايدعو على قاتلي أصحابه القراء في بر معونة ويقاس بالعدو وغيره وسكتوا عن لفظ قنوت النازلة وهو مشعر بانه كقنوت الصبح لكن الذي يظهر كما قال ابن حجر أنه يذعوى في كل نازلة بما يناسبها وهو حسن ويسن رفع يديه في القنوت ويجعل بطنهما لجهة السماء عند طلب تحصيل الخير وظهرهما لها عند طلب رفع الشر وهكذا سائر الادعية ولا يسن مسح الوجه عقب الدعاء في الصلاة بل الاولى تركه بخلافه خارجا فيسن مسح الوجه لا الصدر ولو خارجا (قوله أي في اعتدال الركعة الثانية منه) أي بعد سماع الله لمن جده بنالك الحمد قيل بعدما شئت من شيء بعد قال الرملي ويمكن حمل الثاني على المنفرد و امام من مره الاول على خلافه ولو فعله في غير اعتدال الركعة الثانية بنيت سجدة للسهو ومن ذلك ما لو فعله مع امامه السالك قبل الركوع ولو تركه امامه الخفي سجدة للسهو ولو فعله هو لتطرق الخلل من صلاته اليه بخلاف ما لو أتى به في محله وان لم يعتقه ولو لم يفعله هو فلا يسجد حينئذ (قوله وهو لغة الدعاء) قيل بخبر وقيل مطلقا كافي الصلاة (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة وقوله ذكر مخصوص أي مشتمل على دعاء وثناء كقوله اللهم اغفر لي يا غفور فقوله اغفر لي دعاء وقوله يا غفور ثناء وكذلك قوله وارحمني يا رحيم وقوله والطف بي يا لطيف وهكذا وبهذا تعلم ما في الحصر الذي في قول الشارح وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت الخ فكان الاولى أن يقول ك اللهم اهدني الخ وأجيب بان مراده خصوص ما تلقى عن الشارع وحينئذ فلا يشكل الحصر (قوله وهو اللهم) أي يا الله فيجبه عوض عن حرف النداء وقوله اهدني أي دلني على الطريق التي توصل اليك والانيان بضمير الافراد في حق المنفرد أما الامام فيندب في حقه الانيان بضمير الجمع والتفرقة بينهما خاصة بالقنوت أماني غيره كالسجود فيفرد كل منهما وقوله فيمن هديت أي مع من دلته الى الطريق التي توصل اليك ففي معنى مع ومع ذلك لو أبدلها بها سجد للسهو لتعين تكلماته بالشرع فيه فلا يبدل كلمة باخرى والا سجد للسهو وقوله وعافني فيمن عافيت أي وعافني من البلايا مع من عافيته منها وقوله الخ أي واته الى آخر القنوت وهو وتولني فيمن توليت أي تول أمورى وحفظني مع من توليت أمور وهفظه وبارك اللهم لي فيما أعطيت أي أنزل يا الله البركة وهي الخير الالهي فيما أعطيتني وفي هنا على حقيقتها لا بمعنى مع وفي شر ما قضيت أي احفظني مما يترتب على ما قضيت من السخط والجزع والافالقضاء المحتم لا بد من نفوذه وهذا آخر الدعاء

والقنوت في الصبح
أي في اعتدال الركعة
الثانية منه وهو لغة
الدعاء وشرعا ذكر
مخصوص وهو اللهم
اهدني فيمن هديت
وعافني فيمن
عافيت الخ

وما بعده الثناء وهو فانك تقضى ولا يقضى عليك أى تحكم ولا يحكم عليك لا معقب لحكمه والفاء ثابتة في رواية
محدوفة في أخرى فلا يسجد لتركها وإنه لا يذل من واليت أى لا يحصل لمن واليته ذل ولا يعز من عاديت أى لا يحصل
لن عاديته عز تباركت ربنا وتعاليت أى تزايد برك واحسانك وارتفعت عما لا يليق بك ويقول تباركت ربنا
وتعاليت بضمير الجمع ولو كان منفردا اتباعا للوارد وجاء في رواية للبيهقي بعد ذلك فالك الحمد على ما قضيت أى من
حيث نسبته اليك لأنه لا يصدر عنك الا الجليل وإنما يكون شرابا نسبته لنا أستغفرك وأتوب اليك أى أستغفرك
من الذنوب وأتوب اليك منها وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم بصيغة الماضي فيهما أو الامر فيهما ولا
يشكل على تأخير الصلاة والسلام على النبي ﷺ قوله لا تجمعوا في كقدح الركبا جعلوا في أول كل دعاء وآخره
لأنه محمول على غير الوارد وما هنا من الوارد ويجهر الامام بالقنوت حتى قنوت النازلة ولو كانت الصلاة سرية بخلاف
المنفرد فانه يسر به في غير النازلة أما فيها فيجهر به ولو كانت الصلاة سرية وأما المأموم فان سمع قنوت الامام أمن
جهر للدعاء وشاركه سرافى الثناء أو يستمع له بلا مشاركة أو يقول أشهدوا الأول أولى كما نقل عن المنهج وان
جعل المحشي الثاني أولى وسكت عن الثالث وهل الصلاة على النبي ﷺ من قبيل الدعاء فيؤمن فيها أو من قبيل
الثناء فيشارك فيها المعتمد الأول لكن الأولى الجمع ولا يرد على اقتصاره على التأمين قوله ﷺ رغم أنف امرئ
ذكرت عنده فلم يصل على لانه في غير المصلّى على أن التأمين في معنى الصلاة عليه (قوله والقنوت في آخر الوتر)
أى في اعتدال الركعة الأخيرة منه وقوله في النصف الثاني وفي نسخة في النصف الأخير فلو قنوت في غير النصف
الاخير من رمضان أو تركه في النصف الاخير منه كره ذلك وسجد للسهو وقال بعضهم ويستحب فيه قنوت عمر وابن
عمر على ما تقدم ويكون بعد قنوت النبي ﷺ اه وأن خير بانه لا خصوصية له بذلك بل كما يستحب ذلك فيه
يستحب في غيره كما يعلم من المنهج وقد بينا عليه سابقا (قوله وهو) أى قنوت الوتر وقوله كقنوت الصبح
المتقدم في محله أى وهو اعتدال الركعة الأخيرة وقوله ولفظه أى وهو اللهم اهدني فيمن هديت الخ (قوله ولا يتعين
كلمات القنوت السابقة) أى كما قديتوهم من عبارته السابقة فغرضه بهذا دفع الابهام السابق ومحل عدم تعيينها مالم
يشرع فيها والاتعيف لأداء السنة ويسجد للسهو وترك شئ منها أو لا بدال كلمة بأخرى كما تقدمت الإشارة اليه
(قوله فلو قنوت بآية تتضمن دعاء) أى وثناء كقوله تعالى ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل
في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم فان هذه الآية اشتملت على دعاء وثناء والآية ليست بقيد بل كل
ما تضمن دعاء وثناء ولو اللهم اغفر لي يا غفور وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم يكفي في القنوت فلو قال
الشارح فلو قنوت بما يتضمن دعاء وثناء الخ لكان أعمر وأنسب بالجملة فتحصل سنة القنوت بكل ما تضمن دعاء وثناء
لكن الافضل القنوت بما ورد وهو اللهم اهدني فيمن هديت الخ (قوله وقصد القنوت) بخلاف ما ذالم يقصده فانها
لا تحصل سنة القنوت لان القراءة صارفة عنه (قوله حصلت سنة القنوت) أى أصلها والافلا أكمل ما ورد كما علمت
(قوله وهيئاتها) جمع هيئتها هي في اللغة الصفة التي يكون عليها الشئ كالبياض القائم بالجسم وفي الاصطلاح السنة
التي لا يجبر تركها بسجود السهو لعدم ورود جبرها به فلو سجد لذلك عامدا علما بطلت صلاته (قوله أى الصلاة)
أى مطلق الصلاة الشاملة للكتوبة وغيرها ولو قال على وزان ما سبق والصلاة هيئاتها الخ ليشير بتغيير الأسلوب
إلى أن هذه السنن لمطلق الصلاة على العكس من سابقه لكان أولى (قوله وأراد بهيئاتها الخ) غرضه تفسير
المضاف بعد تفسير المضاف اليه (قوله ما ليس ركنافيا ولا بعضا) أى مطلوبا في الصلاة ليس ركنافيا ولا بعضا
يجبر بسجود السهو وقوله يجبر بسجود السهو صفة لقوله بعضا لان الجمل بعد النكرات صفات وهي صفة موصحة
لان البعض هو ما يجبر بالسجود (قوله خمسة عشر) أى بحسب ما ذكره المصنف هنا والافهى يزيد على ذلك وقوله
خصلة تقدم في أول الكتاب أنها الحالة سواء كانت فضيلة أو رذيلة ولذلك يقال خصلة حميدة وخصلة ذميمة لكن
المراد هنا الأول (قوله رفع اليدين) أى الكفين وفاقد هما رفع ما بقي منهما ولو تعذرت احداهما رفع الباقي ويكره

(و) القنوت (في)
آخر الوتر (في النصف
الثاني من شهر
رمضان) وهو
كقنوت الصبح
المتقدم في محله ولفظه
ولا يتعين كلمات
القنوت السابقة فلو
قنوت بآية تتضمن
دعاء وقصد القنوت
حصلت سنة القنوت
(وهيئاتها) أى
الصلاة وأراد بهيئاتها
ما ليس ركنافيا فيها
ولا بعضا يجبر بسجود
السهو (خسة
عشر خصلة رفع
اليدين

الاقتصار على واحدة بلا عسر وحكمة رفع اليدين الاشارة الى طرح ماسواه تعالى والاقبال بركبته على صلاته أو الاشارة الى رفع الحجاب بين العبد والمعبود وقيل حكمته أن يراه الاصم فيعلم أنه دخل في الصلاة كما أن الاعمى يعلم ذلك بسماعه التكبير فلذلك طلب الجهر به وقيل حكمته أن الكفار كانوا اذا صلوا جعلوا أصنامهم تحت آباطهم فشرع رفع اليدين تبرا من ذلك كما يحط الميداني (قوله عند تكبيرة الاحرام) فيبتدىء الرفع مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه فابتدؤهما معا وانتهأوا هما كذلك فما يقع الآن من الرفع قبل التكبير خلاف السنة وإن فعله كثير من أهل العلم والاصل في ذلك خبر ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة قال البخاري روى الرفع سبعة عشر صحابيا ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلافه (قوله الى حذو منكبيه) أي مقابلهما بأن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وابهاماه شحمتيهما وكفاه منكبيه مع جعل بطنهما الى القبلة وإزالة أطرافهما شيئا قليلا اليها فلم يمكنه الرفع الا بزيادة على المشروع أو نقص عنه أي بالممكن فان قدر عليهما أي بالزيادة لان فيها الاتيان بالمشروع مع زيادة هو مقهور عليهما ولا فرق في الرفع الى حذو منكبيه بين أن يكون المصلي رجلا أو امرأة وقيل المرأة ترفع اليدين (قوله و رفع اليدين عند الركوع) أي عند الهوى للركوع فيبتدىء الرفع مع ابتداء التكبير عند ابتداء الهوى للركوع ويمتد التكبير بعد الرفع حتى يصل الى الركوع فابتدأوا هما معا دون انتهائهما (قوله وعند الرفع منه) وكذا عند القيام من التشهد الاول كما صوبه في المجموع وحزم به في شرح مسلم بخلاف القيام من جلسة الاستراحة ولو صلى من قعود استحب له الرفع عند التكبير عقب التشهد الاول فالتعبير بالقيام للغالب ويكره تركه في محله وفعله في غير محله (قوله ووضع اليمين على الشمال) أي وضع بطن كف اليمين على ظهر الشمال وكيفية الفضلى أن يقبض بيمين كوع يسار وبعض ساعد هاور سغما للاتباع في ذلك وقيل يتخير بين بسط أصابع اليمين في عرض المفصل وبين نشرها صوب الساعد والمعتمد الاول والقصد من ذلك تسكين اليدين فان أرسلهما لم يعث فلا بأس لكن السنة الوضع ليكون محافظا على الايمان في القلب فان الانسان اذا خاف على شيء حفظه بيديه (قوله ويكونان تحت صدره وفوق سرته) أي مائلا الى جهة يساره لان القلب في جهة اليسار وأشار بذلك الى أن هذا المحل كالمحل للوضع لخصوص تحت الصدر فقط (قوله والتوجه) هو في الاصل الاقبال على الشيء بوجهه وهو يشمل التوجه الى القبلة بل هو أظهر فيها وليس مراداهنا بل المراد دعاء التوجه الذي هو دعاء الافتتاح وهو مستحب في الفرض والنفل للنفر دو الامام والمأموم وان شرع امامه في الفاتحة أو آمن هو لتأمين امامه قبل شروعه فيه لكن لا يستحب الا بشروط خمسة ان يكون في غير صلاة الجنائز ولوعلى القبر بخلاف التعوذ فانه يسن في صلاة الجنائز وأن لا يخاف فوت وقت الاداء فلو كان لا يبقى ما يسع ركعتين أو أتى به لم يسن بخلاف ما اذا كان لو أتى به لبقى ما يسع ركعة فانه يأتي به وأن لا يخاف المأموم فوت بعض الفاتحة فان خاف ذلك لم يسن وان لا يدرك الامام في غير القيام فلو أدركه في الاعتدال لم يفتتح نعم ان أدركه في التشهد وسلم الامام أو قام قبل أن يجلس معه سن له أن يفتتح وأن لا يشرع في التعوذ أو القراءة ولو سهوا أو الالم بعدله (قوله أي قول المصلي الخ) لافرق بين أن يكون اماما أو مأموما أو منفردا ولو امرأته أو ثانی بالفاظه نحو و ما أنا من المشركين ونحو و أنا من المساكين للتغليب ونحو حنيفا على ارادة الشخص محافظة على لفظ الوارد كما قال الرملي (قوله عقب التحريم) أي على سبيل الاولوية والافهم مطلوب وان طال الزمن مالم يشرع في التعوذ أو القراءة لانه يفوت بهما وفسر القليوبي ومثله الحشبي قوله عقب التحريم بان يكون بعده وقبل التعوذ والقراءة أي وان طال الزمان لكنه خلاف معنى العقوبة الحقيقية فلعنه تفسير مراد (قوله وجهت وجهي) أي أقبلت بذاتي فهو من اطلاق الجزء و ارادة الكل وقيل معناه قصدت بعبادتي وقوله للذي فطر السموات والارض أي لله الذي أوجد السموات والارض على غير مثال سبق بل اخترعهما وابتدعهما بقدرته وانما جمع السموات وأفرد الارض مع أنها مثل السموات قال الله تعالى ومن الارض مثلهن لا تتفاننا بجميع السموات لان النجوم السبعة السيارة مثبتة فيها على ترتيب قوله

زحل شري مريخه من شمس * فتراهت لعطارد الاقار

عند تكبيرة
الاحرام الى حذو
منكبيه (و) رفع
اليدين (عند
الركوع و) عند
الرفع منه ووضع
اليمين على الشمال
ويكونان تحت
صدره وفوق سرته
(والتوجه) أي قول
المصلي عقب التحريم
وجهت وجهي
للذي فطر السموات
والارض

فزلحل في السماء السابعة والمشتري في السادسة وهكذا وأما جميع الكواكب ما عدا السبعة السيارة فثبتت في الفلك الثامن وهو الكرسي ولذلك يقال له فلك الثوابت وأما الأرض فأننا نتفجع بالطبقة العليا منها واختلف هل السماء أفضل من الأرض أو عكسه والذي اعتمدته الرملة أن الأرض أفضل من السماء لأنها محل الأنبياء والعلماء ونحوهم والذي اعتمدته ابن حنبل أن السماء أفضل من الأرض لأن الله لم يعص فيها قط والخلاف في غير البقعة التي ضمت أعضائه عليه السلام أما هي فهي أفضل من غيرها اتفاقاً حتى من العرش والكرسي وكذا بقية الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (قوله إلى آخره) أي وإنه الخ وهو حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين أو يقول وأنا أول المسلمين نظر اللفظ الآية ولا يقصد بذلك أنه أول المسلمين حقيقة والا كفر والعباد بالله تعالى لأنه يستلزم نفي الإسلام عن تقدمه من المسلمين ومعنى حنيفاً مثلاً عن الأديان الباطلة إلى الدين الحق والخفيف عند العرب من كان على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام وقولنا مسلماً زاد على لفظ الآية كافي شرح المنهج لوروده في الرواية والنسك العبادة وعطفه على الصلاة من عطف العام على الخاص والمحيا والممات الأحياء والأماة فهذه المذكورات مستحقة لله رب العالمين (قوله والمراد أن يقول الخ) لما فسر التوجه بالدعاء المتقدم مخصوصه لكونه هو المتبادر من التوجه وكان ليس مراداً بخصوصه بل المراد دعاء الافتتاح سواء كان بهذه الآية أو غيرها قال والمراد أن يقول الخ (قوله بعد التحريم) أشار به إلى أن العقبية فيما تقدم ليست قيداً بل المنار على عدم الشرع في القراءة أو التعوذ كما سر (قوله دعاء الافتتاح) أي الدعاء الذي يأتي به عند الافتتاح وقوله هذه الآية أو غيرها بدل من قوله دعاء الافتتاح وقوله ما ورد في الاستفتاح بيان لغيرها وذلك نحو سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ونحو الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً ونحو اللهم باعدي بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد ويستحب الجمع بين جميع ذلك للمنفرد ولإمام قوم محصورين راضين بالتطويل خلافاً للاندري ويزيد من ذكر اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق فإنه لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها فإنه لا يصرف سيئها إلا أنت لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك أنا بك وإليك تباركت ربي وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب إليك (قوله والاستعاذة) أي الاستجارة إلى ذي منعة على جهة الاعتصام به من المكروه وهي سنة في كل ركعة لأنه يبتدئ في كل ركعة بقراءة أو الأولى كدلالة اتفاق عليها وتقوت بالشرع في القراءة ولو سهواً أو يسرها في الصلاة ولو جهرياً وكذا ذلك دعاء الافتتاح بخلافه خارج الصلاة فإنه على سنن القراءة إن جهراً خفها وإن سراً فسر ولو لم يمكنه إلا أحد الأمرين الافتتاح أو التعوذ أتى به محافظة على الأمور بما أمكن ولا يسن التعوذ إلا بشرط الافتتاح السابقة إلا أنه يسن في صلاة الجنائز كما مروى يسن ولو بعد جلوس المأموم مع الإمام فلو جلس معه ثم قام بعد سلامه أو قيامه معه تعوذاً لأنه للقراءة ولم يشرع فيها ومثل القراءة بدلها فإذا عجز عن الفاتحة وانتقل إلى غيرها من القرآن تعوذ ولو عجز عن القرآن وأتى بدعاء أو ذكر تعوذ أيضاً على المعتمد خلافاً للاندري وعموم كلام المصنف يشملهم وإن قيد الشيخ الخطيب بقوله للقراءة (قوله بعد التوجه) أي إن أتى به بعد تكبير صلاة العيد أيضاً ويسن سكنة لطيفة بين التوجه والتعوذ كما تسن بين التحريم والتوجه بين التعوذ والسجدة وبين الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة وبين السورة وتكبير الركوع فهذه ست سكنت تسن في الصلاة وكلها بقدر سبحان الله التي بين آمين والسورة فهي في حق الإمام في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة ويسن للإمام أن يشتغل فيها بقراءة أو دعاء سراً والقراءة أولى فعني السكوت فيها عدم الجهر والأفلا يطلب السكوت حقيقة في الصلاة (قوله وتحصل بكل لفظ يشمل على التعوذ) قيده أكثر شراح الشاطبية بما إذا كان وارداً قال بعضهم وهو غير بعيد اه لكن الظاهر أنه

الخ والمراد أن يقول
المصلي بعد التحريم
دعاء الافتتاح هذه
الآية أو غيرها بما
ورد في الاستفتاح
(والاستعاذة) بعد
التوجه وتحصل
بكل لفظ يشمل
على التعوذ

بالنسبة لاصل الكمال والافاضل السنة يحصل باى صيغة كانت وان لم تكن وارادة كما هو مقتضى اطلاق الشارح (قوله والافضل الخ) أى موافقة للفظ القرآن في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أى أردت قراءته فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وعن بعض أصحابنا زيادة السميع العليم بعد أعوذ بالله خبر النساءى في ذلك ومعنى أعوذ بالله اعتصم به والتجىء اليه وأستجير به وقوله من الشيطان متعلق بأعوذ والشيطان اسم لكل متمرّد قيل المراد به الجنس وقيل ابليس وقيل القرين وهو امان من شيطان اذا احترق أو من شطن اذا بعد عن الرحمة وقوله الرجيم صفة للشيطان أتى بها للذم والتحقير ورجيم اما بمعنى مرجوم ففعل بمعنى مفعول لانه مرجوم بالعنة واما بمعنى راجم ففعل بمعنى فاعل لانه راجم للناس بالوسوسة (قوله الجهر) أى بالقراءة لغير مأموم من امام ومنفرد أما المأموم فيسن في حقة الاسرار ومحل الجهر في حق المرأة والخنى حيث لم يسمع أجنى والافيسن لها الاسرار ويسن اسرار الاثنى بحضرة الخنى لاحتمال ذكره وكذلك اسرار الخنى بحضرة الخنى لاحتمال آوثة الاول وذكره الثانى وعلم من ذلك أن الخنى كالمرأة يجهر بحضرة النساء ووقع في المجموع ما يخالفه في الخنى حيث قال يسر بحضرة الرجال والنساء قال الرملى والزياى والظاهر أنه لا مخالفة لان مراده أنه يسر بحضرة الرجال والنساء معا فلا ينافى أنه يجهر بحضرة النساء فقط يحرم الجهر عندهم يتأذى به واعتمد بعضهم أنه يكره فقط ولعله محمول على ما اذا لم يتحقق التأذى ويندب التوسط في نوافل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار ان لم يشوش على نائم أو مصل أو نحوهما كما طالع العلم وحدهم أن يز يدعى اسماع نفسه بحيث يسمع من يقر به ووحده الاسرار ان يسمع نفسه فقط ولا يكتفى بحرك لسانه من غير اسماع قال بعضهم والتوسط يعرف بالمقابلة بينهما بأن يزيد على ما يسمع نفسه ولا يصل لاسماع غيره قال الزركشى والاحسن في تفسيره أنه يجهر تارة ويسر أخرى ولا يستقيم تفسيره بغير ذلك لعدم تعقل الوساطة بينهما على تفسيرهما السابق والحكمة في ذلك أن النبى ﷺ كان يجهر بالقرآن في الصلوات وكان المشركون يسبون من أنزله ومن أنزل عليه فانزل الله تعالى ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها واشتغ بين ذلك سبيلا أى طريقا وسطا فلا تجهر بصلواتك كلها ولا تخافت بها كلها بل اجهر في البعض وخافت في البعض (قوله في موضعه) أى الجهر واذا أسرفى موضع الجهر أو جهر فى موضع الاسرار كرهه الالعسر (قوله وهو الخ) عبارته تفيد حصر موضع الجهر فيما ذكره وليس بسد يد اذ بقي منه الاستسقاء ولونهارا و صلاة خسوف القمر والتراوىح ووتر رمضان وركعتا الطواف ليلا أو وقت صبح والعبرة في القرية المقضية بوقت القضاء لا بوقت الاداء فيجهر في قضاء الظهر مثلا ليلا ويسر في قضاء العشاء مثلا نهارا وعلم من ذلك أنه لو أدرك ركعة من الصبح في وقتها والاخرى خارجة جهر في الاولى وأسرفى الثانية نعم يجهر الامام فيها بالقنوت قال الاذرحى ويشبه أن يلحق بالقرية العيد والعبرة فيه بالقضاء لا بالاداء والمعتمد خلافه فالعبرة فيه بالاداء لا بالقضاء عملا بقاعدة ان القضاء يحكى الاداء لكن القرية خرجت لدليل ونظر الكون الشرع ورد بالجهر في صلاة العيد في محل الاسرار فلا تغير عما وردت عليه بل تستصحب كما وردت (قوله الضبح) انما طلب الجهر فيها مع أن الكفار كانوا حين سماعهم القرآن في صلاة النبى ﷺ يسبون من أنزله ومن أنزل عليه كما مر لانهم يكونون في هذا الوقت نائمين ولذلك طلب الجهر في العشاء أيضا وفي نهار بقية قضية ليلا أو وقت صبح وأما المغرب فطلب الجهر فيه لانهم كانوا يشتغلون في وقته بالعشاء وأما الجمعة والعيد فلانه ﷺ أقامهما بالمدينة ولم يكن للكفار فيها قوة ولما كانوا مستعدين للاذناء في وقتي الظهر والعصر طلب الاسرار فيها بل وفي الليلة المقضية نهارا وهذا السبب وان زال لكن الحكم المترتب عليه باق لانه حكمه المشروعية والحكمة لا يلزم دوامها (قوله وأولتا المغرب والعشاء) أى دون الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء فانه يسر فيها فان قيل هلا طلب الجهر فيهما لانهم من الصلاة الليلية أجيب بان ذلك رحمة لضعفاء الامة لان تجلى الله على قلوبهم بالعظمة يزداد شيئا فشيئا فيكون في آخر الصلاة أثقل منه في أولها ولذلك خفف في آخرها ما لم يخفف في أولها

والافضل أعوذ بالله
من الشيطان الرجيم
(والجهر في موضعه)
وهو الصبح وأولتا
المغرب والعشاء

كما يفيد كلام الشرائع في الميزان ولو ترك الجهر في أولي المغرب والعشاء لم يتدارك في الباقي لان السنة فيه الاسرار
 ففي الجهر تغيير صفته بخلاف ما لو ترك السورة في الاولتين يتداركها في الباقي لعدم تغيير صفته (قوله والجمعة) بالرفع
 عطفًا على الصبح لا بالجرح عطفًا على المغرب وكذا العيدان اذ ليس لذلك أولتان ولو أدرك المأموم مع الامام ركعة
 ثم تدارك الاخرى أسر في الاولى لانه كان مأموماً فيها وجهر في الثانية لانه صار فيها منفرداً بعد سلام الامام
 (قوله والعيدان) بالرفع كما علمت (قوله والاسرار في موضعه) أي في موضع الاسرار وتقدم حد الاسرار وهو
 أن يسمع نفسه فقط (قوله وهو ما عدا الذي ذكر) أي كالرواتب مطلقاً حتى الليلة والظهر والعصر وأخيرة
 المغرب وأخيرة في العشاء وصلاة كسوف الشمس ونوافل النهار المطلقة بخلاف نوافل الليل المطلقة فانه يسن
 التوسط فيها كما مر وعبارة الشارح تشمل الاستسقاء وصلاة خسوف القمر والترايح ووتر رمضان وركعتي
 الطواف ليلاً أو وقت صبح اذ يصدق عليها ما عدا الذي ذكره فتقتضي عبارته أنه يسر فيها وليس كذلك لانها
 من موضع الجهر كما علم مما مر (قوله والتأمين) هو والسورة سنتان لاحقتان للفاتحة كما أن الافتتاح والتعوذ
 سنتان سابقتان عليها فلها سنتان سابقتان وسنتان لاحقتان (قوله أي قول آمين) تفسير للتأمين يقال أمن
 الرجل اذ قال آمين بعد الهمزة وتخفيف الميم مع الامالة وعدمها بالقصر لكن المد أفصح ويجوز تشديد الميم
 مع المد والقصر ففيه خمس لغات وجعل الرمي التشديد لئلا يقال وقيل شاذ منكر لكن لا تبطل به الصلاة الا
 ان قصد به معناها الاصل وحده وهو قاصدين بخلاف ما لو قصد الدعاء او مع معناها الاصل أو أطلق فلا تبطل
 صلاته على المعتمد حينئذ واختلف في آمين على أقوال كثيرة أشهرها أنه اسم فعل بمعنى استجب يا الله وقيل
 انه اسم من أسماؤه تعالى وقال وهب بن منبه آمين أربعة أحرف يخلق الله تعالى من كل حرف ملكا يقول اللهم اغفر
 لمن يقول آمين (قوله عقب الفاتحة) أي أو بدلها ان تضمن دعاء على المعتمد والتقييد بالعقبة يفيد أنه يفوت بالتلفظ
 بغيره وان قل ولو سهواً نعم يستثنى رب اغفر لي ونحوه لو روده عن النسي بالحديث ويفوت بالشروع
 في الركوع ولو فوراً بالسكوت وان زاد عن السكنة المطاوعة وهي بقدر سبحان الله كما تقدم وفي نسخة بعد
 الفاتحة بدل عقب الفاتحة (قوله لقارئها) وكذا السامعها كما نقله بعضهم عن الطوخي (قوله في صلاة
 وغيرها) لا يخفى أن ذكر غيرها استطراد والاوى عدم ادخاله في شرح كلام المصنف لانه مسوق في هيآت
 الصلاة (قوله لكن في الصلاة الخ) استدرأ على ما قبله لايهامه التسوية بين الصلاة وغيرها وقوله آكد
 بعد الهمزة أصله أو كدبهمزتين قلبت ثانيتهما لئلا على حد قوله * ومدا ابدل ثاني الهمز من * البيت (قوله
 ويؤمن المأموم مع تأمين امامه) أي في الجهرية بخلاف السرية فلا يؤمن معه فيها وليس في الصلاة ما يطلب فيه
 المقارنة غير التأمين وانما طلبت فيه المقارنة لقوله بالحديث اذا أمن الإمام فأمّنوا فان من وافق تأمينه
 تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية وما تأخر فان لم يؤمن الإمام أو أخره عن وقته المنسوب فيه
 أمن هو لان معنى قوله في الحديث اذا أمن الإمام فأمّنوا أي اذا دخل وقت تأمينه فأمّنوا وان لم يؤمن بالفعل
 أو أخره عن وقته ولو فاته التأمين مع تأمين الإمام أمن عند تأمينه هو ولو قرأ الفاتحة مع قراءة امامه وفرغاً
 كفاه تأمين واحد عن تأمينه لقراءة نفسه وعن تأمينه لقراءة امامه أو فرغ قبله أمن هو لقراءة نفسه ثم
 يؤمن لقراءة امامه خلافاً للبعوى حيث قال ينتظره حتى يؤمن معه ومقتضى الحديث المذكور ان الملائكة
 تؤمن مع تأمين الإمام وقد ورد التصريح به في بعض الاحاديث واختلف في المراد بالملائكة فقيل المراد بهم من
 يشهد تلك الصلاة من الملائكة وقيل المراد بهم الحفظة وقيل المراد بهم سائر الملائكة وهل الملائكة تقول لفظ آمين
 أو ما هو بمعناه نقل الشيخ البايلي عن بعض شيوخ البخاري أنهم يقولون هذا اللفظ وهو المتبادر (قوله ويجهر به)
 أي يجهر المصلي اما ما كان أو مأموماً أو منفرداً بالتأمين لكن المأموم انما يجهر بالتأمين مع تأمين امامه ومحل الجهر
 بالتأمين في الجهرية أو بالسرية فلا يجهر بالتأمين فيها (قوله وقراءة السورة) أي شيء من القرآن وان لم يكن سورة
 كاملة لكن السورة الكاملة أفضل من بعض سورة ان كان لايزيد عليها ولا فهو أفضل على المعتمد عند

والجمعة والعيدان
 (والاسرار في
 موضعه) وهو ما عدا
 الذي ذكر (والتأمين)
 أي قول آمين عقب
 الفاتحة لقارئها في
 صلاة وغيرها لكن
 الصلاة آكد ويؤمن
 المأموم مع تأمين امامه
 ويجهر به (وقراءة
 السورة)

الرملي خلافا لابن حجر فآية الدين وهي يا أيها الذين آمنوا إذا نادى بدين إلى آخرها أفضل من سورة الكوثر ونحوها
والسورة بالهمز وتركه والترك أشهر وبجاء القرآن وهي القطعة من القرآن أقلها ثلاث آيات لها أول وآخر سميت
بذلك تشبيها لها ببداية سور لتحدد طرفيها والمراد هنا ما هو أعم من ذلك وهو الشيء من القرآن وإن لم يكن سورة
كاملة كما تقدم ويندب تطويل قراءة أولى على ثانية إلا أن ورد نص بتطويل قراءة الثانية على الأولى كما في مسألة
الزحمة فيسن للامام تطويل الثانية عن الأولى ليلحقه منتظر السجود وتكون السورة غير الفاتحة فلا تسن قراءتها
مرة ثانية لأن الشيء الواحد لا يؤدي فرضا ونظرا ولثلاث يشبه تكرير الركن نعم إن لم يحفظ غيرها سن له إعادتها على
الأوجه و يسن كون القراءة على ترتيب المصحف وتواليه حتى لو قرأ في الأولى سورة الناس قرأ في الثانية أول البقرة
فلو قرأ على خلاف ذلك كان خلاف الأولى ومحل سنيتها في غير صلاة الجنازة وغير صلاة فاقد الطهورين إذا كان جنباً
ولا يسن قراءة آية سجدة بقصد السجود بل تكره في غير وقت الكراهة وتحرم فيه ولو قرأ آية سجدة بقصد
السجود وسجدت بطلت صلاته إلا في صبح يوم الجمعة لم تنزّل فقط عند الرمي أو بآية سجدة مطلقاً عند ابن حجر
فيقرأ في الأولى بالم تنزّل وفي الثانية بهل أتى ولو قرأ في الأولى هل أتى قرأ في الثانية بالم تنزّل وسجد لان صبح يوم الجمعة
محل السجود في الجملة ويسن في صبح طوال المفصل وفي ظهر قريب منها وفي عصر وعشاء أو ساطع في مغرب قصاره
وأوله من الحجرات على المعتمد سمي بذلك لكثرة الفصل فيه بين سور وهو الحكمة فيما ذكر أن وقت الصبح طويل
مع قصر صلاته فناسب تطويلها ووقت الظهر طويل مع طول صلاته وكون وقت نشاطاً فتناسب فيه قريب من الطوال
ووقت العصر والعشاء طويل مع طول صلاتيهما وكون وقتيهما ليس وقت نشاط فلما تعارضا ناسبها التوسط
ووقت المغرب قصير فناسبه القصار وهذا في غير المسافر أما هو فيقرأ في صلاة الصبح وقيل في جميع صلاته بالكافرون
والإخلاص تخفيفاً عليه ويكره ترك قراءة السورة كما قاله ابن قاسم في شرحه (قوله بعد الفاتحة) لكن بعد سكتة
وتقدم أنها في حق الإمام في الجهرية بقدر ما يسمع فاتحة المأموم يشتغل الإمام فيها بدعاء أو قراءة وهي أولى وتقدمت
بقية السكتات الست (قوله لا امام ومنفرد) أما المأموم فلا تسن له سورة للنهي عن قراءته لها ولأن قراءة الامام قراءة
للمأموم فيسمع قراءة امامه يقرأ الفاتحة في سكتة الامام المتقدمة ولا يقارن الامام في قراءة الفاتحة إلا أن خاف فوات
بعض الفاتحة فإن لم يسمع قراءة امامه لصم أو بعد أو لا سرار امامه ولو في جهرية أو سمع صوتاً ولم يفهمه قرأ السورة
إذا لمعني لسكوته ولو سبق المأموم بالأولتين من صلاة امامه وتداركهما بعد سلامه قرأ السورة فيما تداركه إن لم يكن
قرأها فيما أدركه مع الامام ولم تكن سقطت عنه لكونه مسبقاً لثلاث أو صلاته عن السورة بلا غرض فإن كان قرأها
فيما أدركه مع الامام لم يقرأها فيما تداركه وكذا إذا كانت سقطت عنه لكونه مسبقاً كأن وجد الامام راكعاً فحرم
وركع معه ثم بعد قيامه من الركعة نوى منه المفارقة ووجد اماماً آخر راكعاً فدخل نفسه في الجماعة وركع معه فقد
سقطت عنه السورة في الركعتين كالفاتحة لكونه مسبقاً فلا يقرأها في باقي صلاته (قوله في ركعتي الصبح) وكذا
الجمعة ونحوهما وصلاة التطوع فيقرأ السورة في جميع الركعات إن صلاه بتشهد واحد أو لا لم يقرأها بعد التشهد الأول
على أوجه الوجهين (قوله وأولتي غيرها) وهو الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولا فرق بين الصلاة السريّة والجهريّة
ولو فاتته السورة في الأولتين تداركها في باقي صلاته (قوله وتكون قراءة السورة بعد الفاتحة) انما ذكر ذلك ثانياً
لأجل التفريع الذي بعده وهو قوله فلو قدم السورة الخ فلا يقال هذا إن كرر من غير سكتة (قوله فلو قدم السورة
الخ) تفرّع على ما قبله وقوله لم تحسب أي السورة التي قدمها على الفاتحة ويعيدها بعدها إن أراد تحصيل السنة (قوله
والتكبيرات) ويسن مداها حتى يصل إلى الركن المنتقل إليه وإن أتى بحلّة الاستراحة لثلاث أو جزء من صلاته
عن الذكر فلو لم يمد التكبيرة وقت جلوسه للاستراحة لم يأت بتكبيرة ثانية بل يشتغل بذكر آخر ولا يقوم
ساكتاً لأن الصلاة لا يطلب السكوت فيها حقيقة وهذا في تكبير الانتقال وأما تكبير التحريم فانه يندب
الاسراع به ثلاثاً أو لثية ويجهر بالتكبيرات إن كان اماماً ليسمع المأمومون أو مبلغان احتيج إليه بان لم يبلغ

بعد الفاتحة لا امام
ومنفرد في ركعتي
الصبح وأولتي غيرها
وتكون قراءة
السورة بعد الفاتحة
فلو قسم السورة
عليها لم تحسب
(والتكبيرات)

صوت الامام جميع المؤمنين كذا قال الحنثي وظاهره أن الامام يجهر وإن لم يحتاج اليه وقيد الشبر امسئ كلاً بالاحتياج وهو الظاهر ويقصدان الذكر وحده أو مع الاعلام لا الاعلام وحده لا يضر وكذا الاطلاق في حق العالم بخلاف العامى ولا بد من قصد الذكر عند كل تكبيرة عند الرمي ويكفي قصده في التكبيرة الاولى عند الخطيب أما المنفرد والمأموم غير المبلغ فيسران بالتكبيرات أو يكره لهما الجهر بها ولو من المرأة ولو أمت المرأة نساء جهرت بالتكبيرات أقل من جهر الرجل بحيث لا يسمعها أجنبي كما قاله في الجواهر (قوله عند الخفض) أي الهوى للركوع والسجودين فقول الشارح للركوع ليس بقيد ولو جعل كلام المصنف على اطلاقه أو عممه للركوع والسجودين لكان أولى وأحسن وقوله والرفع أي النهوض من السجودين فدخل في كلام المصنف التكبيرات الخمس في كل ركعة فقول الشارح أي رفع الصلب من الركوع صوابه من غير الركوع وذلك الغير هو كل من السجدين والتشهد الاول ولعل لفظة غير سقطت من قلم الناسخ والا فاعلوم أنه يقول عند الرفع من الركوع سمع الله لمن جده كما صرح به بعد (قوله) وقول سمع الله لمن جده أي قول المصلي ذلك اماماً كان أو مأموماً ومنفرداً فيستوي السك في سن ذلك وأما خبر إذا قال الامام سمع الله لمن جده فقولوا ربنا لك الحمد فمعناه قولوا ذلك مع ما علمتموه من قولكم سمع الله لمن جده ويجهر الامام بسمع الله لمن جده ويسر بر بنالك الحمد ويسر غيره من مأموم ومنفرد بهما نعم المبلغ يجهر بما يجهر به الامام ويسر بما يسر به الامام لانه ناقل ومبلغ ما يقول كما قاله في المجموع فايقع الآن من كون المبلغين يجهرون بقولهم ربنا لك الحمد فهو ناشئ من جهلهم وجهل الأئمة حيث أقروهم على ذلك وبالغ بعضهم في التشنيع اعلى تارك العمل بذلك ومحل التشنيع عليهم ان كانوا اشافعية والافند الامام مالك يجهر الامام بالتسميع والمبلغ بالتحميد (قوله) حين يرفع الخ ظرف للقول المذكور وسبب ذلك أن أبا بكر تأخر يوماً جاء للصلاة فوجد النبي ﷺ راكعاً فقال الحمد لله فنزل جبريل وقال سمع الله لمن جده وأمر النبي ﷺ أن يجعلها عند الرفع من الركوع (قوله سمع له) أو سمعه كما قاله قل على التحريم (قوله كفى) لكن الاول أفضل كما هو ظاهر (قوله ومعنى سمع الله الخ) فسمع الله لك كناية عن قبوله والمجازاة عليه (قوله وقول المصلي) كان اللاتق أن يذكر المصلي في قول المصنف وقول سمع الله لمن جده ويحذفه هنالك يكون على القاعدة التي هي الحذف من الثاني دلالة الاول دون العكس وأجيب بأنه إنما خالف القاعدة لانه لو قال في قوله ربنا الخ وقول ربنا الخ لاوهم ان القول مضاف لربنا فتوهم الاضافة معنى ليس مراداً (قوله ربنا لك الحمد) أو ربنا لك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد أو لك الحمد ربنا أو الحمد ربنا أو لك الحمد فالصيغ سبع والاول أفضل عند الشيخين لورود السنة بعوان قال الشافعي رضي الله عنه في الام في الثاني أعني ربنا لك الحمد هو الاحب الى لانه يجمع بين معنيين الدعاء والاعتراف لان التقدير ربنا استجب لنا ولك الحمد على هدايتك ايانا أو ربنا أطعناك ولك الحمد على توفيقك لنا وسن زيادة مل السموات ومل الارض ومل ما شئت من شيء بعد أي حال كون الحمد لو جسم ملاء السموات ومل الارض ومل ما شئت من شيء بعدها كالكرمى قال تعالى وسع كرسيه السموات والارض ويزيد المنفرد وامام المحصورين الراضين بالتطويل أهل الشناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد ولا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا اراد لما قضيت ولا ينفع ذا الجدم منك الجد أي يا أهل الشناء فهو بالنصب على أنه منادى حذف منه حرف النداء وأنت أهل الشناء فهو بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والمجد الشرف وأحق مبتدأ خبره لا مانع الخ وما بينهما اعتراض وانما قيل وكلنا لك عبد ولم يقل وكلنا لك عبيد لان القصد أن يكون الخلق على قلب رجل واحد فكان الكل عبيداً واحداً ولان معنى قوله وكلنا وكل واحدنا فعبداً بالافراد مرعاة لذلك (قوله اذا اتصب قائماً) أي أو اعتدل قاعدة فيما اصاب من قعود (قوله والتسبيح) ويكره تركه حتى قالوا من دوام على ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت شهادته كما ذكره ابن قاسم في باب الشهادات ويسن للمنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل زيادة اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين

عند الخفض)
للكوع (والرفع)
أي رفع الصلب
من الركوع (وقول
سمع الله لمن جده)
حين يرفع رأسه
من الركوع ولو
قال من جده الله
سمع له كفى ومعنى
سمع الله لمن جده
تقبل الله منه جده
وجازاه عليه وقول
المصلي (ربنا لك
الحمد) اذا اتصب
قائماً (والتسبيح في
الركوع)

والسكينة في تقديم الجار والمجرور في قوله لك ركعت دون خشع لك سمعي الخ أنه لما كانت العبادة من المشركين لغير الله بجميع ذواتهم قدم الجار والمجرور في الأول للرد عليهم ولما لم تحصل العبادة منهم بالخشوع بالسمع ونحوه لم يحتج لتقديم بل بقي على أصل تأخير المعمول والخشوع حضور القلب وسكون الجوارح واسناده لهذه الخواص لكونها تابعة للقلب وإنما قدم السمع لأنه أفضل من البصر على الراجح ويقول ذلك وإن لم يكن متصفا بالخشوع لأنه متعبد به أولاً خبر لفظاً انشاء معنى كما قاله الرملي وقال ابن حجر ينبغي أن يتحرى الخشوع عند ذلك لئلا يكون كاذباً ما لم يرد أنه بصورة من هو كذلك وقوله وما استقلت به قدمي مبتدأ وهو عبارة عن ذاته خبره الله رب العالمين وقدمي بالافراد ولو كان مثني لقال قدماي والقدم مؤنثة قال تعالى قتل قدم بعد ثبوتها ولذلك قال استقلت بقاء التانيث وتكره القراءة في الركوع وغيره من بقية الاركان غير القيام فإن أراد الاختصار على التسبيح أو الدعاء فالتسبيح أفضل (قوله وأدنى الكمال في التسبيح الخ) وأما أصل السنة فيحصل مرة ولذلك قال في الروضة أقل ما يحصل به ذكر الركوع تسبيحة واحدة (قوله سبحان رب العظيم) أي أسبح سبحان فهو مفعول لفعل محذوف وجو با هو اسم مصدر لسبح بالتشديد ومصدر لسبح بالتخفيف وهو علم على التنزيه والعظيم صفة للرب ومعناه الكمال ذاتاً وصفة (قوله ثلاثاً) أي حال كون ذلك ثلاثاً والثلاث سنة للإمام والمأموم والمنفرد وتسن الزيادة على الثلاث للمنفرد وإمام قوم محصورين راضين بالتطويل إلى إحدى عشرة ولا يزيد أحد على ذلك (قوله والتسبيح في السجود) ويسن أن يزيد من مر اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسأمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وحشقت سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين أي المصور بين والافلاخ غير تعالى ويتأكد طلب الدعاء في السجود خبر مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فكثر والدعاء أي في سجودكم فقم من أي حقيق أن يستجاب لكم (قوله وأدنى الكمال الخ) وأما أصل السنة فيحصل مرة كما تقدم (قوله سبحان رب الأعلى) أي علو مكانه ورفعة لآلؤه مكان لاستحاته عليه سبحانه وتعالى والحكمة في اختصاص العظيم بالركوع والأعلى بالسجود أن السجود أفضل من الركوع والأعلى أبلغ من العظيم فجعل الأعلى للأعلى وغير الأعلى لغير الأعلى (قوله ثلاثاً) أي حال كونه ثلاثاً والثلاث سنة في حق الإمام والمأموم والمنفرد وتسن الزيادة عليها من مر إلى إحدى عشرة كما مر في تسبيح الركوع (قوله والاكمل في تسبيح الركوع والسجود مشهور) أي وهو إحدى عشرة لكن الزيادة على الثلاث إنما تسن للمنفرد وإمام قوم محصورين راضين بالتطويل كما مر (قوله وضع اليدين) أي الكفين وقوله على الفخذين أي طرفيهما وقوله في الجلوس أي وإن لم يحسن التشهد بل إن أمكن ذلك للصلي مضطجعا أو مستلقيا سن له لأن الميسور لا يسقط بالمعسور وللشبهة بالقادر فتمقيده بالجلوس للغالب (قوله للتشهد الأول والاخير) أي وللإستراحة والجلوس بين السجدين وإنما اقتصر الشارح على التشهدين لأجل قوله يبسط الخ فإن هذه الكيفية مختصة بهما في الجلوس للإستراحة والجلوس بين السجدين يبسط اليدين معا (قوله يبسط اليد اليسرى) أي مع ضم أصابعها إلى جهة القبلة على الأصح فلا يفرج بينها لتوجه كلها إليها وقيل يفرج بينها تفرجاً بجاوِسطاً (قوله بحيث تسامت رؤسها الركبة) أي حال كونها متلبسة بحالة وتلك الحالة هي مسامتة رؤس أصابعها للركبة (قوله ويقبض اليد اليمنى) أي بعد وضعها أولاً منشورة فيضعها أولاً منشورة ثم يقبضها كما في شرح الرملي وابن حجر (قوله أي أصابعها) أشار إلى تقدير مضاف في كلام المصنفو يدل عليه الاستثناء الذي بعده (قوله إلا المسبحة) بكسر الباء وهي التي بين الإبهام والوسطى سميت بذلك لأنها يشار بها عند التسبيح وتسمى السبابة أيضاً لأنها يشار بها عند السب والشاهد لأنها يشار بها عند الشهادة وقوله من اليمنى بخلاف المسبحة من اليسرى فإنه لا يشير بها ولو عند فقد يمينه لأنه يفوت السنة المطالبة فيها من البسط (قوله فلا يقبضها) هذا هو مفاد الاستثناء والأفضل قبض الإبهام بحضها بان يضعها تحتها على طرف راحته للاتباع في ذلك فلا ورأسها معها أو قبضها فوق الوسطى أو حلق بينها في التحليق وجهان أحدهما أن يحلق بينهما بوضع رأس أحدهما في رأس الأخرى وثانيهما أن يضع أمة الوسطى بين عقدتي الإبهام أتى

وأدنى الكمال في
التسبيح سبحان
رب العظيم ثلاثاً (و)
التسبيح في (السجود)
وأدنى الكمال فيه
سبحان رب الأعلى
ثلاثاً والاكمل في
تسبيح الركوع
والسجود مشهور
(ووضع اليدين على
الفخذين في الجلوس)
للتشهد الأول والاخير
(يبسط) اليد
(اليسرى) بحيث
تسامت رؤسها
الركبة (ويقبض)
اليد (اليمنى) أي
أصابعها (الإلهام)
من اليمنى فلا
يقبضها

رافعها حال كونه
(متشهدا) وذلك
عند قوله لا اله الا الله ولا
يحركها فان حركها
كره ولا تبطل صلاته
في الاصح (والافتراش
في جميع الجلوسات)
الواقعة في الصلاة
كجلوس الاستراحة
والجلوس بين
السجدين وجلوس
التشهد الاول
والافتراش أن يجلس
الشخص على كعب
اليسرى جاعلا ظهرها
للارض وينصب
قدمه اليمنى ويضع
بالارض أطراف
أصابعها لجهة القبلة
(والتورك في الجلسة
الاخيرة) من جلسات
الصلاة وهي جلوس
التشهد الاخير
والتورك مثل
الافتراش الآن المصلي
يخرج يساره على
هيئته في الافتراش
من جهة يمينه ويلصق
وركه بالارض أما
المسبوق والساهي
فيفترشان ولا
يتورك (والتسليمة
الثانية) أما الاولى
فسبق أنهما من أركان
الصلاة
(فصل) في أمور
تخالف فيها المرأة

بالسنة لكنه خلاف الافضل (قوله فانه يشير بها الخ) وخصت المسبحة بذلك لان فيها عرقا متصلا بالقلب بخلاف
الوسطى فان لها عرقا متصلا بالذكر وبهذا يحصل الغيظ عند الاشارة بها وينوي بالاشارة بالمسبحة التوحيد فيجمع
فيه بين قلبه ولسانه وجوارحه (قوله ارفعها) أي حال كونها رافعا لها رفعها مقتضاه مع ميل رأسها قليلا الى القبلة
ويدير رفعها الى القيام في التشهد الاول والى السلام في التشهد الاخير ولو كان له سبابتان أصليتان كفي رفع احداهما
(قوله حال كونه متشهدا) فهو حال من فاعل يشير ولو عجز عن التشهد وقعد بقدره سن له الرفع أيضا كما لو عجز
عن القنوت وقام بقنوته فانه يسن له رفع يديه (قوله ذلك) أي المذكور من الاشارة بهامع الرفع وقوله عند قوله
الا لله فيبتدي الرفع عند نقطة بالهمزة ولا يرفعها قبله على الاصح وقيل يرفعها من أول التشهد كما حكاه ابن النقيب
(قوله لا يحركها) أي لا يسن تحريكها وقيل يسن وقصور لكل منهما في خبر قال البيهقي والخبر ان صحیحان وإنما
قدموا الاول على الثاني لان عدم التحريك أنسب بالصلاة المطلوب فيها الخضوع الذي قد يذهب التحريك مع
احتمال أن يكون المراد بتحريكها في خبره رفعها مرة واحدة على أنه يمكن أنه ليبيان الجواز جمع بين الخبرين (قوله
فان حركها كره ولا تبطل صلاته في الاصح) هو المعتمد لان حركتها خفيفة وقيل تبطل صلاته ان حركها ثلاثا
متوالية وظاهر أن محل الخلاف ما لم تحرك الكف والابطل الصلاة جزما (قوله والافتراش) والحكمة فيه أن
الحركة عنه أخف (قوله في جميع الجلوسات) بفتح اللام أفصح من اسكانها حتى جلوس المصلي قاعد للقراءة (قوله
كجلوس الاستراحة) وهو جلوس لطيف عقب سجدة ثانية لا يتشهد عقبها ولا يستحب المواظبة عليه ولا يستحب
عقب سجود التلاوة في الصلاة والافضل أن لا يزيد على قدر جلوس التشهد الاول ولا يضرتطويه وان كره عند
الرمي خلافا لابن حجر وأدخل بالكاف جلوس المصلي قاعد للقراءة وجلوس المسبوق والساهي وهو من طلب منه
سجود السهو ولم يقصد تركه بان قصد السجود أو أطلق على المعتمد فان قصد تركه تورك فان عن له السجود بعد
ذلك افتراش وعكسه بعكسه على الاوجه المعتمد (قوله والافتراش أن يجلس الشخص الخ) سمي بذلك لانه افتراش
فيه رجله (قوله جاعلا) أي حال كونها جاعلا وقوله وينصب بالنصب عطف على يجلس وكذلك قوله ويضع
وقوله لجهة القبلة أي موجهها لالجهة القبلة (قوله والتورك) وحكمته التمييز بين التشهدين ليعلم المسبوق
حال الامام وقوله في الجلسة الاخيرة أي التي يعقبها السلام (قوله والتورك مثل الخ) سمي بذلك لانه يلصق فيه وركه
بالارض (قوله الآن المصلي الخ) أي لكن المصلي الخ وهو استدراك على قوله مثل الافتراش (قوله ويلصق) بضم
الياء مضارع ألصق (قوله أما المسبوق الخ) مقابله لمخوف تقديره هذا في غير المسبوق والساهي (قوله في فترشان)
يستثنى من المسبوق ما لو كان خليفة فانه يتورك محاذة للصلاة امامه ويستثنى من الساهي ما لو قصد ترك سجود
السهو فانه يتورك حينئذ كما مر (قوله والتسليمة الثانية) أي الآن يعرض عقب التسليمة الاولى مانع كخروج
وقت الجمعة وانقضاء مدة المسح أو نحو ذلك فلا تنس الثانية في هذه الصور (قوله أما الاولى الخ) مقابل لقوله الثانية
﴿ تنمة ﴾ ينسب أن يتعوذ بعد تشهده الاخير من العذاب والفتن خبر اذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع
فيقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال ويسن
الدعاء بغير ذلك كاللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت
فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم يسن أن يجلس بعد الصلاة ليأتي بالدكر والدعاء
الواردين بعد الصلاة لان ترك ذلك جفوة بين العبد وربّه ولان الدعاء مستجاب بعد الصلاة

﴿ فصل ﴾ أي هذا فصل في بيان ما تطلب فيه الخالفة بين الذكر والانثى وانما ذكر هذا الفصل عقب الهيئات
لان غالب ما فيه هيئتي الصلاة وأفرده بترجمة مع أن غالبه من الهيئات لان المقصود التفرقة بين الرجل وغيره
وأما تلك الهيئات فعامة (قوله في أمور) أي في بيان أمور وهي خمسة اواربعة على اختلاف النسخ (قوله
تخالف فيها المرأة الرجل) أي تخالف في هذه الأمور الاثني ولو صغيرا الذكور ولو صغيرا فالمراد بالمرأة الاثني

ولو صغيرة بالرجل الذكر ولو صغير أو أسند المخالفة لها مع أن كلا مخالف للآخر لشرف الرجل عليها وهكذا يقال في كلام المصنف (قوله في الصلاة) أي من حيث الهيئة والصفة لا من حيث الأركان والشروط واعترض عليه بان كلامه تعلق حرفي جرمي بمعنى واحد بعامل واحد لأن قوله فيها متعلق بتخالف وكذلك في الصلاة متعلق بتخالف أيضا وأجيب بانهما ليسا بمعنى واحد لأن الأول للسببية والثاني للتدبير بان الأول نعلق به وهو مطلق والثاني تعلق به وهو مقيد (قوله ذكر المصنف ذلك) أي المذكور من المخالفة المفهومة من الفعل أو ما تخالف فيه المرأة الرجل (قوله في قوله) أي بقوله في معنى الباء متعلق بقوله ذكر (قوله والمرأة تخالف الرجل) أي حالة الصلاة ككاتبه عليه الشارح سابقا بقوله في الصلاة وتخالفاً أي في الصوم حيث لا تصوم في الحيض والنفاس وفي الحج حيث يجب عليها تغطية رأسها وكشف وجهها ولا تخالفه في الزكاة لاستواء الرجل والمرأة فيها إلى غير ذلك من الأحكام (قوله في خمسة أشياء) وفي بعض النسخ أربعة أشياء فعلى النسخة الأولى تعد المجافاة واحداً والاقبال ثانياً والجهر في موضع الجهر ثالثاً والتسبيح إذا نابته شيء في الصلاة رابعاً كون عورته ما بين سرتيه وركبته خامساً وعلى الثانية تعد المجافاة والاقبال واحداً والجهر في موضع الجهر ثانياً والتسبيح إذا نابته شيء ثالثاً وكون عورته ما بين سرتيه وركبته رابعاً فكل من النسختين صحيح (قوله فالرجل الخ) أي إذا أردت بيان ذلك فأقول لك الرجل الخ وإنما قدم ما يتعلق بالرجل على ما يتعلق بالمرأة اهتماماً بشأنه لشرفه عليها (قوله يجافي الخ) أي أن كان ساتراً لعورته ولا ضم بعضه إلى بعض كالمرأة ولو في الخلوة (قوله أي يرفع) تفسير باللازم والأولى أن يقول أي يبعد لأن المجافاة بالمباعدة يقال عند فلان جفوة أي بعد (قوله مرفقيه عن جنبه) أي في الركوع والسجود أخذاً بما بعده فقوله في الركوع والسجود راجع للفتلين قبله قال القليوبي ولو عممه لكان أولى وأحسن وعليه فيجافي مرفقيه عن جنبه في قيامه لكن كتب المذهب كشرح الرملی وابن حجر وشرح المنهج وشرح الخطيب ساكتة عن ذلك ولذلك لم يعتمد بعض المشايخ وعليه فلا يجافي مرفقيه عن جنبه في قيامه لكن ما قاله القليوبي هو الظاهر (قوله ويقل) بضم حرف المضارعة لأنه مضارع أقبل بمعنى رفع يقال أقبل الشيء يقله وقوله أي يرفع بطنه عن نخذه أي لانه أنشط للعبادة وأبعد عن هيئة الكسالى وأبلغ في تمكين الجبهة والافت من محل السجود كما في شرح مسلم عن العلماء (قوله في الركوع والسجود) هكذا في بعض النسخ وعليه فتقديم الركوع على السجود لكونه مقدماً عليه في الخارج وفي بعض النسخ في السجود والركوع وعليه فتقديم السجود على الركوع لشرفه عليه وفي بعض النسخ في السجود فقط وعليه فاقصاره على السجود لانه مظنة الاصاق ولانه أفضل من الركوع فكان أهم منه كما بخط الميداني وعلى هذا البعض الأخير شرح الشيخ الخطيب (قوله ويجهر في موضع الجهر) أي ويسر في موضع الأسرار لكن اقتصر على الأول لانه محل المخالفة بين الرجل والمرأة (قوله وتقدم بيانه في موضعه) عبارة ثم وهو الصبح وأول المغرب والعشاء والجمعة والعیدان انتهت وتقدم ان فيها قصورا اذ بقي منه التراويح والوتر في رمضان وركعتا الطواف ليل الا صلاة خسوف القمر والاستسقاء ولونهارا كما مر (قوله وإذا نابته أي أصابه شيء) سواء كان مباحا كاذنه في دخول الدار للاستأذن عليه أو مندوبا كتنبيه امامه اذا سها أو واجبا كإذار أعمرى أو نحوه كغافل من الوقوع في مهلك فان لم يحصل إلا بالكلام أو الفعل المبطل وجب وتبطل به الصلاة على الأصح أو حراما كتنبيه على قتل إنسان عدوانا أو مكروها كتنبيه على النظر إلى شيء يكره النظر اليه وكذا يقال في قوله وإذا نابته شيء الخ فالتسبيح والتصفيق يباحان للباح ويندبان للمندوب ويجبان للواجب ويحرمان للحرام ويكرهان للمكروه فتعريضهما الأحكام الخمسة فقوله يسن التسبيح للرجل والتصفيق للمرأة مرادهم به بيان حكم التفرقة بين الرجل والمرأة لا بيان حكم التنبيه (قوله سبح) أي قال سبحان الله خير الصالحين من نابته شيء في صلاته فلا يسبح وإنما التصفيق للنساء فلو صفق الرجل وسبحت المرأة كان خلاف الأولى لمخالفتها السنن ولا يكره على المعتمد خلافا لما وقع في المحشى ويمكن جملة على الكراهة الخفيفة وظاهر قول المصنف سبح أنه

في الصلاة وذكر
المصنف ذلك في
قوله (والمرأة تخالف
الرجل في خمسة
أشياء فالرجل
يجافي أي يرفع
مرفقيه عن جنبه
ويقل أي يرفع
بطنه عن نخذه
في الركوع
و (السجود ويجهر
في موضع الجهر)
وتقدم بيانه في
موضعه (وإذا نابته
أي أصابه شيء في
الصلاة سبح)

لا تحصل السنة بغير التسبيح كلاله الا الله ونحوها وهو مقتضى الحديث السابق ولا مانع منه لانه لم يرد (قوله فيقول سبحان الله بقصد الذ كراخ) ويشترط قصد الذ كراخ في كل تسبيحة كما أنه يشترط في المبلغ قصده في كل تكبيرة على المعتمد عند الرمي وقيل يشترط قصده عند التسبيحة الاولى فقط كما أنه يشترط في المبلغ قصده عند التكبيرة الاولى فقط على قول الخطيب ولا بد من قرن قصد الذ كراخ بجميع اللفظ لانه أضيق من كناية الطلاق كما نقل عن الرمي وابن حجر فان خلا حرف عن القصد بطلت صلاته (قوله أومع الاعلام) أي أو قصد الذ كراخ مع الاعلام أي الافهام وهو عطف على فقط (قوله أو أطلق) في تركيبه فلاقه لانه لا يظهر عطفه على ما قبله فكان الاظهر أن يقول فان أطلق الخ وقوله لم تبطل صلاته ضعيف والمعتمد أنها تبطل في صورة الاطلاق خلافا للشارح ومن تبعه لكن لا بأس بتقليده وان كان ضعيفا لان ذلك قد يتفق ويشق على الشخص قصد الذ كراخ في جميع اللفظ عند كل مرة (قوله أو الاعلام فقط) أي أو بقصد الاعلام دون الذ كراخ وقوله بطلت أي مالم يكن عاميا والافلا تبطل على قياس ما تقدم في المبلغ فجعل التفصيل في العالم (قوله وعورة الرجل) أي الذ كراخ ولو صبيا وان كان غير مميز بالنسبة للطواف اذا وضأه وليه وطاف به بخلاف الصلاة فلا تصح الامن المميز وفي كلامه اظهر في مقام الاضمار فكان مقتضى الظاهر أن يقول وعورته خصوصا وقد أضمر قبل في قوله واذا نابه الخ (قوله ما بين سرته وركبته) أي في نحو الصلاة كالطواف وكذلك عند الرجال وعند النساء المحارم وأما عند النساء الاجانب فغور نه جميع بدنه وفي الخلوة السواأتان فقط كما تقدم (قوله أماهما) أي السرقة والركبة وقوله فليس من العورة لكن يجب ستر جزء منهما ليتحقق ستر العورة من باب ما لا يتم الواجب الابيه فهو واجب (قوله ولا ما فوقهما) أي فوق السرة والركبة فليس من العورة أيضا (قوله والمرأة) لوقال وغيره لشملة الخنثى لانه كالتثني كما سيذكره الشارح بقوله والخنثى كالمرأة ويمكن أن يقال مراد المصنف المرأة ولو احتمل افتدخل الخنثى في عبارته (قوله في الخمسة المذكورة) هكذا في بعض النسخ وعليه فيعدهم بعضها الى بعض شيئين ضم مرفقها لجنبها والصاق بطنها بفخذها وان اقتصر الشارح على الثاني وكان الاولى له ذكر الاول أيضا وفي بعض النسخ الاربع المذكورة وعليه فيعدهم بعضها الى بعض شيئا واحدا فكل من النسختين صحيح (قوله فانها تضم بعضها الى بعض) أي لانه أستر لها ومقتضى اطلاق المصنف انها تضم بعضها الى بعض حتى ركبتيها وقدميها والتفرق بينهما انما هو في الذ كراخ فقط كما يدل عليه عبارة الرمي وهي ويفرق الذ كراخ ركبتيه ويكون بين قدميه نحو شبرا انتهت خلافا لقول ابن قاسم بانها تفرج بينهما كالرجل (قوله فتصلق بطنها بفخذها) أي وتضم مرفقها لجنبها وكان من حق الشارح أن يذكره لانه تم به المقابلة لما تقدم في الرجل (قوله وتخفص صوتها) أي بحيث لا يسمعها من صلت بحضرة من الرجال الاجانب دفعا للفتنة وان كان الاصح ان صوتها ليس بعورة فلا يحرم سماع صوت المرأة ولو مغنية الا عند خوف الفتنة بان كان لواختي الرجل بهالوقع بينهما محرم (قوله ان صلت بحضرة الرجال الاجانب) أي جنسهم ولو واحدا ومثلهم الخنثى فلورفعت صوتها حينئذ كره والحضرة بثلاث الحاء والخنثى يسر ان صلي بحضرة الرجال الاجانب كالمرأة بل يسر بحضرة خنثى مثله لاحتمال اتوثة القاري وذ كورة السامع ومن قال يجهر في هذه فقد سها وأما بحضرة النساء فيجهر لانه اما ذكر أو أتي وعلى كل من الحالتين يسر له الجهر بما في المجموع من انه يسر بحضرة الرجال والنساء محمول على ما اذا اجتمع الصنفان معا كما تقدم (قوله فان صلت منفردة عنهم) أي عن الرجال الاجانب ومثلهم الخنثى كما مر بان كانت في الخلوة أومع النساء أو الرجال المحارم وقوله جهرت أي في موضع الجهر كما هو ظاهر (قوله واذا نابه) أي أصابها ولم يفسره الشارح لعلمه مما تقدم وقوله شيء أي مباحا كان او مندوبا أو واجبا او حراما او مكروها كما مر (قوله صفت) أي وان كانت خالية عن الرجال الاجانب على المعتمد لانه لو طيفتها خلافا للزر كشي ومن تبعه حيث قال انها تسبح حينئذ ولا يضر التصفيق وان كثرت وتوالي حيث كان بقدر الحاجة وكذا الوصفق الرجل فانه لا يضر وان كثرت وتوالي والفرق بينهما بين دفع المار وانقاذ نحو الغريق أن الفعل هنا خفيف فاشبه تحريك

فيقول سبحان الله
بقصد الذ كراخ فقط
أومع الاعلام أو
أطلق لم تبطل صلاته
أو الاعلام فقط بطلت
(وعورة الرجل ما
بين سرته وركبته)
أماها فليس من
العورة ولا ما فوقها
(والمرأة) تخالف
الرجل في الخمسة
المذكورة فانها
(تضم بعضها الى
بعض) فتصلق
بطنها بفخذها في
ركوعها وسجودها
(وتخفص صوتها)
ان صلت بحضرة
الرجال الاجانب
فان صلت منفردة
عنهم جهرت (واذا
نابه شيء في الصلاة
صفت)

الاصابع في سبعة أولنحو جرب بخلافه في ذينك ولا تبطل الصلاة بالتصفيق ولو بقصد الاعلام ولو من الرجل على
المعتمد بخلاف التسبيح بقصد الاعلام فانه يبطل الصلاة والفرق أن التسبيح لفظ يصلح لقصد الذكر والتصفيق فعل
لا يصلح له واختلف في التصفيق خارج الصلاة فقبل يحرم بقصد اللعب ويكره بلا قصد اللعب وهذا هو المعتمد عند
الرملي وقيل يكره ولو بقصد اللعب وان كان فيه نوع طرب وهذا هو المعتمد عند ابن حجر في شرح الارشاد وقيل
يحرم ان قصد به التشبه بالنساء لانه من وظيفتهن والا كره وهذا كله فيما اذا لم يحتج اليه فان احتج اليه لتيسير
الذكر كما يفعله الفقراء أو لضبط الانعام كما يفعله الفقهاء في الليالي أو لتدريس كما يفعله المدرسون في الدرس لم يحرم
بل ربما كان مطلوباً (قوله بضرب بطن اليمين على ظهر الشمال) ليس قيداً بل مثله عكسه وكذلك ضرب ظهر اليمين
على بطن الشمال أو عكسه أو ضرب ظهر اليمين على ظهر الشمال أو عكسه بخلاف ضرب بطن اليمين على بطن الشمال
أو عكسه فالحاصل ان الكيفيات ثمان المطلوب منها ستة وغير المطلوب كافتان وانما لم يكونا مطلوبين لانهما يوهمان
اللعب لجران العادة بهما فيعوهما ماداخلان تحت قول الشارح فلو ضربت بطناً ببطن الخ لا نه صادق بضرب بطن
اليمين ببطن الشمال وعكسه (قوله فلو ضربت بطناً ببطن بقصد اللعب الخ) فلو لم تقصد اللعب لم تبطل صلاتها ويجزى
ذلك في بقية الكيفيات فتنقصت اللعب بطلت صلاتها لان قصد اللعب مناف للصلاة وانما خص ذلك بما ذكر لان شأنه
اللعب لجران العادة به وعبرة الخطيب فان فعلته على وجه اللعب ولو ظهر على ظهر الخ فانت تراها قد صرح بالتعميم
(قوله ولو قليلاً) أي لان الفعل اذا قارنه منافض وان قل وقوله مع علم التحريم أي بخلافه مع جهل التحريم فلا
تبطل صلاتها لعذرهابا الجهل (قوله بطلت صلاتها) لمنافاة الصلاة حتى لو أشارت باصبعها بقصد اللعب بطلت صلاتها
(قوله والمرأة كالخنثى) أي في الضم وغيره مما مر ومنه التصفيق المذكور ولو أخر ذلك عن قوله وجب بدنه الحرة
الخ لكان أولى لان الخنثى كالمرأة فيه أيضاً فلو أخره عنه لرجع له أيضاً (قوله وجب بدنه المرأة) أي حتى باطن قدميها
على المعتمد ولا يخفى أن هذا هو الخامس من الامور التي تخالف المرأة فيها الرجل وجعله الخنثى مستدر كاوله ووجهه
انه تقدم ذكره في شروط الصلاة وأدب خير بأن ذكره هنا من حيث مخالفة المرأة للرجل فيه فلا استدراك وقد عرفت
أن الخنثى مثلها فلو اقتصر الخنثى الحر على ستر ما بين سرتهم وركبتهم لم تصح صلاته على الاصح للشك في الستر وقيل
تصح للشك في عورتهم توجع بينهما الشيخ الخطيب بحمل الاول على ما اذا شرع في الصلاة وهو مقتصر على ستر ما
بين سرتهم وركبتهم والثاني على ما اذا شرع فيها وهو ساتر لجميع بدنه الواجهه وكفيه ثم عرض له انكشاف ما عدا
ما بين السرة والركبة فلا تبطل حينئذ لاننا نيقنا الانعقاد وشككتنا في البطلان والاصل عدمه وهذا الحل وان كان
بعيد الان الفرض انه دخل مقتصر على ستر ما بين سرتهم وركبتهم كما هو المتبادر من قولهم فلو اقتصر الخنثى الحر على
ستر ما بين سرتهم وركبتهم أول من التناقض وتقدم انه قال وهذا فتوح من العزيز الرحيم فتح الله على من تلقاه بقلب
سليم لكن ضعف ذلك الرملي واعتمد البطلان مطلقاً كما مر في شروط الصلاة (قوله عورة) أي في الصلاة كما نبه
عليه الشارح بقوله وهذه عورتها في الصلاة (قوله الواجهه وكفيها) أي من رؤس الاصابع الى الكوعين ظهرها
وبطنها قوله تعالى ولا يدين زينتهن الاظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين (قوله وهذه) أي العورة المذكورة
وهي جميع بدنها الواجهه وكفيها وقوله عورتها في الصلاة أي عورة المرأة الحرة في الصلاة (قوله أما خارج الصلاة
فعورتها جميع البدن) أي عند الرجال الاجانب واما عند النساء المسلمات أو الرجال المحارم فعورتها ما بين السرة
والركبة وكذا في الخلوة وعورتها عند النساء الكافرات ما عدا ما يبدو عند المهنة كما تقدم (قوله والامة) أي الجارية
ولو مبعوضة وقوله كالرجل أي في الصلاة أما خارجها فكالحرة كما وجد في بعض نسخ الشارح وهذا مستثنى من
الاطلاق السابق في قوله والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء فان المرأة فيه شاملة للامة (قوله فتكون عورتها
الخ) فترى على قوله والامة كالرجل وألحقت بالرجل بجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة للاتفاق على أن رأس
الامة ليس بعورة فلذلك خص بكونه جامعاً دون صدرها مثلاً فان قيل شرط الجامع في القياس ان يكون علة في

بضرب بطن اليمين
على ظهر الشمال فلو
ضربت بطناً ببطن
بقصد اللعب ولو
قليل مع علم التحريم
بطلت صلاتها والخنثى
كالمرأة (وجميع بدن)
المرأة (الحرة عورة
الواجهه وكفيها)
وهذه عورتها في
الصلاة أما خارج
الصلاة فعورتها جميع
البدن (والامة
كالرجل) فتكون
عورتها ما بين سرتها
وركبتها

الحكم كالاسكار في قولهم التبذير حرام كالخمر بجامع الاسكار في كل والرأس ليست كذلك أجيب بان ذلك انما هو في قياس العلة وما نحن فيه من قياس الشبه وهو لا يشترط فيه ذلك

﴿فصل﴾ أي هذا الفصل في بيان مبطلات الصلاة ولما ذكرنا منعقد به الصلاة عقبه بذكر ما تبطل به (قوله) في عدد مبطلات الصلاة) فالمقصود من هذا الفصل بيان عدد المبطلات وان لم يكن مستوفيا لها كما سيأتي وبذلك تعلم أن قول المحشي لو سكت عن لفظ عدد لكان أولى وأحسن غير ظاهر لما علمت من أن المقصود بيان عدد المبطلات وأما أحكامها نحو بطلان الصلاة بها فستفاد من كلامه ضمنا كما يفصح عن ذلك قول المصنف الذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئا وهذه المبطلات ان قارنت ابتداء الصلاة منعت انعقادها وان طرأت بعد انعقادها بطلتها (قوله) والذي يبطل الخ لا يخفى أن الذي مبتدأ خبره أحد عشر شيئا أو عشرة أشياء على اختلاف النسخ ولما كان الذي جمعا في المعنى لكونه من قبيل العام وان كان مفردا في اللفظ صرح الاخبار عنه بذلك ومراد المصنف بالابطال ما يشمل منع الانعقاد كما تقدمت الاشارة اليه (قوله) به) لا حاجة اليه بل هو مضر لان لفظ يبطل في كلام المصنف بضم المثناة التحتية مضارع ابطال وفاعله ضمير مستتر عائدا الى الذي والصلاة مفعول به وزاد الشارح لفظه تستدعي قراءة تبطل بفتح المثناة الفوقية مضارع بطل وكون الصلاة فاعلا وهذا تغيير معيب عندهم ومحل ذلك اذا كان لفظه من كلام الشارح كما في بعض النسخ فان كان من كلام المصنف كما في بعض آخر فلا اشكال حيث نوتعتبت قراءة تبطل بفتح المثناة الفوقية وكون الصلاة فاعلا والعائد هو الضمير في لفظ به على هذه النسخة (قوله الصلاة) أي فرضا كانت أو نفلا ومثلها سجدة التلاوة والشكر وصلاة الجنائزة (قوله أحد عشر شيئا) أي بعد الاكل والشرب شيئين وفي بعض النسخ عشرة أشياء أي بعد هما شيئا واحدا وعلى كل فالمراد التقريب للبثني والافهي زيد على ذلك فان منها تطويل الركن القصير عمدا وهو الاعتدال والجائز بين السجدين وتختلف المأموم عن امامه وتقدم عليه بركنين بلا عذر وابتلاع نجاسة ويقال لها نجاعة وصلت لحد الظاهر وأمكنه مجها ولم يفعل وكذا الوثبة الفاحشة ونحوها (قوله الكلام) أي لقوله عليه السلام ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والمراد به النطق ولو بحرفين وان لم يفهما أو حرف مفهم نحو حق من الوقافة وع من الوعي بخلاف حرف غير مفهم مالم يكن قاصدا للبيان بكلام مبطل والا بطلت صلاته لانه نوى المبطل وشرع فيه والحرف الممدود مع مدته حرفان فتبطل بها الصلاة سواء كانت مدته ألفا أو ياء أو واولو كان الناطق بذلك مكرها لنفرة الاكراه فيها ويستثنى من ذلك التلفظ بنذر التبرير فقط بلا تعليق ولا خطاب كقوله لله على صلاة أو صوم أو عتق فلا تبطل به الصلاة لان نذر التبرير مناجاة لله بخلاف غيره ولو قرأ على المعتمد ويستثنى أيضا اجابة نبينا محمد ﷺ ممن ناداه ولو بعد موته خلا فالتقييد بعضهم بقوله في حياته فانها توجب عليه ولا تبطل بها الصلاة بخلاف ما لو خاطبه ابتداء كقوله يا رسول الله فتبطل به الصلاة وهل تلحق اجابة سيدنا عيسى وقت نزوله باجابة نبينا محمد ﷺ أولا المعتمد أنها تلحق بها في الوجوب لكن تبطل بها الصلاة واجابة الوالدين حرام في الفرض لان قطعه حرام جائزة في النقل ثم ان شق عليها عدمها فالاولى الاجابة وتبطل بها الصلاة وتقييد المحشي تبعا للقلوب الجواز بقوله ان شق عليها عدمها يقتضي أنه ان لم يشق عليها عدمها لا تجوز الاجابة وليس كذلك لان قطع النفل جائز ولو بلا سبب فكان الصواب أن يقول والاولى الاجابة ان شق عليها عدمها كما في عبارة الرمل وغيره وخرج بالكلام الصوت الغفل أي الخالي عن الحروف كان نهق نهيق الجبر أو وصل سهيل الخيل أو حاكى شيئا من الطيور ولم يظهر من ذلك حرفان ولا حرف مفهم فلا تبطل به صلاته مالم يقصد به اللعب وكذا لو أشار الاخرس بشفتيه ولو اشارة مفهمة للفظن أو غيره والتعجيز والصحك والبكاء ولو من خوف الآخرة والابتن والتأوه والنفخ من الفم أو الانف والسعال والعطاس ان ظهر بشيء من ذلك حرفان أو حرف مفهم بطلت به الصلاة والا فلا نعم يعنى في السبب عرفا من ذلك عند غلبته له وان ظهر منه حرفان ولو من كل مرة اذ لا تقصير بخلاف الكثير عرفا من ذلك فلا

﴿فصل﴾ في عدد مبطلات الصلاة (والذي يبطل) به (الصلاة) أحد عشر شيئا الكلام

يعذر فيه بل تبطل به صلاته ان ظهر منه حر فان أوحرف مفهم ولو عند الغلبة لان ذلك يقطع نظم الصلاة الا اذا صار
 مرضا ملازمه بحيث لا يتخلو منه من ميسر الصلاة فانه لا يضر كمن به سلس بول ونحوه بل أولى ويعذر في خصوص
 التنجيح ولو كثر تعذر ركن قولي كالفاتحة ولا يعذر في التنجيح لسنة كالجهر والسورة وتكبير الاقتالات
 الا ان احتيج اليه ليعلم المأمومون باقتالات الامام وكانت الصلاة تتوقف صحتها على الجماعة كالركعة الاولى من الجمعة
 وكالمعادة فيعذر فيه لذلك (قوله العمد) أي مع العلم بالتحريم وبانه في الصلاة أمام عدم العمد بان سبق اليه لسانه
 أو مع عدم العلم بالتحريم أو مع عدم العلم بانه في الصلاة فان كان ما أتى به كلاما قليلا عرفا وضبطت بكلمات عرفية فاقبل
 أخذ من قصة ذي اليمين لم يضر ان كان في صورة عدم العلم بالتحريم قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء
 فيكون جاهلا معذور بخلاف من لم يكن كذلك لتقصيره بترك التعلم فيكون غير معذور وان كان كثيرا عرفا
 وضبط باكثر من ست كلمات عرفية ضرر لانه يقطع نظم الصلاة ولان سبق اللسان والنسيان في الكثير نادرا في المفهوم
 تفصيل فلا يعترض بأن القيود المذكورة انما يحتاج لها في القليل دون الكثير والتقييد بتلك القيود يقتضي خلاف
 ذلك فقد اشتهر أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به ولو جهل بطلانها بالتنجيح عذر في القليل منه دون
 الكثير ولو مع علمه بتحريم الكلام لان هذا مما يخفى على العوام ولو جهل تحريم ما أتى به من الكلام مع علمه
 بتحريم جنس الكلام المتحقق في غيره كان قال لامامه افعدا وقم وجهل تحريم ذلك لتعلقه بمصلحة الصلاة مع علمه
 بتحريم ما عدا ذلك من الكلام فهو معذور كما شمله كلام ابن المقرئ في روضه وكذا الواسع ناسيا كان سلم من ركعتين
 ظانا كمال صلاته ثم تكلم سيرا بشرط أن لا يأتي بأفعال مبطله وأن لا يطأ نجاسة ولو سلم امامه فسلم معهم سلم الامام
 ثانيا فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال الامام كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحد منهما أما الامام فلان كلامه بعد
 فراغ صلاته لانه بعد سلامه الثاني وأما سلامه الاول فكان ناسيا فلا يضره وأما المأموم فلانه يظن أن الصلاة فرغت
 فهو غير عالم بانه في الصلاة لكن يسئ له سجود السهو ثم يسلم لانه تكلم بعدا نقطاع القدوة فلا يتحمل عنه الامام
 ولو علم تحريم الكلام وجهل كونه مبطلا لم يعذر كما لو علم تحريم شرب الخمر دون ايجابه الحدفانه يحذر ولا يعذر اذ حقه
 بعد العلم بالتحريم الارتداع والكف عن ذلك ولو تكلم ناسيا لتحريم الكلام في الصلاة بطلت صلاته كما لو نسي
 النجاسة على ثوبه (قوله الصالح خطاب الآدميين) أي الذي شأنه أن يقع بين الآدميين في محاوراتهم ومخاطباتهم
 ولو خاطب به الجن والملائكة أو غير العاقل كقوله يا أرض ربني وربك الله أعوذ بالله من شرك وشرك ما فيك واحترز
 الشارح بقوله الصالح خطاب الآدميين عن القرآن والذكر والدعاء اذا خاطب بالدعاء غير الله تعالى وغير رسول
 الله ﷺ كقوله لعاطس يرحمك الله بخلاف قوله ربه الله وأما خطابه تعالى كاياك نعبد واياك نستعين فلا يضر
 وكذا خطاب رسول الله ﷺ كما لو سمع ذكره فقال الصلاة والسلام عليك يا رسول الله ولو نطق بلفظ القرآن مع
 صارف كأن استأذنه شخص في أخذ شيء فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة فان قصد القراءة ولومع التفهيم لم تبطل
 صلاته والابطل وتبطل بمنسوخ التلاوة وان بقي حكمه كالشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما ألينة نكالا من الله
 والله عزير حكيم لا بمنسوخ الحكم مع بقاء التلاوة كما يقر الذين يشوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم
 متاعا الى الحول غير اخراج وتبطل بالقراءة الشاذة ان غيرت المعنى وكان عامدا عالما وتبطل بالتوراة والانجيل
 ونحوهما والاحاديث ولو قد سيق ولو قرأ امامه اياك نعبد واياك نستعين فقال استعنا بالله بطلت صلاته الا ان قصد بذلك
 الدعاء ولو قال صدق الله العظيم لم تبطل صلاته لانه تناء وكذا الوال أنا المذنب وأنت الغفور ركم أحسنت الى وأسأت أنا
 لانه متضمن للتناء والدعاء (قوله سواء تعلق بمصلحة الصلاة أولا) فالاول كما لو قال لامامه اذا قام لركعة زائدة لا تقم أو
 اقعدا وهذه خامسة والثاني كما لو تكلم بكلام أجنبي لا مصلحة فيه الصلاة فتبطل به اجماعا قاله في المجموع (قوله والعمل)
 أي الفعل ويستثنى منه ما لو كان ذلك في شدة الخوف أو في النفل في السفر اذا مشى أو حرك يده أو رجله على الدابة
 لحاجة ويستثنى أيضا اجابة النبي ﷺ بالفعل كما أن اجابته بالقول مستثناة من الكلام بشرط الموافقة فان طلبه

العمد (الصالح خطاب
 الآدميين سواء
 تعلق بمصلحة الصلاة
 أولا) والعمل

بالقول أجا به به وان طلبه بالفعل أجا به به قل أو كثر فيغفر ذلك وكذا الاستدبار المحتاج اليه وإذا انتهى غرض النبي ﷺ أتم الصلاة فواصل اليه وليس له أن يعود لمكانه الاول ما لم يأمره النبي ﷺ بالعود اليه فلو كان اماما وتأخر عن القوم بسبب الأجابة تعين عليهم مفارقتة بمجرد تأخره ويحتمل أن يقال لهم الصبر حتى يتبين الحال لاحتمال ان يأمره النبي ﷺ بالعود اليهم في مكانه الاول وهذا كله ما لم يأمرهم النبي ﷺ بانتظارهم له والا تتبعوه (قوله الكثير) أي في العرف وضبط بثلاثة أفعال فأكثر ولو بأعضاء متعددة كان حرك رأسه ويديه يحسب ذهاب اليد وعودها مرة واحدة ما لم يسكن بينهما وكذا رفع الرجل سواء عادت لموضعها الذي كانت فيه أولا أما ذهابها وعودها فمرتان ومثل العمل الكثير الوثبة الفاحشة وهي النطة وكذا تحريك كل البدن أو معظمه ولو من غير نقل قدميه ومحل البطالان بالعمل الكثير ان كان بعضو ثقيل فان كان بعضو خفيف فلا بطلان كمالو حرك أصابعه من غير تحريك كفه في سبحة أو حل أو عقد أو حرك لسانه أو أجفانه أو شفته أو ذكره ولو مرارا متعددة متوالية اذ لا يخل ذلك بهيئة الخشوع والتعظيم فاشبه الفعل القليل ولو تردد في فعل هل هو قليل أو كثير فالمعتمد أنه لا يؤثر وقيل يؤثر وقيل يوقف الى بيان الحال وانما قيد العمل بالكثير بخلاف الكلام العمد فيستوى قليله وكثيره في الابطال لان العمل يتعذر الاحتراز عنه فعني عن القليل لانه لا يخل بالصلاة بخلاف الكلام العمد وأما غير العمد فقد سبق أنه لا يضر قليله (قوله المتوالي) أي المتتابع عرفا بحيث لا يعد العمل الثاني منقطعا عن الاول ولا الثالث منقطعا عن الثاني وقيل بان لا يكون بين الفعلين ما يسع ركعة باخف يمكن وقيل بان لا يطمئن بينهما والمعتمد الاول وان اقتضى كلام المحشى أن ضابط المتوالي ان لا يسكن بين الفعلين وخرج بالمتوالي غير المتوالي عرفا بحيث يعد العمل الثاني منقطعا عن الاول والثالث منقطعا عن الثاني وهكذا على المعتمد المتقدم ولا يكفي التسكين خلافا للمحشى فلا يضر غير المتوالي بالضابط المذكور ولو كثر جدا (قوله كثر جدا) جع خطوة بفتح الخاء بمعنى ثقل الرجل مرة واحدة وأما بضم الخاء فهي اسم لما بين القدمين وليس مرادها ولا فرق في البطالان بين أن تكون الثلاث خطوات بقدر خطوة واحدة وبين أن لا تكون كذلك ولو فعل واحدة بنية الثلاث بطلت صلاته لانه قصد المبطول وشرع فيه بخلاف ما لو نوى الاتيان بثلاث خطوات مثلا فلا تبطل صلاته بمجرد نية ذلك بل بالشروع فيه ولا فرق في البطالان أيضا بين أن تكون الافعال من جنس كالخطوات المذكورة وبين أن تكون من أجناس كخطوة وضربة وخلع نعل (قوله عمدا) خبر كان مقدم وذلك اسمها مؤخر وهو عائد على العمل الكثير وقوله أوسهوا عطف على قوله عمدا فسهو الفعل المبطول كعمده (قوله أما العمل القليل الخ) مقابل للكثير والمراد القليل ولو احتمل ما لا يشمل ما لو شك في فعل هل هو كثير أو قليل فلا يضر على المعتمد كما مر ومحل عدم البطالان بالعمل القليل اذ لم يكن من جنس الصلاة فان كان منه كثر زيادة ركوع بطلت به ان كان عمدا نعم لو قعد بعد الهوى للسجود قعدة قصيرة لم تبطل صلاته لان القعود عهد في الصلاة غير ركن كالقعود للاستراحة فلم يكن القصير منه قاطعا لنظم الصلاة بخلاف نحو الركوع فانه لم يعمد في الصلاة الا ركنها فكان قاطعا لنظم الصلاة لان تغييره لها اذا بدأ أشد (قوله فلا تبطل الصلاة به) أي بالعمل القليل ولو عمدا فعنده كسهو في عدم ابطال الصلاة نعم ان قصد به اللعب بطلت صلاته (قوله والحدث) أي ولو من فاقد الطهورين على المعتمد لان صلاته شرعية يبطلها ما يبطل غيرها كما هو ظاهر كلام الصحاح خلافا لما جرى عليه الاسنوى من عدم بطلان صلاته لفقد طهارته بالكلية ومن الحدث نوم غير ممكن مقعده فتبطل صلاته به ومحل بطلانها بالحدث اذا كان قبل التسليمة الاولى أما اذا أحدث بعدها ولو قبل التسليمة الثانية فانه لا يضر لان عروض المفسد بعد التحلل من العبادة لا يؤثر ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بانغمسه بنصف ليوهم الناس أنه عرف ستر على نفسه وكذا اذا أحدث وهو منتظر للصلاة خصوصا اذا قربت اقامتها أو أقيمت بالفعل (قوله الاصغر والا كبر) عمدا أو سهوا ولو من دائم الحدث غير حدثه الدائم (قوله وحدث النجاسة) لا حاجة الى لفظ الحدث الا لأجل مراعاة البطالان

الكثير (المتوالي
كثلاث خطوات
عمدا كان كذلك
أوسهوا أما العمل
القلييل فلا تبطل
الصلاة به (والحدث)
الاصغر والا كبر
(وحدث النجاسة)

مع أنه لم يراع ذلك في سابقه فلو قال والنجس لكان أنسب بقوله والحدث وسواء كان حدوث النجاسة على ثوبه وان لم يتحرك بحركته كطرف عمامته الطويل أو بدنه حتى داخل أنفه أو فمه أو عينه أو أذنه وانما جعل داخل ذلك كظاهاه هنا بخلاف غسل الجنابة ونحوها الغلط أمر النجاسة كما مر (قوله التي لا يعنى عنها) أما التي يعنى عنها فلا تبطل الصلاة بها (قوله ولو وقع الخ) هذا كالاستثناء من قوله وحدثت النجاسة وقوله على ثوبه أى أو بدنه فتجهاها حالا وقوله يابسة ليس بقيد بل مثلها الرطبة إذا ألقاها بما وقعت عليه حالا من غير قبض ولا جل له بان وضع يده على الطاهر ودفعه نعم بحرم القاءها في المسجد ان لم تنجس به ما فيقطع الصلاة ويرميها خارجة ثم يستأنفها حيث اتسع الوقت والا رماها وأتم الصلاة ثم يجب عليه تطهير المسجد (قوله فنفض ثوبه حالا) أى قبل مضى أقل الطمأنينة ومثل نفض الثوب القاءه بها فلو نحاها بيده بطلت صلاته أو بعد فيها فكذا في أوجه الوجوهين وهو المعتمد (قوله وانكشف العورة) أى كها أو بعضها مما يجب ستره لصحة الصلاة وانما عبر بالانكشاف دون الكشف إشارة الى أنه لا يشترط أن يكون بفعله كما لو طيرت الریح سترته الى مكان بعيد أو قريب ولم يستر عورته في الحال (قوله عمدا) فيضرك كشفها عمدا ولو سترها حالا ويضرك كشفها سهوا ان لم يسترها حالا ولم يضروا علم ان وصف الانكشاف بالعمد لا يظهر بالاعتبار ما ينشأ عنه وهو الكشف كما قال بعضهم (قوله فان كشفها الریح الخ) خرج بالريح غيره ولو بهيمة كقرد أو غير مميز فيضرك ولو سترها حالا فالريح قيد معتبر خلافا لما جرى عليه المحشى من أنه ليس قيد بل غير الریح مثله فالعمد المتلقى عن الاشياخ قديما وحديثا خلافاً لان غير الریح له اختيار في الجلة (قوله فسترها في الحال) أى قبل مضى أقل الطمأنينة وقوله لم تبطل صلاته أى لانه يغتفر هذا العارض اليسير ما لم يتكرر ويتوال بحيث يحتاج في الاستمرعة الى حركات كثيرة متوالية والابطلت صلاته (قوله وتغير النية) أى ولو الى صلاة أخرى فلو قلب صلاته التي هو فيها صلاة أخرى عالما عمدا بطلت صلاته الا اذا قلب فرضا نفلا مطلقا ليدرك جماعة مشروعة وهو منفرد فسلم من ركعتين ليدركها لم تبطل صلاته بل يندب له القلب ان كان الوقت واسعا فان كان ضيقا بان كان بحيث لو قلب لم يدرك الصلاة بتمامها في الوقت حرم القلب فلو قلبها نفلا معيناً كركتي الضحى لم تصح أو كانت الجماعة غير مشرعة كما لو كان يصلي الظهر فوجد من يصلي العصر فلا يجوز له القلب كما ذكره في المجموع وكما لو كان الامام ممن يكره الاقتداء به فلا يندب القلب بل يكره ولو قام للثالثة من الثلاثية أو الرابعة لم يندب القلب بل يباح وكذا لو كان في الاولى ولو من الثنائية لان النقل المطابق يجوز فيه لاقتصار على ركعة (قوله كان ينوى الخروج الخ) أى أو يتردد فيه أو يعلق قطعها بشئ وان لم يعلم وجوده فيها المنافاة ذلك كله للنية وقوله من الصلاة بخلاف ما لو نوى الخروج من الصوم أو الاعتكاف أو الحج أو العمرة فلا يبطل شئ منها بذلك لان الصلاة أضيق بابا منها (قوله واستدبار القبلة) أى جعلها جهة دبره وهو ليس بقيد بل المدار على التحول عنها بصره ولو بيمينه أو يسره حتى لو حرفه انسان قهر اعنه بطلت صلاته ولو عاد عن قرب للندرة ذلك في الصلاة بخلاف ما لو انحرف عنها جاهلا أو ناسيا وعاد عن قرب فلا تبطل صلاته نعم يجوز ذلك في النافلة في السفر وفي صلاة شدة الخوف كما تقدم في شروط الصلاة ويكره الالتفات بالوجه يمينه أو يسره الحاجة فلا يكره (قوله كان يجعلها خلف ظهره) أى أو ينحرف عنها بصره فلا استدبار ليس بقيد كما علمت (قوله والاكل والشرب) بضم الهمزة والشين بمعنى الماء كقول والمشروب كما يشير اليه قول الشارح كثيرا كان الماء كقول والمشروب أو قليلا أو الماء كقول والمشروب فهما داخلان في العمل الكثير المذكور آنفا (قوله كثيرا) خبر كان مقدما والماء كقول اسمها مؤخر والمشروب عطف عليه ولا فرق في الكثير بين الجاهل والناسي وغيرهما فتبطل الصلاة به مطلقا بخلاف الصوم فانه لا يبطله بالكثير من الجاهل والناسي وفرقوا بين الصلاة والصوم بان للصلاة هيئة مذكرة بخلاف الصوم وهذا انما يصلح فرقا في الناسي دون الجاهل والفرق الصالح فيهما ان الصلاة ذات أفعال منظومة والكثير من ذلك يقطع نظمها بخلاف الصوم فانه كف (قوله أو قليلا) أى ولو من الريق المختلط بغیره

التي لا يعنى عنها ولو وقع على ثوبه نجاسة يابسة فنفض ثوبه حالا لم تبطل صلاته (وانكشف العورة عمدا فان كشفها الریح فسترها في الحال لم تبطل صلاته (وتغير النية) كأن ينوى الخروج من الصلاة (واستدبار القبلة) كان يجعلها خلف ظهره (والاكل والشرب) كثيرا كان المأكول والمشروب أو قليلا

ولو كان بضمه سكرة مثلاً فذا بت فبلغ ذو بها بطلت صلاته اذ القاعدة أن كل ما بطل الصوم أبطل الصلاة غالباً وخرج بقولنا غالباً مالوا كل قليلاً ناسياً فظن البطلان ثم أكل قليلاً عامداً فان ذلك يبطل الصوم لانه كان من حقه الامساك وان ظن البطلان فالماً كل بطل صومه تغليظاً عليه ولا يبطل الصلاة لانه معذور بظنه البطلان ولا امساك فيها (قوله الا أن يكون الشخص في هذه الصورة جاهلاً تحريم ذلك (والقهقهة) ومنهم من يعبر عنها بالضحك (والردة) وهي قطع الاسلام بقول أو فعل

بسم في الصلاة فاما سلم سئل عن ذلك فقال مربي ميكائيل فضحك لي فبسمته له كما بخط الميديد (قوله والردة) أي ولو صورة كالواقعة من الصبي فتبطل بها الصلاة كما نقل عن والد الروايي لما فاتها الصلاة وان لم تكن ردة حقيقية (قوله وهي قطع الاسلام) أي استمراره ودوامه وقوله بقول أو فعل أي أو عزم فالأول كأن يقول الله ثالث ثلاثة والثاني كأن يسجد لصنم والثالث كأن يعزم على الكفر غدا

فصل في عدد ركعات الفرائض (وركعات الفرائض) أي في كل يوم وليلة في صلاة الحضر الا يوم الجمعة (سبعة عشر ركعة) أما يوم الجمعة فعند ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للقاصر فاحدى عشرة ركعة

فصل في عدد ركعات الفرائض (قوله وركعات الفرائض) أي وعدد ركعات الفرائض فهو على تقدير مضاف كما في بعض النسخ ٣ التي نبه عليها الشارح بقوله وفي بعض النسخ وععدد ركعات الفرائض والمراد الفرائض بحسب الاصل ليخرج المنذور فانه لا يحصره وفي بعض النسخ المفروضة بدل الفرائض (قوله أي في كل يوم وليلة) أي ولو تقدير يشمل الايام الثلاثة من أيام الدجال وليلة طلع الشمس من مغربها كما تقدم (قوله في صلاة الحضر) قيد أول وقوله الا في يوم الجمعة استثناء من قوله في كل يوم وليلة وهو بمنزلة قيد ثان وعبرة الخطيب غير يوم الجمعة وجميع ما ذكره المصنف مقيد بهذين القيدين وان لم ينبه الشارح عليهما فيما بعد (قوله سبعة عشر ركعة) كان القياس سبع عشرة ركعة لان المعداد مؤنث مذكور فوقع في عبارة المصنف على خلاف القياس ولعله نحرى من النسخ والحكمة في كونها سبع عشرة كما قال الامام الرازي أن زمن اليقظة من اليوم واليلة سبع عشرة ساعة فجعل لكل ساعة ركعة لتكون كفارة لما وقع فيها من الذنوب وانما كان زمن اليقظة من اليوم واليلة سبع عشرة ساعة لان النهار المعتدل اثنتا عشرة ساعة وزمن سهر الانسان من أول الليل ثلاث ساعات ومن آخره ساعتان فالجملة سبع عشرة ساعة لكن لا يخفى ان اعتدال النهار انما هو في يومين من السنة فقط كما يقوله أهل الميقات وسهر الانسان من أول الليل ومن آخره انما هو لبعض ناس قليلين ولذلك قيل هذه حكمه كالورد شمهالاً وتذكرها (قوله أما يوم الجمعة) هذا محترز القيد الثاني وقوله بعدد ركعات صلاة السفر الخ محترز القيد الاول فأخذ الشارح محترز القيدين السابقين على اللف والنشر المشوش (قوله فعند ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة) كان القياس خمس عشرة ركعة لما مر الا ان الشارح صنع مثل صنيع المصنف مجازاة له وانما كان عدد ركعات الفرائض في يوم الجمعة خمس عشرة ركعة لان الجمعة خامسة يومها لكن هذا اذا لم تجب صلاة الظهر أيضاً والا كانت تسع عشرة ولا يخفى أن الخمس عشرة ركعة فيها ثلاثون سجدة وثلاثون ثمانون تكبيرة ومائة وخمسون وثلاثون تسبيحة وثمان تشهيدات وأما عدد السلام فلا يختلف في كل الاحوال (قوله وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم) أي وليلة وقوله للقاصر أي بالنسبة

الا أن يكون للشخص في هذه الصورة جاهلاً تحريم ذلك (والقهقهة) ومنهم من يعبر عنها بالضحك (والردة) وهي قطع الاسلام بقول أو فعل

فصل في عدد ركعات الفرائض (وركعات الفرائض) أي في كل يوم وليلة في صلاة الحضر الا يوم الجمعة (سبعة عشر ركعة) أما يوم الجمعة فعند ركعات الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم للقاصر فاحدى عشرة ركعة

٣ قوله التي نبه عليها الشارح بقوله الخ لعل هذا موجود في النسخة التي كتب عليها شيخنا المؤلف والا فلا وجود لذلك في النسخ التي بيدي

له مصححه

للقاصر وأما بالنسبة للتمم فهو كعدد ركعات صلاة الحضر وقوله فاحدى عشرة ركعة أى لان كلام من الظهر والعصر والعشاء ركعتان عند القصر كالصبح فهذه ثمان تضم اليها ثلاثة المغرب فتصير احدى عشرة ركعة ولا يخفى أن الاحدى عشرة ركعة فيها اثنتان وعشرون سجدة واحدة وستون تكبيرة وتسع وتسعون تسبيحة وست تشهدات وأما عدد السلام فلا يختلف في كل الاحوال كما علمت (قوله وقوله) أى قول المصنف وهو مبتدأ خبره ظاهر غنى عن الشرح ولعله بالنسبة لما ظهر له والافى كلام المصنف ما يعسر فهمه على كثير من الطلبة (قوله فيها) أى الفرائض أو ركعات الفرائض فالضمير عائدا لما للضاف أو للضاف اليه وقد علمت أن جميع ما ذكره المصنف مقيد بصلاة الحضر وغير يوم الجمعة (قوله أربع وثلاثون سجدة) أى لانها سبع عشرة ركعة في كل ركعة سجدة ثمان فاذا ضربت اثنين عدد السجدين في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل ما ذكر وهو أربع وثلاثون في الصبح أربع سجدة وفي الظهر ثمان سجدة وفي العصر كذلك وفي المغرب ست سجدة وفي العشاء ثمان سجدة (قوله وأربع وتسعون تكبيرة) بتقديم المثناة على السين لان في كل ركعة خمس تكبيرات تكبيرة عند الهوى للركوع وتكبيرة عند الهوى للسجدة الاولى وتكبيرة عند الرفع منه وتكبيرة عند الهوى للسجدة الثانية وتكبيرة عند الرفع منه فاذا ضربت خمسة عدد التكبيرات في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل خمسا وثمانين تكبيرة تضم اليها خمس تكبيرات الاحرام للصلاة الخمس وأربع تكبيرات عند القيام من التشهد الاول فيما بعد الصبح فالجمله أربع وتسعون تكبيرة منها خمس واجبة وهي تكبيرات الاحرام والباقي هيئات في الصبح احدى عشرة تكبيرة وفي المغرب سبع عشرة تكبيرة وفي كل رابعة اثنتان وعشرون تكبيرة (قوله وتسع تشهدات) بتقديم المثناة على السين لان في الصبح تشهد واحد وفي كل من الاربع الباقية تشهدين فالجمله تسع تشهدات منها خمس واجبة وهي تشهدات الاخيرة وأربع مندوبة وهي تشهدات الاول في غير الصبح من الصلوات الاربع (قوله وعشر تسليمات) أى لان في كل صلاة تسليمتين منها خمس واجبة ومنها خمس مندوبة (قوله ومائة وثلاث وخسون تسبيحة) أى باعتبار أدنى الكمال فان في كل ركعة تسع تسبيحات ثلاث في الركوع وثلاث في السجود الاول وثلاث في السجود الثاني فاذا ضربت التسع عدد التسبيحات في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل ما ذكر وهو مائة وثلاث وخسون في الصبح ثمان عشرة تسبيحة وفي المغرب سبع وعشرون وفي كل رابعة ست وثلاثون تسبيحة وأما باعتبار أعلى الكمال فهي خمسا وتسعون تسبيحة لان في كل ركعة ثلاثا وثلاثين في الركوع احدى عشرة وفي السجود الاول كذلك وفي السجود الثاني مثل ذلك فاذا ضربت ثلاثا وثلاثين عدد التسبيحات في سبع عشرة عدد الركعات كان الحاصل ما ذكر (قوله وجلة الاركان في الصلاة) أى المفروضة وهي الخمس لكن المصنف انما اعتبر الرابعية من حيث هي وجعل السجود ركنتين لاختلاف محلها وان جعله ركنا واحدا في فصل الاركان لاتحاد جنسهما وأسقط هنا الترتيب لكونه ليس فلاحسوسا وأسقط أيضا نية الخروج لان كونها ركنا ضعيف كما مر فلا يستقيم كلامه الا بذلك ولو اعتبر كل الرابعات لعداهما اثنين وأربع وثلاثين أو مائتين وتسعة وثلاثين ركنا بعد الترتيب في كل صلاة (قوله مائة وست وعشرون ركنا) أى لان في كل ركعة اثني عشر ركنا القيام وقراءة الفاتحة والركوع والطمأنينة فيه والاعتدال والطمأنينة فيه والسجود الاول والطمأنينة فيه والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه والسجود الثاني والطمأنينة فيه فهذه تسكر في كل ركعة يزاد عليها ستة أركان لا تكرار فيها وهي النية وتكبيرة الاحرام في أول الصلاة والجلوس الاخير والتشهد وفيه الصلاة على النبي ﷺ وفيه التسليم الاولى وعلى هذا ففي الصبح ثلاثون ركنا كما قال المصنف لان الركعتين فيها أربع وعشرون ركنا وتضم اليها الستة التي لا تتكرر مع اسقاط الترتيب فاذا عدته كان في الصبح أحد وثلاثون ركنا وفي المغرب اثنتان وأربعون ركنا كما قال المصنف لان الثلاث ركعات فيها ستة وثلاثون ركنا وتضم اليها الستة المتقدمة مع اسقاط الترتيب فاذا عدته كان في المغرب ثلاثة وأربعون ركنا وفي الرابعة أربع وعشرون ركنا كما قال المصنف لان الاربع ركعات

وقوله (فيها أربع
وثلاثون سجدة
وأربع وتسعون
تكبيرة وتسع
تشهدات وعشر
تسليمات ومائة
وثلاث وخسون
تسبيحة وجلة
الاركان في الصلاة
مائة وست وعشرون
ركنا في الصبح
ثلاثون ركنا وفي
المغرب اثنتان
وأربعون ركنا
وفي الرابعة أربعة
وخسون ركنا)

فيهما ثمانية وأربعون ركناً وتضم إليها الستة السابقة مع اسقاط الترتيب فاذا عددته كان في الركعة خمسة وخمسون
 ركناً فكلام المصنف مبني على اسقاط الترتيب مع اسقاط نية الخروج كما علمت (قوله الى آخره) كان الاولى
 حذفه لانه لا يظهر الاول يستوف كلام المصنف وهنا قد استوفاه فلا محل لهذه الكلمة (قوله ظاهر غنى عن الشرح)
 غير مسلم ولعله باعتبار ما ظهر له كما مر (قوله ومن عجز عن القيام الخ) شروع في الشق الثاني من المعقوله هذا
 الفصل ومناسبة ذلك هنا انه لما عد الاركان وحرض على معرفتها كان ذلك مظنة ان يتوهم ان الصلاة لا تؤدي الا
 على هذا الوجه المعروف فاشار الى بيان انها تؤدي على الوجه المقدور عليه عند العجز عن غيره وانما خص القيام دون
 بقية الاركان لان الاغلب العجز عنه ولو طرأ العجز في أثناء الصلاة أتى بمقدوره كما لو طرأت القدرة في أثناءها
 فانه يأتي بمقدوره أيضاً وتجب القراءة في هوى العاجز لانه أكمل مما بعده بخلاف نهوض القادر فلا تجزئه القراءة
 فيه لقدرته عليها فيها هو أكمل فالوقرأ فيه شيئاً أعاده ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيامه بلا طمأنينة ليركع منه
 وانما تجب الطمأنينة لانه غير مقصود لنفسه وان قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة انتصب الى حد الركوع
 ليطمئن فان انتصب ثم ركع عامداً لما بطلت صلاته أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه الانتقال الى حد
 الراكعين كما في أصل الروضة ومقتضاه أنه يجوز له ذلك وبه صرح الرافعي وقيد بما اذا انتقل منحنياً بخلاف
 ما اذا انتقل منتصباً وعلى الاول يحمل اطلاق الروض الجواز وعلى الثاني يحمل اطلاق المجموع المنع ولو قدر عليه
 في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعدها ان أراد فتنافى محلوه وهو اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح
 والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية المعلى وهو عدم لزوم القيام جوازه وقضية التعليل
 وهو ان الاعتدال ركن قصير فلا يطول منعه وهو أوجه فالمعتمد عدم جواز القيام حينئذ اخذاً بمقتضى التعليل فان
 قمت قاعدة اعمداً لما بطلت صلاته لانه أحدث جالوساً للقنوت مع القدرة على القيام وينبغي تقييده بما اذا طال جالوسه
 لانه لا يضر جلوسه يسيرة بين الاعتدال والسجود (فائدة) سئل الشيخ عز الدين عن رجل يتقى الشبهات ويتقصر
 على ما يسد الرق من نبات الارض ونحوه فضعف بسبب ذلك عن القيام في الفرائض وعن الجمعة والجماعات فاجاب
 بانه لا خير في ورع يؤدي الى ترك فرائض الله تعالى (قوله في الفريضة) اي ولو فاقته في الصحة فيقضيهما على حسب حاله
 وخرج بالفريضة النافلة فانه يجوز له القعود فيها مع القدرة على القيام والاضطجاع مع القدرة على القعود ولا يجوز
 الاستلقاء وان أتم ركوعه وسجوده لانه لم يرد كافي المنهج (قوله لمشقة تلحقه في قيامه) اي بحيث تذهب خشوعه
 أو كماله وهو مراد من عبر بالمشقة الشديدة لان اذهاب الخشوع أو كماله ينشأ عن مشقة شديدة ولذلك قال الرافعي
 ولا نفي بالعجز عدم الامكان فقط بل ما يشمل خوف الهلاك أو الغرق أو دوران رأس في حق راكب السفينة أو زيادة
 مرض أو طول مشقة شديدة كما تقدم بعض ذلك (قوله صلى جالساً) لحديث عمران ابن حصين السابق وهو أنه قال
 كانت بي وبأسير فسألت النبي ﷺ عن الصلاة فقال صل قائماً فان لم تستطع فقاعداً فان لم تستطع فعلى جنب زاد
 النسائي فان لم تستطع فستلقياً لا يكف الله نفساً الاوسعها (قوله على أي هيئة شاء) اي من افتراش أو تورك أو
 نحوهما (قوله ولكن افتراشه) اي جالوسه مفترشاً سمي بذلك لافتراشه رجلاه كما مر وقوله في موضع قيامه ليس بقيد
 اذ مثله سائر الجلوسات ما عدا الجلوس الاخير وقوله أفضل من تربعه اي وهو أفضل من بقية الكيفيات فيلزم من كون
 الافتراش أفضل من التربع أن يكون أفضل من بقية الجلوسات لان الافضل من الافضل من شيء أفضل من ذلك الشيء
 والتربع معروف سمي بذلك لان الجالس أدخل أربعه اي ساقيه ونخذه ببعضها في بعض (قوله في الاظهر) اي على القول
 الاظهر وهو المعتمد (قوله ومن عجز عن الجلوس) اي بان حصل له من الجلوس المشقة المتقدمة في القيام (قوله صلى
 مصطجعاً) اي لحديث عمران السابق والافضل أن يكون على جنبه الايمن ويكره على الايسر بلا عذر كما جزم به في
 المجموع ويستقبل القبلة بوجهه ومقدم يده وجوباً لا يجب أن يجلس للركوع والسجود ان لم يشق عليه (قوله فان
 عجز عن الاضطجاع) اي للحقوق المشقة السابقة له من الاضطجاع (قوله صلى مستلقياً على ظهره) اي لحديث عمران

الى آخره ظاهر
 غنى عن الشرح
 (ومن عجز عن
 القيام في الفريضة)
 لمشقة تلحقه في
 قيامه (صلى جالساً)
 على أي هيئة شاء
 ولكن افتراشه في
 موضع قيامه أفضل
 من تربعه في الاظهر
 (ومن عجز عن
 الجلوس صلى
 مضطجعاً) فان عجز
 عن الاضطجاع
 صلى مستلقياً على
 ظهره

السابق على رواية النسائي (قوله) رجلاه للقبلة) عبارة الخطيب وأخصاه للقبلة والاختصاص تشية أخص وحقيقته المنخفض في باطن القدم لكن المراد به هنا جميع باطن القدم ولعل ذلك هو السر في قول شارحنا ورجلاه للقبلة (قوله) فان عجز عن ذلك كله) أي المذكور من القيام والقعود والاضطجاع والاستلقاء وقوله أو ما بهمزة في آخره وقوله بطرفه بسكون الراء أي بصره وأما الطرف بفتح الراء فهو آخر الحبل مثلاً ولو عبر باجفائه لكان أولى وقد اسقط الشارح قبل ذلك مرتبة وهي الإيماء برأسه مع جعل سجوده أخفض من ركوعه على أن هذه العبارة يغني عنها أقوله ويومئ برأسه الخ مع ما فيها من المؤاخذة فالأولى إسقاطها (قوله) ونوى بقلبه) هذا معلوم لأن النية لا تكون إلا بقلبه ولعل مراده أنه ينوى بقلبه من غير تلفظ بالنية لكونه عاجزاً عن الأقوال وإن كان التلفظ بالنية سنة عند القنطرة (قوله) ويجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شيء تحت رأسه) أي أن قدر عليه فإن عجز عنه وجب الاستقبال بالأخصين فقط ومحل ذلك كله إذا لم يكن في الكعبة وهي مسقوفة والأفلا يجب عليه وضع شيء تحت رأسه لأنه كيفاً توجهه فهو مستقبل لجزء منها حتى لو كان في الكعبة كفي أن ينكب على وجهه وإن لم تكن مسقوفة لأنه مستقبل لأرضها (قوله) ويومئ برأسه في ركوعه وسجوده) ويجعل حينئذ سجوده أخفض من ركوعه وقوله أو ما باجفائه ولا يجب حينئذ أن يجعل سجوده أخفض من ركوعه على المتجه خلافاً للجو جري ومن تبعه لعدم ظهور التمييز بينهما حساً في الإيماء الاجفان بخلافه في الإيماء بالرأس فإنه يظهر التمييز بينهما فيه (قوله) فان عجز عن الإيماء بها) أي بالاجفان وقوله أجرى أركان الصلاة على قلبه أي أخطرها بقلبه قولية كانت أو فعلية إن عجز عن الأقوال كالأفعال ويسن له إجراء السنن أيضاً على قلبه فيجري الصلاة على قلبه وجوبا في الواجب وندباً في المندوب فينوى بقلبه ويمثل نفسه قائماً وقار تاروا كعوا وهكذا ولا يلزم نحوه الجالس والمومئ إجراء الأركان على قلبه كما نقله الرملي عن الإمام (قوله) والمصلّي قاعداً لقضاء عليه) وكذا المصلّي مضطجعا أو مستلقيا مع الإيماء برأسه أو باجفائه أو إجراء أركان الصلاة على قلبه نعم إن كان ذلك لا كراه وجبت الإعادة لنسرة الإكراه في الصلاة وكذلك من صلى وهو مضطجعا على خشبة مثلاً فجب عليه الإعادة (قوله) ولا ينقص أجره لأنه معذور) وكذلك المصلّي مضطجعا أو مستلقيا ولو مع إجراء الصلاة على قلبه لأنه معذور أيضاً (قوله) وأما قوله عليه السلام الخ) هو وارد على قوله ولا ينقص أجره وحاصل الجواب أن كلامنا في العاجز والحديث في القادر (قوله) من صلى قاعداً فله نصف أجر القائم) أي مع تساوي صفات الصلاتين بأن لم تزد أحدهما بنحو خشوع أو تدبر قراءة أو ذكر أو نحوه ذلك واعتمد الرملي تبعاً لآفتاء والده أن عشر ركعات من قيام أفضل من عشرين ركعة من قعود مع استواء الزمان والصفات لكن مقتضى الحديث حيث قال من صلى قاعداً فله نصف أجر القائم أن العشرين ركعة من قعود مساوية في الأجر لعشر ركعات من قيام (قوله) ومن صلى نائماً) أي مضطجعا لا مستلقيا لعدم وروده كما مر ولذلك لم يقل ومن صلى مستلقيا فله نصف أجر المضطجع (قوله) فله نصف أجر القاعد) مقتضاه أن العشرين ركعة من اضطجاع مساوية لعشرين ركعات من قعود على قياس ما تقدم عن الرملي أن العشرين ركعات من قعود أفضل من العشرين من اضطجاع (قوله) فحُمول على النفل عند القنطرة) أي على القيام في الأول والقعود في الثاني وهذا في حقنا وأما في حقه عليه السلام فلا ينقص أجره من خصائصه أن تطوعه قاعداً مع قدرته وكذا مضطجعا كتطوعه قائماً في الأجر

﴿فصل﴾

عن هذا الفصل بقوله فصل في سجود السهو أي في السجود الذي سببه السهو فهو من إضافة المسبب للسبب والسهو لغة نسيان الشيء والغفلة عنه والمراد به هنا مطلق الخلل الواقع في الصلاة سواء كان عمداً أو نسياناً فصار حقيقة عرقية في ذلك وسجود السهو من خصوصيات هذه الأمة ولم يعلم في أي سنة شرع وإنما شرع جبراً للخلل وأرغاماً للشيطان ولم يجب كجبر الحج لأنه لم يشرع لترك واجب بخلاف جبر الحج ولا يدخل صلاة الجنائز بخلاف سجدتي التلاوة والشكر فإنه يدخلهما على المعتمد ولا يضر كون الجابر أكثر من المجهور والسهو حائز في حق الأنبياء عليهم

ورجلاه للقبلة فان
عجز عن ذلك كله
أوماً بطرفه ونوى
بقلبه ويجب عليه
استقبالها بوجهه
بوضع شيء تحت
رأسه ويومئ برأسه
في ركوعه وسجوده
فان عجز عن
الإيماء برأسه أو ما
باجفائه فان عجز
عن الإيماء بها أجرى
أركان الصلاة على
قلبه ولا يتركها
إدام عقله نائماً والمصلّي
قاعداً لقضاء عليه
ولا ينقص أجره لأنه
معذور وأما قوله عليه السلام
من صلى قاعداً
فله نصف أجر القائم
ومن صلى نائماً فله
نصف أجر القاعد
فحُمول على النفل
عند القنطرة

الصلاة والسلام ولذلك وقع منه عليه السلام فقد ذكر ابن العربي رضي الله عنه أنه عليه السلام سها في الصلاة خمس مرات احداها أنه شك في عدد الركعات ثانيها أنه قام من ركعتين ولم يتشهد ثالثها أنه سلم من ركعتين ثم عادر ابعها أنه سلم من ثلاث ركعات ثم عادرها سها أنه قام خامسة سها وان قيل كيف سها عليه السلام مع أنه لا يقع السهو الا من القلب الغافل عليه السلام لا اله الا جيب بانه غاب عن كل ما سوى الله فسهوا عن غيره تعالى واشتغل بتعظيم الله فقط وما أحسن قول بعضهم

ياسائل عن رسول الله كيف سها * والسهو من كل قلب غافل لاهي

قد غاب عن كل شيء سره فسها * عما سوى الله فالتعظيم لله

(قوله والمتروك) أي الذي يتركه المصلي عمدا أو سهوا كما شمله كلامه وقوله من الصلاة أي ماعدا صلاة الجنابة

كما مر ومن تبعية فخرجت الشروط لانها خارجة عن ماهية الصلاة فلا يقال عمومها يشمل نحو الاستقبال ولا يلائم التفصيل الآتي (قوله ثلاثة أشياء) أي أحد ثلاثة أشياء (قوله فرض) المراد به الركن فقط لا ما يشمل الشرط كما يشبهه قول الشارح ويسمى بالركن أيضا أي كما يسمى بالفرض (قوله وسنة) أي بعض فالمراد بها هنا خصوص البعض بدليل ذكر الهيئته بعدها والافالسنة تشمل البعض والهيئة كما علم بما تقدم (قوله وهيئة) أي

سنة لا يجبر تركها بسجود السهو (قوله وهما) أي السنة والهيئة وقوله ماعدا الفرض أي من السنة التي تجبر بالسجود وهي البعض والسنة التي لا تجبر به وهي الهيئة (قوله وبين المصنف الثلاثة) أي أحكام الثلاثة التي هي الفرض والسنة والهيئة وقوله في قوله متعلق بين (قوله فالفرض) أي إذا أردت بيان ذلك فاقول لك الفرض فالفاء واقعة في جواب شرط مقدر والمراد الفرض المتروك سهوا لان المتروك عمدا تبطل الصلاة بتركه فلا يلائم قوله بل ان ذكره والزمان قريب الخ (قوله لا ينوب عنه سجود السهو) أي لا يقوم مقامه ولا يكتفي عنه (قوله

بل ان ذكره الخ) اضربا تنقيلا عن قوله لا ينوب عنه سجود السهو وكلام المصنف فيما لو تذكره بعد السلام بدليل قوله والزمان قريب فلذلك حمله الشارح على ذلك لكن أدرج في شرحه كلام المصنف ما لو تذكره قبل السلام كما لا يخفى والمراد بتذكره علمه بتركه وخرج به الشك فيه فان كان الفرض الذي شك فيه هو النية أو

تكبيرة الاحرام استأنف الصلاة لا نه شك في الانعقاد والاصل عدمه ما لم يتذكر قبل مضى أقل الطمأنينة والا بنى على صلاته ان كان الشك في ذلك قبل السلام فان كان الشك فيه بعده ضرا أيضا ما لم يتذكر ولو بعد طول الزمان وان كان غير النية وتكبيرة الاحرام لم يؤثر الشك فيه بعد السلام وان قصر الفصل لان الظاهر وقوع السلام عن تمام وان كان قبله تداركه كما لو علم تركه والمعتد أن الشك في الشرط كالطهارة بعد السلام لا يؤثر للشك كالركن خلافا

لما في المجموع من أنه يؤثر فارقا بان الشك في الركن يكثر بخلافه في الشروط وبان الشك في الركن حصل بعد تيقن الانعقاد والاصل استمراره بخلافه في الشرط قال في الخادم وهو فرق حسن لكن المنقول عدم الاعادة وهذا هو المتجه وان كان الشك في الشرط قبل السلام ضرا ما لم يتذكر عن قرب كالنية وتكبيرة الاحرام وكذا اذا شك فيه قبل الصلاة فلو شك هل تطهر أم لا قبل الصلاة فليس له الدخول فيها لانه لا سبيل الى الصلاة مع الشك في الطهارة ما لم يتذكر

أنه متطهر والاجاز له الدخول فيها وعلى هذا يحمل ما نقل عن الشيخ أي حامد من جواز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه فصورته أنه يتذكر كأنه متطهر والافلا تنعقد (قوله أي الفرض) تفسير للضمير المفعول وقوله وهو في الصلاة أي والحال أنه في الصلاة (قوله أتى به) أي فور اوجوب باقي غير المأموم أم المأموم فيتدارك بعد سلام امامه بركعة ومحل كونه يأتي به ان لم يستمر على سهوه حتى فعل مثله والاقام المفعول مقامه ولغاما بينهما وتدارك الباقي

من صلاته (قوله وتمت صلاته) ثم ان كان هناك زيادة سجد للسهو كأن سجد قبل ركوعه سهوا ثم تذكره فانه يقوم ويركع ثم يسجد في آخر صلاته للسهو ولجبر هذه الزيادة وان لم يكن هناك زيادة لم يسجد للسهو كأن ترك السجدة الاخيرة من الركعة الاخيرة ثم تذكرها قبل سلامه فانه يأتي بها ولا يسجد للسهو لعدم الزيادة وكما لو كان المتروك هو السلام فتذكر ولو بعد طول الفصل ولم ينتقل عن موضعه فانه اذا تذكره يأتي به من غير سجود

(والمترك من

الصلاة ثلاثة أشياء

فرض) ويسمى

بالركن أيضا (وسنة

وهيئة) وهما ماعدا

الفرض وبين

المصنف الثلاثة في

قوله (فالفرض

لا ينوب عنه سجود

السهو بل ان ذكره)

أي الفرض وهو في

الصلاة أتى به وتمت

صلاته

(قوله أذكره بعد السلام) مقابل لقوله وهو في الصلاة (قوله والزمان قريب) أي والحال أن الزمان الذي بين سلامه وتذكره قريب عرفا فيعتبر القرب بالعرف وقيل يعتبر بالقدر الذي نقل عن النبي ﷺ في قصة ذي اليمين وهو أنه بعد أن سلم من ركعتين سهوا من صلاة الظهر مشى الى جانب المسجد واستند الى خشبة فيه كالغضبان فقال ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال ﷺ كل ذلك لم يكن فقال ذو اليمين بل بعض ذلك قد كان فالتفت ﷺ الى الصحابة وقال أحق ما يقول ذو اليمين قالوا نعم فتذكر ﷺ فقام مستقبلا وصلى الركعتين الباقيتين وسجد للسهو ثم سلم فان لم يكن الزمان قريبا عرفا أو بان زاد على القدر المتقدم استأنف الصلاة وكذا الوطى نجاسة رطبة أو يابسة ولم يفارقها حالافا نه يستأنف الصلاة (قوله أتى به) أي وجوبه وقوله وبني عليه ما بقى من الصلاة أي وإن تكلم قليلا واستدبر القبلة وخرج من المسجد من غير أفعال مبطله سهوا كان ذلك أو عمدا الاعتقاد أنه ليس في صلاة وتفاقم هذه الأمور وطء النجاسة بانها تغتفر في الصلاة في الجملة (قوله وسجد للسهو) أي لانه سها بما يبطل عمده وهو السلام قبل تمام الصلاة كما هو الفرض فقول المحشى تبعا للقلوب في قوله وسجد للسهو أي إن أتى بما يبطل عمده والافلا ليس في محله لان الفرض أنه بعد السلام نعم تقدم التفصيل فيما أورد ذكر وهو في الصلاة فلعله انتقل نظره (قوله وهو) أي سجد السهو المفهوم من قوله وسجد للسهو وقوله سنة أي لا واجب فلا تبطل الصلاة بتركه (قوله كاسيائي) أي في قول المصنف وسجد السهو وسنة وإنما نبه عليه الشارح هنا تعجيلا للفائدة وتوطئة لما بعده (قوله لكن الخ) استدراك على عموم قوله وهو سنة فكأنه قال لكنه ليس سنة مطلقا بل في مواضع مخصوصة (قوله عند ترك مأمور به في الصلاة) أي من الأبعاض بخلاف الهيئات وقنوت النازلة وسجود التلاوة ولو قال مأمور به من الصلاة كان أولى ليفيد خروج نحو قنوت النازلة فانه سنة في الصلاة لا منها ودخل تحت قوله عند ترك مأمور به ما لو تيقن ترك بعض من الأبعاض وما لو شك في ترك بعض معين لان المراد بقوله عند ترك مأمور به ولو بالشك فلو شك في ترك بعض معين كقنوت سجدة لان الأصل عدم الفعل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة كأن يقول هل أتيت بجميع المندوبات أو تركت مندوبا منها أو بخلاف الشك في ترك بعض مبهم كان ترك مندوبا أو شك هل هو بعض أولا وكأن شك هل ترك بعضا أولا فلا يستجدي في هذه الصور وإنما يستجدي في الأخيرة مع أن الأصل عدم الفعل لانه ضعف بالإبهام مع الشك فعلم من ذلك أن المبهم ليس كالمعين خلافا لمن زعم خلافه نعم لو علم ترك بعض وشك هل هو التشهد الأول أو غيره من الأبعاض كان المبهم هنا كالمعين فيسجد لعلمه بمقتضى السجود على كل حال وإنما يضعف بالإبهام لتقوية بتيقن الترك (قوله أو فعل منهى عنه فيها) أي وعن فعل شيء منهى عنه في الصلاة مما يبطل عمده فقط كزيادة ركوع أو سجود بخلاف ما لا يبطل عمده ولا سهوه كالتفات بالوجه والخطوة والخطوتين فلا يسجد لذلك لعدم ورود السجود له بخلاف ما يبطل عمده وسهوه كالعمل الكثير والكلام الكثير فلا يسجد لذلك لانه ليس في صلاة وليس هناك ما يبطل سهوه ولا يبطل عمده كما تقتضيه القسمة العقلية ودخل تحت قوله أو فعل منهى عنه فيها ما لو تيقن فعل منهى عنه سهوا مما يبطل عمده فقط وما لو شك في فعل منهى عنه مع احتمال الزيادة لان المراد بقوله أو فعل منهى عنه فيها ولو بالشك كما لو شك في عددا أتى به من الركعات كاسيائي وبقي من الأسباب المقتضية للسجود نقل مطاوب قولي غير مبطل الى غير محله بنيته كقراءة الفاتحة في الركوع ويمكن دخوله في قوله عند ترك مأمور به لان ذلك فيه ترك مأمور به وهو التحفظ في الصلاة ولحاصل أن أسباب السجود خمسة تفصيلا الأول تيقن ترك بعض من الأبعاض الثاني الشك في ترك بعض معين الثالث تيقن فعل منهى عنه سهوا مما يبطل عمده فقط الرابع الشك في فعل منهى عنه مع احتمال الزيادة الخامس نقل مطاوب قولي الى غير محله بنيته في كلام الشارح اجمال (قوله والسنة) قد عرفت أن المراد بها هنا البعض كما سيذكره الشارح بقوله وأراد المصنف بالسنة هنا الأبعاض الخ (قوله إن تركها) أي عمدا أو سهوا وقوله

أذكره بعد السلام
(والزمان قريب
أتى به وبني عليه) ما
بقي من الصلاة
(وسجد للسهو)
وهو سنة كاسيائي
لكن عند ترك
مأمور به في
الصلاة أو فعل منهى
عنه فيها (والسنة)
إن تركها

المصلي أى المستقل بان كان اماما أو منفردا فان كان مأموما وجب عليه العود لمنا بعد امامه كما سيدكره الشارح بقوله وان كان مأموما عاد ويجوز بالمتابعة امامه لكن هذا عند الترك سهوا وأما عدا فلا يجب عليه العود بل يسن وبالجملة فالمأموم فيه تفصيل يأتى (قوله لا يعود اليها الخ) أى لا يجوز له العود بعد التلبس بالفرض بل يحرم عليه العود حينئذ لما فيه من قطع الفرض للسنة فان عاد عامدا عالما بتحريم العود بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا تبطل كما سيدكره الشارح (قوله بعد التلبس بالفرض) أى كالقيام في صورة ترك التشهد الاول وكالسجود في صورة ترك القنوت وضابط التلبس بالفرض فى الاول أن يصل الى محل تجزى فيه القراءة ولو بان يصير الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع أو اليهما على حد سواء كما قاله الرملى كالخطيب خلافا للاذرى ومن تبعه وفى الثانى أن يضع أعضاء السجود كلها مع التنكيس والتحامل وان لم يطمئن فان كان قبل التلبس بالفرض بان لم يصل الى محل تجزى فيه القراءة فى الاول أو لم يضع أعضاء السجود كلها مع التحامل والتنكيس فى الثانى جازله العود حيث ترك السنة سهوا وسجد للسهوان صار الى القيام أقرب منه الى القعود فى الاول أو بلغ أقل الركوع فى هويه فى الثانى فان تعمد الترك لم يعد وان لم يتلبس بالفرض فان عاد عامدا عالما بتحريم بطلت صلاته (قوله فمن ترك التشهد الاول الخ) تفريع على قول المصنف والسنة لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض (قوله مثلا) أى أو القنوت فمن تركه سهوا قد كره بعد التلبس بالسجود لا يعود اليه فان عاد اليه عامدا عالما بتحريم بطلت صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا تبطل ويلزمه الهوى للسجود عند تركه أو علمه فان كان قبل التلبس به ولو بعد وضع الجبهة فقط أو بعض الاعضاء أو قبل التحامل والتنكيس جازله العود وهذا كله فى الامام والمنفرد كما هو فرض المسألة (قوله قد كره) أى تذكر التشهد الاول مثلا (قوله بعد اعتداله مستويا) أى أو بعد وصوله الى محل تجزى فيه القراءة كما علم مما مر ولو ذكر الشارح ذلك لكان أولى لعلم ما ذكره منه بالاولى بخلاف العكس (قوله لا يعود اليه) وكذلك المصلى قاعدا اذا نسى التشهد الاول وشرع فى القراءة لا يعود اليه فان عاد عامدا عالما بطلت صلاته كما قاله ابن حجر ومثله الرملى ولم يلتفت لافناء والده بعدم البطلان فان عاد ناسيا أو جاهلا لم تبطل وان سبق لسانه الى القراءة وهوذا كراهه لم يشهد جازله العود الى التشهد لان سبق اللسان غير معتد به (قوله فان عاد اليه) أى فان عاد بعد اعتداله الى التشهد الاول وقوله عامدا أى قاصدا مع علمه بان فى الصلاة وقوله عالما بتحريمه أى تحريم العود (قوله بطلت صلاته) أى لانه زاد قعودا عامدا عالما فان قعود التشهد فوات وهذا قعود زائد (قوله أو ناسيا) أى أو عاد ناسيا أنه فى الصلاة وقوله أو جاهلا أى بتحريم العود ولو غير معذور لانه مما يخفى على العوام (قوله فلا تبطل صلاته) أى لعنره بالنسيان أو الجهل ولكنه يسجد للسهو كما سيدكره الشارح لانه زاد جالوسا فى غير موضعه وترك التشهد والجالس فى موضعه (قوله ويلزمه القيام عند تركه) أى فى الناسى وكذا عند علمه فى الجاهل كأن قال له شخص ان عودك هذا حرام عليك فيلزمه القيام فورا (قوله وان كان مأموما الخ) هذا مقابل لمحذوف تقديره هذا ان كان اماما أو منفردا (قوله عاد وجوب بالمتابعة امامه) أى لان المتابعة أكد من التلبس بالفرض فان لم يعد عامدا عالما بطلت صلاته اذ لم ينو المفارقة فان نواه لم تبطل فان قيل اذا ظن المسبوق سلام الامام فقام ثم تبين أنه لم يسلم لزمه العود ولو بعد سلام الامام وليس له أن ينوى لمفارقة أجيب بان المأموم هنا فعل فعلا للامام أن يفعله فجازله المفارقة لذلك ولا كذلك مسألة المسبوق فانه فعل فعلا ليس للامام أن يفعله لانه قاب فرائغ الصلاة اذ لم يبق منها الا السلام ومحل وجوب العود عليه ان كان قيامه سهوا فان كان عمدًا نذر العود لم يقم الامام كإرجعه النورى فى التحقيق وغيره وان صرح الامام بتحريمه حينئذ وفرق الزركشى بان العامد فعله معتد به وقد انتقل الى واجب وهو القيام فجازله الاستمرار عليه مع جواز العود للمتابعة لانها واجبة أيضا والناسى فعله غير معتد به لكونه ناسيا فكان قيامه كالعديم فلذلك لزمه العود للمتابعة وأيضا العامد كالمقوت على نفسه تلك الفضيلة بتعمده بخلاف الناسى لانه معذور بنفسه فأنه فأسر بالمتابعة ليعظم أجره

المصلى (لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض) فمن ترك التشهد الاول مثلاً قد كره بعد اعتداله مستويا لا يعود اليه فان عاد اليه عامدا عالما بتحريمه بطلت صلاته أو ناسيا أنه فى الصلاة أو جاهلا فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تركه وان كان مأموما عاد وجوبا لمتابعة امامه

ولا يشك على ما لو ركع قبل امامه ناسيا حيث يخبر بين العود والانتظار بخلافه عاصدا فانه يسن له العود لفحش المخالفة في قيامه ناسيا دون ركوعه كذلك فيقيد فرق الزركشي بذلك وهذا فيما اذا ترك المأموم التشهد الاول دون الامام فان تركه الامام دون المأموم فلا يجوز للمأموم التخلف عنه عن امامه فان تخلفه عاصدا عالما بطلت صلاته فتجب فيه الموافقة تركا لافعالا نه اذا فعله الامام جاز للمأموم أن لا يفعله بان يقوم عمدا بخلاف ما اذا تركه الامام فانه يجب على المأموم أن يتركه أيضا وان عادله الامام قبل قيام المأموم فلا يقعد معه ولو جوب القيام عليه بالتصايب الامام فان قيل قد صرحوا بان لو ترك امامه القنوت ندب له أن يتخلف ليقنت ان أدركه في السجدة الاولى وجاهله ان لحقه في الجلوس بين السجدين وأما اذا علم أنه لا يلحقه الا بعد هويه للسجدة الثانية وجب عليه تركه أو نية المفارقة فهلا تخلف هنا للتشهد كما يتخلف للقنوت أجيب بانه في تخلفه للقنوت لم يحدث وقوف لم يفعله الامام وهذا يحدث في تخلفه للتشهد جلوس تشهد لم يفعله الامام وان فعل جلوس الاستراحة فانه صدق عليه أنه لم يفعل جلوس التشهد ولو تركه كل من الامام والمأموم وانتصبا معا لم يعد المأموم وان عاد الامام لانه ما مخطئ فلا يوافقه في الخطأ أو عاصدا فصلا بطلته الاولى مفارقة تم ويجوز انتظاره جلا على أنه عاد ناسيا فان عاد عاصدا عالما بطلت صلاته والافلا تبطل فتلخص أنه تارة يتركه المأموم وتارة يتركه الامام وتارة يتركه معا وقد علمت تفصيلها (قوله لكنه يسجد للسهو) استدراك على قوله لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض لانهم بما يؤهم أنه لا يتداركها حتى يسجد للسهو (قوله في صورة عدم العود) أي في صورة هي عدم العود فلاضافة للبيان وقوله أو العود ناسيا أي أوجاهلا فلا يسجد للسهو فيهما كما مر (قوله وأراد المصنف بالسنة هنا) أي في هذا الموضع بخلافه فيما تقدم فان المراد بالسنة فيه ما يشمل البعض والهيئة وقوله البعض الستة لعل اقتصاره عليها الكونها هي الواقعة في كلام الامام الشافعي وأصحابه والافلا بعض عشرون كما تقدم (قوله وهي التشهد الاول وقعوده) ويتصور السجود لترك قعوده وحده بما اذا كان المصلي لا يحسن التشهد فانه يطلب منه أن يجلس بقدره فاذا لم يجلس فقد ترك القعود للتشهد الاول وحده لان الفرض أنه لا يحسن التشهد فلا يقال انه تركه أيضا وهكذا يقال في القنوت وقيامه (قوله والقنوت) حتى لو جمع بين قنوت النبي ﷺ وقنوت عمر وترك شيئا من قنوت عمر فالتجبه السجود لا يقال بل التجبه عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يرد على تركه بجملته وهو لا يسجد له لانا نقول لما وردا بخصوصهما مع جمعه لم يصار كالقنوت الواحد والقنوت الواحد يطلب السجود لترك بعضه بخلاف ما لو عزم على الاتيان بهما معا ثم ترك أحدهما فالأقرب عدم السجود لانه لا يتعين الا بالشرع فيه ولو ترك القنوت تبعلا امامه الخفي سجد للسهو وكذلك لو تركه امامه المذكور وأتى به هو فان أتى به هذا الامام فقال الشبر املسى لا يسجد المأموم لانه أتى به في محله في اعتقاد المأموم وقال غيره يسجدون ان أتى به كل منهما لانه خلل في اعتقاد الامام ويطرق الخلل للمأموم بخلاف ما لو ترك القنوت في الصباح لاقتدائه بمصلي سنتها لان الامام يحمله عنه ولا خلل في صلاته وسهو المأموم حال قعوده ولو الحكمية كافي ثانية الفرقة الثانية في صلاة ذات الرقاع يحمله امامه بخلاف سهوه قبل القدوة كما لو سها وهو منفرد ثم اقتدى به فلا يتحمل لعدم اقتدائه به حال سهوه وكذلك سهوه بعدها كما لو سها بعد سلام الامام سواء كان مسبوقا أو موافقا لانتهاه القدوة فلو سلم المسبوق بسلام الامام فتدكر حاله ابني على صلاته وسجد للسهو لان سهوه بعد انقضاء القدوة وكذلك الوسلم معه على المعتمد لاختلال القدوة بالشرع وفي السلام يلحق المأموم سهوا امامه لتطرق الخلل من صلاة امامه الى صلاته ولتحمل امامه عنه سهوه ومحل هذا كله اذا لم يكن امامه محدثا فان بان امامه محدثا فلا يلحقه سهوه ولا يتحمل هو عنه سهوه اذا القدوة في الحقيقة (قوله في الصباح) أي في ثانيته فلو قنت في الاولى بنية القنوت سجد للسهو واحترز بقوله في الصباح وفي آخر الوراء عن قنوت النازلة فلا يسجد لتركه كما مر (قوله والقيام للقنوت) ويتصور ترك قيام القنوت وحده بما اذا كان لا يحسن القنوت فانه يسن له القيام بقدره فاذا لم يقم بقدره فقد ترك القيام للقنوت وحده دون القنوت لان الفرض انه لا يحسنه كما تقدمت الاشارة اليه (قوله والصلاة على الآل في التشهد

(لكنه يسجد للسهو)
عنها في صورة
عدم العود أو العود
ناسيا وأراد المصنف
بالسنة هنا البعض
الستة وهي التشهد
الاول وقعوده
والقنوت في الصباح
وفي آخر الوتر في
النصف الثاني من
رمضان والقيام
للقنوت والصلاة على
النبي ﷺ في التشهد
الاول والصلاة على
الآل في التشهد

الآخر) بخلافها في التشهد الاول فلان سن واستشكل تصور السجود لترك الصلاة على الآل في التشهد الاخير بانه ان علم تركها قبل سلامة آتي بها أو بعده وقبل طول الفصل فكذلك أو بعد طول الفصل فانت ولا سجود وكذا لو تركها عمدا وسلم وأجيب بانه يتصور السجود لترك امامه لها فاذا سمعه يقول اللهم صل على سيدنا محمد السلام عليكم أو كتب له اني تركت الصلاة على الآل أو أخبره بذلك سجد للسجود وجبر للمخلل الذي نظر الى صلاته من صلاة الامام كما مر تصويره في الكلام على الابعاض (قوله والهيئة) وتقدم أنها السنة التي لا تجبر بسجود السهو (قوله كالتسبيحات) أي في الركوع والسجود وقوله ونحوها أي كالتكبيرات للاتقالات وقرأة السورة والتعوذ ودعاء الافتتاح الى آخر الهيئات المتقدمه وقوله مما لا يجبر بالسجود ببيان لنحوها وقدم ثلثنا ذلك (قوله لا يعود المصلي اليها) اماما كان أو أمم أو منفردا وقوله بعد تركها أي عمدا أو سهوا كما سيذكره الشارح (قوله ولا يسجد للسهو عنها) فان سجد عنها عمدا اعلمنا بطلان صلاته والافلال لكن حصل بهذا السجود دخل في جبره بسجود آخر لانه لا يجبر نفسه وانما يجبر ما قبله وما بعده وما فيه فصوره ما قبله أن يتكلم كلاما قليلا ناسيا ثم يسجد وصوره ما بعده أن يسجد ثم يتكلم بكلام قليل ناسيا وصوره ما فيه أن يتكلم بكلام قليل ناسيا في سجوده فلا يسجد ثانيا لانه لا يأمن من وقوع مثل ذلك في السجود الثاني وهكذا في تسلسل وكذلك لو سجد ثلاث سجودات فلا يسجد ثانيا للتعليل المذكور وهذه المسئلة هي التي سألت عنها أبو يوسف صاحب أبي حنيفة الكسائي امام أهل الكوفة كما أن سيدي به امام أهل البصرة حين ادعى أن من تبخر في علم اهتدى به الى سائر العلوم فقال له أبو يوسف أنت امام في النحو والادب فهل تهتدي الى الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا هل يسجد ثانيا قال لا لان المصغر لا يصغر وتوجيهه ان المصغر يزديه حرف التصغير كدرهم في درهم ونصوا على أن المصغر لا يصغر ثانيا ومعلوم أن سجود السهو وسجودتان فاذا زديه سجدة فقد أشبه المصغر في الزيادة فيمتنع السجود ثانيا كما يمتنع التصغير ثانيا وهذا توجيه دقيق كما نقل عن الاستاذ الحنفياوى (قوله واذا شك الخ) غرضه بذلك بيان أن من أسباب سجود السهو والشك في فعل منهى عنه مع احتمال الزيادة المراد بالشك مطاق التردد الشامل للوهم والظن ولو مع الغلبة كما أشار اليه الشارح بقوله ولا ينفعه غلبة الظن وليس المراد خصوص الشك المصطاح عليه وهو التردد بين أمرين على السواء ومن الشك في عدد الركعات ما نأذكر الامام راكعا وشك هل أدرك الركوع معه أولا فالأصح أنه لا تحسبه الركعة لان الاصل عدم الادراك فيتدارك تلك الركعة ويسجد للسهو لأن أي ركعة مع احتمالها الزيادة كمن شك هل صلى ثلاثا أو أربعين مسألة يغفل أكثر الناس عنها فلينبه لها (قوله من الركعات) بيان لما (قوله كمن شك الخ) هذا مثال للشك ولو قال كالمشك الخ لكان مثالا للشك (قوله هل صلى ثلاثا أو أربعين) أي في الركعة أو اثنتين في الثلاثية أو واحدة أو اثنتين في الثنائية (قوله بنى على اليقين) أي المتيقن بدليل قوله وهو الاقل لانه المتيقن لا اليقين (قوله وهو الاقل) أي وهو اى اليقين بمعنى المتيقن العدد الاقل لان الاصل عدم الزيادة عليه (قوله كالثلاثة في هذا المثال) أي وكلاثنين وكلا واحد في المثالين الزائدين على ذلك المثال (قوله وأتى بركة) أي لان الاصل عدم فعلها (قوله ويسجد للسهو) أي وان زال شكه قبل سلامه لكن ان كانت تحتل الزيادة كأن تذكر في الركعة التي أتى بها مع الشك اربعة لان ما فعله قبل التذكر كان محتملا للزيادة فان كانت لا تحتل الزيادة كأن شك في ركعة أهي ثلاثة أو اربعة ثم تذكر فيها قبل القيام لغيرها أنها ثلاثة أو اربعة فلا يسجد لان ما فعله منها وان كان مع التردد لكن لا بد منه على كلا الحالين (قوله ولا ينفعه غلبة الظن الخ) دفع بذلك ما قد يتوهم أن المراد باليقين ما يشمل غلبة الظن لان غلبة الظن تقوم مقام اليقين في مواضع كثيرة (قوله أنه صلى أربعين) أي في المثال السابق (قوله ولا يعمل بقول غيره الخ) أي ولا يفعله أيضا فان قيل قد راجع عليه السلام الصحابة في قصة ذي اليمين فلما قالوا له نعم عاد للصلاة أجيب بان ذلك محمول على أنه تذكر حينئذ كما مررت الاشارة اليه (قوله ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر) ضعيف والمعتمد أنه اذا بلغ ذلك القائل عدد التواتر يعمل بقوله لانه يفيد اليقين وهل فعلهم كقولهم

الآخر (والهيئة)
كالتسبيحات ونحوها
مما لا يجبر بالسجود
(لا يعود) المصلي
(اليها بعد تركها ولا
يسجد للسهو عنها)
سواء تركها عمدا أو
سهوا (واذا شك)
المصلي في عدد ما أتى
به من الركعات
كمن شك هل صلى
ثلاثا أو أربعين (بنى على
اليقين وهو الاقل)
كالثلاثة في هذا المثال
وأتى بركة (و يسجد
للسهو) ولا ينفعه
غلبة الظن أنه صلى
أربعين ولا يعمل بقول
غيره أنه صلى أربعين
ولو بلغ ذلك القائل
عدد التواتر

أولا اعتماد ابن حجر الاول وتبعه الخطيب واعتمد الرمل الثاني لان دلالة الفعل ليست بالوضع فليست قطعية فلا نفيد اليقين بخلاف دلالة القول واختلف في عدد التواتر على أقوال أحجها أنه عدد يؤمن تواطؤهم على الكذب كالجمع الكثير في يوم الجمعة ونحوه (قوله) سجود السهو سنة) أي الأفي حق المأموم إذا فعله الإمام فإنه يجب عليه ويصير كالركن حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهيا عنه لزمه أن يعود اليه ان قرب الفصل والاعاد صلاته كما لو ترك منها ركنا وليس لنا صورة يجب فيها سجود السهو الا هذه على الراجح نعم المسبوق لا يستقر عليه بفعل الامام لقوات المتابعة كما صرح به ابن قاسم على ابن حجر ومحل وجوبه على المأموم بفعل الامام ان فعله قبل السلام فان فعله بعد السلام كأن كان حنيفا يرى السجود بعد السلام لم يستقر على المأموم لا تقطاع القدوة بسلام الامام ويبقى على سنته كما لو سلم الامام ولم يسجد فيسجد المأموم ندبا ولا يتعدد سجود السهو وان تعدد سببه وقد تعدد صورة كما لو ظن سهوا فسجد ثم بان عدمه فسجد ثانيا لا نهز ادسجدتين سهوا وكما لو سها امام جعة فسجد ثم بان فوتها فأتمها ظهر او سجد ثانيا لان سجوده الاول تبين أنه في غير محله وكما لو سجد في آخر صلاة مقصورة فلزمه الاتمام فأتمها وسجد ثانيا لتبين أن الاول في غير محله فلا تعدد في الحقيقة وكيفيته كسجود الصلاة في واجباته ومنذ بان كوضع الجبهة وبقية الاعضاء على الارض والطمأنينة فيه والتحامل والتسكيس وذكر سجود الصلاة فيه واللاق بالخال أن يقول فيه سبحان من لا ينام ولا يسهو الا اذا نعد مقتضيه فيسن الاستغفار ولا بدله من نية من غير تفلظ بها فلو سجد بلانية أو تفلظ بها بطلت صلاته نعم المأموم لا يحتاج الى نية لتبعيته للإمام ومعلوم أن سجود السهو سجدتان فان سجدوا واحدة فان نوى الاقتصار عليها ابتداء بطلت صلاته ان كان عامدا عالما لانه قصد المبطل وشرع فيه وان لم يقصد ذلك بل عن له بعد الاول أن يترك الثانية لم تبطل صلاته وله أن يفعل الثانية ان لم يطل الفصل عرفا والافله فعله كاملا بان يأتي بسجدتين (قوله كما سبق) أي في قوله وهو سنة كما سيأتي (قوله ومحله قبل السلام) أي لان فعله قبل السلام هو آخر الامر من فعله عليه السلام ومعلوم أن المتأخر ينسخ المتقدم روى الشيخان أنه عليه السلام صلى الظهر فقام من الاولتين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم ولا بد من كونه بعد اتمام التشهد والصلاة على النبي عليه السلام فان سجد قبل اتمامها بطلت صلاته حتى لو كان مأمو ما ولم يكمل تشهده أو صلاته على النبي عليه السلام وجب عليه التخلف لهما ثم يسجد وجوب بالاستقراره عليه بفعل الامام كما مر (قوله فان سلم المصلي عامدا عالما بالسهو) أي ولو قصر الفصل عرفا ففعله وطال الفصل عرفا انما يرجع لقوله أو ساهيا (قوله فات محله) أي عامدا فلا سجود (قوله) وان قصر الفصل عرفا أي والفرض انه سلم ساهيا (قوله حينئذ) أي حين اذ قصر الفصل وقوله فله السجود أي بعد قصد العود الى الصلاة وتبين بذلك أنه لم يخرج من الصلاة فلو شك في ترك ركن حينئذ وجب عليه تداركه قبل السجود وبه يلغز ويقال لنا شخص عادل سنة لزمه فرض وقوله وتركه أي ترك السجود

(فصل في الاوقات التي تكره الصلاة فيها) أي هذا فصل في بيان الاوقات التي تكره الصلاة فيها ولا تنعقد وان قلنا الكراهة للتنزيه لان النهي اذا رجع لذات العبادة أو لازمها اقتضى الفساد سواء كان للتحريم أو للتنزيه ويأثم فاعلموا ولو قلنا بان الكراهة للتنزيه للتلبس بعبادة فاسدة ويأثم أيضا من حيث ايقاعها في وقت الكراهة على القول بان الكراهة للتحريم بخلافه على القول بانها للتنزيه فهذا هو المترتب على الخلاف ولو أحرم قبل دخول وقت الكراهة بالصلاة فدخل وهو فيها فان كان عين قدرا استوفاه والافله أن يصلي ماشاء على المعتمد خلافا لقول القليوبي بأنه يقتصر على ركعتين (قوله تحريما) أي كراهة تحريم وقوله تنزيها أي وكراهة تنزيه فهما منصوبان على المفعولية المطلقة على تقدير مضاف والفرق بين كراهة التحريم وكراهة التنزيه أن الاولى تقتضي الاتم والثانية لا تقتضيه وانما أتم هنا حتى على القول بان الكراهة للتنزيه للتلبس بالعبادة الفاسدة

(وسجود السهو سنة)
كما سبق (ومحله قبل
السلام) فان سلم
المصلي عامدا عالما
بالسهو أو ناسيا وطال
الفصل عرفا فات محله
وان قصر الفصل عرفا
لم يفت وحينئذ فله
السجود وتركه
(فصل في الاوقات
التي تكره الصلاة
فيها تحريما

والفرق بين كراهة التحريم والحرام مع ان كلا يقتضى الاثم أن كراهة التحريم ما ثبتت بدليل يحتمل التأويل والحرام ما ثبت بدليل قطعي لا يحتمل التأويل من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس (قوله كما في الروضة وشرح المذهب) كلاهما للنووي وقوله هنا أى في باب الاوقات التي تكرر الصلاة فيها (قوله وتنزيها) أى وكراهة تنزيه كما مر وهذا ضعيف والمعتمد الاول (قوله كما في التحقيق) هو للنووي أيضا وقوله وشرح المذهب في نواقض الوضوء أى في الكلام على نواقض الوضوء فيكون قد ذكر هذه المسئلة هناك استطرادا (قوله وخمسة أوقات الخ) هو أولى من عد غيره لها ثلاثة يجعل ما بعد الصبح الى الارتفاع وقتا واحدا وما بعد العصر الى الغروب كذلك لأن من لم يصل الصبح حتى طلعت الشمس أو لم يصل العصر حتى غربت الشمس تكرمه الصلاة وهذا لا يستفاد على عدّها ثلاثة زاد بعضهم وقتين آخرين وهما بعد طلوع الفجر الى صلاته و بعد المغرب الى صلاته والمشهور في المذهب أن الكراهة فيهما للتنزيه مع الاعتقاد وكذلك وقت اقامة الصلاة فيكره النفل فيه تنزيها مع الاعتقاد ولا يرد وقت صعود الخطيب على المنبر لخطبة الجمعة لذكرهم له في باب الجمعة كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله لا يصلى فيها الخ) لما رواه مسلم عن عتبة بن عامر ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلى فيهن أو نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف للغروب وقائم الظهيرة هو البعير يكون باركا فيقوم من شدة حر الأرض وتضيف بفتح التاء المنشاء من فوق ثم ضادمعجمة ثم باء مشددة تحتية وفاء في آخره لا قاف وأصله تضيف أى تميل فحذفت احدى التاءين تخفيفا والنهي عن الدفن في هذه الاوقات للتنزيه ومحل النهي ان ترقبنا هذه الاوقات للدفن فيها وقد جاء في الحديث أن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقه فاذا استوت قارنهما فاذا زالت فارقه فاذا ادنت للغروب قارنهما فاذا غربت فارقه رواه الشافعي بسنده والمراد بقرن الشيطان رأسه فانه يدنيه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد لها كالساجد له وقيل المراد به قوم معوهم عباد الشمس الذين يسجدون لها في هذه الاوقات والمذكور في الحديثين ثلاثة أوقات فقط فلو قتلنا الآخرين دليل آخر وهو النهي عنه في خبر الصحيحين (قوله الصلاة) بالرفع على أنه نائب فاعل ليصلى المبني للفعول وقوله لها سبب أي غير متأخر فيصدق بالمتقدم والمقارن كما أشار اليه الشارح بقوله اما متقدم أو مقارن بخلاف ما لا سبب لها أصلا كالنفل المطلق ومنه التسايح أولها سبب متأخر كركعتي الاحرام والاستخارة فان سببها الاحرام والاستخارة وهما متأخران عنهما وهل المراد بالمتقدم وقسميه وهما المقارن والمتأخر ما كان كذلك بالنسبة الى الصلاة كما في المجموع أو الى الاوقات كما في أصل الروضة رأين أظهرهما الاول كما قاله الاسنوي وعليه جرى ابن الرفعة ومحل صحة الصلاة ذات السبت المتقدم أو المقارن اذا لم يتحر بها وقت الكراهة بان يقصد ايقاعها فيه من حيث انه وقت كراهة والالم تصح ما لم يقطع عن التحري للاخبار الصحيحة لانحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها وليس من التحري ما لو كان عليه فوائت وصلى فزاعق فرض وكذلك ليس من التحري تأخير صلاة الجنازة بعد صلاة العصر رجاء كثرة المصلين وان كان الاولى تقديمها على صلاة العصر وكذا على صلاة الجمعة فيايقع الآن من تأخيرها عن صلاة الجمعة خلاف الاولى وليس من التحري أيضا ما لو أخر العصر أو سقتها ليوقعها وقت الاصفرار لانها صاحبة الوقت (قوله اما متقدم) أى على الصلاة أو على وقت الكراهة على الخلاف في ذلك (قوله كالفائتة) مثال له سبب متقدم فان سببها الوقت الماضي سواء كانت الفائتة فرضا أو نفلا لانه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين وقال هما اللتان بعد الظهر ومثل الفائتة صلاة الجنازة والمنذورة والمعادرة سنة الوضوء والتحيمه ما لم يدخل المسجد في وقت الكراهة بنيتها فقط ويلحق بذلك سجدة التلاوة والشكر الا ان قرأ آية سجدة ليسجد لها في وقت الكراهة ولو قرأها قبله (قوله أو مقارن) أى للصلاة أو للوقت على الخلاف السابق لسكن المقارن للوقت ظاهر كالكسوف الواقع في وقت الكراهة وأما المقارن للصلاة فغير ظاهر لانه لا بد من تقدمه عليها ولذلك قيل ان نظر للسبب مع الصلاة فلا تنافي المقارن لكون المراد أنه مقارن باعتبار

كما في الروضة وشرح
المذهب هنا وتنزيها
كما في التحقيق
وشرح المذهب في
نواقض الوضوء
(وخمسة أوقات لا يصلى
فيها الصلاة لها
سبب) اما متقدم
كالفائتة أو مقارن

دوامه وان كان متقدما باعتبار ابتداءه فصح اعتبار المقارن للصلاة لكن دواما لا ابتداء (قوله كصلاة الكسوف والاستسقاء) مثالان للماله سبب مقارن فان سبب الاولى تغير الشمس أو القمر وسبب الثانية الحاجة الى السقي (قوله فالاول من الخمسة الخ) اي اذا أردت بيان الاوقات المذكورة فاقول لك الاول من الخمسة الخ فالقاء فاء الفصيحة وفي بعض النسخ والاول بالواو (قوله الصلاة الخ) لا يخفى ما في تقدير الشارح لذلك بان المراد بالاول الوقت الاول فلا يصح الاخبار عنه بالصلاة فكان الاولى أن يحذف ذلك ويقول فالاول من الخمسة بعد صلاة الصبح ويمكن الجواب بانه على تقدير مضاف والاصل وقت الصلاة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهكذا يقال فيما بعد (قوله التي لا سبب لها) أي غير متأخر بان لم يكن لها سبب أصلا ولها سبب متأخر كما علم مما مر (قوله اذا فعلت بعد صلاة الصبح) أي أداء مغنية عن القضاء فلو كانت قضاء أو لم تكن عن القضاء كأن كان متميما محل يغلب فيه وجود الماء لم تحرم الصلاة حينئذ وعلم من قوله بعد صلاة الصبح أن النهي في هذا الوقت متعلق بالفعل ومثله يقال في قوله وبعد صلاة العصر فالنهي فيه أيضا متعلق بالفعل وأما باقي الاوقات فالنهي فيه متعلق بالزمان وتجتمع الكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت كما وصلي الصبح وطلعت الشمس فتكره له الصلاة حينئذ من جهة الفعل ومن جهة الزمن (قوله وتستمر الكراهة) أشار الشارح بتقدير ذلك الى أن قول المصنف حتى تطلع الشمس غاية في مقدر (قوله حتى تطلع الشمس) أي وترتفع لان الكراهة من جهة الفعل تستمر الى الارتفاع لكن قبل الطلوع تكون وحدها وبعد تكون مع الكراهة من جهة الزمان كما علمت (قوله والثاني الصلاة) فيه ما تقدم من جهة عدم صحة الاخبار اشكالا وجوابا (قوله عند طلوعها) أي ابتداءه سواء صلى الصبح أو لا لكن اذا صلى الصبح اجتمع الكراهتان واذا لم يصل انفردت الكراهة من جهة الزمان (قوله فاذا طلعت) وفي نسخة واذا طلعت وعلى كل فالاول اسقاطه لانه يوجب صعوبة في الكلام ولهذا قال بعضهم لا يخفى ما في هذه العبارة من الحرازة وعدم الاستقامة ولو قال وتستمر الكراهة حتى تتكامل وترتفع الخ لكان أولى وأوضح (قوله حتى تتكامل) أي في الطلوع وقوله وترتفع أي بعد ذلك وهو من جهة الغاية وقوله قدر رمح وهو سبعة أذرع بذراع الأدنى تقريرا وقوله في رأي العين أي والافلاسافة في نفس الامر بعيدة (قوله والثالث الصلاة) فيه ما مر اشكالا وجوابا (قوله اذا استوت) أي بان زالت في وسط السماء ووقت الاستواء لطيف جدا بحيث لا يشعر به لكن ان صادفه الاحرام لم تنعقد الصلاة (قوله حتى تزول) أي وتستمر الكراهة حتى تزول فهو غاية في مقدر كما في نظيره (قوله عن وسط السماء) أي الى جهة المغرب (قوله ويستثنى من ذلك) أي من الوقت الثالث بالنسبة ليوم الجمعة لان استثناءه بالنظر لوقت الاستواء فقط أما غير وقت الاستواء فالكراهة ثابتة فيه ولو في يوم الجمعة ومن المذكور من الاوقات الثلاثة بالنسبة لحرم مكة لان استثناءه بالنظر للاوقات كلها فاقصر المحشى في تفسير اسم الاشارة على المذكور من الاوقات الثلاثة انما هو بالنسبة لحرم مكة لا بالنسبة ليوم الجمعة لانه مستثنى من وقت الاستواء فقط كما أشار له الشارح بقوله فلا تكره الصلاة فيه وقت الاستواء (قوله يوم الجمعة فلا تكره الصلاة فيه وقت الاستواء) أي لاستثنائه في خبر أنى داود وغيره وفيه ان جهنم لا تسجر يوم الجمعة بضم التاء وفتح السين وتشديد الجيم أو باسكان السين وفتح الجيم الخفيفة ويقال تسعر بالعين بدل الجيم بالضبطين المذكورين ومعناه اشتداد لهبها ولا فرق بين من حضر الجمعة وغيره فتصح الصلاة في هذا الوقت يوم الجمعة مطلقا وقيل يختص بمن حضرها وصححه جماعة والمعتد الاول (قوله وكذا حرم مكة) لو أخر هذا عن الاوقات الخمسة لكان أولى وأحسن لانه مستثنى من جميعها لكن الشارح أراد ضمها لما قبله لكون كل منهما مستثنى وان كان ذلك مستثنى من وقت الاستواء فقط وهذا مستثنى من جميع الاوقات (قوله المسجد وغيره) تعميم في الحرم لانه أوسع من المسجد بل ومن مكة لانه محدد بحدود معلومة كما ذكره في كتاب الحج (قوله فلا تكره الصلاة فيه) أي لخبر يابن عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وخرج بحرم مكة حرم المدينة فهو

كصلاة الكسوف والاستسقاء فالاول من الخمسة الصلاة التي لا سبب لها اذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتستمر الكراهة (حتى تطلع الشمس و) الثاني الصلاة (عند طلوعها) اذا طلعت (حتى تتكامل وترتفع قدر رمح) في رأي العين (و) الثالث الصلاة (اذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تكره الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مكة المسجد وغيره فلا تكره الصلاة فيه

كغيره وكذلك بيت المقدس فلا تستثنى الصلاة فيها نعم الصلاة في حرم مكة خلاف الأولى في هذه الاوقات المكروهة خروجا من خلاف الامام مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما (قوله في هذه الاوقات كلها) أي حتى الآتية كافي شرح الرمي وغيره (قوله سواء صلى سنة الطواف أو غيرها) أي خلافا لمن حل الصلاة في الحديث السابق على سنة الطواف قال الامام وهو بعيد لان سنة الطواف لها سبب وهو الطواف فلا وجه لاستثناءها وتخصيصها (قوله والرابع من بعد صلاة العصر) أي اداء مغنية عن القضاء كما مر في الصبح ولو مجموعة جمع تقديم في وقت الظهر وتقدم أن النهي في هذا متعلق بالفعل (قوله حتى تغرب الشمس) أي وتستمر الكراهة حتى تغرب الشمس فهو غاية في مقدر نظير ما تقدم ودخل بهذه الغاية وقت الاصفرار لان الكراهة المتعلقة بالفعل تستمر الى الغروب وان كانت تجتمع بعد الاصفرار مع الكراهة المتعلقة بالزمان كما تقدم بهذا تعلق بالزمان سواء وجد بالفعل أولا لكن ان كان صلى العصر فالكراهة حينئذ من جهتين وان لم يكن صلاه فالكراهة من جهة الزمن فقط كما مر (قوله فاذا دنت للغروب) وفي نسخة واذا دنت للغروب وعلى كل فالاولى حذفه لانه يوجب صعود بقية الكلام وكان الاوضح أن يأتي بأي التفسير يوجب حذف الفاء أو الواو على اختلاف النسخ ويقول أي اذا دنت للغروب ويكون تفسير القول عند الغروب لان معناه عند قرب الغروب كما علمت (قوله حتى يتكامل غروبها) أي وتستمر الكراهة حتى يتكامل غروبها فهو غاية لمقدر كافي نظيره

في هذه الاوقات كلها
سواء صلى سنة
الطواف أو غيرها
(الرابع من) بعد
صلاة العصر حتى
تغرب الشمس و
الخامس (عند
الغروب) للشمس
فاذا دنت للغروب
(حتى يتكامل
غروبها) (فصل)

﴿فصل﴾ أي هذا فصل في بيان أحكام الجماعة في الصلاة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك الآية فدل ذلك على طلبها في الخوف في الامن أولى وقوله ﷺ كافي خبر الصحيحين صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفديعة المنفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية بخمس وعشرين درجة أي صلاة ولا منافاة بين الروايتين لان الاخبار بالقليل لا ينفي الكثير أول كون الله تعالى أخبره أولا بالقليل فأخبر به ثم أخبره تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها أولا لان ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين من خشوع وثب وقراءة وغيرهما ولو كان بحيث اذا صلى منفرد اشجع واذا صلى في جماعة لم يخشع فلا تفراد أفضل من الجماعة هكذا أفنى الغزالي وتبعه ابن عبد السلام قال الزركشي والمختار بل الصواب خلاف ما قاله وهو كما قال وفي الاحياء عن أبي سليمان الداراني أنه قال لا يفوت أحد صلاة الجماعة الا بدنب ارتكبه وقد كان السلف الصالح يعزى بعضهم بعضا سبعة أيام اذا فاتتهم صلاة الجماعة وثلاثة أيام اذا فاتتهم تكبيرة الاحرام مع الامام وصيغة التعزية ليس المصاب من فارق الاحباب بل المصاب من حرم الثواب وهي من خصائص هذه الامة كما نقل عن ابن سراقه وأول فعلها كان بالمدينة الشريفة ومكث ﷺ مدة مقامه بمكة يصلي بغير جماعة لفهر الصحابة رضي الله تعالى عنهم فيها فكانوا يصلون في بيوتهم فلما هاجروا الى المدينة أقاموا الجماعة وواظبوا عليها واستشكل بصلاته ﷺ والصحابة صبيحة الاسراء جماعة مع جبريل و بصلاته ﷺ بعلي وخديجة فكان أول فعلها بمكة وكان يصلي بها ﷺ جماعة وأجيب بان المراد وأول اظهار فعلها مع المواظبة عليها كان بالمدينة فلا ينافي ما ذكره الجماعة لغة الطائفة وشرعا ربط صلاة المأموم بصلادة الامام فتتحقق باثنين فاكثر خبر الاثنان فافوقهما جماعة فكثرة الجمع وقلته سواء في حصول الجماعة لكن ما كثر جمعه أفضل مما قل جمعه كفياف وقسر الا كما وعدنا ولذلك ذكر في المجموع أن من صلى مع عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين كذلك لكن درجات الاولى اكمل وقد يكون قليل الجمع أفضل من كثيره في صور منها ما لو كان امام الكثير مبتدعا كعزلى او معتقدا نذب بعض الواجبات كحفي ومالك فان الصلاة مع قليل الجمع أفضل حيثئذ ومنها ما لو كان امام قليل الجمع يبادر بالصلاة في وقت الفضيلة فان الصلاة معه أفضل ولذلك يقولون الصلاة مع الامام المستعجل أفضل من الصلاة مع الامام الراتب ومنها ما لو كان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع بخلافه فالسلامة من ذلك أولى ويندب أن يخفف الامام لكن مع فعل البعض والهيئات

الآن يرضى بتطويله محصورون لا يصلي وزاءه غيرهم ويكره التطويل ليلحق آخرون ولو كانت عادتهم الحضور نعم لو أحسن الامام في ركوع أو تشهد أخير بداخل محل الصلاة مريد للاقتداء به سن انتظاره لله تعالى ان لم يبالغ في الانتظار ولم يميز بين الداخلين والأكبر والجماعة في المسجد وان قل جمعه أفضل منها في غير المسجد كاليث خبر صلوا أيها الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل لانهم مشتمل على الشرف وكثرة الجماعة غالبوا ظاهر الشعائر نعم يكره لقوات الهيئات حضور المسجد مع الرجال لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني اسرائيل ولما في ذلك من خوف الفتنة فصلاة المرأة في بيته أفضل منها في المسجد ومثلها الخشوع يؤمر الصبي بحضور المسجد وجماعات الصلاة ليعتادها الآن يكون أمر دجيلة يخشى من خروجه الفتنة فيكون كالمرأة وتحصل فضيلة الجماعة بصلاته في بيته بزوجه أو نحوها بل تحصيله الجماعة لاهل بيته أفضل (قوله وصلاة الجماعة الخ) في العبارة قلب والاصل جماعة الصلاة الاضافة على معنى في أي الجماعة في الصلاة وانما أولنا كذلك ليصح الاخبار بقوله سنة والا فالصلاة فرض لاسنة (قوله للرجال) انما قيد بهم لكونهم محل الخلاف اما النساء فهي سنة في حقهن قطعاً وبهذا اندفع قول المخشى صريح هذا يؤهم أنها لاتسن للنساء وليس كذلك فلو أسقطه هنا وقيد به عند القول بانها فرض كفاية لكان أولى اه وقد يقال انما قيد بالرجال على القول بالسنية لان سنيتهما في حق الرجال فوق سنيتهما في حق النساء كما قال وعلى القول بسنيتهما فتناً كدلل الرجال فوق تأن كدها للنساء (قوله في الفرائض) انما قيد بها لانها محل الخلاف نظير ما تقدم أما التوافل فنها ماتسن فيه الجماعة اتفاقاً كالعيدين والكسوفين والاستسقاء والتراويح ومنها مالا تسن فيه اتفاقاً بل يسن فيه عدمها كالضحى والرواتب وقيام الليل فاندفع ما يقال انما يتجه التقيد بالفرائض على القول بانها فرض كفاية فتأمل (قوله غير الجمعة) بنصب غير على الاستثناء لانها بمعنى الافتعرب اعراب المستثنى وتضاف اليه فيجربها كما تقرر في النحو وقيل على الحالية والاول أفعد بعد المقام عن الحالية وقيل بحر غير على أنها صفة وفيه ضعف لانها لاتعرف بالاضافة الا اذا وقعت بين ضدين كافي قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان غير في الآية اعراب صفة للذين مع كونه معرفة لان الابهام في غير ارتفع بكونه لاثالث للمقسمين ولو جعل الجر هنا على البدلية لكان أصوب وسيأخذ الشارح محترز ذلك بقوله أما الجماعة في الجمعة ففرض عين (قوله سنة مؤكدة عند المصنف والرافعي) أي سنة عين وقيل سنة كفاية وقيل انها فرض عين وقيل فرض كفاية وهو الاصح كما قال الشارح والاصح عند النووي أنها فرض كفاية بخمسة الاقوال أربعة الراجح منها أنها فرض كفاية لقوله ﷺ مامن ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الجماعة الا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب فعليك بالجماعة فاعمياً كل الذئب من الغنم القاصية أي البعيدة فدل قوله لا تقام فيهم الجماعة على أنها فرض كفاية ولو كانت فرض عين لقال لا يقيمون ولا بد من ظهور الشعائر باقامتها بمحل في القرية الصغيرة وبمحل في القرية الكبيرة والبلد والمدينة بحيث يظهر بجوانبها شعار الجماعة فلو طبقوا على اقامتها في البيوت ولم يظهر بها شعار لم يسقط الفرض فان امتنعوا من اقامتها على ما ذكرنا عليهم الامام أو نائبه دون الاحاد (قوله والاصح عند النووي أنها فرض كفاية) وقد تعين لعرض كما وجد الامام راكعاً وعلم أنه لو اقتدى به أدرك ركعة في الوقت ولو صلى منفرد لم يدركها والمراد أنها فرض كفاية على الرجال الاحرار المقيمين المستورين غير المعنورين في أداء المكتوبة في الركعة الاولى منها فلا تجب على النساء ومثلهن الخناني لكن تسن لهن ولا على الارقاء لاشتغالهم بخدمة ساداتهم ومثلهم المبعوضون لكن تسن لهم ولا على المسافرين كما جزم به في التحقيق لكن تسن لهم وان نقل السبكي عن نص الام أنها لاتجب عليهم ولا على العراة بل هي والانفراد في حقهم سواء الآن يكونوا اعمياً أو في ظلمة فستحب لهم ولا على المعنورين بعذر من أعداء الجماعة كمسقة مطر وشدة حر وبرد وشدة جوع وشدة عطش بخضرة

(وصلاة الجماعة)
للرجال في الفرائض
غير الجمعة (سنة)
مؤكدة) عند
المصنف والرافعي
والاصح عند النووي
أنها فرض كفاية

ما كول أو مشرب ومشفقة مرض ومدافعة حدث وخوف على معصوم وخوف من غريمه وبالخائف اعصار
يعسر عليه اثباته وخوف من عقوبة يرجو الخائف العفو عنها بغيبته وخوف من تخلف عن رقة وفقد لباس لائق
وأكل ذي ريح كربه يعسر ازائه وحضور مريض بلا متعهد أو كان نحو قريب محتضر أو يأنس به والسمن المفرط
كاروى في خبره كره ابن حبان في صحيحه زفاف زوجته في الصلوات الليلية وغلبة النوم عند انتظار الجماعة الى غير
ذلك ويحصل للعذر فضل الجماعة اذا كان قصده أن يصلي جماعة لولا العذر كما جزم به الروايات وإن قال في المجموع
بعدم حصول فضله وفائدة العذر سقوط الائم على قول الفرض والكره على قول السنة ويدل للاول خبر أبي
موسى كاره البخاري اذا مرض العبد وسافر كتب له ما كان يعمل به صحيحا مقبلا ولا تجب في مقضية لكن تسن
في مقضية خلف مقضية من نوعها كظهر خلف ظهر بخلاف مقضية خلف مؤادة أو بالعكس أو خلف مقضية ليست
من نوعها كظهر خلف عصر فلا تسن في ذلك بل تكون خلاف السنة وقيل تكره ولا تجب في النفل بل تسن في
بعضه كالعيدين والكسوفين والاستسقاء والتراويح ويسن عدمها في بعضه كالرواتب والضحي ووتر غير رمضان
ولو نذر كان حكمه كما كان قبل النذر فتسن في البعض الاول ولا تسن في البعض الثاني ولا تجب في غير الركعة الاولى
(قوله) ويدرك المأموم الجماعة) أي فضيلتها فيدرك جميع فضيلتها ولو بلحظة كمن أدركها من أولها في عدد
الدرجات لكن درجات من أدركها من أولها أكبر فقراره ترك فضيلة التحريم بالاستغفال به عقب تحريم الامام مع
حضور تكبيرة احرامه لحديث الشيخين انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبر وافتعيره بالقاء يدل على طلب
العقوبة فلو أبطأ ولو لمصلحة الصلاة كالطهارة أو لم يحضر تكبيرة احرام امامه فاته فضيلة التحريم مع الامام نعم لو أبطأ
لوسوسة خفيفة بان لا تكون بقدر ما يسع ركعتين على المعتمد عذر فيها بخلاف غير الخفيفة وهي الوسوسة الظاهرة
فلا عذر فيها ويسن أن يقف المأموم على يمين الامام فان جاء آخر فعن يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخران وأن يصطف
ذكران خلفه كما مرأفاً أكثر وأن يقف خلفه رجال فصيبيان ان استوعب الرجال الصف خلفاني فناء وكره
الانفراد عن الصف ان وجد سعة والأحرار ثم جرائبه شخصاً من الصف ليصطف معه وسن لمجروره مساعدته
وانما كان التوقف على يمين الامام أفضل لقوله عليه السلام الرجعة تنزل على الامام ثم على من على يمينه الاول فالاول رواه
أبو الشيخ في الثواب عن أبي هريرة رضي الله عنه (قوله في غير الجمعة) قيد في ادراك الجماعة مدة عدم سلام الامام
وسياً أخذ محترزه بان جماعة الجمعة لا تحصل باقل من ركعة وتعقبه القليوبي كانقله المحشي بان الكلام في ادراك
الجماعة وهي لا تتوقف على ركعة وانما المتوقف على ركعة ادراك الجمعة لا الجماعة لانه لو أدرك الامام قبل السلام
من الجمعة فاته الجمعة مع كونه أدرك الجماعة وأجيب بانه لم يدرك جماعة الجمعة في هذه الصورة لقوات الجمعة
فالجماعة المقيدة بالجمعة متوقفة على الركعة كما قاله الشارح (قوله مالم يسلم التسليمة الاولى) أي مالم يشرع في
السلام فان شرع فيه انعقدت صلاة المأموم فرادى وقيل لا تنعقد أصلاً مالم يتم السلام فلو أحرمت المأموم مع
شروع الامام في السلام انعقدت صلاته جماعة فالتأويل الاول على كلام الشيخ الرملي والتأويل الثاني على كلام
الشيخ ابن حجر في المسئلة أقوال ثلاثة قيل تنعقد فرادى وهو ظاهر كلام الرملي وقيل لا تنعقد أصلاً وهو ما نقله
عنه تلميذه الميداني وقيل تنعقد جماعة وهو كلام ابن حجر (قوله وان لم يقعد معه) غاية في ادراك الجماعة مدة
عدم سلام الامام فالعني سواء قعد معه أو لم يقعد معه لانه قديتهم أنه اذا لم يقعد معه لا تحصل له فضيلة الجماعة (قوله)
أما الجماعة في الجمعة الخ) مقابل لقوله غير الجمعة ولقوله في غير الجمعة فقد أخذ محترز القيد في هذه العبارة فقوله
ففرض عين محترز الاول والمراد أنها فرض عين في الركعة الاولى منها وقوله ولا تحصل باقل من ركعة محترز الثاني وقد
علمت ما فيه تعقبا وجوابا (قوله ويجب على المأموم) أي الذي يؤل أمره الى كونه مأموماً ففيه مجاز الاول
وقريب من ذلك قول المحشي أي مریدا الاتهام وقوله أن ينوي الخ أي لان التبعة عمل فافتقرت الى نية فان لم
ينو انعقد صلاته فرادى الا الجمعة ونحوها مما تتوقف صحتها على الجماعة فلا تنعقد لاشتراط الجماعة فيها
بخلاف ما لا تتوقف صحتها عليها فتنعقد فرادى كما علمت فوجوب نية الاتهام ونحوه فيها لا لانها شرط

ويترك المأموم
الجماعة مع الامام في
غير الجمعة مالم يسلم
التسليمة الاولى وان
لم يقعد معه أما
الجماعة في الجمعة
ففرض عين ولا
تحصل باقل من ركعة
(و) يجب (على
المأموم أن ينوي

لانعقادها بل للتابعة فلو تابع في فعل ولو واحدا أو سلام بعد انتظار كثير للتابعة ولم ينو هذه النية أو شك فيها بطلت صلاته لا نهر بطها على صلاة غيره بل لرباط بينهما متيقن بخلاف ما لو تابع في قول غير سلام أو من غير انتظار أو بعد انتظار يسير أو كثير لا للتابعة ولو نوى المأموم الائتمام في أثناء صلاته صرح مع الكراهة ولا تحصل له فضيلة الجماعة لأنه صبر نفسه تابعاً بعد أن كان مستقلاً يجب عليه أن يتبع الإمام فيما هو فيه وإن خالف نظم صلاة نفسه نعم إن نوى القدوة وهو في السجود الأخير بعد الطمأنينة أو في التشهد الأخير بإمام قائم مثلاً لم يجز له متابعتها بل ينتظره وجوباً إن لم ينو المفارقة بحسب ما فعله قبل الاقتداء فيما تكرر فعله مع الإمام كان ركع معه بعد أن ركع قبل الاقتداء به وإنما فعل الثاني للتابعة ولو كان في ركن قصير تابعه فيما هو فيه و يغتفر له تطويله (قوله الائتمام) كان يقول مؤتماً وقوله أو الاقتداء كان يقول مقتدياً ومثل ذلك أن يقول مأموماً أو جماعة وإن صليحت نيتها للإمام أيضاً والتعيين بين الإمام والمأموم بالقرآن كتقدم وتأخر ولا يرد أن القرآن لا تكفي في النيات لأن محل ذلك إذا كانت مستقلة بخلاف ما إذا كانت تابعة (قوله بالإمام) راجع لكل من الائتمام والاقتداء (قوله ولا يجب تعيينه) أي باسمه ونحوه (قوله بل يكفي الاقتداء بالحاضر) أي في الواقع ونفس الأمر وإن لم يلاحظ ذلك في نيته (قوله وإن لم يعرفه) أي باسمه مثلاً (قوله فإن عينه وأخطأ) أي كأن قال نويت الاقتداء بزيد فبان عمراً وقوله بطلت صلاته أي لا نهر بط صلاته بمن ليس في صلاة ولا القاعدة أن ما يجب التعرض له أجالاً وتفصيلاً أو أجالاً لا تفصيلاً بضراً خطأ فيه بخلاف ما لا يجب التعرض له لا أجالاً ولا تفصيلاً (قوله إلا أن انضمت إليه إشارة) أي ولو قلبيته بملاحظة شخصه (قوله كقوله نويت الاقتداء بزيد هذا) أي أو الحاضر أو من في المحراب أو بهذا معتقداً أنه زيد وقوله فتصح أي لا نهر بط صلاته بشخص الحاضر وأخطأ في ظن أن اسمه زيد ولا عبرة بالظن البين خطؤه (قوله دون الإمام) أي حال كون المأموم متجاوزاً الإمام في الوجوب (قوله فلا يجب في صحة الاقتداء به الخ) أمافي حصول فضيلة الجماعة فلا بد من النية فإن لم ينو لم تحصل له إذ ليس للرء الامانوى وإن حصلت لمن خلفه خلافاً للقاضي حسين ولو نوى الإمامة في أثناء صلاته حصلت له الفضيلة من حين نيته ولا يكره لأنه لا يصير تابعاً بخلاف المأموم ولا تعطف نيته على ما قبلها بخلاف الصوم فتعطف نيته على ماضى اذانوى في أثناء النهار قبل الزوال في النفل لعدم تجزئه وأما الصلاة فإنها تتجزأ أجماعة وغيرها وعلم من ذلك أنه لا يجب على الإمام تعيين المأموم بل ولا يطلب منه ذلك فإن عينه وأخطأ في غير الجمعة ونحوها لم يضر لأن ما لا يجب التعرض له لا أجالاً ولا تفصيلاً لا يضر الخطأ فيه كما مر ولو كان الإمام يعلم بطلان صلاة المأموم ونوى الإمامة به بطلت صلاته لا نهر بط صلاته بصلاة باطلة لكن قال الشيخ الجوهري لا تبطل صلاته إلا أن قال إماماً بهذا (قوله في غير الجمعة) أمافيها فيجب عليه نية الإمامة مع تحرره فلو تركها مع علم تصح جعته سواء كان من الاربعين أو زائداً عليهم وإن لم يكن من أهل وجوبها نعم إن لم يكن من أهل الوجوب ونوى غير الجمعة لم تجب عليه نية الإمامة وظاهر أن المعادة والمجموعة بالمطرح تقديم والمنذور جاعتها كالجمعة في وجوب نية الإمامة فيها لكن المنذور جاعتها لو ترك فيها هذه النية انعقدت مع الحرمة ولو عين المأمومين في الجمعة وما ألحق بها وأخطأ ضراً لم يضر اليهم لأن ما يجب التعرض له يضر الخطأ فيه كما مر نعم إن أخطأ فيما زاد على الاربعين لم يضر كما استظهره ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر (قوله نية الإمامة) أي أو الجماعة فالجماعة صالحة له كما هي صالحة للمأموم والتعيين بالقرآن كما مر (قوله بل هي مستحبة) ونصح نيته لها مع تحرره وإن لم يكن إماماً في الحال لأنه سيصير إماماً وفقاً للجويني وخلافاً للعمري في عدم الصحة حينئذ وتستحب النية المذكورة وإن لم يكن خلفه أحد حيث رجا من يقتدى به والأفلا تستحب لكن لا تضر كذا بخط المبدائي ونقل عن ابن قاسم أنها تضر لثلاثة إلا أن جوز اقتداء ملك أو جنى به فلا نضر (قوله فإن لم ينو فصلاته فردى) أي فلا تحصل له فضيلة الجماعة وإن حصلت لمن خلفه على المعتمد (قوله وهو يجوز أن يأتى الحر بالعبد) أشعر تغييره بالجواز أن الأفضل خلافه لأن الإمامة منصب جليل فالحرية أولى إلا أن يتميز العبد بزيادة الفقه ففيها حينئذ ثلاثة أوجه أحها أنهم مساواة في صلاة الجنائز لأن القصد منها الدعاء والشفاعة والحر بها

الائتمام أو الاقتداء
بالإمام ولا يجب
تعيينه بل يكفي
الاقتداء بالحاضر
وإن لم يعرفه فإن
عينه وأخطأ بطلت
صلاته إلا أن انضمت
إليه إشارة كقوله
نويت الاقتداء
بزيد هذا فإن عمراً
فتصح (دون الإمام)
فلا يجب في صحة
الاقتداء به في غير
الجمعة نية الإمامة بل
هي مستحبة في حقه
فإن لم ينو فصلاته
فردى (ويجوز
أن يأتى الحر بالعبد

الادغام مع ابدال كأن يقول المتقيم بابدال السين تاء وادغامها في التاء والتثنية وهو من يبدل بلا ادغام نعم لو كانت
لثغته يسيرة بان يخرج الحرف غير صاف لم يؤثر وجكى الروايات عن مقرئ بن سريج قال انتهى بن سريج الى هذه
المسألة فقال لا تصح امامة الثلث وكان به ثلثة يسيرة وكان له ثلثة مثلها فاستحييت أن أقول هل تصح امامتك
فقلت له هل تصح امامتي فقال نعم وامامتي أيضا اه (قوله أو تشديدا) هو من عطف المغاير لان التشديد هيئة
للحرف وليست بحرف فليس العطف هنا من عطف الخاص على العام وان وقع في كلام المحشى والاخلال بالتشديد
كتخفيف اياك فان خففه واعتقد معناه كفر والعياذ بالله تعالى لان اياك اسم لضوء الشمس كما مر في الاركان
وكره الاقتداء بنحو تاء كغفاء ولا حن بالماغير المعنى كضم هاء الله فلا يضر ذلك اللحن لكن يحرم على العامد
العالم فان غير المعنى في الفاتحة كما نعمت بضم أو كسر فكأنى فلا يصح اقتداء القارى به سواء أمكنه التعلم أم لا وأما
صلاته في نفسه فان أمكنه التعلم لم تصح والاصح كقراءة مثله به فان كان اللحن في غير الفاتحة فان لم يغير المعنى لم
يضر لكن يحرم على العامد العالم كما مر وان غير المعنى فان كان عامدا عالما قادر على الصواب بطلت صلاته وان
كان ناسيا أو جاهلا أو عاجزا عن الصواب صحت صلاته والقدرة به مع الكراهة وينبغي لغير القادر تركه وكالفاتحة
فيما ذكر بدله (قوله من الفاتحة) هو قيد للمراد من الامي هنا وخرج به غيرها كالتبكير والتشهد والصلاة على
النبي ﷺ والسلام فان الاخلال بحرف من التكبير مع العجز عن الصواب لا يضر في صحة اقتداء القارى به
بخلافه مع القدرة على الصواب فانه يضر حتى لو علم به بعد فراغ الصلاة وجبت الاعادة وأما الاخلال بحرف من
التشهد أو ما بعده فان كان مع العجز عن الصواب لم يضر أيضا وان كان مع القدرة عليه ضرر لكن لو علم به بعد
الفراغ لم تجب الاعادة وهذا هو المعتمد من كلام طويل (قوله ثم أشار المصنف لشرط القدرة) أى لبعضها
صريح فهو على تقدير مضاف وما لم يذكره يؤخذ من كلامه ضمنيا وتقدم منها شرطه هو نية الاقتداء في قوله وعلى
المأموم أن ينوي الاتهام وقد نظمها بعضهم في قوله

وافق النظم وتابع واعلمن * أفعال متبوع مكان يجمعن

واحذر خلف فاحش تأخر * في موقف مع نية خزر

فالاول توافق نظم صلاتهم في الافعال الظاهرة فلا يصح الاقتداء مع اختلافه كما كتبو به خلف كسوف وبالعكس
أو مكتوبه خلف جنازة وبالعكس أو جنازة خلف كسوف وبالعكس لتعذر المتابعة فيها نعم ان كان الامام في
القيام الثاني من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت القدرة به كما يحسنه ابن الرفعة بخلاف صلاة الجنازة ومثلها
سجدة التلاوة والشكر فلا يصح الاقتداء بالامام في شئ منها على المعتمد ولا يضر اختلاف نية الامام والمأموم فيصح
اقتداء المفترض بالمتنفل والمؤدى بالقاضى وفي طويلة بقصيرة كظهر بصبح وبالعكس والثاني تبعيته لامامه
بأن يتأخر تحريمه عن جميع تحريم امامه وأن لا يسبقه بركنين فعليين ولو غير طويلين وأن لا يتخلف عنه بهما بلا
عذر فيهما فان خالف في الاول بأن تقدم تحريمه على تحريم الامام أو قارنه فيه لم تنعقد صلاته أو خالف في السابق
أو التخلف بهما بلا عذر كأن هوى للسجود والامام قائم للقراءة أو هوى امامه للسجود وهو قائم للقراءة بطلت
صلاته بخلاف المقارنة في غير التحريم فانها لا تضر لكنها في الافعال كروحه مفقودة لفضيلة الجماعة فيها قارن فيه فقط
لا في جميع الصلاة وبخلاف سبقه أو تخلفه بهما بعذر فلا تبطل صلاته والعذر في السابق هو النسيان أو الجهل فقط
والعذر في التخلف كان يكون المأموم بطي القراءة والامام معتدلا فيستخلف المأموم حينئذ لا تلام قراءته ثم يسمى
خلف امامه على نظم صلاته ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وهى الركوع والسجود ان فلا يحسب منها
الاعتدال ولا الجاوس بين السجدين لانها ركنا قصيران فان سبق بأكثر منها بأن لم يفرغ من قراءته الا والامام
في الرابع تبعه فيما هو فيه ثم تدارك بعد سلام امامه ما فاتته كالسجود فان شرع الامام في الخامس قبل أن يتم المأموم
قراءته بطلت صلاته وكان يشتغل المأموم بسنة كدعاء افتتاح فلم يتم قراءته فيتخلف لتمامها كيطلب القراءة فيما
فيه ما مر هذا اذا كان موافقا ما اذا كان مسبوقا وهو من لم يترك مع الامام من مناسخ الفاتحة فيسن له أن لا يشتغل بسنة

أو تشديدا من الفاتحة
ثم أشار المصنف
لشرط القدرة

بل بالفاتحة إلا أن يظن ادراكها مع اشتغاله بالسنة فإن لم يشتغل بسنة تبع امامه في الركوع وجوباً وبواسطة عنه ما بقي عليه من الفاتحة فإن تخلف الامام قراءته حتى رفع الامام من الركوع فأتته الركعة ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف عنه بركنين فعليين من غير عذر وان اشتغل بسنة تخلف وقرأ بقدر هامن الفاتحة وجوباً ثم ان فرغ مما عليه وأدرك الركوع مع الامام أدرك الركعة وان فرغ مما عليه والامام في الاعتدال وفاقه فيه وفاتته الركعة وان لم يفرغ مما عليه وأراد الامام الهوى للسجود تعينت نية المفارقة لانه ان هوى الامام للسجود لم ينو المفارقة بطلت صلاته وان هوى معه بطلت صلاته أيضاً وكأن يعلم أو يشك قبل ركوعه وبعده ركوع امامه أنه ترك الفاتحة فيستخلف لقراءتها ويسعى خلفه ما لم يسبق بما تقدم في بطي القراءة وان علم بذلك أو شك فيه بعسر ركوعه لم يعد لقراءتها بل يتبع امامه وياتي بعده بركعة والثالث العلم بانتقالات الامام كرويته له أو لبعض الصف أو سماع صوته أو صوت مبلغ أو نحو ذلك لئتمكن من متابعتها * والرابع اجتماعهما بمكان كما عهد عليه العصر الخالية وسيأتي تفصيله * والخامس أن لا يتخلفه في سنن تفحش المخالفة فيها كسجدة تلاوة فتجب الموافقة فيها فاعلا وتركوا وسهوا فتجب فيه الموافقة فعلا لا تركاً فاذا تركه الامام سن للمأموم أن يسجد بعد سلام امامه وقبل سلامه كالشهاد الأول فيجب فيه الموافقة تركاً لافعلا لان الامام اذا تركه وجب على المأموم تركه واذا فعله الامام جاز للمأموم أن يتركه ويقوم عامداً وان كان يسر له العود كما مروا بالقنوت فلا تجب الموافقة فيه لافعلا ولا تركاً فاذا فعله الامام جاز للمأموم أن يتركه ويسجد عامداً واذا تركه الامام سن للمأموم فعله ان لحقه في السجدة الاولى وجاز ان لحقه في الجلوس بين السجدين فان كان لا يلحقه الا في السجدة الثانية امتنع فعله بخلاف السنن التي لا تفحش المخالفة فيها كجلسة الاستراحة * والسادس أن لا يتقدم على امامه في المكان فان تقدم عليه فيه بطلت صلاته الا في صلاة شدة الخوف فان الجماعة فيها صحيحة مع تقدم بعضهم على بعض بل هي أفضل من الانفراد الا أن يكون الحزم والرأي في الانفراد ولا تضر مساواته لامامه لكنها مكروهة مفوتة لفضية الجماعة فيندب أن يتأخر عنه قليلا فراده في النظم السابق بقوله تأخر في موقف عدم التقدم والافظا هره أن المساواة تضر وليس كذلك * والسابع نية الاقتدام وقد تقدم الكلام عليها * ويزاد على ذلك ثامن وهو أن تكون صلاة الامام صحيحة في اعتقاد المأموم فلا يصح اقتداؤه بمن يعتقد بطلان صلاته كشافي اقتدى بحنفي مس فرجهو كمجتهدين اختلفا في اثنائين من الماء أحدهما طاهر والآخر متنجس فلا يقتدى أحدهما بالآخر * وتاسع وهو أن تكون صلاة الامام مغنية عن الاعادة فلا يصح اقتداؤه بمن تلزمه الاعادة كمتيم لبرد * وعاشرو هو أن لا يكون الامام مقتديا لانه تابع فلا يكون متبوعا * وحادي عشر وهو أن لا يكون الامام ناقص من المأموم بالانوته أو الخنوته وقد تقدم ذلك وثاني عشر وهو أن لا يكون الامام أميا والمأموم قارى وقد تقدم الكلام عليه فجملة الشروط اثنا عشر شرطاً بالشرط المعتبرة في الامام (قوله بقوله) متعلق بقوله أشار والضمير راجع للمصنف وغرضه أنه يشترط اجتماع الامام والمأموم بمكان ولا اجتماعها ربعة أحوال لانها إما أن يكونا بمسجد وإما أن يكونا بغيره من فضاء أو بناء وإما أن يكون الامام في المسجد والمأموم خارجه أو بالعكس (قوله وأي موضع الخ) أي اسم شرط جازم مبتدأ وخبره جملة فعل الشرط وهو صلى والرابطة مقدر تقديره أي في أي موضع كقولهم السمن منوان بدرهم أي منه وقوله في المسجد بدل من هذا المقدر وقوله بصلاة الامام متعلق بمحذوف أي ارتباط صلاته بصلاة الامام وهذا المحذوف حال من الضمير المستتر في صلى العائد على المأموم أو المصلي وقوله فيه متعلق بصلاة الامام أي في المسجد فهذا بيان للحالة الاولى وهي أن يكونا بالمسجد وقوله وهو عالم بصلاته أي والخال أن المأموم عالم بصلاة الامام فالجملة حالية وقوله أجزاء جواب الشرط وهو أي وقوله ما لم يتقدم عليه أي ما لم يتقدم المأموم على الامام فقد ذكر المصنف هذه الحالة وهي أن يكونا بالمسجد شرطين الاول العلم بصلاة الامام والثاني عدم التقدم عليه ويشترط أيضاً أن يمكن الاستطراق عادة الى الامام ولو باز ورار وانعطاف أي انحراف عن القبلة واستدبارها فلا يضر ذلك في

بقوله (وأي موضع)

المسجد وان بعدت المسافة وحالت أبنية نافذة اليه ولو ردت أبوابها وأغلقت مالم تسمر في الابتداء ولو سمرت في
الانثناء فلا يضر على المعتمد ومثل ذلك زوال سلم الدكة لمن يصلي عليها لانه كله مبنى للصلاة فالجتماع فيه مجتمعون
لاقامة الجماعة مؤدون لشعارها فان حالت أبنية غير نافذة ضرر وان لم تمنع الرؤية فيضر الشباك وكذلك تسمير
الابواب في الابتداء وزوال سلم الدكة كذلك لانه لا يعد الجامع لها حينئذ مسجدا واحدا والمساجد المتلاصقة
المتنافذة بأن كان يفتح بعضها الى بعض كافي الازهر والجوهريه كالل مسجد الواحد وان انفرد كل منها بامام وجماعة
ولا يضر كون أحدهما أعلى من الآخر كأن كان أحدهما في سطح المسجد أو منارته والآخر في سردابه أو بئر
فيه لانه كله مبنى للصلاة كما علمت نعم يكره ارتفاعه على امامه وعكسه حيث أمكن وقوفهم على مستوى الحاجة
كتبليغ فلا يكره (قوله صلى) أي المأموم والمصلي كما تقدم تقريره (قوله في المسجد) أي الخالص ولو بالاجتهاد
بأن ظهر له بقرينة أن هذا مسجدا ومنه رحبته (قوله بصلاة الامام) متعلق بمحذوف تقديره رابطا لصلاته بصلاة
الامام كما علمت مما تقدم (قوله فيه) متعلق بصلاة الامام والضمير للمسجد كما علم مما مر (قوله وهو عالم بصلاته)
أي والحال أن المأموم عالم بصلاة الامام أي بانتقاله فيها يتمكن من متابعتها فيها فقوله أي المأموم تفسير للضمير
المنفصل الواقع مبتدأ وقوله أي الامام تفسير للضمير المضاف اليه (قوله بمشاهدة المأموم له) أي للامام وقوله
أو بمشاهدته بعض صف أي أو نحو ذلك كسماع صوت الامام أو صوت مبلغ ولو فاسقا وقع في قلبه صدقة فلا يشترط
كونه عدلا وان أوهمه كلام المحشى بل المدار على وقوع صدقة في قلبه وان لم يكن مصليا ومثل ذلك هداية من
غيره له (قوله أجزاءه) تقدم أنه جواب الشرط وهو أي (قوله أي كفاه) تفسير لأجزأه لان الاجزاء والكفاية
بمعنى واحد وقوله ذلك أي ربطه صلاته بصلاته وهو عالم بقوله في صحة الاقتداء به أي وان كان حصول ثواب
الجماعة يتوقف على كونه لا يتأخر عن الامام باكثر من ثلاثة أذرع وكونه لا يساوي الامام وكونه لا ينفرد عن الصف
والافاتته فضيلة الجماعة فقول المحشى والمراد هنا صحة الاقتداء وحصول فضيلة الجماعة فيه نظر لان فضيلة الجماعة
توقف على أمور آخر (قوله مالم يتقدم عليه) أي مالم يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد
عليه الامام يقينا فلا يضر الشك لان الاصل عدم المفسد (قوله فان تقدم عليه بعقبه) أي مثلالان العبرة في القائم
بعقبه وهما مؤخر قديمه وان تقدمت أصابعه مالم يعتمد عليها وفي القاعد باليه وفي المضطجع بجنبه وفي المستلقي
برأسه والضابط الكلي أن يتقدم بجميع ما اعتمد عليه المأموم على جزء مما اعتمد عليه الامام كما أشرنا اليه فلو اعتمد
على عقبه وقدم أحدهما لم يضر كالمعتمد على المؤخرة دون المقدمة (قوله في جهته) احتراز به عما لو كانوا عند
الكعبة واستداروا حولها فانه لا يضر كون بعضهم أقرب منه اليها في غير جهته كالوقوف في الكعبة واختلاف جهة
فانه لا يضر تقدم المأموم على الامام في غير جهته بخلاف مالم اتحدا جهة ولو وقف الامام فيها والمأموم خارجا جاز
وللمأموم التوجه لاي جهة شاء ولو وقفا بالعكس جاز أيضا لكن لا يتوجه المأموم الى الجهة التي توجه اليها الامام لئلا
يكون متقدما عليه في جهته (قوله لم تنعقد صلاته) أي ان كان ذلك في ابتداء الصلاة والابان كان في الانثناء بطلت
(قوله ولا تضر مساواته لامامه) أي في صحة الاقتداء وان كانت مكروهة مفوتة لفضيلة الجماعة فيما سوى فيه كما
لو قارنه في شيء من أقوال الصلاة وأفعالها التي يطلب فيها عدم المقارنة كالفاتحة في الاولتين والسلام وجميع أفعال
الصلاة في ابتدائها كان يبتدىء الركوع معه وينتدىء السجود معه وهكذا بخلاف دوامها ومعلوم أن التحريم
لا بد أن يتأخر فيه عن محرم امامه احتياطا له (قوله ويندب تخلفه عن امامه) أي استعمالا للدب ولا يتابع وقوله
قليلا أي بان يكون ثلاثة أذرع فأقل فان زاد على ثلاثة أذرع فانتها فضيلة الجماعة (قوله لا يصير بهذا التخلف منفردا
عن الصف) أي لانه مطلوب وقوله حتى لا يحوز فضيلة الجماعة تفريع على النفي وهو صيرورته منفردا عن الصف
لا على النفي وهو عدم صيرورته منفردا عن الصف يؤخذ منه أن الانفراد عن الصف مفوت لفضيلة الجماعة كما هو
مفوت لفضيلة الصف فهو مكروه مفوت للفضيلتين أعني فضيلة الصف وفضيلة الجماعة وقيل انه مفوت لفضيلة الصف دون

صلى في المسجد
بصلاة الامام فيه
أي المسجد (وهو)
أي المأموم (عالم
بصلاته) أي الامام
بمشاهدة المأموم له أو
بمشاهدته بعض
صف (أجزأه) أي
كفاه ذلك في صحة
الاقتداء به (مالم
يتقدم عليه) فان
تقدم عليه بعقبه في
جهته لم تنعقد صلاته
ولا تضر مساواته
لامامه ويندب تخلفه
عن امامه قليلا ولا
يصير بهذا التخلف
منفردا عن الصف
حتى لا يحوز فضيلة
الجماعة

فضيلة الجماعة وهذه المسئلة هي المشهورة بمسئلة نخرق الصفوف وقد عمت البلوى بها خصوصاً في الجامع الأزهر يوم الجمعة (قوله وان صلى الامام في المسجد والمأموم خارج المسجد) ومثل ما ذكر عكسه بان صلى المأموم في المسجد والامام خارج المسجد فلو جعل ضمير صلى عائداً على أحدهما فيكون التقدير صلى أحدهما في المسجد والآخر خارج المسجد لشمّل الصورتين وسلم من سكوته عن صورة العكس فهاتان الصورتان مستويتان في الحكم (قوله حال كونه الخ) أشار الشارح الى أن قوله قريباً منه حال أي حال كون المأموم قريباً منه (قوله أي الامام) لوجعل الضمير راجعاً للمسجد كما صنعه غيره كالشيخ الخطيب لكان أولى وأحسن وكان يستغنى عن قوله الآتي وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد (قوله بان لم يزد الخ) تصوير لكونه قريباً وإذا كثرت الصفوف أو الأشخاص فالشرط أن لا يزيد ما بين كل صفين أو شخصين على ثلثاة ذراع تقريباً وان صار بين الأخير وآخر المسجد فراسخ لكن مع العلم بانتقالات الامام كما هو معلوم (قوله مسافة ما بينهما) أي الامام والمأموم على مقتضى أول كلامه وان كانت المسافة معتبرة في الحقيقة بين آخر المسجد والمأموم كما سيذكره الشارح (قوله على ثلثاة ذراع تقريباً) فلانضرب زيادة ثلاثة أذرع أو أقل لان المسافة تقريبيّة لا تحديديّة (قوله هو أي المأموم عالم بصلاته) أي الامام أي باحد الامور المتقدمة كالرؤية للامام أو لبعض صوته أو صوته مبلّغ (قوله ولا حائل هناك) أي بحيث يمكن الوصول الى الامام ويشترط هنا أن يمكن الوصول اليه من غير اذوار وانعطاف بخلافه فيما تقدم ويضر هنا الباب المردود في الابتداء بخلافه في الانتهاء فانه لا يضر لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويضر هنا أيضاً الباب المغلق ابتداء ودواماً على المعتمد خلافاً لظاهر كلام الخطيب حيث قال نعم قال البغوي في فتاوى به لو كان الباب مفتوحاً وقت الاحرام فانغلق في أثناء الصلاة لم يضر انتهى فاجرى عليه ضعيف وبعضهم قال المراد بالغلق الردوفيه بعداً ما الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقف بحدائمه والصف المتصل به وكذلك من خلفه ويكون ذلك الواقف في حدائمه رابطة بينهم وبين الامام وهو في حقهم كالامام فلا يجوز تقدمهم عليه كما لا يجوز تقدمهم على الامام بخلاف العادل عن محاذاته فلا يجوز اقتداءه الا بالرابطة المذكورة للحائل بينهم وبين الامام (قوله أي بين الامام والمأموم) تفسير لقوله هناك (قوله جاز الاقتداء) جواب ان في قوله وان صلى الخ (قوله وتعتبر المسافة المذكورة) أي الثلثاة ذراع تقريباً وقوله من آخر المسجد أي من الطرف الذي يلي المأموم فيما اذا كان الامام في المسجد والمأموم خارجه أو من الطرف الذي يلي الامام فيما اذا كان المأموم في المسجد والامام خارجه فعلى كل من الصورتين لا يحسب المسجد من المسافة لانه محل الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل (قوله وان كان الامام والمأموم في غير المسجد) هذه هي الحالة الرابعة وتحتها أربع صور لا نهما اما ان يكونا في فضاء واما ان يكونا في بناء واما ان يكونا في فضاء والامام في فضاء والمأموم في بناء واما بالعكس كما أشار اليه الشارح بقوله اما فضاء أو بناء فهو تعميم في غير المسجد وصدق بالصورتين الاربعة المتقدمة (قوله فالشرط أن لا يزيد ما بينهما) أي بين الامام والمأموم وكذلك بين كل صفين أو شخصين من ائمتهم بالامام خلفه أو بجانبه وقوله على ثلثاة ذراع أي بذراع الأدمي تقريباً فلا يضر زيادة ثلاثة أذرع كما مر (قوله وأن لا يكون بينهما حائل) أي عمائر كالباب المردود ابتداء بخلافه دواماً كالباب المغلق مطلقاً واما الباب المفتوح فيصح اقتداء الواقف بحدائمه وكذلك من خلفه أو بجانبه كما مر ولا يضر في جميع ما ذكر شارح ولو كثر طريقه ولا نهر وان أخرج الى سياحة وهي بكسر السين العموم وهو علم لا ينسى لانهم لم يعدوا للحيولة (تتمة) أفضل الجماعات الجماعة في الجمعة ثم في صبحها ثم في عصرها ثم في العشاء ثم في العصور واما الجماعة في الظهر والجماعة في المغرب فهما سواء وتنقطع الجماعة بخروج امامه من صلاته بحدوث أو غيره وللمأموم قطعها بنية المفارقة لكنه يكره الاعتذر كمرض وتطويل امام وتركه سنة مقصودة كتشهاد أول وما أدر كه مسبوق فهو أول صلاته فيعيد في ثانية صبح الفنون وفي ثانية مغرب التشهد ولو أدر ك المسبوق الامام في ركوع محسوب للامام واطمأن يقينا قبل ارتفاع امامه عن أقله أدر ك الركعة ويكبر في هذه الحالة تكبيرة للتحرّم وأخرى للركوع فلو كبر واحدة فان نوى بها التحريم فقط وأتمها قبل هو به انعقدت صلاته والام تنعقد ولو أدر كه في اعتداله فما

(وان صلى) الامام
(في المسجد والمأموم خارج المسجد)
حال كونه (قريباً منه) أي الامام بان لم يزد مسافة ما بينهما على ثلثاة ذراع تقريباً (وهو أي المأموم عالم بصلاته) أي الامام (ولا حائل هناك) أي بين الامام والمأموم (جاز الاقتداء وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد وان كان الامام والمأموم في غير المسجد اما فضاء أو بناء فالشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثاة ذراع وأن لا يكون بينهما حائل

بعده وافقه فيه وفي ذكره وذكر انتقال عنه لاذكر انتقال اليه اذا سلم امامه وقام المسبوق كبر لقيامه ان كان في محل جلوسه والا فلا يجوز الاستنابة في الامامة ونحوهما من سائر الوظائف ولو بغير اذن الواقف ولو بدون عذر اذا استناب مثله أو خبر عنه ويستحق المستناب جميع المعارف ويستحق النائب ما التزمه له المستناب وان أفتى ابن عبد السلام بانه لا يستحقه واحد منها الا ان المستناب لم يباشر النائب لم ياذن له الناظر فلا ولاية له بخلاف ما لو باشر شخص الوظيفة بلا استنابة من صاحبها فلا يستحق المباشرة لعدم التزام صاحب الوظيفة له عوضا ولا يستحق صاحب الوظيفة لعدم مباشرته مع عدم تنبيهه حيث لم يباشر صاحب الوظيفة لم يستحق المعارف الا ان منعه الناظر أو نحوه من المباشرة فيستحق لعذره حينئذ

فصل في أي هذا الفصل وهو معقود لشئتين كما أشار اليه الشارح بقوله في قصر الصلاة وجعلها ولا يخفى أن جعلها شامل لجعلها بالسفر وجعلها بالطريق كما يعلم من استقراء كلام المصنف ولذلك جعل بعضهم الفصل معقودا لثلاثة أشياء والاصل في القصر قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضرتم في الارض أي سافرتم فيها ومثلها البحر فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة قال يعلى بن أمية رضي الله عنه قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه انما قال تعالى ان خفتم وقد آمن الناس فقال عجب مما عجبتم منه فسل رسول الله ﷺ فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقتموه واهمسلم أي جواز القصر مع الامن صدقة أي زائدة على ما أفادته الآية فيكون قوله تعالى ان خفتم ليس بقيد والاصل في الجمع الاخبار الواردة فيه وشرع القصر في السنة الرابعة من الهجرة كما قاله ابن الاثير وقيل في السنة الثانية في بيع الثاني منها كما قاله الدولابي وقيل بعد الهجرة باربعين يوما وشرع الجمع في السنة التاسعة من الهجرة في غزوة تبوك بالصرف وعدمه اسم مكان في طرف الشام وهي آخر غزواته عليه الصلاة والسلام وما بعدها سرايا (قوله ويجوز الخ) وانما جواز الشارع لذلك تخفيفا عليه لما يباحقه من مشقة السفر غالبا ولذلك ورد في الحديث السفر قطعة من العذاب والمراد بالعذاب كما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني المشقة الحاصلة فيه من الركوب والمشى مع الالم الناشئ من ترك المألوف من الوطن وغيره ولذلك لما سئل امام الحرمين حين جلس موضع والده لم كان السفر قطعة من العذاب أجاب على الفور بقوله لان فيه فراق الاحباب وأشعر تغيير المصنف بالجواز أن الافضل الاتمام نعم ان بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف في جواز قصره فالافضل القصر للتابع وخروجا من خلاف أي حنيفة فانه يوجب القصر حينئذ بخلاف الصوم فانه أفضل من الفطر مطلقا الا ان تضرر به لما فيه من برائة الذمة فلو أفطر لبقيت ذمته مشغولة ولو تعارض القصر والجماعة حينئذ قدم القصر لوجوه به عند أي حنيفة كما علمت وخرج بقولنا ولم يختلف في جواز قصره من اختلاف في جواز قصره كما لا يخفى يسافر في البحر ومعه عياله في سفينة ومن يديم السفر مطلقا كالساعي فان الاتمام أفضل له خروجا من خلاف من أوجبه كالامام أحمد رضي الله عنه وروى مذهبه دون مذهب أي حنيفة في ذلك لموافاقته الاصل وهو الاتمام ثم انه أورد على التعبير بالجواز أنه قد يجب القصر كما لو أخر الصلاة الى أن يقي من وقتها ما لا يسعها الا مقصورة فانه يجب عليه حينئذ القصر لانه لو أتى بالزم اخراج بعض الصلاة عن وقتها مع تمكنه من ايقاعها في الوقت وقد يجب القصر والجمع معا كما لو أخر الظهر الى وقت العصر بنية الجمع ولم يصل حتى يقي من وقت العصر ما يسع أربع ركعات فانه يجب عليه حينئذ القصر والجمع وأجيب بان المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيشمل الوجوب (قوله للسافر) من السفر وهو قطع المسافة سمي بذلك لانه يسفر عن أخلاق الرجال أي يكشف عنها وقيل لاسفار الرجل بنفسه عن البيوت والعمران وابتداء السفر مجاوزة سور صوب مقصده مختص بما يسافر منه كبلد أو قرية فان لم يكن له سور صوب مقصده مختص به بان لم يكن سور أصلا أو سور في غير مقصده أو كان له سور غير مختص به كقرى متفائلة جمعها سور واحد فابتدأه مجاوزة الخندق ان كان فان لم يكن فالقنطرة ان كانت فان لم تكن فالعمران وان تخلله خراب بخلاف خراب هجر بالتحويط على العامر أو زرع أو اندرس بان ذهب أصول حيطانها وأما الخراب الذي ليس كذلك فلا بد من مجاوزته كما صححه في المجموع ولا يشترط مجاوزة بساتين ومزارع وان اتصلتا بما سافر منه حتى لو كان بالبساتين قصور أو دور

فصل في قصر الصلاة وجعلها (ويجوز للسافر)

تسكن في بعض فصول السنة أوفى جميعها لم يشترط مجاوزتها على الظاهر في المجموع خلافا لما في الروضة وأصلها لأنها ليست من البلد والقريتين المتصلتان أو القري المتصلة بعضها ببعض كالقريّة الواحدة وابتداءه ولساكن خيام كالاعراب مجاوزة الخلعة مرافقها كمطرح الرماذ وملعب الصبيان مع مجاوزة عرض وادان سافر في عرضه ومجاوزة مهبط ان كان في ربة ومجاوزة مصعدان كان في وهدة ان اعتدلت الثلاثة فان أفرطت سعتها كتنى بمجاوزة الخلعة فلو ينتهي سفره ببلوغه مبدأ سفره من سور أو غيره مما ذكر ثم ان كان مبدأ السفر المذكور من وطنه انتهى سفره مطلقا سواء نوى الإقامة به أولا كان له فيه حاجة أولا وان كان من غير وطنه سواء رجع اليه من سفره كان أقام به أولا مع كونه غير وطنه كما هو الفرض ثم ابتداء السفر منه ثم رجع اليه من سفره أم لم يرجع اليه كان سافر الى محل غير الذي ابتداء سفره منه فينتهي سفره ببلوغه السور ونحوه ان نوى قبل بلوغه وهو مستقل ما كت إقامة به امام مطلقا واما أربعة أيام صحاح غير يومى الدخول والخروج فان لم ينو قبل ذلك انتهى سفره بإقامته أى بنزوله وترك سبيله ان كان له حاجة وعلم أنها لا تنقضى في أربعة أيام صحاح فان لم يكن له حاجة أصلا انتهى سفره بإقامته أربعة أيام صحاح غير يومى الدخول والخروج أو كان له حاجة وعلم أنها تنقضى في أربعة أيام صحاح لم ينته سفره بل يقصر مع إقامته بالبلد أو القريّة لأنها ليست قاطعة للسفر هذا كله اذا لم يتوقعها كل وقت فان توقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوما صحاحا وينتهي سفره أيضا بنيت رجوعه ما كشالوطنه مطلقا وغير وطنه لغير حاجة فلا يقصر في ذلك الموضع فان سافر بعده فسفر جديد فان كان طويلا قصر والا فلا فان كان لغيره وطنه لحاجة لم ينته سفره بذلك وكنية الرجوع التردد فيه كافى في المجموع (قوله أى المتلبس بالسفر) أى لا العازم عليه ولم يتلبس به لان صيغة اسم الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل فالسافر حقيقة في المتلبس بالسفر والضارب حقيقة في المتلبس بالضرب وهكذا وأشار الشارح بذلك الى أنه يجوز له القصر من حين تلبسه بالسفر ولا يتوقف على قطع المسافة بالفعل فالجواز من ابتدائه لا من انتهائه (قوله قصر الصلاة) أى المعبودة شرعا وهي المكتوبة بأصالة فاللعهد الشرعى وخرج بالمكتوبة النافلة بالأصالة المنذورة وأما المعادة فله قصرها ان قصر أصلها وصلاها خلف من يصلها مقصورة أو صلاها اماما سواء صلى الاولى جماعة أو فرادى كما صرح به العلامة الرملى وغيره وقول الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر وان لم أر من صرح به لا ينافى نصريح غيره به لأنه انما في رؤيته لا التصريح به في الواقع (قوله الرابعية) نسبتها باع لانها أربع ركعات وقوله لا غيرها أى لا غير الرابعية وقوله من ثنائيو ثلاثية بيان لغيرها وعندنا قول في المذهب أن الثلاثية يجوز قصرها وهو ضعيف غير مشهور (قوله وجواز قصر الخ) أشار بتقدير ذلك الى أن قول المصنف بخمس شرائط لم يتبدل محذوف دل عليه قوله ويجوز لأنه مصدر مولى لكن لا حاجة لهذا لان الكلام منتظم بدونه فان قوله بخمس شرائط متعلق بقوله يجوز ويجاب عن تقدير الشارح بأنه حل معنى لاجل اعراب (قوله بخمس شرائط) أى على ما ذكره المصنف والافق ذكره شرطا آخر الاول دوام السفر يقيناً في جميع صلاته فلو انتهى سفره فيها كأن بلغت سفينة دار إقامته أو شك في انتهائه ثم لزوال سبب الرخصة في الاولى وللشك فيه في الثانية والثاني قصد موضع معلوم بالجهة سواء كان معينا بالشخص أو لا فتنى قصد سفر مرحلتين من جهة من الجهات كالشام سواء قصد بلدة معينة كالقدس أو لا قصر بخلاف الهائم وهو من لا يدري أين يتوجه فان لم يسلك طريقا سمى راكب التعاسيف فلا قصر له وان طال سفره وكذا طالب غريم أو آبق لا يعلم موضعه يرجع متى وجده نعم ان علم أنه لا يجد مطلوبه قبل مرحلتين وقصد سفرهما جاز له القصر كما في الروضة وأصلها وكذا لو قصد الهائم سفر مرحلتين لغرض صحيح كما شملته عبارة المحرر وفي تسمية هذا هائما نظروا لو كان أسيرا ونوى الهرب متى تمكن منه لم يقصر ولو علم بطول السفر المالم يبلغ مرحلتين والاقصر ومثل ذلك يأتي في الزوجة النارية أنها متى تخلصت من زوجها رجعت والعبد النواى أنه متى عتق رجعت فلا يقصر ان قبل مرحلتين ويقصر ان بعدهما ولو تبعت الزوجة زوجها أو العبد سيده أو الجندي وهو المقاتل للكفار نسبة للجنود وهم المقاتلون الامير في السفر ولم يعرف كل واحد منهم مقصده

أى المتلبس بالسفر
(قصر الصلاة
الرابعية) لا غيرها
من ثنائية وثلاثية
وجواز قصر الصلاة
الرابعية (بخمس
شرائط)

فلا قصر له قبل بلوغه مرحلتين فان بلغهما قصر كما مر في الاسير فالونوى كل واحد منهم مسافة القصر وحده دون متبوعه لم يقصر لان نيته كالعديم نعم الجندی غير المثبت في الديوان له القصر لانه ليس تحت يد الامير وقهره بخلاف المثبت في الديوان لانه مقهور تحت يد الامير كبقية الجيش * والثالث التحرز عما ينافي نية القصر في دوام الصلاة كنية الاتعام والتردد في أنه يقصر أو يتم والشك في نية القصر وان تذكر في الحال أنه نواه فالونوى الاتعام بعد نية القصر أو ترددي أنه يقصر أو يتم بعد نية القصر مع الاحرام أو شك في نية القصر فلا قصر في جميع ذلك * والرابع أن يكون سفره لغرض صحيح كزيارة وتجارة وحج لا مجرد التنزه ورؤية البلاد فانه ليس من الغرض الصحيح لاصل السفر بخلاف ما لو كان لمقصده طريقان طويل وقصير وسلك الطويل لغرض التنزه فانه يكون غرضاً صحيحاً للعدول عن القصير الى الطويل فيقصر حينئذ وكذلك لو سلك الطويل لغرض ديني كزيادة صلاة رحم أو دينوى كسهولة الطريق وأمنه لان سلكه لمجرد القصر أو لم يقصد شيئاً كما في المجموع لانه طول على نفسه الطريق من غير غرض معتد به * والخامس العلم بجواز القصر فالو رأى الناس يقصرون فقصر معهم جاهلاً لم تصح صلاته كما في الروضة وأصلها (قوله الاول) كان الاول أن يقول الاول لان الشرائط جمع شريطة بمعنى مشروطة وهي مؤنة كما هو ظاهر ولذلك حذف المصنف التاء من العدد ويحجب بان الشارح راعى المعنى فان الشرائط بمعنى الامور المشروطة وهي مذكرة فلذلك قال الاول (قوله أن يكون سفره الخ) أى كون سفره الخ فان وما بعده في تأويل مصدر (قوله أى الشخص) كان مقتضى سياق كلام المصنف أن يقول أى المسافر فيكون الضمير ارجعاً للمسافر لتقدمه في كلامه ولكن عدل الشارح عنه وان كان مقتضى السياق لما يلزم عليه من التهافت والركعة في العبارة لان تقديرها عليه أن يكون سفر المسافر كما فاده الميداني فهذا هو الذى يظهر في نكتة العدول بخلاف ما نقله المحشى عن القليوبي من أن نكتة العدول اعتبار الجواز من ابتدائه فان هذه النكتة لا تظهر هنا وقد تقدم التنبيه عليها في قوله ويجوز للمسافر أى المتلبس بالسفر فتدبر (قوله في غير معصية) أى بسبب غير معصية فكلمة في سببية على حد قوله عليه السلام دخلت امرأة النار في هرة أى بسببها فالشرط أن يكون السفر بسبب غير المعصية وان عصى فيه كما لو سافر لتجارة أو زياره وعصى فيه زناً أو شرب خمر مثلاً ويسمى حينئذ عاصياً في السفر فيجوز له القصر وغيره من الرخص لان المعصية في السفر لا تمنع الترخص وأما قولهم الرخص لاتناط بالمعاصي فغناه لاتعلق بها بحيث يكون سببها معصية ولو كان المسافر كافراً ثم أسلم في أثناء الطريق ترخص وان كان الباقي دون مسافة القصر لان سفره ليس بسبب معصية وان كان عاصياً بالكفر (قوله هو) أى غير المعصية أو السفر في غير المعصية يدل للاول قوله كقضاء دين وقوله كصلة الرحم ويدل للثاني قوله أو سفر حج وقوله كسفر التجارة ويمكن التقدير في الاولين بان يقال كسفر قضاء دين وكسفر صلة رحم وقوله شامل للواجب الخ أى وشامل أيضاً للمكروه كالسفر للتجارة في أكلان الموتى وسفر الشخص وحده أو مع آخر فقط لقوله عليه السلام المسافر شيطان والمسافر ان شيطانان والثلاث تركب ومحل الكراهة ما لم يأنس بالله تعالى والا فلا كراهة ويمكن أن الشارح أدخل المكروه في المباح لكونه أراد به الجائز أعم من أن يكون مستوى الطرفين وهما الفعل والترك أو لا يشمل المكروه (قوله كقضاء دين) أى كسفر قضاء دين فهو على تقدير مضاف على ما مر ويدل لذلك قوله أو سفر حج كما في بعض النسخ (قوله وللندوب) أى وشامل للندوب وقوله كصلة الرحم أى كسفر صلة الرحم على ما مر أيضاً ومعنى صلة الرحم الاحسان الى الاقارب بما يمكن فالكلام على تقدير مضاف أى صلة ذوى الرحم بمعنى القرابة ويحتمل ان يراد بالرحم الاقارب مجازاً فلا حاجة الى تقدير المضاف (قوله وللباح) أى وشامل للباح ويحتمل أن الشارح أدخل فيه المكروه كما مر (قوله أما سفر المعصية الخ) مقابل لقول المصنف أن يكون سفره في غير معصية ولا فرق في سفر المعصية بين أن يكون أنشأه معصية من أوله ويسمى حينئذ عاصياً بالسفر وأن يكون قلبه معصية بعد أن أنشأه طاعة ويسمى حينئذ عاصياً بالسفر في السفر فلا ترخص كل منهما فان تاب الاول وهو العاصي بالسفر فالو سفره محل توبته فان كان الباقي طويلاً في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر كالقصر والجمع أو قصيرا

الاول (أن يكون
سفره) أى الشخص
(في غير معصية)
هو شامل للواجب
كقضاء دين وللندوب
كصلة الرحم وللباح
كسفر تجارة أما
سفر المعصية

في الرخصة التي لا يشترط فيها ذلك ككل الميتة للضطر ترخص وإن كان الباقي قصيرا في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر لم ترخص وأما الثاني وهو العاصي بالسفر في السفر فإن تاب ترخص مطلقا وإن كان الباقي قصيرا خلافا لظاهر كلام الشيخ الخطيب اعتبارا بأوله وآخره وألحق بسفر المعصية سفر من أتعب نفسه وأدأبته بالرخص بلا غرض شرعي وإن كان سفره لطاعة ذكره في الروضة كاصحابها وأما المعاصي في السفر فلا يمتنع عليه الترخص كما مروا والحاصل أن العاصي ثلاثة أقسام الأول العاصي بالسفر وهو الذي أنشأ معصيته والثاني العاصي بالسفر في السفر وهو الذي قلبه معصية بعد أن أنشأ طاعة والثالث العاصي في السفر وهو الذي يسافر طاعة لكن عصي فيه بشئ من المعاصي كما هو ظاهر (قوله) كالسفر لقطع الطريق) أي وكسفر آبق وناشرة وفرع لم يستأذن أصله حيث وجب استئذانه بأن سافر للجهاد ومن عليه دين حال يقتدر على وفاته بغير إذن مستحقه ولم يذب من يؤديه عنه (قوله) فلا يترخص فيه) أي في سفر المعصية وهذا جواب أمافي قوله أما سفر المعصية وكان مقتضى المقابلة أن يقول فلا يجوز له القصر لكن الشارح أراد زيادة الفائدة فلذلك قال فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع لكن نقول له حيث أردت زيادة الفائدة كان الأولى أن تقتصر على قولك فلا يترخص ليفيد أنه لا يترخص لا بقصر ولا جمع ولا غيرهما من سائر الرخص سواء كانت تختص بالطويل وهي أربع القصر والجمع والفطر في رمضان والمسح على الخفين ثلاثة أيام أو لا تختص بالطويل بل تجوز في القصير أيضا وهي أربع أيضا ترك الجمعة إذا سافر قبل غروبها أو كل الميتة للضطر وليس مختصا بالسفر لكن لما كان لا يوجد غالباً إلا في السفر عدوه من رخص السفر وترك استقبال القبلة في النفل والتيمم مع اسقاط الفرض به ولا يختص هذا بالسفر أيضا لكن لما كان السفر يغلب فيه فقد الماء بخلاف الحضر فإن الغالب فيه وجود الماء بحسب الشأن فيهما عدوه من رخص السفر وزيد على ذلك صور أخرى (قوله) بقصر ولا جمع) أي ولا غيرهما كما علمته مما مر آنفاً (قوله) والثاني) التذكير باعتبار ما مر من تأويل الشرائط بالأمور المشروطة فلذلك قال الثاني ولم يقل الثانية (قوله) أن تكون مسافته الخ) ولو قطع هذه المسافة لحظة لكونه من أهل الخطوة سواء قطعها في بر أو بحر لا يقال إذا قطع المسافة في لحظة لا يتأني القصر لاقامته بعد ذلك لانا نقول لا يلزم من قطعه المسافة الإقامة لقاطعة السفر لا احتمال أن يقيم في المقصد إقامة غير قاطعة للسفر فيتأني القصر حينئذ (قوله) أي السفر) يعني السفر المتقدم وهو السفر في غير معصية (قوله) ستة عشر فرسخا) وهي أربعة برد أو كل بر يدأر بعة فراسخ فيكون مجموع الستة عشر فرسخا أربعة برد فقد كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد ومثله إنما يفعل بتوقيف من النبي ﷺ والحاصل أن المسافة بالبر يدأر بعة برد وبالفراسخ ستة عشر فرسخا وبالأميال الهاشمية ثمانية وأربعون ميلا لأن الفرسخ ثلاثة أميال كما سبذكره الشارح وبخطوات مائة واثنان وتسعون ألف خطوة لأن الميل أربعة آلاف خطوة كما سبذكره الشارح وبالأقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألف قدم لأن الخطوة ثلاثة أقدام كما سبذكره الشارح وبالأذرع مائتا ألف وثمانون ألف ذراع لأن كل قدمين ذراع وبالأصابع ستة آلاف ألف وتسعمائة ألف واثنان عشر ألف أصبع لأن الذراع أربع وعشرون أصبعاً معترضة بالشعيرات أحداً وأربعون ألف ألف وأربع مائة ألف واثنان وسبعون ألف شعيرة لأن كل أصبع ست شعيرات معتدلات معترضات وبالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنان وثلاثون ألف شعيرة لأن كل شعيرة ست شعيرات من شعر البرذون أي البغل وإنما بالغوا في ضبط مسافة القصر حتى بالأصابع والشعيرات والشعيرات لأن القصر على خلاف الأصل فاحتيط له جداً ولذلك كانت المسافة هنا تحديدية بخلاف المسافة بين الامام والمأموم فإنها تقريبية كما مر ولا ينافي تحديد مسافة القصر بذلك جعلهم لها مرحلتين وهما سير يومين معتدلين أو ليلتين معتدلتين أو يوم وليلة وإن لم يعتدلاً بسير الانتقال وهي الأبل الحمله مع اعتبار النزول المعتاد للآكل والشرب والصلاة والاستراحة لأن ذلك يزيد عليها وضبطت مسافة القصر من مصر القاهرة إلى محلة قروح أو المحلة الكبرى لا إلى طندنا التي فيها السيد البدوي رضي الله عنه ولا إلى محلة مرحوم التي فيها الجوهرى رضي الله

كالسفر لقطع الطريق فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع (د) الثاني (أن تكون مسافته) أي السفر (سته عشر فرسخا)

عنه لان هذه المسافة لا تبلغ مسافة قصر في سفر البر بخلاف سفر البحر فليس لمن سافر في البر لز يارة سيدي أحد
 البدوي القصر والجمع وان قصدر يارة الجوهرى وان كان بعض العلماء جوز ذلك فعمله فان النفس لا عمل اليه ولن
 سافر في البحر لز يارة من ذكر القصر والجمع لان المسافة في البحر تبلغ مسافة قصر كذا نقلوه عن تقرير الاستاذ
 الحفناوى (قوله تحديد) أى حال كون الستة عشر فرسخا محددة فيض النقص ولو شيأ يسيرا ولا تضر الزيادة
 وقوله في الاصح أى على القول الاصح ومقابله القول بانها تقرب لا تحديد والمعتد الاول للماعلى أن القصر على
 خلاف الاصل فيحتاج له جدار لذلك بالغوا في تقديرها بما مر لكن لا يشترط تيقن التحديد بل يكفي الظن بالاجتهاد
 خلافا لما يوجبهم تعبير المحشى كغيره بتحقيق تقدير المسافة وان أمكن أن يقال المراد بالتحقق ما يشمل الظن
 المذكور (قوله ولا تحسب مدة الرجوع منها) أى فلا بد من كونها ذهابا فقط لا ذهابا وايابا حتى لو قصد محلا على مرحلة
 بنية أن لا يقيم فيه بل يرجع لم يقصر لاذهابا ولا ايابا وان حصل له مشقة مرحلتين متواليين لانه لا يسمى سفرا
 طويلا مع كون الغلب في الرخص الاتباع وان كان قد يدخلها القياس كقياس ما في معنى الحجر عليه في الاستنجاء
 (قوله والفرسخ ثلاثة أميال) فتضرب الثلاثة أميال في ستة عشر فرسخا ثمانية وأربعين ميلا ولذلك قال الشارح
 وحينئذ فجمع الفرسخ ثمانية وأربعون ميلا أى وحين اذ كان الفرسخ ثلاثة أميال فجمع الفرسخ الستة
 عشر ثمانية وأربعون ميلا لان ذلك هو الحاصل من ضرب ثلاثة في ستة عشر (قوله والميل أربعة آلاف خطوة)
 يضم الخاء لان الخطوة بالضم ما بين القدمين وهو المراد هنا وبالفتح نقل القدم والمراد أربعة آلاف خطوة بخطوة
 البعير لا بخطوة الأدمى (قوله والخطوة ثلاثة أقدام) أى يقدم الأدمى على الصواب خلافا لما نقل عن مرآة الزمان
 لابن الجوزى حيث قال يقدم البعير لان البعير لا يقدم له وانما له خف لان ذلك من نحو الفرس يسمى حافرا ومن نحو
 البقر ظلفا ومن نحو الحمل خفا ومن نحو الأدمى قدما فهو والمراد كما هو المتبادر من كلامهم (قوله والمراد بالأميال
 الهاشمية) أى المنسوبة لبني هاشم لتقديرهم لها في زمن خلافتهم لا الى هاشم جد النبي ﷺ كما قد يتوهم واحترز
 الشارح بذلك عن الأموية بضم الهمزة المنسوبة لبني أمية لتقديرهم لها في زمن خلافتهم فان المسافة بها أربعون
 ميلا فقط اذ كل خمسة أميال أموية ستة أميال هاشمية (قوله والثالث) قد تقدم وجهه تكبره فتنبه (قوله أن
 يكون القاصر مؤد بالصلاة) أى فاعلاها في وقت أدائها في مفهوم هذا الشرط تفصيل بين فائتة الحضر وفائتة
 السفر كما أشار اليه الشارح أما فائتة الحضر فلا تقضى الاتامة سواء قضاها في الحضر أو في السفر لانها لزمته تامة
 فلا يبرأ منها الا باتمامها وأما فائتة السفر فتقضى في السفر مقصورة وان كان غير السفر الذي فأت فيه بشرط أن
 يكون كل من السفرين سفر قصر والافتقار تامة كما لو قضاها في الحضر ولو شك في أنها فائتة سفر أو حضر قضاها
 تامة احتياطا ولان الاصل الاتمام ولو سافر والباقي من الوقت ما يسع ركعة فله القصر لانه ان شرع فيها حينئذ كانت
 مؤداة سفر وان لم يشرع فيها حينئذ كانت فائتة سفر بخلاف ما لو سافر والباقي من الوقت ما لا يسع ركعة فيمتنع
 عليه القصر لانها حينئذ فائتة حضر (قوله الرابعة) أشار بذلك الى أن المراد الصلاة المعهودة في قوله ويجوز
 للمسافر قصر الصلاة الرباعية (قوله أما الفائتة حضر الخ) هذا مفهوم الشرط لكن أشار الشارح الى أن في المفهوم
 تفصيلا والمراد فائتة الحضر يقينا أو شك كما علمت من انه لو شك في كونها فائتة سفر أو حضر قضاها تامة (قوله فلا
 تقضى فيه مقصورة) أى بل تقضى تامة وقوله فيه ليس بقيد فلا تقضى الاتامة سواء قضاها في الحضر أو في السفر
 لانها لزمته تامة (قوله والفائتة في السفر تقضى فيه مقصورة) أى ولو كان السفر الذي قضاها فيه غير السفر
 الذي فأت فيه بشرط أن يكون كل من السفرين سفر قصر والمراد تقضى فيه مقصورة ان أراد القصر والافيجوز
 قضاؤها تامة وقوله فيه قيد لذلك أخذ محترزه بقوله لا في الحضر (قوله والرابع) فيه ما تقدم من جهة التكبر فلا
 تغفل (قوله أن ينوى المسافر القصر الخ) أى كأن يقول نويت أصلي الظهر مقصورة ومثل ذلك ما لو نوى الظهر مثلا
 ركعتين وان لم ينو رخصا وما لو قال أو أدى صلاة السفر فاولم ينو ما ذكر بان نوى الاتمام أو أطلق أتم لانه النوى في

تحديد في الاصح ولا
 تحسب مدة الرجوع
 منها والفرسخ ثلاثة
 أميال وحينئذ
 فجمع الفرسخ
 ثمانية وأربعون ميلا
 والميل أربعة آلاف
 خطوة والخطوة
 ثلاثة أقدام والمراد
 بالأميال الهاشمية
 (و) الثالث (أن
 يكون) القاصر
 (مؤد بالصلاة
 الرابعة) أما الفائتة
 حضرا فلا تقضى
 فيه مقصورة والفائتة
 في السفر تقضى فيه
 مقصورة لا في الحضر
 (و) الرابع (أن ينوى
 المسافر) القصر

الاولى والاصل في الثانية وكذا لو شك هل نوى القصر أو الاتمام فيجب عليه الاتمام وان تذكر عن قرب لتأدى جزء من الصلاة حال التردد وفارق نظيره وهو ما لو شك في أصل النية وتذكر عن قرب بان زمنه غير محسوب وانما عني عنه لكثرة وقوعه مع زواله عن قرب غالباً فاعلم من ذلك أنه يشترط التحرز عما يتنافى نية القصر في دوام صلاته وإن لا يشترط استدامتها بمعنى أنه لا يحظرها دائماً ولو لم ينو القصر ثم فسدت صلاته لم يحجزه قصرها لانه لم يزمه الاتمام فاستقرت الصلاة في ذمته تامة وطرف وفسادها لا يدفع ذلك ولو فقد الطهورين وشرع في الصلاة بنية الاتمام ثم قدر على الطهارة فلا وجه عند الرمي أن له القصر لان صلاته الاولى وان كانت صلاة شرعية على التحقيق لكن لما لم يسقط بها طلب فعلها كانت كالعدم وان سقط بها الحرمة فليس القصر مبنياً على جعلها غير صلاة شرعية كما توهمه الاذرى فقال ولعل ما قالوه بناء على أنها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه اهـ وكذا يقال فيمن صلى بنية مع لزوم الاعادة له فلا وجه ان له القصر أيضاً عند الرمي (قوله مع الاحرام) أى مع تكبيرة الاحرام كاصل النية فلو نواه بعد الاحرام لم ينفعه وقوله بها أى بالصلاة (قوله والخامس) فيه ما مر في نظائره (قوله أن لا يأتى الخ) فان اتم به في جزء من صلاته كان أدركه آخر صلاته وأحدث هو عقب اقتدائه به لزمه الاتمام لخبر الامام أحمد عن ابن عباس سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفراداً ربعاً اذا اتم بمقيم فقال تلك السنة أى الطريقة لا يقال هذا قول صحابي وقول الصحابي وفعلة لا يحتاج بهما لانا نقول قول الصحابي تلك السنة أو من السنة كذا أو نحو ذلك في حكم المرفوع وكذا قوله أمرنا ونهينا لان المعنى تلك السنة التى تلقيناها عن رسول الله ﷺ وهكذا الباقي (قوله في جزء من صلاته) أى وان قل كان أدركه آخر الصلاة وأحدث هو عقب اقتدائه به كما مر (قوله بمقيم) أى كان الاولى أن يقول بتم ليشمل المسافر المتم وأشار الشارح بقوله أى بمن يصلى صلاة تامة الى الجواب عن المصنف بانه يستعمل المقيم فيمن يصلى صلاة تامة لانه يلزم من كونه مقيماً أنه يصلى صلاة تامة فيكون قد أطلق الملزوم وأراد اللزوم ولو اقتدى بمن جهل كونه مسافراً أو مقيماً لزمه الاتمام وان بان مسافراً قاصراً ولو اقتدى بمن ظنه مسافراً فبان مقيماً فقط بان أخبره شخص بانه مقيم أو بان مقيماً ثم حدثنا بان أخبره شخص بانه مقيم ثم أخبره شخص بانه محدث لزمه الاتمام في الصورتين لانه اقتدى بمقيم ولو بحسب الصورة في الظاهر أمالو بان محدثاً ثم مقيماً بان أخبره شخص بانه محدث ثم أخبره شخص بانه مقيم أو باناً مقيماً بان أخبره الشخصان معا بذلك فلا يلزمه الاتمام لانه لا قدوة في الحقيقة مع كونه ظنه مسافراً في الظاهر ولو اقتدى بمسافر وشك في نيته القصر فنوى هو القصر جاز له القصر جاز له القصر جاز له القصر جاز له القصر لان الظاهر من حال المسافر القصر فان بان أنه متم ولم يتبين حاله لزمه الاتمام ولو علق نيته القصر على نية الامام كأن قال ان قصر قصرتم والا تممت جاز له القصر ان قصر الامام لان هذا نصريح بالواقع ولزمه الاتمام ان أتم الامام ولم يظهر ما نواه الامام فيلزمه الاتمام احتياطاً (قوله يشمل المسافر المتم) علة لتناوله بما ذكره بخلاف ما لو بقي كلام المتن على ظاهره فانه لا يشمل المسافر المتم فيكون فيه قصور (قوله ويجوز الخ) شروع في الشق الثاني من الترجمة وهو الجمع وأشعر تعبيره بالجواز بان ترك الجمع أفضل مراعاة للخلاف فيه ولان فيه اخلاء أحد الوقتين عن وظيفته لكن يستثنى من ذلك الحاج بعرفة أو مزدلفة ومن اذا جمع صلى جماعة أو خلا عن حديثه الدائم أو كشف العورة واذ لم يجمع صلى فرادى أو لم يخل عما ذكر فان الجمع لهم أفضل وتقدم أنه قد يجب الجمع مع القصر وذلك كان أخر الظاهر ليجمعها مع العصر جمع تأخير وقد ضاق وقت العصر عن الايمان بهما تامين فيجب عليه حينئذ القصر والجمع كما مر (قوله سفر او لا مباحا) لو قال بدل ذلك سفر قصر كما عبر به الشيخ الخطيب لكان أخصر وهو ظاهر وأحسن لان كلامه لا يشمل الواجب والتدبؤ والمكروه وقد يجب بان مراده بالمباح غير المعصية كما أشار اليه المحشى (قوله أن يجمع بين صلاتي الخ) أى يضم إحدى الصلاتين للآخرى في وقت واحدة منهما سواء كانتا تامين أو مقصورتين أو احداهما تامة والاخرى مقصورة (قوله الظهر والعصر) ومثل الظهر الجمعة في جمع التقديم فقط بشرط أن تغني عن الظهر بان لم تتعدد في البلد زيادة على قدر الحاجة فان لم تغن عن الظهر بان تعددت في البلد زيادة على قدر الحاجة فلا يصح جمع التقديم معها لان من شرطه كما سيأتى صحة الاولى يقينا أو ظناً وأما جمع التأخير في الجمعة فلا يصح

المصلاة (مع الاحرام)
بها (و) الخامس (أن لا يأتى) في جزء من صلاته (بمقيم) أى بمن يصلى صلاة تامة ليشمل المسافر المتم (و) يجوز للمسافر المتم سفر او لا مباحا (أن يجمع بين صلاتي) (الظهر والعصر)

لان شرطها أن تكون في وقت الظهر (قوله تقديم أو جمع تأخير فهم منصوبان على المفعولية المطلقة لكنه على تقدير مضاف والواو بمعنى أو كما أشرنا إليه وهل الأفضل جمع التقديم أو التأخير في ذلك تفصيل وهو أنه إن كان نازلا في وقت الأولى سائر في وقت الثانية فالأفضل جمع التقديم وإن كان سائر في وقت الأولى نازلا في وقت الثانية أو سائر فيهما أو نازلا فيهما فالأفضل جمع التأخير لان الأولى تصح في وقت الثانية ولومن غير عنبر بخلاف العكس وهذا هو المعتمد عند العلامة الرملة كافي شرحه وخالفه العلامة بن حجر فيما إذا كان سائر فيهما أو نازلا فيهما فقال جمع التقديم فيهما أفضل كالأولى لما فيه من تعجيل براءة الذمة لانحر بما اخترتمته المنية فالأفضل أن جمع التقديم أفضل في صورة وجمع التأخير أفضل في ثلاث صور عند الرملة وجمع التأخير أفضل في صورة وجمع التقديم أفضل في ثلاث صور عند ابن حجر (قوله وهو) أي التقديم أو التأخير وقوله معنى قوله أي المصنف وإذا كان هذا معنى قول المصنف المذكور فكان الأولى أن يؤخر عنه ليكون تفسيره كما صنع الشيخ الخطيب (قوله في وقت أيهما شاء) أي فإن شاء جمعهما في وقت الظهر فيكون تقديمهما وإن شاء جمعهما في وقت العصر فيكون تأخيرهما (قوله وأن يجمع بين صلاتي المغرب والعشاء الخ) عطف على قوله أن يجمع بين صلاتي الظهر والعصر بالنظر لكلام الشارح وأما بالنظر لكلام المصنف فلا يخفى أن قوله والمغرب والعشاء عطف على قوله الظهر والعصر وتقدير الشارح لما قدره إشارة إلى ذلك فلا يخالفه (قوله تقديم أو تأخير) أي جمع تقديم أو جمع تأخير كما مر وفيه ما تقدم في أفضلية جمع التقديم أو التأخير من التفصيل والخلاف (قوله وهو معنى قوله) فيه ما تقدم في نظيره وهكذا قوله في وقت أيهما شاء (قوله وشروط جمع التقديم ثلاثة) ويزاد عليها دوام السفر إلى عقد الثانية بان يحرم بها ولو أقام في أثناءها فلا يشترط دوامه إلى تمامها فلو أقام قبل عقد الثانية فلا جمع لزوال سببه وهو السفر ويزاد أيضا أن يدخل وقت الثانية قبل فراغها على ما قاله بعضهم والمعتمد خلافه فيجوز جمع التقديم وإن دخل وقت الثانية قبل فراغها وإن لم يدرك منها في وقت الأولى إلا بعض ركعة لأن لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها فتكون أداء قطعا كما قاله الروياني وغيره ويزاد أيضا صحة الأولى يقينا أو ظنا ولو مع لزوم إعادة فيجمع فاقد الطهورين والتيمم ولو بمحل يغلب فيه وجود الماء على المعتمد لوجود الشرط كما قاله الرملة وابن حجر خلافا للزركشي وإن اعتمد ابن قاسم في بعض كتاباته واستقر به الشبر المسمى ولا تجمع المتحيرة جمع تقديم لا تنفاه صحة الأولى يقينا أو ظنا فيها إذ يحتمل أنها واقعة في الحيض وكذلك من صلى الجمعة مع كونها لا تغني عن الظهر فلا يجمع معها العصر جمع تقديم كما مر (قوله الأول) أي الشرط الأول (قوله أن يبدأ الخ) وهذا هو الترتيب ولو عبر به لكان أخصر لكن مراعى الاوضح وإنما اشترط الترتيب لان الأولى هي المتبوعة والثانية تابعة لها فقد تمت الأولى على الثانية لتحقق التبعية بخلاف ما لو عكس (قوله فلو عكس الخ) تفرع على مفهوم الشرط (قوله كان يبدأ بالعصر الخ) أي وكان يبدأ بالعشاء قبل المغرب كما أشار إليه بالكاف وقوله مثلاً وكيد للكاف والأفلاحة إلى (قوله لم يصح) أي العصر والمراد لم يصح فرضاً ولا نقلاً كان عامداً عالماً فإن كان ناسياً أو جاهلاً وقعت نفلاً مطلقاً لم يكن عليه فائتة من نوعها والواقعة عنها (قوله ويعيدها) أي العصر وأنت الضمير باعتبار كونها صلاة وهكذا يقال في قوله بعدها أي الظهر والمراد بعدها فوراً وقوله إن أراد الجمع أي جمع التقديم فإن لم يرد الجمع أخر العصر إلى وقتها ولا جمع (قوله والثاني) أي الشرط الثاني (قوله نية الجمع) أي لتمييز التقديم المشروع عن غيره وهو التقديم سهواً أو عبثاً (قوله أول الصلاة الأولى) إنما عبر بالأول مع أنها تجوز في الانثناء كما سيذكره لكونه مجمعا عليه ولذلك قال فيما يأتي على الاظهر ولأنه محلها الفاضل فالأولى أن تكون أول الأولى وإن جازت في أثناءها ولو مع التحلل منها وعبارة الشيخ الخطيب في أولى ولو مع تحللها منها (قوله بان تقترن الخ) تصوير لوقوعها أول الصلاة الأولى وقوله بتحريمها أي الأولى (قوله فلا يكفي تقديمها الخ) تفرع على مفهوم الشرط مع ملاحظة أن الأول محلها الفاضل فقط والا فتجوز في أثناءها ولو مع السلام منها ولذلك قال في التفرع ولا تأخيرها عن السلام من الأولى (قوله وتجاوز في أثناءها) أي في أثناء الأولى والمراد بالانثناء ما يشمل السلام فيكون مقارنتها له وشمل ذلك ما لو كان أول الأولى

تقديم أو تأخير أو هو
معنى قوله (في وقت
أيهما شاء) أن
يجمع (بين صلاتي
المغرب والعشاء)
تقديمًا وتأخيرًا
وهو معنى قوله (في
وقت أيهما شاء)
وشروط جمع التقديم
ثلاثة الأول أن يبدأ
بالظهر قبل العصر
و بالمغرب قبل العشاء
فلو عكس كان بدأ
بالعصر قبل الظهر
مشالاً يصح ويعيدها
بعدها إن أراد الجمع
والثاني نية الجمع
أول الصلاة الأولى
بان تقترن نية الجمع
بتحريمها فلا يكفي
تقديمها على التحريم
ولا تأخيرها عن
السلام من الأولى
وتجاوز في أثناءها

قبل السفر كأن شرع في الأولى وهو في السفينة فسارت ثم نوى الجمع ولو مع السلام منها فيصح الجمع لوجود السفر وقت النية كما قاله في المجموع نقلا عن المتولى وأقره وهو المعتمد ولو نوى ترك الجمع بعد السلام من الأولى أو ارتد بعده أو أسلم فوراً أو جن وأفاق كذلك أو تردد في أنه نوى الجمع في الأولى وتذكر قبل طول الفصل أنه نواه فالتجبه أنه ان أراد الجمع ثانياً جازله في الصور كلها بالقييد المذكور كما في شرح الرملي خلافاً لابن حجر (قوله على الظاهر) ومقابله يقول لا تجوز في الأثناء بل لا بد أن تكون مع التحريم وهناك قول بأنها تكفي في الأثناء ولا تكفي مع التحلل وهناك قول آخر بأنها تكفي بعد التحلل من الأولى وقبل التحريم بالثانية وقواه في شرح المهذب وفيه فسحة (قوله والثالث) أي الشرط الثالث (قوله الموالاة بين الأولى والثانية) فلو تذكر بعد هاترك ركن من الأولى أعادها وجوباً بالطلان الأولى بترك الركن منها مع تعذر التدارك بطول الفصل وطلان الثانية لفقد الترتيب وله جمعها تقديماً وتأخيراً إن أراد له وجود المرحص أو من الثانية ولم يطل الفصل بين سلامه منها وتذكره تداركه وصحت الصلاتان وإن طال الفصل بطلت الثانية وأعادها في وقتها الأصلي لا ممتنع الجمع بفقد الوالاة بتخلل الباطلة ولو لم يعلم أن الترك من الأولى أو من الثانية أعادها وجوباً بالجمع تقديم بان يصلي كل واحدة في وقتها أو يجمعهما مع تأخير أماً وجوب أعادتهما فلا احتمال أن الترك من الأولى فيكونان باطلتين وأما ممتنع جمع التقديم فلا احتمال أن الترك من الثانية فتكون الأولى صحيحة والثانية باطلة فيطول الفصل بالثانية الباطلة والأولى المعادة بين الأولى الصحيحة والثانية المعادة فتدبر (قوله بان لا يطل الفصل الخ) تصوير للموالاة وتضر الصلاة بينهما طلقاً ولو رتبة فلا تصلي النافلة بينهما بل بعدهما ومثل النافلة صلاة الجنائز ولو بأقل مجزئ قال الميداني وانظر هل مثلها سجدة التلاوة والشكر اهـ والظاهر أنه ليس كذلك حيث لم يطل الفصل بها عرفاً بل قال بعضهم انه لو صلى ركعتين وخففهما عن القمر المعتاد لم يضر (قوله فان طال) أي الفصل وقوله عرفاً أي في العرف وضبطوه بما يسر ركعتين باخف يمكن على الوجه المعتاد ولو شك في طوله ضرر لأن الجمع رخصة فلا يضر اليه الايقين وقوله وجب تأخير الصلاة الثانية الى وقتها المعتاد أي لفقد شرط الجمع وهو الموالاة (قوله ولا يضر في الموالاة الخ) أي لا ينافيها ذلك وهذا علم من قوله بان لا يطل الفصل بينهما لكنه أراد الايضاح (قوله فصل يسير عرفاً) أي ولو لغبر مصلحة الصلاة وضبطوه بما ينقص عما يسر ركعتين باخف يمكن على الوجه المعتاد فلا يضر الفصل بوضوء ولو لم يجدوا نيمم وطلب خفيف وإن لم يحتاج اليه وزمن أذان وإن لم يكن مطلوباً وزمن إقامة على الوسط المعتدل في ذلك حتى لو فصل بمجموع ذلك لم يضر حيث لم يطل الفصل (قوله وأما جمع التأخير الخ) مقابل لقوله وشروط جمع التقديم ثلاثة (قوله فيجب فيه أن يكون الخ) ويجب فيه أيضاً دوام السفر الى فراغ الصلاتين مع أسوأ رتب أولم يرتب فلو أقام قبله صارت التابعة قضاء لا ثم فيه لاسهات تابعة لصاحبة الوقت في الاداء للعذر وقدر الـ وخالف في المجموع في صورة الترتيب فقال إذا أقام في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الأولى أداء بلا خلاف اهـ وما بحثه مخالف لاطلاقهم وخالف السبكي وتبعه الاسنوي في صورة عدم الترتيب حيث قال وتعليقهم منطبق على تقديم الأولى فلو عكس وأقام في أثناء التابعة فقد وجد العذر في جميع المتبوعة وأول التابعة وقياس ماصر في جمع التقديم من الاكتفاء بدوام السفر الى عقد الثانية الاكتفاء بذلك هنا أيضاً فتكون التابعة أداء كما أفهمه التعليل وأجرى الطاوسي السلام على اطلاقه فتي أقام قبل تمامهما معاصرت التابعة قضاء سواء رتب أولاً قال وإنما كتنفي في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير لأن وقت الأولى ليس وقتاً للثانية الا في السفر فتصرف للسفر بادن صارف وأيضاً لو لم نكتف بذلك لبطلت لأنها لاتصح حينئذ للعذر السفر فاكتفي بدوامه الى عقد الثانية مراعاة لعدم البطلان وأما وقت الثانية فتصح فيه الأولى بعذر السفر وغيره فلا تنصرف الى السفر الا اذا وجد السفر فيهما اهـ بتوضيح وكلام الطاوسي هو المعتمد (قوله أن يكون بنية الجمع) أي ليميز عن التأخير تعدياً (قوله تكون النية هذه) أي نية جمع التأخير وقوله في وقت الأولى أي لا قبله خلافاً لاحتمال فيه عن والد الروياني بالاكتفاء بها قبله قياساً على نية الصوم ورد بان نية الصوم خارجة عن القياس فلا يقاس عليها

على الظاهر هو الثالث
الموالاة بين الأولى
والثانية بان لا يطل
الفصل بينهما فان
طال عرفاً ولو بعذر
كنوم وجب تأخير
الصلاة الثانية الى
وقتها ولا يضر في
الموالاة بينهما فصل
يسير عرفاً أما جمع
التأخير فيجب فيه
أن يكون بنية الجمع
وتكون النية هذه
في وقت الأولى

كافي التحفة (قوله) ويجوز تأخيرها الى أن يبقى من وقت الاولى زمن لو ابتدئت فيه كانت أداء حقيقيا بان
يبقى ما يسعها تامة ان لم يرد الفصرو مقصورة ان أرادها لأداء مجاز يابان يبقى ما يسع ركعة فقط وان اكتفى شيخ
الاسلام بذلك في صحة الجمع لكن مع العصيان بالتأخير الى هذا الوقت ولذلك قال وظاهرا نملوا أخر النية الى وقت
لا يسعها عصي وان وقعت أداء فلا يلزم من صحة الجمع عدم العصيان على طريقته وهي مرجوحة لان ادراك
الزمن ليس كادراك الفعل والالزام انه لو أحرم بها والباقي من الوقت ما يسع ركعة فاكثروا لم يقع منها ركعة
فيه بالفعل كانت أداء وليس كذلك فالراجح أنه لا بد أن يكون الباقي يسعها تامة أو مقصورة كما علمت (قوله)
ولا يجب في جمع التأخير (الح) لكن يسن فيه الترتيب والموالة وانما لم يجب ما ذكر لان الوقت صالح للاولى ولو من
غير تبعية بخلافه في جمع التقديم فلا يصلح الوقت للثانية الاعلى وجه التبعية (قوله) ولا نية جمع (أى) في الصلاة الاولى
وأما نية الجمع في وقت الاولى فهو شرط كما هو ظاهر (قوله) على الصحيح في الثلاثة (أى) التي هي الترتيب والموالة
ونية الجمع في الصلاة الاولى (قوله) ويجوز (الح) شروع في جواز الجمع بالمطر بعد أن تم الكلام على جواز الجمع
بالسفر (قوله) للحاضر) ليس بقيد فيجوز الجمع بالمطر للمسافر أيضا وهل يجب عليه عند نية الجمع تعيين سببه
أو يكفي مطلق نية الجمع قال الشوبري ولعل الاول أقرب اه قلت بل الظاهر الثاني (قوله) أى المقيم) دفع به
أن يراد بالحاضر ساكن الحاضرة والمستوطن بل المراد به المقيم مطلقا (قوله) في وقت المطر) ومثله الثلج والبرد
ان ذابا حال نزولهما أو كانت قطعهما كبيرا ومثله الشفان أيضا وهو بفتح الشين وتشديد الفاء بنون بعد الالف
ريح باردة فيها مطر خفيف وخرج بذلك الوحل وغيره من الاعذار المبيحة لترك الجمعة والجماعة فلا يجوز الجمع
بها واختار في الروضة جوازه بالمرض وجرى عليه ابن المقرئ قال في المهمات وقد ظفرت بنقله عن الشافعي اه
وهذا هو اللائق بمحاسن الشر يعقود قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج فيجوز تقليد ذلك ويسن
أن يراعى الارفق بنفسه فمن يحم في وقت الثانية يقدمها بشرائط جمع التقديم أو في وقت الاولى يؤخرها بشرائط جمع
التأخير (قوله) أن يجمع بينهما) لما في الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما صلى رسول الله ﷺ بالمدينة
الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا زاد مسلم من غير خوف ولا سفر قال الشافعي كمالك أرى ذلك في المطر
(قوله) أى الظهر والعصر) وكذلك الجمعة مع العصر خلافا للروايات كما في شرح الخطيب (قوله) والمغرب
والعشاء) في نسخة أو المغرب والعشاء أو بدل الواو (قوله) لا في وقت الثانية) فلا يجوز أن يجمع بالمطر جمع تأخير
لان استدامة المطر ليست مفوضة للشخص الجامع فلا اختيار له فيها فلو أخر الصلاة الاولى الى وقت الثانية فقد
ينقطع المطر فيؤدى الى اخراج الاولى عن وقتها من غير عذر بخلاف السفر (قوله) بل في وقت الاولى منها) اضراب
عن قوله لا في وقت الثانية وهو انتقال لا ابطال لا نه لم يطل ما قبله وبالجملة فلا يجوز الجمع بالمطر الا بتقديم فقط (قوله)
ان بل المطر أعلى الثوب وأسفل النعل) الواو بمعنى أو كما قاله الشبرا ملسى فالشرط أحدهما وعلم من ذلك أنه
لا يشترط أن يكون المطر قويا بل يكفي ولو ضعيفا بحيث يبل أعلى الثوب وأسفل النعل (قوله) ووجدت الشروط
السابقة في جمع التقديم) وهي أن يبدأ بالظهر قبل العصور والمغرب قبل العشاء ونية الجمع في الاولى والموالة بين
الاولى والثانية فهذه هي السابقة في كلام الشارح (قوله) ويشترط أيضا) أى كما شرطت الشروط السابقة
(قوله) وجود المطر في أول الصلاتين) أى يقينا أو ظنا لا شك وهذا الشرط بدل قوله فيما تقدم ودوام السفر الى
عقد الثانية (قوله) ولا يكفي وجوده في أثناء الاولى منها) بخلافه في السفر فانه يكفي وجوده في أثناء الاولى كما
لو شرع في الاولى وهو في سفينة ثم سارت فنوى الجمع في أثنائها (قوله) ويشترط أيضا) أى كما شرط وجوده
في أول الصلاتين وقوله وجوده عند السلام من الاولى أى ليتصل بأول الثانية فيؤخذ منه اشتراط استمراره بينهما
وهو كذلك والحاصل أنه يشترط وجود المطر في أول الصلاتين وبينهما وعند التحلل من الاولى ولا يضر انقطاعه
في أثناء الاولى أو الثانية أو بعدهما (قوله) سواء استمر المطر بعد ذلك أم لا) قد يتوهم رجوع اسم الإشارة
في كلامه الى السلام من الاولى فيفيد على هذا أنه لا يشترط استمراره بين الصلاتين وليس مراد بل اسم

ويجوز تأخيرها الى
أن يبقى من وقت
الاولى زمن لو
ابتدئت فيه كانت
أداء ولا يجب في جمع
التأخير ترتيب ولا
موالة ولا نية جمع
على الصحيح في
الثلاثة (ويجوز
للحاضر) أى المقيم
(في وقت المطر أن
يجمع بينهما) أى
الظهر والعصر
والمغرب والعشاء
لا في وقت الثانية بل
(في وقت الاولى منها)
ان بل المطر أعلى
الثوب وأسفل النعل
ووجدت الشروط
السابقة في جمع التقديم
ويشترط أيضا وجود
المطر في أول الصلاتين
ولا يكفي وجوده في
أثناء الاولى منهما
ويشترط أيضا
وجوده عند السلام
من الاولى سواء
استمر المطر بعد
ذلك أم لا

الاشارة راجع لاول الصلاتين باعتبار اشتباهه على اول الثانية فيفيد على هذا أنه لا يشترط استمراره بعد عقد الثانية وهذا صحيح فلا اعتراض على الشارح على هذا (قوله) وتختص رخصة الجمع بالمطر الخ أي فلا يجوز الجمع بالمطر الا لمن اتصف بهذه الشروط والرخصة لغة مطلق السهولة وشرعا الحكم المنتقل اليه السهل (قوله) بالمصلي في جماعة بخلاف من يصلي فرادى فلا يجمع (تنبيه) قد اشترطوا الجماعة في الجمع بالمطر كما تقرر لكن هل هي شرط في كل من الاولى والثانية أو يكفي وجودها في الثانية والمتجه الثاني لأن الاولى في وقتها على كل حال فلا تتوقف صحتها على الجماعة وهل هي شرط في جميع الثانية أو يكفي وجودها في أول جزء منها والمتجه الثاني أيضا في كفي وجودها عند الاحرام بالتانية وان انفرد في باقيها ولو قبل تمام الركعة ولا بد من نية الامام الجماعة والامامة في الثانية والامتنع عند صلاته وان علم المأمومون بذلك لم تنعقد صلاتهم أيضا والا انعقدت ويشترط أن لا يتباطأ المأمومون عن الامام فان تباطؤا عنه بحيث لم يدركوا معه ما يسع الفاتحة قبل ركوعه ضرك كما ذكره ابن قاسم نقلا عن الرملي (قوله) بمسجد أو غيره أي كدرة أو باطا ونحوهما من مواضع الجماعة بخلاف من يصلي بيته ولو جماعة فلا يجمع بالمطر (قوله) بعيد عرفا أي بعيد عن باب داره عرفا بخلاف القريب وأما جمعه عليه السلام بالمطر مع أن بيوت أزواجه كانت بجانب المسجد فأجابوا عنه بان بيوتهم كانت مختلفة وأكثرها كان بعيدا فلهذا حين جمع كان بالبعيد وأجابوا أيضا بان للامام أن يجمع بالمأمومين وان لم يكن بعيدا وهو محمول على الراتب أو على غيره وتعطل المسجد بغيته عنه وقال القليوبي يجوز لامام المسجد وجاوره أن يجمعوا تبعالغيرهم لكنه ضعيف بالنسبة للجاورين (قوله) ويتأذى الخ أي بان يذهب خشوعه أو كماله بخلاف من عشي في كن فلا يجمع لانتفاء التأذى قال المحب الطبري ولمن اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع والاحتاج الى صلاة الثانية في جماعة وفيه مشقة في رجوعه الى بيته ثم عوده أو في اقامته في المسجد وكلام غيره يقتضيه ومن ذلك يعلم أنه لا يشترط وجود المطر في مجيئهم بيته الى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو بالمسجد

﴿فصل﴾ أي هذا فصل في بيان شرائط وجوب الجمعة وشرائط صحة فعلها ووافرائضا وهيئاتها كما يعلم من الوقوف على كلام المصنف والجمعة بضم الميم واسكانها وفتحها وحكى كسرهما وجمعها جماعات بضم الميم ان كان المفرد بضمها وباسكانها ان كان المفرد باسكانها وفتحها ان كان المفرد بفتحها وبكسرهما ان كان المفرد بكسرهما فالجمع تابع للمفرد في لغاته المذكورة ويزيد المفرد الساكن الميم بجمعه على جمع وهذه اللغات في اسم اليوم وأما اسم الاسبوع فهو بالسكون لا غير وانما سمي اليوم بذلك لما جمع فيه من الخير وقيل لانه جمع فيه خالق آدم عليه السلام وقيل لاجتماعه فيه مع حوام في الارض بسر نديب على الراجح بعد أن بعين يوما وقيل غير ذلك وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة أي البين العظيم ولذلك قال بعضهم

نفسى القداء لا قوام هو خطوا * يوم العروبة أورادا بأوارد

وأول من سماه الجمعة كعب بن لؤى وهو أول من جمع الناس بمكة وخطبهم وبشرهم بمعث النبي عليه السلام وأمرهم باتباعه ويسمى أيضا يوم المنزلة بزيادة الخيرات فيه وهو أفضل أيام الاسبوع يعتق الله فيه سيئاته أنف عتيق من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد ووقى فتنة القبر وكذلك ليلته فهي أفضل ليالي الاسبوع وأما فضل الايام على الاطلاق فيوم عرفة وأفضل الليالي على الاطلاق ليلة المولد الشريف لما ترتب على ظهوره عليه السلام فيها من النفع العميم والخير العظيم وعند الامام أحمد أن يوم الجمعة أفضل الايام مطلقا حتى من يوم عرفة وان ليلته أفضل الليالي مطلقا حتى من ليلة القدر والحاصل أن أفضل الايام عندنا يوم عرفة ثم يوم الجمعة ثم يوم عيد الاضحى ثم يوم عيد الفطر وأن أفضل الليالي عندنا ليلة المولد الشريف ثم ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة الاسراء وهذا بالنسبة لنا وأما بالنسبة له عليه السلام فليلة الاسراء أفضل الليالي لانه رأى فيها ربه بعيني رأسه على الصحيح والليل أفضل من النهار وكما يسمى اليوم الجمعة لما تقدم تسمى الصلاة به لاجتماع الناس لها وقدم أنها أفضل الصلوات وهي لهذه الامة من الخصوصيات وفرضت بمكة ليلة الاسراء ولم يصلها

وتختص رخصة
الجمع بالمطر بالمصلي
في جماعة بمسجد
أو غيره من مواضع
الجماعة بعيد عرفا
ويتأذى الذاهب
للمسجد أو غيره من
مواضع الجماعة بالمطر
في طريقه

﴿فصل﴾

بمكة لا نهلم يكمل عددها عنده أولان من شعارها الاظهار وكان عليه السلام بمكة مستخفيا لا يتمكن من اظهارها وأول من فعلها بالمدينة الشريفة قبل الهجرة أسعد بن زرارة رضي الله عنه بمحل يقال له نقيع الخضبات على ميل من المدينة وهي بشر وطها الآتية فرض عين لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فامر بالسعي وظاهره الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسعي اليه ونهى عن البيع وهو مباح ولا ينهى عن المباح الا لواجب والمراد به ذكر الله الصلاة وقيل الخطبة ولقوله عليه السلام رواح الجمعة واجب على كل محتلم واذا وجب الرواح اليها وجبت هي بالطريق الاولى ومعلوم أنها ركعتان وليست ظهرا مقصورة وان كان وقتها وقته وتدارك به اذا فاتت بل هي صلاة مستقلة لانه لا يغني عنها عند عدم فواتها ولقول عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وقد خاب من افترى أى كذب رواه الامام أحمد وغيره (قوله) وشرايط وجوب الجمعة (الح) فهذه شروط وجوبها وان كان الاسلام شرط الصحة وانعقادها وكذلك العقل فلا تصح من كافر ولا مجنون ولا تنعقد بهما وأما البلوغ والحرية والذكورة فهي شروط لانعقادها كما هي شروط لوجوبها وليست شروطا لصحتها فلا تنعقد بصبي ولو مميزا ورقيق وغير ذلك اذا كانوا من الاربعين كما لا تجب عليهم وان كانت تصح من الصبي المميز ومن بعده وأما الصحة فليست شرط الصحة وانعقادها فتصح من المريض ونحوه وتنعقد بهما حيث كانا من البالغين العاقلين المستوطنين وأما الاستيطان فهو شرط لانعقادها للصحة ولا لوجوبها فتصح من المسافر والمقيم غير المستوطن وتجب على الثاني كما جاورى الازهر فتجب عليهم الجمعة لاقامتهم بمحلها وان لم يكونوا مستوطنين ولذلك اعترضوا على المصنف في ذكر الاستيطان من شروط الوجوب فلما بدله بالاقامة لكن أولى وأجابه عنه بان مراده بالاستيطان مطلق الإقامة وبدل لذلك اقتصار الشارح في مفهومه على المسافر ولم يذكر المقيم ويمكن أن يجاب بان مفهوم الاستيطان فيه تفصيل فان كان غير المستوطن مسافرا لم تجب عليه وان كان مقما تجب عليه واذا كان في المفهوم تفصيل لا يعترض به وعلم من ذلك أن الناس في الجمعة ستة أقسام أولها من تجب عليه وتنعقد به وتصح منه وهو من توفرت فيه الشروط كلها وانما فيها من تجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وهو المقيم غير المستوطن ومن سمع نداء الجمعة وهو ليس بمحليها وثالثها من تجب عليه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو المرتد فتجب عليه بمعنى اننا نقوله أسلم وصل الجمعة والا فلا تصح منه ولا تنعقد به وهو باق بحاله ورابعها من لا تجب عليه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو الكافر الأصلي وغير المميز من صغير ومجنون ومغمى عليه وسكران عند عدم التعدي وخامسها من لا تجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وهو الصبي المميز والرقيق وغير الذكور من نساء وخنثى والمسافر وسادسها من لا تجب عليه وتنعقد به وتصح منه وهو المريض ونحوه ممن له عذر من الاعذار المرخصة في ترك الجماعة (قوله) سبعة أشياء الاولى ما في بعض النسخ من قوله سبع خصال لان المبتدأ وهو شرائط مؤنث لانه جمع شريطة فحصل التطابق بين المبتدأ والخبر على هذا بخلافه على الاول الآن تؤول الشرائط بمعنى الاشياء المشروطة وهي مذكرة فيحصل التطابق عليه أيضا (قوله) الاسلام قد علمت أنه شرط للانعقاد والصحة كما هو شرط للوجوب وقوله والبلوغ قد علمت أنه شرط للانعقاد كما هو شرط للوجوب وليس شرطاً للصحة لصحتها من الصبي المميز وقوله والعقل قد علمت أنه شرط للانعقاد والصحة كما هو شرط للوجوب وبهذا التفصيل تعلم ما في كلام المحشى من الاجال والابهام حيث قال وشرائط وجوب الجمعة أى وصحتها وانعقادها اه لانها ليست كلها شروطا لصحتها وانعقادها بل على التفصيل السابق (قوله) وهي شروط أيضا لغير الجمعة من الصلوات غرضه الاعتراض على المصنف بان هذه ليست خاصة بالجمعة بل هي شروط لغيرها ايضا مع أن الغرض هنا انما هو ذكر الشروط الخاصة بها وأجيب بانه انما ذكرها ايضا للمبتدئ (قوله) والحرية أى الكماله ليخرج البعض فلا تجب عليه وان كان يفتو بين سيده مهايأة ووقعت الجمعة في نوبته وتبين العتق كاضاح الخنثى بالذكورة فيما يأتى (قوله) والذكورة هكذا في بعض النسخ بالياء لنسأ كلمة الحرية وفي بعض

وشرائط وجوب
الجمعة سبعة أشياء
الاسلام والبلوغ
والعقل وهذه
شروط أيضا لغير
الجمعة من الصلوات
(والحرية والذكورة)

النسخ والذ كورة بلاياء وهي الافصح والمراد الذ كورة يقينا ليخرج الخنثى فلا تجب عليه نعم ان اتضح بالذ كورة قبل فعلها وجبت عليه ان تمكن منها ولو بعد فعله الظاهر والاجب عليه الظاهر ولا يكفيه ظهريه الاول ان كان فعله قبل فوات الجمعة (قوله والصحة) المراد بها عدم المرض ونحوه من الاعذار المرخصة في ترك الجماعة كما يدل عليه كلام الشارح في المفهوم وان شئت قلت هي بمعنى عدم العذر كما قاله المحشى (قوله والاستيطان) كان الاولى أن يعبر بالاقامة بدل الاستيطان لانه ليس شرطا للوجوب وانما هو شرط للانعقاد الآن بحاجب بانه أراد بالاستيطان الاقامة أو بان المفهوم فيه تفصيل بين المقيم والمسافر كما مر (قوله فلا تجب الجمعة الخ) تفرع على مفهوم القيود السبعة على ألف والنشر المرتب وقوله على كافر أى لا تجب عليه وجوب مطالبة من لا ينافي أنها تجب عليه وجوب عقاب من الله فالمنفى عنه انما هو وجوب المطالبة منافي الدنيا لا وجوب العقاب عليها في الدار الآخرة (قوله أصلى) خرج المرتد فتجب عليه وجوب مطالبة بحيث نقول له أسلم وصل والافلاته قد به ولا تصح منه مادام على حاله (قوله وصي) أى ولو ميزا وان صحت من المميز (قوله ومجنون) ومثله المعنى عليه والنائم والسكران غير المتعدى أما المتعدى فتجب عليه صلاتها ظهرا وكذلك النائم ثم ان نام قبل دخول الوقت فلاثم عليه وان علم أنه يستغرق الوقت فلاثم عليه أيضا وان خرج الوقت ولو جمعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء فورا وان نام بعد دخول الوقت فان غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج الوقت فلاثم عليه أيضا وان خرج الوقت لكنه يكره له ذلك الا ان غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه وان لم يغلب على ظنه الاستيقاظ أثم ويجب على من علم بحاله ايقاظه حينئذ بخلافه فيما سبق فانه يندب ايقاظه (قوله ورقيق) أى لنقصه ولا شغاله بحقوق السيد عن التهيؤ لها والمراد من فيعرق ولو بمعضا ومكاتب لانه عبد مابق عليه درهم (قوله وأتى) أى ولو احتمالا فشملت الخنثى فلا تجب عليه الجمعة كما مر (قوله ومريض ونحوه) من كل معذور بمرخص في ترك الجماعة مما يتصور هنا بخلاف ما لا يتصور هنا وهو الريح الباردة ليلا وأما ما يتصور هنا فكالحرق والبرد والوحل والجوع والعطش والخوف على معصوم من مال أو عرض أو بدن ولو تغيره فيها والتضرر بتخلفه عن الرفقة بخلاف مجرد ألوحشة فلا تكفي هنا وان كفت في التيمم لانه وسيلة والعري وأكل ذى ريح كرهه لم يقصده اسقاطها وحاجته للاستنجاء بحضرة من يحرم عليه نظره اليه وحلف غيره عليه أن لا يخرج لخوف عليه مثلا وتطويل الامام لمن لا يصبر والاستغلال بتجهيز ميت وتشجيعه والاسهال الذي لا يضبط نفسه معه يخشى منه تلويث المسجد والحبس الذي لم يقصر فيه وأفتى البغوى بانه يجب اطلاقه لفعاله الاولى ما قاله الغزالي من أن القاضي ان رأى المصلحة في منعه منع والأطلاق ولو اجتمع في الحبس أو بعون فصاعد الزمهم الجمعة واذالم يكن فيهم من يصلح لاقامتها بان لم يحسن الخطبة والامامة فهل لواحد من أهل البلد اقامة الجمعة لهم أم لا والظاهر أن له ذلك كما قاله بعض المتأخرين ويكون ذلك من التعدد لحاجته فقد مر كواب لاثق فان وجد مر كواب لا ثق به ولو آدميا وجبت عليه فتلزم شيخا وزنا وان وجد مر كواب لا ثق بهما بملك أو اجارة أو اعادة ولم يشق الركوب عليهما كمشقة المشى في الوحل ولا يجب قبول الموهوب لما فيه من المنفعة فقد فائد لا عني فلو وجده لزمته ولو باجرة مثله لم يجدها فان لم يجده لم يلزمه الحضور وان أحسن المشى بالعصا خلافا للقاضي حسين لاحتمال حدوث نقرة في الطريق فيتضرر بالوقوع فيها نعم ان كان قريبا من الجامع بحيث لا يتضرر بذلك وجبت عليه ويمكن حل كلام القاضي حسين على هذا ومحل كون المريض ونحوه معذورا ان لم يحضر محلها والافليس له أن ينصرف ان دخل وقتها ولم يزد ضرره بانتظاره فعلا أو أقيمت الصلاة وله الانصراف قبل دخول وقتها ولو لم يحصل له ضرر وبعد دخوله وزاد ضرره بانتظاره فعلا ولم تقم الصلاة فان أقيمت امتنع الانصراف نعم لو أقيمت وكان ثم مشقة لا تحتل عادة فالتجبه أن له الانصراف ولو بعد تحريمه لكن لا ينصرف بعد تحريمه الا لمر شديد جدا وأما المرأة والخنثى والرقيق ونحوهم فلمهم الانصراف قبل احرامهم بهامن غير تفصيل والفرق بين نحو المريض وهؤلاء أن المانع في نحو المريض مشقة الحضور وقد حضر متحملا لها والمانع في هؤلاء صفات قائمة بهم لانزول بالحضور ويسن لمن لا تلزمه الجمعة جماعة في ظهريه واطهارها الا ان خفي عذره فيسن له اخفاؤها لئلا يتهم بالرغبة عن

والصحة والاستيطان
فلا تجب الجمعة
على كافر أصلي
وصبي ومجنون
ورقيق وأتى
ومريض ونحوه

صلاة الامام ومن لا يرجو زوال عنده الأفضل له تعجيل الظهر ليحوز فضيلة أول الوقت بخلاف من يرجو زوال
عنده كعبد يرجو العتق فانه يسن له تأخير ظهره الى قوات الجمعة واعلم أن كل من سحط ظهره ممن لا تلزمه الجمعة تصح
منه الجمعة وتغنيه عن ظهره لانها اذا صحت ممن تلزمه فمن لا تلزمه أولى لان الاول أتى بها لاداء ما عليه والثاني أتى
بها للتبرع و فرق بين من يؤدي ما عليه من الدين ومن يتبرع وهذا أولى ما قيل في هذا المقام (قوله ومساfer) أي
سفر امباحا ولو قصر الاشتغاله باحوال السفر وقدر وى مرفوعا لجمعة على مسافر لكن قال البيهقي الصحيح
وقفه على ابن عمر ويحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد فجر يومها الا اذا أمكنه فعلها في مقصده أو طر يقه أو
تضرر بتخلفه عن الرفقة وانما حرم قبل الزوال مع أنه لم يدخل وقتها لانها منسوبة الى اليوم ولذلك يجب السعي
لها على بعيد الدار قبل الزوال وقتو ردأن المسافر يوم الجمعة يدعو عليه ملكاه يقولان لانجاء الله من سفره (قوله
وشرائط صحة فعلها الخ) أشار الشارح بتقدير صحة الى أن كلام المتن على تقدير مضاف وهو الصحة ويلزم من
صحتها انعقادها في ذاتها وان كان لا يلزم من صحتها من شخص انعقادها به لما تقدم من أنها تصح من الصبي المميز
والرقيق وغير الذكرك من امرأة وخشى والمسافر ولا تنعقد بهم فقول المحشى أي اللزوم لها انعقادها لعله أراد به ما قلنا
من أنه يلزم من صحتها انعقادها في ذاتها بقطع النظر عن الشخص الفاعل لها (قوله ثلاثة) وستأتي ثلاثة أخرى في
قوله وفرائضها ثلاثة لانها شرائط لصحة فعلها أيضا ولذلك قال الشارح هناك ومنهم من عبر عنها بالشروط
فالجلة ستؤولو جمعها المصنف وجعلها ستة بحيث يقول وشرائط فعلها ستة ثم بعدها كان أوضح وز يد عليها شرطان
فيكون المجموع ثمانية ولذلك قال الشيخ الخطيب بل ثمانية كما سترها وزاد شرطين على كلام المصنف أحدهما
وجود العدد كاملا من أول الخطبة الى انقضاء الصلاة فلو نقصوا في الخطبة لم يحسب ركن منها فعل حال نقصهم لعدم
سماعهم له فان عادوا فربما عر فواجب إعادة ذلك الركن الذي فعل حال نقصهم دون الاستئناف وان عادوا بعد طول
الفصل عر فواضبطوه بما يسع ركعتين باخف تمكن وجب الاستئناف لا تنفاء الموالاة كما لو نقصوا بين الخطبة والصلاة
فان عادوا فربما لم يجب الاستئناف والاجب لذلك ولو نقصوا في الصلاة بطلت لاشتراط العدد في دوامها كالوقت وقد
فات فيتمها الباقيون ظهر احتى لوتأخر واحد في المسجد وانصرف غيره الى بيته ثم أحدث من في المسجد قبل سلامه
بطلت صلاة من في البيت وبذلك يلغز فيقال لنا شخص أحدث في المسجد فبطلت صلاة من في البيت ومحل بطلانها اذا
لم يكمل العدد قبل انقضاء الاولين فلو أحرمت أربعون قبل انقضاء الاولين تمت لهم الجمعة وان لم يكونوا سمعوا
الخطبة بشرط أن يكون ذلك قبل رفع الامام رأسه من ركوع الركعة الثانية وان أحرمتوا عقب انقضاء الاولين
استمرت الجمعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة وأن يكون ذلك في الركعة الاولى وان يدركوا زمنا يسع الفاتحة قبل
ركوعها وثانيهما أن لا يسبقها ولا يقارنها في التحريم جمعة أخرى في محلها لانه عليه السلام والخلفاء الراشدين لم يقيموا
سوى جمعة واحدة ولان الاقتصار على واحدة أفضى الى اظهار شعار الاجتماع واتفاق الكلمة الا اذا عسر اجتماعهم
بمكان كأن يكون أهل البلد نصفين بينهم مادم أو يكونوا كثيرين ولم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة
ولو غير مسجد فيجوز التعدد حينئذ للحاجة بحسبها على أظهر القولين وهو المعتمد وقيل لا يجوز التعدد ولو
لحاجة وهو ظاهر النص فلا احتياط لمن صلى جمعة مع التعدد بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهرها
مرعاة لذلك والمعتمد عند الرملى أن العبرة في العسر بمن يغلب فعله لها وقيل العبرة بمن يصلحها بالفعل وهو الذي
استظهره الشيخ الخطيب وقيل العبرة بمن تلزمه وان لم يحضر وقيل العبرة بمن تصح منه وان لم تلزمه وان لم يفعلها
فلا تعددت الجمعة بمحل يمنع فيه التعدد أو زادت على قدر الحاجة في محل يجوز فيه التعدد بقدر الحاجة كان للسئلة
خمس أحوال * الحالة الاولى أن يقع ما في بطلان فيجب أن يجتمعوا ويعيدوها جمعة عند اتساع الوقت * الحالة
الثانية أن يقع امر تبا فالسابقة هي الصحيحة واللاحقة باطلة فيجب على أهلها صلاة الظهر * الحالة الثالثة أن يشك
في السابق والمعينة فيجب عليهم أن يجتمعوا ويعيدوها جمعة عند اتساع الوقت لان الاصل عدم وقوع جمعة محزنة في

ومساfer (وشرائط)
صحة (فعلها ثلاثة)

حق كل منهم قال الامام وحكم الأئمة بأنهم اذا أعادوا الجمعة برئت ذمتهم مشكل لاحتمال تقدم احداهما فاليقين أن يقيموا الجمعة ثم ظهر وأجاب عنه في المجموع بأن الاصل عدم وقوع جعة مجزئة في حق كل طائفة فضعف ذلك الاحتمال فلم ينظر له لانه كالعديم فالجمعة كافية في البراءة لكن الظاهر مستحب * الحالة الرابعة أن يعلم السبق ولم تعلم عين السابقة كأن سمع مريضان أو مسافران تكبيرين متلاحقتين فأخبر بذلك مع جهل المتقدمة منهما فيجب عليهم الظاهر لانه لا سبيل لاعادة الجمعة مع تيقن وقوع جعة صحيحة في نفس الامر لكن لما كانت الطائفة التي صحت جعتها غير معلومة وجب عليهم الظاهر * الحالة الخامسة أن يعلم السبق وتعلم عين السابقة لكن نسيت وهي كالحالة الرابعة ففي مصر يجب علينا فعل الجمعة أو لا لاحتمال أن تكون جعتنا من العدد المحتاج اليه ثم يجب علينا الظاهر لاحتمال أن تكون من العدد غير المحتاج اليه مع كون الاصل عدم وقوع جعة مجزئة (قوله الاول) أى الشرط الاول (قوله دار الاقامة) أى محل الاقامة بحيث تكون في محل لا تقصر الصلاة فيه لكن ربما شمل ذلك الخيام وبيوت الاعراب فيصدق عليها أنها دار اقامتهم ومع ذلك لا تصح فيها الجمعة فكان الاولى أن يقول في خطة أبنية أو طان المجمعين فالوازم أهل الخيام موضعان الصحراء لم تصح الجمعة في تلك الخيام وتجب عليهم ان سمعوا النداء من محليها والا فلا لانهم على هيئة المستوفزين وليس لهم أبنية المستوطنين ولان قبائل العرب كانوا مقيمين حول المدينة الشريفة ولم يأمرهم النبي ﷺ بها لكونهم لا يسمعون نداءها (قوله التي يستوطنها العدد المجمعون) أى التي يقيم فيها العدد الفاعلون للجمعة بحيث لا يظعنون عنها شتاء ولا صيفا الحاجة كما سياتى (قوله سواء في ذلك) أى المذكور من صحة فعلها وقوله المدن والقرى أى والبلدان أيضا فالمدن جمع مدينة وهي ما اجتمع فيها حكم شرعى وحكم شرطى وسوق للبيع والشراء وتسمى مصرا والقرى جمع قرية وهي ما خلت عن جميع ذلك والبلدان جمع بلد وهي ما وجد فيها بعض ذلك وملت عن البعض الآخر ولا فرق بين ما يكون من حجر وما يكون من خشب أو قصب أو نحو ذلك سواء الرحاب المسقفة والساحات والمساجد وغيرها وتجوز الجمعة في القضاء المعدود من خطة البلد بحيث لا تقصر الصلاة فيه قال الاذرى وأكثراهل القرى يؤخرون مساجدهم عن جدار القرية قليلا صيانة لها عن النجاسة فتعقد فيها الجمعة بشرط أن لا تقصر الصلاة في ذلك المحل وقول القاضى أى الطيب قال اصحابنا لو بنى اهل البلد مسجدهم خارجا لم تجز فيه الجمعة لانفصاله عن البناء محمول على ما اذا كان لا يعد من البلد كونه في محل تقصر الصلاة فيه وما فى فتاوى ابن البررى من أنه اذا كان البلد كبيرا وخرب ما حوالى المسجد لم يزل حكم الوصلة عنه استصحابا للاصل وتجوز اقامة الجمعة فيه ولو كان بينهما فراسخ ضعيف والمعتمد أنه لا تجوز اقامة الجمعة فيه ولا تنكفى الوصلة بحسب الاصل والضابط المعتمد أن ما لا تقصر الصلاة فيه تصح فيه الجمعة وما تقصر الصلاة فيه لا تصح فيه الجمعة ولو تبعنا بأن أقيمت الجمعة في محلها وامتدت الصفوف حتى خرجت عن العمران واعتمد بعضهم الصحة حينئذ لانها تابعة لجمعة صحيحة (قوله التي تتخذونها) أى التي تتخذها العدد المجمعون وطنا بحيث لا يظعنون عنها شتاء ولا صيفا الحاجة (قوله وعبر المصنف عن ذلك) أى عن ذلك الشرط الذى ذكره الشارح بقوله الاول دار الاقامة (قوله أن تكون البلد الخ) ليس البلد اسم تكون يجعلها ناقصة ومصر اخبرها لان اسمها وخبرها أصلهما المبتدأ والخبر وهما ليس كذلك اذ لا يصح أن يقال البلد مصر لان البلد غير المصر فلا يصح الاخبار بل البلد فاعل لتكون يجعلها تامة والمعنى أن توجد البلد ومصر اخبر مقدم كانت التي بعدها وقوله او قرية عطف عليه وهو تعميم في البلد لكن يرد عليه أن البلد غير المصر وغير القرية فلا يصح التعميم فيها بهما ويجب بان المراد بالبلد الابنية مطلقا فكانه قال أن توجد الابنية ثم عمم فيها بقوله مصرا كانت او قرية أى سواء كانت تلك الابنية مصرا أو قرية بل او بلدا ايضا ولو انهدمت الابنية واقام اهلها عازمين على عمارتها صحت الجمعة فيها استصحابا للاصل ولا تعتقد في غير بناء الا في هذه الصورة بخلاف ما لو نزلوا مكانا واقاموا فيه ليعمره قرية فلا تصح جمعهم فيه قبل البناء استصحابا للاصل ايضا (قوله مصرا كانت البلد او قرية) قد عرفت انه تعميم في البلد بمعنى

الاول دار الاقامة
التي يستوطنها
العدد المجمعون
سواء في ذلك المدن
والقرى التي تتخذ
وطنا وعبر المصنف
عن ذلك بقوله (أن
تكون البلد مصرا
كانت) البلد (أو
قرية

الابنية (قوله والثاني) اي الشرط الثاني (قوله أن يكون العدد الخ) قد اختلف العلماء في العدد الذي تنعقد به الجمعة على خمسة عشر قولاً * الاول تنعقد بالواحد وهو قول ابن حزم وعليه فلا تشتط الجماعة كما هو ظاهر * الثاني باثنين كالجماعة وهو قول النخعي * الثالث باثنين مع الامام عند أبي يوسف ومحمد والليث * الرابع بثلاثة مع الامام عند أبي حنيفة وسفيان الثوري * الخامس بسبعة عند عكرمة * السادس بتسعة عند ربيعة * السابع باثني عشر وهو مذهب الامام مالك * الثامن مثله غير الامام عند اسحق * التاسع بعشرين في رواية ابن حبيب عن مالك * العاشر بثلاثين كذلك * الحادي عشر بأربعين ومنهم الامام وهو أصح القولين عند الامام الشافعي * الثاني عشر بأربعين غير الامام وهو القول الآخر عند الامام الشافعي * وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة * الثالث عشر بخمسين في رواية عن الامام أحمد * الرابع عشر ثمانون حكاه المازري * الخامس عشر جمع كثير من غير حصر ولعل هذا الاخير أرجحها من حيث الدليل قاله في فتح الباري (قوله في جماعة الجمعة) ظاهره أنه يشترط العدد في جماعة الجمعة فقط وهي انما تشتط في الركعة الاولى بخلاف العدد فإنه يشترط من أول الجمعة الى آخرها فلو قال في الجمعة وأسقط لفظ الجماعة لكان أولى (قوله أربعين) اي ولو بالامام ولو كانوا ملتصقين كما قاله الرحاني نقلاً عن الرمي ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أي فان قصر في التعلم لم تصح جمعهم لبطلان صلاته فينقصون عن الاربعين فان لم يقصر في التعلم صحت جمعهم كما لو كانوا أميين في درجة واحدة فشرط كل أن تصح صلاته لنفسه كما في شرح الرمي وان لم يصح كونه اماماً للقوم وقول القليوبي وتبعه الحشوي يشترط في الاربعين أن تصح امامة كل منهم بالبقية ضعيف والمعتمد ما تقدم وتصح الجمعة خلف الصبي المميز والمسافر والعبد والمحدث ولو عدتاً أكبر كغيرها ان تم العدد بغيرهم بخلاف ما إذا لم يتم الابهم فلا يحسبون من الاربعين والحكمة في اشتراط الاربعين أن الاربعين لا تخلو عن ولي لله وأن الاربعين أكمل الاعداد وأن الانسان ينمو الى الاربعين وأن كل نبي يبعث على رأس الاربعين ومحل الاكتفاء بالاربعين في غير صلاة ذات الرقاع أما فيها فيشترط أن يزيدوا على الاربعين ليحرم الامام بأربعين ويقتب الزائد في وجه العدو يحرسهم ولا يشترط في الزائد أن يكون أربعين على الأرجح لانهم تبع الاولين ولو كان الاربعون من الجن صحت بهم الجمعة كما في الجواهر حيث علمت ذكورتهم وكانوا على صورة آدميين وقال بعضهم لا يشترط كونهم على صورة آدميين وكذلك لو كان الأربعةون من الجن ومن الانس ان علم وجود الشروط فيهم بخلاف ما لو كانوا من الملائكة لانهم غير مكلفين (قوله رجلاً) فلا تصح وفيهم امرأة أو خنثى نعم لو كان معهم خنثى زائد عليهم وبعدها حرامهم بطلت صلاة واحد منهم لم تبطل جمعهم لانا نيقنا الانعقاد وشك كفاي البطلان والاصل عدمه (قوله من أهل الجمعة) اي ولو مرضى وان كان منهم الامام كما مر (قوله وهم) اي أهل الجمعة وقوله المكفون الخ ولا يشترط تقدم احرامهم على احرام غيرهم خلافاً لما نقله في الكفاية عن القاضي من انه يشترط تقدم احرام من تنعقد بهم لتصح لغيرهم واشترطه البغوي أيضاً وقال الزركشي الصواب أنه لا يشترط تقدم احرام من ذكر وهذا هو المعتمد ولذلك صحت الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر اذا تم العدد بغيرهم مع تقدم احرامهم (قوله المستوطنون) فلو استوطن في بلدين بان كان له مسكنان بهما فالعبرة بما كثرت فيه اقامته فان استوت اقامته فيهما فالعبرة بما فيه أهله وماله فان كان له أهل ومال في كل منهما فالعبرة بالمحل الذي هو فيه حالة اقامة الجمعة (قوله بحيث الخ) تصوير لكونهم مستوطنين وقوله لا يظعنون بفتح العين يقال ظعن يظعن ظعناً بفتح العين واسكانها في المصدر وقرئ بهما في قوله تعالى يوم ظعنكم قال في المختار ظعن ساروا به قطع اه (قوله الحاجة) كتبها ونحوها (قوله والثالث) اي الشرط الثالث (قوله أن يكون الوقت باقياً) وفي بعض النسخ الوقت باق يحذف الياء منه وهو على لغة من يحذف الياء منه ولو منصوصاً كما في قوله

ولو أن واش بالياء مائة داره * ودارى باعلى حصر موت اهتدى ليا

والمراد أن يكون الوقت باقياً يقينا فلو شكوا في بقاءه قبل الاحرام بها صلاوا ظهر بخلاف ما لو شكوا في ذلك بعد الاحرام بها فانهم يتمونها جماعة كما سيذكره الشارح (قوله وهو وقت الظهر) أشار بذلك الى أن أكل في الوقت

وم الثاني (أن يكون
العدد) في جماعة الجمعة
(أربعين) رجلاً
(من أهل الجمعة)
وهم المكفون
الذ كور الاحرار
المستوطنون بحيث
لا يظعنون عمداً
استوطنوه شتاء ولا
صيفاً إلا الحاجة (و)
الثالث (أن يكون
الوقت باقياً) وهو
وقت الظهر

للعهد والمعهود وهو وقت الظهر أى وقت ظهر يومها فلا تقضى جعة بعد فوته ولو فى يوم جعة أخرى (قوله) فيشترط أن تقع الجمعة الخ) تفريع على قول المتن وأن يكون الوقت باقيا وإذا أدرك المسبوق ركعة مع الإمام وعلم أنه استمر معه حتى يسلم لم يدرك الركعة الثانية فى الوقت وان فارقه أدركها فيه وجبت عليه نية المفارقة لتقع الجمعة كلها فى الوقت فإن خرج الوقت قبل سلامه وجب عليه الظهر بناء لاستئنافا كغيره وإن كانت جعته تابعة لجمعة صحيحة ولا بد أن يكون الوقت باقيا حتى يسلم إلا بعون فيه فلا يسلم الإمام ومن معه خارج الوقت فانت الجمعة ولزمهم الظهر بناء لاستئنافا ولو سلم الإمام التسليمة الأولى وتسعة وثلاثون فيه وسألهما الباقيون خارجة صحت جعة الإمام ومن معه من التسعة والثلاثين بخلاف المسلمين خارجة فلا تصح جعتهم وكذا لو نقص المسلمون فيه عن الأربعين كان سلم الإمام فيه وسلم من معه خارجة أو سلم بعضهم معه ولا يبلغون أربعين فلا تصح جعتهم حتى الإمام فإن قيل لو تبين حدث المأمومين دون الإمام صحت جعته كما نقله الشيخان عن البيان مع عدم انعقاد صلاتهم فهلا كان هنا كذلك أجب بأن المحدث تصح جعته فى الجملة أى فى بعض الصور وهو ما لو كان فاقد الظهورين بأن لم يجدهما ولا ترابا وكان زائدا على الأربعين لا يشترط فى كل واحد من الأربعين أن تكون صلاته مغنية عن القضاء بخلافها خارج الوقت فلا تصح خارجة فى الجملة (قوله) فلو ضاق وقت الظهر عنها) أى ولو شكا وقوله بأن لم يبق منه ما يسع الخ تصوير لضيق وقت الظهر عنها فيعلم منه أن المراد ببقائه أن يبقى منه ما يسع الذى لا بد منه من خطبتيها وركعتيها (قوله) الذى لا بد منه) أى لا غنى عنه وهو الواجب بخلاف المندوب وقوله من خطبتيها وركعتيها بيان للذى لا بد منه (قوله) صليت ظهرا) فيجب عليهم أن يحرموا بالظهر ولا ينعقد أحرامهم بالجمعة وإنما قال صليت ظهرا لقيام الظهر مقامها والأفلا معنى لصلاة الجمعة ظهرا فكان الظاهر أن يقول صلى الظهر ويمكن أن يقال المراد صليت الصلاة ظهرا (قوله) فإن خرج الوقت الخ) فلو مندوا الأولى حتى تحققوا أنه لم يبق ما يسع الثانية لم تنقلب ظهرا إلا بعد خروج الوقت على الصحيح عند الرملى كما شمله كلام المصنف قياسا على ما لو حلف لياكلن هذا الطعام غدا فالتفقه قبل الغد فإنه لا يحنث إلا بعد مجيئ الغد وقال ابن حجر انقلبت ظهرا من الآن والمعتمد الأول عند الشيخ الزبائدى وقول الشارح أى جميع وقت الظهر بما يؤيده (قوله) أو عدمت الشروط) وفى بعض النسخ وعدمت الشروط بالواو وهى بمعنى أو كفى بالنسخة الأولى والمراد عدمت شروط صحتها أو بعضها كان فقد العدد أو الاستيطان أو الابنية (قوله) يقينا أو ظنا) بخبر عدل وقوله وهم فيها أى والحال أنهم فيها (قوله) صليت ظهرا) أى أتموا الصلاة ظهرا فانتقلبت الصلاة ظهرا من غير نية منهم لها وقوله بناء الخ أى على ماضى منها فلا يستأنفونها ويسر الإمام بالقراءة حينئذ (قوله) سواء أدركوا منها ركعة أم لا) أى لم يدركوا منها ركعة فلا يتوهم من أدرك الركعة أدراك الجمعة بل متى خرج الوقت ولو قبل السلام أتموها ظهرا (قوله) ولو شكا وفى وقتها الخ) هذا محترز قوله يقينا أو ظنا وقوله وهم فيها أى والحال أنهم فيها بخلاف ما لو شكا فى خروج وقتها قبل الدخول فيها فانهم يصلون ظهرا كما مر (قوله) أتموها جعة) أى أتموا الصلاة جعة لأن الأصل بقاء الوقت مع تلبسهم بها فالأصل استمرارها (قوله) على الصحيح هو المعتمد وقيل يتمونها ظهرا وهو خلاف الصحيح (قوله) وفرائضها الخ) تعبيره هنا بالفرائض وفيما تقدم بالشرائط تفنن لأن المراد بالفرائض الشروط فإن الفرض والشرط يجتمعان فى أن كلا لا بد منه وبالجملة فالشكل شروط فلو جعل المصنف فيما مر شرائط فعلها ستة وعطف ما هنا على ما تقدم لكان أولى وأنسب كما تقدم التنبيه عليه لكنه فعل هكذا تنشيطا للطالب لأنه إذا انتقل عما عنون عنه بالشرائط إلى ما عنون عنه بالفرائض حصل له نشاط (قوله) ومنهم من عبر عنها بالشروط) وهو الجمهور وتعبيرهم بها هو الوجه الوجه لكن قد عرفت أن تعبير المصنف بالفرائض للتفنن لأن المراد بها الشروط فلا اختلاف فى المعنى بل فى مجرد التعبير (قوله) ثلاثة) تضم للثلاثة السابقة فتصير الجملة ستة وتقدم أنه زيد عليه شرطان فيكون المجموع ثمانية (قوله) أحدها وثانيها الخ) جعل الشارح الأول والثانى الخطبتين والثالث أن تصلى ركعتين فى جماعة وجعل الشيخ الخطيب الأول الخطبتين والثانى أن تصلى ركعتين

مترط أن تقع الجمعة كلها فى الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها بأن لم يبق منه ما يسع الذى لا بد منه فيها من خطبتيها وركعتيها صليت ظهرا (فإن خرج الوقت أو عدمت الشروط) أى جميع وقت الظهر يقينا أو ظنا وهم فيها (صليت ظهرا) بناء على ما فعل منها وفانت الجمعة سواء أدركوا منها ركعة أم لا ولو شكا وفى خروج وقتها وهم فيها أتموها جعة على الصحيح (وفرائضها) ومنهم من عبر عنها بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانيها

والثالث أن تقع في جماعة ولو في الركعة الأولى وفي صنع الشيخ الخطيب كما قاله بعضهم نظر لان العدد لم يعدوه شرطاً في صلاة من الصلوات ومحل الشرطية في كلام المصنف قوله في جماعة فتدبر (قوله خطبتان) خبر الصحيحين أنه ﷺ كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما وكان في صدر الاسلام بعد الصلاة فقدم دحية الكلبي بشجارة من الشام والنبي ﷺ يخطب للجمعة وكانوا يستقبلون العير بالطبل والتصفيق فانفضوا الى ذلك وتركوا النبي قائماً ولم يبق منهم الا ثنا عشر وقيل ثمانية وقيل أر بعون فقال والذي نفسي بيده لو انصرفوا جميعاً لاضرم الله عليهم الوادي ناراً ونزلت الآية واذا رأوا تجارة أو هواً انفضوا اليها وتركك قائماً الى آخرها وخص مرجع الضمير بالتجارة لأنها المقصودة وقيل في الآية حذف والتقدير أو هواً انفضوا اليه وحولت الخطبة قبل الصلاة من حينئذ فقول الشيخ الخطيب ولم يصل ﷺ الا بعد هما أي بعد نزول الآية وأما ما قبله فكان يصلي قبلهما قال أئمتنا وخلة الخطب المشروعة عشرة خطبة الجمعة وخطبة عيد الفطر وخطبة عيد الاضحى وخطبة الكسوف وخطبة الخسوف وخطبة الاستسقاء وأربع في الحج احداها بمكة في اليوم السابع من ذي الحجة المسمى يوم الزينة ثانياً بنمرة في اليوم التاسع المسمى يوم عرفة ثالثاً بمكة في اليوم العاشر المسمى يوم النحر رابعاً بمكة في الثاني عشر المسمى يوم النفر الاول وكأها بعد الصلاة الا خطبتين الجمعة وعرفة قبلها وما عدا خطبة الاستسقاء فتجوز قبل الصلاة وبعدها وكأها اثنتان الا الثلاثة الباقية في الحج ففردا ويسن في الخطبتين كونهما على منبر فان لم يكن فعلى مرتفع واتخاذ المرقى بدعة حسنة حدثت بعد الصدر الاول على أنه ورد أنه ﷺ أمر من يستنصت له الناس في خطبة منى في حجة الوداع وهذا شأن المرقى فلا يدخل في حد البدعة أصلاً ويسن للخطيب أن يسلم على من عند المنبر أو المرتفع وأن يقبل عليهم اذا صعد المنبر أو نحوه وانتهى الى الدرجة التي تسمى بالمستراح وأن يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن واحد للاتباع في الجميع ويسن أن تكون الخطبة فصيحة جزلة قريبة للفهم لا مبتذلة ركيكة ولا غريبة وحشية الا لا يتفجع بها أكثر الناس متوسط لان الطول يمل والقصر يخل ولا ينافي ذلك خبر مسلم أطياوا الصلاة وأقصرها الخطبة لان المراد قصرها بالنسبة للصلاة مع كونها متوسطة في نفسها وأن لا يلتفت في شيء منها بل يستمر مقبلاً عليهم الى فراغها ويسن لهم أن يقبلوا عليه مستمعين له لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا بنا على أنها نزلت في الخطبة وسميت قرآناً لاشتغالها عليه والامر في الآية محمول على الندب فلا يحرم الكلام في حال الخطبة لانه ﷺ قال لمن سألته متى الساعة ما أعددت لها فقال حب الله ورسوله فقال ﷺ انك مع من أحببت ولم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت فدل ذلك على جواز الكلام بل قد يجب كإندار أعجمي ونحوه عند خشية وقوعه في مهلكة ولم تنفعه الإشارة وكرد السلام وان كان ابتداءه مكروهاً لان عدم مشروعيته لعارض وقد يسن كنشيت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي ﷺ عند قراءة الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي وكذا عند ذكر اسمه ولو من غير الخطيب وان صرح القاضي أبو الطيب بكرهته والمعتمد ما اقتضاه كلام الروضة من اباحتها وهذا فيمن يسمع الخطبة أما من لم يسمعها الصم أو بعد الاولى له أن يشتغل بالذكر والقراءة ويسن أن يشتغل بسراره بنحو سيف وشمس بحرف المنبر وأن يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص وأن يقرأها فيه أيضاً وأن يقيم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة ويبادر الخطيب لبليغ المحراب مع فراغه من الإقامة فيشرع في الصلاة وأن يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة الجمعة وفي الثانية بعد الفاتحة المنافقين جهراً أو سبوح اسم ربك في الاولى وهل أتاك حديث الغاشية في الثانية لانه ﷺ كان يقرأها تين في وقت وهاتين في وقت فهما ستان ومثل الامام في ذلك من لم يسمع قراءته بعض السور المذكورة أولى من غيره الا ان اشتمل على ثناء كآية الكرسي فيكون ذلك أولى (قوله يقوم الخ) هذا من شروط الخطبة وسياق بقيتها وانما جعل القيام هنا شرطاً في الصلاة ركناً لان مسمى الخطبة الاقوال فقط والقيام فعل فلا يعد ركناً منها وانما يعد شرطاً ومسمى الصلاة أقوال وأفعال وهو فعل منها فلذلك عد ركناً منها وقوله أي الخطيب أي القادر على القيام وأما العاجز عنه فيجلس فيهما فان عجز عن

(خطبتان يقوم)
أي الخطيب

الجلوس أيضا اضطجع فان عجز عن الاضطجاع استلقى كافي الصلاة وسيد كر بعض ذلك الشارح بقوله ولو عجز
 عن القيام الخ (قوله فيهما) أي في الخطبتين جميعا (قوله ويجلس بينهما) هذا من شروط الخطبة كالذي قبله وتقدم
 أنه يسن أن يكون جالوس بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص وأن يقرأها فيه أيضا (قوله قال المتولى بقدر
 الطمأنينة بين السجدين) انما خص ذلك بالذكر لان ههنا جالوسا كالجلوس بين السجدين والافلاتة قيد الطمأنينة
 بكونها بين السجدين وهذا أوضح مما قاله المحشي (قوله ولو عجز عن القيام الخ) أي ولو بحسب ما يظهر لنا كما
 يشير اليه الشارح بقوله ولو مع الجهل بحاله فلو تبين أنه كان قادرا على القيام فان صلى من قيام أو طرأه العجز
 في الصلاة حقيقة وصلى قاعدا صححت الخطبة والصلاة سواء كان من الاربعين أو زائدا عليهم عند الرمي واشترط
 الزيادة كونه زائدا على الاربعين بخلاف ما وصلى من قعود وتبين أنه كان قادرا على القيام في الصلاة فانها لا تصح
 والفرق أن الخطبة وسيلة للصلاة مقصد ويغترف في الوسائل مالا يغترف في المقاصد (قوله أو مضطجعا) أي
 مع العجز عن القعود وكان الاولى للشارح أن يصرح بذلك وكذا لو خطب مستقليا مع العجز عن الاضطجاع
 كما في الصلاة فاسقطوا هنا الاستلقاء والظاهر بحديثه هنا كما قاله الشبراملسي (قوله صح) أي المذكور من الخطبة
 المفهومة من الفعل وهو خطب وتصح خطبة العاجز ولو مع وجود القادر لكن الاولى للعاجز أن يستنوب القادر
 (قوله وجاز الاقتداء به) أي في الصلاة بان صلى من قعود أو اضطجاع أو استلقاء فيجوز الاقتداء به مع ذلك
 كله (قوله ولو مع الجهل بحاله) أي سواء كان مع العلم بحاله أو مع الجهل به لكن قد عرفت التفصيل فيما لو تبين
 حاله فتنبه له (قوله رحيث خطب قاعدا) أي لعذر وكذا لو خطب مضطجعا أو مستقليا فيما يظهر فيفصل
 في ذلك كله بسكتة وجوبا (قوله لا باضطجاع) فلا يكفي ما لم يشتمل على سكتة والا كفي (قوله وأركان
 الخطبتين خمسة) أي اجمالا والافهية ثمانية تفصيلا لتكرار الثلاثة الاول فيهما ولو سرد الخطيب الاركان أولائم
 أعادها بمسبوطة كما اعتيد الآن اعتد بما أتى به أو لا وما أتى به ثانيا بعد ثانيا كيدافلا يضر الفصل به وان طال كما يحتمل ان
 قاسم (قوله حمد الله تعالى) أي ولو في ضمن آية كافي قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل
 الظلمات والنور حيث قصده فقط فان قصد قراءة الآية أو قصدها معا أو أطلق كفت عن قراءة الآية وانما لم
 تكف عنهما فيما لو قصدهما مع إعلان الشيء لا يؤدي به فرضان مقصودان ويجري هذا التفصيل فيما لو أتى بآية
 تتضمن الوصية بالتقوى ولو أتى بآيات تشتمل على الاركان ماعدا الصلاة لعدم آية تشتمل عليها لم تكف لانها
 لا تسمى خطبة (قوله ثم الصلاة الخ) قد يستفاد من عطفه بالحرف المرتب هنا وفيما بعده دون الباقي وجوب الترتيب
 في الاركان الثلاثة التي هي الحمد والصلاة على النبي ﷺ والوصية بالتقوى بخلاف الركبتين الباقيين وهو قول
 ضعيف والاصح أن الترتيب سنة وعبارة الخطيب وسن ترتيب أركان الخطبتين بان يبدأ بالحمد لله ثم الصلاة على النبي
 ﷺ ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى عليه السلف والخلف وانما لم يجب لحصول المقصود بدونه انتهت
 (قوله على رسول الله) وتندب الصلاة على الآل والصحب مع الصلاة عليه ﷺ وقد نقل عن القمولى أن خطبه
 المروية عنه ليس فيها صلاة عليه لكن في شرح الرملي ما يقتضي خلافه حيث قال في الاستدلال على
 تعيين لفظ الحمد والصلاة للاتباع ثم قال وسئل الفقيه اسمعيل الحضرمي هل كان النبي ﷺ يصلي على نفسه فقال
 نعم لكن هذا محتمل لان يكون في غير الخطبة (قوله ولفظهما متعين) أي من حيث مادتهما وان لم تكن
 مصدرا فتشمل المشتقات فيكفي في الحمد أنا حمد الله وحمدت الله ويكفي في الصلاة عليه ﷺ أنا صل وأصلى
 على رسول الله أو نحو ذلك ولفظ الجلالة متعين ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي أحمد والنبي أو الماحي أو الحاشر أو نحو
 ذلك ولا يكفي الضمير وان تقدم له مرجع كما صرح به في الانوار خلافا لمن وهم فيه وانما تعين لفظ الجلالة دون لفظ محمد
 لان لفظ الجلالة له منزلة على سائر أسمائه تعالى لاختصاصه به تعالى اختصاصا تاما ولفظهم جميع صفات الكمال عند ذكره
 كما نص عليه العلماء ولا كذلك لفظ محمد فأداه سم (قوله ثم الوصية بالتقوى) ظاهره أنه لا بد من الجمع بين الخ
 على الطاعة والزجر عن المعصية لان التقوى امتثال الاوامر واجتناب النواهي وليس كذلك بل يكفي أحدهما

(فيهما) ويجلس
 بينهما) قال المتولى
 بقدر الطمأنينة بين
 السجدين ولو عجز
 عن القيام وخطب
 قاعدا أو مضطجعا
 صح وجاز الاقتداء
 به ولو مع الجهل
 بحاله وحيث خطب
 قاعدا فصل بين
 الخطبتين بسكتة
 لا باضطجاع وأركان
 الخطبتين خمسة حمد
 الله تعالى ثم الصلاة
 على رسول الله
 ﷺ ولفظهما متعين
 ثم الوصية بالتقوى

على كلام ابن حجر واعتمد الرملى أنه لا بد من الحث على الطاعة ولا يكفي الاقتصار على الزجر عن المعصية هكذا
 نقل عنه لكن الشبراملى حمل كلامه في شرحه على ما يقتضيه كلام ابن حجر ولا يكفي مجرد التحذير من الدنيا
 وغرورها اتفاقاً (قوله ولا يتعين لفظها) أى من حيث المادة فلا تتعين بل يكفي ما يقوم مقامها نحو أطيعوا الله
 وراقبوه أو عالم يتعين لفظها لأن الغرض منها الوعظ والحث على الطاعة وهو حاصل بغير لفظها (قوله على الصحيح)
 ومقابلته أنه يتعين لفظ الوصية قياساً على الحمد والصلاة وهذا الخلاف في لفظ الوصية وأما لفظ التقوى فحكى بعضهم
 القطع بعدم تعيينه كما في شرح الرملى (قوله وقراءة آية) أى مفهومة معنى مقصوداً كالوعد والوعيد والوعظ ونحو
 ذلك لا كتم نظر وظاهره أنه لا يكفي بعض آية وإن طال والمعتمد أنه يكفي كما يحسنه الإمام ويؤيده قول البويطى
 ويقرأ شيئاً من القرآن ويسن أن يقرأ سورة ق كل جمعة لخبر مسلم كان النبي ﷺ يقرأ سورة ق في كل جمعة على
 المنبر ويكفي في أصل السنة قراءة بعضها ولو لم يحسن شيئاً من القرآن أتى ببديل الآية من ذكر أو دعاء فإن عجز وقف
 بقدرها والكلام حيث لم يوجد من يحسنها غيره (قوله في أحدهما) فتكفي في الأولى أو في الثانية والأولى أولى
 لتسكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثانية فيحصل التعادل بينهما فإنه حينئذ يكون في كل منهما أثر بعة
 أركان (قوله والدعاء للمؤمنين والمؤمنات) هذا هو الأكل لما فيه من التعميم والأفول يخص الحاضرين كقوله
 للحاضرين رحمكم الله كفى بل يكفي تخصيص أر بعين منهم بخلاف ما لو خص دون أر بعين أو غير الحاضرين ولو لم
 يذكر المؤمنين دخلن تغليباً ويتعين كونه بأخرى فلا يكفي الذي سوى ولو مع عدم حفظ الأخرى كذا قال بعضهم
 لكن القياس كما قال الأطفهجي أنه يكفي الذي سوى عند العجز عن الأخرى ولا يسن الدعاء للسلطان بعينه كما
 في شرح المنهجي بل مقتضى نص الشافعى كراهته لقوله ولا يدعو في الخطبة لأحد بعينه فإن فعل ذلك كرهته اه
 والمختار كما في المجموع أنه لا بأس به فقول الحشى تبعاً للقلوبى ويسن الدعاء للسلطان بعينه ضعيف ولا يجوز وصفه
 بالصفات الكاذبة المشتملة على المجازفة بالضرورة كما قاله ابن عبد السلام ويسن الدعاء لأئمة المسلمين وولاة الأمور
 بالصلاح والإعانة بالحق والقيام بالعدل ونحو ذلك (قوله في الخطبة الثانية) فلا أتى به في الخطبة الأولى لم يعتد به (قوله
 ويشترط الخ) جملة شروط الخطبتين اثنا عشر شرطاً السماع والسمع وأما الاسترارة وطهارة الحدث والخبث
 وكونهما بالبرية وكون الخطيب ذكراً والقيام فيهما القادر عليهما والجلوس بينهما وتقدمها على الصلاة ووقوعهما في
 وقت الظهر وفي خطة أبنية وغالب هذه الشروط يعلم من المتن والشرح ولا يشترط في سائر الخطب إلا السماع والسمع
 وكون الخطيب ذكراً وكون الخطبة عربية ومحل اشتراط العربية أن كان في القوم عربى والا كفى كونها بالعجمية
 الأفي الآية فلا بد فيها من العربية ويجب أن يتعلم واحد من القوم العربية فإن لم يتعلم واحد منهم عصوا كلهم ولا تصح
 جمعهم مع القدرة على التعلم (قوله أن يسمع الخطيب الخ) أى بالفعل بأن يرفع صوته بحيث يسمعون ولو أصغوا إليه
 وإن لم يسمعوا بالفعل لعرض لفظ لأن المقصود وعظهم وهو لا يحصل إلا بذلك فعلم أنه يشترط السماع باللفظ
 والمراد برفع صوته يشترط أيضاً سماعهم ولو بالقوة فلا يكفي الأسرار ولا حضورهم بالسمع أصم أو بعلى في النوم
 خلاف فقتضى كلام الشبراملى أنه كالأصم وجعله القليوبى كاللغط وتبعه الحشى وضعفوه فالمعتمد أنه يضر كالأصم
 نعم لا يضر صمم الخطيب على المعتمد لأنه يعلم ما يقول وإن لم يسمعه (قوله أركان الخطبة) مقتضاه أنه لا يضر الأسرار
 بغير الأركان وينبغي كما قاله الشبراملى أن محله إذا لم يطل الفصل به أو لا كان كالكسوت الذى يطول به الفصل فيضر
 (قوله لار بعين) أى ولو بالخطيب لكن قد علمت أنه لو لم يسمع الخطيب لصمم لم يضر على المعتمد ولذلك قال بعضهم
 أن يسمع تسعاً وثلاثين من أهل السكالم لأن الأصح أن الإمام من الار بعين (قوله تنعقد بهم الجمعة) فلا عبرة بسماع
 من لا تنعقد بهم الجمعة (قوله ويشترط الموالاة) والأوجه ضبطها بالعرف وضبطها الرافعى بما في جمع الصلاتين ولا يقطع
 الموالاة الوعظ إن طال وكذا قراءة وإن طال حيث تضمنت وعظاً خلافاً لمن أطلق القطع بها فإنه غفلة عن كونه ﷺ
 كان يقرأ في خطبته ق كما تنقسم (قوله بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين) أى وبينهما وبين الصلاة ولو ذكر الشارح

ولا يتعين لفظها على
 الصحيح وقراءة آية
 في أحدهما والدعاء
 للمؤمنين والمؤمنات
 في الخطبة الثانية
 ويشترط أن يسمع
 الخطيب أركان
 الخطبة لار بعين
 تنعقد بهم الجمعة
 ويشترط الموالاة بين
 كلمات الخطبتين

ذلك أيضا لكان أولى لان المعتبر الموالاة في المواضع الثلاث وهي بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة خلافا لما يوهمه كلام الشارح من الاقتصار على موضعين (قوله فلو فرق الخ) تفريع على المفهوم وقوله بين كلماتها وكذا بين الخطبتين وكذا أيضا بينهما وبين الصلاة كما علمته مما مر (قوله ولو بعذر) أي كنوم وانحاء (قوله ويشترط فيها ستر العورة) أي في حق الخطيب لافي حق سامعيه فلا يشترط سترهم وكذا طهرهم وأغربهم من اشترط ذلك كما قاله الأذرعى وإنما اشترط ذلك في حق الخطيب لان الخطبتين بمنزلة ركعتين كما قيل وهو متلبس بفعالهما بخلاف السامعين والظاهر صحة خطبة العاجز عن السيرة دون العاجز عن طهر الحدث أو الخبث (قوله وطهارة الحدث والخبث الخ) فلو بان حدث الخطيب بعد الخطبة لم يضر وكذا لو بان ذنبا حسنة خفية تخبر بها على امام الصلاة في الجمعة وقضية ذلك التخريج اشترط كونها زائدة على الاربعين وبه قال الزيدى لكن نقل القليوبي عن الرملى خلافا وهو المتبع كما قال ابن قاسم لان صلاته باطلة فلا يصح عده من الاربعين بخلاف خطبته فانها صحيحة ولو أحدث في الاثناء وجب الاستئناف ولا يجوز له البناء بنفسه وان طهر عن قرب لانها عبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة بخلاف ما لو أحدث بينهما وبين الصلاة وطهر عن قرب فانه لا يضر ولو استناب حالامن يدنى على فعله ممن حضر صرح لان الاستخلاف جائز كما هو ظاهر (قوله في ثوب وبدن ومكان) وكذا ما يتصل بها كسيف وعكازة ومنه المنبر فلو كان فيه نجاسة كالعلاج المأخوذ من عظم الفيل كما يقع كثيرا فان كانت النجاسة في الموضع الذي تحت يده أو رجليه ضرر مطلقا وان كانت في غيره وقبض على محل طاهر منه فان كان ينجر بجره ضرا أيضا والا فلا (قوله الثالث من فرائض الجمعة أن تصلى الخ) محل الشرطية قوله في جماعة على ما صنفه الشارح وتقدم أن الشيخ الخطيب جعل قوله أن تصلى ركعتين شرطا وقوله في جماعة شرطا آخر وفيه نظر كما مر (قوله بضم أوله) أي وفتح ثالثه مشددا فهو بالبناء للجهر (قوله في جماعة) أي ولو في الركعة الاولى فقط فلو صلاوا جماعة في الركعة الاولى ونووا المفارقة في الثانية وأتموا منفردين صحت الجمعة فالجماعة انما تشترط في أولها بخلاف العدد فلا بد من دوامه الى تمامها فلو بطلت صلاة واحد منهم كان أحدث قبل سلامه بطلت صلاة الجميع وان كانوا قد سلموا وذهبوا الى بيوتهم وبهذا يلغز فيقال لنا شخص أحدث في المسجد فبطلت صلاة من في البيت كما مر (قوله ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين) أي لانهما شرط وشأن الشرط التقدم على المشروط (قوله بخلاف صلاة العيد فانها قبل الخطبتين) قد تقدم أن كل الخطب بعد الصلاة الا خطبتى الجمعة وعرفة فانهما قبلها وخطبة الاستسقاء يجوز كونها قبلها وبعدها (قوله وهياتها) أي سننها المطاوعة لها فالمراد بالهيئة هنا السنة المطاوعة بالجمعة لا السنة التي لا تجبر بسجود السهو لان ما ذكره من الهيئات هنا خارج عن الصلاة فلا يتوهم جبره بسجود السهو حتى يصح نفيه (قوله وسبق معنى الهيئته) أي السنة التي لا تجبر بسجود السهو وكلام الشارح قد يشعر بان ما سبق مراده هنا وليس كذلك لما علمت فكان الاولى بل المتعين اسقاط ذلك (قوله أربع خصال) أي بعد التطيب مع أخذ الظفر خصلة واحدة كما يقتضيه صنيع الشارح ويصح عد الغسل وتنظيف الجسد خصلة واحدة وهذا أظهر من صنيع الشارح المراد أن المذكور منها هنا أربع خصال فلا ينافي أنها تزيد عليها فغنى قراءة السكف يومها وليلتها بقوله عليه السلام من قرأ سورة السكف في يوم الجمعة أضأه من النور ما بين الجمعتين وروى البيهقي من قرأها ليلة الجمعة أضأه من النور ما بين البيت العتيق ومنها كثرة الدعاء يومها وليلتها لان في يومها ساعة اجابة فيرجى أن يصادفها لقول الشافعي بلغنى أن الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة ومنها كثرة الصدقة وفعل الخير في يومها وليلتها وكثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في يومها وليلتها خبرا كثيرا من الصلاة على يوم الجمعة وليلة الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرة وعين أي هرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفرت له ذنوب ثمانين سنة ومنها التبكير اليها غير امام لخبر الشيخين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي كغسلها ثم اح في الساعة الاولى فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بعرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا قرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة الحديث

فلو فرق بين كلماتها ولو بعذر بطلت ويشترط فيها ستر العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث من فرائض الجمعة (أن) تصلى بضم أوله (ركعتين في جماعة) تنعقد بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العيد فانها قبل الخطبتين (وهياتها) وسبق معنى الهيئته (أربع خصال

أما الإمام فيسن له التأخير (قوله أحدها) أي الخصال الأربع (قوله الغسل) أي لحديث إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وروى غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي متأكد بدليل خبر من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت أي فبالرخصة أخذ ونعمت الخصلة الوضوء من اغتسل فالغسل أفضل أي ومن اغتسل مع الوضوء فالغسل معه أفضل من الاقتصار على الوضوء ولو تعارض الغسل والتبكير قدم الغسل لأنه قيل بوجوبه وبدله كذلك فيقدم على التبكير فيما لو تعارض كما ارتضاه البشيشي ويندب الوضوء لذلك الغسل كسائر الأغسال ولا يبطل هذا الغسل حدث ولا حنابة لكن تسن أعادته كذا في العباب وتعقبه ابن حجر في شرحه بان عبارة المجموع مصرحة بعدم استحباب أعادته للحدث بل محتملة لعدم استحباب أعادته للحنابة واعتدله سم على التحفة (قوله لمن يريد حضورها) أي بخلاف من لم يرد حضورها فلا يسن له وفارق غسل الجمعة غسل العيد حيث لم يختص بمن يريد حضوره بان غسل الجمعة للتنظيف ودفع الأذى عن الناس وغسل العيد للزينة وظاهر السرور (قوله من ذكر أو أتى الخ) بيان لمن يريد حضورها وعلم من ذلك أنه لا فرق بين من يجب عليه ومن لا يجب عليه (قوله ووقت غسلها) أي ابتداءه وقوله من الفجر الثاني أي لأنها مضافة إلى اليوم (قوله وتقرى به من ذهابه أفضل) أي لأنه أفضى إلى المقصود من انتفاء الرائحة الكريهة (قوله فان عجز عن غسلها تيمم بنية الغسل لها) فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة وإنما تيمم بدلا عنه لأن المقصود من الغسل النظافة والعبادة فإذا قامت تلك بقيت هذه (قوله والثاني) أي من الأربع خصال (قوله تنظيف الجسد) أي تنقيته من الدنس ولومن داخله وكذلك يسن تنظيف الثياب وهذه الأمور لا تختص بالجمعة بل تسن لكل من يريد حضور مجمع من مجامع الناس لكنها في الجمعة أشد استحبابا قال الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه من نظف ثوبه قبل همه ومن طاب ريحهم زد عقله (قوله باز إلى الريح الكريهة منه) أي من الجسد (قوله كصنان) هو ريح كريهة يكون تحت الأبط ودخل بالكاف بخرو ونحوه (قوله فيتعاطى مايزيله) أي بان يلطخ موضعه بالمرتك الذهبي ونحوه في الحمام (قوله من مرتك) بيان لما يزيله وقوله ونحوه أي كطين وليمون (قوله والثالث) أي من الخصال الأربع (قوله لبس الثياب البيض) ومنها العمامة ويسن أن تكون جديدة فان لم تكن جديدة سن أن تكون قريية منها ويسن أن يزيدها الإمام في حسن الهيئة للتابع ولا منه منظور إليه والاكمل أن تكون ثيابه كلها بيضاء وان لم تكن كلها فاعلاها أو يطلب ذلك حتى في غير يوم الجمعة لاطلاق خبر البسوا من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم نعم المعتبر في العيد الأعلى في الثمن لأنه يوم زينة حتى لو كان يوم الجمعة يوم عيد راعى يوم العيد في جميع نهاره على المعتمد (قوله فانها أفضل الثياب) ويلبسها ماصغ قبل نسجه بخلاف ماصغ بعده فلبسه خلاف الأولى على المعتمد وقيل بكرهته وعلل بأنه ﷺ لم يلبسه وردانهم ذكره أنه ﷺ كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته (قوله والرابع) أي من الخصال الأربع (قوله أخذ الظفران طال) أي غير محرم حرمة ذلك في حقه وغير مريد تضحية في عشر ذي الحجة لكرهة ذلك في حقه ومثل يوم الجمعة في سن ذلك يوم الخميس ويوم الاثنين دون بقية الأيام وإلى ذلك أشار بعضهم بقوله

قص الظافر يوم السبت آكلة * تبدو وفيما يليه يذهب البركة
وعالم فاضل يبدو بتلوها * وان يكن في الثلاثا فاحذر الهلكة
ويورث السوء في الأخلاق رابعها * وفي الخميس الغني يأتي لمن سلكه
والعلم والحلم زيدا في عروبتها * عن النبي روينا فافتقروا نسكه

هكذا اشتهرت هذه الآيات لكن قال ابن حجر وقد اشتهر على السنة الناس أشعار منسوبة لبعض الأئمة في فعل ذلك وأيامه وكلها زور وكذب وما قاله في الأنوار من أنه يستحب قلم الظافر في كل عشرة أيام جرى على الغالب والعبارة بطولها عادة ويكره الاقتصار على تقليم يد واحدة أو رجل كذلك كلبس نحو فعل واحدة لغير عذر واختلف في كيفية ذلك والمعتمد أنه يبدأ في تقليم اليدين بسبابة يمينه إلى خنصرها ثم إبهامها ثم خنصر يساره إلى إبهامه وفي تقليم الرجلين بخنصر اليمنى إلى خنصر اليسرى على التوالي لكن ذهب الغزالي إلى أنه يبدأ بسبابة يمينه ثم الوسطى

أحدها (الغسل) لمن
يريد حضورها من
ذكر أو أتى حرأو
عبد مقيم أو مسافر
ووقت غسلها من
الفجر الثاني وتقرى به
من ذهابه أفضل
فان عجز عن غسلها
تيمم بنية الغسل لها
(و) الثاني (تنظيف
الجسد) باز إلى الريح
الكريهة منه كصنان
فيتعاطى مايزيله من
مرتك ونحوه (و)
الثالث (لبس الثياب
البيضاء) فانها أفضل
الثياب (و) الرابع
(أخذ الظفر) ان
طال

ثم البنصر ثم الخنصر ثم خنصر اليسرى ثم بنصرها ثم الوسطى ثم السبابة ثم ابهامها ثم ابهام اليمنى ثم بخنصر الرجل اليمنى الى خنصر الرجل اليسرى حكاه في المجموع عنه وقال انه حسن الاناخير ابهام اليمنى فينبغي أن يقامها بعد خنصرها وبه جزم في شرح مسلم وهو المعتمد كما علمت وقال ابن الرفعة الاولى مخالفتها لخبر من قص أظفارهم مخالفا لم يرف في عينيه ومدافسره جماعة منهم أبو عبد الله بن بطة بان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الابهام ثم البنصر ثم السبابة ثم ابهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر والى هذا الترتيب أشار بعضهم بقوله في قص يني ربت خوا بس * أو حسب اليسرى وباء خامس

والخبر المذكور هو في كلام غير واحد لكن قال الحافظ السخاوي لم أجده بمكان ونقله الحافظ الدمياطي عن بعض مشايخه وبالمثبت خبر فرقه فارق الله همومكم ويسن غسل رؤس الاصابع بعد القص لما قيل ان الخك بالاظفار قبل غسلها يضر بالجسد (قوله والشعر كذلك) أي ان طال (قوله فينتف ابطة) أي شعرا بطة فهو على تقدير مضاف فالسنة فيه التفت لا الخلق لكن ان عجز عن تفتة حلقه ولذلك حكى عن الامام الشافعي رضي الله عنه أنه كان يحلقه ويقول قد علمت أن السنة تفتة لكن لأقوى على الوجع (قوله ويقص شار به) أي حتى تبدو حرة الشفة وهو المراد بالاحفاء في خبر الصحيحين ويكره استئصاله وكذا حلقه ونوزع فيه بصحة وروده في الخبر ولهذا ذهب اليه الأئمة الثلاثة على ما قيل وأجيب بأن ذلك واقعة حال فعلية على أنه يمكن أنه عليه السلام كان يقص منه ما يمكن قصه ويحلق منه ما لا يمكن قصه وبذلك يجمع بين الخبرين وقد جرى عليه بعض المتأخرين وكره الحب الطبري تفت شعرا الانف بل يقصه لحديث فيه بل في حديث ان في بقائه أمانا من الجذام وينبغي أن يحله ما لم يحصل منه تشويه والاندب قصه كما قاله الشبراملسي (قوله ويحلق عاتته) ويقوم مقامه قصها أو تفتها لكن السنة في حق الرجل حلقها وأما المرأة فيسن لها تفتها لما قيل ان الحلق يقوى الشهوة فالرجل به أولى لان شهوته ضعيفة والتفت يضعفها فالمرأة به أولى لان شهوتها قوية ويتعين عليها ازالها عند أمر الزوج لها بها وما قاله في الانوار من أنه يستحب حلقها كل أر بعين بوماجرى على الغالب والعبرة بطولها عادة ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال ويسن دفن ما يزيله من ظفر وشعر ودم (قوله والتطيب) أي استعمال الطيب وفي بعض النسخ والطيب وهو الذي عليه شرح الخطيب وأشار لتقدير المضاف بقوله أي استعماله لكنه لا يناسب قول شارحنا باحسن ما وجدته والمناسب له النسخة الاولى (قوله باحسن ما وجدته) وأولاه المسك (قوله ويستحب الانصات الخ) أي لسمع الخطبتين قال تعالى واذا قرى القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ذكر في التفسير انها نزلت في الخطبة وسميت قرآنا لاشتغالها عليه وصرفه عن الوجوب خبر أنه عليه السلام قال لمن قال متى الساعة ماذا أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من أحببت ولم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت فالامر في الآية للنذب جمعابين الدليلين فلا يحرم الكلام عندنا على الراجح أما من لم يسمع الخطبتين فيشتغل بالقراءة أو الذكرو هو أولى من السكوت ويحرم على من تلزمه الجمعة الاشتغال بنحو البيع من العقود والصنائع مما يشغل عن السعي الى الجمعة بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب حال جلوسه على المنبر لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فان باع حرم عليه مع الصحة لان المنع منه معنى خارج عنه وحرمة ما ذكر في حق من جلس له في غير الجامع أما من سمع النداء فقام قاصدا للجمعة فباع في طريقه او قعد في الجامع وباع فيه فلا يحرم عليه لكن يكره في الثانية ولتوابع اثنا أحدهما تلزمه الجمعة دون الآخر أتم كل منهما أما الاول فظاهر وأما الثاني فلا عاتته على الحرام ويكره ما ذكر بعد الزوال وقبل الاذان المذكور ولدخول وقت الوجوب (قوله وهو) أي الانصات وقوله السكوت مع الاصغاء أي القاء السمع الى الخطيب فاذا انفك السكوت عن الاصغاء فلا يسمى انصاتا (قوله وقت الخطبة) أي في وقت قراءة الخطبة الاولى والثانية وما ذكر من سن الانصات في وقت الخطبة هو الجديد وما القديم فهو واجب وعليه فيحرم الكلام

والشعر كذلك
فينتف ابطة ويقص
شار به ويحلق
عاتته (والتطيب)
باحسن ما وجدته
(ويستحب الانصات)
وهو السكوت مع
الاصغاء (في وقت
الخطبة)

في وقت الخطبة اى حال ذكر أركانها فلا يحرم في غيرها قطعاً ولو حال الدعاء للملوك (قوله ويستثنى من الانصات أمور الخ) منها ما ذكره ومنها رد السلام على من سلم عليه وان كان ابتداءً مكرهاً * ومنها تسميت العاطس * ومنها الصلاة على النبي ﷺ عند سماع ذكره يستحبر رفع الصوت بها وان اقتضى كلام الروضة وأصلها اباحتها وصرح القاضي أبو الطيب بكرهته وتقدم أن المعتمد ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها (قوله منها انذار أعمر الخ) فيجب وكذا ما بعده وقوله ومن دب أى مشى وقوله مثلاً أى أو كلب عقور (قوله ومن دخل المسجد الخ) خرج بالمسجد غيره فان من دخله اذا أقيمت فيه الجمعة يجلس بلا صلاة لانه انما اغتفر لمن دخل المسجد في حال الخطبة ان يصلى ركعتين تحية المسجد ومعلوم أن غير المسجد لا تحية له ولا يكبر لمن دخل حينئذ تخطى الرقاب لانه ﷺ رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت وأنت اى تأنت وتأخرت الا امام او رجل صالح فلا يكره لهم التخطى لانهم ما يترك بهم ولا يتأذى الناس بتخطيهم ما وألحق بعضهم بالرجل الصالح الرجل العظيم ولو في الدنيا لان الناس يتسامحون بتخطيهم ولا يتأذون به ومن وجد درجة لا يصلها لا يتخطى واحداً واثنين أو أكثر ولم يرج سدها لا يكره له التخطى ليصل اليها وان وجد غيرها لتقصير القوم باخلاؤها لکن يسن له في الأكثر اذا وجد غيرها ان لا يتخطى فان رجا سدها كأن يتقدم أحد منهم اليها اذا اقيمت الصلاة كره له التخطى لكثرة الأذى ورجاء سدها وقد يجب التخطى كما اذا سبق الصبيان او العبيد او غير المستوطنين ثم حضر الكاملون ولم يسمعوا الخطبة مع البعد فيجب عليهم التخطى لسماع الخطبة (قوله والامام يخطب) أى والحال ان الامام يخطب وكذا بعد جالوسه على المنبر وقبل شروعه في الخطبة والفرق بين الكلام حينئذ والصلاة فان الكلام لا بأس به وان صعد الخطيب المنبر ما لم يتبدى في الخطبة ان قطع الكلام حينئذ بخلاف الصلاة ويستثنى من دخل آخر الخطبة فان غلب على ظنه انه ان صلاهما فاته تسكيرة الاحرام مع الامام تركهما ولا يقعد بل يستمر قائماً لئلا يكون جالسا في المسجد قبل التحية فالوصل في هذه الحالة استحب للامام أن يزدني كلام الخطبة بقدر ما يكملهما كما قاله ابن الرفعة ونص عليه في الأم وهو المعتمد (قوله صلى ركعتين) اى بنية تحية المسجد ان كان صلى في البيت سنة الجمعة والاؤها وحصلت التحية ولا يزبد على ركعتين بكل حال والأصل في ذلك خبر مسلم جاء سليك الغطفاني في يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فجلس فقال يا سليك قم فاركع ركعتين وتجاوز فيهما ثم قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما (قوله خفيفتين) اى بأن يترك التطويل فيهما عراً وقيل بان يقتصر فيهما على ما لا بد منه من الواجبات كما قاله الزركشى لأن يسرع فيهما قال ويدل له ما ذكره من انه لو ضاق الوقت فاراد الوضوء اقتصر على الواجبات وفيه نظر فان الفرق بينهما بين ما استدلل به واضح فالوجه الاول فان طولها بطلنا ومثله ما لو جلس الخطيب للخطبة بعد احرامه بهما فانه يخففهما (قوله ثم يجلس) اى فلا يصلى غير الركعتين لانه لا يزبد على الركعتين كما مر (قوله وتعير المصنف) مبتدأ وقوله يفهم الخ خبر (قوله ان الحاضر لا ينشئ صلاة ركعتين) اى سواء كانتا فرضاً أو نفلاً وتعير به بالركعتين جرى على الغالب فتحرم الصلاة مطلقاً حينئذ وان لم يسمع الخطبة بالكلية لاشتغاله بصورة عبادة حتى لو تذكّر فرضاً فلا يصلي به في هذا الوقت وان كان قضاؤه على الفور وتعير بعضهم بالنافلة جرى على الغالب ويلحق بالصلاة سجدة التلاوة والسكر وحيث حرمت الصلاة ونحوها فلا تعتقد (قوله سواء صلى سنة الجمعة) اى قبل الخطبة وقوله أو لاى أولم يكن صلاتها فلا يصليها حينئذ (قوله ولا يظهر من هذا المفهوم الخ) يعنى ان كلام المصنف انما أفهم أنه لا يصلى حينئذ ولم يفهم انه تحرم عليه الصلاة او نكراه (قوله لکن النووى الخ) هو المعتمد (قوله ونقل الاجماع عليها) اى على الحرمة * فائدة * عن سيدى عبدالوهاب الشعرانى نفعا الله به أن من واطب على قراءة هذين البيتين في كل يوم جمعة توفاه الله على الاسلام من غير شك وهما

الهي لست للفر دوس أهلاً * ولا أقوى على نار الجحيم

ويستثنى من
الانصات أمور
مذكورة في
المطولات منها
انذار أعمر أن يقع
في بثرو من دباله
عقرب مثلاً (ومن
دخل المسجد
والامام يخطب صلى
ركعتين خفيفتين
ثم يجلس) وتعير
المصنف بدخل يفهم
أن الحاضر لا ينشئ
صلاة ركعتين سواء
صلى سنة الجمعة
أولاً ولا يظهر من هذا
المفهوم أن فعلهما
حرام أو مكروه لكن
النووى في شرح
المهذب صرح
بالحرمة ونقل
الاجماع عليها عن
الماوردي

فهبلى تو بقوا غفر ذنوبى • فانك غافر الذنب العظيم

ونقل عن بعضهم أنها تقرأ خمس مرات بعد الجمعة

﴿فصل في بيان أحكام صلاة العيدين وما يطلب فيهما﴾ لما فرغ من الكلام على الفرائض مقدماً للصلاة الخمس لوجوبها في كل يوم وليلة شرع في الكلام على النوافل مقدماً منها العيدين لانها ما أكثر وقوعها من غيرهما وهما من خصوصيات هذه الامة ومثلها الاستسقاء والكسوفان كما قاله الجلال السيوطي وأول عيد وصلاته النبي ﷺ عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وكذلك عيد الاضحى شرع في السنة المذكورة والاصل في صلاته قوله تعالى ﴿فصل لربك انحرأى صل صلاة الاضحى وانحر الاضحية والعيد ما أخذ من العود لتكرره كل عام أو لعود الله فيه على عباده بالخير والسرور خصوصاً بغفران الذنوب ولذلك قيل ليس العيد لمن ليس الجديدين انما العيد لمن طاعته تزيد وليس العيد لمن تجمل باللباس والمركوب انما العيد لمن غفرت له الذنوب وأصله عود قلبه واوداه لوقوعها ساكنة اثر كسرة كافي ميزان وميقات وجعه أعياد وانما جاع بالياء مع ان الجمع يرد الاشياء الى أصولها للزومها في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعواد الخشب وجعل الله للمؤمنين في الدنيا عيدين في السنة وكل منهما بعدا كمال العبادة فعيد الاضحى بعدا كمال الحج، عيد الفطر بعدا كمال الصوم رمضان وأما يوم الجمعة فعيد في كل أسبوع وعيدهم في الجنة وقت اجتماعهم بر بهم فليس عندهم شيء الذن من ذلك كما قيل

وعندى عيد كل يوم أرى به • جمال يحياها بعين قريرة

وتسن التهنئة بالعيد ونحوه من العام والشهر على المعتمد مع المصاحفة ان اتحاد الجنس فلا يضافح الرجل المرأة ولا عكسه ومثلها الامر بالجيل وتسن اجابتهما بنحو تقبل الله مسكنكم أحياء كما الله مثاله كل عام وأتم بخير (قوله وصلاة العيدين سنة) أى لفعله ﷺ وكذلك عند الامام مالك فهي سنة عنده أيضاً وقال أبو حنيفة هي واجبة عين وقال الامام أحمد هي واجبة كفاية ويبدل لنا خبر هل على غيرها قال لا الا ان تطوع وأما قول الامام الشافعي من وجبت عليه الجمعة وجب عليه العيد فحتمول على التأكيدها فعلها بالمسجد أفضل لشرهه الالعنر كضيقة فيكرهه واذا خرج لغير المسجد استخلف ندياً من يصلحها بالضعفة ولا يخطب الخليفة لهم الا باذنه ويسن أن يذهب للصلاة في طريق طويل ماشياً بسكينة ويرجع في آخر قصير كالجمعة وأن يأكل قبلها في عيد الفطر ولو بالطريق والاولى أن يأكل تمر أو أن يكون وزراً وأن يمسك في عيد الاضحى حتى يصلي للاتباع فيها وليتميز يوم عيد الفطر عما قبله فان الاكل فيه كان حراماً وليعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته الذي كان في صدر الاسلام والشرب كالاكل ويكره له ترك ذلك كافي المجموع نقلاً عن النص (قوله أى الفطر) أى عيد الفطر من الصوم وقوله والاضحى أى وعيد الاضحى الذي تطلب فيه الاضحية وهو أفضل من الاول للنص عليه في قوله تعالى ﴿فصل لربك وانحر﴾ (قوله مؤكدة) أى لما وضعت ﷺ عليها فيكره تركها ولا يرد أنه ﷺ ترك صلاة عيد النحر في منى لانه لعارض وهو ما عليه من الاشغال فلا ينافي المواظبة مع انه لا دليل على أنه تركها لاحتمال انه صلاحاً فرادى (قوله وتشرع جماعة) فالجماعة مطلوبة فيها الا للحاج وان لم يكن ثبتي على المعتمد فتنس له فرادى لاشتغاله باعمال الحج ويكره كافي الانوار تعدد جماعاتها بلا حاجة وللإمام المنع منه ككل مكرهه (قوله ولنفردي) فلا تشترط لها الجماعة كما هو ظاهر ولا تسن الخطبة للنفردي وتسن أيضاً للصبي المميز فيطلب من وليه أمره بها ليفعلها في ثياب عليها (قوله ومسافر وحر وعبد وخنثى وامرأة) علم من ذلك أنها لا تتوقف على شروط الجمعة (قوله لاجيلة) أى وان لم تكن ذات هيئة وقوله ولا ذات هيئة أى وان لم تكن جيلة وهذا الاستثناء غير ظاهر لانه يقتضى أنه لا يسن لها صلاة العيدين وليس كذلك بل تسن لهما لكن لا يحضران خفي الاستثناء ان يكون من الحضور لامن السنة وأجاب بعضهم بانه استثناء من مقدر والتقدير فيحضر من ذكر صلاة العيدين لاجيلة ولا ذات هيئة أى فلا يحضران ويبدل على ذلك التقدير قوله أما العجوز فتحضر الخ (قوله أما العجوز الخ) مقابل للجميلة وقوله فتحضر أى باذن زوجها فهذا شرط أول وقوله في ثياب يثيها أى الثياب التي تلبسها في يثيها للمهنة والخدمة لاثياب الزينة وهذا شرط ثان وقوله بلا طيب شرط

﴿فصل وصلاة العيدين﴾ أى الفطر والاضحى (سنة مؤكدة) وتشرع جماعة ولنفردي ومسافر وحر وعبد وخنثى وامرأة لا جيلة ولا ذات هيئة أما العجوز فتحضر العبد في ثياب يثيها بلا طيب

ثالث فالشروط ثلاثة اخل الشارح بالاول وذ كر الاخيرين ولذلك قال في البهجة

قلت وتحضر العجوز * باذن زوجها يجوز

ان لم يكن لباسها مشهورا * أو صحبت طبيبا فلا حضورا

(قوله روقت صلاة العيد ما بين طلوع الشمس وزوالها) أى الزمن الذى بين ذلك ويكفى طلوع جزء من الشمس لكن يندب تأخيرها للارتفاع كرمح كما فعلها النبي ﷺ وللخروج من خلاف من قال لا يدخل وقتها الا بالارتفاع فهي مستثناة من سن فعل العبادة في أول وقتها ولو فعلها قبل الارتفاع كان خلاف الاولى على المعتمد وان قال شيخ الاسلام بانه مكروه ويسن البكور لغير الامام لياخذ مجلسه وينتظر الصلاة وأما الامام فيحضر وقت الصلاة ويسن أن يعجل الحضور في الاضحى ليتسع وقت التضحية ويؤخره قليلا في الفطر ليتسع وقت صدقة الفطر قبل الصلاة ولو ارتفعت الشمس لم يكره النفل قبلها لغير الامام وأما بعدها فان لم يسمع الخطبة فكذلك والا كره لانه يكون معرضا عن الخطيب بالكلية وأما الامام فيكره له النفل قبلها وبعدها لخالفته فعله ﷺ ولا شغاله بغير الاهم ويسن قضاؤها ان فاتت لانه يسن قضاء النفل للمؤقت ان خرج وقته نعم ان شهدوا بعد الغروب أو عدلوا بعده برؤية الهلال في الليلة الماضية صليت من الغداة أداء لتقصيرهم في تأخير الشهادة أو التعديل (قوله وهى) الضمير راجع الى صلاة العيدين فقول الشارح أى صلاة العيد أل فيه للجنس فيصدق بالعيدين ولعل عدول الشارح الى قوله أى صلاة العيدين أن يقول أى صلاة العيدين وان كان هو الظاهر من كلام المصنف لاجل قوله ركعتان فان صلاة العيدين معاً أربع ركعات كل واحدة على حدثها ركعتان (قوله ركعتان) أى بالاجماع وهى كسائر الصلوات في الاركان والشروط والسنن فان أراد الاقل اقتصر على ما يسن في غيرها فافعلها ركعتان كسنة الوضوء وان أراد الاكمل أتى بالتكبير الآتى (قوله يحرم بهما) أى بالركعتين وقوله بنية عيد الفطر أى كأن يقول نويت أصلي ركعتين سنة عيد الفطر لله أكبر وقوله أو الاضحى أى كان يقول نويت أصلي ركعتين سنة عيد الاضحى لله أكبر فلا بد من التعيين كما تقدم (قوله ويأتى بدعاء الافتتاح) أى نحو وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الخ ولا يفوت بالتكبير ويفوت بالتعوذ (قوله ويكبر في الركعة الاولى الخ) أى ان أراد الاكمل والافاقلها ركعتان كسنة الوضوء كما مر وعجله بعد دعاء الافتتاح وقبل التعوذ كما يعلم من كلام الشارح ويجهز بالتكبير وان كان مأموماً ولو في قصاتها لان القضاء يحكى الاداء ويرفع يده حذو منكبيه في كل تكبيرة كتكبيرة التحريم ولو الى الرفع مع موالاته التكبير لم تبطل صلاته وان لم يركب منه الاعمال الكثيرة لان هذا مطلوب فلا يضر نعم لو اقتدى بحنفى ووالى الرفع مع التكبير تبعاً لامامه الحنفى بطلت صلاته على المعتمد لانه عمل كثير في غير محله عندنا لان التكبير عندهم بعد القراءة في الركعة الثانية وأما في الاولى فقبل القراءة كما هو عندنا وقيل لا تبطل لانه مطلوب في الجملة فاغتفروا في غير محله وهذا التكبير من الهيئات فلو تركه لم يسجد للسجود وان كان تركه مكروهاً ولو تركه الامام ولو عمداً لا يأتى به المأموم بخلاف ما لو اقتدى بمصلى العيد بمصلى الصبح حيث يأتى به والفرق بينهما ان اتيان المأموم به دون الامام مع اتحاد الصلاة بعد خشاؤا فتيا تاولا كذلك مع اختلافها وبخلاف ما لو ترك الامام تكبيراً لا تتقالات فيأتى به المأموم لانه لا محذور في ذلك كما لو ترك جالس الاستراحة (قوله سبعا) أى عندنا لما رواه الترمذى وحسنه أنه ﷺ كبر في العيدين في الاولى سبعا قبل القراءة وفي الثانية خسا قبل القراءة ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالاقل كما لو شك في عدد الركعات ويتبع امامه فيما يأتى به وان نقص أو زاد وقيل لا يتابعه في الزيادة ويسن جعل كل تكبيرة في نفس ووضع يده على يسراه تحت صدره بعد كل تكبيرة ولو أرسلها فلا بأس والفصل بين كل تكبيرة تكبيرتين بقدر آية معتدلة هلال ويكبر ويحسب يحسن في ذلك سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر لانه لا لا تقى بالخال وهى الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة وقيل هى أعمال الخير التى يبقى بوابها ولو زاد على ذلك حاز كما قاله في البويطى وله الفصل في غير ذلك ويكره ترك هذا الذ كر ولا يأتى به قبل التكبير ولا بعده لان المقصود به الفصل بين كل تكبيرتين (قوله سوى تكبيرة

ووقت صلاة العيد
ما بين طلوع الشمس
وزوالها (وهى) أى
صلاة العيد (ركعتان)
يحرم بهما بنية عيد
الفطر أو الاضحى
ويأتى بدعاء الافتتاح
(ويكبر فى) الركعة
(الاولى سبعا سوى
تكبيرة الاحرام)

العيد مرسى وباعتبار كونه عقب الصلاة مقيد وبهذا تعلم أن قول الشارح الآتي ولا يسن التكبير ليلة عيد
 الفطر عقب الصلوات معناه أنه لا يسن من حيث كونه تابعا للصلوات فلا ينافي أنه يسن من حيث كونه في ليلة
 العيد وليس معناه أنه لا يسن التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلاة أصلا كما توهمه بعض ضعفة الطبعة وهو
 توهمهم فاسد (قوله ومقيد) أي بكونه عقب الصلاة (قوله وبدأ المصنف بالاول) أي الذي هو المرسل وقوله فقال
 عطف على بدأ (قوله ويكبر الخ) ويسن رفع الصوت بالتكبير لان في رفع الصوت اظهار شعار العيد لكن المرأة
 لا ترفع صوتها بحضرة الرجال الا جانب ومثلها الخشبي (قوله ندبا) أي تكبير امندوب (قوله كل من ذكر أو أتى وحاضر
 ومسافر) أي وحررو عيبلو يستثنى من ذلك الحاج فانه يلبي الى أن يتحلل لانها شعار مادام محرما ثم يكبر بعد تحلله
 فلا يكبر في ليلة عيد الاضحى وكذلك في ليلة عيد الفطر ان أحرم فيها بالحج واقتصرهم على ليلة عيد الاضحى
 للغالب من عدم احرامه بالحج ليلة عيد الفطر (قوله من غروب الشمس) أي مبتدئا التكبير من وقت غروب
 الشمس وقوله من ليلة العيد أي الغروب الكائن في ليلة العيد فليس فيه تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد
 ويسن احياء ليلتي العيد لخبر من أحياء ليلة العيد أحياء الله قلبه يوم تموت القلوب والمراد احياءها بالعبادة فيها وأقله بصلاة
 العشاء في جماعة والعزم على صلاة الصبح في جماعة والمراد احياء قلبه أن لا يشغله بحب الدنيا فلما راد بموت القلوب
 اشتغالها بحب الدنيا (قوله أي عيد الفطر) أي وعيد الاضحى قال في العيد الذي في كلام المصنف للجنس
 الصادق بعيد الفطر والاضحى لان التكبير المرسل مشترك بينهما فاقتصر الشارح على عيد الفطر ليس في محله
 وأجاب بعضهم بأنه انما اقتصر على عيد الفطر لانه المنصوص عليه وغيره بطريق القياس عليه (قوله ويستمر الخ)
 أشار بتقدير ذلك الى أن قوله الى أن يدخل الخ متعلق بمحذوف كما هو ظاهر (قوله الى أن يدخل الامام الخ) أي ولو
 تأخر الى آخر الوقت هذا في حق من صلى جماعة وأما من صلى منفردا فالعبادة باحرامه فان لم يصل أصلا فيستمر في حقه
 الى الزوال لانه بسبيل من ايقاعه الصلاة في ذلك الوقت وهذا هو المعتمد وان كتب القليوبي أن المراد الى أول وقت
 يطلب من الامام الدخول في الصلاة وان صلى هو مفردا أو لم يصل أصلا وصريح هذا انقولات أول الوقت لا يسن
 التكبير وليس كذلك بل يكبر الى احرام الامام ان صلى جماعة أو احرام نفسه ان صلى فرادى او الى الزوال ان لم يصل
 أصلا اذ الكلام مباح اليه فالتكبير أولى ما يستعمل به لانه ذكر الله تعالى وشعار اليوم حتى انه أولى من الصلاة على النبي
 ﷺ وقراءة سورة الكهف اذا وافقت ليلة العيد ليلة الجمعة خلافا لمن ذهب الى أنه يجمع بين ذلك (قوله للعيد) متعلق
 بالصلاة (قوله ولا يسن التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلوات) أي لا يسن من حيث كونه مقيدا بالصلاة اذ لا مقيد له فلا
 ينافي أنه يسن من حيث كونه مرسلا في ليلة العيد كما مر (قوله ولكن النووي اختار الخ) ضعيف ان حل
 على ان المراد أنه سنة من حيث كونه مقيدا بالصلوات فان حل على انه سنة من حيث كونه مرسلا في ليلة العيد فلا
 يكون ضعيفا بل يرجع لما قبله ولا خلاف حينئذ (قوله ثم شرع الخ) عطف على بدأ وقوله فقال عطف على شرع (قوله
 ويكبر في عيد الاضحى الخ) أي برفع صوت لانه شعار تلك الاوقات (قوله خلف الصلوات) يؤخذ من تغييره بخلف
 الصلوات دون عقبها انه لا يفوت بالتأخير حتى لو تركه ولو عمدا أتى به وان طال الفصل على المعتمد لانه شعار الوقت
 لا تنتم للصلاة بخلاف سجود السهو اذ تركه عمدا وكذا سهوا وطال الفصل لا يأتي به لقوات محله وخرج بالصلوات
 سجدة التلاوة والشكر فلا يكبر عقبهما (قوله المفروضات) ليس بقيد كما أشار اليه الشارح بقوله وكذا خلف راتبة الخ
 (قوله من مؤداة وفاتنة) سواء كانت فاتنة من تلك الايام أو من غيرها وأما وفاتنة صلاة من تلك الايام وقضاها في غيرها
 فلا يكبر كما في المجموع لان التكبير شعار الوقت وقد فات (قوله وكذا خلف راتبة ونقل مطلق) أي وتحيية مسجد
 وسنة وضوء (قوله وصلاة جنازة) أي فيكبر خلفها أيضا (قوله من صبح يوم عرفة) أي من وقت صبح يوم عرفة ولو
 قبل صلاته حتى لو صلى فاتنة أو غيرها قبلها كبر وهذا أولى من قول المحشي تبعا للقليوبي أي عقب صلاته لانه
 ليس بقيد ولذلك قال وان لم يصل الصبح فكان الاوفق ببقية كلامه ما قلنا وهذا في غير الحاج أما هو فلا يكبر

ومقيد وهو ما
 يكون عقبها وبدأ
 المصنف بالاول فقال
 (ويكبر ندبا) كل من
 ذكر أو أتى وحاضر
 ومسافر في المنازل
 والطرق والمساجد
 والاسواق (من
 غروب الشمس من
 ليلة العيد) أي عيد
 الفطر ويستمر
 هذا التكبير (الى
 أن يدخل الامام في
 الصلاة) للعيد ولا
 يسن التكبير ليلة
 عيد الفطر عقب
 الصلوات ولكن
 النووي في الاذكار
 اختبار أنه سنة ثم
 شرع في التكبير المقيد
 فقال (ويكبر في)
 عيد الاضحى خلف
 الصلوات المفروضات
 من مؤداة وفاتنة
 وكذا خلف راتبة
 ونقل مطلق وصلاة
 جنازة من صبح
 يوم عرفة

الاذا تحلل قبل الزوال أو بعده كما قاله القليوبي تبعه ابن قاسم على ابن حجر (قوله الى العصر) أى الى آخر وقته
ولو بعد صلاته حتى لو صلى فاتتة أو غيرها قبيل الغروب كبر جملة ما يسن التكبير فيه خمسة أيام واندرج فيها
ليلة العيد فيسن التكبير فيها عقب الصلوات ويسمى مقيداً من جهة كونه تابعاً للصلوات وان كان يسمى أيضاً
مراً من جهة كونه واقفاً في ليلة العيد فله اعتبار ان كما تقدم خلافاً لمن وهم فيه (قوله أيام التشرى) سميت
بذلك لتشرى اللحم فيها أى تقديده في منى بالشرقة التي هي الشمس وقيل غير ذلك (قوله وصيغة التكبير)
أى المحبوبة التي تداولت عليها الاعصار في القرى والامصار ويسن أن يز يد بعد ما ذكره الشارح لا اله الا الله ولا
نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ويسن الصلاة والسلام بعد ذلك على النبي ﷺ وعلى آله وأصحابه
وأَنْصاره وأزواجه وذريته (قوله الله أكبر) أى الله أعظم من غيره وكرره لتأكيد (قوله كبير) أى حال
كونه كبيراً أو كبرت كبيراً أو نحو ذلك وقوله كثيراً أى حداً كثيراً (قوله بكرة وأصيلاً) البكرة أول النهار
والأصيل آخره والمراد تعميم الازمنة لا التقييد بهذين الوقتين فقط (قوله صدق وعده) أى في وعده لنبيه ﷺ
بالنصر على الأعداء وقوله ونصر عبده أى سيدنا محمداً ﷺ (قوله وأعز جنده) قيل انهم لم ترد هذه الكلمة
في شيء من الروايات لكنها زائدة لأسبغها لکن صرح العلقمی على الجامع الصغير بانها وردت (قوله وهزم
الأحزاب) أى الذين تحزبوا على النبي ﷺ وهم قريش وغطفان وقرظة والنضير وكانوا قدامى اثني عشر ألفاً
فأرسل الله عليهم الريح والملائكة فهزمهم قال الله تعالى فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم ترها
﴿ فصل في صلاة الكسوف وما يطلب فعله لها ﴾ والاصل فيها قوله تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله
الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون وخبر ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته
فاذا رأيت ذلك فصلاوا ودعوا حتى ينكشف ما بكم أى ان الشمس والقمر علامتان من العلامات الدالة على وجوده
تعالى لا ينكسفان لموت أحد فانه لما مات ولده ابراهيم انكسفت الشمس فظن الناس انها انكسفت لموته فرد ذلك
عليهم ولا لحياته فانها انكسفت في حياة الحجاج فظن الناس انها انكسفت لحياته فاجبر بان انكسافها حينئذ
ليس لحياته وان كان ذلك قبل وقوعه فهو من الاخبار بالمغيبيات والحكمة في الكسوف تنبيه عباد الشمس
والقمر على انهما مسخران مذلان ولو كانا الهين لدفع النقص عن أنفسهما ولما عي نورهما وشرعت صلاة كسوف
الشمس في السنة الثانية من الهجرة وصلاة خسوف القمر في السنة الخامسة من الهجرة في جادى الآخرة على
الراجح ولما خسف القمر في السنة المذكورة صارت اليهود يرمونه بالسهم ويضربون بالطاس ويقولون سحر
القمر فصل في صلاة الكسوف فينكر على من ضرب على الطاس ونحوه عند خسوف القمر لان فيه تشبهاً
باليهود وقد نهى ﷺ عن التشبه بهم (قوله وصلاة الكسوف) لما كان الكسوف خاصاً بكسوف الشمس على
المشهور حمله الشارح على ذلك حيث قال وصلاة الكسوف للشمس وجعل في كلام المصنف اكتفاء حيث قال
وصلاة الخسوف للقمر وأخذ ذلك من قول المصنف يصل للشمس والكسوف للقمر ولما قدر الشارح ذلك
احتاج لتقدير قوله كل منهما ليصح الاخبار فانه لا يصح بقول المصنف سنة عن المبتدأ لانه صار على تقدير الشارح
شيثين يصح أن المصنف أراد بالكسوف ما يشمل كسوف الشمس وخسوف القمر على خلاف المشهور ولذا قال
في المنهج وصلاة الكسوفين والاخبار حينئذ بقول المصنف سنة صحيح من غير احتياج الى تقدير والحاصل أن
الكسوف مأخوذ من الكسف وهو الاستتار وهو بالشمس أليق لان نورها من ذاتها وانما يستتر عنا بحياولة
جرم القمر بينما وبينها عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهور غالباً والخسوف مأخوذ من
الخسف وهو المحو وهو بالقمر أليق لان جرمه أسود صقيل كالمرآة يضيء بمقابله نور الشمس فاذا حال جرم
الارض بينهما عند المقابلة منع من وصول نورها اليه فيظلم ولذلك لا يوجد الا قبيل أنصاف الشهور غالباً
فالکسوف للشمس والخسوف للقمر وفي كلام الشارح إشارة الى هذا ويجوز إطلاق الكسوف والخسوف

الى العصر من آخر
أيام التشرى وصيغة
التكبير الله أكبر
الله أكبر الله أكبر
لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر والله
الحمد لله أكبر كبيراً
والحمد لله كثيراً
وسبحان الله
بكرة وأصيلاً لا اله
الا الله وحده صدق
وعده ونصر عبده
وأعز جنده وهزم
الأحزاب وحده
﴿ فصل ﴾ (وصلاة
الكسوف) للشمس
وصلاة الخسوف
للقمر

على كل منهما وقيل الكسوف في أوله والخسوف في آخره وقيل غير ذلك (قوله كل منها) أي من صلاة كسوف الشمس وصلاة خسوف القمر (قوله سنة) أي لكل أحد من ذكر وأثني ومسافر ومقيم وحر وعبد فرادى وجماعة حتى أنه يسن لولي المميز أمره بها وقوله مؤكدة أي مطلوبة طلباً أكيداً فيكره تركها وهو مراد الشافعي رضي الله عنه بقوله لا يجوز تركها إذا لم يكره بوصف بعدم الجواز لكون المراتب استواء الطرفين ولا بد من يقين الكسوف فلو شك فيه فلا يصلي لأن الأصل عدمه ويسن الغسل لصلاة الكسوف وأما التنظيف بحلق الشعر وقلم الظفر فلا يسن لها لأنه يضيق الوقت ويخرج في ثياب بذلة لأنه لا لا لائق بالرجال (قوله فان) فانت هذه الصلاة (الح) وسيأتي ما نفوت به في قول الشارح ونفوت صلاة كسوف الشمس الخ وكان الأولى للشارح أن يقدمه هنا ويؤخذ من تقييده الفوات بالصلاة أن الخطبة لا نفوت وهو كذلك لأن المقصود منها الوعظ لكن بالنسبة لمن صلى دون غيره خلافاً لما قال أنه يخطب مطلقاً (قوله لم تقض) أي لانهادات سبب فتفوت بفواته فان قيل لم تقض صلاة الاستسقاء بالسقيا بل إن سقوا قبلها اجتمعوا والشكر ودعاء وصلوا أجيب بأن الحاجة للسقيا أشد من أن المقصود بها الشكر على السقيا وطلب المزيد (قوله أي لم يشرع قضاؤها) والفعل إذا لم يشرع لا يصح فلا يصح قضاؤها ولو أحرمتها كسنة الظهر ظناً بقاء الوقت فتبين خلافه وقعت فلا مطلقاً بخلاف ما لو أحرمتها بركعتين وقيامين ظناً بقاء الوقت فتبين خلافه فانه يتبين بطلانها ولا تصح فلا مطلقاً إذ ليس لنا نقل مطلق على هيئتها فتدريج فيه (قوله ويصلي) بالبناء للفاعل الذي هو الضمير العائد على الشخص لا بالبناء للفعل لأنه لا يمنع قول المصنف ركعتين بالنصب (قوله لكسوف الشمس وخسوف القمر) فيجب تعيين الصلاة بكونها لكسوف الشمس أو خسوف القمر لأنها من النقل ذي السبب فيجب فيها التعيين مع قصد الفعل ولا تجب فيه النية (قوله ركعتين) فيها ثلاث كيفيات أقلها ركعتان كسنة الظهر وأدنى الكمال أن يصليهما بركوعين وقيامين في كل ركعة من غير أن يطيل القراءة فيها وأعلى الكمال أن يصليها بركوعين وقيامين ويطيل القراءة فيها وكلام المصنف ظاهر فيه لأنه قال يطيل القراءة فيها وهذا تعلم مافي قول الشارح وهذا معنى قوله الخ فإذا أحرمتها وأطلق تخير بين الكيفيات الثلاث بخلاف ما لو نوى الوتر وأطلق فانه يحمل على أدنى الكمال والفرق أن ما هنا اختلاف في الصفة فتسومح فيه وما في الوتر اختلاف في الذات فلم يتسامح فيه ومتى شرع في كيفية من تلك الكيفيات تعينت فلا تجوز الزيادة على ما نواه ولا النقص عنه للانجلاء وعدمه فيمتنع زيادته كركوع لعدم الانجلاء وكذا تكرارها نعم يسن أعادتها مع جماعة سواء صلاها أو لا وحده أو مع جماعة على المعتد (قوله يحرم بنية صلاة الكسوف) أي أو الخسوف كما هو المناسب لصنيع الشارح فيما سبق وهو كذلك في بعض النسخ وقد علمت أنه لا بد من التعيين في النية (قوله ثم بعد الافتتاح) أي دعاء الافتتاح وقوله يقرأ الفاتحة أي ثم يقرأ سورة ثم ان كانت قصيرة كان ذلك من أدنى الكمال وإن كانت طويلة كان من أعلى الكمال وهذا هو المناسب لقول المصنف يطيل القراءة فيها فليحمل عليه كلام الشارح وإن كان خلاف المتبادر منه ليصح قوله وهذا معنى قوله الخ (قوله ثم يعتدل) أي أولاً من الركوع الأول وفي تسميته اعتدالاً تسميها لأنه قيام ثاني يهوى منه إلى الركوع الثاني فتسميته اعتدالاً المشاكلة (قوله ثم يقرأ الفاتحة ثانياً) أي ثم يقرأ سورة قصيرة أو طويلة كما مر (قوله ثم يركع ثانياً أخف من الذي قبله) أي لأنه يسبح في الأول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين منها (قوله ثم يعتدل ثانياً) أي من الركوع الثاني وتسمية هذا اعتدالاً ظاهرة لأنه يهوى منه للسجود (قوله ثم يسجد السجدين) فلا زيادة فيها (قوله بطمأنينة في الكل) أي مع طمأنينة في كل ما ذكر من الركوعين والسجدين والاعتدال الثاني وأما القيامان فيقرأ فيها الفاتحة ولا بد من سورة ندباً للضرورة فيها الطمأنينة فلا حاجة لترجيح ذلك اليها (قوله بقيامين وقراءتين) أي مع التعوذ دون الافتتاح كما هو معلوم (قوله واعتدالين) فيه تغليب لأن الأول لا يسمى اعتدالاً بل يسمى قياماً ثانياً ولذلك قال بقيامين (قوله وسجودين) هو مستدرك هنا وفيما قبله إذ لا زيادة فيها إلا أن يجاب بأنه ذكرهما لدفع توهم الزيادة فيها كالركوع (قوله وهذا معنى

كل منها (سنة مؤكدة فان فاتت) هذه الصلاة (لم تقض) أي لم يشرع قضاؤها ويصلي لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين يحرم بنية صلاة الكسوف ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع رأسه من الركوع ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة ثانياً ثم يركع ثانياً أخف من الذي قبله ثم يعتدل ثانياً ثم يسجد السجدين بطمأنينة في الكل ثم يصلي ركعة ثانية بقيامين وقراءتين وركوعين واعتدالين وسجودين وهذا معنى

قوله الخ) فيه نظر لان المتبادر من كلامه أدنى السكالم والذي في كلام المصنف أعلى السكالم الا أن يجاب بما أشرنا اليه سابقا من حل كلام الشارح على أنه يقرأ سورة طويلة في كل قيام كما سيأتي تفصيله (قوله في كل ركعة منهما) أي من الركعتين (قوله قيامان يطيل القراءة فيها) فيقرأ في الاول منها سورة البقرة وفي الثاني آل عمران وفي الثالث النساء وفي الرابع المائدة ان أحسن ذلك والافقذر كل منهما من بقية القرآن وفي نص آخر أنه يقرأ في الاول البقرة وفي الثاني كما تاتي آية منها معتدلة وفي الثالث كما تفرخسين منها وفي الرابع كما تفرخسين منها ويستفاد من مجموع النصين تخييره بين تطويل الثالث على الثاني كما هو مقتضى النص الاول أو نقصه عنه كما هو مقتضى النص الثاني سواء رضى المأمومون بالتطويل أو لا (قوله كما سيأتي) الاولى اسقاطه لانه لم يأت في كلامه (قوله وفي كل ركعة ركوعان يطيل التسبيح فيها) فيسبح في الركوع الاول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين منها وفي الثالث بقدر سبعين منها وفي الرابع بقدر خمسين تقر يباقي الجميع (قوله دون السجود فلا يطوله) ضعيف وقوله لكن الصحيح أنه يطوله معتمدا وقوله نحو الركوع الذي قبله أي قدره لان النحو يأتي بمعنى القدر فيسبح في السجود الاول بقدر مائة كالركوع الاول وفي السجود الثاني بقدر ثمانين كالركوع الثاني وهكذا اول ذلك قال في المنهج ويسبح في ركوع وسجود في أول كما تفرخسين البقرة وفي ثان كما تفرخسين الخ نعم لا يطيل الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين (قوله ويخطب الامام) أي أوثابه وتختص الخطبة بمن يصلي جماعة من الذكور فلا خطبة للمنفرد ولا لجماعة النساء فلو قامت واحدة منهن ووعظت هن فلا بأس به كما مر في خطبة العيد (قوله بعدهما) بضمير التثنية الراجع لصلاة الكسوف وصلاة الخسوف وفي بعض النسخ بعدها بضمير الافراد الراجع للصلاة الشاملة لكل منهما وعليها شرح العلامة الخطيب وهي أنسب لان الاولى توهم أنها بعدهما معا والمراد أنها بعد كل منهما لكن هذا الابهام بعيد كما لا يخفى (قوله كخطبتي الجمعة الخ) لو قال كخطبتي العيدين الخ لكان أولى وأنسب نعم لا يسن التكبير هنا لعدم وروده ووجه ذلك أن قوله في الاركان والشروط غير ظاهر بالنسبة للشروط اذ لا يشترط هنا شروط خطبتي الجمعة نعم يشترط الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية وكون الخطيب ذكر اللهم الا أن يقال مراده بالشروط الشروط العامة في الجمعة وغيرهالا لخاصة بها لانها سته هنا (قوله ويحث الناس) أي يأمرهم أمرامؤكد الان الحث هو الامر المؤكد (قوله على التوبة من الذنوب) وهي وان كانت واجبة قبل أمره لكنها تنأ كد به كما أفاد القليوبي وقد تكون سنة قبل أمره وتجب به فيما اذ لم يكن عليه ذنوب كالكافر اذا أسلم والصبي اذا بلغ ومن تاب من ذنوبه قبل أمر الامام فان التوبة في حق هؤلاء سنة لعدم ذنب لهم وتجب بأمر الامام كما نبه عليه الميذاني (قوله من صدقة) أي صدقة التطوع وتحصل باقل متمول مالم يعين قسرا من ذلك والاتعين على من قدر عليه وضابط من تجب عليه الصدقة من يفضل عنده عما يحتاجه في الفطرة ما يتصدق به (قوله وعنتق) ويجب منه ما يجزى في الكفارة لسكن نقل عن خط الميذاني أنه قال لا يشترط هنا ما يجزى في الكفارة وضابط من يجب عليه العنتق من يجب عليه العنتق في الكفارة (قوله ونحو ذلك) أي كالصوم والواجب منه يوم وكالصلاة والواجب منها ركعتان نعم ان عين قدر من ذلك تعين على من قدر عليه (قوله ويسر بالقراءة في كسوف الشمس) أي ان لم تغرب الشمس وهو فيها والاجر ولو حصل في أيام الدجال كسوف الشمس في الوقت المحكوم عليه بأنه ليل صلى للكسوف وجهره بذلك يلغزو يقال لئلا صلاة كسوف بالليل جهرا (قوله ويجهر بالقراءة في خسوف القمر) أي ان لم تطلع الشمس وهو فيها والأسر ولو حصل في ليلة طالع الشمس من مغربها خسوف للقمر في الوقت المحكوم عليه بأنه نهار صلى للخسوف وأسرو بذلك يلغزو يقال لئلا صلاة خسوف بالنهار سرا (قوله وتنفوت صلاة كسوف الشمس الخ) قد عرفت أنه كان الاول أن يقدم هذه العبارة عند قول المصنف ولو قالت لم تنقض (قوله بالانجلاء) أي لجميع قرصها يقينا فلو انجلى بعضها وبقي بعضها الآخر لم تنقض فتصلي كما لو كسف ذلك البعض ابتداء وكذا لو شك في انجلائها لحيولة نحو سحاب يبننا وبينها فتصلي أيضا لان الاصل عدم الانجلاء ولو حصل الانجلاء في أثناء الصلاة أتمها (قوله وبغروبها كاسفة) فلا يشرع فيها بعده وأما لو حصل غروبها

قوله (في كل ركعة) منها (قيامان يطيل القراءة فيها) كما سيأتي (و) في كل ركعة (ركوعان يطيل التسبيح فيها دون السجود) فلا يطوله وهذا أحد وجهين لكن الصحيح أنه يطوله نحو الركوع الذي قبله (ويخطب) الامام (بعدهما) أي صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين) كخطبتي الجمعة في الاركان والشروط ويحث الناس في الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعنتق ونحو ذلك (ويسر) بالقراءة (في كسوف الشمس ويجهر) بالقراءة (في خسوف القمر) وتنفوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء للكسوف وبغروبها كاسفة وتنفوت صلاة خسوف القمر

كاسفة في أثناء الصلاة أتمها (قوله بالانجلاء) أي لجميعه يقينا كما تقدم قريبا (قوله وطاوع الشمس) أي ولو بعضا (قوله لا بطاوع الفجر) أي لا تقوت بطاوع الفجر لأن ما بعد الفجر ملحق بالليل لبقاء سلطان القمر والارتفاع به فيه بل هو ليل حقيقة عند علماء الهيئة لأن الليل عندهم من غروب الشمس إلى طلوعها والنهار من طلوع الشمس إلى غروبها (قوله ولا بغرور به خاسفا) أي في الليل كما لو استتر بغمام مثلا ولو غاب خاسفا واستمر كذلك حتى طلع الفجر صلى على الجديد وهو متجه ﴿تمة﴾ لواجتمع عليه كسوف وجنزة قدمت وكذلك واجتمع عليه عيد وجنزة أو كسوف وفرض قدم الفرض ان ضاق وقته والقدم الكسوف ويقدم الكسوف على الوتر لأن الكسوف أكد أوجناز فوفرض قدمت الجنزة ان اتسع وقت الفرض أو خشي تغير الميث فيحرم تأخيرها عند خشية التغير أو كان التأخير لا لكثرة المصلين عليه فان كان التأخير يسيرا لكثرة المصلين عليه لم يحرم لان فيه مصلحة لليت

﴿فصل في أحكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها﴾ والاصل فيها الاتباع واستأنسوا لها بقوله تعالى وإذا استسقى موسى لقومها إنا كان هذا استسقاء لا استدلالا لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره على الراجح من مذهبا وشرعت صلاته في السنة السادسة من الهجرة وأقله بطلق الدعاء أو كمل منه بالدعاء خلف الصلاة ونحوها كالخطبة والروس وأكمل منه بالكيفية الآتية (قوله أي طلب السقيام من الله) هذا تفسير لمعناه الشرعي لكنه حذف منه شيئا فانه شرعنا بطلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليه وأمام معناه اللغوي فهو طلب السقيام مطلقا من الله او من غيره ولو احتاجت اليه طائفة من المسلمين سن لغيرهم أن يستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لأنفسهم للاتباع ولأن المؤمنين كالعضو الواحد اذا اشتكى بعضه اشتكى كله الآن تكون تلك الطائفة فاسقة أو مبتدعة على ما بحثه الاذرعى لثلاثيهم الناس حسن طريقتهم (قوله وصلاة الاستسقاء مسنونة) أي مؤكدة وانما لم يقل الشارح مؤكدة لعلم ذلك من طلب الجماعة فيها وفي بعض النسخ سنة مؤكدة ومحل كونها سنة مؤكدة مالم يأمر بها الامام والاوجب فيحرم بها بنية صلاة الاستسقاء ويدخل وقتها للفرد بارادة فعلها وللجماعة باجتماع غالبهم كما مر (قوله لمقيم ومسافر) أي وحرو ورقيق بالغ وغيره وذكر وأثنى وجاعة وفراى (قوله عند الحاجة) خرج بذلك مالم تكن حاجة فلا تجوز صلاة الاستسقاء بل ولا تصح كما قررنا الحنفواى (قوله من انقطاع) أي من أجل انقطاع فن تعليلية للحاجة وليست بيبانية لان الحاجة ليست هي الانقطاع وقوله غيث أي مطر وقوله أو عين ماء عطف على غيث فانقطاع مسلط عليه وقوله ونحو ذلك أي كملوه ماء بعد عنوبته وقلته بعد كثرتة وتوقف النيل في أيام زيارته ﴿فائدة﴾ أول ما خلق الله البياض كانت كلها حلوقة وكان الشجر لا شوك فيه وكانت الوحوش تجتمع بالانسان وتأنس به فلما قتل قابيل هابيل ملحت المياه الاماقل ونبت الشوك وهربت الوحوش من الانسان وقالت الذى يقتل أخاه لا يؤمن (قوله وتعاد) أي تكرر أي بالكيفية الآتية من الصوم وغيره ان لم تشد الحاجة اليها والأعييت الصلاة وحدها فان سقوا قبلها اجتمعوا الشكر ودعاء وصلوا وخطب لهم الامام شكر الله تعالى وطلب المزيد قال تعالى لئن شكرتم لازيدنكم وان سقوا فيها أتموها (قوله فيأمرهم الخ) أي اذا أردت بيان كيفية ذلك فأقول لك يأمرهم الخ (قوله ونحوه) أي كالتقاضى العام والى تؤذى الشوكة المطاع في البلاد التي لا امام فيها فلذلك قال ونحوه ولم يقل وناتبعو بهذا بحاجب عن قول بعضهم لو قال نائبه لكان أولى وأظهر (قوله بالتوبة) هي اغة الرجوع من تاب اذا رجع وشرعا الاقلاع من الذنب والتندم عليه والعزم على أن لا يعود اليه فاركانها ثلاثة فان كان الذنب متعلقا بحق آدمي فلا بد من البراءة منه براءة أو ابراء أو بشرط أن لا يغرر وان لا تطلع الشمس من مغربها (قوله ويلزمهم امتثال أمره) فيجب عليهم طاعته فيما ليس بحرام ولا مكروه من مسنون وكذا مباح ان كان فيه مصلحة عامة والواجب يتأكد وجوبه بأمره به ومن هنا يعلم أنه اذا نادى بعدم شرب الدخان المعروف الآن وجب عليهم طاعته وقد وقع سابقا من نائب السلطان أنه نادى في مصر على عدم شربه في الطرق والقهاوى فخالف الناس أمره فهم عصاة الى الآن الا من شربه

بالانجلاء وطلاوع
الشمس لا بطاوع
الفجر ولا بغرور به
خاسفا فلا تقوت
الصلاة

﴿فصل في أحكام
صلاة الاستسقاء
أي طلب السقيام من
الله تعالى (وصلاة
الاستسقاء مسنونة)
لمقيم ومسافر عند
الحاجة من انقطاع
غيث أو عين ماء
ونحو ذلك وتعاد
صلاة الاستسقاء
ثانيا وأكثر من
ذلك ان لم يسقوا
حتى يسقيهم الله
(فيأمرهم) ندبا
(الامام) ونحوه
(بالتوبة) ويلزمهم
امتثال أمره

في البيت فليس بعاص لانه لم يناد على عدم شر بهي البيت أيضا ولو رجع الامام عما أمر لم يسقط الوجوب ولا يجب على الامام بامرهم شي * بعد أن يوجب الشخص على نفسه شيئا (قوله كما أفنى به النووي) ظاهره أن متعلق افتاء النووي لزوم امتثال أمره مطلقا والذي أفاده ابن قاسم العبادي أن متعلقه صيرورة الصوم واجبا ونصه ويصير الصوم بامرهم واجبا على من عداه اه فلعل الشارح نظر الى عموم الحكم وعزا الى افتاء النووي على سبيل القياس (قوله والتوبة من الذنب واجبة أمر الامام بها أولا) أي فأمر الامام بها نائبا كيدلان الواجب يتأ كد بامرهم وتقدم أنها تكون سنة في صور فتجب بامرهم فيها (قوله والصدقة) فتجب الصدقة ونحوها كالعتق بامرهم وينبغي أن يكتفى باقل ما ينطلق عليه الاسم من ذلك بشرط أن يكون فاضلا عما يعتبر في الفطرة هذا ان لم يعين الامام قدر اقل عينه لم بشرط أن يفضل ذلك عن كفاية العمر الغالب هذا هو المعتمد ويحتمل أن يقال ان كان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطر قدر بها أو في أحد خصال الكفارة قدر بها وان زاد على ذلك لم يجب ويعتبر العتق بالحج والكفارة فيشترطه في أحد هما لزمه اعتاقه (قوله والخروج من المظالم) عطف على التوبة من عطف الجزء على الكل لانه من جملة أركان التوبة لكن ذكره بخصوصه اهتماما به (قوله ومصالحة الاعداء) أي في عداوة لغير الله تعالى أما العداوة لله تعالى فلا بأس بها لان هجر الفاسق مطلوب ومصالحة الاعداء من جملة الخروج من المظالم نص عليه اهتماما به (قوله وصيام ثلاثة أيام) أي متوالية كما قيد به ابن الرفعة ولو صامها عن نذر أو قضاء أو كفارة كفي لحصول المقصود بذلك ويجب التنبية فان تركه أثم ولا يلزمه الامساك لانه من خصائص رمضان ولا يجب قضاءه لانه لسبب وقدر زال ولو نوى نهارا وقع نقلا مطلقا ولو أمر الامام أولياء الصبيان المطيقين للصوم أن يأمرهم به فالمتجه الوجوب ولا يجوز الفطرية للمسافر عند العلامة الرملي الا اذا تضرر به لانه لا يقضى وخالف ابن حجر في ذلك ولو أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبله أو في أثناءه لمزهم الشرع فيعفي في الاولى وانما في الثانية لانه لم يكن سببا للزيد (قوله ثم يخرج بهم) أي معهم فاذا خرجوا في اليوم الرابع صحبهم الامام أو نائبه في الخروج الى الصحراء حيث لا عذر (قوله غير متطيبين ولا متزينين) فلا يسن تطيب ولا تزين بل يكون أشعث أغبر لانه أقرب للإجابة (قوله بل يخرجون في ثياب بدلة) أي ثياب مبتدلة فهو من اضافة الموصوف الى الصفة وحكمة ذلك أنها تشعر بالمسكنة والفاقة والطلب والاستعطاف وذلك أقرب الى الإجابة ويذهبون من طريق ويرجعون من طريق آخر مشاة في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحقا ولا مكشوفين الرؤس فان ذلك مكروه كما يؤخذ من شرح الرملي خلافا للزيادي وأما في رجوعهم فالمشى مثل الركوب (قوله من ثياب المهنة) أي الثياب الممتهنة وان كانت نظيفة والمهنة بفتح الميم وحكي كسر ها الخدمة (قوله واستكانة) عطف على ثياب بدلة وكذلك قوله وتضرع (قوله ويخرجون معهم الصبيان) لانهم لا ذنب عليهم ذكورا كانوا أو إناثا ولو غير مميزين وأجرة خروجهم في ما لهم عند العلامة الرملي وفي مال من عليه نفقتهم عند العلامة ابن حجر وقال ابن قاسم ان كان الاستسقاء لهم فهي من ما لهم وان كان لغيرهم فهي على أوليائهم ويصح أن يكون هذا جمعا بين القولين وقوله والشيوخ والعجائز أي لان دعاءهم أقرب الى الإجابة فانهم أرق قلوبا ممن غيرهم وقوله والبهائم جمع بهيمة من البهم وهو عدم النطق ويفرقون بينها وبين أولادها لكثر الصياح والضجيج وفي الحديث لولا بهائم رتع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا وقد نظم بعضهم معنى الحديث فقال

لولا شيوخ وللأهركع * وصيبة من اليتامى رضع

ومهملات في الفلاة رتع * صب عليكم العذاب الاوجع

والمراد بالركع الذين انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة وقال صلى الله عليه وسلم وهل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم ولا يأمر أهل الذمة بالخروج لانهم ربما كانوا سببا للقطط ولا يمنعهم منه لانهم مستترزقون وفضل الله واسع فاذا خرجوا لا يختلطون بنا من حين الخروج الى العود بل ينحازون عنا كالبهائم

كما أفنى به النووي
والتوبة من الذنب
واجبة أمر الامام بها
أولا (والصدقة
والخروج من المظالم)
للعباد (ومصالحة
الاعداء وصيام ثلاثة
أيام) قبل ميعاد
الخروج فيكون به
أربعة أيام (ثم يخرج
بهم في اليوم الرابع)
صيا ما غير متطيبين
ولا متزينين بل
يخرجون في ثياب
بدلة (بموحدة
مكسورة وذال
معجمة ساكنة ما
يلبس من ثياب المهنة
وقت العمل
(واستكانة) أي
خشوع (وتضرع)
أي خضوع وتذل
ويخرجون معهم
الصبيان والشيوخ
والعجائز والبهائم

فان اختلطوا بنا كره وهذا صريح في أنهم يخرجون في يومنا في غيره لان الله قد يجيبهم استنار اجافتعتقد العامة
حسن طريقتهم والذي في شرح الرمل أنهم لا يخرجون معنا لافيه من المساواة والمضاهاة بل يخرجون في يوم
آخر لا يقال في خروجهم وحدهم مظنة مفسدة وهي مصادفة الاجابة فيظن ضعفاء المسلمين بهم خيرا لانا نقول في
خروجهم معنا مفسدة محققة في خروجهم في يوم آخر مفسدة متوهمة قال ابن قاضي شبهة وفيه نظر وحكي أن
نبيا من الانبياء خرج يستسقي لقومه فاذا هو بنملة رفعت بعض قوائمها الى السماء فقال لهم ارجعوا فقد استجيب
لكم من شأن هذه النملة وفي البيان أن هذا النبي هو سيدنا سليمان عليه السلام وان هذه النملة وقعت على ظهرها
ورفعت يديها وقالت اللهم أنت خلقتنا فارزقنا والافأهلكتنا وروى أيضا أنها قالت اللهم انا خلق من خلقك لا غنى
لنا عن رزقك فلا تهلكتنا بذنوب بني آدم (قوله ويصلي بهم الامام أو نائبه) ومثله ذوالشوكة المطاع في البلاد التي
لامام بها (قوله ركعتين) أي بنية صلاة الاستسقاء ولا تجوز الزيادة عليهما خلافا لابن حجر وما نقل عن الرمل
من أنه الزيادة عليهما ضرب عليه كما قاله بعضهم فالعتمد المعول عليه أنه لا تجوز الزيادة عليهما وان وقع في ذلك
ارتباك (قوله كصلاة العيدين) أي الا في النية والوقت فينوي بهما صلاة الاستسقاء كما مر ولا تشقيد بوقت لانها
ذات سبب فدارت مع سببها وقوله في كيفيتهما شمل جميع ما يستحب في صلاة العيدين كون كل تكبيرة في نفس
وفصله بين كل تكبيرة بغير آية معتدلة ومن الذكر بينهما أو آله الباقيات الصالحات وكون القراءة جهرا
وكونه يقرأ في الاولى في أو سبوح في الثانية اقتربت أو هل أتاك حديث الغاشية قياسا لانصالا الحديث الوارد
بذلك ضعيف فاقصر الشارح في بيان غير مناسب (قوله من الافتتاح والتعوذ والتكبير) بيان للكيفية ولا يخفى
أن التكبير قبل التعوذ وان قدمه الشارح عليه لكن الواو لا تقتضي ترتيبا ولا غيره وقد علمت ما في هذا البيان
من القصور (قوله سبعا في الركعة الاولى) أي سوى تكبيرة الاحرام وقوله وخسا في الركعة الثانية أي سوى
تكبيرة القيام (قوله برفع يديه) أي مع رفع يديه حذو منكبيه كما مر (قوله ثم يخطب ندبا الخ) في تعبيره ثم اشارة
الى تأخير الخطبتين عن الصلاة وسيصرح بذلك تأكيد القوله بعدهما ويجوز هنا تقديمهما على الصلاة (قوله
خطبتين) فلا يكفي خطبة واحدة كافي العيد وقوله كخطبتين العيدين في الاركان وغيرها أي الا في جواز تقديمهما
هنا على الصلاة بخلاف خطبتي العيد (قوله لكن يستغفر الله الخ) استدراك على قوله كخطبتين العيدين ويسن
أن يكثروا من دعاء الكر بوهو لاله الا الله العظيم الحليم لاله الا الله رب العرش العظيم لاله الا الله رب السموات
 ورب الارض ورب العرش الكريم وهو في الحقيقة ثناء وانما سمي دعاء لانه تقدمه للدعاء الذي بعده أولانه
يتضمن الدعاء (قوله في الخطبتين) بخلاف التكبير في الصلاة فلا يستغفر بدله بل يأتي به اتباعا للوارد (قوله
يفتتح الخطبة الاولى بالاستغفار تسعا) أي كما أنه يفتتح الخطبة الاولى في العيد بالتكبير تسعا وقوله والخطبة الثانية
سبعا أي كما أنه يفتتح الخطبة الثانية في العيد بالتكبير سبعا (قوله وصيغة الاستغفار) أي الكاملة ولو اقتصر على
استغفر الله كفي وانما اختار الشارح هذه الصيغة لما ورد أن من قالها غفر له وان كان قد فر من الزحف اه ميداني
(قوله استغفر الله) أي اطلب منه المغفرة فالسين والتاء للطلب وقوله العظيم صفة أولى للفظ الشريف وقوله الذي
صفة ثانية له وقوله لاله الا هو صلة للذي وقوله الحى أي ذا الحياة القديمة صفة ثالثة للفظ الشريف وقوله القيام أي
القائم بتدبير عباده صفرا بعة (قوله وأتوب اليه) أي أرجع الى طاعته عن معصيته ويسن أن يقول توبت عبد ظالم
لنفسه لا يملك ضرا ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً (قوله وتكون الخطبتان بعدهما) تصرح بما علم من التعبير
بهم من تأخير الخطبتين عن الصلاة وقد علمت أنه يجوز هنا تقديمهما على الصلاة وان كان خلاف الفضل (قوله أي
الركعتين) تفسير للضمير (قوله ويحول الخ) أي ندبا تفاؤلا بتحول الحال من الشدة الى الرخاء فقد كان عليه السلام يحب
ألقال الحسن وأراد بالتحويل ما يشمل التنكيس بدليل تفسيره المذكور (قوله فيجعل عينه يساره) أي وبالعكس
تفسير للتحويل وقوله وأعلاه أسفله أي وبالعكس تفسير للتنكيس ويحصلان معا بفعل واحد بان يمسك

(و يصلي بهم) الامام
اونائبه (ركعتين
كصلاة العيدين) في
كيفيتهما من الافتتاح
والتعوذ والتكبير
سبعا في الركعة الاولى
وخسا في الركعة
الثانية برفع يديه (ثم
يخطب) ندبا خطبتين
كخطبتين العيدين
في الاركان وغيرها
لكن يستغفر الله
تعالى في الخطبتين
بدل التكبير أو لها
في خطبتين العيدين
يفتتح الخطبة
الاولى بالاستغفار
تسعا والخطبة الثانية
سبعا وصيغة الاستغفار
استغفر الله العظيم
الذي لاله الا هو
الحى القيوم وأتوب
اليه وتكون
الخطبتان (بعدهما)
أي الركعتين
(ويحول) الخطيب
(رداه) فيجعل
عينه يساره وأعلاه
أسفله

بيده اليمين طرف رداءه الأسفل من جهة يساره ويجعله على عاتقه اليمين وبالعكس ومحل التحويل بعد استقباله القبلة
فانه يسن له أن يستقبل القبلة بعدمضي ثلث الخطبة الثانية ويكره ترك التحويل (قوله) يحول الناس) أي وقت
تحويل الخطيب وقد عرفت أن المراد بالتحويل ما يشمل التنكيس والمراد بالناس الذكور الواضحون فلا تحول
النساء ولا الخنثى لثلاث تنكشف عوراتهن ويحولون وهم جلوس (قوله) مثل تحويل الخطيب) أي فيجعلون
يمين أريدتهم يسارها وبالعكس وأعلاها أسفلها وبالعكس (قوله) يكثر من الدعاء) وليكن من دعائه اللهم أنت
أمرتنا بدعائك وعدتنا بأجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فاجبنا كما وعدتنا ويسن أن يرفع يديه ويجعل ظهورهما
إلى السماء ولو عند ألفاظ التحصيل على المعتد كما قاله الحنفى تبعاً للحنبلي والشبراملسى لأن القصد رفع البلاء خلافاً
لما قاله القليوبي وتبعه المحشي من أنه يجعل بطونهما إلى السماء عند ألفاظ التحصيل وظهورهما عند ألفاظ الدفع كافي
سائر الأدعية ولو في غير الصلاة وقد عرفت أن محل هذا التفصيل إذا لم يكن القصد رفع البلاء والرفع الظهور مطلقاً
نظراً للقصد دون اللفظ والحكمة في ذلك أن القاصد دفع شيء يدفعه بظهور يديه بخلاف القاصد حصول شيء
فانه يحصله ببطونهما (قوله) حيث أسر الخطيب أسر القوم بالدعاء) أي في الوقت الذي يسر الخطيب فيه بالدعاء
يسر القوم به أيضاً وقوله وحيث جهر أموا على دعائه أي وفي الوقت الذي يجهر فيه بالدعاء يؤمنون عليه (قوله)
ويكثر الخطيب من الاستغفار) أي لانه سبب في كثرة الرزق كما تدل عليه الآية التي ذكرها الشارح وفي بعض
النسخ وتقدمت صيغته أي في قوله أستغفر الله العظيم الخ (قوله) يقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم الخ أي حثاهم
على الاستغفار لمناسبته للحال (قوله) انه كان غفرا) أي ولم يزل كذلك لأن كان المسندة إلى الله تعالى المقصود منها
الاستمرار بخلاف المسندة إلى غيره فان المقصود منها المضي كما أفاده الثعلبي في تفسير قوله تعالى ان الله كان على كل
شيء حسيباً (قوله) يرسل السماء) أي السحاب وقوله مدرارا أي كثير الدر متواليا وقوله الآية أي أقرأ بقية الآية
وهي ويمدكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً (قوله) وفي بعض نسخ المتن زيادة) وهي
مناسبة للمقام لما فيها من الدعاء المناسب للحال (قوله) ويدعو) أي في الخطبة الأولى (قوله) بدعاء رسول الله ﷺ
أي بدعائه الذي دعاه به في خطبته كما أسنده امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه في المختصر وغيره (قوله) اللهم) أي بالنية
لخذف ياء النداء وعوض عنها الميم فصار اللهم (قوله) سقيا رجة) أي اسقنا سقيا يترتب عليها الرحمة وهي وصول الخير
لنا ولما يتعلق بنا من الدواب وغيرها (قوله) ولا سقيا عذاب) أي ولا تسقنا سقيا يترتب عليها العذاب وهو وصول الشر
لنا ولما يتعلق بنا من الدواب وغيرها (قوله) ولا بحق) أي اهلك واذهب بركة وقوله ولا بلاه بفتح الباء والمداي
اختبارا وتعب ومشقة وقوله ولا هدم بسكون الدال أي وقوع الابنية بخلاف الهدم بفتحها فانه الابنية المهدامة
وقوله ولا غرق أي هلاك بالماء (قوله) اللهم على الظراب) أي اجعل المطر نازلا على الظراب بالطاء المشالة أي التلال
الصغيرة وهي جمع ظرب بفتح الظاء وكسر الراء وفي بعض النسخ والآكام وهي بالمد جمع أكم بضم تين جمع اكام
بوزن كتاب جمع أكم بفتح تين جمع أكمة وهي التل المرتفع الذي لا يبلغ ان يكون جبلا فالآكام على هذا بمعنى
التلال الصغيرة فيكون مرادفا للظراب وقيل معناه مطلق التلال فيكون أعم منها (قوله) ومنابت الشجر) أي
مواضع نبات الشجر وقوله ويطون الاودية أي ما يسيل فيه الماء من الحفر (قوله) اللهم حوالينا) أي أنزل المطر
حوالينا أي في الجهات التي تحيط بنا وحوالينا جمع حول وان كان ظاهره التشنية وقوله ولا علينا أي ولا تنزل علينا أو
لثلا يكون علينا فتكون الواو للتعليل (قوله) اللهم اسقنا) بقطع الهمزة أو وصلها لان الماضي ورد ثانيا ور باعيا
قال تعالى وسقاهم بهم شرا بطهورا وقال جل من قائل لأسقيناهم ماء غدقا (قوله) غينا) أي مطرا يقال غاث الغيث
الارض أي اصابها غاث الله البلاد يغيثها غيثا أي أنزل بها الغيث وقيل مغينا أي منقذا من الشدة يقال أغاثه إذا أنقذه
من الشدة وقوله هنيئا بالمد والهمزة أي سهلا طيبا لا ينغصه شيء وبحيث لا يشرق به شارب به وقوله مرثيا بالمد والهمزة أيضا
فهو بوزن هنيئا أي محمود العاقبة بحيث لا يترتب عليه مغص في الباطن لشار به وقوله مرثيا بفتح الميم وكسر الراء

ويحول الناس
أريدتهم مثل تحويل
الخطيب (ويكثر
من الدعاء) سرا
وجهر الخ حيث أسر
الخطيب أسر القوم
بالدعاء وحيث جهر
أموا على دعائه
(و) يكثر الخطيب
من (الاستغفار)
و يقرأ قوله تعالى
استغفروا ربكم انه
كان غفرا يرسل
السماء عليكم مدرارا
الآية وفي بعض نسخ
المتن زيادة وهي
(و يدعو بدعاء رسول
الله ﷺ اللهم اجعلها
سقيا رجة ولا سقيا
عذاب ولا بحق ولا
بلاء ولا هدم ولا غرق
اللهم على الظراب
ومنابت الشجر
و يطون الاودية
اللهم حوالينا ولا
علينا اللهم اسقنا
غينا مغيثا هنيئا
مرثيا مرثيا

أى ذاربع وخصب ويصح قراءته مرتعا بضم الميم وسكون الراء وكسر المثناة الفوقية أى محصلا الرتع يقال رعت
 الماشية أكلت ماشاءت ومرى بها بالباء الموحدة أى محصلا الربيع يقال أربع البعير إذا أكل الربيع (قوله سحا) بفتح
 السين وتشديد الحاء المهملتين أى شديد الوقوع على الأرض ليغوص فيها يقال سح الماء يسح سحا إذا وقع بشدة
 من فوق إلى أسفل ويقال ساح يسبح إذا سال على وجه الأرض وقوله عاما أى شاملا للأرض كلها فلا يخلو منه موضع
 وقوله غدا بفتح الغين والدال أى عذبا وقيل كثير الماء والخير وقيل كبير القطر وقوله طبقا أى يطبق على جميع
 الأرض فيصير عليها كالطبق لها وقوله مجللا أى يكسو الأرض حتى يصير عليها كجل الفرس وقوله دائما إلى يوم الدين
 أى مستمر فى وقت الحاجة إلى يوم الجزاء الذى هو يوم القيامة وانما قلنا فى وقت الحاجة لأنه لو كان المراد الدوام
 الحقيق لم يصح لأنه يؤدى إلى الهلاك بالغرق ونحوه (قوله اللهم اسقنا الغيث) انما قاله مع تقدمه توكيدا وقوله ولا تجعلنا
 من القانطين أى الآيسين من رحمة الله بسبب تأخير الغيث والقنوط من الكبر (قوله اللهم ان بالعباد) أى ماعدا
 الملائكة وإن كان لفظ العباد يشملهم بقرينة قوله والبلاد فانه من عطف المحل على الحال فيكون فيه احتراز عن
 نحو أهل السماء ولا يخفى ان قوله بالعباد والبلاد خبران مقدم وقوله ما لا تشكو الا اليك اسمها مؤخر وقوله من
 الجهد الخ بيان لما مقدم عليها والجهد بفتح الجيم قيل وضمها المشقة وقوله والجوع أى خلوا المعدة من الغذاء وقوله
 والضنك أى الضيق وفى بعض النسخ واللأواء بفتح اللام المشددة وسكون الهمزة والواو المدودة الجوع وقوله
 ما لا تشكو بالنون أى نحن أو بالياء التحتية أى العبد وقوله الا اليك أى لأنه لا يزال يشكوها الا أنت (قوله اللهم
 أنبت لنا الزرع) أى أخرج لنا الزرع من الأرض بسبب المطر وقوله وأدر لنا الضرع أى أكثر لنا دره وهو اللبن
 والضرع محل اللبن من البهيمة وما جرب لادرار اللبن كما قاله المحشى أن يؤخذ الشمر الأخضر ويدق ويستخرج ماؤه
 ويضاف اليه قدره من العسل النحل ويسقى لمن قل لبنه من آدمى وغيره ثلاثة أيام فطورا على الرقيق فانه يكثر لبنها
 (قوله وأنزل علينا من بركات السماء) أى خيراتها والمراد بها المطر وقوله وأنبت لنا من بركات الأرض أى خيراتها
 والمراد بها النبات والثمار وذلك لأن السماء تجرى مجرى الأب والأرض تجرى مجرى الأم ومنهما يحصل جميع الخيرات
 بخلق الله وتديره (قوله واكشف الخ) فى الحديث قبل ذلك اللهم ارفع غنا الجهد والجوع والعري وقوله من البلاء
 أى الحالة الشاققة وهو بيان مقدم لقوله ما لا يكشفه غيرك (قوله اللهم انا نستغفرك) أى نطلب منك المغفرة وقوله
 انك الخ تعليل لما قبله وقوله كنت غفارا أى ولم تزل كذلك كما تقدم وقوله فأرسل السماء أى السحاب وقوله
 مدرارا أى كثيرا متواليا كما مر (قوله ويغتسل) أى بنية الغسل ان صادف وقت غسل مطلوب ويتوضأ أيضا بنية
 الوضوء ان صادف وقت وضوء مطلوب والا فلا يشترط فيهما بنية كما يحسنه شيخ الاسلام تبعه الأندلسى لان الحكمة
 فيه أن يناله ماء المطر وبركته كما قالوه فى حكمة كشف البدن ليناله المطر وبركته فانه يسن أن يبرز لأول مطر السنة
 ويكشف ما عدا عورتة ليصيبه منه شئ هو الأفضل أن يجمع بين الغسل والوضوء فان لم يجمع فالغسل فالوضوء ويسن
 أن يدعوا عند المطر بما شاء لما ورد أن الدعاء مستجاب فى أربعة مواطن عند التقاء الصفوف ونزول الغيث واقامة
 الصلاة ورؤية الكعبة خصوصا وقد ورد من لم يسأل الله يغضب عليه بخلاف ابن آدم فانه يغضب عند سؤاله وأنشد
 بعضهم
 لا تسألن بنى آدم حاجة * وسل الذى أبوابه لا تحجب
 الله يغضب ان تركت سؤاله * وبنى آدم حين يسئل يغضب

ويسن أن يقول أثر المطر مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره أن يقول مطرنا بنوء كذا على عادة العرب فى اضافة
 الامطار الى الانواء أى الكواكب وانما كره لايهامه أن النوء هو فاعل المطر حقيقة فان اعتقد ذلك كفر
 والعياذ بالله تعالى (قوله فى الوادى) أى الحفيرة وقيل الماء والاول هو المشهور وعليه فقوله اذا سال معناه سال
 ماؤه فهو على تقدير مضاف بخلافه على الثانى ومثل سيلان الوادى زيادة النيل فى أيام زيادته (قوله ويسبح
 للرعء والبرق) أى بان يقول عند سماع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وعند رؤية

سحاما غدا طبقا
 مجللا دائما الى يوم
 الدين اللهم اسقنا
 الغيث ولا تجعلنا من
 القانطين اللهم ان
 بالعباد والبلاد من
 الجهد والجوع
 والضنك ما لا تشكو
 الا اليك اللهم أنبت
 لنا الزرع وأدر لنا
 الضرع وأنزل علينا
 من بركات السماء
 وأنبت لنا من بركات
 الأرض واكشف
 عنا من البلاء ما لا
 يكشفه غيرك اللهم
 انا نستغفرك انك
 كنت غفارا فأرسل
 السماء علينا مدرارا
 ويغتسل فى الوادى
 اذا سال ويسبح
 للرعء والبرق
 انتهت الزيادة وهى
 اطولها لا تناسب
 حال المتن من
 الاختصار والله أعلم

البرق سبحانه من يريكم البرق خوفاً وطمعاً ويسن أن لا يتبع البرق بصره لانه يضعفه كما ورد نقل الشافعي في الام
عن الثقة عن مجاهد أن الرعد ملك والبرق أجنحته التي يسوق بها السحاب وعلى هذا فالمسموع صوته أو صوت
سوقه على اختلاف فيه واطلاق الرعد على الصوت المسموع مجاز * وروى أنه عليه السلام قال بعث الله السحاب فقطقت
أحسن النطق وضحكت أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها أي لمعان النور من فيها عند ضحكها وعلى
هذا فالمسموع نفس الرعد وقال السيوطي في الاتقان أخرجه ابن أبي حاتم عن محمد بن مسلم قال بلغنا أن الرعد ملك له
أر بعق وجوه وجه انسان ووجه نور ووجه أسد فاذا مصع بذنبه فذلك البرق والله أعلم بحقيقة الاشياء
﴿فصل في كيفية صلاة الخوف﴾ أي في بيان صفة الصلاة الواقعة في الخوف الذي هو ضد الامن فالكيفية بمعنى الصفة
والإضافة على معنى في على حدمكر الليل أو المعنى صلاة الشخص الخائف فالتخوف مصدر بمعنى اسم الفاعل وإنما أخرها
لقلتها وهي من خصائص هذه الامة وشرعت في السنة السادسة من الهجرة والاصل فيها قوله تعالى وإذا كنت فيهم
فاقت لهم الصلاة الآية والاختبار الآتية مع خبر صلوا كما رأيت موني أصلي وتجوز في الحضر كالسفر خلافاً للإمام مالك
رضي الله عنه **(قوله)** وإنما أفرد المصنف **(الح)** جواب عما يقال لم أفرد المصنف صلاة الخوف عن غيرها من الصلوات
بترجمة مع أنها كغيرها في الأركان والشروط وغيرها وحاصل الجواب أنها إنما أفردتها عن غيرها بترجمة من حيث
أنه يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها لان له صلاة مستقلة **(قوله بترجمة)** هي الفصل المذكور **(قوله لانه)** أي الحال
والشأن وقوله يحتمل أي يقتضيه وقوله في إقامة الفرض أي وكذا النفل غير النفل المطلق فلعل تقييده بالفرض لان
في مفهومه تفصيلاً بين النفل المطلق وغيره وقوله ما لا يحتمل في غيره أي ما لا يغتفر في غيره كقيام الفرفة الثانية للركعة
الثانية والامام جالس ينتظرها **(قوله وصلاة الخوف)** أي الصلاة في الخوف أو صلاة الخائف كما مر **(قوله أنواع)**
كثيرة هي ستة عشر نوعاً اختار الامام الشافعي رضي الله عنه منها أربعة وأسقط المصنف منها نوعاً وهو صلاة رسول
الله عليه السلام بطن نخل كما ستعرفه **(قوله تبلغ ستة أضرب)** بل ستة عشر ضرباً كما علمت **(قوله اقتصر المصنف منها)**
على ثلاثة أضرب مقتضاه أن الثالث في كلامه هو الرابع في كلام غيره جاءت به السنة مع انه ورد به القرآن قال تعالى
فان خفتم فرجالاً أو ركبانا ففيه تجوز كذا قيل وهو مبني على أن هذا النوع لم يرد به السنة وليس كذلك كما نصح
به عبارة الرمي وابن حجر ونصها وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعاً اختار الشافعي رضي الله عنه منها الأنواع
الاربعة الآتية انتهت فقد ورد به القرآن والسنة معاً والمراد انه ورد القرآن به صريحاً فلا ينافي أن غيره ورد به القرآن
لكن احتمالاً لان قوله تعالى وإذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة الآية محتمل لصلاة ذات الرقاع وصلاة عسفان وصلاة
بطن نخل **(قوله أحدها)** أي أحد الثلاثة أضرب وقوله أن يكون العدو في غير جهة القبلة أي أو فيها وهم سائر اخذنا
من كلام الشارح فيما يأتي **(قوله وهو)** أي العدو وقوله قليل أي بحيث لا يزدن على المسلمين وقوله وفي المسلمين
كثرة أي بحيث يكون المسلمون مثل الكفار في العدد فان كان الكفار مائتين كان المسلمون كذلك فاذ صلي
الامام بالطائفة الاولى وهي مائة تبقى الطائفة الثانية في وجه العدو وهي مائة في مقابل مائتين لان كل واحد يقاوم اثنين
وهكذا اذا جاءت الطائفة الثانية ووقفت الاولى في وجه العدو كما أشار اليه الشارح بقوله بحيث تقاوم كل فرقة منهم
العدو وهذه أقل مراتب الكثرة وهذا شرط لجواز هذا النوع ولجواز صلاة عسفان وبطن نخل أيضاً هكذا قال
الحشي والمعتمد أن هذا شرط للصحة في صلاة عسفان وشرط للسنية في صلاة ذات الرقاع وبطن نخل ولا تجوز
صلاة نوع في غير محله فاذا كان العدو في غير جهة القبلة أو فيها وهم سائر فهذا محل صلاة ذات الرقاع فلا تجوز فيه
صلاة عسفان والعكس بالعكس **(قوله فيفرقهم الامام فرقتين)** أي كأن يجعل كل فرقة مائة كما تقدم في المثال
السابق **(قوله فرقة تقف في وجه العدو)** أي في مواجهته ومقابلته وقوله تحرسه أي تحرس العدو وتمنعه من أن
يأتي للامام ومن معه **(قوله وفرقة تقف خلفه)** أي بعد أن ينحاز بهم في مكان لا تبلغهم فيه سهام العدو **(قوله فيصلي)**
بالفرقة التي خلفه ركعة **(الح)** فان صلى بها صلاة تامة وذهبت الى وجه العدو وجاءت الاخرى فصلى بها صلاة تامة أيضاً

﴿فصل في كيفية صلاة الخوف وانما أفرد المصنف عن غيرها من الصلوات بترجمة لانه يحتمل في إقامة الفرض في الخوف ما لا يحتمل في غيره﴾ (وصلاة الخوف) أنواع كثيرة تبلغ ستة أضرب كما في صحيح مسلم اقتصر المصنف منها (على ثلاثة أضرب أحدها أن يكون العدو في غير جهة القبلة) وهو قليل وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو (فيفرقهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو تحرسه (وفرقة) تقف (خلفه) أي الامام (فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة

فهى صلاة رسول الله ﷺ ببطن نخل ولا خلاف فى اقتداء المفترض بالمتنفل هنا وان كان فيه خلاف فى الامن وهذا هو النوع الذى أسقطه المصنف من الاربع التى اختارها الشافعى رضى الله عنه كما هو وهو يجرى فى الصلاة الثانية وغيرها فان صلى مغربا على كيفية ذات الرقاع فبفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه الحائز أيضا وينظر محيى الثانية فى قيام الثالثة وهو أفضل من انتظاره فى جلوس تشهده أو صلى رباعية فبكل فرقة ركعتين ولو فرقه أربع فرق وصل على بكل فرقة ركعة جاز أيضا لكن يسجد للسهو لا تنظره فى غير محل الانتظار وسهوا وكل فرقة محمول على الامام فى أولاهم لاقتدائهم فيها وكذا الثانية الثانية لاقتدائهم فيها حكما لثانية الاولى لانفرادها فيها وسهوا الامام فى الاولى يلحق الجميع وفى الثانية لا يلحق الاولى لمفارقتهم له قبل السهو (قوله ثم بعد قيامه للركعة الثانية) فتتوى المفارقة منه بعد القيام ندبا وعند ابتداءه جواز او عند ركوعها وجوب بالسكن يترتب على ذلك الوجوب الاثم ولوم تنو المفارقة عند الركوع لا البطلان اذ لا تبطل صلاتها بالهوى للسجود لسبقهم حينئذ للامام بركنين نعم ان قصدت السبق بركنين فاكثر بطلت صلاتهم بالهوى للركوع لانهم قصدوا المبطول وشرعوا فيه (قوله ثم لنفسها) أى بعد نية المفارقة كما علمت وقوله بقية صلاتها أى التى هى الركعة الثانية ويسن لهم تخفيفها ثلاثا يطول الانتظار ويسن للامام أن يخفف الاولى لاشتغال قلوبهم بما هم فيه ويسن له تطويل قيامه للركعة الثانية فيقرأ الفاتحة وسورة طويلة فى زمن انتظاره للفرقة الثانية ويشهد فى جلوسه لا تنظرها فى التشهد الاخير ويسن لهم التخفيف فى ثانيتهما والامام منتظر لهم فيه (قوله وتأتى الطائفة الاخرى) أى والامام منتظر لها فى قيام الثانية فيطول القراءة فيه حتى تترك الفاتحة وتسلم معه فتحوز فضيلة التحلل مع الامام كما حازت الاولى فضيلة التحريم معه (قوله تفارقه) أى تقوم للثانين بتمام صلاتهما من غير نية مفارقة وليس المراد انها تفارقه بالنية كما فهمه بعضهم لما قاله ثم ينتظرها الامام ويسلم بها (قوله وهذه) أى هذه الكيفية المتقدمة وقوله بذات الرقاع هو اسم موضع من نجد بارض غطفان وكذا بطن نخل فهو اسم موضع من نجد بارض غطفان وصلاة ذات الرقاع أفضل من صلاة بطن نخل وكل منهما أفضل من صلاة عسفان هكذا اعتمده الرملى وأتباعه وفضل ابن عبد الحق والعلمى صلاة عسفان على صلاة بطن نخل واعتمده الشيبى لكن قد عرفت أن الذى اعتمده الرملى ومن تبعه الاول (قوله وقيل غير ذلك) فقيل سميت بذلك لان الصحابة رضى الله عنهم لقوا بأرجلهم الرقع أى الخرق أى لما تفرحت أى تفرحت وقيل باسم جبل هناك فيه بياض وجره وسواد يقال له الرقاع وقيل اسم شجرة هناك وقيل لترقع صلاتهم فيها جاعة وفرادى وقيل غير ذلك (قوله والثانى) أى من الثلاثة ضرب وكان الانسب بقوله أحدها أن يقول وتأتىها (قوله أن يكون فى جهة القبلة) لا يستترهم عن أعين المسلمين شىء وهذا مقابل لقوله فى النوع الاول أن يكون العدو فى غير جهة القبلة وقوله فى مكان كثيرة المسلمين شىء هذا مقابل لقولنا فيما تقدم أوفيهما ثم سائر (قوله وفى المسلمين كثرة) تقدم أن كثرة المسلمين شرط لصحة صلاة عسفان ولسنية غيرها على المعتمد وقوله تحتل تفرقهم أى جعلهم صفين مثلا كأن يكون الكفار مائتين والمسلمون كذلك فيصفهم الامام صفين كل صف مائة وهى تقاوم المائتين (قوله فيصفهم الامام صفين) أى يجعلهم صفين وقوله مثلا أى أو أكثر بركعة صفوف (قوله ويحرم بهم جميعا) أى يقرأ بهم جميعا ويركع بهم كذلك ويعتدل بهم كذلك ولما كان الرأى تمكينا للمشاهدة دون الساجد لم يطلب الحراسة للراكعين بل للساجدين (قوله فاذا سجد الامام فى الركعة الاولى سجد معه أحد الصنفين الخ) هذه العبارة صادقة بأن يسجد معه الصف الاول ويحرس الثانى فى الاولى ثم يسجد معه الثانى ويحرس الاول فى الثانية مع بقاء كل بمكانه أو يتحول كل مكان الآخر بان يتأخر الاول ويتقدم الثانى وينفذ كل واحد من بين اثنين من غير أفعال مبطلة وصادقة بان يسجد معه الصف الثانى ويحرس الاول فى الاولى ثم يسجد معه الاول ويحرس الثانى فى الثانية مع بقاء كل بمكانه أو يتحول كما مر لكن الافضل أن يسجد معه الاول ويحرس الثانى فى الاولى ثم يسجد معه الثانى

ثم بعد قيامه للركعة الثانية (ثم لنفسها) بقية صلاتها (وتتمضى) بعد فراغ صلاتها (الى وجه العدو) تحرسه (وتأتى الطائفة الاخرى) التى كانت حارسا فى الركعة الاولى (فيصلى) الامام (بها ركعة) فاذا جلس الامام للتشهد تفارقه (وتتم لنفسها) ثم ينتظرها الامام (ويسلم بها) وهذه صلاة رسول ﷺ بذات الرقاع سميت بذلك لانهم رقعوا فيها راياتهم وقيل غير ذلك (والثانى أن يكون فى جهة القبلة) فى مكان لا يستترهم عن أعين المسلمين شىء وفى المسلمين كثرة تحتل تفرقهم (فيصفهم الامام صفين) مثلا (ويحرم بهم جميعا) (فاذا سجد) الامام فى الركعة الاولى (سجد معه أحد الصنفين) سجدتين

ويحرس الاول في الثانية مع التحول المتقدم لانه الثابت في صحيح مسلم فيكون الساجد مع الامام في كل ركعة هو الذي يليه والحارس كذلك هو المؤخر ولو حرس فرقتان من صف أو فرقة واحدة في الركعتين معاجاز بشرط المقاومة حتى لو حرس واحد فقط جاز بشرط مقاومته للعدو بان لا يز يد على اثنين لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العذر (قوله) ووقف الصف الآخر يحرسهم أي استمروا قفا يحرسهم في الاعتدال وان طال و يغتفر تطويله للمضرة واختص الاعتدال بالحراصة دون الركوع مثلاً لانه وقوف يمكن فيه القتال (قوله) فاذا رافع الامام رأسه أي ومن معه وقوله سجدوا أي الصف الحارس وأتى بضمير الجمع لانه جمع معنى وان كان مفرد اللفظ وقوله ولحقوه أي في قيام الركعة الثانية ويندب له تطويله بمقدار قراءتهم الفاتحة وان طال فيه قيام الثانية على قيام الاولى وهم فيها كالمسبوق فان أدر كوه في القيام قرؤا معه ما مكنتهم أو أدر كوه في الركوع ركعوا معه وسقط عنهم الفاتحة كلاً أو بعضها فركع بالجمع ويعتدل بالجميع كالركعة الاولى فاذا سجد سجد معه من كان حارساً في الاولى وحرس من سجد فيها مع بقاء كل مكانه أو مع تقدم وتأخر كما مر (قوله) وهذه صلاة رسول الله ﷺ بعسفان وهي تجرى في الصلاة الثانية والثالثة والرابعة ودخل في الثانية هنا وفيما تقدم الجمعة فصيح في الخوف حيث وقعت بانية كصلاة عسفان وذات الرقاع لا كصلاة بطن نخل اذ لا تقام جمعة بعد أخرى فان صليت كصلاة عسفان كفي سماع الاربعين الخطبة وان صليت كصلاة ذات الرقاع اشترط سماع ثمانين الخطبة ليكون في كل فرقة أربعون ويضر النقص في الفرقة الاولى عن أربعين في ركعتيها ولا يضر في الفرقة الثانية ولو حال التحريم كما قاله الرملي بل ولو في الخطبة على المعتمد فانتقد من اشترط الاربعين حال الخطبة في الفرقة الثانية ولو حال التحريم ليعجز عن سماع الاربعين من الفرقة الثانية فائدة النقص في الفرقة الثانية في ركعتيها بعد التحريم ويضر حال التحريم ليعجز عن سماع الاربعين من الفرقة الثانية فائدة وتجهر الطائفة الاولى في ثانیتها لانفرادها ولا تجهر الثانية في ثانیتها لاقتدائها بآتي ذلك في كل صلاة جهرية (قوله) لسعف السيول فيها أي تراكمها واجتماعها فيها وتسلسلها عليها حتى آخرتها وأذهبها (قوله) والثالث أي من الثلاثة أضرب وكان الانسب بما تقدم أن يقول وثالثها ويجوز هذا الضرب في كل قتال وضرب مباحين كقتال عادل لباغ وصاحب مال لمن قصد أخذه غلاماً أو من ذلك ما لو خطف نعله فله أن يسعى خلفه وهو يصلي حتى اذا انقضاء الخطاف أتم صلاته في محله أو هربت دابته وخاف ضياعها وكهرب من حريق أو سيل أو سبع لا يعدل عنه أو من غريم عند اعساره أو خروج من أرض مغصوبة ثابراً متى زال خوفه أتم صلاته كما في الامن ولا قضاء عليه وليس له فعله خوف فوت عرفة بل يترك الصلاة ولو أيام الدير عرفة لان قضاء الحج صعب بخلاف قضاء الصلاة وخروج بالحج العمرة فلا يترك الصلاة لانها لا تنفوت مالم ينذر هافي وقت معين والا كانت كالحج فيترك الصلاة لها عند خوف فوتها كما أفنى به والد الرملي وان خالفه ابن حجر (قوله) أن يكون في شدة الخوف أي أن يكون فعلهم الصلاة في شدة الخوف بحيث لا يأمنون هجوم العدو عليهم لو لو اعنه أو انقسموا وقوله والتحام الحرب ليس بقيد لان المدارع على كونهم لا يأمنون هجوم العدو عليهم لو لو اعنه أو انقسموا والظاهر وان لم يحصل حرب فضاغن التحامه (قوله) هو كناية عن شدة الاختلاط أي لانه يلزم من التحام الحرب شدة الاختلاط بين القوم فأطلق اللفظ أو يدلزم معناه كما هو ضابط الكناية (قوله) بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض تصوير لشدة الاختلاط بين القوم فشدته الاختلاط بينهم مصورة بحالة تلك الحالة هي التصاق لحم بعضهم ببعض كما تختلط لجة الثوب بالسدى ولجة الثوب بفتح اللام وضمها لغة عكس لجة القرابة والسدى بفتح السين وبالقصر كما في المصباح (قوله) فيصل كل من القوم إلح) لكن لا يصل كذلك الا بشرط ضيق الوقت بحيث لا يبقى منه الا ما يسع الصلاة هكذا شرط ابن الرفعة وهو متجه مادام يرجو الامن والاجازت الصلاة كذلك ولو في أول الوقت فادام يرجو الامن لا يصل كذلك الا اذا ضاق الوقت وان لم يرج الامن صلى كذلك ولو في أول الوقت قيا ساعلى فاقد الطهورين وهذا ظاهر في الضرب الثالث وأما بقية الاضرب فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك كما قاله الزيداني وان قال المحشي وهذا جار في الاضرب الثلاثة التي ذكرها المصنف

(ووقف الصف الآخر يحرسهم فاذا رافع الامام رأسه سجدوا ولحقوه) ويتشهد الامام بالصفين ويسلم بهم وهذه صلاة رسول الله ﷺ بعسفان وهي قرينة في طريق الحاج المصرى بينها وبين مكة مرحلتان سميت بذلك لعسف السيول فيها (والثالث أن يكون في شدة الخوف والتحام الحرب) هو كناية عن شدة الاختلاط بين القوم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض فلا يتمكنون من ترك القتال ولا يقدرّون على النزول ان كانوا ركبانا ولا على الانحراف ان كانوا مشاة (فيصلى) كل من القوم

بل وفي صلاة بطن نخل أيضا ولو صلاوا كذلك لسواد ظنوه عسرا فبان خلافه أو بان أنه عدول لكن كان بينهم حائل كخندق وجب عليهم القضاء بخلاف ما لو بان أنه عدول لكن نيتهم الصلح أو التجارة مثلا فلا يجب عليهم القضاء لعدم تقصيرهم إذا اطلع لهم على نيتهم (قوله كيف أمكنه) أي على أي حال أمكنه الصلاة عليه فان عجز عن الركوع والسجود أو ما بهما للضرورة وجعل السجود أخفض من الركوع ليحصل التمييز بينهما ويجوز اقتداء بعضهم ببعض وإن اختلفت الجهة وتقدموا على الإمام والجماعة أفضل من الانفراد ما لم يكن الحزم والرأي فيه والأفهم أفضل (قوله راجلا) أي كائن على رجليه ذكرنا كان أو أنثى بخلاف الرجل فانه خاص بالذكور وان وقع في عرف العامة اطلاق الرجل على ما قابل المراقب قوله أو راكبا عطف على قوله راجلا قال تعالى فان خفتم رجلا أو ركبانا (قوله مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) أي عند العجز عن الاستقبال بسبب العدو قال ابن عمر في مقام تفسير الآية مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال الشافعي رضي الله عنه إن ابن عمر رواه مرفوعا عن النبي ﷺ فلو انحرف عنها بجناح الدابة مثلافان طال الزمان بطلت صلاته والأفلا (قوله ويعنرون في الأعمال الكثيرة في الصلاة) أي المحتاج إليها للقتال ولا يعنرون في الكلام والصياح لأن السكوت أهيأ حتى لو احتاج إلى الكلام لاندأر مسلم من كافر أراد قتله ولم يعلم به وجب عليه إنذاره وبطلت صلاته (قوله كضربات متوالية) أي وطعنات كذلك قياسا على المشى وترك الاستقبال الوارد بالنص ويجب عليه أن يلتقي السلاح ونحوه إذا تنحس بما لا يعنى عنه إذا خاف من القائه ضررا فيجب حمله مع القضاء على المعتمد لندرة عنده خلافا لما في المنهاج كافي المجموع عن الأصحاب

(فصل في بيان تحريم لبس الحرير والتختم بالذهب على الرجال وحل ذلك للنساء وما يتبع ذلك وانما ذكره المصنف عقب صلاة الخوف لأنه يجوز لبسه لفجأة حرب أي بغتة ولم يجد غيره يقوم مقامه (قوله في اللباس) أي في بيان تحريم ماله وما يتبع ذلك كما علمت ولما كان المقصود بالذات اللباس خصه الشارح بالترجمة دون التختم بالذهب أو يقال الكلام فيه حذف الواو مع ما عطف والتقدير في اللباس والتختم بالذهب على حد سراويل تقيكم الحر أي والبرد والمتبادر أن المراد باللباس الملبوس فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية المراد به الملابس بمعنى المخاطب سواء كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل وهذا التعميم أخذه من قول الشارح وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة الافتراش وغير ذلك الخ وما قلناه أوفق بظاهر المتن لأنه اقتصر على اللبس وإن كان ليس قيذا فإن أولنا اللبس بمطلق الاستعمال كان ما قاله الشيخ موافقا لكلام المصنف أيضا وهذا يظهر قوله فالترجمة مساوية لما ترجمت له بهذا التأويل فتأمل (قوله ويحرم الخ) أي لقول حذيفة نهانا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباغ وأن نجلس عليه رواء الديباغ هو ما غلط من ثياب الحرير بخلاف السندس فانه مارق منها وقد علل الإمام الغزالي الحرمة بأن الحرير خضوة أي نعومة وليونة لا تليق بشهامة الرجال أي بقوتهم وهذه الحرمة من الكبرياء كما نص عليه الشيخ عطية ونقل عن الشبراملسي (قوله على الرجال) أي ولو احتملا فتدخل الخنثى فيحرم عليهم لبس الحرير والتختم بالذهب احتياطا خلافا للفقهاء (قوله لبس الخ) اللبس ليس قيذا وانما اقتصر عليه المصنف لأنه أغلب أوجه الاستعمال كما أشار إليه الشارح وفسره المحشي بالاستعمال على وجه يعد استعمالا عرفا وعليه فالمراد به ما يشمل أوجه الاستعمال كالجلوس عليه والاستناد إليه من غير حائل فيهما بخلاف ما لو كان بمحائل ولو من غير خياطة وأما لبس ماظهارته وبطائه غير حرير وفي وسطه حرير كالقاروق فلا يجوز إلا أن خيطا عليه وكذلك التغطي بماظهارته وبطائه غير حرير وفي وسطه حرير كاللحاف فلا يجوز إلا أن خيطا عليه لأن اللبس والتغطي أشد ملاسة للبدن من الجلوس عليه والاستناد إليه وانما جاز ذلك مع الخياطة لأن الحرير صار كالخشو وحشو الحرير جائز وكالتدثر به أي التدفيع به إلا أن خيط عليهظهارته وبطائه من غير الحرير كما علمت والجلوس تحته كالجلوس تحته سحابة أو خيمة أو ناموسية من حرير ويحرم على الرجل النوم في ناموسية الحرير ولو مع المرأة وكذلك دخوله معها في الثوب الحرير الذي تلبسه بخلاف ما إذا علا عاياهما من غير دخول فلا يحرم

(كيف أمكنه راجلا) أي ماشيا (أورا كبا مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) ويعنرون في الأعمال الكثيرة في الصلاة كضربات متوالية (فصل في اللباس) (ويحرم على الرجال لبس

وكتابة الرجل عليه ولو لصداق امرأة ورسم عليه أى نقش عليه وسترجدار به كما يقع في أيام الزينة والفرح نعم
 أن كرههم الحالك على الزينة فلا حرمة عليهم لعذرهم ويحرم التنفرج عليها نعم يجوز ستر الكعبة وقبور الانبياء
 به ان خلا عن التقدير بعضهم استثنى قبور الاولياء أيضا لكن في المحشى خلافا ومثل ستر الجدران به الباسه للدواب
 لانه لحض الزينة بخلاف الباسه الصبي والمجنون فانه لغرض الارتفاع به ويستثنى من تحريم الحرير أمور منها كيس
 المصحف بخلاف كيس الدراهم فانه يحرم على المعتمد ومنها علاقة المصحف وعلاقة السكين والسيف وعلاقة الحياصة
 وخيط الميزان والمفتاح والسبعة وفي شرار يبهاتر دق قليل تحمل مطلقا وقليل تحرم مطلقا والمعتمد التفصيل فان كان
 من أصل خيطها جازت والا فلا ومنها غطاء القل والاباريق والكيزان فيجوز ذلك وأما غطاء العمامة فان كان لرجل
 حرم وان كان لامرأة فلا يحرم وكذلك مندبل الفراش فيجوز حيث استعملته المرأة ولو في مسح فرج الرجل
 ويحرم حيث استعمله الرجل ولو في مسح فرج المرأة ومنها ليقية الدواة وجعله ورق كتابة لانه استحالة حقيقة
 أخرى وبهذا فرق الكتابة على رقعة حرير فانها تحرم كما تقدم ومنها كفة اللباس وقال بعضهم يجوز زر الطربوش
 وبعضهم يحرمه وقد غلب اتخاذ في هذا الزمان فيذني تقليد القول بالجواز للخروج من الاثم واتخاذ الحرير
 باللبس كاستعماله في الحرمة على ما فتى به ابن عبد السلام قال واثمه دون اثم اللبس قال الرملي وما ذكره هو
 قياس اثناء التقدين لكن ظاهر كلامهم أنه يفرق بينهما من وجوه متعددة وهو الوجه نعم ان حمل ماقاله
 ابن عبد السلام على ما اذا اتخذ ليلبس به بخلاف ما اذا اتخذ لمجرد التقنية لم يبعد (قوله الحرير) هو معروف وهو أعم
 من القز لانه ما قطعته الدودة وخرجت منه حية وأما الاريسم فهو مامات فيه وهو كمد اللون وهو المسمى بالحرير
 المسكى والحرير يعمها خلافا لما وقع في بعض العبارات من أنه اسم لما مات فيه الدودة وحل عنها بعد الموت وعليه
 فهو مبان للقز لأعم منه وخرج بالحرير غيره كالقطن والصوف والشعر فلا يحرم وان غلظته نعم يحرم المزعفر وهو
 المصبوغ بالزعفران كله وكذا بعضه لكن بقيد صحة اطلاق المزعفر عليه عرفا بخلاف ما فيه نقط من الزعفران فلا
 يحرم ويكره المصفر كله وكذا بعضه لكن بالقيد المذكور بخلاف ما فيه نقط من العصفرة فلا يكره وأما سائر
 المصبوغات فلا تحرم ولا تتركه سواء الاحمر والاصفر والاخضر والاسود والخطوط يحرم لبس نجس أو متنجس
 بغير معفو عنه في عبادة تبطل به كصلاة أولزم عليه التضمخ بالنجاسة والا فلا يجوز لبسه في غير المسجد أما
 فيه فلا يجوز لانه لا يجوز ادخال النجاسة فيه لغير حاجة تنزيها له أما حاجة كافي النعل والبابو ج الذي
 به نجاسة فيجوز نعم يحرم لبس جلد مغلط لغير ضرورة والافتراش والتدثر كاللبس والاولى ترك دق الثياب
 وصقلها لما لكها لانه يذهب قوتها فان كان ذلك ممن يريد البيع كان من الغش المحرم فيجب اعلام المشتري
 به وينبغي طي الثياب وذكر اسم الله تعالى عليها لما روى الطبراني اذا طويت ثيابكم فاذا كروا اسم الله تعالى
 عليها لئلا يلبسها الجن بالليل وأتم بالنهار فتبلى سريعا ويحرم تنجيس بدنه لغير غرض لما فيه من التضمخ
 بالنجاسة فان كان لغرض جاز كعجن سرجين واصلاح فتيلة بأصبعه فيما اذا استصبح بدهن نجس أو متنجس
 لانه يحل الاستصباح بكل منها في غير المسجد ولا يحرم تنجيس ملكة ككثوبه وجداره ولو لغير غرض
 مالم يلزم عليه ضياع المال ولا تنجيس ملك غيره أو موقوف بما جرت به عادة كترية الدجاج والاوز
 ونحوهما بخلاف مالم يجر به العادة فانه يحرم ان لوث ويحرم في المسجد ان لم يلوث (قوله والتختم بالذهب)
 هو ساقط من بعض النسخ وخرج بالتختم اتخاذ أنف وأتملة أو سن من ذهب فانه لا يحرم على مقطوعها وان
 أمكن اتخاذها من فضة وخرج بالذهب الفضة فانه يجوز التختم بها للرجل بل يسن مالم يسرف فيه عرفا مع
 اعتبار عادة أمثاله وزنا وعددا ومحلا فاذا زاد على عادة أمثاله حرم خلافا لقول بعضهم متى بلغ الخاتم مثقالا
 كره فان زاد عليه قيل يحرم وقيل لا والافضل جعله في اليد اليمنى ولبسه في الخنصر ويسن أن يكون قصه من
 داخل ككفه ولا يكره لبس خاتم الرصاص والخنصر على الاصبع وما تقدم في الخاتم وأما الختم

الحرير والتختم
بالذهب

فيحرم ولو من الفضة ويجوز تحلية المصحف بالفضة لكل من الرجل والمرأة بالذهب للمرأة فقط بخلاف التعمو به فلا يجوز التحلية وضع قطع رقيقة من النقد والتعمو به الطل بالنقد بعد اذ ابته ويجوز كتابة المصحف بالذهب للرجل والمرأة من غير فرق بينهما على المعتمد خلافا لما يوهمه كلام القليوبي من تخصيص جوازها بالمرأة (قوله والقز) قد عرفت انه من عطف الخاص على العام وكان الاولى للشارح ان يقدمه على قوله والتختم بالذهب قال المحشى نقلا عن شيخه وفي كلامه العطف على معمولين لعاملين مختلفين اهـ ووجه ان التختم معطوف على لبس والعامل فيه يحرم والقز معطوف على الحرير والعامل فيه لبس وفيه نظر لان محل منع العطف على معمولين لعاملين مختلفين اذا كان العاطف واحدا كقولك في الدار زيد والحجرة عمرو بخلاف ما هنا فان العاطف تعدد ففي الحقيقة هما عطفان لاعطف واحد الذي هو محل المنع (قوله في حالة الاختيار) اي في حالة هي الاختيار وهو قيد لا بد منه سيد كرا الشارح محتز به قوله ويحل للرجال لبسه في حال الضرورة ولا يخفى ان غير اللبس من سائر أوجه الاستعمال مثله في الحل للضرورة اذ لا تختص الضرورة باللبس فلو أخر الشارح هذا القيد عن قوله وكذا يحرم استعمال ما ذكر على جهة الافتراض الخ لكان أولى واحسن وحينئذ كان الاولى ترك التقييد في المحتز باللبس لكنه انكسر على كونه علم من كلامه أن غير اللبس من سائر الاستعمالات كاللبس (قوله وكذا يحرم استعمال الخ) أشار الى ان اللبس في كلام المصنف ليس بقيد وانما اقتصر عليه المصنف لانه الاغلب في الاستعمال كما تقدم وقوله ما ذكر أي الحرير والقز وقوله على جهة الافتراض اي جهة هي الافتراض لكن من غير حائل وان لم يخط كما مر (قوله وغير ذلك من وجوه الاستعمالات) أي حتى التردد عليه وغير ذلك مما مر بخلاف مجرد المشي عليه فلا يحرم لأنه يفارقه حالا (قوله ويحل للرجال لبسه) قد عرفت ان اللبس ليس بقيد فلو ترك التقييد به لكان أولى لكنه انكسر على علم ذلك من كلامه السابق (قوله للضرورة) أي أو الحاجة فالضرورة ليست بقيد لان المدار على وجود الضرورة أو الحاجة فيجوز استعماله للضرورة كفجأة حرب اذا لم يجد غيره مما يقوم مقامه والحاجة كدفع جرب ودفع قل وستر عورة في الصلاة وعن أعين الناس وفي الخلوة اذا لم يجد غيره على المعتمد فقول الشو برى وان وجد غيره من لباس أو دواء ضعيف صرح الرملي في شرحه بخلافه فتى وجد غيره حرم استعماله كالتداوى بالنجس كما قاله الشيخ الحفني (قوله مهلكين) انما قيد بذلك نظر الكون التمثل للضرورة وألا فكونهما مهلكين ليس بقيد بل مثله كونهما مضرين وجعل المحشى المراد بالمهلك في كلامه ما لا يحتمل غالباً وبني ذلك على تفسير الضرورة بالحاجة وهو صحيح وان كان خلاف التبادر من كلام الشارح (قوله ويحل للنساء) أي لانه عَلَيْهِ السَّلَام أخذ في يمينه قطعة حرير وفي شبهه قطعة ذهب وقال هذا أي استعمالها حرام على ذكر كور امثلي حل لانهم والحق بالذكور الحنائى احتياطاً (قوله لبس الحرير) أي والتختم بالذهب ولو ذكره لكان أولى لذكر المصنفه سابقاً فيكون الضمير في قوله ويحل للنساء عائداً للذكور من لبس الحرير والتختم بالذهب نعم هو ساقط من بعض النسخ كما مر ومثل التختم بالذهب غيره من انواع اللبس ما لم تسرف فيه وان لم تبلغ في السرف كخلخال وزنه ما تمام مثقال والفضة في ذلك كالذهب بالاولى فلهن لبس حليهما وما نسج بهما (قوله وافتراشه) أي وسائر أوجه الاستعمال كالتدثر به والجلوس تحته ونحو ذلك فلو قال وغيرهما لكان أولى ويحل حل افتراشه من له ما لم يكن مزر كشا بذهب او فضة (قوله ويحل للولى لباس الصبي الخ) وألحق به الغزالي المجنون واعتمد الرملي أن ما يجوز للمرأة يجوز للصبي والمجنون فيجوز لباس كل منهما ما عدا ما من ذهب حيث لا سرف عادة وقوله قبل سبع سنين وبعدها أي الى البلوغ وفيه تعريض بالرد على الرافعي في البعدية والخلاف في غير يوم العيد (قوله وقليل الذهب وكثيره الخ) هذا تعميم بعد تخصيص فان قوله والتختم بالذهب خاص وهذا عام وقوله أي استعمالهما احتاج لتقدير ذلك لان التحريم لا يتعلق بالذوات وانما يتعلق بالافعال وقوله في التحريم سواء أي مستويان في التحريم على الرجال الانفاؤاً وأتملة وسنا كما مر ومحل في الأتملة ما لم تكن أتملة إبهام وخرج بالأتملة الاثنتان من أصبع واحدة بخلاف الأتملة

والقز في حالة
الاختيار وكذا
يحرم استعمال ما ذكر
على جهة الافتراض
وغير ذلك من وجوه
الاستعمالات ويحل
للرجال لبسه للضرورة
كحرو برد مهلكين
(ويحل للنساء)
لبس الحرير وافتراشه
ويحل للولى لباس
الصبي الحرير قبل
سبع سنين وبعدها
(وقليل الذهب
وكثيره) أي
استعمالها (في
التحريم سواء

الواحدة ولو من الاصابع الاربعه من كل يد وعلى النساء الاحلياء على العادة والفضة كالذهب الا خافوا لولو لرجل على العادة بخلاف الختم كاسر (قوله) واذا كان بعض الثوب الخ (ما ذكر حكم الثوب الحرير الخالص ذكر حكم ما اذا كان بعضه منه و بعضه من غيره والكلام في المنسوج منهما) وأما المطرز بالابرة والمرقع فسكالمنسوج لكنه يتقيد كل منهما بكونه أربع اصابع عرضا وان زاد طولاً واعتمد البشيشى في حل المرقع أن لا يزيد طولاً أيضاً على أربع اصابع ويتقيد كل منهما أيضاً بكونه لا يزيد في الوزن نعم لا يحرم ان في حالة الشك في كثرتهم الا ان الاصل الحل هنا وأما لتطريه وهو اتخاذ السجاف ولو بالابرة فالعبرة فيه بعادة امثاله وان زاد وزنه فان خالف عادة امثاله وجب قطع الزائد ولو اتخذ سجافاً بقدر عادة امثاله ثم انتقل لمن هو ليس كعادة امثاله جاز ابقاؤه لانه وضع بحق ويغفر في الدوام ما لا يغفر في الابتداء بخلاف عكسه وهو ما لو اتخذ سجافاً زاد على قدر عادة امثاله ثم انتقل منه لمن هو بقدر عادة امثاله فانه يحرم ابقاؤه لانه وضع بغير حق قياساً على ما لو اشترى المسلم دار الكافر وكانت عالية على بناء المسلم (قوله) ابريسم (هو فارسي معرب بكسر الهمزة والراء أو بفتح الهمزة وكسر هاء مع فتح الراء وفيه ثلاث لغات وقد عرفت أن الابريسم هو مامات فيه الدودة والقز ما قطعت الدودة وخرجت منه حية والحرير يعمها فقول الشارح أي الحرير فيه تفسير الاخص بالاعم فلهذا اشار الى أن المراد هنا الاخص لخصوص الابريسم (قوله) أو كستانا (بفتح الكاف وكسرها) يقال كتن وقوله مثلاً أي أو صوفاً أو غيره (قوله) جاز للرجل (أي وكذا غيره) وانما اقتصر عليه لانه هو الذي يتوهم فيه الحرمة (قوله) ما لم يكن الابريسم غالباً على غيره (أي فانه يحرم وكذا ان شك في كثرة الحرير على غيره فيحرم على الاصح عند الرمي خلافاً لابن حجر كالبكري وصرح بالحرمة في الانوار وقوله) فان كان غير الابريسم غالباً والعبارة بالوزن لا بالظهور والرؤية فيجوز ليس الاطالسه المشهورة وان كان ظاهرها ان الحرير فيها أكثر (قوله) وكذا ان استويا في الاصح (فيحل على الاصح وفارق التفسير حيث يحرم مسه على المحدث عند الاستواء تعظيماً للقرآن

(فصل في الجنائز) بفتح الجيم لا غير جمع جنازة بفتحها وكسرها لغتان مشهورتان قال بعضهم والكسر أفصح وهي بلغتها اسم الميت في النعش وقيل بالفتح اسم الميت في النعش والكسر اسم للنعش وعليه الميت وقيل بالعكس فعلى القول الاول يصح أن يقول نويت اصلي على هذه الجنائز بالفتح والكسر وعلى القول الثاني لا يصح أن يقول على هذه الجنائز بالكسر لأن أراد بها الميت مجازاً فان أراد بها النعش ولو مع الميت وأطلق لم يصح وعلى القول الثالث بالعكس ولا يقال نعش الا اذا كان الميت عليه فان لم يكن عليه قيل سريرو وهو يقول كل يوم

انظر الى بعقلك * انالها لنتلك * اناسربر المنايا * كم سار مثلى بمثلك

وانما ذكر المصنف الجنائز في كتاب الصلاة دون الفرائض مع مناسبتها لها تتعلق كل بالموت لاشتغالها على الصلاة التي هي اهمها وبهذا يجاب عن عدم ذكرها في الجهاد مع فروض الكفاية مع انها منها واعلم ان الموت أعظم المصائب والغفلة عنه أعظم فيسن كثرة ذكره لخبر أكثر ما من ذكرها في المذات الموت وتناً كدعيادة المريض لان العائد لم يزل في محرفة الجنة حتى يرجع وتغميض الميت سنة ثلاث لا يقيع منظره لان البصر يتبع الروح فينظر أين تذهب وأرواح المؤمنين تكون في عليين ونور هاتمت بالجد كما أن ارواح الكفار في سجين ولها اتصال بالجسد فالنعيم والعذاب للروح والجسد معاً على التحقيق (قوله) فيما يتعلق بالميت (قدينه الشارح بأربعة اشياء) بقي خامس وهو الحل وانما تركه لانه وسيلة للدفن فالدفن يستلزمه غالباً من غير الغالب ما لو دفن في موضع موته من غير حل وانما ترك التعزية اقتصاراً على الاهم فان التعزية سنة كما هو معلوم (قوله) من غسله وتكفينه الخ (بيان لما يتعلق بالميت كما تقدمت الاشارة اليه (قوله) يلزم على طريق فرض الكفاية) أي على طريق هو فرض الكفاية وهو الذي يخاطب به المكلفون فان فعله البعض سقط الطبع عن الباقيين والمخاطب بهذه الامور كل من علم بموته أو ظنه أو قصر لكونه بقر به ولم يبحث عنه وكان بحيث ينسب في عدم البحث عنه الى تقصير واللازم لهؤلاء انما هو

واذا كان بعض الثوب ابريسم (أي حريرا (وبعضه) الآخر (قطنا أو كستانا) مثلاً (جاز) للرجل (لبسه ما لم يكن الابريسم غالباً) على غيره فان كان غير الابريسم غالباً (ولكن) استويا في الاصح (فصل) فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه (ويلزم) على طريق فرض الكفاية

الافعال كما يقتضيه كلام المصنف وأما مؤن التجهيز كشم من الماء وأجرة الغسل وعن الكفن وأجرة الجل والخفر فهي في تركته تخرج منها قبل وفاء الدين واخراج الوصايا والارث لكن بعد الحق المتعلق بعين التركة كالرهن والزكاة المتعلقة بعين الذئب فان امتنع الوراث من اخراجها أخذها الحاكم قهر اعلية فان فقد الحاكم أخذها الآحاد وكذا لو خيف انفجار الميت لورفع اليه نعم الزوجة غير الناشئة ولو غنية وخدمتها تلزم مؤنهما زوجا موسرا ولو باير نمونها فان لم يكن موسرا ففي تركتها كغيرها فان لم يكن تركته فعلى من تلزمه نفقته ثم من موقوف على تجهيز الموتى ثم من بيت المال ثم على أغنياء المسلمين ولو كان الميت ذميا وفاء بذمتة ولا يقال فيه على أغنياء الذينيين (قوله في الميت) أى بسببه وفي سببيه ومحل ذلك اذا اتيقن موته بظهور شئ من اماراته كاسترخاء قدم وميل أنف وانحساف صدغ فان شك في موته وجب التأخير الى اليقين بتغير الرائحة أو غيره ولومات موتا حقيقيا ثم جهز ثم أحى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لا شك فيه أنه يجب تجهيزه ثانيا ولنحو أهل الميت كاصدقائه تقبيل وجهه ولا بأس بالاعلام بموته بل يندب للصلاة عليه بخلاف نعى الجاهلية وهو النداء بموت الشخص وذكرا ثم مؤمنا فخاره وأصل ميت ميوت اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ويستوى فيه الذكر والمؤنث (قوله المسلم غير المحرم والشهيد) انما قيد الشارح بهذه الثلاثة لاجتماع الاربعة كاملة وكان عليه أن يقول وغير السقط في بعض أحواله كما يعلم مما يأتي فخرج بالمسلم الكافر فيجوز غسله مطلقا ونحر الصلاة عليه مطلقا ويجب تكفينه ودفنه ان كان ذميا أو مؤمنا أو معاهدا بخلاف الحربى والمرتب وخرج بغير المحرم المحرم فتحجب فيه الاربعة لكنها ليست كاملة لأنه لا يستبرأ رأس المحرم ولا وجهه المحرمة وخرج بغير الشهيد الشهيد فيجب فيه أمران فقط وهما التكفين والدفن ويحرم فيه الغسل والصلاة وخرج بغير السقط الذى زندها السقط فله أحوال فتارة تعلم حياته فيجب فيه الاربعة وتارة يظهر خلقه فتحجب فيه ثلاثة أشياء وهي ما عدا الصلاة وتارة لا يظهر خلقه فلا يجب فيه شئ لكن يسن ستره بخرقه ودفنه فالخاص أن التقيد بالتقيود السابقة لاجتماع الامور الاربعة كاملة والمحرم وان وجبت فيه الاربعة لكنها ليست كاملة وفى المخشى عبارة مشتملة على قلافة وعقادة لكن توضيح المقام ما علمت (قوله أربعة أشياء) قد عرفت حكمه اسقاط الجمل والا فهو الخامس (قوله غسله) أى أو بدله وهو التيمم كالوحرى بالنار وكان بحيث لو غسل مهري وكلوا لم يوجد الا جنى فى المرأة وأجنبية فى الرجل فيميم الميت فيها بحائل نعم الصغير الذى لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخشنى الكبير (قوله وتكفينه) أى بعد غسله أو بدله كما تقدم (قوله والصلاة عليه) أى بعد الغسل أو بدله وجوبا لانه المنقول عن النبي ﷺ فلو تعذر كان وقع فى حفرة وتعذر اخر اجمو طهره لم يصل عليه وبعد التكفين ندابل نكره الصلاة عليه قبل تكفينه لانه يشعر بالازدراء بالميت ونص الفكاهاى المالكي على أن الصلاة على الميت من خصائص هذه الامة واستشكل بصلاة الملائكة على آدم عليه السلام وقولهم هذه سنة بنى آدم بعده واجب بانها من خصائصنا على هذه الكيفية التى من جلستها قراءة الفاتحة والصلاة على النبي ﷺ (قوله ودفنه) أى فى قبر (قوله وان لم يعلم بالميت الا واحد) أى محل كون ما ذكر على طريق فرض الكفاية ان علم به أكثر من واحد وان لم يعلم به الا واحد لكن تعيينه حينئذ عارض لا يخرج عنه كونه فرض كفاية فى ذاته وقوله تعيين عليه ما ذكر أى من الغسل والتكفين والصلاة عليه والدفن (قوله وأما الميت الكافر) هذا محترم للمسلم فيما مر (قوله فالصلاة عليه حرام) أى وباطلة لكن لو اختلط مسلم بكافر صلى على الجميع ويقول حينئذ اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات اللهم اغفر لهذا الكافر (قوله) ويجوز غسله فى الحالين) أى فى حال كونه حريرا وحالا كونه ذميا فيجوز غسله مطلقا (قوله ويجب تكفينه) أى وفاء بذمتة ومثله المؤمن والمعاهد كما مر (قوله ودون الحربى

(في الميت) المسلم
غير المحرم والشهيد
(أربعة أشياء غسله
وتكفينه والصلاة
عليه ودفنه) وإن
لم يعلم بالميت الواحد
تعين عليه ما ذكر
وأما الميت الكافر
فالصلاة عليه حرام
حرياً كان أو ذمياً
ويجوز غسله في
الخالين ويجب
تكفين الذمي ودفنه
دون الحري

والمرتد) أي فلا يجب تكفينهما ولا دفنهما بل يجوز كل منهما كالغسل ويجوز اغراء الكلاب على جيفتهما لعدم احترامهما نعم ان تضرر الناس برأحتهم وجبت موارتهما (قوله وأما المحرم الخ) هذا محترز غير المحرم فيهما (قوله اذا كفن فلا يستر الخ) أي ولا يلبس مخيطا ولا يمس بطيب واقضى كلامه أنه يجب فيه الاربعه لكن ليست كاملة لعدم ستر رأس المحرم ووجه المحرمة لكن عدم ستر الجزء المذكور لا يقتضي جعله قسما مستقلا فكان الاولى عدم التقييد فيهما بغير المحرم ثم يستدرك عليه كان يقول نعم لا يستر رأس المحرم ولا وجه المحرمة ومثلها الخنثى (قوله فلا يستر رأسه ولا وجه المحرمة) أي لان الاحرام لا يبطل بالموت فانه يعقب يوم القيامة ملبيا كما ورد في حديث الذي وقصته دابته (قوله وأما الشهيد الخ) هذا محترز غير الشهيد فيهما وكان المناسب أن يضم اليه السقط في بعض أحواله كما مر التنبيه عليه ولو فعل ذلك لكان أنسب بالدخول على كلام المصنف فانه قال واثنان لا يغسلان ولا يصلى عليهما الشهيد في معركة المشركين والسقط الذي لم يستهل صارخا (قوله فلا يصلى عليه) أي ولا يغسل وكان الاولى له أن يذكروه وأما تكفينه ودفنه فواجبان والاولى تكفينه في ثيابه الملوحة بالدم فان لم تكفه وجب تميمهما بما يستر جميع بدنه ويجوز غيرها وحمل ذلك في الثياب التي يعتاد لبسها في غير الحرب غالبا أما ما لا يعتاد لبسه الا في الحرب كدعرج وخف وفروة فينبذ بزعمهم كسائر الموتى (قوله كما ذكره بقوله) أي بالحكم الذي ذكره المصنف بقوله وقد عرفت أن الذي ذكره المصنف عدم الغسل والصلاة فكان الاولى للشارح أن يذكروه في الدخول كما مر (قوله واثنان الخ) انما جمعها لتوافقهما في عدم الغسل والصلاة وهو في الشهيد ظاهر وأما في السقط فهو في بعض أحواله وهو ما اذا لم تعلم حياته ولم يظهر خالقه فانه لا يجب غسله ولا الصلاة عليه بل لا يجب فيه شيء لكن بسن ستره بخرقه ودفنه كما مر (قوله لا يغسلان) أي لا يجب غسلهما بل يحرم في الشهيد ويجوز في السقط فلا يحرم بالنسبة له كما نص عليه الشيخ عطية واقتضاه كلام المحشى أولا خلافا لقوله بعد ذلك عند قول المصنف لم يستهل فيحرم غسله وانما حرم بالنسبة للشهيد ابقاء لأثر الشهادة وهو الدم لما ورد أن رأحتهم يوم القيامة تكون كرائحة المسك وهذا جرى على الغالب والافقديكون لادم فيه فيحرم وان لم يكن عليه أثر الدم ولو حائضا ونفساء وجنبا لكن لو أصابه نجس آخر وجبت ازالته وان أدى الى ازالة دم الشهادة (قوله لا يصلى عليهما) أي لا تجب الصلاة عليهما بل تحرم ولا تصح الحكمة في ذلك الترغيب في تحصيل الشهادة وبهذا افارقت النبوة فانها لا تكتسب كما قال اللقائي ولم تكن نبوة مكتسبة * ولورقي في الخير أعلى عقبه * فلا يردهما يقال النبي أفضل من الشهيد فكيف يختص الفضول بمنزلة عن الفاضل على أن المزية لا تقتضي الافضلية وهذا بالنسبة للشهيد وأما بالنسبة للسقط فله عدم ورودها فيه وعدم احتياجه لها وأما خبره عليه السلام خرج فصلي على قتلى أحدصلاته على الميت فالمراد أنه دعا لهم كدعائه للميت جمعاً بينهما بين خبر البخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله أمر في قتلى أحد بدفنهم بدمائهم ولم يغسلوا ولم يصلى عليهم (قوله أحدهما) أي أحد الاثنين الذين لا يغسلان ولا يصلى عليهما (قوله الشهيد) انما سمى بذلك لان الله ورسوله شهدا له بالجنة وعليه فهو شهيد بمعنى مشهود له وقيل لان روحه تشهد الجنة قبل غيره وعليه فهو شهيد بمعنى شاهد وقيل غير ذلك والمراد شهيد الدنيا والآخرة وهو من قاتل لاعلاء كلمة الله تعالى أو شهيد الدنيا فقط وهو من قاتل للغنيمة مثله فذان لا يغسلان ولا يصلى عليهما وأما شهيد الآخرة فقط فهو كغير الشهيد فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن وقد احتراز عنه المصنف بقوله في معركة المشركين وأقسامه كثيرة فمنها الميتة طلقوا ولو كانت حاملا من زنا والميت غريقا وان عصى بركوب البحر والميت هديما أو حريقا أو غريبا وان عصى بالغرقة والمقتول ظاهرا ولو هيته كان استحق شخص حزر قبته فقده نصفين والميت بالبطن أو في زمن الطاعون ولو بغيره لكن كان صابرا محتسبا أو بعده وكان في زمنه كذلك والميت في طلب العلم ولو على فراشه والميت عشقا ولو لم يبع وطؤه كأمره بشرط العفة حتى عن النظر بحيث لو اختلى بمحبوبه لم يتجاوز الشرع وبشرط الكتمان حتى عن معشوقه وأما خبر إذا أحب أحدكم أخاه فليخبره فمحمول على غير العشق وما أحسن قول بعضهم

والمرتد وأما المحرم
إذا كفن فلا يستر
رأسه ولا وجه المحرمة
وأما الشهيد فلا يصلى
عليه كما ذكره بقوله
(واثنان لا يغسلان
ولا يصلى عليهما)
أحدهما (الشهيد

كفى المحبين في الدنيا عذابهم * نالته لأعذبهم بعدها سفر
بل جنة الخلد مأواهم مزخرقة * ينعمون بها حقاً بما صبروا
فكيف لا وهم حبوا وقد كتموا * مع العفاف بهذا يشهد الخبر
يا ووا قصورا وما وافوا منازلهم * حتى يروا الله في ذابجنا الآخر

(قوله في معركة المشركين) أي قتالهم (قوله وروى) أي الشهيد وقوله من مات في قتال الكفار أي في حال قتالهم حتى لو استعان الكفار علينا بمسلم فقتلوا المستعان به شهيداً لأن هذا قتال كفار ولا نظر إلى خصوص القاتل (قوله بسببه) أي ولو احتمالاً فدخل ما لو انكشف الحرب عنه ولم يعلم هل مات بسببه أولاً (قوله سواء قتله كافر مطلقاً) أي عمداً أو خطأ وقوله أو مسلم خطأ أي أوقته مسلم خطأ بخلاف ما أوقته عمداً إلا أن استعان به الكفار كما تقدم (قوله أو نحو ذلك) أي كأن تردى في بئر أو رفسته دابته (قوله فإن مات بعد انقضاء القتال الخ) هذا محترز قوله في قتال الخ ومحل ذلك أن كان فيه حياة مستقرة فإن كان فيها حركة مذبح فهو شهيد (قوله يقطع بموته منها) عبارة الخطيب وإن قطع بموته منها ولعل اقتصار الشارح على ما ذكره لأنها محل الخلاف كما أشار إليه بقوله في الظاهر (قوله وكذا الوما في قتال البغاة) هذا محترز قوله في قتال الكفار أي فليس بشهيد لكن لو استعان البغاة علينا بكفار فقتلوا الكفار المستعان بهم شهيدون مقتول البغاة كذا قال المحشي لكن مقتضى كونه لا نظر لخصوص القتال خلافاً لأن هذا قتال بغاة ونقل عن ابن قاسم ما يؤخذ منه الجواب بأن الأصل في قتال الكفار أن يكون مقتضياً للشهادة فلم ينظر لتبعيته لقتال البغاة بخلاف قتل المسلم المستعان به في قتال الكفار فإنه نظر لتبعيته لقتالهم المقتضى للشهادة فتأمل (قوله أو مات في القتال لا بسبب القتال) هذا محترز قوله بسببه أي أو مات في قتال الكفار لا بسببه كأن مات بمرض أو جأه أي بغتة (قوله والثاني) هذا ما يناسب لوقال الأول (قوله السقط) هو بمعنى الساقط بخلاف الكامل حتى قال الرمي أنه متى بلغ ستة أشهر وجب فيه ما في الكبير مطلقاً وإن زرع فيه (قوله الذي لم يستهل الخ) أي الذي لم تعلم حياته باستهلال أو غيره كاختلاج أو تنفس أو تحرك فلا يستهلال ليس بقيد وإنما اقتصر عليه لأنه الغالب ولا بد من التقييد بكونه لم يظهر خلقه حينئذ لا يجب فيه شيء بل تحرم الصلاة عليه ويسن ستره بحرقه ودفنه ويجوز إعطاؤه لقطعة ونحوها أما إذا علمت حياته بالاستهلال أو غيره فكالكبير فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن لتيقن حياته وموته بعدها وإن ظهر خلقه فقط وجب غسله وتكفينه ودفنه بلا صلاة عليه وفارقت الصلاة غيرها بأنها أضيق باباً منه بدليل أن الذي تمتنع الصلاة عليه دون غيرها فالجواب أن السقط له ثلاثة أحوال كما قال سيدي محمد الحنفى والسقط كالكبير في الوفاة * أن ظهرت أمارات الحياة أو خفيت وخلقته قد ظهر * فامنع صلاة وسواها اعتبر * أو اختفى أيضاً فقيه لم يجب * شيء وستر ثم دفن قد نذب

(قوله أي لم يرفع صوته) فالاستهلال رفع الصوت الذي هو الصياح عند الولادة كما قاله أهل اللغة فقوله صارخاً تأكيداً (قوله فإن استهل الخ) مقابل لقوله لم يستهل الخ لكن قد علمت أن المدار على العلم بحياته بامارة مطلقاً ولذلك زاد الشارح قوله أو بكى لكن كان عليه أن يقول أو نحو ذلك ولعله أراد مثلاً وقوله حكمه كالكبير أي فتجب فيه الأربعة كما مر وسكت عما إذا ظهر خلقه وكان عليه أن ينبه عليه (قوله والسقط بتثليث السين الخ) هذا تعريف للسقط في كلام المصنف (قوله الولد النازل قبل تمامه) أي قبل تمام أشهره كما صرح به الخطيب فهو أظهر الاحتمالات التي ذكرها المحشي وأما النازل بعد تمام أشهره فكالكبير كما مر (قوله مأخوذ من السقوط) أي النزول (قوله ويغسل الميت) ويسن أن يوضأ قبله كالحي ولا بد من كون غسله بفعلاً كما يؤخذ من قول المصنف ويغسل الميت فلا يكفي غرق ولا غسل الملائكة فلو شاهدنا الملائكة تغسله لم يسقط عنا بخلاف نظيره من الكفن لأن المقصود من الغسل التعبد بفعلاً والمقصود من التكفين الستر وقد حصل ومثله الجمل والدفن لحصول المقصود ولو غسل نفسه كرامة كفى كما وقع لسيدي أحمد البدوي أمدنا الله من مدده لا يقال المخاطب بذلك

في معركة المشركين
وهو من مات في قتال
الكفار بسببه سواء
قتله كافر مطلقاً أو
مسلم خطأ أو عاد
سلاحه إليه أو سقط
عن دابته أو نحو
ذلك فإن مات بعد
انقضاء القتال بحراة
فيه يقطع بموته منها
فغير شهيد في الظاهر
وكذا لو مات في
قتال البغاة أو مات
في القتال لا بسبب
القتال (و) الثاني
(السقط الذي لم
يستهل) أي لم يرفع
صوته (صارخاً) فإن
استهل صارخاً أو بكى
حكمه كالكبير
والسقط بتثليث السين
الولد النازل قبل
تمامه مأخوذ من
السقوط (ويغسل
الميت

غيره فكيف يكتفي بفعله لأننا نقول إنما خوطب به غيره لعجزه فحيث قدر عليه اكتفى به ومثله ما لو غسله ميت آخر كرامة فإنه يكفي ولا يكره لنحو جنب غسله ولا تجب نية الغسل لأن القصد به النظافة وهي لا تتوقف على نية لكن تسن خروجاً من الخلاف فيقول الغاسل نويت أداء الغسل عن هذا الميت أو استباحة الصلاة عليه بخلاف نية الوضوء فإنها واجبة ولذلك يلغز ويقال لنأشئ واجب ونيتة سنة وشئ سنة ونيتة واجبة فغسل الميت واجب ونيتة سنة وضوءه سنة ونيتة واجبة ومن تعذر غسله لفقده ماء أو غيره كالواحترق ولو غسل لتهري يم والأولى بالرجل في غسله الرجل والأولى بالمرأة في غسلها المرأة وله غسل حليلته من زوجة غير رجعية وأمة ولو كناية ما لم تكن مزوجة أو معتدة أو مستبرأة ولزوجة غير رجعية غسل زوجها ولو نكحت غيره بأن تضع حملها عقب موته ثم تزوج فلها أن تغسله وتستعين زوجها بقاء حق الزوجية بلامس منهاله ولا منه لها ثلاثا ينتقض وضوء الماس فيهما وليس للأمة أن تغسل سيدها لانتقالها عن ملكه للوارث بالموت أو صيرورتها حرة فيها إذا كانت مدبرة أو أم ولد ولومات مسلم وهناك كافر وامرأة مسلمة أجنبية غسله الكافر وصلت عليه المسلمة فإن لم يحضر إلا أجنبي في الميتة أو أجنبية في الميت يعمها الأجنبي في الأولى ويعمته الأجنبية في الثانية من وراء حائل بخلاف ما لو كان على بدن أحدهما نجاسة فالأوجه أنه يزيلها الأجنبي أو الأجنبية لأن إزالة النجاسة لا بد لها بخلاف غسله والأولى بالرجل في غسله الأولى بالصلاة عليه درجة وهم رجال العصابة من النسب ثم الولاء ثم الإمام أو نائبه ثم ذوو الأرحام فإن اتحدوا في الدرجة قدم هنا بالأنقية في الغسل بخلافه في الصلاة على الميت فيقدم بالأسنية والأقربى فالأنقية في باب الغسل أولى هنا من الأسن والأقرب عكس ما في الصلاة والأولى بالمرأة في غسلها قريباتها وأولاهن ذات محرمية وبعد القريبات ذات ولاء فأجنبية فزوج فرجال محارم فإن تنازع مستويان أفرع بينهما والصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة بغسله الرجال والنساء ومثله الحثي الكبير عند فقد المحرم هكذا قال شيخ الإسلام في المنهج وغيره ونقل عن الزركشي في الخادم أن المسئلة فيها خلاف وأن المذهب أنه يعم وهو الذي ارتضاه بعض الأشياخ ويغسل من فوق ثوب ويحتاط الغاسل في غض البصر والمس ويسن أن يكون الغاسل أمينا فإن رأى خيرا كاستنارة وجهه وطيب رائحة سن ذكره أو ضده كسواد وتغير رائحة وانقلاب صورة حرم ذكره إلا لمصلحة فيها ففي صحيح مسلم من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة وفي سنن أبي داود والترمذي إذا كروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم وفي المستدرک من غسل ميتا وكنتم عليه غفر الله له أربعين مرة. فإن كان لمصلحة في الأولى كأن رأى من الميت المبتدع أماره خير فلا يسن ذكرها بل يكتما لثلاثا يتبع الناس بدعته أو في الثانية كأن رأى من الميت المبتدع أماره شر أذاعها لينزجر الناس عنها والأحاديث السابقة خرجت مخرج الغالب (قوله وترا) أي تغسلا وترا فهو منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف مفعول مطلق والمراد وترا ندبا كما هو ظاهر (قوله ثلاثا) والسنة أن تكون الأولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة بماء قراح فيها قليل من كافور ومحل الاكتفاء بها حيث حصل الاتقاء والإيجاب للاتقاء ويسن الإيتار إن لم يحصل الاتقاء بوتر وقوله أو خمسا والسنة أن تكون الأولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة الباقية بماء قراح فيه قليل من كافور أو الثالثة بنحو سدر كالأولى والرابعة مزيلة والخامسة بماء قراح فيه ما ذكره وقوله أو أكثر من ذلك أي المذكور من الخمس والأكثر من ذلك إما سبع فالأولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة بنحو سدر والرابعة مزيلة والثالثة الباقية بماء قراح أو الثالثة بماء قراح والرابعة بنحو سدر والخامسة كذلك والسادسة مزيلة والسابعة بماء قراح أو السابعة وحدها بماء قراح بأن تكون الأولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة بنحو سدر والرابعة مزيلة والخامسة بنحو سدر والسادسة مزيلة والسابعة بماء قراح وإما تسع فالأولى بنحو سدر والثانية مزيلة والثالثة بماء قراح والرابعة بنحو سدر والخامسة مزيلة والسادسة بماء قراح والسابعة بنحو سدر والثامنة مزيلة والتاسعة بماء قراح فالأولى بماء قراح مؤخر عن كل مزيلة ويصح أن يكون مؤخر عن الجميع والحاصل أن أدنى الكمال ثلاث وأكملها تسع وأوسطها خمس أو سبع خلافا لقول الحثي وأكملها سبعة وما زاد إسراف (قوله ويكون في أول غسله) وكذا في غير أوله بحسب الحاجة

وترا ثلاثا وخمسا
أو أكثر من ذلك
(ويكون في أول
غسله

وقوله سدر أى أو نحوه كصابون وأشنان ونحوهما والسدر كافى الصراح شجر النبق بكسر الباء الموحدة الواحدة
سدره والجمع سدرات بكسر فسكون أو بكسرتين أو بكسر ففتح وسدر بكسر ففتح (قوله أى يسن الخ) أشار بذلك
إلى أن قول المصنف ويكون فى أول غسله سدر معناه على وجه السنية وقوله أن يستعين الغاسل الخ أى على تنظيف
الميت وإزالة أوساخه وقوله فى الغسلة الأولى أى وكذا فى غيرها بحسب الحاجة كما مر أو يحمل كلامه مثل كلام المصنف
على ما لو اقتصر على ثلاث غسلات فقوله من غسلات الميت أى الثلاث على هذا أو لا أكثر على ما قبله وقوله بسدر
متعلق يستعين وقوله أو خطمى بكسر الخاء المعجمة أو فتحها وسكون الطاء المهملة وهو ورق يشبه ورق الخيزر
ومثل السدر والخطمى نحوهما كصابون وأشنان ونحو ذلك كما مر (قوله ويكون فى آخره الخ) أى ويسن أن يكون
فى آخره الخ وكذا فى غير آخره من الغسلات التى بالماء القراح أو يحمل على ما لو اقتصر على ثلاث غسلات كما يعلم مما
تقدم (قوله غير المحرم) أما المحرم فلا يقرب طبيبا بل يجب ترك الطيب فى غسله ومحل ذلك إذا مات قبل التحلل الأول
فإن مات بعده كان كغيره فى طلب الطيب (قوله شئ) تنوينه للتقليل كما أشار إليه الشراح بقوله قليل وخرج به
الكثير فيضرب لانه يغير الماء وهذا فى غير الكافور الصلب الذى هو الخاط وهو المسمى بالطييار وأما الكافور الصلب
فلا يضرب كثيرا كقليله ولو غير الماء لانه محاور (قوله من كافور) هو نوع معروف من الطيب (قوله بحيث لا يغير
الماء) تصوير وضابط للقليل فالقليل هو الذى لا يغير الماء يعلم من ذلك أن الكثير هو الذى يغير الماء (قوله واعلم أن
أقل غسل الميت الخ) ظاهر صريح الشراح أن هذا الأقل لا يشمل كلام المصنف وهو كذلك لقوله ويكون فى أول غسله
الخ فإنه من الأكمل وقوله تعميم بدنه بالماء أى حتى ما يظهر من فرج الثيب عند جالسها على قدميها القضاء حاجتها وما
تحت قلفة الألف فلا بد من فسحها وغسل ما تحتها أن تيسر وإن لافان كان ما تحتها طاهرا يعم عنه وإن كان نجسا فلا
ييم بل يدفن بلا صلاة كفاقد الظهور ين على ما قاله الرملى لأن شرط التيمم إزالة النجاسة وقال ابن حجر يعم
للضرورة ويبنى تقليده لأن فى دفنه بلا صلاة عدم احترام الميت كما قاله شيخنا وعلى كل فيحرم قطع قلفته وإن عصى
بتأخيرها وعلم من تعبيره بالتيمم أنه لا بد من فعلنا فلا يكفي نحو غرق لانا ما مورون بغسله فلا يسقط الفرض إلا بفعلنا
وعلم منه أيضا أنه لا تجب فيه نية لأن المقصود بغسل الميت النظافة فهو لا يتوقف على نية لكنها تندب كما مر (قوله
وأما كمله فقد كور فى المبسوطات) أى كالمهجع فإنه أطال الكلام فيه وحاصله أن أكمله أن يغسل فى خلوة لا يدخلها إلا
الغاسل ومن يعينه وولى الميت وهو أقرب الورثة وأن يكون فى قبض بالأسخيف لانه أستره على مرتفع كالوح
وهو المسمى بالدكة لئلا يصيبه الرشاش بماء الخ لأن الماء العذب يسرع إليه البلاء بارد لانه يشد البدن الحاجة كبرد
ووسخ فيسخن قليلا وأن يجلسه الغاسل على المرتفع برفق مائلا قليلا إلى ورائه ويضع يمينه على كتفه وإيمانه
فى نقرة قفاه ثلاثا على رأسه ويسند ظهره بركبته اليمنى ويمر يده اليسرى على بطنه بتحمل يسير مع التكرار
ليخرج ما فيه من الفضلة ثم يضعه على قفاه ويغسل بخرقة ملفوفة على يساره سواء يمينه ثم يلقبها ويلف بخرقة
أخرى على يده بعد غسلها بماء ونحو أشنان وينظف أسنانه ومنخره ثم يوضئه كالحى بنية ثم يغسل رأسه
فلحيته بنحو سدر ويسرح شعرهما إن تلبد بمشط واسع الأسنان برفق ويرد المنتف من شعرهما إليه ندبا فى
الكفن أو القبر وأما دفنه ولو فى غير القبر فواجب كالساقط من الحى إذا مات عقبه ثم يغسل شقه اليمين ثم
اليسر ثم يحرفه إلى شقه اليسر فيغسل شقه اليمين مما يلي قفاه ثم يحرفه إلى شقه اليمين فيغسل اليسر كذلك
مستعينا فى ذلك كله بنحو سدر ثم يزيله بماء من فرقه بفتح الفاء وسكون الراء وهو كما فسره فى القاموس الطريق
فى شعر الرأس والمراد بتلك الطريق المحل الأبيض فى وسط الرأس المنحدر عنه الشعر فى كل من الجانبين
وإصح قراءته من فوقه بقاء وواو إلى قدمه ثم يعمه كذلك بماء قراح أى خالص لكن فيه قليل كافور فهذه
الغسلات الثلاث غسلة واحدة لأن العبرة أتمها بالثلاث بالماء القراح ويسن ثمانية وثلاثة كذلك فالجموع
تسع قائمة من ضرب ثلاث فى ثلاث لأن الغسلات الثلاث مشتملة على ثلاث لكن العبرة بالثلاث التى

سدر أى يسن أن
يستعين الغاسل فى
الغسلة الأولى من
غسلات الميت بسدر
أو خطمى (و) يكون
(فى آخره) أى آخر
غسل الميت
غير المحرم (شئ)
قليل (من كافور)
بحيث لا يغير الماء
واعلم أن أقل غسل
الميت تعميم بدنه
بالماء مرة واحدة
وأما كمله فقد كور
فى المبسوطات

بالماء القراح ويندب أن لا ينظر الغاسل من غير عورته الا قدر الحاجة أما عورته فيحرم النظر اليها ويندب أن يغطي وجهه بخرقه ولو خرج بعد الغسل نجس وجبت ازالتة (قوله: يكفن الميت) أى بعد غسله أو بدله و يسن أن يكفن بمغسول لا جديلا لانه لصديد وأن يذر على الكفن وعلى الميت حنوط وهو نوع من الطيب وأن تشد ألباه بخرقه وأن يجعل على منافذه ومحال سجوده قطن عليه حنوط وأن يشد على الكفن بشدا وخوف الانتشار عند الجمل إلا أن يكون محرما فلا يشد ويحل الشدا في القبر وكره مغلاة في الكفن لخبر لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سريعا ويكره اتخاذ الكفن الامن حل أو من أثر صالح وللوارث ابداله فلا يجب عليه تكفينه فيه لانه ينتقل له بالموت بخلاف القبر فانه يسن اتخاذها ويحرم كتابة شئ من القرآن على الكفن صيانته عن صديد الموتى كما أفنى به ابن الصلاح ومثله كل اسم معظم فاحفظ ذلك فان كثيرا من الناس يفعلوه يعتقد نفعه (قوله: ذكرنا كان أو أنى بالغاً كان أولا) لكن يجوز تكفين الاثني والصبي بالحرير أو ماء كثره حرير أو مزعفر لانه يجوز لبسهما في الحياة بخلاف الذكرا البالغ فلا يجوز لانه لا يجوز لبسه في الحياة وسيأتي أن الكفن يكون من جنس ما يلبسه الشخص في حياته حتى يجوز تحلية الاثني والصبي بحلى الذهب والفضة ودفنه معهما حيث رضى به الورثة الكاملون ولا يقال انه تضییع مال وهو حرام لانا نقول انه تضییع مال لغرض وهو اكرام الميت وتعظيمه وحل حرمة تضییع المال اذ لم يكن لغرض فان كان لغرض فهو جائز لكنه مع الكراهة (قوله في ثلاثة أثواب) ليس المراد بها ثلاثة قص فلا تكفى بل المراد بها ثلاث لفائف وهي واجبة ان اقتصر عليها وكان الكفن من ماله وليس محجور عليه بفلس فان لم يقتصر عليها جاز لفافتان وازار وقيص وعمامة في الرجل وهي أفضل من ثلاث لفائف وقيص وعمامة ومع ذلك فالأفضل أن لا يكون في الكفن قيص ولا عمامة فان كان لم يكره لكنه خلاف الاولى والأفضل في المرأة الخنثى لفافتان وازار وخمار وقيص وهي الخمسة الآتية وان كفن من غير ماله بان كفن من مال من عليه نفقته أو من بيت المال أو من الموقوف على تجهيز الموتى أو من أغنياء المسلمين فالواجب ثوب واحد يسترجع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة على المعتمد وان كان محجور عليه بالفلس وقال الغرماء يكفن في ثوب وقال الورثة يكفن في ثلاثة أجيب الغرماء بخلاف ما لو قال الغرماء يكفن بسائر العورة والورثة بسائر جميع البدن فانه يجب الورثة ولو اتفقت الورثة والغرماء على ثلاثة جاز بخلاف يكفن في ثلاثة أثواب من ماله ولو كان في ورثته محجور عليه أو غائب على المعتمد فقول المحشى تبع للقليل في شروط وجوب الثلاثة ولا في ورثته محجور عليه ضعيف ولذلك نظر فيه الميداني ففى كفن الميت من ماله ولم يكن عليه دين مستغرق كفن في ثلاثة وجوباً حتى لو قال بعض الورثة يكفن في ثوب وبعضهم في ثلاثة كفن في الثلاثة بل لو اتفقوا على ثوب وجب أن يكفن في ثلاثة على المعتمد لان الثاني والثالث حقه فليس للورثة المنع منهما فلا يجوز تركهما الا ان أوصى به والفرق بينهم وبين الغرماء أن حق الغرماء سابق على حق الميت وأن منفعة صرف المال لهم تعود الى الميت بتخليص ذمته بخلاف الورثة فيهما (قوله: بيض) أى ندى بالخبر البسوا من ثيابكم البياض فانهما خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم ويكره أن يكون في الكفن شئ غير البياض كجعل نحو عصفر فوق رأسه أو أسفل قدميه (قوله: وتكون كلها لفائف) أى وجوب ما يسن ان يبسط أحسنها ولا الباقي فوقها وأن يوضع الميت فوقها مستلقيا وقوله متساوية طولا وعرضا في كلام الشيخ الخطيب ما يقتضى سن أن تكون التي تبسط من تحتها أو سعة من غيرها وعبارته وأن يبسط أحسن اللفائف أو سعتها والباقي فوقها انتهت (قوله: تأخذ كل واحدة منها جميع البدن) أى تسع كل واحدة منها جميع بدن الميت الرأس المحرم ووجه المحرمة (قوله: ليس فيها قيص ولا عمامة) أى ليس فيها حيث اقتصر على الثلاثة قيص ولا عمامة وهو الأفضل في حق الذكرا فان زيد قيص وعمامة لم يكره لكنه خلاف الاولى كما مر (قوله: وان كفن الذكرا في خمسة فهي الثلاثة المذكورة الخ) أى أو اثنان منها وازار وقيص وعمامة وهو أفضل من الثلاثة مع القميص والعمامة وان كان الاقتصار على الثلاثة هو الأفضل في حق الذكرا كما مر (قوله: وقيص وعمامة)

(ويكفن) الميت
ذكرنا كان أو أنى
بالغاً كان أولا (في
ثلاثة أثواب بيض)
وتكون كلها لفائف
متساوية طولا
وعرضا تأخذ كل
واحدة منها جميع
البدن (ليس فيها
قيص ولا عمامة)
وان كفن الذكرا في
خمسة فهي الثلاثة
المذكورة وقيص
وعمامة

أى إن لم يكن محرماً (قوله المرأة) ومثلها الخنثى وقوله في خمسة وهو أفضل من الاقتصار على ثلاث لفات في المرأة كما هو القرض وعلى الرجل تكفين زوجته التي كانت تجب نفقتها عليه ولو رجعية بخلاف البائن الآن تكون حاملاً ولومات الزوجان معاً يجب تجهيز الزوجة من تركه الزوج ولومات الزوجة وخادمها معاً لم يجد الزوج إلا ما يجيز به أحدهما قدمت الزوجة ولو كان له زوجتان حرة وأمة أو مسامة وكتانية وماتاً معاً ولم يجد ما يجيز به إلا أحدهما فهل يقدم كل من الحرة والمسامة على الأمة والكتانية لشرفهما عليهما أو يقرع بينهما والظاهر الثاني (قوله فهي ازار وخارج) عبارة غيره ازار فقميص خمار فلما فلتان فكان الأولى العطف بالفاء هكذا ليفيد الترتيب كما صنع كذلك في المنهج والخطيب والازار ما يشد على الوسط ويؤزر به فيما بين السرة والركبة وهو المسمى في كلام الناس بالوزرة والخمار ما يغطي به الرأس والجمع خر مثل كتاب وكتب يقال اختمرت المرأة وتخمرت لبست الخمار (قوله وأقل الكفن ثوب واحد يستر عورة الميت على الأصح) هذا ضعيف والمعتمد أن أقله ثوب واحد يستر جميع بدن الميت الرأس المحرم ووجه المحرمة وهذا هو الذي صححه النووي في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح ارشاده كالآذرى تبع الجمهور الخراسانيين وحمل الأول على حق الله فقط والثاني على حق الميت مشو بإحق الله والحاصل أن الكفن بالنسبة لحق الله فقط ثوب يستر العورة بالنسبة لحق الميت مشو بإحق الله ما يستر بقية البدن وبالنسبة لحق الميت فقط الثوب الثاني والثالث فكل من الأول والثاني لا يسقط بوضعية ولا غيرها أما الأول فلا نه حق لله وأما الثاني فلشأنه حق الله فلو أوصى بستر العورة فقط لم تصح وصيته والثالث الذي هو حق الميت الشامل للثوب الثاني والثالث يسقط بالوضعية فلو أوصى بثوب واحد يستر جميع البدن كفن به ويسقط أيضاً بمنع الغراء لا يمنع الورثة وتقدم الفرق بينهما (قوله) ويختلف بذكورة الميت وأنثته) ففي الذكر ثوب يستر ما بين سرة وركبته وفي الأنثى ثوب يستر ما عدا الوجه والكفين سواء كانت حرة أو رقيقة لأنه لا فرق بعد الموت وهذا مبنى على الضعيف السابق فيكون ضعيفاً أيضاً والمعتمد أن الواجب ثوب يستر جميع بدن الميت فلا يختلف بذكورة الميت وأنثته (قوله) ويكون الكفن من جنس الخ) فيجوز أن تكفن المرأة والصبي من الحر يروا المزعفر وما أكثره منهما لجواز لبسهما لذلك في الحياة ولا يجوز ذلك في الرجل ومثله الخنثى لأنه ليس له لبسه حياً ولا يجوز التكفين بالمتنجس مع القدرة على الطاهر وإن جاز للشخص لبسه حياً في غير الصلاة فإن لم يوجد الطاهر صلى عليه بعد طهره ثم يكفن بالمتنجس (قوله) ما يلبسه بفتح الباء مضارع لبس بكسر هاء قال تعالى ويلبسون ثياباً خضراً أو ما لبس بفتح الباء يلبس بكسر هاء فعنه خلط يخلط قال تعالى وللبسنا عليهم ما يلبسون وليس مرادها (قوله) ويكبر ظاهر كلام الشارح أنه بفتح الباء مبنى للجهرول بدليل عدم ذكر فاعله عقبه وتقدير الشرط بعده وهو إذا صلى عليه فإنه مبنى للجهرول أيضاً وعليه فاربع بالرفع نائب فاعل والمناسب لتصريحه بالفاعل في الأفعال بعده أن يقرأ يكبر بكسر الباء مبنى للفاعل وهو ضمير عائدة على المصلى المعلوم من المقام وعليه فاربع بالنصب مفعول مطلق وهذا شروع في الصلاة على الميت وشرعت بالمدينة الشريفة فن مات بمكة قبل الهجرة كخديجة دفن بالصلاة لعدم مشروعيته إذا تولى صلى عليه ﷺ ثلاثون ألفاً من الأنس وستون ألفاً من الملائكة وصلى عليه فرادى لعدم الخليفة حينئذ وأركانها سبعة أحدها النية ويجب فيها القصد والتعيين كصلاة الجنائز ونية الفرضية وإن لم يتعرض للكفاية وغيرها ولا يشترط تعيين الميت الحاضر بل يكفي تمييزه نوع تمييز فيقول نويت الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الإمام أو على من حضر من أموات المسلمين فرضاً أو فرض كفاية فإن عينه كن يد أو رجل ولم يشر إليه وأخطأ في تعيينه كان بان عمر أو امرأة لم تصح صلاته فإن أشار إليه كان قال نويت الصلاة على زيد هذا فبان عمر أصحت صلاته تغليباً للإشارة وبلغو تعيينه وخرج بالحاضر الغائب فإن نوى على العموم كأن قال نويت الصلاة على من تصح الصلاة عليه من أموات المسلمين لم يشترط التعيين والأفلا بد منه وبأنها القيام للقادر عليه وثالثها الأربعة تكبيرات بتكبير الأحرام فالكل ركن واحد كما عليه الجمهور خلافاً لعدد تكبيرة

أو المرأة في خمسة فهي
ازار وخارج وقيص
ولفافتان وأقل
الكفن ثوب واحد
يستر عورة الميت
على الأصح في الروضة
وشرح المذهب
ويختلف بذكورة
الميت وأنثته ويكون
الكفن من جنس
ما يلبسه الشخص في
حياته (ويكبر عليه)

الصلاة وجو باقى الواجب ونه باقى المندوب كباقي الصلاة ويسن أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق صلته فان رفعت قبله لم يضر وان تحولت عن القبلة هذا اذا أحرم عليها وهي قارة فان أحرم عليها وهي سائرة اشترط أن تكون جهة القبلة عند التحرم فقط ويسن أن لا يز يدما بينهما على ثلثائة ذراع الى تمام الصلاة هكذا قال المحشى والمعتمد وجوب ذلك ولا يضر الحائل هنا وقال بعضهم يشترط أن لا يكون هناك حائل عند التحرم ولا تشتط المحاذاة على المعتمد وقال ابن قاسم باشرط المحاذاة (قوله بتكبيره الاحرام) فهي احدى التكبيرات الاربع وليست زائدة عليها (قوله ولو كبر خمساً لم تبطل) أى ولو عمد الانما زاد ذكر امامه ليعتقد البطلان بذلك لجهله والابطال لانه فعل مبطل لا اعتقاده وانما اقتصر على الخمس مع أن الاكثر كذلك فلو قال ولوزاد على الاربع لشم ذلك لان اقل الزيادة يتحقق بها ويمكن أن يكون اراد بذلك مطلق الزيادة من اطلاق الخاص وارادة العام ومن المعلوم أن سجود السهو لا يدخل صلاة الجنازة فلا يقال يسجد السهو وجبر اللخل ولو نقص عن الاربع فان أحرم بها بنية النقص لم تنعقد وان أحرم بها لانية النقص ثم نقص بعد ذلك بطلت (قوله لكن لو خمس الخ) استدر الك على قوله لم تبطل لانهم بما يوجبهم أنه لو خمس امامه تابعه ولو سدس أو سبع وهكذا فكذلك لكنه اقتصر على اقل الزيادة أو مراده مطلق الزيادة كما مر (قوله لم يتابعه) أى لم تسن متابعته في الزائد فلو تابعه فيه لم تبطل صلاته كما أفنى بذلك الرملى وقوله بل يسلم أى بعدنية المفارقة وقوله أو ينتظره ليسلم معه وهو افضل كما في بعض النسخ (قوله ويقرأ المصلى الفاتحة) أى سر او ان صلى ليلا لانهما وردت كذلك ويسن التحوذ قبلها والتأمين بعدها ولا يسن دعاء الافتتاح ولا السورة لان صلاة الجنازة مبنية على التخفيف وان صلى على قبر أو غائب على المعتمد ولو عجز عن الفاتحة أتى ببدلها كغيرها من الصلوات (قوله بعد التكبير الاولى) أى على سبيل الافضل كما يؤخذ من قول الشارح ويجوز قراءتها بعد غير الاولى فلا تتعين بعد الاولى ويجوز اخلاؤها عنها ويضمها للصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية أو للدعاء لليت بعد الثالثة أو يأتي بها بعد الرابعة والفرق بين الفاتحة حيث لم تتعين بعد الاولى وغيرها حيث تعين في محله فتعين الصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية والدعاء لليت بعد الثالثة وامار الرابعة فلا يجب بعدها شيء أن القصد بالصلاة على الميت الشفاعة وهي حاصلة بالدعاء والصلاة على النبي ﷺ وسيلة لقبوله فتعين محلهما الواردان فيه عن السلف والخلف اشعارا بذلك بخلاف الفاتحة فلم تتعين في محلهما اشعارا بان القراءة دخيلة في هذه الصلاة ومن ثم لم تسن فيها السووة وعلى كل حال فلا بد منها بعد الاولى أو بعد غيرها لانها ركن وناقش ابن قاسم في هذا الفرق بأن القراءة من اعظم الوسائل وعدم سن السورة تخفيف لا تقي طلب الاسراع بالجنازة ولذلك قال في المجموع وليس لتخصيص ذلك علة الاجر ولا تبايع وقال بعضهم الحكمة ان القرآن افضل الاذكار فتوسع فيه ما لم يتوسع في غيره (قوله ويصلى على النبي ﷺ) ويسن الصلاة على الآل بعد الصلاة عليه ﷺ ولا يسن هنا السلام ويسن الحمد لله قبلها (قوله بعد التكبير الثانية) أى وجو بالفاتحة بجزء بعد غيرها لا تبايع وهكذا يقال في كون الدعاء لليت بعد الثالثة وقد علمت الفرق بينهما وبين الفاتحة (قوله واقبل الصلاة الخ) وأكملها بعد التشهد الاخير وهو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد (قوله ويدعو لليت) أى بخصوصه أو في عموم غيره بقصده فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات من غير قصده نعم يكفي في الصغير أن يقول اللهم اجعله لوالديه فرطاً وذخراً وعظة واعتباراً وسلفاً وشفيعاً وثقل به موازينهم ما وافرغ الصبر على قلوبهم ولا تفقنهم ما بعده ولا تحرمهم ما اجره وفي الصغير يقول اللهم اجعلها لوالديه الخ ومحل ذلك في الوالدين الحيين المسلمين فان كانا ميتين او كافرين او كان أحدهما كذلك لم يدع بذلك بل يأتي بما يقتضيه الحال على الاوجه خلافا لمن قال سواء فيما قالو مات في حياتهما أم بينهما لم بعدهما لان العظة بمعنى الواعظ وهو من الوعظ بمعنى تذكير العواقب وهذا لا يظهر بعد الموت الا ان اريد به غايته وهو الظفر بالطلوب ومعنى القرط السابق المهيء لصالحيها في الآخرة والذخر بالذال المعجمة الشيء النفس للذخر فشيء به الصغير لكونه مدخراً أمامها لوقت حاجتها له فيشفع لها كما صح في

بتكبيره الاحرام
ولو كبر خمساً لم تبطل
لكن لو خمس
امامه لم يتابعه بل
يسلم او ينتظره ليسلم
معه وهو افضل
(ويقراً) المصلى
(الفاتحة بعد)
التكبير الاولى
ويجوز قراءتها بعد
غير الاولى (ويصلى
على النبي ﷺ
بعد) التكبير
(الثانية) وأقل
الصلاة عليه اللهم
صل على محمد
(ويدعو لليت)

الحديث والعظة بمعنى الواعظ كما علمت فهي اسم مصدر بمعنى اسم الفاعل واعتباراً أي سبب اعتبارهما وسلفاً أي سابقاً فهو توكيد لمعنى فرطاً وشفعياً أي لهما يوم القيامة كما ورد أنه يشفع في والديه فيدخلهما الجنة وثقل به موازينهما أي ثواب الصبر على فقده أو الرضا به ولا تفتنهما بعده أي بالكفر أو بالمعاصي ولا تحرمهما أجره أي أجر مصيبتيه ويسن أن يقول في كل من الصغير والكبير قبل الدعاء له اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانشأنا اللهم من أحيتنا منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وطلب المغفرة لصغيرنا لينال زيادة الدرجات فلا يشكك بانه لا ذنب عليه فقد كان عليه السلام يستغفر في اليوم واليلة مائة مرة لينال بذلك أعلى درجات القرب فلا حاجة لقول بعضهم وصغيرنا اذا بلغ واقترف الذنب أو المراد الصغير في الصفات لافي العمر ولا يخفى مناسبة الاسلام للحياة ومناسبة الايمان للوفاء لان الاسلام كناية عن الاعمال أو الاقياد وعلى كل فهو في الحياة والمراد الاسلام الكافي والايمان هو التصديق القلبي النافع عند الله ولا يكون كذلك الا ان وجد عند الوفاة (قوله بعد الثالثة) أي وجوباً فلا يجزى بعد غيرها كما علم مما مر ولا يجب بعد الرابعة شيء* (قوله واقل الدعاء للميت) وسيد كراً كمله وقوله اللهم اغفر له أي مثلاً فيكفي اللهم ارحمه ونحوه كاللهم اطفئ به ويكفي غفر الله له أو رحمه الله أو اطفئ الله به ولا بد أن يكون بأخروي فلا يكفي بدنيوي الا ان آل الى اخروي نحو اللهم اقض عنه دينه ويقول اللهم اغفر له ونحوه ولو في صغير أو نبي لما علمت من ان المغفرة لا تقتضي سبق الذنب (قوله وأكمل) أي الدعاء للميت وقوله مذكور في قول المصنف في بعض النسخ أي حلا على حفظه وان كان اطوله لا يليق بهذا المختصر فلذلك تركه في بعض النسخ الآخر (قوله اللهم) أي يا الله خذفت ياء النداء وعوض عنها الميم كما هو المشهور (قوله هذا عبدك) أي هذا الميت الحاضر المتدلل والخاضع لك قال تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتى الرحمن عبداً وقوله وابن عبدك المراد بهما أبو الميت وامه اللذان هما عبدان لله تعالى بمعنى انهما متدللان وخاضعان له كما علمت من سابقه هذا ان كان له اب فان لم يكن له اب كسيدنا عيسى وابن الزنا قال فيه وابن امك وهذا في الذكر وامالاتي فيقول فيها هذه أمتك وبنت عبدك ان كان لها اب فان لم يكن لها اب كبنات الزنا قال فيهن ان يقول وبنت امك وفي الخنثى يقول هذا مملوكك وولد عبدك هذا ان كان له اب فان لم يكن له اب قال وولد امك ويجوز التذكير مطلقاً على ارادة الشخص والتأنيث مطلقاً على ارادة النسمة فان كانا اثنين مذكرين او مذكر او مؤنثا قال هذا ان عبدك وابنا عبدك أو مؤنثين قال هاتان اماتك وابنتا عبيدك وان كانوا جميعاً مذكراً او مؤنثاً قال هؤلاء عبيدك وابناء عبيدك أو مؤنثاً قال هؤلاء اماتك وبنتا عبيدك ويراعى جميع ذلك فيما بعد الا في قوله وانت خير منزل به فيجب تذكير هذا الضمير وافراده وان كان الميت اثنى أو اثنين أو جمعاً لانه ليس غائداً على الميت بل على الموصوف المحذوف والتقدير وانت خير كريم منزل به فتعليل المحشى بقوله لانه غائداً على الله فيه نظر وان اشتهر فان الله على معنى وانت خير اثنى منزل بها ككفر لا ستلزام ذلك تأنيث الله تعالى أو على معنى وانت خير ذات منزل بها لم يكفر وكذا ان جمعه على معنى وانت خير كرام منزل بهم (قوله خرج) أي هذا الميت وقوله من روح الدنيا بفتح الراء أي نسيم ريحها ويصح ضمها ويكون في الكلام استعارة بالكناية حيث شبهت الدنيا بشخص له روح وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه على طريق الاستعارة بالكناية وذكر الروح تخييل لانها من خواص المشبه به اذهى جسم ليطفئ له سريان في البدن كسر يان الماء في العود الاخضر (قوله وسعتها) أي اتساع الدنيا وهي بفتح السين وحكي العلامة الدنوشري كسرها عن الصاغاني (قوله ومحبوبه) بالرفع مبتدأ وقوله واحباؤه بالرفع ايضاً عطف عليه وقوله فيها متعلق بمحذوف خبر والواو للحال والمعنى والحال ان محبوبه واحباؤه كائنون في الدنيا أو يالجرف فيهما على انهما معطوفان على ما قبله وقوله فيها متعلق بمحذوف حال والواو للعطف والمعنى وخرج من محبوبه ومن احبائه أي خرج من عندهم وفارقهم حال كونهم كائنين في الدنيا ورسم احباؤه بالواو في بعض النسخ يؤيد الاول ورسمه بالياء في بعضها يساعد الثاني والمراد بمحبوبه

بعد الثالثة) وأقل
الدعاء للميت اللهم
اغفر له وأكمل مذكور
في قول المصنف في
بعض نسخ المتن وهو
(اللهم ان هذا عبدك
وابن عبدك خرج من
روح الدنيا وسعتها
ومحبوبه وأحباؤه
فيها

من يحبه الميت و باحبائه من يحب الميت والضمير في محبو بهواً حباؤه بالتذكير كما في بعض النسخ وهو راجع للميت
وبالتأنيث كما في بعضها الآخر وهو راجع الى الدنيا وهو الذي في الروضة وأصلها (قوله الى ظلمة القبر) متعلق بخروج
والتعبير بالقبر جرى على الغالب والافتقار لا يقبر (قوله وما هو لاقية) أي والى الذي هو لاقية من الاهوال وغيرها فالاولى
كفتنة القبر حتى قيل ان الشيطان يقعد في جانب القبر عند قول المسلمين من ربك فيشير اليه بان أنافيتبعه المنافق
ليعذب دون من يشبه الله بالقول الثابت والثانية كالجزاء على العمل ان خير الخير وان شر اشر فاللفظ يتناول ما يلقاه
في القبر وما بعده (قوله كان يشهد أن لا اله الا أنت اعلم) أي في الظاهر وقوله وانت أعلم به من أي في الباطن والمقصود به
تفويض الامر اليه تعالى خوفاً من كذب الشهادة في الواقع (قوله اللهم انه نزل بك) أي يا الله ان الميت صار ضيفاً
عندك فأكرمه فالمقصود بذلك التمهيد للشفاعة ليحصل الرفق والرحمة منه سبحانه وتعالى بالشفوع له فينشأ من
ذلك قبول الشفاعة فاندفع بذلك ما يقال ما فائدة ذلك مع أن الله تعالى يعلم ذلك كله (قوله وانت خير منزل به) أي
والحال أنك أعظم كريم منزل عنده فالاول للحال وخير أفعول تفضيل وأصله أخير حذفته لكثرته الاستعمال
وتقدم أنه يجب تذكير هذا الضمير وافراده مطلقاً لانه ليس عائد على الميت بل على الموصوف المحذوف خلافاً لقول
الحشي بأنه عائد على الله (قوله وأصبح فقيراً الخ) أي وصار فقيراً الخ والمراد أنه صار فقيراً الى رحمتك شدة الافتقار
فلا ينافي أنه كان فقيراً الى رحمة تعالى قبل الموت أيضاً وقوله وانت غني عن عذابه إذ لا يعود عليه تعالى من عذابه
نفع كما لا يعود عليه تعالى منه ضرر (قوله وقد جئناك) أي قصدناك وقوله راغبين اليك أي حال كوننا متوجهين اليك
مريدن لاجسادك وقوله شفعا له أي حال كوننا شفعا لهذا الميت وشفعاء جمع شفيع من الشفاعة وهي التوجه الى
المشفوع عنده وطلب الخير للمشفوع له (قوله اللهم ان كان محسناً) أي بعمل الطاعات والاعمال الصالحة وقوله فرد في
احسانه أي في جزاء احسانه وثوابه وقوله وان كان مسيئاً أي بعمل المعاصي وقوله فتجاوز عنه أي عن سيئاته كما في
بعض النسخ وهذا في غير الانبياء أمافيهم فيأتي بما يليق بهم وقال بعضهم يأتي بذلك ولو في الانبياء اتباعاً للوارد
ويحمل على الفرض فالمعنى وان كان مسيئاً فرضاً وعلى أنه من باب حسنات الابراسيات المقر بين المراد بالسيئات
الامور التي لا تليق بمرتبتهم وان كانت حسنات لكون غيرها أعلى منها فتعد بالنسبة لمقامهم سيئات (قوله ولقه
برحمتك رضاك) أي وأثله وأعطه بسبب رحمتك عليه رضاك عنه ويجوز في لقه تسكين الهاء وكسرها مع الاشباع ودونه
وهي ضمير عائد على الميت مفعول أول ورضاك مفعول ثان (قوله وقه فتنة القبر) أي واحفظه من التلجج في جواب
سؤال المسلمين فقه من الوقاية وهي الحفظ وفي الهاء التسكين والكسر مع الاشباع ودونه مثل ما تقدم فيما قبله وهي
ضمير عائد على الميت مفعول أول وفتنة القبر مفعول ثان وهي التلجج في الجواب فالمراد من ذلك توفيقه للجواب
والافالسؤال عام لكل أحد وان لم يقبر كالغريق والحر يقى وان سحق وذرى في الهواء أو أكلته السباع فالتقييد
بالقبر جرى على الغالب ويستثنى من عموم الانبياء وشهداء المعركة وكذا الاطفال فلا يستلون على المعتمد
لعدم تكليفهم وماورد من أن من واطب على قراءة تبارك الملك كل ليلة لا يستل ونحوه يحمل على أنه يخفف عنه
في السؤال بحيث لا يفتن في الجواب ولا يستل الا في القبر الذي يبعث منه فمن كان ينقل بعد دفنه لا يستل حتى ينقل
ويقال للملكين منكر بفتح الكاف ونكير لانهما يأتيان للميت بهيئة منكورة سواء المؤمن والكافر على
المعتمد خلافاً لما جرى عليه المحدثي تبعاً للتقليد في من أن منكراً ونكيراً للكافر ومبشراً وبشيراً للمؤمن ومع
أحدهما مرزبة لاجتماع عليها أهل منى ما أقولها أي رفعوها قال عليه السلام وهي في يده كهذه العصا في يده والسؤال
قبل ضمة القبر ويسألان كل أحد بلغته على الصحيح وقيل بالسرياني ولذلك قال السيوطي

ومن عجيب ما ترى العينان * أن سؤال القبر بالسرياني

أفتى بذلك شيخنا البلقيني * ولم أره لغيره بعيني

والسؤال أربع كلمات على القول بأنه بالسرياني وهي آترة أترح كاره سالحين فعني الاولى قم يا عبد الله ومعني

الى ظلمة القبر وما هو
لاقيه كان يشهد أن
لا اله الا أنت وحدك
لا شريك لك وأن
محمد عبدك ورسولك
وأنت أعلم بمننا اللهم
انه نزل بك وأنت
خير منزل به
وأصبح فقيراً الى
رحمتك وانت غني
عن عذابه وقد
جئناك راغبين اليك
شفعاء له اللهم ان
كان محسناً فرد في
احسانه وان كان
مسيئاً فتجاوز عنه
ولقه برحمتك رضاك
وقه فتنة القبر

الثانية فيمن كنت ومعنى الثالثة من ربك وما دينك ومعنى الرابعة ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم وفي الخلق
أجمعين وقد ورد أن حفظ هذه الكلمات الأربع دليل على حسن الخاتمة كما بخط الميادني (قوله وعذابه) من عطف
العام على الخاص لأن فتنة القبر من عذابه (قوله وافسح له في قبره) أي وسع له فيه بقدر مد البصر إن لم يكن غريبا
والأفن محل دفنه إلى وطنه والقبر أمارضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار (قوله وجاف الأرض الخ) أي
وباعد الأرض لئلا والمراد منه تخفيف ضمة القبر عليه والافلامعني لمباعدة الأرض عنه حقيقة بحيث يصير مرفوعا
عنها وقوله عن جنبه أي اليمين واليسار وفي رواية عن جنبه بالافراد أي الذي هو عليه والذي في بعض نسخ الامام
الصحيح عن جنته بضم الجيم وفتح المثناة المشددة قال في الميهات وهو حسن لدخول الجنين وغيرهما كالظهر
والبطن (قوله ولقعه برحمتك الامن) فيه ما تقدم في ولقعه برحمتك رضاك وقوله من عذابك أي الشامل لما في القبر ولما
في يوم القيامة وأعيد باطلاقة بعد تقييده فيما تقدم بالقبر اهتماما به لانه المقصود من هذه الشفاعة (قوله حتى تبعته)
أي إلى أن تبعته وقوله آمنا بالمدأى من الاهوال وقوله إلى جنتك متعلق بتبعته (قوله ويقول في الرابعة) أي
بعد هاندبا لما تقدم من أنه لا يجب بعد الرابعة شيء فلو سلم عقبها جاز ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن
بعضهم أنه يقرأ فيها قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله إلى قوله العظيم حتى قال الشيخ البايلي نعم وردت
هذه في بعض الاحاديث لكن لو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنة فالقياس كما قاله الاذري الاقتصار على
الاركان وترك السنن (قوله اللهم لا تحرمنا) بفتح التاء وضمهما من حرمة وأحرمه والاولى أفصح وقوله أجره أي أجر
الصلاة عليه وأجر المصيبة به فان المسلمين كالعضو الواحد اذا اشتكى بعضه اشتكى كله وقوله ولا نفتنا بعده أي
بالابتلاء بالمعاصي وقوله واغفر لنا ولا بأس بزيادة ولا مسلمين (قوله والسلام هنا) أي في صلاة الجنائزة وقوله في كيفية
أي كالتفاتة في التسليمة الاولى على يمينه وفي الثانية على يساره وقوله وعدده أي كونه تسليمتين لكن الاولى واجبة
والثانية مندوبة كافي صلاة غير الجنائزة (قوله لكن يستحب زيادة ورحة الله وبركاته) استدراك على الكيفية
وظاهره أن قوله ورحة الله لا يسن في غير صلاة الجنائزة وليس كذلك بل يسن فيها وفي غيرها وما أفاده من سن وبركاته
هنا ضعيف والمعتمد أنها لا تسن هنا كما لا تسن في سائر الصلوات نعم تسن في رد السلام فالخاص أن ورحة الله مندوبة
هنا وفي سائر الصلوات وأن وبركاته لا تسن هنا ولا في سائر الصلوات فلو حذف هذا الاستدراك لكان أولى (قوله
ويدفن الميت) أي وجوبه بالولا يكفي في الدفن وضع الميت على وجه الأرض والبناء عليه حيث لم يتعد الحفر والا كفي
فلومات في سفينة انتظار وصولها إلى الساحل ليدفن في البران قريب الا فالشههور كإفص عليه الامام الشافعي أن يشد
بين لوحين لئلا ينفخ ويبقى في البحر ليصل إلى الساحل وإن كان أهله كفار افقد بحمد الله مسلم فيدفنه إلى القبلة فان ألقوه
فيه بدون لوحين وتقاوه بنحو حجر لم يأثموا الواجب من القبر ما يمنع الرائحة والسبع فيمنع ظهور رائحة الميت فتؤذى
الاحياء ويمنع نبش السبع له فيأكله وهما متلازمان فذكرهما لبيان فائدة الدفن وإن تلازما هكذا قيل والحق أنه
لا تلازم بينهما ألا ترى أن الفساق المعروفة الآن تمنع السبع ولا تمنع الرائحة فالدفن فيها حرام وكذلك القبور التي
يطمونها بالتراب من غير حجارة كما في بلاد الأرياف فانها لا تمنع السبع وإن منعت الرائحة وقد لا تمنعها فالدفن فيها
حرام أيضا ويسن أن يستتر القبر عند الدفن بثوب ونحوه رجلا كان الميت أو امرأة وهو فيها آكد والسنة الدفن
في غير الليل ووقت كراهة الصلاة وجزاء بلا كراهة دفنه ليلا مطلقا ووقت كراهة الصلاة اذا لم يتحرر والا فلا يجوز
وقيل يكره والدفن في المقبرة أفضل منه في غيرها لئلا الميت دعاء المارين ويسن أن يفضى نحوه إلى الأرض ويكره
أن يجعل له فرش ومخدة أو صندوق لم يحتج اليه لان ذلك اضعاف مال لغير غرض أما إن احتج اليه للدواة الأرض
ونحوها فلا يكره ولا تنفذ وصيته به الا حيث نذر التزاحم على النعش بدعة مكروهة وكان الحسن البصري يقول اذا
رأهم يزدهون اخوان الشياطين وسئل أبو علي النحاس عن وقوف الجنائزة ورجوعها فقال متى رأت الملائكة
بين يديها رجعت ومتى كثرت خلفها أسرع وتوحيتم أن النفس تلوم على الجسد ولو لم الجسد على النفس

وعذابه وافسح له في
قبره وجاف الأرض
عن جنبه ولقعه
برحمتك الامن من
عذابك حتى تبعته
آمنا إلى جنتك
برحمتك يا أرحم
الراحمين ويقول في
الرابعة اللهم لا
تحرمنا أجره ولا
تفتنا بعده واغفر لنا
وله (ويسلم المصلي
بعد) التكبيرة
(الرابعة) والسلام
هنا كالسلام في صلاة
غير الجنائزة في
كيفية وعدده
لكن يستحب
زيادة ورحة الله
وبركاته (ويدفن)
الميت

فيختلف حالها فتارة تقدم وتارة تؤخر ويحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها إليهم أجل بقائها في الدنيا وسئل
عن خفة الجنازة وثقلها فقال إذا خفت فصاحبها شهيد لأن الشهيد حى والحي أخف من الميت ويسن أن يقف
جاعة بعد دفنه يسألون له التثبيت لأنه عليه السلام كان إذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا لاختيكم
واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل ويسن تلقينه أيضا ويغنى عنه الدعاء بالتثبيت ولا يلحق الطفل ونحوه ممن لم يتقدمه
تكليف لأنه لا يفتن في قبره وكذلك النبي وشهيد المعركة فلا يلحقان لأنهما لا يستلان وتندب زيارة القبور للرجال
لذكر الآخرة وتكره من النساء لجزعهن وقلة صبرهن ومحل الكراهة فقطان لم يشتمل اجتماعهن على محرم
والأحرار ويستثنى من ذلك قبر نبينا عليه السلام فتندب لمن زيارته وينبغي كما قال ابن الرفعة أن قبور سائر الأنبياء
والأولياء كذلك ويندب أن يقول الزائر السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون نسأل الله
لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم واغفر لنا ولهم وأن يقرأ ما ينسب من القرآن كسورة يس
ويدعو لهم ويهدي ثواب ذلك لهم وأن يتصدق عليهم وينفعهم ذلك فيحصل ثوابه لهم ويسن أن يقرب من
المزور كقربه منه حيوان يسلم عليه من قبل رأسه ويكره تقبيل القبر واستلامه ومثله التابوت الذي يجعل فوقه
وكذلك تقبيل الاعتبار عند الدخول لزيارة الأولياء إلا أن قصد به التبرك بهم فلا يكره وإذا عجز عن ذلك لآزدحام
ونحوه كاختلاط الرجال بالنساء كما يقع في زيارة سيدي أحمد البدوي وقف في مكان يتمكن فيه من الوقوف بلامشقة
وقرأ ما ينسب وأشار بيده أو نحوها ثم قبل ذلك فقد صرحوا بأنه إذا عجز عن استلام الحجر الأسود يسن له أن
يشير بيده أو عصاهم يقبلها ويندب وضع نحو الحجر يد الأخضر والريحان على القبر كما جرت به العادة لأنه يستغفر
للميت ما دام رطبا وتسيحه أكمل من تسيح اليابس لما فيه من نوع حياة ولا يجوز لغيره وضعه أخذه قبل يسه لأن
صاحبه لا يعرض عنه إلا بعد يسه لزال نفعه الذي كان فيه وقت الرطوبة وهو الاستغفار للميت أما وضعه فيجوز
له أخذه ولو قبل يسه هكذا أطلق بعضهم وفصل ابن قاسم بين أن يكون قليلا كخوصة أو خوصتين فلا يجوز له أخذه
وهو أخضر لتعلق حق الميت به وأن يكون كثيرا فيجوز له الأخذ منه في وضعه على قبره خصوصا كثيرا كما جرت به العادة
منه يوضع على قبر آخر وهكذا (قوله في الحدة) أي ندبا فالدفن فيه أفضل منه في الشق إن صلبت الأرض كما سيذكره
الشارح فإن كانت الأرض رخوة فالدفن في الشق أفضل منه في اللحد ويسن أن يسند وجه الميت ورجله إلى جدار
القبر وظهره بنحو لبنة أو حجر لئلا ينسكب على وجهه أو يستلق على ظهره ولو كان بارض اللحد والشق نجاسة
فهل يجوز وضع الميت عليها مطلقا أو يفصل بين أن تكون من صديد الموتى كما في المقبرة المشبوشة فيجوز وضعه
عليها أو من غيره كبول أو غائط فلا يجوز كل محتمل قال الشوبري والوجه هو الأول ثم قال ويظهر صحة الصلاة عليه
في هذه الحالة اهـ والذي يظهر لي اختيار الثاني (قوله مستقبل القبلة) أي وجوب اتزان بالليت منزلة المصلّي ويؤخذ
من ذلك عدم وجوب الاستقبال في الكافر فيجوز استقباله واستدباره نعم الكافرة التي في بطنها جنين مسلم
نفخت فيه الروح ولم ترج حياته يجب استدبارها للقبلة ليسكون الجنين مستقبل القبلة لأن وجه الجنين إلى ظهر
أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار لئلا يدفن المسلم في مقابر الكفار وعكسه فان لم تنفخ فيه الروح
لم يجب الاستدبار في أمه لأنه لا يجب استقباله حيثئذ نعم استقباله أولى فان رجيت حياته لم يجز دفنه معها بل يجب
شق جوفها وإخراجها منه ولو مسامة ومن الغلط أن يقال يوضع نحو حجر على بطنها يموت فان فيه قتلا للجنين
(قوله واللحد بفتح اللام الخ) وأصل اللحد الميل يقال لحد أي مال وألحد لغة قليلة ومنه اللحد في الحرم وفي دين
الله تعالى والملاح كل مائل عن الاستواء (قوله ما يحفر في أسفل جانب القبر) أي بعد أن يعمق قامته وبسطة كما
سيأتي فيحفر القبر أولا بقدر قامته وبسطة ثم يحفر في أسفل جانبه بقدر ما يسع الميت فيوضع فيه على جنبه الأيمن
مستقبل القبلة ويسند ظهره لبنة أو نحوها ثم يسد فتح القبر بنحو لبن ثم يمال عليه التراب إلى أن علا القامة
وبالسطة والبن بفتح اللام وكسر الباء جمع لبنة وهو الطوب غير المحرق ويندب كون اللبنة تسع لما نقل في شرح

(في الحدة مستقبل
القبلة) واللحد بفتح
اللام وضما وسكون
الحاء ما يحفر في أسفل
جانب القبر

مسلم من أن اللبنة التي وضعت في قبره عليه السلام كانت تسعا (قوله من القبلة) أي من جهتها وهو ليس بقيد لأن مثلها
الجهة المقابلة لها (قوله والدفن في اللحد أفضل من الدفن في الشق) ولذلك كان قول المصنف في لحد محمولا على
الندب وقوله ان صلبت الارض بضم اللام أي يست من الصلاة وهي البيوسة والشدة فان كانت الارض رخوة
فالدفن في الشق أفضل من الدفن في اللحد كما مر ثلاثا من ان تسقط على الميت لودفن في اللحد (قوله والشق أن
يحفر في وسط القبر كالنهر) أي الذي هو مجرى الماء كالقناة وجع القبر قبور في السكثرة وأقبر في القلة وأول من سن
القبر الغراب لما قتل قاييل هابيل كما قال تعالى فبعث الله غرابا يبحث في الارض ليريه كيف يواري سوءه أخيه
وقيل بنو اسرائيل وليس بشيء وفي التنزيل ثم أماته فأقبره أي جعل له قبرا يواري فيه أكرامه ولم يجعله مما يلقى
على وجه الارض فتأكله الطيور والوحوش (قوله ويبنى جانباه) ظاهره أنه يجمع بين الحفر والبناء وليس متعينا
بل يمكن الاختصار على أحدهما فتجعل الواو بمعنى أو ثم تجعل أو مانعة خلو تجوز الجمع فصور الشق ثلاث فتارة يقتصر
على الحفر وتارة يقتصر على البناء وتارة يجمع بينهما (قوله ويسقف عليه) بضم الياء وسكون السين من أسقف
كما ضبطه الشوبري ويرفع السقف عن الميت قليلا وقوله بلين بفتح اللام وكسر الباء كما مر وحكي أن بعض الجهة
توهم أنه بفتح الباء فافتى بأنه يسن سد القبر باللين المعروف نعوذ بالله من سوء الفهم وقوله ونحوه أي ونحو اللبن بمالم
تمسه النار كالخيش (قوله ويوضع الميت عنده) أي بوضع وهو في النعش قبل انزاله القبر من فوق اعناق
الرجال الحاملين له عند طرف القبر الذي يكون عند رجل الميت بعد انزاله فيه لان ذلك أسهل لادلائه فيه (قوله
وفي بعض النسخ الخ) يفيد سقوط تلك الزيادة في بعض النسخ لكن المحفوظ الاول وهو أولى وقوله زيادة يقرأ
بالتنوين (قوله ويسل) بضم الياء وفتح السين من السل وهو الاخراج أي يخرج من النعش ليسلم لمن يدخله في
القبر ولا يدخله ولو أتى الارجال ويدخله الاحق بالصلاة عليه درجة لكن الاحق في الانثى الزوج وان لم يكن له
حق في الصلاة ثم المحرم ثم عبد هائم المسوح ثم المحبوب ثم الخصي ثم الاجنبى الصالح وانما يدخلها النساء لضعفهن
غالبانهم يسن أن يلين جل المرأة من محل موتها الى مغتسلها ومن مغتسلها الى النعش وتسليمها الى من في القبر وحل
ثيابها فيه (قوله من قبل رأسه) بكسر القاف وفتح الباء أي من جهته رأسه لان ذلك أسهل في اخراجه من النعش
وقوله أي سلابرق أشار الشارح بذلك الى ان الجار والمجرور صفة مصدر محذوف (قوله ويقول الخ) أي ندبا فقد
روى أنه اذا قيل ذلك رفع العذاب عن الميت أو بعين سنة ونقل النوى عن النص أنه يندب أن يقول بعد ذلك
اللهم سلمه اليك الاشعاه من أهله وولده وقرابته واخوانه وفارق من يحب قر به وخرج من روح الدنيا وسعته الى
ظلمة القبر وضيقه ونزل بك وأنت خير منزل به (قوله الذي يلجده) أي يدخله اللحد والمراد بما يشمل الشق
(قوله بسم الله وعلى مله رسول الله) أي ليكون اسم الله مله رسول الله كالزاد له والعدة التي يتقي بها الفتن والاهوال
والباء متعلقة بمحذوف تقديره أضعك وعلى متعلقة بمحذوف أيضا تقديره تمت بفتح تاء الخطاب وظاهره
الاقتصار على بسم الله والاكمل زيادة الرحمن الرحيم لمناسبة ذكر الرحمة في ذلك المقام كما قاله المناوي (قوله ويضع)
أي يوضع على جنبه وجوبا والافضل كونه على الجنب الايمن كما في الاضطجاع عند النوم فان كان على الايسر كره
ولا يندب ويندب أن يفضى نحوه الى الارض كما مر إشارة الى شدة الدل والافتقار لله تعالى
وقوله في القبر أي في اللحد أو الشق ولا يكتفى بوضعه في القبر كما هو المعهود الآن فالتناس آثمون بترك الدفن
في اللحد أو الشق (قوله بعد أن يعمق) بالعين أو بالعين أي يزداد في حفره لجهة الاسفل وقوله قامة
و بسطة أي قبر قائم رجل معتدل و بسطة يديه الى الاعلى وذلك نحو أربع أذرع ونصف كما صو به النووي
والمراد بذراع الآدمي وهو شبران تقريرا فلا ينافي قول بعضهم انها ثلاثة أذرع ونصف لان مراده بذراع العمل
وقد عرفت أنه لا بد من اللحد أو الشق في ذلك القبر وبعد وضع الميت في واحد منهما يمال التراب الى أن يملأ

من القبلة قدر ما يسع
الميت ويستتره والدفن
في اللحد أفضل من
الدفن في الشق ان
صلبت الارض والشق
أن يحفر في وسط القبر
كالنهر ويبنى جانباه
ويوضع الميت بينهما
ويسقف عليه بلين
ونحوه ويوضع الميت
عند مؤخر القبر وفي
بعض النسخ بعد
مستقبل القبلة زيادة
وهي (ويسل من قبل
رأسه) أي سلابرق
لا ينعف (ويقول الذي
يلجده بسم الله وعلى
مله رسول الله عليه السلام
ويضع في القبر
بعد أن يعمق قامة
و بسطة)

القائمة والبسطة (قوله) يكون الاضطجاع مستقبل القبلة) هذا علم من قول المصنف مستقبل القبلة فهو مستدرك لكن ذكره توطئة لما بعده (قوله) فلو دفن مستدبر القبلة) أى أو منحرفا عنها وقوله أو مستقبليا أى أو منكبا على وجهه وقوله بنش أى وجوبا وقوله لم يتغير المراد بالتغير الثن كما قاله الماوردى وهو المعتمد خلافا لمن قال المراد به الانفجار (قوله) يسطح القبر) أى يجعل مسطحا مستويا له سطح وقوله ولا ينسم أى لا يجعل مسنما كالجلون على هيئة سنام البعير كما يشاهد فى بعض القبور فالأفضل جعله مسطحا لا مسنما (قوله) ولا يبنى عليه) فيكره البناء عليه أن كان فى غير نحو المقبرة المسبلة للدفن فيها والاحرم سواء كان فوق الأرض أو فى باطنها فيجب على الحاكم هدم جميع الابنية التى فى القرافة المسبلة للدفن فيها وهى التى جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها لأنه يضيق على الناس ولا فرق بين أن يكون البناء قبة أو بيتا ومسجدا أو غير ذلك ومنه الاحجار المعروفة بالتركية نعم استثنائها بعضهم للأنبياء والشهداء والصالحين ونحوهم ومن المسبلة قرافة مصر قال ابن عبد الحكم ذكر فى تاريخ مصر أن عمرو بن العاص أعطاه المقوقس فيها مالا جزى يلاوذ كر أنه وجد فى الكتاب الاول يعنى التوراة أنها تربة الجنة فكانت عمر بن الخطاب فى ذلك فكتب اليه انى لا أعرف تربة الجنة الا لاجساد المؤمنين فاجعلوها موتا كم ولو وجد بناء فى أرض مسبلة ولم يعلم أصله ترك لاحتمال ان يكون وضع بحق قبل تسبيلها قياسا على ما قرر فى الكنائس ويكره أن يجعل على القبر مظلة لان عمر رضى الله عنهما رأى قبة فنهجاها وقال دعوه يظهروا عملهم ويسن ان يضع عند رأسه حجرا أو خشبة أو نحوها لانه عليه السلام وضع عند رأس عثمان بن مظعون صخرة وقال أعلم بها قبر أخى وأدفن اليه من مات من أهلى أى أخيه من الرضاة لانه عليه السلام لم يكن له أخ من النسب ويندب جمع أقارب الميت فى موضع واحد من المقبرة لانه أسهل على الزائر ولا يجلس على القبر ولا يتكأ عليه ولا يداس عليه ولا يكتب عليه ولو فى لوح عند رأسه لكن قال فى شرح البهجة وفى كراهة كتابة اسم الميت عليه نظر بل قال الزركشى لا وجه لكرهه كتابة اسمه وتاريخ وفاته خصوصا اذا كان من العلماء ونحوهم كما جرت بذلك عادة الناس (قوله) ولا يجصص) خرج بتجصيصه تطيينه فانه لا بأس به ويندب أن يرش القبر بماء والاولى ان يكون طاهرا باردا لانه عليه السلام فعله بقبر ولده ابراهيم وخرج بالماء ماء الود فيكره الرش به لانه اضاعة مال لغرض حصول راحته فلا ينافى أن اضاعة المال حرام وقال السبكي لا بأس باليسير منه ان قصد به حضور الملائكة فانها تحب الرائحة الطيبة اه بل لو قيل بسنه حينئذ لم يبعد (قوله) أى يكره تجصيصه بالجص) أى تبييضه بالجص بفتح الجيم وكسرها وقوله وهو النورة المسماة بالجبر وقيل هو الجبس والمراد هنا هاهنا أحدهما (قوله) ولا بأس بالبكا على الميت) فهو مباح والكلام فى البكا بالقصر وهو نزول الدموع من غير صوت فقول المصنف من غير نوح صفة كاشفة لافرق فى اباحته بين ان يكون معه حزن أو لا وأما البكا بالمد فهو ما كان برفع صوت وهو مكروه عند الرملى نعم يندب لفقد نحو عالم أو صالح ويكره لموت نحو محسن اليه لئلا يضمنه عدم الثقة بالله تعالى ويباح للحبوة والرقعة والصبر أجل ويحرم مع عدم الرضا بالقدر وقد جمع بعضهم بين المقصور والممدود فى قوله

بكت عيني وحق لها بكاء * وما يغنى البكاء ولا العويل

(قوله) أى يجوز) أى جواز المستوى الطرفين لما علمت من انه مباح وقوله قبل الموت وبعده لكن الاولى عدمه عند المختصر وهو بعد الموت خلاف الاولى لانه حينئذ يكون أسفا على ما فات نقله فى المجموع عن الجمهور (قوله) وتركه أولى) فيكون فعله خلاف الاولى ولعلهم راجع لقوله وبعده فلا ينافى انه مباح قبل الموت ويؤيد ذلك عبارة المجموع السابقة (قوله) ولا يكون البكاء عليه من غير نوح) أى يكون البكاء الجائر من غير نوح وهو بيان للواقع لما تقدم من أن البكا بالقصر ما كان من غير رفع صوت (قوله) أى رفع صوت بالندب) أى مع الندب فالباء بمعنى مع وهو عند محاسن الميت مع البكاء كان يقولوا كم فهاؤا اجبلاؤا اسنداؤا وهو حرام من الكبائر لخبر النأحة اذ لم تنب تقام يوم القيامة وعليها سر بال من قطر ان ودرع من جرب والسر بال القميص والدرع قميص فوفه فتكون لابسة قميصا فوق قميص فالنوح

ويكون الاضطجاع
مستقبل القبلة فلو
دفن مستدبر القبلة
أو مستقبليا بنش
ووجه للقبلة لم يتغير
(ويسطح القبر)
ولا ينسم (ولا يبنى
عليه ولا يجصص)
أى يكره تجصيصه
بالجص وهو النورة
المسماة بالجبر (ولا
بأس بالبكا على الميت)
أى يجوز البكا عليه
قبل الموت وبعده
وتركه أولى ويكون
البكا عليه (من غير
نوح) أى رفع صوت
بالندب

مركب من شيتين رفع الصوت والنذب فان فقد أحدهما فلا حرمة فايقع الآن من أن بعض الناس يقول كان عالما أو كان كريما لا حرمة فيه بل يسن خبرا ذكره وأحسن موتاكم ومن ذلك المروية التي تفعل في العلماء (قوله ولا شق ثوب) فهو حرام وليس ردة إلا أن استحلها ومثله لطم الخدود وضرب الصبور ودق الطار ونشر الشعر ونسويد الوجه والسياب بنحو ذنوبه ونحو ذلك من كل ما ينافي الرضا بالقضاء والقدر ويدل على الجزع والسخط ولذلك قال عليه السلام ليس منامن ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية أي ليس على طريقته الكاملة فلا يقتضي كفر من فعل ذلك ولا يعذب الميت بشيء من هذا إلا أن أوصى به كقول القائل

إذا مت فأنعني بما أنا أهله * وشقي على الجيب يا بنت معبد

وعليه جل الجمهور الأخبار الواردة بتعذيب الميت قال تعالى ولا تزوروا زورا أخرى ويكره تني الموت لضرب نزل به في بدنه أو ضيق في دنياه ويسن لفتنة دين كما في المجموع أماتني لغرض أخرى فحجوب كشمي الشهادة في سبيل الله تعالى ويسن أن يذكر من ذكر الموت خيرا كثيرا من ذكرها ذم الذات فانه ما يذكرك في كثير الاقله ولا قليل الا كثره أي لا يذكرك في كثير من الدنيا الاقله ولا قليل من العمل الا كثره ويجب أن يستعد للموت بتوبة بان يبادر إليها العاصي لئلا يفجأه الموت المفوت لها وحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته إلى محل أبعد من مقبرة محل موته ليدفن فيه إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس أو بقرب قبر صالح كالامام الشافعي ونحوه (قوله ويعزى أهله) أي نداء بالخبر ما من مسلم يعزى أخاه من مصيبة الا كساة الله من حلل الكرامة ولذلك أرسل الامام الشافعي رضي الله عنه إلى بعض أصحابه يعزى به في ابن له قدماء بقوله

أني معزيك لأتني على ثقة * من الخلود لكن سنة الدين

فالمعزى بيباق بعد ميتة * ولا المعزى ولو عاشا إلى حين

ويندب البداية بأضعفهم عن حل المصيبة ومثل الأهل غيرهم من حصل له عليه حزن حتى الزوجة والصدیق وصرح ابن خيران بأنه يستحب التعزية بالمأول فكثيرهم بالأهل جرى على الغالب ويسن لأهل الميت تعزية بعضهم بعضا كما أجاب به الرمي فيسن للأخ أن يعزى أخاه لأن كلا منهم مصاب وبالجملة فالتعزية سنة لكل من أصيب بمن يشق عليه ولو هرة ويسن كما استظهره ابن حجر إجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا وتقبل الله منك ومنه قولهم الآن ما أحد يمشی لك في سوء (قوله أي أهل الميت) غرضه تفسير الضمير لكن أعاد مع المضاف وقوله صغيرهم وكبيرهم الخ تعميم في الأهل وقد عرفت أن مثل الأهل كل من حصل له عليه حزن (قوله إلا الشابة) استثناء من الاثنى وقوله فلا يعزى بها إلا محارمها أي أزواجها وأما تعزية الأجانب لها فكروية وكذلك ردهم عليها وتعزيتها للأجانب حرام وكذلك ردها عليهم كما قيل في السلام ابتداء وردافانه يكره للأجنبي السلام عليها ابتداء ورداوي يحرم منها عليه ابتداء وردا (قوله والتعزية سنة قبل الدفن وبعده) لكنها بعده أولى منها قبله لاشتغالهم قبله بتجهيزه إلا أن أفرط حزنهم فتكون قبله أولى ليصبرهم (قوله إلى ثلاثة أيام) أي وتستمر التعزية إلى آخر ثلاثة أيام تقر ببا فلا يضر زيادة بعض يوم وتكره بعدها إذ الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجد حزنه ويكره تكررها في الثلاث لأنها تجدد الحزن (قوله من بعد دفنه) هذا ضعيف والمعتمد أن ابتداءها من الموت وإن لم يدفن فمضى بعد الموت وقبل الدفن محسوب من الثلاث وإن كان العمل الآن بخلافه فإن الناس لا يحسبون يوم الموت من الثلاث جريا على كلام المصنف (قوله فإن كان أحدهما غائبا الخ) ظاهره ولو كان الغائب هو المعزى بالكسر لكن قيده الشيخ عوف في تقريره على الخطيب بما إذا كان الغائب هو المعزى بالفتح أما إذا كان الغائب المعزى بكسر الزاى فلا تندب له التعزية بعد القوم ومثل الغائب المريض والمحبوس (قوله امتدت التعزية إلى حضوره) أي وتستمر أيضا إلى ثلاثة أيام من حضوره ومثله شفاء المريض وخلوص المحبوس فتستمر بعد كل منهما إلى ثلاثة أيام (قوله والتعزية لغة التسلية لمن أصيب) أي تصيره يقال عزيت له أي سليت وصبرته وقوله بمن يعزى عليه أي بمن يشق عليه ولو هرة كأمس (قوله وشرعا الخ) عطف على لغة واعتبر فيأذ كره شرعا أربعة أشياء الأول الأمر بالصبر والثاني الحث

(ولا شق ثوب) وفي بعض النسخ جيب بدل ثوب والجيب طوق القميص (ويعزى أهله) أي أهل الميت صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وأنثاهم إلا الشابة فلا يعزى بها إلا محارمها والتعزية سنة قبل الدفن وبعده (إلى ثلاثة أيام من بعد دفنه) إن كان للمعزى والمعزى حاضرين فإن كان أحدهما غائبا امتدت التعزية إلى حضوره والتعزية لغة التسلية لمن أصيب بمن يعزى عليه وشرعا

عليه بوعدا الاجر والثالث الدعاء للميت بالمغفرة والرابع الدعاء للصاحب بجبر المصيبة وهي لا تظهر الا في تعزية المسلم بالمسلم فيقال فيها أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك وجبر مصيبتك أو أخلف عليك أو نحو ذلك ويقال للمسلم في الكافر أعظم الله أجرك وصبرك وأخلف عليك وجبر مصيبتك أو نحو ذلك ولا يقال وغفر لميتك لان الله لا يغفر الكفر قال الله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دونه قال الله لا يغفر الكافر بالكافر ولا يقص عدوك وتعزية الكافر غير مندوبة كما اقتضاه كلام الشارح والروضة بل هي جائزة ومحله ان لم يرج اسلامه والاستحباب واستشكل في المجموع تعزية الكافر بالكافر بانها دعاء بدوام الكفر فالمختار تركه واجاب ابن النقيب بان المقصود الدعاء بكثرة عددهم بقطع النظر عن بقائهم على الكفر فتصدق ولو مع اسلامهم فان فرض بقاؤهم على الكفر نفعو نافي الدنيا بكثرة الجزية وفي الآخرة بالفداء من النار (قوله الامر بالصبر) اي على المصيبة كان يقول له اصبر ان الله مع الصابرين وما احسن قول الشاعر

واني لصبار على ما ينويني * وحسبك أن الله اثني على الصبر

ولست بنظار الى جانب الغنى * اذا كانت العلياء في جانب الفقر

وقوله والحث عليه بوعدا الاجر اى الجل عليه بوعدا الثواب عليه اذا كان المعزى بفتح الزاى مسالما وقوله والدعاء للميت بالمغفرة اى اذا كان الميت مسالما وقوله وللصاحب بجبر المصيبة اى سواء كان مسالما او كافرا ويسن لتعزير ان اهل الميت كافر به البعدى ولو كانوا ابيلدوهو باخرى تهيشه طعام يشبعهم يوم موليلة لشغلهم بالحزن عنه وأن يلح عليهم في الأكل لتلايضعفوا بتركه أما فعل اهل الميت لذلك وجمع الناس عليه فبدعة غير مستحبة بل تحرم الوحشة المعروفة واخراج الكفارة ووضع الجع والسبح ان كان في الورثة محجور وعليه الا اذا أوصى الميت بذلك وخرجت من الثلث (قوله ولا يدفن اثنان الخ) اى يحرم ذلك ابتداء عند السر خسى وهو المعتمد ونقله النووي في مجموعه مقتصر عليه وان نازع السبكي في التحريم خلافا لما وردى القائل بكر اهة ذلك ولا فرق في ذلك بين أن يتحد الجنس كرجلين او امرأتين او يختلف كرجل وامرأة قال ابن الصلاح ومحله اذا لم يكن بينهما محرمة أو زوجية والاجاز الجمع قال الاسنوى وهو متجه والمعتمد ما في المجموع أنه لا فرق فهو حرام حتى في الامم ولدها لان العلة في منع الجمع التأذى لا الشهوة فانها قد انقطعت بالموت وأما دفن ميت على ميت آخر كما يقع الآن في الفساق المعروفة فحرام لان نبشه بعد دفنه وقبل البلى عند اهل الخبرة بتلك الارض ولو تغير الدفن عليه كأن يكون لنقله حرام لان فيه هتكا لحرمة الا لضرورة كأن دفن بلا غسل ولا تيمم وهو ممن يجب طهره فيجب نبشه ان لم يتغير او دفن في ثوب او أرض مغصوبين وطالبهم مالمالكهم ما فيجب نبشه ولو تغير ويسن لصاحبهما الترك ويدنى أن يقطع في الكفن الحرير بعدم النيش خلافا لمن جعله كالغصوب لان حق الله تعالى وهو مبتى على المساحق ويجب النيش ايضا وان تغير الميت اذا وقع في القبر مال وان قل كخاتم لان تركه فيه اضاعه مال وقيدته في المذهب بطلب مال كنه وهو المعتمد قياسا على الكفن وكذلك يجب النيش فيما اذا بلغ مالا لغيره وطلبه صاحبه بعد دفنه فانه يندش ويشق جوفه ويخرج منه ويرد لصاحبه أما اذا ابتلع مال نفسه فانه لا يندش ولا يشق لاستهلاكه ماله في حال حياته ولو دفن لغير القبلة وجب نبشه أيضا وتوجيهه للقبلة مالم يتغير بخلاف ما اذا دفن بلا تكفين لان الغرض من التكفين الستر وقد حصل بالتراب (قوله في قبر واحد) اى في شق واحد أو حدة كذلك بل يفرد كل ميت بشق أو حدة ولو في قبر واحد فالمراد بالقبر هنا اللحد والشق لا القبر المعروف (قوله الحاجة) اى ضرورة كفاي كلام الشيخين فالمراد بالحاجة هنا الضرورة وقوله كضيق الارض وكثرة الموتى أى مع كثرة الموتى بحيث يعسر افراد كل ميت بقبر وحيد فيجمع بين الاثنين والثلاثة والاكثر في قبر واحد بحسب الضرورة كما يجمعون عند ضيق الكفن في ثوب واحد لا تباع في قتلى أحدا كما رواه البخارى ويقدم حينئذ الافضل على غيره الى جهة القبلة نعم يقدم أصل على فرع وسيد على عبده وذ كر على أثنى فيقدم الاب على الابن وان كان أفضل منه وكذا الجدو الجدة ولو من قبل الام وتقدم الام على البنت وان

الامر بالصبر والحث عليه بوعدا الاجر والدعاء للميت بالمغفرة وللصاحب بجبر المصيبة (ولا يدفن اثنان في قبر) واحد (الا لحاجة) كضيق الارض وكثرة الموتى

كانت أفضل منها أما الابن فيقدم على الام لفضيلة الذكورة ويقدم الرجل على الصبي وهو على الخنثى وهو على المرأة ويحجز بين الميتين بتراب حيث جمع بينهما ندبا كما جزم به ابن المقرئ في شرح ارشاده ولو اتحد الجنس ويحرم جمع عظام الموتى لدفن غيرهم وكذا وضع الميت فوقها واعلم أن ضمة القبر عامة لكل ميت وان لم يكن مكافوا لم يسلم منه الا الانبياء وفاطمة بنت أسد لان النبي ﷺ تمرغ في قبرها ومن يقرأ في مرضه الذي يموت فيه قل هو الله أحد والله أعلم

✽ كتاب أحكام الزكاة ✽

اي بيان أحكامها من الوجوب المتعدد بتعدد المضاعف اليه وهو الزكاة فانها تكون زكاة ابل وزكاة بقر وزكاة غنم وزكاة ذهب وزكاة فضة الى غير ذلك فكانه قال كتاب حكم زكاة الابل وحكم زكاة البقر وحكم زكاة الغنم وهلم جرا فاندفع ما يقال ان حكم الزكاة واحد وهو الوجوب فلم يجعله الشارح والاصل في وجوبها قبل الاجماع قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وقوله تعالى وآتوا الزكاة وكل منهما من الجمل المبين بالسنة على الصحيح لانه لم يبين القدر المخرج ولا المخرج منه ولا المخرج له لكنها بينت بالسنة وقوله ﷺ بني الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة الخ وهي أحد أركان الاسلام لهذا الخبر يكفر جاحدها وان أتى بها لكان في الزكاة المجمع عليها بخلاف المختلف فيها كزكاة الركاك وزكاة التجارة وزكاة مال الصبي وأما زكاة الفطر فليست من المختلف فيها لان خلاف ابن اللبان فيها ضعيف جدا فلا عبرة به كإفيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا ✽ الخلاف له حظ من النظر

و يقاقل الممتنع من أدائها عليها كما فعل الصديق رضي الله عنه ويقاقل الممتنع من أخذها عليها أيضا وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر والمشهور وعند المحدثين أنها فرضت في شوال السنة المذكورة وقال بعضهم فرضت في شعبان مع زكاة الفطر من السنة المذكورة وهي من الشرائع القديمة بدليل قول عيسى عليه السلام وأوصاني بالصلاة والزكاة هكذا أقبل وقد يدفع بان المراد بها غير الزكاة المعروفة كما أن المراد بالصلاة غير الصلاة المعروفة ويؤيد ذلك ما نقله السيوطي في الخصائص عن ابن عطاء الله السكندري أن الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لأملاك لهم مع الله انما كانوا يشهدون أن ما في أيديهم من ودائع الله تعالى عندهم ولان الزكاة طهارة مما عساه أن يقع من وجبت عليه والانبياء مبرؤن من الدنس لكن قال المناوي وهذا كما ترى بناء ابن عطاء الله على مذهب امامه مالك رضي الله عنه من أن الانبياء لا يملكون ومذهب امامنا الشافعي رضي الله عنه أنهم يملكون ولذلك نقل عن الشهاب الرملی انه أفتى بوجوبها عليهم وعلى هذا فليست من خصوصياتنا الاعتبار بالكيفية المشتملة على الشروط والآية وانما قدمها المصنف على الصوم والحج مع أنها أفضل منها نظرا للحديث المتقدم والحكمة في تقديمها فيه أن النفوس تشح بها لكونها طبعية على حب المال (قوله وهي لغة التاء) بالمداي الزيادة يقال زكا الزرع اذا نما وأما النعي بالنقص فهو النمل الصغير وليس مرادها هنا وتطلق أيضا على البركة يقال زكت النفقة اذا بورك فيها وعلى كثرة الخير يقال فلان زكا اي كثير الخير وعلى التطهير قال تعالى قد أفلح من زكاها اي طهرها من الادناس وعلى المدح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم اي لا تمدحوها (قوله وشرعا اسم الخ) وسمى بها لان المال يشمو بركة اخراجها ودعاء الآخذ لها ويبارك فيه بسبب ذلك ويكثر الخير فيه ولا يظهر مخرجه من الاثمو ويمدحه حتى يشهد له بصحة الايمان فالمناسبة بين المعنى الشرعي واللغوي موجودة على كل المعاني اللغوية (قوله مال مخصوص) أي الذي هو القدر المخرج من ربع العشر في الذهب والفضة ومن العشر أو نصفه في الزرع وهكذا وقوله يؤخذ من مال مخصوص اي الذي هو المخرج منه كعشرين مثقالا من الذهب ومائتي درهم من الفضة وخمسة أوسق في الزرع وهكذا ولوقال أو عن بدن لشمل التعريف زكاة الفطر وقوله على وجه مخصوص اي من الكيفية المشتملة على الشروط الآتية وقوله يصرف لطائفة مخصوصة أي وهم مستحقوها المذكورون في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية (قوله تجب الزكاة في خمسة أشياء) اي اجمالا والافهني ثمانية تفصيلا الابل والبقر والغنم

✽ كتاب أحكام

الزكاة ✽

وهي لغة التاء
وشرعا اسم لمال
مخصوص يؤخذ
من مال مخصوص
على وجه مخصوص
يصرف لطائفة
مخصوصة (تجب
الزكاة في خمسة
أشياء

والذهب والفضة والزر وع والنخل والعنب وأما عروض التجارة فهي ترجع للذهب والفضة لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها وهي إنما تكون من الذهب والفضة وكما وجبت في ثمانية أصناف من أجناس المال وجبت لثمانية أصناف من طبقات الناس فهذا ينتظم قولهم تجب في ثمانية وتصرف إلى ثمانية (قوله وهي) أي الخمسة المذكورة (قوله المواشي) جمع ماشية وهي تطلق على كل دابة سميت بذلك لمشيها (قوله ولو عبر بالنعم لكان أولى) ليس كذلك بل الأولى ما سلكه المصنف لقوله بعد ذلك فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وقوله لأنها أخص من المواشي أي لأن النعم هي الأبل والبقر والغنم سميت بذلك لكثرة نعم الله تعالى فيها على عباده والمواشي تشمل كل دابة كما علم مما مر وقوله والكلام هنا في الأخص أي الذي هو النعم وهذا ممنوع بل الكلام هنا في الأعم بدليل قول المصنف بعد ذلك فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها كما تقدم (قوله والأثمان) جمع ثمن وهو كل ما يقبل به المبيع من نقد أو غيره من سائر الجواهر والعروض لكن هذا ليس مراداً كما صرح به الشارح في قوله وأريد بها الذهب والفضة ويدل له قول المصنف فيما سيأتي وأما الأثمان فشيءان الذهب والفضة أي بخلاف ما هو ثمن من غيرهما (قوله وأريد بها الأقوات) كان الأولى حذفه لئلا يلزم استدراك شرط كونه قوتاً لآتي في قول المصنف وأن يكون قوتاً مذكراً فلما نسب لذلك التعميم هنا وقوله والثمار أي مطلقاً كما هو المناسب لقول المصنف فيما سيأتي وأما الثمار فتجب الزكاة في شيتين منها وقد سبق لك نظيره الآن يقال إن كلام الشارح باعتبار ما يؤل إليه الأمر بعد الشرح الآتي وقوله وعروض التجارة أي ما قابل النقود (قوله وسيأتي كل من الخمسة مفصلاً) أي وأما الكلام عليها هنا فهو على سبيل الإجمال كما هو ظاهر (قوله فاما المواشي) أي التي هي الأولى من الخمس السابقة وقوله في ثلاثة أجناس قال بعضهم الأولى أنواع وأجيب بأن المراد بالأجناس في كلامه الأجناس اللغوية وهي الأمور السككية فهي بمعنى الأنواع وليس المراد بها الأجناس المنطقية كالحيوان وقوله منها أي من المواشي (قوله وهي) أي الثلاثة أجناس وقوله الأبل بكسر الباء وتسكين للتخفيف اسم جمع لا واحد له من لفظه ويجمع على آبال كحمل وأجال وقوله والبقر هو اسم جنس جمعي واحد بقره وباقورة للذكر والاثني فالتاء للوحدة لالتأنيث سمي بذلك لأنه يقر الأرض أي يشقها بالحرارة ومنه سمي سيدى محمد الباقر لأنه يقر العلم أي يظهره ويوضحه وقوله والغنم هو اسم جنس أفرادى يصدق على القليل والكثير وعلى الذكر والاثني وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه سمي بذلك لأنه غنيمته كما في الحديث الغنم غنيمته وإنما قدم الأبل لأنها أشرف أموال العرب وعقبها بالبقر لأن البقرة تنوب عن البدينة في نحو الأضحية وتعينت الغنم للتأخير (قوله فلا تجب الخ) تفرع على مفهوم قوله في ثلاثة أجناس الخ ومحل عدم وجوبها في ذلك إذا لم يكن للتجارة بل للقيمة والأوجب فيمزكاة التجارة (قوله في الخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه سميت بذلك لاختيارها في مشيها وأوجبها أبو حنيفة في الإناث من الخيل وحدها أو مع الذكور وقوله والريق اسم جنس أفرادى يطلق على الواحد والمتعدد (قوله والمتولد الخ) أي ولا تجب في المتولد بين زكوى وغيره لأنه يقع الأخف وأما المتولد بين زكوى بين كالتولد بين أبل وبقر أو بين أحدهما وغنم فتجب فيه الزكاة كما هو قضية كلامهم قال الولي العراقي ينبغي القطع به قال والظاهر أنه يزكى زكاة أكثرهما عدداً فلا تجب الزكاة في المتولد بين الأبل والبقر أو الغنم إلا أن بلغ ثلاثين في الأول أو أربعين فيهما لکن يعتبر إلا كبر سنهما كالتولد بين ضأن ومعز فيخرج من الأربعين منه واحد وستان (قوله مثلاً) حقه التأخير عن قوله بين غنم وظباء أي أو بين بقر وظباء أو بين أبل وظباء والطباء هي شياه البر واحد طيبه وهي الغزالة (قوله وشرائط وجوبها) أي زكاة الأجناس الثلاثة التي هي الأبل والبقر والغنم وقوله ستة أشياء أي ستة شروط وقوله وفي بعض نسخ المتن ست خصال عطف على مقدر أي هكذا في بعض النسخ (قوله الإسلام) أي لقول الصديق رضي الله تعالى عنه هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين فقتضاه اشتراط الإسلام (قوله فلا تجب على كافر أصلي) تفرع على مفهوم الشرط الذي هو الإسلام والمراد أنها لا تجب عليه وجوب مطالبة بهما منافي الدنيا فلا ينافي أنها تجب

وهي المواشي ولو
عبر بالنعم لكان
أولى لأنها أخص من
المواشي والكلام
هنا في الأخص
(والأثمان) وأريد
بها الذهب والفضة
(والزرور) وأريد
بها الأقوات والثمار
وعروض التجارة)
وسيأتي كل من
الخمسة مفصلاً فاما
المواشي فتجب
الزكاة في ثلاثة
أجناس منها وهي
الأبل والبقر والغنم
فلا تجب في الخيل
والريق والمتولد
مثلاً بين غنم وظباء
(وشرائط وجوبها
سنة أشياء) وفي
بعض نسخ المتن
ست خصال (الإسلام)
فلا تجب على كافر
أصلي

عليه وجوب عقاب على تركها في الدار الآخر عقاباً زائداً على عقاب الكفر اذا لم يسلم بكيفية أركان الاسلام
لانه مكاف بفروع الشريعة فان أسلم لم يكلف باخراجها كالصلاة والصوم (قوله وأما المرتد) مقابل للأصل
وقوله فالصحيح أن ماله موقوف أى فوجوب الزكاة عليه موقوف كما هو قضية المقابلة كما أشار اليه الشارح بقوله
فان عاد الى الاسلام وجبت عليه اى تبين أنها وجبت عليه لبقاء ملكه ولو أخرجها حال الردة أجزاء وقوله والا
فلا أى وان لم يعد الى الاسلام فلا تجب عليه لانه تبين بموته على الردة أن المال خرج عن ملكه من حين الردة
وصار فياً وهذا في غير الزكاة التي لزمته قبل الردة أما هي فيجب اخراجها من ماله مطلقاً أسلم أم لا لانها وجبت عليه
في حال الاسلام (قوله والحرية) اى كذا او بعضاً كما أشار اليه الشارح بقوله وأما المبعض الخ لا يقال الملك
التام يغني عن الحرية نظراً لكون الملك التام يستلزمها لانا نقول هي وقعت في مركزها فلا يعترض عليها باغناء
الملك التام عنها فان القاعدة أنه لا يعترض بالتأخر على المتقدم (قوله فلا زكاة على رقيق) تفرع على مفهوم
الشرط الذي هو الحرية والمراد الرقيق بسائر أنواعه فدخل المكاتب والمعلق عتقه بصفة وغيرها لضعف ملك
المكاتب فلا زكاة عليه ولا على سيده فان فسخت الكتابة استأنف السيد الحول من حينئذ ولعدم ملك غيره ولو
بتعميل سيده فلو ملكه مالا فهو باق على ملك السيد فتلزمه زكاته (قوله وأما المبعض) مقابل للرقيق لان
المراد منه الرقيق كله كما هو المتبادر منه وقوله فيما ملكه ببعضه الحرأى لتمام ملكه له ومن ثم كفر كالوسر (قوله
والملك التام) اى ولو لم يجور عليه كالصبي والمجنون والمحاطب باخراجها وليه ان كان يرى وجوبها في ماله بان كان
شافعيان كان لا يراه كحنفى فلا وجوب عليه والاحتياط له أن يحسب الزكاة حتى يكمل المحجور عليه فيخبره
بذلك ولا يخرجها بنفسه ولا يمنع دين وجوبها ولو حجب به فلو اجتمعت الزكاة والدين على حى فان تعلقت الزكاة بالعين
قدمت مطلقاً سواء كان محجوراً عليه أم لا وان لم تتعلق بالعين فان كان محجوراً عليه قدم حق الأدي وان لم يكن
محجوراً عليه قدمت الزكاة ولو اجتمعت مع دين آدمى في تركه وضافت عنهم ما قدمت عليه تقديم سالددين الله في خبر
الصحيحين دين الله تعالى أحق بالقضاء وخرج بدين الأدي دين الله تعالى كحج مع زكاة فالوجه كما قاله السبكي أن
يقال ان كان النصاب موجوداً قدمت الزكاة والا فيستوى وان تجب في مغصوب ومحجور وضال وغائب وان تعذر
أخذه وفي دين لازم من نقد وعرض تجارة لانها مملوكة ملكاً تاماً ولعموم الأدلة ولكن لا يجب الاخراج من ذلك
بالفعل الا عند التمكن من أخذه فيخرجها عن الاحوال الماضية بعد أخذها ولو تلف قبل التمكن سقطت كما في شرح
الروض ولا تجب في مال وقف لجنين اذ لا وثوق بوجوده ولا حياته أى شأنه ذلك حتى لو أخبر به معصوم
فالحكم كذلك فلا زكاة عليه اذا انفصل حياً ولا على الورثة اذا انفصل ميتاً لعدم ثيقن ملكهم (قوله
فالملك الضعيف الخ) تفرع على مفهوم التام وخرج بالملك المباح والموقوف على غير معين فلا تجب الزكاة فيهما
أما الموقوف على معين فتجب فيه الزكاة (قوله كالشترى قبل قبضه) اى كالشترى المشتري بفتح الراء قبل قبضه
وهذا المثال ضعيف كما أشار اليه الشارح فكان الاولى أن يمثل له بملك المكاتب فانه يملكه ملكاً ضعيفاً ولا
يجب عليه الزكاة فيه اتفاقاً (قوله تبعاً للقول القديم) وهو ما قاله الامام الشافعى قبل دخوله مصر والجديد ما قاله
بعد دخوله فيها (قوله لكن الجديد الوجوب) هو العتمد وذلك قالوا بعد قولهم وتجب في مغصوب ومحجور
وضال وغائب ومملوك بعد قبض قبضه لانها ملكت ملكاً تاماً (قوله والنصاب) وهو بكسر النون قنر معلوم
مما تجب فيه الزكاة كما قاله النووي في تحريره وهو مختلف في الثلاثة فأول نصاب الابل خمسة وأول نصاب
البقر ثلاثون وأول نصاب الغنم اربعون كما سيأتى (قوله والحول) وهو كما في المحكم سنة كاملة وانما اشترط
لخبر لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول وهو وان كان ضعيفاً محجوراً بآثار صحيحة عن الخلفاء الاربعة
وغيرهم ولكن لتناج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب حول النصاب وان ماتت الامهات لان المعنى في اشتراط
الحول أن يحصل النماء والتناج نماء عظيم فيتبع الاصول في الحول ولقول عمر رضى الله عنه اعتد عليهم بالسخلة

وأما المرتد فالصحيح
أن ماله موقوف
فان عاد الى الاسلام
وجبت عليه والا فلا
(والحرية) فلا زكاة
على رقيق وأما
المبعض فتجب
عليه الزكاة فيما
ملكه ببعض الحر
(والملك التام) أى
فالملك الضعيف
لا زكاة فيه كالشترى
قبل قبضه لا تجب
فيه الزكاة كما
يقتضيه كلام
المصنف تبعاً للقول
القديم لكن الجديد
الوجوب (والنصاب
والحول)

ولو ادعى المالك النتاج بعد الحول صدق لان الاصل عدم وجوده قبله فان اتهمه الساعي سن تخليفه وهكذا ايمان الزكاة كلها مسنونة (قوله فلو نقص كل منهما) أى من النصاب والحول والمراد كل منهما ولو منفردا عن الآخر فاندفع قول بعضهم كان الاولى أن يقول ولو نقص أحدهما أى لا يهاهما ان المراد نقصهما معا وليس كذلك اذ لو نقص النصاب وحده فلازكاة وكذا لو نقص الحول وحده ولو بلحظة (قوله والسوم) لوقال والاسامة لكان أولى اذ المعتبر اسامة المالك ولو بنائبه لما مع علمه بملكها فلو سامت بنفسها أو أسامها غير المالك كغاصب أو ورثها ولم يعلم بها فلازكاة فيها فقد اسامة المالك المذكورة واختصت السائمة بالزكاة دون المعلوفة لتوفر مؤنتها بالرعى في كلا مباح أو مأكول قيمته يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة نعامها والسكلام في غير العوامل أمأهى فلازكاة فيها لانها ليست معدة للنماء بل للعمل (قوله وهو الرعى في كلا مباح) أى أو مأكول قيمته يسيرة كما مر والسكلام بالهزمة الحشيش مطلقا رطباً أو يابساً والحشيش هو اليابس والعشب والخلاب بالقصر هو الرطب وخرج بالمباح المأكول ولو مغموصاً ولو جمع السكلاً لها فلازكاة وظاهر سكوتهم عن الشرب كما قاله ابن قاسم ان استقاء الماء وسقيها إياه لا يضر في وجوب الزكاة ويوجه بأن الغالب انه لا كلفة في الماء ولو فرض فيه كلفة فهي يسيرة بخلاف العلف فلو كان فيه كلفة شديدة منع وجوب الزكاة كالعلف للمأكول الذى قيمته غير يسيرة (قوله فان علفت الماشية) هذا ما قبل السوم وقوله معظم الحول أى أركله بالاولى وقوله فلازكاة فيها سواء علفها مال كرها أو اعتلفت بنفسها وقوله وان علفت نصفه فأقل الخ قد وقع للشارح اختلال في هذه العبارة والصواب أو علفت نصفه فأقل قدر الاتعيش بدونه أو تعيش بدونه لكن بضرر بين أو بلا ضرر بين لكن قصد به قطع السوم فلا تجب زكاتها أو مأكول علفها مال كرها قدر الاتعيش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع السوم وجبت زكاتها كما في شرح الخطيب وغيره فقول الشارح وان علفت نصفه فأقل قدر الاتعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت زكاتها غير صحيح في النصف لان الحكم فيه بعدم وجوب الزكاة صحيح في القدر الذى تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت زكاتها غير صحيح في النصف الذى لا تعيش بدونه أو تعيش بدونه بلا ضرر بين أو بلا ضرر لكن قصد به قطع السوم ومثل النصف القدر الذى لا تعيش بدونه أو تعيش بدونه بلا ضرر بين أو بلا ضرر لكن قصد به قطع السوم فلا تجب الزكاة فيها كما أشار إليه بقوله والافلا على ما في عبارته من الخلل ولو قال وان علفت قدر تعيش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع السوم وجبت زكاتها والافلا لاستقامت عبارته والماشية تصبر عن العلف يوماً أو يومين لا ثلاثة (قوله وأما الاثمان) أى التى هى الثانية من الخمس المتقدمة والاثمان جمع ثمن كجمل وأجال وقوله فشيئان أى فى شيئين وقوله الذهب والفضة بدل من قوله شيئين والاصل في وجوب الزكاة فيهما قبل الاجماع وقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة الآية فان الكنز هو الذى لم تؤد زكاته ولو كان فوق الارض وما أدبت زكاته لا يسمى كنزاً ولو كان تحت الارض (قوله مضرو وبين كانا أولاً) أشار بذلك الى أن المصنف أراد بالاثمان مطلق الذهب والفضة وان لم يكونا مضروبين وهو حسن شرعاً وان كان غير مطابق لتفسير الايمان لغة فأنها هى الدنانير والدرهم خاصة كما قاله النووي في تحريره فلا تطلق لغة الاعلى المضروب منهما (قوله رسيان نصابهما) أى نصاب الذهب والفضة في قوله ونصاب الذهب عشرون مثقالاً مع قوله ونصاب الورق مائتا درهم فالضمير راجع للذهب والفضة كما هو الظاهر من كلامه ويكون الشارح ساكتاً عن التنبيه على اتيان بيان نصاب الماشية انكالا على العلم بما سأتى ويعد رجوعه للماشية والاثمان وان كان أفيد (قوله وشرائط وجوب الزكاة فيها) الضمير عائذ على الاثمان ولذلك قال الشارح أى الاثمان ولو قال فيهما بضمير التثنية ليعود على الذهب والفضة لكان أولى هكذا قال المحشى تبعاً للشيخ الخطيب لكون رجوعه للاثمان بما يوجب اختصاصه بالمضروب من الذهب والفضة بالنظر للغة وفيه بعد بعد تفسير هاشمى بما يشمل المضروب وغيره الا ان يقال ان ذلك أصح في المقصود والاولى في توجيهه ان يقال لكون الضمير اجعاً لا قرب مذكور (قوله خمسة أشياء) هى الشروط السابقة لكن باسقاط السوم وقوله الاسلام الخ محترزاتهما معا تقدم (قوله والحول) فلو زال ملكه في أثناء الحول عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره انقطع الحول فلو عاد بشراء أو غيره استأنف الحول لا تقطاعه بزوال ملكه

فلو نقص كل منهما
فلازكاة (والسوم)
وهو الرعى في كلا
مباح فان علفت
الماشية معظم الحول
فلازكاة فيها وان
علفت نصفه فأقل
قدر تعيش بدونه
بلا ضرر بين
وجبت زكاتها والا
فلا (وأما الاثمان
فشيئان الذهب
والفضة) مضرو وبين
كانا أولاً وسيأتى
نصابهما (وشرائط
وجوب الزكاة فيها)
أى الاثمان (خمس
أشياء الاسلام
والحرية والمالك التام
والنصاب والحول)

فعوده ملك جديد فلا بد له من حول ومن ذلك ما لو باع نقدا بنقد بشرطه كما يفعل الصيارفة استأثفت الحول كلها بادل ولذلك قال ابن سريج بشر الصيارفة بأن لا زكاة عليهم لكن اذا فعل ذلك بقصد الفرار من الزكاة فقط كره لانه فرار من قرينة بخلاف ما اذا أطلق أو كان لحاجة فقط أو لها للفرار فلا يكره فان قيل يشكل على ما اذا كان للحاجة وللفرار بما اذا اتخذ ضربة صغيرة لزينة وحاجة فانه يكره أجيب بأن الضربة فيها اتخذت فقوى المنع بخلاف ازالة الملك فان فيها ترك اتخاذ ويستثنى من اشتراط الحول المعدن والركاز فتجب الزكاة فيهما في الحال كما سيأتي (قوله وسيأتي بيان ذلك) أي المذكور من النصاب والحول ولم يذكرك ذلك في الماشية اتسكا لا على علمه مما سيأتي ففيه الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وان كان الغالب الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه لكن معنى الحول لم يأت في كلامه الا أن يقال يأتي في الجملة في عروض التجارة (قوله وأما الزروع) أي التي هي الثالثة من الخمسة المتقدمة (قوله وأراد المصنف بها الخ) كان الاول حذفه لتلخيص اشتراط الاقتيات الآتي الا ان يقال انه باعتبار المسال بعد الاشتراط كما مر وقوله المقتات بصيغة الافراد كما في بعض النسخ وفي بعضها المقتاتات بصيغة الجمع المؤنث والنسخة الثانية أولى لكون المقتاتات مطابقة للزروع في الجمعية وان أجيب عن الاول بان أُل للجنس المتحقق في المتعدد فيكون في قوة الجمع فيطابق في المعنى (قوله من حنطة الخ) بيان للمقتاتات والمقتاتات والخنطة هي البر وهو القمح ونزلت حنطته من الجنة وهي قدر بيضة النعامة ألين من الزبد وأطيب ير يحامن المسك ثم صغرت في زمن فرعون فصارت كبيضة الدجاجة ثم صغرت لما ذبح يحيى فصارت كبيضة الحمامة ثم صغرت الى أن صارت كالبنديقة ثم كالخضرة ثم صارت على القدر الذي هي عليه اليوم فنسأل الله أن لا تنقص عنه (قوله وشعير) بفتح الشين وحكى كسرهما وقوله وعس بفتح الدال وما اشتهر من أنه أكل على سباط سيدنا ابراهيم لم يصح وكل ما روى فيه فهو باطل وكذلك ما روى في الارز والباذنجان والهريرة كما قال الاجهوري

أخبار أرز ثم باذنجان * عس هريرة ذور بطلان

كحديث لو كان الارز رجلا لكان حليما وكحديث عليكم بالعس فانه قدس على لسان سبعين نبيا وحكى أن شخصا ذكر ذلك عند الامام الليث وهو يصلي فاما سلم قال والله ما قدس ولا على لسان نبي انه لبارد انه لو اذنه لكذا انه لكذا (قوله وأرز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي وهو أشهر لغاته والشائع على الالسنه رز بلا همزة وتسن الصلاة على النبي ﷺ عندأكله لانه خلق من نوره فان قيل ان الاشياء كلها خلقت من نوره أجيب بانه خلق من نوره بلا واسطة وكل الاشياء التي نبتت من الارض فيها داء ودواء الارز فان فيه دواء ولاداء فيه (قوله وكذا ما يقتات اختيارا) كان الاول حذفه لانه يومهم أن قيد الاختيار ليس معتبرا فإما قبله وليس كذلك لكن اتسك على شهرة ذلك وانما قصد الشارح افادة التعميم لثلاثتهم التخصيص فيها قبله ولو قال أولا وأراد المصنف بها المقتات اختيارا كحنطة وشعير الخ لكان أحسن (قوله كدرة) بضم الدال المعجمة بخلاف ما اشتهر على الالسنه من جعله بالدال المهملة وفتح الراء المخففة بجميع أنواعها والدخن نوع منها وقوله وحص بكسر الحاء مع تشديد الميم مفتوحة أو مكسورة وما اشتهر على الالسنه من ضم الحاء وتشديد الميم المضمومة فليس لغوه ومثله الباقل وهي بالتشديد مع القصر أو بالتخفيف مع المد والبول واللبا والجلبان والماش وهو نوع من الجلبان فتجب الزكاة في جميع ذلك لورود بعضها في الاخبار وألحق به الباقي وأما قوله ﷺ لاني موسى الاشعري ومعاذ بن جبل حين بعثهما الى اليمن لا تأخذ الصدقة الا من هذه الاربع الشعير والحنطة والتمر والزبيب فالخضر فيه اضافي أي بالنسبة الى ما كان موجودا عندهم ولو أخذ الامام بالاجتهاد اخرج بدلا عن الزكاة كان كالحذف القيمة في الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الفرض وان نقص عن الواجب ثم (قوله بثلاثة شرائط) أي زيادة على ما سبق من الشر وطغير الحول والسوم والنصاب من الاسلام والحرية والملك التام أما الحول والسوم فلا يشترطان هنا كما هو ظاهر وأما النصاب فقد ذكره فيما سيأتي ولم يذكر من الشر وط اشتداد الحب مع انه شرط تعلق الزكاة وان كان وجوب الاخراج بعد التصفية من التبن ونحوه لان الكلام في جنس

وسيأتي بيان ذلك
(وأما الزروع)
وأراد المصنف بها
المقتات من حنطة
وشعير وعس وأرز
وكذا ما يقتات
اختيارا كدرة
وحص (فتجب
الزكاة فيها بثلاثة
شرائط

ما تجب فيه الزكاة من غير نظر الى وقت تعلق أو اخراج (قوله أن يكون) أى الزرع المفهوم من الزرع وقوله بما
 يزرعه الخ أى بما يتولى أسبابه وهذا هو المراد من قول الشارح أى يستنبته فالمعنى يتولى أسباب نباته والمراد ما شأنه
 ذلك وإن نبت بنفسه أو بحمل ماء أو هواء فتجب فيه الزكاة وأما قوله فإن نبت بنفسه أو بحمل ماء أو هواء
 فلا زكاة فيه فهو محمول على ما شأنه أن ينبت كذلك من الاشياء التى تطلع بنفسها فى البوادر وعلى ما حمله ماء أو هواء
 من دار الحرب فنبت بارض مباحة فلا زكاة فى ذلك كالنخل المباح بالصحراء وكذا أثمار البستان وغلة القرية
 الموقوفين على المساجد والبطوال والقناطر والفقراء والمساكين فلا زكاة فيها على الصحيح اذ ليس لها مالك معين فلو
 كان لها مالك معين بان نبت ذلك الحب فى أرض لشخص معين فيملكه وتجب عليه زكاة وكذلك الواستأجر الأرض
 الموقوفة لشخص وزرعها بغير من عنده فيملك زرعها وتجب عليه زكاة فاما سائل السابقة خارجة فى الحقيقة بالملك
 فتعبر بعضهم بالاستثناء فيها كالشيخ الخطيب حيث قال تنبيه يستثنى من اطلاق المصنف ما لو حل السيل حب الخ
 صورى أو بالنظر لظاهر كلام المصنف حيث لم يصرح هنا باشتراط الملك مع أنه فى الحقيقة لم ينه عليه اتسكالا على
 علمه مما سبق (قوله وأن يكون قوتا) أى مقتاتا وهو ما يتقوت به وتقوم البنية بتعاطيه وقوله مدخرا أى صالحا
 للادخار بحيث لو ادخرا للاقتيات لم يفسد والمراد بذلك ما يقتات اختيارا (قوله وسبق قريبا بيان المقتات) أى فى
 قوله من حنطة وشعير الخ (قوله وخرج بالقوت مالا يقتات) أى مالا يصلح للاقتيات ولا للادخار اختيارا وقوله من
 الأبرار وكذا من الثمار كالخوخ والرمان والتين واللوز والجوز والتفاح والشمش وكذا ما يقتات اضطرارا كحب
 الخنظل والغاسول وهو الاشنان وقوله نحو الكمون ونحو الحبة السوداء والشمر والفلفل وبزر الكتان والقرطم
 وغير ذلك (قوله وأن يكون نصابا) أى من جنس واحد فلا يضم جنس الجنس آخر كقمح مع شعير بخلاف الأنواع
 فيضم بعضها البعض كبراعلس يفتح العين واللام لأنه نوع منه ويخرج من كل نوع بقسطه فان عسر اخراج قسط
 كل نوع لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل نوع أخرج الوسط فلا يكفأ أعلاها ولا يكتفى أدناها رعاية للجانيين ولو تكلف
 وأخرج القسط من نوع جاز بل هو الأفضل والسلت بضم السين وسكون اللام جنس مستقل لأنه يشبه الخنطة فى
 اللون والملاسة والشعير فى برودة الطبع فاكتسب من الشبهين طبعا انفرده وصار أصلا برأسه فلا يضم الى الخنطة
 ولا الى الشعير (قوله وهو خمسة أوسق) أى أقله ذلك وما زاد فبحسب ما به فلا وقص فيها والمراد أنها لا تجب فيما دون خمسة
 أوسق لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة رواه الشيخان والوسق جمع وسق والوسق بالفتح على الأشهر
 مصادر بمعنى الجمع قال تعالى والليل وما سبق أى جمع وهو ستون صاعاسمى بذلك لجمعه الصيعان فإذا ضربت الخمسة
 أوسق فى الستين صاعا كانت الجلة ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد فإذا ضربت الأربعة أمداد فى الثلثة صاع صارت
 الجلة ألفا ومائتى مد والمترطل وثلاث بالبغدady فتصير الجلة بالارطال ألفا وستمائة ترطل بالبغدادى كاسياى فى كلامه
 وضبطها القمولى بالكيل المصرى ستة أربابور بع أرب و هذا بحسب زمانه وأما الآن فخرور هابار بعة أرباب
 وروية لان الكيل قد كبر عما كان عليه وأشار بقوله لا قشر عليها الى اعتبار كونها مصفاة من نحو تبين وتراب وغير
 ذلك وهذا فيما لم يدخر فى قشره فان كان مما يدخر فى قشره كالعلس وشعير الارز اعتبر أن يكون خالصه قدر النصاب
 المذكور وهذا أولى من قول بعضهم فنصابه عشرة أوسق غالبا لان هذا أقرب كما أشار الى ذلك بقول غالبا (قوله وفى
 بعض النسخ أن يكون خمسة أوسق باسقاط نصاب) والنسخة الاولى أقعد لان المقصود بذلك بيان النصاب (قوله وأما
 الثمار) أى التى هى الأربعة من الخمسة السا بقوله فتجب الزكاة فى شيتين منها أى من الثمار وقوله ثمرة النخل الخ بدل
 من شيتين وهما أفضل الثمار يليهما الرمان وبعد ذلك بقية الثمار على حد سواء والراجح أن النخل أفضل من العنب
 لان النخل مقدم على العنب فى جميع القرآن ولأنه عليه السلام شبه النخلة بالمؤمن لكونها تشرب برأسها واذ قطعت ماتت
 وينتفع بجميع أجزائها وهى الشجرة الطيبة المذكورة فى القرآن وليس فى الشجر ما يحتاج منه الاثنى الى الذكر سواء
 وشبه عليه السلام عين الدجال التى يبصر بها وأما الاخرى فمسوحة بحجة العنب الخارجة عن أخواتها التى تكون فى آخر

أن يكون ما يزرعه
 أى يستنبته
 (الآدميون) فإن
 نبت بنفسه بحمل
 ماء أو هواء فلا زكاة
 فيه (وإن يكون قوتا
 مدخرا) وسبق قريبا
 بيان المقتات وخرج
 بالقوت مالا يقتات
 من الأبرار نحو
 الكمون (وأن
 يكون نصابا وهو
 خمسة أوسق لا قشر
 عليها) وفى بعض
 النسخ أن يكون
 خمسة أوسق باسقاط
 نصاب (وأما الثمار
 فتجب الزكاة فى
 شيتين منها ثمرة النخل

العنقود فعينه خارجه مثلها ولان حبة العنب أصل الخروهي أم الحبات وقد اشتهر كرموا عمتكم النخل
 المطعمات في المحل لكن نص بعضهم على أنه موضوع وسميت عمت لانها خلقت من فضله طينة آدم والمحل الجذب
 (قوله وثمره السكرم) بسكون الراء أي العنب ولو عبر به لكان أولى لقوله عليه السلام لانسموا العنب كرمنا انما السكرم
 الرجل المسلم رواه مسلم وانما سمي العنب كرمالا نه يتخذ منه الخزة وهي تحمل على السكرم بفتح الراء المأخوذ منه
 السكرم بسكونها فكره عليه السلام أن يسمى العنب بذلك وجعل الرجل المسلم أحق به بان يقال رجل كرم أي كرم
 (قوله والمراد الخ) كان الاولى حذف هذا المراد لانه لا يناسب حالة تعلق الزكاة لانها تتعلق بذلك عند بدو الصلاح
 وانما يناسب وجوب الاخراج وليس الكلام فيه بل الكلام في جنس ما يجب فيه الزكاة من غير نظر الى وقت تعلق
 أو اخراج كما تقدم وأجيب بانه أشار بذلك الى أن المعتبر في كون نصابها خمسة أو سق كونها تمرأوز يبايعني فيما
 يمكن تجفيفه والا قدر ذلك كما قال في المنهج ويعتبر جافا ان تجفف غير ردي والافرط بالكن بتقدير الجفاف
 فلو كان عنده ستة أو سق مما لا يتجفف قدرنا جفافها فان كانت بحيث لو تجففت كانت خمسة أو سق وجبت
 زكاتها وأقل منها فلا (قوله بهذين الثمرين) كان الاولى بهاتين الثمرتين كما هو كذلك في بعض النسخ لانه
 الانسب بقول المتن ثمرة النخل وثمره السكرم حيث عبر بالثمرة المؤنثة (قوله وشرايط وجوب الزكاة فيها) الضمير
 عائد على التمر ولذلك قال الشارح أي التمر ولو قال فيهما ضمير التثنية ليعود على ثمرة النخل وثمره السكرم لكان
 أولى ليسكون الضمير اجعا الى أقرب مذكور حينئذ (قوله أربع خصال) وفي بعض النسخ أربع أشياء وزاد
 بعضهم خامسا وهو بدو الصلاح وانما يذكره هنا لما علمت من أن الكلام في جنس ما يجب فيه الزكاة من غير نظر
 الى وقت تعلق أو اخراج والمراد بدو الصلاح بلوغه صفة يطلب فيها غالبا بعلامته في الثمر المأخوذ
 في حرة أو سواد أو صفرة وفي غير المتأون كالعنب الأبيض لينه وتمويه وهو صفاءه وجران الماء فيه (قوله
 والنصاب) وهو كنصاب الزروع كما سيأتي في قوله ونصاب الزروع والثمار خمسة أو سق (قوله فتي اتقي شرط من ذلك)
 أي من المذكور من الشر وطا الأربعة وقوله فلا وجوب أي للزكاة فيما فقد فيه شرط من تلك الشروط (قوله وأما
 عروض التجارة) أي التي هي الخامسة من الخمسة المتقدمة والعروض جمع عرض بفتح العين وسكون الراء وهو ما
 قابل النقد ويطلق أيضا على ما قابل الطول وأما العرض بضم العين فهو ما قابل النصل في السهام ويطلق على الجانب
 والعرض بكسر العين محل المدح والذم من الانسان والعرض بفتح العين والراء معا ما قابل الجوهر (قوله فتجب
 الزكاة فيها) أي في عروض التجارة لخبر الحاكم بنسناد صحيح على شرط الشيخين في الابل صدقتها وفي الغنم صدقتها
 وفي البز صدقتها وهذا هو محل الشاهد وهو يقال لأمتعة البراز والصلاح وليس فيه زكاة عين فتعينت زكاة التجارة
 (قوله بالشرايط المذكورة سابقا في الاثمان) أي الخمسة المتقدمة هناك في كلام المصنف وهي الاسلام والحرية والملك
 التام والنصاب والحول لكن النصاب انما يعتبر في عروض التجارة بآخر الحول وان كان معتبرا في الاثمان جميع
 الحول فلا يضر الاختلاف من هذه الحشية والحول يبتدىء هنا من وقت نية التجارة وترك سادسا وهو أن تملك
 تلك العروض بمعاوضة كسرها وجعلها ميرا في النكاح وعوضا في الخلع وفي الصلح عن دم فلا زكاة فيها ملك بغير
 معاوضة كهبة بلا ثواب وارث ووصية لا تنفاه المعاوضة وترك سادسا أيضا وهو أن ينوي التجارة عند كل تصرف
 ولو في مجلس العقد الى أن يفرغ رأس المال لتمييز عن القنية وهي بكسر القاف وضمها الامساك لا تنفاه وبعده فراغ
 رأس المال لا تجب فيه التجارة عند التصرف بل الشرطان لا ينوي القنية فان نواها انقطع الحول فان أراد التجارة
 احتاج الى تجديد نيتها مقرونة بتصرف كبيع وشراء (قوله هي التقلب في المال الخ) أي لغته وأما شرعها في
 التقلب في المال المملوك بمعاوضة لغرض الربح مع نيتها عند كل تصرف ابتداء كما يعلم مما سبق وقوله لغرض الربح
 أي لغرض هو الربح فالإضافة للبيان

وثمره السكرم
 والمراد بهذين الثمرين
 التمر والزبيب
 (وشرايط وجوب
 الزكاة فيها) أي الثمار
 (أربع خصال الاسلام
 والحرية والملك التام
 والنصاب) فتي اتقي
 شرط من ذلك فلا
 وجوب (وأما عروض
 التجارة فتجب
 الزكاة فيها بالشرايط
 المذكورة) سابقا
 (في الاثمان) والتجارة
 هي التقلب في المال
 لغرض الربح
 ﴿فصل﴾

﴿فصل في مقدار نصاب الابل وما يجب اخراجه عنه﴾ فالغرض من هذا الفصل وما بعده من

الفصول الآتية بيان مقدار النصاب الذي هو أحد الشرط السابقة (قوله) وأول نصاب الابل خمس) أى فليس فيها دونها زكاة لحديث ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة والذود ما بين الثلاثة والتسعة وقيل من الثلاثة الى التسعة (قوله وفيها شاة) أى خبر في كل خمس شاة وهي تطلق على الذكر والاتي فالتاء فيها ليست للتأنيث بل للوحدة وانما وجبت الشاة مع أن الظاهر وجوب شئ من الابل لان ايجاب بعير يضر بالمالك وايجاب جزء من بعير وهو الخمس يضر به وبالفقراء لضرر المشاركة في وجوب الشاة وفق بالفريقين ويجزى بعير الزكاة عما دون خمس وعشرين عوضا عن الشاة الواحدة أو الشياه المتعددة وان لم يساو قيمة الشاة لانه يجزى عن خمس وعشرين فما فوقها كما سيأتى فعمادونها أولى ويثاب عليه كله ثواب الواجب لانه لا يتجزأ وأفادت اضافة بعير الى الزكاة اعتبار كونه أتي ان كانت ابله انا أو فيها أنثى والاتي بنت مخاض فما فوقها كما في المجموع (قوله أى جذعة ضأن لها سنة) أى تحديدية كما أشار اليه الشارح بقوله ودخلت في الثانية لكن لو أجدعت مقدم أسنانها أى اسقطته بعد ستة أشهر أجزأت كما قاله الرافعي في الاضحية فالاول منزل منزله البلوغ بالنسب والثاني منزلة البلوغ بالاحتلام وقوله أو ثنية معزى فهو مخير بين الجذعة والثنية وقوله لها سنتان أى تحديداً كما أشار اليه الشارح بقوله ودخلت في الثالثة ويجزى الجذع من الضأن والشي من المعز وان كانت الابل انا لصدق اسم الشاة عليه فانها تطلق على الذكر والاتي كما تقدم (قوله وقوله) مبتدأ وظاهر غنى عن الشرح خبر (قوله وفي عشر شاتان) أى جذعتان من الضأن أو ثنيتان من المعز وقوله وفي خمسة عشر ثلاث شياه أى ثلاث جذعات من الضأن أو ثلاث ثنيات من المعز وقوله وفي عشرين أربع شياه أى أربع جذعات من الضأن أو أربع ثنيات من المعز ويعتبر في الخرج عن الابل من الشياه كونه سليماً وان كانت ابله معيبة بخلاف المخرج عن جنسه فلا يعتبر كونه سليماً الا ان كان المخرج عنه سليماً (قوله وفي خمس وعشرين بنت مخاض) أى بنت ناقة مخاض سميت بذلك لانها بعد سنة أن لأمها أن تكون مخاضاً أى حاملاً فان عدم بنت مخاض فإن لبون أو حق وان كان أقل قيمة منها وبنت المخاض المعيبة أو المغصوبة العاجزة عن تحصيلها أو المرهونة بمؤجل أو حال مع العجز عنه كمعدومة ولا يكاف أن يخرج بنت مخاض كريمة الا ان كانت ابله كلها كرائم فيكاف حينئذ أن يخرج بنت مخاض كريمة لكن تمنع الكريمة عندها لبون وحقا لوجود بنت مخاض محزنة في ماله (قوله وفي ست وثلاثين بنت لبون) أى بنت ناقة لبون سميت بذلك لانه أن لأمها أن تصير لبوناً أى ذات لبن بسبب ولادتها ثانياً ولا يؤخذ ابن لبون ولا حق عن بنت اللبون عند فقدها والفرق بين بنت اللبون وبنت المخاض ان كلا منهما يز يد على بنت المخاض بقوته على ورود الماء والشجر وامتناعه من صغار السباع بنفسه ولم يزد بذلك على بنت اللبون لوجود تلك القوة فيها أيضاً فلم يجزى عنها (قوله وفي ست وأربعين حقة) بكسر الحاء سميت بذلك لانها استحققت أن يطرقها الفحل وان يركب عليها ويحمل على ظهرها ولو أخرج بدله بنتى لبون أجزأه كما في الزوائد (قوله وفي إحدى وستين جذعة) بالذال المعجمة وهي التي لها أربع سنين وطعنت في الخامسة سميت بذلك لانها أجدعت أى اسقطت مقدم أسنانها وقيل لتسكامل أسنانها ولو أخرج بدله بنتى لبون أو حقتين أجزأه على الأصح لانهما يجزئان عما زاد فعمادونه أولى والجذعة آخر أسنان الزكاة بخلاف الثنية وهي التي لها خمس سنين وطعنت في السادسة فليست من أسنان الزكاة وان كانت من أسنان الاضحية ولمن عدم واجباً من الابل ولو جذعة في ماله ان يصعد درجة ولو للثنية وبأخذ جبرانا بشرط ان تكون ابله سليمة أو ينزل درجة ويعطى الجبران وهو شاتان بالصفة السابقة أو عشرون درهما نقرة أى فضة خالصة بخبرة الدافع ساعياً كان أو مالكا بخلاف الخيرة في الصعود والنزول فانها للمالك للساعي ولا يبعض الجبران فلا يجزى شاة وعشرة دراهم بجبران واحد للمالك رضى بذلك لان الجبران حقه فله اسقاطه فإذا كان عنده ست وثلاثون ولم يجد بنت اللبون في ماله فله ان يصعد للثنية وبأخذ جبران أو ان ينزل لبنت المخاض ويعطيه وله صعود درجتين فأكثر ونزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران بحسب الدرجات عند عدم القرابي في جهة

(وأول نصاب الابل
خمس وفيها شاة)
أى جذعة ضأن لها
سنة ودخلت في الثانية
أو ثنية معز لها سنتان
ودخلت في الثالثة
وقوله (وفي عشر
شاتان وفي خمسة عشر
ثلاث شياه وفي
عشرين أربع شياه
وفي خمس وعشرين
بنت مخاض) من
الابل (وفي ست
وثلاثين بنت لبون
وفي ست وأربعين
حقة وفي إحدى
وستين جذعة

الخرجة فلو كان عنده خمس وعشرون وعدم بنت المخاض فله أن يصعد الى الحقن يأخذ جبرائيل عند عدم بنت
 اللبون كاله أن يصعد الى الجذعة يأخذ ثلاث جبرائيل أو الى الثانية و يأخذ أربع جبرائيل ولو كان عنده احدى
 وستون وعدم الجذعة فله أن ينزل الى بنت اللبون ويعطى جبرائيل عند عدم الحقنة كاله أن ينزل الى بنت المخاض
 ويعطى ثلاث جبرائيل فان وجدت القربى في جهة المخرجة فليس له أن يصعد أو ينزل عنها الى ما فوقها أو تحتها أما
 ان وجدت لافي جهة المخرجة فلا تمنع كأن يكون عنده ست وثلاثون وعدم بنت اللبون وعنده بنت المخاض
 فله أن يصعد الى الجذعة عند عدم الحقنة لان وجود القربى في غير جهة المخرجة لا يضر ويجوز تبعض الجبرائيل
 فأكثر فيجزى شاتان وعشرون درهما لجبرائيل كالسكفارين ولا جبرائيل في غير الابل من بقر وغنم لعدم
 وروده الا في الابل (قوله وفي ست وسبعين بنتا للبون) أي تعبد بالاحساب والافتقار الى الحساب أن يجب
 في اثنين وسبعين بنتا للبون لان بنت اللبون وجبت في ست وثلاثين كما تقدم فلو اعتبر الحساب لوجب في اثنين
 وسبعين بنتا للبون (قوله وفي احدى وتسعين حققتان) أي تعبد بالاحساب كسابقه والواجب في اثنين وتسعين
 حققتان لان الحقنة تجب في ست وأربعين كما تقدم فلو اعتبر الحساب لوجب في اثنين وتسعين (قوله
 وفي مائة وحدى وعشرين ثلاث بنات للبون) أي بالتعبد بالاحساب كما في الذي قبله لانه لو اعتبر الحساب لوجب
 الثلاث بنات للبون في مائة وثمانية فهذا كله بالنص ولا دخل للحساب فيه (قوله ظاهر غنى عن الشرح) هو كذلك
 لكونه بالنص فلا يخفاء فيه لكن لا بأس بالتكلم عليه كما قدمنا وما بين النصب يسمى وقصا أي عفو فلا يتعلق به
 الواجب على الاصح فلو كان له تسع من الابل وتلف منها أربع وجبت شاة كاملة لعدم تعلق الواجب بالزائد على
 النصاب (قوله وبنت المخاض لها ستة) أي تحديدا كما أشار اليه بقوله ودخلت في الثانية (قوله وقوله ثم في
 كل الخ) مبتدأ خبره يؤخذ من قوله أي ثم بعد زيادة التسع الخ لانه في قوة أن يقال معناه كذا وكذا وغرض الشارح
 بهذا اصلاح المتن لان ظاهره يقتضي أنه متى زاد على مائة وحدى وعشرين ولو واحدة يتغير الواجب ويستقيم
 الحساب وليس كذلك بل انما يتغير الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة عشر وعشرة المنهج وبتسعة ثم كل عشر
 يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقنة انتهت في مائة وثلاثين حقنة وبتا للبون ويستقيم
 الحساب بزيادة عشر عشر (قوله يستقيم الحساب) هو العامل في الظرف المتقدم وم داخله عليه والتقدير ثم يستقيم
 الحساب بعد زيادة التسع الخ (قوله وفي مائة وأربعين حققتان وبنت لبون) أي لان فيها خمسين وخمسين وأربعين
 فتجب الحقتان في الخمسين والخمسين وبنت اللبون في الاربعين (قوله وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق) أي لان فيها
 ثلاث خمسينات ففي كل خمسين حقنة فالجمله ثلاث حقاق (قوله وهكذا) أي في مائة وستين أربع بنات للبون لانها
 أربع أربعين وفي مائة وسبعين ثلاث بنات للبون وحقنة لانها ثلاث أربعين وخمسون وفي مائة وثمانين حققتان
 وبتا للبون لانها خمسون وخمسون وأربعون وفي مائة وتسعين ثلاث حقاق وبنت لبون لانها ثلاث
 خمسينات وأربعون وفي مائتين يتفق الفرضان فباعتبار كونهما أربع خمسينات يجب أربع حقاق وباعتبار كونها
 خمس أربعين يجب خمس بنات للبون فاي السنين وجد في ماله أخوان وجد شيء من الآخر لان الناقص كالمعذور
 وان وجد ما بصفة الاجزاء وجب الاغبط أي الانفع للمستحقين لان كلامهم ما فرضها فإذا اجتمعما روعي ما فيه
 حظ المستحقين اذا لم يشقة في تحصيله فان أخذ غير الاغبط فان كان بتدليس من المالك كان أخفى الاغبط وأظهر
 غيره أو بتقصير من الساعي بان لم يجتهد وان ظن أنه الاغبط بلا اجتهد فلا يجوز في الأجزاء والعذر وجبر التفاوت
 لنقص حق المستحقين بنقد البلد أو بجزء من الاغبط لا بجزء من غير الاغبط فلو كانت قيمة الاربع حقاق أربعين
 كل حقنة بمائة وقيمة الخمس بنات للبون أربعين وخمسين كل بنت لبون بتسعين وقد أخذت الحقاق فيجبر التفاوت
 اما بخمسين من نقد البلد أو بخمسة أسباع بنت لبون فان نسبة الخمسين الى التسعين خمسة أسباع ولا يجوز نصف
 حقنة ولو كانت قيمته بقدر قيمة خمسة أسباع بنت اللبون

وفي ست وسبعين بنتا
 لبون وفي احدى
 وتسعين حققتان وفي
 مائة وحدى وعشرين
 ثلاث بنات للبون
 الى آخره ظاهر غنى
 عن الشرح وبنت
 المخاض لها ستة
 ودخلت في الثانية
 وبنت اللبون لها
 ستان ودخلت في
 الثالثة والحقنة لها
 ثلاث سنين ودخلت
 في الرابعة والجذعة
 لها أربع سنين
 ودخلت في الخامسة
 وقوله (ثم في كل) أي
 ثم بعد زيادة التسع
 على مائة وحدى
 وعشرين وزيادة
 عشر بعد زيادة
 التسع وجلة ذلك
 مائة وأربعون
 يستقيم الحساب على
 أن في كل (أربعين
 بنت لبون وفي كل
 خمسين حقنة) ففي مائة
 وأربعين حققتان
 وبنت لبون وفي مائة
 وخمسين ثلاث حقاق
 وهكذا

﴿فصل في بيان مقدار نصاب البقر وما يجب اخراجه عنه﴾ والبقر يشمل العرب والجواميس (قوله وأول نصاب البقر ثلاثون) فلا شيء فيها نقص عن ذلك (قوله فيجب فيها) وفي بعض النسخ ففيها وفي بعض النسخ وفيها وعلى كل هذه النسخ فالضمير للثلاثين وأما على النسخة التي به عليها الشارح بقوله وفيه فالضمير عائدا على النصاب كما قاله هو أي النصاب وقوله يتبع أي ذكر وهو العجل وقوله ابن سنة أي تحديدا كما أشار إليه بقوله ودخل في الثانية (قوله سمي بذلك لتبعيه أمه في المرعى) أي أولان قرنه يتبع أذنه حين طأوعه (قوله ولو أخرج تبعه) أي أتى وهي العجلة وقوله أجزأت بطريق الأولى أي لأنها أتت من الذكركم فيها من الدر والنسل (قوله ويجب في أر بعين مسنة) والاصل في ذلك وما قبله مارواه الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل أر بعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعا (قوله لها سستان) أي تحديدا كما أشار إليه بقوله ودخلت في الثالثة وقوله سميت بذلك أي سميت البقرة بلفظ مسنة (قوله أجزأه على الصحيح) ومقابلة لا يجزى لفوات الاثنتي عشرة وهذا لو أخرج تبعتين أجزأ قطعاً كما لو أخرج بدل التبعية تبعة (قوله وعلى هذا) أي على هذا الحكم الذي هو وجوب تبعية في ثلاثين ومسنة في أر بعين والجار والمجرور متعلق بقوله فقس والفاء زائدة أو متعلق بمحذوف والتقدير اخرج على هذا وقوله أبدأ ظرف لقوله فقس في ستين تبعا فلا يتغير القرض بعد الار بعين الا بزيادة عشرين ثم تبعية بزيادة كل عشرة ففي سبعين تبعية ومسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة تبعة وفي مائة مسنة وتبعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبع وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أر بعة تبعة فاذا ذكره الشارح بقوله وفي مائة وعشرين الخ مندرج في القياس فكان حقه التفرع وانما خصها بالشرح بالذكر لانفاق الفرضين فيها فاهما وجد في ماله أخذوا وان وجد ما تعين الا غبط للمستحقين كما مر نظيره في الابل

﴿فصل في بيان مقدار نصاب الغنم وما يجب اخراجه عنه﴾ والغنم تشمل الضأن والمعز (قوله وأول نصاب الغنم أر بعون) فلا زكاة في أقل منها ويصدق مخرجا في عددها ان كان ثقة والاعتد والاسهل عدها عند مضيق تمر به واحدة واحدة ويبدل من المالك والساعي أو نائبهما قضيب يشير به إلى كل واحدة أو يصيبان به ظهرها لان ذلك أبعد عن الغلط فان اختلفا بعد العد أعيان كان الواجب يختلف به ولو خزن زكاة السائمة عند دورها ما لانها أقرب إلى الضبط حينئذ فلا يكفرهم الساعي ردها إلى البلد كما لا يلزمه ان يتبع المراعى فان لم ترد الماء بان اكتفت بالكلا وقت الربيع فعند بيوت أهلها أو أفنيتهم ويجزى في اخراج الزكاة نوع عن نوع آخر كضأن عن معز وعكسه من الغنم وأر حبية عن مهرية وعكسه من الابل وعرب عن جواميس وعكسه من البقر برعاية القيمة في ثلاثين عزرا وعشر نعجات عزرا ونعجة بقيمة ثلاثة أر باع عزور بع نعجة وفي عكس ذلك عكسه فلو كانت قيمه كل نعجة دينارين وقيمة كل عزور دينار افيجب في المثال الاول عزرا أو نعجة تساوي دينارين بع وفي مثال العكس عزرا أو نعجة تساوي دينارين الار بع ولا يؤخذ ناقص الا من مثله وأسباب النقص خمسة العيب والمرض والصغر والذكورة ورداة النوع وهذا في غير ما مر من جواز أخذ ابن اللبون والحق أو الذكركم من الشسياء في الابل أو التبعية في البقر فان اختلف ماله تقصا وكلا واتحد نوعا أخرج كاملا برعاية القيمة فان لم يوف تم بقاص ولا يؤخذ خيار كحامل الابرضا المالك نعم ان كانت كلها خيارا أخذ منها خيار ولو تفرقت ماشيته في البلاد فكأن في بلد واحدة حتى لو ملك أر بعين شاة في بلدين لزمته الزكاة ولو ملك ثمانين في بلدين في كل بلد أر بعون لا يلزمه الا زكاة واحدة وان بعدت المسافة بينهما فان اجتمع المستحقون في البلدين أعطاهما الشاة في هاتين المسائلتين والا أعطاهما للامام وهو يعطيها لمن شاء لانه نقل الزكاة (قوله وفيها) أي الار بعين وقوله جذعة من الضأن بدل من شاة وقوله أو ثنية من المعز عطف على جذعة من الضأن وقوله وسبق بيان الجذعة والثنية أي في نصاب الابل وعبارته هناك أي جذعة ضأن لها سنة وطعنت في الثانية أو ثنية معزها سستان وطعنت في الثالثة (قوله وقوله) مبتدأ وظاهر غنى عن الشرح خبر والأولى حذف قوله الخ كافي بعض النسخ لانه لا

﴿فصل﴾ (وأول)

نصاب البقر ثلاثون

فيجب فيها) وفي

بعض النسخ وفيه

أي النصاب (تبع)

ابن سنة ودخل في

الثانية سمي بذلك

لتبعيه أمه في المرعى

ولو أخرج تبعة

أجزأت بطريق

الأولى (و) يجب في

أر بعين مسنة) لها

سستان ودخلت في

الثالثة سميت بذلك

لتكامل أسنانها

ولو أخرج عن

أر بعين تبعين أجزأه

على الصحيح (وعلى

هذا أبدأ فقس) وفي

مائة وعشرين ثلاث

مسنات أو أر بعة

أتبعه ﴿فصل﴾

(وأول نصاب الغنم

ار بعون وفيها شاة)

جذعة من الضأن

أو ثنية من المعز وسبق

بيان الجذعة والثنية

وقوله

(وفي مائة واحد
وعشرين شاتان
وفي مائتين وواحدة
ثلاث شياه وفي
أربع مائة أربع شياه
ثم في كل مائة شاة)
الح ظاهر غني عن
الشرح
فصل الخليطان
بزيان
بكسر الكاف (زكاة)
الشخص (الواحد)
والخطة قد تفيد
الشريكين تخفيفا
بان يملك ثمانين شاة
بالسورية بينهما
فيلزمهما شاة وقد
تفيد تثقيلا بان يملك
أربعين شاة بالسوية
بينها فيلزمها شاة
وقد تفيد تخفيفا على
أحدهما وتثقيلا على
الآخر كان يملك
ستين لاحدهما ثلثها
وللآخر ثلثاها وقد
لا تفيد تخفيفا ولا
تثقيلا كان يملك
مائتي شاة بالسوية
بينهما وانما بزيان
زكاة الواحد (بسبع
شرايط اذا كان)
وفي بعض النسخ
ان كان (المراح
واحدا) وهو بضم
الهم

عني له بعد ذكر عبارة المصنف بكاملها (قوله وفي مائة واحد وعشرين شاتان) أي تعبد بالنص لا بالحساب لان مقتضى الحساب أن يجب في ثمانين شاتان وكذلك قوله وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وما بعده وهو قوله وفي أربع مائة أربع شياه ثم يستقيم الحساب بزيادة مائة مائة لذلك قال ثم في كل مائة شاة ونقل الامام الشافعي ان أهل العلم لا يختلفون في ذلك لحديث أنس به رواه البحاري وما بين النص وقص أي عفو لا يزيد به شيء في الواجب ولا ينقص بتلفه شيء منه كما تقدم في الابل
﴿فصل في زكاة الخلطة﴾ وهي قسمان خلطة جوار وهي المرادة للمصنف لانها هي التي تحتاج للشروط الآتية وخلطة شيع وهي مؤثرة مثل خلطة الجوار بل أولى وهي بقسميها مؤثرة في النقدين والزروع والنار فلو كان لكل من المالكين كيس فيه نقد في صندوق واحد أو زرع أو نخيل مجاور لزرع الآخر أو نخيله أو كان لكل منهما عروض تجارية في مخزن واحد أو ملكا شيئا من ذلك معا بشراء مثلا أو بلغ المجموع نصابا وجبت الزكاة كفاي الماشية بشرط أن لا يتميز في النقد وعروض التجارة مكان الحفظ كخزائنه والدكان والحارس والوزان والميزان والنقاد وهو الصيرفي والمنادي وهو الدلال وأن لا يتميز في الزرع والنخل الناطور وهو بالمهمة أشهر من المعجمة حافظ الزرع والشجر والجربن وهو بفتح الجيم موضع تجفيف الثمار والبيدر وهو بفتح الموحدة وسكون التحتية وفتح الدال المهمة موضع تصفية الخلطة ولا تؤثر الا في متعدي الجنس لا مختلفيه كبقرة وغنم ولا بد أن يكون كل من الخليطين من أهل الزكاة فلو كان المخلوط بين مسلم وكافر أو حرم ومكاتب لم تؤثر هذه الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة فان بلغ نصابا زكاة كالمنفردوا فلا ولا تشتت نية الخلطة في الاصح لان العلة في تأخيرها خفة المؤنة على المحسن بالزكاة وهي لا تختلف بالنية وعدمها ولو تفرقت ماشيتهما في أثناء الحول فان قصر زمن تفرقها ولم يعلمها به لم يضروا ن طال عرفا ولو بلا قصد ضرر أو علمها به أو أقره أو قصد ذلك أو علمه أحدهما أو أقره ضرر (قوله والخليطان) تثنية خليط بمعنى خالط فهو فعيل بمعنى فاعل والمعنى على هذا والشخصان الخليطان مالبهما بزيان بكسر الكاف زكاة الشخص الواحد وعلى هذا جرى الشارح ويحتمل أن خليط بمعنى مخلوط وفعل بمعنى مفعول والمعنى على هذا والمالان المخلوطان بزيان بفتح الكاف زكاة المال الواحد وكل من المعنيين صحيح وان كان المعنى الاول هو المتبادر (قوله بكسر الكاف) أي بناء على أن الخليطين بمعنى الخليطين وقد علمت انه يصح فتح الكاف بناء على أن الخليطين بمعنى الخليطين زكاة الشخص الواحد بناء على أن الخليطين بمعنى الخليطين مع كسر الكاف وأما على ان الخليطين بمعنى الخليطين مع فتح الكاف فيقال زكاة المال الواحد (قوله والخلطة قد تفيد الخ) حاصلة أن الاحوال أربعة كما هو مقتضى القسمة العقلية وقد استوفاهما الشارح (قوله تخفيفا) أي عليهما وقوله بان يملك الخ أي وذلك مصور بان يملك الخ وقوله فيلزمها شاة أي كالمنفردا فانه لو كان له ثمانون لزومه شاة فقد أفادتاهما تخفيفا لانه لو لا الخلطة للزم كلا منهما شاة (قوله تثقيلا) أي عليهما وقوله بان يملك الخ أي وذلك مصور بان يملك الخ وقوله فيلزمها شاة أي كالمنفردا لانه لو كان له أربعون لزومه شاة فقد أفادتاهما تثقيلا لانه لو لا الخلطة لم يلزم واحدا منهما شيء (قوله لاحدهما ثلثها) أي عشرين فعليه ثلث شاة مع أنهما لو لا الخلطة لم يلزمه شيء فقد أفادته التثقيل وقوله وللآخر ثلثاها أي أربعون فعليه ثلثا الشاة مع أنه لو لا الخلطة لزمه الشاة كلها فقد أفادته التخفيف (قوله كأن يملك مائتي شاة بالسوية) أي ففيها شاتان على كل واحد شاة كما كانت قبل الخلطة فلم تفد لا تثقيلا ولا تخفيفا (قوله وانما بزيان الخ) إشارة الى ان قوله بسبع شرايط متعلق بقول المتن والخليطان بزيان زكاة الواحد وانما احتاج الشارح لذلك لطول العبارة التي أتى بها (قوله بسبع شرايط) وزيد ثامن وهو أن تكون الماشيتان نصابا أو دونه ولا أحدهما نصاب فلو اشتركا في ثلاثين نعمة فلا شيء عليهما مالم يكن لاحدهما أربعون وقد خلط منها خمسة عشر مع خمسة عشر للآخر فالمخلوط دون نصاب لكن لاحدهما نصاب وزيد أيضا ناسع وهو مضي الحول من وقت الخلطة اذا كان المال حوليا فلو ملك كل منهما أربعين شاة في أول المحرم وخلط من أول صفر فلا خلطة في الحول الاول فاذا جاء المحرم وجب على كل منهما شاة ثم بزيان زكاة

الخلطة في الاحوال المستقبلية وعاشر وهو أن يكونا من أهل الزكاة كما مرّت الإشارة اليه فجملة الشروط عشرة
 (قوله مأوى الماشية ليلاً) فهو اسم لوضع ميّت الماشية وهو المسمى بالزريبة (قوله والمرح) بفتح الميم
 وسكون السين وقوله الموضع الذي تسرح اليه الماشية أي الموضع الذي تساق اليه الماشية من المأوى لتجتمع فيه ثم
 تساق الى المرعى وهو المسمى عند العوام بالمرح وعبارة الشيخ الخطيب اسم للموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق الى
 المرعى وهو أولى من عبارة الشارح لانه يلزم عليها اتحادها مع المرعى الآتي لانه يصدق عليه الموضع التي تسرح اليه
 الماشية فالمرح يطلق على كل منهما لانها مسرحة اليهما اللهم الا أن تجعل الى معنى من فيكون المراد الموضع الذي
 تسرح منه الماشية الى المرعى (قوله والمرعى) بفتح الميم هو اسم للموضع الذي ترعى فيه الماشية وقوله والراعى
 زاده الشارح على كلام المصنف والمراد بوجهه أن لا تختص ماشية كل واحد براعى وان تعدد أخذها ماسياً في الفحل
 وهو الحافظ للحيوان وأصله الحافظ لغيره مطلقاً ومنه قيل للوالى راع وللعامرة رعية كافي الحديث كل راع مسئول
 عن رعيته (قوله والفحل) أي الذك الذي يضرب الماشية وقوله واحداً المراد بكونه واحداً أن لا تختص ماشية
 أحدهما بفحل وتختص ماشية الآخر بفحل وان تعدد وكثر بحيث يكون مرسلان وعلى كل من الماشيتين سواء
 كان ملكاً لأحدهما أو معارلاً وأولهما وقوله أي ان اتحد نوع الماشية تقييداً لاشتراط كونه واحداً بالمعنى المذكور
 وقوله فان اختلف نوعها كضأن ومعز مقابل لقوله ان اتحد نوع الماشية وقوله فيجوز الخ أي فلا يشترط كونه
 واحداً بالمعنى السابق ولا يضرب اختلافه للضرورة حينئذ وقوله يطرق بضم الراء من باب دخل كافي المختار (قوله
 والمشرّب) بفتح الميم وبالباء في آخره ويقال المشرع بالعين بدل الباء وقوله أي الذي تشرب منه الماشية فهو موضع
 شربها وقوله أو غيرهما أي كترعة وقوله واحداً أي بالمعنى السابق وهو عدم التميز بحيث لا تختص ماشية كل
 منهما بمشرّب فلا يضرب تعدده من غير تميز (قوله وقوله والخ) مبتدأ خبره جملة قوله هو أحد الوجهين وهو
 ضعيف ولذلك قال والاصح عدم الاتحاد في الخالب أي الاصح عدم اشتراط الاتحاد في الخالب ويبدل باتحاد الراعى
 الذي زاده الشارح فيما تقدم فانه شرط على الاصح فالعدم في الشرط لم ينقص بل هو باق بحاله وقوله وكذا الحلب
 أي ففيه الوجهان والاصح عدم اشتراط اتحادهما ومثّل الخالب والحلب جاز الغنم وآلة الجز ففيهما أيضاً الوجهان
 والاصح عدم اشتراط اتحادهما (قوله وموضع الحلب) أي المكان الذي تحلب فيه الماشية وقوله بفتح اللام أي
 على الاصح فالحلب كالمطلب يقال حلب حلباً كطلب يطلب طلباً وقوله واحداً أي بمعنى عدم الاختصاص
 والتميز كما سبق في نظيره وقوله وحكى النورى اسكان اللام أي ففيه لغتان فتح اللام واسكانها سواء كان اسماً
 للبن المحلوب أو بمعنى المصدر كما هو المتبادر من الشارح خلافاً لما قاله المحشى من التوزيع فجعله بفتح اللام بمعنى
 المحلوب وبسكوونها بمعنى المصدر وجعل قوله وهو اسم للبن راجعاً للفتوح وقوله ويطلق على المصدر راجعاً
 للسكان فيكون على اللف والنشر المرتب مع أنه على صنيعة لا يصح ضبط ما في المصنف بالفتح لانه لا يصح ارادة
 المحلوب اذ لا يشترط اتحاد موضع فلا يضرب كون كل واحد يأخذ لبن ماشيته بعد حلبه الى بيته مثلاً ولذلك قال الشارح
 بعد قوله ويطلق على المصدر وقال بعضهم وهو المراد هنا الذي يشترط اتحاد موضعها هو المصدر بمعنى فعل الخالب
 دون موضع اللبن المحلوب فتدبر

فصل في بيان مقدار نصاب الذهب والفضة وما يجب اخراجه عنه * والمعنى في وجوب الزكاة فيهما أنهما
 معدان للنماء بالاخذ والاعطاء فاشبه الماشية السائمة وقد جعل الله بهما قوام الدنيا ونظام أهلها فان حاجات الناس
 كثيرة وكلها تنقضى بهما فن كنزها فقد أطل الحكمة التي خلقها بخلاف غيرهما من سائر الجواهر فلا زكاة
 فيها لعدم ورودها فيها وسمى الذهب بذلك لانه يذهب وسمى الفضة بذلك لانها تنفض والدينار آخره نار والدرهم
 آخره هم كما قيل النار آخر دينار نطقت به * والهم آخر هذا الدرهم الجاري
 والمرء بينهما ما لم يكن ورعاً * مغنّب القلب بين الهم والنار

مأوى الماشية ليلاً
 (والمسرح واحداً)
 والمراد بالمرح
 الموضع الذي تسرح
 اليه الماشية
 (والمراعى) والراعى
 واحداً (والفحل
 واحداً) أي ان
 اتحد نوع الماشية
 فان اختلف نوعها
 كضأن ومعز فيجوز
 أن يكون لكل
 منهما محل يطرق
 ماشيته (والمشرّب)
 أي الذي تشرب
 منه الماشية كمين
 أو نهر أو غيرها
 (واحداً) وقوله
 (والخالب واحداً) هو
 أحد الوجهين في
 هذه المسئلة والاصح
 عدم الاتحاد في
 الخالب وكذا
 الحلب بكسر الميم
 وهو الاناء الذي
 يحلب فيه (وموضع
 الحلب) بفتح اللام
 (واحداً) وحكى
 النورى اسكان اللام
 وهو اسم للبن
 المحلوب ويطلق
 على المصدر وقال
 بعضهم هو المراد هنا
 فصل *

فالمرء ان أحبهما قلبه معذب بين الهم في الدنيا والنار في الآخرة بسبب اكتسابهما من حرام أو عدم أداء كاتهما
 (قوله ونصاب الخ) انما لم يقل وأول نصاب الخ كما قال في المواشي لان كلا من الذهب والفضة ليس له أنصبة متعددة
 وبينهما وقص بخلاف المواشي وقوله الذهب أي ولو غير مضر وب (قوله عشرون مثقالا) أي ديناراً لقوله ﷺ
 ليس في أقل من عشرين دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار وقدر نصاب الذهب بالبندق سبعة وعشرون الاربع
 ومثله الفندقي والمحبوب ثلاثون أربعون وقيراط وسبع قيراط كذا قرره مشايخنا وأفاد بعضهم بعد تحريره لذلك
 أن هذا بالمثقال الاصطلاحي وهو غير معول عليه وأما بالمثقال الشرعي المعول عليه فنصاب البندق الكامل به
 عشرون لانه حرر فوجد مثقالا كاملا ولا غش فيه ومثله المجر الكامل لكنه فيه غش بمقدار شعيرة فالنصاب به
 عشرون وثلاث (قوله تحديدا) فلا نقص ولو يسيرا فلا زكاة ولا بد أن يكون يقينا فلا يتم في ميزان ونقص في آخر فلا
 زكاة للشك في النصاب (قوله بوزن مكة) أي لقوله ﷺ المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة (قوله والمثقال
 درهم وثلاثة أسباع درهم) فهو اثنتان وسبعون حبة شعيرة معتدلة غير مقشورة قطع منها ما دق وطال لان الدرهم
 خمسون حبة وخمسان وثلاثة أسباعه أحد وعشرون وثلاثة أخماس فاذا ضمت للخمسين وخمسين كان الجميع اثنتين
 وسبعين حبة وهو المثقال ولذلك يقولون متى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثقال ثلاثة
 اعشاره كان درهما لان المثقال اثنتان وسبعون حبة كما علمت وثلاثة اعشاره احدى وعشرون وثلاثة أخماس فاذا
 نقصت من اثنتين وسبعين حبة احدى وعشرون وثلاثة أخماس كان الباقي خمسين حبة وخمسين وهي الدرهم
 والمثقال لم يختلف جاهلية ولا اسلاما وأما الدرهم فاختلف في الجاهلية فكان نوعين أحدهما ثمانية دنانق والآخر أربعة
 غلظا وقسماء مستويين في زمن عمر بن الخطاب وقيل في زمن عبد الملك بن مروان فصار قدر ستة دنانق وأجمع عليه
 المسلمون والدانق ثمان حبات وخمسا حبة (قوله وفيه) الضمير راجع لنصاب الذهب ولذلك قال الشارح أي نصاب
 الذهب وقوله ربع العشر أي كل حول بخلاف الحبوب لا يجب فيها الا زكاة واحدة ولو بقيت سنين لأنها معرضة
 للفساد ولا كذلك النقد (قوله وهو نصف مثقال) أي لان عشر العشر بن مثقالا اثنتان وربع عشرها نصف مثقال
 فان وجد عنده نصف مثقال سامه للمستحقين وان لم يوجد سلم اليهم مثقالا كاملا نصفه عن الزكاة ونصفه أمانة عندهم
 ثم يتفصل معهم بان يبيعوه لاجنبى ويتقاسمو أثمانه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفهم لكن مع الكراهة لأنه
 يكره للانسان شراء صدقته ممن تصدق عليه سواء كانت زكاة أو صدقة تطوع (قوله وفيما زاد بحسابه) أي وتجب فيها
 زاد باعتبار حسابها وفي بعض النسخ وما زاد فبحسابها فما زاد بمبتدأ وبحسابه خبر وزيدت فيه الفاء لان المبتدأ يشبه
 الشرط في العموم فاذا كان عنده خمسة وعشرون مثقالا في العشر بن نصف مثقال وفي الخمسة بن مثقال فالجدة
 خمسة اثمان مثقال (قوله وان قل الزائد) فلا وقص هنا والفرق بين النقود والمواشي ضرر المشاركة في المواشي
 ولا كذلك النقود (قوله ونصاب الورق الخ) ولا يكمل أحد النقدين بالآخر في النصاب لاختلاف الجنس
 كما في الحبوب ويكمل نوع بأخر من جنس واحد يؤخذ من كل نوع بالقسط ان سهل بان قلت الانواع وان
 شق بان كثرت أخذ من الوسط كما في المعشرات ولا يجزى ردى عن جيد ولا مكسر عن صحيح كالأخرج
 مريضة عن صحاح ويجزى عكسه بل هو أفضل لانه زاد خيرا والمراد بالجودة النعومة ونحوها كاللبن
 والبرادة الخشونة ونحوها كاللبوسة (قوله بكسر الراء) أي وفتحها مع فتح الواو فيهما ويجوز اسكان
 الراء مع تثنية الواو ففيه خمس لغات ويقال رقة أيضا وقوله وهو الفضة أي ولو غير مضر وبه (قوله ما تات
 درهم) لقوله ﷺ ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة والواقية أربعون درهما بالنصوص المشهورة
 وقدر نصاب الفضة بالريال أبى طاقة ثمانية وعشرون ريالا ونصف مع زيادة نصف درهم بناء على أن الريال فيه
 درهمان من النحاس وخمسة وعشرون ريالا بناء على أن الريال فيه درهم من النحاس كذا قرره مشايخنا
 وأفاد بعضهم بعد تحريره أن هذا الدرهم الاصطلاحي وأما الدرهم الشرعي وهو المعول عليه فنصاب الريال أبى

(ونصاب الذهب
 عشرون مثقالا)
 تحديدا بوزن مكة
 والمثقال درهم وثلاثة
 أسباع درهم (وفيه)
 أي نصاب الذهب
 ربع العشر وهو
 نصف مثقال وفيما
 زاد على عشرين
 مثقالا (بحسابه)
 وان قل الزائد
 (ونصاب الورق)
 بكسر الراء وهو
 الفضة (ما تات درهم

طاقة أن يمدفع عشرون ربالا لانه حرر الاول فوجد أحد عشر درهما وثلاثة أسباع والثاني أحد عشر درهما وثلاثي
 سدس درهم وخالص كل منهما عشرة دراهم وقدره بعضهم في الانصاف المعروفة بستمئة نصف وستة وستين وثلاثي
 نصف لان كل عشرة أنصاف ثلاثة دراهم فكل مائة ثلاثون درهما فليست مائة نصف مائة وثمانين درهما والستون
 وثمانان بعشرين درهما فالجملة مائة درهم ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن السابق من الانصاف الكبيرة الخاصة من
 الغش وأما في زماننا فقد صغرت ودخلها الغش فقول بعضهم ستمئة وستة وستين وثلاثي نصف تحريف من النسخ
 والصواب ستمئة وستة وستين وثلاثي نصف كما ذكرنا (قوله وفيه) أي في نصاب الورق وقوله ربع العشر أي كل حول كما
 مر في الذهب وقوله وهو خمسة دراهم أي لان عشر المائتين عشرون ور بها خمسة (قوله وفيها زاد الخ) فإذا كان
 عنده ثلثمائة درهم في المائتين خمسة دراهم وفي المائة درهما ونصف فالجملة سبعة دراهم ونصف وقوله وان قل الزائد فلا
 وقص كما مر (قوله ولا شيء في المغشوش) أي المخلوط بما هو أدون منه كذهب بفضة وفضة بنحاس وقوله حتى يبلغ
 خالصه نصابا فإذا بلغ خالصه نصابا أخرج الواجب خالصا ومغشوشا خالصه قدر الواجب ويكون متطوعا بالغش ان كان
 يتصرف عن نفسه والاعتين الاول ويكفي التمييز بالماء فإذا كان عنده ثلثمائة درهم مغشوشة ولم يعلم هل خالصها مائتان
 وغشها مائة أو بالعكس وضع ماء في أناء ثم يضع فيه ثلثمائة درهم فضة خالصة يعلم على قدر ما وصل اليه الماء ثم يضع فيه
 ثلثمائة درهم نحاس ويعلم على قدر على ما وصل اليه الماء أيضاً ثم يضع الثلثمائة المغشوشة فإذا قرب الماء بسببها الى الاول
 علم أن خالصها مائتان وغشها مائة وإذا قرب الى الثاني فبالعكس ويجري مثل ذلك في المخلوط من الذهب والفضة
 ويكره للامام ضرب المغشوش خبر الصحيحين من غشنا فليس منا ويحرم على غير الامام ضرب المغشوش ويكره له
 ضرب الخالص لان فيه افتيانا على الامام فان ذلك من شأن الامام وهذا تعلم أن قول الشيخ الخطيب ويكره لغير الامام
 ضرب الدرهم والدنانير ولو خالصه ضعيف بالنسبة لما انطوى تحت الغاية وهو المغشوشة (قوله ولا يجب في الحلي المباح
 زكاة) لانه معد لاستعمال مباح فأشبهه العوامل من النعم نعم ان ورثه ولم يعلم به حتى مضى الحول وجبت زكاته وكذلك لو
 انكسر وقصد كثره أو انكسر كسر ايجوج الى صياغة فتجب زكاته لانه لم يقصد امساك لا استعمال مباح بخلاف ما
 لو قصد اصلاحه أو مكن بلا صوغ فلا زكاة وان دام أو اللوام صورة الحلي مع قصد اصلاحه للمرأة لبس أنواع حلي
 الذهب والفضة كالسوار والخلخال والخاتم ولو من الذهب وكذا لبس ما ينسج بهما من الثياب مالم تسرف
 وقيل مالم تباع في سرف كخلخال وزنه مائتا مثقال ويحل للرجل الخاتم من الفضة لانه من الذهب بحسب عادة أمثاله
 قدرا وعددا ومحلا بل لبسه سنة لأنه ^{مأخوذ} اتخذ خانما من فضة وجعله في اليمين أفضل والسنة أن يجعل
 الفص مما يلي كفه ولو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة ليلبس الواحد بعد الواحد جاز فان لبسها معاجزا لم يكن
 فيه اسراف ولو تختم الرجل في غير الخنصر جاز مع السكراة ويحل للرجل تحلية آلات الحرب من الفضة
 كالسيف والرمح والمنطقة لاما لا يلبسه كالسرج واللباس بخلاف المرأة فليس لها تحلية آلة الحرب لا بذهب
 ولا بفضة ويحرم على الرجل الاسراف في تحلية آلة الحرب ويجوز تحلية المصحف والتأتم بفضة للرجل
 والمرأة ويجوز لها فقط بذهب قال الغزالي ومن كتب المصحف بذهب فقد أحسن (قوله أما المحرم الخ) مقابل
 للباح ومثل المحرم المكروه كضبة كبيرة لحاجة أو صغيرة لزينه ومن المحرم المروء فيحرم على المرأة
 وغيرها نعم لو اتخذ شخص من ذهب أو فضة لجلاء عينه فهو مباح للضرورة ويجب كسره بعد زوالها لان
 ما أتيح للضرورة يقدر بقدرها وكذلك لو قطع أنفه جاز له اتخاذ أنف من الذهب لان بعض الصحابة وهو
 عرجة بن سعد قطع أنفه في غزوة يوم الكلاب بضم الكاف فاتخذ أنفا من فضة فأتى عليه فامر ^{بأن} أن
 يتخذ من ذهب ولو قطعت أظفاره جاز اتخاذها من الذهب ولو لكل أصبع ماعدا الإبهام ولو قلعت سنه جاز
 اتخاذها من الذهب وان أعددت قياسا على الأنف ويحرم سن الخاتم من الذهب على الرجل وهي الشعبة التي
 يستمسك بها الفص ومن المحرم الحلي الذي اسرفت المرأة فيه أو بالغت في سرفه فتجب زكاة جميعه ومثل الحلي

وفي غير ربع العشر
 خمسة دراهم (وفيها
 زاد) على المائتين
 (بحسابه) وان قل
 الزائد ولا شيء في
 المغشوش من ذهب
 أو فضة حتى يبلغ
 خالصه نصابا (ولا يجب
 في الحلي المباح زكاة)
 أما المحرم

الحرم الاواني المحرمة كظروف الفناجين وغيرها فتجبز كاتها وكذا ما علق من النقدين على النساء والصغار في القلائد والبراقع فتجب فيها الزكاة على المعتمد ما لم يجعل لها عرا من غير جنسها بحيث تبطل بها المعاملات والافلاحة كالمصفا المعروف (قوله كسوار) بضم السين وقوله وخلخال (١) بضم الخاء الاولى وقوله لرجل أى متخذين لرجل بان يقصده بالانخاذ فلو اتخذ الرجل سوارا مثالا بقصد لا لبس ولا غيره أو بقصد اجار تملن له لسه بلا كراهة فلا زكاة فيه لا تتفاء القصد المحرم والمكروه (قوله رخنى) فهو كالرجل في حلى النساء كالخلخال والسوار وكالمراة في حلى الرجال كتجلية آلة الحرب كسيف ورمح كما هو عليه قاعدة الاحتياط في حقه للشك في حاله (قوله فتجب الزكاة فيه) وحيث أوجبنا الزكاة في الحلى واختلف وزنه وقيمه فالعبرة بقيمته لا بوزنه فقط بخلاف المحرم لعينه كالاولاى فالعبرة بوزنه لا بقيمته فلو كان له حلى وزنه مائتا درهم وقيمته ثلثمائة اعتبرت قيمته فيخرج امار بع عشرة مشاعا ويبيعه الساعى كذلك ويفرق ثمنه على المستحقين واما خمسة مصوغة قيمتها سبعة ونصف ولا يجوز كسره ليعطى منه خمسة مكسورة لان فيه ضررا عليه وعلى المستحقين ولو كان له اناه كذلك اعتبر وزنه فيخرج خمسة من غيره أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشرة مشاعا

فصل في بيان مقدار نصاب الزروع والثمار وما يجب اخراجه منه وجعهما معا لاتحادهما نصابا وواجبا وتجب الزكاة فيها ذكر باشتداد حب لانه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ويبدو صلاح ثمر لانه حينئذ ثمرة كاملة وهو قبل ذلك بلع وحصرم وبدو صلاح بعضه وان قل كبذو صلاح كلوه يجب الاخراج بالفعل بعد التصفية وسن خرص كل ثمر تجب فيه زكاة اذا بدا صلاحه فيطوف الخارص بكل شجرة ويقدر ثمرتها رطبا ثم يابس ومرة كل نوع كذلك ثم يقول للمالك ضمنك حق المستحقين كذا تمرا أو زينا فيقبل بشرط أن يكون الخارص عالما بذلك أهلا للشهادات كلها وأن يكون التضمنين من الامام أو نائبه فللمالك حينئذ تصرف في الجميع فان ادعى حيف الخارص فيما خرصه لم يصدقه الا يئس أو ادعى غلظه فيما يبعد الغلط فيه كثلثين وسقافانه يبعد الغلط فيها فكذلك لكن يحط في الثانية بقدر المحتمل أو ادعى غلظه بالمحتمل كوسق أو وسقين صدق بيمينه ندبا ان اتهم والا فلا يمين وان ادعى تلف المخروص فكوديع لكن اليمين هنا سنت ولا يضم ثمر عام الى ثمر عام آخر في الكمال النصاب ولا زرع عام الى زرع عام آخر كذلك ويضم ثمر العام بعضه لبعض وان اختلف ادراكه لاختلاف أنوعه وبلاده حرارة وبرودة والمراة بالعام هنا اثنا عشر شهرا عر بية نعم لو اثمر نخل في عام مرتين فلا يضم بل هما كشجرة عامين الحاقا للندار بالاعم الاغلب وكان نخل كل ماشانه أن لا يثمر في العام الامرة واحدة (قوله ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق) أى تخبر ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة والنصاب المذكور تحديد كفاي نصاب الذهب والفضة والعبرة فيه بالكيل على الصحيح والعبرة في الكيل بمكيال المدينة الشريفة وانما قدر بالوزن استظهارا والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فانه يشتمل على الخفيف والرزين وتقدم تقديره بالارادب المصرية (قوله من الوسق) أى مشتق من الوسق وقوله مصدر أى لوسق بمعنى جمع قال تعالى والليل وما وسق أى جمع وقوله بمعنى الجمع أى الملتبسة بمعنى هو الجمع وقوله لان الوسق يجمع الصيعان علة لاشتقاق الاوسق من الوسق فكأنه قال وانما اشتق الاوسق من الوسق بمعنى الجمع لأن الوسق يجمع الصيعان فانه ستون صاعا وقد تقدم أن الصاع أربعة أمداد والرطل وثلث بالبغدادي فاذا ضربت الخمسة أوسق في الستين صاعا كانت الجلة ثلثمائة صاع فاذا ضربتها في الاربعة أمداد صارت الجلة ألفا ومائتى مد بالف وستمائة رطل بالبغدادي كما قال المصنف وهى ألف وستمائة رطل بالعراق وفي بعض النسخ بالبغدادي وقدرت به لانه الرطل الشرعى (قوله وما زاد فبحسابه) أى فلا وقص فيها (قوله ورطل بغداد عند النوى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم) وأما عند الراعى فهو مائة وثلاثون درهما (قوله وفيها) الضمير راجع للزروع والثمار ولذلك قال الشارح أى الزروع والثمار وقوله ان سقيت بماء السماء أى بالماء النازل من السماء وقوله كالثلج مثال لنحوه ودخل تحت الكاف

كسوار وخلخال
لرجل وخنثى فتجب
الزكاة فيه

فصل ونصاب
الزروع والثمار خمسة
أوسق من الوسق
مصدر بمعنى الجمع
لان الوسق يجمع
الصيعان (وهى)
أى الخمسة أوسق
(ألف وستمائة رطل
بالعراق) وفي بعض
النسخ بالبغدادي
(وما زاد فبحسابه)
ورطل بغداد عند
النوى مائة وثمانية
وعشرون درهما
وأربعة أسباع درهم
(وفيها) أى الزروع
والثمار (ان سقيت
بماء السماء) وهو المطر
ونحوه كالثلج

(١) قوله وخلخال
بضم الخاء الخ في
القاموس بفتح أوله
كيبالاه مصححه

البرد وقوله أو السبع بفتح السين المهمة وسكون المثناة التحتية وهو كل ما يسبح على وجه الأرض كالنيل والسيح
وما نصب من جبل أو نهر أو عين فقول الشارح بسبب سد نهر الخ ليس بقيد فكان الأولى حذفه ومثل ذلك ماسق
بالقنوت المحفورة من الانهاو كالساق المعروفة لانها تحفر لحياء الأرض فاذا تهيأت وصل الماء الى الزرع بطبعه
مرة بعد أخرى وكذلك ما شرب بعروقه لقر به من الماء وهو البعل وقوله العشر أى كاملا لخفة المؤنة في ذلك
(قوله وان سيقت بدولاب) مقابل لقوله ان سيقت بماء السماء الخ وقوله بضم الدال وفتحها أى والضم أفصح وهو
الساقية المعروفة وقوله ما يديره الحيوان أى أو الآدميون وكذلك ما يديره الماء بنفسه وهو الناعورة المعروفة في
بلاد الشام والدالية وهي البكرة التي يملأ عليها من نحو الآبار (قوله أو سيقت بنضح) أى نقل الماء من محله الى الزرع
وقوله بحيوان أى أو غيره كالنطالة والشادوف ويعتبر في صورة الحيوان أن تكون بغير إدارة كأن يحمل الماء
في راوية على نحو جمل ويؤتى به الى الزرع فيسقى به ويسمى الذي كثر ناضحا والاشي ناضحة ومثله ما سقى بماء اشتراه
أو اتهمه لعظم المنه أو غصبه لوجوب ضمانه (قوله نصف العشر) أى لكثرة المؤنة بخلافها فيما تقدم ولذلك قال عليه السلام
فيما سقى السماء أو العيون أو كان عثر بالعشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وانقد الاجاع على ذلك كما قاله البيهقي
وغيره والعثرى بفتح العين المهمة والمثلية ماسق بماء السيل الجاري اليه في الحفرة المسماة عاثور والتعثر المار بها اذا
لم يعلمها ولو اختلف المالك والساعي في أنه سقى بما اصدق المالك لان الاصل عدم وجوب الزيادة عليه فان اتهمه الساعي
حلقة ندبا (قوله مثلا) راجع لكل من ماء السماء والدولاب فثل الاول السبع ومثل الثاني النضح كما علم بامرو قوله
سواء أى حال كونهما سواء بمعنى مستويين باعتبار مدة عيش الزرع والثمر ونماؤها لا بما كثرهما ولا بعدد السقيات
فانه قيل يعتبر الاكثر منهما ما يلغى الآخر وقيل يعتبر بعدد السقيات والمعتمد ان العبرة بمدة عيش الزرع والثمر
ونماهما فلو كانت المدة ثمانية أشهر واحتاج في أربعة منهن الى سقية فسقى بالمطر أو نحوه كالنيل وفي الاربعة الاخر
الى سقيتين فسقى بالنضح أو نحوه كالنيل وجب ثلاثة أرباع العشر كما قال الشارح فلاجل كون نصف المدة بنحو
المطر وجب نصف العشر لانه نصف واجبه عند انفراده ولاجل كون نصفها بنحو النضح وجب ربع العشر أيضا
لانه نصف واجبه عند انفراده وكذلك لو جهلنا مقدار نفع كل منها أخذ بالاستواء لانه الظاهر ولو احتاج في ستة
منها الى سقيتين فسقى بنحو المطر كالنيل وفي شهرين الى ثلاث سقيات فسقى بنحو النضح كالنيل وجب سبعة
أثمان العشر فلاجل كون ثلاثة أرباع المدة بنحو المطر وجب ثلاثة أرباع العشر ولاجل كون ربعها بنحو النضح
وجب ربع نصف العشر والمجموع عشر الأثمان

(فصل في بيان زكاة عروض المعدن والركاز وما يجب اخراجه من كل) وانما ذكر المعدن والركاز هنا مع
أن محامها فصل زكاة النعدين لمناسبتهم لعروض التجارة من حيث قيمتها فانها تقوم بالذهب أو الفضة وكل من
المعدن والركاز من الذهب أو الفضة (قوله وتقوم عروض التجارة) أى ليعرف هل تبلغ قيمتها نصابا أو لا فان لم تبلغ
نصابا فلا زكاة وان بلغت نصابا زكاه من القيمة لا من عين العروض والمراد بهما ما قبل النقود والتجارة بكسر التاء
مصدر تاجر يتجر فهو تاجر والجمع تجار كفاجر وفاجر وقوله عند آخر الحول أى مع آخر الحول لانه وقت الوجوب
فالعبرة به لا بطرفه ولا بجميعة لان شأنها أن لا يقطع بأنهادون النصاب لان معتمد ذلك التقويم وهو لا يفيد القطع
واليقين ومحل اعتبار آخر الحول ان لم ترد عروض التجارة في أثناء الحول الى نقد تقوم به بان بقيت عنده أو بيعت
بعروض أخرى أو بيعت بنقد لا تقوم به فان ردت في أثناءه الى النقد المذكور فان كان نصابا دام الحول وان نقص
عن النصاب انقطع الحول لتحقق نقص النصاب حينئذ فلو اشترى به عرض آخر بعد ذلك ابتدئ بحول جديد من
حين شرائه كما نصح به عبارة المنهج وبها يتضح كلام المحشى (قوله بما اشترى به) أى بالنقد الذي اشترى به
فان كان قد اشترى بذهب قومها به أو بفضة قومها بها أو بهما قومها ما قبل الذهب به وما قبل الفضة بها ولا يضم
أحدهما للآخر وانما قومت بما اشترى به لانه أصل ما يبدىه وأقرب اليه من نقد البلد فلم تبلغ بما اشترى به

(أو السبع) وهو الماء
الجارى على الأرض
بسبب سد نهر فيصعد
الماء على وجه الأرض
فيسقىها (العشر
وان سيقت بدولاب)
بضم الدال وفتحها
ما يديره الحيوان
(أو) سيقت (بنضح)
من نهر أو بئر بحيوان
كبدن أو بقر (نصف
العشر) وفيما سقى بماء
السماء والدولاب مثلا
سواء ثلاثة أرباع
العشر
(فصل) (وتقوم
عروض التجارة
عند آخر الحول
عما اشترى به)

نصاباً فلا زكاة وإن بلغت بغيره هذا إذا ملكت بنقد ولو في ذمته أو غير نقد البلد فإن ملكت بغير نقد كعرض
وبضع في خلع أو نكاح أو صلح عن دم قوم بغالب نقد البلد فإن لم يكن بها نقد فبغالب نقد أقرب البلاد إليه فإن
غلب نقدان على التساوي تخير بينهما إن بلغت نصاباً بكل منهما على المعتمد كما صححه في أصل الروضة وإن صحح
في المنهاج كاصله أنه يتعين إلا نفع للمستحقين وإن بلغت نصاباً أحدهما دون الآخر قومت به لتحقيق تمام النصاب
به وبهذا فارق ما لو تم النصاب في ميزان دون آخر وإن ملكت بنقد وغيره قوم ما قبل النقد به وما قبل غيره بغالب
نقد البلد و يعرف ما قبل غير النقد بنقد ويعوم معرفة نسبته للنقد حال المعاوضة ويضم ربح حاصل في أثناء الحول لأصل
في الحول إن لم ينض بما يقوم به بأن لم ينض أصلاً أو نض بغير ما يقوم به فلو اشترى عرضاً قيمته ما تبادرهم فصارت
قيمتها آخر الحول ثلثاً فزكاهها أملاً إذ انض بما يقوم به فلا يضم إلى الأصل بل يركب الأصل عند حوله والربح عند حوله
فيفرد بحول وحده ومعنى نض صار ناضراً لهم ودنانير (قوله سواء كان ثمن مال التجارة نصاباً أم لا) أي لأن العبرة
بقيمتها آخر الحول فلا فرق بين أن يكون رأس مال التجارة الذي اشترى به نصاباً وأن لا يكون نصاباً فخرج الزكاة
إذا بلغت قيمتها نصاباً وإن كان رأس المال دون نصاب (قوله فإن بلغت الخ) هذا بيان لفائدة التقويم آخر الحول كما
مرت الإشارة إليه وقوله زكاهها أي قيمة العروض فيخرج من قيمتها لا من عين العروض كما مر (قوله والأفلا)
أي وإن لم تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول فلا زكاة فيها (قوله ويخرج من ذلك) أي من قيمة ذلك أي المذكور من
العروض فالكلام على تقدير مضاف وكذلك قوله منه فهو على تقدير مضاف أيضاً والتقدير من قيمته ما تقدم من
أنه لا يجوز إخراجها من عين العروض وقوله ربع العشر أي اعتباراً بالنقد الذي تقوم به عروض التجارة فتقاس
على الذهب والفضة لأنها تقوم بهما وتجب زكاة فطر رقيق تجارة مع زكاتها الاختلاف سببها وهما البدن والمال
فالاول سبب زكاة الفطر والثاني سبب زكاة التجارة ولو كان مال التجارة مما تجب الزكاة في عينه كسائمة وغيره فلا
تجتمع الزكأتان فيه بلا خلاف كما في المجموع بل إن كل نصاب أحدي الزكأتين دون نصاب الأخرى كأربعين شاة
قصد بها التجارة لكن لم تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول وكسبع وثلاثين فأقل بلغت قيمتها نصاباً آخر الحول وجبت
زكاة ما كمل نصابه وإن كمل نصاب كل منهما كأربعين شاة قصد بها التجارة ولو بلغت قيمتها آخر الحول نصاباً قدمت
زكاة العين على زكاة التجارة نعم تجب زكاة التجارة أيضاً في نحو صوفها وألبانها مع إخراج زكاة العين عن السائمة
وكذلك تجب زكاة التجارة عن الشجر ونحوه من اللب والكرناف وغيرهما عند تمام الحول مع إخراج زكاة العين
عن الثمر (قوله وما استخرج) أي والذي استخرج ولو في مرات متعددة فيضم بعض المخرج إلى بعض إن التحم معدن
وتتابع عمل ولا يضرقطع العمل لعذر كإصلاح آلة أو مرض وإن طال الزمن عرفاً فإن اختلف المعدن أو قطع العمل بلا
عذر فلا ضم وإن لم يطل الزمن لأعراضه والمراد أنه لا ضم في إكمال النصاب وإخراج الزكاة عن الكل فلا ينافي أن الثاني
يضم للاول في إكمال النصاب وإخراج الزكاة عن الثاني فقط كما يضم إلى ما ملكه بغير المعدن في ذلك فإذا استخرج من
المعدن بالعمل الاول خمسين درهماً والثاني مائة وخمسين ضم المائة والخمسين للخمسين الاول لإخراج الزكاة عن المائة
والخمسين فقط دون الخمسين الاول كما لو كان مالاً للخمسين من غير المعدن (قوله من معادن الذهب والفضة) متعلق
بالفعل وهو استخرج والمتبادر أن المراد بالمعادن الأماكن التي فيها الذهب والفضة فإضافة معادن إلى الذهب والفضة
حقيقية على معنى اللام أي الأماكن المنسوبة للذهب والفضة يحتمل أن يكون المراد بالمعادن الذهب والفضة اللذين
يكونان في تلك الأماكن فتكون الإضافة بيانية ويكون قوله من معادن الخ بياناً لما والحلى محذوف على هذا فكأنه
قال وما استخرج الذي هو معادن هي الذهب والفضة من الأرض ويؤيد الاول أن الشارح اقتصر في تفسير المعدن
بعد ذلك على المسكان وإن كان يطلق على كل من المكان والمستخرج (قوله ويخرج منه) أي بعد التخليص
والتنقية من نحو التراب وإن كان وقت وجوب الزكاة فيه وقت حصوله في بدنه كما أن وقت الوجوب في الزرع
وقت اشتداد الحب ووقت الإخراج بعد التنقية والتنصيف من نحو التبن (قوله إن بلغ نصاباً) فيشترط

سواء كان ثمن مال
التجارة نصاباً أم لا
فإن بلغت قيمة
العروض آخر الحول
نصاباً زكاهها والأفلا
(ويخرج من ذلك)
بعد بلوغ قيمة مال
التجارة نصاباً (ربع
العشر) منه (وما
استخرج من معادن
الذهب والفضة يخرج
منه) إن بلغ نصاباً

فيه النصاب وهو عشرين مثقالا من الذهب وما تاندرهم من الفضة وما زاد فبحسابه لانه لا وقص في غير الماشية
 (قوله ربع العشر) أى لعموم الادلة السابقة كخبر وفي الزعفران العشر وخبر ليس في أقل من عشرين ديناراً
 شئ وفي عشرين نصف دينار (قوله في الحال) أى فلا يشترط فيه الحول لانه انما يشترط لتكامل النماء والمستخرج
 من المعدن نماء في نفسه فاشبه الزروع والثمار (قوله ان كان المستخرج) بكسر الراء لانه اسم فاعل وقوله من أهل
 وجوب الزكاة أى بان كان مسلماً حراً فخرج الكافر فأخذه يملكه ولا زكاة عليه لكن يمنعه الحاكم من أخذ المعدن
 والركاز للذين في دار الاسلام كما يمنعه من الاحياء به لان الدار للسلبيين وهو دخيل فيها وخرج أيضاً المكاتب فإ
 اخذه يملكه ولا زكاة عليه فيه لضعف ملكه وأما ما يأخذه الرقيق غير المكاتب فهو لسيده فيلزم من كانه (قوله جمع
 معدن) اما من المعدن بمعنى السكون أو من المعدن وهو الاقامة يقال عدن بالمكان اذا أقام به ومنه جنات عدن أى
 اقامة لان أهلها يقيمون فيها فاضلا من الله تعالى وقوله بفتح داله وكسر هاء ظاهره بل صريحه أنه بالفتح والكسر
 اسم للمكان وكذلك يطلق على المستخرج باللغتين والمشهور أنه بالفتح اسم للمكان وبالكسر اسم للمستخرج
 (قوله اسم لمكان النخ) ويطلق أيضاً على المستخرج كما علمت وقوله خلق الله فيه ذلك أى المذكور من الذهب
 والفضة وقوله من موات أو ملك خرج بذلك نحو المسجد ففيه تفصيل فان وجد بعد الوقفية فهو للمسجد يصرف في
 مصالحه وان كان موجوداً حال الوقفية فهو من أجزاء المسجد فلا يجوز التصرف فيه ولا يملكه المستخرج في
 الخاليتين ويقال في الوقف غير المسجد كان وقف على زيد مثلاً ان وجد بعد الوقفية فهو من ريع الوقف يملكه
 الموقوف عليه وان كان موجوداً عند الوقفية فهو من أجزاء الوقف ويعرف ذلك بقول أهل الخبرة (قوله وما
 يوجد) أى والذي يوجد بالجسيم والدال المهمة أو بالحاء والدال المعجمتين واقتصر الخطيب على الثاني ولعل اختياره
 له دون الاول لانه لا يلزم من الوجود الا خدمع أنه لا بد منه (قوله من الركاز) بيان لما هو بكسر الراء بمعنى الركوز
 ككتاب هـ هـ مكتوب مأخوذ من الركز وهو الخفاء ومنه قوله تعالى أو تسمع لهم ركزا أى صوتاً خفياً وانما يملكه
 الواجد له اذا وجدته في موات أو ملك أحياء فان وجدته بمسجد أو شارح فلقطه وان وجدته في ملك شخص أو موقوف
 عليه فهو له ان ادعاه والابان نفاء أو سكت فامن قبله وهكذا الى المحي فهو له وان لم يدعه بل وان نفاء كما قاله ابن
 حجر ومثله الز يادى نقلا عن الدارحى لانه ملكه بالاحياء وبالبيع لم يزل ملكه عنه لأنه مدفون منقول لا يدخل في
 البيع لكن قال ابن قاسم والوجه خلافه فيشترط أن لا ينفيه وقوله عن الرملى ولذلك قال فالشرط فيمن قبل المحي أن
 يدعيه وفي المحي أن لا ينفيه ولو وجد مال مدفون في ملك وتنازع بائع ومشتر أو مكر ومكتر أو معبر ومستعير بان
 قال كل منهما أنا الذى دفنته صدق ذو اليد يمينه كما وتنازع عافى أمتعة الدار (قوله دفين) بمعنى مدفون فان لم يكن
 مدفوناً بل كان ظاهراً فان علم أن نحو سبل أظهره فهو ركاز أيضاً لانه دفين بحسب ما كان والا فهو لقطه وكذا ان
 شك وخرج بالاضافة الى الجاهلية دفين الاسلام كأن يكون عليه شئ من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام فان
 علم مالكة وجبرده عليه لأنه مال مسلم ومال المسلم لا يملك بالاستيلاء عليه وان لم يعلم مالكة فلقطه وكذا ان لم يعلم
 هل هو جاهلي أو اسلامي بان كان مالا أثر عليه كالتبر فان علم أن مالكة بلغت الدعوى وعاند فهو في كحاكاة في المجموع
 عن جماعة وأقره (قوله وهي الحالة الخ) والمشهور أنها اسم للناس الذين كانوا قبل الاسلام أى قبل مبعث النبي ﷺ
 كما صرح به الشيخ أبو على سمو بذلك لكثرة جهالاتهم على الاول فلا بد من تقدير مضاف أى دفين اهل الجاهلية
 بخلافه على المشهور وقوله من الجهل بالله الخ بيان للحالة المذكورة (قوله فقيه الخمس) أى ان بلغ نصاباً فيشترط فيه
 النصاب ولا يشترط فيه الحول كالمعدن وانما يخالف المعدن في قدر الواجب لخفة مؤنته غالباً فكثر فيه الواجب
 كالعشرات اذا خفت مؤنتها بان سقيت بماء المطر أو النيل فانها يكثر فيها الواجب وهو العشر وأما اذا كثرت مؤنتها
 بان سقيت بالنضح فانها يخف فيها الواجب وهو نصف العشر (قوله ويصرف) أى الخمس الواجب في الركاز ومثله
 الواجب في المعدن ويحتمل على بعد أن الضمير راجع لكل منهما وقوله مصرف الزكاة بكسر الراء أى مكان صرف

(ربع العشر في
 الحال) ان كان
 المستخرج من أهل
 وجوب الزكاة
 والمعادن جمع معدن
 بفتح الدال وكسر هاء
 اسم لمكان خلق
 الله تعالى فيه ذلك
 من موات أو ملك
 (وما يوجد من
 الركاز) وهو دفين
 الجاهلية وهي الحالة
 التي كانت عليها
 العرب قبل الاسلام
 من الجهل بالله
 ورسوله وشرائع
 الاسلام (فقيه)
 أى الركاز (الخمس)
 ويصرف مصرف
 الزكاة على المشهور
 ومقابله أنه يصرف
 الى اهل الخمس
 المذكورين في آية
 الف

الزكاة وهو المستحقون لها الآتي بيانهم وقوله على المشهور هو المعتمد وقوله ومقابله أنه يصرف الخضعيم وقوله في آية النية أي التي هي قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى الآية
 ﴿فصل في زكاة الفطر﴾ وهي من خصائص هذه الامتوا المشهور أنها شرعت في السنة الثانية من الهجرة قبل عيد الفطر بيومين وهي تجبر الخلل الواقع في الصوم كما أن سجود السهو يجبر الخلل الواقع في الصلاة قاله وكيع بن الجراح وهو الذي أراده الامام الشافعي بقوله

شكوت الى وكيع سوء حفظي * فأرشدني الى ترك المعاصي

وأخبرني بأن العلم نور * ونور الله لا يهدي لعاوي

والاصل في وجوبها قبل الاجماع خبر ابن عمر فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وقوله على الناس بيان للخروج وقوله على كل حر أو عبد بيان للخروج عنه بجعل على فيه بمعنى عن ولذلك شرط فيه أن يكون من المسلمين لانه يشترط في المخرج عنه الاسلام بخلاف المخرج فانه لا يشترط فيه الاسلام لانه يجب على الكافر زكاة رقيقة وقرية به المسلمين كما سيأتي (قوله) ويجب زكاة الفطر) أي الزكاة التي يتحقق وجوبها بالفطر أي بإدراك جزء من زمن من رمضان كان لا بد من ادراك جزء من رمضان وجزء من شوال فسببها مركب من جزئين وأضيفت الى أحد جزأي سببها لان به يتحقق الوجوب كما علمت (قوله) ويقال لها زكاة الفطرة) ويقال لها أيضا زكاة الصوم وزكاة البدن وصدقة الفطر والفطرة بكسر الفاء وبالتاء في آخرها لفظ مولد لا عربي ولا معرب بل من تصرفات الفقهاء واستعمالهم وأما الفطرة بضم الفاء فغير معروف الا في كلام العوام فقول ابن الرفعة انها بضم الفاء اسم للقر المخرج مردود وقوله أي الخلقة ومنه قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها أي خلقته التي خلق الناس عليها وهي قبولهم الحق وتمسكهم من ادراكه وقيل هي الاسلام وقيل غير ذلك فعني زكاة الفطرة زكاة الخلقة أي تزكية لها وتطهير وتنمية لعملها (قوله بثلاثة أشياء) بل باربعة فالاربعة الحرية كلاً أو بعضاً فلا فطرة على رقيق لا عن نفسه ولا عن غيره لعدم ملك غير المكاتب كتابة صحيحة وضعف ملك المكاتب المذكور وفطرة غير المكاتب المذكور على سيده فتجب عليه فطرة المكاتب كتابة فاسدة وان لم تجب عليه نفقته وأما المكاتب كتابة صحيحة فلا زكاة على سيده لاستقلاله كما لا زكاة عليه لضعف ملكه وتجب على البعض عن غيره فطرة كاملة على المعتمد وعن نفسه بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالك باقيه هذا حيث لم يكن هناك مهابة أو كانت روق وقت الوجوب في نو بتيهما بان وقع الجزء الاول في نو بة أحدهما والجزء الثاني في نو بة الآخر وان وقع وقت الوجوب في نو بة أحدهما فقط اختص الوجوب به ومثله في ذلك الرقيق المشترك (قوله الاسلام) أي لقوله في الحديث السابق من المسلمين (قوله) فلا فطرة على كافر أصلي) نفريع على مفهوم الاسلام والمراد أنه لا فطرة عليه بحيث يطالب بها في الدنيا فلا ينافي أنه يعاقب عليها في الآخرة كغيرها من الواجبات وانما يطالب بها لانها طهرة وليس هو من أهلها وأما المرتد ففطرته موقوفة فان عاد الى الاسلام وجبت عليه والا فلا وكذا فطرة من عليه مؤنته (قوله) الا رقيقة وقرية به المسلمين) بصيغة التثنية أي فتلزمه فطرتهم كما تلزمه نفقتهم وكذلك زوجته اذا أسلمت وأسلم بعدها في العدة وتجب عليه النية لانها للتمييز (قوله) وبغروب الشمس (الخ) لو أسقط الباء لكان أولى وكان أنثى بها تنوهم أنه أنثى بها فيما قبله وهو الاسلام على ان يكون الجار والمجرور بدلا من الجار والمجرور وقبله والمراد ادراك وقت تمام الغروب مع ادراك جزء من رمضان أيضا لانه لا بد من ادراك جزء من رمضان وجزء من شوال كما مر وهذا وقت الوجوب ويجوز اخرجها في اول رمضان ويسن ان يخرج قبل صلاة العيد للاتباع ان فعلت الصلاة اول النهار فان اخرت استحب الاداء اول النهار ويكره تأخيرها الى آخر يوم العيد ويحرم تأخيرها عنه بلا عذر كغيبة ماله او المستحقين لا كاتظار نحو قريب كجار وصالح فلا يجوز تأخيرها عنه لذلك بخلاف زكاة المال فانه يجوز تأخيرها لانه لم يشتد ضرر الحاضرين (قوله) فتخرج

﴿فصل في زكاة الفطر﴾
 للفطر) ويقال لها
 زكاة الفطرة أي
 الخلقة (بثلاثة أشياء
 الاسلام) فلا فطرة
 على كافر أصلي الا
 في رقيقه وقريبه
 للمسلمين (وبغروب
 الشمس من آخر
 يوم من شهر
 رمضان) وحينئذ
 فتخرج

زكاة الفطر عن مات بعد الغروب) أي أومعه لأدرا كه الجزأين بخلاف من مات قبله وقوله دون من ولد بعده أي
 أومعه لعدم ادرا كه الجزأين بخلاف من ولد قبله ولو قال لعبد أنت حر جزء من رمضان وجبت على العبد
 لأدرا كه الجزأين وهو حر بخلاف ما لو قال أنت حر مع أول جزء من ليلة شوال فلا تجب على أحد ولو كان هناك
 مهايأة بين اثنين في رقيق بليدة ويوم أو نفقة قريب بين اثنين كذلك وجبت عليهم ما ناصفتو وقوع أحد الجزأين في
 نوبة أحدهما والجزء الثاني في نوبة الآخر فإن وقع وقت الوجوب في نوبة أحدهما فقط اختص الوجوب به كما مر
 (قوله وجود الفضل) أي الفضل وقوله وهو يسار الشخص تفسير لوجود الفضل باللازم لأنه يلزم من وجود الفضل
 يسار الشخص فلا فطرة على من أعسر بذلك وقت الوجوب وإن أيسر بعده ولو كان الزوج معسرا فلا فطرة عليه
 ولا على الزوجة ولو موسرة وقيل تجب عليها نعم تجب على سيدها إن كانت أمة والفرق كمال تسليم الحرية نفسها بخلاف
 الأمة وقوله عن قوته وقوت الخ تو عبر بالموثقة فيه ما كان أولى وأعم لأن مثل القوت غيره من الكسوة فيشترط كونه
 فاضلا عن دست ثوب يليق به وبمونه ومن المسكن والخدم فيشترط كونه فاضلا عن مسكن وخدام لاثنين به
 يحتاجهما السكناء أو سكنى مونه وخدمته أو خدمته مونه بخلاف حاجته لعمله في أرضه أو ماشيته فلا أثر لها نعم لو ثبتت
 الفطرة في ذمة إنسان ليساره فيما مضى بيع فيها مسكنه وخدامه لأنها حينئذ التحقت بالديون وخرج باللاتقين ما لو كانا
 نفيسين فيلزمه إبداءهما للاتقين إن أمكن وإخراج التفاوت ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولو لا آدمي كارجحه في
 المجموع خلافا لما جرى عليه في المنهج من اشتراط كونه فاضلا عنه ولو مؤجلا وإن رضى صاحبه بالتأخير (قوله عياله)
 أي الذين تلزمه نفقتهم كالزوجة والمملوك والقريب وقوله في ذلك اليوم أي المعهود كما أشار إليه الشارح بقوله أي يوم
 العيد وقوله وكذا ليلته أي ومثل يوم العيد ليلته وقوله أيضا كيدلا استفيد من التشبيه لأن معنى أيضا مثل يوم
 العيد وهو مستفاد من التشبيه ولا يلزم بيع ما هيأه للعيد من كعك وسمك ونقل كلوز وجوزوز يرب وتمر وغير ذلك
 (قوله وبزكي الشخص) عن نفسه وعن تلزمه نفقته بخلاف من لا تلزمه نفقته فلا يركب عنه نعم للاصل إن يخرج من
 ماله زكاة موليه الغنى لأنه يستقل بتمليك بخلاف غير موليه كولد الرشيد وكالا جني فلا يجوز إخراجها عنه إلا بأذنه
 وقوله من المسلمين هو شرط في المخرج عنهم فلا بد أن يكونوا مسلمين ولو كان المخرج كافرا لما تقدم من أنها تجب على
 الكافر عن رقيقه وقريبه المسلمين وأشار بذلك إلى ضابط من تلزم فطرته وهو أن يقال كل من تلزمه نفقته لزمت
 فطرته من المسلمين لكن استثنى من هذا الضابط مسائل منها العبد لا يلزمه فطرة زوجته حرة كانت أو أمة وإن
 وجبت عليه نفقته في كسبه ونحوه لأنه ليس أهلا لفطرة نفسه فلا يكون أهلا لفطرة غيره ومنها الابن لا يلزمه فطرة
 زوجته أبه أو مستولده وإن وجبت نفقته على الابن لا عسار الابن لأن النفقة لازمة للاب مع عساره فيحملها عنه
 ابنه بخلاف الفطرة فليست لازمة له مع عساره فلا يتحملها عنه ابنه ومنها عبد المسجد المملوك له أو الموقوف عليه
 فلا تجب فطرته على الناظر وإن وجبت نفقته عليه وكذلك العبد الموقوف على جهة أو معين كمدبر ستور باط وزبد
 وعمره ومنها المؤجر بالنفقة فلا تجب فطرته على المستأجر وإن وجبت عليه نفقته لكن تجب على نفس الأجير إن
 كان حرا وموسرا وعلى سيده إن كان رقيقا نعم المستأجر لخدمة الزوجة بالنفقة حكمها فتحجب فطرته مثلها ومنها
 الفقير العاجز عن الكسب تلزم المسلمين نفقته ولا يلزمهم فطرته ومنها غير ذلك وكل هذا مستثنى من المنطوق
 ويستثنى من المفهوم المكاتب كتابا فاسدة فلا تلزم السيد نفقته وتلزم فطرته والأمة المزوجة المساعة لزوجها ليلا
 ونهارا مع كونه عبدا أو معسرا فلا يلزم سيدها نفقتها ولا يلزمه فطرتها (قوله فلا يلزم المسلم الخ) تفرع على مفهوم
 قوله من المسلمين وقوله كفارة لثلاثة قبله (قوله وإذا وجبت الفطرة على الشخص) أي عن نفسه أو غيره عن
 تلزمه نفقته وقوله فيخرج أي عن كل واحد من يجب الإخراج عنه ويجب عليه عند يساره ببعض الصيعان دون
 بعض تقديم نفسه فزوجته بخلافها بالنفقة إن كان فولده الصغير فأبيه فأمه فولده الكبير المحتاج فرفيقه وقيل بتقديم
 رقيقه على ولده الصغير وإنما قدم الأب على الأم هنا عكس ما في النفقات لأن النفقات للحاجة والأم أحوج والنفطرة

زكاة الفطر عن
 مات بعد الغروب
 دون من ولد بعده
 (وجود الفضل)
 وهو يسار الشخص
 بما يفضل (عن قوته
 وقوت عياله في ذلك
 اليوم) أي يوم العيد
 وكذا ليلته أيضا
 (وبزكي) الشخص
 (عن نفسه وعن
 تلزمه نفقته من
 المسلمين) فلا يلزم
 المسلم فطرة عبد
 وقريب وزوجة
 كفار وإن وجبت
 نفقتهم وإذا وجبت
 الفطرة على
 الشخص فيخرج

للشرف والاب أشرف لانه منسوب اليه ويشرف بشرفه فان استوى جماعة في درجة كزوجات وبنين تخير
 فيخرج عن شاء منهم (قوله صاعا) هو أربع حفنات بكفي رجل معتد لها وهو بالكيل المصري قدحان وينبغي
 أن يز يدشياً يسيراً لاحتال اشتهاها على طين أو تبن أو نحو ذلك لكن هذا بحسب الزمن القديم وأما الآن فيقوم
 مقام ذلك كبر الكيل ومن ثم كان قاضي القضاة عماد الدين السكري رحمه الله يقول حين يخطب بمصر خطبة عيد
 الفطر والصاع قدحان بكيل بلدكم هذه سالم من الطين والعيب والغث وقد ذكر القفال الشاشي في محاسن الشريعة
 معنى لطيفاً في إيجاب الصاع وهو أن الناس تمتنع غالباً من الكسب في العيد وثلاثة أيام بعده ولا يجد الفقير من يستعمله
 فيها لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم والذي يتحصل من الصاع عند جعله خبزاً ثمانية أرطال من الخبز فانه خمسة
 أرطال وثلاث كاسياتي ويضاف اليه نحو الثلث من الماء فيكفي المجموع الفقير في الاربعه أيام كل يوم أرطال وفي هذه
 الحكمة نظر لان الصاع لا يختص به شخص واحد بل يجب دفعه للأصناف الثمانية اللهم الآن يقال انه نظر لقول
 من يجوز دفعها لواحد ولو كان مذكراً من كونه يضاف اليه نحو الثلث من الماء لا يظهر في نحو التمر واللبن اللهم الآن
 يجاب بان ذلك بالنظر للغالب (قوله من قوت بلده) أي بلد المخرج ان أخرج عن نفسه فان أخرج عن غيره فان كان
 المخرج عنه في بلد المخرج فالأمر ظاهر وان كان في بلد أخرى فالمعتبر بلد المخرج عنه بناء على الأصح من ان الفطرة
 تجب أولاً على المخرج عنه ثم تحملها عنه المخرج هذا ان عرف محله فان لم يعرف كعبد آبق فيحتمل كما قاله جماعة
 استثناء هذه من اعتبار قوت بلد المخرج عنه فيعتبر فيها قوت بلد المخرج ويحتمل ان يقال يخرجها من قوت آخر
 محل عهد وصوله اليه لان الأصل أنه فيه ولا يدفعها للفقراء بلده بل يدفعها للحاكم لان له نقل الزكاة ويجزى القوت
 الأعلى عن القوت الأدنى لانه زاد خير ولا عكس لنقصه عن الحق والاعتبار في الأعلى والأدنى بزيادة الاقتيات
 ونقصه لانه المقصود لزيادة القيمة ونقصها فالأعلى البر ثم السلت ثم الشعير ثم النيرة ثم الرز ثم الحنظل ثم الماش
 ثم العنبر ثم الفول ثم التمر ثم الزبيب ثم الأقط ثم اللبن ثم الحنظل ثم غير من زروع الزبد ثم أجزاء كل من هذه من هو قوته
 وقدر من بعضهم لذلك بقوله

بالله سل شيخ ذي رمز حكى مثلاً * عن فور ترك زكاة الفطر لوجه لا
 حروف أولها جاءت مرتبة * أسماء قوت زكاة الفطر لو عقلا

وله أن يخرج عن نفسه من القوت الواجب وعن تلمذه نفقته أو من تبرع عنه باذنه أعلى منه وبالعكس ولا يبيع
 الصاع عن شخص واحد من جنسين وان كان أحداً الجنسين أعلى من الواجب بخلافه عن شخصين كأن ملك
 شخص نصفين عبدان أو مبعوضين ببلدين مختلفين في القوت فانه يخرج صاعاً عنهما من جنس قوت بلديهما بخلاف
 تبعيضه من نوعين فانه يجوز ولو كانوا يفتنون البر الخلو بالشعير فلا يجزى أن يخرج صاعاً منه لما مر أنه لا يبيع
 الصاع عن واحد من جنسين بل ان كان الخليطان على حد سواء تخير بينهما فأما أن يخرج صاعاً من خالص البر
 أو من خالص الشعير وان كان أحدهما أكثر وجب منه فان لم يجد الا نصفاً من ذوا نصفان ذافوجها أو وجهها
 انه يخرج النصف من الواجب الذي هو الأكثر ويبقى النصف الباقي في ذمته الى أن يجده (قوله فان كان في البلد
 أقوات الخ) مقابل لمخوف والتقدير هذا ان كان في البلد قوت واحد فان كان في البلد أقوات الخ وقوله غلب بعضها
 أي ان كان يتعاطاه غالب أهل البلد في غالب السنة فالمعتبر في غالب قوت البلد غالب قوت السنة لا غالب قوت وقت
 الإخراج خلافاً للفرز الى في وسيطه فان لم يغلب بعضها بان كان في البلد أقوات ولا غالب تخير بينها والأفضل أعلاها
 لقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون (قوله ولو كان الشخص في بادية) أي أو بلد وقوله لا قوت فيها
 أي او كان فيها قوت لا يجزى في الفطرة كاللحم والسمن والكشك بفتح الكاف والخيض والمليح من الأقط
 الذي أفسده المليح بخلاف الذي لم يفسده المليح فيجزي لكن لا يحسب المليح فيخرج قنراً يكون خالص الأقط
 منه صاعاً وقوله أخرج من قوت أقرب البلاد اليه فان كان بقر به محلان متساويان قرباً اليه تخير بينهما (قوله
 لرمه ذلك البعض) أي محافظة على الواجب بقدر الامكان لقوله ﷺ اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (قوله

(صاعاً من قوت
 بلده) ان كان بلدياً
 فان كان في البلد
 أقوات غلب بعضها
 وجب الإخراج
 منه ولو كان الشخص
 في بادية لا قوت فيها
 أخرج من قوت
 أقرب البلاد اليه
 ومن لم يوسر بصاع
 بل يبعثه لرمه ذلك
 البعض

وقدره الخ) والاصل فيه السكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا وقوله خمسة أرطال وثلاث أي لان الصاع أربعة أمداد والمترطل وثلاث فاذا جمعت بلغت ما ذكر (قوله وسبق بيان الخ) وعبارته هناك ورطل بغداد عند النوى مائة ومائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وتقدم أنه عند الراعي مائة وثلاثون درهما

(فصل في قسم الزكاة على مستحقيها) وهذا هو المراد من قول بعضهم في قسم الصدقات على مستحقيها فراده الصدقات الواجبة وان كانت الصدقات تشمل المنسوبة أيضا فان صدقة التطوع سنة لما ورد فيها من الكتاب والسنة قال تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وقال ﷺ اتقوا النار ولو بشق تمر أو يسر أن يتصدق بما يحبه قال تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ويحرم الممن بها ويطلب به ثوابها ويسر أن يكثر من الصدقة في رمضان وأمام الحاجات وفي أزمته وأمكنة فاضلة وأن يخص بها أهل الخير والمحتاجين ودفعها سرا أفضل الا اذا كان ممن يقتدى به وذكر المصنف لهذا الفصل هنا تبعا للامام الشافعي في الام أنسب من ذكر المنهاج له تبعا للزكي بعد قسم النبي والغنيمة (قوله وتدفع) أي فورا اذا تمكن من الاداء بحضور مال وأخذ للزكاة وخلص مالك من مهم ديني أو دنيوي لان حاجة المستحقين اليها ناجزة نعم له التأخير لا تتظار قريب أوجار أو أحوج أو أفضل ان لم يشتد ضرر الحاضرين ويسر للزكي أن يدفعها عن طيب نفس والذي يدفعها المالك ولو بوكيله أو الامام ولو بنائبه فله بنفسه أو بوكيله دفعها لمستحقيها الا ان طلبها امام ولو جأرا عن مال ظاهر وهو ماشية وزرع وثمر ومعدن فيجب أدائها له وليس له طلبها عن الباطن وهو نقد وعرض وركاز والحقوا بزكاة الباطن زكاة الفطر فان علم أن المالك لا يزكي فعليه أن يقول له أدها والا ادفعها الى وأدائها أفضل ان كان عادلا لانه أعرف بالمستحقين فان كان جأرا افتقر يق المالك ولو بوكيله أفضل من الاداء له وتقر به بنفسه أفضل من تقر به بوكيله ولا بد من نية المالك بنفسه أو مأذونه ولو عند عز لها عن المال كنهه زكائي أو فرض صدقة مالي وتلزم الولي عن موليه ولا تسكني نية امام بلا اذن من المزكي الا عن ممتنع من أدائها فتسكني منه بل تلزمه اقامته لها مقام نية المزكي ولو كان عليه دين فقال صاحبه جعلت ما عليك عن زكائي لم يجزه على الصحيح وقيل يجزئه كما لو كان وديعة فلو قضاه له ثم رده اليه عن الزكاة أجزأه قطعا الا ان قال المدين لصاحب الدين ادفع لي من زكائك وشرط الادفع أن يقضيه ذلك عن دينه فلا يجزئه ولا يصح فضاؤه بها ولو دفع المكس مثلا بنية الزكاة أجزأه على المعتمد حيث كان الآخذ لها مساميا فقيرا أو نحوهم من المستحقين خلا لما أفتى به الكمال الردادي في شرح الارشاد من أنه لا يجزئه ذلك أبدا (قوله الزكاة) أي المعهودة فيما تقدم قال فيها للعهد الذكري أو الذهني والمراد بها ما يشمل زكاة الفطر فقتضى ذلك أنه يجب دفعها للاصناف الثمانية وفيه عسر وان كان هو ظاهر المذهب واختار بعضهم جواز صرفها الى واحد ولا بأس بتقييده في زمانها هذا قال بعضهم ولو كان الشافعي حيا لافتي به (قوله الى الاصناف الثمانية) أي الى جميعهم عند وجودهم في محل المال وقد نظمهم بعضهم في قوله

صرفت زكاة الحسن لم لأبدأت في * فاني لها المحتاج لو كنت تعرف

فقير ومسكين وغار وعامل * ورق سبيل غارم ومؤلف

فيجب تعميم الاصناف والتسوية بينهم الا العامل فانه يعطى قدر أجره عمله سواء قسم الامام أو المالك نعم ان قسم المالك سقط العامل ويجب على الامام تعميم الآحاد والتسوية بينهم ان تساوت الحاجات وكذلك المالك ان انحصروا بالبلد وفي بهم المال فان لم ينحصروا ولم يوف بهم المال لم يجب عليهم الآحاد ولا التسوية بينهم لكن لا يجوز له الاقتصار على أقل من ثلاثة من كل صنف غير العامل كما سيأتي ويعطى فقير ومسكين كفاية عمر غالب فيشترى ما يعطيه عقالا يستغلانه وللإمام أن يشتري لها ذلك كما في الغازي وهذا فيمن لا يحسن الكسب أما من يحسنه بحرفة فيعطى ما يشتري به آلاتها ومن يحسنه بتجارة يعطى ما يشتري به ما يحسن التجارة فيه بقدر ما يفي ربحه بكفايته غالبا ويعطى العامل أجره مثل عمله يعطى المؤلف ما يراه الامام أو المالك ويعطى المكاتب والغارم لغير اصلاح ذات البين ما عجزا عنه مما يوفي دينهما أما الغارم لاصلاح ذات البين فيعطى ما يوفي دينه ولو غنيا ترغيبا في هذه المكرمة ويعطى ابن السبيل ما يوصله مقصده ان لم يكن له مال

(وقدره) أي الصاع

(خسة أرطال

وثلاث بالعراق)

وسبق بيان الرطل

العراقي في نصاب

الزروع

(فصل) (وتدفع

الزكاة الى الأصناف

الثمانية الذين ذكرهم

في طريقه والا فيعطى ما يوصله الى ماله فقط و يعطى غاز حاجته وحاجة عياله ذهابا و ايابا واقامة و يهيأ له مركوب ان طال سفره أو لم يطق المشى وما يحمل زاده و متاعه ان لم يعتد مثله جلهما كابن السبيل فانه يهيأ له أيضا ما يركبه وما يحمل زاده و متاعه و يحرم على المالك نقل الزكاة من محل وجوبها مع وجود المستحقين فيه فان عدموا كلهم أو فضل عنهم شيء وجب نقلها في الاولى والفاضل في الثانية الى مثلهم باقرب بلد اليه وان عدم بعضهم أو فضل عنه شيء رُد نصيبه في الاولى والفاضل في الثانية على الباقي ان نقص نصيبهم عن كفايتهم أما الامام فلا يحرم عليه نقل الزكاة ولو مع وجود المستحقين في محل وجوبها ولو امتنع المستحقون من أخذها قوتلوا (قوله في كتابه العزيز) أي الغالب بحيث لا يقدر أحد على معارضته والاتبان بمثله وقوله في قوله تعالى الخ يدل من قوله في كتابه العزيز يدل بعض من كل (قوله انما الخ) من المعلوم أن انما المحصر فالعنى ما الصدقات الا هؤلاء الاصناف فلا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وانما اختلف في استيعابهم فعندنا يجب وعند غيرنا لا يجب فجوز بعضهم دفعها الى ثلاثة فقراء أو مساكين ومن اختاره السبكي وغيره وقوله الصدقات أي الزكوات سميت بذلك لاشعارها بصدق باذنها في الايمان (قوله للفقراء الخ) انما أضرب في الآية الكريمة للاربعة الاولى بلام الملك والى الاربعة الاخيرة في الظرفية للإشارة الى اطلاق الملك في الاربعة الاولى بلما يأخذونه وتقييده في الاربعة الاخيرة بصرف ما أخذوه فيما أخذوه فان لم يصرفوه فيه أو فضل منه شيء استرد منهم وانما أعاد في ثانيا في سبيل الله وابن السبيل إشارة الى أن الاولين من الاربعة الاخيرة يأخذان لغيرهما والاخيرين منها يأخذان لانفسهما ومن علم الدافع حاله من استحقاق وعدمه عمل بعلمه ومن لم يعلم حاله فان ادعى فقرا أو مسكنة صدق بلايين أو ادعى ضعف اسلام فكذلك لان ادعى عيالا أو تلف مال عرف أنه في كلف بينة عدلين أو عدلا و امرأتين تخبر بذلك اسهولتها عليه وكذلك لو ادعى أنه عامل أو مكاتب أو غارم أو مؤلف من بقية أقسام المؤلفة و يغنى عن البينة استفاضة بين الناس وتصدق دائن في الغارم وسيد في المكاتب و يصدق غازوان سبيل بلايين (قوله هو ظاهر غنى عن الشرح) وفي بعض النسخ ظاهر غنى عن الشرح باسقاط هو والمراد أنه ظاهر غنى عن الشرح من حيث العدل من حيث معرفة حقيقة الاصناف وبذلك قال الشارح الامرقة الاصناف (قوله فالفقير الخ) أي اذا أردت معرفة الاصناف فاقول لك الفقير الخ فالقاء واقعة في جواب شرط مقدر وأصل الفقير من كسر فقا ظهره مأخوذ من فقر بالفتح أو الكسر كضربو سمع ثم نقل لمن لا مال له ولا كسب يقع موقعه من كفايته وهو عندنا أسوأ حالا من المسكين وأما عند الامام مالك فالمسكين أسوأ حالا من الفقير ومنع فقر الشخص ومسكنته كفايته بنفقة قريب أو زوج أو سيد لا نه غير محتاج ككسب كل يوم فقر كفايته واشتغاله بنوافل ما نفعه من الكسب بخلاف اشتغاله بعلم شرعي يتأتى منه تحصيله وهو يمنعه من الكسب لانه فرض كفاية فلا يمنعه ذلك ولا يمنعه أيضا مسكنه وخادمه وثيا به ولو للتعامل وكتب يحتاجها مال غائب بحر حلتين فأكثرا أو مؤجل فيعطى ان لم يجد من يقرضه ما يكفيه الى أن يصل ماله أو يحل الاجل لانه الآن فقير أو مسكين (قوله في الزكاة) قيد بذلك ليخرج الفقير في غيرها كالفقير في العرايا وهو الذي اقتصر عليه الشارح بعدد كالفقر في العاقلة وسياقي في كتاب الجنائيات (قوله هو الذي لا مال له ولا كسب الخ) بأن لم يكن له مال أصلا ولا كسب كذلك أوله مال فقط لا يقع موقعه من كفايته العمر الغالب عند توزيعه عليه وان لم يتجر فيه والا فالعبرة بكل يوم ومعنى كونه لا يقع موقعه من كفايته أنه لا يسد مسدا بحيث لا يبلغ النصف كان يحتاج الى عشرة ولو وزع المال الذي عنده على العمر الغالب لخص كل يوم أربعة أو أقل ولو كان ما يملكه نصابا فأكثر فيعطى زكاته مع كونه يأخذ زكاة غيره أوله كسب فقط لا يقع موقعه من كفايته كل يوم كمن يحتاج الى عشرة ويكتسب كل يوم أربعة فأقل أوله كل منهما ولا يقع مجموعهما موقعه من كفايته كذلك ولا بد في المال والكسب أن يكونا حلالين فلا عبرة بالحرمان كالمكس وغيره من أنواع الظلم ويعتبر في الكسب أن يكون لا تقا به فلا عبرة بغير اللائق ولذلك أفنى الغزالي بأن أر باب البيوت الذين لم تجرد عاداتهم بالكسب يجوز لهم أخذ الزكاة (قوله يقع موقعه من حاجته) أي مطعمه وملبسه ومسكنه وغيرها مما لا بد منه

الله تعالى في كتابه
العزيز في قوله تعالى
انما الصدقات للفقراء
والمساكين والعاملين
عليها والمؤلفة
قلوبهم وفي الرقاب
والغارمين وفي سبيل
الله وابن السبيل
الى آخره هو ظاهر
غنى عن الشرح الا
معرفة الاصناف
فالفقير في الزكاة هو
الذي لا مال له ولا
كسب يقع موقعه
من حاجته

على ما يليق بحاله وحال موته العمر الغالب لكن يبقى النظر فيما لو كان عنده صغار ومماليك وحيوانات فهل نعتبرهم بعمره الغالب لان الاصل بقاؤهم ولو بوجود أمثالهم أو نعتبر الصغار ببلوغهم والمماليك بأعمارهم الغالبة وكذلك الحيوانات وكلامهم يومى الى الاول والثانى أقوى مدر كالكن الاول هو الظاهر (قوله أما فقير العرايا الخ) مقابل للفقير في الزكاة والعرايا بيع رطب أو عنب على شجر خرصا بتمرا وزبيب على أرض كيلا فيما دون خمسة أوسق كما سيأتى في كتاب البيوع وقوله فهو من لا تنقديده أى وإن كان غنيا بغير التقدم من العروص فلا يعطى حينئذ من الزكاة (قوله والمسكين من قدر الخ) بهذا مع ما سأل أن الفقير أسوأ حالاً منه كما تقدم وقوله على مال أو كسب أى أو عليهما معافاً مانعة خلو تجوز الجمع فقوله يقع كل منهما أى جميعهما أو مجموعهما ومعنى كونه يقع موقعاً من كفايته أنه يسد مسد بحيث يبلغ النصف فأكثر وقوله ولا يكفيه خرج به من قدر على مال أو كسب يكفيه كل منهما فإنه غنى لا يجوز له الاخذ من الزكاة (قوله كمن يحتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة) أى أو يكتسب كل يوم سبعة أو يكون مجموع المال والكسب كذلك ومثل السبعة الستة والخمسة والثمانية والتسعة (قوله والعامل من استعمله الامام الخ) أى كساع يجيها وكتاب يكتب ما عطاها رباب الاموال وقاسم يقسمها على المستحقين وحاشر يجمعهم لاقاض ووال فلاحق لها في الزكاة بل حقهما في خمس الخمس والمرصد للمصالح (قوله والمؤلفة) جمع مؤلف من التأليف وهو الجمع وقوله وهم أربعة اقسام وكلهم مسامون أما مؤلفة الكفار وهم من يرجى اسلامهم أو يخاف شرهم فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لان الله تعالى أعز الاسلام واهله وأغنى عن التأليف (قوله أحدها مؤلفة المسلمين) قد عرفت أن الكل مسامون خلا لما يوجبهم صنيع الشارح من أن بقية الاقسام مؤلفة الكفار وليس كذلك (قوله وهو من أسلم ونيته ضعيفة) أى والحال أن نيته ضعيفة في الايمان فيعطى ليقوى ايمانه بعد أن كان ضعيفاً وإن كان صحيحاً لانه يزيد وينقص بالنسبة لنا وأما بالنسبة لللائكة فلا يزيد ولا ينقص وللا نبياء يزيد ولا ينقص والتحقيق أن المراد بذلك أن اتلافه بالمسكين ضعيف لنفرته منهم وعدم تودده اليهم كما يشير اليه قول الشارح فيتألف بدفع الزكاة له (قوله وبقية الاقسام في المبسوطات) أى الثلاثة اقسام الباقية من الاربعة المذكورة في المطولات وهم من أسلم ونيته قوي يقولون له شرف في قومه يتوقع باعطائه اسلام غيره من الكفار ومن يكفينا شر من يليه من الكفار ومن يكفينا شر ما نرى الزكاة لكن القسمين الاخيرين انما يعطيان عند احتياجنا اليهما بحيث يكون اعطاؤهما أهون علينا من تجهيز جيش نبعثه للكفار أو ما نرى الزكاة أما القسمان الاولان فلا يشترط في اعطائهما ذلك وهل تكون المرأة من المؤلفة وجهان أحدهما نعم قال المحشى نقلا عن الزركشى ولو فرق المالك سقط سهم المؤلفة لان الامام هو الذى يعطيهم اذا دعت الحاجة لذلك وأداء اجتهاده اليه انتهى ولعله محمول على القسمين الآخرين فلا ينافى ما تقدم أن المؤلفة يعطيهم الامام او المالك ما يراه (قوله وفي الرقاب) لعله ذكر في نظر اللفظ الآية والافكان الظاهر ان يقول الرقاب الخ وعبرة الشيخ الخطيب والخامس الرقاب الخ ومن المعلوم أن الرقاب جمع رقبة والمراد بها الذوات كلها فهو من اطلاق الجزء وارادة الكل (قوله وهم المكاتبون كتابة صحيحة) أى لغير المترك ولولنحو كافر وهاشمى ومطلبى فيعطون ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي بنجومهم ولو بغير اذن ساداتهم او قبل حلول النجوم أما المكاتبون المتركى فلا يعطون من زكاته لعود الفائدة اليه مع كون المعطى ملكه فلا يرد ما اذا أعطى المتركى مدينه شيئاً من زكاته فرد له عن دينه فإنه يصح ما لم يشترط عليه رده اليه كما سأل لان المدين ليس ملكه (قوله أما المكاتب كتابة صحيحة) مقابل للمكاتبين كتابة صحيحة وقوله فلا يعطى من سهم المكاتبين لعله اقتصر عليه لانه المتوهم والا فلا يعطى من الزكاة شيئاً لمن سهم المكاتبين ولا من سهم غيرهم (قوله والغارم) أى من جنس الغارم فأل فيه للجنس وفى بعض النسخ والغارمون بصيغة الجمع وهى ظاهرة وهو من الغرم وهو التزوم لان الدائن يلزم المدين حتى يقضيه دينه ومن ثم يطلق الغريم على كل من الدائن والمدين وقوله على ثلاثة اقسام أى كائن على ثلاثة اقسام من كينونة المقسم على أقسامه (قوله أحدها) أى

أما فقير العرايا فهو
من لا تنقديده
والمسكين من قدر
على مال أو كسب يقع
كل منهما موقعاً من
كفايته ولا يكفيه
كمن يحتاج الى عشرة
دراهم وعنده سبعة
والعامل من استعمله
الامام على أخذ
الصدقات ودفعها
لمستحقها والمؤلفة
قلوبهم وهم أربعة
اقسام أحدها مؤلفة
المسلمين وهو من
أسلم ونيته ضعيفة
فيأ تلف بدفع الزكاة
لعم بقية الاقسام في
المبسوطات وفى
الرقاب وهم المكاتبون
كتابة صحيحة أما
المكاتب كتابة
فاسدة فلا يعطى من
سهم المكاتبين
والغارم على ثلاثة
اقسام أحدها

الاقسام الثلاثة وقوله من استدان أى تدان وتحمل ديناً وقوله لتسكين فتنه بين طائفتين هذا هو معنى قول بعضهم
لاصلاح ذات البين أى الحال الواقع بين القوم وقوله فى قتيلى أى بسبب قتيلى ولو غير آدمى بل ولو كلباً وقوله لم يظهر قاتله
ليس بقيد وقوله فتحمل ديناً بسبب ذلك أى بسبب تسكين الفتنه المذكورة ولو حذف هذا لم يضر لانه تصریح
بما علم من سابقه وقوله فيقضى دينه أى فيعطى ما يقضى به دينه وقوله غنياً كان أو فقيراً أى ترغيباً فى هذه المكرمة
اذ لو اشترط الفقر لقلت الرغبة فى هذه المكرمة (قوله وانما يعطى الغارم عند بقاء الدين) فيعطى ما لم يسقط عنه
الدين بوفاء أو غيره وقوله فان أداه من ماله أى بعد أن تدان به أولاً وقوله او دفعه ابتداءً أى من غير تدان بان دفع
ما يسكن به الفتنه من ماله ولم يتدان وقوله لم يعط من سهم الغارمين أى فى الصورتين ومثلهما ما لو أرى منه وخرج
بسهم الغارمين سهم غيرهم كالفقراء ان كان منهم فيعطى منه (قوله وبقية أقسام الغارمين فى البسوطات) أى
والباقي من أقسام الغارمين الثلاثة المذكورة فى المطولات والاثنا الباقيان أحدهما من تدان لنفسه أو عياله فى
مباح أى جائز طاعة كان أم لا وان صرفه فى معصية أو تدان فى معصية وصرفه فى مباح أو صرفه فيها وتاب ووطن
صدقه وان قصرت المدة فيعطى مع الحاجة بان يحل الدين ولم يقدر على وفائه بخلاف ما لو تدان فى معصية وصرفه فيها
ولم يتب وما لو لم يحتج فلا يعطى وثانيهما من تدان لضمان فان ضمن باذن المضمون لم يعط الا أن أعسر مع الاصيل
وان ضمن بلا ذنمه لم يعط الا ان أعسر وان لم يعسر الاصيل (قوله وأما سبيل الله فهم الغزاة) أصل السبيل الطريق
فعنى سبيل الله الطريق الموصل الى الله وهو يشمل كل طاعة لكن غلب استعماله عرفاً وشرعاً فى الجهاد لانه
طريق الشهادة الموصلة الى الله تعالى فلذلك كان الغزو وأحق باطلاق اسم سبيل الله عليه ثم استعمل فى الغزاة
لكون الغزاة وقائماً بهم وقوله الذين لا سهم لهم فى ديوان المرتزة أى فى ديوان المرتزة أى فى ديوان المرتزة أى
فيعطون ولو أغنياء اعانته لهم على الغزو ويحب على كل منهم رد ما أخذه ان لم يغز أو ما فضل بعد غزوه ان فضل بعد
غزوه شئ له وقع كما تقدم (قوله وأما ابن السبيل) انما قيل له ابن السبيل لكونه ملازمه كالأب لابن لآبيه
فكانه ابنه ومن هذا المعنى قيل للملازمين للدنيا المنهمكين فى تحصيلها أبناء الدنيا (قوله فهو من ينشئ سفر من
بلد الزكاة أو يكون محتاجاً لبلدها) أى من يتدى سفر من بلد الزكاة أو يكون ماراً ببلدها فى سفره فيعطى ما يوصله
مقصده أو ماله كامراً (قوله ويشترط فيه) أى فى ابن السبيل أى فى اعطائه وقوله الحاجة فلو لم يحتج بان كان معه
ما يوصله مقصده أو ماله لم يعط وقوله وعدم المعصية أى بسفره فلو كان عاصياً بسفره لم يعط وكذلك لو سافر لغير غرض
صحيح كالأول كان هائماً (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله فيه إشارة الخ (قوله والى من يوجد منهم) عطف على قوله
الى الاصناف الثمانية والمراد من يوجد منهم فى محل الزكاة بالنسبة للمالك لانه يحرم عليه نقلها الى غيره أو فى محل
ولاية الامام بالنسبة له لجواز النقل له (قوله أى الاصناف) تفسير للضمير فى قوله منهم (قوله فيه) أى فى ذلك
القول وقوله إشارة الى أنه أى الحال والشأن وقوله اذا فقد بعض الاصناف وجد بعض الاصناف أى كافى زمانها هذا
فانه انما يوجد بعض الاصناف كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل وقوله تصرف لمن وجد أى فوجد نصيب
البعض المفقود على الموجود ويجب تعميم من وجد منهم (قوله فان فقدوا كلهم) أى فى محل الزكاة أو فى محل ولاية
الامام لكن قوله حفظت الزكاة الخ ظاهر فى الثانية فلعلها المرادة دون الاولى لانه تقدم أنه اذا عدموا كلهم
فى محلها وجب نقلها الى مثلهم باقرب بلد اليه وقوله حتى يوجدوا كلهم أى فان وجدوا كلهم او بعضهم
صرفت اليهم أما فى الاولى فظاهر وأما فى الثانية فلانه يرد الى بعضهم الذى وجد منهم نصيب من لم يوجد (قوله ولا
يقتصر فى اعطاء الزكاة على اقل من ثلاثة من كل صنف) ظاهره بل صريحه أنه يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل
صنف وهو مفروض فيما اذا قسم المالك ولم ينحصر أو انحصر وأولم يوفهم المال دون ما اذا قسم الامام او المالك
وانحصر أو وفى بهم المال فانه يجب حينئذ التعميم كامراً (قوله من الاصناف الثمانية) أى لذكرهم فى الآية بصيغة
الجمع فيما عدا سبيل الله وابن السبيل حيث قال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والآية والجمع هو المراد بسبيل

لتسكين فتنه بين
طائفتين فى قتيلى لم
يظهر قاتله فتحمل
ديناً بسبب ذلك
فيقضى دينه من سهم
الغارمين غنياً كان
أو فقيراً وانما يعطى
الغارم عند بقاء
الدين عليه فان أداه
من ماله او دفعه ابتداءً
لم يعط من سهم
الغارمين وبقية
أقسام الغارمين فى
البسوطات وأما سبيل
الله فهم الغزاة الذين
لا سهم لهم فى ديوان
المرتزة بل هم
متطوعون بالجهاد
وأما ابن السبيل فهو
من ينشئ سفر من
بلد الزكاة أو يكون
محتاجاً لبلدها ويشترط
فيه الحاجة وعدم
المعصية وقوله (والى
من يوجد منهم) أى
الاصناف فيه إشارة
الى انه اذا فقد بعض
الاصناف وجد
البعض تصرف لمن
وجد فان فقدوا كلهم
حفظت الزكاة حتى
يوجدوا كلهم أو
بعضهم (ولا يقتصر)
فى اعطاء الزكاة (على)
اقل من ثلاثة من كل
صنف من الاصناف
الثمانية

المزكى لكان أخصر وأشمل وقوله نفقته أفرد الضمير هنا نظر اللفظ من وجعه في اليهم نظرا لمعناها (قوله لا يجوز دفعها اليهم) (٣) أى ولا يجزى أيضا الظاهر عود الضمير في اليهم الى من تلزم المزكى نفقته وانما جعه نظر المعناها كما علمته آنفا ويحتمل على بعد عوده على الخمسة المتقدمة بجعل من تلزم المزكى نفقته واحدا منها كما جرى عليه الشيخ الخطيب وقوله باسم الفقراء والمساكين أى باعتبار كونهم يسمون باسم الفقراء والمساكين لعدم تسميتهم باسم الفقراء والمساكين لغناهم بنفقته عليهم وهذا قيد خرج به دفعها اليهم باسم غير الفقراء والمساكين من بقية الاصناف اذا كانوا منهم كما أشار الشارح بقوله ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة أو غارمين مثلا أى أو عاملين أو مؤلفين أو مسافرين نعم المرأة لا تكون عاملة ولا غزاة كفى الروضة

﴿كتاب بيان (أحكام الصيام)﴾

قدمه المصنف على الحج لأنه أفضل منه ولهذا قدم عليه في الحديث الآتى وقيل الحج أفضل منه لأنه وظيفة العمر ولأنه يكفر الكبائر والصغائر وعلى هذا فتقديم الصوم عليه لكثرة أفراد من يجب عليه الصوم بالنسبة لأفراد من يجب عليه الحج وأصل الصوم من الشرائع القديمة وأما هذه الكيفية فمن خصوصيات هذه الأمة وفرض في شعبان السنة الثانية من الهجرة فصام ﷺ تسع رمضان واحدا كاملا وثمانية نواقص ولعل الحكمة في ذلك تطمين نفوس من يصومونه ناقصا من أمته والتنبيه على مساواة الناقص للكمال من حيث الثواب المترتب على أصل صوم رمضان لأن من حيث ما زاد به الكمال على الناقص من صوم اليوم الزائد وفطره وسحوره فإن ذلك أمر يفوق به الكمال على الناقص والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام أى فرض وقوله ﷺ بنى الإسلام على خمس إلى أن قال وصوم رمضان وهو معلوم من الدين بالضرورة فيكره جاحده إلا أن كان قريب عهد بالإسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ومن تركه غير جاحدا لوجوبه من غير عندر حبس ومنع من الطعام والشراب نهارا ليحصل له صورة الصوم وبما حله ذلك على أن ينوبه فيحصل له حيث نذ تحقيقه ويجب صوم رمضان على سبيل العموم أى عموم الناس باستكمال شعبان ثلاثين يوما وثبوت رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان عندها كم لقوله ﷺ صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما وثبت رؤيته بشهادة عدل في الشهادة إذا حكم بها كما ويكفي فيها أشهاد أى رأيت الهلال وإن لم يقل وأن غدا من رمضان لقول ابن عمر أخبرني النبي ﷺ أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه والمراد أخبرته بلفظ الشهادة كما يدل له ما رواه الترمذى أن اعرابيا شهد عند النبي ﷺ برؤيته فأمر الناس بصيامه وأما ثبت بالواحد احتياطا ويجب على سبيل الخصوص أيضا على من رآه أو أخبره بالرؤية موثوق به أو من اعتقد صدقه ولو امرأة أو صبيا أو فاسقا بل أو كافرا وحل ثبوته بعدل واحد في الصوم وتوابعه كصلاة التراويح لافي حلول دين مؤجل به ووقوع طلاق أو عتق معتقلين به ما لم يتعلق ذلك بالشاهد نفسه والاثبت باعترافه به أو الأمانة الدالة على دخول رمضان كما يقاد القناديل المتعلقة بالمنائر وضرب المدافع ونحو ذلك مما جرت به العادة في حكم الرؤية وإكمال العدة في وجوب الصوم ولو طفت القناديل لنحو شك في الرؤية ثم أوقفت للجزم بها وجب تجديد النية على من علم بطفها دون من لم يعلم به ومثل ذلك أيضا ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه فلا يشتبه عليه رمضان بغيره لنحو حبس اجتهد فان ظن دخوله بالاجتهاد صام فان وقع فيه فاداء والأفان كان بعده فضاء وإن كان قبله وقع له فضاء ولا وصامه في وقته إن أدركه والإقضاء ولا يجب الصوم بقول المنجم وهو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني لكن له بل عليه أن يعمل بقوله وكذلك من صدقه ومثل المنجم الحاسب وهو من يعتمد منازل القمر في تقدير سيره ولا عبرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بأن الليلة أول رمضان لفقد ضبط الرأى لا للشك في الرؤية (قوله وهو) أى الصيام وقوله والصوم عطف عليه وقوله مصدران أى لصام يقال صام يصوم صوما وصياما (قوله لغة الامساك) أى ولوعن نحو الكلام ومنه قوله تعالى حكاية عن

ويجوز دفعها اليهم
باسم كونهم غزاة
أو غارمين مثلا
﴿كتاب أحكام
الصيام﴾
وهو والصوم
مصدران معناهما
لغة الامساك

(٣) قوله لا يجوز
دفعها اليهم لعل
ذلك نسخة شيخنا
المؤلف والافالدى
في نسخ الشارح
التي يبدى لا يدفعها
إلى الزكاة اليهم
والمال واحد اهـ

مرهم انى نذرت للرحمن صوماً أى امساكاً عن الكلام ومنه أيضاً قول الشاعر

خيل صيام وخيل غير صائمة * تحت العجاج وأخرى تعلك اللجما

ف قوله صيام أى ممسكة عن السكر والفرد قوله غير صائمة أى غير ممسكة عن السكر والفرد وتفر تحت العجاج أى الغبار الذى ينعد فوق المقاتلتين من آثار الحرب وقوله وأخرى تعلك اللجما أى مهياة للقتال عليها عند الاحتياج اليها (قوله وشرعاً امساكاً الخ) جمع المصنف فى هذا التعريف الاركان والشروط والاولى عدم التعرض للشروط تفصيلاً لان المقصود بالتعريف بيان الحقيقة وحقيقتها الامساك عن المفطر بنية نعم قد يشيرون بالشروط اجلاً كما فى قول الشيخ الخطيب وشرعاً امساكاً عن المفطر على وجه مخصوص مع النية وقوله عن مفطر أى عن جنس المفطر كوصول العين جوفه والجماع ومعنى الامساك عنه تركه والكف عنه وقوله بنية مخصوصة أى كأن بنوى الصوم عن رمضان أو عن الكفارة أو عن النذر وقوله جميع نهار أى من طلوع الفجر الى غروب الشمس فلا يصح صوم الليل ولا صوم بعض النهار دون بعض حتى اذا نوى فى غير الفرض قبل الزوال انعطفت نيته على ماضى من النهار وقوله قابل للصوم صفة النهار وخرج به يوماً العيد وأيام البشرى الثلاث يوم الشك بلا سبب وقوله من مسلم الخ متعلق بامساك وهو بيان للشروط المعبرة فى الصائم لصحة الصوم وهى الاسلام والعقل والنقاء عن الحيض والنفاس وقد تقدم شرط رابع متعلق بالفرض وهو قبول الوقت للصوم فشرط الصحة أو بعبارة أخرى الاركان الثلاثة وهو الامساك والنية والصائم (قوله وشرائط وجوب الصيام الخ) سكت المصنف عن شروط الصحة وقد علمتها وبعض هذه الشرط مشتركة بين الصحة والوجوب وبعضها مختص بالوجوب فالاسلام والعقل شرطان للصحة كما هما شرطان للوجوب لكن المراد بالاسلام الذى هو شرط للصحة الاسلام بالفعل فى الحال بدليل أنه لا يصح من المرتد والمراد بالاسلام الذى هو شرط للوجوب الاسلام ولو فيما مضى بدليل أنه يجب على المرتد فلاشتراك فى الاسلام انما هو بحسب الظاهر ولا اشتراك فى الحقيقة والبلوغ شرط للوجوب وليس شرطاً للصحة بدليل أنه يصح من غير البالغ ان كان مميزاً ويؤمر به لسبع أن أطاقه ويضرب عليه لعشر كما فى الصلاة وكذلك القدرة على الصوم شرط للوجوب وليست شرطاً للصحة لا نعلو تكلف وصام مع المشقة صح صومه (قوله ثلاثة أشياء) أى على النسخة التى سقط منها والقدرة على الصوم وهى التى شرح عليها الشيخ الخطيب وزاد الرابع من عنده مع أنه فى بعض نسخ المصنف كما نبه عليه الشارح بقوله وفى بعض النسخ أربعة أشياء (قوله الاسلام) أى ولو فيما مضى كما علمت فيجب على المرتد وجوب مطالبته بان يقبله أسلم وصم فلا يصح منه حال الردة فيقضيه بعد العود الى الاسلام بخلاف الكافر الاصل فلا يجب عليه وجوب مطالبته وان وجب عليه وجوب عقاب كغيره من الواجبات (قوله والبلوغ) فلا يجب على الصبي ثم ان كان مميزاً صح منه والا فلا (قوله والعقل) أى التمييز ولو عبر به لكان أولى فالمراد به ذلك ليخرج به المجنون والمغمى عليه والسكران فلا يجب عليهم الاداء مطلقاً سواء تعدوا أولاً وأماً وجوب القضاء ففيه تفصيل فالمجنون ان تعدى وجب عليه القضاء والا فلا وكذا السكران على المعتمد وقيل يجب القضاء عليه مطلقاً والمغمى عليه يجب عليه القضاء مطلقاً وان لم يتعد بخلاف الصلاة فيفصل فيها بين المتعدى وغيره وانما وجب الصوم على النائم لكونه أهلاً للعبادة فى ذاته فانه أقرب للتنبيه من غيره لانه يتنبه بمجرد الايقاظ ومتى جن الصائم ولو لحظة من النهار بطل صومه واذا أغشى عليه أو سكر فلا يضر الا اذا استغرق جميع النهار فان أفاق ولو لحظة من النهار صح صومه ولا يضر النوم ولو استغرق جميع النهار حيث نوى قبل النوم (قوله والقدرة على الصوم) أى اطاقته حساً وشرعاً بلا مشقة فلا يجب على من لا يطيقه حساً أو شرعاً فن لا يطيقه حساً المريض ونحوه ومن لا يطيقه شرعاً الحائض والنفساء (قوله وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة) فهو ثابت على نسخة الاربعه ساقط على نسخة الثلاثة وهى التى شرح عليها الشيخ الخطيب كما مر (قوله فلا يجب الصوم الخ) تفرع على مفاهيم الشروط اجلاً وقد علمته تفصيلاً وقوله على أضداد ذلك هكذا فى النسخ التى

وشرعاً امساكاً عن
مفطر بنية مخصوصة
جميع نهار قابل للصوم
من مسلم عاقل طاهر
من حيض ونفاس
(وشرائط وجوب
الصيام ثلاثة أشياء)
وفى بعض النسخ
أربعة أشياء (الاسلام
والبلوغ والعقل
والقدرة على الصوم)
وهذا هو الساقط على
نسخة الثلاثة فلا
يجب الصوم على
أضداد ذلك

كانت بايدينا وفيها تسمع والمعنى على المتصف بأضداد ذلك وهي التي كتب عليها الحشى فلعلمه مصرح به في بعض النسخ واسم الإشارة راجع للذ كور من الشروط الاربع (قوله وفرائض الصوم أربع أشياء) أي أر كانه أربع أشياء لان النية والامساك عن المفطر ركنان كما في وقيد المصنف الامساك بقوله عن الاكل والشرب فاحتاج لذكر الثالث وهو الجوع أي الامساك عنه ولذا كرر الرابع وهو تعمد التي أي الامساك عنه وكان عليه أن يذكر الاستمناء أي الامساك عنه أيضا ولعله لم يذكره لانه في معنى الجوع ولو أطلق الامساك لاستغنى عن ذلك لانه بعمومه يشمل الامساك عن الجوع وعن تعمد التي وعن الاستمناء وهذا كله على النسخة التي شرح عليها الشارح وقد شرح الشيخ الخطيب على غير تلك النسخة مما نصه وفرائض الصوم أربع أشياء النية وتعيين النية والامساك عن الاكل والشرب والجوع وتعمد التي ومعرفة طرفي النهار فجعل الاول النية كما هنا وجعل الثاني تعيين النية والثالث الامساك عن الاكل والشرب والجوع وتعمد التي بمجر الجوع وتعمد التي لعطفهما على الاكل والشرب وهو أظهر من صنيع شارحنا على النسخة التي وقعت له والرابع معرفة طرفي النهار أي بان يعرف أن أوله وقت طلوع الفجر وآخره وقت غروب الشمس ليتحقق امساك جميع النهار والظاهر أنه لو وافق امساك جميع النهار بطريقه وان لم يعرف اسمها صح صومه ولذلك تعقبه الشيخ الخطيب بأنه انقضى بهذا الرابع وكأنه أخذ من قوله لو نوى بعد الفجر لم يصح صومه ولو أكل معتقدا الغروب فبان خلافه لزمه القضاء والمراد بالفرائض على هذه النسخة ما لا بد منه لصحة الصوم فيشمل الشرط لخصوص الاركان وأما على النسخة الاولى فالمراد بالفرائض الاركان غاية الامر أن المصنف سكت عن الصائم للعلم به من الامساك لانه يستلزم الممسك وقيد الامساك بقوله عن الاكل والشرب لكثرتهما وغلبتهما فاما قيد الامساك احتاج لذكر الجوع وتعمد التي متجاوزا في ذلك مع كون المراد الامساك عن الجوع والامساك عن تعمد التي فتدبر (قوله النية) أي لقوله ﷺ إنما الأعمال بالنيات ولا بد من النية لكل يوم لان صوم كل يوم عبادة مستقلة تتخلل ما يناقض الصوم بين اليومين كالصلاطين يتخللها السلام وعند الامام مالك أنه يكفي نية صوم جميع الشهر في أول ليلة منه وللشافعي تقليده في ذلك ثلاث نيات في ليلة فيحتاج للقضاء ولو أكل أو شرب خوفا من الجوع أو العطش نهارا أو امتنع من الاكل أو الشرب أو الجوع خوفا من طلوع الفجر فان خطر بباله الصوم بالصفات التي يشترط لها كفي ذلك في النية لتضمنه قصد الصوم وهو حقيقة النية والافلا وهذا التفصيل هو المعتمد (قوله بالقلب) فهو محلها المعبر شرعا ولا بد أن يستحضر حقيقة الصوم التي هي الامساك عن المفطر جميع النهار مع ما يجب فيه من كونه عن رمضان مثلاً ثم يقصد ايقاع هذا المستحضر ولا تكفي النية باللسان دون القلب ولا يشترط النطق بها قطعاً كما قاله في الروضة لكنه يندب ليساعد اللسان القلب (قوله فان كان الصوم فرضاً إلخ) وأما ان كان نفلاً فلا يشترط فيه التبييت بل تصح نيته قبل الزوال ان لم يسبقها منافع للصوم على المعتمد وقيل تكفي بعد الزوال وقيل تكفي وان سبقها منافع واعلم أن الفرض يحرم قطعه صوماً كان أو غيره والنفل لا يحرم قطعه صوماً كان أو غيره إلا الحج والعمرة وكذلك فرض الكفاية فيجوز قطعه الا ان تعين أو كان حجاً أو عمرة ومن أفطر في الفرض متعمداً وجب عليه القضاء فوراً ويجب عليه أيضاً الامساك في رمضان دون غيره لانه من خصوصيات رمضان حرمة الوقت (قوله كرمضان) أي كصوم رمضان وسمى بذلك لانه يرمض الذنوب أي يحرقها ويذهبها أو لمصادفة مشروعيته وقت الرمضاء أي شدة الحر واعلم أن رمضان أفضل الشهور ثم شهر الله المحرم ثم رجب ثم ذوالحجة ثم ذوالقعدة ثم شعبان ثم باقي الشهور ومقتضى ذلك أن العشر الاخير من رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لكن يشكك على ذلك قوله ﷺ ما من أيام العمل فيها أحب إلى الله تعالى من عشر ذي الحجة وأجيب بان أفضلية عشر ذي الحجة من جهة خصوصيتها وهي اشتغالها على يوم عرفة ويوم النحر الذي هو أعظم الأيام عند الله حرمة فلا ينافي أفضلية العشر الاخير من رمضان لاشتغالها على ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر وقوله أو نذراً أي أو كفارة أو قضاء كما أشار إلى ذلك بالكاف وكذلك ما وجب بامر الامام في الاستسقاء ولا بد من التبييت في ذلك وان كان الصائم صلياً نظراً لذات الصوم وان كان صومه نفلاً فلا يصح

وفرائض الصوم
أربعة أشياء
أحدها (النية)
بالقلب فان كان
المسوم فرضاً
كرمضان أو نذراً

صومه الا بالتبديت وليس لنا صوم نفل يشترط فيه التبديت الا هذا (قوله فلا بد من ايقاع النية ليلا) أى لقوله عليه السلام من لم يبدت النية قبل الفجر فلا يصيام له والتبديت ايقاع النية ليلا فى أى جزء منه من غروب الشمس الى طلوع الفجر فلا يشترط فيه النصف الاخير من الليل وعلم من ذلك أنه لو قارنت النية الفجر لم يصح صومه لعدم التبديت ولا يضر الاكل والشرب والجماع بعدها وكذلك الجنون والسكر والاعماء والنوم فلا يجب تجديدها اذا نام بعدها ثم تنبه ليلا ويضر رفض النية ليلا ولا يضر نهارا وأما الردة فتضر ليلا ونهارا أعاذنا الله منها ولونوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد من رمضان ان كان منه لم يقع عنه الا ان اعتقد كونه منه يقول من صدقه من عبد أو امرأة أو فاسق أو مراهق فيقع عنه ان تبين أنه منه فان تبين أن من شعبان لم يصح حتى عنه لعدم نيته والفرض أنه علق النية فان جزم بهامع اعتقاد كونه منه بقول من ذكر صحح بالاولى ان بان من رمضان ولونوى صوم غد فلان كان من شعبان والا فمن رمضان فان بان من شعبان صح صومه نفلا لان الاصل بقاؤه وان بان من رمضان لم يصح فزاولا نفلا وان نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد عن رمضان ان كان منه أجزاء لان الاصل بقاؤه (قوله ويجب التعيين فى صوم الفرض) أى من حيث الجنس كال كفارة وان لم يعين نوعها ككفارة ظهارة أو عيى وكصوم النذر وان لم يعين نوعه كنذر تبرأ أو لجاج أو كالقضاء عن رمضان وان لم يعين رمضان سنة مخصوصها وانما يجب التعيين فيه لانه عبادة مضافة الى وقت كالصلوات الخمس وخرج بالفرض النفل فلا يجب التعيين فيه بل يصح بنية مطلقة بان يقول نويت صوم غد لله تعالى هكذا أطلقه الاصحاب قال فى المجموع وينبى اشتراط التعيين فى صوم الرواتب كعرفة وعاشوراء وستة من شوال كرواتب الصلوات وأجيب بان الصوم فى الايام المذكورة منصرف اليها وان لم ينوها بل وان نوى غيرها كقضاء وكفارة كتحية المسجد لان المقصود وجود الصوم فيها وبهذا فارق رواتب الصلوات (قوله كرمضان) فضيته أنه لا يشترط التعرض للفرصة وهو كذلك كما صحح فى المجموع تبعا لادكثرين وان اقتضى كلام المنهاج الاشتراط والفرق بين صوم رمضان وبين صلاة الفرض كالظهور أن صوم رمضان من البالغ لا يقع الا فرضا اذ لا يعاد وأما الظاهر مثلا فقد يكون منه نفلا كما لمعاده ويتصور ذلك فى الجمعة بان يصليها بمكان ثم يدر كها فى مكان آخر فيصليها فيه فتقع له نافلة (قوله وأكمل نية صومه أن يقول الشخص الخ) وأقلها أن يقول نويت صوم رمضان أو نويت الصوم عن رمضان فلا تجب نية الغد ولا الاداء ولا الاضافة الى الله تعالى ولا تعيين السنة فان عيىها وأخطأ فان كان عامدا عالما لم يصح اتلاعه وان كان ناسيا أو جاهلا صح (قوله صوم غد) اشتهر لفظ الغدى تفسيرا للتعين وهو فى الحقيقة ليس منه وانما وقع ذلك من نظرهم الى التبديت (قوله رمضان هذه السنة) باضافه رمضان الى اسم الاشارة لتكون الاضافة معينة لكونه رمضان هذه السنة وأيضا على عدم الاضافة تكون هذه السنة ظرفا لقوله نويت وهو فاسد لان ظرف النية اللحظة التى وقعت فيها من الليل لا السنة (قوله لله تعالى) ويسن أن يقول ايمانا واحسانا لوجه الله الكريم (قوله الامساك عن الاكل) بضم الهجمة بمعنى الماء كقولنا لا نه المراد هنا وأما بفتحها فهو الفعل الذى هو تحريك الفم وليس مرادها هنا وكذلك الشرب بضم الشين بمعنى المشروب فالمراد منهما الماء كقول والمشروب كما يشير اليه قول الشارح وان قل الماء كقول والمشروب ولو طاع الفجر وفى فطعام فلم يبلغ منه شيأ صح صومه سواء طرحه أو أمسكه بفيه وان سبقه شىء الى جوفه لم يضر فى مسئلة الطرح لعنبره ويضر فى مسئلة الامساك لتقصيره بامساكه (قوله وان قل الماء كقول والمشروب) أى كسمسة ونقطة ماء (قوله عند التعمد) أى فهو قيد فى هذا وما بعده وان أوهم كلام المصنف خلافا حيث لم يقيد بالعمد الا فى القى فلو قيد به فى الجميع لكان أولى ولا بد من العلم أخذنا ما بعده والاختيار أيضا فلأكل أو شرب مكره لم يفطر لان حكم اختياره ساقط (قوله فان أكل ناسيا) أى أو شرب كذلك وقوله لم يفطر أى وان كثر خبر الصحيحين من نسي وهو صائم فاكل أو شرب فليتم صومه قائما أطعمه الله وسقاه (قوله أوجاهل الخ) هذا يدل على ما قدمناه من اشتراط العلم لكن فى مفهومه تفصيل كما اشار اليه بقوله ان كان قريب عهد بالاسلام الخ أى فان كان جاهلا معذورا لم يفطر وان كان غير معذور افطر فالجاهل غير المعذور كالعالم لتقصيره (قوله الا) أى وان لم يكن قريب عهد

فلا بد من ايقاع
النية ليلا ويجب
التعيين فى صوم
الفرض كرمضان
وأكمل نية صومه
ان يقول الشخص
نويت صوم غد
عن اداء فرض
رمضان هذه السنة
لله تعالى (و) الثانى
(الامساك عن
الاكل والشرب)
وان قل الماء كقول
والمشروب عند
التعمد فان أكل
ناسيا أو جاهلا لم
يفطر ان كان
قريب عهد بالاسلام
أو نشأ بعيدا عن
العلماء والا افطر
(و) الثالث

بالاسلام ولم يكن نشأ بعيدا عن العلماء (قوله الجماع) أى من حيث الامساك عنه بقرينة أن الكلام في الفرائض
ومعلوم أن الجماع ليس منها ومثله الاستمناة فلو ذكره لكان أولى كما مر لكنه لم يذكره لكونه في معنى الجماع وقوله
عامدا أى عالما بالتحرير مختارا فلا يضر الجماع جاهلا معذورا أو مكرها وقوله وأما الجماع ناسيا مقابلا للجماع عامدا وقوله
فكالا كل ناسيا أى في أنه لا يفطر كما علم مما تقدم ولو كان مجامعا عند طلوع الفجر فنزع حالا صح صومه وإن أنزل لتولده
من المباشرة المباحة وإن لم ينزع حالا لم يصح صومه وإن لم يعلم بطلوع الفجر إلا بعد المسك ولو نزع حين علم ولو لم
يبقى من الليل إلا ما يسع الإيلاج لا النزع امتنع الإيلاج وقيل يجوز ويجب عليه النزع حالا (قوله تعمد التي) أى من
حيث الامساك عنه كما تقدم في سابقه فإن تعمد بطل صومه وإن تيقن أنه لم يرجع منه شئ إلى جوفه كأن تقايا منكسا
ولا بد أن يكون عالما بالتحرير مختارا وخرج بالتعمد ما لو كان ناسيا فلا يفطر وكذلك لو كان جاهلا معذورا بأن كان
قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء فإن كان غير معذورا فطر ولو كان مكرها لم يفطر وهو الذي يظهر تفرع
الشارح عليه بقوله فلو غلبه التي لم يبطل صومه لأن ذلك كالا كراه ومحل عدم بطلان صومه ما لم يعد شئ من التي
إلى جوفه باختياره فإنه يبطل حينئذ والاصل في ذلك خبر ابن حبان وغيره من ذرعه التي أى غلبه وهو صائم فليس
عليه قضاء ومن استقاء فليقض كالتي التجشؤ فان تعمد وخرج شئ من معدته إلى حد الظاهر فطر وإن غلبه
فلا (قوله والذي يفطر به الصائم) وفي بعض النسخ والذي يبطل الصيام وعلى كل فهو نصريح بمفهوم ما تقدم في كلامه
كلاما مساكنا عن الأكل والشرب والجماع الخ لزيادة الإيضاح للبتي الذي هو المقصود بهذا المتن ويعتبر في غير نحو
الحيض العمد والعلم والاختيار فلا يبطل بذلك صوم الناسي والجاهل المعذور والمسكره وأما الجاهل غير المعذور فهو
كالعالم كما مر (قوله عشرة أشياء) جعل الشارح ما وصل عمدا إلى الجوف أو الرأس شيئين لاجل ظهور كون المذكور
في كلام المصنف عشرة أشياء فلذلك قال أحدها وثانيها ما وصل الخ والظاهر أن ذلك شئ واحد وهو ما وصل إلى
الجوف لكنه نوعان منفتح أصالة وغير منفتح أصالة بل عرضا بواسطة جرح فاشارة إلى الأول بقوله إلى الجوف أى
المنفتح أصالة وإلى الثاني بقوله أو الرأس يعنى غير المنفتح أصالة بل عرضا بواسطة جرح فالرأس من جملة الجوف
الأنه جوف غير منفتح أصالة بل عرضا بواسطة جرح كما مومة وعلى هذا جرى الشيخ الخطيب حيث قال الأول
ما وصل الخ ثم قال بعد كلام المتن وسكت المصنف عن بيان العاشر والظاهر أنه الولادة فإنها مبطلة للصوم على
الاصح في التحقيق وهو المعتمد خلافا لما في المجموع من إلحاقها بالا احتلام ووضوح الفرق بينهما ما لعل المصنف تركه
لهذا الخلاف أو لنسيان أو سهو (قوله أحدها وثانيها) أى أحد العشرة وثاني العشرة فجعل ما وصل إلى الجوف المنفتح
أصالة أحدها وهو أولها وجعل ثانيها ما وصل إلى غير المنفتح أصالة بل عرضا بواسطة جرح كما مومة وقد علمت أن
الظاهر جعلها شيئا واحدا كما صنع الشيخ الخطيب (قوله ما وصل) أى وصول ما وصل من عين كما يؤخذ من قول
الشارح والمراد امساك الصائم عن وصول عين والمراد عين من أعيان الدنيا بخلاف عين من أعيان الجنة فلا يفطر بها
الصائم ومن العين الدخان المشهور وهو المسمى بالثان ومثله التنبك في فطر به الصائم لأن له أثر المحس كما يشاهد في باطن
العود وخرج بالعين الريح والطعم فلا أثر لما يجده الشخص في فم من ريح الطيب وطعم الحلاوة مثلا ولا يضر وصول الريق
الخالص الطاهر من معدته جوفه بخلاف غير الخالص وغير الطاهر نعم يعنى عنه في حق من ابتلى بدم لثته بخلافه من
غير معدته كائن جمعه على نحو شفته ثم بلعه نعم لا يضر خروجه على طرف لسانه فلو خرج على طرف لسانه ثم بلعه
يفطر ولا يضر أيضا وصول ذباب أو بعوض أو غبار طريق أو غر بلة دقيق جوفه لعسر التحرز عنها بحسب الشأن حتى
لو فتح فاه لاجل وصولها لم يضر وكذلك لو خرجت مقعدة الميسور فأعادها فلا يضر لعذره في ذلك ولو بقي طعام بين أسنانه
فجرى به ريقه حتى دخل جوفه من غير قصد لم يضر إن عجز عن تمييزه ومجبه لأنه معذور وكذلك الوسيق ماء المضمضة أو
الاستنشاق من غير مبالغة فيها أو ماء غسل مظلوب ولو مندوب كغسل جمعة إلى جوفه فلا يضر لتولده من مأمور به
بغير اختياره بخلاف ما إذا كان مع المبالغة فيها للنهي عنها في الصوم أما المبالغة في غسل النجاسة فلا يضر معها

(الجماع) عامدا أو أما
الجماع ناسيا فكالا كل
ناسيا (و) الرابع
(تعمد التي) فلو
غلبه التي لم يبطل
صومه (والذي يفطر
به الصائم عشرة
أشياء أحدها وثانيها
(ما وصل)

سبق الماء لوجوب ازالتها بخلاف ماء غسل غير مطاوب كغسل تبرد فانه يضر سبقه الى الجوف لانه تولد من غير مأموور به وكذا ماء الغسلة الرابعة وان لم يبالغ واما الماء الذي وضعه في فيه لتبرد أو دفع عطش فلا يضر سبقه لشدة الحاجة اليه (قوله عمدا) أي مع العلم والاختيار فلا يفطر به الا اذا كان عامدا على المختار كما مر ولو أصبح صائما وفي فيه طرف خيط قد ابتلعه ليل كالكنافة المعروفة فان ابتلع باقيه أفطر لو صول عين جوفه وان نزعه أفطر لانه تعمد القى وان تركه بطلت صلاته لا اتصاله بالنجاسة التي في جوفه فكيف الطريق في صحة صومه وصلاته وطريقه في ذلك ان ينزعه شخص آخر منه وهو غافل فلا يضر ذلك حيثئذ لانه لا اختيار له فيه فان لم يكن غافلا وتمكن من دفع النازع له ضرر النسبة النزع عند علمه وتمكنه من الدفع له لكون النزع موافقا لغرض النفس وبهذا فارق ما لو طعنه غيره مع علمه وتمكنه من دفعه فانه لا يضر فان لم يطلع عليه عارف بهذا الطريق ويريد هو الخلاص من ذلك رفع أمره الى الحاكم ليجبره على نزعه ولا يفطر حيثئذ لعدم اختياره عند قهر الحاكم (قوله الى الجوف المنفتح) أي أصالة انفتاحا ظاهرا محسوسا فلا يضر وصول الكحل من العين أو الدهن أو ماء الاغتسال وان وجد له أثر باطنه بتشرب المسام وهي ثقب الجسد جمع سم بتثليث السين والفتح افصح لان ذلك ليس من منفذ مفتوح انفتاحا ظاهرا محسوسا لان انفتاح المسام لا يحس وقوله أو غير المنفتح أي أصالة فلا ينافي أنه منفتح عرضا بواسطة جرح ولذلك جعلوا المنفتح قيد ليخرج ما وصل من المسام ويدل على كون المراد ذلك قوله كالوصول من مأمومة الى الرأس فان المأمومة بالهمز جرح يصل الى خريطة الدماغ فقد صدق على ذلك أنه منفتح عرضا ولو قال الشارح منفتح أصالة أو عرضا لكان أوضح (قوله والمراد امساك الصائم الخ) أي المراد من قوله ما وصل الى الجوف أو الرأس بطريق اللزوم فان جعل ذلك مفطر للصائم يقتضي وجوب امساك الصائم الخ وقوله عن وصول عين الخ منها نخامة بالميم أو نخاعة بالعين وصلت لحد الظاهر وهو مخرج الحاء المهمة على المعتمد وقيل مخرج الحاء المعجمة وقدر على مجها وتر كها حتى وصلت الى الجوف فيفطر حيثئذ لنقصه وكذلك لو أدخلت المرأة أصبعها في فرجها عند الاستنجاء كما يفعله بعض النساء الجهلة ومثل ذلك ما لو خرج بعض الفضلة الغليظة ثم عا لاستمساك الطبيعة فيضر فليتنبها (قوله الى ما يسمى جوفاً) أي وان لم يكن فيه قوة حالة الغذاء والدواء كحلق ودماغ وباطن أذن و بطن واحليل ومثانة يمثله وهي مجمع البول لكن لا بد ان يكون شأناً يحيل ذلك أو طر يقا للذي يحيله بخلاف نحو داخل وركوخذ (قوله والحقنة) من ذكر الخاص بعد العام لان ما وصل الى الجوف يشملها وهي بضم المهمة الدواء الذي يحقن به المريض في الدبر فقط أو ماني القبل فلا يسمى حقنة وانما يسمى ادخال ذلك فيه تقطيرا وهو مفطر أيضا كالتقطير في بطن الاذن أو الثدي في جعله منها تجوز قال بعضهم ولو قال الاحتقان لكان أولى لانه الفعل وأما الحقنة فهي اسم للدواء المعروف لكن عبارة الشيخ الخطيب وهي بضم المهمة ادخال دواء الخ فقد فسرهابا بالفعل الذي هو الاحتقان (قوله في أحد السبيلين) أي الطريقين القبل أو الدبر على ما فيه من التجوز بالنسبة للقبل (قوله وهي) أي الحقنة وفي بعض النسخ وهو وعليه فالتذكير باعتبار الخبر فيجوز في مثل ذلك التأنيث باعتبار المراجع والتذكير باعتبار الخبر وقوله دواء بفتح الدال والمدوس كسر ها لغة رديثة وقوله يحقن به المريض أي يدخل فيه للتداوي من مرضه ومثل دخول ذلك الدواء دخول عود أو أصبع في الدبر ونحوه وقوله في قبل أو دبر قد عرفت ما فيه من التجوز بالنسبة للقبل ولعل الشارح صنع ذلك مسaire للصنف كما يدل على ذلك قوله المعبر عنهما في المتن بالسبيلين أي فالمراد بهما القبل والدبر على سبيل التجوز (قوله والقي عمدا) أي مع العلم والاختيار كما مر فيفطر به الصائم ولو تيقن أنه لم يرجع منه شيء الى الجوف فهو مفطر لعينه لا لعود شيء منه نعم لا يضر اخراج النخامة من الباطن سواء كانت من دماغ أم من صدره لان الحاجة الى ذلك تتكرر ولو احتاج الى القي للتداوي باخبار طبيب عدل جازله التقايؤ لكنه يفطر به لانه نادر (قوله فان لم يتعمد) أي بان نسي أو غلبه القي ووكذا الجاهل المعنور والمكره كما تقدم وقوله لم يبطل صومه أي لعنره وقوله كما سبق أي في كلامه عند قول المصنف وتعمد

عمدا الى الجوف (للمفتوح (أو غير المفتوح كالوصول من مأمومة الى (الرأس) والمراد امساك الصائم عن وصول عين الى ما يسمى جوفاً (و) الثالث الحقنة في أحد السبيلين) وهي دواء يحقن به المريض في قبل أو دبر المعبر عنها في المتن بالسبيلين (و) الرابع القي عمدا) فان لم يتعمد لم يبطل صومه كما سبق

التي (قوله والوطء عمدا) أي مع العلم والاختيار كما سبق فلا يفطر به مع الجهل بالنسبة للجاهل المعذور بخلاف غير المعذور ولا يفطر به ايضاً مع الاكراه ان قلنا بتصور الاكراه على الوطء وهو الاصح وقيل لا يتأتى الاكراه عليه لانه اذا لم يكن له ميل واختيار لا يحصل له انتشار ولا يفطر الا باذخال كل الحشفة أو قدرها من فاقدها فلا يفطر باذخال بعضها بالنسبة للوطء (وأما الموطوء فيفطر باذخال البعض لانه قد وصلت عين جوفه فهو من هذا القبيل لا من قبيل الوطء (قوله في الفرج) أي ولو دبر من آدمي أو غيره كهيئته وان لم ينزل (قوله فلا يفطر الصائم بالجماع ناسيا) أي وان كثر وهذا تفريع على مفهوم قوله عمدا ومثل الناسي الجاهل المعذور والمكراه ان قلنا بتصور الاكراه عليه كما تقدم (قوله كما سبق) أي في كلامه عند قول المصنف والجماع (قوله والازال) المراد به النزول كما يشير اليه قول الشارح وهو خروج المني والا فلما نسب للازال أن يقول وهو اخراج المني والحاصل ان الاستمناء وهو طلب خروج المني مع نزوله مفطر مطلقاً ولو بحائل فلا يظهر التقييد بقوله عن مباشرة لان مباشرة بالنسبة لغيره كقبلة ولمس ما ينقض لمسه كالأجنبية فان نزول المني بذلك مفطر ان كان ناشئاً عن مباشرة فان كان بحائل فلا فطر وكذا لمس ما لا ينقض لمسه كالحرم فلا يفطر به وان أنزل حيث فعل ذلك لنحو شفقة أو كرامة وان فعله للشهوة أفطر لكن هذا اذا كان محلاً للشهوة كالحرم بخلاف الامر فإنه ليس محلاً للشهوة فلا فطر فيه مطلقاً وان اقتضى كلام المحشى أنه كالحرم (قوله وهو خروج المني) خرج به خروج المني ولو عن مباشرة فلا يفطر به كالبول (قوله عن مباشرة) أي مس البشرة بغير حائل بخلاف ما لو كان ذلك بحائل وحرم نحو لمس كقبلة ان حرك شهوة خوف الازال والافتراء أولى اذ يسن للصائم ترك الشهوات وانما لم يحرم لضعف احتمال أدائه الى الازال وقوله بالاجاع قيد به ثلاثي تكرار مع الوطء السابق والا فلا الازال مع جماع أولى ولو حلك ذكره لعارض فأنزل لم يفطر على الاصح لانه متولد عن مباشرة مباحة ولو قبلها وفارقها ساعة ثم أنزل فان كانت الشهوة باقية والذكر قائماً حتى أنزل أفطر ولو الا فلا كما قاله في البحر (قوله محرمًا كان الخ) هذا التعميم بالنسبة للاستمنا واختلاف فيه فقيل كبيرة وقيل صغيرة وقيل مكروه وقوله أو غير محرم أي بقطع النظر عن الصوم ولا فهو بالنسبة للصوم حرام مطلقاً (قوله بالاحتلام) وكذا بالنظر والفكر ان لم تجر عاداته بالازال بهما ولا أفطر على المعتمد (قوله الى آخر العشرة) أي وانته الى آخر العشرة والغاية داخلية في الغيبة بقريته خارجية وهي النظر للواقع (قوله الحيض) أي يقينا بخلاف المتحيرة في زمن التحير لعدم ثبوت الحيض فلا يصح الصوم من الحائض ويحرم عليها بالاجاع وعدم محتمتها أمر لا يدرك معناه كما قاله الامام لان الطهارة ليست شرطاً في الصوم وهل وجب عليها ثم سقط أوله بحج أصلا وجهان أحدهما الثاني وانما وجب عليها القضاء بأمر جديد قال في البسيط وليس لهذا الخلاف فائدة فقهية ولكن تظهر فائدة في الايمان والتعاليق فاذا قال والله لم يجب على فلانة الصوم او متى وجب عليك صوم فانت طالق حث وطلقت على الاول دون الثاني (قوله والنفاس) ولو عقب علة أو مضغة لانه دم حيض مجتمع وقوله والجنون أي لنفاته العبادة وقوله والردة أي لنفاتها للعبادة أيضا (قوله فتي طرأ شيء منها في اثناء الصوم ابطله) أي من الاربعه وهي الحيض والنفاس والجنون والردة وقوله في اثناء الصوم أي ولو لحظته بخلاف السكر والاعماء فلا يبطل كل منهما الصوم الا ان استغرق جميع النهار فان افاق ولو لحظته لم يضر واما النوم فلا يضر وان استغرق كما مر وقوله ابطله أي الصوم (قوله ويستحب في الصوم) أي بسببه ولا جله في السببية والعلية ولا فرق في الصوم بين الفرض والنفل وقوله ثلاثة أشياء أي بحسب المذكور هنا ولا في استحباب الصوم أمور كثيرة كترك الشهوة التي لا تبطل الصوم كشم الرياحين والنظر اليها لان ذلك ترفه وهو لا يناسب الحكمة المرادة من الصوم وترك نحو حجب كفه من ذلك يضعفه فما أحوجه الى الافطار هذا في المحجوم واما الحاجم فما أفطر بوصول شيء الى جوفه بواسطة مص المحجمة وهذا هو المراد من حديث أفطر الحاجم والمحجوم أي تعرضا للافطار وليس المراد أفطرا بالفعل وترك ذوق طعام أو غيره خوف وصوله الى حلقه الا للحاجة وترك علك بفتح العين أي مضغ وأما العلك بكسر هاء فالعلك كاللبان لانه يجمع الريق فان بلعه أفطر في وجهه ضعيف وان كان المعتمد أنه لا يفطر

(و) الخامس الوطء
عمدا في الفرج) فلا
يفطر الصائم بالجماع
ناسيا كما سبق (و)
(السادس) الازال
وهو خروج المني
(عن مباشرة) بلا
جماع محرما كان
كاخراجه يسه
أو غير محرم كاخراجه
يلتزم وجهه أو جاريته
واختار مباشرة
عن خروج المني
بالاحتلام فلا
افطار به جزما (و)
والسابع الى آخر
العشرة (الحيض
والنفاس والجنون
والردة) فتي طرأ
شيء منها في اثناء
الصوم ابطله
(ويستحب في
الصوم ثلاثة أشياء)
أحدها

وان ألقاه عطشه وكاغتسالة عن حدثاً كبير لئلا يكون على طهارة من أول صومه وقوله عقب فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وبك آمنت ولك أسأمت وعليك توكلت ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر ان شاء الله يا واسع الفضل اغفر لي الجدة الذي أعانتني فصمت ورزقني فأطرت اللهم وفقنا للصيام وبلغنا فيه القيام وأعنا عليه والناس نيام وأدخلنا الجنة بسلام واكشاه من تلاوة القرآن ومدارسته بان يقرأ على غيره ويعيد الغير ماقرأه الاول لان جبريل كان يلقي عليه السلام في رمضان فيدارسه القرآن حتى ينسلخ ولا يرد على قراءة جبريل أن الملائكة لم تعط فضيلة حفظ القرآن لانه كان ينظر الى اللوح المحفوظ فيقرأ فيه واعتكافه في رمضان سيما في العشر الاخير منه للاتباع ولربما أن يصادف ليلة القدر فانها منحصرة فيه عندنا ومبادرته لا ككشار الصدقة لانه عليه السلام كان أجود ما يكون في رمضان وبالجملة فيكثر فيه من أعمال الخير لان العمل يضاعف فيه عن العمل في غيره من بقية الشهور (قوله تعجيل الفطر) أي خبر الصحيحين لا تزال أمي تخبر ما عجلوا الفطر زاد الامام أحد وأخروا السحور ولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى فيكرهه التأخير ان قصده ورأى أن فيه فضيلة والا فلا بأس به نقله في المجموع عن نص الامام أصل الفطر فواجب لانه يحرم الوصال وهو ان يستديم جيع أو صاف الصائمين بين يومين فأكثر وقيل هو أن لا يتناول بالليل مطعوما فعلى الاول ينتفي الوصال بما ينافي الصوم ولو بالجماع أو بنسب أذن بخلافه على الثاني والمعتمد الاول (قوله ان تحقق غروب الشمس) أي كأن يعان الغروب وكذا ان ظنه بالاجتهاد كإبراهيم عليه مقابله بالشك فقط فيحل له الافطار بالاجتهاد بورد ونحوه كأي أوقات الصلوات لا بغير اجتهاد فلا يحل له الافطار ولو حصل له ظن بغير اجتهاد فقول المحشى وكذا ان ظن ولو بالاجتهاد فيه نظر لان ان يجعل الوال للحال لما علمت من أنه لا يحل له الافطار بغير الاجتهاد ولو حصل له ظن بغير اجتهاد فلو أفطر بالاجتهاد ثم بان غلطه بطل صومه اذ لا عبرة بالظن البين خطؤه بخلاف ما اذا بان الصواب ولم يبين الحال أو بلا اجتهاد ثم بان غلطه ولم يبين الحال لم يصح لان الاصل بقاء النهار فان بان الصواب صح وان أثم من حيث الاقدام عليه من غير اجتهاد (قوله فان شك فلا يعجل) أي فان شك في غروب الشمس فلا يحوز له التعجيل فضلا عن الاستحباب ولذلك لم يقل الشارح فلا يستحب التعجيل مع أنه مقتضى المقابلة ومثل الشك في ذلك الظن من غير اجتهاد (قوله ويسن أن يفطر على تمر) ويقدم عليه الرطب وفي معناه العجوة ثم البسر وقوله والافاء أي وان لم يفطر على تمر فيسن أن يفطر على ماء أو كونه من ماء زمزم أولى فهو مقدم على غيره بعد الماء الحلو وهو ماء تمسه النار كالزبيب واللبن والعسل واللبن أفضل من العسل واللحم أفضل منهما ثم الحلو وهي الخلاوة والمعروفة هي المعمولة بالنار ولذلك قال بعضهم

فن رطب فالبسر فالتمر زمزم * فاء خلو ثم حلوى لك الفطر

فان لم يجد الا الجماع أفطر عليه وقول بعضهم لا يسن الفطر عليه محمول على ما اذا وجد غيره ويحصل أصل السنة بواحدة من التمر ونحوه وكذلك باثنتين وأما كما لها فيحصل بالثلاث فأكثر من الاوتار وقد كان عليه السلام يفطر قبل أن يصل على رطبات فان لم يكن فعلى تمر فان لم يكن حسا حسوات من ماء كإرواء التمر مذى (قوله وتأخير السحور) وكذلك أصل السحور وكان الاولى للمصنف التنصير به فانه يجمع على استحبابه لخبر الصحيحين تسحروا فان في السحور بركة وخبر الحاكم في صحيحه استعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبقيلولة النهار على قيام الليل ويدخل وقت نصف الليل فالأكل قبله ليس بسحور فلا تحصل به السنة فالخاصل أن السحور سنة وتأخير سنة أخرى ويسن تفريره من الفجر بقدر ما يسع قراءة خمسين آية وتأخير السحور من خصائص هذه الامة بدليل أن الامم السابقة كانوا يأكلون قبل ان يناموا وكان يحرم عليهم الاكل والشرب من وقت العشاء أو بالنوم ولو قبل وقت العشاء بل كان كذلك في صدر الاسلام (قوله مالم يقع في شك فلا يؤخر) أي مالم يترتب على التأخير وقوعه في الشك بان يتردد في بقاء الليل وعدمه فلا يسن التأخير حينئذ بل الافضل ركه لخبر الصحيحين دع ماير يبك الى ما لاير يبك ويحل التسحر ولو مع الشك في بقاء الليل لان الاصل

(تعجيل الفطر)
ان تحقق غروب
الشمس فان شك
فلا يعجل الفطر
ويسن أن يفطر
على تمر والافاء
(و) الثاني (تأخير
السحور) مالم يقع
في شك فلا يؤخر

بقاؤه فيصح صومه ان لم يبين غلط بأن بان الصواب أولم يبين شي قان بان غلط لم يصح لانه لا عبرة بالظن البين خطؤه
(قوله ويحصل السحور) أي التسحر فهو بضم السين لانه بضمها الفعل وأما بفتحها فهو ما يتسحر به وقوله بقليل
الاكل والشرب أي الماء كقول والمشروب ففي صحيح ابن حبان تسحروا ولو بجر عشاء ويسن كونه مما يندب الفطر
عليه (قوله وترك الهجر) بضم الهاء كما يدل عليه تفسير الشارح له بالفحش فانه بالضم اسم مصدر لا هجر بمعنى أخش
فالمعنى يسن ترك الفاحش من الكلام والحكم عليه بالسنية من حيث الصوم فلا ينافي ان ترك الفحش من الكلام
كالكذب والغيبة والنميمة وغيرها واجب في ذاته فقد انضم الى وجوبه في ذاته سنيته من حيث الصوم ولذلك قال
في المنهاج في المنذور بات وليس لسانه عن الكذب والغيبة فاعترض عليه بان صون اللسان عن ذلك واجب وأجيب
بأن المراد انه يسن من حيث الصوم ولذلك لم يبطل بارتكاب ذلك وأما حديث جسن يفطرن الصائم الغيبة والنميمة
الح فضعيف وعلى فرض صحته فالمراد أنهم يبطلون الثواب لا الصوم وهو على ظاهره عند عائشة رضي الله عنها وكذا
عند الامام أحمد والجمهور على تأويله بطلان الثواب فانه اذا لم يكف جوارحه عن الاثم لم يحصل له من صومه الا
الجوع والعطش هذا وضبطه الشيخ الخطيب بفتح الهاء وعليه فهو مصدر هجر كضرب بمعنى ترك فلهجر بالفتح
معناه الترك فالمعنى يسن ترك الترك للكلام لانه يكره صمت اليوم كله الى الليل من غير حاجة كما جزم به صاحب
التنبيه خلافا لمن قال بانه قر به فقد رأى عليه السلام رجلا قائما فسأل عنه فقالوا هذا أبو اسرايل نذر ان يقوم ولا يقعد ولا
يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال عليه السلام مره أن يتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه وراه البخاري ثم قال وأما الهجر
بضم الهاء وهو الاسم من الاهجار وهو الاخاش في النطق فليس مراد المصنف اذ كلامه فيها هو سنة وترك الفحش
من الكلام واجب اه وقد علمت جوابه قال في الانوار ويكره أن يقول وحق الخاتم الذي على قم العباد (قوله)
فيصون الصائم لسانه الخ أي نديا من حيث الصوم وان كان واجبا في ذاته كما مر وقوله عن الكذب أي عن الاخبار
بما يخالف الواقع وقوله والغيبة أي التي هي ذكرك أخاك بما يكره ولو بما فيه ولو بمحض تهوي من الكبراء في حق أهل العلم
وحجة القرآن ومن الصغائر في حق غيرهم وعند المالكية من الكبراء مطلقا ولو لم يكن في ذمها الا قوله تعالى أجب
أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه لكفي * وقد ورد أن ابواب السماء حجابا يردون أعمال أهل الكبر
والخسد والغيبة وقوله ونحو ذلك أي المذكور من الكذب والغيبة وقوله كالشتم أي وكالنميمة وهي السعي بين الناس
على وجه الافساد وهي من الكبراء (قوله وان شتمه أحد) أي سب الصائم أحد من الناس الحق وقوله فيقلل أي ندبا
وقوله مرتين أو ثلاثا أي بل ثلاثا وهو أفضل وقوله اني صائم والغرض من ذلك زجر نفسه عن المشاة فانهار بما تحركت
لها عند شتم الغير وفيه أيضا زجر الغير عن الشتم لكن هذا خاص بالقول اللساني دون القلبي وقوله اما بلسانه أي ان لم
يخف الرياء وقوله أو بقلبه أي ان خافه ويسن عند عدم خوف الرياء الجع بينهما قال المحشي نعم في كونه بقلبه قولاً
نظر اه ويجاب عنه بانه قول نفسي فانهم يطلعون على ذلك قولاً وكلاماً قال الاخطل

ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

(قوله ويحرم صيام خمسة أيام) أي ولا يصح فليس المراد انه يحرم مع الصحة ولا يجب تعاطي مفطر لكن
يسن خلافا لمن قال بوجوبه فالحرمان انما هو الامساك بنية الصوم وأما اذا اتفق انه لم يتعاط مفطرا من غير نية
الصوم فلا يحرم (قوله العيدان) فيحرم صومهما بالايجاع المستند الى نهيه عليه السلام في خبر الصحيحين (قوله)
وأيام التشريق) سميت بذلك لتقديدهم اللحم فيها بالشرقة التي هي الشمس فيحرم صومها للنهي عنه كما رواه
أبو داود وفي صحيح مسلم أيام منى أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى وقوله وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر
وذهب الأئمة الثلاثة الى انها اثنان بعد يوم النحر (قوله ويكره الخ) حمله الشارح على كراهة التحريم حيث
قال تحريما لانه هو الراجح لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم عليه السلام وحله الشيخ
الخطيب أولا على كراهة التنزيه لانه المتبادر من صنيع المصنف حيث فضله عن الايام التي يحرم صومها فلو كان

ويحصل السحور
بقليل الاكل
والشرب (و) الثالث
(ترك الهجر) أي
الفحش (من
الكلام) الفاحش
فيصون الصائم
لسانه عن الكذب
والغيبة ونحو ذلك
كالشتم وان شتمه
أحد فليقل مرتين
أو ثلاثا اني صائم اما
بلسانه كما قاله
النووي في الاذكار
أو بقلبه كما نقله
الرافعي عن الأئمة
واقصر عليه
(ويحرم صيام خمسة
أيام العيدان) أي
صوم يوم عيد الفطر
وعيد الاضحى
(وأيام التشريق
وهي الثلاثة) التي
بعد يوم النحر
(ويكره)

مراده التحريم لضمه لهائم ذكر أنه يمكن جل كلامه على كراهة التحريم فيوافق المعتمد في المذهب فان قيل هلا
استحب صوم يوم الشك اذا اطبق الغيم خروج من خلاف الامام اجدفانه قال بوجوب صومه حيثما احتياطا للعبادة
أجيب بان محل مراعاة الخلاف اذا لم يخالف سنة صريحة وهذا قد خالف سنة صريحة وهي خبر فان غم عليكم
فأكموا عدة شعبان ثلاثين (قوله تحريما) أي كراهة تحريم (قوله بلا سبب يقتضي صومه) كان الاولى حذف
هذا التقيد لانه يصير الاستثناء الواقع في كلام المصنف منقطعا لعدم دخوله في المستثنى منه مع التقيد فلذلك قال
المحشي نقلا عن شيخه فيه اعلام بان الاستثناء ليس من معيار العموم أي لكونه منقطعا وما اذا كان متصلا فلا يصح
الا اذا كان من العام فلذلك اشتهر أن الاستثناء معيار العموم (قوله وأشار المصنف لبعض صور هذا السبب)
وانما اقتصر عليه لانه هو الوارد في خبر لا تقدم وارضا بصوم يوم أو يومين الارجل كان يصوم يوما فليصمه وقيس
بالوارد الباقي بجامع السبب فلو صامه بلا سبب لم يصح كالعدين وأيام التثريق ومثل يوم الشك في حرمة صومه بلا
سبب النصف الثاني من شعبان لخبر اذا انتصف شعبان فلا تصوم وارواه أبو داود وغيره هذا ان لم يصله بمأقوله ولو
بيوم أو يستمر على الصوم الى آخره فلو وصله بمأقوله ثم أفطر فيه حرم عليه الصوم ثانيا بلا سبب (قوله الا ان يوافق
عادة له) أي ولو مرة لان العادة تثبت بمرة ولو طال الزمن بعدها وفي بعض نسخ المصنف بعد قوله الا ان يوافق عادة له
أو يصله بمأقوله وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب وظاهره أنه يكفي في جواز صوم يوم الشك وصله بمأقوله من
النصف الثاني وهو مبني على جواز صوم النصف الثاني من شعبان وهو وجه ضعيف والاصح في المجموع تحريمه بلا
سبب ان لم يصله بمأقوله من النصف الاول فعلى هذا لا يكفي في جواز صوم يوم الشك وصله بمأقوله الا اذا وصله بمأقوله
النصف الثاني واستمر على ذلك (قوله كمن عادته صيام يوم الخ) أي وكمن كان يسرد الصوم أو كان يصوم الاثنين
والخمس وقوله فوافق صومه يوم الشك أي فوافق يوم صومه بحسب عادته يوم الشك (قوله وله صيام يوم الشك الخ)
هذا اشارة ببعض صور السبب أيضا فهو تكملة للثان فانه اقتصر على صورة العادة لكونها الواردة في الخبر السابق
كما مر وقوله أيضا أي كماله صيامه لموافقة العادة وكلمة أيضا مقدمة من تأخير والاصل وله صيام يوم الشك عن قضاء
ونذر أيضا وله صيامه أيضا عن كفارة أو بأمر الامام في الاستسقاء (قوله عن قضاء) أي ولو لندوب كأن فاته يوم عرفة
أو يوم عاشوراء فانه يندب قضاءه ولو في يوم الشك وعمل محبة صومه عن القضاء اذا لم يتحرايقاعه فيه فلو أخر قضاء
اليوم الذي عليه ليوقعه يوم الشك لم يصح كما يقتضيه القياس على نظيره من الصلاة في الاوقات المكرهة وهو قولونذر
أي كان يندب صوم يوم فله أن يصوم يوم الشك عنه وليس المراد أنه يندب صوم يوم الشك لانه لا ينعقد نذره لكونه
ليس قرينة (قوله ويوم الشك هو الخ) هذا تعريف ليوم الشك وقوله يوم الاثنين من شعبان ومثله تاسع ذي الحجة
اذا شك فيه بان لم ير الهلال في أول ليلة الخميس مثلا مع الصحو وتحدث الناس برؤيته ولم يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته
عند من تردد شهادتهم كصبيان أو نساء أو عبيد أو فسقة فيشك في يوم سبب الجمعة القابلة هل هو عاشر نظر الاحتمال أن
يكون اول الشهر الخميس او تاسع نظر الاحتمال أن يكون أوله الجمعة فهو يوم شك فلا ينعقد صومه ويحرم وان وافق
عادة له أو وصله بمأقوله او صامه عن قضاء او نذر او غير ذلك وبهذا افرق يوم الشك المعروف وهذا هو المعتمد عند
الشيخ الرملي ومتابعيه وكان الشيخ الجوهري يعتمد جواز صومه حتى ألف في ذلك رسالة (قوله اذا لم ير الهلال
ليلتها) أي ليلة الثلاثين وأما اذا رأى الهلال ليلتها فليس اليوم يوم الشك بل هو من رمضان جزما كما هو ظاهر
وقوله مع الصحو أي مع صحو السماء لعدم الغيم فيها وأما مع الغيم فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان وقوله
وتحدث الناس برؤيته هكذا في غالب النسخ بالواو وفي بعضها بأو وهي بمعنى الواو لانه اذا لم ير الهلال ليلة الثلاثين
ولم يتحدث الناس برؤيته فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان قطعاً فلا يكون يوم شك الا مع تحدث الناس
برؤيته بان شاع بينهم أنه رأى الهلال من غير تعيين لأحد رآه والمراد بالناس عمومهم لا خصوص من تردد
شهادتهم فقول المحشي والمراد بالناس من لم يثبت رمضان برؤيته فابعده بيان لغير ظاهر بل ما بعده صورة

تحريما (صوم يوم
الشك) بلا سبب
يقتضي صومه وأشار
المصنف لبعض
صور هذا السبب
بقوله (الا أن
يوافق عادة له) في
نطوعه كمن عادته
صيام يوم وافطار
يوم فوافق صومه
يوم الشك وله صيام
يوم الشك أيضا عن
قضاء ونذر ويوم
الشك هو يوم الاثنين
من شعبان اذا لم ير
الهلال ليلتها مع
الصحو وتحدث
الناس برؤيته

أخرى كإسياتي وقوله لم يعلم عدل رآه أي والحال أنه لم يعلم عدل رآه فان علم عدل رآه فليس اليوم يوم شك بل هو من رمضان (قوله) أو شهد برؤيته صبيان أو عبيد أو فسقة) أي أو نساء والمعنى أو شهد به عدد من تردشهادتهم اثنان فأكثر فالحاصل ان ليوم الشك صورتين الأولى أن يتحدث الناس مطلقاً برؤيته من غير تعيين لاحد رآه أو الثانية أن يشهد به عدد من تردشهادتهم فان قيل كيف يحرم صومه حيث ندم مع أنهم نصوا على أن من اعتقد صدق من قال رأته من ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم أول الكتاب ومن ظنه يجوز له الصوم أجيب بأن حرمة صومه اذا شك في صدق من ذكر فلا ينافي الوجوب عند اعتقاد صدقه والجواز عند ظن صدقه فلا تنافي بين المواضع الثلاثة خلافاً لقول الاسنوي ان كلام الشيخين متناقض في ثلاث مواضع فانهما قالوا في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يحرم ووجه عدم التنافي بينها أن موضع الوجوب محمول على من اعتقد صدق من ذكر وموضع الجواز محمول على من ظن صدقه ويقع الصوم فيهما عن رمضان اذا تبين كونه منه وموضع الحرمة محمول على من شك في صدقه (قوله) ومن وطئ الخ) هذا شروع فيمن تجب عليه الكفارة بسبب الافطار بفطر من المفطرات السابقة لجميع المفطرات لا كفارة فيها الا الوطء بالشرط التي ذكرها فتجب فيه الكفارة لخبر الصحيحين عن أبي هريرة جاء رجل وهو صخر بن سامة البياضي الى النبي ﷺ فقال هلكت قال وما اهلكك قال وقعت امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا ثم جلس قال النبي ﷺ بعرق فيه تمر وهو بفتح العين والراء مكمل بنسج من خوص النخل وكان فيه خمسة عشر صاعاً وكل صاع أربعة أمداد فالجملة ستون مداف قال تصدق بهذا فقال على أفقر من اياي رسول الله فوانه ما بين لابنيها أي جيلي المدينة أهل بيت أحوج اليه منافضحك ﷺ حتى بدت أنيابها ثم قال اذهب فاطعمه أهلك ثم يحتمل أن يكون المراد فاطعمه أهلك على وجه الصدقة مني عليك مع بقاء الكفارة في ذمتك وعلى هذا فلا اشكال ويحتمل أن يكون المراد فاطعمه أهلك على وجه الكفارة مع كون أهله ستين مسكيناً وعلى هذا يشكل بما نصوا عليه من أنه لا يجزى إعطاء الكفارة لمن تلزم المكفر نفقته وأجيب بان محل عدم الاجزاء اذا أعطاها لهم من عنده بخلاف ما اذا أخرجهما غيره عنه كما هنا فيجزى أو أن ذلك خصوصيه كإسياتي ولو وطئ في يومين لزمه كفارتان بل لو وطئ في جميع أيام رمضان لزمه كفارات بعددها لان صوم كل يوم عبادة مستقلة فلا تتداخل كفاراتها سواء كفر عن الوطء الاول قبل الثاني أم لا لا بتكرار الوطء في يوم واحد ولو باربع زوجات ولا يسقطها حدوث سفر ولو طويلاً او مرض بعد الوطء وانما يسقطها الجنون والموت ما لم يتسبب فيهما والام تسقط (قوله وطئ) أي غيب جميع الحشفة او قدرها من فاقدوها وان لم ينزل بخلاف تغيب بعض ذلك فلا كفارة فيه لعدم فطره وخرج بالوطء سائر المفطرات كالاكل والشرب وان وطء بعده او معه وهذه حيلة في اسقاط الكفارة دون الائم ولو علت عليه ولم يتحرك ذكره فلا كفارة عليه لعدم الفعل منه ولو أكل ناسياً فظن أنه أفطر فوطئ عامداً فلا كفارة عليه للشبهة لانه يعتد أنه غير صائم وان كان الاصح بطلان صومه بهذا الوطء لانه لو كان ناسياً كان عليه الامساك كما لو جامع على ظن بقاء الليل فبان خلافه (قوله في نهار رمضان) أي يقيناً فخرج بالنهار الليل فلا كفارة بالوطء فيه كما هو ظاهر ورمضان غيره كصوم نذر أو كفارة اوقضاء ولو عن رمضان فلا كفارة بالوطء فيه لانها من خصوصيات رمضان واليقين ما لو كان بالاجتهاد (قوله حال كونه الخ) أشار الشارح بذلك الى أن قوله عامداً حال من فاعل وطئ ولا بد أيضاً أن يكون عالماً بالتحريم مختاراً فلا كفارة على من وطئ ناسياً للصوم او جاهلاً بالتحريم معذوراً لقرب عهده بالاسلام أو كونه نشأ بمكان بعيد عن العلماء بخلاف غير المعذور فعليه الكفارة لانه كالعالم كما مر ولو علم التحريم وجوب الكفارة وجبت عليه اذ كان من حقه أن يمتنع ووقع في كلام المحشي أنه لا كفارة عليه وهو خلاف الظاهر ولا كفارة أيضاً على من وطئ مكرهاً وانما لم تجب في كل من الناسى والجاهل بقيد المذكور والمكره لان صومه لم يفسد بذلك الوطء (قوله في الفرج) سواء كان قبلاً

ولم يعلم عدل رآه
أو شهد برؤيته
صبيان أو عبيد أو
فسقة (ومن وطئ)
في نهار رمضان في
حال كونه (عامداً في
الفرج)

أودر من ذكر أو أتى أو بهيمة من حي أو ميت فالمراد بالوطء فيما تقدم ما يشمل اللواط وإتيان البهيمة وخرج بالوطء في الفرج الوطء في غيره كان وطئها في سرتها أو أذنهما فلا كفارة فيهما وإن أنزل (قوله وهو مكاف بالصوم) أي والحال أنه مكاف بالصوم أي ملزم به وخرج به الصبي فلا كفارة عليه لعدم وجوب الصوم عليه (قوله ونوى من الليل) أي نوى الصوم في الليل يعني أنه يتأنى فيه فلا يلزم أن يلوأصبح ممسكاً فقط ثم وطئ فلا كفارة عليه لعدم صومه حقيقة (قوله وهو آثم بهذا الوطء) أي والحال أنه آثم بالبدأ أي عاص بهذا الوطء وخرج بذلك المريض والمسافر إذا وطئ كل منهما زوجته أو أمته بنية الترخص فلا كفارة عليه لأنه غير آثم بهذا الوطء وكذلك لو ظن وقت الجماع بقاء الليل أو شك فيه أو ظن دخوله باجتهاد فبان جماعه نهاراً فلا تلزمه الكفارة لا تنقضاء الآثم وقوله لاجل الصوم خرج به المريض والمسافر إذا زنى كل منهما ولو مع عدم نية الترخص أو وطء زوجته أو أمته بغير نية الترخص فلا كفارة عليه لأنه وإن آثم بهذا الوطء لكن لا لاجل الصوم بل لاجل الزنا وحده أو مع عدم نية الترخص في الأولى ولعدم نية الترخص في الثانية وإنما لم يكن آثماً لاجل الصوم لأن الفطر جائز له بنية الترخص (قوله فعليه الخ) أي فور أخذها من التعبير بالقضاء التي للتعقيب والضمير راجع لمن وطء فالوطئ عليه القضاء والكفارة والتعزير كما نص عليه الإمام الشافعي وهو المعتمد وأما الموطوء ولو ذكر فاعليه القضاء والتعزير بدون الكفارة لأن إفساد صومه في الحقيقة بغير الوطء فإنه يفسد صومه بدخول شيء من الخشفة فرجه قبل تحقق الوطء بدخول جميعها فيه وقوله القضاء أي لليوم الذي أفسده بالوطء وقوله والكفارة أي العظمى لأنها المرادة عند الإطلاق وأما الصغرى فيقال لها فدية وقد يطلق عليها كفارة كما في قول المصنف الآتي وإن خافنا على أولادهما أفطرا وعليهما القضاء والكفارة (قوله وهي) أي الكفارة وخصاها ثلاث كما يعلم من كلام المصنف العتق ثم الصوم ثم الإطعام فهي مرتبة ابتداء وانتهاء ومثل كفارة الوطء في نهار رمضان كفارة الظهار والقتل في الخصال والترتيب لأن القتل لا إطعام فيه فليس لكفارته الإحصان العتق ثم الصوم وما وقع في الشارح من ذكر الإطعام فيها سبق فلم يلبس قولاً ضعيفاً كما سيأتي وأما كفارة اليمين فخصاها أربع العتق والإطعام والكسوة ثم الصوم فهي مخيرة ابتداء بين الثلاثة مرتبة انتهاء (قوله عتق رقبة) أي اعتاق رقيق عبداً وأمة فالمراد بالرقبة الرقيق فهو من إطلاق الجزء على الكل لأن الرق كاللؤلؤ في الرقبة وقوله مؤمنة فلا تجزى الكافرة (قوله وفي بعض النسخ سليمة من العيوب الخ) فلا تجزى المعيبة كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الظهار (قوله فإن لم يجدها) أي لم يجد الرقبة حسناً مسافة القصر أو شرعاً كان لم يقدر على ثمنها زائداً على ما يفي بموئنه بقية العمر الغالب ولو وجد الرقبة بعد شروعه في الصوم ندب له أن يرجع للعتق ويقع له ما صامه نفلاً وكذلك لو قدر على الصوم بعد شروعه في الإطعام (قوله فصيام شهرين) أي هلالين إن انطبق أول صيامه على أولها والأكمل الأول من الثالث ثلاثين مع اعتبار الوسط بالهلال ومعلوم أن الشهرين غير اليوم الذي يقضيه عن اليوم الذي أفسده وقوله متتابعين أي متواليين فلو أفطر يوماً ولو بعنر كسفر ومريض انقطع التتابع ووجب الاستئناف فيعيد الصوم من أوله ولو بافطار اليوم الأخير (قوله فإن لم يستطع صومهما) أي متتابعين بأن لم يستطع صومهما أصلاً أو استطاع صومهما متفرقين ومعنى عدم استطاعته عدم قدرته لحصول مشقة لا تحتمل عادة ولو لشدة الغلظة بضم الغين المعجمة وسكون اللام أي شدة الحاجة للجماع (قوله فاطعام ستين الخ) أي عمليك ستين الخ وليس المراد أن يجعل ذلك طعاماً يطعمهم إياه فلو غداهم أو عشاها لم يكف ولا يجوز إطعام كفارته لعياله كالزكوات وسائر الكفارات وأما قوله عليه السلام في الخبر السابق فاطعمه أهلك فقد تقدم الجواب عنه بأنه يحتمل أن المراد أطعمه أهلك على وجه أنه صدقتمه عليه السلام عليه لكونه أخبره بفقره مع بقاء الكفارة في ذمته ويحتمل أن المراد أطعمه أهلك على وجه الكفارة ومحل امتناع إطعام كفارته لعياله إذا كان هو المكفر من عنده بخلاف ما إذا كان المكفر غيره عنه كإهنا وبعضهم أجاب بأنه خصوصية في هذا الحديث ثلاثة أجوبة (قوله مسكيناً) فيه حذف أو مع ما عطف كما أشار إليه الشارح بقوله أو فقيراً ويحتمل أن المراد بالمسكين ما يشمل الفقير لانهما إن اجتماعاً

وهو مكاف بالصوم
ونوى من الليل
وهو آثم بهذا
الوطء لاجل الصوم
(فعليه القضاء
والكفارة وهي
عتق رقبة مؤمنة
وفي بعض النسخ
سليمة من العيوب
المضرة بالعمل
والكسب) فإن لم
يجدها فصيام شهرين
متتابعين فإن لم
يستطع صومهما
(فاطعام ستين
مسكيناً) أو فقيراً

افترقا وان افترقا اجتماعاً أي ان اجتماعاً في العبارة افترقا في المعنى وان افترقا في العبارة اجتماعاً في المعنى (قوله لكل مسكين) أي أو فقير كما هو مقتضى صنيعه قبل ذلك وقوله مدو هو رطل وثلاث بالبغدادى وهو بالكيل نصف قدح مصرى كما سيذكره الشارح فيما يأتي فجملة الكفارة ثلاثون قدحاً مصرى بخمسة عشرة مائة مصرى بـسبعة أرباع ونصف ربع (قوله أي مما يجزى في صدقة الفطر) أي الذى هو غالب قوت بلده من الاقوات السابقة في زكاة الفطر (قوله فان عجز عن الجميع) أي جميع الخصال الثلاث المذكورة وقوله استقرت الكفارة في ذمته أي لان حقوق الله تعالى المالية اذا عجز الشخص عنها فان كانت بسبب منه استقرت في ذمته ككفارة الظهار والجماع والقتل واليمين وان لم تكن بسبب منه لم تستقر كزكاة الفطر فان قيل لو استقرت الكفارة في ذمته لأمس النبي ﷺ الرجل في الحديث السابق باخراجها عند القبرة بناء على أن اعطاه ﷺ للتمر على وجه الصدقة مع بقاء الكفارة في ذمته كما هو أحد الاحتمالين السابقين أجيب بأن تأخير البيان لوقت الحاجة حائز فيكون النبي ﷺ قد أخر بيان وجوب اخراجها عليه بعد القدرة مع استقرارها في ذمته لوقت الحاجة وهو وقت القدرة فان قدر على خصلة فعلها كما لو كان قادراً عليها ابتداءً وان قدر على أكثر من خصلتها ترتب لانها استقرت في ذمته مرتبة (قوله ومن مات الخ) أي وهو مسلم كما قيد بمعنى القوت وهو كتاب للاذرعى والتقييده ببيان محل الخلاف بين القديم والجديد في تعيين الاطعام وجواز الصوم عنه أو المرد في تعيين فيه الاطعام قطعاً لان الصوم نية عنه وهو لا يصح منه ولا يخفى أن الكلام في البالغ أخذاً من قوله وعليه صيام لان المراد وعليه صيام واجب وغير البالغ ليس عليه صيام واجب ودخل في عمومها الذكر والانثى (قوله وعليه صيام فائت) أي والحال أن عليه صياماً فائتاً فالاول للحال والاصل أن الصور أربعة لانه إما أن يفوته الصيام بعذر أو بغير عذر وعلى كل إمام أن يتمكن من القضاء أو لا فيجب التدارك في ثلاث منها وهي ما اذا فاته بغير عذر سواء تمكن من القضاء أم لا وما اذا فاته بعذر وتمكن من القضاء ولا يجب التدارك في صورة واحدة وهي ما اذا فاته بعذر ولم يتمكن من القضاء وكلام المصنف شامل للثلاثة الاولى دون الصورة الرابعة والشارح أدخلها في كلام المصنف وجعل حكمها من عنده ثم دخل على بقية كلام المصنف بما فيه قصور لانه لا يشمل كل الثلاثة التي يجب فيها التدارك فقد حل المتن ما لا يطبق مع ما في صنيعه من القصور فكان الاولى أن يجعل كلام المصنف شاملاً للثلاثة المذكورة ويجعل الصورة الرابعة من مفهومه لانه لا يحتملها فائتاً (قوله من رمضان) ليس بقيد بل المدار على كونه واجباً سواء كان من رمضان أو نذر أو كفارة وعبارة الشيخ الخطيب وعليه صيام من رمضان أو نذر أو كفارة وعبارة المنهج من فاته صوم واجب ولو نذر أو كفارة الخ (قوله بعذر) متعلق بفائت أي فائت بسبب عذر كمرض وقوله كمن أفطر الخ مثال لمن مات وعليه صيام فائت من رمضان بعذر فن قال مثال للعذر فقد تسمح ولو قال كمرض لكان أوضح ويكون حينئذ مثلاً للعذر وقوله فيه أي في رمضان وقوله ولم يتمكن من قضائه قد عرفت أن هذه الصورة لا يحتملها المتن فكان الاولى تأخيرها عن حل كلام المتن وقوله كان استمر مرضه حتى مات أي أو مات في رمضان بعذر والمرض لانه لا يتمكن من القضاء فيه ولذلك قال الخطيب وسواء استمر الى الموت أو حصل الموت في رمضان ولو بعذر زال العذر (قوله فلا ثم عليه في هذا الفائت) أي فلا معصية عليه بسبب فوات هذا الفائت وقوله ولا تدارك بالفدية أي ولا بالقضاء أيضاً وإنما اقتصر على الفدية لان المصنف اقتصر عليها فيما سألني (قوله وان فات بغير عذر) أي وكذا ان فات بعذر وتمكن من القضاء وهو محترز قوله فيما تقدم ولم يتمكن من قضائه فان تمكن من قضاء البعض دون البعض وجب تدارك البعض الذي تمكن من قضائه دون البعض الذي لم يتمكن من قضائه لان الفرض أنه فاته بعذر ولم يتمكن من قضائه وقوله ومات قبل التمكن من قضائه أي أو بعد التمكن من قضائه بالاولى فيجب التدارك فيما فات بغير عذر مطلقاً سواء مات قبل التمكن من قضائه أو بعد التمكن منه فكان الاولى أن يقول ولو قبل التمكن من قضائه فتحصل ثلاث صور يجب فيها التدارك كما مر (قوله أطعم عنه) بالبناء للجهول ونائب الفاعل مد بالتنون فهو مرفوع في كلام المصنف والشارح ذكر الفاعل في الحبل

(لكل مسكين مد)
أي مما يجزى في
صدقة الفطر فان
عجز عن الجميع
استقرت الكفارة
في ذمته فاذا قدر بعد
ذلك على خصلة من
خصال الكفارة فعلها
(ومن مات وعليه
صيام) فائت (من
رمضان) بعذر كمن
أفطر فيه لمرض ولم
يتمكن من قضائه
كان استمر مرضه
حتى مات فلا ثم عليه
في هذا الفائت ولا
تدارك بالفدية وان
فات بغير عذر ومات
قبل التمكن من
قضائه (أطعم عنه)

فقتضاه أنه يقرأ بالبناء للفاعل وأخرج مداعن التنوين بالاضافة حيث قال مدطعام وعن الرفع الى النصب على أنه
 مفعول وهو من المعيب عندهم ولكن سهل ذلك كون قصده حل المعنى مخ مزج كلام المنن بكلام الشارح (قوله
 أي أخرج الولي عن الميت من تركته) أي ان كان له تركة والا جاز للولي بل وللأجنبي ولو من غير اذن الا طعام من
 ماله عن الميت لانه من قبيل وفاء دين الغير عنه وهو صحيح والرفيق اذا مات وعليه صيام فليسيدوه وغيره الفداء عنه من
 ماله اذا تركه للرفيق وقوله لكل يوم فات أي لاجل كل يوم فاته صومه وقوله مدطعام أي من غالب قوت بلده (قوله
 وهو) أي المد وقوله رطل وثلاث بالبغدادى أي وزنا والاصل فيه الكيل وانما قسر بالوزن استظهارا كما مر (قوله
 وما ذكره المصنف) أي من أنه يطعم عنه لكل يوم مد فقط من غير تجوز الصوم عنه كما هو المتبادر من اقتصاره على
 الاطعام ولذلك قال الشارح هو القول الجديد أي الذي هو تعين الاطعام ولا يجوز الصوم عنه لانه عبادة بدنية وهي
 لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت قياسا على الصلاة والاعتكاف فان من مات وعليه صلاة أو اعتكاف
 لم يفعل ذلك عنه بل ولا فدية له على المعتمد عندنا لعدم ورودها وقيل يصلى عنه وقيل يقضى عنه لكل صلاة مد وعن
 اعتكاف كل يوم ولية مد ولا بأس بتقليد ذلك فانه يحكى أن السبكي فعله في أمه فان قلد الخفية في اسقاط الصلاة
 المشهور كان حسنا وعلى المعتمد عندنا يستثنى ركننا الطواف فانها يجوز ان تبعا للحج ومالو نذر أن يعتكف
 صائما أو يصوم معتكفا فانه يجوز أن يعتكف عنه تبعا للصوم ان قلنا بصوم الولي وهو المعتمد الآتي فان الجديد
 المانع للصوم ضعيف ويمكن جريان المصنف على القديم المحوز للصوم لان عبارة ليس فيها دلالة على تعين الاطعام
 وانما اقتصر عايه لكونه محل وفاق بين الجديد والقديم وأما الصوم ففيه الخلاف بينهما والاولى حل كلام المصنف
 على هذا الضعيف الجديد كما علمت (قوله والقديم لا يتعين الاطعام) هو المعتمد فانه المسئلة من المسائل المعتمدة في
 القديم وانما كان القديم معتمدا هنا لورود الاخبار الصحيحة الدالة على جواز الصوم كخبر الصحيحين من مات وعليه
 صيام صام عنه وليه وخبر مسلم أنه عليه السلام قال لامرأة قالت له ان أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها صومي عن أمك
 (قوله بل يجوز للولي) بل وللأجنبي باذن من الميت بان أوصى به أو باذن الولي باجرة أو دونها بخلافه بلاذن ومذهب
 الحسن البصري رضى الله عنه أنه لو صام عنه ثلاثون رجلا يوم واحد بالاذن جاز ووافقه مذهب الشافعي على المعتمد
 قياسا على ما لو كان عليه حجة الاسلام وحجة النذر وحجة القضاء فاستأجر عنه ثلاثة كل واحد واحد في عام واحد
 والمراد بالولي هنا كل قريب للميت وان لم يكن عاصبا ولا وارثا ولا ولي مال على المعتمد وقد قيل بكل منها فان قوله عليه السلام
 في خبر مسلم السابق للسائلة صومي عن أمك يبطل القول بان المراد ولي المال والقول بان المراد ولي العصور بقو يشترط
 فيه أن يكون بالغاعاقلا ولوروقا لانه من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي والمجنون وانما اشترطت حرته في الحج لان
 الرفيق ليس من أهل حجة الاسلام فهو كالصبي ثم لاهنا (قوله أيضا) أي كما يجوز له أن يطعم عنه فالاطعام لا يمتنع عند
 القائل بالصوم بخلاف الصوم فانه يمتنع عند القائل بالاطعام لانه يعينه وقوله أن يصوم عنه ويصل ثوابه للميت فقد ذكر
 المحب الطبري أنه يصل للميت ثواب كل عبادة تفعل عنه واجبة كانت أو مندوبة (قوله بل يسن له ذلك) أي بل يسن
 للولي الصوم عنه والمقصود بهذا الاضراب الترتي عما قبله فانه انما أفاد جواز الصوم والاضراب أفاد السنة فهو الافضل
 (قوله وصوب في الروضة الجزم بالقديم) أي جعل الجزم به صوابا فهو المعتمد كما مر (قوله والشيخ الخ) هذا بيان
 لحكم مفهوم ماسبق في شروط الوجوب من القدرة على الصوم والشيخ من جاوز الاربعين والعجز الذي بلغ
 أقصى الكبر ويقال له الهرم وهو أخص من الشيخ فخطفه عليه من عطف الخاص على العام وقوله والمرضى الذي
 لا يرجى برؤه أي بقول أهل الخبرة وأما المريض الذي يرجى برؤه فسيأتي في قوله والمرضى والمسافر الخ فان المراد
 به هناك الذي يرجى برؤه (قوله ان عجز كل منهم عن الصوم) أي بحيث يلحقه مشقة شديدة لا تحتمل عادة عند
 الزيادة أو تبيح التيسر عند الرملة (قوله يفطر) ولو تكلف المشقة وصام وقع صومه للموقع وان كان الواجب

أي أخرج الولي عن
 الميت من تركته
 (لكل يوم) فات
 (مد) طعام وهو رطل
 وثلاث بالبغدادى
 وهو بالكيل نصف
 قبح مصرى وما
 ذكره المصنف هو
 القول الجديد والقديم
 لا يتعين الاطعام بل
 يجوز للولي أيضا أن
 يصوم عنه بل يسن
 له ذلك كما في شرح
 المذهب وصوب في
 الروضة الجزم بالقديم
 (والشيخ) والعجز
 والمرضى الذي لا
 يرجى برؤه (ان عجز)
 كل منهم عن الصوم
 يفطر

في حقه الفدية وهل هي واجبة في حقه ابتداء أو بدلا عن الصوم وجهان أحدهما الأول فلو قدر على الصوم بعد فواته لم يلزمه القضاء سواء كانت قدرته بعد إخراج الفدية أو قبله لأنه مخاطب بالفدية ابتداء كما قاله الشيخ عطية وهو مقتضى إطلاق المحشى أولا فإنه قال فلو قدر بعد ذلك على الصوم لم يلزمه القضاء لأنه مخاطب بالفدية ابتداء كما صرح به العلامة الرملي كابن حجر وأقره شيخنا وهو المعتمد خلافا لبعض جهلة المفتين اه فتفصيله بعد ذلك بين أن تكون قدرته بعد إخراج الفدية فيكفيه أو قبلها فيلزمه الصوم أنما يمتشى على القول بأن الفدية واجبة بدلا فكونه يعني في ذلك بقوله وإن قلنا إن الفدية واجبة فيمن ذكر ابتداء غير ظاهر (قوله) يطعم عن كل يوم مدا فتجب عليه الفدية ولو فقيرا وقائدة الوجوب في الفقير أنها تستقر في ذمته كما اقتضاه كلام الرضوخ وأصلها وهو الأصح خلافا لمن قال يذنب أن يكون الأصح هنا أنها لا تستقر لأنه عاجز حال التكليف بالفدية لما تقدم من أن حقوق الله تعالى المالية إذا عجز عنها الشخص وقت الوجوب وكانت بسبب منه تثبت في ذمته وإن لم تكن بسببه لم تثبت في ذمته وما هنا بسببه وهو الفطر وهذا في الحر وأما الرقيق فلا فدية عليه إذا أفطر لكبرا أو مرض ومات رقيقا ولا يجوز لسيدته أن يفدى عنه ولقريبه أن يفدى أو يصوم عنه وليس لسيدته أن يصوم عنه إلا بآذن لأنه أجنبي والدليل على وجوب الفدية على من ذكر آية وعلى الذين يطيقونه فدية بناء على أن كلمة لا مقدرة أي لا يطيقونه وأن المراد يطيقونه حال الشباب والصحة ثم يعجزون عنه بعد السكر أو المرض الذي لا يرجي رؤوه وكان بن عباس وعائشة يقرآن وعلى الذين يطوقونه أي يكفونه فلا يطيقونه وقيل الآية على ظاهرها من أن الذين يطيقونه يخرجون فدية إن لم يصوموا فكانوا مخيرين في صدر الإسلام بين الصوم وإخراج الفدية ثم نسخ ذلك بقوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه فعلى الأول تكون الآية محكمة أي غير منسوخة وعلى الثاني تكون منسوخة وهو قول أكثر العلماء والفدية هنا لأصل الصوم وفي الحامل والمرضع لتفويت فضيلة الوقت وتارة تكون للتأخير وذلك فيما إذا أخر قضاء رمضان مع إمكانه حتى دخل رمضان أخر فإنه يلزمه مع القضاء لكل يوم مدافن ستة من الصحابة قالوا بذلك ولا تخاف لهم بخلافه مع عدم إمكانه فلو أخر مع عدم إمكانه لا استمرار عنده حتى دخل رمضان أخر فلا فدية عليه لهذا التأخير وتكرر فدية التأخير بتكرار السنين لأن الحقوق المالية لا تتداخل ولو أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان أخر ثم مات أخر من تركته لكل يوم مدافن مد لأصل الصوم الذي فاته ومد للتأخير وليس للولي أن يصوم على القول الجديد أو ما على القول القديم وهو المعتمد كما مر فله أن يصوم فإذا صام حصل تدارك أصل الصوم ووجبت فدية التأخير فقط (قوله) ولا يجوز تعجيل المد قبل رمضان بل لا يجوز تعجيل فدية يوم قبل دخول ليلته وقوله ولا يجوز بعد فجر كل يوم أي بعد غروب الشمس في ليلة كل يوم فقوله بعد فجر كل يوم ليس بقيد لأنه يجوز تعجيل فدية كل يوم فيه أو في ليلته ولو قبل فجره كما يؤخذ من الخطيب وصرح به الشيخ عطية فقوله المحشى لو قال ولا يجوز إخراج فدية يوم قبل فجره كان أولى فيه نظر لكنه نظر لظاهر عبارة الشارح (قوله) والحامل أي ولو من زنا أو شبهة ولو بغير آدمي وقوله والمرضع أي ولو مستأجرة أو متبرعة ولو بغير آدمي ويلحق بالحامل والمرضع في التفصيل من أفطر لا نقاذ حيوان محترم آدمي أو غيره أشرف على هلاكه بغرق أو غيره فإن خاف على نفسه ولو مع المشرف فعليه القضاء فقط وإن خاف على المشرف فقط وجب عليه القضاء والفدية لأنه فطر ارتفق به شخصان وأما من أفطر لا نقاذ نحو مال غير حيوان فعليه القضاء فقط مطلقا لأنه لم يرتفق به الشخص واحد (قوله) ان خافتا على أنفسهما ولو مع الحل في الأولى والولدي الثانية فإن قيل إنه حينئذ فطر ارتفق به شخصان فكان الظاهر وجوب الفدية في هذه الحالة أجيب بأن الخوف على أنفسهما مانع من وجوب الفدية والخوف على الحل والولد مقتضاه فغلب الأول لأن القاعدة أنه إذا اجتمع مانع ومقتض غلب المانع على المقتضى وقوله ضرا يلحقها بالصوم كضرر المريض أي وهو الذي لا يحتمل عادة والذي يبيع التيمم على الخلاف السابق (قوله) أفطرتا أي وجوبا وقوله وجب عليهما القضاء أي بالفدية كالريض الذي يرجي رؤوه بتجامع الخوف على النفس في كل ولم يوجب تعالى على المريض القضاء كما هو الظاهر من قوله ومن كان مريضا الآية فإن المتبادر من اقتضائه على القضاء

و يطعم عن كل يوم
مدا ولا يجوز تعجيل
المد قبل رمضان
ويجوز بعد فجر كل يوم
(والحامل والمرضع
ان خافتا على أنفسهما)
ضرا يلحقهما
بالصوم كضرر
المريض (أفطرتا)
وجب (عليهما القضاء)

عند وجوب الفدية لسكوته عنها (قوله وان خافتا على أولادهما) أي فقط دون أنفسهما وتسمية الحمل ولدا من باب التغليب أو مجاز الاول ولا يلزم في الموضع أن يكون الولد ولدها فلاضافة اليها حينئذ لا يستلزمه وإن لم يكن ولدها وقوله أي اسقاط الولد في الحمل أي بالنسبة للحامل وفي تسمية الحمل ولدا مجاز الاول وانما عبر به الشارح لمناسبة المتن وقوله وقلة اللبن في الموضع فيتضرر الولد أو يهلك وقوا أفطرتا أي وجوبا وقوله وجب عليهما القضاء للأفطار أي لكونهما أفطرتا وقوله والكفارة أي الفدية ولو عبر بها لكان أولى لان الغالب أن الكفارة تنصرف للعظمى عند الإطلاق فهذا من غير الغالب كما تقدم التنبيه عليه وقوله أيضا أي كما وجب عليهما القضاء ولا فرق في ذلك بين المريضين والمسافرين وغيرهما نعم ان أفطرتا لاجل المرض أو السفر فلا فدية عليهما وكذا ان اطلقنا في الاصح والكلام في غير المتخيرة أما هي فلا فدية عليها للشك اذا أفطرت ستة عشر يوما فقل لانها أكثر ما يحتمل فسادة بالحيض فان أفطرت أكثر منها وجبت الفدية لما زاد حتى لو أفطرت رمضان كله لمزمها مع القضاء فدية بأربعة عشر يوما ولا تعدد الفدية بتعدد الاولاد لانها وجبت لاجل فوات فضيلة وقت الصوم كما مر فلا فرق بين اتحاد الولد وتعدد (قوله والكفارة أن يخرج عن كل يوم مد) أي من جنس الفطرة ونوعها وصفتها ويعتبر فيه ان يكون فاضلا عن قوته وقوت عياله وعمما يحتاج اليه من مسكن وخادم كما في زكاة الفطر وتنصرف الكفارة للفقراء والمساكين دون بقية الاصناف الثمانية ولا يجب الجمع بينهما وله صرف أمدا منها الى شخص واحد لان كل يوم عبادة مستقلة فالامداد بمنزلة الكفارات ولا يجوز له صرف المدالى شخصين لانه تعالى قد أوجب صرف الفدية الى الواحد حيث قال فدية طعام مسكين والمدفوعة فلا ينقص عنه (قوله وهو كما سبق) أي في كلامه وقوله رطل وثلاث وهو نصف قدح مصرى كما تقدم وقوله ويعبر عنه بالبغدادى أى والمعنى واحد لان بغداد من العراق فالبغدادى عراقى (قوله والمريض) أى الذى يرجى برؤه فانه المراد هنا كما تقدم لان المريض الذى لا يرجى برؤه قد سبق انه تجب عليه الفدية ولا قضاء عليه لعدم مخاطبته بالصوم ولمن غلب عليه الجوع أو العطش حكم المريض ولا بد في جواز فطره من مشقة شديدة لا تحتمل عادة أو تبيح التيمم على الخلاف السابق فان غلب على ظنه الهلاك أو ذهب منفعة عضو وجب عليه الفطر فاذا تركه واستمر صائما حتى مات كما يقع من المتعمقين في الدين مات عاصيا قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وقال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ويجوز الفطر بالمرض وان طرأ على الصوم بخلاف السفر فلا بد أن يكون سابقا على الصوم بان سافر قبل الفجر بخلاف ما اذا طرأ بعد الصوم بان صام ثم سافر في أثناء النهار فلا يجوز له الفطر في هذا النهار (قوله والمسافر) لكن الصوم أفضل له ان لم يتضرر به لافيه من تعجيل رراءة الذمة وعدم اخلاء الوقت عن العبادة أما اذا تضرر به فالفطر أفضل لما في الصحيحين أنه ^{عليه السلام} رأى رجلا صائما في السفر قد ظلل عليه فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر بل ان غلب على ظنه تلف نفس أو عضو أو منفعة بسبب الصوم حرم عليه كما قاله الغزالي في المستصفى ولو لم يتضرر في الحال بالصوم لكن يخشى منه الضرر في المستقبل فالفطر أفضل كما نقله الرافعي عن التتمة وأقره (قوله سفر طويلا) أى بان يكون مرحلتين فأكثر وخرج بذلك السفر القصير وقوله مباحا أى غير محرم وخرج به المحرم وبالجملة فلا بد أن يكون سفر قصر (قوله ان تضرر بالصوم) فيه أن المسافر يجوز له الفطر وان لم يتضرر به فقيده التضرر مسلم في المريض دون المسافر نعم هو قيدي أو لولية الفطر كما يعلم عامر (قوله يفطران) أي بنية الترخص كالمحصر اذا تحلل فلا بد من نية التحلل كما قاله البغوى وغيره وقوله ويقضيان أى لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر أوفأطرفعدة من أيام أخر (قوله وللمريض) أي ويجوز للمريض وقوله ان كان مرضه مطبقا أى دائما ليل ونهارا وقوله ترك النية من الليل أي لقيام العذر به دائما فلو فرض زوال النهار مع عدم نيته ليلام يجب عليه الامساك لكن يسن وكذلك المسافر اذا أقام في أثناء النهار والحامل والمرضع اذا زال خوفهما كذلك والصبي اذا بلغ والمجنون اذا أفاق والكافر الاصلى اذا أسلم والحائض والنفساء اذا طهرتا فمؤلا يسن لهم الامساك وأما الذين يجب عليهم الامساك فالفطر والمرئ اذا أسلم ومن نسي النية ليلا ومن أصبح يوم الشك

وان خافتا على
أولادهما أي اسقاط
الولد في الحمل وقلة
اللبن في الموضع
(أفطرتا) وجب
(عليهما القضاء)
للافطار (والكفارة)
أيضا والكفارة
ان يخرج (عن كل
يوم مد) وهو كما سبق
رطل وثلاث بالعراق
ويعبر عنه بالبغدادى
(والمريض والمسافر
سفر طويلا) مباحا
ان تضرر بالصوم
(يفطران ويقضيان)
وللمريض ان كان
مرضه مطبقا ترك
النية من الليل

مفطرا ثم ثبت أنه من رمضان (قوله وإن لم يكن مطبقا) أي بل كان متطعا وقوله كما لو كان يحرم وقتا دون وقت وللحمى فوائد فمنها أن يكتب في ثلاث ورقات في الأولى أنا أعطيناك السكوتر وفي الثانية فصل لربك وانحر وفي الثالثة ان شئت هو الأبرم يخر بالورقة الأولى مع حب كزبرة صحيحة وقطعة لبان ذكر على نار طاهرة عند مجيئه فان عادت له بخر في الثانية كذلك ثم بالثالثة كذلك أيضا فيشفي بإذن الله تعالى فقد جرب ذلك (قوله وكان وقت الشروع) أي قبل الفجر الذي هو وقت النية غالباً وقوله فله ترك النية أي لقيام العذر به وقت الشروع الذي هو وقت النية (قوله وإلا) أي وإن لم يكن وقت الشروع في الصوم محموا وقوله فعليه النية ليلا أي لا تنفاه العذر وقت الشروع الذي هو وقت النية ومثله الحصادون والزراعون والدراسون ونحوهم فتجب عليه النية ليلا ثم ان احتاجوا للفطر أفطروا وإلا فلا ولا يجوز لهم ترك النية من أصلها كما يفعله بعض الجهلة (قوله فان عادت الحمى واحتاج للفطر أفطر) أي وإلا فلا وكذلك من غلب عليه الجوع أو العطش فيجب عليه تثبيت النية ثم ان احتاج إلى الفطر أفطر وإلا فلا فتشبهه بالمريض فيما تقدم ليس من كل وجه بل في هذا القسم فقط (قوله وسكت المصنف عن صوم التطوع) أي التنفل وهو التقرب إلى الله تعالى بعبادة ليست فرضا ومحرم على المرأة صوم التطوع وزوجها حاضر إلا بإذنه لخبر الصحيحين لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ويكره أفراد يوم الجمعة بالصوم لقوله ﷺ لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو يوما بعده والمعنى في ذلك أنه يضعفه عن العمل المطلوب في يوم الجمعة وكذا أفراد يوم السبت أو الأحد لخبر لا تصوموا يوم السبت إلا فيما اقترض عليكم ولأن اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الأحد فان لم يفرد ذلك بل وصله بما قبله أو بما بعده فلا كراهة وأما صوم بقية الأيام فستحب فيستحب صوم يوم الاثنين والخميس بل يتأكد ذلك لأنه ﷺ كان يتحرى صومهما وقال انهما يومان تعرض فيهما الأعمال فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم ويستحب صوم يوم الأربعاء شكرا لله تعالى على عدم هلاك هذه الأمة فيه كما أهلك فيه من قبلها ويستحب صوم يوم الميراج ويوم لا يجذ فيه الشخص ما يأكله ويكره صوم الدهر غير العيدين وأيام التشريق لمن خاف به ضررا أو فوت حق ولو مندوبا ويستحب لغيره لإطلاق الأدلة (قوله ومنه صوم يوم عرفة) وهو تاسع ذي الحجة وصومه يكفر ذنوب سنة قبله وسنة بعده كما في خبر مسلم صيام يوم عرفة يكفر السنة التي قبله والتي بعده والأحوط صوم الثامن معه بل يندب صوم ما قبله من العشر ومحل ندب صومه لغير الحاج أما هو فان عرف أنه يصل عرفة ليلا سن له صومه وإلا سن له فطره (قوله وعاشوراء) بالمدوحى بعضهم القصر وهو عاشر المحرم وصومه يكفر السنة التي قبله لقوله ﷺ صوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والاحوط صوم يوم قبله ويوم بعده (قوله وتاسعاء) هو مولد كاحاكه الصغاني وهو تاسع المحرم قال ﷺ لأن بقيت إلى قابل لأصوم من التاسع فأت قبله (قوله وأيام البيض) أي أيام الليالي البيض وهي الثالث عشر وتاليه والاحوط صوم الثاني عشر معها والبيض صفة ليلي في الحقيقة كما علم من التقدير السابق وصفت بذلك لأنها تبيض بالقمر من أولها إلى آخرها وكذلك سن صوم أيام الليالي السود وهي الثامن والعشرون وتاليه والاحوط صوم السابع والعشرين معها على قياس ما مر في أيام البيض ووصفت بذلك لسواد جميع الليل فيها لعدم القمر (قوله وستة من شوال) أي لخبر من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر فان صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام الستة من شوال بشهرين فذلك كصيام السنة والمراد أنه كصيامها فرضا وإلا فلا خصوصية لذلك لأن الحسنه بعشرة أمثالها والأفضل صومها متصلة بيوم العيد متتابعة وان حصلت السنة بصومها غير متصلة به وغير متتابعة بل متفرقة في جميع الشهر وإن لم يصم رمضان كما نبه عليه بعض المتأخرين والظاهر كما قاله بعضهم حصول السنة بصومها عن قضاء أو نذر (فصل في بيان أحكام الاعتكاف) كان الأولى التوجه فيه بكتاب كما فعل في المنهج حيث قال كتاب الاعتكاف لاستقلاله وإن أجيب عنه بأنه كالتابع للصوم من حيث إنه يسن له أن يعتكف صائما ولذلك ذكره عقبه وأحكامه أربعة فانه قد يكون مندوبا وهو الأصل فيه وواجبا بالنذر وحرما كما إذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها ومكرها كما إذا

وان لم يكن مطبقا
كما لو كان يحرم وقتا
دون وقت وكان
وقت الشروع في
الصوم محموا فله
ترك النية وإلا فعليه
النية ليلا فان عادت
الحمى واحتاج للفطر
أفطر وسكت المصنف
عن صوم التطوع
وهو مذكور في
للطولات ومنه صوم
يوم عرفة وعاشوراء
وتاسعاء وأيام
البيض وستة من
شوال
(فصل في أحكام
الاعتكاف

اعتكفت ذوات الهيئات باذن أزواجهن ولا يكون مباحا لان القاعدة أن ما أصله التنب لا تعتريه الإباحة والاعتكاف مصدر اعتكف ويكون لازما فقط أو ما عكف فيستعمل لازما ومعتديا يقال عكف يعكف بضم الكاف وكسر هاء من باب نصر وضرب عكفا وعكفا يقال عكفته أعكفه عكفا فهو كرجع ورجعته ونقص ونقصته ويسمى الاعتكاف جوارا ومنه ما في حديث عائشة وهو محاور في المسجد أي معتكف فيه والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ولا تبشروهن وأتم ما كفون في المساجد وخبر الصحيحين أنه عليه السلام اعتكف العشر الأوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الآخر ولازمه حتى توفاه الله تعالى واعتكف العشر الأول أيضا وورد أنه اعتكف العشر الأول من شوال ومعلوم أن منه يوم عيد الفطر وهو لا يجوز صومه فعلم منه أنه لا يشترط الصوم خلافا لمن ذهب إلى اشتراطه من الأئمة وقد اعتكفت أزواجه من بعده وروى من اعتكف فواق ناقة فكأنما اعتق نسمة وفواق الناقة بضم الفاء ما بين الحبطين فانها تحلب أو لا تم ترك سويعته يرضعها الفصيل لتدر ثم تحلب ثانيا والنسمة بفتح حاء الرقة وهو بمعناه اللغوي من الشرائع القديمة قال تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفتين والعاكفين وأما بالكيفية الآتية فهو من خصوصيات هذه الأمة **(قوله وهو لغة الإقامة على الشيء)** أي المداومة والاستمرار عليه سواء كان بمسجد أو لا بصفة مخصوصة أو لا فالعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي كما هو الغالب وقوله من خير أو شر بيان للشيء فمن الخير قولك اعتكفت على عبادة الله تعالى أي أقت عليها ومن الشر ما في قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى أي لن نزال على عبادة العجل مقيمين حتى يرجع الينا موسى وكذلك ما في قوله تعالى يعكفون على أصنامهم **(قوله وشرعا إقامة بمسجد بصفة مخصوصة)** اشتمل هذا التعريف على أركان الاعتكاف الأربع وهى اللب والمسجد المعتكف فيه والشخص المعتكف والنية لكن بعضها بطريق التصريح وهو اللب والمسجد فإن الإقامة هى اللب وبعضها لا بطريق التصريح وهو الشخص فإن الإقامة تستلزم المقيم والنية التى أشار إليها بقوله بصفة مخصوصة كما أشار به شر وط الشخص المعبرة فى المعتكف الآتية ولو قال كما قال غيره من شخص مخصوص بنية لكان أوضح **(قوله والاعتكاف سنة)** أى طريقة وقوله مستحبة أى مطلوبة فاندفع ما يقال لا معنى لوصف السنة بالمستحبة لان السنة والمستحبة بمعنى واحد ولك حل السنة على معناها المشهور وهو ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه يكون قوله مستحبة للثابت كيدو الأول أولى لان قوله مستحبة يكون تأسيسا والتأسيس خير من التوكيد وقد عرفت أنه يجب بالنذر ويحرم كما اذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها ويكره كما اذا اعتكفت ذوات الهيئات باذن أزواجهن **(قوله فى كل وقت)** أى ليلا كان أو نهارا فى رمضان وغيره حتى أوقات الكراهة وان تحراها وذلك لا لطلاق الأدلة وقد ورد أن عمر رضى الله تعالى عنه قال يا رسول الله انى نذرت أن اعتكف ليلة فى الجاهلية قال أوف بنترك فاعتكف ليلة وهذا مما يدل على أنه لا يشترط الصوم فى الاعتكاف **(قوله وهو فى العشر الاواخر من رمضان أفضل منه فى غيره)** أى ان الاعتكاف حال كونه فى العشر الاواخر أفضل من نفسه حال كونه فى غير العشر الاواخر الصادق بكل من العشر الاوسط والاول من رمضان وبغير رمضان بالسكينة والاواخر بصيغة الجمع كفى بعض النسخ نظر المعنى العشر وفى بعض النسخ العشر الاخير بالافراد نظر اللفظه **(قوله لاجل طلب ليلة القدر)** أى لاجل طلب الاطلاع عليها فى حبيبها فى الصحيحين من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وأعلى مراتب احبائها أن يحجى كل الليل بأنواع العبادة كالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء المشتمل على قوله اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عني وأوسطها أن يحجى معظم الليل بما ذكر وأدناها أن يصلى العشاء فى جماعة ويعزم على صلاة الصبح فى جماعة ولا يختص فضلها بمن اطلع عليها بل يحصل لمن أحياها وان لم يطلع عليها خلافا لقول النووي فى شرح مسلم ولا ينال فضلها الا من أطلع الله عليها نعم حال من اطلع عليها أكمل اذا قام بوظائفها ويندب اخفاؤها لمن رآها لانهما فضيلة والفضيلة ينبغى كتمها وهى أفضل ليالى السنة فى حقنا لکن بعد ليلة المولد الشريف ويلى ليلة القدر ليلة الاسراء ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ليلة النصف من شعبان وأما بقية الليالى فهى

وهو لغة الإقامة على
الشيء من خير أو
شر وشرعا إقامة
بمسجد بصفة
مخصوصة (والاعتكاف
سنة مستحبة) فى
كل وقت وهو فى
العشر الاواخر من
رمضان أفضل منه
فى غيره لاجل طلب
ليلة القدر

مستوية والليل أفضل من النهار وأما في حقه عليه السلام فالأفضل ليلة الاسراء والمعراج لانه رأى ربه فيها وانما كانت أفضل لليالي في حقنا لان العمل فيها خير من العمل في ألف شهر كما قال تعالى ليلة القدر خير من ألف شهر رأى العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وسميت بذلك لانه ذات قدر وشرف أو لتقدير الاشياء فيها قال تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم فالضمير راجع الى ليلة القدر عند الجمهور من المفسرين وبعضهم رجعه ليلة النصف من شعبان فتقدر الاشياء وتثبت في الصحف فيها وتسلم لاربابها من الملائكة في ليلة القدر وهي من خصوصيات هذه الامّة وهي باقية الى يوم القيامة وما ورد من رفعها فغناها رفع تعيينها وعلمها بخصوصها لانهما رفعت من أصلها ومن علاماتها أنها تكون لاحارة ولا باردة وان تطلع الشمس صبيحتها يبيضها ليس فيها كثير شعاع ويندب أن يجتهد الشخص في يومها كما يجتهد في ليلتها (قوله) وهي عند الشافعي رضي الله عنه منحصرة في العشر الاخير) أي افراده وأزواجه فلا فرق بينهما في احتمال كل لها وان كانت الاوتار أراجاها كما سبذ كره الشارح وقوله فكل ليلة منه محتملة لها تفرع على ما قبله ولذلك قال المتولي يستحب التعبد في كل ليالي العشر حتى يحوز الفضيلة على اليقين وعند غير الشافعي أنها دائرة في السنة فينبغي أن يجتهد في كل لياليها طلبا لها (قوله) لكن ليالي الوتر أراجاها) استدراك على قوله منحصرة في العشر الاخير مع قوله فكل ليلة منه محتملة لها لان ظاهره أن جميع لياليه مستوية فدفع ذلك بالاستدراك والراجح أنها تلزم ليلة بعينها فلا تنتقل عنها وقيل انها منتقلة فتارة تكون ليلة حادي وعشرين وتارة تكون ليلة خمس وعشرين وهكذا وعليه جرى الصوفية وذكروا ذلك ضابطا وقد نظمهم بعضهم بقوله

وانا جميعا ان نصم يوم جمعة * ففي تاسع العشر خذ ليلة القدر
وان كان يوم السبت أول صومنا * فخادي وعشرين اعتمده بلا عذر
وان هل يوم الصوم في أحد ففي * سابع العشرين ما رمت فاستقر
وان هل بالاثني فاعلم بانه * يوافيك نيل الوصل في تاسع العشري
ويوم الثلاثاء ان بدا الشهر فاعتمد * على خامس العشرين تحظى بها قادر
وفي الاربعا ان هل يامن يرومها * فدونك فاطلب وصلها سابع العشري
ويو الخميس ان بدا الشهر فاجتهد * توافيك بعد العشر في ليلة الوتر

واختار في المجموع والفتاوى القول بانها منتقلة وكلام الشافعي رضي الله عنه في الجمع بين الاحاديث يقتضيه ولذلك قال في الروضة هو قوي (قوله) وأرجى ليالي الوتر ليلة الحادي والثلاث والعشرين) أي كايديل للاول خبر الشيخين وللثاني خبر مسلم وعن ابن عباس أنها ليلة سبع وعشرين أخذ من قوله تعالى انا أنزلناه في ليلة القدر الى سلام هي فان كلمة هي السابعة والعشرون من كلمات السورة وهي كناية عن ليلة القدر وعليه العمل في الاعصار والامصار وهو مذهب أكثر أهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولا (قوله) أي لصحته وتحققه وقوله شرطان أي ركنان فراده بالشرط هنا ما لا بد منه فيصدق بالركن ويقي ركنان لان أركانه أربعة كما مر ذكر منها النية واللبث وترك المسجد بمعنى أنه لم يذكره على وجه العداستقلا لان ذكره على وجه أنه من تنمة الثاني حيث قال واللبث في المسجد وترك أيضا المعتكف لكنه يعلم من كلامه التزاما فان اللبث يستلزم اللابث وهو المعتكف وقد صرح به الشارح حيث قال وشرط المعتكف الخ (قوله) النية أي بالقلب كغيره من العبادات خلافا لمن قال لا بد أن تكون باللسان وتكفيه نيته وان طال مكثه ثم ان أطلق الاعتكاف بان لم يقصر له مدة سواء كان مندورا أو مندوبا كان في الاول لله على أن اعتكف نويت الاعتكاف المنذور وفي الثاني نويت الاعتكاف وأطلق فيهما ثم خرج من المسجد بلا عزم عودا فقطع اعتكافه سواء أخرج لتبرز أم لغيره فان عاد جدد النية وان خرج من المسجد مع العزم على العود كان هذا العزم قائما مقام النية فلا يحتاج لتجديدها عند العود وان قيده بمدة منذرا كان أو مندوبا كان قال في الاول لله على أن اعتكف شهران نويت الاعتكاف المنذور وفي الثاني

وهي عند الشافعي
رضي الله عنه
منحصرة في العشر
الاخير من رمضان
فكل ليلة منه
محتملة لها لكن
ليالي الوتر أراجاها
وأرجى ليالي الوتر
ليلة الحادي أو
الثالث والعشرين
(وله) أي للاعتكاف
(شرطان) أحدهما
(النية)

٢ قوله سابع العشرين
لا يخفى ما في وزنه
على من له المام بفن
العروض وقوله في
تاسع العشري
وكذلك قوله سابع
العشري وتوافيك
بعد العشر كل ذلك
بكسر العين أي
العشرين اه من
هامش

نويت الاعتكاف شهر اثم خرج من المسجد لغير تبرز كالأكل ونحوه انقطع اعتكافه فان عاد جدد النية ما لم يعزم على العود عند خروجه والاقام هذا العزم مقام النية كما في سابقه وان خرج لتبرز لم ينقطع فلا يجب تجديد بدنها عند عودها لانه لا بد منه فهو كالاستئني عند النية وان شرط التتابع في مدته مندورا كان أو مندوبا كأن قال في الاول لله على أن أعتكف شهر امتتابعا نويت الاعتكاف المندور وفي الثاني نويت الاعتكاف شهر امتتابعا ثم خرج من المسجد لعذر لا يقطع التتابع تبرزا كان أو غيره كنسيان للاعتكاف وان طال زمنه وحض لا تخلوا المدة عنه غالباً مرض لا يمكن المقام معه في المسجد كما سيأتي لم ينقطع اعتكافه فلا يلزمه تجديد النية عند العود لكن يجب قضاء من خروجه الاثر من نحو تبرز ما لم يطل زمنه عادة كالأكل فلا يجب قضاؤه لانه لا بد منه فكأنه مستثنى بخلاف ما يطول زمنه كالمرض والحض وان خرج لعذر يقطع التتابع كعبادة مريض وزيارة قادم ووضوء مع امكانه في المسجد انقطع اعتكافه ووجب الاستئني في المندور ولا يجب في المندوب وهل الأفضل للتطوع بالاعتكاف الخروج لعبادة المريض أو ادامة الاعتكاف قال الاصحاب همسا واء لكن محل التسوية في عبادة الاجانب أما عبادة الاقارب ونحوهم كالاصدقاء والجيران فهي أفضل لاسيما ان علم انه يشق عليهم عدم عيادتهم وعبارة القاضي مصرحة بذلك وهو الظاهر خلافاً لقول ابن الصلاح ان الخروج لها خلاف السنة لا نه ^{عليه السلام} لم يكن يخرج لها (قوله) وينوي في الاعتكاف المندور (الح) أما الاعتكاف المندوب فيكفي فيه أن يقول نويت الاعتكاف أو سنة الاعتكاف وقوله الفرضية أي فيقول نويت الاعتكاف المفروض أو فرض الاعتكاف ويقوم مقام ذلك أن يقول نويت الاعتكاف المندور قال بعضهم ويقع جميعه فرضا وان طال مكثه ونوزع فيه بما يمكن تجزؤه يقع أقل ما ينطلق عليه الاسم فرضا والباقي نقلا كالركوع ومسح الرأس فقطناه أن يكون هنا كذلك ووجهه بعضهم باننا قلنا انه لا يقع جميعه فرضا لا يحتاج الزائد الى نية ولم يقولوا به بخلاف الركوع ومسح الرأس مثلا (قوله اللبث) أي المكث حقيقة أو حكما فيشمل التردد في جهات المسجد وأما المرور وهو أن يدخل من باب ويخرج من آخر فلا يحصل الاعتكاف به على المعتمد وقيل يحصل به لكن بشرط وقوع النية حال السكون بخلاف اللبث الشامل للتردد فلا يشترط فيه وقوع النية حال السكون على المعتمد بل يكفي وقوعه في أول دخوله (قوله في المسجد) أي الخالص المسجدية فلا يصح الاعتكاف في غير المسجد كالمدراس والرباط ومصلى العيد وقيل اذا أعدت المرأة لصلاتها محلا من بيتها يكون كالمسجد فله الاعتكاف فيه ولا في المسجد المشاع بخلاف التحية فانها تصح فيه ويكفي في المسجد الظن بالاجتهاد ومنه رتبته القديمة وهي ما عدل حفظه بخلاف الحادثة كرحبة باب المزينين فلا يصح الاعتكاف فيها ومنه أيضا روضه المتصل به وكذا هو اؤه فيصح الاعتكاف على سطح المسجد وعلى غصن شجرة في هوائه سواء كان أصلها فيه أو كان خارجا عنه وكذا اذا كان أصلها في المسجد وغصنها خارجه كالروشن ولا يجب الجامع خلافاً لمن أوجب نعم هو أولى خروجاً من الخلاف ولكثرة الجماعة فيه نعم لو نذر مدة متتابعة فيها يوم جفقه وهو ممن تلزمه الجمعة لم يشترط الخروج لها ووجب الجامع لان الخروج لها حينئذ يبطل تنابعه ولو عين في نذره مسجداً لم يتعين فيكفيه غيره الا مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى فلا يقوم غيرهما مقامها لزيد فضلها قال ^{عليه السلام} لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى وهذا لا يدل على أنه لا تسن زيارة الاولياء لان المقصود زيارة المسكين وهو الولي لا المكان كما هو المراد من الحديث ويقوم مسجد مكة مقام الاخيرين لزيد فضله عليهما ويقوم مسجد المدينة مقام المسجد الأقصى لزيد فضله عليه ولو وقف انسان نحو فورة كسجادة مسجد افان لم يثبتها حال الوقفية بنحو تسمير لم يصح وان أثبتها حال الوقفية بذلك صح وان أزيلت بعد ذلك لان الوقفية اذا ثبتت لا تزول وبهذا يلغز فيقال لنا شخص يحمل مسجده على ظهره يصح اعتكافه عليها حينئذ (قوله ولا يكفي في اللبس قدر الطمأنينة) وهو قدر سبحان الله وقوله بل الزيادة عليه أي بل يكفي الزيادة على قدر الطمأنينة وقوله بحيث الخ تصوير الزيادة المذكورة وقوله عكوفاً تقدم أنه مصدر عكف يعكف بضم الكاف وكسر هاء من باب دخل وجلس (قوله وشروط المعتكف الخ) أي شروطه لانه ذكر شروطاً ثلاثة فهو مفرد مضاف يعم

وينوي في الاعتكاف
المندور الفرضية (و)
الثاني (اللبث في
المسجد) ولا يكفي في
اللبث قدر الطمأنينة
بل الزيادة عليه بحيث
يسمى ذلك اللبث
عكوفاً وشروط
المعتكف

وهذا هو الركن الرابع كما تقدم التنبيه عليه (قوله اسلام) أي ابتداء ودواما وقوله وعقل أي تمييز ولا يشترط فيه بلوغ فيصح اعتكاف الصبي المميز وقوله وتقاء عن حيض ونفاس وجنابة أي خلوص وطهر منها وعبارة المنهج وخلوع عن حدث أكبر وهي أخصر وقوله فلا يصح الخ تبريع على مفاهيم الشروط وقوله كافر أي لعدم صحة نيته للعبادة وقوله ومجنون أي لعدم صحة نيته أيضا وقوله وحائض ونفساء وجنب أي لحرمته مكث كل منهم بالمسجد (قوله ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل اعتكافه) أي إذا كان السكران معتديا بالسكر بخلاف ما إذا لم يكن معتديا به فلا يبطل به كالجنون والاعتمام للعذر وكما يبطل بالردة والسكر مع التعدي به يبطل بحيض ونفاس تخلوا عنهما المدة غالباً بأن تكون خمسة عشر يوماً فأقل في الحيض وتسعة أشهر فأقل في النفاس بخلاف حيض ونفاس لا تخلوا عنهما المدة غالباً بأن تكون أكثر من خمسة عشر يوماً في الحيض وأكثر من تسعة أشهر في النفاس وبالحج من المسجد بغير عذر أو لاقامة نحو حدثت باقراره لا يبينه أو لاستيفاء حق تعدي بالمطل فيه على ماسيأتي في قوله ولا يخرج من الاعتكاف النج وبالجنازة المفطرة كما سيأتي في قوله ويبطل الاعتكاف بالوطء النج بخلاف الجنازة غير المفطرة كالوطء ناسيا أو مكرهاً أو جاهلاً معذوراً أو كانت باحتلام ونحوه إن بادر بطهره فإن لم يبادر به بطل اعتكافه كما يؤخذ من المنهج وشرحه (قوله ولا يخرج المعتكف من الاعتكاف للندور) أي ولا يخرج المعتكف من المسجد في الاعتكاف للندور والسلام مفروض في المندور المقيد بالمدة المتابعة لأنه هو الذي لا يجوز للمعتكف الخروج من المسجد فيه إلا لما سيذكره من الاعذار بخلاف المطلق والمقيد بمدة من غير تنافع فانه يجوز له الخروج منه فيهما ولو لغير عذر لكن ينقطع اعتكافه ويحسد النية عند عودته إلا إذا عزم على العود فيهما أو كان خروجه لتبرؤ في الثاني كما روي ذلك نظروا في قول الشيخ الخطيب بعد قول المصنف ولا يخرج من الاعتكاف المندور ولو غير مقيد بمدة ولا تنافع فيه هذه الغاية فيها نظر وكان الأولى أن يقول ولا يخرج من الاعتكاف المندور المقيد بالمدة والتابع وأجيب بأنه فهم أن المراد ولا يخرج من الاعتكاف مع بقائه على الاعتكاف لأنه ينقطع بخروجه على التفصيل المار إلا للاعذار الآتية والاتعد الأول (قوله إلحاجة الإنسان) أي فيخرج المعتكف لها ولا يكلف في خروجه لها الإسراع بل يمشي على سجيته وطبيعته وله في خروجه لقضاء حاجته عيادة مريض وزيارة قادم وصلاة جنازة وإن تعدد كل منها لم يعدل عن طريقه في الكل ولم يطل وقوفه في الأولين ولم ينتظرهما في الأخيرة فإن عدل عن طريقه في الكل أو طال وقوفه في الأولين أو انتظرهما في الأخيرة ضر وإذا فرغ من قضاء حاجته فله أن يتوضأ خارج المسجد وإن كان لا يجوز الخروج له استقلالاً مع إمكانه في المسجد لأنه يقع هنا تبعاً ولا يجب قضاء حاجته في غير داره كميضأة المسجد ودار صديقه المجاورة له إن كان محتشم ذلك للشقة في الأولى والمنة في الثانية بل يذهب إلى داره التي لم يفحش بعدها عن المسجد إذا لم يكن له دار أخرى أقرب منها فإن كان له دار أخرى أقرب منها لم يذهب إلى تلك الدار لاغتنامه بالأقرب منها أما التي فحش بعدها فليس له الذهاب إليها إلا إذا لم يجد بطريقه مكاناً لائقاً به لاحتمال أن يأتيه البول في رجوعه فيذهب وهكذا فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع وضبط البغوى الفحش بأن يذهب أكثر الوقت في الذهاب إلى الدار كأن يكون وقت الاعتكاف يوماً فيذهب ثلثه ويبقى ثلثه (قوله من بول وغلط وما في معناهما) بيان لحاجة الإنسان وقوله وهو كف غسل جنابة أي وكأخراج رجليه فإنه يكره إخراج الرجل في المسجد وكالأكل لأن من شأنه أن يستحيا منه وإن جرت العادة بالأكل فيه والمراد الجنابة غير المفطرة كالجنابة من نحو احتلام لأن الجنابة المفطرة تبطله كما مر وسيأتي (قوله أو عذر) هو عطف على حاجة الإنسان ولا يختص العذر بما ذكره المصنف بل منه نسيان الاعتكاف وإن طال زمنه والخوف من لص أو حريق والاذان من مؤذن راتب إلى منارة منفصلة عن المسجد قريبة منه وقد اعتاد الراتب صعودها وألف الناس صوته ومثل الاذان التسبيح آخر الليل المسمى بالأولى والثانية والإبدو ما يفعل قبل أذان الجمعة من قراءة الآية والسلام لجريان العادة بذلك لأجل التهيؤ لصلاة الصبح وصلاة الجمعة ولو ظهر الشعار بالاذان على السطح

اسلام وعقل وتقاء
عن حيض ونفاس
وجنابة فلا يصح
اعتكاف كافر
ومجنون وحائض
ونفساء وجنب ولو
ارتد للمعتكف أو
سكر بطل اعتكافه
(ولا يخرج)
المعتكف (من)
الاعتكاف للندور
الإلحاجة الإنسان
من بول وغلط وما
في معناهما كف غسل
جنابة (أو عذر

امتنع الخروج الى المنارة كما يحتمل الاذرى لعدم الحاجة اليه ولو شرط الخروج لعارض مباح مقصود غير مناف للاعتكاف كلقاء سلطان أو حاج صح الشرط لان الاعتكاف انما يلزم بالالتزام فيجب بحسب ما التزمه بخلاف ما لو شرط الخروج لعارض كأن قال الا ان يبدي أو لعارض محرم كسرقة أو غير مقصود كتنزه أو مناف للاعتكاف كجماع فلا يصح الشرط في ذلك كله بل لا ينعقد نذر (قوله من حيض أو نفاس) بيان للعذر ومحل ذلك اذا كانت مدة الاعتكاف لا تتجاوزها غالبان كانت تزيد على خمسة عشر يوماً في الحيض وعلى تسعة أشهر في النفاس لاحتمال طروها في هذه المدة بخلاف ما اذا كانت المدة تتجاوزها غالبان كانت خمسة عشر يوماً فاقبل في الحيض وتسعة أشهر فاقبل في النفاس كما مر لتقصيرها فانها متمكنة من أن تعتكف عقب طهرها (قوله فتخرج المرأة من المسجد لاجلها) أي وجوب التحريم المكث فيه عليها حالة الحيض أو النفاس ومثلها الجنابة من نحو الاحتلام فيجب الخروج على الجنب من المسجد للغسل منها فوراً فان لم يبادر ضرراً (قوله أو عذر من مرض) أي ولو جنونا أو اغماء فلا يبطل الاعتكاف بالخروج لمالو بقي في المسجد مع الاغماء حسب منعه من مدة الاعتكاف بخلاف ما لو بقي مع الجنون فلا يحسب منعه لان المجنون ليس أهلاً للعبادة وقوله لا يمكن المقام معه بضم الميم أي يشق الإقامة مع ذلك المرض في المسجد فلم ير ادعاء عدم الامكان المشقة لا التعذر ولا التعسر كما يؤخذ من قول الشارح بان كان يحتاج لفرش الخ لان غرضه به تصوير عدم الامكان فلو تحمل المشقة لم يخرج من المسجد مع المرض حسب منعه من مدة الاعتكاف (قوله كاسهال) وما يجرب به حب الرشاد ويزر القطوف نافعاً وخذ منها جزاً ونحوه وما يدقان معاو يسف منها على الريق كل يوم نحو ثلاث دراهم وقوله وادرار بول أي تبايعه وما يجرب به الحص مع الخل البكر فينقع الحص في الخل ثلاثة أيام ثم يأكل الحص ويشرب عليه الخل (قوله وخرج بقول المصنف لا يمكن الخ) أي لانه قيد في جواز الخروج لعذر المرض وقوله المرض الخفيف أي الذي يمكن المقام معه في المسجد بمعنى أنه لا يشق معه ذلك وقوله كحصى خفيفة أي وكصداع خفيف وقوله فلا يجوز الخروج الخ أي فيحرم في الاعتكاف المنذور المقيد بالمدة والتتابع كما هو فرض الكلام فهذا يؤيد ما سبق من أن قول المصنف لا يخرج من الاعتكاف الخ مفروض في الاعتكاف المنذور المقيد بالمدة والتتابع لان الاعتكاف المطلق والمقيد بالمدة من غير تنابع يجوز الخروج من المسجد فيهما وان كان ينقطع به الاعتكاف على ما مر وقوله بسببها أي بسبب الحصى الخفيفة ولو قال بسببه يكون الضمير اجعاً للمرض الخفيف لكان أقعد (قوله ويبطل الاعتكاف) أي المنذور وغيره سواء المطلق والمقيد بالمدة المتتابعة أو غير المتتابعة كما هو قضية اطلاقه (قوله بالوطء) أي لمنافاته العبادة البدنية ولا فرق بين أن يكون الوطء في المسجد أو خارجه عند خروجه لقضاء حاجة أو نحوها ولا يخالف ذلك قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد لان قوله في المساجد متعلق بقوله عاكفون لا تبشروهن فالعنى ولا تبشروهن ولو في غير المساجد عند الخروج لقضاء حاجة أو نحوها والحال أنكم عاكفون في المساجد (قوله مختار اذا كرا الاعتكاف علماً بالتحريم) أحوال ثلاثة من فاعل المصدر المقدر وخارج بذلك ما لو وطئ مكرهاً أو ناسياً للاعتكاف أو جاهلاً بالتحريم معذورا وأما الجاهل غير المعذور فهو كالعالم لتقصيره كما تقدم في الصوم (قوله وأما مباشرة العتكف الخ) أي كلس وقبلة وهذا مقابل للوطء ومثل المباشرة الاستمناة وخارج بالمباشرة ما اذا نظر أو تفكر فانزل فيها فلا يبطل اعتكافه بذلك ما لم يكن عادته الانزال اذا نظر أو تفكر وقوله بشهوة خرج به ما اذا قبل بقصد الاكرام أو الشفقة أو بلا قصد شئ فلا يبطل اعتكافه بذلك وان أنزل مثل ما في الصوم والقاعدة أن ما يفطر في الصوم يبطل الاعتكاف وما لا فلا (قوله والا فلا) أي وان لم ينزل فلا يبطل اعتكافه ولا يضري في الاعتكاف التطيب والتزين باغتسال وقص شارب ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك لانه لم ينقل أنه ترك ذلك ولا أمر بتركه وللعتكف أن يأكل ويشرب ويغسل يده في المسجد والاولى أن يأكل على سفرة أو نحوها وأن يغسل يده في طشت أو نحوها ليكون أنظف للمسجد ويجوز رش الماء المستعمل فيه خلافاً لما جرى عليه البغوى من التحريم ويجوز الاحتجام والقصد فيه في اناء مع الكراهة اذا أمن التلويث وأما البول

من حيض) أو نفاس
فتخرج المرأة من
المسجد لاجلها (أو)
عذر من (مرض
لا يمكن المقام معه) في
المسجد بان كان يحتاج
لفرش وخادم وطبيب
أو يخاف تلويث
المسجد كاسهال
وادرار بول وخرج
بقول المصنف لا
يمكن الخ المرض
الخفيف كحصى خفيفة
فلا يجوز الخروج من
المسجد بسببها
(ويبطل) الاعتكاف
(بالوطء) مختاراً
ذا كرا الاعتكاف
علماً بالتحريم وأما
مباشرة العتكف
بشهوة فتبطل
اعتكافه ان أنزل
والا فلا

فيه في اناه فيحرم والفرق بين البول والاحتجام والفسدان الدماء أخف منه بدليل العفو عنها في محلها وان كثرت اذا لم تكن بفعله فان كانت بفعله لم يعف الا عن القليل وله أن يتزوج ويزوج بخلاف المحرم ولا يكره له فعل الصنائع في المسجد كالخطابة وكتابة ونسج الخوص مالم يكثر منها والا كره لان فيه انتها كالحرمه المسجد الا كتابة العلم فلا يكره الا كثر منها كتعليم العلم وقراءة القرآن لان ذلك طاعة في طاعة

﴿كتاب﴾ بيان (احكام الحج)

أى والعمره فقيهه ا كتفاء على حدس رايل تقيكم الخ رأى والبريد دليل ذكر أركان العمرة أو أنه ترجم لشي وزاد عليه والحج بفتح الحاء وكسرها كاقري بهم في السبع وأحكامه أن يكون فرض عين كحجة الاسلام وفرض كفاية كاحياء الكعبة كل سنة ومندوب كحج الصبيان والعبيد وحراما اذا تحقق الضرر منه أو ظنه ومكرها اذا خافه أو شك فيه والصلاة أفضل منه خلافا للقاضي حسين وان كان يكفر الكبار والصغار حتى التبعات وهي حقوق الأديمين ان مات في حجه أو بعده وقبل تمكنه من أدائها مع عزمه عليه وكذلك الغرق في البحر اذا كان في الجهاد فانه يكفر الكبار والصغار حتى التبعات وهو من الشرائع القديمة خلافا لمن ادعى أنه لم يجب الاعلى هذه الامه قال صاحب التعجيز ان أول من حج البيت آدم عليه السلام وأنه حج أربع حجج من الهند ماشيا وقيل ما من نبي الا حجه حتى نوح وصالح خلافا لمن استثناهما وروى أنه لما حج آدم قال له جبريل ان الملائكة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت سبعة آلاف سنة والمشهور أنه فرض في السنة السادسة من الهجرة وقيل في الخامسة وقيل قبل الهجرة ولا يجب باصل الشرع الامرة لانه ﷺ لم يحج بعد فرض الحج الامرة واحدة وهي حجة الوداع ولقوله ﷺ من حج حجة فقد أدى فرضه ومن حج ثانية فقد أدى به ومن حج ثلاث حجج حرم الله شعره وبشره على النار وهو معلوم من الدين بالضرورة فيفكر جاحده الا ان كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ ببادية بعيدة عن العامة والعمرة فرض في الاظهر وأما خبر الترمذي عن جابر سئل النبي ﷺ عن العمرة أو اجبته قال لا وان تعتمر خير فقد اتفق الحفاظ على ضعفه ولا تجب في العمر باصل الشرع الامرة كالحج وقد يجبان أكثر من مرة لعارض نذر أو قضاء عند افساد التطوع ووجوبهما على التراخي عندنا وأما عند الامام مالك والامام أحمد فعلى الفور وليس لابي حنيفة نص في المسئلة وقد اختلف صاحباه فقال محمد على التراخي وقال أبو يوسف على الفور ولو تعارض الحج والنكاح فالفضل لمن لم يخف العنت تقديم الحج وتخلف العنت تقديم النكاح بل يجب عليه ذلك ان تحقق أو غاب على ظنه الوقوع في الزنا ولو مات قبل الحج في هذه الحالة لم يكن عاصيا (قوله وهو لغة القصد) أى سواء كان للبيت الحرام للنسك أو لغيره كالغليظ والاكل والشرب فالمعنى اللغوى أعم من الشرعى كما هو الغالب وظاهرة أنه بلغه مطلق القصد وقيل القصد لمعظم والعمرة لغة الزياره وشرعا زياره البيت الحرام للنسك والفرق بينهما وبين الحج أن النسك فيه مشتمل على الوقوف بعرفة بخلافه فيها فلا وقوف فيها (قوله وشرعا قصد البيت الحرام للنسك) أى قصد البيت المحرم المعظم لاجل الاتيان بالنسك مع الاتيان به بالفعل فلا يقال ان التعريف يشمل قصد البيت الحرام للنسك ولو كان جالسا في بيته وفي الحقيقة الحج شرعا هو النسك الذى هو النية والطواف والسعى والوقوف بعرفة والخلق وترتيب المعظم فهو نفس هذه الاعمال كما أن الصلاة نفس الاعمال المعروفة فلا يحاول هذا التعريف من مسامحة وان كان هو الموافق للقاعدة من أن المعنى الشرعى يكون أخص من المعنى اللغوى لكنها قاعدة أغلبية كما تقدم التنبيه عليه (قوله وشرائط وجوب الحج) أى والعمره فقيهه ا كتفاء كما تقدم في الترجمة لان الشرط الذى ذكرها كما هي شروط وجوب الحج شرط وجوب العمرة وقد اقتصر المصنف على مرتبة الوجوب وهي خامسة المراتب والاولى هي الصحة المطلقة أى غير المقيدة بالباشرة ولا غير ها وشرطها الاسلام فقط فلاولى المال دون غيره كالاخ والعلم أن يحرم عن الصغير ولو مميزا وعن المجنون قياسا على الصغير بخلاف المعنى عليه بان ينوى جعله محرما وان لم يؤد نسكه فيصير من أحرم عنه محرما بذلك ولا يشترط حضوره ولا مواجهته لكن لا بد من احضاره المواقف فيطوف به مع طهارتها ويصلى عنده كعتى الطواف ويسعى به

(كتاب أحكام الحج) وهو لغة القصد وشرعا قصد البيت الحرام للنسك (وشرائط وجوب الحج)

و يناوله الاحجار ليرميها ان قدر والارمى عنه من لارمى عليه وهذا في غير المميز وأما المميز فيطوف ويصلي ركعتي الطواف ويسعى ويرمي الاحجار بنفسه ويكتب له ثواب ذلك فان الصبي يكتب له ثواب ما عمله أو عمله عنه وليه من الطاعات ولا يكتب عليه معصية اجساعا والثانية صحة المباشرة وشرطها مع الاسلام التمييز كفي سائر العبادات فلامميز ولو صغير أو رقيقا أن يحرم باذن وليه من أب ثم جد ثم وصي ثم حاكم أو قيم ويباشر الاعمال بنفسه والثالثة صحة النذر وشرطها مع الاسلام والتمييز والبلوغ وان لم يكن حرا فيصح نذر الرقيق الحج والرابعة الوقوع عن فرض الاسلام وشرطها مع الاسلام والتمييز والبلوغ الحرية وان لم يكن مستطيعا فيقع حج الفقير عن حجة الاسلام وان حرم عليه السفر له اذا حصل له منه ضرر لكمال حاله لا من صغير ورقيق ان كلا بعده خبرا بما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأما عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى فان كلا قبل الوقوف أو في أثناءه أجزأهما وأعاد السعي ان كانا سعيًا بعد طواف القدوم والخامسة مرتبة الوجوب وقد تكلم عليها المصنف (قوله سبعة أشياء وفي بعض النسخ سبع خصال) فان قيل كيف هذا مع أن المذكور في كلامه ثمانية على بعض النسخ الذي فيه اثبات وامكان المسير أجيب بعد وجود الزاد والراحلة واحد على بعض النسخ المذكور فان قيل المقرر أن شروط الوجوب خمسة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة وأما وجود الزاد والراحلة وتخليق الطريق وامكان المسير فهي شروط للاستطاعة فكيف يجعلها المصنف شرطًا للوجوب أجيب بانه تسميح بجعل شرط الشرط شرطًا فالشرط هو الاستطاعة وهذه شروطها فيلزم أن تكون شرطًا للوجوب لان شرط الشرط شرط واعلم أن الاستطاعة نوعان استطاعة بالنفس وشرطها سبعة الاربع التي ذكرها المصنف والخامس أن يخرج مع المرأة زوجها أو محرما وان لم يكن كل منهما ثقة وانما الشرط أن يكون له غيره عليها أو عبدا ثقة أو نسوة ثقات ثنتان فاكثر لتأمن على نفسها ويكني في الجواز لفرضها امرأة واحدة وسفرها وحدها ان أمنت بخلاف النقل فلا يجوز لها الخروج له مع النسوة ولو كثرن والامر بالجميل كل امرأة لكن لا يخرج مع مثله وان كثرت ولو لم يخرج من ذكر الا باجرة لزمته ان قدرت عليها لانها من أهبة سفرها كقائد الاعمى فانه يشترط خروجها معه ولو باجرة قدر عليها والسادس ثبوته على المركوب بلا ضرر رشدي فن لم يثبت عليه أصلا وثبت بضرر رشدي ليس بمستطيع بنفسه ولا تضر مشقة تحتل عادة والسابع وجود الزاد والماء وعلف الدابة بالحال التي يعتاد حملها منها بشمن المثل وهو القدر اللائق بذلك زمانا ومكانا وقيل يعتبر وجود علف الدابة كل مرحلة واستطاعة بالغير فتجب اناة عن ميت غير مرتد عليه نسك من تركته كما يقضى منها ديونه فاولم يكن له تركته سن لو ارثه أن يفعل عنه فاولم يتركه عنه أجني جاز ولو بلاذن كقضاء دينه بلاذن أو عن معضوب بعين مهملة وضاد معجمة او صاد مهملة باجرة فاضلة عما يأتي غير مؤنة عياله سفرًا بخلاف مؤنتهم يوم الاستئجار أو بمتطوع بالنسك عنه بشرط أن يكون موثوقا به أدى فرضه غير معضوب وكون المتطوع ان كان اصله أو فرعه غير ماش ولا معول على السؤال أو الكسب الا أن يكتب في يوم كفاية أيام وسفره دون مرحلتين حتى اذا توسم فيه الطاعة وجب سؤاله لا بمتطوع بالاجرة فلا يجب قبول ذلك لعظم المنفعة في بدل المال بخلاف المنفعة في بدل الطاعة بالنسك بدليل أن الانسان يستنكف عن الاستعانة بمال غيره ولا يستنكف عن الاستعانة ببذنه في الاشغال (قوله الاسلام) فلا يجب على الكافر الاصل وجوب مطالبة به في الدنيا فلا ينافي أنه يجب عليه وجوب عقاب عليه في الدار الآخرة عقابا بازنداعلى عقاب الكفر كافي غيره من الواجبات ولا أثر لاستطاعته في الكفر حتى لو أسلم وهو معسر بعد استطاعته فيه اعتبر استطاعته جديدة وأما المرتد فيجب عليه وجوب مطالبة بان يقال له أسلم وحج ان استطاع قبل رده أو فيها فان أسلم معسرا استقر في ذمته بتلك الاستطاعة وان مات بعد اسلامه لم يحج حج من تركته وان مات مرتدا لم يحج عنه وان كان يعاقب عليه عقابا بازنداعلى عقاب الردة ولو ارتد في أثناء نسكه بطل بالردة فلا يمضي فيه ولو أسلم لبطلان احرامه (قوله والبلوغ) فلا يجب على الصبي لعدم تسكيفه واثاب على حجة ثواب النفل لو قومه له نفا وقوله والعقل فلا يجب على المجنون لعدم تسكيفه كالصبي

سبعة أشياء) وفي
بعض النسخ سبع
خصال (الاسلام
والبلوغ والعقل

وقوله والحرية أى الكاملة فلا يجب على من فيه رق ولو لمعضالان منافعه مستحقة لسيدته وفى إيجاب الحج عليه
اضرار بسيدته فليس مستطيعا (قوله فلا يجب الحج) أى ولا العمرة أيضا وهو تفرع على مفاهيم الشروط المتقدمة
اجالا وقد علمته تفصيلا وقوله على المتصف بضد ذلك أى المذكور من الاسلام وضده الكفر والبلوغ وضده الصبا
والعقل وضده الجنون والحرية وضدها الرق (قوله وجود الزاد) أى ما يترادف به قدر ما يكفيه لكافة ذهابه لمكة
ورجوعه الى وطنه وان لم يكن له فيه أهل وعشيرة فلولم يجد الزاد وحج معولا على السؤال كره له ذلك قال تعالى
وتزودوا فان خير الزاد التقوى أى ما يتقى به ذل السؤال وقد تقدم أن هذا وما بعده من شروط الاستطاعة التى هى الشرط
الخامس للوجوب فقد تسمع المصنف يجعل شرط الشرط شرطا (قوله وأوعيته) أى كالغرامة وغيرها حتى السفرة
وقوله ان احتاج اليها أى الى الاوعية وذلك بان حمل الزاد معه من بلده فيحتاج لأوعيته حينئذ وقوله وقد لا يحتاج
اليها أى الى الاوعية وذلك بان لم يحمل الزاد معه بل كان يكتسب في سفره ما يفي بزيادته وبقاؤه لكونه ان طال سفره
بان كان مرحلتين فاكثرت له يكافئ النفس ولو كان يكتسب في يوم كفاية أيام لانه قد ينقطع عن الكسب لعارض
كمرض وبتقدير عدم الانقطاع فالجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة وان قصر سفره بان كان أقل من
مرحلتين وكان يكتسب في يوم كفاية أيام الحج وزمن العمرة كلف النفس لثقل المشقة حينئذ وقد روي في المجموع أيام
الحج بما بين زوال سابع ذى الحجة وزوال ثالث عشره وهو في حق من لم ينفر النفر الاول وأما في حق من نفر النفر
الاول فهى ما بين زوال سابع ذى الحجة وزوال ثانی عشره وقدر زمن العمرة بنحو نصف يوم (قوله كشخص
قريب من مكة) أى بان كان يینه وينهادون مرحلتين فهذا هو ضابط القرب كما علم عامر (قوله ويشترط أيضا) أى
كما اشترط وجود الزاد وأوعيته وقوله وجود الماء أى وكذلك علف الدابة كما تقدم وقوله بضمن المثل أى وهو القدر
اللاقى به في ذلك الزمان والمكان ولا بد من أن يكون غنمه فاضلا عما يأتى من دينه ومؤنة من عليه مؤنته فلولم يجد الماء
أصلا لو وجد به أكثر من ثمن المثل أو بضمن المثل لكن لم يفضل عن ذلك لم يجب عليه الحج (قوله وجود الراحلة) أى
في حق المرأة والخنثى مطلقا وفي حق الرجل ان طال سفره ولو قدر على المشى أو قصر سفره وعجز عن المشى بحيث
يلحقه بسببه ضرر ظاهر فيشترط في حقه وجود الراحلة كالبعيد عن مكة فان لحقه بالراحلة مشقة شديدة اشترط حمل
بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وقيل بالعكس وهو الخشب الذى يركب عليه مع عدل يجلس معه في الحمل حيث
لاقت به مجالسته وقدر على مؤنته وأجرته ان كان لا يخرج الابهال لتعذر ركوب شق حمل لا يعادله شيء فلولم يجد له
يلزمه النفس وان وجد مؤنته الحبل بتمامها الآن تكون العادة جارية في مثله بالمعادلة بالاتقال واستطاع ذلك فلا يبعد
لزومه كما قاله جماعة خلافا لقول الخطيب بعدم اللزوم ولو جرت العادة في مثله بالمعادلة بالاتقال كما هو ظاهر كلام
الاصحاب ولو لحقه مشقة شديدة بالحمل أيضا اعتبر في حقه الكنية وهى أعواد مرتفعة من جوانب المحمل يوضع
عليها ستر يدفع الحر والبرد ويعتبر ذلك في حق المرأة والخنثى وان لم يتضرر لانه أستر وأحوط لهما والراحلة في
الاصل الناقة التى يرحل عليها والمراد بها هنا ما هو أعم منها ولو بغلا وجارا بل ولو آدميا حيث لا يق به ركوبه (قوله
التي تصلح له) ظاهره أنه يشترط فيها أن تليق به وبه قيل لکن المعتمد عدم الاشتراط هنا بخلاف نظيره في الجمعة
فانه يشترط هناك في الدابة التى يركبها أن تليق به والفرق أن للجمعة بدلا وهو الظاهر وليس للنفس بدل وقوله
بشراء متعلق بوجود المراد بشراء بضمن المثل وقوله وأستجار أى باجرة المثل (قوله هذا) أى اشتراط وجود
الراحلة وقوله اذا كان الشخص لو قال الرجل لكان أولى لما علمت من أن المرأة والخنثى تعتبر الراحلة في حقهما
مطلقا لان شأنهما الضعف وقوله سواء قدر على المشى ام لا لكن يندب الحج للقادر على المشى خروجا من خلاف
من أوجبه والركوب افضل من المشى على الراجح وقوله وهو أقوى على المشى أى وعلى حمل زاده وأوعيته
او وجود ما يحمله عليه فان ضعف عنه بحيث يلحقه به ضرر ظاهر اشترطت في حقه الراحلة كالبعيد عن مكة
كما مر (قوله ويشترط كون ما ذكر) أى من الزاد وأوعيته والماء بضمنه والراحلة ومثلها ما يتعلق بها من

والحرية) فلا يجب
الحج على المتصف
بضد ذلك (وجود
الزاد) وأوعيته ان
احتاج اليها وقد
لا يحتاج اليها
كشخص قريب
من مكة ويشترط
أيضا وجود الماء في
المواضع المعتاد حل
الماء منها بضمن المثل
(و) وجود (الراحلة)
التي تصلح له بشراء
أو استئجار هذا اذا
كان الشخص يینه
و بين مكة مرحلتين
فاكثر سواء قدر
على المشى أم لا فان
كان يینه و بين مكة
دون مرحلتين وهو
قوى على المشى
لزمه الحج بالراحلة
ويشترط كون
ما ذكر

المحمل والعديل والكنيسة وقوله فاضلا الخ ذكر انه يكون فاضلا عن أربعة أشياء ولا بد ان يكون فاضلا أيضا عن كتب الفقيه الا أن يكون له من تصنيف واحد نسختان فيبيع احدهما وعن خيل الجندی وسلاحه المحتاج اليهما وآله محترفو بهائم زراع ونحو ذلك لاعتن مال تجارته وضيعته بالصاد المعجمة وهي العقارات التي يستغلها بل يلزمه صرف مال التجارة وعن الضيعة وان بطلت تجارته ومستغلته كما يلزمه صرفه ما في دينه وفارقا المسكن والخدام بانه يحتاج اليهما في الحال وما نحن فيه يتخذ ذخيرة للمستقبل (قوله عن دينه) أي ولو مؤجلا والله تعالى وقوله عن مؤنة من عليه مؤنتهم أي كزوجته وفرعه وأصله وجع الضمير في مؤنتهم نظر المعنى من وقوله مدة ذهابه وإيا به أي مدة ذهابه إلى مكة وهو بفتح الذال قال تعالى وانا على ذهاب به لقادرون يرجوعه إلى وطنه ومدة أقامته في مكة أيضا وقوله وفاضلا أيضا أي كما يشترط كونه فاضلا عن دينه ومؤنة من عليه مؤنتهم وقوله عن مسكنه اللائق به أي ما لم يستغن عنه بسكنى الربط ونحوها والايح مسكنه وصرف ثمنه في ذلك وقوله وعن عبد يليق به أي ويحتاج إليه في خدمته لمئاته أو منصبه (قوله وتخليه الطريق) أي كونه خاليا من نحو سبع وعديو والمراد لازم ذلك وهو أنه كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد بالتخليه هنا أمن الطريق الخ ويجب ركوب البحر ان تعين طريقا وغلبت السلامة في ركوبه كسالك طريق البر عند غلبة السلامة فان غلب الهلاك أو استوى الامر ان لم يجب بل يحرم لما فيه من الخطر ولا بد من خروج الرفقة معه في الوقت الذي جرت عادة أهل بلده بالخروج فيه ان احتسج اليهم لدفع الخوف فان أمن الطريق بدونهم بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة للرفقة ولا نظر للوحشة هنا بخلافها في التسيم لانه لا بدل لما هنا بخلاف ما هناك (قوله ظنا) أي أو يقينا بالطريق الأولى وبعبارة المنهج ولو ظنا وقوله بحسب ما يليق بكل مكان أي فلا يشترط الامن التام كما يكون في بيته (قوله فلولم يأمن الشخص الخ) تفرع على مفهوم الشرط وقوله على نفسه أي او نفس محترمة معه من أهله وأولاده والعصو كالنفس ومنفعته كذلك وقوله أو ماله أي المال الذي معه ولو لغيره والمراد ماله الذي يحتاجه لنفقة ونحوها لالامال تجارة مثلا فلا يشترط الامن عليه حيث كان يأمن عليه أو بقاءه في بلده والا فلا بد من الامن عليه وقوله أو بضعه أي أو بضعه كحريمه وقوله لم يجب عليه الحج أي ولا العمرة ومحل كما هو ظاهر حيث لا طريق له غير ذلك الطريق ويكره بذل مال للرصدين وهم الذين يترصدون من عمرهم ليأخذوا منه شيئا لان ذلك يحرضهم على التعرض للناس سواء كانوا مسلمين أو كفار الكن اذا قاومهم الخائفون في الثاني سن لهم أن يخرجوا للنسك ولقتال ليجتمعوا بين ثواب النسك والجهاد في سبيل الله تعالى (قوله وقوله) مبتدأ خبره ثابت في بعض النسخ وقد علمت أنه على ذلك البعض يعد وجود الزاد والراحلة واحد ليصح جعله الشرائط سبعة والا كانت ثمانية وعلى بعض النسخ الساقط منها ذلك يكون جعلها سبعة ظاهرا يجعل وجود الزاد والراحلة شيئين (قوله وامكان السير) وفي بعض النسخ وامكان السير وهو معنى السير لانه مصدر ميمي بمعنى السير وهذا الشرط لاصل الوجوب كما يقتضيه صنيع المصنف وهو المعتمد كما نقله الرافعي عن الأئمة وان اعترضه ابن الصلاح وقال انه شرط لاستقراره لا لأصل الوجوب فيجب عليه النسك مطلقا ولا يستقر عليه الوجوب الا بالامكان فلو لم يمكنه سقط الوجوب فقد صوب النووي ما قاله الرافعي وقال السبكي ان نص الشافعي يشهد له (قوله والمراد بهذا الامكان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة الخ) أشار بذلك إلى أن الامكان انما يعتبر من حين الاستطاعة ولا بد من دوام الاستطاعة من وقت خروج أهل بلده منها كاهل مصر فان عادتهم الخروج منها يوم السابع والعشرين من شوال وعودهم إليها في آخر صفر فلو خرج عن الاستطاعة في جزء من ذلك لم يجب عليه النسك وقوله السير المعهود فلو كان وليا لله تعالى وأمكنه أن يكون في مكة بخطوة واحدة مثلا لم يلزمه النسك لان الشارع انما يعول على الامور الظاهرة ما لم ينتقل بالفعل ويكون هناك فانه يلزمه (قوله فان أمكن) أي السير من حيث هو لا بقيد المعهود والام يظهر قوله الا أنه يحتاج الخ مثال ذلك اذا خرج أهل مصر يوم السابع والعشرين من شوال وهو لم يجد الزاد والراحلة وما يتعلق بهما الا بعد ذلك يوم أو أكثر فلا يلزمه

فاضلا عن دينه وعن مؤنة من عليه مؤنتهم مدة ذهابه وإيا به وفاضلا أيضا عن مسكنه اللائق به وعن عبد يليق به (وتخليه الطريق) والمراد بالتخليه هنا أمن الطريق ظنا بحسب ما يليق بكل مكان فلولم يأمن الشخص على نفسه أو ماله أو بضعه لم يجب عليه الحج وقوله (وامكان السير) ثابت في بعض النسخ والمراد بهذا الامكان أن يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود إلى الحج فان أمكن الا أنه يحتاج لقطع مرحلتين في بعض الايام

النسك حيثئذ وإن أمكنه أن يلحقهم بقطع مرحلتين في يوم أو يومين مثلاً وقوله لم يلزمه الحج للضرر أي بل يحرم عليه أن تحقق أو غلب على ظنه الضرر (قوله وأركان الحج) أي أجزاؤه فالإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل أو من إضافة المفصل للجمل وأما قدم الشروط عليها لأنها خارجة عن الماهية سابقة عليها وأفضل أركان الحج الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق أو التقصير بناء على الراجح من عدم ركنها وأما النية فهي وسيلة للعبادة وإن كانت ركنها كما أن ترتيب المعظم صفة لها ولادخل للجبر في الأركان (قوله أربعة) أي بناء على جعل الحلق أو التقصير واجبا لركننا ولذلك عد الحلق من الواجبات الآتية بناء على ما في المجموع من عدد ترتيب المعظم شرطاً والمعتمد أن أركان الحج ستة فيزداد على الأربعة التي ذكرها المصنف الحلق أو التقصير وهو الخامس بناء على جعله نسكاً كما سيذكره الشارح لأنه يتوقف عليه التحلل مع عدم جبره بدم كالطواف وترتيب المعظم أي ترتيب معظم الأركان بأن يقدم الأحرار على الجميع ويقدم الوقوف على طواف الركن وعلى الحلق أو التقصير ويقدم الطواف على السعي إن لم يفعل بعد طواف القبول وهذا هو السادس بناء على ما في الروضة كاصلها من عدم ركنها كما عدوا الترتيب في الصلاة ركنها (قوله أحدها) أي الأركان وقوله الأحرار مع النية أي النية مع الأحرار بمعنى الدخول في النسك ففي العبارة قلب أو أن مع زائدة فكانه قال الأحرار النية على أن الأحرار بمعنى النية فتكون النية بدلاً أو عطف بيان له فللأحرار استعمال الأول أن يستعمل بمعنى الدخول في النسك وهو بهذا المعنى لا يعدر ركنها بل يجعل مورداً للصحة والفساد بحيث يقال صح الأحرار أو فسد الأحرار الثاني أن يستعمل بمعنى النية وهو بهذا المعنى يعدر ركنها وقول الشارح أي نية الدخول في الحج يشير إلى هذا القلب المتقدم مع جعل مع زائدة والاصل نية الأحرار أي نية الدخول في الحج وبالجملة فالركن هو النية لخبرنا عما لا يعمل بالنيات ويسن الغسل للأحرار فإن عجز عن الغسل تيمم ويسن أن يطيب بدنه للأحرار ولا بأس باستدامته بعد الأحرار ويسن للأحرار خضب يدي امرأة إلى الكوعين بالخناء ومسح وجهها بشيء منه وأن يصلي في غير وقت الكراهة ركعتين للأحرار والأفضل أن يحرم إذا توجه لطريقه وأن يعين في أحراره الذي يحرم به من حج أو عمرة أو كليهما فإن أطلق بأن قال نويت الأحرار ولم يعين فإن كان في أشهر الحج صرفه لما شاء من النسكين أو كليهما ما لم يفت وقت الحج فإن فات صرفه للعمرة وإن كان في غير أشهره انعقد عمرته على الأصح لأن الوقت لا يقبل غير العمرة فلا يصرفه إلى الحج في أشهره وله أن يحرم كأحرار يزيد مثلاً فلم يكن زيد محرماً وكان محرماً أحراراً فاسداً انعقد أحراراً هذا مطلقاً وإن علم عدم أحراره أو فساده وإن كان محرماً أحراراً صححاً انعقد أحراره كأحراره معينا أو مطلقاً أو بتخير في المطلق كما يتخير زيد ولا يلزمه صرفه إلى ما يصرفه إليه زيد فإن تعذر معرفة أحراره بموت أو غيره جعله قراناً ثم أتى بعمله ليتحقق الخروج عما شرع فيه ومع ذلك لا يبرأ من العمرة لاحتمال أن يكون أحراره بالحج ويمتنع ادخالها عليه ويسن له النطق بالنية مع التلبية فيقول بقلبه ولسانه نويت كذا البيك اللهم لبيك الخ والأفضل له دخول مكة قبل الوقوف بعرفة وإذا دخلها ورأى الكعبة قال ندباً اللهم زهدنا البيت نشر يفان عظمياً وتكر يماومها به وزد من شرفه وكرمه بمن حجه أو اعتمره نشر يفان وتكر يماوم عظمياً وبرا اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ويدخل المسجد من باب بني شيبه ويسمى الآن باب السلام يبدأ بطواف القدوم إلا لعنرك كاقامة جماعة ويسن الأحرار بالنسك لمن دخل الحرم لنحو تجارة وزيارة لأنه تحية الحرم كتحية المسجد لدخوله قال في المجموع ويكره تركه (قوله أي نية الدخول في الحج) قد علمت أنه أشار بذلك إلى أن الأحرار هنا بمعنى الدخول في الحج والركن إنما هو النية المصاحبة للدخول في الحج لاعتكسه كما تفيد عبارة المصنف فالعبارة مقابلة فكانه قال النية مع الأحرار أي النية المصاحبة للدخول في الحج (قوله الثاني) أي من الأركان ولو قال وثانيها المكان أنسب بسابقه وقوله الوقوف بعرفة أي لخبر الحج عرفة أي معظم الحج وقوف عرفة فهو على تقدير مضافين والمعنى معظم أركان الحج الوقوف بعرفة أي بجزء من ذلك المكان أي أي جزء كان خبر مسلم وعرفة كلها موقف ومثل الجزء من هذا المكان

لم يلزمه الحج للضرر
(وأركان الحج
أربعة) أحدها
(الأحرار مع النية)
أي نية الدخول
في الحج (و) الثاني
(الوقوف بعرفة)

المتصل به كدابة وغصن شجرة فيه أصلا وفرعا بخلاف ما لو كان الاصل فيها والفرع خارجا أو بالعكس فليس هو أمها حكمها ولهذا الوطار في هوائها لم يكف ولو وقفوا في غير عرفة غلطا لم يكف سواء قالوا أولا لندرة الغلط فيه وسمى هذا المكان عرفة لانه نعت لآبراهيم عليه الصلاة والسلام فاعلم آء عرفه أولان جبريل كان يدور في المشاعر فصار آء قال قد عرفت أولان آدم وحواء عليهما السلام تعارفاه أولان الناس يتعارفون فيه (قوله والمراد حضور المحرم الخ) أي وجوده هناك ولو مارا في طلب آبق أو هاربا أو نحو ذلك وان لم يعرف كونها عرفة وليس المراد خصوص الوقوف المعروف بل مطلق الحضور وقوله لحظة بعد زوال الشمس الخ ويسن أن يقف الى الغروب ولو فارقه قبله ولم يعد اليها سن له دم لقوات الجمع بين الليل والنهار مع أنه يسن خروجا من خلاف من أوجبه فان عاد ولو ليس له يسن له الدم لانه أنى بما يسن له وهو الجمع بين الليل والنهار في الموقف ويسن له أن يكثر الذكروا الدعاء لما رواه الترمذي أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير زاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري (قوله وهو اليوم التاسع من ذي الحجة) ولو وقفوا اليوم العاشر منه غلطا ظنهم أنه التاسع بان غم عليهم هلال ذي الحجة فأكلوا ذا القعدة ثلاثين ثم بان أن ليلة الثلاثين من ذي الحجة أجزأهم بخلاف ما إذا وقع ذلك لهم بسبب حساب كما ذكره الرافي وخرج باليوم العاشر ما لو وقفوا الثامن أو الحادي عشر غلطا فلا يجزئهم لندرة الغلط فيهما هذا اذا لم يقلوا على خلاف العادة في الحجيج والالم يجزئهم (قوله بشرط كون الواقف أهلا للعبادة) ولا يضر النوم وقوله لا مغمى عليه أي ولا مجنون ولا سكران زائل العقل فلا يجزئهم وقوفهم لانهم ليسوا أهلا للعبادة وليس لغيره أن يبنى على فعله فان لم يبق المغمى عليه حتى فات وقت الوقوف فاته الحج فلا يصح حجه لا فرضا ولا نفلا خلافا لما جرى عليه في المنهج من وقوعه نفلا أو أاما المجنون فيقع حجه نفلا كحج الصبي غير المميز والسكران ان زال عقله فهو كالمجنون فيقع حجه نفلا وان لم يزل عقله وقع حجه فرضا (قوله ويستمر وقت الوقوف الى فجر يوم النحر) أي لقوله ﷺ من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أبو داود وغيره وليلة جمع هوليلة المزدلفة (قوله وهو) أي يوم النحر وقوله العاشر من ذي الحجة قد عرفت أنهم لو وقفوا العاشر غلطا ولم يقلوا أجزأهم فلا قضاء عليهم لانهم لا يأمنون أن يقع لهم مثل ذلك في القضاء ولان فيه مشقة عامة بخلاف ما إذا قالوا كما مر (قوله والثالث) أي من الأركان ولو قال ونالها السكان أنسب بقوله أحدها لكنه مناسب لقوله والثاني وقوله الطواف بالبيت أي لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق * وواجبات الطواف ثمانية أحدها كونه سبعا كما ذكره الشارح بقوله سبع طوافات فلو ترك من السبع شيئا وان قل لم يجزه ثانيها جعله البيت عن يساره مارا تلقاء وجهه كما ذكره الشارح بقوله جاعلا في طوافه البيت عن يساره فلا يستقبله واستدبره أوجعله عن يمينه لم يصح وكذا الوجه له عن يساره لكن رجح القهقري جهة الركن اليماني فلا بد أن يكون مارا تلقاء وجهه ونالها بدؤه بالحجر الاسود محاذياله اوجزئه بجميع بدنه من جهة شقه اليسر كما ذكره الشارح بقوله مبتدئا بالحجر الاسود محاذياله في مروره بجميع بدنه فلو بدأ بغيره لم يحسب له ما طافه قبله كان بدا بالباب فاذا انتهى اليه ابتدأ منه ورايها كونه في المسجد وان وسع ما لم يخرج عن الحرام ولو في هوائه او على سطحه ولو مرتفع عن البيت او حال بين الطائف والبيت حائل وخامسها نيته ان لم يشمله نسك كسائر العبادات بخلاف ما شمله نسك لتبعيته له في النية وسادسها عدم صرفه لغيره كطلب غريم فان صرفه انقطع وسابعها ستر العورة وثامنها الطهر عن حدث اصغر واكبر وعن نجس كإتي الصلاة وخبر الطواف بالبيت صلاة فلو زال السترا والطهر جدد بني على طوافه وان تعد ذلك وان طال الفصل بخلاف الصلاة اذ يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها ككثير الكلام لكن يسن الاستئناف خروجا من خلاف من أوجبه وغلبة النجاسة في المطاف مما عمت به البلوى فيعني عما يشق الاحتراز عنه وسننه كثيرة منها ان يتوجه الى البيت اول طوافه ويقف على جانب الحجر الذي هو جهة الركن اليماني ثم يمر متوجها له فاذا حاذاه انتقل وجعل البيت عن يساره وان عشى

والمراد حضور المحرم
بالحج لحظة بعد زوال
الشمس يوم عرفة
وهو اليوم التاسع
من ذي الحجة
بشرط كون الواقف
اهلا للعبادة لا مغمى
عليه ويستمر وقت
الوقوف الى فجر يوم
النحر وهو العاشر
من ذي الحجة (و)
الثالث (الطواف
بالبيت)

فيه ولو امرأة الالعذر كمرض لانه أشبه بالتواضع والادب وأن يستلم الحجر الاسود أول طوافه وأن يقبله
ويسجد عليه ويخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت وأن يقول عند استلامه في كل طوفة والاولى آكد بسم الله
والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك سيدنا محمد ﷺ وأن يستلم الركن
الباقى ولا يسن تقبيله ولا يسن استلام الركنين الشاميين ولا تقبيلهما وأن يقول قبالة الباب اللهم ان البيت بيتك
والحرام حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار مشيراً بهذا الى مقام سيدنا ابراهيم وعند الركن العراق
اللهم انى أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب فى الاهل والمال والولد
وتحت الميزاب اللهم اظننى فى ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقنى بكأس سيدنا محمد ﷺ شراباً هنيئاً مريئاً لا أظمأ
بعدها أبداً يا ذا الجلال والاكرام وبين الركن الباقى والشامى ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسناً وقنا
عذاب النار وأن يرمل ذكر فى الطوفات الثلاث الاول من طواف بعده سعى مطلوب بان يسرع مشيه
مقار باخطاه ويمشى فى البقية على هينته وأن يقول فى الرمل اللهم اجعله حجاً مبروراً والمناسب للمعتمر أن يقول
عمرة مبرورة وذنباً مغفوراً وسعيماً مشكوراً وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور ويقول فى الاربعه الباقية قرب اغفر
وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وأن
يضطبع الذكرى فى طواف فيه رمل وفى سعى بعده وذلك بان يجعل وسط رداءه تحت منكب اليمين وطرفه على عاتقه
الايسر كدأب أهل الشطارة بخلاف ركعتي الطواف فلا يسن فيهما الاضطباع بل يكره وأن يدعو بما شاء فى جميع
طوافه ومأثوره أفضل للقراءة فيه فغير المأثور ويسن له الاسرار بذلك لانه أجمع للخشوع وأن يوالى طوافه خروجا
من الخلاف فى وجوبه وأن يقرب الذكرى فى طوافه بالبيت لانه أيسر فى الاستلام والتقبيل نعم ان تأذى أو أذى غيره
بنحو زحمة فالبعد أولى وأن يصلى بعده ركعتين والاولى فعلها ما خلف المقام فى الحجر فى المسجد فى الحرم حيث
شاء متى شاء ولا يفوتان الا بموت أو يقرأ فيهما بسورتي الكافرون والاحلاص ويجهر فيهما ليلاً وما ألقى بهما بعد
الفجر الى طلوع الشمس ويسر فيهما عدا ذلك ويجزى عن الركعتين فريضة نافلة أخرى ويسن له أن يستلم
الحجر بعد طوافه وصلاته ثم يخرج من باب الصفا للسعى (قوله سبع طوافات) بسكون الواو جمع طوفة وهذا هو
الواجب الاول وقوله جا علفى طوافه البيت عن يساره هذا هو الواجب الثانى فلا بد أن يكون خارجاً عن جدار البيت
وشاذروا نه بفتح الذال المعجمة وهو الخارج عن عرض جدار البيت وعن حجره بكسر الحاء وسكون الجيم وهو
المحوط عند الكعبة بقدر نصف دائرة بينه وبين كل من الركنين فتحة ويقال له الخطيم فلو مشى على الشاذروا ن أو مس
الجدار فى مروره أو دخل من احدى فتحتي الحجر وخرج من الاخرى لم يصح طوافه وقوله مبتدأ بالحجر الاسود
محاذياله فى مروره بجميع بدنه أى من جهة شقه الايسر وهذا هو الواجب الثالث وروى ابن خزيمة عن ابن عباس
رضى الله عنهما أن الحجر الاسود ياقوته من يواقيت الجنة أشد بياضاً من اللبن وانما سودته خطايا بني آدم ولولا ذلك ما
مسهذوعاهه الابرى وقوله فلو بدأ بغير الحجر لم يحسب له اى كأن بدأ بالباب فادوصل اليه ابتداء منه ولو أزيل والعباد
بأنه تعالى من الحياة الى ذلك وجب البدء بمحاذاه ومحاذاة ويسن استلامه وتقبيله والسجود عليه (قوله الرابع) أى
من الاركان ولو قال ورابعها كان أنسب كما مر فى سابقه لكنه مناسب لما قبله وقوله السعى بين الصفا والمروة أى لما
روى الدارقطنى وغيره باسناد حسن أنه ﷺ استقبل القبلة فى المسعى وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعى قد كتب
عليكم اى فرض واصل السعى الاسراع والمراد به هنا مطلق المشى ويسن ان يمشى على هيئة اول السعى وآخره
ويعود الى كراى بسعى سعيّاً شديداً فى الوسط فيمشى على هيئة حتى يبقى بينهما وبين الميل الاخضر المعلق بركن
المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعود حتى يتوسط بين الميلىن الاخضرين المعلق احدهما فى ركن المسجد والآخر
بدار العباس فيمشى حتى ينتهى الى المروة اذا عاد منها الى الصفا مشى فى محل مشيه وسعى فى محل سعيه واما الاثنى
والخثنى فلا يعدوان ويسن ان يقول كل منهم فى سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم اللهم

سبع طوافات جا علفى
فى طوافه البيت عن
يساره مبتدأ بالحجر
الاسود محاذياله فى
مروره بجميع بدنه
فلو بدأ بغير الحجر
لم يحسب له (و)
الرابع السعى بين
الصفا والمروة

اجعله حجاً مبروراً أو عمرة مبرورة وذنباً مغفوراً وسعيامشكوراً وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور الله اكبر ثلاثاً والله
الجلدانة اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا لا اله الا هو وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله
الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده واعز جنده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين
ولو كره الكافرون ثم يدعوا بما شاء ديناً ودينا وثلث الذكر والدعاء وأن يسعى ماشياً ويجوز ركبا وأن يوالى بين
مرات السعى وبينه وبين الطواف ويكره للساعي أن يقف في أثناء سعيه لحديث أو غيره ويسن للذكر أن يرقى على كل
من الصفا والمروة قسراً لأنه عليه السلام يرقى على كل منها حتى رأى البيت وأما الاثني والخنثى فلا يسن لهم الرقى الا ان خلا
المحل عن الرجال الاجانب ويجب على من لم يرق أن يبلصق عقبه باصبع رجليه بما يذهب منه ورؤوس أصابع رجليه بما يذهب اليه
من الصفا والمروة وهذا بحسب الاصل وأما الآن فلا يجب الاصاق لانه دفن من الصفا ثلاث درجات ومن المروة درجة
واحدة ولا يسن لمن سعى بعد طواف القدوم أن يعيده بعد طواف الافاضة ولا يشترط طهر ولا ستر ولا غيرهما (قوله
سبع مرات) فلو ترك من السبع شيئاً لم يصح وان قل وقوله وشرطه أي شرط صحته وقوله أن يبدأ في أول مرة بالصفا
ويختتم بالمروة أي لقوله عليه السلام لما قالوا له أنبدأ بالصفا ثم بالمروة بدأ بما بدأ الله به فلو عكس لم تحسب المرة الاولى وفي بعض
النسخ أن يبدأ في كل مرة بالصفا الخ وهو مشكل لانه لا يبدأ في كل مرة بالصفا بل يبدأ بها في الاوتار فقط وأجيب بان
المراد كل مرة بما يخصها أو كل مرة من السعي الكامل بمعنى كلما أراد السعي بدأ بالصفا في هذا السعي كله وهكذا وحمله على
هذا وان كان يبعد الأولى من جعله خطأ وشرطه أيضاً أن يكون بعد طواف ركن أو قدوم بشرط أن لا يتخلل بين طواف
القدوم وبينه الوقوف برفة فان تخلل بينهما الوقوف امتنع السعي الا بعد طواف الافاضة فالخاصل أن واجبات السعي
ثلاثة الاول كونه سبع مرات والثاني أن يبدأ بالصفا ويختتم بالمروة والثالث أن يكون بعد طواف ركن أو قدوم
بالشرط السابق (قوله ويحسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة) وجلة مرات ذهابه من الصفا الى المروة أربع وهي
الاوتار الاولى والثالثة والخامسة والسادسة (قوله والصفا بالقصر الخ) وأصله الحجارة
الملس والواحدة صفاة كحصاة وحصى وقوله طرف بفتح الراء واما الطرف بسكونها فهو العين قال الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها * إشارة محزون ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً * وأهلاً وسهلاً بالحبيب المقيم

وقوله جبل أبي قبيس سمي بذلك لان سيدنا آدم عليه السلام اقتبس منه النار التي في ايدي الناس (قوله والمروة
بفتح الميم) وهي أفضل من الصفا على الراجح لانها المقصود وقوله علم على الموضع المعروف بمكة وهو طرف جبل
قينقاع ومقدار ما بين الصفا والمروة سبع مائة وسبعون ذراعاً بذراع اليد (قوله وبقى من أركان الحج الخلق
أو التقصير) أي بناء على عده من الاركان وهو الراجح وان جرى المصنف على عده من الوجبات كما تقدم
وقوله ان جعلنا كلا منهما نسكاً أي عبادة وكان الاولى أن يقول ان جعلناه نسكاً لان الركن أحدهما كما
بدل عليه التعبير بأو ويكنى هنا الشعر الخارج عن حد الرأس كما صرح به الرمي بخلافه في الوضوء وقوله وهو
المشهور هو المعتمد وقوله فان قلنا ان كلا منهما أي من الخلق أو التقصير وقوله استباحة محذور أي ممنوع بمعنى
محرم عليه قبل ذلك من الخطر وهو المنع بمعنى التحريم وقوله فليس من الاركان ضعيف و يترتب على جعل كل
منهما نسكاً أنه يشاب عليه وعلى جعله استباحة محذور أنه لا يشاب عليه (قوله ويجب تقديم الاحرام) أي وتقديم
الوقوف على طواف الركن والخلق أو التقصير وتقديم الطواف على السعي ان لم يفعل بعد طواف القدوم
فهذا إشارة للترتيب وهو واجب في معظم الاركان لافي الشكل لان الخلق والطواف لا ترتيب بينهما فيجوز
تقديم الخلق على الطواف وتقديم الطواف على الخلق ويجوز تقديم السعي عليهما بعد طواف القدوم (قوله
على كل الاركان السابقة) أي التي هي الوقوف برفة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة والخلق أو

سبع مرات وشرطه
أن يبدأ في أول مرة
بالصفا ويختتم بالمروة
ويحسب ذهابه من
الصفا الى المروة مرة
وعوده منها الى مرة
أخرى والصفا بالقصر
طرف جبل أبي قبيس
والمروة بفتح الميم
علم على الموضع
المعروف بمكة وبقى
من أركان الحج
الخلق أو التقصير ان
جعلنا كلا منهما نسكاً
وهو المشهور فان
قلنا ان كلا منهما
استباحة محذور
فليس من الاركان
ويجب تقديم الاحرام
على كل
الاركان السابقة

التقصير (قوله وأركان العمرة) أى أجزاؤها فالإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل أو من إضافة المفصل للمجمل كما تقدم في نظيره وقوله ثلاثة كافي بعض النسخ أى بناء على جعل الحلق أو التقصير واجبا لا ركننا وقوله وفي بعضها أربعة أشياء أى بناء على جعل ذلك ركننا ويزاد خامس وهو ترتيب كل الأركان بأن يحرم ثم يطوف ثم يسعى ثم يحلق أو يقصر (قوله الأحرام) أى النية لأن الركن إنما هو الأحرام بمعنى النية لا بمعنى الدخول في النسك ولم يقل هنا الأحرام مع النية كما سبق تنبيهها على أن المراد بالأحرام النية وقوله والطواف أى بالبيت وتقدمت واجباته وسننه وقوله والسعي أى بين الصفا والمروة وتقدمت أيضا واجباته وسننه وقوله والحلق أو التقصير جرى المصنف هنا على عدم ركننا بخلاف ما تقدم تنبيهها على صحة كل من القولين وقوله فى أحد القولين أى على القول القائل بأنه نسك لا على القول القائل بأنه استباحة محظورة وقوله وهو الراجح هو كذلك وقوله كما سبق قريبا أى فى كلامه حيث قال ونبي من أركان الحج الحلق أو التقصير إن جعلنا كلامنا منها نسكا وهو المشهور وقوله والأفلا يكون الحائض أى وإن لم تجز على القول القائل بأنه نسك بل جرينا على القول القائل بأنه استباحة محظورة فلا يكون من أركان العمرة وهو ضعيف كما مر (قوله وواجبات الحج الح) وأما واجبات العمرة فشيئان الأحرام من الميقات واجتناب محرمات الأحرام وقوله غير الأركان أى حال كونها غير الأركان والفرق بين الأركان والواجبات أن الأركان يتوقف وجود النسك عليها ولا تجز بدم والواجبات لا يتوقف عليها وجوده وتجز بدم وهذا الفرق خاص بهذا الكتاب لأن الواجبات فى غيره تشمل الأركان والشروط فكل ركن واجب ولا عكس فينبهها العموم والخصوص المطلق وإن وقع فى بعض العبارات أنها مترادفات وقوله ثلاثة أشياء بل خمسة الأحرام من الميقات والرمي والحلق أو التقصير على الضعيف وأما على الراجح فيبدل بالمبيت بمزدلفة ليلتها بمعنى الحصول فيها لحظة من نصف الليل الثانى فإنه واجب ولو تركه لزمه دم وإنما كتفى هنا بلحظة من النصف الثانى لأنهم لا يصلونها إلا بعد تحور بع الليل مع جزم الدفع منها بعد نصفه وبقية المناسك كثيرة شاقة خفف فيها لأجلها والمبيت بمنى ليلتى أيام التشريق الثلاثة معظم الليل إن لم ينفر النفر الأول والأسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها فان تركه لزمه دم نعم تعذر الرعاية أصحاب السقاية فى ترك المبيت لا الرمي بشرط أن لا يمتك الرعاية إلى الغروب والزمهم المبيت لأن عذرهم بالنهار بخلاف أهل السقاية فان عذرهم بالليل أيضا والتعذر عن محرمات الأحرام وأما طواف الوداع فهو واجب مستقل ليس من المناسك على المعتمد فيجب على من فارق مكة ولو مكيا أو غير حاج ومعتزم غير حائض ونفساء ويحجر تركه بدم فان عاد بعد فراقه قبل مسافة قصر وطاف سقط عنه الدم وإن مكث بعد الطواف أعاده إلا إذا مكث لصلاة أقيمت أو شغل سفر كشرامز أدم يظل زمنه وشذ حول لم يظل زمنه وشرب ماء زمزم وانتظار رفقة وانغما وإكراه وإن طال زمنها ولا وداع على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره قصيرا ولا على محرم خرج إلى منى أما الحائض والنفساء فلا وداع عليهما السكن إن طهرتا قبل مفارقة مكة لزمهما الطواف (قوله أحدها) أى واجبات الحج الثلاثة على كلامه وقوله الأحرام من الميقات أى كون الأحرام من الميقات أى فيه فمن بمعنى فى فهمى مستعملة فى معنى الظرفية وجعلها بعضهم بمعنى الابتداء والظرفية معا وأما أصل الأحرام فركن كما مر فالوالم يقات بالأحرام وهو مريد للنسك لزمه العود قبل تلبسه بنسك ولو بعد إحرامه فإن لم يعد أو عاد بعد تلبسه بنسك لزمه دم ولوناسيا أو جاهلا ولا اثم على الناسى والجاهل والأفضل أن يحرم من أول الميقات ليقطع باقية محرما لا فى ذى الحليفة فالأفضل فيه أن يحرم من المسجد الذى أحرم منه النبي ﷺ (قوله الصادق) بالجر صفة للميقات وقوله بالزمانى والمكانى فهو شامل لهما شرعا وإن كان الميقات فى الأصل مأخوذا من الوقت وعبارة ابن حجر فى تعريف الميقات وشرعا هنا من العبادة ومكانها ومثله غيره فاندفع قول بعضهم ادخال الزمانى فى الميقات لا يستقيم لأن الميقات لغة حد الشئ ووجه اندفاعه أنه لا مانع من إطلاقه عليهما شرعا وبعضهم خصه بالزمانى نظرا لاختاره من الوقت والأشهر أنه شامل للزمانى والمكانى (قوله فالزمانى بالنسبة للحج) أى للأحرام به وقوله شوال أى من أوله ولو أحرم به فى بلسرى فيه هلال شوال ثم انتقل إلى بلد

(وأركان العمرة ثلاثة)
كفى بعض النسخ
وفى بعضها أربعة
أشياء (الأحرام
والطواف والسعي
والحلق أو التقصير فى
أحد القولين) وهو
الراجح كما سبق
قريبا ألا يكون
من أركان العمرة
(وواجبات الحج غير
الأركان ثلاثة أشياء)
أحدها (الأحرام من
الميقات) الصادق
بالزمانى والمكانى
فالزمانى بالنسبة للحج
شوال

برفيه ومطلعه مخالف لم ينقلب عمرة على الوجه الوجيه وقوله وذو القعدة بفتح القاف على الافصح سمي بذلك
لنعودهم عن القتال فيه وقوله وعشر ليال من ذي الحجة بكسر الحاء على الافصح سمي بذلك لوقوع الحجة فيه
فهو من أول شوال الى فجر يوم النحر فتي أحرم بالحج في ذلك انعقد حجا وان لم يمكن الا تيان به فيه لكن ان فاته
الوقوف بعرفة تحلل بعمل عمرة ومحلها اذا تمكن من ايقاع بعضه في الوقت والا كأن أحرم بالحج ليلة النحر وهو
بمصر انعقد عمرة كالأحرم به في غير أشهره فانه ينعقد عمرة لان الاحرام شديد التعاق والزموم فاذما يقبل الوقت
ما أحرم به انصرف الى ما قبله ولا فرق بين الجاهل بالخال والعالم به (قوله وأما بالنسبة للعمرة) مقابل لقوله بالنسبة
الحج وقوله لجميع السنة وقت لأحرامها أي العمرة لكن قد يمنع الاحرام بها لعارض ككونه محرما بالحج
لاستناع ادخال العمرة على الحج ان كان قبل تحلله ولعجزه عن التشاغل بعملها ان كان بعده وقبل النحر من منى
وككونه محرما للعمرة لان العمرة لا تدخل على العمرة (قوله والميقات المكاني للحج الى آخرة) وأما الميقات المكاني
للعمرة فهو في حق من هو خارج عن الحرم ميقات الحج الا في الشرح وفي حق من هو في الحرم الحل فيلزمه
الخروج الى أدنى الحل ولو بأقل من خطوة ليحصل فيها الجمع بين الحرم والحل كافي الحج فان فيه الجمع بين الحرم
والحل بعرفة فلم يخرج اليه لزمه دم الا ان خرج بعد احرامه اليه وأفضل بقاع الحل الجعرانة بكسر الجيم وسكون
العين وتخفيف الراء على الافصح وهي قرية في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة سميت باسم امرأة كانت
ساكنة بها ثم التنعيم وهو المكان المعروف بمساجد عائشة سمي بذلك لان عن يمينه واديا يقال له ناعم وعن يساره
واديا يقال له نعيم وهو في وادي يقال له نعمان ينمو بين مكة وفرسخ ثم الحديدية بتخفيف الياء على الافصح وهي بئر بين
طريق جلد والمدينة على ستة فراسخ من مكة سميت بذلك لان عندها شجرة حديد كانت بيعة الرضوان عندها
ومن سلك طريقا لا ينتهي الى ميقات أحرم من محاذاته في برأو بحر فان حاذى ميقاتين أحرم من محاذاة أقر بهما اليه
فان استويا في القرب اليه أحرم من محاذاة بعدهما من مكة وان لم يحاذ ميقاتا أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه
بين مكة والميقات فيقائه مسكنه ومن جاوز ميقاتا وهو غير مبدل للنسك ثم أراد فيقائه موضعه والاصل في غالب
المواقيت خبر الصحيحين انه عليه السلام وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام ومصر الحجة ولاهل نجد قرن
المنازل ولاهل اليمن يعلم وقال هن هن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك
فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة وكان توقيت عليه السلام للمواقيت في حجة الوداع كما أجاب به الامام أحمد بن حنبل من
سأله في أي سنة أفت النبي عليه السلام موافيت الاحرام (قوله نفس مكة) وكونه من المسجد بعد الغسل وصلاة ركعتين
فيه أولى ومن بيته بعد ذلك أفضل وقوله مكيا أي من أهل مكة وقوله أو آفاقيا بالمداي من غير أهل مكة من الآفاق أي
النواحي (قوله وأما غير المقيم بمكة) مقابل لقوله في حق المقيم بمكة وقوله فيقائه المتوجه الحو يستوى في ذلك الحاج
والمعتمر كما يعلم مما مر وقوله من المدينة الشريفة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام وقوله ذو الحليفة مكان على نحو
عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة فهو أبعد المواقيت وهو المعروف ببايار على زعم العامة أن عليا رضي
الله عنه قاتل الجن فيها والحليفة بضم الحاء وفتح اللام تصغير الحليفة بفتح أوله واحدة الخلفاء وهي النبت المعروف
وأما قيل لها ذو الحليفة لوجود الحليفة المعروفة فيها (قوله والمتوجه من الشام الح) أي وميقات المتوجه من الشام
الح وهذا بحسب الزمن السابق فانه كان المتوجه من الشام في الزمن الماضي يمر على الحجة الآتية وأما الآن فيقائه ذو
الحليفة المتقدمة لان المتوجه من الشام صار الآن يمر عليها والشام بالهمز وتركه وأوله نابلس وآخره العريش سمي
بذلك لان أرضه ذات شامات بيض وحر وسود وقيل سمي باسم شام بن نوح فانه بالشين المعجمة باللغة السريانية
وان عربته العرب وقالوا اسم بالسین المهملة وقيل غير ذلك (قوله ومصر) أي والمتوجه من مصر وحدها طولامن
برقة التي في جنوب البحر الرومي الى أيلة التي على ساحل بحر القلزم ومسافة ذلك قرية من نحو أربعين يوما وعرضا
من مدينة اسوان وماسما منها من الصعيد الاعلى الى مدينة قرشيد ومأذاها من مساقط النيل السعيد في البحر الرومي

وذو القعدة وعشر
ليال من ذي الحجة
وأما بالنسبة للعمرة
لجميع السنة وقت
لأحرامها والميقات
المكاني للحج في
حق المقيم بمكة نفس
مكة مكيا كان أو
آفاقيا وأما غير المقيم
بمكة فيمقات المتوجه
من المدينة الشريفة
ذو الحليفة والمتوجه
من الشام ومصر

ومسافة ذلك قريبة من نحو ثلاثين يوماً سميت بذلك لتمصرها وقيل سميت باسم أول من سكنها وهو مصر بن
 يصصر بن سام بن نوح (قوله والمغرب) أي والمتوجه من المغرب سمي بذلك لغروب الشمس في جهته وقوله
 الجحفة بضم الجيم وسكون الحاء المهملة وهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة على خسين فرسخا كما قاله الرافعي وهو
 المعروف المشاهد خلافا لما في المجموع من أنها على ثلاث مراحل بأربعة وعشرين فرسخا وهي أوسط المواقيت
 سميت بذلك لان السيل أجحفها أي أزالها فهي الآن خراب ولذلك بدلوها الآن براغ فانها قبلها يسير
 (قوله والمتوجه من تهامة اليمن) أي من الأرض المنخفضة من أرض اليمن فالتهماة اسم للأرض المنخفضة
 ويقابلها نجد فان معناه الأرض المرتفعة واليمن الذي هو إقليم معروف مشتمل على نجد وتهامة وفي الحجاز مثلها
 وهما المرادان عند الاطلاق وقوله يعلم ويقال ألم وهو اسم جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (قوله
 والمتوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن) أي من الأرض المرتفعة من الحجاز بكسر الحاء وهو إقليم معروف ومن
 الأرض المرتفعة من اليمن فان معنى النجد بفتح النون الأرض المرتفعة كما هو قوله قرن بفتح القاف وسكون
 الراء وهو جبل على مرحلتين من مكة ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب وأما قرن بفتح الراء فهو اسم قبيلة
 ينسب اليها أو يس القرنى (قوله والمتوجه من المشرق) أي الاقليم الذي تشرق الشمس من جهته وهو شامل
 للعراق وغيره وقوله ذات عرق بكسر العين المهملة وسكون الراء المهملة أيضا وهي اسم قرية على مرحلتين من مكة
 مشرفة على وادي العقيق (قوله والثاني من واجبات الحج) انما صرح بذلك لطول العهد وكان الانسب بسابقه
 أن يقول وثانيها (قوله رمى الجمار الثلاث) لوقال المصنف الرمي لكان أخصر وأحسن أما الاول فظاهر وأما
 الثاني فانه يشمل رمي جرة العقبة يوم النحر فانه يجب أن يرمى الجرات الثلاث في أيام التشرى في الثلاثة بسبع حصيات ويدخل وقته
 بنصف ليلة النحر ووقت فضيلته ما بين ارتفاع الشمس وزوالها ويبقى وقت اختياره الى آخر يومه ووقت
 جوازها الى آخر أيام التشرى في الثلاثة ويجب عليه أيضا أن يرمى الجرات الثلاث في أيام التشرى في الثلاثة بسبع حصيات
 لكل واحدة في كل يوم منها ان لم ينفر النفر الاول بان لم يفرغ من شغل سفره قبل غروب شمس اليوم الثاني والا
 سقط عن رمي اليوم الثالث وان لم ينفل من منى الا بعد الغروب وان عاد لشغل خفيف قال تعالى فن تعجل في يومين
 فلا تم عليه ومن تأخر فلا تم عليه فجملة الحصى لمن لم ينفر النفر الاول سبعون حصاة سبع منها رمي جرة العقبة يوم
 النحر والباقي وهو ثلاث وستون رمي الجار الثلاث في أيام التشرى في الثلاثة لكل يوم احدى وعشرون لكل جرة
 سبع ولو ترك رمي أيام النحر و أيام التشرى في تداركه في باقي أيام التشرى في أداء لانه يدخل رمي كل يوم
 من أيام التشرى في بزوال شمس ويبقى وقت اختياره الى آخر ذلك اليوم ويبقى وقت جوازها الى آخر أيام التشرى في
 ويجوز رمي ما فاته ليلا ونهارا ولا يصح الرمي بعد أيام التشرى في اصلا بل يلزمه دم بترك ثلاث رميات فاكثر ومن
 عجز عن الرمي أناب من رمي عنه ولا يصح رميه عنه الا بعد رميه عن نفسه والوقوف عنها ويسن أن يرمى بقدر حصى
 الخذف بمجمتين وهو دون الأتملة بقدر الباقلاء ويكره بالحصى الكبار ويندب غسلها ان شك في طهارتها ويسن
 أخذ الحصى الذي يرميه يوم النحر من المزدلفة فالأخذ منها سبع لاسبعون وان قيل به وهو الذي جرى عليه
 الخطيب وأما الباقي فيؤخذ من وادي محسر ويكره أخذه من المرمى لانه لا يبقى فيه الا المردود فقصد رد أن ما يقبل منه
 يرفع الى السماء والالسدعين الشمس ويسن أن يقول مع كل حصاة عند الرمي بسم الله والله أكبر صدق الله وعده
 ونصر عبده وأعز جنده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون قال
 الطبري وليس للرمي حدم معلوم غير أن كل جرة عليها علم وهو عمود معلق هناك فيرمى تحته وحده ولا يبعد عن
 احتياط وحده بعض المتأخرين بثلاثة أذرع من سائر الجوانب الا في جرة العقبة فليس لها الاوجه واحد لانها بجانب
 جبل (قوله يبدأ الخ) اشار بذلك الى الترتيب بينها وهو شرط لصحة الرمي فالو تبقى واحدة من جرة لم يصح ما بعدها
 وقوله بالكبرى وهي التي تلي مسجدا الخفيف وقوله ثم جرة العقبة وهي التي تلي مكة ولا ينبغي أن هذا في رمي أيام التشرى في
 الثلاثة وأما يوم النحر فلا يرمى فيه الا الجرة العقبة فقط كما رمى (قوله ويرى كل جرة) أي تحت العمود المعروف

والمغرب الجحفة
 والمتوجه من تهامة
 اليمن يعلم والمتوجه
 من نجد الحجاز
 ونجد اليمن قرن
 والمتوجه من المشرق
 ذات عرق (و) الثاني
 من واجبات الحج
 (رمي الجمار الثلاث)
 يبدأ بالكبرى ثم
 الوسطى ثم جرة
 العقبة ويرى كل
 جرة

هناك وحوله ولا يكفي رمي العمود الا اذا وقع في المرمى ولا يكفي أيضا وضع الحصاة في المرمى لانه لا يسمى رميا ولا بد من قصد المرمى واصابته بالحجر بقينا فلورمي في الهواء لم يحسب وكذا لو شك في اصابته وقوله بسبع حصيات أى في كل يوم من أيام التشريق فالرمي بكل جرة في الايام الثلاثة حتى وعشرون حصاة وجلتها ثلاث وستون فاذا ضمت للسبع المرمية يوم النحر لجر العقبه كان الجميع سبعين وقوله واحدة بعد واحدة أى حال كونها واحدة بعد واحدة أى متتابعة فلا يصح اقترانها ولذلك فرغ عليه قوله فالورمي حصاتين دفعة واحدة حسبت واحدة وكذا الومي أكثر من حصاتين دفعة حتى لو رمي سبع حصيات دفعة حسبت واحدة لان العبرة بالرمي لا بالرمي ولذلك قال ولورمي حصاة واحدة سبع مرات كفي اعتبارا بتعدد الرمي وان كان المرمى حصاة واحدة لكنه خلاف الافضل (قوله ويشترط كون المرمى به حجرا) فيكفي بجميع أنواعها ومنها البياقوت والعقيق والبلور وحجارة الذهب والفضة والحديد قبل تخليصها فيجزى الرمي بذلك وان حرم اذ ازم عليه كسره واطاعة ماليته ويشترط أيضا كونه بيده لانه الوارد فلا يكفي بغيرها كرجله فان عجز عن الرمي بها وقدر على الرمي بقوس فيها وبهمو برجل تعين الاول أو قدر على الاخير بن فقط فالاقرب انه يرمى بالرجل لان الرمي بهامعهود في الحرب ولان فيها زيادة تحقير للشيطان فان المقصود من الرمي تحقيره والحاصل انه يشترط للرمي ترتيب الجرات وكونه سبع مرات وقصد المرمى بالرمي وتحقق اصابته وكونه بالحجر وكونه باليد (قوله فلا يكفي الخ) تفريع على مفهوم الشرط وقوله غيره أى غير الحجر وقوله كأول وجص وهو حجر الكذان بفتح الكاف وتشديد الذال المعجمة وهو الحجر الرخو وهذا بعد حرقه وأما قبل حرقه فيكفي الرمي به (قوله والثالث) أى من الواجبات كما تقدم في سابقه وقد علمت غير مرة أن عددا خلق أو التقصير من الواجبات ضعيف والمعتمدان من الاركان بل نقل الامام الاتفاق على ركنيته ولعله لم يعتد بالخلاف (قوله الخلق) هو استئصال الشعر بالموسى وقوله أو التقصير هو قطع الشعر من غير استئصال وأشار الشارح بتقدير ذلك الى أن في كلام المصنف حذف أو مع ما عطفت قال تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين (قوله والافضل للرجل الخلق) فان نذر وجب ولذلك قال عليه السلام اللهم ارحم المحلقين فقالوا يا رسول الله والمقصر بن فقال اللهم ارحم المحلقين ثم قال في الاربعة المقصر بن ويدل على أفضليته تقديم الآية المحلقين على المقصرين لان العرب تبدأ بالاهم والافضل ويستثنى من أفضلية الخلق ما لو اعتمر قبل الحج في وقت وحلق فيه لم يسود رأسه من الشعر في يوم النحر فالتقصير حينئذ أفضل (قوله وللرأه التقصير) أى لما روى أبو داود بإسناد حسن ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير واذا نذرته وجب وفي المجموع عن جماعة انه يكره للرأه الخلق ومثلها الخنثى (قوله وأقل الخلق) صوابه وأقل الواجب الذى هو إزالة الشعر ليصح تعميمه بعد ذلك بقوله خلقا أو تقصيرا الخ وقد يقال انه أراد بالخلق في هذه العبارة مطلق إزالة الشعر بقرينة التعميم المذكور وقوله إزالة ثلاث شعرات ولو مسترسلة عن الرأس أو متفرقة اكتفاء بمسمى الجمع المأخوذ من قوله تعالى محلقين رؤسكم أى شعرا وقوله من الرأس أى من شعر الرأس وقوله خلقا أو تقصيرا الخ تعميم في إزالة فالمدار على مطلق إزالة الشعر الصادقة بكل ذلك (قوله ومن لا شعر برأسه يسن له امرار الموسى عليه) أى تشبيهها بالخلق والموسى آلة معروفة من حديد وهو اسم جنس لاعلم وهو مأخوذ من قولك أو سبت رأسه اذا خلقتها وما أحسن قول القائل

نجرد للحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا

وقد جرد الموسى لزيين رأسه * فقلت لقد أدريت سؤلوك يا موسى

ولا يخفى أن فيه اقتباسا من قوله تعالى قال قد أدريت سؤلوك يا موسى (قوله ولا يقوم شعر غير الرأس الخ) أى للتفصيل بالرأس فيما تقدم أخذا من قوله تعالى محلقين رؤسكم أى شعرا وقوله من اللحية وغيرها بيان لشعر غير الرأس (قوله وسنن الحج) أى والعمره فقيهه ا كتفاء كما مر في أول الكتاب ولو قال وسنن النسك أو والنسكين لكان أولى وقوله سبع بتقديم السين على الباء ومشى المصنف في بعضها على ضعيف كما ستعرفه وكونها سبعا بحسب ما ذكره المصنف والا فهى كثيرة ويسن شرب ماء زمزم ولو تغير حاج ومعتمر والتضلع منه واستقبال القبلة

بسبع حصيات
واحدة بعد واحدة
فلورمي حصاتين
دفعة واحدة
حسبت واحدة ولو
رمي حصاة واحدة
سبع مرات كفي
ويشترط كون
الرمي به حجرا فلا
يكفي غيره كأول
وجص (و) الثالث
(الخلق) أو التقصير
والافضل للرجل
الخلق وللرأه
التقصير وأقل الخلق
إزالة ثلاث شعرات
من الرأس خلقا أو
تقصيرا أو تنظا أو
أحراقا أو قسا ومن
لا شعر برأسه يسن
له امرار الموسى
عليه ولا يقوم شعر
غير الرأس من
اللحية وغيرها
مقام شعر الرأس
(وسنن الحج سبع)

عند شربه وأن يقول اللهم انه بلغني عن نبيك ﷺ أن ماء زمزم للمشرب له وأنا أشرب به لكذا وكذا وزارة قبره ﷺ ولو غير حاج ومعتمر كالذي قبله ويسن لمن قصد المدينة الشريفة أن يكثر من الصلاة والسلام عليه في طريقه ويؤيد في ذلك أذى أي حرم المدينة وأشجارها ويسأل الله أن ينفعه بهذه الزيارة ويتقبلها منه ويفتسل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابه فإذا دخل المسجد قصد الروضة الشريفة وهي ما بين قبره ومنبره وصلى تحية المسجد بجانب المنبر والاولى أن تكون في المحل الذي كان يصلي فيه النبي ﷺ وإذا فرغ من الصلاة شكر الله على هذه النعمة ثم يقف مستدبر القبلة مستقبلاً رأس القبر الشريف بعيداً عنه نحو أربعة أذرع قبالة الكوكب الدري على الرخامة البيضاء المعلق عليها القنديل فارغ القلب من علق الدنيا متأدباً متواضعاً يسلم عليه ﷺ بالرفع صوتاً قائلاً السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله أشهد أنك رسول الله حقاً بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة وكشفت الغمة ورجاوت الظلمة ونظفت بالحكمة وجاهدت في سبيل الله حق جهاده جزاك الله عنا أفضل الجزاء ثم يتأخر صوب عيئه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا أبا بكر يا خليفته رسول الله ﷺ جزاك الله عن أمة محمد ﷺ خيراً ثم يتأخر أيضاً قدر ذراع فيسلم على عمر رضي الله عنه فيقول مثل ما تقدم ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه ﷺ ويتوسل به إلى ربّه وإذا أراد السفر ودع المسجد بر كعتين وأتى القبر الشريف وأعاد ما تقدم من السلام وغيره (قوله أحدها) أي سنن الحج السبع وقوله الافراد هو أفضل من التمتع وهو أفضل من القران فان الحج والعمرة يؤديان على ثلاثة أوجه الاول الافراد وهو أن يقدم الحج على العمرة كما قاله المصنف وسمى بذلك الافراد كل منهما باحرام وعمل والثاني التمتع وهو أن يقدم العمرة على الحج كما أشار إليه الشارح بقوله ولو عكس لم يكن مفرداً وسمى بذلك تمتعه بمحظورات الاحرام بين النسكين والثالث القران وهو أن يحرم بهما معاً وبالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل شروعه في أعمالهما ثم يعمل عمل الحج في الصورتين فيحصلان وسمى بذلك لقرنه بينهما وسمى أن يحرم بالحج ثم يدخل العمرة لانه لا يستفيد بادخال العمرة على الحج شيئاً بخلاف عكسه فانه يستفيد بالوقوف بعرفة والرمي والمبيت وعلى كل من التمتع والقران دم ان لم يكونا من حاضري الحرم وهم من مساكنهم دون مرحلتين منه فان كانا منهم فلا دم عليهما (قوله وهو) أي الافراد وقوله تقديم الحج على العمرة أي تقديم الاحرام بالحج والفرار من أعماله على الاحرام بالعمرة والاتبان بأعمالها كما أشار الى ذلك الشارح بقوله بان يحرم أولاً بالحج الح فإنه يصور بتقديم الحج على العمرة لكن أراد الاكمل لتقييده بقوله من ميقاته بقوله ثم يخرج من مكة إلى أدنى الحل فان الافراد لا يتوقف على ذلك لكون مساء تقديم الحج على العمرة فقط وقوله ويفرغ منه أي من أعماله الموقوفة الى أدنى الحل أي أقر به فيخرج الى الحل ولو بخطوة وأفضل بقائه الجعرانة ثم التمتع ثم الحديبية كما مر (قوله ولو عكس لم يكن مفرداً) لوقال ولو لم يقدم الحج على العمرة لم يكن مفرداً لكان أولى لانه يشمل ما لو عكس بان أحرم بالعمرة وأتى بأعمالها ثم أحرم بالحج وأتى بأعمالها وهذا هو التمتع وهو الذي اقتصر عليه الشارح وما لو أحرم بهما معاً أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الشروع في أعمالها وهذا هو القران بصورتيه كما تقدم (قوله والثاني) أي من سنن الحج السبع وقوله التلبية وتناً كد عند تغاير الاحوال كركوب وصعود وهبوط واختلاط رقة واقبال ليل أو نهار وأولاهما ما كان عند الاحرام ويسن أن يسمى فيهما أحرم به وتكره في المواضع النجسة والقلم النجس كغيرها من الاذكار وإذا رأى ما يعجبه أو يكرهه ندب أن يقول لبيك ان العيش عيش الآخرة ان كان محرمًا فان كان حلالاً قال اللهم ان العيش عيش الآخرة من غير لفظ لبيك أي ان الحياة الهنيئة الدائمة حياة الدار الآخرة بخلاف حياة الدنيا فانها مكدرة ومنقطعة وما أحسن قول بعضهم في هذا المعنى

لا تركن الى الثياب الفاخرة * واذا كر عظامك حين تبلى ناخره
واذا رأيت زخارف الدنيا فقل * لبيك ان العيش عيش الآخرة

أحدها) الافراد هو
تقديم الحج على
العمرة) بان يحرم أولاً
بالحج من ميقاته
ويفرغ منه ثم
يخرج من مكة الى
أدنى الحل فيحرم
بالعمرة ويأتي
بأعمالها ولو عكس لم
يكن مفرداً (و) الثاني
(التلبية)

(قوله) ويسن الاكثار منها في دوام الاحرام لكن لا تسن في الطواف ولا في السعي لان فيه ما أذكر اخاصة ولا تسن أيضا عند الرمي بل يكبر عنده كما مر (قوله) ويرفع الرجل صوته بها أي ان لم يؤذ غيره ولا يجهده نفسه والمراد بالرجل الذكور ولو صديا وخرج به المرأة والخشي فلا يرفعان صوتهما بها بحضرة الاجانب بل يسمعان أنفسهما فقط وأما بغير حضرة الاجانب فيرفعان صوتهما ما لم يفهم فيه تفصيل (قوله) ولفظها (الح) ومن لا يحسنها بالعربية يأتي بها بغيرها ونجوز الترجمة عنها بغير العربية مع القدرة عليها على الاوجه (قوله) لبيك أصله لبيك لك وهو معمول لفعل محذوف والتقدير ألي لبيك لك حذف الفعل وهو ألي وجوبه بأقيم المصدر مقامه ثم حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف فصار لبيك وهو مأخوذ من لب بالمكان يقال لب بالمكان لبوا ألب به الباب اذا أقام به المقصود والتكثير وان كان اللفظ مثنى على حذف قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين في أن المقصود منه التكثير لخصوص المرتين بدليل ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير فان البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير الا من الكثرة لا من مرتين فقط والمعنى أنا مقيم على اجابتك حيث دعوتنا للحج اجابة بعد اجابة واقامة بعد اقامة وقوله اللهم أي يا الله فأصله كذلك حذفت ياء النداء وعوض عنها الميم وشذ الجع بينهما كما قال ابن مالك

والاكثر اللهم بالتعويض • وشذيا اللهم في قريض

أي شعر يريد قول الشاعر

اني اذا ما حدث ألما • أقول يا اللهم يا اللهم

وقوله لبيك تأكيد للاول وقوله ان الحمد بكسر الهمزة على الاستئناف الذي في قوة التعليل لما قبلها وافتتحها على تقدير اللام للتعليل أي لان الحمد والكسر أجد عند الجمهور لان الكسر يفيد أن الاجابة ليست مختصة بهذا السبب بحسب ظاهر اللفظ وان كان القصد التعليل في المعنى والفتح يفيد أن الاجابة مختصة بهذا السبب لان معناه لبيك لهذا السبب بخصوصه وقوله والنعمة المشهور فيه النصب عطفًا على الحمد يجوز فيه الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفًا والتقدير والنعمة كذلك وقوله لك خبر ان وقوله والملك المشهور فيه النصب أيضا ويجوز فيه الرفع على ما تقدم فيما قبله ويسن الوقف على الملك وقفة يسيرة لثلاثيهم اتصاله بالنبي الذي بعده فان قلت لم جمع بين الحمد والنعمة ثم أفرد الملك أجيب بأنه جمع بين الحمد والنعمة لانها متعلقة فانه يقال الحمد لله على نعمته وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لبيان سبب كون الحمد والنعمة له تعالى فكأنه قيل ان الحمد والنعمة لك لان الملك لك فالنعمة كلها له تعالى لانه صاحب الملك وقوله لا شريك لك أي لانك لا شريك لك فهو كالتعليل أيضا لما قبله ويوجد بعد ذلك في بعض النسخ لبيك وهو محذوف من غالبها قال بعضهم ويسن أن لا يزيد على هذه الكلمات شيئا ولا ينقص عنها واستحب في الام أن يزيد لبيك اله الحق بعد لا شريك لك لانها صحت عن النبي كذلك (قوله) واذا فرغ من التلبية صلى على النبي ﷺ (ظاهره كل مرة ولا مانع منه لكن جلوه على ان المراد اذا فرغ من دور التلبية وهو ثلاث مرات صلى على النبي ﷺ ثلاث مرات باي صيغة كانت لكن الابراهيمية أفضل ويسن أن يكون صوته بالصلاة على النبي ﷺ وما بعدها أخفض من صوته بالتلبية وقوله وسأل الله الجنة الخ أي كأن يقول اللهم اني أسألك رضاك الجنة وأعوذ بك من سخطك والنار ويسن أن يدعو بما شاء دينًا ودنيا ويسن أن يقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووثقوا بوعده ووفوا بعهده واتبعوا أمرك اللهم اجعلني من وفدك الذين رضيت وارضيت اللهم يسر لي اذا ما نويت وتقبل مني يا كريم (قوله) والثالث أي من سنن الحج السبع وقوله طواف القدوم أي الطواف الذي سببه القدوم فهو من اضافة المسبب للسبب يقال أيضا طواف القادوم وطواف الورد وطواف الوارد وغير ذلك (قوله) ويختص بحاج دخل مكة قبل الوقوف بعرفة أي او بعده وقبل نصف ليلة العيد فيطوف حينئذ طواف القدوم ثم بعد نصف الليل يطوف طواف الافاضة بخلاف ما اذا دخل مكة بعد الوقوف بعرفة بعد نصف الليل فانه لا يطوف طواف القدوم بل يطوف طواف الافاضة لدخول وقته ومثل الحاج الذي دخل مكة قبل الوقوف حلال دخل مكة والباء

ويسن الاكثار
منها في دوام الاحرام
ويرفع الرجل صوته
بها ولفظها لبيك
اللهم لبيك لبيك
لا شريك لك لبيك
ان الحمد والنعمة
لك والملك لا شريك
لك واذا فرغ من
التلبية صلى على
النبي ﷺ وسأل
الله تعالى الجنة
ورضوانه واستعاذ
به من النار (و)
الثالث (طواف
القدوم) ويختص
بحاج دخل مكة
قبل الوقوف بعرفة

داخلة على المقصور عليه وهو جائز وإن كان الغالب دخولها على المقصور نحو تحصنك يا الله بالعبادة قال بعضهم
والباء بعد الاختصاص بكثرة * دخولها على الذي قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الخبر اللهم السيد

أي والسعد أيضا لاتفاق العلامتين على ذلك (قوله والمعتمر) مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده لكن قوله أجزأه عن
طواف القدوم فيه شيء لأنه يؤهم أنه يسن له طواف القدوم ويجزى عنه طواف العمرة وليس كذلك فلا يسن له
طواف القدوم أصلا لأنه يشتغل بطواف العمرة كالحاج الذي دخل مكة بعد الوقوف بعرفه بعد نصف الليل فإنه لا
يسن له طواف القدوم لاستغاله بطواف الأفاضة وأشار الحنثي إلى الجواب عن ذلك بأن المراد أنه اضمحل معه فلا
يوجد مستقلا وهو لا يدفع الاشكال (قوله والرابع) أي من سنن الحج السبع على ما ذكره المصنف وقوله الميت
بمزدلفة أي ليلة النحر وقوله وعده من السنن هو ما يقتضيه كلام الرافعي أي وهو وجه مرجوح وقوله لكن الذي
في زيادة الروضة الخ أي وهو المعتد والمراد من الميت بها وجوده فيها لحظة من النصف الثاني من ليلة العيد كما مر
و يسن أن يأخذ منها حصي رمي يوم النحر وهو سبع حصيات ترمى جرة العقبة فلما أخذ سبع لأسبعون وإن قيل به
كما مر (قوله والخامس) أي من سنن الحج وقوله ركعتا الطواف أي ركعتان بنويهما سنة الطواف بقرأ فيهما
بسورتي الكافرون والاخلاص ويجزى عنهما فريضة نافلة أخرى ولا يفوتان الأبا موت كما مر فلا يسقط طلبهما
مادام حيا قال بعضهم وفيما ذكر بحث دقيق يدركه كل ذي فهم أنيق ووجهه أن يقال كيف يتأني فواتهما بالموت
وتأخيرهما إليهم مع كونهما يجزى عنهما فريضة نافلة أخرى وأوجب بان ذلك يتأني إذا نقاهما عند فعل غيرهما
وبأنهم صرحوا بان الاحتياط أنه يصليهما بعد فعل غيرهما وإن أجزأ عنهما بالنسبة لأصل السنة (قوله بعد الفراغ
منه) هو ظرف منسجم لأنهما لا يفوتان الأبا موت كما علمت ويسن أن يدعو بعدهما بدعاء آدم عليه السلام وهو اللهم
انك تعلم سرى وعلايتي فأقبل معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فأغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا
أنت اللهم اني أسألك ايمانا يباشر قلبي ويقيننا صادقا حتى أعلم أنه لا يصيبني الا ما قدرته لي ورضي بقضائك وقدرك
(قوله) يصليهما خلف مقام ابراهيم المراد بمقام ابراهيم الحجر الذي كان يقوم عليه عند بناء الكعبة المحوط عليه
هناك لا الموضع الذي دفن فيه كما قد يتوهم فإنه دفن في الشام (قوله) يسر بالقراءة فيهما أي في الركعتين وقوله نهارا أي
الاما بعد الفجر الى طلوع الشمس فإنه ملحق بالليل فقوله ويجهر بهما ليلا أي يجهر بالقراءة فيهما ليلا وما ألحق به
بما بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس (قوله) وإذا لم يصليهما خلف المقام في الحجر بكسر الحاء وسكون الجيم أي
حجر اسمعيل وهو المحوط بقبر نصف دائرة ويقال له الخطيم لأنه تحطم فيه الذنوب وقوله والاف في المسجد أي وإن
لم يصليهما في الحجر فيصليهما في بقية المسجد وقوله والاف في أي موضع شاء من الحرم وغيره أي وإن لم يصليهما في
المسجد فيصليهما في أي موضع شاء من الحرم وغيره لكنه يقدم الحرم على غيره وفي كلام الشارح بعض اجمال *
والحاصل أن الأفضل أن يصليهما خلف المقام والاف في الكعبة والاف في بقية المسجد والاف في بقية الحرم وغيره أي وإن لم يصليهما في
المسجد بالخطيم والاف في البائتين والاف في بقية المسجد والاف في دار خديجة والاف في منزله عليه السلام والاف
في دار الخيزران والاف في بقية مكة والاف في بقية الحرم والاف في الحل في أي موضع شاء متى شاء (قوله والسادس)
أي من سنن الحج وقوله الميت بنى بكسر الميم والقصر والصرف ويجوز تركه صرفا سميت بذلك لما ينمي أي يراق
فيها من الدماء والمراد ميت ليالي أيام التشريق الثلاثة معظم الليل كما هو المتبادر من كلام المصنف ولذلك قال
الشارح هذا ما صححه الرافعي أي كون الميت بنى مسنونا هو ما صححه الرافعي وهو ضعيف وقوله لكن صحيح
النووي في زيادة الروضة الوجوب أي وجوب الميت بنى ليالي أيام التشريق الثلاثة إن لم ينفر النفر الاول
والاسقط عنه ميت الليلة الثالثة كما يسقط عن رمي يومها وهذا هو المعتد وبعضهم كالشيخ الخطيب حل كلام
المصنف على الميت بنى ليلة عرفة لأنه سنة وإن تركها الناس الآن فانهم صاروا يبيتونها الآن بعرفة والحل على
ذلك وإن كان بعيدا أولى من تضعيفه لا يقال يؤيد جعله ضعيفا سكوت عنه في الواجبات لا نأقوله وجوبه

والمعتمر إذا طاف
للعمره أجزأه عن
طواف القدوم (و)
الرابع (الميت
بمزدلفة) وعده من
السنن هو ما يقتضيه
كلام الرافعي لكن
الذي في زيادة
الروضة وشرح
المذهب أن الميت
بمزدلفة واجب
(و) الخامس (ركعتا
الطواف) بعد الفراغ
منه و يصليهما خلف
مقام ابراهيم عليه
الصلاة والسلام
ويسر بالقراءة
فيهما نهارا ويجهر
بهما ليلا وإذا لم
يصليهما خلف المقام
ففي الحجر والاف في
المسجد والاف في أي
موضع شاء من
الحرم وغيره (و)
السادس (الميت
بنى) هذا ما صححه
الرافعي لكن صحيح
النووي في زيادة
الروضة الوجوب

معلوم وان لم ينب عليه المصنف هناك (قوله والسابع) أى من سنن الحج على كلام المصنف مع أن في عده من سنن الحج تسمحا لانه يسن على القول بسنيته لكل من فارق مكة حاجا كان أولا كما قال الشارح فهو ليس من سنن الحج حتى في حق الحاج لانه بعده لانه وقوله عند اداة الخروج من مكة لسفر أى الا اذا كان لغير منزله بقصد الرجوع وكان السفر قصيرا وكذلك اذا خرج المحرم من مكة لم يسن (قوله وما ذكره المصنف من سنيته قول مرجوح) هو كذلك فقوله لكن الاظهر وجوبه هو العتمد لكن على وجه أنه واجب مستقل لا على وجه أنه من واجبات الحج لانه لا يختص بالحج فليس من واجبات الحج ولا من سننه بل هو واجب مستقل على العتمد بخبر مسلم لا ينفرد أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت أى الطواف به كما رواه أبو داود (قوله ويتجرد الرجل) أى الذكر ولو صليا بتجر يدولي به بخلاف المرأة الخنثى فانها لا يتجردان في غير الوجه والكفين وقوله حتما أى وجوبها وهذا هو العتمد وقيل استحبها وعليه جرى النووي في مناسكه الكبرى وهو ضعيف وجع بعضهم بينهما بأن القول بالوجوب محمول على أنه بعد الاحرام أو معه القول بالنسب محمول على ما قبل الاحرام وهذا الجمع بأن الخلاف مفروض فيما عند اداة الاحرام فالخلاف حقيقى بلا جمع ووجه القول بالوجوب كما هو العتمد أن التجرد حالة الاحرام واجب ولا يتم ذلك الا بالتجرد قبله وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ووجه القول بالسنية أن الاحرام الذى هو سبب وجوب التجرد لم يوجد بالفعل غاية الأمر أنه أراد فيكون التجرد حينئذ سنة فقط فقول المصنف عند الاحرام أى عند اداة الاحرام فهذا هو الفرض كما علمت (قوله عن الخيط) بفتح الميم وبالحاء المعجمة هذا هو الذى عبر به المصنف ولو عبر بالخيط بضم الميم وبالحاء المهملة لكان أولى لفادته منع نحو المنسوج والمعقود المحيط ولو بعض من أعضاء البدن وجواز الرداء والازار المرقعين ولقصور عبارة المصنف زاد الشارح قوله وعن منسوجها أى كالدرع وقوله ومقعودها أى كالطربوش وقوله وعن غير الثياب من خف ونعل أى اذا كان يسترا أصابع الرجلين كالصرمة والبايج بخلاف ما لا يستر ذلك فله لبس نعلين لا يستران ذلك كنعنل الدكارة (قوله ويلبس) بفتح الباء لانه يقال لبس بكسر الباء ويلبس بفتحها اذ لبس الثوب قال تعالى ويلبسون ثيابا خضرا ويقال لبس بفتح الباء ويلبس بكسر ها اذا خلط قال تعالى ولم يلبسوا ايمانهم بظلم وقوله ازار اورداء أى وجوبها وقوله أبيضين أى نديا فلذلك قال المحشى أى وجوبا من حيث الذات وندبا من حيث الوصف لكن ضعفه الشيخ عطية واعتمد السنية ويدل له قول المنهجي وسن لبسه ازار اورداء أبيضين ولذلك قال الشيخ الخطيب ويلبس ندبا ازار اورداء أبيضين والازار ما يسترا بين السرة والركبة كقفوطة الحمام ومثله المئزر والرداء ما يرتدى به بما يسترا على البدن وهو مذكور ولا يجوز تأنيته ويكره المصوغ كله أو بعضه ولو قبل النسيج على الاوجه وقوله جديدين والافنطيفين أى كالمغسولين ويكره المتنجنس الجاف

﴿فصل في بيان أحكام محرمات الاحرام﴾ وتلك الاحكام هي التحريم المتعدد بتعدد المضاف اليه كتحريم لبس الخيط وتحريم تغطية الرأس من الرجل وتحريم تغطية الوجه من المرأة وهكذا قال بعضهم كان الاولى حذف لفظ أحكام لان الكلام انما هو في عدد المحرمات لا أحكامها ولذلك أسقطه الشيخ الخطيب حيث قال فصل في محرمات الاحرام وقد يقال المقصود الاحكام بدليل قول المصنف ويحرم على المحرم الخ وفي الترجمة قصور لان المصنف ذكر حكم القوات وحكم ترك الركن وحكم ترك الواجب وحكم ترك السنة الا أن يقال ان في ترجمته حذف الواو مع ما عطف فهو من قبيل الاكتفاء أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب واضافة محرمات الى الاحرام من اضافة المسبب الى السبب أى محرمات سبب تحريمها الاحرام كما أشار اليه الشارح بقوله وهي ما يحرم بسبب الاحرام ويشترط في تحريمها العمد والعلم بالتحريم والاختيار مع التكليف فان اتفق شي من ذلك فلا تحريم وأما الفدية ففيها تفصيل فان كانت من باب الاتلاف المحض كقتل الصيد وقطع الشجر فلا يشترط في وجوبها عمد ولا علم وان كانت من قبيل الترفه المحض كالنظيب واللبس والدهن اشترط في وجوبها ذلك وان كان فيها شائبة من الاتلاف وشائبة من الترفه فان كان الغلب فيها شائبة الاتلاف كالخاق والقلم لم يشترط في وجوبها ما ذكر وان كان الغلب فيها شائبة

(و) السابع (طواف الوداع) عند اداة الخروج من مكة لسفر حاجا كان أولا طويلا كان السفر أو قصيرا وما ذكره المصنف من سنيته قول مرجوح لكن الاظهر وجوبه (و) يتجرد الرجل حتما كما في شرح المذهب (عند الاحرام عن الخيط) من الثياب وعن منسوجها ومعقودها وعن غير الثياب من خف ونعل (و) ويلبس ازارا (ورداء أبيضين) جديدين والا فنظيفين

﴿فصل في احكام محرمات الاحرام﴾

الترفة كالجائع اشتراط في وجوبها ذلك ولا فدية على غير مكلف مطلقا (قوله وهي) أي محرمات الاحترام وقوله ما يحرم بسبب الاحرام أي أمور تحرم بسبب هو الاحرام فاضافة سبب للاحرام للبيان ويصح أن يراد بالاحرام هنا النية مع الدخول في النسك أو الدخول في النسك مع النية فإن له اطلاقين كما مر (قوله ويحرم الخ) وكل هذه المحرمات من الصغائر الاقتل الصيد والوطء وعقد النكاح فهي من الكبائر وقوله على المحرم أي بحج أو عمرة أو بهما أو مطلقا سواء كان احرامه صحيحا أو فاسدا وسواء كان ذكرا أو أنثى أو خنثى خصوصا أو عموما فإن هذه المحرمات منها ما يخص الرجل كبس الخيط وتغطية الرأس ومنها ما يخص المرأة والخنثى كتغطية الوجه ومنها ما يعم الكل كحلق الشعر وتقليم الاظفار والطيب إلى آخرها وقوله عشرة أشياء أي بحسب ما ذكره هنا ولا فدية أكثر من ذلك ولذلك قال الشيخ الخطيب بعد قول المصنف يحرم على المحرم أمور كثيرة المذكور منها هنا عشرة أشياء (قوله أحدها) أي المحرمات العشرة وقوله لبس الخيط هو ما بعده ما خصان بالرجل فقول المصنف من الرجل راجع لكل منهما وما بعده ما خاص بالمرأة والخنثى والباقي عام في الكل كما مر فللمرأة والخنثى لبس الخيط وتغطية الرأس وللرجل تغطية وجهه بغير الخيط والمراد لبسه على الهيئة المعتادة فيه بخلاف ما لو ارتدى بالقميص أو القباء أو اتزر بالسر أو بل والذي عبر به المصنف الخيط بفتح الميم وبالحاء المعجمة ولا يخفى ما فيها من التصور لأنها لا تشمل المنسوج والمعقود فلذلك زاد الشارح على كلام المصنف ولبس المنسوج كدرع أو المعقود كبندولاب من تقييد الخيط بكونه محيطا ليخرج الأزار والرداء الخيطان كالألاء فلو عبر بالخيط بضم الميم وبالحاء المهملة لكان أولى والأصل في ذلك خبر الصحيحين عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحدا لا يجد نعين فيلبس الخفين وليقطعها أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا مسعر عقران أو ورس زاد البخاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين فإن قيل السؤال عما يلبس المحرم فلم أجيب بما لا يلبس مع عدم مطابقة الجواب للسؤال أجيب بأنه أجيب بما لا يلبس تنبيهها على أنه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس لأنه محصور بخلاف ما يلبس إذا الأصل الإباحة فهو من قبيل باقي المخاطب بغير ما يترقب بأنه إذا بين ما لا يلبس فقد بين ما يلبس بالمفهوم فقد طابق الجواب السؤال بالمفهوم وإن لم يطابقه صريحا (قوله كقميص) هو ما لا يكون مفتوحا من قدام وقوله وقباء بفتح القاف وهو ما يكون مفتوحا من قدام كالشاية والقفطان والفرجة وقوله وخف أي وزر بول وهو الباج وزر موزة وهي السرموجة وقباق سترشيره أعلى قدميه بخلاف ما لا يستر سيره أعلى قدميه بخلاف النعل المعروف والتاسموت وهي الصرمة التي تلبسها الأروام لها حاجز يستر (قوله ولبس المنسوج) أي لأنه على هيئة الخيط فهو ملحق به لأنه محيط على هيئته وقوله كدرع أي زردية وهي التي تلبس في الحرب وقوله أو المعقود أي ولو بالزرق فلذلك مثله بقوله كبند بكسر اللام كالبندة المعروفة (قوله في جميع بدنه) متعلق بلبس أي في كل جزء من أجزاء جميع بدنه ولو وحده كخريطة للحنينة وقفاز ليد وهو شيء يعمل لليدين ويزر عليهما بازرا رخوا من البرد وإن لم يكن محشوا بقطن عند الفقهاء وإن كان في الأصل مختصا بالمحشو به فليس المراد التقييد بلبسه في جلة البدن لأن ذلك ليس بقيد (قوله والثاني) أي من المحرمات العشرة وقوله تغطية الرأس أي خبر الصحيحين أنه ﷺ قال في المحرم الذي سقط عن بعيره ميتا لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملييا وقوله أو بعضها أي الرأس وفيه تأنيث ضمير الرأس والصواب تذكيره لأن القاعدة أن ما كان منفردا من أعضاء البدن يذكروا ما كان متعديا يؤنث فكان عليه أن يقول أو بعضه ولو البياض الذي وراء الأذن لافرق في ذلك بين شعره وبشرته نعم لا يحرم ستر الشعر الخارج عن حد الرأس (قوله من الرجل) قد عرفت أنه راجع للأنثى قبله وهما لبس الخيط وتغطية الرأس فإن لبسه أو غطى رأسه بغير عذر حرم عليه ولزمته الفدية فإن كان بعنصر من حر أو برد أو مداواة كأن جرح رأسه فشده عليه خرقة جاز لكن تلزمه الفدية قياسا على الخلق بسبب الاذى والمراد بالرجل الذكركر يقينا فدخل

وهي ما يحرم بسبب
الاحرام (ويحرم
على المحرم عشرة
أشياء) أحدها
(لبس الخيط)
كقميص وقباء
وخف ولبس
المنسوج كدرع
أو المعقود كبند في
جميع بدنه (و) الثاني
(تغطية الرأس) أو
بعضها (من الرجل)

الصبي وخرج الاثني والخمسة فلهما لبس الخيط وكذلك المنسوج والمعقود وتغطية رأسهما بل يحجب عليهما ستر رأسهما لكن يسن للخنثى أن لا يلبس الخيط لاحتمال كونها رجلا نعم يحرم عليهما لبس القفازين في اليدين لاشد نحو خرقة عليهما وتغطية الوجه لقوله في الحديث المتقدم ولا تلبس المرأة قفازين (قوله بما يعد ساترا) أي بشيء يعد في العرف ساترا وان لم يكن مخيطا كالطيلسان وهو الشال فالمدار على ما يعد ساترا في العرف وان لم يمنع ادراك لون البشرة كالزجاج ومهلل النسج وقوله كعامة أي وعرقية مطر بوش وقوله وطين أي تخين وحناء كذلك وقوله فان لم يعد ساترا أي في العرف وهو مقابل لقوله بما يعد ساترا أي في العرف كما مر وقوله لم يضر أي لم يحرم وقوله كوضع يده على بعض رأسه أي مالم يقصدها الستر والاحرم ولا فدية عند الرمي لانها لا يقصدها الستر عادة وتجب الفدية حينئذ عند ابن حجر وقال بعضهم لا يحرمون ان قصد الستر على المعتمد وكذا جل نحو قفة على رأسه لم نعمه او غالبه مالم يقصدها الستر والاحرم وجبت الفدية لان نحو القفة يقصدها الستر عادة بخلاف اليد وقوله واستظلالة بمحمل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية او بالعكس وأما فتحهما معا فنحن العوام ومثله الشقذ وقوله وان مس رأسه أي وان مس المحمل رأسه وهذه غاية في عدم الضرر (قوله وتغطية الوجه او بعضه) أي الحاجة فيجوز مع الفدية وجعل الشارح هذا من تنمة الثاني فلم يجعله ثالثا بخلاف ما صنعه الشيخ الخطيب فانه جعله ثالثا وقوله من المرأة أي ولو أمة كافي المجموع وقوله بما يعد ساترا أي في العرف كما مر في نظيره بخلاف ما لا يعد ساترا في العرف فلا يحرم وضع يدها على بعض وجهها (قوله ويحجب عليها أن تستر من وجهها الخ) أي محافظة على ستر الرأس لانه عورة في الصلاة ولا يمكن ستر جميعه الا بستر قدر يسير من الوجه فالمحافظة على ستره بكمالها بستر ذلك الجزء أولى من المحافظة على كشف جميع الوجه بكشف ذلك الجزء يؤخذ من التعليل أن الامة لا يحجب عليها ذلك لان رأسها ليس بعورة في الصلاة (قوله ولها الخ) أي ويجوز لها الخوان لم يكن الحاجة كحرو بر وقوله أن تسبل هكذا في بعض النسخ بالباء وفي بعض النسخ تسدل بالذال المضمومة يقال سدل الثوب يسدله أرخاه من باب نصر ينصر وقوله متجافيا عنه أي متباعد عنه أي بحيث لا يقع على البشرة فان وقع عليها بغير اختيارها ورفعتهما فلا فدية عليها والا وجبت وقوله بنخشة ونحوها أي كحجر (قوله والخنثى الخ) حاصله أنه يعامل معاملة المرأة فيجب عليه ستر رأسه وكشف وجهه وقوله يؤمر بالستر أي ستر رأسه وقوله وليس الخيط ظاهر عبارته ان المعنى يؤمر بلبس الخيط وليس كذلك بل المعنى انه يباح له لبس الخيط بل تقدم انه يسن له ان لا يلبس الخيط لاحتمال ان يكون رجلا (قوله وأما الفدية الخ) مقابل لقوله يؤمر بالستر ولبس الخيط وقوله فالذي عليه الجمهور أنه ان ستر وجهه أي وكشف رأسه وقوله او رأسه أي او ستر رأسه وكشف وجهه وقوله لم تجب الفدية أي فيها وكذا لو كشفها مع افلا فدية في هذه الصور الثلاثة لكن يحرم عليه في الصورة الاولى وهي ماله ستر وجهه وكشف رأسه وكذا الاخيرة وهي ماله وكشفهما معا فيحرم عليه ان كان في صلاة أو بحضرة الاجانب فالحرمة ليست من حيث الاحرام وأما الصورة الثانية وهي ماله ستر رأسه وكشف وجهه فهي الواجبة لانه كالمرأة وقوله للشك أي في كونها رجلا أو امرأة وقوله وان سترهما وجبت أي وحرم عليه ايضا فالحاصل ان الصور اربعة تكلم الشارح على ثلاث منها وترك واحدة (قوله والثالث) أي من المحرمات العشرة وقوله ترجيل الخ ضعيف كما اشار اليه الشارح بقوله كذا عده المصنف من المحرمات والمعتمد الكراهة كذا كرهه بقوله لكن الذي في شرح المذهب انه مكره وهذا بناء على تفسير الترجيل بالتسريح من غير دهن كما فسره الشارح وبعضهم حله على مده بالدهن ولو غير مطيب كزيت وشمع مذاب وعليه فلا ضعف في كلام المصنف والجل عليه وان كان بعيدا أولى من التضعيف يؤيده انه لم يعد الدهن من المحرمات مع أنه منها فيحرم دهن شعره أي جنسه الصادق بالكثير والقليل ولو واحدة كما هو ظاهر كلامهم ولو كان محمولا لانه ينبت بعد ذلك مزينا بخلاف رأس الاقرع والاصلع وذقن الامر الذي لم يبلغ أو ان انبت لحيته وأما الذي بلغ ذلك فيحرم عليه كالمرأة والمراد خصوص شعر الرأس واللحية وألحق الحب الطبري بشعر اللحية بقية شعور

بما يعد ساترا كعامة
وطين فان لم يعد ساترا
لم يضر كوضع يده
على بعض رأسه
وكانغاسه في ماء
واستظلالة بمحمل
وان مس رأسه (و)
تغطية (الوجه) أو
بعضه (من المرأة)
بما يعد ساترا ويحجب
عليها أن تستر من
وجهها ما لا يتأتى ستر
جميع الرأس الابه
ولها أن تسبل على
وجهها أو بامتجافيا
عنه بنخشة ونحوها
والخنثى كما قاله القاضي
أبو الطيب يؤمر
بالستر ولبس الخيط
وأما الفدية فالذي
عليه الجمهور أنه ان
ستر وجهه او رأسه
لم تجب الفدية للشك
وان سترهما وجبت
(و) الثالث (ترجيل)
أي تسريح (الشعر)
كذا عده المصنف
من المحرمات لكن
الذي في شرح المذهب
أنه مكره

أوجه كحاجب وشارب وعنفة وهذا هو المعتمد خلافاً لقول الولي العراقي التحريم ظاهر فيما اتصل بالحية كالشارب والعنفة والعدار وأما الحاجب والهدب وما على الجبهة ففيه بعد فهو ضعيف وإن قال الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر بخلاف بقية شعور البدن وله دهن بدنه ظاهر أو باطناً وجعله في شجة أي جرح ولو برأسه ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخطمي وسدر من غير تنف شعراً لأن ذلك ليس للترين بل لازالة الوسخ لكن الولي تركه والمحرم الاحتجام والفصد ما لم يقطع بهما شعراً أو الولي ترك الاحتجام الذي لا طيب فيه وأما ما فيه طيب فهو حرام (قوله) وكذا حاك الشعر بالظفر أي فهو مكروه ومثله حاك نحو يد أو رجل على قنب أو برذعة (قوله والرابع) أي من المحرمات العشرة وقوله حلقة أي من سائر جسده ولو من نحو عانة أو أبط أو أنف بخلاف الدهن فإنه يختص بشعر الرأس والوجه دون شعر باقي البدن كما مر وقوله أي الشعر أي جنسه ولو شعرة واحدة أو بعضها وقوله أو تنفه أو احرقه أي أوقسه أو غير ذلك من سائر وجوه الإزالة ولذلك قال والمراد أن الله باي طريق كان نعم لو كشط جلدة من بدنه كمرأسه وعليها شعر لم يحرم ولا فدية في ذلك لأن الشعر تابع في الإزالة (قوله ولو ناسيا) أي أو جاهلاً وهذه الغاية إنما تناسب الفدية للاحرمة لأنه يشترط لها العمد والعلم والاختيار فكان الأولى إسقاطها لأن الكلام في الحرمة لافي الفدية (قوله والخامس) أي من المحرمات العشرة وقوله تقليم الاظفار أي جنسها الصادق بظفر واحد أو بعضه وقوله أي إزالتها تفسير للتقليم فالمراد منه مطلق الإزالة فهو من إطلاق الخاص وإرادة العام ولذلك عمم في إزالتها بقوله تقليم أو غيره نعم لو قطع أصبعاً بظفر لم يحرم ولا فدية في ذلك لأن الظفر تابع وقوله من يد أو رجل فلا فرق بين أظفار اليدين وأظفار الرجلين (قوله إلا إذا انكسر بعض ظفر المحرم الخ) وكذا إذا طلع الشعر في العين وتأذى به فله إزالته وقوله فله إزالة المنكسر فقط (و) السادس (الطيب) أي استعماله قصداً بما يقصد منه راحة الطيب نحو مسك وكافور في ثوبه بان يلمسه به على الوجه المعتاد في استعماله أو في بدنه ظاهره أو باطنه كالمكحل الطيب ولا فرق في استعمال الطيب بين كونه رجلاً وامراً أو خشن كان أولاً وخرج بقصداً ما لو ألتقت عليه الريح طيباً أو أكرهه على استعماله

وكذا حاك الشعر بالظفر (و) الرابع (حلقة) أي الشعر أو تنفه أو احرقه والمراد إزالته بأي طريق كان ولو ناسياً (و) الخامس (تقليم الاظفار) أي إزالتها من يد أو رجل بتقليم أو غيره إلا إذا انكسر بعض ظفر المحرم وتأذى به فله إزالة المنكسر فقط (و) السادس (الطيب) أي استعماله قصداً بما يقصد منه راحة الطيب نحو مسك وكافور في ثوبه بان يلمسه به على الوجه المعتاد في استعماله أو في بدنه ظاهره أو باطنه كالمكحل الطيب ولا فرق في استعمال الطيب بين كونه رجلاً وامراً أو خشن كان أولاً وخرج بقصداً ما لو ألتقت عليه الريح طيباً أو أكرهه على استعماله

فورا بعد زوال الاكراه والاحرم ووجبت الفدية وقوله أوجهل تحريمه أو نسي أنه محرم أي وأزاله فوراً بعد علم تحريمه أو تذكره أنه محرم والاحرم ووجبت الفدية ويعتبر مع العلم بالتحريم والاحرام العلم بأن المسوس طيب يعلق (قوله فان علم تحريمه وجب الفدية ووجبت) أي لانه كان من حقه أن يرتدع وينتجر لعلمه بالتحريم فلذلك غاظ عليه بوجوب الفدية (قوله والسابع) أي من محرمات الاحرام العشرة وقوله قتل الصيد أي المصيد والقتل ليس قيداً بل مثله غيره من سائر التعرضات كما أشار إليه الشارح بقوله ويجرم أيضاً صيده الخ فيحرم مطلق التعرض له حتى تنفيه وإزاعه من مكانه وكذلك التعرض لشجر الحرم قطعاً أو قلعاً ويجرم على الحلال أيضاً التعرض لصيد الحرم البري الوحشي الماء كقول أوماني أصله ذلك ولشجر الحرم إذا كان الحلال في الحرم بالاجماع وقوله والتلويح يوم فتح مكة أن هذا البلد حرام بحرمته لأنه لا يعصده شجره ولا يفسر صيده وغير التنفير أولى وقيس بمكة باقي الحرم (قوله البري الماء كقول) ذكر قديد وترك ثلثا وهو الوحشي فلا بد أن يكون برياً وحشياً ما كولا وان تأنس كالأوز فانه وحشي بحسب الأصل لكن تأنس وخرج بالبري وهو ما يعيش في البر وان كان يعيش في البحر أيضاً البحرى وهو ما لا يعيش إلا في البحر فيحل صيده وان كان البحر في الحرم على المعتد بالماء كقول غيره كالذئب والوحشي إلا نسي كالنعم والدجاج وان توحش (قوله أوماني أصله ما كقول) أي بري وحشي فيحرم أيضاً المتولد بين الماء كقول البري الوحشي وغيره كالتولد بين جار وحشي وجار أهلي بخلاف المتولد بين غير الماء كقول الوحشي والماء كقول الأنسي كالتولد بين ذئب وشاة والمتولد بين غير ما كولين أحدهما وحشي والآخر أنسي كالتولد بين ذئب وجار أهلي والمتولد بين أهليين أحدهما ماء كقول كالبغل فلا يحرم التعرض لنسي ومنها (قوله من وحش) أي كبقرة الوحش وجار وحش وقوله وطير أي كالدجاج الرومي والأوز (قوله ويجرم أيضاً) أي كما يحرم قتله وأشار الشارح بذلك إلى أن القتل ليس بقيد وقوله صيده وكذلك الإعانة عليه كدفع آلة صيده لصائده والدلالة على موضعه وقوله ووضع اليد عليه أي بحيث يكون في تصرفه ولو بشراء أو هبة أو إجارة أو أمانة فيجب على مالكه إرساله إذا أحرز زوال ملكه عنه بالاحرام ولا يعود له بالتحلل من النسيك إلا بتملك جديد ومن أخذه بعد إرساله ملكه وقوله والتعرض لجزئه أي كيدوره وجهه وقوله وشعره وريشه وبره يبيضه وفرخه (قوله والثامن) أي من المحرمات العشرة وقوله عقد النكاح أي إيجاباً أو قبولا لخبر لا ينكح المحرم ولا ينكح وخرج به الرجعة فلا تحرم على الصحيح لأنها استدامة نكاح والشهادة عليه وزفاف المحرمة للحلال وعكسه وقوله فيحرم على المحرم أن يعقد النكاح أي ولا يصح أيضاً وقوله بوكالة أو لا يراجع لقوله أو غيره فإذا كان المحرم وكيلاً عن الزوج أو ولياً له فلا يصح عقده النكاح له ولو كان الزوج حلالاً (قوله والتاسع) أي من المحرمات العشرة وقوله الوطء أي لقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أي فلا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا في الحج فهو خبر بمعنى النهي والرفث مفسر بالوطء ومحرم على الحلال من الزوجين تمكين المحرم من الوطء لانه أعانة على معصية وقوله من عاقل عالم بالتحريم بخلاف ما إذا كان من المجنون أو الجاهل بالتحريم وقوله سواء جامع في حج أو عمرة أي وفيهما وفي الاحرام المطلق وقوله في قبل أو دبر أي متصل أو منفصل ولو بمحائل وقوله من ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو أجنبية أي ومنها أو مثلها البهيمة (قوله والعاشر) أي من المحرمات العشرة المباشرة الخ ومثلها الاستمناة بعضوه كيدوه فيحرم لكن لا تجب الفدية إلا أن أنزل والنظر بشهوة فيجزم السكن لا تجب الفدية وإن أنزل وكذا اللبس بشهوة مع الحائل والحاصل أن المباشرة بشهوة حرام وتجب فيها الفدية وإن لم ينزل والاستمناة حرام ولا تجب فيها الفدية إلا أن أنزل والنظر بشهوة واللبس بشهوة مع الحائل كل منهما حرام ولا تجب فيها الفدية وإن أنزل ولو جامع بعد المباشرة أو الاستمناة دخلت فديتهما في فدية الجماع وإن لم يكن الجماع ناشئاً عن ذلك وإن طال الزمن بينهما لانه دخل القوي على الضعيف فيضمحل معه (قوله وفي جميع ذلك) أي في كل واحد من جميع المذكور من المحرمات فتعبيه بذلك لتأويل المحرمات بالذكور وفي بعض النسخ تلك وهو أولى وأنسب بتفسير الشارح وقوله الفدية مبتدأ مؤخر وقوله وفي جميع ذلك خبر مقدم وقوله

أوجهل تحريمه أو
نسى أنه محرم فانه
لا فدية عليه فان علم
تحريمه وجب الفدية
وجبت (و) السابع
(قتل الصيد) البري
الماء كقول أوماني
أصله ما كقول من
وحش وطير ويجرم
أيضاً صيده ووضع
اليد عليه والتعرض
لجزئه وشعره
وريشه (و) الثامن
(عقد النكاح)
فيحرم على المحرم
أن يعقد النكاح
لنفسه أو غيره بوكالة
أو ولاية (و) التاسع
(الوطء) من عاقل
عالم بالتحريم سواء
جامع في حج أو عمرة
في قبل أو دبر من
ذكر أو أنثى زوجة
أو مملوكة أو أجنبية
(و) العاشر
(المباشرة) فيما دون
الفرج كلبس وقبلة
(بشهوة) أما بغير
شهوة فلا يحرم
(وفي جميع ذلك)
أي المحرمات السابقة
(الفدية)

وسيا في بيانها أي القدية في الفصل الذي بعده هذا الفصل (قوله والجماع المذكور) كان الأولى تأخير هذه العبارة بعد قوله ولا يفسده الا الوطء في الفرج وقوله تفسد به العمرة المفردة أي عن الحج فتى وقع قبل الفراغ من أعمالها فسدت وقوله أما التي في ضمن حج مقابل لقوله المفردة وقوله في قرآن أي بسبب قرآن وهو ان يحرم بهما معا ويحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل الشروع في أعمالها كما مر وقوله فهي تابعة صحة وفساد افسورة تبعيتها في الصحة أن يطأ بعمرى جرة العقبة يوم النحر وطواف الافاضة والسعي وقبل الخلق مثلا فيصح حجه لوقوع الوطء بعد التحلل الاول وتصح العمرة أيضا تبعاله ولو انفردت لنفسه لوقوع الوطء قبل الفراغ من أعمالها لبقاء الخلق الذي هو من أركانها وصورة تبعيتها في الفساد أن يطأ بعد طواف القدوم والسعي والخلق وقبل طواف الافاضة ورعى جرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه لوقوع الوطء قبل التحلل الاول وتفسد العمرة أيضا تبعاله ولو انفردت لم تفسد لوقوع الوطء بعد الفراغ من أعمالها وهذا يدل على ان طواف العمرة يندرج عند القران في طواف القدوم لافي طواف الافاضة مع أن ظاهر كلامهم العكس وبه جزم البلقيني لانه على تقدير انفراد العمرة لا يطلب منه طواف قدوم فتى أتى بهذه الاعمال على هذا التقدير ثم وطى صدق عليه أن الوطء بعد الفراغ من أعمالها لان الطواف الواقع منه على تقدير الانفراد طواف عمرة وان كان في صورة القران كما هو الفرض طواف قدوم وبهذا التحقيق يندفع ما قاله المحشي عن ابن النقيب من قوله وهذا يدل على أن طواف العمرة يندرج في طواف القدوم لافي طواف الافاضة الخ (قوله وأما الجماع الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة من التهافت لان الكلام السابق في الجماع فكيف تصح المقابلة بقوله وأما الجماع الخ الا ان يقال محط المقابلة في قوله فيفسد الحج الخ وكان الاظهر في المقابلة أن يقول وأما الحج فيفسده الجماع الخ لان الكلام السابق في حكم العمرة وهذا في حكم الحج وقوله فيفسد الحج قبل التحلل الاول أي بان كان قبل فعل اثنين من الثلاثة التي هي رمى جرة العقبة وطواف الافاضة المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم وازالة الشعر بحلق أو غيره فانه بفعل اثنين من هذه الثلاثة يحصل التحلل الاول لانه يحل له حينئذ ما عدا ما يتعلق بالنساء كلبس الخيط وستر الرأس من الرجل والوجه من المرأة والخلق والقلم والطيب والصيد واذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات لكن يجب عليه الاتيان بما يقى من أعمال الحج كرمى الجار الثلاث والمبيت بمنى ليالى أيام التشريق الثلاثة مع أنه خرج من الاحرام كما ان المصلى يطلب منه الاتيان بالتسليمة الثانية مع أنه خرج من الصلاة بالتسليمة الاولى وان كان المطاوب هنا واجبا وهناك مندوبا ويدخل وقت الثلاثة بنصف ليلة العيد بعد الوقوف ويخرج وقت الرمي بفراغ أيام التشريق ولا آخر لوقت الاخيرين فلحج تحللان وأما العمرة فليس لها التحلل واحد وهو يحصل بالفراغ من أعمالها كلها والحكمة في ذلك أن الحج بطول زمنه وتكثر أعماله فجعل له تحللان ليحل بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر بخلاف العمرة نعم عمرة الفوات التي يتحلل بهما من فاته الوقوف لها تحللان فالاول يحصل بالطواف المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي أو بآلة الشعر بحلق أو غيره والثاني يحصل بالآخر فقوله العمرة لها تحلل واحد في غير عمرة الفوات وقوله بعد الوقوف أي لانه ووطء صاف احراما صحيحا لم يحصل منه التحلل الاول فيفسد خلافا لاني حنيفه وقوله أو قبله أي قبل الوقوف فيفسد حينئذ باجماع وقوله أما بعد التحلل الاول فلا يفسد أي وان كان حراما لانه لا يحل قبل التحلل الثاني ما يتعلق بالنساء كما مر (قوله الاعتد النكاح) أي فانه لا فدية فيه وعلل ذلك بقوله فانه لا ينعقد أي فوجوده كالعدم (قوله ولا يفسده الا الوطء) أي لا يفسد النسك شيء من المحرمات المذكورة الا الوطء ولو بغير انزال من يميز عامدا لم يختار اذا وقع في العمرة قبل الفراغ من أعمالها وفي الحج قبل التحلل الاول وهو الذي أراده المحشي بشرطه السابق فلا يفسده الوطء من غير يميز من صبي أو مجنون وكذا من الناسي والجاهل والمكره وشمل ذلك ما لو كان الواطئ رقيقا أو صبيغا يفسد نسكها وعليهما القضاء وان كان نفلًا وقع القضاء نفلًا ولو بعد العتق والباوغ لكن يقدم حينئذ حجة الاسلام على حجة القضاء حتى لو نوى القضاء أولا وقع عن حجة الاسلام وتبقى حجة القضاء عليه ولو أحرم مجامعا لم ينعقد

وسيا في بيانها
والجماع المذكور
تفسد به العمرة
المفردة أما التي في
ضمن حج في قرآن
فهي تابعة له
صحة وفسادا
وأما الجماع فيفسد
الحج قبل التحلل
الاول بعد الوقوف
أو قبله أما بعد
التحلل الاول فلا
يفسد (الاعتد
النكاح فانه لا ينعقد
ولا يفسده الا الوطء
في الفرج)

بخلاف المباشرة في
غير الفرج فانها
لا تفسده (ولا يخرج)
الحرم (منه بالفساد)
بل يجب عليه المضى
(في فاسده) وسقط في
بعض النسخ قوله في
فاسده أى النسك من
حج أو عمره بأن يأتي
ببقية أعماله (ومن)
أى والحاج الذى
(فاته الوقوف بعرفة)
بعذر أو غيره (تحلل)
حتما (بعمل عمره)
فيأتى بطواف وسعى
ان لم يكن سعى بعد
طواف القدوم
(وعليه) أى الذى فاته
الوقوف (القضاء)
فور افرضا كان نسكه
أو نفلا وإنما يجب
القضاء في فوات لم
ينشأ عن حصر فان
أحصر شخص وكان
له طريق غير التى وقع
الحصر فيها لزمه
سلوكها وان علم
القوات فان مات لم
يقض عنه في الاصح
(و) عليه مع القضاء
الهدى (ويوجد في
بعض النسخ زيادة
وهى (ومن ترك ركنا)
مما يتوقف عليه الحج
(لم يحل من احرامه
حتى يأتى به)

احرامه أصلا على الاصح خلافا لمن قال ينعقد فاسدا وعلى الاصح فليس لنا صورة ينعقد فيها فاسدا الا فيما أحرمت
بالعمرة وأفسدها بالوطء ثم أدخل عليها الحج فانه ينعقد فيها فاسدا قال في الجواهر واذا سئلت عن احرام ينعقد
فاسدا فانه صورته ولا أعلم لها أخرى (قوله بخلاف المباشرة في غير الفرج فانها لا تفسده) وكذا بقية المحرمات غير
الوطء فلا يفسده شئ منها وإنما اقتصر الشارح على المباشرة لانه قد يشوهم أنها مثل الوطء (قوله ولا يخرج المحرم منه
بالفساد) أى لان الاحرام شديد التعلق فلا يتأثر بالفساد بخلاف غيره من العبادات كالصلاة والصوم والضيعة في منه
للسك كما يعلم من كلام الشارح وخرج بالفساد البطلان فاذا ارتدوا العباد بالله تعالى بطل نسكه وخرج منه بالبطلان
فلا يجب عليه المضى فيه وقوله بل يجب عليه المضى في فاسده أى لا طلاق قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فانه
لم يفصل بين الصحيح والفساد وقوله وسقط في بعض النسخ قوله في فاسده أى النسك فالضهير راجع للنسك كما
تقدم وقوله بأن يأتي ببقية أعماله أى النسك الفاسد فالضهير لفساده وفي بعض النسخ بأن يأتي بأعمالها بضمير التثنية
الراجع للحج والعمرة وعلى كل فهو تصوير للمضى في فاسده ومع ذلك فعليه الاعادة فوراً وان كان نفلا كما مر
لان النفل من ذلك يصير بالشروع فيه فرضاً أى واجب الاتمام كالفرض ويتأدى بالاعادة كما كان يتأدى بالاول
لولا الفساد ويلزمه أن يحرم في الاعادة مما أحرمت منه في الاول من الميقات أو قبله ولا يلزمه أن يحرم في الاعادة في مثل
الزمن الذى أحرمت فيه في الاول (قوله ومن الحج) من اسم موصول فهو بمعنى الذى وهو صفة لموصوف محذوف كما
أشار اليه الشارح بقوله أى والحاج الذى والقرينة على تقدير الحاج قوله الوقوف فان العمرة ليس فيها وقوف وقوله
فاته الوقوف أى بطالع فجر يوم النحر قبل حضوره بعرفة بفواته يفوت الحج وقوله بعرفة قيد لا بد منه بخلاف
الوقوف بالمسعى الحرام (قوله تحلل الحج) أى أتى بأعمال العمرة بنية التحلل فتجب نية التحلل عليه عند كل عمل من
عمل العمرة ولا تجب نية العمرة على المعتمد وقوله حتماً أى وجوباً لئلا يصير محرماً بالحج في غير أشهره فيحرم عليه
مصارعة الاحرام حتى لو صابر موحج به من قابل لم يجزه بخلاف ما اذا وقف فانه يجوز له مصارعة الاحرام للطواف
والحلق والسعى ان لم يكن سعى لبقاء وقت ما ذكر مع تبعيته للوقوف فانه الركن الاعظم وقوله بعمل عمره أى بما يقى
من أعمالها ولا يشترط في تلك الاعمال ترتيب ولا تجزئه هذه العمرة عن عمرة الاسلام وقوله فيأتى بطواف الخ أى
وبازالة شعر بحلق أو غيره وان لم يذكره الشارح وقوله وسعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم فان كان سعى بعد
طواف القدوم لم يعد بعد طواف عمرة التحلل كما في المجموع عن الاصحاب (قوله وعليه) أى على من فاته الوقوف كما
أشار اليه الشارح بقوله أى الذى فاته الوقوف وقوله القضاء أى للحج الذى فاته بفوات الوقوف والمراد بالقضاء
القضاء اللغوي لا الشرعى اذ لا آخر لوقت الحج والقضاء الشرعى فعل العبادة خارج الوقت والحج بما يفعل في الوقت
وقيل انه لما أحرمت به تضيق وقته فاذا فاته فقد خرج وقته واذا كان قارناً وجب عليه قضاء عمرة الاسلام مع الحج كما قاله
في الروضة وقوله فوراً أى من قابل وان فاته بعذر غير الاحصار لانه لا يتخلو عن تقصير وقوله فرضاً كان نسكه أو نفلا
أى كما في الافساد (قوله وإنما يجب القضاء الحج) غرضه بذلك تقييد كلام المصنف وقوله لم ينشأ عن حصر أى منع وقوله
فان أحصر شخص الخ بيان لمفهوم القيد قبله (قوله وكان له طريق الخ) فان لم يكن له طريق أخرى تحلل بالحلق
والذبح كما سيأتى في الاحصار وقوله لزمه سلوكها فان سلكها وفاته الحج وتحلل بعمل عمره فلا قضاء عليه لانه بذل
ما في وسعه وكان الاولى للشارح أن يأتي بذلك لانه هو مقتضى المقابلة (قوله فان مات) أى من أحصر وفاته الحج
وقوله لم يقض عنه في الاصح هو المعتمد (قوله وعليه) أى على من فاته الوقوف بعرفة وتحلل بعمل عمره وقوله الهدى
بسكون الدال وتخفيف الياء وكسر الدال وتشديد الياء وهو دم الجبران وسيأتى بيانه (قوله ومن ترك ركناً) أى
غير الوقوف لان ترك الوقوف قد علم حكمه من كلامه سابقاً وقوله بما يتوقف عليه الحج أى أو العمرة كما يقتضيه
اطلاق كلام المصنف وقوله لم يحل بفتح المثناة التحتية وكسر الحاء المهملة أى لم يخرج وقوله من احرامه أى حجة
أو عمرته وقوله حتى يأتى به أى بالركن المتروك فيستمر محرماً ولو سئلت لان السعى والطواف والحلق لا آخر لوقتها

ولا فرق بين من تركه مع امكان فعله عمداً أو سهواً أو جهلاً ومن تركه بعذر كالحائض قبل طواف الافاضة ثم ان كانت من أهل مكة أو قرية منها لم يلزمها مصابرة الاحرام حتى تأتي بالطواف ولو طال الزمان ويحرم عليها محرمات الاحرام وان كانت من بلدة بعيدة وخافت على نفسها وتخلفت فتخرج مع القافلة حتى تصل الى محل لا يمكنها الرجوع منه الى مكة ثم تتحلل كالحصرو يستقر في ذمتها الطواف ولا تحرم عليها محرمات الاحرام حينئذ ثم تعود وتحرم لاجل الطواف وتأتي به (قوله لا يجبر ذلك الركن بدم) أي لا يجبر ذلك الركن المتركة بدم بل لا بد من الاتيان به كما تقدم (قوله ومن ترك واجباً) أي سواء تركه عمداً أو سهواً أو جهلاً ومثل من ترك واجباً من فعل محرماً من محرمات الاحرام كما يعلم من الفصل الآتي وقوله من واجبات الحج أي أو العمرة كما يقتضيه اطلاق كلام المصنف نظير ما مر (قوله لزمه الدم) فيجبر تركه بدم ولا يتوقف الحج أو العمرة على الاتيان به لقواته بقوات وقته (قوله وسيأتي بيان الدم) أي قريبي في الفصل الآتي (قوله ومن ترك سنة من سنن الحج) أي أو العمرة كما يقتضيه اطلاق كلام المصنف وقوله لم يلزمه بتركها شيء أي لادم ولا غيره وعلم منه بالاولى أنه لا يتوقف حججه أو عمره عليها وقد يندب بتركها دم كسنة الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة فانه اذا تركها يندب له دم (قوله ونظر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة) أي وهو أن الركن ما يتوقف عليه الحج أو العمرة ولا يجبر تركه بدم والواجب ما يجبر تركه بدم والسنة ما لا يجبر تركه بشيء (فصل في بيان أنواع الدماء الواجبة وأحكامها) من كونها على الترتيب والتقدير وغير ذلك مما سيأتي لانه ذكر الانواع وأحكامها المذكورة وانما ذكر هذا الفصل بعدما تقدم لان وجوب الدم اما بفعل محرم من المحرمات السابقة في الفصل المار واما بترك واجب من الواجبات السابقة في الباب قبله والمتبادر من كلامهم أن المراد بالدم الحيوان وما يقوم مقامه من طعام وصيام وعلى هذا فلا حاجة لزيادة بعضهم في الترجمة وما يقوم مقامه وان أراد به خصوص الحيوان احتسج الى تلك الزيادة وعلى هذا جرى الشيخ الخطيب وتبعه المحشي فزاد ذلك (قوله الواجبة في الاحرام) أي في حال الاحرام وقوله بترك واجب أو فعل حرام أي بسبب ترك واجب أو فعل حرام فسبب وجوب الدماء أحد هذين الامرين (قوله والدماء الواجبة في الاحرام) أي في حال الاحرام كما علمت وقوله خمسة أشياء أي بطريق الاختصار و بطريق البسط تسعة أنواع دم التمتع ودم القران ودم القوات ودم ترك مأثور بدم الخلق والقلم ودم الاحصار ودم قتل الصيد ودم الجاع ودم الاستمتاع وكلها معلومة من كلامه خلافاً لقول الخطيب بأنه أدخل بدم القران فالاربعة الاولى داخلية في كلامه وهو الدم الواجب بترك نسك لان دم التمتع انما وجب بترك الاحرام بالحج من ميقات بلده فان التمتع يحرم بالحج من مكة ولو أفرد لاحرم بالحج من ميقات بلده ودم القران انما وجب بترك الاحرام بالعمرة من ميقاته ولو أفرد فان القران يحرم بالحج والعمرة معاً من ميقات واحد ودم القوات وجب بترك الوقوف بعرفة والرابع ظاهر ودم الاستمتاع داخل في دم الترفه والباقي ظاهر وأبسط من هذا جعلها عشرين أو واحداً وعشرين وهي باعتبار أحكامها أربعة أقسام الاول دم ترتب وتقدير والثاني دم ترتب وتعديل والثالث دم تخيير وتعديل والرابع دم تخيير وتقدير وقد نظمها ابن المقرئ بقوله

ولا يجبر ذلك الركن بدم (ومن ترك واجباً) من واجبات الحج (لزمه الدم) وسيأتي بيان الدم (ومن ترك سنة من سنن الحج) لم يلزمه بتركها شيء (وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة (فصل في أنواع الدماء الواجبة في الاحرام بترك واجب أو فعل حرام (والدماء الواجبة في الاحرام خمسة أشياء)

أربعة دماء حج تحصر * أولها المرتب المقدر * تتمتع فوت وحج قرنا وترك رمي والمبيت بمعنى * وتركه الميقات والزداقة * أولم يودع أو كشي أخلفه ناذره يصوم ان دما فقد * ثلاثة فيه وسبعاني البلد * والثاني ترتيب وتعديل ورد في محصر ووطء حج ان فسد * ان لم يجد قومه ثم اشترى * به طعاماً طعمة للفقرا ثم لعجز عدل ذاك صوما * أغنى به عن كل مد يوماً * والثالث التخيير والتعديل في صيد وأشجار بلا تكلف * ان شئت فاذبح أو فعديل مثلاً * عدلت في قيمة ما تقدمت وخبرن وقدرن في الرابع * ان شئت فاذبح أو فدياً صاع * للشخص نصفاً أو فصم ثلاثاً تجتث ما اجتثته اجتثاً * في الخلق والقلم ولبس دهن * طيب وتقبيل ووطء نبي

أو بين تحلى ذوى احرام * هذى دماء الحج بالتمام
والحمد لله وصلى ربنا * على خيار خلقه نبينا

وهو نظم حسن ينبغي لكل طالب علم أن يحفظه (قوله أحدها) أى الخمسة أشياء وقوله الدم الواجب بترك نسك
أى بسبب ترك عبادة فالنسك معناه العبادة مطلقا لكن صار متعارفا فى خصوص المأمور به فى الاحرام كما أشار
إليه الشارح بقوله أى ترك مأمور به (قوله كترك الاحرام من الميقات) أى وكترك الميقات بمزلة فمضى وترك
الرمى الى آخر أفراده التسعة المتقدمة فى كلام ابن المقرئ حيث قال

تمتع فوت وحج قرنا * وترك رمى والميقات بمنى
وتركه الميقات والمزدلفة * أولم يودع أو كشى أخلفه

ناذره

فالاول فى كلام المصنف هو الاول فى نظم ابن المقرئ وشروط وجوب الدم على كل من التمتع والقارن أن لا يكونا من
حاضرى المسجد الحرام وشروطه أيضا فى التمتع أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج ببلده وأن يحج فى عامه
وأن لا يعود الى الميقات الذى أحرم منه بالعمرة ليحرم منه بالحج ان لم يكن أحرم به أو محرما ان كان أحرم به (قوله
وهو أى هذا الدم) يعنى الدم الواجب بترك نسك بأفراذه السابقة وقوله على الترتيب أى والتقدير ومعنى الترتيب
أنه لا ينتقل الى خصلة الا اذا عجز عن التى قبلها ومعنى التقدير أن الشارع قدره بما لا يزيد ولا ينقص (قوله فيجب
أولا الحج) تفريع على قوله وهو على الترتيب وقوله شاة أى أو سبع بدنة أو سبع بقرة فتجزى البدنة أو البقرة عن
سبعة مائة وان اختلفت أسبابها فلو ذبحها عن دم واحد فالواجب سبعمائة أو كل الباقي وقت وجوب الدم على
التمتع وقت احرامه بالحج لانه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة الى الحج ويجوز ذبحه اذا فرغ من العمرة ولو كان الافضل
ذبحه يوم النحر (قوله تجزى فى الاضحية) أى بان تكون جذعة ضأن لها سنة أو أسقطت مقدم أسنانها بعد ستة
أشهر أو ثنية معز لها ستان بشرط عدم العيب فيها وحيث أطلق الدم فى المناسك فالمراد به ما يجزى فى الاضحية
الا فى جزاء الصيد المثلى فلا يشترط فيه ذلك بل المدار على المائلة فيجب فى الصغير صغير وفى الكبير كبير وفى المعيب
معيب بل لا تجزى البدنة عن شاة (قوله فان لم يجدها) أى حسا أو شرعا كما أشار إليه الشارح بقوله أصلا أو وجدها
بزيادة على ثمن مثلها ومثل عدم وجودها عدم وجود ثمنها واحتياجه اليه وغيبته ماله ونحو ذلك والعبرة بعدم وجود
ذلك فى الحرم ولو قدر عليه ببلده بخلاف كفارة اليمين لان الدم يختص بذبحه بالحرم والكفارة لا تختص بموضع
(قوله فصيام عشرة أيام) أى بدل الشاة لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام الخ ولقوله ^{من الله} فمن لم يجد فهدى أو فليصم ثلاثة
أيام فى الحج وسبعة اذا رجع الى أهله واه الشيخان (قوله ثلاثة فى الحج) أى فى حال الاحرام بالحج فلا يجوز تقديمها
عليه بخلاف الدم لان الصوم عبادة بدنية والعبادة البدنية لا يجوز تقديمها على أحد سببها بل لا بد من تأخيرها
عن سببها معافتقديم العمرة سبب أول والاحرام بالحج سبب ثان والدم عبادة مالية والعبادة المالية يجوز تقديمها
على أحد سببها ومتى أحرم بالحج وجب عليه صومها قبل يوم النحر فان أخرها عنه عصي ووجب عليه قضاؤها
فورا بعد يوم النحر وأيام التشريق ولا يجوز صومها فى أيام التشريق فى الجديد ولا يجب تقديم الاحرام بزمن
يمكن من صومها فيه قبل يوم النحر لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب ويندب تتابع الثلاثة أداء كانت أو قضاء
لان فيه مبادرة لقضاء الواجب وخر وجامن خلاف من أوجبه نعم ان أحرم بالحج فى سادس ذى الحجة لزمه التتابع
لضيق الوقت لالذات التتابع وليس السفر عنرا فيه لان صومها يتعين ايقاعه فى الحج بالنص بخلاف رمضان فان
السفر عنرا فيه (قوله تسن قبل يوم عرفة) أى لانه يسن للحاج فطره فيسن له أن يحرم بالحج قبل يوم عرفة بزمن
يسعها بان يحرم قبل السادس ويصومه وتاليه كذا كره الشارح بقوله فيصوم الخ (قوله وثامن) ويسمى يوم التروية
لانهم يتروون فيه المساء يسمى ايضا يوم النقلة لا تتفاهم فيه من مكة الى منى (قوله وسبعة أيام) ويندب فيها
التتابع كما ينسب فى الثلاثة وقوله اذا رجع الى أهله أى ان أراد الرجوع اليهم فقول الشارح فان اراد الاقامة الخ

أحدها (الدم
الواجب بترك نسك)

أى ترك مأمور

به كترك الاحرام

من الميقات (وهو)

أى هذا الدم (على

الترتيب) فيجب

أولا بترك المأمور

به (شاة) تجزى فى

الاضحية (فان لم

يجدها أصلا أو وجدها

بزيادة على ثمن مثلها

(فصيام عشرة أيام

ثلاثة فى الحج)

تسن قبل يوم عرفة

فيصوم سادس ذى

الحجة وسابعه وثمانه

(و) صيام (سبعة اذا

رجع الى أهله)

قوله أو بين تحلى

الخ هكذا بخط

شيخنا المؤلف ولعله

أو بين تحلى الخ

ليستقيم الوزن

تأمل اه

و وطنه ولا يجوز صومها في أثناء الطريق فان أراد الإقامة بمكة صامها كما في المحرر ولولم يصم الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم العشر و فرق بين الثلاثة والسبعة باربعة ايام ومدة امكان السير الى الوطن وما ذكره المصنف من كون الدم المذكور دم ترتيب موافق لما في الروضة وأصلها وشرح المذهب لكن الذي في المنهاج تبعاً للمحرر أنه دم ترتيب وتعديل فيجب أولاً شاة فان عجز عنها اشترى ب قيمتها طعاماً وتصدق به فان عجز صام عن كل مديوما (و) الثاني (الدم الواجب بالخلق والترفة) كالطيب والدهن والخلق اما جميع الرأس أو ثلاث شعرات (وهو) اي هذا الدم (على التخخير) فيجب اما شاة تجزى في الاضحية (أو صوم ثلاثة ايام والتصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين) أو فقراء

مقابل لهذا المقدّر وقوله ووطنه أي محل استيطانه وهو من عطف المحل على الحال فيه وليس من عطف التفسير خلافاً للحشي (قوله ولا يجوز صومها في أثناء الطريق) فلو صامها فيه لم يعتد بها لقوله تعالى وسبعة اذار جعتم (قوله فان أراد الإقامة الحج) قد عرفت أنه مقابل للمقدّر الذي سبق والمراد بالإقامة الاستيطان (قوله ولولم يصم الثلاثة في الحج) أي بعذر أو غيره وقوله لزمه صوم العشرة أما الثلاثة فقضاء وأما السبعة فأداء (قوله و فرق بين الثلاثة والسبعة) أي كافي الاداء وقوله بأربعة ايام أي نظير يوم النحر وأيام التشريق وقوله ومدة امكان السير الى الوطن أي على العادة الغالبة فلولم يفرق وصام عشرة ولا حصلت الثلاثة ولم يعتد بالسبعة لعدم التفریق (قوله وما ذكره المصنف) مبتدأ خبره قوله موافق الحج وقوله من كون الدم المذكور دم ترتيب أي وتقدير كما مر وقوله موافق لما في الروضة الحج وهو المعتمد وقوله لكن الذي في المنهاج الحج ضعيف وقوله أنه دم ترتيب وتعديل قد عرفت معنى الترتيب وأما التعديل فهو أن يعدل الدم بالقيمة ويخرج بها طعاماً (قوله والثاني الدم الواجب الحج) وأفراده ثمانية دم الخلق ودم القلم ودم اللبس ودم الدهن ودم التطيب ودم الجاع الثاني ودم الجاع بين التحليل ودم المباشرة نعم لوجامع بعد المباشرة دخلت فديتها في فدية الجاع كما مر وهذا هو الرابع في كلام ابن المقرئ حيث قال في النظم السابق وخبرن وقدرن في الرابع * ان شئت فاذبح أو خذ بأصع

للشخص نصف أو فصم ثلاثاً * تجتث ما اجتثته اجتثاً

في الخلق والقلم ولبس دهن * طيب وتقبيل ووطء ثنى * أو بين تحاللي ذوى احرام

(قوله بالخلق) أي بسببه والمراد به ازالة الشعر مطلقاً ولو بتف أو غيره نعم لو أزيل ذلك بقطع جلد أو عضو لم يجب شيء لان ما أزيل تابع غير مقصود بالازالة وتجب الفدية في ذلك ولو ناسياً للاحرام أو جاهلاً بالحرمة نعم لأفدية على مجنون ومغنى عليه وصبي غير مميز ونائم والفرق بين الناسي والجاهل وبين هؤلاء أنهم يعقلان فعملهما فينسب إليهم إلى تقصير بخلاف هؤلاء على أن الجاري على قاعدة الاتلاف وجوبها عليهم أيضاً ولو تأذى بقمل أو نحوه كوسخ فله أن يحلق ويفدى وكذا تلزمه الفدية في كل محرم أبيع للحاجة الا ما استثنى كلبس السراويل لمن لم يجد الازار والخفين المقطوعين لمن لم يجد النعلين لان ستر العور وقوة الرجل عن النجاسة مأمور بهما تخفف فيهما وازالة ما نبت من الشعر في العين وتأذى به وما يغطيها من شعر الرأس والحاجبين اذا طال بحيث يمنع بصره وقطع المؤذى من ظفر انكسر وتأذى به (قوله والترفة) أي التمتع وعطفه على الخلق من عطف العام على الخاص وقوله كالطيب أي التطيب بالطيب ودخل بالكاف بقية الافراد كقلم الاظفار من اليد والرأس وقوله والدهن أي دهن شعر الرأس والاحية ولو لمحوقين وألحق المحب الطبري بذلك الحاجب والعدار والشارب والعنفقة (قوله والخلق اما جميع الرأس أو ثلاث شعرات) فلا يعتبر جميعه بالاجاع ويلزمه في الشعرة الواحدة أو بعضها مدو في الشعرين أو بعضهما مدان ويكمل الفدية في ثلاث شعرات أو بعض كل منهما وهكذا يقال في الاظفار ومحل لزوم الدم في الثلاث ان اتحد الزمان والمكان عرفاً لا في كل شعرة وظفراً أو بعض أحدهما مدو لو أزال شعرة واحدة في ثلاث دفعات فان اتحد الزمان والمكان عرفاً رجب مدو واحد وان اختلف أحدهما فلا ثلاثة أمداد (قوله وهو أي هذا الدم) يعني الدم الواجب بالخلق والترفة بافراده الثمانية وقوله على التخخير أي والتقدير (قوله فيجب الحج) نقر يع على قوله وهو على التخخير وقوله اما شاة أي أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة وقوله أو صوم ثلاثة ايام أي حيث شاء ولو متفرقة وقوله أو التصدق بثلاثة أصع بمد الهمة وضم المهملة جمع صاع وأصله أصوع بالواو أبدلت همزة فقيلاً أصوع بالهمزة نقلت ضمة الهمزة للصاد فقيلاً أصوع ثم قدمت الهمزة على الصاد فقيلاً أصع ثم قلبت الهمزة الفا فقيلاً أصع ففيه أربعة أعمال (قوله على ستة مساكين) أراد بهم ما يشمل الفقراء على القاعدة المشهورة من أن الفقير والمساكين اذا اجتمعوا افترقوا واذا افترقوا اجتمعوا حينئذ فلا حاجة لقول الشارح أو فقراء بل هو مستلزم ولعله أتى به

لثلاثتهم أن المراد خصوص المساكين فتخرج الفقراء (قوله لاكل واحد منهم نصف صاع) فلا يجوز نقص المسكين عنه وليس في الكفارات ما زاد المسكين فيه على مدا هذه وقوله من طعام يجزى في الفطرة فالمراد بالطعام في هذا الباب ما يجزى في الفطرة (قوله والثالث الدم الواجب الخ) سكت المصنف عن حكمه وهو دم ترتيب وتعديل كدم الجاع المفسد الآتي ولذلك قال ابن المقرئ في النظم السابق

والثان ترتيب وتعديل ورد * في محصر ووطء حج ان فسد * ان لم يجد قومه ثم اشترى به طعاما طعمة للفقراء * ثم لعجز عدل ذاك صوما * أعني به عن كل مد يوما

فالثالث مع الخامس في كلام المصنف هو الثاني في كلام ابن المقرئ فيجب على المحرم أو الاشاة فان لم يجدها أخرج بقيمتها طعاما فان عجز عنه صام عن كل مديوما وحيث انتقل الى الصوم فلا يتوقف تحلله على فراغه ولا يتقيد بحل الاحصار بل له أن يصوم حيث شاء ولا يسقط عنه الدم اذا شرط عند الاحرام انه اذا أحصر تحلل بخلاف ما اذا شرط أنه اذا مرض تحلل سواء قال بلا هدى أو أطلق فانه لا يلزمه الدم لان حصر العدو لا يقتضي شرط فالشرط فيه لاغ ولو شرط التحلل بالهدى اذا مرض لزمه لانه شرطه على نفسه (قوله بالاحصار) اي المنع من جميع الطرق عن اتمام النسك حجبا أو عمرة أو قرا أو اسباب الحصر ستة أحدها منع العدو من الوصول الى مكة منع من الرجوع أيضا أولا وثانيها الحبس ظمعا كان حبس يدين وهو معسر أوله وكيل في قضائه فانه يجوز له أن يتحلل كافي الحصر العام وثالثها الرق لمن أحرم بغير اذن سيده فله ان يتحلل بالخلق مع النية وان لم يأمره بذلك سيده فان أمره به لزمه فعلم ان احرامه بغير اذن سيده صحيح وان حرم عليه لانه يعطل عليه منافع التي يستحقها فانه قد يدر يدمنه ما لا يباح للمحرم كالاصطياد فان لم يتحلل فله استيفاء منفعتهم والائتم عليه ورابعها الزوجية فلزوج ولو محرما تحليل زوجته ولو من فرض الاسلام لان حقه على الفور والنسك على التراخي ويجب عليها التحلل بأمره وله وطؤها ان لم تتحلل والائتم عليها فان قيل ليس له منعها من فرض الصلاة والصوم فهلا كان هنا كذلك أجيب بان مدة النسك تطول فيلحق الزوج كثير ضرر بخلاف فرض الصلاة والصوم فمدتهم ما لا تطول فلا يلحقه كثير ضرر وخامسها الاصابة لولد أحرم بغير اذن أصله وان علا فله تحليله من النفل بخلاف الفرض كالصوم والصلاة ويفارق الجهاد بانه فرض عين عليه ولا كذلك الجهاد وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد وقضية كلامهم أن للابوين منع البنت ولو اذن لها الزوج الا ان يسافر معها ويسن للولد استئذان أصلية المسامين في النسك فرضا أو تطوعا وسادسها الدين فلصاحب الدين الحال منع غيره الموسر من الخروج ليوفيه حقه وليس له تحليله اذا ضرر عليه في احرامه بخلاف الدين المؤجل أو الحال وهو معسر فليس له منعه اذا يلزمه أداءه حينئذ فان كان الدين يحل في غيبته استحبه ان يوكل من يقضيه عنده حوله (قوله فيتحلل المحرم) اي جواز الاجوباء ما لم يلزم عليه مصابة الاحرام في غير وقته والواجب والاولى للمحصر المعتمر الصبر عن التحلل بل ان يتيقن زواله عن قرب بحيث يزول في ثلاثة أيام امتنع تحله والاولى للحاج أيضا الصبر عن التحلل ان اتسع الوقت والا فالاولى التعجيل لخوف الفوات نعم ان يتيقن زوال الحصر في مدة يمكن ادراك الحج بعدها امتنع تحله ولا قضاء على المحصر المتطوع لعدم وروده فان لم يكن متطوعا فان كان نسكه فرضا مستقرا كحجة الاسلام فيما بعد السنة الاولى من سني الامكان أو كان قضاء أو نذر اتي في ذمته وان كان غير مستقر كحجة الاسلام في السنة الاولى من سني الامكان اعتبرت استطاعة جديدة بعد زوال الاحصار (قوله بنية التحلل) ولا بد من مقارنتها للذبح لانه قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره فلا بد من نية صارفة وكذا لا بد من مقارنتها للخلق ان جعلناه نسكا وهو المشهور وقوله بان يقصد الخروج الخ تصوير لنية التحلل (قوله شاة) أي أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة كما مر (قوله حيث أحصر) أي في المكان الذي أحصر فيه من حل أو حرم ولا يكفي الذبح بموضع من الخلل غير موضع الاحصار ولا يجوز نقل اللحم الشاة لغير أهلها الا للحرم ان تيسر وكذلك لا يجوز نقل الطعام عند العجز عن الشاة لغير أهل محل الاحصار الا الى

لكل منهم نصف
صاع من طعام
يجزى في الفطرة
(و) الثالث (الدم)
الواجب بالاحصار
فيتحلل المحرم
بنية التحلل بان
يقصد الخروج من
نسكه بالاحصار
(ويهدى) اي يذبح
(شاة) حيث أحصر

الحرم وأما الصوم فلا يتقيد بمكان (قوله) يحلق رأسه بعد الذبح فيشترط تأخره عن الذبح لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (قوله) والذبح الرابع الدم الواجب الخ) ومثله الدم الواجب بقطع شجر الحرم المكي فيتخير فيه بين أن يخرج في الشجرة الكبيرة بقرة وفي الصغيرة التي قارب سبع الكبيرة شاة كما سيأتي وأن يخرج بقيمتها طعاما وأن يصوم عن كل مديوم وكذلك قال ابن المقرئ في النظم السابق

والثالث التخيير والتعديل في * صيدوا شجار بلا تكلف

ان شئت فاذبح أو فعدل مثل ما * عدلت في قيمة ما تقدما

(قوله) بقتل الصيد) أي المأ كول البري الوحشي أو مأ أحد أصله ذلك كمتولد بين جوار وحشي وجار أهلي فأل فيه العهد وأعلم أن الصيد ضربان الضرب الأول ماله مثل من النعم في الصورة والخلقة تقرىبا ومنه ما فيه نفل عن النبي ﷺ أو عن السلف فيتبع ومنه ما لا نفل فيه فيحكم بمثله عدلان فقيهان فطنان لانهما أعرف بالنسبة للمعتبر شرعا فالنقل شرط وما في المجموع من أنه مستحب محمول على زيادته ولو حكم عدلان بمثل وعدلان بمثل آخر تخير بينهما على الأصح ولو حكم عدلان بأن له مثلا وآخران بأنه لا مثل له فهو مثلي كما جزم به في الروضة تقديما للاولين لانهما أدر كمن الشبه ما خفي على الآخرين * والضرب الثاني ما لا مثل له ومنه ما فيه نفل كالحمام ونحوه كالإمام والقمرى والفواخت وكل مطوق في الواحدة منه شاة لحكم الصحابة رضي الله عنهم بها فيها وفي مستندهم وجهان أحدهما توقيف بلغهم فيه والثاني ما بينهما من الشبه في أن كلا يألف البيوت وهذا انما يأتي في بعض أنواع الحمام اذ لا يأتي في الفواخت ونحوها مما لا يألف البيوت والأصح الأول ومنه ما لا نفل فيه كالجراد وبقية الطيور سواء كان أكبر جثة من الحمام أولا وظاهر أن ما فيه نفل مما لا مثل له حكمه كحكم ماله مثل فيتخير فيه بين الثلاثة أمور الاتية في كلام المصنف (قوله) وهو أي هذا الدم) يعني الدم الواجب بقتل الصيد وقد عرفت أن مثله الدم الواجب بقطع الشجر وقوله على التخيير أي والتعديل وقوله بين ثلاثة أمور أي التي هي إخراج المثل والتصدق بقيمته طعاما والصوم عن كل مديوم (قوله) ان كان الصيد ماله مثل) أي أو كان مما لا مثل له لكن فيه نفل كما علمت (قوله) والمراد بمثل الصيد ما يقار به في الصورة وذكر المصنف

ويحلق رأسه بعد الذبح (و) الرابع (الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أي هذا الدم (على التخيير) بين ثلاثة أمور (ان كان الصيد ماله مثل) والمراد بمثل الصيد ما يقار به في الصورة وذكر المصنف الاول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي يذبح المثل من النعم ويتصدق به على مساكين الحرم وفقرائه فيجب في قتل النعمة بدنة وفي بقر الوحش وجار بهقرة وفي الغزال غنر

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلي قد تقرعا

قابض شيء برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا

ومراد بالاصلين ان المثل يضمن بمثله والمتقوم بقيمته وقد أجاب بعضهم بقوله

جواب هذا أن شخصا حرما * أعاره الحلال صيدا فاقنعا * أقبضه إياه ثم بعد ذا

قد أنلف الحرم هذا فاسمعا * فيضمن القيمة حقا للذي * أعاره والمثل لله معا

(قوله) أي يذبح المثل) فلا يكفي إخراج حيا وقوله ويتصدق به الخ فلا يكفي تركه بعد ذبحه وان كان يعلم أن الفقراء تأخذ به بعد ذلك كما يقع من الجهلة كثيرا (قوله) فيجب في قتل النعمة الخ) تفريع على قوله أخرج المثل من النعم والمقصود بذلك التفريع تفصيل هذا الجمل لكن بعض التفصيل وقوله بدنة هي البعير من الأبل ذكرنا كان أو أتي كما أن النعمة تشمل الذكر والأنثى فالثناء فيهما للوحدة ولم يقل هنا تجزى في الاضحية لقول ابن قاضي عجولون ان دماء الحج يعتبر فيها الاجزاء في الاضحية الاجزاء الصيد فلا يعتبر فيه ذلك ولا يجزى ببدل البدنة بقرة ولا سبع شياه أو أكثر لا اعتبار المائلة في جزاء الصيد (قوله) وفي بقر الوحش) أي في الواحد من بقر الوحش وقوله وجار بهقرة أي جار الوحش وقوله بقرة ولا يجزى عنها سبع شياه ولا أكثر كما تقدم نظيره (قوله) وفي الغزال) وهو ولد الظبية إلى أن

وبقية صور الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولات وذكر الثاني في قوله (أو قومه) (٣٣٥) أي المثل بدرأهم بقيمة مكة يوم

الخراج (واشترى بقيمة طعاما) مجزئا في الفطرة (وتصدق به) على مساكين الحرم وفقرائه وذكر المصنف الثالث في قوله (أو صام عن كل مديوما) وان بقي أقل من مديوما عنه يوما (وان كان الصيد مما لا مثل له) فيتخير بين أمرين ذكرهما المصنف في قوله (أخرج بقيمة طعاما) وتصدق به (أو صام عن كل مديوما) وان بقي أقل من مديوما عنه يوما (والخامس الدم الواجب بالوطء) من عاقل عامد عال بالتحرير سواء جامع في قبل أو دبر كما سبق (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) فيجب به أولا (بدنة) وتطلق على الذكر والاتي من الابل (فان لم يجدها فبقرة فان لم يجدها فبسمكة) بدرأهم بسعة مكة وقت الوجوب (واشترى بقيمة طعاما وتصدق به)

يطلع قرناه وفيه حينئذ معز صغير في الذكركردى وفي الاثني عناق فان طلع قرناه سمي الذكركرطيا والاثني ظبية في الذكركرئيس وفي الاثني عنز وهي أثني المعز التي تم لها سنة هكذا في شرح الخطيب مع بعض تغيير فراد الشارح بالعز المعز الصغير مجاز بالنسبة للادول والمعز الكبير حقيقة في الثاني (قوله) بقية صور الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولات) عبارة شرح الخطيب وفي الارنب عناق وهي أثني المعز اذا قويت ما لم تبلغ سنة وفي البربوع جفرة وهي أثني المعز اذا بلغت أربعة أشهر وفي الضبع كبش وفي الثعلب شاة انتهت (قوله) أو قومه) والعبرة بتقويم عدلين من أهل الحرم وقوله بقيمة مكة يوم الخراج في المثلي تعتبر قيمة المثل في المكان بمكة والمراد بها جميع الحرم لانه محل ذبحه لا محل الاتلاف على المذهب وفي الزمان بوقت الخراج على الاصح وفي غير المثلي تعتبر قيمته في المكان بمحل الاتلاف لا بالحرم على المذهب وفي الزمان بوقت الاتلاف لا الخراج على الاصح كما في الخطيب (قوله) واشترى) ليس قيد اقل وقال وأخرج بدل اشترى لكان أولى ليشمل ما لو أخرج مما عنده من الطعام المجزئ في الفطرة وبالجملة فاشترى ليس متعينا ولعل تعبير المصنف به لكونه الاغلب وقوله بقيمة أي بقدرها وقوله وتصدق به أي بالطعام ولا يجوز له التصديق بدرأهم وقوله على مساكين الحرم وفقرائه أي على المساكين والفقراء الموجودين فيه القاطنين وغيرهم بل اذا علم أن غير القاطنين أحوج كان اعطاؤهم أفضل فان عدت المساكين والفقراء من الحرم لم ينقله الى غير الحرم بل يؤخره حتى يوجدوا فيه كمن نذر التصديق على مساكين بلده فلم يجدهم (قوله) أو صام) أي في أي مكان كان وقوله عن كل مديوما أي بدل كل مديوم من الطعام فلو اراد اخراج المثل عن الثلث والاطعام عن الثلث والصوم عن الثلث فهل يجوز نه ذلك أولا وفيه وجهان أصحهما لا يجوز نه (قوله) وان بقي أقل من مديوما) أي تكميلا للنكسر لان الصوم لا يتبعص (قوله) وان كان الصيد مما لا مثل له الخ) وهذا فيما لا تقل قيمته من ذلك كالجراد والعصافير ونحوهما أما الذي فيه نقل وهو الحام فيتخير فيه بين ثلاثة أمور كالذي له مثل فاما أن يذبح الشاة ويتصدق بلحمها أو يقومها ويخرج بقيمة طعاما أو يصوم عن كل مديوما كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله) أخرج بقيمة أي الصيد الذي لا مثل له وقد عرفت أنه تعتبر قيمته في المكان بمحل الاتلاف لا بالحرم على المذهب وفي الزمان بوقت الاتلاف لا الخراج على الاصح وقوله أو صام عن كل مديوما أي في أي موضع كان قياسا على المثلي (قوله) وان بقي أقل من مديوما) أي تكميلا للنكسر لان الصوم لا يتبعص كما مر (قوله) والخامس) أي من الخمسة أشياء وقوله الدم الواجب بالوطء أي الفساد للنسك بخلاف غير الفساد كالوطء بين التحليلين والوطء الثاني بعد الجماع المفسد ولوقبل التحليلين فانه يلزمه في صورتين شاة وانما يجب الدم على الرجل بخلاف المرأة وان شملتها عبارة المصنف فلا دم عليها على الصحيح سواء كان الواطئ ذرا أو غيره محرما أو حلالا (قوله) من عاقل عامد عال بالتحرير) أي مختار فلا بد منة على المجنون والناسي والجاهل بالتحرير والمكره (قوله) في قبل أو دبر) أي من ذكر أو أنثى سواء كانت زوجة أو مملوكة أو أجنبية (قوله) كما سبق) أي في كلامه حيث قال في عدا المحرمات والتاسع الوطء من عاقل عال بالتحرير سواء جامع في حيح أو عمرة في قبل أو دبر الخ (قوله) وهو أي هذا الدم) يعني الدم الواجب بالوطء وتقدم أن مثله الدم الواجب بالاخصار وقوله على الترتيب أي والتعديل على المذهب (قوله) فيجب به أولا الخ) تفرع على الترتيب وقوله بدنة أي بصفة الاضحية وقوله وتطلق على الذكروالاتي من الابل أي فالمراد بها البعير ذكر أو أنثى فالتاء فيها للوحدة كما مر (قوله) فان لم يجدها أي البدنة وقوله فبقرة أي تجزئ في الاضحية وهي تطلق على الذكروالاتي من العراب والجواميس فالتاء فيها للوحدة أيضا وقوله فان لم يجدها أي البقرة وقوله فسبع من الغنم أي من الضأن أو المعز أو منهما معا (قوله) فان لم يجدها أي السبع من الغنم وقوله قوم البدنة أي لأنها الاصل وما ذكر بعدها بدل عنها فعند التقويم يرجع اليها وقوله بدرأهم بسعة مكة وقت الوجوب أي كما قاله السبكي وغيره وان لم تكن المسئلة مذكورة في الشرحين والروضة (قوله) واشترى) قد تقدم أنه ليس بقيد فله ما لو أخرج مما عنده فلو قال وأخرج بدل اشترى لكان أولى وقوله بقيمة البدنة وقوله طعاما أي مجزئا في الفطرة وقوله وتصدق به أي بالطعام وقد أخذ

بسعة مكة وقت الوجوب (واشترى بقيمة طعاما وتصدق به)

الشارح محترز ذلك بقوله ولو تصدق بالبراهم لم يجزئه وقوله على مساكين الحرم وفقرائه أي ولو غر باء (قوله ولا تقدير في الذي يدفع الخ) أي فلا يتقدر بمذول أكثر (قوله فإن لم يجد طعاما الخ) ولو قدر على بعض الطعام وعجز عن باقيه أخرج ما قدر عليه وصام عما عجز عنه وقوله صام أي عن كل مديوم أو أنكسر مدصام عنه يومًا تكميلًا للنكسر كما مر (قوله واعلم أن الهدى الخ) غرضه بهذا الإشارة إلى أن كلام المصنف مخصوص بغير الهدى الواجب بالاحصار وفي هذا تصريح بان دم الجبران يسمى هديًا وهو كذلك كما ذكره الرافعي وإن كان ينصرف عند الإطلاق إلى ما يسوقه الحرم تفرطًا وعلوًا وجوبًا بالنذر كما يؤخذ من كلام النووي فلا منافاة بين كلامه وكلام الرافعي وذبح دم الجبران لا يختص بوقت الاضحية بخلاف ما يسوقه الحرم تفرطًا فإن ذبحه يختص بوقت الاضحية على الصحيح (قوله وهذا لا يجب بعثه إلى الحرم) يستفاد منه أنه يجوز بعثه إلى الحرم وهو كذلك كما تقدم التنبيه عليه فقوله بل يذبح في موضع الاحصار أي إن لم يبعثه إلى الحرم (قوله ويختص ذبحه بالحرم) وكذلك تختص تفرقة لحمه وجميع أجزائه بالحرم فلا يجوز نقله إلى غيره وإن لم يجد فيه مسكينًا ولا فقيرًا أو أفضل بقعة من الحرم لذبح هدى المعتمر المروءة لأنها موضع تحمله ولذبح هدى الحاج منى لأنها موضع تحمله لا فرق في ذلك بين هدى الجبران وهدى النذر أو النفل فإساقه المحرم من هدى النذر أو النفل يختص بالذبح بالحرم والأفضل ذبحه بالمر وفي المعتمر وبنى في الحاج فهو مثله اختصاصًا وأفضليته وإن خالفه في وقت الاضحية فدم الجبران لا يختص بوقت الاضحية ويختص به هدى النذر والنفل (قوله ولا يجزئه الهدى) أي ذبحه وتفرقة لحمه جميع أجزائه وقوله ولا الاطعام أي التصديق بالطعام وتخليكه للمساكين والفقراء وقوله إلا بالحرم أي فيه وقوله وأقل ما يجزى أن يدفع الهدى أي بعد ذبحه فلا يكفي دفعه لهم حيا وقوله إلى ثلاثة مساكين أو فقراء فلا يجزئ دفعه إلى أقل من ثلاثة من المساكين أو الفقراء أو منها فالثلاثة هي الأقل ولا حصر للأكثر وقد تقدم أن المراد المساكين أو الفقراء الكائنون في الحرم ولو غر باء فقول المحشي لاهله ليس بقيد إلا أن يراد بالهالك الكائنون فيه وقت الاخراج ولا يجوز له أكل شيء منه (قوله ويجوز أن يصوم) أي ما وجب عليه عند التخير أو العجز وقوله حيث شاء أي في أي محل شاء وقد بينه الشارح بقوله من حرم أو غيره إذ لا منفعة لأهل الحرم في صيامه ويجب فيه تبييت النية ولا يجب فيه تعيين جهته من تمتع أو قرآن أو نحو ذلك خلافاً لما نقله الخطيب عن القمولى (قوله ولا يجوز) أي لحرم ولا لحلال كما سيذكره بقوله والمحل والحرم في ذلك سواء لا يقال ذكر التحريم مستدرك بالنسبة للحرم لتقدمه لانا نقول الذي تقدم التحريم من حيث الاحرام ولو في غير الحرم والذي هنا التحريم من حيث الحرم ولو للحلال سواء كان مسامًا أو ذميًا ملتزمًا بالأحكام (قوله قتل الصيد الحرام) ومثل القتل غيره من سائر أنواع التعرض ولو تنفيره وأزاعجه من مكانه وشمل الحرم في كلام المصنف حرم مكة وحرم المدينة فهما سواء في التحريم لكن لا ضمان في حرم المدينة في الجديد لأنه ليس محلاً للنسك بخلاف حرم مكة فالضمان يختص به لأنه محل للنسك والتحريم غير مختص به لثبوتها في الحرمين الشرقيين بل مثلها ما فيه وج الطائفة أي واديه الذي بصحرائه ولا ضمان فيه قطعًا واعلم أن الصيد المذبوح في كل من الحرمين ميتة وأنه يحرم نقل ترابهما ولو محرقًا كالواقي إلى غيرهما فيجب رده إليهما أو ما نقل تراب الحل إليهما بخلاف الأولى بخلاف ما زعم فإنه يجوز نقله بل يستحب للتبرك به ولا أصل لما قيل من أنه يغري الطريق ويحرم أيضا أخذ طيب الكعبة فن أراد التبرك بذلك مسحها بطيب نفسه ثم أخذها وأما سترتها فإن كانت من يث المال فلا ملأه أن يصرفها مصارف يث المال بيعًا أو إعطاء أو نحو ذلك لثلاث تلف بالبلوى وإن كانت موقوفة تعين بيعها وصرفها في مصالح الكعبة وإن كانت ملكًا للكعبة بان ملكها مال الكعبة فلقيمها ما يراه وإن وقف لها شيء على أن تؤخذ من ريعه فإن شرط الواقف فيها شيئًا من بيع أو إعطاء أو نحو ذلك اتبع وإن لم يشرط فيها شيئًا فللناظر بيعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى فإن شرط الواقف تجديدها كل عام ولم يشرط فيها شيئًا اتبعت العادة الجارية في زمن الواقف العالم بها كما هو الواقع الآن بمصر فإن الواقف لها وهو شجرة الدر على ما قيل لم يشرط فيها شيئًا وشرط تجديدها كل عام مع علمه بأن بني شيبه يأخذونها فلهم أخذها على الراجح ويجوز لمن أخذها لبسها ولو جنبًا وحائضًا ولا يحرم تنجيسها (قوله ولو

على مساكين الحرم وفقرائه ولا تقدير في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق بالبراهم لم يجزئه (فإن لم يجد طعاما صام عن كل مديوم) واعلم أن الهدى على قسمين أحدهما ما كان عن احصار وهذا لا يجب بعثه إلى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم وذكر المصنف هذا في قوله (ولا يجزئه الهدى ولا الاطعام إلا بالحرم) وأقل ما يجزى أن يدفع الهدى إلى ثلاثة مساكين أو فقراء (ويجوز أن يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو

كان مكرها على القتل) أى من حيث انه طريق فى الضمان لامن حيث الحرمة لانه لا حرمة على المسكره بالفتح وانما الحرمة وقرار الضمان على المسكره بالكسروا أنت خير بان كلام المصنف فى الحرمة دون الضمان فكان الاولى حذف هذه الغاية (قوله ولو أحرمت ثم جن فقتل صيدالم يضمه فى الاظهر) هو المعتمد وكذلك المغمى عليه والنائم والصبي غير المميز فلا ضمان على هؤلاء لانهم لا يعقلون فعلهم وان كان الجارى على قاعدة الاتلاف وجوبها عليهم بخلاف الجاهل والناسى فانهما يضمنان لانهما يعقلان فعلهما فينسبان الى تقصير نعم لا حرمة عليهما فهى مختصة بالعامد العالم وأما الضمان فلا يختص بهما (قوله ولا يجوز قطع شجره) أى ولا قلعه بالاولى وانما تركه لانه يعلم من تعبيره بالقطع تحريم القلع من باب اولى والشجر ماله ساق والنبات ماله ساق وهو يسمى نجما قال تعالى والنجم والشجر يسجدان ولا فرق فى الشجر بين ما نبت بنفسه وما استنبته الناس بخلاف النبات فانه لا يحرم منه الا ما لا يستنبته الناس كما سيأتى ومحل الحرمة فى الشجر الرطب غير المؤذى أما اليابس والمؤذى كالشوك والعوسج وهو نوع من الشوك فلا يحرم قطعه ولا قلعه ان كان اليابس لا يخلف والمراد بشجر الحرم ما كان أصلها فيه وان كانت أغصانه فى هواء الحل بخلاف عكسه ولو كان بعض أصلها فى الحرم وبعضه الباقي فى الحل حرم تغليباً للحرم ولو نقلت شجرة حرمة الى الحل بقيت على الحرمة بخلاف عكسه نظر الاصل فيهما ويجوز أخذ أوراق الشجر بلا خبط لئلا يضر به بخلافه بالخبط لان خبطه حرام كافى المجموع نقلا عن الاصحاب ونقل اتفاقهم على انه يجوز أخذه ونحو عود السواك لغير البيع أما للبيع فلا يجوز كما يؤخذ مما سيأتى ولا ضمان فى الغصن اللطيف كالسواك ان أخلف مثله فى سنته فان لم يخلف أو أخلف لامثله أو مثله لافى سنته فعليه الضمان بقيمته (قوله أى الحرم) تفسير للضمير فى كلام المصنف وهو شامل لحرم مكة وحرم المدينة لان كلامه فى عدم الجواز وهما مستويان فيه بل مثلها فيه وج الطائف وأما الضمان فهو مختص بحرم مكة لانه محل النسك فعلم من ذلك ان قول الشارح وتضمن الشجرة الخ مختص بالحرم المسمى فربما يوهى تخصيص كلام المصنف به أيضا وليس كذلك كما علمت (قوله وتضمن الشجرة الكبيرة) أى بان تسمى كبيرة عرفا وتضمن سواء أخلفت أم لا بخلاف الغصن اللطيف ففيه التفصيل المار وقوله بيقرو فى معناها بد تقوسع شياء وقوله والصغيرة أى التى تقارب سبع الكبيرة بخلاف الصغيرة جدا فانها تضمن بالقيمة وقوله بشاة أو ما يقوم مقامها من سبع بد تقوسع بقرة قال الزركشى وسكت الرافعى عما جاوز سبع الكبير ولم ينته الى حد الكبير عرفا ولا ينبغي أن تجب فيه شاة أعظم من الواجبة فى التى قارب سبع الكبيرة اه وأقر العلامة الرملى وخالفه العلامة ابن حجر حيث قال لا تجب الاشاة نساوى سباعا مطلقا وكلام الشارح ربما يفهم منه موافقة الشيخ ابن حجر حيث أطلق وقوله كل منها أى البقرة والشاة (قوله ولا يجوز أيضا قطع ولا قلع نبات الحرم) أى حرم مكة وحرم المدينة ومثلها وج الطائف ولكن الضمان مختص بحرم مكة وضمانه بالقيمة لانه القياس ولم يرد نص يدفعه نعم يجوز أخذه لعلف البهائم بسكون اللام وللدواء كالخنظل والسنا المكي وللتغذى كالرجلة والبقل للحاجة اليه فيقتصر على قمر الحاجة فلا يأخذ الا بقدرها ولا يجوز أخذه للبيع ولولعاف البهائم أو غيره مما سبق لانه كالطعام الذى أبيع أهله فانه يجوز للبائع أهله لا يبيعه فكذلك هذا قياسا عليه ويؤخذ منه انه حيث جاز أخذ السواك لا يجوز بيعه ويجوز رعى حشيش الحرم بل وشجره كما نص عليه فى الامم بالبهائم ويجوز أخذ الاذخر بالذال المعجمة ولولبيع وهو حلفاء مكة لانه مورد استثناءه فى الحديث بأشارة العباس فانه قال يا رسول الله الا الاذخر فانه لقينهم وليبوتهم فقال ﷺ الا الاذخر والقين الحداد (قوله الذى لا يستنبته الناس بل ينبت بنفسه) خرج بذلك ما يستنبته الناس كالخنطة والشعير فيجوز أخذه مطلقا ولو نبت بنفسه نظر لكون الاصل فيه أن يستنبته الناس (قوله أما الحشيش اليابس الخ) مقابل لقوله نبات الحرم فان المتبادر منه الرطب ولفظ اليابس صفة كاشفة وقوله لا قلعه أى ان كان يخلف بان كان أصله حيا فان مات جاز قلعه أيضا (قوله والمحل الخ) غرضه بذلك الاشارة الى التعميم فى تحريم صيد الحرم وشجره لانه من حيث الحرم فلا فرق بين المحرم والحلال وقد

كان مكرها على
القتل ولو أحرمت
ثم جن فقتل صيدالم
يضمه فى الاظهر
(و) لا يجوز (قطع
شجره) أى الحرم
وتضمن الشجرة
الكبيرة ببقرة
والصغيرة بشاة كل
منها بصفة الاضحية
ولا يجوز أيضا قطع
ولا قلع نبات الحرم
الذى لا يستنبته
الناس بل ينبت
بنفسه أما الحشيش
اليابس فيجوز
قطعه لا قلعه (والمحل

عرفت فيما سبق أنه لا استدراك ولا تكرار في ذكر المحرم في الصيد خلافا لما ذكره المحشي لأن ذكره فيما سبق من حيث الاحرام وهما من حيث الحرم (قوله بضم الميم) أي لا يفتحها لأنه من أحل الرباعي أي صار حلالا وقوله والمحرم بضم الميم أيضا لأنه من أحرم أي صار محرما (قوله في ذلك الحكم السابق) أي الذي هو تحريم صيد الحرم وشجره وقوله سواء أي مستويان وبه يتعلق الجار والمجرور قبله ﴿خاتمة﴾ نسأل الله حسنهما ليس لمن قصد مكة المشرفة بحج أو عمرة أو بهما إن هدى إليهما شيئا من النعم فانه ﷺ أهدى في حجة الوداع مائة بدنة فإن نذر ذلك وجب ويسن أن يقلد البدنة أو البقرة نعلين من النعال التي تلبس في الاحرام ثم يتصدق بعد الذبح بهما وإن يجرح صفحة سنامها اليمنى بحديدة مستقبلا بها القبلة ويلطخها بالدم لتعرف والغنم لا تجرح بل تقلد عرا القرب وتشق أذناها ولا يلزم بذلك ذبحها وقد وقع السؤال عن وقفة يوم الجمعة هل لها منزلة على غيرها فاجيب بأن لها منزلة لأن الاعمال تشرف بشرف الزمان كما تشرف بشرف المكان ويوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع فيكون العمل فيه أفضل وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال أفضل الأيام يوم عرفة فإن وافق يوم الجمعة فهو أفضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة وروى عنه أيضا أنه قال إذا كان يوم عرفة يوم الجمعة غفر الله لجميع أهل الموقف وقد كانت وقفته ﷺ في حجة الوداع يوم الجمعة لأن الله إنما يختاره الأفضل ﴿فائدة﴾ حلو الحرم معروفة نظم بعضهم مساقها بالأميال في قوله

بضم الميم أي الخلال
(والمحرم في ذلك)
الحكم السابق
(سواء) ولما فرغ
المصنف من معاملة
الخالق وهي العبادات
أخذ في معاملة
الخلائق فقال
﴿كتاب أحكام
(اليوم)

٣ قوله بكسر الحاء
المهمة صوابه بفتحها
كما في القاموس
وقوله بكسر الجيم
الذي في القاموس
ضمها اه

وللحرم التحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال إذا رمت اتقانه * وسبعة أميال عراق وطائف
وحدة عشر ثم تسع جعرانه * ومن يمن سبع بتقديم سينه * وقد كتبت فاشكر لربك احسانه
وحدة ٣ بكسر الحاء المهمة وهي غير جعدة المعروفة بكسر الجيم (قوله ولما فرغ المصنف من معاملة الخالق الخ) هذا
دخول على كلام المصنف والمعاملة الأولى بمعنى أصل العمل لأن العبادة عمل العبد لله فليست المتفاعلة من الجانبين بل
من جانب واحد إلا أن نظر لكون المولى يعامل عبده بالاثابة كما أن العبد يعامل ربه بالعبادة فتكون من الجانبين
وأما المعاملة الثانية فهي من الجانبين فالمتفاعلة فيها على بابها لأن فيها إيجابا من أحد الجانبين وقبولا من الآخر وإنما
قسم المصنف كغيره العبادات على المعاملات اهتماما بها لشرعها فانها متعلقة بالخالق والمتعلق بشرف المتعلق
وللأجتناب اليها كثرة فإن كل أحد يحتاج إلى العبادات ولا كذلك البيوع ونحوها (قوله أخذ) جواب لما وقوله في
معاملة الخلق أي وهي المعاملات والخلق جمع خليفة بمعنى مخلوقه فهي بمعنى المخلوقات وقوله فقال عطف على أخذ

﴿كتاب أحكام البيوع﴾

أي هذا كتاب بيان أحكام البيوع ومراده بالأحكام الجواز وعدم الجواز والاول امامع اللزوم أو عدم اللزوم
كما يعلم ذلك من كلامه وإنما قصر الشارح أحكام اشارة إلى أن كلام المصنف على تقدير مضاف لأنه إنما تكلم
على أحكام البيوع لأعلى حقيقتها لغيره ولا شرعا وعبر بالبيوع دون البيع مع أنه مصدر والاصل فيه الافراد ولذلك
عبر في المنهج بقوله كتاب البيع نظرا إلى تنوعه وتقسيم أحكامه والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأحل
الله البيع وأحاديث كقوله ﷺ إنما البيع عن تراض وخبر سئل رسول الله ﷺ أي الكسب أطيّب قال
عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور أي لا غش فيه ولا خيانة وأركانها ثلاثة أجالا ستة تفصيلا عاقد بائع ومشتري
ومعقود عليه ثمن وضمن وصيغة إيجاب وقبول وشرط في العاقد بائعا ومشتريا أو شرطا فلا يصح عقد
صبي ومجنون ومجور عليه بسفه وعدم كراهه بغير حق فلا يصح عقد مكره في ماله بغير حق فإن كان بحق صح
كان توجهه عليه بيع ماله لو فاء دينه فأكرهه الحاكم عليه ويصح عقد المكره في مال غيره باكرهه لأنه أبلغ
في الاذن واسلام من يشتري له مصحف أو نحوه ككتب حديث أو علم فيها آثار السلف أو مسلم أو مرتد فلا
يصح ملك الكافر للمصنف ونحوه لما فيه من الاهانة ولا للمسلم لما فيه من الاذلال وقد قال تعالى ولن يجعل الله
للكافرين على المؤمنين سبيلا ولبقاء علة الاسلام في المرتد وشرط في العقود عليه ثمن أو مئنا كونه طاهرا
متنفعابه للعاقد عليه ولا يقر القدرة على تسامه وكونه معلوما للعاقدين عينا وقررا وصفة وسيد كرم المصنف بعض

هذه الشروط وشروط في الصيغة إيجاباً وقبولاً أن لا يتخلل بينهما كلام أجنبي ولا سكوت طويل وهو ما أشعر بالاعراض عن القبول وأن يتوافق الإيجاب والقبول ولو لمعنى وعدم التعليق وعدم التأقيت (قوله وغيرهما من المعاملات) أي وأحكام غيرهما من المعاملات واعلم أنه يحتمل أن المراد بها التصرفات المالية الواقعة بين اثنين فأكثر كالشركة والقراض والجارعة وعلى هذا فنحو الإقرار والغصب زيادة على ما في الترجمة وهي غير معيبة ويحتمل أن المراد بها التصرفات المتعلقة بالمال مطلقاً وعلى هذا فلا زيادة لكن في إطلاق المعاملة على نحو الإقرار والغصب بعد لا يخفى (قوله كقراض وشركة) أي وكالة وجارة كما أشار إلى دخول ذلك وغيره بالكاف وإدخال الجارة في الغير أولى من ادخالها في البيوع لانه المتبادر من صنيع الشارح حيث أخرجها من تعريف البيع الآتي خلافاً لما صنعه المحشى من ادخالها في البيوع نظراً لكونها بيع منافع في المعنى وعليه جرى الشيخ الخطيب حيث جعل أنواع البيوع أربعة على الثلاثة التي ذكرها المصنف إبقاءً وهو بيع المنافع وهو الجارة ولكن يؤيد ما قلنا أنها لا تسمى بيعاً عرفياً فاعلم أنه لا يوافق بكلام المصنف والشارح ثم رأيت بعضهم نظري في كلام المحشى فتأمل (قوله والبيوع جمع بيع) فقد تقدم بيان نسكتة جمعه فتنبه (قوله والبيع لغمة قبله شئ بشئ) أي على وجه المعاوضة ليخرج نحو ابتداء السلام ورده وعبادة المريض فلا تسمى مقابلة ابتداء السلام برده ومقابلة عبادة مريض بعبادة مريض آخر بيعاً لغة وقال بعضهم الأولى إبقاء المعنى اللغوي على إطلاقه لان الفقهاء لا دخل لهم في تقييد كلام اللغويين وهو ظاهر إطلاق الشارح ومنه بالمعنى اللغوي قول الشاعر

مابعتكم مهجتي إلا بوصلكم * ولا أسلمها إلا يداي

فان وفيتم بما قاتم وفيت أنا * وان غدرتم فان الرهن تحت يدي

فالبيع هو المبيعة وهي الروح والتمن هو الوصل (قوله فدخل ما ليس بمال) تفريع على عموم شئ في الجانبين أو في أحدهما وقوله كخمر أي وكسرحين وجلد ميتة إلى غير ذلك (قوله وأما شرعاً الخ) مقابل لقوله لغة وهذا التعريف للبيع الذي هو قسيم الشراء وعليه يعرف الشراء بأنه تملك عين الخ ولا يخفى أن التملك المأخوذ في تعريف البيع يحصل بالإيجاب من جانب البائع والتملك المأخوذ في تعريف الشراء يحصل بالقبول من جانب المشتري وقد يعرف البيع بالمعنى الشامل للطرفين كما قال الشيخ الخطيب وشرعاً مقابلة مال بمال على وجه مخصوص أي عقد ذو مقابلة الخ وذلك العقد شامل للإيجاب والقبول وقد يطلق البيع على الشراء ومنه قوله في الحديث كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها فانه قيل المعنى كل الناس يذهب ويسعى في مصالحه فهو مشتري نفسه فان اشتراها ببذل الدينار وانفاقها في الطاعات فهو معتق نفسه من عذاب الله وان اشتراها بالآخرة بان ترك أعمال الآخرة وانهمك في الدنيا فهو موبق نفسه أي مهلكها كما قد يطلق الشراء بمعنى البيع قال تعالى وشروه بشمن بخص أي باعوه (قوله فاحسن ما قيل في تعريفه أنه تملك الخ) وجه الاحسنية أنه يشمل بيع المنفعة على التأييد كحق المرو والخلاص التسميع الواقع في قول غيره مقابلة مال بمال على وجه مخصوص فان فيه مساححة بجعله البيع هو المقابلة مع أنه العقد وان اجيب عنه بان التقدير عقد ذو مقابلة كما تقدم مع أنه لا يشمل بيع المنفعة على التأييد الآن يراى بالمال ما يشمل المنفعة المذكورة واعتراض القليوبي شيخ المحشى ما قاله الشارح لما فيه من إيهام أنه تعريفان ولان التملك داخل في المعاوضة ولان الر بالتمليك فيه وكذا المنفعة غير المباعة وغير ذلك لمن تأمله ولاجل ذلك قال لا يخفى ما في ذلك من عدم الحسن ولو قال تملك عين مالية أو منفعة كذلك على التأييد بشمن مالي لكان أولى وأحسن (قوله عين مالية) بخلاف غير المالية كالعين النجسة ولا بد أن تكون متمولة بخلاف غير المتمولة كحبي بر (قوله بمعاوضة) أي متلبساً بمعاوضة فالباء للملاسة للعوض لعدم استقامته ويصح جعلها للتصوير وقوله باذن شرعي أي مصححاً باباذن شرعي فالباء هنا للأصاحبة فهي بمعنى مع (قوله أو تملك منفعة) أوفيه تنويعاً فكأنه قال البيع نوعان تملك العين المذكورة وتمليك المنفعة المتصفة بما ذكره وقوله مباعة هو قيد لا بد منه فيخرج به غير المباعة كمنفعة آلة الملاهي وقوله على التأييد أي ثابتة دائماً وبدا

وغيرهما من المعاملات
كقراض وشركة
والبيوع جمع بيع
والبيع لغة مقابلة
شئ بشئ فدخل
ماليس بمال كخمر
وأما شرعاً فاحسن
ما قيل في تعريفه أنه
تمليك عين مالية
بمعاوضة باذن شرعي
أو تملك منفعة
مباحة على التأييد

ولا بد من قيد آخر وهو أن لا يكون ذلك على وجه القرية ليخرج ما كان على وجه القرية كالوقف فان فيه تملك
منفعة مباحة على التأيد للوقوف عليه لكن على وجه القرية بقوله يقال يغني عنه قوله بشمن لانه يخرج ما كان على
وجه القرية كالوقف (قوله بشمن مالى) راجع للشقين وخارج بالمالى غيره كالخر (قوله يخرج بمعاوضة القرض) فيه أن
القرض معاوضة لان المقرض يرد بدل الشيء الذى اقترضه فكان عليه أن يبدله بنحو الهبة الا أن الشارح نظر لكون
المقرض لا يرد بدله في الحال وقوله باذن شرعى الر بأى وخارج باذن شرعى الر باوقد عرفت أنه لا تملك فيه فخر وجه
بالنظر للصورة الظاهر يقول كذا يقال في المنفعة غير المباحة (قوله ودخل في منفعة الخ) انما قال ودخل الخ لان المنفعة
تشمل حق المعر ووضع الاخشاب على الجدار فاندفع قول المحشى لوقال والمراد بالمنفعة الخ لكان أولى وأظهر ولا بد
من تقدير مضاف في كلامه بان يقال ودخل في تملك منفعة ليناسب قوله تملك حق البناء وصورة ذلك أن يقول له
بعتك حق البناء على هذا السطح مثلاً بكذا والمراد بالحق الاستحقاق (قوله وخارج بشمن الاجرة الخ) كان الاظهر
وخارج بشمن الاجرة لان المخرج منه البيع لكنه نظر لكون المخرج به الثمن واعتراض بانها خارجة بقوله على التأيد
ولذلك جعل الشبراملى قوله بشمن لبيان الواقع قال المحشى وانما اختار الاخراج به لما سنده للاجرة به وهى
نسكتة غير قو يتو يمكن أن يجعل الخارج به مالى أو صى بمنفعة على التأيد وكذلك الوقف وهو الاولى (قوله فانها
لا تسمى نمنا) أى بل أجرة وقد قيدنا بالشمن فيخرج مالى يسمى نمنا (قوله البيوع) انما أظهر مع أن المقام للاضمار لتقدم
المرجع لانه لو أضمر لتوهم عود الضمير للعلامات فانها أقرب مذكور وقوله ثلاثة أشياء أى أنواع وذلك باعتبار
المبيع فانه تارة يكون عيناً مشاهدة وتارة يكون عيناً موصوفة في الذمة وتارة يكون عيناً غائبة وان كان الحكم في
النوعين الاولين واحداً فان كلاهما جائز كما ذكره المصنف فاندفع اعتراض المحشى عليه بانه لا يخفى انها من حيث
الجواز وعدمه اثنان ومن حيث أنواعها أكثر ومن حيث اعتراء الاحكام كذلك فانه يعتبر بها الاباحة والوجوب
والندب والحرمة والكراهة كما سيأتى قال بعضهم وتركوا بيعاً وهو بيع المنفعة لكن يبنى حله على المنفعة المؤبدية
كحق المعر ونحوه فان ذلك قسم من البيع كما علم من التعريف السابق فقول الشيخ الخطيب وهو الاجارة فيه نظر كما
علم مما مر ولعل المصنف ترك ذلك لنسوره (قوله بيع عين مشاهدة) أى للمتعاقدين عند العقد أو قبله اذا كانت العين
لا تتغير غالباً الى وقت البيع كما سبذكره الشارح ومشاهدة كل عين على ما يليق بها ويكفى رؤية بعض المبيع ان دل
على باقيه كظاهر صبرة من قمح ونحوه والافلاوا كتفى المصنف بالمشاهدة عن اشتراط علم العين والمعين بالوصف
عن اشتراط علم القدر والصفة في الموصوف في الذمة فلا يصح بيع المجهول ومنه بيع اللبن المشوب بالماء فهو باطل ولو
بالدواهم للجعل بالمقصود منه قال بعضهم وكذلك بيع اللحم مع عظمه والطحينة والقشطة ونحو ذلك فهو باطل ولو
بالدراهم قياساً على بيع اللبن المشوب بالماء واعتمد الشبراملى الصحة في ذلك وحينئذ يفرق بين هذه المذكورات
وبين اللبن المشوب بالماء بأن الماء ليس من ضروريات اللبن المذكور بخلاف العظم فانه من ضروريات اللحم
والشبرج من ضروريات الطحينة واللبن من ضروريات القشطة (قوله أى حاضرة) لو فسر المشاهدة بالمرئية كما صنع
غيره لكان أولى لان الحضور من غير رؤية لا يكفي اذا البيع حينئذ من بيع الغائب اللهم الا أن يقال مراده بالحاضرة
المرئية (قوله فخائر) أى فصحيح لان الشارح حل الجواز فيما يأتى على الصحة فقط وحينئذ يشمل الحرام الصحيح
كالبيع وقت نداء الجمعة وبيع العنب لمن يظن أنه يعصره خراً والمكروه الصحيح كبيع اكفان الموتى وبيع العنب
لمن يتوهم فيه ما ذكره الواجب كبيع الطعام المضطر اليه والمستحب كبيع ما يحتاجه الناس والمباح وهو كشر فعلم من
هذا أن البيع تعتريه الاحكام الخمسة (قوله اذا وجدت الشروط) أى اذا تحققت الشروط عند العقد فهو بمعنى قول
بعضهم حيث توفرت الشروط فإرادته بوجود الشروط وتحققها بدليل تعبيره باذا فانها تستعمل غالباً في المحقق
وجوده فاندفع الاعتراض عليه بانه لو قال حيث توفرت الشروط لكان أولى وأحسن نعم يرد عليه الاعتراض
بأن الشرط لا يختص ببيع المعين بل لا بد منها في بيع الموصوف في الذمة أيضاً ويمكن أن يجاب بان الشارح

بشمن مالى فخرج
بمعاوضة القرض
وباذن شرعى الر با
ودخل في منفعة
تمليك حق البناء
وخارج بشمن الاجرة
في الاجارة فانها لا
تسمى نمنا (البيوع
ثلاثة أشياء) أحدها
(بيع عين مشاهدة)
أى حاضرة (فخائر)
اذا وجدت الشروط

اتكل هناك على علمه ما هنا بالمقايضة (قوله من كون المبيع) ومثله الثمن فلو عبر بالعقد عليه لكان أعم لشموله
 المبيع والثمن وقد يجب بانه أراد بالمبيع العقود عليه فيشمل الامرين وقوله طاهر الخ قال بعضهم هذا وما بعده سيأتي
 في كلام المصنف فهو مكرر ودفع بان مراد الشارح هناك كرجلة الشرط المذكورة في كلام المصنف وغيره اذ لا يعد
 تكرارا على أن فيه تعجيلا للفائدة والمراد كونه طاهرا اذا تاو صفة فلا يصح بيع نجس العين ولا متنجس لا يمكن
 تطهيره بالغسل استقلا لا بخلافه تبعافيصح بيع دار مبنية بأجر مخلوط بسرجين أو طين كذلك أو أرض مسمدة
 بذلك ونقل عن العلامة الرملي صحة بيع دار مبنية بسرجين فقط وعلم من ذلك صحة بيع الخبز المخلوط بالمد النجس
 كالزبار والقلل والمواجير وظهر ذلك أن النجس مبيع تبع للطاهر والذي حققه ابن قاسم أن المبيع هو الطاهر
 فقط والنجس ما خوذ بحكم نقل اليد عن الاختصاص فهو غير مبيع وان قابله جزء من الثمن ويصح بيع المتنجس
 الذي يمكن تطهيره بالغسل اذ لم تسد النجاسة فرجه بخلاف ما لا يمكن تطهيره وما يمكن تطهيره بغير الغسل كالماء القليل
 المتنجس فانه يمكن تطهيره بالمكثرة وما يمكن تطهيره بالغسل لكن سدت النجاسة فرجه لستره حينئذ بالنجاسة
 (قوله منتفعا به) أي انتفاعا مقصودا من الوجه الذي يناسبه من وجوه الانتفاع ولو في المالك كالجحش الصغير اذا
 لم يترتب عليه تفريق محرم بان استغنى عن أمه أو مانت (قوله مقدور اعلى تسليمه) كان الاولى أن يقول مقدور اعلى
 نساه لان العبرة بقدر المشتري على التسليم لا بقدر البائع على التسليم فلا يصح بيع نحو مغسوب لغير قادر على
 انتزاعه بلا مشقة بخلاف بيعه لقادر على ذلك نعم ان احتاج الى مؤتق في انتزاعه في المطلب ينبغي المنع ولا يصح بيع
 جزء معين من شيء نفيس ينقص قيمته أو قيمة الباقي بقطعه كجزء ثوب نفيس ينقص بقطعه ما ذكر للعجز عن
 تسلمه شرعا لانه لا يمكن الا بالقطع وفيه نقص وتضييع مال بخلاف ما لا ينقص بقطعه ذلك لا تغاير المحذور فيصح بيع
 جزء غليظ كرابس كالفراخ والخيش فلم من ذلك أن الاعتبار القدرة على التسليم حسا وشرعا (قوله للعاقدة عليه ولاية)
 أي بحيث يستحق عليه ولاية التصرف الجائز شرعا بملك أو ولاية أو وكالة ولو في الواقع فلو باع مال مورثه ظاهرا حيا
 فبان ميتا صح لتبين أنه مملوك وخرج بذلك الفصولي وهو من ليس بملك ولا ولي ولا وكيل فلا يصح عقده وان أجاز
 المالك لعدم ولايته على العقود عليه (قوله ولا بد في البيع الخ) أي لان البيع منوط بالرضا وهو أمر خفي فاعتبر ما يدل
 عليه من لفظ ونحوه كالكتابة وإشارة الآخر فلا يصح البيع بالمعاطاة ويرد كل ما أخذه ان بقي وبدله ان تلف ولا
 مطالبة به في الآخرة لطيب النفس به واختار النووي وجاعة صحة البيع به في كل ما بعده الناس بيعا لان المدار فيه على
 رضا المتعاقدين ولم يثبت اشتراط لفظ فيرجع فيه الى العرف وخصص بعضهم جوازه بالمحقرات كغيف عيش ونحوه
 وينبغي تقليد القائل بالجواز للخروج من الاثم فانه مما بتلى به كثير ولا حول ولا قوة الا بالله حتى اذا أراد من وفقه
 الله تعالى إيقاع صيغة اتخذ الناس سخرية (قوله من إيجاب وقبول) أي متصلين عرفا متفقين معنى غير معلقين
 ولا مؤقتين وغير ذلك من الشروط (قوله فالاول) أي الذي هو الإيجاب وقوله كقول البائع أو القائم مقامه أي نحو
 الحاكم عند الحاجة اليه كان توجه عليه بيع ماله في قضاء دين عليه فامتنع فيقوم الحاكم مقامه في البيع وقوله بعثك
 وملكتك أي كذا بكذا ومثله اشترى مني وجعلته لك بكذا انار بالبيع في الاخرة وعلم من ذلك أنه لا بد من اشتماله
 على الخطاب أو ما يقوم مقامه كاسم الإشارة ولو قال بعث يدك مثلا صح حيث قصد بها الجمله وقيل يصح مطلقا
 وقيل لا يصح مطلقا (قوله والثاني) أي الذي هو القبول ويصح تقديمه على الإيجاب كما لو قال بعني بكذا فان
 بدأ بقبلي لم يصح اذ لا يظن الابتداء به وبصرح الامام والوجه الصحة كما جزم به الشيخان في نظيره في
 النكاح وقوله كقول المشتري أو القائم مقامه أي كالوصي وقوله اشترى وملكتك ظاهره وان لم يذكر المبيع
 ولا الثمن لا بالاسم الظاهر ولا بالضمير وقوله ونحوهما أي قبلت ولا يضر اختلاف اللفظ من الجانبين كما لو
 قال البائع بعثك فقال المشتري تملكك أو قال البائع ملكتك فقال المشتري اشترى لحصول المقصود بذلك
 (قوله والثاني من الاشياء) لو قال وثانيها لكان أنسب بقوله أحدها (قوله بيع شيء) أي عين وكأنه عبر هنا

من كون المبيع
 طاهرا منتفعا به
 مقدورا على
 تسليمه للعاقدة عليه
 ولاية ولا بد في البيع
 من إيجاب وقبول
 فالاول كقول
 البائع أو القائم مقامه
 بعثك وملكتك
 بكذا والثاني كقول
 المشتري أو القائم
 مقامه اشترى
 وتمكت ونحوهما
 (و) الثاني من
 الاشياء (بيع شيء)

بشيء وفيما سبق وفيما سيأتي بعين للتفنن وقوله موصوف أي بما يبين قدره وجنسه وصفته وصورة ذلك أن يقول
بعثك ثوباً قدره كذا وجنسه كذا وصفته كذا ولو كان الثوب الموصوف بهذه الصفات حاضراً عنده فانه لا يضر
لانه انما اعتمد على الصفات المترتبة في الذمة بخلاف ما لو قال بعثك الثوب الذي وصفته كذا وكذا فانه لا يصح لان
المعين لا يلتزم في الذمة فهو من قبيل بيع الغائب (قوله في الذمة) متعلق ببيع فان البيع في الذمة باعتبار كون المبيع
ملتزماً فيها أو متعلق بمحذوف صفة لشيء* والتقدير ملتزم في الذمة ولا معنى لتعلقه بموصوف والذمة لغة العهد والامان
وشرعاً معنى قائم بالذات قابل للالزام وللإلزام أي للالزام من جهة الشارع والالزام من جهة المكلف وهذا يقتضي
أن الميت له ذمة لانه ملزوم بالدين وملتزم له لكن بالنسبة للماضي فلا ينافي قوله ذمة الميت خربت لانه بالنسبة
للمستقبلات (قوله ويسمى هذا بالسلم) هذا مبنى على القول بان البيع في الذمة سلم ولو بلفظ البيع وهو ضعيف والمعتمد
أنه لا يكون سلماً الا اذا كان بلفظ السلم أو السلف وأما اذا كان بلفظ البيع فهو بيع لاسم فلا تجرى فيه أحكام السلم
من اشتراط قبض رأس المال في المجلس وعدم صحة الحوالة به وعليه ونحو ذلك (قوله فائز) أي صحيح كما يعلم
من كلام الشارح الآتي (قوله اذا وجدت فيه الصفة الخ) اعترضه القليوبي شيخ المحشى بانه لا يخفى أن الكلام
هنا في صحة العقد والمعتبر فيها ذكر الصفات الآتية في السلم لا وجودها لانه انما يعتبر عند القبض وحينئذ فعبارته غير
مستقيمة وأجيب بان قوله اذا وجدت الخ متعلق بمحذوف والتقدير ويلزمه قبوله اذا وجدت الخ لا يقول
المصنف فائز وهذا أقرب من الجواب بان المراد بوجود الصفة ذكرها واستيفائها في العقد بحيث لو أهمل
شيء منها لم يصح العقدو يعد ذلك قوله على ما وصف به الآن براد به على الوجه الذي وصفه الأئمة به واعتبر به فيه
وهو خلاف المتبادر منه وهو أن المعنى على الوجه الذي وصفه به في العقد وهذا هو المناسب للجواب الاول (قوله
من صفات السلم الآتية في فصل السلم) سيأتي في كلام المصنف أن يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي
يختلف بها الثمن وينها الشارح هناك (قوله الثالث) أي من الاشياء أيضاً وانما حذف العلم به من سابقه (قوله
بيع عين غائبة) أي عن رؤية المتعاقدين فالمعنى أنها غير مرتبة ولو كانت بالمجلس وليس المراد أنها غائبة عن المجلس
لأنها لا تشمل الحاضرة فيه من غير رؤية مع أنها من الغائبة كما مر وحينئذ فقوله لم تشهد كالتفسير المراد من قوله
غائبة (قوله لم تشهد للمتعاقدين) بان لم تشهد لهم معا أو لاحدهما مع كونها مشاهدة للآخر فانتفاء مشاهدتها
للمتعاقدين يصدق بصورتين وعلم من ذلك امتناع بيع الاعمي وشرائه للعين كسائر تصرفاته فيوكل في ذلك حتى في
القبض والاقباض بخلاف ما في الذمة وله أن يشتري نفسه ويؤجرها لانه لا يحل لها أن يكتب بمالوكه تغليباً للعق
ولو اشترى البصير شيئاً ثم عي قبل قبضه لم يفسخ البيع كما صححه النووي (قوله فلا يجوز) أي فلا يصح كما يعلم
من كلام الشارح بعد (قوله والمراد بالجواز في هذه الثلاثة الصحة) أي وجودها في القسمين الاولين وعدم ما في الاخير
فاندفع قول المحشى تبعاً للقليوبي لو قال أو عدمها في المراد وانما حل الجواز على الصحة مع أن حقيقته الاباحة
والصحة لازمة لها اذ تعاطى العقود الفاسدة حرام ليدخل الحرام الصحيح والمكروه كذلك والواجب والمستحب
كأمر (قوله وقد يشعر قوله لم تشهد بانها ان شوهت الخ) وجه الاشعار أن الظاهر من قوله لم تشهد انتفاء
المشاهدة مطلقاً لا حال العقد فقط وقوله أنه يجوز أي بيعها لكن يشترط ذكر أوصافها حال العقد والالم يصح
(قوله لا تتغير غالباً في المدة الخ) أي لا يغلب تغيرها في تلك المدة فيشمل ما اذا غلب عدم تغيرها أو استوى تغيرها
وعدمه بخلاف ما اذا غلب تغيرها ولو كانت مما لا يغلب تغيرها لكن وجدت متغيرة على خلاف الغالب خير ما لم تتغير
الى كمال والا فلا يتجه التخيير ووقع في عبارة المحشى لم يصح ولعل المراد منه لم يصح على وجه اللزوم فلا ينافي ما ذكر
(قوله ويصح بيع كل الخ) هذا شروع في شروط العقود عليه وهي خمسة كما يعلم مما تقدم ذكر المصنف منها ثلاثة
وهي كونه طاهر منتفعاً به مملوكاً للعاقب وسكت عن اثنين وهما القدرة على تسامه وكونه معلوماً وعينا وقراً وصفة
(قوله طاهر) أي ولو بالقوة فيشمل المنتجس الذي يمكن تطهيره بالغسل ولم تسد النجاسة فرجه أو يقال هو قيد

موصوف في الذمة)
ويسمى هذا بالسلم
(فائز اذا وجدت)
فيه (الصفة على
ما وصف) به من
صفات السلم الآتية في
فصل السلم (و) الثالث
(بيع عين غائبة) لم
تشاهد للمتعاقدين
فلا يجوز بيعها والمراد
بالجواز في هذه الثلاثة
الصحة وقد يشعر
قوله لم تشهد بانها ان
شوهت ثم غابت
عند العقد أنه يجوز
ولكن محل هذا في
عين لا تتغير غالباً في
المدة المتخللة بين
الرؤية والشراء
(ويصح بيع كل طاهر)

في مفهومه تفصيل كما تقدمت الإشارة اليه وهو الذي يرشد اليه كلام الشارح في تقرير المفهوم الآتي (قوله منتفع به) أي انتفاعا مباحا مقصودا فيخرج بذلك ما منفعته محرمة فلا يصح بيع آلة اللهو المحرمة كالزمار والطنبور والرباب ولا بيع كتب الكفر والتنجيم والفلسفة وما منفعته غير مقصودة كمنفعة اقتناء الملوكة لبعض السباع للهيبة والسياسة ومنفعة حيتي البر بضمهم لا منافعها أو وضعها في فخ فلا نظر لذلك (قوله مملوك) أي من حيث الولاية عليه وإن لم يكن مالا كالعينه كالوكيل والولي يخرج بذلك الفضولي وهو من ليس بمالك ولا وكيل ولا ولي فلا يصح بيعه وإن أجازته المالك كما مر (قوله) وصرح المصنف بمفهوم هذه الأشياء أي الشروط ولو عبر بها لكان أولى لكن فيه أنه لم يصرح بمفهوم الملك الآن يقال أنه استغنى بالعين النجسة عنه لأنها غير مملوكة فهي مفهوم الطهارة والملك نعم الاظهر أن يذكر في مفهوم الملك ما ليس بمملوكه ولو طاهر (قوله) ولا يصح بيع عين نجسة) أي سواء أمكن تطهيرها بالاستحالة كالخمر وجلد الميتة أم لا كالسرجين والكاب ولو لمعلموا يجوز نقل اليد عن النجس بالتراهم كما في النزول عن الوظيفة وطريقه أن يقول المستحق له أسقطت حق من هذا بكذا فيقول الآخر قبلت وقوله ولا تنتجس أي لا يمكن تطهيرها أخذا بما بعده وقوله كخمر أي ولو محترمة وهذا مثال للعين النجسة وقوله ودهن منتجس أي كالزيت والشيرج وقوله ونحوه أي كاخل والبن والعسل وهذا مثال للنجاسة ففيه مع ما قبله لغو ونشر مرتب (قوله) مما لا يمكن تطهيره أي من المائعات فإن القاعدة أنه إذا انتجس مائع تعذر تطهيره فالزيت المنتجس لا يمكن تطهيره في الأصح خلافا لمن قال بأنه يمكن تطهيره فانه لو أمكن لما أمر النبي ﷺ براقعة السمن فيأرواه ابن حبان أنه ﷺ قال في القارة تموت في السمن فإن كان جامدا فالقوها وما حولها وإن كان مائعا فأريقوه وأما ما يمكن تطهيره ففيه تفصيل فإن أمكن تطهيره بالغسل ولم تستر النجاسة جزأ منه صح بيعه وأن أمكن تطهيره بغير الغسل كالمكثرة في الماء القليل لم يصح (قوله) ولا يبيع ما لا منفعة فيه قيل منه الدخان المعروف لأنه لا منفعة فيه بل يحرم استعماله لأن فيه ضررا كبيرا وهذا ضعيف وكذا القول بأنه مباح والمعتمد أنه مكروه بل قد يعتريه الوجوب إذا كان يعلم الضرر بتركه وحينئذ فيبيعه صحيح وقد تعتريه الحرمة كما إذا كان يشترطه بما يحتاجه لنفقة عياله أو يتيقن ضرره (قوله) كعقرب) يشمل الذكور والاثني ويقال للذكور عقربان وللأثني عقربة وما ينفع للدغتها شرب ماء الرجل وكذا ورق الخيزران إذا دق ولت يرب وتمسح به للدغة أبرأها وكذا وضع زبل حمام طرى على محلها (قوله) ونمل أي ودود يبق ويقل ويرغوث وخنفسا وبقال خنفسه ومنه الجملان المعروف بالزغروق وهو يحيا بالريح الخبيث ويموت بالريح الطيب (قوله) وسبع لا ينفع أي كأسد وذئب وغيرهما الذي ينفع كالفهد للصيد والفيل للقتال والهرة للفأرة والقرد للحراسة فيصح بيعه وكذا الطاووس للأنس بلونه والنحل للعسل والدود لا متصاص الدم أو للقر

﴿فصل في الربا﴾ ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ والمقصود من هذا الفصل بيان بيع الربوي وما يعتبر فيه من الشروط زيادة على ما مر وهو من أكبر الكبائر فإن أكبر الكبائر على الإطلاق الشرك بالله ثم قتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق ثم الزنا ثم الربا ولم يحل في شريعة قط لقوله تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه أي في الكتب السابقة فهو من الشرائع القديمة ولم يؤذن الله تعالى في كتابه بالحرب سوى آكله ولذا قيل أنه يدل على سوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى وقد قال ﷺ لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده والذي في مسلم وشاهديه بصيغة التثنية ويمكن ترجيع الأول إليه بجعله مفردا مضافا فيهم الشاهدين بل والاكثر وهو أربعة أقسام بالفضل وهو بيع الربوي بجنسه مع زيادة في أحد العوضين ورب باليد وهو بيع الربويين ولو مختلفي الجنس مع تأخير القبض لهما أو لاحدهما عن المجلس ونسب إلى اليد لان القبض يكون بها أصالة ورب بالنساء بفتح النون واليد وهو بيع الربويين ولو مختلفي الجنس مع أجل ولو لحظة ورب بالقرض وهو كل قرض جرتفعه للقرض غير نحو رهن لكن لا يحرم عندنا إلا إذا شرط في عقده ولا يختص بالربوي بل يجري في غيرها كالعروض والحيوانات ومنه الغاروقة المعروفة فهي

منتفع به مملوك (وصرح المصنف بمفهوم هذه الأشياء في قوله) ولا يصح بيع عين نجسة) ولا منتجسة تكمر ودهن منتجس ونحوه مما لا يمكن تطهيره (ولا يبيع ما لا منفعة فيه) كعقرب ونمل وسبع لا ينفع ﴿فصل في الربا﴾

الوضع ومثلها في تناول لا نه اما أن يختص بتناوله الآدميون أو يغلب فيها أو يختص بتناوله البهائم أو يغلب فيها أو يستوي أو خمسة في خمسة بخمسة وعشرين فاقصد لطعم الآدميين وضعار بوى بصورة الخمس في تناول وكذا ما غلب فيهم وضعا بصورة الخمس في تناول فهذه عشر صور بوى وأما مقصد البهائم أو غلب فيها أو استوت فيهم مع الآدميين وضعا في الثلاثة فان اختص بتناوله الآدميون أو غلب فيهم أو استويافيه فهو بوى فهذه تسع صور تضم للعشر المتقدمة فتكون الجلة تسع عشرة صورة بوى وان اختص بتناوله البهائم أو غلب فيها فليس بوى فهذه ست صور ليست بوى بوى لا يخفى ما بين التقريرين من التخالف ومن ذلك تعلم أن القول بوى على المعتمد خلافا لبعضهم ولا يمنع من ذلك غلبة تناول البهائم له لان الغلبة ليست عامة بل في بعض البلاد وتعلم أيضا ان الحلبة الخضراء ليست بوى بوى غلبة تناول البهائم لها وأما اليا بسة فهي بوى كسائر اليا بوز لانها يتداوى بها (قوله) اقتينانا أو تفكها أو تدأوى (يا) منصوب على التمييز المحول عن نائب الفاعل والاصل ما يقصد اقتينانه أو تفكها أو تدأوى به أو منصوب على المفعول من أجله فالاول كالبر والشعير والنرة ونحوها والثاني كالتمر والزبيب والتين ونحوها والثالث كالملح والمصطكى والزنجبيل ونحوها ولا فرق بين ما يصلح البدن أو يصلح الغذاء فان الاغذية تحفظ الصحة ولا دوى يترد الصحة ولا ر با في حب الكتان ودهنه ودهن السمك لانها لا تقصد للطعم (قوله) ولا يجوز بيع الذهب بالذهب الا على هيئته (قوله) ولا يجوز بيع الذهب بالذهب (الح) المراد بالجواز الصحة كما يشير اليه الشارح بقوله فلا يصح بيع شيء الح فالعنى ولا يصح بيع الذهب بالذهب الح فهو باطل وحرام أيضا لكل عالم به أو جاهل مقصر والحيلة في ذلك أن يبيعه النقد بالعرض ثم يبيعه العرض بأكثر من النقد الاول كان يبيعه عشرة من النقد بعرض ثم يبيعه العرض بخمسة عشر وحي مخلصه من الربا (قوله) مضرو بين كانا) اى كالدرهم والدنانير وقوله أو غير مضرو بين اى كالحلى والتبر (قوله) الامتثال) اى متساو ياقينا ورنالان العبرة في الذهب والفضة بالوزن لا بالكيل (قوله) اى مثلا بمثل) اى مثلا مقابلا بمثل في القدر من غير زيادة ولا نقصان (قوله) فلا يصح بيع شيء من ذلك) اى من الذهب او الفضة بجنسه وهذا تقرير على المفهوم (قوله) نقدا) اى منقودا اى مقبوضا ويلزم من ذلك غالبا ان يكون حالا فذلك قال الشارح اى حاليدا ايدها على الاصح من قولى تفرق ثلثة عند اتحاد الجنس التامثل والحوال والتقابض (قوله) يدأوى) اى مقابضة قبضا حقيقيا قبل التفرق والتخاير فلا تنفى الحوالة ونحوها كالإبراء فان قبض البعض دون البعض صح فيما قبض دون ما لم يقبض على الاصح من قولى تفرق الصفقة كما سيأتى (قوله) فلو بيع شيء من ذلك مؤجلا) اى او حالا مع عدم القبض قبل التفرق والتخاير ومحل البطالان في التفرق اذا كان بالاختيار والافلا بطالان لانه كالعديم حينئذ (قوله) ولا يصح الح) كان الاولى تأخير هذه الجلة وما بعدها بعدما يتعلق بالربا ويلزم من عدم الصحة عدم الجواز بخلاف العكس اذ قد يحرم البيع ويصح كالبيع وقت نداء الجمعة (قوله) بيع الح) ومثله الاجارة والكتابة والرهن والهبة وغيرهما من التصرفات الشرعية ويستثنى منها العتق عن نفسه ولو عن كفارته فيصح لتسوف الشارع الى العتق ما أمكن ويكون به المشتري قابضا للبيع بخلاف عتقه عن غيره ولو بلا عوض ومثل العتق الاستيلاء والوقف والتزويج كما صححه في المجموع ويصير قابضا بالاستيلاء والوقف دون التزويج فلا يحصل القبض فيه الا قبض العاقد أو وارثه ومثل التزويج الوصية والتدبير وقسمة غير الرد وإباحة الطعام للفقراء ويحصل القبض فيه بأخذ الفقراء له (قوله) ما أتباعه الشخص) أى ما اشتراه وهو المبيع ومثله الثمن المعين وكذلك المهر وحاصل ما يقال في هذا المقام أن مال الشخص الذى تحت يد غيره ثلاثة أقسام لانه اما مضمون ضمان عقد كالبيع والتمن والمهر واما مضمون ضمان يد كالمغصوب والمعار واما غير مضمون أصلا فالاول لا يجوز التصرف فيه قبل القبض الا ما استثنى والثانى يجوز التصرف فيه قبل القبض وأما الثالث فان لم يتعلق به حق ولا عمل جاز التصرف فيه قبل القبض كالمال تحت يد الشريك أو الوكيل والرهن بعد انفكاكه وان تعلق به حق كالرهن قبل انفكاكه أو عمل كالمستأجر

اقتينانا أو تفكها
أو تدأوى أو لا يجزى
الربا في غير ذلك
(ولا يجوز بيع الذهب
بالذهب ولا الفضة
كذلك) أى
بالفضة مضرو بين
كانا أو غير مضرو بين
(الامتثال) أى مثلا
بمثل فلا يصح بيع
شيء من ذلك متفاضلا
وقوله (نقدا) أى حالا
يدأوى فلو بيع شيء
من ذلك مؤجلا لم
يصح (ولا) يصح
(بيع ما أتباعه)
الشخص

عليه من نحو خياط أو صباغ فليس له تصرف قبل العمل وكذا بعده ان لم يكن سلم الاجرة وان كان بعد العمل وتسليم
الاجرة جاز له التصرف (قوله حتى يقبضه) منقولاً كان أو غير منقول وقبض المنقول كالحيوان والسفينة الصغيرة
التي تنجر بحره بنقله الى حيز ليس للبائع فيه تصرف كشارع ومالك غيره والا فلا بد من اذنه مع تفريغ السفينة
المشحونة بالامتنعة ويكفي في قبض الثوب ونحوه بما يتناول باليد تناوله بها وان لم ينقله وقبض غير المنقول كالارض
والشجر والسفينة الكبيرة التي لا تنجر بحره بتخليته وهي تمكن المشتري منه وتسليمه المفتاح وتفرغ من
امتنعة تحت يد البائع وان كانت للمشتري أو اشتراها منه وبمضي زمن يسع التفريغ من امتنعة تحت يد المشتري
هذا ان كان حاضر اذ كان غائباً فلا بد من مضي زمن يسع الوصول اليه والنقل في المنقول والتخليه في غير المنقول
مع التفريغ بالفعل ان كان بيد غير المشتري ومضي زمن يسع ذلك ان كان بيد المشتري ويشترط فيما بيع مقدراً
تقديره بنحو كيل أو وزن وللمشتري الاستقلال بقبض المبيع ان كان الثمن مؤجلاً وان حل لان البائع رضى ببقائه
في ذمته أو كان حالاً وسلمه والا فلا بد من حق الحبس حتى يسلم الثمن (قوله سواء باعه للبائع أو لغيره) تعميم في عدم
الصحة نعم ان باعه للبائع بعين الثمن المعين ان كان باقياً ومثله ان كان ناقلاً في الذمة صح وكان اقالة بلفظ البيع
(قوله ولا يجوز) اي ولا يصح وكان الاول ان يعبر بذلك للماعت من لزوم عدم الجواز لعدم الصحة دون العكس
(قوله بيع اللحم بالحيوان) وكذا ما في معنى اللحم من الشحم والكبد والقلب والالية والطحال والكلية والجلد
قبل دبحه بخلافه بعده وكذا اذا خشن وغلظ قبل الدبح فانه لا يؤكل حينئذ ومن الحيوان السمك قبل موته وان
كان فيه حركة مذبوح ومثل ذلك بيع الدقيق بالحنطة والسمسم بالكسب أو بالدهن لان ذلك من قبيل بيع الشيء
بما اتخذه منه (قوله سواء كان من جنسه الخ) تعميم في عدم الجواز وقوله من مأ كول ليس بقيد فغير المأ كول
كذلك كبيع لحم شاة بحمار كما يستفاد من شرح الخطيب وغيره (قوله ويجوز بيع الذهب بالفضة) وكذا عكسه وقوله
متفاضلاً اي زائداً أو أحدهما على الآخر وقوله لكن نقداً اي لكن بشرط أن يكون كل منهما نقداً اي منقوداً اي
مقبوضاً ويلزم من ذلك غالباً ان يكون حالاً لذلك قال الشارح اي حالاً مقبوضاً قبل التفرق فيفيد حينئذ شرطين
ومثل التفرق اختيار الزوم كحرمه وهكذا يقال فيما يأتي (قوله وكذلك المطعومات) اي المتقدمة وهي التي تقصد لطعم
الآدميين غالباً اقتياتاً أو تفكهاً أو تداءوا بقوله ولا يجوز بيع الجنس منها بمثلته سواء اتفق نوعه واختلف (قوله الا
متماثلاً) اي يقينا والمماثلة تعتبر في المكيل كيلاً وان تفاوت في الوزن وفي الموزون وزناً وان تفاوت في الكيل والعبارة
بغالب عادة الحجار في زمنه ^{عليه السلام} والافبعادة أهل البلد فيها هو كالتمر فأقل والابان كان أكبر جرماً من التمر فالعبارة
فيه بالوزن ولا تعتبر المماثلة الاحال السكال فتعتبر في الثمار والحبوب بعد الجفاف والتنقية فلا يباع رطب منها برطب
من جنسه ولا يجاف منه الا في مسئلة العرايا وستأني ولا تعتبر بمماثلة الدقيق والسويق والخبز وكذا ما أثرت فيه النار
بالطبخ أو القلي أو الشيء بخلاف تأثير التمييز كالعسل والسمن وانما تعتبر في الحبوب حباً وفي السمسم حباً ودهناً
وفي العنب والرطب زبيباً أو تمر أو عصيراً أو خلا (قوله نقداً) يستفاد منه شرطان على ما مر يضمن للشرط السابق
فالشرط ثلاثة كافي بيع النقد بمثلته (قوله ويجوز بيع الجنس منها بغيره) اي كالحنطة بالشعير وقوله متفاضلاً اي زائداً
أحدهما على الآخر وقوله لكن نقداً يفيد الشرطين كما أشار اليه الشارح بقوله اي حالاً مقبوضاً قبل التفرق اي وقبل
اختيار الزوم كحرم (قوله فلو تفرق المتبايعان الخ) تفريع على مفهوم القبض قبل التفرق ولم يفرع على مفهوم
الحلول لظهوره (قوله ففيه قولاً تفرق بالصفة) اي العقد المعتمد منهما الصحة فيما قبض دون غيره وقيل يبطل في
الجميع (قوله ولا يجوز) اي ولا يصح وقوله بيع الفرر وهو ما انطوت عنا عقبته أو ما تردد بين أمرين أغلبهما
أخوفهما ومنه المجبول والمبهم وما لم ير قبل العقد من هذا تعلم أن بيع البصل والجزر والفجل والقلقاس وغيرهما من كل
مستور بالارض لا يصح نعم يصح بيع الخس والسكران لان ما في الارض منهما غير مقصود لانه يقطع ويرى (قوله
كبيع عبد من عبيدي) منال لبيع الفرر فلا يصح للجهل به وقوله أو طير في الهواء يستثنى منه النحل فيصح

(حتى يقبضه) سواء
باعه للبائع أو لغيره
(ولا يجوز بيع اللحم
بالحيوان) سواء
كان من جنسه كبير
لحم شاة بشاة أو من
غير جنسه لكن من
مأ كول كبيع لحم
بقرة بشاة (و يجوز
بيع الذهب بالفضة
متفاضلاً) لكن
(نقداً) أي حالاً
مقبوضاً قبل التفرق
(وكذلك المطعومات)
لا يجوز بيع الجنس
منها بمثلته الا متماثلاً
(نقداً) اي حالاً مقبوضاً
قبل التفرق (و يجوز
بيع الجنس منها بغيره
متفاضلاً) لكن
(نقداً) أي حالاً
مقبوضاً قبل التفرق
فلو تفرق المتبايعان
قبل قبض كله بطل
أو بعد قبض بعضه
ففيه قولاً تفرق
الصفة (ولا يجوز
بيع الفرر) كبيع
عبد من عبيدي
أو طير في الهواء

بيعه في الهواء بشرط أن تكون أمعوى العسوب في الكوارق ويقال لها الخلية بفتح الخاء المعجمة لان الغالب عوده اليها حينئذ

(فصل في بيان أحكام الخيار) ولفظ فصل ساقط من غالب النسخ واعلم أن الأصل في البيع لزوم لان القصد منه الملك والتصرف وكلاهما فرع للزوم الا أن الشارع أثبت فيه الخيار رفقا بالتعاقدين وهو ثلاثة أنواع خيار مجلس وخيار شرط وخيار عيب ويثبت خيار المجلس قهرا عن المتعاقدين حتى لو شرطنا فيه بطل البيع وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب (قوله والمتبايعان الخ) الواو هنا للاستئناف كما مر في نظائره والمتبايعان على وزن متفاعلان من التبايع والمراد بهما البائع والمشتري وقوله بالخيار أى متلبسان بالخيار يعنى خيار المجلس وهو يثبت في كل معاوضة محضرة واقعة على عين لازمة من الجانبين ليس فيها تلك قهرى ولا جرت مجرى الرخص ولو في ربوى أو سلم أو استعقب عتقا فيثبت للبائع والمشتري في بيع الأصل أو الفرع وللبيع فقط في بيع من أقر المشتري بحريته أو شهد بالهالة من جهته بيع ولا يثبت للمشتري لانه من جهته اقتداء ولا يثبت في شراء العبد نفسه من سيده ولا في بيع ضمنى كان يقول شخص لآخر اعتق عبدك عنى بكذا فيقول أعتقته عنك لان مقصودهما العتق فخرج بالمعاوضة الهبة بلا ثواب ونحوها وأما الهبة بثواب فهي بيع فيثبت فيها الخيار على المعتمد خلافا لما جرى عليه في المنهاج والمحضة وهي التي تفسد بفساد المقابل غير المحضة وهي التي لا تفسد بفساد المقابل كالنكاح ونحوه وبالواقعة على عين الواقعة على منفعة كالاجارة ونحوها وباللازمة من الجانبين الجائزة منهما كالوكالة ونحوها او من أحدهما كالكتابة ونحوها وبقولنا ليس فيها تلك قهرى الشفعة وبقولنا لا جرت مجرى الرخص الحوالة فلا خيار في شئ مما ذكر (قوله بين امضاء البيع وفسخه) ظرف للخيار فكل منهما مخير بين الزام البيع وفسخه فلو اختار أحدهما لزوم البيع والآخر فسخه قدم الفسخ وان تأخر عن الاجازة لان المقصود من اثبات الخيار انما هو التمكن من الفسخ دون اللزوم لاصلته كما مر (قوله أى يثبت لها خيار المجلس) تفسير لحاصل المعنى وقوله كالسلم أى بيع الربوى والتولية والاشراك كأن يقول له وليت العقد بمقام على أو اشركتك فيه بكذا فيقبل فيهما (قوله مالم يتفرقا) أى مالم يختار الزوم العقد كما يشير اليه الشارح فلو قاما وتماشيا منازل أو طال مكثهما دام خيارهما وان أعرضا عما يتعاق بال عقد (قوله أى مدة عدم تفرقهما) اشار بذلك الى أن مامصدرية ظرفية فعنى كونها ظرفية أنها تفسر بمدى معنى كونها مصدرية أى أنها آلة في سبك ما بعدها بمصدر ولذلك قال أى مدة عدم تفرقهما ولو زادت المدة على ثلاثة أيام (قوله عرفا) فإيعنى في العرف تفرقا ينقطع به الخيار وانما يرجع فيه الى العرف لان ماليس له حذف اللغو ولا في الشرع يرجع فيه الى العرف فلو كانا في دار كبيرة فالتفرق فيها يحصل بالخروج من البيت الى الصحن أو بالعكس أو صغيرة فبمخرج أحدهما منها ومثلها السفينة وان كانا في سوق أو صحراء فبان بولى أحدهما ظهره ويمشى قليلا كثرات خطوات ولو تناديا بالبيع من بعد ثبت خيارهما مالم يفارق أحدهما مكانه فان مشى كل منهما ولو الى صاحبه انقطع خيارهما (قوله اما بتفرق المتبايعين) أى ولو سهاوا وجه لالكن بشرط أن يكون طوعا فلو أكره أحدهما عليه لم ينقطع خياره دون خيار الآخر لتمكنه من القيام معه فلو منع من الخروج معه لم ينقطع خياره أيضا فاذا زال الاكراه اعتبر محلزل والهول وهرب أحدهما ولم يتبعه الآخر بطل خيارهما الا ان كان غير الحارب نائما مثلا فلا يبطل خياره لعدم تمكنه من التبعية والفسخ (قوله بدينهما) بخلاف تفرقهما بر وحهما وعقلهما فلو مات أحدهما انتقل الخيار لوارثه ولو عاملا والعبدة في حقه بمجلس العلم ولو تعدد الوارث لم يبطل خيار أحد منهم الا بمفارقة جميعهم بمجلس العلم ولو جن أحدهما انتقل الخيار لوليه ومثله الاغماء كافي شرح الخطيب وشرح الرمل وفصل بعضهم حيث قال ان رجبى افاقته انتظر والاقام الولي مقامه والخرس كالاغماء اذ لم تفهم له اشارة ولا كتابة كما قاله بعضهم والذي في شرح الرمل أنه ينصب الحاكم عنه نائباً حينئذ ولو كان الخيار لولى محجور وعليه فكم قبل التفرق لم ينتقل اليه على الاصح (قوله أو بان يختار الخ) كأن يقول لا اختارنا لزوم العقد أو أنز مناه أو أمضيناه أو ما أشبه ذلك (قوله فلو اختار أحدهما لزوم العقد) أى صريحا كأن يقول

(فصل في أحكام

الخيار) والمتبايعان

بالخيار) بين امضاء

البيع وفسخه أى

يثبت لهما خيار

المجلس فى أنواع

البيع كالسلم (مالم

يتفرقا) أى مدة

عدم تفرقهما عرفا

أى ينقطع خيار

المجلس اما بتفرق

المتبايعين بدينهما

عن مجلس العقد أو

بان يختار المتبايعان

لزوم العقد فلو اختار

أحدهما لزوم العقد

ولم يختار الآخر

اخترت لزوم العقد أو ضمنا كان يقول أحدهما إلا آخر اخترت تضمنه الرضا بالزوم وقوله فور اليس بقيد فكان الأولى حذفه وقوله وبقي الحق للأخر نعم لو كان مشتريا وكان المبيع ممن يعتق عليه بطل خياره أيضا للحكم بعق المبيع عليه حينئذ (قوله ولهما الخ) هذا شروع في خيار الشرط ويسمى خيار التروى أى التشهى والارادة وهو ثبت في كل ما ثبت فيه خيار المجلس الا بشرط فيه القبض في المجلس كالر بوى والسلم (قوله أى المتبايعين) أى بان يصرح كل منهما بشرط الخيار وقوله وكذا أحدهما اذا وافقه الآخر أى بان يصرح بالشرط أحدهما ووافق الآخر عليه وحله على ذلك أولى مما قالوه من أنه لا يكون الا منهما بان يتلفظ به المبتدى ويوافق الآخر عليه وحينئذ فقوله وكذا أحدهما غير مستقيم وقد علمت تصويره (قوله أن يشترط الخيار) أى لهما أو أحدهما الذى هو البائع أو المشتري أو الاجنبى واحدا واثنين مثلا ولا يجب على الاجنبى مراعاة المصلحة لشارطه من فسخ أو اجازة بل أنه أن يفسخ أو يجيز وإن كرهه وليس لشارطه له عزله ولا له عزل نفسه لانه تمليك على الاصح لا توكيل واذ مات الاجنبى انتقل الخيار للشارط ويجوز شرطه لمحرّم فى صيد ولو كافر فى عبد مسلم وان قلنا انه تمليك على المعتمد وليس توكيل أحدهما بشرط الآخر ولا لاجنبى بغير اذن موكله وله شرط لنفسه ولو كاه لا يصح شرطه للبائع وحده فى المصرة ولا بشرطه للمشتري وحده فيمن يعتق عليه ومتى شرط الخيار لا خد تبعه ايقاع الاثر من فسخ أو اجازة فلا يجوز شرط الخيار لشخص بشرط ايقاع الاثر لغيره لانه لا معنى لشرط الخيار الا ايقاع الاثر والا فلا فائدة له وهذا هو المعتمد خلافا لما جرى عليه شيخ الاسلام ولم يسبقه اليه أحد لكن تبعه الشيخ الخطيب وغيره من جواز ذلك حيث قالوا سواء شرط ايقاع اثره منهما أو من أحدهما أو من أجنبى كالعبد المبيع فهذه طريقة ضعيفة (قوله فى أنواع البيع) أى الا ما يشترط فيه القبض فى المجلس كالسلم وبيع الر بوى كالمس (قوله الى ثلاثة أيام) وتدخل الليالى تبعال لكن الليلة المتأخرة لا تدخل على ما قال الرملى خلافا لابن حجر ومحل جواز شرط الثلاثة أيام ونحوها فيما لا يفسد فى المدة المشروطة أخذنا مما سجد كره الشارح والحاصل أن الشروط خمسة ذ كرامة وكونها متصلة بالشرط متوالية معلومة ثلاثة أيام فأقل بخلاف ما لو أطلق كأن قال بشرط الخيار وسكت أو بشرط الخيار من الغد مثلاً أو يوماً بعد يوم أو مدة محبولة كقوله حتى أشار أو زادت على ثلاثة أيام كقوله ثلاث أيام وثلاث ولو شرط لأحدهما الخيار يوماً أو يومين وللاخر ثلاثة جاز والمالك فى المبيع مدة الخيار لمن انفرد به من بائع أو مشتري فان كان لهما فوقوف فان تم البيع بان أنه للمشتري من حين العقد والا فالبائع وحيث حكم بمالك المبيع لأحدهما حكم بمالك الثمن للاخر وحيث وقف وقفوا الزوائد والثمن تابعة لذلك فيما ذكر فاذا أنفق أحدهما وتم البيع لغيره رجع عليه بما أنفق (قوله وتحسب من العقد) أى اذا وقع الشرط فيه فان وقع بعده حسبت من الشرط فمكان الأولى أن يقول وتحسب من الشرط ليشمل الصورتين وقوله لا من التفرق حتى اومضت فى المجلس قبل التفرق اعتبرت وكذا الومضى بعضها (قوله فلوزاد الخيار على الثلاثة الخ) تفرع على مفهوم الشرط المأخوذ من كلامه وهو أن يكون الخيار ثلاثة أيام فأقل وقد علمت مفاهيم باقى القيود (قوله ولو كان المبيع مما يفسد فى المدة الخ) كان باع طيب يخاف يفسد فى ثلاثة أيام أو فى يومين وشرط الخيار تلك المدة فيبطل البيع بخلاف ما لو شرط الخيار يوماً مثلاً وهو لا يفسد فيه فانه لا يبطل (قوله واذا وجد بالمبيع عيب) وفى بعض النسخ واذا خرج المبيع معيباً وهذا شروع فى خيار العيب ويسمى خيار النقص وهو ما تعلق بقوات أمر مقصود مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرطى أو تقرير فعلى أو قضاء عرفى فالاول كان شرط فى المبيع شيئاً ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو ذات لبن فأخلف والثانى كالتصرية وهى أن يترك البائع جلب الدابة قبل بيعها ليؤهم المشتري كثرة اللبن فيثبت للمشتري الجاهل بها الخيار على الفور ويرد معها صاع ثم يبدل اللبن المحلوب وان قل سواء أ تلف اللبن أم لا ان لم يتفقا على رد غير الصاع من اللبن وغيره وكانت مأ كولة بخلاف ما اذا لم يحلب أو اتفقا على رد غير الصاع أو كانت غير مأ كولة كالجارية والآن فلا يرد معها شيء لان لبن الجارية لا يعتاض عنه غالباً ولبن الانثى نجس لا عوض له وكتحميم الخلد وتسويد الشعر

فورا سقط حقه من
الخيار وبقي الحق
للاخر (ولهما) أى
المتبايعين وكذا
لأحدهما اذا وافقه
الآخر (أن يشترط
الخيار) فى أنواع
المبيع (الى ثلاثة
ايام) وتحسب من
العقد لمن التفرق
فلوزاد الخيار على
الثلاثة بطل العقد
ولو كان المبيع مما
يفسد فى المدة
المشروطة بطل العقد
(واذا وجد بالمبيع
عيب)

وتجعيده لالطخ ثوب الرقيق بمداد تخيلا لكتابته لا مكان امتحانه فليس فيه كثير غرر والثالث كظهور العيب الذي ينقص العين أو القيمة نقصا يفوت به غرض صحيح وهو الذي اقتصر عليه المصنف ومثل المبيع الثمن المعين فإذا وجد به عيب فالبايع رده (قوله موجود قبل القبض) أي قبل تمامه سواء قارن العقد أو حدث بعده وقبل القبض لان المبيع حينئذ من ضمان البائع ومثل ذلك ما اذا حدث بعد القبض وكان الخيار للبائع وحده أو حدث بعد القبض واستند لسبب متقدم على القبض كقطع يد الرقيق المبيع بجناية سابقة على البيع جهل المشتري لانه لتقدم سببه كالتقدم فان علمها فلا خيار له ولا أرش ولا بد أن يكون العيب باقيا حين الرد فلا رده ال قبله فلا رد ولو حدث عند المشتري عيب آخر سقط الرد القهري ثم ان رضى البائع بالعيب الحادث رد عليه المشتري بالأرش له أو قنع به بالأرش للتقديم وان لم يرض به البائع فان اتفاقا على فسخ مع أرش للحادث أو اجازة مع أرش للتقديم فذلك ظاهر وان اختلفا بان طلب أحدهما الفسخ والآخر الاجازة أجيب طالب الاجازة لما فيه من تقرر العقد وهذا في غير الر بوى أما فيه فيتعين الفسخ مع أرش الحادث لئلا يلزم الر بانعم ان كان الحادث لا يعرف القديم بدونه ككسر بيض نعام وتقوير بطيخ مدود بعضهم بالعيب القديم ولا أرش عليه للحادث لانه معذور فيه ولا يرد قهرا بعيب بعض ما بيع صفقة لما فيه من تفريق الصفقة على البائع فاما أن يرد الجميع أو يرضى بالجميع وله أرش نقص العيب ولو اختلفا في قدم عيب وحسنه صدق البائع بيمينه لموافقته للأصل من استمرار العقد هذا اذا امكن حدوته وقدمه فان لم يمكن الاحدونه كالأول كان الجرح طريا والبيع والقبض من سنة صدق البائع بلا عين وان لم يمكن الاقدمه كالأول كان الجرح مندلا والبيع والقبض من أمس صدق المشتري بلا عين والغبن ليس عيبا وان غش فلا يثبت به الرد كمن اشترى زجاجة يظنها جوهره لتقصيره بعدم البحث عنها (قوله تنقص به القيمة أو العين نقصا يفوت به غرض صحيح) خرج بذلك ما لا ينقص شيئا كقطع أصبع زائدة وفلقة يسيرة من نقد أو ساق لا يورث شيئا ولا يفوت غرضا وعلم أن العيوب ستة الأول عيب المبيع وهو ما ذكر الثاني عيب الاضحية والهدى والعقيقة وهو ما ينقص اللحم الثالث عيب الاجارة وهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت في الاجرة الرابع عيب النكاح وهو ما ينقرعن الوطء ويكسر الشهوة الخامس عيب الصداق وهو ما يفوت به غرض صحيح سواء غلب في جنسه عدمه أم لا السادس عيب الكفارة وهو ما أثر بالعمل اضرازا (قوله وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب) خرج بذلك ما لا يغلب فيه عدمه كقطع سن في الكبير وثوب في أو انها في الامتوهو أن تبلغ الامت سبع سنين ونحو مرقاة في باكورة كقضاء ونحوها وترك الصلاة في رقيق وخصاء الثيران بخلاف غيرها فيثبت به الرد لان الفحل يصلح للمالا يصلح له الخصي ولا يجوز الخصاء الا للحيوان المأ كول الصغير في الزمن المعتدل لطيب لجه بخلاف غير المأ كول كالعبيد والجير والكبير وما لو كان في الزمن غير المعتدل كشدة الحر أو البرد وما لو كان لغير طيب اللحم فلا يجوز في جميع ذلك (قوله كزنا رقيق وسرقته وابقا) أي وكجناية العمد والواطأ واثان البهائم وتمكينه من نفسه وورده اتيانه لبهيمية * جنايته عمدا بجانب لهاوع

ثمانية يعتادها العبد لو يقب * بواحدة منها يرد للبائع * زنا وابقا سرقه ولو اوطه وتمكينه من نفسه للضاجع * وورده اتيانه لبهيمية * جنايته عمدا بجانب لهاوع

وكجناحه وعضه ورحمه وبخره وهو الناشئ من تغير المعدة وصنانه ان كان مستحكما بخلاف العارض من عرق واجتماع دسوخ ونحو ذلك وبول بالفراش ان خالف العادة بان كان ابن سبع سنين فاكثر بخلاف ما دونها فلا يرد به ولو كان يسيل بوله وهو ماش ثبت الرد لانه يدل على ضعف المثانة ومثله دود القرح المعروف وترك الشارح أمثلة نقص العين لوضوحها وذلك كقطع يد أو رجل وخصاء غير الثيران كما مر التنبيه عليه (قوله فلم يشتري رده) أي بنفسه أو بوكيله أو موكله أو وليه أو وارثه أو وصيه وكل من هؤلاء يرد على البائع أو بوكيله أو موكله أو وليه أو وارثه أو وصيه أو الحاكم وهو كدني الرد على حاضر بالبلد لانهم بما أحوجهم الى الرفع اليه وواجب في غائب عن البلد وعلى المشتري اشهاد بفسخ في طريقه الى المردود عليه أو الحاكم أو حال

موجود قبل القبض
تنقص به القيمة أو
العين نقصا يفوت
به غرض صحيح وكان
الغالب في جنس ذلك
المبيع عدم ذلك
العيب كزنا رقيق
وسرقته وابقا
(فلم يشتري رده)
أي المبيع

توكيله أو عنده ان تيسر فان عجز عن الاشهاد بان لم يلقه من يشهد له لم يلزمه تلفظ بالفسخ وعليه ترك استعمال فلو
استخدم الرقيق أو ترك على الدابة السرج أو الا كاف فلارد لا شعار ذلك بالرضا بالعيب نعم له ركوب ما عسر سوقه
وقوده والرد بالعيب على الفور فيبطل بالتأخير بلا عنر فلا يضر نحو صلاة أو كل وقضاء حاجة وتكميل لذلك
وكذلك الليل عن ان لم تيسر السير فيه والا فلا يكون عنرا كليا الى رمضان ويعتبر الفور على العادة فلا يكلف
الاسراع على خلاف العادة (قوله ولا يجوز بيع الثمرة الخ) أى ولا يصح أيضا لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة قبل
بدو صلاحها لانها لا يؤمن عليها من العاهات غالبا وقوله المنفردة عن الشجرة بخلاف بيعها مع الشجرة فانه يجوز
بغير شرط القطع لان الثمرة تابعة للاصل وهو غير متعرض للعاهة ولا يجوز بشرط القطع لان فيه حرجا على المشتري
في ملكه يخرج بالبيع الرهن ونحوه فانه جائز (قوله مطلقا) مقتضى تقييد المصنف بالاطلاق أنه يجوز بيع الثمرة
قبل بدو الصلاح بشرط الابقاء وليس كذلك بل لا يجوز حينئذ الا بشرط القطع فلذلك صرحه الشارح عن ظاهره
بقوله أى عن شرط القطع فيصدق بصورتين وهما البيع مطلقا والبيع بشرط الابقاء لان كلا من هاتين صورتين
بيع مطلق عن شرط القطع ويخرج بذلك صورة واحدة وهى البيع بشرط القطع فالحاصل أن الصور ثلاثة صورتان
باطلتان وصورة صحيحة قال المحشى ولو فسر الاطلاق بالاحوال الثلاثة لكان أولى وأنسب اه وفيه نظر لانه يقتضى
على هذا عدم جواز البيع قبل بدو الصلاح ولو بشرط القطع وليس كذلك الا ان يحمل على أنه لا يجوز على الاطلاق
بل فيه تفصيل والطريق الذى سلكه الشارح سهل لطيف (قوله لا بعد بدو) بضم الباء الموحدة والدال المهملة
وكسر الواو المشددة ومعناه الظهور كما قال الشارح أى ظهور وهذا استثناء من أعم الاحوال فكأنه قال ولا يجوز بيع
الثمرة فى كل حال الا بعد بدو صلاحها فيجوز بشرط القطع وبشرط الابقاء ومطلقا فان شرط القطع لزم الوفاء به ان لم
يسمح البائع بتركها الى أو ان الجذاذ فان لم يقطع حتى مضت مدة لثلاثها أجرة لزمه أجرهما ان طالبه البائع بالقطع والا
فلا وان شرط الابقاء لزم الوفاء به أيضا كما هو ظاهر وفي صورة الاطلاق يجوز ابقاؤها الى أو ان جذاذها المعتاد وبدو
صلاح البعض كبدو صلاح الكل وانما جاز بيعها بعد بدو الصلاح فى الاحوال الثلاثة لأن العاهة عليها غالبا لظهورها
وكبر نواها (قوله وهو) أى بدو صلاحها وضابطه وصولها الى حالة تطلب فيها غالبا للكل وأما بدو صلاح الشئ مطلقا
فمراكان أو غيره فهو باوغة حالة يطلب فيها غالبا للارتفاع به فى الثمر ما ذكره الشارح فى نحو القناء أن تجنى غالبا
للاكل وفى الزرع اشتداده وفى الورد انفتاحه فاذا ذكره الشارح بيان لبعض ذلك (قوله فيما يتلون) أى لا ينتقل من
لون الى لون آخر فلا ينافى أن له لونا ولذلك مثله بالغلب الابيض فعامة بدو صلاحه لينه وجرى بان الماء فيه (قوله
وجوز ضربمان) أى فى الحامض منه وأما الخلو منه فتعتبر حلاوته (قوله فيما يتلون) أى ينتقل من لون الى آخر وقوله
نأن يأخذ الخ أى يحصل باخذه الخ وقوله كالغراب راجع للحمرة وقوله والأجاص راجع للسواد وقوله والبالح راجع
للسفرة باعتبار بعض أنواعه الا فيصح رجوعه للكل لان منه الاجرو الاسود والاصفر وغيرها (قوله أما قبل بدو
الصلاح الخ) لعل الشارح ذكر ذلك توطئة للتعميمات التى ذكرها بعدو الافلا حاجة اليه لانه مذكور فى المتن قبل الا
وقوله فلا يصح بيعها مطلقا أى فى جميع الحالات فالمراد بالاطلاق هنا جميع الاحوال ليصح استثناء الشارح منه بقوله
الا بشرط القطع فعدم الصحة فى صورة الاطلاق وصورة شرط الابقاء وأما صورة شرط القطع فهى صحيحة كما علم مما
مر (قوله لا من صاحب الشجرة ولا من غيره) أى لاصحاب الشجرة ولا لغيره فى معنى اللام لسن فى صورة
بيعها لصاحب الشجرة لا يلزمه الوفاء بالشرط الا بمعنى لتكليفه قطع ثمره عن شجرة وفائدة الشرط صحة البيع
فقط (قوله لا بشرط القطع) أى ان يبيع منفردة عن الشجرة كما قيده الشارح بذلك فى أول المسألة
ويشترط فى هذه الحالة أن يكون المقطوع منتفعا به والا فلا يصح البيع كما هو ظاهر فان بيعت مع أصلها
جاز البيع بلا شرط القطع كما مر ولا يصح بيع البطيخ والباذنجان ونحوهما قبل بدو الصلاح الا بشرط القطع
وان يبيع من مالك الاصل ولو بيع ذلك مع أصوله فكبيع الثمرة مع الشجرة على المعتمد ولو كانت الثمرة يغلب

(ولا يجوز بيع الثمرة)
المنفردة عن الشجرة
(مطلقا) أى عن شرط
القطع (الا بعد بدو)
أى ظهور (صلاحها)
وهو فيما يتلون انتهاء
حالتها الى ما يقصد منها
غالبا كحلاوة قصب
وجوز ضربمان ولين
تين وفيما يتلون بان
بأخذنى حبة أو سواد
أو سفرة كالغراب
والأجاص والبلح أما
قبل بدو الصلاح فلا
يصح بيعها مطلقا
من صاحب الشجرة
ولا من غيره الا بشرط
القطع

تلاحقها واختلاط حادثها بموجودها كالتين لم يصح بيعها ولو بعد بدو صلاحها الا بشرط القطع واذا وقع اختلاط
 فيما شرط فيه القطع قبل التخلية خير المشتري ما لم يسمح له البائع فان بادر وسمح سقط خياره وأما بعد التخلية
 فلا خيار للمشتري ثم ان توافقا على قدر فذاك والا صدق المشتري يمينه في قدر حتى الاخر لان اليد له (قوله سواء
 جرت العادة بقطع الثمرة أم لا) أي فلا يكتفى بجريان العادة بقطعها عن شرط القطع بل لابد منه لصحة البيع
 (قوله ولو قطعت شجرة الخ) غرض الشارح بذلك تقييد كلام المصنف بما اذا كانت الشجرة قائمة غير مقطوعة
 وقوله جاز بيعها بلا شرط قطعها وكذلك لو قلع أو جفت لان الثمرة لا تبقى عليها فنزل ذلك منزلة شرط القطع فلو
 غرسها البائع فنبتت قبل أن تقطع الثمرة فهل يكلف المشتري القطع لان شرط القطع موجود حكما أو لا يكاف لعدم
 التصريح بشرط القطع والا قرب الاول كما قاله الشبرا ملسي ومثله ما لو كانت يابسة فاخضرت (قوله ولا يجوز بيع الزرع
 الاخضر) أي ولا يصح أيضا ويجرى في بيع الزرع المذكور ما في بيع الثمرة والارض كالشجرة فاذا بيع قبل بدو
 صلاحه منفردا عن الارض فلا يصح الا بشرط القطع أو القلع سواء بيع للمالك الارض او لغيره فان بيع مع الارض
 صح بلا شرط قطع او قلع واذا بيع بعد بدو صلاحه صح بلا شرط قطع ان كان المقصود منه غير مستتر بخلاف ما اذا
 كان المقصود منه مستترا فلا يصح بيع نحو جبل في أرضه ولا نحو الحنطة والعس من كل ما المقصود منه غير مرئي فقول
 الشارح أو منفردا عنها بعد اشتداد الحب الخ يحتاج الى هذا التقييد أعني كون المقصود منه غير مستتر كالشعير والذرة
 الصيني بخلاف المستتر في سنابله فلا يصح بيعه وان اشتد حبه لكون المقصود منه غير مرئي وما اعتيد في ديار مصر
 من بيع البرسيم الاخضر بعد هيئته للرعي صحيح بلا شرط القطع ولا يدخل في البيع الا الجزء الظاهرة حيث كان يجوز
 مرة بعد أخرى (قوله ومن باع ثمرا أو زرعاً لم يبد صلاحه الخ) هذا مشكل لانه لا يصح بيع ما ذكره الا بشرط القطع أو
 القلع ومع ذلك لا يلزم البائع السقي فالصواب أن يقول ومن باع ثمرا أو زرعاً بصلاحه الخ وعبارة الشيخ الخطيب
 وعلى بائع ما بد صلاحه من الثمر وغيره سقيه الخ ويمكن أن يصور كلام الشارح بما اذا باع ما لم يبد صلاحه بشرط
 القطع أو القلع وكان لا يتأتى قطعه أو قلع الا في مدة طويلة يحتاج فيها للسقي فانه يلزم البائع حينئذ سقيه (قوله لزمه
 سقيه) أي لانه من تسمية التسليم الواجب فلو شرطه على المشتري بطل البيع لانه مخالف لمقتضى العقد ومحل لزوم سقيه
 للبائع ان كان مال كالاصله ومحلّه أيضا فيما يحتاج للسقي بخلاف البعلى وهو الذي يشرب بعرقه لقر به من الماء فانه
 لا يحتاج للسقي فلا يلزم البائع سقيه كما هو ظاهر (قوله قدر ما تنمو به الثمرة وتسلم عن التلف) فان تلف بترك السقي
 ولو بعد التخلية انفسخ البيع أو نعيب بث الخيار (قوله سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخل) فيلزمه
 السقي في الحالتين ويتصرف فيه المشتري ويدخل في ضمانه بعد التخلية (قوله ولا يجوز بيع ما فيه الربا الخ) هذه
 المسألة من مسائل الربا فكان الاولى ذكرها فيما تقدم وقد مرّت الاشارة اليه اللهم الا أن يقال ذكرها هنا لمناسبة ذكر
 الثمرة قبلها ومعلوم انه لا يصح أيضا كما أشار اليه الشرح بالتفريع وقوله بخنسه بخلاف ما اذا كان بغير جنسه فيجوز
 ويصح لعدم اشتراط المماثلة عند اختلاف الجنس وقوله رطباً أي في الجانبين كالرطب بالرطب والعنب بالعنب واللحم
 باللحم من جنسه أو في أحدهما كالرطب بالتمر والعنب بالزبيب الا في مسألة العرايا وهي بيع الرطب على النخل بتمر
 وبيع العنب على الشجر بزبيب خرصا في الرطب والعنب وكذا في التمر والزبيب فيما دون خمسة أوسق لانه
 رخص في بيع العرايا ولا يختص بيع العرايا بالفقراء لاطلاق أحاديث الرخصة ولو زاد على مادون
 خمسة أوسق لم يصح الا في صفتين فيصح اذا كان كل عقد فيما دون خمسة أوسق (قوله يسكون الطاء) أي مع
 فتح الراء بخلاف الرطب بضم الراء وفتح الطاء فهو فرد من أفراد الرطب بفتح الراء وسكون الطاء (قوله
 وأشار بذلك) أي بقوله ولا يبيع ما فيه الربا بجنسه رطباً وقوله الى انه يعتبر في بيع الربويات أي التي هي النقود
 والمطعومات حيث يبعث بجنسها كما هو ظاهر وقوله حالة الكمال أي لا اشتراط المماثلة عند اتحاد الجنس وهي
 لا تعتبر الا في تلك الحالة (قوله فلا يصح مثلاً بيع الخ) تفريع على كلام المصنف والظاهر أن مثلاً مقدمة من

سواء جرت العادة
 بقطع الثمرة أم لا
 ولو قطعت شجرة
 عليها ثمرة جاز بيعها
 بلا شرط قطعها ولا
 يجوز بيع الزرع
 الاخضر في الارض
 الا بشرط قطعه أو
 قلعها فان بيع الزرع
 مع الارض أو منفردا
 عنها بعد اشتداد
 الحب جاز بلا شرط
 ومن باع ثمرا أو زرعاً
 لم يبد صلاحه لزمه
 سقيه قدر ما تنمو به
 الثمرة وتسلم عن
 التلف سواء خلى
 البائع بين المشتري
 والمبيع أو لم يخل
 (ولا يجوز بيع
 ما فيه الربا بجنسه
 رطباً) يسكون
 الطاء المهمة وأشار
 بذلك الى أنه يعتبر
 في بيع الربويات
 حالة الكمال فلا يصح
 مثلاً بيع عنب بعنب
 ثم استثنى المصنف
 سابق قوله

ولا غيرهم الا مثلا مسكين في شرح الكنز لعدم اطلاعه على كلام السيوطي (قوله بيع شئ موصوف في
الذمة) أي بلفظ السلم أو السلف أو الفهم من البيع على المعتمد ولذلك قال الماوردي ليس لنا عقد يتوقف
على لفظ مخصوص الا ثلاثة السلم والكتابة والنكاح لكن الشارح ترك ذلك لكونه جاريا على الضعيف
القائل بأنه يكون سائما وان كان بلفظ البيع كما مر (قوله ولا يصح) أي السلم وقوله لا بإيجاب وقبول أي بشرطيهما
المتقدم في البيع كقوله أسلمت اليك كذا في كذا فيقول قبلت (قوله ولا يصح السلم حالا) أي بان صرح بالحل
وقوله ومؤجلا أي بان صرح بالتأجيل بالنسبة للسلم فيه أمارأس المال فلا يصح فيه الاجل ويجب قبضه حقيقة في
الجلس كما سيأتي أما المؤجل فبالنص والاجاع وأما الحال فبالاولى بعده عن الغرر فان قيل الكتابة تصح بالمؤجل ولا
تصح بالحال أجيب بأن الأجل إنما وجب فيها لعدم قدرة الرقيق على هجوم الكتابة والحال يقتضي وجوبها حالا
وعند الأئمة الثلاثة لا يصح السلم حالا بل لابد أن يكون مؤجلا نظر اللائحة والحديث السابقين (قوله فان أطلق
السلم الخ) هذا مقابل لمخدوف والتقدير هذا ان صرح فيه بالحلول أو التأجيل فان أطلق السلم الخ وقوله انعقد حالا في
الاصح أي كما أنه اذا أطلق البيع انعقد حالا ومقابل الاصح بطلانه حينئذ وان أحقابه أجلا في المجلس لحق أو ذكر
أجلهم أسقطاه في المجلس سقط (قوله وإنما يصح السلم) قدره الشارح أيضا والافقول المصنف فيما يتعلق بقوله
ويصح السلم وفي عبارة الشارح الحصر صريحاً وقوله فيما أي في شئ هو المسلم فيه وقوله تكاملت فيه أي اجتمعت
فيه وقوله خمس شرائط هذه الشرط معتبرة في المسلم فيه في الواقع والشرط لانية تعتبر في العقد فلذلك لم يجمعهما
المصنف في عبارة واحدة (قوله أحدها) أي أحد الشرط وطا لم يستوف قوله أن يكون المسلم فيه مضبوطا بالصفة أي أن
يكون له صفات تضبطه وتعينه يعرف بها كما أشار إليه الشارح بقوله بحيث ينتفي بالصفة الجهالة فيه وقوله التي
يختلف بها الغرض أي المقصود بخلاف التي لا يختلف بها الغرض كالكمحل بفتح الحين والسمن بكسر الفتح في الرقيق
(قوله بحيث ينتفي بالصفة الجهالة فيه) تصوير لكونه مضبوطا بالصفة وقوله ولا يكون ذكر الاوصاف الخ عطف على
ينتفي فهو من مدخول حيث فكأنه قال وبهذا لا يكون ذكر الاوصاف الخ قال القليوبي صوابه اسقاط لفظ ذكر
لان الكلام في كون المسلم فيه له صفات يضبط بها يصح السلم فيه فان كان له صفات يعز وجودها لم يصح اه لكن
ذكره الشارح لان انتفاء الجهالة بالصفة إنما يحصل بذلك كره في العقد فلذلك جعله معطوفا عليه فهو من مدخول
الحشية كما علمت (قوله كأولئك كبار) هي ما قصد للزينة بخلاف الضغارة التي تقصد للتداوي بحيث لا تقبل
الثقب وكذا سائر الجواهر الا في العقيق لاختلاف أحجاره وقوله وجار يتوأختها أو ولدها وكذا في دجاجة وأوزة
وفرخها فلا يصح السلم فيها وان كانت عند المسلم اليه على المعتمد وهذا تمثيل للنفي وهو كون ذكر الاوصاف يؤدي
لعزلة الوجود في المسلم فيه ودخل تحت الكاف الجلود فلا يصح السلم فيها لاختلاف أجزائها بالرقعة والغلظ نعم يصح في
قطع جلود صغيرة مدبوغة غرزنا ولا يصح في الاواني المعمولة ولو من نحو نحاس مالم نصب في قالب بفتح اللام لا تضبطها
بالتضبط قوالها نعم يصح في نحو الاسطال المربعة كالاسطال المدورة (قوله والثاني) كان الانسب بقوله أحدها
أن يقول وثانيها (قوله أن يكون جنسا لم يخلط به غيره) أي جنس غيره وفي بعض النسخ لم يخلط بغيره أي بجنس
غيره والمعنى واحد لان الاختلاط من الجانبين وهذا ما تقتضيه عبارة المصنف لكن اختلاف الجنس ليس بقيد
فيدخل نحو الخفاف المركبة لاشتغالها على ظاهرة وباطنة والنعال لاختلاف وجهيها وحشوها فلا يصح السلم فيها
بخلاف الخفاف المفردة فيصالح السلم فيها ان كانت جديدة واتخذت من غير جلد كجوخ والامتنع ولا يصح في
الرؤس والاركاك وان كان بعد التنقية من الشعر لاشتغالها على مالا يضبط كالشافر والمناخر وغيرها ولا
يصح في الخاوي والكشك بفتح الكاف وكسرها والخنطة المخالطة بالشعر الا أن يكون حبات يسيرة لا
تظهر في الكيل ولا يصح في القبول المدشوش والقمع المدشوش أو المسوس ولا يصح في النبيلة باللام المخالطة
باطنين بخلاف الخالصة فيصالح فيها وأما النيدة بالدال فنقل القليوبي عن الرملي أنه يصح السلم فيها وقال

بيع شئ موصوف
في الذمة ولا يصح
الا بإيجاب وقبول
(ويصح السلم حالا
ومؤجلا) فان أطلق
السلم انعقد حالا
في الاصح وإنما يصح
السلم (فيما) أي في
شئ (تكمالت
فيه خمس شرائط)
أحدها (أن يكون)
المسلم فيه مضبوطا
بالصفة التي يختلف
بها الغرض في المسلم
فيه بحيث ينتفي
بالصفة الجهالة فيه
ولا يكون ذكر
الاصاف على وجه
يؤدي لعزلة الوجود
في المسلم فيه كأولئك
كبار وجارية
وأختها أو ولدها
(و) الثاني (أن يكون
جنسا لم يخلط به
غيره)

الخبث لا يصح فيها لعدم انضباطها وأول من صنع النيدة صريم عليها السلام بالهام من الله تعالى لولدها عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله فلا يصح السلم في المختلط) تفرع على مفهوم الشرط المذكور وقوله المقصود الاجزاء التي لا تنضبط يشير بذلك الى أن كلام المصنف يحتاج الى تقييده بذلك فلا يضر الاختلاط مطلقاً ويمكن أن يقال أشار بذلك الى أن المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به في قوله التي لا تنضبط اشارة الى أن هذا الشرط مستغنى عنه بما قبله لان عدم الصحة فيه لعدم انضباطه (قوله كهريسة) أي مهروسة ففعيلة بمعنى مفعولة وهي مركبة من قح ولحم وماء ومثلها الخزيرة بفتح الخاء المعجمة وكسر الزاي وبعد الياء اء مهملة وهي ما يتخذ من الدقيق على هيئة العصيدة لسكنها ارق منها وقيل يؤخذ لحمه ويقطع قطعاً صغيراً او يصب عليه ماء كثير فاذا نضج ذر عليه الدقيق فان لم يكن فيه لحم فهي العصيدة ومثلها الخزيرة بمهمات وهي دقيق يطبخ بلين ومثلها الخيس وهو تمر يخلط بسمن وأقط (قوله ومعجون) كالتالية المركبة من نحو مسك وعنبر ودهن وقدير اذ فيها عود وكافور وكالت ياق بالتاء والدال والطاء مع الحركات الثلاث ويقال فيه طراق بضم الطاء وكسر ها ودر ا ق بضم الدال وكسر ها وهو المركب بخلاف المفرد بان كان نباتاً أو حجراً فانه يجوز السلم فيه ومثل المعاجين الادهان المطيبة بنحو بنفسج أو ورد بان خالطها شيء من ذلك بخلاف ما ذكره سمسما بالطيب المذكور واعتصر فانه يصح السلم فيها (قوله فان انضبطت أجزاءه صح السلم فيه) مفهوم قوله التي لا تنضبط قوله كجبن بضم الجيم وكسر ها مع سكون الباء و بضم الجيم وضم الباء مع تشديد النون وتخفيفها ففيه أربع لغات والمراد جبن غير عتيق أما هو فلا يصح السلم فيه ان تعذر ضبطه ويشترط في الجبن ذكر حيوانه وبلده ونوعه ويصح السلم في السمن والزبد حيث ذكر حيوانه وما كوله وبين جديد السمن من عتيقه وطرارة الزبد وضدها وفي القشطة ولا يضر فيها الملح لانه من مصالحها وفارق عدم صحة بيع بعض نحو الزبد والقشطة ببعض لصيق باب الرأسم ان التمثيل بالجبن لتنضبط الاجزاء غير ظاهر لان الانفحة فيه ليست جزءاً مقصوداً والمالح كذلك وانما صح السلم فيه لان الانفحة والمالح من مصالحه والظاهر جعله مثلاً للمفهوم المقصود الاجزاء وتمثيل المنضبط الاجزاء بالخز وهو المركب من حرير ووصف مضبوطين والعتاني وهو المركب من حرير وقطن كذلك فلو قال الشارح فان لم تقصد أجزاءه كجبن أو انضبطت كخز وعتاني لكان ظاهراً وأجاب بعضهم بان المراد بالمنضبط ما انضبط مقصوده اختلاط بمقصود آخر أم لا كما قاله ابن حجر (قوله والشرط الثالث الخ) انما صرح بذلك لدفع ايهام أنه جزء من الشرط قبله وقد جعله الشيخ الخطيب من تنمة الشرط المذكور الذي هو الثاني وجعل الشرط الثالث أن لا يكون معيناً والرابع أن لا يكون من معين والخامس أن يكون المسلم فيه مما يصح بيعه فيخرج بذلك ما لا يصح بيعه كام الولد والمكاتب والمبيع قبل قبضه وهذا في بعض النسخ وهو مستترك لان ذلك معلوم من كون السلم نوعاً من البيع وقوله المذكور في قوله أي بقوله في معنى الباء فاندفع قول بعضهم لا يخفى ما في نحو هذه الظرفية من التسامح (قوله ولم تدخله النار) بخلاف ما دخلته الشمس فيصح السلم فيه وقوله لاحتاله أي نحو يله ونقله من حالة الى حالة أخرى وقوله بان دخلته الخ تصوير للنفى وهو أن تدخله النار لاحتاله وقوله لطبخ أو شى أي أو قلى أو خبز فلا يصح السلم فيما يطبخ كاللحم أو يشوى كالبيض أو يقلى كالزلاية أو يخبز كالخبز والمراد به كل مخبوز كالكنافة والقطائف بخلاف القرض فيجوز قرض الخبز وزناً لاعداء العموم الحاجة اليه وفي الكافي أنه يجوز عدا وعليه عمل الناس الآن لكن المعتمد الاول وكذلك يجوز قرض الخيرة لعموم الحاجة اليها ولا يصح السلم فيها لاختلاف حوضتها (قوله فان دخلته النار للتمييز) مفهوم قوله لاحتاله وقوله كالعسل أي النحل لانه المنصرف اليه اللفظ عند الإطلاق فيصح السلم فيه لان ناره تميزه من شمع ومثله السكر والفاين وهو عسل القصب والدبس والصابون واللبا والنشا والسويق والفحم والخزف لان ناره ايطيقه وقوله والسمن لان ناره تميزه من لبنه (قوله والرابع أن لا يكون المسلم فيه معيناً بل ديناً) أي بل يشترط أن يكون ديناً لان السلم موضوع لبيع شيء موصوف في الذمة كما تقدم (قوله فاو كان معيناً الخ) تفرع على المفهوم وقوله كاسلمت اليك هذا الثوب مثلاً وهذا الدينار وهذا هو رأس المال فلا يضر تعيين

فلا يصح السلم في المختلط المقصود الاجزاء التي لا تنضبط كهريسة ومعجون فان انضبطت أجزاؤه صح السلم فيه كجبن والشرط الثالث المذكور في قوله (ولم تدخله النار لاحتاله) بان دخلته لطبخ أو شى فان دخلته النار للتمييز كالعسل والسمن صح السلم فيه (و) الرابع (أن) لا يكون المسلم فيه معيناً بل ديناً فاو كان معيناً كاسلمت اليك هذا الثوب مثلاً في هذا العبد

وانما يضر تعيين المسلم فيه فالضرر انما جاء من قوله في هذه العبارة قوله فليس بسلام قطعا أى جز ما لا يقتضاه السلم الدينية وقوله ولا ينقد أيضا يعانى الاظهر أى لاختلاف اللفظ لمنافاة أوله لآخره فان أوله يقتضى الدينية وآخره يقتضى العينية ومقابل الاظهر أنه ينقد بيعا وهو ضعيف (قوله والخامس أن لا يكون من معين) مثله الشارح بالسلم في نحو صاع من هذه الصبرة وهو ظاهر كلام المصنف وجعله الشيخ الخطيب في موضع السلم فيه حيث قال أن لا يكون المسلم فيه من موضع معين ومثله بالسلم في تمر قرية صغيرة أو بستان أو ضيعة لانه قد ينقطع بجائحة ونحوها بخلاف السلم في تمر قرية كبيرة أو ناحية أى في قدر معلوم منه فانه يصح لانه لا ينقطع غالبا لا في جميعه فلا يصح للزوم أن يتلف منه شيء ولا بدوا اعتبار القرية الصغيرة والكبيرة جرى على الغالب والاقل يعتبر كثرة التمر وقتله وكلا المسلمين صحيح (قوله ثم لصحة الخ) ثم للترتيب في الذكروا الاخبار فكأنه قال بعد ان أخبرتك بشروط المسلم فيه أخبرك بشرط صحة العقد فالشروط السابقة معتبرة في ذات المسلم فيه في الواقع وهذه الشروط معتبرة وجودها في العقد الاتقابض ففي حريمه (قوله المسلم فيه) هكذا في بعض النسخ وفيه نظر لان الصحة لا تضاف للاعيان وانما تضاف للعقود والعبادات ويحاج بان على تقدير مضاف أشار اليه الشيخ الخطيب بقوله ثم لصحة عقد المسلم فيه وفي بعض النسخ ثم لصحة السلم فيه وعليها كتب المحشى حيث قال قوله ثم لصحة السلم فيه أى الشئ الذى ذكرته الشروط الخمسة السابقة (قوله وفي بعض النسخ ويصح السلم الخ) وهذه النسخ أظهر وان كانت الاولى أشهر (قوله الاول مذكور في قول المصنف الخ) هذا تصرف من الشارح في المتن والافقوال المصنف وهو أن يصفه الخ معناه أن مجموع الثمانية شرائط هو هذه المذكورات فالضمير راجع للمجموع فلا حاجة الى حمله على خصوص الشرط الاول والاخبار به عن قوله الاول ولما صنع الشارح ذلك احتاج الى أن يقول مذكور في قوله ولو أبقى المتن على حاله لكان أظهر (قوله أن يصفه) أى أن يذكر في العقد صفاته بلغة يعرفها العاقدان وعدلان وقوله بعدد كرجسه ونوعه أى مع ذكر جنسه ونوعه بالغة المذكورة فبعد بمعنى مع لانه لا فرق بين ذكر الجنس والنوع أو لا وأخرا فالجنس كالتمر والبر والرقيق والنوع كالبه في من التمر والخبثى من الرقيق والمراد بالجنس هنا ما كثرت أفرادها واختلفت صفاته لا الجنس المنطوق كما يشهد بذلك كلامهم (قوله بالصفات التى يختلف بها الثمن) وفي بعض النسخ الغرض أى يختلف بها الغرض اختلافها ظاهرا وينضبط بها المسلم فيه وليس الاصل عدمها فخرج ما لا يختلف بها الغرض اختلافها ظاهرا كالسكر والحل وهو اسوداد جفون العيون من غيرا كتحال والدعج وهو اسودادها مع السعة والملاحة وهى تناسب الاعضاء والسمن وتكاثم الوجه أى استدارته وثقل الارداق ورقة الحصر وما لا ينضبط به من الصفات ككفى مختلط الاجزاء المقصودة التى لا تنضبط والصفات التى الاصل عدمها ككون الرقيق قويا على العمل وكونه قارئاً وضد ذلك لان الاصل عدمه فان شرط شئ من ذلك اعتبر وجوده ويكفى في القراءة المطلقة عادة أمثاله في بلده وكذا في الكتابة ونحوها (قوله فيذ كره في السلم الخ) تفصيل لما أجله المصنف في قوله أن يصفه بالصفات التى يختلف بها الغرض وقدم الرقيق لانه آدمى وهو أشرف أنواع الحيوان وهو أشرف من الجاد ولذلك قدمه عليه (قوله في رقيق) هذا هو الجنس وقوله مثلا الاولى حذفه لان ذكر ما بعده يغنى عنه خصوصاً وقد قال يقاس بهذه الصور غيرها وحاصل ما ذكره في الرقيق خمس صفات وقوله نوعه ويذكر أيضا المصنف ان اختلاف النوع كرمي وخطابي وقوله وذ كورته أو أنوثته ويذكر أيضا الثيوبه والبقارة وأما الحبثى فلا يصح السلم فيه ولو واصلنا ندره وجوده كما قاله الرملى وقوله وسنه أى عمره ككونه ابن سبع سنين ويعتمد قول الرقيق في الاحتلام لانه لا يعلم الا منه وكذا في السن ان كان بالغا عاقلا مسلما والافقوال سيده البالغ العاقل المسلم ان ولد الرقيق في الاسلام والافقوال النخاسين أى الدلائن بظنونهم في حواشى المنهج ان ولادته في الاسلام ليست شرطا وان اشتهر ذلك بل الشرط أن يعرف سنه ولعل التقييد بها للغالب (قوله تقرىبا) راجع للسن ولو أخره عما بعده لكان أولى لان التقريب يعتبر في السن والقدر وصف اللون فلو شرط

فليس بسلام قطعا ولا
ينقد أيضا يعانى
لاظهر (و) الخامس
أن (لا) يكون (من)
معين (كأسماء
اليك هذا الدرهم
في صاع من هذه
الصبرة (ثم لصحة
المسلم فيه ثمانية
شرائط) وفي بعض
النسخ ويصح السلم
بثمانية شرائط
الاول مذكور في
قول المصنف (وهو
أن يصفه بعدد كرجسه
ونوعه بالصفات التى
يختلف بها الثمن) فيذكر
في السلم في رقيق
مثلا نوعه كتركى
أو هندي وذ كورته
أو أنوثته وسنه
تقرىبا وقده طولا
أو قصرا

كونه ابن سبع تحديد بحيث لا يزيد ولا ينقص بطل السلم لندبرته (قوله أو ربعة) بفتح الراء أى بين الطويل والقصير (قوله ويصف بياضه الخ) أى لان البياض يختلف فان لم يختلف اللون فلا يصفه كالزنجى فانه أسود ولا يختلف (قوله ويند كرفى الابل الخ) فيصح السلم في جميع الحيوانات لكن في غير الحوامل منها (قوله الذكورة والانوثة) أى والانوثة فالواو بمعنى أو فهمافى معنى صفة واحدة فيكون حاصل ما ذكره في هذه الحيوانات أربعة وان نظرت للظاهر من جعل الذكورة والانوثة صفتين فالحاصل خمسة وقوله واللون ولا يجب ذكر وصفه ولا ذكر القدر لانهما فى غير الرقيق لا يتعلق بهما كبير غرض بخلافهما فيه واعتمد الرملى وجوب ذلك وهو محمول على ما اذا اختلف به الغرض ولا يصح السلم فى الابل لندوره فان كثرت صفة السلم فيه وقوله والنوع أى ككون الابل بخاتبة أو مهيبة وكون الخيل عربية أو تركية أو خيل بنى فلان وكون البغال والجير شامية أو مصرية أو مغربية (قوله ويند كرفى الطير) وكذا فى السمك ولحمها مثلها ويصح السلم فى السمك والجراد حين عدا وميتين وزنا وأما النحل فلا يصح السلم فيه وان جوزنا بيبه لانه لا يمكن حصره بكيل ولا وزن ولا عد ولا ذرع (قوله النوع الخ) حاصل ما ذكره فى الطير أربع صفات لان الصغر والكبر فى معنى صفة واحدة وكذا الذكورة والانوثة (قوله والسن ان عرف) فان لم يعرف فلا بأس بالسكوت عنه وهذا القيد فى الطير فقط أما فى غيره من الحيوانات فلا بد من ذكر سنه (قوله ويند كرفى الثوب) أى ولو لمصبوغا قبل النسيج وكذا بعده ان لم يسد الصبغ فرجه كالتمويه وقوله الجنس الخ حاصل ما ذكره فى الثوب تسع صفات لان النعومة والخشونة فى معنى صفة واحدة فالواو فى ذلك بمعنى أو وان اعتبرت مثل ذلك فيما بعد كانت أقل وقوله والنوع وكذا بلده ان اختلف به غرض وقد يغنى ذكر البلد عن ذكر النوع لا كونه من نسج فلان مثلا وقوله كقطن عراقى أى أو هندى أو شامى أو مصرى (قوله والغلاظ والدقة) بالذال المهملة وهما وصفان للغزل وقوله والصفافة والرقه بالراء المهملة وهما وصفان للنسيج والاول ضم الخيوط بعضها الى بعض ويعبرون عن ذلك بالمليان والثانى عدمه ويعبرون عن ذلك بالفارغ (قوله ويقاس بهذه الصور غيرها) فيذكر فى لحم غير الطير والسمك النوع كاحمضان خصي معلوف رضيع جدد أو ضدهما من جذ أو غيره لان أجزاء الحيوان تختلف فقدمه أطيب من مؤخره لانه يلقى المرحى قبل تغيره بخلاف نحو البطيخ فؤخره أطيب من مقدمه لان الماء يصل اليه بعد أن يروق ويقبل عظم معتاد ويند كرفى تمرز ييب وحب كبرنوعه ولونه وبلده وجرمه وعتقه أى قلمه أو وحدته أى جدته ويستحب ذكر كونه عتيق عام أو عامين ومطلقه يحمل على ما يسمى عتيقا عرفا وفى عسل النحل مكانه كجبل وزمانه كصيفى ولونه كأبيض ونحو ذلك (قوله ومطلق السلم فى الثوب يحمل على الخام لا المقصور) ويجب قبول المقصور بدله ما لم يختلف به الغرض وعلم من ذلك صحة السلم فى المقصور من غير دق ولا نرا ولا دواعى الا فلا يصح السلم فيه (قوله والثانى أن يند كرفى قدره) أى قدر المسلم فيه بالسكيل فى المكيل والوزن فى الموزون والعنى المعدود والذرع فى المترى كاسيد كره الشارح وقوله بما ينبنى الجهالة عنه أى جهالة المتعاقدين به (قوله أى أن يكون المسلم فيه معلوم القدر) هذا تفسير باللائم لانه يلزم من ذكر قدره الضابط له أن يكون معلوم القدر وانما عدل اليه الشارح لانه هو المقصود من الذكرو فان تدتموهذا أولى مما قاله المحشى (قوله كيلا) أى من جهة السكيل أو بالسكيل فهو منصوب على التمييز أو بنزع الخافض وهكذا ما بعده وقوله فى مكيل أى فيما يكال عادة كالحبوب ونحوها ولا يجوز تعيين مكيل ككوز لا يعرف قدره فلو عينه فسد السلم ولو حالا لا مكان تلفه قبل القبض فان كان معتادا بان عرف قدره لم يفسد وبلغو تعيينه كسائر الشروط التى لا غرض فيها وهكذا يقال فى تعيين الميزان والذراع حتى لو شرط الذرع بذراع يده فسد السلم الا ان كان معلوم القدر لانه قديموت قبل القبض (قوله ووزنانى موزون) أى فيما يوزن عادة كاللآلى الصغار والنقدين والمسك ونحو ذلك ويصح السلم فى المكيل وزنا وفى الموزن كيلا ان عد فيه السكيل ضابطا كالحبوب والجوز واللوز والفسقى والبن المعروف فيصح السلم فى ذلك كله كيلا ووزنا وانما تعيين الوزن فى الموزون والسكيل فى المكيل فى باب الر بالانه أضيق من باب السلم والمقصود هنا معرفة القدر وهى

أو ربعة ولونه كأبيض ويصف بياضه بسمرة أو شقرة ويند كرفى الابل والبقر والغنم والخيل والبغال والجير الذكورة والانوثة والسن واللون والنوع ويند كرفى الطير النوع والصغر والكبر والذكورة والانوثة والسن ان عرف ويند كرفى الثوب الجنس كقطن أو كتان أو حرير والنوع كقطن عراقى والطول والعرض والغلاظ والدقة والصفافة والرقه والنعومة والخشونة ويقاس بهذه الصور غيرها ومطلق السلم فى الثوب يحمل على الخام لا المقصور (و) الثانى (أن يند كرفى قدره بما ينبنى الجهالة عنه) أى أن يكون المسلم فيه معلوم القدر كيلا فى مكيل ووزنا فى موزون

حاصلة بذلك والمقصود هناك المماثلة بما عرفت من النبي ﷺ فان لم يعد فيه الكيل ضابطا كالبطيخ والقشاع ونحو ذلك مما هو أكبر جرم من التمر ونحو البقول كالمأوخية والبامية والرجلة والخشب والتبن والدر يس تعين في جميع ذلك الوزن لتجافيه في المكيال وكذا نحو قنات المسك يتعين فيه الوزن لتراكمه في المكيال وثقله في المحل فيحصل بذلك تفاوت كبير واستثنى الجرجاني وغيره النقيدين أيضا فلا يصح السلم فيهما إلا بالوزن والجمع بين الكيل والوزن مفسد وكذا الجمع بين العد والوزن في نحو البطيخ كأسمت اليك هذا الدينار في مائة بطيخة كل واحدة رطلان أو في بطيخة واحدة وزنها ثلاثة أرطال لأنه يحتاج معه إلى ذكر الجرم فيؤدي إلى عزة الوجود فان أراد بالوزن في ذلك التقرير يصح نعم يصح ذلك فيما يسهل فيه كاللبن بكسر الموحدة والخشب كأسمت اليك هذا الدينار في ألف طوبة وزنها كذا أو في عشر خشبات وزنها كذا (قوله وعدا في معدود) أي كالأحجار واللبن بكسر الموحدة وقوله وذراعي مندرع أي كالتياب والارض وانما صح السلم عدا وذراع مع أن الحديث السابق إنما نص على الكيل والوزن للقياس عليهما بجامع معرفة القدر في كل (قوله والثالث مذكور في قول المصنف الخ) إنما احتاج الشارح لهذا التقدير لوجود أداة الشرط المانعة من صحة الحل إذا لم يصح أن يقال والثالث ان كان السلم الخ أو لافادة أن الشرط ذكر المحل عند التأجيل لا نفس التأجيل لصحته حال أو مؤجلا (قوله وان كان السلم مؤجلا الخ) وأما إذا كان حالا فلا يحتاج إلى ذكر شيء لأنه يسلم حالا (قوله ذكور) بصيغة الفعل الماضي لأنه جواب الشرط والفاعل ضمير يعود على العاقد كما قدره الشارح بقوله العاقد وقوله وقت محله بكسر الحاء أي حاله فهو مصدر ميمي بمعنى الحلول وذكور وقت حاله يحصل بذكور الاجل أما بداهته كقوله مؤجل بشهر فيعلم وقت الحلول بفراغه وأما بغايته كقوله مؤجل إلى وقت كذا فيعلم وقت الحلول بوجود تلك الغاية وقول الشارح كشمركذا من القبيل الاول كما هو ظاهر فيعلم بفراغه وقت الحلول ولا بد من ذكره بلغة يعرفها العاقدان أو عدلان كالعيد وبيع وجادي ويحمل على ما يليه من العيدين وبيعين وجادين لتحقق الاسم به فلو قال بعد عيد الفطر إلى العيد حل على الاصحى لأنه هو الذي يلى العقد ويحل بأوله ان قال اليه أو إلى رأسه أو هلاله أو بآخره ان قال إلى فراغه أو سلخه أو آخره فان قال في شهر كذا أو في يوم كذا أو في سنة كذا لم يصح على الاصح للجهل بوقت المحل لأنه جعله كله ظرفا (قوله كشمركذا) أي كشمرك رمضان فان أبطل بشهر من شهور العرب أو الفرس أو الروم جاز لأنها معلومة مضبوطة ويصح التأقيت بالنبروز وهو وزن الشمس في برج الميزان وبالمهرجان وهو وزن الشمس في برج الحمل وباعباد الكفار ان عرفها المسلمون ولو عدلين منهم وان كانوا العاقدين بخلاف ما إذا اختص الكفار بمعرفتها إذا لم يعتمد قولهم الا إذا بلغوا عدد التواتر لحصول العلم بقولهم حينئذ وان أطلق الشهر حل على الهلال لأنه عرف الشرع كما أن السنة إذا أطلقت حلت على الهلالية لأنها عرف الشرع قال تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج فان انكسر الشهر بان وقع العقد في أثناءه وكان التأجيل بالشهر حسب ما بعد الاول المنكسر بالأهلة وتمم هو مما بعدها ثلاثين يوما ولا يلغى المنكسر ثلاثين آخر ابتداء الاجل عن العقد نعم ان وقع العقد في اليوم الاخير من الشهر اكتفى بالشهر بعده بالأهلة تامة كانت أو ناقصة ولا يكمل بما بعده سواء كانت تامة أو ناقصة بل ان كانت ناقصة فلا تكمل أصلا وان كان الاخير منها كاملا كمل المنكسر وهو اليوم الاول من اليوم الاخير من الشهر الاخير وقد يقال يلزم على اعتبار الشهر بعده مع عدم تكميله زيادة الاجل بانضمام ما بقي من اليوم الاول اليها وقد يجب بانها غتفر لقلته (قوله فلو أجل السلم بقدم زيد مثلا) أي كأن قال أسمت اليك كذا في كذا إلى قدم زيد أو قدم الحاج أو إلى الحصاد أو إلى أن يدق الكاشف الصيوان وقوله لم يصح أي للجهل بوقت المحل (قوله والرابع أن يكون المسلم فيه موجودا عند الاستحقاق في الغالب) أي يغلب على الظن وجوده وقت استحقاق قبضه في محل الوجوب ولو بالنقل إليه من بلد آخر ان اعتيد نقله منه إليه للبيع ونحوه من المعاملات غالبا وان بعدت المسافة للقرعة عليه والا فلا يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه ولو أسلم فيما يعم وجوده فانقطع وقت الحلول لم ينفسخ وتخير المسلم بين النسخ والصبر حتى يوجد دفع الضرر ولو علم قبل المحل انقطاعه عنده فلا خيار الآن لأنه لم يدخل وقت

وعدا في معدود وذراعا
في مندرع والثالث
مذكور في قول
المصنف (وان كان)
السلم (مؤجلا ذكور)
العاقد (وقت محله)
أي الاجل كشمرك
كذا فلو أجل السلم
بقدم زيد مثلا لم
يصح (و) الرابع
(أن يكون) المسلم
فيه (موجودا عند
الاستحقاق في
الغالب)

قوله برج الميزان
صوابه في برج الحمل
وقوله في برج الحمل
صوابه في برج الميزان
كما هو المعروف في
كلام الفلكيين اه
من هامش

وجوب التسليم (قوله أى استحقاق تسليم المسلم فيه) أى تسليم المسلم اليه المسلم فيه المسلم وذلك عند وقت العقد في الحال ووقت الحلول في المؤجل (قوله فلو أسلم فيما لا يوجد عند المحل) أى في الغالب أخذ من كلام المتن فيصدق بان لا يوجد أصلاً أو يوجد نادراً وقوله كرطب في الشتاء يصح أن يكون مثلاً لهما فلو ظن حصوله عند الوجوب بمشقة عظيمة كقدر كثير من الباكورة وهي أول الفا كهة لم يصح كما هو الأقرب الى كلامهم وكذا لو أسلم مسلم الى كافر في عبد مسلم وان كان قد يدخل العبد المسلم في ملك الكافر في صور لان ذلك نادر فلا يصح وان كان عنده وكان السلم حالاً خلافاً لما قاله الخطيب (قوله لم يصح) أى لان المعجوز عن تسليمه يمتنع بيعه فيمتنع السلم فيه فان قيل هذا لا يختص بالسلم بل يعم كل بيع كما علم مما تقرر مع أن كلامه في الشروط الخاصة بالسلم أجيب بان المقصود بيان محل القدرة فتارة تكون عند العقد لكونه حالاً وتارة تكون عند الحلول لكونه مؤجلاً بخلاف غيره من البيوع فانها لا تكون المقترة بالعقد (قوله والخامس أن يذ كر موضع قبضه) كأن يقول تسلمه لي في بلد كذا الا أن تكون كبيرة كبغداد والبصرة ويكفي احضاره في أولها ولا يكلف احضاره الى منزله والفرق بين قوله في بلد كذا حيث يجوز وقوله في شهر كذا حيث لا يجوز باختلاف الغرض في الزمان دون المكان ولو قال في أى البلاد دشت فسد أو في أى مكان شت من بلد كذا فان اتسع لم يجز والاجاز فلو عين مكاناً غريباً وخرج عن صلاحية التسليم تعين أقرب موضع صالح له على الاقرب في الروضة (قوله ان كان الموضع لا يصلح له) كأن عقداً في وسط اللجة أو في البادية سواء كان السلم حالاً أو مؤجلاً وعلى كل لجله مؤنة أم لا فهذه أربع صور وقوله أو صلح له ولكن لجله الى موضع التسليم مؤنة أى لجله من الموضع الذي يوجد فيه عادة الى موضع التسليم مؤنة بشرط أن يكون السلم مؤجلاً فهذه صورة تضم الاربع السابقة فالمجموع خمسة يجب فيها البيان فان كان الموضع يصلح للتسليم وليس لجله مؤنة سواء كان السلم حالاً أو مؤجلاً أو يصلح له لجله مؤنة في الحال لم يجب ذكر الموضع بل يحمل على موضع العقد في هذه الثلاث للعرف والمراد به تلك المحلة لا شخص المحل الذي وقع فيه العقد فلو عيننا غيره تعين والحاصل أن الصور ثمانية خمسة يجب فيها البيان وهي أن يكون الموضع لا يصلح للتسليم حالاً كان السلم أو مؤجلاً وعلى كل منهما ما لجله مؤنة أو لا أو يصلح له لجله مؤنة في المؤجل وثلاثة لا يجب فيها البيان وهي أن يكون الموضع يصلح للتسليم وليس لجله مؤنة حالاً كان السلم أو مؤجلاً أو لجله مؤنة في الحال ولو أحضر المسلم اليه المسلم فيه في محل التسليم فامتنع المسلم من قبوله لم يجبر على القبول ان كان امتناعه لغرض صحيح بان كان السلم مؤجلاً وكان احضاره له قبل الحلول وكان حيواناً يحتاج لمؤنة لها وقع أو كان مما يحتاج الى مكان له أجرة كالخنة الكثيرة فان لم يكن لغرض صحيح أجبر على القبول لان عدم قبوله تعنت فان أصر على عدم القبول أخذه الحاكم عنده كالأو كان غائباً وان كان السلم حالاً أو كان احضاره بعد الحلول في محل التسليم فان أحضره لغرض غير البراءة كفكره ن أو ضمان أجبر على القبول فقط أو لغرضها أجبر على القبول أو البراءة ولو ظفر المسلم بالمسلم اليه في غير محل التسليم وطالبه بالمسلم فيه وكان لنقله من محل التسليم الى مكان الظفر مؤنة ومثلها ارتفاع السعر ولم يتحملها المسلم عن المسلم اليه لم يلزمه الاداء ولا يطالبه بقيمته ولو أحضره المسلم اليه في غير محل التسليم وامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح فان كان لجله من مكان الاحضار الى محل التسليم مؤنة ولم يتحملها المسلم اليه لم يجبر على قبوله لتضرره بذلك وان امتنع من قبوله لغرض صحيح أجبر على قبوله ان كان للمؤدى غرض صحيح كتحصيل براءة الذمة (قوله والسادس أن يكون الثمن) أى الذى هو رأس المال وان كانوا لا يعبرون عنه بالثمن في الغالب بل برأس المال وقوله معلوماً بالقدرة أى والجنس والصفة فيما اذا كان في الذمة وقوله أو بالروية أى فيما اذا كان معينا فهذا محض تكرار مع ما تقدم في البيع اللهم الا أن يقال ذكره هنا ليفيد أن رأس المال يسمى ثمناً وهو جواب واه ولو اتفق أن رأس المال صار بصفة المسلم فيه وجب قبوله كأن أسلم اليه جارية صغيرة في جارية كبيرة فكبرت عنده وان وطئها اذا لم تحبل منه (قوله والسابع أن يتقاضى الحال) هذا شرط لدوام الصحة واعتراض بان التعبير بالتقاضى يقتضى أنه لا بد من قبض المسلم اليه رأس المال وقبض المسلم المسلم فيه في المجلس وليس كذلك وأجيب بأن

أى استحقاق
تسليم المسلم فيه فلو
أسلم فيما لا يوجد عند
المحل كرطب في الشتاء
لم يصح (و) الخامس
(أن يذ كر موضع
قبضه) أى محل
التسليم ان كان
الموضع لا يصلح له
أو صلح له ولكن لجله
الى موضع التسليم
مؤنة (و) السادس
(أن يكون الثمن
معلوماً) بالقدرة أو
بالروية له (و)
السابع (ان يتقاضى)

التعبير بالتقايض تسمح والمراد به اقباض المسلم رأس المال وقبض المسلم اليه في المجلس واعتبار الاقباض من المسلم جرى على الغالب والا فلا المسلم اليه الاستقلال في القبض كما في البيع ولا يشترط تعيين رأس المال في العقد بل يجوز في الذمة ثم يعين ويقبض في المجلس لان المجلس حر يم العقد فله حكمه ولا بد من حله كما في بيع الربوي ويجوز جعل رأس المال منفعة كالأول سلمه منفعة عبده أو داره أو دابته شهر في كذا وقبض المنفعة بقبض العين وإنما اكتفى بقبض العين مع اشتراط قبض رأس المال في المجلس قبضا حقيقيا لان هذا هو الممكن (قوله أي المسلم والمسلم اليه) أما بنفسهما أو بئانهما (قوله في مجلس العقد) وإنما اشترط القبض فيه لان في السلم غرر فلا يضم اليه غرر تأخير رأس المال عن المجلس ولانه اذا كان رأس المال في الذمة كافي مع عدم قبضه في المجلس كان في معنى بيع الدين بالدين (قوله قبل التفريق) أي وقبل التخار لان اختيار الزوم كالتفريق كما في الخيار ولو اختلفا فقال المسلم قبضته بعد التفريق وقال المسلم اليه قبله أو بالعكس ولا ينة لكل صدق مدعى الصحة (قوله فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد) وكذا لو اختار الزوم العقد قبل ذلك كما علم بعمام (قوله أو بعد قبض بعضه) كأن أسلم اليه دينارين في أردب فح قبض منه دينار ثم تفرقا وقوله ففيه خلاف تفريق الصفقة فقبل يبطل في الكل والاصح أنه يصح فيما قبض وما قابله من المسلم فيه و يبطل في الباقي وما قابله فيصح في المثال المذكور في الدينار المقبوض وما قابله وهو نصف الارdeb و يبطل في الدينار الباقي وما قابله وهو نصف الارdeb الآخر (قوله والمعتبر القبض الحقيقي) وهو في المنفعة بقبض محلها لانه الممكن كما مر وخرج القبض الحكمي كافي مسألة الحوالة (قوله فلو أحوال المسلم برأس مال السلم الخ) فالحوالة من المسلم باطلة وكذا الحوالة عليه من المسلم اليه لكن ان أذن المسلم اليه السلم في الدفع الى المحتال فدفعه له في المجلس صح وكان المحتال وكذا عنه في القبض (قوله وقبضه المحتال) سواء أذن له في قبضه المحيل اذا جديدا أو لا وقوله لم يكف أي لان الحوالة ليست قبضا حقيقيا فان الحال عليه يؤديه عن جهة نفسه لاعتن جهة السلم نعم ان قبضه المسلم من المحتال عليه أو من المسلم اليه بعد قبضه باذنه وسلمه اليه في المجلس صح (قوله والثامن أن يكون عقد السلم ناجزا الخ) أي أن لا يشترط فيه خيار الشرط لهما ولا أحدهما لانه لا يحتمل التأجيل في رأس المال والخيار أعظم غررا منه لانه مانع من الملك أو من لزومه فلو شرط فيه خيار الشرط بطل العقد وقوله لا يدخله خيار الشرط تفسير لقوله ناجزا (قوله بخلاف خيار المجلس) فانه يدخله لعدم قوله ﷺ البيعان بالخيار ما لم يتفرقا والسلم بيع موصوف في الذمة كما مر

فصل في أحكام الرهن انما عبر بأحكام لان المصنف لم يذكر حقيقته لالغة ولا شرعا بل ذكر أحكامه في قوله وكل ما جاز بيعه جاز رهنه وقوله وللرهن الرجوع فيه وقوله ولا يضم منه الرهن الا بالتعدي وقوله واذا قبض الرهن بعض الحق الخ وتعدد ما جمعها الاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فرهان مقبوضة قال القاضي معناه فارهنوا واقبضوا لان مفردة مصدر جعل جزاء الشرط مقرونا بالفاء جري مجرى الامر كقوله تعالى فتحرر بر رقبة مؤمنة أي خرروا رقبة مؤمنة وخبر الصحيحين أنه ﷺ رهن درعه عند يهودي يقال له أبو الشحم على ثلاثين صاعا من شعير لاهله وفارق ﷺ الدنيا ولم يفتكه على الاصح كما في شرح الروض وإنما افتكه سيدنا على كرم الله وجهه خلا لما ذكره القليوبي على الخطيب وحديث نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة في القبر غير منبسطة مع الارواح محمول على غير الانبياء تنزيها لهم على أنه في حق من قصر بالاستدانة ولم يخلف وفاء أمان لم يقصر في الاستدانة أو خلف وفاء فلا تحبس نفسه والحكمة في رهنه عند اليهودي دون واحد من المسلمين بيان جواز معاملة أهل الكتاب وما قيل من أنها عدم المنفعة في ذلك لاحد من أصحابه مردود بان النبي ﷺ أولى بالمؤمنين من أنفسهم والمؤمن يرى أن لا مال له مع رسول الله ﷺ وأركانه أربعة اجالا خمسة تفصيلا مرهون ومرهون به وصيغة عاقبة رهن ومرتهن فن عد العاقبة واحدا جعلها أربعة ومن عده اثنين جعلها خمسة فلا تنافي بين من جعلها أربعة كالشيخ الخطيب ومن جعلها خمسة كالحنثي (قوله وهو لغة الثبوت) ومنه الحالة الرهنة أي الثابتة يقال رهن السمار في الخشب

أي المسلم والمسلم اليه
في مجلس العقد (قبل
التفريق) فلو تفرقا
قبل قبض رأس
المال بطل العقد أو
بعد قبض بعضه
ففيه خلاف تفريق
الصفقة والمعتبر
القبض الحقيقي فلو
أحوال المسلم برأس
مال السلم وقبضه
المحتال وهو المسلم
اليه من المحتال عليه
في المجلس لم يكف
(و) الثامن (أن
أن يكون عقد السلم
ناجزا لم يدخله خيار
الشرط) بخلاف
خيار المجلس فانه
يدخله (فصل في
أحكام الرهن) وهو
لغة الثبوت

أى ثبت فالفعل بالمعنى اللغوي لازم بخلافه بالمعنى الشرعي فإنه متعد يقال رهنه العبد عندئذ يدعى كذا (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله جعل عين الخ هذا تعريف للرهن الجعلي وهو الذي يحتاج الى الصيغة وأما الشرعي فهو يتعلق الدين بالتركة ولا يحتاج الى صيغة فمن مات وعليه دين وان قل تعلق بتركته فليس للوارث التصرف في شيء منها حتى يوفى الدين فلو تصرف ولادين فطر أدنين بنحو رد مبيع بعيب تلف ثمنه ولم يسقط الدين باداء أو ابراء فسخره الحاكم لانه كان سائغاله في الظاهر ولا يتعلق الدين بزوائد التركة كنتاج وكسب لانها حدثت في ملك الوارث وهذا التعريف يشتمل على الاركان ولو بطريق الاستلزام لان الجعل لا يكون الامن جاعل وهو العاقد الذي هو الراهن والمرتهن ولا يكون الابصيغة والعين المالية هي المرهون والدين هو المرهون به وضافة جعل لعين من نسخة المصنف لمفعوله بعد حذف الفاعل والاصل جعل العاقد عينا فهي للمفعول الاول ووثيقة مفعول ثان (قوله مالية) خرج بها غير المالية كالنحس والتنحس الذي لا يمكن تطهيره ولا بد أن تكون متمولة أيضا أي تقابل بمال لتخرج المالية غير المتمولة كحجتي بر (قوله وثيقة) أي متوثقا بها يقال وثق من باب ظرف صار وثيقا والوثائق بالحقوق ثلاثة الرهن والضمان وهما تخوف الافلاس والشهادة وهي تخوف الجحد (قوله بدين) بخلاف العين فلا يصح الرهن عليها ولو مضمونة كما سيأتي (قوله يستوفى منها) هذه الجلة في محل جرسفة لدين لان الجلل بعد النكرات صفات ونائب الفاعل ضمير يعود على الدين فيباع الرهن عند المحل ليستوفى من ثمنه ومن للابتداء فيبتدأ استيفاءه منها وان لم توف به فلو رهنه حجة البيت على ألف دينار كان الرهن نفس الحجة لالبيت وليست للتبعيض والالاقتضى أنه لا بد أن تكون العين أ كثر من الدين وهذا اذا دعى التعريف وانما أتى به لبيان مقصود الرهن وفائدته فليس ذلك بشرط بل لافرق بين أن يستوفى منها أو من غيرها وقيل انه من التعريف وهو قيد لاجراج نحو العين الموقوفة فانها لا يستوفى منها الا متناع بيعها فلا يصح رهنها وقوله عند تعذر الوفاء ليس بقيد فلا فرق بين تعذر الوفاء وامكانه الا أنه اعتبر نظر الغالب (قوله ولا يصح الرهن الا بايجاب وقبول) وهما جزأ الصيغة وانما نبه عليهما الشارح لانهما لا يعلمان من كلام المصنف ويشترط فيهما ما مر فيها في البيع فيشترط أن لا يتدخل بين الايجاب والقبول كلام أجنبي أو سكوت طويل وعدم التعليق وعدم التأقيت وأن لا يشترط فيه ما يضر الراهن أو المرتهن كأن يشترط أن تحدث زوائده مرهونة أو أن منفعته للمرتهن أو أن لا يباع عند المحل فان شرط في الرهن مقتضاه كتقدم المرتهن بالمرهون عند تراحم الغرماء أو شرط مصلحته كاشهاد به أو مالا غرض فيه كأن يأكل العبد المرهون كذا لم يضر ولغا الشرط الاخير (قوله مطلق التصرف) أي نافذ التصرف بان يكون بالغاعا فلا غير محجور عليه بالسفه وغير مكره فيخرج الصبي والمجنون والمحجور عليه بالسفه والمسكره وكان الاولى ان يقول أهل تبرع مختار ليخرج الولي في مال موليه فلا يجوز أن يرهنه أو يرهنه بالضرورة أو غبطة ظاهرة والحاكم كغيره في ذلك على المعتمد كافي المنهج خلافا لما نقله القليوبي عن شيخه من أن الحاكم يجوز له ذلك للمصلحة وأقره المحشي مثال الرهن والارتهان للضرورة أن يرهن على ما يقتض لضرورة المؤنة ليوفي بما ينتظر من جامكية أو دين محل أو ثمن متاع كاسديروج وأن يرتهن على ما يقرضه أو ثمن ما يبيعه مؤجلا لضرورة نهب ومثلها للغبطة أن يرهن الولي ما يساوي مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسبية وهو يساوي مائتين وأن يرتهن على ثمن ما يبيعه نسبية لغبطة اه شرح الخطيب بتصريف (قوله وذكر المصنف ضابط المرهون) أي والمرهون به كما هو في نسخة كذلك ففيه اكتفاء على النسخة الاولى لان المصنف ذكر ضابط المرهون بقوله وكل ما جاز بيعه جاز رهنه وضابط المرهون به بقوله في الديون فلو صرح بذلك الشارح لو في عماد كره المصنف صريحا والضابط بمعنى القاعدة (قوله وكل ما الخ) بفصل ما عن كل لان كل مبتدأ وما موصولة أو نكرة موصوفة وجملة جاز بيعه صلة أو صفة وجملة جاز رهنه خبر ولا توصل بها الا ان كانت ظرفية كافي قوله تعالى كلما نضجت جلودهم فوصلها هنا في كثير من النسخ خطا من جهة الرسم وقد ذكر المصنف قاعدتين احدهما بالنطوق وهي كل ما جاز بيعه جاز رهنه والاخرى

وشرعا جعل عين
مالية وثيقة بدين
يستوفى منها عند
تعذر الوفاء ولا
يصح الرهن الا
بايجاب وقبول
وشرط كل من
الراهن والمرتهن
أن يكون مطلق
التصرف وذكر
المصنف ضابط
المرهون في قوله
(وكل ما جاز بيعه
جاز رهنه

بالمفهوم وهي كل ما لا يجوز بيعه ولا يجوز رهنه ويستثنى من قاعدة المنطوق المنفعة يجوز بيعها كإف في وضع الأخشاب على الجدار وبيع حق الممر ولا يجوز رهنها كأن يرهن سكنى دار سنة لأن المنفعة تلتف شيئاً فشيئاً فلا يحصل بها استيثاق وهذا في الرهن الجعلي بخلاف الشرعي فإذا مات الشخص وعليه دين صارت تركته ولو منافع رهنها عليه والدين يجوز بيعه ممن هو عليه ولا يجوز رهنه ابتداءً رهنها جعلياً ولو عند من هو عليه كأن يكون له على زيد عشرة دراهم يشتري منه شيئاً بدينار ويرهنه العشرة دراهم التي في ذمته على الدينار فلا يصح لأن ما في ذمته غير مقدور على تسليمه وخرج بقولنا ابتداء الدوام كإف قتل العبد المرهون فتصير قيمته في ذمة القاتل قبل قبضها رهنها مكانه وخرج بالجعلي الشرعي فإذا مات الشخص وعليه دين صارت تركته ولو ديوناً رهنها عليه والمدير يجوز بيعه ولا يجوز رهنه لما فيه من الغرر لأن السيد قد يموت فجأة فيفوت مقصود الرهن والمعلق عتقه بصفة يمكن سبها حاول الدين ولم يشترط بيعه قبلها بخلافه إذا علم الحلول قبلها أو كان الدين حالاً والارض المزروعة يجوز بيعها إذا رآها المشتري من خلال الزرع ولا يجوز رهنها لأن الرهن بما حل الدين قبل تفرغ الارض من الزرع فيحصل النزاع إلى غاية هكذا وجهه بعضهم وضعف بعضهم هذه المسئلة وسوى بين البيع والرهن فإن رثيت من خلال الزرع صح بيعها ورهنها وإن لم تر من خلال الزرع لا يصح بيعها ورهنها وهذا هو المعتمد ويستثنى من قاعدة المفهوم الأمانة التي لها ولد من غير السيد بان كان من نكاح أو من زنا وهو غير مريض فلا يجوز بيع أحدهما لما فيه من التفريق المحرم ويجوز رهنه وبيعان معاً عند الحل ويقوم المرهون منهما وحده بوصف كونه حاضراً أو محضوناً مع الآخر فالزائد على قيمته قيمة الآخر ويوزع الثمن عليهما بنسبة قيمتهما فإذا كانت قيمة المرهون وحده بوصف المذكور مائة وقيمتها مع الآخر مائة وخمسين فالنسبة بينهما بالثلاث فيتعاق حق المرتهن بثلاثي الثمن فإذا بيعا معاً بتسعين فالثلاثون ستون وعكسه بعكسه وخرج بقوله ما يجوز بيعه المسكاتب والموقوف وأموالهم ونحوها وشمل كلامه المشاع فيصح رهنه من الشر يك وغيره ويقبض بتسليم كله كإف البيع فيحصل بالتخليق في غير المنقول وبالثقل في المنقول ولا يجوز نقله بغير إذن الشر يك فإن نقله من غير إذنه كان ضامناً لحصة الشر يك والرهن طريق في الضمان وقرار الضمان على من تلف تحت يده فإن أتي الإذن فإن رضى المرتهن بكونه في يد الشر يك جاز وناب عنه في القبض وإن تنازعاً نصب الحاكم عدلاً يكون في يده لها (قوله في الديون) أي عليها ففي معنى على فشرط المرهون به كونه ديناً ولو منفعة ملتزمة في الذمة بخلاف العين ومنفعتا فلا يصح الرهن على العين ولا على المنفعة المتعلقة بها لأنه تعالى ذكر الرهن في المداينة فلا يثبت في غيرها ويشترط في الدين الذي يرهن به ثلاثة شر وطا الأول كونه ثابتاً أي موجوداً فلا يصح الرهن بغير الثابت كالدين الذي سيقترضه ونفقة الزوجة التي ستجب والثاني أن يكون معلوماً للعاقدين فلا يصح الرهن على غير المعلوم لها أو لأحدهما والثالث كونه لازماً أو آيلاً إلى اللزوم بنفسه كضمن المبيع في زمن الخيار للمشتري فلا يصح الرهن على غير اللازم وغير الآيل إلى اللزوم بنفسه كجعل الجعالة ونجوم الكتابة ولا يصح أيضاً على ثمن المبيع في زمن الخيار لها أو للبائع لعدم الملك فيهما (قوله إذا استقر ثبوتها في الذمة) ليس هذا قيداً فكان الأولى حذفه لأنه لا فرق بين المستقر كضمن المبيع بعد قبضه وغير المستقر كالاجرة قبل استيفاء المنفعة في اجارة العين بخلافها في اجارة الذمة لئلازم قبضها في المجلس ك رأس مال السلم هذا إن أراد بالاستقرار المأمون من سقوطه لاستيفاء مقابله وهو أحد إطلاقين للمستقر وعليه بنى الشارح كلامه واستعلم ما فيه فإن أراد به اللازم أو الآيل إلى اللزوم وهو الإطلاق الآخر للمستقر كان كلام المصنف ظاهراً محتاجاً إليه لأنه يشترط في الدين أن تكون لازمة أو آيلة إلى اللزوم كما مر (قوله واحترز المصنف بالديون عن الأعيان) لأن الديون قيد لا بد منه وقوله فلا يصح الرهن عليها أي على الأعيان ويؤخذ من ذلك مسئلة كثيرة الوقوع وهي أن الواقف يقف كتباً يشترط أن لا يخرج منها كتاب من مكان يحبسها فيه الأبرهن فإن أراد الرهن الشرعي فالشرط باطل وإن أراد اللغوي وهو مطلق التوثيق بشئ عليه يساوي قيمته لو أراد بيعه ليكون ذلك حاملاً على رده فالشرط صحيح وكذا لو أطلق أو جهل مراده صواباً لكلامه عن الإلغاء وعلى الغاء

في الديون إذا استقر
ثبوتها في الذمة
واحترز المصنف
بالديون عن الأعيان
فلا يصح الرهن عليها

الشرط لا يجوز اخراجه برهن ولا بغيره فكأنه قال لا يخرج مطلقا فينتفع به في المحل الذي حبسها فيه فان تعذر
 الانتفاع به فيه جاز اخراجه لمن يردده الى محله بعد قضاء حاجته فالتفصيل انما هو في الشرط وأما الوقف فهو صحيح
 مطلقا على المعتمد خلافا لقول المحشي فان أراد الشرعي بطل الوقف فانه ضعيف (قوله كعين مغبوبة) كأن
 غصب عينا من زيد ورهنه عليها شيئا حتى يرددها اليه فلا يصح لانه يجبردها بعينها وقوله ومستعارة كان يستعير
 من زيد كتابا ورهنه عليه شيئا كما يقع فلا يصح لما ذكر وقوله ونحوهما كاللستام كان يأخذ شيئا ليتأمل فيه هل
 يعجبه فيشتريه أولا فيردهو يرهن عليه شيئا فلا يصح وقوله من الاعيان المضمونة لو حذفه لكان أخصر وأولى
 لانه لا فرق بين المضمونة وغيرها كالوديعة ومال القراض فلا يصح الرهن عليها أيضا اللهم إلا أن يقال انها تعلم بالطريق
 الاولى (قوله واحترز باستقر عن الديون قبل استقرارها) قد عرفت أن الشارح بنى كلامه على أن المراد بالمستقر
 المأمون من سقوطه بحيث لا يعرض له السقوط فلذلك جعل دين السلم وضمن المبيع في زمن الخيار غير مستقرين لانها
 لا يؤمن من سقوطهما بل يعرض لهما السقوط كما اذا لم يوجد المسلم فيه عند المحل فله فسخ السلم حينئذ فيسقط دينه
 وكأن يفسخ البيع في مدة الخيار فيسقط الثمن فلا يصح الرهن عليه ما ظهره ولو كان الخيار للشترى في صورة
 الثمن وهذا ضعيف والمعتمد صحة الرهن على دين السلم بمعنى السلم فيه بخلاف رأس مال السلم فلا يصح الرهن عليه
 لاشتراط قبضه في المجلس والمعتمد أيضا صحة الرهن على ثمن المبيع في زمن الخيار للشترى فانه ملك المبيع فلك البائع
 عليه الثمن فصح الرهن عليه بخلاف ما اذا كان الخيار لهما أو للبائع فلا يصح الرهن عليه لعدم الملك المبيع فلك البائع
 وللراهن الرجوع فيه) أي في الرهن والمراد بالرجوع فيه فسخه أو في المرهون والمراد بالرجوع فيه أخذه بعد فسخ
 العقد وعلى هذا درج الخطيب والمحشي وهو الاوفق بالضمير الثاني فانه راجع للمرهون ويحصل الرجوع فيه بالقول
 كرجعت فيه وفسخته أو بطلت أو بتصرف ينافي الرهن كرهن وهبة ولو غير مقبوضين على المعتمد وتقييد الشيخين
 بالمقبوضين لمجرد التصوير لا للاحتراز وبكتابه ولو فاسدة وتدير واحبال واعتاق ونحوها لا بالفعل كالوطء من
 غير احبال وتزويج لعبد أو أمة ولا يموت عاقبو يقوم وارثه مقامه في القبض والاقباض ولا يجنون وهو يقوم وليه مقامه
 في ذلك ولا باغماثه بل تنتظر افاقته وان طالت فان أيس منها فكالجنون والخرس بعد الاذن لا يبطل وأما قبله فتعتبر
 اشارته ان كانت والابطال الرهن ولا باق رقيق وتخمر عصير لكن لا يعتد بقبضه حال تخمره بل يقبض بعد تخلله ولا
 يضر الموت ونحوه بعد القبض قطع الكفن اذا تخمر العصير حينئذ ارتفع حكم الرهن حتى يتخلل فان تخلل عاد حكمه
 من غير صيغة جديدة (قوله مالم يقبضه) يضم الياء من أقبض وعلى هذا فالفاعل ضمير يعود على الراهن لان الاقباض
 من جانبه أو بفتحها من قبض وعلى هذا فالفاعل ضمير يعود على المرتهن وسلك الشارح الثاني حيث قال أي المرتهن
 ليسهل قبض المرتهن باذن الراهن أو باقباضه ولا بد أن يكون عن جهة الرهن فالواختلاف في قبضه عنه وهو بيد الراهن
 أو مرتهن وقال الراهن غصبته أو أقبضته لك عن جهة أخرى كوديعة وعارية صدق الراهن بيمينه كما لو اختلفا في
 أصله كأن قال رهننتي كذا فانكر أو في قبر مرهون كأن قال رهننتي عبيد فقال بل عبد أو احدا أو في عينه كأن قال
 رهننتي هذا العبد فقال بل هذا الثوب أو قبر مرهون به كأن قال بألفين فقال بل بألف فانه يصدق الراهن لان الاصل
 عدم ما يدعي المرتهن هذا في رهن التبرع وهو الذي لم يشترط في بيع فان اختلفا في شيء عما صرف في الرهن المشروط في
 البيع أو اختلفا في اشتراطه تحالفا كما في صور الاختلاف في البيع الا في صورة الاختلاف في أصل الرهن فانه يصدق
 الراهن ولو ادعى أنهم مارهناء عبدهما بمائة وصدقه أحدهما وكذبه الآخر فنصيب الاول رهن بخمسين مؤاخذه له
 باقراره وحلف الآخر وتقبل شهادة الاول عليه خلوهما عن التهمة ولو كان عليه ألفان مثلا باحدهما رهن فادى ألفا
 وقال أديته عن ألف الرهن صدق بيمينه لانه أعلم بقصده وكيف أدائه فان لم ينوشأ جعله عما شاء منها ومن هذا يعلم
 أنه لو اقترض شيئا ونسأ للقرض كذا مادام المال أو شيء منه في ذمته ثم دفع له شيئا ولو من غير جنس الدين وقال قصدت
 به الاصل صدق فيسقط الاصل وما وجب بالنذر دين آخر (قوله فان قبض) أي المرتهن وهذا مفهوما قول المتن

كعين مغبوبة
 ومستعارة ونحوهما
 من الاعيان المضمونة
 واحترز باستقر عن
 الديون قبل
 استقرارها كدين
 السلم وعن الثمن
 مدة الخيار (وللراهن
 الرجوع فيه مالم
 يقبضه) أي المرتهن
 فان قبض العين
 المرهونة

مالم يقبضه ولا بد من اذن الراهن أو قباضه ولسكل من الراهن والمرتهن اناة غيره في الاقباض والقبض مالم يلزم اتحاد القابض والمقبض فيمتنع على المرتهن اناة مقبض من راهن أو نائبه كان يقول المرتهن للراهن أو نائبه أنبتك عني في القبض وقوله ممن يصح اقباضه أي وهو البالغ العاقل الرشيد بخلاف الصبي والمجنون والسفيه وقوله لزم الرهن أي من جهة الراهن فقط فلا ينافي أن يجاز من جهة المرتهن مطلقا فلا يلزم في حق الراهن الا بالقبض (قوله) وامتنع على الراهن الرجوع فيه) عطف لازم على ملزوم لا نه يلزم من لزومه امتناع الرجوع فيه فلا يصح منه تصرف يزيل الملك كالوقف أو ينقصه كالترجيع والاجارة والاعارة ان كان الدين حالا أو يحل قبل انقضاء مدتهما وليس لراهن مقبض رهن المرهون لغير المرتهن ولانه بدين آخر لا نه مشغول والمشغول لا يشغل بخلاف الرهن فوق الرهن بالدين الواحد لانه شغل فارغ ولذلك قال ابن الوردي

والرهن فوق الرهن زد بالدين لا الدين فوق الدين بالرهين

وليس له وطء وخوف الحبل فيمن تحبل وحسب الباب في غيره هو يمتنع عليه التقبيل ونحوه ان جرلوطا والافلاو بحث الاذرى أنهلوا خوف الزنا ولم يطأ جازله الوطء لاضطراره اليه ويمتنع عليه الاعتاق ولا ينفذ شي من هذه التصرفات الا اعتاق موسر وابلاده وتلزمه القيمة وتكون رهنا مكان الاصل ولو قبل قبضها من غير تجديد عقد لقبها مقامه والولد الحاصل من وطء الراهن حر نسب ولا يغرم قيمته وأما المعسر فلا ينفذ اعتاقه ولو انفك الرهن لانه قول فاذا رد لغا لا وما لا ولا ينفذ ايلاده حالا فان انفك الرهن بغير البيع أو بالبيع ثم عادي ملك الراهن نفذ لانه فعل لا يمكن رده وانما منع من نفوذ ما منع فاذا زال المانع ثبت حكمه وللراهن المالك انتفاع بالرهون لا ينقصه كركوب وسكنى لا بناء وغراس ثم ان امكن بلا استرداد كخياطة وكتابة لم يستردوا الاستردو يشهد عليه في أول استرداده ان اتهمه ولو أخذ الراهن المرهون للانتفاع الجائر فتلقت في يده من غير تفريط لم يضمه وله باذن المرتهن ما منعه منه كوطء وتصرف وله رجوع عن الاذن قبل التصرف كما للوكيل عزل الوكيل قبل التصرف فان تصرف بعد رجوعه لغا كتصرف وكيل عزله موكله ولا يمنع الراهن من صاحبة المرهون كفصد وحجامة وعلى الراهن المالك مؤنة المرهون كنفقة رقيق وعلف دابة فان كان الراهن غير مالك بان كان المرهون مستعار للرهن فهو تته على مالكه لا على الراهن (قوله) والرهن وضعه على الامانة) انما ذكر الشارح ذلك توطئة لما بعده وأشار بقوله وضعه على الامانة الى أنه قد يخرج عن وضعه في مسائل وهي ثمانية الاولى مغصوب تحول رهنا عند غاصبه الثانية مرهون تحول غصبا عند مرتهنه الثالثة مرهون تحول عارية عند مرتهنه الرابعة عارية تحول رهنا عند مستعيرها الخامسة مقبوض سوم تحول رهنا عند سائمه السادسة مقبوض يبيع فاسد تحول رهنا عند قابضه السابعة أن يقبله في بيع شيء ثم يرهنه منه قبل قبضه الثامنة أن يخالعه على شيء ثم يرهنه منها قبل القبض وانما ضمن في هذه المسائل لوجود مقتضيه والرهن ليس بما منع ولو رهنه بشرط أن يضمه فسد الرهن ولا ضمان اذا فسد كل عقد كصحيحة في الضمان وعدمه واليد على المرهون للمرتهن غالبا وقد تكون لغيره في مسائل كان شرطا وضعه عند ثالث أو كان رقيقا مساماة أو مصحفا والمرتهن كافر أو سلاحا والمرتهن حر بي فيوضع عند عدل أو جارية تشتهى والمرتهن أجنبي فتوضع عند امرأة ثقة (قوله) وحيثئذ أي حين اذ كان وضعه على الامانة وقوله لا يضمه المرتهن أي لا يمثل ولا قيمة لا قبل البراءة من الدين ولا بعدها الا اذا امتنع من رده بعد البراءة من الدين وقوله بالالتعدي كركوب الدابة والجل عليها واستعمال الاناء ونحو ذلك فيضمه حيثئذ لخروجه عن الامانة (قوله) ولا يسقط بتلفه شيء من الدين بل يجب عليه دفع جميعه لصاحبه خلافا للحنفية والمالكية حيث قالوا يسقط بتلفه قدره من الدين بناء على أنه من ضمان المرتهن (قوله) ولو ادعى أي المرتهن وقوله تلفه أي المرهون وقوله ولم يذكر سببا أي لا ظاهر ولا خفيا وكذا ان ذكر سببا خفيا كسرقة أو ذكر سببا ظاهرا عرف هو دون عمومها أو عرف هو وعمومها وانهم بان احتمل أنه نقله قبل التلف فسلم فان لم يتهم لم يحتج الى يمين فان ذكر سببا ظاهرا لم يعرف هو ولا عمومها احتاج الى يمينه على حصوله والى يمين على تلفه به كاذ كروه في مبحث

ممن يصح اقباضه
لزم الرهن وامتنع
على الراهن الرجوع
فيه والرهن وضعه
على الامانة (و)
حيثئذ (لا يضمه
المرتهن الا بالتعدي)
فيه ولا يسقط بتلفه
شي من الدين ولو
ادعى تلفه ولم
يذكر سببا لتلفه

الوديعة (قوله صدق يمينه) أي ولا يضمن والا فالضامن كالغاصب والمستعير يصدق يمينه في دعوى التنازل لكن يضمن (قوله فان ذكر سببا ظاهرا) أي لم يعرف هو ولا عمومه وقوله لم يقبل الا يمينه أي ويمين كما علم مما مر (قوله ولو ادعى المرتهن الخ) وكذا لو ادعى المستأجر رد العين المؤجرة على المؤجر لم يقبل الا يمينه وهذا من مستثنين من تصديق الامين في دعواه الرد على من اتهمته ولذلك يقولون في ضابط ذلك كل أمين ادعى الرد على من اتهمته صدق يمينه الا المرتهن والمستأجر زاد بعضهم والمثقف لان كلامهم قبضه لغرض نفسه بخلاف ما لو ادعى الرد على غير من اتهمته كوارثه فلا يصدق الا يمينه وخرج بالامين الضامن كالغاصب والمستعير والمستام فلا يصدق في دعوى الرد الا يمينه (قوله واذا قبض الخ) هكذا في نسخة وعليها حل الشارح وفي نسخة قضى وعليها حل الشيخ الخطيب وعلى هذه النسخة فغنى قضى أدى لان القضاء يأتي في اللغة بمعنى الاداء ومثل الرهن والمرتهن في ذلك ورثتهما ولو تعدوا فلو مات الرهن عن ورثة فوفى أحدهم نصيبه لم ينفك شيء من الرهن كالأموال وفي مورثه ولو مات المرتهن عن ورثة فقبض أحدهم نصيبه لم ينفك شيء من الرهن كالأموال قبضه مورثه وقوله بعض الحق أي ولو كان الباقي قليلا وقوله لم يخرج أي عن الرهن وقوله أي لم ينفك تفسير مراد وقوله شيء من الرهن أي المرهون ولو تعدد كالثلاثة أعبر عنهم في صفقة واحدة على دين واحد لان كلامهم مرهون بجمعيه فالورثه عند دين في صفقة واحدة على دين واحد وسأله أحدهما كان مرهونا بجمع الدين كالأموال سلمهما وتلف أحدهما بعد التسليم (قوله حتى يقضى جميعه) أي لتعلق كل جزء من الدين بجمع المرهون كرقبة المكاتب فانه قن ما بقي عليه درهم ومثل القضاء في ذلك الإبراء والاعتياض والارث وغير ذلك فلو تقايلا أو تلف العوض قبل قبضه في صورة الاعتياض عاد الرهن ومحل ذلك ان اتحدت الصفقة بان اتحد الدين والرهن والمرتهن فالورثه نصف عبد دين ونصف باخر فبرئ من أحدهما انفك نصفه ولو رهنها عبدهما عند آخر دين له عليهما فأدى أحدهما ما عليه انفك نصيبه ولورثه عبده عند اثنين بدين لهما عليه فبرئ من دين أحدهما انفك قسطه

﴿فصل في حجر السفية والمفلس﴾ أي وغيرهما من باقي الستة المذكورة في كلام المصنف ففيه حذف الواو مع ما عطف ولو صرح بذلك لكان أولى لتكوين الترجمة مساوية لترجمته له ولعل اقتصار الشارح في الترجمة على حجر السفية والمفلس وان خالف كلام المصنف لكون الحجر عليهما هو الذي يحتاج لضرب القاضي بخلاف الحجر على غيرهما واما اقتصر المصنف على الستة التي ذكرها لانها المشهورة وزاد عليها الشارح اثنين صريحا فالجمله ثمانية وقد نظمها بعضهم في قوله

ثمانية لم يشمل الحجر غيرهم * تضمنهم بيت وفيه محاسن

صبي ومجنون سفية ومفلس * رقيق ومريض وراهن

وفي قوله لم يشمل الحجر غيرهم نظر لانه أنواع كثيرة أنماها بعضهم الى نحو السبعين بل قال الاذرعى ان هذا الباب واسع جدا لا تنحصر أفراد مسائله والى هذا يشير قول الشارح وسكت المصنف عن أشياء من الحجر الخ والاصل فيه قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيا أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل فجعل تعالى لهم أولياء فدل على الحجر عليهم وفسر الامام الشافعي رضي الله عنه السفية بالمجنون والضعيف بالصبي والذي لا يستطيع أن يمل هو بالغالب على عقله وهو المجنون وهو نوعان نوع شرع لمصلحة المحجور عليه وهو الحجر على الصبي والمجنون والسفيه اذ المقصود منه حفظ ما لهم ونوع شرع لمصلحة غيره قصد ابدال ذات فلا ينافي أن فيه مصلحة للمحجور عليه أيضا كالحجر على المفلس فانه لمصلحة الغرماء وهم أرباب الديون وتلك المصلحة وفاء دينهم وفيه مصلحة له أيضا وهي براءة ذمته من ديونهم والحجر على المريض فانه لمصلحة الورثة وعلى العبد فانه لمصلحة السيد وعلى الراهن فانه لمصلحة المرتهن وعلى المرتد فانه لمصلحة المسلمين (قوله والحجر الخ) قد تصرف الشارح في كلام المصنف فالحجر في كلام المصنف مبتدأ خبره قوله على ستة فقصر الشارح له خبرا وجعل على ستة مفعولا ثانيا للفعل محذوف حيث قال وجعل المصنف الحجر على ستة وهذا حل معنى لأجل اعراب لكن لزم منه تغيير اعراب الجار والمجرور فانه في كلام المصنف

صدق يمينه فان
ذكر سببا ظاهرا لم
يقبل الا يمينه ولو
ادعى المرتهن رد
للمرهون على الراهن
لم يقبل الا يمينه
(واذا قبض) المرتهن
(بعض الحق)
الذي على الراهن (لم
يخرج) أي لم ينفك
(شيء من الرهن
حتى يقضى جميعه)
أي الحق الذي على
الراهن
(فصل) في حجر
السفيه والمفلس
(والحجر)

في محل رفع لكونه خبرا كما علمت وفي كلام الشارح في محل نصب لكونه مفعولا ثانيا كما علمت أيضا لكونه مغتفر
 لكون اعرابه تقدير يا (قوله لغة المنع) ومنه تسمية العقل حجر المنع صاحبه من ارتكاب ما لا يليق وهذا معنى
 الحجر بفتح الحاء وأما الحجر بكسر هاء فيطلق على الفرس وعلى حجر اسمعيل وعلى العقل وعلى حجر ثمود وعلى
 المنع وعلى الكذب وعلى حجر الثوب ونظمها بعضهم في قوله

ركبت حجرا وطفيت البيت خلف الحجر * وحزت حجرا عظيما مادخلت الحجر

لله حجر منعى من دخول الحجر * ماقلت حجرا ولو أعطيت ملء الحجر

فقوله ركبت حجرا أي فرسا وطفيت البيت خلف الحجر أي حجر اسمعيل وحزت حجرا أي عقلا مادخلت الحجر
 أي حجر ثمود والله حجر أي منع من معنى من دخول الحجر أي حجر ثمود فهو مكر وماقلت حجرا أي كذبا ولو أعطيت
 ملء الحجر أي حجر الثوب (قوله) وشرعاً منع التصرف في المال لا يرد على هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي والمجنون
 إلا ما استثنى من عبادة الصبي المميز واذنه في دخول الدار وإيصال هديته من مأمون لأن ذلك لسلب عبارتهما وهو

معنى زائد على الحجر كما قاله الشيخ عميرة (قوله بخلاف التصرف في غيره) أي غير المال فلا حجر فيه وقوله كالطلاق

أي وكالظهار والإيلاء والخلع ولو بدون مهر المثل وكالقرار بموجب عقوبة كحدود وكد كالعبادة البدنية مطلقا

والمالية الواجبة بخلاف المنذور كصدقة التطوع (قوله فينفذ من السفية) ومثله المفلس والمريض والعبد بخلاف

الصبي والمجنون ففي المفهوم تفصيل وإذا كان فيه تفصيل لا يعترض به وقول بعضهم وكذا من غيره فاقصاره عليه

ليس للتقييد فيه نظر لشمول الغير الصبي والمجنون اللهم الآن يراد بالغير خصوص المفلس والمريض والعبد (قوله

وجعل المصنف الحجر على ستة) فيه إشارة إلى أن كون الحجر على ستة إنما هو بجعل المصنفه على ستة وتقدم أنه

إنما اقتصر على الستة لأنها المشهورة فلا ينافي أنها تزيد على ذلك حتى أنها بعضها بعضهم إلى نحو السبعين كما أشار إليه

الشارح بقوله وسكت المصنف عن أشياء من الحجر الخ وقد علمت أن الشارح تصرف في كلام المصنف على سبيل

حل المعنى لأجل الأعراب وإن لزم منه تغيير أعراب الحار والمجرور لكونه مغتفرا لأنه تقديرى (قوله من الأشخاص)

ذكورا كانوا أو نساء (قوله الصبي) أي الصغير ذكرا كان أو أنثى فالمراد به ما يشمل الصبية ويثبت الحجر عليه بلا

ضرب قاض وينفك ببلوغه بلا فك قاض لأنه حجر ثبت بلا قاض فلا يتوقف نزوله على فك قاض فإن بلغ رشيدا أي

مصلحة حاله ودينه ابتداء بخلافه وما قاله معتبر فيه كونه مصلحة حاله فقط فلا حجر أصلا وإن بلغ غير رشيد دام الحجر

عليه لأنه وإن زال حجر الصبا لکن خلفه حجر السفية فمن عبر ببلوغه رشيدا أراد الإطلاق الكلي ومن عبر ببلوغه

فقط أراد الإطلاق من حجر الصبا وهو أوجه لأن الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا التبذير وأحكامها متغايرة ألا

ترى أنه يصح التبذير من السفية والنكاح منه باذن الولي وطلاق زوجته وصيته وغير ذلك ولا يصح شيء من تلك

الذكورات من الصبي ويسمى هذا سفيا مهما مالا كما أن من بلغ رشيدا ثم بذر ولم يحجر عليه القاضي يسمى سفيا

مهما لکن تصرف هذا صحيح كالرشيد حتى يحجر عليه القاضي بخلاف الأول فلا يصح تصرفه فإذا صار رشيدا

انفك عنه الحجر بلا فك قاض بخلاف من حجر عليه القاضي فلا بد من فكوه يحصل البلوغ بكمال خمس عشرة سنة

تحتيدية أو بامناء وقت إمكانه تمام تسع سنين تحتيدية أو حيض في حق الأنثى ووقت إمكانه تسع سنين تقريرية

وأما حبلا فليس بلوغا بل علامة على بلوغها بالامناء قبله وهذا ظاهر في الواضح وأما الخنثى فحكمه أنه أن أنثى من

ذكره وحاض من فرجه حكم ببلوغه فإن وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم ببلوغه كما قاله الجمهور من

الشافعية وهو المعتمد خلافا للامام ومن تبعوه يختبر رشد الصبي في الدين بمشاهدة حاله في العبادة بقيامه بالواجبات

واجتنابه المحظورات وأما في المال فيختلف بمراتب الناس فيختبر ولد التاجر بالمشاحة في المعاملة ويسلم له المال

ليشاح به لا يعقد ثم إن أراد العقد عقداً ليعو يختبر ولد الزارع بالنفقة على الزراعة بان ينفق على القائم بمصالح

الزراع ويختبر الصبية بالمر نحو غزل وصون نحو أطعمة عن نحو هرة وللاب أو الجدا استخدام بحجوره فيما لا يقابل

لغة المنع وشرعاً منع
 التصرف في المال
 بخلاف التصرف
 في غيره كالطلاق
 فينفذ من السفية
 وجعل المصنف
 الحجر (على ستة)
 من الأشخاص
 (الصبي)

باجرة و اعارته لذلك وخدمته من يتعلم منه ما ينفعه وان قوبل باجرة وله اجارته للنفقة ولو انفق عليه بقصد الرجوع
 رجع عليه ولو استخدمه لزمته الاجرة الى بلوغه رشيدا (قوله والمجنون) ويثبت الحجر عليه بلا ضرب قاض وينفك
 بافاقته بلا فك قاض لما مر في الصبي (قوله والسفيه) ويثبت الحجر عليه بضرب القاضي ان بلغ رشيدا ثم بذر فلا بد
 من حجر القاضي عليه فان لم يحجر عليه كان سفيا هم مملوا وتصرفاته نافذة وان بلغ غير رشيد كان محجورا راعيه
 شرعا من غير حجر قاض ويسمى سفيا هم مملوا وتصرفاته غير نافذة فان صار رشيدا زال عنه الحجر من غير فك
 قاض كما علم مما مر (فائدة) سئل العلامة الرملي هل الاصل في الناس الرشدا والسفه فأجاب بانه ان علم الرشد بعد
 البلوغ فالاصل الرشدا وان علم ضده بعد البلوغ فالاصل السفه (قوله وفسره المصنف الخ) أشار بذلك الى أن قول
 المصنف المبذر لماله صفة كاشفة فهي كالتفسير للسفيه (قوله المبذر لماله) من التبذير وهو والسرف مترادفان على
 صرف المال في غير مصارفه كما يقتضيه كلام الغزالي ووافق قوله غير مالا يقتضي محمدا عاجلا ولا اجرا آجلا و فرق
 الماوردي بين التبذير والسرف بان الاول الجهل بمواقع الحقوق والثاني الجهل بمقاديرها ونازع فيه ابن قاسم ثم ان
 كان التبذير من حين البلوغ لم يحتج لحجر القاضي وان كان بعد بلوغه رشيدا احتج لحجره عليه كما علم مما تقدم
 (قوله في غير مصارفه) وهو كل ما لا يعود نفعه اليه لا عاجلا ولا آجلا فيشمل الوجوه المحرمة كان يشرب به الخمر أو يزني
 به أو يرميه في البحر أو في الطريق والمكر وهه كان يشرب به الدخان المعروف فان الاصل فيه الكراهة فصرف
 المال فيه من التبذير حيث لا نفع فيه أو يضعه باحتمال غبن فاحش وهو لا يعلم به الا فهو من الصدقة الخفية وهي محمودة
 لا صرف في المطاعم والملابس وجوه الخيران تلك مصارفه ولا فرق في المطاعم والملابس بين أن تليق به وأن لا تليق
 به كشرائه ماء كثيرة للتمتع وتحصيل أنواع الاطعمة اللذيذة لان المال انما يتخذ للتنعم به (قوله والمفلس) مأخوذ
 من أفلس يقال أفلس الرجل اذا صار ماله فلوسا كما يقتضيه قول الشارح وهو لغة من صار ماله فلوسا لكن صار
 الافلاس كناية عن قلة المال أو عدمه كما قال الشارح ثم كنى به عن قلة المال أو عدمه ولذلك قال الازهرى يقال أفلس
 الرجل اذا أعدم وقد ذكره بعض أصحابنا أن يقال باب الافلاس بل يقال باب التفليس وهو لغة النداء على المفلس بصفة
 الافلاس ليحذر الناس معاملته وشرعا الحجر على من عليه دين حال لا يفي به ماله والحجر عليه بطلب الغرماء أو
 المفلس ان استقل أو على وليه ان لم يستقل ويجب على الحاكم الحجر بالطلب من الغرماء أو بغير طلب في المحجور
 عليهم أو الغائبين الذين لا ولي لهم ويصدق المفلس بيمينه في اعساره ان لم يعرف له مال والا فلا بد فيه من البينة
 ويحبس من لم يثبت اعساره وعليه أجرة الحبس والسجان نعم لا يحبس الاصل للفرع ولو من قبل الام ومثله المريض
 والصبي والمجنون وابن السبيل والمخدرة التي لم تعتد الخروج لحاجتها ومحل كون الاجرة عليه ان كان له مال والا ففى
 بيت المال فان لم يكن فعلى مياسير المسلمين والمفلس في الآخرة من تعطى حسناته خصمائه كما يدل عليه ما ورد
 أنسرون من المفلس قالوا الله وسوله أعلم قال ﷺ هو رجل يأتي يوم القيامة له حج وصلاة وصيام وزكاة قد قتل
 هذا وشتم هذا وضرب هذا وأخذ مال هذا فبؤس من حسناته حتى لا يبق منها شيء فترد سيئات هؤلاء عليه ثم يطرح
 في النار ثم بكى ﷺ وقال هذا يوم لا درهم فيه ولا دينار وانما فيه أخذ حسنات وطرح سيئات وقد ذكر البيهقي
 وغيره أن مظالم العباد انما توفى من أصول الحسنات وأما الخصال بالتضعيف فيدخر للعبد حتى يدخل الجنة فيعطى
 ثوابه وهي فائدة جليلة عضدها حديث صحيح (قوله وهو لغة من صار ماله فلوسا) أي جدد اجمع فليس أي جديد
 وهي قطع من النحاس كانت معرفة وقوله ثم كنى به عن قلة المال أو عدمه أي جعل الافلاس كناية عن قلة
 المال أو عدمه فالضمير عائدا على الافلاس المفهوم من المفلس والمراد أنه جعل كناية بيانية وهي لفظ أطلق
 وأريد لازم معناه مع جواز ارادة المعنى الاصل كقولك زيد كثير الرماذ فانه لفظ أطلق وأريد لازم معناه وهو
 كثرة الكرم ويجوز أن يراد معه كثرة الزماد حقيقة ويصح أن يجعل كنى في كلام الشارح بمعنى عبر به
 (قوله وشرعا الشخص الذي ارتكبه الديون) أي جنسها الصادق بالواحد والمتعدد كما أشار اليه الشارح

والمجنون والسفيه)
 وفسره المصنف
 بقوله (المبذر لماله)
 أي بصرفه في غير
 مصارفه (والمفلس)
 وهو لغة من صار
 ماله فلوسا ثم كنى
 به عن قلة المال أو
 عدمه وشرعا
 الشخص الذي
 ارتكبه الديون

بقوله ولا يفي ماله بدينه أى ان كان واحدا أو ديونه ان كان متعدد أو يعتبر كونها حالة لازمة لأدنى زائدة على ماله فلا حجر بالمؤجلة لانه لا يطالب بها في الحال ولا بغير اللازمة كمنجوم الكتابة لتمكنه من اسقاطها ولا بدين الله تعالى وان كان فوريا كالزكاة والكفارة التي عصى بسببها كما قاله الاسنوى خلافا لما في شرح المنهج ولا بالمساوية لاله أو الناقصة عنه وإذا حجر بالحال فلا يحل المؤجل لان الاجل مقصوده فلا يفوت عليه ولا يحل الا بالموت أو الردة المتصلة به أو استرقاق الحر في كما نقله الرافعي عن النص ولو جن المديون لم يحل دينه المؤجل وما وقع في أصل الروضة من تصحيح الحلول به نسب فيه الى السهو فان قيل حيث قيدت الردة بالاتصال بالموت كان لافائدة للردة لانه يحل بالموت كما علمت أجيب بان فائدتها تظهر فيما اذا علق الطلاق على حلول الدين فيتيين باتصالها بالموت طلاق زوجته من حين الردة وتظهر أيضا فيما اذا تصرف بعد الردة بأداء ماله لبعض الغرماء فاذامات تبين بطلان تصرفه لتبين حلول الدين بنفس الردة ولا يصير الحال مؤجلا الا في صورتين احدهما ان يوصى بتأجيل دين حاله على غيره والثانية أن ينذر تأجيله ويبيع في الدين مسكنه ومركوبه وان احتاج اليهما لزماته أو منصبه لان تحصيلهما بالكراء يمكن بل هو أسهل فان تعذر فعلى بيت المال فان لم يكن فعلى أغنياء المسلمين ويقدم بائع وجدعين متاعه أو بعضه ولم يقبض الثمن ويقدم المفلس على الغرماء بمؤنته وموثة عياله وموثة تجهيزه وتجهيزهم ويترك له ولهم دست ثوب يليق به وهي بفتح الدال جملة من الثياب وهي المسماة في عرف العامة بالبدلة وهي قبض وسراويل ومنديل ومكعب بضم الميم وفتح الكاف وتشديد العين وبكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين أى مداس بكسر الميم ويزاد في الشتاء نحو جبة وفرو ولا يترك له فرش وبسط ولكن يتسامح بالبدن والحصير القليل القيمة ويترك للعالم كتبه ان لم يكتف عنها بكتب الوقف ويترك للجندي سلاحه وخيله المحتاج اليهما ان لم يكن متطوعا بالجهاد والافواء الذين له أفضل وكل ما يترك للفلس ان لم يوجد بماله اشترى له ولا يلزمه أن يكتسب لبقية الدين بعد قسمته الا بدين عصى بسببه فيلزمه أن يكتسب له للخروج من المعصية (قوله ولا يفي ماله) أى العيني والديني ٣ الذين يتيسر الاداء منهما بان تكون العين حاضرة لم يتعلق بها حق والدين حال على موسر مقرأ أو به ينفق وأجرة المنافع التي يملكها وما يحصل من مستغلاته بخلاف المنافع التي لا يتحصل منها أجرة ولا يتيسر الاداء منه كالمغصوب الذي لا يسهل انتزاعه والغائب وان كان دون مرحلتين والمجحد ولا ينفق عليه وما على المعسر فلا اعتبار بذلك كله من حيث المقابلة بالديون وان كان يتعدى الحجر الى جميعه حتى المغصوب والغائب ونحوهما ما ذكره في الكلام في مقامين (قوله والمرضى) أى حقيقة أو حكما بان وصل الى حالة يقطع بموته فيها كالقديم للقتل واضطراب الریح في حق راكب السفينة والتحام القتال وأسر من اعتاد من أسره قتل الاسير ووقوع الطاعون في أمثاله والحجر على المريض انما هو في التبرعات كصدقة وهبة ووصية وعق بخلاف وفاء الديون التي عليه بيع ماله ولا يحتاج في الحجر عليه الى ضرب قاض لانه محجور عليه شرعا لا حسا ويرتفع الحجر عنه بالصحة ويبيّن بها نفوذ تصرفه (قوله الخوف عليه من مرضه) بان كان به مرض مخوف ولو مات بغيره أو غير مخوف ومات به لتبين أنه مخوف ومن الخوف قولنج وذات الجنب ورعاف دائم واسهال متتابع وابتداء فالج وحى مطبقة وطلق وبهاء مشيمة (قوله والحجر عليه) أى على المريض وقوله فيما زاد على الثلث فلا حجر في الثلث فله أن يتبرع به وتنفذ وصيته بالثلث وان لم ترث الورثة ان لم تكن لوارث والا توقفت على اجازة باقي الورثة وان قلت فان أوصى بزيادة على الثلث توقف الزائد على الاجازة وللوصي له بالثلث أن يتركه وقوله وهو أى ما زاد على الثلث وقوله ثلثا للتركة أشار به الى أن المعتبر ما زاد على الثلث بعد الموت حيث أضاف الثلثين الى التركة لا عند الوصية ونحوها وقوله لاجل حق الورثة علة للحجر عليه فيما زاد على الثلث ولذلك توقف تبرعه بالزائد على الثلث على اجازتهم كما مر (قوله هذا) مبتدأ والخبر محذوف أى الحجر عليه كائن فيما زاد على الثلث فقط دون الثلث ان لم يكن على المريض دين أى مستغرق أخذا مما بعده بان لم يكن عليه دين أصلا أو كان عليه دين غير مستغرق وقوله حجر عليه في الثلث وما زاد عليه لان الدين مقدم على غيره وهذا

ولا يفي ماله بدينه أو
ديونه (والمريض)
الخوف عليه من
مرضه والحجر
عليه (فيما زاد على
الثلث) وهو ثلثا
التركة لاجل حق
الورثة هذا ان لم
يكن على المريض
دين فان كان
عليه دين يستغرق
تركته حجر عليه
في الثلث وما زاد
عليه

٣ قوله الذين هكذا
خطه بالمشاة التحتية
ولعل صوابه اللذان
كما لا يخفى اهـ

على طريقة ابن حجر وتبعه عليه الشارح والخطيب والذي اعتمده الرملي أنه لا يحجر عليه في الثلث وإن كان عليه دين مستغرق كما قاله الشيخان لاحتمال سقوطه بإبراء أو قضاء ولو من أجنبي تبرعا فإن لم يسقط عنه بشيء تبين عدم صحة تصرفه (قوله والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) أي ولو مكلفا رشيدا أمّا المكلف الرشيد فلا يصح تصرفه بغير إذن السيد مكاتباً كان أو غيره بالنسبة للتبرعات في المكاتب والحجر على المكاتب لحق الله والسيد معا وعلى غيره لحق السيد فقط وأمّا غير الرشيد المكلف فلا يصح تصرفه المالى وإن أذن له سيده نعم للسفيه قبول نحو الهبة والوصية وإنها سيده ويسلم له المال لا للرفيق ويدخل في ملكه قهر اعنه (قوله فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده) أي في المعاملات بخلاف العبادات فتصح ولو من غير إذن سيده وبخلاف الولايات فلا تصح ولو باذن سيده فتحصل أن تصرفاته ثلاثة أقسام قسم يصح باذن سيده وهو المعاملات وقسم يصح ولو بغير إذن سيده وهو العبادات وقسم لا يصح ولو باذن سيده وهو الولايات (قوله وسكت المصنف عن أشياء من الحجر) تقدم إن بعضهم أنهاها إلى نحو السبعين فراجعها إن شئت وقل من صارت همت لذلك وقوله مذكورة في المطولات أي كالمهمات فإنه أورد فيها ثلاثين نوعا وسبقه إلى بعضها شيخه السبكي (قوله منها الحجر الخ) ومنها أيضا الحجر على السيد في المكاتب والحجر على المالك في المبيع قبل قبضه والمغصوب والآبق وغير ذلك (قوله على المرتد) ويرتفع الحجر عنه بإسلامه ويتبين نفوذ تصرفه إن احتمل الوقف أي التعليق كالعتق والتدبير والافهوا بطل كالبيع والشراء (قوله لحق المسلمين) علة للحجر على المرتد وذلك لأنه إذا مات مرتدا صار ماله في المسلمين (قوله على الراهن) أي المقبض للرهن بخلافه قبل القبض ويرتفع الحجر عنه بوفاء جميع الدين وقوله لحق المرتن علة للحجر على الراهن في المرتن فلا يتصرف فيه إلا باذن المرتن (قوله وتصرف الصبي الخ) هذا تفصيل لاحكام المحجور عليهم بعد بيانهم أنفسهم وقوله غير صحيح أي التصرف من كل منهم أمّا الصبي فلأنه مسلوب العبارة والولاية فلا تصح عقوده ولا إسلامه ولو بميزالكن يجنب أهله مخافة أن يقتنوه طمعا في ثبوته بعد بلوغه على الإسلام فإن بلغ ونطق بالكفر هدد فإن أصر رد إلى أهله ولا يراد إسلام سيدنا على رضى الله عنه لأنه كان الحكم اذذاك منوطا بالتمييز أو أنه خصوصيته ولم يسجد لصنم قط ولذلك يقال فيه كرم الله وجهه ولا يكون قاضيا ولا واليا ولا يلي نكاحا ولا غير ذلك نعم تصح عبادة المميز والاذن في دخول الدار وإيصال هدية من مأمون لم يجرب عليه الكذب وشملت الهدية نفسه كما لو قالت جارية لشخص سيدى أهدنى إليك فيجوز له التصرف فيها ووطؤها بعد استئذانها وأمّا المجنون فمسلوب العبارة والولاية مطلقا فلا فرق بين العبادة وغيرها وبين ولاية النكاح وغيرها نعم يصح تلك كل من الصبي والمجنون بالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد وضمن كل منهما ما أنلفه على غيره وينفذ من المجنون الاستيلاء ويثبت النسب بزناه الصورى ويثبت التحريم بارضاع المجنونة صغيرا دون الحولين وأمّا السفيه فمسلوب العبارة في التصرف المالى كبيع وشراء ولو باذن الولى إلا عقد النكاح منه باذن وليه فيصح كاذكره الشارح وتصح عبادته بدينية كانت أو مالية واجبة لكن لا يدفع المالك كالأزكاة بلا إذن من وليه ولا تعيين المدفوع اليه لأنه لا تصرف مالى أمّا المالية المنذوبة كصدقة التطوع فلا تصح منه ولا يصح إقراره بموجب عقوبة كحدود قود وقول المحنث وإقرار كل بموجب عقوبة سبق فلم لعدم صحة إقرار كل من الصبي والمجنون بذلك بل ذلك خاص بالسفيه ويصح طلاقه ورجعته وخلعه ولو بدون مهر المثل وظهاره وإيلاؤه ولعانه فإن كان مطلقا سرى بحارية إن احتاج للوطء فإن كرهها أبدلت كما في شرح الروض (قوله فلا يصح الخ) تفرع على كلام المصنف وقوله منهم أي من الثلاثة التي هي الصبي والمجنون والسفيه وقوله ولا غيرها أي كالشركة والقراض ونحوهما (قوله وأمّا السفيه الخ) كان الأولى أن يقول لكن السفيه الخ فيكون استندراكا على ما قبله بالنسبة للسفيه لأن أمّا لا بد لها من مقابل ولا مقابل لها هنا إلا أن يقدر كان يقال أمّا الصبي والمجنون فلا يصح نكاحهما وأمّا السفيه الخ وقوله فيصح نكاحه باذن وليه أمّا بغير إذن وليه فلا يصح (قوله وتصرف المفلس) أي المحجور عليه بالفلس بخلاف غير المحجور عليه فإنه يصح تصرفه مطلقا وإن زادت الديون على ماله مع الحلول

(والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده وسكت المصنف عن أشياء من الحجر مذكورة في المطولات منها الحجر على المرتد لحق المسلمين ومنها الحجر على الراهن لحق المرتن (وتصرف الصبي) والمجنون والسفيه غير صحيح) فلا يصح منهم بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرها من التصرفات وأمّا السفيه فيصح نكاحه باذن وليه (وتصرف المفلس)

والمطالبة والامتناع من الاداء خلافا لمن وهم فيه وقوله يصح في ذمته أى فيما يلتزمه في ذمته اذ لا ضرر على الغرماء في ذلك (قوله فلو باع الخ) تفريع على كلام المأين وقوله سلما ليس بقيد فثله مالو باع شيئا في ذمته لا بلفظ السلم فكان الاولى حذف قوله سلما لكن تقدم أن طريقة الشارح أنه يكون سلما ولو بلفظ البيع والراجح خلافه وصورة السلم أن يقول شخص للفلس أسلمت اليك كذا في أردب قح في ذمتك صفته كذا وكذا فيقبل وهذا مثال للطعام أو يقول له أسلمت اليك كذا في عبداً ونحوه صفته كذا وكذا فيقبل وهذا مثال لغيره وقوله أو اشترى كلاً منهما أى من الطعام وغيره كأن يقول اشترى منك أردب قح أو عبداً بكذا في ذمتي وقوله صح وكذا لو اقترض أو استأجر بأجرة في ذمته صح ويثبت المبيع والتمن وبذل القرض والاجرة في ذمته (قوله دون تصرفه في أعيان ماله فلا يصح) أى ان كان مفوتاً لشيء من أعيان ماله في الحياة بالانشاء ابتداءً كأن باع عيناً من أعيان ماله أو اشترى بها أو أعنت أو أجر أو وقف لتعلق حق الغرماء بجميع أعيان ماله كالمرهون ولأنه حجر عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على مراغمة أى مخالفة ومعاذة مقصود الحجر كالفقيه وخرج بقيد المقتب اجازته لفعل مورثه ويقولنا في الحياة ما يتعلق بما بعد الموت وهو التدبير والوصية فيصح منه وبقيد الانشاء الاقرار فلو أقر بعين أو بدن وجب قبل الحجر في حق الغرماء وكذا ان قال عن جنايته ولو بعد الحجر فيزاجهم المحنى عليه لعدم تقصيره بخلاف دين المعاملة ان اسند وجوبه لما بعد الحجر فلا يقبل في حقهم للتقصير المعامل له حينئذ وكذا ان لم يقيد به بمعاملة ولا غير هاتين يلا على أقل الدرجات وهو دين المعاملة ومثله مالو لم يقيد به قبل الحجر أو بعده لان الاصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن وبقيد الابتداء رد المبيع الذي اشتراه قبل الحجر ثم اطلع على عيب فيه بعد الحجر وكانت الغبطة في الرد ويستثنى من تصرفه في أعيان ماله مالو دفع له الحاكم ما لا نفقته ونفقة عياله فاشترى به شيئاً من النفقة فانه يصح جزافاً ما يظهر كما قاله الاذرى (قوله وتصرفه في نكاح) بان يتزوج بمهر في ذمته وقوله مثلاً أى واستيفاءه القصاص واسقاطه القود ولو بمجانا واستلحاقه النسب ونفيه باللعان وقوله أو طلاق سواء تضرر بتركه أم لا سيما ان وجب عليه أو سن له وقوله أو خلع أى ولو بدون مهر المثل لان له الطلاق بمجانا فبالاولى أن يخالع بدون مهر المثل كان يخالع زوجته على دينار سواء كان من مال زوجته الغير المحجور عليها أم من مال غيرها لان العوض عائد اليه لكن يتعدى الحجر اليه كسائر ما دخل في ملكه بعفو عن القود أو وصية أو نحوه وقوله صحيح أى لانه لا يتعلق بشئ من أعيان ماله (قوله وأما المرأة للمفلسة الخ) مقابل لمخدوف يعلم بمقابلته والتقدير هذا اذا كان الرجل المختلع هو المفلس وأما المرأة المفلسة الخ وقوله فان اختلعت على عين أى من أعيان مالها وقوله لم يصح أى بالعين لتعلق الغرماء بأعيان مالها فلا ينافى أنه يصح بمهر المثل فيرجع به عليها وقوله أو دين في ذمتها صح ولا يضارب به مع الغرماء لحدوثه بعد الحجر (قوله وتصرف المريض) أى الذي حصل له المرض الخوف أو ما الخق به كالتقديم للقتل والرد المريض الذي اتصل مرضه بالموت فلو شفى تبين صحة تصرفه والكلام في تصرف بلا عوض يساويه كالإبراء أو الوقف أو الهبة أو الصدقة أو العتق أو بيع المحاباة وقوله فيما زاد على الثلث أى بخلافه في الثلث وما دونه فلا يتوقف على اجازة الورثة ما لم يكن تبرعه على وارث والوقوف على اجازة باقي الورثة وان قل وقوله موقوف أى نفوذ وقوله على اجازة الورثة أى جميع الورثة المطلقين التصرف فان لم يكونوا كذلك لم تصح اجازتهم ولا اجازة الولي ولا الحاكم بل يبطل ذلك التبرع كذا أفنى السبكي لكن يجب حمله على ما اذا لم تتوقع أهليتهم والوقف الامر اليها كما قاله ابن قاسم (مسئلة كثيرة الوقوع) وهى أنه متى كان في الورثة محجور عليه بان كان فيهم قاصر أو سفیه حرم التصرف في شئ من التركة كنحو السبيع والجمع وغير ذلك الا ان أوصى به وعند المالكية تعتبر العادة فاجرت به كان بمنزلة الموصى به (قوله فان أجازوا الزائد الخ) تفريع على قوله موقوف على اجازة الورثة وقوله والا فلا أى وان لم يجيز وه فلا يصح فان أجاز البعض ولم يجز البعض الآخر نفذ في حصة المجيز دون غيره وقوله واجازة الورثة توردهم حال المرض لا يعتبران أى لانهما إنما يصحان من الوارث ويحتمل أن يصير هذا غير وارث بعد الموت وقوله وانما يعتبر ذلك أى

يصح في ذمته
فلو باع سلماً طعاماً أو
غيره أو اشترى كلاً
منها بشئ في ذمته
صح (دون تصرفه
في أعيان ماله) فلا
يصح وتصرفه في
نكاح مثلاً أو طلاق
أو خلع صحيح وأما
المرأة المفلسة فان
اختلعت على عين لم
يصح أو دين في ذمتها
صح (وتصرف
المريض فيما زاد على
الثلث موقوف على
اجازة الورثة) فان
أجازوا الزائد على
الثلث صح والا فلا
واجازة الورثة توردهم
حال المرض لا
يعتبران وانما يعتبر
ذلك

المذكور من الاجازة والرد وقوله من بعده لو حذف لفظة من لكان أخصر فلو أجاز في حال المرض حياء من المريض ثم رد بعد الموت فالعبرة بالرد ولو رد فيه لمكره المريض ثم أجاز بعد الموت فالعبرة بالاجازة (قوله أي من بعد موت المريض) أشار إلى أن الضمير راجع للمريض بتقدير مضاف (قوله وإذا أجاز الوارث) أي الوصية مثلاً وقوله ثم قال إنما أجزت لظني أن المال أي الموصى به قليل وقوله وقد بان خلافة أي ظهر أنه كثير وقوله صدق بيمينه أي وتلقوا اجازته فباز ادعى الثلث لعذره (قوله وتصرف العبد) أي الرقيق ولو أثنى وقال ابن حزم لفظ العبد يشمل الامتو المراد الرقيق الذي يصح تصرفه لنفسه لو كان حراً بان كان بالغاً قار شيداً وأما الذي لا يصح تصرفه لنفسه لو كان حراً فتصرفه باطل مطلقاً وقوله الذي لم يؤذن له في التجارة أي صريحاً فلا يصير مأذوناً له بسكوت سيده ومن عرف رق شخص لم يحجزه معاملته حتى يعلم اذن سيده له بيمينته أو بسماعه من سيده أو شيوخ بين الناس ولا يكفي قول العبد أنا مأذون لي لأنه منهم باثبات التصرف له وقوله يكون في ذمته أي يكون بدل ما تصرف فيه بعد تلفه في ذمته فإن كان باقياً استرده مالاً من يد العبد أو يد سيده وان تلف في يد السيد فلها لك تضمين السيد ولو وضع يده عليه وله مطالبة العبد أيضاً بعد العتق واليسار ور بما يتوهم من كلام المصنف أن تصرف الرقيق بغير اذن سيده صحيح ويكون في ذمته وليس كذلك بل هو غير صحيح لأنه محجور عليه حتى سيده كما مر وإنما كان بدل ما تصرف فيه بغير اذن سيده في ذمته إذا تلف لأن القاعدة أن ما تلف تحت يد الرقيق وكان برضا مستحقه ولم يأذن له فيه السيد كافي للمعاملات يتعلق بذمته فقط يتبع به بعد عتقه وباراه ولو رآه السيد في يده أو ما اذن له فيه كصداق نكاح باذن نودين معاملة باذنه يتعلق بذمته وكسبه ومال تجارته ان كان فان كان بغير رضا مستحقه كأن ألتف شيئاً أو تلف بعد غصبه تعالى الضمان برقبته ولا يتعلق بذمته ولا بكسبه فالخاصل أنها على ثلاثة أقسام ما يتعلق بذمته فقط ما يتعلق بذمته وكسبه ومال تجارته وما يتعلق برقبته وهذه الأقسام الثلاثة إنما هي في التصرفات المالية بخلاف العبادات فانها تصح منه ولو من غير اذن السيد والولايات فانها لا تصح منه ولو باذن السيد كما مر ويصح اقراره بموجب عقوبة كسرة فيقطع فيها ولا يلزمه المال وقوله يتبع به أي يطالب به وقوله بعد عتقه أي وبعد يساره في نسخة إذا عتق أي كله خلافاً للشيخ الاسلام بخلافه قبل العتق لأنه معسر (قوله وان أذن له السيد في التجارة صح تصرفه بحسب ذلك الاذن) وكذلك أذن له في بيع معين أو شرائه مثلاً فيتصرف بقدر اذن سيده وطبقه ولا يتجاوزها فلا اذن له في نوع لم يتصرف في غيره كالوكيل وليس له بالاذن في التجارة النكاح والتبرع لا نه ليس من اهل التبرع ولا يؤجر نفسه ولا يعمل سيده ولا رقيق سيده المأذون له في التجارة لأن تصرفه للسيد فكيف يعمل له ويد رقيق السيد كيده بخلاف المكاتب فله ان يعمل سيده لأنه اجنبي ولا يتمكن من عزل نفسه ويقبل اقراره بدين المعاملة ولا يملك العبد بتمليك سيده أو غيره لأنه ليس أهلاً للملك لشبهه بالبهيمة في الماوية فيبيع ويشترى كالبهيمة

(فصل في أحكام الصلح) من محتج مع الاقرار وعدم جواز فعله على شرط وجريان حكم البيع عليه وما يتبع ذلك من جواز اشراق الروشن في الطريق النافذ وعدم جوازه في الدرب المشترك الا باذن الشركاء وجواز تقديم الباب وعدم جواز تأخيرها الا باذن الشركاء فالنسخة التي فيها أحكام أولى من التي لا أحكام فيها لان المصنف لم يتكلم الا على الأحكام ويمكن تقدير مضاف في الثانية وهو سيد الأحكام لأنه يجري في سائر الابواب كما يعلم مما يأتي وهو رخصة من المحظورات وقيل اصل مندوب اليه وقيل فرع عن غيره وهو أنواع صلح بين المسلمين والكفار وعقدوا له باب الهدنة والجزية والامان وصلح بين الامام والبيعة وعقدوا له باب البغاة وصلح بين الزوجين عند الشقاق وعقدوا له باب القسم والنشوز وصلح في المعاملات وعقدوا له هذا الباب والاصل فيه قوله تعالى والصلح خير لأنه ان كان المراد مطلق الصلح كما يدل عليه الايمان بالاسم الظاهر دون الضمير فالمراد ظاهر وان كان المراد الصلح بين الزوجين كما يدل عليه السياق فغيره بالقياس عليه وقوله ﷺ الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً حراماً او حرم حلالاً وإنما خص المسلمين مع جوازه بين الكفار ايضاً لا تقيادهم للأحكام غالباً وشرطه سبق خصومة بين المتداعين فلو

(من بعده) أي من
بعد موت المريض
وإذا أجاز الوارث ثم
قال إنما أجزت لظني
أن المال قليل وقد
بان خلافة صدق
بيمينه (وتصرف
العبد) الذي لم
يؤذن له في التجارة
(يكون في ذمته)
ومعنى كونه في ذمته
أنه (يتبع به بعد
عتقه) إذا عتق وان
أذن له السيد في
التجارة صح تصرفه
بحسب ذلك الاذن
(فصل في الصلح)

قال صالحني من دارك مثلاً بكذا من غير سبق خصومة فأجابته فهو باطل على الأصح لان لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة سواء كانت عندنا كم أم لا ولفظه يتعدى للمأخوذ بالباء أو على المتر وك بمن أو عن غالباً وقد نظم بعضهم هذه القاعدة بقوله بالباء أو على يعدى الصلح * لما أخذته فهذا نصح ومن وعن أيضاً لما قد تركا * في أغلب الأحوال إذا قدسلكا

فإذا قال صالحتك من الدار أو عنها بالفاء أو عليه فالدار متر وكه لدخول من أو عن عليها والالف مأخوذة لدخول الباء أو على عليه وقد يعكس الأمر في غير الغالب كما سيأتي في بعض الأمثلة (قوله وهو لغة قطع المنازعة) أي سواء كان بعقد أو لافي مال أو غيره والمنازعة مصدر نازعه إذا خصمه ومثله النزاع ولذلك عبر به الشيخ الخطيب فكل منهما مصدر لنزاع كما يقتضيه قول الخلاصة * لفاعل الفاعل والمفاعله (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله عقد يحصل به قطعها أي يحصل بسبب ذلك العقد قطع المنازعة فهو من تسمية السبب وهو العقد باسم السبب وهو قطع المنازعة وبهذا تعلم ما في قول بعضهم فالعنى الشرعى أخص من المعنى اللغوى الآن يحمل العموم والخصوص على أنه باعتبار التحقق (قوله ويصح الصلح) وفي بعض النسخ ويجوز الصلح والمراد بالجواز الصحة (قوله مع الاقرار) أي ولو أنكر بعده فاذا أقر ثم أنكر جاز الصلح بخلاف ما لو أنكر فصول ثم أقر فإن الصلح باطل كما قاله الماوردي فإن صولح ثانياً بعد الاقرار كان صحيحاً ومثل الاقرار إقامة البيعة واليمين المردودة لأن لزوم الحق بالبيعة كلزومه بالاقرار واليمين المردودة بمنزلة الاقرار أو البيعة وليس من الاقرار صالحني عما تدعيه بكذا لانه قد ير يد به قطع الخصومة وخرج به الصلح مع غير الاقرار من انكار أو سكوت فلا يصح عندنا لافي مسائل منها اصطلاح الورثة فيها وقف بينهم كما إذا مات الميت عن ابن وولد خشي فمسألة الذكورة من اثنين ومسألة الانوثة من ثلاثة والجامعة ستة فيعطى الابن ثلاثة والخشي اثنين ويوقف واحد الى الاضاح أو الصلح كأن يصطلح على أن يكون لكل منهما نصف القيراط ومنهما ما لو أسلم الزوج على أكثر من أربع ومات قبل الاختيار فيوقف الميراث بينهما حتى يصطلحن وكذلك إذا طلق احدى زوجتيه ومات قبل البيان فيما إذا كانت معينة في نيته أو قبل التعيين فيما إذا كانت مبهمه عنده ومنهما ما لو تداعيا ودعيه عند آخر فقال لأعلم لا يكماهي فيصطلحان على أنها بينهما على تفاضل أو تساوي ولو اختلفا في انهما اصطلاحاً على اقرار أو انكار فالقول قول مدعى الانكار لانه الاصل (قوله بالمدعى به) متعلق بالاقرار (قوله في الاموال) أي عنها في معنى عن فالذي في كلامه هو المتر وكه بدليل قوله وما يفضى اليها فانه متر وكه لا بد من اده بالاموال ما يشمل العين والدين بل والمنافع لشمول اسم الاموال لها فقول المحشى تبعاً للشيخ الخطيب أي الثابتة في الذمة ليس بقيد فكان الاولى حذفه ومثل الاموال الاختصاصات كالكلاب ووجاود الميتة فيصطلحان على اسقاط حقه منها على كذا (قوله وهو ظاهر) أي واضح لان الاصل في الصلح أن يكون في الاموال بخلاف ما يفضى اليها فهو تابع ولذلك لا يصح فيه بلفظ البيع كما سيذكره الشارح وأما الاموال فيصح فيها بلفظ البيع (قوله وكذا ما أفضى اليها) أي أدى الى الاموال وآل اليها بخلاف ما لا يفضى اليها كحد القذف ونحوه كما قاله الديلمياطي في شرحه ومثله ابن قاسم فاقوع في حاشية المدائني على الخطيب سبق قلم (قوله كن ثبت له على شخص قصاص) أي في النفس أو فيما دونها من الاطراف والمغاني وقوله فصالحه عليه أي عنه أو منه فعلى بمعنى عن أو من لانها داخله على المتر وكه على خلاف القاعدة وأما على في قوله على مال فهي على بابها لانها داخله على المأخوذ فليس فيه تعلق حرفي جرمي بمعنى واحد بعامل واحد وسواء كان المال المصالح عليه قدر الدية أم لا وقوله بلفظ الصلح كأن يقول صالحتك من القصاص الذي أستحقه عليك على كذا وقوله فانه يصح أي فيملك القصاص بذلك ويستقطعه لانه متى ملكه من ثبت عليه سقط عنه (قوله او بلفظ البيع فلا) أي فلا يصح لانه لا دخل للبيع فيه إذا المقصود اسقاطه لامتلاكه (قوله وهو نوعان) أي قسمان لانه إما أن يكون عن عين أو ما أن يكون عن دين وكل منهما إما أن يجري من المدعى به على بعضه ويسمى صلح

وهو لغة قطع المنازعة
وشرعاً عقد يحصل
به قطعها (ويصح
الصلح مع الاقرار)
بالمدعى به (في الاموال)
وهو ظاهر (و)
كذا (ما أفضى اليها)
أي الاموال كمن ثبت
له على شخص قصاص
فصالحه عليه على
مال بلفظ الصلح فانه
يصح أو بلفظ البيع
فلا (وهو) أي الصلح
(نوعان)

الخطيطة أو على غيره ويسمى صلح المعاوضة فالاقسام أربعة لكن المصنف اقتصر على الأول من نوعي الدين وهو الإبراء وترك الثاني اختصاراً وذكر الثاني من نوعي العين وهو المعاوضة وترك الأول اختصاراً كما يؤخذ من كلام الشيخ الخطيب واعلم أن الصلح يجري بين المدعي وأجنبي فإن صالح عن عين للمدعي عليه فإن لم يكن وكيلاً عنه لم يصح لأنه فضولي وإن كان وكيلاً عنه فإن صرح بالوكالة بأن قال وكنتي بالصلح معك وهو مقر لك بها أو وهي لك صح ووقع للموكل فإن لم يصرح بالوكالة أو قال وهو مبطل في إنكاره أو لم يزد على قوله وكنتي الغريم في الصلح معك لم يصح وإن صالح عنها لنفسه فإن قال وهو مقر لك أو وهي لك صح وإن قال وهو مبطل في إنكاره فشرأه مغضوب فإن قدر على انتزاعه صح والأفلا وأقال وهو محق أولاً أعلم حاله أو لم يزد على قوله صالحني بكذا الغا الصلح وإن صالح عن دين بغير دين ثابت من قبل فإن قال هو مقر لك أو هو لك أو وهو مبطل في إنكاره صح للمدعي عليه أو لنفسه وإنما صح هذا مع قوله وهو مبطل في إنكاره لصحة قضاء دين الغير بغير إذنه (قوله إبراء ومعاوضة) بدل من قوله نوعان فالأول أن يقع من دين على بعضه ويسمى صلح خطيطة ويصح بلفظ الإبراء والخط والاسقاط ونحوها فإن اقتصر على لفظ الإبراء ونحوه لم يشترط سبق خصومة ولا قبول وإن اقتصر على لفظ الصلح اشترط سبق الخصومة والقبول لأن لفظ الصلح يقتضي كلاهما وإن جمع بينهما اشترط سبق الخصومة نظر اللفظ الصلح ولا يشترط القبول نظر اللفظ الإبراء والثاني شامل للموالمصالح من عين أو دين على عين أو دين فإن صالح عن بعض أموال الراباعلي ما يوافق في العلة كأن صالح عن ذهب بفضة أو عن بر بشعير اشترط قبض العوض في المجلس وإن لم يكن العوضان ريو بين فإن كان العوض عيناً صح وإن لم يقبض في المجلس وإن كان ديناً صح وشرط تعيينه في المجلس ولو ادعى عليه بعشرة دنانير وأقر له بها فصالحه على خمسة دنانير ومائتي نصف فضة صح ولا يقال هذا من قاعدة مدعجوة ودرهم لأنها مفروضة في بيع الاعيان (قوله فالإبراء الخ) أي إذا أردت بيان كل من النوعين الإبراء والمعاوضة فاقول لك الإبراء الخ وقوله أي صلحه أشار بذلك إلى أن كلام المتن على تقدير مضاف (قوله اقتصاره من حقه الخ) كما وقع لكعب بن مالك فإنه طلب من عبد الله بن أبي حدر دينا له عليه فارتفعت أصواتهما في المسجد حتى سمعهما رسول الله ﷺ فخرج إليهما ونادى يا كعب فقال لبيك يا رسول الله فأشار إليه أن ضع الشطر فقال قد فعلت فقال ﷺ قم فافضه كما في الصحيحين (قوله أي دينه) أنما قصره الشارح على ذلك مع أن الحق يشمل العين والدين لأن كلامه في الإبراء وهو لا يكون إلا في الدين فإن الإبراء في الاعيان باطل وذكر الشارح مسألة العين في كلامه آخر (قوله على بعضه) أي المعين كما أشار إليه بالتفريع (قوله فإذا صالحه من الالف الخ) كان قال صالحتك من الالف الذي لي عليك على حسنة منه وفي هذا المثال يشترط القبول لأنه جرى بلفظ الصلح فقط ولا ينافيه قول الشارح فكأنه قال الخ لأنه لم يقل ذلك حقيقة بل قوة ومعنى فقول بعضهم ولا يشترط في ذلك قبول محله فيما إذا صرح بذلك كما يعلم مما قدمناه (قوله على حسنة) فهي مأخوذة والالف أي باقية متر وك فهو جار على القاعدة وإن كانت أغلبية وقوله منها أي الالف وأنه باعتبار تأويله بالدرهم فلا ينافي أنه مذكور بدليل قول الشارح الذي له في ذمة شخص (قوله فكأنه قال الخ) جواب إذا وقوله أعطني بقطع الهزمة لأن ماضيه أعطى يقال أعطى يعطى إعطاءً مفتى كانت الهزمة في الماضي وكان رابعياً كانت في الأمر هزمة قطع كافي أكرم وأحسن (قوله ولا يجوز بمعنى لا يصح) أشار بذلك إلى أن المراد بعدم الجواز عدم الصحة لا الاتم فقط لأنه لا يلزم منه عدم الصحة فقد لا يجوز مع الصحة كما في البيع وقت نداء الجعة (قوله تعليق) ومثله توقيته وقوله بمعنى الإبراء ليس بقبول وإنما ذكره بحجارة لكلام المصنف والأفلا يجوز تعليق الصلح مطلقاً لأنه عقد والعقود لا تعلق (قوله كقوله إذا جاء رأس الشهر) أي أوله وكذلك إذا دخلت الدار أو أن أبرأتني وهكذا كما يشير إليه كاف التمثيل وقوله فقد صالحتك أي أو أبرأتك مثلاً (قوله والمعاوضة أي صلحها) أشار بذلك إلى أن كلام المصنف على تقدير مضاف نظير ما سبق (قوله عدوله عن حقه إلى غيره) هو شامل للصلح من عين على عين معينة كإذكره الشارح

إبراء ومعاوضة
فالإبراء أي صلحه
(اقتصاره من حقه)
أي دينه (على بعضه)
فإذا صالحه من الالف
التي له في ذمة شخص
على حسنة منها
فكأنه قال له أعطني
حسنة وأبرأتك
من حسنة ولا
يجوز (بمعنى لا يصح
(تعليقه) أي تعليق
الصلح بمعنى الإبراء
(على شرط) كقوله
إذا جاء رأس الشهر
فقد صالحتك
(والمعاوضة) أي
صلحها (عدوله عن
حقه إلى غيره)

أو غير معينة بل موصوفة في الذمة فيجوز عليه أحكام البيع في الذمة فإن ذكر فيه لفظ السلم فهو سلم يجزى فيه أحكامه وإن صالحه منها على منفعة عبده شهر أو اجارة من المدعى عليه للمدعى لغيرها بها وإن صالحه من منفعتها شهر أو عبده فهو اجارة من المدعى عليه لها بغيرها وإن صالحه منها على رد أو بقى مثلاً فهو جعالة تجزى فيه أحكامها وإن صالحه منها على منفعتها فهو عارية تثبت فيه أحكامها فإن عين مدة فاعارة مؤقتة والأقلقة وإن صالحه منها على بعضها فهبته تجزى فيه أحكامها وإن صالحته منها على أن يطلقها فإلغى وإن صالحه من كذا على إطلاق هذا الأسير ففداء وإن صالحه من المسلم فيه على رأس المال ففسخ وهكذا فعلم من هذا أن أقسام الصلح كثيرة (قوله كأن ادعى عليه داراً) هي مؤنثة وتذكر على معنى الموضوع وتجمع على دور وديار وأدور وقوله أو شقصا منها بكسر الشين وسكون القاف أي قطعة منها وقوله وأقرله بذلك أي باحد الامرين الدار أو الشقص منها وقوله وصالحه منها أي من الدار وكان عليه أن يقول أؤمنه أي من الشقص فالدار أو شقصها متروك لدخول من عليه كما هو القاعدة الاغلبية وقوله على معين هو المأخوذ لدخول على عليه جري على القاعدة المذكورة وقوله كثوب أي وعبد وغير ذلك (قوله ويجزى عليه) كان الاولى ان يقول عليها أي المعاوضة لانها المذكورة في كلامه لكنه ذكر الضمير باعتبار أنها صلح أو نظر التقدير المضاف الذي أشار اليه الشارح وبعضهم رجع إلى العدول والامر سهل (قوله حكم البيع) أي لانه بيع للعين المدعاة من المدعى للمدعى عليه بلفظ الصلح وهو مفرد مضاف فيعم فكأنه قال أحكام البيع كما أشار اليه الشارح حيث عبر بصيغة الجمع (قوله باعه الدار) أي أو الشقص وسكت عنه لعلهم عاصب (قوله كارد بالعيب) فإذا وجد في الثوب مثلاً عيباً رده بالعيب كما قال المصنف وإذا وجد بالبيع عيب فلا يشتري رده فيثبت فيه خيار العيب وكذلك يثبت فيه خيار المجلس والشرط وقوله ومنع التصرف قبل القبض لانه لا يجوز بيع ما ابتاعه الشخص حتى يقبضه كما نص عليه المصنف فيما سبق وكذلك يثبت فيه غير ذلك من أحكام البيع كالشفعة (قوله ولو صالحه على بعض العين الخ) كأن يقول له صالحتك من الدار على نصفها أو ربعها أو نحو ذلك ويصح بلفظ الهبة مع لفظ الصلح فإن جرى بلفظ الصلح فقط أو بلفظ الصلح والهبة اشترط سبق الخصومة فيهما وإن جرى بلفظ الهبة فقط لم يشترط وأما القبول فلا بد منه لان كلاماً من لفظ الهبة ولفظ الصلح يقتضيه وقول المحشى وفي القبول ما مر يقتضى أنه لا يحتاج في لفظ الهبة فقط أو مع الصلح إلى القبول كما تقدم في الإبراء وليس كذلك لما علمت من أن لفظ الهبة يقتضى القبول أيضاً كلفظ الصلح بخلاف لفظ الإبراء (قوله هبة) لانه تملك بلائمن وقوله منه أي من المدعى (قوله أحكامها) أي ككونها لا تملك إلا بالقبض وعدم رجوع الواهب فيها بعد القبض إلا أن يكون والد كاسياً (قوله ويسمى هذا صلح الخطيطة) لانه حظ عنه بعض العين لكن هذا لا يختص بالعين بل يكون في الدين كما تقدم والحاصل أن صلح الخطيطة يعم العين والدين وصالح الإبراء خاص بالدين وصالح الهبة خاص بالعين (قوله ولا يصح بلفظ البيع) أي لعدم الثمن لان الدار كلها للمدعى فكأنه باع بعض ملكه ببعضه الآخر (قوله ويجوز الخ) أي يحل الاشراع المذكور وإن لم يأذن فيه الامام خلافاً للامام أحمد في قوله بأنه لا يجوز الا باذنه وهذا شروع في الحقوق المشتركة والتزام عليها وإن لم يذكرها في الترجمة لانه جعله تابعاً للصلح كما مر التنبيه عليه وفي بعض النسخ فصل ويجوز الخ (قوله للانسان) مأخوذ من الانسان أو من النسيان كما قال القائل

وما سمى الانسان الانسية * ولا القلب الا أنه يتقلب

أو من ناس اذا تحركت وقوله المسلم تقييد للانسان وسيأتي محترزه (قوله ان يشرع الخ) ومثله وضع السباط وهو سقيفة على حائطين والطريق بينهما ونصب الميزاب لانه ﷺ نصب بيده النكرية ميزاباً في دار عمه العباس وكان في الشارع الذي كان طريقاً للمسجد الشريف (قوله بضم أوله) أي مع سكون ثانيه وكسر ثالثه يقال أشرع بشرع ككرم بكرم وقوله أي يخرج فالاشراع الاخراج الى الشارع (قوله روشن) كرواشن مصر وغيرها وقد علمت أن مثل روشن السباط والميزاب (قوله ويسمى أيضاً) أي كما يسمى بالروشن وقوله بالجنح أي تشبيهه بالجنح الطائر وأصله من

كأن ادعى عليه داراً
أو شقصاً منها وأقرله
بذلك وصالحه منها
على معين كثوب
فانه يصح (ويجوز
عليه) أي على هذا
الصلح (حكم البيع)
فكأنه في المثال
المذكور باعه الدار
بالثوب وحينئذ
فيثبت في المصلح
عليه أحكام البيع
كالرد بالعيب
ومنع التصرف
قبل القبض ولو
صالحه على بعض
العين المدعاة فهبته
منه لبعضها المتروك
منها فيثبت في هذه
الهبة أحكامها التي
تذكر في بابها ويسمى
هذا صلح الخطيطة
ولا يصح بلفظ البيع
للبعض المتروك كأن
يبيعه العين المدعاة
ببعضها (و يجوز
للانسان) المسلم
(أن يشرع) بضم أوله
وكسر ما قبل آخره
أي يخرج (روشنا)
ويسمى أيضاً بالجنح

جنح يجنح إذا مال (قوله وهو) أى اشراع الروشن بدليل قوله اخراج خشب الخ فالضمير عائدا على اشراع الروشن لا على الروشن الذى هو الجناح وإلا لقال وهو خشب مخرج الخ وقوله فى هواء الخ أى وإن أخذ أكثر هواء الطريق ومعلوم أن الهواء بالمد وهو ما بين السماء والأرض ويمتنع الاشراع فى هواء المسجد والرباط والمدرس والمقبرة التى يحرم البناء فيها بأن كانت موقوفة أو مسجلة للدفن فيها وكذلك هواء البحر فلا يجوز لأحد فعل ذلك هذا هو النصوص عليه فى شرحى الرملى وابن حجر وغيرهما وبهذا تعلم أن قول الحشى وهواء المسجد والرباط والمقبرة كالشارع مردود فاحذر له ولعل الفرق كما قاله الشبرا مى بين الشارع وغيره أن الشارع أوسع ارتفاعا لأن الارتفاع به لا يتقيد بنوع مخصوص من الارتفاعات بل لكل أحد أن ينتفع به بسائر وجوه الارتفاعات التى لا تضر ولا كذلك المسجد ونحوه فإن الارتفاع بالمسجد خاص بالصلاة وكذلك نحوه فإن الارتفاع به مخصوص بنوع من الارتفاع كما هو ظاهر (قوله طريق) هو ما جعل عند احياء البلد أو قبله طريقا أو وقفه المالك كذلك وحيث وجدنا طريقا اعتمدنا فيه الظاهر ولا يسل عن مبدأ جعله طريقا والخيرة فى تقديره إلى رأى المالك الذى يسلبها طريقا والأفضل توسيعها فإن اختلفوا عند الأحياء فى تقديرها فذهب الشافعى كما قاله الزركشى اعتبار قدر الحاجة ولو زاد على سبعة أذرع وهذا هو المتمد خلافا للنووى حيث قال جعل سبعة أذرع لخبر الصحيحين قضى رسول الله ﷺ عند الاختلاف فى الطريق أن يجعل سبعة أذرع وهو محمول على أنها كانت قدر الحاجة ولا يجوز لأحد أن يستولى على شيء منه وإن قل ويعزم أن يبنى فى الطريق دكة أى مسطبة أو دعامة لجداره أو يفرس شجرة ولو لعموم المسلمين وإن اتسع الطريق ولم يضر بالمارة وأذن فيه الإمام لأنه قد تزدحم المارة فيصطكون بذلك لشغل المكان به ولأنه إذا طالت المدة أشبه موضعه بالإملاك واقطع عنه أثر استحقاق الطريق بخلاف الأجنحة ونحوها وفارق غرس الشجرة بالمسجد فإنه محل مع الكراهة إذا لم تضيق على المصلين ولم تضر بالمسجد وكانت لعموم المسلمين لأكلهم من ثمارها أو كانت للمسجد بأن يصرف ريعها للمسجد والإحرم بأن توقع الضرر فى الشارع أكثر فامتنع مطلقا قال الرملى وهو الأقرب إلى كلامهم لكن فى كلام ابن حجر أنه إن قصد جعل الدكة للصلاة عليها كانت للمسجد المحدث فى الشارع وهو جائز عند عدم الضرر وكذلك الدكة المذكورة وفى كلامه أيضا جواز جعل دعامة للجدار لضرورة خلل فيه إذا لم يضر بالمارة وأما حفر البئر فيجوز ولو لمصلحة نفسه بإذن الإمام حيث لا ضرر خلافا لما وقع فى كلام الحشى من منع حفر البئر نعم فى شرح الرملى تقيد الجواز بكونه لعموم المسلمين وأذن الإمام ولا يمنع مما يحتمل عادة كعجن الطين إذا بقى مقدار مرور الناس والقاء الحجارة فيه للمارة إذا تركت بقدر مدة فعلها ووربط الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب والرش الخفيف بخلاف ما يضر ضررا لا يحتمل عادة لكثرة كلقاء القمامات والتراب والحجارة لغير ما ذكره الحفر التى بوجه الأرض والرش المفرط والقاء النجاسة وإرسال ماء الميازيب إلى الطرق الضيقة وحيث فعل ما منع منه أزاله الحاكم دون الآحاد لحوف الفتنة (قوله نافذ) بالمعجمة والعوام يقولونه بالمهمل (قوله ويسمى) أى الطريق النافذ وقوله أيضا أى كما يسمى بالطريق النافذ وقوله بالشارع فالطريق النافذ والشارع مترادفان وإن كان الطريق لا يقيد النافذ أعم من الشارع عموما مطلقا ومادة الاجتماع الطريق النافذ وإن لم يكن فى بنية وقيل مادة الاجتماع الطريق النافذ فى البنية فإن لم يكن فى البنية أو لم يكن نافذا فهو طريق فقط فلم أن مطلق الطريق أعم من الشارع على القولين وإن أوم ككلامهم خلافه (قوله بحيث لا يتضرر المارة) أى تضررا بينا مخالفا للعادة وهذه حيثية تقيد ويشترط أيضا أن لا يظلم الموضع اظلاما لا يحتمل عادة (قوله بل يرفع الخ) كان الأظهر أن يقول بأن يرفع الخ لأنه تصوير لعدم التضرر ولا معنى للضراب هنا إلا أن يجعل اضرابا متقاليا وقوله بحيث يمر تحته المارة أى من غير احتياج إلى أن يطأ رأسه وقوله التام الطويل أى باعتبار أى باعبار غالب من يوجد فى ذلك الزمان والأفليس للطول حد يوقف عنده (قوله واعتبر الماوردى) أى زيادة على ما ذكر وقوله أن يكون على رأسه أى على رأس المارة التام الطويل

وهو اخراج خشب
على جدار (فى)
هواء (طريق
نافذ) ويسمى أيضا
بالشارع (بحيث
لا يتضرر المارة)
أى الروشن بل
يرفع بحيث يمر تحته
المارة التام الطويل
منتصبا واعتبر
الماوردى أن يكون
على رأسه

وقوله الجولة بفتح الحاء المهملة وحكى ضمها وقوله الغالبة بالغين المعجمة والباء الموحدة لا بالعين المهملة والتحتية
لانه لا ضابط لها بعضهم اختار الثاني لان العبرة بالعالية ولو نادرة فهو أولى من الاول (قوله وان كان الطريق النافذ
الح) مقابل لمقدر يعلم من الكلام السابق فكأنه قال هذا ان لم يكن الطريق النافذ ممر فرسان وقوافل وان كان الخ
(قوله فرسان) بضم الفاء جمع فارس وهو راكب الفرس كرهبان جمع راهب وقوله وقوافل جمع قافلة من القفول
وهو الرجوع من السفر وقوله فليرفع الروشن ومثله الساباط كما علم مما مر وقوله المحمل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية
ومثله الشقذ المعروف وقوله على البعير بفتح الباء وكسر العين وهو يشمل الجمل والناقة والناقة يسمى بعيرا اذا
أجذع وقوله مع أخشاب المظلة بفتح الميم وكسر الظاء المشالة وقيل بالعكس وهي المعروفة عندهم بالحجارة والمحفة
وبالحمل المغطى ومثلها الموهية والزاملة المعروفة عندهم (قوله أما الذمي) محترز المسلم المتقدم في كلامه وقوله
فيمنع الخ أى فى شوارع المسلمين لانه كاعلاء بنائه على بناء المسلم وأما شوارعهم المختصة بهم ولو فى دار الاسلام فلا
يمنعون من ذلك فيها بالشرط الذى ذكره المصنف وهو أن يكون بحيث لا يتضرر المار به بان يرفع حتى يمر تحت
المار التام الطويل الى آخر ما سبق كما بحثه الاذرى وهو بحث حسن وقوله وان جازله الخ أى والخال أنه جازله الخ
فالاول للخال (قوله ولا يجوز اشراع الخ) فيحرم ويمنع منه ولا يصح الصلح عليه بما لان الهواء لا يفرد بالعقد ومحل
ذلك فى الدرب المشترك اذا خلا عن نحو مسجد كرباط و بئر موقوفين على جهة عامة أو نحو جام كذلك والافه
كالشارع من اوله الى ذلك الموقوف اذا كان ذلك قديما بخلاف الحادث بعد جعله دربا (قوله فى الدرب المشترك)
أصل الدرب فى اللغة المضيق فى الجبل ثم توسع فيه واستعمل فى الطريق غير النافذ وقال بعضهم هو فارسي معرب (قوله
الاباذن الشركاء) أى كلهم حتى المؤجر والمستأجران تضرر والمعبر لا المستعير ويعتبر رضا غير الكامل بنحو
صبا بعد كماله هذا اذا كان المخرج من غير أهل الدرب فان كان من أهله اعتبر باذن باقيهم بمن بابه أبعد عن رأس
الدرب من محل المخرج أو مقابله هكذا قال الشيخ الخطيب تبعاً للمنهج والمعتمد كما قاله الزيدى والشورى وقرره
البشيشى أن الاولى كالثانية فلا يعتبر فيها أيضا الاذن من بابه أبعد عن رأس الدرب من محل المخرج أو مقابله دون
من بابه أقرب الى رأس الدرب فلأرادوا الرجوع بعد الاخراج بالاذن قال فى المطلب فيشبه منع قلبه لانه موضع بحق
اذا كان المخرج من أهل الدرب فان كان من غيرهم جاز الرجوع ويغرمون أرش النقص ويجوز لغير أهله أن يفتح
بالبمرور منه باذن جميع أهل الدرب وله مصالحتهم عليه بما لزهم الرجوع بعد الاذن فيما اذا لم يكن بمال متى شاؤا
ولا غرم عليهم لان الباب شأنه الضرر فيحمل رجوعهم على الضرر فلا يغرمون بخلاف الروشن فان شأنه عدم
الضرر فلما أذنوا له ورطوه فيغرمون عند الرجوع ويجوز فتح الكوات بفتح الكاف أشهر من ضمها أى
الطاقات والشبابيك للاستضاء فى جدار نفسه وان لم عليه الاطلاع على حريم جاره ولذلك الجار أن يبنى جدارا
مقابلا يمنع من رؤيته منها والحاصل أن كل أحد يتصرف فى ملكه بما لا يضر ملك الجار وان أضر بالجار كفتح
الطاقات بخلاف ما يضر ملك الجار نحو الحفر بجواره فيمنع منه اذا أضره ولو تنازع جدار أو سقف بين ملكيهما فهو
لمن علم أنه بنى مع بنائه كأن دخل نصف لبنات أحدهما فى نصف لبنات الآخر أو أقام بينة على ذلك أو حلف بيمين الردوا
فهو بينهما عملا باليد (قوله والمراد بهم) أى بالشركاء وقوله من نفذ باب داره منهم أى من الشركاء وقوله من
لاصقه أى الدرب وقوله بلا نفوذ باب اليه أى الى الدرب (قوله وكل من الشركاء يستحق الانتفاع الخ) هذا
بيان قدر استحقاق كل شريك منهم وقوله من باب داره الى رأس الدرب أى المسمى بالبوابة لان ذلك محل تردده
فاذا فرضنا أن فى الدرب ثلاث دور دار زيدوهى فى آخر الدرب ودار عمرو وهى فى وسطه ودار بكر وهى عند
رأسه فبكر هذا يستحق الانتفاع من باب داره الى رأس الدرب ولا يستحق الانتفاع بما دخل عنه الى جهة عمرو
وعمر وهذا يستحق الانتفاع من باب داره الى رأس الدرب ولا يستحق الانتفاع بما دخل عنه الى جهة زيد وما زاد
فيستحق الانتفاع بجميع الدرب لان بابيه فى آخر الدرب (قوله ويجوز تقديم الباب) أى الى رأس الدرب الخ أى

الجولة الغالبه وان
كان الطريق النافذ
ممر فرسان وقوافل
فليرفع الروشن
بحيث يمر تحته المحمل
على البعير مع
أخشاب المظلة الكاثنة
فوق المحمل أما
الذمي فيمنع من
اشراع الروشن
والساباط وان جاز
له المرور فى الطريق
النافذ (ولا يجوز)
اشراع الروشن فى
الدرب المشترك الا
باذن الشركاء فى
الدرب والمراد بهم
من نفذ باب داره
منهم الى الدرب
وليس المراد بهم من
لاصقه منهم جداره
بلا نفوذ باب اليه
وكل من الشركاء
يستحق الانتفاع
من باب داره الى
رأس الدرب دون
ما يلى آخر الدرب
(ويجوز تقديم
الباب فى الدرب
المشترك

c) *Hashiya ala fatḥ al-qarib.*

Cairo edition, (2 Vols.). US\$ 23.00



لانه ترك بعض حقه هذا اذا سد الباب القديم والافلشر كانه منعه لان انضمام الثاني الى الاول يورث حقه وقوفامن الدواب وغيرهم في الدرب فيتضررون به ولو كان باب آخر الدرب وأراد تقديمه وجعل ذلك دهليز الدار جاز لانه حقه (قوله ولا يجوز تأخير) أي الى جهة آخر الدرب لانه لاحق له فيه سواء سد الاول أم لا وقوله الا باذن الشركاء أي الذين باب دورهم أبعد عن رأس الدرب من الباب القديم بخلاف من بابا اقرب منه او مقابله كما في الروضة نقلا عن الامام لانه لاحق لهم فيما دخل عن بابهم كما علم بمأمر (قوله فحيث منعه لم يجز تأخير) أي لان الحق لهم ولم يأذنوا فيه (قوله وحيث منع من التأخير فصالح شركاء الدرب بمال صح) أي لانه انتفاع بالارض ثم ان قدر وامدة فهو اجارة والافهو بيع

(فصل في الحوالة) أي في شرائطها وبيان فائدها وهي رخصة لانها بيع دين بدين يجوز للحاجة على الاصح وقيل انها استيفاء وأركانها ستة محيل ومحتال ومحال عليه ودينان دين للمحتال على المحيل ودين للمحيل على المحال عليه وصيغة كما في البيع ونحوه ولا يتعين لفظها بل هو كاحلتك على فلان بالدين الذي لك على فان اقتصر على أحلتك على فلان بكذا فقل كناية والمعتمد أنه صريح وحيث فلا كناية لها أو ما يؤدي معناه كنقلت حقت الى فلان او جعلت ما استحقته على فلان لك او ملكتك الدين الذي لي عليه بحقتك ولا تدخلها الاقالة على المعتمد وان كانت تبعا نظر القول بانها استيفاء ولهذا التصح بلفظ البيع والاصل فيها قبل الاجماع خبر الصحيحين مطلق الغني ظم واذا أتبع أحدكم على ملي فليتبع بسكون التاء في الموضعين ويجوز التشديد في الثاني أي واذا أحيل أحدكم على ملي فليحتل كما رواه هكذا البيهقي والمراد من المطلق اطالة المدافعة ثلاث مرات فأكثر فتي زاد على مرتين فهو كبيرة والا فصغيرة وقرر بعضهم أنه صغيرة مطلقا الا أنه يكون في حكم الكبيرة عند الزيادة على المرتين ويسن قبولها على ملي مقر باذن لاشبهة في ماله لهذا الحديث وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاضات فان لم يكن باذنا لا يبيع وان كان في ماله شبهة كرموان كان ماله حراما حرم ويحب فيما اذا كان الدين لمحجور عليه وتعين الحوالة طريقا لاستيفائه (قوله بفتح الحاء وحكى كسرهما) يؤخذ منه أن الفتح أفصح (قوله وهي) أي الحوالة وقوله التحول مصدر لتحول وفي بعض النسخ التحويل يز ياء الياء والاول أنسب لان الذي بمعنى الانتقال انما هو التحول لا التحويل الآن يراد بالتحويل التحول ولذلك قال الشارح أي الانتقال بأي التفسيرية والذي في عبارة الشيخ الخطيب التحول والانتقال بالعطف وهو من قبيل عطف التفسير فرجع لعبارة الشارح وقيل انه من عطف الخاص على العام لانه يعتبر في الانتقال اختلاف المحل بخلاف التحول فانه قد يكون مع اتحاد المحل (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله نقل الخ أي بصيغة وهي العقد المركب من الايجاب والقبول في كلامه تقدير متعلق محذوف والقرينة عليه قوله وشرعا الخ لان المعنى الشرعي هو العقد كما هو معلوم فكان الاولى أن يقول وشرعا عقد يقتضي نقل الخ لما علمت من أن مسماها شرعا هو العقد لا النقل وقوله الحق أي نظيره لا عينه لان المراد بالحق دين المحتال الذي على المحيل وهو يسقط بالحوالة وتبرأ بهادمة المحيل كإسيائي وانما ثبت نظيره في ذمة المحال عليه للمحتال فلذلك تسمحواف تعبيرهم بنقل الحق (قوله وشرائط الحوالة الخ) لا يخفى أن المصنف عدمها القبول مع أنه جزء من الصيغة التي هي ركن وكذلك رضا المحيل ان كان بمعنى الايجاب بان يراد بالرضا ما يدل عليه وهو اللفظ كما سيأتي فهو جزء من الصيغة أيضا في تعبير المصنف بالشرائط تجوز بالنسبة لبعضها بان يراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن (قوله اربعة) بل خمسة والخامس العلم بما يحال به وعليه قدر او صفة فلو جهل ذلك العاقدان أو أحدهما فهي باطلة وزادوا شرط سادسا وهو صحة الاعتياض عن الدين وخرج به دين السلم ورأس ماله فلا تصح الحوالة فيها لعدم صحة الاعتياض عنهما وخرج به أيضا الزكاة فلا تصح الحوالة فيها من الساعي أو المستحق ولاله من المالك وان تلف النصاب بعد التمكن لعدم صحة الاعتياض عنها (قوله أحدها) أي الشرائط الأربعة وقوله رضا المحيل ان أراده الرضا اللفظي فهو بمعنى الايجاب فيكون حينئذ جزءا من الصيغة ويكون عدده من الشرائط نحوذا كما مر وان أراده ما دل عليه الايجاب وهو عدم الاكراه فهو شرط ولكن لا دلالة عليه بغير

ولا يجوز تأخير
أي الباب (الاباذن
الشركاء) حيث
منعه لم يجز تأخير
وحيث منع من
لتأخير فصالح شركاء
الدرب بمال صح
(فصل في الحوالة)
بفتح الحاء وحكى
كسرهما وهي لغة
التحول أي الانتقال
وشرعا نقل الحق من
ذمة المحيل الى ذمة
المحال عليه (وشرائط
الحوالة أربعة)
أحدها (رضا المحيل

الايجاب وان اريد به الرضا القلبي فهو ليس بشرط لانه خفي فاكتفى عنه بدلالة الايجاب عليه وانما عبر بالرضا لكونه
 مدلولاً للايجاب فهو وسيلة له وفيه اشارة الى عدم وجوبها فلا يلزم بها قهر راعنه لان له ابقاء الحق من حيث شاء فلا
 يلزم بجهة معينة (قوله وهو) أي المحيل وقوله من عليه الدين أي للمحتال وهو من له الدين على المحيل كما سيذكره الشارح
 ولو اختلفا فقال من عليه الدين لمن له الدين وكلمتك لتقتضي لي ديني من فلان فقال أحلتني به أو قال الاول أردت بقولي
 أحلتك الوكالة فقال الثاني أردت بذلك الحوالة صدق منك رها في الصورتين لان الاصل بقاء الحقين وهو أدري
 بارادته في الثانية ومحلها فيها ان احتمل اللفظ الوكالة والابان قال أحلتك بالقدر الذي لك على فلان فلا يصدق
 في دعواه أنه أراد الوكالة لعدم احتمال اللفظ لها فيحلف مدعي الحوالة ولو قال من عليه الدين أحلتك فقال من له
 الدين وكنتي أو قال أردت بقولك أحلتك الوكالة صدق الثاني بيمينه لان الاصل بقاء حقه الا اذا لم يحتمل اللفظ الوكالة
 كما مر وللمحتال أن يحيل غيره على المحال عليه وله أيضاً أن يحتمل من المحال عليه على مدينه وهكذا (قوله لا المحال عليه)
 أي وهو من عليه دين المحيل وقوله فانه لا يشترط رضاه أي لانه محل الحق كالعبد المبيع وأيضاً صاحب الحق أن
 يستوفيه بغيره كما لو وكل غيره في استيفائه ومنه يعلم صحة الحوالة على الميت لان خراب ذمته بالنسبة للمستقبل والا
 فذمته مرهونة بدينه حتى يقضى عنه ولا يصح على التركة لعدم الشخص المحال عليه وقوله في الاصح هو المعتمد
 ومقابله يشترط رضاه به قالت الحنفية (قوله ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه) أي ولا بمن لا دين عليه لانه لا
 عوض فيهما فان رضى من لا دين عليه بها وتطوع باءاد دين المحيل كان ذلك من قبيل قضاء دين غيره لا من قبيل
 الحوالة (قوله والثاني) أي والشرط الثاني وقوله قبول المحتال أي بعد ايجاب المحيل لان القبول لا ينفرد عن الايجاب
 فهو يستلزمه به تتم الصيغة (قوله والثالث) أي والشرط الثالث وقوله كون الحق أي الدين الصادق بالمحال به والمحال
 عليه فقول الشارح المحال به ليس بقيد فلو أطلقه أو عممه لكل من المحال به والمحال عليه لكان أولى سواء كان كل منهما
 مثلباً أو متقوماً فالاول كالنقد والحبوب والثاني كالثياب والعبيد سواء اتفق الدينان في سبب الوجوب كأن كان كل
 منهما ثمناً أو قرضاً أم اختلفا كأن كان أحدهما ثمناً والآخر أجرة وعلم من تفسير الحق بالدين عدم صحة الحوالة بالعين
 أو عليها لما تقدم من أن الحوالة بيع دين بدين جوز للحاجة (قوله مستقراً في الذمة) المشهور أن المستقر في الذمة
 ما لا يتطرق السقوط اليه بان أمن من سقوطه كالصادق بعد الدخول والاجرة بعد استيفاء المنفعة وما ذكره الشارح
 من قوله والتقيد بالاستقرار الخ مبنى على أن المراد به هذا المعنى وهو عدم تطرق السقوط اليه في المستقبل كما مثلنا
 وأجيب عن المصنف بان المراد بالمستقر هنا اللازم أو الذي يؤل الى اللزوم وان لم يؤمن من سقوطه كالصادق قبل
 الدخول والاجرة قبل استيفاء المنفعة والتمن قبل قبض المبيع وعلى هذا فلا اعتراض على المصنف ولذلك فسر
 المحشى أو لا بقوله أي لازم ولو ما لا كما يأتي والحاصل أنه ان فسر المستقر بالمعنى الاول فهو ليس بشرط على المعتمد
 وان فسر بالمعنى الثاني فهو شرط معتبر (قوله والتقيد بالاستقرار الخ) أي تقيد المصنف بالاستقرار حيث قال
 كون الحق مستقراً في الذمة موافق لما قاله الرافعي من أنه يشترط في دين الحوالة أن يكون مستقراً وقوله لكن
 النووي الخ استدراك على قوله موافق لما قاله الرافعي فان ظاهره يقتضي أنه مرضى وليس كذلك وقوله استدرك
 عليه في الروضة أي اعترض على الرافعي في هذا التقيد وقد علمت أن هذا الاعتراض مبنى على أن المراد
 بالمستقر هنا المعنى الاول وليس كذلك بل المراد به هنا المعنى الثاني فلا اعتراض (قوله وحيثنذا فالمعتبر الخ) أي
 وحين اذ استدرك عليه في الروضة فالمعتبر الخ (قوله أن يكون لازماً) أي كالتمن بعد مدة الخيار وقوله أو
 يؤل الى اللزوم أي كالتمن في مدة الخيار ويبطل الخيار بالحوالة بالتمن بان يحيل المشتري البائع به على
 ثالث لتراضى عاقدتها بالزوم فانه مقتضاها ولو بقي الخيار فمقتضاها ويبطل أيضاً بالحوالة عليه بان يحيل
 البائع على المشتري ثالثاً في حق البائع لرضاه بها لافي حق المشتري ان لم يرض بها فان رضى بها بطل في حقه
 ايضاً في احد وجهين رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد ونصح الحوالة بدين الكتابة بان يحيل المكاتب

وهو من عليه الدين
 لا المحال عليه فانه
 لا يشترط رضاه في
 الاصح ولا تصح
 الحوالة على من لا
 دين عليه (و) الثاني
 (قبول المحتال) وهو
 مستحق الدين على
 المحيل (و) الثالث
 (كون الحق) المحال
 به (مستقراً في الذمة)
 والتقيد بالاستقرار
 موافق لما قاله الرافعي
 لكن النووي
 استدرك عليه في
 الروضة وحيثنذا
 فالمعتبر في دين الحوالة
 ان يكون لازماً أو
 يؤل الى اللزوم

سيده بالنجوم على ثالث الوجود للزوم من جهة السيد والمحال عليه فيتم الغرض منها وان كان لا يصح الاعتياض عنها فهي مستثناة مما لا يصح الاعتياض عنه لتشوف الشارع للعتق بخلاف الحوالة عليه بان يحيل السيد على المكاتب ثالثا بدين الكتابة فلا تصح لان الكتابة جائزة من جهة المكاتب فلا يتمكن المحال من الزامه به وخرج بدين الكتابة دين المعاملة فاذا أحال به السيد على المكاتب صحت الحوالة لان دين المعاملة لازم في الجلة وخرج بقوله أن يكون لازما أو يؤل الى الزوم جعل الجعالة فلا تصح الحوالة به ولا عليه قبل تمام العمل ولو بعد الشروع فيه لعدم لزومه حينئذ بخلافه بعد تمام العمل (قوله والرابع) أي والشرط الرابع وقوله اتفاق بمعنى الموافقة والمساواة كما عبر به في المنهج ووجه ما ذكره المصنف والشارح مما يشترط فيه الاتفاق سبعة أر بعنى المتن الجنس والنوع والحلول والتأجيل وثلاثة في الشرح وخرج بها غيرها كالرهن والضمان والأشهاد فلا يعتبر الاتفاق فيها بل ينقذ بها الرهن ويرأى بها الضامن لأنها كالقبض ولو شرط في عقد هار هنا أو كفيلا لم تصح وكذلك الوشرط فيها خيار مجلس أو شرط لانها معاوضة ارفاق جوزت على خلاف القياس (قوله في الجنس) فلا تصح بالدرهم على الدينارين وعكسه وقوله والقدر فلا تصح بخمسة على عشرة وعكسه بخلاف ما لو أجال بخمسة عليه على خمسة من عشرة أو عكسه وقوله والنوع فلا تصح بنوع على نوع آخر وقوله والحلول والتأجيل فلا تصح بحال على مؤجل أو عكسه وإذا اتفقا في التأجيل فلا بد من الاتفاق في قدر الأجل وقوله والصحة والتكسیر فلا تصح بدرهم محيطة على مكسرة أو عكسه وانما اشترط الاتفاق فيما ذكر لان الحوالة معاوضة ارفاق فاعتبر فيها الاتفاق في ذلك كالقرض والحاقا لتفاوت الوصف بتفاوت القدر (قوله وتبرأ بها الخ) هذا شروع في فائدة الحوالة المترتبة عليه وهي براءة ذمة المحيل من دين المحال وبراءة ذمة المحال عليه من دين المحيل وتحول حق المحال من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه لانها كالقبض كما مر (قوله ويرأى أيضا) أي كاتبرا براءة ذمة المحيل عن دين المحال وهذا كلام مستأنف من الشارح وليس من كلام المصنف كما في النسخ التي يابدينها وكأنه وقع لبعضهم في بعض نسخ المتن بعد قوله وتبرأ بها ذمة المحيل أنه قال والمحال عليه فيكون تقديره على هذا وتبرأ أيضا براءة ذمة المحال عليه بتأنيث الفعل وجعل المحال عليه فلذلك قال فيه تذكير الفعل ورفع المحال عليه وهو خلاف صنيع المتن اه وقد عرفت أن هذا ليس في كلام المصنف أصلا على ما في أيدينا من النسخ فلا اعتراض عليه (قوله ويتحول حق المحال) أي نظيره لا عينه لما علمت من براءة المحيل من دين المحال وبراءة المحال عليه من دين المحيل وانما ثبت نظير دين المحال في ذمة المحال عليه في التعبير بالتحويل مسامحة كما مر (قوله حتى لو تعذر أخذه الخ) تفرع على ما قبله وقوله بفلس أي طارىء بعد الحوالة أما إذا كان عند الحوالة فقد ذكره بقوله ولو كان المحال عليه مفلسا عند الحوالة الخ وقوله أو جحد للدين أي انكاره فلو أنكر المحال عليه الدين وحلف فلا رجوع له على المحيل نعم له أن يحلفه أنه لا يعلم براءته فان حلف فذلك هو الحلف المحال وتبين بطلان الحوالة وكذلك لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل ومثل انكاره للدين انكاره للحوالة وقوله ونحوهما أي كموت وقوله لم يرجع على المحيل أي لا نعمتي قبل الحوالة صار معترفا بالدين فان قبوله متضمن لاعترافه باستجماع شرائط الصحة ولو شرط فيها الرجوع عند التعذر بشئ مما ذكر لم تصح الحوالة لانه شرط خلاف مقتضاها (قوله ولو كان المحال عليه مفلسا عند الحوالة الخ) كلامه أو لا فيما إذا كان الفلس طارئا بعد الحوالة وكلامه ثانيا فيما إذا كان الفلس عند الحوالة كما علمت وقوله فلا رجوع له أيضا على المحيل حتى لو شرط يسار المحال عليه فتبين افلاسه فلا يرجع على المحيل كمن اشترى شيئا هو مغبون فيه ولا عبرة بالشرط المذكور لانه مقصر بترك الفحص

(فصل في الضمان) أي في أحكام الضمان فكلام الشارح على تقدير مضاف لان المصنف لم يذكر حقيقة وانما ذكر أحكامه والمراد بالضمان هنا المعنى المقابل للكفالة لانه سيجزم لها على حدتها وهو مأخوذ من الضمن لان المال يصير به في ضمن ذمة الضامن لامن الضم لافيه من ضم ذمة الى أخرى لانه يقتضى أن نونه زائدة مع أنها أصلية والأصل فيه خبر الزعيم غارم وأنه عليه السلام يحمل عن رجل عشرة دنانير وأركان خمسة ضامن

(و) الرابع اتفاق
(ما) أي الدين الذي
(في) ذمة المحيل والمحال
(عليه في الجنس)
(والقدر والنوع)
(والحلول والتأجيل)
(والصحة والتكسیر)
(وتبرأ بها) أي الحوالة
(ذمة المحيل) أي عن
دين المحال ويرأى
أيضا المحال عليه
عن دين المحيل
ويتحول حق المحال
الى ذمة المحال عليه
حتى لو تعذر أخذه
من المحال عليه بفلس
أو جحد للدين
ونحوهما لم يرجع
على المحيل ولو كان
المحال عليه مفلسا
عند الحوالة وجعله
المحال فلا رجوع
له أيضا على المحيل
(فصل في الضمان)

ومضمون عنه ومضمون له ومال مضمون وصيغة وأوله شهامة ووسطه ندامة وآخره غرامة قال بعضهم

ضاد الضمان بصاد الضمك ملتصق * فان ضمنت فاء الحبس في الوسط

ومن مستلطف كلامهم ثلاثة أحرف شنيعة ضاد الضمان وطاء الطلاق وواو الوديعة وقال بعضهم

عاشر ذوى الفضل واحذر عشرة السفل * وعن عيوب صديقك كف واتغفل

وصن لسانك اذا ما كنت في محفل * ولا تشارك ولا تضمن ولا تكفل

ولعل هذا فيمن لم يأمن غائلته غير القادر عليهم والافهوسنة لانه معروف ولذلك صنعه النبي ﷺ كما تقدم في الحديث (قوله وهو) أى الضمان وقوله مصدر ضمنت الشيء ضمانا يقال ضمن يضمن ضمانا وقوله اذا كفلته أى تقول ذلك اذا كفلته بفتح التاء التى للحاطب ولو قال اذا التزمته لكان أولى لانه لغة الالتزام وعبرة الشيخ الخطيب وهو في اللغة الالتزام لكنه أشار بذلك الى أن الضمان والكفالة متراد فان لغتهما اختلفا شرعا كما يشهد لذلك قولهم انه يقال الضامن ضمين وزعيم وكفيل وجميل وصير وقبيل لكن العرف خص الضامن بملزوم المال مطلقا ومثله الضمين والزعيم بملزوم المال العظيم والكفيل بملزوم البدن والجبل يتحمل الديون وعم الصبر والقبيل للجميع (قوله وشرعا) عطف على مقدر مأخوذ مما تقدم فكأنه قال فهو لغة كذا وشرعا الخ وقوله التزام الخ أى بصيغة ولو قال عقد يقتضى التزام الخ لكان أولى لان الضمان اسم للعقد الذى يقتضى الالتزام بالنفس الالتزام لكن كلام الشيخ الخطيب صريح فى أنه يطلق على كل منهما فانه قال وشرعا يقال لالتزام حق الى أن قال ويقال للعقد الذى يحصل به ذلك وقوله ما فى ذمة الغير أى شئ فى ذمة الغير وبينه بقوله من المال وهذا قاصر على ضمان الديون وهو الذى اقتصر عليه المصنف هنا وستأتى الكفالة بالبدن فى الفصل بعد موافاة التزام الدين المضمونة كأن كانت مضمونة أو مستعارة فانه يصح التزام ردها للمالك فان تلفت لم يلزمه شئ فانواع الضمان الشامل للكفالة ثلاثة وتلك عرفه بانه التزام حق ثابت فى ذمة الغير أو احضار عين مضمونة أو بدن من يستحق حضوره (قوله وشرط الضامن الخ) صرح الشارح بشرط الضامن وأشار المصنف لشرط المال المضمون بقوله ويصح ضمان الديون الخ وشرط المضمون له أن يعرفه الضامن بعينه لا باسمه ونسبه لتفاوت الناس فى استيفاء الدين تشديدا وتسهيلا وتكفى معرفة وكيله عن معرفته كما أتت به ابن الصلاح وهو المعتمد وان أفتى ابن عبد السلام بخلافه لان الغالب أن الشخص لا يוכל الامن هو أشد منه فى المطالبة ولا يشترط رضاه لان الضمان محض التزام لم يوضع على قواعد المعاقبات ولا يشترط فى المضمون عنه معرفته ولا رضاه على المذهب لجواز التبرع بأداء دين غيره بغير معرفته ورضاه وهذا فى ضمان المال كما هو سياق الكلام أما فى ضمان البدن وهو المسمى بالكفالة فيشترط أنه لا يلزمه الذهاب معه للتسليم الا حينئذ وشرط الصيغة للضامن والكفالة الاتية لفظي شعرا بالتزام كضمت دينك على فلان أو تكفلت بيدته بخلاف دين فلان الى أو أودى المال أو أحضر الشخص اذا خلا عن النية فليس بضمان ولا كفالة بل وعد وعدم التعليق والتأقيت فلو قال اذا جاء الغد ضمنت أو كفلت أو أناضامن مال فلان أو كفيل بيدته شهر الم يصح ولو كفيل بدن غيره أو أجل احضاره بأجل معلوم صح كضمان الحال مؤجلا ويثبت الاجل فى حق الضامن استقلا لا دون الاصيل فلا يثبت فى حقه الاجل فقول المحشى فى هذه الصورة ولا يثبت الاجل أى فى حق الاصيل فلا يثبت ثبوته فى حق الضامن حتى لو مات الاصيل لم يحل على الضامن بخلاف عكسه وهو ضمان المؤجل حالا فلا يلزم الضامن تعجيل وان التزمه حالا لان الاجل يثبت فى حقه تبعا للاصيل فلا يطالب واحد منهما قبل حلول الاجل ولو مات الاصيل حل عليهما ولا يصح بشرط براءة الاصيل لمخالفته مقتضاه (قوله أهلية التصرف) فيصح ضمان من يصح تبرعه ولو سكران وسقيها مهملا ومفلسا فى ذمته لافى عين من أعيان ماله كشرائه وان لم يطالب الا بعد فك الحجر لاصبي ومجنون ومحجور عليه بسفه ومريض مريض الموت عليه دين مستغرق ومكره ولو باكره سيده لان السيد ليس له تسلط على ذمة عبده بل على رقبته ويصح ضمان الرقيق أجنبيا لا جنبي بأذن سيده ولو أتى ولا بد من اذن جميع ساداته ان

وهو مصدر ضمنت
الشيء ضمانا اذا كفلته
وشرعا التزام ما فى ذمة
الغير من المال وشرط
الضامن أن يكون فيه
أهلية التصرف

تعددواو يصح أيضا ضمان سيدة لاجنبي ولا بد من اذن سيده في هذه أيضا على المعتمد وقال العلامة الخطيب لا يحتاج الى اذنه لاضمانه اجنبيا لسيده ولو باذنه يعتبر في الرقيق الموقوف اذن الموقوف عليه لا اذن الناظر وفي الموصى بمنفعته اذن الموصى له في الاكساب المعتادة والمالك في النادرة ودخل في الرقيق المكاتب لكن يصح أن يضم اجنبيا لسيده باذنه ولو عجز نفسه بعد ذلك فقبل يبطل الضمان لانه صار الآن قنفا فلا يصح ضمانه وورد بان هذا دوام ويعتبر فيه ما لا يقتصر في الابتداء وور بما يعتق بعد ذلك فيبقى الضمان وكلا رقيق المبعوض ان لم تكن مهايأة أو كانت وضمن في نو بة سيده فان كان في نو بة نفسه لم يحتج لاذن فان عين السيد للاداء جهة اتبع ما عينه من كسبه أو غيره والا فمما يكسبه بعد الاذن في الضمان ومما يبدأ اذن له في التجارة (قوله) يصح ضمان الديون الخ قد علمت أن المصنف أشار بهذا الى شرط المال المضمون وخرج بالديون الاعيان فلا يصح ضمانها ولا الابراء منها نعم يصح ضمان ردها الى مستحقها ممن هي تحت يده باذنه أو القدرة على انتراعها منه اذا كانت مضمونة عليه كمغصوبة ومستعارة ويبرأ الضامن بردها للمضمون له ولو تلفت لم يلزمه شيء كما ومات المكفول بيده فانه لا يلزم الكفيل شيء (قوله) المستقرة في الذمة قد تقدم أن المشهور أن المستقرة هي ما لا يتطرق السقوط اليها كالصداق بعد الدخول والاجرة بعد استيفاء المنفعة وما ذكره الشارح من الاعتراض بقوله والتقيد بالمستقرة الخ مبني على هذا المعنى ويجب بنظر مامر من أن المراد بالمستقرة اللازمة ولو ما لا وعلى هذا فلا اعتراض (قوله) اذ علم ضبطه المحشى بالبناء للجهول وهو المحفوظ لكن يرد عليه أنه يقتضى الاكتفاء بعلم غير الضامن وصنيع الشيخ الخطيب يقتضى ضبطه بالبناء للفاعل وهو ضمير الضامن المعلوم من السياق وعبارته اذا علم الضامن قدرها انتهت فعلى الضبط الاول يكون قدرها بالرفع على أنه نائب فاعل وعلى الثاني يكون بالنصب على أنه بمفعول كما لا يخفى (قوله) قدرها أي وجنسها واصفاتها قبل القدر الجنس والصفة كما أشار اليه الشيخ الخطيب نعم يصح ضمان الدية مع الجهل بصفاتها لانها يرجع فيها الى صفة غالب اهل البلد مع كونها معاملة السن والعدد ولهذا قال المحشى فافعله الشارح في كلام المصنف منطوقا ومفهوما لا يستقيم أما الاول فلانه لم يزد في منطوقه الجنس والصفة كما قررنا وأما الثاني فلا نعلم يستلزم اهل الدية من المفهوم كما قلنا ولا بد أن يكون الدين المضمون معينا لا مبهما فلا يصح ضمان غير المعين كاحد الدينين ولو قال ضمنت لك مائة على زيد من درهم الى عشرة صح وكان ضامنا للسعة على المعتمد ادخلا للطرف الاول دون الطرف الثاني وقيل لعشرة ادخلا للطرفين ولا يرد على الاول أن النووي يرجح أنه لو قال أنت طالق من واحدة الى ثلاثة وقوع الثلاث وقياسه ترجيح العشرة هنالان الطلاق محصور في عدد فالظاهر استيفاءه بخلاف الدين ولو ضمن ما بين درهم وعشرة صح في ثمانية كافي الاقرار فانه يلزمه ثمانية (قوله) والتقيد بالمستقرة أي تقييد المصنف بالمستقرة وقوله يشكل عليه أي على هذا التقيد لكن قد علمت أن هذا الاشكال مبني على أن المراد بالمستقرة ما لا يتطرق السقوط اليها وتقدم أن المراد بالمستقرة اللازمة ولو ما لا فلا اشكال (قوله) فانه أي الصداق وقوله حينئذ أي حين اذ كان قبل الدخول وقوله غير مستقر في الذمة أي لا يمكن تطرق السقوط اليه كأن تفسخ النكاح بعيبه فانه يسقط الصداق حينئذ لكن قد عرفت أن هذا مبني على أن المراد بالاستقرار عدم تطرق السقوط وليس كذلك (قوله) لهذا أي لكون التقيد بالاستقرار يشكل عليه الخ وقوله الا كون الدين ثابتا خارج به غير الثابت وسيد كره المصنف بقوله ولا ضمان ما لم يجب وقوله لازما أي ولو ما لا كالثمن في مدة الخيار فيصح ضمانه وخرج به نجوم الكتابة وجعل الجمالة قبل الفراغ من العمل فلا يصح ضمانهما (قوله) وخرج بقوله اذا علم قدرها الدين المجهولة أي قنرا ومثلها المجهولة جنسا أو صفة وقوله فلا يصح ضمانها أي الدينون المجهولة نعم يصح ضمان اهل الدية كما تقدم لما تقدم وكلا يصح ضمان المجهول لا يصح الابراء منه فلا براء من الدين المجهول جنسا أو قسرا أو صفة باطل لانه يشترط لصحته علم المبري مطلقا وأما المدين فان كان الابراء في معاوضة كافي مسئلة الخلع اشترط علمه أيضا والا فلا ولو أبرأ انسانا في الدنيا والآخرة أو في الدنيا فقط يرى في الدنيا والآخرة والا فلا يبرأ منه

(و يصح ضمان الديون المستقرة في الذمة اذا علم قدرها) والتقيد بالمستقرة يشكل عليه صحة ضمان الصداق قبل الدخول فانه حينئذ غير مستقر في الذمة ولهذا لم يعتبر الرافعي والنووي الا كون الدين ثابتا لازما وخرج بقوله اذا علم قدرها الديون المجهولة فلا يصح ضمانها

لا في الدنيا ولا في الآخرة (قوله كاسيائي) أي في قوله ولا يصح ضمان المجهول (قوله ولصاحب الحق) أي ولو وارثا
ولذلك عبر بقوله ولصاحب الحق ولم يقل وللضمون له وقوله أي الدين تفسير للحق وقوله مطالبة من شاء فلا تسقط
مطالبة المضمون عنه فإيقع من الضمان بشرط عدم مطالبة أو براءته باطل لمخالفة الشرط مقتضى الضمان (قوله من
الضامن والمضمون عنه) بيان لمن شاء وله مطالبة كليهما أو أيهما شاء بجميع الدين أو مطالبة أحدهما ببعضه والآخر
بباقيه حتى لو تعدد الضامن فيه مطالبة كل وكذا ضامن الضامن وهكذا ولا يخفى أن المضمون شيء واحد تعدد محله
ففي براءته أو أحدهما يرى الآخر سواء كان باءا أو براءة للأصيل بخلاف إبراء الضامن ولو مات أحدهما والدين مؤجل
حل عليه لأن ذمته خرجت بخلاف الحي فلا يخل عليه لأنه يرتفق بالأجل نعم لو مات الأصيل وهو مؤجل عليه فقط حل
على الضامن أيضا لأن الأجل ثبت في حقه تبعاً كما مر (قوله وهو من عليه الدين) تفسير للمضمون عنه (قوله وقوله)
مبتدأ أخبره قوله ساقط في أكثر نسخ المتن وقوله على ما ينشأ أي من كون الدين لازماً معلوماً (قوله وإذا غرم الضامن)
أي من ماله بخلاف ما لو أخذ من سهم الغارمين بان كان مع الأصيل معسرين أو كان وحده معسراً وكان ضامناً بغير
إذن فإدى مما أخذه لم يرجع بشيء كما ذكره في قسم الصدقات (قوله رجع على المضمون عنه) أي بما غرم وحكمه
حكم القرض ف يرجع في المتقوم بمثل صورته كما قاله القاضي حسين ولو صالح الضامن المضمون له عن الدين بما دونه كأن
صالح عن مائة ببعضها أو بشوب قيمة مدونها لم يرجع إلا بما غرم لأنه الذي بذله ولا رجوع فيما لو ضمن ذمى الدين على
مسلم ثم تصالحا على خمر لعلها بالمسلم ولا قيمة للخمر عنده ولا يبرأ المسلم لبطان الصلح عنده فالدين باق بحاله وإنما
يرجع إذا شهد بالاداء ولو رجلا ليحلف معه لأن ذلك حجة عندنا وأدى بحضرة مدين أو في غيبته وصدقه الدائن
لستقوط الطلب باقراره (قوله بالشرط المذكور في قوله الخ) أي وهو كون كل من الضمان والقضاء باذنه على ماسيائي
(قوله إذا كان الضمان والقضاء) أي كل منهما باذنه وكذا لو كان الضمان باذنه فقط في الأصح لأنه أذن في سبب الاداء
وهو الضمان ولا يرجع إذا ضمن بغير الأذن ولو أدى بالأذن لأن وجوب الاداء بسبب الضمان ولو لم يأذن فيه نعم إن
أدى بشرط الرجوع ومن أدى دين غيره بغير ضمان لكن بالأذن رجع وإن لم يشترط الرجوع بخلاف ما لو أداه
بلاذن لأنه متبرع (قوله أي المضمون عنه) تفسير للضمير (قوله ثم صرح بمفهوم قوله سابقاً إذا علم قدرها) أي وكذا
بمفهوم قوله المستقرة في الذمة بقوله ولا مالم يجب ففيه مع ما سبق لف ونشر مشوش (قوله كقوله بع فلانا كذا وعلى
ضمان الثمن) تمثيل لضمان المجهول من جهة الجهل بقدر الثمن لأنه لا يعلم قدر ما يتفق عليه والتمثيل بذلك لضمان
المجهول من هذه الجهة صحيح وإن كان من ضمان مالم يجب من جهة كون الثمن لم يثبت ففيه الجهتان فاندفع اعتراض
الشيخ القليوبي بقوله تمثيله بهذا المجهول لا يستقيم لأنه مالم يجب اهـ (قوله ولا ضمان مالم يجب) أي مالم يثبت وقوله
كضمان مائة تجب على زيد في المستقبل وكضمان نفقة الزوجة المستقبل ولا يصح ضمان تسليم المرهون للرجوع قبل
قبضه لأنه ضمان مالي لا ضمان (قوله الإدراك) بفتح الدال والراء ويجوز سكونها وهو على تقدير مضاف كما أشار
إليه الشارح بقوله أي ضمان إدراك وقول المصنف المبيع أي أو الثمن أو أنه أراد بالمبيع المعقود عليه مبيعاً كان أو ثمناً
كما أشار إليه الشارح حيث صورته بصورتين وإضافة الضمان للإدراك لادنى ملازمة لأن المضمون في الصورة الأولى الثمن
عند إدراك المستحق للمبيع وفي الصورة الثانية المبيع عند إدراك المستحق للثمن فظهر من هذا أن الإدراك اسم
مصدر بمعنى الإدراك وفسره بعضهم بالعهد والتبعة فكأنه يضمن له عهدة الثمن أو المبيع والتبعة به أي المطالبة به
ولذلك يسمى ضمان العهدة أيضاً ولا يصح ضمان الإدراك إلا بعد قبض المضمون لأنه إنما يضمن ما دخل في ضمان البائع
أو المشتري وإنما يصح ضمان الإدراك لأنه إن خرج المقابل مستحقاً تبين وجوب رد المضمون فاستثنأه مما لم يجب
إنما هو بالنظر للظاهر قبل التبين والافهوه مما وجب في الواقع (قوله مستحقاً) أي أو معيباً ورداً أو ناقصاً نقص
صفة شرطت أو نقص صنعة وهي الآلة التي يوزن بها وإذا صرح بضمانه عن شيء مما ذكر لم يضمنه عن الآخر
وأطلاقه ينصرف لخروجه مستحقاً

كاسيائي (ولصاحب
الحق) أي الدين
(مطالبة من شاء من
الضامن والمضمون
عنه) وهو من عليه
الدين وقوله (إذا
كان الضمان على
ما ينشأ) ساقط في
أكثر نسخ المتن
(وإذا غرم الضامن
رجع على المضمون
عنه) بالشرط
المذكور في قوله
(إذا كان الضمان
والقضاء) أي كل
منهما (بإذنه) أي
المضمون عنه ثم
صرح بمفهوم قوله
سابقاً إذا علم قدرها
بقوله هنا (ولا يصح
ضمان المجهول)
كقوله بع فلانا كذا
وعلى ضمان الثمن
(ولا) ضمان (مالم
يجب) كضمان مائة
تجب على زيد في
المستقبل (الإدراك
المبيع) أي ضمان
إدراك المبيع بان يضمن
للمشتري الثمن إن
خرج المبيع مستحقاً
أو يضمن للبائع
المبيع إن خرج
الثمن مستحقاً

﴿ فصل في الكفالة ﴾ بفتح الكاف هي نوع من الضمان لكنها خاصة بالإبدان كما يصرح به قول الشارح في ضمان غير المال من الإبدان ويستأنس لها بقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام لن أرسله معكم حتى تؤثرون موثقاً من الله لتأثني به إلا أن يحاط بكم فإن فيه التزام احضاره في الجملة وإن لم يكن عليه حق (قوله ويسمى) أي ضمان غير المال من الإبدان وقوله كفالة الوجه أي الذات فهو من قبيل التعبير باسم البعض عن الكل فهو يرجع لكفالة البدن وقوله أيضاً كما يسمى ضمان غير المال من الإبدان وقوله وكفالة البدن أي وضمان الاحضار (قوله والكفالة بالبدن) أي أو يجزئته الشائع ككفالة أو الذي لا يعيش بدونه كزأسه بخلاف الذي يعيش بدونه كيدنه ورجله ويعلم من كلامه أن الكفالة تتعدى بالباء وتتعدى بنفسها وعن يقال كفله وكفل به وكفل عنه وتكفل به (قوله جائزة) أي حلال صحيحة للحاجة إليها لكن بشرط إذن المكفول بنفسه إن كان ممن يعتبر إذنه ولو سفيهاً أو بوليّه إن كان صبيّاً أو مجنوناً أو وارثه وإن تعددان كان ميتاً يشهد على صورته وكان الشاهد يحمل الشهادة عليه كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه فإن عرفه ما لم يحتج إليها لأنه لا يحتاج إلى حضوره لكونه يشهد بهما ومحل ذلك قبل أدلائه في هواء القبر وإن لم يهل عليه التراب بل وإن لم يصل إلى أسفل القبر والأفلا تصح الكفالة لأن في إخراجها من القبر إزاراً به وعلم مما تقرر أن من مات ولم يأذن في كفالاته ولا وارث له لا تصح كفالاته (قوله إذا كان على المكفول به الخ) مقتضاه عدم صحة كفالة بدن من عنده عين مطلقاً وبه قيل وقال بعضهم تصح إن كانت مضمونة بل في شرح العمدة صححتها في غير المضمونة أيضاً ونوع فيه (قوله أي ببذنه) أشار بذلك إلى تقدير مضاف في قول المصنف به (قوله حق لآدمي) مالا كان أو عقوبة لكن لا يطالب بكفيل بمال ولا عقوبة وإن فات التسليم للمكفول ببذنه بموت أو غيره لأنه لم يلزمها فلو شرطاً أن يغرم المال لم تصح الكفالة لأن ذلك خلاف مقتضاها (قوله كقصاص وحدقذف) تمثيل للعقوبة ومثلها المال كما علمت ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جنسه ولا غيرهما لعدم لزوم الكفيل (قوله وخرج بحق لآدمي حق الله تعالى) أي المحض كما أشار إليه الشارح بقوله كحدسرة الخ فإنه أنما مثل بالحدود بخلاف حق الله المشوب بحق لآدمي كالزكاة والكفارة فتصح كفالة بدن من عليه ذلك والحاصل أن الكفالة ببذن من عليه حق لآدمي صحيحة مطلقاً وكذلك ببذن من عليه حق لله مالى بخلاف من عليه عقوبة لله لأن الأمور وبسترها والسعي في إسقاطها مأمور (قوله فلا تصح الكفالة ببذن من عليه حق الله تعالى) أي المحض كما علمت (قوله كحدسرة) وهو قطع اليد اليمنى ثم الرجل اليسرى ثم اليد اليسرى ثم الرجل اليمنى وقوله وحدخر وهو أر بعون للحر وعشرون للرفيق وقوله وحدزنا وهو مائة جلدة وتغريب عام للحر وخسون جلدة وتغريب نصف عام للرفيق وهذا في غير المحصن وأما فيه فالرجم (قوله ويرأ الكفيل بتسليم المكفول ببذنه) أي بأن يسلم الكفيل المكفول ببذنه فهو من إضافة المصدر لمفعوله أو بأن يسلم المكفول نفسه عن جهة الكفيل فهو من إضافة المصدر لفاعله فلو حضر المكفول بنفسه وقال سأمت نفسي عن جهة الكفيل برأ بخلاف ماله وقف ساكتاً أو سلم على المكفول له فإنه لا يبرأ بذلك فإن غاب لزمه احضاره ولو بعبت المسافة أن مكن بأن عرف محله وأمن الطريق ولا حائل ويمهل مدة ذهابه وأيا بعواقمته ثلاثة أيام فإن مضت المدد ولم يحضره حبس إلى تعذر حضوره أو وفاء الدين فإن وفاه ثم حضر المكفول فالتجّه أنه لا استرداد من أخذه منه لأن المكفول (قوله في مكان التسليم) ويتعين محل الكفالة أن صلح للتسليم والأفلا بد من تعيين محله كالسلم ويشترط موافقة المكفول على المكان على المعتمد فإن سلمه في غير مكان التسليم لم يلزم المكفول له القبول إن كان له غرض في الامتناع والألزامه فإن امتنع رفعه إلى الحاكم ليقبل عنه فإن فقد أشهد شاهدين أنه سلمه وبرئ (قوله بلا حائل يمنع المكفول له عنه) أما بقوة أو غيرها كحاكم ومتغلب (قوله أماً مع وجود الحائل) أي الذي يمنع المكفول له عنه وقوله فلا يبرأ الكفيل أي لأنه كأنه لم يسلمه

(فصل في ضمان غير المال من الإبدان) ويسمى كفالة الوجه أيضاً وكفالة البدن كما قال (والكفالة بالبدن جائزة إذا كان على المكفول به) أي يبدنه (حق لأدعى) كقصاص وحد قذف وخرج بحق الأدعى حق الله تعالى فلا تصح الكفالة ببدن من عليه حق الله تعالى كحد سرقة وحد زنا وحد زنا ويرأ الكفيل بتسليم المكفول يبدنه في مكان التسليم بلا حائل يمنع المكفول له عنه أما مع وجود الحائل فلا يرأ الكفيل (فصل في الشركة)

الدابة المانع لها من الحركة لمنع كل من الشريرين من التصرف بغير مصلحة كما سيأتي ويجوز فتحها أخذ من عنان السماء وهو مظهر منها لظهورها على غيرها من بقية الأنواع الباطلة وهي شركة الأبدان وهي أن يشترك اثنان بينهما ليكون بينهما كسبهما متساويا أو متفاضلا مع اتفاق الحرفة كخياطين أو اختلافها كخياط ورفاء وجوزها أبو حنيفة مطلقا والامام مالك مع اتحاد الحرفة وعلى بطلانها كما هو مذهبنافن انفراد بشيء من الكسب فهو له وما اشتركا فيه يوزع بينهما على أجرته مثل عملهما فإذا كانت أجرته مثل عمل كل منهما قدر أجرته مثل عمل الآخر فهو بينهما نصفين وشركة المفاوضة من تفاوض في الحديث شرعا فيه جميعا وهي أن يشترك اثنان بينهما أو ما لهما ليكون بينهما كسبهما وعليهما ما يعرض من غرم نغصب أو نحوه فان خلت عن ذلك فهي شركة أبدان في الشق الاول وشركة عنان في الشق الثاني وجوزها أبو حنيفة أيضا وعلى بطلانها كما هو مذهبنافن فهي كشركة الأبدان في الشق الاول فن انفراد بشيء من الكسب فهو له وما اشتركا فيه يوزع بينهما على نسبة أجرته مثل عملهما وأما في الشق الثاني فان لم يخلط المالكين فلكل غنم ماله وعليه غرمه وان خلطاهما فالرجح على قدر المالين ويرجع كل على الآخر بقدر أجرته عمله في ماله وقد يتقاصن وشركة الوجوه من الوجاهة وهي العظيمة والصدارة وهي أن يشترك وجهان أو وجهيه وخامل ليكون بينهما رجح ما يشتر به كل منهما على انفراده أو يشتر به الوجه ويبيع الخامل أو بالعكس واقتصر المصنف على الصحيحة لانها المرادة كما مر والاصل فيها قبل الاجماع خبر يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانها خرجت من بينهما أي أنا ثالث للشريكين في اعانتها وحفظهما وانزال البركة في أموالهما عدم الحياة فإذا حصلت الحياة ترفع البركة والاعانة عنهما وهو معنى خرجت من بينهما وخبر السائب بن أبي السائب صفي بن عائذ المخزومي على الصواب لا السائب بن يزيد وان ذكره شيخ الاسلام في شرح المنهج وغيره وتبعه الشيخ الخطيب فقد وهمه الحافظ ابن حجر أنه كان شريك النبي ﷺ قبل المبعث في التجارة فلما جاء اليه يوم الفتح قال مرحبا يا بني وشريكي لا يدارى ولا يمارى فان كان النبي ﷺ هو القائل لما ذكر كما هو المتبادر ففيه تقرير منه ﷺ للشركة وتعظيم للسائب المذكور خصوصا مع قرنه بالاخوة والترحيب لافتخار منه ﷺ بشركة السائب لان الاعلى لا يفتخر بالادنى كما هو ظاهر وان توهمه بعض الطلبة وان كان السائب هو القائل لما ذكر افتخارا منه بشركة النبي ﷺ فوجه الدلالة اقراره ﷺ على ذكرها * وأركانها خمسة اقدان ومالان وصيغة وأما العمل فهو تابع وكذا الرجح ومن جعلهما شركتين تكلف حيث جعل المعنى وذكر عمل وذكر رجح وشرط في العاقدين أهلية التوكيل والتوكل لان كلا منهما موكل للآخر ووكيل عنه هذا ان كان كل منهما متصرفا والاشتراط في المتصرف منهما أهلية التوكل وفي الآخر أهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه أعجمي كما قاله في المطلب وسيأتي شرط المالين وشرط الصيغة أن تشعر بالاذن في التصرف لمن يتصرف منهما أو من أحدهما (قوله وهي لغة الاختلاط) سواء كان بعقد أم لا وسواء كان في الاموال أو في غيرها (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله ثبوت الحق الاول أن يقول عقيد يقتضى ثبوت الحق الخ لان مقصود الباب الكلام على العقد المذكور لاعلى ثبوت الحق وان لم يحصل عقد كافي للموروث ونحوه وقوله على جهة الشروع أي على جهة هي الشروع فالإضافة للبيان (قوله وللشركة خمس شرائط) بترك التاء لان المحدود مؤث اذ الشرائط جمع شريطة والاول منها على وجه ضعيف فترجع الشروط لاربعة فقط الا أن يحمل على أن المفهوم فيه تفصيل كما سيأتي (قوله أن تكون الشركة على ناض) أي منصوص أي مضروب وقوله أي نقد أي منقود وهو الدراهم والدنانير فقوله من الدراهم والدنانير بيان له (قوله وان كانا مغشوشين) غاية للرد فان في المغشوش وجهين أحدهما كما في زوائد الروضة جوازها وقوله واستمر رواجهما في البلد أي واستمر تفاهما وعدم بوارهما في بلد البيع كما جرت به العادة في زماننا فان المعاملة فيه بالدراهم والدنانير المغشوشين (قوله ولا تصح في تبر) هو قطع الذهب والفضة قبل تخليصهما

وهي لغة الاختلاط
وشرعا ثبوت الحق
على جهة الشروع في
شيء واحد لاثنين
فاكثر (وللشركة
خمس شرائط) الاول
(ان تكون)
الشركة (على
ناض) أي نقد
(من الدراهم
والدنانير) وان كانا
مغشوشين واستمر
رواجهما في البلد ولا
تصح في تبر

من تراب المعدن وعدم صحة الشركة فيه وان أطلقه الا كثرون مبني على أنه متقوم وهي لا تصح في المتقوم والمعتد أنه مثلي فتصح الشركة فيه على المعتمد وقوله وحلى "وسبائك ضعفه المحشى ورجح الصحة فيهما بناء على أنهما من المثلي واعتمد بعضهم عدم الصحة في الحلى لان الصنعة فيه متقومة (قوله وتكون الشركة أيضا على المثلي) أي كأن تكون على الناض من الدراهم والدنانير فتصح على المثلي على الاظهر لانه اذا اختلط بجنسه اتفق التمييز بينهما فاشبهها النقدين ويؤخذ من كلام الشارح أن المفهوم فيه تفصيل لان مفهوم الناض يفصل فيه بين المثلي فتصح فيه الشركة أيضا وبين المتقوم فلا تصح فيه وعلى هذا يفتي التضعيف السابق وبالجملة فالاولى ابدال الناض بالمثلي كما قال في المنهج وشرط المعقود عليه كونه مثليا (قوله لا المتقوم) أي فلا تصح الشركة فيه وقوله كالعروض جمع عرض وهو ما قابل النقد وقوله من الثياب ونحوها أي كاللوازم وغيرها ومحل ذلك اذا لم تكن مشتركة بينهما بارث ونحوه كشراء وبأذن كل منهما للآخر في التجارة والاصحح الشركة ومن الحيل في الشركة في المتقوم أن يبيع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر سواء اتفق الجزآن في القدر أو لا كنصف بنصف فيملكه بالسوية أو ثلث بثلثين لتفاوت في قيمتهما فيملكه بهذه النسبة ثم يأذن كل منهما للآخر بعد التقاض في التصرف لان المقصود بالخلط حاصل بل ذلك أبلغ لانه ما من جزء هنا الا وهو مشترك بينهما بخلافه في خلط المثليات فان مال كل واحد منهما ممتاز عن الآخر في نفس الامر وان لم يتميز في الظاهر (قوله أن يتفقا) أي المالا ن وقوله في الجنس والنوع أي دون القدر فلا يشترط اتفاقهما فيه الا بخلاف في التفاوت فيه لان الربح والخسران على قدر المالاين كما سيأتي والمراد بالنوع ما يشمل الصفة كما أشار الى ذلك الشارح في التفریع (قوله فلا تصح الشركة الخ) تفریع على المفهوم وهو أنهما اذا لم يتفقا في الجنس والنوع فلا تصح وفيه مع ما قبله نفوس مرتب فالاول وهو قوله في الذهب والدراهم للاول وهو عدم الاتفاق في الجنس ومحل عدم الصحة في ذلك اذا كان الذهب لأحدهما والدراهم للآخر كما هو ظاهر والثاني وهو قوله ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة بيضاء وحجاء الثاني وهو عدم الاتفاق في النوع (قوله أن يخلط المالاين) الاولى أن يقول اختلاط المالاين لان كلامهم يوهم أنه لا بد من فعلهما وليس كذلك بل المدار على اختلاطهما ولو غير فعلهما ولا بد من اختلاطهما قبل العقد فلو حصل الاختلاط بعد العقد أو معه لم يكف اذا اشتراك حال العقد فيعاد العقد بعد ذلك ان أريد الشركة الصحيحة (قوله بحيث لا يميزان) أي عند العاقدین على المعتمد خلافا لبعض المتأخرين فلو كان كل منهما يعرف ماله بعلامة لا يعرفها غيرهما هل تصح الشركة نظرا الى حال الناس أولا نظرا الى حالهما قال في البحر يحتمل وجهين والوجه عدم الصحة أخذ من عموم كلام الاصحاب (قوله أن يأذن كل واحد منهما الخ) أي ان كان كل واحد منهما يتصرف والا فيكفي اذن من لم يتصرف لمن يتصرف فان قال أحدهما للآخر ان تجر أو تصرف تصرف في الجميع ولا يتصرف القائل الا في نصيبه مالم يأذنه الآخر ولا يتصرف في الجميع أيضا فان شرط أن لا يتصرف أحدهما في نصيب نفسه لم يصح لما فيه من الحجر على المالك في ملكه ولو اقتصر على قولها اشتركتا لم يكف لاحتمال كونه اخبارا عن شركة سابقة نعم ان نوي بذلك الاذن في التصرف كفي ولا بد أن يكون الاذن في التصرف بعد الخلط فلا يكفي قبله كما علم (قوله لصاحبه) أي ان كان أهلا للتصرف ولو ذميا لكن مع الكراهة فيكره مشاركة الذميين كأكل طعامهم وكذلك تكره مشاركة من لا يحترز من الربا والمعاملات الفاسدة كما قاله الدميري (قوله في التصرف) ولا يشترط تعميم ما يتصرف فيه ولا تعيينه بل يجوز الاطلاق لكن لو عين جنسا لم يتصرف في غيره ولا يكفي الاذن في البيع ولا في الشراء مثلا بل لا بد من الاذن في التصرف للتجارة أو مطلقا واعلم ان يد الشريك يد أمانة فيقبل قوله في الربح والخسران والرد وغير ذلك وفي دعواه التلف تفصيل الودیعة ولو قال من في يده المال هو لي وقال الآخر هو مشترك أعكسه صدق صاحب اليد يمينه بخلاف ما لو قال اقتسمنا وصار ما في يدي لي وقال الآخر بل هو مشترك فانه يصدق المنكر بيمينه لان الاصل عدم القسمة ويصدق في قوله اشتريت هذا الشركة ولو كان خاسرا وفي قوله اشتريته لنفسی ولو

وحلى "وسبائك
وتكون الشركة
أيضا على المثلي
كالحنطة لا المتقوم
كالعروض من
الثياب ونحوها (و)
الثاني (أن يتفقا في
الجنس والنوع)
فلا تصح الشركة
في الذهب والدراهم
ولا في صحاح
ومكسرة ولا في
حنطة بيضاء وحجاء
(و) الثالث (أن
يخلط المالاين) بحيث
لا يميزان (و) الرابع
(أن يأذن كل واحد
منهما) أي الشريكين
(لصاحبه في التصرف)
فاذا أذن له فيه

كان رابحا لانه أعرف بقصده ومحل كون يده بأمانة ما لم يستعمل المال المشترك والافهم مستعيران كان باذن الآخر
والا فغاصب ولذلك أفتى ابن أبي شريف فيما اذا مات الدابة المشتركة بين اثنين تحت يدهما بأنها ان كانت تحت
يده باذن شريكه في الاستعمال فنصيبه مضمون ضمان العواري وان كانت تحت يده بغير اذنه فهو مضمون ضمان
المغصوب وان لم يستعملها وان كانت تحت يده باذن شريكه ولم يأذن له في الاستعمال ولم يستعملها فهو أمانة غير
مضمونة الا اذا فرط ولو قال له اعلقها في نظير ركوبها فهي اجارة فاسدة فلا ضمان عليه الا بالتقصير ولو باع أحد
الشريكين نصيبه وسلم الدابة للشعري من غير اذن شريكه صار اضا منين وقرار الضمان على من تلفت تحت يده
(قوله تصرف بلا ضرر) لو قال تصرف بمصلحة لكان أولى اذا يصح البيع بشئ المثل وثم راغب بأز يدمع أنه
لا ضرر فيه لعدم المصلحة لكن الشارح لم ينظر لذلك لنسوره (قوله فلا يبيع كل منهما الخ) تفرع على مفهوم قوله
تصرف بلا ضرر وقوله نسبته أى لاجل وقوله ولا بغير نقد البلد كأن يبيع بعرض وقوله ولا بغير فاحش كأن يبيع
ما يساوى مائة بتسعين (قوله ولا يسافر بالمال المشترك) أى لما في السفر من الخطر وقوله الا باذن راجع لجميع ما قبله
وفي معنى الاذن في السفر ما لو ذكر بلد للتصرف يتوقف الوصول اليها على السفر فله السفر اليها ولا يستفيد ركوب
البحر بمجرد الاذن في السفر بل لا بد من التنصيص عليه كتنظيره في القراض (قوله وفي نصيبه قولنا تفرع الصفة)
ف قيل يبطل فيه أيضا والاصح الصفة في نصيبه دون نصيب شريكه (قوله أن يكون الربح والخسران الخ) لا يشترط
التصريح بذلك بل الشرط أن لا يشرط خلاف ذلك كما يؤخذ من كلام الشارح بأن يشرط ذلك أو يسكتا عنه
(قوله على قدر المالين) أى باعتبار القيمة ولو في المثليين عند اختلاف القيمة فلو خلاط قفيز برماتة بقفيز بر
خمسين فالربح والخسران بينهما أثلاثا (قوله سواء تساوى الشريكان في العمل في المال المشترك أو تفاوته)
فالشرط أن لا يكون لأحد منهما عملا يبطل العقد فساد الشرط (قوله فان شرطا التساوى في الربح مع تفاوت
المالين) كأن يكون لأحد مائة وللآخر مائتان وشرط أن الربح بينهما نصفان وقوله أو عكسه أى أو شرطا
عكسه وهو التفاوت في الربح مع تساوى المالين كأن يكون لأحد مائة وللآخر مائة أيضا وشرط أن يكون لأحد
ثلاثا والآخر ثلثه وكذا الشرط التفاوت في الخسران وقوله لم يصح لكن ينفذ التصرف منهما لوجود الاذن
والربح والخسران على قدر المالين كالمصلحة ويرجع كل منهما على الآخر باجرة عمله في مال الآخر كالقراض
الفاقد وقد يتقاصن ويرجع صاحب الفضل به فاذا كان مال أحدهما ألفين ومال الآخر ألفا وأجرة عمل كل منهما مائة
فثلاثا عمل الاول في ماله وثلثه في مال الثاني وعمل الثاني بالعكس فلاول على الثاني ثلث المائة وللثاني على الاول
ثلثاها فيقع التقاص في ثلث ويرجع الثاني على الاول ثلث (قوله والشركة عقد جائز من الطرفين) أى من الجانبين
وقوله وحينئذ أى حين اذ كانت الشركة عقدا جائزا من الجانبين وقوله فسخها متى شاء أى ولو بعد التصرف
(قوله ولا ينزل ان عن التصرف بفسخهما) فان قال أحدهما للآخر عزتلك أو لا تصرف في نصبي لم يتصرف
المعزول الا في نصيب نفسه وأما العازل فله أن يتصرف في نصيب المعزول لعدم انعزاله (قوله أو أغمى عليه) وان
كان قليلا خلافا لمن استثنى الاغماء الخفيف لان ظاهر كلام الاصحاب يخالفونه الاغماء الحاصل بالتقريف في الحمام
أو في غيره فليتنبه له وقوله بطلت تلك الشركة فان أراد ادوامها فلا بد من تجديد العقد

فصل في أحكام الوكالة ✽ هي مصدر وكل بالتخفيف واسم مصدر لوكل بالتشديد ولتوكل أيضا وانما
زاد الشارح أحكام لان المصنف لم يذكر حقيقتها باللغة ولا شرعا وانما ذكر أحكامها وهي مندوبة ان كان فيها
اعانة على مندوب وقد تكره ان كان فيها اعانة على مكره وتحرم ان كان فيها اعانة على حرام وتجب ان
توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر في شراء طعام قد عجز عنه وقد تنصور فيها الاباحة كما اذا لم
يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل اياها من غير غرض والاصل فيها قوله تعالى فابعثوا حكامنا أهله
وحكامنا من أهلها وهما وكيلان لاحكامنا على المعتمد وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم بعث السعاة لاخذ

تصرف بلا ضرر فلا
يبيع كل منهما
نسبته ولا بغير نقد
البلد ولا بغير
فاحش ولا يسافر
بالمال المشترك الا
باذن فان فعل أحد
الشريكين ما نهى
عنه لم يصح في نصيب
شريكه وفي نصيبه
قولا تفرع الصفة
(و) الخامس (أن
يكون الربح
والخسران على قدر
المالين) سواء تساوى
الشريكان في العمل
في المال المشترك أو
تفاوت فيه فان شرطا
التساوى في الربح
مع تفاوت المالين
أو عكسه لم يصح
(والشركة عقد جائز
من الطرفين و)
حينئذ (لكل واحد
منها) أى الشريكين
(فسخها متى شاء)
وينعزلان عن
التصرف بفسخها
(ومتى مات أحدهما)
أو جن أو أغمى
عليه (بطلت) تلك
الشركة
(فصل في أحكام
الوكالة

الزكاة • وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغته يكتفي فيها اللفظ من أحدهما وعدم الرد من الآخر
 كقول الموكل وكتك في كذا أو فوضته اليك ولو بمكاتبة أو مراسلة ولا يشترط القبول لفظاً بل الشرط عدم الرد
 منه فلو ردها كأن قال لأقبل أو لا أفعل بطلت ولو قال الوكيل وكتك في كذا فدفعه له الموكل كفي ولا يشترط
 الفور بل يكتفي بالفعل أو عدم الرد على التراخي ويصح توقيت الوكالة كوككتك في كذا شهر الاتعليقها بنحو إذا
 جاء رمضان فقد وكتك ومع ذلك ينفذ تصرفه بعد وجود المعلق عليه للأذن فيه نعم إن نجزها وعلق التصرف لم
 يضر نحو وكتك في كذا وإذا جاء رمضان فبعه واعلم أن أحكام العقد تتعلق بالوكيل كروية المبيع ومفارقة المجلس
 ونحو ذلك حتى إن له الفسخ بالخيار وإن أجاز الموكل وللتابع مطالبة الوكيل بالثمن إن قبضه من الموكل وكذا إن لم
 يقبضه وكان في الذمة فإن كان معيناً لم يطالب به من ادعى أنه وكيل بقبض ماعلى فلان لم يجب دفعه له إلا ببينة بوكالته
 لاحتمال انكار الموكل لها ولو لم يكن يجوز دفعه له إن صدق له أنه محق عنده بخلاف من ادعى أنه محتمل به وأنه وارث له
 أو موصى له به وصدقه فإنه يجب الدفع إليه لاعترافه بانتقال المال له (قوله وهي) أي الوكالة وقوله بفتح الواو
 وكسرها أي والفتح أفصح ولذلك قدمه وقوله في اللغة التفويض أي تفويض الشخص أمره إلى غيره ومنه
 توكلت على الله أي فوضت أمري إليه (قوله وفي الشرع) عطف على قوله في اللغة وقوله تفويض أي بصيغة
 وقوله شخص هو الموكل وقوله شيئاً هو الموكل فيه وجعله فعله صفة لشيء وقوله بما يقبل النيابة أي شرعاً كما قال
 مالم يس عبادة فلا دور خلافاً لمن توهمه وقوله إلى غيره هو الوكيل فالأركان الأربعة تؤخذ من تعريف الشارح (قوله
 وخرج بهذا القيد) وهو قوله ليفعله حال حياته وإنما صرح الشارح بمفهوم هذا القيد دون غيره من بقية القيود لأن
 المصنف لم يذكر ما خرج به بخلاف القيود السابقة فانه ذكر محترزاتها فيما يأتي وقوله لا يصام هو جملته متصرفاً على
 أولاده أو في قضاء ديونه بعد موته (قوله وذكر المصنف ضابط الوكالة) أي قاعدة الوكالة الشرعية التي هي تفويض
 شخص إلى آخره وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وكل) بالرفع مبتدأ وقوله ما أي شيء فهي نكرة موصوفة
 بجملته قوله جاز الخ ونكتب مفصلة عن كل هنا لأنها ليست ظرفاً بخلاف ما إذا كانت ظرفاً فإنها تكتب موصولة
 نحو كلما جاء زيد فاعلم وقوله للانسان شامل للموكل بالنظر لقوله أن يوكل فيه غيره ولو كان يوكل
 فيه عن غيره فدخل تحت كلام المصنف ثلاثة أركان لأن المعنى وكل شيء صحيح للانسان أن يتصرف فيه بنفسه صح
 له أن يوكل فيه غيره أو يتوكل فيه عن غيره فالشيء المذكور هو الموكل فيه والانسان شامل للموكل وللوكيل
 بالنظر بين السابقين وفي قوله أن يوكل فيه غيره أو يتوكل فيه عن غيره إشارة للصيغة التي هي الركن الرابع وقوله
 جاز له الخ خبر المبتدأ وهو كل وقوله أن يوكل فيه غيره يؤخذ منه ضابط الموكل منطوقاً ومفهومه ما قلنا منطوقاً هو كل
 ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل فيه غيره والمفهوم هو كل ما لا يجوز للانسان التصرف فيه بنفسه
 لا يجوز له أن يوكل فيه غيره وهذا في الغالب والافقداستثنى من المنطوق وهو المسمى بالطرد أي التلازم في الثبوت
 الظاهر فيجوز له كسر الباب ونقب الجدار ولا يجوز له أن يوكل فيه غيره والوكيل القادر فلا يجوز له أن يوكل فيما قدر
 عليه وهو لا يثق به بخلاف ما عجز عنه أو لا يليق به والعبد المأذون له في التجارة والسفيه المأذون له في النكاح ومن
 المفهوم وهو المسمى بالعكس أي التلازم في الانتفاء الاعمي فإنه لا يجوز له التصرف في الاعيان مما يتوقف على الرؤية
 ويجوز له أن يوكل فيه غيره للضرر وقوله المحرم يوكل الحلال في عقد النكاح ليعقده بعد التحلل أو يطلق ويحمل
 على ما بعد التحلل ويصح أن يوكل حلال محرماً يوكل حلالاً في التزويج لأنه سفير محض ودخل في المنطوق الولي في
 مال محجور من صبي ومجنون وسفيه فيجوز للولي أن يوكل فيه عن نفسه أو عن مولي له لصحة مباشرته له وقوله أو
 يتوكل فيه عن غيره يؤخذ منه ضابط الوكيل منطوقاً ومفهومه ما قلنا وهما تقسيمية فالمنطوق هو كل ما جاز للانسان
 التصرف فيه بنفسه جاز له أن يتوكل فيه عن غيره والمفهوم هو كل ما لا يجوز للانسان التصرف فيه بنفسه
 لا يجوز له أن يتوكل فيه عن غيره وهذا في الغالب فقد استثنى من هذا المفهوم مسائل منها المرأة تتوكل في

وهي بفتح الواو
 وكسرها في اللغة
 التفويض وفي
 الشرع تفويض
 شخص شيئاً فعله
 بما يقبل النيابة إلى
 غيره ليفعله حال
 حياته وخرج بهذا
 القيد الإصا و ذكر
 المصنف ضابط
 الوكالة في قوله
 (وكل ما جاز
 للانسان التصرف
 فيه بنفسه جاز له أن
 يوكل فيه غيره) أو
 يتوكل فيه عن
 غيره

طلاق غيرها والسفيه والعبد يتوكلان في قبول النكاح بغير إذن الولي والسيد لا في إيجابه والصبي المأمون الذي لم يجرب عليه الكذب يتوكل في الإذن في دخول الدار وإيصال الهدية حتى لو كانت أمة وقالت سيدي أهداني إليك وصدقها فله التصرف فيها ولو بالوطء لكن بعد الاستبراء ويصح أن يوكل الصبي في ذلك إذا عجز عنه كغيره ويشترط أيضا تعيين الوكيل فلو قال لاثنين وكنت أحدكما في بيع كذا لم يصح نعم لو قال وكلتك في كذا وكل مسلم صح تبعها كما يحسنه بعض المتأخرين وعليه العمل (قوله فلا يصح من صبي أو مجنون الخ) تفريع على مفهوم كل من الموكل والوكيل وقد عرفت المستثنيات ومثل الصبي والمجنون المغمى عليه والسكران إلا المتعدي بسكره والفاسق في تزويج موليته لأن الفسق يسلب الولاية وما يقع من التوكيل في تزويج موليته مع اتصافه بالفسق باطل (قوله وشرط الموكل فيه الخ) وشرطه أيضا أن يكون معلوما ولو بوجه كوكلتك في بيع أموال وعتق أرقائي وإن لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة الغرر لا نحو كل أموري ككل قليل وكثير وإن كان تابعا لمعين والفرق بينهما بين مأمور أن الإبهام ثم في الفاعل والإبهام هنا في الموكل فيه ويغتفر في الفاعل ما لا يغتفر في الموكل فيه ويجب في التوكيل في شراء عبد بيان نوعه كترك في شراء دار بيان محلة وهي الحارة الكبيرة كحارة الأزهر وسكة وهي الزقاق ولا يجب بيان ثمن في المستثنين ومحل ذلك إذا لم يقصد التجارة أو الإغراض فلا يجب بيان شيء من ذلك (قوله أن يكون قابلا للنيابة) أي قيام شخص مقام آخر والذي يقبل النيابة كل عقد كبيع وهبة وكل فسخ كقالة ورد بعيب وقبض وإقباض وخسومة من دعوى وجواب وتملك مباح كإحياء واصطياد واستيفاء عقوبة (قوله فلا يصح التوكيل في عبادة بدنية) لها ولتعلقها بنية كصلاة وإمامتها ويلحق بها نحو بيع وإيلاء وظهار وشهادة ونذر ونحو تدريس اللسان مثل معينة (قوله إلا الحج) أي والعمرة وتجهيز الميت غير الصلاة عليه ويندرج في الحج توابعه كركعتي الطواف وقوله وتفرقة الزكاة مثلا أي وكذب أضحية وعقبة وتفرقة كفارة ومنذرو ولا يجوز له أخذ شيء منها إلا أن عين له الموكل قدر ما منها ومن هذا تعلم أن الاستثناء من مطلق عبادة لا بقيد كونها بدنية لأن تفرقة الزكاة ونحوها عبادة مالية أو يقال استثناءها منقطع والحاصل أن العبادة البدنية المحضة كالصلاة والصوم لا تصح فيها الوكالة والعبادة البدنية غير المحضة كالحج والعمرة تصح فيها الوكالة من المعضوب أو عن الميت وكذلك العبادة المالية المحضة (قوله وأن يملكه الموكل) أي أن يملك التصرف فيه حال التوكيل وقوله فلو وكل شخصا الخ تفريع على المفهوم وقوله بطل أي الاتبعوان لم يكن من الجنس كأن يوكل في بيع هذا العبد ومن سيملكه أو في طلاق هذه المرأة ومن سيملكها أو في بيع هذا العبد وطلاق من سيملكها وعكسه (قوله والوكالة عقد جائز من الطرفين) أي ولو كانت بجعل خلافا لمن قال أنها إذا كانت بجعل كانت لازمة لأنها حينئذ اجازة ورد بانها حينئذ جعالة فإن اجتمعت فيها شروط الاجارة وكانت بلفظ الاجارة فلا شك في أنها لازمة (قوله وحينئذ) أي وحين إذ كانت عقدا جائزا من الطرفين وقوله لكل منهما وفي بعض النسخ فكل منهما وقوله فسخها متى شاء أي ولو بعد التصرف في فسخها بالقول كان يقول فسختها أو بطلتها أو يقول الموكل عزلتك أو يقول الوكيل عزلت نفسي أو نحو ذلك كرفعها ورددتها ولا يتوقف انعزال الوكيل على علمه بعزل الموكل نعم إن لزم على انعزال الوكيل ضياع المال الموكل فيه فليس له أن يعزل نفسه ولا يعزل كما قاله الأذرعى (قوله وتنفسخ الوكالة بموت أحدهما أو جنونه أو إغماؤه) وكذا بطروررق كأن كان حرييا فاسترق وحجر سفيه وكذا حجر فلس فيما لا ينفذ منه بأن يوكل إنسانا في شراء شيء بعين مال الوكيل ثم يحجر عليه بالفلس قبل الشراء وكذا يفسق في نحو نكاح ما يشترط فيه العدالة وبزوال ملك الموكل عن محل التصرف ببيع أو وقف أو عن منفعة بإيجار ما وكل في بيعه ومثله تزويجه ورهنه مع قبض لاشعار ذلك بالنسب على التصرف بخلاف نحو العرض على البيع وتنفسخ أيضا بتعمد انكارها بلا غرض له فيه بخلاف انكاره لها نسيانا أو لغرض كإخفاءها من ظالم (قوله والوكيل أمين) أي ولو جعل ولو بدعوا لمن صدقه فيصدق في دعوى التلف والرد على الموكل وأما

فلا يصح من صبي
أو مجنون أن يكون
موكلا ولا وكلا
وشرط الموكل فيه
أن يكون قابلا
للنيابة فلا يصح
التوكيل في عبادة
بدنية إلا الحج
وتفرقة الزكاة مثلا
وأن يملكه الموكل
فلو وكل شخصاً
بيع عبداً سيملكه
أو في طلاق امرأة
سيملكها بطل
(والوكالة عقد جائز
من الطرفين) (و)
حينئذ (لكل منهما)
أي الموكل والوكيل
(فسخها متى شاء
(وتنفسخ) الوكالة
(بموت أحدهما)
أو جنونه أو إغماؤه
(والوكيل أمين)

غير الموكل كرسوله ووارثه فلا بد من يئنه عملا بالقاعدة المشهورة وهي كل أمين ادعى الرد على من اتتمنه صدق يمينه الا المرتهن والمستأجر بخلافه على غير من اتتمنه (قوله وقوله) مبتدأ خبره ساقط وسقوطه أولى لانه ليس بقيد فان الوكيل أمين حتى في التلف والرد ونحوهما وقوله فيما يقبضه أى لموكله وقوله وفيما يصرفه أى من مال موكله حيث ادعى قدر الاتقا (قوله ولا يضمن الوكيل الا بالتفريط) أى وان لم يتعد بذلك كأن يركب الدابة أو يلبس الثوب نسيانا بالتفريط أعم من التعدي فالتعبير به أولى خلافا لمن ادعى العكس ولا ينغزل بالتفريط فله التصرف بعده لبقاء الاذن لان الوكالة اذن في التصرف والامانة حكم يترتب عليها ولا يلزم من ارتفاعه بطلان الاذن بخلاف الوديعة فانها محض اتمان (قوله ومن التفريط أيضا امتناعه من التخلية بين الموكل وبين ماله لغير عنبر وقوله تسليمه المبيع قبل قبض ثمنه مالم يكن باذن الموكل أو بأمر حاكم يراه واذا عاذا اليه بعيب لم يبرأ من الضمان فان تلف في يده ضمن ولا تعود الوكالة فليس له أن يتصرف فيه الا باذن جديد من الموكل ولو فسخ العقد السابق فله بيعه بالاذن السابق ويخرج من الضمان ومحل ذلك كله اذا كان الثمن حالا وأما اذا كان مؤجلا فله فيه تسليم المبيع قبل قبض الثمن وليس له قبضه اذا حل الا باذن جديد (قوله ولا يجوز للوكيل الخ) أى ولا يصح أيضا في حرمه ويضمن لو خالف وباع على خلاف هذه الأنواع وسلم المبيع للمشتري لتعديده بتسليمه له يبيع فاسد فيسترده ان بقي وبيعه ثانيا بالاذن السابق وان تلف غرم الموكل بدله من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه (قوله وكالة مطلقة) أى غير مقيدة بشمن ولا بحلول ولا بأجل ولا بنقد البلد وخرج بذلك المقيدة فيتبع ما قيد به فيها ولو قيدت بشمن تعين ولو وكله لبيع مؤجلا صح ثم ان أطلق الاجل حل على عرف في المبيع بين الناس فان لم يكن عرف راعى الانفع للموكل في قدر الاجل ويشترط الاشهاد في هذه الحالة وان قدر الاجل اتبع الوكيل ما قدره الموكل فان باع بحال أو نقص عن الاجل الذي قدره كأن باع الى شهر ما قال الموكل بعه الى شهرين صح البيع ان لم ينه الموكل ولم يكن عليه فيه ضرر كنقص ثمن أو مؤنة حفظ ولم يعين المشتري والا فلا يصح لظهور قصد الحاباة ولو قال بع بما شئت أو بما تراه فله بيعه بغير نقد البلد لا بغبن ولا بنسيئة أو بكم شئت فله بيعه بغبن فاحش ولو مع وجود راغب باكثر لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد أو بكيف شئت فله بيعه بنسيئة لا بغبن ولا بغير نقد البلد أو بمعاذ وهان فله بيعه بعرض وغبن لا بنسيئة لان مال الجنس فيشمل النقود والعرض ولما قرنه في الاخيرة بعز وهان شمل عرفا القليل والكثير وكم للعقد فيشمل القليل والكثير وكيف للحال فيشمل الحال والمؤجل (قوله أن يبيع ويشتري الا بثلاثة شرائط) أى الا يبيعا وشراء متلبسا بثلاثة شرائط (قوله أحدها) أى احدا للشرائط الثلاثة وقوله أن يبيع أى او يشتري كما يعلم بمقابله ولو قال أن يعقد ذلك كان أحسن ولذلك عبر به الشيخ الخطيب وقوله بشمن المثل أى فأكثر في مسألة البيع أو اقل في مسألة الشراء وليس لوكيل بشراء شراء معيب لاقتضاء الاطلاق عرفا السليم وقوله لا بدونه أى لا بدون ثمن المثل في مسألة البيع يعنى أقل منه بما لا يحتمل غالبا أخذ من قوله ولا بغبن فاحش فانه عطف تفسير فيحل عدم الصحة اذا كان بغبن فاحش بخلاف اليسير وهو ما يحتمل غالبا واذا باع بشمن المثل وهناك راغب بأزيد ولو في زمن الخيار لا للمشتري فهو كالو باع بدونه في التفصيل فلا يصح اذا كان بغبن فاحش بخلاف اليسير فيجب البيع له في الاول فان لم يفعل انفسخ العقد الاول وان لم يعلم بعين الراغب (قوله وهو) أى الغبن الفاحش وقوله ما لا يحتمل في الغالب أى ما لا يعتد في الغالب بخلاف اليسير وهو ما يحتمل في الغالب فيبيع ما يساوى عشرة من الدرهم بتسعة منها محتمل بخلافه من الدنانير وثمانية غير محتمل والصواب الرجوع في ذلك الى العرف (قوله والثاني) أى من الشرائط الثلاثة وقوله أن يكون ثمن المثل نقدا أى حالا كما اشار اليه الشارح وقوله فلا يبيع الوكيل نسيئة أى لا اجل وهو تفريع على المفهوم وقوله وان كان قدر ثمن المثل بل أو أكثر وهو غاية في عدم صحة بيع الوكيل نسيئة ومحله عند عدم اذن الموكل كما يعلم بامر (قوله والثالث) أى من الشرائط الثلاثة وقوله بنقد البلد أى ببلد البيع لا ببلد التوكيل (قوله فلو كان في البلد نقدا الخ) مقابلا لمقدر معاوم من كلامه فكانه قال هذا ظاهر اذا كان في

وقوله (فيما يقبضه
وفيما يصرفه) ساقط
في أكثر النسخ
(ولا يضمن) الوكيل
(الا بالتفريط) فيما
وكل فيه ومن
التفريط تسليمه
المبيع قبل قبض
ثمنه (ولا يجوز)
للكيل وكالة مطلقة
(أن يبيع ويشتري
الا بثلاثة شرائط)
أحدها (أن يبيع
بشمن المثل) لا بدونه
ولا بغبن فاحش
وهو ما لا يحتمل في
الغالب (و) الثاني
(أن يكون) ثمن المثل
(نقدا) فلا يبيع
الوكيل نسيئة وان
كان قدر ثمن المثل
والثالث أن يكون
النقد (بنقد البلد)
فلو كان في البلد
نقدا باع بالاغلب
منهما

البلد نقد واحد فلو كان في البلد نقدان الخ (قوله فان استويا) أي في المعاملة ونفع الموكل وقوله تخير أي بينهما فاذا باع بهما معا فالذهب الجواز وان وقع فيه تردد للاصحاب (قوله ولا يبيع بالفلوس) أي لانها من العروض وقوله وان راجت راجت راجت النقص والغاية في عدم البيع بها وهذا مبني على أن المراد بنقد البلد ما كان من الذهب أو الفضة خاصة والوجه أن المراد به ما يتعامل به فيها عادة ولومن العروض فيشمل حينئذ الفلوس اذا جرت العادة بالمعاملة بها وكذلك غيرهما من العروض (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح أيضا وقوله يبيع مطلقا ليس بقيد فلامفهوم له وقوله من نفسه أي لنفسه وقوله ولا من ولده الصغير أي ولا لولده الصغير أو المجنون أو السفيف فلو عبر بموليه لكان أشمل ولو قدر له الثمن ونهاه عن الزيادة لم يصح أن يبيعه لنفسه ولا لموليه وان لم يكن هناك تهمة لاتحاد القابل والموجب نعم لو قدر له الموكل الثمن وكل الولي عن موليه من يقبل له وصرح له الموكل صح البيع وقوله ولو صرح الموكل للوكيل الخ غاية في عدم البيع من ولده الصغير وقوله كما قاله المتولي معتمد وقوله خلافا للبعوى ضعيف (قوله والاصح أنه يبيع لايه وان علا لولده البالغ وان سفل الخ) هذا مقابل لقوله من نفسه ولا من ولده الصغير وقوله ان لم يكن سفيفها ولا مجنوناً أي ان لم يكن ولده البالغ سفيفها أو مجنوناً ولا افحكهم حكم الصغير وقوله فان صرح الموكل بالبيع منهما أي لهما أي لايه وابنه البالغ بالقييد المذكور وهذا مقابل لقدر وكأنه قال هذا ان لم يصرح الموكل بالبيع بالبيع منهما وهذا تقييد للخلاف المشار اليه بقوله والاصح ولذلك قال هنا صح جزماً أي قطعاً (قوله ولا يقر الوكيل على موكله) أي في الخصومة فصورة المسئلة أن الموكل وكل شخص في خصومة عنه من دعوى وجواب كما أشار اليه الشارح بقوله فلو وكل شخص في خصومة الخ وهذا متعين لانه لا يصح التوكيل في الاقرار على الاصح كما سيذكره الشارح (قوله لم يملك الاقرار على الموكل) فليس له أن يقر عنه وقوله ولا البراء من دينه ولا الصلح عنه فليس له أن يبرئ منه ولا أن يصلح عنه (قوله وقوله) مبتدأ خبره ساقط في بعض النسخ وسقوطه أولى لان الاصح أنه لا يصح أن يقر الوكيل على موكله مطلقاً أي سواء كان باذنه أو لا وهذا بالنظر للاقرار وأما بالنظر لما ذكره الشارح من البراء من دينه والصلح عنه فقد كره صحيح لصحتهما من الوكيل بالاذن (قوله والاصح أن التوكيل في الاقرار لا يصح) فقول المصنف الاباذنه ضعيف فاذا قال لغيره وكلتك لتقر لفلان بكذا فقال الوكيل أقررت عنه لفلان بكذا لم يصح لانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة لكن الموكل يكون مقراً قطعاً ان قال وكلتك لتقر عنى لفلان بالفله على لانه جمع بين عنى وعلى ويكون مقراً على الاصح ان قال وكلتك لتقر عنى لفلان بالف لانه ذكر لفظ عنى دون على ولا يكون مقراً قطعاً ان قال وكلتك لتقر لفلان بكذا لانه لم يذكر عنى ولا على ولا يكون مقراً على الاصح ان قال وكلتك لتقر لفلان بالف له على لعدم ذكره عنى مع ذكره على

والله أعلم بالصواب

والله المرجع

والماآب

(تم طبع الجزء الاول من حاشية شيخنا العالم العلامة الشيخ ابراهيم البيجوري على ابن قاسم)

(رحمه الله تعالى ويليّه الجزء الثاني وأوله فصل في أحكام الاقرار)

فان استويا باع
بالانفع للموكل فان
استويا تخير ولا يبيع
بالفلوس وان راجت
رواج النقود (ولا
يجوز أن يبيع)
الوكيل يبيع مطلقاً
(من نفسه) ولا من
ولده الصغير ولو
صرح الموكل للوكيل
في البيع من الصغير
كما قاله المتولي خلافاً
للبعوى والاصح أنه
يبيع لايه وان علا
ولابنه البالغ وان
سفل ان لم يكن
سفيفها ولا مجنوناً فان
صرح الموكل بالبيع
منها صح جزماً
(ولا يقر) الوكيل
(على موكله) فلو وكل
شخصاً في خصومة
لم يملك الاقرار على
الموكل ولا البراء
من دينه ولا الصلح
عنه وقوله (الاباذنه)
ساقط في بعض النسخ
والاصح أن التوكيل
في الاقرار لا يصح

﴿ هذه الحاشية الجلية حاشية شيخنا العلامة الشيخ البيجورى على شرح ابن قاسم الغزى
وهى آخر مؤلفاته العشرين التى جمعها الفقير نصر الهورى بنى أحد تلامذته
في هذا الجدول المرتب على السنين ﴾

- ١ حاشية على رسالة أستاذنا وشيخ شيخنا الفضالى في لاله الا الله سنة (١٢٢٢)
 - ٢ حاشية على رسالة الاستاذ المذكور المسماة كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام سنة (١٢٢٣)
 - ٣ فتح القريب المجيد بشرح بداية المريد للشيخ السباعى سنة (١٢٢٤)
 - ٤ حاشية على مولد الامام ابن حجر الهيتمى سنة (١٢٢٥)
 - ٥ حاشية على مختصر السنوسى في فن المنطق في التاريخ المذكور
 - ٦ حاشية على السلم في المنطق ايضا سنة (١٢٢٦)
 - ٧ حاشية على السمرقندية في فن البيان في التاريخ السابق
 - ٨ فتح الخير اللطيف شرح نظم الترصيف في التصريف للشيخ عبد الرحمن بن عيسى سنة (١٢٢٧)
 - ٩ حاشية على السنوسية في التاريخ المتقدم
 - ١٠ حاشية على مولد أبى البركات العلامة السردى رحمه الله تعالى
 - ١١ شرح على منظومة العمرى طى في النحو سنة (١٢٢٩)
 - ١٢ حاشية على البردة في التاريخ المتقدم
 - ١٣ حاشية على بان سعاد سنة (١٢٣٤)
 - ١٤ حاشية على الجوهرة في هذا التاريخ
 - ١٥ منح الفتاح على ضوء المصباح في أحكام النكاح في هذا التاريخ بعينه
 - ١٦ حاشية على الشنشورى سنة (١٢٣٦)
 - ١٧ السرر الحسان على فتح الرحمن فيما يحصل به الاسلام والايمان للزبيدى سنة (١٢٣٨)
 - ١٨ حاشية على الشمايل النبوية في سنة (١٢٥١)
 - ١٩ رسالة صغيرة في التوحيد
 - ٢٠ هذه الحاشية على ابن قاسم في سنة (١٢٥٨)
- ﴿ وله مؤلفات أخرى لم تتم على الخطيب والمنهج وجمع الجوامع والعقائد النسفية وشرح منظومة
شيخنا الشيخ النجارى في التوحيد ﴾

تحفة

- ٢ خطبة الكتاب
 ٢٣ (كتاب أحكام الطهارة)
 ٣٧ فصل في ذكر شيء من الاعيان المتنجسة
 ٤٠ فصل في بيان ما يحرم استعماله من الاواني
 ٤٢ فصل في استعمال آلة السواك
 ٤٥ فصل في فروض الوضوء
 ٦٠ فصل في الاستنجاء
 ٦٦ فصل في نواقض الوضوء
 ٧١ فصل في موجب الغسل
 ٧٥ فصل وفرائض الغسل ثلاثة أشياء
 ٧٩ فصل والاغتسالات المسنونة
 ٨٢ فصل والمسح على الخفين جائز
 ٨٧ فصل في التيمم
 ٩٩ فصل في بيان النجاسات
 ١٠٧ فصل في الحيض والنفس
 ١١٨ (كتاب أحكام الصلاة)
 ١٢٩ فصل وشرائط وجوب الصلاة
 ١٣٦ فصل وشرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء
 ١٤٤ فصل في أركان الصلاة
 ١٧٢ فصل في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة
 ١٧٦ فصل في عدد مبطلات الصلاة
 ١٨٠ فصل في عدد ركعات الصلاة
 ١٨٣ فصل والمتروك من الصلاة
 ١٨٩ فصل في الاوقات التي تكره الصلاة فيها
 ١٩٢ فصل في صلاة الجماعة
 ٢٠١ فصل في قصر الصلاة وجمعها
 ٢١٠ فصل وشرائط وجوب الجمعة
 ٢٢٤ فصل وصلاة العيدين
 ٢٢٨ فصل وصلاة الكسوف
 ٢٣١ فصل في أحكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها
 ٢٣٦ فصل في كيفية صلاة الخوف
 ٢٤٩ فصل في اللباس

- ٢٤٢ فصل فيما يتعلق بالميت
 ٢٦٠ (كتاب أحكام الزكاة)
 ٢٦٦ فصل في بيان مقدار نصاب الابل وما يجب اخراجه عنه
 ٢٦٩ فصل في بيان مقدار نصاب البقر وما يجب اخراجه عنه
 ٢٦٩ فصل في بيان مقدار نصاب الغنم وما يجب اخراجه عنه
 ٢٧٠ فصل والخليطان يزكيان
 ٢٧١ فصل في بيان مقدار نصاب الذهب والفضة وما يجب اخراجه عنه
 ٢٧٤ فصل في بيان مقدار نصاب الزروع والثمار وما يجب اخراجه منه
 ٢٧٥ فصل في بيان زكاة عروض التجارة والمعدن والركاز وما يجب اخراجه من كل
 ٢٧٨ فصل في زكاة الفطر
 ٢٨١ فصل في قسم الزكاة على مستحقيها
 ٢٨٦ (كتاب بيان أحكام الصيام)
 ٣٠٢ فصل في بيان أحكام الاعتكاف
 ٣٠٨ (كتاب بيان أحكام الحج)
 ٣٢٣ فصل في بيان أحكام محرمات الاحرام
 ٣٣٠ فصل بيان أنواع الدماء الواجبة وأحكامها
 ٣٣٨ (كتاب أحكام البيوع)
 ٢٤٣ فصل في الربا
 ٣٤٧ فصل في بيان أحكام الخيار
 ٢٥٢ فصل في أحكام السلم
 ٢٥٩ فصل في أحكام الرهن
 ٣٦٤ فصل في حجر السفية والمفلس
 ٣٧٠ فصل في أحكام الصلح
 ٣٧٦ فصل في الحوالة
 ٣٧٨ فصل في الضمان
 ٣٨٢ فصل في الكفالة
 ٣٨٢ فصل في الشراكة
 ٣٨٥ فصل في أحكام الوكالة

حاشية
الباجورى على ابن قاسم الغزى

للعامة الفاضل والقوة الكامل الشيخ ابراهيم الباجورى
على شرح العلامة ابن قاسم الغزى على متن الشيخ
أبى شجاع فى مذهب الامام الشافعى
رضى الله تعالى عنه نفع الله
بها كل من اشتغل
بها من المسلمين
آمين

﴿وبها مشها الشرح المذكور﴾

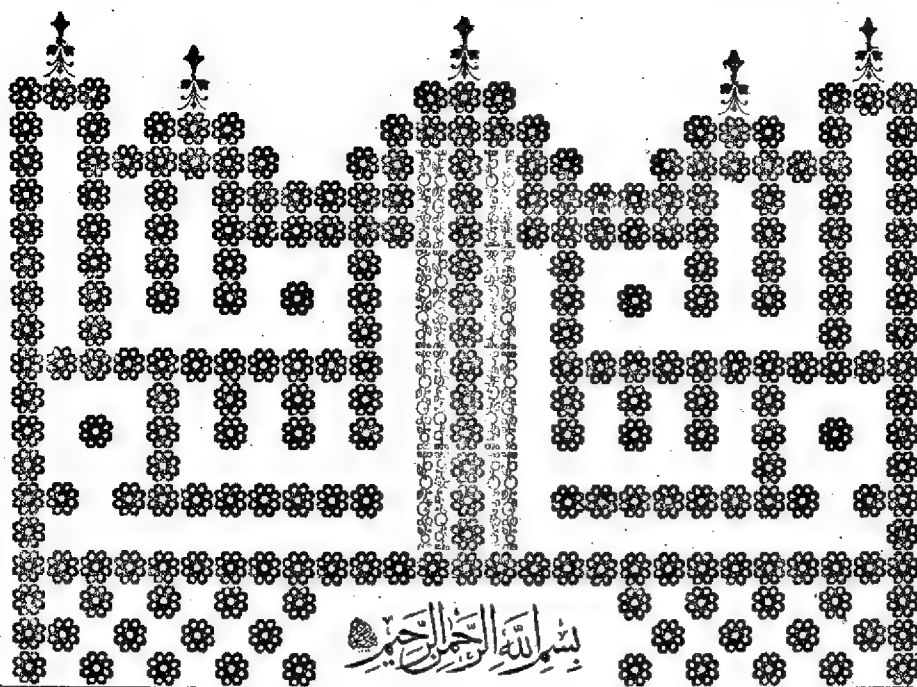
﴿الجزء الثانى﴾

طبع بطبعة دار الحديث الكائنات

على نفقة صاحبها

عيسى البائى الجلبى وشركاه

بمؤسسة الحرمين بدمشق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ فصل في أحكام الاقرار ﴾

(فصل) في أحكام
الاقرار

(قوله في أحكام الاقرار) من كون حق الله يصح الرجوع عنه وحق الآدمي لا يصح الرجوع عنه ومحة الاستثناء في الاقرار الى غير ذلك وهو مصدر أقر يقال أقر يقر اقرارا فقولهم مأخوذ من قر بمعنى ثبت فيه نجوز كما قاله المحشى وأجيب بأن دائرة الاخذ أوسع من دائرة الاشتقاق لان الاخذ يكفي فيه اشتماله على أكثر الحروف وأما الاشتقاق فلا بد فيه من جميعها والغرض بيان أصل المادة فلا ينافي ان فعله أقر والأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى أأقرتم وأخذتم على ذلكم اصرى أى عهدى قالوا أقررنا وخبر الصحيحين اغديا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجها فذهب اليها فاعترفت فرجها واجعت الامة على المؤاخذه به واركانه اربعة مقر ومقر له ومقر به وصيغة وسيد كر المصنف شروط المقر وامائروط المقر له منها كونه معينا نوع تعيين بحيث يتوقع منه الدعوى والطلب حتى لو قال لاحده هؤلاء الثلاثة على كذا صح اقراره بخلاف ما لو قال لواحد من أهل البلد على كذا الان كانوا محصورين ومنها كونه أهلا لاستحقاق المقر به وصحة اسناده اليه فلو قال لهذه الدابة على كذا لم يصح لانها ليست أهلا لذلك لان قال على بسببها لفلان كذا جلا على انه جنى عليها أو استعمالها تعديا أو اكترها من مال كسها ومحل البطلان في الدابة المماوكة بخلاف غيرها كالحيل المسبلة فالاشبه كما قال الأذرى الصحة ويحمل على انه من غلة وقف عليها أو وصية لها ولا يصح أيضا لفلان على كذا أقرضته أو باعنى به كذا كما قال العلامة الرملى تبعاً للجلال المحلى وهو المعتمد وقال شيخ الاسلام وتبعه العلامة الخطيب يصح الاقرار ويلغو الاسناد المذكور ومنها عدم تكذيبه للمقر فلو كذب في اقراره لم يبال ترك في يده لانها تشعر بالملك وسقط الاقرار بمعارضة الانكار فلو رجع عن التكذيب لم يعد له الا باقرار جديد مالم يكن في ضمن معاوضة كما لو قالت له خالعتى ولك على هذا الثوب فانكر ثم رجع وصدقها في ذلك فانه يستحقه ولا يتوقف على اقرار جديد منها وشروط المقر به أن لا يكون ملكا للمقرحين يقر فقوله دارى أودبني لعمر ولغو لان الاضافة اليه تقتضى ملكه فتنافى الاقرار بغيره في جله واحدة بخلاف ما لو قال هذا الفلان وكان ملكا الى أن أقررت به فليس لغوا اعتبارا بأوله وكذا لو عكس فقال هذا ملكى هذا الفلان فيصح لان غايته أنه اقرار بعد انكار وأن يكون بيد المقر ولو مالا فلو لم يكن بيده حاله صار بها عمل

بمقتضى اقراره فلو أقر بحرية عبد غيره ثم اشتراه حكم بها عليه وكان شراؤه افتداء له من جهته ويعامن جهة
 البائع فيه الخيار دون المشتري وشرط الصيغة كونها لفظا يشعر بالالتزام وفي معناه الكتابة مع النية وإشارة الأخرس
 المفهمة كقوله لا يدعى أو عندى كذا وعلى أوفى ذمتي للدين ومعنى أو عندى للعين وقبلى مشتركة بينهما فلو حذف
 على وعندى ونحوهما لم يكن اقرارا الآن يكون المقر به معينا كهذا الثوب لفلان وجواب لي عليك أو أليس لي
 عليك ألف بيلي أو نعم أو صدقت أو أنا مقر به أو نحوها كابر أتى منه اقرار وكذا لو قال اقض الالف الذى لي عليك
 فأجابه بنعم أو بقوله أفضى غدا أو أمهلنى أو حتى أفتح الكيس أو أجد المفتاح أو نحوها كابتع من يأخذ هو أما
 جواب ذلك بنحو زنه أو أختهم عليه أو خذه أو أجمع له في كيسك أو هي صحاح أو رومية فليس باقرار لان ذلك يذكّر
 للاستهزاء (قوله وهو) أى الاقرار وقوله لغة الاثبات هكذا عبارة الشيخ الخطيب وهو المناسب للاقرار لانه
 مصدر أقر بمعنى أثبت وتقدم أن قولهم من قر بمعنى ثبت فيه تجوز وإن أجيب عنه بما رجح المحشى تبعاً للعلامة
 القليوبي الاثبات بمعنى الثبوت أخذ من قولهم قر الشئ إذا ثبت ليس على ما ينبغي فقوله ولو عبر به لكان أولى غير
 مرضى بل ما عبر به الشارح هو الاول (قوله وشرعا) عطف على قوله لغته وقوله اخبار بحق على المقر أى لغيره
 فهو اخبار بحق لغيره على نفسه (قوله فخرجت الخ) تفرع على مفهوم التقييد بقوله على المقر وقوله الشهادة
 أى والدعوى أيضا لانها اخبار بحق له على غيره عكس الاقرار وهذا كله في الامور الخاصة وأما الامور العامة أى
 التى تقتضى أمرا عامالكل أحد فان أخبر فيها عن محسوس كاخبار الصحابي أن النبي ﷺ قال انما الاعمال
 بالنيات فرواية وإن أخبر عن أمر شرعى فان كان فيه الزام فحكم والا ففتوى فتحصل أن الاقسام ستة
 (قوله لانها الخ) لتعليل لقوله فخرجت الشهادة (قوله والمقر به) هذا أحد أركانه الأربعة وهو المصرح به في
 كلام المصنف وأما المقر فسيند كره في قوله وإذا أقر الخ فان الضمير فيه للمقر والمقر له يؤخذ من كلامه مضمنا
 حيث قال حق الله وحق الآدمي وأما الصيغة فتؤخذ من كلامه إشارة (قوله ضربان) أى نوعان يندرجان تحت
 جنس واحد هو الحق (قوله أحدهما) أى أحد الضرين بين وقوله حق الله تعالى أى المحض وهو ما يسقط بالشبهة
 من الحدود كما أشار إليه بقوله كالسرقة والزنا فهذه هو الذى يصح الرجوع فيه عن الاقرار به بخلاف حق الله المالى
 كزكاة وكفارة فلا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به لافيه من شائبة حق الآدمي (قوله كالسرقة) أى كحد
 السرقة وهو القطع وقوله والزنا أى وحد الزنا وكذلك حد شرب الخمر وأشار له الشارح بالكاف (قوله والثاني)
 أى من الضر بين وكان المناسب لقوله أحدهما ان يقول ثانيهما وقوله حق الآدمي أى سواء كان مالا أو عقوبة وقد
 مثل الشارح للثاني بقوله كحد القذف لشخص وترك مثال الاول لظهوره (قوله حق الله تعالى الخ) أى اذا
 اردت بيان حكم كل من الضر بين المذكورين فأقول لك حق الله تعالى الخ وقوله يصح الرجوع فيه عن الاقرار
 به أى فيقبل الرجوع فيه بعد الاقرار به سواء رجع قبل الحد أو فى اثنيائه فيسقط كله فى الاول وباقيه فى الثانى لانه
 يسقط بالشبهة فالوحدوه أو تمموا فمات فلا قصاص للشبهة فان بعض الائمة يقول بعدم صحة الرجوع عنه ونحوه بالدية
 وحصة الباقي من الدية باعتبار عدد الضربات (قوله كأن يقول من أقر بالزنا الخ) أى وكأن يقول من أقر
 بالسرقة ماسرقت من حرز مثله مثلا وكأن يقول من أقر بالسكر ماسكرت وهكذا (قوله رجعت عن هذا
 الاقرار أو كذبت فيه) وفى بعض النسخ وكذبت فيه والواو فيه بمعنى أو وكذا لو قال ما زنت وما ظننت زنا
 (قوله ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه) بل يسن له عدم الاقرار من اول الامر ستر على نفسه ويتوب بينه وبين
 الله تعالى لقوله ﷺ من أتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله تعالى فانه من أبدى لناصحته اقنا
 عليه الحسوكذلك يسن للشاهد ترك الشهادة لقوله ﷺ ان الله يستير يحب من عباده المستيرين ويسن للقاضى
 وغيره ان يعرض له بالرجوع لانه ﷺ عرض لما عزم بالرجوع حيث قال له لعلك قبلت لعلك لمست لعلك

وهو لغة الاثبات
 وشرعا اخبار بحق
 على المقر فخرجت
 الشهادة لانها اخبار
 بحق للغير على الغير
 (والمقر به ضربان)
 أحدهما (حق الله
 تعالى) كالسرقة
 والزنا (و) الثانى
 (حق الآدمي)
 كحد القذف
 لشخص (حق الله
 تعالى يصح الرجوع
 فيه عن الاقرار به)
 كأن يقول من أقر
 بالزنا رجعت عن
 هذا الاقرار أو
 كذبت فيه ويسن
 للمقر بالزنا الرجوع
 عنه

فاخذت أبك جنون ولا يقول له ارجع لئلا يكون أمر الله بالكذب على احتمال صدقه في الاقرار وخرج بالاقرار بالزنا ما لو ثبت زناه بالبيئة فلا يعتبر رجوعه معها فلو أقر بعد البيئة ثم رجع فإن كان رجوعه قبل الحكم فلا يعتبر وإن كان بعده اعتبر ما استند اليه الحكم من الحاكم (قوله وحق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به) فلا يقبل الرجوع من المقر بعد الاقرار به لانه لا يعتبر الانكار بعد الاقرار (قوله وافرقت بين هذا) أي حق الآدمي حيث لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به وقوله والذي قبله أي وهو حق الله حيث يصح الرجوع فيه عن الاقرار به وقوله بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة أي المساهلة يقال تسامحوا أي تساهلوا وأيضا هو مبني على السر والسوء ما أمكن ولذلك يستقطب بالشبهة كما هو قوله وحق الآدمي مبني على المشاحة أي المخاصمة والمجادلة والشح هو البخل مع حرص وفي بعض النسخ المشاحة بالكسر وهو لحن وجوب الادغام كما قال ابن مالك

* أول مثليين محركين في * كلمة ادغم (قوله وتفتقر صحة الاقرار الى ثلاثة شرائط) أي توقف صحة الاقرار على هذه الشروط وهذه هي شروط المقر الذي هو أحد الأركان كما مر (قوله البلوغ) أي دلو بالامناء أو الخيض الثابت بقوله عند اقراره بذلك فيصدق فيه بلايين أن أمكن بأن استكمل تسع سنين نعم ان كان في مزاجه كطلب سهم الغزاة أو اثبات اسمه في ديوان المرتزقة حلف أو ما بالبلوغ بالنسب فلا بد فيه من بيئة تجبر بسنه ولو أقر بالبلوغ مطلقا قال الأذري الوجه طلب استفساره ويحتمل قبوله من غير استفسار وهو الوجه عند العلامة الرملي ومن تبعه جلا على الاحتلام (قوله فلا يصح اقرار الصبي) تفرع على مفهوم البلوغ وإنما لم يصح اقراره لأن أقواله وأفعاله لا غية الا في عبادة من يميز كصلاة ولا يؤخذ بعد بلوغه بما أقر به حال صباه الا ان أقر به ثانيا بعد بلوغه ولو ادعى صباه صدق ولا يحلف ولو بعد بلوغه ان ادعاه قبل ثبوت بلوغه ولا يحلف ان أمكن (قوله ولو مرافقا) غايته في عدم صحة اقرار الصبي وكذا قوله ولو باذن وليه (قوله العقل) أي التمييز فكل من لا يميز عنده لا يصح اقراره (قوله فلا يصح اقرار المجنون الخ) تفرع على مفهوم العقل ولو ادعى بعد افاقته جنونه حال اقراره صدق حيث عهد له جنونه وكذا المغمى عليه المذكور وقوله وزائل العقل من عطف العام على الخاص لان المراد بزائل التمييز فيشمل النائم ونحوه وقوله بما يعنر فيه أي كشرب دواء أو كراه على شرب خمر وشرب ما ظنهم ماء وظاهر صنيعة أنراجع لزائل العقل والوجه رجوعه لما قبله أيضا لان كلا من المجنون والمغمى عليه يشترط فيه أن يعنر في جنونه أو انغمائه (قوله فان لم يعنر) أي بأن تعدي به وقوله فحكمه كالسكران أي كحكم السكران المتعدي بسكره لانه المراد عند الإطلاق واقراره صحيح كبقية تصرفاته له وعليه معاملة له معاملة المكلف واعتراض بأن في كلامه تشبيه الشيء بنفسه لان من لم يعنر في زوال عقله هو المتعدي بذلك والسكران هو المتعدي بسكره كما علمت وأجيب بأنه من تشبيه العام بالخاص لان من لم يعنر في زوال عقله عام والسكران المتعدي فرد من أفراد فان الاول يشمله ويشمل المجنون والمغمى عليه المتعدين وان قصر الاول عليهما بان يراد به من تعاطى شيئا متعمدا وحصل له جنون أو انغماء وأريد بالثاني من تعاطى مسكرات متعمدا كما هو ظاهره كان المشبه غير المشبه به (قوله والاختيار) أي ولو بقرينة فتى ظهر منه قرينة اختيار كأن عدل عما كره عليه فاقراره صحيح لانه حينئذ غير مكره ولذلك قال الشارح فلا يصح اقرار مكره بما كره عليه فقيده بقوله بما كره عليه ليخرج ما لو أقر بغير ما كره عليه (قوله فلا يصح اقرار مكره) تفرع على مفهوم الاختيار والمراد المكره بغير حق أما المكره بحق كأن أقر بمجهول وامتنع من بيانه فأكره على تفسيره فانه يصح تفسيره وان كان مكرها لانه بحق لكن هذا كراه على التفسير لأعلى أصل الاقرار وصورة اقرار المكره أن يسئل عن المدعى به فيجيب بالنفي فيضرب ليقر فاذا أقر حينئذ فلا يصح اقراره بخلاف ما لو سئل عنه فيسكت ولا يجيب بشي لا اثباتا ولا نفيا فيضرب ليصدق في القضية فتى أجاب بشي ولو نفيا لم يتعرض له فاذا أقر حينئذ صح اقراره لانه ليس مكرها اذ المكره من أكراه على شيء واحد وهذا انما ضرب ليصدق والصدق لا ينحصر في الاقرار وفرض المسئلة أنه لو أجاب ولو بالنفي ترك كما علمت

(وحق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به) وافرقت بين هذا والذي قبله بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة وحق الآدمي مبني على المشاحة (وتفتقر صحة الاقرار الى ثلاثة شرائط) أحدها (البلوغ) فلا يصح اقرار الصبي ولو مرافقا ولو باذن وليه (و) الثاني (العقل) فلا يصح اقرار المجنون والمغمى عليه وزائل العقل بما يعنر فيه فان لم يعنر فحكمه كالسكران (و) الثالث (الاختيار) فلا يصح اقرار مكره بما أكراه

علت وأما يقع من ولاية الجور في هذا الزمان من ضررهم المتهمة بسرقة أو قتل أو نحوهما ليقر بالحق ويريدون بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه ولا يكتفون منه بقوله مأخذ متلاح حتى يقر بالحق الذي ادعاه خصمه فالصواب ان هذا اكره سواء أقر في حال الضرب أو بعده وعلم أنه لو لم يقر لضرب ثانيا كما قاله الاذرعى واعتمده الخطيب ولو ادعى بعد الاقرار انه كان مكرها وقتها فان كان هناك قرينة دالة على تصديقه كحبس أو ترسيم صدق بيمينه والا فلا ولو تعارضت بينة اكره واختيار قسمت الاولى لان معها زيادة علم الا ان شهدت بينة الاختيار بانه زال الاكره ثم أقر بعده فتقدم كما قاله في العباب (قوله وان كان الاقرار بمال) أى أو اختصاص أو نكاح وقوله اعتبر فيه أى في الاقرار كما هو الظاهر وقوله شرط رابع أى مع ما تقدم وقوله وهو الرشد أى ولو حكما ليشمل السفية المهمل فانه رشيد حكما كما أشار اليه الشارح بقوله والمراد به أى بالرشد وقوله كونه المقر مطلق التصرف أى ليشمل السفية المهمل كما علمت ويخرج نحو الولي في مال محجوره ولو عبر المصنف باطلاق التصرف لكان أولى فلا يصح اقرار السفية بدين أو اتلاف مال أو نحو ذلك قبل الحجر أو بعده فلا يلزمه ذلك لا ظاهرا ولا باطنا على ما اعتمده الرملى في باب الحجر وأقره مشايخنا خلافا لما جرى عليه شيخ الاسلام وتبعه الشيخ الخطيب من أنه يلزمه باطنا فيغرمه للمقر له بعد فك الحجر عنه وما اقرار المفلس فصحيح سواء أقر بعين أو دين جناية مطلقا أو بدين معاملة أسند وجوبه لما قبل الحجر فان أسند وجوبه لما بعد الحجر لم يقبل في حق الغرماء لكن يؤاخذ به فيغرمه بعد فك الحجر عنه نعم اقراره بالتصرف في أعيان ماله غير صحيح لانه لا يصح تصرفه في أعيان ماله فلا يصح اقراره بالتصرف فيها وهذا كله تعلم ما في قول المحشى فيصح في ذمته لافي أعيان ماله فتأمل (قوله واحترز المصنف بمال الخ) هذا معلوم مما سبق لكنه صرح به بحجارة الكلام المصنف (قوله كطلاق وظهار ونحوهما) وكذلك موجب عقوبة كحد وقود وان عفا على مال لعدم تعلقه بالمال ابتداء وان استتبع المال (قوله واذا أقر لشخص بمجهول الخ) علم منه انه لا يشترط في المقر به أن يكون معين بل يصح اقراره بالمجهول ثم يرجع في بيانه اليه أولى وارنه (قوله كقوله لفلان على شيء) أى أو كذا فيقبل تفسيره بغير عيادة مريض ورد سلام ونجس لا يقتنى والحق كالشيء الا أنه يقبل تفسيره بعبادة المريض ورد السلام لفهم مامنه في معرض الاقرار ولو قال له على شيء أو كذا كذا لزمه شيء واحد لان الثاني تأكيدي لا دلالي فان قال شيء أو كذا أو كذا لزمه شيان لاقتضاء العطف المغايرة ولو قال له على كذا درهم برفع أو نصب أو جراً وسكون لزمه درهم ومثله ما لو قال كذا كذا درهم بالاحوال الاربعة أو قال كذا أو كذا درهم بلا نصب فيلزمه درهم واحد فان قال له على كذا أو كذا درهم بالنصب لزمه درهمان لان التمييز يعود للجميع مع المغايرة التي يقتضيها العطف ولو قال له على درهم في عشرة لزمه درهم واحد لان المقر به درهم مظروف في عشرة هذا ان أراد ظرفية أو أطلق أو حسابا لا يعرفه فان أراد معية فاحد عشر أو حسابا عرفه فعشرة لان ذلك مقتضى ضرب واحد في عشرة وتحمل الدراهم على السكاملة السليمة فالو قال الدراهم التي أقررت بها ناقصة أو مغشوشة فان وصل قوله المذكور أو كانت دراهم البلد كذلك قبل قوله وان أقر بمال قبل تفسيره بما قل من المال وان لم يتمول كحبة بر وان وصفه بنحو عظيم ويكون وصفه بذلك بالنظر لانه غاصبه وأصل ذلك كله قول الامام الشافعي رضي الله عنه أصل ما أنبى عليه الاقرار ان أزم اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة (قوله رجع بضم أوله) أى وكسر ثانيه فهو مبنى للمجهول وقوله اليه متعلق بجمع وقوله اى المقر تفسير للضمير وقوله في بيانه متعلق بجمع أيضاً وقوله اى المجهول تفسير للضمير واذا بين فان وافقه المقر له عليه فذاك ظاهر وان ادعى المقر له غيره قبل قول المقر في نفيه بيمينه (قوله فيقبل تفسيره) اى المجهول وقوله بكل ما يتمول اى يقابل بمال لكونه يجلب نفعا أو يدفع ضرراً أو يسد مسداً أو يقع موقعا وضده غير المتمول وكل متمول مال ولا عكس ولعل تقييده بالمتمول لكونه محل وفاق كما يعلم مما بعده وقوله وان قل غاية في كل ما يتمول وقوله كفلس بفتح الفاء أى جديد (قوله ولو فسر المجهول بما لا يتمول الخ) مقابل لقوله بكل ما يتمول بالنظر لكون ذلك محل وفاق

عليه (وان كان
الاقرار بمال اعتبر
فيه شرط رابع وهو
الرشد) والمراد به
كون المقر مطلق
التصرف واحترز
المصنف بمال عن
الاقرار بغيره
كطلاق وظهار
ونحوهما فلا يشترط
في المقر بذلك الرشد
بل يصح من
الشخص السفية
(واذا أقر) لشخص
(بمجهول) كقوله
لفلان على شيء
(رجع) بضم أوله
(اليه) أى المقر
(في بيانه) أى
المجهول فيقبل
تفسيره بكل ما يتمول
وان قل كفلس
ولو فسر المجهول بما
لا يتمول وهو من
جنسه كحبة حنطة
أو لبس من جنسه
لكن يحل اقتناؤه

يضر أيضا فهو ليس بقيد كالكلام الاجنبي يضر سواء كان قليلا أو كثيرا نعم لو قال له على ألف أستغفر الله المائة
صح كما في العدة والبيان بخلاف الجدلته ونحوه لان الاستغفار يؤتى به عند التذكرة عادة فكأنه ليس بأجنبي (قوله
ضرا) أي السكوت بقيد السابق والكلام الاجنبي وفي بعض النسخ ضر بصيغة الافراد أي أحد الامرين
المدكورين (قوله أما السكوت اليسير) أي عرفا وهذا محترز القيد الملاحظ فيما سبق كما تقدم تقديره وقوله
كسكتة تنفس أي أوعى أي تعب أو تذكرة للسكتي أو انقطاع صوت وقوله فلا يضر أي في صحة الاستثناء (قوله
ويشترط أيضا) أي كما يشترط الوصل السابق في كلام المصنف وقوله أن لا يستغرق المستثنى منه أي حقيقة وهو
ظاهر أو تقديرا كما لو قال له على ألف الاثني بواو فسر به بثوب قيمته ألف فهو من المستغرق (قوله فان استغرق) أي
الاستثناء المستثنى منه وقوله ضرا أي لغا الاستثناء ولزمت العشرة ما لم يتبعه باستثناء آخر كقوله له على عشرة الا
عشرة الاثمانية فتلزمه الثمانية لان الاستثناء من الابتناء في وعكسه ولا يجمع مفرق في استغراق لافي المستثنى ولا
في المستثنى منه ولا فيهما فمثال الاول نحوه على ثلاثة دراهم الادرهمين ودرهمان فيلزمه درهم لصحة استثناء الدرهمين
واستغراق الدرهم فيلغو فقط ولو جمع المفرق في المستثنى لحصل الاستغراق في الجميع فكأنه قال له على ثلاثة دراهم الا
ثلاثة دراهم فلا يجمع المفرق في المستثنى لاجل تحصيل الاستغراق في الجميع ومثال الثاني نحوه على درهم ودرهم
و درهم الادرهمان فيلزمه ثلاثة دراهم لحصول الاستغراق في استثناء الدرهم من الدرهم الذي قبله ولو جمع المفرق في
المستثنى منه لاندفع الاستغراق فكأنه قال له على ثلاثة دراهم الادرهمان فلا يجمع المفرق في المستثنى منه لاجل دفع
الاستغراق ومثال الثالث نحوه على درهم ودرهمان الادرهمان ودرهمان فالدرهم مستثنى من الدرهمين قبله فيصح
استثناءه ويلغو استثناء الدرهمين بعده لحصول الاستغراق فيهما لانه بقي بعد استثناء الدرهم درهمان فاستثناء
الدرهمين منهما مستغرق ولا يجمع المفرق فيهما لاجل تحصيل الاستغراق في الجميع فكأنه قال له على ثلاثة دراهم
الا ثلاثة دراهم ولو جمع للزمت ثلاثة هذا هو المثال الذي يترتب عليه فائدة في عدم الجمع وأما تمثيل المحشى كغيره
بنحوه على درهم ودرهم ودرهم الادرهمان ودرهمان ودرهمان فافادته فيه لحصول الاستغراق عند الجمع والتفريق
فيلزمه ثلاثة على كلتا الحالتين فظهر من هذا أن في تعليلية مع تقدير مضاف فالعني لاجل تحصيل الاستغراق أولا لاجل
دفعه (قوله وهو أي الاقرار) أشار الشارح بتفسير الضمير بالاقرار الى أنه راجع للاقرار لا للاستثناء كما هو ظاهر
وقوله في حال الصحة أي حال هو الصحة وقوله والمرض أي ولو نحوفا وقوله سواء أي في الحكم بصحته والعمل به
ويستوى اقراره واقارار وارثه بعده فلو أقر في صحته أو مرضه بدين لانسأ وأقر وارثه بعدم موته بدين لآخر لم يقدم
الاول على الثاني في الاصح لان الوارث خليفة المورث فكانه أقر بالدينين ويصح اقراره في مرضه لو ارثه على
المذهب كالاجنبي ولا عبرة باتهامه بحرمان بعض الورثة لانه انتهى الى حالة يصدق فيها الكذب ويتوب فيها الفاجر
وفي قول موافق لما عليه السادة المالكية أنه لا يصح لاتهامه بحرمان بعض الورثة والخلاف في صحة الاقرار وأما
التحريم عند قصد حرمان الورثة فلا شك فيه ولا يحل للقر له أخذه ان لم يكن صادقا في نفس الامر ويصح اقراره
بنحو طلاق وموجب عقوبة بخلاف فلو قال قتل فلانا صح جزما وان أفضى الى المال بالعفو عليه لضعف التهمة
(قوله حتى لو أقر شخص الخ) تفرع على التسوية المذكورة وقوله لم يقدم الاقرار الاول بخلاف ما لو أقر لانسأ
بدين ولاخر بعين قدم صاحبها وان لم يوجد غيرهما لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجرا في العين وقوله فيقسم المقر
به بينهما بالسوية أي اذ لم يف مال بالدينين المقر بهما في الحالين وأما لو كان ماله فيهما فلا قسمة بل يأخذ كل منهما
دينه كله من التركة ومحل قوله بالسوية اذا أقر لكل منهما بمثل ما أقر به للاخر كأن أقر لزيد بألف ولعمرو
بألف ولم يوجد في التركة الألف فيقسم بينهما بالسوية وأما لو أقر لزيد بألف ولعمرو بألفين ولم يوجد الا ألف
فيقسم بينهما أثلاثا ولو قال بسبعة قسرا لدينين بدل قوله بالسوية لتشمل ذلك

ضرا أما السكوت
اليسير كسكتة تنفس
فلا يضر ويشترط
أيضا في الاستثناء
أن لا يستغرق
المستثنى منه فان
استغرقه تحولز يد
على عشرة الا
عشرة ضر (وهو)
أي الاقرار (في)
حال الصحة والمرض
سواء حتى لو أقر
شخص في صحته
بدين لزيد وفي
مرضه بدين لعمرو
لم يقدم الاقرار
الاول وحينئذ
فيقسم المقر به
بينهما بالسوية

(فصل في أحكام العارية) كجوازها مطلقاً ومقيدة وجواز الرجوع فيها إلى غير ذلك والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفسر جمهور المفسرين بالمعاون في قوله تعالى وينعون الماعون بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض كالفأس والدلو والابرة وفسره بعضهم بالزكاة وخبر الصحيحين أنه عليه السلام استعار فرساً من أبي طلحة فركبه ودرعاً من صفوان بن أمية يوم حنين فقال أغضب يا محمد أو عارية فقال بل عارية مضمونة وهي مستحبة أصالة وقد تجب كإعارة الثوب لدفع حر أو برد ولا أجره إن لم تمض مدة لئلا يجره والأوجب كذا أطلقوه وهو محمول على ما إذا وصل إلى حالة لا تنافي معه المعاقدة والافتقار لا تجب الأجرة إلا بشرطها وقد تحرم مع عدم الصحة إعارة الأمة المشتبهة أو غير المشتبهة لكبير أو قبح لا يصغر لا جنبي لحرمة الخلوة بها ويلحق بها الأمر بالليل لاسيما ممن عرف بالفجور قال الأسنوي وسكتوا عن إعارة العبد للمرأة وهو كعكسه بلا شك ولو كان المستعير أو المعار خشي امتنع احتياطاً وقد نكره كإعارة فرع أصله كأن يكون الفرع مكاناً أو يملك أصله فيكره إعارته واستعاره فرع أصله لخدمته لا لترفه ولو خدمه بلا استعارة فهو خلاف الأولى وقيل مكرهه وكإعارة العبد المسلم من كافر ولا يمكن من استخدامه وفائدتها جواز أن يعيره مسلم باذن المالك أو يستئيب مساعفاً في استخدامه فيما تعود منفعة إليه فلا حاجة لقول بعضهم ولعل فائدتها تظهر في الإيمان والتعاليق ولا تدخلها الإباحة لأن ما كان الأصل فيه الذنب لا تعتبر الإباحة وقال بعضهم وتكون مباحة كإعارة من له ثوب مستغنى عنه أياه من له ثياب كثيرة وقولهم ما كان الأصل فيه الذنب لا تعتبر الإباحة أغلبي لا كلي وأركانها أربعة معبر ومستعير ومعار وصيغة وهي لفظ يشعر بالاذن في الانتفاع كإعارة أو بطلبه كإعارة في مع لفظ الآخر أو فعله ولو تراخى كإعارة الإباحة في معنى اللفظ الكتابة مع النية وإشارة الآخر من المفهمة (قوله وهي) أي العارية بقوله بتشديد الياء في الإفصح وقد تخفف وفيها لغة ثالث وهي عارة كناية (قوله مأخوذة من عار) أي من مصدره أن أراد الاشتقاق عند البصريين والأفوه على ظاهره وقوله إذا ذهب أي وجاء بسرعة ومنه قيل للغيام الخفيف عيار لكثرة ذهابه وبحيثه وانما أخذت من ذلك لذهابها وبحيثها بسرعة لما لكها غالباً ومأخوذة من التعاور وهو التناوب لأن المستعير والمالك يتناوبان في الانتفاع بها (قوله وحقيقتها الشرعية) وأما حقيقتها اللغوية فهي الذهاب والحجي بسرعة كما يعلم من قوله مأخوذة من عار إذا ذهب أي وجاء بسرعة كما مر (قوله إباحة الانتفاع) أي بصيغة وقوله من أهل التبرع هو المعبر وقوله بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده على التبرع وشرط المعبر صحة تبرعه وكونه مالاً كالمنفعة ما يعبره فن لا يصح تبرعه كسبي ومجنون لا تصح إعارته

(فصل في أحكام العارية) يعبره بتشديد الياء في الإفصح مأخوذة من عار إذا ذهب وحقيقتها الشرعية إباحة الانتفاع من أهل التبرع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده على التبرع وشرط المعبر صحة تبرعه وكونه مالاً كالمنفعة ما يعبره فن لا يصح تبرعه كسبي ومجنون لا تصح إعارته

والنشر المرتب وقوله كصبي ومجنون أى ومحجور سفه نعم تصح اعارة الصبي والسفيه لما لا يقصد من منفعة كل منهما بان لم يحتج اليها ولم تقابل باجرة سواء كانت الاعارة من نفسه أو وليه ولذلك سئل الشهاب الرملى عن قال لوله غيره اقص لى كذا هل يجوز له ذلك أم لا فأجاب بانه ان كان يقابل باجرة لا يجوز والا جاز (قوله ومن لا يملك المنفعة كستعير) لانه انما يبيح له الانتفاع فلا يملك نقل الاباحة لغيره وقوله لا تصح اعارته الا باذن المعير فان كانت باذنه صحت ثم ان عين المالك من يعيره خرج الاول عن العارية بمجرد الاذن والضمنان على الثانى دون الاول وان لم يعينه فالاول على عاريتيه والضمنان باق عليه رضمن الثانى فان رد عليه برى (قوله وذكر المصنف ضابط المعار) أى قاعدة وقوله فى قوله متعلق بذكر (قوله وكل ما أمكن الانتفاع به) أى وكل شىء سهل الانتفاع به ولو ما لا لا حيث كانت العارية مطلقاً ومقيدة بزمن يمكن الانتفاع به فيه كالخشب الصغير بخلاف ما لا يمكن الانتفاع به فلا يعار كالجار الزمن وقوله منفعة مباحة أى مقصودة بخلاف التزين بالنقدين والضرب على طبعهما لانها منفعة ضعيفة فاما قصد ومعظم منفعتها فى الانفاق نعم ان صرح بالتزين أو الضرب على طبعهما أو نوى ذلك كما يحتمل بعضهم صحت لاتخاذها مقصداً وان ضعفت وكذلك اذا استعار طعماً ليطبخ على صورته وقوله مع بقاء عينه أى كالعبد والثوب وغيرهما وقوله جازت اعارته أى حلت وصحت وان كرهت فى بعض الصور كما مر (قوله مخرج بمباحة آلة الله) أى كالزمار والطنبور والدر بكنهه وقوله فلا تصح اعارته أى لان منفعتها محرمة وقوله وبقاء عينه أى وخرج ببقاء عينه وقوله اعارة الشمعة بفتح الميم فى المفرد كالجع وهو شمع وان اشتهر اسكانها على السنة المولدين وقوله للوقود بضم الواو لانه بالفتح اسم لما يوقد به على ما هو المشهور وليس مرادها هنا وقوله فلا تصح أى لان الوقود يحصل بذهاب عينها وكذلك اعارة المطعم لا كله والصابون للغسل به فلا تصح لان الانتفاع بذلك يحصل بذهاب عينه (قوله وقوله) مبتدأ خبره وقوله مخرج بصيغة اسم الفاعل وفى بعض النسخ مخرج بصيغة الفعل الماضى وهو غير ظاهر لعدم خبر للبتدأ على هذه النسخة الآن يقاسر كأن يقال قيد فى صحة العارية (قوله اذا كانت منافعة آثاراً) بالمد خلافاً لمن قال بالقصر كالشيخ الخطيب وهو جمع أثر كسبب وأسباب والمراد بالآثار غير الاعيان ولذلك قال الشارح مخرج للمنافع التى هى اعيان واعترض ذلك بان المنافع لا تكون الا غير اعيان فيكون قيد المصنف مستدر كاقول الشارح مخرج للمنافع التى هى اعيان غير مستقيم ولعله فعل ذلك مجازة لكلام المصنف الموهوم ان المنافع قسمان اعيان وغير اعيان وليس كذلك وأجيب عن ذلك بان المراد بمنافعه فى كلام المصنف الفوائد التى تستفاد منه ولا شك أنها بهذا المعنى قسمان اعيان كالبن الشاة وثمر الشجرة وغير اعيان كسكنى الدار وركوب الدابة فظهر ان قيد المصنف غير مستدر كوان قول الشارح مخرج للمنافع التى هى اعيان مستقيم (قوله مخرج للمنافع التى هى اعيان) ضعيف والمعتمد عدم الاخراج على ما يأتى (قوله ونحو ذلك) أى كدواة للكتابة بحبرها (قوله فانه لا يصح) أى ان قلنا ان اللبن والتمر ونحوهما مأخوذة بطريق العارية فكأنه أعار اللبن والتمر ونحوهما والمعتمد انها مأخوذة بطريق الاباحة والشاة والشجرة ونحوهما معارة لمنفعة وهى التوصل لحقه من اللبن والتمر ونحوهما كما صرح به شيخ الاسلام فى شرح الروض وغيره فلا عارة فى ذلك صحيحة على المعتمد (قوله فلو قال لشخص خذ هذه الشاة الخ) الفرق بين هذه الصورة وما قبلها على كلام الشارح ان هذه صرح فيها بالاباحة بخلاف ما قبلها والمعتمد الصحة فيهما لان لفظ العارية قائم مقام لفظ الاباحة وان لم يصحح بالاباحة فالمعنى عليها وقوله فقد أبحثك درهاى لبنها وقوله ونسلها أى أولادها وقوله فلا اباحة صحيحة والشاة عارية بقولك ما قبلها على المعتمد كما علمت (قوله ونحو ذلك) أى تصح وقوله العارية أى عقدها وقوله مطلقاً حال من العارية فكذلك مقيداً لكن التذكير نظراً لكونها بمعنى العقد والتأنيث فى النسخة الثانية نظراً للفظها وفى المطلق لا يفعل المستعاره الامر الواحدة فلا يفعله مرة أخرى الا باذن جديد ما لم يصح له بالتجديد مرة بعد أخرى وفى المقيدة يجوز تكريره الى أن تنقضى المدة (قوله من غير تقييد بمدة) تفسير لقوله مطلقاً وقوله ومقيداً بمدة عطف على مطلقاً وقوله كأعرتك هذا الثوب شهر امثال للمقيدة

ومن لا يملك المنفعة
كمستعير لا تصح
اعارته الا باذن المعير
وذكر المصنف ضابط
المعار فى قوله (وكل
ما أمكن الانتفاع
به) منفعة مباحة
(مع بقاء عينه جازت
اعارته) مخرج بمباحة
آلة الله فلا تصح
اعارته وبقاء عينه
اعارة للشمعة للوقود
فلا تصح وقوله (اذا
كانت منافعة آثاراً)
مخرج للمنافع التى
هى اعيان كاعارة
شاة للبنها وشجرة
لثمرتها ونحو ذلك
فانه لا يصح فلو قال
لشخص خذ هذه
الشاة فقد أبحثك
درها ونسلها فلا اباحة
صحيحة والشاة
عارية (ونحو ذلك)
من غير تقييد بمدة
(ومقيداً بمدة) أى
بوقت كأعرتك
هذا الثوب شهراً

بوقت (قوله في بعض النسخ وتجوز العارية مطلقاً ومقيدة بمدة) وهي أولى ولذلك شرح عليها العلامة الخطيب (قوله والمعير) وكذا للمستعير ولو قال وسلك من المعير والمستعير كما قال الشيخ الخطيب لكان أولى ولعله اقتصر على المعير لانه هو المتوهم وقوله الرجوع فيها أي في المطلق والمقيد وقوله متى شاء أي وقت شاء الرجوع فيه لانها عقد جائز من الطرفين فتتفسخ بما تتفسخ به الوكالة من موت أحدهما وجنونه وانما هو ونحو ذلك ويستثنى من جواز الرجوع مسائل منها اذا أعار السترة لصلاة الفرض فيمتنع الرجوع حتى يفرغ منه ومنها ما لو أعار الأرض للزراعة فيمتنع الرجوع حتى يبلغ أو ان قلعه ان لم يقصر بتأخيره فان قصر فيه الرجوع حتى لو عين مدة ولم يدرك فيها الزرع لتقصير من المستعير قلعه المعير مجانا ومنها ما لو أعار كفنا لميت فيمتنع الرجوع بمجرد وضعه عليه وان لم يلبس عليه ومنها اذا أعار أرض الدفن ميت محترم فيمتنع الرجوع حتى يندرس الاعجب الذنب محافظة على حرمة الميت نعم يجوز الرجوع قبل ادلائه في القبر لابعده وان لم يوار بالتراب كما رجحه في الشرح الصغير خلافاً للتولي ومفهوم قولهم حتى يندرس أنه يجوز الرجوع بعد الاندراس وصورة المسئلة أنه أذن له في تكرير الدفن والافقد انتهت العارية فلا يحتاج الى الرجوع ويعلم من الغاية المذكورة أنه لا رجوع أبداني نبي وشهيد وبقيّة الخسة المنظومة في قول بعضهم

لأن كل الأرض جسم النبي ولا * لعالم وشهيد قتل معترك
ولا لقارى قرآن ومحنتب * أذانه لاله مجرى الفلك

ويجب في العارية تعيين كونه نبيا وشهيدا مثلاً لا طوله وقصره لانه يتسامح فيما يتعلق بذلك ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من المنافع قبل علمه برجوع المعير ويلزمه الرد عند علمه به ونحوه ويجب على الورثة في صورة الموت والولي في صورة الجنون الرد على المعير أو وارثه حال اولو بلا طلب منه فان أخروا ضمنوا الا ان أخروا لعذر فلا ضمان عليهم (قوله وهي) أي العارية بمعنى العين المعارة وقوله اذا تلفت أي ولو من غير تقصير كما لو تلفت بأقفة سماوية وقوله لا باستعمال مأذون فيه أي بان تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه ولو في الاستعمال المأذون فيه كأن استعار دابة لاستعمالها في ساقية فسقطت في بئر ها فالت تلفت بغيره فيه (قوله مضمونة على المستعير) ومن ذلك كوز السقاء المأخوذه منه بمائه لشر به وفنجان القهوة المأخوذه لشر بها وقنينية الفقاع أي قزازة الزبيب المأخوذه به لشر به فهي مضمونات لانها مأخوذة بطريق العارية دون الماء والقهوة والفقاع فهي غير مضمونات لانها مأخوذة بطريق الاباحة هذا ان اخذت بغير مقابل والا فالماء والقهوة والفقاع مضمونات لانها مأخوذة بطريق البيع الفاسد دون الكوز والفنجان والقينية فهي غير مضمونات لانها مأخوذة بطريق الاجارة الفاسدة وفاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه وهكذا حكم الضمان الواقع في الارياف وهو أن يقول شخص لآخر ضمنتك هذه الدابة لتأكل لبنها وتعلقها في مقابلة مال يأخذه منه فلا ضمان في الدابة لانها مأخوذة بالاجارة الفاسدة واللبن مضمون على من أخذه لانه مأخوذة بالبيع الفاسد فيرد مثله لصاحب الدابة ويطالب بقيمة علقها وبما دفعه له من المال ويتبع الدابة في الضمان سرجهاراً كافها ونحوهما مما ينتفع به معها بخلاف ولدها ونحو صوفها وكذلك ثياب عبد استعاره وهي عليه فلا يضمنها لانه لم يأخذها ليستعملها ويستثنى من ضمان العارية مسائل فلا ضمان فيها منها جلد الاضحية المنذورة فلا يضمنه المستعير اذا تلف في يده ومنها المستعار للرهن اذا تلف في يد المرتهن فلا ضمان عليه ولا على المستعير ومنها ما لو استعار الحلال صيداً من محرم فتلّف في يده فلا يضمنه في الاصح وأما عكسه وهو ما لو استعار المحرم صيداً من الحلال فتلّف في يده فانه يضمنه بالجزاء لله تعالى وبالقيمة للحلال وبذلك ينحل لغز ابن الوردي بقوله

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا
قابض شيء برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا

وفي بعض النسخ
وتجوز العارية مطلقاً
ومقيدة بمدة والمعير
الرجوع في كل
منهما متى شاء
(وهي) أي العارية
اذا تلفت لا باستعمال
مأذون فيه (مضمونة
على المستعير

ومنها مالو أعار الامام شيئا من بيت المال لمن له فيه حق فتلف في يده فلا يضمنه لانه من جهة المستحقين ومثله مالو استعار الفقيه كتابا موقوفاً على المسلمين فتلف في يده فلا يضمنه لانه من جهة الموقوف عليهم (قوله بقيمتها) سواء كانت متقومة أو مثلية على المعتمد كما جزم به في الأنوار واقتضاء كلام الجمهور وخلافا لابن أبي عصرون في قوله يضمن المثل بالمثل ويجرى عليه السبكي وان اعتمد العلامة الخطيب حيث قال وهذا هو الجاري على القواعد فهو المعتمد ورد بان في تضمين المثل تضمين ما نقص منه بالاستعمال المأذون فيه الآن يعتبر المثل وقت التلف وقوله يوم تلفها أي وقته فالمراد باليوم الوقت وقوله لا بقيمتها يوم قبضها أي وقته أيضا والزم تضمين ما نقص بالاستعمال المأذون فيه وقوله ولا باقصى القيم أي أبعد هاو أكثر ها فليست كالغصب في التغليب بتضمين الاقصى لوجود الاذن هنا بخلاف الغصب (قوله فان تلفت باستعمال مأذون فيه) مفهوم قوله اذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه وقوله كاعارة ثوب للبسه فانسحق أي نقصت عينه وقوله أو انسحق أي ذهب عينه بالكلية ولم يبق لها أثر بسبب اللبس بخلاف ما اذا انسحق أو سرق مثلافاه يضمنه وليس من الاستعمال المأذون فيه نومه فيه ان لم تجر العادة به فيه ومثل الثوب المذكور في علم الضمان الدابة المستعارة للحمل أو للركوب فتلفت بهما اذا كانا بحسب العادة والسيف المستعار للقتال اذا انكسرفيه ونحو ذلك ولو اختلف في كون التلف بالاستعمال المأذون فيه أو بغيره صدق المستعير لان الاصل عدم الضمان وبراءة الذمة بخلاف مالو أقاما يدينين فان بينة المعير تقدم لانها نافذة بينة المستعير مستصحية ولو اختلف المعير والمستعير في رد العارية صدق المعير يمينه لان الاصل عدم الرد فلا يصدق المستعير الابينة

(فصل في أحكام الغصب) كوجوب ردّه ولزوم أرش نقصه وأجرة مثله الى غير ذلك والمعتمد أنه كبيرة مطلقا وقيل كبيرة ان كان المغصوب مالا بلغ نصاب سرقة أو الافضغيرة كالاختصاص ونحوه والاصل في تحريمه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي لا يأكل كل بعضكم مال بعض بالباطل وأخبار كخبران دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وخبر من غصب قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين يوم القيامة ولا مانع من حمله على ظاهره بان بطول عنقه جدا حتى يسع ذلك وقيل هو كناية عن شدة عذابه (قوله وهو) أي الغصب وقوله لغة أخذ الشيء ظلمًا مجاهرة وقيل أخذ الشيء ظلمًا فقط ودخل في الشيء المال وان لم يتمول كحبة بر والاختصاص كالسرجين والخمرة المخترمة والمجاهرة الجهر وهو ضد الخفية وخرج بها نحو السرقة على القول الاول ودخل على القول الثاني فيسمى غصبا لغة وان كانت لا تسمى غصبا شرعا على ما يأتي (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله الاستيلاء هو مصدر استولى يقال استولى زيد على كذا اذا صار في يده وعبر به ولم يعبر بالاخذ كسابقه ليدخل مالو ركب دابة غيره أو جلس على فراشه فان ذلك يسمى غصبا شرعا وان لم ينقلها لانه يعد مستوليا عليه مما ثم ان كان الفراش صغيرا ضمنه كله وان كان كبيرا ضمن ما يعد مستوليا عليه منه لاجتماعه ولو جلس عليه آخر بعد قيام الاول فهو غاصبه ويضمنه أيضا وقرار الضمان على من تلف تحت يده فان تلف بعد انتقال كل منها عنه فعلى كل القرار بمعنى أن من غرم منها لا يرجع على صاحبه لأن المالك يغرم كلامها بدل كل المغصوب كما هو ظاهر ولو ركب الدابة مع مالكها أو جلس على الفراش مع مالكه فهو غاصب للنصف فقط وقوله على حق الغير أعم من قول غيره على مال الغير لانه يدخل فيه الاختصاص كما يذكره الشارح ويدخل فيه حق التحجير والمنافع فاذا أقام من قعد في مسجد أو سوق أو موات أو منعه من سكنى بيت رباط مع استحقاقه له فهو غاصب وقوله عدوانا أي ظلمًا يقال عد عليه عدوانا اذا تعدى عليه وظلمه ثم ان كان خفية من حرز مثله سمي سرقة أو مكابرة في محراء سمي محاربة أو مجاهرة وعاعده الهرب سمي اختلاسا وان جحد ما اتهم عليه سمي خيانه وصرح بذلك ان نحو السرقة يقال له غصب شرعا والمشهور أنه ليس غصبا في زادي التعريف مجاهرة مع الاعتماد على القوة والغلبة لاخراج نحو السرقة ولذلك قال بعضهم اعلم أن أخذ مال الغير على ثلاثة أقسام لان الأخذ له اما أن يعتمد القوة والشدة فذلك غصب واتهاب واما أن يعتمد الهرب فهو اختلاس وكل منهما مع الجهر فان كان خفية فهو السرقة والتقيد بالعدوان يخرج مالو أخذ مال غيره

بقيمتها يوم تلفها
لا بقيمتها يوم قبضها
ولا باقصى القيم
فان تلفت باستعمال
مأذون فيه كاعارة
ثوب للبسه فانسحق
أو انسحق بالاستعمال
فلا ضمان
(فصل في
أحكام الغصب وهو
لغة أخذ الشيء
ظلمًا مجاهرة وشرعا
الاستيلاء على حق
الغير عدوانا

يظن ماله فيقتضى أن ذلك ليس غصباً مع أنه غصب حقيقة على المعتمد خلافاً لقول الرافعي أن الثابت في هذه حكم الغصب لاحقيقته وهو ناظر إلى أن الغصب يقتضى الائتم مطلقاً وليس كذلك بل هو غالب فقط فلو عبر بدل قوله عدواناً بقوله بلاحق لكان أولى وأنسب ولذلك قال بعضهم ولو بلا قصد والحاصل أن الغصب إما أن يكون فيه الائتم والضمان كما إذا استولى على مال غيره المتمول عدواناً أو الائتم دون الضمان كما إذا استولى على اختصاص غيره أو ماله الذي لا يتمول عدواناً والضمان دون الائتم كما إذا استولى على مال غيره المتمول يظنه ماله فهذه ثلاثة أقسام وزاد بعضهم قسماً رابعاً وهو ما اتفق فيه الائتم والضمان كأن أخذ اختصاص غيره يظنه اختصاصه ولو أخذ مال غيره بالحياء كان له حكم الغصب فقد قال الغزالي من طلب من غيره مالا في الملاءم الجماعة من الناس فدفعه إليه لباعث الحياء لم يملكه ولا يحل له التصرف فيه وهو من باب أكل أموال الناس بالباطل فليحذر (قوله ويرجع في الاستيلاء للعرف) فإيعاد في العرف استيلاء كان غصباً ومالا فلا يرجع في الاستيلاء إلى العرف وهو المتعارف بين الناس بحيث لو عرض على العقول لتلقته بالقبول وهذا ظاهر في العقار وأما النقول فلا بد من نقله إلا القرائش والدابة فلا يشترط نقلهما (قوله ودخل في الحق) ودخل فيه أيضاً المال وإن لم يتمول كحبة برمثلاً فهو قيد للدخال وقوله ما يصح غصبه أى ما يصح الاستيلاء عليه بخلاف ما لا يصح الاستيلاء عليه كالخسرات والخمر غير المحترمة والكاب العقور والخنزير فلا يصح غصبه لأنه لا يعتد بوضع اليد عليه وقوله بماليس بمال بيان لما يصح غصبه والمراد بماليس بمال وهو جار مجرى المال وقوله كجلد ميتة مثلاً لما يصح غصبه بماليس بمال ومثله السرجين والخمر المحترمة والكاب المعلم وغير ذلك (قوله وخرج بعدوان) وخرج به أيضاً ولو أخذ مال غيره يظنه ماله وقد علمت ما فيه فهو قيد للأخراج وقوله الاستيلاء بعقد أى كاستيلاء الوكيل والوديع والمستأجر والمستعير والمرتهن فإن الاستيلاء على حق الغير في ذلك ليس عدواناً وكذلك الاستيلاء عليه بشراء أو هبة لكن تسميته حينئذ حق الغير بحسب ما كان لأنه بعد الشراء والهبة ليس حق الغير كما هو ظاهر (قوله ومن غصب الخ) من شرطية وغصب فعل الشرط ولزمه جواب الشرط وذكر المصنف أنه يلزمه ثلاثة أشياء ويلزمه أيضاً التعزير لحق الله تعالى يستوفيه منه الإمام أو نائبه وإن أبرأ المالك ولو غصب أمة خملت بحرق يده بان وطئت عنده بشبهة لزم الواطئ المهر وقيمة الولد لتفويته رقه على مالكها فإذا ردها الغاصب على مالكها وهي حامل بملزمه أن يرد معها قيمتها للحيولة لأنه حال بينهما وبين بيعها مادامت حاملاً لا متناع بيعها لأن الحامل بحر لا تباع فإن وضعته ولم تمت بالولادة استردت القيمة لأنها للحيولة كما علمت وإن ماتت بالولادة استقرت للمالك (قوله مالا) شمل المتمول وغيره كحبة خنطة ولو قال شيئاً لكان أعم لشموله نحو جلد الميتة والخمر المحترمة فإن أجيب بأنه قيد بالمال لأجل قوله فإن تلف ضمن لأن الضمان خاص بالمال دون الاختصاص رد بأنه لو كان كذلك لقيد بالمتمول أيضاً فإنه لا يضمن الائتمول دون غيره وقوله لأحد أى ولو ذمياً وغير مكلف نعم الحر بنى يضيع عليه لأن المأخوذ منه قهر اغنيمة (قوله لزمه) أى بنفسه إن لم يكن محجوراً عليه ووليّه إن كان محجوراً عليه وقول المحشى أو وكيله فيه نظر لأن التوكيل في رد الأعيان لا يصح وقوله رده أى إن بقي أخذ من قوله فإن تلف الخ فهو مقابل لهذا المقدر والرد على الفور إلا في مستثنين (الأولى) ما لو غصب لحو أو درجته في سفينة وصارت في اللجج وخيف من نزعها تلف محترم من طرف أنفس أو مال ولو للغاصب على الأصح فلا يرد في هذه الحالة بل يؤخر إلى أن يأمن تلف ما ذكر بان يصل إلى الشط بخلاف ما لو غصب نحو حجر ووضع في أس منارة مثلاً فإنه يجب هدمها ورده لصاحبه لأنه ليس له أمد ينتظر بخلاف مستثنين لها أمد ينتظر (الثانية) تأخيرها للإشهاد وإن طالبه المالك ولائمه عليه حينئذ واستشكل بان الغصب مستمر فكيف يجوز التأخير معه وأجيب بان زمن ذلك يسير بحسب الشأن وإن طال في بعض الصور لأن له التأخير مادام لم يجد الشهود لأن المالك قد ينكر الرد مع أنه لا يقبل قول الغاصب فيه إلا بينة فاغفر التأخير لذلك للضرورة (قوله مالا) أى ولو بالوضع بين يديه إن لم يكن لنقله مؤنة فالولي الغاصب المالك بمغفارة والمغصوب معه فإن استرده المالك منه لم يكف أجره النقل حتى

ويرجع في الاستيلاء
للعرف ودخل في
الحق ما يصح غصبه
بماليس بمال كجلد
ميتة وخرج بعد
وان الاستيلاء
بعقد (ومن غصب
مالاً لأحد لزم رده)
للمالك

لو أخذ المالك منه وشرط عليه مؤنة النقل لم يجز لانه ينقل ملك نفسه ولورد الغاصب الدابة الى اصطبل المالك برى
 ان علم بردها اليه بمشاهدة أو اخبار ثقة أو افلا ولو غصب من الوديع أو المستأجر أو المرتين برى بالرد الى كل منهم
 وفي المستعير والمستام وجهان أو جهتهما انه يبرأ لانهما مأذون لهما من جهة المالك وان كانا ضامنين ولا يبرأ بالرد الى
 الملتقط لانه غير مأذون له من جهة المالك وان كان مأذوناً له من جهة الشارع فظهر من هذا ان في مفهوم المالك تفصيلاً
 فاندفع الاعتراض على التقييد بالمالك (قوله ولو غرم) أي الغاصب وقوله على رده أي المغصوب وقوله أضعاف
 قيمته أي أمثالها لان الأضعاف جمع ضعف بمعنى المثل كأن احتاج الى أجرة حل أو غيرها كأجرة من يخرج اللوح
 المغصوب من السفينة في المسألة السابقة ولو بنفصيل الواحها وهذا لا ينافي قولهم فيها مال ولوللغاصب لان ذلك
 مفروض فيما يتلف بسبب الإخراج لاني أجرته فتأمل (قوله ولزمه أيضاً) أي كإلزامه رده وقوله ارش نقصه وهو
 ما نقص من قيمته وقوله ان نقص أي بخلاف ما إذا لم ينقص ومراعاة ان نقص بغير رخص السعر كما يدل عليه أخذ
 مقابله بقوله أما لو نقص المغصوب برخص سعره الخ فهو مقابل لهذا المقدر سواء كان النقص نقص عين كقطع
 يد أو سقوطها ولو بأفة أو نقص صفة كنسيان صنعته ولو نحو غناء من غير أمة أو أمر دجيل ومنه ما لو غصب نحو
 فردق خف قيمتها عشرة فتلفت احدها فصارت الباقية تساوي درهمين فيلزمه ثمانية (قوله كمن غصب ثوباً
 فلبسه) أي فنقص بلبسه وقوله أو نقص بغير لبس أي كخرق أو حرق لبعضه فلا يشترط ان يكون النقص بسبب
 الاستعمال (قوله ولزمه أيضاً) أي كإلزامه ارش نقصه وقوله أجرة مثله أي لمدة أقامته تحت يده ولولم يستوف المنفعة
 بان لم يوجد منه استعمال ولو تفاوتت المدة في الأجرة لزمته أجرة كل زمن بما يناسبه فلو غصب عبد أغضى عليه زمن
 سلباً ثم قطعت يده أو سقطت بمرض مثلاً لم يرض مع ارش النقص أجرة مثله سلباً بالنسبة لما قبل قطعها أو سقوطها ومعينا
 بالنسبة لما بعد ذلك (قوله أما لو نقص المغصوب الخ) قد عرفت انه مقابل للمقدر في كلامه سابقاً ولوقدم هذا على
 الأجرة لكان أولى وأنسب وقوله برخص سعره أي ولو بنحو كساد أي بوار وقوله فلا يضمنه الغاصب على
 الصحيح هو المعتمد لان المغصوب باق بحاله (قوله وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ أجبر برده) أي
 على رده فالجاء بمعنى على والنسخة الأولى أولى للتصريح بلزوم الرد ولو من غير إجبار وقوله الى آخره أي الى آخر
 ما ذكره المصنف من قوله وأرش نقصه وأجرة مثله (قوله فان تلف الخ) مقابل للمقدر السابق أعني ان بقي كما تقدم
 التنبيه عليه وقوله المغصوب أي التمسول ولو عبر الشارع بالمال بدل المغصوب لكان أولى لان الضمير في كلام المصنف
 يعود الى المال المذكور في كلامه أولاً لكن يحتاج لتقييده بالتمسول أيضاً لان غير التمسول كحبة برؤكب يقتني
 ونحو ذلك لا ضمان فيه حتى لو كان مستحقه قد غرم على نقله أجرة لم يوجبها على الغاصب بل تضيع على المستحق فلا
 شيء فيه اذا تلف الا لاثم كإمساك (قوله ضمنه الغاصب) أي سواء كان تلفه بأفة مساوية أو باتلاف من لا يضمن
 وهو الحربي أو باتلاف الغاصب أو اجنبي يضمن لكن قرار الضمان عليه فالغاصب طريق في الضمان فقط وأما اذا
 أتلفه المالك أو غير مميز أو من يعتقد وجوب طاعة الأمر بامر المالك في يد الغاصب فلا ضمان عليه نعم لو صال المغصوب
 على المالك فقتله دفعا لصياله ضمنه الغاصب وان علم المالك انه عبده لان اتلافه بهذه الجهة كتلفه بأفة مساوية ولو قتل
 برده سابقة على الغصب أو بجناية كذلك فلا ضمان على الغاصب بخلاف ما لو قتل برده عند الغاصب أو بجناية
 كذلك فانه يضمنه الغاصب ولو كان قتله بذلك بعد رده الى المالك ولو تلف بغير ذلك بعد رده الى المالك فلا ضمان على
 الغاصب الا اذا لم يعلم المالك انه عبده مثلاً ورده اليه بصورة اجارة ورهن أو وديعه فان الضمان باق على الغاصب (قوله
 بمثله) متعلق بضمن ويضمن المثل بمثله في أي مكان حل به المثل في اذا غصب منه أردب قح مثلاً في مصر ونقله الى بولاق
 ثم الى قليب وهكذا ضمنه بمثله في أي مكان حل به فيه وانما يضمن المثل بمثله اذا بقي له قيمة ولو يسيرة فلو غصب ماء
 بمقارة ثم اجتمع عند شط نهر مثلاً وجبت قيمته بالمقارة وكذلك لو غصب منه ثلج في الصيف ثم اجتمع في الشتاء ضمن
 قيمته في الصيف (قوله ان كان له الخ) تقييد لقوله بمثله وقوله أي المغصوب تفسير للضمير وقوله مثل أي موجود

ولو غرم على رده
 أضعاف قيمته
 (و) لزمه أيضاً (أرش
 نقصه) ان نقص
 كمن غصب ثوباً
 فلبسه أو نقص
 بغير لبس (و) لزمه
 أيضاً (أجرة مثله)
 أما لو نقص المغصوب
 برخص سعره فلا
 يضمنه الغاصب على
 الصحيح وفي بعض
 النسخ ومن غصب
 مال امرئ أجبر
 برده الخ (فان
 تلف) المغصوب
 (ضمنه) الغاصب
 (بمثله ان كان له)
 أي المغصوب
 (مثل)

شمن مثله في دون مسافة القصر فان لم يوجد مكان الغصب ولا حواله الى مسافة القصر أو وجد بأكثر من ثمن مثله
ضمنه باقصى قيمه من حين الغصب الى حين فقد المثل ولو غرم القيمة ثم وجد المثل فلا رجوع وللمالك أن لا يأخذ
القيمة فينتظر وجود المثل (قوله: الاصح ان المثل الخ) ومقابل الاصح ان المثل ما حصره كيل أو وزن وان لم
يجز السلم فيه فيدخل فيه على هذا القول الغالية والمعجون ومقابلها أيضا ان المثل ما حصره كيل أو وزن وجزا السلم
فيه وجزا بيع بعضه ببعض فيخرج على هذا القول الغيب والرطب وما ذكره الشارح هو المشهور وهو المعتمد (قوله
ما حصره كيل أو وزن) أي ما ضبطه شرعا كيل أو وزن بمعنى انه يقدر شرعا بالكيل أو الوزن وليس المراد ما يمكن فيه
ذلك فان كل شيء يمكن وزنه حتى الحيوان وخرج بذلك المذرووع والمعدود فكل منهما متقوم وقوله وجزا السلم فيه
خرج به لا يجوز السلم فيه كالغالية والمعجون كما ذكره الشارح وأورد على التعريف البر المختلط بالشعير فانه لا يجوز
السلم فيه مع ان الواجب فيه المثل لانه اقرب الى التالف واجيب بانه يجوز السلم في جزأيه الباقيين بحالهما ولا نظر الى
امتناع السلم في جلته لانه عارض اختلاط جزأيه وجوب رد المثل انما هو بالنظر اليهما من غير خلط فيغرم ما يتحقق
به برأءة ذمته ولا يتصور ذلك الا بغرم أكثر من الواجب كما اذا كان المختلط أربابا وشك هل البرثل والشعير ثلثان
أو البر نصف والشعير نصف فيغرم النصف من البر والثلثين من الشعير احتياطا لبراءة الذمة (قوله كنه حاس) بضم
النون وكسرها وقوله وقطن أي وان لم ينزع حبه وكل منهما مثال لما حصره الوزن ولم يذكر الشارح مثالا لما حصره
الكيل لكثرة توطئه وظهره وذلك كالبز والذرة والشعير (قوله لاغالية ومعجون) هذا مختار جواز السلم فيه كما مر وكل
منها طيب مركب من نحو مسك وكافور وعنبر ودهن (قوله وذكر المصنف ضمان المتقوم) أي المصنوب كما هو
الفرض وأما المتقوم غير المصنوب فيضمن بقيمته وقت التالف فقط لان ضمان الاقصى انما كان تغليظا لاجل
الغصب ولم يوجد هنا الا اذا تلف بسراية جناية فيضمن بالاقصى من الجناية الى يوم التالف لانا اذا اعتبرنا الاقصى
في الغصب ففي نفس الاتلاف أولى ولو أدخلت بهيمة رأسها في قعر ولم يمكن اخراجها الا بكسره كسرولا
تذبح البهيمة لذلك ولو ما كولة الا ان كانت غير محترمة ثم ان صاحبها مال الكفا فعليه ضمان أرض القدر فان لم
يكن معها فان تعدى صاحب القدر بوضعه بموضع لاحق له فيه أولا فيه حق وقد رد على دفع البهيمة ولم يدفعها فلا أرض
له ولو تعدى كل من مال الكفا البهيمه والقدر غرم صاحب البهيمه النصف لاشتراكهما في التعدى ومثل ذلك ما لو وقع
الدبنار في الحبرة ولم يمكن خروجه الا بكسرها فان كان الوقوع بتفريط صاحب الحبرة فلا أرض له على صاحب
الدبنار والاغرم الارش وان كان بتفريطهما غرم النصف لاشتراكهما في التفريط ولو ابتلعت بهيمة جوهرة
لم تذبح لاجراجها وان كانت مأكولة بل يغرم مال الكفا قيمة الجوهرة للحيلولة ان فرط في حفظها والا فلا ضمان
عليه فان ابتلعت ما يفسد بالابتلاع غرم قيمته للفيضولة ان فرط في حفظها نظير ما سبق (قوله في قوله) متعلق
بقوله ذكر (قوله أو ضمنه بقيمته) والعبرة بنقد مكان التالف ان لم ينقله والا فيستجه كما في السكافية اعتبارا أكثر
الا مكنة قيمته تضمن أبعاضه بما نقص من الاقصى الا ان تلفت من رقيق ولها أرض مقدر من حركيد ورجل
فتضمن مع هذه القيود الثلاثة وهي الاتلاف وكونها من رقيق ولها أرض مقدر من حركيد أكثر الامر من ما نقص
ونصف قيمته لاجتماع الشبهين شبهه بالحرو شبهه بالمال فلو قطعت يده أو رجله فنقص بقطعها ثلثا قيمته لزماه نعم
ان قطعها المالك ضمن الغاصب الزائد على النصف فقط وهو السدس وزوائد المصنوب المتصلة كالسمن
والمنفصلة كالولد مضمونة على الغاصب كالاصل وان لم يطلبها المالك (قوله ان لم يكن له مثل) قصره الشارح على
المتقوم حيث قال بان كان متقوما ولو جعله شاملا للثني الذي فقد مثله أو وجد بأكثر من ثمن مثله لكان أولى
فانه يضمن باقصى قيمه كما مر (قوله واختلفت قيمته) ذكره الشارح توطئة لقول المصنف أكثر ما كانت من
يوم الغصب الى يوم التالف فانها اذا لم تختلف لا يظهر ذلك فلو كانت وقت الغصب ثمانين ثم صارت بعده
وقبل التالف تسعين ثم صارت عند التالف مائة ضمن المائة وانما ضمن الزائد لتوجه الرد عليه حال الزيادة ولو
صار المثل مثليا آخر كجعل السمس شيرجا أو صار المثل متقوما كجعل الدقيق خبزا أو صار المتقوم مثليا كجعل

والاصح أن المثل
ما حصره كيل أو
وزن وجزا السلم فيه
كنه حاس وقطن
لاغالية ومعجون
وذكر المصنف
ضمان المتقوم في قوله
(أو ضمنه) بقيمته
ان لم يكن له مثل
بان كان متقوما
واختلفت قيمته
(أكثر ما كانت
من يوم الغصب الى
يوم التالف)

الشاة لحاتم تلف في هذه الاحوال ضمنه بمثله الاول في الاولى ويمثله دون القيمة في الاخيرين لأن يكون مثله الآخر في الاول أو المتقوم في الاخيرين أكثر قيمة فيضمنه به فإن استوى الثلثان قيمة تخير المالك بينهما فحل التخير عند اتحاد القيمة كما قيد به بعضهم فقول المحشي ويخير المالك بين المثلين وإن اختلفت قيمتهما فيه نظروا تبع فيه شيخه القليوبي ولو صار المتقوم متقوما آخر كجعل الاناء النحاس حلياً ثم تلف وجب أقصى القيم وهذا مبني على أن المضمون فيه قيمة الاناء فيكون متقوما والمعتمد أنه يضمن مثله وزامن النحاس مع أجرة صنعه فالنحاس مثلي والمتقوم انما هو الصنعة (قوله والعبرة في القيمة بالنقد الغالب) أي إن غلب نقد واحد أخذ من قوله فإن غلب نقدان ألح فهو مقابل لهذا المقدور وقوله وتساوياً أي حتى في النفع للمالك والاعتين الانفع للمالك وقوله عين القاضى واحدا منهما أي من التقدين المذكورين

(فصل في أحكام الشفعة) أي في بيان جنس أحكامها المتحقق في بعضها لأن المصنف لم يذكر جميعها بل ذكر بعضها وذكر أيضاً كيفيتها وهي كونها على الفور فاقصر الشارح في الترجمة على الأحكام لكونها هي المقصودة بالذات وهي مأخوذة من الشفع الذي هو ضد الوتر لأن نصيب الشفع يصير شفعاً مع النصيب المشفوع بعد أن كان وتر أو من الشفاعة لأنهم كانوا في الجاهلية يأخذونها بالشفاعة عند المشتري والاصل فيها خبر البخاري قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيمالم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أي حكم رسول الله ﷺ بالشفعة في المشترك الذي لم تقع فيه القسمة بالفعل مع كونه يقبلها كما هو الاصل في المنق بل عكس المنق بلان الاصل فيه كونه لا يقبله نحو لاشريك له وقد تدخل لم على ما لا يمكن نحو لم يلد ولم يولد ولا على ما يمكن نحو لا يمسه الا المطهرون على خلاف الاصل فيهما وقوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أي فإذا وقعت حدود القسمة بين الشريكين وبين الطرق فلا شفعة وهذا كناية عن حصول القسمة فكأنه قال فإذا قسم فلا شفعة وقد كرت عقب الغصب لأنها ثبتت قهراً في أخذ الشفع الشقص المشفوع قهراً على الشريك الحادث فكأنها مستثناة منه وأركانها ثلاثة شفع وهو والاخذ وشفوع وهو المأخوذ وشفوع منه وهو المأخوذ منه وشرط في الشفع وهو الركن الاول أن يكون شريكاً بخلاطة الشيوع لا بالجوار كما أشار اليه المصنف بقوله والشفعة واجبة بخلاطة دون الجوار وشرط في المشفوع وهو الركن الثاني أن يكون مما ينقسم أي مما يقبل القسمة إذا طلبها الشريك دون ما لا ينقسم وأن يكون مما لا ينقل من الارض بخلاف ما ينقل فلا تثبت فيه الشفعة كما ذكره المصنف بقوله فيما ينقسم دون ما لا ينقسم وفي كل ما لا ينقل من الارض وشرط في المشفوع منه وهو الركن الثالث تأخر سببه ملكه عن سبب ملك الآخذ في كفي في أخذ الشفع بالشفعة تقدم سبب ملكه عن سبب ملك المأخوذ منه وإن تقدم ملكه على ملك الآخذ فلا باع أحد شريكين نصيب يزيد بشرط الخيار للبائع أو لم يباع الآخر نصيبه لعمر وفي زمن الخيار بيعت فالشفعة للمشتري الاول وهو زيدان لم يشفع بانه على المشتري الثاني وهو عمرو ولتقدم سبب ملك الاول عن سبب ملك الثاني وإن تأخر ملك الاول عن ملك الثاني فلا واشترى اثنان داراً أو بعضهما معاً فلا شفعة لأحدهما على الآخر لعدم السبق وليست الصيغة كفاً فيها لأنها إنما تجب في التملك فلا يملك الشفع الشقص الا بلفظ يشعر به كتملكت أو أخذت بالشفعة مع أحد أمور ثلاثة إما قبض مشتري الثمن أو رضاه يكون الثمن في ذمة الشفع أو قضاء القاضى له بها إذا حضر مجلسه وأثبت حقه فيها وطلبه (قوله وهي) أي الشفعة وقوله بسكون الفاء أي مع ضم الشين المعجمة (قوله وبعض الفقهاء يضمها) أي الفاء فيقول شفعة بضمين لكن السكون أفصح بل غاطم من حركها والمراد أن بعض الفقهاء ينقل ضمها عن أئمة اللغة لأن ذلك من اللغة لا من اصطلاح الفقهاء (قوله ومعناها لغة الضم) يقال شفعة إذا ضمه ومناسبة المعنى الشرعي المعنى اللغوي ما فيه من ضم أحد النصيبين الى الآخر (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله حق تملك أي استحقاق تملك وقوله قهرى بالرفع على أنه صفة لحق وهو أولى من قراءته بالجر على أنه صفة التملك لأن التملك باختيار الشفع وإن كان قهرى بالنسبة للمشتري وإن أجيب عنه بأن المراد قهرى سببه كعيشة راضية أي راض صاحبها فيرجع للارول (قوله يثبت) أي الحق فالجالة صفة له والعقود عنها أفضل ما لم يكن المشتري نادماً أو مغبوناً وقوله

والعبرة في القيمة
بالنقد الغالب فإن
غلب نقدان
وتساوياً قال الراجح
عين القاضى واحدا
منها

**(فصل في أحكام
الشفعة وهي بسكون
الفاء وبعض الفقهاء
يضمها ومعناها لغة
الضم وشرعاً حق
تملك قهرى يثبت
للمشتري القديم
على الشريك
الحادث**

للشريك القديم على الشريك الحادث كل منهما متعلق يثبت وثبت لذي على مسلم بان كان الشريك القديم ذميا والشريك الحادث مسلما وكذلك عكسه لو كان الشريك القديم مكاتبا والشريك الحادث سيده وكذلك عكسه لو نظر المسجد اذا باع شريكه نصيبه بان كان للمسجد شقص لم يوقف عليه بل كان ملكا له بشراء أو هبة ليصرف في عمارته فباع شريكه حصته فللناظر أن يأخذ بالشفعة ان رآه مصلحة بخلاف ما اذا كان موقفا عليه الشقص ثم باع شريكه نصيبه فليس لناظره الاخذ بالشفعة لانه ليس مالكا للرقبة حينئذ ولا مالكا للمال اذا باع شريكه حصته بان كان لبيت المال شريك في أرض فباع شريكه نصيبه فلا دام الاخذ بالشفعة ان رآه مصلحة وللشريك في وقف يقسم افرازا بان كانت الارض مستوية الاجزاء اذا باع شريكه آخر نصيبه بان كانت الارض مشتركة بين ثلاثة لكن ثلثها وقف على شخص وثلثها الباقيان لشخصين آخرين فباع أحدهما ثلثه لآخر فبأخذ شريكه المالك للثلث الباقي الثلث المبيع على المعتمد من جواز قسمة الملك عن الوقف قسمة افراز وهو ما اختاره الروايات والنووي خلافا لما أفتى به البلقيني من انه لا شفعة له لامتناع قسمة الوقف عن الملك بخلاف الشريك الموقوف عليه شقصه فلا شفعة له اذا باع شريكه لا تنفاه ملكه عن الرقبة (قوله بسبب الشركة) أي بسبب هو الشركة فالأضافة للبيان وهو متعلق يثبت أو بحق بمعنى استحقاق أو بتملك والاول أقرب وكذلك قوله بالعوض لكن البناء الثانية بناء العوض والاولى بالسببية كما لا يخفى فليس فيه تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد حتى يحتاج الى الجواب عنه بان الاول تعلق به وهو مطلق والثاني تعلق به وهو مقيد وان أجاب بذلك الشيخ عطية ولو قال بدل قوله بالعوض فيما ملك بمعاوضة لكان أولى لاشتغال التعريف حينئذ على جميع الاركان المتقدمة (قوله وشرعت) أي الشفعة وقوله لدفع الضرر أي ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة اليه لو قسم كالمصنع والنور والبالوعة وغير ذلك وهذا الضرر كان يمكن حصوله قبل البيع وكان من حق الراغب في البيع أن يخلص صاحبه منه بالبيع له فلما باع لغيره سلطه الشارع على أخذه منه فورا (قوله والشفعة) أي استحقاق التملك القهري وقوله واجبة أي بالمعنى اللغوي كما أشار اليه الشارح بقوله أي ثابتة لا بالمعنى الشرعي فليس المراد بكونها واجبة أنها شاب على فعلها ويعاقب على تركها فلا يحرم تركها وقوله للشريك متعلق بواجبة وكذا قوله بالخلطة أي معها فالبناء بمعنى مع و يصح جعلها بالسببية ومعنى الخلطة الشركة (قوله أي خلطة الشيوخ) أي شركة الشيوخ سميت بذلك لشيوخ ملك كل من الشريكين في المشترك (قوله دون خلطة الجوار) بكسر الجيم وضمها كما قاله الجبلي لكن الكسر هو القياس كما يقتضيه قول ابن مالك «لفاعل الفاعل والمفعول» فيقال جاور جاور جوارا وجاورة ولذلك قال المحشي بكسر الجيم لا غير ولو أسقط الشارح لفظ خلطة لكان أولى لان الجوار لا خلطة فيه (قوله فلا شفعة لجار الدار) تفرع على قوله دون الجوار وقوله ملاصقا كان أو غيره نعميم في الجار فلا شفعة له مطلقا خلافا لآبي حنيفة رضي الله عنه في قوله بشبونها للجار فلو قضى بها خفي للجار ولو شافعي لم ينقض حكمه كمنظائره من المسائل الاجتهادية فينفذ قضاؤه بهالة ظاهرا وباطنا (قوله وانما ثبت الشفعة الخ) هذا حل معنى أشار به الشارح الى أن قوله فيما ينقسم متعلق بواجبة بمعنى ثابتة فاندفع بذلك قول المحشي هو متعلق بواجبة في كلام المصنف فافعله الشارح غير مستقيم مع أنراجع اليه ثم أجاب بانها مفسر الواجبة بالثابتة احتاج لذلك المتعلق وهو قوله للشريك وعلق به الجار والمجرور الذي بعده وهو قوله بالخلطة وقدر شيئا مخذوفا يتعلق به قوله فيما ينقسم وقد عرفت انه حل معنى (قوله فيما ينقسم) أي في المشترك الذي ينقسم وليس المراد انه ينقسم بالفعل بل المراد أنه يقبلها كما أشار اليه الشارح بقوله أي يقبل القسمة وذلك بان لا يبطل نفعه المقصود منه لو قسم بل يكون بحيث ينتفع به بعد القسمة اذا طلبها الشريك من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها كطاحون وحمام كبيرين بحيث يمكن جعلهما طاحونين وحمامين فلا اعتبار بنفع آخر كحمام صغير يمكن جعله يتين مثلا لانه يبطل نفعه المقصود منه لو قسم (قوله دون ما لا ينقسم) أي دون المشترك الذي لا ينقسم أي لا يقبل القسمة بان كان يبطل نفعه المقصود منه لو قسم ولو كان لاحد الشريكين عشر

بسبب الشركة
بالعوض الذي ملك
به وشرعت لدفع
الضرر (والشفعة
واجبة) أي ثابتة
للشريك (بالخلطة)
أي خلطة الشيوخ
(دون) خلطة
(الجوار) فلا شفعة
لجار الدار ملاصقا
كان أو غيره وانما
ثبت الشفعة (فيما
ينقسم) أي يقبل
القسمة (دون ما لا
ينقسم)

دار صغيرة وللآخر تسعة أعشار هائبت الشفعة للاول اذا باع الثاني لان المشتري لو طلب القسمة يجاب لعدم نعتته ولا تثبت للثاني اذا باع الاول لان المشتري لو طلب القسمة لا يجاب نعتته لان العشر يبطل نفعه المقصود منه لو قسم ويؤخذ من ذلك أنه لو كان للمشتري ملك مجاور لتلك الدار ثبتت الشفعة لان المشتري يجاب للقسمة حينئذ (قوله كحما صغير) وكذلك طاحون صغيرة ودار وحانوت وساقية كذلك والضابط في ذلك أن يبطل نفعه المقصود منه لو قسم بحيث لا يمكن جعل الحما جامين ولا الطاحون طاحونين وهكذا (قوله فان أمكن انقسامه الخ) لا حاجة لذلك لتقديمه في قوله فيما ينقسم الا أن يقال أتى به لتوضيحه بالمثال ولو قدم المثال هناك كما صنع الشيخ الخطيب لكان أولى وقوله كحما كبير وكذلك طاحون كبيرة ودار كذلك وقوله يمكن جعله جامين ضابط للكبير وكذلك الدار الكبيرة بحيث يمكن جعلها دارين والطاحون الكبيرة بحيث يمكن جعلها طاحونين وهكذا وقوله ثبتت الشفعة فيه جواب ان في قوله فان أمكن الخ (قوله والشفعة ثابتة أيضا) أي كما هي ثابتة فيما ينقسم وأشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف وفيما لا ينقل من الارض عطف على قوله فيما ينقسم فهو متعلق بواجبة بمعنى ثابتة (قوله في كل ما لا ينقل) أي تبعا للارض وكذلك كل منفصل توقف عليه نفع متصل كأبواب ونحوها وخرج بذلك كل ما ينقل فلا شفعة فيه الا المنفصل الذي توقف عليه نفع التصل المذكور والضابط في ذلك كل ما يدخل في بيع الارض عند الاطلاق وقوله من الارض يحتمل أنه متعلق ينقل من قوله وفي كل ما لا ينقل كما هو المتبادر ويحتمل على بعد أنه بيان لما ينقسم والتقدير عليه والشفعة واجبة فيما ينقسم من الارض وفي كل ما لا ينقل وهذا خلاف الظاهر (قوله غير الموقوفة) أما الموقوفة فلا شفعة فيها لعدم ملك لرقبة ولا عبرة بملك المنفعة لان المنافع المشتركة لا شفعة فيها وقوله والمحتكرة أي الارض المجهول عليها حكمها وهو الاجرة المؤبدة وصورته أن تكون موقوفة يؤجرها الناظر للبناء عليها باجرة معلومة كأن يجعل عليها كل سنة كذا أو تكون ملكا يؤجرها مالكا للبناء عليها كذلك فعلى الصورة الاولى تكون المحتكرة من الموقوفة وانما ذكرها بعد الموقوفة لثلاثتهم ثبوت الشفعة في البناء الذي عليها (قوله كالعقار) مثال للاول وهو ما ينقسم وقوله وغيره مثال للثاني وهو كل ما لا ينقل على الف والنشر المرتب وهو راجع الاول للاول والثاني للثاني كقولك أكلت خبزا وجبناسخنا وحالوما فالسجن راجع للاول وهو الخبز والثاني للثاني وهو الجبن والعقار بفتح العين المهملة اسم للزحل والارض والضياع كافي تهذيب التنوير ويحرره عن أهل اللغة وقوله من البناء والشجر بيان للغير والمراد الشجر المغربي وسيتبعه غير مؤبر وينبع البناء أيضا أبواب ونحوها كما مر وقوله تبعا للارض أي لا استقلال والحاصل أن الشفعة لا تثبت الا في أرض وحدها وفي أرض مع ما يتبعها من كل ما يدخل في بيعها عند الاطلاق (قوله وانما يأخذ الشفع شقص العقار الخ) هذا حل معنى لاجل اعراب الافعال والجرور أعني قوله بالثمن متعلق بواجبة أو إشارة الى أنه متعلق بمحذوف كما قاله الشيخ عطية (قوله بالثمن) أي بمثله ان كان مثليا أو بقيمته ان كان متقوما أخذ من كلام الشارح فهو على تقدير مضاف لأنه لا يأخذ بنفس الثمن لا خذ بائع الشقص له نعم ان انتقل الثمن الى الشفع بارت أو هبة أو وصية أخذ بعينه لا بمثله ولا بقيمته ولو قال بالعوض لكان أعم لأنه يشمل نحو المهر كأن أصدق امرأة نصف دار مشتركة فالشريك أن يأخذ بمهر المثل كما سيأتي في قوله واذا تزوج امرأة على شقص أخذ الشفع بمهر المثل وعوض الخلع كأن خالها على نصف الدار المشتركة فالشريك أن يأخذ بمهر المثل أيضا وعوض الصلح عن دم العمد كأن صالح ولي المجني عليه الجاني عن الدم على نصف دار مشتركة فالشريك أن يأخذ بالدية وهي الابل الواجبة في الجناية وقال بعضهم يأخذ بقيمتها ولعل المصنف عبر بالثمن لكونه الأغلب والا فالشرط أن يملك بمعاوضة فخرج ما لم يملك كجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل وما ملك بغير عوض كارت فاذا مات المورث عن نصف عقار مشترك فليس لشريكة أخذه من وارثه بالشفعة أموالا المورث عن أخوين مثلا وترك لها عقار اربع أحدها حصته لشخص فلاخيه أخذها بالشفعة لانها ملكت بعوض حينئذ ومثل الارث الوصية والهبة بلأبواب وهذه من الحيل المسقطه

كحما صغير فلا
شفعة فيه فان أمكن
انقسامه كحما كبير
يمكن جعله جامين
ثبتت الشفعة فيه
(و) الشفعة ثابتة
أيضا (في كل ما لا
ينقل من الارض)
غير الموقوفة والمحتكرة
(كالعقار وغيره)
من البناء والشجر
تبعا للارض وانما
يأخذ الشفع شقص
العقار (بالثمن)

للشفعة فإذا هب مالك الشقص نصيبه لآخر و هبه ذلك الآخر قدر قيمته فلاشفعة للشريك حينئذ وكذا لو باعه جزأ قليلا من الشقص بقيمة الكل و هبه الباقي ومن الخيل المسقط للشفعة أيضا ان يتراضيا على قدر معلوم ثم يبيع الشقص باكثر من ثمنه بكثير ثم يأخذ بعرضه ساوى ما تراضيا عليه عوضا عن الثمن أو يحط عن المشتري مايز يدع عليه بعد انقضاء الخيار بخلاف ما اذا كان قبل انقضاء الخيار فانه يحط عن الشفع كإحط عن المشتري ومنها أن يبيع الشقص بمثل قيمته كقص ثم يضعه أو يخلطه بغيره وكذلك اذا باع بجزاف نقدا كان أو غيره فيمنع الاخذ بالشفعة لان الاخذ بالمجهول غير ممكن لكن للشفيع أن يدعى على المشتري قدر ما بعد قدر ويحلفه على نفي العلم به كأن يقول اشتريته بمائة درهم فيقول لأعلم بذلك ويحلف على نفي علمه فيقول اشتريته بتسعين فيقول لأعلم ذلك ويحلف على نفي علمه وهكذا حتى يقرأ أو ينكل عن اليمين فيحلف الشفع ويأخذ بما حلف عليه فان ادعى الشفع علم المشتري بالثمن من غير تعيين قدر لم تسمع دعواه لانه لم يدع حقه وصورها كثيرة وهي مكرهه ان كانت في صلب العقد لان ذلك قبل ثبوت حق الشفع فان كانت بعده كأن باعه بشيء معين ثم خلطه بغيره حرمت لانها تسقط الحق بعد ثبوته ولو ظهر الثمن مستحقا أو نحاسا بعد الاخذ بالشفعة فان كان معينافي العقد كأن اشترى بهذه المائة فخرجت مستحقة أو نحاسا بطل البيع والشفعة وان لم يكن معينا كأن اشترى بشمن في ذمته ودفع ذلك عما فيها فخرج المدفوع كذلك بقي البيع والشفعة وابدل المدفوع بغيره ولو دفع الشفع مستحقا أو نحاسا لم تبطل شفيعته وان علم أنه كذلك لانه لم يقصر في الطلب والاخذ سواء أخذ بعين أم لا فان كان معينافي تملكه احتاج تملكه كاجديدا ولو تصرف المشتري في الشقص فالشفيع فسخه بالاخذ بالشفعة سواء كان تصرفه فيه شفعة كبيع أم لا كوقف ولو مسجدا و هبة بالاثواب لان حقه سابق على هذا التصرف وله الاخذ بالشفعة في تصرف فيه شفعة فإذا باع المشتري الشقص فله الاخذ بالشفعة من المشتري الاول وله الاخذ ايضا من المشتري الثاني لانه قد يكون له غرض في الاخذ منه دون الاول كأن يكون الثمن فيه أقل أو من جنس هو عليه أيسر وكميله للمشتري الاول دون الثاني (قوله الذي وقع عليه البيع) أي به فعلى بمعنى الباء ولو بيع مثلا شقص وغيره كثوب بشمن واحدا أخذ الشفع الشقص بقدر حصته من الثمن باعتبار القيمة فلو كان الثمن مائتين وقيمة الشقص مائتين وقيمة الثوب عشرين أخذ الشفع الشقص باربعة أخماس الثمن وهي مائة وستون لان قيمته أربعة أخماس مجموع القيمتين (قوله فان كان الثمن مثليا كحب) كأن باع الشقص بعشرين صاعا من الحنطة مثلا وقوله وقد كان باعه بعشرين دينارا أو درهما وقوله أخذه بمثله أي ان تيسر في دون مسافة القصر والافقيته وقوله أو متقوما كعبد وثوب كأن باع الشقص بالعبد أو بالثوب وقوله أخذه بقيمته أي بقيمة الثمن وهو العبد أو الثوب وقوله يوم البيع أي وقته لانه وقت ثبوت الشفعة ولان ما زاد على فرض الزيادة زاد في ملك البائع فلا يحسب على الشفع وعلم أن المراد باليوم الوقت ليلا كان أو نهارا ومثل البيع غيره من نكاح أو خلع أو نحوهما ولذلك قال العلامة الخطيب وتعتبر قيمته وقت العقد من بيع ونكاح وخلع وغيره ولعل الشارح خص البيع لانه الاغلب ولانه المناسب لكلام المصنف ولو اختلفا في قدر القيمة صدق الماخوذ منه بيمينه قاله الروايات (قوله وهي على الفور) أي لانها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعيب مجامع ان كلا شرع لدفع الضرر ومحل الفور ية اذا علم بالبيع ولو باخبر بشفعة حرأ وعبد أو امرأة لان خبر الثقة مقبول ولو أخبره من لا يقبل خبره كفاسق وصي ولو ميزا فآخر الطلب لكونه لم يصدق الخبر عن غير خلاف ما اذا صدق ولو أخبر الشفع بالبيع بالف فترك الشفعة فيبان انه بخمس مائة بقي حقه في الشفعة لانه لم يتركها زهدا بل للغلاء فليس مقصرا بخلاف عكسه بأن أخبر بالبيع بخمس مائة فيبان أنه بالف فانه يبطل حقه في الشفعة لانه اذا لم يرغب فيه بالاقل فبالاكثر أولى ولو لقي الشفع المشتري فسلم عليه أو سأله عن الثمن أو قال له بارك الله فيك صفقتك لم يبطل حقه لان السلام سنة قبل الكلام في الاولى ولان جاهل الثمن في الثانية فدير يد معرفته وقدير يد العارف به اقرار المشتري ولانه في الثالثة قد يدعو بالبركة ليأخذ نصفه مباركا ولا بد من العلم بأن له الشفعة بأنواعها على الفور فلو قال لأعلم أن لي الشفعة وهو عن

الذي وقع عليه
البيع (فان كان
الثمن مثليا كحب
ونقدا أخذه بمثله أو
متقوما كعبد وثوب
أخذه بقيمته يوم
البيع (وهي)

أى الشفعة بمعنى

طلبها (على الفور)

وحينئذ فليبادر

الشفيع اذا علم بيع

الشقص بأخذه

والمبادرة في طلب

الشفعة على العادة

فلا يكاف الاسراع

على خلاف عادته

بعد أو غيره بل

الضابط في ذلك أن

ماعدتوا نيا في طلب

الشفعة أسقطها والا

فلا (فان أخرها)

أى الشفعة (مع

القدرة عليها

بطلت) ولو كان

مريداً للشفعة مريداً

أو غائباً عن بلد

المشتري أو محبوساً

أو خائفاً من عدو

فليوكل ان قدر والا

فليشهد على الطلب

فان ترك المقدور

عليه من التوكيل

أو الاشهاد بطل حقه

في الاظهر ولو قال

الشفيع لم أعلم أن حق

الشفعة على الفور

وكان من يخفى عليه

ذلك صدق بيمينه

(واذا تزوج) شخص

(امراً على شقص

أخذه) أى أخذ

(الشفيع) الشقص

(بمهر المثل) لتلك المرأة

(وان كان الشفعاء

جاعة استحقوها)

يخفى عليه ذلك أو قال العاى لا أعلم أن الشفعة على الفور قبل قوله على المذهب ومحل الفورية أيضاً إذا كان الثمن حالاً فان كان مؤجلاً خبر الشفع بين أخذه حالاً مع تعجيله وبين صبره إلى الحول ثم يأخذه ان حل الاجل بموت المشتري ولا يلزم بالآخذ حالاً بنظر المؤجل من الحال لانه يضر بالشفيع اذا الاجل يقابله قسط من الثمن ولو رضى المشتري بذمة الشفع لم يخير على الاصح بل يتعين الآخذ حالاً بالمؤجل فان لم يأخذ حالاً بطل حقه (قوله أى الشفعة) تفسير للضمير وقوله بمعنى طلبها أى الآخذ بها بخلاف التملك فلا يضر تأخير (قوله على الفور) أى عقب علمه بالبيع كما علم مما مر (قوله وحينئذ) أى حين اذا كانت على الفور وقوله فليبادر الشفع أى فليسرع الشفع في طلبها والآخذ بها بان يقول أنا آخذ بالشفعة وقوله اذا علم بيع الشقص أى بخلاف ما لم يعلم به فيبقى حقه في الشفعة ولو مضى سنون وقوله بأخذه متعلق بقوله فليبادر واذا صار طالباً في الحال فلا يكاف الاشهاد على الطلب فلا تبطل شفעתه بتركه (قوله والمبادرة في طلب الشفعة على العادة) فلو كان الشفع في الصلاة أو في الحمام أو في حال قضاء الحاجة لم يكاف القطع على خلاف العادة بل له التأخير إلى فراغ ذلك ولا يكاف الاقتصار في الصلاة على أقل مجزئ بل له أن يستوفي المستحب للمنفرد لا الزيادة عليه ولو كانت الصلاة تفلاً لم تقا ولو حضر وقت الصلاة أو الطعام أو قضاء الحاجة جازله أن يقدمها فاذا فرغ طالب بالشفعة وله أن يلبس ثوبه ولو لم يتجمل ولو كان في الليل فله التأخير حتى يصبح ان شق عليه الذهاب ليلاً والابان كان أميراً أو كان في ليالي رمضان فليس له التأخير (قوله فلا يكاف الاسراع على خلاف عادته) تفريع على ما قبله وقوله بعدواى جرى وقوله وأغيره أى كركوب بل عشى على عادته (قوله بل الضابط في ذلك) أى بل القاعدة في طلب الشفعة وقوله أن ماعدتوا نيا أى تأخروا نياً وقوله أسقطها أى أسقط الشفعة أى حقه فيها وقوله والا فلا أى وان لم يعدتوا نيا فلا يسقطها (قوله فان أخرها) أى بعد العلم بالبيع والا فلا يضر كما مر وقوله أى الشفعة أى طلبها وقوله مع القدرة عليها أى بأن لم يكن له عذر وقوله بطلت أى شفעתه لتقصيره (قوله ولو كان مريداً للشفعة الخ) هذا محترز قوله مع القدرة وقوله مريداً أى مريضاً يمنع من المطالبة لا كمداع يسير وقوله أو غائباً عن بلد المشتري أى ولو سفر أقصير بشرط أن يعجز عن الوصول إليه أو الرفع إلى الحاكم وقوله أو محبوساً أى ظملاً أو بدين معسر به وهو عاجز عن اثبات اعساره بينة وقوله أو خائفاً أى على نفسه أو عرضه أو ماله أو غيرها وقوله فليوكل أى غيره في الطلب وقوله ان قدر أى على التوكيل وقوله والا فليشهد أى وان لم يقدر على التوكيل فليشهد وصرح بذلك أن التوكيل مقدم على الاشهاد عند القدرة (قوله فان ترك المقدور عليه من التوكيل أو الاشهاد بطل حقه في الاظهر) هو المعتمد (قوله ولو قال الشفع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور) وكذا لو قال لم أعلم ان لى الشفعة كما مر وقوله وكان من يخفى عليه ذلك أى بأن كان عامياً ولو مخالطاً للعلماء لان ذلك مما يخفى على العوام وقوله صدق بيمينه أى ويبقى حقه في الشفعة (قوله واذا تزوج شخص امرأة) أى أو خالها وقوله على شقص هو بكسر الشين المعجمة واسكان القاف اسم للقطعة من الأرض وللطائفة من الشيء كما اتفق عليه أهل اللغة وقوله أخذه جواب اذا وقوله أى الشفع تفسير للضمير الفاعل المستتر وقوله الشقص تفسير للضمير المفعول البارز وقوله بمهر المثل لتلك المرأة أى لان البضع متقوم بقيمته مهر المثل ولو دفع لها الشقص متعة فالشرىك أخذه بمتعة مثلاً لا مهر مثلاً لانها الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها (قوله وان كان الشفعاء) هكذا في بعض النسخ بلاوا وهو أولى وفي بعض النسخ وان كانوا الشفعاء بالواو على لغة أكلوني البراغيث وهى لغة ضعيفه وقوله جماعة اثنين فاكث (قوله استحقوها الخ) حتى لو كان للمشتري حصته في الدار اشترك مع الشفع في المبيع لاستواءهما في الشركة وصورة ذلك أن تكون الدار بين ثلاثة أو ثلاثة أرباع أحدهم نصيبه لاحد شرى يكيه فيأخذ الشفع وهو الشرىك الآخر السدس ويبقى للمشتري السدس كما لو كان المشتري أجنياً ولو باع أحد الشرىكين بعض حصته لرجل ثم باع باقيها لآخر فالشفعة للشرىك القديم في البعض الاول لانفراده بالحق ثم ان أخذه بالشفعة فالشفعة له أيضاً في البعض الثاني لزوال ملك المشتري الاول وان لم يأخذه بالشفعة بل عفا عن المشتري الاول شاركه في البعض الثاني لانه صار شرىكاً مثله

قبل البيع الثاني ولو عفا أحد الشفيعين ولو عن بعض حقه سقط كله كالقود أخذ الآخر الكل أو ترك الكل ولا يقتصر على حصته لثلاث تنبعض الصفقة على المشتري ولو كان أحدهما غائباً تخير الحاضر بين الصبر إلى حضور الغائب لعذره في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه وبين أخذ الجميع فإذا حضر الغائب شاركه فيه لأن الحق لهما لكن ما استوفاه الحاضر من المنافع كالأجرة والثمر لا يزاحم فيه الغائب وليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاث تنبعض الصفقة على المشتري لولم يأخذ الغائب بعد حضوره وتعدد الشفعة بتعدد الصفقة أما بتعدد البائع أو المشتري أو بتفصيل الثمن وبتعدد الشقص أيضاً فلو باع اثنان لواحد شقصاً أو اشتراهما اثنان من واحد للشفيع أخذ نصيب أحدهما وحده لا تتفاء تبعيض الصفقة على المشتري لتعدد هاو كذا لو قال بعثك ربع الدار بكذا وربعها الآخر بكذا فقبل فله أخذ أحدهما لتعدد ها بتفصيل الثمن ولو باع شقصين من دارين في صفقة واحدة للشفيع أخذ أحدهما لأنه لا يفضى إلى تبعيض شيء واحد في صفقة واحدة لانهما شقصان (قوله أي الشفعة) تفسير للضمير (قوله على قدر حصصهم من الاملاك) أي لأن حق الشفعة مستحق بسبب الملك فقسط على قدره كالأجرة والثمره وهذا ما صححه الشيخان وهو المعتمد وقيل بعدد الرؤس لأن الواحد يأخذ الجميع وإن قل نصيبه واعتمده جمع من المتأخرين حتى قال الاسنوي أن الأول خلاف مذهب الشافعي (قوله فلو كان لأحدهم الخ) نرى على قوله استحقة وها على قدر الاملاك وقوله فباع صاحب النصف حصته أي التي هي النصف وقوله أخذها الآخرون أثلاثاً أي لأن حصصهما ثلاثة أسداس فتجعل الحصة ثلاثة أيضاً لصاحب الثلث ولثلاثها ولصاحب السدس ثلثها ولو باع صاحب الثلث حصته أخذها الآخرون أربعة أسداس فباع صاحب السدس ثلثها ولصاحب السدس واحد ولو باع صاحب السدس حصته أخذها الآخرون خمسة أسداس اذ النصف ثلاثة أسداس والثلث سدسان لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث اثنان

أي الشفعة (على قدر) حصصهم من (الاملاك) فلو كان لأحدهم نصف عقار وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فباع صاحب النصف حصته أخذها الآخرون أثلاثاً

(فصل) في أحكام القراض وهو لغة مشتق من القرض

(فصل في أحكام القراض) بكسر القاف ويقال له المقارضة لأن كلا منهما مصدر قارض كما قال ابن مالك * لفاعل الفاعل والمفاعله * ويقال له أيضاً المضار بمن الضرب بمعنى السفر قال تعالى وإذا ضربتكم في الأرض أي سافرت لا شتاله عليه غالباً والقراض والمقارضة لغة أهل الحجاز والمضاربة لغة أهل العراق والاصل فيه الإجماع والحاجة لأن صاحب المال قد لا يحسن التصرف ومن لا مال له لا يحسنه فيحتاج الأول إلى الاستعمال والثاني إلى العمل واحتج له الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تنفقوا فضلاً من ربكم أي ليس عليكم حرج في أن تطلبوا زيادة من ربكم وهي الربح والآية شاملة للقراض وللتجارة لأن المراد والله أعلم ليس عليكم جناح أن تنفقوا فضلاً من ربكم في أموالكم أو أموال غيركم فصح الاحتجاج بالآية من حيث عمومها بأنه ^{عليه السلام} ضارب لخديجة بمالها إلى الشام وأنفقت معه عبد هامة سرقة وأركانه ستة مائة وعامل ومال وعمل ووربح وصيغة وكلها تعلم من كلام المصنف قال الشبرايملي وفي عقد العمل والربح من الأركان تسمح لهما لا يحصلان إلا بعده اللهم إلا أن يقال إن المراد وذكركم عمل وذكركم ربح لأنه لا بد لصحة العقد من ذكرهما وشرط في المالك ما شرط في الموكل وفي العامل ما شرط في الوكيل لأن القراض توكيل من جهة المالك وتوكل من جهة العامل وشرط في المال أن يكون نقداً خالصاً كما أشار إليه المصنف بقوله أن يكون على ناض من الدراهم والدنانير وإن يكون معلوماً جنساً وقدر أو صفته وأن يكون معيناً بيد العامل وشرط في العمل كونه تجارة وأن لا يضيقه على العامل كما سيأتي وشرط في الربح أن يشترط للعامل منه جزء معلوم منه الجزئية كنصف أو ثلث وشرط في الصيغة ما مر فيها في البيع نحو قارضتك أو عاملتك في كذا على أن الربح بيننا فيقبل العامل لفظاً ويجوز تعدد كل من المالك والعامل فإلما لساكن أن يقارضا واحداً أو يكون الربح بعد نصيب العامل لها بحسب المالين فإذا كان مال أحدهما مائتين ومال الآخر مائة وشرط للعامل نصف الربح اقتسما النصف الآخر أثلاثاً فلو شرطاً خلاف ما تقتضيه النسبة فسد العقد للمالك أن يقارضا اثنين متساوين أو متفاضلين في المشرط لهما من الربح كأن يشترط لهما النصف بالسوية أو لأحدهما ثلث الربح وللآخر ربعه سواء شرط على كل مراجعة الآخر أم لا

ولا يعامل العامل المالك ولا وكيله ولا مأذونه بخلاف مكاتبه ولا يمون نفسه من مال القراض وعليه فعل ما يعتاده فعله
 كطى ثوب ووزن خفيف كذهب (قوله وهو) اى القراض وقوله مشتق من القرض بفتح القاف وكسرهما
 وانما اشتق منه مع ان كلا منهما مصدر والمصدر لا يشتق من المصدر لان الاول مصدر مزيد والثاني مجرد والمزيد
 يشتق من المجرد وقوله وهو القطع تقول فرضت الثوب قرضا اذا قطعت به القراض وانما كان القراض مشتقا من
 القرض وهو التمتع لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله ليتصرف فيها وقطعة من الربح (قوله وشرا) عطف
 على لغة وقوله دفع المالك الخ أى مع الصيغة ولو قال عقد يقتضى دفع المالك الخ لكان أولى لان القراض
 اسم للعقد لا لدفع حتى لو حلف لا يقارض حنث بالعقد ويؤخذ من هذا التعريف الاركان الستة فقد اشتمل
 على المالك والعامل والمال وقوله ليعمل فيه اشارة الى العمل وقوله والربح بينهما تصريح بالربح والدفع
 لا يكون الا بصيغة فليس فيه ذكر الصيغة صريحا ولو ذكر العقد كما قلنا لكان فيه تصريح بها (قوله وللقرض
 أربعة شروط) أى بحسب ما ذكره المصنف والافهى أكثر من ذلك كما علم عامر (قوله أحدها) اى أحد
 الشروط الاربع وقوله ان يكون على ناض أى منصوص وقوله أى نقد أى منقودنم بين ذلك بقوله من الدراهم
 والدنانير فيشترط في المال الذى هو أحد الاركان ان يكون من النقد المضروب بأن يكون من الدراهم أو الدنانير
 ويشترط أيضا ان يكون معلوما جنسا وقسرا وصفة فالواك مجهول جنسا أو قسرا أو صفقا لم يصح ومعينا فلا يصح
 على احدى الصورتين ولو متساويتين الا ان عينت احدهما في المجلس لانه حرىم العقد فالواقع فيه كالواقع في العقد
 وكذلك لو كان على مقدار معلوم في ذمة المالك ثم عين في المجلس كأن قال قارضتك على ما تترى يال مثلا في ذمتي ثم عينت
 في المجلس لا على دين ومنفعة مطلقا بيد العامل فلا يصح بشرط كونه بيد غير العامل كالمالك ليوفى منه بمن ما اشتراه
 العامل لانه قد لا يجده عند الحاجة (قوله الخالصة) قيدنى الدراهم والدنانير (قوله فلا يجوز القراض الخ) تفريع
 على مفهوم قوله أن يكون على ناض الخ وانما لم يجز القراض على ذلك لان في القراض اغرار الكون العمل فيه غير
 مضبوط والربح غير موقوف بمرأنا يجوز للحاجة فاخص بما يروج بكل حال وتسهيل التجارة به (قوله على تبر)
 هو كسارة الذهب والفضة اذا أخذ من معدنها قبل تنقيتها من ترابها وقوله ولا على حلى أى كخلخال وسوار
 ونحوهما فلو قارضت المرأة على حليها لم يصح وقوله ولا مغشوش محترز الخالصة نعم ان كان غشيه مستهلكا أى غير
 متميز كدراهم مصر صرح القراض عليه في الاظهر (قوله ولا عرض) اى كالتحاس والقماش ونحوهما وقوله
 ومنها أى العروض وقوله الفلوس أى الجدد فهى عروض لانها قطع من التحاس ومن جعلها من النقد أراد كونها
 يتعامل بها كالتد كقولهم نقد البلد ما يتعامل به فيها كالودع والخرز ونحوهما (قوله والثاني) أى من الشروط الاربعة
 وكان الانسب بقوله أحدها ان يقول وثانيها (قوله أن يأذن رب المال) اى مالكه وقوله للعامل متعلق بيأذن
 وكذا قوله في التصرف اى في البيع والشراء على وجه التجارة فلا يصح شراء بر يطحنه ويخبزه أو غزل ينسجه
 ويبيعه لان ذلك عمل مضبوط يستأجر عليه لا يسمى تجار قو يؤخذ من الاذن اعتبار الصيغة وقدم الكلام عليها
 (قوله اذنا) أشار الشارح بتقديره الى أن قول المصنف مطلقا وما عطف عليه وهو قوله اوفيا لا ينقطع وجوده
 غالباً بصيغة مصدر محذوف مفعول مطلق فالشرط مرددين أمرين ان يأذن له في التصرف اذنا مطلقا اى غير مقيد
 بنوع أو فيا لا ينقطع وجوده غالباً أى أو مقيداً بنوع لا ينقطع وجوده غالباً وحاصله أن لا يضيق العمل على العامل
 بأن يطلعه أو يقيد بنوع لا ينقطع غالباً (قوله فلا يجوز للمالك الخ) تفريع على مفهوم الشرط على ما تقرر
 وقوله أن يضيق التصرف على العامل ومنه معاملة شخص معين كقوله ولا تشتري الامن زيد ولا تبع الا له وشراء
 سلعة معينة كقوله ولا تشتري الا هذه السلعة لان المقصود من القراض حصول الربح وقد لا يحصل فيما يعينه فيختل
 العقد (قوله كقوله لا تشتري شيئا حتى تشاورنى) فقد ضيق عليه التصرف بكونه لا يشتري شيئا حتى يشاوره فقد
 لا يجده حين الشراء وقوله ولا تشتري الا الحنطة البيضاء أى في محل ينسب وجودها فيه فان كان في محل لا ينسب

وهو القطع وشرا
 دفع المالك مالا
 للعامل ليعمل فيه
 والربح بينهما
 (وللقرض أربعة
 شروط) أحدها
 (أن يكون على
 ناض) أى نقد
 (من الدراهم
 والدنانير) الخالصة
 فلا يجوز القراض
 على تبر ولا على
 حلى ولا مغشوش
 ولا عروض ومنها
 الفلوس (و) الثاني
 (أن يأذن رب المال
 للعامل في التصرف)
 اذنا (مطلقاً) فلا
 يجوز للمالك أن
 يضيق التصرف
 على العامل كقوله
 لا تشتري شيئا حتى
 تشاورنى أو لا تشتري
 الا الحنطة البيضاء
 مثلا

وجودها فيه كالصعيد جاز وقوله مثلاً أي أو الباقوت الآخر أو الخيل البلق (قوله ثم عطف المصنف الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قوله أو فيها لا ينقطع وجوده غالباً عطف على قوله مطلقاً فعلم من هذا أنه لا يحتاج في الإذن إلى ذكر ما يتصرف فيه لأنه يكفي الإذن المطلق فإن ذكره اشترط أن لا يكون مما يندرج وجوده غالباً (قوله أو فيما) أي في نوع أي كالبر والنياب ونحوهما وقوله لا ينقطع وجوده غالباً أن لا ينقطع أصلاً أو ينقطع نادراً فهو صادق بصورتين لأن غالباً راجع للنفق والنفق إذا توجه على مقيد بقيد صدق بنفي المقيد ونفي القيد وإن كان الغالب انصباب النفي على القيد (قوله أي من التصرف) لو قال أي في التصرف لكان أولى وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف في التصرف مسلط على المعطوف كالعطوف عليه والأفلاحة إليه فيكون الإقتصار على قوله أي في شيء وهو تفسير لقوله فيما وأشار به إلى أن ما نكره موصوفة فقوله لا ينقطع وجوده غالباً صفة لما لو أذن فيما يعلم وجوده فانه قطع لم ينسخ العقد (قوله فلو شرط عليه الخ) تفرع على المفهوم وقوله كاخليل البلق وكالباقوت الآخر وقوله لم يصح أي لأنه لا يحصل منه الرجوع غالباً (قوله والثالث) أي من الشروط الأربع وكان الانسب أن يقول ونالها وقوله أن يشترط وفي بعض النسخ أن يشترط بضم الراء من باب نصر كما في المختار وقوله أي يشترط المالك للعامل تفسير للضمير بن المستر والبارز المجرور باللام وقوله جزءاً أي ولو قليلاً بخلاف ما لو شرط الرجوع كما لا أحدهما كأن قال ولي كل الرجوع أو لك كل الرجوع فلا يصح فيها ولا شيء له في الأولى لأنه عمل غير طامع وله أجره المثل في الثانية والرجوع كله للمالك فيهما ولا يصح أن يشترط غيرها منه شيئاً نعم أن كان الغير غلاماً لأحدهما صح لأن المشروط له راجع لتبوعه ولا يصح شرط نفقة غلام المالك على العامل وإن لم تقدر بشيء ويقع فيها العرف وقيل لا بد من تقديرها (قوله معلوماً) أي لها بالجزئية كما أشار إليه الشارح بقوله كنصفه أو ثلثه وخرج بذلك ما وجعل له الرجوع صنف معين أو قسم معين كعشرة فلا يصح لأنه قد لا يرجع غير رجوع ذلك الصنف أو غير العشرة فيفوز أحدهما بجميع الرجوع وقوله من الرجوع فلو شرط له شيئاً من غير الرجوع لم يصح (قوله فلو قال المالك للعامل الخ) تفرع على مفهوم كونه معلوماً وقوله فسد القراض أي للجعل بحصة العامل (قوله أو على أن الرجوع ينصاح) أي جلا على التساوي فهو معلوم ضمناً وقوله ويكون الرجوع نصفين أي كما قال هذه الدار لزيد وعمر وفتكون بينهما نصفين وكذا لو قال المالك للعامل ولك نصف الرجوع فيصح ويكون الباقي للمالك بحكم التبعية للمال بخلاف ما لو قال له ولي نصف الرجوع فإنه لا يصح لأن الرجوع للمالك بحكم التبعية للمال لا ينسب منه للعامل ولم ينسب له شيء منه ومتى فسد القراض استحق العامل أجره المثل ولو علم الفساد لأنه لم يعمل مجاناً وقد فاته المسمى فيرجع لأجرة المثل إذا قال المالك والرجوع كله له لأنه عمل غير طامع كما مر ولو اختلفا في قدر المشروط تحالفاً ورجع لأجرة المثل (قوله الرابع) أي من الشروط وكان الانسب ورأى بقوله أن لا يقدر بالبناء للجعل ونائب الفاعل ضمير يعود على القراض فقوله الشارح القراض تفسير للضمير على تقدير أي التفسيرية أو بدل منه لأن نائب الفاعل لا يلزم أن المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يحذف أو بالبناء للفاعل وهو ضمير يعود على العاقد من المالك والعامل وعبارة الشيخ الخطيب صريحة في بناءه للفاعل (قوله كقوله قارضتك سنة) أي سواء سكنت بعد ذلك بأن أطلقها أو منعه التصرف بعدها بأن قال له قارضتك سنة ولا تصرف بعد هذا أو البيع أو الشراء بأن قال له قارضتك سنة ولا تبع بعدها أو لا تشتري بعدها سواء ذكر ذلك متصلاً أو منفصلاً نعم أن قال قارضتك ولا تشتري بعد سنة صح لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعدها ومحله كما قال الامام أن تكون المدة تسع الشراء للاسترباح كالصورة السابقة بخلاف نحو ساعة هكذا ينبغي تقرير هذا المحل بخلاف تقريره بغير هذا كما وقع لبعضهم لما فيه من الخلل (قوله وأن لا يعلق بشرط) لم يذكره المصنف لأنه معلوم من عدم التأقيت بالأولى لاغتفار التأقيت بل اشتراطه في نحو المساقاة بخلاف التعليق وقوله كقوله إذا جاع رأس الشهر قارضتك ومثله إذا قال قارضتك وإذا جاع رأس الشهر تصرف فتعليق التصرف مثل تعليق العقد بخلاف نظيره في الوكالة (قوله القراض أمانة) أي والمال المقارض عليه أمانة في يد العامل فيقبل قوله في الرد على المالك لأنه أتمته وفي تلف المال على تفصيل الوديعة وفي حصول الرجوع وعدمه وفي مقداره وفي شرائه لنفسه

ثم عطف المصنف على قوله سابقاً مطلقاً قوله هنا (أو فيما) أي من التصرف في شيء (لا ينقطع وجوده غالباً) فلو شرط عليه شراء شيء يندرج وجوده كاخليل البلق لم يصح (و) الثالث (أن يشترط له) أي يشترط المالك للعامل (جزاً معلوماً من الرجوع) كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على أن لك فيه شركة أو نصيباً منه فسد القراض أو على أن الرجوع بيننا صح ويكون الرجوع نصفين (و) الرابع (أن لا يقدر) القراض (بمدة معلومة) كقوله قارضتك سنة وأن لا يعلق بشرط كقوله إذا جاع رأس الشهر قارضتك والقراض أمانة

ولو ربحا أو للقراض ولو خاسر أو لو تلف المال وادعى المالك أنه قرض فيضمنه العامل وادعى العامل أنه قراض فلا يضمنه فالصدق للمالك يمينه على المعتمد لانه أعرف بكيفية العقد وقيل يصدق العامل لان الأصل عدم شغل ذمته ولو أقام كل منها بينة قدمت بينة المالك على المعتمد ولو كان المال باقيا وحصل منه ربح فادعى المالك أنه قراض فله حصته من الربح وادعى العامل أنه قرض فالربح كله صدق العامل يمينه كما أفنى به الرمي (قوله وحينئذ) أي حين اذ كان القراض أمانة وقوله لا بعدوان أي ظلم ولو عبر بالتفريط لكان أولى لانه يشمل ما لو استعمله ناسيا فان ذلك تفريط لا تعدفتي خالف في شيء مما وجب عليه ضمن كأن سافر في رأو بحر بغير إذن لما فيه من الخطر ولا يسافر في البحر الا بنص عليه (قوله وادعى) حصل في مال القراض ربح أي بسبب تصرف العامل بخلاف نحو ثمر قو ولوصوف وكسب ومهر وغير ذلك من الزوائد العينية فهي للمالك نعم المهر الواجب بوطء العامل عليه كأن وطئ أمة القراض بشبهة من الربح لانه حصل بفعله فاشبهه ربح التجارة ولا يملك العامل حصته من الربح بظهور لانه لو ملكها بالظهور لكان شريكا في المال وليس كذلك ويملكها بالقسمة لكن انما يستقر ملكه بالقسمة ان نص رأس المال وفسخ العقد والا فلا يستقر حتى لو حصل بعد القسمة فقط نقص جبر بالربح المقسوم كما في شرح الخطيب ويستقر ملكه أيضا بنضوض المال والفسخ بلا قسمة (قوله وخسران) أي نقص بسبب رخص أو كساد أو عيب حادث أو تلف ولو باق فلهما وية بعد تصرف العامل فيه كأن اشترى به شيئا فرخص سعره أو تلف بعضه ثم حصل ربح جبر به النقص بخلاف ما لو كان قبل تصرف العامل فلا يجبر به بل يحسب من رأس المال لان العقد لم يتأ كد بالعمل (قوله جبر الخسران بالربح) سواء حصل قبله أو بعده فقول المحشى بعده ليس بقيد وانما جبر به لا قضاء العرف ذلك لان الربح وقاية لرأس المال نعم لا يجبر خسران ما أخذه المالك بعد الخسران مثاله المال مائة والخسران عشرون وما أخذه المالك بعده عشرون فالخسران موزع على الثمانين الباقية بعد الخسران فكل عشريين يتبعها خمسة فالعشرون التي أخذها المالك يتبعها خمسة فلا يلزم العامل جبرها والستون التي بقيت بيد العامل يتبعها خمسة عشر فيلزمه جبرها حتى يصير رأس المال خمسة وسبعين فالربح خمسة أيضا وبلغ المال ثمانين فالخمس الزائدة على الخمسة والسبعين تقسم بينهما بحسب المشر وطول شرطه نصف الربح فلكل منها اثنان ونصف ولا يأخذها المالك لجبر الخمسة الباقية من الخسران لتبعيتها للعشرين التي أخذها المالك ولو أخذ المالك بعض المال بعد الربح فالأخوذ ربح ورأس مال بحسب نسبة الربح لمجموع المال والربح مثاله المال مائة والربح عشرون وأخذ المالك عشريين فسدسها وهو ثلاثة وثلاثين ربح وباقيها رأس مال وهكذا كل عشريين لان الربح سدس جميع المال فيقسم سدسها الذي هو ثلاثة وثلاثين بين العامل والمالك بحسب المشر وطيفيكون لكل منهما واحد وثلثان ان شرط له نصف الربح ولو أخذ المالك بعض المال قبل ظهور ربح وخسران رجع المال للباقي مثاله المال مائة وأخذ منه عشريين رجع المال لثمانين (قوله واعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين) أي طرفي المالك والعامل وقوله فلكل من المالك والعامل فسخه تفريع على ما قبله فيفسخه كل منهما متى شاء وينفسخ بمانته فسخ به الوكالة أيضا كموت أحدهما وجنونه لما صر أنه توكيل وتوكل وبعد الفسخ أو الانفساخ يلزم العامل استيفاء الدين وتنضيض رأس المال بأن يصيره ناضدا رهم ودنانير فيرد قدر رأس المال مثله ولو أبطله السلطان كأن تعاقدا على تقديتصرف فيه العامل ثم أبطله السلطان فليس على العامل بعد الفسخ أو الانفساخ الامثل النقد المعقود عليه على الصحيح في الزوائد يلزمه ذلك وان لم يكن ربح لانه في عهدته رد رأس المال كما أخذه ومحل لزوم ذلك ان طلب منه المالك الاستيفاء أو التنضيض والا فلا يلزمه الا ان يكون لمحجور عليه وحظه فيه

(فصل في أحكام المساقاة) كالجواز الآتي في قول المصنف والمساقاة جائزة ولما كانت شبيهة بالقراض في العمل في شيء ببعض نوائمه وفي جهالة العوض لانه لا يعلم قدره فيها وان كان معلوما بالجزية وشبيهة بالاجارة في اللزوم والتأقيت جعلت بينهما والأصل فيها خبر الصحيحين أنه عليه السلام عامل أهل خيبر على نخلها وأرضها على ما يخرج منها من ثمر أو زرع لانه لما فتحها ملك نخلها وزرعها فصار الزرع من عند المالك فقام مقام البذر فكانت مساقاة

(و) حينئذ لا ضمان
على العامل في
مال القراض (الا
بعد وان) فيه
وفي بعض النسخ
العنوان (واذا حصل)
في مال القراض
(ربح وخسران جبر
الخسران بالربح)
واعلم أن عقد
القراض جائز من
الطرفين فلكل
من المالك والعامل
فسخه

(فصل في
أحكام المساقاة)

ومزارعة وسيأتي ان المزارعة تصح تبعاً للمساقاة والحاجة داعية اليها لان مالك الاشجار قد لا يحسن العمل فيها أو لا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ قد لا يكون له أشجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل ولوا كثر مالك لزمت الاجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويتهاون العامل في العمل وأركانها ستة مالك وعامل وعمل ومورد وممر وصيغة وكلها تعلم بما يأتي (قوله وهي) أي المساقاة وقوله مشتقة أي مأخوذة وقوله من السقي بفتح السين وسكون القاف وتخفيف الياء وانما أخذت منه لاحتياجها اليه غالباً لانه أنفع اعماها وأكثرها مؤنة لاسيما في أرض الحجاز فانهم يسقون من الآبار ويصح ضبطه بكسر القاف ونشيد الياء وهو صغار النخل وانما أخذت منه على هذا لانه موردها والاول هو الاظهر لان السقي عليه مصدر فالاشتقاق منه ظاهر بخلاف الثاني فان السقي عليه ليس مصدراً فلا يظهر الاشتقاق منه الا أن يراد به مطلق الاخذ كما أشرنا اليه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله دفع الشخص الخ أي بصيغة نحو ساقيتك على هذا النخل أو العنب أو أسلمته اليك لتعهده بكذا فيقبل كما سيذكره الشارح بقوله وصيغتها الخ والشخص هو المالك ومن تعهده هو العامل وقوله نخلاً أو شجر عنب هو المورد وشرطه كونه مغروساً معيناً مريباً بيد عامل لم يبدصلاح ثمرة فلا تصح على غير مغروس كودي وهو صغار النخل ليغرسه ويتعهده وتكون الثمرة ينيها كما لو سلمه بذر الزرع ولان الغرس ليس من عمل المساقاة فضمه اليه يفسده ولا على مبهم كأحد البستانين ولا غير مرئي ولا كونه بغير يد العامل كيد المالك ولا على ما بدا صلاح ثمرة لفوات معظم الاعمال وقوله بسقي وتسمية هو العمل وشرطه ان لا يشترط على المالك أو العامل ماليس عليه فلو شرط على العامل أن يبني جدار الحديقة أو على المالك تنقية النهر لم يصح وقد ذكر الشارح النثر في قوله على ان له قدر معلوماً من ثمرة والمراد كونه معلوماً بالجزئية كربع وثلاث بخلاف ما لو كان معلوماً بغير الجزئية كقنطار أو قنطارين ويشترط اختصاصه بالعاقدين فلا يجوز شرط بعضه لغيرهما ولا شرط كله للمالك ولا يستحق في هذه العامل أجره لانه عمل غير طامع كافي القراض فيؤخذ من هذا التعريف جميع الاركان الستة المتقدمة وعلم ان النخل والعنب يخالفان غيرهما من بقية الاشجار في أربعة أمور الزكاة والحرص وبيع العرايا والمساقاة واختلفوا ايها أفضل والراجح أن النخل أفضل لوروداً كرموا عمارتهم النخل المطعمات في المحل وان تكلم فيه وانما قيل لها عمارات لانها خلقت من فضلة طينة آدم والنخل مقدم على العنب في جميع القرآن وشبهه عليه السلام النخلة بالمؤمن في كونهما تنفع بجمع أجزائهما وعين الدجال بحبة العنب لانها أصل الجروهي أم الخبائث (قوله والمساقاة جائزة) أي صحيحة وحلال فان الجواز بمعنى الصحة والحل المقابل للبطلان لان الجواز المقابل للزوم فلا ينافي أنها لازمة من الجانبين كما سيصرح به الشارح فاندفع الاعتراض بانها لازمة فكيف يقول جائزة (قوله على شئين فقط) أي دون غيرهما فهي مختصة بهما قوله النخل والكرم بدل من شئين بالنظر لكلام الشارح وان كانا في كلام المصنف مجرورين بالحرف وهو على أما صحتهما على النخل فللخبر السابق وتصح على النخل ولو ذكر كورا كما اقتضاه اطلاق المصنف وصرح به الخفاف ومثله العنب لانه ملحق بالنخل بجامع وجوب الزكاة وتأتي الحرص وقد ورد النهي عن تسمية العنب كرمًا قال عليه السلام لا تسموا العنب كرمًا انما الكرم الرجل المسلم وانما سماه المصنف بذلك اشارة الى الجواز لكون النهي للتنزيه (قوله فلا تجوز المساقاة على غيرهما) تفرع على مفهوم قوله على شئين فقط والمراد أنها لا تجوز على غيرهما استقلالاً أما تبعاً فتصح كما سيذكره الشارح في المزارعة الآتية وانما تجز على غيرهما اقتصاراً على مورد النص ولانه ينمو من غير تعهد غالباً (قوله كتين الخ) أي وبطيخ وخوخ وجوز ولوز وتفاع وعناب وسفرجل الى غير ذلك (قوله ومشمش) بكسر الميمين أو فتحهما أو ضمهما (قوله وتصح المساقاة من جائز التصرف) بيان لشرط المالك وفيه اشارة الى أن المراد من الجواز في كلام المصنف الصحة ولو ذكره الشارح عقبه وعلق به الجار والمجرور أعني قوله من جائز التصرف بان يقول بعد قوله والمساقاة جائزة أي صحيحة من جائز التصرف الخ لكان أنسب الا ان يقال أخره ليفصل فيه بين المتصرف لنفسه والمتصرف لغيره فتأمل

وهي لغة مشتقة من
السقي وشرعا دفع
الشخص نخلاً أو
شجر عنب لمن
يتعهده بسقي وتربية
على أن له قسراً
معلوماً من ثمرة
(والمساقاة جائزة
على شئين فقط
(النخل والكرم)
فلا تجوز المساقاة
على غيرهما كتين
ومشمش وتصح
المساقاة

(قوله من جائز التصرف) فشرطه كالموكل وشرط العامل كالوكيل وسياق ذكرهما في كلام المصنف ولذلك قال المحشي وفي ذكرهما هنا تكرار مع ما يأتي ويدفع التكرار بأن ذكرهما فيما سيأتي ليس من جهة تركسيتها ما ولا شرطهما بخلافه هنا (قوله وصيغتها) أي المعلومة مما مر وما يأتي وشرطها كافي البيع الا في التأقيت فانه يشترط هنا وظاهر صنيعه أن الصيغة هي الايجاب فقط وليس كذلك بل هي مجموع الايجاب والقبول اللهم الا أن يقال انه فعل هكذا اهتم بالايجاب ثم صرح بشرطية القبول لدفع توهم الاكتفاء بالايجاب كافي الوكالة ونحوها وليس مراد هنا وقوله ساقيتك على هذا النخل أي أو على هذا العنب وقوله أو سلمته اليك هذه صيغة ثانية وقوله ونحو ذلك أي كعاملتك على هذا البستان بكذا (قوله ويشترط قبول العامل) أي بأن يقول قبلت أو نحو ذلك (قوله ولها) أي اصحتها فالكلام على تقدير مضاف والضمير راجع للمساواة كما أشار اليه الشارح بقوله أي المساواة وقوله شرطان مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله (قوله أحدهما) أي الشرطين المذكورين وقوله أن يقدرها المالك أي مع موافقة العامل على ذلك وإنما اقتصر على المالك لانه هو الذي يبدأ بالايجاب غالباً والعامل يوافق على ذلك بالقبول ولو عبر بالعاقب بدل المالك لكان أولى لشموله لكل من المالك والعامل وعبارة الشيخ الخطيب أن يتدرها العاقدان وعلم من ذلك أنها لا تصح مطلقة ولا مؤبدة وقوله بمدة معلومة أي يثمر فيها الشجر غالباً يقينا أو ظناً عند أهل الخبرة بالشجر في تلك الناحية كما يقتضيه كلام الدرامي وغيره فلا يصح تقديرها بمدة لا يثمر فيها الشجر غالباً ثم إن علم العامل أو ظن أنه لا يثمر فيها غالباً يقيناً أو ظناً فلا جرة له وإن استوى عنده الاحتمال أن أوجهل الحال فله أجرته لانه عمل طامعاً وإن كانت المساواة باطلة (قوله ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الاصح) أي باستوائها ولو غلبها زماناً تطلب فيه غالباً وانما لم يجوز تقديرها بذلك للجهل بمدة فانه يتقدم تارة ويتأخر أخرى (قوله والثاني) كان الانسب أن يقول وثانيهما وقوله أن يعين المالك للعامل جزءاً معلوماً من الثمرة كثيراً كان أو قليلاً والمراد أن يكون معلوماً بالجزئية كما أشار اليه الشارح بقوله كنصفها أو ثلثها فلا يصح شرط ثمر شجرة أو أشجار معينة ولا بكيل معلوم من الثمرة ولا يصح شرطه كله لا أحدها ولا شرط شيء منه لغيرها الا لعلام أحدهما وخرج بالثمره الحر يدو الليف والخصوص والكرناف وهو غطاء الثمر قبل تشققه وساعد القنو وهو المسمى بالعرجون فهي كلها للمالك وأما الثمار يخرج مجمعها وهو المسمى بالقنو فيشترك فيه المالك والعامل ولو شرط شيء مما تقدم بينها كالثمرة بطل العقد على المعتمد من وجهين ذكرهما في الحاروي خلافاً لما جرى عليه المحشي تبعاً لما استظهره الشيخ الخطيب ولا يصح كون العوض من غير الثمرة فلو ساقاه بدرهم أو غيرهما لم تنعقد مساواة ولا اجارة الا ان فصل الاعمال وكانت مضبوطة (قوله فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح الله الخ) وكذلك ذكر جزء العامل وحده كما مر في القراض وقوله بيننا أي مشترك بيننا وقوله صح أي لان في قوة شرط النصف للعامل كما أشار اليه الشارح بقوله وحل على المناصفة (قوله ثم العمل) أي الشامل للعمل الذي على العامل والذي على المالك فكلامه فيها هو أعم بدليل التقسيم بعد وإن كان العمل الذي هو أحد الأركان الستة ما هو على العامل فقط وقوله فيها أي المساواة وقوله على ضربين أي نوعين من حيث نفعه ومن يلزمه فالنوع الأول ما يعود نفعه الى الثمرة وهو على العامل والنوع الثاني ما يعود نفعه الى الأرض وهو على المالك ولو حذف المصنف لفظ على لكان أولى الا أن يجاب بانهم كينونة المقسم على قسميه (قوله أحدهما) أي الضربين المذكورين وقوله عمل يعود نفعه الى الثمرة أي لزيادتها أو اصلاحها وهو ما يتكرر كل سنة ويستحق العامل حصته من الثمر بالظهور ان عقد قبلة والافبال عقد وفارق القراض بان الرجوع قابله (قوله كسقي النخل) أي وتنقية مجرى الماء من نخوطين واصلح أجابن أي حفر يقف فيها الماء حول الشجر ليشربه شبهت بأجابين الغسيل أي مواجبه جمع اجابة وتنقية أي إزالة نحو قضبان وحشيش مضر بالشجر وحفظ الثمر على الشجر وفي اليسر وهو الجرن المعروف من نخوطير وسارق بأن يجعل كل عنقود منها في وعاء يهيشه المالك كقوصرة وهي وعاء صغير من خوص وهو المسمى بالقوطة وكقطعه بالعين المهمة أو بالقام وتجيئفه

من جائز التصرف
لنفسه ولصبي
ومجنون بالولاية
عليها عند المصلحة
وصيغتها ساقيتك
على هذا النخل بكذا
أو سلمته اليك
لتتعده ونحو ذلك
ويشترط قبول
العامل (ولها) أي
للمساواة (شرطان)
أحدهما (أن يقدرها
المالك بمدة معلومة)
كسنة هلالية ولا
يجوز تقديرها بأدراك
الثمره في الاصح (و)
الثاني (أن يعين)
المالك (للعامل جزءاً
معلوماً) من الثمرة
كنصفها أو ثلثها
فلو قال المالك للعامل
على أن ما فتح الله
به من الثمرة يكون
بيننا صح. حل على
المناصفة (ثم العمل
فيها على ضربين)
أحدهما (عمل يعود
نفعه الى الثمرة)
كسقي النخل

وتعريش للعنب ان جرت به العادة وهو أن ينصب أعوادا ويربطها بالحبال ويرفعه عليها ولا يشترط فيها تفصيل الاعمال بل يحمل المطلق على العرف الغالب في الناحية الذي عرفه العاقدان فان لم يكن فيه ما عرف غالب بأن اضطرب فيها العرف أو لم يعرفه العاقدان اشترط التفصيل (قوله وتلقيحه) أي تلقيح النخل وقوله بوضع الخ أي مصور ابو وضع الخ فالباء للتصوير وذلك بان يشقق طلع الاناث ويذر فيه شيء من طلع الذكور كما جرت به العادة (قوله فهو على العامل) الضمير عائدا على العمل المذكور فهو الذي على العامل وأما آلات ذلك فهي على المالك كالنخل والفأس والمول وهو الفأس العظيم فعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام ولو جرت العادة بخلاف ذلك لم تتبع عند العلامة الرمي وخالفه العلامة ابن حجر واعتبر العادة الطارئة والحاصل أن جميع الاعيان والآلات كالأجر والحجر والطلع الذي يلحق به النخل والبهيمة التي تدور الدواب على المالك وليس على العامل الا العمل المذكور (قوله والثاني) كان الانسب أن يقول وثانيها وقوله يعمل يعود دفعه الى الارض وهو الذي لا يتكرر كل سنة (قوله كنصب الدواب وحفر الانهار) أي وبناء حيطان البستان ونصب الابواب واصلاح ما تنهار من النهر ونحو ذلك (قوله فهو على رب المال) أي مالكة دون العامل لاقتضاء العرف ذلك (قوله لا يجوز أن يشترط المالك الخ) فتفسد المساقاة باشتراط ذلك ويستحق العامل أجره عمله وان علم الفساد وهكذا في سائر ضرور الفساد الا ان قال المالك والثمرة كلها الى فلا شيء للعامل لانه عمل غير طامع (قوله ويشترط أيضا) أي كما اشترط ما تقدم وقوله انفراد العامل بالعمل أي وباليدين الحقيقية كما مر والعامل أمين كافي القراض (قوله فلو شرط رب المال عمل غلامه الخ) تفرع على مفهوم الشرط المذكور وقوله لم يصح أي ان قصد مشاركته للعامل في وضع اليد على البستان فان قصد اعانتة له صح (قوله واعلم ان عقد المساقاة لازم من الطرفين) أي طرفي العامل والمالك قياسا على الاجارة فلو مات العامل المعين انفسخ العقد وأما المساق في ذمته فاذا مات قبل تمام العمل قام وارثه مقامه فيعمل بنفسه أو من ماله أو من التركة ان كانت فلا يجبر على الانفاق من التركة ولا يلزمه العمل ان لم تكن تركة ولا يلزم المالك تمكينه من العمل بنفسه الا ان كان أمينا عارفا بالاعمال ولو هرب العامل أو عجز بنحو مرض قبل الفراغ من العمل ولو قبل الشروع فيه فان تبرع غيره من ماله أو غيره بالعمل عنه بنفسه أو بماله بقي حق العامل لان ذلك بمنزلة التبرع بقضاء الدين من الغير فان لم يتبرع غيره عنه بالعمل رفع الامر الى الحاكم واكثرى عليه من يعمل عنه من ماله ان كان له مال والاكثرى بموجب ان تأتي فان لم يأت اقتضى عليه من المالك أو غيره ويوفي من نصيبه من الثمر فان تعذر اقتراضه عمل المالك بنفسه أو أنفق ويرجع باجرة عمله في الاولى وبما أنفق في الثانية ان أشهد بذلك وشرط الرجوع نعم ان كانت المساقاة على العين فالذي جزم به صاحب فتح المعين اليماني والنشائي أنه لا يكثرى عليه لتمكن المالك من الفسخ (قوله ولو خرج الثمر مستحقا) أي للغير كالموصى له في المثال الذي ذكره الشارح وقوله فللعامل على رب المال اجرة المثل لعمله أي لانه الذي غره

﴿فصل في أحكام الاجارة﴾ أي كصحتها المذكورة في قول المصنف وكل ما أمكن الاتفعا به مع بقاء عينه صحت اجارته وعدم بطلانها بموت أحد المتعاقدين وبطلانها بتلف العين المؤجرة وهي مأخوذة من أجره بالمد يؤجره ايجارا أو من أجره بالقصر بأجره أجزا والاصل فيها قبل الاجاع قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن أي فان أرضعت الزوجات لكم بأزواج فأعطوهن أجورهن وجه الدلالة منه أن أتوهن أجورهن أمر والامر للوجوب والارضاع بلا عقد تبرع لا يوجب اجرة وانما يوجبها ظاهر العقد فعين الحمل عليه وانما قلنا ظاهرا لانه لا يوجبها باطنا لا مضى المدة بدليل أنه لو تلفت الدار المؤجرة قبل مضي مدة لها اجرة تبين عدم وجوبها وقال بعضهم لا تبين عدم الوجوب وانما يسقط الوجوب بعد حصوله وعليه فقولهم ظاهر المضموم له بل يجب بالعقد ظاهرا وباطنا لکن لا يستقر الوجوب الا بمضي المدة وخبر مسلم أنه عليه السلام نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة والمعنى فيها أن الحاجة داعية اليها اذ ليس لكل أحد ممر كونه مسكنا وخدام وغير ذلك فجوزت الاجارة لذلك كما جاور بيع

وتلقيحه بوضع شيء من طلع الذكور في طلع الاناث (فهو على العامل و) الثاني (عمل يعود دفعه) الى الارض كنصب الدواب وحفر الانهار (فهو على رب المال) ولا يجوز أن يشترط المالك على العامل شيئا ليس من أعمال المساقاة

كحفر النهر ويشترط أيضا انفراد العامل بالعمل فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم يصح واعلم أن عقد المساقاة لازم من الطرفين ولو خرج الثمر مستحقا كأن أوصى بثمره للنخل المساقى عليها فللعامل على رب المال اجرة المثل لعمله

﴿فصل في أحكام الاجارة﴾

الاعيان وحكمها كالبيع لانها بيع للنافع وأركانها ثلاثة اجلاسته تفصيلا عاقدمكر ومكر ومعهود عليه اجرة
ومنفعة وصيغة ايجاب وقبول (قوله وهي) أى الاجارة وقوله بكسر الهمزة فى المشهور أى على المشهور وعند أهل
اللغة وقوله وحكى ضمها أى وفتحها أيضا وكل منهما مقابل المشهور ولذلك قال الخطيب بكسر الهمزة أشهر من ضمها
وفتحها فهى مثلثة الهمزة (قوله وهي) أى الاجارة وقوله اسم للاجرة أى بحسب الاصل ثم اشتهرت فى العقد لانه
سبب لوجوب الاجرة فهو مجاز لغوى (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عقد أى ايجاب وقبول فهذا نصريح
بالصيغة ومعلوم أن العقد يستلزم العاقب وقوله على منفعة مع قوله بعوض هو المعهود عليه فهذه هى الاركان المتقدمة
فقد استوفى الشارح فى هذا التعريف مع غالب الشروط وعلم من قوله على منفعة أن مورد الاجارة المنفعة سواء
كانت واردة على العين كأجر تلك الدابة بدينار أو على الذمة كالزمت ذمتك حلى الى مكة بدينار ولا يجب
قبض الاجرة فى المجلس فى الواردة على العين وتصح الحوالة بها وعليها الاستبدال عنها أو بالواردة على الذمة
فيشترط فيها قبض الاجرة فى المجلس ولا تصح الحوالة بها ولا عليها ولا الاستبدال عنها لانها سلم فى المنافع فتجرى فيها
أحكام السلم (قوله معلومة) قيد أول وقوله مقصودة قيد ثان وقوله قابلية للبذل بالذال المعجمة أى الاعطاء قيد ثالث
وقوله والاباحة أى قابلية للاباحة قيد رابع وقوله بعوض قيد خامس وقوله معلوم قيد سادس جملة القيود التى ذكرها
فى التعريف ستة كما يدل عليه أخذ المحترقات الآتية (قوله بشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد) أى عدم الحجر
فيشمل ما لو كان سفيها مملوقا وقوله وعدم الاكراه أى غير حق كالبيع (قوله وخرج الخ) أخذ الشارح رحمه الله تعالى
محترقات القيود الستة التى ذكرها فى التعريف على ألف والنشر المرتب وكان الأولى تقديمها قبل قوله وبشرط كل من
المؤجر والمستأجر الخ (قوله الجعالة) أى لان المنفعة فيها مجهولة كره العبد الآبق (قوله بمقصودة) أى وخرج
بمقصودة وكذا يقال فى الباقي (قوله استئجار تفاحة لشمها) أى لانها تافهة لا تقصد وكذلك استئجار بيع لكامة
لا تعب كقوله يارب ان ياغل (قوله منفعة البضع) أى فى النكاح واخراج هذه الصورة انما هو بحسب الظاهر فان
النكاح عقد على منفعة البضع فى الظاهر وأما فى الحقيقة فهو عقد على الانتفاع فيستحق الزوج أن ينتفع بالبضع
ولا يستحق منفعة البضع بدليل أنها لو طشت بشبهة كان المهر لها لاله فلا خراج سوى لاحقيق وقوله فالعقد عليها
أى على منفعة البضع وقوله لا يسمى اجارة أى بل يسمى نكاحا (قوله اجارة الجوارى للوطء) أى لانها ليست مباحة
بل هى حرام وفى بعض النسخ اعارة الجوارى والأولى وأولى لان الاعارة خرجت بقوله بعوض كما سيصرح به الشارح
(قوله الاعارة) أى لانها عقد على منفعة بلا عوض بل مجانا (قوله عوض المساقاة) أى لانه مجهول اذ لا يعلم أنه فظفار
مثلا وان كان لا بد أن يكون معلوما بالجزئية كنصف الشجرة وثلاثها كما مر (قوله ولا تصح الاجارة الا بالايجاب الخ)
هذا نصريح بالصفة وقوله كأجرتك أى أو أكرتكم أو ملكتكم منافعة لا بعثكم أو منافعة لا صريحاً ولا كناية
وعلم من ذلك أنه لا يتعين لفظ الاجارة ولا فرق فى ايقاع الاجارة على العين أو المنفعة فالاول كقوله أجرتك هذا الثوب
مثلا والثانى كقوله أجرتك منفعة هذه الدار سنة مثلا على الاصح ويكون ذكر المنفعة توكيدا كقول البائع بعثتك
عين هذه الدار ورفقتها (قوله كاستأجرت أى أو أكرت أو نحو ذلك) (قوله وذكر المصنف ضابط ما نصح
اجارته) أى قاعدته الكلية وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله وكل ما) أى وكل شئ فكل مبتدأ ووجه صحت اجارته
خبره وما معنى شئ مضاف اليه وتكتب مفصولة من كل وقوله أمكن الانتفاع به أى سهل ونيسر الانتفاع به عقب
العقد فى اجارة العين وعند استحقاقها فى غيرها ولا بد أن يمكن الانتفاع به شرعا فلا تصح اجارة آلات الملاهى
كالدربكة والزمار بخلاف بقية الطبول فتصح اجارتها وقوله مع بقاء عينه أى مدة الاجارة لادانها فان ذلك ليس
بشرط وعلم من ذلك أن موردها المنفعة وان تعلقت بالعين فقوله ثم رد الاجارة على عين كاجارة عين من عقار ورفيق
ونحو ذلك وعلى ذمة كاجارة موصوف فى الذمة من دابة ونحوها والزام ذمته عملا كخيطة وبناء معناه أن
الاجارة ترد على منفعة متعلقة بالعين كأن يقول أجرتك هذه الدار أو هذا العبد أو هذا الثوب وعلى منفعة

وهى بكسر الهمزة
فى المشهور وحكى
ضمها وهى لغة اسم
للاجرة وشرعا عقد
على منفعة معلومة
مقصودة قابلية للبذل
والاباحة بعوض
معلوم وبشرط كل من
المؤجر والمستأجر
الرشد وعدم
الاكراه وخرج
بمعلومة الجعالة
وبمقصودة استئجار
تفاحة لشمها
وبقابلية للبذل منفعة
البضع فالعقد عليها
لا يسمى اجارة
وبالاباحة اجارة
الجوارى للوطء
وبعوض الاعارة
وبمعلوم عوض
المساقاة ولا تصح
الاجارة الا بايجاب
كأجرتك وقبول
كاستأجرت وذكر
المصنف ضابط ما نصح
اجارته بقوله (وكل
ما أمكن الانتفاع
به مع بقاء عينه)

متعلقة بموصوف في الدمة كأن يقول أجر تلك دابة في ذمتي أو منفعة متعلقة بالدمة كأن يقول أنزمت ذمتك خياطة كذا وبالجملة فورد لها النفع لا العين سواء وردت على العين أم على الدمة ولا تكون اجارة العقار الكامل أو الأكثر من نصفه إلا على العين فلا يثبت في الدمة لأنه لا يوجد له نظير ولهذا لا يصح قرضه أما النصف فأقل فتصح اجارته في الدمة لأنه لا نظير له وهو نصفه الآخر ويشترط في صحة اجارة العين رؤيته كهذه الدابة أو هذا العقار وفي اجارة الدمة ذكر جنسه كإبل أو خيل ونوعه كبخاني أو عراب وذكوره أو أنوثته وصفة سيره من كونها مملجة أي سريعة السير أو مجرا أي واسعة الخطأ أو قطوفا أي بطيئة السير لأن الأغراض تختلف بذلك ويشترط في اجارة العين والدمة للركوب ذكر قدر سرى وهو السير ليلا أو قدر تأويب وهو السير نهارا حيث لم يطرده عرف والإحمل عليه فإن شرط خلافه اتبع وللحمل رؤية محمول أو امتحانه بيد مثلاً إن حضر أو تقديره حضر أو غاب وذكر جنسه مكيلا وعلى مكرى دابة لركوب ما يركب عليه كبرذعة أو كاف وهو ماتحت البرذعة وحزام وما تقاد به كالزمام ويتبع في نحو سرج وحبر وكحل وخيط وصنع ومرم ودواء ومعجون عرف مطرد في محل الاجارة فان لم يكن عرف أو اختلف العرف في محل الاجارة وجب البيان (قوله كاستئجار دار للسكنى ودابة للركوب) (صحت اجارته) (ولا فلا ولصحة اجارة ما ذكر شروط ذكرها بقوله) إذا قدرت منافعه بأحد أمرين (إما بمدة) كأجرتك هذه الدار سنة (أو عمل) كاستأخرتك لتخيط لي هذا الثوب

متعلقة بموصوف في الدمة كأن يقول أجر تلك دابة في ذمتي أو منفعة متعلقة بالدمة كأن يقول أنزمت ذمتك خياطة كذا وبالجملة فورد لها النفع لا العين سواء وردت على العين أم على الدمة ولا تكون اجارة العقار الكامل أو الأكثر من نصفه إلا على العين فلا يثبت في الدمة لأنه لا يوجد له نظير ولهذا لا يصح قرضه أما النصف فأقل فتصح اجارته في الدمة لأنه لا نظير له وهو نصفه الآخر ويشترط في صحة اجارة العين رؤيته كهذه الدابة أو هذا العقار وفي اجارة الدمة ذكر جنسه كإبل أو خيل ونوعه كبخاني أو عراب وذكوره أو أنوثته وصفة سيره من كونها مملجة أي سريعة السير أو مجرا أي واسعة الخطأ أو قطوفا أي بطيئة السير لأن الأغراض تختلف بذلك ويشترط في اجارة العين والدمة للركوب ذكر قدر سرى وهو السير ليلا أو قدر تأويب وهو السير نهارا حيث لم يطرده عرف والإحمل عليه فإن شرط خلافه اتبع وللحمل رؤية محمول أو امتحانه بيد مثلاً إن حضر أو تقديره حضر أو غاب وذكر جنسه مكيلا وعلى مكرى دابة لركوب ما يركب عليه كبرذعة أو كاف وهو ماتحت البرذعة وحزام وما تقاد به كالزمام ويتبع في نحو سرج وحبر وكحل وخيط وصنع ومرم ودواء ومعجون عرف مطرد في محل الاجارة فان لم يكن عرف أو اختلف العرف في محل الاجارة وجب البيان (قوله كاستئجار دار للسكنى ودابة للركوب) (صحت اجارته) (ولا فلا ولصحة اجارة ما ذكر شروط ذكرها بقوله) إذا قدرت منافعه بأحد أمرين (إما بمدة) كأجرتك هذه الدار سنة (أو عمل) كاستأخرتك لتخيط لي هذا الثوب

كاستئجار دار
للسكنى ودابة
للركوب (صحت
اجارته) (ولا فلا
ولصحة اجارة
ما ذكر شروط
ذكرها بقوله) إذا
قدرت منافعه بأحد
أمرين (إما بمدة)
كأجرتك هذه
الدار سنة (أو عمل)
كاستأخرتك لتخيط
لي هذا الثوب

كالقبطان المعروف وبيان نوع الخياط من كونها فارسية وهي التي بغرزة واحدة وهي المسماة في العرف بالشلالة أو رومية وهي التي بغرزتين وهي المسماة في العرف بالنباتة فعلم من ذلك أنه لو قال لتخيط لي ثوبا أو أطلق لم تصح (قوله) وتجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد) هذا كلام مستأنف ذكره توطئة لما بعده وعلم من ذلك أن الاجرة تملك بالعقد في الحال لكن ملكا مراعيا بمعنى أنه كلما مضى زمن على السلامة بان أنه استقر ملكا ماقابله من الاجرة فلا تستقر كلها الا بمضي المدة وان لم ينتفع المكثري ان قبض العين أو عرضت عليه فامتنع لتلف المنفعة تحت يده في الاولى ولتقصيره في الثانية فلا وانفسخت الاجارة في أثناء المدة بتلف العين المؤجرة وجب قسط الماضي وسقط ما يقابل الباقي وتوزع على كل زمن بحسب أجرة مثله وتستقر أجرة المثل في الاجارة الفاسدة بما يستقر به المسمى في الصحيحة لكن لا تجب الاجرة في الفاسدة الا بالانتفاع فاذا لم يحصل انتفاع لم يجب شيء فلو وضعه بين يدي المكثري أو عرضت عليه وامتنع من القبض الى انقضاء المدة لم يجب شيء وان وجب المسمى في الصحيحة حينئذ نعم لو قبض العين حتى انقضت المدة وجبت أجرة المثل في الفاسدة كالسمى في الصحيحة وان لم ينتفع لتقصيره حينئذ واعلم أنه يشترط العلم بالاجرة عينيا في المعينة فكفي رؤيتها وقدر اوصافها في الذمة والقدرة على تسليمها في الحال فلا تصح اجارة دار بعمارتها أو دابة بعلفها لا جهل بذلك نعم ان عين قسر معلوما للاجرة ثم أذن في صرفه خارج العقد للعمارة أو للعلف صح ولا يصح الاستئجار لسلخ شاة بجلدها ولا لطحن ربيع بعض دقيقه أو نخاله لا جهل بشحانة الجلد وبقدر الدقيق والنخالة ولعدم القدرة على تسليم الاجرة حالا ولا يصح الاستئجار أيضا لارضاع رقيق ببعضه الا ان قال ببعضه الآن لترضيه أو لترضيه باقيه والعمل المكثري له وهو الارضاع انما وقع في ملك غير المكثري تبعا لا قصد بخلاف ما لو قال ببعضه بعد الفطام أو لترضيه كله (قوله واطلاقها) أي الاجارة والمراد اطلاقها عن الحلول والتأجيل فلم تقيد بواحد منهما وقوله يقتضي تعجيل الاجرة أي كونها معجلة فالمعنى أنه اذا أطلقت الاجارة عن الحلول والتأجيل حلت على الحلول وقوله الا أن يشترط فيها التأجيل أي لكن ان اشترط فيها التأجيل فليست حالة بل مؤجلة فهو واستثناء منقطع فان التأجيل غير داخل في الاطلاق وهذا في اجارة العين فلا يشترط فيها كون الاجرة حالة ولا تسليمها في المجلس كالثمن في البيع سواء كانت الاجرة معينة أو في الذمة فان كانت معينة فلا تأجيل لان الاعيان لا تؤجل وان كانت في الذمة صح تأجيلها وتعجيلها واطلاقها يقتضي تعجيلها كما قاله المصنف وأما في اجارة الذمة فيشترط كون الاجرة حالة وتسليمها في المجلس فلا يصح تأجيل الاجرة ولا تأخيرها عن مجلس العقد كراس مال السلم ولذلك لا يصح الاستبدال عنها ولا الحوالة بها ولا عليها ولا ابراء منها لان الاجارة في الذمة سلم في المنافع كما سر (قوله فتسكون الأجرة مؤجلة حينئذ) أي حين اذ شرط التأجيل في صلب العقد وقد عرفت أن ذلك في اجارة العين فقط (قوله ولا تبطل الاجارة) أي سواء كانت واردة على العين أم على الذمة لانها عقد لازم كالبيع فلا تنفسخ بالموت وكذا لا تنفسخ الاجارة بانقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة لا مكان زرعها بغير الماء المنقطع بل ثبت الخيار للمكثري على التراخي فان تعذر ذلك انفسخت ولا يبيع العين المؤجرة سواء باعها للمكثري وهو ظاهر أو لغيره ولو بغير اذن المكثري ولا خيار للمشتري ان كان عالما بالاجارة لانه اشتراها مسلوبة بالمنفعة مدة الاجارة فان لم يكن عالما بها ثبت له الخيار ولا بزيادة أجرة ولو كانت أجرة وقف لجر ياتها بالعبطة في وقتها ولا باعتاق رقيق ولا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق لانه اعتقه مسلوب بالمنفعة مدة الاجارة وتسكون مؤقته حينئذ في بيت المال أو على أغنياء المسلمين نعم ان علق عتقه بصفة ثم أجره ثم وجدت الصفة انفسخت الاجارة لاستحقاقه العتق قبلها وتنفسخ الاجارة بغصب العين المؤجرة المعينة مدة الغصب شيئا فشيئا بمعنى أنه كلما مضى زمن منها لا يحسب على المستأجر ويثبت له الخيار على التراخي واذا رجعت اليه العين استوفى منها ما بقي من المدة هذا كله ان قدرت بمدة فان قسرت بمحل عمل كان أجره دابة ليركبها الى مكان كذا فلا تنفسخ بالغصب اذ لا يتعذر استيفاء المنفعة بعد زوال الغصب (قوله بموت أحد المتعاقدين) أي ولو ناظرا في وقف من حاكم أو منصوبه أو من شرط

وتجب الاجرة في
الاجارة بنفس العقد
(واطلاقها يقتضي
تعجيل الاجرة الا
أن يشترط) فيها
(التأجيل) فتكون
الاجرة مؤجلة
حينئذ ولا تبطل
الاجارة (بموت
أحد المتعاقدين)

له النظر على جميع البطون الا اذا كان الناظر هو المستحق للوقف وآجره بدون أجرة المثل فانه يجوز له ذلك لأن الحق له فادامات في أثناء المدة انفسخت كما قاله ابن الرفعة ولو شرط الواقف النظر لكل بطن من البطون مدة حياته وأجر البطن الاول من الموقوف عليهم العين الموقوفة مدة ومات البطن المؤجر قبل تمامها انفسخت الاجارة لانه انتقل استحقاق الوقف بموت المؤجر لغيره ولا ولاية له عليه وتنفسخ أيضا بموت الاجير المعين كأن قال استأجرتك لتكتب لي كذا أو لتخيط لي كذا أو لتبني لي كذا ثم مات الاجير فتنفسخ بموته لانه مورد العقد بمعنى أن المنفعة المتعلقة بعينه مورد العقد لانه عاقد ولو آجر عبده المعلق عتقه بصفة فوجدت تلك الصفة مع موت السيد فتنفسخ الاجارة بموته لكن لوجود الصفة للموت العاقد وكذا لو آجر عبده المدبر أو أم ولد له ومات السيد في مدة الاجارة فتنفسخ الاجارة بموته لانه قطع استحقاقه بالموت فلا حاجة لاستثناء ذلك كما من عدم الانفساخ بموت أحد المتعاقدين وان استثناء بعضهم منه بالنظر للظاهر (قوله أي المؤجر والمستأجر) تفسير للمتعاقدين (قوله ولا بموت المتعاقدين) انما زادها الشارح لان كلام المصنف لا يشملها تقييده بالاحد وقال بعضهم يمكن شمول كلام المصنف لهذه ولعل وجهه صحة أن يراد الاحد الدائر الشامل لكل منهما (قوله ويقوم وارث المستأجر الخ) وكذلك يقوم وارث المؤجر مقامه في أخذ الاجارة ان لم تكن قبضت (قوله تبطل الاجارة) أي تنفسخ وليس المراد أنها تبطل من أصلها وان أوهمه التعبير بالبطال بل من حين عروض المانع (قوله تلف العين المستأجرة) أي كذا قال بطلان مقيد بثلاثة قيود الاول التلف فيخرج به التعيب كما وعرجت الدابة لمستأجره للركوب وأخر بت الدار المستأجرة للسكنى فيثبت الخيار بذلك والثاني كون التلف لكل العين فيخرج به ما لو تلف بعضها مع امكان الاتفاق بالبعض الباقي كما لو انهدم بعض الدار أو ما مكنت السكنى في الباقي منها فانها لا تنفسخ الاجارة بذلك بل يثبت الخيار فقط والثالث ان تكون الاجارة اجارة عين فيخرج به اجارة الدمة فيجب فيها الابدال لتلف أو تعيب ويجوز مع سلامته منهما برضا المكنتى لان الحق له بخلاف اجارة العين فلا يجوز فيها الابدال وهذا معنى قولهم لا يجوز ابدال مستوفى منه لانه معقود عليه ويجوز ابدال مستوفى كراكب وساكن ومستوفى به كحمول من طعام وغيره ومستوفى فيه كالطريق بمثل كل منها أو بدونه المفهوم بالاولى لا بما فوقه فتلخص أنه يجوز ابدال المستوفى والمستوفى به والمستوفى فيه ولا يجوز ابدال المستوفى منه الا في اجارة الدمة فيجب الابدال لتلف أو تعيب ويجوز مع عدمهما برضا المكنتى (قوله كانهدم الدار) أي كذا كما علم مما تقدم ولم يقل الدار المعينة كما قال وموت الدابة المعينة لما تقدم من أن اجارة العقار لا تكون الاجارة عين ولو كان الانهدام بفعل المستأجر انفسخت الاجارة وتكون هذه الصورة مستثناة من قولهم من استعجل بشيء قبل أو انه عوف بحرمانه فانها قاعدة اعلية (قوله وموت الدابة المعينة) بخلاف الدابة المؤجرة في الدمة كما سيأتي في كلام الشارح فتأمل (قوله بطلان الاجارة) مبتدأ خبره بالنظر للمستقبل وقوله بما ذكر أي من تلف العين المستأجرة وهو متعلق ببطلان وقوله للماضي أي بالنظر للماضي فهو عطف على قوله للمستقبل (قوله فلا تبطل الاجارة فيه) أي في الماضي وقوله في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد ولعل مقابله يقول تبطل فيه أيضا ويجب أجرة المثل للماضي فتأمل (قوله بل يستقر قسطه) أي قسط الماضي وفرض المسألة أن الذي تلف في أثناء المدة العين المستأجرة مع سلامة الشيء المستأجره كالمات الدابة وسلم المحمول أو غرق السفينة وسلم الجمل فحينئذ يجب القسط بخلاف عكسه كأن تلف المحمول وسلمت الدابة أو غرق الجمل وسلمت السفينة فلا يجب القسط للماضي ما لم يظهر أثره على المحل ويقع العمل مسلما والا كان أكثره لخياطة الثوب فخطا بعضه بحضرة المالك أو في بيته ثم سرق ذلك الثوب أو حرق بعد خياطة البعض فانه يجب القسط حينئذ (قوله من المسمى) أي الذي يسمى في العقد من الاجرة وقوله باعتبار أجرة المثل أي لكل زمن بما يناسبه فاذا كانت أجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف أجرة مثل الزمن الباقي وجب من المسمى ثلثه كأن يؤجر يتا على الخليج سنة ثلاثين قرشا وتلف ذلك البيت بعد ستة أشهر من السنة وكانت أجرة المثل لتلك

أي المؤجر والمستأجر
ولا بموت المتعاقدين
بل نقي الاجارة بعد
الموت الى انقضاء
مدتها ويقوم وارث
المستأجر مقامه في
استيفاء منفعة العين
المؤجرة (وتبطل)
الاجارة (تلف
العين المستأجرة)
كانهدم الدار
وموت الدابة المعينة
وبطلان الاجارة
بما ذكر بالنظر
للمستقبل للماضي
فلا تبطل الاجارة
فيه في الاظهر بل
يستقر قسطه من
المسمى باعتبار
أجرة

الستة أشهر ثلاثين لكونها قبل محي النيل مثلاً وكانت أجرة مثل الباقي من الستين لكونه في زمن النيل مثلاً فالجموع تسعون وأجرة مثل الماضي بالنسبة لذلك المجموع ثلث فيجب الثلث من المسمى وهو عشرة ومن المعلوم أنه لا يجب أن يكون المسمى قدر أجرة المثل في المثال المذكور المسمى ثلاثون وأجرة المثل تسعون ولكن يجب القسط من المسمى باعتبار أجرة المثل فتدبر (قوله فتقوم المنفعة حال العقد) أي الملاحظة حال العقد فهو صفة للمنفعة وليس ظرفاً للتقويم لأن التقويم بعد التالف ل حال العقد فكأنه قال المنفعة للعقد وعليها ولو أسقطه لكان أولى لا يهاهم أن التقويم حال العقد وقوله في المدة الماضية أي الموجودة في المدة الماضية وهو صفة ثانية للمنفعة وقوله فإذا قيل كذا أي كأن قيل أجرة المنفعة في المدة الماضية ثلاثون كما تقدم في المثال مع كون أجرة مثل الباقي ستين فالجموع تسعون كما تقدم أيضاً وقوله يؤخذ بتلك النسبة من المسمى أي فيؤخذ الثلث من المسمى وهو عشرة في المثال المار لأن المسمى فيه ثلاثون وثلاثة مذكر (قوله وما تقدم من عدم الانفساخ الخ) هذا تقييد لجواب القسط للماضي في المسألة المذكورة وقوله مقيد بما بعد قبض العين المؤجرة أي حقيقة كأن قبض الدار المؤجرة وسكنها بالفعل أو حكماً كأن خلى بينه وبينها وقبض مفتاحها وتركها بلا سكنى فانه متمكن من الانتفاع بها وإن لم ينتفع بها بالفعل لتقصيره وقوله وبعده مضى مدة لها أجرة أي لثلثها أجرة (قوله والا) أي بأن لم يقبض العين المؤجرة للاحقيقة ولا حكماً أو لم تضي مدة لها أجرة فتصدق الابصورتين وقوله تنفسخ في المستقبل والماضي أي فلا يجب القسط للماضي حينئذ (قوله وخرج بالمعينة) أي في قوله وموت الدابة بالمعينة فهذا محترزه كما تقدم التنبيه عليه وقوله ماذا كانت الدابة المؤجرة في الذمة أي ملتزمة في الذمة وقوله فإن المؤجر إذا أحضرها أي الدابة الملتزمة في الذمة وسلمها عماً في ذمته وقوله وماتت أي تلك الدابة التي أحضرها عماً في ذمته وقوله فلا تنفسخ الاجارة أي بموت تلك الدابة وقوله بل يجب على المؤجر ابدالها أي في التالف كما هو الفرض وكذلك التعيب ويجوز الابدال مع السلامة منها برضى المكترى لأن الحق له كما مر (قوله واعلم أن الخ) هذا دخول على كلام المصنف فهو توطئة له وقوله أن يدا الجبر سواء كان معينا كأن استأجره بعينه ليخيط كذا أم مشتركاً كأن استأجره جماعة ليحفظ لهم كذا انفراداً بالعمل كأن عمل وحده أو لا كأن عمل بمحضرة المالك أو في بيتهم من ذلك يعلم أن الخفراء لاضمان عليهم وكذلك رعاة الحيوان وحارس الحمام إذا استحفظه على الامتعة والتزم ذلك فلا ضمان عليهم إلا أن فرطوا فيضمنون وإن لم يعرف الجاني أفراد الامتعة ومعلوم أنها لو اختلفا في مقدار الضائع صدق الحارس بيمينه لانه الغارم وقوله على العين المؤجرة أي سواء في مدة الاجارة وبعدها ان قسرت بعدة أو مدة امكان الاستيفاء ان قسرت بمحل عمل اذ لا يلزم مردها حينئذ بل الواجب عليه التخلية بين المالك وبينها اذا طلبها كالوديعة ومثل العين المؤجرة ما يتعلق بها بما ينتفع به معها كالجامها ومفتاح غلقها وأبوها فيجب على المكترى تسليم مفتاح الغلق كضيقه وكيون بخلاف الغلق ومفتاحه فلا يستحقه المكترى وإن اعتيد ويلزم المؤجر ابدال نحو مفتاح الغلق اذا ضاع من المستأجر ويلزم المستأجر قيمته ان فرط في تلفه ولا يضمنه ان لم يفرط وعلى المؤجر العماره سواء كان ذلك في الابتداء كأن كان في الدار خلل وقت العقد أو في الدوام كان عرض الخلل لها دوماً فإن بادر المكترى بالعمارة فذلك ظاهر والا فلا لمكترى الخيار وعلى المؤجر أيضاً رفع الثلج ونحوه عن السطح ابتداء ودواماً لانه كالعماره وكذا تفرغ نحو حش وازالت نحو كناسة أو تلج في عرصه الدار في الابتداء بان كان ذلك موجوداً وقت العقد فهو على المؤجر لأن ذلك يحصل به التسليم التام فالمستأجر الخيار ان لم يبادر المؤجر بذلك وأما في دوام المدة فهي على المكترى والمراد بكونها عليه عدم ثبوت الخيار له بها فإن انقضت المدة أجبر على ازالة الكناسة دون الثلج لان الكناسة بفعله فإن المراد بهما ما يتساقطن القشور والطعام ونحوهما ولا كذلك الثلج والمراد بانهما اجتماعهما في محل من الدار معهود لهما كالحنية ولا يكف نقلها الى نحو الكيمان كما قاله العلامة الرملي وأما التراب المجتمع بهبوب الرياح فلا يلزم واحد منهما (قوله بدأمة) سواء انتفع بهما أو مع ذلك لو ادعى الرد على المؤجر لم يصدق الابينة لأن القاعدة أن كل أمين ادعى الرد على من ائتمنه صدق بيمينه الا المرتين

المثل فتقوم المنفعة
حال العقد في المدة
الماضية فإذا قيل كذا
يؤخذ بتلك النسبة
من المسمى وما تقدم
من عدم الانفساخ
في الماضي مقيد بما
بعد قبض العين
المؤجرة وبعده مضى
مدة لها أجرة والا
تنفسخ في المستقبل
والماضي وخرج
بالمعينة ماذا كانت
الدابة المؤجرة في
الذمة فإن المؤجر اذا
أحضرها وماتت
في أثناء المدة فلا
تنفسخ الاجارة بل
يجب على المؤجر
ابدالها واعلم أن يد
الاجير على العين
المؤجرة يد أمانة

والمستأجر والكلام في المستأجر للعين بخلاف الاجير للعمل في عين كالتخاطة في ثوب فيصدق في دعواه الرد (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كانت يد الاجير على العين المؤجرة يدأما تفرقه لا ضمان على الاجير الا بعدوان أي تفرط ولو عبر به لكان أولى لأن التفرط يشمل ما لو سها عنها فضاغت ولا يشمل ذلك العدوان لان من التعمدي ولو اختلفا في التفرط وعدمه صدق الاجير بيمينه لأن الاصل عدمه وبرائة ذمته من الضمان نعم ان أخبر عدلان بأن ما أتى به تعدل بقوله ولو اختلفا في قطع الثوب قيصا أو قباء كأن قال المالك أمرتك بقطعه فيصافق الخياط بل أمرتني بقطعه قباء صدق المالك بيمينه فيحلف أنه ما أذن له في قطعه قباء كما لو اختلفا في أصل الاذن كأن قال المالك ما أذن لك في قطعه بل وضعته عندك أمانة مثلا وقال الخياط بل أمرتني بقطعه فيصدق المالك لأن الاصل عدم الاذن ولا أجره عليه كالموظف لو باعد انكاره بخلافه قبله بل على الخياط أن يرضى بنقص الثوب لأن القطع بلاذن موجب للضمان وفي أرش النقص في المسألة الأولى وجهان الظاهر منهما أن ما بين قيمته مقطوعا قيصا ومقطوعا قباء واختاره السبكي قال لا يتجه غيره لأن أصل القطع مأذون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا قباء أكثر قيمة فلا شيء عليه وأما صححه ابن أبي عصرون وغيره وهو أن ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا لانه أثبت بيمينه أنه لم يأذن في قطعه قباء فضعيف لما علمت من أن أصل القطع مأذون فيه واعلم أنه لا أجره لعمل صدر من مطلق التصرف بلا شرط أجره وان كانت العادة جارية بهافية أو كان بسؤال صاحبه أو كان لا يتأتى فعله من صاحبه كحلق رأسه الا ان قال اعلم لي كذا وأنا أرضيك أو لك ما يرضيك أو ما يسرك أو نحو ذلك فتجب أجره المثل وكذا لو كان العامل غير مطلق التصرف فتجب له أجره المثل لانه ليس من أهل التبرع بعمله ويستثنى داخل الحمام وراكب السفينة بلاذن فعليهما الاجرة على الرجح لانه استوفى المنفعة بكونه في كل منهما بلاذن فيسكون في حكم الغاصب ويستثنى أيضا عامل المساقاة اذا عمل ما ليس عليه كبناء الخايط بلاذن المالك فانه يستحق الاجرة للاذن في أصل العمل المقابل بعوض (قوله كأن ضرب الدابة فوق العادة) أي أو نحوها باللجام فوق العادة أيضا بخلاف ما لو كان مثل العادة فيهما فلا يضمن ويضمن فيها لو ائتمد الاصطبل على الدابة في وقت لو انتفع بهافية لساعت بخلاف ما لو تلفت بغير ذلك كما لو لدغتها حية أو نحوها على ما قاله الرمي وخالفه غيره (قوله أو أركبها شخصا أثقل منه) أي أو أسكن الدار حداد أو قصادق وليس هو كذلك لزيادة الضرر فان لم يدق فلا ضمان وان كان هو كذلك فلا ضمان أيضا أو جل الدابة جنسا غير ما استأجره مع الاستواء في الوزن كما لو جل ما تقرر بل بدل ما تقرر بل شعير أو عكسه ووجهه في الأولى أن البرأ رسخ وأثبت في ظهر الدابة فلا يتحرك فيضرها وفي الثانية أن جرم الشعير أكثر من جرم القمح فيمتلئ هواء فيصير على ظهرها كالقلع فيثقل عليها بخلاف ما لو جلها الاخف مع الاستواء في الكيل كما لو جلها عشرة أفقره شعير بدل عشرة أفقره برافانه لا يضمن لخفة الشعير مع استوائهما في الحجم بخلاف عكسه والحاصل أن ابدال الموزون بغيره يضر مطلقا أما ابدال المكييل بغيره فان كان بأثقل منه ضرر وان كان بأخف لم يضر

(فصل في أحكام الجعالة) أي كجوازها واستحقاق العوض اذا رد الضالة مثلا ويقال لها الجعيلة والجعل وذكرها المصنف كصاحب التنبيه والغزالي وتبعهم في الروضة عقب الاجارة لا اشترا كهما في غالب الاحكام اذا الجعالة لا تخالف الاجارة الا في خمسة أحكام محتها على عمل مجهول عسر علمه كرد الضالة والابق فان لم يعسر علمه اعتبر ضبطه اذا الحاجة الى احتمال الجهل حينئذ ومحتها مع غير معين كأن يقول من رد ضالتي فله على كذا أو كونها جائزة وكون العامل لا يستحق الجعل الا بعد تمام العمل وعدم اشتراط القبول وزيد سادس وهو جعل العوض في بعض الاحوال كمسئلة العليج وهو الكافر الغليظ والمراد به مطلق الكافر وهي أن يجعل له الامام ان دلنا على قلعة جارية منها وذكرها في المنهاج كأصله تبعها لجمهور وعقب اللقطة نظر الما فيها من التقاط الضالة والاصل فيها قبل الاجماع خبر أبي سعيد الخدري وهو الرافق وذلك أنه كان مع جماعة من الصحابة في سفر فر وأبحى من احياء العرب فاستضافوهم فلم يضيفوهم فباتوا بالوادى فلدغ رئيس ذلك الحى فأثوا له بكل دواء فلم ينفع أي لم ينفع بشئ فقال بعضهم لبعض

(و) حينئذ لا ضمان على الاجير الا بعدوان) فيها كأن ضرب الدابة فوق العادة أو أركبها شخصا أثقل منه (فصل في أحكام الجعالة

سألو هذا الحى الذى نزل عندكم فسألوه فقالوا هل فيكم من راق فان سيد الحى لبغ فقالوا نعم ولكن لا يكون ذلك
 الا بجعل لكونهم لم يضيفوهم فجعلوا لهم قطيعا من الغنم وكان ثلاثين رأسا وكانت الصحابة كذلك فقرأ عليه أبو
 سعيد الفاتحة ثلاث مرات فكأنما نشط من عقال وانما رآه بالفاتحة دون غيرها لانه عليه السلام قال فاتحة الكتاب شفاء
 لكل داء ثم توفقوا في ذلك فقالوا كيف نأخذ أجر على كتاب الله فلما قدموا المدينة أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسألوه عن
 ذلك فقال ان أحق وفي رواية ان أحسن ما أخذتم عليه أجرنا كتاب الله تعالى زاد بعضهم اضر بوا الى معكم بسهم وانما
 قال ذلك عليه السلام تطييبا لقلوبهم لا طلبا للنصيب معهم حقيقة وأيضا الحاجة قد تدعو اليها فجازت كالأجرة لأن القياس
 يقتضى جواز كل ما دعت الحاجة اليه وهذا دليل عقلى بعد النقل ويستأنس لها بقوله تعالى ولمن جاء به حل بعير
 وكان الحل معلوما عندهم كالوسق وانما عبر بالاستئناس دون الاستدلال لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد
 في شهر عننا ما يقرره على الراجح في مذهبننا وأركانها أر بعة اجالا الاول العاقد وهو ملتزم العوض ولو غير المالك
 وشرط فيه اختيار واطلاق تصرف فلا يصح التزام مكره وصبي ومجنون ومجور وسفه وعامل وشرط فيه ولو غير
 معين علمه بالالتزام فلو قال ان رد آتق ز يدفله كذا فرده غير عالم بذلك لم يستحق شيئا ومن رد آتق فله كذا فرده من
 لم يعلم بذلك لم يستحق شيئا والمثال الاول للمعين والثاني لغير المعين وشرط فيه اذا كان معيناً أهلية العمل فيصح ممن
 هو أهله ولو عبداً أو صبياً أو مجنوناً أو مجبوراً وسفه بخلاف صغير لا يقدر على العمل لأن منفعة معدومة فالجعالة معه
 كاستئجار أعمى للحفظ والثاني الصيغة وهي من طرف الجاعل لا للعامل فلا يشترط له صيغة ولذلك تقدم أنه لا يشترط
 فيها قبول وشرطها عدم التأقيت لأن التأقيت قد يفوت الغرض ولا فرق في الجاعل بين أن يكون جاعلا على نفسه
 وان يكون مخبرا عن غيره ان كان صادقا وكان ثقة فان كان كاذبا فلا شيء له لعدم الالتزام وكذا ان كان غير ثقة كما لو رد
 عبداً يد غير عالم باذنه والزامه الآن يعتد بالراد صدقه كما استظهره ابن قاسم والثالث الجعل وشرط فيه ما شرط في
 الثمن فالأصح ثمنالكونه مجهولا أو نجسا لا يصح جعله جعللا يستحق العامل أجرة المثل في المجهول والنجس
 المقصود كخمر وجلد ميتة فان لم يكن مقصودا كدم فلا شيء للعامل والرابع العمل وشرط فيه كلفه وعدم تعينه فلا
 جعل فيما لا كلفه فيه كأن قال من دلتى على مالى فله كذا فله عليه وهو يبدى غيره ولا كلفه ولا فيما تعين كأن قال من
 رد مالى فله كذا فرده من تعين عليه لنحو غصب لأن المالك كلفه فيه وما تعين عليه شرعا لا يقابلان بعوض ولو حبس
 ظاهرا فبذل مال لمن يتخلصه بجأه أو غيره كعلمه ولايته جاز لأن عدم التعين صادق بكون العمل فرض كفاية ولا
 فرق في العمل بين كونه معلوماً أو كونه مجهولا عسر علمه للحاجة كإفى القراض بل أولى فان لم يعسر علمه اشترط
 ضبطه فى بناء حاطيد كرموضه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبنى بهو فى الحياطة يعتبر وصفها ووصف الثوب (قوله)
 وهي بتثليث الجيم) والكسر أفصح عملا بقول ابن مالك * لفاعل الفاعل والمفاعله * يقال جاعل لجعل
 جعالة بل اقتصر بعضهم على الكسر فقول الرخاني والفتح أفصح غير مسلم وان كان هو الاكثر الجارى على
 الالسنه (قوله ومعناها) أى الجعالة وقوله ما يجعل الخ أى سواء كان بعقداً أو غيره ولا يخفى أن الجعالة فى الاصل مصدر
 فتفسيرها بما يجعل الذى هو الجعل مجاز بحسب الاصل وان اشتر ذلك فصار حقيقة عرفية (قوله على شيء) أى على
 فعل شيء فهو على تقدير مضاف وان كان يصير فى الكلام ركة لا نه يصير التقدير على فعل شيء يفعل (قوله وشرعا)
 عطف على لغة وقوله التزام مطلق التصرف الخ قد جع السارح جميع أركانها الار بعة المذ كورة وغالب بشر وطها لأن
 الالتزام لا يكون الا بصيغة ومطلق التصرف أحد العاقدين وهو الملتزم وقوله عوضا هو الجعل وهو مفعول المصدر
 المضاف لفاعله والعمل مذ كور صريحافى قوله على عمل وقوله معين أو مجهول أى عسر علمه والاشترط ضبطه كما مر
 وقوله لمعين أو غير متعلق بالالتزام وهو العامل الذى هو أحد العاقدين وصوره المعين أن يقول لزيد رد عبدى ولك
 على كذا وصوره غير المعين أن يقول من رد عبدى فله على كذا (قوله والجعالة جائزة) المتبادر أن مراد المصنف
 بالجواز ما قابل المنع والفساد وهو الحل والصحة لا ما قابل الزوم فقول المحشى ما قابل الصحة لا ما قابل الزوم غير

وهي بتثليث الجيم
 ومعناها لغة ما يجعل
 لشخص على شيء
 يفعله وشرعا التزام
 مطلق التصرف
 عوضا معلوما على
 عمل معين أو مجهول
 لمعين أو غيره
 (والجعالة جائزة)

صحيح بل سبق فلم لأن ما قابل الصحة هو الفساد ولا تصح ارادته بل المراد الخلل والصحة كما علمت فكان الانسب للشارح أن يحمل كلام المصنف على ذلك ثم يذكر الجواز المقابل للزوم بعد ذلك فاسلكه الشارح ومثله الشيخ الخطيب خلاف الانسب على أن ذكر الجواز مطلقا قبل ذكر حقيقة غير مناسب لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فكان المناسب للمصنف أن يذكر حقيقة بقوله وهي أن يشترط الخ أو لا ثم يذكر الجواز ويحجب عنه بأنه انكسر على كونها معلومة (قوله من الطرفين) فلكل من الجاعل والعامل فسخها قبل تمام العمل فان فسخ الجاعل أو العامل المعين قبل الشروع في العمل فلا شيء له لأنه لم يعمل شيئا وإنما يتصور الفسخ قبل الشروع في العمل من العامل المعين لأنه اذا عقد مع معين كأن قال رديا ز يد عبدى ولك على كذا أتاني الفسخ من كل منهما باعتبار العقد الصادر بينهما بخلاف غير المعين كأن قال من رد عبدى فله كذا فاذا قال شخص فسخت الجعالة لذلك القول اذا عقد بينهما حتى يفسخه وإنما ذلك تعليق وان فسخ العامل ولو غير معين بعد الشروع في العمل فلا شيء له أيضا لأنه لم يحصل غرض الجاعل وان فسخ الجاعل بعد الشروع في العمل فعليه أجرة المثل لما عمله العامل لأن عمله وقع محترما فلا يفوت عليه بالفسخ لكن الفسخ رفع المسمى لرفع العقد ف يرجع الى بدله وهو أجرة المثل (قوله طرف الجاعل والمجمل له) بدل من الطرفين وكان الاولى أن يقول طرفي بصيغة التثنية لأن يجاب بأنه مفرد مضاف فيعم الطرفين والجاعل هو الملتزم للعوض والمجمل له هو العامل (قوله وهي أى الجعالة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها وهو أى الجعالة أيضا فهو راجع للجعالة على كل من النسخين وذكره على الثانية باعتبار الخبر كما هو الاولى لأن القاعدة أن الضمير متى وقع بين مذكر ومؤن جاز التذكير والتأنيث لكن الاولى مراعاة الخبر وهو هنا أن يشترط فانه في تأويل اشتراط (قوله أن يشترط) أى أن يلتزم الشخص ولو غير المالك فلاضافة في ضالته ليست قيدا كما أن كلا من الرد والضالة ليس قيدا فمثل ضالته غيره ومثل رد الضالة غيره كالتخيطة والبناء وتخليص المال من نحو ظالم أو المحبوس ظاهرا كما تقدم ومثل الضالة غيرهما من مال وأمتعة وغيرها كالاختصاص والحاصل أن كلام المصنف يوهم أن الرد قيد والضالة قيد أيضا وأن الاضافة في ضالته كذلك وليس كذلك في الجميع ويحجب عنه بأنه أن ارد مثلا في الجميع (قوله في رد ضالته) هي اسم لما ضاع من الحيوان كما قاله الازهرى وغيره وقد عرفت أنها ليست قيدا كما أن الرد ليس قيدا والاضافة كذلك وإنما بنى كلامه على مجرد التمثيل (قوله عوضا) هو الجعل وقوله معلوما هو شرط لاستحقاق عينه فان لم يكن معلوما كأن قال من رد عبدى فله على ما يرضيه أو نحو ذلك فله أجرة المثل وكذلك ان كان نجسا مقصودا فان لم يكن مقصودا فلا شيء للعامل كما مر (قوله فاذا ردها) أى رد العامل الضالة من المكان المعين فان ردها من أقرب منه فله قسطه وان ردها من أبعد منه فلاز يادته لعدم التزامها أو من مثله من جهة أخرى فله كل الجعل لمساواته للعمل المشروط مع حصول الغرض ولا بد من تسليمه المراد وفلو هرب العبد أو غصب أو مات بغير قتل المالك له ولو بعد دخول دار المالك لكن قبل تسليمه فلا جعل له وكذا لو رجع المار ب أو المقصوب وحده لأنه لم يرد ولو أنكر المالك سعى العامل في رد الآبق بأن قال لم ترده بل رجع بنفسه صدق المالك يمينه لأن الاصل عدم الرد وكذا لو أنكر شرط الجعل للعامل بأن قال العامل شرطت لي جعلاً فانكر المالك فيصدق المالك يمينه لأن الاصل عدم الشرط فان اختلف الملتزم والعامل في قدر الجعل بعد فراغ العمل تحالفاً وفسخ العقد وجب أجرة المثل كما لو اختلفا في الاجارة وليس للعامل حبس المردود لقبض الجعل لان استحقاقه بالتسليم ولا حبس قبل الاستحقاق وكذلك لا يحبس لاستيفاء ما نفقه عليه ولا يرجع به الا ان أنفق باذن المالك فباذن الحاكم فان تعذر في الاشهاد فان تعذر لم يرجع وان قصد الرجوع لان تعذر الاشهاد نادر (قوله استحق الراد) أى ولو تعدد فيستحقونه بعدد الرؤس ان تساوا في العمل والاوزع عليهم بقدر المسافة مثلا وقوله ذلك العوض المشروط له أى لذلك الراد فيستحق جميعه على الملتزم ولو غير المالك ان لم يتصرف الملتزم في الجعل بزيادة أو نقص أو تغيير جنس قبل الفراغ من العمل فان تصرف فيه بذلك كأن قال من رد عبدى فله عشرة ثم يقول من رد عبدى فله خمسة أو عكسه أو قال من رد عبدى فله دينار

من الطرفين طرف
الجاعل والمجمل له
(وهي أن يشترط في
رد ضالته عوضا
معلوما) كقول
مطلق التصرف
من رد ضالته فله
كذا (فاذا ردها
استحق) الراد
(ذلك العوض
المشروط) له

ثم يقول من رد عبدى فله درهم فان علم العامل بالنداء الثانى قبل الشروع فى العمل استحق الجعل فى النداء الثانى لانه فسخ للنداء الاول وان لم يعلم به استحق اجرة المثل لما علمت من ان النداء الثانى فسخ للاول وهو يقتضى الرجوع الى اجرة المثل عند الجهل بالنداء الثانى وكذا لو كان التغيير بعد الشروع فاستحق اجرة المثل فلو عمل من سمع النداء الاول مع من سمع النداء الثانى استحق الاول نصف اجرة المثل لانفساخ النداء الاول بالثانى فى حقه واستحق الثانى نصف المسمى الثانى

(فصل فى احكام المخبرة) أى كعدم الجواز الآتى فى كلام المصنف واقتصار الشارح على المخبرة فى الترجمة نظرا لظاهر كلام المصنف لان المتبادر منه أن المالك لم يدفع للعامل الا الارض حيث قال واذا دفع شخص الى رجل أرضا الخ فيكون البذر من عند العامل كما هو ضابط المخبرة وجعل بعضهم كلام المصنف ظاهرا فى المزارعة لان المتبادر من قوله ليزرعها أن العامل ليس من جانبه الا العمل فيكون البذر من عند المالك كما هو ضابط المزارعة وفى الحقيقة كلام المصنف محتمل لهما معا لانه محتمل لان يكون البذر من العامل ولان يكون من المالك وكان الاولى أن يزد فى الترجمة كراء الارض بان يقول وفى احكام كراء الارض لان المصنف ذكره بقوله وان أكره اياها الخ وعبارة الشيخ الخطيب فصل فى المزارعة والمخبرة وكراء الارض وتبعه المحشى ومناسبة كل منهما للجعالة أن فى كل عملا بعوض (قوله وهى) أى المخبرة وقوله عمل العامل الخ كان الاولى أن يقول معاملة العامل الخ لان العمل لا يوجد الا بعد العقد الذى هو حقيقة المخبرة وقوله ببعض ما يخرج منها أى كنصف الزرع وقوله والبذر من العامل أى والخال أن البذر من العامل والمزارعة كالمخبرة الا أن البذر من المالك (قوله واذا دفع شخص الى رجل) أى بشرط أن يكون كل منهما أهلا للمعاملة بأن يكون كل منهما مطلقا التصرف والتقييد بالرجل جرى على الغالب والا فلا تثنى كالرجل وقوله أرضا مفعول لدفع ومعنى دفع الارض للرجل تمكينه منها وقوله ليزرعها أى المدفوع له وهو العامل ويسمى المزارع أيضا فان كان المراد ليزرعها ببذر العامل فهى المخبرة وان كان المراد ليزرعها ببذر المالك للعامل وقوله جزأ كثيرا كان أو قليلا وقوله معلوما أى بالجزئية كالنصف والثلث والرابع وقوله من ريعها أى من ثمارها وفوائدها وقوله لم يحز أى يحرم ولا يصح للنهى عن المخبرة فى الصحيحين وعن المزارعة فى مسلم والمعنى فى النهى أن تحصيل منفعة الارض ممكن بالاجارة فلم يحز العمل عليها على ما يخرج منها مع الفرر كلوا شئ فانعوا شئ فاعطى شخص دابة لاخر ليعمل عليها ببعض ما يحصل منها من اجرة ونحوها لم يصح لانه يمكن ايجار الدابة فلا حاجة الى ايراد عقد عليها فيه غرر بخلاف الشجر فانه لا يمكن ايجار مغوزت المسافة عليه للحاجة والزرع فى المخبرة للعامل وفى المزارعة للمالك لان الزرع يتبع البذر فهو غنم ملكه وعلى العامل فى الاولى للمالك اجرة مثل الارض وعلى المالك فى الثانية اجرة مثل عمله وعمل دوابه وان لم يحصل من الزرع شئ كفى القراض الفاسد وطريق جعل الغلة لهما فى المخبرة أن يؤجر مالك الارض نصفها بنصف البذر ونصف العمل ومنافع الدواب والالات ونصف البذر فقط ويتبرع العامل بالعمل والمنافع حينئذ يكون الزرع مشترك بينهما على المناصفة ولا أجر لأحد هما على الآخر وطريق جعل الغلة لهما فى المزارعة أن يستأجر المالك العامل ودوابه لانه بنصف البذر ونصف منفعة الارض أو بنصف البذر فقط يعبره نصف الأرض فيكونان شريكين فى الزرع على المناصفة ولا اجرة لأحد هما على الآخر ولا بدنى هذه الاجارة من رعاية شرطها كتقديرها بالمدة ونحو ذلك (قوله لكن النووى الخ) استدرك على قوله لم يحز لانه قد يوهى أنه لم يخالف فى ذلك أحد وقوله تبع لابن المنذر أى لاجل التبعية فهو مفعول له مقدم أو حال كونه تابع لابن المنذر فهو حال وقوله اختار جواز المخبرة أى من جهة الدليل وان كان المختار من جهة المذهب عدم الجواز وهو المعتمد كما قاله الايام مالك وأبو حنيفة وأحمد رضى الله عنهم أجمعين فاقاله النووى تبع لابن المنذر ضعيف بل قيل انه مرجع عنه (قوله وكذا المزارعة) يحتمل أنه مرتبط بكلام

(فصل فى احكام

المخبرة * وهى

عمل العامل فى أرض

المالك ببعض ما

يخرج منها والبذر

من العامل (واذا

دفع) شخص (الى

رجل أرضا ليزرعها

وشرطه جزأ معلوما

من ريعها لم يحز

ذلك لكن النووى

تبع لابن المنذر

اختار جواز المخبرة

وكذا المزارعة

المصنف بناء على فرضه في المخبرة كما صنفه الشارع فيكون التشبيه في عدم الجواز على المعتمد و يحتمل أنه مرتبط بكلام النووي فيكون التشبيه في اختياره الجواز وان كان ضعيفا وهو الذي يفهم من شرح المنهج ونص عبارته واختار النووي من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقا تبعاً لابن المنذر و يجب أن يدل على جوازهما بحمله على الطرفين السابقين في كل منهما بحمله في المزارعة على جوازها تبعاً للمساقاة لاستقلالها بتجوز تبعاً لها كما سيأتي بخلاف المخبرة فإنها لا تجوز لاستقلالها ولا تبعاً لعدم ورودها كذلك (قوله وهي) أي المزارعة وقوله عمل الخ كان الأولى إبدال العمل بالمعاملة نظير ما سبق (قوله وان أكره) أي أجره وقوله أي شخص تفسير للضمير المستتر الفاعل على ما في بعض النسخ أي شخص بالرفع وفي بعض النسخ أي شخصاً بالنصب فيكون تفسير للضمير البارز الذي هو مفعول أول وقوله إياها مفعول ثان وقوله أي أرضاً تفسير لإياها وقوله بذهب أو فضة أي أو بهما معاً أو بغيرهما كالعروض من الثياب ونحوها فأوليس ما نعمة خلو ولا مانعة جمع وقوله أو شرط له أي أو شرط المالك للعامل وقوله طعاماً أي كتمح أو ذرة ونحوهما وقوله معلوماً أي قدر أو جنساً وصفة ونحوه وعند المكثري وقوله في ذمته أي ملتزم في ذمته بخلاف ما لو شرط له طعاماً بما يخرج من الأرض فإنه لا يصح وقوله جاز أي حل وصح على المذهب المنصوص بل نقل بعضهم فيه الإجماع وفي بعض النسخ وان أكره أي استأجر صاحب الأرض بنقد أو غيره أو طعام في ذمته رجلاً ليعمل بنفسه أو الدواب من عند المالك كالبنر أو ليعمل له الرجل بنفسه ودوا به أو لأنه جاز وكل من النسختين صحيح واضح (قوله أ مالودفع لشخص الخ) مقابل لمقدر والتقدير هذا إذا كانت المزارعة استقلالاً فإن كانت تبعاً جازت بالشرط ألا يتعدى الأول تقديم ذلك على قوله وان أكره إياها الخ لأنه تقييد لعدم جواز المزارعة وقوله فيها أي في تلك الأرض وقوله نخل أي أو عنب وقوله كثير أو قليل تعميم في النخل ومثله العنب كما علمت وقوله فساقاه عليه وزارعه على الأرض أي فساقى المالك العامل على النخل ومثله العنب وزارعه على الأرض الخالية من الزرع أو التي فيها زرع لم يبدل صلاحه وقوله فتجوز هذه المزارعة تبعاً للمساقاة أي للحاجة إلى ذلك لكن بشرط أربعة الأول أن يتقدم لفظ المساقاة على المزارعة أو يقارن كأن يقول ساقيتك على هذا النخل أو العنب بنصف الثمرة وزارعتك على هذه الأرض بنصف الزرع أو يقول عاملتك على هذين بنصف ما يخرج منهما بخلاف ما إذا تقدمت المزارعة والثاني أن يتحد العقد فلو أفرد المساقاة بعقد والمزارعة بعقد لم يجز والثالث أن يتحد العامل بحيث لا تفرد المساقاة بعامل والمزارعة بعامل هذا هو المراد من اتحادهما فلا يضر تعدده مع عدم أفراد كل منهما بعامل بأن يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة ولو تعدد فلو كان لكل منهما عامل مستقل لم يجز والرابع أن يتعذر أفراد الشجر بالسقي فإن لم يتعذر بأن سهل لم يجز وخرج بالمزارعة المخبرة فلا تصح لاستقلالها ولا تبعاً لعدم ورودها كذلك كما مر

(فصل في أحكام أحياء الموات) أي كالجواز الآتي في قوله وأحياء الموات جاز الخ وفي بعض النسخ اسقاط أحكام وهي أعم لأنها تشمل الحقيقة والأحكام بخلاف الأولى فإنها لا تشمل الحقيقة وقد بينها المصنف بقوله وصفة الأحياء ما كان في العادة الخ بل ذكر المصنف تبعاً لذلك بذل الماء بقوله ويجب بذل الماء بثلاثة شرائط ولم يذكره الشارع في الترجمة لكونه تابعاً وإنما يذكر فيها المقاصد والمراد بأحياء الموات عمارة الأرض الميتة فشبها عمارة الأرض الميتة بالأحياء الذي هو ادخال الروح في الجسد بجماع النفع في كل واستعار الأحياء من المشبه به المشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية أو شبهوا الأرض الميتة بالميت بجماع عدم النفع في كل وحذفوا لفظ المشبه به ورمزوا إليه بشئ من لوازمه وهو الأحياء على طريق الاستعارة بالكناية وذكر الأحياء تخييل وهو قرينة المكنية الأصل فيه قبل الإجماع أخبار كخبر من عمر أرضاً ليست لاحد فهو أحق بها أي فهو مستحق لها كإثبات رواية فهمي له (قوله وهو) أي الموات بفتح الميم كسحاب وبضمها كغراب فالضمير راجع للضاف إليه وهو الموات وان كان قليلاً كما في قوله تعالى كمثل الجار يحمل أسفارا فالضمير في

وهي عمل العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبئر من المالك (وان أكره) أي شخص (إياها) أي أرضاً (بذهب أو فضة أو شرط له طعاماً معلوماً في ذمته جاز) أما لو دفع لشخص أرضاً فيها نخل كثير أو قليل فساقاه عليه وزارعه على الأرض فتجوز هذه المزارعة تبعاً للمساقاة

(فصل في أحكام أحياء الموات وهو

يحمل يعود الى الجار لالي المثل والغالب رجوعه الى المضاف ولا يصح رجوعه هنا الى المضاف وهو الاحياء لان معناه
 العمارة كاسر (قوله كما قال الرافي في الشرح الصغير) وهو متأخر عن شرحه الكبير فان له على الوجيز للغز الى
 شرحين أحدهما كبير ولقبه بالعز يز على الوجيز والثاني صغير ولم يلقبه بشيء وكالقب الكبير (قوله أرض لأمالك لها)
 أي معلوم فيشمل الأرض التي ظهر بها أثر الملك كغرس شجر أو أساس جدران وغرز أو تادوم يعلم مالكمها ويحتمل
 أن المراد لأمالك لها أصلاً فلا يشمل الأرض المذكورة ويساوي حينئذ قول الماوردي هو الذي لم يكن عامراً ولا
 حريماً العامر ومراده لم يكن عامراً ولا حريماً العامر في الاسلام والا فلا عبرة بالعمارة الجاهلية ولذلك قال ابن الرفعة
 هو قسيمان أصلي وهو مالم يعمر قط وطاري وهو ما خرب بعد عمارته أي بعد عمارته الجاهلية بخلافه بعد
 عمارته الاسلامية وقال الزركشي بقاع الأرض اما ملوكة كالمملوكة يبيع وهبة ونحوهما واما محبوسة على
 الحقوق العامة كالشوارع والاقواف العامة كالساجد والربط التي ليست لجماعة مخصوصة أو على الحقوق الخاصة
 كحريم العامر والاقواف الخاصة واما منفكة عنهما وهي الموات والحاصل أن العبارات أربعة وهي متقاربة
 في المعنى (قوله ولا ينتفع بها أحد) قيد لا بد منه لانه لا يلزم من عدم الملك لشيء عدم الانتفاع به فلا وجه
 لقول بعضهم هو مستدرك أو مضر بل هو محتاج اليه ليخرج به الأرض التي لأمالك لها ولكن ينتفع بها الناس
 كعرفهم مزدلفة ومنى وحريم العامر فان عرفة يتعلق بها حق الوقوف وليست من الحرم ومزدلفة ومنى يتعلق
 بهما حق المبيت وهما من الحرم فلا يجوز احياء شيء من هذه الثلاثة يجب هدم ما فيها من العمارات ويجوز احياء
 المحصب على المعتد فن أحيا شيئاً منه ملكه كما قاله الولي العراقي خلافاً للزركشي ولا يملك بالاحياء حريم العامر
 لان مالك العامر يستحق الانتفاع به تبعاً للعامر فهو كالمملوك له ومن جعله مملوكاً لأمالك العامر كالشيخ الخطيب فقد
 نسمح وهو ما يحتاج اليه التام الانتفاع بالعامر فالحريم لقرية محمية نادوه هو مجتمع القوم للحديث ومن تكس الخيل
 ونحوها ومناخا بل ومرأح غنم ومطر حرمادوسر حريم وملعب صبيان والحريم لبئر استقاء موضع دولاب ونازح
 ومتردد الدابة ان كان الاستقاء بها والموضع الذي يصب فيه النازح الماء والموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من مصب
 الماء ونحوه والحريم لبئر قناة أو حفرة لنقص ماؤها أو خيف انهيارها ويختلف ذلك بصلابة الأرض ورخاوتها
 ولا يحتاج الى موضع نازح ولا غيره مما مر في بئر الاستقاء والحريم لدار غير محفوفة بدور وعمروفناء الجدرانها ومطر ح
 نحو حرماد ولا حريم لدار محفوفة بدور بأن أحيت كلها معا فلا حريم لدار منها يخصها لان ما يجعل حريماً الواحدة
 ليس بأولى من جعله حريماً أخرى وحريم النهر ما يحتاج اليه لي طرح فيه ما يخرج منه وان بعد عنه جدوا يهدم ما بني
 فيه ولو مسجداً كجامع السنانية الذي عند بولاق ومثله الخوانيت والمساطب التي في الشوارع ونحوها (قوله واحياء
 الموات جائز) أي حلال صحيح بل هو مستحب كما قال الشارح فيسن له احياء الأرض الخ لكن في تفرعه نظر وان
 كان مستحباً كإذ كره في المذهب الحديث من أحياء أرضاً ميسرة فله فيها أجر وما أكت العوائق أي طلاب الرزق
 كالطيور والبناتين والفعلة وسائر السواب منها أي ما يخرج منها من النبات أو من أجلها كالاجرة التي تدفع للبناتين
 والفعلة فهو صدقة رواه النسائي وغيره (قوله بشرطين) لا يخفى أن كلام المصنف في جواز الاحياء الذي يحصل به الملك
 فالشرطان في كلامه للجواز ومن جعلهما للملك كالشيخ الخطيب حيث قال وانما يملك المحمي ما أحياه بشرطين وتبعه
 المحشي فقد نظر للقصد الذي هو الملك لكن في ضيقه خروج عن موضوع كلام المصنف فكان الانسب أن يقول
 الشيخ الخطيب وانما يجوز احياء بشرطين لكن في الشرط الثاني نظر لانه معلوم من الموات فلا حاجة لجعله شرطاً
 لان ما خرج به لم يدخل في الموات وتكاف بعضهم في تصحيح جعله شرطاً حيث جعل الموات بمعنى مطلق الأرض
 حينئذ يظهر اشتراطه بخلاف ما لو أبقينا الموات على معناه وهو الأرض التي لأمالك لها فلا يظهر اشتراطه بل
 هو تصريح بمعلوم (قوله أحدهما) أي أحد الشرطين وقوله أن يكون المحمي بكسر الياء وقوله مسالماً أي ولو غير
 مكاف بل ولو غير مميز ومحل اشتراط كونه مسالماً اذا كانت الأرض ببلاد الاسلام ولو بالحرم ماعدا عرفة

كما قال الرافي في
 الشرح الصغير أرض
 لأمالك لها ولا ينتفع
 بها أحد (واحياء
 الموات جائز
 بشرطين) أحدهما
 (أن يكون المحمي
 مسالماً)

فيسن له احياء
الارض الميتة سواء
أذن له الامام أم لا
اللهم الآن يتعلق
بالموات حق كأن
حي الامام قطعة منه
وأحيائها شخص
فلا يملكها الا باذن
الامام في الاصح أما
الذمي والمعاهد
والمستأمن فليس لهم
الاحياء ولو أذن لهم
الامام (و) الثاني
(أن تكون الارض
حرة لم يجز عليها
ملك لمسلم) وفي
بعض النسخ أن
تكون الارض
حرة والمراد من
كلام المصنف أن
ما كان معمورا
وهو الآن خراب
فهو لملكه ان
عرف مسلما كان
أو ذميا ولا يملك هذا
الخراب بالاحياء
فان لم يعرف مالكه
والعمارة اسلامية
فهذا المعمور مال
ضائع أمره لرأى
الامام في حفظه
أو يبيعه وحفظ ثمنه
وان كان المعمور
جاهليا ملك بالاحياء
(وصفة الاحياء
ما كان في العادة
عمارة للمحيا)

ومزدلفة ومنى لان موات الارض كان ملكا للنبي ﷺ ثم رده على أمته كما قاله السبكي نقلا عن الجوزي بضم
الجيم من أصحابنا ولذلك روى الامام الشافعي رضي الله عنه خبر الارض لله ولرسوله ثم هي لكم مني أيها المسلمون
وفي رواية ان الله تعالى أقطع رسوله ﷺ أرض الدنيا وأرض الجنة ليقطع منها ما شاء لمن شاء ومن ثم أفتى
السبكي بكفر معارضي أولاد تميم فيما أقطعهم ﷺ بأرض الشام أما إذا كانت الارض ببلاد الكفار فلم
أحيأها لانه من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه وكذا المسلمون أحيأوها ان لم يذبوا عنها وقد صولحو على أن الارض
لهم والابان ذبوا عنها فليس لنا أحيأوها (قوله فيسن له) أي للمسلم وقوله أحياء الارض الميتة بالتخفيف والتشديد
وقوله سواء أذن له الامام أم لا تعمم في الاحياء فلا يتوقف على اذن الامام (قوله اللهم الآن يتعلق الخ) استثناء
من قوله سواء أذن له الامام أم لا وهذه الكلمة أعني اللهم يؤتى بها لاستبعاد ما بعدها فكأنه يستعين عليه بالله (قوله
كأن حي الامام) أي منع السلطان ولو بنائبه الناس من الرعي في تلك الارض وخلاها لنعم الجزية والقي والضعيف
عن النجعة بضم النون أي الذهاب بدوا به الى الأرض البعيدة فيحتمي له الامام قطعة قريبة من داره ليرعى فيها
بهائمهم قال في المنهج ولا ما حي أرض لنحو نعم جزية أوفى الخ وظاهر ذلك بقاؤها على الموات مع جهاها وهو
كذلك (قوله فلا يملكها الا باذن الامام في الاصح) هو المعتمد ويكون اذنه نقضا للحمي (قوله أما الذمي والمعاهد
والمستأمن) وكذا غيرهم من الكفار وهذا مقابل لقوله مساعما فهو مفهوم الشرط الاول (قوله فليس لهم
الاحياء) أي ببلادنا أما ببلادهم فلمهم الاحياء كما مر وانما ممنوعون من الاحياء ببلادنا لانه كالاستعلاء على المسلم كما
في عبارة المنهج وفي عبارة الشيخ الخطيب لانه كالاستعلاء وفيه أن الاحياء هو الاستعلاء فيلزم عليه تشبيه الشيء
بنفسه فالصواب لانه كالاستعلاء وهو ممنوع عليه بدارنا وللذمي والمستأمن والمعاهد الاحتطاب والاحتشاش
والاصطياد لان المساحة تغلب في ذلك ويمنع الحربى من ذلك لكن ان احتطب شيئا مثلا ملكه (قوله ولو أذن لهم
الامام) غاية في قوله فليس لهم الاحياء أي لان الحق للمسلمين ولا يقطع حقهم اذن الامام (قوله والثاني) أي من
الشرطين وقد عرفت ما فيه فلا تغفل (قوله أن تكون الارض حرة) أي خالصة من الملكية وقوله لم يجز عليها
ملك تفسير للمراد من حرة على النسخة التي فيها الجمع بينهما وقوله لمسلم ليس بقيد بل وكذا غيره كما أشار اليه الشارح
بقوله والمراد من كلام المصنف الخ فانه قال فهو لملكه ان عرف مسلما كان أو ذميا وأشار الشيخ الخطيب الى
الجواب عن المصنف حيث قال لمسلم ولا غيره أي في كلامه حذف الواو مع ما عطف (قوله وفي بعض النسخ أن
تكون الارض حرة) أي بالزيادة لم يجز عليها ملك لمسلم وقد عرفت أنه على الجمع بينهما يكون تفسير او المراد من
كلام المصنف أي من مفهوم كلامه كما هو ظاهر وحاصله أن في المفهوم تفصيلا تكفل الشارح بيانه (قوله أن ما كان
معمورا) أي في الاصل وقوله وهو الآن خراب عبارة الشيخ الخطيب وان كان الآن خرابا بصيغة الغاية فلا فرق بين
كونه الآن معمورا أو خرابا وانما قيد الشارح بذلك لانه هو الذي يتوهم أنه يحيا (قوله فهو لملكه) أي أولوارثه
من بعده وقوله ان عرف أي ملكه وقوله مساعما أو ذميا أي أو مؤمنا أو معاهدا الا حرييا لان مال الحربى اذا ظفرا
به أخذناه غنيمته وقوله ولا يملك هذا الخراب بالاحياء أي لانه ليس من الموات بل هو لملكه كما علمت (قوله فان لم
يعرف مالكة) مقابل لقوله ان عرف وقوله والعمارة اسلامية أي والحال أن العمارة اسلامية بأن كانت بعد الاسلام
فلذلك نسبت اليه بأن كانت بعد البعثة وقوله فهذا المعمور أي الذي كان معمورا وهو الآن خراب كما هو الفرض
(قوله أمره لرأى الامام في حفظه) أي ببيع وقوله أو يبيعه وحفظ ثمنه أي الى ظهور مالكوه بقى خصلة ثالثة وهي
اقتراضه على بيت المال الى أن يظهر ملكه وهذا كله ان رجب ظهور مالكة فان أيس من ظهوره فهو ملك لبيت
المال يتصرف فيه الامام كيف يشاء (قوله وان كان المعمور جاهليا) أي بأن كان قبل البعثة وهذا مقابل لقوله
والعمارة اسلامية وقوله ملك بالاحياء أي لأنه من الموات (قوله وصفة الاحياء) أي كيفيته التي تترتب عليها الملك
وقوله ما كان في العادة أي فيما اعتيد بين الناس وهو المعبر عنه بالعرف أي الذي تعورف بينهم وقوله عمارة للمحيا

بفتح الياء على أنه اسم مفعول ومن شرع في احياء ما يقدر على احيائه ولم يزد على كفايته أو نصب عليه العلامات
 كنصب الاحجار أو أقطعه له الامام فهو متحجر لذلك وهو أحق به من غيره لكن لو احياء آخر ملكه فان طال
 عمر فامدة تحجره بلا عذر قاله الامام أسي أو اترك فان استمهل لعذر أمهل مدة قريبة برأى الامام ومن وجد فيها احياء
 معدن ملكه لانه من أجزاء الارض وقدم ملكها بالاحياء هذا ان لم يعلم به قبل الاحياء فان علمه قبله لم يملكه ولا بقعته
 لفساد قصده لان المعدن لا يتخذ دارا ولا بستانا ولا مزرعة ولا نحوها لافرق في ذلك بين المعدن الباطن والظاهر على
 المعتمد خلافا لمن قال يملك عند العلم الباطن دون الظاهر ولا يملك ببعته والمعتمد أنه يملكها وبعتهما عند
 عدم العلم ولا يملكها ولا ببعتهما عند العلم والظاهر هو ما لا يحتاج الى علاج كنقط بكسر النون أفصح من فتحها
 وهو شيء يرمى به كالبارود وكبريت بكسر الكاف وأصله عين تجري فاذا جدد صار كبريتا وأعزه الاجر وقارأى
 زفت وموميا بضم أوله يمدو يقصر وهو شيء يلقبه البحر الى الساحل فيجمدو يصير كالقارور براء بكسر أوله وهو
 حجر يعمل منه القصور والباطن هو ما يحتاج الى علاج كذهب وفضة ونحاس ورصاص (قوله ويختلف هذا)
 أي ما كان في العادة عمارة للحياء بفتح الياء وقوله باختلاف الغرض الذي يقصده المحي بكسرها على أنه اسم فاعل
 وضابطه أن يهيئ الارض لما يريد منها وذكر من هذا الضابط أربعة أشياء المسكن والزريبة والمزرعة والبستان
 (قوله فان أراد المحي احياء الموات مسكنا) أي محل سكنى كدار وقوله اشترط فيه الخ حاصل ما يشترط فيه ثلاثة أشياء
 ان فقد شرط منها فاحياه غيره ملكه وهكذا يقال فيما يأتي (قوله ببناء حيطانها) متعلق بالتحويط على أنه تصوير
 له وقوله بما جرت الخ متعلق ببناء وقوله عادة ذلك المسكن أي عادة أهله لان المكان لاعادته بل لاهله (قوله من
 آجر الخ) بيان لما جرت به العادة والآجر بالمد هو الطوب المحرق ومثله اللبن بكسر الباء وهو الطوب النقي كما جرت
 به عادة الفلاحين وقوله أو حجر أي حجارة من الجبل أو صخر كبير كما جرت به عادة الامراء وقوله أو قصب أي قصب
 فارسي وهو المسمى عند العامة بالبوص ومثله الخشب كما جرت به عادة اسلامبول (قوله واشترط أيضا) أي كما
 اشترط تحويط البقعة وقوله سقف بعضها ونصب باب أي ليهيئها للسكنى (قوله وان أراد المحي احياء الموات
 زريبة دواب) أي أو غيرها كغلال وثمار ونحوها فالدواب ليست بقيد (قوله فيكفي تحويط دون تحويط
 السكنى) ولا يكفي التحويط بنصب سقف وهو جريد النخل ولا نصب أحجار من غير بناء بل لابد من البناء
 ونصب الباب وكان الأولى له أن ينص عليه وحاصل ما يشترط فيه أمران (قوله ولا يشترط السقف) أي ان لم تجر
 العادة بتظليل محل منها للدواب مثالا ولا فليد منه (قوله وان أراد احياء الموات مزرعة) بفتح الراء أفصح من ضمها
 وكسرها وقوله فيجمع التراب الخ حاصل ما ذكره ثلاثة أشياء وهي جمع التراب وتسوية الارض وترتيب الماء ولا بد
 من حرثها ان لم تزرع الا بولا يشترط فيها الزرع لانها تسمى مزرعة وان لم تزرع بالفعل بل يكفي تهيتها للزراعة بخلاف
 البستان فانه لابد فيه من الغرس بالفعل كما سيأتي لانه لا يقال له بستان الا بذلك (قوله بكسح مستعل) أي ازالته
 وقوله وطم منخفض أي ملئه بالتراب والباء سببية متعلقة بقوله يسوى (قوله وترتيب ماء لها) أي تهيتها لها وقوله
 بشق ساقية أي حفرها وقوله من بئر بيان للساقية وقوله أو حفر قناة عطف على شق ساقية ولم يقل أو قناة عطف على
 بئر لان القناة ليست من الساقية ولو قال ذلك لكانت من جلة بيان الساقية فيفيد حينئذ انها منها وليس كذلك ومن
 حفر بئرا بموات للتملك ملكها وماءها أو في ملكه ملك ماءها لانه غناء ملكه كالثمرة واللبن أو بموات لا رتاقها
 أي لا تتفاحه بهامدة اقامته هناك فهو أولى بها من غيره حتى يرتحل فان عاد فهو كغيره فيها كالحفرها بقصد ارتفاق
 المارة أو عموم المسلمين أو لم يقصد شيئا فيكون فيها كغيره (قوله فان كفاها المطر المعتاد الخ) مقابل لمخوف
 تقديره هذا ان لم يكفها مطر معتاد ومثله النيل ونحوه وقوله لم يحتاج لترتيب الماء على الصحيح هو المعتمد ومن ذلك
 أرض الجبال التي لا يمكن سوق الماء اليها ويكفيها المطر المعتاد فتملك بجمع التراب أي حولها وتسويتها وحرثها
 (قوله وان أراد المحي احياء الموات بستانا) هو فارسي معرب وهو الجنينغوي يقال له الباغ موحدة فعجمة بينهما ألف

ويختلف هذا باختلاف الغرض الذي يقصده المحي فان أراد المحي احياء الموات مسكنا اشترط فيه تحويط البقعة ببناء حيطانها بما جرت به عادة ذلك المكان من آجر أو حجر أو قصب واشترط أيضا سقف بعضها ونصب باب وان أراد المحي احياء الموات زريبة دواب فيكفي تحويط دون تحويط السكنى ولا يشترط السقف وان أراد احياء الموات مزرعة فيجمع التراب حولها ويسوى الارض بكسح مستعل فيها وطم منخفض وترتيب ماء لها بشق ساقية من بئر أو حفر قناة فان كفاها المطر المعتاد لم يحتاج لترتيب الماء على الصحيح وان أراد المحي احياء الموات بستانا

والخديقة والحائط والكرم (قوله جفم التراب الخ) حاصل ما ذكره فيه ثلاثة أشياء وقوله ان جرت به عادة فان لم تجر به عادة لم يعتبر فيكون المعتبر فيه شيئين فقط (قوله ويشترط مع ذلك) أى المذكور من جمع التراب والتحويط حول أرض البستان وقوله الغرس أى غرس قدر من الشجر بحيث يسمى بستانا ولا يشترط غرس كله وقوله على المذهب هو المعتمد (قوله واعلم أن الماء الخ) هذا دخول على كلام المصنف وتوطئة له كالا يخفى (قوله المختص بشخص) أى للملكة ولا رتفاقه به بأن حفر بئرا بموات لا رتفاقه به فانه أولى به حتى يرتحل بخلاف ما لو حفرها لا رتفاق المارة أو أطلق فليس له منع أحد منها وبخلاف المياه المباحة كالنيل والفراوات والعيون في الجبال وغيرها وسيل الأمطار فان الناس تستوى فيها الخبر الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار أى في الماء المباح والكلأ كذلك والنار التى أضرمت في حطب مباح فلا يجوز لأحد تحجرها بل ولا للامام إقطاعها لأحد بالاجماع ولو أشعل نارا في حطب مباح لم يمنع أحدا الانتفاع بها ولا الاستصباح منها فان أشعلها في حطب له فله المنع من الأخذ منها لا الاصطلاء بها أى التدفئ بها ولا الاستصباح منها فغيره الاستضاءة بضوئها واشعال القنينة منها وان أراد قوم سقى أرضهم من الماء المباح فضايق عنهم وبعضهم أحيا أولا فأولا سقى الاول فالاول وهذا هو المراد بقول بعضهم سقى الاعنى فالاعنى لان الغالب أن المحيى أولا يحرص على القرب من الماء فان أحيوا معا أوجهل السابق أقرع بينهم ويحبس كل منهم الماء حتى يبلغ الكعبين لانه عليه السلام قضى بذلك وما أخذ من المباح في أثناء أو بركة أو حفرة أو نحو ذلك ملك على الصحيح كالا حطب والاحتشاش والاصطياد وحكى ابن المنذر فيه الاجماع ويجوز الشرب وسقى الدواب من الجدول وهى الانهار الصغيرة وكذا الآبار المأوكة ولو لمحجور عليه كما هو الظاهر اذا لم يحصل ضرر لما لكها إقامة للأذن العرفى مقام الادن اللفظى قاله ابن عبد السلام والعين المشتركة يقسم ماؤها عند ضيقه عن الشركاء اما بما يأتى تراصون عليها كأن يسقى كل منهم يوما وبعضهم يوما وبعضهم يومين فاكثر بحسب حصصهم في العين أو بنصب خشبة في عرض القناة فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص ولو سقى زرعه بماء مقصوب فالغلة له ويتحلل من صاحب الماء مع غرم بدله فان الغلة تكون أطيب له مما لو غرم البذل فقط (قوله لا يجب بذله) أى دفعه من غير عوض وقوله مطلقا أى غير مقيد بالشروط الآتية فالمعنى أنه لا يجب بذله على الإطلاق بل بشروط ذكر المصنف بعضها وأشار الشارح الى باقيها كما يأتى (قوله وانما يجب بذل الماء) أى دفعه لكن المراد هنا التخلية ينمو بين طالبيه كما سيدكره الشارح فلا يجب الاستسقاء له ولا بذل آلة نفسه كدلو ورشاء مطلقا وخرج بالماء الكلأ فلا يجب بذله لانه لا يستخلف في الحال وزمن رعيه يطول ولانه يقابل بالعوض في العادة بخلاف الماء (قوله بثلاثة شرائط) بل بستة أما الثلاثة التى ذكرها المصنف فستعرفها وأما الثلاثة الزائدة فنذكرها لك كما ذكرها الشيخ الخطيب فنقول الرابع أن يكون بقرب الماء كلأ مباح ترعاه الماشية والا فلا يجب بذل الماء حيث نذ على المذهب وقد أشار الشارح الى هذا الشرط بقوله هذا اذا كان هناك كلأ ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه الا بسقى الماء والخامس أن لا يجد مالك الماشية عند الكلأ ماء مباحا كالعيون السائجة على وجه الارض والانهار والا فلا يجب بذل مائه والسادس أن لا يكون على صاحب الماء ضرر بورود الماشية في زرعه أو ماشيته ولا منعت لكن يجوز للرعاة استسقاء فضل الماء لها كما سيدكره الشارح فانه أشار الى هذا الشرط بقوله ان لم يتضرر صاحب الماء الخ وقد نظم بعضهم هذه الشروط بقوله

وواجب بذلك لما الفاضل * لحزمة الروح بلا مقابل * ان كان في بئر ونحوها وتم

كلأ مباح قد رعاه المحترم * ولم يكن ماء مباح والضرر * قد اتقى من صاحب الماء في الشجر

(قوله أحدها) أى أحد الشروط الثلاثة (قوله أن يفضل عن حاجته) لنفسه أو ماشيته وشجره وزرعه كذا قال الشيخ الخطيب وتبعه الحشى والمعتمد تقديم الأدمى على الماشية وتقديم الحيوان المحترم ولو غير آدمى على شجر المالك وزرعه لحزمة الروح وأطلق المصنف حاجته وقيد بها المارودى بالناجزة أى الحالة فلو فضل عن

جمع التراب
والتحويط حول
أرض البستان ان
جرت به عادة
ويشترط مع ذلك
الغرس على المذهب
واعلم أن الماء
المختص بشخص
لا يجب بذله لماشية
غيره مطلقا (و) انما
(يجب بذل الماء
بثلاثة شرائط)
أحدها (أن يفضل
عن حاجته)

أي صاحب الماء

فان لم يفضل عن

حاجته بدأ بنفسه

ولا يجب بذله لغيره

(و) الثاني (أن

يحتاج اليه غيره) اما

(لنفسه أو لبيهمته)

هذا اذا كان هناك

كلاً ترعاه الماشية

ولا يمكن رعيه الا

بسقي الماء ولا يجب

عليه بذل الماء لزرع

غيره ولا لشجره

(و) الثالث (أن

يكون الماء في مقره

وهو بما يستخلف

في بئر أو عين) فاذا

أخذ هذا الماء في اناء

لم يجب بذله على

الصحيح وحيث

وجب البذل للماء

فالمراد به تمكين

الماشية من

حضورها البئر ان

لم يتضرر صاحب

الماء في زرعه أو

ماشيته فان تضرر

بورودها منعت منه

واستقي لها الرعاة كما

قاله الماوردي وحيث

وجب البذل للماء امتنع

أخذ العوض عليه

على الصحيح

فصل في أحكام

الوقف

حاجته الآن لكنه يحتاج اليه في المستقبل وجب بذله لمحتاج اليه في الحال لانه يستخلف فلا يلحقه ضرر بالاحتياج اليه في المستقبل (قوله أي صاحب الماء) تفسير للضمير المضاف اليه (قوله فان لم يفضل الخ) محترز الشرط الاول وقوله بدأ بنفسه أي لحديث ابدأ بنفسك وقوله ولا يجب بذله لغيره أي لكن يندب ايثار الغير به ان صبر (قوله والثاني) أي من الشروط الثلاثة وقوله أن يحتاج اليه غيره أي وان لم يصل لتقدر الضرورة وقوله اما لنفسه أو لبيهمته أي المحترمين بخلاف غيرهما كالزاني المحصن وتارك الصلاة بعد أمر الامام أو الوضوء لها على الاصح في الروضة والمرند والجرني والسكب العقور ومن البيهمة المحترمة البيهمة الماء كولة اذا وطئت فان الصحيح أنها لا تندج فهي محترمة فيجب بذل فضل الماء لها (قوله هذا اذا كان الخ) أي محل وجوب فضل الماء اذا كان الخ وقد عرفت أن هذا الإشارة الى الشرط الرابع وقوله كلاً أي حشيش سواء كان رطباً أو يابساً وهذا يقتضي أنه اذا اشترى لها علقة لا يجب بذل فضل الماء لها وهو كذلك لانه مقصر حيث أعدها للعلف دون الماء (قوله ولا يمكن رعيه الا بسقي الماء) فيجب بذل الماء حينئذ لان منعه يؤدي الى منع الكلاً كما في خبر الصحيحين لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاً لان الماشية انما ترعى بقرب الماء لتشرب منه فاذا منعت من الماء ذهبت عن الكلاً فكأنها منعت منه (قوله ولا يجب عليه بذل الماء لزرع غيره ولا لشجره) أي ولو أدى الى تلفه وهذا محترز لقوله اما لنفسه أو لبيهمته وانما وجب بذله لنفسه أو لبيهمته لحركة الروح بخلاف الزرع والشجر ويجوز بذله لذلك بالعوض ولا بد من تقدير الماء بكيل أو وزن فلا يجوز بيع الماء برب الماشية أو الزرع بل يشترط في بيعه التقدير المذكور ان لم يجب بذله قال بعضهم الا في شرب الآدمي من كوز السقاء بعوض والفرق أن الاختلاف في شرب الآدمي أهون منه في شرب الماشية والزرع والمعمد أنه لا فرق بين الآدمي وغيره فلا يجوز بيع الماء بشرط الري مطلقاً فهو من البيع الفاسد وان كان يتسامح به في الآدمي (قوله والثالث) أي من الشروط الثلاثة (قوله أن يكون الماء في مقره) أي محل قراره واستقراره الاصل بخلاف ما اذا أخذ منه وجعل في غير مقره كأن جعل في صهر يجر أو زير أو نحو ذلك كما سيذكره الشارح بقوله فان أخذ هذا الماء وجعل في اناء لم يجب بذله وقوله وهو بما يستخلف في بئر أو عين بالبناء للفعول أي بما يخلفه غيره ولا يخفى أن قوله بما يستخلف كان خبراً ليكون في كلام المصنف جعله الشارح خبراً مبتدأً محذوف وجعل خبر يكون مقدر او هو في مقره وفيه تغيير اعراب المتن والخطب في ذلك سهل (قوله فان أخذ هذا الماء في اناء الخ) قد عرفت أن هذا محترز لقوله أن يكون في مقره الخ وقوله لم يجب بذله على الصحيح هو المعمد والمراد أنه لا يجب بذله بلامقابل فلا ينافي أنه يجب بذله للضطر بمقابلته وانما وجب بذله في صورة الاستخلاف لانه لا يلحقه ضرر بالاحتياج اليه في المستقبل لاستخلافه بخلاف غيره فانه يلحقه ضرر بالاحتياج اليه في المستقبل لانه لا يستخلف (قوله وحيث وجب البذل للماء) أي بأن وجدت الشروط المارة وقوله فالمراد به تمكين الماشية الخ فيلزمه أن يمكنها من ورود البئر وقوله ان لم يتضرر قيد في لزوم تمكينه الماشية من حضورها البئر وقد تقدم أن هذا الإشارة الى الشرط السادس (قوله فان تضرر بورودها) أي في زرعه أو ماشيته وهذا محترز الشرط المذكور وقوله منعت منه أي من حضورها البئر وقوله واستقي لها الرعاة أي باناء كقربة ونحوها (قوله وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح) هو المعتمد لصحة النهي عن بيع فضل الماء رواه مسلم

فصل في أحكام الوقف ✽ أي كالجواز الآتي في كلام المصنف وانما قال الشارح في أحكام الوقف لان المصنف لم يبين حقيقة الوقف لا لغو ولا شرعاً وانما ذكر شيئاً من أحكامه وهو مصدر وقف وهو أفصح من أوقف فانها لغة رديئة تميمية وعليها العامة عكس حبس وأحبس فان أحبس أفصح من حبس فانها لغة رديئة لكنها هي الواردة في الاحاديث الصحيحة ويجمع على وقوف جمع كثرة وأوقف جمع قلته والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فان أبطله رضى الله عنه لما سمعها رغب في وقف يبرحاً وكانت أحب أمواله اليه وهي حديقة مشهورة مأخوذة من البراح وهو الارض الظاهرة وخبر مسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو عمل ينتفع به أو ولد صالح يدعو له والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف كما قاله

الرافعي ومن ذلك يعلم أنه لا يصح على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأن الصدقة لا تجوز لهم والمراد بالولد الصالح المسلم ولو فاسقا وهذا العدد لا مفهوم له فقد زيد على ذلك أشياء وقد نظمها الجلال السيوطي فقال

إذا مات ابن آدم ليس يجزى * عليه من خصال غير عشر * علوم بها ودعاء نجل
وغرس النخل والصدقات تجزى * وراثة مصحف وور باط ثغر * وحفر البئر أو إجراء نهر

وبيت للغريب بناء يأوى * إليه أو بناء محل ذكر

وتعليم لقرآن كريم * نخذه من أحاديث محصر

وأركانها أربعة موقوف وموقوف عليه وصيغة (قوله وهو لغة الحبس) يقال وقفت كذا أي حبسته (قوله
وشرعا) عطف على لغته وقوله حبس الخ فيه استيفاء الشروط والاركان الأربعة فأشار بالحبس إلى الصيغة وهو يستلزم
الواقف والموقوف عليه وقوله مال هو الموقوف وقوله معين الخ بيان للشرط فخرج بالمعين مافي الذمة والمبهم كأحد
عبد له لعدم تعيينهما وبالقابل للنقل المستولدة والمكاتب كتابا صحيحة لأنها لا يقبلان النقل فقول المحشي قيد
يخرج به مافي الذمة غير ظاهر لأنه خرج بالمعين كما علمت وأما المكاتب كتابا فاسدة فيصح وقفه لأنه يقبل النقل
لجواز بيعه وقوله يمكن الانتفاع به أي سواء كان الانتفاع به في الحال أم لا كعبد وجحش صغيرين كما سيذكره الشارح
وخرج بذلك ما لا يمكن الانتفاع به نحو الحار الزمن الذي لا يرجو له بقاء بخلاف ما يرجو له بقاء بزمانه فيصح
وقفه وقوله مع بقاء عينه أي بولمدة قصيرة أقلها من يقابل باجرة أو أجر وخرج به ما لا ينتفع به إلا بذهاب عينه
كشمعة للوقود وريحان مقطوع للشمر وطعام للأكل فلا يصح وقف شيء من ذلك لأنه لا يمكن الانتفاع به إلا مع
ذهاب عينه كما سيأتي في الشرح وقوله وقطع التصرف فيه معطوف على حبس عطف تفسير فهو بالرفع وعبرة
الشيخ الخطيب بقطع التصرف فيه بالباء التي للتصوير فالحبس مصور بقطع التصرف وقوله على أن يصرف الخ
متعلق بحبس وقوله في جهة خير متعلق بصرف والمراد بجهة الخير ما عدا الحرام وعبرة الشيخ الخطيب على مصرف
مباح فيخرج به المصروف الحرام وقوله تقر بالي الله تعالى أي لأجل التقرب إلى الله تعالى وإن لم يظهر فيه قصد
القربة كالوقف على الأغنياء كما سيأتي في كلام الشارح وعلم بما تقرر أنه لا بد من بيان المصروف فإن لم يبينه كقوله
وقفت هذا المصحف أو هذا الكتاب لله تعالى كما يوجد كثير في المصاحف والكتب لم يصح لأن الموقوف عليه ركن
فإذا فقد بطل الوقف بخلاف الوصية فإذا قال أو صيت بثلث مالى لله تعالى وصيته وتصرف بعد موته للفقراء
وفي وجوه الخير (قوله وشرط الواقف الخ) لعلة اقتصر على شرط الواقف اهتماما به وشرط الصيغة لفظ يشعر بالمراد
صريحه كوقفت وسببت وحبست كذا على كذا أو تصدقت بكذا على كذا صدقة مؤبدة أو محرمة أو موقوفة أو
لاتباع ولا توهب وجعلت هذا المكان مسجدا وكنيته كحرمته وأبدت هذا الفقراء أو كتصدقت به على الفقراء
وألقى المأوردى باللفظ مالو بنى مسجدا بموات بنية المسجد ويشترط قبول الموقوف عليه المعين فور ابتداء
غيره كالجبهة فلا يشترط القبول لعدم تأنيه ويشترط التنجيز فلو قال إذا جاء رأس الشهر ففقدت كذا على الفقراء
لم يصح ومحلها فيما لا يضاهاى التحريم رأى يشابهه فلو قال إذا جاء رمضان فقد جعلت هذا المكان مسجدا صح كما ذكره
ابن الرفعة ولا يصير مسجدا إلا إذا جاء رمضان ومحلها أيضا ما لم يعلقه بالموت فلو قال وقفت كذا بعد موتى على الفقراء
صح وكان وقفه حكم الوصية فيصح الرجوع عنه لقول الفقهاء أنه لو عرضه للبيع كان رجوعا ولو نجز الوقف
وعلق الاعطاء للموقوف عليه بالموت جاز كما نقله الزركشي عن القاضي حسين ويشترط أيضا عدم التأقيت فلو قال
وقفت كذا على الفقراء سنة لم يصح لفساد الصيغة ما لم يتبعه بمصرف والا كان قال وقفت كذا على زيد سنة ثم
على الفقراء صح وهذا فيما لا يضاهاى التحريم أمّا ما يضاهاه كالسجد والرباط والمقبرة كقوله جعلته مسجدا سنة فإنه
يصح مؤبدا ولو التأقيت ويشترط الإلزام فلو قال وقفت هذا على كذا بشرط الخيار له أو لغيره أو أن يدخل من
شاء ويخرج من شاء لم يصح بخلاف العتق فإذا أعتقه بشرط الخيار أو الرجوع فيه متى شاء أو نحو ذلك صح على

وهو لغة الحبس
وشرعا حبس مال
معين قابل للنقل
يمكن الانتفاع به
مع بقاء عينه وقطع
التصرف فيه على
أن يصرف في جهة
خير تقر بالي الله
تعالى وشرط الواقف

الراجح خلافا للرافعي لقوة العتق دون الوقف لأن التحرير لا يتأثر بالشروط الفاسدة وشروط الموقوف عليه ان كان معيناً مكان تملكه للموقوف في حال الوقف عليه فلا يصح وقف عبد مسلم ونحو مصحف على كافر ولا يصح الوقف على جنين لعدم صحة تملكه سواء كان مقصوداً أم تابعا حتى لو كان له أولاد وله جنين لم يدخل نعم ان انفصل دخل معهم الآن يكون الواقف قد سمي الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل كما قاله الأذرعى ولا على ميت لأنه لا يملك ومنه الوقف على المشايخ الا ان أراد الصرف على مصالحهم ولا على أحد هذين الشخصين لعدم تعيين الموقوف عليه ولا على العبد لأنه لا يملك هذا ان أراد نفس العبد فان أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده فيصح ان كان لغيره وان كان له لم يصح لأنه يقع للواقف وان كان الموقوف عليه مبعوضا فان كان هناك مهايأة صدر الوقف في نوبته فكالحراً وفي نوبته سيده فكالقن وان لم يكن مهايأة وزع بحسب الرق والحرية ولو وقف مالك المبعوض بعضه الرقيق على بعضه الحر صح و يصح الوقف على المكاتب ويستمر بعد العتق ان أطلقه فان قيده بمدة الكتابة كان منقطع الآخر وسيأتي حكمه فان عجز نفسه بان أنه منقطع الاول ولا على مرتد وحر في لانهما لا دوام لهما مع كفرهما سواء ذكرهما باسمهما أو وصفهما بخلاف ذمي معين فيما يمكن تملكه له ولا على الشخص نفسه خلافاً للإمام أبي حنيفة لتعذر تملك الانسان ملكه لنفسه لانه حاصل وتحويل الحاصل محال الا اذا قال على أعلم أولاد أبي وهو أعلمهم ولا على بهيمة مملوكة لأنها ليست أهلاً للملك محال الا ان قصد مالكها فهو وقف عليه وخرج بالمملوكة الموقوفة كالتحليل المسبلة في الثغور ونحوها فيصح الوقف عليها وكذلك الوقف على الارقاء الموقوفين على خدمة الحرم والكعبة الشريفة والروضة المنيفة وعلى جامكة فهو مستثنى من قولهم لا يصح الوقف على الوحوش والطيور المباحة وأما شروط الموقوف فقد تقدمت في التعريف (قوله صحة عبارته) فلا يصح وقف الصبي والمجنون لعدم صحة عبارتهما وقوله وأهلية التبرع فلا يصح وقف مكره مكاتب ومحجور عليه ولو بفلس ولو بمشاورة وليه لعدم أهلية التبرع فيمن ذكر ولا يلزم من صحة العبارة أهلية التبرع بخلاف العكس و يصح الوقف من الكافر ولو لم يسجدوا ان لم يعتقدوه قرابة وكذا من مبعوض فيما ملكه ببعضه الحرة يعلم من شرط صحة تبرع الواقف أن الموقوف مملوك له فلا يصح وقف نحو مكاتب ولا موصى له بالشفعة ولا نحو سرجين أو كلب نعم يصح وقف الامام من بيت المال ولو على أولاده خلافاً للجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع شرطه و يعلم منه أيضاً أنه يكون مختاراً فلا يصح من مكره (قوله والوقف جائز) أي صحيح بل هو مستحب ولم يقل هو قرابة لانه ليس بقرابة محضة اذ لا يشترط فيه ظهور قصد القرابة كإسياني (قوله بثلاثة شرائط) أي على ما ذكره المصنف والافهي أكثر من ذلك وجعلها ثلاثة مبني على جعل قوله وأن يكون على أصل موجود وفرع لا ينقطع شرطاً واحداً فيكون قوله وفرع لا ينقطع من جملة الشرط قبله والذي في الروضة أنهما شرطان فيكون قوله وفرع لا ينقطع شرطاً مستقلاً وعلى هذا الصنيع جرى الشيخ الخطيب فجعل الشروط التي ذكرها المصنف أربعة (قوله وفي بعض النسخ الخ) هو بمعنى ما في النسخة الأولى فلا تفاوت بينهما في المعنى (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة شرائط وقوله أن يكون أي الوقف بمعنى الموقوف كما أشار إليه الشارح فالضمير عائذ للوقف بمعنى الموقوف فقوله الشارح الموقوف تفسير للراد ولا فرق في الموقوف بين العقار والمنقول فالاول كالدار والثاني كالعبد والكتب ولو مشاعاً فيهما كأن وقف نصف عبد أو دار على الشيوع ولو مسجداً أو يجب قسمته في الحال اذا كانت قسمته افرأز ومن المنقول المدبر والمعلق عتقه بصفه ويعتقان بوجود الصفة من موت السيد في الاول والمعلق عليه في الثاني ويبطل الوقف بعقدهما هذا ان سبق التدبير والتعليق على الوقف كما هو قضية كلامه وهو ظاهر أما لو بدراً أو علق عتقه بعد الوقف فلا يصح لخروجه عن ملكه بالوقف ومنه بناء وغراس وضعاً في أرض بحق كأن وضعاً بارض مملوكة أو مستأجرة لهما وان استحقا القلع بعد مدة الاجارة فلو قلع ذلك وتبقى منتفعا به فهو وقف كما كان وان لم يبق فهل يصير ملكاً للموقوف عليه أو للواقف وجهان أصحهما أولهما (قوله بما يستفيع به) أي ولو ما لا لأنه لا يشترط النفع حالاً كما سيذكره الشارح وقوله مع بقاء عينه أي مدة ولو قصيرة أقلها زمن يقابل

صحة عبارته وأهلية
التبرع (والوقف
جائز بثلاثة شرائط)
وفي بعض النسخ
والوقف جائز وله
ثلاثة شروط أحدها
(أن يكون)
الموقوف (بما يستفيع
به مع بقاء عينه)

باجرة وخرج بقوله بما ينتفع به كالعبد الزمن الذي لا يرجي رؤه كما مر وبقوله مع بقاء عينه ما لا ينتفع به الامع عدم بقاء عينه لان نفعه في فوته ومقصود الوقف الدوام العادي وهو في كل شيء بما يليق به والافلالوام الحقيقي غير ممكن في المخالقات وقد ذكر ذلك الشارح بقوله وأما الذي لا تبق عينه الخ فذكر محترز الثاني ولم يذكر محترز الاول (قوله ويكون الانتفاع مباحا مقصود) هذان القيدان شرطان في الشرط السابق كأن قوله مع بقاء عينه شرط فيه أيضا لان الشرط كونه بما ينتفع به مع بقاء عينه انتفاعا مباحا مقصودا (قوله فلا يصح وقف آله الله) تفريع على مفهوم قوله مباحا لأن آله الله ومحرمه كدر بكرة ومارة وكذا كل محرم وقوله ولا وقف دراهم للزينة تفريع على مفهوم قوله مقصودا لان الزينة غير مقصودة ومحل بطلان وقف الدراهم للزينة ما لم تكن موقوفة لتصاغ حليا ولا يصح وكذا لو كانت معراة كالعرف عند أهل مصر بالصفافيصح وقفه لانه محل يقصد للزينة (قوله ولا يشترط النفع في الحال) اشارة الى التعميم في قوله أن يكون بما ينتفع به كما تقدم التنبيه على ذلك فكأنه قال سواء كان النفع في الحال كوقف عبد وجحش كبيرين أم في المالك كوقف عبد وجحش صغيرين ولذلك فرع قوله فيصح وقف عبد وجحش صغيرين على ما قبله وهو ظاهر (قوله وأما الذي لا تبق عينه الخ) مقابل لقوله مع بقاء عينه كما تقدم وقوله كقطعوم أي لان الانتفاع به مع ذهاب عينه بسبب أكلمه وقوله ويرحان أي غير مزروع لان نفعه في فوته وأما المزروع فيصح وقفه لانه يدوم وكل ما يدوم يصح وقفه كسك وعبر والمراد بالرحان كل نبت غرض أي فيه غضاضة طيب الرائحة فيشمل الورود والياسمين ونحوهما فيصح وقف ذلك ان كان مزروعا والافلا وقوله فلا يصح وقفه أي الذي لا تبق عينه (قوله والثاني) كان الأنسب وثانيها وقوله أن يكون الوقف على أصل أي متبوع بغيره وهو الطبقة الأولى من الموقوف عليه وقوله موجود أي في الحال ويشترط في الموقوف عليه المعين القبول فورادون الجهة كالساجد والربط والمجاهدين والعلماء والفقراء وكذا الاغنياء والفسقة وأهل الذمة لان الصدقة عليهم جائزة (قوله وفرع) أي تابع وهو ما عدا الطبقة الأولى فيشمل الوسط والآخر وقوله لا ينقطع أي بل يدوم وهو مبنى على أن منقطع الوسط أو الآخر باطل وهو مرجوح والراجح الصحة كما سيأتي ولم يقيد الفرع بالموجود كالأصل لعدم كونه شرطافيه (قوله فخرج الخ) تفريع على مفهوم قوله موجود لان الأصل ليس موجودا في هذا المثال وقوله الوقف على من سيولده للواقف وكذلك الوقف على ولده ولاولده فان كان له ولد ولده وصح وصرف له صونا للعبارة الواقف عن الالفاء فان حدث بعد ذلك ولد شاركه على المعتمد وكذلك الوقف على فقراء أولاده ولا فقير فيهم فان كان فيهم فقير وغنى صحو يعطى منه من اقتصر بعد ذلك (قوله ويسمى هذا منقطع الاول) وهو باطل على المعتمد لعدم امكان الصرف اليه في الحال فكذا ما ترتب عليه ومن وقف كذا فيما شاء الله أو فيما شاء زيد وكذا فيما شئت أنا ولم يسبق منه مشيئة فيهما فان سبق منه مشيئة صح وعمل بيبانه (قوله فان لم يقل ثم الفقراء) أي بل اقتصر على الوقف على من سيولده وقوله كان منقطع الاول والآخر أي وهو باطل بالاولى (قوله احتراز) أي ذوا احتراز وقوله عن الوقف المنقطع الآخر ومثله منقطع الوسط كقوله وقفت هذا على زيد ثم رجل ثم الفقراء أو وقفت هذا على أولادي ثم هذا العبد لنفسه أو هذه البهيمة ثم الفقراء فهو صحيح على الراجح ثم اذامات الاول صرف لما بعد الثاني ان لم يعرف أمد انقطاعه كإني المثال الاول وان عرف أمد انقطاعه صرف لا قرب رحم الى الواقف مدة وجوده ثم بعدها يصرف للثالث (قوله كقوله وقفت هذا على زيد ثم نسله) ويدخل في الوقف على النرية والنسل والعقب أولاد البنات لصدق اللفظ بهم أمافي النرية فللقوله تعالى ومن ذريته داود وسليمان إلى أن ذكر عيسى وليس الأولاد البنات والنسل والعقب في معنى النرية لان قال على من ينسب الى منهم فلا يدخل أولاد البنات فيمن ذكر ان كان الواقف رجلا فان كان امرأة دخلوا فيه بجعل الانساب فيها لغويا لا شرعيا لانه لا نسب فيها شرعي قال تعالى ادعهم لأبائهم فالتقييد فيها للبيان الواقع لا للخارج ولا تدخل أولاد الأولاد في الأولاد ويحمل عليهم عند عدم الأولاد ثم اذا وجدوا أشار كهم والابن لا يشمل البنت وعكسه والولد يشمل الذكرو الأنثى والخنثى لا الجنين ولا ولد

ويكون الانتفاع مباحا مقصودا فلا يصح وقف آله الله ولا وقف دراهم للزينة ولا يشترط النفع في الحال فيصح وقف عبد وجحش صغيرين وأما الذي لا تبق عينه كقطعوم ويرحان فلا يصح وقفه (و) الثاني (أن يكون) الوقف (على أصل موجود وفرع لا ينقطع) فخرج الوقف على من سيولد للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا منقطع الاول فان لم يقل ثم الفقراء كان منقطع الاول والآخر وقوله لا ينقطع احتراز عن الوقف المنقطع الآخر كقوله وقفت هذا على زيد ثم نسله

الولد والمولى يشمل المعتق والعتيق ويشرك بينهم على عدد الدار وس ان وجد كل منهما فان وجد أحدهما اختص به ولا يشاركه الآخر اذا وجد بعده وفارق ما تقدم في أولاد الأولاد بان اطلاق المولى على كل منهما على سبيل الاشتراك اللفظي وقد دلت القرينة على ارادة أحد معنييه وهي الانحصار في الوجود فصار المعنى الآخر غير مراد (قوله ولم يزد على ذلك) فان زاد عليه كأن قال ثم الفقراء لم يكن منقطع الآخر كما هو الظاهر (قوله وفيه طريقان) أى في منقطع الآخر طريقان للاصحاب (قوله أحدهما أنه باطل) أى أحد الوجهين أن منقطع الآخر باطل وهو مرجوح وقوله وهو الذى مشى عليه المصنف أى حيث قال وفرع لا ينقطع (قوله لكن الراجح الصحة) استدراك على قوله وفيه طريقان لأنه يهون استواءهما فدفعت ذلك بالاستدراك ويصرف بعد انقراض زيدتهم نسله الى أقرب الناس الى الواقف رجالا رثا في الاصح فيقدم ابن بنت على ابن عم فان لم يوجد بصفة الاستحقاق قالى الاهم من مصالح المسلمين والفقراء والمساكين (قوله الثالث) كان الأنسب أن يقول وثالثها كما تقدم نظيره وقوله أن لا يكون الوقف في محذور أى أن لا يكون في معصية لان الوقف شرع للتقرب فهو مضاد للمعصية وقوله بظاء مشالة أى قبلها حاء مهملة وانما وصفت الظاء بالمشالة لانه يشال اللسان عند النطق بها (قوله أى محرم) تفسير للمحذور ومن المحرم كتب التوراة والانجيل المبديلين والسلاح لقاطع الطريق فلا يصح وقف ذلك (قوله فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبد) تفريع على مفهوم الشرط ومثل الكنيسة سائر متعبدات الكفار كبيعة وصومعة ومثل عمارتها حصنها وقناديلها وخدمها ولو أطلق الوقف على الكنائس فالظاهر البطلان كما أفنى به بعضهم لان الظاهر من الوقف عليها الوقف على مصالحها وهو ممنوع وخرج بقوله للتعبد ما لو كانت لزول المارة ولو من الكفار فهو صحيح عليها (قوله وأفهم كلام المصنف) أى حيث قال أن لا يكون في محذور وقوله أنه لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية لا ينافي أنه في نفسه قرية ولو على الاغنياء اذ في كل كبرية أجر لكن الوقف على الفقراء يظهر فيه قصد القرية بخلاف الوقف على الاغنياء فانه لا يظهر فيه قصد القرية فقوله سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية كوقوف على الفقراء أولا أى ألم يظهر فيه قصد القرية فلا ينافي أنه قرية كما علمت (قوله كالوقف على الفقراء) والعبارة هنا بفقراء الزكاة ولو ادعى شخص أنه فقير في الوقف على الفقراء ولم يعرف له مال قبل بلائنة بخلاف الوقف على الاغنياء وادعى شخص أنه غنى فلا يقبل الابينة (قوله كالوقف على الاغنياء) والعبارة هنا باغنياء الزكاة نعم المكتسب كفايته ولا مال له ليس غنيا هنا بل من الفقراء فيأخذ معهم (قوله ويشترط في الوقف أن لا يكون مؤقتا) كوقفت هذاسنة مالم يعقبه بمصرف آخر فان أعقبه بمصرف آخر كوقفت هذاعن زيد سنة ثم الفقراء صح ومحل البطلان مالم يضاء التحريم أماما يضاهاى التحريم كالسجد والمقبرة والرباط فانه يصح مؤبدا ويلغو التأقيت كما اؤذ كشرط فاسدا كأن وقف مسجدا بشرط أن لا يصلى فيه أحد وقوله وأن لا يكون معلقا فلا يصح تعليقه كقوله اذا جاز بدفقد وقفت كذا على كذا لان لم يبين على التغليب والسراية وكل مالم يبين على التغليب والسراية لا يصح تعليقه بخلاف ما بنى على التغليب كاخلع فانه بنى على تغليب الجمالة على المعاوضة فلذلك صح تعليقه بخلاف ما بنى على السراية كالطلاق والعتيق فاذا طلق يدها أو أعتق نصفه سرى الى الكل فيه ما فلذلك صح تعليقه ما قلنا فاعادة أن ما قبل التغليب والسراية صح تعليقه وما لا فلا ومحل البطلان فيما لا يضاهاى التحريم وأما ما يضاهاى كجعلته مسجدا اذا جاء رمضان صح كما ذكره ابن الرفعة ولا يصير مسجدا الا اذا جاء رمضان ومحل ما يضاهاى بعلقه بالموت فان علقه به كقوله وقفت دارى بعد موتى على الفقراء صح قال الشيخان وكأنه وصية والمراد أنه وقف له حكم الوصية في حساباته من الثلث وجواز الرجوع عنه ولهذا قال القفال لو عرضها للبيع كان رجوعا وامتناعه للوارث من غير اجازة قوله حكم الوقف في منع بيعه وهبته وعدم ارتئو بهذا تعلم ما في قول المحشى لكن وصية لا وقف ولو تجز الوقف وعلق الاعطاء للموقوف عليه بالموت كقوله وقفت بيتي على الفقراء فاذا مت صرف اليهم جاز كما نقله الزركشى عن القاضى حسين وقد تقدم ذلك في الكلام على

ولم يزد على ذلك
وفيه طريقان أحدهما
أنه باطل كمنقطع
الأول وهو الذى
مشى عليه المصنف
لكن الراجح
الصحة (و) الثالث
(أن لا يكون)
الوقف (في محذور)
بظاء مشالة أى محرم
فلا يصح الوقف
على عمارة كنيسة
للتعبد وأفهم كلام
المصنف أنه لا
يشترط في الوقف
ظهور قصد القرية
بل اتقاء المعصية
سواء وجد في
الوقف ظهور قصد
القرية كالوقف
على الفقراء أولا
كالوقف على
الاغنياء ويشترط
في الوقف أن
لا يكون مؤقتا
كوقفت هذا سنة
وأن لا يكون معلقا
كقوله اذا جاء رأس
الشهر فقد وقفت
كذا

الاركان (قوله وهو) أى الوقف بمعنى الموقوف كما هو الأظهر وان قال المحشى بمعنى الصيغة وقوله على ما شرط الواقف فيه أى فى الوقف بمعنى الصيغة فالعنى أن الموقوف من حيث الاستحقاق وصرف غلته مبنى على اتباع ما شرطه الواقف فى صيغته فالعبرة بما اشتملت عليه الصيغة من الشروط سواء قلنا الملك فى الموقوف للواقف أو للموقوف عليه أو لله تعالى وهو الأظهر من الأقوال الثلاثة ومعنى كون الملك فيه لله تعالى أنه ينفك عن اختصاص الأديمين والافكل المخاوقات بأسرها ملك له تعالى فى الحقيقة وان سمي غيره ماله كافى الظاهر بحسب التوسع والمجاز وانما عمل بشرط الواقف مع خروج الموقوف عن ملكه نظر للوفاء بغرضه الذى يمكنه الشارع فيه فلذلك يقولون شرط الواقف كنص الشارع ومن ذلك شرطه النظر لنفسه أو لغيره فاذا شرطه لنفسه أو لغيره اتبع شرطه والا فهو للقاضى وللواقف الناظر عزل من ولاد النظر نيابة عنه ونصب غيره مكانه وشرط الناظر عدالة باطنة وكفاية فى التصرف المقصود منه وظيفته عمارة واجارو حفظ أصل وهو الموقوف وغلة وهى الأجرة التى تستغل منه وجعلها وقسمتها على مستحقيها فان فوض له بعض هذه الامور لم يتجاوزوه ونفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه اذا كان عبداً وعمارته من حيث شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف والافن منافع الموقوف ككسب العبد وغلة العقار فاذا انقطعت منافعها فالتفقه ومؤنة التجهيز من بيت المال صيانة لروحه فى الاولى ولحرمة فى الثانية أما العبارة فلا تجب فى بيت المال (قوله من تقديم لبعض الموقوف عليهم) أى فى أصل الاستحقاق كما فى المثال الذى ذكره الشارح فان من قدمه الواقف وهو الاورع هو المقدم على غيره فى الاستحقاق أو تقديم لبعض الموقوف عليهم على بعض بشئ من مال الوقف أو من ماله كأن شرط الواقف أن يقدم الاورع بكذا من مال الوقف أو بسكنى يته وهذا هو الأنسب بقول الشيخ الخطيب فان فضل شئ كان للباقين وظاهر كلام الشارح أن الترتيب ليس داخل فى التقديم بل جعله داخل فى التأخير والوجه دخوله فى التقديم لان فيه تقديم بعض الطبقات على البعض الاخر وانما لم يجعله الشارح داخل فى التقديم فراراً من التكرار فانه جعله داخل فى التأخير كما علمت وبالجملة هو مشتمل على تقديم وتأخير لأنهم امتلازما من مثال الترتيب وقفت هذا على أولادى ثم أولاد أولادى أو الأعلى فالأعلى أو الأول فالأول أو الأقرب فالأقرب أو حيث وجد لفظ الترتيب فلا يصرف للبطن الثانى شئ مما بقى من البطن الاول واحداً وهكذا فى جميع البطون لا يصرف الى بطن وهناك بطن أقرب منه الا ان قال على أن من مات من أولادى فنصيبه لولده فينبع شرطه (قوله كوقفت هذا على أولادى الاورع منهم) فقدم الاورع منهم على غيره والورع ترك الشبهات والاقتصار على الحلال ولو زاد على قدر الحاجة وأما الزهد فهو والاقتصار على قدر الحاجة من الحلال وترك ما زاد على ذلك ولو حلالاً ومثل الاورع الفقير فان استغنى خرج عن الاستحقاق فان عاد اليه الفقر رجع اليه الاستحقاق وكذا الارامل ونحوهم والصفتان الاستثناء يلحقان المتعاطفات بحرف مشرك كالواو والفاء ومثله ان يتخللها كلام طويل كوقفت هذا على أولادى وأحفادى واخوتى المحتاجين أو الامن يفسق منهم فان تخلل المتعاطفات كلام طويل كوقفت هذا على أولادى على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ الانثيين والافنصيب لمن فى درجته ثم على اخوتى المحتاجين أو الامن يفسق منهم اختص ذلك بالمعطوف الاخير (قوله أو تأخير) أى لبعض الموقوف عليهم عن بعض وقوله كوقفت هذا على أولادى فاذا انقضوا فعلى أولادهم فقد أخر أولاد الاولاد عن الاولاد وهذا فى الحقيقة مثال للترتيب وهو مستلزم للتقديم والتأخير كما مر ولو اعتبر الترتيب فى البعض والاشتراك فى البعض اتبع كوقفت هذا على أولادى وأولادهم فاذا انقضوا فعلى أولاد أولادهم وهكذا ما تناسلوا فيكون الاولاد وأولادهم مشتركين ويكون من بعدهم مرتبين (قوله أو نسوية) أى فى لفظ الواقف كما قال الشارح حيث مثل بقوله كوقفت على أولادى بالنسوية بين ذكورهم واناثهم نظراً لقول المصنف وهو على ما شرط الواقف والا فلا تطلق مقتضى النسوية كوقفت هذا على أولادى وأولادهم فان ذلك يقتضى التسوية فى أصل الاعطاء وفى المقدار بين جميع أفراد الاولاد وأولادهم ذكورهم واناثهم

(وهو) أى الوقف
(على ما شرط الواقف)
فيه (من تقديم)
لبعض الموقوف
عليهم كوقفت
هذا على أولادى
الاورع منهم (أو
تأخير) كوقفت
هذا على أولادى
فاذا انقضوا فعلى
أولادهم (أو نسوية)
كوقفت على أولادى
بالنسوية بين
ذكورهم واناثهم

لان الواو لمطابق الجمع لا للترتيب كما هو الصحيح عند الاصوليين ونقل عن اجماع النحاة ومقابلته يقول بأنها للترتيب كما في جمع الجوامع ويسوى بين الجميع في ذلك وان زاد ما تناسلوا أو بطنا بعد بطن اذا المزيد للتعميم في النسل لا للترتيب خلافا لمن جعل المزيد فيه بطنا بعد بطن للترتيب ولو اختلفوا في أنه وقف ترتيب أو تسوية صدق من هو في يده من ناظر أو غيره والاحلف أو قسم بينهم (قوله أو تفضيل لبعض الأولاد على بعض) انما قال ذلك لاجل المثال الذي ذكره بقوله كوقفت على أولادي للذكر مثل حظ الانثيين فقد فضل بعض الأولاد على بعض والافكان الأعم أن يقول أو تفضيل لبعض الموقوف عليهم على بعض ولذلك قال الشيخ الخطيب كقوله بشرط أن يصرف لزيد مائة ولعمرو خمسون وكل صحيح

(فصل في أحكام الهبة) أي كجوازها الآتي في قوله وكل ما جاز بيعه جاز هبته وعدم لزومها بالقبض وغير ذلك بما يأتي وهي مناسبة للموقف من حيث كونها خالية عن العوض ونحو ذلك كخروجها عن ملك الواهب وهي تطلق على ما يعم الصدقة والهبة ذات الاركان أي على معنى عام يشمل الثلاثة وهو تملك تطوع في حياة وعلى ما يقابل الصدقة والهبة أي على معنى خاص يقابلها وهو تملك تطوع في حياة لا لكرام ولا لأجل ثواب أو احتياج بايجاب وقبول وهذا هو معنى الهبة ذات الاركان وهو المراد عند الاطلاق فكل صدقة وهبة ولا عكس لانفرادها في الهبة ذات الاركان ولهذا وحلف أنه لا يهب له فتصدق عليه أو أهدى اليه خشف دون العكس وكلها مسنونة وأفضلها الصدقة وكان عليه السلام لا تحل له الصدقة وتحل له الهبة لان الأولى تشعر باحتياج الآخذ والثانية تشعر بعظمته وروى عنه عليه السلام أنه كان لا يأكل من الهبة حتى يأمر صاحبها بالاكل منها المكان التراجع المسموم ثم صار ذلك عادة للملوك بعده ولو في غير الهبة حتى في نحو القهوة وظرف الهبة هدية أيضا ان لم يعتد به كقوصرة التمر وهي رعاؤه الذي يكثر فيه بعمل من خوص ونحوه فان اعتد به فليس هدية بل يجبر رده ويحرم استعماله الا في نحو أكلها منه ان اعتيد الأصل فيها بالمعنى العام الشامل للصدقة والهبة قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ونعانونا على البر والتقوى أي ليعن بعضكم بعضا على ما فيه وتقوى وقوله تعالى وآتى المال على حبه أي مع حب المال وألاجل حب الله فالضمير عائذ للمال وعلى بمعنى مع أو لله وعلى بمعنى لام التعليل وأخبار كخبر الصحيحين لانتحرقن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أي لانتحرقن جارة مهدي لجارتها المهدي البها أو بالعكس ولو ظلف شاة مشويا وانما قلنا مشويا لانه لو كان نثالا ينفع وهو مبالغة في القلة أي ولو شيئا قليلا وأركانها بالمعنى الخاص ثلاثة عاقد وموهوب وصيغة وشرط في العاقد بمعنى الواهب الملك حقيقة أو حكما يشمل هبة نحو الصوف من الاضحية الواجبة مع خروجها عن ملكه بالنسبة لكونه له بهانوع اختصاص وهبة حق التحجر الآتي وهبة الضرر ليلتها ضررها واطلاق التصرف في ماله فلا يصح من المحجور عليه ولا من وليه في مال محجوره ولا من مكاتب بغير اذن سيده وبمعنى الموهوب له أهلية ملك ما يوهب له ولو غير مكاتب وقبل له وليه فلا تصح للولاء ليهيمه ولا لنفس الرقيق فان أطلق الهبة له فهي لسيده وكذا ان قصد سيده وشرط في الموهوب أن يكون معلوما طاهرا منتفعا به مقدورا على تسلمه مملوكا للعاقد كما أشار اليه المصنف بقوله وكل ما جاز بيعه جاز هبته على ما سيأتي وشرط في الصيغة ما شرط فيها في البيع ومنه توافق الايجاب والقبول على الاعتماد فلو وهب له شيئين فقبل أحدهما أو شيئا واحدا فقبل بعضه لم يصح وقيل بالصحة وفرق بين الهبة والبيع بأنه معاوضة فضيق فيه بخلافها (قوله وهي) أي الهبة وقوله لغة مأخوذة من هبوب الريح أي سروره يقال هب الريح اذا مر من جانب الى جانب ووجه الاخذ من ذلك أنها تمر من يد الواهب الى يد الموهوب له (قوله ويجوز أن تكون من هب من نومه) أي أن تكون مأخوذة من مصدر هب الخ لان الاشتقاق من المصدر على الصحيح وقد صرح بالمصدر أولا فدل على ارادته في الثاني وبعده أنه جرى في الاول على مذهب البصريين وفي الثاني على مذهب الكوفيين وبهذا يندفع ما يقال تحرى نكتة تغيير الاسلوب

(أو تفضيل) لبعض
الأولاد على بعض
كوقفت على أولادي
للكر منهن مثل حظ
الانثيين
(فصل في أحكام
الهبة وهي لغة
مأخوذة من هبوب
الريح ويجوز أن
تكون من هب
من نومه اذا استيقظ
فكان فاعلها استيقظ
للاحسان

حيث جعل المأخذ في الأول المصدر وفي الثاني الفعل لان ذلك انما هو بالنظر لظاهر العبارة وقوله اذا استيقظ أي يقال ذلك اذا استيقظ أي تنبه من نومه وقوله فكأن فاعلمها استيقظ لا احسان بيان لوجه الاخذ من الثاني أي فكأن فاعلمها الهبة استيقظ من غفلته للاحسان وفعل الخير (قوله وهي في الشرع الخ) هذا مقابل لقوله وهي لغة الخ ولو قال وهي في الشرع تملك تطوع في الحياة لكان أولى وأخصر (قوله تملك) خرج بالتملك أي خرج عنه بمعنى أنه لم يدخل فيه الضيافة لانها اباحة لكن يملك الضيف ما كاله بوضعه في فقه ملكا مراعى بمعنى أنه ان ازدرده أي بلعه استقر على ملكه وأن أخرجه تبين أنه باق على ملك صاحبه ولهذا لو حلف لا يأكل طعاما زيدا فأكله ضيفا لم يحث لان لم يأكل الا طعام نفسه والوقف لانه اباحة على المعتمد فهو خارج بالتملك وعلى القول بانه تملك فهو تملك للنفعة لا للعين فهو خارج بقوله في عين والعارية لانها اباحة لأن ينتفع المستعير لا تملك للنفقة وقوله منجز أي حاصل في الحال قال بعضهم هو قيد لم يذكره غير الشارح وهو مستدرك لان الخارج به خارج بقيد الحياة كما صنع الشارح والصواب أنه قيد معتبر يخرج به المعلق على صفة كقبول غائب نحو ان جاز يدفقد وهبتك كذا فلا يصح لأنه غير منجز فلا اعتراض على الشارح في اخراج الوصية ببيع أنها خارجة بقيد الحياة فالخارج أن الخارج بالمنجز المعلق على صفة كحدوث ولو الخارج بقيد الحياة الوصية وقوله مطلق أي غير مقيد فيخرج به المقيد بالمدّة وهو التملك المؤقت كما سيذكره الشارح وقوله في عين أي غير منفعة فهي احتراز عن المنافع كما سيذكره الشارح وأما الدين فهبته لمن هو عليه ابراء وغيره باطلة على الاصح لانه غير مقدور على تسلمه وقيل صحيحة وعليه جرى شيخ الاسلام وقوله حال الحياة أي في حال الحياة خرج به الوصية كما سيذكره الشارح لان التملك فيها لا يتم الا بالقبول وهو بعد الموت وقوله بالعوض أي لان اللفظ لا يقتضيه هذا ان لم تقيد بشوا ب فان قيدت به فان كان مجهولا كشوب فباطلة لتعذر تصحيحها ببيع الجاهل العوض وهبة لان لفظها لا يقتضيه كما علمت والمقبوض بها حينئذ مقبوض بالشراء الفاسد فيضمن ضمان المغصوب وان كان معلوما فهي بيع نظرا للمعنى فيجري فيه أحكامه كالخيار والشفعة وعدم توقف الملك على القبض بل تملك بالعقد ومحل عدم العوض ان لم تقم قرينة على طلبه والواجب اعطاء العوض أو رد الهدية كما صرح به الرملي (قوله ولو من الاعلى) أي ولو كان ذلك التملك صادرا من الأدنى للأعلى منه رتبة دنوية فن معنى اللام وهذه الغاية للرد على القول بأن الهبة اذا كانت من الأدنى للأعلى رتبة دنوية تقتضي العوض عملا بالعادة (قوله يخرج بالمنجز الخ) أي اذا أردت بيان المحترزات الخارجة بتلك القيود فاقول لك خرج بالمنجز الخ وقوله الوصية فيه نظر كما سبق لانه يلزم عليه تكرار خروج الوصية وقد يقال لا مانع من خروج الشيء مرتين لكن الاظهر أن يخرج بقيد المنجز المعلق بصفة وبقيد الحياة الوصية كما قرر المبدائي وقد تقدم (قوله وبالطلاق) أي يخرج بالطلاق وقوله التملك المؤقت كافي الاجارة فانها تملك للمنافع تملك كقيد ابدية الاجارة ولا يقال له هبة لانه ليس تملك كاملا بل تملك مؤقت فسقط قول العلامة القليوبي انظر ما صورته فتأمل (قوله يخرج بالعين هبة المنافع) أي بناء على أن ما وهبت منافعه عارية فتسحق وهبتك سكنى الدار أو خدمة العبد عارية ورجعه جماعة فتسكون خارجة في الحقيقة بالتملك من أول الامر لانها ليست تملك بالاباحة وله الرجوع فيها متى شاء كما هو شأن العارية اذا تلفت العين بغير الاستعمال المأذون فيه ولو بغير تفریط كانت مضمونة ضمان العواري والمعتمد أنها هبة صحيحة لانها تملك فتسكون داخلية لا خارجة بناء على أن ما وهبت منافعه أمانة وهو ما رجحه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وهو الظاهر كما ذكره الشيخ الخطيب فجعل المحشى القول الاول هو الاصح ضعيف بل الاصح الثاني وعليه فلا تلزم الاستيفاء للنفعة لا قبض العين لانها ليست موهوبة بل أمانة وله الرجوع بالنسبة للمستقبل لانه صدق عليه أنه قبل قبض المنفعة الباقية واذا تلفت العين فلا يضمنها الا بالتقصير (قوله يخرج بحال الحياة الوصية) أي لان التملك انما يتم بالقبول وهو بعد الموت كما شره وان كان الايجاب في حال الحياة لكن لا يتم به التملك (قوله ولا تصح الهبة) أي بالمعنى الخاص وهي الهبة ذات الاركان فالصدقة والهدية لا يحتاجان الى ايجاب

وهي في الشرع تملك
منجز مطلق في
عين حال الحياة بلا
عوض ولو من الاعلى
فخرج بالمنجز
الوصية وبالطلاق
التملك المؤقت
وخارج بالعين هبة
المنافع وخارج
بحال الحياة الوصية
ولا تصح الهبة
الا بايجاب وقبول
لفظا

ولا قبول بل المدار في الاولى على دفعها المتصدق عليه لاجل ثواب الآخرة أولا احتياجه مع قبضه وفي الثانية على بعثها
 للمهدي اليه اكرامه مع قبضه وقوله الايجاب وقبول لفظاى باللفظ من الناطق ومن صرائح الايجاب وهبتك
 ومنعتك وملكتك بلاذ كرمين ومن صرائح القبول قبلت ورضيت وقبل الهبة للصغير ونحوه ممن ليس أهلا
 للقبول وليه فاذا وهب له شيئا قبله له ويتولى الطرفين ومن جهز بئته وادعى أنه أعطاه اياه عارية صدق يمينه ان لم
 يوجد منه صيغة تملك ولو بعثها به لدار الزوج ما لم يقل هذا جهاز بنتي والا كان ملكا لالان اضافته اليها تقتضي
 الملك ولو اشترى الزوج وجته حليا لتزين به مادامت عنده لم تملكه الا بصيغته يصدق في ذلك وكذا لو زين به
 ولده الصغير من غير صيغة حتى لو مات الولد لم ترث منه أمه لانه باق على ملك أبيه (قوله وذكر المصنف ضابط الموهوب)
 أي قاعدته وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله وكل ما جاز بيعه جاز هبته) أي وكل ما صح بيعه صح هبته فالمراد
 بالجواز هنا الصحه وان حرم كالبيع وقت نداء الجعة وهبة الشيء لمن يستعين به على معصية وفي بعض النسخ جازت
 هبته بالتأوهو الاولى وانما ذكرها في النسخة الاولى لان الهبة مجازي التأنيث ومجازي التأنيث يجوز فيه اثبات التاء
 وحذفها في الاسم الظاهر فيجوز طلعت الشمس وطلع الشمس بخلاف ما لو قلت الشمس طلعت فتجب فيه التاء
 لان الضمير يجب فيه التأنيث وان كان مجازي التأنيث ومحصل هذا الضابط أن ما صح أن يكون مبيعا صح أن يكون
 موهوبا ويستثنى من ذلك مسائل منها الجارية الموهوبة اذا استولدها الراهن المعسر أو أعتقها فانه يجوز بيعها
 للضرورة ولا يجوز هبتها ومنها المكاتب يجوز بيع ماني يده ولا يجوز هبته ممن غير اذن سيده ومنها المنافع يجوز
 بيعها بالاجارة لانها بيع للمنافع وفي هبتها وجهان كما تقدم ومنها مسائل غير ذلك مذكورة في شرح البهجة وغيره
 (قوله وما لا يجوز بيعه الخ) هذا بيان لمفهوم كلام المصنف فهو عكس الضابط المذكور وقد استثنى من هذا
 المفهوم مسائل كما استثنى من المنطوق مسائل تقدم ذكرها منها ما ذكره الشارح بقوله الاحتي حنطة ونحوها
 ومنها حق التحجير كأن نصب علامات على موات ولم يحيط فانه يثبت له فيه حق التحجير فيجوز هبته ولا يجوز
 بيعه ومنها صوف الشاة المجمولة أضحية ولبنها وجلدها ومنها الثمار قبل بدو صلاح فتحوز هبتها ممن غير شرط
 القطع بخلاف البيع واستثنى مسائل غير ذلك مذكورة في شرح المنهاج وغيره فاقتصار الشارح في الاستثناء على
 ما ذكره تقصير فقد علمت المسائل المستثناة من المنطوق والمسائل المستثناة من المفهوم وبهذا تعلم ماني صنيع
 المحشي حيث جمع بعض المسائل الاولى مع الثانية وجعل الكل مستثنى من المفهوم واعترض على الشارح بقوله ولو
 جعل الشارح لكلام المصنف مفهوما وفيه تفصيل لسم من حصر الاستثناء الذي ذكره لعدم صحته اذ يرد عليه
 المستولدة من معسر الموهوبة الى آخر عبارته والحق ما بيناه لك كما صنع الشيخ الخطيب (قوله كمجهول) أي
 فانه لا يجوز بيعه فلا تجوز هبته كأن يقول وهبتك أحد هذين الثوبين أو العبد فلا تصح الهبة لان هذا مجهول
 ومثله الذبح والمغصوب لغير القادر على اتزاعه والصال والآبق فلا يجوز بيع ذلك ولا هبته (قوله الاحتي حنطة
 ونحوها) أي نحو الحنطة من المحقرات كشعر وقد علمت ماني هذا الاستثناء من القصور وقوله فلا يجوز بيعهما
 أي حبيتي الحنطة ونحوها وقوله وتجوز هبتهما أي تصح لانتفاء المقابل لهما كما جرى عليه في المنهاج وهو المعتمد
 وان قال ابن النقيب ان هذا سبق فلم فهو مردود (قوله ولا تملك ولا تلزم الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف أن الهبة
 تملك بالعقد ولا تلزم الا بالقبض وليس كذلك بل لا تملك ولا تلزم الا بالقبض أصلحه الشارح كما ترى وقوله الهبة أي
 بالمعنى الاعم الشامل للصدقة والهبة ولو من أصل لقرعه الصغير فلا تملك الا بالقبض عنه كما هو مقتضى كلامهم في
 البيع ونحوه خلافا لما حكاه ابن عبد البر والكلام في الهبة الصحيحة غير الضمنية وغير ذات الثواب فخرج
 بالصحيحة الفاسدة فلا تملك أصلا ولو بالقبض وبغير الضمنية الهبة الضمنية كما لو قال أعتق عبدك عنى محانا
 فأعتقه عنه فانه يسقط القبض في هذه الصورة وبغير ذات الثواب الهبة ذات الثوب فانها تملك وتلزم بالعقد بعد انقضاء
 الخيار لانها بيع كاسر (قوله الا بالقبض) أي لا بالعقد لانها عقد رفاق كالقرض فلا تملك ولا تلزم الا بالقبض

وذكر المصنف
 ضابط الموهوب في
 قوله (وكل ما جاز
 بيعه جاز هبته)
 وما لا يجوز بيعه
 كمجهول لا يجوز
 هبته الاحتي حنطة
 ونحوها فلا يجوز
 بيعهما وتجوز
 هبتهما ولا تملك
 (ولا تلزم الهبة الا
 بالقبض)

ولأنه عليه السلام أهدي إلى النجاشي ثلاثين أوقية مسكاو قيسل أر بعين ثم قال لام سامة اني لارى النجاشي قدمات ولا
أرى الهدية التي أهديت اليه الاستردفا ذارت الى فمى لك فكان الأمر كذلك لكن لم اردت قسمها عليه السلام بين
نسانه ولم يخص بها أم سامة والقبض هنا كالبيع لكن لا يكفي هنا التخليع ولا الوضع بين يديه بغير اذنه ولا الاتفاق
لانه غير مستحق للقبض بخلاف البيع الا ان كان الاتفاق بالاكل أو بالعق اذا كان باذن الواهب ويقدر انقله
اليه قبيل الاكل والعق (قوله باذن الواهب) أى أو قباضه بالاولى فلو قبضه بلا اذن ولا قباض لم يملكه ودخل في ضمانه
فيجب رده ان بقي وبذله ان تلف فلو رجع عن الاذن قبل القبض بطل ولو اختلفا في الاذن صدق الواهب لان
الاصل عدم الاذن ولو اتفقا على الاذن واختلفا في الرجوع قبل القبض صدق الموهوب له لان الاصل عدم الرجوع
(قوله فلو مات) أى أو جن أو أغنى عليه ويقوم ولي المجنون مقامه وأما الاغنياء فينتظر افاقته منه لقرب زواله فان
أيس منه فكالمجنون وقوله لم تنفسخ الهبة أى لانها تنزل الى الزوم كالبيع في زمن الخيار وقوله ويقوم وارثه أى
أو وليه في الجنون والاعفاء عند اليأس كاعامت وقوله مقامه أى مقام أحدهما أى الموهوب له أو الواهب وقوله في
القبض أى بالنسبة للموهوب له وقوله والاقباض أى بالنسبة للواهب ومثل الاقباض الاذن في القبض والرجوع
في الهبة كأن يقول رجعت في الهبة وتكون ملكا له (قوله واذا قبضها) أى الهبة بالمعنى الاعم الشامل للصدقة
والهدية وقوله الموهوب له أى أو وارثه أو وليه باذن الواهب أى اقباضه أو وارثه أو وليه كما علم مما مر وقوله لم يكن
للوهاب أن يرجع فيها أى خبر لا يحل لرجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيعطى ولد له واه
الترمذى والحاكم وصحاحه والمراد بالعطية في الحديث الصدقة والهدية وبالهبة خصوص الهبة ذات الاركان
بقريضة العطف (قوله الا أن يكون والدا) أى الا أن يكون الواهب والدا للموهوب له فله الرجوع ولو كان قد أسقطه
ذكرا كان أو أنثى غنيا كان أو فقيرا صغيرا كان أو كبيرا ولو مع اختلاف الدين وقوله وان علا أى فيشمل سائر
الاصول من جهة الآباء والامهات فالمراد بالوالد كل من له ولادة قريبا كان أو بعيدا وخصوصا بذلك لا تتفاء التهمة
عنهم فلا يرجعون الحاجة أو مصلحة ولو رشفقتهم بخلاف الاجانب ومذهب الحنفية عكس مذهبنا معلل بأن
الرجوع في الوالد رث الشحنة والبغضاء فيترتب على ذلك العقوق بخلاف الاجانب ومحل الرجوع فيما اذا كان
الولد حرا فان كان رقيقا فلا رجوع لان الهبة له هبة لسيده وهو أجنبي ومحلها أيضا في هبة الاعيان أما في هبة الديون
كأن وهب لولده ديناله عليه فلا رجوع له فيه سواء قلنا انه تملك أو اسقاط اذ لا بقاء للدين فأشبه ما لو وهبه شيئا فتلف
وشرط الرجوع بقاء الموهوب في سلطنة الولد ولو أبق الموهوب أو غصب فيرجع فيه بالبقاء السلطنة ولا يمنع الرجوع
رهنه ولا هبته قبل القبض لبقاء السلطنة أيضا وأما بعد القبض فلا رجوع له زال سلطنته ولو لم يزل ملكه كافي
صورة الرهن بعد القبض وكفى صورة الجنانية والفسل فلو جنى الموهوب أو أفلس الموهوب له وحجر عليه امتنع
الرجوع لتعلق الحق بالموهوب الذي يمنع بيعه نعم لو قال في صورة الجنانية أنا أودى أرش الجنانية وأرجع ممكن في الاصح
ولا رجوع له في بيض فرخ ولا في بذر نبت لان الموهوب صار مستهلكا ولا يمنع الرجوع تدمير ولا تعليق عتق بصفة
ولا تزويج للرقيق ولا زراعة للأرض ولا اجارة لان العين باقية بحالها ولا يفسخ الوالد الاجارة ان رجع بل تبقى بحالها
كالتزويج ويرجع في العين مساوية المنفعة مدة الاجارة ويمتنع الرجوع ببيع الولد الموهوب ولو لا يهب الواهب أو وقفه
له أو عتقه أو نحو ذلك مما يزيل السلطنة وان لم يزل الملك كالكتابة والاياد والرهن بعد قبضه ولو عاد بعد البيع فلا
رجوع لان الزائل العائد كالأدى لم يعد هنا ولبعضهم كما اشتهر

باذن الواهب فلو
مات الموهوب له أو
الواهب قبل قبضه
الهبة لم تنفسخ الهبة
ويقوم وارثه مقامه
في القبض والاقباض
(واذا قبضها
الموهوب له لم يكن
للوهاب أن يرجع
فيها الا أن يكون
والدا) وان علا

وعائد كنزائل لم يعد * في فلس مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

ولو زاد الموهوب يرجع فيه بزيادته المتصلة كالسمن دون المنفصلة كالولد الحادث فانه يبقى للولد لحديثه على
ملكه بخلاف الحمل المقارن للهبة فانه يرجع فيه وان انفصل لانه من جملة الموهوب ويحصل الرجوع بنحو

رجعت فيما وهبت أو استرجعته أو رددته إلى ملكي أو نقضت الهبة أو أبطلتها أو فسختها ولا يحصل بوطء الأمة ولا بيع ما وهبه الأصل لقرعه ولا بوقفه ولا بهبته ولا باعتاقه ﴿تنبيه﴾ يسن للولد أن يعطيه أو لولده بأن يسوي بين الذكور والإناث فيها وكذا في سائر وجوه الأكرام حتى في التقبيل والبشارة خبر البخاري اتقوا الله واعدوا بين أولادكم بل يكره تركه ومحل ذلك عند الاستواء في الحاجة أو عدمها والأفلا يكره تركه وعلى ذلك يحمل تفضيل بعض الصحابة بعض أولاده على بعض كتفضيل الصديق رضي الله تعالى عنه السيدة عائشة على غيرها من أولاده ومحل ذلك أيضا عند عدم عذر كعقوق ونحوه من سائر المعاصي وهو أن يؤذى والديه أو أحدهما أذى ليس بالهين ما لم يكن ما آذاه به واجبا كأمير معروف وأنهى عن منكر وعطية الأولاد لأصول كعكسه فيسن للولد التسوية بين والديه إذا وهب لهما شيئا بل يكره ترك التسوية كما مر في الأولاد فإن فضل أحدهما فالأم أولى لخبر أن لها ثلثي البر ولا شك أن التسوية بين الأخوة ونحوهم مطلوبة لكن دون طلبها في الأصول والفروع وصلة الرحم مندوبة ولو بنحو إرسال سلام أو هدية أو كتاب أو نحو ذلك على ما جرت به عادته معهم فإذا اعتادوا ذلك وصاروا يتأذون بتركه حرم قطعه لأن ذلك يعد من قطيعة الرحم وهي من الكبائر لا يقال كيف يكون ترك السنة حراما لانا نقول إنما حرم من حيث التأذي الذي حصل بالقطع لامن حيث ترك السنة (قوله) وإذا أعمار الخ لا يخفى أن لفظ العمرى والرقبي من ألفاظ الهبة لكنها صيغة مخصوصة فالعمرى من العمر لذكر لفظ العمر فيها والرقبي من الرقوب لأن كلا منهما يرقب موت صاحبه وقوله شخص إشارة إلى أن فاعل أعمار وأرقب ضمير عائدة على الشخص فهو على تقدير أي لانه تفسير للضمير وليس المراد بيان الفاعل فيكون المان حذفه لانه لا يجوز حذف الفاعل إلا في مسائل ليس هذا منها (قوله شيئا) مفعول ثان والمفعول الأول محذوف والتقدير وإذا أعمار الشخص غيره شيئا فهو متعد لمفعولين كما يصرح به قوله أعمارك هذه الدار وقوله أي دارا لنفسه لشيء وقوله مثلا أي أمثلا مثلا أي أو عبدا أو كتابا أو نحو ذلك (قوله كقوله أعمارك هذه الدار) أي جعلتها لك عمرك وكذا لو قال وهبتك هذا عمرك أو حياتك أو ما عشت وإن زاد فإن مت عادلى بخلاف ما لو قال جعلتها لك عمرى أو عمرز يد مثلا فإنه لا يصح فيها ما على الراجح لأن فيهما تأقيت الملك لأن الواهب أوز بد أقدم موت أولا وإنما اغتفر الأول لانه تصريح بالواقع لأن الإنسان لا يملك إلا مدة حياته ولا يصح تعليق العمرى كقوله إذا جاء فلان أو رأس الشهر فقد جعلت هذا الشيء ملك عمرك (قوله أو أرقبه) الظاهر أن الضمير في كلام المصنف يرجع إلى الشيء فيكون هو المفعول الثاني والمفعول الأول محذوف والتقدير أو أرقب غيره أي الشيء وظاهر كلام الشارح أن الضمير في كلام المصنف عائدة إلى الغير لانه جعله مفعولا أولا وجعل الثاني محذوفا قدره بقوله أياها ولا يخفى بعده من كلام المصنف وإن كان صحيحا في نفسه والمقام سهل ولله الحمد (قوله كقوله أرقبتك هذه الدار) أي جعلتها لك رقبى فالصيغة الثانية تصريح بمعنى الأولى وإنما ذكرها الشارح بقوله أو جعلتها لك رقبى إشارة إلى اختلاف الصيغ وإن كان المراد واحدا وقد يندب بقوله أي إن مت قبلى عادت لى وإن مت قبلك استقرت لك ولو صرح بذلك في صيغته لم يضر (قوله فقبل وقبض) إشارة إلى أن قول المصنف كان الخ يتوقف على تقدير لا بد منه وإنما حذفه المصنف للعلم به مما سبق فإذا لم يقبل أو لم يقبض لم يكن كذلك كما لا يخفى (قوله كان ذلك الشيء للعمرى والرقب بلفظ اسم المفعول فيهما) أي للعمرى والرقب بلفظ اسم الفاعل فيهما وقوله ولورتن من بعده أي لورته أحدهما من بعده فالضمير عائدة لأحد لان العطف باو فالمعنى أنها لورته المعمر أو المرقب بلفظ اسم المفعول فيهما وهذا هو المراد من خبر الصحيحين العمرى ميراث لاهلها وخبر أبي داود لا تعمروا ولا ترقبوا فن أعمار شيئا أو أرقبه فهو لورته أي لا تعمروا ولا ترقبوا طمعا في أن يعود اليكم فإن مضى الميراث لورته المعمر والرقب بلفظ اسم المفعول فيهما (قوله ويلغو الشرط المذكور) أي في العمرى والرقبى والمراد المذكور ولو بحسب القوة ليشمل ما إذا لم يصرح بالشرط فإنه يفهم من اللفظ وليس لنا موضع يصح فيه العقد ويلغو فيه الشرط الفاسد المنا في لقتضاه الا هذا كما قاله الحلبي

وإذا (أعمار) شخص (شيئا) أى دارا مثلا كقوله أعمارك هذه الدار (أو أرقبه) أياها كقوله أرقبتك هذه الدار أو جعلتها لك رقبى أى إن مت قبلى عادت الى وإن مت قبلك استقرت لك فقبل وقبض (كان) ذلك الشيء (للعمرى أو للرقب) بلفظ اسم المفعول فيهما (ولورته من بعده) ويلغو الشرط المذكور

﴿فصل في أحكام اللقطة﴾ أي كجواز أخذها وتركها كما سيأتي في قوله فله أخذها وتركها وهي مناسبة للهيئة لتغليب الاكتساب فيها على الأمانة والولاية وإن كان الاكتساب فيها آخر بعد التعريف والأمانة والولاية أولا حين الأخذ والأصل فيها قبل الاجماع الآيات الآمرة بالبر والاحسان كقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي أخذها لحفظها على مالها وردها عليه برواحسان والاخبار الواردة في ذلك كخبر مسلم والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وأركانها ثلاثة لاقط وملقوط ولقط (قوله وهي) أي اللقطة لغة وقوله بفتح القاف أي واسكانها مع ضم اللام فيهما ولعله اقتصر على الفتح لأنه الأشهر وظاهر كلامهم أن اللغتين بمعنى الملقوط ومقتضى القاعدة أنها بفتح القاف بمعنى اللاقط وباسكانها بمعنى الملقوط قال ابن بري وهو الصواب لأن الفعلة بالفتح للفاعل كالضحكة بالفتح بمعنى الضاحك كثيرا وبالسكان للمفعول كالضحكة بالسكون بمعنى المضحوك عليه كثيرا ومحج دة بالتحريك للمفعول نادر فعلى ظاهر كلامهم يكون ما هنا من النادر ويقال فيها لقطة بضم اللام مع الالف ولقط كسبب وقوله اسم للشيء الملتقط بفتح القاف على معنى اسم المفعول وهو الملقوط (قوله ومعناها شرعا) أي وأما لغة فهو ما تقدم وهو ما ذكره بقوله وهي اسم للشيء الملتقط وهذا يدل على تقدير لغة كما تقدم وقوله ما ضاع الخ أي شيء ضاع الخ فيشمل المال والاختصاص كالسرجين وجلد الميتة فهو أهم من قول بعضهم مال ضاع الخ وهو في بعض النسخ كذلك وهو ليس بقيد بل مثله الاختصاص وإنما ذكره جريا على الغالب ونظر القول المصنف فيما يأتي فإن لم يجد صاحبها كان له أن يملكها بشرط الضمان وقوله من مالكة ليس بقيد بل مثله المستعير والمستأجر والغاصب فالتعديل بالمالك جرى على الغالب والمراد من له اليد على ذلك الشيء (قوله بسقوط أو غفلة) كان سقط من صاحبه أو غفل عنه فضاع فيهما وقوله ونحوهما أي كنوم وهرب وإعياء بعير تركه صاحبه وعجزه عن حمل ثقيل فإلقاه بخلاف ما ضاع بغير ذلك كان ألقى الريح أو باقى داره أو ألقى في حجره من لا يعرفه كيسا وهو هارب أو مات مورثه عن ودائع لا يعرف ملاكها وما يلقيه البحر على الساحل من أموال الغرق وما يوجد في عش الخدأة ونحوها فهو مال ضائع الأمر فيه لبيت المال فإن لم ينتظم صرفه في وجوه الخير بنفسه ان عرفها وهو مأجور على ذلك والأعطاء لعدل يعرفها (قوله وإذا وجد شخص) أي حر بخلاف الرقيق فلا يصح التقاطه بغير إذن سيده وإن لم ينهه بأن سكت عليه لأن في اللقطة معنى الأمانة والولاية ابتداء ومعنى التملك انتهاء وهو ليس من أهلها فمن أخذها منه فهو اللاقط سيديا كان أو أجنبيا ولو استحفظه عليه سيده ليعرفها وهو أمين جاز وصح تعريفه حينئذ فإن لم يكن أمينا فهو متعد باقراره عليها فكأنه أخذها منه وردّها اليه وأما التقاطه بأذن سيده فصحيح ويكون سيده هو الملتقط ويصح لقط المكاتب كتابة صحيحه ويعرف ويتملك لأنه مستقل بالملك والتصرف بخلاف المكاتب كتابة فاسدة فهو كالقن فإن عجز المكاتب نفسه أو مات رقيقا حفظ القاضي لقطته لما لكها ولا يأخذها السيد لأن التقاط المكاتب لا يقع لسيدته ولا ينصرف اليه والمبعض في نوبته كالحرق وفي نوبته سيده كالقن إن كان هناك مهايأة والافبح حسب الرق والحرية كشخصين التقطوا وكذا سائر الأقسام والمؤمن وأما أرض الجناية منه أو عليه فوزع عليهما مطلقا لأنه يتعلق بالرقبة في الجناية منه وبذلك في الجناية عليه وهي مشتركة بينهما ولو في نوبة أحدهما يدل على التقييد بالحر أن الشارح لم يقل في التعميم حرا أولا غاية الأمر أن في مفهومه تفصيلا هكذا يستفاد من الشيخ الخطيب وأما المحشى فقال وشمل كلامه الحرو الرقيق وتبعه في التقرير على ذلك فتدبر (قوله بالغنا كان الخ) عجم في الواجد بتعميمات ثلاثة وهو تعميم في الواجد من حيث الصحة وإن كان الولي ينزع اللقطة من يد الصبي ويعرفها وكذلك القاضي ينزعها من الفاسق ويضعها عند عدل كما سبذ كره الشارح فيهما وقوله أولا أي أولم يكن بالغنا كان صبيًا ولو غير مميز ومثله المجنون وكالصبي والمجنون السفهية إلا أنه يصح تعريفه دونهما وقوله مسلما أولا أي أولم يكن مسلما بأن كان كافرا فيصح اللقط منه ولو في دار الإسلام ودخل فيه الكافر المعصوم والمرتبك لكن المعتمد أن المرتد لا يملك بعد التعريف لأن ملكه موقوف وقوله فاسقا أولا أي أولم يكن فاسقا بأن كان عدلا لكن يكره اللفظ للفاسق لثلاث

﴿فصل في أحكام اللقطة﴾ وهي بفتح القاف اسم للشيء الملتقط ومعناها شرعا ما ضاع من مالكة بسقوط أو غفلة ونحوهما وإذا وجد شخص بالغنا كان أولا مسلما كان أولا فاسقا كان أولا

تدعوه نفسه الى الخيانة (قوله لقطه) مفعول لوجد وقوله في موات أو طريق ومنه الشارع فانه الطريق النافذ
 كإمر ومثله المسجد والرباط والمدرسة ونحوها من محال اللقطه وخرج بذلك ما وجد في موضع مملوك فليس
 لقطه بل هو ملكه ان ادعاه والا فللمن تلقى الملك عنه وهكذا حتى ينتهي الأمر الى المحي فهو له وان نفاه لانه
 ملك الارض وما فيها بالاحياء ولم يخرج عن ملكه لانه لا يبيع الارض في البيع وهذا هو المعتمد وقيل هو
 له ان ادعاه فان لم يدعه فهو لقطه كما قاله المتولي وأقره في الروضة (قوله فله أخذها) أي لان حياته لم تتحقق
 والاصل عدمها وعليه الاحتراز والتحفظ اذا حدثت نفسه بالخيانة بعد أخذها وقوله وتركها أي وله تركها خشية الخيانة
 فيها في المستقبل وقوله ولكن أخذها أولى من تركها استلزم الك على قوله فله أخذها وتركها لانه يقتضي استواءهما
 فدفع ذلك بالاستدراك المقتضى أن الأخذ مستحب ان وثق بأمانة نفسه في الحال والمستقبل كما أشار الى ذلك
 بقوله ان كان على ثقة من القيام بها أي ان كان على علم من نفسه بالقيام بحفظها فالثقة بمعنى التوثق وهو العلم
 ومن بمعنى الباء والكلام على تقدير مضاف فان لم يثق بأمانة نفسه في الحال بل تحقق الخيانة حالا حرم عليه
 أخذها ويصير ضامنا لها ان أخذها ويرأ بدفعها لحاكم أمين ويلزمه قبولها منه وان وثق بأمانة نفسه في الحال
 ولم يثق بأمانة نفسه في المستقبل أبيع له أخذها وان تحقق الخيانة في المستقبل كره له أخذها وقيل يجب الأخذ كما
 لو تحقق الضياع لو لم يأخذها (قوله فلو تركها من غير أخذ لم يضمنها) وان كره له تركها بالشرط الذي ذكره المصنف
 فالخالف أنه لا يضمنها بالترك سواء من له أخذها أو أبيع أو حرم أو وجب ففي جميع الصور لاضمان بتركها وان أتم
 في صورة الوجوب (قوله ولا يجب الاشهاد على التقاطها) بل يسن نظرا لما فيها من الاكتساب وجاها الأمر
 بالاشهاد في خبر أبي داود من التقط لقطه فليشهد اذا عدل أو ذوى عدل ولا يكتن ولا يغيب على النذب ويسن له مع
 الاشهاد تعريف شئ من اللقطه للشهود فان استوعب الصفات للشهود كره ولا يضمنها بخلاف ما لو استوعبها
 في التعريف والفرق أن الشهود محصورون ولا تهمة فيهم بخلافه في التعريف فرما يعتمد الكاذب الصفات التي
 يذكرها فيضمن كإسياني (قوله وينزع القاضي) أي لا غير موقوله من الفاسق أي لانه ليس من أهل الحفظ لعدم
 أمانته ومنه الكافر لانه أفسق الفاسق ومن الكافر بل أشده المرتد فيصح لقطه هو لا ولكن ينزع اللقطه منهم
 القاضي ويضعها عند عدل لانهم ليسوا أهل الحفظ لعدم أمانتهم (قوله ولا يعتمد تعريف الفاسق اللقطه) أي
 وحده لئلا يخون فيها أخذ من قول الشارح بل يضمن القاضي اليه رقيباعد لا يمنعه من الخيانة فيها ومعنى الرقيب
 المشرف والمطلع فاذا تم التعريف تملكها الفاسق لانه الملتقط (قوله وينزع الولي اللقطه من يد الصبي) ومثله
 المجنون فينزع اللقطه منه وليه فان قصر في اتزاعها منهم ما حتى تلفت ولو باتلافهما ضمنها في مال نفسه ولو حاكم
 يعرف التالف وان لم يقصر فلا ضمان على أحد وقوله يعرفها ولا تؤخذ مؤنة التعريف من مال المحجور عليه بل
 يرجع الحاكم ليقترض عليه أو يبيع جزأ منها (قوله ان رأى المصلحة في تملكها) أي حيث يجوز له الاقتراض
 لان تملكها في معنى الاقتراض بأن احتاج الى نفقة أو كسوة وعنده ما يوفي كدين مؤجل ومتاع كاسد وان لم ير
 المصلحة في تملكها حفظها أو سلمها للقاضي (قوله واذا أخذها) أي الملتقط سواء الوائق بأمانته نفسه وغيره وقوله
 أي اللقطه تفسير للضمير البار الذي هو مفعول وأما تفسير الضمير المستتر الذي هو الفاعل فقد علمته من قولنا أي
 للملتقط وقوله وجب عليه أن يعرف الخ أي على ما قاله ابن الرفعة كصاحب الكافي وقضية كلام الجمهور أن معرفة
 هذه الاوصاف عقب الاخذ سنته هو ما قاله الأذرع وغيره وهو المعتمد فيكون كلام المصنف ضعيفا هذا ان حل
 على معرفتها عقب الاخذ كما صنع الشارح حيث قال عقب أخذها فان حل على معرفتها عند التملك بعد التعريف
 لم يكن ضعيفا بل مسلما ليعرف ما يدخل في ضمانه وقوله في اللقطه فيه اظهار في محل الاضمار للايضاح للبتدى وقد
 عرفت ما في قوله عقب أخذها من أن الوجوب حينئذ ضعيف والمعتمد النذب (قوله ستة أشياء) أي على عد
 المصنف وهي ترجع الى أربع لان العفاص بمعنى الوعاء كما جرى عليه الشارح وهو المحكي في تحرير التنبيه
 عن الجمهور والعدد والوزن بل والكيل والذرع يعبر عنها بالقدرة فانه يشمل الاربعه وترك اثنين وهما المصنف

(لقطة في موات)
 أو طريق فله أخذها
 وتركها و لكن
 (أخذها أولى من
 تركها ان كان)
 الأخذ لها (على ثقة
 من القيام بها) فلو
 تركها من غير أخذ
 لم يضمنها ولا يجب
 الاشهاد على التقاطها
 لتمالك أو حفظه ينزع
 القاضي اللقطه من
 الفاسق ويضعها
 عند عدل ولا يعتمد
 تعريف الفاسق
 اللقطه بل يضمن
 القاضي اليه رقبيا
 عدلا يمنعه من
 الخيانة فيها وينزع
 الولي اللقطه من يد
 الصبي ويعرفها ثم
 بعد تعريفها يملك
 اللقطه للصبي ان
 رأى المصلحة في
 تملكها له (واذا
 أخذها) أي اللقطه
 (وجب عليه أن
 يعرف) في اللقطه
 عقب أخذها (ستة
 أشياء

وصفتها من صحة وتفسير ونحوهما ويمكن ادراجهما في الجنس بأن يراد به ما يشمل الصنف والصفة (قوله وعاءها) بكسر الواو وبالمد أى ظرفها وقوله من جلد أو خرقه بيان الوعاء وقوله مثلاً أى أوفقاً ونحو ذلك (قوله وعفاصها) وهو بكسر العين المهملة والقاف والصاد المهملة وأصله كما في تحرير التنبيه عن الخطابي الجلد الذى يلبس رأس القارورة وهو مراد المصنف كصاحب التنبيه لانهما جمعاً بين الوعاء والعفاص وهو يقتضى المغيرة بينهما وكذلك العطف يقتضى المغيرة بينهما وان كان المحكى في تحرير التنبيه عن الجمهور أن العفاص هو الوعاء وجرى عليه في الروضة حيث قال في عرف عفاصها وهو وعاءها وجرى عليه الشارح حيث قال وهو بمعنى الوعاء فهو مرادف له على هذا لكنه لا يناسب كلام المصنف فهو جلد له على غير مراده فالاولى تفسيره بما يلبس رأس القارورة وعلى هذا فلا مرادفة (قوله وكاءها) بكسر الواو فقول به بالمد أى مع كسر الواو وقوله وهو الخيط الذى تربط به لعله اقتصر عليه لانه الغالب وعبرة الشيخ الخطيب ما تربط به من خيط أو غيره (قوله وجنسها) هو بالمعنى الشامل للنوع والصفة فلا حاجة لزيادتهما وقوله من ذهب أو فضة أى مثلاً وعبرة الشيخ الخطيب من تقدأ وغيره وهى أعم (قوله وعددها) أى كائنين فأكثر وقوله ووزنها أى كرتل أو أكثر ولعل اقتصاره على العدد والوزن للغالب فان الغالب في اللقطة أن تكون معدودة أو موزونة والافالكيل والشرع كذلك ويغنى عن الاربعه القدر كما تقدم (قوله ويعرف) أى المتقدم في كلام المصنف وقوله بفتح أوله وسكون ثانيه من المعرفة أى مع تخفيف الراء وهو احتراز عن ضم أوله وفتح ثانيه مع تشديد الراء فانه من التعريف الآتى وهو غير مرادفها (قوله وأن يحفظها) أى لما لكها الى ظهوره لما فيها من معنى الولاية والامانة وان كان الغلب فيها الاكتساب كما مر الذى يدل على أن الغلب فيها الاكتساب أنه يصح التقاط الفاسق والذمى ولو لأن الغلب فيها ذلك لما صح التقاطهما (قوله حتما) هو مستدرك لتسليط الوجوب عليه بواسطة عطف يحفظ على يعرف كما يصرح به صنيع الشارح حيث قدر أن ولعله ذكره ايضاً حالاً يغفل عن مقتضى العطف وأما كلام المصنف فيحتمل في حد ذاته الاستئناف فيحتاج لقوله حتما وبالجملة فالوجوب مسلم في الحفظ ضعيف في المعرفة السابقة (قوله في حرز مثلها) أى اللقطة وهو متعلق يحفظ (قوله ثم بعد ما ذكر) أى من أخذها ومعرفة الامور السابقة وأفاد التعبير بتم أن التعريف ليس على الفور وهو ما صححه الشيخان لكن ذهب القاضى أبو الطيب الى وجوب الفورية واعتمده الغزالي ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف بعد زمن طويل كعشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر أن المراد عدم الفورية المتصلة بالتقاط الواجهة ما توسطه الاذرى وهو عدم جواز تأخير المفوت لمعرفة المالك فيجوز التأخير ما لم يغلب على الظن فوات معرفة المالك كما قاله البلقينى (قوله اذا أراد الملتقط تملكها) قضيته أنه اذا أراد الملتقط حفظها لا يجب عليه التعريف بل يندب وهو ضعيف والمعتمد أنه يجب عليه التعريف ولو انتقطها للحفظ فاجرى عليه المحشى ضعيف حتى لو أراد الحفظ فعرفها سنة ثم أراد التملك عرفها سنة أخرى ولو انتقطها اثنان عرفها كل واحد نصف سنة بأن يعرفها أحدهما يومئذ الآخر يومئذ جمعة وجمعة ثم شهر وشهر الا انها لقطة واحدة والتعريف من كل منهما لكانها بالنصف لانها انما تقسم بينهما عند التملك وهذا هو الاشبه كما قاله السبكي وان خالف في ذلك ابن الرفعة حيث قال يعرف كل واحد منهما سنة لانه ملتقط لنصفها وهو كلقطة كاملة (قوله عرفها) أى وجوباً بنفسه أو نائبه وبين في التعريف من وجد ان اللقطة ويندب كتب أنه انتقطها وقت كذا ويندب أيضاً كتب صفاتها ويمتنع التعريف على من غلب على ظنه أن السلطان أو نائبه اذا علم بها يأخذها بل يمتنع عليه الأشهاد حيث تدنو تكون أمانة بيده أبداً كما في نكت التنبيه وغيرها (قوله سنة) أى اذا لم تكن حقيرة كما يدل عليه قول الشارح ومن التلقط شيئاً حقيراً لا يعرفه سنة والمعنى في اعتبار السنة أن القوافل لا تتأخر فيها غالباً ولا نهلوم يعرف سنة لصاغت الاموال على أربابها ولو جعل التعريف أبداً لامتنع الناس من التقاطها فكان في اعتبار السنة نظر للفريقين معا ولومات الملتقط في أثناء السنة بنى وارثه على ما مضى كما يحسنه الزركشى (قوله على أبواب المساجد) أى لان ذلك أقرب

وعاءها) من جلد أو
خرقة مثلاً
(وعفاصها) هو
بمعنى الوعاء
(وكاءها) بالمد
وهو الخيط
الذى تربط به
(وجنسها) من
ذهب أو فضة
(وعدها ووزنها)
ويعرف بفتح
أوله وسكون ثانيه
من المعرفة (و) أن
يحفظها حتماً (في
حرز مثلها ثم)
بعد ما ذكر (اذا
أراد) الملتقط (تملكها
عرفها) بتشديد
الراء من التعريف
(سنة على أبواب
المساجد) عند
خروج الناس من
الجماعة

الى وجود صاحبها ولذلك قال عند خروج الناس وقوله من الجماعة متعلق بخروج كما هو ظاهر وعلم من قوله على أبواب المساجد أنه لا يعرف فيها فيحرم ان شوش والا كره وهذا يجمع بين قول من قال بأنه يكره التعريف فيها وقول من قال بأنه يحرم التعريف فيها الا المسجد الحرام لانه مجمع للناس فيعرف فيه ولا يجوز زلقط حرم مكة الاحتفظ ويجب تعريف لقطته أبدا لخبر ان هذا البلد حرمه الله لا لقطته لقطته الامن عرفها والمعنى على الدوام والافسائر البلاد كذلك فلا تظهر فائدة للتخصيص واذا أراد اللاقط السفر دفعها للحاكم أولا أمين فان سافر بها ضمنها الا باذن حاكم يراه وخرج بحرم مكة حرم المدينة والاقصى فهما كسائر البلاد في حكم اللقطة خلافا لمن ألحقهما به وانظروا وجد اللقطة في المصلى نفسها فهل يعرفها فيها نظر الشمول وقوله وفي المواضع التي وجدها فيها أو على أبوابها كما لو وجدها خارجها أو يفرق بين أن يكون فيه مجاورون كالازهر أولا كغيره من كثير من المساجد وخير الأمور الوسط (قوله وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي بعض النسخ وفي المواضع التي وجدها فيها لان طلب الشيء في الموضع الذي وجدها فيه أكثر الا أن يكون مفارقة ونحوها من الاماكن الخالية فلا يعرف فيها اذلا فائدة في التعريف فيها فان مرت بعقافة تبعها وعرف فيها ان أراد ذلك فان لم يرد ذلك في بلدي قصدها ولو بلدته التي سافر منها فلا يكاف العدول عنها الى أقرب البلاد الى ذلك المكان وهذا تعرف ما في قوله المحشى في أقرب الاماكن اليه من بلد أو غيره (قوله وفي الاسواق ونحوها) أي كالقهاوي وقوله من مجامع الناس بيان لنحوها (قوله ويكون التعريف على العادة زمانا ومكانا) أي في الزمان والمكان فالزمان ماسيد كره بقوله ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف الخ والمكان كبلد اللقط وقريته وقد ذكره بقوله على أبواب المساجد وفي الموضع الذي وجدها فيه وفي الاسواق ونحوها (قوله وابتداء السنة من وقت التعريف لا الالتقاط) ظاهره وان طال الزمن بينهما وهو ظاهر على القول بأنه على التراخي لا القول بأنه على الفور وظاهر قوله ثم اذا أراد تملكها عرفها سنة أنه من وقت ارادة التملك (قوله ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف) أي كما قد يتوهم من قوله عرفها سنة فليس المراد أنه يستوعب السنة بالتعريف (قوله بل يعرف الخ) اضرابا انتقالا لا باطلا وقد اقتصر الشارح على مرتبتين من مراتب التعريف الأولى أن يعرف كل يوم مرتين طرفيه أسبوعا والمرتبة الثانية أن يعرف كل يوم طرفه أسبوعا وأسبوعين والمرتبة الثالثة أن يعرف كل أسبوع مرة أو مرتين الى أن تتم سبعة أسابيع والمرتبة الرابعة أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين الى آخر السنة فالشارح ذكر المرتبة الأولى بقوله بل يعرف أولا كل يوم مرتين طرفي النهار لا ليلا ولا وقت القيلولة ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين ويذكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض أوصافها

(وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي الاسواق ونحوها من مجامع الناس ويكون التعريف على العادة زمانا ومكانا وابتداء السنة من وقت التعريف لا الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف أولا كل يوم مرتين طرفي النهار لا ليلا ولا وقت القيلولة ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين ويذكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض أوصافها

المال أو يقتريها
على المالك وان
أخذ اللقطة ليملكها
وجب عليه تعريفها
ولزمه مؤنة تعريفها
سواء تملكها بعد
ذلك أم لا ومن التقت
شيأ حقيرا لا يعرفه
سنة بل يعرفه زمنا
يظن أن فاقده
يعرض عنه بعد
ذلك الزمن (فان لم
يجد صاحبها) بعد
تعريفها (كان له
أن يملكها بشرط
الضمان) لها ولا
يملكها الملتقط
بمجرد مضي السنة
بل لابد من لفظ
يدل على التملك
كتملك هذه
اللقطة فان تملكها
وظهر مالكها وهى
باقية وانفق على رد
عينها أو بدلها فالامر
فيه واضح وان
تنازع عاقل عليها المالك
وأراد الملتقط العدول
الى بدلها أجيب
المالك فى الاصح
وان تلفت اللقطة بعد
تملكها غرم الملتقط
مثلها ان كانت مثلية
أو قيمتها ان كانت
منقومة يوم التملك

يرفعه الى حاكم مذهبه يرى أن اللاقط يلزمه دفع اللقطة بالصفات (قوله فان بالغ فيها ضمن) أى فان بالغ فى صفاتها
ضمن وظاهره وان لم يستوعب جميعها لكن تعبير غيره بالاستيعاب يقتضى أنه لا يضمن الا بالاستيعاب وتقدم أنه
لو استوعبها فى الاشهاد فلا ضمان لعدم تهمة الشهود ولا أنه باغ فى الحفظ بخلافه فى التعريف فيحرم الاستيعاب
ويضمن (قوله ولا يلزمه مؤنة التعريف الخ) أى لأن الحظ حينئذ للمالك فقط وقوله ان أخذ اللقطة ليحفظها على
مالكها وكذا ان أطلق بأن لم يقصد حفظا ولا تملكها وقوله بل يرتبها القاضى من بيت المال أى تبرعا كما اعتمده
الانصرى ويدل عليه قوله أو يقتريها على المالك ومحل ترتبها من بيت المال ان كان فيه سعة وقوله أو يقتريها
على المالك أى ان لم يكن فى بيت المال سعة فأر فى كلامه للتشويق ولا فرق فى الاقتراض بين أن يكون من اللاقط أو
غيره وفى معنى ذلك أن يأمره بصرفها الى رجوعها على المالك أو يبيع بعضها ان رآه لمؤنة الباقي (قوله وان أخذ اللقطة
ليتملكها) أى أو يختص بها ولو بعد لقطها للحفظ أو مطلقا وكقطه للتملك لقطه للخيانة فؤنة التعريف عليه
حينئذ لم يعد الى قصد الامانة والحفظ والافلامؤنة تعليمه وهذا فى غير المحجور وعليه أمافيه فلامؤنة فى ماله بل يرجع
وليه الخ كما يبيع جزأ منها أو يقتريه عليه كما مر وقوله وجب عليه تعريفها ولزمه مؤنة تعريفها أى وجب
عليه الامران معا فلا ينافى أنه اذا قصد الحفظ وجب عليه تعريفها على المعتمدون مؤنة التعريف وقوله سواء
تملكها بعد ذلك أم لا أى لأن المدار على قصد التملك وان لم يملك بعد ذلك بالفعل (قوله ومن التقت شيأ حقيرا) هو
ما يغلب على الظن أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً متمولاً كان أو محتسلاً لا يتقيد بشيء وقوله
لا يعرفه سنة بل يعرفه زمنا يظن أن فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن ويختلف ذلك باختلاف الاموال والاحوال
ومحل ذلك ان كان مما لا يعرض عنه غالباً فان كان كذلك كبروز يذبة واختصاص يسير فلا يعرف بل يستقل به
واجده وقروى عن عمر رضى الله عنه أنه رأى رجلاً يعرف زبينة فصر به بالبررة وكانت من نعل رسول الله ﷺ
وقال ان من الورع ما يمت الله عليه (قوله فان لم يجد صاحبها بعد تعريفها كان له أن يملكها) أى أو يختص بها
واذا تملكها الملتقط بعد التعريف ولم يظهر لها مالك فلا شيء عليه فى انفاقها ولا مطالبة عليه فى الدار الآخرة لأنها من
اكتسابه هذا ان عزم على ردها ان بان مالكها والا طولب بها فى الآخرة (قوله بشرط الضمان لها) ليس من
الصيغة كما يعلم من كلام الشارح بعد بل هو بيان للواقع (قوله ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي السنة)
أى أو المدة التى يظن أن المالك يعرض بعدها فى الحقير فلو قال بمجرد مضي مدة التعريف لكان أعم وقوله
بل لابد من لفظ يدل على التملك أى كما يقتضيه قول المصنف كان له أن يملكها فهو مفاد كلام المصنف فكان
المقام للتفريع وانما احتيج الى لفظ أو نحوه لأنه تملك مال ببدل فافتقر الى ذلك كالتملك بشراء ونحوه ويبحث ابن
الرفعة فى لقطة لا تملك كخمر وكاب أنه لا بد فيها من لفظ يدل على نقل الاختصاص (قوله فان تملكها وظهر
مالكها الخ) ولا تدفع لدعيها بلا وصف ولا بدنة الا أن يعلم اللاقط أنها فىلزمه دفعها وان وصفها له وظن صدقه
جاز دفعها له عملاً بظنه بل يسن فان دفعها له بالوصف فنبتت لآخر بحجة حوات له عملاً بالحجة فان تلفت عند الوصف
فللمالك تضمين كل منهما والقرار على المدفوع له لحصول التلف عنده (قوله وهى باقية) أى بحالها لم يتعلق بها
حق لازم يمنع بيعها كالعتق والوقف والرهن وقوله وانفق على رد عينها أو بدلها فالامر فيه واضح أى ظاهر جلى
لانه يرد حينئذ ما تنفق عليه من بدلها وهو المثل فى المثل والقيمة فى المتقوم أو عينها بذاتها المتصلة وكذا المنفصلة
ان حدثت قبل التملك بعللقطة (قوله وان تنازعا) أى فى اداء عينها أو بدلها كما فسر بقوله فطلبها المالك
وأراد الملتقط العدول الى بدلها وهذا مقابل لقوله وانفق وقوله أجيب المالك فى الاصح هو المعتمد (قوله وان
تلفت اللقطة) أى حساً أو شرعاً بان تعلق بها حق لازم يمنع بيعها كوقف وعتق ورهن وهذا مقابل لقوله وهى
باقية وقوله يوم التملك لها أى لأنه وقت دخولها فى ضمانه (قوله وان نقصت بعيب) أى حدث بعد التملك وقوله
فله أخذها مع الارش فى الاصح هو المعتمد فيضمن الملتقط الارش بالعيب كما يضمنها كلها بالتلف وللمالك

العدول الى بدلها سليمة ولو أراد الالفاظ الرد بالارش وأراد المالك العدول الى البديل أجبب الالفاظ
 فصل في بيان أقسام اللقطة وحكم كل منها وحاصل ذلك أن اللقطة ان لم تتغير بطول البقاء كالذهب
 والفضة فهو القسم الاول وحكمه أنه بعد تعريضه يملكه بشرط الضمان أو يحفظه على الدوام وان تغيرت بالتأخير
 فان لم تقبل التجفيف بالعلاج كالرطب الذي لا يتم والعنب الذي لا يتر ب فهو القسم الثاني وحكمه أنه يتخير
 بين تملكه في الحال وأكله أو شربه أو غرم بدله من مثل أو قيمته وبيعه بضمن مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليملك
 الثمن المذكور وان قبلت التجفيف بالعلاج كالرطب الذي يتم والعنب الذي يتر ب فهو القسم الثالث وحكمه
 أنه يتخير بين بيعه بضمن مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليملك الثمن المذكور كما مر ونجفیه وحفظه للمالك
 فان تبرع الملتقط أو غيره بالتجفيف فظاهر والاباع منه ما يساوي مؤنة التجفيف باذن الحاكم ان وجده والا
 استقل بالبيع وجفف بضمن الجزء الذي باعه الباقي أو اقترض على المالك ما يجفقه به وان احتاجت الى نفقة
 كالحيوان فهو القسم الرابع وحكمه أنه ان كان لا يمنع من صغار السباع فهو مخير فيه بين تملكه ثم أكله في الحال
 وغرم قيمته ان وجده في المفازع وان وجده في العمران امتنع هذه الخصلة لسهولة البيع في العمران دون المفازع
 فقد لا يجد فيها من يشتريه ويشق النقل الى العمران وبين تركه بلا أكل بل يمسكه عنده ويتطوع بالانفاق
 عليه فان لم يتطوع فلينفق باذن الحاكم ان وجده والأشهاد وبين بيعه بضمن مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفها
 ثم يملك الثمن المذكور وزاد الماوردي خصله رابعة وهي ان يملكه في الحال ويستقيه للسر والنسل لانهما استباح
 تملكه مع استهلاكه فأولى أن يستبيع تملكه مع استبقائه وان كان يمنع من صغار السباع فان وجده في الصحراء
 الآمنة امتنع أخذه للملك وأجاز أخذه للحفظ فان كانت غير آمنة بأن كان الزمن من زمن نهب جاز أخذه للملك وللحفظ
 أيضا وان وجده في الحضر تخير بين امساكه والانفاق عليه وبيعه وحفظ ثمنه وامتنع أكله كما تقدم ويعلم من استقصاء
 كلام المصنف ولفظ فصل ساقط في بعض النسخ (قوله واللقطة) أي بالنظر الى ما يفعل فيها من النظر الى ذات
 الشيء الملتقط وقوله وفي بعض النسخ وجلة اللقطة أي وجلة أو أعيا وقوله على أربعة أضرب أي مشتملة على
 أربعة أضرب من اشتغال السككي على جزئياته فاندفع بهذا قول المحشي كان الاولى اسقاط لفظه على ومعنى الاضرب
 الانواع وهي جمع ضرب بفتح فسكون وهو النوع فالضرب والنوع والقسم ألفاظ متقاربة ومتحدة (قوله
 أحدها) أي أحد الاضرب الاربعة وقوله ما يبق على الدوام أي النسبي فان دوام كل شيء بحسبه والافضل من
 عليها فان وقوله كذهب وفضة أي وغيرهما مما لا يسرع اليه الفساد ولا يحتاج الى نفقة كالتياب والحديد ونحو ذلك
 (قوله فهذا) أي الذي ذكره في قوله ثم اذا أراد تملكها عرفها سنة الى أن قال ثم ان لم يجد صاحبها كان له ان يملكها
 بشرط الضمان ولذلك قال الشارح أي ما سبق من تعريضها سنة وتملكها بعد السنة وقوله حكمه أي هذا الضرب
 ولذلك قال الشارح أي حكم ما يبق على الدوام ولا يخفى أن قوله وتملكها بعد السنة مخصوص بما اذا أراد التملك فلا
 ينافي أن له أن يحفظها على الدوام فهو مخير بين تملكها وحفظها بعد التعريض كما يعلم مما مر (قوله والضرب الثاني)
 كان الأنسب وثانيها وقوله ما لا يبق على الدوام أي بل يفسد بالتأخير ولا يبق بعلاج ولا يمكن تجفيفه أخذا مما بعده
 وقوله كالطعام الرطب بفتح الرائ وسكون الطاء وذلك كالرطب الذي لا يتم والعنب الذي لا يتر ب وبكالبقول
 وهي الخضراوات (قوله فهو الخ) أي اذا أردت بيان حكمه فهو الخ والضمير عائد الى معلوم من السياق كما أشار
 اليه الشارح بقوله أي الملتقط وقوله له أي لما يبق على الدوام وقوله مخير بين خصلتين أي بحسب المصلحة
 للمالك لا بحسب التشهي ولا يخفى ما في قول المحشي ويقدم التجفيف على البيع والاكل ان تساوا في المصلحة
 لان الكلام فيما لا يمكن تجفيفه ولا يبق بعلاج كما هو ظاهر (قوله أكله) أي بعد تملكه في الحال وقوله وغرمه
 أي غرم بدله من مثلي أو قيمة في المتقوم ولذلك قال الشيخ الخطيب أي غرم بدله من مثل أو قيمة
 وقول الشارح أي غرم قيمته فيه قصور وقوله أو يبعه كان الاولى أن يقول وبيعه لان أولاتقع بعد بين

(فصل) (واللقطة)

وفي بعض النسخ

وجلة اللقطة (على

أربعة أضرب أحدها

ما يبق على الدوام)

كذهب وفضة

(فهذا) أي ما سبق

من تعريضها سنة

وتملكها بعد السنة

(حكمه) أي حكم

ما يبق على الدوام

(و) الضرب الثاني

ما لا يبق على الدوام

كالطعام الرطب

(فهو) أي الملتقطه

(مخير بين خصلتين

أكله وغرمه) أي

غرم قيمته (أو يبعه

وحفظ ثمنه) الى

ظهور ماله

ضرورة أن بين لاتضاف اللسيتين فالتعبير بأو بعد بين وان جرى على الالسنه غير صحيح والصواب الواو اللهم
 الآن تجعل أو بمعنى الواو والمراد بيعه باذن الحاكم ان وجدته والاستقل يبيعه وقوله وحفظ ثمنه الى ظهور مالكة
 أي ثم يعرفه ليملك الثمن (قوله والثالث) أي والضرب الثالث وانما لم يقل ذلك لعلمه من نظيره السابق وقوله ما يبق
 بعلاج أي ما يبق على الدوام لكن بعلاج بكسر العين المهملة أي معالجته كالتجفيف وقوله كالرطب بضم الراء وفتح
 الطاء أي الذي يتممر وكالعنب الذي يتر ب (قوله فيفعل ما فيه المصلحة) أي فيفعل المتعلق ما فيه المصلحة للمالك
 في رأى القاضى وجوبه وقوله من يبيعه الخ بيان لما فيه المصلحة وقوله وحفظ ثمنه أي الى ظهور مالكة ويعرفه ثم يملكه
 ان أراد التملك وقوله أو تجفيفه وحفظه الى ظهور مالكة ثم ان تبرع المتعلق أو غيره بالتجفيف فظاهر والاباع
 جزأ منه باذن الحاكم لتجفيف باقيه أو اقتراض على المالك ما يجفقه به (قوله والرابع) أي والضرب الرابع ولم يصرح
 بذلك لعلمه من سابقه وقوله ما يحتاج الى نفقة فان تبرع المتعلق أو غيره بالانفاق عليه فذلك ظاهر وان أراد
 الرجوع أنفق باذن الحاكم ان وجدته والا أشهد (قوله كالحيوان) ومنه الأدعى فيصح لقط رقيق صغير غير
 مميز أو زمن نهب بخلاف زمن الامن فلا يلتقط فيه المميز لانه يستدل بالسؤال فيه على سيده فيصل اليه نعم لا يحل
 لقط أمة تحل له للتملك لان تلك اللقطة كالاقتراض وهو لا يجوز في الامة التي تحل لانه يشبه اعاره الامة للوطء
 بخلاف التقاط الامة التي لا تحل كمجوسية ومحرمة بخلاف التقاطها للحفظ وينفق على الرقيق مدة الحفظ من
 كسبه فان فضل منه شيء فهو للمالك فان لم يكن له كسب أنفق عليه باذن الحاكم فان لم يجده أشهد ان لم تبرع بالانفاق
 عليه أحد الا فالامر ظاهر واذا بيع ثم ظهر مالكة وقال كنت أعتقته قبل قوله وتبين فساد البيع (قوله وهو)
 أي ما يحتاج الى نفقة وقوله ضربان أي نوعان (قوله أحدهما) أي أحد الضربين وقوله حيوان لا يمتنع بنفسه
 من صغار السباع أي لا يقوى بنفسه على الامتناع من صغار السباع كذئب وغر وفهد وانما قيد بصغار السباع لأن
 كبار السباع لا يمتنع منها شيء وذلك كالاسد وقوله كغنم وعجل هو الصغير من ولد البقر ومثله الفصيل وهو ولد
 الناقة حين يفصل عنها والكبير من الابل والخيول ونحو ذلك مما يضيع بكسر من السباع أو بخائن من الناس (قوله
 فهو الخ) أي اذا أردت بيان حكمه فهو الخ والضمير عائدة على معلوم من السياق فذلك قال الشارح أي ملتقطه وقوله
 مخير أي بحسب المصلحة للمالك لا بحسب التشهي كما مر وقوله بين ثلاثة أشياء زاد الماوردي شيأ رابعا وهو أن
 يملكه في الحال ليستبقية للدر والنسل قال لانه لما استباح تملكه مع استهلاكه فأولى أن يستبيع تملكه مع
 استبقائه ويجوز لقطه للتملك وللحفظ زمن أمن أو نهب من مفازة أو عمران نعم يمتنع الاكل ان لقطه في العمران
 لسهولة بيعه فيه بخلافه في المفازة كما مر (قوله أكله) أي بعد تملكه في الحال فلا يجوز أكله قبل التملك كما قد
 يتوهم من ظاهر المتن ويفعله بعض الجهلة ولا يخفى ما في قول المحشى بعد تملكه وتعرفه سنة لانه مخالف لما في المنهج
 وغيره من أن التملك والاكل في الحال نعم محله فيما اذا التقطه في المفازة فانه يمتنع الاكل ان لقطه في العمران كما علمت
 وهذا كله في الحيوان الماء كولد وأما غير الماء كولد فليس فيه الا الخصلتان الاخيرتان وهما التطوع بالانفاق عليه عند
 امساكه وبيعه وحفظ ثمنه (قوله وغرم ثمنه) لو قال وغرم قيمته لكان أولى لان الثمن هو ما وقع عليه البيع ولا بيع
 هنا لان الفرض أنه تملكه وأكله (قوله أوتركه بلاكل) أي امساكه عنده وقوله والتطوع بالانفاق عليه أي ان
 شاء التطوع والانفاق باذن الحاكم ان وجدته والأشهد كما مر (قوله أو يبيعه) أي بضمن مثله وقوله وحفظ ثمنه الى
 ظهور مالكة ويعرف الحيوان بعد بيعه سنة ثم يملك الثمن ولا يعرف الثمن كما هو ظاهر (قوله والثاني) أي
 والضرب الثاني من ضربي ما يحتاج الى نفقة وهو الحيوان وقوله حيوان يمتنع بنفسه من صغار السباع اما بقوته
 كالابل والخيول والبغال والخيول وهذا ما أشار اليه الشارح بقوله كبير وفرس أو بعدوه كالارانب والظباء المملوكة
 بأن وجد فيها علامة الملك أو بطيرانه كالحمام (قوله فان وجدته المتقط في الصحراء) أي الآمنة فان لم تكن آمنة جاز
 لقطه للتملك كما يجوز لقطه للحفظ لانه حينئذ يضيع بامتداد اليد الخائنة اليه والحاصل أنه يجوز لقطه للحفظ مطلقا

(والتالث ما يبق
 بعلاج) فيه
 (كالرطب) والعنب
 (فيفعل ما فيه المصلحة
 من يبيعه وحفظ ثمنه
 أو تجفيفه وحفظه)
 الى ظهور مالكة
 (والرابع ما يحتاج
 الى نفقة كالحيوان
 وهو ضربان أحدهما
 حيوان لا يمتنع
 بنفسه من صغار
 السباع كغنم وعجل
 (فهو) أي ملتقطه
 (مخير) فيه (بين)
 ثلاثة أشياء (أكله
 وغرم ثمنه أو تركه)
 بلاكل (والتطوع
 بالانفاق عايه أو
 يبيعه وحفظ ثمنه)
 الى ظهور مالكة
 (و) الثاني (حيوان
 يمتنع بنفسه) من
 صغار السباع كبير
 وفرس (فان وجدته)
 المتقط في الصحراء

وللتملك الا في مفازة آمنة فيمتنع لقط ما يمتنع بنفسه من صغار السباع للتملك (قوله تركه) هو بلفظ الفعل الماضي جواب ان في قوله فان وجدته وقوله وحرم التقاطه للتملك لا نه مصون بالامتناع من صغار السباع مستغن بالرعي الى ان يجده ماله ولا ن طريق الناس في الصحراء لا يعلم فلاتمتد اليه ايدي الخونة وخرج بقيد التملك أخذه للحفظ فيجوز لئلا يضيع بأخذ خائن له (قوله فاولوا اخذه للتملك ضمنه) ويرأى من الضمان بدفعه الى القاضي لا برده الى موضعه (قوله وان وجدته الملتقط في الحضر) كأن وجدته ببلدة أو قرية وقوله فهو مخير الخ أي ويجوز لقطه حينئذ ولوللتملك من أمن أوز من نهب وانما جاز لقطه في الحضر للتملك مع الامن بخلاف الصحراء الآمنة لئلا يضيع بامتداد الايدي الخائنة اليه في الحضر دون الصحراء لان طريق الناس بها نادر وقوله بين الاشياء الثلاثة أي مجموعها لان الخصلة الاولى لاتتأني هنا لامتناع أكله في الحضر كما علمت فقول الشارح والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمتنع بيان المراد بحسب الظاهر والافعال اذ مجموعها أي بعضها وهو الخصلتان الاخيرتان فهو مسائرة لظاهر المتن وكذلك قول المحشي على قول الشارح والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمتنع وهي أنه مخير بين أكله وغرم ثمنه أو تركه بلا كل والتطوع بالاتفاق عليه أو يبيع وحفظ ثمنه الى ظهور ماله فهو بيان للثلاثة السابقة فيما لا يمتنع وليس مراده أنها مرادة هنا لنصه قبل ذلك على أن الخصلة الاولى لاتتأني هنا

(فصل في أحكام اللقيط) كوجوب أخذه وتر يتيه وكفالاته ويسمى ملقوطا كما يسمى لقيطا باعتبار وسط أسرته ودعيابوزن بنى باعتبار آخره أسرته لان غيره قد يدعيه ومنبؤا أي مطروحا باعتبار أول أسرته والاصل فيه قوله تعالى وافعلوا الخير وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله تعالى ومن أحياهم فكأنما أحياء الناس جميعا وأركان اللقط الشرعي وهو اللقط المستكمل للشرط لقط لغوى وهو مطلق الاخذ فاندفع بهذا الاعتراض بأن في ذلك جعل الشيء ركنا لنفسه ولا قوط ملقوط وقد ذكر المصنف الملقوط بقوله واذا وجد لقيط الخ واللقط بقوله فأخذ الخ واللقط بقوله ولا يقر الا بيد أمين فلذلك قال المحشي وستأني (قوله وهو) أي اللقيط وقوله صبي أي أوجنون اخذنا بعده والمراد بالصبي المعنى الشامل للصبية وهو الصغير ولومعز الاحتياجه الى التعهد وقوله منبؤا أي مطروح على أبواب المساجد ونحوها وقوله لا كافل له أي معلوم ولذلك قال في شرح البهجة انه للصغير الضائع الذي لا يعلم له كافل بأن لم يكن له كافل أصلا وله كافل غير معلوم وقوله من أب الخ بيان للكافل المنفي وقوله أوجد أي عند فقد الاب وقوله أو ما يقوم مقامهما أي كالوصي والقيم (قوله ويلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون البالغ) هو المعتمد فكان عليه أن يقول في التعريف صبي أوجنون لا كافل له معلوم كما قال في المنهج ولعل اقتصاره على الصبي في التعريف لا نه الاغلب (قوله واذا وجد) بالبناء للمفعول وقوله لقيط بمعنى ملقوط ففعليل بمعنى مفعول وقوله بقارعة الطريق أي بوسطه أو أعلاه أو صدره أو ما برز منه سمي بذلك لقرعته بالنعال وهذا التفسير بحسب الاصل والمراد هنا مطلق الطريق أي بقارعة هي الطريق فلاضافة بيانية بل المراد ما هو أعم من ذلك فيشمل أبواب المساجد ونحوها (قوله فأخذه) أي الذي هو لقطه وهو الذي عبر به غيره وقوله وتر يتيه أي تعهده بما يصلحه وقوله وكفالاته عطف عام على خاص لشمولها لحفظه وما يصلحه وعلم من ذلك أنه ليس المراد بالكفالة هنا الحضانة وان كانت تسمى كفالة (قوله واجبة) أي المذكورات من الأمور الثلاثة وغلب الاخيرين منها على الاول مع كونه مذكرا وانما وجب لقطه لحفظ نفسه ونسبه ولانه أدى محترم فوجب حفظه كالضطر الى طعام غيره وفارق اللقطة حيث لا يجب لقطها بأن الغلب فيها لا اكتساب والنفس تميل اليه فاستغنى بذلك عن الوجوب كالنكاح والوطء فيه فانه استغنى بميل النفس اليهما عن الوجوب (قوله على الكفاية) أي ان علم به أكثر من واحد اثنان فأكثر أخذنا من قول الشارح ولو علم به واحد فقط تعين عليه لكن التعين عرضي والا فهو فرض كفاية أصالة تسمى بذلك لانه اذا قام به البعض كفي ولذلك قال الشارح فاذا التقطه بعض من هو أهل لحضانة اللقيط سقط الاثم عن الباقي بخلاف ما اذا التقطه بعض من هو ليس أهلا لحضانة اللقيط لعدم الاعتداد

(تركه) وحرم التقاطه
للتملك فلو أخذه
للتملك ضمنه (وان
وجدته) الملتقط (في
الحضر فهو مخير
بين الاشياء الثلاثة
فيه) والمراد الثلاثة
السابقة فيما لا يمتنع
(فصل في أحكام
اللقيط وهو صبي
منبؤ لا كافل له
من أب أوجد أو
ما يقوم مقامهما
ويلحق بالصبي كما
قال بعضهم المجنون
البالغ (واذا وجد
لقيط) بمعنى ملقوط
(بقارعة الطريق
فأخذه) منها
(وتر يتيه وكفالاته
واجبة على الكفاية)
فاذا التقطه بعض
من هو أهل لحضانة
اللقيط سقط الاثم
عن الباقي

بالتقاطه فلا يسقط الاثم به عن الباقي وقوله فان لم يلتقطه أحد اثم الجميع أى لعدم قيام أحد بفرض الكفاية وظاهر ذلك أن المخاطب بفرض الكفاية الجميع لكن اذا قام به البعض سقط الطلب عن الباقي وهو المعتمد عند الاصوليين وقيل المخاطب به بعض مبهم كما يعلم من جمع الجوامع (قوله ولو علم به واحد فقط) أى دون غيره وقوله تعين عليه أى صار فرضاً عينياً عليه فحل كونه فرض كفاية حيث علم به أكثر من واحد كما مر (قوله ويجب في الاصح) هو المعتمد وقوله الاشهاد على التقاطه أى خوفاً من أن يسترقه اللاقط ولو كان ظاهر العدالة وفارق الاشهاد على التقاط اللقطة بأن الغرض منها المال غالباً والاشهاد في التصرف المالى مستحب والغرض منه حفظ حرمة ونسبه فوجب الاشهاد عليه كفى النكاح فانه يجب الاشهاد عليه لحفظ نسب الولد لأبيه وحرمة نسله وبأن اللقطة يشيع أمرها بالتعريف ولا تعريف في اللقيط ويجب الاشهاد على ماله من المال تبعاله وان كان لا يجب الاشهاد على المال وحده فلو ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحفظ بل ينزع منه وجوبه بالخاكم دون الآحاد ولا ينافي هذا قول بعضهم جاز نزعها لان الجواز بعد امتناع يصدق بالوجوب والفرق بين هذا حيث اختص بالخاكم دون الآحاد وبين أخذه ابتداء حيث جاز للآحاد أنه هنا وجدت يد النظر فيها حيث وجدت انما هو للحاكم بخلاف ما اذا لم توجد فانه في حكم المباح فان تأهل أخذه أى صار أهلاً بأن تاب وأشهد لم يعارضه أحد لان ذلك بمنزلة التقاط جديد من حيثئذ كما يحسنه السبكي مصرحاً بأن ترك الاشهاد فسق وانما يجب الاشهاد على لاقط بنفسه أماناً من سلبه الخاكم فله فلا يجب الاشهاد عليه بل هو مستحب كما قاله الماوردي وغيره (قوله وأشار المصنف لشرط الملتقط) أى الذى هو أحد الأركان كما مر وقوله بقوله متعلق بأشار (قوله ولا يقر) بالبناء للفعول أى لا يترك اللقيط وقوله لا يبدأ أمين أى عدل ولو مستور العدالة والمال را به عدل الرواية بدليل ذكر الحر بعده بدليل أنه يشمل الاتى ومحصله أو صافه أنه هو المسلم الحر الرشيد العدل ولذلك قال الشارح بعد قول المصنف أمين حر مسلم رشيد فلا يصح لقط من اتصف بضد ذلك لأن حق الحضانة ولاية وليس هو من أهلها فلا يقر معه اللقيط بل ينزع منه نعم لو أذن لرفيقه غير المكاتب في لقطه أو أقره عليه فهو اللاقط ورقيقه نائب عنه في الأخذ والتمسك بخلاف المكاتب لاستقلاله فلا يكون السيد هو اللاقط بل ولا هو أيضاً لاشتراط الحرية وهي معدومة في المكاتب فان قال له السيد التقط لى فالسيد هو اللاقط والمبعض كالرفيق فان أذن له سيده في لقطه أو أقره عليه فهو اللاقط سواء كان هناك مهيأة أم لا وان لم يأذن له سيده لم يصح لقطه ولو في نوبته اذا كان هناك مهيأة على المعتمد لان الغلب هنا الولاية وهو ليس من أهلها لنقصه بالرق ولو أذن له أهلاً للقط على لقيط قبل أخذه بأن قال كل منهما أنا أخذه عين الحاكم من رآه ولو من غيرهما فلا حق لهما قبل الأخذ أما بعد أخذه فيقدم سابق فما اذا أخذه من قبل السابق وان لقطاه معاقب غنى ولو نخل على فقير لانه قديو اسية ببعض ماله أو لا يطعم في مال اللقيط وعدل باطناً ولو فقير اعلى مستور احتياطاً للقط فان استوى أقرع بينهما ويجوز نقله من محل لقطه لمثله أو لأعلى منه لا لأدنى فلا لقط نقله من بادية قريته بل لثقلها ومن بادية لقريته ومنهما بل لثقلها لا نأرقى به لا نقله من قرية أو بلبادية أو من بلبادية لثقله وخشونة عيشهما وفوات العلم بالدين والصناعة نعم لو نقله من قرية أو بلبادية قرية بحيث يسهل المراد منهما جاز على النص وقول الجمهور (قوله حر) أى كله بخلاف من بهرق ولو لمبعضاً أو مكاتباً كما علم مما مر وقوله مسلم بخلاف الكافر لكن لكافر لقط كافر بأن وجدته في بلاد الكفار التى ليس بها مسلم لما بينهما من الموااة (قوله فان وجد معه) بالبناء للجمهور فقوله مال نائب فاعل وقوله أى اللقيط تفسير للضمير والمعنى فان وجد اللاقط مع اللقيط مالا يخصه كدنانير عليه أو تحت ولو منشورة وثياب ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو مغطى بها أو مفروشة تحتها ودار هو فيها وحده وحصه منها ان كان معه غيره بحسب الرؤس بخلاف المال المدفون تحتها ولو كان فيه أومع اللقيط رقعة مكتوب فيها أنه نعم ان حكم بأن المسكان له فهو له كالسكان وبخلاف المال الموضوع بقر به فانه ليس له كالبعيد عنه بخلاف الموضوع بقر المسكان لأن له رعايته ودون غير المسكان (قوله أنفق عليه الخاكم منه) أى أو ما ذنوع وقوله ولا ينفق الملتقط عليه منه الا باذن الحاكم أى لأن ولاية المال لا تثبت لغير الاب والجد من الاقارب بل

فان لم يلتقطه أحد
أثم الجميع ولو علم به
واحد فقط تعين
عليه ويجب في
الاصح الاشهاد
على التقاطه وأشار
المصنف لشرط
الملتقط بقوله (ولا
يقر) اللقيط (الا
يبدأ أمين) حر مسلم
(رشيد) فان وجد
معه أى اللقيط
(مال أنفق عليه
الحاكم منه) ولا
ينفق الملتقط عليه
منه الا باذن الحاكم

يقوم الحاكم مقام الاب والجد عند فقد هما ولو مع وجود غيرهما من الاقارب فالاجنبى أولى بذلك فان لم يجد الحاكم
أنفق عليه بأشهاد في كل مرة كما صرح به ابن الرفعة نقلا عن القاضي مجلى وأقره قال العلامة ابن حجر وفيه من
الخرج ما لا يخفى واعتمد العلامة الرملى وجوبه في المرة الاولى فقط وهو اللائق بحسن الشرع وعلم من ذلك أن
الأشهاد في الملتقط عند فقد الحاكم قد كره المحشى له في الحاكم نفسه غير ظاهر فان أنفق عليه بدون ذلك ضمن
(قوله) وان لم يوجد معه أى اللقيط (مال) أى وان لم يجد اللاقط مع اللقيط ما لا وقوله فنفقته كائنه في بيت المال
أى من سهم المصالح وقوله كالوقوف على اللقطى أى والوصية لهم فان لم يكن في بيت المال مال أو كان ثم ما هو أهم منه
اقترض عليه الحاكم وأنفق عليه مما اقترضه فان تعذر الاقتراض وجبت نفقته على الموصى بن قرضا بالقاف عليه ان
كان حرا ولا فعلى سيده والمراد بالموصى من يملك زيادة على كفاية سنة كذا قال المحشى قال الشيخ عطية والأوجه ضبط
الموصى بمن يأتى في نفقة الزوجة فلا يعتبر قدرته بالكسب ويوزعها الامام على مياسير بلده فان شق التوزيع فعلى
من يراه الامام منهم فان استورا في نظره تخير وهذا ان لم يبلغ اللقيط فان بلغ فن سهم الفقراء أو المساكين أو
الغارمين (تتمة) اللقيط في دار الاسلام أو ما ألحق بها مسلم تبعا للدار الا ان أقام كافر بيته بنسبه فيتبعه في
النسب والدين فيكون كافرا تبعا له بخلاف ما اذا استلحقه بلا بيته لانه قد حكم باسلامه تبعا للدار الاسلام أو ما ألحق
بها وهي دار الكفر التي بها مسلم يمكن كونه منه ولو أسير امتنشر أو تاجر أو لا يكتفى اجتياز به دار الكفر بخلافه بدار
الاسلام فانه يكتفى اجتياز به آخرتها ولو وجد اللقيط بدار الكفر التي لا مسلم بها فهو كافر ويحكم باسلام صبي
أو مجنون غير لقيط تبعا لأصوله ولو من قبل الام وان كان ميتا بشرط أن ينسب اليه عادة كافي القبيلة التي
اشتهرت به لا كائنا آدم عليه السلام والأحكام على الناس جميعا بالاسلام ولو زنى مسلم بدمية فأنت بولد فهو كافر
تبعا لأمه ولا يتبع المسلم لانه مقطوع النسب عنه كما أفق به الشهاب الرملى خلافا لابن حزم ومن تبعه ويحكم باسلام
من ذكر أيضا تبعا لآبائه المسلم ولو غير مكاف ان لم يكن معه في السبي أحد أصوله والام يتبع السابى لأن تبعية أحدهم
أقوى ومعنى كون أحد أصوله معه كما في الروضة أن يكونا في جيش واحد وغنيمته واحدة وليس معنى ذلك أن
يكونا في ملك رجل واحد فلو كان السابى له كافر فهو كافر تبعا له لأنه على دين سابه كما قاله الماوردى وغيره ولو سباه
مسلم وكافر فهو مسلم تغليباً للاسلام ولا يصح اسلام الصبي استقلالاً وانما يصح اسلامه على رضى الله عنه وكرم الله وجهه
في صغره لأن الأحكام انما تعلقت بالبالغ بعد الهجرة أما قبلها فهي منوطة بالتميز وقيل صح اسلامه في صغره
خصوصية له فان كفر بعد كماله في تبعيته لأحد أصوله أو للسابى فرتد بخلافه في تبعية الدار فانه كافر أصلى لأن
حكمنا عليه بالاسلام مبني على ظاهر الدار فاذا أعرب عن نفسه بالكفر تبينا خلافا لما ظنناه وهذا معنى قولهم تبعية
الدار ضعيفة نعم ان تمحض المسلمون في الدار لم يقر على كفره قطعاً قاله الماوردى وأقره ابن الرفعة واعلم أن
اللقيط حر وان ادعى رقه اللاقط أو غيره لان غالب الناس أحرار الا أن تقام برقه بيته متعرضة لسبب الملك كارت
وشراء كأن تشهد أن رقيق لفلان ورثه من أبيه أو اشتراه فلا يكتفى مطلق الملك لانه يمكن أن يعتمد الشاهد ظاهر اليد
وفارق غيره كالدار والثوب بأن أمر الرق خطر فاحتيط فيهو بأن المال مملوك فلا تغير دعواه صفته وهي مملوكيته
بخلاف اللقيط فانه حر ظاهراً فدعوى ملكه تغير صفته فلا تقبل الا ان تقوت باسنادها الى السبب والا ان أقر
بالرق بعد كماله لشخص ولم يكن به المقر له بأن صدقه أو سكت ولم يسبق منه قبل اقراره بالرق بعد كماله اقرار بحرية
أما اذا كذبه المقر له فلا يقبل اقراره بالرق له وان عاد المكذب وصدقه لأنه لما كذب بحكم بحريته بالاصل فلا يعود
رقيقاً وكذا لو سبق منه قبل اقراره بالرق بعد كماله اقرار بحرية لأنه لما حكم بحريته باقراره السابق لم يقبل
اقراره بالرق بعد ذلك

(وان لم يوجد معه)
أى اللقيط (مال)
فنفقته) كائنه (في)
بيت المال) ان لم
يكن له مال عام
كالوقف على اللقطى
(فصل) في أحكام
الوديعة

(فصل في أحكام الوديعة) أى كاستحباب قبولها الآتى في قوله ويستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها وهي
مناسبة للقطعة واللقيط في وجوب حفظها وأمانتها ونحو ذلك ككونها تحت يد الوديع كأن اللقطى واللقيط تحت

يد الملتقط والاصل فيها قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها أى بأمر كل من كان عنده أمانة أن
يردها الى صاحبها اذا طلبها وهي وان نزلت في مفتاح الكعبة فهي عامة لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
قال الواحدى أجعوا على أنها نزلت بسبب مفتاح الكعبة يوم الفتح حين أراد النبي ﷺ دخول الكعبة فطلب
على المفتاح من سادنها أى خادمها وهو عثمان بن طلحة الحنظلي فأبى فلوى على يده وأخذه منه وقال نحن أحق
بالسدانة منكم ودخل النبي ﷺ الكعبة وصلى فيها ونزلت هذه الآية ولم ينزل في جوف الكعبة آية سواها فخرج
وأمر عليا برد المفتاح الى عثمان المذكور فردده اليه فصار يتعجب فتلا عليه الآية فأسلم والمفتاح المذكور وان أخذ
فهر الكعبة في حكم الامانة لكونه مأخوذا بحق وخبر أدا الامانة الى من ائتمنتك ولا نحن من خانك وتسمية الثاني
خيامة مشاكلة لانه استنصار وتخليص حق أو اشارة الى أن الاولى العفو أو أن المعنى ولا نحن من خانك بأخذ غير
حقك أو زيادة عليه وهذا كله في الامر الذي جوز الشارع المجازاة به أو أمانة المذموم لم يجوز الشارع المجازاة به كأن زنى
رجل بأمراتك فأردت أن تزني بأمراته فتسمية الثاني خيامة ظاهرة كالاول والقياس يقتضى جوازها لأن بالناس
حاجة اليها بل ضرورة وأركانها بمعنى الايداع أى العقد أو بعقودية بمعنى العين المودوعة فليس فيه جعل الشئ ركنا
لنفسه وشرط فيها كونها محترمة وان لم تكن متمولة ولو نجسة نحو حبة بر وكتب ينفع بخلاف غير المحترمة نحو كلب
لا ينفع وآلة لهو وصيغة شرط فيها ما مر في الوكالة وهو اللفظ من أحد الجانبين وعدم الرد من الآخر حتى لو قال الوديع
أودعنيها فدفعها له ساكتا كفى واليجاب اما صريح كأودعتك هذا أو استحفظت كذا أو كناية مع التية كخذه
ومودع بكسر الدال ومودع بفتحها وان شئت قلت ومودع وهو أوضح وشرط فيها ما مر في موكل ووكيل وهو اطلاق
التصرف لأن الايداع استثناء في الحفظ فلو أودع ناقص نحو صبي ناقصا مثله أو كاملا ضمن كل منهما ما أخذه منه لأن
الايداع باطل ولو أودع كامل ناقصا لم يضمن الا بالتلافى لانه لم يسأله على اتلافه ولا يضمن بغير الاتلاف ولو بالتفریط
لتقصيره بالايديع عنده وبقيت صورة رابعة وهي أن يودع كامل كاملا ولا ضمان حينئذ لا بالتفریط وهذه الصورة
هي مقصود الباب (قوله هي) أى الوديع وقوله فعيلة أى بمعنى مفعولة ان أخذت من ودع بمعنى ترك لأنهما مودوعة
عند الوديع وبمعنى فاعلة ان أخذت من ودع بمعنى سكن لأنها ساكنة عند الوديع فيصح أن تكون فعيلة بمعنى مفعولة
كما اشتهر وهو الذي اقتصر عليه المحشى وبمعنى فاعلة كما علمت (قوله من ودع اذا ترك) أى مشتقة من مصدره فهو على
تقدير مضاف أو مأخوذة منه لان المادة الاخذ أوسع من مادة الاستتقاق واعتراض بأنهم أماتوا ما مضى يدع ويذراى
لم ينطقوا به وأجيب بأن المراد أنهم أماتوه غالبا فلا ينافي أنهم نطقوا به نادر افيكون ما هنا من قبيل النادر وأجيب
أيضا بأن الذى أماتوه ودع بمعنى ترك ويصح أن يجعل ما هنا ودع بمعنى سكن كافى المختار وان كان بخالقه قول
الشارح اذا ترك فهو انما يتمشى على الجواب الاول ويصح أن تكون مشتقة من الدعة وهي الراحة لأنها في راحة
الوديع ومراعاته (قوله وتطلق لغة على الشئ) المودوع عند غير صاحبه (لحفظ) فهي لغة بمعنى العين المودوعة
وقوله وتطلق شرعا على العقد المقتضى للاستحفاظ أى الصيغة المقتضية لطلب الحفظ نحو استحفظت كذا وتطلق
شرعا أيضا على العين المستحفظة فهي حقيقة فيها وتصح ارادة كل منها في الترجع أو ما في قوله والوديع أمانة فهي
بمعنى العين المودوعة لا غير فتلخص من هذا ان اطلاقها على العين المودوعة مشترك بين اللغة والشرع فهو لغوى
وشرعى واطلاقها على العقد المقتضى للاستحفاظ شرعى فقط (قوله الوديع أمانة في يد الوديع) وفي بعض
النسخ في يد المودع بفتح الدال المهمة والنسخة الاولى أوضح والمراد أن الامانة متأصلة فيها لا تابعة بمعنى أن القصد
منها الحفظ فان عرض فعل مضمن فعلى خلاف الاصل بخلاف الرهن فان القصد منه التوثيق والامانة فيه تابعة
وينبنى على ذلك أن الوديع يقبل قوله في رد الوديع لأن وضعها الامانة وإذا فعل فعلا تعديا ارتفعت لأن مقصودها
الحفظ وقد زال بالتعدي فيجب فيها الرد فورا وأما المرتهن فلا يقبل قوله في الرد لأن القصد منه التوثيق والامانة
تابعة ولذلك اذا فعل فعلا مضمنا لم يلزمه الرد فورا وان كان ضامنا لارتفاع الامانة التابعة بقاء التوثيق الذى هو الاصل

هي فعيلة من ودع
اذا ترك وتطلق لغة
على الشئ المودوع
عند غير صاحبه
لحفظ وتطلق
شرعا على العقد
المقتضى للاستحفاظ
(والوديع أمانة)
في يد الوديع

هناك (قوله) يستحب قبولها سواء كانت بجعل أو لا لقوله تعالى ما على المحسنين من سبيل والوديع محسن في الجلة
وتحبر مسلم والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه والمراد أنه يستحب قبولها عينا لمن انقرد أو كفاية لمن
نعدد فيكون الاستحباب عينا أو كفايا كما أن الوجوب يكون عينا أو كفايا ومحل الاستحباب عينا لمن
انقرد أو كفاية لمن نعددان لم يخش ضياعها بأن قدر صاحبها على حفظها فلا ينافي قول الشارح والواجب قبولها لأنه
محمول على ما إذا خشي ضياعها بأن لم يقدر صاحبها على حفظها وخرج بقبولها إيجابها فهو تابع لجواز التصرف وعدمه
فيصح في الأول ولا يصح في الثاني (فائدة) فرض العين أفضل من فرض الكفاية على الراجح والمراد بالافضلية
كثرة الثواب لنفاعله (قوله) لمن قام بالأمانة فيها) أي بأن قدر على حفظها ووثق بأمانة نفسه فيها حالاً وما لا أي حال
قبولها وبعده فإن عجز عن حفظها حرم عليه قبولها لأنه يعرضها للتلف وإن قدر على حفظها وهو في الحال أمين
لكن لم يثق بأمانة نفسه في المستقبل بل خاف من نفسه الخيانة فيه كرهه قبولها خشية الخيانة فيها وهذا إذا لم يعلم
المالك بحاله فيها ولا فلا تحريم في الأولى ولا كراهة في الثانية وتكون مباحة فتعترى بها الأحكام الخمسة (قوله) ان
كان ثم غيره) أي ان كان هناك في مسافة العدوى أمين غيره وقوله والواجب قبولها أي وان لم يكن هناك في
مسافة العدوى أمين غيره وخشي ضياعها واجب عليه قبولها عينا فلا ينافي أنه يستحب قبولها عينا لمن انقرد لان
ذلك محمول على من لم يخش ضياعها كما مر وقوله كما أطلقه جمع أي من أصحابنا معاشراً الشافعية ومعنى إطلاقهم له
أنهم لم يقيده بأصل القبول مع أنه مقيد بأصل القبول كما يعلم مما نقله بعد عن الروضة وأصلها (قوله قال) أي
الامام النووي وقوله في الروضة كأصلها متعلق بقال والمراد بأصلها ما اتفق فيه لفظ الرافعي والنووي قبل زيادة
الروضة وقوله وهذا أي وجوب قبولها وقوله محمول على أصل القبول أي على أصل هو القبول وقوله بدون اتلاف
منفعته وحرزه مجانا أي بلا أجر فله المطالبة بأجرة منفعة نفسه ومنفعة حرزه لا يقال كيف يكون له أخذ الأجرة
على الواجب لا نأقول قد جوزوا أخذ الأجرة على الواجب كافي سقي اللباؤانفاذا الغريق وتعليم الفاتحة ومع حكمهم
بوجوب القبول عليه عينا لو امتنع من قبولها ثم ولا ضمان لعدم الاستيلاء عليها (قوله) ولا يضمن الوديع الوديع لا
بالتعدي فيها) أي بالتقصير في حفظها بأن يتعدي في تلفها وحينئذ فلا تكون أمانة ولذلك قال المحشي هو مفهوم
حكمه عليها بالأمانة (قوله) وصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات لكنها مضبوطة في عشرة أمور نظمها
الدميري بقوله

عوارض التضمن عشر ودعها * وسفرو نقلها ووجدتها * وترك ايضاء ودفع مهلك

ومنع ردها وتضييع حكي * والانتفاع وكذا الخالفه * في حفظها ان لم يزد من خالفه

ويعلم غالبها من كلامه صريحاً وأضمننا فالصورة الأولى ذكرها الشارح بقوله منها أن يودع غيره بلا إذن من المالك
ولا عن من الوديع ولو كان ذلك الغير قاضياً أو ولده أو زوجته أو خادمه فما يقع كثير من أن الوديع يعطى الوديع تولده
أو زوجته أو خادمه ليحفظها كل منهم في حرزه موجب للضمان لأن المودع لم يرض بذلك نعم له الاستعانة بمن يحملها
لحرزه أو يعلقها أو يسقيها لأن العادة جرت بذلك وخرج بقوله بلا إذن من المالك ما لو أذن له في أن يودعها غيره فالثاني
وديع أيضاً ولا يخرج الأول عن الإيداع إلا ان ظهر من المالك قرينة على استقلال الثاني به لجواز استنابة اثنين
فأكثر في حفظها ثم ان صرح المالك بإجماعهما على حفظها تعين فيضعتها في حرز واحد لهما بأن يكون لكل
منهما اليد عليه بملك أو اجارة أو اعاره اتفاقاً في ذلك أو اختلافه في ذلك ولو كان أحدهما قد انقرد أحدهما بحفظها
مع رضا الآخر ضمن كل منهما وعلى كل منهما مقرر النصف وان لم يكن مع رضا الآخر اختص المنفرد وحده ضماناً
وقراراً وان لم يصرح المالك بإجماعهما على حفظها جاز الانقرد من اذنا أو مكاناً أو به كأن يحفظها كل منهما في حرزه
يوماً أو نحوه وخرج بقوله ولا عن من الوديع مالاً أو دعيها عند غيره لعنكر كراهة سفر أو مرض أو خوف أو خرق في
البقعة واشراف الحرز على الخراب ولم يجد غيره لكن يجب عليه أو لاردها إلى المالك أو وكيله فان فقدهما ردها

(و يستحب قبولها
لمن قام بالأمانة فيها)
ان كان ثم غيره
والواجب قبولها
كما أطلقه جمع قال في
الروضة كأصلها
وهذا محمول على
أصل القبول دون
اتلاف منفعة
وحرزه مجانا (ولا
يضمن) الوديع
الوديع (الا بالتعدي)
فيها وصور التعدي
كثيرة مذكورة في
المطولات

للقاضي الامين وعليه أخذها فان فقد ردها لأمين ولا يكلف تأخير السفر لما في ذلك من المشقة * والصورة الثانية
السفر بها مع القدرة على ردها الى من ذكر لا نه عرضها للضياع اذ حرز السفر دون حرز الخضر * والصورة الثالثة
ذكرها الشارح بقوله ومنها أن ينقلها من محلة أو دار الى أخرى دونها في الحرز أي دون المحلة أو الدار الاولى في الحرز
وظاهره ولو كانت الاخرى حرز مثلها وليس كذلك فان كانت حرز مثلها فلا ضمان عليه وان كانت أدون مما كانت
فيه وخرج بما ذكره ما لو نقلها الى مثل الاول حرزا أو أحرز أو نقلها من بيت الى آخر في دار واحدة أو من حاصل الى
آخر في خان واحد فلا ضمان ومحل ذلك ما لم ينهب المالك عن نقلها والا ضمن مطلقا نعم ان نقلها يظن أنها ملكه ولم ينتفع
بها لم يضمن * والصورة الرابعة أن يجدها بلا عنبر بعد طلب المالك لها بخلاف ما لو وجدها بعذر كدفع ظالم
عن مالكها أو وجدها بلا طلب من مالكها ولو بحضرته لان اخفائها بلغ في حفظها * والصورة الخامسة أن
يترك الايصاء بعند المرض أو السفر للقاضي أو الامين عند فقد القاضي فان الايصاء به لمن ذكر يقوم مقام ردها
اليه فهو مخير عند فقد المالك أو وكيله بين ردها للقاضي والايصاء به اليه وعند فقد القاضي بين ردها للأمين والايصاء
بها اليه والمراد بالايصاء بها الاعلام بها مع وصفها بما تتميز به ان كانت غائبة أو الاشارة لعينها ان كانت حاضرة والامر
بردها فان لم يفعل ما ذكر كاذ كرضمن ان تمكن من ردها أو الايصاء بها لا نه عرضها للنفقات اذ الوارث يعتمد ظاهر
اليه يدعيها لنفسه وكذلك يضمن لو دفنها بموضع وسافر ولم يعلم بها أمينا يراقبها وان لم يكن ساكنافي موضعها
بخلاف ما اذا لم يتمكن كأن مات جفاة أو قتل غيلة أي خديعة * والصورة السادسة أن يترك دفع متلفاتها فقوله
في النظم ودفع مهلك بالجر لا نه على تقدير وترك دفع مهلك كترك تهوية ثياب صوف وترك لبسها عند حاجتها لذلك
وقد علمها فيلزم تهويتها أو لبسها عند حاجتها لذلك وعلمها بها باحتياجها لذلك وتمكنه منه بان أعطاه المفتاح
لان اللدود يفسدها وكل من الهوا وعيوب رائحة الآدمي بها يدفعه حتى لو لم يجد من يجوز له لبس الثوب الحرير جاز له
لبسه بل يجب عليه بمعنى أنه يضمنه بترك لبسه لا بمعنى أنه يأنم بتركه أو ما لو وجد من يجوز له لبسه لكنه امتنع من ذلك
الابا جرة فالوجه جواز لبسه ولو يكون ذلك عنذر اله في دفع الحرمة عنه بل يتجه الوجوب كما صرح به العلامة الرملي
ونظريه الشبراملسي وقال ينبغي رفع الامر للحاكم فيستأجره من يلبسه وكترك علف دابة بسكون اللام أي تقديم
العلف لها بفتحها فيلزم علفها لا نه من الحفظ فان أعطاه المالك علفا علفها بعوا لراجعها أو وكيله ليعلفها أو يستردها
فان فقد همار جع القاضي ليقترض على المالك أو يؤجرها بما يعلفها به أو يبيع جزأ منها لذلك بحسب ما يراه ان
رأى من يشترى به فان تعذر عليه ذلك علفها من عنده وأشهد ليرجع به ان أراد فان نه المالك عن التهوية واللبس
والعلف وتلفت بذلك فلا ضمان لكنه يعصى في مسألة الدابة لحرمة الروح فلو كان بهذه الدابة علة كتحمة ونه المالك
عن علفها فالحلفه وعلفها فتلفت قال العلامة الرملي ضمن مطلقا سواء علم بالدابة أو لم يعلم وقال العلامة ابن حجر ضمن
ان علم بالدابة وتعمدوا فلا يضمن * والصورة السابعة أن يمنع ردها بلا عنبر بعد طلب مالكها بخلاف ما لو كان
بعذر كصلاة أو اكل ونحوهما وستأني الاشارة لذلك بقوله واذا طوب بها فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن
فان أخر اخرجها العذر لم يضمن والمراد بردها التخلية بينها وبين المالك وأما حلفها اليه فلا يلزمه * والصورة الثامنة
أن يضعها كأن يضعها في غير حرز مثلها أو ينساها أو يدل عليها ظالم معينا محلها أو يسامها ولو مكرها ويرجع
الوديح اذا غرم بها على الظالم لان قرار الضمان عليه فانه المستولى على المال عدوانا ولو أخذها الظالم من يده
قهر اعليه فلا ضمان على الوديح وكذلك الواعلمه بانها عنده من غير تعيين مكانها فلا يضمن بذلك وان كان يجب
عليه انكارها والامتناع من الاعلام بها جهده وله أن يحلف على ذلك لمصلحة حفظها قال الاذري ويتجه
وجوب الحلف اذا كانت الوديعة رقيقا والظالم يريد قتله أو الفجور به واذا حلف وجب عليه أن يورى في
يمينه ان عرف التوريقه أو مكنته فان لم يور كفر عن يمينه ان حلف بالله لانه كاذب فيها فان حلف بالطلاق أو
العتيق حنث لانه فدى الوديعة بزوجه أو رقيقه * والصورة التاسعة أن ينتفع بها كلبس الثوب وركوب الدابة

بلا عذر بخلاف ما إذا كان لعذر كلبس الثوب لدفع الدود أو ركب الدابة لدفع الجماع فلا ضمان بذلك لأنه لمصلحة المالك والصورة العاشرة أن يخالف في حفظها كقوله لا ترقد على الصندوق الذي فيه الوديعة فترقد وانكسر ثقله وتلف ما فيه بانكساره فيضمن بذلك لخالفته المؤدية للتلف لا إن تلف بغير ذلك كسرقة فلا يضمن لأن رقاذه عليه زيادة في الحفظ نعم إن كان الصندوق في نحو الحراب فسرق من جانبه الذي لو لم يرقد على الصندوق لرقد فيه ضمن ولا إن نهب عن قفل فأقله أو نهب عن قفلين كأن قال له لا تقفل عليه إلا قفلا واحدا فأقله لأن ذلك مبالغة في الحفظ والاحتياط ولا نظر لما يقال إن في ذلك اغراء للسارق على الصندوق لأن ذلك متوهم (قوله منها) أي من صور التعدي وكذا يقال في قوله ومنها أي ومنها غير ذلك وقد تقدم الكلام عليه مستوفى (قوله وقول المودع بفتح الدال) وفي بعض النسخ وقول المودع وهو مبتدأ خبره قوله مقبول في ردها على المودع بكسر الدال أي يمينه وهكذا كل أمين ادعى الرد على من اتهمه فانه يصدق يمينه كوكيل وشريك وعامل قراض وجاب في رد ما جابه على من استأجره للجباية وتقيب في الرد على من نصبه إلا المرتين والمستأجر فإنهما لا يصدقان في الرد على الراهن والمؤجر لأنهما أخذ العين لغرض أنفسهما وخرج بالأمين الضامن كالغاصب والمستعير والمستام فانه لا يصدق في دعوى الرد الابينة وبمن اتهمه وارث أحدهما مع الآخر بأن ادعى وارث المودع أنه ردها على المودع أو ادعى المودع أنه ردها على وارث المالك وكذا وارث أحدهما مع وارث الآخر بأن ادعى وارث المودع أنه ردها على وارث المودع فانه لا يصدق الابينة والتفصيل بين الأمين والضامن في دعوى الرد كما هو القرض وأما في دعوى التلف فان كلا منهما يصدق يمينه إن لم يذكر سببا أصلا ولا يلزمه بيان السبب أو ذكر سببا خفيا كسرقة أو غصب أو سببا ظاهرا عرف هو دون عمومه كحريق ونهب أو عرف هو وعمومه واتهم فانه يصدق يمينه في هذه الصور فان عرف هو وعمومه ولم يتهم صدق بلا يمين وإن لم يعرف هو ولا عمومه طوب ببينة على وجوده وحلف على تلفها به (فرع) لو وقع في خزانة المودع حريق فتقل أمتعه قبل الوديعة فاحترقت لم يضمن كالمال لم يكن إلا ودائع فقدم بعضها على بعض فاحترق الباقي (قوله وعليه أي المودع أن يحفظها في حرز مثلها) هذا مناسب للحكم الأول وهو قول المصنف والوديعة أمانة فكان الأولى ذكره هناك كأن يقول بعد قوله والوديعة أمانة وعليه أن يحفظها في حرز مثلها (قوله فان لم يفعل ضمن) أي بأن حفظها في غير حرز مثلها كأن حفظ الثياب في اسطبل الدواب أو الدراهم في كور عمامته بلا ربط ونحو ذلك وهذا الإشارة إلى التضييع للتقدم (قوله وإذا طوب بها) أي بمن له طلبها من المالك أو وكيله أو وارثه بعد موته وقوله أي المودع بالوديعة تفسير للضميرين فالأول تفسير للضمير المستتر المرفوع على أنه نائب فاعل والثاني تفسير للضمير البارز المحرور بالباء ومثل المودع وارثه وقوله فلم يخرجها أي لم يخل بينها وبين طلبها فان الواجب عليه التخليه فقط لا حملها إلى مال الكفاية أو الرد على المالك لا على المودع حتى لو قال المودع للمالك خذ وديعتك فانه يلزمه الأخذ منه ولا يضمن المودع بعدم أخذها منه ولو بعث رسولا لقضاء حاجة وأعطاه خاتمه أو منديله أو سبخته أمانة لمن قضى له الحاجة وقال له رده على بعد قضاء الحاجة فوضعه بعد قضاءها في حرز مثله لم يضمنه إذ لا يجب عليه إلا التخليه لا الرد إلى المالك وقوله مع القدرة عليها أي بأن لم يعذر وقت طلبها بما تقدم في رد البيع كصلاة وقضاء حاجة أو كل طعام وقوله حتى تلفت أي بعد الطلب الجائز وقبل الرد الواجب وقوله ضمن أي المودع بدلها من مثل أو قيمة ولعله كما قاله بعضهم بالأقصى من وقت طلب الرد المقدور عليه إلى وقت التلف ولو كانت الوديعة ورقة مكتوب فيها دين كمائة دينار وتلفت بسبب التأخير ضمن قيمتها مكتوبة مع أجره الكتابة بخلاف الثوب المطرز فانه يلزمه قيمته مطرزا ولا يلزمه أجره التطريز لأن الكتابة تنقص قيمة الورقة والتطريز يزيد قيمة الثوب وعلم من ذلك كله أن الوديعة جائزة لا لازمة فلمودع الاسترداد والمودع الرد كل وقت أراد كل منهما أما المودع فلا أنه المالك وأما المودع فلا أنه متبرع بالحفظ نعم إن كان في حالة يلزمه فيها القبول ابتداء بأن كانت له حجرة عليه والزمن زمن نهب لم يجوز له الرد بل يحرم عليه فان ردها عليه ضمن فان ردها على المالك في حال سكره فلا ضمان لأنه كالسكران

منها أن يودع غيره
بلا إذن من المالك
ولا عذر من المودع
ومنها أن ينقلها من
محلة أو دار إلى أخرى
دونها في الحرز
(وقول المودع)
بفتح الدال (مقبول
في ردها على
المودع) بكسر الدال
(وعليه أي المودع
أن يحفظها في حرز
مثلها) فان لم يفعل
ضمن (وإذا طوب
بها) أي المودع
بالوديعة (فلم
يخرجها مع القدرة
عليها حتى تلفت
ضمن)

بخلاف الصبي ونحوه فان كان بحالة يندب فيها القبول فالرد خلاف الاولى ان لم يرض به المالك وليس له تأخير الرد
للاشهاد عليه وان أشهد عليه المالك عند الدفع فانه يصدق في الرد يمينه فليس له أن يلزم المالك تأخير أخذها
حتى يشهد الا ان كان الطالب ممن لا يقبل قول الوديع في الرد عليه يمينه كوكيل المودع ووارثه فيعذر في تأخير
الرد للاشهاد لانه لا يقبل قوله في الرد اليه الا يمينه وتنفسخ بما تنفسخ به الوكالة من موت أحدهما وجنونه وانما
ونحو ذلك (قوله فان أخر اخراجها الخ) محترز قوله مع القدرة وقوله بعن رأي كأن كان مشغولا بصلاة أو قضاء حاجة
أو أكل طعام أو في جام أو كان في جنح ليل والوديعة في خزانة لا يتأتى فتح بابها في ذلك الوقت وقوله لم يضمن أي
لعدم تقصيره (فائدة) لا عبرة بكتابة الميت في جريدته مثلاً هذا وديعة فلان بن فلان ونحو ذلك والله أعلم

✽ كتاب أحكام الفرائض والوصايا ✽

لما كانت الفرائض نصف العلم كما في الخبر الآتي ذكرها المصنف كغيره في نصف الكتاب ولما كانت الوصايا متعلقة
بالموت بحسب اعتبارها من الثلث وقبولها وزددها ناسب أن يضمها مع الفرائض وقدم الفرائض عليها باعتبار
الاستحقاق فان للورثة يستحقون الميراث بالموت وان كانت الوصية باعتبار الاعطاء مقدمة على الميراث كما
قال تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين والمراد بالفرائض مسائل قسمة الموارث أي التركات سواء كانت
بالفرض أو بالتعصيب وليس المراد بالفرائض الانصاء لكن التعبير بالفرائض ظاهر بالنسبة للمسائل التي
فيها فرض ولو مع التعصيب كالمسئلة التي تكون من ثمانية كزوج وبن وعمل للمسائل التي تكون بالتعصيب
فقط كأن مات عن عشرة أخوة أشقاء أو لأب فان المسئلة تكون من عدد رؤسهم وهو عشرة فكان
مقتضى ذلك أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب ودفع العلماء ذلك بقولهم وغلبت الفرائض على التعصيب
لقونها وشرعها عليه على الراجح لأن الشارع قدرها وقيل التعصيب أشرف لأن صاحبه اذا انفرد أخذ جميع التركة
والأصل فيها آيات الموارث كقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين الآية وقوله تعالى ولكم
نصف ما ترك أزواجكم الآية وأخبار كخبر ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر وفائدة ذكر بعد
رجل التوكيد ودفع ما يتوهم أن المراد بالرجل مقابل الصبي وهو البالغ بل المراد به مقابل الأنثى وهو الذكرك فان
قيل لو اقتصر على ذكر من أول الأمر لكان في فلم ذكر رجل معه أجيب بأن ذكر رجل مع له دفع توهم أنه عام
مخصوص وقد اشتهرت الاخبار الصحيحة بالحث على تعليمها وتعلمها كخبر تعلموا الفرائض وعلموها الناس
فاني امرؤ مقبوض وان هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى ان الاثنين يختلفان في الفريضة الواحدة فلا يجدان من
يقضى بينهما وخبر تعلموا الفرائض فانها من دينكم وانه نصف العلم وانه أول علم ينزع من أمي أي يفقد بموت أهله
ويرفع بفقدهم وليس المراد أنه يرفع من صدورهم بخلاف القرآن فانه يرفع في آخر الزمان من الصدور ومن السطور
فانه يصبح الرجل لا يجد في صدره شيئاً منه ويجد المصحف ورقاً أبيض وانما سمى نصفاً مع أن غيره أكثر أحكاماً
تعلقه بالموت المقابل للحياة وهما حالان للانسان ولكل منهما أحكام تخصه وقيل النصف بمعنى النصف وان لم يكن
نصفاً حقيقة كما في قول الشاعر

اذا مت كان الناس نصفان شامت ✽ وآخر مئن بالذي كنت أصنع

فان مراده بالنصف النصف وان كان أحد الصنفين أكثر أفراداً من الآخر وليس مراده تحريم المناصفة
حقيقة والبيت مخرج على لغة من يلزم المثني الالف في الاحوال كلها أو أن اسم كان ضمير الشأن والناس مبتدأ
خبره نصفان والجملة خبر كان وكانوا في الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والكبار دون الصغار وكان الارث
في ابتداء الاسلام بالخلف بكسر الحاء وسكون اللام وهو العهد على النصرة فاذا تحالف رجلان وتعاهدا على
أن ينصر أحدهما الآخر ورث أحدهما من الآخر السدس ويدل له قوله تعالى والذين عاقبت إيمانكم فأتوهم
نصيبتهم فتنسخ ذلك بالتوارث بالاسلام والهجرة فاذا أسلم شخص مع شخص أو هاجر مع موثره وان لم يكن

فان أخر اخراجها
بعذر لم يضمن
(كتاب) أحكام
الفرائض والوصايا

بينهما قرا بقرينة قوله تعالى ان الذين آمنوا وهاجروا الى قوله أولئك بعضهم أولياء بعض ثم نسخ ذلك فكانت الوصية واجبة للوالدين والاقرنين ثم نسخ وجوبها بآيات الموارث فلما نزلت قال ﷺ ان الله أعطى كل ذي حق حقه ألا وصية لوارث أي واجبة وعلم الفرائض يحتاج الى ثلاثة علوم علم الانساب وعلم الحساب وعلم الفتوى وموضوعه التركات وغاياته معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة ولو أسقط الشارح لفظ أحكام لكان أولى وأنسب كذا قال المحشي لان المراد بيان الفرائض بمعنى المسائل وأنت خير بأن المقصود بالذات من المسائل أحكامها فلذلك زاد الشارح لفظ أحكام وأركان الارث ثلاثة وارث ومورث وحق مورث ولو اختصا صافهوا وعم من قول المحشي ومال مورث * واعلم أن الارث يتوقف على ثلاثة أمور وجود أسبابها وتقاء موانعها وجود شرطه فأسابجه أربعة قرابة ناشئة عن الرحم خاصة أو عامتة نكاح وهو عقد الزوجة الصحيح وان لم يحصل فيه وطء ولا خلوة وولاء وهو عصبية سببها نعمة المعتق على عتيقه وجهه الاسلام ان تنظم بيت المال بأن كان متوليه يعطي كل ذي حق حقه فان لم ينتظم فلا يرث فلذلك عد بعضهم الاسباب ثلاثة كما قال صاحب الرحيمة أسباب ميراث الوريث ثلاثة * كل يفيد ربه الوراثه

وهي نكاح وولاء ونسب * ما بعدهن للموارث سبب

والموانع أربعة أيضا كما قال ابن الهائم في شرح كفايته الرق والقتل واختلاف الدين والدور الحكمي سمي بذلك لأن فيه توقف حكم على حكم آخر كما يعلم من تعريفه وهو أن يلزم من تورث شخص عدم تورثه كما لو أقر أخ وابن لليت فانه ثبتت نسب الابن ولا يرث لأنه لو ورث لحجب الاخ فلا يصح استلحاقه للابن لأن شرط المستلحق أن يكون وارثا حائرا وإذا لم يصح استلحاقه للابن لم يثبت نسب فلا يرث فأدى ارثه الى عدم ارثه بوسائط وعدم ارثه انما هو في الظاهر أما في الباطن فيجب على الاخ ان كان صادقا تسليم التركة للابن ويحرم عليه أخذ شيء منها وزاد بعضهم خامسا وهو الحرابة وغيره فالخري لا يرث من غير الخري وبالعكس وزاد بعضهم أيضا سادسا وهو المعان وفيه بحث ظاهر كما قاله بعضهم لأن المنع فيه لعدم السبب الذي هو النسب وشرطه أربعة أيضا تحقق موت المورث حقيقة أو الحاقه بالموتى حكما كفاي حكم القاضي بموت المفقودا بجهاد أو بعد غيبته مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش بعدها غالبا أو تقديرا كفاي الجنين المنفصل بجناية على أمه توجب الغرة فتورث عنه بتقدير أنه كان حيا ثم مات وتحقق حياة الوارث بعدم موت المورث أو الحاقه بالاحياء حكما أو تقديرا كالحمل والمفقودا فلو مات متوارثان معا ولو احتملا أو مرتبا لكن لم يعلم عين السابق فلا توارث بينهما فان علم عين السابق ثم نسي وجب التوقف الى البيان أو الصلح ومعرفة ادلائه لليت بقرابة أو نكاح أو ولاء والرابع العلم بالجهة المقتضية للارث تفصيلا كالابوة والبنوة وبالدرجة التي اجتمع فيها ويختص به القاضي والمفتي فلا يكتفي بقول الشاهد هذا وارث فلان الميت حتى يعين الجهة التي اقتضت الارث منه ولا يكتفي بقوله هو ابن عمه حتى يبين الدرجة التي اجتمع فيها كالجدة القريب لها الاحتمال أن يكون هناك من هو أقرب منه (قوله والفرائض جمع فريضة بمعنى مفرضة) أي لا بمعنى فارضة فهي فريضة بمعنى مفعولة لا بمعنى فاعلة وقوله من الفرض بمعنى التقدير أي مأخوذة من الفرض بمعنى التقدير فان الفرض لغة التقدير قال تعالى فنصف ما فرضتم أي قدرتم يقال فرض القاضي النفقة أي قدرها ويطلق الفرض بمعنى القطع يقال فرض العود بمعنى قطعه (قوله والفرض شرعا) أي في هذا المحل بخصوصه فلا ينافي أن الفرض شرعا يطلق على ما قبل الحرام والمنسوب ونحوهما وهو المطلوب فعليه طلبا جاز ما وان شئت قلت وهو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وقوله اسم نصيب مقدر لمستحقه كالنصف والربع والثلث ونحوه بالمقدر التعصيب فانه ليس مقدر ابل يأخذ العاصب جميع التركة ان انفرد وما بقيت الفروض ان لم تستغرق التركة والاسقط (قوله والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بالشيء) أي مأخوذة من وصيت الشيء بالشيء بفتح الصاد المخففة وقوله اذا وصلته به أي تقول ذلك اذا وصلته به والضمير الاول للشيء الأول والثاني للشيء الثاني كما هو الأقرب ويحتمل العكس فعني الوصية لغة الا يصل لان الموصي وصل خير دنياه

والفرائض جمع
فريضة بمعنى
مفرضة من الفرض
بمعنى التقدير
والفرض شرعا اسم
صيب مقدر لمستحقه
والوصايا جمع وصية
من وصيت الشيء
بالشيء اذا

بخير عقباه أى وصل الخير الواقع منه في دنياه وهو الطاعات التي فعلها في حياته بالخير الواقع في عقباه وهو الوصية
 قيل ان هذه العبارة مقولو بقوال وصل خير عقباه بخير دنياه لان الثاني هو الذي يوصل بالاول عادة وهو غير
 متعين لان الوصل أمر نسبي بين الامرين كما اذا وصلت حبلا بآخر فنسبة الوصل للاول كنسبته للثاني (قوله
 والوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت) أى ولو تقديرا فاذا قال أوصيت لزيد بكذا فالمعنى بعد موتى ومضاف
 بالجر صفة لحق لا بالرفع صفة للتبرع لان الحق انما يعطى للوصى له بعد الموت والتبرع في الحال وأركانها موص وموصى له
 وموصى به وصيغة وستأتى كلها (قوله والوارثون من الرجال) أى حال كونهم من الرجال والمراد بهم الذكور ليدخل
 الصبي وهو معلوم من صيغة المذكور وهي قوله الوارثون فانه جمع مذكر (قوله المجمع على ارثهم) هو احتراز عن
 ذوى الارحام وكذلك قوله الآتى المجمع على ارثهم فانهم يرثون على الراجح وفي كيفية ارثهم مذهبان أصحهما
 مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل واحد منزلة من بدلى به ويجعل كأن الورثة هم المنتهى اليهم ويقسم المال
 عليهم على تقدير كونهم موجودين وتعطى حصة كل واحد منهم لمن أدلى به والثاني مذهب أهل القرابة وهو تقديم
 الاقرب منهم الى الميت ففي بنت وبنت وبنت ابن المال على الثاني لبعث البنت لقربها الى الميت وعلى الاول بينهما
 أرباعا وجهه أن بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس تكملة
 الثلثين فستلتهما من ستة لدخول النصف في السدس يبقى اثنان يقسم عليهما رابعا باعتبار نصيبيهما فللبنت
 واحد ونصف وللبنت بنت الابن نصف فحصل الكسر على مخرج النصف وهو اثنان فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة
 يخرج اثناعشر لبنت البنت تسعة فرضا وداو لبنت بنت الابن ثلاثة فرضا وداو ترجع بالاختصار الى أربعة فأصل
 المسئلة من ستين تصح من اثني عشر وترجع بالاختصار الى أربعة هذا كله اذا وجد أحد من ذوى الارحام والاخكمه
 كما قاله العزيز بن عبد السلام أنه اذا جارت الملوكة في مال المصالح وظفر بالمال الذي لم يوجد له وارث ولومن ذوى الارحام
 أحد يعرف المصارف أخذهم وصرفه فيها كما يصرفه الامام العادل وهو ما جاور على ذلك قال والظاهر وجوبه بشرط
 سلامة العاقبة وان كان يستحق في بيت المال جاز له أن يأخذ منه لنفسه وعياله ما يحتاجه والعبرة بالعمر الغالب وان
 تردد بعضهم في ذلك حيث قال وهل العبرة بحاجته سنة أو أقل أو أكثر للنظر فيه محال (قوله عشرة بالاختصار) أى
 بطريق الاختصار بواسطة عد الاخ سواء كان لأبوين أو لأب أو لأم واحدا وابن الاخ سواء كان لأبوين أو لأب
 واحدا والعم سواء كان لأبوين أو لأب واحدا وابن العم سواء كان لأبوين أو لأب واحدا (قوله بالسط خمسة
 عشر) ويان طريق البسط أن يقال الاب وأبوه وان علا والابن وأبنته وان سفل والاخ الشقيق والاخ
 للاب والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم لأبوين والعم لاب وابن العم لأبوين وابن العم
 لأبوين ووج ذوالولاء فيزاد في طريق البسط اثنان في الاخ لانه كان واحدا في الاختصار وصار ثلاثة في البسط
 وثلاثة في ابن الاخ والعم وابن العم لان كل واحد منهم معدود في الاختصار واحدا ويعد في البسط اثنين (قوله
 وعدا المصنف العشرة الخ) في بعض النسخ عدد العشرة بتمامها وهو ظاهر وفي بعض النسخ اسقاط بعضها من
 كلام المصنف حيث قال الابن وابن الابن وان سفل الخ ولا يخفى ما فيه وسكت عن الخمسة الباقية في طريق البسط مع
 اشارته اليهم وقد قدمنا بيانهم وقوله بقوله متعلق بعد (قوله الابن وابن الابن) وهما من أسفل النسب وانما قال
 وابن الابن احتراز عن ابن البنت ولو قال وابنته لكان أولى وأخصر ولعله قال وابن الابن للايضاح وقوله وان سفل
 بفتح الفاء على الافصح الاشهر ويجوز ضمها وكسرها ومعناها نزل أى ابن الابن كابن ابن الابن وهكذا (قوله والاب
 والجد) وهما من أعلى النسب لئلا يخلو وان علا أى الجد والمراد به أبو الاب وانما لم ينب عليه لوضوحه ولو قال والاب
 وأبوه لكان أوضح (قوله والاخ) أى لأبوين أو لأب أو لأم وقوله وابن الاخ أى لأبوين أو لأب فقط بخلاف ابن الاخ
 لام فانه من ذوى الارحام وقوله وان تراخي أى بعد ابن الاخ كابن ابن الاخ وهكذا وقوله والعم أى لأبوين أو لأب
 فقط بخلاف العم لام والمراد به أخو الاب لامعافاته من ذوى الارحام وقوله وابن العم أى المذكور بأن كان لأبوين
 أو لأب بخلاف ابن العم لام فانه من ذوى الارحام وقوله وان تباعدا أى العم وابنته فيشمل العم عم الاب وعم الجد

وصلته به والوصية
 شرعا تبرع بحق
 مضاف لما بعد الموت
 (الوارثون من
 الرجال) المجمع على
 ارثهم (عشرة)
 بالاختصار وبالسط
 خمسة عشر وعد
 المصنف العشرة بقوله
 (الابن وابن الابن
 وان سفل والاب
 والجد وان علا
 والاخ وابن الاخ
 وان تراخي والعم
 وابن العم وان
 تباعدا

وهكذا ويشمل ابنه ابن العم وابن ابن العم وهكذا الى حيث يشتهى وهذه الاربع من أوسط النسب (قوله والزوجة) أي ولو في عدة رجعية فإن الرجعية كالزوجة في خمسة أحكام التوارث ولحقوق الطلاق والظهار والايلاء وامتناع نكاح نحو اختها وأربع سواها وهي في العدة وقوله والمولى أي ذو الولاء يطلق على عشرين معنى والمراد منها هنا السيد وقوله المعتق بكسر التاء فيه قصور لانه لا يشمل عصبه المعتق المتعصبين بأنفسهم فلو أسقطه لكان أولى وأخصر وأجاب الشيخ الخطيب بأن المراد به من صدر منه الاعتناق أو ورث به فلا يرد على الحصر في العشرة عصبه المعتق ومعتق العتق وهذا من غير النسب (قوله ولو اجتمع كل الرجال فقط) أي دون النساء ولو أبدل كل بجميع لكان أنسب لان كل للأفراد فعناها كل فرد فرد وجميع للهيئة المجتمعة وقوله ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوجة أي لانهم لا يحجبون وقوله فقط أي دون غيرهم من الرجال لانه محجوب بالايجاع فابن الابن بالابن والجد بالاب والباقي بهم ومساكنهم من اثني عشر لأن فيهم ربع وسدس وكل مسألة فيهم ربع وسدس فهي من اثني عشر للاب السدس اثنان وللزوجة الربع ثلاثة لابن الباقي وهو سبعة (قوله ولا يكون الميت في هذه الصورة) أي صورة اجتماع كل الرجال وقوله الامراة أي وهي الزوجة لان الفرض وجود الزوج (قوله والوارثات من النساء) أي حال كونهن من النساء والمراد بهن الاناث ليدخل فيهن الصغيرة وهو معلوم من صيغة المؤنث وهي قوله والوارثات فانه جمع مؤنث وقوله المجمع على ارثهن تقدم أنه احتراز عن ذوى الارحام (قوله سبع) بتقديم السين على الباء الموحدة وقوله بالاختصار أي بطريق الاختصار بواسطة عدة الجدة واحدة سواء كانت من جهة الاب أو من جهة الام والاخت واحدة سواء كانت لأبوين أو لاب أو لام (قوله وبالسط عشرة) وبيان طريق البسط أن يقال الام والجدة للاب والجدة للام وان علنا والبنت وبنت الابن وان سفل والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمولاة المعتقة فيزاد في طريق البسط ثلاثة على سبعة فتكون الجدة عشرة (قوله وعدا المصنف السبع) أي بطريق الاختصار كما هو الفرض ولم يبين الشارح طريق البسط تفصيلا مع كونه نه عليه اجالا وقد يناسها سابقا تفصيلا وقوله في قوله متعلق بعد (قوله البنت وبنت الابن) وهما من أسفل النسب وفي بعض النسخ وان سفلت وصوابه وان سفل بخذف المثناة التوقية اذ الفاعل ضمير يعود على المضاف اليه وهو الابن واثبات المثناة ربما يؤدى الى دخول بنت بنت الابن في الارث وهو خطأ لانها من ذوى الارحام ويحجب بأن المراد سفلت بسفل أيتها لتدخل بنت ابن الابن وهكذا (قوله الام والجدة) وهما من أعلى النسب ولا فرق في الجدة بين أن تكون من جهة الام كأم الام أو من جهة الاب كأم الاب بشرط أن لا تدلى بذكر بين اثنتين بأن تدلى بمحض الاناث أو بمحض الذكور أو بمحض الاناث الى محض الذكور فان أدلت بذكر بين اثنتين كأم أبى الام فلا ترث لأنها من ذوى الارحام وتسمى الجدة الفاسدة (قوله والاخت) وهي من الحواشي سواء كانت لأبوين أو لاب أو لام (قوله والزوجة) أي ولو في عدة رجعية كما تقدم في نظيره والزوجة لغة مرجوحة والافصح أن يقال زوج والتمييز بين الذكر والاثني بالقرآن قال النووي واستعمالها بالتاء في باب الفرائض متعين ليحصل الفرق بين الزوجين والشافعي رضي الله عنه يستعمل في عبارته المرأة وهو حسن وقوله والمولاة أي ذات الولاء وقوله المعتقة بكسر التاء وهي التي صدر منها العتق فترث عتيقها ومن اتسمى اليه بنسب كانه أو ولاء كعتيقه وأما قول المحشى أي ذات الولاء فيشمل المعتقة وعصبتها المتعصبين بأنفسهم فغير ظاهر لان الكلام في عدل الوارثات من النساء وكذلك قوله ولو أسقط المصنف لفظ المعتقة لكان أولى وأخصر نعم المتبادر من المعتقة من باشرت العتق بنفسها وفيه قصور بخلاف المولاة أي ذات الولاء فترث أولاد العتيق وعتقاه كما مر لان ثبوت الولاء عليهم انما هو بطريق السراية لا بطريق المباشرة وهاتان من غير النسب (قوله ولو اجتمع كل النساء فقط) أي دون الرجال وقوله ورث منهن خمس أي والباقي منهن محجوب فالجدة بالام والاخت للام بالبنت وكل من الاخت للاب والمعتقة بالشقيقة لكونها مع البنت وبنت الابن عصبه تأخذ الفاضل عن الفروض وقوله البنت وبنت الابن والام والزوجة

والزوج والمولى
المعتق الخ ولو
اجتمع كل الرجال
ورث منهم ثلاثة
الاب والابن والزوجة
فقط ولا يكون
الميت في هذه
الصورة الا امرأة
(والوارثات من
النساء) المجمع على
ارثهن (سبع)
بالاختصار وبالسط
عشرة وعدا المصنف
السبع في قوله
(البنت وبنت الابن
والام والجدة) وان
علت (والاخت
والزوجة والمولاة
المعتقة) الخ ولو
اجتمع كل النساء
فقط ورث منهن
خمس البنت وبنت
الابن والام والزوجة

والاغت الشقيقة بدل من الجنس ومساكنهن من أر بعق وعشرين لان فيها سدساو ثمانا والسدس من ستة والثلث من ثمانية وهما متوافقان بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيحصل أر بعق وعشرون للبنث النصف اثنا عشر ولبنث الابن السدس تكملة الثلثين أر بعق والام السدس أر بعق أيضا وللزوجة الثلثين ثلاثة وللأخت الباقي وهو واحد (قوله ولا يكون الميت في هذه الصورة) أي صورة اجتماع كل النساء وقوله الارجل أي وهو الزوج لان الفرض وجود الزوجة ولو اجتمع من يمكن اجتماعه من الصنفين الذكور والاناث بأن اجتمع كل الذكور وكل النساء الا الزوجة فانها الميتة أو كل الاناث وكل الذكور الا الزوج فانه الميت ورث منهم في المسألتين خمسة الابوان والابن والبنت وأحد الزوجين وهو الزوج حيث كان الميت هو الزوجة أو الزوجة حيث كان الميت هو الزوج لحجبهم من عداهم ومسألة الزوج من اثني عشر للابوين السدسان أر بعق وللزوج الربع ثلاثة والباقي وهو خمسة بين الابن والبنت أثلاثا لان الابن برأسين والبنت برأس ولا تلت لها صحيح فحصل الكسر على ثلاثة رؤس فتضرب ثلاثة في أصل المسألة وهو اثنا عشر بستة وثلاثين ومنها تصح فتقول من له شيء من أصلها أخذه مضر وباقي جزء سهمها وهو ثلاثة للابوين أر بعق في ثلاثة باثني عشر لكل منهما ستة وللزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة يبقى خمسة عشر لابن منها عشرة وللبنث خمسة ومسألة الزوجة من أر بعق وعشرين للابوين السدسان ثمانية وللزوجة الثلثين ثلاثة والباقي وهو ثلاثة عشر بين الابن والبنت أثلاثا لما علمت ولا تلت لها صحيح فحصل الكسر على ثلاثة رؤس فتضرب ثلاثة في أصل المسألة وهو أر بعق وعشرون باثني عشر ومنها تصح فتقول من له شيء من أصلها أخذه مضر وباقي جزء سهمها وهو ثلاثة للابوين ثمانية في ثلاثة بأر بعق وعشرين لكل منهما اثنا عشر وللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة يبقى تسعة وثلاثون لابن ستة وعشرون وللبنت ثلاثة عشر وعلم من قولنا من يمكن اجتماعه من الصنفين أنه لا يمكن اجتماع الزوجين خلافا لمن قال يمكن اجتماعهما في ميت ملفوف أقام رجل بينة بأن نزجته وهو لاء أولاده منها وأقامت امرأة بينة بأن نزجها وهو لاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو خنثى مشكل له ألتان آلة الرجال وآلة نساء أوفى ميت مفقود أقيم عليه بينتان كذلك فقيل تقسم التركة بين الرجل والمرأة أو أولادها مع بقية الورثة على تفصيل مذكور في شرح الفصول وغيره والاصح ما قاله الشيخ أبو طاهر من أن بينة الرجل تقدم على بينة المرأة لان معها زيادة علم (قوله ومن لا يسقط من الورثة بحال خمسة) أي لكونهم لا يحجبون حجب حرمان بالشخص وسبب كونهم لا يحجبون حجب حرمان بالشخص أنهم أدلو الى الميت بانفسهم بنسب أو نكاح بخلاف من أدلى بولاء لأنه وإن أدلى الى الميت بنفسه لكن الولاء فرع النسب والاصل مقدم على الفرع وهذا لا ينافي أنهم يحجبون حجب نقصان فانه يدخل على جميع الورثة وكذلك يحجبون حجب حرمان بالوصف لانه يدخل على جميع الورثة أيضا فعني كونهم لا يسقطون بحال أنهم لا يحجبون حجب حرمان في حال من الاحوال لكن بالشخص والحاصل أن الحجب لغة المنع وعرفا منع من قام به سبب الارث من الارث بالكلية أو من أوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان وهو قسمان حجب بالوصف كالقتل والرق وسيأتي في قوله ومن لا يرث بحال الخ وحجب بالشخص وهو المشار اليه هنا ويسمى الثاني حجب نقصان وأتوا عهدة من فرض الى فرض آخر كحجب الام من الثلث الى السدس والزوج من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثلث ومن تعصيب الى تعصيب آخر كالأخت فانها تكون عصبه مع الغير وذلك اذا كانت مع البنت ولها النصف حينئذ تعصبا لانها عصبه مع الغير فاذا كانت مع الاخ كانت عصبه بالغير ولها الثلث حينئذ تعصبا لانها عصبه بالغير فقدا انتقلت من تعصيب الى تعصيب آخر ومن فرض الى تعصيب كالبنث فانها اذا كانت وحدها كان لها النصف فرضا واذا كانت مع أخيها كان لها الثلث تعصبا فقد انتقلت من فرض الى تعصيب ومن تعصيب الى فرض كالجد فانه اذا كان وحده ورث بالتعصيب واذا كان مع الاخوة ورث بالفرض على تفصيل فيه ومزاجته في فرض كالبنث فانهم يتزاجون ولو كن ألقافي فرضهن وهو الثلثان ومزاجته في تعصيب كالبنين فانهم يتزاجون ولو كانوا ألقافي التعصيب (قوله الزوجان والابوان وولد الصلب) كان الاظهر

والاغت الشقيقة
ولا يكون الميت في
هذه الصورة الا
رجلا (ومن لا
يسقط من الورثة
بحال خمسة
الزوجان) الزوج
والزوجة (والابوان)
أي الاب والام
(وولد الصلب)
ذكرها كان أو أثنى

أن يقول الابوان والولدان وأحد الزوجين لان الزوجين لا يجتمعان كما مر بخلاف الولدين (قوله ومن لا يرث بحال) أي ومن لا يرث في حال من الاحوال فكأنه قال مطلقا وهذا اشارة الى الحجب بالوصف كما مر وفي مفهوم قوله لا يرث وهو أنه يورث تفصيل والحاصل أن الناس في الارث على أربعة أقسام قسم يرث ويورث كالاخوين والزوجين وقسم لا يرث ولا يورث كالرفيق والمرد وقسم يرث ولا يرث كالبعض فيما ملكه ببعضه الحر والجنين في غرته فقط وقسم يرث ولا يورث كالأبناء عليهم الصلاة والسلام فانهم يرثون ولا يورثون لخبر الصحيحين نحن معاشر الأبناء لانورث ما تركناه صدقة والحكمة في ذلك أن لا يتمنى أحد من الورثة موتهم لأجل الارث فيهلك وأن لا يظن بهم الرغبة في الدنيا لأجل ورثتهم وأن يكون ما لهم صدقة بعد وفاتهم توفير الأجور هم (قوله سبعة) كان الأخصر أن يقول أربعة بدل سبعة يعبر عن العبد والمدير وأم الولد والمكاتب بالرفيق فجعل في المانع الواحد أقساما متعددة مع أنه لم يستوف جميع الموانع فانه أشار الى الرق والقتل والردة والعياذ بالله منها واختلاف الملتين بالاسلام والكفر ويغني عن هذين اختلاف الدين وبقي منها الدور الحكمي وقد تقدم مثاله وعد بعضهم منها اللعان وقد مر ما فيه وعد بعضهم منها النبوة وقد مرّت الاشارة اليه (قوله العبد) هو لغة الأئمة ناسن حرا كان أو رقيقا لا أنه مملوك لبارئته وشرعا خاص بالرفيق وهو المراد هنا والمشهور أن العبد خاص بالذكور والاشياء ويؤيده قول المصنف العبد والامة نظر للمشهور ومن دقائق اللغة ما قاله ابن حزم وهو أنه يشمل الذكر والاشياء ويؤيده قول المحكم العبد هو المملوك ذكرًا كان أو أنثى ولا فرق بين رقيق الكل والبعض وان قل في كونه لا يرث اذ الصحيح أن المبعوض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لا أنه ناقص بالرق فلم يرث كالقن ولا يورث الرقيق كله لأنه لا يملك شيئا واستثنى من كونه لا يورث كافر له أمان وقعت عليه جناية في حال حرية وأمانه ثم نقض الأمان والتحقق بدار الحرب فسبى واسترق ثم مات بالسرية فان قدر الارش من قيمته لورثته على الأصح عندنا والباقي لسيدته قال الزركشي وليس لنا رقيق كامل الرق ويورث الا هذا قال بعضهم وفيه بحث ظاهر ولعل وجهه أن ورثته انما ورثوا منه قدر الارش من قيمته نظر الحال حرية لا لخالقه فقدر (قوله ولو عبر بالرفيق لكان أولى) أي لأن العبد لا يشمل الامة على المشهور ففيه قصور بل ولو عبر بالرفيق لاستغنى عما ذكره بعدم المدير وأم الولد والمكاتب ويرتب على ذلك أنه يبطل السبعة بالأربعة كما مر (قوله والمدير) هو الرفيق الذي قال له سيده أنت حر بعد موتى وقوله وأم الولد هي الامة التي استولدها سيدها وقوله والمكاتب هو الذي قال له سيده كاتبتك على دينارين تؤديهما الى في شهرين فان أديتهما الى فانت حرة فيقبل فهو لا يرثون لنقصهم بالرق (قوله وأما الذي بعضه جراح) مقابل المقدّر تقدّره أما كامل الرق فلا يورث كما لا يرث وقوله اذا مات عن مال ملكه ببعضه الحر الجرح فموت عنه ما ملكه ببعضه الحر لا أنه تام الملك عليه وقوله ورثته فريسه الحر وزوجته ومعتق بعضه ولا شيء لسيدته لاستيفائه حقه بما اكتسبه ببعضه الرقيق (قوله والقاتل) أي كل من له دخل في القتل سواء كان بمباشرة أو نسب أو شرط الا المفتى وراوى الحديث فلا يمنع من الإرث وقوله لا يرث ممن قتله أي ولو مكرها سواء كان القتل عمدا أو خطأ أو شبه عمد ولو قصد القاتل بضربه مصلحة المقتول كضرب الأب ولده والزوجة وزوجته والعلم المتعلم فاذا مات المضروب لم يرث منه خبر ليس للقاتل شيء من الميراث ولا لأن القتل قطع الموالاة التي هي سبب الارث ولا أنه لو ورث لم يؤمن أن يستعجل الارث بالقتل فاقتضت المصلحة منع من الارث فان من استعجل بشيء قبل أو أنه عوقب بحرمانه ويفهم من قوله لا يرث ممن قتله أن المقتول قد يرث من قاتله كأن جرح أخا مثلا ومات الجرح قبل الجرح فبئرته الجرح (قوله سواء كان قتله مضمونا) أي بقصاص أو دية مع الكفارة وقوله أم لا أي لم يكن مضمونا كأن وقع قصاصا أو حدا أو بصيال أو غيرها (قوله والمرد) أي لا يرث أحد سواء كان مرتدا أو كافرا أصليا أو مسلما كما سيذكره الشارح بقوله والمرد لا يرث من مرتد ولا من مسلم ولا من كافر فكان الأولى أن يقدمه هنا فلذلك اعترضه بعضهم بأنه مؤخر عن محله وظاهر كلامهم أنه لا يرث ولو عاد الى الاسلام بعد موت قريبه كأخيه مثلا وهو كذلك بل حكى بعضهم الاجماع

(ومن لا يرث بحال)
سبعة العبد والامة
ولو عبر بالرفيق
لكان أولى (والمدير
أم الولد والمكاتب)
وأما الذي بعضه حر
اذا مات عن مال
ملكه ببعضه
الحر ورثته قريبه
الحر وزوجته ومعتق
بعضه (والقاتل)
لا يرث ممن قتله
سواء كان قتله
مضمونا أم لا
(والمرد)

عليه وما وقع لابن الرفعة من تقييد عدم ارتبه بما اذا مات مرتدا وانما اذا أسلم تبين ارتبه غلط خارق للاجماع كما قاله
السبكي في الابتهاج وكما لا يرتد لا يورث لأنه ليس بينه وبين أحد موالاة في الدين لكن لو قطع شخص
طرف مسلم فارتد المقتطوع ومات سراية وجب قود الطرف ويستوفيه من كان يرثه لولا الردة ومثله حد القذف (قوله)
ومثله الزنديق) ومثله أيضا المنتقل من دين إلى آخر كيهودي تنصر أو بالعكس فلا يرث أحد إلا أنه ترك دينه
يقر عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل إليه بل لا يقبل منه إلا الإسلام فان أسلم ترك والاقتل كالمرتد (قوله وهو)
أي الزنديق بكسر الزاي وقوله من يخفي الكفرو يظهر الإسلام وهو المنافق المذكور في قوله تعالى ان المنافقين
في الدرك الأسفل من النار وهذا هو المشهور وقيل من لا ينتحل ديناً أي من لا يختار له ديناً ولا يتخذ ديناً يتمسك
به وقيل من يعبد الليل والنهار وقيل غير ذلك (قوله وأهل ملتين) أي ملة الإسلام وملة الكفر نظراً لكون
الكفر كلمة ملة واحدة من حيث البطلان قال تعالى فاذا بعد الحق الاضلال وان تعددت ملته كاليهودية والنصرانية
فيرث اليهودي النصراني وبالعكس وإلى حل كلام المصنف على ملة الإسلام وملة الكفر يشير صنيع الشارح
حيث فرغ عليه قوله فلا يرث مسلم من كافر الخ ويندفع بهذا الحل ما يوهمه كلام المصنف من أن اليهودي لا يرث
النصراني وبالعكس لأنه يصدق عليهما أنهما أهل ملتين باعتبار ظاهره فكان الاظهر أن يقول فلا توارث بين مسلم
وكافر (قوله فلا يرث مسلم من كافر) تفريع على قوله وأهل ملتين وقوله ولا عكسه أي ولا يرث كافر من مسلم
لا نقطاع الموالاة بينهما وانعقد الاجماع على أن الكافر لا يرث المسلم واختلفوا في يورث المسلم من الكافر والجمهور
على المنع ولا يرث على ذلك ما لو مات كافر عن زوجة كافرة حامل وقف الميراث فأسلت ثم ولدت فان الولد يرث منه
مع الحكم بإسلامه تبعاً لأمه لأنه انما وورث لكونه كان محكوماً بكفره يوم موت أبيه وقدرت منذ كان حياً
ولهذا قال الكتاني من محققي المتأخرين ان لنا جاداً يملك وهو الحل ولو نطقه واستحسنه السبكي قال الدميري وفيه
نظر اذا جاد ما ليس بحيوان ولا كان حيواناً ولا أصل حيوان فالنطقة ليست جاداً لأنها أصل حيوان وأجيب بأن
الجاد يختلف باختلاف المواضع فالمراد به هنا ما ليس فيمروح فالنطقة جاد بهذا المعنى (قوله ويرث الكافر من الكافر)
أي حالة الموت ولو أسلم بعده كافي مسألة الحل السابقة بشرط أن يكون لها عهداً ويكونا حربيين معا بخلاف ما اذا كان
أحدهما له عهد والآخر حربي كما سيذكره الشارح بقوله ولا يرث حربي من ذمي وعكسه (قوله وان اختلفت
ملتهم) أي سواء اتفقت ملتهم أو اختلفت لأن جميع ملل الكفر كاللغة الواحدة كما تقدم وقوله كيهودي ونصراني
أي ومجوسي ووثني وهكذا وهذا تمثيل للكافرين المختلفين في الملة فان قيل كيف يتصور ارث اليهودي من النصراني
وعكسه مع أن الأصح أن من انتقل من ملة إلى ملة أخرى لا يقر عليها أجيب بأنه يتصور ذلك في النكاح كأن تزوج
اليهودي النصرانية أو بالعكس وفي الولاء كان أعتق اليهودي نصرانياً وبالعكس وكذا في النسب كأن يتولد بين
اليهودي والنصرانية أو عكسه ولد سواء كان بنكاح أو وطء شبهة فانه تنخير بعد بلوغه بين دين أبيه كما قاله الرافعي
فله أن يختار دين أبيه أو دين أمه ومع ذلك يرث منهما بالبنوة مع اختلاف ملتهم ما حتى لو تولد بينهما ولدان واختار
أحدهما اليهودية والآخر النصرانية ورث أحدهما الآخر بالاخوة مع اختلاف ملتهم ما ولا يخفى أن اليهودي نسبة
لليهود وهم قوم موسى عليه الصلاة والسلام وعلى نبينا أفضل الصلاة وآتهم التسليم سمو بذلك لانهم هادوا أي رجعوا
عن عبادة العجل من هادوا ذار جمع من خبر إلى شر أو عكسه أو لانهم كانوا يهودون أي يتحرون عند قراءة التوراة
وأن النصراني واحد النصراني وهم قوم عيسى عليه السلام سمو بذلك لانهم نصرروه قال تعالى من أنصاري إلى الله قال
الحواريون نحن أنصار الله وأنصرة بعضهم بعضاً أولانهم كانوا في قرية يقال لها نصرانة أو ناصرة أو نصرقة والباء
في نصراني للبالغة كالبناء في أخرى (قوله ولا يرث حربي من ذمي) أي أو معاهد أو مؤمن وقوله وعكسه أي
ولا يرث الذمي من الحربي وبالجملة فلا توارث بين الحربي وغيره لا نقطاع الموالاة بينهما (قوله المرتد لا يرث الخ)
تقدم الاعتراض عليه بأنه مؤخر عن محله فكان حقه التقديم قبل قوله وأهل ملتين قال المحشي أقول ويمكن

ومثله الزنديق وهو
من يخفي الكفر
ويظهر الإسلام
(وأهل ملتين) فلا
يرث مسلم من كافر
ولا عكسه ويرث
الكافر من الكافر
وان اختلفت ملتهما
كيهودي ونصراني
ولا يرث حربي من
ذمي وعكسه المرتد
لا يرث من مرتد
ولا من مسلم ولا من
كافر

الجواب بأن ذكره أولا من حيث كونه لا يرث لمناسبته لما ذكره هنا كذا ذكره هنا من حيث كونه لا يرث
كما لا يرث لمناسبته لما ذكره هنا اه وفيه أن ذكره هنا من حيث كونه لا يرث كما يصرح به قول الشارح والمراد
لا يرث الخ نعم يعلم من قوله لا يرث من مرتد أن المرتد لا يرث كما لا يرث وإن كان المقصود من العبارة أنه لا يرث من
أحد سواء كان مرتدا أو مسلما أو كافرا وبالجملة فالمرتد لا يرث من أحد ولا يرثه أحد (قوله وأقرب العصبات الخ) أي
من النسب وأما العصبات من الولاء فستأتي في قوله فإذا عذمت العصبات فالمولى المعتق ثم عصبته والمراد بأقرب
العصبات الاحق بالتقديم من جهة العصبوبة سواء كانت أحقيته بقرب الجهة أم بالقرب مع اتحاد الجهة أم بالقوة
عند اتحاد الجهة ونسأويهما في القرب فالمراد بالأقرب ما يشمل الأقوى والحاصل أنه إذا اختلفت الجهة قدم بالجهة
كأب وأخ وهكذا ترتيب الجهة البنوة ثم الأبوة ثم الجدوة والاختوة ثم بنو الاختوة ثم العمومة ثم بنو
العمومة ثم الولاء ثم بيت المال وإذا اتحدت الجهة قدم بالقرب في الدرجة كالابن وابن الابن وكان الابن والاخت ولو لا بن
ابن الاخت ولو شقيقا فيقدم الأول على الثاني لقر به في الدرجة مع اتحادهما في الجهة وإذا استويا فربا قدم بالقوة
كأخ شقيق وأخ لاب وكعم شقيق وعم لاب فيقدم الأول منهما على الثاني لقوته عنه فان الأول أدلى بأصلين
والثاني أدلى بأصل واحد وقد أشار إلى ذلك الجعبري بقوله

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

فهذه قاعدة عظيمة ينبغي الاعتناء بها ولا يخفى أن الأقرب يحجب الأبعد لكن الأب مع الابن يرث السدس
وأما حجب من جهة التعصيب وانتقل بسببه إلى الفرض ولهذا قال بعضهم لا يخفى أن هذا من أنواع الحجب المتقدم
فكان الأول ذكره معه وأجيب بأنه لما كان الحجب من حيث التعصيب فقط ذكره المصنف استقلا لا فالغرض
من ذلك بيان الإرث بالتعصيب وإن لم يزل منه الحجب وتقدم المصنف للتعصيب على الفرض بما يشعر بأنه أفضل
منه وهو أحد وجهين والراجح أن الفرض أفضل من التعصيب كما تقدم (قوله في بعض النسخ العصبية) عطف
على مقدر كأنه قال هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ العصبية وهي أولى وأخصر لأنه لا حاجة للجمع فإن
العصبية تطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله المطرزي وتبعه النووي وأنكر ابن الصلاح الذي هو
شيخ النووي إطلاقها على الواحد لأن العصبية جمع فكيف تطلق على الواحد ومراد المصنف العصبية بنفسه
لأنهم المذكورون في قوله الابن ثم ابنه الخ وأما العصبية بغيره فالبنت مع أخيها والاخت مع أخيها فانه يعصب
كلا منهما والعصبية مع الغير الاخوات مع البنات أو بنات الابن كما قال في الرحبية

والاخوات ان تكن بنات * فهن معهن معصبات

فأقسام العصبية ثلاثة عصبية بالنفس وعصبية بالغير وعصبية مع الغير (قوله وأريد بها) أي بالعصبية وقوله من ليس
الخ هذا معناها شرعا وأما معناها لغة فقرابة الرجل لآبيه سمي بذلك لأنهم عصوا به أي أحاطوا به ومنه عصائب
الرأس لأنها تحيط به وقيل لأن بعضهم يقوى بعضها فيشد بعضهم بعضا ويمنع عنه من العصب وهو الشد والمنع وقوله حال
تعصبيه قيد لا بد منه لا إدخال الأب والجد كما بينه الشارح فيما بعد وقوله سهم مقدر أي بل يرث التركة كلها إذا انفرد أو ما
فضل بعد الفروض ان كان معه ذفر فرض فان لم يفضل بعد الفروض شيء سقط لاستغراق الفروض التركة الا في المشتركة
وهي زوج وأم وأخوان لام وأخ شقيق أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة للام السدس واحد للاخوانين للام الثلث
اثنان فقد استغرقت الفروض التركة لكن لا يسقط الأخ الشقيق هنا بل يشارك الأخوين للام في الثلث لمشاركته
لما في قرابة الام فتححتاج إلى تصحيح لان الاثنين لا ينقسمان على ثلاثة فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة ثمانية
عشر للزوج تسعة للام ثلاثة لكل من الاخوة اثنان ونسبى بالحجر يتو بالبيعة لان الاشقاء قالوا العمره ب أن أبانا
حجر ملقي في اليم وقوله من الجمع على تور يشهم احتراز من ذوى الارحام فانهم اختلفوا في ارثهم فليسوا عصبية
ومقتضى ذلك أن ما يرثونه ليس بالتعصيب والراجح أنه بالتعصيب فاذا انفردوا أحد منهم أخذ جميع المال بالتعصيب ولو

(وأقرب العصبات)
وفي بعض النسخ
العصبة وأريد بها
من ليس له حال
تعصبيه سهم مقدر
من الجمع على
تور يشهم

أنتى (قوله وسبق بيانهم) أى فى قوله والوارثون من الرجال المجمع على ارثهم عشرة ثم عدها بعد ذلك كما مر
 (قوله وانما اعتبر السهم حال التعصيب) أى وانما قيد السهم المنفى بكونه حال التعصيب حيث قال فيما تقدم من
 ليس له حال تعصبيه سهم مقدر وقوله ليدخل الاب والجد أى ولولا تقييد السهم بكونه حال التعصيب لم يدخل الاب
 والجد فهو قيد للدخال ولذلك أوردوا الاب والجد على من لم يقيد بهذا القيد حيث قال من ليس له سهم مقدر
 من الورثة فان كلام من الاب والجد يصدق عليه أنه له سهم مقدر من الورثة فيكون ليس عصبته مع أنه عصبته لأنه
 ليس له سهم مقدر حال التعصيب وهو حال انفراده عن الابن وان كان له سهم مقدر فى غير التعصيب وهو حال
 اجتماعه مع الابن فان له معه السدس والباقي للابن والحاصل أن لكل من الاب والجد حال تعصيب وحال فرض
 وفى الحال الاول ليس له سهم مقدر فلذلك دخل فى العصبه لأنه ليس له سهم مقدر حال التعصيب وفى الحال الثانى
 له سهم مقدر فهو ذو فرض فى هذه الحالة وذو تعصيب فى تلك الحالة فله جهتان (قوله فان لكل منهما) أى من
 الاب والجد وقوله سهمهما مقدر أى وهو السدس وقوله فى غير التعصيب أى فى حال ارثه بالفرض وهو حال اجتماعه
 مع الابن فلا ينافى أنه ليس له سهم مقدر حال التعصيب وهو حال انفراده عن الابن كما وضحناه لك
 (قوله ثم عد المصنف الاقربيه فى قوله) أى بين الاقربيه فى قوله المذكور ولو قال ثم بين المصنف الاقرب
 فالاقرب فى قوله لكان أظهر وكان أوفق بقوله وأقرب العصبات على أنه لا حاجة الى هذا الدخول من أصله لأن
 قوله الابن اخ خبر عن قوله وأقرب العصبات كما لا يخفى (قوله الابن) أى لادلائه الى الميت بنفسه مع قوة عصبته
 بدليل أنه ينقل الاب من التعصيب الى الفرض وهو السدس وبدليل أنه يعصب أخته بقولنا مع قوة عصبته
 اندفع ما يرد على العلة الاولى التى اقتصر عليها المحشى تبعاً للشيخ الخطيب وهو ما يقال الادلاء بالنفس موجود فى
 الاب كالابن فلا تنتج تقديم الابن على الاب فلا بد من هذه الزيادة لئلا يرد ذلك وانما قدموا الاب فى الصلاة على
 الميت على الابن لان المنظور اليه ثم الولاية وهى فى الآباء أنسب والمنظور اليه هنا قوة التعصيب وهى فى
 الابناء أظهر (قوله ثم ابنه) أى وان سفل لأنه يقوم مقام أبيه فى الارث فكذا فى التعصيب ولا يخفى أن تقديم
 الابن على ابنه بالقرب وتقديم كل منهما على الاب من التقديم بالجهة لأن جهة البنوة مقدمة على جهة الابوة كما علم
 مما مر (قوله ثم الاب) أى لادلاء سائر العصبات به وقوله ثم أبوه أى وان علاجه الابوة مقدمة على جهة الجدوة
 كما علم مما مر (قوله ثم الاخ للاب والام) لوعبر بالشقيق لكان أخصر لكنه عبر بذلك لأنه أوضح للبندى
 وكلامه يقتضى أن الجد مقدم على الاخ وليس كذلك لأن الجد يشارك الاخوة على التفصيل المعلوم فى باب
 ميراث الجدوا الاخوة فكان عليه أن يعبر بالواو بدل ثم لأن الواو تقتضى التشريك (قوله ثم الاخ للاب) أى لأن
 كلا منهما يدلى بالاب لكن الشقيق أقوى من الاخ للاب فتقديمه عليه بالقوة وهكذا تقديم ابن الاخ الشقيق
 على ابن الاخ للاب وتقديم العم الشقيق على العم للاب وتقديم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب فكل ذلك
 من التقديم بالقوة فلذلك قال بعضهم فى دخول ذلك تحت قوله وأقرب العصبات نظر ظاهر لكن تقدم ما يؤخذ
 منه الجواب وهو أنه أراد بالاقرب ما يشمل الأقوى بعد اتحاد الجهة وتساويهما فى الدرجة كما هنا (قوله ثم ابن
 الاخ للاب والام) أى الشقيق ولو عبر به لكان أخصر لكنه راعى الاوضح للبندى كما مر وقوله ثم ابن الاخ للاب
 أى لأن كلا منهما كأبيه فيقوم مقامه فى الارث والتعصيب وقول المحشى لأن كلا منهما يدلى بنفسه كأبيه غير
 ظاهر وان تبع فيه الشيخ الخطيب وأوله بعضهم بقوله المراد لأن كلا منهما عصبته بنفسه كأبيه (قوله ثم العم) أى
 لأنه يدلى بالجد وقوله على هذا الترتيب أى المتقدم فى قوله ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاب وقوله ثم ابنه أى على
 ترتيب أبيهم وقد فسر الشارح ذلك كله بقوله فيقدم العم للابوين ثم للاب ثم بنوهما كذلك أى بنو العم
 لابوين ثم لاب وقوله ثم يقدم عم الاب من الابوين ثم من الاب أشار بذلك الى أنه أراد العم الحقيقي والمجازى
 فيشمل عم الاب وعم الجد وهكذا خلافاً لمن قال ان المصنف ترك ذلك اختصاراً وقوله ثم بنوهما كذلك أى ثم
 بنو عم الاب من الابوين ثم من الاب وقوله وهكذا أى ثم بنو عم الجد لابوين ثم لاب وهكذا الى حيث ينتهى

وسبق بيانهم وانما
 اعتبر السهم حال
 التعصيب ليدخل
 الاب والجد فان
 لكل منهما سهم
 مقدر فى غير
 التعصيب ثم عد
 المصنف الاقربيه
 فى قوله (الابن ثم
 ابنه ثم الاب ثم أبوه
 ثم الاخ للاب والام
 ثم الاخ للاب ثم ابن
 الاخ للاب والام
 ثم ابن الاخ للاب)
 الخ وقوله (ثم العم
 على هذا الترتيب ثم
 ابنه) أى فيقدم
 العم للابوين ثم
 للاب ثم بنو العم
 كذلك ثم يقدم
 عم الاب من
 الابوين ثم من الاب
 ثم بنوهما كذلك
 ثم يقدم عم الجد
 من الابوين ثم
 من الاب وهكذا

(قوله فاذا عدمت العصابات) وفي بعض النسخ فاذا اعدم العصابات والاولى اولى وقوله من النسب وانما قدم النسب على الولاء لقوته عنه كما يرشد اليه قوله عليه السلام الولاء لجة كالجمعة النسب حيث شبهه به المشبه دون المشبه به وقوله والميت عتيق أى والحال أن الميت عتيق لأنه لو كان حراً فلا يعتق له فلا يورث بالولاء نعم يورث بالولاء الذى يسرى اليه من أبيه (قوله فالمولى المعتق) أى بنفسه أو بواسطة فيشمل عصبته المعتصين بأنفسهم كابن المعتق وأبيه وأخيه وابن أخيه وجده بتقديم الاخ وابن الاخ على الجد فى الارث بالولاء بخلاف الارث بالنسب بتقديم العم وابن العم على أبى الجد هنا أيضاً بخلاف العصبه بغيره كبنت المعتق مع أخيها والعصبه مع غيره كأخت المعتق مع بنته والمعنى فيه أن الولاء أضعف من النسب المتراخى وهو يرث فيه الذكور دون الاناث فيرث العم دون العمة وابن الاخ دون بنت الاخ وابن العم دون بنت العم لضعف النسب مع ضعف الانوثة فالولاء اولى بأن لا ترث فيه الاناث لأنه أضعف من النسب المتراخى نعم ترث المولاة المعتقة لأن الولاء بسبب الانعام بالمعتق وهو موجود من المرأة كالرجل فاستوى فى الارث به وحكى ابن المنذر فيه الاجماع فان لم يكن للمعتق عصبه فتركة العتيق لمعتق المعتق ثم لعصبته ثم لمعتق المعتق ثم لعصبته وهكذا فان فقدوا فلمعتق الاب ثم عصبته ثم لمعتق الجد ثم عصبته وهكذا (قوله يرثه بالعصوبة) أى التى سببها الولاء وقوله ذكرنا كان المعتق أو أثنى تعميم فى المعتق وذلك لاطلاق قوله عليه السلام انما الولاء لمن أعتق وليس لنا عصبه من النساء الا المعتقة كما قال فى الرحبية وليس فى النساء طرأ عصبه * الا التى منت بعق الرقبه

(قوله فان لم يوجد للميت عصبه بالنسب ولا عصبه بالولاء فإله لبيت المال) أى أرتا للسلمين مراعى فيه المصلحة فلكونه ارثاً لا يعطى القاتل منه شيئاً ولكونه مراعى فيه المصلحة يعطى من ولد بعده فليس ارثاً محضاً ولا مصلحة محضة وهذا ان اتظم بيت المال بأن كان الامام عادلاً يعطى كل ذى حق حقه فان لم ينتظم لم يرث بيت المال فيرد الباقي بعد الفروض على أهلها غير الزوجين لأن علة الرد القرابة وهى منتفية فيهما ان لم يكونا من ذوى الارحام والارد عليهما من جهة الرحم لا من جهة الزوجية وذلك كأن تكون الزوجة بنت عم أو بنت خالة وكيفيه الرد أن تجمع الفروض وتعرف نسبة كل منها الى المجموع ويرد الباقي على أهلها بتلك النسبة طلباً للعدل فيهم ففى بنت وأم أصلها من ستة للبنات النصف ثلاثة وللأم السدس سهم يبقى بعد فرضيهما سهمان يردان عليهما بالنسبة المذكورة للبنات ثلاثة أو باعها واحد ونصف وللأم ربعهما نصف فلك أن تعتبر مخرج النصف وهواثنان فيضربان فى أصل المسئلة وهى ستة باثنى عشر وأن تعتبر مخرج الربع وهو الاو فوق بالقاعدة التى هى اعتبار المخرج الادق وهو أربع فتنضرب فى الستة بأربع وعشرين وترجع بالاختصار الى أربعة للبنات ثلاثة وللأم واحد فان لم يكن هناك من يردها لعمه ورث ذوو الارحام على ما مر

﴿فصل فى عدد الفروض وبيانها وبيان أصحابها وما يتعلق بذلك﴾ ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ (قوله والفروض المقدره) اعترض على ذكر المقدره بعد الفروض بأن فيه تكراراً لأن معنى الفروض المقدره فسكانه قال والمقدره المقدره أو أجيب بأن المراد بالفروض الانصباء فسكانه قال والانصباء المقدره أو ما على النسخة التى فيها المذكورة فلا اعتراض وهى التى أشار اليها الشارح بقوله وفى بعض النسخ والفروض المذكورة وقوله فى كتاب الله أى القرآن العزيز وانما قيد بقوله المذكورة فى كتاب الله لئلا يرد عليه ثلث الباقي فى مسائل الجدوالاخوة حيث كان معه وفرض وزادت الاخوة على مثليه كما موجود وخسة اخوة أصلها من ستة وتنص من ثمانية عشر وقيل من ثمانية عشر تأصيله لأن فيها سدسوا ثلث الباقي للام ثلاثه وللجد ثلث الباقي خسة ولكل أخ اثنان من العشرة الباقية لأنهم من قبيل الاجتهاد ومثله ثلث ما سبق فى الغراوين سمي بذلك لشهرتهما فهما كالكوكب الاغراوى الثير المضى وكما يسميان بالغراوين أيضاً بالعمرتين لقضاء سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه فيهما بذلك وبالغريتين

(فاذا عدمت
العصابات) من النسب
والميت عتيق
(فالمولى المعتق) يرثه
بالعصوبة ذكرنا
كان المعتق أو أثنى
فان لم يوجد للميت
عصبه بالنسب
ولا عصبه بالولاء فإله
لميت المال
﴿فصل﴾ (والفروض
المقدره)

لغير ابنتهما ومخالفتهما للقواعد وهما أب وأم وزوج أو زوجة بأن ماتت الزوجة في المسئلة الاولى عن أبيها وأمها
 وزوجها فالزوج النصف واحد لا تنهما من اثنين مخرج النصف وللأم ثلث الباقي وهو واحد فان كسرت على مخرج
 الثلث تضرب ثلاثة في اثنين بستة فهي من ستة تصحيحا وقيل تأصيلا لأن فيها نصفان وثلث الباقي فالزوج النصف
 ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وللأب اثنان أو مات الزوج في المسئلة الثانية عن أبيه وأمّه وزوجته فالزوج الرابع
 واحد لا تنهما من أربعة مخرج الربع وللأم ثلث الباقي واحد وللأب اثنان وأما السبع والتسع في مسائل العول فالاول
 سدس عائل والثاني ثمن عائل مثال الاول زوج وأخت شقيقة وأخت لاب فالزوج ثلاثة وللأخت الشقيقة ثلاثة يعال
 للأخت وللأب واحد لأن لها السدس تكملة الثلثين وهو وان كان سبعاً في الحقيقة لكنه سدس عائل كما علمت
 ومثال الثاني زوجة وأبوان وبنتان فالبنتين الثلثان ستة عشر لا تنهما من أربعة وعشرين وللأبوين السدسان ثمانية
 وللزوجة الثمن ثلاثة وهو وان كان تسعاً في الحقيقة لكنه ثمن عائل وتسمى المنبرية لأن سيدنا علياً سئل عنها وهو
 على المنبر بعد أن قال الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فاجاب بقوله
 ارجعاً لا من غير تأمل صار من المرأة تسعاً ومضى في خطبته وأما السدس الذي للجدّة ولبنت الابن فهو مذكور في
 القرآن لانه ذكر فيه السدس للام قال تعالى فلا ممة السدس فيصدق على السدس أنه مذكور في القرآن بقطع النظر
 عن مستحقه أما كان أوجدة أو بنت ابن (قوله ستة) خبر الفروض ولا يتوهم أن الخبر قوله في كتاب الله لأنه
 متعلق بالمذكرة الواقعة صفة فالخبر هو ستة (قوله لا يزداد عليها ولا ينقص منها) لا يعارض كالعول (أي والردفانه
 زيد على الستة السبع والتسع بالعول كذا قال الشارح وغيره والاولى اسقاطاً لما علمت من أن السبع سدس عائل
 والتسع ثمن عائل فلم يزد فرض على الستة ولا نقص فرض منها وانما هو راجع الى مقدار المال فالعول نظيرة للمال والرد
 نظيرة لكثرة المال وحق ذلك أن يذكّر في تفسير كون الفروض مقدرة كما ذكره الشيخ الخطيب فان معنى كونها مقدرة
 أنه لا يزداد عليها ولا ينقص منها الا يعارض عول أو ردف بالعول ينقص من قدرها وان يزداد في عددّها الرد بالعكس
 (قوله والستة هي الخ) للفرضيين في ذكر الفروض عبارات تفقد يسلكون طريقة التبدل وهي أن يذكّر الكسر
 الأعلى ثم تبدل لما تحته كما صنع المصنف فانه قال النصف والربع الخ وأخصر من عبارة المصنف أن تقول النصف
 والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ونصف نصف النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ونصف نصف النصف
 ونصف نصفهما وقديسلكون طريقة الترقى وهي أن يذكّر الكسر الأسفل ثم يترقى لما فوقه كأن تقول الثمن
 والسدس وضعفهما وضعف وضعفهما وقديسلكون طريقة التوسط وهي أن يأتي بالكسر الوسيط ثم يصعد درجة
 وينزل درجة كأن تقول الربع والثلث وضعف كل ونصفه (قوله النصف) بكسر النون وفتحها وضمها فهو مثلث
 النون وفيه لغتان اربع وهي نصف كـرغيف ولغة خامسة وهي نص بلا فاء وهي المتداولة بين العوام وبدأ به المصنف
 كغيره لأنه أكبر كسر مفرد مخرج بالمفرد الثلثان فانه وان كان أكبر من النصف لكنه مشتمل والمفرد أخف من المشتمل وقال
 السبكي وكنت أود أن يبدؤا بالثلثين لأن الله تعالى بدأ بهما ثم أتى بالنصف والثلثان بن عبد الواحد العري بدأ بهما
 فاعجبني ذلك (قوله والربع) فهو ما بعده يجوز فيه الضم والسكون (قوله وقديسلكون) عن ذلك بعبارة
 مختصرة وهي الخ قد عرفت أنها عبارة من سلك طريقة التوسط وهي الاولى لأن خير الامور التوسط (قوله وضعف
 كل) أي كل من الربع والثلث وضعف الربع النصف وضعف الثلث الثلثان لأن ضعف الشيء مثله وقوله ونصف كل
 أي من الربع والثلث فنصف الربع الثمن ونصف الثلث السدس (قوله فالنصف الخ) لما فرغ من عد الفروض وبيانها
 شرع في بيان أصحابها والفاء واقعة في جواب شرط مقدر فكأنه قال اذا أردت بيان أصحاب الفروض فاقول لك
 النصف الخ (قوله فرض خمسة) أي كل واحد منهم كما هو ظاهر (قوله البنت) أي لقوله تعالى فان كانت واحدة
 فلها النصف وقوله وبنت الابن أي وان سفل كبت ابن ابن وهذا أولى من قول بعضهم وان سفلت لأنه يشمل
 بنت بنت الابن مع أنها من ذوى الأرحام الآن يجاب بأن المراد وان سفلت بسفل أبيها (قوله اذا انفرد كل منهما

وفي بعض النسخ
 والفروض المذكورة
 (في كتاب الله
 تعالى ستة) لا يزداد
 عليها ولا ينقص
 منها الا يعارض
 كالعول والستة هي
 (النصف والربع
 والثمن والثلثان
 والثلث والسدس)
 وقديسلكون
 عن ذلك بعبارة
 مختصرة وهي الربع
 والثلث وضعف كل
 ونصف كل (فالنصف
 فرض خمسة البنت
 وبنت الابن) اذا
 انفرد كل منهما

عن ذكر يعصبا) أى وعمن يساويها في الدرجة من البنات أو بنات الابن واحدة أو أكثر وانفردت بنت الابن
عمن يحجبها أو يعصبا من ولد الصلب أيضا وهو الابن أو البنت فخرج ما إذا كان مع كل منهما ذكر يعصبا كأن
يكون مع البنت ابن هو أخوها أو مع بنت الابن ابن سواء كان أخاها أو ابن عمها فانه يعصبا فله الثلثان ولها
الثلث وما إذا كان مع البنت بنت أخرى أو أكثر أو مع بنت الابن بنت ابن أخرى أو أكثر فلهما أولهن الثلثان وما إذا
كان مع بنت الابن ابن فانه يحجبها أو بنت صلب فان لها معها السدس تكملة الثلثين (قوله والاخت من الاب والام)
لو عبر بالشقيقة لكان أخصرا لكنه عبر بالأخ وضح وقوله والاخت من الأب أى لقوله تعالى وله أخت فلها نصف
ماترك وأجبعوا على أن المراد بها الأخت الشقيقة والأخت من الأب بخلاف الأخت من الأم فان لها السدس لقوله
تعالى وله أخ وأخت فلكل واحد منهما السدس أى من أم كافى قراءة ابن مسعود (قوله اذا انفرد كل منهما عن
ذكر يعصبا) أى وعمن يساويها في الدرجة من الأخوات واحدة أو أكثر وعمن يحجبها أو ينقصها من البنين
والبنات فخرج ما إذا كان مع كل منهما ذكر يعصبا وهو أخوها ومثله الجد فانه بمنزلة الأخ فيعصبا أو كان مع كل
منهما من يساويها أخت أو أكثر فلهما أولهن الثلثان أو كان هناك ابن أو بنت فانها تحجب بالابن وتسكون عصبة
مع البنت فتأخذ الباقي تعصبا لا فرضا (قوله والزواج اذا لم يكن معه ولد الخ) أى لقوله تعالى ولكم نصف ماترك
أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وولد الابن كولد الصلب في حجب الزوج من النصف الى الربع اجاعا اما لصدق الولد به
بحاز افيكون مأخوذا من الآية على هذا ولقياسه عليه في ذلك بجماع الارث والتعصيب فيكون بطريق القياس على
هذا (قوله ذكر اكر اكر اكر) أى أو خشي وقوله ولا ولد ابن أى سواء كان ولد الابن ذكرا أو أنثى أو خشي ولو قال
اذا لم يكن معه فرع وارث لكان أخصرا ولا فرق بين أن يكون الولد منه أو لا كما سجد كره الشارح فيما سيأتى وانما
لم يذكره هنا لأنه نكس في سياق النفي فتعم فلا حاجة للتنبيه على التعميم بخلافه فيما سيأتى فانه قد يتوهم التخصيص
فلذلك احتاج للتعميم هناك (قوله والربع فرض اثنين) قد ترث الام الربع فيما اذا ترك زوجة وأبوين وهى
احدى الغراوين فان للام فيها ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع لكن الفرضيون يعبرون بثلث الباقي نادبا مع لفظ
القرآن العظيم (قوله الزوج مع الولد أو ولد الابن) أى لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع وولد الابن
كالولد كما مر وخرج بولد الابن وولد البنت فانه لا يرث ولا يحجب وكذلك الولد أو ولد الابن اذا قام به مانع من الارث
كرق أو قتل فانه لا يرث ولا يحجب فهو كالعدم فكان عليه أن يقيده بالوارث بالقرابة الخاصة سواء كان الولد منه
أو من غيره وكذلك ولد الابن ويصح أن يجعل الولد شاملا لكل منهما بدليل ذكر التعميم بعد كل منهما وقد ذكر
الشيخ الخطيب التعميم في كل منهما (قوله وهو أى الربع فرض الزوجة) أى الواحدة وقوله والزوجتين زاده
الشارح نظرا لظاهر كلام المصنف فانه عبر بعد ذلك بالزوجات والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة والا ففقد يراد بالزوجات
ما يشمل الزوجتين فيراد بالجمع ما فوق الواحدة وقد يشعر بذلك مقابلة الزوجة الواحدة وقوله والزوجات فيشتركن
في الربع بالسوية ولو زدن على أربع كافى نكاح الكفار (قوله مع عدم الولد أو ولد الابن) أى لقوله تعالى
ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد وولد الابن كالولد اجاعا كما مر وأهنا بمعنى الواو لانها بعد النفي فان أو بعد
النفي بمعنى الواو (قوله والا فصح في الزوجة حذف التاء) فيقال فيها زوج ويجمع على أزواج و به جاء القرآن
في قوله ولكم نصف ماترك أزواجكم أى زوجاتكم (قوله والثلث فرض الزوجة) أى الواحدة وقوله والزوجتين
يأتى فيه ما مر قريبا وقوله والزوجات أى ولو زدن على الأربع كما تقدم (قوله مع الولد أو ولد الابن) أى لقوله
تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلثان مما تركتم وولد الابن كالولد اجاعا كما تقدم (قوله ويشتركن كلهن في الثلثين)
أى بالسوية (قوله والثلثان فرض أربعة) اعلم أن ضابط من يرث الثلثين المتعدد من الاناث اللاتي يكن ممن فرضه
النصف وانفرد وخرج بقولنا من الاناث الزوج فانه لا يأتى تعدده كما هو معلوم (قوله البنتين فأكثر)
تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك بناء على أن المعنى والله أعلم اثنتين فأفوقهما وان كانت لفظة فوق

عن ذكر يعصبا
(والأخت من الأب
والأم والاخت من
الاب) اذا انفرد كل
منهما عن ذكر
يعصبا (والزوج اذا
لم يكن معه ولد)
ذكر اكر اكر اكر
(ولا ولد ابن والربع
فرض اثنين الزوج
مع الولد أو ولد الابن)
سواء كان الولد منه
أو من غيره (وهو)
أى الربع (فرض
الزوجة) والزوجتين
(والزوجات مع
عدم الولد أو ولد
الابن) والا فصح
في الزوجة حذف
التاء ولكن اثباتها
في الفرائض حسن
للتمييز (والثلثين
فرض الزوجة)
والزوجتين
(والزوجات مع
الولد أو ولد الابن)
ويشتركن كلهن
في الثلثين (والثلثان
فرض أربعة
البنتين) فأكثر

مقحمة كانت الآيدليلان اثنتين وان كان المعنى أكثر من اثنتين كما هو ظاهر اللفظ الكريم كانت دليلاً أكثر من اثنتين ودليلهما الاجماع المستند الى ما صححه الحاكم أنه عليه السلام أعطى بنى سعد بن الربيع الثلثين والى القياس على الاختين (قوله وبنى الابن فأكثر) أى للقياس على البنيتين فأكثر وقوله وفى بعض النسخ وبنات الابن أى ما زاد على الواحدة بناء على أن الجمع عند الفرضين مافوق الواحد فاندفع قول الشيخ الخطيب ولو عبر ببنى الابن فأكثر كان أولى ليدخل بنتا الابن نعم التعبير بذلك أوضح كما فى النسخة الأولى وهذا اذا لم يكن معهم بنت صلب والافلين السدس تكملة الثلثين كما سيأتى وأل فى الابن للجنس الصادق بالواحد والمتعدد حتى لو كن من أبناء كان الحكم كذلك (قوله والاختين من الام والام) أى الشقيقتين وقوله فأكثر أى من الاختين وقوله والاختين من الام فأكثر أى عند فقد الشقيقتين أى فى الاختين من النوعين فلقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك فان المراد بهما الصنفان كما حكى فيه ابن الرفعة الاجماع وأما فى الام أكثر من الاختين فالقياس على البنات المذكورات فى قوله فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك (قوله وهذا عند انفراد كل منهما عن اخوتهن) صوابه أن يقول عند انفراد كل منهما عن أخيهما أو عند انفرادهن عن اخوتهن اما بالثنية فيهما كما فى العبارة الأولى أو بالجمع فيهما كما فى العبارة الثانية واسم الإشارة فى قوله وهذا ارجع الى كون كل منهما يرث الثلثين (قوله فان كان معهن ذكر ارجع) مقابل لقوله وهذا عند انفراد كل منهما ارجع وقوله فقد يزدن الخ كان الاوضح فى المقابلة أن يقول لم يفرض لهن الثلثان بل يعصبن فقد يزدن الخ لكنه راعى الاختصار (قوله كما لو كن عشرة والذكر واحد) كما وخلف الميت عشر بنات وابنا واحدا وقوله فلهن عشرة من اثني عشر أى لان للذكر مثل حظ الانثيين فيجعل الذكر برأسين ويضمان للعشرة فتكون المسئلة من اثني عشر للعشرة اثنا عشر عشرة لكل واحدة واحدا وللذكر اثنتان (قوله وهى أكثر من ثلثيها) لان ثلثي اثني عشر ثمانية فزادت العشرة على الثلثين سدس او يأخذ الآخر فى هذه الصورة الاسدسا (قوله وقد ينقص) أى عن الثلثين وقوله كبنتين مع ابنتين أى فالبنتين اثنتان من ستة فلهما الثلث حينئذ لان المسئلة من ستة عدد الرؤس فان البنيتين برأسين والابنتين بأربع رؤس (قوله والثلث فرض اثنتين) فديفرض الثلث للجد مع الاخوة فيكون الثلث فرض ثلاثة لكن الثالث ليس هذ كورا فى كتاب الله تعالى بل بالاجتهاد كما مر وذلك فيها اذا نقص عنه بالمقاسمة بأن زادت الاخوة على مثليه كما لو كان معه ثلاثة اخوة فالجد الثلث واحدا لان المسئلة من ثلاثة يبقى اثنتان على الثلاثة لا ينقسمان ويبانان فتضرب الثلاثة فى أصل المسئلة ثلاثة بتسعة ومنها تصح للجد ثلاثة يبقى للأخوة ستة لكل واحد اثنتان (قوله الام اذا لم تحجب) أى حجب نقصان من الثلث الى السدس نعم للام فى إحدى الفرائض ثلث الباقي بعد فرض الزوج أو الزوجتين وأما مع أحد الزوجين كما مر وقوله وهذا أى عدم حجبها وقوله اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن أى وارت بخلاف غير الوارث لرق أو قتل أو نحوهما فهو كالعدم فلا يحجب الام وقوله أو اثنتان من اخوة وأخوات أى ولو محجوجين فلو مات عن أب وأم وأخوين أو عن جد وأم وأخوين لأم فانهم محجوجون بان ومع ذلك يحجبان الام من الثلث الى السدس فلا لام السدس وللأب أو الجد الباقي ولا شئ للأخوين مطلقا فى الاولى ولالأخوين للام فى الثانية ومن ذلك ما لو كانا ملتصقين لهما رأسان وأربع أيدي وأربع أرجل وفرجان والمعتمدان المدار على تعدد الرأس فاذ مات ابن لها آخر عن أمه وعن الأخوين الملتصقين كان لها السدس وحجبها هذان الأخوان عن الثلث لان لها حكم اثنتين فى سائر الاحكام من قصاص ودية وغيرهما وقد أخبرنا بعض الناس أنه وجد اثنتان ملتصقان ظهر أحدهما فى ظهر الآخر فى مولد سيدى أحمد البدوى رضى الله عنه والدليل على ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ميراث له وولد الابن ملحق بالولد وقال تعالى فان كان له اخوة فلا ميراث له السدس والمراد بالاخوة اثنتان فأكثر اجماعا قبل اظهار ابن عباس الخلاف حيث قال لا يحجبهما من الثلث الى السدس الا ثلاثة اخوة ذكر أو ذكر واثنتان عملا بظاهر الجمع فى الآية فان أقل الجمع ثلاثة وغيره يجعل أقل الجمع اثنتين فأكثر لأن الجمع عند الفرضين مافوق الواحد كما مر (قوله

(وبنى الابن)
فأكثر وفى بعض
النسخ بنات الابن
(الاختين من
الام) فأكثر
(الاختين من
الام) فأكثر
وهذا عند انفراد
كل منهما عن
اخوتهن فان كان
معهن ذكر فقد
يزدن على الثلثين كما
لو كن عشرة والذكر
واحد فلهن عشرة
من اثني عشر وهى
أكثر من ثلثيها وقد
ينقص كبنتين مع
ابنتين (والثلث
فرض اثنتين الام
اذا لم تحجب) وهذا
اذا لم يكن للميت ولد
ولا ولد ابن أو اثنتان
من اخوة

سواء كانوا أشقاء أولاد أولام) أى أو مختلفين وسواء كانوا أيضاً ذكوراً أو إناثاً أو خنائى أو مختلفين (قوله وهو أى الثلث للثلاثين الخ) أى لقوله تعالى وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة أو أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد أولاد الأم بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم وهي وإن كانت شاذة لكنها كخبر الواحد في العمل بها على الصحيح وشرط أن يكون الميت كلالة كما ذكره الله في الآية المذكورة ومعنى الكلالة الذى لا والد له ولا ولد من كل النسب إذا ذهب طرفاه أى أصله وفرعه (قوله فصاعداً) أى فذهب العدد حال كونه صاعداً من الاثنين إلى ما فوقهما فهو منصوب على الحال وناسبه واجب الاضمار ويستعمل بالفاء وثم لا بالواو كما قاله فى المحكم (قوله من الأخوة والأخوات من ولد الأم) يستوى فيه الذكر والأنثى ولا يعصبها لأنه لا تعصيب فيمن أدلوا به وهو الأم بخلاف الأخوة والأشقاء أولاد فان ذكرهم يعصب أئناهم فلذلك كمثل حظ الاثنين لأن فيمن أدلوا به تعصيباً وهو الأب كالبنين والبنات (قوله أو البعض كذا والبعض كذا) أى البعض ذكوراً والبعض إناثاً مثلاً (قوله والسدس فرض سبعة) بالسین والباء الموحدة ثلاثاً تحذف عليك بتسعة بالتاء الفوقية والسین (قوله الأم مع الولد أو ولداً ابن أو اثنين الخ) لقوله تعالى ولا يورث لهما السدس مما ترك إن كان له ولد ولو ولد الابن كالولد أجا عا قال تعالى فإن كان له أخوة فلا لهما السدس وفى تقديم المصنف الولد ثم ولد الابن ثم الاثنين فصاعداً من الأخوة والأخوات اشعار بنسبة الحجب إليهم إذا اجتمعوا على هذا الترتيب فالذى حجبهما من الثلث إلى السدس عند اجتماعهم الولد لقوته كما يحته ابن الرفعة وقد يفرض للأم السدس مع عدم من ذكر كما لو ماتت امرأة عن زوج وأبوين وهي إحدى الغراوين كما مر (قوله فصاعداً) أى فذهب العدد صاعداً من الاثنين إلى ما فوقهما كما تقدم آنفاً (قوله ولا فرق بين الأشقاء وغيرهم) أى من الأخوة لأب أو أم وقوله ولا بين كون البعض كذا أو البعض كذا أى البعض أشقاء والبعض غير أشقاء حتى لو كان وجود الأخوين احتمالاً كان للأم السدس على الأرجح كان وطى إثنين امرأة لشبهة وأنت بولد واشتبه الحال ثم مات هذا الولد عن أمه قبل لحوقه بأحدهما وكان هناك ولدان لأحدهما فتعطى الأم السدس لاحتمال أن يكونا أخوين لميت (قوله وهو أى السدس للجدّة) أى لخبر أبى داود وغيره أنه عليه السلام أعطى الجدّة السدس سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الأم والمراد الجدّة الوارثة بخلاف الجدّة الساقطة وتسمى الجدّة الفاسدة وهي التي تدلى بذكر بين اثنين كأم أبى الأم فانها من ذوى الأرحام (قوله عند عدم الأم) أما عند وجود الأم فتسقط الجدّة بالاجماع فانها انما تراث بالأمومة والأم أقرب منها سواء كانت من جهة الأم كأم الأم أو من جهة الأب كأم الأب ولذلك قال فى الرحبية

وتسقط الجدات من كل جهه * بالأم فاحفظه وقس ما أشبهه

وتسقط الجدّة من جهة الأب بالأب لأنها تدلى به بخلاف الجدّة من جهة الأم فلا تسقط بالأب والقربى من كل جهة تحجب البعدى من تلك الجهة فأم أم الأم تحجب بأم الأم وأم أم الأب تحجب بأم الأب فلا تراث البعدى مع وجود القربى مع اتحاد الجهة وإن لم تدل بها كأم أبى أب وأم أب فلا تراث الأولى مع الثانية والقربى من جهة الأم كأم أم تحجب البعدى من جهة الأب كأم أم أب والقربى من جهة الأب كأم أب لا تحجب البعدى من جهة الأم كأم أم أم على الصحيح قال فى الرحبية

وان تكن قرى لام حجت * أم أب بعدى وسدسا سليت * وان تكن بالعكس فالقولان

فى كتب أهل العلم منصو صان * لا تسقط البعدى على الصحيح * واتفق الجل على التصحيح

(قوله وللجدتين والثلاث) أى فأكثر لعدم الانحصار فى الثلاث ولو حل الشارح الجدّة فى كلام المصنف على الجنس الصادق بالواحدة والمتعددة لاستغنى عن هذه الزيادة والمراد أن الجدتين يشتركان فى السدس وكذلك الثلاث فأكثر يشتركان فيه أيضاً (قوله ولبنات الابن) أى فأكثر وإن شئت قلت أى جنس بنت الابن فتصدق

وأخوات سواء
كانوا أشقاء أولاد
أولام (وهو) أى
الثلث (للاثنين
فصاعداً من الأخوة
والأخوات من
ولد الأم) ذكوراً
كانوا أو إناثاً أو
خنائى أو البعض
كذا والبعض كذا
(والسدس فرض
سبعة للأم مع الولد
أو ولد الابن أو اثنين
فصاعداً من الأخوة
والأخوات) ولا
فرق بين الأشقاء
وغيرهم ولا بين
كون البعض كذا
والبعض كذا
(وهو) أى السدس
(للجدّة عند عدم
الأم) وللجدتين
والثلاث (ولبنات
الابن مع بنت
الصلب)

تسكلمة الثلثين
(وهو) أى السدس
(للاخت من الاب
مع الاخت من
الاب والام) تسكلمة
الثلثين (وهو) أى
السدس (فرض
الاب مع الولد أو ولد
الاب) ويدخل في
كلام المصنف ما لو
خلف الميت بنتاً وأباً
فالبنت النصف
والاب السدس
فرضا والباقي تعصياً
(وفرض الجد)
الوارث (عند عدم
الاب) وقد يفرض
للجد السدس أيضاً
مع الاخوة كما لو كان
معدوماً وفرض وكان
سدس المال خير له
من المقاسمة ومن
ثلث الباقي كبنيتين
وجد وثلاثة اخوة
(وهو) أى السدس
(فرض الواحد من
ولد الام) ذكرنا ان
أو أنثى (وتسقط
الجدات) سواء
قرين أو بعدن
(بالام) فقط (و)
تسقط (الاجداد
بالاب ويسقط ولد
الام) أى الاخ للام
(مع) وجود
(أربعة

بالواحد أو بالاكثر وقوله مع بنت الصلب أى أو مع بنت ابن أقرب منها وكذا كل طبقتين من ذلك لقضائه ^{عليه السلام}
بذلك في بنت الابن مع بنت الصلب واه البخاري عن ابن مسعود وقيس عليه الباقي وخرج بقوله مع بنت
الصلب بالافراد ما لو كان هناك بنتاً صلباً فكثر فلائشي لبنات الابن بالايجاع الآن يكون معهن ذكر يعصيه
سواء كان أخاهن أو ابن عمهن أو أنزل منهن (قوله تسكلمة الثلثين) أى لأن بنت الصلب لها النصف وما تأخذه
بنت الابن وهو السدس تسكلمة الثلثين ولهذا يسمى تسكلمة فليس فرضاً مستقلاً (قوله وهو أى السدس للاخت
من الاب) أى فأكثر ولك أن تحملها على الجنس الصادق بالواحد أو بالاكثر وقوله مع الاخت من الاب والام أى
الشقيقة وخرج بقوله مع الاخت من الاب والام بالافراد ما لو كان هناك أختان فأكثر من الاب والام فلائشي
للاخوات من الاب كما سرفى بنات الابن مع بنتي الصلب فأكثر لكن لا يعصب الاخوات من الاب الا أخوهن
ويسمى الاخ المبارك اذ لولاه لسقطن وقوله تسكلمة الثلثين أى لأن الاخت الشقيقة لها النصف والسدس الذى
تأخذه الاخت من الاب تسكلمة الثلثين فليس فرضاً مستقلاً كما سرفى (قوله وهو أى السدس فرض الاب الخ) لقوله
تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وله ابن كالولد وقوله مع الولد ذكرنا ان أو أنثى
أما مع الذكر فليس للاب الا السدس فرضاً والباقي للابن والحكمة في ذلك مع أن الاب أشرف من الابن أن الاب
لم يبق من عمره الا القليل غالباً لاحتياج الا للقليل من المال والابن باقى من عمره كثير غالباً فيحتاج الى مال كثير
فاقتضت الحكمة الالهية اعطاء الاب السدس والابن الباقي وأما مع الانثى فللاب السدس فرضاً والباقي بعد نصف
البنت تعصياً كما ذكره الشارح وقوله أو ولد الابن أى وان سفل (قوله ويدخل في كلام المصنف الخ) أى
لأنه عبر بالولد الصادق بالذكر والانثى فتدخل فيه البنت وقوله ما لو خلف الميت بنتاً وأباً مستلثهما من ستة اعتباراً
بمخرج السدس وقوله فللبنت النصف أى ثلاثة وقوله وللأب السدس أى واحد وقوله فرضاً أى حال كونه فرضاً
وقوله والباقي تعصياً أى وهو ان كان في هذه الحالة يجمع الاب بين الفرض والتعصية (قوله وفرض الجد الوارث)
أى الذى هو أبو الاب وان علا بخلاف الجد غير الوارث كإبي الام فانه من ذوى الارحام فلا يرث بخصوص القرابة
وقوله عند عدم الاب أى لأنه عند وجود الاب يكون محجوباً بالاب لانه يدلى به والمراد ان الجد يرث السدس عند
عدم الاب اذا كان مع الولد أو ولد الابن (قوله وقد يفرض للجد السدس أيضاً مع الاخوة) أى كما فرض له السدس
مع الولد أو ولد الابن (قوله كما وكان معه ذوفرض) أى كالبنيتين في المال الذى سبى ذكره وقوله وكان سدس المال
خير له من المقاسمة ومن ثلث الباقي أى لأن له اذا كان معه ذوفرض الا حظ من سدس المال والمقاسمة وثلث الباقي
(قوله كبنيتين وجد وثلاثة اخوة) مستلثهم أصلها من ستة للبنتين الثلثان أربعة وللجد السدس واحد يبقى
واحد على ثلاثة اخوة لا ينقسم ويبين فتضرب الثلاثة في ستة فتصحب من ثمانية عشر للبنتين أربعة في ثلاثة بائني
عشر وللجد واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ثلاثة على ثلاثة اخوة لكل واحد واحد (قوله وهو أى السدس فرض الواحد
من ولد الام) لقوله تعالى وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس أى أخ أو أخت من أم كما سرفى وقوله ذكرنا ان أو
أنثى أى أو خنثى (قوله وتسقط الجدات الخ) هذا شروع في حجب الحرمان بالشخص وقوله سواء قرين أى
كام أم أم أب وقوله أو بعدن أى كام أم أم وأم الجد أى فلا فرق بين أن يكن لاب أو لام وقوله بالام أى لأن الجدات
انما يرثن بالامومة والام أقرب منهن كما سرفى وقوله فقط أى دون الاب وهذا في الجدة للام فلا يحجبها الا الام اذ ليس
بينها وبين الميت غيرهما أما الجدة للاب فيحجبها الاب لانها تدلى به كما تحجب بالام والبعدى من كل جهة تحجب
بالقرين منها والبعدى من جهة الاب تحجب بالقرين من جهة الام بخلاف العكس على الصحيح كما تقدم موضحاً
(قوله وتسقط الاجداد بالأب) وكذلك يسقط الجد الابعد بالجد الأقرب منه الى الميت ولذلك قال في المنهج وجد
بمتوسط بينهما وبين الميت (قوله ويسقط ولد الام) أى ذكرنا ان أو أنثى فالمراد بقوله أى الأخ للام ما يشمل الأخت
وقوله مع وجود أربعة أى واحد منهم والضايف في ذلك أن يقال يحجب الأخ للام بالقرين الوارث والاصل الذى ذكر

الولد ذكرا كان
 أو أنثى (أو) مع
 (ولد الابن) كذلك
 (و) مع الاب و
 (الجد) وان علا
 (ويسقط الأخ للاب
 والام مع ثلاثة الابن
 وابن الابن) وان
 سف (و) مع
 (الاب ويسقط
 ولد الأب) بأربعة
 (يهؤلاء الثلاثة)
 أى الابن وابن الابن
 والأب (وبالأخ
 للاب والام وأربعة
 يعصبون أخواتهم)
 أى الاناث للذكر
 مثل حظ الانثيين
 (الابن وابن الابن
 والاخ من الاب
 والام والاخ من
 الاب) أما الاخ
 من الام فلا يعصب
 أخته بل لها الثلث
 وأربعة يرثون
 دون أخواتهم وهم
 الأعمام وبنو الأعمام
 وبنو الاخ وعصبات
 المولى المقتق وانما
 انفردوا عن أخواتهم
 لانهم عصبية وارثون
 وأخواتهم من ذوى
 الارحام لا يرثون

فالفرع الوارث يشمل الولد وولد الابن والأصل الذكر يشمل الأب والجد وان نظرت لكون الولد يشمل الابن والبنات
 وولد الابن يشمل ابن الابن و بنت الابن والأصل الذكر يشمل الاب والجد كان المجموع ستة فتلخص أن الاخ للام
 يحجب بواحد من ستة ولا يحجب بالام وان أدلى بها فلقاعدة أن من أدلى بواسطة حجبه تلك بواسطة الأولاد الام
 فلا يحجبون بها وان أدلوا بها وعلم مما ذكره المصنف أن الاخ للام لا يحجب بالاخ الشقيق أو الاخ للاب
 وان كان قد يغلفه (قوله الولد) أى ولد الصلب وقوله ذكرا كان أو أنثى أو خنثى وقوله ومع ولد الابن كذلك أى
 ذكرا كان أو أنثى أى أو خنثى أيضا (قوله ومع الاب والجد) فالاب يحجب الاخوة الاشقاء أولأب وألام والجد
 لا يحجب الاخوة الاشقاء أولأب ويسقط الاخوة للام وقوله وان علا أى الجد (قوله ويسقط الاخ للاب والام)
 أى الشقيق كما مر وقوله مع ثلاثة أى مع واحد منهم (قوله الابن وابن الابن وان سف) أى ابن الابن وقوله والاب أى
 دون الجد فلا يحجبه بل يشاركه كما هو معلوم (قوله ويسقط ولد الاب) أى الاخ للاب وقوله بأربعة أى بواحد منهم
 وقوله يهؤلاء الثلاثة بدل من قوله بأربعة وقوله وبالاخ للاب والام أى الشقيق لأنه أقوى منه فان قيل انه يحجب أيضا
 بالاخت الشقيقة مع البنت لانها عصبه مع الغير أجيب بأن كلامه فيمن يحجب بمفردهم الاخت لا تحجب الاخ بمفردها
 بل مع البنت ويسقط ابن الاخ للاب والام بستة بالاب والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب ويسقط ابن
 الاخ للاب بسبعة يهؤلاء الستة وابن الاخ لابوين ويسقط العم لابوين بثمانية يهؤلاء السبعة وابن الاخ للاب ويسقط
 العم للاب بتسعة يهؤلاء الثمانية والعم لابوين ويسقط ابن العم لابوين بعشرة يهؤلاء التسعة والعم للاب ويسقط ابن العم
 لأب بأحد عشر يهؤلاء العشرة وابن العم لابوين ويسقط المعتق وعصبته بعصبة النسب اجاء لأن النسب أقوى من
 الولاء ولذلك اختص بأحكام كوجوب النفقة وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحوها وانما سككت المصنف عن ذلك
 اختصارا (قوله وأربعة يعصبون أخواتهم) لما ذكر العصبه بالنفس ذكر العصبه بالغير ولا يخفى أن اخواتهم منصوب
 بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم فهو بالتاء لا بالنون لان الاخوان جمع أخ وهو ليس مرادها هنا وأما العصبه مع الغير
 فهن الاخوات مع البنات أو بنات الابن (قوله للذكر مثل حظ الانثيين) أى مثل نصيبهما لانه يحتاج النفقة
 لنفسه ولزوجته والاتى انما يحتاج النفقة لنفسها بل قد تستغنى عنها بنفقة الزوج لكن لم ينظر لذلك لانه قد
 لا يرغب فيها لعدم جاهلها وقلة مالها فابطل الشارع ما كانت عليه الجاهلية من حرمان الاناث وتوريث الذكور بحسب
 ما اقتضته الحكمة الالهية (قوله الابن) لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله وابن
 الابن أى وان سف لانه لما قام مقام أبيه في الارث قام مقامه في التعصيب وقوله والاخ من الاب والام أى الشقيق وقوله
 والاخ من الاب لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين (قوله أما الأخ من الام الخ)
 مقابل لقوله والاخ من الاب والام والاخ من الاب وقوله فلا يعصب أخته لانه لا تعصب فيمن أدلى بها وهى الام وقوله
 بل لها الثلث أى يشتركان فيه بالسوية وفى بعض النسخ بل لها السدس وهو تحريف أو سبق فلم ويمكن تأويله
 بأن المعنى بل لكل واحد منهما السدس (قوله وأربعة يرثون دون أخواتهم) أى فلا يرث الضعيف النسب المتراخي
 مع ضعف الانوثة أيضا فلا يعصب الذكرا أخته من يهؤلاء الأربعة فالعمه و بنت العم و بنت الأخ من ذوى الارحام
 فلا يرثون بالقرابة الخاصة (قوله وهم) أى الأربعة الذين يرثون دون أخواتهم وقوله الأعمام أى لابوين أو لأب
 وقوله وبنو الأعمام أى من الأبوين أو لأب وانما قال وبنو الأعمام ولم يقل وبنوهم للإيضاح للبندى فاندفع قول
 بعضهم هو من الاظهار فى مقام الاضمار لغير حكمة بل له حكمة وهى الايضاح للبندى لانه هو المقصود من وضع هذا
 الكتاب فالأظهار أولى من الاضمار وقوله وبنو الأخ أى للابوين أولأب (قوله وعصبات المولى) أى المتعصبون
 بأنفسهم كابن المعتق فيرث دون أخته فلا ترث بالولاء لأن الاناث اذا لم يرثن فى النسب البعيد فعدم ارثهن فى الولاء
 الذى هو أضعف من النسب البعيد أولى وما ورد من أنه يرث بنت حمة من عتيق أبيها حديث مضطرب
 لا تقوم به حجة والذي صوبه النسائى أنه كان عتيقها

﴿فصل في أحكام الوصية﴾ أي بالمعنى الشامل للإيصاء لأن المصنف سيذكر الوصية بمعنى الإيصاء بقوله وتصح الوصية إلى من اجتمعت فيه خمس خصال الخ ولذلك فسر هـ الشارح بالإيصاء حيث قال أي الإيصاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الأطفال كما سيأتي ولما كانت الوصية مشاركة للفرائض في التعلق بالموت من حيث الرد والقبول والثالث الذي تعتبر منه كانت كأنها مندرجة فيها فلذلك ترجحها بفصل ولما كانت الفرائض أهم منها وأقوى قدمت عليها فاندفع قول من قال كالشيخ الخطيب وكان الانسب تقديم الوصية على الفرائض لأن الإنسان يوصي ثم يموت فتقسم تركته وهو ناظر في ذلك للآيتين بصيغة الوصية السابقة على الموت كما يصرح به قوله يوصي ثم يموت والمصنف كغيره نظر إلى كونها إنما تعتبر من حيث القبول والرد والثالث الذي تكون منه بعد الموت مع كون الفرائض أهم منها وأقوى كما علمت والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى في الموارث من بعد وصية يوصي بها أو دين وإنما قدمت الوصية في الآية على الدين للاهتمام بها لأن النفوس قد تشجع بها لكونها تبرعاً بخلاف الدين فقدمت عليه حثاً عليها وإن كان الدين مقدماً عليها بعدم مؤن التجهيز وأخبار كخبر ابن ماجه المحروم من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل وسنة وتقي وشهادة ومات مغفور وهو كخبر الصحيحين ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين الأولى وصيته مكتوبة عنده أي مع الشهادتين لان الكتابة بلا شهادتين لا عبرة بها فإن اقتصر على الشهادتين قال الدميري رأيت بخط ابن الصلاح أن من مات من غير وصية لا يتكلم في مدة البر زخ والاموات يتزاورون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات على غير وصية وكانت واجبة في صدر الاسلام للوالدين والأقربين لقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين ثم نسخ وجوبها بآية الموارث ولذلك قال عليه السلام لا وصية لوارث إن الله أعطى كل ذي حق حقه ويبقى استحبابها فهي سنة مؤكدة اجاباً وإن كانت الصدقة في الحياة أفضل منها وقد تباع كالوصية للأغنياء وقد تكره كالوصية بزائد على الثلث أو كانت للوارث وقد تحرم كالوصية لمن عرف أنه متى كان له حق في التركة أفسدها وقد تجب وإن لم يحصل له مرض كالوصية التي يترتب على تركها ضياع الحقوق التي عنده أو عليه فتعثر بها الأحكام الخمسة وأركانها لا بمعنى الإيصاء أر بعة موص وموصى له وموصى به وصيغة وكلها تعلم من كلامه صريحاً وأضماً وإشارة وأما بمعنى الإيصاء فأركانها أر بعة أيضاً لكن بإبدال الموصى له بالموصى وإبدال الموصى به بالموصى فيه (قوله وسبق معناها لغة وشرعاً) فمعناها لغة الإيصال من قولهم وصى الشيء بالشئ إذا وصله به لأن الموصى وصل خبره بنباه بخبر عقباه وشرعاً لا بمعنى الإيصاء تبرع بحق مضاف لما بعد الموت ولو تقدراً فالتحقيق كأن يقول أعطوا الفلان كذا بعد موتي فيتوقف على أن يقول بعد موتي تحقيقاً والتقدير كأن يقول أوصيت لفلان بكذا وإن لم يقل بعد موتي فلا يتوقف على أن يقول بعد موتي لأن الوصية لا تكون إلا بعد الموت فكأنه قال بعد موتي فهو مضاف لما بعد الموت تقدير أو بمعنى الإيصاء أثبات تصرف مضاف لما بعد الموت ولو تقدير أو إن لم يكن فيه تبرع كالإيصاء بالقيام على أمر أطفاله وردوداً عنه وقضاء ديونه فإنه لا تبرع في شيء من ذلك وقد يشتمل على تبرع كالإيصاء بتنفيذ وصاياهم ولا بد من زيادة في التعريف الأول وهي أن يقال ليس بتدبير ولا تعليق عتق بصفة كإزادها في شرح الخطيب وغيره ليخرج التدبير وتعليق العتق بصفة بعد الموت فكل منهما ليس بوصية وإن التحقق بها حكم من حيث الاعتبار من الثلث كالتبرع المنجز في مرض الموت أو الملقح به كالتقديم للقتل وهيجان الرجح في حق ركب السفينة والطلاق في حق المرأة عند الولادة ونحو ذلك فلا يختلف الوارث والمتبرع عليه بعد موت المتبرع في عين المرض كأن قال الوارث كان حي مطبقة وقال المتبرع عليه كان وجع ضرر صدق المتبرع عليه يمينه لأن الأصل السلامة من المرض والخوف وعلى الوارث اليقينة (قوله ولا يشترط في الموصى به أن يكون معلوماً وموجوداً) ذكره نوطته لكلام المصنف ودخول عليه ولذلك رتب عليه بقوله وحينئذ الخ نعم يشترط فيه كونه مقصوداً وقابلاً للنقل واختياراً ومباحاً فلا تصح الوصية بغير المقصود كدم فإنه غير مقصود فلا تصح الوصية به وبما لا ينقل

﴿فصل في أحكام الوصية﴾ وسبق معناها لغة وشرعاً أوائل كتاب الفرائض ولا يشترط في الموصى به أن يكون معلوماً وموجوداً

اختياراً نحو أم ولد فانها لاتقبل النقل من شخص الى آخر فلا تصح الوصية بها وكذا اقصاص وحد قذف لغير من هما عليه فان مستحقهما لا يتمكن من نقلهما لغيره وان انتقلوا لغيره فان أوصى بهما لمن هما عليه صحت وبغير المباح كزمار وصنم فلا تصح الوصية بهما (قوله وحينئذ) أى وحين اذ كان لا يشترط في الموصى به أن يكون معلوماً وموجوداً وقوله تجوز الوصية أى تحل وتصح بل تندب لانها سنة مؤكدة كما مر ويعلم من الوصية الصيغة لانها ركن فيها كما سبق ويشترط فيها لفظ يشعر بالوصية وفي معناه ما مر في الضمان من الكتابة وإشارة الاخرس فلايجاب صريحاً كأوصيت له وان لم يقل بعدموتى أو أعطوه له أو هوله أو وهيته له بعدموتى في الثلاثة وكناية مع النية كهوله من مالى وأما هوله فقط فافرار لا وصية والقبول يكون بعدموت الموصى ولو بترأخ ان كان الموصى له معيناً فلا يصح القبول قبل الموت لان الموصى أن يرجع في وصيته فان كان غير معين كالفقراء فلا يشترط القبول بل لايتأتى لتعذرهما وانما لم يشترط الفور في القبول لأنه انما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول باليجاب كالبيع ولا حاجة الى القبول فيما لو كان الموصى به اعتاقاً كأن قال أعنتقوا عني فلانا بعدموتى بخلاف ماله أو وصى له برقبته فلا بد من القبول لاقتضاء الصيغة له ويحصل الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها بالقول نحو أطلت الوصية أو رجعت عنها وبقوله هذا الورثي وقد أشار الى الموصى به بنحو بيع ورهن وكتابة ولو بلا قبول وبالفعل الذي يشعر بالرجوع أو يزيل الاسم نحو خلطه برامعين أو وصى به وطحنه براضى به وعجنه دقيقاً أو وصى به ونحو ذلك (قوله بالمعلوم) أى عيناً وصفة وقدر أو جنساً ونوعاً أو مجموعها أو يقابلها المجهول في جميعها أو مجموعها أيضاً وشمل المعلوم القليل والكثير فتصح بحسب حنطة وبنجوم كتابه وان لم تكن مستقرة وبالمكاتب كتابه فاسدة وان لم يقل ان عجز نفسه وبالمكاتب كتابه صحيحة ان قال ان عجز نفسه فان لم يقله في الصحيحة لم تصح الوصية به فقول المحشى تبعا للشيخ الخطيب وبالمكاتب وان لم يقل ان عجز نفسه ضعيفاً ومحمول على الفاسدة وبعد غيره وان لم يقل ان ملكته لكن لابد أن يكون ملكه عند الموت والابن بطلان الوصية وبغير المقدور على تسليمه كالعبد الآبق والطير الطائر في الهواء وبنجس محل الانتفاع به كنحو زبل ورماذ وجلد ميتة قابل للدبغ وزيت نجس وميتة لطعم الجوارح وغير محترمة لاغيرها وكتب معلم أو قابل للتعليم فلو أوصى بكتب من كلابه أعطى الموصى له أحدها فان لم يكن له كتب يحل الانتفاع به عند الموت لغت وصيته ولو كان له كلاب ومال لم يوص بشئ وأوصى بها كلها أو ببعضها نفذت وصيته وان كثرت الكلاب وقيل المال لان قليل المال خير من كثير الكلاب اذ لا قيمة لها أمالاً أو وصى بكلها بولامال له أوله مال وأوصى بثلثه أيضاً نفذت الوصية في ثلثها عدد الأقيمة اذ لا قيمة لها كما علمت (قوله والمجهول) أى من كل وجه كئشى أو من بعض الوجوه كأن يكون مجهول القدر كمثل الشارح الذي ذكره بقوله كاللبن في الضرع وكقوله أوصيت له بهذه الدراهم وهى مجهولة القدر أو الجنس كثوب أو النوع كصاع حنطة أو الصفة كحمل الدابة أو العين كأحد عبيدى وبذلك تعلم أن الوصية بالمبهم كأحد عبيده صحيحة لان الوصية تحتل الجاهالة كئشى فلا يؤثر فيها الإبهام والتعيين في ذلك للورث والحاصل أنه احتمل في الوصية وجوه من الغرر وفقاً للناس وتوسعة لهم (قوله والموجود) سواء كان معلوماً أو مجهولاً فالاول كأن أوصى له بهذا العبد والثاني كأن أوصى له بهذه الدراهم وهى مجهولة القدر وقوله والمعدوم أى سواء كان معلوماً أو مجهولاً فالاول كأن قال أوصيت له بعشر شياه مما تنتج غنمى التى هى من النوع الفلانى والثاني كأن أوصى له بالحلل الذى سيحدث وكمثل الشارح الذى ذكره بقوله كالوصية بشمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة ومن المعلوم المنفعة فتصح الوصية بالمنفعة دون العين مؤقتة ومطلقة ومؤبدة والاطلاق يقتضى التأييد وتصح بالعين دون المنفعة حتى لو أوصى بالعين لواحد بالمنفعة لأخر صحت وانما صحت بالعين وحدها مع أنه لا ينتفع بها لا مكان صيرورة المنفعة له باجارة أو اباحاً ونحو ذلك (قوله وهى أى الوصية من الثلث) أى معتبرة ومبتدأة من الثلث فن لا ابتداء فيشمل الوصية بكل الثلث وبعضه والاحسن أنه ينقص منه شيئاً لأنه من الثلث قال لسعد بن أبى وقاص حين عاده في مرضه وقال له أوصى بمالى كله قال لا قال بثلثيه قال لا قال بنصفه قال لا قال بثلثه قال

(و) حينئذ تجوز
الوصية بالمعلوم
والمجهول كاللبن في
الضرع (و) بالموجود
والمعدوم كالوصية
بشمر هذه الشجرة
قبل وجود الثمرة
(وهى أى الوصية
من الثلث)

الثالث والثالث كثير أنك أن تضر ورتك أغنياء خير من أن تضرهم عالة تشكفون الناس ويجوز في الثالث الاول
الرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف أي كافيك أو على أنه فاعل فعل محذوف أي يكفيك والنصب على أنه مفعول
لفعل محذوف أي أعط الثالث والثالث الثاني فيتعين رفعه لأنه مبتدأ خبره كثير وأن تضر بفتح الهمزة على أنه
مؤول بمصدر من معناه مبتدأ خبره خير والجله خبر وأن والتقدير أنك تركك ورتك أغنياء خير من أن تتركهم عالة
أي فقراء لان العالة جمع عائل وهو الفقير ومعنى تشكفون الناس أي يمدون أ كففهم لسؤال الناس وكان سعد رضي
الله عنه ثالث ثلاث في الاسلام ولا نه ^{عليه السلام} قال ان الله تعالى تصدق عليكم عند وفاتكم بثلاث أموالكم زيادة لكم
في أعمالكم واه ابن ماجه وفي اسناده مقال ولا فرق في كون الوصية من الثالث بين أن يوصى في الصحة أو المرض
لاستواء الكل في كونه تملكاً بعد الموت ومثلها في الحسبان من الثالث تبرع المنجز في مرض الموت كهبة وابر او وقف
وعتق بخلاف المنجز في الصحة فانه من رأس المال ولو وهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثالث لأن الهبة
لا تملك الا بالقبض فلا أثر لتقديم الهبة يستثنى من التبرع المنجز في مرض الموت ما لو تبرع أم ولد في مرض
موتها فانه ينفذ من رأس المال مع أنه تبرع منجز في مرض الموت لأنها مستحقة للعقب من رأس المال بالاستيلاء ولو
في مرض الموت فانه لو استولف في مرض موته أمة نفذ الاستيلاء من رأس المال لأنه ليس تبرعاً بل اتلاف واستمتاع
ولا يخفى أن الثالث الذي تنفذه الوصية ثلث الفاضل بعد وفاة الدين أو سقوطه عنه فلو كان عليه دين مستغرق لم
تنفذ الوصية في شيء لكنهما منعقدة حتى لو أبرأ الغريم أو قضى عنه الدين من أجنبي أو من وارث نفذت الوصية في
الثالث كما جزم به الرافعي وغيره ولو أوصى بالثلث وله عين ودين دفع للموصى له ثلث العين وكلما نص من الدين شيء
دفع له ثلثه ولو أوصى بشيء هو ثلث ماله وباقيه غائب لم يتسلط الموصى له على شيء منه حالاً لاحتمال تلف الغائب لا يقال
كان يتسلط على ثلث الحاضر لأنه يستحقه سواء تلف الغائب أم لا لأننا نقول تسلط الموصى له على شيء من الوصية
متوقف على تسلط الوارث على مثليه والوارث لا يتسلط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب واعلم أن قيمة
ما يفوت على الورثة تعتبر في المنجز بوقت التفويت وفي المضاف الى الموت بوقت الموت وقيمة ما يبقى للورثة تعتبر
بأقل قيمة من وقت الموت الى وقت القبض مثال الاول مالو كان عنده ثلاثة عبيد فاعتق واحدا منهم في مرض موته
فهذا هو الذي فوته على الورثة فتعتبر قيمته بوقت التفويت فاذا كان وقت الاعتاق يساوي مائة اعتبر في ذلك
الوقت لأنه وقت تفويته على الورثة وأما قيمة العبد الباقي لهم فتعتبر بالأقل من وقت الموت الى وقت القبض
فاذا كان أقل قيمتهما في ذلك الوقت ماتت باعتبار ذلك ومثال الثاني مالو أوصى لزيد بعدد كانت قيمته وقت الموت
مائة فانها تعتبر في ذلك الوقت وترك عبيدين للورثة وكان أقل قيمتهما من وقت الموت الى وقت القبض ماتت باعتبار
ذلك وانما اعتبر الأقل المذكور فيما يبقى للورثة لأنه ان كانت وقت الموت أقل فالزيادة بعد ذلك حصلت في ملكهم
فلا تحسب عليهم وان كانت وقت القبض أقل فالزيادة التي كانت قبل ذلك لم تدخل في يدهم فلا تحسب عليهم وكيفية
اعتبار الوصية وغيرهما من التبرعات من الثلث ولم يوف الثلث بها كلها أنها ان تمحضت عتقاً سواء كانت منجزة أو
معلقة بالموت فان كانت مرتبة فيهما كأن قال في الاولى أعتقت سالماً فغانما فبكر أو قال في الثانية اذمت فسالماً
حر ثم غانم ثم بكر أو قال أعتقوا بعد موتى سالماً غانم بكر اقدم أول فاول الى تمام الثلث وما زاد يتوقف على اجازة
الورثة وعلم من ذلك أنه لا فرق بين ترثيه هو بأن أتى بحرف مرتب كالغناء ومثو وبين اعتباره الترتيب من الورثة على
المعتمد فلا بد من تقديم ما قدمه في صورتين خلافاً لمن فرق بينهما وان لم تكن مرتبة كأن قال في المنجزة
أعتقكم أو أتم أحرار أو قال في المعلقة اذمت فاتم أحرار أو فسالماً وغانم بكر أفرع بينهم فمن خرجت
فرعته عتق منه ما بقي بالثلث ولا يعتق من كل بعضه حذراً من التشقيص لان المقصود من العتق تخليص الرقة
من الرق وعلم من ذلك أنه لا فرق بين أن يرثيه في الذكر كالمثال الثاني أو لا كالمثال الاول لأنه لم يأت بحرف مرتب
وهذا معنى قول بعضهم هنا وان كانت مرتبة فزاده الترتيب في الذكر فقط كما يشعر به تكرير المثال فلا ينافي

ما تقدم من أن المرتبة حقيقة يقدم منها الأول فالأول على المعتمد خلافاً لمن فهم أن الترتيب منه لا يعتبر بخلاف ما لو اعتبره من غيره وإن كان البعض منجزاً أو البعض معلقاً تقدم المنجز على المعلق لأن المنجز لازم لا يمكن الرجوع فيه بخلاف المعلق ولو قال إن أعتقت غائماً فسلم حر فاعتق غائماً في مرض موته وخرج وحده من الثلث عتق غائماً فقط ولا إقراع لاحتمال أن تخرج القرعة لسالم فيرق غائماً فيفوت شرط عتق سالم فإن خرج بعض غائماً من الثلث عتق بقدره أو خرج مع سالم منه عتقاً أو مع بعض سالم عتق مع غائماً بعض سالم وإن تمحضت غير عتق سواء كانت منجزة أو معلقة بالموت فإن كانت مرتبة فيهما كأن قال في الأولى تبرعت لزيد بكذا ثم بعده قال تبرعت لعمر و بكذا ثم بعده قال تبرعت لبكر بكذا أو قال في الثانية أعطوا لزيد بكذا بعد موتي ثم أعطوا لعمراً كذا بعد موتي ثم أعطوا لبكراً كذا بعد موتي قدم أول فأول إلى تمام الثلث ويتوقف ما زاد على إجازة الورثة كما تقدم فيما إذا تمحضت عتقاً وإن وجدت دفعة منه أو بوكالة كأن قال في المنجزة لجمع عليهم ديون له أبرأتكم أو تصدق أحد وكلائه وذهب آخر ووقف آخر كلهم معا وكان قال في المعلقة أو صيت لزيد بكذا ولعمر و بكذا ولبكر بكذا أو أن مت فاعطوا لزيد كذا وعمراً كذا أو بكراً كذا قسط الثلث على الجميع كما تقسط التركة بين أرباب الديون عند ضيقها عن الوفاء بها كلها فإذا وصى لزيد بمائة ولعمر و بمخمسين ولبكر بمخمسين وثلث المال مائة فقط فلزيد خمسون ولكل من عمر و وبكر خمسة وعشرون وإن كان البعض منجزاً والبعض معلقاً تقدم المنجز على المعلق كما تقدم فيما إذا تمحضت عتقاً وإن كانت عتقاً وغيره سواء كانت منجزة أو معلقة فإن كانت مرتبة فيهما كأن قال في الأولى أعتقت سالمًا قال أعطيت زيدا مائة وفي الثانية إن مت فاعتقوا سالمًا أعطوا لزيد مائة قدم أول فأول إلى تمام الثلث والزائد يوقف على إجازة الورثة وإن كانت غير مرتبة كأن قال في الأولى أعتقت سالمًا وتصدقت على زيد بمائة وفي الثانية إن مت فاعتقوا سالمًا أعطوا لزيد مائة قسط الثلث على الجميع أيضاً كما إذا تمحضت غير عتق فإذا كانت قيمة سالم مائة وقد وصى لزيد بمائة وثلث المال مائة عتق من سالم نصفه وأعطى زيد خمسين نعم لو تبرع بعد موته مائة وأوصى له بمائة والثلث مائة فإنه يعتق كله ولا شيء للوصية على الأصح لأن تخليص جميعه من الرق أحظه من تنفيذ بعض الوصية مع عتق بعضه وإن كان البعض منجزاً أو البعض معلقاً تقدم المنجز على المعلق كما مر الحاصل أن التبرعات إما أن تتمحض عتقاً أو غيره أو يكون بعضها عتقاً وبعضها غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل إما أن تكون معلقة أو منجزة أو يكون البعض من تبرأ البعض غير مرتب فالجمله سبع وعشرون صورة قائم من ضرب ثلاثة في تسعة هذا توضيح الفائدة الصعبة التي ذكرها الشيخ الخطيب وأجلها المحشى غاية الأجل (قوله أي ثلث مال الموصى) أي وقت الموت حتى لو وصى بثلث ماله ثم زاد ماله عما كان وقت الوصية تعلق الوصية به فلا عبرة بما قبل الموت حتى لو وصى بعبد ولا عبده وقت الوصية ثم ملك عبداً عند الموت تعلق الوصية به وتنفذ في ثلثه فقط إن لم يكن له مال غير موان كان له مال غيره وخرج من الثلث نفذت في كله ولا يتعين على الوارث أن يدفع هذا العبد بعينه للموصى له بل له أن يشتري له عبداً آخر (قوله) فإن زاد على الثلث وقف الزائد على إجازة الورثة) وتكره الزيادة على الثلث كما قاله المتولي وغيره وهو المعتمد وإن قصد حرمان الورثة لأنهم إن أجازوا لم ينفذ الزائد إلا بأجازتهم وإن لم يحيز والعت الوصية بالزائد خلافاً لقول القاضي بأنها تحرم وهذا في الورثة الخاصة وأما الورثة العامة فليسوا بالمتساويين فلا تنافي الإجازة منهم فتبطل الوصية بالزائد لا نه لا يحيز (قوله المطلقين التصرف) فإن كانوا غير مطلقين التصرف فإن توقع أهليتهم بالبلوغ أو الأفاقة أو الرشد وقف الأمر إليهم إلا بطلت وعليه يحمل ما أفق به السبكي من البطلان كذا في شرح الخطيب وغيره فقول المحشى فتبطل في الزائد موافق لما أفق به السبكي وقد علمت أنه محمول على ما إذا لم تتوقع أهليتهم (قوله) فإن أجازوا فأجازتهم تنفيذ الوصية بالزائد أي لا عطية مبتدأة كما قيل ويترتب على ذلك أنه إن قلنا بالأول فليس لهم الرجوع ولا يحتاج إلى قبول غير قبول الوصية وإن قلنا بالثاني كان لهم الرجوع في الزائد قبل القبض ويحتاج إلى قبول المذكور وولاء من أجازوا واعتقه

أي ثلث مال الموصى
(فإن زاد) على
الثلث (وقف)
الزائد (على إجازة
الورثة) المطلقين
التصرف فإن
أجازوا فأجازتهم
تنفيذ الوصية بالزائد

الحاصل في مرض الموت أو بعده بحكم الوصية ثابت للميت يستحقه ذكور العصبه دون إناثهم (قوله وإن ردوه) أي رد الورثة المطلقون التصرف الزائد وقوله بطلت في الزائد أي بطلت الوصية في الزائد فقط وإن أجاز البعض ورد البعض فلكل حكمه (قوله ولا تجوز) أي لا تنفذ ومع ذلك تنكره كراهة تنزيه وتفسير بعضهم عدم الجواز بالكره لا يناسب الاستثناء في قوله إلا أن يحجزها باقي الورثة لأن مقتضى ذلك إتمام الكراهة إذا أجاز باقي الورثة وليس كذلك وأما التفسير الأول فظاهر لأن مقتضاه نفوذ الوصية إذا أجاز باقي الورثة وهو كذلك ولو قال المصنف ولا تنفذ إلح لكان أولى (قوله الوصية) أي ولو بأقل من الثلث وإن قلت جدا لقوله عليه السلام لا وصية لو ارث إلا أن يحجز الورثة رواه البيهقي بإسناد صالح كما قاله الذهبي وقياساً على الوصية لأجنبي بالزائد على الثلث وفي معنى الوصية للوارث الوقف عليه وأبرؤه من دين عليه وهبته عينا في مرض موته فيتوقف ذلك على إجازة بقية الورثة ويستثنى من الوقف صورة واحدة وهي مال الوقف ما يخرج من الثلث على ورثته بحسب نصيبهم كأن وقف داراً يخرج من الثلث ثلثها على ابنه وثلثها على بنته فإنه ينفذ ولا يحتاج إلى إجازة في الأصح ومن الحيل في الوصية للوارث من غير توقف على إجازة بقية الورثة أن يقول أوصيت لزيد بألف إن تبرع لولدي بخمسمائة مثلاً فإذا قبل زيد الوصية لزمه دفع الخمسمائة لولد الموصي والوصية للوارث الحائز بماله كله باطلة على الأصح كالوصية لكل وارث بقدر حصته شائعاً لأنه يستحقه من غير وصية بل بالإرث بخلاف مال الوصية لبعضهم بقدر حصته شائعاً كالأوصى لأحد بنيه الثلاثة بثلث ماله فإنها تصح وتتوقف على إجازة باقي الورثة وبعد الإجازة يقاسمهم في الباقي بالسوية كالأوصى له وارث بعين هي قدر حصته كأن أوصى ببعديته ألف لأحد بنيه وبدار قيمتها ألف للآخر ولا يملك غيرها صحيحة فتفتقر إلى الإجازة في الأصح لاختلاف الأغراض في الأعيان ولذلك صححت الوصية ببيع عين من ماله لزيد (قوله لو ارث) أي خاص بخلاف الوارث العام كالأوصى لانس من المسلمين معين بالثلث فأقل وكان وارثه بيت المال فإنها تصح ولا تتوقف على إجازة الإمام دون ما زاد فإنها لا تصح فيه إلا بحجز والعبرة بكونه وارثاً وقت الموت دون وقت الوصية فلو أوصى لأخيه ولا ابن له فحدث له ابن قبل موته تبين أنها وصية لغير الوارث أو أوصى لأخيه وله ابن فمات الابن قبل موت الموصي فهو وصية لو ارث (قوله إلا أن يحجزها باقي الورثة) أي بعد الموت لأنه لا عبرة بإجازتهم ولارد هم في حياة الموصى إذا استحقاق لهم قبل موته فإن أجازوا فلا رجوع لهم ولو قبل القبض كما في شرح الروض بناء على أن إجازتهم تنفيذ للوصية لا ابتداء عطية منهم كإمام (قوله المطلقين التصرف) خرج بذلك مالو كان فيهم محجور عليهم بسفه أو بصغر أو جنون فلا تصح إجازته بل إن توقعت أهليته انتظرت والباطل كما يؤخذ مما مر (قوله وذكر المصنف شرط الموصي) وذكر الشارح له شروطاً أخرى جملة الشروط أربعة وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وتصح) بل تندب لأنها سنة مؤكدة كإمام وأشار الشارح بقوله وفي بعض النسخ وتجوز إلى أن معنى الجواز الصحة فترجع هذه النسخة للنسخة الأولى (قوله من كل بالغ عاقل) لو قال مكلف لكان أولى وأخصر ويمكن أن يجاب بأنه عبر بذلك ليشمل السكران المعتدى بسكره فإنه غير مكلف لكنه كالمكلف في سائر الأبواب (قوله حر) أي كالأوبعضا فتصح الوصية من البعض ولو بالاعتاق بخلاف رقيق الكل فلا تصح وصيته ولو مكاتباً لعدم ملك غير المكاتب وضعف ملك المكاتب نعم إن أذن له سيده في الوصية صححت (قوله وإن كان كافراً) حرياً أو غيره ودخل فيه المرتد فتصح وصيته إن عاد للإسلام فإن مات مرتداً بطلت لأن ملكه موقوف على الأصح في تبين زوال ملكه من حين الردة بموته مرتداً والعياذ بالله تعالى وقوله أو محجوراً عليه بسفه أي أو فليس لصحة عبارته واحتياجه للثواب فتصح وصية المرأة السفية للغاسلة بخاتمها أو حلقتها مثلاً كما يقع كثيراً (قوله فلا تصح وصية إلح) تفرع على مفاهيم الشروط المذكورة إلا أنه لم يذكر الرقيق وكان الأولى أن يذكره وقد ذكرناه آنفاً (قوله وذكر شرط الموصي له إذا كان معيناً) أي غير جهة وإن تعدد ويشترط فيه أيضاً عدم المعصية فلا تصح

وإن ردوه بطلت في الزائد (ولا تجوز الوصية لو ارث إلا أن يحجزها باقي الورثة) المطلقين التصرف وذكر المصنف شرط الموصي في قوله (وتصح) وفي بعض النسخ وتجوز (الوصية من كل بالغ عاقل) أي مختار حر وإن كان كافراً أو محجوراً عليه بسفه فلا تصح وصية مجنون ومعنى عليه وصي ومكره وذكر شرط الموصي له إذا كان معيناً

لكافر بمسلم لكونها معصية وأن يكون غير مبهم فلا تصح لأحد هذين الرجلين للجهل به نعم ان قال أعطوا هذا لأحد هذين صح كما لو قال لو كيه بعه لأحد هذين والفرق أنه في الأولى تمليك لغير معين وفي الثانية فوض التمليك لغيره وهو انما يعطى معيناً وقبوله بنفسه أو بوليّه أو نحوه ذلك وتصح للكافر ولو حرى أو مرتداً لكن صورته أن يوصى لزيد ونحوه وهو في الواقع حربي أو مرتد بخلاف ما لو قال أوصيت لفلان الحربي أو المرتد لأن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعليه مأمنه الاشتقاق فكأنه قال لحرابته أو ردتة فيكون القصد منه المعصية وتصح أيضاً للقاتل بحق أو غيره كالصدقة عليهما والهبة لهما لكن صورة القاتل بغير حق أن يوصى لرجل فيقتله بخلاف ما لو أوصى لمن يقتله بغير حق فإنها لا تصح لأنه جل على المعصية (قوله في قوله) متعلق بذكر وقوله لكل متملك بكسر اللام المشددة ولو عبر المصنف عن يتصور وتملكه بدل ذلك لكان أوضح ولذلك فسرّه بمن يتصور له الملك أي يتأتى له الملك ولو بمعاقدة وليه فيقبل له وليه في الصغير والمجنون والحل ولو قبل انفصاله على المعتمد فلا تصح الوصية لمن لا يتأتى ملكه كميث لا نه لا يتأتى ملكه ولا يراد قول الرافعي في باب التيميم أنه لو أوصى بماء لأولى الناس به قدم الميت على المتنحس والمحدث لأنه في الحقيقة ليس وصية للميت بل لوليّه لأنه هو الذي يتولى أمره وعند التأمل الصادق لا يحتاج للجواب عن ذلك لأنه وصية لجهة لا للمعين الذي الكلام فيه ولا تصح الدابة لأنها ليست أهلاً للملك إلا أن قصد مالكها ولو فسر الوصية لها بالصرف في علفها صح لأن علفها على مالكها فهو المقصود بالوصية فيشترط قبوله ويتعين صرف الموصى به لجهة الدابة رعاية لغرض الموصى ولو انتقلت الدابة لآخر فإن كان قبل موت الموصى فالوصية له وإن كان بعده فهي للأول لكنه يصرفها في علف الدابة كما تقدم نعم ان دلت قرينة ظاهرة على أنه انما قصد بها مالكها وانما ذكرها تجملاً ونسباً لمالكها مطلقاً وكذلك لو ماتت الدابة ولا يسلم علفها للمالك بل للموصى فإن لم يكن فللقاضي ولو بنائيه ولو كان النائب هو مالك الدابة فلا تصح لرقيق ان قصده فإن قصد سيده أو أطلق صحت ولا يحتاج الى اذن السيد بل يقبل العبد وان نهاء سيده نعم ان كان قاصراً قبل سيده ولا ينتظر كماله كما اعتمده العلامة ابن قاسم نقلاً عن العلامة الرملي (قوله من صغير وكبير الخ) بيان لمن يتصور له الملك لكن الصغير انما يقبل له وليه وكذلك المجنون والحل كما مر (قوله وحل موجود عند الوصية) بخلاف غير الموجود عند الوصية فلا تصح لحل سيده إذ لا يتصور الملك الوجود (قوله بأن ينفصل لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية) أي أولاً أكثر من الأقل المذكور ولأربع سنين فأقل ولم تسكن المرأة فراشا بعد الوصية وزوج أو سيد للعلم بأنه كان موجوداً عند الوصية في الأولى والظاهر وجوده عندها في الثانية ولا نظر لاحتمال أن يكون من وطء الشبهة لنسبة ذلك وفي تقدير الزنا اساءة ظن فإن انفصل لأكثر من أربع سنين أو أقل منها ولسته أشهر فأكثر وكانت فراشا لزوج أو سيد لم تصح الوصية لعدم وجوده عندها في الأولى ولا احتمال حدوثه معها أو بعدها في الثانية وكذلك لو لم تسكن فراشا قبل الوصية ولا بعدها لاحتمال وجوده معها أو بعدها من وطء شبهة أو زنا ولا يرد ما تقدم من أن وطء الشبهة نادر وفي تقدير الزنا اساءة ظن لأن محل ذلك ما لم تضطر اليه ومع ذلك لا تحل لاحتمال أن يكون من وطء الشبهة (قوله وخرج بمعين ما إذا كان الموصى له جهة عامة) ظاهر هذا الصنيع أن المصنف لم يشترط ما إذا كان الموصى له جهة عامة مع أنه قد أشار اليه بقوله وفي سبيل الله وسبيل البر على اختلاف النسختين كما سيأتي والحاصل أن الموصى له قسمان معين وغير معين فأشار المصنف الى القسم الأول بقوله لكل متملك وإلى القسم الثاني بقوله وفي سبيل الله أو البر كما نبه على ذلك الشيخ الخطيب وهذا تعلم ما في قول المحشى وبعضهم جعل هذا يعني قوله وفي سبيل الله إشارة الى الجهة وهو لا يناسب سياق الكلام فتأمل (قوله فان الشرط في هذا) أي المذكور من الجهة العامة وقوله أن لا تكون الوصية جهة معصية ظاهره أنه لا يشترط في الوصية لمعين عدم المعصية وليس كذلك وقد تقدم اشتراط ذلك فيشترط لصحة الوصية مطلقاً عدم المعصية لأن القصد من الوصية تدارك ما فات من الإحسان في حال الحياة فلا يجوز أن تكون معصية وإذا انتفت المعصية فلا فرق بين أن يظهر فيها

في قوله (لكل متملك) أي لمن يتصور له الملك من صغير وكبير وحل ومجنون وحل موجود عند الوصية بأن ينفصل لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية وخرج بمعين ما إذا كان الموصى له جهة عامة فان الشرط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معصية

قصد القرية كالوصية للفقراء وأن لا يظهر فيها ذلك كالوصية للأغنياء فإنه لا يظهر فيها قصد القرية بقوان لم يخل
عن قرية لأن في كل كبد رطبة صدقة ويكتفي في الجهة اعطاء ثلاثة منهم فلا يجب استيعابهم ولا التسوية بينهم
ومن ذلك الوصية للجواررين في الجامع الأزهر حيث لم ينحصر وانشق استيعابهم (قوله كعمارة كنيسة)
أي ولو ترميها ومثل ذلك كتابة التوراة والانجيل وكتب الفلسفة وسائر العلوم المحرمة وكذلك سراج الكنيسة
فالوصية بذهن له تعظيمها باطلة أما اذا قصد انتفاع المقيمين بها ولو كفارا فالوصية صحيحة وان خالف
في ذلك الاذري (قوله من مسلم أو كافر) وحيث قصد المسلم تعظيم الكنيسة كفر وأما الكافر اذا قصد تعظيم
المسجد فلا يحكم بإسلامه لأن شرط الاسلام النطق بالشهادتين فلا يحصل بمجرد تعظيم المسجد بخلاف الردة
والعياذ بالله تعالى فإنها تحصل بمجرد تعظيم الكنيسة (قوله للتعبد فيها) أي ولو مع نزول المارة بخلاف ما اذا
كانت لنزول المارة فقط أو كانت موقوفة على قوم يسكنونها ولو من كفار لأنها ليست كنيسة في الحقيقة
ولا أثر لتسميتها كنيسة حينئذ (قوله وتصح الوصية في سبيل الله تعالى) أي لأنه من القرابات فاذا قال أوصيت
بثلث مالي في سبيل الله أو لسبيل الله صحته وصيته وصرفت لغزاة الزكاة ولو قال أوصيت بثلث مالي لله أو قال
أوصيت بثلث مالي ولم يقل لله صحته وصيته وصرفت للمساكين ووجوه البر (قوله وتصرف للغزاة) أي غزاة
الزكاة وهم المتطوعون بالجهاد لثبوت هذا الاسم لهم في عرف الشرع (قوله وفي بعض النسخ بدل سبيل الله الخ)
هذه النسخة أعم من النسخة الأولى وعلى كل فهو إشارة إلى الجهة كما تقدم (قوله وفي سبيل البر) أي أخير
والاحسان فإن البراسم عام لكل خير (قوله أي كالوصية للفقراء) أي كالوصية للعامة فتصرف لأصحاب علوم
الشرع من تفسير وحديث وفقه بخلاف العلماء بغير ذلك كالمتشغلين بعلم النحو والطب وغير ذلك ويدخل في الوصية
للفقراء المساكين وعكسه لوقوع اسم كل منها على الآخر عند الانفراد بخلافه عند الاجتماع فاذا وصى لها شرك بينهما
نصفين كافى الزكاة ويكتفي ثلاثين من كل من الفقراء والمساكين والعامة ونحوهم ولو وصى لغيره صرفت الوصية
لاربعةين داراً من كل جانب من جوانب داره الأربع وجلة ذلك ما توستون دار الخبر ورد في ذلك رواه البيهقي وغيره
وهذا إنما يظهر في دار مربعة محفوفة بدو في جوانبها الأربعة كما هو الغالب (قوله أو لبناء مسجد) وتصح لعمارة
مسجد ومصالحه ومطلقاً وتحمل عند الإطلاق على المصالح الشاملة للعمارة عملاً بالعرف فإن قال أردت تملك
المسجد فالأرجح صحة الوصية كما يحتمل الرافعي مع ذلك بأن للمسجد ملكاً وعليه وفقاً أي بأن اللفظ المشتمل على قوله
للمسجد يكون ملكاً والمشتمل على قوله عليه يكون وفقاً أو المراد أن للمسجد ملكاً في ذاته وعليه وفقاً كذلك قال
النووي وهذا هو الواقع الأرجح خلافاً لما قال تبطل الوصية حينئذ (قوله وتصح الوصية الخ) هذا شرع في الوصية
بمعنى الإيصاء ولذلك قال الشارح أي الإيصاء ومعناه لغة الإيصال كالوصية وشرعا إثبات تصرف مضاف لما بعد الموت
وأركانها أربعة موص وموصى وفيه وصيعة كما تقدم التنبيه عليه أول الفصل وقد تكلم المصنف على شروط
الوصى وأما شروط الموصى والموصى فيه والصيغة فلم يتكلم عليها ونحن نتكلم على ذلك فنقول يشترط في الموصى
بقضاء الحقوق التي عليه وتنفيذ الوصايا ورد الودائع ونحوها أن يكون مكلفاً حراً كله أو بعضه مختاراً وفي الموصى
بنحو أمر طفل ومجنون ومجور سفيه مع ما سواه ولا يثله عليه ابتداء من الشرع لا بتقويض فلا يصح الإيصاء من
صبي ومجنون وريق ومكره ولا من أم وعم لعدم الولاية لهم ولا من الوصى لأن ولايته ليست شرعية ابتداء بل جعلية
بتقويض الأب أو الجد إليه إلا أن أذن له فيه كأن قال أوصى عنى فأوصى عن الولي لأن نفسه ولا يصح الإيصاء من أب
على ولده أو الجد بصفة الولاية لأن ولايته ثابتة شرعاً ابتداء بخلاف الوصى كما علمت ويشترط في الموصى فيه كونه تصرفاً
مالياً مباحاً فلا يصح الإيصاء في تزويج نحو بنته أو ابنه لأن هذا يسمى تصرفاً مالياً أو بإضغاب الأب والجد لا يزوج
الصغير والصغير ولا في معصية كبناء كنيسة للتعبد لكون الإيصاء قرينة وهي تنافي المعصية ويشترط في
الصيغة لفظ يشعر بالإيصاء وفي معناه ما مر في الضمان كما وصيت إليك أو فوضت إليك أو جعلتك وصياً مع

كعمارة كنيسة
من مسلم أو كافر
للتعبد فيها (و)
تصح الوصية (في
سبيل الله تعالى)
وتصرف للغزاة
وفي بعض النسخ
بدل سبيل الله وفي
سبيل البر أي كالوصية
للفقراء أو لبناء
مسجد (وتصح
الوصية)

بيان ما يوصى فيه فلو اقتصر على نحو أو وصيت اليك كان لغوا أو يكون القبول بعد الموت متى شاء كافي الوصية بحال
ويكتفى بالعمل كافي الوكالة ويصح مؤقتا ومعلقا كأوصيت اليك الى بلوغ ابني أو قدوم زيد فإذا بلغ أو قدم
فهو الوصي لأنه يحتمل الجهالات والاحطار ولو قال أوصيت الى الله والى فلان حل ذكر الله على التبرك وقد أوصى
ابن مسعود فكتب وصيتي الى الله تعالى والى الزبير وابنه عبد الله ولكل من الموصى والوصى رجوع عن
الايصاء متى شاء لأنه عقد جائز الا ان تعين الوصى وغلب على ظنه استيلاء ظالم من قاض وغيره فليس له الرجوع
ولو خاف الوصى على مال اليتيم ونحوه من استيلاء الظالم عليه فله تخليصه بشيء منه والله يعلم المفسد من المصلح
فيبذل شيئا لقاضي السوء الذي لو لم يبذل له شيئا لانتزع المال منه وسلمه لبعض خوته وأدى ذلك الى استئصاله
وكذلك يجوز للوصى تعيب مال اليتيم ونحوه كما قاله ابن عبد السلام اذا خاف عليه الغصب لا أجل حفظه كافي قصة
الخصم عليه السلام وقد حكاها الله تعالى بقوله أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها
وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا (قوله أي الايصاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا) أي ونحو ذلك
كرد الودائع والعواري والغصب وقوله والنظر في أمر الاطفال أي ونحوهم كالمجنون والسفيه والايصاء المذكور
سنة الا في قضاء حق عاجز عنه حال وليس به شهود فانه يجب حينئذ لأن ترك الايصاء به يؤدي الى ضياعه (قوله الى
من) أشار بذلك الى أنه يتعدى بالى كما يتعدى باللام وبفسه يقال أوصيت الى فلان وأوصيت له وأوصيته اذا جعلته
وصيا وقوله أي شخص أشار بذلك الى أن من نكرة موصوفة وصح جعلها موصولة فتكون بمعنى الذي وقوله
اجتمعت فيه أي عند موت الموصى وان لم تكن موجودة عند الوصية أو بين الوصية والموت حتى لو أوصى الى من لم
يجمع فيه الشروط كصبي ورقيق ثم اجتمعت فيه عند الموت صح (قوله خمس خصال) وفي بعض النسخ خمسة
شرايط وترك سادسا وهو القدرة على التصرف والاهتداء اليه وسيد كره الشارح بقوله يشترط أيضا في الوصى أن
لا يكون عاجزا عن التصرف وترك سابعاً أيضا وهو عدم العداوة بينه وبين المحجور عليه وأما العدالة فقد استغنى
المصنف عنها بالامانة كما ذكره الشارح حيث قال بعد الامانة واكتفى بها المصنف عن العدالة وكذلك الشيخ الخطيب
حيث قال بعد الامانة وعبر عنها بعضهم بالعدالة وبهذا تعرف ما في قول المحشى أي بعد اعتبار العدالة والاهتداء الى
التصرف وعدم العداوة بين المحجور عليه والولى لأنه يقتضى أنه يزداد ثلاثة شروط على الخمسة فتكون الجلة ثمانية بناء
على مغايرة العدالة للامانة وليس كذلك (قوله الاسلام) أي في مسلم فلا يصح الايصاء الى كافر على مسلم وأما الايصاء
الى كافر على كافر فيصح كما سيصرح به الشارح في الاستدراك الآتي وقوله والباوغ فلا يصح الايصاء الى صبي وقوله
والعقل فلا يصح الايصاء الى المجنون وقوله والحرية فلا يصح الايصاء الى من يبرق وقوله والامانة فلا يصح الايصاء
الى غير الامين وهو الفاسق وقد جمع ذلك الشارح بقوله فلا يصح الايصاء لاضداد من ذكر (قوله واكتفى بها
المصنف عن العدالة) أشار بذلك الى مساواة الامانة للعدالة كما مر وهل تكفى العدالة ولو ظاهرة أو لا بد من العدالة
الباطنة جرى شيخ الاسلام تبعه الله وروى وتبعه الشيخ الخطيب على الاول والمعتمد أنه لا بد من العدالة الباطنة وجمع
بعضهم بحمل الاول على ما اذا لم يقع نزاع والثاني على ما اذا وقع نزاع وهو جمع حسن لكن الذي اعتمدته الزيادة
أنه لا بد من العدالة الباطنة مطلقا سواء وقع نزاع أم لا (قوله فلا يصح الايصاء لاضداد من ذكر) تفريع على
مفاهيم الشروط المتقدمة اجالا وقد فصلنا ذلك سابقا لئلا يظن أن يقول فلا يصح الايصاء الى من اتصف بشيء
من اضداد ذلك الا أن يجاب بأنه على تقدير مضاف والتقدير لذوى اضداد من ذكر (قوله لكن الاصح جواز وصية
الح) استدراك على قوله فلا يصح الايصاء لاضداد من ذكر بالنسبة للكافر وقوله وصية ذى الح قضية أنه لو كان
الموصى مسلما والمحجور عليه كافرا بأن أسلم شخص وله ابن بالغ عاقل سفيه كافر فانه لا يتبعه في الاسلام ولا يصح
أن يوصى عليه كافرا وهو الراجح خلافا لما جرى عليه في شرح الروض من أنه يصح أنه يوصى عليه كافرا
وقوله الى ذى عدل في دينه وعرف ذلك بالتواتر من العارفين بدينه أو بشهادة شاهدين عارفين بذلك

أى الايصاء بقضاء
الديون وتنفيذ
الوصايا والنظر في
أمر الاطفال (الى
من) أى شخص
(اجتمعت فيه خمس
خصال الاسلام
والبلوغ والعقل
والحرية والامانة)
واكتفى بها المصنف
عن العدالة فلا يصح
الايصاء لاضداد
من ذكر لكن
الاصح جواز وصية
ذى ذى عدل
في دينه على أولاده
الكفار

بعد اسلامهم وقضية قوله الى ذمى أنه لا يصح الايصال الى حربى على أولاد حربى والظاهر الصحة (قوله) ويشترط
أي كما اشترط ما تقدم من الشروط وقوله أن لا يكون عاجزاً عن التصرف أى بأن يكون قادراً على التصرف
وقوله فالعاجز عنه لكبر الخ نقرع على مفهوم الشرط الذى قبله وقوله أو هرم أى شدة الكبر وقوله مثلاً أى أو
خبل أو سفيه أو مريض ولا يضر عي لأن الاعمى متمكن من التوكيل فيما لا يتمكن منه كبيع المعين (قوله) وإذا
جعت أم الطفل الشرائط للذكورة أى عند الوصية لا عند الموت وإن جرى عليه جمع كشيخ الاسلام وتبعه
الشيخ الخطيب لأن الأولوية إنما يخاطب بها الموصى وهو لا علم له بما يكون عند الموت لا يقال قد تجتمع فيها
الشروط عند الوصية وتنفي عند الموت فيتيقن بطلان الوصية فالعبرة حينئذ بحال الموت لا بحال الوصية لانا نقول
الاصل بقاء ما هى عليه فيقال اذا اجتمعت فيها الشروط عند الوصية فالأولى أن يوصى لها نظر المصل المذكور
ومع ذلك اذا اتفقت فيها الشروط عند الموت تبين عدم صحة الوصية فمن اعتبر حال الموت نظر الى استمرار
الصحة ومن اعتبر حال الوصية نظر الى الأولوية المبينة على المصطلح المذكور وقوله فهى أولى من غيرها أى
لوفور شفقتها وخروجها من خلاف الاصطخري فإنه يرى أنها تلى بعد الاب والجد وكان شيخنا رحمه الله تعالى
يقول لا بأس بتقليد الاصطخري في هذا الزمان فإنها أشق من غيرها غالباً وتزوجها لا يبطل وصايتها إلا ان نص
عليه الموصى وعلم من ذلك أن الأنوثة غير مانعة من الوصية لما فى سنن أبى داود أن عمر أوصى الى حفصة بنته
وكانت زوجة له ﷺ

✽ كتاب أحكام النكاح ✽

أى كاستحبابه للتائق للوطء الواجد أهبة كما سيأتى وهذا هو الركن الثالث من أركان الفقه وأما قدموا العبادات
لأنها أهم لتعلقها بالله تعالى ثم المعاملات لأن الاحتياج اليها أشد من الاحتياج لغيرها ووسطوا الفرائض
للاشارة الى أنها نصف العلم كما فى الحديث ثم النكاح لأنه اذا تمت شهوة البطن يحتاج لشهوة الفرج ثم الجنبايات
لأن الغالب أن الجنباية تحصل بعد استيفاء شهوتي البطن والفرج ثم الاقضية والشهادات لأن الانسان اذا وقعت
منه الجنبايات رفعوه للقاضى واحتاجوا للشهادة عليه ثم ختموا بالعق رجا أن يعظم الله لهم بالعق من النار
والنكاح من الشرائع القديمة فإنه شرع من لدن أينما آدم عليه السلام واستمر حتى فى الجنة فإنه يجوز للانسان النكاح
فى الجنة ولو لم يحرمه ما عدا الاصول والفروع فلا ينكح أمه ولا بنته فيها وفائدته فى الدنيا حفظ النسل وتفرغ
ما يضر حبسه من المني واستيفاء اللذة والتمتع وهذه هى التى تبقى فى الجنة والاصل فيه الكتاب والسنة واجماع
الامة فمن الكتاب قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى وأنكحوا الايامى منكم ومن السنة
قوله ﷺ تناكحوا كثيرا فاني مباه بكم الامم يوم القيامة وقوله ﷺ من أحب فطرتى فليستسن بسنتى
ومن سنتى النكاح وأركانه خمسة زوج وزوجة وولى وشاهدان وصيغة (قوله وما يتعلق به) أى والذى يتعلق
به من صحق وفساد وحل وحرمة ونحو ذلك ويحتمل أن المراد بما يتعلق به جميع ما يأتى الى كتاب الجنبايات لتعلق جميع
ذلك بالنكاح كما قاله ابن قاسم العبادى فى شرحه على الكتاب (قوله) وفى بعض النسخ وما يتصل به) عطف على مقدر
تقديره هكذا فى بعض النسخ (قوله من الاحكام) أى من بعض الاحكام بمعنى النسب التامة جمع حكم بمعنى النسبة
التامة وقوله والقضايا أى ومن القضايا الآتى ذكرها فى الفصول الآتية ومعناها النسب المقضى بها فهى جمع قضية بمعنى
نسبة مقضى بها فتكون بمعنى الاحكام فالعطف من قبيل عطف التفسير ويصح أن يكون المراد بالقضايا
المعنى المصطلح عليه عند أهل الميزان فالعطف من قبيل عطف الكل على الجزء لأن القضية بالمعنى المصطلح عليه
عندهم المركب من المحكوم عليه والمحكوم به والحكم بمعنى النسبة (قوله وهذه الكلمة ساقطه من بعض نسخ المتن)
المراد بالكلمة المعنى اللغوى لأن الاشارة لقوله من الاحكام والقضايا وهى كلمات (قوله والنكاح يطلق لغته على الضم)
يقال تناكحت الاشجار اذا تمايلت وانضم بعضها الى بعض وقوله والوطء والعقد ظاهره بل صريحه أنه يطلق

و يشترط أضافى
الموصى أن لا يكون
عاجزاً عن التصرف
فالعاجز عنه لكبر
أو هرم مثلاً لا يصح
الايصال اليه وإذا
جعت أم الطفل
الشرائط المذكورة
فهى أولى من
غيرها

✽ كتاب ✽
أحكام (النكاح)
وما يتعلق به) وفى
بعض النسخ وما
يتصل به (من
الاحكام والقضايا)
وهذه الكلمة
ساقطة من بعض
نسخ المتن والنكاح
يطلق لغة على
الضم والوطء والعقد

لغة على الوطء والعقد ولا مانع منه يؤيده قول الشيخ الخطيب والعرب تستعمله بمعنى العقد والوطء جميعا وهذا لا ينافي أنه شرعا حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل بالعكس وقيل حقيقة فيهما ولذلك قال الشيخ الخطيب بعد ما تقدم ولا يخفى أن موضوع الشرع ثلاثة أوجه أحدها أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء ويؤيد ذلك أيضا قول النووي في شرح مسلم هو في اللغة الضم ويطلق على العقد والوطء ثم قال قال الواحدى قال أبو القاسم الزجاجي النكاح في كلام العرب بمعنى العقد والوطء جميعا ثم قال وقال أبو علي الفارسي فرقت العرب بينهما فارقا لطيفا فإذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان أرادوا عقد عليها وإذا قالوا نكح امرأته أو زوجته أرادوا وطئها وبذلك اندفع ما زعمه المحشى بقوله فيه تساهل لأن الوطء والعقد من معناه الشرعي وإنما الخلاف في كونه حقيقة فيهما أولا ولا يرد على ما هو الأصح من أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لأن المراد به فيه العقد وأما الوطء فهو مستفاد من خبر حتى تدرك عسيلته ويدوق عسيلتك فالعقد مستفاد من الكتاب والوطء مستفاد من السنة أو المراد به في ذلك الوطء مجازا من إطلاق اسم السبب على المسبب بقرينة الخبر المذكور (قوله) ويطلق شرعا على عقد مشتمل على الأركان والشروط (كان الأوضح والأولى أن يقول كما قال غيره عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ نكاح أو تزويج أو تزوجه ففاداه الإباحة لا الملك على الأوجه لأنه اختلف في كونه عقد إباحة أو تمليك على وجهين أو جههما أنه عقد إباحة يظهر أثر ذلك فيما لو حلف لا يملك شيئا وله زوجة والأصح أنه لا يباحث حيث لانية وعلى الثاني فهو تمليك لأن ينتفع بالإنفعة فالوطء وطئت المرأة بشبهة فظهر لها اتفاقا والمعقود عليه المرأة أى منفعة بضعها على الرجح وقيل المعقود عليه كل من الزوجين وينبنى على هذا الخلاف أنها لا تطالب بالوطء على الأول لأنه حقه فلا يجب عليه وطؤها نعم الأولى له ذلك ليعفها ويحصنها وتطالبه به على الثاني وعقد النكاح لازم من جهة الزوجة قطعاً ومن جهة الزوج على الرجح فلا خيار فيه وليس لها فسخه بلا عيب من العيوب الآتية فلا ينافي أن لكل منهما فسخه بالعيب كما سيأتى ومقابل الرجح أنه جائز من جهة الزوج من حيث إن إرفعه بالطلاق وأما فسخه بلا سبب فلا ينافي أن من الرجل ولا من المرأة وهذا يسلمه الأول فالخلف لفظي (قوله) (النكاح) أى بمعنى الزوج أى قبول الزوج إذ هو الذى من طرف الزوج فهو المحكوم عليه بالاستحباب له فى كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر النكاح أولاً فى الترجمة بمعنى العقد المركب من الإيجاب والقبول وذكره ثانياً بمعنى آخر وهو القبول الذى هو أحد طرفيه وأما الإيجاب الذى هو الطرف الآخر فهو من طرف الولي وهو مستحب أيضاً إن كانت المرأة تاتقة فيستحب لها النكاح بمعنى الزوج الذى هو الإيجاب لكن بواسطة الولي وفى معنى التاتقة المحتاجة للنفقة والحائقة من اقتحام الفجرة بل إن لم تندفع الفجرة عنها إلا بالنكاح وجب فإن لم تكن تاتقة ولا محتاجة ولا خائفة كره لها لأنها تخشى منها أن لا تقوم بحقوق الزوجية مع عدم السبب المقتضى للنكاح فاقيل أنه يستحب لها ذلك مطلقاً مردود ويستحب كون الزوجة بكرًا إلا لعذر كضعف آتة عن الافتضاى أى إزالة البكارة أو احتياجه لمن يقوم على عياله كما وقع لجابر فإنه لما قال له عليه السلام هلا بكراتنا لعبك واعتذر له فقال إن أتي قتل يوم أحد وترك تسع بنات فكرهت أن أجمع اليهن جارية خرقاء مثلهن أى لا تحسن شيئاً ولكن امرأة تمسطنهن وتقوم عليهن فقال عليه السلام أصبت وكونها دينية لا فاسقة جميلة عرافة عند العلامة الرملى أو بحسب طبعه عند العلامة الزياى خبر الصحيحين تنكح المرأة لاربعة ما لها وجالها وحسبها ولديها فاظفر بذات الدين تربت يداك أى التصقت بالتراب وهو كناية عن الفقر فكأنما قال افتقرت إن لم تفعل واستغثيت إن فعلت لا بارعة الجال لأنها تزوه عليه بجهاها البارع وتمتد إليها العين غالباً وكونها ولودا ويعرف كون البكر ولودا بأقاربها ودودا خبر تزوجوا الولود والودود فأتى مكاثر بكم الأم يوم القيامة بالغة الحاجة خفيفة المهر لا مطلقة يرغب فيها مطلقاً أو ترغب هي فيه ذات نسب طيب لا بنت زنا ولا بنت فاسق ومثلها اللقيطة ومن لا يعرف لها أب خبر تخبر والنطفكم غير ذات قرابة قريبة بأن كانت أجنبية أو ذات قرابة بعيدة لضعف الشهوة فى ذات القرابة

ويطلق شرعا على
عقد مشتمل على
الأركان والشروط
(والنكاح)

القريبة كذبت العم فيجي* الولد نحيفا ولذلك قال بعضهم

ان أردت الانجاب فانكح غريبا * والى الاقربين لا تتوصل

فالتقاء الثمار طيبا وحسنا * ثم غصنه غريب موصل

ويستحب أن يعقد عليها في شوال وأن يكون في يوم الجمعة أول النهار وأن يكون في جمع وأن يكون في المسجد ويستحب أيضا أن يدخل عليها في شوال كما فعل ﷺ في عائشة رضي الله عنها (قوله مستحب) أي استحبابا عارضا لأن أصله الاباحة لكن ان قصد به العفة أو حصول ولد أو نحو ذلك صار طاعة بخلاف ما لو قصد مجرد استيفاء اللذة أو قضاء وطره ولهذا لا يصح نذره ولو في صورة الاستحباب على ما اعتمده الرمي وقال ابن حجر يصح نذره ان قصد به العفة أو حصول ولد أو نحو ذلك نظر الاستحباب به حينئذ وهو وجيه والعلامة الرمي نظر لكون أصله الاباحة والاستحباب عارض ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو كان في دار الحرب فإنه لا يستحب له النكاح وان وجبت فيه الشروط كما نص عليه الشافعي وعلله بالخوف على الولد من الكفر والاسترقاق (قوله لمن يحتاج اليه) أي للشخص الذي يحتاج الى النكاح سواء كان مشغلا بالعبادة أم لا وقوله بتوقانه للوطء متعلق بيجتاج أي بسبب اشتياقه للوطء فالباء للسببية فان لم يكن به توفان كره له النكاح ان فقد أهبته سواء كان به علة كتعنين أم لا أو وجدها وكان به علة كهرم وتعنين لا تتفاء حاجته مع التزام فاقدا لأهبة ما لا يقدر عليه وخطر القيام به فيمن عداه فان وجدها ولا علة به فتدخل لعبادة أفضل ان كان متعبدا اهتمامها وان لم يكن متعبدا فالنكاح أفضل من تركه ثلاثا نفصى به البطالة بسبب التفكير الى الفواحش (قوله ويحدا أهبته) عطف على قوله يحتاج اليه والأهبة بضم الهجمة مؤن النكاح وقوله كمهر ونفقة أي وكسوة كما أشار اليه بكاف التمثيل والمراد بالمهر الحال منه وبالنفقة نفقة يوم النكاح وليلتو بالكسوة كسوة فصل التمكن (قوله فان فقد الأهبة) أي مع توقانه للوطء كما هو الفرض وقوله لم يستحب له النكاح بل يستحب له تركه كما في المنهاج وغيره وبالغ في شرح مسلم فقال يكره له النكاح ويكسر شهوته بالصوم ارشاداً فإنه بالتمرن عليه يضعف الشهوة تخبر يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء أي قاطع لتوقانه والباءة بالمد مؤن النكاح فان لم ينكسر بالصوم لا يكسر بالكافور ونحوه بل يتزوج ويتوكل على الله فان الله تكفل بالرزق للمتزوج بقصد العفاف فان كسره بالكافور الطيار ونحوه كره ان أضعف الشهوة فان قطعها من أصلها حرم وكذلك استعمال المرأة الشيء الذي يبطل الحبل أو يقطع من أصله فيكره في الأول ويحرم في الثاني (قوله ويجوز للحر) أي كامل الحرية غير النبي ﷺ أمأهوه ﷺ فيجوز له نكاح أكثر من أربع فإنه ﷺ تزوج خمس عشرة امرأة ودخل ثلاث عشرة وتوفي عن تسع أشار اليهن شيخنا باوائل قوله

عشقت مليحازاد حسنا جماله * صفارشا هندية سل للفتك

نخذأحرقا من أول النظم تستفد * نساء توفي عنهم المصطفى المكي

فالعين لعائشة والميم لميمونة والزاي لزينب بنت جحش والحاء لحفصة والجيم لجويرية والصاد لصفية والراء لرملة والهاء لهند والسين لسودة رضي الله عنهن (قوله أن يجمع) أي في عقد واحد أو في عقود متعددة ولو مرتبة وقوله بين أربع حرائر أي ولو كن كافرات فان زاد عليهن بطل الزائد ان عقد عليه بعد الأربع والا بطل الكل اذ ابطال واحدة ليس بأولى من ابطال الاخرى فيبطل الجميع وجوز بعض الخوارج تسعا أخذنا من قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع أي اثنين وثلاثة وأربعة ومجموع ذلك تسع وقال بعض الخوارج أيضا ان هذه الآية تدل على ثمانية عشر لان معنى مثنى اثنين اثنين وثلاث ثلاثة وثلاث ورباع أربعة أربعة ومجموع ذلك ماذكر وهذا خرق للاجماع والمراد من الآية والله أعلم فانكحوا ما طاب لكم من النساء اثنين أو ثلاثا أو أربعاً فلا تجوز الزيادة على الأربع ولذلك قال

مستحب لمن
يجتاج اليه بتوقانه
للوطء ويجسد
أهبته كمهر ونفقة
فان فقد الأهبة لم
يستحب له النكاح
(ويجوز للحر أن
يجمع بين أربع
حرائر)

لغيلان وقد أسلم على عشر نسوة أمسك أر بعافارق سائرهن وإذا وجب الاقتصار على أر بع في الدوام
 ففي الابتداء أولى واستفيد من تقييد المصنف بالحرار جواز الجمع بين الاماء بملك اليمين من غير حصر ولو كن مع
 الحرار لا طلاق قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم (فائدة) ذكر ابن عبد السلام أنه كان في شريعة موسى عليه
 السلام جواز النساء من غير حصر تغليباً لمصلحة الرجال وفي شريعة عيسى عليه السلام أنه لا يجوز غير واحدة تغليبا
 لمصلحة النساء وراعت شريعة نبينا محمد ﷺ مصلحة النوعين والحكمة في أن موسى عليه السلام غلب مصلحة
 الرجال أن فرعون كان يقتل أبناءهم ويستحي نساءهم فناسب أن يغلب في شريعته مصلحة الرجال لقتلهم وكثرة
 النساء والحكمة في أن عيسى عليه السلام غلب مصلحة النساء أنه خلق من أمه بلا أب فناسب أن يغلب في شريعته
 مصلحة النساء لكونها نوع أصله الذي هو أمه والحكمة في تخصيص الاربع أن الشخص له طبائع أربع وأن
 المقصود من النكاح الألفة والموانسة وذلك يفوت بالزيادة على الاربع دون الاقتصار على الاربع لأنه إذا دار
 عليهم بالقسم فإنه يغيب عن كل واحدة منهن ثلاث ليال وهي مدة قريبة مغتفرة شرعاً في كثير من الابواب (قوله
 فقط) أي دون ما زاد على الاربع وقد عرفت حكم الزائد فيما مر (قوله إلا أن تتعين الواحدة في حقه) أي فلا تجوز
 الزيادة عليها وقوله كنكاح سفيه أي فإنه تتعين فيه الواحدة لأنه أنمايز وج للحاجة وهي تندفع بالواحدة فينكح
 هو باذن وليه أو ينكح له وليه باذنه ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات الشهوة لأنه قد يقصد اتلاف ماله
 لسفهه وقوله ونحوه أي نحو نكاح السفية كمنكح المجنون فإنه تتعين فيه الواحدة لأنه أنمايز وج للحاجة وهي
 تندفع بالواحدة واحتياجه لغير الواحدة نادر لا يعتبر نعم ان كان احتياجه لمرض يدقتر الحاجة والمزوج له أب ثم
 جدهم كما دون سائر العصبات ويلزم الأبوان علان ويح المجنون الكبير المحتاج للنكاح بخلاف المجنون الصغير
 والمجنون الكبير غير المحتاج له وأما الصغير العاقل فلا يبيح وان علان ويحج ولو أر بمصلحة غبطة ظاهرة لا يبيح
 وقوله بما يتوقف على الحاجة أي من نكاح يتوقف على الحاجة كمنكح المجنون كما تقدم فإقاعة على نكاح
 فاندفع قول المحشي لو قال ممن يتوقف جواز نكاحه على الحاجة لكان أولى وأنسب ولعله بناء على تفسير قوله ونحوه
 بنحو السفية كما يدل له تمثله بالمجنون وقد فسرنا ذلك فيما تقدم بنحو نكاح السفية ومثله بناء بنكاح المجنون (قوله
 ويجوز للعبد) المراد به من فيعرق بجميع أنواعه كما أشار إليه الشارح بقوله ولو مدبراً الخ وان كان المتبادر من العبد
 كامل الرق الذي لم يجز عليه سبب من أسباب الحرية وقوله أن يجمع بين اثنتين أي سواء كانتا في عقد واحد أو في
 عقدين ولو مرتين وسواء كانتا حرتين أو أمتين أو مختلفتين فهو على النصف من الحر لأن النكاح من باب الفضائل
 فلم يلحق بالعبد فيه بالحر كما لم يلحق الحر غير النبي بمنصب الانبياء في الزيادة على الاربع وعلم من ذلك جواز نكاح
 العبد الامة مع الحرية فإنه لا يشترط لنكاحه الامة الشرط الآتية (قوله أي زوجتين فقط) أي دون ما زاد عليهما
 فإن زاد عليهما فكأن الزاد الحر على الاربع والحاصل أنه لو نكح الحر خسا أو ستافا كثيراً أو البعد ثلاثاً كثيراً
 كان في عقده واحد بطل في الجميع وان كان في عقود مرتبة بطلت الخامسة فافوقها في الحر والثالثة فافوقها في الرقيق
 لأن الزيادة على العدد الشرعي حصلت في كل منهما (قوله ولا ينكح) أي لا يزوج فلا يجوز ولا يصح وقوله الحر أي
 الكامل الحرية بخلاف الرقيق كالأب أو بعضاً في جوزه لنكاح الامة وان لم توجد الشرط كما مر نعم الاسلام شرط في
 المسلم حراً كان أو غيره فهو يعم الحر وغيره ويختص بالمسلم (قوله أمة) أي من فيها رقيق ولو مبيعة فهي كالرقيقة
 لأن أرقاق بعض الولد مخدور كرقاق كله نعم إذا جاز له نكاح الامة وجد مبيعة وجب تقديمها على كاملة الرق لأن
 أرقاق بعض الولد أهون من أرقاق كله وهذا هو الراجح من تردد للامام وعلى تعليل منع رقيقة السكل اقتصر
 الشيخان بل يجب تقديم من هي أقل رقا على من هي أكثر رقا ولو أوصى بالولد أمة ثم أعتقها الوارث فلا ينكحها
 الحر إلا بشرط الامة لأن العلة وهي أرقاق الولد تجري فيها وبها يلغز من وجهين الاول أن يقال لنا حرية لا ينكحها
 الحر إلا بشرط الامة الثاني أن ولد هارقيق بين حرين (قوله لغيره) انما قيد الشارح بذلك لأنه لا يجوز له نكاح أمة

فقط إلا أن تتعين
 الواحدة في حقه
 كنكاح سفيه
 ونحوه بما يتوقف
 على الحاجة (و)
 يجوز (للعبد) ولو
 مدبراً أو مبعوضاً أو
 مكاتباً أو معلقاً
 عتقه بصفة (أن
 يجمع بين اثنتين)
 أي زوجتين فقط
 (ولا ينكح الحر
 أمة) لغيره

مطلقا وجدت الشروط أو لانعم ان أعتقها جازله نكاحها بل يستحب لأنه ورد أن له أجرين أجرا على إعتاقها وأجر على نكاحها وكذلك لا يجوز أن ينكح أمة ولده لأنها مثل أمته فان طرأ ملك الفرع على نكاح أصله بأن ملك الولد الأمة التي تزوجها أبوه قبل ملكه لم يفسخ النكاح لأنه دوام مع ضعف تعلق الأب بمال الولد بخلاف أمة المكاتب فإنه يمتنع على السيد نكاحها ابتداء ودواما لأن تعلق السيد بمال المكاتب أقوى ومثل أمته أيضا الأمة الموقوفة عليه والموصى له بمنفعته على الدوام وكذلك يمتنع على السيدة أن تنكح عبدها المملوك لها أو الموقوف عليها أو الموصى لها بمنفعته على الدوام (قوله إلا بشرطين) وسيزيد الشارح عليهما شرطين فالجملة أربعة والذي في الخطيب تبع المنهج جعلها ثلاثة يجعل الأول العجز عن الحرية فيشمل فقد صدقها وعدم كونها تحتها فيستغنى به عن الشرط الأول من الشرطين اللذين زادها الشارح ولو حذف المصنف لفظ صدق لشمل ما ذكر واستغنى عن الشرط المذكور فتعير بالصدق قاصركا أشار إليه الشارح بقوله أو فقد الحرية أو عدم رضاها به ولا يخفى أن الشرط الأول من الشرطين اللذين زادها الشارح هو مفاد قول الشارح أولا أو فقد الحرية فكان عليه إسقاط الشرط المذكور (قوله عدم صدق الحرية) أي ولو كتابة إن وجدت شروط نكاحها ولا يكلف بيع مسكنه وخادمه ولباسه ومركوبه لأجل تحصيل صدق الحرية ولورضيت بصدق حلت له الأمة لوجوبه عليه بالعقد وكذلك لو رضيت بالمؤجل فتحل له الأمة لأن ذمته تصير مشغولة في الحال به وقد لا يجده عند حلول الأجل ومثل ذلك ما لو لم ترض إلا بالأكثر من مهر المثل ما لم يكن السيد طالبا للأكثر المذكور في مهر الأمة لأنه قادر على نكاح الحرية بمهر الأمة ولورضيت له الحرية بمهر المثل فأقل وقد وجدته لم تحل له الأمة لقد رتبته على صدق الحرية ولا نظر للعنة في الثانية إذا العادة المسامحة في المهور ولا يمنع ماله الغائب نكاح الأمة لأنه كعدم (قوله أو فقد الحرية) أي بأن لم يجدها في بلده فلو وجدها غائبة عن بلده ولحقه مشقة ظاهرة في طلبها حلت له الأمة ووضبط الإمام المشقة بأن ينسب في طلب الزوجة إلى الاسراف ومجاوزة الحد أو لم تلحقه تلك المشقة لكنه لا يقدر على منع نفسه من الزنا في مدة السفر لها وإلا وجب عليه السفر لها ومحلها كما قاله الزركشي أن أمكن اشتغالها معه إلى وطنه والافقه كالمعدومة لما في تكليفه اللقاع معها في بلدها من العربة والرخص لا تختمل هذا التضييق (قوله أو عدم رضاها به) أي بالزوج لقصور نسبه أو نحو ذلك وكذلك عدم رضاها بما قدر عليه من المهر بأن طلبت أكثر منه (قوله وخوف العنت) أي بأن يتوقعه لأعلى ندور بأن يغلب على ظنه الوقوع فيه أو يخطر الوقوع فيه وعدمه على السواء بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف ما إذا توقعه على ندور بأن تضعف شهوته أو قويت شهوته وقويت تقواه أيضا فلا تحل له الأمة لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم إلى قوله ذلك لمن خشي العنت منكم والطول: السعة والمراد به المهر والمراد بالمحصنات الحرائر والمؤمنات الأولى جرى على الغالب لأن الحرية الكتابية كالحرية السلية في منع الأمة كما يعلم من قول الشارح أن لا يكون تحتها حرية مسلمة أو كتابية بخلاف المؤمنات الثانية فإنه قيد في حق المؤمن لأنه يشترط إسلام الأمة في حق المسلم كإسقاطي وعلم من ذلك الشرط أن المسووح والمحبوب لا يحل لكل منهما نكاح الأمة لأنه لا يتصور منه خوف العنت بخلاف العتق والحصى ولا بد أن يكون العنت عاما فالمعتبر عموم العنت لا خصوصه فلو خاف العنت من أمة بعينها لقوة ميله لها فليس له أن ينكحها لأن العشق لا اعتبار به لأنه تهيسج من البطالة واطالة الفكر وكم من إنسان ابتلى به وسلاه (قوله أي الزنا) وأصله المشقة سمى به الزنا لأنه سببها بالحد في الدنيا إن حديقها والافبالعقوبة في الآخرة إن لم يتب فمضى حد في الدنيا لا يعاقب في الآخرة لأن الله أكرم من أن يجمع على الذنب الواحد عقوبتين فهو من تسمية السبب باسم المسبب وقوله مدة فقد الحرية ظرف لحوف العنت (قوله وترك المصنف شرطين آخرين الخ) قد تقدم أن الأولى للشارح إسقاط الشرط الأول من هذين الشرطين لأنه مفاد قوله فيما مر أو فقد الحرية فهو يغنى عنه لكن الشارح زاده نظرا لكلام المصنف (قوله أحدهما) أي الشرطين الآخرين وقوله أن لا يكون تحتها حرية أي أو أمة بالملك أو بالنكاح وإنما اقتصر على الحرية ليتأتى التعميم فيها بقوله مسلمة أو

(الابشرطين عدم
صدق الحرية) أو
قد الحرية أو عدم
رضاها به (وخوف
العنت) أي الزنا
مدة فقد الحرية
وترك المصنف
شرطين آخرين
أحدهما أن لا يكون
تحتها حرية

كتابية فاذا تزوج أمة بالشروط فلا يجوز له نكاح أمة أخرى الا ان انتقل الى جهة أخرى وخاف العنت فله نكاح أمة ثانية فلا ينتقل الى جهة أخرى وخاف العنت أيضا فله نكاح أمة ثالثة وهكذا في الرابعة وله بعد ذلك جمعهن والقسم بينهما لا نه دوام (قوله مسلمة أو كتابية) تعميم في الحرية فاذا كانت تحت حرة كتابية منعت نكاح الامه فقوله المؤمنين الاولى في الآية ليس بقيد بل جرى على الغالب بخلاف المؤمنين الثانية كما مر (قوله تصلح للاستمتاع) أي عرفا بأن تعفه ولو قال صالحة للاستمتاع لكان أولى لأن تعبيره بالمضارع يوهم أنه يكفي كونها تصلح للاستمتاع في المستقبل وليس كذلك بل لا بد أن تكون صالحة للاستمتاع في الحال وخرج بذلك الصغيرة التي لا تحتمل الوطء والرقاء والرقناء والهزلة ونحوها كالتحيرة ان عافت نفسها وطأها فله نكاح الأمة حينئذ ولا نظر لتوقع شفائها كما نقل عن العلامة الرمي خلافا لابن قاسم حيث جعلها كالصالحة للاستمتاع لتوقع شفائها (قوله والثاني) أي الشرط الثاني من الشرطين الآخرين وقوله اسلام الأمة أي لقوله تعالى من فتياكم المؤمنين وقوله التي ينكحها بخلاف التي يملكها فلا يشترط اسلامها فيجوز له وطء الأمة الكتابية بملك اليمين لان المحذور في نكاح الامه الذي هو ارقاق الولد منتفها (قوله فلا يحل لمسلم أمة كتابية) سواء كان حرا أو رقيقا فهذا الشرط عام للمحر وغيره لكنه خاص بالمسلم بخلاف الكافر حرا كان أو رقيقا فله نكاح الأمة الكتابية لاستوائهما في الدين ولا بد في نكاح الحر الكتابي الأمة الكتابية من فقد الحرية وخوف العنت كالمسلم فتحصل فقدا أن حرية وخوف العنت خاصان بالحر فكنتهما يعلمان المسلم والكتابي والاسلام خاص بالمسلم لكنه يعم الحر وغيره كما تقدم (قوله واذا نكح المرأة بالشروط المذكورة) أي التي هي فقد صداق الحرية وخوف العنت وعدم كونه تحت حرة صالحة للاستمتاع واسلام الامه في حق المسلم وقوله ثم أيسر أي بأن قدر على صداق الحرية وقوله ونكح حرة أي بعد نكاح الامه كما هو فرض المسئلة بخلاف ما لو عقد عليهما معا فانه يصح في الحرية ولا يصح في الامه لأن نكاح الحرية يمنع نكاح الامه وهذا ظاهر ان كانت الحرية تصلح للاستمتاع لأن الحرية غير الصالحة للاستمتاع لا تمنع نكاح الامه فلذلك اعتمد الشبر المسمى على الرمي تقييد هذه المسئلة بما اذا كانت الحرية صالحة للاستمتاع خلافا لمن عجم فيها وتبعه المحشي حيث قال وان كانت الحرية غير صالحة له وهو صريح شرح المنهج ولعل وجهه قوة ابتداء النكاح لكن الاوجه ما قلناه أولا (قوله لم ينفسخ نكاح الأمة) أي لا نه دوام ويقتر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء (قوله ونظرا) شروع في أحكام النظر وأقسامه ولا يخفى أن المناسب للمقام انما هو النظر لاجل النكاح وهو الذي ذكره المصنف بقوله والرابع النظر لاجل النكاح فيجوز الى الوجه والكفين وانما ذكر بقية الاقسام على وجه الاستطراد وحيث حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه في اللذة واثارة الشهوة ويحرم اضطجاع الرجلين أو المراتين في ثوب واحد اذا كانا غارين وان كان كل منهما في جانب من الفرائش فخير لمسلم لا يفضي الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا المرأة الى المرأة في الثوب الواحد ولا فرق في ذلك بين الاجانب والمحارم ولذلك قال الرمي ولو أبوا ابنته أو أبوا بنتها نازع في الاصول السبكي وفي غيرهم الزركشي ويسن مصافحة الرجلين والمرأتين خبر ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان الاغفر له ما قبل أن يتفرقا ويستثنى الامرد الجليل فتحرم مصافحته كصافحة الرجل للمرأة فانها تحرم من غير حائل ومبايعته عليه السلام للنساء انما كانت بالقول لا بالمصافحة لأنه عليه السلام لم يصفح امرأة قط وتكره مصافحته من به عاهة كالابصر والاجذم ونحوهما وتكره المعانقة والتقبيل في الرأس الا لقادم من سفر أولم بعد لقائه عرفا فانه سنة لمن ذكر للاتباع ويسن تقبيل اليد لصلاح ونحوه من الامور الدينية كعلم وزهد ويكره ذلك لغنى ونحوه من الامور الدنيوية كشوكة ووجاهة فقد ورد من تواضع لغنى لغناه ذهب ثلثا دينه كما في شرح الروض ويسن القيام لاهل الفضل اكراما لارياهم وتفخما بخلاف غير اهل الفضل فلا يطلب القيام لهم الا الحاجة أو ضرورة وخرج بالقيام نحو الركوع الواقع بين يدي الامراء فهو حرام ولو مع الطهارة واستقبال القبلة كما قاله العلامة ابن حجر وألف فيه بعضهم مؤلفا (قوله الرجل) أي الذكر البالغ وهو يشمل الفحل وهو الذي بقي

مسلمة أو كتابية
تصلح للاستمتاع
والثاني اسلام الامه
التي ينكحها الحر
فلا يحل لمسلم أمة
كتابية واذا نكح
الحر أمة بالشروط
المذكورة ثم أيسر
ونكح حرة لم
ينفسخ نكاح
الامة (ونظر الرجل

ذكره وأتياه والخصى وهو من قطع أتياه ونقي ذكره والمجبوب بالباء الموحدة وهو من قطع ذكره وبقيت أتياءه بخلاف الممسوح وهو الذي مسح ذكره وأتياه فهو مع النساء الأجانب كالحرم وأما المجنون بالنون فلا يوصف نظره بتحريم ولا تحليل كالبهيمة لكن يلزم المرأة الاحتجاب عنه وخرج البالغ الصبي لكن المراهق كالبالغ ومعنى حرمة النظر في المراهق مع أنه غير مكافئ أنه يحرم على وليه تمسكته منه ويحرم على المرأة أن تنكشف عليه وكذلك غير المراهق إن كان يقدر على حكاية ما يراه بشهوة فهو كالبالغ أيضا ومعنى الحرمة فيه كما ذكرنا وإن كان يقدر على حكاية ما يراه من غير شهوة فهو كالحرم وإن كان لا يقدر على حكاية ما يراه فهو كالعدم فبذلك علم أن غير البالغ على أربعة أقسام وهذا كما في الواضح وأما الخنثى المشكل فيعامل بالأشد فيجعل مع النساء رجلا ومع الرجال امرأة إذا كان في سن يحرم فيه نظر الواضح ولا يجوز أن يدخل به أجنبي ولا أجنبية ويمكن إدخاله في كلام المصنف بأن يراد بكل من الرجل والمرأة ما يشمله فيقال المراد الرجل ولو احتملا والمرأة ولو احتملا (قوله إلى المرأة) أي التي البالغة ومثلها المراهقة بل الصغيرة التي تستهي كذلك بخلاف الصغيرة التي لا تستهي فيحل النظر إليها لأنها ليست في مظنة الشهوة إلا الفرج فيحرم النظر إليه وكذلك ذكر الصغير وتستثنى الأم من الرضاع والثرية فانها تنظر إليه وتمسه للحاجة ومثلها نحوها كالرخصة أو الكبيرة فيحرم النظر إليها ولو كانت لا تستهي لنحو نشوة وتحرم الخلوة بها إذا من ساقطة أو لها لا قطعت وسكت المصنف عن نظر الرجل إلى الرجل ونظر المرأة إلى المرأة فيحل كل منهما بلا شهوة إلا ما بين السرة والركبة فيحرم ولو بلا شهوة ويستثنى من الأول نظر الرجل إلى المرأة الجليل فإن كان بشهوة فهو حرام بالإجماع ولا يختص ذلك بالمرء الجليل بل النظر بشهوة حرام لكل ما لا يجوز الاستمتاع به ولو جادا كأن ينظر إلى العمود بشهوة وضابط الشهوة فيه كما قاله في الأحياء أن يتأثر بحال صورته بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه وبين الملتحي ويقرب منه قولهم هي أن ينظر فيلته وكثير من الناس ينظرون إلى المرأة الجليل مع التلذذ بحالها ومع المحبة لهو يظنون أنهم سالون من الأثم لاقتصارهم على النظر دون إرادة الفاحشة وليسوا سالمين ومثل الشهوة خوف الفتنة فلاواتفت الشهوة وخيفت الفتنة حرم النظر أيضا وليس المراد بخوف الفتنة غلبة الظن بوقوعها بل يكفي أن لا يكون ذلك نادرا وإن كان بغير شهوة وبلا خوف فتنة فهو حرام عند النووي حيث لا حرمة ولا ملك والا كثرون على خلافه والمراد هو الشاب الذي لم يبلغ أو أن الانبات بخلاف من بلغ ولم تنبت له لحية فانه لا يقال له أمره بل يقال له لوط بالباء المثناة ويستثنى من الثانية نظر الكافرة إلى المساعة فهو حرام إلا ما يبدو عند المهنة أي الخدمة المفهوم قوله تعالى أو نسائهن وصح عن عمر رضي الله عنه منع الكتابيات دخول الحمام مع المسلمات ومحل ذلك في كافرة غير محرم للمسامة وغير مملوكة لها أما ما فيها يجوز لهما النظر إليها كما يحبه الزركشي في المحرم وأفتى به النووي في المملوكة (قوله على سبعة أضرب) بتقديم السين على الموحدة أي على سبعة أنواع وسكت المصنف عن أشياء من النظر اختصارا منها النظر للتعليم فيجوز النظر له ولا يشك على ذلك ما قالوه في الصداق من أنه لو أصدقها تعليم قرآن فطلقها قبله تعذر تعليمها لأن التعذر إنما هو في المطلقة لأن كلام من الزوجين تعلقت آماله بالآخر ولكل منهما طمعية في صاحبه بسبب العهد السابق بينهما فمنع من ذلك لقوة خوف الفتنة وخص السبكي جواز النظر بالواجب تعامه وتعليمه كالفاتحة وما يتعين تعامه من الصنائع المحتاج إليها بشرط التعذر من وراء حجاب وحل مسألة الصداق على المندوب كسورة من القرآن وقال الجلال المحلى جواز النظر للتعليم خاص بالمرء دون المرأة أخذنا من مسألة الصداق فإنها تقتضي منع النظر إلى المرأة للتعليم والإلتفات عن والمعتمد جواز النظر للتعليم مطلقا ماعدا المطلقة قبل التعليم لما تقدم من قوة خوف الفتنة تتعلق طمعية كل منهما بالآخر (قوله أحدها) أي أحد السبعة أضرب وقوله نظره أي الرجل ولو من وراء قزاز كأن رآها من العيون المعروفة بخلاف ما أورأى مثلها من المرأة فلا يحرم لانه مجرد خيال وقوله ولو شيخا هرما عاجزا عن الوطء أي كالعنين والخنثى بفتح النون أشهر من كسرها لكن عبارة الشيخ الخطيب وهو بكسر النون على الإفصح ومعناه على الكسر المشبه بالنساء وعلى الفتح

إلى المرأة على سبعة
أضرب أحدها
نظره ولو كان
شيخا هرما عاجزا
عن الوطء

قوله ما من ساقطة
الح في إشارة إلى
قول القائل
لكل ساقطة في
الحى لا قطة
وكل كاسدة يوما
لها سوق

المشبه بالنساء بأن يشبهه الغير بهن وتشبه الرجل بالنساء حرام كتشبه المرأة بالرجال خبر لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء والتشبهات من النساء بالرجال أو كما قال (قوله الى أجنبية) أى الى شئ من امرأة أجنبية أى غير محرم ولو أمة وشمل ذلك وجهها وكفيها فيحرم النظر اليهما ولو من غير شهوة أو خوف فتنة على الصحيح كما في التنهاج وغيره ووجهه الامام باتفاق المسامعين على منع النساء من الخرج سافرات الوجوه أى كاشفات الوجوه وبأن النظر محرر للشهوة ومظنة الفتنة وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم واللائق بحسن الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كما قالوه في الخلوة بالأجنبية وقيل لا يحرم لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين والمعتمد الاول ولا بأس بتقليد الثاني لاسمافى هذا الزمان الذى كثرفيه خروج النساء فى الطرق والاسواق وشمل ذلك أيضا شعرها وظفرها حتى دم القصد منها وكل ما حرم نظره متصلا حرم نظره منفصلا فيحرم النظر الى شعرها وظفرها المنفصلين ولو تزوجها بعد انفصالها لأن العبرة بوقت الانفصال لا بوقت النظر على المعتمد وليس صوتها عورة فلا يحرم سماعه ان لم يخف منه فتنة والاحرم وكذا ان التدفيع حرم أيضا كما يحسنه الزركشى ومثل ذلك صوت الامرء ولا يخفى أن نظر المرأة الى الرجل الأجنبي كعكسه فيحرم عليها أن تنظر شيئا منه متصلا ومنفصلا ولو شعرا أو ظفرا حتى قلامة ظفره (قوله لغير حاجة الى نظرها) أى ماسيأتى كالشهادة والمداواة والمعاملة كما سبذ كره المصنف (قوله لغير جائز) أى فهو غير جائز بل هو حرام وان لم يخف فتنة ولو من غير شهوة خبر من نظر الى امرأة أجنبية حرام تكوى عيناه يوم القيامة بمسامين من نار ومحل ذلك اذا حصل النظر قصد افاق حصل من غير قصد بل حصل اتفاقا فلا حرمة ما لم يستدمه والاحرم (قوله فان كان النظر لحاجة الخ) أتى به مع علمه ماسيأتى فى كلام المصنف لبيان محتر ز قوله لغير حاجة وقوله كشهادة أى بمداواة ومعاملة وغيرها وقوله عليها أى على المرأة وهو متعلق بالشهادة وقوله جاز أى النظر للحاجة فينظر ما يحتاج اليه من وجهه وغيره حتى يحوز النظر الى الفرج للشهادة على الزنا والولادة الى الثدي للشهادة على الرضاع واذا انظر اليها وتحمل الشهادة عليها كافت الكشف عن وجهها عند الاداء ان لم يعرفها في تقابها والام يقتصر الى الكشف بل يحرم حرمة النظر حينئذ بهذا تعرف ما فى قول المحشى أى النظر الى الوجه خاصة ولعله أخذه من قول الشارح فيما سبأى وقوله الى الوجه خاصة يرجع للشهادة وللمعاملة وسيأتى ما فيه (قوله والثاني) أى والضرب الثاني من السبعة أضرب وقوله نظره أى الرجل لكن بمعنى الزوج والسيد خاصة أخذا بما بعده وقوله الى زوجته أى التى يحل له الاستمتاع بها فتخرج زوجته المعتدة من وطء غيره بشبهة فانه يحرم عليه النظر الى ما بين السرة والركبة ولو بلا شهوة ويحل لما سوى ذلك بلا شهوة وقول المحشى والافهى كالحائض فيه نظر لانه لا يحرم النظر ولو بشهوة الى ما بين السرة والركبة فى الحائض وهما يحرم كما علمت وأما النظر لغير ما بين السرة والركبة فلا يحرم فى الحائض ولو بشهوة وهما يحرم بشهوة كما علمت أيضا ومعلوم أن نظرها الى زوجها كعكسه نعم ان منعها من النظر الى عورتها امتنع عليها النظر اليها بخلاف العكس لانه يملك التمتع بها ولا يملك التمتع به وهو ظاهر وان توقف فيه بعضهم (قوله وأتمته) أى التى يحل له الاستمتاع بها أما التى لا يحل له الاستمتاع بها كمرزوجة ومشرقة ومكاتب ومردة وثنية ومحرم ولو من رضاع أو مصاهرة ومعتدة من غيره فيحرم عليه النظر الى ما بين السرة والركبة دون ما زاد فتكون كالحرم نعم ان كانت الحرمة لعارض قريب الزوال كحيض ورنه فلا يحرم نظره اليها ومعلوم أن نظرها الى سيدها كعكسه (قوله فيجوز أن ينظر من كل منهما) أى من زوجته وأتمته حال الحياة وكذا بعد الموت بغير شهوة ولو لما بين السرة والركبة على المعتمد خلافا لما فى المجموع من جعله بعد الموت كالحرم اذ قضية التشبيه بالحرم أنه يحرم النظر لما بين السرة والركبة من غير شهوة وليس كذلك بل يحوز النظر الى جميع بدنهما اذا اتفت الشهوة وان جرى الشيخ الخطيب على ما فى المجموع فلذلك قيد أولا بحال الحياة ثم قال وخرج بالحياة ما بعد الموت فيصير الزوج فى النظر حينئذ كالحرم كما قاله فى المجموع (قوله الى ما عدا الفرج منهما) أى قبلا كان أو دبرا لان الفرج

(الى أجنبية لغير
حاجة) الى نظرها
(غير جائز) فان
كان النظر لحاجة
كشهادة عليها جاز
(والثاني نظره) أى
الرجل (الى زوجته
وأتمته فيجوز ان
ينظر) من كل منهما
(الى ما عدا الفرج
منهما)

مأخوذ من الانفراج فيشمل كلام من قبل والدبر وقوله أما الفرج فيحرم نظره مقابل لقوله الى ما عدا الفرج
منهما وهذا بناء على ظاهر كلام المصنف لأن مفهومه أن النظر الى الفرج لا يجوز والمتبادر منه أنه يحرم فيكون
جائزاً في المفهوم على الضعيف كما قاله الشارح ويحتمل أن المراد في المفهوم أنه لا يجوز جواز مستوى الطرفين بل
يكره النظر اليه كما هو المعتمد وهو الذي جرى عليه الشيخ الخطيب في بيان مفهوم كلام المصنف وهو وإن كان
خلاف المتبادر لكنه أولى ليكون المصنف جارياً على المعتمد (قوله وهذا وجه ضعيف) أي وهذا الذي ذكره من
حرمة النظر الى الفرج وجه ضعيف وقوله والاصح جواز النظر الى الفرج أي ولو دبر أو قول الامام والتلذذ بالدبر بلا
إيلاج جائز صريح فيه وهو المعتمد وإن خالف في ذلك الدارمي وقال بحرمة النظر اليه وقوله لكن مع الكراهة فيكره
النظر اليه بلا حاجة والى باطنه أشد كراهة قالت عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه ولا رأي مني أي الفرج وأما خبر النظر
الى الفرج يورث الطمس أي العمى كما ورد كذلك فرواه ابن حبان وغيره في الضعفاء بل ذكره ابن الجوزي في
الموضوعات وقال ابن عدي حديث منكر وخالف ابن الصلاح وحسن اسناده وقال أخطأ من ذكره في الموضوعات
واختلف في العمى فقيل في الناظر وقيل في الولد وقيل في القلب والاول أقرب (قوله والثالث) أي والضرب الثالث من
الاضرب السبعة وقوله نظره أي الرجل لكن بمعنى المحرم بالنسبة الى قوله الى ذوات محارمه والسيد بالنسبة لقوله أو
أمته المزوجة (قوله الى ذوات محارمه) أي الى ذوات هي محارمه فلاضافة للبيان التي هي اضافة للعام للخاص كشجر
أراك وذوات هنا بمعنى أبدان لا بمعنى صاحبات فانه لا يناسب هنا بل يناسب في نحو قولهم ذوات جال أو ذوات مال أي
صواحب جال أو مال وقوله بنسب أو رضاع أو مصاهرة أي بسبب نسب كبنته وأخته من النسب أو رضاع كاخنة
وأمن الرضاع أو مصاهرة كأم وجته وبناتها وزوجة أبيه وزوجة ابنه وشمل ذلك ما لو كانت محرمه مملوكة له كأم
(قوله وأمته المزوجة) ومثلها المكاتب والمعتدة والمشرقة والمرتدة والمجوسية والوثنية كما تقدم (قوله فيجوز
أن ينظر فيما عدا ما بين السرة والركبة) أي بغير شهوة لأن النظر بشهوة حرام حتى فيما عدا ما بين السرة والركبة بل هو
حرام لكل ما لا يباح الاستمتاع به ولو حيواناً أو جاداً وأفادت عبارة المصنف أنه يجوز النظر الى السرة والركبة
لأنهما ليسا بعورة بالنسبة للمحرم والسيدة في أمته المزوجة ونحوها فهذه العبارة أولى من عبارة ابن المقرئ تبعاً لغيره
بما فوق السرة وتحت الركبة لأنها تقتضي أنه يحرم النظر الى السرة والركبة وليس كذلك وخرج ما بين السرة والركبة
فيحرم النظر اليه ولو بلا شهوة ونظر المرأة الى محرمها والأمة المزوجة الى سيدها كعكسه (قوله والرابع) أي
والضرب الرابع من الاضرب السبعة وقوله النظر الى الاجنبية لاجل حاجة النكاح خرج بالنظر المس فلا يجوز ولو
لأعمى إذا لا حاجة اليه ولا أعمى يوكل نحو امرأة تنظر له (قوله فيجوز) أي بل يسن لقوله ﷺ للغيرة بن شعبة وقد
خطب امرأة انظر اليها فانه أخرى أن يؤدم بينكما المودة والالفة وأصل يؤدم يدوم بناء على أنه من الدوام فقدمت الواو
على الدال ثم قلبت همزة وقيل مأخوذ من الادام لأنه تطيب به المعيشة كما يطيب الطعام بالادام حكى الماوردي الاول
عن المحدثين والثاني عن أهل اللغة وقوله في الحديث وقد خطب امرأة أي عزم على خطبة امرأة لأن وقت النظر قبل
الخطبة وبعد العزم على النكاح إذا رجا جاء ظاهر أنه يجاب الى خطبته لأنه قبل العزم على النكاح لا حاجة اليه وبعد
الخطبة قد يفرض الحال الى الترك فيشق عليها والوجه بقاؤا عند النظر بعد الخطبة لظاهر الخبر المذكور والتأويل
المتقدم خلاف الظاهر وإذا لم تعجبه يسكت ولا يقول لأر يدها أو هي كذا وكذا الثلاث تأذي بذلك لا يقال يترتب
على سكو تمنع خطبة غيره لها لانا نقول إذا طال السكوت أشعر بالاعراض فتجوز حينئذ خطبة غيره لها وضرر
الطول أهون من ضرر قوله لأر يدها ونحوه ونظر المرأة الى الرجل لاجل النكاح كعكسه فيسن لها أن تنظر منه غير
عورتها إذا أرادت تزويجه لأنها يعجبها منه ما يعجب منها (قوله للشخص) أي الذي أراد النكاح بدليل قوله
عند عزمه على نكاح امرأة فان لم يتيسر له النظر اليها أو لم يرده بأن كان يستحي منه بعث امرأة ونحوها تتأملها

أما الفرج فيحرم
نظره وهذا وجه
ضعيف والاصح
جواز النظر الى
الفرج لكن مع
الكراهة (والثالث)
نظره الى ذوات
محارمه بنسب أو
رضاع أو مصاهرة
(أو أمته المزوجة)
فيجوز أن ينظر
فيما عدا ما بين السرة
والركبة) أما الذي
بينهما فيحرم نظره
(والرابع النظر) الى
الاجنبية (لاجل)
حاجة (النكاح)
فيجوز (للشخص)
عند عزمه على
نكاح امرأة

وتصفهاله فقد يصف المبعوث للبائع زائد على ما ينظره فيستفيد بالبعث ما لا يستفده بنظره (قوله النظر) أي ولو بشهوة أو خوف فتنة كما قاله الامام والروائي وان قال الاذرى في جواز نظره بشهوة نظر والمعتد الجواز ولو بشهوة وله نكسر يره ان احتاج اليه ولو فوق الثلاث حتى يتبين هيئتها فان لم يحتج اليه لكونه تبين هيئتها بنظره حرم ما زاد عليها لأن الضابط في ذلك الحاجة (قوله الى الوجه والكفين) ولا يجوز النظر الى غيرهما والحكمة في الاقتصار عليهما أن الوجه يستدل به على الجال والكفين يستدل بهما على خصب البدن وقوله منها أي من المرأة التي عزم على نكاحها والمراد بها الحرة أخذ من قوله بعد وينظر من الامتاع وخرج بقوله منها أختها فلا يجوز له نظرها مطلقا وأما أخوها وأبناها الامر دفقاختلف فيه فقال بعضهم لا ينظر اليه أيضا وقال بعضهم يجوز له النظر اليه ان بلغه استواءهما في الحسن والافلا كما يحسنه الاذرى وظاهر أن محله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة (قوله ظاهرا وباطنا) تعميم في الكفين (قوله وان لم تأذن له الزوجة في ذلك) أي النظر المتقدم فلا يتوقف النظر على اذنها ولا اذن وليها اكتفاء باذن الشارع ولثلاثين فيفوت غرض الزوج من معرفة هيئتها الاصلية (قوله وينظر من الامة على ترجيح النوى) أي بناء على ترجيحه أن الامة كالخبرة ولذلك قال ما ينظره من الحرة أي الذي هو الوجه والكفان وهو مرجوح والراجح أنه ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة كما صرح به ابن الرفعة وقال انه مفهوم كلامهم والحاصل أنه ينظر منها ما عدا عورة الصلاة (قوله والخامس) أي والضرب الخامس من الاضرب السبعة وقوله النظر للمداواة أي كقصد وحجامة وعلاج نحو دما ممل كوضع لزقة وذرور وفي معنى ما ذكر نظر الختان الى فرج من يخته ونظر القابلة الى فرج من تولدها (قوله فيجوز نظر الطبيب من الاجنبية) أي بشرط أن يكون الطبيب أمينا فلا يعدل الى غيره مع وجوده وأن يأمن الاقتتان وأن لا يكشف الا قدر الحاجة ان لم يغض بصره والاجاز كشف العضو ولو زاد على قدر الحاجة ونظر الطيبة من الاجنبي كعكسه فالرجل مداواة المرأة وعكسه بشرط عدم وجود امرأة تعالج المرأة في الاولى وعدم وجود رجل يعالج الرجل في الثانية كما أشار اليه الشارح بقوله وأن لا تكون هناك امرأة تعالجها الكنه قصره على الاولى لأنه فرض كلامه فيها ومثلها الثانية ويشترط حينئذ أن يكون ذلك بحضرة محرم أو نحوه كما أشار اليه الشارح بقوله ويكون ذلك بحضور محرم فالخاصل أنه يشترط اتحاد الجنس بأن يعالج الرجل الرجل أو تعالج المرأة المرأة أو حضور محرم أو نحوه عند فقد الجنس بأن يعالج الرجل المرأة أو تعالج المرأة الرجل ويشترط أيضا أن لا يكون كافرا مع وجود مسلم لكن الكافرة تقدم على المسلم في علاج المسامة لأن نظرها ومسها أخف من الرجل فانها تنظر منها ما يبدو عند المهنة بخلاف الرجل وقدر تب البقيني المعالج في المرأة فقال تقدم المرأة المسامة في امرأة مسلمة ثم صبي مسلم غير مراهق ثم كافر غير مراهق ثم مراهق مسلم ثم مراهق كافر ثم المحرم المسلم ثم المحرم الكافر ثم الممسوح المسلم ثم المرأة الكافرة ثم الممسوح الكافر ثم المسلم الاجنبي ثم الكافر الاجنبي والزواج مقدم على جميع من ذكر (قوله الى المواضع التي يحتاج اليها في المداواة حتى مداواة الفرج) لكن يعتبر في كل ما يليق به فيعتبر في النظر الى الوجه والكفين مطلق الحاجة فيكفي أدنى حاجة وفيما عدا السواتين من غير الوجه والكفين شدة الحاجة فلا يكفي أدنى حاجة بل لابد من حاجة تبيح التيمم وفي السواتين زيادة شدة الحاجة بأن لا يعد كشفها بسبب تلك الحاجة هتكا للروءة لكونها شديدة جدا (قوله ويكون ذلك) أي نظر الطبيب من الاجنبية الى المواضع التي يحتاج اليها وقوله بحضرة محرم أو زوج أو سيد أي أو امرأة ثقة ان جوزنا خلو رجل بامرأتين وهو الراجح حيث كانتا تفتين لأن كلا منهما تستحي أن تفعل الفاحشة بحضرة مثلها بخلاف خاوة الرجل بالامردين لأن كلا منهما قد يدلس على الآخر (قوله وأن لا تكون هناك امرأة تعالجها) أي تعالج المرأة فلا يعالج الرجل المرأة الا عند عدم وجود المرأة التي تعالجها وكذلك لا تعالج المرأة الرجل الا عند عدم وجود رجل يعالجه فيقدم الجنس أولا كما مر (قوله والسادس) أي والضرب السادس من الاضرب

النظر (الى الوجه والكفين) منها ظاهرا وباطنا وان لم تأذن له الزوجة في ذلك وينظر من الامة على ترجيح النوى عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرة (والخامس) النظر للمداواة (فيجوز) نظر الطبيب من الاجنبية (الى المواضع التي يحتاج اليها) في المداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور محرم أو زوج أو سيد وان لا تكون هناك امرأة تعالجها (والسادس) في بعض النسخ بحضرة محرم وعليها كتب المحشى هنا وفي أكثرها بحضور كما ذكره المحشى في القولة السابقة اه

النظر للشهادة عليها
 فينظر الشاهد
 فرجها عند شهادته
 بزناها أو ولادتها
 فان تعمد النظر
 لغير الشهادة فسق
 وردت شهادته (أو)
 النظر (للمعاملة)
 للمرأة في بيع وغيره
 (فيجوز النظر)
 أي نظرها وقوله
 (إلى الوجه) منها
 (خاصة) يرجع
 للشهادة وللمعاملة
 (والسابع النظر إلى
 الأمة عند ابتياعها)
 أي شرائها (فيجوز)
 النظر (إلى المواضع
 التي يحتاج إلى
 تقليبها) فينظر
 أطرافها وشعرها
 لأعورتها
 ﴿فصل﴾ فيما
 لا يصح النكاح إلا به

السبعة وجعل هذا الضرب شاملاً لنوعين النظر للشهادة والنظر للمعاملة (قوله النظر للشهادة عليها) أي على
 المرأة الأجنبية تحملاً وأداء كأن يتحمل أن هذه المرأة اقترضت من فلان كذا مثلاً ثم يؤدي هذه الشهادة عند
 القاضي فإذا نظر إليها وتحمل الشهادة عليها كلفت كشف نقابها عن وجهها عند الأداء أن لم يعرفها في نقابها فان
 عرفها فيه لم يفتقر إلى الكشف بل يحرم حرمة النظر حينئذ ويجوز النظر إلى عانة ولد الكافر إذا سبي لينظر هل
 أنبت أو لا وإلى ذكر الرجل إذا امتنعت زوجته من تمكينه وادعت عيباً له ومحل جواز النظر للشهادة إذا لم يخف
 فتنة فان خافها لم ينظر إلا أن تعينت عليه الشهادة فينظر ويضبط نفسه ما لم يكن (قوله فينظر الشاهد فرجها
 عند شهادته الخ) أي لأجل الشهادة أخذاً بما بعده وكذلك ينظر الشاهد ثديها عند شهادته على الرضاع وهكذا
 (قوله فان تعمد النظر لغير الشهادة) بأن تعمد النظر للشهوة وقوله فسق وردت شهادته أي أن لم تغلب طاعاته على
 معاصيه فان غلبت طاعاته على معاصيه لم يفسق ولم ترد شهادته لأن ذلك صغيرة والصغيرة لا يفسق بها إلا حينئذ
 (قوله أو النظر للمعاملة للمرأة) كأن يبيع لها شيئاً أو يشتريه منها أو يؤجرها أو نحو ذلك وقوله فيجوز النظر لها أي
 للمرأة (قوله وقوله إلى الوجه منها خاصة) مبتدأ وقوله يرجع للشهادة وللمعاملة خبر والحق أنه يرجع للمعاملة فقط لأنه
 ينظر في الشهادة ما يحتاج إليه من وجه وغيره حتى الفرغ في الزنا والولادة كما صرح به الشارح قبل ذلك وينظر في
 المعاملة إلى الوجه فقط كما جزم به الماوردي وغيره لأن يحمل كلام الشارح على أداء الشهادة عند القاضي فانه ينظر
 لوجهها ويؤديها عليها أن لم يعرفها في نقابها كما مر فلا ينافي أن النظر لتحمل الشهادة يكون للوجه وغيره مما يحتاج
 إليه وهذا يندفع التناقض بين قول الشارح أو لا فينظر الشاهد فرجها عند شهادته الخ وبين قوله هنا يرجع للشهادة
 فتأمل (قوله والسابع) أي والضرب السابع وهو تمام الاضرب السبعة (قوله النظر إلى الأمة عند ابتياعها) أي نظر
 الرجل إلى الأمة إذا أراد أن يشتريها وكذلك نظر المرأة إلى العبد إذا أرادت أن تشتريه فينظر الرجل إذا أراد أن
 يشتري أمة ما عدا ما بين سرتها وركبته ونظر المرأة إذا أرادت أن تشتري عبداً ما عدا ما بين سرتها وركبته فينظر كل
 منهما إلى بدنهما إلا العورة كما قاله الشارح وإن فرضه في الأمة (قوله فيجوز النظر إلى المواضع التي يحتاج إلى
 تقليبها) قال الماوردي ولا يزداد على النظرة الواحدة إلا أن يحتاج إلى ثانية للتحقق فيجوز وأنظر هل يجوز
 النظر إلى الأمة عند الشراء ولو بشهوة قياساً على النظر للخطبة فانه يجوز ولو بشهوة كما مر أو يفرق بين ما هنا
 وما هناك قال ابن قاسم وقعت هذه المسئلة في درس العلامة الرملي وتوقف فيها واختلفت طلبته فمنهم من قال
 بالجواز ومنهم من قال بالفرق قال وينبغي أن يعمل بالفرق ولعل الفرق أن المقصود من النكاح الاستمتاع
 فإزالة النظر ولو بشهوة ولذلك أمر عليه السلام بالنظر للزوجة وعلاه ببقاء المودة بينهما وليس المقصود غالباً من الشراء
 الاستمتاع بل إنما يقصد منه غالباً الاستخدام فلا يانزم من الشراء الاستمتاع فأحط الكلام على أنه ينظر بلا شهوة
 ولا خوف فتنة ولا خلوة (قوله فينظر أطرافها) كيديها ورجليها وقوله وشعرها أي شعر رأسها ونحوه وقوله
 لأعورتها أي وهي ما بين سرتها وركبته وكذلك عورة العبد وهي ما بين سرتها وركبته
 ﴿فصل فيما لا يصح النكاح إلا به﴾ أي من الأركان والشروط وغلب الشارح غير العاقل وهو الشروط على
 العاقل وهو ما ذكره من الأركان الذي هو الولي والشاهدان فلذلك عبر بمادون من فاندفع قول المحشي ولو عبر
 الشارح بمن لكان أولى وأنسب أي نظراً للعاقل لكن قد عرفت جوابه ولم يتكلم المصنف الأعلى الولي
 والشاهدين من الأركان وعلى ما يقتدر إليه الولي والشاهدان من الشروط وفي من الأركان الزوج والزوجة
 والصيغة فالجملية خمسة كما مر وشروط الزوج كونه حلالاً فلا يصح نكاح محرم ولو بوكيله وكونه مختاراً فلا يصح
 نكاح مكره بغير حق بخلاف ما لو كان مكرهاً بحق كالأول كره على نكاح من طلقها طلاقاً باتناً بدون الثلاث وهي
 مظلومة في القسم فانه يصح وكونه معيناً فلا يصح نكاح أحد الرجلين وكونه عالماً باسم المرأة ونسبها أو عينها
 وحالها له فلا يصح نكاح جاهل بشئ من ذلك وكونه ذكراً يقيناً فلا يصح نكاح الخنثى وإن بانث ذكوره

وشروط الزوجة كونها حلالا فلا يصح نكاح محرمة وكونها معينة فلا يصح نكاح احدى المرأتين وكونها خالية من نكاح وعدة فلا يصح نكاح منكوحه ولا معتدة من غير موكونها اثني يقيناً فلا يصح نكاح الخنثى وان بانث أنوثته بخلافه في الولي فإذا كان خنثى ثم اتضح بالذكورة صح وبخلافه أيضاً في الشاهدين فإذا كانا خنثيين ثم اتضح بالذكورة صح والفرق أن كلام الزوجين معقود عليه ولا كذلك الولي والشاهدان ويحتاج في المعقود عليه ما لا يحتاج في غيره ويكره نكاح من كان خنثى واتضح بالذكورة أو بالأنوثة من قبل العقد وشروط الصيغة كشرطها في البيع وكونها بصريح مشتق انكاح أو تزويج ولو بغير العربية حيث فهمها العاقدان والشاهدان ولومع القدرة على العربية فلا يصح بكنية كأحلتها لك اذ لا بد في الكنية من النية والشهود لا اطلاع لهم على النية نعم يصح بكنية في المعقود عليه كما لو قال زوجتك بنتي فقال قبلت نكاحها ونوي معينه ولا يضر تقديم القبول على الإيجاب لحصول المقصود فلو قال الزوج قبلت نكاح فلانة فقال الولي زوجتكها صح ويصح تزويجي من قبل الزوج مع قول الولي عقبه زوجتك بقول الولي تزويجها مع قول الزوج عقبه تزويجها لوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضا واذا وكل الزوج في العقد كما يقع كثير اقلية الولي لو وكيل الزوج وبتى موكله فلا نافي قول وكيله قبلت نكاحها فان ترك لفظه لم يصح النكاح وان نوى موكله لأن الشهود لا اطلاع لهم على النية كما علمت واذا وكل الولي فليقل وكيله للزوج وزوجتك بنت فلان موكلتي فيقبل واذا وكل كل من الولي والزوج فليقل وكيل الولي لو وكيل الزوج وبتى فلان موكلتك بنت فلان موكلتي فيقول قبلت نكاحها (قوله ولا يصح عقد النكاح) أى عقد هو النكاح فالإضافة للبيان وقوله الابولى وشاهدى عدل أى خبران حبان في صحته لان نكاح الابولى وشاهدى عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فان تشاحوا فالسلطان ولي من لاولى له وقصد المصنف التبرك بالحديث والاشارة اليه والافسائى التصريح باشتراط العدالة في كلامه فهو نصريح بما علم فأنذفع بذلك الاعتراض بالسكرار ولا فرق في الولي بين الخاص والعام سواء كان بنفسه أو مأذونه أو وكيله أو القائم مقامه وهو الحاكم عند فقد الولي أو غيبته فوق مسافة القصر أو عضله دون ثلاث مرات أو احرامه (قوله عدل) أخذه الشارح من قول المصنف عدل فجعله راجعاً للولى والشاهدين أو أنه حذف من الاول لدلالة الثانى عليه فاشتراط العدالة فيما سياتى نصريح بما علم كما مر ويمكن أن المصنف قيد الشاهدين بالعدالة دون الولي كما في خبران حبان السابق لأن العدالة ليست بشرط في الولي وإنما الشرط فيه عدم الفسق فالصبي اذا بلغ ولم تصدر منه كبيرة ولم يصر على صغيرة يزوج في الحال مع أنه ليس بعدل ولا فاسق فهو واسطة وكذلك الكافر اذا أسلم يزوج في الحال ومثله الفاسق اذا تاب حال العقد فقط بمعنى أنه أفلح عن الذنب وعزم أن لا يعود ورد المظالم إلى أهلها ان تيسر والا كفت نيته على ردها ولذلك تجدد الفقيه يتوب الولي في حال العقد ثم يعقد خيث صحت توبته صح عقده بخلاف الشهود فلا بد فيهم من مضي مدة الاستبراء وهي سنة (قوله وفي بعض النسخ بولى ذكر) والنسخة الاولى أولى لأن الذكورة ستأتى في كلامه فيلزم التكرار على النسخة الثانية دون الاولى اذا لا يعلم منها الذكورة لأن لفظ الولي قيد يطلق على المرأة فان الولي من له الولاية وهو يشمل الذكر والانثى كما أفاده الميادنى وبه يسقط ما للقلوبى من الاعتراض وان تبعه المحشى (قوله وهو) أى ذكر وقوله احتراز عن الانثى أى محتز به عن الانثى ولو أخر الشارح ذكر المحتز الى ما سياتى عند التصريح بشرط الذكورة لكان أولى وأنسب لكنه ذكره هنا تعجيلاً للفائدة وقوله فانها لاتزوج نفسها فلا يصح أن تباشرتز ويح نفسها ولو باذن الولي لا يلىق بمحاسن العادات دخولها في النكاح لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلاً وقوله ولا غيرها أى ولا تزوج غيرها لابلوية ولا وكالة لخبر لاتزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها نعم ان تولت امرأة الامامة العظمى والعياد بالله تعالى نفنت أحكامها للضرورة كما قاله ابن عبد السلام وغيره وقياسه صحة تزويجها غيرها بالولاية العامة ويؤخذ من هذا أنها لاتزوج بناتها اذا كان لهن ولي غيرها كأب وجد وأخ وعم ونحوهم أما هي فيزوجها بعض نوابها بأن تأذن لامير من أمرائها في تزويجها

(ولا يصح عقد
النكاح الابولى)
عدل وفى بعض
النسخ بولى ذكر
وهو احتراز عن
الانثى فانها لاتزوج
نفسها ولا غيرها

فبزوجهها ولا تزوج نفسها أبداً (قوله ولا يصح عقد النكاح) أي عقده والنكاح فالإضافة للبيان كما مر وقوله أيضاً أي كما أنه لا يصح عقد النكاح الأبوي وقوله لا بحضور شاهدي عدل أي وإن لم يكن باحضر فلا يشترط احضارهما بل حضورهما وإنما قبح الشارح الحضور في الشاهدين دون الولي مع أنه لا بد من حضوره أيضاً لأن المقصود من الولي عقده لا مجرد حضوره والمقصود منهما مجرد حضورهما والمعنى في اشتراط حضورهما الاحتياط للإبضاع وصيانة الانكحة عن الجحود ويسن حضور جمع من أهل الخير والدين زيادة على الشاهدين والمراد من المصدر المثني فكأنه قال شاهدين عدلين وقد عرفت أنه قصد التبرك بالحديث والافسياني التصريح باشتراط العدالة فهو تصريح بما علم كما مر (قوله وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهدين) أي شروط كل منهما فهو مفرد مضاف يعم وأما شروط بقية الأركان الخمسة فقد علمتها وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله ويفتقر الولي والشاهدان) أي كل من الولي والشاهدين والمراد الافتقار على سبيل الشرطية كما يرمي إليه قوله إلى ستة شرائط وفي بعض النسخ ستة شرائط باسقاط التاء وترك المصنف من شروط الولي أن لا يكون مختل النظر بهرم أو خبل وأن لا يكون محجوراً عليه بسقه لأنه لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره نعم السفيه المهمل بلى وأما المحجور عليه بالفلس فيصح أن يكون ولياً الكمال نظراً له الحجر عليه لحق الغرماء لانقص فيه وترك من شروط الشاهدين السمع والبصر والنطق والضبوط ومعرفة لسان العاقدين وعدم التعيين للولاية فلا وكل الأب أو الأخ المنفرد في العقد وحضر مع آخر ليكونوا شاهدين لم يصح لأنه متعين للعقد فلا يكون شاهداً كما لو وكل الزوج في العقد وحضر مع آخر ليكونوا شاهدين فإنه لا يصح لأن وكيله نائب عنه فكأنه هو العاقد فكيف يكون شاهداً (قوله الأول) أي من الشروط الستة وقوله الإسلام أي يقينا في الولي وكذا في الشاهدين ولو في نكاح كافر لأن الكافر ليس أهلاً للشهادة فلا يصح بظاهر الإسلام بأن يكون يبلاً اختلط فيها المسالمون والكفار وغلب المسلمون ولا بمستوره بأن اختلط المسلمون بالكفار ولا غالب (قوله فلا يكون ولي المرأة كافراً) تفريع على مفهوم الشرط بالنسبة للولي وسكت الشارح عن التفريع عليه بالنسبة للشاهدين وهكذا في جميع المفاهيم مع أن الشروط في كلام المصنف عامة للولي والشاهدين وهذا تقصير من الشارح لأنه نقص عما يفيد كلام المصنف غاية الأمر أنه نبه على ذلك آخر بقوله وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شاهدي النكاح وهو لا يمنع الاعتراض عليه وعلم من ذلك أن الكفر يمنع الولاية يتوابعها للابعد وكذلك باقي مفاهيم الشروط التي ذكرها المصنف والتي ذكرناها سابقاً وقد عد بعضهم موانع الولاية عشرة ونظمها ابن العماد في قوله

(و) لا يصح عقد النكاح أيضاً إلا بحضور (شاهدي عدل) وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهدين في قوله (ويفتقر الولي والشاهدان إلى ستة شرائط) الأول (الإسلام) فلا يكون ولي المرأة كافراً

وعشرة سوابب الولاية * كفر وفسق والصبا لغايه * رق جنون مطبق أو الخبل وأخرس جوابه قد اقتفل * ذوعته نظيره مبرسم * وأبله لا يهتدى وأبكم ففي هذه الصور كلها يزوج الأبعد وأما الصور التي يزوج فيها الحاكم فجعلها بعضهم خمساً ونظمها بعضهم فقال
خمس محررة تقرر حكمها * فيها يرد الأمر للحكام
فقد الولي وعضله ونكاحه * وكذلك غيبته مع الإحرام
وزيد عليها صور أخرى ولذلك قال بعضهم

وزوج الحاكم في صورت أنت * منظومة تحكي عقود جواهر * عدم الولي وفقد ونكاحه
وكذلك غيبته مسافة قاصر * وكذلك انغماء وحبس مانع * أمة لمحجور توارى القادر
أحرامه وتعزز مع عضله * إسلام أم الفرع وهي لكافر
وبقيت المجنونة البالغة التي ليس لها مجبر فزادها بعضهم بقوله

تزويج من جنت ولم يك مجبر * بعد البلوغ فضم ذلك وبادر

وقد جرى صاحب النظم في الانغماء على طريقة ضعيفة والمعتمد أنه تنتظر إفاقته منه إن لم يزد على ثلاثة أيام

فان علم أنه يز يد عليها انتقلت الولاية لالا بعد فلا يز وج الحاكم وان تضررت في مدة الانتظار خلا فلا بن حجر حيث قال انه يز وج اذا تضررت في مدة الانتظار وأم الفرع ليست بقيد بل متى أسلمت أمة الكافر يز وجها الحاكم لأن الكافر ليس له أن يز وج أمته المسلمة اذ لا يملك التمتع بها أصلا (قوله) الا فيما يستثنيه المصنف بعد) أي بعد ذلك بقوله الا أنه لا يفتقر نكاح الذمية الى اسلام الولي فيز وج الكافر الكافرة بشرط أن يكون عدلا في دينه (قوله والثاني) أي من الشروط الستة وقوله البلوغ أي في الولي والشاهدين لما علمت من أن كلام المصنف عام في الولي والشاهدين وان اقتصر الشارح في التفريع على المفاهيم (قوله) فلا يكون ولي المرأة صغيرا أي لأن الصغير يسلب العبارة وكذلك لا يكون الشاهدان صغيرين أيضا لأن الصغير ليس أهلا للشهادة (قوله والثالث) أي من الشروط الستة وقوله العقل أي في كل من الولي والشاهدين وان اقتصر الشارح في التفريع كما علمت أو لا وثانيا (قوله) فلا يكون ولي المرأة مجنونا أي لأن المجنون يسلب العبارة وكذلك لا يكون الشاهدان مجنونين لأن المجنون ليس أهلا للشهادة ومثل المجنون الاخرس الذي ليس له اشارة مفهومة ولا كتابة مفهومة فيز وج الا بعد حينئذ كما تقدم في النظم حيث قال فيه * وأخرس جوابه قد اقتفل * فان كان له اشارة مفهومة أو كتابة كذلك فان لم يختص بإشارته الفطنون بل فهمها كل أحد بأشهر العقد بنفسه والاوكل من يعقد بأشارة أو كتابة وان كانتا كنايةتين ولا يباشر النكاح بنفسه لأنه لا يصح بالكناية (قوله) سواء أطبق جنونه أو قطع (قوله) فيز وج الا بعد في زمن جنون الاقرب دون زمن افاقته الصافية عن الخبل فيز وج الاقرب في زمن افاقته المذكورة لأنه هو الولي حينئذ فان لم تكن صافية عن الخبل زوج الا بعد من ذلك يعلم أن محتمل النظر بخبل في عقله لا يكون وليا بل يز وج الا بعد كما مر ذكره في النظم السابق (قوله والرابع) أي من الشروط الستة وقوله الحرية أي الكاملة يقينافي كل من الولي والشاهدين فلا يصح النكاح بمستور الحرية أو ظاهرها بأن يكون ببلدا اختلط فيه الاحرار بالعبيد ولا غالب في الاول وغلب الاحرار في الثاني نظير ما مر في الاسلام (قوله) فلا يكون الولي عبدا في ايجاب النكاح) فلا يوجب العبد النكاح لا بطريق الولاية ولا بطريق الوكالة فلو وكله الولي فيه لم يصح نعم يز وج المكاتب أمته لأنه يز وج بالملك لا بالولاية وكذلك البعض يز وج أمته التي ملكها ببعضه الحر لأنه يز وج بالملك لا بالولاية كالمكاتب بل أولى لأن ملكه تام ولهذا تجب عليه الزكاة (قوله) ويجوز أن يكون قابلا في النكاح أي ويجوز أن يكون العبد قابلا في النكاح لنفسه باذن سيده أو لغيره بالوكالة عنه وهذه فائدة فائدة على كلام المصنف لأن كلامه في ايجاب فقط بدليل أن السياق في الولي فاندفع قول المحشي تبعا للقلوب في ويراذه هذه المسألة على كلام المصنف غير مستقيم لأنه ليس غرضه إيراد هذه المسألة على كلام المصنف بل غرضه إفادة فائدة فائدة كما قاله الميداني (قوله والخامس) أي من الشروط الستة وقوله الذكورة أي يقينافي كل من الولي والشاهدين فلا ينعقد النكاح بشهادة النساء ولا برجل وامرأتين وقوله فلا تكون المرأة أو الخنثى وليين أي ولا شاهدين أيضا نعم ان اتضح الخنثى بعد العقد بالذكورة تبينت صحة النكاح في الولي والشاهدين حتى لو كان الشاهدان خنثيين ثم بانا رجلاين فالاصح الصحة ولا يرد ما لو عقد للخنثى أو عليه ثم اتضح بالذكورة في الاول وبالانوثى في الثاني حيث لا يصح لأنه محتاط في المعقود عليه ما لا يحتاط في غيره كما مر (قوله والسادس) أي الذي هو آخر الشروط الستة (قوله العدالة) هي لغة الاستقامة والاعتدال وعرفا ملكة في النفس تمنع من اقتراف الذنوب الكبائر وصغائر خمسة كسرقة لقمة وتطفيف ثمرة والردائل المباحة كالشيء حافيا أو مكشوف الرأس وأكل غير سوق في سوق والمراد بها بالنسبة للولي عدم الفسق فيشمل الوسطة فالصبي اذا بلغ ولم تصار منه كبيرة ولم يصر على صغيرة ولم تحصل له تلك الملكة لا عدل ولا فاسق ومع ذلك يصح أن يكون وليا وكذلك الكافر اذا أسلم والفاسق اذا تاب فانه يز وج في الحال لأن الشرط في ولي النكاح عدم الفسق لا العدالة المتقدمة ويكتفي بالعدالة المستوررة والظاهر في الولي والشاهدين ولذلك نقل الامام والغزالي الاتفاق على أن المستور يلى ولذلك أيضا ينعقد النكاح بمستورى العدل ولو كان العاقد بهما الحاكم على المعتمد وهما

الا فيما يستثنيه
المصنف بعد (و)
الثاني (البلوغ)
فلا يكون ولي المرأة
صغيرا (و) الثالث
(العقل) فلا يكون
ولي المرأة مجنونا
سواء أطبق جنونه
أو قطع (و) الرابع
(الحرية) فلا يكون
الولي عبدا في ايجاب
النكاح ويجوز أن
يكون قابلا في
النكاح (و) الخامس
(الذكورة) فلا
تكون المرأة والخنثى
وليين (و) السادس
(العدالة)

المعروفان بهما ظاهر بسبب المخالطة من غير تزكية عند القاضي وقيل هما اللذان لم يطلع لهما على مفسق وعلى هذا فيكون حضور شاهدين وان لم يعرفا بالمخالطة بأن يؤتى بهما من الطريق والحال أنهما غير معروفين لأن ظاهر المسلمين العدالة والفرق بين مستوري العدالة حيث اكتفى بهما وبين مستوري الاسلام أو الحرية حيث لم يكتف بهما أن الاسلام والحرية يسهل الوقوف عليهما باطنا بخلاف العدالة فلا يسهل الاطلاع عليهما باطنا (قوله) فلا يكون الولي فاسقا وكذلك الشاهدان لا يكونان فاسقين فلا ينعقد النكاح بشهادة فاسقين لأنه لا يثبت بهما ولا ينعقد بولي فاسق بأي نوع من أنواع المحرمات كشرب الخمر والسرق والزنا وترك الصلاة وإخراجها عن وقتها سواء أعلن بفسقه أم لا حديث لانكاح الابولي مرشد قال الشافعي رضي الله عنه والمراد بالمرشد العدل أي غير الفاسق وهذا في غير الامام الاعظم أما هو فلا يضر فسقه لأنه لا ينعزل به فيزوج بناته وبناات غيره بالولاية العامة تفخيما للشأن ومحل ذلك ان لم يكن لمن ولي غيره والا قدم لأن الولاية الخاصة مقدمة على العامة ولو كان الولي فاسقا وكان بحيث لو سلب الولاية لا تنقلت الى حاكم فاسق وزوج الحاكم الفاسق لأنه يزوج مع فسقه بخلاف الولي الفاسق خلافا لما أفتى به الغزالي من أنه لا تنتقل الولاية بل يزوج الفاسق حينئذ قال ولا سبيل الى الفتوى بغيره لأن الفسق قد دعم العباد والبلاد والاوجه الاول لأن الحاكم لا ينعزل بالفسق بل ينفذ حكمه للضرورة (قوله واستثنى المصنف من ذلك) أي المذكور من شرط الاسلام والعدالة وقوله ما تضمنه قوله أي من أن الكافر يلى الكافرة وهذا مستثنى من شرط الاسلام في الولي ومن أن السيد الفاسق يزوج أمته وهذا مستثنى من شرط العدالة في الولي لكن استثناء هذه صورتين لأن السيد يزوج أمته بالملك لا بالولاية (قوله الا أنه) أي الحال والشأن وقوله لا يفتر نكاح الذمية الى اسلام الولي أي لأن الكافر يلى الكافرة ولو اختلفت ملتهم ما فيزوج اليهودي النصرانية وبالعكس كالارث وقضية التشبيه بالارث أنه لا ولاية لحرة على ذمية وبالعكس وهو كذلك والمستأن كالذمي كما صححه البلقيني ومحل ذلك ان كان عدلا في دينه بأن لم يرتكب محرما مفسقا في اعتقاده فان لم يكن عدلا في دينه بأن ارتكب المحرم المذكور لم يلى الكافرة لأن الفاسق عندهم كالفسق عندنا وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين تزويج الكافرة لكافرا وتزويجها المسلم وهو كذلك لكن لا يزوج المسلم فاضيهما وهذا في الكافر الاصل أما المرتد فلا يلى مطلقا لا على مسلمة ولا على كافرة ولا على مرتدة لا تقطع الموالاة بينهما وبين غيره مفرقوا بين ولاية الكافر على الكافرة وشهادته حيث لا تقبل ولو في نكاح كافرة بأن الشهادة محض ولاية على الغير وليس الكافر أهلا لها والولي كإيراعى حظ موليته براعى حظ نفسه في دفع العار عن النسب (قوله ولا يفتر نكاح الامة الى عدالة السيد) أي لأنه يزوجها بالملك لا بالولاية حتى يحتاج الى عدالتهم وقوله فيجوز أن يكون فاسقا أي فيجوز أن يكون السيد في نكاح الامة فاسقا ولا فرق في تزويجها لعبد وتزويجها لحرة بشرطه وكذلك يجوز كون نكاحها مكاتبا أو مبعضا أو كافرا في كافرة فاقتصر الشارح على الفاسق انما هو بالنظر لتعبير المصنف بالعدالة (قوله) وجيع ما سبق في الولي يعتبر في شهادته النكاح) أي كما هو صريح كلام المصنف فيشترط فيهما الاسلام فلا يصح النكاح بشاهدين كافرين ولو في نكاح الكافرة والبلوغ فلا يصح النكاح بشاهدين صغيرين والعقل فلا يصح النكاح بشاهدين مجنونين والحرية فلا يصح النكاح بشاهدين رقيقين والذكورة فلا يصح النكاح بشهادة امرأتين ولا خنثيين والعدالة فلا يصح النكاح بشاهدين فاسقين وقد تقدم التمسح على ذلك مرفقا (قوله) أما العمى فلا يقدح في الولاية في الاصح أي فلا يقدح في ولاية التزويج على الاصح وهو المعتمد لحصول المقصود بالبحث والسمع وهذا بالنسبة لصحة العقد منه لكنه اذا عقد بمعين لغا المسمى ووجب مهر المثل ويوكل في قبض المهر من الزوج واقباضه للزوجة ولا يجوز للقاضي تفويض ولاية العقود للعمى لأنه نوع من القضاء كما في شرح الرملي

(فصل) كفاي بعض النسخ وفي بعض آخر اسقاطه والمقصود به بيان أحكام الاولياء ترتيبا واجبارا وعدمه وبعض أحكام الخطبة بكسر الخاء فالاول مذکور في قوله وأولى الولاية الاب ثم الجد ثم الخفي ثم خذ من ثم الترتيب

فلا يكون الولي فاسقا واستثنى المصنف من ذلك ما تضمنه قوله (الا أنه لا يفتر نكاح الذمية الى اسلام الولي ولا) يفتر (نكاح الامة الى عدالة السيد) فيجوز أن يكون فاسقا وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شهادته النكاح وأما العمى فلا يقدح في الولاية في الاصح (فصل)

والاجبار من كور في قوله فالسكر يجوز للاب والجد اجبارها وعدمه من كور في قوله والذئب لا يجوز تزويجها
 الا بعد بلوغها واذنها بيان بعض أحكام الخطبة في قوله ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة (قوله وأولى الولاية)
 بضم الواو جمع وال كقصة جمع قاض وأسباب الولاية أربعة الأول بوق العصوبة المجردة عن الابوة والاعتاق والسلطنة
 وفي التعبير بأفعل التفضيل إشارة إلى أن الولاية ثابتة للجميع مع الترتيب لاثباته لكل واحد على الترتيب وقوله أي
 أحق الأولياء بالتزويج بيان لمعنى الأولوية وأفاد بذلك أن المراد بها الوجوب المقتضى لعدم الصحة لو عقد غير
 المقدم لا بمعنى السكالم المقتضى للصحة لو عقد غيره ويكون خلاف الأولى فقط وهذا كله بالنظر لولاية التزويج
 المطلق كما أشار إليه الشارح وأما بالنظر للعقد الخاص فلا حق فيه لغير المقدم فيكون أفعل التفضيل على غير
 بابه إذا لا حق للجد مثلاً مع وجود الأب فأحق بمعنى مستحق نحو فلان أحق بماله أي مستحق له دون غيره (قوله الأب
 ثم الجد) اعلم يقل الأب وان علامع أنه أخصر لصورة افادة الترتيب بين الأب والجد فإنه لو قال ماذا كرم يفد الترتيب
 بينهما فاندفع بذلك قول المحشى تبعاً للقلوبى لو قال الأب وان علل لكان أولى وأخصر وقوله أبو الأب احتراز من
 الجد أبى الام فلا ولاية له كما لا يخفى (قوله ثم أبوه) أي أبو الجد وقوله وهكذا أي ثم أبو أبيه ثم أبو أبى أبيه وهكذا
 وقوله ويقدم الاقرب من الاجداد على الابدع هو مستفاد من قوله ثم أبوه وهكذا فهو تصريح بما علم أتى به توضيحاً
 (قوله ثم الاخ للاب والام) أي لادلائه بهما وقوله ولو عبر بالشقيق لكان أخصر لكنه عبر بذلك أيضاً لالتمتدى كما
 تقدم في الفرائض (قوله ثم الاخ للاب) أي لادلائه بالاب فهو أقرب من ابن الاخ (قوله ثم ابن الاخ للاب والام)
 أي لادلائه بالاب والام بواسطة الاخ للابوين وقوله وان سفل كان الأولى أن يقول وان تراخى في هذا وما بعده
 ومقتضى ذلك أن ابن الاخ الشقيق البعيد مقدم على ابن الاخ للاب الاقرب منه قال المحشى وهو كذلك والذي
 في كلام غيره وليس كذلك بل ابن الاخ للاب الاقرب مقدم على ابن الاخ الشقيق الابدع فحل تقديم ابن
 الاخ الشقيق على ابن الاخ للاب عند اتحادهما في الدرجة فليحذر (قوله ثم العلم) المراد به ما يشمل عم
 المرأة وعم أبيها وعم جدها والمراد بابن العلم ما يشمل ابن عم المرأة وابن عم أبيها وابن عم جدها (قوله على هذا
 الترتيب) راجع لقوله ثم ابنه فقط كما أشار إليه الشارح بقوله فيقدم ابن العلم الشقيق على ابن العلم للاب فهو
 راجع لهذه الصورة فقط اذ لم يبق غيرها فلو غاب الشقيق لم يزج الذى للاب بل السلطان نعم لو كان ابن العلم للاب
 أخاً من أم قدم على ابن العلم الشقيق لأن الأول بدلى بالجد والام والثاني بدلى بالجد والجد مثاله أن يكون زيد وعمرو
 أخوين شقيقين وبكر أخوهم للاب فتزوج زيدا امرأة ورزق منها بنت وتزوج عمرو امرأة ورزق منها
 بابت فنسبة هذا الابن للبنت المذكورة أنه ابن عم شقيق لها فإذا مات زيد عن امرأة تزوجها بكر ورزق منها
 بابت فنسبة هذا الابن للبنت المذكورة أنه ابن عمها لا يبيها وأخوها من أمها فهو الولي ولو كان لها ابنا عم أحدهما أخ لام
 والآخر ابنا مقدم الابن لأنه أقرب مثاله أن يتزوج عم البنت بامها بعد موت أبيها فتلد منه ابناً فهذا ابن عمها وأخوها من
 أمها ثم يطأ تلك البنت عمها الآخر بشبهة فتلد منه ابناً فهذا ابن عمها وابنها فهو المقدم ولو كان لها ابنا عم أحدهما معتق
 قدم المعتق وعلم من تقديم ابن العلم الذى هو ابن أن قولهم الابن لا يزج أمه عندنا معناه أنه لا يزج وجهها بمحض البنوة
 لأنه لا مشاركة بينهما وبينها في النسب فلا يعتنى بدفع العار عن النسب فلا ينافى أنه يزج وجهها بغير البنوة كأن كان ابن
 ابن عم لها كأن يتزوجها ابن عمها فتلد منه ابناً فهذا الابن ابناها وابن ابن عمها فإذا أرادت أن تزوج ثانياً وزوجها هذا
 الابن وكذا لو كان معتقاً أو عاصباً معتقاً أو قاضياً أو وكيلاً عن وليها كما قاله الماوردى فلا تضره البنوة لأنها غير مقتضية
 لامانة فإذا اجتمعت مع مقتضى للولاية لم تمنعه فهو من قبيل اجتماع المقتضى وغير المقتضى لامن قبيل اجتماع
 المقتضى والمانع (قوله فإذا اعدت العصبات) وفي بعض النسخ فإذا اعدت العصبات والأولى أولى وفي بعضها أيضاً فإذا
 اعدت العصبه بلفظ الافراد وقوله من النسب قلده الشارح ما يدفع ما يرد على المصنف من أن المولى المعتق من العصبات
 وكذلك عصبته فلا يصح قوله فإذا اعدت العصبات فأشار الشارح إلى أن المراد خصوص العصبات من النسب

(وأولى الولاية)
 أي أحق الأولياء
 بالتزويج (الأب ثم
 الجد أبو الأب) ثم
 أبوه وهكذا ويقدم
 الاقرب من الاجداد
 على الابدع (ثم
 الاخ للاب والام)
 ولو عبر بالشقيق
 لكان أخصر (ثم
 الاخ للاب ثم ابن
 الاخ للاب والام)
 وان سفل (ثم ابن
 الاخ للاب) وان
 سفل (ثم العلم)
 الشقيق (ثم العلم)
 للاب (ثم ابنه) أي
 ابن كل منهما وان
 سفل (على هذا
 الترتيب) فيقدم
 ابن العلم الشقيق
 على ابن العلم للاب
 (فإذا اعدت
 العصبات) من
 النسب

لامطلق العصابات حتى يرد ما ذكره قوله فالمولى المعتق أى لحديث الولاء لجة كاحمة النسب ولأن المعتق أخرجهما من الرق إلى الحرية فأشبهه الأب الذى أخرجهما من العدم إلى الوجود (قوله المذكور) هو احتراز عن المولاة المعتقة الاتى وسيد كر الشارح مقابله بقوله أما المولاة المعتقة الخ لا يقال يغنى عن المذكور قوله المولى المعتق لأننا نقول المراد به من له الولاء بالاعتاق ليتأتى التعميم فى قوله ثم عصبته أى المولى المعتق لا بقيد كونه ذكر بل أعم من أن يكون المولى المعتق ذكر أو أنثى (قوله ثم عصبته) وبعد عصبته المعتق معتق المعتقد ثم عصبته وهكذا (قوله على ترتيب الارث) أى ارث الولاء فيقدم الاخ وابن الاخ على الجد والعلم وابن العم على أبى الجد (قوله أما المولاة المعتقة الخ) مقابل لقوله المولى المعتق المذكور وقوله فيزوج عتيقتها أى عند فقدولى العتيقة من النسب وقوله من يزوج المعتقة بكسر التاء ولم يقل من يزوجها الثلاثي توهم عود الضمير على العتيقة فأتى بالاسم الظاهر لا بضمها وانما زوج العتيقة من يزوج المعتقة بالولاية على العتيقة تبعاً للولاية على المعتقة لكن رضا العتيقة ويكفى سكوتها ان كانت بكر كما قاله الزركشى فى تكملته وان خالف فى ديباجته لا يعتبر اذن المعتقة فى الاصح اذ لا ولاية لها فلا فائدة له وقوله بالترتيب السابق فى أولياء النسب فيزوجها الأب ثم الجد ثم الاخ للابوين الى آخر ما تقدم (قوله فاذا ماتت المعتقة الخ) مقابل لقوله اذا كانت حية وقوله زوج عتيقتها من له الولاء على المعتقة بفتح التاء على صيغة المفعول ولو قال من له الولاء عليها أى على العتيقة لكان أولى لثلاثيقرأه من لم يتأمل المعتقة بكسر التاء ولو أراد الايضاح التام لقال على العتيقة فيزوجها حينئذ ابن المعتقة ثم ابنه ثم أبوها على ترتيب عصبته الولاء لأن تبعية الولاء لا ينقطع بالموت (قوله ثم الحاكم) عما كان أو خاصا كالقاضي والمتولى لعقود الانكحة ولهذا العقد بخصوصه فان فقد الحاكم أو كان يأخذ دراهم لها وقع جازل وزجى أن يحكما حرا عدلا ليعقد لهما وان لم يكن يجتهد ولو لمع وجود المجتهد على ما هو ظاهر اطلاقهم بخلافه مع وجود الحاكم ولو حاكم ضرورة ولم يأخذ الدراهم المذكورة فإنه لا يجوز أن يحكما الاجتهاد اوصيغة التحكيم أن يقولوا حكمناك لتعقد لنا النكاح ورضينا بحكمك (قوله يزوج) أى المرأة التى فى محل ولايته لا الخارجة عن محل ولايته فلو أذنت له وهى خارجة عن محل ولايته ثم زوجها بعد وصولها اليه صح لا قبله فلا يصح وان رضى كما ذكره الرافعى فى آخر باب القضاء على الغائب (قوله عند فقد الأولياء من النسب والولاء) أى بأن عدموا بالمرة وهو المراد بعدم الولى فى النظم السابق ومثله فقدته بأن انقطع خبره بحيث لا يعلم موته ولا حياته ونكاحه لموليته ولا مساوى له فى الدرجة فاذا كان لها ابن عم فقط وأراد أن يتزوجها زوجها الحاكم فان كان هناك ابن عم آخر زوجها وكذلك يزوج الحاكم فى غيبة الولى مسافة القصر مع عدم انقطاع خبره ليغير ما تقدم وتقدم أنه جرى فى النظم على ضعيف فى الانغماء وان وافقه المحشى هنا يزوج إضافى حبس الولى اذا منع الحابس له من الوصول اليه بخلاف ما إذا لم يمنع من الوصول اليه فإنه يزوج الولى فى الحبس وكذلك يزوج أمة المحجور وعليه كصبي ومجنون وسفيه حيث لا أب له ولا جد ولا زوج لها الأب أو الجد يزوج أيضا عند توارى القادر أى هر به وعند احرامه وتغزه كأن يقول عند طلب التزويج منه أزوجهما غدا وهكذا فكل سئل فى ذلك يوعده وعضله أى نعه من التزويج بأن دعته بالغعة عاقلة رشيدة كانت أو سفيهة وان قيد المحشى بالرشيدة الى كفء وامتنع الولى من تزويجه ولو عيقت كفوا وأراد الولى كفوا غيره فله ذلك فى الاصح لأنه أكل نظرا منها ويزوج أيضا أمة الكافر اذا أسلمت وتقدم أن قوله فى النظم ام الفرع ليس بقيد وأهم الناظم تزويج المجنونة البالغة عند فقد المجبر وتقدم أن بعضهم ألحقها بالنظم فارجع اليه ان شئت (قوله ثم شرع المصنف فى بيان الخطبة بكسر الخاء) ويسن خطبة بضم الخاء قبل خطبة بكسرهما وخطبة أخرى قبل جوابها وأخرى أيضا قبل عقد فيحمد الله الخاطب ويصلى ويسلم على النبى ﷺ ويوصى بثقوى الله تعالى ثم يقول أما بعد فقد جئتكم خاطبا كرىمتم أو فئاتكم ثم يخاطب الولى كذلك ثم يقول أما بعد فلست بمرغوب عنك أو نحو ذلك وتحصل السنة بالخطبة قبل العقد ولومن الاجنبى كالفقيه الذى يعقد العقد ولو خطب الزوج بين الايجاب والقبول خطبة قصيرة عرفا صح

(فالمولى المعتق)
الذكر (ثم عصبته)
على ترتيب الارث
أما المولاة المعتقة
اذا كانت حية
فيزوج عتيقتها
من يزوج المعتقة
بالترتيب السابق فى
أولياء النسب فاذا
ماتت المعتقة زوج
عتيقتها من له الولاء
على المعتقة ثم ابنه
ثم ابن ابنه (ثم
الحاكم) يزوج عند
فقد الاولياء من
النسب والولاء ثم
شرع المصنف فى
بيان الخطبة بكسر
الخاء

النكاح لكنهما لا تسن بل يسن تركها كما صرح به ابن يونس وإن قال الرافعي وتبعه النووي أنها تسن وعليه فيسن
 في النكاح أربع خطبة خطبة قبل الخطبة وأخرى قبل جوابها وخطبة قبل العقد وأخرى قبل القبول
 والراجح أن هذه لا تسن بل يسن تركها كما علمت (قوله وهي) أي لغة وشرعا كما قاله الشبرا ملسي وقوله التماس
 الخاطب الخ أي طلبه واستعطافه والخطبة مأخوذة من الخطب وهو الشأن لأنها خطب من الخطوب وشأن من
 الشؤون وقيل من الخطاب وهو الكلام لأنها خطاب يجري بين الخطاطب والمخطوبة وشرط الخطاطب أن يحل له
 نكاح المخطوبة فلا تجوز الخطبة لمن في نكاحه أربع غير المخطوبة كما قاله الماوردي ومثلها خطبة من يحرم الجمع
 بينها وبين زوجته وقوله من المخطوبة بقوله من له ولاية الخطبة لكان أولى وأعم كذا قال الحنفي ووجهه أن من له
 ولاية الخطبة يشمل المخطوبة بقوله أولى وأجاب بعضهم بأن المراد بقوله من المخطوبة من جهة المخطوبة فيشمل ما ذكر
 (قوله فقال) عطف على شرع (قوله ولا يجوز أن يصرح بخطبة معتدة) أي فيحرم التصريح بخطبتها ولا يصح
 العقد المرتب عليها أن وقع قبل انقضاء العدة فإن وقع بعد انقضاء العدة فهو صحيح ومثل التصريح بخطبة المعتدة
 النفقة في زمن العدة كما يقع كثير فهو حرام ولو أنفق على المخطوبة ولم يتزوجها رجعا بما أنفق حتى بالمح والموك
 الترك منه أو بموتها ومحل رجوعه حيث أطلق أو قصد الهدية لأجل النكاح فان قصد الهدية لأجل النكاح
 فلا رجوع (قوله عن وفاة أو طلاق بائن أو رجعي) أي أو فسخ منها بعيبه أو منه بعيبها أو انقضاء كافي الرضاع أو وطء
 شبهة نعم لصاحب العدة أن يصرح بالخطبة كما له أن يعرض بها أن حل له نكاحها كأن خالها وشرعت في العدة
 فيحل له التعريض والتصريح لأنه يجوز له نكاحها فان كان طلاقا لها رجعا لم يكن له التصريح والتعريض
 بخطبتها لأنه ليس له نكاحها وإنما له مراجعتها نعم أن نوى نكاحها الرجعة صح لأنه كناية فيها فان نواها به حصلت
 والا فلا وأما من لا يحل له نكاحها كأن طلقها بائنا أو رجعا ثم وطئت بشبهة وحلت من وطء الشبهة فان عدة وطء
 الشبهة تقدم إذا كانت بالحل ويبقى عليها بقية عدة الطلاق فلا يحل لصاحب عدة الشبهة أن يخطبها مع أنه صاحب
 العدة لأنه لا يجوز له العقد عليها حينئذ لما بقي عليها من عدة الطلاق وبهذا تعلم ما في كلام الحنفي من المؤاخذه
 (قوله والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح) أي ما يدل قطعاً على قوة الإرادة في نكاح المخطوبة وقوله كقوله
 للمعتدة أريد نكاحك أي وكقوله لها إذا انقضت عدتك نكحتك وإنما حرم التصريح لأنه إذا صرح بتحقيق
 رغبته فيها فربما تكذب في انقضاء العدة لما عهد على النساء من قلة الديانة وتضييع الأمانة فانهم ناقصات عقل
 ودين ولا بأس أن يقول للأجوسية ونحوها إذا أسأمت تزوجتك لأن الحل على الإسلام مطلوب بخلاف العكس
 فإنه لا يجوز للكافر خطبة المسلمة بحال قال ابن قاسم ولم يتعرض الأصحاب ولا غيرهم لهذه الصورة (قوله ويجوز
 الخ) فلا يحرم التعريض للمعتدة غير الرجعية لكن لا يصح العقد المرتب عليها أن وقع في العدة فان وقع بعد انقضاء
 العدة صح (قوله أن لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي) فان كانت معتدة عن طلاق رجعي فلا يحل له التعريض
 كالنصريح لأنها محبوسة بالطلاق فقد تكذب ابتغاء ماله ولائها في حكم الزوجة ومعلوم أن الزوجة يحرم التعريض
 لها كالنصريح ومثلها الأمة المستفرشة لسيدها فكذلك الزوجة ما لم يعرض عنها سيدها ولا فكذلك كحكم
 المعتدة كما قاله ابن شرف فيما كتبه على التحرير (قوله أن يعرض لها) أي للمعتدة غير الرجعية أخذ من قوله
 أن لم تكن الخ وقوله وينكحها بعد انقضاء عدتها أي فانه يصح حينئذ بخلافه قبل انقضاء عدتها فانه لا يصح كما مر
 (قوله والتعريض ما يقطع بالرغبة في النكاح) أي ما لا يدل دلالة قطعية على قوة الإرادة في النكاح وقوله بل
 يحتملها أي بل يحتمل الرغبة في النكاح كما يحتمل عدمها وسكت الشارح عن الاحتمال الثاني اختصاراً مع علمه من
 قوله بل يحتملها كقول الخاطب للمرأة رب راغب فيك أي كثير من يرغب فيك فرب للتكثير وكذلك قوله
 أنت جيلة ومن يجد مثلك (قوله أما المرأة الخلية عن موانع النكاح الخ) مقابل للمعتدة التي فيها التفصيل بين
 التصريح والتعريض ما عدا الرجعية والحاصل أن الخلية عن موانع النكاح يجوز خطبتها تعريضا وتصريحا

وهي التماس الخاطب
 من المخطوبة بالنكاح
 فقال (ولا يجوز
 أن يصرح بخطبة
 معتدة) عن وفاة
 أو طلاق بائن
 أو رجعي والتصريح
 ما يقطع بالرغبة في
 النكاح كقوله
 للمعتدة أريد
 نكاحك (ويجوز)
 أن لم تكن المعتدة
 عن طلاق رجعي
 (أن يعرض لها)
 بالخطبة (وينكحها
 بعد انقضاء عدتها)
 والتعريض مالا
 يقطع بالرغبة في
 النكاح بل يحتملها
 كقول الخاطب
 للمرأة رب راغب
 فيك أما المرأة
 الخلية عن موانع
 النكاح

والمنكوح والمستفرشة لسيدها تحرم خطبتها تصريحا وتعيضا ومنها المعتدة الرجعية والمعتدة غير الرجعية
تحرم خطبتها تصريحا وتجوز تعريضا وحكم جواب الخطبة كحكمها حالا وحرمة حيث حلت الخطبة حل
جوابها وحيث حرمت حرم (قوله رعن خطبة سابقة) أما غير الخلية عن خطبة سابقة فتحرم خطبتها لخبر
الشيخين واللفظ للبخاري لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب والمعنى
في ذلك ما فيه من الإيذاء والحاصل أنه تحرم الخطبة لكن بشروط وهي أن تكون الخطبة الأولى جائزة بخلاف
مالو كانت محرمة كأن خطبها الأول في عدة غيره فلا تحرم الخطبة الثانية إذا لاحق للأول وأن يجاب الخاطب الأول
صريحا بمن تعتبر أبا بتم وهو الولي أن كانت الزوجة مجبرة بنفس الزوجة أن كانت غير مجبرة وهي مع الولي أن كان
الخاطب غير كفء لأن الكفاءة حق لهما معا والسيدان كانت أمة غير مكاتبه وهو مع الأمة أن كانت مكاتبه والسلطان
أن كانت المرأة مجنونة بالغة ولا أب ولا جد لها وأن يعلم الثاني بالخطبة ويجوزها وأبوابه وأنهما بالصرح وأنهما بمن
تعتبر أبا بتم وبحرمة الخطبة على الخطبة وأن لا يحصل اعراض من الخاطب الأول أو المحجب فإن اتفق شرط من ذلك
فلا حرمة عليه (قوله فيجوز خطبتها الخ) جواب أما واعلم أنه يجب ذكر عيوب من أر يد اجتماع عليه لنا كجة
أو نحوها كعامله وأخذ علم من لا يصلح لذلك بذلا للنصيحة سواء استشير الذكور أم لا وحل ذلك أن لم يندفع مرید
الاجتماع الأبد كرجيع عيو به فإن كان يندفع بدونه بأن لم يحتج إلى ذكر شيء منها أو احتج إلى ذكر بعضها فقط
حرم ذكر شيء منها في الأول والزيادة على البعض المحتاج إليه في الثاني وهذا من المسائل التي تباح فيها الغيبة وقد
نظمها بعضهم في قوله

وعن خطبة سابقة
فيجوز خطبتها
تعريضا وتصريحا
(والنساء على
ضربين نيبات
وأبكار) والنيبات
من زالت بكارتها
بوطء حلال أو حرام
والبكر عكسها

القدح ليس بغيبة في ستة * متظلم ومعرف ومخدر
ولمظهر فسقا ومستفت ومن * طلب الاعانة في إزالة منكر
وقال بعضهم أيضا لقب ومستفت وفسق ظاهر * والظلم تحذير مزيل المنكر
(قوله والنساء على ضربين) أي من حيث الإيجاب على النكاح وعدمه وقوله نيبات وأبكار بدل من ضربين
فالنيبات لإيجاب فيهن والأبكار للاب والجد إيجابا هن على النكاح كإيائي (قوله والنيبات من زالت بكارتها بوطء)
أي في قبلها ولو من نحو قد روان كان قضية التعليل بممارسة الرجال خلافا لكنه جرى على الغالب ولذلك كانت من
وطئت في قبلها ولم تزل بكارتها لكونها غورا كسائر الأبكار وإن كان مقتضى التعليل المذكور خلافا لكنه جرى
على الغالب كما علمت وقوله حلال أو حرام فالأول كوطء زوجها السابق على هذا النكاح والثاني كوطء الزنا والظاهر
أن وطء الشبهة كذلك مع أنه لا يتصف بحل ولا حرمة في شبهة الفاعل ولو كان لها فرجان أصليان فوطئت في أحدهما
وزالت بكارتها منه صارت نيبا بخلاف مالو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه الأصلي بالزائد ووطئت في أحدهما
فلا نصير نيبا إذ يحتمل أن الوطء في الزائد والولاية بطريق الإيجاب ثابتة فلا تزول بالشك (قوله والبكر عكسها)
أي خلافا فالمراد بالعكس هنا الخلاف فاندفع خول المحشى لو قال والبكر ضد هالكان أولى وأحسن نظرا لكون
العكس اللغوي لا بد فيه من التقديم والتأخير كأن تقول زيد قائم ثم نعكسه فتقول قائم زيد وقد عرفت أن المراد
بعكسها خلافا فهي بكسر الباء من لم تزل بكارتها بوطء في قبلها بأن لم تزل بكارتها أصلا وإن وطئت كالغوراء أو خلقت
بالبكارة أو زالت بكارتها بغير وطء كسقطه وشدة حيض ونحو أصعب أو زالت بكارتها بوطء في دبرها وتصدق في دعوى
البكارة بلا عيب وإن كانت فاسقة سواء كان قبل العقد بأن ادعت البكارة لاجل أن تزوج بمهر البكر أو بعده بأن
ادعت البكارة لكونها زوجت إيجابا فدعى الزوج ثبوتهما لا بطلان عقدها وادعت البكارة لتصحيح عقدها
وتصدق في دعوى الثبوت قبل العقد لكن يمينها لا قضاء دعواها إبطال حق الولي من تزوجها إيجابا ولا تسأل
عن سببها فلا يقال لها ما سبب ثبوته إن لم يسبق لها تزويج ولا يكشف عنها كما يقع كثيرًا لأنها أعلم بحالها فإن
ادعت الثبوت بعد العقد فنزولها أبوها أو جدّها إيجابا فلا تصدق للمنفق تصديقها من إبطال النكاح فهو

المصدق يمينه ثلاثا يلزم فساد النكاح حتى لو شهد أربع نسوة بعد العقد بأنها كانت ثيبا وقت العقد لم يحكم ببطلان النكاح لجواز كونها خلقت بلا بكار أو زالت بكارها بغير وطء فيكون حكمها حكم البكر كما ذكره الماوردي والرويانى وان أفنى ابن الصلاح بخلافه (قوله فالبكر الخ) أى اذا أردت بيان حكم كل من البكر والثيب فأقول لك البكر الخ ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة والعاقلة والمجنونة ويسن استئذانها اذا كانت مكلفة لحديث مسلم والبكر يستأمرها أبوها وهو محمول على النذب تطيبا لحاظها ويكفى سكوتها أما غير المكلفة فلا إذن لها ويسن استيفاء المراهقة ويكفى سكوتها ويسن أن لا تزوج الصغيرة حتى تبلغ وتستأذن والسنة فى الاستئذان أن يرسل اليها نسوة ثقات ينظرن ما فى نفسها والام بذلك أولى لأنها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها ويجب على الأب والجدة تزويج المجنونة البالغة الحاجة اليه كتوقع شفاؤها بالنكاح واحتياجها للمهر والنفقة (قوله يجوز للأب والجدة) بخلاف غيرها كالأخ وابن الأخ والعمة وابن العم ونحوهم فليس لهم الاجبار وقوله عند عدم الأب أصلا أى من أصله بأن مات وقوله أو عند عدم أهليته أى كان مجنونا أو فاسقا ونحو ذلك وإنما قدر الشارح ذلك لثلاثتهم من كلام المصنف أن الجدة الاجبار ولو مع وجود الأب وأهليته وليس كذلك (قوله اجبارها) أى البكر على النكاح أى تزويجها بغير إذنها خبر الدار قطنى الثيب أحق بنفسها والبكر يزوجه أبوها ولا نهالم تارس الرجال بالوطء فهى شديدة الحياء (قوله ان وجدت شروط الاجبار) أى التى تشترط لصحة نكاح الاجبار والتى تشترط لجواز الاقدام فقط فالشروط التى تشترط لصحة النكاح بغير الاذن أن لا يكون بينها وبين الأب أو الجدة عداوة ظاهرة بحيث لا تخفى على أهل محلها وأن يكون الزوج كفوا وأن يكون موسرا بحال الصداق ولو حكما كما لو دفع ولى الصغير عنه المهر قبل العقد أو وهبه له وقبله وأن لا يكون بينها وبين الزوج عداوة ظاهرة ولا باطنة والفرق بين الولى حيث اعتبر فيه عدم العداوة الظاهرة فقط وبين الزوج حيث اعتبر فيه عدم العداوة مطلقا ظاهرة لا نهامفارقة للولى ومعاشرة للزوج فلا تنصير العداوة الباطنة فى الولى وتضر فى الزوج أما مجرد كراهتها له من غير ضرر لنحو كبر أو هرم أو تشوه خلقه فلا يؤثر لكن بكره لوليها أن يزوجهامنه كما نص عليه فى الام والشروط التى تشترط لجواز الاقدام فقط أن يزوجهامنه بالمثل وأن يكون حالام تجرعاتهم بالتأجيل فى السكل أو البعض والاعمال بما جرت به العادة وأن يكون من نقد البلد والمراد بما جرت عادة أهل البلد بالمعاملة به ولو من العروض وزاد بعضهم شرط أن لا يزوجهامنه تنصير بمعاشرته كاعمى أو شيخ هرم وهو ضعيف والمعتمد أن ذلك ليس بشرط وكذلك شرط أن لا يكون قد وجب عليها نسك لا نموان كان على التراخي لكن لها غرض فى تعجيل براءة ذمتها والزواج بمنعها منه قاله ابن العماد وهو ضعيف أيضا ولا يخفى أنه متى فقد شرط من شرط صحة النكاح فالعقد باطل ومتى فقد شرط من شروط جواز الاقدام أتم مع صحة العقد بمهر المثل حالام من نقد البلد (قوله يكون الزوجة غير موطوءة بقبل) أى المصورة يكون الزوجة غير موطوءة بقبل الباء للتصوير لكن فى جعل هذا شرطاً نظراً لأنه فرض المسألة اذ هى مفروضة فى البكر بالمعنى السابق (قوله وأن تزوج بكفء) هذا شرط من شروط صحة النكاح على وجه الاجبار وقد تقدم بيانها وقوله بمهر مثلها من نقد البلد هذا شرطان من شروط جواز الاقدام فقط كما يعلم مما مر (قوله والثيب) أى وان عادت بكارها لكن الكلام فى الحرة العاقلة أما الامة فليس لديها أن يزوجهامنه كذا الولى السيدان يزوجهامنه للصحة وأما المجنونة فيزوجهامنه الأب ثم الجد عند عدمه أو عدم أهليته قبل بلوغها للصحة بخلاف الحاكم فلا يزوجهامنه الا بعد بلوغها مع فقد الأب والجدة وقوله لا يجوز أى ولا يصح وقوله لوليها أى الأب والجدة وغيرها بالاولى لأن غيرها لا يجوز له اجبار البكر كما علم مما مر وقوله الا بعد بلوغها أى لأن اذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها الى البلوغ خلافاً للامة الثلاثة لترضى الله عنهم وقوله واذنها أى نطقاً فلا يكفي سكوتها يعلم اذنها باخبار امرأة ثقة يبعثها اليها وأما أولى فان رجعت عن الاذن وزوجهامنه لم يعلم برجوعها لم يصح وبما تقرر علم أن الثيب الصغيرة العاقلة الحرة لا تزوج قبل البلوغ ولو كان الزوج لها أباً أو جداً وأن غير الأب أو الجد لا يزوجهامنه الصغيرة بحال ولو بكر

(قالبكر يجوز
للأب والجدة عند
عدم الأب أصلاً أو
عدم أهليته
اجبارها) أى البكر
(على النكاح) ان
وجدت شروط
الاجبار يكون
الزوجة غير
موطوءة بقبل وأن
تزوج بكفء بمهر
مثلها من نقد البلد
(والثيب لا يجوز)
وليها (تزويجها
الا بعد بلوغها واذنها)
نطقاً لا سكوتاً

لأن تزويج كل منهما لا يكون إلا بالاذن والصغيرة لا اذن لها فلا بد من بلوغها واذنها

(فصل) أي هذا فصل في محرمات النكاح ومثبتات الخيار فيه وللفصل ساقط من بعض النسخ وكلامه شامل للتحريم المؤبد وغير المؤبد كما يدل عليه ماسياتي من قوله واحدة من جهة الجمع لأن المحرم من جهة الجمع لا يحرم على التأنيد بل يحل بموت الأخرى أو ينوشها وأسباب التحريم الذاتي ثلاثة القرابة والرضاع والمصاهرة وأما اختلاف الجنس بأن كان أحدا الزوجين من الجن والآخر من الأنس فليس مانعا على المعتمد كما قاله القمولى واعتمده العلامة الرملى نقلا عن افتاء والده خلافا لما قاله ابن يونس وأفتى به ابن عبد السلام وتبعه شيخ الاسلام والشيخ الخطيب محتجين بقوله تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها وأجاب الاولون بأن الامتنان فى الآية بأعظم الامرين لا ينافى جواز الآخر فيجوز للأنسى نكاح الجنينة ولو على غير صورة الآدمية كأن كانت على صورة كلبتة وكذا عكسه أما التحريم غير الذاتى وهو العارض بسبب حيض أو احرام أو صوم أو نحو ذلك فليس مرادا هنا **(قوله والمحرمات)** أى من حيث نكاحهن كما أشار اليه الشارح بقوله أى المحرم نكاحهن لأن التحريم كغيره من الاحكام لا يتعلق بالنسب والى ما يتعلق بالافعال وقوله بالنسب أى نص القرآن الكريم كقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقوله أر بع عشرة أى لأن المحرمات بالنسب سبع وبالرضاع على ما ذكره المصنف نظر الظاهر الآية اثنتان وبالمصاهرة أر بع واحدة بالجمع فالجمله أر بع عشرة كما ذكره المصنف وفى الحقيقة المحرمات بالرضاع سبع كما أن المحرمات بالنسب سبع والمحرمات بالمصاهرة أر بع جملة المحرمات تحريمًا مؤبداً ثمان عشرة والمحرمات من جهة الجمع تفصيلاً ثلاثة أخت الزوج وعمتها وخالتها كما هو مذکور فى كلام المصنف فقوله المحشى وأر بع فى تحريم الجمع على ماسياتي فيه نظر إلا أن ير يد بالاربعة المحرمة بملك اليمين كما قاله الميدانى وستأتى فى قول الشارح ومن حرم الجمع بينهما بنكاح حرم جمعهما أيضا بالوطء فى ملك اليمين فتلك واحدة اجالا اذا ضمت للثلاثة المذكورة صارت أر بعة فيستقيم عدد المحشى **(قوله وفى بعض النسخ أر بعة عشر)** والنسخة الاولى أولى لأن المعداد المؤنث اذا كان عدده مرسكا تترك التاء فى جزئه الاول ويؤتى به فى الثانى **(قوله سبع)** بتقديم السبع على الموحدة وقوله بالنسب أى يحرم من بسبب النسب والمحرمات بالنسب ضابطان الاول تحريم نساء القرابة الامن دخلت تحت ولد العمومة أو ولد الخولة كبن العم والعممة بنت الخال والخالة والثانى يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول فالاصول الامهات وان علت والفصول البنات وان سفلت وفصول أول الاصول الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخت وبنات أولادهم لأن أول الاصول الآباء والامهات وفصولهم الاخوة والاخوات وأولادهم وأول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول هو العمت والخالات لأن كل أصل بعد الاصل الاول الاجداد والجندات وان علوا وخرج بأول فصل ثانى فصل وهو أولاد الاعمام والعمات وأولاد الاخوال والخالات وثالث فصل وهكذا وهذه الضابط للشيخ أبى اسحق الاسفرائينى والاول لتلميذه الشيخ أبى منصور البغدادى وهو أولى كما قاله الرافعى لا يجازى ونصه على الاناث بخلاف الثانى **(قوله وهى)** أى السبع التى تحرم بالنسب وفى بعض النسخ وهى وهى أولى لأنه ضمير جمع المؤنث العاقل وهذا فى معناه **(قوله الأم وان علت)** وضابطها أن تقول كل أنثى ولدتك أو ولدت من ولدك ذكرا كان أو أنثى كأم الأب وأم الأم فن ولدتك هى أمك حقيقة ومن ولدت من ولدك هى أمك مجازا وان شئت قلت كل أنثى ينتهى نسبك اليها نسب الغو يا بواسطة أو غيرها فالتى بواسطة هى الأم المجازى يقولون بغير واسطة هى الأم الحقيقية وانما قلنا نسب الغو يا لأن النسب الشرعى لا يكون الا للآباء قال تعالى ادعوهم لأبائهم **(قوله والبنت وان سفلت)** وضابطها أن تقول كل من ولدتها أو ولدت من ولدها ذكرا كان أو أنثى كبن ابن وبنت بنت فن ولدتها هى بنتك حقيقة ومن ولدت من ولدها هى بنتك مجازا وان شئت قلت كل أنثى ينتهى اليك نسبها بواسطة أو بغيرها فالتى بواسطة هى البنت المجازية والتى بغير واسطة هى البنت الحقيقية ودخل فى الضابط المذكور المنفية باللعان لأنه قد يستلحقها نافية فتلحقه فتحرم عليه ويثبت لها جميع

(فصل والمحرمات)
أى المحرم نكاحهن
(بالنص أر بع عشرة) وفى بعض النسخ أر بعة عشر
(سبع بالنسب وهى الأم وان علت والبنت وان سفلت)

الاحكام فلا تقطع بسرقتها مال النافي وكذا عكسه ولا يقتل بقتلها وان اصر على النفي ولا يحرم عليه النظر اليها ولا
 الخلوة بها ولا ينتقض وضوءه بلمسها الا نال انتقض بالشك وهذا ما اعتمدته الرملة وخالفه ابن حجر فقال الاوجه حرمة
 النظر اليها والخلوة بها والانتقض بلمسها ولعل اعي الاحتياط في هذه الاحكام (قوله) اما المخالقة من ماء زنا شخص
 مقابل لقوله والبنت لان المراد البنت التي تنسب اليه فان الكلام في السبع التي تحرم بالنسب وهذه لا تنسب اليه وقوله
 فتحل له على الاصح هو المعتمد اذا حرمة الماء الزا بدليل انتفاء سائر الاحكام عنها من ارث وغيره فلا تنبعض الاحكام
 كما يقول المخالف فانه يقول لا تحل له ولا ترث فانه يجمع على منع الارث كما قاله الرافعي ومثل المخالقة من ماء زناه المخالقة
 من ماء استمنائه بغير يد حليته ومثلها ايضا المرتضة بلبن الزنا فاذا ارضعت المرأة بلبن زنا شخص بنتا صغيرة حلت
 له كما تحل له البنت المخالقة من ماء زناه وقوله لكن مع الكراهة فيكرهه نكاحها خروجا من خلاف من حرما
 (قوله) وسواء كانت المزني بها مطاوعة) أي على الزنا وقوله ولا أي ولم تكن مطاوعة بأن كانت مكرهة (قوله) وأما
 المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا بل يحرم عليها وعلى سائر محارمها ويرث منها وترث منه بالاجاع والفرق بين الرجل
 حيث لا تحرم عليه البنت المخالقة من ماء زناه وبين المرأة حيث يحرم عليها الولد المخالوق من ماء زناها أن البنت
 انفصلت من الرجل وهي نطفة قدرة لا يعبأ بها والولد انفصل من المرأة وهو انسان كامل (قوله) والاخت) وضابطها كل
 أنثى ولدها أبوك أو أحدهما فالأولى شقيقة والثانية لأب أو أم فلذلك قال الشارح شقيقة كانت أولاب أو أم (قوله)
 (والخالدة) وضابطها كل أخت أنثى ولدتك بواسطه أو بغيرها فالتى بغير واسطه هي الخالدة حقيقة والتى بواسطه كخالدة
 أيبك وخالدة أمك هي الخالدة مجازا فقول الشارح حقيقة أي حال كونها حقيقة وهي أخت الأنثى التي ولدتك من غير
 واسطه وقوله أو بتوسط أي وهي الخالدة مجازا وكان الاظهر في المقابلة أن يقول أو مجازا لكنه اكتفى باللازم وقوله
 كخالدة الأب أي أخت أم الأب وقوله أو أم أي أخت أم الأم (قوله) والعمة) وضابطها كل أخت ذكر
 ولدك بواسطه أو بغيرها فالتى بغير واسطه هي العمة حقيقة والتى بواسطه كعمة أيبك وعمة أمك هي العمة مجازا
 فقول الشارح حقيقة أي حال كونها حقيقة وهي أخت الذك الذي ولدك من غير واسطه وقوله أو بتوسط أي وهي
 العمة المجازا يقول الاظهر في المقابلة أن يقول أو مجازا لكنه اكتفى باللازم نظير ما تقدم وقوله كعمة الأب أي أخت
 أبي الأب وعمة الأم هي أخت أبي الأم فقد تكون العمة من جهة الأم كما تكون الخالدة من جهة الأب ولو قدم المصنف
 العمة على الخالدة لوافق نظم الآية الشريفة قال تعالى وعماتكم وخالاتكم فقدم العمات على الخالات في النظم الكريم
 (قوله) وبنت الأخ) أي من جميع الجهات أي من جهة الأب والأم وهو الأخ الشقيق أو من جهة الأب فقط وهو الأخ
 للأب أو من جهة الأم فقط وهو الأخ للأم وهذه هي بنت الأخ بالواسطه فهي بنت الأخ حقيقة وذكر الشارح بنت الأخ
 بواسطه هي بنت الأخ مجازا بقوله وبنت أولاده وقوله من ذكر وأنتى بيان للأولاد وتعميم فيهم فان الأولاد تشمل
 الذكور والإناث فدخل في ذلك بنت ابن الأخ وبنت بنت الأخ وظاهر صنيع الشارح أن بنات أولاد الأخ من زياته
 على كلام المصنف ولو جعلهن مداخل تحت كلام المصنف لكان أولى كأن يقول وبنت الأخ حقيقة أو بتوسط كما
 قال فيما سبق وهكذا يقال في بنت الاخت فيجوز فيها ما ذكر في التي قبلها فقول وبنت الاخت أي من جميع الجهات
 فيشمل بنت الاخت الشقيقة وبنت الاخت للأب وبنت الاخت للأم وهذه هي بنت الاخت الحقيقية وهي التي من غير
 واسطه وذكر بنت الاخت بواسطه هي بنت الاخت مجازا بقوله وبنت أولادها من ذكر وأنتى ولو قال حقيقة أو
 بتوسط لكان أولى نظير ما سبق (قوله) وعطف المصنف على قوله سابقا (أي بالنسب) وانما قدر الشارح ذلك لثلاث
 يتوهم الاستثناف وقوله قوله هنا أي فيما نحن فيه الآن مفعول عطف (قوله) واثنان الخ) اقتصر المصنف عليها نظرا
 لظاهر الآية الكريمة ووافقه الشارح على ذلك وعلى هذا فباق السبع التي تحرم من الرضاع مأخوذة من السنة لقوله
 ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية حرما من الرضاع ما يحرم من النسب وبعض المفسرين يجعل السبع
 مأخوذة من الآية الشريفة لأن تحريم السبع لاجل الولادة له أو منه ولأجل الاخوة له ولو بواسطه أو لاحد أصوله

أما المخالقة من ماء
 زنا شخص فتحل
 له على الاصح لكن
 مع الكراهة وسواء
 كانت المزني بها
 مطاوعة أولا وأما
 المرأة فلا يحل لها
 ولدها من الزنا
 (والاخت) شقيقة
 كانت أولاب أو أم
 (والخالدة) حقيقة
 أو بتوسط كخالدة
 الأب والأم (والعمة)
 حقيقة أو بتوسط
 كعمة الأب (وبنت
 الأخ) وبنات
 أولاده من ذكر
 وأنتى (وبنت
 الاخت) وبنات
 أولادها من ذكر
 وأنثى وعطف
 المصنف على قوله
 سابقا سبع قوله
 هنا (واثنان)

فاشير للاول بقوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم فالتحریم لاجل الولادة الذي علم من ذلك يشمل تحریم الام
وتحریم البنت وأشير للثاني بقوله تعالى وأخواتكم من الرضاعة فالتحریم لاجل الاخوة ولو بواسطة اولاد
أصوله الذي علم من ذلك يشمل تحریم الاخت والحالة والعمة وبنت الاخ وبنت الاخت لأن تحریم الاخت
لاجل الاخوة بغير واسطة وتحریم الحالة والعمة لاجل الاخوة لاحد أصوله الذي هو الام في الاولى والاب في الثانية
وتحریم بنت الاخ وبنت الاخت للاخوة بواسطة ولا يخفى ما في ذلك من الخفاء فلذلك جرى المصنف على ظاهر
الآية ووافقه الشارح عليه كما علمت (قوله أي المحرمات بالنص) أي جنس المحرمات بنص الآية الشريفة على ظاهرها
وقوله اثنتان بالرضاع أي حرمتا بسبب الرضاع وبتأويل المحرمات بالجنس صح الاخبار عنه بقوله اثنتان فان الجنس
يصدق بالثنتين (قوله وهما) أي الثنتان اللتان حرمتا بالرضاع وقوله الام المرضعة تصدق بمن أرضعتك أو أرضعت
من أرضعتك أو أرضعت أباً من رضاع وهو الفحل أو أرضعت من ولدك بواسطة أو بغيرها ومثل من أرضعت
من أرضعتك أو أرضعت أباً من رضاع من ولدت من أرضعتك أو ولدت أباً من رضاع فكل واحدة من هذه
الصور أم رضاع وقس على ذلك في التصوير الباقي من السبع التي تحرم بالرضاع (قوله والاخت من الرضاع) فمن
ارتضع من امرأة صار جميع بناتها أخوات له من الرضاع سواء التي ارتضع عليها والتي قبلها والتي بعدها وإنما
نبهنا على ذلك مع وضوحه لأن جهالة العوام يسألون عن ذلك كثيراً ويظنون أن الاخت من الرضاع هي التي
ارتضع عليها دون غيرها (قوله وإنما اقتصر المصنف على اثنتين الخ) هذا جواب عما يقال لم يقتصر المصنف
على الثنتين مع أن السبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع وحاصل الجواب أنه إنما اقتصر على الثنتين لانهما المنصوص
عليهما في الآية الكريمة وقوله والا فالسبع الخ أي والانقل انه اقتصر عليهما للنص في الآية فلا يصح لأن
السبع الخ خفف فعل الشرط ولم يبق منه الا الانافية وجواب الشرط وأقيم تعليله مقامه فعلم من ذلك أن قوله
فالسبع الخ تعليل للجواب لانفس الجواب وقد علمت أن ذلك بالنظر لظاهر الآية وبعض المفسرين جعل السبع
كلها مأخوذة من الآية (قوله فالسبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع أيضاً) أي أي تحرم بالنسب وقوله كما سيأتي التصريح
بفي كلام المتن أي في قوله ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب نعم لا يحرم عليك مرضعة أخيك أو أختك فأم
أخيك أو أختك من الرضاع لا تحرم عليك مع أن أم أخيك أو أختك من النسب تحرم عليك لأنها أمك ان كان
الاخ أو الاخت من الابوين أو من الام أو موطوءة أبيك ان كان الاخ أو الاخت من الاب ولا مرضعة نافلتك وهو
ولد الولد فيشمل ولد الابن وولد البنت فأم ولد ولدك من الرضاع لا تحرم عليك مع أن أم ولد ولدك من
النسب تحرم عليك لأنها بنتك ان كان ولدك أنثى سواء كان ولد ولدك ذكراً أو أنثى أو موطوءة ابنك ان كان
ولدك ذكراً سواء كان ولد ولدك ذكراً أو أنثى ولا أم مرضعة ولدك ولا بنتها مع أن أم أم ولدك وبنتها من النسب
تحرم عليك لأنها أم موطوءة أنك وبنتها وكل منهما حرام بالمصاهرة اذا الاولى أم الزوجة والثانية بنتها فهذه تحرم من
النسب ولا تحرم من الرضاع فاستثناها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحققون على أنها
لا تستثنى لأنها إنما حرمت في النسب لم يوجب جديها في الرضاع كما قررته (قوله والمحرمات بالنص أربع الخ) لو صنع
الشارح فيه كما صنع في الذي قبله لكان أولى وأنسب بأن يقول وعطف المصنف على قوله سابقاً بقاسع قوله هنا وأربع
الخ للابوين الاستئناف لكن الشارح اتكل على علم ذلك من سابقه وإنما غرضه حل المعنى وقوله بالمصاهرة أي حرمن
بسبب المصاهرة وهي معنى يشبه القرابة يترتب على النكاح فالمعنى القائم بام الزوجة يشبه المعنى القائم بام النسب وهكذا
(قوله وهن) أي الأربع اللائي حرمن بالمصاهرة وقوله أم الزوجة أي بواسطة أو بغيرها كما أشار اليه الشارح بقوله وان
علت أمها ومثل أم الزوجة أم الموطوءة بملك اليمين وأم الموطوءة بشبهة لأن من وطئ امرأة بملك اليمين حرم عليه
أمهاتها وبناتها وحرمت هي على آبائهم وبناتهم تحريم مأموراً بدالاجاع وكذا الموطوءة بشبهة كأن ظنها زوجة أو أمته
فيحرم عليه أمهاتها وبناتها وتحرم هي على آبائهم وبناتهم بخلاف المزني بها فالزاني نكاح أم من زني بها ونكاح بنتها كما

أي المحرمات بالنص
اثنتان (بالرضاع)
وهما (الام المرضعة
والاخت من الرضاع)
وإنما اقتصر المصنف
على اثنتين للنص
عليهما في الآية
والا فالسبع المحرمة
بالنسب تحرم
بالرضاع أيضاً كما
سيأتي التصريح
به في كلام المتن
(و) المحرمات
بالنص (أربع
بالمصاهرة) وهن
(أم الزوجة)

أن له نكاح المزني بها بنفسها ولا يبيها ابنه نكاحاً لأن الله تعالى امتن على عباده بالنسب والصهر فلا يثبت كل منهما بالزنا
وليس الت مباشر بشهوة كالمس وقبلة كالوطء في التحريم خلافاً للحنفية فن باشر امرأة بشهوة فلا تحرم عليه أمها
ولا بنتها لأنها لا توجب العدة فلا توجب التحريم (قوله وان علت أمها) فيشمل أم أمها وهكذا وانما أظهر لأنه لو قال
وان علت لم يمتوهم أن الضمير عائدة على الزوج ولا معنى له وقوله سواء من نسب أو رضاع فلا فرق بين أم الزوجة
من النسب وأمها من الرضاع وقوله سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا أي لا طلاق قوله تعالى وأمها نسائككم
فالعقد على البنات يحرم الأمهات وأما البنات فلا تحرم إلا بالدخول على الأمهات كما سيذكره المصنف بقوله والريبة
إذا دخل بالأم فإن قيل لم لم يعتبر والدخول في تحريم الأمهات واعتبروه في تحريم البنات أجيب بأن الرجل يبتلى
عادة بكلمة الأم عقب العقد على البنت لترتيب أمورهم فحرمت بالعقد ليسهل ذلك عليه ولا كذلك البنت فلم تحرم
إلا بالدخول لكن لا بد في تحريم الأم بالعقد من صحة فلو كان فاسداً لم تحرم بالعقد نعم لو وطئ بعد العقد الفاسد
حرمت بالوطء لأنها من قبيل أم الموطوءة بشبهة وهي حرام كما مر بخلاف بنت الزوجة فإنها تحرم بالدخول سواء كان
العقد صحيحاً أو فاسداً والحاصل أن من حرم بالعقد لا بد في تحريمه من صحة العقد إلا أن حصل دخول بالفعل
فيحصل التحريم بالوطء لا بالعقد ومن حرم بالدخول كالريبة فلا يعتبر فيه صحة العقد (قوله والريبة) أي بنت
الزوجة كما قاله الشارح سواء كانت من نسب أو رضاع وكذا ابنت بنت الزوجة وبنت ابن الزوجة وبناتها ولذلك
ذكر الماوردي في تفسيره أن الريبة بنت الزوجة وبناتها وبنت ابن الزوجة وبناتها ومن هذا يعلم تحريم بنت الريبة
وبنت الريبة لأنهما من بنات زوجته وهي مسألة نفيسة جدا يقع السؤال عنها كثيراً (قوله إذا دخل بالأم) بخلاف
ما إذا لم يدخل بها لقوله تعالى ووراثكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن
فلا جناح عليكم وذكر الحجور في الآية جرى على الغالب فإن من تزوج امرأة تكون بنتها في حجره غالباً والمراد
بالدخول بالأم ووطؤها ولو في الدبر ومثله استدخال منيه المحترم ولو في الدبر أيضاً وقضية كلام الشيخ أي حامد وغيره أنه
يعتبر في الدخول أن يقع في حياة الأم فلو ماتت قبل الدخول ثم وطئها بعد موتها لم تحرم بنتها لأن ذلك لا يسمى دخولا
عرفوا أن تردد فيه الروايات وعلم من ذلك أن بنت الزوجة غير المدخول بها لا تحرم إلا المنفية بلعان فتحرم عليه لأن له
استلحاقها فتلحقه إذا استلحقها ويثبت لها جميع الأحكام كما مر وصورتها أن يعقد على امرأة وتأتي له يئنت بعد
مضي مدة من حين إمكان اجتماعها يمكن كونها منه فإنها تلحقه ظاهراً مع كونه لم يدخل بها فإذا انفأها باللعان انتفت
عنه لكن تحرم عليه لأنها تلحقه إذا استلحقها فذلك أدخلنا في البنت كما سبق (قوله وزوجة الأب) أي وان لم
يدخل بها لا طلاق قوله تعالى ولا تنكحوا ما تنكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف يعني ما قد مضى في الجاهلية قبل علمكم
بتحريمه كما قاله الإمام الشافعي في الأم فلا مؤاخذة عليكم به فإنه كان في الجاهلية إذا مات الرجل عن زوجة خلفه عليها
أكبر أولاده فيتزوجها لكن لا بد عند عدم الدخول من صحة العقد بخلاف ما لو كان العقد فاسداً فلا تحرم إلا بالدخول
لأنها حينئذ موطوءة الأب بشبهة وقوله وان علا فيشمل الأب والجدة وهكذا ولا فرق بين أن يكون من قبل الأب أو
الأم ولا فرق أيضاً بين أن يكون من نسب أو رضاع (قوله وزوجة الابن) أي وان لم يدخل بها لا طلاق قوله تعالى
وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم لكن لا بد عند عدم الدخول من صحة العقد بخلاف ما لو كان العقد فاسداً فلا تحرم
إلا بالدخول لأنها حينئذ موطوءة الابن بشبهة فإن قيل لم قال تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم مع أن حليلة
الابن من الرضاع تحرم كما تحرم حليلة الابن من النسب فلا فرق في التحريم بين أن يكون الابن من نسب أو رضاع
أجيب بأن التقييد بذلك في الآية لاخراج حليلة المتبني فلا يحرم على الشخص زوجة من بناته لأنه ليس بابن له
لا لاخراج حليلة الابن من الرضاع فإنها تحرم بالاجماع وأما قول الشيخ القليوبي في حاشيته على التحرير وقوله
من أصلابكم خرج به زوجة من تبناه أو ابنه من الرضاع فهو سهو أو سبق قلم بالنسبة لزوجة ابنه من الرضاع
فإنها تحرم بالاجماع كما علمت (قوله وان سفل) فيشمل الابن وابن الابن وهكذا فتحرم زوجته وانزل ولا تحرم

وان علت أمها
سواء من نسب
أو رضاع سواء
وقع دخول الزوج
بالزوجة أم لا
(والريبة) أي
بنت الزوجة (إذا
دخل بالأم وزوجة
الأب) وان علا
(وزوجة الابن)
وان سفل

زوجة الزبيب أى ابن الزوجة ولا زوجة الرب أى زوج الام ولا تحرم أيضا بنت زوج الام ولا أمه ولا بنت زوج
 البنت ولا أمه ولا أم زوجة الابن ولا بنتها (قوله والمحرمات السابقة حرمتها على التأيد) وجعلتها ثلاثة عشر على
 عد المصنف سبع بالنسب واثنان بالرضاع وأربع بالمصاهرة وقد تقدم أن جعلتها في الحقيقة ثمان عشرة لأن المحرمات
 بالرضاع تفصيلا سبع كأن المحرمات بالنسب سبع والمحرمات بالمصاهرة أربع فالجمله ماذكر وانما ذكر الشارح قوله
 والمحرمات السابقة حرمتها على التأيد للدخول على كلام المصنف ولذلك قال وواحدة حرمتها على التأيد وأشار
 بذلك الى أن المحرمات قسمان محرمات على التأيد وقد سبق الكلام عليهن ومحرمات لا على التأيد وسيشرح في
 الكلام عليهن فلذلك قال الشيخ الخطيب ثم شرع في القسم الثاني وهو التحريم غير المؤبد الخ (قوله وواحدة)
 عطف على سبع لتتم الأربع عشرة كما ذكره المصنف وقوله حرمتها لا على التأيد بل من جهة الجمع فقط فلا يتأيد
 تحريمها بل يحرم جمعها مع الزوجة في العصمة فقط فتحل عت الزوجة أو ينوتها بخلاف ما يطلقها لارجعيا
 فلا تحل نحو أختها مادامت في العدة لأن الرجعية في حكم الزوجة (قوله وهي) أى الواحدة التي تحرم من جهة
 الجمع وقوله أخت الزوجة فلا يجمع بينها وبين أختها لقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين الاما قد سلف ولما فيه
 من قطعية الرحم بسبب ما يحصل بينهما من الخاصمة المؤدية الى البغضاء غلبا وهذا في الدنيا وأما في الآخرة فلا
 مانع من جمع الاختين فيها لا تنفاه علة التحريم اذ لا تنافض فيها ولا حقد ولا غل في تزوج احدى الاختين ثم
 ماتت في عصمته ثم تزوج الاخرى ثم ماتت أيضا في عصمته أو ماتت عنها ولم تزوج بعده بغيره جمع بينهما في الآخرة
 (قوله ولو رضيت أختها بالجمع) أى لأن الطبع يتغير (قوله ولا يجمع أيضا) أى كما لا يجمع بين المرأة وأختها
 وانما أعاد العامل لأن الواحدة التي تحرم من جهة الجمع بنص الآية هي الاخت فقط قال تعالى وأن تجمعوا بين
 الاختين فهي التي تعد من المحرمات بالنسب وقوله بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها أى من نسب أو رضاع
 ولو بواسطة كعممة أبيها وخالته وعممة أمها وخالتها خبر لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا
 المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه الترمذى
 وغيره وصححه ولا نه يؤدي الى قطعية الرحم كما مر في الاختين (قوله فان جمع الشخصين من حرم
 الجمع بينهما) وضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت احدهما ذكرا
 مع كون الاخرى أنثى حرم تناكحهما كما في الاختين من النسب أو من الرضاع فانه لو فرضت احدهما
 ذكرا مع كون الاخرى أنثى حرم تناكحهما لأن الشخص يحرم عليه نكاح أخته وكافى المرأة وعمتها
 من النسب أو من الرضاع فانه لو فرضت المرأة ذكرا حرم عليه نكاح عمته ولو فرضت العمة ذكرا حرم
 عليه نكاح بنت أخيها وكافى المرأة وخالته فانه لو فرضت المرأة ذكرا حرم عليه نكاح خالته ولو فرضت الخالة ذكرا
 حرم عليه نكاح بنت أخته وخرج بقولنا بينهما نسب أو رضاع الملك كافى المرأة وأمتها فيجوز جمعهما وان حرم
 تناكحهما لو فرضت احدهما ذكرا والمصاهرة فيجوز الجمع بين المرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وان حرم تناكحهما
 لو فرضت احدهما ذكرا والاخرى أنثى (قوله بعقد واحد) أى أو بعقدين أو قعماها أو جهل السبق والمعية أو علم
 السبق لكن جهلت السابقة فانه يبطل نكاحهما معا كما نص الشارح على الاخير فبما بعد وقوله بطل نكاحهما أى
 أى لأنه لا أولوية لاحداهما على الاخرى (قوله ولم يجمع بينهما) أى ابتداء فلا ينافى أنه جمع بينهما انتهاء كما يستفاد
 من قوله بل نكحهما مرتبا بأن عرف السبق وقوله فالثاني هو الباطل أى والاول هو الصحيح وقوله ان علمت
 السابقة أى ولم تنس أخذها بعد (قوله فان جهلت بطل نكاحهما) أى وكذا ان جهل السبق والمعية أو تحققت المعية
 كما تقدم (قوله وان علمت السابقة ثم نسبت منع منهما) أى حتى يتبين الحال (قوله ومن حرم جمعها
 بنكاح حرم جمعها أيضا في الوطء ملك اليمين) وله جمعها في الملك فقط فله تملكها بالاجاع (قوله وكذا لو كانت
 احدهما زوجة والاخرى مملوكة) أى فانه يحرم الجمع بينهما أيضا في الوطء وان كانت احدهما بالعقد والاخرى
 بالملك فتحل له الزوجة دون المملوكة سواء نكح الزوجة أولا ثم ملك الامه التي يحرم الجمع بينها وبينها كاختها أو

والمحرمات السابقة
 حرمتها على التأيد
 (واحدة) حرمتها
 لا على التأيد بل
 (من جهة الجمع)
 فقط (وهي أخت
 الزوجة) فلا يجمع
 بينها وبين أختها
 من أب أو أم أو بينهما
 نسب أو رضاع
 ولو رضيت أختها
 بالجمع (ولا يجمع)
 أيضا (بين المرأة
 وعمتها ولا بين المرأة
 وخالتها) فان جمع
 الشخصين من
 حرم الجمع بينهما
 بعقد واحد نكحهما
 فيه بطل نكاحهما
 أو لم يجمع بينهما
 بل نكحهما مرتبا
 فالثاني هو الباطل
 ان علمت السابقة
 فان جهلت بطل
 نكاحها وان علمت
 السابقة ثم نسبت
 منع منها ومن حرم
 جمعها بنكاح
 حرم جمعها أيضا
 في الوطء ملك اليمين
 وكذا لو كانت
 احدهما زوجة
 والاخرى مملوكة

ملك الامه اولاً ثم نكح من يحرم الجمع بينها وبينها كاختها أو تقارن الملك والنكاح لأن فراش النكاح أقوى من فراش الملك إذ يتعلق به الطلاق والظهار والايلاء وغيرها فلو فارق الزوجة حلت المملوكة وخرج بفراش النكاح وفراش الملك نفس النكاح والملك فان الملك أقوى من النكاح لأنه يملك به الرقبة والمنفعة بخلاف النكاح فإنه لا يملك به الا ضرب من المنفعة ولذلك اذا طرأ الملك على النكاح ابطه فاذا كان متزوجاً ثم ملكها بطل نكاحها ولا يدخل النكاح على الملك فاذا ملك أمة لا يصح نكاحها الا ان اعتقها ثم ينكحها (قوله فان وطئ واحدة) أي ولو في دبرها ولو مكرهاً أو جاهلاً لكن بشرط أن تكون كل منهما مباحة له على انفرادها فلو كانت مجوسية أو نكحوها كمنحرم فوطئها جاز له وطء الاخرى وصورة المحرم أن تكون احدي الامتين اخته من أبيه كأن تزوج أبوه رقيقة بالشروط وأتى منها بنت والاخرى اختها من أمها كأن تزوج تلك الامه رجل آخر بالشروط وأتى منها بنت فاذا ملك البنتين معا ووطئ أخته لم تحرم الاخرى وقوله من المملوكتين أشار بذلك الى أن هذا الكلام ليس راجعاً لما اذا كانت احدهما زوجة والاخرى مملوكة وقد علمت أنه تحل له الزوجة دون المملوكة الا ان فارق الزوجة فإنه تحل له المملوكة (قوله حتى يحرم الاولى) نعم لو ملك أمها بنتها فوطئ احداهما حرمت الاخرى أبداً كما علم مما مر وقوله بطريق من الطرق أي التي تزيل الملك أو الاستحقاق بخلاف نحو الحيض والاحرام والرهن لأنها لا تزيل الملك ولا الاستحقاق وقوله كييعها أي كلاً أو بعضها وكذا تبها وقوله أو تزوجها أي وهبتها كذلك فلو عادت الاولى كأن ردت بعيب فإن كان عودها قبل وطء الاخرى فله وطء أيتهما شاء بعد استبراء العائدة وإن كان بعد وطء الاخرى حرمت العائدة حتى يحرم الاخرى (قوله وأشار لضابط كلي) أي بعد أن ذكر شيئاً خاصاً وهو أنه يحرم بالرضاع اثنتان الام المرضعة والاخت من الرضاع نظر الظاهر الآية كما تقدم وقوله بقوله متعلق بأشار وقوله ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أي يحرم من أجل الرضاع ما يحرم من أجل النسب فهذا أعم مما قبله وقوله وسبق أن الذي يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضاً أي كما حرمت بالنسب وقد تقدم أن دليل ذلك قوله ^{عليه السلام} يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية حرموا من الرضاعة ما يحرم من النسب (قوله ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه) أي التي تثبت الخيار لكل من الزوجين في النكاح فالجنون والجذام والبرص مشتركة بين الزوجين والرتق والقرن خاصان بالزوجة فيثبت بهما الخيار للزوج والجب والعنة خاصان بالزوج فيثبت بهما الخيار للزوجة ولا فرق في ثبوت الخيار لكل منهما بين أن تكون هذه الامور موجودة قبل العقد أو حدثت بعد العقد وقبل الوطء أو بعد العقد ويثبت الخيار أيضاً لولي الزوجة بكل من الجنون والجذام والبرص ان قارن العقد وان رضيت به لأنه يعبر بذلك بخلاف الجب والعنة وكل من الثلاثة المذكورة ان حدث بعد العقد لأنه لا يعبر بذلك (قوله فقال) عطف على شرع وقوله وترد المرأة هو البناء للفعل أي يردها الزوج بفسخ نكاحها لثبوت الخيار له وفوائد الفسخ أربعة وان جعلها بعضهم ثلاثة الاولى أنه لا ينقص عدد الطلاق فلو فسخ مرة ثم جدد العقد ففسخ ثانياً وهكذا لم تحرم عليه الحرمة الكبرى ولو بلغ الثلاث أو أكثر الثانية أنه اذا فسخ قبل الدخول فلا شيء عليه واذا طلق قبل الدخول وجب نصف المهر الثالثة أنه اذا فسخ لتبين العيب بعد الوطء لم يمهله المثل واذا طلق حينئذ لم يمهله المسمى الرابعة أنه اذا فسخ بمقارن للعقد فلا نفقة لها وان كانت حاملاً بخلاف ما اذا طلق في الحالة المذكورة فتجب النفقة وأما السكنى فتجب في كل من الفسخ والطلاق حيث كان بعد الدخول (قوله بخمسة عيوب) أي بواحد منها وان أوهمت عبارة المصنف أنه لا يفسخ الا بالخمسة مجتمعة (قوله أحدها) أي أحد العيوب الخمسة وقوله بالجنون أي مصور بالجنون فالبناء للتصوير وهو مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء كما تقدم في فصل الاحداث وألحق الشافعي الخبل بالجنون والصرع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء وهو الذي يقال له عند الناس حقوق الاخت وقوله سواء أطبق أو تقطع واستثنى المتولى من المتقطع الخفيف الذي يطرأ في بعض الزمان وقوله قبل العلاج أولاً أي أول ما يقبل العلاج وأشار الشارع بذلك الى أنه لا يشترط في

فان وطئ واحدة
من المملوكتين
حرمت الاخرى
حتى يحرم الاولى
بطريق من الطرق
كييعها أو تزوجها
وأشار لضابط كلي
بقوله (ويحرم
من الرضاع ما يحرم
من النسب) وسبق
أن الذي يحرم من
النسب سبع فيحرم
بالرضاع تلك السبع
أيضاً ثم شرع في
عيوب النكاح
المثبتة للخيار فيه
فقال (وترد المرأة)
أي الزوجة (بخمسة
عيوب) أحدها
(الجنون) سواء
أطبق أو تقطع قبل
العلاج أولاً

نخرج الاغماء فلا
يثبت به الخيار في
فسخ النكاح ولو
دام خلافا للمتولى
(و) ثانيها بوجود
(الجذام) بذال
معجمة وهو علة
يحمر منها العضو ثم
يسود ثم يتقطع ثم
يتناثر (و) الثالث
بوجود (البرص)
وهو بياض في الجلد
يذهب دم الجلد
وما تحته من اللحم
نخرج البهق وهو
ما يغير الجلد من غير
اذهاب دمه فلا
يثبت به الخيار
(و) الرابع بوجود
(الرتق) وهو
انسداد محل الجماع
بلحم (و) الخامس
بوجود (القرن)
وهو انسداد محل
الجماع بعظم وما عدا
هذه العيوب كالبحر
والصنان لا يثبت
به الخيار (و) يرد
(الرجل) أيضاً
الزوج (بخمسة
عيوب بالجنون
والجذام والبرص)
٣ النخر هو تنن
الانف

الجنون الاستحكام وان قلنا باشتراط الاستحكام في الجذام والبرص والفرق أن الجنون يقضى الى الجناية كقوله
الزركشي فاذا جن أحد الزوجين ترتب عليه الجناية على الآخر بقتل أو نحوه (قوله نخرج) أي بالجنون وقوله الاغماء
أي سواء كان من مرض أو من غير موقوله فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح أي كسائر الامراض وقوله ولو دام
خلافاً للمتولى أي فيما اذا دام واعتمد الشيخ الخطيب كلام المتولى ويؤيده أن الاغماء الدائم ملحق بالجنون لكن
كلامهم يقتضي أن ذلك ضعيف والمعتمد الاول (قوله وثانيها) أي العيوب الخمس وقوله بوجود الجذام أي مصور
بوجود الجذام أي وان لم يستحكم على المعتمد بل متى وجد شيء منه ثبت الخيار لأن النفس تنفر منه وعلى القول
باشتراط الاستحكام لا يثبت الخيار بأوله كقوله الجوزي قال والاستحكام في الجذام يكون بالتقطع وجوز الامام
الاكتفاء باسوداد العضو والمعول عليه حكم أهل الخبرة باستحكام العلة وما جرب له أن يؤخذ من دهن حب العنب
ومرارة النسرا أجزاء متساوية ويغاططان معا ويدلك بهما ثلاثة أيام وفي الصحيحين فر من المجذوم فرارك من الاسد
وهذا محمول على غير قوى اليقين الذي يعلم أنه لا يصيبه الا ما قدر له وذلك الغير هو الذي يحصل في قلبه خوف حصول
المرض له فقد جرت العادة بأنه يحصل له المرض غالباً وحينئذ فلا ينافي ما صح في الحديث لا عدوى لئلا ينجس على
قوى اليقين الذي يعلم أنه لا يصيبه الا ما قدر له فقد شوهده أنه لا يحصل له مرض ولا ضرر فزعم أهل العلم بالطب أنه
يعدى كثيراً أو قلما يسلم منه فان سلم منه أدرك نسله انما هو بحسب العادة لمن حصل في قلبه خوف حصول المرض له
أو يقال لا عدوى مؤثرة فلا ينافي أنه قد تحصل العدوى لكن بفعل الله تعالى فان الحديث ورد ردالمالكا كان يعتقد
أهل الجاهلية من نسبة الفعل لغير الله تعالى (قوله بذال معجمة) أي مع ضم الجيم وقوله وهو علة يحمر منها العضو
الخ ويصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه أغلب وقوله ثم يتقطع أي ينشقق مع الاتصال بالبدن وقوله ثم يتناثر أي
يتساقط مع الانفصال عن البدن فهو عطف مغاير (قوله والثالث) أي من العيوب الخمس وقوله بوجود البرص أي
مصور بوجود البرص أي وان لم يستحكم على المعتمد خلافاً لمن قيد بالاستحكم ويكفي فيه قول أهل الخبرة وما جرب
له أن يؤخذ ماء الورد ويطل به ثلاثة أيام فانه يبرأذن الله تعالى وقوله وهو بياض أي شديد وقوله يذهب دم الجلد
وما تحته فاذا ذهب دمويته بقعه (قوله نخرج) أي بالبرص وقوله البهق بفتح الباء والهاء وقوله وهو ما يغير الجلد من
غير اذهاب دمه وسببه فساد مزاج الانسان وخلل في طبيعته ولذلك قال الأطباء من افتصدوا كل شيئاً ما لحافا صابه
بهق أو جرب فلا يلومن الانفسه (قوله والرابع) أي من العيوب الخمسة وقوله بوجود الرتق أي مصور بوجود الرتق
بفتح الراء والتاء المثناة من فوق ويثبت الخيار بكل من الرتق والقرن للزوج ولو مجبواً أو عنيينا كما يثبت لها الخيار
بجبه أو عنته ولو كانت رتقاء أو قرناء (قوله وهو) أي الرتق وقوله انسداد محل الجماع بلحم ولا تجبر على شق الموضع
فان شقته أو شقه غير ها أو مكن الوطء فلا خيار لزوال المانع من الجماع ولا تمكن الامت من الشق الا بذن سيدها فان
قيل اذا انسداد محل اللحم فن أن يخرج البول أجيب بأنه يخرج من ثقبه صغيرة كاحليل الرجل قاله في الكفاية
(قوله والخامس) أي من العيوب الخمس وهو تمامها وقوله بوجود القرن أي مصور بوجود القرن بفتح القاف
وبفتح الراء أرجح من اسكانها (قوله وهو) أي القرن وقوله انسداد محل الجماع بعظم هذا هو المشهور وعليه
فالرتق والقرن متغايران وقيل بلحم وعليه فهم مترادفان على معنى واحد فترجع العيوب الى أربع فقط (قوله وما عدا
هذه العيوب) أي الخمسة المتقدمة وقوله كالبحر والصنان أي والنخر ٣ والاستحاضة والقروح السيالة ونحو
ذلك ومنه الداء المعروف بالمبارك والعياذ بالله تعالى وقوله لا يثبت به الخيار أي لا يثبت بما عدا هذه العيوب مما ذكر
الخيار للزوج على الزوجة والعكس (قوله ويرد الرجل) هو البناء للفعل أي ترده الزوجة بفسخ نكاحه
لثبوت خيارها وقوله بخمسة عيوب أي بواحد منها وان أرهمت عبارته اجتماعها (قوله بالجنون والجذام
والبرص) فيثبت الخيار بكل منها للمرأة كما يثبت الخيار بكل منها للرجل وان تأمنا بل وان كان الذي فيمن له
الخيار أكثر لأن الانسان يعاف من غير ما لا يعاف من نفسه نعم المجنونان يتعذر الخيار لهما لأنها ليسا أهلاً للاختيار

فان قيل كيف يتصور صحة النكاح وثبوت الخيار للزوجة بكل منها اذا كان مقار نامع أنه يشترط لصحة العقد أن يكون الزوج كفؤاً لها وفي هذه الصورة ليس كفؤاً لها ولو ماثلته في العيب أجيب بأن صورة ذلك أن تأذن لوليها في تزويجها من معين فيحمل على السلامة لأن الاصل في الناس السلامة فاذا تبين خلافها ثبت لها الخيار بخلاف ما اذا زوجت من غير اذنها اجبارا فانه اذا تبين أن الزوج معيب تبين بطلان النكاح من أصله (قوله وسبق معناها) أي معنى الثلاثة في كلام الشارح فلا حاجة لاعادته (قوله وبوجود الجب) بفتح الجيم وتشديد الباء وهو في الاصل اسم لمطلق القطع سواء للذكر وغيره لكنه خصه العرف بقطع الذكركر فلذلك قال الشارح وهو قطع الذكركر أي ولو بفعل الزوجة كما رجح في الروضة كأصلها ولو بعد الوطء بخلاف العنة فلا بد أن تكون قبل الوطء وسيأتي الفرق بينهما وخرج بالجب الخصاص فلا خيار به على الاصح لقدرة اخصى على الجماع بل يقال انه أقدر عليه كما قاله ابن الملقن في شرح الحاوي لأنه لا ينزل فلا يعتريه فتور (قوله فان بقي قدرها فأكثر فلا خيار) فان تنازعا في امكان الوطء به فالقول قوله على الاصح لأن الاصل دوام النكاح (قوله وبوجود العنة) أي في المكلف بخلاف الصبي والمجنون فلا تسمع دعوى العنة في حقهما لأنها لا تثبت الا باقرار الزوج عند القاضي أو عند بيعة تشهد على اقراره أو يمينها بعد نكوله واقرار كل من الصبي والمجنون لغو كنكوله ولا تثبت بالبيعة لأنها لا اطلاع للشهود عليها وعاصرح به العلماء أن الرجل قد يعين عن امرأة دون أخرى ولا بد أن تكون العنة قبل الوطء فلا خيار بالعنة بعد الوطء ولو مرة لأنها وصلت الى مطلوبها وعرفت بذلك قدرته على الجماع مع توقع حصول الشفاء بزوال العنة وعود الداعية للاستمتاع بخلاف حدوث الجب بعد الوطء فانه يثبت به خيار الفسخ على الاصح في الروضة لئلا يساهم الجماع وعدم توقع الاستمتاع (قوله وهي) أي العنة ووقع للمحشى نسخة فيها وهو فقال كان الاولى أن يقول وهي اللهم الا أن يقال ذكر الضمير باعتبار كونه خامسا ولك أن تقول ذكر الضمير باعتبار الخبر وقوله بضم العين أي مع تشديد النون مأخوذة من عنان الدابة لأنها تمنع الزوج عن الجماع كما أن عنان الدابة يمنعها من السير (قوله عجز الزوج عن الوطء في القبل) أي ولو قدر على الوطء في الدبر فقوله في القبل قيد لا بد منه ولا بد من ضرب القاضي له سنة كما فعله عمر رضي الله عنه وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذر الجماع فديكون لعارض حرارة فيزول في الشتاء أو برودة فيزول في الصيف أو يبوسة فيزول في الربيع أو رطوبة فيزول في الخريف فاذا مضت السنة ولم يأتها علما أنه عجز خلق حرا كان الزوج أو عبدا مسلما كان أو كافرا اذا ادعى الوطء وهي ثيب أو بكر غور راعوا لم تصدقه صدق هو يمينه أنه وطئ ولا يطالب بوطء بخلاف البكر غير الغوراء فتحلف هي أنه لم يأتها وكذلك ان نكل عن اليمين في الثيب أو البكر الغوراء فانها تحلف يمين الرد كغيرها وقوله بضعف في قلبه أو آله وقيل في دماغه (قوله ويشترط في العيوب المذكورة الرفع فيها الى القاضي) أي لأن الفسخ بها أمر مجتهد فيه فاشبهه الفسخ باعسار الزوج بالمهر أو بالنفقة ويشترط فيها أيضا الفورية لأن الخيار بها خيار عيب وهو على الفور كما في الخيار بعيب المبيع ولا ينافي الفور بضر السنة في العنة لأنها لا تثبت الا بعدمضي السنة والرفع بعدها الى القاضي وحينئذ فلها الفسخ ولكن بعد قول القاضي ثبتت عندي عنته أو ثبت حق الفسخ (قوله ولا ينفرد الزوجان بالخ) أي من غير رفع الى القاضي لما علمت من أن ذلك أمر مجتهد فيه فلا بد فيه من الرفع للقاضي وان كانت تفسخ في العنة بعد قول القاضي ثبتت عنته أو ثبت حق الفسخ كما مر وقوله كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره هو المعتمد وقوله لكن ظاهر النص خلافه أي لكن ظاهر نص الشافعي خلافه وهو أنه ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ وهو مرجوح

﴿فصل في أحكام الصداق﴾ كاستحباب تسميته في النكاح الآتي في قوله ويستحب تسمية المهر في النكاح وكما يسمى صداقا يسمى مهرا ونحلة وغير ذلك وجعلها بعضهم أحد عشر اسما ونظمها في قوله
صداق ومهر ونحلة وفريضة * حباء وأجر ثم عقر علائق
وظول نكاح ثم خرس تمامها * ففرد وعشر عدداك موافق

وسبق معناها (و)
بوجود (الجب)
وهو قطع الذكركر
كله أو بعضه والباقي
منه دون الحشفة
فان بقي قدرها
فأكثر فلا خيار
(و) بوجود (العنة)
وهي بضم العين
عجز الزوج عن
الوطء في القبل لسقوط
القوة الناشرة
بضعف في قلبه أو
آله ويشترط في
العيوب المذكورة
الرفع فيها الى القاضي
ولا ينفرد الزوجان
بالتراضي بالفسخ
فيها كما يقتضيه
كلام الماوردي
وغيره لكن ظاهر
النص خلافه
﴿فصل في أحكام
الصداق

وزيد على ذلك عطية فله اثنا عشر اسما يقال له صدقة وتجمع على صدقات كفي الآية الآتية وانما قيل له نحلة وعطية مع أنه عوض في مقابلة منفعة البضع ظاهر الا أنه كما يستمتع بها تستمتع به بل استمتعها به أكثر لأن شهوتها أقوى من شهوت وقيل انها تلذذ بالجماع من ثلاثة أوجه ترداد الدكر في فرجها وخرج منيها وسريان مني الرجل في فرجها وأما الرجل فيتلذذ بوجهين فقط ترداد الدكر في فرجها وخرج منيها فوجو به عليه لافي مقابلة التمتع في الحقيقة بل تكرمة وعطية من الله مبتدأة وصادرة من الزوج لتحصل الالفق المحبة وانما وجب عليه لافيه الا أنه أقوى منها وأكثر كسبا ومن هذا علم الجمع بين القولين اللذين حكاهما المرعشي هل هو عوض أو تكرمة وفضيلة فن قال بالاول نظر الى الظاهر من كونه في مقابلة منفعة البضع ومن قال بالثاني نظر الى الحقيقة والباطن من كونها تستمتع به كما يستمتع بها بل أكثر فلا تنافي بين القولين والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله تعالى وآتوهن أجورهن وقوله عليه السلام لم ير بد التزويج التمس ولو خافا من حديد رواه الشيخان أي اطلب شيئا فاجعله صداقا ولو كان الملتمس خافا من حديد والمخاطب ياتى المهور الى النساء الا زواج عند الأكثرين وهو الظاهر وقيل الاولياء لأنهم كانوا في الجاهلية يأخذونها ولا يعطون النساء منها شيئا بل بقي منه بقية الآن في بعض البلاد (قوله وهو بفتح الصاد أفصح من كسرهما) وقال الزمخشري الكسر أفصح من الفتح عند أصحابنا البصريين ولكن الفتح هو الأشهر في الاستعمال وقوله مشتق من الصدق بفتح الصاد نظر لأنه أشد الاعراض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي فلوتراضت مع الزوج على تزويجها بلامه لم يسقط وقيل مشتق من الصدق بكسر الصاد لاشعاره بصدق رغبة باذله في النكاح ولهذا كان فيه فتح الصاد وكسرها فالفتح على أخذه من الصدق بفتحها والكسر على أخذه من الصدق بكسرهما وقوله اسم لشديد الصلب بالاضافة اليانية كما يؤخذ من المختار أي للشديد الصلب كافي بعض النسخ ٧ والصلب بفتح الصاد الشديد القوى وجه الاخذ من ذلك أنه أشد الاعراض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي كما علمت (قوله وشرعا اسم الخ) وأما لغة فهو اسم لما وجب بالنكاح فقط فيكون المعنى الشرعي أعم من المعنى اللغوي على عكس القاعدة من أن المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي وهذا على أنه لا فرق بين الصداق والمهر وأما على القول بأن الصداق ما وجب بالنكاح والمهر ما وجب بغيره كوطء الشبهة والارضاع ورجوع الشهود فالمعنى الشرعي مساو للمعنى اللغوي وهو على خلاف القاعدة المتقدمة أيضا لأن القاعدة أن المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي كما علمت وهذا مساو له (قوله لمال واجب على الرجل) أي لمال واجب للمرأة على الرجل لأنه أقوى وأكثر كسبا كما مر والتعبير بالمال جرى على الغالب ومن غير الغالب قد يكون منفعة كإسباتي في قوله ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة وفي بعض النسخ لما وجب على الرجل وهو أعم من المال والمنفعة لكنهما مصلحتان وجو به للمرأة على الرجل هو الأصل والغالب وقد يجب للرجل على المرأة كافي مسألة الارضاع كأن ترضع احدي زوجتي وهي الكبرى الاخرى وهي الصغرى فيجب على المرضعة نصف مهر مثل الصغرى للزوج ويجب على الزوج للصغرى نصف المسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر المثل وانما وجب على المرضعة للزوج نصف المهر ولم يجب المهر كله مع أنها فوتت عليه البضع اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه ولا يجب عليها مهر نفسها لتفويتها بضعها على الزوج أيضا فان الارضاع حرم كلا من الزوجتين عليه خلافا للقلوب القائلين بوجوب مهر نفسها أيضا لا يخلو نكاحها عن المهر فيشبهه نكاح الواهة نفسها النبي صلى الله عليه وسلم وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقد يجب للرجل على الرجل كافي مسألة رجوع الشهود كأن يشبه شاهدا أن بين الزوجين رضاعا محرما فيفرق بينهما القاضي ثم يرجعا في الشهادة فيغرمون المهر كله ولو قبل الدخول على المعتد لتفويتهم البضع على الزوج فان رجوعهما لا يقبل بالنسبة وقيمة البضع الذي فوتوه المهر كله ومحل غرم الشهود اذا لم يصدقهم الزوج والا فلا غرم عليهم (قوله بنكاح) أي بسبب نكاح أي عقد وذلك في غير التفويض فانه يجب بالعقد في غير التفويض

وهو بفتح الصاد
أفصح من كسرهما
مشتق من الصدق
بفتح الصاد وهو
اسم لشديد الصلب
وشرعا اسم لمال
واجب على الرجل
بنكاح

٧ (قوله والصلب
الخ) لم يوجد في كتب
اللغة صلب بفتح
الصاد لا بمعنى الهيئة
المعروفة في القتل
بالصلب وعليه
فيتعين هنا ضم
الصاد من هاشم

المسمى ان كان صحيحا ومهر المثل ان كان فاسدا وكذلك عند عدم التسمية في غير المفوضة فانه يجب بالعقد مهر المثل وقوله أو وطء شبهة فاذا وطئها بشبهة وجب عليه لها مهر المثل ومنه الوطء في النكاح الفاسد ولو قال أو وطء وسكت لكان أخصر وأعم لأنه يشمل الوطء في المفوضة فانه يجب به فيها مهر المثل وقوله أو موت أى للزوجين أو لأحدهما في التفويض فان الموت كالوطء في تقرير المسمى في غير التفويض فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض ولا يجب في التفويض بالعقد شيء والالتشط بالطلاق قبل الدخول وليس كذلك فلا يجب فيه شيء إلا بما ينضم إلى العقد من الفرض أو الوطء أو الموت وأما في غير التفويض فيجب المهر بالعقد ويتقرر جميعه بالوطء أو الموت بذلك يندفع اعتراض الرجائي بأن ذكر الموت يقتضى أنه موجب للمهر وليس كذلك بل هو مقرر لجمعه وتقريره غير إيجابه ووجه اندفاعه أن اعتراضه مبني على أن ذلك في غير التفويض وليس كذلك بل هو في التفويض كما علمت هذا ولو زاد الشارح أو تفويت بضع قهرا كمسئلة الارضاع ورجوع الشهود المتقدمين لو في المراد وعبرة غيره ماوجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهرا كارضاع ورجوع شهود (قوله ويستحب تسمية المهر الح) أى ويسن للعاقدة كالمهر الح لأنه عليه السلام لم يخل نكاحا عنه ولا أنه أدفع للخصومة بين الزوجين ولثلاث يشبه نكاح الواهبة نفسها عليه السلام وقد تجب التسمية في صور الأولى إذا كانت الزوجة غير جائزة التصرف لصغر أو جنون أو سفه أو عاقله لغير جائز التصرف كصبي ومجنون وسفيه وقد حصل الاتفاق مع الزوج على أكثر من مهر المثل فلو سكت عن التسمية لوجب مهر المثل فتفوت الزيادة مع أنها مصلحة للزوجة المذكورة أو لسيدها الثانية إذا كانت الزوجة جائزة التصرف وأذنت لوليها أن يزوجه من غير تفويض وقد حصل الاتفاق على أكثر من مهر المثل فلو سكت لوجب مهر المثل فتفوت المصلحة مع أن تصرف الولي يكون بالمصلحة الثالثة إذا كان الزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة على أقل من مهر المثل فتجب تسمية ما وقع الاتفاق عليه فلو سكت عن التسمية لوجب مهر المثل فتحصل زيادة على الزوج فالمصلحة في هذه الصورة عائدة على الزوج وفيما قبلها على الزوجة وأسيدها وقد تحرم التسمية كالوطء وزوج المحجور وعليه بمن لم نرض الأب أكثر من مهر مثلها وأما ما يكن الصداق ركنا في النكاح كالثمن في البيع فتكون تسميته واجبة لثلاث الغرض من النكاح الاستمتاع وتوابعه وهو قائم بالزوجين فهم المال كمن دون الصداق والغرض من البيع المعاوضة فكان العوض ركنا فيه ويسن أن لا يدخل بها حتى يدفع إليها شيئا من الصداق خروجاً من خلاف من أوجبها قال بعضهم وحكمة ذلك أن الله لما خلق حواء اشتاق لها آدم ومديده إليها فقال الله له ما آدم حتى تؤدى مهرها قال ومأمرها قال مهرها أن تصلى على محمد عليه السلام ألفاً في نفس واحد فصلى خمسمائة مرة وتنفس فقال يا آدم الذي صليته هو مقدم الصداق والذي بقى عليك هو مؤخره وفي رواية أن الله تعالى لما خلق حواء قال له آدم يارب زوجني من حواء فقال له يا آدم حتى تعطيني مهرها قال مهرها أن تصلى على محمد حبيبي مائة مرة في نفس فصلى آدم سبعين مرة ثم انقطع نفسه فقال له الرب لا بأس عليك الذي صليته مقدم المهر والذي بقى عليك مؤخره فلذلك تجد بعض الناس يقدمون النصف ويؤخرون النصف وبعضهم يقدم نحو الثلثين ويؤخر نحو الثلث وهو الأغلب المتعارف بيننا الآن في هذه الأزمان (قوله في عقد النكاح) في زيادة الشارح لفظ عقد كالكه لان النكاح بمعنى العقد كما هو حقيقته فكأنه قال في عقد العقد في حوج إلى أن تجعل الإضافة بيانية وعبرة الشيخ الخطيب سالمة من ذلك حيث قال في صلب النكاح أى العقد فهى أولى من عبارة الشارح (قوله ولو في نكاح عبد السيد أتمه) غاية للرّد على من قال انه لا يستحب التسمية في هذه الصورة وهو المعتمدان لم يكن أحدهما مكاناً وعبرة المنهج نعم لو زوج عبده أتمه ولا كتابة لم يسن ذكره إلا لفائدة فيه فانه لا يثبت للسيد على عبده شيء فلا حاجة إلى تسميته بخلاف ما لو كان أحدهما أو كلاهما مكاناً إذا لم يكتب كالأجنبي وإن جرى العلامة الخطيب على ما قاله الشارح تبعاً لما في الروضة كأصلها وعليه في فكره ترك التسمية لكن المعتمد ما تقدم (قوله ويكفي تسمية أى شيء كان) أى

أو وطء شبهة أو موت
(ويستحب تسمية
المهر في) عقد
(النكاح) ولو
في نكاح عبد
السيد أتمه ويكفي
تسمية أى شيء
كان

عينا كان أو ديناً أو منفعة لكن لا بد أن يصح جعله ثمناً كإسيائي في كلام الشارح فلو عقد بما لا يتمول كنوا أو حصة وترك شفعة وحذق ففسد عقد الصداق ورجع إلى مهر المثل (قوله ولكن يسن عدم النقص عن عشرة دراهم) أي خروجاً من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يجوز أقل منها إلا أنها انصاب السرقة عنده والمراد عشرة دراهم خالصة ويمكن إرجاع خالصة في كلام الشارح إليها أيضاً وقوله عدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة أي لأنها أصدق نساءه عليه السلام وبناته ويؤخذ من هذا أنه يستحب أن يكون من الفضة لا لتابع وصح عن عمر رضي الله عنه في خطبته لا تغالوا بصدائق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله تعالى لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بها وأما اصداق أم حبيبة أو بعمامة دينار فلم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم حتى يردوا بما كان من النجاشي أكراماً للنبي صلى الله عليه وسلم فإنها كانت تحت عبدالله بن جحش وهاجرت معه إلى الحبشة فتنصر وبقيت على الاسلام رضي الله عنها فبعث النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في تزويجها من النجاشي فأصدقها النجاشي أر بعمامة دينار وجهازاً من عنده وأرسلها مع شرحبيل للنبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع (قوله وأشعر قوله يستحب بجواز إخلاء النكاح عن المهر) أي فيكون قوله بعد ذلك فإن لم يسم مهر صح العقد تصریحاً بما علم لكن تقدم أنه قد تجب التسمية في صور وتحرم في بعض الصور وقوله وهو كذلك أي والحكم من الخارج مثل ما أشعر به كلامه من الجواز لكن مع الكراهة كما صرح به الماوردي والمتولي وغيرهما (قوله فإن لم يسم) بالبناء للفعل ومهر بالرفع نائب فاعل وفي بعض النسخ عدم ذكر مهر فلذلك كتب المحشي فإن لم يسم أي الصداق وبناء الشيخ الخطيب للفاعل وقد رله مفعولاً حيث قال فإن لم يسم صداقاً بالنصب وعليه فالفاعل ضمير يعود على العاقد المعلوم من المقام وقوله في عقد النكاح أي في عقد النكاح النكاح فلا ضافة بياناً ولو قال في صلب النكاح لكان أولى كما علم مما مر وقوله صح العقد أي صح عقد النكاح بالاجماع لكن مع الكراهة كما علمت (قوله وهذا) أي عدم تسمية الصداق في العقد وقوله معنى التفويض أي أنما قصره على ذلك مع أن عدم تسمية الصداق تارة يكون مع عدم التفويض فاذ لم تكن مفوضة ولم يسم الصداق في العقد وجب مهر المثل بنفس العقد وتارة يكون مع التفويض وحينئذ يجب المهر بواحد من ثلاثه أشياء أخصاً من كلام المصنف فيها بعد حيث قال ووجب المهر ثلاثه أشياء فإن ذلك خاص بالتفويض لما علمت من أنه في غير التفويض يجب مهر المثل بنفس العقد فلذلك قصر الشارح كلام المصنف على التفويض من أول الأمر والتفويض لغة جعل الأمر موكولاً إلى الغير ومنه فوضت أمري إلى الله ويقصر بالأهمال ومنه قول سيدنا علي كرم الله وجهه لا تصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهلهم سادوا

والتفويض نوعان تفويض بضع وتفويض مهر فالثاني كقولها لوليها زوجني بما شئت أو شاء فلان لأنها فوضت إليه جنس المهر وقدره وكلامهم في النوع الأول وهو تفويض البضع لأن لوليها فوض أمر البضع إلى الزوج ليتولى بعد ذلك فرض المهر في مقابلته أو يفرضه القاضي نيابة عنه أو يتلفه بالوظة ويقوم مقامه الموت كما سيأتي (قوله ويصدر تارة من الزوجة) أي ويصدر التفويض في تارة أي في حالة من الزوجة وعلى هذا فيقال لها مفوضة بكسر الواو لتفويضها أمر بضعها وهو العقد عليه بلامهر إلى الولي وأما فتح الواو فلأن الولي فوض أمرها إلى الزوج والفتح أفصح لكن ما صدر منها ليس تفويضاً في العقد مع أن الكلام فيه وإنما هو سبب لجواز تفويض الولي في العقد ويمكن أن ينعمن تسمية السبب باسم المنسب والمقابل لقوله ويصدر تارة من الزوجة الخ قوله وكذا لو قال سيد الأمة لشخص الخ فكأنه قال وتارة يصدر من السيد ولو عبر بذلك لكان أظهر وأولى (قوله البالغة) خرجت الصغيرة فلا يصح التفويض منها وقوله الرشيدة أي ولو حكاماً فيشمل السفينة المهمة (قوله كقولها لوليها زوجني بلامهر أو على أن لامهرلي) بخلاف ما لو قالت زوجني وسكتت عن المهر بالكلية فلا يكون تفويضاً بل إذا مطلقاً في الزوج لأن النكاح يعقد غالباً بالمهر فيحمل المطلق عليه فكانها قالت زوجني بمهر وقوله فيزوجها الولي وينبغي المهر أو يسكت عنه من تمام التفويض فلا يجوز جلد التفويض بمجرد قولها

ولكن يسن عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة وأشعر قوله يستحب بجواز إخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فإن لم يسم) في عقد النكاح مهر (صح العقد) وهذا معنى التفويض ويصدر تارة من الزوجة البالغة الرشيدة كقولها لوليها زوجني بلامهر أو على أن لامهرلي فيزوجها الولي وينبغي المهر أو يسكت عنه

المذكور بل لا يقال له تفويض الا اذا زوجها الولي ونفى المهر أو سكت أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد لأن التسمية الفاسدة كالتسمية فهي بمنزلة السكوت فكون من صور التفويض وحمل اقتضاء التسمية الفاسدة وجوب مهر المثل بالعقد في غير التفويض وأما الزوج بمهر المثل من نقد البلد انعقد به ولا تفويض (قوله وكذا لو قال سيد الأمة لشخص الخ) أي فانه تفويض لكن لا شيء للسيد بعد ذلك على الزوج ولو دخل بها لأن الحق له وقد أسقطه وقوله ونفى المهر أو سكت بخلاف ما اذا زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد فلا يكون تفويضاً بل يجب دون مهر المثل وغير نقد البلد اذا عقد السيد بهما أو يكون كل منهما مسمى صحيحاً لأن المهر حق السيد وقد رضى بذلك بخلاف ما تقدم في الولي (قوله واذا صح التفويض الخ) بخلاف ما اذا لم يصح التفويض كتفويض غير الرشيدة لأن التفويض صورة تبرع نظر الكونه لا يجب بالعقد شيء ولكن يستفيد به الولي من السفهية الأذن في تزويجها وقوله وجب المهر فيه أي في التفويض وقوله بثلاثة أشياء أي بواحد منها كما هو معلوم فلا يشترط اجتماع الثلاثة كما قد توهمه عبارة المصنف أو لا وان كان تعبيره بعد ذلك بأو يدفع هذا الإيهام فلو أخذ بظاهر العبارة أولاً من اشتراط اجتماع الثلاثة لتناقض مع ما يقتضيه العطف بأو من أن المعتبر واحد منها (قوله وهي) أي الثلاثة أشياء أي أحدها كما علمت ليصح العطف بأو وقوله أن يفرضه الزوج على نفسه أي أن يقدره الزوج على نفسه قبل الدخول بهما من غير طلبها أو بطلبها منه وهاهنا حبس نفسها حتى يفرض لها تكون على بصيرة في تسليم نفسها ولها بعد الفرض حبس نفسها حتى يسلمها المفروض الحال بخلاف المؤجل كالسمي في العقد فيهما وعلم من ذلك أنه يجوز فرض مؤجل بأجل معلوم بالتراضي ولا يشترط علم الزوجين بقدر مهر المثل بل حيث تراضيا على مهر صح ولودون مهر المثل أو فوقه بخلاف فرض الحاكم فانه يشترط فيه علم الحاكم بمهر المثل حتى لا يزبد عليه ولا ينقص عنه الا بالتفاوت اليسير والمفروض الصحيح كالسمي في العقد سواء كان الفرض من الزوج أو من الحاكم فينشط بالطلاق قبل الدخول فان طلقها قبل الفرض فلا شيء لها الا المتعة (قوله ورضى الزوجة بما فرضه) أي ان كان دون مهر المثل أو فرض مؤجلاً أو من غير نقد البلد أو الا فلا يعتبر رضاها حيث صدقته على أنه مهر مثلاً فان نازعته في أنه مهر مثلاً بأن قالت ليس هذا مهر مثلي فرضه الحاكم لا نه هو الذي يفرضه عند التنازع (قوله أو يفرضه الحاكم على الزوج) فيفرض المهر عند امتناع الزوج من الفرض أو تنازعهما في قدر المفروض كم يفرض ولا يفرضه الا حالاً من نقد البلد لأن منصبه فصل الخصومات والالزام بالمال الحال من نقد البلد كافي قيم التلقات فلا يفرضه مؤجلاً ولا من غير نقد البلد وان رضيت الزوجة بذلك لكن لها اذا فرضه حالاً تأخير القبض بل لها تركه بالكلية لأن الحق لها ولا يصح فرض أجنبي ولو من ماله بغير إذن الزوج لأنه خلاف ما يقتضيه العقد سواء كان عيناً أو ديناً أو بما جاز أداء دين الغير بغير إذنه لأنه لم يسبق عقد مانع من أداء الغير أما فرض الغير بأذن الزوج فيصح ويرجع عليه ان أذن له في الفرض من ماله أو مطلقاً بخلاف ما اذا أذن له في الفرض من مال نفسه ففرضه من ماله فلا رجوع (قوله ويكون المفروض عليه مهر المثل) أي ويكون ما يفرضه الحاكم على الزوج مهر المثل بلا زيادة ولا نقص الا بتفاوت يسير ولا بد أن يكون حالاً من نقد البلد كما تقدم (قوله ويشترط علم القاضي بقدره) أي بقدر مهر المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه الا بالتفاوت اليسير (قوله أما رضا الزوجين بما يفرضه فلا يشترط) فلا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به لأنه حكم منه (قوله أو يدخل الخ) أي بأن يطأها ولو في الدبر أو في حيز أو أحرام أو نحو ذلك ولو بدون انتشار ولو لم تزل البكارة بخلاف التحليل وقوله أي الزوج تفسير للضمير الواقع فاعلا وقوله بها متعلق بيدخل وقوله أي الزوجة تفسير للضمير المجرور وقوله المفوضة بفتح الواو وكسر ها والفتح أفصح أما الكسر فلانها فوضت أمرها إلى الولي في تزويجها بالمهر وأما الفتح فلان الولي فوض أمر بضعتها إلى الزوج ليفرض المهر في مقابلته أو يفرضه القاضي نيابة عنه أو يتألفه بالوطء يقوم مقامه الموت كما تقدم (قوله قبل فرض من الزوج أو الحاكم) أما اذا كان بعد فرض من الزوج أو الحاكم فيقرر به المفروض كما يقرر به المسمى في العقد (قوله

وكذا لو قال سيد
الأمة لشخص
زوجتك أمتي
ونفى المهر أو سكت
(و) اذا صح
التفويض (وجب
المهر) فيه (ثلاثة
أشياء) وهي (أن
يفرضه الزوج على
نفسه) ورضى
الزوجة بما فرضه
(أو يفرضه الحاكم)
على الزوج ويكون
المفروض عليه مهر
المثل ويشترط علم
القاضي بقدره أما
رضا الزوجين بما
يفرضه فلا يشترط
(أو يدخل) أي
الزوج (بها) أي
الزوجة المفوضة
قبل فرض من
الزوج أو الحاكم

فيجب لها مهر المثل بنفس الدخول) فيستقر بذمته وتطالبه به وان رضيت بأن لا مهر لها لأن الوطء لا يباح بالاباحة
 أى لا يصور بصورة الاباحة والافه ومباح هنا بالعقد لكن لو قلنا بأنه لا مهر لها حينئذ كان مصورا بصورة الاباحة
 وهو لا يصور بصورة الاباحة لما فيه من حق الله تعالى نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلما واعتقادهم أن لا مهر
 لمفوضة بحال ثم وطئ فلا شيء لها لأنه استحق وطأ بلا مهر فاشبه ما لزوج عبده أمته ثم أعتقها ثم وطئها بعد ذلك
 (قوله) ويعتبر هذا المهر بحال العقد في الاصح أى لأنه هو المقتضى للوجوب بالوطء أو بالموت المنزل منزله
 وهذا ما نقل عن الأكثرين لكن صحح في أصل الروضة أن المعتبر أكثر مهر من العقد إلى الوطء لأن البضع دخل
 بالعقد في ضمانه واقترب به الاتفاق فوجب الأكثر كالمقبوض بالشراء الفاسد ولذلك حل المحشى كلام الشارح
 على ما إذا كان هو الأكثر قال لأن الراجح اعتباراً أكثر المهر في أوقات ثلاثة وقت العقد ووقت الوطء وما بينهما
 فالعقد أن المعتبر أكثر مهر مثل من العقد إلى الوطء للتعليل المتقدم (قوله) وإن مات أحد الزوجين قبل فرض
 ووطء وجب مهر مثل في الاظهر أى إن كان النكاح صحيحاً فلا مهر بالموت في النكاح الفاسد وإنما يجب به في
 النكاح الصحيح لأنه كالوطء في تقدير المسمى في غير التفويض فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض وهل
 يعتبر مهر المثل هنا بالأكثر كما مر في مسألة الوطء أو بحال العقد أو بحال الموت هذه أوجه ذكرها في الروضة وأصلها
 بلا ترجيح أو جهها ولها لأن البضع دخل في ضمانه بالعقد وتقرر عليه بالموت كالوطء (قوله) والمراد بمهر المثل أى
 في قوله ويجب لها مهر المثل ويجرى ذلك في سائر مسائل مهر المثل وقوله قدر ما يرغب به في مثلها أى قدر الذى
 يرغب به في مثلها عادة وركنه الأعظم نسب في النسبية في العرب وكذا في العجم على المعتمد لأن الرغبات
 تختلف بمطلقا ويراعى أقرب امرأة تنسب إلى من تنسب إليه المنكوحه من الآباء فتراعى أخت لابوين ثم لابن ثم
 بنت أخ كذلك ثم بنت ابن الأخ كذلك ثم عمه كذلك ثم بنت عم كذلك فالمدلى بجنتين عن ذكر مقدم على المدلى
 بجبهة فإن تعذر اعتبار نساء العصابات اعتبر بذوات الارحام لأنهن أولى من الاجانب والمراد بذوات الارحام هنا الام
 وقراباتها لا ذوات الارحام المذكورون في الفرائض لأن الام وأمهاتها لسن من ذوى الارحام المذكورين في
 الفرائض بل من أصحاب الفروض فيقدم منهن أم ثم أخت لام ثم جدة ثم خالة ثم بنت أخت ثم بنت الخال والخالة وتقدم
 القرى من كل جهة على البعدى منها ويقدم أياضاً من في بلدها على من في غيرها فلو كان نساء عصبته في بلدين
 هي في احدهما اعتبر بعصبات بلدها فإن كن كلهن ببلدة غير بلدها فالاعتبار بهن لا بأجنبيات بلدها كما قاله في
 الروضة فإن تعذر اعتبار ذوات الارحام اعتبرت بمثلها من الاجنبيات فتعتبر الامة بأمة مثلها والعتيقة بعتيقة مثلها
 والعربية بعربية مثلها وهكذا ويعتبر في جميع ذلك سن وعقل وعفة وجمال وفصاحة وعلم وشرف و بكاره وغيرها مما
 يختلف به الغرض (قوله) وليس لأقل الصداق حدمعين في القلة أى لقوله عليه السلام في الحديث السابق التمس
 ولو خاتم من حديد وفي رواية أخرى التمس ولو درهما من حديد لكن لا بد أن يكون متمولاً أخذاً من قوله بل
 الضابط في ذلك أن كل ما صح جعله ثمناً الخ فلو عقد بما لا يتمول كحصى بر أو نواة أو حصاة لم تصح التسمية ويصح
 العقد بمهر المثل كما مروكذا الوعد بخمر أو دم فإنه يصح العقد بمهر المثل فإن قيل لو خالها على دم وقع رجعي ولا مهر
 ولو نكحها بدم انعقد بمهر المثل فما الفرق بينهما أجيب بأن المقصود من الخلع الفرقة وهي تحصل غالباً بدون
 عوض وذ كر غير المقصود كعدمه فلذلك وقع رجعي ولا مال والمقصود من النكاح الوطء وهو موجب للمهر غالباً
 فذلك انعقد بمهر المثل (قوله) ولا لا أكثره حدمعين في الكثرة) لكن يستحب عدم التعالى فيه لأن أخفهن
 مهوراً أكثرهن بركة وقد صح عن عمر رضى الله عنه لا تغالوا في المهر كما مر (قوله) بل الضابط في ذلك أى
 في الصداق بقطع النظر عن القلة والكثرة وهذا اضرب انتقالي لا باطلالي لأنه لا يطل ما قبله (قوله) أن كل شيء
 صح جعله ثمناً من عين أو منفعة صح جعله صداقاً أى في الجلة فلا يرد أنه لا يصح جعل رقة العبد صداقاً لزوجته
 الحرة مع صحة جعله ثمناً لأنه منع منه هنا ما نعو وهو أنه لا يجتمع المالك والنكاح لتنافيهما وكذلك لا يرد أنه لا يصح

(فيجب) لها (مهر
 المثل) بنفس
 الدخول ويعتبر
 هذا المهر بحال
 العقد في الاصح
 وإن مات أحد
 الزوجين قبل
 فرض ووطء وجب
 مهر مثل في الاظهر
 والمراد بمهر المثل
 قدر ما يرغب به في
 مثلها عادة (وليس
 لأقل الصداق)
 حدمعين في القلة
 (ولاً أكثره حدمع)
 معين في الكثرة
 بل الضابط في
 ذلك أن كل شيء
 صح جعله ثمناً من
 عين أو منفعة صح
 جعله صداقاً

جعل أحد أبوي الصغيرة صداقا لها مع صحة جعله ثمنا لأنه منع منه هنا مانع وهو أنه يلزم على جعله صداقا لها دخوله في ملكها فيعتق عليها فيفوت مهرها عليها فليس في ذلك مصلحة لها ومفهوم الضابط المذكور أن كل شيء لا يصح جعله ثمنا لا يصح جعله صداقا ولذلك قال الشيخ الخطيب وما لا فلا أي وما لا يصح جعله ثمنا لا يصح جعله صداقا ومن ذلك الثوب المتعين لستر العورة به كما قاله الزركشي فلا يصح جعله ثمنا لتعينه للستر به ولا يصح جعله صداقا لذلك كما يدل له قوله عليه السلام لم يرد التزويج على إزاره إزارك هذا إن أعطيته إياها جلست ولا إزارك فهو داخل في المفهوم فلا وجه لذكر بعضهم له في المسائل التي دفعنا إيرادها على منطوق الضابط بقولنا في الجملة (قوله وسبق الخ) أي في كلام الشارح حيث قال فيما مر ويكفي تسمية أي شيء كان ولكن يسن عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة (قوله ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة) أي للمتعاقدين ولا بد أن تكون مما يجوز الاستئجار لها كتعليم فيه كلفة حتى لو أصدق الكتابية تعليم الشهادتين فإن كان فيه كلفة صح والافلا كما قاله الأذرعى وخرج بقيد المعلومة المجبولة فلا يصح جعلها صداقا ولكن يجب مهر المثل ومحل جواز تزوجها على المنفعة المعلومة أن كان الزوج يحسن تلك المنفعة سواء التزمها في ذمته أو عقد على عينه فإن لم يحسنها ففيه تفصيل فإن التزمها في ذمته جاز ويستأجر لها من يحسنها وإن عقد على عينه لم يصح على الأصح لعجزه فلو تنازعا في البداية في هذه المسئلة فقال بعضهم تجبر على تسليم نفسها لرضاها بالتأخير اللازم للتعليم فهو كالملوك والقال بعضهم يفسخ الصداق ويؤمر بدفع مهر المثل لعدم ثمره بالتمكين قال ابن قاسم وهذا ما تحرر مع الرمي في الدرس فيما علمت (قوله كتعليمها القرآن) أي وكخطا ثوب وكتابة نحو دلائل الخيرات ومثل القرآن الفقه والحديث والشعر الجائز والخط وغير ذلك مما ليس بمحرم ولا فرق في تعليم القرآن بين أن يكون لكاه كما هو ظاهره أو لسورة معينة منه كالفاتحة وغيرها أو لقدر معين من سورة معينة كربع من سورة يس أن كانت تعرف ولو بقراءة تعليمها وسواء كان التعليم لها أو لعبدها مطلقا أو لولدها الصغير الواجب عليها تعليمه كأن كانت وصية عليه ولو طلقها قبل التعليم بعد الدخول أو قبله تعذر تعليمه ويرجع المهر كله فيما إذا كان بعد الدخول أو نصفه فيما إذا كان قبله لأنها صارت محرمة عليه لا يجوز نظره إليها ولا اختلاؤه بها ومحل تعذره فيما إذا أصدقها تعليمه بنفسه لنفسها ولم تكن صغيرة لا تشتهى ولم تصر محرمة له برضاع كأن ترضع الكبري من زوجته الصغرى ولم ينكحها ثانيا بنكاح جديد وأن يكون ذلك قدرا كثيرا بحيث يتعذر تعلمه في مجلس أو مجالس والالم يتعذر التعليم فإن قيل قد تقدم أنه يجوز النظر للأجنبية للتعليم وهذه صارت أجنبية فلا جاز تعليمها ولم يتعذر أجيب بأن كلامنا من الزوجين تعلقت آماله بالآخر وحصل بينهما نوع ودفقوت التهمة فامتنع التعليم لقوة التهمة وخشية الفتنة بخلاف الأجنبية فإن قوة الوحشة بينها وبين الأجنبية اقتضت جواز التعليم وبعضهم خص التعليم الذي يجوز له النظر بالتعليم الواجب كتعليم الفاتحة وما هنا بغير الواجب كالندوب كتعليم السورة غير الفاتحة ورجحه السبكي وبعضهم خص التعليم الذي يجوز النظر له بالامر بخلاف الأجنبية ورجحه الجلال المحلى والمعتمد الأول ولو فارقها قبل الدخول وبعد التعليم رجع عليها بنصف أجرة مثله لا بنصف المهر لأنه كعين قبضتها وتلفت تحت يدها (قوله ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر) أي لا يقرأن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وشمل الطلاق ما لو كان بتفويضه إليها أو بتعليقه على فعلها باثنا كان أو رجعيالكن بعد انقضاء العدة وصورة الرجعي قبل الدخول أن يكون بعد استدخال المني فهو طلاق قبل الدخول لكن رجعي ومثل الطلاق كل فرقة لامنهما ولا بسببها كاسلامه وردته ولعانه أو أراض أمهاله أو أمه لها فينصف المهر قبل الدخول قياسا على الطلاق بخلاف الفرقة التي منها كاسلامها ولو تبعا لأحد أبويها أو ردها أو أراضها وزوجه له صغيرة أو فسخا بعيه أو بسببها كفسخه بعيه فانها تسقط المهر كله لأنها في الفرقة التي منها هي المختارة للفرقة فلذلك سقط العوض وفي الفرقة التي بسببها كفسخه بعيه لما كانت الفرقة بسببها كانت كأنها هي الفاسخة بقي ما لو كانت الفرقة بسببها معا كأن

وسبق أنه يستحب
عدم النقص عن
عشرة دراهم وعدم
الزيادة على خمسمائة
درهم (ويجوز
أن يتزوجها على
منفعة معلومة)
كتعليمها القرآن
(ويسقط بالطلاق
قبل الدخول نصف
المهر)

ارتدا والعياذ بالله تعالى فهل هي كردها فتنصفه وجهاً صحيح الاول الروايات وغيره
وصحح الثاني المتولى وغيره وهو الوجه المعتمد واعلم أن من وجب لها نصف المهر لامتعة لها لأن النصف جابر
للإباحة الذي حصل لها بالطلاق مع سلامة بضعها بخلاف التي لم يجب لها شيء من المهر وهي المفوضة التي طلقت
قبل الفرض والوطء فتجب لها المتعة لقوله تعالى لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفضوهن
فريضة ومتعوهن وتجب أيضاً للمطوأة مع وجوب كل المهر لها في الاظهر نعموم قوله تعالى وللطلاقات متاع
بالمعروف ولأن جميع المهر وجب في مقابلة منفعة بضعها فتجب المتعة أيضاً لجبر الإباحة الحاصل بالطلاق خلوه
عن الجبر والمتعة بضم الميم وكسرها مأخوذة من التمتع فعنها لغة التمتع وعرفا مال يجب على الزوج دفعه لمفارقة
لم يجب لها نصف مهر فقط ان كانت الفرقة لا بسببها ولا بسببها ولا بسبب ملكها ولا بسبب موتها أو لا حد لها
كطلاقه واسلامه ورتبه ولعانه بخلاف ما اذا كانت بسببها كاسلامها ورتبها وملكها وفسخها بعيبه وفسخه
بعيبها أو بسببها ما كان ارتداً معاً أو سبياً معاً أو كانت بسبب ملكها أو بموتها أو لا حد لها أو لا حد لها فلا متعة في ذلك كله
ويسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهماً خاصة وأن لا تبلغ نصف المهر اذا كان نصفاً أكثر من ثلاثين درهماً فان
تنازعا في قدرها قدرها قاض باجتهاده بحسب ما يليق بحال الزوج يسار او اعسار او ما يليق بنسبها وصفاتها لقوله تعالى
ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين ولا فرق في وجوبها بين المسلم
والكافر والحر والعبد والمساعة والذمية والحرقة والامتنع هي لسيد الامتنع في كسب العبد قال النووي ان وجوب
المتعة مما يغفل النساء عنه فينبغي تعريفهن ايامه واشاعته لينهين ليعرفن ذلك (قوله أما بعد الدخول الخ) مقابل
لقوله قبل الدخول والمراد بالدخول الوطء ولو في الدبر وقوله فيجب كل المهر أى لتقرر به الوطء وقوله ولو كان
الدخول حراماً غاية في وجوب كل المهر (قوله ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين) أى لتقرر المهر به
كالوطء وقوله لا بخلاوة الزوج بها في الجديد هو المعتمد خلافاً لتقديم الموافق للإمام أبي حنيفة رضى الله عنه
(قوله واذا قتلت الحرقة نفسها الخ) وكذا لو قتلتها زوجها أو قتلها أجنبي فانه لا يسقط مهرها في جميع ذلك بخلاف
ما لو قتلت الحرقة زوجها قبل الدخول فانه يسقط مهرها كما جزم به صاحب الانوار واعتمده الشهاب الرملى (قوله
بخلاف ما لو قتلت الامة نفسها أو قتلها سيدها) وكذا لو قتلت زوجها أو قتلها سيدها فانه يسقط مهرها في ذلك
بخلاف ما لو قتلتها زوجها أو قتلها أجنبي فانه لا يسقط مهرها ولو اشترك الزوج والسيد في قتلها سقط مهرها جميعه
عند العلامة الرملى تغليباً لعل السيد ونصفه فقط عند العلامة الخطيب ومثله ما لو قتل السيد وغيره المبيعة
﴿فصل﴾ هو ساقط في بعض النسخ وقوله والوليمة الخ واشتقاقها كما قاله الازهرى من الولم وهو الاجتماع لأن
الناس يجتمعون لها وهذا أعم من قول الحشى تبعاً لغيره لاجتماع الزوجين فيها لأنه قاصر على وليمة العرس
مع أنها تطلق على غير وليمة العرس أيضاً وان كانت لا تنصرف عند الاطلاق الا لوليمة العرس فقط لأن استعمالها
مطلقة في العرس أشهر وتقييد في غيره فيقال وليمة ختان أو غيره وقوله على العرس أى لأجله فعلى تعليلية بمعنى
اللام على حد وتكبر والله على ما هداكم أى لأجل هدايته اياكم والعرس بضم العين مع ضم الراء واسكانها
يطلق على العقد وعلى الدخول وأما بكسر العين وسكون الراء فهو اسم للزوجة يذكرونها ويؤنثول لعل اقتضاره
على العرس لكونها كدفية والافهى سنة للعرس وغيره وعبارة المنهج الوليمة لعرس وغيره سنة وقوله
مستحبة أى مؤكدة لثبوتها عنه عليه السلام قولاً وفعلًا في البخارى أنه صلى الله عليه وسلم أولم على
بعض نسائه وهو أم سامة واسمها هند بمدين من شعير وعلى صفية بتمر وسمن وأقط وهو الخيس وقال
لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو بشاة والامر فيه للنبد قياساً على الاضحية وسائر الولائم ومحل
سن وليمة العرس في حق الزوج الرشيد بخلاف غير الرشيد فلو فعلها أبوه أو جده عنه من مال نفسه كفت
عنه لامن مال غير الرشيد والا حرمت فان فعلها نحو أبى الزوجة عنه فان كان باذن الزوج تأدت السنة

أما بعد الدخول
ولو مرة واحدة
فيجب كل المهر
ولو كان الدخول
حراماً كوطء الزوج
زوجته حال احرامها
أو حيضها ويجب
كل المهر كما سبق
بموت أحد الزوجين
لا بخلاوة الزوج بها
في الجديد وإذا
قتلت الحرقة نفسها
قبل الدخول بها
لا يسقط مهرها
بخلاف ما لو قتلت
الامة نفسها أو قتلها
سيدها قبل الدخول
فانه يسقط مهرها
﴿فصل﴾ (والوليمة
على العرس مستحبة)

عنه والا فلا وتعدد بتعدد الزوجات كالعقيقة فانها تعدد بتعدد الاولاد ان اراد الاكل وان اولم وليمة واحدة بقصد
الجميع كفت على الاوجه وان خالف بعضهم هذا ولم يتعرض الاصحاب لوقت الوليمة واستنبط السبكي من كلام
البعوي أن وقتها يدخل بالعقد ولا تقوت بطول الزمن ولا بطلاق ولا موت كالعقيقة وقال بعضهم تستمر الى سبعة أيام
في البكر وثلاثة في الثيب وبعدها تكون قضاء والافضل فعلها بعد الدخول لأنه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نساته الا بعد الدخول
ولكن تجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل بخلاف ما يفعل قبل العقد فلا تجب الاجابة له وان اتصل
بالعقد لأنه ليس وليمة عرس فان اراد حصول السنة آخرها عن العقد بل ان قصد بها وليمة العقد والدخول معا حصل
ولو بالقهوة أو بالشربات ويسن فعلها ليلا لانها في مقابلة نعمة ليلة وتستحب الوليمة للتسرى أيضا ولا تجب الاجابة
لها **(قوله والمراد بها)** أي بالوليمة وقوله طعام أي مطعوم أعم من الماء كالمشروب كالقهوة والشربات كما مر وقوله
يتخذ للعرس أي وغيره كالختان والقدوم من السفر ان طال عرفاني بعض النواحي البعيدة بخلاف القرينة **(قوله)**
وقال الشافعي الخ مقابل لقوله والمراد بها الخ وهذا الاطلاق الثاني حقيقة شرعية كما أن الاطلاق الاول حقيقة شرعية
كما يؤخذ من كلام الرمي فهي حقيقة في الطعام والدعوة اه حل **(قوله على كل دعوة)** أي طلب وقوله لحادث سرور
أي لسرور حادث فهو من اضافة الصفة للوصف والسرور ما يسر الانسان وخرج بهما يتخذ للرحل كالمصيبة
وبعضهم جعل التعبير بالسرور جريا على الغالب وعدم ما يفعل للمصيبة من أفراد الوليمة كوضيمة الموت **(قوله وأقلها)**
للكثر شاة أي وأقل كما لها الغنى شاة بدليل قول التنبيه بأى شيء أولم من الطعام جاز ويستحب فيها ما يستحب في
العقيقة ومنه أن يطبخها بحلو وأن لا يكسر عظمها فتأول الجلاوة أخلاق الزوجة وسلامة أعضائها وقوله وللفل
ما تيسر أي وللفقير ما تيسر له مما قدر عليه **(قوله وأنواعها كثيرة)** نظمها بعضهم في قوله

وليمة عرس ثم خرس ولادة * عقيقة مولود وكيرة ذى بنا
وضيمة موت ثم اعذار خاتن * نقيعة سفر والمؤدب للشنا

﴿وقال بعضهم﴾

ان الولاية في عشر مجمعة * املاك عقد واعذار لمن ختنا * عرس وخرس نفاس والعقيقة مع
حذاق ختم ومأدبة المر يدتنا * نقيعة عند عود للسافر مع * وضيمة لمصاب مع وكبير بنا
﴿وقال بعضهم﴾

ان الولاية عشرة مع واحد * من عدها قد عز في أقرانه * فالخرس عند نفاسها وعقيقة
للطفل والاعذار عند ختانه * ولحفظ قرآن وآداب لقد * قالوا الحذاق لحذقه وبيانه
ثم الملاك لعقده ووليمة * في عرسه فاحرص على اعلانه * وكذلك مأدبة بلا سبب يرى
ووكيرة لبنائه لمكانه * ونقيعة لقدمه ووضيمة * لمصيبة وتكون من جيرانه

(قوله والاجابة اليها) وينبغي كما قال الغزالي في الاحياء أن يقصد بالاجابة الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم واقامة الواجب
لتكون من أمور الآخرة فيثاب عليها ولا يقصد الا كل وقضاء الشهوة فتكون من أمور الدنيا فلا يثاب عليها
وينبغي أيضا أن يقصد اكرام أخيه المؤمن وزيارته ليكون من المتحابين في الله تعالى وقوله أي وليمة العرس
تفسير للضمير والمراد بالعرس هنا الدخول لا العقد ولذلك قال في شرح المنهج والمراد الاجابة لوليمة الدخول
وقال الشيخ عطية وهو احتراز عما يقع قبل العقد فلا تجب الاجابة اليه وان اتصل بالعقد وليس احترازا عن
وليمة العقد فان الاجابة اليها واجبة أيضا بشرط أن تكون بعد العقد فاذا فعلت بعد العقد بقصد وليمة العقد ووليمة
الدخول معا حصل اه بتصرف وقد مر أيضا التنبيه على ذلك **(قوله واجبة)** أي ولغيره سنة كما سجد كرهه الشارح
خبر الصحيحين اذا دعي أحدكم الى الوليمة فليأتها وخبر أبي داود اذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان
أو غيره وجلا الامر في ذلك على التنب بالنسبة لوليمة غير العرس وعلى الوجوب في وليمة العرس وأخذ

والمراد بها طعام
يتخذ للعرس وقال
الشافعي تصدق
الوليمة على كل
دعوة لحادث سرور
وأقلها للكثير شاة
والمقل ما تيسر
وأنواعها كثيرة
مذكورة في
المطولات والاجابة
اليها أي وليمة
العرس (واجبة)

جاعة بظاهره من الوجوب فيها يؤيد الاول ما في مسند أحمد عن الحسن قال دعى عثمان بن أبي العاص الى ختان فلم يجب وقال لم يكن يدعى له على عهد رسول الله ﷺ وفي خبر الصحيحين مرفوعا اذا دعى أحدكم الى وليمة عرس فليجب ففيه التقييد بوليمة العرس وعليها جل خبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة تدعى لها الاغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله أى شر الطعام طعام الوليمة في حال كونها تدعى لها الاغنياء وتترك الفقراء كما هو شأن الولائم فانه يقصد بها الفخر والخيلاء ومن لم يجب الدعوة في غير هذه الحالة فقد عصى الله ورسوله فتجب الاجابة في غير هذه الحالة المذكور قلنا سيأتي من أن من شروط وجوب الاجابة أن لا يخص بالدعوة الاغنياء لغناهم (قوله أى فرض عين في الاصح) وقيل فرض كفاية وقوله ولا يجب الا كل منها في الاصح بل يندب للفطر الا كل وقيل يجب وصححه النووي في شرح مسلم أخذنا بظاهر خبر مسلم اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليصل فان ظاهر الامر في قوله فليطعم الوجوب وحله صاحب القول الاول على الندب وهو المعتمد وأقله على كل من القولين لقمة والمراد بقوله فليصل فليدع بالبركة ونحوها بدليل رواية فليدع بالبركة وخبر مفسرته بالوارد فيسن أن يقول اللهم بارك لهم في طعامهم واغفر لهم ونحو ذلك فالمراد بالصلاة الدعاء وقيل المراد بها الصلاة الشرعية بأن يصلي ركعتين لتعويذ ركعتيها على المحل وعلى الحاضرين والمشهور الاول واذا دعى وهو صائم فلا يكره أن يقول انى صائم لعل الداعي يعذره واذا حضر وكان صائما نفلا فان شق على الداعي عدم فطره فالفطر أفضل من اتمام الصوم بقصد جبر خاطره ويعوضه الله ثوابه لا عن ثواب صومه مثله أو أكثر وان لم يشق عليه فالانعام أفضل وان كان صائما فافرضا فلا يجوز الخروج منه ولو موسعا كنذر مطلق فعلم من ذلك أنه لا تسقط اجابته بالصوم (قوله أما الاجابة لغير وليمة العرس الخ) مقابل لقوله والاجابة اليها واجبة وقوله من بقية الولائم أى حال كون غير وليمة العرس من بقية الولائم وهو بيان للغير وقوله فليست فرض عين بل هي سنة أى على المعتمد وتقدم أن بعضهم أخذ بظاهر الحديث السابق وقال بوجوبها حتى في وليمة غير العرس حيث قال فيه عرسا كان أو غيره وتقدم أن الجهو رجاءه على الندب في وليمة غير العرس (قوله وانما تجب الدعوة) أى اجابته وفي بعض النسخ الاجابة لوليمة العرس أو تسن لغيرها الخ فالشرط كما تعتبر في وجوب الاجابة لوليمة العرس تعتبر لسنها لوليمة غير العرس وقوله بشرط الخ لا يخفى أن شرط في كلامه مفرد مضاف فيعم فانه ذكر شرطين ونبه على بقية الشروط اجالا بقوله وبقية الشروط مذكورة في المطولات والمصنف نبه على أكثر الشروط بقوله الامن عذر ولذلك قال الشيخ الخطيب وقوله الا لعذر أشار به الى أكثر شروط وجوب الاجابة والحاصل أن الشروط كثيرة نحو العشرين وسيأتي ذكرها (قوله أن لا يخص الداعي الاغنياء بالدعوة) أى لغناهم كما صرح به الشيخ الخطيب حيث قال أن لا يخص بالدعوة الاغنياء لغناهم فلا يضر ما لو خصهم لكونهم أهل حرفته أو عشيرته أو جيرانه ولو كانوا كلهم أغنياء فلو خص الاغنياء بالدعوة لغناهم لم تجب الاجابة حتى عليهم خبر شر الطعام طعام الوليمة تدعى لها الاغنياء وتترك الفقراء ومعلوم أن الشر لا تجب الاجابة له لأن المقصود التحذير عنه وليس المراد بعدم التخصيص أن يعم الناس جميعا بالدعوة لأن هذا غير ممكن بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص فيعم عند تمكنه عشيرته أو جيرانه أو أهل حرفته وأما عند عدم تمكنه فلا يضر التخصيص حتى لو دعا واحدا لكون طعامه لا يكفي الا واحد الفقراء لم يستطع وجوب الاجابة كما يؤخذ من شرح الروض (قوله بل يدعوهم والفقراء) مقتضاه أنه لو خص الفقراء بالدعوة لم تجب الاجابة وهو قضية قول شيخ الاسلام في المنهج وعموم الدعوة بأن لا يخص بها أغنياء ولا غيرهم بل يعم الخ ثم نبه بعد ذلك على أن تعبيره بعموم أولى من تعبير الاصل بأن لا يخص الاغنياء وهذه طريقة ضعيفة له والمعتمد ما أفاده كلام الاصل من أنه لو خص الفقراء بالدعوة وجبت الاجابة وكذلك تفيد عبارة الشيخ الخطيب المتقدمة بل وعبارة الشارح قبل الاضراب (قوله وأن يدعوهم في اليوم الاول) ولودعاهم في يوم واحد لكنه جعله ثلاثة أوقات لم تجب الاجابة الا على من دعاه في الوقت الاول (قوله فان أُلْم ثلاثة أيام) أى فأكثر كسبعة أيام وقوله لم تجب الاجابة في اليوم الثاني بل تستحب وتكره في اليوم الثالث أى

أى فرض عين في
الاصح ولا يجب
الا كل منها في
الاصح أما الاجابة
لغير وليمة العرس
من بقية الولائم
فليست فرض عين
بل هي سنة وانما
تجب الدعوة لوليمة
العرس أو تسن
لغيرها بشرط أن
لا يخص الداعي
الاغنياء بالدعوة بل
يدعوهم والفقراء
وأن يدعوهم في
اليوم الاول فان
أُلْم ثلاثة أيام لم
تجب الاجابة في
اليوم الثاني بل
تستحب وتكره
في اليوم الثالث

وكذا ما زاد عليه فيما اذا ادعى ثلاثة أيام وتجب في اليوم الاول من وليمة العرس كما نص عليه في المنهج فلو أولم ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الاجابة الا في الاول يعني للعرس وأما في غير العرس فنسب في اليوم الاول وتسب في اليوم الثاني في العرس وغيره لكن سنهيا في اليوم الثاني دون سنهيا في اليوم الاول في غير العرس وتكره فيما بعده فيهما لخبر أبي داود وغيره أنه عليه السلام قال الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وسمعة وبهذا تعلم أن قول المحشى على قول الشارح بل تستحب أى في اليوم الاول وتباح في اليوم الثاني مردود لما علمت من أنها تجب في اليوم الاول في العرس وتسب في اليوم الاول في غير العرس وتسب في اليوم الثاني فيهما ففعل ما قاله المحشى سهو أو سبق فلم ومحل ذلك ان لم يكن لضيق منزله أو نحو ذلك كجعل كل يوم نصف من الناس كما يقع ذلك في مصر غالباً فهم يجعلون يوماً للعلماء ويوماً للنحواجات ويوماً لاهل حرفته مثلاً والواجب الاجابة في كل يوم في وليمة العرس وتسب في كل يوم في وليمة غير العرس وان زاد على ثلاثة أيام (قوله وبقية الشروط مذكورة في المطولات) منها أن يكون الداعي مسلماً فلو كان كافراً لم تطلب اجابته نعم تسب اجابته ذى لكن سنهيا دون سنهيا للسلم في غير العرس ومنها أن يكون المدعو مسلماً أيضاً فلا تجب الاجابة على كافر ولا تسب لانتفاء المودة معه ومنها أن يكون الداعي مطلقاً التصرف فلو كان غير مطلق لم تجب الاجابة ولا تسب بل تحرم ان كانت الوليمة من ماله فان فعلها وليه وهو أب أوجد من مال نفسه وجبت الاجابة في وليمة العرس وسنت في وليمة غيره وأما اذا كان المحجور عليه مدعواً فهو في اجابة الدعوة كالشديد لا ضرر عليه ومنها أن يعين الداعي بنفسه أو نائبه المدعو بخلاف ما لو قال ليحضر من شاء أو نحو ذلك ومنها أن لا يدعوه خوفاً منه أو لطمع في جاهه أو اعانتة على باطل والا فلا تلزمه الاجابة ومنها أن لا يعتبر المدعو للداعي ويرضى بتخلفه عن طيب نفس لاعتن حياء بحسب القرائن ومنها أن لا يسبق الداعي غيره والا أجاب السابق فان جاء أمتعاً أجاب أقر بهما رحائم داراً فان استويا أقرع بينهما ومنها أن لا يكون الداعي ظالماً أو فاسقاً أو شريراً أو متكلفاً طالبا للباهة والفخر كما قاله في الاحياء ومنها أن لا يدعوه من أكثر ماله حرام فن كان كذلك كرهت اجابته ما لم يعلم أن عين الطعام حرام والاحرم وان لم يرد الاكل منه لأن فيه اقرار على المعصية نعم اذا عم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه منه ولا يتوقف على الضرورة فان لم يكن أكثر ماله حراماً لكن فيه شبهة لم تجب الاجابة ولم تسب بل تباح ولهذا قال الزركشى لا تجب الاجابة في زماننا هذا لكن لا بد أن يغلب على الظن أن في مال الداعي شبهة ومنها أن لا يكون الداعي امرأة أجنبية من غير حضور محرم لاهلها ولا للمدعو خشية من الخلوة المحرمة وان لم يخل بها بالفعل ومنها أن يدعوه في وقت الوليمة وهو من حين العقد كما مر ومنها أن يكون المدعو حراً فلو كان عبداً فان كان باذن سيده أو كان مكاتباً لم يضر حضوره بكسبه وجبت الاجابة فان أضر حضوره بكسبه وأذن له سيده فالوجه عدم الوجوب ومنها أن لا يكون المدعو قاضياً وفي معناه كل ذى ولاية عامة فلا تجب الاجابة عليه في محل ولايته بل ان كان الداعي خصومة أو غلب على ظنه أنه سيخاصم حرمت عليه الاجابة ومنها أن لا يكون المدعو معذوراً بمرخص في ترك الجماعة من نحو مرض ووحل لكن الجوع والعطش لا يظهر كونهما عذراً هنا لأن المقصود من الوليمة الاكل والشرب وليست كثرة الزجة عذراً ان وجد سعة لدخله ومجلسه ومخرجه وأمن على نحو عرضه ومنها أن لا يكون المدعو امرأة أو أمرد يخشى من حضوره ريبة أو تهمة أو قالة والالم تجب الاجابة وان أذن الزوج أو الولي خصوصاً في هذا الزمان الذى كثرفيه الفساد وغلبت فيه محبة الأهل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وقوله الامن عنذر) أى من أجل عنذر وقد تقدم أن المصنف أشار بذلك الى أكثر الشرط وطفولته الشارح على ذلك كما صنع العلامة الخطيب لكان أولى (قوله أى مانع من الاجابة) قال المحشى كان الاولى أن يقول أى مسقط للوجوب الاجابة لأن شأن الاعذار ذلك وأنت خير بأن المراد باسقاط الوجوب كونه مانعاً من الوجوب من أول الامر لأنه حصل الوجوب ثم سقط فكلام الشارح أقعد نعم ان طرأ العذر بعد تحقق الوجوب ظهر ما قاله المحشى فالاولى أن يراد ما يشمل ذلك (قوله كأن يكون الخ) أى وكأن يكون هناك منكر ولو عند المدعو فقط لا يزول بحضوره

وبقية الشروط
مذكورة في
المطولات وقوله (الا
من عنذر) أى
مانع من الاجابة
للوليمة كأن يكون

كألة هو وفرش محرمة لكونها حصر المسجد أو مغصوبة أو لكونها حرير أو وليمة للرجال أو لكونها جلود النمر لما فيها من الخيلاء وكصور حيوان مرفوعة على هيئة لا تعيش بدونها كأن كانت على سقف أو جدار أو ثياب ملبوسة ولو بالقوة أو وسادة منصوبة بخلاف صور غير الحيوان كالاشجار والسفن والشمس والقمر أو صور حيوان غير مرفوعة بأن كانت على أرض أو بساط يداس عليه أو على مخاديتكأ عليها أو على هيئة لا تعيش بها كأن كانت مقطوعة الرأس أو الوسط أو مخرقة البطون فلا يحرم عليه الحضور حينئذ ومنه يعلم جواز التفرج على خيال الظل المعروف لأنها شخوص مثقبة البطون وما أحسن قول بعضهم

رأيت خيال الظل أكبر عبرة * لمن كان في علم الحقيقة راقى

شخوص لأرواح تمر وتنقضي * ترى الكل يفنى والحرك باقى

وهذا التفصيل في دوامه وجواز التفرج عليه وأما أصل تصوير الحيوان فحرام مطلقاً ولو على هيئة لا تعيش بها كأن كان بلا رأس تخبر أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون نعم يستثنى لعب البنات لأن غائشة كانت تلعب بها عنده عليه السلام وحكمة ذلك تعليمهن أمر التريفة فإن كان المنكر يزول بحضوره وجب عليه الحضور أزالة المنكر سواء كانت الوليمة للعرس أو لغيره زيادة على وجوبه لاجابة وليمة العرس وسنه لاجابة لوليمة غير العرس (قوله في موضع الدعوة) أى أوفى طريقه فوضع الدعوة ليس بقيد وحل بلا كراهة نثر نحو سكر ودرهم في الولائم كلها عملاً بالعرف وحل التقاطه لذلك ما لم يكن إيذاءً أو تركها أولى فيكون فعلها خلاف الأولى لأن الثاني يشبه النهي والأول سبب لما يشبهها نعم ان عرف أن النار لا تؤثر بعضهم على بعض ولم يقدح الالتقاط في مروءة الملتقط لم يكن الترك أولى ويكره أخذ النثار من الهواء فإن أخذه منه ملكه مع الكراهة وكذلك يملكه إذا بسط حجره له فوقع فيه أو التقطه فان وقع في حجره ولم يبسطه لم يملكه لأنه لم يوجده منه فعل ولا قصد تملك نعم هو أولى به من غيره فلو قام فسقط من حجره بطل اختصاصه به وكذلك لو نفذه فيبطل اختصاصه كالألوان على الأرض من أول الأمر وعلم من ذلك أنه يجوز للإنسان أن يأخذ من مال غيره ما يظن رضاه به من دراهم وغيرها ويختلف ذلك باختلاف الناس والأموال فقد يسمح لشخص دون آخر وبمال دون آخر وينبغي له مراعاة النصفة مع الرفقة فلا يأخذ إلا ما يخصه لا ما يزيد عليه من حقهم الآن يرضوا بذلك عن طيب نفس لا عن حياء ويجوز للمضيف ألا يقدّم له لفظاً من مضيفه اكتفاء بالقرينة العرفية كما في الشرب من السفايا التي في الطرق الآن ينتظر الداعي غيره أو يكون قبل تمام السفرة فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن المضيف لفظاً بخلاف غير ما قدم له فليس له إلا كل منه ولا يتصرف فيما قدم له بغير الإذن لأنه المأذون فيه عرفاً فلا يطعم منه سائلاً ولا هرة إلا بإذن صاحبه أو علم رضاه نعم له أن يلقم منه غيره من الأضياف الآن يفاضل المضيف الطعام بينهم فليس لمن خص بنوع أن يطعم غيره منه ويملك المضيف ما تلقمه بوضعه في فمه ملكاً مراعياً بمعنى أنه إن أزدرده استقر على ملكه وإن أخرجه منه فله تبين بقاؤه على ملك صاحبه ويتفرع على ذلك أنه لو حلف لا يأكل من طعام زيد فضيفه وأكل من طعامه لم يحنث لأنه لم يأكل طعام زيد وإنما أكل طعامه لأنه ملكه بالوضع في فمه كما عانت بخلاف ما لو حلف لا يتناول طعام فلان فإنه يحنث لأنه وقت التناول يصدق عليه أنه طعام فلان لعدم ملك المضيف له حينئذ ويسن أن يقول المالك للمضيف ونحو ولده وزوجه إذا رفع يده من الطعام كل ويكرره عليه ثلاث مرات ولا يزيد عليها ما لم يتحقق أنه اكتفى من الطعام ويسن للمضيف أن يدعو لاهل المنزل كأن يقول أكل طعامكم الإبرار وصلت عليكم الملائكة الاختيار وذكركم الله فيمن عنده أو يقول اللهم هن من أكله وأخلف على من بذله وهي لنا بدله بالعجلة ومعنى المضيف من يحضر الوليمة بإذن سمي باسم مالك يأتي برزقه قبل مجيئه لاهل المنزل باربعين يوماً وينادي فيهم هذارق فلان بن فلان وأما الطفيلي وهو الذي يحضر الطعام بلا إذن من صاحبه فيحرم عليه ذلك الآن يعلم رضارب الطعام لصداقة أو نحوها سمي بذلك نسبة لرجل من غطفان يقال له طقيل كان يحضر كل وليمة تفعل من غير دعوة والنقوطة المعتاد في الإفراح

في موضع الدعوة

يجبرده كالدين ولدافعه المطالبة به ولا أثر للعرف اذا جرى بعدم الرد لأنّه مضطرب فلا اعتبار به فكم من شخص يدفع النقوظ ويريد رده اليه ويستحي أن يطالب به (قوله من يتأذى به المدعو) أي لعداوة أو نحوها وقوله أولاً تليق به مجالسته أي كالاراذل الذين يحصل منهم سخرية أو فيهم خسة أو يوجد منهم كشف عورة أو نحو ذلك

فصل في أحكام القسم والنشوز أي كوجوب التسوية في القسم بين الزوجات الآتي في قول المصنف والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة وانما ذكر القسم بعد الوليمة نظر الكون الأفضل فعلها بعد الدخول فيحتاج للقسم حيث ننوذ كر بعده النشوز لأنّه يترتب غالباً على ترك القسم ولقوة المناسبة بينهما جمعهما في ترجمة واحدة والقسم بفتح القاف وسكون السين مصدر قسمت الشيء والمراد به العدل بين الزوجات وفتح القاف مع فتح السين اليمين والقسم بكسر القاف وسكون السين النصيب بكسر القاف مع فتح السين جمع قسمة وهي تمييز الانصباء بعضها عن بعض والنشوز هو الخروج عن الطاعة مطلقاً ومن الزوجة أو من الزوج أو منهما (قوله والأول) أي الذي هو القسم وقوله من جهة الزوج أي لا نه واجب على الزوج ان كان بالغا قلاو على وليه ان كان صبياً طليقا للوطء أو مجنوناً يمكنه الوطء وعلى وليه أن يدور به عليهن ان كان له فيه مصلحة كأن ينفعه الجماع بقول أهل الخبرة فان جار الصبي أو المجنون فالأثم على وليه (قوله والثاني) أي الذي هو النشوز وقوله من جهة الزوجة أي بحسب الأصل والغالب لأنّه قد يكون من الزوج بخروجه عن أداء الحق الواجب عليه لها وهو معاشرتها بالمعروف والقسم والمهر والنفقة والكسوة وبقية المؤن وقد ذكره بقولهم ولو منع الزوج زوجته حقا لها عليه كقسم ونفقة ألزمه القاضي توفيته اذا طلبته فان أساء خلقه معها أو آذاها بضرب أو غيره بلا سبب منها نهاه عن ذلك ولا يعزره أول مرة فان عاد اليه وطلبت تعزيره عزره بما يليق به وانما لم يعزره في المرة الأولى لأنّ أساءه الخلق تكثر بين الزوجين والتعزير عليها أول مرة يورث وحشة بينهما فيقتصر أولاً على النهي لعل الحال يلتئم بينهما وقد يكون من كل منهما وقد ذكره بقولهم ولو ادعى كل منهما تعدى الآخر عليه تعرف القاضي حالهما بخبر ثقة يعرف حالهما بجوار أو غيره ومنع الظالم منهما من عوده لظلمه ولو بتعزير يليق به فان اشتد الشقاق بينهما بعث القاضي وجو باحكمين مسلمين حريين عدلين عارفين بالمقصود منهما لينظر في أمرهما ويسن كون حكم الزوج من أهله وكون حكم الزوجة من أهلها ويسن أيضاً كونهما ذكرين وهما وكيلان لها لا كما كان من جهة الحاكم على الأصح لأن الزوجين رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما وانما اشترط فيهما ما ذكر مع أنهما وكيلان تتعلق كالتنهما بنظر الحاكم كما في أمينة فيختل حكمه به وحكمها بهما فان أمكن الصلح بينهما صالحا بينهما وان لم يمكن التنازل الحال بينهما وكل الزوج حكمه بطلاق أو خلع وتوكل الزوجة حكمها في قبول طلاق أو بطلان وان اختلف رأيهما بعث القاضي اثنين غيرهما حتى يتفق رأيهما على شيء هذا ان رضى الزوجان ببعث الحكمين والأدب الظالم منهما باجتهاد واستوفى للظالم حقه (قوله ومعنى نشوزها) أي الزوجة وقوله ارتفاعها عن أداء الحق الواجب عليها أي الذي هو طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسها له وملازمة المسكن (قوله واذا كان في عصمة شخص زوجتان فأكثر) أي من الزوجتين كالثلاثة والأربعة وقوله لا يجب عليه القسم بينهما أي الزوجتين وقوله أو بينهما أي الزوجات في صورة الأكثر والمراد أن لا يجب عليه القسم ابتداءً ما لو بات عند واحدة منهما أو منهن وجب عليه اتمام الدور فوراً للباقيات بقرة وجوباً لمن بعد التي بات عندها وبين الجميع في الدور الذي بعد تمام الدور الذي تعدى في ابتدائه (قوله حتى لو أعرض الخ) أي فلو أعرض الخ فهو تفرع على قوله لا يجب عليه القسم وقوله عنهن أي الزوجات وقوله أو عن الواحدة أي أو أعرض عن الزوجة الواحدة وقوله فلم يأت عندهن ولا عندها عطف تفسير للاعراض عنهن أو عن الواحدة فلم يأت من الاعراض ترك المبيت وقوله لم يأت أي لأن المبيت حقه فله تركه ابتداءً أو بعد تمام الدور بخلاف ما لو بات عند واحدة فانه يجب عليه اتمام الدور

من يتأذى به المدعو
أولا تليق به مجالسته
(فصل في أحكام
القسم والنشوز
والاول من جهة
الزوج والثاني من
جهة الزوجة ومعنى
نشوزها ارتفاعها
عن أداء الحق
الواجب عليها واذا
كان في عصمة
شخص زوجتان
فأكثر لا يجب
عليه القسم بينهما
أو بينهما حتى لو
أعرض عنهن أو
عن الواحدة فلم
يأت عندهن أو
عندها لم يأت

كأمر (قوله) ولكن يستحب أن لا يعطلن من المبيت) ويستحب له أيضا أن يحصنهن بالطوء وقوله ولا الواحدة أيضا أي ولا يعطل الواحدة أيضا وقوله بأن بيت الخ تصوير لقوله أن لا يعطلن مع قوله ولا الواحدة أيضا (قوله) وأدنى درجات الواحدة أن لا يخلها كل أر بع ليال عن ليلة) أي اعتبارا بمن عنده أر بعز وجات فانه اذا قسم بينهما لا تخلو كل واحدة عن ليلة من كل أر بع ليال (قوله) والتسوية في القسم الخ) محل وجوب التسوية في القسم بين الزوجات ان كن حرائر خالصا وأماء خالصا فلو كان فيهن حرة وأمة فلا تجب التسوية وان كان القسم واجبا للحررة ليلتان وللأمة ليلة ولومستولدة ومبعضة ولا تجب التسوية بين الزوجات في التمتع بوطة أو غيره لكنهن تسن ولا يؤخذ بميل القلب الى بعضهن لأن هذا أمر قهري ولهذا كان عليه السلام يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك (قوله) بين الزوجات) قيد لادمنه خرج بهما لو كان عنده أملك اليمين فلا يجب القسم بينهما ولا يمنع من وجوب القسم بين الزوجات عند رقاهن كمرض وحيض وورق وقرن واحرام لأن المقصود الانس لا الطوء نعم لا قسم للناسرة وان لم تأثم لنحو صغر فلا تستحق قسما كما لا تستحق نفقة ولا غيرها (قوله) واجبة) أي على الزوج البالغ العاقل وعلى ولي الصبي المطبق للطوء فان جاز فالأثم على وليه وعلى ولي المجنون أن يدور به عليهن للقسم ان كان له فيه مصلحة كأن ينفعه الجائع بقول أهل الخبرة ولا قضاء عليه بترك القسم وان أثم به الولي (قوله) وتعتبر التسوية بالمسكان) فيدور عليهن بمسكنهن أو يدعوهن لمسكنه والاول أولى وليس له أن يدعو بعضهن لمسكن بعض منهن بالارضا ولا أن يدعو بعضهن لمسكنه ويمضي لبعضهن لما فيه من التخصيص الموخش الارضا هن أو بقرعة أو اغرض كقرب مسكن من يمضي اليها أو جاهلها دون الاخرى (قوله) تارة) أي في تارة أي حالة (قوله) وبالزمان أخرى) أي تارة أخرى وأقل نوب القسم ليلة بيومها فلا يجوز أقل منها أو يجوز كونها ليلتين أو ثلاثا لكن الاول أفضل ولا تجوز الزيادة على الثلاث وان تفرق في البلاد الارضا هن فيجوز ولو مشاهرة ومسانهة وعليه يحمل قولهم يجوز القسم شهرا وشهرا وستة وستة ونحو ذلك ولا يجوز تبعض ليلة مطلقا لما فيه من تشويش العيش بسبب عسر ضبط أجزاء الليل وأما طوافه عليه السلام على نسائه في ليلة واحدة فمحمول على رضاهن (قوله) أما المكان فيحرم الجمع الخ) أي بل يفر لكل واحدة بمكان (قوله) وأما الزمان فمن لم يكن حارسا الخ) حاصله أن من كان عمله نهارا فالاصل في حقه الليل لأنه وقت السكون والنهار قبله أو بعده تبع لأنه وقت المعاش وهذا هو الغالب قال تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا أي مبصرا فيه ومن كان عمله ليلا كحارس فالاصل في حقه النهار لأنه وقت سكونه والليل تبع لأنه وقت معاشه ومن عمله فيهما فالاصل في حقه وقت راحته ووقت شغله تبع ولو كان يعمل نارا ليلا ونارا نهارا لم يجز له أن يجعل الواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا ولأخرى عكسه والاصل في حق المسافر وقت زوله والتابع في حقه وقت سيره الآن يكون وقت سيره هو وقت خلوته ووقت زوله هو وقت اجتماعه بالمسافرين فينعكس في حقه الحال (قوله) فعاد القسم) أي أصله ومقصوده وقوله الليل أي لا نه وقت سكونه كاعلم مما مر وقوله والنهار أي قبله أو بعده كما مر وقوله تبع له أي لا نه وقت معاشه كما تقدم (قوله) ومن كان حارسا) أي مثلاً أخذاً مما قبله وقوله فعاد القسم أي أصله ومقصوده وقوله النهار أي لا نه وقت سكونه وقوله والليل تبع أي لا نه وقت شغله كما مر (قوله) ولا يدخل الزوج الخ) أي ولا يجوز أن يدخل الخ فيأثم من تعدى بالدخول لغير حاجة وغير ضرورة سواء كان في الأصل أو في التابع ولا يقضيه ان لم يطل مكثه ولا تجب التسوية في أزمنة الدخول في التابع وإنما تجب في الأصل فيجب ترك الخروج فيه لنحو صلاة الجماعة في الكل أو الخروج في الكل فلا يخرج في نوبة بعضهن ويترك في نوبة بعضهن (قوله) ليلا) صوابه نهارا كما عبر به الشيخ الخطيب لأن الدخول في الأصل لا يجوز للحاجة وإنما يجوز للضرورة كمرض مخوف وشدة طلق وخوف نهب أو حريق ويجوز الدخول في التابع للحاجة ولا يتوقف على الضرورة اللهم إلا أن يحمل كلامه على من في حقه النهار أصل والليل تابع كالحارس وان كان خلاف الغالب والاولى أن يقول التابع ليشمل الصورتين والحاصل

ولكن يستحب أن لا يعطلن من المبيت ولا الواحدة أيضا بأن بيت عندهن أو عندها وأدنى درجات الواحدة أن لا يخلها كل أر بع ليال عن ليلة (والتسوية) في القسم (بين الزوجات واجبة) وتعتبر التسوية بالمسكان تارة وبالزمان أخرى أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحد بالارضا وأما الزمان فمن لم يكن حارسا مثلاً فعاد القسم في حقه الليل والنهار تبع له ومن كان حارسا فعاد القسم في حقه النهار والليل تبع له (ولا يدخل) الزوج ليلا (على غير المقسوم لها

أن الدخول في الأصل لا يجوز لغير الضرورة وفي التابع لا يجوز لغير الحاجة لا يقضى قدر زمن الضرورة أن قصر عرفا فان طال في ذاته بأن كان العمل الذي تقتضيه الضرورة يأخذ من أطوال أو أطاله بأن كان لا يقضى ذلك لكن تأتى الزوج وتمهل قصدا قضى كل الزمن وهذا في الأصل وأما التابع فان طال في ذاته فلا قضاء وان أطاله قضى الزائد فقط وقد نظم بعضهم ذلك بقوله

للزوج أن يدخل للضرورة * لضرورة ليست بذات النوبة

في الأصل مع قضاء كل الزمن * ان طال أو أطاله فأتقن * وان يمكن في تابع حاجة وقد أطال وقت تلك الحاجة * قضى الذي زاد فقط ولا يجب * قضاؤه في الطول هذا ما انتخب

وان يكن دخوله لا لغرض * عصى ويقضى لاجتماع عرض

(قوله لغير حاجة) قد عرفت أن ذلك في التابع لا في الأصل لأنه لا يجوز الدخول فيه لغير ضرورة وقوله فان كان حاجة كعبادة أى بأن كانت مريضة فدخل لعيادتها وقوله ونحوها أى كوضع متاع وأخذه وتسليم نفقة وتفرقة خبر ونحو ذلك (قوله لم يمنع من الدخول) أى لعدم تحريمه حينئذوله الاستمتاع بعد دخوله للحاجة بغير الجماع الحديث عائشة رضى الله عنها كان سول الله ﷺ يطوف علينا جميعا فيدون من كل امرأة من غير مسيس أى وطئه حتى يبلغ الى التي هو يومها فيبيت عندها (قوله وحينئذ) أى حين اذ كان دخوله لحاجة وقوله ان طال مكثه قضى الخ الذى تقدم في النظم أنه لا يقضى في الطول بخلاف ما اذا أطاله فوق الحاجة فيحمل كلام الشارح على ما اذا أطاله لأن كلامه في التابع لكن يعكس على ذلك قوله مثل مكثه لأنه إنما يقضى في التابع الزائد فقط ومحل وجوب القضاء ما لم تمت التي دخل عندها من نوبة الأخرى والأفلا قضاء لخلوص الحق للباقيات ولو فارق المظلومة قبل القضاء لم يسقط حقها فيجب عليه أن يعيدها ولو بعقد جديدان أمكن ليقضيه لها فان تعذرت أعادتها بأن كانت مطلقة ثلاثا تعذر القضاء (قوله فان جامع قضى زمن الجماع) أى ان طال أخذ من الاستثناء بعده أعنى قوله الآن يقصر زمنه فلا يقضيه وعصى بالجماع وان قصر الزمن وكان لضرورة وتحريم الوطء لالذاته بل لا يقع المعصية به وهو صرف الزمن لغير صاحبه فتحريم الجماع لالذاته بل لأمر خارج (قوله واذا أراد من في عصمته زوجات الخ) خرج بالزوجات الاماء فله أن يخرج بواحدة منهن ولو بغير قرعة (قوله السفر) أى المباح سواء كان طويلا أو قصيرا خرج سفر المعصية فليس له أن يخرج بواحدة منهن ولو بقرعة فان سافر بها لزمه القضاء للتحلفات ومع ذلك يجب على التي طلبها المخرج معه طاعته ولو عاصيا بسفره لأنه لم يدعها للمعصية بل لاستيفاء حقه والكلام في سفر غير النقلة أما سفر النقلة ولو قصيرا فليس له أن يستصحب بعضهن دون بعض ولو بقرعة بغير رضاهن ولا يخلفهن كلهن حنرا من الاضرار بهن لما في ذلك من قطع أطعامهن من الوقاع فاشبه الايلاء بخلاف ما لو امتنع من الدخول عندهن وهو حاضر لأنه لا تنقطع أطعامهن من الوقاع وان كان لا يواقعهن بالفعل لأنه حقه وله أن ينقلهن كلهن أو يطلقهن كلهن أو يطلق بعضا وينقل بعضا فان سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للباقيات ولو نقل بعضهن بنفسه وبعضهن بوكيله المحرم أو النسوة النقات قضى لمن مع الوكيل لأنه صدق عليه أنه صاحب بعضهن دون بعض (قوله أفرع بينهن) أى وجوب باعند تنازعهن فان سافر بواحدة من غير قرعة عصى وقضى للباقيات فان رضين بسفره بواحدة جاز بلا قرعة ولا قضاء للباقيات ولهن الرجوع قبل سفرها وكذا بعده قبل مسافة القصر كذا قال المحشى والمعتد أنه متى شرع في السفر كأن جاوز السور ولو بخطوة فليس لهن الرجوع (قوله وخرج بالتي تخرج لها القرعة) لما رى الشيخان أنه ﷺ كان اذا أراد سفر أفرع بين نسائه فأتيتهن خرج سهمها خرج بهامعه واذا خرجت القرعة لصاحبة النوبة لا تدخل نوبتها في مدة السفر بل اذا رجع وفي لسانها وليس له الخروج بغير من خرجت لها القرعة وله تركها (قوله ولا يقضى الزوج المسافر للتحلفات) والمعنى فيه أن التي سافرها وان فازت بصحبته قد لحقها من تعب السفر ومشاقه ما يقابل ذلك والتحلفات وان فاتهن حظهن من الزوج فقد ترفهن بالاقامة

لغير حاجة) فان
كان حاجة كعبادة
ونحوها لم يمنع من
الدخول وحينئذ
ان طال مكثه قضى
من نوبة المدخول
عليها مثل مكثه فان
جامع قضى زمن
الجماع لانفس الجماع
الا أن يقصر زمنه
فلا يقضيه (واذا
أراد) من في
عصمته زوجات
(السفر أفرع
بينهن وخرج)
أى سافر (بالتى
تخرج لها القرعة)
ولا يقضى الزوج
المسافر للتحلفات

مدة سفره ذهابا
فان وصل مقصده
وصار مقبلا بان نوى
اقامة مؤثرة اول
سفره او عند
وصول مقصده او
قبل وصوله قضى
مدة الاقامة ان
ساكن المصحوبة
معه في السفر كما
قاله الماوردي والا
لم يقض اما مدة
الرجوع فلا يجب
على الزوج قضاؤها
بعد اقامته (واذا
تزوج) الزوج
(جديدة خصها)
حتما ولو كانت أمة
وكان عند الزوج
غير الجديدة وهو
يبست عندها (بسبع
ليال) متوالية (ان
كانت) تلك الجديدة
(بكرا)

والراحة فتقابل الامر ان فاستويا (قوله مدة سفره ذهابا) أى وايابا كما سئد كره بعد (قوله فان وصل مقصده الخ)
هذا مقابل لقوله مدة سفره وقوله بان نوى اقامه مؤثرة أى قاطعة للسفر وهى اقامة أربعة أيام صحاح غير يومى
الدخول والخروج وقوله قضى مدة الاقامة أى ختم وجهه عن حكم السفر وقوله ان ساكن أى فى الاقامة فقوله فى
السفر من قوله المصحوب به معه فى السفر متعلق بالمصحوب به لا بساكن لأن مساكنها فى الاقامة لا فى السفر كما علمت
(قوله والا) أى وان لم يساكن المصحوب به بأن اعترضا مدة الاقامة وقوله لم يقض أى مدة الاقامة التى لم يساكنها
فيها (قوله أمامه الرجوع فلا يجب على الزوج الخ) أى كما لا يجب قضاء مدة الذهاب واعلم أنه يجوز لاحدى
الزوجات أن تهبط حقها من القسم لغيرها السكن لا يلزم الزوج الرضا بها لأنها لا تملك اسقاط حقها من الاستمتاع بها فان
رضى بالهبط وهبته لمعينة منهن بات عند الموهوب لها ليتها ولا يجوز له تقديم ليلة الواهبة الى ليلة الموهوب لها ويجوز
له تأخيرها ولها الرجوع قبل فواتها ولو فى أثناءها ويجب عليه الخروج حالا بعد علمه ولا يقضى ما فات قبل علمه
بالرجوع وان وهبته لخص به من شاء منهن لأنها جعلت الحق له فيضعه حيث شاء ولو وهبته له من قسم على الرأس
فتجعل الواهبة كالمعدومة فكما يجب ليتها فى دور قسمت بين الزوج وضرائرها فيخص كل واحد ربع فيجتمع
لكل واحد من الزوج والضرائر ليلة من أربعة أدوار فيجتمع أربع ليال من أربعة أدوار فتقسم بينهم بالقرعة فا
خص الزوج بنحو بيمين شاء وما خص الضرائر بانه عندهن بالقرعة وهكذا كلما اجتمع أربع ليال هذا ان
وهبتهاد اثما فان وهبت ليلة فقط جعلها أربعاء او يقرع أيضا ويخص بربعه من شاء ولا يجوز للواهبة أن تأخذ فى
مقابلة حقها عوضا لامن الزوج ولا من الضرائر لأنهن ليس بعين ولا منفعة هذا وقد استنبط السبكي من هذه المسألة
ومن خلع الاجنبى الآتى جواز النزول عن الوظائف بعوض وغيره فالاول من خلع الاجنبى والثانى من هذه المسألة
ولو كان المنزل له دون التنازل واذا قرر الناظر فيها غير المنزل له فليس له الرجوع على التنازل بشيء لأنه انما دفعه
لاسقاط حقه لا لتقريره فى الوظيفة فيبقى الامر فى ذلك الى الناظر فيفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا ما لم بشرط عليه
فى ذلك تقريره فيها من الناظر والارجع عليه (قوله واذا تزوج الزوج) أى ولو رقيقا أو غير مكاف لكن
الوجوب على وليه (قوله جديدة) أى ولو بتجديد عقدها بعد ينوتها حتى لو طلقها طلاقا ثانيا قبل تمام
السبع الاولى ثم نكحها وجب لها سبع زياة على ما بقى من السبع الاولى ان كانت باقية على بكارتها وان صارت
ثيبا وجب لها ثلاث زياة على ما بقى ويجزى نظير ذلك فى الثيب ابتداء وخروج بالجديدة الرجعية فلا حق لها فى
الزفاف ثانيا (قوله خصها حتما) أى وجوب بالنزول الحشمة بينهما وهذا التعليل جرى على الغالب والافقد
لا يكون بينهما حشمة كالتي طلقها ثم جدد نكاحها فانه يجب لها حق الزفاف كما مرع أنه لا حشمة بينهما (قوله
ولو كانت أمة) أى أو صغيرة محتملة للوطء أو نحو تقاء أو قرناء وانما سوى بين الحرية والامة لأن ما يتعلق بالطبع
لا يختلف بالرق والحرية كمدة العنة والايلاء (قوله وكان عند الزوج غير الجديدة وهو يبيت عندها) بخلاف ما اذا
لم يكن عنده غير الجديدة أو كان عنده غير الجديدة وهو لا يبيت عندها فلا يجب للجديدة حق الزفاف لكن ذكر
الشيخان أنه لو تزوج جديدتين ليس فى نكاحه غيرهما وجب لها حق الزفاف وحل على مالو أرا دل القسم بينهما
(قوله بسبع ليال) أى بأيامها وعبر بالليالى لاصلتها والحكمة فى اختيار السبع أنها عدد أيام الدنيا وما زاد
كالتركرار لها وقوله متوالية أى لأن الحشمة لا تنزل بالفرق وليست على الفور ما لم يدرك الدور (قوله ان كانت تلك
الجديدة بكرا) أى حقيقة ولو غورا أو حكاما وهى التى زالت بكارتها بغير الوطء كالمرض أو الوتبة أو نحو ذلك
وكذا المخلوقة ثيبا وانما يزيد للبكر لاستحيائها كثر ويحرم عليه الخروج للجمعة والجماعة ونحوهما كعبادة المرضى
وتشيع الجنائز ليلا ونهارا الا برضاها على المعتمد خلافا لمن قال ولا يتخلف بسبب ذلك عن الجمعة والجماعات وسائر
أعمال البر كعبادة المرضى وتشيع الجنائز مدة الزفاف الا ليلا فيتخلف وجوبا بتقديما للواجب قال وهذا ما جرى عليه
الشيخان وان خالف فيه بعض المتأخرين اه والمعتمد ما قاله بعض المتأخرين من حرمة الخروج لذلك

ليلا ونهار الا برضاها (قوله ولا يقضى للباقيات) فلو زاد للبكر على السبع ولو باختيارها كأن طلبت عشر اقضى الزائد للباقيات دون السبع (قوله وخصها) أي الجديدة وقوله بثلاث أي من الليالي بأيامها والحكمة في اختيار الثلاث أنها مغتفرة في الشرع وقوله متوالية أي لأن الحشمة لا تزول بالمفروق كما مر (قوله ان كانت تلك الجديدة ثيبا) أي وهي التي زالت بكارتها بالوطء حلالا كأن أحرما أو وطء شبهة فلوز ادها على الثلاث بغير اختيارها فاقضى الزائد للباقيات أو باختيارها لدون السبع كأن طلبت خسا فيقضى يومين للباقيات بخلاف اختيارها للسبع فيقضيهما جميعا لأنها لما طمعت في حق غيرها وهي البكر سقط حقها ولذلك يسن تخييرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء كما فعل عليه السلام بأم سامة حيث قال لها ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت أي بالقسم الاول بلا قضاء ويتصور قضاء السبع للباقيات من احدى وعشرين ليلة كل واحدة سبعة متوالية كما قاله الشيخ ابن حجر وهو الظاهر من قوله عليه السلام وسبعت عندهن وقال الشيخ سلطان والشبرايمسلي لا يتصور الامن أر بع وثمانين ليلة لأنه انما يقضيها من نوبتها من الادوار فاذا جاءت ليلة الجديدة في الدور الاول باتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة واذا جاءت ليلتها في الدور الثاني باتها عند واحدة من الباقيتين بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث يبيتها عند الثالثة بالقرعة فقد حصل لكل واحدة من الباقيات من اثنتي عشرة ليلة ليلة وهكذا حتى يحصل لكل واحدة سبع وذلك لا يحصل الامن أر بع وثمانين وفيه مشقة لا تخفى (قوله فلو فرق الليالي الخ) تفرع على مفهوم قوله متوالية فالموالة واجبة لعدم القضاء وقوله بنومه ليلة الخ أي بسبب نومها ليلة الخ فهذا سبب للتفريق وقوله وليلة في مسجد مثلاً أي أو في وكالة أو نحوها (قوله لم يحسب ذلك) أي ما فرقه وقوله بل يو في الجديدة حقها متواليا وهو السبع للبكر والثلاث للثيب (قوله ويقضى ما فرقه للباقيات) أي من نوبة الجديدة في أثناء الادوار فاذا جاءت نوبتها في الدور الاول باتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة واذا جاءت نوبتها في الدور الثاني باتها عند واحدة من الباقيتين بقرعة أيضا وفي الثالث يبيتها عند الباقيات بالقرعة وهكذا حتى يتم قضاء ما فرقه (قوله واذا خاف) أي ظن بأن ظهرت أماره نشوزها كافي بعض النسخ التي حكاهما الشارح بقوله وفي بعض النسخ واذا بان نشوز المرأة أي ظهر سواء كانت الامارة فعلا كاعراض وعبوس بعد لطف وطلاقة وجهه وكخروج من منزله بلا عنبر بخلاف ما اذا خرجت بعذر كأن خرجت الى القاضي لطلب حقها منه أو الى اكتسابها النفقة التي أعسر بها الزوج أو للاستفتاء عن حكم شرعي اذ لم يكن زوجها فقيها ولم يستفت لها من غيره وكمنعها له من الاستمتاع بها ولو بغير الجماع حيث لا عنبر ولم يكن تدللاً بخلاف ما اذا منعتة تدللاً بخلاف ما لو كان بها عنبر كأن كانت مريضة أو مضناة لا تحتمل الوطء أو بفرجها فروح أو كانت مستحاضة أو كان الزوج عبلاً بحيث يضرها ووطؤه أو قولاً كأن تجيبه بكلام خشن بعد أن كان بلين بخلاف ما اذا كان طبعها ذلك دائماً فانه لا يكون نشوزاً وعلم أن المراد بالخوف هنا الظن فلذلك جازله الوعظ دون الهجر والضرب فانه لا يجوز كل منهما الا ان علم نشوزها ولذلك كان تقدير قوله تعالى واللاقي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن واللاقي تخافون نشوزهن فعظوهن فان تحققت نشوزهن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن وجعل بعضهم الخوف في الآية بمعنى العلم كافي قوله تعالى فن خاف من موص جنفاً أو انما فأصلح بينهم وهو الاظهر في الآية فان ظاهرها جواز الثلاثة معا وهي لا تجوز مع الابدال العلم (قوله وعظها زوجها) أي ذكرها زوجها بالعواقب استحجاباً بمعنى الوعظ التذكري بالعواقب وقوله بلا ضرب ولا هجر أي لأنه لا يجوز كل منهما الا بعد العلم بنشوزها كما علمت ومحلها في الهجر اذا أدى الى تقويت حقها كالميت والافلايحرم لأن الوطء حقه (قوله كقوله لها اتق الله الخ) ويحسن أن يذكر لها ما في الصحيحين من قوله عليه السلام اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح وما في الترمذي عن أم سامة من قوله عليه السلام أيما امرأة باتت وزوجها رض عنها دخل الجنة وعن ابن عباس أيما امرأة عبست في وجهه زوجها جاء يوم القيامة مسودة الوجه (قوله في الحق الواجب لي عليك) أي الذي هو

ولا يقضى للباقيات
(و) (خصها) (بثلاث)
متوالية (ان كانت)
تلك الجديدة (ثيبا)
فلو فرق الليالي
بنومه ليلة عند
الجديدة وليسلة في
مسجد مثلاً لم
يحسب ذلك بل يوفى
الجديدة حقها
متواليا ويقضى
ما فرقه للباقيات
(واذا خاف) (الزوج)
(نشوز المرأة) وفي
بعض النسخ واذا
بان نشوز المرأة
أي ظهر (وعظها)
زوجها بلا ضرب
ولا هجرها كقوله
لها اتق الله في الحق
الواجب لي عليك

الطاعة والمعاشرة بالمعروف زاد في شرح الخطيب واحذرى العقوبة فلعلمها تبدي عذرا أو تتوب عما وقع منها بغير عذر (قوله واعلمى أن النشوز مسقط للنفقة والقسم) أى وسائر المؤن كالكسوة ونحوها كما سيأتى (قوله وليس الشتم للزوج من النشوز) وكذلك شتمها غيره وانما قيد بقوله للزوج لأجل قوله تستحق به التأديب من الزوج إذ ليس له تأديبها في شتمها لغيره وإن كان ليس من النشوز أيضا بل مثل الشتم مطلقا لا بداء باللسان أو بغيره فليس من النشوز بل تأثم به وتستحق التأديب (قوله فى الاصح) أى على القول الاصح وهو المعتمد وقوله ولا يرفعها الى القاضي أى لأن ذلك يكثر بين الزوجين فيشق الرفع فيه الى القاضي تخفف فيه وجعل التأديب منه من غير رفع الى القاضي (قوله فان أبت) أى امتنعت من الاباء وهو الامتناع والمعنى أنها امتنعت من كل شيء يتعلق بالزوج فلا استثناء فى قوله الا النشوز متصل لأننا داخل فى المستثنى منه على هذا بخلاف ما قلنا ان المعنى أنها امتنعت من العود الى الطاعة كإقذار المحشى فان الاستثناء عليه منقطع لأن المستثنى غير داخل فى المستثنى منه والمعنى عليه أنها امتنعت من الطاعة فلم تفعلها لكن النشوز لم يمتنع منه بل فعلته فهذا تحقق نشوزها حينئذ يجوز له كل من الحجر والضرب بل والوعظ أيضا بخلاف ما تقدم فانه لم يتحققه فذلك لا يجوز له الا الوعظ فقط (قوله بعد الوعظ) أى لكون الوعظ لم ينفع معها القساوة قلبها كما قال القائل

لا ينفع الوعظ قلبا قاسيا أبدا * ولا يلين لقلب الواعظ الحجر

(قوله الا النشوز) أى لم يمتنع منه قد عرفت أنه استثناء متصل على التقدير الاول ومنقطع على الثانى فتدبر (قوله هجرها فى مضجعها) بكسر الحيم أفصح من فتحها أى ترك مضاجعتها فيه كما أشار اليه بقوله فلا يضاجعها فيه أى بوطء أو غيره وقوله وهو فراسها بكسر الفاء فهو على وزن فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب ويقال له فرش بمعنى مفروش تسمية بالمصدر وجعه فرش بضمين وانما جاز هجرها فى المضجع لظاهر الآية ولأن فى الهجر أثر ظاهر فى تأديب النساء (قوله وهجرانها) وكذا هجران غيره هو وقوله بالكلام أى فيه فلا يجوز الهجر فى الكلام فوق ثلاثة أيام لانه وجوه ولا غير هجرها لغيره عذر شرعى ولذلك قال بعضهم

يا هاجرى فوق الثلاث بلا سب * خالفت قول نبينا أنكى العرب

هجر الفتى فوق الثلاث محرم * ما لم يكن فيه لمولا ناسب (أو غضب)

وأشار بذلك للحديث الصحيح لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام وفى سنن أبى داود فى هجر فوق ثلاث دخل النار أى أن لم يغف الله عنه (قوله فيما زاد على ثلاثة أيام) أى فى ثلاثة أيام فأقل فلا يحرم بل يجوز ومحلها فى غير الانبياء والابوين وأما فيهم فلا يجوز ولو لحظة (قوله وقال فى الروضة انه) أى التحريم فيما زاد على ثلاثة أيام وقوله فى الهجر بغير عذر شرعى أى كان هجرها لحظ نفسه فقط أو لحظ نفسه وزجرها عن المعصية وقوله والا فلا تحرم الزيادة على الثلاثة أى والا لا يكون بغير عذر شرعى بأن كان بعذر شرعى كأن قصد زجرها عن المعصية فقط فلا تحرم الزيادة على الثلاثة وهذا مأخوذ من قولهم يجوز هجر المبتدع لجره عن بدعته والفاسق لجره عن فسقه وكذا يجوز الهجر إذا ربحى صلاح دين الهاجر أو المهجور كأن كان يحصل عند عدم الهجر خلل بفعل معصية من الهاجر أو المهجور فيه جره لصلاح دين كل منهما ولو جيع الدهر وعليه يحمل هجره عليه السلام كعب ابن مالك وهلال ابن أمية ومراة ابن الربيع ونهيه عليه السلام الصحابة عن كلامهم حيث تخلفوا عن غزوة تبوك وهجر السلف والخلف بعضهم بعضا فى الاحياء أن سعد بن أبى وقاص هجر عمار بن ياسر الى أن مات وهجر عثمان بن عفان عبد الرحمن بن عوف الى أن مات وهجر طاوس وهب بن منبه الى أن مات وهجر سفيان الثوري شيخه ابن أبى ليلى الى أن مات ولم يشهد جنازته (قوله فان أقامت عليه) أى أصرت عليه بعد الهجر فظاهر كلام المصنف أن المراتب ثلاثة الوعظ فى المرتبة الاولى والهجر فى المرتبة الثانية والضرب فى المرتبة الثالثة وهى طريقة ضعيفة والمعتمد أنه متى تحقق النشوز جازله بالضرب وإن لم تصر عليه فليس

واعلمى أن النشوز مسقط للنفقة والقسم وليس الشتم للزوج من النشوز بل تستحق به التأديب من الزوج فى الاصح ولا يرفعها الى القاضي (فان أبت) بعد الوعظ (الا النشوز هجرها) فى مضجعها وهو فراسها فلا يضاجعها فيه وهجرانها بالكلام حرام فيما زاد على ثلاثة أيام وقال فى الروضة انه فى الهجر بغير عذر شرعى والا فلا تحرم الزيادة على الثلاثة (فان أقامت عليه) أى النشوز

هناك الامر تبين الاول عند عدم تحقق نشوزها بأن ظهرت أمارته فقط فله الوعظ حينئذ الثانية عند تحقق نشوزها فله الهجر والضرب بل له الوعظ فتجوز الثلاثة بعد التحقيق كما تقدم (قوله بتكرره منها) أي بسبب تكرره منها وهذا ما قاله الشارح تبعاً لظاهر كلام المصنف حيث قال فإن أقامت عليه وهو ما رجحه جمهور العراقيين وغيرهم ورجحه الرافعي والذي صححه النووي جواز الضرب وإن لم يتكرر النشوز لظاهر الآية وهو المعتمد (قوله هجرها وضربها) أشار بذلك إلى جواز الهجر والضرب بل والوعظ في المرتبة الثالثة على ظاهر كلام المصنف وقوله ضرب تأديب لها إشارة إلى أنه يشترط أن يكون غير مبرح فلا يضربها ضرباً مبرحاً وهو ما يعظم ألمه بأن يخشى منه مخذور تيمم وإن لم تنجز إلا به وقال بعض الأصحاب يضربها بمندبل ملفوف أو بيده لا بسوط ولا عصا ولا يجوز ضربها على الوجه المالك وهي الموضع التي يسرع الضرب فيها إلى الموت وإنما يجوز ضربها أن أفاد في ظنهم إلا فلا يضربها كما صرح به الإمام وغيره والاولى له العفو عن الضرب وعلى ذلك يحمل خبر النهي عن ضرب النساء أو يحمل على الضرب بغير سبب يقتضيه بخلاف ولي الصبي فالاولى له عدم العفو لأن مصلحة ضرب به تعود على نفس الصبي وأما ضرب الزوج زوجته فصالحته تعود له ولو ضرب بها وادعى أنه بسبب النشوز وادعت هي عدمه صدق هو بالنسبة لجواز الضرب وصدق هي بالنسبة لعدم سقوط القسم والنفقة والكسوة ونحوها مما سياتي (قوله وإن أفضى) أي أدى وقوله إلى التلف أي تلف نفسها بأن ماتت أو تلفت شيء من أعضائها أو حواسها وقوله وجب الغرم أي وجب عليه غرم مقابل ما تلف منها من الدية إن لم تطلب القود أو الارش فيما له أرش مقدراً أو الحكومة فيما ليس له أرش مقدراً لأن ضرب التأديب مشروط بسلامة العاقبة (قوله ويسقط بالنشوز) أي ولو في أثناء يوم أو فصل ومرادهم بالسقوط ما يشمل عدم الوجوب من أول الامر حتى لو طلع الفجر وهي ناشزة فلا وجوب ويقال سقطت بمعنى أنها لم تجب من أول الامر وإن كان السقوط فرع الوجوب فغلب ما في الائناء على ما في الابتداء وسمى الكل سقوطاً (قوله قسمها) أي في ذلك الدور وما بعده مادامت ناشزة وإن لم تأثم بالنشوز كصغيرة ونحوها ما لم ترجع قبل نوبتها وقوله ونفقتها أي وتوابعها كالكسوة والسكنى وآلات التنظيف ونحوها ولعل المصنف لم يذكرها لأنها تابعة للنفقة في الوجوب وعدمه فإن عادت للطاعة لم تعد كسوة ذلك الفصل بل تكسو نفسها إلى تمام ثم يكسوها الزوج في الفصل الذي بعده ولا تعود نفقة ذلك اليوم الذي عادت فيه للطاعة ما لم يتمتع بها والاعادت لها وتعود لها سكنى ذلك اليوم لأن السكنى ضرورية بقوله أعلم

بتكرره منها
(هجرها وضربها)
ضرب تأديب لها
وإن أفضى ضربها
إلى التلف وجب
الغرم (ويسقط
بالنشوز قسمها
ونفقتها)
فصل في
أحكام الخلع

فصل في أحكام الخلع أي كجواز المذكور في قوله والخلع جائز وملك المرأة به نفسها وعدم الرجعة بعده إلا بنكاح جديد إلى آخر ما سياتي والاصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا الآية فإن المعنى والله أعلم فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا ولو في مقابلة فك العصمة فدلّت الآية على المدعى وزيادة كالمهبة والهدية وأصرح من ذلك في الدلالة عليه قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به والامر بهي خبر البخاري وهو أن أم حبيبة بنت سهل الأنصاري جاءت إلى النبي ﷺ وقالت له يا رسول الله إن ثابت بن قيس مأتى عتب وفي رواية ما أنقم عليه في خلق ولادين ولكني امرأة أكره الكفر في الإسلام أي كفران نعمة العشير لأن الزوج لا يخلو عن نعمة على الزوجة فلا تقوم بشكرها غالباً فقال لها آتردين عليه حقيقته أي بستانه وكان أصدقها إياه فقالت نعم فقال له رسول الله ﷺ أقبل الحديقة وطلقها تطليقة وهو أول خلع وقع في الإسلام وهو نوع من الطلاق والمخاطبة عليه لترتبه على الشقاق غالباً وأصله الكراهة كالطلاق لقوله ﷺ أبغض الحلال إلى الله الطلاق ولما فيه من قطع النكاح الذي هو مطلوب الشارع ويستثنى من الكراهة صور منها أن يخاف أن لا يقيم حدود الله فيختلعا خوفاً من ذلك كما قال تعالى الآن يخاف أن لا يقيم حدود الله فإن خفتم أن لا يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ومنها أن يخاف بالطلاق الثلاث على عدم فعل شيء لا بدله من فعله كدخول الدار في حالها ليخلصه من الطلاق الثلاث ثم يفعله فهو مختلص من الطلاق الثلاث في الحلف على النفي المطلق كقوله عليه الطلاق الثلاث لأفعل كذا أو المقيد

كقوله عليه الطلاق الثلاث لأفعل كذا في هذا الشهر أو الأثبات المطلق كقوله عليه الطلاق الثلاث لأفعلن كذا
وأما الأثبات المقيد كقوله عليه الطلاق الثلاث لأفعلن كذا في هذا الشهر ففيه خلاف والمعتمد أنه يخلص فيه
أيضا بشرط أن يخالغ والباقي من الوقت زمن يسع فعل المحلوف عليه ولا ينفعه قطعاً وقال بعضهم لا ينفعه إن فعله
بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فإذا خالغ بعد ذلك رمضى الوقت ولم يفعل المحلوف عليه تبين أنه وقع عليه الطلاق
الثلاث ولم ينفعه الخلع لأنه فوت البر باختياره وعلى الأول فلا يقع عليه الاطلاق الخلع لأنه ينقص عدد الطلاق على
الراجح وهناك ظريفة ضعيفة بأنه فسخ فلا ينقص عدد الطلاق بشرط أن يكون بلفظ الخلع أو المقاداة وأن لا يقصد
به الطلاق وأركانه خمسة ملتزم للعوض وبضع وعوض وزوج وصيغة وشرط في الملتزم ولو أجنبيا قابلاً كان أو ملتزماً
اطلاق تصرف مالى قال قبل كان قال الزوج لشخص خالعت زوجتي على ألف في ذمتك فقبل والمتمسك كأن قال
الأجنبي ابتداء خالعت زوجتك على ألف في ذمتي فيقول خالعتها على ذلك وفي مفهوم هذا الشرط تفصيل وهو أن
اختلاع المريضة مرض الموت صحيح ويحسب من الثلث ما زاد على مهر مثلها لأن التبرع انما هو بالزائد فقد مر مهر
المثل من رأس المال والزائد محسوب من الثلث فان لم يسعه الثلث فسخ المسمى ورجع لمهر المثل واختلاع محجورة
الفلس صحيح بعوض في ذمتها فان اختلعت بعين من مالها فكالغصوب فيقع بائناً بمهر المثل في ذمتها واختلاع
محجورة السفه يقع رجعيًا ويلغو ذكر المال ولو باذن وليها لأنها ليست من أهل التزامه وليس لوليها تصرف مالها إلى
مثل ذلك ما لم يخش على مالها من الزوج ولم يمكنه دفعه إلا به والافيجوز صرفه لذلك واختلاع الامه ولو مكاتبه باذن
سيدها صحيح بمهر المثل ان أطلق الاذن ويتعلق بكسبها ومال تجارتها فان قدر لها ديناً أو عين عينا واختلعت بذلك
فظاهر أنه صحيح به وان خالفت شيئاً من ذلك بأن زادت على مهر المثل في الأولى أو على الدين أو على العين تعلق الزائد
بذمتها وان اختلعت بغير اذن سيدها بعين من ماله أو غيره بآنت بمهر المثل في ذمتها كاخلع بالمغصوب أو بدين بآنت به
في ذمتها وكل ما يتعلق بذمتها لا تطالب به الا بعد العتق واليسار وشرط في البضع ملك الزوج له فيصح الخلع في الرجعية
لأنها كالزوج في كثير من الاحكام لا في بآنت وشرط في العوض كونه مقصوداً معلوماً راجعاً لجهة الزوج مقصوراً على
تسلعه كما يعلم من كلام المصنف والشارح وقد أشار الى بعض محترزاته بقوله فخرج الخلع على دم ونحوه أى
كالخسرات فلا يصح الخلع بل يقع الطلاق رجعيًا ولا مال لأنه طلق غير طامع في شئ لكون العوض فاسداً غير
مقصود فان كان فاسداً مقصوداً كخمر وميتة وقع الطلاق بائناً بمهر المثل وبقوله فان كان على عوض مجهول
كان خالعتها على ثوب غير معين بآنت بمهر المثل وخرج بقولنا راجعاً لجهة الزوج مالو علق طلاقها على براءتها مما
لها على أجنبي فإذا أبرأتها براءة صحيحة وقع الطلاق رجعيًا ووجه الزوج شاملة له ولسيده ولو مع غيرهما كما لو قال
ان أبرأتني وزيداً بمالك عينا فآنت طالق فأبرأتها براءة صحيحة وقع الطلاق بائناً في مقابلة البراءة نظر الجهة
الزوج ولا يضر ضم الأجنبي معه لأنه اذا اجتمع مقتضى وغير مقتضى غلب المقتضى ولا يجب عليه مهر المثل حينئذ
خلافاً لما جرى عليه المحشي تبعاً للقليوبى لثلاث تضاعف الغرم عليها ودخل في قولنا راجعاً لجهة الزوج مالو خالعتها على
ما ثبت لها عليه من قصاص وغيره أما في القصاص فتبين به وأما في غيره كحد القذف والتعزير فتبين بمهر المثل
وشرط في الزوج كونه ممن يصح طلاقه فيصح خلع عبده وسفيه ولو بلا اذن سيده ووليّه ويدفع المال للمالك أمرهما
من السيد والولى أو لهما باذنها ليرأى الدافع منه فان دفعته للسفيه بغير اذن الولي فان كان ديناً لم تبرأ منه فبرجع الولي
عليها به وهي على السفيه بما قبضه منها فان تلف في يده فلا شئ لها عليه لأنها هي المقصرة بالدفع له ولا تطالبه به بعد
رشد هوان كان عينا أخذها الولي منه فان تلفت في يده قبل أخذها وكان الولي عالماً في الضمان عليه وجهان الراجح
منها الضمان أو جاهلاً فلا ضمان عليه ويرجع عليها بمهر المثل والدفع للعبد كالدفع للسفيه الا أنها ترجع عليه بما تلفت في
يده بعد عتقه يساره والفرق بينهما أن الحاجر على العبد لحق سيده فينبغي أن لا ضمان مادام حقه باقياً فاذا زال ضمن
والحاجر على السفيه لحق نفسه بسبب نقصانه فينبغي عدم الضمان حالاً وما لا يخرج بما ذكر الصبي والمجنون

والسكره فلا يصح خلعم لعدم صحة طلاقهم وشرط في الصيغة ما مر فيها في البيع لكن لا يضر هنا تخل
كلام يسير لكونه معاوضة غير محضة وهي كل لفظ من ألفاظ الطلاق صريحه وكنياته ولفظ الخلع والمفاداة صريح
في الطلاق فلا يحتاج الى نية وقيل كناية فيه والاصح كافي الروضة أنه ان ذكر معها المال أو نوى فهمما صريحان لأن
ذكره أو نية يشعر بالينوت والافس كنايةتان فان نوى الطلاق وقع والافلا فلولم يصرح بالمال ولم ينو نوى التماس
قبولها وقبلت نوى الطلاق وقع فان لم ينو التماس قبولها ونوى الطلاق وقع رجعيًا والافلا وان نوى التماس قبولها
ولم تقبل لم يقع شيء وكذا ان لم ينو الطلاق ولو أضمر التماس قبولها فقبلت على المعتمد خلافًا لما جرى عليه المحشى
والحاصل أنه ان صرح بالعوض أو نواه كان صريحًا فيقع باثنا في الاولى وكذا في الثانية ان وافقته على ما نواه
والافيقع باثنا بمثل المثل وان لم يصرح به ولم ينو فهو كناية وان أضمر التماس قبولها وقبلت على المعتمد كما علمت
(قوله وهو بضم الخاء المعجمة مشتق من الخلع بفتحها) فهو بالضم مصدر سماعي وبالفتح مصدر قياسي يقال
خلع نعله يخلعه خلعه كنفعه ينفعه نفعا وقوله وهو الزرع أى والخلع بفتح الخاء الزرع فيكون معنى الخلع بضمها
نعة الزرع ومناسبتها للمعنى الشرعى أن كلام من الزوجين كاللباس للآخر قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس
هن أى هن كاللباس لكم وأنتم كاللباس لهن فكل منهما في حال اعتناق أحدهما بالآخر كاللباس في احتوائه
على الملبوس قال الجعدى

إذا ما للضجيع ننى عطفها * تثنت فكانت عليه لباسا

وأيا كل منهما يسترحل صاحبه ويمنعه من الفواحش فكان كاللباس له وإذا فارق الزوج زوجته كأنه نزع
لباسه الحسى فصح الاتيان بكأن التى للتشبيه أو اللباس المعنوى فتكون كأن للتحقيق (قوله وشرعا) عطف
على لغة المقدّر فكانه قال وهو لغة الزرع وشرعا الخ وقوله فرقة أى دال فرقة أى لفظ دال على فرقة ولو بلفظ
المفاداة وقوله بعوض مقصود أى راجع لجهة الزوج كما تقدم ويقيد كلام المصنف بذلك أيضا فقله والخلع جائز
على عوض معلوم أى مقصود راجع لجهة الزوج فافقده الشارح بذلك لكان أولى لكنه انكسر على علمه من
التعريف (قوله نخرج الخلع على دم ونحوه) أى كالخشرات وهو تفرع على مفهوم قوله مقصود وتقدم
أنه يقع في ذلك الطلاق رجعيًا ولا مال بخلاف الخلع على المقصود الفاسد كخمر وميتة فيقع الطلاق باثنا بمثل المثل
(قوله والخلع جائز) أى صحيح بالمسمى وان كره كما هو الأصل فيه كما مر أو حرم كأن وقع مع الاجنبى في حال
الحيض (قوله على عوض معلوم) أى مقصود راجع لجهة الزوج كما علم مما تقدم وانما قيد بالمعلوم لأجل لزوم
المسمى فلا ينافى أنه يصح بالمجهول لكن يقع باثنا بمثل المثل كما سيذكر بعد ولو سكت عنه لكان أولى وأنسب
والحاصل أن عوض الخلع يكون قليلا وكثيرا ودينا وعينا ومنفعة ومملوكا وغير مملوك وطاهرا ونجسا ومعلوما
ومجهولا وعموم قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (قوله مقصود على تسليمه) خرج ما لو خالعا على
نحو مقصود فانه يقع باثنا بمثل المثل (قوله فان كان على عوض مجهول) ومنه ما لو خالعا على ما فى كفها وليس
فيه شيء فيقع باثنا بمثل المثل علم بذلك الزوج أم لا فسكانه خالعا على شيء ويلغو قوله في كفها فان كان
فيه شيء فان كان صحيحا معلوما وقع باثنا به وان كان فاسدا مقصودا كخمر وميتة وقع باثنا بمثل المثل وان
كان فاسدا غير مقصود كدم ونحوه فان علم به الزوج وقع رجعيًا وان لم يعلم به وقع باثنا بمثل المثل (قوله كأن
خالعا على نوب غير معين) أى كأن قال لها خالعتك على مقطع قاش ولم يعينه بالصفات وقوله بان بمثل المثل فالتفصيل
بالمعلوم ليقع الخلع بالمسمى كما تقدم وأما لو قال لها ان أبرأتى من دينك أو من صداقك فأنت طالق فأبرأتها وكان
المبرأ منه مجهولا فلا يقع الطلاق أصلا وكذا لو كانت غير رشيدة أو تعلق به زكاة فلا يقع الطلاق الا ان كانت
البراءة صحيحة بأن كانت مستجبة للشروط فالحاصل أنه ان صحت البراءة وقع الطلاق باثنا والافلا بقی أنه
يقع كثيرا أن المرأة تقول أبرأتك أو أبرأك الله فيقول ان صحت براءتك فأنت طالق فان صحت براءتها

وهو بضم الخاء
المعجمة مشتق من
الخلع بفتحها وهو
الزراع وشرعا فرقة
بعوض مقصود
نخرج الخلع على
دم ونحوه (والخلع
جائز على عوض
معلوم) مقصود
على تسليمه فان
كان على عوض
مجهول كأن خالعا
على نوب غير معين
بان بمثل المثل

(قول الناظم تثنت
فكانت عليه)
الرواية التى فى
الخطيب تثنت عليه
فكانت لباسا

بأن اجتمعت شروط البراءة وقع الطلاق رجعيًا لأنه إنما علقه على الصحة وقد وجدت لأعلى البراءة لاشتمال برأته أولاً وإن لم تصح لم يقع الطلاق (قوله والخلع الصحيح تملك به المرأة نفسها) أي يضعها الذي استخلصته منه بالعوض ولو ادعت خلعا فأنكر الزوج صدق بيمينه لأن الأصل عدمه فإن أقامت عليه بينة عمل بها إن كانت رجلين بخلاف غيرهما لأن الخلع لا يثبت بغير الرجال لكونه ليس مقصوداً منه المال بالنسبة لها بل البيّنون تملك نفسها ولا مال لأنّه ينسكه لأن يعود ويعترف بالخلع فيستحقه لأنه في ضمن معارضة أو ادعى هو الخلع فأنكرت الزوجة بآنت مؤاخذه بقوله ولا مال له عليها لأنها تنكره فتحلف على نفيه لأن الأصل عدمه فإن أقام بينة به ولو شاهداً ويمينا ثبت المال وكذلك الواعترفت بعد يمينها بما ادعاه ولا يرثها عند عدم قيام البينة مع عدم الاعتراف عملاً بدعواه فإنها تتضمن أنها بآنت منه ورثة هي إذا مات لأنها تنكر البيّنون وتقولوا اختلاف في عدد الطلاق كأن قالت طلقنتي ثلاثاً بألف فقال بل واحدة بألف أو في جنس العوض كدرهم ودنانير أو وصفته كصحاح ومكسرة أو قدره كقوله خالعك بمائتين فقالت بمائة ولا بينة لواحد منهما أو لكل منهما بينة فتعارضتا خالفاً كل متباعدتين في كيفية الخلع ومن يبدأ به فيبدأ بالزوج لأنه كالبايع وقال الشيخ سلطان ينبغي أن يبدأ بالزوجة لأن البضع يبقى لها ثم بعد الفسخ منهما أو من أحدهما أو الحاكم يجب له مهر المثل وإن كان أكثر مما ادعاه لأنه المردوان كان لأحدهما بينة عمل بها ولو خالع بألف مثلاً ونويًا نوعاً من نوعين بالبلد لزم الحاكم للنوى بالمفهوم فإن لم ينو شيئاً حل على الغالب إن كان والازم مهر المثل (قوله ولا رجعة) أي لبيّنوتها منه المانعة من تسلطه عليها ولذلك لا يصح منهاظهار ولا إيلاء ولا لعان ولا توارث بينهما ولو في العدة فلو شرط عليها الرجعة وقع الطلاق رجعيًا ولا مال لتنافي شرطى المال والرجعة فينساquan ويبقى أصل الطلاق وهو يقتضى ثبوت الرجعة (قوله أي الزوج) تفسير للضمير وقوله عليها أي الزوجة (قوله سواء كان العوض صحيحاً أولاً) أي أولم يكن صحيحاً لكن كان فاسداً مقصوداً لأنه إن كان فاسداً غير مقصود كان له الرجعة عليها كما علم مما مر (قوله وقوله) مبتدأ خبره ساقط في أكثر النسخ وهو أولى لأن الاستثناء في قوله الانكاح جديد على ما في بعض النسخ منقطع ومحله إذا لم يكن الطلاق ثلاثاً والأفلا تحل له إلا بمحل (قوله ويجوز الخلع في الطهر) أي وإن جامعها فيه أو في حيض قبله لأنه لا يلحقه ندم بظهور الحمل لرضاه بأخذ العوض فهو جائز في الطهر الذي جامعها فيه أو في حيض قبله وكذلك في الطهر الذي لم يجمعها فيه ولا في حيض قبله من باب أولى (قوله وفي الحيض ولا يكون حراماً) أي إذا كان معها لا يكون حراماً (قوله ولا يلحق المختلعة العوض) خلاصها من عرضيت بتطويل العدة على نفسها فإن كان مع الأجنبية حرم كما مر (قوله ولا يلحق المختلعة الطلاق) أي لصبرورتها أجنبية بافتداء بضعها بالعوض وكذلك لا يلحقهاظهار ولا إيلاء ولا لعان (قوله بخلاف الرجعية فيلحقها) أي فيلحقها الطلاق مادامت في العدة حتى لو كانت معاشرة معاشرة الأزواج لحقها الطلاق ولو بعد انقضاء الأقراء أو الأشهر لأنها لا تنقضي عدها إلا بعد التفريق بينهما ومضى الأقراء أو الأشهر بعد ذلك نعم إن انقضت عدها بوضع الحمل لم يلحقها الطلاق والله أعلم

(فصل في أحكام الطلاق) أي ككونه يفتقر إلى نية في الكناية ولا يفتقر إليها في الصريح وغير ذلك وأما كونه مكروهاً وحراماً أو واجباً أو غير ذلك من بقية الأحكام فسيذكره الشارح فيما يأتي والأصل فيه قبل الإجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق مرتان أي عدد الطلاق التي تملك الرجعة بعده مرتان فلا ينافي أنه ثلاث وقد سئل عليه السلام ابن الثالثة فقال أو تسريحاً بحسان ولذلك قال الله تعالى بعد ذلك فإن طلقها أي الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره والسنة كقوله عليه السلام ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق والمراد بالحلال في هذا الحديث الشريف المكروه فإنه حلال بمعنى جائز لكنه مبغوض لله لأنه نهى عنه نهى تنزيه والطلاق بالنظر للمكروه منه من جهة الحلال بمعنى المكروه لكنه أشد بغضاً إلى الله من غيره من المكروه ولما فيه من قطع النكاح الذي طلبه الشارع فاندفع بذلك استشكال الحديث بأنه يقتضى أن الحلال مبغوض لله

(و) الخلع الصحيح
() تملك به المرأة نفسها ولا رجعة له
أي الزوج (عليها)
سواء كان العوض صحيحاً أولاً وقوله (الانكاح جديد)
ساقط في أكثر النسخ (ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض) ولا يكون حراماً (ولا يلحق المختلعة الطلاق) بخلاف الرجعية فيلحقها
﴿فصل﴾ في أحكام الطلاق

والطلاق أشد بغضا منه مع أن الحلال لا بغض فيه والمراد من البغض في حقه تعالى عدم الرضا به وعدم المحبة وهو لفظ جاهل جاء الشرع بتقريره وأركان خمسة صيغة وقد ذكرها المصنف بقوله والطلاق ضربان الخ ومحل ولايته عليه وقصد ومطلق (قوله وهو لغة حل القيد) أي فكاه سواء كان ذلك القيد حسيا كقيد البهيمة أو معنويا كالعصمة فذلك كان المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي لأن القيد فيه معنوي فقط كما هو القاعدة الغالبة ومن المعنى اللغوي قولهم ناقة طالقة أي محلول قيدها إذا كانت مرسلة بلا قيد ومنه ما في قول الامام مالك

العلم صيد والكتابة قيده * قيد صيودك بالحبال الوائقة

فمن الحاقة أن تصيد غزالة * وتفكها بين الخلائق طالقة

(قوله وشرعا اسم لحل قيد النكاح) أي حل عصمة النكاح فالقيد هنا معنوي كما علمت وانما خبر بالقيد ليسكون أنسب بالمعنى اللغوي لما علمت من أن القيد في المعنى اللغوي شامل للحسي والمعنوي وفي المعنى الشرعي معنوي فقط وبهذا تعلم رد قول المحشي ولو قال كغيره وشرعا حل عقد النكاح لكان أولى وأنسب على أن عبارة نحو ج الى أن إضافة عقد للنكاح للبيان نعم تعبيره بالعقد أصرح في المراد وكان على الشارح أن يذكر ما زاد الشارح الخطيب بلفظ طلاق أو نحوه لأن تعريفه من غير هذه الزيادة يشمل الفسخ بعيب من عيوب النكاح وهو لا يسمى طلاقا وأما قول الدميري لئلا يطلق بلا صريح ولا كناية وهو اعتراف الزوجين بفسق الشهود حال العقد فهو مردود بأنه يتبين به أن لا نكاح بينهما لأن اعترافهما بذلك يقتضي عدم انعقاده فلا يطلق بل ولا فسخ فقول المحشي بأنه فرقة فسخ على الصحيح غير صحيح ولعل المراد به التفريق بينهما لتبين عدم صحة النكاح حتى لو حصل وطء في هذه الحالة فإن كانا حال الوطء عالين بذلك كان زنا والافوطء شبهة (قوله ويشترط لنفوذ) أي وقوعه في محله ولو معلقا فلو قال وهو وصي ان بلغت فأنت طالق أو وهو مجنون ان أفقت فأنت طالق فلا يقع الطلاق بعد بلوغه أو أفاقته لأن قوله حال التعليق لاغ لا عبرة به فلا يترتب عليه الوقوع عند وجود الصفة (قوله التكليف) فلا يصح من غير مكلف كصبي ومجنون وقوله والاختيار فلا يصح من مكره بغير حق كما سيأتي ذلك في قول المصنف وأربع لا يصح طلاقهم الصبي والمجنون والنائم والمكره (قوله وأما السكران الخ) وارد على مفهوم التكليف لأنه يقتضي أن غير المكلف لا يقع عليه طلاق ومنه السكران فانه غير مكلف كإتقائه في الروضة عن أصحابنا وغيرهم إلا أنه يعامل معاملة المكلف تغليظا عليه والكلام في السكران المتعدى بسكره لأنه المراد عند الإطلاق بخلاف غير المتعدى فلا يقع عليه طلاق ولو قال السكران بعد الطلاق انما شرب الخمر مكرها أو غير عالم بأنه خمر صدق بيمينه (قوله فينفذ طلاقه عقوبة له) أي تغليظا عليه وكذا سائر تصرفاته فيما له وعليه ومثلها تصرفات المجنون المتعدى بمجنونه لأن هذا من قبيل بطلان الأحكام بالأسباب لا من قبيل التكليف لكن مع مراعاة التغليظ على المتعدى لئلا يرد غير المتعدى (قوله والطلاق) أي جنس الطلاق المتحقق في قسميه فصح الاخبار بقوله ضربان عنه لأن الجنس المتحقق في قسميه بمنزلة المثني فاندفع ما يقال في كلامه الاخبار بالثنى عن المفرد والمعنى أن ألفاظ الطلاق الذي هو حل العصمة قسمان وأفهم كلام المصنف أنه لا يقع الطلاق بنيته من غير لفظ فلا بد من التلفظ به ولا بد أيضا من أن يسمع به نفسه ولو تقديرا فان اعتدل سمعه ولا مانع من نحو لفظ فلا بد أن يرفع به صوته بقدر ما يسمع نفسه بالفعل وإن لم يعتدل سمعه أو كان هناك مانع من نحو لفظ فلا بد أن يرفع صوته بحيث لو كان متعذر السمع ولا مانع سمع فيكفي سماعه تقديرا وإن لم يسمع بالفعل وعلى كل فلا يقع بتحريك لسانه به من غير أن يسمع نفسه وعلم من اعتبار اللفظ أنه لا يقع بإشارة الناطق وإن فهمها كل أحد كأن قالت له طلقني فأشار بيده أن أذهب أو بأصابعه الثلاث لأن عدوله عن اللفظ إلى الإشارة يفهم أنه غير قاصد للطلاق فهي لا تقصد للإفهام الا نادرا ولذلك كانت لغوا في جميع الأبواب الا في ثلاثة الافتاء والاجازة والامان وأما إشارة الآخرس فهي مثل اللفظ فيعتد بها ولو قسر على الكتابة في العقود كالبيع والحلول كالطلاق وغيرهما كالإقرار والدعوى وتكون صريحة

وهو لغة حل القيد
وشرعا اسم حل قيد
النكاح ويشترط
لنفوذه التكليف
والاختيار وأما
السكران فينفذ
طلاقه عقوبة له
(والطلاق)

فهمها كل أحد وإن اختص بفهمها الفطنون فكناية وإن لم يفهمها أحد فلعو ويستثنى من ذلك ثلاثة الصلاة
فلا تبطل بها والشهادة فلا تصح بها والحنث فلا يحنث بها فيما لو حلف لا يتكلم ولذلك قال بعضهم
إشارة الأخرس مثل نطقه * فيما عدا ثلاثة لصدقه
في الحنث والصلاة والشهادة * تلك ثلاثة بلا زيادة

(قوله ضربان) أى نوعان وفي نسخة قسبان والمعنى واحد وقوله صريح وكناية بدل من قوله ضربان أو قسبان
ويشترط في كل منهما قصد اللفظ لمعناه عند وجود الصارف وإن كان الأول لا يشترط فيه قصد الإيقاع والثاني
يشترط فيه ذلك كما سيذكره المصنف فلا يقع على من سبق لسانه إليه ولا على الحاكمي كلام غيره وأما عند عدم الصارف
فلا يشترط قصد اللفظ لمعناه ولذلك يقع على المازل واللاعب ومن ظن مخاطبته أجنبية فإذا هي زوجته (وقوله
فالصريح مالا يَحْتَمِلُ غير الطلاق) أى مالا يَحْتَمِلُ ظاهره غير الطلاق ولذلك لا يحتاج إلى نية كإسائي وغرض
الشارح بذلك بيان ضابط الصريح وماسيأتي في كلام المصنف فهو بيان لأفراجه فلا تكرر فبذلك سقط قول
المخني سيأتي في كلام المصنف فذكره هنا تكرر فتأمل نعم يقال ذلك في الكناية لأن المصنف سيذكر تعريفها
فيكون تعريف الشارح لها تكرر لكنه لما عرف الصريح ناسب أن يضم إليه تعريف الكناية تعجيلا للفائدة
(قوله والكناية ما يَحْتَمِلُ غيره) أى ما يَحْتَمِلُ غير الطلاق ولذلك تحتاج إلى نية كإسائي (قوله ولو تلفظ الزوج
بالصريح الخ) كان حقه التفريع ولذلك قال الشيخ الخطيب فلو قال الزوج لم أنوبه الطلاق الخ وقوله لم يقبل كان
الأولى أن يقول لم يمنع من الوقوع لأن عدم إرادته الطلاق مع الصريح لا يمنع الوقوع وإن قبل منه بمعنى أنا صدقناه
في أنه لم يرد الطلاق لكننا نحكم بالوقوع بل لو أراد عدم الطلاق وقع أيضا ولو عقب الصريح بما يخرج عن الصراحة
كان كناية كما لو قال أنت طالق من الوثاق أو من العمل أو سرحتك إلى القيظ أو على الطلاق من ذراعى أو من فرسى
أو من رأسي أو نحو ذلك فإن قصد الاتيان بهذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق لم يقع والواقع وقوع السؤال
عما إذا قال لزوجته تكوني طالقاهل هو صريح أو كناية والجواب أن هذا اللفظ كناية فإن قصد به وقوع الطلاق
في الحال طلقت وإن أراد الطلاق في المستقبل فهو وعد لا يقع به شيء ما لم يكن معلقا على صفة كأن يقول إن دخلت
الدار تكوني طالقاهل والافهو صريح وإن نوى به الأمر وأنه على تقدير اللام فكأنه قال لتكوني طالقاهل حالاً
لأنه إنشاء وهو يقع في الحال ويعلم من ذلك أن قوله كوني طالقاهل في الحال لأنه إنشاء صريح محال لكن لا ينبغي افتاء
العامة في مسألة تكوني إلا بالوقوع لأن الظاهر من حاله أنه لا يقصد إلا الوقوع في الحال (قوله فالصريح ثلاثة ألفاظ)
أى فالصريح بنفسه ثلاثة ألفاظ فلا يرد الخلع والمفاداة لأنهما صريحان بذكر المال كما سيذكره الشارح ومثل ذكره
نيته كما مر ولا يرد نعم جوابا لمن قال أطلقت زوجتك قاصداً التماس الانشاء فيقع بها الطلاق وهي صريحة لأنها قائمة
مقام طلقتها فليست زائدة وإذا نظرنا لعدد ذلك من الصريح كان الصريح خمسة ألفاظ الطلاق والفراق والسراح
والخلع والمفاداة مع ذكره المال أو نيته ونعم المذكورة في جواب السؤال مع قصد السائل التماس الإنشاء (قوله الطلاق)
أى فيما إذا جعله مبتدأ كأن قال الطلاق لازم لي أو واجب علي بخلاف قوله فرض علي فهو كناية لأن الفرض قد يراد
به القدر نظرا للعرف في ذلك ولو قال علي الطلاق وسكت فقال الصيمري إنه صريح وهو الحق خلافاً لمن قال إنه
كناية وفيما إذا جعله مفعولاً كأوقعت عليك الطلاق أو فاعلا كقوله يائزنى الطلاق فهو صريح أيضاً بخلاف
مالو جعله خبراً كقوله أنت طلاق أو الطلاق فليس بصريح بل كناية لأن المصادر إنما تستعمل في الأعيان
توسعا وكذلك إذا قال أنت فراق أو سراح فهما كنياتان فقولهم المصادر كناية محمول على ما إذا استعملت
أخباراً لا مطلقاً كما اشتهر وترجمة الطلاق بالعجمية والمراد بها ما عدا العربية صريحة لشهرة استعمالها فيه
عند أهلها فهي صريحة وإن أحسن العربية دون ترجمة الفراق والسراح فأنها كناية لضعفها بالترجمة مع
الاختلاف في صراحتها بالعربية (قوله واشتق منه) ظاهر صنيعه حيث عطفه ولم يقل أى ما اشتق منه كما

ضربان صريح
وكناية) فالصريح
مالا يَحْتَمِلُ غير
الطلاق والكناية
ما يَحْتَمِلُ غيره ولو
تلفظ الزوج
بالصريح وقال لم
أرد به الطلاق لم
يقبل (فالصريح
ثلاثة ألفاظ الطلاق)
وما اشتق منه

قال الشيخ الخطيب ان المصدر صريح أيضا وكذلك حيث لم يقع خبرا عن الزوجة كما علم مما قررناه فاندفع بذلك قول المحشي صوابه حذف الواو لأن المصادر الثلاثة كنيات والصريح هو ما شئت منها لأنك قد عرفت أن محل كون المصادر كنيات اذا وقعت أخبارا بخلاف ما اذا وقعت مستدات أو مفعولات أو نحو ذلك فانها صرائح (قوله كطلقتك) وكذا لو قال طلقك الله ومثله ما لو قال لغريمه أبرأك الله وألامته أعتقك الله بخلاف ما لو قال باعك الله أو أقالك الله فانه كناية لأن القاعدة أن ما استقل به الشخص وأسند له تعالى كان صريحا لقوته بالاستقلال وما لا يستقل به الشخص وأسند له تعالى كان كناية وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

ما فيه الاستقلال بالانشاء * وكان مسندا لذى الالاء

فهو صريح ضده كنياته * فكان لذا الضابط ادرايه

(قوله وأنت طالق) ولو أتى بالتاء المشناة من فوق بدل الطاء كأن قال أنت تالق كان كناية سواء كانت نغته كذلك ألام لو قال نساء المسلمين طوالت لم تطلق زوجته ان لم ينو طلاقها بناء على الاصح من أن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه حتى لو قال نساء العالمين طوالت أنت بازوجتي لم تطلق أيضا لأنه لم يصرح فيها بالخبر وهو طالق مع أنه لا بد من التصريح بالجزأين فاذا قال طالق ولم يقل أنت لم يقع به شيء وان نواه ما لم يتقدم ما يدل عليه كان قالت له أنا طالق فقال طالق لأنه حينئذ كذا كور بخلاف ما لو قال طلقت نساء العالمين وزوجتي فانها تطلق لتسليط العامل عليها بطريق عطف المفردات فان التقدير وطلقت زوجتي (قوله ومطلقة) بفتح الطاء وتشديد اللام بخلاف مطلقة بسكون الطاء وتخفيف اللام فهو كناية وان كان الزوج نحويا (قوله والفرق والسراح) أي ما اشتق منهما بقرينة قوله كفارتك وأنت مفارقة وسرحتك وأنت مسرحة بخلاف ما اذا قال أنت فراق أو سراح فهو كناية ومثله ما لو قال أنت فرقة أو سرحة أو مطلقة ومن الكناية فارقي لا يقال انه مشتق من الفراق وهو صريح لا نأقول محل صراحته اذا أسنده إليه كقوله فارتك بخلاف ما اذا أسنده إليها (قوله ومن الصريح أيضا) أي كما أن منه ما تقدم وقوله الخلع ان ذكر المال أي أونوى وقوله وكذا المفاداة أي فهي صريحة ان ذكر المال أونوى فان لم يذكر المال ولم ينو فلا يكون كل من الخلع والمفاداة صريحا بل يكون كناية وان أضمر التماس قبولها وقبلت على المعتمد كما تقدم تحريره في الفصل السابق (قوله ولا يفتقر صريح الطلاق الى النية) أي الى نية الايقاع لأنه لا يحتمل غير الطلاق فلا يتوقف وقوع الطلاق فيه على نية ايقاعه بل يقع وان نوى عدمه نعم لا بد من قصده اللفظ لمعناه عند وجود الصارف كما مر ولو وكل سيد الامتز وجهها في عتقها فطلقها أو أعتقها وقصد الطلاق والعتق معا فبناء على ارادة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد ولو قال لها أنت طالق ثلاثا لأقل الطلاق وقع الثلاث لأن الأقل الذي استثناه يصدق ببعض طلقة فيبقى من الطلقة بعضها فتسكمل ولو قال أنت طالق طلقت نصف طلقه ونصفا لطلقه ونصفا فنقل عن بعضهم أنه أفتى بوقوع طلقة لان اكتمل النصف في جانب الايقاع فيصير الواقع طلقتين ثم استثنى منه طلقه ونصفا فيبقى نصف طلقة فتسكمل وخالف في ذلك بعضهم فوقع طلقتين لأنه أوقع طلقه ونصفا فكم لنا ذلك طلقتين ثم رفع بالاستثناء طلقه ونصفا فكم لنا ذلك طلقتين في الرفع كما كملنا ذلك طلقتين في الايقاع فقد استثنى طلقتين من طلقتين وهو مستغرق فيلغو الاستثناء ويقع طلقتان ولو قال أنت طالق لا قليل ولا كثير وقع ثلاث لأن قوله لا قليل يقتضي وقوع الكثير وهو الثلاث وقوله بعد ذلك ولا كثير يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع بخلاف ما لو قال لها أنت طالق لا كثير ولا قليل فانه يقع طلقة لأن قوله لا كثير يقتضي وقوع القليل وهو طلقة وقوله بعد ذلك ولا قليل يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع ولو قال لزوجه ان قبلت ضرتك فانت طالق فقبلها ميتة لم تطلق بخلاف تعليقه بتقيل أمه فانها تطلق بتقيلها ميتة والفرق أن قبلة الضرة المقصود منها الشهوة ولا شهوة بعد الموت وقبلة الام المقصود منها الشفقة والا كرام ولا فرق في ذلك بين الموت والحياة ولو قال لزوجه ان دخلت البيت وجدت فيها شيا من متاعك ولم أكسره في رأسك فانت طالق فدخل ووجد من متاعها ما نطلعت حالا على المعتمد كما نقله الرمي عن

كطلقتك وأنت طالق ومطلقة (والفرق والسراح) كفارتك وأنت مفارقة وسرحتك وأنت مسرحة ومن الصريح أيضا الخلع ان ذكر المال وكذا المفاداة (ولا يفتقر) صريح الطلاق الى النية

افتاء والده قبيل كتاب الرجعة لأنه من قبيل التعليق بالحال نفياً كان لم تصعدى السماء فأنت طالق فإنها تطلق حالاً خلافاً لمن قال لم تطلق فهو وضعيف فقول المحشى لم تطلق على المعتمد ليس بمعتمد وقيل تطلق باليأس بموتها أو موته (قوله ويستثنى المكره على الطلاق فصريحه كناية في حقه) أى لأن قرينة الاكراه تصرفه عن الصراحة وبهذا يلغز ويقال لناصريح يحتاج لنية وقوله ان نوى وقع والا فلا فالشرط في وقوع الطلاق على المكره نيته ولو صريحاً وأما الوكيل في الطلاق فالشرط في حقه تعيين الزوجة للموكل في طلاقه اذا كان لموكله زوجة أخرى كإرجاعه في الخادم لتردده بين زوجتين فلا بد من تمييز المطلقة عن غيرها وهذا غير نية الايقاع التي الكلام فيها فلا وجه لاستثنائه من عدم احتياج الصريح للنية وأما ما لم يكن لموكله غيرها فالظاهر عدم اشتراط التعيين (قوله والكناية الخ) أصل الكناية الخفاء والإيماء الى الشيء من غير تصريح به فلما كانت الالفاظ الاتية فيها خفاء وإيماء الى الطلاق من غير تصريح به سميت كناية (قوله كل لفظ احتمل الطلاق وغيره) أى وغير الطلاق مثلاً قوله أنت بريء بحتمل الطلاق ليكون المراد بريء من الزوج ويحتمل غير الطلاق يكون المراد بريء من الدين أو من العيوب وهكذا ولذلك قال الرافعي هي ما احتمل معنيين فصاعداً وهي في بعض المعاني أظهر وقال البغوي في تهذيبه هي كل لفظ ينبي عن الفرقه وإن دق العبارات كلها راجعة الى معنى واحد (قوله ويفتقر الى النية) أى ويفتقر في وقوع الطلاق الى النية لأن اللفظ متردد بين الطلاق وغيره فلا بد من النية لينصرف للطلاق دون غيره ويكفي اقترانها ببعض اللفظ سواء كان من أوله أو من آخره أو وسطه على ما رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد وقيل يشترط اقترانها بكل اللفظ كما في المنهاج وأصله وقيل يكفي اقترانها بأوله وتُسحب على ما بعده فالأقوال في ذلك ثلاثة وهل اللفظ الذي يعتبر قرن النية به لفظ الكناية كخليفة برة الخ أو يكفي اقترانها بأنت من أنت بآن مثلاً صوب في المهمات الأول لأن الكناية هي التي تحتاج الى النية والأوجه الاكتفاء بقرنها بأنت لأن نوان لم يكن من الكناية فهو كالجزء منها لأن المقصود لا يتأدى بدونه (قوله فان نوى بالكناية الطلاق وقع) أى لا نصرافه الى الطلاق بالنية وقوله والا فلا أى وان لم ينو فلا يقع لعدم قصد الطلاق (قوله وكناية الطلاق الخ) قد ذكر المصنف في بعض نسخه بعضاً منها حيث قال بعد قوله ويفتقر الى النية مثل أنت خليفة الخ وعليها شرح الشيخ الخطيب (قوله كأنت بريء) أى من الزوج لا في طلقك فيقع الطلاق ان قصد ذلك أو من الدين أو من العيوب فلا يقع الطلاق ان لم يقصده وقوله خليفة أى من الزوج لا في طلقك أو من المال أو العيال فلا يقع الطلاق بذلك الا ان قصده (قوله الحق) بكسر الهمزة وفتح الحاء وقيل بالعكس وجعله المطرزي خطأ وقوله بأهلك أى لا في طلقك فطلق وان لم يكن لها أهل (قوله وغير ذلك مما هو في المطولات) أى كأنت بته من البت وهو القطع أى مقطوعة النكاح لا في طلقك أو مقطوعة لأهل فليس لك أحد أنت بته متر وكذا النكاح لا في طلقك أنت بآن على اللغة الفصحى والقليل بآن أنت على حرام أى محرمة لا في طلقك أنت كالميتة أى في التحريم فشبّه تحريمها عليه بالطلاق بتحريم الميتة أعز بي بعين مهملة ثم زاي معجمة أى صبرى عز بالآتي طلقك أغز بي بعين معجمة ثم راء مهملة أى صبرى غريبة بلاز وج لا في طلقك ابعدي أى عني لا في طلقك اذهبي وهو بمعنى ما قبله تقضى أى استرى رأسك بالقناع بكسر القاف وهو كالقنعة بكسر الميم مانعطي به المرأة رأسها وهو المسمى عند الناس بالطرحة استبرئ رحك أى لا في طلقك فيقع الطلاق وان لم تكن مدخولاً بها وتجردى وتزودى دعيني ودعيني وحبلك على غار بك أى خليت سبيلك كما يخلى البعير في الصحراء وحبله على غار به وهو ما تقدم من الظاهر وارفع من العنق ولا أندس بك أى لأهت بشأناك من الله وهو الزجر والسرب بفتح السين وكسرها وسكون الراء الجماعة من الأطباء والبقري فيجوز زهنا لفتح والكسرو لا حاجة لي فيك لا سبيل لي عليك وذوقى أى مرارة الفراق وكلنى واشربى أى زاد الفراق وشرباه أو كلنى واشربى من كبسك لا في طلقك أنت وشأناك أنا منك طالق أو بآن فارقني عليك الطلاق على الحلال على الحرام بخلاف قوله عليه السخام أو اللطام فليس صريحاً ولا كناية وكذلك بارك الله فيك بخلاف بارك الله لك فهو كناية وكذلك الوحلف

ويستثنى المكره
على الطلاق فصريحه
كناية في حقه ان
نوى وقع والا فلا
(والكناية كل لفظ
احتمل الطلاق
وغیره ويفتقر الى
النية) فان نوى
بالكناية الطلاق
وقع والا فلا كناية
الطلاق كأنت بريء
خليفة الحق بأهلك
وغیر ذلك مما هو في
المطولات

قوله عزب بوزن
سبب يطلق على
الذكر والانثى
فقوله صبرى عزبا
بفتح الزاي والالف
للتنوين لا للتأنيث
اه نصر

ويظهر أنه يخرج به طلاق الحكم في الشقاق (قوله في طهر) أي لامع آخره والافهو بدعي لأنها لا تشرع في العدة بعد الطلاق حتى تحيض وهذا يشكك على قولهم لو وافق قوله أنت زمن الطهر وطالق زمن الحيض كان سنيا كما مشى عليه العلامة الخطيب وغيره تبعال ابن الرفعة وغيره وهي مسئلة عزيزة النقل وهي من ترتيب الحكم على أول أجزائه لأن الطلاق لا يقع بقوله أنت بمفرده اتفاقا وانما يقع بمجموع قوله أنت طالق وتقل ابن الرفعة عن ابن سريج أنه قال يحسب لها الزمن الذي وقع فيه قوله أنت قرأ كما لا وهو كلام في غاية البعد والذي اعتمده الشبرا لمسي أنه يكون بدعيا لاثم فيه (قوله غير مجامع فيه) أي وفي حيض قبله وذلك لاستعقابه الشروع في العدة مع عدم الندم في ذلك وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي لو قت بشرعن فيه في العدة (قوله والبدعة) أي ذوالبدعة وهو البدعي لأن قوله أن يقع الطلاق الخ يناسب تفسير البدعي لالبدعة (قوله في حيض) أي لامع آخره والا كان سنيا ومثل الحيض النفاس وقوله أوفى طهر جامعها فيه أي أوفى حيض قبله سواء جامعها في القبل أو في الدبر لأن الوطء في الدبر كالوطء في القبل في وجوب العدة وان كان لا يثبت به النسب على المعتمد واستدخال المني المحترم كالجماع فيكون بدعيام مع الاثم ان علم استدخاله والافلاثم وانما كان في ذلك بدعيا لمخالفته فيما اذا طلقها في الحيض لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن فان زمن الحيض لا يحسب من العدة فتتضرر بطول المدة ولادائه الى الندم فيما اذا طلقها في الطهر الذي جامعها فيه أوفى حيض قبله لو ظهر حمل فان الانسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التدارك بأن يكون الطلاق ثلاثا فيتضرر هو والولد بتريته عند غير أبيه وخارج بايقاع الطلاق في الحيض تعليق الطلاق فيه بصفة فلا يحرم لكن ان وجدت الصفة في الطهر سمي سنيا وان وجدت في الحيض سمي بدعيا لأنه لاثم فيه الا ان أوقع الصفة فيه باختياره كأن قال ان دخلت الدار فأنت طالق ثم دخلها مختارا في الحيض فيأثم بذلك لأن ايقاع الصفة باختياره في الحيض كانشاء الطلاق فيه ويستثنى من كون الطلاق في الحيض بدعيا ما لو طلقها طلقا في الطهر ثم في الحيض أخرى فانه يكون سنيا لأنها لا تستأنف العدة للطلاق الثاني بل تبنى على ما مضى وما لو أوقع الطلاق مع آخر جزء من الحيض فانه يكون سنيا كما مر وما لو علق سيد الأئمة عتقها على طلاقها كأن قال ان طلقك زوجك اليوم فأنت حرة وكانت حائضا فطلقها زوجها لأجل العتق لم يحرم فان دوام الرق أضربها من تطويل العدة وقد لا يسمع به السيد بعد ذلك أو يموت فيدوم الرق عليها وطلاق الحكم في الشقاق وطلاق المولى اذا طول به وان توقف فيه الرافي وطلاق المتحيرة فليس بسني ولا بدعي لكن محله ان وقع الطلاق في أول الشهر أو في أثنائه وبقي منه ما يسمع حيضا وطهرا والافيدعي ويندب لمن طاق بدعيا أن يراجع مادامت البدعة وأمكن بأن كان الطلاق دون الثلاث ثم اذا جاء وقت السنة ان شاء طلق وان شاء أمسك وينتهي السن بفرار وقت البدعة بخبر الصحيحين أن ابن عمر طلق زوجته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أي قبل أن يمسه ان أراد كما صرح بذلك في بعض الروايات (قوله وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة) فليس طلاقهن سنيا ولا بدعيا بل لا ولا كما مر (قوله وهن أربع) أنت الضمير لأنراعي الخبر أو معنى المراجع كما مر نظيره ولو سكنت عن العدد لكان أولى لأنهن أكثر من الأربع كما يعلم من المستثنيات السابقة ومحل كون المذكورات في كلامه أربع بان جعل قوله التي لم يدخل بها صفة للمختلة كما هو ظاهره مع أنه ليس قيد الا لأن المختلة ليس في طلاقها سنة ولا بدعة سواء دخل بها أم لا فلذلك جعلوه على تقدير الواو فكأنه قال والمختلة والتي لم يدخل بها فتكون المذكورات خمسة (قوله الصغيرة والآيسة) أي لأن عدتهما بالأشهر فلا ضرر بلحقهما (قوله وهي التي انقطع حيضا) أي بعد بلوغها سن اليأس (قوله والحامل) أي التي ظهر حملها لأن عدتها بوضع الحمل فلا تختلف العدة في حقها حتى لو كانت تحيض مدة الحمل وطلقها في الحيض لم يحرم فان لم يظهر حملها فطلاقها بدعي لأنه يؤدي الى الندم بعد ظهور الحمل وان كان عموم قول المصنف والحامل قدي خالفه وقال القليوبي انه ليس بقيد ولو نكح حاملا من

في طهر غير مجامع
فيه والبدعة أن
يوقع (الزوج
(الطلاق في الحيض
أوفى طهر جامعها
فيه وضرب ليس
في طلاقهن سنة
ولا بدعة وهن أربع
الصغيرة والآيسة)
وهي التي انقطع
حيضا (والحامل

والمختلعة التي لم

زنا ثم دخل بها وطلقها فان لم تحض حال الحمل فبدعي لانها لا تنشر ع في العدة الا بعد الوضع والنفاس وان كانت تحيض فان طلقها في الظهر فسني وان جامعها فيه لانها لا تحمل ثانياً وفي الحيض فبدعي كما يؤخذ من كلامهم وأما الحامل من وطء الشبهة فطلاقها بدعي ولو طلقها طاهر الطول المدة فان عدة حمل الشبهة مقدمة فلا تنشر ع في عدة الطلاق الا بعد وضع الحمل (قوله والمختلعة) أي بما لها ولو بوكيلها لأن دفعها المال يدل على احتياجها للخلاص حيث اقتدت نفسها بالمال بخلاف ما اذا سألتها طلاقاً بلا عوض أو اختلعتها أجنبي وقد عرفت أن قوله التي لم يدخل بها ليس صفة للمختلعة لأن ليس قيداً فيها وإنما هو على تقدير الوافك كما قاله والتي لم يدخل بها لأنها لا عدة عليها (قوله وينقسم الطلاق باعتبار آخر) أي غير اعتبار كونه سنياً أو بدعياً أولاً ولا وذلك الغير هو اعتبار عروض الاحكام الخمسة له (قوله واجب كطلاق المولى) أي اذا طوب به فانه يجب عليه الطلاق وكطلاق الحكم في الشقاق اذا رأى طلاقها مصلحة وكطلاق العاجز عن القيام بحقوق الزوجية (قوله ومنسوبة كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال) كأن تكون غير عفيفة وقوله كسنة الخلق زيادة على ما اعتيدوا الا فلا يتخلوا أحد عن سوء الخلق (قوله ومكروه كطلاق مستقيمة الحال) أي وهو هوها وهي لا يميل اليها بدليل صورة المباح الآتية وعلى هذا حل قوله ^{عليه السلام} أبغض الخلال الى الله الطلاق كما مر (قوله وحرام كطلاق البدعة) أي وكطلاق احدى زوجاته قبل أن يقسم لها بعد أن قسم لغيرها فهو حرام أيضاً لانها مظلومة بعدم القسم لها (قوله وسبق) أي يبينه في كلام المصنف (قوله وأشار الامام) أي امام الحرمين وقوله للطلاق المباح أي لصورته وقوله بطلاق من لا يهاها الزوج أي لا يميل اليها وقوله ولا تسمع نفسه بمؤنتها بلا استمتاع بها أي لا يرى ذلك ضائعاً بلا فائدة

فصل في حكم طلاق الحر والعبد ^ع أي من حيث العدد فان الحر يملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين كما سيذكره المصنف لا من حيث الصريح والسكنية والقصد وعدمه ونحو ذلك فانه لا يتخالف بين الحر والعبد في شيء من ذلك وقوله وغير ذلك أي من صحة الاستثناء والتعليق وشروط المحل وهو كونه قابلاً للطلاق كما أشار اليه بقوله ولا يقع الطلاق قبل النكاح وشروط المطلق التي أشار اليها بقوله وأربع لا يصح طلاقهم ٢ كما سيأتي (قوله ويملك الزوج الحر) أي كامل الحرية لأن من بهرق ولو مبعوضاً يملك الاطليقتين كما ستعرفه وقد يملك الثالثة وهو رقيق كذمي طلق زوجته طليقتين ثم التحق بدار الحرب وحارب واسترق فانه يملك عليها الطلقة الثالثة لانها لم تحرم عليه بالطلقتين وطريان الرق لا يمنع الحل السابق فاذا أراد نكاحها باذن سيده حلت له على الاصح ويملك عليها الثالثة بخلاف ما لو طلقها طليقة ثم استرق فانها تعود له بطليقة واحدة لا تهرق قبل استيفاء عدد طلاق العبيد (قوله ولو كانت أمة) أي لان العبرة عندنا بالزوج لان المالك للعصمة خلافاً لابي حنيفة رضي الله عنه ويدل لنا ما رواه البيهقي أن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قال الطلاق بالرجال والعدة بالنساء (قوله ثلاث تطليقات) ولا يحرم جمع الطلقات الثلاث على المعتمد (قوله ويملك العبد عليها تطليقتين فقط) أي دون الثالثة لما روى الدارقطني مرفوعاً طلاق العبد طليقتان وقوله حرة كانت الزوجة أو أمة أي لان العبرة عندنا بالزوج لا بالزوجة كما مر (فرع) لو طلق كل من الحر والعبد دون ما يملكه ثم رجع أو جدد عاداته بما بقي من الطلاق وان اتصلت بأزواجه اذا استوفى ماله ثم جدد نكاحها بعد اتصالها بزوج آخر عادت له بما يملك لانها زوجة جديدة (قوله والمبعض والمكاتب والمدير كالعبد) لما كان موضوع العبد لغيره من لم يتعلق به سبب من أسباب الحرية احتاج الشارح لاحقاق المبعض والمكاتب والمدير به فاندفع قول بعضهم لا يخفى أن الأخيرين داخلان في العبد فايرادهما غير مستقيم نعم لو حل الشارح العبد على من فيهرق لدخل المبعض ومن بعده لم يحتاج لاحقاق الذي ذكره لكنه حله على المتبادر منه وهو كامل الرق الذي لم يتعلق به سبب من أسباب الحرية فقول المحشي في تفسير العبد أي من بهرق كما ذكره الشارح غير مناسب لما صنعه الشارح من احقاق المذكورين بالعبد (قوله ويصح الاستثناء) هو لغة الاخراج واصطلاحاً الاخراج بالأو احدى أخواتها لما دخل في السلام السابق مأخوذاً من النبي وهو العطف أو من الثنئي وهو الانعطاف تقول ثنيت الحبل اذا عطف

٢ قوله لا يصح طلاقهم الأولى لا يقع لانه الآتي في كلام المصنف اه

بعضه على بعض أو ثنى الجبل أى انعطف بعضه على بعض (قوله فى الطلاق) انما قيد به لأن الكلام فيه ولدفع
التكرار مع ما ذكره فى الاقرار فلا ينافى أنه يجزى فى سائر العقود والحوال (قوله اذا وصله به) بان لم يفصل بينهما
كلام أجنبي ولو ينسب أو سكوت زائد على سكتة التنفس والى واقطاع الصوت ونحو ذلك ومنه عروض نحو السعال
اليسير بخلاف الطويل فإنه يضر كالمفصل بينهما الكلام الاجنبى أو السكوت المذكور (قوله أى وصل الزوج
المستثنى بالمستثنى منه) تفسير للضمائر الثلاثة فالزوج تفسير للضمير المستتر الذى هو الفاعل والمستثنى تفسير
للضمير البارز المنسوب الذى هو المفعول والمستثنى منه تفسير للضمير المجزور وقوله اتصالا عرفيا أى منسوب بالى
العرف لكونه يعد فى العرف كلاما واحدا كما أشار اليه بقوله بأن يعد فى العرف كلاما واحدا فإنه تصور للاقتران
العرفى واحترز بذلك عن الاتصال الحقيقى فإنه ليس مراد إلا أنه لا يضر الفصل بسكتة التنفس والى واقطاع
الصوت ونحو ذلك كما مر (قوله ويشترط أيضا) أى كما يشترط أن يصله به ويشترط أيضا أن يقصد به رفع حكم اليمين
وأن يتلفظ به مسمعا به نفسه عند اعتدال سمعه ولا لفظ فلو لم يقصد به رفع حكم اليمين أو لم يتلفظ به أو لم يسمع به
نفسه عند اعتدال سمعه ولا لفظ لم ينفعه الاستثناء فجملة الشرط وخسة كما ذكره الشيخ الخطيب الاول أن يصله به
وقد ذكره المصنف والثانى أن ينوى الاستثناء قبل فراغ اليمين والثالث أن لا يستغرق المستثنى المستثنى منه وقد
ذكرها الشارح والرابع أن يقصد به رفع حكم اليمين والخامس أن يتلفظ به مسمعا به نفسه وقد ذكرناها لك وأما السماع
غيره فليس شرطا لصحته وإنما يعتبر لتصديقه فيه لأنه لو ادعى الاستثناء وأنكرته الزوجة صدقت فتحلف على نفيه
بخلاف ما لو أنكرت سماعها إياه فيصدق هو لأنه لا يلزم من عدم سماعها إياه عدم اتيانه به فلا أثر لانكارها له وزاد
بعضهم على الشرط المذكور معرفة معناه وهو معلوم منها بطريق الزوم اذ يلزم من قصد رفع حكم اليمين به معرفة
معناه وزاد بعضهم أيضا عدم جمع المفرق فى الاستغراق والحق أنه ليس بشرط وان اشترطه المحشى بل هو حكم مستقل
وحاصله أنه لا يجمع المفرق فى الاستغراق لافى المستثنى ولا فى المستثنى منه ولا فيهما فمثال الاول أن يقول أنت طالق
ثلاثا الاثنتين وواحدة فلا يجمع المفرق فى المستثنى ليحصل الاستغراق فى الجميع وكأنه قال أنت طالق ثلاثا الاثلاثا
بل يبقى على تفريقه فيصح استثناء الثنتين ويلغو استثناء الواحدة فتقع واحدة ومثال الثانى أن يقول أنت طالق
ثنتين وواحدة الواحدة فلا يجمع المفرق فى المستثنى منه لدفع الاستغراق فى الواحدة وكأنه قال أنت طالق ثلاثا
الواحدة بل يبقى على تفريقه فيلغو استثناء الواحدة من الواحدة ويقع الثلاث ومثال الثالث أن يقول أنت طالق
واحدة وواحدة وواحدة الواحدة وواحدة وواحدة فلا يجمع المفرق فيهما وكأنه قال أنت طالق ثلاثا الاثلاثا
لكن لا فائدة له فى هذا المثال لأنه يقع الثلاث سواء بقى على تفريقه أو جمع و يظهره فائدة فيما اذا قال أنت طالق واحدة
وثنتين الواحدة وثنتين فلا يجمع المفرق فيهما ليحصل الاستغراق فى الجميع بل يبقى على تفريقه فيصح استثناء
الواحدة من الثنتين ويبقى اثنتان فيلغو استثناء الثنتين منهما فيقع اثنتان وكأنه اعتبر الشرط مع تأخير المستثنى
على المستثنى منه فاعتبر أيضا مع تقديمه عليه كأن قال أنت الواحدة طالق ثلاثا (قوله أن ينوى الاستثناء قبل فراغ
اليمين) يصدق ذلك بأن ينويه أولا أو آخرها أو فيهما بينهما وقوله ولا يكفى التلفظ به من غير نية الاستثناء
كان حقه التفرع على مفهوم الشرط السابق فاذا لم ينو الاستثناء أصلا أو نواه بعد فراغ اليمين ضرر ولم يعلم هل قصد
الاستثناء أم لا ضرر أيضا لأن الأصل عدمه (قوله ويشترط أيضا) أى كما يشترط ما تقدم وقوله عدم استغراق
المستثنى منه أى عدم استغراق المستثنى للمستثنى منه فهو من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل وقوله فان استغرقه
أى استغرق المستثنى المستثنى منه بأن كان مساويا له أو زائدا عليه فمثال الاول ما ذكره الشارح بقوله كأنت طالق
ثلاثا الاثلاثا ومثال الثانى أنت طالق ثلاثا الاخسا والعبرة بالمفوض لا بالمشروع فلو قال أنت طالق خسا الاثلاثا وقع
طلقتان فقط لعدم استغراق المستثنى للمفوض وان استغرق العدد المشروع ولو قال أنت طالق ثلاثا الانصف
طلقة وقع الثلاث لأنه لما استثنى نصف طلقة بقى نصفها فتكمل لأن الطلقة لا تتبع بعض فتبقى بعضها بقى كلها

فى الطلاق اذا وصله
به) أى وصل
الزوج المستثنى
بالمستثنى منه اتصالا
عرفيا بأن يعد فى
العرف كلاما واحدا
ويشترط أيضا أن
ينوى الاستثناء
قبل فراغ اليمين
ولا يكفى التلفظ به
من غير نية الاستثناء
ويشترط أيضا عدم
استغراق المستثنى
منه فان استغرقه
كأنت طالق ثلاثا الا
ثلاثا

و غلب جانب البقاء لا اعتضاده بالاستمرار (قوله بطل الاستثناء) أي لاستغراقه فان المستغرق باطل بالاجماع كما قاله
 الامام والآمدى فيقع الطلاق الثلاث ومحل بطلانه ما لم يتبعه باستثناء آخر والا فيصح فلو قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا لا
 واحدة وقعت واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا لا تثبتين وقع ثنتان لأن الاستثناء من النفي اثبات وعكسه كما سبق
 في الاقرار فالمعنى في الاول أنت طالق ثلاثا تقع الا ثلاثا تقع الواحدة تقع الواحدة وفي الثاني أنت طالق ثلاثا تقع
 الا ثلاثا لا تقع الا ثنتين تقعان فيقع ثنتان (قوله ويصح تعليقه) أي الطلاق أي قياسا على العتق (قوله بالصفة)
 أي من زمان أو مكان أو غيرهما فطلق بوجودها فإذا قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في أوله أو رأسه أو غرته
 أو هلاله وقع الطلاق بأول جزء من الليلة الاولى منه أو أنت طالق في آخر شهر كذا أو سلخه أو فراغه أو تمامه وقع
 الطلاق بآخر جزء منه أو أنت طالق في نهار شهر كذا أو في أول يوم منه طلقت بفجر اليوم الاول منه وأنت
 طالق في أول آخر شهر كذا طلقت بأول اليوم الاخير منه لأنه أول آخره وأنت طالق في آخر أوله طلقت بآخر
 اليوم الاول منه لأنه آخر أوله وأنت طالق في نصف شهر كذا طلقت بغير وبخامس عشره وان نقص الشهر
 أو في نصف نصفه الاول طلقت بطول غير الثامن لأن نصف نصفه سبع ليالي ونصف ليلة وسبعة أيام ونصف يوم
 والليل سابق النهار فاخذنا نصف الليلة الثامنة الذي كان يستحقه النصف الثاني وأعطينا للنصف الاول كما أخذنا
 نصف اليوم الثامن الذي كان يستحقه النصف الاول وأعطينا للنصف الثاني فقابلنا نصف ليلة بنصف يوم فصار
 ثمان ليالي وسبعة أيام نصفاً وسبع ليال وثمانية أيام نصفاً آخر ولوعلى عاين الليل والنهار طلقت بالغروب ان علق
 نهاراً وبال فجر ان علق ليلاً لأن كلا منهما عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار اذ لا فاصل في الحقيقة
 بينهما ومن التعليق بالصفة ما لو قال أنت طالق طلقة حسنة أو طلاقاً سنياً أو طلقة قبيحة أو طلاقاً بدعيًا وليست في
 حال سنة في الاول ولا في حال بدعة في الثاني فطلق اذ اوجدت الصفة فيهما بخلاف ما اذا كانت في وقت سنة في الاول
 أو بدعة في الثاني فانها تطلق في الحال وعلم من ذلك كله أن التعليق في الصفة معنوي لأنه لم يأت فيه بأداة تعليق
 (قوله والشرط) بالجر عطفًا على الصفة أي ويصح تعليقه بالشرط كأن يعلق بأداة من أدوات الشرط كما أشار
 اليه الشارح بقوله كان دخلت الدار الخ وعلم من هذا أن التعليق بالشرط لفظي لأنه أتى فيه بأداة التعليق فقد ظهر
 الفرق بين التعليق بالصفة وبين التعليق بالشرط وأدوات التعليق تقتضي الفور في النفي الان فانها للتراخي ولا تقتضيان
 فوراً في الاثبات الا اذا وان مع المال أو شئت خطاباً كأن قال اذا أعطيتني ألفاً وان أعطيتني ألفاً فانت طالق وكذا
 ان قال اذا ضمنت لي ألفاً وان ضمنت لي ألفاً فانت طالق أو قال اذا شئت أو ان شئت فانت طالق فلا تطلق الا ان
 أعطته الا لف أو ضمنت له أو شئت فوراً لأنه تعليق على الصحيح بخلاف متى شئت فانت طالق ففي شئت طلقت
 ولا تقتضي تكرار ابل ان وجد المعلق عليه مرة واحدة من غير نسيان ولا اكراه ولا جهل انحلت اليمين الا في كلها
 فانها تفيد التكرار ولذلك قال بعضهم

أدوات التعليق في النفي للفقو * رسوى ان وفي الثبوت رأوها

للتراخي الا اذا ان مع الما * ل وشت وكما كرروها

وقد سأل بعضهم ابن الوردي بقوله

أدوات التعليق تخفى علينا * هل لكم ضابط لكشف غطاها

كلما للتكرار وهي ومهما * ان اذا ما أي متى معناها

للتراخي مع الثبوت اذا لم * يك معها ان شئت أو أعطها

أو ضمان والكل في جانب النفسى لفور لان فذا في سواها

وخرج بقولنا من غير نسيان ولا اكراه ولا جهل ما لو فعل المحلوف عليه ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً فلا يقع الطلاق

بطل الاستثناء
 (و يصح تعليقه)
 أي الطلاق (بالصفة
 والشرط)

بذلك لكن اليمين منعقدة فلو فعله بعد ذلك عامدا عالما مختارا حث ولو حلف أن غيره لا يفعل كذا فإن فعله عامدا
 عالما وقع مطلقا وإن فعله ناسيا أو جاهلا فإن كان يباي ببحث الحالف بحيث يشق عليه طلاق زوجته ويحزن له لصداقة
 أو نحوها لم يقع وإن كان لا يباي بذلك وقع والراجح أن الزوجة من شأنها أن تباي ببحث زوجها فإن فعلت المحلوف
 عليه ناسية أو جاهلة لم يقع وإن لم تباي بالفعل نظر اللسان وقيل يجري فيها تفصيل الاجنبى وعلم من كون غير كلما
 لا يفيد التكرار أنه إذا قال إن خرجت من غير اذنى فانت طالق فخرجت مرة بغير اذنه طلقت أو خرجت مرة باذنه
 لم تطلق وإن لم تعلم بالاذن حتى لو خرجت بعد ذلك بغير اذنه لم يقع عليه شيء لا لتحلل اليمين بالخروج أول مرة باذنه
 بخلاف ما لو قال كلما خرجت من غير اذنى فانت طالق فكلما خرجت من غير اذنه طلقت فتطلق ثلاثا بخروجها
 ثلاث مرات من غير اذنه ولو أخبرها شخص بأنه أذن لها فخرجت لم يقع الطلاق وإن تبين كذب المخبر لعذرهما ولو
 قال عليه الطلاق بالثلاث إن رحت يث أيك فانت طالق فعند الشهاب الرملى يقع الثلاث عند وجود الصفة عملا بأول
 الصيغة وعند الشمس الرملى يقع طلقة واحدة عملا بآخرها لأن الأول قسم وكل معتمد حتى إن بعض الاشياخ
 كان يقول نحن مع الدراهم كثرة وقلة واعلم أن التعليق بمشبهة الله يمنع وقوع الطلاق فلو قال أنت طالق إن شاء
 الله أو إن لم يشأ الله أو إلا إن شاء الله وقصد التعليق بالمشبهة أو عدمها لم يقع الطلاق لأن المعلق عليه من مشبهة
 الله أو عدمها غير معلوم فإن لم يقصد التعليق بالمشبهة بأن أطلق أو قصد التبرك أو سبق اليها لسانه لتعوده بها كما
 هو الأدب وقع وكذا لو لم يعلم هل قصد التعليق بالمشبهة أم لا ولو قال يا طالق إن شاء الله وقع الطلاق في الأصح نظرا
 لصورة النداء المشعر بحصول الطلاق والحاصل لا يعلق وكذا يمنع التعليق بالمشبهة سائر العقود والحلول كالبيع والاجارة
 والاقرار والعقن إن قصد التعليق بخلاف ما إذا لم يقصد التعليق بأن أطلق أو قصد التبرك أو سبق اليها لسانه مثل ما مر
 فقول المحشى يمنع كل عقد وحل مالم يقصد به التبرك صوابه إن قصد التعليق لأن عدم قصد التبرك يصدق بصورة
 الاطلاق وسبق اللسان فقطضاء أنه عند ذلك يمنع كل عقد وحل وليس كذلك بل لا يمنعه إلا إن قصد التعليق نعم
 العبادة كنية وضوء وغسل وصلاة وصوم يضر فيها الاطلاق كقصد التعليق بخلاف قصد التبرك وسبق اللسان
 والحاصل أن قصد التعليق يمنع في الجميع وكل من قصد التبرك وسبق اللسان لا يمنع في الجميع وأما الاطلاق فيمنع في
 العبادة فهو كقصد التعليق ولا يمنع في غيرها من الطلاق وسائر العقود والحلول فهو كقصد التبرك وسبق اللسان
 ولو علق بمستحيل انبأنا سواء كان مستحيلا عقلا كأن قال إن جمع بين النقيضين فانت طالق أو شرعا كأن قال إن
 نسخ الله صوم رمضان فانت طالق أو عادة كأن قال إن صعدت السماء فانت طالق لم يقع الطلاق لعدم وجود الصفة المعلق
 عليها واليمين منعقدة لعدم وقوع الطلاق لا يقتضى عدم انعقاد اليمين ويترتب على ذلك أنه لو حلف بالله أنه لا يحلف
 حنث بما تقدم لأنهما يمين منعقدة بخلاف ما إذا علق بمستحيل نفيًا كأن قال إن لم تصعدى السماء فانت طالق فإنه يقع
 الطلاق حالا كما في مسألة الهاون على المعتمد كما تقدم ولو قال إن طلقك فانت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المنجز على
 الراجح ولا يقع معه المعلق للدور لا تملو وقوع المعلق وهو الطلاق الثلاث لم يقع المنجز لأن نفاذ على عدد الاطلاق وإذا
 لم يقع المنجز لم يقع المعلق فأدى وقوعه إلى عدم وقوعه وقيل لا يقع شيء لأن وقوع المنجز يقتضى وقوع المعلق
 ووقوع المعلق يقتضى عدم وقوع المنجز وهذه المسئلة تسمى بالسريحية لأنها نسبت لابن سريج وجرى عليه كثير
 من الأصحاب لكن الأول هو ما صححه الشيخان وقال الشيخ عز الدين لا يجوز التقليد في عدم الوقوع لما قاله ابن
 الصباغ من أن ابن سريج يرى ما نسب اليه فيها (قوله كان دخلت الدار فانت طالق) ولو قال إن كلمت زيدا
 فانت طالق فكلمت حائطا وهو يسمع ولو بقصد زيدا لم يحث في أصح الوجهين لأنهما لم تسكمه ولو قال إن كلمت
 رجلا فانت طالق فكلمت أباه أو نحوهم من محارمها طلقت لأنها كلمت رجلا فإن قال قصدت منعها من مكالمه
 إلا جانب قبل منه ولم تطلق (قوله والطلاق لا يقع إلا على زوجة) أى لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق

كان دخلت الدار
 فانت طالق فتطلق
 إذا دخلت (و)
 الطلاق لا يقع إلا
 على زوجة

الابعد نكاح صححه الترمذي وهذا توطئة لكلام المصنف كما لا يخفى ولذلك قال الشارح وحيث أن أي وحين إذ كان الطلاق لا يقع الا على زوجة (قوله لا يقع الطلاق قبل النكاح) أي تنجيها أو تعليقا كما قاله الشارح خلافا لمن جعل التعليق ليس داخلا في كلام المصنف لأن كلامه في الوقوع لا في التعليق فكان الأولى والأولى أن لا يوجب التعليق مسألة مستقلة نعم كلام المصنف ظاهر في المنجز كأن قال للأجنبية أنت طالق وأما في المعلق فالمعنى أنه لا يقع بعد النكاح الطلاق المعلق قبل النكاح وهو بعيد من كلام المصنف قال المحشي وفيه نظر لأن ما دخل في عموم قول المصنف لا يصح تعليقه بالصفة والشرط أي فيكون التعليق في ذلك مرادا بل قصره الشيخ الخطيب على المعلق وحيث أن يكون التعليق في ذلك مستثنى من صحة التعليق بالصفة والشرط لأن هذا التعليق لا يصح فتأمل (قوله فلا يصح طلاق الأجنبية) فترى على عدم صحة الطلاق قبل النكاح وقوله تنجيها أي طلاقا منجزا وقوله ولا تعليقا عطف على تنجيها وقوله كقوله أي الشخص المعلق ولا تقل أي الزوج كما قد يتوهمه من لم يتأمل لأن فرض المسألة أنه قبل النكاح وقوله لها أي للأجنبية (قوله أن تزوجتك فأنت طالق أو أن تزوجت فلانة فهي طالق) وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فإذا تزوج لم يقع الطلاق في المعينة ولا غيرها وإذا حكم حاكم بموقعه فلا شافعي نقضه قبل مطلقا وقيل له نقضه قبل نكاحها لا بعده (قوله وأربع) بخلاف التمام لحذف المعلوم في هذه الجملة وإن ذكره بعد بقوله الصبي والمجنون والنائم والمكره فاندفع قول من كتب على الحاشية فيه أن المعلوم مذکور في المتن لا محذوف وقوله لا يقع طلاقهم أي لا تنجيها ولا تعليقا وإن وجد المعلق عليه بعد الكمال في صورة التعليق فتحقق وقوع التعليق قبل الكمال لا يقع الطلاق فإذا قال الصبي أن بلغت فأنت طالق أو قال المجنون أن أفقت فأنت طالق لم يقع بالبلوغ ولا بالافاقة بخلاف عكسه وهو ما إذا وقع التعليق حال الكمال ووجد المعلق عليه حال عدم الكمال فإنه يقع كما سينبئ عليه الشارح بقوله وإذا صدر التعليق من مكلف الخ وأشار المصنف بهذا إلى شروط المطلق وهي التكليف والاختيار كما ذكره الشارح في أول الفصل (قوله الصبي الخ) انما سكت عن المعنى عليه لأنه في معنى المجنون كما ذكره الشارح وأما السكران فإن كان غير متعده فهو أيضا في معنى المجنون كالمغمى عليه وكان الشارح سكت عنه اتسالا على ظهور ذلك وأما المتعدي فسيذكر الشارح أنه ينفذ طلاقه وقد ذكره في أول فصل الطلاق فلذلك قال كما سبق وأما قول المحشي وسكت المصنف عن السكران لذكره في ما سبق وسينبئ الشارح عليه ففيه نظر لأن الذي ذكر السكران فيما سبق هو الشارح كما علمت لا المصنف وأيضا كلام الشارح فيما سبق وفيما يأتي من السكران المتعدي والذي يعتذر عن عدم ذكر المصنف له مع الأربع بغير السكران غير المتعدي فتدبر (قوله والمجنون) أي غير المتعدي بمجنونه إذا لم يقع في سكر تعدي به فإن تعدي بمجنونه أو وقع في سكر تعدي به وقع طلاقه على المذهب المنصوص في كتب الشافعي رضي الله عنه وينفذ سائر تصرفاته كما تقدم في السكران المتعدي (قوله وفي معناه المغمى عليه) أي فلا يرد على المصنف عدم ذكره في معناه أيضا السكران غير المتعدي كما مر وألحق به المبرسم وهو من أصابه البرسام وهو وجع في الرأس يفسد العقل والمعنوه وهو الناقص العقل عن خيل لا عن عدم معرفة تصرف (قوله والنائم) أي ولو أجازاه بعد استيقاظه كأن قال أجزته أو أمضيته (قوله والمكره) بفتح الراء أي على طلاق زوجته فلا يقع طلاقه إذا وجدت شروط الاكراه خلافا لأبي حنيفة رضي الله عنه لقوله عليه السلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وخبر لا طلاق في اغلاق أي اكراه وخرج بقوله لا على طلاق زوجته ما إذا أكره على طلاق زوجة المكره بكسر الراء كأن قال طلق زوجتي والافتلتك فطلقها فإنه يقع على الصحيح لأنه بلغ في الاذن (قوله أي بغير حق) هذا قيد في كون طلاقه لا يقع (قوله فان كان بحق) أي فان كان مكرها بحق ولما كان فيه خفاء احتاج إلى أن يقول وصورته أي وصورة كونه مكرها بحق وقوله كما قال جمع أي من أصحابنا معاشر الشافعية وقوله اكراه القاضي للولي بعدمدة الايلاء مبنى على أنه يرب في الطلب فيطلب منه الفية فان لم يبق يطلب منه الطلاق فان امتنع منه أكرهه عليه أو مبني على أنه قام به عن شرعي يمنعه من الفية والاخير بين الفية

وحيث أن (لا يقع
الطلاق قبل
النكاح) فلا يصح
طلاق الأجنبية
تنجيها كقوله لها
طقتك ولا تعليقا
كقوله لها أن
تزوجتك فأنت
طالق أو أن تزوجت
فلانة فهي طالق
(وأربع لا يقع
طلاقهم الصبي
والمجنون) وفي معناه
المغمى عليه (والنائم
والمكره) أي بغير
حق فان كان بحق
وقع وصورته كما
قال جمع اكراه
القاضي للولي بعد
مدة الايلاء على
الطلاق

وشرط الاكراه
قدرة المكره بكسر
الراء على تحقيق
ما هدد به المكره
بفتحها أو بولاية أو
تغلب وعجز المكره
بفتح الراء عن دفع
المكره بكسرهما
بهرب منه أو
استغاثة بمن يخلصه
أو تحرر ذلك وظنه أنه
ان امتنع مما أكره
عليه فعل ماخوفه
به ويحصل الاكراه
بالتخويف بضرب
شديد أو حبس
أو اتلاف مال ونحو
ذلك وإذا ظهر من
المكره بفتح الراء
قرينة اختيار بأن
أكرهه شخص
على طلاق ثلاث
فطلق واحدة وقع
الطلاق وإذا صدر
تعليق الطلاق بصفة
من مكلف ووجدت
تلك الصفة في غير
تكليف فان الطلاق
المعلق بها يقع
والسكران ينفذ
طلاقه كما سبق
فصل أحكام
الرجعة

٣ الذي في أكثر
النسخ ومحصل
الاكراه بالتخويف بضرب الخو وكان النسخة التي كتب عليها المحشى ويحصل بضرب الخ اه

والطلاق فلا يتصور الاكراه حينئذ لأنه لا يكون الا على شيء بعينه ولذلك كان اكرام المر تدعى الإسلام بحق لأنه
لا يقبل منه الا الإسلام فيصح إسلامه مكرها بخلاف الحربي لأنه لا يقبل منه الا الإسلام أو الجزية فقول بعضهم ومثله
اكراه الحربي عليه فيه نظر لما علمت من أن الاكراه لا يكون الا على شيء بعينه (قوله وشرط الاكراه) أي شروطه
لأنه مفرد مضاف فيعم ومن شروطه أن يكون ما هدد به عاجلا ظاهرا فلا يكره بالتهديد بالعقوبة الآجلة كالوقال طلق
زوجتك والافتلتك غدا ولا بما هو مستحق له كالوقال طلق زوجتك والا اقتصصت منك ومن شروطه أيضا أن
لا ينوى الطلاق والإلحاق لأن صريح الطلاق في حقه كناية كما مر ومن شروطه أيضا أن لا يظهر منه قرينة اختيار
كما يشير إليه الشارح ولذلك قال بعضهم يشترط أن يستفصل منه كأن يقول أطلق ثلاثا أو واحدة فإذا قال له طلق
ثلاثا فطلق ثلاثا لم يقع فان طلق ثلاثا بعد قول المكره طلق زوجتك فقط وقع وبما رجع ذلك لظهور قرينة الاختيار
فانه قد ظهر قرينة اختياره للثلاث حينئذ (قوله على تحقيق ما هدد به) أي على تثبيت وإيجاد ماخوف به وقوله
بولاية أو تغلب أي بسبب ولاية أو تغلب (قوله بهرب منه أو استغاثة بمن يخلصه) أي بسبب هرب منه أو طلب
النحو بمن يخلصه منه وقوله ونحو ذلك أي ونحو الهرب أو الاستغاثة كالتحصن بحصن يمنعه منه (قوله وظنه) أي
المكره بفتح الراء وكذا الضمير في أنه وفي قوله إن امتنع وفي أكره وقوله عليه أي على ما وقوله فعل أي المكره
بكسر الراء وكذا الضمير في خوفه المستتر وأما البارز الذي هو المفعول فهو راجع للمكره بفتح الراء وقوله به
أي بما (قوله ٣ ويحصل بضرب شديد الخ) ويحصل أيضا بضرب يسير في حق أهل المروآت بل يحصل أيضا
بالاستخفاف وبالشتم في حق الزوج وقوله أو حبس أي وإن قل في حق الزوج كما قاله الأذرعى وقوله أو اتلاف مال
أي له وقع عند المكره بحسب حاله من إيسار وعسار فالتهديد بالتلاف خمسة دراهم ليس باكراه في حق الموسر لأنه
يتجمله ولا يطلق لمثل ذلك وفي حق العسر اكراه والحاصل أنه يختلف باختلاف الناس وأحوالهم فقد يكون الشيء
اكرها في حق شخص دون آخر وفي حال دون حال كما يعلم مما قدمناه لك (قوله ونحو ذلك) أي أو نحو ذلك قالوا
بمعنى أو فلو قال أو نحو ذلك كما في سابقه لكان أظهر ولو خوفه بما ظنه مهلكا ثم تبين أنه غير مهلك فيكونه اكرها
احتمالان في الأم والأوجه أنه اكراه لأنه ساقط الاختيار (قوله وإذا ظهر من المكره الخ) تقدم أنه إشارة إلى أنه
يشترط أن لا يظهر منه قرينة اختيار وقوله بأن أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة أي أو ثنتين
أو أكرهه على صريح فكفى مع النية أو على تعليق فنجز أو بالعكس في هذه الصور وقوله وقع الطلاق أي لان مخالفته
تشعر باختياره لما أتى به فلا اكراه وكذلك لو نوى الطلاق كما تقدم (قوله وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكلف
الخ) أشار إلى أن التكليف إما يشترط حال التعليق ولا يشترط حال وجود الصفة المعلق عليها وقوله ووجدت تلك
الصفة أي الصفة التي وقع التعليق بها من المكلف وظاهره ولو بفعله وقوله في غير تكليف أي كأن جن أو أغمى عليه
أو سكر بلا تعد (قوله فان الطلاق المعلق بها يقع أي لوجود الصفة المعلق بها ولا يضر في ذلك كونها وجدت في
غير التكليف حيث صدر التعليق بها في وقت التكليف بخلاف عكسه كما مر (قوله والسكران) أي المتعدي لأنه
هو المنصرف إليه اللفظ عند الإطلاق بخلاف غير المتعدي وقوله ينفذ طلاقه أي يحصل ويصل منه إليها كما ينفذ
السهم من الرامي إلى الرمي وقوله كما سبق أي في كلام الشارح في أول فصل الطلاق فراجع

فصل في أحكام الرجعة ككونه له مراجعتها ما لم تنقض عدتها وذكرها المصنف عقب الطلاق لانه سببها
والسبب يكون بعد سببه وهي كابتداء النكاح بناء على أن الطلاق يقطع العصمة أو كاستدامته بناء على أنه
لا يقطع العصمة فلا يطلق فيها القول وأصلها الاباحة وتعتريها أحكام النكاح والأصل فيها قبل الإجماع قوله
وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا إصلاحا أي أزواجهن مستحقون لردهن في العدة إن أرادوا رجعة
فأفعل التفضيل على غير بابه إذ لاحق لغيرهم واسم الإشارة عائد على العدة والإصلاح بمعنى الرجعة كما قاله
الشافعي وقوله ^{مكرر} أنا أنى جبريل فقال لى يا محمد راجع حفصة فإنها صوامة قوامة وإنها زوجتك في

الجنة وأركانها ثلاثة مرتجع وهو الزوج ومن يقوم مقامه من وكيل فيما إذا وكل من يراجع زوجته له وولي فيما إذا جن من قبووع عليه الطلاق حيث يزوجه بأن احتاج اليه فلوليه الرجعة حينئذ ومحل وهو الزوجه وصيغة وأما الطلاق فسبب كما علمت لاركن وشرط في المرتجع أهلية النكاح بنفسه بأن يكون بالغاً قلاً مختاراً وان منع منه عارض كاحرام أو توقف على اذن الولي والسيد كما سيد كره الشارح وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريحاً كان أو كناية بشرط عدم التعليق ولو بمشيتها وعدم التأقيت فلو قال راجعتك ان شئت فقالت شئت لم تصح الرجعة وكذا لو قال راجعتك شهراً ولا تصح بالنية من غير لفظ ولا بفعل كوطء خلافاً لآبي حنيفة رضي الله عنه نعم لو صدر ذلك من كفار واعتقدوه رجعة ثم ترفعوا اليها أو أسلموا أو قرروا هم ويستثنى من الفعل الكناية مع النية وإشارة الآخرس المفهمة وشرط في المحل كونه زوجة موطوءة وفي معنى الوطء استدخال المني المحترم معينة قابلة للحل المطلقة مجازاً لم يستوف عدد طلاقها في العدة وقد ذكر المصنف في بعض النسخ بعض هذه الشروط بقوله فصل وشروط الرجعة أربعة أن يكون الطلاق دون الثلاث وأن يكون بعد الدخول بها وأن لا يكون الطلاق بعوض وأن تكون قبل انقضاء العدة وعلى هذه النسخة شرح العلامة الخطيب وخرج بالزوجه الأجنبية والموطوءة والمملوكة بها المطلقة قبل الوطء وما في معناه فلا تصح رجعتها لينوتها بالطلاق قبل الدخول وبالمعينة المبهمة فلو طلق إحدى زوجتيه مبهمة ثم راجعها أو طلقها جميعاً ثم راجع أحدهما مبهمة لم تصح الرجعة ولو تعينت ثم نسيت لم تصح رجعتها أيضاً الأصح نعم ان راجع معينة وتبين أنها المطلقة صح الرجعة اعتباراً بما في نفس الامر ولو شك في حصول المعلق عليه الطلاق فراجع احتياطاً ثم علم أنه كان حاصلاً في صحة الرجعة وجهان أحدهما الصحة كما قاله السكال سلا رشيخ النووي وبالقابلة للحل المرتدة فلا تصح رجعتها في حال ردتها لأن مقصود الرجعة الحل والردة تنافيه وكذا لو ارتد الزوج أو ارتد معها وبالمطلقة المفسوخ نكاحها فلا رجعة فيها وانما تسترد بعقد جديد وبقولنا مجازاً المطلقة بعوض فلا رجعة فيها أيضاً بل تحتاج الى عقد جديد وبقولنا لم يستوف عدد طلاقها المطلقة ثلاثاً فلا تحل له الا بمحل بشرطه الآتية في قوله وان طلقها ثلاثاً لم تحل له الا بعد وجود خمس شرائط وبقولنا في العدة ما اذا انقضت عدتها فلا تحل له الا بعقد جديد كما سيد كره المصنف (قوله بفتح الراء وحكى كسرهما) والفتح أفصح عند الجوهري والكسراً كثر عند الأزهري (قوله وهي لغة المرة من الرجوع) أي من طلاق أو غيره وظاهره أنها المرة من الرجوع سواء كانت بالفتح أو بالكسر ولا ينافيه قول ابن مالك

وفعله مرة كجلسه * وفعله هيئة كجلسه

لأن ذاك اصطلاح نحوي وما هنا أمر لغوي باعتبار ما نقل عن العرب (قوله وشراً) عطف على قوله لغة (قوله رد المرأة) من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل أي رد الزوج أو من يقوم مقامه من وكيل أو ولي المرأة وقد تقدم تصور الوكيل والولي فتنبه (قوله الى النكاح) أي الكمال فلا ينافي أنها في النكاح بدليل التوارث ولحقوق الطلاق لها وصحة الايلاء والظهار منها إلا أنه اختل بالطلاق (قوله في عدة طلاق) خرج به ما اذا كانت ليست في العدة أو كانت في عدة غير الطلاق كالفسخ وقوله غير بائن خرج به البائن كالمطلقة بعوض والمطلقة ثلاثاً وقد تقدم حكمهما وقوله على وجه مخصوص أشار به الى شروط الرجعة المعتبرة في صحتها وقد علمتها فيما مر (قوله وخرج بطلاق وطء الشبهة والظهار) أي وكذا الايلاء وقال الشيخ العزبي هذا ليس داخل في التعريف فلا حاجة الى اخراجه فان نظر الى مطلق العود الى الحل كما يشعر به قول الشارح فان استباحة الوطء فيهما بعد زوال المانع لا تسمى رجعة ورد عليه نحو الطهر من الحيض واسلام المرتد والظاهر أنهما كذلك لكن الشارح لم ينبه عليهما لوضوحهما (قوله واذا طلق شخص) أي حر أو رقيق بالنسبة للطلقة الواحدة لآبي الثنتين فانهما في الحرف قط لأن الرقيق لا رجعة له بعدهما وقوله امرأته أي زوجته حرة كانت أو أمة وقوله واحدة أي طلقة واحدة وقوله أو اثنتين بالتاء وفي بعض النسخ أو اثنتين بلاتاء وقد عرفت أن قوله أو اثنتين خاص

بفتح الراء وحكى
كسرهما وهي لغة
المرة من الرجوع
وشرعاً رد المرأة
الى النكاح في عدة
طلاق غير بائن على
وجه مخصوص
وخرج بطلاق وطء
الشبهة والظهار فان
استباحة الوطء فيهما
بعد زوال المانع
لا تسمى رجعة (واذا
طلق) شخص
(امرأته واحدة أو
اثنتين

بالخردون الرقيق لاستيفائه ما يملكه من الطلاق (قوله فله) أي لطلاق ولو بنائبه وقوله بغير اذنها أي أو اذن سيدها فلا يشترط رضاها ولا رضا سيدها وقوله مراجعتها أي رجعتها وعودها إلى نكاحه ولو كانت أمة لا تحل له الآن كأن تزوج الحرة بعد أن تزوج الأمة بشرطها ثم طلق الأمة فله مراجعتها لأن الرجعة دوام ويسن الأشهاد عليها خروجا من خلاف من أوجبها وإنما لم يجب لانها في حكم استدامة النكاح (قوله ما لم تنقض عدتها) أحسن من قول غيره في العدة لأنه يشمل ما لو وطئت بعد الطلاق بشبهة فعملت من وطء الشبهة فله مراجعتها في مدة الحمل مع أنها ليست في عدته لأن عدة الحمل تقدم وصدق عليها أنه لم تنقض عدتها منه نعم لا تصح رجعتها في حال استفراش الواطي لها حتى يفرق بينهما لكن بردها عليه ما لو عاشر الرجعية معاشرة لاز واجفانها لا تنقض عدتها بمضي الاقراء أو الأشهر ومع ذلك لا رجعة له فيما زاد على الثلاثة أقراء أو الأشهر (قوله وتحصل الرجعة الخ) هذا إشارة إلى الصيغة التي هي أحد الأركان الثلاثة وقوله من الناطق أي أو أمان الأخرس فتحصل بإشارته المفهمة لأنها كالطلاق كما تقدم (قوله بالفاظ) أي صريحة أو كناية لكن مع النية في الثاني ونصح بالعجمية ولو بمن يحسن العربية (قوله منهارا جعتك) أي وارتجعتك وأمسكتك ونحو ذلك وقوله وما تصرف منها أي كأنت مراجعة (قوله والأصح أن قول المرتجع رددتك لنكاحي) وكذا قوله رددتك إلى بخلاف قوله رددتك فقط لاحتماله لأن يكون المراد رددتك إلى أهلك فيحتاج للتعليق في هذه دون باقي الصيغ وقوله وأمسكتك عليه أي على نكاحي وقد عرفت أن قوله أمسكتك فقط كذلك فالمتعلق ليس بقديم وقوله صريحان في الرجعة هو المعتمد لأن مدار الصراحة على الشهرة مع الورود في الكتاب والسنة (قوله وأن قوله الخ) أي والأصح أن قوله الخ وقوله كنايةتان أي في الرجعة فيحتاجان للنية فيهما وهذا هو المعتمد أيضا (قوله وشرط المرتجع) أي الذي هو أحد الأركان الثلاثة وقوله إن لم يكن محرما إنما قال ذلك لأن المحرم تصح رجعته مع أنه ليس أهلا للنكاح بنفسه لأن الأحرام عارض لا يمنع صحة الرجعة وإن منع أهلية النكاح ولو قال وشرط المرتجع أهلية النكاح بنفسه إلا المحرم لكان أوضح وقوله أهلية النكاح بنفسه أي بحيث لو عقد النكاح بنفسه لصح وان توقف على إذن غيره كما سيذكره الشارح (قوله وحينئذ) أي وحينئذ شرط فيه أهلية النكاح بنفسه وقوله فتصح رجعة السكران أي المتعدي لأنه المراد عند الإطلاق وهو أهل للنكاح بنفسه فتصح رجعته وقوله لا رجعة المرتد أي فلا تصح رجعته لأنه ليس أهلا للنكاح بنفسه إذ لا يصح نكاح المرتد (قوله ولا رجعة الصبي) أي فلا تصح رجعته واستشكل بأن الصبي لا يصح طلاقه وما صوره طلاقه حتى يقال لا تصح رجعته وأجيب بأن صورة طلاقه أن يرفع إلى الحاكم المالك فيحكم بوقوع طلاقه ومن هنا صور بعضهم المسألة الملققة بأن تزوج المطلقة ثلاثا للصغير لذي حاكم شافعي ويحكم بصحة النكاح ثم بعد دخوله بها يطلق عنه وليه لمصلحة ويحكم الحاكم المالك أو الخبلي بصحة ذلك وعدم وجوب العدة بوطئه وحكمه بذلك صحيح وإن علم أنه يترتب عليه ما لا يجوز عنده وهو التحليل ثم تزوجها الزوج الأول لذي الحاكم الشافعي ويحكم بصحة النكاح الثاني لحملها بوطء الصبي هكذا قال الحنثي لكن الذي اعتمده الأشياخ نقل عن مشايخهم كالشيخ الطوخي والشيخ البشبيشي والشيخ الحفني أن الملققة باطلة ولا يجوز العمل بها لأنه يشترط لصحة تزويج الصبي المصلحة وأن يكون الزوج له أب أو جد أو أن يكون عدلا وأن يكون المزوج للمرأة وليها العدل بخضرة عدلين فتى اختل شرط من ذلك لم يصح النكاح ولا مصلحة للصبي في هذه المسألة بل فيمفسدة أي مفسدة أو أقل ذلك تطلعه للنساء ولا يقاوم هذه المفسدة ما يجعل للصبي من دراهم تعطى له كما يتحليل بذلك بعضهم ويزعم أنها مصلحة للصبي وليس كما زعم لأن المصلحة أن يحتاج الصبي للنكاح لكون المرأة تصلح حاله على أن هذه الدراهم تافهة في الغالب مع أن المحقق أو الغالب أن الذين يزوجون أولادهم لا رادة ذلك إنما هم السفلة المواظبون على ترك الصلوات وترك المحرمات وكثيرا ما يقع أن المزوج للمرأة غير وليها بأن توكل رجلا أجنبيا في نكاحها وهذا غير صحيح عندنا وبالجملة فلا يجوز الافتاء بهذه المسألة كما

فله بغير اذنها
(مراجعتها ما لم
تنقض عدتها)
وتحصل الرجعة
من الناطق بالفاظ
منها راجعتك وما
تصرف منها أو الأصح
أن قول المرتجع
رددتك لنكاحي
وأمسكتك عليه
صريحان في الرجعة
وأن قوله تزوجتك أو
نكحتك كنايةتان
وشرط المرتجع أن
لم يكن محرما أهلية
النكاح بنفسه
وحينئذ فتصح
رجعة السكران
لا رجعة المرتد ولا
رجعة الصبي

قاله الاستاذ الحنفى فانه قد ألف رسالة في بطلانها والتشريع على من أفتى بها وكذلك لا يجوز الافتاء ببطلان العقد الاول لاسقاط التحليل فان قلتم يجوز ذلك للزوج باطنا فلنا جوازه للزوج باطنا محله في الزوج العدل وأين هو الآن وليحذر أيضا مما يقع من بعض الناس من انكاحها بملوكه الصغير ثم بعدو طوطها لعلها يملكها اياه لينسخ النكاح أى صورة أو لوقيل بصحته والافه لا يصح عندنا لأن السيد ليس له اجبار عبده على النكاح فلا يزوجه الا بعد بلوغه ورضاه به نعم مسألة العبد تصح عند الحنفية فلتراجع عندهم (قوله والمجنون) أى الذى طرأ عليه الجنون بعد الطلاق والافالمجنون لا يصح طلاقه كما مر ومثل المجنون المغمى عليه والنائم والعتوه والبرسم ونحو ذلك ولولى من جن وقد وقع عليه الطلاق رجعة حيث يزوجه بأن احتاج اليه كامر (قوله لأن كلا منهما) أى من المرتد والصبي والمجنون وفي بعض النسخ لأن كلاهما أى من الصبي والمجنون وقوم ليس أهلا للنكاح بنفسه أى بحيث لو عقد النكاح بنفسه لا يصح فليس فيه أهلية النكاح بنفسه (قوله بخلاف السفية والعبد فرجعهما صحيحة) أى لأنهما أهل للنكاح بنفسهما لكن باذن الولي والسيد وقوله من غير اذن الولي والسيد أى في الرجعة فلا توقف على اذنها لأنها استدامة للنكاح فيفتقر فيه لعدم الاذن وقوله وان توقف ابتداء نكاحهما على اذن الولي والسيد أى والحال أنه توقف ابتداء نكاحهما على اذن الولي في صورة السفية والسيد في صورة العبد والحاصل أن ابتداء نكاحهما يتوقف على اذن مالك أمرهما وأما رجعهما فلا يتوقف عليه لما مر (قوله فان انقضت عدتها) أى بوضع حمل أو أقراء أو أشهر وتصدق هي وتخلف في انقضاء العدة بغير الأشهر من أقراء أو وضع حمل اذا أنكره الزوج ان أمكن وان خالفت عاداتها لأن النساء مؤتمنات على أرحامهن أما في انقضائها بالأشهر فلا تصدق الا بينة وخرج بقولنا ان أمكن ما إذا لم يمكن لصغر أو يأس أو غيره فيصدق يمينه بل ينبغي في الصغيرة تصديقه بلا يمين وقوله حل له نكاحها ان أريد بنكاحها العقد كان قوله بعقد جديد ايضاحا وتكون الباء للتصوير وان أريد به وطؤها كان للتقيد لأن المعنى حينئذ حل له وطؤها بعقد جديد لا بالرجعة لينوتها حينئذ (قوله وتكون) أى الزوجة وقوله معه أى مع الزوج وقوله على ما بقى من الطلاق أى من عدده فان كان طلقها طلاقا واحدة عادت له بطلقتين وان كان طلقها طلقتين عادت له بطلقة (قوله سواء اتصلت بزوج غيره أم لا) أى لم اتصل بزوج غيره لأن الزوج الآخر لا يهدم الطلاق قبل استيفاء عدده لأن عودها غير متوقف عليه فوجوده وعدمه سواء بخلاف ما إذا كان اتصالها بالزوج الآخر بعد استيفاء عدد الطلاق فانه يهدمه وتعود له بما يملكه من الطلاق كالزوجة الجديدة (قوله فان طلقها زوجها) أى نجز طلاقها بنفسه أو بوكيله أو علقه بصفة ووجدت تلك الصفة وقوله ثلاثا أى معا أو مرتبوا ولو في أكثر منها كسبعين أو تسعين وتقدم أنه لا يحرم جمع الطلقات الثلاث والقول بحرمة ضعيف وكذا الثنتان في حق الرقيق (قوله ان كان حرا) تقيد لقوله ثلاثا وقوله ان كان عبدا تقيد لقوله أو طلقتين ومثله البعض وقوله قبل الدخول أو بعده سواء كان في نكاح أو أنكحة (قوله لم يحل له) أى ولو بملك اليمين فلو كانت زوجته أمة وطلقها ثلاثا ثم اشتراها قبل التحليل لم يحل له وطؤها بملك اليمين لتحريمها عليه حتى تتكح زوجا غيره كاهو نص القرآن (قوله الا بعد وجود خمس شرائط) وفي بعض النسخ الامع وجود خمسة أشياء أى في الدخول بها أما في غيرها فلا يتوقف على الاول منها لأنها لا عدة عليها وانما توقف حلها على التحليل تنفيرا عن الطلاق الثلاث في الحر والثنتين في الرقيق ويقبل قولها في التحليل يمينها عند الامكان وان ظن كذبها لكنه يكره له تزوجها حينئذ فان قال هي كاذبة منع من تزوجها الا ان قال تبين لى صدقها ولو أخبرته بالتحليل ثم رجعت فان كان قبل العقد عليها قبل رجوعها أو بعده لم يقبل (قوله أحدها) أى أحد الخمس شرائط والخمسة أشياء وقوله انقضت عدتها أى بأقراء أو أشهر أو حمل وتصدق فيما عدا الأشهر حيث أمكن وحل هذا الشرط في الدخول بها لأن غير الدخول بها لا عدة عليها فيشترط فيها ماعدا الاول كامر (قوله والثاني تزويجها بغيره) أى ولو عبدا بالغا بخلاف العبد الصغير لأن سيده لا يجبره على النكاح وأما الصغير الحرفي كفى بشرطه الآتى وهو كونه يمكن جماعه لكن لا يطلق الا بعد بلوغه

والمجنون لأن كلا
منهم ليس أهلا
للكاح بنفسه
بخلاف السفية
والعبد فرجعهما
صحيحة من غير
اذن الولي والسيد
وان توقف ابتداء
نكاحهما على اذن
الولي والسيد (فان
انقضت عدتها)
أى الرجعية (حل
له) أى زوجها
(نكاحها بعقد
جديد وتكون
معه) بعد العقد
(على ما بقى من
الطلاق) سواء
اتصلت بزوج غيره
أم لا (فان طلقها)
زوجها (ثلاثا) ان
كان حرا أو طلقتين
ان كان عبدا قبل
الدخول أو بعده (لم
تحل له الا بعد وجود
خمس شرائط)
أحدها (انقضت
عدتها منه) أى
المطلق (و) الثانى
(تزويجها بغيره)

كما هو معلوم ويكفي تحليل المجنون بنونين لكن لا يطلق الا بعد افاقته كما هو معلوم أيضا وقوله تزويجا صحيحا أي لأنه تعالى علق الحل بالنكاح وهو انما يتناول النكاح الصحيح وخرج بالتزويج ما لو وطئت بملك اليمين أو بالشبهة وخرج بالصحيح التزويج الفاسد كما لو شرط على الزوج الثاني في صلب العقد أنه اذا وطئ طلق أو فلا نكاح بينهما فان هذا الشرط يفسد النكاح فلا يصح التحليل وعلى هذا يحمل قوله **عنه** لعن الله المحلل والمحلل له بخلاف ما لو نوطوا على ذلك قبل العقد ثم عقبو من غير شرط (قوله) والثالث دخوله الخ هو مستدرك لأن المدار على الاصابة وهي المرادة بالدخول فعطفها عليه للتفسير وجعل المحشى الواو بمعنى مع أى مع اصابتها وهو ناظر للظاهر وبالجملة فلا يكفي الدخول المجرد عن الاصابة (قوله بأن يوج الخ) تصوير للاصابة لكن ايلاجه ليس بقيد بل لو علت عليه وأدخلت حشفته في فرجها كفى ولو ناطما كما أنه اذا أوج كفى ولو ناطمة بل لو كانا ثمينين وانقلب أحدهما على الآخر ودخل ذكره في فرجها كفى فلا يشترط قصد منهما ولا من أحدهما وقوله حشفته أى ولو كان عليها حائل كأن لف عليها خرقة ولو بلا انزال وقوله أو قدرها من مقطوعها فلا يكفي قدرها مع وجودها كأن يثنى ذكره ويدخل قدرها فلا يحصل به التحليل (قوله بقبل المرأة) أى ولو حائضا أو صائما أو مظاهرا منها أو معتدة عن شبهة طرأت في نكاح المحلل أو محرمة بنسك أو كان محرما بنسك أو صائما فيصح التحليل وان كان الوطء حراما ويشترط في تحليل البكر الافضا فلا بد من إزالة البكارة ولو غور راء وقوله لا بدبرها أى فلا يحصل به التحليل كما لا يحصل به التحصين وقد نظم بعضهم المسائل التي يفرق فيها بين القبل والدبر بقوله

الدبر مثل القبل في الاتيان * لا الحل والتحليل والاحضان
وفيشة الايلا ونفى العنه * والاذن نطقا وافتراش القنه
ومدة الزفاف واختيار * رد بعيب بعد وطء الشارى
تصدق في الحيض نفى الرجم * اذا زنى المفعول فافهم نظمي

(قوله بشرط الانتشار في الذكر) أى بالفعل لا بالقوة على الاصح كما أفهمه كلام الاكثرين وصرح به الشيخ أبو حامد وصاحب المذهب والبيان وغيرهم فاقيل ان الانتشار بالفعل لم يقل به أحد مردود وقال الزركشى وليس لنا نكاح يتوقف على الانتشار الا هذا ويكفي الانتشار الضعيف وان استعان بأصبعه أو أصبعها ولو خصيا فاذالم ينتشر لشلل أو عنة أو غيرهما لم يصح التحليل حتى لو أدخل السليم ذكره بأصبعه من غير انتشار لم يحصل التحليل (قوله وكون الموج من يمكن جماعه لاطفلا) أى لا يمكن جماعه ولو أدخلت حشفته فرجها وفارق الطفل الطفلة بأن القصد التنفير وهو حاصل في الطفلة دون الطفل (قوله والرابع ينيوتها منه) أى اما بالطلاق الثلاث أو بخلع أو بانقضاء العدة في الطلاق الرجعي (قوله والخامس انقضاء عدتها منه) أى لاستبراء رجها من وطئها فانه يحتمل علوقها منه وان لم يزل لاحتمال سبق المنى ولم يشعر به (فائدة) المعاشرة معاشرة الا زواج كالرجعية في ستة أحكام لحوق الطلاق لها وجوب سكنها وأنه لا يحد بوطئها وليس له تزويج من يحرم جمعها معها ولا تزويج أربع سواها ولا يصح العقد عليها حال المعاشرة وكالبائن في تسعة أحكام أنه لا يصح رجعتها ولا تورث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولاظهار ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة واذامات عنها لا تنتقل لعدة الوفاة ولا يصح الخلع منها بمعنى أنه اذا خالعا وقع الطلاق رجعيًا ولا عوض ولذا قال بعضهم ليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا هذه

(فصل في أحكام الايلاء) أى كالتأجيل الآتي والتخير بين الفيشة والطلاق وهو حرام لما فيه من الايذاء وهل هو صغيرة أو كبيرة خلاف والمعتمد أنه صغيرة كما في شرح الرملى وآخره المصنف عن الرجعة اشارة الى محتمل من الرجعية وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه الى ما يأتي والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤولون من نسائهم تر بص أربعة أشهر وانما عدى في ذلك بمن وهو انما يتعدى بعلى يقال آلى على كذا الا أنه ضمن معنى البعد فكأنه قيل للذين يؤولون مبعدين أنفسهم من نسائهم تر بص أربعة أشهر وأركانها ستة حالف ومحوف به ومحوف عليه وزوجة

تزويجا صحيحا
(و) الثالث (دخوله)
أى الغير (بها)
واصابتها بأن يوج
حشفته أو قدرها
من مقطوعها بقبل
المراة لا بدبرها
بشرط الانتشار في
الذكر وكون الموج
من يمكن جماعه
لاطفلا (و) الرابع
(ينوتها منه) أى
الغير (و) الخامس
(انقضاء عدتها منه)
فصل * في
أحكام الايلاء

وصيغة ومدة (قوله وهو لغة مصدر آلى بولى) يقال آلى بما له مزة بولى ابلاء كأعطى يعطى اعطاء وقوله اذا حلف أى يقال ذلك اذا حلف فعناه لغة الحلف قال الشاعر

وأ كذب ما يكون أبو المثنى * اذا آلى يمينا بالطلاق

أى حلف (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة وقوله حلف زوج الخ قد اشتمل هذا التعريف على الأركان الستة المتقدمة (قوله يصح طلاقه) أى ويتأتى وطؤه ليخرج المحبوب فانه يصح طلاقه ولا يصح ايلاءه وقوله ليمتنع من وطء زوجته في قبلها وفى بعض النسخ ليمتنع من وطء زوجته بخلاف حلفه على الامتناع من التمتع بغير الوطء ومن الوطء في دبرها فليس ايلاء وكذا اذا حلف على الامتناع من الوطء في قبلها في نحو حيض أو احرام لانه لا يؤثر الا الامتناع من الوطء الشرعى وهو الجائر شرعا ولو قال والله لا أطوك الا في الدبر فهو ايلاء بخلاف ما وقال والله لا أطوك الا في الحيض أو في النفاس أو نحو ذلك فليس ايلاء لأن المنع فيها العارض بخلاف الدبر فإن المنع فيه لذاته (قوله مطلقا) أى امتناعا مطلقا فهو صفة لمصدر محذوف ومعنى كونه مطلقا غير مقيد بمدة ومثل المطلق المؤبد وقوله أو فوق أربعة أشهر أى أو مقيد بمدة فوق أربعة أشهر ظاهره ولو لم يأتى بغيره لم يترتب عليه الرفع الى القاضى وهو المعتمد عند الرملى وابن حجر وفائدة حينئذ أنه يأتى اسم الايلاء وان لم يترتب عليه الرفع الى القاضى واعتد الشيوخ الزيادة وابن قاسم أنه لا بد أن يكون فوق أربعة أشهر بما يمكن فيه الرفع الى القاضى وعليه فلا يأتى فيما اذا كان الزائد على أربعة أشهر لا يرفع الرفع الى القاضى اسم الايلاء وان كان يأتى اسم الايلاء لا يذاعها بقطع طعنها من الوطء تلك المدة ومثل التقييد بالمدة المذكورة التقييد بمستبعد الحصول كموته أو موت غيرها أو كزول السيد عيسى عليه السلام وعلى نبينا أفضل الصلوة وأتم التسليم وعلى سائر النبيين والمرسلين كقوله والله لا أطوك حتى تموتى أو أموت أو يموت فلان أو ينزل السيد عيسى (قوله وهذا المعنى) أى المعنى الشرعى المذكور في قوله وشرعا حلف زوج الخ وقوله مأخوذ من قول المصنف أى لأنه موافق له والافالتهرض لا يتوقف على الاخذ من كلام المصنف لأن الظاهر أن التعريف واقع في كلام الاصحاب المتقدمين على المصنف ولذلك قال بعضهم في الاخذ تجوز لأنه لما كان موافقا كان كأنه مأخوذ منه (قوله واذا حلف) أى الزوج حرا كان أو رقيقا وقوله أن لا يوطأ أى ألا يجامع كأن قال والله لا أطوك أولا أجامعك فان قال أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل ظاهره او يدين باطنا فتجوز عليه أحكام الايلاء ظاهره او لا يأتى باطنا اسم الايلاء لأنه لم يحلف على الامتناع من الوطء في الفرج بل على الامتناع من الوطء بالقسم فى الاولى والاجتماع فى الثانية حتى اذا ووطأ فى الاولى لم يحنث ولا تلزمه كفارة باطنا بخلاف ما اذا ووطأ فى الثانية فإنه يحنث ظاهره او باطنا وتلزمه الكفارة لأنه يلزم من الوطء الاجتماع فقد حصل الاجتماع فى ضمن الجماع فهذا صريح لكن يدين فيه بخلاف ما اذا قال والله لا أنيكك أولا أغيب حشفتى قبلك فانه صريح ولا يدين فيه وأما اذا قال والله لا أمسك أولا أضاجعك أولا أباشرك فكانية تفتقر الى نية لعدم اشتهاها فيه (قوله زوجته) أى حرة كانت أو أمعة وخرج بالزوجة الأمة فلا يلاء فيها من سيدها (قوله ووطأ مطلقا) أى غير مقيد بمدة لمقا بلته بالمقيد بها في قوله أو مدة الخ فان المعنى أو ووطأ مقيد بمدة كما سبكره الشارح وأشار بتقديره ووطأ الى أن قول المصنف مطلقا صفة لمحذوف وليس من كلام الخالف فلا يتوقف عليه الصيغة كأن يقول والله لا أطوك ويسكت (قوله أو مدة) عطف على مطلقا وأشار الشارح بقوله أى ووطأ مقيد بمدة الى أن لفظ مدة ليس من لفظ الخالف بل يأتى فى صيغته بما يفيد كأن يقول والله لا أطوك خمسة أشهر ومثل التقييد بالمدة المذكورة التقييد بمستبعد الحصول كما مر (قوله تزيد على أربعة أشهر) ظاهره أى زيادة كانت وان لم تسع الرفع الى القاضى وقد علمت ما فيه من الخلاف وخرج بقيد الزيادة على أربعة أشهر ما اذا قال والله لا أطوك أربعة أشهر فلا يكون موليا بل يكون حالف فقط لأن المرأة تصبح على الزوج هذه المدة فاذا قال والله لا أطوك أربعة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطوك أربعة أشهر أخرى فليس بمول أيضا لأنهما يمينان لم تزد مدة كل واحد منهما على أربعة أشهر وان زاد عليها مجموع المدينين ويأتى فى ذلك اسم الايلاء لانه لا يلاء

وهو لغة مصدر
آلى بولى ايلاء اذا
حلف وشرعا حلف
زوج يصح طلاقه
ليمتنع من وطء
زوجته في قبلها
مطلقا أو فوق أربعة
أشهر وهذا للمعنى
مأخوذ من قول
المصنف (واذا حلف
أن لا يوطأ زوجته)
وطأ (مطلقا أو مدة)
أى أو ووطأ مقيدا
بمدة (تزيد على
أربعة أشهر

وظاهر ذلك أنه دونه ويجوز أن يكون فوقه لأن الإيلاء تقدر فيه المرأة على دفع الضرر عنها بالرفع إلى القاضي بخلاف هذا فإنها لا تقدر عليه بذلك بل لا دفع له إلا من جهة الزوج بالوطء وهذا إذا كرر القسم كما ذكرنا لم يكرره كأن قال والله لأطؤك أو بعة أشهر فاذمضت فلا أطؤك أو بعة أشهر أخرى كان مولى الأئمة يمين واحدة اشتملت على أكثر من أو بعة أشهر ولو قال والله لأطؤك خمسة أشهر فاذمضت فوالله لأطؤك ستة أشهر أو سنة بالنون فيها إيلا أن لكل منهما حكمه فإن قال والله لأطؤك سنة الأمرة مثلاً فإن وطئ فيها والباقي أكثر من أو بعة أشهر صار مولى بخلاف ما لو بقى أو بعة أشهر فأقل فليس بمول بل حالف ولو كرر الإيلاء مرتين فأكثر كأن قال والله لأطؤك خمسة أشهر والله لأطؤك خمسة أشهر وهكذا فإن قصد بغير الأولى تأكيدها صدق بيمينه ولو طال الفصل أو تعدد المجلس وأن أراد الاستئناف تعددت الإيمان وإن أطلق بأن لم يرد تأكيدها ولا استئناف يمين واحدة أن اتحاد المجلس جلا على التأكيدها لا تعددت لبعدها كيد مع اختلاف المجلس (قوله فهو الخ) جواب إذا وقوله أي الحالف المذكور تفسير للضمير وقوله مول من زوجته أي لتضررها بقطع طماعتها بما فيها حق العفاف بخلاف ما إذا لم يطأها من غير إيلاء فإن طماعتها لم تنقطع لا مكان وطئها ولو ادعت الإيلاء فأنكره صدق بيمينه لأن الأصل عدمه وكذا لو اختلفا في انقضاء المدة الآتية بأن ادعته فأنكره فيصدق بيمينه لأن الأصل عدمه أو اعترفت بالوطء بعد المدة وأنكره سقط حقها من الطلب عملاً باعترافاً بوصولها إلى حقها ولا يقبل رجوعها عنه (قوله سواء حلف بالله الخ) نعم في الإيلاء من حيث هو لا في كلام المصنف لأن قوله وأعلق الخ ليس بحلف فهو زائد على كلام المصنف وكذا ما بعده وقوله وصفاته أي أوصفه من صفاته فالأول بمعنى أو (قوله وأعلق وطء زوجته بطلاق أو عتق) لا يخفى أن الطلاق أو العتق معلق بوطء زوجته فالعبارة مقابلة وأراد بالتعليق الربط (قوله كقوله إن وطئت فأنك طالق) ومثله إن وطئت ففرضت طالق فهو مول من المخاطبة وقوله أو فعبدي حر ولو زال ملكه عنه بموت أو غيره كبيع لازم أو بشرط الخيار للشترى وحده أو هبة مقبوضة زال الإيلاء لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء وإن ملكه بعد ذلك في صورة نحو البيع (قوله فإذا وطئ طلقت وعتق العبد) أي لوجود المعلق عليه وكذلك تطلق الضرر في الصورة المتقدمة لوجود المعلق عليه يزول الإيلاء لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء (قوله وكذا لو قال إن وطئت ففئة على صلاة أو صوم أو حج أو عتق) أي أو صدقة وضابط ذلك التزام ما يلزم بنذر وقوله فإنه يكون مولى أي لا امتناع من الوطء خوفاً من لزوم ما ألزمه بالنذر فإنه إن وطئ لم يزد ذلك (قوله ويؤجله) وفي بعض النسخ لها والاولى أولى وقوله أي يهل المولى إشارة إلى أن المراد بالتأجيل الإمهال فلا يحتاج إلى ضرب القاضي لثبوته بنص القرآن العظيم بخلاف مدة العنة فلا بد فيها من ضرب القاضي لأنها ثابتة بالاجتهاد وقوله حتماً أي وجوباً (قوله حراً كان أو عبداً) فلا فرق بين الحر والعبد في التأجيل بالأربع أشهر (قوله في زوجة مطيقة للوطء) بخلاف غير المطيقة له فلا يصح منها الإيلاء كما لا يصح من الرقاة والقرناء لأن المقصود من الإيلاء الامتناع من الوطء وهو ممتنع في تلك فلا معنى للحلف عليه (قوله إن سألت ذلك) ليس بقيد فالأولى إسقاطه لأن التأجيل لا يتوقف على سؤالها وقد صرح الأصحاب بضرب المدة بنفسها سواء علمت بثبوت حقها في الطلب وتركته قصد أم لم تعلم به واسم الإشارة في قوله إن سألت ذلك عائداً على التأجيل المفهوم من قوله ويؤجله (قوله أو بعة أشهر) أي لأن المرأة تصبر على الرجل أو بعة أشهر وبعد ذلك يقضى صبرها أو يقل (قوله وابتدأها في الزوجة من الإيلاء) يفهم منه أنها لا تحتاج إلى الرفع إلى القاضي كما تقدم ولا يحسب من المدة من ردة أحدهما وإن أسلم المرء في العدة وبعد زوال الردة تستأنف المدة إن بقي من زمن الإيلاء ما يزيد على أو بعة أشهر أو كان مطلقاً ولا يحسب من المدة أيضاً زمن مانع وطء منها حسي كمرض وجنون ونشوز أو شرعي كتلبس بفرض نحو صوم كاعتكاف واحرام فريضة لا امتناع الوطء مانع من قبلها بخلاف النفل من غير الاحرام لأنه ليس مانعاً من الوطء وبخلاف المانع القائم به فلا يقطع المدة لأنه مانع من قبله لا من قبلها نعم يحسب منها زمن نحو حيض كنفاس لأن ذلك يتكرر مع عذرها

فهو (أي الحالف المذكور (مول) من زوجته سواء حلف بالله تعالى وصفاته أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتق كقوله إن وطئت فأنك طالق أو فعبدي حر فإذا وطئ طلقت وعتق العبد وكذا لو قال إن وطئت ففئة على صلاة أو صوم أو حج أو عتق فإنه يكون مولى أيضاً (ويؤجله) أي يهل المولى حتماً حراً كان أو عبداً في زوجة مطيقة للوطء (إن سألت ذلك أو بعة أشهر) وابتدأها في الزوجة من الإيلاء

فيه ونستأنف المدة بعد زوال المانع ولا ينبغي على مأمضى الاعتبار التوالى المعتبر في حصول الاضرار (قوله) وفي الرجعية من الرجعة) فإذا طلقها طلاقاً رجعيّاً ثم آلى منها لم تحسب المدة حتى يرجع فلا تحسب في هذه الصورة من الايلاء لامتناع الوطء شرعاً قبل الرجعة (قوله) ثم بعد انقضاء هذه المدة) أى التى هي الاربعة أشهر ولا يعتبر انقضاءها الا ان كانت خالية عن المانع أو حصل هناك مانع ومضت بعد زواله كما علم مما تقدم (قوله) يخبر المولى) أى يخبره القاضى بطلبها ان كانت بالغة ولو أمه ولا يطلب سيدها وتعمل المراهقة حتى تبلغ ولا يطلب وليها ولو تركت حقها لم يسقط بل لها المطالبة متى شاءت لأنها على التراخى وصرح قول المصنف بخبر أنها ترد الطلب بين الفتيّة والطلاق وهو المعتمد خلافه لما قال بأنها ترتب فقطالبة أو لا بالفتية فإن لم يبق مطالبته بالطلاق وإن جرى عليه الشيخ الخطيب وهذا كله اذ لم يقع به مانع فإن قام به مانع طبيعى كمرض طالبت به بفتية اللسان بأن يقول اذا قدرت فشتوي زيد ندباو ندمت على ما فعلت فتسكتنى بالوعد كما قال القائل

قد صرحت عندك كمونا بمزرعة * ان فاته السقى أغنته المواعيد

أو الطلاق فتخبره أو ترتب على الخلاف السابق وان قام به مانع شرعى كاحرام أو صوم واجب طالبت به بالطلاق ولا تطالبه بالفتية لحرمة الوطء عليه فإن عصى بالوطء انحلت اليمين وسقطت مطالبتها (قوله) بين الفتيّة) بفتح الفاء وكسرها مأخوذة من فاء اذا رجع لرجوعه الى الوطء الذى امتنع منه وقوله بأن يوجب الخ تصوير للفتية وقوله بقبول المرأة بخلافه بدبرها فلا تحصل الفتيّة بالايجاج فيه (قوله) التكفير) بالنصب كما وجد في بعض النسخ بضبط القلم فهو منصوب على أنه مفعول معه ولو قال مع التكفير لكان أولى وأوضح لثلاثتهم أنه من الخبر فيه بناء على قراءته بالجر وليس كذلك وإنما التخيير بين الفتيّة مع التكفير وبين الطلاق ولا يلزمه الا كفارة واحدة وان كرر الايلاء ان قصد التأكيد وان تعدد المجلس أو طال الفصل أو أطلق واتحد المجلس بخلاف ما اذا قصد الاستئناف أو أطلق وتعدّد المجلس كما علم مما تقدم (قوله) ان كان حلفه بالله) أى أو بصفة من صفاته وان كان الايلاء بغير الحلف بالله أو بصفة من صفاته وقع ما علقه عليه من طلاق أو عتق ولزمه ما لزمه بالنذر من صلاة أو صوم أو حج أو عتق أو صدقة كإمساك (قوله) والطلاق) بالواو وفي بعض النسخ بأو والاولى أولى لأن بين لا نصاب الالتماع فيحتاج على الثانية أن تجعل أو بمعنى الواو واذا أطلق طلاقاً رجعيّاً راجع عاد الايلاء وتستأنف المدة من حين الرجعة (قوله) فان امتنع الزوج) ويشترط حضوره ليثبت امتناعه حتى لو شهد عدلان بأنه آلى من زوجته ومضت المدة وامتنع من الفتيّة والطلاق لم يطلق عليه الحاكم حتى يحضرو ويثبت عليه الامتناع الا ان تعذر حضوره بتوار أو غيبة أو تعزز فتكتفى اليينة على الامتناع ويطلق عليه في غيبته ولا يشترط حضوره حينئذ (قوله) طلق عليه الحاكم) أى نيابة عنه فيقول أوقعت عن فلان على فلانة طلاقاً أو حكمت على فلان في زوجته بطلقة أو نحو ذلك ولا يشترط للطلاق حضوره عنده ولا ينفذ طلاق القاضى في مدة امهاله ولا بعد وطئه أو معه ولا بعد طلاقه فان طلقاً معاً أو طلق الزوج بعد طلاق القاضى وقع الطلاقان (قوله) طلاقاً واحداً رجعيّاً) هذا ظاهر ان كان بعد الدخول ولم يسبق من الزوج قبل الايلاء طلقان فان كان قبل الدخول كانت بائنة وكذا ان كان بعد الدخول وسبق من الزوج قبل الايلاء طلقان فانها تبين بالثالثة التى تقع من القاضى كما هو ظاهر (قوله) فان طلق أكثر من ماله يقع) كان طلق ثنتين أو ثلاثاً فلا يقع الا طلاقاً (قوله) فان امتنع من الفتيّة فقط امره الحاكم بالطلاق) مقابل لقوله من الفتيّة والطلاق

﴿فصل في أحكام الظهار﴾ أى كازوم الكفارة اذا صار عاتداً وهو من الكبائر لقوله تعالى وانهم ليقولون منكر من القول وزورا وكان طلاقاً في الجاهلية كالايلاء بغير الشرع حكمه الى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة كما يأتى والمغالب فيه معنى اليمين لأن فيه شبهة باليمين من حيث لزوم الكفارة وشبهة بالطلاق من حيث ترتب التحريم عليه فلذلك صح توقيته نظراً للاول وتعليقه نظراً للثاني والأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآية وسبب نزولها أن زوجة أوس بن الصامت رضى الله عنه وهى خولة بنت حكيم وقيل بنت ثعلبة

وفي الرجعية من
الرجعة (ثم) بعد
انقضاء هذه المدة
(يخبر) المولى (بين
الفتية) بأن يوجب
المولى حشفتها أو
فترها من مقطوعها
بقبول المرأة
(والتكفير) لليمين
ان كان حلفه بالله
على ترك وطئها
(والطلاق) للحلوف
عليها (فان امتنع)
الزوج من الفتيّة
والطلاق () طلق
عليه الحاكم طلاقاً
واحداً رجعيّاً فان
طلق أكثر من ماله
يقع فان امتنع من
الفتية فقط أمره
الحاكم بالطلاق
﴿فصل في أحكام
الظهار﴾

لما ظاهر منها سألت النبي ﷺ فقال حرمت عليه فقالت يا رسول الله انظر في أمري فان معي صبية ان ضممتهم اليه ضاعوا وان ضممتهم الى جاعوا فقال لها حرمت عليه فسكرت وكررت فلما أيسست منه شككت أمرها الى الله حيث قالت أشكو أمري وفاقتي الى الله فنزلت سورة المجادلة وهذه السورة في كل آية منها اسم الله مرة أو مرتين أو ثلاثا فليس في القرآن سورة تشابهها وهي نصف القرآن باعتبار العدد وعشرة باعتبار الاجزاء وقد ألغز في هذا بعضهم بقوله

ما قول من فاق جميع الوري * ودون العلم بأفكاره

في أي شيء نصفه عشرة * ونصفه تسعة أعشاره

ويحكى أن عمر رضي الله عنه مر بها في زمن خلافته فاستوقفته من أطول ما يلاو وعظته فقالت له يا عمر كنت تدعى عمر أتم صرت تدعى عمر ثم قيل لك أمير المؤمنين فأتى الله يا عمر فانه من أيقن بالموت خاف القوت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف يسمع كلامها فقبل له يا أمير المؤمنين أتقف لهذه العجوز فقال والله لو أوقفتنى من أول النهار الى آخره ما زلت الا للصلاة أتدرون من هذه العجوز قالوا لا قال هذه التي سمع الله قولها من فوق سبع سموات أسمع الله قولها ولا يسمعه عمر وأركانها أربعة مظاهر ومظاهر منها ومشببه به وصيغته وكلها تؤخذ من كلام المصنف وان اقتصر في تصويره على صورته الاصلية وهي أن يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر أمي وشرط في المظاهر كونه زواجا يصح طلاقه فلا يصح من غير زوج من أجنبي وان تكح من ظاهر منها وسيد فلو قال لامته أنت على كظهر أمي لم يصح ولا يصح أيضا من صبي ومجنون ومكره وشرط في المظاهر منها كونها زوجة ولورجعية فلا يصح من أجنبية ولو مختلعة ولا من أمة مملوكة بخلاف الزوجة الامة فيصح الظاهر منها وشرط في المشبه به أن يكون كل شيء أو جزء أنثى محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم تكن حلاله قبل كأمه وبنته وأخته من النسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته أو معها فيما يظهر وأخته من الرضاعة ان كانت ولادتها بعد رضاعه أو معه فيما يظهر فخرج بالانثى الذكر والخثى لأن كلامها ليس محل للتمتع وبالحرم أخت الزوجة لأن تحررهما من جهة الجمع وزوجات النبي ﷺ لأن تحررهم ليس للحرمة بل لشرفه ﷺ وبقولنا لم تكن حلاله قبل زواجه ابنة وزوجة أبيه التي نكحها بعد ولادته وأخته من الرضاعة التي كانت موجودة قبل ارضاعه فلا يكون التشبيه بها ظاهرا لأنها كانت حلالا وانما طرأ تحررها وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالظهار وفي معناه الكتابة وبإشارة الاخرس المفهمة وذلك اما صريح كانت أو رأسك أو يدك أو نحو ذلك من الاعضاء الظاهرة كظهر أمي أو كيدها أو رجلها وان لم يكن لها يدا أو رجل أو نحو ذلك من الاعضاء الظاهرة أيضا بخلاف الباطنة فيهما على المعتمد كالكبد والقلب وبخلاف ما لا يعد جزءا كالفضلات كاللبن والريق وما كسنية كانت كأمي أو كعينيها أو غيرها مما يذكر للكرامة كزأسها فان قصد الظهار كان ظاهرا أو الا فلا (قوله وهو لغة مأخوذ من الظهر) أي لأن صورته الاصلية أن يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر أمي وانما قال الشارح مأخوذ ولم يقل مشتق لأن الاشتقاق لا يكون الا من المصادر وللفظ الظهر ليس مصدرا وهذا تعلم ما في قول المحشى أي مشتق (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله تشبيه الزوج زوجته أي في الحرمته وقوله غير البائن يشمل الرجعية وقوله بأنثى لم تكن حلاله أي لم تكن حلاله قبل والمراد أنها محرمة لم يطرأ تحررها عليه واعلم أنه يصح تعليق الظاهر نحو ان ظاهرت من ضرتك فأنت على كظهر أمي فاذا ظاهرت من الضرة صار مظاهرا منها عملا بمقتضى التنجيز والتعليق ويصح تأقيته بيوم أو بشهر أو غيرهما فلو قال أنت على كظهر أمي خمسة أشهر كان ظاهرا أو ابلاء فتجرى عليه أحكامهما فبالنظر للابلاء تصير عليه المرأة أربعة أشهر ثم تطالبه بالفيسة أو الطلاق فان وطئ زال حكم الابلاء وصار عائدا في الظهار بالوطء في المدة فيجب عليه النزع حالا ولا يجوز له وطؤها ثانيا حتى يكفر أو تنقضي المدة وكالمقيد بالزمان المقيد بالمسكان كأن قال أنت على كظهر أمي في مكان كذا فيصير عائدا بالوطء فيه فيجب عليه النزع حالا ولا يجوز وطؤها ثانيا في هذا المكان حتى يكفر (قوله والظهار أن يقول الخ) أي صورته الاصلية الكثيرة الغالبة ذلك فليس المراد الحصر في ذلك وقد تقدم أن مثل القول الكتابة وإشارة

وهو لغة مأخوذ
من الظهر وشرعا
تشبيه الزوج
زوجته غير البائن
بأنثى لم تكن حلاله
(والظهار أن يقول

الاخرس المفهمة (قوله الرجل) أى الزوج ولو رقيقا أو كافرا أو مجبوا أو خصيا أو مسوحا أو سكران وقوله
 لزوجته أى ولو غائبة أو كافرة أو معدنة عن شبهة أو رتقاء أو قرناء أو حائضا أو نفساء أو مجنونة أو صغيرة أو نحو
 ذلك (قوله أنت) أى أو رأسك أو يدك وكذا كل عضو بشرط كونه من الاعضاء الظاهرة بخلاف الفضلات
 كالبن و بخلاف الاعضاء الباطنة كالكبدة وقوله على ليس قيد فهو صريح ولو بدون على ومثلها منى أو معى أو عندى
 وقوله كظهر أمى أو بطنها أو عينها أو يدها أو رجلها وكذا كل عضو من أعضائها الظاهرة لا الباطنة فليس التشبيه
 بها ظاهرا نعم ما يذ كر للكرامة يكون التشبيه به كناية ظاهرا ومثل الأم كل محرم لم تكن حلاله قبل كما تقدم
 (قوله وخص الظهر) بالبناء للمجهول كما هو الأولى وعبارة غيره وخصوا الظهر ويصح على بعد جعله بالبناء
 للفاعل أى وخص المصنف الظهر وبالجملة فالغرض من ذلك بيان السبب في تخصيصهم الظهر بالتشبيه في الصورة
 الأصلية دون غيره (قوله لأن الظهر موضع الركوب) أى في الدابة فانه تركب على ظهرها وقوله والزوجة
 مركوب الزوج أى في الجملة لانه تركب على بطنها في قوله أنت على كظهر أمى كناية تلو بحية لانه يلوح بالظهر الى
 المركوب فينتقل من الظهر الى المركوب فسكانه قال مركوبى منك كمر كوى من أى أى أنت على محرمه كما أن أى
 على محرمه فيحرم على ركوبك كما يحرم على ركوب أمى (قوله فاذا قال لها ذلك) أى ولو مرارا بقصد التأكيدي ولا
 يصير بذلك عائدا على الاصح وان كان متمكنا من الاتيان بالطلاق بدل التأكيدي وكذا ان أطلق فان قصد
 الاستئناف تعدد الظهار وصار عائدا بالمستأنف ولو قال لزوجاته الأربع أنتن على كظهر أمى فظاهر منهن بهذه
 الصيغة فان أمسكن زمننا يسع فراقهن ولم يفارقهن فعائدت منهن فيلزمه أربع كفارات فان ظاهرا من كل واحدة
 منهن صار عائدا من الثلاث الأولى ولزمه ثلاث كفارات فان قارق الرابعة عقب ظاهرها فليس عليه كفارة
 رابعة ولا فعلية كفارة رابعة فعلم من ذلك أن الكفارة تتعدد بتعدد المظاهر منها (قوله ولم يتبعه بالطلاق) أى بأن
 سكت زمننا يسع الطلاق ولم يطلق مع تمكنه من اتباعه به ليخرج ماله من ماله عقيب الظهار ولو قال ولم يحصل عقبه
 فرقة لكان أعم لانه يشمل غير الطلاق من موت أحدهما أو موتهما أو فسخ نكاح بعينها أو عيبه أو انفساخه بردها
 أو برده قبل الدخول أو بعده واستمر على الردة حتى انقضت العدة فلأسلم في العدة لم يصير عائدا بالاسلام بل
 لا يصير عائدا الا ان مضى بعد الاسلام من يسع الفرقه ولم يفارق بخلاف ماله راجع من طلقها عقب ظهاره طلاقا
 رجعيا أو ظاهرا منها وهى رجعية ثم راجع فانه يصير عائدا بالرجعة والفرق أن مقصود الاسلام الرجوع الى الدين
 الحق والخل تابع له فيحصل بعده ومقصود الرجعة الخل نفسه فيحصل بها (قوله صار عائدا) أى بخلاف بقوله يقال
 قال فلان قولاً وعادله وعادفيه أى خالفه ونقضه لأن قوله أنت على كظهر أمى يقتضى أن لا يسكنها زوجة بعد
 فاذا أمسكها زوجة بعد فقد عادى في قوله وهو قريب من قولهم عادى في هبته ومحل كون العود يحصل بامساكها
 زمننا يسع الفرقه ولم يفارق في الظاهر غير المؤقت وغير المقيد بمكان وفى غير الرجعية وأما في الظهار المؤقت فلا يصير
 عائدا الا بالوطء في الوقت وكذا لا يصير عائدا في المقيد بالمكان الا بالوطء في ذلك المكان والعود في الرجعية انما
 يحصل بالرجعة كما يعلم مما مر (قوله ولزمته حينئذ) أى حين اذ صار عائدا وان طلقها بعد ذلك فلا تسقط عنه
 الكفارة بعد العود بالطلاق بعده ومثل الطلاق غيره من أنواع الفرقه لاستقرارها بالامساك بعد الظهار زمننا
 يسع الفرقه ولم يفارق وقوله الكفارة فاعل لزمته وهل وجبت بالظهار والعود أو بالظهار بشرط العود أو
 بالعود فقط أوجه ذكرها في أصل الروضة بل ترجيح الاول هو الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين وجبت
 باليمين والحنث جميعا وينبى على ذلك أنه على الاول يجوز تقديمها على العود لانها حينئذ لها سببان فيجوز تقديمها
 على أحد السببين وعلى الاخير بن لا يجوز تقديمها على العود لانها سببا بشرط طاعى الثانى وسببا فقط على
 الثالث ومحل جواز تقديمها على العود على الاول ان كانت بغير الصوم فان كانت به فلا يجوز تقديمها عليه لانها
 عبادة بدنية والعبادة البدنية لا تقدم على وقتها (قوله وهى مرتبة) أى ابتداء وانتهاء بخلاف كفارة اليمين فانها

الرجل لزوجته
 أنت على كظهر أمى
 وخص الظهر دون
 البطن مثلا لأن
 الظهر موضع
 الركوب والزوجة
 مركوب الزوج
 فاذا قال لها ذلك
 أى أنت على كظهر
 أمى (ولم يتبعه)
 بالطلاق صار
 عائدا من زوجته
 (ولزمته) حينئذ
 (الكفارة) وهى
 مرتبة

مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء لا نه يخير ابتداء بين الاطعام والكسوة والاعتاق فان لم يقدر على هذه الخصال صام ثلاثة أيام ومثل كفارة الظهار كفارة جاع نهار رمضان وكفارة القتل وان لم يكن فيها اطعام فالخصل أن الكفارة من حيث الترتيب والتخير على نوعين مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء وهي كفارة اليمين ومرتبة ابتداء وانتهاء وهي كفارة الظهار وكفارة الجماع في نهار رمضان وكفارة القتل لكن كفارة القتل لا اطعام فيها اقتصارا على ما ورد (قوله) وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله وفي بعض النسخ الترجمة بفصل وهو ساقط من غالب النسخ (قوله) والكفارة) انما عدل عن الضمير مع أن المقام يقتضي الاضرار ايضا واشعارا بعدم اختصاص ما ذكره من الخصال بكفارة الظهار لمشاركة كفارة الجماع في نهار رمضان لها في ذلك بخلاف كفارة القتل فلا اطعام فيها كما علمت وأما كفارة اليمين فهي مخيرة ابتداء بين الاعتاق والاطعام والكسوة مرتبة انتهاء لا نه ان عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام كما علمت أيضا فلا يصح ادخالها هنا وبهذا تعلم ما في كلام المحشى تبعا للتقليد في واشتقاقها من الكفر وهو الستر لا نهما تستر الذنب أي تمحوه من صف الملائكة وقيل تستره عن أعين الملائكة مع بقاءه في الصحيفة ومن الكفر بمعنى الستر يقال للحراث كافر لا نه يستر البذر بالأرض فعبارة المحشى مقولة ومنه الكافر لا نه يستر الحق بالباطل والمراد أن شأنها ذلك والافقد تجب وان لم يكن ذنب كفارة قتل الخطأ وعلم من ذلك أن معناها لغة الستر وأما شرعا فغناها مال أو بدله بخرجه الشخص بسبب ظهار أو قتل أو جماع في نهار رمضان أو حنث في يمين (قوله) عتق رقبة أي اعتاقها ولو عبر به لكان أولى وأنسب ليخرج ما لو اشترى من يعتق عليه بقصد العتق عن الكفارة كأصله وفرعه فلا يجوز نه عن الكفارة لا نه مستحق للعتق بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة وعلم من ذلك أنه يشترط أن لا تكون الرقبة مستحقة للعتق بجهة أخرى غير الكفارة فتخرج أم الولد فلا يجوز اعتاقها عن الكفارة لا نهما مستحقة للعتق بجهة الاستبلاذ ويخرج أيضا المكاتب كتابه صحيحة فلا يجوز اعتاقه عن الكفارة لا نه مستحق للعتق بجهة الكتابة بخلاف المكاتب كتابه فاسدة فيجزى عتقه عن الكفارة ويخرج أيضا المشتري بشرط العتق فلا يجوز العتق عن الكفارة لا نه مستحق العتق بالشرط ويشترط أيضا لو عتق الرقبة عن شوب العوض فلا يجوز العتق عن الكفارة مع أخذ عوض عليه من العبد أو من أجنبي فلو قال لعبد أعتقتك عن كفارة في علي أن تعطيني ألفا وقال لاجنبي أعتقت عبدي عن كفارة في ألقى عليك فقبل لم يجز نه هذا الاعتاق في صورتين عن الكفارة ولا يجوز عتق بعض رقبة ولو من عيدين الا اذا كان باقيةما أو أحدهما حر الا أن المقصود تخليص رقبة من الرق ولو حصل الاعتاق في مرتين أو أكثر كأن أعتق نصف عبده عن الكفارة ثم أعتق نصفه الآخر بنية الكفارة فان لم ينوها عند اعتاق باقيه لم يجزه عنها ويجزى اعتاق المدبر والمعلق عتقه بصفة عن الكفارة وكذلك يجزى عنها اعتاق رقبة مقصودة من المكفرون كان لا قدره على انزاعها أو آبقه وان لم يقدر على ردها بشرط العلم بحياتها ولو بعد الاعتاق ومروته وجانية من موسر ومتهتم قتلها في حرابة (قوله) مؤمنة أي قبل العتق بخلاف المؤمنة مع العتق فلا يجوز اعتاقها عن الكفارة وقوله مسلعة تفسر للمؤمنة وأشار بذلك إلى أن المدار على كونها مسلعة بأن كانت منقادة للأحكام ظاهرا من النطق بالشهادتين وغير ذلك لأن كونها مؤمنة بمعنى مصدقة بالأحكام باطنا لا اطلاع لنا عليه (قوله) ولو باسلام أحد أبوها أي أو بعل الداني أو لدار فصورة الاول أن يكون الرقيق صغيرا فيسلم أحد أبويه فيحكم عليه بالاسلام تبعا لأحد أبويه وصورة الثاني أن يسببه مسلم فيحكم عليه بالاسلام تبعا لاسمائه وصورة الثالث أن يكون لقيط في دار كفر بها مسلم فيدعى شخص رقبة فيقيم عليه ينة فيثبت رقبة بالينة ويحكم عليه بالاسلام تبعا لدار لا احتمال أن يكون من المسلم الذي هو بها (قوله) سليمة من العيوب أي لأن المقصود من الاعتاق تكميل حال الرقيق ليتفرغ لوظائف الاحرار ولا يتفرغ لها الا ان استقل بكفاية نفسه والاصبار كالأى تقا على نفسه وعلى غيره ولا يستقل بكفاية نفسه الا بالسليم ولو بحسب الأصل والظاهر فيجزى صغير ولو ان يوم لأن الأصل والظاهر من حاله السلامة ومريض يرجى برؤه

وذكر المصنف
بيان ترتيبها في قوله
(والكفارة عتق
رقبة مؤمنة)
مسلمة ولو باسلام
أحد أبوها (سليمة
من العيوب)

فان لم يبرأ تبين عدم الاجزاء بخلاف المريض الذي لا يرجى برؤه فانه لا يجزى^١ فان برئ تبين الاجزاء على الاصح ولا يجزى^٢ زمن ولا هرم عاجز ولا فاقد رجل أو خنصر أو بنصر من يده أو فاقد أظفار من غيرهما ولا فاقد أظفارهم لتعطل منفعة اليد بذلك بخلاف فاقد أظفار غير أظفارهم أو أظفار من الخنصر أو البنصر وأما من كل منهما فيضر ويجزى^٣ مقطوع الخنصر من يده والبنصر من يده أخرى (قوله المضره بالعمل والكسب) العطف فيه عطف تفسير أو مرادف واعتبر الشافعي رضي الله عنه في العيب هنا ما يضر بالعمل والكسب وفي عيب الاضحية ما ينقص اللحم وفي عيب النكاح ما يخل بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يخل بالمالية فقد اعتبر في كل موضع ما يليق به (قوله اضرار ايضا) أي ظاهرا واضحا لكونه عظيما بخلاف غير اليدين لكونه يسيرا فيجزي^٤ فاقد الانف والأذنين أو أصابع الرجلين بخلاف فاقد أصابع اليدين ويجزى^٥ الآخرس اذا كان له اشارة مفهومة وفهم اشارة غير هو الاصم وهو فاقد السمع والاعور الذي لم يضعف عوره بصرعينه السليمة والاعرج الذي يمكنه تتابع المشي بأن يكون عرجه يسيرا والاقرع وهو الذي لا نبات برأسه (قوله فان لم يجد المظاهر الرقبة الخ) مقابل لحذف تقديره هذا ان وجد المظاهر الرقبة وضابط من يلزمه العتق كل من ملك رقبة أو ثمنها ولو من عرض فاضلا عن كفاية نفسه وعياله الذين تلمزمهم مؤتمتهم شرعا نفقة وكسوة وأثاثا أي أمتعة البيت واخذاما لا بد منه لبقية العمر الغالب على ما هو منقول عن الجمهور وان جوز الرافعي أن يقدر بذلك وأن يقدر بسنة والمعتمد الاول ولا يكلف بيع عقار يستغله ولا رأس مال تجارة لتحصيل رقبة يعتقها عن الكفارة اذا لم تفضل غلة العقار وورج مال التجارة عن كفايته المذكورة ولا بيع مسكن ورقيق نفيسين ألفهما العسر مغارقة المألوف ولا يكلف شراء رقيق بغن بحيث يكون بزادة على ثمن المثل بما لا يتغابن به لكن لا ينتقل في هذه الى الصوم بل يصبر حتى يجد رقيقا بضمن المثل ويشتريه ويعتقه ولا يكلف الاستقراض فان تكلفه أجزاء لا نه ترقى الى الاكمل (قوله بأن عجز عنها) أي في وقت ارادته التكفير لأن العبرة بوقت الاداء أي الشرع في التكفير لا بوقت الوجوب ولا بأى وقت كان والمراد العجز في نفس الامر حتى لو عجز في الظاهر وصام الشهرين ثم تبين أن له مالورثته من أبيه ولم يعلم به لم يعتد بصومه اعتبارا بما في نفس الامر واعلم أن الرقيق لا يكفر الا بالصوم لا عساره وليس للسيد منعه منه وان أضره في الخدمة لتضرره بدوام التحريم عليه والمبعض كالحر الا في الاعتاق لأنه ليس من أهل الولاء أو أمة السفينة فلا يكفر الا بالصوم أخذ من جعلهم له كالعسر والذى يكفر بالاعتاق وكذا بالاطعام عند عجزه عن الصوم وأما عند قسره عليه فلا يكفر بالاطعام لأنه يمكنه التكفير بالصوم وان كان لا يصح منه لأن شرط النية الاسلام تمكنه من أن يسلم ويصوم (قوله حسا) أي بأن لم يجدها أصلا وقوله أو شرعا أي بأن لم يجد ثمنها فاضلا عن كفاية العمر الغالب أو احتاجها لنحو مرض أو زمانة أو منصب (قوله فصيام شهرين متتابعين) ويقوت المتتابع بقوت يوم فأكثر بلا عذر ولو اليوم الاخير أما اذا فات بعذر فان كان كمرض وسفر ضر فيقطع المتتابع وينقلب ماضى فلا في العذر دون غيره وان كان كجنون واغماء مستغرق لم يضر فلا ينقطع به المتتابع لأنه ينافي الصوم فخرج به عن أهلية الصوم بخلاف نحو المرض فانه وان كان مسوغا للفطر لا ينافي الصوم فلم يخرج بذلك عن أهلية الصوم (قوله ويعتبر الشهران بالهلال) أي ان أمكن بأن صام من أولهما فان صام في أثناء الشهر اعتبر الشهر الثاني بالهلال وان نقص وتم الاول من الثالث ثلاثين يوما وقوله ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوما غاية في اعتبارهما بالهلال (قوله ويكون صومهما بنية الكفارة) فيجب فيهما التعيين بكونهما عن الكفارة وان لم يعينها بكونها كفارة ظهار أو غيره فان عين وأخطأ كأن كان عليه كفارة الظهار ونوى كفارة القتل مثلا لم يجزه فيضرا خطأ هنا وقوله من الليل أي لوجوب تبييت النية كما في صوم رمضان (قوله ولا يشترط نية متابع في الاصح) أي على القول الاصح اكتفاء بالمتابع الفعلي (قوله فان لم يستطع المظاهر صوم الشهرين) أي لهرم أو مرض يدوم شهرين ظنا مستفادا من العادة في مثله أو من قول الأطباء أو خوف زيادة مرض أو لمشقة شديدة لا تحتمل عادة ولو كانت تلك المشقة لسبق وهو شدة شهوة الجماع وقوله ولم يستطع تنابعهما أي وان استطاع

المضره بالعمل
والكسب اضرارا
يناف (فان لم يجد)
المظاهر الرقبة
المذكورة بأن عجز
عنها حسا أو شرعا
(فصيام شهرين
متتابعين) ويعتبر
الشهران بالهلال
ولو نقص كل منهما
عن ثلاثين يوما
ويكون صومهما
بنية الكفارة من
الليل ولا يشترط نية
متابع في الاصح
(فان لم يستطع)
المظاهر صوم
الشهرين أو لم
يستطع تنابعهما

صوم الشهرين غير متتابعين ولكن عجز عن تتابعهما (قوله فاطعام) تبع فيه لفظ القرآن الكريم والمراد به التملك كما في قول جابر رضي الله عنه أطعم رسول الله ﷺ الجدة السدس أي ملكها إياه ولا يشترط لفظ وان كان مقتضى التعبير بالتمليك ذلك بل يكفي الدفع ولو باللفظ على ما هو الظاهر كما في دفع الزكاة ولا يكفي أن يطعمهم بغداء أو عشاء لما علمت أن المراد بالاطعام التملك وقوله ستين أي فلا يكفي أقل منهم حتى لو أطعم ستين مدا لمسكين واحد في ستين يوما لم يكف ولو زاد على الستين مع إعطاء ستين مدا للستين فالزكاة تبرع لا يضرب قال بعضهم والحكمة في اطعام الستين أن الله تعالى خلق آدم من ستين لونا أي نوعا من التراب فكأنه باطعام الستين يستوفي جميع الألوان قال بعضهم ولا يبعد أن تكون حكمة الصوم ستين يوما كذلك وفيه خفاء الآن يوجه بأنه لما كان الاطعام لستين من الامداد كان الصوم ستين يوما ليكون كل يوم في مقابلة مد (قوله مسكينا أو فقيرا) أي أو البعض كذا والبعض كذا وإنما كفي الفقير مع أن المنصوص عليه المسكين لأنه أسوأ حالا من المسكين وهذا الصنيع مبني على أن المراد بالمسكين غير الفقير ولو حل الشارح المسكين في كلام المصنف على ما يشمل الفقير لكان أولى لأنه متى انفرد أحدهما أريد به ما يشمل الآخر وأما تعاريفهما فعند اجتماعهما فلذلك تقول الفقهاء إذا اجتمعوا فقره فاذا افتقرا اجتمعا ولا بد أن يكون كل من الفقير والمسكين مما يجوز دفع الزكاة فلا يكفي الإعطاء لها شئ ولا مطالبي ولا لمسكين بنفقة قريب أو زوج ولا لعمد ولو مكاتب أو كان المكاتب يأخذ من الزكاة (قوله كل مسكين مد) في دفع الستين مسكينا ستين مدا ولو وضعها بين أيديهم وملكها لهم بالسوية أو أطلق وقبوا ذلك أجزأ على الصحيح ولو اقتسموا بعد ذلك على التفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونؤي فان أخذوه بالسوية أجزأ وأن تفاوتوا لم يجزه الا من تيقن أنه أخذ مدادون من أخذ دون مد الا ان كمل له مدا (قوله من جنس الحب) ظاهره أنه لا يجزى غير الحب كاللبن ونحوه والمعتمد اجزاء الاقط واللبن لأن كلاهما يجزى في الفطرة فكل ما يجزى في الفطرة يجزى هنا كما صرح به ابن قاسم (قوله وحينئذ) أي وحين اذا شرط كونه من جنس الحب الخ وقوله كبر وشعير أي وذرة وغيرهما من باقي الاقوات المعتبرة في زكاة الفطر وقوله لا دقيق وسويق أي وخبز فلا يكفي (قوله واذا عجز المسكين) أي مراد التكفير لأنه لم يكفر بالفعل لعجزه كما هو القرض وقوله استقرت الكفارة في ذمته أي الى أن يقدر على خصلة من الخصال الثلاث كما أشار الى ذلك الشارح بقوله فاذا قسر بعد ذلك على خصلة فعلها واذا قدر على خصلتين أو على الخصال الثلاث وجب الترتيب (قوله ولو قسر على بعضها كمد طعام أو بعض مد أخرجه) أي لأن الميسور لا يسقط بالميسور ويبقى الباقي في ذمته لأن العجز عن الكفارة لا يسقطها ولا نظر لسكونه أخرجه ما قدر عليه فلا يتوهم أنه يسقط عنه ما بقي وأشار بقوله كمد طعام وبعض مد الى أن ذلك في الاطعام بخلاف الاعتاق والصوم فلو وجد بعض الرقبة لم يعتقه لأنه عادم للرقبة ولو قسر على بعض الصوم كيوم لم يجب عليه لأنه يجب التتابع في صوم الشهرين فاذا صام البعض لم يحصل تتابع ولا يجوز تبعض الكفارة من خصلتين كأن يعتق نصف رقيق ويصوم شهرا أو يطعم ثلاثين ويصوم ثلاثين (قوله ولا يحل للظاهر وطؤها) خرج بالوطء غيره كالس والقبلة فانه جائز ولو بشهوة في غير ما بين السرة والركبة أما فيما بينهما فيحرم كل جمعه الرافعي في الشرح الصغير وقوله حتى يكفر بالكفارة المذكورة أي كما هو لا يكفي بعضها وان عجز عن باقيها حتى يشمها وظهر ذلك أنه لا يحل له الوطء وان عجز عن الخصال الثلاث وجوزه بعضهم لعذرهم وان لم يشق عليه تركه وتوقف فيه الشبرا مليس وقال القياس المنع منه حتى يكفر وان عجز وهذا كله في الظاهر غير المؤقت أما فيه فانما يحصل العود بالوطء في المدة فاذا عاد بالوطء فيه وجب عليه النزاع حالا ولا يجوز له الوطء بعد ذلك حتى يكفر أو تنقضي المدة كما مر

فصل في أحكام القذف واللعان **اللعان** أنه ما أقدم القذف على اللعان لأنه سابق عليه فانه سببه والسبب سابق على السبب والاصل فيهما قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن فلا يؤمن أن هؤلاء بن أمية قذف زوجته عن رسول الله ﷺ بشريك بن سحاء بتقديم الحاء على الميم مع المد كما هو الصواب وان وقع في عبارة

(فاطعام ستين مسكينا) أو فقيرا (كل مسكين) أو فقير (مد) من جنس الحب المخرج في زكاة الفطر وحينئذ فيكون من غالب قوت بلد المكفر كبر وشعير لا دقيق وسويق واذا عجز المكفر عن الخصال الثلاث استقرت الكفارة في ذمته فاذا قدر بعد ذلك على خصلة فعلها ولو قسر على بعضها كمد طعام أو بعض مد أخرجه (ولا يحل للظاهر وطؤها) أي زوجته التي ظاهر منها (حتى يكفر) بالكفارة المذكورة (فصل في أحكام القذف واللعان

بعضهم سمحاه بتقديم الميم على الحاء فقال له النبي ﷺ البيعة أوحد في ظهرك فقال يا رسول الله أيجد أحدا مع امرأته رجلا وينطاق يلمس البيعة فجعل رسول الله ﷺ يكرر عليه ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق نبيا اني اصادق ولنيزلن الله ما يرى ظهري من الحد فتزلت الآيات وقيل ان سبب نزولها ان عويمرا العجلاني قال يا رسول الله أريت اذ وجد أحدا مع امرأته رجلا ماذا يصنع ان قتله قتلتموه فكيف يفعل فقال له رسول الله ﷺ قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها فأتى بها فتلاعنا عند رسول الله ﷺ ولا مانع من أن يكون كل منهما سببا للنزول وبعضهم جعل أن المراد أن حكم واقعتك تبين بما أنزل في واقعة هلال ولم يقع بالمدينة الشريفة لعان بعد اللعان الذي وقع بين يدي النبي ﷺ الا في أيام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وهو أيمان مؤكدة بلفظ الشهادة وقيل شهادات وترتب على ذلك أنه ان كان كاذبا لزمه أربع كفارات لأنه أربع كفارات لا نه أربع كفارات الخامسة فالقصد منها التأكيذ لمقاد الأربعة فليست يمينها هذا ان قلنا بالاول وهو الراجح وان قلنا بالثاني فلا يلزمه شيء سوى الاثم عند الكذب (قوله وهو) أي اللعان وأما القذف فهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا ونحوه في معرض التعبير صريحا كان كزنت أو يازانية أو زني فرجك أو يا فحبة فهو صريح كما أفقته به ابن عبد السلام أو كناية كزنت في الجبل بالهمز لأن الزنا هو الصعود بخلاف زنت في البيت بالهمز فإنه صريح لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه وقيل ان لم يكن للبيت درج يصعد اليه فيها فهو صريح والاف كناية وكذلك يا فاحرة أو يا فاسقة أو أنت تحبين الخلوة ولم أجذك بذكر ان نوى بذلك القذف كان قد فاو الافلاو اعلم يذكر الشارح معنى القذف لغة وشرعا لا نه سيأتي في فصل مستقل (قوله مصدر) أي لأنه يقال لاعن يلاعن لعانا وملاعنة كما قال ابن مالك * لقاعل الفاعل والمفاعله * وقيل انه جمع للعن فيقال لعن ولعان كصعب وصعاب وقوله مأخوذ من اللعن أي مشتق منه لأن المصدر المزيد يشتق من المصدر المجرد وقوله أي البعد أي لأن كلاما من المتلاعنين يبعد عن الآخر بل وعن رجة الله بالنسبة للكاذب منهما ومنه لعنه الله أي بعده وطرده عن رحمة (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله كلمات مخصوصة أي التي هي الكلمات الخمس المعلومة بمماسياتي وسميت هذه الكلمات لعانا لقول الرجل فيها وعليه لعنة الله ان كان من الكاذبين وهو من باب التغليب لأن اللعن لم يذكر الا في الخامسة فهو من تغليب الاقل على الاكثر ولم ينظر للفظ الغضب مع وجوده في اللعان لقول المرأوة عليها غضب الله ان كان من الصادقين لأن اللعن متقدم في الآية على الغضب ولأن لعانه قد ينفك عن لعانها ولا ينعكس ولا نه من جانب الزوج وذلك من جانب الزوجة (قوله جعلت حجة) أي جعلها الله حجة لأن كل كلمة من الكلمات الاثر بع بمنزلة شاهد فالكلمات الاثر بع بمنزلة الشهود الاربعة الذين هم حجة في الزنا ونحوه والحاصل أن الزوج يتبلى بقذف امرأته لدفع العار الذي ألحقته به والنسب الفاسدان كان هناك ولدينيه وقد يتعذر عليه اقامة البيعة فجعل اللعان بينة له وان تيسرت له البيعة لأن الشأن أن لا يجدي بيعة (قوله لا يضطر الى قذف) أي لا يحتاج اليه احتياجا شديدا قال المحشي كغيره ليس بقيد بل له اللعان وان كان هناك بيعة وأنت خير بأن هذا لا يظهر الا ان كان المراد المضطر الى اللعان والشارح كغيره جعله مضطرا الى القذف ولا شك أنه مضطر الى القذف ولو كان معه بينة وكان عليه أن يزيد أو الى نفى ولد بل لا يظهر كونه مضطرا الى القذف الا اذا كان له ولد ينفيه بأن علم أنه ليس منه وانما يعلم ذلك اذا لم يطأها أو وطئها ولكن ولده لسون ستة أشهر من وطئه أو لفوق أربع سنين منه أو ظن أنه ليس منه بأن ولده لما بينهما منه ومن زنا بعد استبراء منه بحبضة والقذف حينئذ واجب فور الا نفي للولد على الفور كالزبد العيب بأن يأتي القاضي ويقول له ان هذا الولد ليس مني فان أخر ذلك لم يصح نفيه بعد وأما اللعان فهو على التراخي بعد ذلك ولو ادعى جهل النفي أو الفورية وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق بيمينه وان لم يعلم أن الولد ليس منه بأن لم يعلم أنه منه أو شك فيه حرم القذف والنفي واللعان وأما اذا لم يكن له ولد فلا اضطرار لأنه وان جازله القذف واللعان لكن الأولى له أن يستر عليها ويطلقها ان كرهها وهذا كله ان علم زناها بأن رآها تزني أو ظنه ظنا مؤكدا وذلك يحصل بشيوع زناها

وهو لغة مصدر
مأخوذ من اللعن
أي البعد وشرعا
كلمات مخصوصة
جعلت حجة
لاضطر الى قذف

يزيد مثلاً مصححو باقرينة كأن رأها في خاوة ولو مرة واحدة أو رأها تخرج من عنده أو آه يخرج من عندها أو رأى رجلاً معها سراً في محل ربيبة أو مرة تحت شعار في هيئة منكورة ولا يكفي الشيوخ وحده لانه قد يشيعه عدوها أو من طمع فيها ولم يظفر بشيء ولا القرين وتوحداه لا تفر بما دخلت عليه لخوف أو سرقة أو نحوها أو دخل هو عليه ذلك فإن لم يعلم زناها ولم يظنه ظناً مؤكداً حرم عليه قذفها ولعانها ولو كان هناك ولد لأنه يلحقه بالفراش (قوله من أطخ فراشه) أي زوجة لطخت فراشه بالزنا فن واقعته على الزوجة وذكر الضمير المستتر في أطخ باعتبار لفظ من وفراشه هو الزوجة لأنه يفترشها عند الوطء فهي لطخت نفسها فيه اظهار في مقام الاضرار وقوله وألحق العار به أي بالمضطر وهو عطف مسبب على سبب أو عطف تفسير (قوله وإذا رمى أي قذف) لأن معنى القذف لغة الرمي وشراً الرمي بالزنا في معرض التعيير كما تقدم وخرج بمعرض التعيير معرض الشهادة والجرح في الشهادة فإذا شهد عليه بالزنا وبلغ الشهود نصاباً أو جرحه به لترد شهادته لم يكن قذفاً لأنه ليس في معرض التعيير بل في معرض الشهادة أو الجرح في الشهادة وخرج بقولنا وبلغ الشهود نصاباً ما إذا لم يبلغوا نصاباً فهم قذفة لأن الرمي بالزنا حينئذ في معرض التعيير حكماً وإن لم يقصدوا التعيير بل قصدوا الشهادة لأنه لم تتم الشهادة حكمنا بأنه تعيير زجراً ورد دعاء عن قذف الناس بصورة الشهادة (قوله الرجل) أي المكلف المختار الملتزم للأحكام فلا يقتضي قذف الصبي والمجنون والمكره وغير الملتزم للأحكام لعاناً ولا عقوبة لكن يعزر الصبي والمجنون اللذان لهما نوع تمييز بقذفهما فإن عزرا قبل الكمال فظاهر والافبعد الكمال (قوله زوجته) أي المحصنة لأجل قوله فعليه حد القذف لأن قذف غير المحصنة يوجب التعزير والمحصنة في باب القذف مكلف حر مسلم عفيف عن وطء ومحمد به وعن وطء محرمة المملوكة له وعن وطء حليلة في دبرها والسكران المتعدي في معنى المكلف (قوله بالزنا) شبهه بنحو السهم الذي يرمى به (قوله فعليه حد القذف) أي لما وللزاني الذي قذفها فعليه حدان حد لها وحد للزاني ولا يسقط حد أحدهما بعفو الآخر (قوله وسيأتي) أي في فصل القذف وقوله أنه ثمانون جلدة أي إن كان القاذف حراً وأما غيره ممن يهرق خده أو يعون على النصف من الحر (قوله الآن يقيم الرجل القاذف البينة بزنا المقدوفة) أي فيسقط عنه الحد لأنه عليه السلام قال لهلل بن أمية البينة أو حد في ظهرك فقال والذي بعثك بالحق نبياً إنني لصادق ولينزلن الله في أمري ما يرى ظهري من الحد كما تقدم والحديث بطوله في صحيح البخاري فدل ذلك على سقوط الحد باقامة البينة ومثله التعزير إن لم تكن محصنة (قوله أو يلاعن الزوجة المقدوفة) فهو مخير بين إقامة البينة واللعان فإن امتنع منهما فعليه الحد كما علم (قوله في بعض النسخ أو يلعن) أي يأتي بكلمات اللعان كما أن معنى يلاعن كذلك (قوله أي بأمر الحاكم) أي بتلقيه والافلا يعتد به فهو شرط للاعتداد باللعان وجملة شروطه أربعة سبق قذف الزوجة تقديم السبب على المسبب كما هو مستفاد من صنيع المصنف حيث قال وإذا رمى الرجل زوجته بالزنا الخ و به صرح الأصحاب لأن اللعان إنما شرع لخلاص القاذف من الحد وتلقين القاضى أو من يقوم مقامه وولاء كلمات اللعان وأن لا يبدل لفظاً بآخر كما يشير إليه الشارح (قوله أو من في حكمه كالحكم) أي حيث لا ولد أم إذا كان هناك ولد فلا يصح التحكيم إلا إن كان مكلفاً ورضى به بخلاف غير المكلف أو كان مكلفاً ولم يرض به لأن له حقاً في النسب فلا يكتفى برضا الزوجين (قوله فيقول) بالنصب عطف على يلاعن وهذا بيان لكيفية اللعان (قوله عند الحاكم) أو نائبه ولا بد من تلقيه كما مر ومثله السيد بين أمتة وعبده إذا زوجها له لأن يتولى لعان رقيقه هكذا في المحشى ومثله في شرح الخطيب بل وفي شرح الرملي أيضاً لكن في شرح الكتاب لابن قاسم أن للسيد أن يلاعن بين عبده وزوجته وبين أمتة وزوجها وهو صريح في أنه يتولى لعان عبده ولو كانت زوجته غير أمتة ولعان أمتة ولو كان زوجها غير عبده وانظر ما لو كان الزوج عبد الواحد والزوجة أمة أو واحد من يتولى اللعان هل سيد العبد أو سيد الأمة أو هما أو يرفعان الأمر للحاكم والظاهر جواز الجميع (قوله في الجامع الخ) أي ندباً لأن هذا التغليظ بالمكان وهو مندوب وإنما غلظ بالجامع لأنه المعظم من

من لطخ فراشه وألحق العار به (وإذا رمى) أي قذف (الرجل زوجته) بالزنا فعليه حد القذف (وسياًتي) أنه ثمانون جلدة (الآن يقيم) الرجل القاذف (البينة) بزنا المقدوفة (أو يلاعن) الزوجة المقدوفة في بعض النسخ أو يلعن أي بأمر الحاكم أو كالحكم (فيقول) عند الحاكم في الجامع

أما كن البلد وقوله على المنبر أى ندباً أيضاً كما سئد كره الشارح لأنه محل وعظ وزجر فناسب أن يكون على المنبر ليتعظ وينزجر وليشتهر أيضاً نعم الأولى في المسجد الحرام أن يكون بين الركن والمقام ويسمى بالخطيم لأن الذنوب تحطم فيه عن الطائفتين فإن قيل لأى شىء لم يكن في البيت مع أنه أشرف بقاع مكة أجيب بأنهم عدلوا عنه صيانة له عن ذلك ولذلك لم يكن في الحجر لأنه من البيت فصين عن ذلك وإن حلف فيه عمر رضى الله عنه وفي بيت المقدس أن يكون عند الصخرة لأنها أشرف بقاعه ولائها قبلة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأما في مسجد المدينة الشريفة فعلى المنبر كباقي المساجد كما في الأم والمختصر لقوله عليه السلام من حلف على منبرى هذا عينا آثماتيو أمقعه من النار ويسن التغليظ بالزمان كال تغليظ بالمكان فيكون بعد صلاة العصر أى عصر أى يوم إن كان طلبه حثيثاً لأن اليمين الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة خبر الصحيحين عن أنى هريرة أن النسي عليه السلام قال ثلاثة لا يكلمهم الله تعالى يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل حلف على ساعة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقتطع بها مال امرئ مسلم ورجل منع فضل مائه فيقول الله تعالى اليوم أمنعتك فضلى كما منعت فضل مالم تعمل يدك فان لم يكن طلب حثيثاً فبعد صلاة عصر يوم الجمعة لما روى من أن ساعة الاجابة فيه وإن كان الأشهر أنها ساعة لطيفة فيما بين مجلس الامام على المنبر وانقضاء الصلاة كجار واهمسلمو يعتبر التغليظ في الكافر بالمكان الذى يعظمه كالبيعة بكسر الباء والكنيسة وبيت نار مجوسى ويجوز للحاكم دخول أما كنهم لأنه حاجة ومثله غيره لكن باذن مكاتب منهم ومحل ذلك ان خلت عن الصور والاحرام فلا يدخل بيت أصنام وثنى بالزمان الذى يعظمه كالسبت في حق اليهود والاحد في حق النصارى ومن لم يعظم شيئاً من ذلك كالدهرى بفتح الدال كما اقتصر عليه المحشى وبعضهم قال بضم الدال وفتحها وهو من ينسب الفعل للدهر ومثله الزندى وهو من لا يتدين بدين وقيل الذى يخفى الكفر ويظهر الاسلام بلا عن في مجلس الحكم لأنه لا ينزجر بمكان ولا زمان ويحسن كما قال الشيخان أن يحلف من ذكر بالله الذى خلقه ورزقه لأنه وإن غلاني كفره أى تجاوز الحد فيه يجد نفسه مذمومة لخالف مدبر فسبحان مدبر الكائنات (قوله في جماعة من الناس) أى بحضور جماعة من أعيان الناس وصلحائهم لأن فيهم ردعا عن الكذب وهذا مما يسن به التغليظ أيضاً وقوله أقلهم أربعة أى لتبوت الزنا بهم فاستحب أن يحضر ذلك العدد (قوله أشهد بالله) أى أعلم حالاً بالله وقوله فيارميت به زوجتى هذا اذار ماها بالزنا كما مر فإن ادعت فذفه لها وأثبتته عليه بالبينه قال فيما أثبتته على من رمى آياها بالزنا وقوله الغائبة أى عن البلد أو عن مجلس اللعان وقوله فلا أنه أى فيسميها ويرفع نسبها ليميزها عن غيرها فدل الاشتباه وقوله من الزنا أى إن رماها بالزنا فإن رماها بوطه الشبهة وكان هناك ولداً احتمل كونه من وطه الشبهة ولا عن نفسه قال فيارميت به من اصابة غيرى لها على فراشى وأن هذا الولد من تلك الاصابة فقوله وأن هذا الولد من الزنا محله في غير هذه الصور وقوله وإن كانت حاضرة أى بمجلس اللعان وهو مقابل لقوله الغائبة كما لا يخفى (قوله وإن كان هناك ولدي فيه الخ) وإنما يحتاج لنفيه ان لم يكن معلوماً عند الناس أنه ليس منه فإن كان معلوماً عندهم أنه ليس منه كزوج ممسوح أو صغير لم يحتج لنفيه لأنه منفي عنه شرعاً وكذا لو طلقها في مجلس العقد أو نكح امرأة بالشرق وهو بالمغرب وقوله ذكره في الكلمات أى في كل من الكلمات الخمس فلما أغفل ذكر الولد في بعضها أعاد اللعان لنفيه فيعيد اللعان جميعه ولو كان اغفاله في الرابعة لأن الولاء بين كلمات اللعان شرط وما أغفل ذكره فيه أجنبى فيعد فاصلاً فيستأنف اللعان (قوله وأن هذا الولد من الزنا) قد عرفت أن هذا فيما اذار ماها بالزنا واما اذا رماها بوطه الشبهة الذى احتمل كون الولد منه فيقول وأن هذا الولد من اصابة غيرى على فراشى كما مر (قوله وليس منى) ظاهره أنه لا يكفي اقتصاره على قوله وأن هذا الولد من الزنا به قيل لأنه قد يظن أن مثل وطه النكاح الفاسد نال لكن الراجح أنه يكفي جلال لفظ الزنا على حقيقته وظاهره أيضاً أنه لا يكفي الاقتصار على قوله ليس منى من غير أن يقول من الزنا وهو كذلك على الصحيح لأنه يتبادر من قوله ليس منى أنه لا يشبهنى خلقاً وخلقوا كثيراً ما يريد الاب ذلك من هذا اللفظ كأن

على المنبر في
جماعة من الناس)
أقلهم أربعة (أشهد
بالله اننى لمن
الصادقين فيارميت
به زوجتى) الغائبة
(فلا أنه من الزنا)
وإن كانت حاضرة
أشار لها بقوله
زوجتى هذه وإن
كان هناك ولد
ينفيه ذكره في
الكلمات فقال
(وأن هذا الولد من
الزنا وليس منى)

ويقول الملاعن هذه الكلمات (أربع مرات ويقول في المرة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) أو المحكم بتخويفه من عذاب الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى لعنة الله أن كنت من الكاذبين) فيما رميت به هذه من الزنا وقول المصنف على المنبر في جماعة ليس بواجب في اللعان بل هو سنة (ويتعلق بلعانه) أي الزوج وان لم تلعن الزوجة (خمس أحكام) أحدها (سقوط الحد أي حد القذف لللاعنة (عنه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة (و) الثاني (وجوب الحد عليها) أي حد زناها مسامة كانت أو كافرة ان لم تلعن (و) الثالث (زوال الفرائض) وعبر عنه غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي

يقول لولده لست مني يريد بذلك لا تشبهني خلقا وخلفا (قوله) ويقول الملاعن هذه الكلمات أربع مرات أي لتكون كل مرة بمنزلة شاهد وكررت الشهادة لتأكيد الأمر ولذلك سميت شهادات وهي في الحقيقة إيمان كاسر (قوله) ويقول في المرة الخامسة قد عرفت أنهم مؤكدة لمقادير الكلمات الأربع (قوله) بعد أن يعظه الحاكم أي ندب العله ينزجرو ويندب أيضا أن يأمر رجلا أن يضع يده على فمه لعله يرجع وقوله أو المحكم أي لانه يقوم مقام الحاكم لكن بشرطه كاسر (قوله) بتخويفه الخ تصوير الوعظ وقرأ عليه قوله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية ويذكر قوله ﷺ للثلاثين حسا بكما على الله أحدا كاذب فهل منكم من تائب (قوله) وأنه أشد من عذاب الدنيا فقد قال النبي ﷺ لعل اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (قوله) فيما رميت به هذه من الزنا أي ان كانت حاضرة فان كانت غائبة ذكرها بما يميزها من اسمها ونسبها كافي الكلمات الأربع وأشار الشارح الى تكميل كلام المصنف فكان من حقه أن يذكر هذه الزيادة لثلاثيهم أن الخامسة لا يشترط فيها ذلك وسكوته عن ذكره الولد في الخامسة يومهم أيضا أنه لا يشترط ذكره فيها وليس مرادا لانه لا بد من ذكره في الكلمات الخمس كاسر (قوله) وقول المصنف مبتدأ خبره ليس بواجب وقوله على المنبر في جماعة وكذلك قوله في الجامع وقوله بل هو سنة أي للتغليظ وقد نبهنا على ذلك سابقا (قوله) ويتعلق بلعانه أي يترتب عليه ولو بلا حكم قاض وان كان كاذبا فيه وقوله وان لم تلعن الزوجة فلا يتوقف على لعانها وقوله خمسة أحكام سيشرح الشارح الى عدم حصر الأحكام المترتبة على اللعان في الخمسة التي ذكرها المصنف بقوله وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة (قوله) أحدها أي الخمسة أحكام وقوله سقوط الحد لوقال سقوط العقوبة لتشمل التعزير الذي ذكره الشارح وقوله لللاعنة أي وللزاني الذي قد فقه بها ان ذكره في كلمات اللعان والا فلا يسقط عنه لكن له إعادة اللعان وذكره فيه ليسقط عنه فان لم يفعل حدا جله بل اذالم بلاعن الزوجة وجب عليه حدان حد للزوجة وحد للمقذوف به كاسر واذا حد للزوجة بطالبها فطالبه المقذوف به بالحد فله اللعان له ويسقط به حده وتتأبد به حرمة الزوجة بل لو ابتدأ الرجل فطالبه بمحد قذفه فله اللعان له أيضا على الأصح من وجهين بناء على أن حقه ثبت أصلا لا تبعا ولا يلعن المقذوف به لانه لا يثبت زناه بهذا اللعان وإنما فائدة سقوط الحد عن القاذف وقوله عنه أي عن الزوج القاذف لها (قوله) ان كانت أي الزوجة وقوله محصنة قد تقدم ضابط الاحصان في الكلام على القذف (قوله) وسقوط التعزير عنه تقدم أنه لو عبر المصنف بالعقوبة لتشمل التعزير لكنه عبر بالحد وهو لا يشمل فلذلك زاده الشارح وقوله ان كانت أي الزوجة وقوله غير محصنة أي كصغيرة ورفينة والعبرة في الحد والتعزير بحالة القذف فلا يتغيران بحدوث عتق أو ورق أو اسلام في القاذف أو المقذوف (قوله) والثاني وجوب الحد عليها أي لقوله تعالى ويذكر أعنها العذاب الا به دلت على وجوب الحد عليها بلعانه وعلى سقوطه بلعانها كاسياني وقوله أي حد زناها أي الذي ثبت بلعانه وقوله مسامة كانت أو كافرة تعميم في وجوب الحد عليها (قوله) ان لم تلعن هذا قيد في الحقيقة لاستمرار الوجوب للأصل لانه يجب الحد عليها بلعانه ثم ان لا عنت سقط عنها كاسيد كره بقوله ويسقط الحد عنها الخ والكلام هنا في أصل الوجوب فلذلك قال المحشي لو أسقطه لكان أولى ويحجب بأنه قيد في محذوف والتقدير يستمر وجوبه عليها ان لم تلعن (قوله) والثالث زوال الفرائض أي فرائض الزوج عنها لا تقطع النكاح بينهما والمراد بالفرائض هنا الزوجية وزواله انفساخها فهي فرقة انفساخ كالرضاع لحصولها من غير لفظ (قوله) وعبر عنه أي عن زوال الفرائض وقوله بالفرقة المؤبدة فيه أن التأبيد لا يعلم من قول المصنف وزوال الفرائض وإنما يعلم من قوله والتعزير على الأبدا والمراد بالفرقة البينونة ويترتب على ذلك أنه لا نفقة لها ولو كانت حاملا لنفي الحمل عنه اذا نفي الحمل بلعانه كما جزم به في الكافي وعدم التوارث بينهما وجواز تزوجه بأربعها من يحرم الجمع بينها وبينها كأختها وعمتها وغير ذلك من الأحكام (قوله) وهي أي الفرقة وقوله حاصلة ظاهر أو باطنا أي في الظاهر وفي الباطن وقوله

وان كذب الملاعن نفسه غاية في قوله وهي حاصلة ظاهر او باطنا ثلاثيه هم أنهما في هذه الصورة تحصل ظاهرا لا باطنا (قوله والرابع نفي الولد عن الملاعن) أي نفي نسبه عنه ان نفاه في لعانه ولو استلحقه بعد ذلك لحقه حتى لو قتل الملاعن من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص ولو أسلم ذمى بعد نفي ولده لم يتبعه في الاسلام فان استلحقه ولو بعد موته وقسمته تركته لحقه في نسبه واسلامه ورثته وتنقض القسمه وقوله أما الملاعنة فلا يفتي عنها نسب الولد أي خبر الصحيحين أنه عليه السلام فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ولا يصح نفي أحد توأمين دون الآخر لأن الله تعالى لم يجر العادة بأن يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لأن الرحم اذا دخله المنى انسدفه فلا يقبل مني آخر وتقدم أن النفي فوري كالرد بالعيب فان آخر بلا عذر بطل حقه من النفي فيلحقه الولد بخلاف ما اذا كان بعذر كأن بلغه الخبر ليلافا آخر حتى يصبح أو كان مريضا أو محبوسا ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك أو لم يجد القاضي فأخرج حتى يجده فلا يبطل حقه في ذلك ان تعسر عليه الاشهاد بأنه باق على النفي والابطال حقه ولو هي بولد كأن قيل متعت بولدك فأجاب بما يتضمن اقرارا كأمين أو نعم لحقه ولا يصح نفيه بخلاف ما لو أجاب بما لا يتضمن اقرارا كقوله جزاك الله خيرا لأن الظاهر أن قصده مكافأة الدعاء بالدعاء وله نفي جل وانتظار وضعه ليتحقق كونه ولدا فانه يحتمل أن الحاصل نفاخ لاجل فلو قال علمته ولدا أو أخرت رجاء أن ينزل ميتا فكتفي اللعان بطل حقه لتفريطه ولو لاعن لنفي حل فبان أن لاجل بان فساد لعانه وكذا لو لاعن فبان فساد نكاحه وحينئذ فلا يثبت له شيء من أحكام اللعان كتنأيد الحرمة وسقوط الحد ونحو ذلك (قوله والخامس التحريم للملاعنة على الابد) فيتأيد تحريمها لما في الصحيحين أنه عليه السلام فرق بينهما ثم قال لاسبيل لك عليها في سنن أبي داود المتلاعنان لا يجتمعان أبدا أي ولا في القيامة فلا يجتمعان حتى في الآخرة كما قاله الزبدي كالشهاب الرملي (قوله فلا يحل للملاعن نكاحها) تفريع على قوله والتحريم على الابد فلا تحل له بوجه من الوجوه ولو اتصلت بأزواج وقوله ولا وطؤها بملك اليمين لو كانت أمة أي وكان متزوجا بها ولا عنها وقوله واشترأها أي مثلا فقتل الشراء غيره كهبته وغيرها فتى نكاحها بشراء أو هبة أو غيرهما لا يحل له وطؤها (قوله وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة) إشارة إلى أن الأحكام المترتبة على اللعان لا تنحصر في الخمسة التي ذكرها المصنف كما مر (قوله منها سقوط الخ) أي ومنها سقوط حد قذف الزاني الذي قذفه بها ان ذكره في لعانه كما مر ومنها تشطير الصداق قبل الدخول ومنها أن حكمها المطلق طلاقا ثانيا فلا يلحقها طلاق إلى غير ذلك من الأحكام المترتبة على البيئتين وقد تقدم ذكرها ومنها أنها لا نفقة لها وان كانت حاملا كما مر (قوله حصاتها) أي كونها محصنة وقوله في حق الزوج أي بخلاف حق غيره فلو قذفها أجنبي ولو بتلك الزنية حد لا عنت ولم تلعن لأن أثر اللعان مختص بالزوج وقوله ان لم تلعن مفهومه أنها اذا لاعت لم تسقط حصاتها في حد الزوج بقذفها حينئذ (قوله حتى لو قذفها بعد ذلك) أي بعد لعانه مع كونها لم تلعن وقوله لم يحدا أي بل يعززل للإبذاء (قوله ويسقط الحد) أي حد الزنا الذي وجب عليها بلعانه وقوله بأن تلعن أي بسبب ذلك وقوله أي تلعن الزوج بعد تمام لعانه أي كما هو مستفاد من لفظ السقوط لأنه لا يكون الا فيما وجب ولا يجب الاتهام لعانه واشترط البعديته جزم في الروضة ويدل عليه قوله تعالى ويدرأ عنها العذاب الآية (قوله فتقول في لعانها) أي بأمر الحاكم أو نحوه في الجامع على المنبر في جماعة من الناس إلى آخر ما مر في لعانه من الشرط والمندوبات ومنها التغليب بالمكان والزمان نعم تلعن الخائض أو نحوها بباب المسجد لتحريم مكثها فيه والباب أقرب المواضع اليه فيخرج اليها الحاكم أو نائبه بعد فراغ لعان الزوج فيه (قوله ان كان الملاعن حاضرا) فان كان غائبا ميزته باسمه ونسبه كما في جانبها وانما قيد الشارح بذلك لاجل قول المصنف أشهد بالله ان فلانا هذا فان قوله هذا خاص بالحاضر كما هو ظاهر (قوله لمن الكاذبين) أي على فيما رماني به من الزنا كما في بعض النسخ وقوله وتكرر الملاعنة هذا الكلام أي الذي هو قولها أشهد بالله الخ وقوله أربع مرات أي لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية وأفهم سكونه عن ذكر الولى لعانها أنها لا تحتاج اليه ولو تعرضت له لم يضر

وان كذب الملاعن نفسه (و) الرابع (نفي الولد) عن الملاعن أما الملاعنة فلا يفتي عنها نسب الولد (و) الخامس (التحريم) للملاعنة (على الابد) فلا يحل للملاعن نكاحها ولا وطؤها بملك اليمين لو كانت أمة واشترأها وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حصاتها في حق الزوج ان لم تلعن حتى لو قذفها بعد ذلك بزا لم يحدا (ويسقط الحد عنها بأن تلعن) أي تلعن الزوج بعد تمام لعانه (فتقول) في لعانها ان كان الملاعن حاضرا (أشهد بالله ان فلانا هذا لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا) وتكرر الملاعنة هذا الكلام (أربع مرات) وتقول (في المرة الخامسة) من لعانها

(بعد أن يعظها الحاكم) أو المحكم بتخويله لها من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله أن كان من الصادقين) فيما رماني به من الزنا وما ذكر من القول المذكور محله في الناطق أما الآخرس فيلاعن بإشارة مفهومة ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالخلف كقول الملاعن أحلف بالله أولفظ الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله وقوله غضب الله على أود كركل من الغضب واللعن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع

(فصل في أحكام العدة وأنواع المعتدة وهي لغة الاسم من اعتدوا وشرعاً تر بص المرأة مدة يعرف فيها براءة زوجها بأقراء أو أشهر أو وضع حمل والمعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها) (فصل في أحكام

(قوله بعد أن يعظها الحاكم) أي ندباو يأمر امرأة بأن تضع يدها على فمها العلما أن تنزجر وقوله أو المحكم أي بشرطه السابق فتنبه وقوله بتخويله الخ تصوير للوعظ كما مر نظيره وقوله وأنه أشد من عذاب الدنيا كأن يقول لها عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (قوله وعلى غضب الله الخ) والحكمة في اختصاص لعان المرأة بالغضب ولعان الرجال باللعن أن جريمة الزنا أعظم من جريمة القذف والغضب أعظم من اللعن لأن الغضب إرادة الانتقام واللعن البعد والطرده فدخل الاغظ مع الاغظ وغير الاغظ مع غير الاغظ (قوله وما ذكر من القول المذكور) أي من قول الزوج أشهد بالله أني لمن الصادقين إلى آخر الكلمات الخمس وقول الزوجة أشهد بالله أنه لمن الكاذبين إلى آخر الكلمات الخمس وقوله محله في الناطق أي زوجاً وزوجة (قوله أما الآخرس الخ) مقابل للناطق وقوله فيلاعن بإشارة مفهومة أي خمس مرات بدل الكلمات الخمس في جانب كل من الزوج والزوجة (قوله ولو أبدل في كلمات اللعان الخ) إشارة إلى أحد الشروط السابقة كما تقدم التنبيه عليه وقوله لفظ الشهادة بالخلف وكذا لو أبدل لفظ الله بلفظ الرحمن مثلاً وقوله لم يصح في الجميع أي جميع هذه الصور

(فصل في أحكام العدة) أي ككونها تحصل بوضع الحمل في الحامل المتوفى عنها زوجها غير المتوفى عنها وكونها تحصل بأربعة أشهر وعشر في المتوفى عنها زوجها الحامل وبثلاثة قروء في غير المتوفى عنها إلى غير ذلك وقوله وأنواع المعتدة أي من كونها متوفى عنها وغير متوفى عنها وكل منهما ما حامل أو غير حامل وعلى كل إما حرة أو أمة كما يعلم مما سيأتي والاصل فيها قبل الاجماع الآيات والاحبار الآنية وشرعت صياغة ثلاثاً لنسب وتحسيناً لها عن الاختلاط (قوله وهي لغة الاسم من اعتد) فهي اسم مصدر من اعتدوا والمصدر الاعتداد وقيل مأخوذة من العدد لاشتغالها عليه غالباً فانها تشمل على عدد من الأقراء أو الأشهر وخرج بغالبها ما لو كانت بوضع الحمل فانها لا تشمل على عدد إذ لا عدد فيه (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله تر بص المرأة الخ عبارة غير مدته تر بص فيها المرأة الخ وهي أولى ومعنى التر بص الانتظار فعني تر بص تنظر وتمنع نفسها عن النكاح في تلك المدة وشملت المرأة الحرة والأمة (قوله يعرف فيها) أي بها في بمعنى الباء كما هو في نسخة أخرى وفي نسخة منها وقوله براءة زوجها أي من الحمل والرحم جلدة معلقة في فرج المرأة فكذلك كسب مجتمع فيها مني الرجل ومنى المرأة فيخلق منهما الولد وكان الأولى للشارح أن يزيد أو للتعبداً ولتفجعها على زوجها فان كلامه قاصر على معرفة براءة الرحم فقط عبارة غيره لمعرفة براءة زوجها أو للتعبداً ولتفجعها على زوجها والمغلب فيها التعبداً بدليل عدم الاكتفاء بقراءة واحد مع حصول البراءة به وبدليل وجوب عدة الوفاة وان لم يدخل بها (قوله بأقراء أو أشهر أو وضع حمل) أي بسبب ذلك وهو متعلق بيعرف (قوله والمعتدة) أي من حيث هي لا بقيد كونها متوفى عنها أو غير متوفى عنها لا يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره وهكذا يقال في كل تقسيم وقوله على ضربين أي كاتنة على نوعين من كينونة المقسم على قسميه (قوله متوفى عنها) بفتح المثناة الفوقية وفتح الواو والقاء المشددة على صيغة اسم المفعول ونائب الفاعل الجار والمجرور في كلام المصنف وقول الشارح زوجها حل معنى لاحتل اعراب لأنه يلزم على جعله نائب فاعل أن المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يجوز حذفه (قوله فالتوفى عنها الخ) أي إذا أردت بيان حكم المتوفى عنها وغير المتوفى عنها فأقول لك المتوفى عنها كذا وكذا وغير المتوفى عنها كذا وكذا فالقاء الفصيحة لأنها أفصح عن شرط مقدر (قوله ان كانت حرة حاملاً) انما قيد بالحره مع أن الأمة الحامل كذلك مراعاة لصنيع المصنف فانه ذكر الأمة فيما سيأتي وقوله فعدها عن وفاة زوجها أي فعدها الناشئة عن وفاة زوجها (قوله بوضع الحمل) أي بتمام انفصاله كما أشار إليه الشارح بقوله كذا فلا أثر لا تفصال بعضهم متصلاً كان أو منفصلاً في انقضاء العدة وكذا غيرهما من سائر أحكام الجنين نعم اذا خرج الجنين وبقى شعره منفصلاً لم يضر بخلافه متصلاً ومثله الظفر واستثنى من ذلك وجوب الغرة على الجاني على أمه بظهور شيء منه وجوب القود اذا حرجان رقبته وهو حي وجوب الدية على الجاني اذا جنى على أمه ومات بعد صياحه بالجنابة وشمل الحمل الميت فلا تنقضي العدة إلا بوضعه ولو بدواء كما يتفق لبعض الخوامل

فانه قديموت الولد في بطن المرأة يرتكن فيها فلا تنقضي عدتها مادام في بطنها ولو طالت المدة قال النووي قد وقعت هذه المسألة واستفتينا عنها فأجبنا عنها بذلك وان اختلف العصريون فيها ويدل لذلك قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن ودخل في الحمل المضغة التي فيها صورة خفية على غير القوا بل مع ظهور رها عندهن أوليس فيها صورة لا ظاهرة ولا خفية ولكن قال أربع منهن انها أصل آدمي ولو بقيت لتصور فتنتقض بها العدة لحصول براءة الرحم بذلك وهذه المسألة تسمى مسألة النصوص لأن فيها ثلاثة نصوص للشافعي رضي الله عنه فانه نص فيها على أن العدة تنقضي بها ونص على أنه لا يجب فيها الغرة ونص على أنه لا يثبت فيها الاستيلاء والفرق أن العدة تحصل براءة الرحم وقد وجدت والاصل براءة الزمة في الغرة وأمومية الولد انما تثبت بما يسمى ولدا وهذه لا تسمى ولدا وأما العلقه وهي دم غليظ يعلق فلا تنقضي بها العدة لأنها لا تسمى خللا لكن يثبت لها ثلاثة أحكام الفطر بخروجها وجوب الغسل به وأن الدم الخارج بعدها يسمى نفاسا وتثبت هذه الأحكام الثلاثة للمضغة وتز يدكونها تنقضي بها العدة بالشروط المذكورة ويحصل بها الاستبراء يز يد الولد عنهما بأنه يثبت به أمية الولد وجوب الغرة بخلافهما (قوله حتى ثاني توأمين) أي ولوا تفصل أحدهما في حياة الزوج والآخر بعد موته وضابط التوأمين أن لا يتخلل بينهما ستة أشهر بأن ولد امعا أو تخلل بينهما دون ستة أشهر فان تخلل بينهما ستة أشهر فأكثر فهما حلالان لا توأمين (قوله مع امكان نسبة الحمل لليت) فيدل لا قضاء العدة بوضعه فلا تنقضي العدة بوضعه الامع امكان نسبة الحمل له فلو كانت حاملا من وطء الشبهة فعدها أنر بعة أشهر وعشر بعد وضع الحمل حتى لو حلت بشبهة في العدة كملت الباقي بعد وضع الحمل لأن عدة الحمل متقدمة تقدم أو تأخر فان كانت حاملا من زنا أو حلت في العدة منه انقضت عدتها بمضي الاشهر مع وجوده لأنه لا حرمة له ولهذا لو نكح حاملا من زنا صح نكاحه قطعا وبإزاله وظوؤها قبل وضعه على الاصح ولو جهل حال الحمل هل هو من زنا أو من وطء الشبهة حل على أنه من الزنا كما نقله الشيخان عن الروياني وبه أفق القفال وجزم به صاحب الانوار وقال الامام يحمل على أنه من وطء الشبهة تحسينا للظن وبه جزم صاحب التعجيز وجع بينهما يحمل الاول على أنه يحمل على أنه من الزنا في أنه لا تنقضي به العدة والثاني على أنه يحمل على أنه من الشبهة فلا يلزمها الحد (قوله كنفى بلعان) مثال لقوله ولو احتملا ومثل المنفى باللعان المنفى بالخلف في الامة فالكاف تمثيلية لاستقصائية كما توهمه بعضهم كذا قال المحشي وأنت خير بأن المنفى بالخلف في الامة لا دخل له في العدة اذ العدة على الامة في حق سيدها الآن ينظر لكون التمثيل للنسب احتمالا بقطع النظر عن العدة فظهر من ذلك وجه لمن جعلها استقصائية لأنه لا يناسب في هذا المقام الال المنفى باللعان وانما انقضت العدة به مع نفيه عنه لأن نفيه لا ينافي امكان كونه منه ولهذا لو استلحقه لحقه (قوله فلو مات صبي الخ) تفرع على مفهوم القيد المذكور ومثله الممسوح وهو المقطوع جميع ذكروه أو تبييه فلو مات عن حامل فعدها بالاشهر لا بوضع الحمل اذ لا يلحقه ولد على المذهب ولم يعهد ولادة مثله فحكمه حكم المرأة وقد حكى أن أبا عبيد ابن حريبه فله قضاء مصر وقضى بلحقوق الولد لممسوح وكان من مجتهدى الفتوى فلهه فله القول المرجوح فحمله الممسوح على كنفه وطاف به في الاسواق وقال انظروا الى هذا القاضي يلحق أولاد الزنا بالخدام وأما المحبوب وهو الذي قطع ذكروه بغير أتياء فيلحقه الولد لبقاء أوعية المنى وما فيها من القوة المحيية للدم وكذا الخصى وهو الذي قطع أتياءه بغير ذكروه ومثله المسلول وهو الذي سلت خصيتاه بغير ذكروه فيلحق كلاهما الولد لبقاء آلة الجماع فقد يبلغ في الابلاج فيلتنو ينزل ما مرققا وقولهم الخصية اليمنى للماء اليسرى للشعر أمر أغلي فقد وجد من له اليسرى وله ماء كثير ومن له اليمنى وله شعر كثير ويترب على حقوق الولد لكل من ذكر أنه اذا مات عن حامل انقضت عدتها بوضع الحمل (قوله فعدها بالاشهر) أي بأربع أشهر وعشر وقوله لا بوضع الحمل أي لعدم نسبته اليه لأنه لا يولد مثله كما هو الفرض وتحسب الاشهر مع وجود الحمل حتى لو تمت مع وجوده انقضت العدة لحله

حتى ثاني توأمين
مع امكان نسبة الحمل
لليث ولو احتملا
كنفى بلعان فلو
مات صبي لا يولد
لمثله عن حامل
فعدها بالاشهر
لا بوضع الحمل

على أنه من الزنا بالنظر للعدة وإن كان يحمل على أن من الشبهة تحسينا للظن بالنظر لعدم الحد كما يعلم مما مر
 (قوله وإن كانت حائلا) بهمزة مكسورة أى غير حامل ولو غير مدخول بها لأن عدة الوفاة لا تتوقف على الدخول
 ومثل الحائلا الحامل من غير الزوج كما تقدم التنبيه عليه (قوله فعدتها) أى الحائلا ولو صغيرة أو زوجة صبي
 أو مسوح بشرط أن تكون حرة كما هو السياق لأن الامتياز الحامل المتوفى عنها عدتها شهران وخمس ليال كما
 سيأتى فى كلام المصنف فكلامه هنا مقيد بالحره أخذ من كلامه الآتى وقوله أربعة أشهر وعشر برفع عشر كما فى
 نسخة وهو ظاهر وبنيصه كما فى نسخة أخرى على أنه مفعول معه وأنه مفعول المحذوف والتقدير يوتز يد عشر أو حكمه
 الاربعة أشهر أنها لو كانت حاملا لتحرك الجلى فيها النفخ الروح فيه حينئذ وزيدت العشر استظهارا (قوله من
 الايام بلياليها) أشار بهذا التقدير الى أن المثلث منون لكن المناسب لترك التاء فى عشر أن يقول من الليالى بايامها
 لكن المعدود محذوف فى كلام المصنف فيجوز ترك التاء ولو كان المعدود مذكرا لكن مراعاة القاعدة أولى
 (قوله وتعتبر الاشهر بالاهلة ما أمكن) أى مدة امكان اعتبارها بالاهلة بأن وافق موت الزوج أول الشهر فتعتبر
 الاربعة أشهر بالاهلة تامة أو ناقصة وتكمل بعدها بعشر هذا ان علمت الاهلة فان خفيت عليها كحجوبة اعتدت
 بمائة وثلاثين يوما باعتبار ابا العدد (قوله ويكمل المنكسر ثلاثين يوما) أى بأن مات الزوج فى أثناء الشهر فيكمل
 من الخامس ثلاثين يوما وتأتى بعد تكميله بالعشرة ان لم يكن الباقى من المنكسر عشرة أيام والاحسب العشرة
 فتأتى بعدها باربعة أشهر هلالية (قوله وغير المتوفى عنها زوجها) وهى المفارقة فى الحياة سواء كانت فرقة
 طلاق أو فسخ يعيب أو انفساخ برضاع أو لعان ومثلها المعتدة عن وطء الشبهة ولو مسخ الزوج حيوانا فهو كفرقة
 الحياة بخلاف ما لو مسخ جادا فإنه كفرقة الوفاة واعلم أنه لو ماتت عن المطلقة الرجعية فى العدة انتقلت الى عدة الوفاة
 لأنها كالزوجة وترث حينئذ بخلاف البائن ولو ادعت المعتدة التى مات عنها زوجها أنها انقضت عدتها قبل موته لم
 تسقط عنها العدة ولم ترث وقيد القفال بالرجعية وهو ظاهر بخلاف البائن فتصدق فى قولها أنها لا تنتقل كما علمت
 ولو ادعت أن الطلاق رجعى لترث وقد جهل أن رجعى أو بائن صدقت لأن الأصل عدم الابانة (قوله ان كانت حاملا)
 أى وان لم يظهر كونها حاملا لا بعد عدة أقراء أو أشهر لأنهما يدلان على البراءة ظنا ووضع الجلى يدل عليها قطعاً فالعبرة
 به لا بالأقراء ولا بالشهر وقوله فعدتها بوضع الجلى أى بنهاى انقضاله كله حتى تاتى تؤمين ولو ميتا ومضغة فيها صورة
 أو تصور لو بقيت بقول القوالب كما مر (قوله المنسوب لصاحب العدة) أى زوجها كان أو غيره كالواطى بشبهة
 كما فى النكاح الفاسد والمراد المنسوب لصاحب العدة ولو احتملا لا كفى بلعان فالواطى حامل ونفى الجلى انقضت عدتها
 بوضع وان كان منفياعنه ظاهر الامكان كونه منه بدليل أنه لو استلحقه لحقه كما مر فان لم يكن منسوباً لصاحب العدة
 كحمل زوجة المسوح فلا تعتد بوضعه بخلاف المحبوب والخصى والمسلول فان زوجة كل منهم الحامل تعتد بوضع
 الجلى ومثل المسوح كل من لم يمكن كون الجلى منه كأن وضعته لدون ستة أشهر من امكان الاجتماع أو لفوق أربع
 سنين من الفرقة نعم ان ادعت فى الاخيرة أن راجعها أو جدد نكاحها أو وطئها بشبهة أو ما كان انقضت به عدتها وان
 اتفق عنه (قوله وإن كانت حائلا) أى أو حاملا بحمل غير منسوب لصاحب العدة كما علمته قريبا (قوله وهى من
 ذوات أى صواحب الحيض) أى بأن كانت تحيض ولو مرة ولم تبلغ سن اليأس وقوله فعدتها ثلاثة قروء أى
 وان طالت أو استعجلت الحيض بدواء ومن انقطع حيضها لعارض كرضاع ومرض أو لعارض تصبر حتى
 تحيض فتعتد بالأقراء أو حتى تبلغ سن اليأس وهواثنتان وستون سنة على الأصح وقيل ستون وقيل خمسون
 ثم بعده تعتد بالشهر ولا بمبالاة بطول المدة عليها وبذلك يعلم عدم صحة ما يفعاله بعض جهلة الفقهاء الرىف من
 تزويجهم لمن انقطع حيضها لعارض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسمونهم بمجرد الانقطاع آيسة ويكتفون بمضى
 ثلاثة أشهر ويستغربون صبرها الى بلوغ سن اليأس ثم الاعتدال بثلاثة أشهر ويقولون كيف تصبر حتى تصير عجوزا
 فليحذر من ذلك لأن الاشهر انما جعلت لئلا تحض أصلا ولا آيسة وهذه غيرهما لو كانت من انقطع حيضها رجعية

(وإن كانت حائلا)
 فعدتها أربعة أشهر
 وعشر) من الايام
 بلياليها وتعتبر
 الاشهر بالاهلة ما
 أمكن ويكمل
 المنكسر ثلاثين
 يوما (وغير المتوفى
 عنها) زوجها (ان
 كانت حاملا فعدتها
 بوضع الجلى)
 المنسوب لصاحب
 العدة (وان كانت
 حائلا وهى من
 ذوات أى صواحب
 (الحيض فعدتها
 ثلاثة قروء

استمرت رجعتها ونفقتها وكسوتها وسكنائها الى انقضاء العدة ولا عبرة بتضرر الزوج بذلك في طول المدة كما لو كانت حاملا ومات في بطنها وتعذر خروجه بدواء أو نحوه وطالت المدة جدا وهذا هو المعتمد كما نقله الشيخ عطية عن الشبراملسي خلافا لما نقل عن الرافعي من أن ذلك بالنسبة للعدة وأما في الرجعة والنفقة وتوابعها فتمتد الى ثلاثة أشهر فقط ولا تستمر حتى تبلغ سن اليأس لما يلحق الزوج في ذلك من الضرر وهذا ضعيف والاول هو الصواب (قوله وهي الاطهار) لما كانت القروء مشتركة بين الحيض والاطهار بين المصنف أن المراد بها الاطهار كما روى عن عمرو وعلي وعائشة وغيرهم من الصحابة لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق في الحيض حرام كما مر فالطلاق المأمور به يكون في الطهر لتشرع في العدة حينئذ بخلاف الطلاق في الحيض فانها لا تشرع في العدة عقبه كما يعلم مما سيأتي والحاصل أن القروء بضم القاف وفتحها مشترك بين الحيض والاطهار ومن اطلاقه على الحيض مآخذ خبر النسائي وغيره تترك الصلاة أيام أقرائها وقيل القروء للاطهار والاقراء للحيض ويرى ما يشهد له هذا الحديث فانه جعل الاقراء للحيض (قوله وان طلقت طاهرا) أي والحال أنه سبق لها حيض أو نفاس فلا يحسب طهر من لم تحض ولم تنفس قرأ لأن القروء هو طهر محتوش بين دمي حيض أو حيض ونفاس أو نفاسين كان تلد من زواج ثم من زنا أو عكسه وقوله بأن بقي من زمن طهرها بقية أي وان قلت بخلاف ما لو قرأ الطلاق آخر جزء من طهرها بتعليق أو غيره فهي كالطلقة حائضا فلا تنقض عدتها بالاطهار في حيضة رابعة (قوله انقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة أو طلقت حائضا أو نفساء) انقضت عدتها بالاطهار في حيضة رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ (وان كانت تلك المعتدة صغيرة) أو كبيرة لم تحض أصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت متحيرة (أو آيسة) فعدتها ثلاثة أشهر هلالية ان انطبق طلاقها على أول الشهر فان طلقت في أول الشهر فان طلقت في أثناء الشهر فان كان الباقي يسع حيضا وطهر أبان كان ستة عشر يوما فأكثر حسب لها قرأ لاشتغالها على طهر لا محالة وتكمل بشهرين هلاليين بعده وان كان لا يسع حيضا وطهر أبان كان دون ستة عشر يوما لم يحسب لها قرأ وتعد بعده بثلاثة أشهر هلالية وأما المستحاضة غير المتحيرة فترد لأقراءها المعتبرة في حقها فترد المعتادة لعادتها قدر اوقتا ان عرفتهما والميزة لتمييزها والابتداء غير الميزة أو الفاقدة شرط تمييز ليوم وليلة في الحيض وتسعة وعشرين يوما في الطهر فعدتها تسعون يوما (قوله أو آيسة) أي من بلغت سن اليأس سبق لها حيض أولا (قوله فعدتها ثلاثة أشهر) أي لقوله تعالى واللائي يسنن من الحيض من نسائكم ان اردنتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن أي فعدتهن كذلك كما قاله أبو البقاء في اعرايه وقوله ان اردنتم قيد لبيان الواقع لأنهم كانوا الراتبين فاعتد به الآيسة ومن لم تحض فبين الله ذلك لهم وقوله هلالية أي وان كانت ناقصة (قوله ان انطبق طلاقها على أول الشهر) بأن وافق طلاقها أول الشهر وقوله فان طلقت في أثناء شهر الح مقابل لقوله ان انطبق طلاقها على أول الشهر وقوله ويكمل المنكسر ثلاثين يوما أي سواء كان المنكسر تاما أو ناقضا وهذا في غير المتحيرة لما علمت من أنه ان بقي من المنكسر ستة عشر يوما فأكثر حسب لها قرأ أو الأتلى المنكسر (قوله فان حاضت المعتدة)

وهي الاطهار) وان
طلقت طاهرا بأن
بقي من زمن طهرها
بقية بعد طلاقها
انقضت عدتها
بالطعن في حيضة
ثالثة أو طلقت
حائضا أو نفساء
انقضت عدتها
بالطعن في حيضة
رابعة وما بقي من
حيضها لا يحسب
قرأ (وان كانت
تلك المعتدة صغيرة)
أو كبيرة لم تحض
أصلا ولم تبلغ سن
اليأس أو كانت
متحيرة (أو آيسة
فعدتها ثلاثة أشهر)
هلالية ان انطبق
طلاقها على أول
الشهر فان طلقت
في أثناء شهر فبعده
هلالان ويكمل
المنكسر ثلاثين
يوما من الشهر
الرابع فان حاضت
المعتدة

أى المذكورة وهى الصغيرة والكبيرة التى لم تحض أصلا والمتحيرة والآيسة وقوله فى الأشهر أى فى أثناء الأشهر الثلاثة المذكورة وقوله وجب عليها العدة بالأقراء أى لأنها الأصل فى العدة وقد قسرت عليها قبل الفراغ من بدلهما فتشغل اليها كالتيمم اذا وجد الماء فى أثناء التيمم (قوله أو بعد انقضاء الشهر) أى أو حاضت المعتدة المذكورة بعد انقضاء الشهر هذا هو الصواب وما وقع فى بعض النسخ من قوله أو بعد انقضاء الأقراء غير صواب وقوله لم يجب الأقراء أى فى غير الآيسة لأن حيضها حينئذ لا يمنع أنها عند اعتدادها بالشهر من اللاتى لم يحضن وأما الآيسة فإن نكحت زواجا آخر فكذلك لا نقضاء عدتها ظاهر مع تعلق حق الزوج بها وللشروع فى المقصود كما اذا قدر التيمم على الماء بعد النشر وع فى الصلاة وان لم تنكح بعد الشهر زواجا آخر فإنها تعتد بالأقراء لتبين أنها ليست آيسة ولو انقطع الدم قبل تمام الأقراء استأنفت عدة بالشهر لأنها آيسة حينئذ (قوله والمطلقة) ومثلها المنسوخ نكاحها وقوله قبل الدخول بها أى قبل وطئها ولو فى الدبر لأن الوطء فى الدبر كالوطء فى القبل فى إيجاب العدة ومثل الوطء استدخالها المنى المحترم ولو فى الدبر أيضا والمراد المحترم ولو فى حال خروجه فقط بأن خرج على وجه جائز بخلاف غير المحترم فى حال خروجه فلو استمنى بيده ثم أدخلته المرأة فرجها لم يجب عليها العدة لكونه غير محترم لأنه لم يخرج على وجه جائز حتى لو تخاف منه ولم يدهقه وقوله لأعدة عليها أى لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدوهن والمعنى فى عدم وجوب العدة عدم اشتغال رحها بما يجب استبراءه لئلا لو كان عليها بقية عدة سابقه لم يصح نكاحها حتى تتمها كما لو طلقها بآئنها ثم عقد عليها قبل تمام عدته كأن مضى قرء منها ثم طلقها قبل وطئها وما فى معناه من استدخال المنى المحترم فلا بد من إتمام العدة السابقة بالقرآن الباقين والأشهر كالأقراء فتنبه له فإنه قد غلط فيه كثير بل أنكره بعضهم (قوله سواء بأشهرها الزوج فيما دون القرج أم لا) (وعدة الأمة) (الحامل اذا طلقت طلاقا رجعيا أو بآئنها) (بالجل) أى بوضعه بشرط نسبته الى صاحب العدة وقوله (كعدة الحرة) أى فى جميع ماسبق (و بالأقراء أن تعتد بقرآن)

أى المذكورة وهى الصغيرة والكبيرة التى لم تحض أصلا والمتحيرة والآيسة وقوله فى الأشهر أى فى أثناء الأشهر الثلاثة المذكورة وقوله وجب عليها العدة بالأقراء أى لأنها الأصل فى العدة وقد قسرت عليها قبل الفراغ من بدلهما فتشغل اليها كالتيمم اذا وجد الماء فى أثناء التيمم (قوله أو بعد انقضاء الشهر) أى أو حاضت المعتدة المذكورة بعد انقضاء الشهر هذا هو الصواب وما وقع فى بعض النسخ من قوله أو بعد انقضاء الأقراء غير صواب وقوله لم يجب الأقراء أى فى غير الآيسة لأن حيضها حينئذ لا يمنع أنها عند اعتدادها بالشهر من اللاتى لم يحضن وأما الآيسة فإن نكحت زواجا آخر فكذلك لا نقضاء عدتها ظاهر مع تعلق حق الزوج بها وللشروع فى المقصود كما اذا قدر التيمم على الماء بعد النشر وع فى الصلاة وان لم تنكح بعد الشهر زواجا آخر فإنها تعتد بالأقراء لتبين أنها ليست آيسة ولو انقطع الدم قبل تمام الأقراء استأنفت عدة بالشهر لأنها آيسة حينئذ (قوله والمطلقة) ومثلها المنسوخ نكاحها وقوله قبل الدخول بها أى قبل وطئها ولو فى الدبر لأن الوطء فى الدبر كالوطء فى القبل فى إيجاب العدة ومثل الوطء استدخالها المنى المحترم ولو فى الدبر أيضا والمراد المحترم ولو فى حال خروجه فقط بأن خرج على وجه جائز بخلاف غير المحترم فى حال خروجه فلو استمنى بيده ثم أدخلته المرأة فرجها لم يجب عليها العدة لكونه غير محترم لأنه لم يخرج على وجه جائز حتى لو تخاف منه ولم يدهقه وقوله لأعدة عليها أى لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدوهن والمعنى فى عدم وجوب العدة عدم اشتغال رحها بما يجب استبراءه لئلا لو كان عليها بقية عدة سابقه لم يصح نكاحها حتى تتمها كما لو طلقها بآئنها ثم عقد عليها قبل تمام عدته كأن مضى قرء منها ثم طلقها قبل وطئها وما فى معناه من استدخال المنى المحترم فلا بد من إتمام العدة السابقة بالقرآن الباقين والأشهر كالأقراء فتنبه له فإنه قد غلط فيه كثير بل أنكره بعضهم (قوله سواء بأشهرها الزوج فيما دون القرج أم لا) (وعدة الأمة) (الحامل اذا طلقت طلاقا رجعيا أو بآئنها) (بالجل) أى بوضعه بشرط نسبته الى صاحب العدة وقوله (كعدة الحرة) أى فى جميع ماسبق (و بالأقراء أن تعتد بقرآن)

فى الأشهر وجب
عليها العدة بالأقراء
أو بعد انقضاء
الأشهر لم يجب
الأقراء (والمطلقة
قبل الدخول بها
لأعدة عليها) سواء
بأشهرها الزوج فيما
دون القرج أم لا
(وعدة الأمة)
الحامل اذا طلقت
طلاقا رجعيا أو بآئنها
(بالجل) أى بوضعه
بشرط نسبته الى
صاحب العدة وقوله
(كعدة الحرة) الحامل
أى فى جميع ماسبق
(و بالأقراء أن تعتد
بقرآن)

بقراء واحد وعبارة بعضهم ولو وطى أمته بظنها أمة غيره اعتدت بقراءة واحد ويلحقه الولدان كان ولا أثر لظنه
لفساده كالأوطى زوجته يظنها أجنبية فلا يحسد بذلك لأنه ليس زنا حقيقة ولا يعاقب في الآخرة عقاب الزنا بل
دونه ويفسق بذلك وهكذا كل فعل قدم عليه يظنه معصية وهو غيرها والمراد بقولهم اعتدت بقراءة استبرأت بقراءة
فهو استبراء لأعداءه في تعبيرهم باعتدت تسمح وهذا في غير الأمة المتحيرة أما هي فإن طلقت في أول الشهر اعتدت
بشهرين هلالين وإن طلقت في أثناء الشهر فإن كان الباقي منه ستة عشر يوما فأكثر حسب قرأ فتكمل بعده
بشهر هلالى والألتى واعتدت بعده بشهرين هلالين على المعتمد خلافا للبارزى في اكتفائه بشهر ونصف (قوله
والمبعض والمكاتبه وأم الولد كالأمة) أى في جميع مامر ولوأريد بالأمة من بهارق لشمكت ذلك وتفسير المحشى
لها بذلك لا يناسب صنيع الشارح (قوله وبالشهور عن الوفاة) أى وعدتها بالشهور عن وفاة زوجها ولو قبل الدخول
وقوله أن تعتد بشهرين أى هلالين ويأتى في الانكسار مامر (قوله وعن الطلاق) أى ومافى معناه كالفسخ وقوله
أن تعتد بشهر ونصف أى لا مكان التنصيف في الأشهر بخلاف الأقراء كما مر (قوله على النصف) هو المعتمد
لأنه على النصف من الحرة كما مر (قوله وفي قول شهران) أى لأنها في الأقراء تعتد بقراءتين في الشهر تعتد بشهرين
لكونهما بادل عن القراءتين وقوله وكلام الغزالي يقتضى ترجيحه أى لما علمت من توجيهه وهو الإمام حجة الاسلام
زين الدين محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي ومن كلامه رضى الله تعالى عنه

غزلت لهم غزلا رفيقا فلم أجد * لغزلى نسا جاف كسرت مغزلى

(قوله وأما المصنف فجعله أولى) أى لا واجبا وقوله حيث قال فإن اعتدت الخ أى لأنه قال فإن اعتدت الخ فالحشية
حشية تعليل واعتراض بعضهم على المصنف بأن ما دعه من الأول يعل به أحد لأن الخلاف في الوجوب وجلة مافى
السئلة ثلاثة أقوال الأول وهو الاظهر وجوب شهر ونصف والثانى وجوب شهرين والثالث وجوب ثلاثة أشهر
وأجيب عن المصنف بأن القول الصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف بل يقول ان اعتدت بشهرين كان أولى خروجا
من خلاف القائل بوجوب الشهرين كما أنها إذا اعتدت بثلاثة أشهر كان أولى أيضا خروجا من خلاف القائل
بوجوب الثلاثة أشهر ولعل المصنف اقتصر على مراعاة القول الثانى لقوته فى الجلة وأما الثالث فهو أضعف الأقوال
فلذلك لم يراعها المصنف على أنه يعلم من أولوية مراعاة القول الثانى أولوية مراعاة القول الثالث بالاولى لأنه أحوط
كما أشار إليه الشارح بقوله وهو الأحوط (قوله وفي قول عدتها) أى الأمة التى تعتد بالشهور عن الطلاق ونحوه
لأن الخلاف مفروض فيها فإن صرح كلامهم أن الخلاف في غير المعتدة عن الوفاة وقوله عدتها ثلاثة أشهر
فمكون على هذا القول كالحرة وهو أضعف الأقوال كما علمت وقوله وهو الأحوط أى لما فيه من زيادة الاحتياط
(قوله وعليه جمع من الأصحاب) أى أصحاب الإمام الشافعى رضى عنه وعنهم أجمعين ولو عاشر السيد أمته المطلقة
من زوجها فكما لو عاشر الزوج زوجته المطلقة وقد تقدمت أحكامها فلا تغفل

(فصل فى أحكام المعتدة وأنواعها) وفى بعض النسخ عدم ذكر فصل وهو الأسب بقول الشارح فى الترجمة السابقة
فصل فى أحكام العدة وأنواع المعتدة لكن الأنواع هنا وهى الرجعية والبائن غير الحامل والحامل والمتوفى عنها زوجها
ليست مذكورة لأنها بل لبيان أحكامها وهى ما يجب لها وما يجب عليها فلذلك قال بعضهم الأولى إسقاط الأنواع هذا
وفى بعض نسخ المصنف تقديم فصل الاستبراء قبل هذا الفصل وهو الذى وجد بأيدىنا من الشرح لكن تقديم هذا
الفصل أنسب كالأخفى وهو الذى شرح عليه الشيخ الخطيب وتبعه المحشى وقد تبعته أيضا فى ذلك لشدة مناسبتة
وتعلقه بالعدة (قوله ويجب للمعتدة الخ) الحاصل أن السكنى واجبة للمعتدة مطلقا لا التناثرة كما سجد كره الشارح
والصغيرة التى لا تطيق الوطء لأنها فى معنى الناضرة والأمة غير المسامة لزوجها ليلا ونهارا كأن كانت تسلم له
ليلا وتخدم سيد هانهارا والموطوءة بشبهة ولو بسكاح فاسد ونجب النفقة بل وسائر المؤن ماعدا آلة التنظيف
لرجعية ولو غير حامل والبائى غير الحامل لا يجب لها إلا السكنى فإن كانت حاملا وجبت لها النفقة أيضا بسبب

والمبعض والمكاتبه
وأم الولد كالأمة
(وبالشهور عن
الوفاة أن تعتد
بشهرين وخمس
ليال وعن الطلاق
أن تعتد بشهر
ونصف) على
النصف وفى قول
شهران وكلام
الغزالي يقتضى
ترجيحه وأما
المصنف فجعله أولى
حيث قال (فإن
اعتدت بشهرين
كان أولى) وفى
قول عدتها ثلاثة
أشهر وهو الأحوط
كما قال الشافعى
وعليه جمع من
الأصحاب

(فصل فى أنواع
المعتدة وأحكامها
ويجب للمعتدة

الجل وأما المتوفى عنها فلا نفقة لها ولو حاملا كما يعلم مما سيأتي (قوله الرجعية) أي ولو حائلا أو أمة مسلمة لزوجها ليلا ونهارا وخرج بها البائن والمفسوخ نكاحها فليس لها الا السكنى والموطوءة بشبهته ولو بنكاح فاسد فليس لها شيء حتى السكنى كما علم مما تقدم (قوله السكنى في مسكن فراقها) أي في المسكن الذي فوّرت فيه ان كان مستحقا للزوج وان لم يكن مسكنا له فان لم يكن له مسكن ا كثرى عليه الحاكم من ماله مسكنا للعدة لتعتد فيه ان لم يكن هناك متطوع به فان لم يكن له مال اقترض عليه الحاكم أو اذن لها في الاقتراض عليه ثم ترجع به ومثل ذلك ما لو اذن لها أن تكثرى مسكنا من مالها ثم ترجع به فان ا كثرت بلا اذن الحاكم بقصد الرجوع فان قسرت على استئذانه أو لم تقدر على استئذانه ولم تشهد لم ترجع وان لم تقدر على استئذانه أو شهدت رجعت ويجرى ذلك في كل لازم مما يأتي (قوله ان لاق بها) فان كان خسيسا تخيرت بين الاستمرار فيه وطلب النقل الى لائق بها وان كان نفيسا تخير هو بين ابقائها فيه ونقلها الى لائق بها ويتحرى الأقرب الى المنقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده الغزالي وتردد في الاستحباب (قوله والنفقة) أي بحسب حاله من يسار واعسار وتوسط لانها كالزوجة ومحل وجوب النفقة لها لم تنتقل لعدة الوفاة والا بأن مات زوجها وهي في العدة انقطعت نفقتها ولو حاملا لانها صارت معتدة وفاة وهي لا نفقة لها ولو حاملا كما سيأتي بخلاف الحامل البائن فان لها النفقة ولو مات زوجها وهي في العدة لانها لا تنتقل لعدة الوفاة فتستمر نفقتها لانه دوام مع عدم كونها في حكم الزوجة (قوله الاناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها) أي فلا نفقة لها ولا مؤن بل ولا سكنى لسقوطها بالنشوز كما في الزوجة الان عادت الى الطاعة كما في الروضة وأصلها نعم ان عادت في أثناء يوم عادت السكنى دون نفقة ذلك اليوم كما في الزوجة أيضا خلق هذه العبارة في الرجعية كما ذكرنا وانتقل نظر المحشى فذكرها في البائن وهو غير ظاهر لأن البائن لا نفقة لها أصلا الآن تكون حاملا كما سيأتي (قوله وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المؤن) أي من كسوة وأدم واخدام ومؤن تخادم وغير ذلك لانها كالزوجة ولذلك سقط بنشوزها قبل الطلاق وبعده كالنفقة وقوله الا آلة التنظيف أي كمشط وصابون وأشنان وطفل نعم ان تأدت بنحو قفل وجب ما يزيله (قوله ويجب للبائن) أي بخلع أو ثلاث أو فسخ وقوله السكنى أي الآن تكون ناشرة قبل الطلاق أو في العدة فلو أباها ناشرة أو نشرت في العدة فلا سكنى لها الان عادت للطاعة فتعود لها السكنى بعودها للطاعة (قوله دون النفقة) أي ودون بقية المؤن كالكسوة والادم الى غير ذلك قال الشيخ القليوبي ولعل تقييده بالنفقة لأجل الاستثناء بعده بقوله الآن تكون حاملا وهذا يقتضي أن البائن الحامل لا يجب لها بقية المؤن بل النفقة فقط وهو كذلك كما يقتضيه قول الشارح بعد قول المصنف الآن تكون حاملا فتجب النفقة لها (قوله الآن تكون حاملا) أي بحمل يلحق الزوج اذا توافقا عليه أو شهد به أربع نسوة أو بدعواها مع عيناها وقوله فتجب لها النفقة بسبب الحمل على الصحيح معتمد وقوله وقيل ان النفقة للحمل ضعيف ويترتب على الخلاف أنها على الاول تكون مقدرة ولا تسقط بمضي الزمان بل تكون ديناً عليه وتسقط بنشوزها وعلى الثاني تكون بقدر الكفاية وتسقط بمضي الزمان ولا تسقط بنشوزها كما قاله الميذاني وسيأتي في النفقات أنها لا تسقط بمضي الزمان وان جعلنا النفقة للحمل لأن الزوجة لما كانت هي التي تنتفع بها كانت كنفقتها وخرج بالبائن الحامل التي الكلام فيها المتوفى عنها فلا نفقة لها وان كانت حاملا لخبر ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة رواه الدارقطني بإسناد صحيح ولا شأنها بانت بالوفاة ونفقة القرى تسقط بها لأنه صار معسرا بالوفاة فلا تجب النفقة بسببه وانما وجبت للحامل البائن اذا توفى زوجها بعد يدينونها لانها وجبت قبل الوفاة فاعتبر بقاؤها في الدوام لأنه أقوى من الابتداء مع كونها لم تنتقل لعدة الوفاة بخلاف الرجعية فانها تنتقل لعدة الوفاة فسقط نفقتها ولو حاملا كما مر (قوله ويجب على المتوفى عنها زوجها) أي ولو أمة أو كافرة لها أمان بذمة أو عهد أو أمان اذا رفعوا اليها ورضوا بحكمنا والا فلا تعرض لهم والتقييد بالايمان في خبر الصحيحين وهو لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن نتخذ على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا جرى على الغالب

الرجعية السكنى
في مسكن فراقها
ان لاق بها (والنفقة)
والكسوة الاناشرة
قبل طلاقها أو في
أثناء عدتها وكما يجب
لها النفقة يجب لها
بقية المؤن الا آلة
التنظيف (و) يجب
للبائن السكنى دون
النفقة الا أن تكون
حاملا فتجب
النفقة لها بسبب
الحمل على الصحيح
وقيل ان النفقة
للحمل (و) يجب
على المتوفى عنها
زوجها

وقوله في الحديث الشريف الاعلى زوج أى فيحل لها الاحداد عليه معنى أنه يجب لأن ما جاز بعد امتناع يصدق بالوجوب أو نقول ما جاز بعد امتناع وجب غالباً وهو المراد هنا اجاعاً ويجب على ولي الصغيرة والمجنونة منعهما مما يتمتع منه غيرهما وخرج بالتوفى عنها زوجها المفارقة فلا يجب عليها الاحداد وانما يسن لها ولو رجعية لأنها ان فورقت بطلاق فهي محفوة به أو بفسخ فهو منها اذا كان بعيبه أو لمعنى فيها اذا كان بعيبها فلا يليق بها فيهما ايجاب الاحداد ونقل عن بعض الاصحاب أن الاولى للرجعية أن تزين بما يدعى الزوج الى أن يراجعها وهو ظاهر ان رجت منه ذلك والا فالاول هو المعتمد كما نقله في الروضة وأصلها عن أبي ثور عن الشافعي رضى الله عنه (قوله الاحداد) بالحاء والدالين المهملات من أحد ويقال الحداد من حد ويروى بالجيم من جددت الشيء أى قطعته لأنها قطعت نفسها عن الزينة والطيب وأما الاستحداد فهو استعمال الحديد كاللوسى في حلق الشعر من العانة كما هو معلوم (قوله وهو لغة مأخوذ من الحد وهو المنع) فمعناه لغة المنع وشرعاً ما ذكره المصنف كما أشار إليه الشارح بقوله وهو شرعاً الخ (قوله الامتناع من الزينة) أى التزين في البدن فلا تلبس الخلى نهاراً من ذهب أو فضة أو لؤلؤ أو من نحاس ان موهب بذهب أو فضة أو كانت المرأة ممن يتحلّى به سواء كان كبيراً كالخلخال والسوار أم صغيراً كالخاتم والقرط وهو ما يتعلق في شحمة الاذن المسمى بالخلق ومنه الودع ونحوه للاعراب والسلاسل وغيرها وانما حرم عليها ذلك لأنه يزيد في حسننها كما قيل

وما الخلى الا زينة لتقيصة * يتمم من حسن اذا الحسن قصراً

فأما اذا كان الجلال موفراً * كحسنك لم يحتج الى أن يزورا

وأما التحلى بما ذكر ليلاً فجاز لكن مع الكراهة ان كان لغبر حاجة فان كان الحاجة فلا كراهة وخرج بالبدن غيره فيجوز تجميل الفراش وهو ما تقعد أو ترقد عليه من نطع وهو الجلد الذى تقعد عليه ومرة تبة وسادة وغيرها وتجميل الاثاث وهو أمتعة البيت فلا احداد فيه لأن الاحداد في البدن لافى الفراش ونحوه وأما الغطاء فهو كالتياب ليلاً ونهاراً على المعتمد وان خصه الزركشى بالنهار ويحرم عليها ليلاً ونهاراً دهن شعر رأسها ولحيتها ان كانت ببقية شعور وجهها بخلاف شعور بقية بدننها يحرم عليها أيضاً طلاء وجهها بالاسفيداج بالذال المعجمة وهو ما يتخذ من الرصاص يطلى به الوجه والدماغ بكسر الدال المهمة وضمها وبميمين بينهما ألف وهو ما يطلى به الوجه للتحسين وهو الحرة التى يوردها الخد وهو المسمى عند العامة بحسن يوسف ويحكى أن أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان اذا ذكر عنده أحد بسوء ينهى عن ذلك ويقول

حسدوا الفتى ان ٣ لم ينالوا سعيه * فالكل أعداء له وخصوم

كضائر الحسنة قلن لوجهها * حسداً وبغضاً انه لديم

أى معمول بالممام المتقدم يحرم عليها خضاب ما ظهر من بدننها كالوجه واليدين والرجلين بنحو الجناء وتطريف أصابعها وتصفيف شعر طرفيها أى ناصيتها على جبهتها وتجهيد شعر صدغيها وحشو حاجبها بالكحل وتدقيقه بالحف وهو إزالة شعر ما حوله وشعر أعلى جبهتها وهو المسمى بالتخفيف ويجوز لها التنظيف بغسل رأس و بدن ولو بدخول حمام ليس فيه خروج محرم وامتشاط بلاد دهن واستعمال نحو سدر وازالة شعر خلية أو شارب أو ابط أو عانة وقلم ظفر ولو تركت المعتدة الاحداد كل المدة أو بعضها انقضت عدتها مع العصيان ان علمت حرمة الترك ولو بلغت وفاز زوجها بعد انقضاء العدة فلا احداد عليها لانقضاء عدتها كما لو بلغها طلاقه بعد انقضاء العدة فانه لا عدة عليها (قوله بترك لبس مصبوغ يقصد به زينة) أى ليلاً ونهاراً من حرير أو غيره وقوله كثوب أصفر أو أحر فالاول كالمصبوغ بالصغير والثانى كالمصبوغ بالمشق بكسر الميم وهو الغرة بفتحها أو طين أحر يشبهها (قوله ويباح غير المصبوغ) محترزاً للمصبوغ في قوله بترك لبس المصبوغ وقوله من قطن وصوف وكتان أى وان كان نفيساً وقوله وابر يسم هو بالمعنى الشامل للقر وهو مطلق الحرير اذا لم تحدث

الاحداد وهو لغة

مأخوذ من الحد

وهو المنع وهو شرعاً

(الامتناع من

الزينة) بترك لبس

مصبوغ يقصده

زينة كثوب أصفر

أو أحر ويباح غير

المصبوغ من قطن

وصوف وكتان

وابر يسم

٣ المروى اذ بدل

ان وهو المتجه

ومصبوغ لا يقصد
لزينة (و) الامتناع
من (الطيب) أى
من استعماله فى
بدن أو ثوب أو طعام
أو كحل غير محرم
أما المحرم كالا كتحال
بالأتمد الذى لا طيب
فيه فحرام الحاجة
كرمد فبرخص فيه
للمعدة ومع ذلك
تستعمله لئلا
وتمسحه نهارا الا
ان دعت ضرورة
لاستعماله نهارا
وللمرأة أن تحمد على
غير زوجها من
قريب لها أو أجنبي
ثلاثة أيام فأقل
وتحرم الزيادة عليها
إن قصدت ذلك
فان زادت عليها
بلا قصد لم يحرم
(و) يجب (على)
التتوفى عنها زوجها
والمبتوتة ملازمة
البيت) أى وهو
للسكن الذى كانت
فيه عند الفرقة
ان لاق بها وليس
لزوج ولا غيره
إخراجها من
مسكن فراقها ولا
لها خروج منه

فيه زينة بنحو قش (قوله ومصبوغ لا يقصد لزينة) محترز قوله يقصده زينة فيأمر وذلك كالا سود والاخضر
والازرق الا ان كانت من قوم يتزنون به كالأعراب فيحرم ومالم يكن كل من الاخضر والازرق برافا صافى اللون
والأبأن كان كذلك حرم لأنه يقصد للزينة بخلاف الكدر والمشبع لأنه يقارب الاسود الذى لا يقصد للزينة (قوله
والامتناع من الطيب) وضابط الطيب الذى يحرم عليها كل ما حرم على المحرم لكن لا فدية عليها فى استعماله ويلزمها
إزالة الطيب الذى معها حال الشروع فى العدة بخلاف المحرم فى ذلك ويستثنى من الطيب قليل من قسط أو أظفار وها
نوعان من البخور تستعملهما عند الطهر من الحيض أو النفاس كقائه الأذرى وغيره (قوله أى من استعماله) أى
ليلا أو نهارا وإنما احتاج الشارح لتقدير لفظ استعمال لعله الطيب على العين ولو فسر به بالطيب لم يحتج الى
ذلك وإنما جرى على الاول لأنه المتبادر من الطيب ولذلك قدر الشيخ الخطيب لفظ استعمال كما قدره الشارح (قوله
أو كحل غير محرم) أى وهو الكحل الأبيض كالتوتيا فلا يحرم الا كتحال به إذ لا زينة فيه لكن يحرم استعمال
الطيب فيه (قوله أما المحرم) مقابل لقوله غير المحرم وقوله كالا كتحال بالأتمد أى وكالا كتحال بالصبر بفتح
الصاد وكسر الباء على الأشهر ويجوز إسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها ففيه ثلاث لغات فيحرم على السوداء
وكذا على البيضاء فى الاصح لأنه يحسن العين وقوله الذى لا طيب فيه إنما قيد بذلك لتكون الحرمة من جهة
الا كتحال فقط فان كان فيه طيب كان حراما من جهتين جهة الا كتحال وجهة الطيب فهو حرام وان لم يكن فيه
طيب وقوله فحرام أى لذاته وإن كان لا طيب فيه كاعلمت (قوله إلا الحاجة كرمد) استثناء من قوله فحرام
(فائدة) من حفظ هذين البيتين لا يرمد أبدا وها

يا ناظرى يعقوب أعيد كما * بما استعاذ به إذ مسه الكمد

قيص يوسف إذ جاء البشير به * بحق يعقوب اذهب أيها الرمد

قاله بعض الفضلاء (قوله فبرخص فيه للمعدة) أى لأنه عليه السلام أذن لأهله فى الصبر لئلا (قوله ومع ذلك) أى
ومع الترخيص فيه للمعدة وقوله تستعمله لئلا وتمسحه نهارا أى لأنه إنما أذن فيه النبى عليه السلام ليلا كامر وقوله
الا ان دعت ضرورة لاستعماله نهارا أى فيجوز استعماله حينئذ نهارا للضرورة (قوله وللمرأة أن تحمد الخ)
أى ويجوز للمرأة أن تحمد الخ وخرج بالمرأة الرجل فلا يجوز له الاحداد مطلقا ولو لحظة لأن الاحداد إنما شرع للنساء
لنقص عقلمن المقتضى عدم صبرهن وقوله من قريب لها أى كآبها وولدها وقوله أو أجنبي أى حيث لا رية
فيما يظهر بأن كان عالما أو صالحا أو نحو ذلك فان كان هناك رية فلا يجوز الاحداد عليه وقوله ثلاثة أيام فأقل
ظرف لقوله أن تحمد (قوله وتحرم الزيادة عليها إن قصدت ذلك) أى الاحداد وقوله فان زادت عليها بلا قصد لم
يحرم أى لأنه أمر اتفاق من غير قصد (قوله ويجب على التتوفى عنها زوجها والمبتوتة) أى المقطوعة عن النكاح
من البت وهو القطع بينونة صغرى أو كبرى ومثلها الفسوخ نكاحها والعدة عن وطء الشبهة ولو بنكاح فاسد
فيجب عليها ملازمة للسكن الذى هي فيه الحاجة والحال أنه لا يجب للمعتدة عن وطء الشبهة السكنى كما تقدم ومقتضى
كلام المصنف إخراج الرجعية فلا يجب عليها ملازمة السكن الذى كانت فيه عند الفرقة بل للزوج إسكانها حيث شاء
من المواضع التى تليق بها وهو ما فى الحاوى والمذهب وغيرهما من كتب العراقيين وبه جزم النووى فى نكته لأنها
فى حكم الزوجة وهذا ضعيف والمعتمد أنها كغيرها فى وجوب ملازمة البيت وهو مانص عليه فى الأم كما قاله ابن الرفعة
 وغيره وقال الأذرى أنه المذهب المشهور والركشى أنه الصواب وأما قول الاولين لأنها فى حكم الزوجة فيرد بأنها
ليست فى حكم الزوجة من كل وجه إذ لا يجوز له الاستمتاع بها ولا الخلوة بها (قوله إن لاق بها) فان لم يلق بها كان
لها الانتقال منه الى لائق بها كما تقدم (قوله وليس لزوجة ولا غيره إخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه) أى
لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة والاضافة فى قوله من بيوتهن لسكنانهن
فها والا فالبيوت للأزواج وفسر ابن عباس وغيره الفاحشة المدينة بأن تبدو على أهل زوجها حتى يشتد أذاها

بها ومثل أهل زوجه جيرانها فإذا اشتد أذاهم بها جاز أخراجها كما أنه إذا اشتد أذاها بهم جاز خروجهما بخلاف ما لو
طلقت بيت أبو يها وتأتت بهما أو هما بالأن الوحشة لا تطول بينهما (قوله وان رضى زوجها) أى لأن الحق في
ذلك لله تعالى وهو لا يسقط بالتراضى (قوله الحاجة) أراد بالحاجة ما يشمل الضرورة كما أشار إليه الشارح
بقوله ويجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها الخ فإن ذلك من الضرورة على تسليم أن الحاجة لا تشمل
الضرورة فهو معلوم من كلام المصنف بطريق الأولى لأنه إذا جاز الخروج للحاجة جاز الخروج للضرورة من باب
أولى (قوله فيجوز لها الخروج) أى للحاجة وهذا في غير من لها نفقة كالمتعة عن الوفاة وعن وطء الشبهة ولو
بنكاح فاسد أو المفسوخ نكاحها والبائن الحائل فالضابط في ذلك كل معتدة لا يجب لها نفقة ولم يكن لها من يقضيها
حاجتها أمان وجبت نفقة لها من رجعية وبائن حامل ومستبرأة فلا تخرج إلا بذن أو ضرورة كالزوجة لأنهن
مكفيات بالنفقة وليس من الحاجة الزيادة والعيادة ولولا أبو يها فيحرم عليها الخروج لزارتها وما عيادتهما في
مرضهما وزيادة قبور الأولياء والصالحين حتى قبور زوجها الميت ويحرم عليها أيضا الخروج للتجارة لاستثناء ما لها
ونحو ذلك نعم لها الخروج لحج أو عمرة إن كانت أحرمت بذلك قبل الموت أو الفراق ولو بغير إذنه وإن لم تخف
القوات فإن كانت أحرمت بعد الموت أو الفراق فليس لها الخروج في العدة وإن تحققت القوات فإذا انقضت عدتها
أتمت عمرتها أو حجتها إن بقي وقت الحج والتحالت بعمل عمرة وعليها القضاء ودم القوات (قوله كأن تخرج في
النهار الخ) فإن لم يمكنها الخروج لذلك في النهار جاز لها الخروج له في الليل وقوله ونحو ذلك أى كصرف والواو فيه بمعنى
أو (قوله ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها) أى الملاصقة وملاصقة الملاصقة فالمراد بالجار هنا الملاصقة
وملاصق الملاصق لا ما تقدم في الوصية وقوله لغزل وحديث ونحوهما أى كتناس والواو في ذلك بمعنى أو (قوله بشرط
أن ترجع الخ) فإن لم ترجع وبانت عند جارتها حرم عليها (قوله ويجوز لها الخروج أيضا) أى كما يجوز لها
الخروج فيما تقدم وقوله إذا خافت على نفسها أو ولدها أى أعضوها أو مالها تلغامن هدم أو غرق أو نحوهما سواء
كان تلف ذات أو منفعة وكذا لو خافت على نفسها فاحشة من فسقة مجاوزين لها وقوله وغير ذلك مما هو مذكور
في المطولات الواو فيه بمعنى أو كما تقدم ولوارتحل أهلها وفي الباقي قوة وعدة تخيرت بين الإقامة والارتحال لأن
مفارقة الأهل تعسر وتوقع في الوحشة فيكون ذلك من العذر أيضا

﴿فصل في أحكام الاستبراء﴾ كحرمة الاستمتاع بالامة التي حدث له ملكها حتى يستبرئها كما سيأتي في كلامه
وهو في الامة كالعدة في الحرة وإنما خص باسم الاستبراء لأنه كتنى فيه بأقل ما يدل على براءة الرحم كحيضة في ذوات
الحيض وشهر في ذوات الشهور بخلاف العدة فإنه لم يكتف فيها بذلك فخصت باسم العدة أخذ من العدد لا شتالها
عليه غالبا كما مر الأصل فيه الأحاديث الكثيرة بقوله عليه السلام في سبايا أو طاس بضم الهمزة أفصح من فتحها
وبمعن الصرف للعلمية والتأنيث باعتبار البقعة أو بالصرف باعتبار المكان وهي اسم وادم من هوازن عند حنين
ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حيضة وأحق الشافعي رضي الله عنه من لم تحض أو أيسر
من تحيض في اعتبار قدر الطهر والحيض غالبا وهو شهر وقاس بالمسبية غير ما يجامع حدوث الملك وما رواه البيهقي
عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال وقع في سهمي جارية من سبي جلولاء فنظرت إليها فإذا عنتها كاريق الفضة
والمراد به السيف سمى بذلك لشدة بريقه ولعانه فلم أتمالك أن قبلتها والناس ينظرون إليها جلولاء بفتح الجيم
والمدة قرية من نواحي فارس فتحت يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة وبلغت غنائمها من الامة ثمانية عشر
ألفا والنسبة إليها جلولى على غير قياس لأن القياس جلولاء كصحراوى في النسبة إلى صحراء (قوله
وهو لغة طلب البراءة) فالسين والتاء للطلب (قوله وشرا) عطف على لغته وقوله تر بص المرأة أى انتظارها
فالتر بص بمعنى الانتظار كما مر والمراد بالمرأة الامتلاء عبر بهالكان أولى وأنسب كما قاله المحشى لأن الاستبراء في
الريقة نعم فيكون في الحرة كما إذا كان لها ولد من غير زوجها ومات فإنه يسر له استبرؤها لأنهم بما تكون

وان رضى زوجها
(الحاجة) فيجوز
لها الخروج كأن
تخرج في النهار
لشراء طعام وكتان
وبيع غزل أو قطن
ونحو ذلك ويجوز
لها الخروج ليلا إلى
دار جارتها لغزل
وحديث ونحوهما
بشرط أن ترجع
وتبيت في بيتها
ويجوز لها الخروج
أيضا إذا خافت على
نفسها أو ولدها وغير
ذلك مما هو مذكور
في المطولات
﴿فصل في
أحكام الاستبراء
وهو لغة طلب البراءة
وشرا تر بص
المرأة

حامل فيكون الحمل أخاليت من الام فيرث منه السدس فلعل تعبيره بالمرأة ليشمل الحرة في هذه الصورة وتر بص
الامة امانن نفسها أو من سيدها وهو في الحقيقة من سيدها لأن السيد يتر بص بها فيصح اضافة المصدر لفاعله
ولفعوله (قوله مدة) ظرف للتر بص والمراد بمدة الحيض فيمن تحيض والشهر في ذات الاشهر ومدة الحمل
الى أن تضع في ذات الحمل (قوله بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها) هذا بالنظر للاصل والغالب والافقديجب
الاستبراء بغير ذلك كأن وطى أمة غيره يظن أنها أمته فيجب فيها الاستبراء على أن السبب في الحقيقة ليس
حدوث الملك أو زواله بل حدوث حل التمتع أو روم التزويج ودخل في حدوث حل التمتع ما لو فسخت الكتابة
المكتوبة كتابة صحيحة أو فسختها السيد بتعجزه لها عند عجزها عن التزوج فيجب استبراءؤها لحدوث
حل التمتع بعد زواله فأشبهه ما لو باعها ثم اشتراها بخلاف الكتابة الفاسدة فلا يجب فيها الاستبراء وما لو أسلمت
الامة المرتدة والسيد المرتد أو أسلما معا بعد ردتها فانه يجب الاستبراء لحدوث حل التمتع بعد زواله وما لو زوج
السيد أمته أو طلقها الزوج قبل الدخول فانه يجب الاستبراء لما سر فان طلقها بعد الدخول وجب استبراءؤها بعد
انقضاء عدتها من الزوج بخلاف ما لو خلت من حيض أو نفاس أو صوم أو اعتكاف أو احرام فلا استبراء عليها
لأن ذلك لا يخل بالملك بخلاف الكتابة والردة والنكاح ودخل في روم التزويع ما لو أراد تزويج موطوأنه
مستولدة كانت أو غير مستولدة فيجب استبراءؤها قبل تزويجها حذر من اختلاط المائين بخلاف ما لو اعتقها
وأراد تزويجها فيجوز له أن يتزوجها من غير استبراء كما يجوز له تزويج المعتدة منه لأن الماء ماؤه (قوله تعبد)
أي للتعبد كافي البكر ومن استبرأها بائعها قبل بيعها والمنقلة من صبي أو امرأة فان الاستبراء في هذه الصور
للتعبد ليقن براءة زوجها وقوله أولبراء رجها من الحمل أي فيما إذا لم يتيقن براءة رجها لاحتمال أن يكون رجها
مشغولا بالحمل (قوله والاستبراء يجب بشيتين) أي بأحد شيئين بل ثلاثة أشياء بزيادة روم التزويع وقد
تقدم الكلام عليه وقد عرفت أن هذا بالنظر للاصل والغالب والافقديجب بغير ذلك كما لو وطى أمة غيره يظنها
أمته كما مر (قوله أحدهما) أي أحد الشيتين وقوله زوال الفرائش أي عن الامة وقوله وسيأتي في قول المتن
واذا مات سيد أم الولد إلى آخره أي لأنها لما عتقت بموت السيد زال الفرائش عنها فيجب عليها الاستبراء وزوال
الفرائش الذي كان بالملك كما تجب العدة على المفارقة لزوال الفرائش الذي كان بالنكاح ومثل أم الولد في ذلك
المدة فانها تعتق بموت السيد فيجب عليها الاستبراء وزوال الفرائش وكذا إذا عتق السيد أمته مستولدة كانت
أولا وأراد تزويجها من غيره فيجب عليها الاستبراء لذلك ولو استبرأها قبل الاعتاق في المستولدة بخلاف ما لو
استبرأها قبل الاعتاق في غير المستولدة والفرق أن المستولدة تشبه المنكوحة فلا يعتد بالاستبراء الحاصل قبل
زوال الفرائش وغير المستولدة لا تشبه المنكوحة فيعتد بالاستبراء الحاصل قبل زوال الفرائش فلها أن تزويج
في الحال كما سيأتي في الشرح (قوله والسبب الثاني حدوث الملك) قد تقدم أن حدوث الملك ليس هو السبب في
الحقيقة بل السبب حدوث حل التمتع فيشمل ما تقدم من فسخ الكتابة الصحيحة والاسلام من الردة وطلاق
الزوج للامة المزوجة (قوله وذكره المصنف) أي ذكر السبب الثاني فالسبب الاول في كلام الشارح مذکور
في كلام المصنف ثانيا والسبب الثاني في كلام الشارح مذکور في كلام المصنف أولا كما استفيد من صنيع الشارح
(قوله ومن استحدث ملك أمة) أي تسبب في حدوث ملك أمة هذا ظاهره ولكن المراد حدث له ملك أمة ولو
قهر ابدليل قوله أو بارث فان الملك فيه قهري وكذلك في الرد بالعيب الداخل في قوله أو غير ذلك كما سيأتي (قوله
بشراء) أي بسبب شراء نعم لو اشترى زوجته لم يجب استبراءؤها لأنه لم يتجدد به حل التمتع بل التمتع باق غاية
الامرأته اختلف سببه فانه كان أولا بالنكاح وثانيا بالملك ولكن يندب استبراءها كما سيذكره الشارح
ليتميز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين فان ولد النكاح ينعقد مما لو كاهم يعتق فلا يكافي حرة الاصل ولا تصير أمه أم
ولد ولد الملك ينعقد حرا فيكافي حرة الاصل وتصير أمه أم ولد (قوله لا خيار فيه) أي بأن كان لازما فان كان فيه

مدة بسبب حدوث
الملك فيها أو زواله
عنها تعبد أولبراء
رجها من الحمل
والاستبراء يجب
بشيتين أحدهما
زوال الفرائش
وسيأتي في قول المتن
واذا مات سيد أم الولد
الح والسبب الثاني
حدوث الملك
وذكره المصنف
في قوله (ومن
استحدث ملك أمة)
بشراء لا خيار فيه

قوله بشيتين كذا
في النسخة التي
كتب عليها المحشى
وفي بعض النسخ
بسببين وهي الموافقة
لقوله الآتي والسبب
الثاني الح قاله نصر
الوفائي

خيار فان حصل الاستبراء في زمن الخيار فلا يعتد به لضعف الملك وان حصل بعد الزوم اعتد به في مفهوم قوله
 لا خيار فيه تفصيل فاندفع قول المحشى لوقال بعد لزومه لكان أولى وأنسب على أنه يمكن دخول ما اذا كان فيه خيار
 ثم حصل بعد الزوم في قوله لا خيار فيه لأنه يصدق عليه بعد الزوم أنه لا خيار فيه وأن كان المتبادر من قوله لا خيار
 فيه أنه لازم من أول الأمر بالجملة فالمدار على كونه بعد الزوم سواء وجد القبض أم لا لأن الملك قبل القبض لازم
 فأشبهه ما بعد القبض (قوله أو بارت) أي ولو قبل القبض لأن ما ملك بذلك مقبوض حكما وان لم يكن مقبوضا
 حسا بدليل صحة التصرف فيه (قوله أو وصية) أي بقبول وصية وان لم يقبضها بخلاف قوله أو هبة فإنه يقيد
 بالقبض فالو حصل الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لم يعتد به لتوقف الملك فيها على القبض (قوله أو غير ذلك
 من طرق الملك) أي كل رد بالعيب والاقالة والتحالف والسبي ونحو ذلك (قوله لم تكن زوجته) بهاء الضمير
 كما في بعض النسخ وسيد كر الشارح مقابله بقوله وإذا اشترى زوجته سن له استبراءها وعلى هذا فالقيد لوجوب
 الاستبراء لأنه يندب في مقابله وفي بعض النسخ ولم تكن زوجة من غيرها الضمير ويزاد على ذلك ولا معتدة
 وسيد كر الشارح مقابله بقوله وأما الأمة المزوجة والمعتدة الخ وعلى هذا فالقيد لوجوب الاستبراء حالاً لأنه يجب
 الاستبراء في مقابله إذا زالت الزوجية والعدة وان كان لا يجب حالاً (قوله حرم عليه الخ) جواب الشرط وهو من
 ان كانت شرطية أو خبر المبتدأ وهو من ان كانت موصولة ولكن لا يخفى أن الوطء وان كان حراما لعدم الاستبراء
 لكنه ليس زنا لوجود الملك وانما نهبت على ذلك لأن بعض العوام يسأل عن ذلك ويتوهم أن زنا (قوله عند
 ارادة وطئها) كان الأولى حذفه لأنه يوهى أنه اذا لم يرد وطأها لم يحرم عليه الاستمتاع بها حتى يستبرأ وليس كذلك
 (قوله الاستمتاع بها) أي بجميع أنواعه حتى النظر بشهوة في جميع بدنهما فيما عدا المسببة أما فيها فلا يحرم الا الوطء
 دون غيره كالثقبيل كما يدل عليه قوله ﷺ في سبايا أو طاس ألا لتوطأ الخ وتقبيل ابن عمر للجارية التي
 وقعت في سهمهم ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار اجاعا سكونيا وانما حرم وطؤها صيانة لثمنه عن أن يختلط بماء
 الحربي لا حرمة ماء الحربي ومثلها المشتراة من حربي (قوله حتى يستبرأ بها) أي لاحتمال حملها أول التبعيد كما أشار
 اليه الشارح بقوله ولو كانت بكر الخ ولو باع جارية فظهر بها حمل وادعاه ولم يقربوطئها قبل البيع فالقول قول المشتري
 يمينه أنه لا يعلم أنه منه ولا يثبت نسبه من البائع على المعتدل لأن ثبوته يقطع ارث المشتري بالولاة وقيل يثبت نسبه
 لأنه لا ضرر على المشتري في المالية فان أقربوطئها قبل البيع فان كان استبرأها قبل البيع فأتت بولد لثمن ستة أشهر
 من استبرائها لحقه وتبين بطلان البيع لكونها أم ولد للبائع وان أتت به لستة أشهر فأكثر منه لم يلحقه ثم ان كان
 المشتري وطئها أو ما يمكن كونه منه بأن ولدت له لستة أشهر فأكثر من وطئها لحقه وصارت الأمة مستولدة له وان لم يكن
 وطئها أو وطئها لم يمكن كونه منه فالولد مملوك له ولا تصير الأمة مستولدة له وان لم يكن استبرأها قبل البيع فان أمكن
 كونه من البائع فالولد له ان لم يمكن كونه من المشتري فان أمكن كونه منهما عرض على القاتق ولو جرى صورة
 استبراء بعد ملك نحو محوسية كوثنية ومرتدة أو نحو مزوجة كمعتدة من زوج أو وطء شبهة لم يعتد به فاذا زال
 المانع بأن أسلمت نحو المجوسية أو طلقت الزوجة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة أو انقضت عدة الزوج أو
 الشبهة فلا بد من الاستبراء ثانيا ولا يكفي الاستبراء الأول لأنه لا يستعقب حل التمتع الذي هو المقصود من الاستبراء
 (قوله ان كانت من ذوات الحيض بحیضة) أي كاملة فلا تكفي بقية الحيض الذي كان موجودا عند
 وجود سبب ملكها كالشراء بخلاف بقية الطهر في العدة لأنها تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهذه
 تستعقب الطهر ولا دلالة له على البراءة وانما كانت العبرة هنا بالحيض وفي العدة بالطهر لأن الاقراء فيها
 متكررة فتعرف البراءة بتكرر الحيض ولا تكرر هنا فيعتد الحيض الدال على البراءة ومن انقطع حيضها
 صبرت الى أن تحيض فستبرئ بحیضة فان لم تحض صبرت الى سن اليأس ثم استبرأت بشهر لانها آيسة
 على نظير ما تقدم في العدة (قوله ولو كانت بكرا) أي لأنها وان تيقنت براءة زوجها يجب الاستبراء تعبدا

أو بارت أو وصية
 أو هبة أو غير ذلك
 من طرق الملك لها
 ولم تكن زوجته
 (حرم عليه)
 عند ارادة وطئها
 (الاستمتاع بها
 حتى يستبرأ بها
 كانت من ذوات
 الحيض بحیضة)
 ولو كانت بكرا

وهكذا يقال فيما بعد ومحل وجوب الاستبراء عندتيقن براءة زوجها اذا كان السبب حدوث حل التمتع بخلاف ما اذا كان السبب روم التزويج فإنه لا يجب الاستبراء عندتيقن براءة زوجها كافي الغايات التي ذكرها الشارح (قوله ولو استبراها بائعها قبل بيعها) ويستحب له استبراؤها قبل البيع ليكون على بصيرة في بيعها ومع ذلك لا يكفي عن الاستبراء بعد بيعها تبعا كما علم (قوله ولو كانت منتقلة من صبي) أي كأن اشتراها من وليه (قوله وان كانت الأمة من ذوات الشهور) أي كصغيرة وآيسة ومتحيرة وقوله فعدتها بشهر قال الشيخ القليوبي لعل هذا سهو من الشارح وكذا ما بعده لأن الكلام في الاستبراء في العدة وأجاب المحشي حيث قال لعل مراد الشارح بالعدة هنا الاستبراء مجازا لأنه شبه العدة في براءة الرحم وقوله فقط أي دون زائد عليه (قوله وان كانت من ذوات الحمل) أي ولم تكن معتدة بوضعه فان كانت معتدة بوضعه كأن ملكها وهي معتدة من زوج بالحمل فلا يحصل الاستبراء بالوضع بل يجب الاستبراء بعده وقوله فعدتها ما فقيمت من التجوز وقوله بالوضع أي للحمل ولو من زنا هكذا قال المحشي وغيره وهو كذلك في المنهج والمعنى سواء كان من زنا أو من غيره كافي المسبية الحامل من الكافر لأن كلام من ماء الزنا وماء الكافر لا حرمة ولذلك قال في الحديث ألا توطأ حامل حتى تضع فسقط استنكاح بعضهم لهذه الغاية حيث قال كيف يتصور أن الأمة تكون حاملا من غير الزنا ويكون استبراؤها بالوضع لأنه إن كان من سيدها صارت به أم ولد ولا يصح بيعها وان كان من زوج انقضت عدتها به ولا يدخل الاستبراء في العدة بل يجب الاستبراء بعده ويكون الولد في هذه رقيقا وان كان من شبهة انقضت عدة الشبهة بوضعه والولد حر ويغرم الواطي قيمته لسيد الأمة ولا يصح بيعها وهي حامل به لأن الحامل بحر لا تباع فتعين أن يكون الحمل من الزنا وجعل الواو للحال وقد علمت سقوط ذلك كله بجعل المعنى سواء كان من زنا أو من الكافر في المسبية وانما اكتفى بوضع حمل الزنا هنا ولم يكتف به في العدة لاختصاصها بالتأكيدي دليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء ولأن الحق فيها للزوج فلم يكتف بوضع حمل غيره والحق في الاستبراء لله تعالى ومحل توقفه على وضعه ما لم يخص فان حاضرت كفت حيضة ولا عبرة بالحمل ولو كانت من ذوات الشهور ومضى شهر فكذلك والحاصل أن الاستبراء في الحامل من الزنا يحصل بالاسبق من الوضع أو الحيضة فيمن تحيض وبالاسبق من الوضع والشهر في ذات الانهر (قوله واذا اشترى زوجته سن له استبراؤها) أي لتمييز الولد الحاصل بالملك عن الولد الحاصل بالنكاح لأن الاول ينقصد حرا فيكافي الحرة الأصلية وتصير أمه أم ولد والثاني ينقصد رقيقا ثم يعتق فلا يكون كفؤا لحره أصلية ولا نصير به أمه أم ولد كما مر (قوله وأما الأمة المزوجة الخ) تقدم أنه مقابل لقوله ولم تكن زوجة بلاها والضمير على ما في بعض النسخ ويزاد عليه ولم تكن معتدة أخذ من قوله هنا والمعتدة سواء كانت معتدة من زوج أو وطء شبهة بلا حمل والام يصح البيع كما تقدم وقوله اذا اشترى شخص أي مع علمه بالحال أو مع جهله وأجاز البيع لأنه الخيار مع الجهل (قوله) فلا يجب استبراؤها حالا أي بل يجب ما لا كما أشار إليه بقوله فاذا زالت الزوجية والعدة الخ وتقدم أنه اذا جرى صورة الاستبراء حال الزوجية والعدة لم يعتد به لأنه لا يستعقب حل التمتع الذي هو المقصود من الاستبراء (قوله كأن طلقت الأمة الخ) مثال لزوال الزوجية ومعلوم أنه قبل الدخول لأعدة عليها وقوله أو بعده أي أو طلقت بعد الدخول وقوله وانقضت العدة راجع لقوله أو بعده كما هو ظاهر وهذا فيما اذا اشترى المزوجة ومثله ما اذا اشترى المعتدة فيقال فيه كأن انقضت العدة فكأن الشارح استغنى بما ذكره عن هذه لعلمه من قوله وانقضت العدة وان كان في سياق المزوجة (قوله وجب الاستبراء حينئذ) أي حين اطلقت الأمة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة بمعنى أن الاستبراء يجب بعد ذلك لأن حق الزوجية أو العدة متقدم عليه ولا يدخل الاستبراء في العدة لأنهما حقان لشخصين ولذلك لو وطئ الأمة ثم ركان وأراد تزويجها وجب استبراها آن وكذلك اذا باعها فيجب على المشتري استبراها آن ولو وطئ اثنتان أمة غيرهما وكل منهما يظنها أمة وجب عليها استبراها آن أيضا كالعتدين من شخصين وأما لو وطئها أحدهما بزوجية والآخر بشبهة لزمها استبراء للشبهة

ولو استبراها بائعها
قبل بيعها ولو كانت
منتقلة من صبي أو
امراة (وان كانت)
الأمة (من ذوات
الشهور) فعدتها
(بشهر) فقط (وان
كانت من ذوات
الحمل) فعدتها
(بالوضع) واذا
اشترى زوجته سن
له استبراؤها وأما
الأمة المزوجة أو
المعتدة اذا اشترى
شخص فلا يجب
استبراؤها حالا فاذا
زالت الزوجية
والعدة كأن طلقت
الأمة قبل الدخول
أو بعده وانقضت
العدة وجب
الاستبراء حينئذ

وعدة للزوجة اذا طلقت فجعل المحشى أن الواجب في هذه استبراء أن فيه ما لا يخفى (قوله وإذا مات سيد أم الولد) أي أو المدبرة لأنها تعتق بموته كأم الولد وكذلك لو أعتق السيد أمته في حياته مستولدة كانت أو لا وتزوجها من غيره فيجب الاستبراء في ذلك لزوال الفرائض كما تجب العدة على المفارقة في النكاح لزوال الفرائض (قوله وليست في زوجية ولا عدة نكاح) أما إذا كانت في زوجية أو عدة نكاح فلا استبراء عليها لأنها حينئذ ليست فراشا للسيد حتى يقال قد زال الفرائض عنها بالعتق بل هي مشغولة بحق الزوج من الزوجية أو عدة النكاح بخلاف عدة وطء الشبهة لأنها لم تصرف فراشا بذلك لغير السيد فقد صدق عليها حينئذ أنه زال الفرائض عنها بالعتق فيجب عليها الاستبراء بعد انقضاء عدة الشبهة (قوله استبرأت حتما) أي وجوباً بقوله نفسها أي فستبرئ نفسها بنفسها لأنها صارت حرة وقوله كالامة أي كاستبراء الامة كما أشار إليه الشارح بقوله أي فيكون استبرؤها الخ وقوله بشهران كانت من ذوات الاشهر أي كالايسة وقوله والا فبحيضة أي وإن لم تكن من ذوات الاشهر فيكون استبرؤها بحیضة (قوله ولو استبرأ السيد أمته الخ) أي بخلاف ما لو استبرأ المستولدة ثم أعتقها فيجب عليها الاستبراء وقد تقدم أن الفرق أن المستولدة تشبه المنكوحة فيجب عليها الاستبراء بزوال الفرائض ولا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفرائض وغير المستولدة لا تشبه المنكوحة فيعتد بالاستبراء الواقع قبل العتق ولا استبراء عليها بعده كما ذكره الشارح (قوله ولها أن تزوج في الحال) أي من السيد أو من أجنبي ولو أعتق مستولدة فلها أن تزوج من سيدها في الحال بلا استبراء كالمعتدة منه بخلاف الاجنبي فليس لها أن تزوج منه الا بعد الاستبراء ولو استبرأها قبل العتق لأنها تشبه المنكوحة كما تقدم

فصل في أحكام الرضاع أي كصيرة الرضيع ولد المرضعة والاصل فيه قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخوانكم من الرضاعة وخبر الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وخبر لا رضاع الا ما كان في الحولين وسبب تحريمه أن لبن المرضعة يشبه منبهافي النسب وقد صار جزءاً من الرضيع ويؤثر تحريم النكاح ابتداءً ودواماً وجواز النظر والخلوة وعدم نقض الطهارة باللمس وإيجاب غرم المهر فيما لو أرضعت الكبرى الصغرى فتغرم الكبرى للزوج نصف مهر المثل كما أن للصغيرة عليه نصف مهرها باعتبار ما يجب له بما يجب عليه وإن كان مقتضى كونها أثلقت كل البضع وجوب المهر كله وسقوط المهر فيما لو أرضعت الصغيرة من ثأمة أو مستيقظة ساكتة فيسقط مهرها لأن الانفاساخ حصل بسببها قبل الدخول وذلك بسقط المهر دون سائر أحكام النسب كالمراث والتفقة والعتق بالملك وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك وأركان ثلاثة مرضع ورضيع ولبن وقد اجتمعت في قول المصنف وإذا أرضعت المرأة لبنها ولداً (قوله بفتح الراء وكسرهما) وبالضاد المعجمة وبالتاء الفوقية بدلهما ويقال الرضاعة بانيات التاء (قوله وهو لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه) أي مع شرب لبنه فلا يشمل المعنى اللغوي ما لو حلب منها ثم أوجره وإن شمله المعنى الشرعي فيكون المعنى اللغوي أخص من المعنى الشرعي على خلاف القاعدة الاغلبية (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله وصول الخ أي وإن لم يكن بمص الثدي كما إذا حلب منها ثم أوجره وقوله لبن أي ولو مخيضاً ومثله الزبد والجبن والاقطو القشطة لأن ما ذكر في حكم اللبن بخلاف السمن الخالص من اللبن والمصل وهو الذي يسيل من الجبن والاقطو يعرف عندهم بالمش الحصر واعتمد بعضهم التحريم بالسمن الخالص لما فيه من الدسم وقوله آدمية خرج بها الرجل فلا تثبت حرمة بلبنه على الصحيح لأنه ليس معد التغذية فاشبهه غيره من المائعات لكن يكرهه ولقرع نكاح من أرضعت بلبنه كما نص عليه في الامم والبويطي والخثني المشكل والمذهب أنه يوقف الامر فيه الى البيان فإن بان أثبت حرم لبنه الا فلا فلو مات قبله لم يثبت التحريم فللذي أرضعت منه نكاح أم الخثني ونحوها كما نقله الاذري عن المتولي والبيهمة فلوار تضع صغيراً من شاة مثلاً لم تحرم منا كحتمها لعدم ثبوت الاخوة بينهما بالرضاع لأنها فرع الامومة ولا أمومة هنا حيث لم يثبت الاصل لم يثبت الفرع وكذا الجنية بناء على عدم صحة منا كحتمنا للجن وهو مرجوح وإن جرى عليه الشيخ الخطيب تبعاً لشيخ الاسلام والراجح صحة منا كحتمنا لهم

(وإذا مات سيد أم الولد) وليست في زوجية ولا عدة نكاح (استبرأت) حتماً (نفسها كالامة) أي فيكون استبرؤها بشهران كانت من ذوات الاشهر والا فبحيضة ان كانت من ذوات الاقراء ولو استبرأ السيد أمته الموطوءة ثم أعتقها فلا استبراء عليها ولها أن تزوج في الحال

فصل في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسرهما وهو لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشرعاً وصول لبن آدمية

فهم كالأدميين ويبني على هذا أن الجنينة لو أُرضعت صغيراً ثبت التحريم وإن لم تكن على صورة الأدمية أو كان
 نديها في غير محله المعتاد وقوله مخصوصة أي بأن تكون حية حياة مستقرة في حال انفصال اللبن منها وإن لم يشرب به
 إلا بعد موتها بلغت تسع سنين قرية تقر يديها كإسيافى وقوله لجوف آدمى أي لمعدته أو دماغه لأن المراد بالجوف
 ما يحيل الغذاء أو الدواء ولو بأسعاط بأن يصب اللبن في أنفه فيصل إلى دماغه بخلافه بحقنه بأن يصب اللبن في دبره فيصل
 إلى معدته أو تقطير في قبل أو أذن لعدم التغذي بذلك ومن هنا يظهر أنه لا أثر لوصوله للمعدة والدماغ وإن وصل
 إلى حد الباطن المفطر للصائم وقوله مخصوص بأن يكون حياً حياة مستقرة ودون الحولين يقيناً فلا أثر لوصوله لجوف
 الميت أو من فيه حركة مذبوح لجراحة بخلافه لمرض وقوله على وجه مخصوص أي وهو كونه خمس رضعات
 متفرقات انفصلاً ووصولاً إلى جوف الطفل (قوله وإنما ثبت الرضاع بلبن امرأة) أي ولتوقيأه الطفل بعد وصوله
 جوفه ولو كان اللبن مع غيره كأن اختلط به مائع حيث بقي طعمه أو لونه أو ريحه غالباً كان أو مغلو باوان شرب بعض
 المخلوط بخلاف ما إذا لم يبق طعمه ولا لونه ولا ريحه فإن شرب الكل أثر التحريم لتيقن شرب اللبن فيه والافلا
 فالتفصيل بين شرب الكل وعدمه فيما إذا لم يبق له طعم ولا لون ولا ريح لافياً إذا بقي ذلك فإنه لا يشترط حينئذ شرب
 الكل خلافاً للمحشى حيث جعل التفصيل فيما إذا بقي ذلك ثم إن تعبيره هنا بالمرأة يشمل الأنسية والجنينة وهو المعتمد
 وكذلك تعبير المصنف بالمرأة بخلاف تعبير الشارح في التعريف بالأدمية فإنه يخرج الجنينة وهو ضعيف (قوله
 حية) أي حياة مستقرة في حال انفصال اللبن منها وإن شربه بعد موتها فلا يثبت الرضاع بلبن ميتة لأنه منفصل من
 جنة منفكة عن الحل والحرم كالبهيمة ولا بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح بجراحة لأنها كالميتة بخلاف من
 انتهت إلى حركة مذبوح بمرض فإنه يثبت الرضاع بلبنها (قوله بلغت تسع سنين) أي لأن احتمال البلوغ قائم
 فتحتمل الولادة والرضاع تولى النسب فاكفى فيه بالاحتمال فلا يثبت بلبن من لم تبلغ تسع سنين لأنها لا تحتمل البلوغ
 فلا تحتمل الولادة حتى يؤثر رضاعها وقوله قرية أي هلالية ويعتبر كونها تقر يديها على المعتمد كافي الحيض بأن
 ينفصل اللبن منها قبل التسع بما لا يسع حيضاً وطهراً وهو أقل من ستة عشر يوماً فإن انفصل منها قبل التسع بما
 يسع حيضاً وطهراً وهو ستة عشر يوماً كما لم يؤثر (قوله بكرا كانت أو ثيباً) تعميم في المرأة وكذلك قوله خلية
 كانت أو مزروجة فهو تعميم أيضاً في المرأة وإذا كانت خلية عن الزوج بأن لم تزوج أصلاً ولم يوطأها أحد بشبهة فاللبن
 ليس منسوباً لأحد فليس هناك أب من الرضاع فتثبت الأمومة دون الأبوة وقد ثبتت الأبوة دون الأمومة كما لو كان
 لرجل خمس مستولات أو أربع زوجات ومستولدة وأرضع الطفل من كل رضة فقد صار الرجل أباً لأن لبن
 الجميع منسوب له وقد أرتضع به خمس رضعات ولا تثبت الأمومة لمن لا نه لم يرضع من كل منهن الرضة لكن
 يحرم من عليه لأنهن موطوءات أبيه ولو كان لرجل خمس بنات وأخوات وأرضع الطفل من كل رضة لم يكن
 الرجل جداً في الأولى ولا خالاً في الثانية لأن الجسود للام والحوالة إنما يثبتان بتوسط الأمومة ولا أمومة هنا (قوله
 وإذا أرضعت المرأة الخ) إنما عبر بذلك نظر الغالب لأنه لا يشترط أرضاعها إذ مثله ما لو أرضع ولد منها ولو نائمة
 بل لا يشترط ارتضاعه أيضاً كما لو أوجره وهو نائم فالمدار على الوصول لجوفه كما يعلم من المعنى الشرعي السابق
 وإذا كان الرضاع من الثدي ثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة لإطلاع النساء عليه غالباً
 وإذا كان بالشرب من إناؤه أو بإيجار فلا يقبل فيه شهادة النساء المتمحضات وأما الإقرار بالرضاع فلا يثبت
 إلا برجلين (قوله بلبنها) أي ولو كان متغيراً بمحموضة أو غيرها وقوله ولداً أي ذكر أو أنثى أو خنثى لأن
 الولد يشمل الكل (قوله سواء شرب اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان محلولاً في حياتها) هذا التعميم وإن
 كان صحيحاً في ذاته لأن المدار على انفصاله في حياتها سواء وصل إلى جوفه في حياتها أو بعد موتها لكنه
 لا يناسب كلام المصنف حيث قال وإذا أرضعت المرأة بلبنها فقد فرض كلامه في أرضاعها وحينئذ فلا يلزم هذا
 التعميم لكن الشارح أشار به إلى أن فعل المرأة ليس بشرط كإسار (قوله صار الرضيع ولده) أي من الرضاع

مخصوصة لجوف
 آدمى مخصوص على
 وجه مخصوص وإنما
 يثبت الرضاع بلبن
 امرأة حية بلغت
 تسع سنين قرية
 بكرا كانت أو ثيباً
 خلية كانت أو
 مزروجة (وإذا
 أرضعت المرأة
 بلبنها ولداً) سواء
 شرب اللبن في
 حياتها أو بعد
 موتها وكان محلولاً
 في حياتها (صار
 الرضيع ولدها

(قوله بشرطين) وترك شرطين وهما وصول اللبن في كل مرة من الخس الى جوف الطفل من المعدة أو الدماغ فلم يصل الى الجوف فلا تحريم ولو وصل لحد الباطن المفطر للصائم وكون الطفل حيا حياة مستقرة فالشرط أربعة ذكر المصنف شرطين وترك شرطين ولذلك قال الشيخ الخطيب وترك ثالثا ورابعا (قوله أحدهما) أي أحد الشرطين وقوله أن يكون له أي للرضيع دون الحولين أي يقينا لخبر لارضاع الاما كان في الحولين رواه الدارقطني ولو تم الحولان في أثناء الرضعة الخامسة أثر على المذهب لأن ما يصل الى الجوف في كل رضعة غير مقدر حتى لو لم يحصل في كل رضعة الاقطرة كفي وان كان ظاهرا نص الام وغيره عدم التحريم (قوله بالاهلة) أي ان وقع انفصاله أول الشهر الاول فان انكسر الشهر بأن وقع انفصاله في أثناءه تم بالعدد من الخامس والعشرين ثلاثين يوما فالعبرة في الانكسار وعدمه بالانفصال في أثناء الشهر أو في أوله وأما قول العلامة ابن قاسم وهل العبرة في الانكسار بمجرد التقام الثدي ومعه أو بوصول شيء من اللبن الى المعدة والدماغ حتى لو وقع الالتقام والمص مع ابتداء الشهر لكن لم يصل اللبن الى ما ذكرنا لا بعد مضى جزء منه حصل الانكسار فيه نظر والظاهر أن المراد الثاني لأن الوصول الى ما ذكره هو المؤثر لا غير فهو كلام نشأ من السهولان المدار على تمام انفصاله كما قال الشارح وابتدأوهما من تمام انفصال الرضيع فان وقع في أول الشهر فلا انكسار واعتبر بالهلال وان وقع في أثناءه انكسر وتم من الخامس والعشرين ثلاثين يوما ولو قال وهل العبرة في كونه دون الحولين بمجرد التقام الثدي ومعه أو بوصول شيء من اللبن الى المعدة والدماغ حتى لو وقع الالتقام والمص دون الحولين لكن لم يصل اللبن الى ما ذكرنا لا بعد الحولين لم يحصل الرضاع المؤثر للتحريم فيه نظر والظاهر الثاني لكانت عبارته مستقيمة ولعله انتقل نظره فتأمل (قوله) وابتدأوهما من تمام انفصال الرضيع فان ارتضع قبل تمامه لم يؤثر (قوله) ومن بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه تحريما وما ورد بما يخالف ذلك في قصة سالم مولى أبي حذيفة فان زوجته كرهت دخوله عليها فأرشدتها ^{عليها} الى ارضاعه حيث قال لها ارضعيه فخصوص به أو منسوخ ولو شك في بلوغه السنتين لم يؤثر للشك في سبب التحريم (قوله) والشرط الثاني أن ترضعه أي الرضعة خمس رضعات متفرقات أي يقينا فلو شك في كونه خمسا أو أقل لم يؤثر لأن الأصل عدم الخس لكن لا يخفى الورع والحكمة في اعتبار خمس رضعات أن الحواس التي بها الادراك خمسة وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس فكان كل رضعة تحفظ حاسة وقيل يكفي رضعة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما (قوله) واصله جوف الرضيع أي المعدة أو الدماغ فان لم تصل اليه لم يؤثر (قوله) وضبطهن بالعرف أي لانهن لا ضابط لهن لغة ولا شرعا ولا ضابط لهن في اللغة ولا في الشرع فضابطه العرف وقوله فاقضى بكونه رضعة الخ تفريع على قوله وضبطهن بالعرف وقوله اعتبر أي وان طالبت الرضعة جدا أو قصرت جدا وان لم يحصل في كل رضعة الاقطرة فلا يشترط كونهن مشبعات (قوله) والا فلا أي وان لم يقض بكونه رضعة أو رضعات فلا يعتبر ولعل صورته ما اذا لم يصل الى جوف الطفل شيء بأن التقم الثدي ومعه ولم يصل الى جوفه شيء فلا يسمى رضعة لأنه متى وصل الى جوفه شيء ولو قطرة عذرة رضعة كما علمت (قوله) فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخس اعراضا عن الثدي تعدد الارتضاع وكذا لو قطعته عليه الرضعة لشغل طويل ثم أعادته فانه يتعدد الارتضاع بخلاف ما لو قطعته عليه لشغل خفيف ثم عادت فانه لا يتعدد وخرج بقوله اعراضا ما لو قطعته للهو أو نحوه كنوم خفيف أو تنفس أو ازدراد ما جمعه من اللبن في فهو عادي في الحال فانه لا يتعدد الارتضاع بل السكل رضعة واحدة بخلاف ما لو طال لهو أو نوم فانه يتعدد ما لم يكن الثدي في فمه والا فلا تعدد ولو تحول الرضيع من ثدي الى ثدي بنفسه أو بتحويل الرضعة لم تعددان تحول في الحال والاعتداد ولو حلب منها لبن دفعة أو جرعه الطفل خمس مرات أو حلب منها خمس مرات أو جرعه دفعة حسب رضعة واحدة في صورتين اعتبارا في الاولى بحالة الانفصال وفي الثانية بحالة الوصول فلا بد من كونه خمسا انفصالا وولوا ويجرى نظيره ما تقدم فيمن حلف لا يأكل في اليوم الا

بشرطين أحدهما
أن يكون له أي
الرضيع (دون
الحولين) بالاهلة
وابتدأوهما من تمام
انفصال الرضيع
ومن بلغ سنتين
لا يؤثر ارتضاعه
تحريما (و) الشرط
(الثاني أن ترضعه)
أي الرضعة (خمس
رضعات متفرقات)
واصلة جوف الرضيع
وضبطهن بالعرف فإ
قضى بكونه رضعة
أو رضعات اعتبر والا
فلا فلو قطع الرضيع
الارتضاع بين كل
من الخس اعراضا
عن الثدي تعدد
الارتضاع

لكان واسمها ضمير عائدة على من فهم ناقصة فلا حاجة لقول المحشى فكان إما زائدة أو تامة بمعنى وجد (قوله طبقة) منصوب على التمييز المحول عن اسم كان والأصل ومن كانت طبقته أعلى من طبقته فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار ضمير رفع واستتر ثم أتى بالمضاف الذى حذف وجعل تمييزاً (قوله كأعمامه) أى وآبائه وأجداده (قوله) وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم الخ) أى والكلام هنا إنما هو في بيان ما يحصل به التحريم وقوله فارجع إليه أى إن شئت ولكن المهم قد قصرت

(فصل في أحكام نفقة الأقارب والأرفقاء والبهائم) أى كالوجوب الآتى في كلام المصنف وجمعها المصنف في هذا الفصل لتناسبها في الوجوب بقدر الكفاية وسقوطها بمضى الزمن بخلاف نفقة الزوجة فلذلك أفرد بها بفصل وحدها على ما في بعض النسخ لكن الذى يناسب صنيع الشارح إسقاطه كما في بعض النسخ وعليه فكان الأولى أن يقول فصل في أحكام النفقات (قوله وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذى بعده) أى عن الفصل الذى بعده وهو فصل الحضانة بناء على ما في بعض النسخ من إسقاط لفظ فصل عند الكلام على نفقة الزوجة ووجه تأخير هذا الفصل عن الذى بعده بأن الحضانة من تعلق الارضاع فالأنسب ذكرها عقبه ووجه تقديمه عنه أن الرضاع من جملة النفقة على القريب وهو سابق على الحضانة فناسب تقديم النفقة على القريب لاشتمالها على التقديم وهو الرضاع وضم إلى نفقة القريب غيرها استطراداً لأجل تسميم الكلام على النفقات (قوله والنفقة مأخوذة من الاتفاق) استشكله الشيخ القليوبي بأن فيه اشتقاق مصدر من مصدر وظاهره أن المصدر لا يشتق من المصدر مطلقاً مع أن المصدر المزيد يشتق من المصدر المجرد بخلاف العكس كما هنا فكان الصواب كما قال المحشى أن يقول وفيه اشتقاق مصدر مجرد من مصدر مزيد وهو لا يصح وإنما يصح اشتقاق المزيد من المجرد وأجيب بأن الشارح عبر بالأخذ وهو أوسع دائرة من مادة الاشتقاق (قوله وهو) أى الاتفاق وقوله الإخراج أى دفع ما يسمى نفقة لمن يستحقه (قوله ولا يستعمل الا فى الخير) أى كما أن الاسراف لا يستعمل الا فى غير الخير ومن بلاغات الزخشرى لاسرف فى الخير كما لاخير فى السرف وهو من رد العجز الى المصدر (قوله وللنفقة أسباب ثلاثة) ولايرد على المحصر أنه تجب نفقة الهدى والاضحية للندورين على الناذر مع خروجهما عن ملكه بالنذر لأنه من استصحاب الملك فهو داخل فى الملك بحسب ما كان وكذلك لايرد أنه تجب النفقة على حصة الفقراء فى الزكاة بعد الحول وقبل الإخراج على المالك مع خروجها عن ملكه بالحول لما ذكر (قوله القرابة وملك اليمين والزوجة) إنما قدم القرابة على الملك والزوجة لأنها قد تسبق عليهما كما فى والد الطفل غنى بنحو وصية أو بموروث ولأن القريب جزء للمفق فاعتنى بها لشرفها وبعضهم قدم الزوجة على القرابة والملك نظراً إلى قوة اللزوم فيها لكونها لا تسقط بمضى الزمن (قوله) وذكر المصنف السبب الأول) أى الذى هو القرابة (قوله ونفقة العمودين) أى الأصول والفروع سميا بالعمودين تشبيهاً بعمودى الخيمة فى الاعتماد فانهم يعتمد عليهم كما يعتمد على أعمدة الخيمة وقوله من الأهل أى الأقارب وخارج الأصول والفروع غيرها من سائر الأقارب كالأخ والأخت والعم والعمة ويشترط فى كل من الأصول والفروع الحرية والعصمة فخرج بالحرية الرقيق فلا تجب نفقة له ولا عليه ولو مكاتباً وبعضاً أما عدم وجوبها له فلأن نفقته على سيده وأما عدم وجوبها عليه فلأنه أسوأ حالاً من العسر وهو لا تجب عليه نفقة قريبه نعم البعض تجب له بقدر ما فيه من الحرية والباقي على سيده بقدر ما فيه من الرق وتجب عليه نفقة كاملة لقريبه لتمام ملكه فهو كحراكل على الاعتماد خلافاً لبعضهم وخارج بالعصمة غير المعصوم فلا تجب نفقة حربى ومرتد مطلقاً وتارك صلاة بعد أمر الإمام وزان محسن إذ لا حرمة لهم وقال الشيخ ابن حجر تجب للزاني المحسن لعذره بعدم قدرته على احصان نفسه فيكون مستثنى من غير المعصوم وهو العتد (قوله واجبة للوالدين والولودين) بكسر الدال فيهما على صيغة الجمع كما يصرح به قوله فأما الوالدون الخ وأما الولودون الخ والدليل على وجوبها للوالدين قوله تعالى فى حق الأبوين وصاحبهما فى الدنيا معروفاً ومن المعروف

(طبقة منه) أى الرضيع كأعمامه وتقدم فى فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلاً فارجع إليه
(فصل فى أحكام نفقة الأقارب) وفى بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذى بعده والنفقة مأخوذة من الاتفاق وهو الإخراج ولا يستعمل الا فى الخير وللنفقة أسباب ثلاثة القرابة وملك اليمين والزوجة وذكر المصنف السبب الأول فى قوله (ونفقة العمودين) من الأهل واجبة للوالدين والولودين

القيام بكفايتهم ما عند حاجتهم ما خبر أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم والاجداد والجدات ملحقون بهم في ذلك والدليل على وجوبها للمولودين قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن اذ ايجاب الاجرة لارضاع الأ ولاد يقتضي ايجاب نفقتهم وقوله عليه السلام لهند خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف رواه الشيخان وأولاد الأ ولاد ملحقون بهم في ذلك (قوله أي ذكورا كانوا أو إناثا) أشار الشارح بذلك إلى أن في صيغة جمع المذكر تليها فان المراد بالوالدين ما يشمل الذكور والإناث وان علوا ولو من جهة الأم والمولودين ما يشمل الذكور والإناث وان سفلا ولو من جهة البنات (قوله اتفقوا في الدين أو اختلفوا فيه) فلا يضر في ذلك اختلاف الدين فيجب على المسلم نفقة الكافر المعصوم وعكسه لعدم الأدلة لوجود الموجب وهو البعضية كالعق و رد الشهادة فان قيل هلا كان وجوب النفقة كالبراث في اشتراط اتفاق الدين أوجب بأن الميراث مبني على الموالاة والمناصرة ولا موالاة ولا مناصرة عند اختلاف الدين والنفقة مبنية على الحاجة وهي موجودة عند الاتفاق وعند الاختلاف (قوله واجبة) هذه الكلمة مكررة فكان الأولى إسقاطها وقوله على أولادهم أي وعلى أصولهم ففيه اكتفاء على حد قوله تعالى سراييل نقيكم الحرأى والبرد والمعتبر في نفقة القريب الكفاية لقوله عليه السلام خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف ويجب اشباعه اشباعا يقدر معه على التردد والتصرف ولا يجب ما زاد على ذلك وهو المبالغة في اشباعه كما لا يكفي سد الرق ويعتبر حاله في سعه وزهاده ورغبته ويجب له الأدم والكسوة والسكنى ومؤنة خادم وأجرة طبيب و ثمن أدوية احتاجها ونحو ذلك فان حلت النفقة في كلام المصنف على المؤنة شملت جميع ذلك ولا تجب الأعلى الغنى بما زاد عن مؤنة مؤنه يوم مولده وان كان عليه دين ويبيع فيها ما يبيع في الدين من عقار وغيره لأنها مقدمة على الدين وللمحاكم بيع جزء من ماله لغية النفق أو امتناعه ولا تصير ديناً عليه بمضى الزمن وان تعدى المنفق بالمنع بل تسقط بمضى الزمان النفقة الحامل فانها لا تسقط بمضى الزمان وان جعلناها للحمل لأنها المنتفعة بها فكانت كنفتها نعم ان اقترضها القاضي أو مأذونه عليه لمنع أو غيبته صارت ديناً عليه وكذلك لو لم يكن هناك حاكم واستقرض وأشهد ما إذا لم يشهد فلا رجوع عليه وله أخذها من ماله وان لم يكن من جنسها وللأب والجد أخذها من مال محجورهما بحكم الولاية ولها إيجار العمل بطيقه ويليق به بخلاف الأم والفرع فليس لها أخذها من ماله لعدم الولاية نعم يولى القاضي الابن الزمن اجارة أبيه المجنون اذا صلح لصنعة لاجل نفقته ويجب على الأم ارضاع ولدها اللبأ بالهمز والقصر وهو اللبن النازل أول الولادة لأن الولد لا يعيش بدونه غالباً أو لا يقوى ولا تشتد بنيته إلا به ومدته ثلاثة أيام وقيل سبعة وقيل يرجع في قدره إلى أهل الخبرة ثم بعد ارضاع اللبأ ان لم يوجد إلا الأم أو الأجنبية وجب عليها ارضاع ابقاء للولد وان وجدت الأم والأجنبية لم تجبر واحدة منهما على ارضاعه حتى الأم وان كانت في نكاح أبيه لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له أخرى وان رغبت في ارضاعه فليس للاب منعها لأنها عليه أشفق ولبنها له أصلح نعم ان تبرعت الأجنبية مع طلب الأم للاجرة أو طلبت دون ما طلبته الأم كان له منعها ولا تزد نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه إلى زيادة الغذاء لأن نفقتها لا تختلف باختلاف حالها واحتياجها (قوله فأما الوالدون وان علوا فتجب نفقتهم) أي على الفروع ولو تعدد المنفق من الفروع كابنين أو بنتين وجبت عليهما بالسوية ان استويا كالمثلين المذكورين فان اختلفا في القرب فعلى الأقرب ولو غير وارث كابن بنت مع ابن ابن ولو أثري غير وارثة كبنت بنت مع ابن ابن وان استويا في القرب واختلفا في الارث فعلى الوارث كابن ابن مع ابن بنت وان تفاوتا في الارث كابن وبنت فوجهان المعتمد منهما أنها عليهما بحسب الارث وقيل بالسوية وهو ضعيف (قوله بشرطين) أي بأحد شرطين كما يدل عليه تعبير المصنف بأو والمراد بالشرط مجموع الأمرين الفقر مع الزمانة أو الفقر مع الجنون على ما قاله المصنف وهو ضعيف والمعتمد أنه لا يشترط انضمام الزمانة أو الجنون إلى الفقر لأن الأصول لا يكفون الكسب وان كانوا قادرين عليه بخلاف الفروع لأن الله تعالى قال وصاحبهما في الدنيا

أي ذكورا كانوا
أو إناثا اتفقوا في
الدين أو اختلفوا
فيه واجبة على
أولادهم (فأما
الوالدون) وان
علوا (فتجب
نفقتهم بشرطين

معروفا وليس من المصاحبة بالمعروف تكليفهما الكسب مع كبر السن (قوله الفقير لهم) أي للوالدين وقوله وهو
 أي الفقير وقوله عدم قدرتهم على مال أو كسب فالقدرة بالكسب كالقدرة بالمال على ماسيأتي (قوله والزمانة) بفتح
 الزاي وهي الآفة التي تمنع من الكسب كما يؤخذ من كلام الشارح ومنها المرض والعمى والمعتمد أنها ليست شرطا
 كما علمت (قوله وهي) أي الزمانة وقوله إذا حصل له آفة أي تمنعه من الكسب (قوله فإن قدر واعي مال أو كسب
 لم تجب نفقتهم) أي لأن القدرة بالكسب كالقدرة بالمال كما مر لكن إن كان المراد أن معهم كسبا بالفعل فهو مسلم بل
 هو حينئذ داخل في المال وإن كان المراد الكسب بالقوة فهو غير مسلم لأن قدرة الأصول على الكسب لا تمنع
 وجوب نفقتهم على الفروع بخلاف قدرة الفروع على الكسب فإنها تمنع وجوب نفقتهم على الأصول (قوله أو
 الفقر والجنون) أي فتجب نفقتهم مع الفقر والجنون لتحقيق احتياجهم حينئذ والمعتمد أنه لا يشترط الجنون
 كما أنه لا يشترط الزمانة والذي يشترط أنما هو الفقر بمعنى عدم المال وعدم الكسب بالفعل فعلى مقتضى كلام المصنف
 بالمفهوم لا تجب للفقراء الأصحاء ولا للفقراء العقلاء لأنه وإن وجد الفقر لكن فقدت الزمانة والجنون وعلى
 المعتمد يجب لهم لأن الشرط الفقر فقط (قوله وأما المولودون وإن سفلوا فتجب نفقتهم على الوالدين) فإن تعدد
 المنفق من الوالدين كأن كان له أبوان فعلى الأب نفقته دون الأم فإن كان له أجداد وأجدات فعلى الأقرب منهم أو
 منهن وإن كان له أصل وفرع فعلى الفرع وإن نزل لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة وإن تعدد المنفق عليه بأن
 كان له محتاجون من الأصول أو الفروع أو منهما ولم يقدر على كفايتهم قدم نفسه ثم زوجته وخادماتها الأقرب
 فالأقرب فإن لم يكن أقرب بأن كان له أب وأم وولد قدم الولد الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير (قوله بثلاثة
 شرائط) أي بأحدها كما يدل عليه تعبير المصنف بأمر والمراد بالشرط مجموع الأمرين الفقير مع الصغير أو الفقير مع الزمانة
 أو الفقير مع الجنون فالفقير معتبر مع كل منها (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة شرائط وقوله الفقير والصغير أي الفقير
 مع الصغير (قوله فالغنى الكبير لا تجب نفقته) تفريع على المفهوم لكنه اعتبر مفهوم الوصفين معا والانسب أن
 يأخذ مفهوم كل منهما على حدته كأن يقول فالغنى الصغير أو الفقير الكبير لا تجب نفقته فالأول محترز الفقر والثاني
 محترز الصغير وإن احتاج الثاني إلى التقييد بعدم الزمانة والجنون وهكذا يقال فيما قاله في مفهوم الشرطين الآخرين وقد
 استفيد مما تقدم أن الولد القادر على الكسب اللائق به لا تجب نفقته بل يكلف الكسب بل قديقال أنه داخل في الغنى
 المذكور ويستثنى ما لو كان مشغلا بعلم شرعي ويرجى منه النجاة بالكسب بمنعه منه فتجب نفقته حينئذ ولا
 يكلف الكسب (قوله وذكر المصنف السبب الثاني) أي الذي هو ملك اليمين وإنما أضيف لليمين مع أن الملك للذات
 لأن بها الأخذ والاعطاء (قوله ونفقة الرقيق الخ) المراد بنفقة الرقيق مؤنته كما يشير إليه كلام الشارح ومنها أجرة
 الطبيب وثمان الدواء وماء الطهارة وتراب التيمم إن احتاج ذلك وقوله والبهايم جمع بهيمة من البهم وهو عدم التكامل لأنها
 لا تكلم وهي في الأصل اسم لكل ذات أربع من دواب البر والبحر والمراد بها هنا كل حيوان محترم بخلاف غير المحترم
 كالقواسق الخس وهي الحداة والغراب والعقرب والفأرة الكاب العقور فلا تلزمه نفقته بل تخلية ولا يجوز حبسه
 حتى يموت جوعا خيرا إذا قتلتهم فاحسنوا القتلة وأما الماروح فيه كالعقار والقناة فلا يجب فيه غمارة وإن أدى تركها
 للخراب نعم بكرة تركها حينئذ كما بكرة ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان لما فيه من إضاعة المال فإن قيل إضاعة المال
 تقتضي التحريم لأنهم نصوا في مواضع على تحريمها أجيب بأن محل تحريمها إذا كان سببها فعلا كالقاء المتاع في البحر
 بلا خوف ورعى الدراهم في الطريق فلا ينافي أنها تتركه إذا كان سببها تركه أو هذا بالنسبة لحق الله تعالى فلا ينافي وجوب
 ذلك لحق غيره كالأوقاف ومال المحجور عليه والمرهون مالم يكن بتوافق الراهن والمرتهن فيجوز ترك سقي الأشجار
 المرهونة بتوافقها خلافا للروايات (قوله واجبة) أماني الرقيق فليخبر للمالوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل
 ما لا يطيق ولخير للمالوك نفقته وكسوته بالمعروف وأماني البهايم فليحرمة الروح ولخير للصحيحين دخلت امرأة النار
 في هرة حبستها إلهي أطعمتها ولاهي أرسلتها تأكل من خشاش الأرض بفتح الخاء وكسرها أي هوامها

الفقر) لهم وهو
 عدم قدرتهم على
 مال أو كسب
 (والزمانة أو الفقر
 والجنون) وهي
 مصدر من الرجل
 زمانة إذا حصل له
 آفة فإن قدر واعي
 على مال أو كسب لم
 تجب نفقتهم (وأما
 المولودون) وإن
 سفلوا (فتجب
 نفقتهم) على الوالدين
 (بثلاثة شرائط)
 أحدها (الفقر
 والصغير) فالغنى
 الكبير لا تجب
 نفقته (أو الفقر
 والزمانة) فالغنى
 القوي لا تجب
 نفقته (أو الفقر
 والجنون) فالغنى
 العاقل لا تجب نفقته
 وذكر المصنف
 السبب الثاني في
 قول (ونفقة الرقيق
 والبهايم واجبة)

(قوله فن ملك رفيقا الخ) تفرع على كلام المصنف وقوله عبدا أو أمة أو مديرا أو أم ولد أي أو مستأجرا أو معارا أو أعني أو زمنا أو مستحقة منافعه بنحو وصية أو بقا أو مزوجة لم تسلم لزوجها ليلا ونهارا نعم المكاتب ولو كتابة فاسدة لا يجب له شيء من ذلك على سيده لاستقلاله بالكسب إلا أن عجز نفسه ولم يعجزه السيد وكذا الأمة المسامحة لزوجها ليلا ونهارا وقوله أو بهيمة أي فعليه علفها وسقيها بقدر الكفاية والمراد بالكفاية وصولها لأول الشبع والرى دون غايتها فإن امتنع المالك عما ذكره مال أمره الحاكم في الحيوان المأكول بأحد ثلاثة أمور يبعه أو نحوه مما يزل الملك أو علفه وسقيه بقدر الكفاية أو ذبحه وفي غير المأكول بأحد أمرين يبعه أو نحوه مما يزل الملك أو علفه وسقيه بقدر الكفاية ويحرم ذبحه ولو لأراحته من الحياة لطول مرض أو نحوه للنهي عن ذبح الحيوان إلا لأكله فإن لم يفعل ما أمر به الحاكم ناب عنه في ذلك على ما يراه أو يقتضيه الحال فإن لم يكن له مال أكرى الحاكم الدابة عليه أو باعها أو جزأ منها فإن تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها ولا يحلب المالك من لبن دابته ما يضر ولدها لأنه غذاؤه كولد الأمة وإنما يحلب ما فضل عنه بشرط أن لا يضر البهيمة لقلته وعلقها وليس له ترك الحلب إذا كان يضرها أيضا فإن لم يضرها كره ويحسن له أن لا يستقصى اللبن في حلبه بل يبقى في الضرع شيئا خيرا دغ داعي اللبن وأن يقص أظفاره ثلاثين يوما له أن يسقى ولد البهيمة غير لبن أمه أن استمر أهواؤه أو أحق بلبن أمه فإن لم يكفه وجب عليه أن يشتري له غيره لأن نفقته واجبة عليه وكذا الطير ويحرم جزئها للصوف من أصل الظهر وكذا حلقه لما فيه من تعذيب الحيوان ويجب على مالك النحل أن يبقى له شيئا من العسل في الكوارة بقدر ما يكفيه أو يشوي له دجاجا أو يعلقها على باب الكوارة فيأكل منها ويجب على مالك دود القز علفه بورق التوت أو تخليته لأكله ثلاثين يوما غير فائدة ويجوز تخفيف الدود بالشمس عند حصول نوله وإن أهله لأن فائدته ذلك كذبح المأكول من الحيوان (قوله وجب عليه نفقته) أي مؤنته كما علمت ولا يجب أن يشبعه الشبع المفرط بل الشبع المعتاد وأما قوله (قوله فيطعم رفيقه من غالب قوت أهل البلد) أي غالب قوت أرقاء أهل البلد من قح وشعير وذرة ونحو ذلك وقوله ومن غالب أدمهم أي أدم أهل البلد أي أرقائهم من سمن وزيت ونحو ذلك وقوله ويكسوه من غالب كسوتهم أي أهل البلد أي أرقائهم من قطن وصوف ونحو ذلك فلا يجب أن يكون طعامه من طعام سيده ولا أن يكون أدمه من أدم سيده ولا أن تكون كسوته من كسوة سيده ولكن يسن وقوله بقدر الكفاية أي في الطعام والادم والكسوة والعبرة بكفايته وإن زادت على كفايته أمثاله ويعتبر حاله زهاده ورغبة وحال السيد سارا واعسارا وينفق عليه الشريك بقدر ملكيهما وتسقط نفقته بمضي الزمان كنفقة القريب بجماع وجوبها بالكفاية ولا تصير ديناً عليه إلا باقتراض القاضي بنفسه أو بأذونه ويبيع القاضي فيها ماله إن كان له مال عند امتناعه أو غيبته لا نهق واجب عليه فإن لم يكن له مال أمره القاضي يبيعه وأجارته أو اعتاقه دفعا للضرر فإن لم يفعل أجره الحاكم فإن لم تيسر أجارته باعه فإن لم يجد من يشتريه أنفق عليه من بيت المال (قوله ولا يكفي في كسوة رفيقه ستر العورة فقط) أي دون بقية بدنه لما فيه من الإذلال والتحقير وإن لم يتأذ بحر ولا برد ومحل ذلك ما لم يعتد ستر العورة فقط كافي بلاد السودان ونحوها والاكتفى كما في المطلب (قوله ولا يكفون) أي الرقيق والبهائم وقوله من العمل بيان مقدم لما وقوله مالا يطيقون أي مالا يطيقون الدوام عليه فلا يجوز للسيد تكليف رفيقه عملا يقدر عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه ويحرم على المالك تكليف دابته مالا تطيق الدوام عليه من تثقيب الجل أو ادامة السير أو غيرها يوما أو نحوه نعم إن اتفق ذلك لعن في بعض الأوقات لم يحرم (قوله فإذا استعمل المالك رفيقه نهارا أراحه ليلا) أي من الأشغال كالخدم والجل ونحو ذلك وقوله وعكسه أي وهو أنه إذا استعمله ليلا أراحه نهارا (قوله ويرى صيفا وقت القيولة) أي لا نه وقت الراحة (قوله ولا يكلف دابته أيضا مالا تطيق حمله) فيحرم تحميلها مالا تطيق الدوام عليه يوما أو نحوه وكذلك ادامة السير والركوب ونحو ذلك كما سبق وقد فصل الشارح أجال قول المصنف ولا

فن ملك رفيقا
عبدا أو أمة أو مديرا
أو أم ولد أو بهيمة
وجب عليه نفقته
فيطعم رفيقه من
غالب قوت أهل
البلد ومن غالب
أدمهم بقدر
الكفاية ويكسوه
من غالب كسوتهم
ولا يكفي في كسوة
رفيقه ستر العورة
فقط (ولا يكفون
من العمل مالا
يطيقون) فإذا
استعمل المالك
رفيقه نهارا أراحه
ليلا وعكسه
ويرى صيفا
وقت القيولة ولا
يكلف دابته أيضا
مالا تطيق حمله

٣ يقتضى صنيع
الحشى أن قول
الشارح بقدر
الكفاية مؤخر عن
قوله ويكسوه
لكن الذى فى
الشارح تقديمه
عليه اهـ

ولا يكفون من العمل ما لا يطيقون بالتفريع الذي ذكره بقوله فإذا استعمل المالك رقيقه الخ وبقوله ولا يكلف دابته أيضا الخ وهذا ظهر أن قول المحشى صوابه التقديم على قوله ولا يكفون من العمل الخ لوجه له (قوله وذكر المصنف السبب الثالث) أي الذي هو الزوجية وهذا مناسب للنسخ التي ليس فيها ذكر فصل هنا فإنه ساقط من بعض النسخ وهو الانسب بصنيع الشارح لكن الشيخ الخطيب شرح على النسخة التي فيها ذكر فصل وتبعه المحشى حيث قال فصل في أحكام نفقة الزوجية وما يتعلق بها والتعبير بالنفقة لأنها الأغلب المؤنة أعم منها وقد نطلق بمعنى المؤنة فتشمل سائر المؤن (قوله ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها) أي بأن عرّضت نفسها عليه كأن تقول له اني مسامة نفسي اليك فان لم يكن حاضر اعندها بعثت اليه اني مسامة نفسي اليك فاختر أن آتيك حيث شئت أو أن تأتيني فالعبرة ببلاغ الخبر له ومحل ذلك اذا كان في بلدها فان غاب عن بلدها رقت الامر الى الحاكم ليكتب الى حاكم بلد الزوج ليعلمه بالحال فيجىء اليها أو يوكل في الاتفاق عليها فان لم يفعل شيئا من الامرين فرضها القاضي في ماله من حين امكان وصوله هذا ان كانت بالغة عاقلة فان كانت صغيرة أو مجنونة فالعبرة بعرض وليها لأنه هو المخاطب بذلك وخرج بالممكنة من نفسها المستمعة من التمكين وهي الناشئة فلا نفقة لها ولو مضت مدة ولم تعرض نفسها عليه ولم تمنع بل مع السكوت فلا نفقة لها أيضا لعدم التمكين ولا بد من التمكين التام فلو مكنته وقتادون وقت كأن تمكنه الليل دون النهار أو في دار دون دار فلا نفقة لها ولو اختلفا في التمكين كأن قالت مكنت في وقت كذا فانكر ولا يثبت صدق يمينه لأن الاصل عدمه فالورد عليها اليمين حلفت يمين الرد واستحقت النفقة لأن اليمين المردودة كالقرار أو كاليمين ولو اتفقا على التمكين واختلفا في الاتفاق كأن قال دفعت لك النفقة فانكرت صدقت يمينها لأن الاصل عدم الاتفاق وكذا لو اختلفا في النشوز فتصدق هي لأن الاصل عدمه ومثل الناشئة في عدم النفقة المحبوسة ظلمًا أو بحق فلا نفقة لها وان كان الحابس لها هو الزوج ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها له كذا قال المحشى تبعًا لاطلاق بعضهم والظاهر أنه ان حبسها الزوج ظلمًا لم تسقط نفقتها تعديده حينئذ وان حبسها بحق فلا نفقة لها وأما اذا حبست الزوجة وجها فان حبسته ظلمًا سقطت نفقتها وان حبسته بحق لم تسقط نفقتها وهذا التفصيل هو المتجه كما نقله في حاشية المنهج في باب القسم والنشوز وان أطلق في باب النفقات (قوله واجبة على الزوج) أي بالتمكين يوما بيوم فتجب بفجر كل يوم وانما وجبت بفجر اليوم لأنه يسامها الحب فيحتاج الى طعنه وخبره وعجنه فالو حصل التمكين ابتداء في أثناء اليوم وجبت بالقسط حتى لو حصل وقت الغروب كما يقع كثيرًا وجبت كذلك بخلاف ما لو كان ذلك بعد نشوز بأن كانت ناشئة ثم مكنت في أثناء اليوم فلا تجب نفقة ذلك اليوم لأنها تسقط بالنشوز فلا تعود بالطاعة ما لم يستمتع بها ولا تجب بالعقد قبل التمكين لأنه يوجب المهر فلا يوجب النفقة لأنه لا يوجب عوضين ولأنها محمولة بسبب جهل حال الزوج من يسار أو اعسار أو توسط العقد لا يوجب مالا مجهولًا ولا أنه ^{بأنه} تزوج عائش رضي الله عنها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع ولم ينقل أنه أنفق عليها قبل الدخول فالو كانت النفقة واجبة بالعقد لساقها اليها ولو وقع لنقل (قوله ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج) أي من يسار واعسار وتوسط وقوله بين المصنف ذلك أي اختلافها بحسب حال الزوج فاسم الإشارة عائدة على الاختلاف المفهوم من اختلفت (قوله وهي مقصرة) وانما لم تعتبر فيها الكفاية لأنها تستحقها أيام مرضها وشبعها واذا أكلت عنده على العادة كني لجر يان الناس عليه في الاعصار والامصار لكن محله ان أكلت عنده برضاها وهي زشيذة أو غير زشيذة وقد أذن وليها في ذلك فان كانت غير زشيذة ولم يأذن وليها في ذلك لم يكف فترجع عليه بالنفقة وهو متطوع بأكلها عنده ان كان أهلا للتطوع والارجع عليها بما أكلت وهي ترجع عليه بالنفقة ومعلوم أن العبرة في الامة للزوجة اذا أوجبتا نفقتها على الزوج بأن كانت مسلمة له ليلًا ونهارًا برضا سيدها المطلق التصرف لا برضاها ولو اعتاضت عن النفقة غير المستقبل جاز ان لم يكن ربا كأن اعتاضت عنها درهم أو دينارًا أو ثيابًا أو براعم شعير أو عكسه فان كان ربا كأن اعتاضت خبز برأود فبقية عن بر لم يجوز وأما النفقة المستقبل فلا يجوز الاعتياض عنها (قوله فان وفي بعض النسخ ان)

وذكر المصنف
السبب الثالث في
قوله (ونفقة
الزوجة الممكنة من
نفسها واجبة) على
الزوج ولما اختلفت
نفقة الزوجة بحسب
حال الزوج بين
المصنف ذلك في
قوله (وهي مقصرة
فان) وفي بعض
النسخ ان

أى بلافاء وقوله كان الزوج موسراً أى بأن كان عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب وزاد عليه مدان فإن لم يكن عنده ما يكفيه العمر الغالب أو كان عنده ما يكفيه ولم يزد عليه شئ فمعرسان زاد عليه شئ ولم يبلغ مدين فمتوسط والعبرة في ذلك بطاوع فخر كل يوم كما سيصرح به الشارح وحينئذ فلا يبعد أن يكون موسراً في يوم ومتوسطاً في يوم ومعرساً في يوم (قوله) يعتبر يساره بطاوع فخر كل يوم أى لأنه وقت الوجوب فتعتبر ما عنده عند طلوع الفجر فإذا وجدناه يز يد على كفاية العمر الغالب بمدين فهو موسر فيلزم في هذا اليوم مدان وهكذا يختلف ذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال وكثرتهم (قوله) فدان من طعام واجبان عليه) أشار بذلك إلى أن قول المصنف مدان مبتدأ والخبر محذوف واحتجوا بالأصل متفاوت بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله وأما كون الواجب على الموسر مدين فاعتباراً بأكثر ما واجب في الكفارة وهو مدان في كفارة الأذى في الحج وأما كون الواجب على المعسر مداناً فاعتباراً بأقل ما واجب في الكفارة وهو مد في نحو كفارة الظهار فإنه يكتفى به الزهيد ويقنع به الرغيب ولما أوجبوا على الموسر الأكثر وهو المدان وعلى المعسر الأقل وهو المديقاسا على الكفارة فيهما أوجبوا على المتوسط ما بينهما لأنه لو أزمناه بالمدين لضره ذلك ولو أكتفينا منه بالمدين لضرها ذلك فأوجبنا عليه قدر أوسط وهو مد ونصف (قوله) كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه) أى لأن العبرة بفجر اليوم حينئذ يعتبر اليوم مع ليلته المتأخرة عنه وإضافتها إليه لانتصاها به وإلا فهي ليلة اليوم المتأخرة عنها لأن الليل سابق على النهار (قوله) مسامة كانت الخ) تعميم في الزوجة وأشار بذلك إلى أن الواجب لا يختلف باختلاف حال الزوجة لأن العبرة بحال الزوج دون حال الزوجة وقوله حرة كانت أو رقيقة أى مسامة ليلته وأما حتى تجب نفقتها عليه (قوله) من غالب قوتها) أى غالب قوت محل الزوجة لأن من المعاشرة بالمعروف المأمور بها رقيقاً ساعياً على الفطرة والكفارة ولو اختلف الغالب في المحل كأن كانوا يقاتون الشعير أربع أشهر والبر والارز ثمانية أشهر فقد اختلف الغالب وهو البر والارز وأما قوت المحل ولا غالب كأن كانوا يقاتون البر والشعير على السواء وجب لائق بالزوج ولا عبرة بأقلياته أقل منه زهداً أو بخلاً أو فوقه تكلفاً (قوله) والمراد غالب قوت البلد) أى بلد الزوج والتعبير بالبلد جرى على الغالب لأن المراد غالب قوت محلها سواء كان بلداً أو قرية أو مصر أو بادية وقوله من حنطة أو شعير الخ بيان لغالب قوت البلد وقوله أو غيرهما أى كالتمر والنرة والارز ونحوها (قوله) حتى الاقط) غايته في قوله أو غيرهما وقوله في أهل بادية يقاتونه أى في حق أهل بادية يعتادون اقتنياته (قوله) ويجب للزوجة الخ) ويجب لها أيضاً الفاكة التي تغلب في أوقاتها كخوخ ومشمش وتين ونحو ذلك وما جرت به العادة من الكعك والسمك والنقل في العيد والحبوب في العشر وما يفعل في أربع أيوب ويوم صباغ البيض والقهوة والدخان إن اعتادت شربها والسراج في أول الليل لجرى العادة بذلك والضابط أنه يجب لها كل ما جرت به العادة (قوله) من الادم) أى لأن الطعام لا يساغ إلا بالادم غالباً ولا تكلف كل الخبز وحده ولو جرت عاداتها بذلك لم ينظر لعاداتها لأنه حقها وقوله والكسوة بكسر الكاف وضمها والمعتبر في مقدار الكسوة كفاية بدنها فلا يكفي ما ينطلق عليه اسم الكسوة إذا لم يكفها وتختلف كفاية بدنها بطولها وقصرها وسمتها وهزالها وفي جنسها ما جرت به عادة أمثاله من قطن أو كتان أو حرير كما سيذكره الشارح وفي جودتها ودرائها يسار الزوج وأعضائه وتوسطه فيفاوت بين الموسر وغيره في الجودة والرداء لافي عدد الكسوة لأنه لا يختلف بذلك وتختلف باختلاف البلاد في الحر والبرد ويجب لكل فصل من فصل الشتاء والصيف كسوة والمراد بالشتاء ما يشمل الربيع والصيف ما يشمل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وإن كانت في الأصل أربع فصول فالقصر عندهم ستة أشهر فيجب لها كل ستة أشهر كسوة وهي قميص وسراويل وخمار وهو شئ يغطي به الرأس وهو المسمى بالطرحة ومكعب بكسر الميم وسكون الكاف وتخفيف العين أو بضم الميم وفتح الكاف وتشديد العين وهو المداس كالبايج والصرمة ويلحق به القبقاب إن جرت به عاداتها ويزاد في الشتاء لدفع البرد جبة محشوة أو فروة أو نحوهما بحسب العادة ويجب لها أيضاً

(مكان الزوج
موسراً) ويعتبر
يساره بطاوع فخر
كل يوم (فدان)
من طعام واجبان
عليه كل يوم مع
ليلته المتأخرة عنه
لزوجته مسامة
كانت أو ذمية حرة
كانت أو رقيقة
والمدان (من غالب
قوتها) والمراد غالب
قوت البلد من
حنطة أو شعير أو
غيرهما حتى الاقط
في أهل بادية
يقاتونه (ويجب)
للزوجة (من الادم
والكسوة

نوابع الكسوة من كوفية للرأس وهي الطاقية التي تلبس في الرأس تحت الخمار ونكة لباس وهي مايستمسك به السراويل وزرقيص وجبة ونحوهما وخط خياطة ونحو ذلك ويجب لها أيضا ما تقعد عليه من بساط مخنل له وبرة كبيرة وهو المسمى بالسجادة في الشتاء ونقطع بكسر النون وفتحها مع اسكان الطاء وفتحها وهو الجلد كالقروة التي يجلس عليها في الصيف بالنسبة للموسر ومن نحو لباد في الشتاء وحصر في الصيف بالنسبة للمعسر ويجب لها أيضا ما تنام عليه من الفراش كالطراحة وما تضع رأسها عليه من الخدة بكسر الميم سميت بذلك لوضع الخدة عليها وما تغطي به كاللحاف في الشتاء أو في بلد بارد والملحفة أي الملاءة التي تلتحف بها بدل اللحاف في الصيف أو في البلاد الحارة ولا يجب تجديده في كل فصل كالكسوة بل يجب تصليحه كلما احتاج لذلك بحسب ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس بالتنجيد وكذلك تبيض النحاس المعروف وإذا حصل التمكين في أثناء الفصل وجب من الكسوة بقسطه مما يجب فيه وبعضهم يجعل كل ستة أشهر تمضي من التمكين فصلا لكنه يشكك عليه أنه يجب للشتاء كذا وللصيف كذا كما تقدم بيانه لأنه يقتضي اعتبار فصلي الشتاء والصيف كما قلنا (قوله ما جرت به العادة) فالحكم في ذلك العادة فيجب لها كل ما جرت به العادة وقوله في كل منهما أي من الادم والكسوة (قوله فان جرت عادة البلد في الادم الخ) هذا تفصيل لقوله ما جرت به العادة بالنسبة للادم ولو اختلفا في قدر الادم قدره القاضي باجتهاده معتبرا حال الزوج من يسار أو غيره فينظر ما يحتاج اليه المدمن الادم فيقرضه على المعسر ويضاعفه على الموسر ويجعل ما بينهما على المتوسط وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من مكيلة زيت أو سمن تقرب (قوله زيت) أي كالزيت الطيب فانه يتأدم به وقوله وشيرج أي أو شيرج وهكنا ما بعد والشيرج بفتح الشين وهو دهن السمسم ولا يجوز زكسر الشين كما قاله الشبرا ملسي لأنه حينئذ يصير من باب درهم وهو قليل مع كون أمثلته محصورة وليس هذا منها وقوله وجبن أي كالجن الخالوم وقوله ونحوها أي كسمن ونحوه (قوله اتبع العادة في ذلك) أي فيما جرت به من الزيت والشيرج الخ (قوله وان لم يكن في البلد أدم غالب) أي كأن يكون فيها أدمان على السواء وقوله فيجب اللائق بحال الزوج أي من يسار وغيره (قوله ويختلف الادم باختلاف الفصول) أي الاربع وقوله فيجب في كل فصل الخ تقرب على ما قبله كما هو ظاهر (قوله ويجب للزوجة أيضا) أي كما يجب لها مسبق وقوله لحم أي مع ما يطبخ به كالخطب وغيره والملوخية وغيرها وقوله يليق بحال زوجها أي في الجنس كالضاني والجاموسي والقر كالثلاثة أربال والوقت كان يكون في كل أسبوع مرة أو في كل يومين مرة ولو اختلفا في قدر اللحم قدره القاضي باجتهاده بحسب حال الزوج من يسار واعسار وتوسط وما ذكره الامام الشافعي من رطل لحم في الاسبوع محمول على ما كان في زمنه من قلة اللحم فلا ينافي أنه يزداد عليه بحسب العادة مع أن الرطل محمول على المعسر فيكون على الموسر باعتبار ذلك رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وإذا أوجنا اللحم في يوم من الاسبوع فينبغي أن يكون يوم الجمعة لأنه أفضل الايام فهو أولى بالتوسيع فيه وظاهر كلامهم أنه يجب الادم في يوم اللحم وهو الاقرب ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء (قوله وان جرت عادة البلد في الكسوة الخ) هذا تفصيل لقول المصنف ما جرت به العادة بالنسبة للكسوة وقوله لمثل الزوج أي في اليسار والاعسار والتوسط وقوله بكتان أو حرير أي أوقطن لأنه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترفونا شئ عن الرعونة التي هي الحق وقلة العقل وقوله وجب أي الكتان أو الحرير أو القطن فيجب الجنس الذي جرت به العادة ويفاوت في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وغيره عملا بالعادة (قوله وان كان الزوج معسرا) أي بأن كان لا يملك ما يز يدعى مؤنة العمر الغالب وذلك صادق بأن يكون عندهما يكفيه العمر الغالب فقط أو أقل منه كما يعلم مما مر (قوله ويعتبر اعساره بطاوع فخر كل يوم) أي لانه وقت الوجوب كما تقدم (قوله فد) خبر لمبتدأ محذوف كما أشار اليه الشارح بقوله أي فالواجب الخ وقوله من غالب قوت البلد أي بلد الزوجة وتقدم أن التعبير بالبلد جرى على الغالب والتعبير بالحمل أعم (قوله وما يتأدم به المعسرون مما جرت به

ما جرت به العادة)
في كل منهما فان
جرت عادة البلد
في الادم بزيت
وشيرج وجبن
ونحوها اتبع
العادة في ذلك وان
لم يكن في البلد أدم
غالب فيجب اللائق
بحال الزوج ويختلف
الادم باختلاف
الفصول فيجب في
كل فصل ما جرت
به عادة الناس فيه
من الادم ويجب
للزوجة أيضا لحم
يليق بحال زوجها
وان جرت عادة
البلد في الكسوة
لمثل الزوج بكتان
أو حرير وجب
(وان كان) الزوج
(معسرا) ويعتبر
اعساره بطاوع فخر
كل يوم (فد) أي
فالواجب عليه
لزوجته مد طعام
(من غالب قوت
البلد) كل يوم مع
ليلته المتأخرة عنه
(وما يتأدم به
المعسرون) مما
جرت به

عاداتهم من الأدم) أى قدر اوجنسا كما مريانه وقوله ويكسونه مما جرت به عاداتهم من الكسوة أى قدر اوجنسا كما مريانه أيضا واعلم أن من بهرق ولو مبعضا ومكتابا معسر لنقص حال البعض وضعف ملك الكاتب وان كثرة ماله ولعدم ملك غيرها (قوله وان كان الزوج متوسطا) أى بين اليسار والاعسار وقوله ويعتبر توسطه بطولوع فجر كل يوم أى لأنه وقت الوجوب كما مر (قوله فمد) خبر لمبتدا محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله أى فالواجب عليه الخ وقوله ونصف عطف على مد وقوله من غالب قوت البلد أى بلد الزوج والحل أعم من البلد كما مر (قوله ويجب لها من الأدم الوسط) أى قدر اوجنسا كما مريانه وكذلك قوله ومن الكسوة الوسط وأشار الشارح بتقدير الوسط فى الأدم إلى أن قول المصنف الوسط راجع لكل من الأدم والكسوة (قوله وهو) أى الوسط وقوله ما بين ما يجب على الموسر والمعسر توضيحه أنه إذا أوجبنا على الموسر وقيتين من السمن مثلا وعلى المعسر وقية منه أوجبنا على المتوسط وقية ونصفا (قوله ويجب على الزوج تملك زوجته الطعام حبا) أى ان كان الواجب عليه الحب بأن كان هو غالب قوت محلها فان كان الواجب عليه غير الحب كتمر ولحم وأقطبان كان غالب قوت محلها من ذلك وجب عليه تسليمه كذلك لا غير لكن يجب عليه ما يطبخ به اللحم كالطبخ وغيره وكاللوخية والبامية والقلقاس وغير ذلك فلو طلبت غير الحب من خبز أو قيمته لم يلزمه ولو بذل غيره مما ذكر لم يلزمها قبول لأنه غير الواجب فلا يجبر المعتنق منهما عليه ولا بد أن يكون الحب سليما فلا يكفي غيره كالسوس (قوله وعليه طحنه وخبزه) أى وعجنه فيتولى ذلك بنفسه أو يدفع مؤنة ذلك ولو فعلتها بنفسها بل ولو أكلته حبا فتحاسبه على مؤنة ذلك وفارق نظيره فى الكفارة من عدم وجوب ذلك على الكفر لأن الزوجة فى حبسه بخلاف الفقراء (قوله ويجب لها آلة كل الخ) أى كفصعة بفتح القاف ولا تكسر وفى المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصعة وصحن وملعة ومغرفة بكسر الميم وكوز وجرة وقدر ونحو ذلك مما لا غنى عنه سواء كان ذلك من خرف أو حجر أو خشب أو نحاس ويجب لها أيضا آلة تنظيف من نحو مشط بضم الميم وسكون الشين أو ضمها وبكسر الميم مع سكون الشين ونحو صابون مما تفصل به رأسها أو ثيابها ونحو أجابة مما تفصل فيه ثيابها أو نحوها وماء وضوء وغسل بسببه فيها إلا من حيض واحتلام وممرت ك بفتح الميم وكسرها ونحوه لدفع صنان إذا لم يندفع إلا به ويجب لها أجرة حملها فى كل شهر أو أكثر أو أقل بحسب ما جرت به عادة أمثالها لأجرة طبيب وحاجم وخاتن وفاصد ولادواء مرض ومنه ما يصنع عقب الولادة من حلبة وعسل وفراخ وسمن فلا يجب ذلك على الزوج بخلاف ما تشبهه أيام الوحم فيجب عليه وأما تزين به من الكحل والخضاب والطيب فلا يجب عليه لكن إن هياها لها وجب عليها استعماله (قوله وشرب) بفتح الشين وضمها بل وكسرها فهو مثلث الشين أى وآلة شرب كقلاة ودورق (قوله ويجب لها مسكن) أى ولو بأجرة فلا يشترط كونه ملك الزوج لأنها لا تملكه بل تتمتع به فقط فهو امتناع لا تملك كالخادم بخلاف غيرها من النفقة والكسوة والأدم والفرش والغطاء وآلات الأكل والشرب وآلات التنظيف وغير ذلك فإنه تملك وقوله يليق بها عادة أى لأنه امتناع كما مر والقاعدة أن ما كان تملكيا اعتبر بحال الزوج وما كان امتناعا اعتبر بحال الزوجة (قوله وان كانت ممن يخدم مثلها) أى بأن كانت لا يليق بها أن تخدم نفسها بل المروءة تقضى بأن يخدمها غيرا فى بيت أبيها وان تخلف الأخدام بالفعل لعارض كعدم وجود ما تحصل به الخادم أو عدم وجود من يخدم أو قصدت واضعها أو رياضتها لكن بشرط أن تكون حرة بخلاف الرقيقة كالا أو بعضا فلا اخدام لها وإن كانت جميلة لأن شأنها أن تخدم نفسها وان وقع الاخدام لها بالفعل كما فى الجوارى البيض وعلم من قوله وان كانت ممن يخدم مثلها أنه لا يجب الاخدام لمن تخدم نفسها فى العادة عند أبيها وليس لها أن تتخذ خادما وتتفق عليه من مالها إلا بإذن زوجها كما فى الروضة وأصلها ولو كانت ممن لا يخدم مثلها عادة فى بيت أبيها ولكن اعتادت الاخدام فى بيت زوجها سابق لم يجب اخدامها على المعتمد خلافا لما جرى عليه بعضهم من وجوب الاخدام حينئذ وتبعه المحشى حيث قال أى فى بيت أهلها أو زوجها قبله فسوى فى وجوب الاخدام بين من يخدم مثلها فى بيت أهلها ومن يخدم مثلها فى بيت الزوج السابق وهو

عاداتهم من الأدم
(ويكسونه) مما
جرت به عاداتهم من
الكسوة (وان
كان) الزوج
(متوسطا) ويعتبر
توسطه بطولوع فجر
كل يوم مع ليلته
التأخرة عنه (فمد)
أى فالواجب عليه
لزوجته مسد
(ونصف) من طعام
من غالب قوت
البلد (و) يجب لها
(من الأدم) الوسط
(و) من الكسوة
الوسط وهو ما بين
ما يجب على الموسر
والمعسر ويجب
على الزوج تملك
زوجته الطعام حبا
وعليه طحنه وخبزه
ويجب لها آلة كل
وشرب وطبخ
ويجب لها مسكن
يليق بها عادة (وان
كانت ممن يخدم
مثلها

ضعيف (قوله فعليه أى الزوج اخداها) أى ولو بوأحد من محل له نظر هاذ كرا كان أو أتى ويقال لسكل منها خادم وفى لغة قليلة يقال للأتى خادمة ولا يجب مازاد على الواحد وان اقتضت العادة تعدد الخادم فى مثلها نعم ان احتاجت الى خدمه قلمرض أو زمانه وجب اخداها بقدر الحاجة وان تعدد سواء كانت حرة أو أمة لأن ذلك للحاجة التى هى أقوى من المروءة ولا يكفي أن يخدمها الزوج بنفسه لأنها تستحي منه غالباً وتغير بذلك وسواء فى وجوب الاخدام مؤسراً ومعتقاً ومتوسطاً وعبد ومكاتب وغيره كسائر المؤن لأن ذلك من المعاشرة بالمعروف المأمور بها (قوله بحرة أو أمة) كان الأولى تأخير الحرة عن قوله أو أمة ليتصل بها قوله مستأجرة لأنه صفة لها فان الاستئجار لا يجري فى أمتها وان جرى فى أمة غيره وفى بعض النسخ بعد قوله أو أمة أنه مستأجرة وهى ظاهرة ومتى كانت مستأجرة لا يلزمه غير الاجرة وان كانت حرة (قوله أو بالانفاق على من صحب الزوجة) وجنس طعام الخادم جنس طعام الزوجة لكن يكون دونه نوعاً وقدراً فيجب على المؤسر مد وثلث اعتباراً بثلاث نفقة الخدمه وعلى المتوسط مد اعتباراً بثلاث نفقة الخدمه أيضاً وعلى المعتسر مد جزماً لأن النفس لا تقوم بدونه غالباً ويجب له الادم لأن العيش لا يتم بدونه وجنسه جنس أدم الخدمه لكن يكون دونه نوعاً وقدراً بحسب قدر الطعام ويجب له أيضاً كسوة تليق به دون كسوة الخدمه جنساً ونوعاً فيجب له قميص ونحو مكعب ٣ وقمعة للأتى وخف ورداء وجبة فى الشتاء وما يفرش وما يتغطى به كقطعة لبد وكساء فى الشتاء وحصىرة فى الصيف ومخدة وسراويل الجريان العادية به للخادم الآن وأما قول الشيخ الخطيب تبعاً لشيخ الاسلام لاسراويل فهو بحسب العادة القديمة فيجب الآن عملاً بالعادة (قوله من حرة أو أمة) بيان لمن صحب الزوجة ويدخل فى ذلك الجارية التى يدخلها أبوها كما جرت به العادة فى مصرنا وقوله ان رضى الزوج بها يفيد أنه لا يلزمه الرضا بها لكن ان لم يرض بها يلزمه الاخدام بغيرها (قوله وان أعسر الخ) خرج بقوله أعسر ما إذا أسر لكن امتنع من الانفاق عليها فليس لها الفسخ لتتمكن من تحصيل حقها بالحكم سواء حضر الزوج أو غاب وان لم يترك لها شيئاً غيبته ولو غاب مدة طويلة خلافاً للمالكية فإنه اذا غاب ولم يترك لها شيئاً ففسخ عندهم فلو فعل ذلك مالكي ثم حضر الزوج فملشافعى نقضه ولو حضر الزوج وغاب ماله فان كان بمسافة القصير فأكثر فلها الفسخ ولا يلزمها الصبر للضرر وان كان دون مسافة القصير فلا فسخ لها وأمر بالحضار محال هذا ان سهل احضاره والافلها الفسخ وقدره الزوج على الكسب كقدره على المال فليس لها الفسخ الآن عاجز عن الكسب وقوله بنفقتها أى أو كسوتها فالاعسار بالكسوة كالأعسار بالنفقة لأنها لا بد منها ولا يبقى البدن بدونها غالباً ويستثنى منها المكعب والسراويل فلا فسخ بالاعسار بها كالأفسخ لها بالاعسار بالادم لأن النفس تقوم بدونه بخلاف القوت والكسوة وأما المسكن فجري بعضهم على أنها لا تفسخ به كالادم والمعتمد أنها تفسخ به لشدة الحاجة اليه ولا فسخ أيضاً بالاعسار بالخادم أو نفقته وانما تفسخ بأعساره بنفقة المعتسرين فلو أعسر بنفقة مؤسراً أو متوسطاً قدرته على نفقة معتسر لم تفسخ ولا يصير الزائد ديناً عليه لأن نفقته الآن نفقة معتسر فلو لم يجد الا نصف مدغداً ونصفه عشاء فلا فسخ لها لأنه قادر على المد وهو نفقة المعتسر ولو تبرع بها شخص عن الزوج المعتسر لم يلزمها القبول بل لها الفسخ لما فيه من المنفعة نعم ان تبرع بها للزوج ثم دفعها للزوج لها فلا فسخ بل يلزمها القبول لأن المنفعة حينئذ على الزوج لاعبائها وكذلك لو كان المتبرع بها أباً أو جداً أو سيداً أو زوجاً تحت حجره فلا فسخ لها بل يلزمها القبول لضعف المنفعة وقوله أى المستقبل فلا فسخ بالاعسار بالماضية كما سيدكره الشارح والحاصل أن شروط هذه المسألة خمسة * الاول الاعسار فيخرج ما اذا امتنع مع عدم الاعسار * الثانى كونه بالنفقة أو الكسوة فيخرج ما اذا أعسر بنحو الادم * الثالث كون النفقة لها فيخرج ما اذا أعسر بنفقة الخادم * الرابع كون الاعسار بنفقة المعتسرين فيخرج ما اذا أعسر بنفقة المؤسر أو المتوسط قدرته على نفقة المعتسر * الخامس كون النفقة مستقبله فيخرج ما لو أعسر بالنفقة الماضية (قوله فلها الصبر على اعساره) أشار بذلك الى أن محل قول المصنف فلها فسخ النكاح اذا لم يصبر فهي مخيرة بين الصبر والفسخ وقوله وتنفق على نفسها من مالها

فعليه أى الزوج
(اخداها) بحرة
أو أمة له أو أمة
مستأجرة أو
بالانفاق على من
صحب الزوجة من
حرة أو أمة لخدمة
ان رضى الزوج بها
(وان أعسر بنفقتها)
أى المستقبل (فلها)
الصبر على اعساره
وتنفق على نفسها
من مالها

٣ (قوله وقع للذكر)
لعله شئ يشبه
القمع يلبس على
الرأس كالبرنس
يسمى القبعة بضم
القاف وتشديد
الموحدة فليحرر
قوله نصر

أو تفترض أي وتنفق على نفسها ما اقترضته وعبارة الشيخ الخطيب وتنفق على نفسها من مالها أو ما اقترضته وهي أسبكت من عبارة الشارح (قوله ويصير ما نفقته ديناً عليه) أي أن كان بقدر الواجب بخلاف ما إذا كان ما نفقته زائداً على قدر الواجب فلا يصير ديناً عليه الا قدر الواجب فلو قال وصارت النفقة ديناً عليه لكان أولى وتصير ديناً عليه وإن لم يفرضها القاضي لأنها عليك فهي كسائر الديون المستقرة (قوله ولها فسخ النكاح) وطريقة الفسخ أن ترفع الأمر إلى القاضي أو المحكم بشرطه ويثبت عنده اعسار الزوج باقراره أو بينة ثم بعد ثبوت اعساره يجب امهاله ثلاثة أيام وإن لم يطلب الامهال يستحق عجزه فانه قد يعجز لعرض ثم يزول ولها الخروج في مدة الامهال لتحصيل النفقة بكسب أو قرض أو سؤال وليس له منعها من ذلك وعليها الرجوع إلى مسكنها لئلا يتركها في وقت الراحة وليس لها منعه من التمتع ثم بعد مدة الامهال ترفع الأمر إلى القاضي صبيحة الرابع فيفسخ النكاح هو أو نائبه أو هي باذنه وليس لها الاستقلال بالفسخ ولومع علمها بالا عسار فلا تنفسخ قبل الرفع إلى القاضي ولا بعده وقبل الاذن فيه نعم إن لم يكن في الناحية قاض ولا محكم ففي الوسيط خلاف في استقلالها به فإذا فسخت حينئذ نفذ ظاهره أو باطنا ولو سلم نفقة اليوم الرابع فلا فسخ إنزال ما كان الفسخ لاجله وهو الاعسار فإن أعسر بنفقة الخامس بقت على المدة الماضية ولا تستأنف فتفسخ في الحال كما لو أيسر في الثالث ثم أعسر في الرابع والحاصل أنه إذا أيسر يوماً أو يومين ثم أعسر بقت وإذا أيسر ثلاثة أيام ثم أعسر استأنفت ولا أثر لقولها رضيت باعساره ولو قالت رضيت به أبداً سواء قالته قبل النكاح أو بعده لأنه وعد لا يلزم الوفاء به فلها الفسخ باعساره بعد ذلك لأن الضرر يتجدد نعم إن رضيت باعساره بالمهر فلا فسخ لها لأن الضرر به لا يتجدد (قوله وإذا فسخت حصلت المفارقة) أي مفارقتها من الزوج وقوله وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق (قوله أما النفقة الماضية الخ) مقابل لقوله أي المستقبل وقوله فلا فسخ للزوجة بسببها أي ما عدا مدة الامهال بعد الرفع إلى القاضي كما تقدم في طريق الفسخ السابقة (قوله وكذلك) أي مثل الاعسار بالنفقة في ثبوت الفسخ وقوله للزوجة فسخ النكاح بيان لمقاد التشبيه وقوله إن أعسر زوجها بالصدق أي بالحال منه كلاً أو بعضها على المعتمد فلو أقبض بعض المهر وأعسر بالباقي قبل الدخول كان لها الفسخ للعجز عن تسليم العوض بتمامه مع بقاء العوض كما أفق به البارزى وبه صرح الجوزي وقال الأذرى هو الوجه نقلاً ومعنى خلافاً لما أفق به ابن الصلاح من عدم الفسخ إذ يلزم على افتائه اجبار الزوجة على تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق ولو درهما واحداً من صداق هو ألف درهم وهو في غاية البعد (قوله قبل الدخول بها) بخلافه بعد الدخول بها لتلف العوض وهو البضع وصيرورة العوض ديناً في الذمة (قوله سواء علمت يساره قبل العقد أم لا) أي فلها الفسخ مطلقاً وهو ضعيف والمعتمد أنه لا فسخ لها فيها إذا نكحته عاتمة باعساره بالصدق لأن الضرر لا يتجدد بخلاف النفقة فإن ضررها يتجدد

فصل في أحكام الحضنة وهي لغة

أو تفترض أي وتنفق على نفسها ما اقترضته وعبارة الشيخ الخطيب وتنفق على نفسها من مالها أو ما اقترضته وهي أسبكت من عبارة الشارح (قوله ويصير ما نفقته ديناً عليه) أي أن كان بقدر الواجب بخلاف ما إذا كان ما نفقته زائداً على قدر الواجب فلا يصير ديناً عليه الا قدر الواجب فلو قال وصارت النفقة ديناً عليه لكان أولى وتصير ديناً عليه وإن لم يفرضها القاضي لأنها عليك فهي كسائر الديون المستقرة (قوله ولها فسخ النكاح) وطريقة الفسخ أن ترفع الأمر إلى القاضي أو المحكم بشرطه ويثبت عنده اعسار الزوج باقراره أو بينة ثم بعد ثبوت اعساره يجب امهاله ثلاثة أيام وإن لم يطلب الامهال يستحق عجزه فانه قد يعجز لعرض ثم يزول ولها الخروج في مدة الامهال لتحصيل النفقة بكسب أو قرض أو سؤال وليس له منعها من ذلك وعليها الرجوع إلى مسكنها لئلا يتركها في وقت الراحة وليس لها منعه من التمتع ثم بعد مدة الامهال ترفع الأمر إلى القاضي صبيحة الرابع فيفسخ النكاح هو أو نائبه أو هي باذنه وليس لها الاستقلال بالفسخ ولومع علمها بالا عسار فلا تنفسخ قبل الرفع إلى القاضي ولا بعده وقبل الاذن فيه نعم إن لم يكن في الناحية قاض ولا محكم ففي الوسيط خلاف في استقلالها به فإذا فسخت حينئذ نفذ ظاهره أو باطنا ولو سلم نفقة اليوم الرابع فلا فسخ إنزال ما كان الفسخ لاجله وهو الاعسار فإن أعسر بنفقة الخامس بقت على المدة الماضية ولا تستأنف فتفسخ في الحال كما لو أيسر في الثالث ثم أعسر في الرابع والحاصل أنه إذا أيسر يوماً أو يومين ثم أعسر بقت وإذا أيسر ثلاثة أيام ثم أعسر استأنفت ولا أثر لقولها رضيت باعساره ولو قالت رضيت به أبداً سواء قالته قبل النكاح أو بعده لأنه وعد لا يلزم الوفاء به فلها الفسخ باعساره بعد ذلك لأن الضرر يتجدد نعم إن رضيت باعساره بالمهر فلا فسخ لها لأن الضرر به لا يتجدد (قوله وإذا فسخت حصلت المفارقة) أي مفارقتها من الزوج وقوله وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق (قوله أما النفقة الماضية الخ) مقابل لقوله أي المستقبل وقوله فلا فسخ للزوجة بسببها أي ما عدا مدة الامهال بعد الرفع إلى القاضي كما تقدم في طريق الفسخ السابقة (قوله وكذلك) أي مثل الاعسار بالنفقة في ثبوت الفسخ وقوله للزوجة فسخ النكاح بيان لمقاد التشبيه وقوله إن أعسر زوجها بالصدق أي بالحال منه كلاً أو بعضها على المعتمد فلو أقبض بعض المهر وأعسر بالباقي قبل الدخول كان لها الفسخ للعجز عن تسليم العوض بتمامه مع بقاء العوض كما أفق به البارزى وبه صرح الجوزي وقال الأذرى هو الوجه نقلاً ومعنى خلافاً لما أفق به ابن الصلاح من عدم الفسخ إذ يلزم على افتائه اجبار الزوجة على تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق ولو درهما واحداً من صداق هو ألف درهم وهو في غاية البعد (قوله قبل الدخول بها) بخلافه بعد الدخول بها لتلف العوض وهو البضع وصيرورة العوض ديناً في الذمة (قوله سواء علمت يساره قبل العقد أم لا) أي فلها الفسخ مطلقاً وهو ضعيف والمعتمد أنه لا فسخ لها فيها إذا نكحته عاتمة باعساره بالصدق لأن الضرر لا يتجدد بخلاف النفقة فإن ضررها يتجدد

فصل في أحكام الحضنة أي كالحقة الأم لها ونحوها المميز بين أبيه كإسائتي في كلامه ونسب كقالة أيضاً وفيها نوع ولاية وسلطنة وثبت لكل من الرجال والنساء لكن النساء بها أليق لأنهن بالمحضون أشفق وعلى القيام بها أصبر وبأمر التريبة أبصر وأولاهن الأم كما سيذكره المصنف وتنتهي بالبلوغ والافاقه ثم إن بلغ رشيداً فله أن يسكن حيث شاء ولا يجبر على الإقامة عند أبيه ذكر كان أو أنثى والأولى أن لا يفارقها نعم إن خيفت فتنة من انفرد به كان أمره يخشى عليه فتنة أو أنثى يحصل في سكنها وحدها ربة امتنعت المفارقة وأجبر على البقاء عند أبيه إن كانا مجتمعين وعند أحدهما إن كانا مفترقين والأولى في الذكر أن يكون عند الأب وفي الأنثى أن تكون عند الأم للجائسة ويصدق الولي يمينه في دعوى الفتنة والريبة ولا يكلف يمينه لتلايلهم على إقامة البيئة فضيحة وإن بلغ غير رشيد فاطلق مطلقون أنه كالصبي فتدوم الولاية عليه وهو المعتمد وفصل بعضهم فقال إن كان عدم رشده لعدم إصلاح ماله فكالصبي وإن كان لعدم إصلاح دينه فيسكن حيث شاء وهذا التفصيل ضعيف وإن قال الرافعي وهذا التفصيل حسن والخشني كالاتي فيما تقدم (قوله وهي) أي الحضنة بفتح الحاء

وقوله مأخوذة من الحَضْن الخ أي فعنها لغة الضم أخذنا من قوله لضم الحاضنة الخ الذي ساقه تعليلا لكونها مأخوذة من الحَضْن فكان الأوضح أن يقول وهي مأخوذة من الحَضْن لضم الحاضنة الطفل اليه ثم يقول فهي لغة الضم وقوله بكسر الحاء والناس يضمونها الحنا (قوله وهو) أي الحَضْن وقوله لضم الحاضنة الخ تعليل لكونها مأخوذة من الحَضْن كما علمت وقوله الطفل ومثله الكبير المجنون كما سجد كره ولعله اقتصر هنا على الطفل لكونه الغالب وقوله اليه أي إلى الحَضْن الذي هو الجنب (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله حفظ الخ هذا تعريف باللازم والمقصود فانه يلزم منها حفظ المحضون وهو المقصود منها وتعرف بها الحقيقة ترية من لا يستقل بأموره بفعل ما يصلح مودفع ما يضره فكان الأولى أن يقول وشرعا ترية الخ ولذلك قال فيما سياتي أي تنميته الخ وعلم من هذا التعريف أن الذي على الحاضنة الأفعال كغسل جسده وثيابه ودهنه وكحله وور بطنه في المهد وتحريكه لينام وغير ذلك وأما الاعيان كالصابون الذي يغسل بهو الكحل الذي يوضع في العين وهكذا سائر المؤن في ماله ان كان له مال والأفعلى من عليه نفقته لأنهم من توابع النفقة ولهذا ذكرت هنا (قوله من لا يستقل بأمري نفسه) أي لصغرا وجنون كما يعلم من تمثيله وقوله عما يؤذيه متعلق بحفظ وقوله لعدم تمييزه علة لقوله لا يستقل بأمري نفسه وقوله كطفل وكبير مجنون تمثيل لمن لا يستقل بأمري نفسه (قوله واذا فارق الرجل زوجته الخ) أي فارقها بطلاق أو فسخ أو غيرها واحترز بقيد المفارقة عما اذا بقي على النكاح فان الولد يكون معهما يقومان بكفايته فلا يب يقوم بالاتفاق عليه والام تقوم بحضاته وتر بيته (قوله وله منها ولد) أي والخال أن له منها ولدا ذكر أو أنثى وكلامه في الصغير الذي لا يميز كما يدل عليه قوله إلى سبع سنين ثم يخبر بين أبيه الخ ومثله الكبير المجنون كما سبق في كلام الشارح (قوله فهي أحق بحضاته) أي لو فو رشفقتها وكلام المصنف كما ترى في اجتماع الذكور والاناث فان الاحوال ثلاثة اجتماع الذكور والاناث اجتماع الاناث فقط اجتماع الذكور فقط في الحالة الأولى تقدم الام على الاب فامهات لها وارثات بخلاف غير الوارثات كأم أبي أم أب فاذا اعدمت الاصناف الاربع وهي الام وامهاتها والاب وامهاته قدم الاقرب من الحواشي ذكر ا كان كأخ وابن أخ أو أنثى كاخت وبنت أخ ثم بعد المحارم غير المحارم كبنات عمه وبنت عم لغير أم بخلاف بنت العم لأن لها أدلت بذكر غير وارث ثم الذكور المحارم كأخ وابنه ثم غير المحارم كبن عم لكن لا تسلم مشتة لغير محرم بل لثقة يعينها كبنته فان استويا قريبا واختلافا كورة أو توتة قدمت الانثى على الذكور كافي أخت وأخو وبنت أخ وابن أخ لأن الانثى أصبر وأبصر كما تقدم وان استويا كورة أو توتة كافي أخوين أو أختين أقرع بينهما فيقدم من خرجت فرعته على غيره والخش كالذ كرفلا يقدم على الذكور ولو ادعى الانوثة صدق بيمينته وفي الحالة الثانية تقدم الام ثم أمهاتها ثم أمهات الاب ثم الاب ثم الاخت ثم الخالة ثم بنت الاخت ثم بنت الاخ ثم العمة ثم بنت العمة ثم بنت الخال والفرق بين بنت الخال وبنت العم للام مع أن كلا أدلى بذكر غير وارث أن بنت الخال أبوها أقرب للام من أبي بنت العم للام وتقدم أخت وخالة وعمه لأبوين عليهن لأن لقوة الجهة خلافا لما يقتضيه قول المحشى وقرابة الام على قرابة الاب وفي الحالة الثالثة يقدم الاب ثم الجد ثم الاخ بأقسامه الثلاثة ثم ابن الاخ لأبوين أو لأب ثم العم لأبوين أو لأب ثم ابن العم كذلك ولو كان للمحضون بنت قدمت بعد الام على الجدات أو زوج أو زوجة يمكن وطؤه لها قدم ذكر أو أنثى على كل الأقارب حتى على الابوين فان لم يمكن وطؤه لها فلا تسلم له كما صرح به ابن الصلاح في فتاويه (قوله أي تنميته) هي معنى التربيته التي تقدم التعبير بها وقوله بما يصلح متعلق بتنميته وقوله بتعده تصوير لتنميته وقوله بطعامه وشرابه كان الأولى أن يقول بطعامه وسقيه لأن الذي على الحاضنة الأفعال لا الاعيان كما تقدم وقوله وغير ذلك من مصالحه أي كربه في المهد وهو ما يهد للصبي لينام فيه وكحله ودهنه ونحو ذلك (قوله وموثة الحضنة على من عليه نفقة الطفل) أي أو المجنون كما تقدم في كلامه ومحل ذلك ما لم يكن له مال والا فهي في ماله (قوله واذا امتنعت) أي أو غابت أو ماتت

مأخوذة من الحَضْن
بكسر الحاء وهو
الجنب لضم الحاضنة
الطفل اليه وشرعا
حفظ من لا يستقل
بأمري نفسه عما
يؤذيه لعدم تمييزه
كطفل وكبير مجنون
(واذا فارق الرجل
زوجه وله منها ولد
فهي أحق بحضاته)
أي تنميته بما يصلح
بتعده بطعامه
وشرابه وغسل بدنه
وثوبه وتربيته
وغير ذلك من
مصلحه وموثة
الحضنة على من
عليه نفقة الطفل
واذا امتنعت

سنة لأن العفة والامانة ترجعان الى شئ واحد وهو العدالة كما سيأتي وزيد عليها شرائط أخر حتى أوصلها بعضهم الى نحو الخمسة عشر شرطاً فنها أن لا يكون الحاضن صغيراً لأنها لا تولى من هو من أهلها ومنها أن لا يكون مغفلاً بحيث لا يهتدى الى الأمور ومنها أن لا يكون أعمى لا يجد من يباشر أحوال المحضون نيابة عنه بخلاف ما إذا وجد من يباشرها عنه ومنها أن لا يكون أبرص ولا أجنم إذا كان يباشر الأفعال بنفسه بخلاف ما إذا كان يباشرها غيره عنه ومنها أن لا يكون به مرض لا يرجي برؤه كالسل والفالج أن كان بحيث يشغله ألمه عن كفالة المحضون والنظر في أمره أو كان بحيث يعوقه عن الحركة وهو يباشر الأعمال بنفسه دون من يدبر الأمور بنظره ويباشرها غيره ومنها أن لا تمتنع من ارضاع المحضون إذا كان رضيعاً وكان فيها لبن فإذا امتنعت من ارضاعه في هذه الحالة فلا حضانة لها حتى لو طلبت أجره ووجد الأب متبرعة قدمت المتبرعة ولا حضانة للأب فأن لم يكن فيها لبن استحققت الحضانة لعذرهما كما هو الظاهر خلافاً لظاهر عبارة المذاهب من أنه لا حضانة لها حينئذ (قوله أحدها) أي أحد الشرائط السبع التي في كلامه وقوله العقل خبر المبتدئ الذي قدره الشارح وكان في كلام المصنف بدلاً من سبع (قوله فلا حضانة لمجنونة) تفريع على مفهوم الشرط ولو قال المجنون لشمل الذكر لكنه اقتصر على الإتيان لأنها الأصل في الحضانة وقوله أطبق جنونها أو تقطع أي ما لم يقل أحدنا بعد وإنما لم يكن للمجنون حضانة لأنها ولاية وليس هو من أهله ولا لأنه في نفسه يحتاج الى من يحضنه فكيف يحضن غيره (قوله فإن قل جنونها إلخ) مقابل لمجنون تقديره هذا أن لم يقل جنونها وقوله كيوم في سنة وفي بعض النسخ كيوم في سنين والاول أولى لافادته الثاني بالاولى وقوله لم يبطل حق الحضانة بذلك أي بجنونها القليل كيوم في سنة ويتجه ثبوت الحضانة في ذلك اليوم للولي قال العلامة الرملي ولم أر لهم كلاماً في الاغماء والاقراب أن الحاكم يستنبط عنه زمن اغمائه ولو قيل بمجيء مامر في ولى النكاح لم يبعد (قوله والثاني الحرية) أي الكاملة وقوله فلا حضانة لرقيقة تفريع على مفهوم الشرط ولو قال لرقيق لشمل الذكر لكن تقدم أنه اقتصر على الإتيان لأنها الأصل في الحضانة والمراد الرقيق كلاً أو بعضها فشمّل المبعوض وانما لم يكن للرقيق حضانة لأنها ولاية وليس هو من أهلها ولا أنه مشغول بخدمة سيده ويستثنى من قوله فلا حضانة لرقيقة ما لو أسلمت أم ولد الكافر فان حضانه تولد لها مع كونها رقيقة ما لم تنكح لتبعيته لها في الاسلام مع بقاء أبيه على الكفر ولا حضانة لكافر على مسلم كما سيأتي والمعنى فيه فراغها للحضانة لمنع السيد من قربانها مع وفور شفقتها فان نكحت حضنه أقاربه المسلمون دون الأب على الصحيح لان نكاحه في دينه فان لم يوجد أحد من أقاربه المسلمين حضنه المسلمون الأجانب (قوله وان أذن لها سيدها) أي فلا عبرة بآذنه لأنه قد يرجع فيتشوش أمر الولد مع أنها ولاية فلا يؤثر فيها إذن السيد (قوله والثالث الدين) أي الاسلام فيشترط اسلام الحاضن لكن فيما إذا كان المحضون مسلماً أخذ من كلام الشارح وأما إذا كان المحضون كافراً فتثبت الحضانة للكافر عليه وللمسلم أيضاً بالاولى لأن فيه مصلحة له والحاصل أن الصور أربع تثبت الحضانة في ثلاث منها فتثبت للمسلم على المسلم وللکافر على الكافر وللسلم على الكافر وتمتنع في واحدة فلا تثبت للكافر على المسلم ولو حل كلام المصنف على أنه يشترط اتفاق الحاضن والمحضون في الدين لشمل صورتين الأولى وليين ويكون في المفهوم وهو اختلافها في الدين تفصيل وهو أنه ان كان الحاضن مسلماً والمحضون كافراً ثبتت الحضانة وان كان الحاضن كافراً والمحضون مسلماً امتنعت الحضانة وربما يؤيد هذا عدول المصنف الى التعبير بالدين عن التعبير بالاسلام وينزع نداء ولد ذي وصف الاسلام من أقاربه بالذميين وان لم يصح اسلامه احتياطاً لحرمة كلمة الاسلام ويحضنه المسلمون وان لم يكونوا من أقاربه ومؤنته في ماله ان كان له مال والافعل من عليه نفقته ان كان والافعل بيت المال ثم على مياسير المسلمين لأنه من المحاويج (قوله فلا حضانة لكافراً على مسلم) تفريع على مفهوم الشرط ولو قال لذي كفر على ذي اسلام لشمل الذكروالانثى لكنه اقتصر على الإتيان لأنها الأصل في الحضانة كما تقدم وانما لم يكن للكافر حضانة على المسلم لأنه لا ولاية له عليه قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ولا نمر بما فتنه في دينه فيحضنه أقاربه المسلمون على الترتيب

أحدها (العقل)
فلا حضانة لمجنونة
أطبق جنونها أو
تقطع فان قل
جنونها كيوم في
سنة لم يبطل حق
الحضانة بذلك (و)
الثاني (الحرية)
فلا حضانة لرقيقة
وان أذن لها سيدها
في الحضانة (و)
الثالث (الدين)
فلا حضانة لكافراً
على مسلم

المتقدم فان لم يوجد أحد من أقارب المسلمين حضنه بقية المسلمين (قوله الرابع والخامس العفة والامانة) انما جمع بينهما لتلازمهما اذا العفة بكسر المهملة الكف عما لا يحل ولا يحمده كما في المحكم والامانة ضد الحياة فكل أمين عفيف وعكسه فيؤان الى شرط واحد وهو العدالة كما يشير اليه الشارح بقوله فلا حضنة لفاسقة فلو عبر المصنف عنهما بالعدالة لكان أخصر وانما جعلهما شرطين نظر التباين هما لفظا وان تلازم معنى (قوله فلا حضنة لفاسقة) تفرع على مفهوم الشرطين معا لانهما يؤان الى شرط واحد وهو العدالة كما مر وانما لم يكن للفاسق حضنة لانها ولاية والفاسق لا يلي ولا نه يخشى أن المحضون ينشأ على طريقته لأن الصحبة تؤثر ولذلك قال بعضهم

عن المرأة لا تسأل وسل عن قرينه * فكل قرين بالمقارن يقتدى

ومن الفاسقة تاركة الصلاة فلا حضنة لها وانما نهينا عليه لأنه يقع كثير في زماننا هذا أن الأم مثلا تكون تاركة الصلاة ومع ذلك تطلب الحضنة ويرى ما يقتضى لها بها ولا يتنبه لهذا (قوله ولا يشترط في الحضنة تحقق العدالة الباطنة) أي التي ثبتت عند القاضي بقول الزكوي وقوله بل تكفي العدالة الظاهرة أي التي عرفت بالمخاططة والمعاملة وان لم تثبت عند القاضي ومحل هذا ان لم يقع نزاع في أهليته للحضنة قبل تسلم الحاضن للمحضون والأفلا بد من العدالة الباطنة بأن تثبت عند القاضي فان كان بعد تسلم الحاضن للمحضون قبل قول الحاضن في الأهلية (قوله والسادس الإقامة) أي فلا حضنة للمسافر سفر حجة خطر السفر بخلاف المسافر سفر نقلة فإنه لا تسقط حضنته اذا كان هو العاصب بل الحضنة له ولو مسافر سفر نقلة حفظا للنسب أخذ من كلام الشارح وقوله في بلد المميز ليس بقيد فلو قال في بلد المحضون لشمّل الصغير والمجنون ولعله اقتصر على ذلك نظر الصورة التخيير بين أبو به فانه لا يخير بينهما إلا المميز كما علم مما سبق وقوله بأن يكون أبو به مقيمين في بلد واحد تصوير لتحقيق الشرط وهو الإقامة لكن لو قال بأن يكون الحاضن مقيما لكان أولى لأن المدار على إقامة الحاضن في بلد المحضون ولعله صور به بذلك نظر الصورة التخيير بين أبو به فانه لا يخير بينهما الا اذا كانا مقيمين في بلد واحد (قوله فلو أراد أحدهما) أي الأبوين كما هو صريح كلامه ومثلها غيرهما في معناهما وقوله سفر حجة أي سفر الحاجة يقضيها ثم يعود وسيأتي مقابله وهو سفر النقلة وعلم من ذلك أن المفهوم فيه تفصيل وقوله كحج وتجارة أي زياره وعيادة وقوله طويلا كان السفر أوقصيرا كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الأبوين حتى يعود المسافر منهم ولو أراد أحد الأبوين سفر نقلة فالأب أولى من الأم بحضنته فينزعه منها (و) الشرط السابع (الخلو) أي خلوا المميز (من زوج) ليس من محارم الطفل فان نكحت شخصا من محارمه

(و) الرابع والخامس (العفة والامانة) فلا حضنة لفاسقة ولا يشترط في الحضنة تحقق العدالة الباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة (و) السادس (الإقامة) في بلد المميز بأن يكون أبو به مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر حجة كحج وتجارة طويلا كان السفر أوقصيرا كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الأبوين حتى يعود المسافر منهم ولو أراد أحد الأبوين سفر نقلة فالأب أولى من الأم بحضنته فينزعه منها (و) الشرط السابع (الخلو) أي خلوا المميز (من زوج) ليس من محارم الطفل فان نكحت شخصا من محارمه

بالارث ويتعين أن الشارح أراد بكونه من محارمه أن له حقاً في الحضانة وإن لم يكن من محارمه ليستقيم تمثيله كما
 به عليه الشبراملسي (قوله كعم الطفل) أي كأن طلقها أبو الطفل وله أخ فتزوجت بعدا نقضاء العدة بأخي الأب وهو
 عم الطفل وقوله وابن عمه أي ابن عم الطفل كان طلقها أبو الطفل وله ابن أخ فتزوجت بعدا نقضاء عدتها بابن أخي الأب
 وهو ابن عم الطفل وقد تقدم أنه ليس من محارمه (قوله أو ابن أخيه) أي ابن أخي الطفل واستشكل تزوجها بابن أخي
 الطفل بأنه إن كان ابن أخيه الشقيق أو لأمه فهو ابن ابنها فتكون أم الطفل جده فكيف تزوج به وإن كان
 ابن أخيه لآبيه فقط فهو ابن ابن ضرته فتكون هي موطوءة جده فكيف تزوج به فتحرم عليه في صورتين
 وأجيب بأن ذلك يتصور في مطلق الحاضنة لا خصوص الأم وإن اقتضاه سياق كلام الشارح وذلك بأن تزوج
 أخت الطفل لأمه بابن أخيه لآبيه فيصح لأنه أجنبي منها ويتصور أيضاً في الأم المجازية وهي الجدة كأن تموت الأم
 فتنتقل الحضانة لأمها وهي جدة الطفل وتسمى أمًا مجازاً فإذا تزوجت بابن ابن أبي الطفل الذي من غير بنتها فقد
 صدق عليها أن أم الطفل المجازية وهي الجدة تزوجت بابن أخي الطفل بل لها أن تزوج بابن أبي الطفل الذي من
 غير ابنتها فيصدق عليها حينئذ أن أم الطفل المجازية هي الجدة تزوجت بأخي الطفل والمستشكل نظر لكون
 السياق في أم الطفل الحقيقية (قوله ورضى كل منهم) أي من عم الطفل وابن عمه وابن أخيه وإنما اعتبر رضاه لأن له حقاً
 في الحضانة فحمله شقيقته على رعايته فتبقى حضنتها مع تزوجها به ليتعاون على كفالته وإن كانت الحضانة في الأصل
 للأبوين فاندفع بذلك قول المحشي لا ينبغي أن حق الحضانة في ذلك للزوج والزوجة معاً فمعنى هذا الرضا ووجه
 الاندفاع أنه لما كان له حق في الحضانة في الجله اعتبر رضاه وإن كان حق الحضانة في الأصل للأبوين وقوله
 بالمميز كان الاشمل أن يقول بالمحزون كما تقدم مراراً (قوله فلا تسقط حضنتها بذلك) أي بتزوجها بمن له حق في
 الحضانة ورضى فإن لم يرض سقطت حضنتها (قوله فإن اختل شرط منها) أي من الشروط المذكورة كما أشار
 إليه الشارح بقوله أي السبعة وقوله في الأم أي أو في غيرها وقوله سقطت حضنتها أراد بالسقوط ما يشمل عدم
 الاستحقاق ابتداء كما يشمل انتفاءها بعد ثبوتها فإذا اختل الشرط فيها قبل ثبوت الحضانة لها لم تستحق الحضانة
 وإذا طرأ اختلال الشرط بعد ثبوتها سقطت حضنتها لكن لو خالها الأب على ألف مثلاً وحضانة ولده الصغير
 سنة أو سنتين مثلاً ثم تزوجت في أثناء المدة المعينة فلا يسقط حقها وليس له انتزاعه منها في تلك المدة كما حكاها في الروضة
 عن القاضي حسين معللاً له بأن الاجارة عقد لازم به يعلم أن الاستحقاق هنا بالاجارة لا بالقرابة والمراد سقطت
 حضنتها مادام المانع قائماً فإن زال كأن أفاقت المجنونة أو عتقت الرقيقة أو أسلمت الكافرة أو تاب الفاسقة أو
 أقام المسافر أو طلقت المنكوحه ولو طلاقاً رجعياً عادت الحضانة إليها ولو من غير تولية جديدة لزوال المانع كالأب
 والجد والنظر بشرط الواقف ولا خامس لهم وتستحق المطلقة الحضانة في الحال ولو قبل انقضاء العدة على
 المذهب (قوله كما تقدم شرحه مفصلاً) أي في التفريع على مفاهيم الشروط كما رأيت

كتاب أحكام الجنائيات

أي كوجوب القود الآتي في كلامه وإنما أخرت الجنائيات عن المعاملات والمناكحات لأن الشخص إذا تمت شهوة بطنه
 وشهوة فرجه وقعت منه الجنائية غالباً والمراد الجنائية على الإبدان وأما الجنائية على الأموال والأعراض والأنساب
 والعقول والأديان فستأتي في كتاب الحدود فليست مرادة هنا وإن كان التعبير بالجنائيات يشملها ولذلك قيل إن
 التعبير بالجراح أولى ورد بأن شمول العبارة لما لا يتوهم دخوله بقريته ذكره فيما سيأتي أخف من إخراج ما يتعين
 دخوله لأن شمول ما لا يتوهم دخوله ليس فيه فساد حكم وإخراج ما يتعين دخوله فيه فساد حكم فإن التعبير بالجراح
 يخرج القتل بالسحر ونحوه كالحق ويخرج إزالة المعاني أيضاً فيقتضي أن الحكم فيها ذكر ليس كالحكم في الجراح
 وليس كذلك والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى وخبر
 الصحيحين اجنبوا السبع الموبقات أي المهلكات قيل وما هن يا رسول الله قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس

كعم الطفل أو ابن
 عمه أو ابن أخيه
 ورضى كل منهم
 بالمميز فلا تسقط
 حضنتها بذلك (فإن
 اختل شرط منها)
 أي السبعة في الأم
 (سقطت) حضنتها
 كما تقدم شرحه
 مفصلاً
 كتاب أحكام
 الجنائيات

التي حرم الله الا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات وخبر لا يجل دم
اسرى مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله الا باحدى ثلاث التيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه
المفارق للجماعة والقتل عمدا ظاهرا من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله تعالى عن ذلك علوا كبيرا فقد سئل عليه السلام أى
الذنب أعظم عند الله قال أن تجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم أى قال أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك وتصح توبة
القاتل عمدا لأن الكافر تصح توبته فتوبته هذ أولى لكن لا تصح توبته الا بتسليم نفسه لورثة القتل فيقتصوا منه
أو يعفو عنه على مال ولو غير الدية أو مجانا فاذا تاب توبة صحيحة وسلم نفسه لورثة القتل راضيا بقضاء الله عليه فاقصوا
منه أو عفوا عنه سقط عنه حق الله بالتوبة وحق الورثة بالقصاص أو بالعفو وأما حق الميت فيبقى متعلقا بالقاتل
لكن الله يعوضه خيرا أو يصلح بينهم فيسقط الطلب عنه في الآخرة كما قاله النووي فإن لم يتب ولم يقتص منه بقيت
الحقوق الثلاثة متعلقة بالقاتل وان اقتص منه فهرعنه كما يقع كثير اسقط عنه حق الورث فقط ولا يتحكم عذابه
بل هو في خطر المشيئة كسائر أصحاب الكبائر غير الكفر وان أصر على عدم التوبة كما يدل عليه قوله تعالى
ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ولذلك قال صاحب الجوهره

ومن يموت ولم يتب من ذنبه * فأمره مفوض لربه

ولا يخلد في النار ان عذب وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا جزاؤه جهنم خالدا فيها فحمول على المستحل
لذلك والمراد بالخلود فيه المكث الطويل فان الدلائل تظاهرت على أن عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم ولذلك قال
صاحب الجوهره * ثم الخلود مجتنب ومذهب أهل السنة أن القتل لا يقطع الاجل وأن من قتل مات بأجله خلافا للمعتزلة
في قولهم القتل يقطع الاجل متمسكين بخبر ان المقتول يتعلق بقائه يوم القيامة ويقول يارب ظمئى وقتلى وقطع
أجلى وهو متكلم فيه وبتقدير صحته فهو منظور فيه للظاهر لا نعلم ولم يقتله لاحتمل أن يعيش فلما قتله تبين
أنه مات بأجله قال صاحب الجوهره

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وشرع القصاص في الجنایات حفظا للنفوس لأن الجاني اذا علم أنه ان جنى يقتص منه انكف عن الجنایة
فيترتب على ذلك حفظ نفسه ونفس المجنى عليه وهو من الكليات الخمس المنظومة في قول الجوهره
وحفظ دين ثم نفس مال نسب * ومثلها عرض وعقل قد وجب

وانما كانت خمسة مع أن المذكور في النظم ستة لأن العرض يرجع للنسب فهمامشي واحد (قوله جمع جنایة) أى هي
جمع جنایة بكسر الجيم وانما جعلت مع كونها مصدرا وهو لا يشي ولا يجمع لتنوعها الى عمد وخطا وشبه عمد كما سيأتي
(قوله أعم من أن تكون قتلا أو قطعاً أو جرحاً) أى أو هتماً أو قلعاً أو ازالتمعنى كسمع وبصر وغيرهما من المعاني
لأن المصنف ذكر جميع ذلك (قوله القتل) أى من حيث هو وهو ازاله النفس الناشئ عن فعل ولو حكما كالسحر
وهولغة صرف الشئ عن وجهه يقال مسحرك عن كذا أى ماصرفك عنه وشرع ازاله النفس الحيثة أمورا
ينشأ عنها أمور خارقة للعادة ويقال لمن مات بغير قتل مات حتف أنفه وقوله على ثلاثة أضرب أى كأن على ثلاثة
أنواع من كينونة القسم على أقسامه (قوله لارابع لها) وجهه ذلك أن الجاني اذا لم يقصد عين المجنى عليه بأن لم يقصد
الجنایة أصلا كأن زلقت رجليه فوقع على السبيل فقتله أو قصد الجنایة على زيد فأصاب عمرافهوا خطأ المحض سواء
كان بما يقتل غالبا أو لا وان قصد عين المجنى عليه فإن كان بما يقتل غالبا فهو العمد المحض وان كان بما لا يقتل
غالبا فهو شبه العمد (قوله عمد محض) أى خالص من شائبة الخطأ واحتراز به عن شبه العمد لأنه غير خالص
من تلك الشائبة فانه وان كان عمدا من حيث قصد المجنى عليه لكن فيه شبه بالخطأ من حيث ضعف تأثير الآلة
(قوله وهو) أى العمد فقد فسر الشارح العمد باعتبار معناه الاصلى وقوله مصدر عمد بفتح الميم كما يصرح
به قوله بوزن ضرب لكن نقل الشيخ عطية عن بعضهم ما يصرح بأنه من بابي ضرب وعلم وقوله ومعناه القصد

جمع جنایة أعم من
أن تكون قتلا أو
قطعا أو جرحا
(القتل على ثلاثة
أضرب) لارابع لها
(عمد محض) وهو
مصدر عمد بوزن
ضرب ومعناه
القصد

أي معنى العمد الذي هو مصدر عمد القصد يقال عمد الى كذا أي قصده (قوله وخطأ محض) أي خالص من شائبة العمد على قياس ما تقدم (قوله وعمد خطأ) أي حقيقة مركبة من شائبة العمد وشائبة الخطأ ويقال له أيضا خطأ عمد وخطأ شبه عمد وشبه عمد وهو الأشهر (قوله وذ كر المصنف تفسير العمد في قوله الخ) أي وذ كر تفسير الخطأ في قوله والخطأ المحض أن يرمي الخ وتفسير عمد الخطأ في قوله وعمد الخطأ أن يقصد الخ فقد ذ كر المصنف تفسير الثلاثة وإنما اقتصر الشارح على ذ كر المصنف تفسير العمد لا ابتداء المصنف به (قوله فالعمد المحض الخ) أي اذا أردت تفسير كل من الثلاثة فأقول لك العمد المحض الخ فالقاء فاء الفصيحة (قوله أن يعمد) بكسر الميم كما علم من قول الشارح بوزن ضرب ويجوز فتحها بناء على ما تقدم من أن من بابي ضرب وعلم وقوله الجاني بدل من الضمير المستتر في يعمد وأنه على تقدير أي تفسيره وليس فاعلا ليعمد لئلا يلزم عليه أن المصنف حذف الفاعل وقوله الى ضرب به متعلق بيمد وقوله أي الشخص أي المقصود بالجناية وقوله بما متعلق بضر به وقوله أي بشيء انما فسر به بذلك ليدخل السحر ونحوه كالخنق واللقاء في البئر وتقديم الطعام المسموم لكن ربما ينافيه قول المصنف الى ضرب به لأن التبادر منه أن ما واقعته على الآلة وان كان ما ذكر مثله في الحكم وقوله يقتل غالبا أي في الغالب فرجعت هذه النسخة للنسخة التي ذ كرها الشارح بقوله وفي بعض النسخ في الغالب وهذا تفسير للعمد في ذاته و يعتبر في إيجابه القود الذي سيذ كر المصنف بقوله فيجب القود عليه أن يكون عدوانا من حيث ازهاق الروح ليخرج به غير العدوان من الواجب كقتل المرتد ونحوه والمندوب كقتل المسلم الغازي قريبه الكافر اذا سب الله أو رسوله والمكروه كقتل المسلم الغازي قريبه اذا لم يسب الله ولا رسوله والمباح كقتل الامام الاسير اذا استوت الخصال فيه فعلم من ذلك أن القتل يكون حراما ومكروها وواجبا ومندوبا ومباحا فتعز به الاحكام الخمسة وانما قلنا من حيث ازهاق الروح ليخرج ما لو استحق جز رقبته فقتله نصفين فانه لا يجب فيه القود وان كان عدوانا لانه ليس عدوانا من حيث ازهاق الروح بل من حيث العدول عن الطريق المستحق الى غيره وخرج بقوله أن يعمد الى ضرب به ما لو زلقت رجله فوقع على شخص فأت فانه خطأ و بتقييد الشخص بكونه المقصود بالجناية ما لو رمى زيدا فأصاب عمرا فهو خطأ أيضا بقوله بما يقتل غالبا بما يقتل نادرا فهو شبه عمد وما يقتل غالبا غر زارة في مقتل أو في غيره وتأم حتى مات بخلاف ما اذا كان في غير مقتل ولم يتألم ومنه ضرب يقتل المريض دون الصحيح والصغير دون الكبير والسقيم دون السليم (قوله ويقصد الجاني قتله) أي على رأى المصنف والراجح أنه لا يشترط قصد القتل كما سيذ كر الشارح وقوله أي الشخص تفسير للضمير وقوله بذلك الشيء أي الذي يقتل غالبا (قوله وحينئذ) أي حين اذ وجدت هذه الشرط وقوله فيجب القود لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى ولا تبهل بدل متلف فتعين جنسه كسائر المتلفات ولا فرق في وجوب القود بين أن يموت المجنى عليه في الحال أو بعده بسراية جراحة وقوله أي القصاص تفسير للقود وانما سمي القصاص قودا لانهم يقدون الجاني الى محل الاستيفاء بحبل أو غيره وقوله عليه متعلق بيجب وقوله أي الجاني تفسير للضمير (قوله وماذ كره المصنف) مبتدا وقوله ضعيف خبر وقوله من اعتبار قصد القتل بيان لماذ كره المصنف وظاهر صنيع الشارح أن ماذ كره المصنف قول أو وجه في المذهب وفي كلام الشيخ العبادي ما يفيد أن المصنف لم يسبق بماذ كره قال الشيخ البرماوى نقلا عن شيخه هذا تفسير لقوله أن يعمد الى ضرب به لافادة أن ذلك معناه وليس ذلك قدر ازاندا عليه كما يصرح به تقسيمه القتل الى ثلاثة ضرب اذ لو اعتبر هذا اندان عليه لزم زيادة الاقسام أي لانه يكون هناك قسم آخر وهو أن يعمد الى ضرب به بما يقتل غالبا ولم يقصد قتله كما يقتضيه مفهوم التقييد بقوله ويقصد قتله بذلك وفيما قاله نظر لأن قوله أن يعمد الى ضرب به معناه أن يقصد الفعل في ذاته وأما قصد قتل الشخص فهو قدر زائد على ذلك ولا بد فلا وجه لما قاله (قوله والراجح خلافه) أي أنه لا يشترط قصد القتل (قوله ويشترط لوجوب القصاص في نفس القاتل أو قطع أطرافه) أي أو ازالة معانيه وان كان كل من قطع الاطراف و ازالة المعاني زائدا

(وخطأ محض وعمد خطأ) وذكر المصنف تفسير العمد في قوله (فالعمد المحض هو أن يعمد الجاني الى ضرب به أي الشخص) (بما أي شيء) (يقتل غالبا) وفي بعض النسخ في الغالب (ويقصد الجاني قتله) أي الشخص (بذلك) (الشيء وحينئذ) (فيجب القود) أي القصاص (عليه) أي الجاني وماذ كره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه ويشترط لوجوب القصاص في نفس القاتل أو قطع أطرافه

اسلام أو أمان
فيهدر الحربى والمرتد تفرع
والمرتد فى حق السلم
(فان عني عنه) أى
عفا المجنى عليه عن
الجاني فى صورة
العمد المحض
(وجب) على
القاتل (دية مغلظة
حالة فى مال القاتل)
وسيد كرم المصنف
بيان تغليظها (والخطأ
المحض أن يرمى الى
شيء) كصيد
(فيصيب رجلا
فيقتله فلا قود عليه)
أى الراى (بل يجب
عليه دية مخففة)
وسيد كرم المصنف
بيان تخفيفها (على
العاقلة مؤجلة) عليهم
(فى ثلاث سنين)

٧ قول المحشى للضمير
المستتر الفاعل يفيد
أن قول المتن عفا
مبنى للعلوم فيكتب
بالالف ولكنه فى
أكثر النسخ عفى
مبني للجھول فلا
يكون فيه ضمير بل
نائب الفاعل الجار
والمجرور ويكون
كلام الشارح بيانا
للفاعل الذى حذف

على كلام المصنف لأن كلامه فى القتل فقط وقوله اسلام أو أمان أى لأنه لا بد من عصمة القاتل بإيمان أو أمان وقوله
فيهدر الحربى والمرتد تفرع على مفهوم الشرط لأن كلامهما ليس معصوما بإيمان أو أمان وقوله فى حق السلم
مفهومه تفصيل وهو أن الحربى يهدر فى حق الحربى والمرتد أيضا مفهوم يهدر فى حق كل أحد وأن المرتد لا يهدر فى
حق مثله (قوله فان عني عنه) أى على الدية بدليل قوله وجب على القاتل دية ففرض كلامه فى العفو على الدية
فان قال عفوت مجانا سقط القود ولا دية وكذا ان أطلق العفو بأن قال عفوت عنه فقط فيسقط القود ولا دية على
المذهب لأن العفو اسقاط ثابت وهو القود لا اثبات معدوم وهو الدية وان كان العافى محجورا عليه سواء عفا عن
نفسه أو عضوا من أعضائه المتصلة ولو شعرا أو ظفرا كتهليل عضو من أعضاء المرأة أو قود عفا بعض المستحقين دون
بعض سقط القصاص كله وان لم يرض البعض الآخر لأنه لا يتجزأ أو يغلب فيه جانب السقوط لأجل حقن الدم فتى
سقط بعضه سقط كله (قوله أى عفا المجنى عليه عن الجاني) تفسير لكل من الضمير بن المجنى عليه تفسير ٧ للضمير
المستتر الفاعل لكن المستحق أشمل لأنه يشمل الوارث فلو عبر به لكان أعم والجاني تفسير للضمير المجرور وقوله
فى صورة العمد المحض أى لا تنهاهى التى يجب فيها القود فيحتاج للعفو بخلاف صورتى الخطأ وشبه العمد كما هو
ظاهر (قوله وجب على القاتل دية مغلظة) أى وان لم يرض القاتل لأنه محكوم عليه فلا يعتبر رضا كالحال عليه
وانما يعتبر رضا المجنى عليه وكان فى شرع موسى عليه الصلاة والسلام تحتم القود فى شرع عيسى عليه الصلاة
والسلام تحتم الدية وفى هذه الشريعة تحيىر المستحق بين الأمرين تخفيفا على هذه الامة لما فى الإلزام بأحدهما من
المشقة ومحل عدم اعتبار رضا الجاني ان عفا المستحق على الدية كما هو الفرض فان صاحبه على غيرها كما يقع
الآن فانهم قد يصالحونه على ألف قرش أو خمسمائة قرش اعتبر رضا أيضا (قوله حالة فى مال القاتل) فهى مغلظة
من ثلاثة أوجه كونها مثلية وكونها حالة وكونها فى مال القاتل (قوله وسيد كرم المصنف بيان تغليظها) أى فى فصل
الدية بقوله فالمغلظة مائة من الابل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه فى بطونها أولادها فالمراد بالتغليظ
الآتى فى كلامه كونها مثلية (قوله الخطأ المحض الخ) وهو لا يوصف بحل ولا حرمة فليس بحلال ولا حرام لأنه
من قبيل فعل الغافل كفعل البهيمة والمجنون وقوله أن يرمى الى شيء الخ اقتصر المصنف فى تصوير الخطأ على
ما اذا قصد الفعل دون الشخص ومثله ما اذا لم يقصد الفعل أصلا كأن زلقت رجله فوقع على غيره فمات كما مر
ولعل المصنف اتكل على كون ذلك يفهم بالاولى (قوله كصيد) أى أو شجرة أو يرمى الى زبد فيصيب عمرا
كما مر وقوله فيصيب رجلا أى مثلا ولو قال فيصيب انسانا كان أعم والمدار على أن يصيب الشخص غير المقصود
بالجناية وقوله فيقتله أى بتلك الاصابة (قوله فلا قود عليه) أى لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته
مؤمنة ودية مسامة الى أهله لأن ظاهره نفي القود لأنه لم يتعرض له (قوله أى الراى) فالضمير عائد على الراى
المفهوم من قوله أن يرمى (قوله بل يجب عليه دية مخففة) اضربا لتعالى عن نفي القود الى وجوب الدية للآية
المدكورة (قوله وسيد كرم المصنف بيان تخفيفها) أى فى فصل الدية بقوله والمخففة مائة من الابل عشرون جذعة
وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون فالمراد بالتخفيف الآتى فى كلامه
كونها خمسة (قوله على العاقلة الخ) فهى مخففة من ثلاثة أوجه وانما كانت على العاقلة خير الصحيحين أنه
رضى بالدية على عاقلة الجاني وفيهما أن امرأتين اقتتلتا فحذفت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها وما فى بطنها
فقتل رسول الله ﷺ أن دية جنبها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها (قوله مؤجلة عليهم)
أى لأنهم يحملونها على سبيل المواساة والاحسان للجاني فتاسب أن الشارع يخفف عليهم بكونها مؤجلة عليهم
وابتداء أجل دية النفس من الزهوق وأجل دية غيرها كقطع يده من ابتداء الجناية لكن لا يؤخذ أرشه الا بعد
الاندمال (قوله فى ثلاث سنين) أى بالاجماع كما حكاها الامام الشافعى وغيره وهذا ظاهر ان كان المقتول كاملا
بحرية وذكورة واسلام فان كان رقيقا أخذنى آخر كل سنة من قيمته قدر ثلث دية وان كان أنثى أخذ

لقصد للمعوم وأنيب عنه المجرور كتبه نصر الوفاى

في أول سنة قدر ثلث دينار رجل وفي السنة الثانية ما بقي وأما الكافر فلا تزيد دية على سنة فتؤخذ في آخرها لأنها
ثلث أو أقل والأروش والحكمومات وواجب الأطراف كالدية فيأخذ في كل سنة قدر ثلث دية كاملة ولو قتل
رجلين ففي ثلاث سنين يؤخذ في آخر كل سنة ثلثان ثلث لهذا وثلث لهذا لأن الواجب ديتان ومحل قول الشارح
يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلث دية كاملة إذا كان الواجب دية واحدة (قوله وعلى الغنى من العاقلة) وهو من
يملك زيادة على ما يكفي العمر الغالبه ولم يعمد عشرين ديناراً أكثر اعتباراً بالزكاة فإن العشرين ديناراً أكثر
نصاب تجب فيه الزكاة فإن ملك زيادة على ذلك أقل من عشرين ديناراً أو فوق ربع دينار فهو متوسط وعليه ربع
دينار إن كان من أصحاب الذهب وثلثة دراهم إن كان من أصحاب الفضة وإن لم يملك ذلك فهو فقير فلا يعقل شيئاً
لأن شروط من يعقل خمسة الذكور والحرية والتكليف واتفاق الدين وعدم الفقر فلا تعقل امرأة ولا غني إلا أن
بان ذكره في غير حصته التي أداها غيره ولا رقيق ولو مكاتباً ومعضواً ولا صبي ومجنون ولا مسلم عن كافر وعكسه و يعقل
يهودي عن نصراني وعكسه كالارث ولا فقير ولو كسو باومن مات من العاقلة في أثناء سنة سقط من واجب تلك
السنة (قوله نصف دينار) جملة ما يؤخذ منه في الثلاث سنين ثلاثة أنصاف دينار بدينار ونصف وقوله ومن
أصحاب الفضة ستة دراهم أي لأن الدينار من الذهب يقابله اثنا عشر درهماً من الفضة فالذي يقابل نصف الدينار
ستة دراهم والذي يقابل ربع الدينار ثلاثة دراهم كما تقدم التنبيه عليه في المتوسط (قوله كما قاله المتولي) أي
الامام أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري المتولي صاحب التتمة ولد بنيسابور ومات ببغداد (قوله والمراد
بالعاقلة عصابة الجاني) أي المتعصبون بأنفسهم يقدم الأقرب فالأقرب فيقدم الأخوة لأبوين ثم لأب ثم بنوهم
وإن سفلوا ثم الأعمام لأبوين ثم لأب ثم بنوهم ثم معتق الجاني الذي كثر ثم عصبته الأصله وفرعه كأصل الجاني وفرعه
ثم معتق المعتق ثم عصبته الأصل والفرع كما مر ثم معتق أبي الجاني ثم عصبته الأصل والفرع وهكذا أبداً ولا
يعقل عتيق عن معتقه كما لا يرثه فإن فقد العاقل ممن ذكره عقل ذو الأرحام إن لم ينتظم أمر بيت المال وإن
انتظم عقل فيؤخذ منه قدر الواجب فإن لم يكن بيت المال فكل الواجب على الجاني بناء على أن الدية تجب عليه
ابتداءً ثم تتحملها العاقلة وهو الأصح وخرج بقولنا الذكر المرأة المعتقة فعتيقها يعقله عاقلتها والمعتقون كالمعتق
الواحد ووزع الواجب عليهم بقدر ملكهم لا بعدد رؤسهم وكل واحد من عصبته كل معتق يحمل ما كان يحمله
ذلك المعتق والحاصل أن المقدم كالأخوة لأبوين يؤخذ من كل غنى منهم نصف دينار ومن كل متوسط منهم ربع
دينار ويشتري بما أخذ منهم قدر الواجب وهو ثلث الدية فإن لم ينف به انتقل إلى من بعدهم مرتبة بعد مرتبة حتى يفي
المأخوذ بقدر الثلث وإن زاد المأخوذ على قدر الواجب نقص منه بالقسط (قوله الأصله وفرعه) أي الأصل
الجاني وفرعه فأصول الجاني وفرعه لا يعقلون لأنهم أبعاضه فكما لا يحمل الجاني لا تحمل أبعاضه وكذلك أصول
كل معتق وفرعه قياساً على أصول الجاني وفرعه كما تقدم التنبيه عليه (قوله وعمد الخطأ) أي المركب من
شائبة العمد ومن شائبة الخطأ وهو المسمى بشبه العمد وقوله أن يقصد ضرر به أي الشخص المقصود بالجناية وقوله
بما لا يقتل غالباً أي بل يقتل نادراً بحيث يكون سبباً في القتل وينسب القتل إليه عادة لا نحو قلم مما لا ينسب إليه القتل
عادة لأن ذلك مصادفة قبر فلا شيء فيه لا قود ولا دية ولا غيرهما (قوله كأن ضرر به بعضاً خفيفة) أي أو بسوط
أو نحوه (فائدة) قال الفراء أول الحن سمع بالعراق هذه عصا وصوابه عصاى كما في قوله تعالى وماتك يمينك
ياموسى قال هي عصاى (قوله فيموت المضر) أي بسبب ذلك الضرب كما أفادته الفاء وقوله فلا قود عليه أي
لأن الآلة لا تقتل غالباً وقوله بل تجب دية مغلظة أي بالتثليث فقط قوله عليه السلام إلا أن في قتل عمد الخطأ قتل السوط
والعصامة من الأبل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها وألادها (قوله على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين) أي
كما في دية الخطأ فهي مغلظة من وجه مخففة من وجهين والمعنى في ذلك أن شبه العمد تردد بين العمد والخطأ فأعطى
حكم العمد من جهة تغليظ الدية بكونها مثلية وحكم الخطأ من جهة كونها على العاقلة مؤجلة عليهم في ثلاث سنين

يؤخذ آخر كل
سنة منها قدر ثلث
دية كاملة وعلى
الغنى من العاقلة من
أصحاب الذهب
آخر كل سنة
نصف دينار ومن
أصحاب الفضة
ستة دراهم كما قاله
المتولي وغيره
والمراد بالعاقلة
عصابة الجاني إلا
أصله وفرعه (وعمد
الخطأ أن يقصد
ضرره بما لا يقتل
غالباً) كأن ضرره
بعضاً خفيفة
(فيموت) المضروب
(فلا قود عليه بل
تجب دية مغلظة
على العاقلة مؤجلة
في ثلاث سنين)

(قوله) وسيدكر المصنف بيان تغليظها) أى فى فصل الدية بقوله والمغلظة الى آخر عبارته وقد سبق ذكرها (قوله) ثم شرع المصنف (الح) دخول على قول المصنف وشرائط وجوب القصاص (الح) وقوله فى ذكر من يجب عليه القصاص أى وهو من اجتمعت فيه الشروط الآتية وقوله المأخوذ من اقتصاص الاثر أى يتبعه وقيل مأخوذ من القصاص وهو القطع ومنه المقص المعروف (قوله لان المجنى عليه (الح) علة للأخذ من الاقتصاص الذى هو بمعنى التبع ولو عبر بالمستحق بدل المجنى عليه لكان أشمل لأنه يشمل الوارث فى صورة القتل وقوله فى أخذ مثلها أى فيستوفى مثلها من قتل أو قطع أو جرح أو أزال العمة معنى (قوله فقال) عطف على قوله شرع (قوله) وشرائط وجوب القصاص (الح) فى كلام المصنف تفنن لأنه عبر فيها تقدم بالقود وعبر هنا بالقصاص وقوله فى القتل أخذه من السياق لأن كلام المصنف فى القتل ومثله القطع وأزاله المعنى وقوله أربعة بل خمسة والخامس هو عصمة القتيل بإيمان أو أمان فيهدر الحربى فى حق كل أحد والمراد فى حق المعصوم بخلافه فى حق مرتد مثله والزانى المحصن اذا قتله مسلم معصوم ومن عليه قود لقاتله لعدم عصمتهم (قوله وفى بعض النسخ فصل) أى هكذا فى بعض النسخ من غير لفظ فصل وفى بعض النسخ لفظ فصل فالترجمة بمعنى بعض النسخ لكن الشارح والشيخ الخطيب شرح كل منهما على النسخ التى ليس فيها لفظ فصل ونبه شارحنا على بعض النسخ التى فيها لفظ فصل (قوله) وشرائط وجوب القصاص أربع) أى من غير تاء التأنيث بخلاف النسخة الأولى فان فيها تاء التأنيث وقوله الأول أى الشرط الأول وقوله أن يكون بالغاً بالاحتلام أو بالنس أو بالحيض (قوله) فلاقصاص على صبي) أى بالمعنى الشامل للصبية وهذا تفرع على مفهوم الشرط لأن مفهومه أن غير البالغ لاقتصاص عليه لرفع القلم عنه كالمجنون الآتى وعلم من الاقتصاص على نفي القصاص عنهم وجوب الدية فى مالهما كسائر متلفاتهما مضمونة فى مالهما وانما ضمنا متلفاتهما لأن ضمانهما من قبيل خطاب الوضع وأما الحربى فلاقصاص عليه ولا دية اذا قتل غيره حال حرابه لعدم التزامه بالأحكام حال الجنانية وان عصم بعد ذلك بإسلام أو عقد ذمة أو أمان لما تواتر من فعله عليه السلام وفعل الصحابة بعده من عدم القصاص وغيره ممن أسلم كوحشى قاتل حزمة عم النبي عليه السلام غاية الأمر أنه عليه السلام قال له ان استطعت أن تغيب عنا وجهك فافعل لأنه عليه السلام حزن على حزمة حزننا شديد او قد استشهد فى أحد رضى الله عنه (قوله) ولو قال أنا الآن صبي صدق) أى ان أمكن ولا يحلف فى هذه الصورة لأن تحليفه ثبت صباه وثبت صباه يبطل تحليفه فى تحليفه ابطال تحليفه وأما لو قال وهو بالغ كنت وقت القتل صبياً وكذبه ولى المقتول فيصدق القاتل بيمينه ان أمكن صباه وقت القتل لأن الأصل بقاءه بخلاف ما إذا لم يكن صباه وقت القتل فلا يصدق بيمينه بل يصدق ولى المقتول ويجرى نظير هذا فى المجنون الآتى فاذا قال وهو عاقل كنت وقت القتل مجنوناً وكذبه ولى المقتول صدق القاتل بيمينه ان عهد جنونه قبله لأن الأصل بقاءه بخلاف ما إذا لم يعهده جنون فلا يصدق بل يصدق ولى المقتول (قوله الثانى) أى الشرط الثانى وقوله أن يكون القاتل عاقلاً أى حال جنانيته وان جن بعدها فيقتص منه حال جنونه لأن العبرة بكونه عاقلاً حال الجنانية كما علمت لآجال الاقتصاص وان أو همت عبارة الشارح خلاف ذلك (قوله) فيمتنع القصاص من مجنون) أى لرفع القلم عنه كما مرّت الإشارة اليه وهذا تفرع على مفهوم الشرط لأن مفهومه أن غير العاقل لا يجب عليه القصاص (قوله) الا ان تقطع جنونه) استثناء من مجنون فالباقي بعد الاستثناء ما إذا أطبق جنونه وهو ظاهر وقوله فيقتص منه زمن افاقته أى اذا جنى زمن افاقته بخلاف ما اذا جنى زمن جنونه فقوله زمن افاقته ظرف المحذوف والتقدير اذا جنى زمن افاقته كما علمت وان كان ظاهر كلام الشارح أنه ظرف لقوله يقتص ولذلك قال المحشى تبعاً للقليوبى واعلم أن الشارح توهم أن كلام المصنف فى حالة الاقتصاص من المجنون قد كرر ما قاله وليس كذلك اللهم إلا أن يحمل ما قاله الشارح على ما ذكره العلامة الخطيب من أن جنونه لو كان متقطعاً جنانيته حال افاقته مضمونة بخلافها وقت جنونه اهـ وقد أولناها لك بما يفيد ذلك والحاصل أن من تقطع جنونه له حكم العاقل حال افاقته وحكم المجنون حال جنونه والعبرة فى ذلك

وسيدكر المصنف بيان تغليظها ثم شرع المصنف فى ذكر من يجب عليه القصاص المأخوذ من اقتصاص الاثر أو يتبعه لأن المجنى عليه يتبع الجناية فى أخذ مثلها فقال (وشرائط وجوب القصاص) فى القتل (أربعة) وفى بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص أربع الأول (أن يكون القاتل بالغاً) فلا قصاص على صبي ولو قال أنا الآن صبي صدق بلا يمين الثانى أن يكون القاتل (عاقلاً) فيمتنع القصاص من مجنون الا ان تقطع جنونه فيقتص منه زمن افاقته

بوقت الجناية لا وقت الاقتصاص حتى لو جنى حال افاقته ثم جن اقتص منه حال جنونه وعكسه بعكسه (قوله) ويجب
 القصاص على من زال عقله بشرب مسكر متعدي شربه) أي لأنه يعامل أهله المكلف تغليظا عليه وان كان غير مكلف
 على التحقيق ولئلا يتخذ الناس ذريعة إلى ترك القصاص لأن من رام قتل شخص يتعاطى مسكرا حتى لا يقتص
 منه وألحق بمن تعدي بسكره من تعدي يتعاطى دواء يزيل العقل وهذا كالمستثنى من شرط العقل (قوله) نخرج
 من لم يتعد بأن شرب شيئا ظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه) أي لعنره فهو كالمتعوه (قوله) والثالث
 أي الشرط الثالث وقوله أن لا يكون القاتل والد المقتول أي أصلا وإن علاذ كرا كان أو أثنى ولو كافرا ويفهم
 من قوله أن الولد يقتل بقتل والده وهو كذلك ويستثنى منه ما إذا كان الولد مكاتباً وقتل أباه المالك له فإنه لا يقتل
 به لأنه فضله بالسيادة ويقتل المحارم بعضهم ببعض فاذا قتل الأخ أخاه قتل به (قوله) فلا قصاص على والد بقتل ولده
 أي لخبر الحاكم والبيهقي ومجتهدين لا يقاد للابن من أبيه ولا نه كان سبباً في وجوده فلا يكون الابن سبباً في عدمه
 وشمل الولد المنفي بلعان في الحرة أو حلف في الأمة فلا يقتل والد به وإن أصر على النفي على المعتمد من وجهين خلافاً
 لمن قال الاشبه أنه يقتل به مادام مصر على النفي والكلام في الولد من النسب وأما الولد من الرضاع فيجب القصاص
 فيه ولو قتل زوجة نفسه وله منها ولد فلا قصاص عليه وكذا القتل زوجة ابنه ولو لم يزوجها فموت ولد به سقط
 كالقوتل أباً وزوجته ماتت الزوجة وله منها ولد فيسقط القصاص لأنه إذا لم يقتل الولد بجنايته على ولده فلا يقتل
 بجنايته على من له في قتله حق أولى (قوله) وإن سفل الولد أي رعاية لحرمة والدان علا (قوله) قال ابن كعب
 أي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كعب كان رئيساً على هذا (قوله) ولو حكم حاكم بقتل والد بولده نقض حكمه
 أي لمخالفته للحديث السابق وهو لا يقاد للابن من أبيه ويستثنى من ذلك كما قاله الشمس الرمي بالوأضجع الولد
 ولده وذبحه كالشاة وحكم بالقود حاكم فلا ينقض حكمه (قوله) والرابع أي الشرط الرابع وقوله أن لا يكون المقتول
 أنقص من القاتل بكفر أو رقى أي ثلاثي فضل القاتل المقتول بالاسلام أو الحرية فإنه يشترط أن لا يفضل القاتل المقتول
 بالاسلام أو حرية أو أمان أو سيادة أو أصالة كما يعلم مما مر تحقيقاً للكفاة المشروطة لوجوب القصاص بالأدلة المعروفة
 (قوله) فلا يقتل مسلم بكافر أي انقص المقتول عن القاتل بالكفر فقد فضل القاتل المقتول بالاسلام فلا يقتل
 به ولو زانيا محصناً ويقتل الكافر بالكافر ولو اختلفت ملتهمافيقتل يهودي بنصري أو عكسه ومعاهد بمؤمن
 وعكسه لأن الكفر سنة واحدة فلو أسلم القاتل بعد القتل لم يسقط القصاص لتكافئهما حال الجناية ولا نظر لحديث
 الاسلام بعد ما هو عليه انشأ في عدم قتل المسلم بالكافر مالك وأحمد واسحق وقال أبو حنيفة يقتل المسلم بالذمي
 دون المعاهد والحرية وحكي أنه رفع لابي يوسف مسلم قتل كافراً حكم عليه بالقود فأتاه رجل برقعة من شاعر
 فألقاها إليه فإذا فيها هذه الايات

ياقاتل المسلم بالكافر • جرت وما العادل كالجائر • يامن ببغداد وأطرافها
 من فقهاء الناس أو شاعر • جار على الدين أبو يوسف • بقتله المسلم بالكافر
 فاسترجعوا وابكوا على دينكم • واصطبروا فالاجر للصابر

فأخذ أبو يوسف الرقعة ودخل بها على الرشيد فأخبره بالخال وقرأ عليه الرقعة فقال له الرشيد تدارك هذا الأمر بحيلة
 لئلا يكون منه فتنة نخرج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول بالبيعة على صحة الذمقوداء الجزية فلم يأتوا بها فسقط
 القود وحكم بالدية فإذا كان الحكم بالقود مفضياً إلى استنكار النفوس وانتشار الفتن كان العود عنه أحق
 وأصوب كما فصله أبو يوسف (قوله) حريراً كان أو ذمياً أو معاهداً نعميم في الكافر (قوله) ولا يقتل حر
 برقيق أي لنقص المقتول عن القاتل بالرق فقد فضل القاتل المقتول بالحرية وحكي الرواية أن بعض فقهاء
 خراسان سئل في مجلس أميرها عن قتل الحر بالعبد فقال أقدم حكاية قبل ذلك كنت في أيام فقهى ببغداد قائماً
 ذات ليلة على شاطئ نهر الدجلة إذ سمعت غلاماً يترنم ويقول

ويجب القصاص
 على من زال عقله
 بشرب مسكر متعدي
 في شربه نخرج من
 لم يتعد بأن شرب
 شيئاً ظنه غير مسكر
 فزال عقله فلا
 قصاص عليه (و)
 الثالث (أن لا
 يكون) القاتل
 (والد المقتول) فلا
 قصاص على والد
 بقتل ولده وإن
 سفل الولد قال ابن
 كعب ولو حكم حاكم
 بقتل والد بولده
 نقض حكمه (و)
 الرابع (أن لا يكون
 المقتول أنقص من
 القاتل بكفر أو رقى)
 فلا يقتل مسلم بكافر
 حريراً كان أو ذمياً
 أو معاهداً ولا يقتل
 حر برقيق

خذوا بدمي هذا الغزال فانه * رماني بسهمي مقتلته على عمد
ولا تقتلوه انني انا عبده * ولم أر حرا قط يقتل بالعبد

فقال له الامر حسبك فقد أغنيت عن الدليل وقوله خذوا بدمي أي بدل دمي وهو الدية لثلاثين في قوله بعد ذلك
ولا تقتلوه يقتل الرقيق بالرقيق ولا نظر لتدبير أو كتابة أو استيلاء وحدث العتق بعد القتل كحدث الاسلام بعده
فلو قتل عبد عبدا ثم عتق القاتل قتل به ولا نظر لحدث العتق ولا يقتل المبعوض بمثله وان زادت حرية أحدهما على
حرية الآخر لأنه لا يقتل جزء الحرية بجزء الحرية وجزء الرق بجزء الرق بل يقتل جميعه بجميعه شائعا حره يورقا
فيلزم قتل جزء حرية بجزء رقا وهو ممتنع واعلم أن الفضيلة في شخص لا تجبر نقيضته ولهذا الاقصاص بين عبد مسلم
وحر ذي لأن المسلم لا يقتل بالذمي والحر لا يقتل بالعبد ولا تجبر فضيلة كل منهما نقيضته (قوله ولو كان المقتول أنقص
من القاتل الخ) أي فيقتل الشاب بالشيخ والكبير بالصغير والطويل بالقصير وبالعكس وكذلك يقتل العالم
بالجاهل والشريف بالخصيس والسلطان بالزبال والذكر بالأنثى والخنثى بالعكس كما أشار اليه الشارح بقوله
مثلا لأنهم لم يعتبروا التفاوت في هذه الامور وانما يعتبرون التفاوت في الصفات السابقة كالاسلام والحرية والاصالة
والسيادة بخلاف غيرها من الامور المذكورة (قوله وتقتل الجماعة بالواحد) أي وان كثروا لا يوجبون مالكا أن
عمر رضي الله عنه قتل نفرا خمسة أو سبعة بجزء رجل قتلوه غيلة أي حيلة وقال لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا ولم
ينكر عليه أحد فصار اجاعا ولا أن القصاص عقوبة تجب للواحد على الواحد فتجب للواحد على الجماعة ولأنه لو لم
تجب عند الاشتراك لكان كل من أراد قتل شخص استعان بغيره واتخذ الناس ذلك ذريعة لسفك الدماء فوجب
القصاص عند الاشتراك لحقن الدماء وان تفاوتت جراحاتهم عددا أو خشنا أو أرشأ أو تفاوتت ضرباتهم كذلك
سواء قتلوه بمحدد أو بمنقل أو بالقوه من شاق جيل أو في بحر بشرطه المذكور في كلامه بقوله ان كافأهم
فالشرط المذكور هو المكافأة ولو لم يوفى عفوعن بعضهم على حصته من الدية وقتل الباقي وله عفوعن جميعهم على
الدية فإذا آل الامر الى الدية توزعت عليهم باعتبار الرؤس في الجراحات لأن تأثيرها لا ينضب بل قد تزيد نكابة
الجرح الواحد على جراحات كثيرة وفي الضرب على عدد الضربات لأنها تلاقى الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت
فلو كانوا ثلاثة وضرب واحد ضربة وواحد ضربتين وواحد ثلاث ضربات فعلى الاول سدس الدية وعلى الثاني
ثلثها وعلى الثالث نصفها لأن مجموع الضربات ست فتوزع الدية عليهم بنسبة ما لكل من الضربات الى المجموع
ولو قتل واحد جماعة عكس ما في كلام المصنف فان قتلهم مرتبا قتل بأولهم وان قتلهم دفعة قتل بواحد منهم بالقرعة
وللباقين الديات في تركته لتعذر القصاص عليهم ولو قتل غير الاول في الاولى وغير من خرجت قرعته في الثانية
عصى ووقع قتله قصاصا للباقيين الديات لتعذر القصاص عليهم وانما تجب القرعة في صورة المعية عند التنازع فان
رضا بتقديم واحد منهم من غير قرعة جازولهم الرجوع الى القرعة قبل القصاص ولو أقر بسبق بعضهم اقتص منه
وليه ولغيره تحليفه ان كذب به ولو قتلوه كلهم دفعة واحدة أساؤا ووقع القتل موزعا عليهم ولكل منهم ما بقي من دية
مورثه فلو كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه ويرجع بثلاث الدية والعبرة بدية المقتول لا القاتل (قوله وكان
فعل كل واحد منهم لو انفرد كان قاتلا) وحينئذ يجب عليهم القصاص مطلقا أي سواء تواطؤا أم لا فان كان فعل كل
واحد منهم لا يقتل لو انفرد في صورة الضربات لكنه له دخل في القتل فان تواطؤا قتلوا والا فلا يقتلون وتجب
الدية لأنه شبه عمد وتوزع عليهم بعد دضر بانهم وان كان فعل بعضهم يقتل لو انفرد وفعل البعض الآخر لا يقتل
لو انفرد لكن له دخل في القتل فلكل حكمه فصاحب الاول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل ان تواطأ مع
الباقين والا فلا يقتل وتجب عليه حصته من الدية وأما في صورة الجراحات فلا يعتبر التواطؤ بل يقتلون
مطلقا لأنها يقصد بها الهلاك غالبا وخرج بقولنا لكن له دخل في القتل ما لو كان خفيفا بحيث لا يؤثر في
القتل أصلا فانه لا شيء على صاحبه فلا دخل له في قصاص ولاديه وبهذا تنضح عبارة المحشي فان فيها تعقيدا

ولو كان المقتول
أنقص من القاتل
بكب أو صغرا أو طول
أو قصر مثلا فلا
عبرة بذلك (وتقتل
الجماعة بالواحد) ان
كافأهم وكان فعل
كل واحد منهم
لو انفرد كان قاتلا

(قوله ثم أشار المصنف لقاعدة الخ) دخول على كلام المصنف وتلك القاعدة هي قوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الاطراف التي لتلك النفس أي كيدور جل وأذن وكذا المعاني كسمع وبصر وشتم فيجرى فيها القصاص أيضا لأن لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في ابطالها (قوله فكما يشترط في القاتل كونه مكلفا) أي بالغاعاقلا وكذلك بقية الشروط المتقدمة وقوله يشترط في القاطع لطرف أي أو المزيل لمعنى من المعاني كما علم مما مر وقوله كونه مكلفا أي بالغاعاقلا وكذلك بقية الشروط المتقدمة (قوله وحينئذ) أي حين اذ كان كما يشترط في القاتل كونه مكلفا الى آخر الشروط يشترط في القاطع كونه مكلفا الى آخر الشروط وقوله فن لا يقتل بشخص لا يقطع بطرفه أي يقطع طرف ذلك الشخص فلا يقطع الصبي والمجنون بقطع طرف غيرهما كما لا يقتلان به ولا يقطع الوالد بقطع طرف ولده كما لا يقتل به ولا يقطع المسلم بقطع طرف الكافر كما لا يقتل به ولا يقطع الحر بقطع طرف العبد كما لا يقتل به (قوله وشرائط وجوب القصاص في الاطراف الخ) لا يخفى أن شرائط مبتدأ خبره اثنان وانما صح الاخبار بالاثنتين عن الشرائط مع أنه جمع لأن المراد به الجنس بسبب الاضافة فان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام أولا أنه أطلق الجمع على الاثنتين مجازا بناء على المشهور من أن أقل الجمع ثلاثة أو حقيقة على مقابل المشهور من أن الجمع ما فوق الواحد (قوله بعد الشرائط المذكورة في قصاص النفس) أي غير الشرائط المتقدمة في القتل وهي أربعة بل خمسة كما تقدم (قوله اثنان) قد عرفت أنه خبر عن شرائط وقد ينالك وجه صحة الاخبار (قوله أحدهما) أي أحد الاثنتين وقوله الاشتراك في الاسم الخاص أي كاليمين واليسرى والعليا والسفلى وهكذا رعاية للمائلة ولا يكتفى بالاشتراك في الاسم العام كاليد والأذن ونحوهما وقوله للطرف المقطوع أي الموضوع للطرف المقطوع (قوله وبينه المصنف بقوله) أي بين المصنف بقوله الذي سيذكره الاشتراك في الاسم الخاص لكن في البيان قصور وقد ساراه الشارح بقوله من أذن أو يدا ورجل فهو مجازة لكلام المصنف فكان الأولى أن يقول كاليمين واليسرى والعليا والسفلى وهكذا كما مثلنا فيما سبق وقد يحمل كلام المصنف على التمثيل كما أشار اليه الشارح بقوله أي تقطع اليمين مثلا الخ وعلم بما ذكر أنه لا تقطع شفة عليا بسفلى ولا عكسه ولا أكمة بأخرى ولا أصبع بأخرى ولا حادث بعد الجنابة بموجود قتها فلو قطع سن ليس له مثلها ثم نبت بعد الجنابة له مثلها فلا قود (قوله اليمين باليمين) أي تقطع اليمين باليمين كما فطره الشارح والباء في ذلك داخلية على المجنى عليه وهكذا فيما يأتي (قوله أي تقطع اليمين مثلا) أي تقطع الشفة العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وهكذا فأشار الشارح الى أن كلام المصنف محمول على التمثيل كما تقدم التنبيه عليه وقوله من أذن أو يدا ورجل بيان لليمين مشوب بتعريض لأن كلام الأذن واليد والرجل يشمل اليمين واليسرى وقوله باليمين من ذلك أي من الأذن أو اليد أو الرجل فالتدكير في اسم الإشارة للتأويل بما ذكر أو مراعاة لأحد المأخوذ من العطف بأو (قوله واليسرى بما ذكر) أي من الأذن أو اليد أو الرجل وكذلك قوله باليسرى بما ذكر (قوله وحينئذ) أي حين اذا اشترط الاشتراك في الاسم الخاص اليمين باليمين واليسرى باليسرى وقوله فلا تقطع يمين يسرى أي لا تقطع اليمين بسبب قطع اليسرى وقوله ولا عكسه أي ولا تقطع اليسرى باليمين ولو تراصبا على ذلك لم يقع قصاصا فيهما في المقطوعة بدلا لدية دون القصاص لرضاء بقطعها بدلا مع فساد البدل ويسقط القصاص في الأولى لان التراضي المذكور يتضمن العفو عن القصاص فوجب الدية فيها وقول المحشى في العكس محله ما لم يرض المجنى عليه فان رضى جاز لا أنه دون حقه فيه نظر لفوات الشرط الذي هو المشاركة في الاسم الخاص رعاية للمائلة كما تقدم فكيف يصح القصاص مع فوات الشرط ويؤيد ما قلنا صريح المنهج فانه بعد أن ذكر أن اليمين لا تؤخذ باليسرى ولا عكسه قال ولو تراضيا بأخذ ذلك لم يقع قودا ولم يخصه محشية بالاولى فظاهر صنيعة أنه راجع للجميع وهو المتعين وعلم من ذلك أن التفاوت باليمين واليسرى والعليا والسفلى يمنع القود بخلاف التفاوت بالكبر والصغر والطول والقصر والقوة والضعف في العضو فلا يمنع القود كما في النفس (قوله والثاني) أي من الاثنتين المتقدمين وقوله أن لا يكون

ثم أشار المصنف
لقاعدة بقوله (وكل
شخصين جرى
القصاص بينهما في
النفس يجري بينهما
في الاطراف) التي
لتلك النفس فكما
يشترط في القاتل
كونه مكلفا يشترط في
القاطع لطرف كونه
مكلفا وحينئذ فن
لا يقتل بشخص لا
يقطع بطرفه (وشرائط
وجوب القصاص
في الاطراف بعد
الشرائط المذكورة)
في قصاص النفس
(اثنان) أحدهما
(الاشتراك في الاسم
الخاص) للطرف
المقطوع وبينه
المصنف بقوله (اليمين
باليمين) أي تقطع
اليمين مثلا من أذن
أو يدا ورجل
باليمين من ذلك
(واليسرى) مما
ذكر (باليسرى)
مما ذكر وحينئذ
فلا تقطع يمين يسرى
ولا عكسه (و) الثاني
(أن لا يكون

بأحد الطرفين أى طرف الجاني وطرف المجنى عليه ومقتضى هذا أنه لو كان بطرف الجاني شلل لم يجب القصاص وهو مخالف لقول الشارح كغيره أما الشلاء فتقطع بالصحيحة على المشهور الآن يكون المصنف جارياً على مقابل المشهور أو يحمل كلامه على ما إذا قال عدلان من أهل الخبرة ان الشلاء اذا قطعت لا تنسد بالحسم كما سيذكره الشارح وقوله شلل بفتح الشين ولا مين بعدها وهو بطلان العمل كما يؤخذ من قول الشارح وهي التي لا عمل لها ولا أثر لخرج وخضرة أظفار وسوادها وصمم أذن وخشم أنف وعنة ذكر وخصاء فتؤخذ الرجل الصحيحة بالعرجاء ويؤخذ الطرف سليم الأظفار بالطرف الذي في أظفاره خضرة أو سواد لأن ذلك علة ومرض في العضو وذلك لا يؤثر في القودو يؤخذ طرف فاقد أظفار بطرف فيه أظفار لأنه دونه لا عكسه لأنه فوقه وتؤخذ أذن سميع بأصم كعكسه لأن السمع لا يخل جرم الأذن ومنفعتا جمع الصوت وهي موجودة ويؤخذ أنف شام بأخشم كعكسه لأن الشم ليس في جرم الأنف ومنفعة جمع الهواء وهي باقية ويؤخذ كرخل يذ كر عنين وخصى لأنه لا خلل في الذ كر وتعذر الانتشار لضعف في القلب أو الدماغ فليس بأشل لأن الذ كر الأشل منقبض لا ينبسط أو منبسط لا ينقبض (قوله) فلا تقطع يد أو رجل صحيحة بسلام أى يبدأ أو رجل شلاء وهذا تفريع على مفهوم قوله وأن لا يكون بأحد الطرفين شلل بالنسبة لما اذا كان بطرف المجنى عليه شلل ولو شلت يد الجاني أو رجله بعد الجناية فلا قطع لا تنفاه المماناة حالة الجناية ولو خالف صاحب الشلاء وقطع الصحيحة بغير إذن الجاني لم يقع قصاصا بل عليه ديتها وله حكومة الشلاء فالوسرى القطع للنفس وجب عليه القصاص لتفويتها بغير حق وأما اذا كان بأذنه فان أطلق الأذن فلا دية في الطرف ولا قود في النفس وجعل مستوفيا لحقه فان قال خذته قودا ففعل فعله لدية وله حكومة كما قطع به البغوى وقيل لاشيء عليه وهو مستوف بذلك حقه (قوله) وهي التي لا عمل لها أى لأن الشلل بطلان العمل كما تقدم (قوله) أما الشلاء فتقطع بالصحيحة أى وبالشلاء اذا كانت مثلها أو دونها شللا لأنها مثل حقه أو دونه وهذا ما قبل لما قبله لأنه عكسه وقوله على المشهور هو المعتمد (قوله) الآن يقول الخ) فحل قطع الشلاء بالصحيحة ان أمن نزف الدم بقول أهل الخبرة كما أشار اليه الشارح بالاستثناء (قوله) ان الشلاء اذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق) فلا تقطع الشلاء بالصحيحة حينئذ وان رضى الجاني حذرا من استيفاء النفس بالطرف وقوله ولا تنسد بالحسم بالحاء والسين المهملتين أى الكى بالنار ومثله غمسه في زيت مغلى كما قاله الشبراملسى (قوله) ويشترط مع هذا أى مع أمن نزف الدم المأخوذ من الاستثناء كما تقدم أن يقطع بها مستوفيا أى يرضى بها فيقع بفتح النون مضارع قنع بكسرهما بمعنى رضى رضى بخلاف قنع بفتح النون فيهما فانه بمعنى سأل يسأل ومنه قول الشافعى رضى الله تعالى عنه

العبد حر ان قنع * والحر عبد ان قنع

فاقنع ولا تقنع فها * شئ يشين سوى الطمع

والقناعة أعز وأوصاف الانسان كما قال رضى الله تعالى عنه

أمت مطامعى فأرحت نفسى * فان النفس ما طمعت تهون * وأحييت القنوع وكان ميتا

ففي أحيائه عرضى مصون * اذا طمع يحل بقلب عبد * علته مهاته وعلاه هون

(قوله) ولا يطلب أرشال للشلل) أى لأن الصفة لا تنقلب بمال ولهذا الوقتل الذى بالمسلم أو العبد بالحر لم يجب لفضيلة

الاسلام أو الحرية شئ (قوله) ثم أشار المصنف لقاعدة الخ) دخول على كلام المصنف وتلك القاعدة هي قوله وكل

عضواً خذ من مفصل ففيه القصاص وقوله بقوله متعلق بأشار (قوله) وكل عضو) بضم العين وكسرها وهو واحد

الاعضاء كيدور رجل وقوله أخذ أى أخذه الجاني وقوله أى قطع تفسير لا خذ والمراد أنه قطع جنايته وقوله من مفصل

بفتح الميم وكسر الصاد وأما بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان لأنه يفضل الكلام كما في المختار (قوله) كرفق وكوع

أى ومفصل القدم والركبة حتى أصل الفخذ والمنكب فيجب القصاص فيهما ان أمكن بلا اجافة وان لم يمكن

بأحد الطرفين
شلل) فلا تقطع
يد أو رجل صحيحة
بسلام وهي التي
لا عمل لها أما الشلاء
فتقطع بالصحيحة
على المشهور الآن
يقول عدلان من
أهل الخبرة ان
الشلاء اذا قطعت
لا ينقطع الدم بل
تنفتح أفواه العروق
ولا تنسد بالحسم
ويشترط مع هذا
أن يقطع بها
مستوفيا ولا يطلب
أرشال للشلل ثم أشار
المصنف لقاعدة
بقوله (وكل عضو
أخذ) أى قطع
(من مفصل)
كمرفق وكوع

الاباجافة فلا سواء أجا فله الجاني أم لا نعم ان مات المجنى عليه بذلك قطع الجاني وان لم يمكن الاباجافة (قوله ففيه
 القصاص) أى لا يضبط ذلك مع الأمن من الزيادة في الاستيفاء ويجب القصاص في فقه عيين وقطع أذن وجفن
 وشفة سفلى وعليها لسان وذكروا نشرين وشفرين وألثنين لأن لها نهايات مضبوطة نعم لا تؤخذ عين بحجة بعمياء
 ولسان ناطق بلسان أخرس ويجب القصاص في السن قال تعالى والسن بالسن لكن لو قلع شخص ولو غير مشغور
 سن غير مشغور فلا قصاص في الحال لأنها تعود غالباً بان فساد منبتها بان عادت البواقي بعد سقوطها دونها وقال
 أهل الخبرة فسد منبتها وجب القصاص فإن كان صغيراً لم يقتص له في صغره بل يؤخر حتى يبلغ لأن القصاص للنشئ
 وهو لا يحصل إلا بعد البلوغ فإن مات قبل بلوغه اقتص وارثه في الحال ولو اقتص من غير مشغور لمثلته بعد أن بان
 فساد منبته فإن لم تعد سن الجاني فذاك ظاهر وان عادت قلعت ثانياً فقط وقيل وثالثاً وقيل وأكثر من ذلك ولو
 قلع شخص بالغ سن بالغ مشغور ثم عادت لم يسقط القصاص لأن عودها نعمة جديدة من الله تعالى والمشغور بالثلثة
 هو الذى سقطت أسنانه الرضاع وغير المشغور هو الذى لم تسقط أسنانه المذكورة (قوله وما لا مفصل له
 لا قصاص فيه) أى لا فإنه لا قصاص في كسر العظام لعدم الوثوق بالمائة فيه لأنه لا ينضبط نعم ان أمكن في كسر
 السن بقول أهل الخبرة وجب القصاص بنحو منشار أو مبرد ولو كان هناك مفصل قبل محل الكسر فله
 القصاص منه وله حكومة الباقي وخرج بكسر العظام قطع غيرها كقطع عين وأنف وأذن وشفة ولسان وذكر
 فيجب فيه القصاص بالجزئية كثلث وربع ونصف لا بالمساحة (قوله واعلم الخ) هو توطئة لكلام المصنف كما
 يشير إليه الشارح بعد ذلك صنيع الشارح غير مناسب لأن الجروح في كلام المصنف عامة في سائر البدن ولو
 في غير الرأس والوجه فقطصره على شجاج الرأس والوجه غير ظاهر لأنه يلزم على كلامه أن الجروح في غير
 الرأس والوجه لا يعلم حكمها من كلام المصنف ولا يبرهن أن الموضحة في غيرها لا قصاص فيها وليس كذلك
 فكان عليه أن يعبر بدل الشجاج بالجروح العامة لسائر البدن وتكون الموضحة عامة لسائر البدن أيضاً من
 حيث وجوب القصاص كما هو صريح كلام المصنف وأما من حيث وجوب الارش وهو خمسة أبعرة فهي خاصة
 بالرأس والوجه فلا يجب الارش فيها إلا ان كانت في الرأس أو الوجه فإن كانت في غيرهما ففيها حكومة كباقي
 الجروح (قوله أن شجاج الرأس والوجه) أى الجراح فيهما فالشجاج بكسر الشين جمع شجة بفتحها وهي
 جرح فيهما أو أمانى غيرهما فلا يسمى شجة بل جرحاً فقط وقيل يسمى شجة وجرحاً وقوله عشرة بل إحدى عشرة
 بزيادة الدامعة بعين مهملة وهي التي تدعى الشق مع سيلان الدم كاسيأتى (قوله حارصة بمهمات) وتسمى الحارصة
 والحريصة وكلاهما مأخوذة من حرص القصار الثوب إذا شقه بالدق وتسمى القاشرة أيضاً (قوله وهي ما تشق الجلد
 قليلاً) أى نحو الخدش (قوله ودائمة) بتخفيف الياء التحتية وقوله تدمية بضم التاء الفوقية لأنه مضارع أدمته
 والمراد تدمية بلا سيلان دم فإن سال الدم سميت دامعة بالعين المهملة وبزيادة هذه صارت الشجاج إحدى عشرة
 كما قاله أبو عبيدة وقدم التنبيه على ذلك (قوله وباضعة) بموحدة ثم بعد الألف ضاد معجمة ثم عين مهملة
 مأخوذة من البضع وهو القطع وقوله تقطع اللحم أى بعد قطع الجلد (قوله ومتلاحة) من التلاحم أى الدخول
 في اللحم وقوله نفوس فيه أى في اللحم (قوله وسمحاق) بكسر السين المهملة وسكون الميم وبالهاء المهملة والقاف
 في آخره مأخوذة من سماحيق البطن وهو الشحم الرقيق وقد تسمى هذه الشجة الملطاة والمطاة واللاطية وقوله تبلغ
 الجلدة التي بين اللحم والعظم وتسمى هذه الجلدة سمحاقاً وكذا كل جلدة رقيقة (قوله وموضحة) سميت
 بذلك لأنها توضح العظم من اللحم كما أشار إليه بقوله توضح العظم من اللحم فلعلها أعني وجه التسمية فعبّر بذلك
 ولم يقل فصل إلى العظم كما عبر به غيره وعبارة المنهج فصله أى فصل العظم بعد خرق الجلدة (قوله وهاشمة)
 سميت بذلك لأنها تهشم العظم كما أشار إليه بقوله تكسر العظم لأن معنى هشم العظم كسره وقوله سواء أوضحت
 أم لا تعمم في الهاشمة دفع به توهم أن الهاشمة تستلزم الموضحة فلا أوضحه وهشمه وجب القود في الموضحة وأرش

(ففيه القصاص)
 ومالا مفصل له
 لا قصاص فيه واعلم
 أن شجاج الرأس
 والوجه عشرة
 حارصة بمهمات
 وهي ما تشق الجلد
 قليلاً ودائمة تدمية
 وباضعة تقطع اللحم
 ومتلاحة نفوس
 فيه وسمحاق تبلغ
 الجلدة التي بين
 اللحم والعظم
 وموضحة توضح
 العظم من اللحم
 وهاشمة تكسر
 العظم سواء
 أوضحت أم لا

الهاشمية وهو خمسة أبعة لأنه لا قود في الهاشمية بل في الموضحة فقط كما يعلم من قوله ولا قود في الجروح الا في الموضحة (قوله ومنقلة) بالتشديد سميت بذلك لأنها تنقل العظم كما أشار اليه بقوله تنقل العظم من مكان الى مكان آخر أي وان لم توضحه لم تهشمه (قوله وما مومة) بالهمز وتسمى آمة وقوله تبلغ خر يطة الدماغ أي الجلدة المحيطة به ودماغ ككتاب مخ الرأس كافي القاموس وقوله المسماة أم الرأس بنصب المسماة لأنه صفة خر يطة الدماغ كما لا يخفى (قوله ودماغه بعين معجمة) بخلاف الدامغة بالعين المهمة فانها التي تسيل الدم كما مر وقوله تخرق تلك الخر يطة أي خر يطة الدماغ وقوله وتصل الى أم الرأس كان الصواب أن يقول وتصل الى الدماغ وهو المخ كما مر لأن التي تصل الى أم الرأس هي المأمومة كما ذكره قبل ذلك وأما هذه فتصل الى الدماغ ولذلك سميت الدامغة (قوله واستثنى المصنف الخ) كان الاظهر في الدخول على كلام المصنف أن يقول وذكر المصنف أنه لا قصاص في الجروح واستثنى منها الموضحة بقوله الخ لأن الشارح لم ينبه على المستثنى منه في الدخول (قوله من هذه العشرة) أي المتقدمة وقوله ما تضمنه قوله أي ما اشتمل عليه قوله وهو الموضحة (قوله ولا قصاص في الجروح) أي لعدم انضباطها وعدم الأمن من الزيادة والنقصان فيها طولا وعرضا وقوله أي المذكورة أي بقوله واعلم أن شجاج الرأس والوجه عشرة لكن قد عرفت أن الجروح في كلام المصنف عامة في سائر البدن ولو في غير الرأس والوجه فحمله على شجاج الرأس والوجه غير مناسب فلو عجمهما في سائر البدن لكان أولى (قوله الا في الموضحة) أي ففيها القصاص ولو في سائر البدن فلا يختص القصاص في الموضحة بالرأس والوجه وأما الارش فلا يجب فيها الا ان كانت في الرأس أو الوجه فان كانت في غيرهما ففيها حكمه كما سيأتي وانما وجب القصاص فيها لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها بأن يقاس مثلها طولا وعرضا من عضو الشاج ويخط عليه بنحو سواد أو حمرة يوضح بالموسى ونحوه فتعتبر بالمساحة لا بالجزئية لأن الرأسين مثلاً قد يختلفان صغرا وكبرا فلو اعتبرت بالجزئية كالنصف والربع وقع الخيف لا نعلو كان نصف رأس الشاج أكبر من نصف رأس المشجوج وأخذنا نصف رأس الشاج في نصف رأس المشجوج لوقع الخيف بالشاج وعكسه بعكسه ولو أوضح كل رأس المشجوج ورأسه أصغر أو ضحنا رأسه كاه ولا يكمل الايضاح من غير الرأس كالوجه والقفلا لأنه غير محل الجناية بل يؤخذ قسط للباقي من أرش الموضحة فان كان الباقي قدر ثلثها أخذ ثلث أرشها أو ورأسه أكبر أو ضحنا منه قدر حق المشجوج فقط رعاية للمائلة والخيرة في محله للجاني لأن جميع رأسه محل لاداء حق الجناية فيخير في أدائه من ذلك المحل وقبل الخيرة للجاني عليه ولو أوضح ناصية المشجوج وناصيته أصغر كمل عليه ما بقي الرأس من أي محل كان لأن الرأس كله عضو واحد ولو زاد المقتص في الموضحة على حقه فان كان عمداً لزمه قصاص الزيادة لتعمده لكن لا يقتص منه الا بعد اندمال موضحته وان كان خطأ أو شبه عمداً وجب أرش كامل للزائد لمخالفة حكمه حكم الاصل ان لم يكن الخطأ باضطراب الجاني والافهسر ولو قال المقتص تولد من اضطرابك وأنكر المقتص منه صدق المقتص منه على الارجح من وجهين ولو كان برأس الشاج شعر دون رأس المشجوج فعن نص الام أنه لا قود لما فيه من اتلاف شعر لم يتلفه الجاني وظاهر نص المختصر وجوبه وحمل ابن الرفعة الاول على فساد منبت المشجوج والثاني على ما لو حلق ولا يضر في قود الموضحة تفاوت غلط جلد اللحم (قوله فقط) أي دون باقي الجروح وقود وضحه بقوله لا في غيرها من بقية العشرة فهو تفسير لمعنى فقط

ومنقلة تنقل العظم
من مكان الى مكان
آخر وما مومة تبلغ
خر يطة الدماغ
المسماة أم الرأس
ودامغة بعين معجمة
تخرق تلك الخر يطة
وتصل الى أم الرأس
واستثنى المصنف
من هذه العشرة
ما تضمنه قوله (ولا
قصاص في الجروح)
أي المذكورة (الا في
الموضحة) فقط لا في
غيرها من بقية
العشرة

فصل في بيان الدية

فصل في بيان الدية ❦ أي في بيان أحكام الدية كالتغليظ والتخفيف والدية مأخوذة من الودي يقال وديت القليل أديت يوديا اذا دفعت ديتيه وهاؤها عوض عن فاء الكلمة لان أصلها ودي كعدة فان أصلها وعد حذفت الواو وعوض عنها الهاء قال في الخلاصة

فا أمر او مضارع من كوعد ❦ اخذف وفي كعدة ذاك اضطرر

وذكرها المصنف عقب القصاص لأنها بديل عنه على ما قيل والارجح أنها بديل عن الجني عليه ولا يظهر للخلاف

فائدة الا اذا اختلفت دية القاتل والمقتول كما وقتل امرأه رجلاً أو عكسه فان قلنا انها بدل عن القصاص الذي هو قتل الجاني وجبت دية امرأته في الاول ودية رجل في الثاني وان قلنا انها بدل عن المجني عليه وجبت دية رجل في الاول ودية امرأة في الثاني وهذا هو الصحيح فقول المحشي تبعاً للشيخ الخطيب لأنها بدل عنه على الصحيح ليس بصحيح والأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع منع على وجوبها (قوله وهي) أي الدية وقوله المال الواجب بالجناية أي بسبب الجناية وقوله على حر خرج به الرقيق فالواجب فيه القيمة بالغة ما بلغت تشبيهه بالسواب بجامع الملكية فلا يسمى المال الواجب بالجناية عليه دية أو ما قوله فيها سيأتي ودية العبد قيمته فيه تجوز كما سيأتي (قوله في نفس أو طرف) أي أو معنى وقال المحشي تبعاً للقليوبي قوله أو طرف أي بالمعنى الشامل للمعاني كالعقل والسمع وعبارة الشيخ الخطيب في نفس أو فيما دونها وهي تشمل الجروح لأن ما دون النفس ثلاثة الاطراف والمعاني والجروح فيقتضي أن المال الواجب في الجروح يسمى دية وهو بعيد (قوله والدية على ضربين) أي على نوعين من حيث التغليظ والتخفيف فالتغليظ امان من ثلاثة أوجه وهي كونها على الجاني وكونها حالة وكونها مثلية كما في دية العمد واما من وجه واحد وهو كونها مثلية كما في دية شبه العمد واقتصر عليه المصنف في بيان التغليظ ليكون شاملاً لدية العمد ودية شبه العمد والتخفيف امان من ثلاثة أوجه وهي كونها على العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين وكونها تخمسة كما في دية الخطأ واما من وجهين وهما كونها على العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين كما في دية شبه العمد واقتصر المصنف في بيان التخفيف على التخميس لكونه مقابلاً للتثليث في بيان التغليظ والحاصل أن التغليظ امان من ثلاثة أوجه أو من وجه واحد والتخفيف امان من ثلاثة أوجه أو من وجهين ويجرى التغليظ والتخفيف في دية الاطراف والاروش والحكومات وان كانت الحكومات لا ضابط لها لكن لا يجري التغليظ في المذكورات في الحرم والأشهر الحرم والرحم الحرم (قوله ولا ثالث لها) أي للضربين المذكورين أعني المغالطة والمخففة لا يقال المغالطة من وجه والمخففة من وجهين ضرب ثالث لاننا نقول هي داخلية في المغالطة من الوجه الاول وفي المخففة من الوجهين الآخرين كما أشرنا اليه فيما تقدم فلم تخرج عن كونها مغالطة أو مخففة (قوله فالمغالطة الخ) أي اذا أردت بيان كل من المغالطة والمخففة فأقول لك المغالطة كذا والمخففة كذا لئلا يكتفى ببيان التغليظ على التثليث فقط ليشمل دية العمد ودية شبه العمد فلا ينافي أن التغليظ في دية العمد من ثلاثة أوجه كونها على الجاني وكونها حالة وكونها مثلية واقتصر في بيان التخفيف على التخميس لكونه مقابلاً للتثليث في بيان التغليظ فلا ينافي أن التخفيف في دية الخطأ من ثلاثة أوجه كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين وكونها تخمسة وفي دية شبه العمد من وجهين كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين ولكنها مغالطة من جهة التثليث (قوله بسبب قتل الذكرا الحر المسلم) أي غير الجنين والمهتر واطافة القتل لما بعده من اضافة المصدر لفعوله بعد حذف الفاعل والأصل بسبب قتل القاتل الذكرا الحر المسلم ولا بد من تقييد القاتل بكونه حراً ملتزماً للأحكام ولو أنى فخرج بالذكر الاثنى ففيها نصف الدية وهو خسون وبالحر الرقيق ففيه القيمة ولو زادت على الدية بمسلم الكافر ففيه ثلث الدية ان كان كتياباً وثلثا عشرة دية المسلم ان كان محوسياً وخرج بمازناه الجنين ففيه الغرة عبد أو أمة والمهتر كشارك الصلاة كسلا بعد أمر الامام والزاني المحصن اذا قتل كلا منهما مسلم محقون الدم فلا دية فيه ولا كفارة وخرج بتقييد القاتل بكونه حراً ما لو كان القاتل رقيقاً غير المقتول ولو مكاتباً وأم ولد فان الواجب عليه أقل الامرين من قيمته والدية ولو كان مبعوضاً لزمه من جهة الحرية القدر الذي يناسبها من الدية كالنصف ومن جهة الرقية أقل الامرين من قيمة باقيه الرقيق والباقي من الدية وبكونه ملتزماً للأحكام ما لو كان حراً فلا شيء عليه (قوله عمداً) أي أو شبه عمداً لان التثليث الذي اقتصر عليه المصنف يجري في كل منها ووجوب الدية في شبه العمد ظاهر وأما وجوبها في العمد فيكون دواماً بالعفو

وهي المال الواجب
بالجناية على حرفي
نفس أو طرف
(والدية على ضربين
مغالطة ومخففة)
ولا ثالث لها (فالمغالطة)
بسبب قتل الذكرا
الحر المسلم عمداً

أو ابتداء ولو قهر كما في قتل الوالد ولده وموت الجاني قبل القصاص منه (قوله مائة من الابل) ظاهره أن ذلك من وجوه التغليظ وليس كذلك فكان الأولى حذفه سواء كان من كلام المصنف كما هو كذلك في بعض النسخ أو من كلام الشارح على ما في بعض النسخ من إسقاطه من كلام المصنف ويجاب بأنه خبر موطن لما بعده وهو قوله ثلاثون الخ فحط التغليظ عليه ونظير ذلك يقال في المخففة (قوله مائة من الابل) ذكره دخولا على كلام المصنف والمراد بكونها مثلثة أنها ثلاثة أجزاء وان لم تكن متساوية (قوله ثلاثون حقه) وهي التي استحققت أن يطرقها الفحل أو أن تركب ويحمل عليها وقوله ثلاثون جذعة وهي التي أجذعت أي أسقطت مقدم أسنانها (قوله وسبق معناها في كتاب الزكاة) قد ذكرناه لك هنا بعد العهد به هناك (قوله وأربعون خلفه) والخلفه مفرد لاجع له من لفظه عند الجمهور بل من معناه وهو مخاض بمعنى الحوامل كما مر أنه مفرد لاجع له من لفظه بل من معناه وهو نساء فقول المحشى وهو جع لا مفرد له من لفظه عند الجمهور عبارة مقولة بالصواب أن يقول هو مفرد لاجع له من لفظه كما تصرح به عبارة الشيخ الخطيب وقال الجوهري جمعها خلف بفتح الخاء وكسر اللام ككتف كما في المختار وقد انقلب الضبط على المحشى أيضا فقال بكسر اللام وفتح اللام وقال ابن سيده جمعها خلفات (قوله وفسرها) أي المراد منها وقوله بقوله متعلق بفسر وقوله في بطونها أولادها مقول القول (قوله والمعنى أن الأربعة حوامل) أشار به إلى أن تعبير المصنف بالأولاد مجاز لأن الحمل مادام في بطن أمه لا يسمى ولدا ففيه مجاز الأول (قوله ويثبت حملها بقول أهل الخبرة بالابل) أي بقول عدلين منهم (قوله والمخففة) أي في الخطأ لأن دية الخطأ مخففة من ثلاثة أوجه كونها خمسة وكونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين لكن المصنف اقتصر على التخمس لكونه مقابلا للتثليث وأما دية شبه العمد فهي مخففة من وجهين كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين ومغلظة من وجه واحد وهو كونها مثلثة وتقدم أن المصنف اقتصر في بيان التغليظ على التثليث ليكون شاملا لدية العمد ودية شبه العمد فقول المحشى قال شيخنا وسكت المصنف عن دية شبه العمد وهي مغلظة من حيث تثليثها فقط كما مررت الإشارة إليه ليس في محله لأن المصنف لم يسكت عن دية شبه العمد من حيث التثليث بل كلامه شامل لها كما علمت (قوله بسبب قتل الذكر الحر المسلم) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله مائة من الابل) لا دخل لذلك في التخفيف كما لا دخل له في التغليظ فكان الأولى إسقاطه لكنه خبر موطن لما بعده كما تقدم التنبيه عليه (قوله مائة من الابل) ذكره دخولا على كلام المصنف (قوله عشرون جذعة الخ) قدم هنا الجذعة على الحققة بنت اللبون على بنت المخاض وكان الأولى له العكس لأن الجذعة بعد الحققة في السن وبنت اللبون بعد بنت المخاض كذلك لكن الواو لا تقتضي ترتيبا كما لا تقتضي تعقيبا ومعنى بنت اللبون بنت ناقة استحققت أن تكون لبونا أي ذات لبن ومعنى بنت المخاض بنت ناقة استحققت أن تكون من المخاض أي الحوامل (قوله ومتى وجبت الابل على قاتل) أي كما في العمد وقوله أو عاقلة أي كما في الخطأ أو شبه العمد وقوله أخذت جواب الشرط أعني متى وقوله من ابل من وجبت عليه أي الذي هو القاتل أو عاقلة ولا يقبل في ابل الدية معيب وان كانت ابل من وجبت عليه معيبة لأن الشرع أطلقها فافتضى إطلاقها سلامتها نعم إن رضى المستحق بالمعيب كفى إن كان أهلا للتبرع بأن كان غير محجور عليه لأن الحق له فله إسقاطه وفارقت الزكاة حيث أجزأ فيها المعيب إذا كانت بغيره معيبة لتعلقها بعين المال ونسبها بالمعيب ما فيه عيب يثبت الرد في البيع بخلاف المعيب في الكفارة فأما ما فيه عيب يخل بالعمل لأن المقصود منها تخليص الرقبة من الرق ليستقل بالعمل فاعتبر فيها السلامة مما يخل بالعمل والاستقلال (قوله وإن لم يكن له ابل الخ) أي هذا إن كان له ابل فهو مقابل لمخدوف وعلم من ذلك أن من لزمته الدية وله ابل تؤخذ منها ولا يكلف غيرها كما تعجب الزكاة في نوع النصاب ولائها إذا كانت على العاقلة تؤخذ منهم على سبيل المواساة فلا يناسبهم التغليظ بتكليفهم غير ابلهم (قوله فتؤخذ من غالب ابل بلدة أو قبيصة بدوى فإن لم يكن في البلدة أو

(مائة من الابل)
والمائة مثلثة (ثلاثون)
حقه وثلاثون جذعة)
وسبق معناها
في كتاب الزكاة
(وأربعون خلفه)
بفتح الخاء المعجمة
وكسر اللام وبالفاء
وفسرها المصنف
بقوله (في بطونها
أولادها) والمعنى
أن الأربعين حوامل
ويثبت حملها بقول
أهل الخبرة بالابل
(والمخففة) بسبب
قتل الذكر الحر
المسلم (مائة من الابل)
والمائة خمسة (عشرون
جذعة وعشرون
حقه وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن
لبون وعشرون
بنت مخاض) ومتى
وجبت الابل على
قاتل أو عاقلة أخذت
من ابل من وجبت
عليه وإن لم يكن
له ابل فتؤخذ
من غالب ابل بلدة
بلدى أو قبيصة
بدوى فإن لم يكن
في البلدة أو

القبيلة ابل فتؤخذ
من غالب ابل أقرب
البلاد الى موضع
المؤدى (فان عدت
الابل انتقل الى
قيمتها) وفي نسخة
أخرى وان أعوزت
الابل انتقل الى
قيمتها هذا ما في
القول الجديد وهو
الصحيح (و) قيل
(في القديم ينتقل
الى ألف دينار) في
حق أهل الذهب
(أو) ينتقل الى
(اثني عشر ألف
درهم) في حق أهل
الفضة وسواء فيما
ذكر الدية المغلظة
والخففة (وان
غلظت) على القديم
(زيد عليها الثلث)
أي قدره في الدنانير
ألف وثلثمائة وثلاثة
وثلاثون ديناراً
وثلث دينار وفي
الفضة ستة عشر
ألف درهم (وتغلظ
دية الخطأ في ثلاثة
مواضع) أحدها
(اذا قتل في الحرم)
أي حرم مكة أما
القتل في حرم المدينة
أو القتل في حال
الاحرام فلا تغليظ
فيه

القبيلة ابل) أي بصفة الاجزاء فيصدق بما اذا كان فيهما ابل بغير صفة الاجزاء بأن كانت معيبة (قوله فتأخذ
من غالب ابل أقرب البلاد الى موضع المؤدى) أي فيلزمه نقلها ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن
المثل ببلد أو قبيلة العدم والا فلا يجب نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو أولى من الضبط بمسافة القصر
(قوله فان عدت الابل) أي حساباً لم توجد في الموضع الذي يجب تحصيلها منه أو شرعاً بأن وجدت فيه بأكثر
من ثمن مثلاً (قوله انتقل الى قيمتها) أي قيمة الابل وقت وجوب تسليمها بالغة ما بلغت لأنها بدل متلف وهو
النفس فيرجع الى قيمتها عند فقدها وتقوم بنقد البلد الغالب لأنه أقرب من غيره وأضبط فان كان في البلد
نقدان فأكثر ولا غالب تخير الجاني بينهما أو بينهما ومحل الانتقال الى القيمة ان لم يملكه المستحق فان أمهله
بأن قال أنا صبرحتي توجد الابل لزمه امثاله لأنها الأصل فان أخذت القيمة ثم وجدت الابل لم ترد القيمة لا أخذ
الابل وان كانت هي الأصل لانفصال الامر بينهما بأخذ القيمة (قوله وفي نسخة أخرى وان أعوزت الابل)
أي فقدت (قوله هذا) أي الانتقال الى القيمة بالغة ما بلغت عند عدم الابل وقوله في القول الجديد أي الذي
قاله بمصر وقوله وهو الصحيح هو المعتمد (قوله وقيل في القديم) أي الذي قاله ببيгда ثم رجع عنه وهو ضعيف
كما أشار اليه الشارح بصيغة التمريض (قوله ينتقل الى ألف دينار في حق أهل الذهب) أي ينتقل المستحق
الى ألف دينار من المضروب الخالص في حق أهل الدنانير وقوله أو ينتقل الى اثني عشر ألف درهم في حق أهل
الفضة أي أو ينتقل المستحق الى اثني عشر ألف درهم من المضروب الخالص في حق أهل الدراهم (قوله وسواء
فيما ذكر الدية المغلظة والخففة) أي وسواء فيما ذكر من الانتقال الى ألف دينار في حق أهل الذهب والى اثني
عشر ألف درهم في حق أهل الفضة الدية المغلظة والخففة فلا فرق بينهما في ذلك على الأصح في القديم (قوله وان
غلظت على القديم الخ) كان الأولى أن يقول وقيل ان غلظت على القديم الخ لأن ذلك وجه مرجوح في القديم
تبع فيه المصنف صاحب المذهب والأصح في القديم أنه لا يزد شيء لأن التغليظ انما ورد في الابل بالسنة والصفة
لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد في الدنانير والدراهم والمراد بقوله ان غلظت ما يشمل التغليظ ولو من وجه كما في دية
شبه العمد وقوله زيد عليها الثلث أي لأجل التغليظ (قوله أي قدره) أي قدر الثلث وهو في الدنانير ثلثمائة
وثلاثة وثلاثون وثلث وفي الدراهم أربعة آلاف فاذا زاد بذلك على الأصل كان الواجب في الدنانير ألفاً وثلثمائة
وثلاثة وثلاثون وثلث دينار وفي الدراهم ستة عشر ألف درهم ولذلك قال الشارح تفرعاً على زيادة الثلث في الدنانير
ألف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (قوله وتغلظ دية الخطأ) أي بالثلث
بدل التخميس والتغليظ بذلك يجري في النفس وغيرهما من الأطراف التي فيها الدية والمعاني بخلاف الأطراف التي
لا دية فيها كاليد السلاء والدكر الأشل وسائر الحكومات فلا تغلظ في هذه المواضع وكذلك القيمة في الرقيق فلا
تغليظ فيها وخرج بقول المصنف دية الخطأ دية العمد وشبه العمد فلا يزد في تغليظها بخلاف كما قاله العمراني لأن
المغلظ لا يغلظ نظير قولهم المكبر لا يكبر ولذلك لا يسن التثايت في غسالات الكلب (قوله في ثلاثة مواضع) أي في أحد
ثلاثة مواضع (قوله أحدها) أي أحد المواضع الثلاثة (قوله اذا قتل في الحرم) أي اذا قتل خطأ في الحرم فتغلظ فيه
بالثلث فقط لأنه لا تأثير في الامن بدليل إيجاب جزاء الصيد المقتول فيه سواء كان القاتل والمقتول فيه أو كان فيه
أحدهما بأن كان القاتل فيه والمقتول خارجه أو بالعكس أو كانا بالحل لكن قطع السهم في مهوره هو الحرام ولا بد
أن يكون المقتول مسماً فتغلظ دية في الحرم وان كان القاتل كافراً فان كان المقتول كافراً فلا تغلظ دية في الحرم
لأنه ممنوع من دخوله لكن ان دخله لضرورة اقتضت دخوله فهل تغلظ دية فيه حينئذ أو لا لأن هذا نادر فقال ابن
حجر بالاول وأقره بعضهم وقال الزمى بالثاني وهو المعتمد ولذلك قال الشيخ الخطيب الوجه الثاني (قوله أي حرم
مكة) أشار بذلك الى أن الال في الحرم للعهد الشرعي أو الذهنى لأن المعهود شرعاً وهذا حرم مكة (قوله أما القتل في
حرم المدينة) هذا خارج بحرم مكة وقوله أو القتل في حال الاحرام أي في غير الحرم وهذا خارج بالحرم وقوله فلا تغليظ فيه

على الاصح أما الاول فلا اختصاص حرم مكة بوجوب جزاء الصيد المقتول فيه دون حرم المدينة فلا يجب جزاء الصيد المقتول فيه على الاصح وأما الثاني فلا نحرمة عارضة غير مستمرة (قوله الثاني) أي من المواضع الثلاثة ولا يخفى أن الثاني مبتدأ خبره مذكور في قول المصنف (قوله أو قتل) أي مسلماً أو كافراً وقوله في الأشهر الحرم أي في بعض الأشهر الحرم الأربعة ولو عمروا السهم فيها إن أمكن كما مر في الحرم (قوله أي ذى القعدة) بفتح القاف على المشهور سمي بذلك لعودهم عن القتال فيه وقوله وذى الحجة بكسر الحاء على المشهور سمي بذلك لوقوع الحج فيه وقوله والحرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة سمي بذلك لأن أول تحريم القتال كان فيه على ما قيل وقيل لتحريم الجنة على إبليس فيه حكاه صاحب المستعذب وإنما دخلته الألف واللام دون غيره للإشارة إلى أنه أول السنة فكأنه قيل هذا الشهر الذي يكون أول السنة أبداً ويقال له شهر الله المحرم لأنه اسم إسلامي لم يعرف من جهة العرب وقوله ورجب بالصرف إذا لم يرد به معين كما هنا فإن أريد به معين منع من الصرف سمي بذلك لأن العرب كانت ترجبه أي تعظمه ويسمى الأصم لعدم سماعهم فيه صوت السلاح والأصم لا ينصب الخيبرات فيه وما ذكره في عدها من ترتيبها هكذا وجعلها من سنتين هو الصواب كما قاله النووي في شرح مسلم وعدها الكوفيون من سنة واحدة فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة وتظهر فائدة الخلاف فيها لو نذر صيامها مرتبة فعلى الاول يبدأ بذى القعدة وعلى الثاني بالمحرم وترتيبها في الأفضلية على ما رتبته الكوفيون فأفضّلها المحرم ثم رجب ثم ذو القعدة ثم ذو الحجة وإنما لم يلحق بهار رمضان وإن كان سيد الشهور لأن المتبع في ذلك التوقيف (قوله والثالث) أي من المواضع الثلاثة وهو مبتدأ خبره مذكور كما لا يخفى وقوله في قوله أي المصنف (قوله أو قتل قريباً) أي لما في ذلك من قطيعة الرحم ولا فرق بين أن يكون القريب مسلماً أو كافراً ذكراً أو أنثى وأخذ الشارح قوله قريباً من قول المصنف ذارحم لأن الرحم معناه القرابة فعنى ذى الرحم القريب فهو يغني عنه (قوله ذارحم محرم) قيدان لابد منهما فالرحمة قيد والمحرمية قيد ولا بد أن تكون المحرمية نشأت من الرحمة كما أشار لذلك في المنهج بقوله أو محرم رحم بالإضافة فإن المعنى أو محرم نشأت محرميته من الرحم كافي الآم والأخت ونخرج بذلك المحرم الرحم الذي لم تنشأ محرميته من الرحم بل من الرضاع أو المصاهرة كبنت عم هي أخت من الرضاع أو أمزوجة فتحصل أن القيود ثلاثة (قوله بسكون المهملة) أي مع فتح الميم والراء (قوله فإن لم يكن الرحم محرماً الخ) محترم المحرم وكذلك كان محرماً وليس ذارحم كحرم الرضاع والمصاهرة كالآم من الرضاع وأم الزوج وكذلك المحرم الرحم الذي لم تنشأ محرميته من الرحم بل من الرضاع أو المصاهرة كما تقدم (قوله كبنت العم) أي وابنة بنت العم وبنت الخال وابنة بنت الخالة وابنة (قوله فلا تغليظ في قتلها) أي على الاصح عند الشيخين لما بينهما من التفاوت في القرابة وأما إذا انفردت المحرمية عن الرحم كافي المصاهرة والرضاع كالآم من الرضاع وأم الزوجة فلا تغليظ في قتلها قطعاً لعدم القرابة أصلاً (قوله ودية المرأة) أي الحرة مسلعة كانت أو كافرة فلو أخر المصنف ذكر المرأة عن الجميع ليرجع إلى الكل لكان أولى ليفيد أن دية المرأة الحرة على النصف من دية الرجل الموافق لها في الدين (قوله والخنى المشكل) أي ودية الخنى المشكل وإنما زاده الشارح لأنه كالمرأة هنا في جميع الأحكام فإن زيادته عليها مشكوك فيها (قوله على النصف من دية الرجل) أي الحرة مسلعة أي البهيقة دية المرأة نصف دية الرجل وألحق بها الخنى ولا فرق بين أن يكون القتال لكل من المرأة والخنى رجلاً أو امرأة ولا بين أن يكون مسلماً أو كافراً (قوله نفساً وجرحاً) أي وإزالة معنى وهذا يقتضي تسمية أرش الجرح دية كما مر أو هو تغليب (قوله ففي دية حرة مسلعة الخ) تفرع على قول المصنف ودية المرأة على النصف من دية الرجل مع مراعاة التغليظ والتخفيف ومثلها الخنى المشكل كما علم عامر (قوله في قتل عمد أو شبه عمد) أي حال كونها واجبة في قتل عمد أو شبه عمد فهي مغالطة بكونها مثلثة فيهما لكن دية قتل العمد مغالطة أيضاً من جهة كونها على القاتل وكونها حالة ودية قتل شبه العمد مخففة من جهة كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم كما علم مما تقدم وقوله خمسون

على الاصح والثاني
مذكور في قول
المصنف (أو قتل
في الأشهر الحرم)
أي ذى القعدة وذى
الحجة والمحرم
ورجب والثالث
مذكور في قوله
(أو قتل) قريباً
له (ذارحم محرم)
بسكون المهملة فإن
لم يكن الرحم محرماً
كبنت العم فلا
تغليظ في قتلها (ودية
المرأة) والخنى
المشكل (على
النصف من دية
الرجل) نفساً وجرحاً
ففي دية حرة مسلعة
في قتل عمد أو شبه
عمد خمسون

من الابل أى مثلثة كما يعلم من قوله خمسة عشر حقة الخ (قوله وفى قتل خطأ) أى وفى دية الحر المسلمة فى قتل الخطأ وقوله عشر بنات مخاض الخ أى فهى خمسة فتكون مخففة بالخميس كما أنها مخففة بكونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم كما يعلم مما تقدم (قوله ودية اليهودى والنصرانى) أى الذكرك من اليهود والنصارى وأمادية المرأة والخنى منهما فسدس دية المسلم لأن ديتهم على النصف من دية رجالهم ويحتمل أن المراد ما يشمل الذكرك والائتى والخنى مع كون المراد بالمسلم فى قوله ثلث دية المسلم ما يشمل ذلك ويكون الكلام على التوزيع فدية الذكرك من اليهود والنصارى ثلث دية المسلم الذكرك ودية الاثنتى والخنى منهما ثلث دية المسلم الاثنتى والخنى ومحل ذلك اذا كان كل من اليهودى والنصرانى معصوما كأن عقدته الجزية وكانت تحل منا كحته فان كان غير معصوم كالحر فى فلائى فيه لأنه مهدر وان كانت لا تحل منا كحته فهو كالجوسى ومن لم تبلغه دعوة الاسلام ان تمسك بما لم يبدل من دين من الاديان فديته كدية أهل دينه والافدية مجوسى ولا يجوز قتله قبل تبليغه دعوة الاسلام ويقتص لمن أسلم بدار الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان تمسكن من الهجرة (قوله والمستامن) أى من أمنائه من الكفار وقوله والمعاهد أى من عاهدناه على ترك القتال بيننا وبينه (قوله ثلث دية المسلم) أى كقاضى بذلك عمر وعثمان رضى الله عنهما وهو لا يفعل بلا توقيف كما قاله الشافعى رضى الله عنه وقال أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أجدان قتل عمدا فدية مسلم أو خطأ فنصفها (قوله نفسا وجرحا) أى وازالة معنى وفيه ما تقدم من أنه يقتضى تسمية أورش الجرح دية أو هو تغليب (قوله وأما المجوسى) ومثله الوثنى وعابد الشمس والقمر والزندق وهو من لا ينتحل ديناً أى لا يختار ولا يتخذ ديناً من لا يعرفه لدين ومحل ذلك فيمن له أمان كأن دخل لنارسولا أو دخل داراً بأمان أو أمان له فهو روسكت المصنف عن دية المتولدين كثنائى وغيره ودية كثنائى كثنائى اعتبار بالاشرف لأن المتولد يقع أشرف أبو يه ديناً والاشد ضماً ناسواً كان أباً وأماً (قوله ففيه ثلثا عشر دية المسلم) أى ستة وثلثان فى الذكرك وأما فى الاثنتى والخنى فثلث العشر وهو نصف ثلث الخمس فهو ثلاثة وثلث ومعلوم أن ثلثي عشر دية المسلم خمس دية اليهودى والنصرانى والحكمة فى ذلك أن فى كل من اليهودى والنصرانى خمس فضائل وهى كتابه ودينه اللذان كانا حقاً بالاجماع وحل منا كحته وذبيحته وتقريره بالجزية وليس فى المجوسى الا لتقريره بالجزية فكانت دية على الخمس من دية اليهودى والنصرانى (قوله وأخصر منه ثلث خمس دية المسلم) أى لأن فى الثلثين تكراراً فثلث خمس دية المسلم هو الموافق لتصويب أهل الحساب لكونه أخصر (قوله وتكمل دية النفس) أى تجب دية النفس كاملة فيما دونها مما سياتى واعلم أن ما دون النفس ثلاثة أقسام الاطراف والمعانى والجروح وقد ذكرها المصنف مخرجا بترتيبها حيث ذكر المعانى فى أثناء الاطراف (قوله وسبق أهمائة من الابل) أى فى حق الكامل بالاسلام والحرية والذكورة وقد دل الشارح كلام المصنف على الدية الكاملة بذلك ويلزم عليه القصور ولو حله على أن المعنى وتكمل دية نفس المجنى عليه فيه فيما دونها ذكراً كان أو ائتى مسلماً كان أو كافراً تغليظاً وتخفيفاً لكان أعم كما صنفه الشيخ الخطيب حيث قال أى دية نفس صاحب ذلك العضو من ذكر أو غيره تغليظاً وتخفيفاً اهـ (قوله فى قطع كل من اليدين والرجلين) أى قطع اليدين من الكوعين وقطع الرجلين من السكعين ولو قال فى قطع اليدين وفى قطع الرجلين لكان أوضح فان قطع اليدين مما فوق الكوعين ولو من المنكبين أو قطع الرجلين مما فوق السكعين ولو من الركبتين وجبت مع دية اليدين ومع دية الرجلين حكومة الزائد لأنه ليس تابعا لليدين والرجلين فلا تندرج حكومته فى ديتهم بخلاف الكف مع الاصابع فتندرج حكومته فى ديتها لأنهما كالعضو الواحد وكذلك القدم مع الاصابع بدليل قطعهما فى السرقة بقوله تعالى فاقطعوا أيديهم وانجبا الدية بالتقاط أصابع اليدين وبالتقاط أصابع الرجلين وفى كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشر دية صاحبها وفى كل أنملة من أصابع اليدين أو الرجلين ثلث دية الاصبع غير الإبهام لأن كل أصبع له ثلاثة أنامل الا الإبهام فله أتملتان فى أتملته نصفها والمراد أن ذلك واجب الاصل السليم مما ذكر

من الابل خمسة عشر
حقة وخمسة عشر
جذعة وعشرون
خلفة ابلا حوامل
وفى قتل خطأ
عشر بنات مخاض
وعشر بنات لبون
وعشر بنى لبون
وعشر حقا وعشر
جذاع (ودية
اليهودى والنصرانى)
والمستامن والمعاهد
(ثلث دية المسلم)
نفسا وجرحا (وأما
المجوسى ففيه ثلثا
عشر دية المسلم)
وأخصر منه ثلث
خمس دية المسلم
(وتكمل دية
النفس) وسبق أنها
مائة من الابل (فى
قطع) كل من
(اليدين والرجلين)

فاليدين الزائدة أو الشلاء والرجل الزائدة أو الشلاء والاصبع الزائدة أو الشلاء فيها حكومة نعم الاعرج كالسليم لأن
 العرج ليس عيباً في نفس الرجل وإنما هو نقص في الفخذ وكذلك من تعطل مشيه بكسر ظهره مثلاً (قوله) فيجب
 في كل يد أو رجل خسون من الابل) أي لأن كل متعدد وجبت فيه الدية فهي موزعة على أفرادها وللإجماع
 المستند إلى النص الوارد في كتاب عمرو بن حزم بذلك وكان جلاداً للنبي ﷺ ولذلك كثرت الرواية عنه
 في الجنائيات (قوله) وفي قطعهما مائة من الابل) فتكمل فيهما الدية سواء قطعتهما معا أو مرتباً (قوله) وتكمل
 الدية في قطع الانف) أي خبر عمرو بن حزم بذلك ولأن فيه جالاً ومنفعة وتندرج حكومة قصبة في دية كإرجعه
 في أصل الروضة ولا فرق بين الإخشم وغيره لأن الشم ليس حالاً في الانف (قوله) أي في قطع مالان منه) أي غير
 اليابس من الانف وهو مال أعظم فيه وقوله وهو أي مالان منه وقوله المارن هو مجموع الطرفين المسميين بالمتخريين
 والحاجز بينهما فهو مشتمل على ثلاثة أشياء وقوله وفي قطع كل من طرفيه والحاجز ثلث دية أي توزع الدية
 على الثلاثة المذكورة (قوله) وتكمل الدية في قطع الأذنين) أي خبر عمرو بن حزم في الأذن خسون من الابل
 رواه الدارقطني والبيهقي ولأن فيهما جالاً ومنفعة فوجب أن تكمل فيهما الدية (قوله) أو قلعهما) أي من أصلهما
 وقوله بغير إيضاح قيد به لانفراد الدية عن الأرض (قوله) فإن حصل مع قلعهما إيضاح) مقابل لقوله بغير إيضاح
 وقوله وجب أرشه أي أرض الإيضاح وهو نصف عشر دية صاحبه كخمس أبعرة للكمال ولا يندرج في دية الأذنين
 بخلاف حكومة قصبة الانف فإنها تندرج في دية كإم (قوله) وفي كل أذن نصف دية) أي لا خبر المذكور وفي
 قطع بعض الأذن قسطه ويقدر بالمساحة فإذا كانت أذنه خمسة قرار يبط مثلاً فقطع منها قيراطاً وجب عليه خمس
 نصف الدية (قوله) ولا فرق فيما ذكر) أي من وجوب الدية في الأذنين ووجوب نصف الدية في الأذن وقوله بين أذن
 السميع وغيره أي وأذن غيره وهو الأصم ووجه عدم الفرق بينهما فإذا كرر أن السمع ليس حالاً في الأذن بل في مقعر
 الصماخ (قوله) ولو أيسر الأذنين) أي أذهب الحركة منهما بحيث لو حركتا لم يتحركا وقوله بجناية عليهما أي
 بسبب جناية عليهما وقوله ففيهما دية أي في إياسها دية لأنه أذهب منفعتها كما لو ضرب يديه فسلتا ولو قطع أذنين
 بإستين بجناية أو غيرها حكومة (قوله) والعينين) أي وتكمل الدية في قلع العينين خبر عمرو بن حزم بذلك
 وحكي ابن المنذر فيه الإجماع ولائهما من أعظم الجوارح نفعاً فوجب فيهما الدية بالأولى من غيرهما من الأعضاء
 (قوله) وفي كل منهما نصف دية) ففي كل عين خسون للكمال (قوله) وسواء في ذلك) أي في وجوب الدية في العينين
 ووجوب نصف الدية في كل منهما وقوله عين أحول أي من في عينه حول أي خلل دون بصره وقوله أو أعور أي
 أو عين أعور وهو فاقد إحدى العينين ووقعت الجناية على عينه السليمة ولا يخفى أن أرفى هذا وما بعده بمعنى الواو
 لأن التسوية لا تكون إلا بين متعدد وقوله أو أعشى أي أو عين أعشى وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف رؤيته
 للأشياء وكذا عين أخفش وهو صغير العين وعين أعشى وهو من لا يبصر ليلاً وعين أجهر وهو من لا يبصر نهاراً
 وكذا من بعينه بياض لا ينقص ضوءاً سواء كان على بياضها أو سوادها أو ناظرها فإن نقص الضوء وأمكن
 ضبط النقص وجب قسط الباقي في عينه والا فحكومة وإنما وجبت الدية في أعين من ذكر لأن المنفعة باقية بأعينهم
 ولا ينظر ل مقدار المنفعة (قوله) وفي الجفون الأربعة) أي وتكمل الدية في الجفون الأربعة ولو كانت
 لا تغمي لأن فيها جالاً ومنفعة وقد اختصت من بين الأعضاء بكونها باعية وتدخل حكومة الأهداب في
 ديتها وتكمل فيها الدية ولو بلا أهداب ولو أزال الأهداب فقط وجب فيها حكومة كسائر الشعور إن فسد
 منبتها لأن الفاتت بقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الأصلية وإن لم يفسد منبتها وجب التعزير فقط
 (قوله) وفي كل جفن) بفتح الجيم وكسرها وهو غطاء العين والمراد ما يشمل قطعه أو استحشافه أي
 جعله بأساً وإيقافه عن الحركة وقوله منها أي من الجفون الأربعة وقوله ربع دية أي لأن الدية موزعة على الجفون
 الأربعة فيخص كل جفن ربع وفي بعض الجفن قسطه من الربع ولو قطع بعضه فتقلص أي أنكش باقيه

فيجب في كل يد أو
 رجل خسون من
 الابل وفي قطعهما
 مائة من الابل (و)
 تكمل الدية في
 قطع (الانف) أي
 في قطع مالان منه
 وهو المارن وفي
 قطع كل من طرفيه
 والحاجز ثلث دية
 (و) تكمل الدية
 في قطع (الأذنين)
 أو قلعهما بغير
 إيضاح فإن حصل
 مع قلعهما إيضاح
 وجب أرشه وفي
 كل أذن نصف دية
 ولا فرق فيما ذكر
 بين أذن السميع
 وغيره ولو أيسر
 الأذنين بجناية
 عليهما ففيهما دية
 (والعينين) وفي كل
 منهما نصف دية
 وسواء في ذلك عين
 أحول أو أعور أو
 أعشى (و) في
 (الجفون الأربعة)
 وفي كل جفن منها
 ربع دية

وجب قسطا المقطوع وحكومة للتقلص وفي قطع الجفن المستحشف حكومة (قوله واللسان) أي وتكمل الدية في
 اللسان لحديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية صححه ابن حبان والحاكم ونقل ابن المنذر فيه الاجماع ولأن فيه جمالا
 ومنفعة يتميز بها الانسان عن البهائم وهي المنطق الفصيح والتعبير عما في الضمير والاعتماد عليه في أكل الطعام
 وإدارته في اللهوات حتى يستكمل طعنه بالاضراس (قوله لناطق) أي ولو بالقوة فتجب الدية في لسان طفل لم
 يبلغ أو ان النطق أخذ بظاهر السلامة ولذلك تجب الدية في يديه ورجليه وان لم يكن فيهما بطش ولا مشي في الحال
 بخلاف ما إذا بلغ أو ان النطق ولم ينطق ففيه حكومة لاشعار الحال بعجزه حينئذ وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة
 لاجزاء من الدية بخلاف ما لو زال بعض نطقه بقطع بعض لسانه فانه يجب جزء من الدية فلو قطع نصف لسانه فزال
 نصف نطقه فنصف دية وهو ظاهر وكذا لو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه
 فانه يجب نصف الدية اعتبارا بأكثر الامر من المضمون كل منهما بالدية وخروج بقيد الناطق الاخرس في لسانه
 حكومة ولو كان خرسه عارضا كما في قطع اليد الشلاء لم يذهب بقطعه الذوق والافدية للذوق لأنه يجب في الذوق
 الدية وان لم يقطع اللسان (قوله سليم الذوق) انما قيد بذلك للاتفاق على وجوب الدية حينئذ لأنه اذا كان عديم
 الذوق جرى فيه الخلاف فحرم المارودي وصاحب المذهب بأن في لسانه حكومة كلسان الاخرس وهذا بناء على أن
 الذوق حال في اللسان والمعتمد أنه ليس حال في اللسان فلذلك قال البغوي اذا قطع لسانه فذهب ذوقه لزمه ديتان
 ويؤيده ما تقدم من أنه لو قطع لسان الاخرس فذهب ذوقه لزمه الديّة للذوق واعلم أن الذوق تترك به الخلاوة والحوسة
 والمرارة والمالح والعدوثة وتوزع الديّة عليها فان أزال واحدة منها وجب خمس الديّة (قوله ولو كان اللسان الخ)
 غايته في وجوب الديّة في اللسان وقوله لا تلغ وأرت أي وألكن من اللكنة وهي العجمة والالتغ بالثنية من يبدل حرفا
 بآخر كمن يبدل السين بالثاء فيقول المشتقم والارت بالثنية من يدغم مع الابدال كأن يقول التقيم بابدال السين ثاء
 وادغامها في الثاء (قوله والشفقتين) أي وتكمل الديّة في الشفتين لحديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الديّة ويدخل
 فيها حكومة الشارب وغيره كالعنقفة كما في الأهداب مع الأجفان والاشلال كالقطع فلو أشلهما وجبت الديّة وفي شقها
 بلا باثة حكومة كما لو قطع شفتين شلاوين ففيها حكومة ولو قطع شفتين مشقوقتين وجبت دية ناقصة حكومة الشق
 (قوله وفي قطع احدهما نصف دية) وفي قطع بعضها قسطه ولو قطع بعضها فتقلص الباقي وجب قسطا المقطوع وحكومة
 المتقلص والشفة طولها مابين الشدقين وعرضا ما غطي اللثة كما قاله في المحرر (قوله وذهب الكلام كله) أي وتكمل
 الديّة في ذهاب الكلام كله كأن جنى عليه فأذهب كلامه ولو من غير اصابة اللسان ولو كان المجنى عليه عاجزا عن بعض
 الحروف فان كان عجزه خلقيا كارت والتغ أو بآفته ساءل في وجبت الديّة في ابطال كلامه لأن له كلاما مفهوما لا
 أن في نطقه ضعفا وهو لا يقدح في كمال الديّة كضعف البطش والبصر وان كان بجناية سابقة وجب قسطا ما يحسنه
 فقط لثلاثين ضعف الغرم في الذي أزاله الجاني الاول ولو ادعى زوال كلامه بالاشارة امتحن بأن يروى في أوقات
 خلواته وينظر هل يصدر منه كلام أو لا فان صدر منه كلام عرفنا كذبه وان لم يظهر منه شيء حلف بالاشارة كما
 يحلف الاخرس واستحق الديّة وانما تؤخذ الديّة اذا قال أهل الخبرة ان كلامه لا يعود فان قالوا يعود فان
 أخذت ثم عاد استردت وهكذا اسائر المعاني بخلاف الأجرام فان ديتها لا تسترد بعودها فلو قطع لسانه فأخذت ديتها ثم
 عاد لم تسترد وهكذا اسائر الأجرام الا السن غير المنفردة والجلد اذا سلخ وافضاء ما بين قبلها ودبرها فاذا أخذت دية كل
 منها ثم عاد استردت وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

دية المعاني تسترد بعودها • وديات الاجرام امنعن لردّها

واستن سنا غير مشغرة كذا • افضاؤها والجلد ثالث عدها

(قوله وفي ذهاب بعضه بقسطه من الديّة) أي ان بقي له كلام مفهوما والا وجبت عليه كل الديّة كما جزم به
 صاحب الانوار لأنه أ بطل منفعة كلامه (قوله والحروف التي توزع الديّة عليها ثمانية وعشرون حرفا) أي

(واللسان) لناطق
 سليم الذوق ولو كان
 اللسان لا تلغ وأرت
 (والشفقتين) وفي
 قطع احدهما نصف
 دية (وذهب
 الكلام) كله وفي
 ذهاب بعضه بقسطه
 من الديّة والحروف
 التي توزع الديّة
 عليها ثمانية وعشرون
 حرفا

باسقاط لانها مركبة من لام وألف وهما معدودتان في ابطال نصف هذه الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعها لأن نسبة الحرف الى الثانية والعشرين ربع سبعها فان سبعها أربع فالحرف ربع سبعها فيجب فيه ربع سبع الدية وهو ثلاثة أبعرة أو أربعة أسباع بعير ولو أذهب له حرفا فعاد له حرف آخر لم يكن يحسنه وجب للذهاب قسطه من الحروف التي كان يحسنها قبل الجناية ولو قطع شفتيه فذهب الميم وجب أرشها مع ديتها في أوجه الوجهين (قوله في لغة العرب) خرج بها غيرها فيوزع على حروفها قلت أو كثرت فان حروف اللغات مختلفة بعضها أحد عشر وبعضها أحد وثلاثون وقد انعدت لغة العرب بحرف الضاد فلا يوجد في غيرها وفي غيرها حروف ليست في لغة العرب كالخرف المتولد بين الجيم والشين ولو تكلم بلغتين غير العربية وزعت الدية على أكثرهما حروفاً لأنه أكثر في الانتفاع بالحروف وكذا لو تكلم بالعربية وغيرها فان الدية توزع على أكثرهما حروفاً على المعتمد للعلة المذكورة كما قاله الشبرا الملسي وقيل على أقلها وقيل العبرة بالعربية قلت أو كثرت عن الأخرى ويدل عليه كلام ابن حجر في شرح المنهاج وغيره (قوله وذهب البصر) أي وتكمل الدية في ذهاب البصر خبر معاذ في البصر الدية وهو غير أي واحد أو واحد كما قال في البيهقي وقيل غريب ما روى راو فقط * ولو فاق عينيه لم زد على الدية دية أخرى للحدقين لأن البصر حال فيها بخلاف ما لو قطع أذنيه مع ذهاب السمع فانه يجب ديتان لأن السمع ليس حالاً في الأذنين والحاصل أن المنفعة اذا كانت حالة في العضو زالت بزواله وجبت الدية فقط لا يجب لها دية أخرى كالصبر في العينين والبطش في اليدين والمشى في الرجلين والكلام في اللسان واذا لم تكن حالة في العضو زالت بزواله وجب ديتان دية للمعنى ودية للعضو كالسمع مع الأذنين والشم مع الأنف والنطق مع اللسان على المعتمد ولو ادعى المجنى عليه زوال بصره أو أنكر الجاني سئل عدلان من أهل الخبرة لأن لهم طريقاً إلى معرفته فأنهم اذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينيه عرفوا أن الضوء ذاهب أو موجود فان لم يوجد أهل الخبرة أو لم يبين لهم شيء وامتنح المجنى عليه بتقريب عقرب أو حديدية حمأة أو نحو ذلك من عينيه بغتة ونظره لم ينزعج أولاً فان انزعج صدق الجاني يمينه وان لم ينزعج صدق المجنى عليه يمينه والترتيب بين سؤال أهل الخبرة والامتحان هو ما حل عليه البلقيني ما في الروضة وأصلها من نقل سؤال أهل الخبرة عن نص الامتحان وجاعوا لامتحان عن جماعة وقيل يرد الامر الى خبرة الحاكم بينهما كما نقله فيهما عن المتولي وجرى عليه في المنهاج والحاصل أن في الروضة وأصلها ثلاثة نقول نقل السؤال عن نص الامتحان وجاعوا لامتحان عن خبرة الحاكم عن المتولي (قوله أي اذاهب من العينين) أي حتى تكمل الدية (قوله أما اذاهب من احدهما الخ) مقابل لقوله أي اذاهب من العينين وقوله ففيه نصف دية أي لتوزع الدية على بصر كل من العينين ولو نقص بصر المجنى عليه من عينيه جميعاً فان عرف قدر النقص بأن كان يرى من مسافة قصار لا يرى الا من نصفها مثلاً وجب قسطه من الدية والا فحكومة وكذا لو نقص من عين واحدة وطريق معرفة قدر النقص فيما لو نقص من عين واحدة أن تعصب العلية ويوقف شخص في موضع بحيث يراه المجنى عليه ويؤمر بأن يبعد حتى يقول لا اراه وتضبط المسافة ثم تطلق العلية وتعصب الصحيحة ويؤمر الشخص بأن يقرب الى أن يراه فيضبط ما بين المسافتين وينظر هل الذاهب نصف بصرها أو ربعه فيجب قسطه من الدية (قوله ولا فرق في العينين بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ أو طفل) أي ولا بين حادق وكالة وصحيحة وعليلة وعمشاء وحولاء حيث كان البصر سليماً (قوله وذهب السمع) أي وتكمل الدية في ذهاب السمع خبر البيهقي وفي السمع الدية ونقل ابن المنذر فيه الإجماع ولأنه من أشرف الحواس فكان البصر بل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء وهو الراجح لأنه يدرك به من الجهات الست وفي النور والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من الجهة المقابلة بواسطة النور وقال أكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه لأنه يدرك به الاجسام والالوان والهيئات ولا يدرك بالسمع الا الاصوات فلما كانت تعلقاته أكثر كان أشرف وهذا ضعيف وان قال الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر وتوخذ ديته في الحال ان تحقق زواله ولو بقول أهل الخبرة انه لا يعود فلو قالوا انه يعود وقصر له مدة لا يستبعد أن يعيش اليها تنظر

في لغة العرب
(وذهب البصر) أي
اذاهب من العينين
أما اذاهب من
احدهما ففيه
نصف دية ولا فرق
في العين بين صغيرة
وكبيرة وعين شيخ
أو طفل (وذهب
السمع)

فان لم يقدر واله مدة أو قدر واله مدة يستبعد أن يعيش اليها أخذت في الحال فان عاد استردت كباقي المعاني ولو ادعى
 المجنى عليه زواله وكذبه الخاني امتحن المجنى عليه فان انزعج للصياح في نومه أو غفلته فكاذب لأن ذلك يدل على
 التصنع وان لم ينزعج بالصياح ونحوه فصادق في دعواه لكن يحلف حينئذ لاحتمال تجلده ويأخذ الدية (قوله من
 الاذنين) وفي اذهابه من أذن نصف الدية لا لتعدد السمع لأنه واحد وإنما لتعدد في منفذه وضبطه بمنفذه أقرب من
 ضبطه بغيره بخلاف البصر فانه متعدد في العينين كما هو مشاهد وهذا مانص عليه في الام (قوله وان نقص) أي
 السمع وقوله من أذن واحدة فلو نقص من أذنيه معافان عرف قدر النقص بأن كان يسمع من مسافة فصار لا يسمع
 الا من نصفها مثلاً وجب قسطه من الدية وان لم يعرف فحكومة باجتهاد قاض (قوله ست) أي العلية وقوله
 وضبط منتهى سماع الاخرى أي التي هي الصحيحة وهنا حذف تقديره ثم أطلقت العلية وسدت الصحيحة
 وضبط منتهى سماع العلية ونظر التفاوت بينهما وهذا يظهر قوله وجب قسط التفاوت فانه لا يتم الا بهذا التقدير
 (قوله وأخذ بنسبته من الدية) أي فان كان التفاوت نصفاً من المسافة علم أن الذاهب من السمع الربع فيؤخذ
 ربع الدية وهكذا (قوله وذهب الشم) أي وتكمل الدية في ذهاب الشم كما جاء في خبر عمرو بن حزم وهو غريب
 ولأنه من الحواس النافعة فكمثل فيه الدية كالسمع ولو ادعى المجنى عليه زواله وأنكره الخاني امتحن المجنى
 عليه في غفلاته بالرائح الحادة أي القوية من الطيب كالزبد والمسك والخبيث فان هس أي انبسط للطيب وعبس
 للخبيث صدق الخاني بيمينه لظهور كذب المجنى عليه والاصدق المجنى عليه بيمينه لظهور صدقه مع أنه لا يعرف
 الامنه (قوله من المنخرين) وفي ذهابه من أحدهما نصف الدية (قوله وان نقص الشم) أي من المنخرين أو من
 أحدهما وقوله وضبط أي وأمكن ضبطه بأن علم أنه كان يشم من مسافة فصار يشم من نصفها مثلاً أو كان يشم بأحد
 المنخرين من مسافة وصار يشم بالآخر من نصفها مثلاً وقوله وجب قسطه من الدية أي فان كان الذاهب ربعه
 وجبر بع الدية وهكذا (قوله والاخكومة) أي وان لم يضبط قدره فحكومة تجب (قوله وذهب العقل) أي وتكمل
 الدية في ذهاب العقل كما جاء في خبر عمرو بن حزم وخبر السبيعي بذلك وقال ابن المنذر أجمع على ذلك كل من يحفظ
 عنه العلم لأنه أشرف المعاني وبه يتميز الانسان عن البهيمة والمراد كما قاله الماوردي وغيره العقل الغريزي الذي
 عليه مدار التكليف بخلاف المكتسب من المخالطة مع الناس الذي به حسن التصرف فقيه حكومة وسمى عقلاً
 لأنه يعقل صاحبه أي يمنعه عن الوقوع في المهالك وعن ارتكاب ما يلبق ولهذا يقال لمرتكب الفواحش لا عقل له
 ومحله القلب وله شعاع متصل بالدماغ على الصحيح وقيل مسكنه الدماغ وتديره في القلب وقيل مشترك بينهما
 والاكثر على الاول للاختلاف في محله لم يجب القصاص فيه كما أفهمه اقتصار المصنف على الدية ولا يجب
 القصاص في المعاني الا في ستة السمع والبصر والبطش والذوق والشم والكلام لأن محالها مضبوطة ولا أهل الخبرة
 طرق في ابطالها وانما تؤخذ دية حالاً ان لم يرج عوده فان رجع عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن أنه يعيش اليها
 انتظار فان عاد فلا ضمان حتى لو أخذت ثم عاد استردت كسائر المعاني فان ادعى بولي المجنى عليه زواله لانفس المجنى
 عليه لأنه مجنون فكيف يدعى نعم يصح أن يدعى جنونا مقتطعا لكونه يدعى في وقت افاقته أنه مجن في وقت
 و يفيق في وقت فأنكر الخاني امتحن المجنى عليه في خلواته فان لم ينتظم قوله وفعله فيها فله دية بلا بين في
 الجنون المطبق لأن يمينه تثبت جنونه وجنونه يبطل يمينه وفي المتقطع يحلف في زمن افاقته فان عرف قدر
 النقص كأن صار مجن يوماً و يفيق يوماً وجب قسطه من الدية والاخكومة وان انتظم قوله وفعله فيها حلف
 الخاني لاحتمال صدور المنتظم اتفاقاً وأجر يا على العادة (قوله فان زال بجرح على الرأس الخ) أي وان زال بغير
 جرح كأن ضربه أو لطمه فزال عقله لم يزد شيء على دية العقل وقوله له أرض مقدر أي كالموضحة وقوله أو حكومة
 أي أوله حكومة كالدائمة والباضعة والمتلاحة وجبت الدية مع الأرض أي المقدر كأرض الموضحة أو غير المقدر وهو
 الحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لأن الجنانية أبطلت منفعة غير حالة في محل الجنانية فكانت كما لو انفردت

من الاذنين وان
 نقص من أذن واحدة
 سدت وضبط منتهى
 سماع الاخرى
 وجب قسط
 التفاوت وأخذ
 بنسبته من الدية
 (وذهب الشم) من
 المنخرين وان نقص
 الشم وضبط قدره
 وجب قسطه من
 الدية والاخكومة
 (وذهب العقل) فان
 زال بجرح على
 الرأس له أرض مقدر
 أو حكومة وجبت
 الدية مع الأرض

الحنائية عن زوال العقل (قوله والد كر) أي وتكمل الدية في الذ كر خبر عمرو بن حزم بذلك والدية في الحقيقة للحشفة كما يعلم مما ذكره الشارح وتندرج حكومة القصبية في دية الحشفة لأنها تابعة لها كالصاع (قوله السلام) خرج به الأشل ففيه حكومة كما يشمل قول المصنف الآتي وفي كل عضو لا منفعة فيه حكومة (قوله ولو ذكر صغير وشيخ وعنين) أي وخصي لأن العنة عيب في غير الذ كر فإن الشهوة في القلب والمثني في الصلب وليس الذكر محللوا أحدهما فكان سليمان العيب ولا نذكر الخصي سليم لأنه قادر على الوطء به وإن لم يكن له أوعية للمثني فالقائت إنما هو الأيلاد لا الأيلاج (قوله وقطع الحشفة كالد كر) أي كقطع الذ كر في وجوب الدية فلذلك قال في قطعها وحدها دية أي لأن أحكام الوطء تدور عليها وماعداها من الذ كر كالتابع لها كما مروى يجب في بعضها قسطه من الدية منسوخا إليها إلى الذ كر لأن الدية تسكمل بقطعها كما علمت فتقسط على أبعاضها (قوله والأثنتين) أي وتكمل الدية في الأثنتين لحديث عمرو بن حزم ولائهما من تمام الخلقة ومحل التناسل (قوله أي البيضتين) أي مع جلدتيهما وهما الخصيتان فإن قطعهما دون الجلدتين بأن سلهما منهما نقصت حكومة من الدية وإن قطع الجلدتين فقط ففيهما حكومة (قوله ولو من عنين ومحبوب) أي وطفل وشيخ وغيرهم (قوله وفي قطع أحدهما نصف دية) أي لأن الدية موزعة عليهما سواء اليمنى واليسرى (قوله وفي الموضحة) خبر مقدم وقوله والسن عطف عليه وقوله خمس من الأبل مبتدأ مؤخر فهو راجع لكل منهما وهو ناظر فيهما لكامل كما أشار إليه الشارح بقوله هنامن الذ كر الحر المسلم ولو قال بدل قوله خمس من الأبل نصف عشر دية صاحبهما لكان أشمل ويتقيد بأرض الموضحة بكونها في الرأس ولو للعظم الثاني خلف الأذن أو في الوجه ولو لما تحت المقبل من اللحيين أما إذا كانت في بقية البدن ففيها حكومة بخلاف القصاص فإنه يجب فيها ولو كانت في باقي البدن كما مروى لا يختلف أرض الموضحة بكبرها وصغرها ولا بكون محلها كان ظاهرا أو مستورا بالشعر ويجب في هاشمة مع موضحة عشر من الأبل وفي منقلة مع موضحة وهاشمة خمسة عشر بعيرا كما رواه النسائي عن النبي ﷺ (قوله من الذ كر الحر المسلم) خرج بقيد الذ كر الأثني والخمسة في موضحتيها بعيران ونصف بالحر الرقيق في موضحة نصف عشر قيمته بالمسلم الكتابي والمجوسى ونحوه في موضحة الكتابي بعير وثلاثان وفي موضحة المجوسى ونحوه ثلث بعير (قوله وفي السن) أي الأصلية التامة المتغورة غير المقلقة ولا فرق بين الثنية والتاب والضرس وإن انفرد كل منها باسم يخصه سواء كانت بيضاء أو سوداء كبيرة كانت أو صغيرة نعم لو انتهى صغرها إلى أن لا تصلح للضغ عليها فليس فيها الأحكومة ولا فرق في وجوب دية السن بين أن يقلعها مع السنخ بكسر المهملة وسكون النون وأعجام الحاء وهو أصلها المستر بالحم أو بكسر الظاهر منها دونها لا نتابع لها كالصاع ولو أبطل منفعة السن وهي باقية على حالها وجبت ديتها وخرج بقيد الأصلية الزائدة الشاغية أي الخارجة عن سمت الأسنان الأصلية ففيها حكومة بخلاف غير الشاغية بأن كانت على سمت الأسنان فهي كالأصلية وبقيت التامة ما لو كسر بعضها ففيه قسطه من الأرض بالنسبة إلى ما بقي من الظاهر دون السنخ على المذهب وبقيت المتغورة غير المتغورة بأن قطع سن صغير أو كبير لم يشغرين نظر فإن بان فساد منبتها فكالمثغورة وإن لم يكن الحال حتى مات ففيها حكومة وبقيت غير المقلقة لكبرا ومرض فإن أدت القلقة إلى إبطال منفعتها من مضغ وغيره ففيها حكومة وإن لم تؤد إلى ذلك لقلتها فكصحيحة في حكمها لبقاء الحال والمنفعة فيها ولو كانت أسنانه كلها صفيحة واحدة وجب فيها دية صاحبها على الأصح وفي بعضها قسطه منها ولو قطع لحية وجب عليه دية وفي كل لحي نصف دية ولا يدخل أرض الأسنان في دية اللحيين لأن كلا منهما مستقل برأسه وله اسم يخصه كالأسنان واللسان (قوله وفي اذهاب كل عضو لا منفعة فيه) أي كاليد والسلا والذ كر الأشل ونحو ذلك وقوله حكومة أي لأن الشرع لم ينص على ما يجب فيه ولم يبينه فوجب فيه حكومة وكذا تجب الحكومة في تعويج الرقبة وتسويد الوجه وفي قطع حلمات الرجل والخنثى بخلاف حلمات المرأة ففيهما ديتها

(والذ كر) السلام
ولو ذكر صغير
وشيخ وعنين وقطع
الحشفة كالد كر في
قطعها وحدها دية
(والأثنتين) أي
البيضتين ولو من عنين
ومحبوب وفي قطع
أحدهما نصف دية
(وفي الموضحة) من
الذ كر الحر المسلم
(و) في (السن) منه
(خمس) من الأبل
(وفي) ذهاب كل
عضو لا منفعة فيه
حكومة

وفي احدهما نصفها لأن منفعة الارضاع بهما مع التدين كمنفعة الأصابع مع الكفين ولو ضرب ثدى امرأة فشل
بفتح الشين وجبت دية بخلاف ما لو ضرب به فاسترسل فإنه يجب حكومة لأن الفائم مجرد مال ولو ضرب ثدى الخنثى
فاسترسل لم يجب حكومة لاحتمال كونه رجلا فلا يلحقه نقص بالاسترسال الميتين كونه امرأة ولا وجبت الحكومة
(قوله وهى) أى الحكومة وقوله جزء من الدية منه يعلم أنها لا تبلغ الدية وان بلغت أرش عضوله أرش مقدر أو زادت
عليه وهذا إذا كانت الجناية على مالا مقدر له كفخذ وعضد فان كانت على ماله مقدر كيد ورجل وأصبع لم تبلغ
الحكومة مقدره لئلا تكون الجناية على الموضع بقائه مضمونة بما يضمن العضو نفسه فتتقص حكومة جرح
اليدين عن دية وحكومة جرح الرجل عن ديتها وحكومة جرح الأصبع عن ديتها فان بلغت ذلك نقص القاضى شيئا
منها باجتهاده ولا يكفي نقص أقل متمول كما قاله الإمام خلافا لما اقتضاه كلام الماوردى من اعتبار التمول وان قل
(قوله نسبه) أى نسبة ذلك الجزء وقوله إلى دية النفس متعلق بنسبته وقوله نسبة نقصها أى كنسبة نقصها فالكلام
على التشبيه والمراد بنقصها ما نقص بسبب الجناية فان لم تنقص الجناية شيئا قليل يعزر فقط الحاقا للجرح بالظلم
والضرب وقيل يفرض القاضى شيئا باجتهاده ووجهه البلقنى وهو العتد (قوله أى الجناية) تفسير للضمير وقوله
من قيمة المجنى عليه متعلق بنقصها وقوله لو كان رقيقا أى بتقديره رقيقا لأن الحر لا قيمة له فجعلوا الرقيق أصلا للحر فى
الحكومة كما جعلوا الحر أصلا للرقيق فيما له مقدر من الحر فيجب من قيمته مثل نسبته من الدية فيجب في قطع يده
نصف قيمته كما يجب في قطعها من الحر نصف دية والحاصل أنهم جعلوا الرقيق أصلا للحر هنا وجعلوا الحر أصلا
لرقيق فيما ذكر (قوله بصفاته التى هو عليها) أى حال كونه متلبسا بصفاته التى هو عليها (قوله فلو كانت الخ) تفرع
على ما قبله قصد به توضيحه وقوله قيمة المجنى عليه أى يفرضه رقيقا كما علمت وقوله بلا جناية على يده أى حال كونه
بلا جناية على يده وقوله مثلا أى أمثل مثلا وقوله عشرة خبر كانت فى قوله فلو كانت قيمة المجنى عليه وقوله وبدونها
تسعة صوابه وبها كافي النسخ الصحيحة أى وكانت قيمته بها تسعة وقوله فالتقص عشر أى فما نقص بالجناية عشر
من القيمة وهذا جواب لو وقوله فيجب عشر دية النفس أى وهو عشرة من الإبل إذا كان المجنى عليه حرا ذكرا
مسلا وإنما وجب ذلك لأن الجملة مضمونة بالدية فتضمن أجزاؤها مجزء منها (تنبيه) ذكر المصنف من الاطراف أحد
عشر وهى اليدين والرجلان والأنف والأذنان والعينان والجفون واللسان والشفتان والذكرو والأشيان والأسنان
وأهمل منها ستة وهى اللحيان والحلمتان والالان والشفران والجلد والأنامل وذكر من المعاني خمسة وهى الكلام
والسمع والبصر والشم والعقل وأهمل منها تسعة وهى الذوق والضع والجماع وقوة الامناء وقوة الحبل والافضاء
والبطش والمشي والصوت وقد تقدم أن المصنف أدخل بالترتيب حيث ذكر المعاني فى أثناء الاطراف ثم ذكر من الجراح
الموضحة وختم بالسن وهو من الأطراف ولو ذكر الأطراف على نسق ثم للمعاني ثم الجراح لكان أوفق بالترتيب لكن
الأمر فى ذلك سهل (قوله ودية العبد) فى تعبيره بالدية تجوز كما سبق فى تعريف الدية أو الفصل فلو قال وفى العبد
قيمتها لكان أولى ويجب بانه سماها دية لما كدت دية الحر لأنها يجب فيها تجب فيه الدية فى الحر ويجب نصفها فيها يجب
فيه نصفها فى الحر وعلى هذا القياس فتجب قيمته فى نفسه وفى يديه ورجليه وهكذا فى كلامه وممعه وبصره وهكذا
ويجب نصفها فى يده ورجله وأذنه وهكذا فى موضحة نصف عشر قيمته وهذا فيما له أرش مقدر من الحر
وأما ما ليس له أرش مقدر من الحر فيجب فيه ما نقص من قيمته سلبا لأنا شبهنا الحر بالرقيق فى الحكومة
ليعرف قدرها فى التشبيه وهو الرقيق أولى (قوله المعصوم) خرج به غير المعصوم كالمترد فلا ضمان فيه وليس
لنا شيء يصح بيعه ولا يجب فى اتلافه شيء سواء (قوله قيمته) أى بالغة ما بلغت كسائر الأموال الثلثة ولا
يدخلها الغليظ سواء كانت الجناية عمدا أو خطأ ولا فرق بين المكاتب والمذبر وغيرهما (قوله والأمة كذلك) أى
مثل العبد فيجب فيها قيمتها ولو أم ولد ولو عبر المصنف بالرقيق بدل العبد كما عبر به فى المنهج لشمل الأمة ولم
يحتاج الشارح لزيادتها (قوله ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر) أى سواء زادت قيمة كل من العبد والأمة

وهى جزء من الدية
نسبته إلى دية النفس
نسبة نقصها أى
الجناية من قيمة
المجنى عليه لو كان
رقيقا بصفاته التى
هو عليها فلو كانت
قيمة المجنى عليه بلا
جناية على يده مثلا
عشرة وبدونها
تسعة فالتقص عشر
فيجب عشر دية
النفس (دية
العبد) المعصوم
(قيمتها) والأمة
كذلك ولو زادت
قيمة كل منهما
على دية الحر

على دية الحر أو نقصت عنها أو سارتها (قوله) لو قطع ذكر عبد أو تشاء وجب قيمتان في الاظهر) هو المعتمد لا نه يجب
 فيهما في الحر ديتان وقد أشبه الرقيق الحر في أكثر الاحكام فأحقناه به فيما له مقدر من الحر كما تقدم وفي البعض يجب
 من الدية بقدر ما فيه من الحرية ومن القيمة بقدر ما فيه من الرق فيجب فيمن نصفه حر ونصفه رقيق نصف دية
 ونصف قيمته وفي يده ربع الدية ربع القيمة وعلى هذا القياس (قوله) دية الجنين أي سواء كان ذكرا أو أنثى لأن
 دية الجنين لو اختلفت بالذكورة والانوثة لكثير الاختلاف في كونه ذكرا أو أنثى فسوى الشارع بينهما لدفع هذا
 الاختلاف وسواء كان تام الاعضاء أو ناقصها ولو كان الحما قال أهل الخبرة ولو أربعة من القوابل فيه صورة خفية
 بخلاف ما لو قالوا لولقي لتصور فلا شيء فيه وان انقضت به العدة وسواء كان ثابت النسب أولا كما لو كان من زنا وانما
 تجب الغرة في الجنين اذا انفصل ميتا بجناية مؤثرة فيه على أمه الحية بشرط أن يكون معصوما مضمونا على الجاني
 وقت الجناية سواء انفصل في حياتها بتلك الجناية أو بعد موتها بجناية عليها في حياتها وسواء كانت الجناية بالقول
 كالتهديد والتخويف المفضي الى سقوط الجنين أو بالفعل كالضرب وشرب السواء الذي تلقى به الجنين أو بالترك
 كأن يمنعها الطعام والشراب حتى تلقى الجنين أو تصوم ولو في رمضان حتى تلقى الجنين فاذا صامت فأجهضت ضمنت
 الغرة على عاقلتها ولا ترث من الجنين لأنها قالت نعم لو شربت دواء لضرورة فألقت الجنين بسببه لم تضمن كقوله
 الزركشي فان لم ينفل الجنين ولم يظهر من أمه شيء من أجزائه فلا شيء فيه فان ظهر من أجزائه شيء فان علم
 موته بخروج بعضه كراسع وجبت الغرة لتحقق موته وكذلك لو ألتقيدا أو رجلا وماتت بعد ذلك فانها تجب الغرة
 للعلم بموت الجنين بخلاف ما لو عاشت بعد ذلك ولم تلق بقية الجنين فإنه لا يجب الا نصف غرة كما يجب في بدالحى أو
 رجله نصف دية ولا يضمن باقية لأن لم تتحقق تلفه ولو انفصل حيا فان مات عقب انفصاله أودام ألمه حتى مات وجبت
 دية كاملة وان مات بعد انفصاله بزمان ولا ألم فيه فلا ضمان على الجاني ولو لم تكن الجناية مؤثرة فيه كاطمة خفيفة
 أو ضربة كذلك أو تهديد لا يؤثر فلا أثر لذلك وكذلك لو أقامت بعد الضرر بالقوية مدة بلا ألم ثم ألقت جنينا
 كما نقله في البحر عن النص ولو كانت أممية حال الجناية لم يجب فيه شيء وظهور موته بموتها وكذلك لو لم يكن
 معصوما حال الجناية كجنين حرى من حر بيعة وان أسلم أحدهما بعد هاو كجنين مرتد تبعا لأبويه فلا شيء فيهما
 لعدم عصمتيهما بل هما مهدران ولو لم يكن مضمونا على الجاني لكونه مال كالهوان لم يكن مال كالهوان كما لو أوصى
 له به فلا شيء وعليه لا يملكه لكن لا يخفى أن الكلام الآن في الجنين الحر وهذا ليس حرا الا أن يصور بما اذا
 عتقت أمه بعد الجناية ثم ألقت الجنين كما أشار اليه الشيخ الخطيب (قوله الحر) مقابله الرقيق وسيأتي في كلام
 المصنف (قوله المسلم) لو أسقطه الشارع لكان أولى لأنه لا وجه لتقصير كلام المصنف على المسلم ثم ذكر اليهودى
 والنصراني بعد ذلك فلو أبقاه على عمومته لشم ذلك واستغنى عن ذكره فيما سيأتي وقوله تبعا لأبويه أي
 في الاسلام فتى كان أحد أبويه مسامحا حكم عليه بالاسلام تبعا له (قوله ان كانت أمه معصومة) كان صوابه ان
 كان معصوما لان العبرة بعصمته لا بعصمة أمه فالمدار على كونه معصوما وان لم تكن أمه معصومة كجنين غير
 حرى من حر بية بأن وطئ مسلم أو ذمى حر بية بشبهة فملت منه فالجنين معصوم وأمه غير معصومة لكن الشارع
 انظر للغالب (قوله حال الجناية) انما قيد بذلك لان العبرة بالعصمة حال الجناية فلو لم يكن معصوما حال الجناية
 كجنين حرى من حر بية فلا شيء فيه وان أسلم أحدهما بعد الجناية كما مر (قوله غرة) أي خبر الصحيحين أنه
بإسناد قضى في الجنين بغرة وأصل الغرة البياض في جبهة الفرس وتطلق أيضا على الخيار من الشيء فغرة كل
 شيء خياره فنظر الى الاول شرط في العبد أن يكون أبيض وفي الاممة أن تكون بيضاء فقد شرط ذلك أبو
 عمرو بن العلاء وحكاها الفاكهاني في شرح الرسالة عن ابن عبد البر أيضا ومن نظر الى الثاني وهم الا كثرون لم يشترط
 ذلك فان الرقيق غرة ما يملكه بنو آدم أي خياره وأفضله وتعدد الغرة بتعدد الجنين فلو ألقت امرأة بالجنانية عليها
 جنينين وجب غرتان أو ثلاثا فثلاث وهكذا (قوله أي سمة من الرقيق) أي شخص من الرقيق لأن النسمة

ولو قطع ذكر عبد
 وأتشاء وجب
 قيمتان في الاظهر
 (ودية الجنين الحر)
 المسلم تبعا لاحد
 أبويه ان كانت أمه
 معصومة حال
 الجنانية (غرة) أي
 نسمة من الرقيق

في الأصل الواحد من الأشخاص وفيه إشارة إلى أن الثناء في الغرة للوحدة ولذلك قال المصنف عبداً وأمة بشرط أن يكون العبد والأمة مئز أولو قبل سبع سنين فلا يكفي غير المئز وهذا تعلم ما في قول المحشي وصغير ولو ان يوم فعله اشبه عليه ما هنا بالكفارة أو أنه سبق فلم يكابدل عليه نصه بعد ذلك على اشتراط التمييز حيث قال ويستتر في الغرة التمييز ولو قبل سبع سنين (قوله عبداً وأمة) هما بالرفع على أنهم مبدل من غرة أن قرئت بالتنوين في كلام المصنف أو بالجر على إضافة غرة اليها أن قرئت بلا تنوين وتكون الإضافة للبيان أي غرة هي عبداً وأمة والخبرة بينهما للغارم وهو عاقلة الجاني فإن اختار أحدهما جبر المستحق على قبوله (قوله سليم من عيب مبيع) لو قال سليمة من عيب مبيع لكان أولى وأنسب لأنه صفة للغرة ولعله ذكر باعتبار الاحاد المفهوم من قوله عبداً وأمة واختار ذلك لأنه لو أنشأ بما توهم أنه صفة للأمة فقط وليس كذلك وإنما اشترط كونه سليماً لأن المبيع ليس من الخيار الذي هو معنى الغرة والأصح قبول رقيق كبير لم يعجز بهرم لأنه من الخيار ما لم تنقص منافعه (قوله ويستتر بلوغ الغرة نصف عشر الدية) أي نصف عشر دية الأب وهو عشر دية الأم فؤدى العبارتين واحد نعم التعبير بعشر دية الأم يشمل ما لو كان من زنا فإنه لأب له فيشترط في الغرة للحر المسلم أن تساوى قيمته بقيمة خمسة أبعرة كما روى عن عمرو بن زيد بن ثابت وعلى رضي الله تعالى عنهم ولا يخالف لهم (قوله فإن فقدت الغرة) أي حساباً أن لم توجد أو شرعاً بأن وجدت بأكثر من ثمن مثلها كما صرفي الدية وقوله وجب بدؤها وهو خمسة أبعرة أي في الحر المسلم وفي غيره بنسبته لأنها مقطرة بذلك فإن فقد بدؤها وهو الخسة أبعرة وجبت قيمته كما تقدم في ابل الدية وتكون الغرة أو بدؤها لورثة الجنين على فرائض الله تعالى (قوله ونجب الغرة على عاقلة الجاني) أي وإن كانت الجناية عمداً لأن الجنين لا يقصد بالجناية لكونه غير محقق وجوده (قوله ودية الجنين الرقيق) أي ذكر كرا كان أو أتي وفي تعبيره هنا بالدية التجوز المار فلو قال وفي الجنين الرقيق الخ المسلم من ذلك لكنه عبر بذلك لمشاكسة ما سبق ومحل ذلك أن كان الجنين الرقيق معصوماً كما مر ولا بد أن ينفصل من أمه ميتاً بالجناية عليها فلو انفصل حيّاً ومات من أثر الجناية وجبت قيمته يوم الانفصال وإن نقصت عن عشر قيمة أمه كما نقله في البحر عن النص ولو كان الجاني على أم الجنين الرقيق مملوك السيد لم يجب عليه شيء حتى لو كانت هي الجانية على نفسها مع كونها أمة للسيد لم يجب عليها شيء إذ السيد لا يجب له على رقيقه شيء ولو كان الجنين مبعضاً اعتبر بقدر ما فيه من الرق والحرية من عشر قيمة أمه والغرة فلو كان نصفه حراً ونصفه رقيقاً وجب فيه نصف غرة ونصف عشر قيمة أمه خلافاً للحاملي في جعله كالحرة (قوله عشر قيمة أمه) أي قياداً على الجنين الحرفان الغرة فيه معتبرة بعشر دية الأم وإنما لم تعتبر قيمة الجنين نفسه لعدم استقلاله لا انفصاله ميتاً فلا قيمة له حيثئذ سواء كانت أمه مدبرة أو مكاتبه أو مستولدة أو غير ذلك فلو كانت حرة والجنين رقيق قدرت رقيقة وصورة ذلك أن تكون الأم أمة لشخص والجنين لآخر بوصية فيعتقها مالكها ويبقى الجنين على رقه فإذا جنى شخص على أمه أو أقتنه وجب عليه عشر قيمة أمه بتقدير هارقيقة وكذا تقدر مسامة إن كان الجنين مسلماً وهي كافرة بأن أسلم أبوه فيحكم عليه بالاسلام تبعاً لآبائه وتقدر أيضاً سليمة إن كانت مقطوعة الأطراف والجنين سليماً فيجب فيه عشر قيمته بتقديرها سليمة في الأصح لاسلامه ولو كانت الأم سليمة والجنين غير سليم وجب فيه عشر قيمته سليمة لأن نقصان الجنين قد يكون من أثر الجناية فنحمله على ذلك لكون اللاتق الاحتياط والتغليظ والعشر المذكور على عاقلة الجاني كالغرة السابقة (قوله يوم الجناية عليها) هذا أحد وجهين جرى عليه في المنهاج وهو ضعيف والمعتمد ما في أصل الروضة من اعتبار أقصى قيم أمه من وقت الجناية إلى وقت الاجهاض على قياس الغصب (قوله ويكون ماوجب لسيدها) أي إن كان الجنين مملوكاً كما هو الغالب وهو الذي نظر إليه الشارح فإن كان لغير سيدها بنحو وصية فالبدل لسيدته لا لسيدها فلو قال لسيدته لكان أولى وأعم لكنه نظر إلى لب كما علمت (قوله ويجب في الجنين اليهودي أو النصراني) أي تبعاً لآبائه وكان الأولى للشارح أن يقدم ذلك على الجنين الرقيق بل كان الأولى له أن يجعل ذلك من مدخول كلام المصنف كما مررت الإشارة إليه وقوله غرة كثلث غرة مسلم وفي الجنين المجوسي غرة

(عبداً وأمة) سليم
من عيب مبيع
ويشترط بلوغ الغرة
نصف عشر الدية
فإن فقدت الغرة
وجب بدؤها وهو
خسة أبعرة وتجب
الغرة على عاقلة الجاني
(ودية الجنين الرقيق
عشر قيمة أمه)
يوم الجناية عليها
ويكون ماوجب
لسيدها ويجب في
الجنين اليهودي أو
النصراني غرة
كثلث غرة مسلم

كثلت خمس غرة مسلم وهو ثلث بعير (قوله وهو) أى ثلث غرة المسلم وقوله بعير وثلاثا بعير أى يساوى ذلك فى القيمة
 ﴿فصل فى أحكام القسامة﴾ أى كحلف المدعى بخسين يميناً عند اللوث واستحقاقه الدية إلى آخر ما يأتى فى كلام
 المصنفو بعضهم يترجم بدعوى الدم بدل القسامة وبعضهم يجمع بينهما فى الترجمة كما عبر به الشافعى والاكثرون
 وأدرج المصنف فى هذا الفصل الكلام على الكفارة والقسامة بفتح القاف مأخوذة من القسم وهو اليمين لكن
 القسم يطلق على اليمين الواحد أو القسامة فهى خاصة بالآيمان الخمسين بشرط كونها من جانب المدعى ابتداء بأن
 كان هناك لوث وحلف المدعى بخسين يميناً بخلاف ما لو كانت من جانب المدعى عليه ابتداء بأن لم يكن هناك لوث وحلف
 المدعى عليه فلا تسمى قسامة وإن كانت بخسين يميناً على المعتمد خلافاً للبلقينى وكذا لو ردها المدعى عليه حينئذ
 على المدعى خلف بخسين يميناً فلا تسمى قسامة أيضاً لأنها وإن كانت من جانب المدعى لكنها ليست من جانب المدعى
 ابتداء بل رد أو مثل ذلك ما لو كانت من جانب المدعى ابتداء بأن كان هناك لوث وردها حينئذ على المدعى عليه خلف
 بخسين يميناً أو نكل وردها مرة ثانية على المدعى وليس لنا يمين ترد مرتين إلا أنه وعلم من ذلك أن آيمان الدماء ولو
 من المدعى عليه وإن كانت مردودة بخسون وكذا لو كانت مع شاهد أو فى قطع طرف أو إزالة معنى فهى خسون
 بخلاف الأموال ونحوها فاليمين فيها واحد (قوله وهو) أى القسامة وقوله آيمان الدماء أى لغة وشرعاً لكن بشرط
 كون الآيمان من جانب المدعى ابتداء كما مر وتطلق لغة على أولياء القتل (قوله وإذا اقترن بدعوى الدم) أى
 اصطحب مع دعوى الدم عند الحاكم أو نائبه لأن الدعوى لا تعتبر إلا عند واحد منهما ما يشترط لكل دعوى أن
 تكون مفصلة بأن يفصل المدعى ما يدعيه كقوله قتله عمداً أو خطأ أو شبه عمداً فإراداً أو شركة فإن أطلق سن للقاضى
 استفصاه عن ذلك لتكون مفصلة ولا يجب استفصاه على إلا صح وأن تكون ملزمة للمدعى عليه فلا تسمع دعوى
 هبة شئ أو بيعه أو الإقرار به حتى يقول وقبضته باذن الواهب ويلزم البائع أو المقر التسليم إلى لا احتمال أن يقول
 الواهب لكنك لم تقبضها باذنى فلا يلزمه شئ ولا احتمال أن يكون للبائع حق الحبس أو يكون المقر به ليس فى يد
 المقر فلا يلزمه التسليم إليه وأن يعين المدعى عليه فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه إلا بهام المدعى عليه وأن لا
 تناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على واحد انفراده بالقتل ثم ادعى على آخر شركة فيه أو انفراده به لم تسمع دعواه
 الثانية لأن الأولى تكذبها ولا يمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تكذبها وأن يكون كل من المدعى والمدعى عليه
 مكافواً ومثله السكران فلا تصح الدعوى من صبي ومجنون ولا الدعوى عليهما إلا فى الاتلاف أما فيه فتصح مع البينة
 واليمين كالدعوى على الغائب والميت وأن لا يكون كل منهما حر بيلاً أو أمان له بأن كان مسلماً ولو محجوراً رصفه أو
 فليس لكن لا يقول السفه فى دعواه المال واستحق أن أنسله بل يقول وولي يستحق أن يتسله أو كان ذمياً أو
 معاهداً أو مستأمناً فلا تسمع دعوى حر بيلاً أو أمان له ولا دعوى عليه وقد نظم بعضهم هذه الشروط بقوله

لكل دعوى شروط ستة جعت * تفصيلها مع الزام وتعيين

أن لا تناقضها دعوى تغايرها * تكليف كل ونفى الحرب للدين

(قوله لوث) مأخوذة من التلويث وهو التلطيف لا نه يدل على تلطيخ المدعى عليه بنسبته إلى القتل وقوله بثلاثة
 احتراز به عن قراءته بالمشناة القوقية (قوله وهو لغة الضعف) أى والقوة بل إطلاقه على القوة أكثر كما يؤخذ
 من قول ابن قاسم العبادى فى شرحه هو لغة القوقية يقال الضعف والمناسبة بين المعنى اللغوى والمعنى الشرعى
 موجودة على كلاً منهما أما القوة فلائن فيه قوة على نحو يل الآيمان من جانب المدعى عليه إلى جانب
 المدعى على خلاف الغالب من أن اليمين على المدعى عليه وأما الضعف فلائن الآيمان حجة ضعيفة ولعل الشارح
 اقتصر على ما ذكره لأنه لا نسب بالمقام كما قاله الشبرا مى (قوله وشرعاً قرينة الخ) أى سواء كانت حالة
 وقد صورها الشارح بقوله بأن وجد قاتل الخ أو مقالية كأن أخبر بقتله عدل أو عبدان أو امرأتان أو
 صبية أو فسقة أو كفار لأن أخبار كل من هؤلاء يدل على صدق المدعى ولا نظر لاحتمال التواطؤ فى

وهو بعير وثلاثا
بعير

(فصل) فى أحكام
القسامة وهى آيمان
الدماء (وإذا اقترن
بدعوى الدم لوث)
فثلاثة وهى لغة الضعف
وشرعاً قرينة

الاصناف الأخيرة لأنه كاحتمال الكذب في اخبار العدل بل اتفاق كل منهم على الاخبار عن الشيء يكون غالباً عن حقيقة (قوله نذل على صدق المدعى) أى في دعواه القتل وقوله بأن توقع تلك القرينة في القلب صدقه تصوير لكونها نذل على صدق المدعى ولا بد أن يغلب على الظن صدقه بتلك القرينة (قوله والى هذا) أى الى هذا التصوير وهو قوله بأن توقع الخ والجار والمجرور متعلق بقوله أشار المصنف وكذا قوله بقوله فهو متعلق بقوله أشار أيضاً (قوله يقع به في النفس صدق المدعى) أى يحصل بسبب اللوث في نفوس الناس صدق المدعى في دعواه القتل ويبطل اللوث بشكاذب الورثة كأن قال أحداً بنيه قتله يزبدوكذبه الآخر فإن تكذيب الآخر يدل على أنه لم يقتله فأنحرم ظن القتل بالتكذيب لأن النفوس مجبولة على الانتقام من قاتل مورثها وإنكار المدعى عليه اللوث في حقه كأن قال كنت عند القتل غائباً أو لست الذي روى معه السكين الملطخة بالدم على رأسه فيصدق بيمينه لأن الأصل براءة ذمته وعلى المدعى البيينة ولا عبرة باللوث مع الاطلاق عن التقييد بكون القتل عمداً أو غيره كأن أخبر عدل بأصل القتل ولم يخبر بأنه عمداً أو غيره لأنه لا يفيد مطالبة القاتل أو عاقلته وكذا لو شهد عدل أو عدلان أن زيداً قتل أحدهذين القتيلين ففي هذه الصور يسقط اللوث كما قاله في الروضة (قوله بأن وجد قتيلا الخ) وكذا لو تفرق جمع محصورون عن قتيلا يتصور اجتماعهم على قتله كأن ازدجوا على باب الكعبة أو برثم تفرقوا عنه بخلاف غير المحصورين فلا تسمع الدعوى عليهم نعم إن ادعى على عدد محصورين منهم مكن من الدعوى عليهم ولو تقاتل صفان بأن التحم القتال بينهما وانكشفوا عن قتيلا من أحدهما حصل اللوث في حق الصف الآخر لأن الغالب أن صفه لا يقتله (قوله أو بعضه) أى الذي لا يعيش بكونه لأجل أن يتحقق موته كما أشار إليه الشارح بقوله كراسه فينبغي جعله حالاً ليفيد اشتراط كونه لا يعيش بكونه بخلاف البعض الذي يعيش بكونه كيداً وظفر (قوله في محلة) أى حارة وقوله منفصلة أى منفردة وهو قيد لا بد منه ليخرج به المتصلة وقوله عن بلد متعلق بالمنفصلة (قوله أو وجد) أى القتيلا أو بعضه المذكور وقوله في قرية متعلق بوجد وقوله صغيرة أى بحيث يكون أهلها محصورين لتتأني الدعوى عليهم بخلاف الكبيرة (قوله لأعدائه) راجع للحلحة والقرية وإن كان ظاهر قوله ولا يشاركهم في القرية غيرهم تخصيص ذلك بالقرية ولا فرق بين العداوة الدينية والدنيوية إذا كانت تبث على الانتقام بالقتل (قوله ولا يشاركهم في القرية) أى ولا في المحلة أيضاً وقوله غيرهم أى من غير أصدقاء القتيلا وأهله كذا في شرح المنهج لكن كتب عليه بعضهم أن العتمة عدم مشاركة غيرهم مطلقاً كما اقتضاه اطلاق الشارح فليحذر (قوله حلف المدعى حسين يميناً) أى لثبوت ذلك في خبر الصحيحين المختص بخبر البيهقي البيينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ولو عبر بالمستحق بدل المدعى لكان أعم لأنه يشمل السيد في الوادعى المكاتب قتل عبده وكان هناك لوث وعجز نفسه قبل الحلف فيحلف سيده حسين يميناً إن كان ذلك قبل نكول المكاتب فإن كان بعد نكوله فلا يحلف السيد لبطلان الحق بالنكول كما حكاها الامام عن الاصحاب ولو عجز نفسه بعد الحلف لم يحلف السيد بل يأخذ الدية بطريق التلقي عن المكاتب كما لو مات المدعى بعد الحلف فإن وارثه يأخذ الدية بطريق التلقي عنه وفيما لو ادعى العبد المأذون له في التجارة بقتل عبده من عبيدها وكان هناك لوث فإن الذي يحلف الحسين يميناً السيد لا العبد ويشمل أيضاً الوارث فيما لو وصى لأم ولده بقيمة عبده إن قتل ثم مات فاذا قتل العبد وجد اللوث حلف الوارث بعد دعواه في هذه الصور الخائف غير المدعى ولا فرق في الحلف بين العدل والفاسق والمسلم والكافر ولو مررت بأن ارتد بعد موت المجرور بخلاف ما لو ارتد قبل موته لأنه لا يرث حيث نذر بهذا تعلم ما في قول المحشى بأن ارتد بعد الجرح لأنه يقتضى أنه لو ارتد بعد الجرح وقبل الموت يحلف مع أنه لا يرث حيث نذر الأولى تأخيرها حتى يسلم لأنه لا يتورع في حال رده عن الإيمان بالكاذبة ولو كان للقتل ورثة اثنان فأكثر وزعت الايمان عليهم بحسب الارث لأن ما ثبت بايمانهم يقسم بينهم بحسبه فيجب أن تكون الايمان كذلك ويجوز المنكر إن لم تنقسم صحيحة لأن اليمين لا يتبعض ولا يجوز اسقاطه لأن إيمان الدم لا تنقص عن حسين ولا تنصرف بإدتها عليها بسبب

نذل على صدق
المدعى بأن توقع تلك
القرينة في القلب
صدقه والى هذا أشار
المصنف بقوله (يقع
به في النفس صدق
المدعى) بأن وجد
قتيل أو بعضه كراسه
في محلة منفصلة عن
بلد كبير كما في
الروضة وأصلها أو
وجد في قرية صغيرة
لأعدائه ولا يشاركهم
في القرية غيرهم
(حلف المدعى
حسين يميناً)

جبر الكسر فلو كانوا ثلاثة بنين حلف كل منهم سبعة عشر يميناً ولو كانوا تسعة وأربعين حلف كل منهم عشرين نعم لو
 نكل أحد الوارثين حلف الآخر خمسين يميناً وأخذ حصته من الدية لأنه لا يستحق شيء منها بأقل من الخمسين وكذا
 لو غاب أحدهما فإنه يحلف الحاضر خمسين يميناً يأخذ حصته من الدية ولو حضر الغائب بعد ذلك حلف خمسا وعشرين
 يميناً كما لو كان حاضراً وللحاضر الصبر حتى يحضر الغائب ويحلف كل منهما ما يخصه ولو كان هناك وارث غير حائز
 وشريكه ييت المال لم توزع الأيمان بل يحلف الوارث غير الحائز خمسين يميناً يأخذ حصته فلو كانت زوجة حلفت
 خمسين يميناً وأخذت الربع وأما ييت المال فلا يحلف لأجل الباقي ولا للكل فيما إذا لم يكن هناك وارث خاص أصلاً
 لأن الحق للسامين وتحليفهم غير ممكن فينصب القاضي مسخراً يدعى على من ينسب إليه القتل ويحلفه فان حلف
 أطلق ولا يأخذ منه شيئاً وإن نكل حبس إلى أن يحلف أو يقر ولا يقضى عليه بالنكول على الأرجح من وجهين
 وإن جزم في الأنوار بأنه يقضى عليه بالنكول ولو كان هناك ردوعول قسمت الأيمان بحسب ذلك مثال الردأم
 وبنت فأصل المسئلة من ستة يبقى بعد سدس الأم ونصف البنت اثنان يردان عليهما بالنسبة فتأخذ الأم ربعهما
 وهو نصف واحد والبنت ثلاثة أرباعهما وهي واحد ونصف فإذا ضربنا اثنين لكونهما مخرج النصف في الستة
 صارت اثني عشر فتأخذ الأم اثنين فرضاً واحداً ردافصار معها الربع فرضاً وردها فتحلف ربع الأيمان وهو ثلاثة
 عشر بجبر الكسر وتأخذ البنت ستة فرضاً وثلاثة ردافصار معها ثلاثة أرباع فتحلف ثلاثة أرباع الأيمان
 ومثال العول زوج وأم وأختان لأب وأختان لأم فأصل المسئلة من ستة ونعول إلى عشرة للزوج ثلاثة وهي ثلاثة
 أعشار العشرة فيحلف ثلاثة أعشار الأيمان وهي خمس عشرة ولكل أخت لأب اثنان وهما خمس العشرة فيحلف
 كل منهما خمس الأيمان وهو عشرة ولكل أخت لأم واحد وهو عشرة العشرة فيحلف كل منهما عشرة الأيمان وهو
 خمسة وللأم واحد وهو عشرة العشرة فتحلف عشرة الأيمان وهو خمسة كما علمت (قوله) ولا يشترط موالاتها على
 المذهب) هو المعتمد فلو حلف خمسين يميناً في خمسين يوماً صح لأن الأيمان من جنس الحجج وهي يجوز تفرق بقها
 كما إذا شهد شاهد في يوم ثم شهد شاهد في يوم وأما اشتراط موالاتها فلا لأنه لا يحاط بمأهنا (قوله) ولو تخلل الأيمان
 جنون من الخائف أو اغماؤه منه بنى الخ) بخلاف ما لو مات في أثناء الأيمان فإنه لا يبنى وارثه على ماضى منها بل يستأنفها
 لأنه لا يستحق أحدياً يمين غيره مع كون الأيمان كالحجة الواحدة بخلاف ما لو أقام شاهداً ثم مات فإن وارثه
 يضم إليه شاهداً آخر لأن شهادة كل شاهد شهادة مستقلة أما إذا مات بعد تمام الأيمان فيحكم لوارثه بالدية لأن
 الخائف استحقها قبل موته والوارث يتلقاها عنه بطريق الارث فلا يقال إنه قد استحق هنيئمين غيره مع أن
 القاعدة أن الشخص لا يستحق يمين غيره وهذا في وارث المدعى وأما وارث المدعى عليه إذا مات في أثناء الأيمان
 فيبنى على ماضى منها كما لو جن المدعى عليه أو أغشى عليه في أثناء الأيمان ثم أفاق فإنه يبنى بعد افاقته على ماضى
 منها كالمدعى في هذه وكذلك يبنى المدعى عليه فيما إذا عزل القاضي أو مات ثم ولى غيره بخلاف المدعى فإنه يستأنف
 عند القاضي الآخر كما سيذكره الشارح في العزل والفرق بين المدعى والمدعى عليه أن يمين المدعى عليه للثني فتنفذ
 بنفسها ولا تتوقف على حكم القاضي ويمين المدعى للاثبات فلا تنفذ بنفسها بل تتوقف على حكم القاضي ولا يحكم
 القاضي الثاني بحجة أقيمت عند القاضي الأول والحاصل أن المدعى يخالف المدعى عليه في ثلاث مسائل الأولى
 أن المدعى إذا مات في أثناء الأيمان لا يبنى وارثه على ماضى منها بل يستأنف بخلاف ما لو مات المدعى عليه في
 أثناء الأيمان فإن وارثه يبنى على ماضى منها الثانية أن المدعى لا يبنى إذا عزل القاضي أو مات ولى غيره بل
 يستأنف عند القاضي الآخر بخلاف المدعى عليه فإنه يبنى على ماضى منها الثالثة أن المدعى إذا تعدد توزع
 الأيمان عليه بحسب الارث بخلاف المدعى عليه إذا تعدد فإن الأيمان لا توزع عليه على الاظهر لأن كل واحد من
 المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت له لو انفرد بل يثبت بعضه بقدر الارث فيحلف بقدره وكل واحد من المدعى عليهم
 يبنى عن نفسه القتل كما ينبغي لو انفرد (قوله) بعد الافاقة ظرف لقوله بنى والمراد بعد الافاقة من الجنون أو
 الغماؤه وقوله على ماضى منها متعلق بقوله بنى والمراد على ماضى من الأيمان (قوله) ان لم يعزل القاضي أى ولم يمت

ولا يشترط موالاتها
 على المذهب ولو
 تخلل الأيمان جنون
 من الخائف أو اغماؤه
 منه بنى بعد الافاقة
 على ماضى منها ان
 لم يعزل القاضي

أيضا وقوله الذي وقعت القسامة عنده صفة للقاضي وقوله فان عزل أي أومات وهو مقابل لما قبله وقوله وولي غيره أي غير القاضي الذي عزل بخلاف ما اذا عزل ثم ولى بنفسه فان الخالف بيني على ماضى من الايمان وقوله وجب استئناؤها أي الايمان التي عزل القاضي في أئنائها بل لو عزل بعد تمامها وجب استئناؤها أيضا (قوله واذا حلف المدعى) أي الحسين يمينا وأشار الشارح بتقدير ذلك الى أن قول المصنف واستحق الدية مترتب على قوله حلف المدعى الحسين يمينا وقد تقدم أنه لو عبر بالاستحقاق بدل المدعى لكان أشمل لكن الشارح عبر بالمدعى بحجارة الكلام المصنف فانه عبر بالمدعى سابقا وقوله استحق الدية جواب اذا التي قدرها الشارح والمراد أنه استحق الدية على العاقلة خمسة وموجلة عليهم في ثلاث سنين في الخطا ومثلثة وموجلة عليهم في ثلاث سنين في شبه العمد وعلى القاتل نفسه مثلثة وحالة في العمد ولا يجب عليه القود لأن الايمان حجة ضعيفة فلا توجب القصاص ما لم ترد الايمان من المدعى عليه على المدعى والاوجب القود لأن الايمان مردودة كالاقرار أو كالبينة وكل منهما يوجب القصاص في العمد فكذلك ما بمنزلة لهما (قوله ولا تقع القسامة في قطع طرف) أي ولا في إزالته معنى لأن القسامة لم ترد الا في القتل والقتل فيها قول المدعى عليه فيحلف حسين يمينا لأن الايمان الدماء كلها بخسوس يمينا بخلاف الاموال فان اليمين فيها واحد كما مر (قوله وان لم يكن الخ) مقابل لقوله واذا افترون بدعوى الدم لوث ومثل عدم اللوث من أصله ما لو كان هناك لوث وسقط لبطلانه كافي الصور التي تقدمت فيحلف فيها المدعى عليه حسين يمينا لسقوط اللوث في حق وقوله هناك أي عند دعوى الدم وقوله لوث أي قرينة تدل على صدق المدعى كما مر (قوله فاليمين على المدعى عليه) أي لضعف جانب المدعى حينئذ وكان الأولى أن يقول فالإيمان على المدعى عليه لأن تعبيره باليمين يقتضي أنه يحلف يمينا واحدا وهو أحد قولين لكنه ضعيف وأظهرهما كافي الروضة أنه يحلف حسين يمينا وهو المعتمد ويمكن الجواب عن المصنف بأن المراد جنس اليمين المتحقق في ضمن المتعدد فيساوي التعبير بالايمان ويكون المراد حسين يمينا كما يشير الى ذلك قول الشارح تقر يعا على كلام المصنف فيحلف حسين يمينا حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل واحد منهم حسين يمينا ولا توزع عليهم الايمان على الاظهر بخلاف ما لو تعدد المدعى فانها توزع عليهم كما مر مع تعليقه قريبا (قوله وعلى قاتل النفس) أي سواء كان قتله مباشرة أو تسبب أو شرط فدخل فيه شاهد الزور والمكره بكسر الراء وحافر برعدوا وادخل فيه أيضا قاتل نفسه فتخرج من تركته كفارة وقاتل عبده فعليه كفارة لأنه قتل نفسا معصومة عليه وشريك غيره فلو اشترك جماعة في القتل فعلى كل منهم كفارة في الأصح المنصوص ولا فرق بين الذكرو الأنثى والخفى ولا فرق أيضا بين المسلم والكافر غير الحربى الذي لا أمان له أما هو فلا تلزمه كفارة لأنه غير ملتزم للأحكام والضابط في ذلك أن يقال تجب الكفارة على غير الحربى الذي لا أمان له في قتل معصوم عليه ولو نفسه لأن نفسه معصومة عليه نعم الجلال القاتل بأمر الامام ظاهرا وهو جاهل بالحال لا كفارة عليه لأنه سيف الامام وآلة سياسته فالكفارة على الامام كالقود والدية فان كان عالما بالحال فالكفارة عليه كالقود والدية ولا يلزم الأمر الا لاثم ان لم يخف من سطوته والا كان كالاكرام ولا كفارة في القتل بالحال ولا ضمان فيه بقود ولا دية خلافا لما أفتى به بعض المتأخرين من أنه يقتل اذا قتل به لأن له فيه اختيارا كالساحر والصواب أنه لا يقتل به ولا في القتل بالدعاء كما نقل ذلك عن جماعة من السلف قال مهران بن ميمون حدثنا غيلان بن جرير عن مطرف بن عبد الله بن الشخير أنه كان بينه وبين رجل كلام فكذب عليه فقال مطرف اللهم ان كان كاذبا فأمتة نغميتا فرغ ذلك الى زياد فقال قتل الرجل فقال لا ولكنهادعوة وافقت أجلا ولا في القتل بالعين وان اعترف به لأن ذلك لا يفضى الى القتل غالبا ولا يعدمهلكا عادة وان كانت العين حقا وينبغي للامام حبس العائن أو أمره بلزوم يشترى برزقه من بيت المال ما يكفيه ان كان فقيرا لأن ضرره أشد من ضرر الجزوم الذي يمنعه عمر من مخالطة الناس ويندب للعائن أن يدعو للعيون بأن يقول له باسم الله ماشاء الله لاحول ولا قوة الا بالله اللهم بارك فيه ولا تضره أو يقول حصنتك بالحق القيوم الذي لا يموت أبدا ودفعت عنك السوء بألف ألف لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

الذى وقعت القسامة
عنده فان عزل
وولى غيره وجب
استئناؤها (و)
اذا حلف المدعى
(استحق الدية)
ولا تقع القسامة في
قطع طرف (وان لم
يكن هناك لوث
فاليمين على المدعى
عليه) فيحلف
حسين يمينا (وعلى
قاتل النفس

وهكذا ينبغي للإنسان إذا رأى نفسه سليمة وأحواله مستقيمة أن يقول ذلك ولو في نفسه وكذا ينبغي للشيخ إذا استكثر تلامذته أو استحسن حالهم أن يقول ذلك ومثله الوالد في ولده ونحوه ولا كفارة في غير القتل كقطع طرف وجرح لعدم وروده فيقتصر على ما ورد (قوله المحرمة) أي التي يحرم قتلها لذاتها بخلاف غير المحرمة كالباغي والصائل والمريد والزاني المحض لغير المساوي له والحربي والمقتص منه وبخلاف المحرمة لعارض كالمرأة والصبي الحربيين لأن المحرمة لحق المسلمين ودخل في النفس المحرمة المسلم ولو بدار الحرب والذمي والمستأمن والمعاهد والجنين فلو اصطدم حاملان فأتاوا لقتل جنينين لزم كلا منهما أن يبع كفارات لا يشرأف أن يقتل نفسه أو قتل جنينيهما فقد اشتركتا في قتل أو بعة أنفس ولو اصطدم شخصان فأتا لزم كلا منهما كفارتان واحدة لقتل نفسه وواحدة لقتل الآخر (قوله عمداً أو خطأ أو شبه عمد) أي سواء كان القتل عمداً أو خطأ أو شبه عمد لكن يجب في الخطأ على التراخي وفي العمد وشبه العمد على الفور تدارك اللائم (قوله كفارة) أي لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة وقوله تعالى فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وقوله تعالى وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسأمة إلى أهلهم وتحرير رقبة مؤمنة وخبر واثلة بن الأسقع قال أينما إلى النبي ﷺ في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل فقال أعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار رواه أبو داود وصححه الحاكم وغيره (قوله ولو كان القاتل صبياً أو مجنوناً) أي لأن الكفارة من باب الضمان فلا يشترط فيها التكليف نعم غير المميز لو قتل بأمر غيره قال كفارة على أمره لأنه هو الضامن ولا يشترط فيها أيضاً الحرية فتجب وإن كان القاتل عبداً لكن يكفر بالصوم لعدم ملكه (قوله فيعتق الولي عنهما من مالهما) أي لأن الكفارة وجبت في مالهما لأنهما من باب الضمان كما مر فإن أعتق عنهما من ماله صح ولا يصوم عنهما بحال فإن صام الصبي المميز أجزأه (قوله والكفارة عتق رقبة) أي اعتبارها ولا بد أن تكون كاملة الرق خالية عن العوض كما تقدم مبسوطاً في الظهار فراجع (قوله مؤمنة) أي بالاجماع المستند إلى قوله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة وقوله سليمة من العيوب المضرة أي أضراراً ينافي بخلاف غير البين كما تقدم في الظهار (قوله أي التحلة بالعمل والكسب) تفسير لقوله المضرة وتقدم أن العطف في ذلك عطف تفسير أو مرادف (قوله فإن لم يجدها) أي فإن لم يجد الرقبة بشروطها والمراد لم يجدها حساً بأن فقدها أو شرعاً بأن وجدها بأكثر من ثمن مثلاً أو وجدها بتمتعها وعجز عنه (قوله فصيام شهرين بالهلال) أي أن أمكن بأن صام من أولها فإن انكسر شهر اعتبر الثاني بالهلال وكل الأول من الثالث ثلاثين يوماً كما تقدم في الظهار (قوله متتابعين) وينقطع التتابع بفطر يوم ولو بعذر لا ينافي الصوم كمرض بخلاف العذر الذي ينافي الصوم كجنون وحيض ونفاس كما مر في الظهار واعلم أن صوم الفرض من حيث التتابع وعدمه ثلاثة أنواع الأول ما يجب فيه التتابع وهو صوم رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة الجماع في نهار رمضان وعمداً وصوم النذر الذي شرط فيه التتابع الثاني ما يجب فيه التفريق وهو صوم المتمتع والقارن وفوت النسك وترك الجماع في النسك وكفارة اليمين وفدية الحلق والصيد والشجر واللبس والتطيب والاحصار وتقليم الأظفار ودهن غير الرأس أو اللحية في الأحرام وصوم النذر المطلق (قوله بنية كفارة) فيجب فيهما التبعين بكونهما عن الكفارة وإن لم يعين كونها كفارة قتل (قوله ولا يشترط نية التتابع) أي اكتفاء بالتتابع الفعلي وقوله في الأصح أي على القول الأصح وهو المعتمد (قوله فإن عجز المكفر عن صوم الشهرين لهرم أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض كفر باطعام ستين الخ) جرى الشارح في ذلك على خلاف الظاهر فهو مرجوح والراجح أن كفارة القتل لا تطعم فيها عند العجز عن الصوم اقتصاراً على الوارد فيها كما يقتضيه اقتصار المصنف على العتق والصوم إذ المتبع في الكفارات النص لا القياس ولم يذكر الله في كفارة القتل غير العتق والصيام ولا تقاس على كفارة الظهار والجماع في نهار رمضان لما علمت من أن المتبع في الكفارات

المحرمة) عمداً أو خطأ أو شبه عمد (كفارة) ولو كان القاتل صبياً أو مجنوناً فيعتق الولي عنهما من مالهما والكفارة (عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة) أي التحلة بالعمل والكسب (فإن لم يجدها) (فصيام شهرين) بالهلال (متتابعين) بنية كفارة ولا يشترط نية التتابع في الأصح فإن عجز المكفر عن صوم الشهرين لهرم أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض كفر باطعام ستين

النص لا القياس وبعضهم جعل عبارة الشارح سبق فلم أوسهوا الماهو معلوم من أن كفارة القتل لا اطعام فيها لكن قد علمت أنه جرى على وجه مرجوح كما يعلم من كلام الشيخ الخطيب وغيره فإن قيل هلا جلاوا المطلق في كفارة القتل على المقيدي في كفارة الظهار كما فعلوا في التقييد بالمؤمنة فأنهم جلاوا المطلق في كفارة الظهار على المقيدي في كفارة القتل أجيب بأن ذلك الحاق في وصفه هو كونها مؤمنة وهذا الحاق في أصل ولا يلحق المطلق بالمقيدي في الأصول ألا ترى أنهم جلاوا المطلق في التيمم وهو الأيدي على المقيدي في الوضوء لكونها إلى المرافق ولم يحملوا المطلق الذي هو التيمم حيث أطلق في آيته عن ذكر الرأس والرجلين على المقيدي الذي هو الوضوء حيث قيد في آيته بذكرهما نعم لومات المكفر قبل الصوم أطعم من تركته عن كل يوم مدمكمن فاته صوم رمضان (قوله مسكينا أو فقيرا) أي أو البعض كذا والبعض كذا على ما جرى عليه الشارح وهو ضعيف كما علمت (قوله يدفع لكل واحد منهم مدامن طعام يجزى في الفطرة) فكل ما أجزأ في الفطرة أجزأ هنا على الوجه المرجوح الذي جرى عليه الشارح (قوله ولا يطعم كافرا ولا هاشميا ولا مطلبيا) أي لأنهم لا يأخذون من الزكاة فكذلك لا يأخذون من الكفارة

كتاب الحدود

أي كتاب بيان الحدود فإن المصنف قد بينها فيما سياتي حيث قال فالمحصن حده الرجم وغير المحصن حده مائة جلدة وهكذا فلا وجه لزيادة الشارح الأحكام لأن المصنف لم يبين أحكام الحدود كوجوبها وإنما عبر بكتاب لأن المراد بالجنايات فيما تقدم الجناية على الأبدان دون الجناية على الأنساب والأعراض والعقل ونحوها فلم تندرج أسباب الحدود في الكتاب السابق فاندفع قول بعضهم كالخطيب ولو عبر بالباب لكان أولى لما تقدم من أن الترجمة بالجنايات شاملة للحدود أي لأسبابها وقد تقدم رده وشرعت الحدود زجرا عن ارتكاب ما يوجبها من المعاصي وقيل جبرا لذلك والأول مبنى على القول بأن الحدود زجرا والثاني مبنى على القول بأنها جوابر والراجح أنها في حق الكافر زجرا وفي حق المسلم جوابر فإذا استوفيت في الدنيا فلا يعاقب على المعاصي التي اقتضتها في الآخرة لأن الله أكرم من أن يعاقب على الذنب مرتين (قوله جمع حد) أي هي جمع حد فهو خبر لمبتدأ محذوف وإنما جمعها لاختلاف أنواعها (قوله وهو لغة المنع) ويطلق لغة أيضا على نهاية الشيء وأما شرعا فهو عقوبة مقدرة وجبت على من ارتكب ما يوجبها فإن الشارع قسرها فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها وخرج بذلك التعزير فإنه عقوبة غير مقدرة بل موكولة إلى رأى الإمام كما سياتي (قوله وسميت الحدود) أي معانيها الشرعية وقوله بذلك أي بلفظ الحدود وغرضه بذلك بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي ولو ذكره ليرتب عليه ذلك لكان أولى لكنه أنكل على شهرته (قوله لمنعها من ارتكاب الفواحش) أي لأن من علم أنه إذا زنى حدامتنع من الزنا وهكذا فقد منعه الحد من ارتكاب الزنا ونحوه وقيل لأن لها نهايات مضبوطة فتكون مأخوذة من الحد بمعنى النهاية وقيل مأخوذة من حد بمعنى قدر لأن الشارع قدرها بما لا يزيد ولا ينقص كما تقدمت الإشارة إليه (قوله وبدأ المصنف من الحدود بمحذ الزنا) أي اهتماما به لأن حده أشد الحدود في الجلّة والزنا بالقصر لغة حجازية وبالمد لغة تميمية وهو من أخفش الكبائر لأنه بعد القتل في الأخشية واتفق أهل الملل على تحريره لأنه لم يحل في ملة قط هو إيلاج المكف ولو حكما في شمل السكران المتعدى الواضح حشفته الأصلية المتصلة أو قدرها عند فقدها في فرج واضح محرم لعينه في نفس الأمر مشتهى طبعها مع الخلو عن الشبهة وخرج بالمكف الصبي والمجنون فليس إيلاج كل منهما زنا حقيقة بل هو زنا صورة وبالواضح الخنثى المشكل إذا أُلجّ آله الذكور في فرج فلا يسمى إيلاجه زنا لاحتمال أنوته وكون هذا عضوا زائدا وبالخشفة أو قدرها عند فقدها غير ذلك كأصبعه أو بعضها أو قدرها عند وجودها كأن ثني ذكره وأدخل قسرها فلا يسمى إيلاج ذلك زنا بالأصلية الزائدة ولو احتمالا كما لو اشتبه الأصل بالزائد وأُلجّ أحدهما فلا نحكم بأن ذلك زنا للشك في كونه أصليا وبالمتصلة المنفصلة فلا أخذت المرأة الذكر المبان وأدخلت حشفته

مسكينا أو فقيرا

يدفع لكل واحد

منهم مدامن طعام

يجزى في الفطرة

ولا يطعم كافرا ولا

هاشميا ولا مطلبيا

كتاب أحكام

الحدود

جمع حد وهو لغة

المنع وسميت الحدود

بذلك لمنعها من

ارتكاب الفواحش

وبدأ المصنف من

الحدود بمحذ الزنا

فرجها فلا يسمى ذلك زنا وان وجب عليها الغسل و بفرج غير الفرج كما سئد كره المصنف بقوله ومن وطئ وفيما دون الفرج عزرو بواضح فرج الخنثى المشكل فلا يسمى الايلاج فيمنزلا احتمال ذكورته وكون هذا المحل زائدا وبمحرم لعينه المحرم لعارض حيض ونحوه فلو وطئ زوجته وهي حائض أو صائمة أو محرمة أو نحوها لم يكن زنا وبفسد الامر ما لو وطئ زوجته يظنها أجنبية فليس ذلك زنا لأن فرجها ليس محرم ما في نفس الامر وان كان محرما في ظنه بمشتهى طبعها وطء الميتة والبهيمة فليس زنا لأن فرجهما ليس مشتهى طبعها بخلاف فرج الجنية اذا تحقق أنوثتها فانه مشتهى طبعها ولا يرد ما لو زنى كبير بصغيرة أو كبيرة بصغير لأن المراد ما من شأنه أن يكون مشتهى طبعها بالخالو عن الشبهة وطء الشبهة سواء كانت شبهة فاعل كأن وطئ أجنبية يظنها زوجته وأجارت به وهذا الوطء لا يتصف بحل ولا بحرمة لأنه فعله وهو غافل فهو كفعل الساهي أو شبهة طريق وهي التي قال بحلها عالم كما لو نكح امرأة بلا ولي ولا شهود فان ذلك يقول بحله داود ولا يجوز تقليده الا للضرورة لسكن اذا وطئ امرأة بهذه الطريق لم يحد للشبهة أو شبهة محل كان وطئ الأمة المشتركة أو وطئ الأمة فرعها لاستحقاقه الاعفاف على فرعها بخلاف ما لو وطئ الفرع أمة أصلا لأنه لا يستحق الاعفاف على أصله وبخلاف ما لو وطئ الشخص جارية بيت المال لأنه لا يستحق الاعفاف في بيت المال فالخاصل أن القيود تسعة خمسة منها في الفاعل وأربعة في المفعول (قوله المذكور) صفة الحد الزنا وقوله في أثناء قوله أي في خلال قول المصنف وانما ذكر الشارح لفظ الانشاء لأن المصنف لم يذكر الحد ابتداء بل ذكر قبله تقسيم الزنا إلى محصن وغير محصن توطئة لبيان حد كل منهما (قوله والزاني على ضربين) أي على نوعين وقوله محصن وغيره بدل من ضربين ولو زنى وهو غير محصن ثم زنى وهو محصن قبل الجلد وجب جلده ثم رجه على الأصح من وجهين في الروضة وهو المعتمد لأنهما عقوبتان مختلفتان فلا يتداخلان لكن يسقط التغريب بالرجم ويسن للزاني ولكل من ارتكب معصية أن يستريح على نفسه لخبر من أتى من هذه القاذورات شيئا فليست بستر الله تعالى فان من أبدى لنا صفحته أقتنا عليه الحد رواه الحاكم والبيهقي باسناد جيد وتوب يثوب بين الله تعالى فان الله يقبل توبه اذا أخلص نيته (قوله فالمحصن الخ) أي اذا أردت بيان حد كل من المحصن وغيره فاقول لك المحصن حده كذا وغير المحصن حده كذا ولا فرق فيهما بين الرجل والمرأة ولم ينبه عليه الشارح في الاول انك لا على علمه بالمقاييس واعلم أن المفعول في دبره حده الجلد ولو محصنا لأن هذا الفعل لا يحصل به احصان أبدا فلم يعتبر فيه الاحصان (قوله وسيأتي قريبا) أي في ضمن قوله وشرائط الاحصان الخ وعبرة الشيخ الخطيب وهو من استكمل الشرط الآتي وقوله أنه أي المحصن وقوله البالغ العاقل الحر أي ولو كافرا كما يعلم من قول الشارح فيما سيأتي من مسلم أو ذمي فهو محصن في باب الزنا وان كان غير محصن في باب القذف لاختلاف البابين (قوله الذي غيب حشفته الخ) أي حال بلوغه وعقله وحرية فلا بد أن يكون التغيب وهو المراد بالوطء الآتي في كلام المصنف حال الكمال بالبلوغ والعقل والحرية كما أنه لا بد أن يكون الزنا حال الكمال بذلك فلا يرجع الأمن كان كاملا في الحالين وان تخلف ما نقص كجنون ورق بخلاف ما لو وطئ وهو ناقص بأن كان صبيًا أو مجنونًا أو رقيقًا ثم زنى وهو كامل ولا يضر ادخال المرأة حشفة الرجل وهو نائم أو ادخاله حشفته فيها وهي نائمة فيحصل الاحصان للنائم لأنه مكلف استصحاب حاله قبل النوم لأنه يتنبه بادنى تنبيه بل يحصل الاحصان بتغيب حشفة المسكرة ان قلنا بتصور الاكره في ذلك ولذلك سكتوا عن شرط الاختيار والظاهر أن الكامل من رجل أو امرأة بوطء ناقص محصن كما لو كانا كاملين (قوله بقبل) أي وان لم تزل البكارة كأن كانت غورا وخارجا بقبل الدبر فلا يحصل بالتغيب فيه تحصين كما لا يحصل به تحليل (قوله في نكاح صحيح) بخلاف ما اذا كان في ملك اليمين أو في الشبهة أو في النكاح الفاسد كما سيأتي (قوله حده الرجم) أي حتى يموت للاجماع ولأنه في الرجم ما عزاو الغامدية وقد قرئ شاذ الشيخ والشيخه اذا ذنا فارجو هما البتة نكالا من الله والله عز وجل حكيم وكانت هذه الآية في سورة الاحزاب ونسخ لفظها وبقي حكمها كما قاله الزمخشري في الكشف وكانت سورة الاحزاب بقدر سورة البقرة ودخلها نسخ كثير كما قيل (قوله بحجارة معتدلة) أي بحيث تكون بقدر

الذكور في أثناء قوله
(والزاني على ضربين)
محصن وغير محصن
فالمحصن (وسيأتي
قريبا أنه البالغ العاقل
الحر الذي غيب
حشفته أو قدر هامن
مقطوعها بقبل في
نكاح صحيح) حده
الرجم (بحجارة
معتدلة

منه الكف وقوله لا بحصا صغيرة أى ثلاث طول عليه الامر وقوله ولا بصخر أى حجارة كبيرة ثلاث يموت حالاً في فوت التنكيل الذى هو المقصود من الرجم (قوله وغير المحسن) وهو من لم يستكمل الشرط بأن لم يغيب حشفته في نكاح صحيح مع كونه بالغاً قلا حراً لأن الصبي والمجنون لا حد عليهما كما سيذكره الشارح وغير الحريس حده مائة جلدة بل حده نصف حد الحر كما سيذكره المصنف (قوله من رجل أو امرأة) بيان لغير المحسن وكذلك يقال في المحسن كما تقدم (قوله حده مائة جلدة) أى لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا بد أن تكون ولاءان فرقها فان دام الأثم لم يضر وان زال الأثم فان كان الماضى خسين لم يضر لأنهما حد الرقيق فقد حصل حد في الجلة وان كان دونها ضرر ووجب الاستئناف (قوله سميت) أى الجلدة وقوله بذلك أى بلفظ جلدة وقوله لاتصالها بالجلد أى لاتصال الجلدة بفتح الجيم بالجلد بكسر هاء عبارة الشيخ الخطيب وسمى جلداً لوصوله الى الجلد فالأول بالفتح والثاني بالكسر (قوله وتغريب عام) أى من بلد الزانية نكحها له وابعاد من موضع الفاحشة فلو كان الزاني غريباً غريباً الى غير بلده لأن المقصود ايجاشه وعقوبته وذلك لا يحصل بتغريبه الى بلده بل لابد أن يكون بين البلد الذى يغرب اليه وبين بلده مسافة قصر كالمسافة التى بينه وبين بلد الزانية الذى يغرب منه واعلم أن شروط التغريب ستة أولها أن يكون بأمر الامام أو نائبه فلو تغرب بنفسه لم يحسب تأنيهاً أن يكون الى مسافة القصر فأكثر فلا يكفي مادونهات واصل الاخبار اليه في ذلك غالباً فلا يحصل له الايجاش بالبعد عن الأهل والوطن ولذلك يمنع من كونه يستصحب أهلاً وعشيرة لكن لو تبعوه لم يمنعوا نعم له أن يستصحب جارياً يتسرى بهامع نفقة محتاجاً لا مالا يتجرفه على ما اعتمده الرمى كما اقتضاه كلام الشيخين خلافاً لابن حجر وتبعه الشيخ الخطيب ثالثها أن يكون الى بلد معين فلا يرسله الامام ارسالاً واذا عين له الامام جهة فليس له أن يختار غير هالاً أن ألبق بالزجر وليس له الانتقال من البلد الذى عينه الامام الى بلد آخر على المعتمد كما صرحوا به في حواشى الخطيب فاجرى عليه المحشى تبعاً للخطيب ضعيف لكن لا يعقل ولا يقيد في البلد الذى غرب اليه بل يحفظ بالمراقبة لئلا يرجع الى بلده أو الى مادون مسافة القصر منه أو ينتقل الى بلد آخر على المعتمد السابق فلو لم تنفع معه المراقبة أو خيف منه الفساد بالنساء والغلمان قيد حينئذ رابعها أن يكون الطريق والمقصد آمنين خامسها أن لا يكون بالبلد الذى يغرب اليه طاعون لأنه يحرم الدخول في البلد الذى فيه الطاعون والخروج منه لغير حاجة سادسها كونه عامياً في الحر ونصف عام في الرقيق ويزاد في حق المرأة ومثلها الأمر بالجليل خروج نحو محرم معها ولو بأجرة ولا يجبر على ذلك لئلا يلزم تعذيب من لم يذنب فيؤخر تغريبها الى أن يتسرى من يخرج معها كما جزم به ابن الصباغ (قوله الى مسافة القصر) فلو رجع الى دون مسافة القصر ردواستؤنفت المدة على الأصح اذ لا يجوز زنته سنة التغريب في الحر ولا نصفها في الرقيق لأن الايجاش لا يحصل بالفرق (قوله فأكثر برأى الامام) فقد غرب عمر الى الشام وعثمان الى مصر وعلى الى البصرة (قوله وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني لامن وصوله مكان التغريب) هذا هو المعتمد من وجهين وان كان الثاني هو الذى أجاب به القاضي أبو الطيب وينبغي للامام أن يثبت في ديوانه أول زمان التغريب ولو ادعى المغرب انقضاء العام صدق ويحلف ندباً لأن ذلك حق من حقوق الله تعالى (قوله والاولى أن يكون بعد الجلد) فلو قدم عليه جاز كما يفهمه العطف في كلام المصنف بالاولى التى لاتفيد الترتيب وصرح به في الروض وأصلها لكنه خلاف الأولى (قوله وشرايط الاحصان الخ) لافرق في هذه الشرط بين الواطى والموطوءة (قوله الاول والثاني البلوغ والعقل) انما جمعهم ماعا لاستوائهما في المفهوم وما ذكره المصنف من اشتراط البلوغ والعقل في الاحصان صحيح لكن اشتراطهما ليس خاصاً بالاحصان بل يجري في وجوب الحد مطلقاً رجاء كان أو جلداً كما أشار اليه الشارح بقوله فلاحده على صبي ومجنون الخ ولو عبر المصنف بالتكليف بدل البلوغ والعقل لكان أخصر لكنه عدل الى ذلك ليدخل السكران المتعدي فانه غير مكلف على الصحيح الا أنه يعامل معاملة المكلف تغليظاً عليه (قوله فلاحده على صبي ومجنون) انما عدل عن أن يقول فلا احصان لصبي ومجنون مع أنه هو الذى تقتضيه المقابلة ليشير الى أن اشتراط البلوغ والعقل ليس

لا بحصا صغيرة ولا
بصخر (وغير
المحسن) من رجل
أو امرأة (حده مائة
جلدة) سميت
بذلك لاتصالها بالجلد
(وتغريب عام الى
مسافة القصر)
فأكثر برأى الامام
وتحسب مدة العام
من أول سفر الزاني
لامن وصوله مكان
التغريب والاولى
أن يكون بعد الجلد
(وشرايط الاحصان
أربع) الاول والثاني
(البلوغ والعقل)
فلاحده على صبي
ومجنون

خاصا بالاخصان بل يجري في الخدمة مطلقا مع أنه يلزم من نفي الحد في الاخصان بخلاف عكسه فحصلت المتابعة باللازم
 (قوله بل يؤدبان بما يزجرهما الخ) أي ان كان لهما نوع تمييز (قوله والثالث الحرية) أي السكاملة كما يعلم من
 قول الشارح تفريعا على المفهوم فلا يكون الرقيق والمبعض الخ وإنما لم يكن الرقيق محصنا لأنه على النصف من الحر
 كما سيأتي والرجم لا نصفه (قوله وان وطى كل منهم في نكاح صحيح) غاية في كونه ليس محصنا فكانه قال سواء
 وطى كل منهم في نكاح صحيح أم لا (قوله والرابع وجود الوطء الخ) أي لأن الشهوة مركبة في النفوس فاذا وطى
 في نكاح صحيح فقد استوفاهما فكان حقه أن يتمتع من الزنا فاذا وقع فيه غلظ عليه بالرجم وخرج بالوطء المفاخذة
 ونحوها كالتقيل (قوله من مسلم أو ذمي) ظاهر صنيع الشارح يخرج ماله وجد الوطء من الحر في نكاح
 صحيح بناء على صحة أن نكاحهم هو الأول أصح ثم عقدت له ذمة ثم زنى فيقتضى أنه ليس بمحصن وليس كذلك بل هو
 محصن لأن عقد الذمة شرط لاقامة الحد عليه اذ ان في بعده بخلاف ما اذا زنى قبله في حال حرابته فلا يحسد ومشله
 المستأنس والمعاهد فلا نقيم عليهم الحد لعدم التزام أحكامنا واذا أسلم الذي بعد وجوب الحد عليه بأن زنى حال ذمته لم
 يسقط عنه الحد على الصحيح فقول بعضهم واعلم أن هذا قيد لاقامة الحد لا للاحصان كما علمت فكان الأولى عدم
 ذكره صحيح وقول المحشي أقول وفيه نظر لأنه شرط للاحصان أيضا غير متجه لأنه قد قرر قبل هذا أن الحر في لو غيب
 حشفته في نكاح وقلنا بصحة أن نكاحهم فهو محصن قال فلو عقدت له ذمة ثم زنى رجم فهذا صريح في أن عقد الذمة
 شرط في اقامة الحد لا لكونه محصنا فتأمل (قوله في نكاح صحيح) أي تخصيصا له بأكمل الجهات بخلاف ملك
 اليمين والشبهة والنكاح الفاسد (قوله وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح) أي بالتعريف (قوله وأراد بالوطء
 تغيب الحشفة الخ) أشار الشارح بذلك إلى أنه ليس المراد بالوطء وطء الذكركم كما قد يتوهم بل المراد به تغيب الحشفة
 بخلاف تغيب بعضها وقوله بقيل بخلاف تغيبها بدير (قوله وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد) أي لا أنه حرام
 فلا تحصل به صفة الكمال وهي التحصين ولذلك قال الشارح تفريعا على ذلك فلا يحصل به التحصين (قوله والعبد
 والامة) يعني البالغين العاقلين فان كانا صبيين أو مجنونين فلا حد عليهما بل يؤدبان بما يزجرهما كما تقدم في الصبي
 والمجنون الحر يمين (قوله حدهما نصف حد الحر) أي من الجلد والتغريب لا الرجم لأنه لا يقتضيه قضية كلامهم أنه
 لا فرق بين العبد والامة المسلمين والكافرين وهو كذلك وإنما كان حدهما نصف حد الحر لقوله تعالى فاذا أحصن أي
 تزوجن فعليهن نصف ما على المحصنات أي الحرائر من العذاب أي الجلد والتغريب والآية في الاماء وقيس عليهن
 العبيد وروى مالك وأحمد عن علي رضي الله عنه أنه أتى بعبد وامة زنيا فجلدهما خمسين خمسين اذ لا فرق في ذلك بين
 الذكور والاثني كما أشار إليه المصنف بقوله والعبد والامة الخ (قوله فيحد كل منهما خمسين الخ) تفريع على قوله حدهما
 نصف حد الحر وقوله ويغرب أي كل منهما وقوله نصف عام أي أنه يشبه الجلد فيتنصف منه ومثله وتغريبه على سيده
 وان زادت على مؤنة الحضر ومؤنة تغريب الحر على نفسه ولو زنى المؤجر فلا وجه أنه لا يغرب في الحال بل
 يؤخر إلى مضي مدة الاجارة ان تعذر عمله في الغربة كالبناء والخدمة كما لا يحبس لغريمه ان تعذر عمله في الحبس
 بل أولى لأن ذلك حق آدمي وهذا حق الله تعالى بخلاف ما اذا لم يتعذر عمله في الغربة كالخطاطة والكتابة فانه
 يغرب في الحال (قوله ولو قال المصنف ومن فيهرق الخ) أي لأن كلامه قاصر على العبد والامة والمتبادر منهما كامل
 الرق الذي لم يتعلق به شائبة الحرية وقوله حده الخ أي كنصف حد الحر وقوله كان أولى جوابا وهي أولوية
 عموم كما يؤخذ من قوله ليعم المكاتب الخ وعبارة الشيخ الخطيب ولو عبر المصنف بمن فيهرق لعم المكاتب الخ وهو
 صريح فيما قلنا (قوله وحكم اللواط) بكسر اللام وهو اللواط في دبر الذكر ولو عبده أو في دبر الانثى لكن محل
 وجوب الحد فيه في غير زوجته وأمه وأما فيهما فان تكرر وجب التعزير فقط على المذهب في الروضة فان لم
 يتكرر فلا تعزير كما ذكره البغوي والرواني وهو فعل قوم لوط فانهم أول من أتى الرجال في أدبارهم شهوة من
 دون النساء كما ذكره الجلال السيوطي في الأوليات ولم يعرف بعد قوم لوط في الجاهلية لافي العرب ولا في

بل يؤدبان بما
 يزجرهما عن الوقوع
 في الزنا (و) الثالث
 (الحرية) فلا يكون
 الرقيق والمبعض
 والمكاتب وأم الولد
 محصنا وان وطى
 كل منهم في نكاح
 صحيح (و) الرابع
 (وجود الوطء) من
 مسلم أو ذمي (في
 نكاح صحيح)
 و في بعض النسخ
 في النكاح الصحيح
 وأراد بالوطء تغيب
 الحشفة أو قسرها
 من مقطوعها بقيل
 وخرج بالصحيح
 الوطء في نكاح
 فاسد فلا يحصل به
 التحصين (والعبد
 والامة حدهما نصف
 حد الحر) فيحد كل
 منهما خمسين جلدة
 ويغرب نصف عام
 ولو قال المصنف ومن
 فيهرق حده الخ كان
 أولى ليعم المكاتب
 والمبعض وأم الولد
 (وحكم اللواط)

العجم الى أن ظهر في صدر الاسلام حين كثرت الغزو وطالت عليهم الغيبة عن النساء وسبوا أبناء فارس والروم من
الثرية واستخدموهم واختلوا بهم فسول الشيطان لبعضهم أنهم يقومون مقام النساء في الجلالة فطلبوا منهم ذلك
فأطاعوهم لشدة انقيادهم لهم ففعلوا بهم وأجروهم بحرى النساء وكان أول ذلك بخراسان حان الله منه ومن سائر
الفواحش (قوله واثيان البهائم) أى فى قبل أودبر وشمل عموم البهائم لما كوله وغيرها (قوله كحكم الزنا) أى الذى
هو وجوب الحد وهذا راجح فى اللواط مرجوح فى اثيان البهائم والراجح أن فيه التعزير فقط كما يعلم من كلام
الشارح وذكر الشيخ الخطيب أن فى المسألة ثلاثة أقوال أحدها ما ذكره المصنف من وجوب الحد وعليه فيفرق بين
المحصن وغيره فيرجم الاول ويجلد الثانى ويغرب ثانيها أن واجبه القتل محصنا كان أو غيره لقوله ^{عليه السلام} من أتى
بهيمة فاقتلوه واقتلوهامعه رواه الحاكم وصححه اسناده وقتله امام نسوخ أو محمول على المستحل وهذا يقتضى
أنه يقتل بالسيف لا بالرجم والمراد بقتلها معه بذبحها ان كانت مأكولة والا مرفيه للندب لثلاثة كراهية الفاحشة كلما
رؤيت وثالثها هو أظهرها أن واجبه التعزير فقط لأن الطبع السليم يأباه فلم يحتج الى الحد فى الزجر عنه بل
يعزر وفى النسائي عن ابن عباس ليس على الذى يأتى بهيمة حدومثل هذا لا يقوله الا عن توقيف هذا وحل بعضهم
كلام المصنف على أن المراد منه أن حكم اثيان البهائم كحكم الزنا من حيث أنه لا يثبت الا بأربعة لامن حيث وجوب
الحد فلا ينافى أن واجبه التعزير على المعتمد وهذا الحل وان كان بعيدا أولى من التضعيف كما قرره بعض المشايخ فى
درسه المرات العديدة وعلم من ذلك أن الزنا لا يثبت الا بأربعة لقوله تعالى والذى يأتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا
عليهن أربع منكم ولا بد فيهما من التفصيل فتعرض للسكينة لا محال ارادة المباشرة فيمادون الفرج ولمن زنى بها
لا محال أن لا حد عليه بوطئها وتعرض لادخال الحشفة أو قدرها من فاقدها فى الفرج فيقولون رأيناها أدخل حشفته
أو ذكره فى فرج فلانته على وجه الزنا وان لم يقولوا كالمرد فى المسكحلة وكالينة الاقرار الحقيقى مع التفصيل فيثبت
به الزنا ولو مرة خلا فلان اعتبر كونه أربع مرات كالشهادة خرج بالحقيقى الحكمى وهى اليمين المردودة بعد نكول
الخصم كأن ادعى شخص على آخر أنه زنا وأراد تخليفه على أنه لم يزن فنكحل ثم رد اليمين على المدعى خلف اليمين
المردودة فانها كالقرار لكن لا يثبت بها الزنا فى حق المدعى عليه وانما يسقط بها الحد عن القاذف (قوله فن لا ط
بشخص الخ) تفرع على قول المصنف كحكم الزنا بالنسبة للواط وقوله بأن وطئه فى دبره تصور للواط بقوله حد
أى رجم ان كان محصنا وجلد وغرب ان كان غير محصن وقوله على المذهب هو المعتمد ومقابله أنه يقتل مطلقا وفى
كيفية قتله أوجه أحدها بالسيف وهو أصحها كما فى الروضة فانه قال فيها قلت أصحها بالسيف والله أعلم وثانيها بالرجم
وثالثها بهدم جدار عليه أو رميه من شاهق وهذا كله فى الفاعل وأما المفعول به فيجلد وغرب ان كان مكلفا طائعا
سواء كان محصنا أم لا ذكره أو أتى فان كان غير مكلف أو مكرها فلا حد عليه ولا مهرله (قوله ومن أتى بهيمة الخ)
معطوف على قوله فن لا ط بشخص الخ فهو تفرع على قول المصنف كحكم الزنا بالنسبة لاثيان البهائم بناء على
ظاهره من أن المراد كحكم الزنا الذى هو وجوب الحد وقد عرفت أن بعضهم حمله على أن المراد أنه كحكم الزنا فى كونه
لا يثبت الا بأربعة وهو أولى من التضعيف كما تقدم وقوله حد أى رجم ان كان محصنا وجلد وغرب ان كان غير محصن
وقوله كما قال المصنف أى على ما يظهر من كلامه لا على تأويله السابق وقوله لكن الراجح أنه يعزر استدر الك على قوله
حد كما قال المصنف لا نعر بما يتوهم أنه هو الراجح فدفع ذلك بالاستدر الك (قوله ومن وطئ أجنبية فيمادون الفرج)
أى كأن أدخل ذكره فى سرتها أو أذنها أو فمها أو نحو ذلك وتجوز المصنف فى إطلاق الوطء على هذا ولذلك قال الشيخ
الخطيب والاولى ومن باشر فيمادون الفرج أى لأن حقيقة الوطء ايلاج الحشفة أو قدرها من فاقدها فى الفرج وهذا
ليس مراداً بديل قوله فيمادون الفرج لكن قد عرفت أن المصنف تجوز فى إطلاق الوطء على هذا نعم هو ليس قيداً بل
المعاقبة والمفاخذة والتقبيل ونحوها كذلك واحتار الشارح بقوله أجنبية عن زوجته أو أمته فلا تعزير فيها محل
سائر بدنها للاستمتاع ما عدا الدبر (قوله عزر) أى بما يراه الامام من ضرب أو صفع بالفاء والعين المهملة وهو الضرر

واثيان البهائم
كحكم الزنا فن
لا ط بشخص بأن
وطئه فى دبره حد
على المذهب ومن
أتى بهيمة حد كما
قال المصنف لكن
الراجح أنه يعزر
(ومن وطئ أجنبية
فيمادون الفرج عزر)

بجمع الكف أو بدبطها أو حبس أو نفي أو تجريس أو تسويد وجهه أو قيام من مجلس أو تو بسخ بكلام وله أن يجمع بين هذه الأمور وله الاقتصار على بعضها حتى له الاقتصار على التو بسخ بالكلام وحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كما في الروضة بل له ترك التعزير من أصله في حق الله تعالى لأنه مبني على المسامحة ولذلك أعرض عليه السلام عنه في جماعة استحقوه كالغالب في الغنينة ولا يجوز تركه في حق آدمي عند طلبه له على المعتمد وان خالف في ذلك ابن المقرئ ولا يجوز للإمام العفو عن الحدود بعد أن بلغه ما يوجبها ولا يجوز الشفاعة فيها بقوله عليه السلام لا سامة لما كلفه في شأن الخزومية التي سرفت فحكم عليها النبي صلى الله عليه وآله بالحد أنشفع في حدم من حدود الله تعالى ثم قام فخطب فقال إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والله لو أن فاطمة بنت محمد سرفت لقطعت يدها رواه الشيخان وحكى عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه كان يقول عند قراءة هذا الحديث حاشاها الله وأنا أقول كذلك وتسبب الشفاعة الحسنة عند وفاة الأمور في غير الحدود لقوله تعالى من يشفع شفاعته حسنة يكن له نصيب منها والخبر الصحيحين عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه وقال اشفعوا أو تجروا أو يقض الله على لسان نبيه ما شاء (قوله ولا يبلغ الإمام) أي وجوبه فلا يجوز له ذلك لخبر من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين وهذا في التعزير بما هو من جنس الجلد كالضرب وجنس التعزير كالنفي بخلاف غير ذلك (قوله بالتعزير) متعلق بيلغ وقد ذكرنا بطلان التعزير وهو أنه مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة غالباً كباشرأة أجنبية فمادون الفرج كما سبق وسرقه ما لا قطع فيه وسبب غير قذف كقوله لغيره يا فاسق يا خبيث وتزوير أي محاكاة الخط أو تمسكين الكلام على الناس ليدخل عليهم أنه حق وهو باطل وشهادة زور ومنع حق مع القدرة عليه كمنع الزوج حق زوجته وهو قادر عليه ونشوز الزوجة من زوجها وموافقة الكفار في أعيادهم ونحوها ومسك الحيات ودخول النار وأن يقول الذي يباح فلان وتسمية من يزور قبور الصالحين حاجاً وانما قلنا غالباً لأنه استثنى من منطوق الضابط مسائل منها أن الأصل لا يعزِّر لحق الفرع كما لا يحد بقذف ومنها أنه إذا ارتد ثم أسلم أول مرة لا يعزِّر ومنها أن السيد إذا كلف عبده ما لا يطبق لا يعزِّر أول مرة مع أنه يحرم عليه وانما يقال له لا تعد فان عاد عزِّر ومنها أن الشخص إذا قطع أطراف نفسه لا يعزِّر مع أنه يحرم عليه ومن مفهومه مسائل فانه اقتضى بالمفهوم أنه لا تعزِّر في غير معصية واستثنى من ذلك مسائل منها أن الصبي والمجنون يعزِّران إذا فعلا ما يعزِّر عليه البالغ العاقل مع أن فعلهما ليس بمعصية لعدم تكليفهما ومنها أن المحتسب يمنع من يكتسب باللهو ومن فعله ذلك ويؤدب عليه الأخذ والمعطى وظاهر كلامهم ولو في اللهو والمباح مع أنه ليس بمعصية ومنها في الخنث أي التشبه بالنساء ولو خلقيا وطبعيا مع أنه ليس بمعصية حيثئذ وانما ينفى فيه الإمام للصحة الثلاثين غير ما اقتضى بالمفهوم أيضاً أنه متى كان في المعصية حد كالزنا أو كفارة كالتمتع بالطيب في الأحرام اتقى التعزير واستثنى من ذلك مسائل منها إفساد الصائم يوماً من رمضان بالجماع فانه يجب فيه التعزير مع الكفارة والقضاء ومنها أن المظاهر يجب عليه التعزير مع الكفارة ومنها اليمين الغموس سميت بذلك لأنها تعمس صاحبها في النار أو في الأثم فيجب فيها التعزير مع الكفارة ومنها ما قاله الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى أنه لو زنى رجل بأمة في جوف الكعبة وهو صائم في رمضان معتكف محرم لزمه العتق لإفساده الصوم في يوم من رمضان بالجماع والبدنة لإفساده الأحرام بالجماع والحد للزنا والتعزير لقطع الرحم وانتهاك حرمة الكعبة واستثنيت أيضاً من ذلك مسائل عديدة مهمة لا تحتلها الطلاب وفما ذكرته تذكرة لأولى الأبواب (قوله أدنى الحدود) أي أدنى حدود المعزِّر وهو حد الشرب فانه في الحرار بعون وفي الرقيق عشر وون كما أشار إليه الشارح بقوله فان عزِّر الخ وقوله لأنه أي المذكور من العشرين في الأول والأربعين في الثاني وقوله أدنى حد كل منهما أي من كل من العبد والحر (فصل في أحكام القذف) أي كوجوب حد القذف بالشروط الآتية وهو من الكبائر والأصل فيه قوله تعالى والذين يرمون المحصنات أي العفيفات ثم لم يأتوا بأربعة

ولا يبلغ الإمام
(بالتعزير أدنى الحدود) فان عزِّر
عبداً وجب أن
ينقص في تعزيره
عن عشرين جلدة
أو عزِّر حراً وجب
أن ينقص في
تعزيره عن أربعين
جلدة لأنه أدنى حد
كل منهما
(فصل في أحكام القذف)

شهداء فاجلدوهم ثم ان بن جلدته وقوله عليه السلام لعل ابن أمية حين قدف زوجته بشريك بن سحابة البينة أو حد في ظاهره
فقال يا رسول الله اذارأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي عليه السلام يكرر ذلك فقال هلال والذي
بعثك بالحق اني لصديق ولينزل الله في حق ما يرى يظهر من الحد فنزلت آيات اللعان وحده من حقوق الآدميين
وكذلك تعزيره ولذلك يرثه جميع الورثة حتى أحدا والزوجة ان قدف به دموتة فليس للحى من الزوجين حق
على أوجه الوجهين لا نقطاع الوصلة بينهما حالة القذف ولو عفا بعض الورثة عن حقه منه فلا باقين منهم استيفاء جميعه
لان العار يلحق الجميع كما يلحق الواحد وانما سقط القود بعفو بعض الورثة عنه لان له بدلا يعادل ليعوه هو البينة
بخلافه هنا حتى لو مات المقدوف مرتد مع كون القاذف أسند قدف لم يقبل الردة لم يسقط الحد بل يستوفيه وارثه لولا
الردة كنظيره من قصاص الطرف لانه للثمن ولو كان المقدوف رقيقا واستحق التعزير على غير سيده ومات استوفاه
سيده على الأصح وقيل عصيته الاحرار وقيل السلطان (قوله وهو لغة الرمي) أى مطلقا (قوله وشرا) عطف على
لغة وقوله الرمي بالزنا خرج به الرمي بغير الزنا من الكبائر وغيرها مما فيه ابداء كأن يقول لغيره يا امرأتى أو ياتارك
الصلاة أو نحو ذلك فان ذلك رمي بغير الزنا من الكبائر وكأن يقول له يا مقبل الا جنبيات أو يا ناظر العورات فان ذلك
رمي بغير الزنا من الصغائر فيجب في ذلك التعزير لا لايذاء لا الحد لعدم ثبوته وليس الرمي باتيان البهائم قدفا كأن
يقول له يا نيك الحمار (قوله على جهة التعيير) أى على جهة هى التعيير أى الحاق العار بالمقدوف وقوله لتخرج
الشهادة بالزنا أى انما قيدت بذلك لتخرج الشهادة بالزنا فانها وان كانت رميا بالزنا لكنها ليست على جهة التعيير ومحل
ذلك اذا كان الشهود أربعة فان نقصوا عن الاربعة كانت شهادتهم قدفا فيحدوا لان ذلك تعيير حكا حيث لم
يحصل المقصود من شهادتهم بالزنا (قوله واذا قذف) أى رمي وقوله بذال معجمة أى لا بدال مهملة وقوله غيره أى
من رجل أو امرأة أو خنثى لكن لا يكون قدفهم صريحا لان أضاف الزنا الى فرجه كأن يقول زنى فرجك فان
اضافه الى أحدهما كأن يقول له زنى ذكرك أو فرجك كان كناية (قوله كقوله زنى) بفتح التاء وكسرهما أو
يا زانى أو يا زانية حتى لو قال للرجل يا زانية وللأمة يا زانى كان قدفا ولا يصير اللحن بالتأنيث للتذكير والتذكير
للتأنيث كما صرح به في المحرر على أنه لا لحن لجواز التأنيث باعتبار النسمة والتذكير باعتبار الشخص وكذا لو قال
له أو لجت ذكرك أو حشقتك في فرج ابلج محرما أو في دبر وان لم يقل ابلج محرما لأن الايلج في الدبر لا يكون الا
محرما بخلاف الايلج في الفرج فقد يكون حلالا فلذلك احتيج للتنقيص فيه بقوله ابلج محرما والمتبادر منه أنه محرم
لذاته فلا يقال ان المحرم صادق بالمحرم لعارض كحيض ونحوه ولو قال زنىت بالياء في الجبل أو نحوه كان صريحا في
القذف لظهور الرمي بالزنا فيه وذكر الجبل ونحوه لبيان محله فلا يصرف الصريح عن موضعه بخلاف ما لو قال زنا
بالهمزة في الجبل ونحوه فانه كناية لان الزنا في الجبل ونحوه ظاهرة الصعود وكذا قوله رجل يا فاسق يا خبيث
ولا امرأة يا فاجرة يا فاسقة يا خبيثة وأنت تحبين الخلوة والظلمة ولا تردى بدلا مس وكذا قوله لغيره يا عرس يا معرض
يا علق ياديوث فان ذلك كله كناية واختلاف في قوله يا لوطى هل هو صريح أو كناية والمعتمد أنه كناية لاحتمال أن
يريد أنه على دين قوم لوط بخلاف قوله يا لوطا فانه صريح وكذا قوله يا قبحه فهو صريح كما أفنى به ابن عبد السلام وهو
المعتمد خلافا لمن جعله كناية ولو قال يا بغاء فهو كناية لاحتمال أن يريد أنه كثير البغي بمعنى مجاوزة الحد واحتمال أن
يريد أنه كثير البغاء بمعنى الزنا وكذا لو قال يا مخنث فانه كناية على المعتمد خلافا لمن جعله صريحا نظر للعرف
فان أنكر الشخص في الكناية ارادة القذف به اصدق يمينه لكن يعزى للايذاء اذا خرج لفظه مخرج السب
والذم والافتعال عزى ولو قال لغيره في خصومة أو غيرها يا ابن الحلال وليست أى بزانية وما انا ابن زانية وما انا ابن
زنا وما انا ابن خباز أو اسكافى وما أحسن اسمك في الجيران فليس ذلك بقذف وان نواه فليس
صريحا ولا كناية لان اللفظ لا يحمل القذف أصلا وانما يفهم بقرائن الاحوال فلذلك يسمى بالتعريض

وهو لغة الرمي
وشرا الرمي بالزنا على
جهة التعيير لتخرج
الشهادة بالزنا (واذا
قذف) بذال
معجمة (غيره
بالزنا) كقوله زنىت

والحاصل أن الالفاظ في هذا المقام ثلاثة أقسام صريح وكناية وتعرض لأن اللفظان لم يحتمل غير القذف فصريح
وان احتمله واحتمل غيره بوضعه فكناية وان لم يحتمله أصلا لكن يفهم منه بقرائن الاحوال فتعرض (قوله
فعليه حد القذف) أي فعل القاذف حد القذف والمقذوف وقوله ثمانين جلدة أي ثمانين جلدة فهو منصوب
بمقذوف تقديره يعني مثالا ولا يخفى أن هذا في الحر وأما في الرقيق فهو أرباعون وقوله كما سيأتي أي في قوله وبحد
الحر ثمانين جلدة (قوله هذا) أي كونه عليه حد القذف وقوله ان لم يكن القاذف أباً وأماً أي للمقذوف وقوله وان
عليها أي الأب والأم وقوله كما سيأتي أي في قوله وأن لا يكون والد المقذوف ولعل الشارح ذكره هنا اهتماماً به وتجيلاً
للفائدة (قوله ثمانية شرائط) أي مع ثمانية شرائط بل أحد عشر بزيادة الثلاثة الآتية قريباً (قوله ثلاثة) أي بالتاء
وقوله وفي بعض النسخ ثلاث أي بالتاء وقوله منها أي من الثمانية وقوله في القاذف أي كائنه في القاذف ويزاد على هذه
الثلاثة ثلاثة أخرى فتكون الشروط التي في القاذف ستة الثلاثة التي ذكرها المصنف والثلاثة الزائدة أن يكون مختاراً
فلا حد على مكره بفتح الراء في القذف ولا على مكره بكسر هاء فيه أيضاً وأن يكون ملتزماً بالأحكام فلا حد على حر في
لعدم التزامه بالأحكام وأن لا يكون مأذوناً له في القذف فلو أذن لغيره في قذفه فلا حد عليه كما صرح به في الزوائد وعلم
من اقتصرهم على هذه الشروط في القاذف أنه لا يشترط إسلامه ولا حره وهو كذلك (قوله وهو) أي المذكور
من الثلاثة التي في القاذف وقوله أن يكون بالغاً عقلاً أي ولو سكران متعدداً ولذلك لم يكن مكلفاً وقوله فالصبي والمجنون
الخ تفرع على مفهوم الشرطين معاً وقوله لا يحدان بقذفهما شخصاً أي لعدم تكليفهما ويعزران على ذلك أن كان
لهما نوع تمييز والافلاو يسقط بالبلوغ والافاقه (قوله أن لا يكون والد المقذوف) أي له عليه ولادة ولو بواسطة
أخذ من كلام الشارح وقوله فلو قذف الأب والأم الخ تفرع على مفهوم الشرط وقوله وان علأى أحدهما المأخوذ
من أو وقوله ولده أي ولد أحدهما المأخوذ من أو أيضاً وقوله وان سفل أي الولد وهو معلوم من قوله وان علا وقوله
لا حد عليه أي على أحدهما المأخوذ من أو كما سبق وبالجملة لا يحد الأصل بقذف فرعه لكن يعزر لا يذء (قوله
وخس في المقذوف) أي وخس منها كائنه في المقذوف (قوله وهو) أي المذكور من الخمس التي في المقذوف وقوله
أن يكون مسلماً أي ولو ارتد بعد القذف فلا يسقط الحد عن قاذفه لأن طر والردة لا يدل على سبق مثلها بخلاف
الزنا كما سيأتي وقد يجب الحد بقذف الكافر بأن يقذف مرتدأً بنزني في حال إسلامه فيجب عليه الحد ولا يسقط
برده ولو مات مرتدأً ويستوفيه وارثه ولا الردة كما تقدم (قوله بالغاً عقلاً) أي حال القذف وقد يجب الحد بقذف
المجنون بأن يقذفه بنزني في حال إفاقته فيجب عليه ولا يسقط بجنونه حينئذ (قوله حراً) أي حال قذفه وقد يجب
الحد بقذف العبد بأن قذفه بزناً أضافه إلى حال حره قبل طر والزق عليه وصورته أن يسلم الأسير وهو حر ثم يختار
الامام فيه الرق ثم يقذفه شخص وهو رقيق بزناً أضافه إلى حال حره بعد أن أسلم وهو أسير وقبل أن يختار فيه
الامام الرق هذا هو التصور الصحيح كما يؤخذ من كلام الشيخ الخطيب بخلاف قول المحشي نحو من التحق
بدار الحرب ثم استرق فانه غير صحيح لأن ذلك قبل طر والرق عليه كان كافراً فلا يجب الحد بأضافته إلى حال
حره (قوله عفيفاً عن الزنا) أي وعن وطء زوجته في دبرها وعن وطء محرمة المملوكه فذكر على الشارح أن لا يقيد
كلام المصنف بقوله عن الزنا فانه يشترط العفة عن ثلاثة أشياء واطلاق المصنف يشملها فلا يجب الحد على قاذف من
فعل شيئاً منها ولو مرة ولو تاب وصار ولياً لله تعالى لأن العرض متى اتلم لا تنسد له بطن وطء العفة بعد ذلك فان قيل
قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له أجيب بأنه بالنظر إلى أمور الآخرة ولا تبطل العفة بوطء حليلته في نحو
حيض أو أحرام أو في ردة أو طلاق رجعي ولا بوطء أمته المألزة أو المكاتبه أو المعتدة أو في زمن الاستبراء ولا بوطء
أمة ولده ولا بوطء بشبهة كمنكاح بلاولي وشهود ولا بوطء مجوسى محرمله ولا بوطء مكره أو جاهل بتحريمه
ولا بزنا صبي أو مجنون ولا بمقدمات الوطء في أجنبية كقبلة ونحوها (قوله فلا حد بقذف الشخص كافراً) أي
لأنه غير محصن خبر من أشرك بالله فليس بمحصن وإنما جعل الكافر محصناً في حد الزنا دون حد القذف لأن

(فعليه حد القذف)
ثمانين جلدة كما سيأتي
هذا ان لم يكن القاذف
أباً وأماً وان عليهما كما
سيأتي (ثمانية شرائط
ثلاثة) وفي بعض
النسخ ثلاث (منها
في القاذف وهو أن
يكون بالغاً عقلاً)
فالصبي والمجنون لا
يحدان بقذفهما
شخصاً (وأن لا يكون
والد المقذوف) فلو
قذف الأب والأم
وان علا ولده وان
سفل لا حد عليه
(وخس في المقذوف)
وهو أن يكون
مسلماً بالغاً عقلاً حراً
عفيفاً عن الزنا فلا
حد بقذف الشخص
كافراً

٣ قول الشارح وان
عليه يتعين فيه
كسر اللام من
باب رضى ولا يجوز
فتحها الا اذا قيل
علا بفتح الواو كما
في قوله تعالى فلما
أثقلت دعوا الله
رهبها كتبه نصر
المحور في

حده في الزنا بالرجم فيه اهاة له والحد بقذفه اكرامه والكافر ليس من أهل الاكرام وهذا محترز قوله مسامو قوله أو صغير محترز قوله بالغاف قوله أو مجنون محترز قوله عاقلا وقوله أو رقيقا محترز قوله حرا والمراد بالرقيق من فيه رق ولو مبعضا وقوله أو زانيا محترز قوله عفيفا عن الزنا وفيه قصور كما علم مما تقدم ولو زنى المقدوف قبل الحد سقط الحد عن قاذفه لأن العادة الالهية جرت بأن الله لا يكشف الستر من أول مرة فظهر الزنا منه يشعر بسبق مثله لأنه يكتم ما يمكن بخلاف ما لو ارتد قبل الحد فإنه لا يسقط الحد عن قاذفه لأن الردة عقيدة تظهر غالبا فظهرها لا يدل على سبق مثله (قوله) ويحد الحر القاذف ثمانين جلدة (أي قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وعلم كونه في الاحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً) نعدل على أن عدم قبول شهادتهم مترتب على القذف فيقتضي أنها كانت مقبولة قبله ومعلوم أن الشهادة لا تقبل الا من الاحرار (قوله) ويحد العبد (أي من فيم رق ولو مبعضا وقوله) أر بعين جلدة أي لا نه على النصف من الحر بالاجماع (قوله) يسقط عن القاذف الخ لما تسكلم على شروط حد القذف شرع في مسقطاته فقال ويسقط عن القاذف الخ (قوله) بثلاثة أشياء أي بأحد ثلاثة أشياء بل ستة بزادة اقرار المقدوف بالزنا وارث القاذف له وامتناع المقدوف من اليمين فان للقاذف تحليف المقدوف على عدم زناه ولو منع قسرتة على البينة عند الاكثرين فان حلف حد القاذف والاسقط عنه الحد (قوله) أحدها أي أحد الثلاثة الاشياء التي يسقط بها الحد عن القاذف (قوله) اقامة البينة أي على زنا المقدوف وتقدم أنها أر بعة فلو شهد به دون أر بعة حدوا ولا بد من التفصيل في شهادتهم كما مر (قوله) سواء كان المقدوف أجنبيا أو زوجة) نعلم في سقوط الحد عن القاذف باقامة البينة وأخذ هذا التعميم من تقييد المصنف الاخير بقوله أو اللعان في حق الزوجة ومجرى نظيره هذا التعميم في قوله أو عفو المقدوف (قوله) والثاني مذ كور الخ) انما احتاج الى ذلك في هذا وما بعده لكون المصنف عطف بأو التي لا تناسب العدلية لكن المصنف عطف بها للإشارة الى أن المدار على أحدها كما قدرناه في كلامه السابق (قوله) في قوله أي المصنف (قوله) أو عفو المقدوف أي ولو على مال فلو عفا المقدوف أو وارثه على مال سقط الحد ولا يجب المال كما في فتاوى الخناطى وعفو المقدوف عن القاذف سقطت حصاته فاذا قذفه بعد ذلك لم يحدوا نكرار بل يعزرو قوله أي عن القاذف أي عن حده ولا بد من العفو عن جميعه فلو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء كما يحتمل الرافعي في الشفعة وكما يسقط الحد بالعفو يسقط التعزير بالعفو ولذلك ألحق في الروضة التعزير بالحد في سقوطه بالعفو (قوله) والثالث مذ كور الخ) تقدم التنبيه على وجه احتياج الشارح لذلك وقوله في قوله أي المصنف (قوله) أو اللعان في حق الزوجة أي ولو لمع القدرة على البينة كما تقدم في اللعان (قوله) وسبق بيانه أي اللعان وقوله في قول المصنف واذارحى الرجل الخ أي واته الى آخره

فصل في أحكام الاثر بقوى الحد المتعلق بشرها **ظاهر** هذه الترجمة أن المذ كور في كلام المصنف شيان وليس كذلك بل المذ كور في كلامه الحد كما يعلم بتتبع كلامه وعبارة الخطيب فصل في حد شراب المسكر من خمر وغيره وهي أولى من عبارة الشارح وقال المحتش ولو عكس المصنف هذه العبارة لكان أولى وأنسب بما تقدم اذ الكلام في الحد ولكن قد علمت أن المذ كور في كلام المصنف الحد فكان الأولى والاقتصار عليه في الترجمة والاشتر به جمع شراب والمراد الاثر به المحرمة كالخمر ونحوه وشرها من السكبات والاصل في تحريمها قوله تعالى اما الخمر والميسر أي القمار والانصاب أي ما ينصب ليعبد من دون الله والازلام أي القداح التي يضرب بها رجب من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون وكان شرها جائزا في صدر الاسلام ولو القدر الذي يزىل العقل خلافا لمن قال المباح شرب ما لا ينتهي الى السكر المزىل للعقل لأن المزىل للعقل حرام في كل ملة حكاه القسيري في تفسيره عن القفال الشاشي قال النووي في شرح مسلم وهو باطل لا أصل له فالحق القول الاول وحصل التحريم بعد ذلك في السنة الثالثة من الهجرة بعد احدث خلافا لما وقع في عبارة الخطيب من قوله في الثانية فإنه ينافي قوله بعد احدث لا غزوة بدر كانت في الثانية وأحد كانت في الثالثة وقال المحتش في السنة الثانية أو الثالثة فأشار الى الخلاف لكن الصواب الثالثة لما علمت وهي مما تكرر النسخ لها كما ذكره السيوطي في قوله

أو صغيرا أو مجنونا
أو رقيقا أو زانيا
(ويحد الحر)
القاذف (ثمانين جلدة
(و) يحد (العبد
أر بعين) جلدة
(ويسقط) عن
القاذف (حد القذف
بثلاثة أشياء)
أحدها (اقامة البينة)
سواء كان المقدوف
أجنبيا أو زوجة
والثاني مذ كور في
قوله (أو عفو
المقدوف) أي عن
القاذف والثالث
مذ كور في قوله (أو
اللعان في حق الزوجة)
وسبق بيانه في قول
المصنف فصل واذ
رحى الرجل الخ
فصل في أحكام
الاشربة وفي الحد
المتعلق بشرها

وأربع تكرر النسخ لها * جاءت بها النصوص والآثار

فقبلة ومتعة وخر * كذا الوضو مما تمس النار

ويروى جر بدل خرفانها تكرر النسخ لها أيضاً بها نصير خمسة (قوله من شرب) أي أو كل بأن جد الخروا كاه
 بخلاف ما لو احتقن به بأن أدخله دبره أو استعط به بأن أدخله أنفه فلا يحج ذلك لأن الحد للزجر ولا حاجة إليه هنا
 والمراد من شرب وهو مكاف ملزم للأحكام عالم بالتحريم مختار لغير ضرورة وخرج بالمكلف الصبي والمجنون لرفع
 القلم عنهما وبالملتزم للأحكام الحر في لعدم التزامه للأحكام والذمي أيضاً لأنه لا يلزم بالذمة ما لا يعتقده وبالعام بالتحريم
 الجاهل به لقرب عهده بالاسلام أو لكونه نشأ بعيداً عن العلماء فلا حد عليه لأنه قد يخفى عليه ذلك والحد يدرك
 بالشبهات لخبر ادروا الحدود بالشبهات ولا فرق في ذلك بين من نشأ في بلاد الاسلام وغيره بخلاف من علم الحرمة
 وجهل الحد فإنه يجب عليه الحد لأنه كان من حقه حيث علم الحرمة أن يمتنع عن الشرب فلما شرب مع ذلك غلط عليه
 بإيجاب الحد عليه ومثل الجاهل بالتحريم من جهل كونه خرافاً شرب به يظنه ماء أو نحوه فلا حد عليه للعذر ويصدق
 في دعواه الجهل بيمينه كما قاله في البحر والمختار المسكره ومنه المصوب في حلقه قهر الخبر رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
 وما استكرهوا عليه ويجب عليه أن يتقايأه بعد زوال الإكراه وغير ضرورة ما لو غص بلقمة أي شربها لم يجد
 غيره فأساغها به فلا حد عليه ولو جوبها عليه انقاذ نفسه من الهلاك فهذه رخصة واجبة فلا وجوب غيره ولو بولامن
 مغلط أساغها به وحرم أساغتها بالخمر ولكن لا حد به على المعتمد للشبهة ويحرم التداوى بصرف الخمر لأنه لا يقر لما
 سئل عن التداوى به قال أنه ليس بدواء ولكنه داء وعليه حل حديث ابن جبريل أن الله شفاء أمتي فيما حرم عليها فهو محمول
 على صرف الخمر ولكن لا حد به للشبهة وأما التداوى بما استهلك فيه كالترياق الكبير ونحوه فيجوز إذا لم يجد
 ما يقوم مقامه من الطاهرات كالتداوى بالنجس غير الخمر كالبول ولحم الميتة بالشرط المذكور ويحرم أيضاً تناوله
 للعطش لأنه لا يزيل به بل يزيده لأن طبعها حار يابس كما قاله أهل الطب لكن لا حد عليه للشبهة ومحل حرمة تناوله
 للعطش ما لم يتعين لدفع الهلاك والاجاز بل وجب لدفع الهلاك كما نقله الامام عن اجماع الاصحاب فهو حينئذ كاساغة
 اللقمة به لمن غص بها لأن كلاً دفع الهلاك ولا يبعد أن يلحق بالهلاك نحو تلف عضوه أو منفعة ويؤخذ من ذلك
 أنه لو شتم الصغير رائحة الخمر وخيف عليه الهلاك أو ما ألحق به أن لم يسق منه أنه يجوز سقيه منه بقدر ما يدفع عنه
 الضرر وهو ظاهر (قوله خرا) أي صرفاً وان قل وان لم يسكر لقلته وان كان دردياً وهو ما يبق في أسفل اناءة نخينا
 وخرج بالصرف ما لو شرب به في ماء استهلك فيه أو كل خبز أعجن دقيقه به أو لحاطب بخ به أو معجوناهو فيه فلا حد
 بذلك لاستهلاك عين الخمر بخلاف ما لو شرب مرق اللحم المطبوخ به أو غمس به أو ترديه فانه يحد به لبقاء عينه
 (قوله وهي المتخذة من عصير العنب) سميت بذلك لخامستها العقل واختلاف في اطلاق الخمر على المتخذ من غير عصير
 العنب هل هو حقيقة أو لا قال المزي وجاعة نعم لأن الاشتراك في الصفة وهي الاسكار يقتضي الاشتراك في الاسم
 بطريق القياس في اللغة وهو جائز عند الأكثرين وهو ظاهر الاحاديث كحديث كل مسكر خمر وكل خمر حرام وقيل
 لا يطلق عليه الاحجاز ونسبه الراجح إلى الأكر من العلماء وعليه مشي المصنف حيث عطف الشراب المسكر على الخمر
 فاقتضى أنه لا يسمى خمرًا ولذلك فسر الشارح كالشيخ الخطيب الخمر بالمتخذة من عصير العنب فقط (قوله أو شراباً)
 أي أو شرب شراباً وان قل أو كان دردياً كما مر في الخمر وخرج بالشراب النبات كالحشيشة والافيون ونحوهما فلا
 حد فيه وان حرم ما يخدر العقل منه بخلاف ما لا يخدر العقل منه لقلته فلا يحرم لكن ينبغي كنتم ذلك عن العوام
 ويجوز تناول ما يغيب العقل منه لقطع عضو متاً كل أو سلعة أو نحوها بخلاف تعاطي الخمر ونحوه من الشراب
 المسكر فلا يجوز تعاطيه لذلك وقوله مسكراً أي ولو بالقوة وان لم يسكر بالفعل لقلته لأن كل شراب أسكر كثيره
 حرم قليله وكثيره وانما حرم قليله وان لم يسكر جسم المادة الفساد كما حرم تقبيله الأجنبية والحلوة بها وان لم نخش
 الفتنة جسم المادة الفساد والعطف في كلام المصنف من عطف العام على الخاص لأن الشراب المسكر عام للخمر وغيره

(ومن شرب خرا)
 وهي المتخذة من
 عصير العنب (أو)
 شراباً مسكراً

بالنظر لعموم عبارة المتن لكن الشارح قيده بقوله من غير الخمر فيكون بالنظر لتقييده من عطف المغاير والمناسب
ما صنعه الشارح لأن عطف العام على الخاص لا يكون بأو (قوله) كالنبيذ المتخذ من الزبيب أي أو التمر أو الرطب
أو الشعير أو الذرة أو نحو ذلك والضابط في ذلك كل ما كان فيه شدة مطرقة بأن أرغى وأزبد ولولا كسكش المعروف
فتى صار فيه شدة مطرقة حرم شر به وحده وصار نجسا (قوله) أي بسوطا وعصا معتدلة بين القضيب وهو العنق
والعصا غير المعتدلة وبين الرطب واليابس أو نعل أو أطراف ثياب لما روى الشيخان أنه عليه السلام كان يضرب بالجر يد
والنعال وفي البخاري عن أبي هريرة أنه أتى النبي عليه السلام بسكران فأمر بضربه فقام من ضرب بيده ومنا من
ضرب بנعله ومنا من ضرب بشو به و يفرق الضارب الضرب على الأعضاء فلا يجمعه في موضع واحد لأنه قد يؤدي
إلى الهلاك وتجنب المقاتل وهي المواضع التي يسرع الضرب فيها إلى القتل كالقلب ونقرة النحر والفرج ويجنب
الوجه أيضا لقوله عليه السلام إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه ولا يجمع الحاسن بخلاف الرأس فلا يجنبه لأنه مغطى
بالعمامة غالبا فلا يخاف تشويهه بالضرب ولذلك روى ابن أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال اضرب
الرأس فإن الشيطان فيه ولا يرفع الضارب يده فوق رأسه مثالا لأنه يلزم على ذلك زيادة الألم ولا تشديد المحذور ولا
تجرد نياجه الخفيفة التي لا تمنع أثر الضرب بخلاف ما يمنع كالجبة المحشوة والفرو فتتزع منه ليحصل مقصود الحد
ويحذر كرقائما والآن جالس السوء يجعل عند المرأة محرم أو امرأة تلف عليها ثيابها إذا انكشفت ويحسن مفاعله
أهل العراق من ضربها في غرارة مبالغة في الستر ويجعل عند الخنثى محرم لارجل أجنبي ولا امرأة أجنبية ولا بد
من تو إلى الضرب ليحصل الزجر والتسكيل فلا يجوز أن يفرق على الأيام والساعات لعدم حصول الإيلام المقصود
من الحدود والضابط أنه أن تخلل زمن يزول فيه الألم الأول لم يكف على الأصح والا كفي ويكره إقامة الحدود
والتعازير في المسجد كما صرح به الشيخان في آداب القضاء (قوله) ذلك الشارب أي بعد صحوه وجوبا فلا يحد حال
سكره لأن المقصود من الحد الردع والزجر وذلك لا يحصل زمن السكر فإن حد حال سكره اعتد به على الأصح من
وجهين كما قاله البلقيني إن كان عنده نوع تمييز والافلا يكفي قولوا واحدا (قوله) إن كان حرا أي كامل الحرية (قوله)
أر بعين جلد) أي خلافا للثلاثة حيث قالوا يحد ثمانين جلد ويدل لنا ما روى مسلم عن أنس رضي الله عنه كان
النبي عليه السلام يضرب في الخمر بالجر يد والنعال أر بعين ويكفي الحد المذكور ولو تعدد الشرب مرارا كثيرة قبل الحد
وحديث الأمر بقتل الشارب في المرة الرابعة منسوخ بالإجماع (قوله) وإن كان رقيقا أي ولو مبعضا وقوله عشرين
أي لأنه حد ينقسم في حق الرقيق كحد الزنا (قوله) ويجوز أن يبلغ الخ أي ويجوز الاقتصار على الحد
السابق أعني أر بعين في الخمر وعشرين في الرقيق وقوله به متعلق بقوله أي حد الشرب تفسيرا للضمير وظاهره
أنه شامل لحد الخمر والرقيق ويصرح به قوله والزيادة على أر بعين في حر وعشرين في رقيق لكنه يبلغ به في الرقيق
أر بعين لأن الزيادة قدر حده وقوله ثمانين جلد أي على الأصح المنصوص لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى أي
تكلم بالفحش وإذا هذى افتري أي قذف وحد الافتراء ثمانون وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال جلد النبي
عليه السلام أر بعين وجلد أبو بكر أر بعين وعمر ثمانين وكل سنه وهذا أحب إلى والظاهر أن اسم الإشارة عائد إلى الجلد
ثمانين لأنه أقرب مذكور وقال الزبدي أنه عائد على الجلد أر بعين (قوله) والزيادة على أر بعين في حر وعشرين
في رقيق على وجه التعزير أي لأنها لو كانت حدا لما جاز تركها وهذا هو الأصح واعترض بأن التعزير يجب فيه
النقص عن الحد فكيف يساو به وأجيب بأنه يتولد من الشارب جنائيات فالزيادة تعزيرات على الجنائيات التي تتولد
منه وذلك استحسن تعبير المنهاج بتعزيرات على تعبير المحرر بتعزير وتجعل ال في كلام المصنف للجنس المتحقق
في ضمن المتعدد فيرجع للتعبير بتعزيرات لكن قال الرافعي وليس هذا الجواب شافيا لأن الجنائيات التي تتولد من
الشارب لا تنحصر فكان مقتضى ذلك جواز الزيادة على الثمانين وقد منغوها وأجيب عن ذلك بأنه إنما لم تجز الزيادة
على الثمانين اقتصارا على ما ورد (قوله) وقيل الزيادة على ما ذكره أي لأن التعزير لا يكون إلا عن جنائية محققة

من غير الخمر
كالنبيذ المتخذ من
الزبيب (يحد) ذلك
الشارب إن كان
حرا (أر بعين)
جلدة وإن كان رقيقا
عشرين جلد
(ويجوز أن يبلغ)
الامام (به) أي حد
الشرب (ثمانين)
جلدة والزيادة على
أر بعين في حر
وعشرين في رقيق
(على وجه التعزير)
وقيل الزيادة على
ما ذكره

والجناية هنا غير محققة وهذا مرجوح ويحجب بأن الشرب مظنة للجناية ونزات المظنة منزلة المثنية (قوله وعلى هذا) أي القول بأنها حلو وقوله يمتنع النقص عنها أي عن الثمانين وهذا مخالف لقولهم وعليه فحد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بأن يتحتم بعضه وبعضه يتعلق باجتهاد الامام فان هذا صريح في جواز النقص عنها على هذا القول المرجوح (قوله ويجب الحد) أي المتقدم الذي هو أربعون في الخمر وعشرون في الرقيق وقوله عليه متعلق بيجب وقوله أي شارب المسكر تفسير للضمير والمراد بالمسكر ما يشمل الخمر وغيره من سائر الاشر به المسكرة ولو بالقوة وقوله بأحد أمرين متعلق بيجب وانما وجب بأحد الأمرين لأن كلا منهما حاجة شرعية (قوله بالبينه) أي بشهادة البينة ولا يشترط هنا التفصيل بل تكفي الشهادة بأن فلانا شرب خرا أو شربا مسكرا وان لم يقل الشاهد وهو مختار عالم لأن الأصل عدم الاكراه والغالب من حال الشارب علمه بما يشرب به فتزل الشهادة عليه وقوله أي رجلين تفسير للبينة وقوله يشهدان بشرب ما ذكر أي المسكر ومثل شهادتهما بشر به شهادتهما على اقراره به (قوله أو الاقرار من الشارب بأنه شرب مسكرا) أي بأن قال شربت مسكرا ولا يشترط في الاقرار التفصيل كما تقدم في البينة وقيل رجوعه عن الاقرار لأن حق الله يقبل فيه الرجوع عن الاقرار (قوله فلا يحد الخ) تفرغ على مفهوم قوله ويجب عليه الحد بأحد أمرين الخ وقوله بشهادة رجل وامرأة بل ولا بشهادة رجل وامرأتين وبعبارة الشيخ الخطيب فلا يحد بشهادة رجل وامرأتين الخ وهي صريحة في إقناعه لأن البينة هنا رجلان فقط ولا يقوم مقامهما رجل وامرأتان وقوله ولا بشهادة امرأتين أي أو أكثر من امرأتين وقوله ولا ييمين مردودة أي كأن يطلب من ادعى على شخص أنه شرب مسكرا اليمين منه على أنه لم يشرب به فيرد على المدعي فيحلف أنه شر به فلا يجب عليه الحد بهذه اليمين المردودة وقوله ولا يعلم القاضي أي لأنه لا يقضي بعلمه في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفى الحد من عبده بعلمه لا صلاح ملكه (قوله ولا يحد أيضا) أي كما لا يحد بما ذكره وقوله الشارب أي للمسكر وقوله بالقيء أي كأن تقيأ خرا وقوله والاستنكاه أي وجود نكته أي رائحة الخمر منه كما أشار إليه الشارح بقوله أي بأن يشم منه رائحة الخمر وكذلك لا يحد بالسكر لاحتمال أن يكون شرب الخمر ناسيا أو غائطا أو مكرها فانتفض ذلك شبهة والحد يدبر بالشبهات كما تقدم

وعلى هذا يمتنع
النقص عنها (و)
يجب الحد (عليه)
أي شارب المسكر
(بأحد أمرين بالبينة)
أي رجلين يشهدان
بشرب ما ذكر (أو)
الاقرار من
الشارب بأنه شرب
مسكرا فلا يحد
بشهادة رجل
وامرأة ولا بشهادة
امرأتين ولا ييمين
مردودة ولا يعلم
القاضي ولا يعلم غيره
(ولا يحد أيضا)
الشارب (بالقيء)
والاستنكاه أي
بأن يشم منه رائحة
الخمر

﴿فصل في أحكام قطع السرقة الخ﴾ أي هذا فصل في أحكام الخ والمراد بالأحكام هنا الامور المثبتة للقطع كقوله الشرب المسكر وقوله قطع السرقة أي القطع الذي سببه السرقة فالإضافة في ذلك من إضافة المسبب الى السبب وفي السرقة ثلاث لغات فتح السين مع كسر الراء أو سكنها وكسر السين مع سكن الراء والأصل في القطع بها قبل الاجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما * ولما شكك أبو العلاء المعري وكان ملحا على أهل الشريعة في الفرق بين دية اليد بخمس مائة دينار عند فقد الابل على القول القديم القائل بأنه ينتقل في الدية الكاملة الى ألف دينار وقطعها في السرقة بربع دينار بقوله

يد بخمس مئين عسجدوديت * ما بالها قطعت في ربع دينار

أجابه القاضي عبد الوهاب المالكي رحمه الله تعالى بقوله

وقاية النفس أغلاها وأرخصها * وقاية المال فافهم حكمة الباري

ويروي عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة الباري

وقال ابن الجوزي لما سئل عن ذلك لما كانت أمينة كانت ثمينة ولما خانت هانت وأركان السرقة ثلاثة سارق ومسروق وسرقة لا يقال يلزم على ذلك جعل السرقة ركنا للسرقة فيكون الشيء ركنا لنفسه لا ناقول المجعول له الاركان السرقة الشرعية والمجعول ركنا للسرقة الغوية بمعنى مطلق أخذ الشيء وخفية وعدل الشيخ الخطيب عن ذلك فجعل الاركان للقطع حيث قال وأركان القطع ثلاثة وفيه نظر لأن القطع حكم من أحكام السرقة صاحبة الاركان وكلها تعلم من كلام المصنف صريحا أو ضمنا فالسارق والمسروق يعلمان من كلامه صريحا

﴿فصل في أحكام
قطع السرقة

حيث قال وتقطع يد السارق الى أن قال وأن يسرق نصابا قيمته ربع دينار والسرقه تعلم من كلامه ضمنا حيث قال وأن يسرق لأن أن وما بعده هي تأويل مصدر وهو السرقة (قوله وهي) أي السرقة وقوله لغة أي في لغة العرب وقوله أخذ المال ظاهره أن أخذ غير المال كالاختصاص لا يقال له سرقة لغة والظاهر خلافه ولو عبر بالشئ لشمّل ذلك وعبارة الشيخ الخطيب كعبارة الشارح وقوله خفية يخرج أخذ المال جهره فلا يقال له سرقة بل يقال له نهب أن اعتمد فاعله القوة والشدة واختلاس أن اعتمد الحرب فالمنتهب هو الذي يأخذ المال جهره ويعتمد القوة والشدة والمختلس هو الذي يأخذ المال جهره ويعتمد الحرب كالعرب الذين يخطفون الشئ ثم يهربون (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله أخذه أي المال وقوله خفية يخرج به النهب والاختلاس لأن كلامهما أخذ المال جهره لكن الاول يعتمد فاعله القوة والغلبة والثاني يعتمد فاعله الحرب كما تقدم ويخرج به أيضا جحد نحو ودیعة كعارية فلا قطع على المنتهب والمختلس والجاحد لنحو الوديعة لحديث ليس على المختلس والمنتهب والخائن قطع صححه الترمذي والفرق بينهم وبين السارق أن السارق يأخذ المال خفية ولا يتأتى منه بسلطان أو غيره وكل من المختلس والمنتهب يأخذ المال جهره معيانة فيتأتى منه بسلطان أو غيره والخائن يعطيه المالك المال بنفسه فربما يشهد عليه فيتأتى تحصيل المال منه بالحكم إذا كان بعد ذلك فإن لم يشهد عليه فهو المقصر وإن كان حينئذ لا يمكن منه من الخيانة بسلطان أو غيره (قوله ظاهرا) خرج به مالوا أخذ مال غيره يظنه مال نفسه وقوله من حرز مثله خرج به مالوا أخذه من غير حرز مثله كما سيأتي وكان الأولى أن يقول بشرط وتأتي كما قاله الشيخ الخطيب لينبه به على الشرط الآتية (قوله وتقطع يد السارق) أي أورجه كما سيأتي ولا فرق في السارق بين الحر والرقيق فيقطع كل منهما عند وجود الشرط (قوله بثلاثة شرائط) أي بالنظر للسارق وحده وقوله وفي بعض النسخ بست شرائط أي بالنظر للسارق والمسروق معا فلتنافى بين النسختين وجعلها الشيخ الخطيب عشرة فزاد على الستة التي ذكرها المصنف أربعة والحاصل أنه يشترط في السارق أن يكون بالغاعاقلا مختارا ملتزما للأحكام عالما بالتحريم وأن لا يكون مأذونا له من المالك فهذه ستة في السارق ويشترط في المسروق كونه ربع دينار أو ما قيمته ذلك وكونه محرزا بحرزه مثله وأن لا يكون للسارق فيه ملك وأن لا يكون له فيه شبهة فهذه أربعة في المسروق فتكون الجملة عشرة (قوله وأن يكون السارق بالغاعاقلا) أي ولو سكران متعديا لأنه يعامل معاملة المكاف تغليظا عليه كما مر في نظائر ذلك وقوله مختار أي وأن يكون عالما بالتحريم إلى آخر الشرط السابقة (قوله مسلما كان أو ذميا) تعميم في السارق وعلم منه أنه لا يشترط فيه الاسلام لكن يشترط كونه ملتزما للأحكام فلا يقطع الحر في لعدم التزامه بالأحكام وكذلك المعاهد والمؤمن كما سيذكره الشارح في المعاهد ومثله المؤمن (قوله فلا قطع على صبي ومجنون) أي لعدم تكليفهما وهذا انفرج على مفهوم الشرط السابقة (قوله ومكره) أي بفتح الراء رفع القلم عنه كالصبي والمجنون وأما المكره بكسر الراء فلا قطع عليه أيضا لكونه لم يسرق نعم يقطع أن أمره أعجميا يعتقد وجوب الطاعة أو أمر غير مميز بالسرقة ففعل لا نهو السارق حقيقة وكل من الاعجمي وغير المميز آله بخلاف مالو أمر مميز أو حيوانا معالما كقرد بالسرقة ففعل فانه لا قطع عليه لأن كلا من المميز والحيوان ليس آله بل له اختيار في الجلالة وبهذا فارق الاعجمي وغير المميز المتقدمين فان قلت لو علم نحو القرد القتل ثم أرسله على إنسان فقتله ضمنه فهل لا وجب عليه القتل هنا كالقتل هناك قلت أحيب بأن الحد انما يجب بالمباشرة لا بالتسبب بخلاف القتل ولو عزم على غفر يت فأخرج نصابا من حرز مثله فلا قطع عليه فيما يظهر كالأكره المميز على ذلك فانه لا قطع كما علمت (قوله ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي) أي يقطع مسلم بسرقة مال مسلم وذمي ويقطع ذمي بسرقة مال مسلم وذمي فالصور أربعة أما قطع المسلم بمال المسلم فبالاجماع وأما قطعه بمال الذمي فعلى المشهور لأنه معصوم بذمته ولا يقطع المسلم والذمي بمال معاهد ومؤمن كما لا يقطع المعاهد والمؤمن بمال مسلم وذمي كما ذكره الشارح في المعاهد ومثله المؤمن كما مر (قوله وأما المعاهد الخ) مقابل لقوله ويقطع مسلم وذمي الخ ومثل المعاهد المؤمن كما علمت وقوله فلا قطع عليه

وهي لغة أخذ المال خفية
وشرعا أخذه خفية
ظاهرا من حرز مثله
(وتقطع يد السارق
بثلاثة شرائط) وفي
بعض النسخ بست
شرائط (أن يكون
السارق بالغاعاقلا)
مختارا مسلما كان أو
ذميا فلا قطع على صبي
ومجنون ومكره
ويقطع مسلم وذمي
بمال مسلم وذمي وأما
المعاهد فلا قطع عليه

في الاظهر أى على القول الاظهر وهو المعتمد لانه غير ملزم لأحكامنا فاشبه الحربي (قوله وما تقدم) أى من كونه بالغافلا مختاراً وقوله شرط أى شرطاً لمراد بالشرط الجنس المتحقق في متعدد وانما أفردته نظراً لكون المبتدا مفرداً لفظاً وقوله في السارق أى في القطع بالنظر للسارق كما أن ما أتى شرط في القطع بالنظر للسروق كما نبه عليه الشارح وكان عليه أن ينبه على ذلك هنا أيضاً بالجاء فالشرط كلها في القطع لكن بعضها بالنظر للسارق وبعضها بالنظر للسروق فكل من السارق والمسروق ركن ولكل منهما شرط وطوال السرقة هي الركن الثالث وكلها تؤخذ من كلام المصنف كما مر (قوله وذكر المصنف شرط القطع) أى شرطه فهو مفرد مضاف بعم وقوله بالنظر للسروق أى باعتبار المسروق وأما شرط القطع بالنظر للسارق فقد تقدم وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وأن يسرق نصاباً) أى نصاب سرقة لا نصاب زكاة كما هو ظاهر وقوله قيمته ربع دينار أى فصاعداً خبر مسلم لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعداً وشمل ذلك ما لو كان الربيع لجماعة اتحد حرزهم واعتبار القيمة انما هو في غير المضروب من الذهب لأن العبرة في المضروب من الذهب بالوزن فقط فلا تعتبر فيه القيمة والعبرة في الذهب غير المضروب بالوزن والقيمة معا فلو كان وزنه دون ربع دينار فلا قطع به وان بلغت قيمته ربع دينار كخاتم وزنه دون ربع دينار وبلغ بالصنعة ربع دينار فأكثر فلا نظر لقيمة الصنعة ولو كان وزنه ربع دينار فأكثر ولم تبلغ قيمته ذلك فلا قطع به أيضاً كربع دينار سبيكة أو حلماً ونحو ذلك كقرضة الذهب لا يساوى ربعاً مضروباً والعبرة في غير الذهب ولو من الفضة بالقيمة فقط فلو سرق من الفضة ما يبلغ قيمته ربع دينار قطع به وان لم يبلغ وزنه ذلك وكذا لو سرق شيئاً يساوى نصاباً حتى المصحف وكتب العلم الشرعي وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح وكذا الكتب التي لا يحل الاتقاع بها ان بلغت قيمته وقرأها وجلدها نصاباً وانما النقدين ان بلغ بدون صنعة نصاباً الا ان أخرجه من الحرز ليظهر كسره فلا قطع حينئذ وكذا كل ما ساط الشريعة على كسره كمرار وطمبور وصم وصلاب لأن ازالة المعصية ساطو به شرعاً فصار شبهة لكن محل ذلك ان قصد باخراجه تكسيه فان قصد السرقة وبلغ مكسره نصاباً قطع به لأنه سرق نصاباً من حرز مثله كالمكسره في الحرز ثم أخرجه وهو يبلغ نصاباً فانه يقطع به كما يقطع باناء الخمر أو اناء البول ان بلغ نصاباً وقصد باخراجه السرقة فان قصد باخراجه اراقته فلا قطع لأن ذلك مطلوب شرعاً لا قطع فيما لا يتمول كخمر ولو محترمة وخنزير وكاب ولو معالوا جلد ميتة لا بدغ لأن ما ذكر لا قيمة له نعم ان صار الخمر لا قبل اخراجه من الحرز أو دبغ الجلد قبل ذلك ولو دبغ السارق له وكل منهما يساوى نصاباً قطع به ويقطع بثوب رث أى بال في جنبه تمام نصاب وان جهله السارق لأنه أخرجه نصاباً من حرز مثله بقصد السرقة والجهل بحجسه لا يؤثر كالجهل بصفته وكذلك لو سرق نصاباً ظنه فلوساً لا يساويه وهو نصاب في الواقع فيقطع به ولا أثر لظنه ولو كانت قيمته وقت الاخراج من الحرز نصاباً قطع به وان نقصت بعد ذلك فلا يسقط القطع بالنقص العارض بعد الاخراج بخلاف ما لو نقصت قيمته قبل الاخراج عن النصاب بأكل أو غيره كالتضمخ بالطيب لا تنفاه ككون الخمر نصاباً ولو اشترك اثنان في اخراج شيء دون نصابين فلا قطع على واحد منهما لأن كلا منهما لم يسرق نصاباً (قوله أى خالصاً مضروباً) أى لأن الأصل في التقويم الذهب الخالص المضروب حتى لو سرق دراهم أو غيرها فومت به لكن الذهب المضروب لا تعتبر فيه القيمة لأن العبرة فيه بالوزن فقط كما مر وان أوههم كلام المصنف والشارح خلاف ذلك (قوله أو يسرق قدرًا مغشوشاً يبلغ خالصه ربع دينار مضروباً أو قيمته) أى قيمة ربع الدينار المضروب وظاهره أن الغش لا يدخل في التقويم وليس كذلك فإذا بلغ المجموع قيمته ربع دينار قطع به بخلاف ما اذا لم يبلغ ذلك لأن المغشوش ليس بربع دينار (قوله من حرز مثله) أى النصاب المذكور لأن الجنابة تعظم بمخاطرة أخذه من حرز مثله فوجب القطع زجر للسارق حينئذ بخلاف ما اذا أخذه من غير حرز مثله فلا قطع فيه لأن المالك يمكنه منه بتضييعه له ولذلك قال ^{عليه السلام} لا قطع في شيء من الماشية الا فيما آواه المراح أى أو ما يقوم مقامه من حافظ يراها والمحكم في الحرز العرف لأنه لم يضبط في الشرع ولا في اللغة فرجع فيه الى العرف كالقبض

في الاظهر وما تقدم
شرط في السارق
وذكر المصنف
شرط القطع بالنظر
للمسروق في قوله
(وأن يسرق نصاباً
قيمته ربع دينار) أى
خالصاً مضروباً أو
يسرق قدرًا مغشوشاً
ببلغ خالصه ربع دينار
مضروباً أو قيمته
(من حرز مثله)

والاحياء وضبطه الغزالي بما لا يعد صاحبه مضيعا له وذلك يختلف باختلاف الاموال والاحوال والافات فقد يكون الشيء حرز المال دون مال وفي حال دون حال ووقت دون وقت بحسب صلاح احوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه ففرصة دار وصفتها حرز خسيس آتية وثياب بيوت الدور والخانات والاسواق المنيعه حرز نفيسهما ومخزن كخزائنه وصندوق حرز حلي وتقدون نحوهما ونوم بنحو صحراء كسجد وشارع على متاع حرز له ولو توسده تحت رأسه كان حرز الهان كان يعد التوسد في مثله حرز الهوالا كان توسد كيسا فيه نقد أو جوهرا فلا يكون حرز اله وقد أشار الشارح الى بعض ذلك بقوله فان كان الخو يقطع بنصاب انصب من وعاء بنقبه له أو من جيب بشقله وان انصب شيئا فشيئا وان لم يأخذه لأنه أخرج نصابا من حرزه بنصاب آخر جه دفعته في ذلك المالم يتخلل بينهما علم المالك واعادته للحرز والا فالثانية سرقة أخرى فان كان المخرج فيها دون نصاب فلا قطع وان كان نصابا وجب القطع (قوله فان كان المسروق بصحراء أو مسجداً وشارع ٣ اشترط في حرزه دوام الملاحظ) بكسر اللام أي الملاحظ ولا يقدح في دوام الملاحظ الفترات التي تعرض عادة (قوله وان كان بحصن كبيت كني لحاظ معتاد في مثله) ثم ان كانت الدار منفصلة عن العمارة كني ملاحظ قوي يقظان بها ولو مع فتح الباب أو نائم مع اغلاقه ويلحق باغلاقه ما لو كان مردودا ونام خلفه بحيث لو فتح لا صابها ونقبه أو امامه بحيث لو فتح لا نقبه بصريه وهو المأوى فيه وهو مفتوح فان لم يكن بها أحد أو كان بها ضعيف وهي بعيدة عن الغوث ولو مع اغلاق الباب أو بها نائم مع فتحه فليست حرزا وان كانت متصلة بالعمارة كني اغلاق الباب مع ملاحظ ولو نائما أو ضعيفا أو اغلاقه مع غيبته من أمن نهارا بخلاف فتحه مع نومه ليلا أو نهارا أو يقظته لكن تغفله السارق في غير الفترات التي تعرض عادة لتقصيره في المراقبة مع فتح الباب وبخلاف غيبته من خوف ولو نهارا أو من أمن ليلا أو نهارا أو الباب مفتوح (قوله وثوب ومتاع وضعه شخص بقر به بصحراء مثلا) أي أو مسجداً وشارع وقوله ان لاحظته بنظره له وقتا فو قتا أي على العادة في مثله وقوله ولم يكن هناك ازدحام طارقين أي والحال أنه لم يكن هناك ازدحام الطارقين أو كان هناك ازدحام الطارقين وكثير الملاحظون وقوله فهو محرز جواب ان قوله ان لاحظته الخ (قوله والا فلا) أي وان لم يلاحظه بنظره وقتا فو قتا على العادة أو كان هناك ازدحام الطارقين لم يكثرا الملاحظون فلا يكون محرزاً وكذا لو نام عليه وانقلب عنه ولو بقلب السارق له لأنه أزال الحرز ولم يهتك (قوله وشروط الملاحظ قدرته على منع السارق) أي بقوة أو استغاثته فان لم يكن فيه قدرة على منع السارق لا بقوة ولا باستغاثته فهو كالعدم (قوله ومن شروط المسروق ما ذكره المصنف الخ) دخول على كلام المصنف وانما أتى بذلك لطول الكلام فر بما غفل شخص عن كون ذلك من شروط المسروق فنبه الشارح على ذلك (قوله لا ملك له فيه) أي لا ملك للسارق في المسروق فلا يقطع لسرقته ملكه الذي يبدغيه ولو كان ماله هونا أو مؤجرا أو مستعارا حتى لو سرق ما اشتراه من بدغيه ولو قبل تسليمه الثمن أو في زمن الخيار فلا قطع ولو سرق معه مالا آخر بعد تسليم الثمن أو قبله وكان الثمن مؤجرا فلا قطع أيضا لأنه مأذون له في الدخول لأخذ ما اشتراه وكذا لو سرق ما اتهمه قبل قبضه لشبهة اختلاف الملك وان كان المشهور أن الهبة لا تملك الا بالقبض بخلاف ماله لو سرق ما أوصى له به قبل موت الموصي أو بعده وقبل القبول فانه يقطع في الصورتين لعدم ملكه فيهما فان الوصية لا تملك الا بالقبول بعد الموت ولا يقطع أيضا بسرقة المال المشترك وان قل نصيبه منه لأنه فيه حقا شائعا فكان ذلك شبهة ومن ذلك ماله لو كانت الوصية للفقراء وسرق الموصي به فقير بعد موت الموصي لأنه صار مشتركا بين الفقراء بمجرد الموت اذ لا قبول في هذه الوصية بخلاف ماله سرقه غني فانه يقطع به ولو ملك السارق المسروق أو بعضه قبل اخراجه من الحرز بارت أو غيره كشرائه أو هبة بأن مات المسروق منه فورته السارق أو باع له أو وهبه له قبل فلا قطع لأنه لم يخرج من الحرز الا ملكه بل لو ملكه بعد الاخراج من الحرز وقبل الرفع الى الحاكم سقط القطع ولو ادعى السارق أن المسروق أو بعضه ملكه لم يقطع على النص لاحتمال صدقه ظاهرا وان كان كاذبا في نفس الامر فصار شبهة دارته للقطع ولو ثبت بينه أنه ملك

فان كان المسروق

بصحراء أو مسجداً

أو شارع اشترط

في احرازه دوام

الملاحظ وان كان

بحصن كبيت كني

لحافظ معتاد في مثله

وثوب ومتاع وضعه

شخص بقر به

بصحراء مثلا ان

لاحظه بنظره له وقتا

فوقتا ولم يكن هناك

ازدحام طارقين فهو

محرز ولا فلا وشرط

الملاحظ قدرته على

منع السارق ومن

شروط المسروق ما

ذكره المصنف في

قوله (لا ملك له فيه

٣ في النسخ اشترط

في احرازه وكان

النسخة التي كتب

عليها الخشي في

حرزه اه

المسروق منه وسماه الشافعي رضي الله عنه السارق الظريف أي الفقيه ولو سرق اثنان نصايين وادعى أحدهما أن
المسروق له أو لها فلا قطع على المدعي لما مر وكذا الآخر أن صدقه أو سكت أو قال لأدري لقيام الشبهة فإن كذبه
قطع في الأصح لأنه أقر بسرقة نصاب لا شبهة له فيه (قوله) لا شبهة أي للسارق في مال المسروق منه) فإن كان
له شبهة فيه فلا قطع لخبر ادرؤ الحدود بالشبهات وشملت الشبهة ما لو كانت عامة فلا يقطع المسلم بسرقة ما يفرش
في المسجد كالحصير والبسط والبلاط ولا بسرقة قناديله المعدة للسراج ولا بسرقة المنبر والدكة والمنارة لأن ذلك
كله لمصلحة المسلمين فله فيه حق ويقطع بالقناديل المعدة للزينة وكذا الحصر المعدة لها كما قاله ابن المقرئ
وبالجنور والجدران والبواب والسواري والسقوف والتأزير ونحوها وبستر المنبران خيط عليه ومثله ستر الكعبة
ويقطع الذي يجمع ذلك لعدم الشبهة له ولا يقطع المسلم أيضا بسرقة مال المصالح من بيت المال ولو غنيا لأن له فيه حقا
وان كان غنيا لأنه قد يصرف في عمارة المساجد والقناطر والرباطات فينتفع به الغني والفقير من المسلمين بخلاف
الذين يقطع الذي بسرقة ذلك ولا نظر لانفاق الامام عليه من بيت المال عند الحاجة لأنه إنما ينفق عليه للضرورة
وبشرط الضمان وانتفاعه بالقناطر والرباطات من حيث انه قاطن بدار الاسلام بطريق التبعية لئلا لأن له حقا فيها وغير
مال المصالح من بقية مال بيت المال ان أفرز لطائفة هو أو أصله أو فرعه منهم فلا قطع به وان أفرز لطائفة ليس هو
ولا أصله ولا فرعه منهم قطع به اذ لا شبهة له في ذلك ولا يقطع مسلم ولا ذمي بسرقة مال موقوف على الجهات العامة
أو على وجوه الخير ولا يقطع بسرقة المصحف الموقوف على القراءة وان لم يكن قارئاً لأنه يعلم منه أو دفعه الى
شخص يقرأ فيه ليستسمع منه هذا ان لم يكن موقوفاً على غيره هو الا قطع بسرقة لا نفع له مال محرز (قوله) فلا قطع بسرقة
الح) تفريع على المفهوم وقوله مال أصل ورفعه للسارق أي لأن مال كل معد للحاجة الآخر وكذا المال الذي لا أصله أو
فرعه فيه شبهة كالمال الذي أفرز من مال بيت المال لطائفة منهم أصله أو فرعه دونه سواء كان السارق منهم أمراً
أم رقيقاً كما صرح به الزركشي تفقهاً وسواء اتحد دينهما أو اختلف وخرج بالأصل والفرع سائر الاقارب وكما
لا يقطع الأصل والفرع بسرقة مال الآخر لا يقطع رقيق كل منهما بسرقة مال الآخر لأن القاعدة أن من لا يقطع
بمال لا يقطع برقيقه (قوله) ولا بسرقة رقيق مال سيده) أي ولا قطع بسرقة رقيق مال سيده بالاجماع كما حكاه ابن
المنذر لأن يده كيدته ولشبهة استحقاقه النفقة في مال سيده ولو مبعوضاً أو مكاتباً لأنه قد يعجز نفسه فيصير قنماً كما
كان ولذلك لا يقطع السيد بسرقة مال مكاتبه ولا يقطع السيد أيضاً بسرقة مال مبعوضه الذي ملكه ببعضه الحر كما جزم
به الماوردي لأن مامله ببعضه الحر هو في الحقيقة لجميع يده نصار ذلك شبهة سواء اتفق دينهما أو اختلف كما مر
في الأصل والفرع (قوله) وتقطع من السارق الح) أي لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقرئ شاذاً
فاقطعوا أيانتهما والقراءة الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها ولو سرق مراراً اكتفى بقطع واحد كما لو زنى أو
شرب مراراً فإنه يكتفى بحد واحد لا اتحاد السبب وليكن المقتوع جالساً وليضبط ثلاثاً لتحرك ولا يقطع الا بعد ثبوت
السرقة وطلب المال من المالك أو نائبه ويجبر دمه حيث ثبت وان لم يثبت القطع كما لو شهد بذلك رجل وامرأتان
فيجب المال ولا قطع لأن القطع لا يثبت إلا بشهادة رجلين كسائر العقوبات غير الزنا وباقرار السارق مؤاخذه
باقراره ولا يشترط تكرار الاقرار كافي سائر الحقوق لكن لا بد أن يكون بعد الدعوى عليه فلو أقر قبلها لم يثبت
القطع في الحال بل يتوقف على حضور المالك وطلبه ويشترط التفصيل في كل من الشهادة والاقرار فيبين السرقة
والمسروق منه وقدر المسروق والحز بتعيين أو وصف بخلاف ما اذا لم يبين ذلك لأنه قد يظن أن سرقة موجبة
للقطع وبتفق أنها غير موجبة للقطع ويقبل رجوعه عن الاقرار بالسرقة بالنسبة للقطع فيترك ولو في أثناءه
لا بالنسبة للمال لأن القطع عقوبة لله تعالى فيقبل فيها الرجوع ويندب للقاضي التعريض له بالرجوع لأنه صلى
الله عليه وسلم قال لمن أقر عنده بالسرقة ما انا لك سرقت قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً فأمر به فقطع
ولا يقول له ارجع لئلا يكون أمره بالكذب ولو أقر السفينة أو الرقيق بالسرقة وجب القطع باقرارهما

ولا شبهة) أي
للسارق في مال
المسروق منه فلا
قطع بسرقة مال
أصل وفرع للسارق
ولا بسرقة رقيق
مال سيده (وتقطع)
من السارق

ولا يلزمهما المال ولا يجب القطع باليمين المرودة كأن يدعى شخص على آخر بسرقة فينكر ويطلب منه اليمين فينكل ويرد اليمين على المدعى فيحلف فلا يثبت بها القطع كما جرى عليه في الروضة لأنه حق الله تعالى خلافا لما جرى عليه في المنهاج من أنه يثبت بها لأنها كالأقرار أو الينة وكل منهما يثبت به والأول هو المعتمد بل قال الأذرعى انه المذهب والصواب الذي قطع به جمهور الأصحاب وأما المال فيثبت بذلك قطعا (قوله يده اليمنى) أى ولو معيبة أو ناقصة كفاقة الأصابع أو زائدتها خلقة أو عروضا كالسلاء أن أمن نزع الدم فإن خيف نزع الدم فإن كان ذلك قبل السرقة انتقل لما بعدهما من الرجل اليسرى كما لو كانت اليد اليمنى مفقودة قبل السرقة فإنه ينتقل حينئذ لما بعدها من الرجل اليسرى وإن كان ذلك بعد السرقة سقط القطع ولا ينتقل لما بعدها سواء كان فقد اليد في صورة الفقد بجناية أو آفة وهذا إذا كانت اليمنى واحدة فإن تعددت كنى الأصل منها أن عرف الأصل من الزائد أو واحدة إن اشبه الأصل بالزائد أو كان الكل أصولا فلا يسرق ثانياً قطعت الثانية وحينئذ ترد هذه على قول المصنف كغيره فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى لأن يجب بأن كلامه مبنى على الحلقة المعتادة الغالبة وهذا أن أمكن قطع واحدة في السرقة الأولى والافطع الجميع وهكذا يقال في بقية الأعضاء (قوله من مفصل الكوع) أى لا نعقد الإجماع على ذلك والكوع بضم الكاف هو العظم الذي يلي إبهام اليد والذي يلي الخنصر يقال له كرسوع بضم الكاف والرسغ هو العظم الذي بينهما في وسط اليد وأما البوع فهو العظم الذي يلي إبهام الرجل ويقال الغنى الذي لا يعرف كوعه من بوعه أى لا يدري لغباره ما اسم العظم الذي عند كل إبهام من يديه ولا اسم العظم عند كل إبهام من رجله فلا يميز بينهما والذي لا يعرف كوعه من كرسوعه أشد في العبارة (قوله بعد خلعها منه بحبل الخ) أى ليسهل قطعها فتتمد حتى تنخلع تسهلا للقطع ويكون قطعها بحديدة ماضية دفعة واحدة كما ذكره الشارح بعد (قوله وإنما تقطع اليمنى في السرقة الأولى) أى لا تقطع اليد اليمنى إلا في السرقة الأولى وقد عرفت أنه لو سرق مرارا قبل القطع كفى قطعها فالمراد بالسرقة الأولى السرقة التي قبل القطع ولو تسكررت (قوله فإن سرق ثانياً بعد قطع اليمنى) بخلاف ما لو سرق ثانياً قبل قطع اليمنى فإنه يكتفى بقطعها كما يعلم مما تقدم (قوله قطعت رجله اليسرى) أى بعد أن دمال يده اليمنى لثلاثي يفضى التوالى إلى الهلاك وهكذا يقال فيما بعد قوله بحديدة ماضية دفعة واحدة أى ليكون أسهل في القطع (قوله بعد خلعها) أى بحبل يجز بعنف كما مر وقوله من مفصل القدم أى من المفصل الذي بين الساق والقدم للاتباع في ذلك (قوله فإن سرق ثالثا) أى بعد قطع رجله اليسرى وقوله قطعت يده اليسرى أى بعد أن دمال رجله اليسرى لما مر وقد تقدم التنبيه عليه (قوله فإن سرق رابعا) أى بعد قطع يده اليسرى وقوله قطعت رجله اليمنى أى بعد أن دمال يده اليسرى لما مر وقد تقدم التنبيه عليه وإنما كان القطع من خلاف ثلاثي فبوت عليه جنس المنفعة من جهة واحدة فتضعف حركته كما في قطع الطريق وقصر وى الإمام الشافعى رضى الله عنه أن السارق إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا رجليه وقوله بعد خلعها أى بحبل يجز بعنف كما مر (قوله ويغمس محل القطع الخ) أى لتسند أفواه العروق وهو حق للقطوع فؤته عليه وقوله بزيت أو دهن مغلى أى في الحضرى وأما في البدوى فيحسم بالنار (قوله فإن سرق بعد ذلك) أى كأن سرق برأسه أو بفعه وقوله أى بعد الرابعة أى بعد المذكور من الرابعة لأن ذلك اسم إشارة لأنه ذكر ولو تأويل أو عبارة الشيخ الخطيب أى بعد قطع أعضائه الأربعة وهى أحسن (قوله عزز) أى على المشهور لأنه لم يبق في نكاله بعدما ذكر إلا التعزير كما لو سقطت أطرافه قبل القطع (قوله وقيل يقتل) أى لأنه لا يزجره حينئذ تعزير فرفعين القتل وهذا ما حكاه الإمام عن المذهب القديم لور ود في حديث الأربعة وهم أصحاب السنن ماعدا البخارى ومسلم وسيسير الشارح إلى الجواب عنه بقوله وحديث الأربعة (قوله صبرا) أى قتل صبرا فهو منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف مفعول مطلق والصبر في اللغة الحبس يقال قتله حبسا أى حبسه للقتل فالقتل صبرا أن يحبس الشخص ويرمى حتى يموت والمراد من ذلك أن يمكس ويوقف ثم يقتل لكن التقييد بذلك ليس في كلام الإمام الحاكى لهذا القول عن

(يده اليمنى من مفصل الكوع) بعد خلعها منه بحبل يجز بعنف وإنما تقطع اليمنى في السرقة الأولى (فإن سرق ثانياً) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى) بحديدة ماضية دفعة واحدة بعد خلعها من مفصل القدم (فإن سرق ثالثا) قطعت يده اليسرى (بعد خلعها) (فإن سرق رابعا) قطعت رجله اليمنى (بعد خلعها ويغمس محل القطع بزيت أو دهن مغلى) (فإن سرق بعد ذلك) أى بعد الرابعة (عزز) وقيل يقتل صبرا

المذهب القديم ولذلك قال بعض الشارحين لم أره بعد التتبع الكثير في كلام واحد من الأئمة الخا كين له بل أطلقه من وقفت على كلامه منهم فلعل تقييد المصنف به من تصرفه أوله فيه سلف لم أظفر به اه (قوله وحديث الأمر بقتله في المرة الخامسة) أي الذي استند إليه صاحب القول الضعيف المتقدم وقوله منسوخ أي أو محمول على المستحل أو نحو ذلك كأن يقتل بسبب آخر يقتضي قتله بل صرح الدارقطني بضعفه وقال ابن عبد البر انه منكر لأصل له

﴿فصل في أحكام قاطع الطريق﴾ أي قاطع المروزي الطريق بمعنى مانع المروزي فيها فالقاطع بمعنى المانع لأنه مأخوذ من القطع بمعنى المنع والأصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض أي أن يقتلوا ان قتلوا ولم يأخذوا المال أو يصلبوا مع القتل ان قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان أخذوا المال فقط أو ينفوا من الأرض ان أخافوا السبيل ولم يقتلوا ولم يأخذوا المال كما فسر ابن عباس بذلك فجعل كلمة أو على التنويع لا على التخيير كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وليس المراد أنهم خبر وهم بين أن يكونوا هودا أو أن يكونوا نصارى ويثبت برجلين لا برجل واحد أين كما تقدم في السرقة (قوله وسمى) أي قاطع الطريق وهو من اجتمعت فيه الشروط الآتية وقوله بذلك أي بلفظ قاطع الطريق وقوله لا تمتنع الناس الخ لوقال لمنعه الناس الخ لكان أوضح لأن القاطع مأخوذ من القطع وهو المنع كما تقدم لكن الشارح اعتبر للآزم فانه يلزم من منعه الناس امتناعهم وقوله من سلوك الطريق أي السلوك فيها فالإضافة على معنى في وقوله خوفا منه علة لا تمتنع الناس (قوله وهو) أي قاطع الطريق وقوله مسلم ليس قيذا بل القيد كونه ملتزما للأحكام ولو عبر به الشارح كما عبر به الشيخ الخطيب لكان أولى لبشمل الذمي ويخرج الحرابي ولو لمعاهد أو أجيب بأنه انما قيد بالمسلم لأن جميع أحكام الباب تأتي فيه كالغسل والصلاة ونحوهما بخلاف الكافر وقد يقال مفهوم المسلم فيه تفصيل فانه ان كان ذميا فكالسليم وان كان حريبا فلا والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (قوله مكافئ) أي ولو حكما فيشمل السكران المتعدي وخرج بذلك الصبي والمجنون فليس كل منهما قاطع طريق نعم يعزر المراهق والمجنون الذي له نوع تمييز ويشترط أن يكون مختارا أيضا فيخرج بذلك المسكر فليس قاطع طريق (قوله له شوكة) أي ولو بلا سلاح والمراد بالشوكة القوة بالنسبة لمن يريد الظفر به بحيث يقاوم من يبرزهوله مع البعد عن الغوث للبعد عن العمارة أو للضعف في أهلها حتى لو دخل جمع بالليل دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة مع قوة السلطان وحضوره فهم قطاع طريق وقيل مختلسون وخرج بذلك المختلس لأنه لا يعتمد القوة بل يعتمد الحرب كما سيذكره الشارح والمنتهب لأنه وان كان يعتمد القوة لكن مع الغوث لا مع البعد عن الغوث (قوله فلا يشترط فيه الخ) تفريع على الاقتصار على القيود المذكورة وقوله ذكورة ولا عدد أي ولا حريية فينشد يشمل قاطع الطريق المرأة والواحد والرفيق فكل منهم قاطع طريق ويتنب عليه أحكامه (قوله فخرج بقاطع الطريق) وفي بعض النسخ فخرج من قاطع الطريق أي لأنه مقيد بأن يكون له شوكة أي قوة بحيث يقاوم من يبرزهوله مع البعد عن الغوث وقوله المختلس أي وكذا المنتهب أما الأول فلا أنه ليس له شوكة أي قوة بحيث يقاوم من يبرزهوله بل يتعرض لآخر القافلة ويعتمد الحرب كما قاله الشارح وأما المنتهب فلا أنه وان كان له شوكة أي قوة لكن مع الغوث لا مع البعد عن الغوث كما مر (قوله وقطاع الطريق على أربعة أقسام) أي لأن الفعل الصادر منهم اما القتل فقط واما القتل وأخذ المال واما أخذ المال فقط واما أخافة المارين في الطريق وقد رتبها المصنف على هذا الترتيب (قوله الأول) أي القسم الأول من الأقسام الأربع وقوله مذكور في قوله أي المصنف وإنما احتاج الشارح لذلك لبيان المصنف بالجملة الشرطية وهكذا يقال فيما يأتي (قوله ان قتلوا) أي وقصدوا أخذ المال والا فلا يتحتم قتلهم ولذلك قال البندنجي ومحل تحتمه اذا قتلوا الا أخذ المال والا فلا يتحتم اه (قوله أي عمداء عدوانا) قيدان لابد منهما فخرج بالعمد ما لو قتلوا خطأ أو شبه عمد فلا يقتلون كما سيذكره الشارح ولكن تجب عليهم الدية كما سبق وبالعدوان ما لو

وحديث الأمر بقتله
في المرة الخامسة
منسوخ
﴿فصل في أحكام
قاطع الطريق وسمى
بذلك لا تمتنع الناس
من سلوك الطريق
خوفا منه وهو مسلم
مكافئه شوكة فلا
يشترط فيه ذكورة
ولا عدد فخرج بقاطع
الطريق المختلس الذي
يتعرض لآخر القافلة
ويعتمد الحرب
(وقطاع الطريق
على أربعة أقسام)
الأول مذكور في
قوله (ان قتلوا) أي
عمدا عدوانا

قتلوا مرتدا أو زانيا محصنا أو تارك صلاة بعد أمر الامام أو من يستحقون عليه القصاص (قوله من يكافئونه) بخلاف من لم يكافئوه كما سئد كره الشارح (قوله ولم يأخذوا المال) أي المقدر بنصاب السرقة بأن لم يأخذوا مالا أصلا أو يأخذوا مالا دون نصاب السرقة (قوله قتلوا) للإية السابقة والمغلب في فعلهم القصاص لا الحد فذلك شرطت المكافأة لأن الأصل فيما اجتمع فيه حق الله وحق الآدمي تغليب حق الآدمي لبنائه على التصديق ولا نهلو قتل من قتله بلاحار به ثبت لو أنه القود فكيف يسقط حقه بقتله فيها وترعى المائلة فيما قتلوا به ولو قتل قاطع الطريق جماعة قتل بأولهم إن قتلهم مرتبا والافبو احد منهم بقرعة وللباقي ديات ولو عفا في القتل على مال وجب المال في مقابلة حقه وقتل قاطع الطريق حد التحتم قتله ولو مات القاطع بغير قتل وجبت دية في تركته ان كان المقتول حرا فان كان رقيقا وجبت قيمته وان لم يمت القاطع (قوله حتما) أي وجوبه فلا يسقط عنهم ولو عفا الولي على مال كما مر وانما تحتم قتلهم لانهم ضمو الى جنائهم اخافة المارين في الطريق وهي مقتضية لزيادة العقوبة ولازادة هنا لان تحتم القتل ولا يتحتم غير قتل وصلب كقطع اليد والرجل وكالتعزير فلا دام تركه اذ اراه مصلحة (قوله وان قتلوا خطأ أو شبه عمد) هذا محترز قوله عمد وكذا لو لم يكن عدوانا كما تقدم (قوله أو من لم يكافئوه) أي كولدهم فان الفرع لا يكافي الأصل وهذا محترز قوله من يكافئونه كما مر التنبيه عليه (قوله لم يقتلوا) أي في الصورتين (قوله والثاني) أي القسم الثاني من الاقسام الأربعة بقوله مذكور في قوله أي المصنف (قوله فان قتلوا) أي عمدا وعدوانا من يكافئونه كما مر في الذي قبله وقوله وأخذوا المال أي من حرز مثله مع كونه لملك لهم فيه ولا شبهة على قياس ما تقدم في السرقة (قوله أي نصاب السرقة فأكثر) أي ربع دينار فأكثر منه بخلاف مادونه (قوله قتلوا أو صلبوا) أي حتما كما مر في الذي قبله ويكون صلبهم ثلاثة أيام ان لم يخف تغيرهم كالأول كان في زمن البرد والاعتدال فان خيف تغيرهم أنزلوا قبل الثلاثة والمراد بالتغير الانفجار لا مجرد التثخن فلا ينزلون به وانما صلبوا بعد قتلهم زيادة في التشكيل بهم وزجرا لغيرهم ولذلك لا يقام عليهم الحد في مكان محاربتهم الا اذا شاهدتهم من ينزجر بهم فان كانوا بغفارة أقيم عليهم بأقرب محل اليها بهذا الشرط وانما كان صلبهم ثلاثة أيام ليشهر الحال ويتم النكال ولا عن لها في الشرع اعتبارا في مواضع كثيرة ولا غاية لما زاد عليها فلذلك لم يعتبر في الشرع غالبا (قوله على خشبة ونحوها) أي كحجر وجدار (قوله لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم) أي ان كانوا مسلمين (قوله الثالث) أي القسم الثالث من الاقسام الأربعة بقوله مذكور في قوله أي المصنف (قوله وان أخذوا المال ولم يقتلوا) أي بل اقتصر واعلى أخذ المال وقوله أي نصاب السرقة فأكثر أي ربع دينار فأكثر منه بخلاف مادونه كما مر وقوله من حرز مثله أي الذي سبق بيانه في السرقة وقوله ولا شبهة لهم فيه بخلاف ما لو كان لهم شبهة فيه كما مر في السرقة (قوله تقطع) أي بطلب من المالك أو نائبه للمال لا للقطع وقوله أيديهم وأرجلهم من خلاف أي لثلاث قوت عليهم المنفعة من جهة واحدة كما مر في السرقة فلو قطعوا من غير خلاف كان قطع الامام اليد اليمنى والرجل اليمنى ضمن الرجل اليمنى بالقود ان كان عامدا والا فبالدية ولا تجزى عن قطع الرجل اليسرى لخالفه قوله تعالى من خلاف (قوله أي تقطع منهم أولا) أي في أول محاربة وقوله اليد اليمنى والرجل اليسرى أي دفعة واحدة وعلى الولاء لأنه حد واحد وقوله فان عادوا أي للمحاربة ثانيا وقوله فيسراهم ويمناهم أي يقطعان أي يدهم اليسرى ورجلهم اليمنى يقطعان دفعة واحدة وعلى الولاء لأنه حد واحد كما مر وقطع اليد كقطع الرجل اليسرى وقيل للمحاربة وقطع الرجل للمال والمجاهرة تنزىلا لذلك منزله سرقة ثانية وقيل للمحاربة وهو الاشبه كما قاله العمراني (قوله فان كانت اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة) مقابل المحذوف تقديره هذا ان كانت اليمنى والرجل اليسرى موجودتين وقوله اكتفى بالموجودة في الاصح أي على القول الاصح وهو المعتمد (قوله الرابع) أي القسم الرابع من الاقسام الأربعة بقوله أي المصنف (قوله فان أخافوا المارين الخ) أي بوقوفهم في الطريق وقوله ولم يأخذوا منهم أي من المارين وقوله مالا أي نصاب سرقة فيصدق بمال أخذوا ذلك ويلزمهم رده في صورة أخذه وقوله ولم يقتلوا نفسا أي لم يقتلوا ذاتا فالنفس بمعنى الذات (قوله حبسوا في غير موضعهم) أي لانه أحوط وأبلغ في الزجر والايحاش كما حكاه في الروضة عن ابن سريج وأقره

من يكافئونه (ولم يأخذوا المال قتلوا) حتما وان قتلوا خطأ أو شبه عمد أو من لم يكافئونه لم يقتلوا والثاني مذكور في قوله (فان قتلوا وأخذوا المال) أي نصاب السرقة فأكثر (قوله قتلوا أو صلبوا) على خشبة ونحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم والثالث مذكور في قوله (وان أخذوا المال ولم يقتلوا) أي نصاب السرقة فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه (تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أي تقطع منهم أولا اليد اليمنى والرجل اليسرى فان عادوا فيسراهم ويمناهم يقطعان فان كانت اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة اكتفى بالموجودة في الاصح والرابع مذكور في قوله (فان أخافوا المارين) في الطريق (ولم يأخذوا) منهم (مالا ولم يقتلوا)

وقوله وعزروا من عطف العام على الخاص لأن الحبس من التعزير وإنما أفرد الحبس بالذكر للنص عليه في الآية بقوله تعالى أو ينفوا من الأرض (قوله أي حبسهم الامام الخ) غرضه بيان الفاعل في الفعلين السابقين لأن المصنف حذف الفاعل وبنى كلامهما للفعول كما لا يخفى (قوله وعزروهم) أي بما يراه من ضرب وغيره لا تركابهم معصية لا حذفها ولا كفارة وللإمام تركه إذا رآه مصلحة كما مر (قوله ومن تاب) أي رجع عن قطع الطريق بشروط التوبة الشرعية الآتية لأن التوبة لغة الرجوع ولا يلزم أن تكون من ذنب ولذلك قال عليه السلام إني لا توب إلى الله تعالى في اليوم سبعين مرة مع أنه عليه السلام معصوم من الذنب فهو محمول على أنه يرجع عن الاشتغال بالخلق إلى مشاهدة الحق فإذا تلبس بذلك المقام رأى أن المقام الأول أنقص من هذا المقام العالي فيتوب منه وإن كان كما لا في نفسه قال تعالى فإذا فرغت فانصب أي فإذا فرغت من تبليغ الأحكام للخلق فانتعبد في العبادة ربك وأيضاً فتوبته عليه السلام فتح لباب التوبة للإمام وتشرع لهم لأنه لا يدخل أحد مقاماً من المقامات الصالحة إلا تبعاله عليه السلام فلو لا توبته عليه السلام ما حصل لا حد توبة ولذلك سئل بعض الأكابر عن قوله تعالى لقد تاب الله على النبي من أي شيء تاب عليه فقال نه يتوبه من لم يذنب على توبته من أذنب وشرع الرجوع عن الطريق غير المستقيم إلى الطريق المستقيم بشروط وهي الندم على ما وقع منه والافلاع منه والعزم على أن لا يعود إليه وأن لا يغتر وأن لا تطع الشمس من مغربها وإن كانت من حق آدمي شرط فيها الخروج من المظالم كما مر (قوله منهم) أي حال كونه منهم وقوله أي قطاع الطريق تفسير للضمير (قوله قبل القدرة من الامام عليه) أي قبل ظفر الامام به بأن كان قبل قبض الامام أو نائبه عليه بخلاف من تاب بعد ذلك ولو قبل عليه الامام فرغم التوبة قبل القدرة فالظاهر كما قاله ابن قاسم عدم تصديقه ما لم تقم قرينة على صدقه (قوله سقط عنه الحدود) أي لقوله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم (قوله أي العقوبات المختصة بقطاع الطريق) أشار بذلك إلى أن المراد الحدود المعهودة وهي العقوبات المختصة بقطاع الطريق لا مطلق الحدود (قوله وهي تختم قتله) أي دون أصل قتله فلا يسقط بتوبته بل يقتل قصاصاً لا حداً إلا أن عفاه عنه مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ وقوله وصلبه ان قرى بالجر كان المعنى وتختم صلبه مع أن الصلب يسقط من أصله فالمناسب قراءته بالرفع لأن الصلب من حيث هو عقوبة تخصه (قوله وقطع يده ورجله) فيسقط قطع يده ورجله معاً لا يقال قطع رجله عقوبة تخصه وقطع يده عقوبة لا تخصه فسقوط قطع رجله ظاهر وسقوط قطع يده غير ظاهر لأننا نقول العقوبة التي تخصه قطع يدها معاً قطع يدها عقوبة واحدة فإذا سقط بعضها سقط كلها كما صرح بذلك في حاشية المنهج خلافاً لما في المحشى من أن اليد تقطع منه وإن تاب بخلاف الرجل فإنه متى تاب سقط عنه قطعها فان هذا مبنى على أن قطع كل منهما عقوبة مستقلة وليس كذلك بل قطعها معاً عقوبة واحدة كما علمت (قوله ولا يسقط باقي الحدود) أي التي لا تخصه فهذه الحدود لا تسقط بالتوبة عن قطاع الطريق ولا عن غيره لأن العمومات الواردة فيهما تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف حد قطاع الطريق المختص به ولذلك لو زنى الكافر ثم أسلم حدى على المعتمد عند الرملة خلافاً لابن حجر حيث قال بسقوط الحد عنه وتبعه الشيخ الخطيب عملاً بعموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وعلى الأول فيجيب عن الآية بأنها في غير الحدود نعم تارك الصلاة كسلاً إذا تاب سقط عنه القتل مع أنه كان يقتل حداً على الصحيح وأما المرتد فلا يرد لأنه وإن سقط عنه القتل بالتوبة لسكن لو أصر قتل كفر الاحداً وحل عدم سقوط باقي الحدود بالتوبة في الظاهر أما بما ينهوا بين الله تعالى فيسقط قطعاً لأن التوبة تسقط أثر المعصية لقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تجب ما قبلها وقد ورد الثائب من الذنب كمن لا ذنب له (قوله التي لله تعالى) ليس بقيد بل مثلها التي للأدبيين كما ذكره المصنف بقوله وأخذ بالحقوق وفسره الشارح بقوله أي التي تتعلق بالأدبيين كقصاص وحدف الخ لكن في تفسيره قصوراً لأنه يدخل في عموم كلام المصنف حقوق الله تعالى المالية كالزكاة والكفارة (قوله كزنا وسرقة) أي كحد زنا وحد سرقة فهو على تقدير مضاف لأن الكلام في الحدود ومثل ذلك حد الشرب ونحوه كما أشار

(وعزروا) أي حبسهم
الامام وعزروهم (ومن
تاب منهم) أي قطاع
الطريق (قبل
القدرة) من الامام
(عليه سقط عنه
الحدود) أي
العقوبات المختصة
بقطاع الطريق وهي
تختم قتله وصلبه
وقطع يده ورجله
ولا يسقط باقي
الحدود التي لله
تعالى كزنا وسرقة

الشارح الى ذلك بالكاف وقوله بعد التو بقظرف اقوله ولا يسقط باقي الحدود (قوله وفهم من قوله) أي المصنف ولا يخفى أن فهم بالبناء للفعول ونائب فاعله قوله أنه لا يسقط الخ (قوله وأخذ بضم أوله) فهو بالبناء للفعول من غير واو بعد الهمزة من الاخذ والذي شرح عليه الخطيب وأخذوا بواو بعد الهمزة ولذلك قال من المؤاخذه مبنى للفعول بمعنى طوب وقوله بالحقوق متعلق بأخذ فلا تسقط عنه بالتو به بل يطالب بها (قوله أي التي تتعلق بالآدميين) ومثلها التي تتعلق بالله تعالى كالكفارة والزكاة كما سر (قوله كقصاص) فيقتص منه ولو تاب وقوله وحد قذف فيجد للقذف ولو تاب وقوله ورد مال فيطالب به وان تاب (قوله أنه لا يسقط الخ) تقدم أنه نائب فاعل فهم وقوله شئ منها أي من الحقوق وقوله عن قاطع الطريق وكذلك غيره (قوله وهو كذلك) أي والحكم مثل ذلك الذي فهم من كلام المصنف (فصل) أي هذا فصل وقوله في أحكام الصيال واتلاف البهائم وفي أحكام اتلاف البهائم فهذا الفصل معقود لشئيين والصيال مصدر صال يصل إذا قدم بحراة وقوة وهو لغة الاستطالة والثوب أي العدو والاستعلاء على الغير وشرعا الاستطالة والثوب على الغير بغير حق والأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وتسمية الثاني اعتداء مشاكاة والافهوجاء للاعتداء الأول وفي ذلك اشارة الى أن الأولى العفو وخبر البخاري انصرأخاك ظالما أو مظلوما والصائل ظالم ونصره منعه من ظلمه (قوله ومن قصد بضم أوله) وكسر ثانيه فهو مبنى للفعول أي قصده شخص ليصل عليه ولو غير عاقل كمنجنون وبهيمة أو غير مسلم أو غير معصوم بالغ أو صغير أقر يبا أو أجنبيا ولو آدمية حاملا نعم الحرة الساقطة عليه إذا كسر هاضمها وان لم تندفع الا بالكسر وان كان كسر هاء واجبا فلا قصدها ولا اختيار الا ان كانت موضوعة بروشن أو معتدل لكتنهما مائة فإذا سقطت على انسان ودفعها بالكسر فلا ضمان حينئذ ولا بد أن يغلب على ظنه أن ذلك الشخص قصده للصيال فلو شك في صياله فلا يجوز له قتاله (قوله بأذى) بتكوين المعجمة أي بما يؤذيه (قوله في نفسه) أي أو نفس غيره وقوله أو ماله أي أو مال غير وقوله أو حرمة أي أو حرمة غيره فلا إضافة في الثلاثة ليست بقيد ومثل النفس الطرف ومنفعة العضو ومثل المال الاختصاص كالسرجين والكتاب المقتنى ومثل الوطاء مقدماته كتقبييل ومعانقة والضابط أن يكون الموصول عليه معصوما من نفس أو طرف أو منفعة عضو أو مال وان قل أو اختصاص كذلك أو بضع ولو لغير أنثى أو مقدماته سواء كانت المذكورات للدافع أم لغيره فله دفعه وجوبا في غير المال والاختصاص وجواز فيهما نعم المال الذي له روح كالبهيمة يجب الدفع عنه إذا قصد الصائل اتلافه مالم يخش على نفسه حرمة الروح وشرط الوجوب في نفس الغير وبضعه أن لا يخاف الدافع على نفسه ويستثنى من وجوب الدفع عن النفس ماله قصدها مسلم معصوم ولو مجنون فلا يجب الدفع عنها حينئذ بل يندب الاستسلام له لخبر كن خيرا بنى آدم يعني قابيل وها بيل بخلاف ماله قصدها كافر أو بهيمة أو مسلم غير معصوم كزان محصن فيجب الدفع عنها حينئذ لأن الاستسلام للكافر فيه ذل ديني والبهيمة تدبج لاستبقاء الأدمى فلا وجه للاستسلام لها وغير المعصوم كذلك ومحل سن الاستسلام للمسلم المعصوم مالم يكن الموصول عليه عالما متوحدا أو سلطانا كذلك أو شجاعا مثل ذلك والافي يجب الدفع عنه ولو تعارض عليه صائون ولم يقدر على دفع الجميع تخير في دفع من يقدر عليه فلو تعارض عليه صائل على امرأة ليزني بها وصائل على ذكر لياوطبه ولا يستطيع الادفع أحدهما فعند الرمي يدفع عن المرأة لأن الزنا لا يحل بوجه وعند ابن حجر يدفع عن الذكر لأن اللواط لا طريق الى حله وعند الخطيب يتخير بينهما لتعارض المعنيين ويستثنى من جواز الدفع في المال ماله قصده المضطر طعام غيره فلا يجوز للمالك دفعه ان لم يكن مضطرا مثله فان قتله حينئذ وجب عليه القود وماله كان مكرها على اتلاف مال غيره فلا يجوز دفعه بل يلزم المالك أن يقي روحه به كما يناول المضطر طعامه ولكل منهما دفع المكره بالكسر وبما قدمناه في صدر القولة ظهر قول بعضهم لا يخفى ما في كلام المصنف والشارح من القصور والخفاء (قوله بأن صال عليه شخص الخ) تصوير لقوله قصده بأذى وقوله يريد قتله راجع لقوله في نفسه وقوله

بعد التوبة وفهم
من قوله (وأخذ)
بضم أوله (بالحقوق)
أي التي تتعلق
بالآدميين كقصاص
وحد قذف ورد مال
أنه لا يسقط شئ
منها عن قاطع
الطريق بتوبته
وهو كذلك
(فصل) في أحكام
الصيال واتلاف
البهائم (ومن قصد
بضم أوله) بأذى في
نفسه أو ماله أو حرمة
بأن صال عليه
شخص يريد قتله

أو أخذ ماله راجع لقوله أو ماله وقوله وان قل أي كسرهم والاختصاص كذلك كما علمته مما تقدم وان كان ظاهر تعبير المصنف والشارح بالمبالى يخرج له لأنه ليس بمال أو وطء حريمه راجع لقوله أو حريمه ومثل الوطء مقدماته كما علمته مما حرمه شامل لزوجته وولده وقربه وقد عرفت أن الإضافة في الثلاثة ليست بقيد فيجب الدفع عن حريم غيره حتى عن بصع حريمه أو حريمي وان كان الصائل عليه مسلماً معصوماً (قوله فقاتل عن ذلك) أي ليدفع الصائل عنه لكن يدفعه بالأخف فالأخف ان أمكن فيقدم الحرب فالزجر فالاستغاثة فالضرب باليد فبسوط فعصا فالقطع فالقتل لأن ذلك جواز للضرورة ولا ضرورة في الأتقل مع امكان الأخف لكن محل وجوب الترتيب بين الزجر والاستغاثة ان ترتب على الاستغاثة ضرر أقوى من الضرر المترتب على الزجر كأن يترتب عليها امساك حاكم جائر والافلات ترتب بينهما متى خالف هذا الترتيب بأن عدل الى الرتبة المتأخرة مع امكان المتقدمة كان ضامناً فان لم يمكن الأخف كان التحم القتال بينهما واشتداد الامر عن الضبط سقطت مراعاة الترتيب ولو لم يجد المصول عليه الا السيف فله الضرب به ولو كان الصائل يندفع بالسوط والعصا لا يمكنه الدفع الا به ولا يعد مقصراً في ترك استصحاب السوط والعصا ولا يجب الترتيب فيما لو كان الصائل غير محترم كحربي وممته فله قتله ولو ابتداء لعدم حرمة ويحب الترتيب في الفاحشة على المعتمد وقال شيخ الاسلام لا يجب الترتيب فيها لأن في كل لحظة مواقع لا يدرك بالإناء كقنطرة وهو وجبه (قوله أي عن نفسه أو ماله أو حريمه) تفسير لقوله عن ذلك فاسم الاشارة عائداً على أحد الثلاثة (قوله وقتل الصائل على ذلك) أي على نفسه أو ماله أو حريمه وقوله دفع الصياله أي ان لم يندفع الا بالقتل لوجوب الترتيب كما علمته مما سبق (قوله فلا ضمان عليه) أي ولا اثم عليه أيضاً لخبر من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد رواه أبو داود والترمذي وصححه ودون بمعنى لا جل في المذكورات فعني دون دينه لا جل دينه أي لا جل الدفع عن دينه وهكذا الباقي ووجه الدلالة أنه لما جعله شهيداً دل على أنه له القتال والقتل بل على أنه مأمور بذلك فدل على أنه لا ضمان عليه لأن بين الامر بالقتال والقتل بالقتل منافاة ونظير ذلك من قاتل أهل الحرب فلو قتلوه لكان شهيداً فبذلك على أنه له القتال والقتل بل على أنه مأمور بذلك فدل على أنه لا ضمان عليه (قوله بقصاص ولا دية ولا كفارة) أي ولا قيمة في البيهمة والريق حتى لو صال العبد المغضوب أو المستعار على مالكه فقتله دفع الصياله لم يبرأ الغاصب والمستعير (قوله وعلى راكب الدابة) أي وسائقها وقائدها الان كانا مع الراكب فيختص الضمان به دونهما على الأرجح من وجهين ثانيهما يكون الضمان أثلاثاً وقضية كلامهم اختصاص الضمان بالراكب ولو أعمى ولو كان الزمام بيد غيره وقال الشبراملسي ما لم يكن الزمام بيد غيره وهو الاظهر ولو اجتمع سائق وقائد دون ركب فالضمان عليهما نصفين ولو كان عليهما ركباً فالضمان على المتقدم منها على المعتمد لأن سيرها منسوب اليه وقيل يجب الضمان عليها لأن اليد لها نعم ان لم ينسب الى المتقدم فعل كصغير ومريض لا حركة له وجب الضمان على المؤخر وهو الرديف وحده لأن فعلها حينئذ منسوب اليه وكذا لو كان المتقدم غير ملتزم لاحكام كحربي هذا ان كانا على ظهرها فان كانا في جنبها متحاذيين فالضمان عليهما فلو ركب على ظهرها ثالث في الوسط اختص الضمان به عند العلامة الرمي كوالده وعند غيره يضمنون سواء ولو تعدد أحد الثلاثة مثلاً وزع الضمان على الرؤس ويستثنى من اطلاقه صور خمسة الأولى مالو أركبها أجنبي صبياً أو مجنوناً بغير اذن الولي فأنلفت شيئاً فالضمان على الأجنبي ولو أمكنها ضبطها على المعتمد ولو لصحتهم ما أو التفتصيل انما هو في الولي لو أركبها * الثانية مالو ونحسها انسان بغير اذن ركبها فرحت فأنلفت شيئاً فالضمان على الناحس ولو كان غير مميز فلو كان باذن ركبها فالضمان عليه * الثالثة مالو ردها انسان حيث غلبت ركبها بغير اذنه ولم يخف منها على نفسه أو ماله فأنلفت في انصرافها شيئاً ضمنه الرادفان كان باذن الراكب فالضمان عليه وكذا لو خاف منها على نفسه أو ماله فردها عنه فلا ضمان عليه هذا كله ان نسب ردها اليه ولو بأشارة والا كان رجعت فزعا منه فلا ضمان عليه * الرابعة مالو سقطت ميتة فتلقت بها شيء فلا يضمنه وكذا لو سقط هو ميتا

أو أخذ ماله وان قل
أو وطء حريمه
(فقاتل عن ذلك)
أي عن نفسه أو ماله
أو حريمه (وقتل)
الصائل على ذلك دفعاً
لصياله (فلا ضمان
عليه) بقصاص ولا
دية ولا كفارة
(وعلى راكب
الدابة)

على شيء فتلف به فلا يضمنه وكذلك لو اتفخ الميت فتكسر بسببه شيء فلا يضمنه لأنه لا فعل للميت بخلاف ما لو سقط طفل على شيء فتلف به فإنه يضمنه لأن له فعلا قال الزركشي وينبغي أن يلحق بسقوطها ميتة سقط عليها بمرض أو عارض ربح شديد ونحوه لكن اعتماد الرمي للفرق بين الموت والمرض الخامسة ما لو ندب غيره أو انفلتت دابته من يده فأفسدت شيئا فلا ضمان عليه لغلبتهاله حينئذ وكذلك لو كانت الدواب مع راع فهاجرت ربح وأظلم النهار فتفرقت منه وأتلفت زرعاً مثلاً فلا ضمان على الراعي في الأظهر للغلبة بخلاف ما لو تفرقت لنومها فتلفت شيئا فإنه يضمنه لتفر يطعها إلى هذه الصور وأشار في المنهج بقوله غالباً (قوله سواء كان مالكها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها) أي أو ودعها أو مرتبتها فتعير بعضهم بصاحب الدابة فيه قصور لأن الظاهر منه مالكها فقط إلا أن يراد به المصاحب لها فيشمل من ذكر كما أشار إليه في المنهج بقوله ومن صاحب دابة (قوله ضمان ما أتلفته دابته) أي التي يده عليها فالإضافة لا تأتي في ملازمة للمالك فقط كما علم من قوله سواء كان مالكها أو مستعيرها الخ سواء كان ما أتلفته نفساً أو مالا وسواء كان اتلافها ليلاً ونهاراً لكن ضمان النفس على العاقلة كحفر البئر وإنما كان عليه ضمان ما أتلفته دابته لأنها في يده فعليه حفظها وتعهدها ولأن فعلها منسوب إليه فجنايته ومحل ضمان صاحب الدابة ما أتلفته دابته إذا لم يقصر صاحبه فإن قصر كان وضعه بطريق أو عرضه لها فلا ضمان على صاحب الدابة لتفر يط مالكها فهو المضيع لماله وكذلك لو كانت الدابة وحدها وأتلفت شيئاً مع تقصير مالكها كان كان حاضراً وترك دفعها أو كان في محوط له باب وتركه مفتوحاً فلا ضمان لتفر يطه فان لم يقصر مالكها كان أرسلها في وقت جرت العادة بضبطها فيه ليلاً ونهاراً ضمن صاحبها وإن أرسلها في وقت جرت العادة بارسأها فيه لم يضمن ومن ذلك يؤخذ ما بحثه البلقيني من أنه لو جرت العادة بحفظها ليلاً ونهاراً ضمن مرسأها ما أتلفته مطلقاً ولا يضمن ما أتلفته الطيور كالجمام مطلقاً لأن العادة أرسلها ومنها النحل فلا ضمان فيما يتلفه ولذلك أفتى البلقيني في نحل لسان قنصل جلا لاخر بعدم الضمان وعمله بأن صاحب النحل لا يمكنه ضبطه والتقصير من صاحب الجمل وكل حيوان عهد منه الاتلاف كالهرة التي عرفت بالاتلاف للطيور والطعام وغيرهما يضمن مالكه أو من بأو يه ما أتلفه ليلاً ونهاراً ويدفع بالآخف فلا تخف كالصائيل ولا يجوز التعرض له في غير حال الجناية وقيل أنه التحق بالقواسق الخس المأمور بقتلها فلا يعصمها الاقتناء ووضع اليد عليها ولو كان بداره كلب عقور أو دابة جوح ودخلها شخص باذنه ولم يعالمه بالحال فعضه الكلب أو جرحته الدابة ضمنه ولو كان الداخل بصير فإن دخل بلاذنه أو أعالمه بالحال فلا ضمان لأنه المنسبب في هلاك نفسه وكذلك لو كان ما ذكر خارجاً عن داره ولو كان بجانبها فلا ضمان لأن ذلك ظاهر يمكن الاحتراز عنه وقد سئل القفال عن حبس الطيور في الأقفاص لسماع صوتها أو نحو ذلك فأجاب بالجواز إذا تعهد صاحبها بما تحتاج إليه كالبيمة التي تربط بتعهد مالكها بمؤنتها (قوله سواء كان الاتلاف بيدها أو رجلها) تعميم في الضمان وقوله أو غير ذلك أي كراسها (قوله ولو بالآخرة أو رانت) بمثلته وقوله بطريق أي ولو واقفة بقدر الحاجة من ركوب أو نزول أو لأجل البون أو الروث بخلاف إيقاف الحمار جبرهم في المواقف المعروفة بالطرق والأسواق فيضمنون لأنهم مقصرون بإيقافهم جبرهم فيها لتعديهم بذلك وقوله فتلف بذلك أي ببوها أو روثها وقوله نفس أو مال أي أوهما معاً وقوله فلا ضمان أي لأن الطريق لا تخلو عن ذلك والمنع من الطريق لا سبيل إليه وهذا هو المعتمد خلافاً لما جرى عليه بعض المتأخرين كشيخ الإسلام من الضمان لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة قال وهذا ما جزم به في الروضة وأصلها وهو المنقول عن نص الاموال أصحاب ومع ذلك فهو ضعيف والمعتمد عدم الضمان كما علمت

فصل في أحكام البغاة أي هذا الفصل في بيان أحكام البغاة سمووا بذلك لبغيتهم وظلمهم ومجاوزتهم الحد وعدوهم عن الحق والأصل فيه قوله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقتلوا التي تبغى حتى تنبئ إلى أمر الله وانما جع في قوله اقتتلوا نظراً للمعنى وثني في قوله فأصلحوا بينهما نظراً للفظ وليس في الآية ذكر الخروج على الإمام صريحاً لكنها أشمله لعمومها بناء على أن الطائفة تطلق

سواء كان مالكها
أو مستعيرها أو
مستأجرها أو
غاصبها (ضمان ما
أتلفته دابته) سواء
كان الاتلاف بيدها
أو رجلها أو غير
ذلك ولو بالآخرة
رانت بطريق فتلف
بذلك نفس أو مال
فلا ضمان

فصل في أحكام
البغاة

على الواحد فتشمل الامام أو تقتضيه بطريق القياس الأولى بناء على أن الطائفة لا تطلق على الواحد لانه اذا طلب القتال لبني طائفة على طائفة فاللبنى على الامام أولى وليس البغاة فسقة لتأويلهم ولذلك قبلت شهادتهم قال الامام الشافعي الآن يكونوا بمن يشهدون لموافقهم بتصديقهم كالحطائية وهم صنف من الرافض منسوبون لرجل يقال له خطاب يشهدون لموافقهم بتصديقهم لأنهم يقولون المسلم لا يكذب فلا تقبل شهادتهم الا ان ينووا السبب كأن قالوا أقرضه كذا فتقبل لا تنفاء التهمة حينئذ ولذلك أيضا قبل قضاء قاضيهما فيما يقبل فيه قضاء قاضينا بخلاف ما لا يقبل فيه ذلك كأن حكم قاضيهما بما يخالف النص أو الاجماع أو القياس الجلي فلا يقبل ومحل قبول شهادتهم وقضائهم ما لم يستحلوا ادمانا وأموالنا والا فلا تقبل شهادتهم ولا قضاؤهم لا تنفاء عدالتهم حينئذ مع أن العدالة شرط في الشاهد والقاضي ولو كتبوا لنا بحكم فلنا تنفيذه أو بسماح بينة فلنا الحكم بها لكن يندب لنا عدم التنفيذ وعدم الحكم استخفافا بهم ويعتد بما استوفوه من حد أو تعزير أو خراج وزكاة أو جزية لما في عدم الاعتداد بذلك من الاضرار بالريعية ويعتد بما فرقوه من سهم المرتزقة على جندهم لأنهم من جند الاسلام ولأن رعب الكفار قائم بهم (قوله وهم) أي البغاة وقوله فرقة مسلمون أي طائفة مسلمون وحكم دارهم حكم دار الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة حد أقامه امام استولى عليها ولو سبي المشركون طائفة من البغاة لزم أهل العدل استنقاذهم ان قسر واعليه ولو أعانهم كفار معصومون كالذميين عالمون بتحريم قتالنا مختارون فيه انتقض عهدهم كما لو انقروا باقتنائنا فان قال الذميون كنا مكرهين أو ظننا جواز القتال اعانته لهم أو أنهم محقون وأن لنا اعانة الحق وأمكن صدقهم لم ينتقض عهدهم لعنهم وأما المعاهدون والمؤمنون فينتقض عهدهم ولا يقبل عندهم الا في الكراهية (قوله مخالفون الامام) أي بأن خرجوا عن طاعته بعدم انقيادهم له أو منع حق توجه عليهم كزكاة واعلم أن الامامة فرض كفاية كالتقضاء ولذلك قال صاحب الجوهرة

وهم فرقة مسلمون
مخالفون الامام العادل
٣ قول المحشى كجعله
الامر لعل الواو
محدوفة والتقدير
وكجعله أي الامام
فليحرق

و واجب نصب امام عدل * بالشرع فاعلم لا يحكم العقل

وتنعقد الامامة بأحد أمور ثلاثة أو لها بيعة أهل الحل والعقد أي حل الامور وعقد هاهنا العلماء وجوه الناس المتيسر اجتماعهم فلا يعتبر فيها عدد بل لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته بحضرة شاهدين ولا تكفي بيعة العامة ويشترط اتصاف المبايع بصفة الشهود من العدالة وغيرها ثانياً استخلاف الامام من عينه في حياته بشرط أن يكون أهلاً للامامة حينئذ ليكون خليفة بعد موته يصير بدلاً عنه بعهدته اليه كما عهد أبو بكر إلى عمر رضي الله عنهما ٣ كجعله الامر شورى بين جماعة فيرضون بعد موته أو في حياته باذن واحد منهم كما جعل عمر رضي الله عنه الامر شورى بين ستة على وعثمان والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة رضي الله عنهم أجمعين فاختروا عثمان رضي الله تعالى عنه وقد نظم بعضهم أسماءهم بقوله

أصحاب شورى ستة فما كها * لكل شخص منهم قسر على
عثمان طلحة وابن عوف يافتي * سعد بن وقاص زبير مع على

ثالثها استيلاء شخص مسلم ذي شوكة متغلب على الامامة ولو غير أهل لها كصبي وامرأة وفاسق وجاهل فتنعقد امامته لينتظم شمل المسلمين وتنفذ احكامه للضرورة وأما الكافر فلا تنعقد امامته اذا تغلب عليها لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وشرط الامام كشرط القاضي من كونه مسلماً مكلفاً حراً عادلاً ذكراً مجتهداً ذا رأي وسمع وبصر ونطق وأن يكون قرشياً خبيراً بالنسائي الأئمة من قریش وأن يكون شجاعاً ليغزو بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة أي جماعة المسلمين ودخل في الشجاعة سلامته من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة النهوض (قوله العادل) ليس قياداً على الراجح فان اعتبار العدل أحد وجهين والراجح خلافه وعبارة المنهج مخالفو امام قال في شرحه ولوجائراً ومثله الشيخ الخطيب فتجب طاعة الامام ولو جائراً فيما لا يخالف الشرع من أمراً ونهي بخلاف ما يخالف الشرع لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق كما في الحديث وفي شرح مسلم يحرم الخروج على الامام الجائر اجاعا يعني من الطبقة المتأخرة عن التابعين

فمن بعدهم فلا يراد على حكاية الاجماع خروج سيدنا الحسين رضي الله عنه على يزبدن معاوية وخروج عمرو بن سعيد بن العاص رضي الله عنه على عبد الملك بن مروان ونحوهما والحاصل أنه يجب طاعة الامام ولو كان عبدا حبشيا بأن تغلب عليها خبر اسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم حبشي مجدع الأطراف ولأن المقصود اتحاد الكافة ولا يحصل الا بوجود الطاعة (قوله ومفرد البغاة باغ) فالبغاة جمع باغ كالقضاة جمع قاض وأصل بغاة بغية تحركت الياء وانه فتح ما قبلها قلبت ألفا فصار بغاة (قوله من البغي) أي مأخوذ من البغي وقوله وهو الظلم أي مجاوزة الحد وليس البغي هنا وصفا مذموما لكونه بتأويل سائغ وان كان باطلا لظنا بخلاف ما اذا كان بلا تأويل أو بتأويل غير سائغ فانه وصف مذموم ولذلك قال بعضهم

واحد من البغي الوخيم فلو بني * جبل على جبل لدك الباغى

(قوله ويقال) أي وجوب أو عبارة المنهج ويجب قتالهم قال في شرحه لاجماع الصحابة عليه وأما الخوارج فلا يقاتلون وهم قوم يكفرون مرتكب الكبيرة ويتركون الجماعات لاعتقادهم كفر الأئمة باقرارهم على الكبائر فزعموا كفرهم بذلك فتركوا الصلاة خلفهم لذلك نعم ان نضر رناهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر ومحل عدم قتالهم ان كانوا في قبضتنا ولم يقاتلوا ولا اقوا ولا ولا يجب قتل القاتل منهم الا ان قصدوا اخافة الطريق وقتلوا شخصا مكافئهم فيستحق قتل القاتل منهم لانهم قطع طريق حينئذ ولا نضمن ما تلفناه في حال القتال على البغاة لضرورة الحرب كعكسه فهو هدر اقتداء بالسلف لأن الوقائع التي جرت بين الصحابة لم يطالب بعضهم بعضا بما تلفوه من نفس أو مال وترغيبا في الطاعة ولا ناما مورون بحر بهم فلا نضمن ما يتولد منها وهم انما أتلوا بتأويل بخلاف ما اذا كان في غير حال القتال أو فيه لا لضرورة فانه مضمون جر يا على الأصل في الاتلافات نعم ان قصد أهل العدل باتلاف ما لهم اضعافهم وهزيمتهم لم يضمنوا كما قاله الماوردي ولو وطئ أحد من الفريقين أمّة واحدا من الفريق الآخر بلا شبهة حدّان أكرهها لزمه المهر والولد رقيق ويلزم الواحد من أهل العدل مصابة اثنين من أهل البغي كما يجب على المسلم مصابة اثنين من الكفار فلا يولى الامتناع الى فتنة ومثل البغاة في عدم ضمان ما تلفوه علينا وعدم ضمان ما تلفناه عليهم لضرورة الحرب وشوكة بلا تأويل فانه لا يضمن ما تلفه علينا ولا نضمن ما تلفناه عليه لضرورة الحرب لأن سقوط الضمان في البغاة لقطع الفتنة واجتماع الكفة وهو موجود هنا ولا فرق بين أن يكون مسلما أو مرتدا على المعتد خلافا للشيخ الاسلام حيث قال بالضمان فيما تلفه طائفة ارتدت ولهم شوكة وان تابوا وأسلموا وألجنايتهم على الاسلام وأما ما تلفه المتأول بلا شوكة فهو مضمون لأن كقطاع الطريق (قوله بفتح ما قبل آخره) أي مع ضم أوله لبنائه للجحول وعلى هذا فيقرأ أهل البغي بالرفع لأنه نائب الفاعل ويجوز قراءته بضم أوله وكسر ما قبل آخره بالبناء للفاعل وفاعله ضمير عائد على الامام المعلوم من المقام بل هو أولى وليس هو من حذف الفاعل كما قيل وعلى هذا فيقرأ أهل البغي بالنصب لأنه مفعول (قوله أهل البغي) بالرفع على ما جرى عليه الشارح أو بالنصب على ما قدمناه لك (قوله أي يقاتلهم الامام) أي أو نائبه ولا يجوز أن يستعان عليهم بكافرا لأنه يحرم تسليطه على المسلمين الا لضرورة بأن كثروا وأحاطوا بنا ولا بمن يرى قتلهم مدبرين لعداوة أو اعتقاد كالحنفى والامام لا يرى ذلك ابقاء عليهم هذا ان لم يحتاج للاستعانة فلو احتجنا للاستعانة به جاز ان كان فيه جراءة وحسن اقدام وتكسنا من منعموا تبع منهزما (قوله بثلاث شرائط) وتقدم في التعريف اشتراط أن يكونوا مسلمين وأما كونهم مخالفين للامام فقد ذكر المصنف ما يفيد بقوله وأن يخرجوا عن قبضة الامام فلا حاجة لعهده شرطا زائدا وكذلك لا حاجة لعدا أن يكون لهم مطاع شرطان اذا لأن الشارح جعله دافيا للشوكة التي صور بها المنفعة كما سيأتي نعم يحتاج لزيادة اشتراط أن يكون التأويل فاسدا لا يقطع بفساده كما صنع الشيخ الخطيب وقد يقال هذا معلوم من قول المصنف سائغ خصوصاً على تفسير الشارح له بقوله أي محتمل فتدبر (قوله أحدها) أي أحد الثلاث شرائط (قوله أن يكونوا في منعة) بفتحها وصور الشارح ذلك بقوله بأن يكون لهم شوكة فهو تصوير لقوله أن يكونوا في منعة وقوله بقوة أي بسبب قوة ولو تحصن بحيث يمكن معهما مقاومة الامام وقوله وعدد أي

ومفرد البغاة باغ من
البغي وهو الظلم
(و يقال) بفتح ما
قبل آخره (أهل
البغي) أي يقاتلهم
الامام (بثلاث
شرائط) أحدها
(أن يكونوا في
منعة) بأن يكون لهم
شوكة بقوة وعدد

كثرت قوله وبمطاع أي وبسبب مطاع فهو عطف على قوله بقوة وهذا يقتضي أنه داخل في الشوكة التي صور بها الشارح المنعة فالمطاع ليس شرطاً لانداء على الشوكة كما تقتضيه عبارة المنهج بل هو شرط فيها كما صرح به الشيخ الخطيب (قوله وإن لم يكن المطاع اماماً منصوباً) فلا يشترط أن يكون فيهم امام منصوب لأن علياً رضي الله عنه قاتل أهل الجبل بالبصرة ولا امام لهم بل كانوا اجاعاً مع السيدة عائشة رضي الله عنها وكانت على جبل فظفر بها على وأكرمها وأمر برجوعها إلى المدينة فلاجل كونها راكبة على جبل في تلك الوقعة سميت وقعة الجبل وقاتل أهل صفين قبل نصب امامهم ومعنى المطاع المتبوع الذي تصدر أفعاله عن رأيه بحيث لا يخرجون عن طاعته وتجتمع كلمتهم به (قوله بحيث يحتاج الامام الخ) هذا تصوير للقوة وما بعدها التي تحصل بها الشوكة التي هي تصوير للنفعة وقوله العادل ليس بقيد كما تقدم وقوله في ردهم أي البغاة وقوله لطاعته متعلق بردهم وقوله إلى كلفة متعلق بقوله يحتاج وقوله من بذل مال وتحصيل رجال أي دفع مال وتهية جيش وهذا بيان للكلفة (قوله فإن كانوا أفراداً الخ) محترز قوله أن يكونوا في منعة وقوله يسهل ضبطهم أي يتيسر أخذهم بحيث لا يحتاج إلى بذل مال ولا تحصيل رجال وقوله فليسوا بغاة أي لعدم حرمتهم فيرتب على أفعالهم مقتضاهما حتى لو أتلفوا شيئاً ضمنوه كقاطع الطريق (قوله والثاني) أي الشرط الثاني من الثلاث شرائط (قوله أن يخرجوا عن قبضة الامام) أي طاعته بانفرادهم ببلد أو قرية أو موضع من الصحراء كما نقله في الروضة وأصلها عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه وقوله العادل ليس بقيد كما تقدم غير مرة (قوله اما بترك الانقياد له) أي بترك الطاعة له فيما يأمر به أو ينهي عنه في غير ما يخالف الشرع وقوله أو يمنع حق توجه عليهم أي منع أدائه وتمكين مستحقه منه وقوله سواء كان الحق مالياً أي كالأموال أو غيره أي غير مالي وقدمته بقوله كحدوقصاص ويدخل في هذا الضابط كما قاله العراقي ما لوت قاتل فثقتان من المؤمنين فأصلح الامام بينهم لأنه كان من حقه عليهم عدم المقاتلة والرفع اليه فترك ذلك افتيات عليه ومنع الحق متوجه عليهم (قوله والثالث) أي الشرط الثالث من الثلاث شرائط (قوله أن يكون لهم الخ) أي بحيث تكون لهم شبهة يعتقدون بها جواز الخروج عن طاعة الامام لأن من خرج بغير شبهة كان معانداً للحق وقوله أي للبغاة تفسير للضمير في قوله لهم (قوله تأويل) أي بأن يتمسكوا بشئ ومن الكتاب أو السنة ليأخذوا بظاهره ويستندوا اليه وقوله سائق بمهمة في أوله ومعجمته في آخره وفسره الشارح بقوله أي محتمل والمراد أنه محتمل للصحة بحسب الظاهر وهو باطل ظناً وقوله كما عبر به بعض الأصحاب أي أصحاب الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله كطالبة أهل صفين) بكسر أوله وتانيه المشدد وهو اسم اقليم أو بلد بالشام وكان أهلها مع معاوية وكان معه ثمانون ألفاً وكان مع علي عشرة آلاف ونصره الله عليه وكان كل منهما مجتهداً فظهر له باجتهاده أن يقتل الآخر وأن كان الحق مع علي رضي الله عنه كما يدل له قوله عليه السلام ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار وهذا من الأخبار بالغيبيات وقد وقع ذلك بصفتين فقد دعا عمار بن ياسر رضي الله عنه أهل صفين إلى طاعة الامام التي هي سبب في الجنة وهم دعوه إلى عصيانه ومقاتلته وذلك سبب في النار وقتلوه فعلم من ذلك أنهم الفئة الباغية وأن الحق مع علي كرم الله وجهه ولما يقدر معاوية على انكار هذا الحديث لكونه من أنفس الأحاديث وأصحها كما قاله القرطبي قال إنما قتله من أخرجه فقال على إذن يكون رسول الله ﷺ هو الذي قتل جزءاً لأنه أخرجه وهذا من على الزام مفهم لا جواب عنه وحجة لا اعتراض عليها قال الامام عبد القاهر الجرجاني أجمع فقهاء الحجاز والعراق على أن علياً مصيب في قتاله لأهل صفين كما أنه مصيب في قتاله لأهل الجبل وأن الذين قاتلوه بغاة ظالمون له لكن لا يجوز الطعن في معاوية كغيره من سائر الصحابة فانهم كلهم عدول ولما جرى بينهم محامل ولذلك قال صاحب الجوهرة

وأول التشاجر الذي ورد * ان خضت فيه واجتنب داء الحسد

والحاصل أن علياً رضي الله عنه قاتل أهل الجبل بالبصرة وهم طليحة والزبير وعائشة وكانت على جبل فأخذها جماعة على فأمر بردها إلى المدينة ولذلك سميت تلك الوقعة وقعة الجبل ثم قاتل أهل صفين بالشام مع معاوية وروى أن

وبمطاع فيهم وإن لم يكن المطاع اماماً منصوباً بحيث يحتاج الامام العادل في ردهم لطاعته إلى كلفة من بذل مال وتحصيل رجال فإن كانوا أفراداً يسهل ضبطهم فليسوا بغاة (و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة الامام) العادل اما بترك الانقياد له أو بمنع حق توجه عليهم سواء كان الحق مالياً أو غيره كحدوقصاص (و) الثالث (أن يكون لهم) أي للبغاة (تأويل سائق) أي محتمل كما عبر به بعض الأصحاب كطالبة أهل صفين

رجلا قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه رأيت الليلة كأن الشمس والقمر ومع كل نجوم يقتتلان فقال له عمر مع أيهما كنت قال مع القمر قال كنت مع الآية الممحوة اذهب فلا تعمل لي عملا أبدا وكان عاملا له فعزله واسمه حابس ابن سعد ٣ فقتل يوم صفين ثم قاتل أهل النهر وان من الخوارج وهي قرية بقرب بغداد (قوله بدم عثمان) أي ببذله وهو القصاص وقوله حيث اعتقدوا أي لأنهم اعتقدوا والضمير راجع لأهل صفين وقتلوا فقتلوا في هذا الاعتقاد أهل الجبل فانهم اعتقدوا أيضا ذلك وقوله أن عليا يعرف من قتل عثمان أي ولا يقتص منهم لمواطأته إياهم وهو بريء من ذلك فقد جاء عن علي رضي الله عنه أن بني أمية يزعمون أني قتل عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا مالات ولقد نهيته فعصوني اه وانما آخر القصاص حتى يحقق شرط القصاص ثم يقتص منهم ومثل هذا التأويل تأويل مانعي الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة الا لمن صلاته سكن لهم أي دعاؤه رجة لهم وهو النبي ﷺ أخذنا بظاهر قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله) فان كان التأويل قطعي البطلان) هذا مقابل لقوله سائغ فان معناه كما تقدم محتمل للصحة وان كان باطلا فظنا وذلك كتأويل المرتدين بعدموته ﷺ بقولهم لا تؤمن به الا في حياته لا بعد موته لأن كل شريرة تنقطع بموت نبيها فهذا التأويل باطل قطعاً لأن شريعته ﷺ باقية الى يوم القيامة لكن يرد على هذا المثال أن هؤلاء كفار والكلام في البغاة وهم مسلمون كما تقدم اللهم الآن ينظر اكونهم مسلمين بحسب الأصل (قوله لم يعتبر) أي هذا التأويل الذي هو قطعي البطلان وقوله بل صاحبه معاند أي فتجري عليه الأحكام قهر اعنه (قوله ولا يقتل الامام البغاة حتى يبعث اليهم رسولا) أي وجوبه بافحرم قتلهم قبل البعث وقوله أمينا أي عدلا عارفا بالعلوم والحروب وقوله فطنا أي حاذقا ما هرا في المناظرة وكان على الشارح أن يقول ناصحا أي عنده نصيح لأهل العدل وقيل لأهل البغي وقيل لهما وكونه أمينا فطنا مندوب ان كان البعث مجرد السؤال فان كان للمناظرة وازالة الشبهة كان واجبا كما أفاده الرمي لكن قرر الشيخ عطية أن كونه أمينا واجب مطلقا والتفصيل المذكور في كونه فطنا وأما كونه ناصحا فهو واجب مطلقا ككونه أمينا وقد بعث علي رضي الله عنه ابن عباس الى أهل النهر وان فرجع بعضهم وأبي بعضهم (قوله فان ذكر واله) أي للرسول الذي بعثه الامام وقوله مظمة بكسر اللام وفتحها وهو القياس كما قاله المرادي وهذا ان كان مصدرا ميميا بمعنى الظلم فان كان اسما لياظم به فبالكسر فقط وقوله هي أي تلك المظمة وقوله السبب في امتناعهم عن طاعته أي في خروجهم عن طاعته (قوله أزالها) أي الرسول الأمين الفطن بمراجعة الامام ويصح عود الضمير على الامام وهذا في المظمة وأما في الشبهة فيزيلها الرسول الأمين الفطن بنفسه ويصح أن يزيلها الامام بنفسه أيضا ان كان عارفا أو بتسببه كأن يسأل العلماء ان لم يكن عارفا (قوله وان لم يذكر واشيا) أي لا مظمة ولا شبهة وقوله أو أصروا بعد ازالة المظمة على البني أي استمروا على ذلك ولم يرجعوا الى الطاعة وفي بعض النسخ وان أصروا الخ باسقاط قوله وان لم يذكر واشيا (قوله نصحهم) أي ندبنا بأن يعظموا ترغيبا وترهيبا ويأمرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة الدين واحدة (قوله ثم أعلمهم) أي وجوبنا وقوله بالقتال عبارة المنهج ثم أعلمهم بالمناظرة ثم بالقتال انتهت فقد حذف هنا مرتبة وقد أمر الله أولا بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما أخر الله فان طلبوا من الامام الامهال اجتهد وفعل ما رآه صوابا فان ظهر له أن استمهاهم للتأمل في ازالة الشبهة أمهلهم ما يراه ولا يتقيد بمدق وان ظهر أن ذلك لا تنظر بمدد أو قوة لم يعملهم وان بذلوا أموالهم ورهنوا ذراريهم (قوله ولا يقتل أسيرهم) أي ولا مدبرهم ولا من ألقى سلاحه منهم وأعرض عن القتال لقوله تعالى حتى تفيء الى أمر الله والفيئة الرجوع عن القتال بالهزيمة وروى ابن أبي شبة أن عليا رضي الله عنه أمر مناديه يوم الجبل بأن ينادي أن لا ينبع مدبر ولا يزف على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابيه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ولأن قتلهم انما شرع لامتناعهم من الطاعة وقد زال (قوله أي البغاة) تفسير للضمير (قوله فان قتله شخص عادل) أي من أهل العدل وقوله لا قصاص عليه في الاصح أي

بدم عثمان حيث
اعتقدوا أن عليا
رضي الله عنه يعرف
من قتل عثمان فان
كان التأويل قطعي
البطلان لم يعتبر بل
صاحبه معاند ولا
يقاتل الامام البغاة
حتى يبعث اليهم رسولا
أمينا فطنا يسأله
ما يكرهونه فان
ذكر واله مظمة هي
السبب في امتناعهم
عن طاعته أزالها
وان لم يذكر واشيا
أو أصروا بعد ازالة
المظمة على البني
نصحهم ثم أعلمهم
بالقتال (ولا يقتل
أسيرهم) أي البغاة
فان قتله شخص عادل
لا قصاص عليه في
الاصح

سقول المحشي فقتل
يوم صفين يعني مع
معاوية كافي عبارة
غيره اه مصححه

على القول الأصح وهو المتمدل شبهة أبي حنيفة فإنه يرى قتلهم مدبرين فينتفى القصاص للشبهة لكن تلومه الدية
 (قوله ولا يطلق أسيرهم) أى بل يحبس لأنه امتنع من حق واجب عليه فيحبس به كالدين قاله العلامة البرلى قلا
 عن الماوردى (قوله وان كان صبيًا وامرأة) أى وعبدًا فلا يطلقون حتى تنقضى الحرب ويتفرق جمعهم كفى الرجل الحر
 ومحل ذلك فى الصبي والمرأة والعبد إن كانوا مقاتلين والأطلقوا بمجرد انقضاء الحرب (قوله حتى تنقضى الحرب
 ويتفرق جمعهم) أى ولا يتوقع عودهم (قوله إلا أن يطيع أسيرهم) مختارًا بما تبته للإمام (أى يطلق قبل ذلك) (قوله
 ولا ينضم ما لهم) أى لا يؤخذ غنيمة ولا يقطع زرعهم ولا أشجارهم ولا تفقر خيولهم إلا أن قاتلوا عليها ويحرم استعمال
 سلاحهم وخيولهم وغيرهما مما أخذ من أموالهم لمعوم قوله عليه السلام لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه نعم
 يجوز للضرورة كأن لم نجد ما ندفع به عنا السلاحهم أو ما نركبه عند المهرجة لا خيولهم (قوله ويرد سلاحهم
 وخيولهم) أى وغيرهما مما أخذ من أموالهم فيرد عليهم جميع ما أخذ منهم وقوله إذا انقضى الحرب أى بيننا وبينهم
 وقوله وأمنت فالتهم أى ضررهم وقوله بتفرقهم أى بسبب تفرقهم وعدم توقع عودهم وقوله وأردمهم للطاعة أى أو
 رجوعهم للطاعة للإمام (قوله ولا يقاتلون بعظيم كنار) أى يحرم قتالهم بذلك ولا يجوز حصارهم بمنع الطعام والشراب
 عنهم الا على رأى الإمام فى أهل قلعة (قوله ومنجنيق) هى آلة يرمى بها الحجارة كمر حجيعة والى المعروفة وقوله
 الا للضرورة فيقاتلون بذلك أى بالعظيم كنار ومنجنيق وقوله كأن قاتلوا به أى بالعظيم المذكور وقوله أو أحاطوا بنا أى
 لكثرتهم وهذا تمثيل للضرورة (قوله ولا يذف بالمعجمة من التذيف) وهو الاسراع وتتميم القتل كما أفاده الشاوح
 فالمنى ولا يسرع ولا يتم القتل وقوله على جرحهم أى البغاة (قوله والتذيف تتميم القتل وتعجيله) أى الاسراع به
 (فصل فى أحكام الردة) أعادنا الله وأحببنا جميع المسلمين منها وهى محبطة للعمل أن اتصلت بالموت والأبأن أسلم قبل
 موته فهى محبطة لثوابه فقط فيعود له العمل مجردا عن الثواب ويترتب على ذلك أنه لا يجب عليه قضاءه ولا يطالب
 به فى الآخرة وتثبت الردة بينة ولا يجب تفصيل الشهادة بها كما قال الرافعى عن الإمام أنه الظاهر لأن الردة لحظها
 لا يقدم الشاهد على الشهادة بها الا على بصيرة خلافا للشيخ الاسلام فى قوله بوجوب تفصيل الشهادة بها وان قال انه
 المنقول وصححه جماعة منهم السبكي وقال الاسنوى انه المعروف عقلا وقلا وما نقل عن الإمام بحث له والمتمد
 الاول ولو شهدت البينة بقول كافر أو فعله فادعى الشهود عليه اكرها صدق يمينه ولو بلا قرينة لأنه لم يكذب
 البينة والحزم أن يحدد كلمة الاسلام بخلاف ما لو شهدت برده وادعى ما ذكر فلا يصدق بلا قرينة لتكذيبه الشهود
 لأن الكفر لا يكون مرتدًا فان كان هناك قرينة كأسير كفار صدق يمينه (قوله وهى) أى الردة وقوله أفحش
 أنواع الكفر أى لما فيها من قطع الاسلام والرجوع عنه فهى أغلظ من غيرها من أنواع الكفر (قوله ومعناها لغة
 الرجوع عن الشيء الى غيره) أى سواء كان رجوعا عن الاسلام الى غيره وهو الكفر أو عن شيء آخر الى غيره فالمنى
 اللغوى أعم من المعنى الشرعى كما هو الغالب (قوله وشرعا) أى ومعناها شرعا فهو عطف على لغة (قوله قطع الاسلام)
 أى قطع من يصح طلاقه استمرار الاسلام فهو من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل مع تقدير مضاف ومن
 يصح طلاقه هو البالغ العاقل المختار ولو سكران متديا فخرج الصبي والمجنون فلا تصح ردتهما لعدم تكليفهما وخرج
 أيضا السكران فلا تصح رده لقوله تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وعلم من قولهم قطع الاسلام أن المتقل من
 دين لا يخرج لا يسمى مرتدًا وان كان حكمه حكم المرتد فلا يقبل منه الا الاسلام (قوله بنية كفر) أى ولو فى المستقبل كأن
 نوى أن يكفر غدًا أو فى قابل فيكفر فى الحال ومثل بنية الكفر التردد فيه فيكفر به أيضا وقوله أو قول كفر أى كأن يقول
 الله ثالث ثلاثة أو يقول أنا الله ما لم يسبق إليه لسانه أو يقله حكاية عن غيره أو يقله الولي فى غيبته والا فلا يكفر ولا يعز
 خلافا لقول ابن عبد السلام انه يعز لأنه لا يؤخذ بذلك فى حال غيبته كما هو الفرض وقوله أو فعل كفر أى ما لم يكن
 فعله خوفا من الكفار كأن يكون فى بلادهم وأمروه بذلك وخاف على نفسه والا فلا يكفر لكونه مكرها حينئذ كما
 علم مما مر (قوله كسجود لصنم) أى أولشمس أو قمر ومثل السجود الركوع لعير الله فيكفر به ان قصد تعظيمه

ولا يطلق أسيرهم
 وان كان صبيًا
 وامرأة حتى تنقضى
 الحرب ويتفرق
 جمعهم إلا أن يطيع
 أسيرهم مختارًا بما تبته
 للإمام ولا ينضم ما لهم
 ويرد سلاحهم وخيولهم
 اليهم إذا انقضى
 الحرب وأمنت
 فالتهم بتفرقهم أو
 رددهم للطاعة ولا
 يقاتلون بعظيم
 كنار ومنجنيق الا
 للضرورة فيقاتلون
 بذلك كأن قاتلونا
 به أو أحاطوا بنا ولا
 يذف على جرحهم
 والتذيف تتميم
 القتل وتعجيله
 (فصل فى أحكام
 الردة وهى أفحش
 أنواع الكفر
 ومعناها لغة الرجوع
 عن الشيء الى غيره
 وشرعا قطع الاسلام
 بنية كفر أو قول
 كفر أو فعل كفر
 كسجود لصنم

كتعظيم الله والاحرم فقط (قوله سواء كان الخ) نعيم في قطع الاسلام بنية الكفر أو قوله أو فعله لكن لا يظهر الاستهزاء في النية وإنما يظهر في القول والفعل وقوله على جهة الاستهزاء أى على جهة هي الاستهزاء قال تعالى قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم وقوله أو العناد أى كأن يقول الله ثالث ثلاثة عناد لمن يخاصمه مع اعتقاده أن الله واحد فيكفر بذلك وقوله أو الاعتقاد أى ما لم يكن عن اجتهاد كاعتقاد المعتزلة عدم رؤية الباري في الآخرة أو عدم عذاب القبر أو نعيمه (قوله كن اعتقد حدوث الصانع) أى كاعتقاد من اعتقد حدوث الصانع فهو على تقدير مضاف لأنه مثال للاعتقاد والصانع لم يرد من أسبائه تعالى لكنهم كادوا أن يجمعوا عليه أخذاً من قوله تعالى صنع الله الذي أتقن كل شيء (قوله ومن ارتد عن الاسلام) أى رجع عن دين الاسلام وولد المرتدان ان اعتقد قبل الردة فهو مسلم لأنه ان اعتقد في حال الاسلام حكم عليه بالاسلام تبعاً ولا يؤثر فيه طرو ردة أبويه أو أحدهما وكذا ان اعتقد في الردة وكان في أصوله الذين ينسب اليهم مسلم فهو مسلم تبعاً للمسلم من أصوله المذكورين لأن الاسلام يعا ولا يعلى عليه وان كان أصوله مرتدين فهو مرتد تبعاً لهم لكن لا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان تاب فالامر ظاهر والقتل ولو كان أحد أبويه مرتداً والآخر كافراً أصلي فكافراً أصلي كما قاله البغوي واختلف فيمن مات من أولاد الكفار قبل بلوغه على أقوال كثيرة أصحابها أنهم يكونون في الجنة استقلالاً وقيل خدماً لأهلها والأكثرون على أنهم في النار استقلالاً وقيل مع أصلهم وقيل على الاعراف وقيل بأنهم يمتحنون وقيل بالوقف ومحل الخلاف في أولاد كفار هذه الأمة وأما أولاد غير هاهنا في النار قولاً واحداً لكن من غير تعذيب هكذا قيل وقيل الخلاف في أولاد كفار غير هذا الامتواء وأولاد كفار هذه الأمة في الجنة قولاً واحداً وعلم أن ملك المرتد موقوف فان مات مرتداً تبين زواله من حين الردة وان أسلم تبين بقاءه ويجعل ماله عند عدل وأمه عند نحو محرم كأمه ثقة احتياطاً وينفق منه على نفسه وعلى من عليه نفقته كأولاده وزوجاته ويقضى منه دين لزمه قبل الردة وبدل ما تلفه فيها ويؤجر ماله عقاراً كان أو غيره صيانة له عن الضياع ويؤدي مكاتبه النجوم للقاضي حفظاً لهاو يعتق بذلك ولا يقبضها المرتد لأن قبضه غير معتبر وتصرفه ان لم يحتمل الوقف بأن لم يقبل التعليق كالبيع والرهن والهبة فباطل لعدم احتمال الوقف وان احتمله بأن قبل التعليق كعتق وتدير ووصية فوقوف ان أسلم تبين نفوذه والاتبين بطلانه (قوله من رجل أو امرأة) بيان لمن وأشار بذلك الى أنه لا فرق بين الرجل والمرأة حتى في القتل ان لم يتب كل منهما أخذاً بعموم خبر البخاري من بدل دينه فاقتلوه فانه شامل للرجل والمرأة وأما حديث النهي عن قتل النساء الذي استند اليه أبو حنيفة رضي الله عنه فهو محمول على الحربيات أو منسوخ (قوله كن أنكر وجود الله) أى أو قدمه أو بقاءه وهكذا بقية الصفات المجمع عليها وكذا من استخف باسم الله وأمره أو نهيته أو وعده أو وعيده أو جحد آية من القرآن مجعاً على ثبوتها بخلاف غير المجمع على ثبوتها كالبسمة غير التي في سورة النمل أو زاد فيه آية ليست منه أو استخف بسنة كما قيل له قلم أظفرك فانه سنة فقال لا أفعله وان كان سنة وقصد الاستخفاف بذلك بخلاف ما إذا قصد الامتناع من الفعل فقط أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته أو قال لا أدري ما الايمان احتقاراً أو قال لمن حوّل لاحول لا تغني من جوع أو قال الظالم بعد قول المظلوم هذا بتقدير الله أنا أفعل بغير تقديره أو كفر مسلماً من غير تأويل بكفر النعمة أو لم يلحق الاسلام طالبه منه أو أشار بالكفر على مسلم أو كافر أو ادالاسلام أو جحد مجعاً عليه مع إيمان الدين بالضرورة بلا عنز كصلاة أو ركعة من الصلوات الخمس كما قال صاحب الجوهره ومن لمعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفر ليس حد بخلاف ما إذا كان لا يعلمه الا الخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السادس مع بنت الصلب وبخلاف المعتزلة بمن قرب عهده بالاسلام ومثل ذلك مالو زاد شيئاً واعتقد وجوبه مما ليس بواجب بالاجماع كصلاة سادسة أو ركعة زائدة في الصلوات الخمس وهذا باب لا ساحل له نجاناً الله وجميع المسلمين منه (قوله أو كذب رسولاً من رسل الله) أى أو نبياً من أنبياء الله أو سبه أو استخف به أو نفي رسالة رسول من الرسل أو نبوة نبي من الانبياء أو أنكر رسالة الرسل بأن قال لم يرسلهم الله تعالى كما علم بالاولى أو قال ان كان ما قاله الانبياء حقاً

سواء كان على جهة
الاستهزاء أو العناد
أو الاعتقاد كن
اعتقد حدوث
الصانع (ومن ارتد
عن الاسلام) من
رجل أو امرأة كن
أنكر وجود الله
أو كذب رسولاً من
رسل الله

نحوه لأن ذلك يقتضى شكه في كون ما قاله الانبياء حقاً وهو كفر أو قال لأدرى النبي انسى أو جنى نعوذ بالله من ذلك كله (قوله أو حلال محرماً بالاجماع) أى كأن قال الزنا حلال أو نحو ذلك وليحذر مما يقع من قول بعض الناس لبعض عند اللعب قتلك حلال أو نحو ذلك كقولهم حل قتلك فانهم يقولون ذلك على سبيل السخرية ولكنه يقتضى الكفر والعياذ بالله تعالى (قوله كالزنا وشرب الخمر) أى واللواط والظلم (قوله أو حرم حلالاً بالاجماع) أى كأن قال البيع حرام والنكاح حرام أو نحو ذلك (قوله كالنكاح والبيع) أى والا كل والشرب وغيرهما (قوله استتيب) أى طلبت منه التوبة وعرضت عليه لا نعر بما كانت ردته عن شبهة فيسى في ازالته وروى الدارقطني عن جابر أن امرأه يقال لها أم رومان ارتدت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرض عليها الاسلام فان تابت والاقتلت (قوله وجوبا) أى استتابة واجبة بخلاف تارك الصلاة فان استتابته مندوبة والفرق أن جريمة المرتد تقتضى تخليده في النار ولا كذلك جريمة تارك الصلاة وقوله في الحال أى فلا يميل لما فيه من بقاءه على الكفر نعم ان كان سكران سن التأخير الى الصحو ولو ارتد فجن أمهل حتى يفيق احتياطاً فانه قد يفيق ويعود للاسلام فلو قتل في جنونه هدر لا نه مرتد لكن يعزرقا لانه لتفويته الاستتابة الواجبة (قوله في الاصح أى على القول الاصح) وهو المعتمد وقوله فيها ما أى في كون الاستتابة واجبة وكونها في الحال (قوله ومقابل الاصح في الأولى) أى التي هي كون الاستتابة واجبة وقوله أنه أى الحال والشأن وقوله يسن الاستتابة ضعيف وقوله وفي الثانية أى التي هي كونها في الحال وقوله أنه يميل ضعيف أيضاً وقوله ثلاثاً أى من الأيام كما أشار اليه الشارح بقوله الى ثلاثة أيام أى الى انقضاء ثلاثة أيام لا نعر عن عمر في ذلك وأخذ به الامام مالك رضي الله عنه وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه يستتاب شهرين وقال الزهري يدعى الى الاسلام ثلاث مرات فان أبى قتل وحل بعضهم كلام المصنف على هذا فجعل المراد من قوله ثلاثاً ثلاث مرات وعلى كل حال فهو ضعيف (قوله فان تاب) أى يرجع عن كفره وجواب الشرط محذوف تقديره صح اسلامه كما هو مذکور في بعض النسخ وقوله بعوده الى الاسلام أى توبه بمصورة بعوده الى الاسلام قاله للتصوير وقوله بأن يقر بالشهادتين تصوير لعوده الى الاسلام (قوله على الترتيب) أى مع بقية الشروط المعبرة في صحة الاسلام وقد نظمها بعضهم في قوله

شروط الاسلام بلا اشتباه * عقل بلوغ عدم الاكراه

والنطق بالشهادتين والولا * والسادس الترتيب فاعلم واعلم

وقوله بأن يؤمن بالله أولاً ثم برسوله تصوير للترتيب (قوله فان عكس) مفهوم الترتيب وقوله لم يصح أى اسلامه وقوله كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء أى على سبيل الاستطراد ولعل المناسبة أن من شروط النية اسلام النوى فجزء الكلام الى شروط الاسلام (قوله والا) مقابل لقوله فان تاب وقوله أى وان لم يتب المرتد أشار بذلك الى أن قوله والا مركب من ان الشرطية ولا النافية وقوله قتل أى وجوب بالخبر البخارى المار وهو من بدله فافتلوه ويقتل كفر الاحدا على الصواب وان وقع في عباراتهم هنا أنه يقتل حداً بنوا على ذلك لتعليل كونه يقتل في الحال بقوله لا أن قتله حد فلا يؤخر كسائر الحدود فهو مخالف للصواب من أنه يقتل كفر الاحدا كما صرحوا به في فصل قاطع الطريق (قوله أى قتله الامام) أى أو نائبه وقوله ان كان حراً تقييد لتعين الامام لقتله وقوله بضرب عنقه أى بنحو سيف وقوله لا باحراق ونحوه أى كغفرى لخبر اذا قتلتم فأحسنوا القتلة وعلم من ذلك أن القتل بالهيئة حرام كالخنق والحوز قتل السلخ والتوسط والتكسير ونحو ذلك قالوا أو أول من أحدث القتل بالهيئة السلطان الظاهر يبرس في زمانه فالأتم عليه الى يوم القيامة ومتى تاب ترك ولو تكرره منه ذلك ولو كان زنديقا وهو من يخفى الكفر يظهر الاسلام وقيل من لا يتحل ديناً أى من لا يختار ديناً وذلك لا يقتل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وخبر فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الابحى الاسلام (قوله فان قتله غير الامام عزير) أى لانه افتات على الامام (قوله وان كان المرتد قتيلاً) مقابل لقوله ان كان حراً وقوله جاز لسيد قتله في الاصح

وحلل محرماً
بالاجماع كالزنا
وشرب الخمر أو حرم
حلالاً بالاجماع
كالنكاح والبيع
(استتيب) وجوباً
في الحال في الاصح
فيها ومقابل الاصح
في الأولى أنه يسن
الاستتابة وفي الثانية
أنه يميل (ثلاثاً) أى
الى ثلاثة أيام (فان
تاب) بعوده الى
الاسلام بأن يقر
بالشهادتين على
الترتيب بأن يؤمن
بالله أولاً ثم برسوله
فان عكس لم يصح
كما قاله النووي في
شرح المذهب في
الكلام على نية
الوضوء (والا) أى
وان لم يتب المرتد
(قتل) أى قتله الامام
ان كان حراً بضرب
عنقه لا باحراق
ونحوه فان قتله غير
الامام عزروا ان كان
المرتد رقيقاً جاز
لسيد قتله في الاصح

الأصح لأنه ملكه فله فعل ما يتعلق به من تأديب ونحوه (قوله ثم ذكر المصنف حكم الغسل الخ) دخول على كلام المصنف الآتي وقوله وغيره أي من الصلاة والدفن ولم يذكر حكم التكفين وهو عدم الوجوب لخروجه عن أهلية الوجوب بالردة لكنه يجوز كافي الغسل وقوله في قوله متعلق بذلك (قوله ولم يغسل) أي لا يجب غسله لخروجه عن أهلية الوجوب بالردة لكنه يجوز كما تقدم في الجنائز وقوله ولم يصل عليه أي لا تجوز الصلاة عليه لتحريمها على الكافر بسائر أنواعه قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا (قوله ولم يدفن في مقابر المسلمين) أي لا يجوز دفنه في مقابر المسلمين لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار ولا يجب دفنه أصلا كالحرق فيجوز اغراء الكلاب على جيفتهم ما منع ان حصل تأذللارين برأيتهم ما وجبت مواراتهم كما تقدم في الجنائز وما اقتضاه كلام السمرى من أنه يدفن بين مقابر الكفار والمسلمين لما تقدم له من حرمة الاحلام لأصله لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون (قوله) وذكر غير المصنف الخ) دخول على فصل تارك الصلاة مع الإشارة الى اختلاف المصنفين في موضع ذكره وقوله حكم تارك الصلاة أي دال حكمه لأن الحكم لا يذ كر وإنما يذكر داله وقوله في ربيع العبادات أي لمناسبتها للعبادات لتعلقها بها من حيث الترك ثم ان غير المصنف اختلفوا في موضعه من ربيع العبادات فذكره جماعة قبل الأذان لمناسبة ذكر حكم تركها الذي هو التحريم بعد ذكر حكم فعلها الذي هو الوجوب وذكره المزني والجمهور قبل الجنائز قال الرافعي ولعله أليق وتبعهم النووي في المنهاج وكذلك شيخ الاسلام في المنهاج ليكون كالخاتمة لكتاب الصلاة وذكره الغزالي بعد الجنائز لمناسبة ذكر الكفن والغسل والصلاة على الميت والدفن في الجنائز لهذه الامور في هذا الفصل فان الضرب الاول من تارك الصلاة كالمرتد لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين بل يجوز غسله وتكفينه وتحرم الصلاة عليه ويجوز دفنه في مقابر المشركين ويجوز اغراء الكلاب على جيفته والضرب الثاني منه ان لم يتب بعد الاستنابة قتل حدا لا كفر او حكمه حكم المسلمين في وجوب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين كما سيأتي وقوله وأما المصنف الخ مقابل لقوله وذكر غير المصنف الخ وقوله قد ذكره هنا أي عقب فصل المرتد لأن حكم الضرب الاول من تارك الصلاة كحكم المرتد كما علمت فقيهه مناسبة لذلك وبهذا التضح لك قول المحشى ولكل مناسبة تعلم بالتأمل (قوله فقال) عطف على ذكر

فصل في حكم تارك الصلاة المفروضة أصالة على الاعيان حجا أو غيره ~~و~~ ولفظ فصل ساقط في بعض النسخ وخارج بالمفروضة النافذة فلا شئ على تركها وبقولنا أصالة المنذورة ولو مؤقتة فلو تركها لم يقتل لأنه الذي أوجبها على نفسه وبقولنا على الاعيان فرض الكفاية كصلاة الجنائز فلا يقتل بتركها والكلام في تارك الصلاة بلا عذر فان قال أصلها لم يقتل ولزمه قضاءها فور التقصير فان قال لا أصلها أو سكت وطول بأدائها قبل خروج الوقت وتوعده الامام أو نائبه بالقتل على تركها وأصر على تركها حتى خرج وقتها استوجب القتل فان لم يتوعد الامام أو نائبه بالقتل على تركها لم يقتل ومن ترك الصلاة بعذر كنوم ونسيان لزمه قضاءها لكن لا فور ابل تسنله المبادرة بها قال الغزالي ولوزعم زاعم أن يشهو بين الله حالة أسقطت عنه التكليف بحيث لا تجب عليه الصلاة ولا الصوم ونحوهما وأحلت له شرب الخمر وأكل أموال الناس كإزعمه بعض من يدعى التصوف وهم الاباحيون فلا شك في وجوب قتله على الامام أو نائبه بل قال بعضهم قتل واحد منهم أفضل عند الله من قتل مائة حري في سبيل الله تعالى (قوله وتارك الصلاة) ومثله تارك الطهارة للصلاة لأن ترك الطهارة بمنزلة ترك الصلاة ومثل الطهارة الأركان وسائر الشر وطالتي لا خلاف فيها أو فيها خلاف واه بخلاف القوى فلو ترك النية في الوضوء والغسل أو مسح الذكرا أو لمس المرأة وصلى متعمدا لم يقتل كما لو ترك فاقد الطهور بن الصلاة لأن جواز صلاته مختلف فيه (قوله الموهودة) أي وهي المفروضة أصالة على الاعيان كما مر وأشار بذلك الى أن ألقى الصلاة للعهد للجنس وقوله الصادقة بأحدى الخمس أي فيقتل ولو بترك صلاة واحدة ويقتل بترك الجمعة وان قال أصلها ظهر الكافي زيادة الروضة عن الشافعي فيقتل بخروج وقتها ان لم يتب فان تاب بأن قال لا أثر كرها

ثم ذكر المصنف حكم الغسل وغيره في قوله (ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربيع العبادات وأما المصنف فذكره هنا فقال (فصل) (ونارك الصلاة) الموهودة الصادقة بأحدى الخمس

بعد ذلك أبدأ بالقتل ومحل قتله فيمن تلزمه الجمعة اجاعاً بأن يكون من أهل الأمصار دون من يكون من أهل القرى
فإن أبا حنيفة يقول لاجعة الأعلى أهل مصر جامع وقوله جامع صفة لمصر ومعناه أنه جامع للسوق وللحاكم الشرعي
والشرطي (قوله على ضربين) أي على نوعين لأن سبب تركها إما الجحدلوجوبها وإما الكسل (قوله أحدهما) أي
أحد الضربين وقوله أن يتركها أي فلا يصليها حتى يخرج وقتها أو لا يصليها أصلاً وإنما ذكر المصنف الترك لأجل
التقسيم والافلاحة لذكره لأن الجحدلوجوبها كاف في كفره حتى لو صلاها جاحداً لوجوبها بل ولو لركعة منها
كفر لا نكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة ونقل الماوردي الإجماع على ذلك وهو جار في جحدل كل مجمع عليه
معلوم من الدين بالضرورة كما علم مما تقدم في فصل الردة والعياذ بالله تعالى (قوله وهو مكلف) أي بخلاف غير المكلف
كأصبي وقوله غير معتقد لوجوبها أي جحداً بأن أنكره بعد علمه به أو عناداً كافى القوت عن الدارمي بخلاف ما لو
أنكره جهلاً لا قرب عهده بالاسلام أو لكونه نشأ بعيداً عن العلماء أو لكونه ممن يخفى عليه ذلك كمن بلغ مجنوناً
ثم أفاق فلا يكون مرتداً بانكاره في هذه الحالة بل يعرف الوجوب فإن عاد لا نكاره بعد ذلك صار مرتداً (قوله
حكمه) أي من وجوب استنابته وقتله إن لم يقب وجواز غسله وتكفينه ونحوه بالصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين
وجواز دفنه في مقابر المشركين وقوله أي التارك لها أي مع كونه غير معتقد لوجوبها وتفسير الشارح للضمير بالتارك
لجامع التقييد بما قلناه هو المناسب لكلام المصنف حيث قال أحدهما أن يتركها غير معتقد لوجوبها وتقدم أنه ذكر
الترك للتقسيم والافلاحة كدفع الكفر وقد اعتبر المحشى ذلك فقال لو قال الجاحد لها أو غير المعتقد لوجوبها
لكان أولى فتأمل (قوله حكم المرتد) أي كحكم المرتد بغير ذلك فلا ينافي أنه مرتداً أنه يجحد له ذلك ككذب الله
ورسوله (قوله وسبق قريبيان حكمه) أي في قوله استناب وجوباً فإن تاب والاقتل ولم يغسل ولم يصل عليه ولم
يدفن في مقابر المسلمين فيجزي هذا كله هنا من غير فرق (قوله والثاني) أي من الضر بين السابقين وقوله
أن يتركها أي أو يترك شرطاً من شروطها أو ركناً من أركانها المجمع عليها بخلاف من ترك النية في الوضوء أو الغسل
أو مس المرأة أو لمس الذكرو صلى فلا يقتل كما لو ترك فاقد الطهورين الصلاة فإن جواز صلاته مختلف فيه كما مر وقوله
كسلاى تساهلوتهاونا بأن يعد ذلك سهلاً هيناً (قوله حتى يخرج وقتها) أي جميع أوقاتها حتى وقت العذر فيأهل وقت
عذر فلا يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصباح بطاوع الشمس
وفي العصر بغروب الشمس وفي العشاء بطاوع الفجر لكن بشرط أن يطالب إذا ضاق وقتها بأدائها في الوقت ويتوعد
بالقتل إن أخرجهما عن الوقت فقول الروضة يقتل بتركها إذا ضاق وقتها محمول على مقدمات القتل وهي المطالبة بأدائها
والتوعد بالقتل على تركها بقرينة كلامه بعد كافي الخطيب (قوله حال كونه معتقداً لوجوبها) أي عليه (قوله
فيستتاب) أي ندباً كما صححه في التحقيق وقيل وجوباً كما هو قضية كلام الروضة وأصلها والمجموع والمعتمد الأول
وتقدم الفرق بينه وبين المرتد ويكفي على قول الندب والوجوب استنابته في الحال لأن تأخيرها يفوت صلوات
وقيل يمهل ثلاثة أيام ولو قتله إنسان قبل الاستنابة أو في مدتها أثم ولا ضمان عليه كالوقوف المرتد (قوله فإن تاب)
أي بأن امتثل الأمر وقوله صلى أي الصلاة التي تركها وقوله وهو تفسير للتوبة أي لأن توبته بصلاته وجواب
الشرط محذوف تقديره خلى سبيله ولا يقتل فإن قيل كيف يسقط عنه القتل بالتوبة مع أنه حدو الحدود ولا تسقط
بالتوبة أجيب بأن المقصود من هذا القتل الحل على أداء ما توجه عليه من الحق وهو الصلاة فإذا أداه بأن صلى
سقط حصول المقصود بخلاف سائر الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة كحد الزنا وشرب الخمر
وغيرهما فلا تسقط بالتوبة على المعتمد لأن المقصود منها العقوبة على المعصية السابقة كما علمت ولكون المقصود
من هذا القتل ما ذكر لم يختلف في سقوطه بالتوبة التي هي الصلاة ولا يخرج على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة
على الصواب (قوله والا) مقابلاً لقوله فإن تاب وقوله أي وإن لم يذب أي لم يمثل الأمر ولم يصل وقوله قتل أي بنحو
السيف لا بشيء من أنواع القتل بالهينة كما مر تقدم أنه لا يقتل إلا أن طوّل بالمؤداة عند ضيق وقتها ويتوعد

(على ضربين)
أحدهما (أن يتركها)
وهو مكلف (غير
معتقد لوجوبها
حكمه) أي التارك
لها (حكم المرتد)
وسبق قريبيان
حكمه (والثاني أن
يتركها كسلاً) حتى
يخرج وقتها حال
كونه (معتقداً
لوجوبها فيستتاب
فإن تاب وصلى) وهو
تفسير للتوبة (والا)
أي وإن لم يذب (قتل)

الامام أو نائبه بالقتل على تركها فإن أصر على الترك حتى خرج وقتها قتلته الامام أو نائبه لخبر الصحيحين أنه عليه السلام قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله و يقيموا الصلاة و يؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله هذا ان لم يبدعوا فان أبدى عنرا كنسيان أو برد أو نحوهما من الا عذار الصحيحة أو الباطلة لم يقتل لأنه لم يتحقق منه قصد تأخيرها عن الوقت بلا عذر وكذا لو أخبر بأنه صلى ولو كاذباً ولا يقتل أيضاً بترك القضاء وما قيل من أنه لا يقتل بترك الصلاة بل بحبس و يعزر حتى يصلى كما في ترك الصوم والحج والزكاة مردوداً بأنه لا يقاس مع النص فالقياس متروك بالنص على أن الصوم لا يتصور التوعد عليه والتهديد لأنه لا هيئة له محسوسة والحج على التراخي والزكاة يأخذها الامام من الممتنع قهر ا عليه (قوله حد لا كفرا) أي حال كون قتله حدا لا كفره لأنه لا يكفر بترك الصلاة حتى يخرج وقتها وان قال بعضهم بأن اخراج الصلاة عن وقتها ردة كما هو رواية عن الامام أخذوا بما سقط بالتوبة مع أن سائر الحدود لا تسقط بالتوبة على المعتمد لما تقدم من أن المقصود من هذا القتل الحل على أداء ما توجه عليه من الحق خيث أذاه سقط بخلاف سائر الحدود فإنها وضعت عقوبة على معصية سابقة (قوله وكان حكمه) أي بعد قتله وقوله حكم المسلمين أي حكم المسلمين الذين لم يتركوا الصلاة فلا ينفى أنه مسلم (قوله في الدفن) أي في وجوب الدفن وقوله في مقابرهم أي المسلمين لأنه منهم وقوله ولا يطمس قبره أي بل يرفع بقدر شبر (قوله وله حكم المسلمين أيضاً) أي كاله حكم المسلمين في الدفن وقوله في الغسل أي في وجوب الغسل وقوله والتكفين أي وجوب التكفين وقوله الصلاة أي وجوب الصلاة عليه فتجب فيه الاربعة التي تجب في غيره من المسلمين

كتاب أحكام الجهاد

أي القتال في سبيل الله مأخوذ من المجاهدة وهي المقاتلة لأقامة الدين وهذا هو الجهاد الاصغر وأما الجهاد الاكبر فهو مجاهدة النفس فلذلك كان عليه السلام يقول اذا رجع من الجهاد رجعتنا من الجهاد الاكبر والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقوله تعالى واقتلواهم حيث وجدتموهم وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وهي آية السيف وقيل هي آية انفر واخفأوا وثقالا وأخبار كخبر الصحيحين أنه عليه السلام قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله و يقيموا الصلاة و يؤتوا الزكاة فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله وخبر مسلم لغدوة وأروحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها واللام للقسمة والغدوة المرة من الغدوه وهو الذهاب في أول النهار من طلوع الفجر الى الزوال والروحة المرة من الرواح وهو الذهاب في آخر النهار من الزوال الى غروب الشمس وتفصيله متلقى من سيره عليه السلام في غزواته وبعوثه فلا أولى ما خرج فيها بنفسه الشريفة وكانت سبعا وعشرين وقيل تسعا وعشرين ولم يقاتل بنفسه الا في ثمانية أحاد بدر والخندق والمر يسيع و فريظة وخيبر وحنين والطائف ولم يقتل بيده الكربة الا واحدا وهو أبي بن خلف في غزوة أحد والثانية ما لم يخرج فيها بنفسه بل يبعث من يقاتل مع بقائه في المدينة الشريفة فتسمى سرايا وكانت سبعا وأربعين (قوله وكان الأمر به) أي بالجهاد وصوابه أن يقول وكان الاتيان به كما قاله المحشي تبعا للقبلي لأن مقتضى صنيعة أن الامر هو المتصرف بأنه فرض كفاية وليس كذلك بل الذي يتصرف بذلك انما هو الفعل وعبارة الشيخ الخطيب وكان الجهاد الخ وهي أظهر وقوله في عهده أي حياته لأن العهد معناه العلم وكنوا به عن الحياة (قوله بعد الهجرة) أي بعد هجرته عليه السلام من مكة الى المدينة وأما قبل الهجرة فكان ممنوعا منه أولا مطلقا لأنه كان مأمورا بالصبر وتحمل الاذى ثم أبيض له قتال من قاتله بقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم ثم أبيض له الابتداء به في غير الاشهر الحرم بقوله تعالى فاذا انسلك الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم أبيض مطلقا بقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وقوله تعالى انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله (قوله فرض كفاية) فاذا فعله من فيه كفاية سقط الطلب عن الباقي كما سيصرح

حدا لا كفرا وكان حكمه حكم المسلمين في الدفن في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم المسلمين أيضا في الغسل والتكفين

والصلاة عليه والله أعلم

كتاب أحكام الجهاد

وكان الامر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية

به الشارح فباعد (قوله وأما بعده) أي بعدموته ﷺ وهذا مقابل لقوله في عهده ﷺ وقوله فلا كفار حالان
 جواب أما في قوله وأما بعده (قوله أحدهما) أي أحداً الحالين المذكورين وقوله أن يكونوا ببلادهم أي أن يكون
 الكفار في بلادهم (قوله فالجهاد فرض كفاية) أي لا فرض عين والالتعطال المعاش وقد قال تعالى لا يستوي
 القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم
 وأنفسهم على القاعدین درجتهم وكلا وعد الله الحسنى فذكر فضل المجاهدين على القاعدین ووعد كلا الحسنى وهي الجنة
 والعاصي لا يوعدها وقال تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة أي ومكثت طائفة ليتفقهوا أي الماكثون
 في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم فحتمهم على أن تنفر طائفة وتمكث طائفة فدل على أن الجهاد فرض كفاية
 لا فرض عين (قوله في كل سنة) أي لفعله ﷺ له كل عام وكأحياء الكعبة فإنه فرض كفاية في كل عام وأقل فرضه
 مرة فإن احتيج إلى زيادة زيد بقدر الحاجة ويقوم مقام ذلك أن يشحن الإمام النغور بالعدد والعدد مع أحكام
 الحصون والخنادق وتقليد الأمراء ذلك (قوله فإذا فعله من فيه كفاية) أي وإن لم يكن الفاعل من أهل فرضه
 كالصبيان والمجانين والنساء لأنه أقوى نكابة في الكفار وقوله سقط الحرج أي الأثم وقوله عن الباقيين أي
 لحصول الكفاية بفعل من فيه كفاية (قوله والثاني) أي من الحالين السابقين وقوله أن يدخل الكفار بلدة من
 بلاد المسلمين أي مثلاً مثل البلد القريبة وغيرها ومثل البلدة من بلاد المسلمين البلدة من بلاد أهل الذمة وقوله أو
 ينزلوا قريباً منها أي بأن يكونوا دون مسافة القصر منها كما قاله الشمس الرملي (قوله فالجهاد حينئذ) أي حين إذ
 دخلوا بلدة من بلاد المسلمين أو نزلوا قريباً منها وقوله فرض عين عليهم أي على أهل تلك البلدة وعلى من كان
 دون مسافة قصر منها وإن كان في أهلها كفاية لأنه كالحاضر معهم وعلى من كان بمسافة القصر إن احتاجوا
 إليهم بقدر الكفاية لانقاذهم من الهلكة فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (قوله
 فيلزم أهل ذلك البلد) أي حتى الصبيان والنساء والعبيد والمدين ولو بلاذن من الأولياء والأزواج والسادة ورب
 الدين بخلاف الحال الأول فإنه يحرم فيه الجهاد على الولد من غير إذن أصوله المسلمين ذكورا كانوا أو إناثاً من جهة
 الأب أو من جهة الأم حتى لو أذن بعضهم ولم يأذن الباقيون ولو واحداً امتنع ولا يعتبر أذنهم في سفر تجارة أو غيرها
 حيث لا خطر فيه بخلاف ما فيه خطر كركوب بحر أو دخول بادية خطيرة ولا يحرم سفر لتعلم علم شرعي ولو فرض كفاية
 كطلب درجة القتوى وإن لم تأذن له أصوله وإن أمكنه في البلد لسكن رجاسه فرزه يادة فراغ أو ارشاد شيخ أو نحو
 ذلك كما يحصل لمن يجاور في الجامع الأزهر ويعتبر رشده في فرض الكفاية ويحرم سفره لموسر لجهاد أو غيره بلاذن
 رب دين حال ولو كافر إن لم يذب من يؤديه عنه من ماله الحاضر فإن أناب من يؤديه عنه من ذلك فلا تحريم وخرج
 بالموسر المعسر وبالحال المؤجل وإن قصر الأجل فلا تحريم لعدم توجه المطالبة به قبل حلوله فإن أذن أصله أو رب
 الدين في الجهاد ثم رجع بعد خروجه وعلم رجوعه وجب عليه الرجوع إن لم يحضر الصف ولم يخرج بجعل من السلطان
 وأن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين بانصرافه والا فلا يجب الرجوع بل يحرم انصرافه إن
 حضر الصف لقوله تعالى إذا القيمت فئة فاثبتوا لقوله تعالى إذا القيمت الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار ولأن
 الانصراف حينئذ يشوش أمر القتال فإن أمكنه عند الخوف أن يقيم في قرية أو ببلد بالطريق إلى أن يرجع الجيش
 فيرجع معهم لزمه ذلك (قوله الدفع للكفار بما يمكن منهم) ولو بضرب باحجار أو نحوها نعم من لم يمكنه التناهب
 وجوز أسرا وقتل أو أخذوا علم أنه امتنع من الاستسلام قتل فله استسلام وقتل سواء كان رجلاً أو امرأة
 إن أمنت المرأة فاحشة إن أخذت فإن علم أنه أخذ قتل أو لم يعلم أنه امتنع من الاستسلام قتل أو لم تأمن المرأة
 فاحشة إن أخذت تعين الجهاد ولو أسروا مسلماً وإن لم يدخلوا دارنا لزمنا السعي في خلاصه إن رجي بأن كانوا
 قريبين منا كما يلزمنا في دخولهم دارنا دفعهم عنها لأن حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار فإن لم يرج بأن توغلو في
 بلادهم تركناه للضرورة (قوله وشرائط وجوب الجهاد) أي والكفار ببلادهم فهذه الشروط تعتبر في الحال

وأما بعده فلا كفار
 حالان أحدهما إن
 يكونوا ببلادهم
 فالجهاد فرض كفاية
 على المسلمين في كل
 سنة فإذا فعله من فيه
 كفاية سقط الحرج
 عن الباقيين والثاني
 أن يدخل الكفار
 بلدة من بلاد المسلمين
 أو ينزلوا قريباً منها
 فالجهاد حينئذ
 فرض عين عليهم
 فيلزم أهل ذلك
 البلد الدفع للكفار
 بما يمكن منهم
 (وشرائط وجوب
 الجهاد)

الاول دون الثاني لما علمت من أنهم اذا دخلوا بلادنا وجب الجهاد على الجميع (قوله سبع خصال) أى أحوال جمع خصلة
 بمعنى الحال (قوله أحدها) أى أحدا خصال السبع وكان مقتضى الظاهر أن يقول أحداها لان الخصال مؤنثة الآن
 يقال الشارح اعتبر كونها بمعنى الاشياء فلذلك قال أحدها ولم يقل أحداها وهكذا يقال في قوله والثاني الى آخرها وهذا
 أوضح من قول المحشي وأعاد الشارح الضمائر اليها مذكرة باعتبار كونها أشياء لأن الشارح لم يذكر الضمائر بل ليس
 في كلامه الا الضمير الاول في قوله أحدها وهو مؤنث وانما ذكر أسماء الاعداد كما ترى (قوله الاسلام) أى لقوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار خطب به المؤمنين دون غيرهم (قوله فلا جهاد على كافر) أى ولو
 ذمى لا أنه يبذل الجزية للذب عنه لا ليذب عنا وعن بعضهم أن هذا مستثنى من تكليف الكفار بفر وع الشرعية
 (قوله والثاني) أى من الخصال السبع وكان مقتضى الظاهر والثانية وقد عرفت الجواب عنه (قوله البلوغ) لأن
 النبي ﷺ رد ابن عمر يوم أحد وكان اذ ذاك ابن أربع عشرة سنة وأجازهم يوم الخندق وكان اذ ذاك ابن خمس
 عشرة سنة (قوله فلا جهاد على صبي) أى بالمعنى الشامل للصبي أو يبق على ظاهره وتكون الصبيبة داخلة في المرأة فيما
 يأتي بأن تجعل شاملة لها أو تكون مفهومة منها بطريق الاولوية (قوله والثالث العقل) أى ولو سكران (قوله فلا
 جهاد على مجنون) أى لعدم تكليفه كالصبي ولقوله تعالى ليس على الضعفاء الآية قيل هم الصبيان لضعف أبدانهم
 وقيل هم المجانين لضعف عقولهم (قوله والرابع الحرية) أى الكاملة بدليل ذكر البعض في المفهوم (قوله فلا جهاد
 على رقيق) أى سواء كان ذكرا أو أنثى لقوله تعالى وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ولا مال للرقيق ولا
 نفس له يملكها فلا يشملها الخطاب (قوله ولو أمره سيده) أى فلا يجب عليه بأمره لأنه ليس من الاستخدام المستحق
 للسيد فان الملك لا يقتضى التعريض للهلاك نعم للسيد استصحاب غير المكاتب معه في الجهاد للخدمة (قوله ولو
 مبعضا) أى وان قل الرقيق فيه (قوله ولا مدبر ولا مكاتب) أى وان تعلق بهما حق الحرية فلا نظر لذلك (قوله والخامس
 الذكورية) بالياء لمناسبة الحرية وفي بعض النسخ الذكورة بلا ياء وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب (قوله فلا جهاد
 على امرأة وخنثى مشكل) أى لضعفهما غالبا ولقوله تعالى يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ولفظ المؤمنين
 ينصرف للرجال دون النساء ولقوله ﷺ لعائشة وقد سألته عن الجهاد لکن أفضل الجهاد حج مبرور وتسمية الحج
 جهادا لكونه مشتملا على مجاهدة النفس بالتعب والمشقة وذكر الخنثى في التفريع على المفهوم يدل على أن المراد
 الذكورية يقينا (قوله والسادس الصحة) أى ليستطيع الجهاد ولو مرض بعدما خرج فهو بالخيار بين أن ينصرف
 وأن يمضى ولو حضر الواقعة جاز له الرجوع على الصحيح ان لم يتمكن القتال فان أمكنه الرمي بالحجارة لزمه على الاصح
 في زوائد الروضة (قوله فلا جهاد على مريض) أى لقوله تعالى ولا على المريض حرج وقوله بمريض يمنعه عن قتال
 وركوب المشقة شديدة أى بحيث لا تحتمل عادة بخلاف المرض الذي لا يمنعه عن ذلك فلا عبرة بصداع خفيف
 ووجع ضرس وحى حفيفة كما أشار اليه الشارح بقوله كحصى مطبقة (قوله والسابع الطاقة على القتال) وفي بعض
 النسخ الطاقة للقتال أى القدرة عليه بالبدن والمال من نفقة وسلاح وكذا بالمركب ان كان سفره سفر قصر فان كان
 دونه لم يشترط المركب ان كان قادر على المشى والاشتراط لا بد أن يكون ذلك فاضلا عن مؤتمن تلزمه مؤتمنه ذهبا
 ويايا كما في الحج ولو كان القتال على باب داره أو حوله سقط اعتبار المؤن كما ذكره القاضى أبو الطيب وغيره (قوله
 أى فلا جهاد على أقطع يد مثلا) أى أو معظم أصابعها ولا على أشل يد أو معظم أصابعها لأن مقصود الجهاد البطش
 والكتابة وهو مفقود فيهما بخلاف فاقد أقل أصابع يدا وأشله وفاقد أصابع الرجلين ان أمكنه المشى بغير عرج بين فان
 لم يتمكن الا بعرج بين لم يجب عليه الجهاد لأنه لا جهاد على الأعرج عرجا يمشى ولو رجل واحدة وكذلك الاعمى لقوله
 تعالى ليس على الاعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا يصير عرج يسير لا يمنع المشى والعدو والهرب ولا ضعف
 بصر ان كان يدرك الشخص ويمكنه اتقاء السلاح (قوله ولا على من عدم أهبة القتال) أى ما يتأهب به
 ويستعده للقتال وقد مثله الشارح بقوله كسلاح الخ والضابط في ذلك أن تقول كل عنر منع وجوب الحج

سبع خصال) أحدها
 (الاسلام) فلا جهاد
 على كافر (و)
 الثاني (البلوغ) فلا
 جهاد على صبي (و)
 الثالث (العقل) فلا
 جهاد على مجنون
 (و) الرابع (الحرية)
 فلا جهاد على رقيق
 ولو أمره سيده ولو
 مبعضا ولا مدبر ولا
 مكاتب (و) الخامس
 (الذكورية) فلا
 جهاد على امرأة
 وخنثى مشكل (و)
 السادس (الصحة)
 فلا جهاد على
 مريض بمريض
 يمنعه عن قتال
 وركوب المشقة
 شديدة كحصى
 مطبقة (و) السابع
 (الطاقة على القتال)
 أى فلا جهاد على
 أقطع يد مثلا ولا
 على من عدم أهبة
 القتال كسلاح

كفقد زاد أو راحلة منع وجوب الجهاد فلا جهاد على معذور بما يمنع وجوب الحج الا خوف طريق من كفار أو
اصوص مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لأن مبناه على ارتكاب المخاوف فيحتمل فيه ما لا يحتمل في الحج (قوله
ومركوب) أي في سفر قصر فان كان دون لزمه ان كان قادر على المشي والأقلا كما مر فلو هلكت دابته أو فئنت
نفقته بعد ما خرج فهو بالخيار بين أن ينصرف وأن يمضي فان حضر الواقعة جاز له الرجوع على الصحيح اذا لم يمكنه
القتال كما مر فيما لو مرض بعد ما خرج (قوله ومن أسره من الكفار) أي بأن أسره الامام أو أمير الجيش أو جند المسلمين
وقوله فعلى ضربين أي نوعين (قوله ضرب لا تخيير فيه للامام) أي أو نائبه وأخذ ذلك الشارح من قول المصنف في
الضرب الثاني والامام مخير فيهم بين أن يبعثه فانه يفيد بالمقابلة أن الضرب الاول لا تخيير فيه (قوله وفي بعض
النسخ بدل يكون يصير) ومعنى يكون يصير كما في بعض النسخ وقوله رقيقا بنفس السبي بفتح السين المهمة وسكون
الباء الموحدة وهو الاسر كما قاله النووي في تحريره وفسره الشارح بالأخذ والمراد به الاستيلاء والقهر كما يرق حربي
لحربي بالقهر ومن صار رقيقا بالاسر لا يختص به من أسره بل يكون كسائر أموال الغنيمة الخمس لاهله والباقي للغنائم
لأنه ^{عليه السلام} كان يقسم السبي كما يقسم المال (قوله وهم) أي الضرب الذي يكون رقيقا بنفس السبي وإنما أتى بضمير الجمع
مع أن لفظ الضرب مفرد نظرا لمعناه فانه جمع معنى واعتبار المخبر (قوله الصبيان والنساء) أي والعبيد كما يدل عليه
تقييد الشارح في الضرب الثاني بالاحرار والمراد بقرع العبيد استمراره لا تجرده ومثلهم المبعوضون بالنسبة لبعضهم
الرقيق ويأتي في باقيهم الحر التخيير بين المن والفداء والاسترقاق لا القتل تغليبا لحقن الدم ولا يسرى الرق إلى
البعض الحر كما اعتمده الرمي خلافا للقلوب في قوله بسر يان الرق إلى البعض الحر فيصير رقيقا عكس سر يان
الحرية والحاصل أن بعضهم الرقيق يستمر رقه وبعضهم الحر يأتي فيه التخيير بين ما عدا القتل من الثلاثة المذكورة
ولا يجوز قتل النساء والصبيان للنهي عن قتلهم وكذا من في معناهم نظر الحق للغنائم فان قتلهم الامام أو نائبه ضمن
قيمته للغنائم كسائر أموال الغنيمة وان كان قتلهم لشهرهم وقوتهم (قوله أي صبيان الكفار ونساؤهم) أي
الكفار حتى زوجه الذي الحادثة بعد عقد الزمة له فترق بنفس السبي بخلاف زوجته الموجودة في عقد الزمة له
فيتناولها العقد على جهة التبعية له وحتى زوجه من أسلم من الكفار فترق بنفس السبي على الصحيح كما سيذكره
الشارح بقوله واسلام الكافر لا يعصم زوجه عن استرقاقها بخلاف زوجه المسلم الأصلية فإذا كانت حر بية لا تسبي
ولا ترق بالسبي اذا سبيت كما صححه في المنهاج وأصله وهو المعتمد لأن الاسلام الأصلي أقوى من الاسلام الطارى خلافا
لمقتضى كلام الروضة والشرحين من أنها تسبي وترق بالسبي فالمعتمد في زوجه من أسلم أنها ترق بالسبي وزوجه المسلم
الأصلية أنها لا ترق بالسبي واذا سبيت زوجه حره فترق بنفس السبي أو زوجه حره رقة بنفس السبي بأن كان صغيرا
أو مجنوناً أو بالاسترقاق ان كان بالغاً فلا وضرب عليه الرق أو سبياً ما انفسخ النكاح لحدوث الرق المنزل منزلة
للوت فان كانا رقيقين لم ينفسخ النكاح سواء سبياً ما أو أحدهما لأنه لم يحدث رقة وإنما تنقل الملك من شخص
إلى آخر وذلك لا يقطع النكاح كالبيع والهبة (قوله ويلحق بما ذكر) أي من الصبيان والنساء وقوله الخناني
والمجانين أي فيرقون بنفس السبي لأن الخناني ملحقون بالنساء والمجانين ملحقون بالصبيان (قوله وخرج
بالكفار نساء المسلمين) أي فلا ترق بالاسر زوجه المسلم الأصلية بخلاف زوجه من أسلم على المعتمد فيهما وقوله
لأن الاسر لا يتصور في المسلمين أي فيما يتعلق بالمسلمين كزواجهم وعقائهم فلا تسبي زوجه المسلم ولا عتيقه
حتى عتيق من أسلم لا يسبي بخلاف زوجته والفرق أن الولاء ألزم من النكاح لأن الولاء لا يقبل الرفع والنكاح
يقبله وأما عتيق الذي في سبي كزوجه الحادثة بعد عقد الزمة له بخلاف زوجته الموجودة حين عقد الزمة له كما مر
(قوله وضرب لا يرق بنفس السبي) أي وإنما يرق بالاسترقاق الذي هو أحد الأشياء الأربعة الآتية اذا اختاره الامام
أو نائبه بأن رآه مصلحة كما سيأتي (قوله وهم) أي الضرب الذي لا يرق بنفس السبي وإنما أتى بضمير الجمع لما مر في الذي
قبله وقوله الكفار الاصليون خرج به المرتدون فلا يطالبهم الامام الا بالاسلام كما سيذكره الشارح وقوله الرجال

ومركوب ونفقة
(ومن أسره من
الكفار فعلى ضربين
ضرب لا تخيير فيه
للأمام بل (يكون)
وفي بعض النسخ
بدل يكون يصير
(رقيقا بنفس السبي)
أي الأخذ (وهم
الصبيان والنساء)
أي صبيان الكفار
ونساؤهم ويلحق
بما ذكر الخناني
والمجانين وخرج
بالكفار نساء
المسلمين لأن
الاسر لا يتصور في
المسلمين (وضرب
لا يرق بنفس السبي
وهم) الكفار
الاصليون (الرجال

البالغون الاحرار العاقلون خرج بالرجال النساء والخنائى وبالبالغين الصبيان و بالاحرار العبيد والمبعوضون بالنسبة لبعضهم الرقيق وأما بالنسبة لبعضهم الحر فسادخون لكن يمتنع فيهم القتل تغليبا لحقن الدم كما مر و بالعاقلين المجانين فهذه المفاهيم تقدمت في الضرب الأول ودخل في المنطوق عتيق الذمي اذا كان حربيا فاذا التحقق بدار الحرب وحارب يسبي ويسترق لأن الذمي نفسه اذا التحق بدار الحرب وحارب يسبي ويسترق فعتيقه أولى لا عتيق المسلم فاذا التحق بدار الحرب وحارب لا يسبي ولا يسترق لأن الولاء بعد ثبوته لا يرتفع مع كونه حقا للمسلم وكذلك عتيق من أسلم بخلاف زوجته كما مر (قوله والامام) أى أو أمير الجيش كفى بعض النسخ وقد ذكره الشيخ الخطيب وقوله مخير فيهم أى بحسب المصلحة للاسلام والمسلمين بالاجتهاد لا بالتشهي كما يعلم من قول المصنف يفعل ما فيه المصلحة للمسلمين (قوله بين أربعة أشياء) لكن المبعوضون يتخير فيهم الامام بالنسبة لبعضهم الحر بين ثلاثة أشياء لا متناع القتل فيهم كما مر (قوله أحدها) أى أحد الاربعه أشياء (قوله القتل) فيفعله اذا كان فيه ايجاد شوكة الكفار واعزاز المسلمين و اظهار قوتهم وقوله بضرب رقبة أى بنحو سيف وقوله لا بتحريق وتغريق مثلا أى ولا بغير ذلك من أنواع القتل بالهينة (قوله والثاني) أى من الاربعه أشياء (قوله الاسترقاق) أى ضرب الرق ولولو ثنى أو عرقى أو بعض شخص على المصحح في الرخصة اذا رآه مصلحة ولا يسرى الرق الى باقيه على الأصح فيسكون مبعضا كما هو اعتق الشريك نصيبه من العبد ولم يوسر بقيمة باقيه فانه لا يسرى العتق حيثنذو يكون مبعضا (قوله وحكمهم بعد الاسترقاق) أى ضرب الرق عليهم كبقية أموال الغنيمة أى فيكون الخس لأهله والباقي للغنائم كما تقدم في الضرب الذي يرق بنفس السبي (قوله والثالث) أى من الاربعه أشياء (قوله المن عليهم) أى الانعام عليهم وقوله بتخلية سبيلهم متعلق بالمن ويفعل ذلك اذا كان فيه اظهار عز المسلمين (قوله والرابع) أى من الاربعه أشياء (قوله الفدية) وفي بعض النسخ الفداء وهو الذى شرح عليه الشيخ الخطيب (قوله اما بالمال) أى بأخذ منهم سواء كان من مالهم أو من مالتهم أيديهم ويجوز أن يفديهم بالسلحتنا التى تحت أيديهم ولا يجوز رد أسلحتهم التى تحت أيدينا اليهم بال يبدلونه لنا كما لا يصح بيع السلاح لهم قال العلامة الرملى مالم يظهر في ذلك مصلحة لنا ظهورا تاما لاربية فيه والاجاز ويفرق بينهم وبين منع بيع السلاح لهم ولو ظهر فيه تلك المصلحة بأن في بيعه لهم اعادة لهم ابتداء فلم ينظر فيه لمصلحة وهذا أمر في الدوام فجاز أن ينظر فيه لمصلحة وخرج بقولنا بما لا يبدلونه لنا أسرا فاجوز أن يرد سلاحهم اليهم بأسرا على الوجه من وجهين (قوله أو بالرجال) ومثلهم غيرهم وشمل تعبير المصنف بالرجال أهل الذمة فقول الشارح أى الاسرى من المسلمين ليس قيد للتخصيص بل جرى على الغالب كما استظهره شيخ الاسلام في شرح المنهج (قوله ومال فداهم كبقية أموال الغنيمة) أى فيخمس فالخس لأهله والباقي للغنائم كما مر في رقابهم بعد الاسترقاق (قوله ويجوز أن يفادى الخ) تفصيل لقوله أو بالرجال وأشار بذلك الى أن أُل في الرجال للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وقوله ومشارك واحد بمسلم أى واحد وقوله أو أكثر يشمل الاثنين والثلاثة وهكذا وقوله ومشاركون المراد به ما فوق الواحد فيصدق بالاثنتين والأكثر وقوله بمسلم أى أو أكثر فقيه الحذف من الثانى لدلالة الاول ولعله حذفه لكونه يعلم بالاولى (قوله يفعل الامام) أى أو أمير الجيش كما ذكره الشيخ الخطيب وقوله من ذلك أى المذكور من الاربعه المذكورة في الضرب الثانى ويسقط دين حرى على حرى آخر يرق أحدهما سواء كان من عليه الدين أو رب الدين فان كان لغير حرى أو على غير حرى في كسمل أو ذمى لم يسقط برق أحدهما فاذا رقى من عليه الدين قضى من ماله ان غنم بعد رقه وان زال ملكه عنه بالرق قياسا للرق على الموت فان غنم قبل رقه أو معه لم يقض منه بل يبقى في ذمته الى أن يعتق فيطالب به كما لو لم يكن له مال ولو كان لحرى على مثله دين ثم عصم أحدهما بإيمان أو أمان مع الآخر أو دونه فان كان دين معاوضة كبيع وقرض لم يسقط لالتزامه بعقد وان كان دين اتلاف أو نحوه كغضب سقط لعدم التزامه بعقد يستدام كفى شرح المنهج (قوله ما فيه المصلحة للمسلمين) أى وللإسلام فالخيار في ذلك بحسب المصلحة بالاجتهاد لا بالتشهي كما مر (قوله فان خفى

البالغون) الاحرار
العاقلون (والامام مخير
فيهم بين أربعة
أشياء) أحدها
(القتل) بضرب رقبة
لا بتحريق وتغريق
مثلا (و) الثانى
(الاسترقاق)
وحكمهم بعد
الاسترقاق كبقية
أموال الغنيمة
(و) الثالث (المن)
عليهم بتخلية
سبيلهم (و) الرابع
(الفدية) اما بالمال
أو بالرجال) أى
الاسرى من
المسلمين ومال فداهم
كبقية أموال الغنيمة
ويجوز أن يفادى
مشارك واحد بمسلم
أو أكثر ومشاركون
بمسلم (يفعل)
الامام (من ذلك
ما فيه المصلحة)
للمسلمين فان خفى

عليه (الاحظ الخ) مقابل لمخدوف تقديره هذا ان ظهر له الاحظ وقوله حبسهم حتى يظهر له الاحظ فيفعله أى لانه
 أمر راجع الى الاجتهاد لالى التشهي فيؤخر لظهور الصواب (قوله وخرج بقولنا سابقا الاصيليون) أى فى قوله
 وهم الكفار الاصيليون وقوله الكفار غير الاصيلين أى بأن طراً كفرهم بعد اسلامهم وقوله كالمرتدين الكفار
 هنا استقصائية اذ لم يبق للكفار غير الاصيلين مثال غير المرتدين وان كان حكم الزنادقة حكم المرتدين فى أنه لا يقبل
 منهم الا الاسلام فان امتنعوا قتلهم ولا يصح كون الكفار لادخال الزنادقة لانهم كفار اصليون وبهذا تعلم مافى قول
 المحشى الكفار هنا استقصائية ولا يدخل الزنادقة (قوله فيطالبهم الامام بالاسلام) أى عينا بدليل قوله فان امتنعوا
 قتلهم أى فان امتنعوا من الاسلام قتلهم فلا يقبل منهم الا الاسلام (قوله ومن أسلم من الكفار قبل الاسراخ) وأما
 من أسلم من الكفار بعد الاسر فيعصم دمه من القتل فيحرم قتله خبر الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا
 أن لا اله الا الله الى أن قال فاذا قالوا ها عصموا منى دماءهم وأموالهم الابحقاء وحسابهم على الله لكن قوله وأموالهم
 محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله الابحقاء فان من حقها أن ماله المقدور عليه بعد الاسر غنيمه فيمتنع القتل فقط
 ويبقى الخيار فى الباقي من خصال التخيير السابقة كما أن من عجز عن الاعتناق فى كفارة اليمين يبقى خياره فى الباقي
 من خصاها هذا ان كان اسلامه قبل اختيار الامام فيه خصلة غير القتل كالن والقداء فان كان اسلامه بعد اختيار الامام
 فيه خصلة غير القتل تعينت كما فى شرح المنهج (قوله أى أسرا الامام له) أى وأمر الجيش كما مر فى نظيره (قوله أحرز)
 أى عصم باسلامه ومثله التزام الجزية بعقد ها وقوله ماله أى من غنمه وقوله ودمه أى من سفكه خبر الصحيحين السابق
 (قوله وصغار أولاده) أى أولاده الصغار فالإضافة من إضافة الصفة للموصوف والمراد صغار أولاده الاحرار لانهم يتبعونه
 فى الاسلام ومثلهم المجانين ولو طرأ الجنون بعد البلوغ لما ذكروا وخرج بالاحرار الارقاء فلا يعصمهم اسلام أبيهم من السبي
 بل أمرهم تابع لامر ساداتهم لانهم من أموالهم ومثلهم أيضاً الجمل فيعصمه اسلام أبيه لانه يتبعه فى الاسلام نعم ان
 سبب أمه قبل اسلام أبيه ثبت رقه بسبب الام مع الحكم باسلامه تبعالايه ولكن لا يبطل اسلام رقه كالمفصل (قوله
 عن السبي) متعلق بأحرز بمعنى عصم كما مر (قوله وحكم باسلامهم تبعاله) أى لانهم يتبعونه فى الاسلام كما مر وسيعلم
 من قول المصنف أن يسلم أحد أبو به (قوله بخلاف البالغين من أولاده) محترز قوله صغار أولاده والمراد البالغين
 العقلاء لأن المجانين كالصغار فيعصمهم كما مر وقوله فلا يعصمهم أى البالغين لانهم لا يتبعونه فى الاسلام (قوله واسلام
 الجد الخ) خص الشارح الكلام السابق بالاب فلذلك احتاج الى ذكر الجد فان جعل عام للاب والجد فلا حاجة لذكر
 الجد هنا ويكون المراد صغار أولاده وان سفلوا وقوله يعصم أى كما يعصم اسلام الاب وقوله الولد الصغير أى الذى
 هو ولد الولد فاسلام الجد يعصم ولده ولو كان الاب حياً (قوله واسلام الكافر لا يعصم زوجته عن استرقاقها) أى
 على العتد كما فى المنهاج لاستقلالها فان قيل اذا عقد الكافر الجزية عصم زوجته الموجوده حين عقد الجزية عن
 استرقاقها فكان الاسلام أولى بذلك أجيب بأن الزوجه تستقل بالاسلام فلا تجعل فيه تابعة لأن ما يمكن استقلال
 الشخص به لا يجعل فيه تابعاً لغيره ولا تستقل ببذل الجزية فتجعل فيه تابعة لأن ما لا يمكن استقلال الشخص به
 يجعل فيه تابعاً لغيره (قوله ولو كانت حاملاً) أى فى الاصح وقد تقدم أنه يعصم الجمل لتبعيته له فى الاسلام وان كان
 لا يعصم الزوجه فى هذه الصورة (قوله فان استرقت) أى بنفس السبي لا بضرب الرق لانها ترق بالاسر وقوله انقطع
 نكاحه فى الحال أى فى حال السبي سواء كان قبل الدخول بها أم بعده لامتناع امساك الامة الكافرة فى نكاح المسلم كما
 يمنع ابتداء نكاحها (قوله ويحكم للسبي) أى والصبي كما قاله ابن قاسم وفسر الشيخ الخطيب السبي بالصغير الشامل
 للذكور والانثى والخنى وهو الموافق لما نقله الاسنوى عن ابن حزم وأقره من أن السبي يشمل الذكرو الانثى أى والخنى
 (قوله بالاسلام) أى ظاهراً وباطناً فى تبعية أحد أبو يعنى تبعية السابى وظاهر افقظى تبعية الدار ومن ثم لو
 وصف الكفر بعد البلوغ فى التبعين الاوليين صار مرتداف يستتاب فان تاب تركوا القتل بخلاف التبعية الاخيرة

عليه الاحظ حبسهم
 حتى يظهر له الاحظ
 فيفعله وخرج بقولنا
 سابقا الاصيليون
 الكفار غير الاصيلين
 كالمرتدين فيطالبهم
 الامام بالاسلام فان
 امتنعوا قتلهم (ومن
 أسلم من الكفار
 قبل الاسر) أى
 اسر الامام له (أحرز
 ماله ودمه وصغار
 أولاده) عن السبي
 وحكم باسلامهم تبعاً
 له بخلاف البالغين
 من أولاده فلا يعصمهم
 اسلام أبيهم واسلام
 الجد يعصم أيضاً الولد
 الصغير واسلام الكافر
 لا يعصم زوجته عن
 استرقاقها ولو كانت
 حاملاً فان استرقت
 انقطع نكاحه فى
 الحال (ويحكم للسبي
 بالاسلام

فانه اذا وصف الكفر بعد بلوغه فيها تبين أنه كافر أصلي وليس مرتدا والفرق أن تبعية الدار ضعيفة بخلاف التبعية بين الأولين (قوله عند حدوث وجود ثلاثة أسباب) وفي بعض النسخ عند وجود ثلاثة أشياء والمراد عند وجود واحد منها ولذلك قال الشيخ الخطيب عند وجود أحد ثلاثة أسباب واقتصاره كغيره على هذه الثلاثة يدل على أنه لا يحكم بإسلام الصبي المميز اذا انطق بالشهادتين وهو الصحيح المنصوص في القديم والجديد لأن نطقه بالشهادتين إما خبر وأما إنشاء فان كان خبرا خبره غير مقبول وان كان إنشاء فهو كعقوده وهي باطلة وأما اسلام سيدنا على كرم الله وجهه بناء على ما عليه الأكثر من أنه أسلم قبل بلوغه فأجاب عنه البيهقي بأن الاحكام انما صارت منوطة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو الصحيح لأن الاحكام انما ينطبق بالبلوغ عام الخندق وقد كانت منوطة قبل ذلك بسن التمييز وقيل انه خصوصية لسيدنا على رضي الله عنه على أنه قيل انه كان بالغ حين أسلم كما نقله القاضي أبو الطيب عن الامام أحمد رضي الله عنه ويستحب أن يحال بين الصبي الذي وصف الاسلام وبين أبو يه الكافرين لثلايقته فيتلطف به اليه ليؤخذ منهما فان أيا فلا حيولة (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أسباب أو الثلاثة أشياء على اختلاف النسخ (قوله أن يسلم أحد أبو يه) وفي معنى الابوين الاجداد والجدات وان لم يكونوا وارثين من جهة الاب أو من جهة الام فقول المصنف أحد أبو يه ليس قيد ابل المداير على اسلام أحد أصوله وان بعدو كان الاقرب حيا فان قيل اطلاق ذلك يقتضي الحكم على جميع الاطفال بالاسلام باسلام أبيهم آدم عليه الصلوة والسلام أجيب بأن الكلام في جديد نسب اليه بحيث يعرف به ومثل الصبي الجبل في اسلامه باسلام أحد أبو يه أو أحد أصوله وصورة ذلك أن تحمل به أمه في حال كفر أبو يه وسائر أصوله ثم يسلم أحد أبو يه أو أحد أصوله قبل انفصاله أو بعده وقبل تمييزه أو بعده وقبل بلوغه وأما لو كان أحد أبو يه أو أحد أصوله مسلمانا وقت علوقه فقد انعقد مسلمانا بالاجماع ولا يضر ما يطرأ بعد ذلك من ردة أحد أبو يه أو أحد أصوله قال ابن قاسم وقد وقع السؤال عن ذمي غاب وأسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده وادعى أنه أسلم قبل بلوغه وادعى ولده أنه بلغ قبل اسلامه وأجاب بأنه لا يبعد تصديق الاب لأن الاصل بقاء الصبا الى الاسلام وأما أصل بقاء الكفر الى البلوغ فقد ضعف بوجود الاسلام (قوله فيحكم باسلامه) أي الصبي وقوله تبعهما أي لاحدهما فان الكلام في اسلام أحد أبو يه ومعلوم أنهما لو أسلما معا تبعهما بالاولى لقوله تعالى والذين آمنوا وتبعناهم ذريتهم بايمان أحقناهم ذريتهم (قوله وأما من بلغ مجنونا الخ) كان الاولى اسقاط كرامة أما كما قاله الشبراملسي وقوله أو بلغ عاقلا ثم جن أي على الاصح في هذه وعبرة الشيخ الخطيب والمجنون المحكوم بكفره كالصغير في تبعية أحد أصوله في الاسلام ان بلغ مجنونا وكذا ان بلغ عاقلا ثم جن في الاصح انتهت (قوله فكالصبي) أي فيحكم باسلامه تبعا لاحد أبو يه أو أحد أصوله كما تقدم في الصبي (قوله والسبب الثاني مذكور في قوله) انما احتاج لهذا التأويل لكون العطف بأ وفي كلام المصنف وهكذا يقال فيما بعد وبهذا تعلم ما في قول المحشي لاحاجة لهذا التأويل في هذا وما بعده (قوله أو يسببه) أي الصبي ومثله المجنون وقوله مسلم أي ولو غير مكلف وشمل ما لو كان مسلمانا بالتبعية بأ أو اعها فينبع الصبي والمجنون ظاهرا وباطنا كما تقدم لأن له عليه ولاية وليس معه من هو أقرب اليه منه فينبع كالاب قال الامام وكأن السببي لما بطل حرمة قلبه قلبا كليا فقطع النظر عما كان وافتتح له وجود تحت يده فأشبه تولده تحت أبو يه المسلمين (قوله حال كون الصبي الخ) أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف منفردا حال من الضمير الذي هو المفعول العائد الى الصبي وقوله منفردا عن أبو يه أي بحيث لا يكون معه أحد هما في جيش واحد وغنيمة واحدة كما يعلم مما ذكره الشارح (قوله فان سبي الصبي مع أحد أبو يه) مقابل لقوله منفردا عن أبو يه وقوله فلا يتبع الصبي السببي له أي بل يتبع أحد أبو يه لأن تبعية الاصل أقوى من تبعية السببي ولا يؤثر موت الاصل بعد ذلك لأن التبعية انما تثبت في ابتداء السبي (قوله ومعنى كونه مع أحد أبو يه أن يكونا في جيش واحد وغنيمة واحدة) أي وان اختلف سايقهما وقوله لأن مالكما يكون واحد أي فليس ذلك مرادا كما قديتوهم (قوله ولو سباه ذمي) أي منفردا عن أبو يه كافي

عند وجود ثلاثة
أسباب) أحدها
(أن يسلم أحد أبو يه)
فيحكم باسلامه تبعا
لهما وأما من بلغ مجنونا
أو بلغ عاقلا ثم جن
فكالصبي والسبب
الثاني المذكور في
قوله (أو يسببه مسلم)
حال كون الصبي
(منفردا عن أبو يه)
فان سبي الصبي مع
أحد أبو يه فلا يتبع
الصبي السببي له
ومعنى كونه مع
أحد أبو يه أن يكونا
في جيش واحد
وغنيمة واحدة لا
أن مالكما يكون
واحد ولو سباه ذمي

الذي قبله ومثل الذي المؤمن والمعاهد بخلاف الحربى ولو سباه مسلم وذمى أو غيره ممن ذكر حكمه باسلامه تغليبا لحكم الاسلام كما ذكره القاضى وغيره وأقره فى شرح الروض (قوله وحمله الى دار الاسلام) قيد بذلك تبعا للبغوى ليكون محلا لخلاف بعده (قوله لم يحكم باسلامه فى الاصح) أى على القول الاصح وهو المعتمد وقيل يحكم باسلامه لحمله الى دار الاسلام ورد بأن الدار لم تؤثر فيه ولا فى أولاده فكيف تؤثر فى مسبيه (قوله بل هو على دين السابى له) أى فان كان يهوديا فهو يهودى وان كان نصرانيا فهو نصرانى وان خالف دين أبويه ومن هنا يتصور عدم التوافق بين الاولاد والابوين وبين الاولاد بعضهم مع بعض فى الدين كما يقع فى مواضع كثيرة نعم ان أسلم أحدا أبويه بعد سبى الذي له وقبل باوغه حكم باسلامه خلافا للحليمي (قوله والسبب الثالث مذكور فى قوله) قد تقدم التنبيه على السبب الذي أحوجه لهذا التأويل (قوله أو يوجد أى الصبي لقيطانى دار الاسلام) أى وان استلحقه كافر بلاينة بنسبه لانه قد حكم باسلامه تبعا للدار فلا يغير بمجرد دعوى الاستلحاق فان استلحقه كافر بينة تبعة فى النسب والكفر (قوله وان كان فيها أهل ذمة) أى لأنهدار اسلام وان كان فيها أهل ذمة (قوله فانه يكون مسلما) أى ظاهر اتباعا للدار لا باطنا فلو حكمى الكفر بعد باوغه فى هذه التبعية ثمين أنه كافر أصلى لامتد كما تقدم (قوله وكذلك وجد فى دار كفار وفيها مسلم) يمكن كونه منه ولو أسير منتشر أو تاجر أو لا يكتفى اجتيازه بدار الكفار بخلافه بدار الحرمتها كفى شرح الخطيب فافى كلام الحشى من قوله أو محتاز اليس على اطلاقه ولو نفاه المسلم قبل فى نفى نسبه لافى نفى اسلامه وخرج بقوله وفيها مسلم ما لو وجد فى دار كفار وليس فيها مسلم فهو كافر

﴿فصل فى أحكام السلب وقسم الغنيمة﴾ فهذا الفصل معقود لشينين والسلب بمعنى المساوب لأن الشارح فسرهما فيما بعد شباهات القتل وما عطف عليها وكذلك فسرهما الشيخ الخطيب وأما الحشى ففسره بمعناه المصدري حيث قال والسلب بفتح السين واللام لغة الاخذ قهرا وشرعا أخذنا يتعلّق بقتيل كافر من ملبوس ونحوه والأصل فيه خبر الشيخين من قتل قتيلاً فله سلبه وروى أبو داود أن أبا طلحة رضى الله عنه قتل يوم خيبر عشر بن قتيلا وأخذ سلبهم فلا يخمس السلب على المشهور بل يختص به القاتل حتى لو أعرض عنه لم يسقط حقه منه على الاصح لأنه متعين له كالارث وكذلك ذوالقربى لا يصح اعراضه عن حقه من خمس الجنس لأن الله أثبت لذوى القربى حقه بل اتعب وشهود وقعة فهو منحة أى عطية من الله لهم وأما بقية أهل الجنس فلا يتأتى اعراضهم لعدم موهم بخلاف أحد الغنائين فيصح اعراضه عن حقه من الغنيمة قبل ملكه له ولو بعد افرازه لأن المقصود الأعظم من الجهاد اعلاء كلمة الله تعالى والذب عن دين الاسلام والغنيمة تابعة فنأعرض عنها فقد جرد قصد الغرض الأعظم والغنيمة بمعنى الغنومة فهى فعيلة بمعنى مفعولة وهى لغة وشرعا ما ذكره الشارح فيما سبأنى والأصل فيها قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ فان لله خمسة الآب وقوله ﷺ أحلت لي الغنائم ولم تحل لنبى قبلى فهى من خصوصيات هذه الامة وأما غنائم الامم السابقة فكانت تأتى نار من قبل السماء فتحرقها (قوله ومن قتل قتيلاً) أى صير شخصاً من الحربين قتيلاً بهذا القتل فاندفع ما قد يقال اذا كان قتيلاً لا يتأتى قتله لأنه يلزم تحصيل الحاصل ولا حاجة لما اشتهر من أنهن من قبيل مجاز الاول والمعنى شخصاً يؤل أمره الى كونه قتيلاً وذلك لأن التحقيق أن المفعول يتصف بالمفعولية حين تعلق الفعل به فالمضروب يتصف بالمضروبة حين تعلق الضرب به والمأ كقول يتصف بالمأ كولية حين تعلق الاكل به والمقتول يتصف بالمقتولية حين تعلق القتل به وهكذا كما نص عليه السبكي فى عروس الافراح والقتل ليس قيد لأن المدار على ازالة منعة الكافر أى قوته بقتل أو غيره كما سبكه كره الشارح بقوله وكفاية ثم الكافر أن يزىل امتناعه كأن ينفق عينيه الخ وإنما عبر المصنف بقوله ومن قتل قتيلاً موافقة للحديث الشريف وتبركاه (قوله أعطى سلبه) أى أعطاه الامام أو أمير الجيش لأنه ﷺ قضى به للقاتل نعم لاسلب لئلا يجرى ولا مرجف ولا خائن ونحوهم فهو لاء مستثنون من اطلاق كلام المصنف (قوله بفتح اللام) أى والسين كما تقدم (قوله بشرط كون القاتل الخ) أى بشرط كون المقتول غير منهبى عن قتله فلو قتل امرأة أو صبياً لم يقانلاً فلا سلب له فان قاتلاً استلحقه

وحمله الى دار الاسلام لم يحكم باسلامه فى الاصح بل هو على دين السابى له والسبب الثالث مذكور فى قوله (أو يوجد أى الصبي) لقيطانى دار الاسلام وان كان فيها أهل ذمة فانه يكون مسلماً وكذا لو وجد فى دار كفار وفيها مسلم ﴿فصل فى أحكام السلب وقسم الغنيمة﴾ (ومن قتل قتيلاً أعطى سلبه) بفتح اللام بشرط كون القاتل

مسلم إذ كرا كان
أو أثنى حراً أو عبداً
شرطه الامام له أولاً
والسلب ثياب القتيل
التي عليه والخف
والران وهو خف
بلا قدم يلبس للساق
فقط وآلات الحرب
والمركوب الذي
قاتل عليه أو أسكه
بعنانه والسرّج
واللجام ومقود
الدابة والسوار
والطوق والمنطقة
وهي التي يشد بها
الوسط والخاتم
والنفقة التي معه
والجنينة التي تقاد
معه وإنما يستحق
القاتل سلب الكافر
إذا غر بنفسه حال
الحرب في قتله بحيث
يكفي بركوب هذا
الغرر شر ذلك
الكافر فلو قتله وهو
أسير أو نائم أو قتله
بعد انهمز الكفار
فلا سلب له وكفاية
شر الكافر أن
يزيل امتناعه كأن
يقف أعينه أو يقطع
يديه أو رجله
والغنيمة لغة مأخوذة
من الغنم وهو الرمح

في الاصح (قوله مساماً) خرج به نحو الذي فلا يستحق السلب سواء حضر باذن الامام أم لا (قوله ذكرا كان أو
أثنى) بالغاً كان أم لا عاقلاً كان أم لا فارساً كان أم لا (قوله حراً أو عبداً) أي لمسلم بخلاف ما إذا كان لكافر فانه
لا يستحق السلب لئلا يلزم أن الكافر يستحق السلب فإن الذي يستحقه في الحقيقة سيده ولذلك قال الأذرعى
وأطلقوا استحقاق العبد المسلم السلب ويجب تقييده بكونه مسلماً على المذهب (قوله شرطه الامام له أولاً) فلا يتوقف
استحقاقه على شرط الامام بل يستحقه وإن لم يشرطه (قوله والسلب) أي بمعنى المساو بكم (قوله ثياب القتيل)
أي من الحربين كما هو ظاهر وقوله التي عليه أي ولو بالقوة ليدخل ما لو نزاعها وقاتل عريانا في البحر أو في البر على
المعتمد وقوله والخف عطف على ثياب القتيل وقوله والران بائراً المهملة والنون (قوله وهو) أي الران وقوله خف
بلا قدم بخلاف الخف السابق فانه يقدم وقوله يلبس للساق فقط أي دون القدم لأنه لا قدم له كما علمت (قوله وآلات
الحرب) أي كدرع ورمح وسيف ولو تعددت من نوع كسيفين فأكثر ودرعين فأكثر ورمحين فأكثر
فقال بعضهم بأخذ الجميع وقال بعضهم لا يأخذ من كل نوع الا واحداً وهو المعتمد لكنه يختار واحداً منها ولذلك
قالوا لو تعددت الجنائب اختار واحدة منها لأن كل واحدة جنينية من أزال منعه وهكذا كل ما تعدد من نوع واحد
أي في مختار واحد منه على القول بأنه لا يأخذ من كل نوع الا واحداً وهو المعتمد كما علمت (قوله والمركوب
الذي قاتل عليه) أي كالفرس والجل والجار وقوله أو أسكه بعنانه ليس قيداً بل مثله ما لو أسكه غلامه مثلاً (قوله
والسرّج واللاجام ومقود الدابة) أي لأن ذلك حلية المركوب وقوله والسوار والطوق والمنطقة أي لأن ذلك حلية
القتيل (قوله وهي) أي المنطقة وقوله التي يشد بها الوسط وهي المسماة في عرف الناس بالسبته (قوله والخاتم) أي
لأنه من حليته فهو كالسوار والطوق والمنطقة (قوله والنفقة التي معه) أي ولو بهميونها وهو المسمى في عرف الناس
بالكمير (قوله والجنينة التي تقاد معه) أي في الأظهر لأنه بسبيل من ركوبها وإن لم يركبها بالفعل وأما الحقيقة وهي
وعاء يجمع فيه المتاعو يشد على حقو البعير أو الفرس فليست من السلب فلا يأخذها ولا ما فيها من المتاع ولو نقوداً
لأنها ليست من لباس القتيل ولا حليته ولا حلية مركوبه مالم يجمعها وقاية لظهره (قوله وإنما يستحق القاتل سلب
الكافر) أي ولو مدبراً عن القتال والحرب قائمة وشمل ذلك الصبي والمرأة أن قاتلا فإن لم يقاتلا فلا يستحق سلبهما
لأنه من قتل ما حيئذ كما تقدم وقوله إذا غر بنفسه أي ارتكب غرراً رأى أمره خطراً كالدخول في صف الكفار
والبروز لهم بخلاف ما لو رماه من حصن أو من صف المسلمين لأنه لم يرتكب غرراً وقوله حال الحرب أي بخلاف ما لو
قتله بعد انهمز الكفار كما سيذكره الشارح وقوله في قتله متعلق بقوله غر بنفسه والقتل ليس بقيد بل المدار على
إزالة منعه كما تقدم (قوله بحيث يكفي) أي حال كونه متلبساً بحيث يكفي المسلمين وقوله بركوب هذا الغرر أي بسبب
ركوب هذا الغرر وقوله شر ذلك الكافر أي الذي يأخذ سلبه ولا يخفى أن شر مفعول ليكفي (قوله فلو قتله وهو
الح) تفرع على مفهوم قوله إذا غر بنفسه ومثله ما لو رماه من حصن أو صف المسلمين كما تقدم وقوله أو قتله بعد
انهمز الكفار محترز وقوله حال الحرب وقوله فلا سلب له أي لأنه لم يغر بنفسه والسلب لا يستحقه الا ان غر بنفسه
(قوله وكفاية شر الكافر) أي المتقدمة في قوله بحيث يكفي بركوب هذا الغرر شر ذلك الكافر وقوله أن يزيل
امتناعه أي عن المسلمين بأن يزيل منعه أي قوته (قوله كأن يفقأ عينيه) بخلاف ما لو فقأ عيناً واحدة الا ان
كان بعين واحدة فقفاً ولذلك قالوا كان الاولى أن يقول كأن يعمي ليشمل ما لو كان بعين واحدة ويمكن أن يجاب
بأن المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله أو يقطع يديه أو رجله) هكذا في بعض النسخ وعليه فأمانة خاو
تجوز الجمع فيصدق بقطع يديه فقط وبقطع رجله فقط وبقطع يديه ورجليه معا وفي بعض النسخ أو يقطع يديه
ورجله ولعل الواو بمعنى أو فيصدق بما ذكره بقي من الصور ما لو قطع يداً ورجلاً ولو قطع شخص يداً وآخر رجلاً
فان قطعاًهما معا اشتركا في سلبه كما لو أسراه معا وان قطعاًهما مراً بفالسلب للثاني لأنه هو الذي أزال منعه (قوله
والغنيمة لغة مأخوذة من الغنم وهو الرمح) أي لرمح المسلمين مال الكفار وقوله وشرعاً عطف على لغة وقوله المال

ومثله الاختصاص كخمر محترمة وكاب ينفع ولو كان في الغنيمة كلاب تنفع وأرادها بعض الغنائمين أو بعض أهل
 الخس ولم ينزعه أحد أعطيها فإن نازعه أحد قسمت عدداً إن أمكن والأقرب بينهم فيها (قوله الحاصل للمسلمين)
 خرج بذلك الحاصل للكفار كأهل الذمة من أهل الحرب فليس غنيمة على النص بل على كونه ولا ينزع منهم فلو
 غنم مسلم وذمي فهل الخمس الجميع تغليباً للمسلم أو يخصص نصيب المسلم فقط وجهان أظهرهما الثاني كإرجاعه بعض
 المتأخرين (قوله من كفار) أي مما هو لهم بخلاف ما أخذ من كفار مما أخذوه من مسلم أو ذمي أو نحوه بغير
 حق فيجب رده إليه إن عرف والأفوه مال ضائع أمره لبيت المال وقوله أهل حرب قيد لا بد منه وقد أخذ الشارح
 محترز به بقوله وخرج بأهل الحرب الخ وجعل ذلك الشيخ الخطيب خارجاً بقيد آخر فانه قال من كفار أصليين حربيين
 فجعل ما أخذ من المرتدين خارجاً بقوله أصليين وجعل ما أخذ من أهل الذمة كالجزية خارجاً بقوله حربيين وصنيع
 الشيخ الخطيب أظهر وصنيع الشارح أخصر (قوله بقتال) أي ولو تنزلاً ليدخل ما أخذ من دارهم سرقة أو
 اختلاساً أو لقطعة لم يمكن كونها لمسلم فإن أمكن كونها لمسلم بان كان ثم مسلم وأمكن كونها له وجب تعريضها وبعد
 تعريضها تكون غنيمة وكذا ما صلحوا عليه أو أهده لئلا الحرب قائمة بخلاف ما أهده لنا في غير حال الحرب
 فانه للمهدي إليه وخرج بقوله بقتال التي فانه المال الحاصل للمسلمين من الكفار بلا قتال كالجزية وعشر التجارة كما
 سيأتي (قوله وإيجاف) أي اسراع وقوله خيل أو ابل أي وأنحوهما كبغال وحبر وسفن ورجالة وإنما اقتصر عليها
 لكون القتال يكون عليهما غالباً وبهذا يجاب عن قول المحشي تبعاً للقلوب لو سكت عنهما لكان أولى وأظهر
 ليشمل نحو حبر وبغال وسفن ورجالة (قوله وخرج بأهل الحرب) أي في قوله من كفار أهل حرب وقوله المال
 وكذا الاختصاص كما تقدم نظيره وقوله الحاصل أي للمسلمين وقوله من المرتدين أي كثر كتبهم وكذلك الحاصل من
 الذميين كالجزية فانه في أيضا (قوله فانه) أي المال الحاصل من المرتدين وقوله في لا غنيمة أي لصدق حد الذي
 عليه دون حد الغنيمة (قوله وتقسيم الغنيمة) أي وجوبها والفضل قسمها بدار الحرب بل يجب أن طلبوها ولو بلسان
 الحال وقوله بعد ذلك ظرف لقوله تقسم وقوله أي بعد إخراج السلب منها تفسير لقوله بعد ذلك فاسم الإشارة عائذ
 على إخراج السلب من الغنيمة المفهوم من قوله ومن قتل قتيلاً أعطى سلبه وكذا بعد إخراج المئون اللازمة كأجرة
 جمال وراع وغيرهما وقوله على خمسة أخماس أي متساوية ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بقوله تقسم واعلم أن
 للغنائمين التبسط في الغنيمة بدار الحرب وفي العود منها إلى عمران غيرها بما يعتادوا كعه عموماً من قوت وأدم وفاكهة
 وبما يعتاد علفه للدواب من تبن وفول وشعير ولو كانوا أغنياء وان لم يأذن الإمام بقدر الحاجة لخبر أي داود والحاكم
 وقال صحيح على شرط البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال أصبنا مع رسول الله ﷺ بخير طعاما فكان كل واحد
 منا يأخذ قدر كفايته وفي البخاري عن ابن عمر قال كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه ولهم
 ذبح حيوان لا سكه لا لا أخذ جلده وجعله سقاء أو خفا أو غير ذلك ويجب رد جلده إن لم يؤكل معه وليس لمن لحقه
 بعد انقضاء القتال تبسط معهم لأنه لاحق له في الغنيمة فهو معهم كغير الضيف مع الضيف وبعضهم اعتبر بعدية
 حيازة الغنيمة أيضاً وعليه فمن حضر بعد انقضاء القتال وقبل حيازة الغنيمة التبسط معهم وإن كان لاحق له في
 الغنيمة وقد يوجه بأنه يتسامح في التبسط ما لا يتسامح في الغنيمة وخرج بما يعتادوا كعه عموماً غيره كمركوب
 وملبوس ومائتدر الحاجة إليه كدواء وسكر وفانيد فان احتاج أحدهم إلى ما يتدفأ به من برد أو احتاج مريض
 إلى شيء من ذلك أعطي به بقيمته أو بحسبه عليه من سهمه انتهى شرح المنهج لمخلصا (قوله فيعطى أربعة أخماسها)
 أي فيعطى الإمام أو أمير الجيش أربعة أخماس الغنيمة وأما الخمس الباقي فيجعل خمسة أقسام ويعطى كل
 قسم لأهل كاسيائي وقوله من عقار ومنقول بيان لما قبله لكن المراد العقار المأوك لهم لا الموات لأنهم
 لا يملكونه فكيف يملك عنهم (قوله لمن شهد) متعلق بيعطى وشهد من الشهود بمعنى الحضور فلذلك قال

وشعره المال الحاصل
 للمسلمين من كفار
 أهل حرب بقتال
 وإيجاف خيل أو ابل
 وخرج بأهل الحرب
 المال الحاصل من
 المرتدين فانه في
 لا غنيمة (وتقسم
 الغنيمة بعد ذلك)
 أي بعد إخراج السلب
 منها (على خمسة
 أخماس فيعطى أربعة
 أخماسها) من عقار
 ومنقول (لمن شهد)

الشراح أي حضر وقوله الوقعة أي ولوفي الاثناء نعم لا يعطى المرجف ونحوه ممن مره وكذلك الاجير المسلم المستأجر
للاجهاد فلا يعطى سهم ما في أحد وجهين قطع به البغوى واقتضى كلام الراعى ترجيح لا عراضه عنه بالاجارة ولا اجرة
له لبطلان اجارته لا نه بحضوره الصفتين عليه الجهاد وأما الاخير الذمي فيستحق الاجرة والمستأجر لغير الجهاد
الذى وردت الاجارة على عينه مدة معينة كالمستأجر لسياسة الدواب وحفظ الامتعة ونحو ذلك يسهم
له اذا قاتل لشهوده الوقعة وقتاله بخلافه اذا لم يقاتل فليس له الا الاجرة وأما من وردت الاجارة على ذمته أو على
عينه لكن لم تقدر مدة معينة كخيطة ثوب فيعطى ان حضر بنية القتال وان لم يقاتل كما في شرح الخطيب
(قوله من الغامين) ولو مات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال خففه لوارثه كسائر الحقوق
بخلاف من مات في أثناء القتال فانه لا شيء له فلا يخلفه وارثه في شيء على المنصوص مع أنه نص على أن من مات
فرسه في أثناء القتال يستحق سهميهما والاصح تقرير النصين لأن الفارس متبوع فاذا مات فالاصح ان الفارس
تابع فاذا مات وبقى المتبوع أخذ سهميه لا نه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله بنية القتال) وان لم يقاتل
أي لحصول المقصود لا أن تهباه للقتال وحضوره هناك لثقتك كثير سواد المسلمين وان لم يقاتل بالفعل على أن تلك الحالة
باعتة على القتال غالباً ولا يترك القتال في الغالب الا لعدم الحاجة اليه (قوله ركنا من حضر لانية القتال وقال)
أي كناجر ومحترف كالحياطة النعال وهو من يخيط النعال وقال بعضهم بالقال وهو من يبيع البقول فيسهم لهم اذا
قاتلوا لشهودهم الوقعة وقتالهم وقوله في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد (قوله ولا شيء لمن حضر بعد
انقضاء القتال) أي ولو قبل حيازة المال وكذا من لم يحضر أصلاً وحضر لانية القتال ولم يقاتل نعم يستحق الجاسوس
الذي بعثه الامام ليتجسس أخبار العدو فاذا غنم الجيش شيئاً قبل رجوعه شاركه في الاصح وكذا الكمين من كمن
يكمن كدخل يدخل وهو من يختفي في كمن ليحرس القوم من هجوم العدو فيسهم له وان لم يحضر الوقعة لا نه في
حكمهم ذكره الموردي وغيره ومثل ذلك ما لو دخل الامام أو نائبه دار الحرب بجيشه وبعث سرية في ناحية فغنمت
شيئاً أو غنم الجيش شيئاً فيشتركان جميعاً لاستظهار كل بالآخر ولو بعث سريتين الى جهة اشترك كل منهما فيما غنمه
احداهما وكذا لو بعثهما الى جهتين وان تباعدتا على الاصح (قوله يعطى للفارس) أي يعطيه الامام أو نائبه
وهذا تفصيل لقوله فيعطى أربعة أخماس لمن شهد الوقعة وقوله الحاضر الوقعة أي ولوفي الاثناء كما مر وقوله وهو
من أهل القتال أي بأن استكمل في الشروط الآتية وقوله بفارس مهياً للقتال عليه أي وان لم يركبه وان كان
مغصوباً لم يكن مالكه حاضراً ولا فله سهمه عر بيا كان الفارس وهو ما أبواه عر بيان أو برذونا وهو ما أبواه
عجميان أو هجيناً وهو ما أبوه عر بي دون أمه أو مرقفا بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء وهو عكس الهجين لأن
كلا يصلح للسكر والفرو لا يضرب تفاوتها في ذلك كما لا يضرب تفاوت الرجال فيه نعم لا يسهم لفارس لا نفع فيه كهرم وكبير
وخرج بالفارس غيره كعبر وفيل وبغل وحمار فلا يسهم لشيء منها لا نه لا تصالح للحرب كصلاحية الخيل له ولكن
يرضخ لها ويفاوت بينها في الرضخ بحسب النفع (قوله سواء قاتل أم لا) أي ان حضر بنية القتال فان حضر لانية
القتال فلا بد أن يقاتل كما علم مما مر هذا ان كان المراد التعميم بوجود القتال من أصله وغدمه ان كان المراد سواء
قاتل عليه أم لا فالامر ظاهر لا نه يسهم له وان لم يقاتل عليه نعم ان حضر ولم يعلم به فلا يسهم له (قوله ثلاثة أسهم) أي ان
كان الفارس واحداً كما هو الفرض فلو حضر فارسان بفارس واحدة فان قويت على الكر والفارس معاً أعطيا
أربعة أسهم سهمان لهما وسهمان لفارسهما وان لم تقو على ذلك أعطيا ٧ سهمان لهما ولا يسهم لفارسهما حينئذ (قوله
سهمين لفارس وسهمين) لا يتابع في ذلك رواه الشيخان (قوله ولا يعطى للفارس واحد ولو كان معه أفراس كثيرة)
أي لا نه عليه السلام لم يعط الأفراس وكان معه يوم خيبر أفراس (قوله وللراجل) أي ويعطى للراجل وقوله أي
المقاتل على رجليه فغنما ما شئ على رجليه وقوله سهم واحد أي لفعله عليه السلام يوم خيبر ولا يرد اعطاؤه عليه السلام سائمة
ابن الاكوع سهمين في وقعة لا نه عليه السلام رأى منه خصوصية اقتضت ذلك فهو خصوصية له (قوله ولا يسهم)

أي حضر الوقعة
من الغامين بنية
القتال وان لم يقاتل
مع الجيش وكذا
من حضر لانية
القتال وقاتل في
الاظهر ولا شيء لمن
حضر بعد انقضاء
القتال (ويعطى
للفارس) الحاضر
الوقعة وهو من أهل
القتال بفارس مهياً
للقاتل عليه سواء
قاتل أم لا (ثلاثة أسهم)
سهمين لفارس وسهما
له ولا يعطى للفارس
واحد ولو كان معه
أفراس كثيرة
(وللراجل) أي
المقاتل على رجليه
(سهم) واحد (ولا
يسهم)

٧ قوله سهمان كذا
بالاصل ولعله جرى
على لغتهم يلزم المنى
الالف نصبا وجرا
اه مصححه

أي لا يعطى سهم من الغنيمة وقوله الامن استكملت فيه خمس شرائط بل ست شرائط والسادس الصحة فلا يسهم
للمن بل يرضخ له على قياس قوله فان اختلف شرط من ذلك رضى له ولم يسهم بل أدخله الشيخ الخطيب في حله
بعد أن زاد الشرط السادس وقد ذكره المحشى أيضا (قوله الاسلام والبلوغ والعقل الخ) بدل من خمس شرائط
بدل مفصل من مجمل وقوله والحرية أى الكاملة كما تقدم التنبيه عليه في شرائط وجوب الجهاد وقوله والذكورية
هكذا في بعض النسخ بالياء المناسبة الحرية والافصح الذكورية بلاياء كما شرح عليه الشيخ الخطيب (قوله فان
اختلف شرط من ذلك) أى مما ذكر من الشرط الخمسة بل الستة على ما ذكرناه هناك (قوله رضى له ولم يسهم له) أى
لأنه ليس من أهل فرض الجهاد (قوله أى لمن اختلف فيه الشرط) تفسير لكل من الضميرين في قوله رضى له ولم يسهم
له وقوله اما لكونه صغيرا فهذا قد اختلف فيه شرط البلوغ وقوله أو مجنونا وهذا قد اختلف فيه شرط العقل وقوله أو
رفيقا وهذا قد اختلف فيه شرط الحرية والمراد بالرفيق من فيعرق فيشمل المبعوض وقوله أو أثنى أى أو خشي وهذا قد
اختلف فيه شرط الذكورية وقوله أو ذميا أى أو معاهدا أو مؤمنا وهذا قد اختلف فيه شرط الاسلام وانما يرضخ للذي
ومن الحق به من الكفار ان حضر باذن الامام أو نائبه بلا استئجار ولا إكراه فان حضر بغير اذن الامام أو نائبه فلا
شئ له بل يعززه الامام أو نائبه ان رآه ولا أثر لاذن الآحاد وان حضر بلا استئجار فله الاجرة ولا شئ له سواها وان
أكراه على الخروج استحق أجره مثله لاستهلاك عمله عليه كما قاله الماوردي وظاهر كلامه ولو بلغت سهم الرجل
وهو كذلك على الاصح في باب السير بل ولو بلغت أسهم الفارس الثلاثة فيجوز ذلك كما قاله العلامة البرلسي وأقره
الشيخ القليوبي كما نقله المحشى عنه (قوله والرضخ) أى المفهوم من قوله رضى له وهو بالخاء والصاد المعجمتين
ويجوز اجمال الثانية أيضا كما قاله المحشى وقوله لغة العطاء القليل أى ولو من غير الغنيمة وقوله وشرعاً أى دون سهم
فهو عطاء قليل فذلك كان المعنى الشرعى مناسباً للمعنى اللغوى وعلم من ذلك أنه لا يبلغ به سهم راجل ولو كان
الرضخ لفارس اختلف فيه شرط من الشروط السابقة كأن كان صبيا أو رقيقاً لأنه تبع للسهم فيكون نقص عن
قدرها كالحكومة مع الدية (قوله يعطى للرجل) بل وللغارس أيضا كما علمته من القولة السابقة (قوله ويجتهد
الامام) أى أو أمير الجيش كما في عبارة الشيخ الخطيب وقوله في قدر الرضى بحسب رأيه أى لأنه لم يرد فيه تحديد
فيرجع فيه الى رأيه لكن لا يبلغ به سهم راجل كما مر (قوله فيز يد المقاتل على غيره والاكثر قتالا على الأقل قتالا)
أى والفارس على الرجل والمرأة التي تدأوى الجرحى وتسقى العطشى على التي تحفظ الرجال فيفاوت فيه بحسب قدر
نفع المرضخ له بخلاف سهم الغنيمة لا يفاوت فيه بل يسوى فيه بين المقاتل وغيره وبين الاكثر قتالا والاقل قتالا لأنه
منصوص عليه والرضخ مجتهدية (قوله ومحل الرضى الاخماس الاربعة في الظاهر) أى على القول الاظهر وهو المعتمد
لأنه نصيب من الغنيمة يستحقه بعض الغنائم بسبب حضور الواقعة الا أنه ناقص عن السهم كما علمت لما علمت (قوله
والثاني محله أصل الغنيمة) أى والقول الثاني محل الرضى أصل الغنيمة كالسلب والمؤن وهو مرجوح وعليه فيخرج
الرضخ قبل افران الخمس بخلافه على الاول (قوله ويقسم الخمس الباقي بعد الاخماس الاربع على خمسة أسهم) أى لقوله
تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة وللرسول الى آخره وذكر الله للتبرك كما هو المشهور (قوله سهم منه
لرسول الله ﷺ وهو الذى كان له في حياته) فكان ينفق منه على نفسه ويدخر منه لعياله قوت سنة ولا يسقط بوفاته
ﷺ كما أشار اليه المصنف بقوله يصرف بعده للمصالح أى يصرف بعد وفاته ﷺ لمصالح المسلمين كما أشار اليه
الشارح بقوله المتعلقة بالمسلمين بخلاف المصالح المتعلقة بالكافرين فلا يصرف شئ منه لكافر
قال في الاحياء لولم يدفع السلطان الى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد منهم أخذ شئ
منه أم لا فيه أربعة مذاهب أحدها لا يجوز أخذ شئ منه أصلاً لأنه مشترك ولا يدري من يرد الاخذ قدر
حصته منه فالأخذ منه غاؤل أى خيانة وفي نسخة غاؤى تعمق وثانيها يجوز أن يأخذ في كل يوم قدر
مؤته وثالثها يجوز أن يأخذ كفاية سنة ورابعها يجوز أن يأخذ قدر ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو

الامن) أى شخص
(استكملت فيه خمس
شرائط الاسلام
والبلوغ والعقل
والحرية والذكورية
فان اختلف شرط من
ذلك رضى له ولم يسهم
له) أى لمن اختلف فيه
الشرط اما لكونه
صغيرا أو مجنونا أو
رفيقا أو أثنى أو ذميا
والرضخ لغة العطاء
القليل وشرعاً أى
دون سهم يعطى
للرجل ويجتهد الامام
في قدر الرضى بحسب
رأيه فيز يد المقاتل
على غيره والاكثر
قتالا على الأقل
قتالا ومحل الرضى
الاخماس الاربعة في
الظاهر والثاني محله
أصل الغنيمة (ويقسم
الخمس) الباقي بعد
الاخماس الاربعة
(على خمسة أسهم
سهم) منه (لرسول
الله صلى الله عليه
وسلم) وهو الذى
كان له في حياته
(يصرف بعده للمصالح)
المتعلقة بالمسلمين

القياس وأقره عليه في المجموع وهو الظاهر كما قاله الشيخ الخطيب (قوله) كالتقاضي الحاكمين في البلاد) أي وكالعلماء
 بعلمهم الشرع كتفسير وحديث وفقه المؤذنين ومعلمي القرآن والارامل وغيرهم وعمارة المساجد والقناطر
 والخصون فيعطى التقاضي والعلماء ولومع الغني ثلاثين عطوا بالاشتغال بالاكتساب عن تنفيذ الأحكام وعن العلوم
 الشرعية وقدر المعطى موكول الى رأى الامام بحسب المصلحة وذلك يختلف بضيق المال وسعته ويعطى المعلمين
 والمتعلمين ما يكفيهم ليتفرغوا لذلك ولا يشتغلوا عن التعليم والتعلم (قوله) أمافضة العسكر (قوله) مقابل لقوله كالتقاضي
 الحاكمين في البلاد والمراد بقضاة العسكر الذين يحكمون لاهل التي في مغزاهم وكذا أئمتهم ومؤذنيهم وعمالهم
 وقوله فير زقون من الاثنا عشر الاربعة أي لامن خمس الخمس (قوله) وكسد الثغور (أي ملشهاوشحنها بالعدد والعدد
 فيملأوها بالرجال المقاتلة وآلات القتال كما سيدكره الشارح والثغور جمع ثغر بالمثلثة والغين المعجمة وهو الفم والمراد
 به طرف بلاد المسلمين كما يؤخذ من كلام الشارح لأنه يشبه الفم (قوله) وهي (أي الثغور) وقوله المواضع المخوفة أي
 مواضع الخوف وقوله من أطراف بلاد المسلمين بيان للمواضع المخوفة وقوله الملاصقة لبلادنا أي التي هي غير الثغور
 من بلاد المسلمين وعبارة الشيخ الخطيب التي تليها بلاد المشركين فيخاف أهلها منهم وهي أظهر (قوله) والمراد
 سد الثغور بالرجال وآلات الحرب) أي ملأوها بالرجال المقاتلة وآلات القتال كالسيوف والدروع وغير ذلك (قوله)
 ويقدم الأهم من المصالح فالأهم أي وجوبها وأهمها كما في التنبيه سد الثغور لأن فيه حفظا للمسلمين (قوله)
 وسهم لذوي القربى) أي المسلمين منهم وكذلك يقال في اليتامى والمساكين وابن السبيل فكان على المصنف أن يقيدهم
 بالاسلام في الجميع فلا يعطى الكفار من ذلك شيئا نعمال أخذ من كفار فلا يرجع اليهم (قوله) أي قري رسول الله
 ﷺ (قوله) فذوو القربى آله ﷺ (قوله) وهم أي ذوو القربى وقوله بنو هاشم وبنو المطلب أي ذريتهم
 الشاملون للذكور والاناث فالمراد بالبنين ما يشمل البنات بدليل قول الشارح يشترك في ذلك الذكر والانثى
 والعبرة في الانسب بالنسب الى الآباء فلا يعطى أولاد البنات شيئا لأنهم ليسوا من الآل ولذلك قيل

بنونا بنو آبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الاجانب

ولذلك لم يعط ﷺ الزبير وعثمان رضي الله عنهم ماع أن أهمها هاشمية ومن بنى المطلب امامنا الشافعي رضي الله عنه
 فانه مطلبى والنبي ﷺ هاشمي وأما بنو عبد شمس وهو جد عثمان بن عفان رضي الله عنه وبنو نوفل فلا يعطون
 شيئا وان كانت الاربعة أولاد عبد مناف لكن الثلاثة الاول وهم هاشم والمطلب وعبد شمس أشقاء والرابع وهو
 نوفل أخوهم لا ييهم لاقتصاره ﷺ في القسم على بنى الاولين مع سؤال بنى الآخرين له كما رواه البخاري ولأن بنى
 الاولين لم يفارقوه جاهلية ولا اسلاما حتى انهم لما بعث ﷺ نصرهم وذبوا عنه بخلاف بنى الآخرين فانهم كانوا يؤذونه
 (قوله) يشترك في ذلك أي السهم المذكور وقوله الذكر والانثى أي واخنتى لكنه كالاتى وقيل يوقف الى الاتضاح
 وقوله والغنى والفقر فلا يختص بالفقر (قوله) ويفضل الذكر أي على الانثى وقوله فيعطى مثل حظ الانثيين أي
 كالارث وحكي الامام اجاع الصحابة عليه (قوله) وسهم لليتامى أي للآية الكريمة وقوله المسلمين فلا يعطى أيتام
 الكفار من سهم اليتامى شيئا بل يعطون من مال المصالح (قوله) جمع يقيم أي هو جمع يقيم فهو خبر مبتدأ محذوف
 (قوله) وهو أي اليتيم صغير أي خبر لا يتم بعد احتلام وقوله لأب له أي معروف شرعا فينسج في تفسير اليتيم ولد
 الزنا واللقيط والمنفى بلعان أو حلف مع أنهم لا يسمون أيتاما عرفا لأن ولد الزنا لأب له شرعا واللقيط قد يظهر أبوه
 والمنفى باللعان أو الحلف قد يستلحقه نافية ولكن القياس أنهم يعطون من سهم اليتامى فاذا ظهر للقيط أب واستلحق
 المنفى نافية استرجع المدفوع لها على المعتمد ومن لأمه من الآدميين يقال له منقطع وفاقد هما الطيم وأما اليتيم في
 البهائم فهو مالا أم له وفي الطيور مالا أب له ولا أم (قوله) سواء كان الصغير ذكرا أو أنثى أي واخنتى وقوله له جدا ولا
 فالمراد بالأب في قولهم لأب له الأب الحقيقي لأن الجد يقال له أب مجازا لكن محل اعطائه فيما إذا كان له جدان لم
 تجب نفقته على جده لفقروا أيضا وأما لو وجبت نفقته على جده لغناه فلا يعطى لأنه مكنتها فليس بفقر وقوله قتل

كالتقاضي الحاكمين
 في البلاد أمافضة
 العسكر فير زقون
 من الاثنا عشر الاربعة
 كما قاله الماوردي وغيره
 وكسد الثغور وهي
 المواضع المخوفة من
 أطراف بلاد المسلمين
 الملاصقة لبلادنا والمراد
 سد الثغور بالرجال
 وآلات الحرب ويقدم
 الأهم من المصالح
 فالأهم (وسهم لذوي
 القربى) أي قري
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (وهم بنو
 هاشم وبنو المطلب)
 يشترك في ذلك
 الذكر والانثى
 والغنى والفقر
 ويفضل الذكر
 فيعطى مثل حظ
 الانثيين (وسهم
 لليتامى) المسلمين
 جمع يقيم وهو صغير
 لأب له سواء كان
 الصغير ذكرا أو أنثى
 له جدا ولا قتل

أبوه في الجهاد أو لا فلا يختص بمن قتل أبوه في الجهاد (قوله) ويشترط فقر اليتيم أي أو مسكنته لأن لفظ اليتيم يشعر بذلك ولأن اغتنامه بماله أولى بالمنع من اغتنامه بماله أي به لكن هذا شرط في إعطاء اليتيم لاني تسميته يتما وإذا اجتمع في الشخص يتم وفقر أو مسكنة أعطى باليتيم لا بالفقر أو المسكنة لأن اليتيم وصف لازم والفقر أو المسكنة وصف زائل فيلاحظ في الإعطاء أنه يعطى باليتيم وإن كان لا بد فيه من فقر أو مسكنة وقضية ذلك أنه إذا كان الغازي من ذوي القرابة يأخذ بالفقر فقط دون الغز ولكن ذكر الرافعي أنه يأخذ بهما واقتضى كلامه أنه لا خلاف فيه والفرق بين الغزو والمسكنة أن الأخذ بالغزو والحاجتنا بالمسكنة لحاجة صاحبها فاغتفر في الأولى ما لم يغتفر في الثانية (قوله) وسهم للمساكين أي بالمعنى الشامل للفقراء ويجوز للإمام أن يجمع للمساكين بين سهم من الزكاة وسهم من الخمس وحققهم من الكفارة فيجتمع لهم ثلاثة أموال ويصدق مدعى المسكنة أو الفقر بلا بدنة ولا يمين وإن اتهم إلا أن ادعى عيلاً أو تلف مال فلا بد من البينة ولا يصدق مدعى اليتيم أو القرابة إلا ببينة ويصدق ابن السبيل بلا يمين ومن قدم من الأصناف أعطى الباقيون نصيبه كافي الزكاة الأسهم رسول الله ﷺ فلا يعطى للباقيين بفقده ﷺ بل هو للمصالح كما مر (قوله) وسهم لآبناء السبيل أي بشرط الحاجة ولا يشترط عدم قدرتهم على الاقتراض (قوله) وسبق بيانهما قبيل كتاب الصيام عبارته هناك والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعا من كفايته ولا يكفيه لكن المسكين بهذا المعنى مقابل للفقير وهو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته مع أن المراد بالمساكين هنا المعنى الشامل للفقراء كما مر ثم قال وابن السبيل من ينشئ سفر من بلد إلى بلد أو يكون محتاجا زائرا ببلدها لكن هذا المعنى يناسب الزكاة يقال على قياسه هنا من ينشئ سفر من بلد الغنيمة أو يكون محتاجا زائرا

﴿فصل في قسم النبي على مستحقه﴾ أي كما قال المصنف ويقسم مال النبي على خمس فالترجمة موافقة لكلام المصنف فانه انما ذكر قسم النبي ولم يذكر في عواذ ذكره الشارح فاندفع قول بعضهم لو قال في النبي وقسمه لكان أولى وأظهر ووجه اندفاعه أن الترجمة لما ذكره المصنف لما ذكره الشارح والاصل فيه قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله الآية (قوله) والنبي لغة مأخوذ من فاء بالمديقال فاء في فاء وقوله إذا رجع أي يقال ذلك إذا رجع فعناه لغة الرجوع (قوله) ثم استعمل في المال الراجع أي ثم نقل إلى المال الراجع فهو بمعنى اسم الفاعل وانما سمي بذلك لأن الله خلق ما في الدنيا للمسلمين ليستعينوا به على طاعته فحقه أن يكون تحت أيديهم فما كان تحت أيدي الكفار طريقه الرد إلى المسلمين فإذا حصل لهم فقدر جمع اليهم وقوله من الكفار أي مما هو لهم بخلاف ما أخذوه من مسلم أو نحو ذنب بغير حق ثم أخذناه منهم فليس فيأ بل يجبرده على مالكة ان عرف والا فيحفظ إلى أن يظهر مالكة وقوله إلى المسلمين خرج به المال الراجع من أهل الحرب إلى أهل الذمة فانه ملكهم ولا ينزع منهم (قوله) وشرا عطف على قوله لغة وقوله هو أي النبي وقوله مال أي أو اختصاص ككسب ينفع وخر محترمة ولو أسقط اللام بأن قال مال الشمل الاختصاص وقوله حصل أي للمسلمين بخلاف ما حصل لأهل الذمة فليس فيأ كما مر وقوله من كفار أي مما هو لهم بخلاف ما أخذوه من مسلم أو نحو ذنب بغير حق فليس فيأ كما مر أيضا وقوله بالقتال بهذا فرق الغنيمة فانها المال الحاصل للمسلمين من الكفار بقتال كما تقدم في الفصل السابق (قوله) ولا يحاف خيل أي اسراع خيل وقوله ولا ابل أي ولا سير ابل ولا بد من زيادة ولا نحوهما كبغال وحبر وسفن ورجالة أي مشاة كما في شرح الخطيب واقتصر المحشى على قوله لو أسقطه لكان أولى كما مر في الغنيمة والذي مره في الغنيمة أنه لو سكت عنهم السكان أولى وأظهر ليشمل نحو حبر وبغال وسفن ورجالة أي ليشمل ذلك هناك اثباتا وهذا انقياد تقدم الجواب عنه بأنه اقتصر عليهما لأن القتال يكون عليهما غالبا (قوله) كالجزية أي التي تؤخذ منهم في مقابلة كفنائهم وقرائهم بدارنا كما سيأتي وقوله وعشر التجارة أي الذي يشترط عليهم إذا دخلوا دارنا بتجارة وقد انقلب الحال الآن فصار لا يؤخذ منهم شيء ويؤخذ من المسلمين ويسمى بالمكس فهذه من فساد الزمان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومثل ذلك خراج ضرب عليهم باسم الجزية وما جالوا أي تفرقوا عنه ولو تغير خوف كضر أصابهم وتركه مرتدات على ردتهم والعياذ بالله تعالى وتركه

أبوه في الجهاد
أولا ويشترط فقر
اليتيم (وسهم
للمساكين وسهم
لآبناء السبيل)
وسبق بيانهما
قبيل كتاب الصيام
﴿فصل في قسم
النبي على مستحقه
والنبي لغة مأخوذ
من فاء إذا رجع ثم
استعمل في المال
الراجع من الكفار
إلى المسلمين وشرا
هو مال حصل من
كفار بلا قتال ولا
إحفاف خيل ولا
ابل كالجزية وعشر
للتجارة

ذمى أو نحو مات بلا وارث و باقية اذ اترك وارثا غير حائز بأن كان غير مستغرق (قوله و يقسم مال الفى) أى مال هو
 الفى فالإضافة لليمان ومثل المال مأخوذ من الاختصاص كما تقدم التنبيه عليه (قوله على خمس فرق) وفى بعض
 النسخ خمسة فرق فيخمس جميعه خمسة أخماس متساوية كالغنيمة لقوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى
 فله وللرسول الآية أى خمس لله وللرسول إلى آخره جلا لطلاق وهو آية الفى على المقيد وهو آية الغنيمة بجامع أن
 كلاما راجع من المشركون إلى المسلمين وإن اختلف السبب بالقتال وعدمه فهذا غير فارق مؤثر كما جازنا المطلق وهو
 آية الظهار فإنها لم تقيد بالمؤمنة حيث قال الله فيها فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا على المقيد وهو آية القتل فإنها
 قيدت بالمؤمنة حيث قال الله فيها فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهلها وقالت الأئمة الثلاثة لا يخمس بل يصرف
 جميعه للمصالح وأورد عليهم الفرق المذكورة فى الآية وأجيب من جهتهم بأن الصرف اليهم من المصالح رضى الله عن
 الجميع (قوله يصرف خمسة) أى وجوبه بقوله يعنى الفى تفسير للضمير فجعله عائدا على المضاف اليه ولعله أتى بالعناية
 ليكون هذا خلاف الظاهر الذى هو عوده على المضاف وهو مال وإن كانت الإضافة لليمان كما مر (قوله على من)
 لعله ضمن يصرف معنى يقسم فلذلك عده على والافالظاهر أن يصرف يتعدى إلى وقوله أى الخمسة الذين يصرف
 عليهم خمس الغنيمة فمن وإن كانت مفردة لفظا لكنها جاع معنى فلذلك جمع الضمير فى عليهم (قوله وسبق قريبا
 بيان الخمسة) أى فى الكلام على الغنيمة وعبارته هناك ويقسم الخمس على خمسة أسهم سهم لرسول الله ﷺ
 يصرف بعده للمصالح وسهم لذوى القربى وهم بنوه أشعم وبنو المطلب وسهم لليتامى وسهم للسكاكين وسهم لبناء السبيل
 (قوله يعطى أربعة أخماسها) أى الأموال المفهومة من مال الفى فالضمير عائدا على الأموال وليس عائدا على الغنيمة
 كما قد يتوهم وقوله وفى بعض النسخ أخماسه أى الفى وهذه النسخة أظهر لأنها لا يهام فيها كما لا يخفى (قوله للمقاتلة)
 أى لعمل الأولين بذلك وكانت له ﷺ مع خمس الخمس فجعله ما كان له ﷺ واحد وعشرون خسا بمعنى أنه كان
 يجوز له فى صدر الإسلام أن يأخذ ذلك لحصول النصرة به ولم يقع منه أخذ ذلك بالفعل وإنما كان يأخذ خمس الخمس
 فقط وبعده ﷺ يصرف لمصالحنا كما مر فى الغنيمة وكان يعطى العشرين خسا للمقاتلة تبرعاً منه ﷺ وصارت بعده
 لهم لأنهم النصرة بعدهم أما الأربعة أخماس الباقية فللأربعة المذكورين فى الآية كما فى الغنيمة (قوله وهم) أى
 المقاتلة وقوله الأجناد جمع جند أى أعوان الله يقال لهم المرصودون لأنهم أرسدوا أنفسهم للذب عن دين الله تعالى
 وقوله الذين عينهم الإمام للجهاد وأثبت أسماءهم فى ديوان المرتزقة أى دفترهم وخرج بهم المتطوعون بالجهاد
 فيعطون من الزكاة لامن الفى عكس المرتزقة لأنهم طلبوا وسموا مرتزقة رزقهم من مال الله تعالى (قوله بعد
 اتصافهم) أى المقاتلة وهم الأجناد المذكورون وقوله بالاسلام والتكليف والحرية والصحة أى فيشترط لأعطائهم
 أربعة شروط (قوله فيفرق الإمام) أى أو نائبه وقوله عليهم أى المقاتلة وقوله الأربعة أى وأما الخمس الباقى
 فللفرق المذكورين فى الآية وقوله على قدر حاجاتهم يعلم منه أنه لا تجب التسوية بينهم فليس كالغنيمة فى ذلك (قوله
 فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة نفقتهم وما يكفيهم) أى من أولاد وزوجات ورفيق لحاجة الغزو
 أو للخدمة إن اعتادها ومن لارقيق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه لذلك لالنعوتجارة أو رزق وقوله وما يكفيهم أى
 و يبحث عما يكفيهم (قوله فيعطيه كفايتهم) أى ليشترغ للجهاد ويزاد إن زادت حاجته بزيادة ولد أو حدوث زوجة
 وإذا مات أعطى الإمام زوجته وأولاده حتى يستغنوا بزواج أو كسب أو نحو ذلك فإن طلب الذكرا ثبات اسمه فى
 الديوان أثبت وأم الولد كالزوجة فتعطى إلى أن تزوج لأن الناس إذا عملوا ضياع عياله بهم بعدهم اشتغلوا بالكسب
 عن الجهاد فيتعطل الجهاد واستنبت السبكى من هذه المسئلة أن المدرس أو المعيد وهو الذى يعيد الدرس للطلبة
 تعطى زوجته وأولاده من مال الوقف الذى كان يأخذ منه ترغيبا فى العلم كالترغيب هنا فى الجهاد وهو ضعيف لأنه
 مال مخصوص أخرجه الواقف لتحصيل مصلحة وهى قراءة العلم فى هذا المحل الخصوص فكيف يصرف
 مع انتفاء الشرط وأما ما نحن فيه فهو من الأموال العامة وهى يتوسع فيها ما لا يتوسع فى الأموال الخاصة

(و يقسم مال الفى
 على خمس فرق
 يصرف خمسة) يعنى
 الفى (على من)
 أى الخمسة الذين
 (يصرف عليهم
 خمس الغنيمة)
 وسبق قريبا بيان
 الخمسة (و يعطى
 أربعة أخماسها) وفى
 بعض النسخ أخماسه
 أى الفى (للمقاتلة)
 وهم الأجناد الذين
 عينهم الإمام للجهاد
 وأثبت أسماءهم
 فى ديوان المرتزقة
 بعد اتصافهم
 بالاسلام والتكليف
 والحرية والصحة
 فيفرق الإمام عليهم
 الأربعة
 على قدر حاجاتهم
 فيبحث عن حال
 كل من المقاتلة وعن
 عياله اللازمة
 نفقتهم وما يكفيهم
 فيعطيه كفايتهم

كالاوقاف ومقتضى هذا أنه يصرف لزوجة العالم وأولاده من مال المصالح بعدموته كفايتهم كما كان يصرف للعالم في حياته وهو كذلك ويعطى هنالمن تلزمه نفقته ولو كافرا في حياته لأن الاعطاء له بخلافه بعدموته فالأقرب أنه لا يعطى لكفره فالواستأمت زوجته بعده أعطيت لا تتفاء العلة (قوله من نفقة وكسوة) بيان لكفايتهم وقوله وغير ذلك أي من سائر المؤمن ويراعى حاله من المروءة وضدها (قوله ويراعى) أي الامام أو نائبه وقوله الزمان أي كالصيف والشتاء فإن الحاجة تختلف بذلك وقوله والمكان أي كالحجاز ومصر ونحو ذلك فإن الحاجة تختلف بذلك أيضا فيراعى عادة البلد في المطاعم والملابس وغير ذلك وقوله والرخص والغلاء أي لأن الحاجة في الرخص أقل منها في الغلاء (قوله وأشار المصنف بقوله وفي مصالح المسلمين إلى أنه يجوز الخ) من المعلوم أن هذا غير خمس الخمس الذي يصرف للمصالح لأن هذا في الفاضل عن حاجات المرتزقة من الاربعة أخماس (قوله من اصلاح الحصون) أي كالقلاع وهي جمع حصن وقوله والتغور أي أطراف بلاد المسلمين كغفر الاسكندر بقودمياط وغير ذلك (قوله ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح) أي على القول الصحيح وهو المعتمد

﴿فصل في أحكام الجزية﴾ أي المأخوذة من الكفار لاذلالهم ولتحملهم على الاسلام لاسيما اذا خاطوا أهلهم وعرفوا محاسنته لتقرر بهم على الكفر فاندفع بذلك ما يقال في أخذ الجزية منهم تقر بهم على الكفر وهو رضاء به والرضا بالكفر كفر وهي مغية بنزول سيدنا عيسى عليه السلام وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم فلا يقبل منهم بعده الا الاسلام لأنه لا يبقى لهم شبهة بحال وهذا من شرعنا لأنه ينزل كما بشرعنا لأنه يجتهد في استخراج الاحكام من القرآن والسنة والاجماع والظاهر أنه لا يعمل بهذه المذاهب في زمنه ويتعين اتباعه لأن اجتهاد النبي لا يخطئ واجتهاد غيره محتمل أن يخطئ والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ومارواه البخاري من أنه عليه السلام أخذها من مجوس هجر وقال سنواهم سنة أهل الكتاب ومارواه أبو داود من أخذها من أهل نجران وفسر اعطاء الجزية في الآية بالتزامها بالعقد والصغار فيها بالتزام أحكامنا التي يعتقدونها كحرمة زنا وسرقة بخلاف التي لا يعتقدونها كحرمة شرب مسكر ونكاح مجوس محارم فانهم لا يلتزمونها لأنه لا يلزمهم الانقياد الا لأحكام التي يعتقدونها وتفسيره بأن يجلس الآخذ ويقوم الكافرو يطأ طي رأسه ويحني ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الآخذ خيتمه بضرب طهرتبه وهما جميع اللحم بين الماضع والاذن من الجانبين مردود بأنه لم ينقل أن النبي عليه السلام فعلها وكذلك الخلفاء الراشدون بعده فهي باطلة ودعوى استحبابها أو وجوبها أشد بطلانا وأركانها خمسة عاقد وشرط فيه كونه ماما يعقد بنفسه أو بنائبه كما سيذكره الشارح لأنهم من الامور الكلية فتحتاج الى نظر واجتهاد ومعقوله وستأتي شروطه في كلام المصنف ومكان وشرطه بقوله لتقرر بهم به بأن يكون غير الحجاز كما سيأتي في الشرح ومال وشرطه كونه دينارا فأكثر كل سنة عند قوتنا ولذلك قال المصنف وأقل الجزية دينار في كل حول وأما عند ضعفنا فتجوز بأقل من دينار وصيغة وشرط فيها ما شرط فيها في البيع من اتصال القبول بالاجاب وعدم التعليق والتأقيت وذكر الجزية بقرها كالشمن في البيع (قوله وهي) أي الجزية أي هذا اللفظ بدليل قوله اسم وقوله لغة اسم خراج مجعول على أهل الذمة أي سواء كان بعقد مخصوص أم لا لأن المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي كما هي القاعدة الغالبة (قوله سميت) أي الجزية والمراد بها معناها وقوله بذلك أي بلفظ جزية وقوله لأنها جرت عن القتل أي كفت عن قتلهم فهي في مقابلة كفنا عنهم وعلى هذا فهي من الجزاء بمعنى المجازاة وقيل من الجزاء بمعنى القضاء كافي قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا أي لا تقضى (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله مال يلتزمه الخ فتطلق على المال الملتزم وتطلق أيضا على العقد المفيد لذلك فلها اطلاقان شرعا وقوله كافر أي مخصوص وهو المتصف بالشروط الآتية وقوله بعقد مخصوص أي وهو المركب من الاجباب والقول (قوله ويشترط أن يعقدها الامام أو نائبه) أي لا الاتحاد

من نفقة وكسوة وغير ذلك ويراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخص والغلاء وأشار المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين) إلى أنه يجوز للامام أن يصرف الفاضل عن حاجات المرتزقة في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والتغور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح ﴿فصل في أحكام الجزية﴾ وهي لغة اسم خراج مجعول على أهل الذمة سميت بذلك لأنها جرت عن القتل أي كفت عن قتلهم وشرعا مال يلتزمه كافر بعقد مخصوص ويشترط أن يعقدها الامام أو نائبه

فالشرطية منصبة على كون العاقد الامام أو نائبه لا على العقد لكن لا يغتال المعقود له من الأحاد بل يبلغ مأثمه أى ما
 يأمن فيه على نفسه منائم تقاطعه لعدم صحة عقد الجزية له مع كونه استفاد به أماناً في الجلالة والمراد بنائبه نائبه الخاص
 بأن يأذن له في عقد الجزية لا العام كوزيره الذى يفوض اليه أموره فلا يصح أن يعقدها الا ان صرح له بها (قوله لا
 على جهة التناقيت) أى ولا على جهة التعليق والاضافة للبيان أى جهة هي التناقيت وجهة هي التعليق وهذا اشارة الى
 بعض شروط الصيغة السابقة ويستثنى من منع التناقيت ما لو قال أقرر تكم ما شئتم لأنه نصريح بمقتضى العقد فان لهم
 نفيه متى شاؤا بخلاف الهدنة لا تصح بذلك لأنه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتاً الى ما يحتمل التأييد
 المتنافي لمقتضاه لاحتمال أن يشاؤا ذلك أبداً (قوله فيقول الخ) هو اشارة الى الصيغة التى هي أحد الاركان لكنه انما
 ذكر الايجاب ولم يذكر القبول فكان عليه أن يقول فيقولون قبلنا ورضينا وقوله بدار الاسلام أى مثلاً فقل ذلك
 أن يقول أقرر تكم بداركم وهذا اشارة للساكن الذى هو أحد الاركان وقوله غير الحجاز أى وهو مكة والمدينة واليهامة
 وطريقها وقرىها كجدة والطائف وخيبر والينبع فيمنعون من دخول حرم مكة مطلقاً ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا
 يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم وهذا المراد جميع الحرم بدليل قوله تعالى بعد ذلك وان خفتهم عيلة فسوف يغنيكم الله
 من فضله ان شاء والجلب انما يجلب للبلد ويتبعها ما اتصل بهما من الحرم والحكمة في ذلك أنهم أخرجوا النبي ﷺ منه
 فعوقبوا بالمنع من دخوله على كل حال حتى لو جاء رسول من عندهم برسالة لنا خرج له الامام أو نائبه ليسمعها منه فلو
 دخله ولو بأذن منع منه فلو مرض أو مات فيه نقل منه ولو خيف موته في الاولى أو دفن في الثانية نعم ان تهري بعدد فنه
 ترك وليس حرم المدينة كحرم مكة في ذلك لاختصاصه بالنسك ويمنعون من دخول الحجاز غير حرم مكة الاصلحة
 لنا كرسالة وتجارة فيها كبير حاجة فان لم يكن فيها كبير حاجة منعوا من الدخول الا بشرط أخذ شئ منها كالعشر أو
 نصفه بحسب اجتهاد الامام ولا يأخذ منهم كل سنة لا مرة واحدة كالجزية يقولون لا يقيمون في موضع من الحجاز غير حرم
 مكة الا ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج فلو أقاموا في موضع ثلاثة أيام ثم اتقوا الى موضع آخر أقاموا فيه ثلاثة
 أيام وينسبها مسافة قصر وهكذا لم يمنعوا فان دخله أحد ومرض فيه فعن الجمهور أنه لا ينقل مطلقاً وعليه اقتصر مختصرو
 الروضة والذى في الروضة وأصلها أنه ينقل مطلقاً والذى في المنهاج والحاوى وغيرها أنه لا ينقل ان شق نقله والا نقل
 وتبعهم في المنهج قال في شرحه وهو فقه حسن فان مات وشق نقله منه الى غيره دفن فيه للضرورة وان لم يشق نقله بأن
 سهل قبل تغيره نقل منه الى غيره فان دفن فيه ترك ومعلوم أن الحربى كالمتردد فلا يجب دفنه بل يجوز اغراء الكلاب
 على جيفته فان تأذى الناس برائحته وجبت مواراته لدفع الاذى عنهم (قوله أو أذنت في اقامتكم بدار الاسلام) أى
 غير الحجاز أخذاً لما قبله وقوله على أن تبدلوا الجزية راجع لكل من الشقيين السابقين وقوله وتنقادوا للحكم الاسلام
 أى الذى يعتقدون تحريمه كزنا وسرقة ودون غيره كشرب مسكر ونكاح محوسى محارم كما مر وعلم من ذلك أن الجزية
 والاقتياد كالعوض عن التقرير فلذلك وجب ذكرهما في العقد كالشمن في البيع (قوله ولو قال الكافر للامام ابتداء
 أقررني بدار الاسلام) أى فيقول له الامام أقرر تكم بها وعليه الاجابة اذا طلبها الكافر وأمن غائلتهم ومكيدتهم
 فان خاف ذلك كان يكون الطالب جاسوساً يخاف شره لم يجبه ويستثنى الاسير اذا طلب عقدها فلا يجب تقريره بها
 وقوله كفى أى ولا يحتاج الى قبول لأن قوله أقررني بدار الاسلام قائم مقام القبول (قوله وشرائط وجوب الجزية)
 أى وجوبها على من تعقد له فلا يجب على من تعقده الا بهذه الشروط كما يؤخذ من قول الشارح فلا جزية على صبي
 وقوله فلا جزية على مجنون وهكذا وهذه الشروط معتبرة لصحة العقد أيضاً كما يؤخذ من قول الشيخ الخطيب فلا
 يصح عقدها مع صبي ومجنون وهكذا فالخاصل أن هذه الخصال شروط لصحة العقد ولو وجوب الجزية واذا وجدت
 هذه الشروط في أحد وعقدت له الجزية تناول العقد أمواله وعبيده وزوجاته وصغار أولاده ومجانيهم وان لم بشرط
 دخولهم وكذا من له علة بنحو قرابة ومصاهرة من النساء والصبيان والمجانين والارقاء ان شرط دخولهم ولو كانوا
 ببلوع أو افاقة أو عتق عقدت لهم الجزية ان الترموها فلا يكتفى بعقد متبوعهم فان لم يلتزموها بلغوا المأثم

لا على جهة التناقيت
 فيقول أقرر تكم
 بدار الاسلام غير
 الحجاز أو أذنت في
 اقامتكم بدار الاسلام
 على أن تبدلوا الجزية
 وتنقادوا للحكم الاسلام
 ولو قال الكافر للامام
 ابتداء أقررني بدار
 الاسلام كفى (وشرائط
 وجوب الجزية

خمس خصال) أحدها
(البالوغ) فلاجزية
على صبي (و) الثاني
(العقل) فلاجزية
على مجنون أطبق
جنونه فان تقطع
حنونه قليلا كساعة
من شهر لزمته الجزية
أو تقطع جنونه
كثيرا على ذلك كيوم
يجن فيه ويوم يفق
فيه لفقت أيام الافاقة
فان بلغت سنة وجبت
جزيتها (و) الثالث
(الحرية) فلاجزية
على رقيق ولا على
سيده أيضا والمكاتب
والمدبر والمبعض
كالرقيق (و) الرابع
(الذكورية) فلاجزية
على امرأة وخنثى
فان بانث ذكوره
أخذت منه الجزية
للسنين الماضية كما
بحسب النووي في زيادة
الروضة جزم به في
شرح المهذب (و)
الخامس (أن يكون)
الذي تعقله الجزية
(من أهل الكتاب)
كاليهودي والنصراني
(أو ممن له شبهة
كتاب) وتعقد أيضا
لأولاد من تهود أو
تنصر قبل النسخ أو
شككنا في

لاشهم كانوا في أمان متبوعهم والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأعمى وراهب وأجير وفقير لاشمها كاجرة
الدار فاذا تمت السنة وهو معسر ففنى ذمته حتى يوسر (قوله خمس خصال) خبر شرناطلا أنه مبتدأ كما لا يخفى (قوله
أحدها) أي أحد الخصال الخمسة المذكورة (قوله البالوغ) أي لقوله ﷺ لعادلا وجهه إلى اليمين خذ من كل حالم
دينارا (قوله فلاجزية على صبي) أي فلاجزية واجبة على صبي لعدم تكليفه ولا يصح عقدها معه ولا مع وليه (قوله
والثاني العقل) كان الانسب بقوله أحدها البالوغ أن يقول وثانيها العقل (قوله فلاجزية على مجنون) أي وان كان
بالغا ولا يصح عقدها معه ولا مع وليه ولو طرأ الجنون بعد عقدها في أثناء الحول لزمه القسط للماضي كالومات في أثناء
الحول وقوله أطبق جنونه قيد في مفهومه تفصيل يعلم بما بعده (قوله فان تقطع جنونه قليلا) أي وعقدت له الجزية وقت
افاقته وقوله كساعة من شهر أي وكيوم من سنة وقوله لزمته الجزية أي تغليب الزمان الافاقة على زمن الجنون اليسير
فلا عبرة بهذا الزمن اليسير فان كان زمن الافاقة قليلا كساعة من شهر ويوم من سنة فلاجزية عليه تغليب الزمان
الجنون على زمن الافاقة اليسير فلا أثر ليسير زمن الافاقة أيضا كما يحسنه بعضهم (قوله أو تقطع جنونه كثيرا) أي
وكان زمن افاقته كثيرا أيضا كما أشار إليه بقوله كيوم يجن فيه ويوم يفق فيه بخلاف ما لو كان زمن الافاقة قليلا جدا
فانه لا أثر له كما سر (قوله فاذا بلغت سنة وجبت جزيتها) أي ان عقدت له الجزية حال افاقته في هذه الصورة كما في
التي قبلها (قوله والثالث الحرية) أي السكاملة كما يعلم من قول الشارح والمكاتب والمدبر والمبعض كالرقيق (قوله
فلاجزية على رقيق) أي اجاعا ولا تعقله وان عقدت له لم تجب عليه وان عتق بعد ذلك لكن تعقله بعد العتق ان
الترهها والبالغ المأمّن كما يعلم مما سر (قوله ولا على سيده) أي عن رقيقه لأن عقدا الجزية لسيده يشمله تبعاقوله أيضا
أي كما لاجزية على الرقيق نفسه (قوله والمكاتب والمدبر والمبعض كالرقيق) أي فلاجزية عليهم ولا نظر لما يملكه
المكاتب لأن ملكه ضعيف وكذلك لا نظر لما يملكه المبعض ببعضه الحر على المذهب لأن ناقص في نفسه (قوله
والرابع الذكورية) أي يقينا لتخرج المرأة والخنثى كما أشار إليه الشارح بالتفريع والآية السابقة وهي قوله
تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر إلى قوله وهم صاغرون في الذكور خاصة وروى البيهقي عن
عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الاجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان (قوله فلاجزية على
امرأة وخنثى) فلو طلب عقد الجزية لهما أعلمهما الامام بأنه لاجزية عليهما فان رغبا في بذلها فهي هبة وانما
لم تجب الجزية على الخنثى لاحتمال كونه أثنى (قوله فان بانث ذكوره) أخذت منه الجزية للسنين الماضية (أي
ان كانت عقدت له الجزية بطلبه أو كانت عقدت على الاوصاف عملا بما في نفس الامر مع العقد المذكور ولا
يعتد بما أخذ منه قبل البيان لانه انما دفعه على سبيل الهبة فان لم تكن عقدت له الجزية ولم تعقد على الاوصاف لم
تؤخذ منه للسنين الماضية بل تعقله من الآن كما ودخل حرب دارنا بقي مدة ثم اطلعنا عليه فلان أخذ منه شيئا لما مضى
لعدم عقد الجزية له وهذا التفصيل يجمع بين التناقض في كلامهم فنصح الأخذ منه بحمل على ما اذا عقدت له ومن
صحح عدم الأخذ منه بحمل على ما اذا لم تعقله (قوله كما يحسنه النووي في زيادة الروضة وجزم به في شرح المهذب)
هو المعتمد لكن بشرط عقد الجزية له كما علمت (قوله الذي تعقله الجزية) أي الذي هو أحد الأركان وهو المعقود
له وقوله من أهل الكتاب أي لقوله تعالى من الذين أتوا الكتاب (قوله كاليهودي والنصراني) أي سواء كان
من العرب والعجم وأما السامرة وهم طائفة من اليهود والصابئة وهم طائفة من النصارى فان لم تكفرهم اليهود في
الاولى والنصارى في الثانية بأن لم يخالفوهم في أصل دينهم وهو نبينهم وكتابهم عقدت لهم الجزية وان خالفوهم في
الفروع والا فلا تعقلهم ولو أشكل أمرهم عقدت لهم تغليباً لحقن الدماء (قوله أو ممن له شبهة كتاب) أي
كالجوس فان لهم شبهة كتاب وقد أخذها ﷺ منهم وقال سنوهم سنة أهل الكتاب (قوله وتعقد
أيضا) أي كما تعقل من هو من أهل الكتاب أو ممن له شبهة كتاب وقوله لأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ أي
ولو بعد التبديل وان لم يحتجبوا بالمبدل بخلاف أولاد من تهود أو تنصر بعد النسخ وقوله أو شككنا في

وقته أى فى وقت تهوده أو تنصره فلم يعرف أدخل فى ذلك الدين قبل النسخ أو بعده فتعقله تغليبا لحقن الدم (قوله)
وكذا تعقل لمن أحد أبو يهوئى والآخركتابى) أى ولو الام بأن تكون الام كتابية والابو ثنيا كعكسه فتعقله
الجزية تغليبا لحقن الدم سواء اختار دين الكتابى أم لم يختار شيئا بخلاف ما لو اختار دين غير الكتابى فلا تعقله الجزية
(قوله) ولزاعم التمسك بصحف ابراهيم) أى لأن الله أنزل عليه صحفا ومثله موسى قبل التوراة ولذلك قال تعالى صحف
ابراهيم وموسى ومثلاها صحف شيت وتسمى كتبها كما نص عليه الشافعى فاندرج التمسك بها فى قوله تعالى من الذين
أوتوا الكتاب وأما من ليس له كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان والشمس والملائكة ومن فى معناهم فلا يقررون
بالجزية (قوله) أو بزبور داود) أى لا من الكتاب قال تعالى وأنه لى زبور الأولين (قوله) وأقل ما يجب فى الجزية) أى
من المال الذى هو أحد الأركان وقوله على كل كافر أى سواء كان غنيا أو فقيرا أو متوسطا بقطع النظر عن المما كسة
الآتية (قوله دينار) أى عند قوتنا أو ما عند ضعفنا فتجوز بأقل من دينار كما تقدم وعلى هذا يحمل ما نقله الدارمى عن
المهذب كذا فى عبارة المحشى والذى فى عبارة الشيخ الخطيب عن المذهب وضبطوه بضم الميم وسكون الذال وكسر
الهاء من أنه يجوز عقدها بأقل من دينار وهو ظاهر متجه كما قاله الأذرى ولا تعقد بغير الدينار وإن ساوى قيمته
ويجوز بعد العقد أن يعتاض عنه ما قيمته دينار وعلى هذا يحمل ما رواه الترمذى عن معاذ أنه عليه السلام لما وجهه إلى
اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم دينار أو عدله من المعافر وهى ثياب تكون باليمن تسمى الثياب المعافرة وتأخذ
البليقنى بظاهره فجوز عقدها بما قيمته دينار والذى نص عليه الأصحاب كاهو ظاهر عبارة المصنف أنها لا تعقد إلا
بالدينار وإنما امتنع عقدها بما قيمته دينار مع جواز أخذ ما قيمته دينار اعتياضا عنه لأن ما قيمته دينار عند العقد قد
نقص قيمته عن دينار آخر المدة (قوله فى كل حول) ظاهره أن الوجوب يحصل بانقضاء الحول والمعتد أنه يحصل
بالعقد ويستقر بانقضاء الحول فقد قال القفال اختلف قول الشافعى فى أن الجزية تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الحول
أو تجب بانقضائه وينبنى على ذلك ما إذا مات فى أثناء الحول أو أسلم فيه فإن قلنا أنها تجب بالعقد لم تسقط بل يجب القسط
وإن قلنا أنها تجب بانقضاء الحول سقطت والمعتد أنها لا تسقط كالأجرة وإذا مات أو أسلم بعد سنة فأكثر فجزيته
كدين آدمى فتقدم على الوصايا والأرث ويسوى بينهما وبين دين آدمى بصورة ذلك فى الميت أن يخلف وارثا مستغرقا
فإن لم يخلف وارثا أصلا فتركته فى وسقطت الجزية وخلف وارثا غير مستغرق فالباقي بعد نصيبه فى فيجب قسط
نصيبه عن الجزية ويسقط قسط الباقي (قوله) ولا حدا كثر الجزية) لكن لا تعقد لفسهيه بأكثر من دينار احتياطا له
(قوله) ويؤخذ (الح) أى اقتداء بعمر رضى الله عنه كما رواه البيهقى وخروجا من خلاف أبى حنيفة فإنه لا يجيزها
إلا كذلك ومتى عقدت الجزية بأكثر من دينار لم يجز النقص عنه متى عقدت بدينار لا تجوز الزيادة عليه فلو
عقدت للكفار بأكثر من دينار ثم علموا بعد العقد جوازها بدينار لم يمتثلوا له كمن اشترى شيئا بأكثر من
ثمان مثله ثم علم القبن فإن امتنعوا من بذل الزيادة فناقضوا للعهد كما لو امتنعوا من أصل الجزية (قوله) أى يسن
للإمام (الح) أى إن لم يعلم أو يظن أجابتهما لم يطلب والاوجب ذلك فحله كون المما كسة سنة عند عدم
العلم أو الظن بأجابهتهما لذلك والا كانت واجبة فتى أمكنه أن يعقد بأكثر من الدينار لم يجز أن يعقد بدون
ذلك إلا كثر المصلحة لأنه متصرف للمسلمين فلا يتصرف لهم إلا بالمصلحة (قوله) أن بما كس) أى
يشاحح عند العقد فى قسر ما يعقد به بأن يقول لأعقد للتوسط الأبدى دينارين ولألوسر الأباربعة دينارين
وعند الأخذ فى الصفات بأن يقول أنت متوسط فأخذ منك دينارين أو موسر فأخذ منك أربعة دينارين
هذا إن عقد على الأوصاف فإن عقد على الأشخاص ما كس عند العقد فقط بأن يقول أنت متوسط فلا أعقد
لك إلا بدينارين أو موسر فلا أعقد لك الأباربعة دينارين ولا بما كسة حينئذ عند الأخذ لأن من عقد عليه
بشيء وجب عليه وإن افتقر بعد ذلك حتى إذا عجز عنه صار ديناً فى ذمته ومن هذا تعلم أن محل قول
الشارح والعبرة فى المتوسط واليسار بآخر الحول فيما إذا عقد على الأوصاف وأما إذا عقد على الأشخاص فالعبرة بحال

وقته وكذا تعقد
لمن أحد أبو يهوئى
والآخر كتابى
ولزاعم التمسك
بصحف ابراهيم
المنزلة عليه أو بزبور
داود المنزل عليه
(وأقل) ما يجب فى
(الجزية) على كل
كافر (دينار فى كل
حول) ولا حد
لا كثر الجزية
(ويؤخذ) أى يسن
للإمام أن بما كس

من عقدت له
الجزية وحينئذ
يؤخذ (من المتوسط)
الحال (ديناران
ومن الموسر أربعة
دنانير) استحبابا
ان لم يكن كل منهما
سفيها فان كان
سفيها لم يما كس
الامام ولي السفيه
والعبرة في المتوسط
واليسار بأخـر
الحول (ويجوز)
أى يسن للامام اذا
صالح الكفار في
بلدهم لا في دار
الاسلام (أن يشترط
عليهم الضيافة لمن
يربهم من المسلمين)
المجاهدين وغيرهم
(فضلا) أى زائدا
(عن مقدار) أقل
(الجزية) وهو
دينار كل سنة ان
رضوا بهذه الزيادة
(ويتضمن عقد
الجزية) بعد صحته
(أربعة أشياء)
أحدها (أن يؤدوا
الجزية) وتؤخذ
منهم برفق كما قال
الجمهور

العقد لا بأخر الحول (قوله من عقدت له الجزية) أى الكافر الذى عقدت له الجزية (قوله وحينئذ) أى وحين
اذما كس الامام من عقدت له الجزية (قوله يؤخذ من المتوسط الحال ديناران ومن الموسر أربعة دنانير) ويجوز
الزيادة عليها لأنه لا حدا كثيرا الجزية كما تقدم والنقص عنها ان لم يرض الكافر المعقود له بها فيجوز العقد له بدينار
أو بدينارين مثلا واختلاف في ضابط المتوسط والموسر والفقر فقبل انه كالتفقه بجامع أنه في مقابلة منفعة تعود
اليه لا العاقلة اذ لا مواساة هنا حتى يكون كالعاقلة وقيل انه كالعاقلة (قوله استحبابا) أى ان لم يعلم أو يظن اجابتهم
لذلك والا كان واجبا كما علم عامر (قوله ان لم يكن كل منهما سفيها) أى لا تمهلا لعقد للسفيه الا بدينار وقوله فان كان
سفيها لم يما كس الامام ولي السفيه أى بل يعقده بدينار فقط احتياطاً له كما مر (قوله والعبرة في المتوسط واليسار بأخـر
الحول) أى ان عقد على الاوصاف بأن قال عقدت لكم الجزية على أن المتوسط عليه ديناران والموسر عليه أربعة
دنانير فيعتبر المتوسط واليسار بأخـر الحول حينئذ فان عقد على الاشخاص بأن قال للشخص منهم عقدت لك
بدينارين لا نك متوسط للشخص الآخر عقدت لك باربعة دنانير لا نك موسر فلا اعتبار بالتوسط واليسار في حال
العقد فكل من عقده بشئ وجب عليه وان افتقر بعد ذلك حتى اذا عجز عنه صار ديناً في ذمته كما مر (قوله ويجوز
الحل) حل الشارح الجواز على عدم الامتناع الصادق بالسنية فلذلك قال أى يسن وأبقاه الشيخ الخطيب على ظاهره
حيث قال ويجوز كما هو قضية كلام الجمهور والراجح كافي المنهاج أنه يستحب انتهى (قوله لا في دار الاسلام) تبع
في ذلك الاذرعى في أحد قوليه والراجح منها أنه لا فرق بين دارهم ودار الاسلام فاجرى عليه الشارح ضعيف
والمعتمد أنه يشترط عليهم مطلقاً (قوله أن يشترط) أى بنفسه أو نائبه وقوله عليهم أى على الكفار المعقود لهم الجزية
غير الفقير من متوسط أو موسر بخلاف الفقير فلا ضيافة عليه لأنها تسكر فلا تنسره وقوله الضيافة أى ثلاثة أيام
فأقل وقوله لمن يربهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم أى لأنه عليه السلام صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار وكانوا ثلثمائة رجل
وعلى ضيافة من يربهم من المسلمين وروى الشيخان خبر الضيافة ثلاثة أيام وللضيف حل الطعام من غير أكل لا
المطالبة بعوضو يشترط عليهم تزويد الضيف كفاية يوم وليلة ويذكر عدد الضيفان خيلاً ورجلاً على كل واحد
منهم لأن ذلك أقطع للنزاع أو على الجموع وهم يتوزعون فيما بينهم أو يتحمل بعضهم عن بعض ويذكر منزلهم من
كنيسة أو غيرها كفاضل مسكن وليكن المنزل بحيث يدفع الحر والبرد ويذكر جنس طعام وأدم وقدرهما لكل
مناو يذكر أيضاً علف الدواب ولا يشترط ذكر قدره ولا جنسه ويحمل على ما اعتيد من تبين ونحوه نعم ان ذكر نحو
الشعير كالقول ذكر قدره ولو كان لو أحد دواب ولم يشترط عليهم عدد معين لم يلزمهم الاعلف دابة واحدة فان شرط
عليهم عدد معين عمل بمقتضاه من غير زيادة ولا نقص (قوله فضلاً) أى حال كون الضيافة بمعنى الشئ المضيف به
فضلاً أى فضلاً ولذلك قال الشارح أى زائداً وقوله عن مقدار أقل الجزية أى لأن الضيافة مبنية على الإباحة والجزية
مبنية على التملك (قوله وهو) أى مقدار أقل الجزية وقول دينار كل سنة أى لأنه لا يجوز عقدها بأقل من
دينار عند قوتنا كما مر (قوله ان رضوا بهذه الزيادة) أى التى هى الضيافة فان لم يرضوا بها لم يشترطها عليهم
(قوله ويتضمن عقد الجزية) أى يستلزم عقدها ما ذكر فالمراد بالتضمن الاستلزام وقوله بعد صحته أى
فلا بد من كونه صحيحاً بخلاف ما اذا كان فاسداً فلا يستلزم هذه الاحكام وقوله أو بعة أشياء مفعول ليتضمن
(قوله أحدها) أى أحد الأشياء الاربعة (قوله أن يؤدوا الجزية) أى أن يعطوا الجزية وفي بعض النسخ أن
يؤدوا الجزية عن يد وصغار وعلى ذلك شرح الشيخ الخطيب وفسر قوله عن يد بقوله أى ذلة وقوله وصغار
بقوله أى احتقار ثم قال وأشد على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقد ويضطر الى احتماله قاله في الزوائد وهذه
الزيادة مأخوذة من قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (قوله وتؤخذ منهم برفق كما قال الجمهور)
أى كسائر الديون وهذا هو المعتمد ويكفي في الصغار المذكور في الآية اجراء أحكام الاسلام عليهم كما فسر
بذلك جمع من اصحاب وتقدم رد تفسيره بأن يجلس الآخذ ويقوم الكافر ويطأ على رأسه ويحنى ظهره الى

آخره وقوله لاعلى وجه الالهانة أى وجهه هو الالهانة (قوله والثاني) أى من الاشياء الاربعة (قوله أن تجرى عليهم أحكام الاسلام) أى التى يعتقدونها دون ما لا يعتقدونه كشرب الخمر ونكاح المجوس فلا تعرض لهم فى ذلك (قوله فيضمون ما يتلفونه على المسلمين من نفس ومال) وكذلك نضمن ما نتلفه عليهم من نفس ومال لعصمتهم (قوله وان فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا) أى والسرقه ونحوها بخلاف ما لا يعتقدون تحريمه كشرب الخمر ونكاح المجوس للحارم كاسر (قوله والثالث) أى من الاشياء الاربعة (قوله أن لا يذكروا دين الاسلام الا بخبر) وفى بعض النسخ الا بالخبر فان خالفوا ذلك بأن ذكروا دين الاسلام بشر كان سبوه أو سبوا الله أو نبياله أو القرآن عزروا وانتقض عهدهم بذلك ان شرط انتقاضه الا فلا كفى الشرح الصغير وهو المنقول عن النص خلافا لما صححه فى أصل الروضة من عدم الانتقاض بذلك مطلقا لأنه لا يخل بمقصود العقد نعم ان ذكروا القرآن بما يتدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله فلا انتقاض بذلك مطلقا وكذلك قولهم الله ثالث ثلاثة لكنهم يمنعون من اظهار ذلك بيننا فان أظهره عزروا (قوله والرابع) أى من الاشياء الاربعة (قوله أن لا يعلموا ما فيه ضرر على المسلمين) وفى بعض النسخ ضرر للمسلمين واللام فيه بمعنى على فان فعلوا ذلك كأن قالوا هم بلا شبهة أو امتنعوا من أداء الجزية أو من اجراء أحكام الاسلام عليهم انتقض عهدهم بذلك وان لم يشترط انتقاضه يمنعون من سقيهم مسما خرا أو اطعامه خنزيرا ومن اظهار عيد لهم وناقوس وهو ما تضرب به النصارى لآوقات الصلوات ومن اظهار خروخنزير ومتى أظهره واخرهم أريقتم يمنعون أيضا من احداث كنيسة وبيعة وصومعة للرهبان وبيت نار للمجوس ومن إعادة ذلك وترميمه الا ببلد فتحناه صلحا على أن الارض لهم ويؤدون خراجها الا انها ملكهم أو على أن الارض لنا وشرط لهم الاحداث والابقاء لانهم كأنهم استثنوا الاحداث والابقاء بالشرط المذكور ولو وجدنا كنيسة أو بيعة ببلد ولم نعلم احداثها به بعد فتحه أو الاسلام عليه ولا وجودهما عند ذلك لم نهدهما لاحتمال انهما كانتا برية أو قرية فانتصت بهما عمارتناو يمنعون أيضا من رفع بناءهم ومساواة لبناء مسلم جار لهم وان رضى بذلك لخبر الاسلام يعاوى ولا يعلى عليه ولئلا يطلعوا على عوراتنا ومحل ذلك ان كان بناء المسلم على الوجه المعتاد فان كان قصيرا إعادة جازت مساواته والزيادة عليه لا نه مقصر بذلك فان لم يكن لهم جار مسلم بأن انفردوا بمحلة منفصلة عن المسلمين لم يمنعوا من رفع البناء ومحل المنع أيضا فى الابتداء لافى الدوام فلو اشترى الكافر دار مسلم وكان بناؤها مرتفعا لم يجب هدمه ولكن يمنع الكافر من صعود الزائدين على بناء المسلم المجاور له (قوله أى بأن آورا) بالمدونى بعض النسخ بأن يؤووا بصيغة المضارع لكن المحشى كتب على النسخة الاولى ومثل ايوائهم لمن يطلع على عورات المسلمين ما ولدوا أهل الحرب على عورة لنا وما ولدوا مسلمانا لكفر وما لوزنى ذمى بمسلمانة ولو بصورة نكاح أو قتل مسلمانا أو قذفه ويقام عليه موجب ما فعله من حد أو تعزير ومن انتقض عهده بقتل أو لا يبلغ المأمن لقوله تعالى فان قالوا لكم فاقتلوهم ولأنه لوجه تبليغه المأمن مع نضبه القتال أو بغير القتال ولم يسأل تجديد العهد تخبر فيه الامام بين القتل والارقاق والمن والقداء ولا يلزمه تبليغه المأمن لأنه كافر لا أمان له فان أسلم قبل خيرة الامام تعين المن وامتنع القتل والارقاق والقداء ومن انتقض أمانه لم ينتقض أمان ذرار يعوم من نقض الامان واختار دار الحرب بلغها ليكون خروجه من دارنا بأمان كدخوله (قوله ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم) أى عن أهل الذمة بأن لا يتعرض لهم وقوله نفسا وما لا وكذا سائر ما يقرون عليه كخمر وخنزير لم يظهروا هما ولا أصل فى ذلك ما رواه أبو داود والامن ظلم معاها أو انتقصه أو كلفه فوق طاقتها أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانما حجيجه يوم القيامة (قوله وان كانوا فى بلدنا أو فى بلد مجاور لنا) وكذا ان كانوا ابدار حرب بهامسلم أو شرط الدفع عنها فيلزمنا الدفع عنهم فى ذلك كله للزوم الدفع عن دارنا فى الاولى ومثلها ما ألحق بهامن مجاورها فى الثانية وتبع المسلم فى الثالثة ولا التزاما له فى الرابعة بخلاف ما لو كانوا ابدار حرب لم تكن مجاورا وليس بهامسلم ولم يشرط الدفع عنهم اذ لا يلزمنا الدفع عنها وقوله لزمنا دفع أهل الحرب عنهم وكذا دفع غيرهم من مسلم وغيره فلو قال لزمنا الدفع عنهم لكان أعم كما يؤخذ من المنهج وشرحه (قوله

لاعلى وجه الالهانة
(و) الثانى (أن)
تجرى عليهم أحكام
الاسلام) فيضمنون
ما يتلفونه على
المسلمين من نفس
ومال وان فعلوا
ما يعتقدون تحريمه
كالزنا أقيم عليهم
الحد (و) الثالث
(أن لا يذكروا دين
الاسلام الا بخبر)
الرابع (أن لا يفعلوا
ما فيه ضرر على
المسلمين) أى بأن
آورا من يطلع على
عورات المسلمين
وينقلها الى دار الحرب
ويلزم المسلمين
بعد عقد الذمة
الصحيح الكف
عنهم نفسا وما لا
وان كانوا فى بلدنا
أو فى بلد مجاور لنا
لزمنا دفع أهل
الحرب عنهم

ابن الصلاح وينبغي منعهم من خدمة المملوك والامراء كما يمنعون من ركوب الخيل فيمنعون من كل ما فيه ولاية على المسلمين ويجوز للامام أن يجعل عليهم عريفا مسلما ليعرفه بمن مات منهم أو أسلم أو بلغ وأما من يحصرهم ليؤدوا الجزية ويستكروا الى الامام ممن يتعدى عليهم منأ ومنهم فيجوز جعله عريفا لذلك ولو كافرا وانما اشترط اسلامه في الغرض الاول لأن الكافر لا يعتمد خبره والاولى للامام أن يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقده ودينه وحليته ويتعرض لسنه أهو شيخ أم شاب ويصف أعضائه الظاهرة من وجهه ولحيته وحاجبيه وعينه وشفتيه وأنفه وآثار وجهه ان كان فيه آثار ولونه من سمرة أو شقرة أو غيرهما (قوله النفيسة وغيرها) فلا فرق فيها بين النفيسة وغيرها كما هو ظاهر كلام المصنف وهو المعتمد خلافا للجويني حيث استثنى البراذين الخبيسة (قوله ولا يمنعون من ركوب الجبر ولو كانت نفيسة) أي والبغال ولو كانت نفيسة أيضا لأنها خبيسة في ذاتها وان كان أكثر أعيان الناس يركبونها لكن قال الشبرايمسى يمنعون من ركوب البغال النفيسة لأنها صارت الآن مركوب العلماء والقضاة ونحوهم وهو الذي يميل اليه القلب ويركبون عرضا بأن يجعلوا أرجلهم في جانب وظهرهم في جانب آخر سواء كانت المسافة طويلة أو قصيرة على المعتمد خلافا للرافعي حيث قال ويحسن أن يتوسط فيفرق بين أن يركب الى مسافة قريبة أو بعيدة وعليه فاذا احتاجوا الى ركاب جعلوه خشبالا حديد ونحوه ويركبون بكاف لا سرج اتباعا لكتاب عمر رضي الله عنه ومنعون من اللحم الزينة بالتقدين ومن حمل السلاح ويلجئون عند زجة المسلمين الى أضييق الطريق لكن يكونون بحيث لا يقعون في وهداة ولا يصدمهم جدار لقوله عليه السلام لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام وإذا القيمت أحدهم في طريق فاضطر وه الى أضيقة أما عند عدم زجة المسلمين كأن خلت الطريق فلا حرج ولا يمشون في الطريق الا فرادى متفرقين ويحرم توقيفهم وتصديرهم بمجلس فيه مسلم وتحرم مودتهم لقوله تعالى لا تجد قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله وأما مخاطبتهم في الظاهر فمكروهة قال الذي يحرم انما هو الميل القلبي اليهم فان قيل الميل القلبي لا اختيار للشخص فيه أجيب بأن هناك أسبابا تنشأ عنها المودة فاذا قطعها انقطعت المودة ولذلك قالوا ان الاساءة تقطع عروق المحبة (قوله ومنعون من اسماءهم المسلمين قول الشرك كقولهم الله ثالث ثلاثة) وكذا قولهم في عزيز والمسيح فتقول اليهود عزير ابن الله وتقول النصارى المسيح ابن الله كما حكى الله تعالى عنهم في كتابه العزيز فقال عز من قائل وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ثم قال تعالى رد اعليهم ذلك قولهم بأفواههم يضاهون قول الذين كفروا من قبل قائلهم الله أنى يؤفكون (قوله تعالى الله عن ذلك عاوا كبيرا) أى تنزه الله عن أن يكون له شريك تنزهه عظميا

النفيسة وغيرها ولا
يمنعون من ركوب
الجبر ولو كانت نفيسة
ومنعون من اسماءهم
المسلمين قول الشرك
كقولهم الله ثالث ثلاثة
تعالى الله عن ذلك
عاوا كبيرا
﴿ كتاب ﴾
أحكام الصيد والذبائح
والضحايا والأطعمة

﴿ كتاب أحكام الصيد والذبائح والضحايا والأطعمة ﴾

أى هذا كتاب بيان الأحكام المتعلقة بهذه الأربعة ولما كان الصيد مصدرا في الأصل أفرده المصنف وان أطلق على اسم المفعول كما سيذكره الشارح وهو المناسب لكلام المصنف لأن الصيد هو الذى يقدر على ذكاته تارة ولا يقدر على ذكاته تارة أخرى ويصح ابقاء الصيد في الترجمة على مصدر يته فيكون بمعنى الاصطيد لكنه لا يناسب كلام المصنف الآتى وجمع الذبائح والضحايا والأطعمة لاختلاف أنواعها كابل وبقر وغنم ولأن الذبائح يكون ذبحها بالسكين وبالسهم وبالحوارج والذبائح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة فهي فعيلة بمعنى مفعولة والضحايا جمع ضحية وستأتى لغاتها والأطعمة جمع طعام وسأتى الكلام عليها والأصل في الصيد قوله تعالى وإذا حلتهم فاصطادوا والامر بالاصطيد يقتضى حل المصيد في الذبائح قوله تعالى الاماذا كيتم فانه مستثنى من المحرمات السابقة في الآية واستثناءه من المحرمات يفيد حل المذكيات وأركان الذبيح بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو الانذباح أربعة ذابح وذبيح وذبح بالمعنى المصدري وهو الفعل وآلة ومعنى كونها أركاناً أنه لا بد لتحققها منها والا فليست أجزاءه كما قاله الشبرايمسى وذكر المصنف هذا الكتاب هنا تبعاً للزنى وغيره وذكره في الروضة في آخر ربع العبادات قال ابن قاسم الغزى في شرحه على المنهاج وهو أنسب ولعل وجه الانسية أن طلب الحلال فرض عين والعبادات فرض عين فتناسب ضم فرض

العين الى فرض العين (قوله والصيد مصدر) أى لصا يقال صاد يصيد صيدا ومصيدا وقوله أطلق هنا أى فى الترجمة وهى قوله كتاب الصيد وقوله على اسم المفعول أى لأنه المناسب لكلام المصنف والافصح بقاءه فى الترجمة على مصدر يته كما مر وقوله وهو المصيد أى فالصيد بمعنى المصيد كما فى قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأتم حرم (قوله وما) لا يخفى أن ما اسم موصول بمعنى الذى وهو صفة لموصوف محذوف مع صفتين أخريين كما أشار اليه الشارح بقوله والحيوان البرى المأكول الذى وهذا أحد الأركان الاربعة وهو الذبيح وخرج بالبرى البحرى وسيد كره الشارح وبالأ كول غيره فلا يحل ذبحه ولولا راحته من الحياة عند تضرره من طول الحياة وقوله قسر بضم أوله أى وكسر ثانيه على البناء للمفعول وقوله على ذكاته بالذال المعجمة متعلق بقدر والمراد أنه قدر على ذكاته حال أصابته ولو باعياه عند عدمه حال صيده لأن العبرة بالقدرة وعدمها حال الإصابة لا وقت الرمي فلو رماه وهو غير مقدور عليه وأصابه وهو مقدور عليه فذكاته فى حلقه ولبته ولو رماه وهو مقدور عليه وأصابه وهو غير مقدور عليه فذكاته عنقره حيث قدر عليه فى أى موضع كان العقر (قوله أى ذبحه) تفسير لذكاته فالدكاة بمعنى الذبح الذى هو أحد الأركان الأربعة وهو بالمعنى الشامل لقطع الخلقوم والمرى فى المقدور عليه والعقر فى أى موضع كان فى غير المقدور عليه وشرط فيه قصد العين أو الجنس ولو ظنه حجرا أو حيوانا لا يؤكل فبان أنه حيوان مأكول أو رمى سر با بكسر أوله أى قطيع طباء فأصاب واحدة منه أو قصد واحدة منه فأصاب غير هافى محل المذبوح فى جميع ذلك لصحة قصده ولا عبرة بظنه المذكور وكذا لو قصد أى واحدة منه بخلاف ما لو وقت منه السكين فذبحت حيوانا أو أحتك بها فأنذبح أو أجال بسيفه فأصاب مذبوح حيوانا أو استرسلت الجارحة بنفسها فقتلت صيدا وإن أغراها صاحبها بعد استرسالها وزاد علوها وأرسل سهمها للصيد بل الى غرض أو اختبار القوته فقتل صيدا أو أرسل سهمه فى ظلمة فاجبا صيدا فأصابه وقتله فلا يحل المذبوح فى جميع ذلك لعدم القصد المعبر كالأرسل الجارحة وغابت عنه مع الصيد وأجرحته ولم ينته بالجرح الى حركة مذبوح وغاب ثم وجده ميتا فيهما فيحرم على المعتمد فى الثانية وإن اختار التنوى فى تصحيحه الحل فيها حتى قال فى الروضة أنه أصبح دليلا وقال فى المجموع أنه الصحيح أو الصواب وهو ضعيف (قوله فذكاته) أى ذبحه كما علمت وقوله تكون فى حلقه ولبته أى أولبته قالوا بمعنى أو ويكفى الذبح فى غيرهما والاول مندوب فيما قصر عنقه كبقر وغنم وخيل للاتباع كما رواه الشيخان والثانى مندوب فيما طال عنقه كابل لأنه أسهل لطاوع ورحها ويجوز عكسه بلا كراهة لأنه لم يرد فيه نهى نعم هو خلاف الاولى ويسن كون نحو البقر مضجعا جنب أى يسر لأنه أسهل على الذابح فى أخذه السكين باليمين وأما كراهة الرأس بالسار مشدودا قوائمه غير رجله اليمنى فتترك بلا شد لتسريح بتحرير كها ونحو الابل قائمة معقولة الركبة اليسرى ويسن للذابح أن يحشد شفرته بخبر مسلم أن الله كتب الاحسان على كل شئ فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته وهو بفتح الشين السكين العظيم والمراد بهما مطلق السكين وتجمع على شفار مثل كلبه وكلابه على شفرات مثل سجدة وسجدة أو أن يكون بحيث لا يراه الذبيحة وأن لا يذبح واحدة والاخرى تنظر وأن يوجه ذبيحته للقبلة وأن يتوجه هو أيضا لها لا يقال ان فيه توجهها للقبلة بنجاسة لأننا نقول المقلب فى الذبح التعبد لأنه يتقرب به الى الله تعالى فى الجلة ولهذا سن فيجوز كراسم الله وهذا فارق قضاء الحاجة من بول أو غائط فإنه لا يتوجه فيه الى القبلة وأن يقول عند ذبحها باسم الله ولا يقل باسم الله واسم محمد فإنه يحرم مع حل الذبيحة عند الاطلاق لابهامه النشر يكفان قصد النشر يك كفر وحرمت الذبيحة وإن أراد ذبح باسم الله وأتبرك باسم محمد كره وحلت الذبيحة فلا تحرم الذبيحة الا ان قصد النشر يك وأن يصلى ويسلم على النبي ﷺ عند ذلك ولا تحل الذبيحة باسم غيره تعالى كالذى يذبح باسم المسيح أو موسى أو محمد أو السيد البدوى أو نحو ذلك لأنه مما أهل به لغير الله بل ان ذبح لذلك تعظيمه وعبادة كفر الذابح كما لو سجد لغير الله تعالى فان قصد أنه يذبح باسم الله ويتصدق به على حب السيد البدوى مثلام يضر كما يقع من

والصيد مصدر أطلق
هنا على اسم المفعول
وهو الصيد (وما)
أى والحيوان البرى
المأكول الذى
(قدر) بضم أوله
(على ذكاته) أى
ذبحه (فذكاته)
تكون (فى حلقه)
وهو أعلى العنق
(ولبته) أى بلام
مفتوحة وموحدة
مشددة أسفل العنق

الزائر ين له فانهم يقصدون الذبح لله ويتصدقون به على حب السيد البدوي دون تعظيمه وعبادته (قوله) والذكاة
بذال معجزة لغة التطيب) احتز بقوله بذال معجزة عن الزكاة بالزاي وقد تقدم معناها لغة وشرعا (قوله) لما
فيها) أى فى الذكاة الشرعية وقوله من تطيب أى سبب خروج دمه منه بالذبح وهو بيان لما غرضه
بذلك بيان المناسبة بين المعنى اللغوى والمعنى الشرعى وهو علة لمخوف والتقدير سميت الذكاة الشرعية بذلك لما فيها
من تطيب أكل المذبح وكان الانسب تأخيرها عن المعنى الشرعى (قوله) وشرعا) عطف على لقوله ابطال الحرارة
الغريزية أى المغروزة فى الحيوان وقوله على وجه مخصوص أى بحيث يكون بقطع الخلقوم والمرى فى المقدور
عليه وبعقر غير المقدور عليه فى أى موضع كان العقر كما سيأتى والكلام فى الذكاة استقلالاً فلا يرد حل الجنين
الموجود فى بطن أمه من غير قطع حلقومه ومريئيه من غير عقره لأن ذكاته بذكاة أمه تبعاً لها كما سيذكره المصنف
بقوله وذكاة الجنين بذكاة أمه (قوله) أما الحيوان الماء كقول البحرى) محترز البرى والمراد بالبحرى ما لا يعيش الا فى
البحر وان لم يكن على صورة السمك المشهور كغرس الماء وكببه وخزيره وقوله فيحل على الصحيح هو المعتمد
وقوله بلا ذبح أى لأن عيشه عيش مذبح ويكره ذبحه الاسمكة كبيرة يطول بقاؤها فيسن ذبحها ويسن أن يكون
من ذيلها ويحل أكله وبلعه حيا وميتا ولو بقتل محوسى ومثله الجراد لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ولقوله
عليه السلام أحل لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال (قوله) وما) لا يخفى أن ما سمع موصول بمعنى الذى وهو
صفة لموصوف محدوف كما أشار إليه الشارح بقوله أى والحيوان الذى وقوله لم يقدر بضم أوله أى وفتح ثالثة على البناء
للجهول وقوله على ذكاته متعلق بقوله يقدر وتناول اطلاق المصنف ما لو تردى بعير فى بئر ولم يقدر على ذكاته فيحل
بعقره ولو فى غير مذبحه ان لم يمكن اصابته فى المذبح لكن بالسهم كالرمح لابر سال الجارحة كالسك كاصححه فى
المنهاج والفرق أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة فمع العجز أولى بخلاف الجارحة فلا يستباح بها الا مع العجز
ولو تردى بعير فوق بعير فغرز ربحا فى الاعلى حتى وصل الى الاسفل حل كل منهما وان لم يعلم بالاسفل مالم يكن موته
بثقل الاعلى والالم يحل وكذا لو شك هل مات بالرمح أو بثقل الاعلى فلا يحل كما فى فتاوى البغوى ومحل فى صورة
الشك كما فى شرح الروض اذا شك كناهل صادفته الطعنة حيا وميتا ما اذا علمنا أن الطعنة أصابته حيا وشك كنا
هل مات بها أو بثقل الاعلى فانه يحل (قوله) كشاة انسية توخت أو بعير ذهاب شاردا) أى وكالضبع والغزال
والنعامة وانما مثل الشارح بالنسي الذى توخت لأنه يعلم منه المتوحش أصالة بالاولى لأن الذى طرأ توخت منه ملحق
بالمتوحش أصالة فبه الشارح على الفرع ليعلم الاصل بطريق الاولى (قوله) فذكاته عقره) استفيد منه أن الذكاة
معناها العقر فى غير المقدور عليه كما أن معناها قطع الخلقوم والمرى فى المقدور عليه وانما عقرها بالعقر فى غير
المقدور عليه ليفيد أنه لا يشترط فيها حينئذ قطع الخلقوم والمرى بل يكفي جرحه فى أى مكان كان ولو فى غير الحلق
واللبة وقوله عقر امزها للروح شرط لا بد منه ليخرج العقر غير المزق للروح كالخدشة اللطيفة (قوله) حيث قدر
عليه) متعلق بعقره والمراد حيث قدر على اصابته فى أى جزء من أجزائه فلا ينافى أنه غير مقدور عليه كما هو الفرض
ففرق بين القدرة على اصابته فى أى جزء من أجزائه والقدرة عليه نفسه (قوله) أى فى أى موضع كان العقر) أى وان لم
يكن فى الحلق واللبة كما مر (قوله) وكال ذكاة الخ) أى ان كمال الذكاة يحصل بمجموع هذه الامور الاربعة فلا ينافى
أن الاولين وهما قطع الخلقوم والمرى واجبان كما أشار اليه المصنف بقوله والمجزئ منها شيان قطع الخلقوم والمرى
فهو شرط لحل المذبح سواء كان من تحت الجوزة المعروفة أو من فوقها لكن بشرط أن يبقى منها تدوير
متصلة بأصل العنق فالولم تبق التدوير المذكورة لم يحل المذبح لأن ذلك لا يسمى ذبحا بل مزعا (قوله) وفى بعض
النسخ) أى هكذا فى بعض النسخ وفى بعض النسخ فهو عطف على مقدر (قوله) يستحب فى الذكاة الخ) فيه تغليب
المستحب وهو الامران الاخيران على الواجب وهو الامران الاولان فهو كقولهم تنذب الطهارة فى نحو الوضوء
ثلاثا مع أن الاولى واجبة لكن فى قولهم المذكور تغليب الاكثر وهو الاخيرتان على الاقل وهو الاولى وفيما نحن

والذكاة بذال معجزة
لغة التطيب لما فيها
من تطيب أكل
اللحم المذبح
وشرعا ابطال
الحرارة الغريزية
على وجه مخصوص
أما الحيوان الماء كقول
البحرى فيحل
على الصحيح بلا
ذبح (وما) أى
والحيوان الذى
(لم يقدر) بضم أوله
(على ذكاته) كشاة
انسية توخت أو
بعير ذهاب شاردا
(فذكاته عقره)
بفتح العين عقر
مزها للروح (حيث
قدر عليه) أى فى أى
موضع كان العقر
(وكال ذكاة)
وفى بعض النسخ
ويستحب فى الذكاة

فيه تغليب أحد المتساويين على الآخر فهو ترجيح بلا مرجح (قوله أربعة أشياء) أي مجموعها لا جميعها إذ ليس كل واحد مستحباً لأن قطع الخلقوم والمرى واجب كما علمت ولا يخفى أن هذه الأشياء الأربع إما تكون في ذكاة المقدور عليه لأن ذكاة غير المقدور عليه عقره في أي موضع كان العقر كما مر (قوله أحدها) أي أحد الأشياء الأربع (قوله قطع الخلقوم) أي قطع كل الخلقوم وهكذا يقال في قوله والثاني قطع المرى فالمراد قطع كل المرى فلا بد من قطع كل الخلقوم وكل المرى كما في عبارة الشيخ الخطيب وقد أشار إليه الشارح بقوله ومتى بقي شيء من الخلقوم والمرى لم يحل المذبوح (قوله وهو) أي الخلقوم وقوله مجرى النفس أي محل جر بأن النفس بفتح الفاء وقوله دخولا وخروجاً أي في حال دخوله وخروجه (قوله والثاني) كان الانسب وثانيها وقوله قطع المرى أي كل المرى كما مر (قوله وهمز آخره) أي مع المدوقوله ويجوز تسميته أي بقلب الهمزة ياء (قوله وهو) أي المرى وقوله مجرى الطعام والشراب أي محل جر بينهما (قوله والمرى تحت الخلقوم) أي فالمرى وراء الخلقوم (قوله ويكون قطع ما ذكر) أي من الخلقوم والمرى وقوله دفعة واحدة لاني دفعتهين أي إذا لم توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية أما إذا وجدت الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية فيحل المذبوح حينئذ ومثل الدفعة الثانية غيرها كالثالثة فالشرط وجود الحياة المستقرة في ابتداء الوضع آخر مرة ومحل ذلك عند طول الفصل والافلو رفع السكين وأعادها فوراً أو ألقاها لكونها كالة وأخذ غير هافوراً أو سقطت منه وأخذ غير هافوراً أو قلبها وقطع بها ما بقي حل المذبوح وإن لم توجد الحياة المستقرة عند المرة الأخيرة لأن جميع المرات عند عدم طول الفصل كالمرّة الواحدة ولا تشترط الحياة المستقرة إلا فيما إذا تقدم سبب يحال عليه الهلاك كما كل نبات مضر وجرح السبع للشاة وانهدام البناء على البهيمة وجرح الهرة للحمامة وعلامتها انفجار الدم أو الحركة العنيفة فيكفي أحدهما على المعتمد وأما إذا لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا تشترط الحياة المستقرة بل تكفي الحياة المستمرة وعلامتها وجود النفس فقط فإذا انتهى الحيوان إلى حركة مذبوح بمرض أو جوع ثم ذبح حل وإن لم ينفجر الدم ولم يتحرك الحركة العنيفة خلافاً لمن يغلط فيه واعلم أنه يوجد في عباراتهم حياة مستقرة وحياة مستمرة وحركة مذبوح ويقال عيش مذبوح والفرق بينها أن الحياة المستقرة يكون معها إصرار باختيار ونطق باختيار وحركة اختيارية والحياة المستمرة هي التي تستمر إلى خروج الروح من الجسد وحركة المذبوح هي التي لا يبقى معها إصرار باختيار ولا نطق باختيار ولا حركة اختيارية بل يكون معها إصرار ونطق وحركة اضطرارية بعضهم فرق بينهما بأن الحياة المستقرة هي التي لو ترك الحيوان لجأ أن يبقى يوماً أو يومين والحياة المستمرة هي التي تستمر إلى انقضاء الاجل وحركة المذبوح هي التي لو ترك لمات في الحال والاول هو المشهور (قوله فإنه يحرم المذبوح حينئذ) أي حين إذا كان قطع ما ذكر في دفعتهين إن لم توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية مع طول الفصل كما علمت (قوله ومتى بقي شيء من الخلقوم والمرى) أي أو المرى قالوا بمعنى أو ولو عبر بها لكان أولى وقوله لم يحل المذبوح أي لأنه يشترط قطع كل الخلقوم وكل المرى كما تقدم ولا يشترط قطع الجلدة التي على الخلقوم والمرى فلو أدخل سكيناً باذن الحيوان كالتغلب وقطع الخلقوم والمرى وبه حياة مستقرة حل المذبوح وإن حرم هذا الفعل لما فيه من التعذيب (قوله الثالث والرابع) أي من الأشياء الأربع وهما المستحبان وأما الاول والثاني فواجبان كما علم مما مر (قوله قطع الودجين) أي قطع كل منهما ليصح عد قطع كل منهما واحداً مستقلاً بحيث يكون قطع أحدهما ثالثاً وقطع الآخر رابعاً (قوله تشنيه ووج) أي وهما تشنيه ووج وهو المسمى بالور يد من آدمي قال الله تعالى ونحن أقرب إليه من حبل الوريد (قوله وهما) أي الودجان وقوله عرقان في صفحتي العنق أي وهما الور يدان من آدمي وقوله يحيطان بالخلقوم أي من الجانبين وقيل بالمرى (قوله والمجزى) منها أي من الأشياء الأربع وقوله أي الذي يكفي في الذكاة أشار بذلك إلى أن الجزى من الأجزاء بمعنى الكفاية وقوله شيان أي وهما الاولان بخلاف الشئين الآخرين فلا تتوقف الذكاة عليهما لكونهما مستحبين (قوله قطع الخلقوم والمرى) أي قطع كل الخلقوم وكل المرى ولابد أن يكون التذفيف بقطع الخلقوم

(أربعة أشياء)
أحدها (قطع الخلقوم) بضم الخاء المهملة وهو مجرى النفس دخولا وخروجاً (و) الثاني قطع (المرى) بفتح ميمه وهمز آخره ويجوز تسميته وهو مجرى الطعام والشراب من الخلق إلى المعدة والمرى تحت الخلقوم ويكون قطع ما ذكر دفعة واحدة لاني دفعتهين فإنه يحرم المذبوح حينئذ ومتى بقي شيء من الخلقوم والمرى لم يحل المذبوح (و) الثالث والرابع (قطع الودجين) بواو ودال مفتوحتين تشنيه ووج بفتح الدال وكسرها وهما عرقان في صفحتي العنق محيطان بالخلقوم (والمجزى) منها أي الذي يكفي في الذكاة (شيان) قطع الخلقوم والمرى

والمرى فقط فلو أخرج شخص أمعاء المذبوح مع قطع الحلقوم والمرى لم يحل وكذا لو وضع سكينته أمامه وسكينته خلفه وتلاقي معاني قطع عنقه فإنه لا يحل أيضا لأن التدفيل لم يتمحض بقطع الحلقوم والمرى وبذلك علم أنه لو قطع الحلقوم والمرى بسكين مسموم بسم مذبف لم يحل المذبوح (قوله فقط) أى دون قطع الودجين لأنه مستحب كما مر مرارا كثيرة (قوله ولا يسن قطع ما وراء الودجين) لكن لو قطع الرأس كله كفى وإن حرم للتعذيب والمعتمد عند الرملى والشبرايملى الكراهة (قوله ويجوز) أى لمن تحل ذكاته لا لغيره وقوله أى يحل أشار الشارح به إلى أن الجواز بمعنى الحل وقوله الاصطياد أى لقوله تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أى وصيد ما علمتم من الجوارح (قوله أى كل المصاد) انما فسر الشارح الاصطياد بذلك لأنه المقصود أخذ ما بعده وإن كان الاصطياد بمعنى الفعل الذى هو إرسال الجارحة على الصيد وأخذه والاستيلاء عليه حلالا أيضا (قوله بكل جارحة) أى ولو قتلته بشقلها عليه أو صدمته له بجدار ونحوه فلا يشترط الجرح وتعبيرهم بالجرح فى بعض المواضع لكونه الغالب ويشترط أن لا يدرك فيه حياة مستقرة بأن يدركه ميتا أو فيه حركة مذبوح فإن أدرك فيه حياة مستقرة فلا بد من ذبحه (قوله معلمة) بالجرح صفة لجارحة كما هو ظاهر (قوله من السباع) وفى بعض النسخ من سباع البهائم وهو الذى شرح عليه الشيخ الخطيب (قوله كالقهد) تمثيل للجارحة من السباع وقوله والنمر بفتح النون وكسر الميم هذا هو المشهور ويجوز سكون الميم مع فتح النون وكسرها سعى بذلك لتنمره واختلاف لون جسده ويقال تنمر فلان إذا تنكر وتغير لونه لا يوجد غالب الاغصيان معجبا بنفسه واذ اشبع نام ثلاثة أيام وفيه راحة طيبة وهو معروف أخبرت من الاسد (قوله ومن جوارح الطير) عطف على قوله من السباع فالجارحة امان من السباع واما من الطير (قوله كصقر) بالصاد أو بالسين أو بالزاي وقوله و باز عطف على صقر (قوله فى أى موضع كان جرح الخ) أى لأنه غير مقبور عليه والتعبير بالجرح جرى على الغالب كما تقدم التنبيه عليه (قوله والجارحة مشتقة من الجرح وهو الكسب) أى لأنها تنكسب وألأنها تجرح الصيد غالبا بظفرها أو نابها ومن الجرح بمعنى الكسب قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار أى كسبتم (قوله وشرائط تعليمها) مبتدأ خبره أو بعة وكان الأولى أن يعبر بالتعلم أى كونها معلمة بدل التعليم يجب أن أراد بالتعليم التعلم لأنه قد يطلق التفعيل ويراد التفعّل (قوله أى الجوارح) تفسير للضمير فى تعليمها وظاهره أن جميع هذه الشرط معتبر فى كل من جارحة السباع والطير وهو مانص عليه الشافعى كما نقله البلقينى كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الاصحاب لكن المعتمد ظاهر كلام المنهاج من أن هذه الشرط خاصة بجارحة السباع وأما جارحة الطير فلا يشترط فيها الا الاسترسال بارساله ابتداء وتركه الاكل من الصيد وتكرار ذلك منه بدون الانزجار بزجره لأنها اذا أرسلت فلا مطمع فى انزجارها بالزجر بعد ارساله على ما عتمده العلامة الرملى وإن اعتمد الشيخ الخطيب الاول لكنهم ضعفوه (قوله أر بعة) قد عرفت أنه خبر المبتدأ الذى هو شرائط (قوله أحدها) أى أحدا لا بعة وقوله أن تكون الجارحة معلمة فيه نظرا لأن كون الجارحة معلمة ليس أحدا لا بعة بل يتحقق بالار بعة فاذا وجدت هذه الار بعة كانت الجارحة معلمة فلو حذف الشارح قوله معلمة وأبقى المتن على حاله لاستقام وكان يستقيم أيضا لو قال عند الدخول على كلام المصنف وشرط الجارحة أن تكون معلمة ثم يقول وشرائط تعلمها الخ كما يؤخذ من صنيع شرح المنهاج (قوله بحيث) أى بحالة تلك الحالة هى كذا وكذا وهو تصور لكونها معلمة (قوله اذا أرسلت) بالبناء للفعول بعد حذف الفاعل كما أشار اليه الشارح بقوله أى أرسلها صاحبها والمراد به واضع اليد عليها ولو غاصبا فهو بمعنى المصاحب لها لا بمعنى المالك كما قد يتبادر وقوله استرسلت بالبناء للفاعل أى حاجت كفاى الروضة والجموع (قوله والثانى) أى من الار بعة وقوله أنها أى الجوارح مطلقا على ظاهر كلام المصنف ولكن المعتمد تخصيص ذلك بجارحة السباع دون جارحة الطير كما مر (قوله اذا زجرت) بضم أوله أى لأنه مبنى للفعول وقوله انزجرت أى وقفت قال الامام الشافعى رضى الله عنه اذا أمرت الكلب فأتم واذا نهيت فأتته فهو مكاب أى معلم بفتح اللام فيهما وأما المكاب بكسر

فقط ولا يسن قطع ما وراء الودجين (ويجوز) أى يحل (الاصطياد) أى أكل المصاد (بكل جارحة معلمة من السباع) كالقهد والنمر والكلب (ومن جوارح الطير) كصقر و باز فى أى موضع كان جرح السباع والطير والجارحة مشتقة من الجرح وهو الكسب (وشرائط تعليمها) أى الجوارح (أر بعة) أحدها (أن تكون) الجارحة معلمة بحيث (إذا أرسلت) أى أرسلها صاحبها (استرسلت) (و) الثانى أنها (إذا زجرت) بضم أوله أى زجرها صاحبها (انزجرت)

(و) الثالث أنها إذا
 قتلت صيداً لم تأكل
 منه شيئاً (و) الرابع
 أن يتكرر ذلك
 منها) أي تتكرر
 الشرائط الأربعة
 من الجارية بحيث
 يظن تأديها ولا
 ترجع في التكرار لعدد
 بل المرجع فيه لاهل
 الخبرة بطباع الجوارح
 (فان عدت) منها
 (احدى الشرائط
 لم يحل ما أخذته)
 الجارية (الآن
 يدرك) ما أخذته
 الجارية (حيافيدكى)
 فيحل حينئذ ثم
 ذكر المصنف آله الذبح
 في قولين (وتجوز
 الذكاة بكل ما)
 أي بكل محدّد (يجرح)
 كحديد ونحاس (الا
 بالسن والظفر)
 و باقي العظام

اللام فهو المعلم بكسرها أيضاً ومنه قوله تعالى مكلمين فهو بمعنى معلمين واعلم أن معض الكلب من الصيد ممنجس
 كغيره مما ينجسه الكلب ونحوه الأصح أنه لا يعنى عنه ولا يجب تقويمه وطرحه بل يكفي غسله سبعاً بماء وترايب
 في أحدها (قوله الثالث) أي من الأربعة وقوله أنها إذا قتلت صيداً أي وكان صاحبها قد أرسلها إليه بخلاف ما إذا
 استرسلت إليه بنفسها فإنه لا يشترط عدم أكلها منه فأكلها منه لا يقدح في تعلمها وقوله لم تأكل منه شيئاً أي لا من
 لحمه وجلده ونحوهما كحشوته بضم الحاء وكسرها وهي أمعاؤه قبل قتله أو عقبه بخلاف الدم فلا أثر للعقاة لأنه لا يقصد
 للصائد كتناوله الثمر وتنفع الریش والشعر وبخلاف ما إذا أكل منه بعد قتله وانصرافه فاذا تعلمت ثم أكلت
 من الصيد حرم ذلك الصيد واستؤنف تعليمها الفساد التعليم الأول من حين الأكل لا من أصله فلا ينعطف التحريم
 على ما قبله من الصيد (قوله والرابع أن يتكرر ذلك) أي المذكور من استرسالها بارساله وانزجارها بزجره
 وعدم أكلها من الصيد الذي أرسلها إليه فلا بد أن تتكرر هذه الثلاثة وهذا هو الصواب فقول الشارح أي تتكرر
 الشرائط الأربعة خلاف الصواب لأن الرابع هو التكرار فلا معنى لتكرره (قوله بحيث يظن تأديها) أي بحالة
 وتلك الحالة هي ظن تأديها وهذا هو الضابط في التكرار (قوله ولا يرجع في التكرار لعدد) أي مخصوص بثلاث
 أو خمس وقوله بل المرجع فيه أي في التكرار وقوله لاهل الخبرة بطباع الجوارح أي فإذا قالوا انها صارت معاملة حل
 صيدها (قوله فان عدت منها احدى الشرائط) أي المذكور وقوله لم يحل ما أخذته الجارية أي وقت فساد التعليم
 ولا ينعطف على ما مضى كما تقدمت الإشارة إليه (قوله الآن يدرك ما أخذته الجارية حياً) أي حياة مستقرة وقوله
 فيذكى أي يقطع حلقومه ومريئه لأنه صار مقدوراً عليه (قوله فيحل حينئذ) أي حين إذا ذكره حيافيدكى لقوله
 لا يبيح الله لابي ثعلبة الخشني في حديثه وما صدت بكلبك غير المعلم فادركت ذكاته أي فدكته فكل متفق
 عليه (قوله ثم ذكر المصنف آله الذبح) أي التي هي أحد الأركان الأربعة وكان الأولى أن يقدمها على الاصطيات
 وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وتجوز الذكاة بكل ما حل) أي خبر الصحيحين ما أنهر الدم وذكرا اسم الله عليه
 فسكوا ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فدى الحبشة وقوله لا يبيح الله لابي ثعلبة
 أي فسكوا منهره وقوله ليس السن والظفر أي ليس المنهر السن والظفر وقوله وسأحدثكم عن ذلك أي عن
 علته ذلك وقوله أما السن فعظم أي وقد نهيتكم عن الذبح بالعظام قيل تعبدوا مال إليه ابن عبد السلام وقيل لثلا
 تنجس بالدم وقد نهيتكم عن تنجيسها لكونها طعام أخوانكم من الجن وقوله وأما الظفر فدى الحبشة أي وهم
 قوم كفار وقد نهيتكم عن التشبه بهم (قوله أي بكل محدّد) أي لأنه أسرع في إزهاق الروح وخرج به المنقل كبندق
 الرصاص والطين وسهم بالانصل ولو مع محدّد فيحرم المقتول به لأن المقتول بالمنقل موقوذة فانها ماقتل بمنقل
 كخشية وحجر ونحوهما مما لا حد له وانما حرم المقتول به مع المحدد كسهمه وبندقه تغليبا للحرم ومثل ذلك ما لو أصابه
 السهم ثم وقع على طرف جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة ثم مات فلا يحل لأنه انما مات بالسقوط منه ومثل ذلك
 أيضا ما لو مات باحولة كشبكة منصوبة له فإنه المنخنقة المذكورة في قوله تعالى والمنخنقة يعجز الرمي ببندق
 الطين مطلقا ولا يجوز الرمي ببندق الرصاص الا بشرطين حذق الرامي وتحمل الرمي بأن لا يموت منه غالباً كاللوز
 بخلاف ما يموت منه غالباً كالعصافير والحاصل أن الرمي بالبندق لا يحل الآن تذكر فيه الحياة المستقرة ويذكر
 وأن الرمي جائز على التفصيل المذكور فالكلام في مقامين خلافاً لمن أجل الكلام وقال ان الرمي بالبندق حرام (قوله
 يجرح) أي يحده كحديد ونحاس أي ورصاص وخشب وقصب وفضة وذهب وغيرها (قوله الا بالسن والظفر) أي
 فلا تجوز الذكاة بكل منهما متصلاً ومنفصلاً من آدمي أو غيره لعموم قوله لا يبيح الله لابي ثعلبة في الحديث السابق ليس السن
 والظفر نعم ما قتلت الجارية بنابها أو ظفرها حلال كما مر (قوله و باقي العظام) أي للاحاقها بالسن والظفر
 المذكورين في الحديث المتقدم وفي بعض النسخ والعظام والعطف فيه على ما قبله من عطف العام على الخاص
 والنهي عن الذبح بالعظام قيل تعبدى و به قال ابن الصلاح ومال إليه ابن عبد السلام وقال النووي في شرح

مسلم بأنه معقول المعنى لأنه نهى عن الذبح به الثلاث تنجس بالدم وقد نهينا عن تنجيسها في الاستنجاء لاثباتها طامع
 اخواننا من الجن وقد تقدم التنبيه على ذلك في حل الحديث السابق (قوله فلا تجوز التذكية بها) أي بالسن والظفر
 وباقي العظام وهذا تصريح بمقاد الاستثناء (قوله ثم ذكر المصنف من نصحه منه التذكية) أي الذي هو أول الأركان في
 العد السابق فكان المناسب تقديمه فقول المحشي هذا هو الركن الرابع أي في التفصيل لا في الاجال (قوله في قوله)
 متعلق بقوله ذكر (قوله وتحل ذكاة) أي ذبح فعنى الذكاة الذبح سواء كان يقطع الحلقوم والمرى في المقدور
 عليه أو بالعقر في أي مكان في غير المقدور عليه كما تقدم فالمراد بما يشمل الاصطياذ على هذا فلا حاجة لزيادة
 الشيخ الخطيب قوله وصيد بعد قول المصنف ذكاة لأن زيادته ذلك مبني على أن الذكاة بمعنى الذبح الذي يقطع
 الحلقوم والمرى فقط وهو خلاف المأخوذ مما مر (قوله كل مسلم) أي ومسامته ~~م~~ فرع قال في المجموع قال أصحابنا
 أولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة العاقلة المسلمة ثم الصبي المسلم المميز ثم الكتابي ثم المجنون والسكران
 وفي معناهما الصبي غير المميز كما قال الشهاب الرملي لكن لا بد أن يكون له نوع تمييز كما صرح به الرجاني (قوله بالغ
 أو يميز يطبق الذبح) أي لأن قصده صحيح بدليل صحة العبادة منه فاندرج تحت الأدلة كالبالغ وكذا غير المميز
 كالمجنون والسكران الآتين في كلام الشارح بعد في حل ذبحهم ولو في غير المقدور عليه على الراجح بل قال في المجموع
 انه المذهب لأن لهم قصدا أو ارادة في الجلة لكن مع السكر اهله لا يميز قديح يخطئون المذبح وقيل لا يصح اصطياذهم لعدم
 القصد وليس بشئ لما علمت من أن لهم قصدا أو ارادة في الجلة (قوله وذكاة كل كتابي) أي وكتانية لكن بشرط حل
 منا كحتمنا لأهل ملتهم كما هو المشهور وان كان ظاهر كلام المصنف حل ذبيحة الكتابي مطلقا وهو طريقة
 لبعضهم لكن المعتمد أنه لا تحل ذبيحته الا بشرط حل منا كحتمنا لأهل ملتهم وان لم تحل منا كحتمنا له لما منع كافي الامة
 الكتابية فانه لا يحل نكاحها وتحل ذبيحتها لأن الرق مانع من نكاحها وليس مانعا من ذبيحتها ونظير ذلك ذبيحة
 أزواج النبي ﷺ فانها تحل مع أنه لا يحل لنا نكاحهن بعده ﷺ (قوله يهودى أو نصراني) نعميم في الكتابي
 قال تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس إنما أحلت ذبائح اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا
 بالثوراة والإنجيل رواه الحاكم وصححه (قوله ويحل ذبح مجنون وسكران) ومثلهما الصبي غير المميز كما مر والمراد
 بالذبح ما يشمل الاصطياذ لأن معناه قطع الحلقوم والمرى في المقدور عليه والعقر في أي مكان في غير المقدور عليه كما
 تقدم في حل اصطياذهم على الراجح وقيل لا يصح وليس بشئ كما سبق وقوله في الاظهر أي على القول الاظهر وهو
 المعتمد (قوله ويكره ذكاة أعمى) أي لأنه قد يخطئ المذبح فتحل ذكاة الأعمى لكن في المقدور عليه فقط بخلاف
 غير المقدور عليه من صيد وغيره كغيره فلا يحل إرسال الأعمى آلة الذبح اليه اذ ليس له في ذلك قصد صحيح لأنه لا
 يرى الصيد ونحوه فكيف يقصده بارسال سهم وجارحة اليه فالمراد بالذكاة في الأعمى ذبح المقدور عليه فقط لا ما يشمل
 ذبح غير المقدور عليه بارسال سهم أو جارحة لعدم حل ذلك منه (قوله ولا تحل ذبيحة مجوسى) أي في الاصليين أو في
 أحدهما وقوله ولا وثني أي ولا مرئى وقوله ولا نحوهما ممن لا كتاب له أي كعابد الشمس والقمر ولو شارك من تحل
 ذبيحته ككسمل وكتاني من لا تحل ذبيحته كمجوسى ووثني حرم المذبح تغليبا للتحريم كأن أمر مسلم ومجوسى مديّة
 على مذهب شاة أو قتلا صيدا بسهم أو جارحة فلو أرسل سهمين أو جارحتين فإن سبق سهم المسلم أو جارحته سهم المجوسى
 أو جارحته فقتله سهم المسلم أو جارحته أو أنها إلى حركة مذبح حل كالأذبح مسلم شاة فقدها مجوسى نصفين فلو
 انعكس ذلك أو جارحاه معا أو جهلت المعية والترتيب أو جارحاه مرتب مع سبق آلة المسلم لكن لم يقتله ولم تنه إلى حركة
 مذبح ومات بهما جميعا حرم في الجميع تغليبا للتحريم كما علم ماسر (قوله وذكاة الجنين) أي ولو تعدد وكذا جنين
 في جوف جنين ولا تحل العلق والمضغة ولو تخططت بناء على عدم وجوب الغرة فيها وعدم ثبوت الاستيلاء بها فيما إذا
 كانت من آدمي (قوله حاصلة بذكاة أمه) أي سواء كانت ذكاتها بذبحها أو أرسل سهم أو جارحة اليها الحديث ذكاة الجنين
 ذكاة أمه أي ذكاة أمه التي أحلتها أحلته تبعها ولا نه جزء من أجزائها وذكاة أمه أحلت جميع أجزائها حتى لو كان

فلا يجوز التذكية
 بهائم ذكر المصنف
 من نصحه منه التذكية
 في قوله وتحل ذكاة
 كل مسلم بالغ أو يميز
 يطبق الذبح (و)
 ذكاة كل (كتابي)
 يهودى أو نصراني
 ويحل ذبح مجنون
 وسكران في الاظهر
 ويكره ذكاة أعمى
 (ولا تحل ذبيحة
 مجوسى ولا وثني) ولا
 نحوهما ممن لا كتاب
 له (وذكاة الجنين)
 حاصلة (بذكاة أمه)

للدكاة عضو أشل حل كسائر أجزائها ولا نه لولم يحل بذكاة أمه لحرم ذبحها مع ظهور الحمل كالأنتقل الحامل قودا
 (قوله فلا يحتاج لتذكيته) أي لأن تذكية أمه كفت (قوله هذا) أي حصول ذكاة الجنين بذكاة أمه وقوله إذا وجد
 وفي بعض النسخ ان وجد وقوله ميتا أي بذبح أمه بأن سكن غقب ذبحها بلامه لم يوجد سبب يحال عليه موته فلو
 اضطرب في بطن أمه بعد ذبحها زمانا طويلا ثم سكن لم يحل كما قاله الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق وأقره الشيخان
 ولو ضربت أمه على بطنها فسكن ثم ذبحت فوجد ميتا لم يحل لاحالة موته على ضرب أمه ولو شك هل مات بذكاة
 أمه أو لا فالظاهر عدم حله والذي في حاشية المنهج عن الشوري حله قال لأنها سبب في حله الأصل عدم المانع ولومات
 في بطنها قبل ذبحها كان ميتة لاحالة لأن ذكاة أمه لم تؤثر فيه والحديث يشير إليه (قوله أو فيه حياة غير مستقرة) أي
 بأن كان عيشه عيش مذبح (قوله اللهم إلا أن يوجد حيا الخ) لعلمه عبر بذلك استبعاد الكونه يوجد حيا بعد ذبح أمه
 حياة مستقرة وقوله بعد خروجه من بطن أمه أي تمام خروجه فلو أخرج رأسه وفيه حياة مستقرة ثم ذبحت أمه فمات
 قبل تمام خروجه حل لأن خروج بعضه كعدم خروجه في الغرة ونحوها فلا يجب ذبحه وإن صار بخروج رأسه مقدورا
 عليه (قوله وما قطع من حيوان حي) أشار الشارح إلى أن قول المصنف حي صفة لو صوف مخدوف وقوله فهو ميت أي
 لخبر ما قطع من حي فهو ميت رواه الحاكم وصححه المراد أنه كميتته طهارته نجاسة فاقطع من السمك والجراد والآدمي
 والجن ظاهر وما قطع من نحو الحمار والشاة نجس (قوله إلا الشعر) ومثله الصوف والوبر والریش وإن كان ملقى
 على المزابل ونحوها نظرا للأصل والغالب أنه من مذكي قال تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثنا ومتاعا
 إلى حين (قوله أي المقطوع من حيوان ما كول) أي كالعزالم يكن على قطعة لحم تقصد أو على عضو أبيض من
 حيوان ما كول والافهونجس تبعاً لذلك وخارج بالمأ كول غيره كالحمار والهرة فشعره نجس لكن يعفى عن قلبه
 بل وعن كثيره في حق من ابتلى به كالقصاصين (قوله وفي بعض النسخ) عطف على مقدر تقديره هكذا في بعض
 النسخ وقوله إلا الشعور ومثله الأصواف والأوبار كما علم مما تقدم وقوله المنتفع بها في المفارش والملابس وغيرها أي
 من سائر الانتفاعات (تمت) لو أخبر فاسق أو كذابي تحل ذبيحته بأنه ذبح هذه الشاة مثلاً حلأكلها ولو جهل
 الذاب حل هو من تحل ذبيحته كسالم أو من لا تحل ذبيحته كمجوس لم يحلأكل الحيوان المذبح للشك في
 وجود الذبح المبيح والأصل عدمه نعم ان كان المسلمون أكثر في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل والله أعلم
 فصل في أحكام الأطعمة أي كالحل في قوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال والحرم في قوله وكل حيوان
 استخشبته العرب فهو حرام إلى آخر ما سيأتي والأطعمة جمع طعام بمعنى مطعموم كشراب بمعنى مشروب والأصل
 فيها قوله تعالى قل لأجد فيما أرحى إلى محرماً على طاعم يطعمه الآية وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم
 عليهم الخبائث ومعرفة أحكامها من مهمات الدين لأن في تناول الحرام الوعيد الشديد فقد ورد في
 الخبر أي لحم نبت من حرام فالنار أولى به فلو أكره على أكل محرم وجب عليه أن يتقياها إذا قدر عليه ومثل ذلك
 ما لو أكره على شرب خمر ولو عم الحرام جاز استعمال ما يحتاج إليه فيقتصر على قدر الحاجة ولا يقتصر على قدر
 الضرورة ويسن ترك التبسط في الطعام المباح لأنه ليس من أخلاق السلف الصالح إلا أن دعت إليه حاجة
 كقري ضيف وتوسعة على عيال بقصد تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء وطهرهم مما يشتهون لا بقصد
 التفاخر والتكاثرو في إعطاء النفس شهواتها المباحة مذاهب الأول منعها منها وقهرها ثلاثنفي والثاني
 إعطاؤها تحيلاً على نشاطها وبعثالروحانيتها والثالث وهو الأشبه بالتوسط بين الأمرين لأن في إعطائها الكل
 سلطة لها عليه وفي منعها بالسكينة بلادة ويسن الخلو من الأطعمة وتسكن كثرة الأبدى على الطعام ويسن
 أن يحمد الله تعالى عقب الأكل أو الشرب لما روى أبو داود بإسناد صحيح أنه ﷺ كان إذا أكل أو شرب قال
 الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغ وجعل له مخرجاً (قوله الحلال منها) أي ما يحلأكله منها وقوله وغيرها أي وغير
 الحلال منها وهو ما يحرم أكله منها وكان الأولى أن يقول وغيره كافي بعض النسخ لأن الضمير عائد على الحلال
 كاهو ظاهر إلا أن يقال أنه باعتبار المعنى (قوله وكل حيوان استطابته العرب) أي عدوه طبيبا والظاهر كما قاله

فلا يحتاج لتذكيته
 هذا ان وجد ميتا أو
 فيه حياة غير
 مستقرة اللهم (الا
 أن يوجد حيا)
 بحياة مستقرة بعد
 خروجه من بطن
 أمه (فيذكي)
 حينئذ (وما قطع من)
 حيوان (حي فهو
 ميت إلا الشعر) أي
 المقطوع من حيوان
 ما كول وفي بعض
 النسخ إلا الشعور
 المنتفع بها في
 المفارش والملابس
 وغيرها
 فصل في أحكام
 الأطعمة الحلال
 منها وغيرها (وكل
 حيوان استطابته
 العرب) الذين هم
 أهل ثروة وخصب
 وطباع سليمة
 ورفاهية

الزركشي الاكتفاء باخبار عدلين منهم وان كان كلام المصنف يوجب اعتبار جمع منهم بل ربما يوجب اعتبار جميعهم وليس مراد وجه اعتبار العرب دون غيرهم أنهم بذلك أولى لأنهم أولى الناس اذ هم الخطابون بالقرآن أولا عند نزوله ولأن الدين عر في أي نزل بلسان العرب ويرجع في كل زمان الى العرب الموجودين فيه فيما لم يسبق فيه كلام لمن قبلهم ممن كان في عهده عليه السلام فمن بعدهم فان ما سبق فيه ذلك قد عرف حاله واستقرأ أمره فان اختلفوا في استطابته اتبع الاكثر فان استوا وافتقر ريش لأنهم قطب العرب أي أصلهم ومرجعهم فان اختلفت قریش ولا ترجيح أو شكوا في استطابته أولم نجدهم ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب الحيوان به شبهات طبعهم طعمهم صورة بهذا الترتيب وان لم تفده عبارة الشيخ الخطيب فان استوى الشبهان أولم يوجب دما يشبهه خلال لآية قل لا تجد فيما أوحى الي محرما على طاعم يطعمه وان جهل اسم حيوان رجع الى العرب في تسميته له فان سموه باسم حيوان حلال فهو حلال وان سموه باسم حيوان حرام فهو حرام لأنهم أهل اللسان فان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بأقرب الحيوان به شبهها كما مر (قوله فهو حلال) أي لان الله تعالى ٣ أناط الحل بالطيبات والتحریم بالخبائث قال تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قوله الاما الخ) هذا استثناء من منطوق القاعدة التي ذكرها بقوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال ومن جملة ما دخل تحت المستثنى من ذلك ما ذكره بقوله ويحرم من السباع ماله ناب قوي يعدو به وانما ذكره مستقلا لكونه قاعدة أخرى وكذلك قوله ويحرم من الطيور ماله مخالب قوي يخرج به ومما ورد بالنص بتحريمه البغل للنهي عن أكله في خبر أبي داود وتولده بين ما كول وغيره المتولد بين ما كول وغيره حرام كالتولد بين كلب وشاة ومن هذا التعليل يعلم أن الكلام في البغل المتولد بين فرس وحرأهلي فان تولد بين فرس وحرأه وحشي أو بين فرس و بقر حل بلا خلاف ومما ورد بالنص بتحريمه أيضا الحمار الأهلي للنهي عنه في خبر الصحيحين وكنية الدكر أبو زيد وكنية الانثى أم محمود ويحرم كل ما ندب الى قتله كحبة وعقرب وغراب أبقع وحادأة وفأرة و كلب عقور وبرغوث وزنبور بضم الزاي وبق وانما ندب قتلها لا يذاتها وأما الكلب غير العقور فان كان فيه منفعة حرم قتله اتفاقا وان كان لا منفعة فيه حرم قتله على المعتمد خلافا للشيخ الاسلام ومن تبعه في قوله بأنه يكره قتله ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالحنافس والجعلان وهو دويبة معروفة تسمى الزعقوق وما فيه منفعة ومضرة لا يندب قتله لنفعه ولا يكره لضرره وتحريم الرخة وهي طائر أبيض والبغاثة وهي كالحدأة طائر أبيض بطيء الطيران والبيغا بموحدين مع تشديد الثانية وهو الطائر المعروف بالدرة والطاوس وهو طائر في طبعه العفة وحب الزهو بنفسه والخيلاء والاعجاب بريشه وهو مع حسنه يتشام به ويحرم أيضا ما نهى عن قتله كخفاف و يسمى عصفور الجنة لأنه زهد ما في أيدي الناس من الأقوات ونمل وذباب ولا تحل الحشرات وهي صغار دواب الارض كخنفساء ودود (قوله أي حيوان) هو بالرفع في كلام الشارح لكن مقتضى القواعد النحوية أن يكون منصوبا لأنه مستثنى من كلام تام موجب كافي قولك قام القوم الا يداو يمكن أن يوجه بأنه جرى على طريقة ربيعة فانهم يرسمون المنصوب بصورة الرفع والمجرور وبأن قول المصنف فهو حلال في قوة أن يقال فهو لا يحرم فهو متضمن للنفي ويكون الاستثناء من الضمير المستتر على أن هناك لغة تجوز الرفع في المستثنى من كلام تام موجب وان كانت غير ما شتهر عند النحاة (قوله ورد الشرع) أي شرعنا لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يوافقه خلافا للشيخ الاسلام وقوله بتحريمه أي كالبغل والجار وغيرهما ما قدمناه لك وقوله فلا يرجع فيه أي فيما ورد الشرع بتحريمه وقوله لا استطابتهم أي لو فرض أنهم استطابوه لأن محل الرجوع لا استطابتهم فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع وهو معلوم من الاستثناء فلذلك قال المحشي لا حاجة اليه لكن الشارح ذكره للايضاح (قوله وكل حيوان استخبيته العرب الخ) هذا مفهوم القاعدة صرح به ايضا حافظ قد ذكر المصنف هذه القاعدة منطوقا بقوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال ومفهوم ما بقوله وكل حيوان استخبيته العرب فهو حرام (قوله أي عدوه خبيثا) فالسين والتاء في ذلك للعد كافي قوله استطابته ولأن ذلك فسرناه بقولنا أي عدوه طيبا (قوله فهو حرام) أي

(فهو خلال الاما) أى

حيوان (ورد الشرع

بتحریر (فلا يرجع

بیه لایستطایبتم له (وکل

حيوان استخبيته

العرب) ای عدوہ

حیلتا (فہم و حرام)

۳ قوله أناط قد

جری فی کلام کثیر

من المؤلفين التعبير

بایط با همز و لم تجد

في الصحيح ولفي
القاص: أنما الم :

• انما الذی فیما باطن

ثلاثاً متعدياً فتأمر

1

100

لأن الله تعالى أناط التحريم بالخيشات كما تقدم (قوله الامالح) أي الاحياء الخ وهو استثناء من مفهوم القاعدة المتقدمة فقد استثنى من المفهوم كما استثنى من المنطوق وقوله ورد الشرع أي شرعنا لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا كما مر وقوله باباحته أي يحله فهاورد الشرع بحله الانعام وهي الابل والبقر والغنم لقوله تعالى أحلت لكم بهيمة الانعام والخيل خبر الصحيحين عن جابر بن عبد الله رسول الله ﷺ يوم خير عن لحوم الجر وأذن في لحوم الخيل وفيهما عن أسناء نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرسافاً كلناه ونحن بالمدينة وأما خبر النهي عن لحوم الخيل فهو منكر كما قاله الامام أحمد وغيره أو منسوخ كما قاله أبو داود وبقر وحش وحماره لأنهما من الطيبات وقال ﷺ في الثاني كوا من لحمه وأكل منه وقيس به الاول وظي وطيبة بالاجاع وضع لا أنه ﷺ قال يحل أكله ولأن نابه ضعيف لا يعدو به ومن عجب أمره أنه يحبس ويكون سنة ذكرا وسنة أنثى ويقال لذ كرضعان على وزن عمران وللا تني ضبع وهو من أحق الحيوان لا أنه يتناول حتى يصاد وضب لا أنه أكل على مائدته ﷺ ولم يأكل منه فقل له أحرام هو قال لا ولكنه ليس بأرض قومي فأجد نفسي تعافه لذ كرمه ذكران وللا تني فرجان وأرنب لا أنه بعث بوركها الى النبي ﷺ فقبله وأكل منه رواه البخاري وتعلب لا أنه من الطيبات ولا يتقوى بنا به وكنيته أبو الحصين ويربوع لأن العرب تستطيبه ونابه ضعيف وفك بفتح الفاء والنون لأن العرب تستطيبه ويؤخذ من جلده الفرو ولحنته ولينه وسمور بفتح السين وتشديد الميم وسنجاب لأن العرب تستطيبهما وهما نوعان من ثعالب الترك والقنفذ بالذال المعجمة والوبر باسكان الموحدة وهو أصغر من الهر عينه كحذاء لا ذنب له والدليل و بنت عرس والحوصل وهو طائر أبيض أكبر من السكركي ذو حوصلة عظيمة ويتخذ منه فرو ويحل كركي و بط وأوز ودجاج وجام وهو كل ما عذب أي ما شرب الماء وهدر أي صوت وما على شكل عصفور كعندليب وصعوق وهي صغار العصافير وأما الغراب فأنواع منها الزاغ وهو أسود صغير وقديكون حجر المنقار والرجلين وهو حلال على الأصح لا أنه مستطاب يشبه الفواخت يأكل الزرع ولذلك يقال له غراب الزرع ومنها الأبقع والعققي ويقال له القعقع صوته العقيقة تشاءم العرب بصوته وهو ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح والغداف الكبير يسمى الغراب الجبلي لا أنه لا يسكن الا الجبال وهذه الثلاثة حرام وأما الغداف الصغير فقد اختلف فيه والمعتمد أنه يحل وقد صرح بحله البغوي والجرجاني والرواني وعلله بأنه يأكل الزرع واعتمده الاسنوي والبلقيني وصحح في أصل الروضة نحره وجري عليه ابن المقرئ للامر بقتل الغراب في خبر مسلم ويحج من طرف الأولين بأن الامر بقتله محمول على الأبقع ونحوه وأما الزرافة فهل تحل أو لا فيها ترددوا الأصح أنها تحرم كافي المجموع وفي العباب أنها تحل به قال البغوي وصو به الاذرع والزر كشي وهي حيوان طويل اليدين قصير الرجلين عكس البربوع وهي متولدة من سبع حيوانات كما قيل ويؤيده أن الزرافة لغة الجماعة وهما رأس كالا بل وجلد كالفهد وذنب كالظبي وقرون وقوائم وأظلاف كالبقر في الثلاثة لكن لا ركب لها في يديها وقيل غير ذلك (قوله فلا يكون حراما) أي ولا يرجع لاستحبابهم له لو فرض أنهم استخبشوه فحل الرجوع لاستطابتهم واستخباشهم فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع بتحريم ولا تحليل ولم يرد أمر بقتله ولا بعده (قوله ويحرم من السباع) قال الشيخ القليوبي ولو قال من الحيوان أو من غير الطيور لكان أولى وأنسب ووجه الشيخ السنواني بأن كلام المصنف يقتضي ان السباع فيها ماله ناب وفيها ماله نابله وليس كذلك وقوله ماله ناب قوى يعدو به أي كل ماله ناب قوى يسطو به وخرج بذلك ماله ناب ضعيف لا يعدو به كالفصيح فانه يحل أكله كما مر فلا حاجة لاستثنائه كما صنع المحشي وقوله على الحيوان أي على غيره من الحيوانات (قوله كاسد) ويسمى أسامة وذكر ابن خالويه أن له خمسمائة اسم وزاد عليه علي بن جعفر مائة وثلاثين اسما فتكون الجملة ستاثة وثلاثين اسما وقوله ونمر بفتح النون وكسر الميم وهو حيوان معروف أخبث من الاسد اذا شبع نام ثلاثة أيام ورائحة فم طيبة ومما دخل بالكاف الذئب بالهمز وعدمه وهو حيوان معروف موصوف بالانفراد والوحدة ومن طبعه أنه لا يعود الى فرسة شبع منها وينام باحدى عينيه حتى تصكتفي من النوم ثم يفتحها وينام بالآخرى ليحرس باليقظة ويستريح بالنائمة والذب

الاما ورده الشرع
باباحته) فلا يكون
حراما (ويحرم من
السباع ماله ناب) أي
سن (قوى يعدو به)
على الحيوان كاسد
ونمر

بضم الدال المهملة والفيل وكنيته أبو العباس واسم الفيل المذكور في القرآن محمود وهو صاحب حقد وعداوة
وغيط ولسانه مقلوب ولولا ذلك لتكلم وفيه من الفهم ما يقبل به التأديب والتعليم ويعمر كثيرا وأهل الهند تعظمه
لما شتم عليه من الخصال الحمودة ويخاف من الهرة خوفا شديدا والقرد وهو حيوان ذكي الفطنة سريع الفهم
يشبه الانسان في غالب حالاته لانه يضحك ويضرب ويتناول بيده الشيء ويأكل بالناس والكلب والخنزير والفهد
وابن آوى بالمد بعد الهمة وهو فوق الثعلب ودون الكلب طويل الخالب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب
سمى بذلك لانه يأوى الى عواء أبناء جسسه ولا يعوى الا ليلا اذا استوحش والهرة ولو وحشية (قوله ويحرم من
الطيور ماله مخلب) أى كل ماله مخلب وقوله بكسر الميم وفتح اللام أى واسكان المعجمة (قوله أى ظفر) عبارة
الشيخ الخطيب وهو للظير كان ظفر للأنسان وهى أحسن من عبارة شارحنا لانهما تفيد أنه فى الظير يسمى
ظفرا وليس كذلك فلهذا تفسره بالظفر على سبيل التجوز لانه يشبه الظفر (قوله قوى يجرح به) أى المخلب
(قوله كصقرو باز) أى وشاهين ونسرو عقاب وجيع جوارح الطير كما قاله فى الروضة (قوله ويحل) أى يجب لانه
جواز بعدم منع فيصدق بالوجوب وانما وجب لأن تاركه ساع فى هلاك نفسه وقد قال تعالى ولا تألفوا بأيديكم الى
التهلكة وقال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم وقوله للضرر أى من أصابته الضرورة فهذا بيان لحكم ما يؤكل حال
الاضطرار بعد بيان حكم ما يؤكل حال الاختيار (قوله وهو من خاف على نفسه الخ) أشار بتعبيره بالخوف الى
أنه لا يشترط تحقق وقوع الضرر به لولم يأكل بل يكفي فى ذلك الظن كما فى الاكراه على أكل ذلك ويعلم من
ذلك أنه لا يشترط الاشراف على الهلاك بل لو انتهى الى هذه الحالة لم يحل له الاكل من الميتة لانه لا يفيد حينئذ كما
صرح به فى أصل الروضة (قوله من عدم الاكل) أى من أجله وسببه (قوله فى الخمصة) أى فى حال الخمصة وهى
بفتح الميمين وسكون الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة المتجاعة ومنهم من عبر عنها بالجرع الشديد (قوله موتا)
مفعول تخاف وقوله أو مرضا مخوفا معطوف على ما قبله وكذا ما بعده (قوله أو انقطاع رفقته) أى انقطاعه عن رفقته
أو ضعفه عن مشى أو ركوب والضابط فى ذلك كل ما يبيح التيمم (قوله ولم يجد ما يأكله حلالا) أى ولو لقمة فلا يجوز لمن
معه لقمة أن يأكل من الميتة حتى يأكلها وإذا وجد الحلال بعد تناول الميتة لم يلزمه التقايب على المعتمد فقول الشيخ
الخطيب يلزمه التقايب ضعيف بخلاف ما لو أكره على شرب خمر أو أكل محرما فانه يلزمه التقايب إذا قدر كما نص عليه فى
الأمم ويجب تقديم الميتة على طعام غيره الذى لم يذله له ولو بعوض وعلى الصيد الذى حرم باحرام أو حرم ولو لم يجد
الميتة فله أكل طعام غائب يذله وحاضر غير مضطر اليه كذلك ويلزمه بذله لمعصوم بشمن مثل مقبوض ان حضر والا
ففى ذمته ولا ثمن له ان لم يذكره فان امتنع من بذله له أخذه منه قهرا ولو قتله ولا ضمان عليه بقتله الا ان كان المضطر كافرا
وصاحب الطعام مسلما فيضمنه حينئذ كما بحثه ابن أبى الدم وخرج بالمعصوم غيره وهو مرق الدم فلا يجب بذله له فان
كان الحاضر مضطرا اليه لم يلزمه بذله لمضطر آخر بل هو أحق به لقوله عليه السلام ابدأ بنفسك وابقاء لمهجته نعم ان كان
غير المالك نبيا وجب على المالك بذله له ويسن له ايثار غيره ان كان ذلك الغير مسلما معصوما لقوله تعالى ويؤثرون
على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهو من شيم الصالحين بخلاف الكافر والبهيمة ومرق الدم فيجب أن يقدم نفسه
على هؤلاء (قوله أن يأكل) أى الا ان كان عاصيا بسفره فليس له الاكل من الميتة حتى يتوب لأن الاكل من الميتة
رخصة وهى لا تنطبق بالمعاصي ومثل المعاصي بسفره مرق الدم القادر على عصمة نفسه كالمرتد والحربي وتارك الصلاة بعد
أمر الامام والقاتل فى قطع الطريق فليس لهم الاكل من الميتة لقدرتهم على عصمة أنفسهم بالاسلام فى المرتد والحربي
وبالتوبة فى غيرهما بخلاف الزانى المحصن والقاتل فى غير قطع الطريق فلهما الاكل من الميتة لعدم قدرتهما على
عصمة أنفسهما بالتوبة (قوله من الميتة المحرمة عليه) أى قبل الاضطرار وأفهم اطلاق المصنف الميتة المحرمة أنه يخير
بين أنواعها حتى بين ميتة الماء كولد وغيره مكينة شاة وحمار فيخير بينهما خلافا لبعضهم فى قوله بوجوب تقديم ميتة
الماء كولد على ميتة غيره نعم يجب تقديم ميتة الحيوان الطاهر فى حياته كحمار وشاة على ميتة النجس فى حياته

(ويحرم من الطيور
ماله مخلب) بكسر
الميم وفتح اللام أى
ظفر (قوى يجرح
به) كصقر وباز
وشاهين (ويحل
للمضطر) وهو من
خاف على نفسه
الهلاك من عدم
الاكل (فى الخمصة)
موتا أو مرضا مخوفا
أو زيادة مرض
أو انقطاع رفقته ولم
يجد ما يأكله حلالا
(أن يأكل من
الميتة المحرمة) عليه

كخنزير وكب كما صححه في المجموع وهو المعتمد وان خالفه الاسنوي ولو اضطر شخص لا كل الحيوان الذي لا يحل
أكله كالجار فهل يجب عليه ذبحه لأنه يزيل العفونات أو لأن ذبحه لا يفيد قال الشبراملسي وقع في ذلك ترددوا الا قرب
عدم الوجوب وللضطر كل ميتة الأدمى اذا لم يجد ميتة غيره لأن حرمة الحى أعظم من حرمة الميت الا ان كان الميت
نبيا فلا يجوز الاكل منه جز ما لشره على غيره بالنسبة وكذلك لا يجوز للضطر الكافر الاكل من ميتة المسلم لشره
عليه بالاسلام ولا يجوز طبخ ميتة الأدمى ولا شيه حيث جوزنا أكلها لما فيه من هتك حرمة الا اذا تعذرت اساغتها
بدون ذلك وبشخير في ميتة غيره بين أكلها نيئة وغيرها وله قتل من له عليه قصاص وأكله ولو بغير اذن الامام وانما
اعتبر اذنه في غير حال الضرورة ناديا معه وفي حال الضرورة لا يراعى فيها أدب وله قتل غير معصوم وأكله كمرتد وان
محسن وتارك صلاة بعد أمر الامام له بها وقتل في قطع الطريق وحرى ولو صبي أو امرأة ومجنون أو نحوهم قبل أسرهم
والافهم أرقاء لنا معصومون ولو وجد بالغار بيا وصباح ريبا ونحوه قتل البالغ وأكله وكف عن الصبي ونحوه
مراعاة لحق الغائبين ولان الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحسمى ولا يجوز قتل المعصوم كذمى ومعاهد وقطع
جزء المعصوم كقتله فلا يجوز نعم يجوز قطع جزء نفسه لا كله ان فقد ميتة وكان خوف قطعه أقل من خوف عدم
الاكل وبالأولى ما لو اتقى الخوف بالكافة في القطع فان كان لاكل غيره من المضطرين لم يحز قطع الجزء له الا ان كان
ذلك الغير نبيا فيجب القطع له وكذلك لا يجوز قطع الجزء ان وجد ميتة أو كان خوف القطع أكثر من خوف محذور
الاكل وبالأولى ما اذا كان الخوف في القطع فقط فان استوى الخوف في القطع وعدم الاكل حرم هنا القطع بخلاف
مسألة السلعة فانه يجوز فيها القطع اذا استوى الضرر في القطع وعدمه والفرق أن في مسألة السلعة قطع عضو اذ
يترتب على بقاءه شين فوسعوا فيه دون ما هنا فان فيه قطع عضو أصلى لا يترتب على بقاءه شين فضيقتوا فيه (قوله ما)
نكرة موصوفة كما أشار اليه الشارح بقوله أى شيا يصح جعلها موصولة وتفسر حينئذ بالذى ولا يجوز للضطر
ان توقع حلالا على قرب أن يأكل غير ما يسد رمقه لاندفاع الضرورة به مع ترقب وجود الحلال بعده ولقوله تعالى غير
متجانف لاثم أى غير مائل لشبع فالمراد بالاثم الشبع كما قيل نعم ان خاف تلقا أو مرضا أو زيدا انه انقصر على سد
الرمق جائز له الزيادة بل وجبت لئلا يضر نفسه ويجوز له التزود من المحرم ولو رجا الوصول الى الحلال (قوله يسد به
رمقه) بالسبب المهمة ان فسر الرمي ببقية الروح كما صنع الشارح وبالشين المعجزة ان فسر الرمي بالقوة فالخاصل
أنه ان فسر الرمي ببقية الروح فالسد بالسبب المهمة وان فسر الرمي بالقوة فالسد بالشين المعجزة ولا يتعين ذلك بل
يصح قراءته بالسبب والشين على كل من المعنيين لأن المراد أنه يسد الخلل الحاصل في بقية الروح أو القوة على
قراءته بالسبب ويقوى ببقية الروح أو القوة على قراءته بالشين لكن قال الأذرى وغيره الذى نحفظه أنه المهمة وهو
كذلك في الكتب فالأولى الاقتصار عليه وان صح المعنى على كل من الضبطين (قوله أى بقية روحه) تفسير للرمق
وفسره بعضهم بالقوة وهو أظهر لأن الروح لا تنجز بخلاف القوة فانها تنجز كما هو ظاهر (قوله ولنا ميتتان
حلالان) أى فهمما مستثنيان من الميتة فيحلال خبر أحلت لنا ميتتان السمك والجراد فيحل أكلهما وبلعهما
ويكره قطعهما حييين وكذلك ذبحهما فيكره الاسمكة كبيرة يطول بقاءها فيسند ذبحهما من ذيلها ويحل قليهما ولا
يتنجس الدهن كالزيت بما في جوفهما ان كانا صغيرين لان كانا كبيرين للعفونة في الاول دون الثانى (قوله
وهما) أى الميتتان الحلالان وقوله السمك أى ما لا يعيش الا في البحر ويكون عيشه في البر عيش مذبح ولو على غير
صورة السمك المشهور كأن يكون على صورة كب أو خنزير أو بحر ما يعيش في البر والبحر كالضفدع والسرطان
ويسمى عقرب الماء والحية والسناسل والتمساح والسلحفاة بضم السين وفتح اللام خبث لهما وللهي عن قتل
الضفدع وقوله الجراد مشتق من الجرد وهو برى وبحرى وبعضه أصفر وبعضه أبيض وبعضه أحر وبعضه كبير
الجثة وبعضه صغيرها وله يدان في صدره وقامتان في وسطه ورجلان في مؤخره وليس في الحيوانات أكثر افسادا
منه قال الاصمعى أتيت البادية فرأيت رجلا يزعم عرافا ما قام على سوقه وجاد بسنبله جاء اليه الجراد فجعل الرجل ينظر
اليه ولا يعرف كيف يصنع ثم أنشأ يقول

(ما) أى شيا (يسد
بمرقه) أى بقية
روحه (ولنا ميتتان
حلالان) وهما
(السمك والجراد)

مر الجراد على زرعى فقلت له * لا تأكلن ولا تشغلن بافساد

فقام منهم خطيب فوق سنبلة * انا على سفر لا بد من زاد

ولعابه سم على الاشجار لا يقع على شئ الا افسده **فائدة** روى القرطبي عن عمر رضى الله عنه ان النبي ﷺ قال ان الله خلق في الارض الف اممة مستماتة في البحر واربعائة في البر وقال مقاتل خلق الله تعالى ثمانين الف عالم اربعين ألفا في البحر واربعين ألفا في البر **قوله** ولنادمان حلالان أى حديث أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال رفعه ابن ماجه بسند ضعيف عن ابن عمر رضى الله عنهم ما صحح البيهقي وقفه على ابن عمر وقال حكمه حكم المرفوع ولذلك قال في المجموع الصحيح أن ابن عمر هو القائل أحلت لنا وأنه يكون بهذه الصيغة مرفوعا **قوله** الكبد بكسر الموحدة على الافصح وقوله الطحال بكسر الطاء المهملة لا غير والناس يقولونه بالضم فهو لحن **قوله** وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق الخ غرض الشارح بذلك بيان حاصل كلام المصنف وقوله أن الحيوان على ثلاثة أقسام أى كائن على ثلاثة أقسام من كينونة المقسم على أقسامه **قوله** أحدها أى أحد الاقسام الثلاثة وقوله مالا يؤكل أى كالخار وغيره مما تقدم وقوله فدييحته وميته سواء أى في التحريم لأن ذبحه لا يفيد شيئا **قوله** والثاني أى من الاقسام الثلاثة وقوله مالا يؤكل أى كالشاة وغيرهما مما تقدم وقوله فلا يحل الا بالذكية الشرعية أى بخلاف ما ذالم يذكر أصلا أو ذكى ذكاة غير شرعية **قوله** والثالث أى من الاقسام الثلاثة وقوله ما تحل ميتته أى ولو بقتل مجوسى وقوله كالسمك والجراد أى فتحل ميتتهما كما مر والظاهر أن الكاف استقصائية كما يؤخذ من قوله ولنا ميتتان حلالان وهما السمك والجراد

فصل في أحكام الاضحية أى ككونها سنة مؤكدة كما سيأتى في قوله والاضحية سنة مؤكدة وهى مشتقة من الضحوة سميت باسم مشتق مما شتى منه اسم أول وقتها وهو الضحى والاصل فيها قوله تعالى فصل لربك وانحر أى صل صلاة العيد وانحر الاضحية بناء على أشهر الاقوال أن المراد بالصلاة صلاة العيد وبالنحر ذبح الاضحية وخبر الترمذى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من ارافة الدم انها لتأتى يوم القيامة بقرونها وظلها وان الدم ليقع من الله بما كان قبل أن يقع من الارض فطيبوا بها نفسا أى فلتطبخ بها نفوسكم أو فافعلوها عن طيب نفس وخبر مسلم عن أنس رضى الله عنه قال ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده الكرى بموسمى وكبر ووضع رجله المباركة على صفاحها ومعنى أملحين أبيضان أو اللذان يياضها أكثر من سوادهما لأن الملح قيل الابيض الخالص وقيل الذى يياضه أكثر من سواده وقيل غير ذلك وأول طلبها كان في السنة الثانية من الهجرة **قوله** بضم الهمزة في الشهر وقد تكسر الهمزة في غير الاشهر والياء فيها مخففة أو مشددة وجعها حينئذ اضاحى بتشديد الياء وتخفيفها ويقال ضحية بفتح الصاد وكسرها وجعها ضاحيا كعطية وعطايو يقال أيضا أضحية بفتح الهمزة وكسرها وجعها أضحى بالتنوين كرامة وأرطى فهذه ثمان لغات **قوله** وهى أى الاضحية وقوله اسم لما يذبح من النعم أى التى هى الابل والبقر والغنم فشرط الاضحية أن تكون من النعم التى هى هذه الثلاثة لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً لذكرها والاسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاخصت بالنعم كالذكاة فانها عبادة تتعلق بالحيوان فاخصت بالنعم وعن ابن عباس أنه يكتفى ارافة الدم ولو من دجاج أو أوز كما قاله الميداني وكان شيخنا رحمه الله يأمر الفقير بتقليده وقيس على الاضحية العقيقة ويقول لمن ولده مولود عاق بالديكة على مذهب ابن عباس وقوله يوم عيد النحر أى بعد طلوع شمس ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين كما سيأتى وقوله وأيام النشريق أى لبلىها وان كان الذبح فيها مكرها وعبرة الشيخ الخطيب من يوم العيد الى آخر أيام النشريق فدخل في عبارته اللبالي وقوله تقربا الى الله تعالى أى على وجه التقرب الى الله تعالى وخرج بذلك ما يذبحه الشخص للاكل أو الجزار للبيع والحاصل أن القيود ثلاثة الاول كونها من النعم الثانى كونها في يوم العيد وأيام النشريق ولياليها الثالث كونها تقربا الى

(و) لنا (دمان
حلالان) وهما
(الكبد والطحال)
وقد عرف من كلام
المصنف هنا وفيما
سبق أن الحيوان
على ثلاثة أقسام
أحدها مالا يؤكل
فدييحته وميته
سواء والثاني ما
يؤكل فلا يحل الا
بالذكية الشرعية
والثالث ما تحل ميتته
كالسمك والجراد
فصل في أحكام
الاضحية **بضم**
الهمزة في الاشهر
وهى اسم لما يذبح
من النعم يوم عيد
النحر وأيام النشريق
تقربا الى الله تعالى

الله تعالى (قوله والاضحية) أى بمعنى التضحية كفى الروضة لا بمعنى العين المضحية بها كما يوهى كلام المصنف لأنها لا يصح الأخبار عنها بأنها سنة وإنما يصح الأخبار بذلك عن التضحية التي هي فعل الفاعل ولذلك قال في المنهج التضحية سنة مؤكدة وفي بعض النسخ الاضحية باسقاط الواو التي للاستثناف ويأتى بها المصنف كثيرا (قوله سنة مؤكدة) أى فى حقنا وأما فى حقه عليه السلام فهي واجبة والمخاطب بها المسلم البالغ العاقل الحر المستطيع وكذا البعض إذا ملك ما لا يبعضه الحر والمراد بالاستطيع من يقدر عليها فاضلة عن حاجته وحاجة مومنه يوم العيد وأيام التشريق لأن ذلك وقتها ونظير ذلك زكاة الفطر فانهم اشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة مومنه يوم العيد وليسته لأن ذلك وقتها ويحتمل أنه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه فى ليلة العيد ويومه فقط كفى صدقة التطوع لأنها لو غ صدقة ولذلك كانت من المكاتب متوقفة على إذن سيده كسائر تبرعاته وهى أفضل من صدقة التطوع للاختلاف فى وجوبها وقال الشافعى لأرخص فى تركها لمن قدر عليها ومراهم رضى الله عنه أنه يكره تركها للمقادر عليها سواء كان من أهل البوادي أو من أهل الحضر أو السفر ولا فرق بين الحاج وغيره فقد ضحى عليه السلام فى منى عن نسائه بالبقر واه الشيخان ويسن لمن يريد التضحية أن لا يزال شعره وظفره فى عشر ذى الحجة حتى يضحي ولو أخر التضحية الى آخر أيام التشريق استمر كذلك حتى يضحي ومثل شعره وظفره جلدة لا تضرازا لها ولا حاجة له فيها فيكره له أن يذبحه ولو فى يوم الجمعة ونحوه للنهي عنها فى خبر مسلم والمعنى فيه شمول المغفر وقول العتق من النار لجميع ذلك ويسن للرجل أن يذبح الاضحية بنفسه أن أحسن الذبح لآله عليه السلام ضحى بنفسه كما رواه الشيخان ويسن للمرأة أن توكل فى ذبحها كفى المجموع ومثلها الخنثى وكذلك لمن يحسن الذبح ويسن لمن وكل فى ذبحها أن يشهد لآله عليه السلام قال لفاطمة رضى الله عنها قومي الى أضحيتك فاشهد بها فانه بول قطرة من دمه ما يغفر لك ماسلف من ذنوبك رواه الحاكم وصححه اسناده قال عمران بن حصين هذا لك ولاهل بيتك فأهل ذلك أنهم أم للمسلمين عامة قال للمسلمين عامة (قوله على الكفاية) أى لغير المنفرد والافسنة عين كما أشار اليه الشارح فى التفرع بقوله فإذا أتى بها واحد من أهل بيت الخ وقد نظم شيخنا سنن الكفاية فى قوله رحمه الله

(والاضحية سنة مؤكدة) على الكفاية فإذا أتى بها واحد من أهل بيت كفى عن جميعهم ولا تجب الاضحية الا بالنذر

أذان وتسميت وفعل بميت * إذا كان مندوبا وللاكل بسملا * وأضحية من أهل بيت تعددوا وبدء سلام والاقامة فاعقلا * فدى سبعة إن جابها البعض بكتفى * ويسقط لوم عن سواء تكملا (قوله فإذا أتى بها واحد من أهل بيت) أى بحيث يكونون فى نفقة واحدة وقوله كفى عن جميعهم أى فى سقوط الطلب فقطوا لا فتوا بها خاص بالفاعل وفى كلام الرملى ما يقتضى حصول الثواب للجميع فراجع (قوله ولا تجب الاضحية الا بالنذر) أى حقيقة أو حكما فالاول كقوله الله على أن أضحي بهذه والثانى كقوله جعلت هذه أضحية فالجعل بمنزلة النذر بل متى قال هذه أضحية صارت واجبة وإن جهل ذلك فإيقع من العوام عند سؤالهم عما يريدون التضحية به من قولهم هذه أضحية نصير به واجبة ويحرم عليهم الاكل منها ولا يقبل قولهم أردنا التطوع بها خلافا لبعضهم وقال الشيرازى لا يبعد اغتفار ذلك للعوام وهو قريب لكن ضعفه مشايخنا فالجواب المخلص من ذلك أن يقول المسؤول نرى بأن ذبحها يوم العيد نعم لا تجب بقوله وقت ذبحها اللهم هذه أضحيتى فتقبل منى يا كريم ونحو ذلك ولا يشترط فى المعينة ابتداء بالنذرية بخلاف التطوع بها والواجبة بالجعل أو بالتعيين عما فى الذمة فيشترط لها نية عند الذبح أو عند التعيين لما يضحي به كالتنية فى الزكاة قوله تعالى يضحيها لمسلم يميز وإن لم يوكفه فى الذبح ولو وكل فى الذبح كفت نيته عن نية الوكيل بل لو لم يعلم الوكيل أنه مضح لم يضر ومن نذر أضحية معينة كأن قال لله على أن أضحي بهذه وفى معناه جعلت هذه أضحية أو نذر أضحية فى ذمته كأن قال لله على أضحية ثم عينها لزمه ذبحها فى وقتها وفاء بمقتضى ما لزمه فلو خرج الوقت لزمه ذبحها قضاء كما نقله الروايات عن الاصحاب فان تلفت الاولى بلا تقصير فلا شئ عليه لأنها خرجت عن ملكه بالنذر وصارت وديعة عنده أو تلفت بتقصير لزمه الاكثر من مثلها يوم النحر وقيمتها يوم التلف ليشتري بها كريمة أو مثلين للتالفة فاكثر فان أنلفها أجنبي

لزمه دفع قيمتها للناذر ليشتري بهامثلها فان لم يجده فدونها وان تلفت الثانية ولو بلا تقصير بقي الاصل في ذمته لأن ما التزمه ثبت في ذمته فهو في ضمانه الى حصول الوفاء فيبطل التعيين بتلف المعينتو يعود ما في الذمة كما كان (قوله ويجزى فيها الجذع من الضأن) أي خبر الامام أحمد ضحووا بالجذع من الضأن فانه جائز وقوله وهو ماله سنة أي ان لم يجد جذع مقدم أسنانه قبلها والأجزاء على الراجح لكن بشرط أن يكون اجذاعه بعد ستة أشهر والحكمة في تخصيص الأجزاء بهذا السن أنه من البلوغ لأن الأول بمنزلة البلوغ بالسن والثاني بمنزلة البلوغ بالاحتلام والحيوان يكمل عند بلوغه فلا تحمله أتمام ولا ينزو ذكره قبل ذلك وكلام الشارح شامل للذكر والأنثى والخنثى فيجزي كل منها لكن الذكر أفضل ان لم يكن نرزانه والأفلا نثى أفضل به يجمع بين الكلامين المتناقضين قال في التتمة ليس في الحيوانات خنثى الا في الآدمي والابل قال النووي وقد يكون في البقر جاء في من أثق به يوم عرفة سنة أربع وسبعين وسماه وقال عندي بقرة خنثى لاذكر لها ولا فرج وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه فضلاتها فهل تجزى أضحية أو لا فقلت لا تخلو أمان تكون ذكر أو أمان تكون أنثى وكلاهما تجزى في الأضحية وليس فيه ما ينقص اللحم (قوله وطعن في الثانية) هو لازم لما قبله وانما ذكره الشارح لإفادة أن المراد سنة تحديد وهكذا يقال فيما بعد (قوله والثني من المعز الخ) أي خبر مسلم لا تذبحوا الامسنة الا أن يعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن والسننة هي الثانية من المعز والابل والبقر فافوقها وقضيتها أن جذعة الضأن لا تجزى الا اذا عجز عن المسنة والجهور على خلافه وجازوا الخبر على الندب والمعنى يندب لكم أن لا تذبحوا الامسنة فان عجزتم فاذبحوا جذعة من الضأن (قوله وهو ماله سنتان وطعن في الثالثة) فهو كالثني من البقر الآتي ولذلك قال في المنهجو بلوغ بقرة ومعز سنتين (قوله والثني من الابل ماله خمس سنين) ولذلك قال في المنهجو وابل خمس أي بلوغ ابل خمس (قوله والثني من البقر ماله سنتان) فهو كنثي المعز كما تقدم (قوله وتجزى البدنة) وهي البعير من الابل ذكر أو أنثى أو خنثى فالتاء فيها للوحدة سميت بذلك لاتساع بدنها وقوله عن سبعة أي سبعة أشخاص أو سبعة بيوت وهي بمنزلة سبعة أضاحي فيلزم كل واحد من السبعة التصديق بجزء من حصته كإسائي في قوله ويطعم الفقراء والمسكين وفي معنى السبعة شخص طلب منه سبع شياه لأسباب مختلفة كتمتع وقران وترك رمي وميت ونحو ذلك ولو اشترك أكثر من سبعة في بدنة لم تجزى عن واحد منهم ولو ضحي واحد ببدنة أو بقرة بدل شاة فالأشد على السبع تطوع يصرفه مصرف التطوع ان شاء والمتولد بين ابل وغنم لا يجزى عن أكثر من واحدو يعتبر في ذلك أعلى السنين (قوله اشتركوا في التضحية بها) أي بالبدنة ومثلها الهدى والعقيقة وغيرها فالتقييد بالتضحية لخصوص المقام سواء اتفقوا في نوع القربة أم اختلفوا فيه كما اذا قصد بعضهم التضحية وبعضهم الهدى وبعضهم العقيقة وكذلك ما لو أراد بعضهم التضحية وبعضهم الاكل وبعضهم البيع ولو كان أحدهم ذميا لم يقدح فيما قصده غيره من أضحية ونحوها ولهم قسمة اللحم لأنها قسمة افرار على الاصح كما في المجموع وللجزار بيع حصته بعد ذلك (قوله وتجزى البقرة عن سبعة كذلك) أي اشتركوا في التضحية بها مع أن ذلك ليس بقيد كما علم بما مر (قوله وتجزى الشاة عن شخص واحد) أي لا عن أكثر منه فلو اشترك مع غيره فيها لم تكف نعم لو ضحي عنه وأشرك غيره معه في ثوابها لم يضر وكذلك لو ضحي عنه وعن أهله فلا يضر وعلى ذلك حمل خبر مسلم ضحي رسول الله ﷺ بكبشين وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد وظاهره شمول ذلك للفقراء والاغنياء لكن بعض الخطباء يقول لا تحزن أيها الفقير فقد ضحي عنك البشير النذير غص الفقير دون الغني الا أنه ليس فيه صيغة حصر ولا يجوز أن يضحي عن غيره بغير اذنه الا اذا ضحي عن أهل بيته أو الولي من ماله عن موليه أو الامام من بيت المال عن المسلمين وأما بآذنه ولو ميتا فيجوز وصورته في الميت أن يوصى بها قبل موته أو بشرطها في وقفه كما يقع كثيرا ولا بد أن تكون الشاة معينة ليخرج مالو اشترك اثنان في شاتين بينهما فانه لا يصح لأن الواحد لم يصح بشاة معينة بل بشاة في الشاتين لأن له نصفهما من هذه ونصفا من هذه (قوله وهي)

(ويجزى فيها
الجذع من الضأن)
وهو ماله سنة وطعن
في الثانية (والثني
من المعز) وهو ماله
سنتان وطعن في
الثالثة (والثني من
الابل) ماله خمس
سنين وطعن في
السادسة (والثني
من البقر) ماله
سنتان وطعن في
الثالثة (وتجزى
البدنة عن سبعة)
اشتركوا في التضحية
بها (و تجزى
البقرة عن سبعة)
كذلك (و تجزى
الشاة عن شخص
واحد) وهي

أى الشاة وقوله أفضل من مشاركته في بغير أى أو بقرة لما في ذلك من الانفراد بآراقة السم (قوله وأفضل أنواع الاضحية) أى بالنسبة لكثرة اللحم فإن لحم الابل أكثر غالباً من لحم البقر وهو أكثر غالباً من لحم الغنم وأما من حيث أطيبية اللحم فالضأن أفضل من المعز لطيب لحمه عن لحم المعز ثم الجواميس أفضل من العربا لطيب لحمها عن لحم العربا ومن حيث كثرة آراقة الدماء فسبع شياه أفضل من البدنة والبقرة لما فيها من كثرة آراقة الدماء مع طيب اللحم ومن حيث الألوان فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء ثم الجراء ثم البلقاء ثم السوداء قيل للتعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لدم عفراء أحب الى الله من دم سوداوين وأجمعوا على استحباب السمين في الاضحية فالسمينة ولو سوداء أفضل من هزيلة ولو بيضاء وما جمع صفتين أفضل مما فيه صفة فالبيضاء السمينة أفضل من البيضاء فقط أو السمينة فقط وناقض بعضهم في جعل الابل والبقر والغنم أنواعاً بأنها لا تجوز لأنها أجناس لا أنواع وأنت خير بأن الجنس الحيوان وأما الابل والبقر والغنم فأنواع فلا غبار على عبارة الشارح وأما قول المحشى وأفضل الأنواع الجواميس على العربا والضأن على المعز ففيه أن هذه أصناف داخلية تحت الأنواع لأنواع حقيقة لكنهم قد يطلقون الأنواع على مطلق الكليات فيكون المراد بالأنواع المعنى اللغوي (قوله وأربع) أى بلاتاء وقوله وفي بعض النسخ وأربع أى بالثناء ولو سكت المصنف عن العدد لكان أولى لأنه يزداد على ما ذكره العمياء فلا تجزى كما يعلم بالاولى من العوراء والعمياء وهى التى يصيبها الهيام فتهم في المرحى ولا ترعى والمجنونة وهى التى تدور في الأرض ولا ترعى وتسمى أيضاً التولاء بل هو أولى بها والجرباء وان كان جربها يسيراً لا يفسد اللحم والودك أى الدهن والحامل فلا تجزى كما حكاه في المجموع وهو المعتمد خلافاً لان الرفعة حيث صحح في الكفاية الاجزاء وقربة العهد بالولادة قل داء لحما ولعل المصنف ذكر العدد مراعاة للفظ الحديث وهو ما رواه الترمذى وصححه أن النبي ﷺ قال أربع لا تجزى في الاضاحى العوراء البين عورها والمرىضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والعجفاء التى لا تنقى من النقى بكسر النون وسكون القاف وهو المنخ فلما راد أنها لا مخ لها من شدة هزالها والضابط الجامع لجميع ما ذكر كل معيبة بما ينقص اللحم أو غيره مما يؤكل (قوله لا تجزى في الضحايا) أى لأنه لا تجزى اضحية الا لاسليم من العيوب المذكورة ومحل عدم اجزاء المعيبة ما يلتزمها معيبة فان التزمها كذلك كأن قال الله على أن اضحى بهذه أو جعلت هذه اضحية وكانت عوراء أو عرجاء أو مريضة أو حاملاً لأجزأت ووجب ذبحها وصرفها مصرف الاضحية (قوله أحدها) أى الأربع التى لا تجزى في الضحايا (قوله العوراء) بالمد وهى ذاهبة ضوء احدى العينين وهذا هو معناه الشائع ولكن المراد بها هنا ما على ناظرها بياض يمنع الضوء أخذاً من قول الشافعى رضى الله عنه أصل العور بياض يغطي الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون كثيراً يمنع الضوء فيبصر وتارة يكون يسيراً لا يمنع الضوء فلا يبصر فلذلك قيدها المصنف كما في حديث الترمذى السابق بالبين عورها فاندفع بهذا ما قيل لاجابة لتقييد العور بالبين لأنه ذهاب البصر من احدى العينين وهو لا يكون تارة بيناً وتارة غير بين وحاصل الدفع أن المراد بالعوراء ما على ناظرها بياض يمنع الضوء يعلم من عدم اجزائها بهذا المعنى عدم اجزائها بمعنى فاقدة احدى العينين بالاولى و يعلم منه عدم اجزاء العمياء بالاولى أيضاً كما تقدم (قوله البين) أى أى محتز في قول الشارح ولا يبصر يسير هذه الامور وقوله أى الظاهر فهو من بان بمعنى ظهر وقوله وان بقيت الحدقة في الاصح أى على القول الاصح وهو المعتمد لأن المدار على عدم الابصار باحدى العينين فلا عبرة ببقاء الحدقة (قوله والثاني) أى من الاربع التى لا تجزى في الضحايا وقوله العرجاء بالمسوق قوله البين عرجها أى بحيث تسبقها صوابها الى المرحى وتتخلف هى عنهن وسيأتى محتز ذلك في قول الشارح ولا يبصر يسير هذه الامور وضابط العرج البين أن تكون العرجاء لا تتخلف عن الماشية بسبب عرجها حينئذ لا يبصر كما في الروضة (قوله ولو كان حصول العرج لها الخ) غاية في عدم الاجزاء وقوله بسبب اضطرابها أى اختلاجها وهى تحت السكين ومثل ذلك ما اذا حصل لها بسبب وقعها عند الذبح ونحو ذلك (قوله والثالث) أى من الاربع التى لا تجزى في الضحايا وقوله المرىضة البين مرضها أى بأن يظهر بسببه هزالها وفساد لحما

أفضل من مشاركته
في بغير وأفضل
أنواع الاضحية
ابل ثم بقر ثم غنم
(وأربع) وفى بعض
النسخ وأربع (لا
تجزى في الضحايا)
أحدها (العوراء
البين) أى الظاهر
(عورها) وان بقيت
الحدقة في الاصح
(و) الثاني (العرجاء
البين عرجها) ولو
كان حصول العرج
لها عند اضجاعها
للتضحية بها بسبب
اضطرابها (و) الثالث
(المرىضة البين
مرضها)

وسياتي محترز ذلك في قول الشارح ولا يضرب سير هذه الامور فقد أجل الشارح مفاهيم القيود الثلاثة في هذه العبارة (قوله ولا يضرب سير هذه الامور) أي الثلاثة كما علمته بما قدمناه (قوله والرابع) أي الرابع الاربع التي لا تجزى في الضحايا وقوله العجفاء بالمد وقوله وهي التي ذهب مخها بضم الميم والخاء المعجمة وقوله أي ذهب دماغها أي دهن دماغها كما في بعض النسخ وعبر عن ذلك في الحديث المار بقوله التي لا تنقي وقوله من الهزال أي من أجله وبسببه وهو بضم الهاء ضد السم كقوله الجوهري (قوله ويجزى الخصى) أي لأنه لا ينجزى بضم الجيم ضحى بكشين موجوأن أي خصيين من الوج وهو القطع يقال وجأ بجأ وجأ كوضع يضع وضعا وبهذا تعلم ما في قول المحشي من الوجاء بكسر الواو واتفق الاصحاح الابن المنذر على جواز خصاء المأ كول في صغره لطيب لجه في زمن معتدل بخلاف غير المأ كول في حرم خصاؤه (قوله أي المقطوع الخصيتين) أي البيضتين ومثلها المذكر لأن ما قطع من ذلك لا يقصد بالاكل فلا يضرب قطعه وأيضاً جبر ما قطع زيادة لجه كثرة وطيباً (قوله والمكسور القرن) أي وان دعى بالكسر لأن القرن لا يتعلّق به غرض ولهذا لا يضرب فقد خلقه لكن ذات القرن أولى لخبر خير الضحية الكباش الاقرن ولائها أحسن منظر ابل يكره غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاح (قوله ان لم يؤثر في اللحم) فان أثر فيه ضرر لأن العيب هنا كل مانقص اللحم أو غيره مما يؤثر (قوله ويجزى أيضاً) أي كما يجزى ما تقدم وقوله فاقدة القرون أي خلقه لأن كل عضو خلا عن اللحم لا يضرب فقد خلقه ولذلك تجزى فاقدة الاسنان خلقه بخلاف فاقدةها بعد وجودها والفرق أن فقدتها خلقه لا يؤثر في اللحم وفقدتها بعد وجودها يؤثر فيه ولا يضرب ذهاب بعض الاسنان ان لم يؤثر في الاعتلاف فان أثر فيه ضرر ويدل لذلك قول البغوي ويجزى مكسور سن أو سنين ذكره الاذري وصو به الزركشي (قوله وهي) أي فاقدة القرون وقوله المسماة بالجلحاء بحجم ثم جاء معلقة بينهما الامساك وتقول لها الجلاء ومنه ان الله تعالى يقتض من الشاة القرناء للشاة الجلاء (قوله ولا تجزى المقطوعة كل الاذن ولا بعضها) أي وان كان يسيرا لذهاب جزء ما كول وقال أبو حنيفة ان كان المقطوع دون الثلث أجزأ (قوله ولا المخلوقة بلاذن) أي أو بعضها فيما يظهر لأنها فاقدة جزء ما كول وقد وجدت بعضهم استظهر ذلك وان استقر المحشي الاجزاء قال لعدم تأثيره في اللحم مع وجود الاذن الاخرى لكن فيه أنها فاقدة جزء ما كول وبحت بعضهم أن شلل الاذن كفقدتها وهو ظاهر ان خرجت بالشلل عن كونها ما كولة ولا يضرب شق الاذن ولا آخرها ان لم يزل بهما شيء ومنها الاضر (قوله ولا المقطوعة الذنب) بخلاف المخلوقة بلا ذنب فانها تجزى كالمخلوقة بلا ضرع أو أليق الفرق بين هذه الثلاثة وبين الاذن أن الاذن عضواً لازم لكل حيوان بخلاف هذه الثلاثة ولذلك أجزأ ذكر المزعزع أنه لا ضرع ولا أليق ومثلها الذنب قياساً عليهما وقوله ولا بعضه أي بعض الذنب وكذلك بعض اللسان لحديث ما يؤثر في نقص اللحم نعم ما يقطع في الصغر من طرف الاليتو يسمى قطعه بالتطريف لا يضرب لجبر ذلك بسمنها ولا يضرب قطع فلقه يسيرة من عضو كبير كفتح ذنب بخلاف الكبيرة فيضرب قطعها لأنه يعد نقصاً في اللحم (قوله ويدخل وقت الذبح للاضحية الح) خبر الصحيحين أول ما نبداً به في يومنا هذا نصلي ثم نرجع فننحر من فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل فأنما هو لحم قدمه لأنه ليس من النسك في شيء وخبر ابن حبان في كل أيام النحر يق ذبح (قوله من وقت صلاة العيد) أي من وقت مضى فقرر كعتي العيد وخطبته بأخف ممكن بعد طلوع شمس يوم العيد والفضل تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاع الشمس كرمح خروجها من الخلاف فن ذبح قبل ذلك لم يقع أضحية كما تقدم في الحديث (قوله أي عيد النحر) أشار بذلك الى أن في العيد للعهد والمعهود عيد النحر (قوله وعبرة الروضة وأصلها) غرضه من نقل عبارة الروضة وأصلها توضيح كلام المصنف لأنهم بما يوههم اعتبار صلاة العيد بالفعل وأيضاً لم يذكر الخطبتين (قوله يدخل وقت التضحية) أي ذبح الاضحية وقوله اذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين

ولا يضرب سير هذه
الامور (و) الرابع
(العجفاء وهي التي
ذهب مخها) أي ذهب
دماغها (من الهزال)
الحاصل لها (ويجزى
الخصي) أي المقطوع
الخصيتين (والمكسور
القرن) ان لم يؤثر
في اللحم ويجزى
أيضا فاقدة القرون
وهي المسماة بالجلحاء
(ولا تجزى
المقطوعة) كل
(الاذن) ولا بعضها
ولا المخلوقة بلاذن
(و) لا (المقطوعة)
(الذنب) ولا بعضه
(و) يدخل وقت
الذبح (للاضحية
من وقت صلاة
العيد) أي عيد
النحر وعبرة
الروضة وأصلها
يدخل وقت التضحية
اذا طلعت الشمس
يوم النحر ومضى
قدر ركعتين
وخطبتين خفيفتين

اتتهى ويستمر وقت الذبح (الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) وهي الثلاثة المتصلة بعاشر الحجة (ويستحب عند الذبح) خمسة أشياء (أحدها) التسمية فيقول الذابح باسم الله والاكمل بسم الله الرحمن الرحيم فلو لم يسم حل المذبح (و) الثاني (الصلاة على النبي ﷺ) ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله (و) الثالث (استقبال القبلة) بالذبيحة أى بوجه الذابح مذهبها القبلة ويتوجه هو أيضا (و) الرابع (التكبير) أى قبل التسمية أو بعدها ثلاثا كما قال الماوردي (و) الخامس (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتقبل أى هذه الاضحية نعمة منك على وتقر بت بها اليك فتقبلها (ولايأكل المضحي شيئا من الاضحية المنذورة)

ركعتين وخطبتين خفيفات (قوله انتهى) أى كلام الروضة وأصلها (قوله ويستمر وقت الذبح) أشار الشارح بتقدير ذلك الى أن قول المصنف الى غروب الشمس متعلق بمحذوف تقديره ما ذكر (قوله الى غروب الشمس) أى تمام غروبها حتى لو قطع الحلقة والمريء قبل تمام الغروب صحت أضحيته بخلاف ما لو قطعها بعد ذلك فلا تقع أضحية نعم لو خرج وقت الاضحية المنذورة لم يزمه بذبحها قضاء كما مر (قوله وهي) أى أيام التشريق وقوله الثلاثة المتصلة بعاشر الحجة أى الذى هو يوم العيد فاذا ضم لآيام التشريق كانت الحجة أر بعة أيام (قوله ويستحب عند الذبح) أى عند ادراته والمراد عند الذبح مطلقا أى أضحية كانت أو غيرها فهذه السنن تجري فى الاضحية وغيرها الا التكبير فانه خاص بالاضحية كما نقل عن النص وصرح به الماوردي وغيره لكن سيأتى أنه بسن التكبير فى العقيقة فلعل المراد بكونه مختصا بالاضحية أنه لا يسن فى غيرها وما لحق بها هو العقيقة لأنها ملحقة بها فى غالب الاحكام ولا يخفى أن الدعاء بالقبول لا يجري فى غيرها وما لحق بها أيضا (قوله خمسة أشياء) بل أكثر فانه قد تقدم الكلام على سنن زائدة متعلقة بالذبح فى كتاب الصيد والذباح وقال الشيخ الخطيب بل تسعة ثم قال بعد الكلام على الخمسة التى فى كلام المصنف والسادس تحديد الشفرة فى غير مقام بلتها والسابع امرارها والتحمل عليها ذهابا وايابا والثامن اضجاعها على شقها اليسر وشدقوا ثلثها غير الرجل اليمنى والتاسع عقل الابل اه وبالحجة فالعدد لا يقتضى الحصر فى الخمسة لأنه لا مفهوم له (قوله أحدها) أى أحد الخمسة أشياء (قوله التسمية) فهى سنة عندنا ويكره تركها وعند غيرنا واجبة لظاهر قوله تعالى ولانأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأجاب عنه الشافعية بأن المراد ما لم يذكر اسم الله عليه بأن ذكر اسم غيره عليه بدليل قوله وانه لفسق فانه ما أهل لغير الله به كما قال تعالى أو فسقا أهل لغير الله به ويدل لذلك أيضا سبب نزول الآية وهو أنهم كانوا يذبحون ذبائحهم باسم آلهتهم ثم ياكلونها فأنزلت الآية نهاهم عن أن ياكلوا مما سموه آلهتهم بخلاف ما لم يسم عليه أصلا فيحل لأن التسمية سنة عندنا كما علمت (قوله فيقول الذابح الخ) تفرغ على التسمية وقوله باسم الله أى ان اقتصر على الاقل كما يدل عليه قوله والاكمل بسم الله الرحمن الرحيم فالأكل كالحا (قوله فلو لم يسم حل المذبح) أى مع الكراهة لأنه يكره ترك التسمية عمدا كما مر (قوله والثاني) أى من الأشياء الخمسة (قوله الصلاة على النبي ﷺ) ويندب جمع السلام معها أيضا ويكره تركها عمدا كالتسمية (قوله ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله) أى بأن يقول باسم الله واسم محمد بالجرف فيكره مع حل الذبيحة ان قصد التبرك ويحرم عليه ان أطلق مع حل الذبيحة كفى التى قبلها وان قصد التشريك كفر وحرمت الذبيحة هذا هو المعول عليه كفى حواشى الخطيب وما قاله المحشى من أنه فى صورة الاطلاق يكره وفى صورة قصد التبرك لا يكره ولا تحرم الذبيحة فيها ماضعيف بقى ما لو قال باسم الله واسم محمد بالرفع وحكمه أنه لا يحرم بل ولا يكره لأنه لا إيهام فيه كما قاله العلامة ابن قاسم (قوله والثالث) أى من الأشياء الخمسة (قوله استقبال القبلة بالذبيحة) أى بذبحها كما أفاده الشارح بقوله أى بوجه الذابح مذهبها أى لا وجهها وقوله ويتوجه هو أى الذابح وقوله أيضا أى كيو جه مذهبها (قوله والرابع) أى من الأشياء الخمسة (قوله التكبير) أى ولو مرة بالنظر لاصل السنة وأما بالنظر كما لها فثلاث فقول الشارح أى قبل التسمية وبعدها ثلاثا إنما هو بالنظر كما لها فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر يزد بعد الثالثة والله الحمد قبل التسمية وبعدها فلا ينافى أن أصل السنة يحصل مرة قبلها ومرة بعدها بل لو اقتصر على مرة واحدة كفى كما يفعله الناس فانهم يقولون باسم الله الله أكبر (قوله الخامس) أى من الأشياء الخمسة (قوله الدعاء بالقبول) أى أن يدعو الله بان يقبل منه (قوله فيقول الذابح اللهم) أى يا الله وقوله منك أى هذه الاضحية نعمة صادرة منك كما بينه الشارح بعد وقوله واليك أى وتقر بت بها اليك كما بينه الشارح بعد أيضا وقوله فتقبل أى فتقبلها منى يا كريم (قوله ولا يأكل) أى لا يجوز له الاكل فان أكل شيئا غير معوقه المضحي وكذا من تلزمه نفقته وقوله من الاضحية المنذورة أى حقيقة كما لو قال لله على أن أضحي بهذه فهذه معينة بالنذر ابتداء وكما لو قال لله على أضحية ثم عينها بعد ذلك فهذه معينة عمافى النمة أو حكما كما لو قال هذه أضحية أو جعلت هذه أضحية فهذه واجبة بالجعل لكنها فى حكم المنذورة

كاسر فاندفع اعتراض المحشي بقوله لو قال الواجبة لكان أولى وأعم والهدى المنذور ودم الجبران كالاضحية المنذورة فلا يجوز له الاكل من ذلك وكذلك العقيقة المنذورة والطبخة المنذورة والمخلص من ذلك أن يضحي بأخرى أو يهدي أخرى أو يعق بأخرى أو يطبخ طبخة أخرى زائدة على الواجبة فيجوز له الاكل منها لأنها زائدة على الواجبة وله مع الكراهة كما قاله الماوردي شرب اللبن الفاضل عن ولد الاضحية ولو واجبة وله سقيه غيره بلا عوض وله أكل ولدها بعد ذبحه وجوباً في وقت الاضحية إن كان ولد الاضحية الواجبة على المعتمد لأنه من فوائدها كالبني خلافاً لشيخ الاسلام في قوله بأنه لا يجوز له أكله كما لا يجوز له الاكل من أمه يمكن حمله على ما إذا ماتت أمه فيحرم عليه الاكل منه لقيامه مقامها حينئذ وليس في ذلك تضحية بحامل فإن الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولداً فصورة المسئلة أنه انفصل منها قبل التضحية بها على أنه لو نذر التضحية بها وكانت حاملاً أو جعلها أضحية كذلك أو طرأ عليها بعد ذلك فيها لم يضر فإن جاء وقت الاضحية وهي حامل بذبحها أضحية وإن جاء بعد انفصاله بذبحها وذبح ولدها وجوباً ويجوز له أكله بخلاف ما لو عين عماً في الذمة حاملاً فإنه لا يصح وما لو عين حائلاً فحملت بعد ذلك ثم جاء وقت الاضحية فلا يذبحها وهي حامل وله جزصها ووربها وشعرها إن ضرها بقاؤه للضرورة والأفلا يجزه إن كانت واجبة لا تتفاد المسكين به عند الذبح ولا تتفاد الحيوان به في دفع الأذى عنه قبل الذبح وله استعمالها في الأضحية وعاترها كذلك لا جاراتها لأنها بيع للنافع وهو لا يجوز لشيء منها كما سئد كره المصنف (قوله بل يجب عليه التصديق بجميع لحما) أي وجلدها وقرنها فلو قال بجميعها لكان أولى لأنه يجب التصديق بجميع أجزائها فليس له أن ينتفع بجلدها وقرنها بخلاف المتطوع بها فإنه أن ينتفع بجلدها كما أن يجعله فريسة وله عارته كاله اعارته (قوله فلو أخرها فقتلت لزمه ضمانه) أي المنذور والاولى ضمانها كافي بعض النسخ ولا يعذر في التأخير لو عذمت الفقراء أو امتنعوا من أخذ لحما لكثرة اللحم في أيام التضحية فيلزمه الذبح في تلك الأيام ثم يدخره لكن إذا أشرف على التلف بالادخار فهل يبيعه ويحفظ ثمنه أو يقدده ويدخره قديداً والاقرب الاول هكذا نقل عن الشبراملسي والاقرب عندي الثاني لسلامته من البيع الممتنع وإن كان قد يوجه الاول بجواز الضرورة (قوله ويأكل من الاضحية المتطوع بها) أي يسن له الاكل منها ويسن أن يكون من السكبد لأنه ^{لا يذبح} كان يأكل من كبد الاضحية أي الزائدة على الواجبة فلا يرد أنه سبق أنها كانت واجبة في حقه فكيف يأكل منها للقياس على هدى التطوع فإنه يسن الاكل منه لقوله تعالى في البدن فسكوا منها وأطعموا البائس الفقير أي شديد الفقر وبعضهم قال بوجوب الاكل منها لظاهر الآية والراجح عدم الوجوب لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير وما جعل للانسان فلا يجب أكله عليه بل هو مخير بين أكله وتركه (قوله ثلثا) المراد بذلك أن لا يأكل فوق الثلث فيصدق بمادون الثلث فلا ينافي ما سئد كره من أن الافضل التصديق بجميعها الالفة أو لقمها يترك المضحي بأكلها وقوله على الجديده هو المعتمد فيسن أن لا يأكل فوق الثلث على الجديد (قوله أما الثلثان فقليل يتصدق بهما) ضعيف فقوله ورجحه النووي مرجوح (قوله وقليل يهدي ثلثا للمسلمين الاغنياء) هذا هو المعتمد وقوله ويتصدق بثلث على الفقراء أي المسلمين أيضا وخرج بقيد المسلمين غيرهم فلا يجوز اعطاؤهم منها شيئاً كما نص عليه البوطي ووقع في المجموع جواز اطعام فقراء أهل الذمة من أضحية التطوع دون الواجبة وتعجب منه الأذرعى فالحق أنه لا يجوز اطعام الذميين من الاضحية مطلقاً لا تصدقاً ولا اهداء حتى لو أخذها فقراء المسلمين صدقة وأغنياؤهم هدية حرم عليهم التصديق بشيء مما أخذوه وأهداء شيء منه لأهل الذمة وكذلك يبيعه لهم لأنها ضيافة الله للمسلمين كما قاله الشيخ الشبراملسي وهو المعتمد (قوله ولم يرجع النووي في الروضة وأصلها شيئاً من هذين الوجهين) أي وإن رجح منهما الاول في تصحيح التنبيه وتقديم أنه مرجوح (قوله ولا يبيع) أي ولا يصح البيع مع الحرمة فقول الشارح أي يحرم أي ولا يصح أيضاً وإن كان يوههم أن المراد أنه يحرم مع الصحة كالبيع وقت نداء الجمعة وليس كذلك لكن البيع صورة يقع الموقع إن كان المشتري من أهلها بأن كان فقيراً فوقع صدقته ولو استرد الثمن من البائع (قوله يبيع شيء من الاضحية) أي سواء كانت منذورة أو متطوعاً بها فلذلك قال الشارح ولو كانت الاضحية تطوعاً فهو راجع لذلك أيضاً وقوله وجلدها أي أو بيع

بل يجب عليه
التصدق بجميع لحما
فلو أخرها فقتلت
لزمه ضمانه (ويأكل
من الاضحية المتطوع
بها) ثلثا على الجديد
وأما الثلثان فقليل
يتصدق بهما ورجحه
النووي في تصحيح
التنبيه وقليل يهدي
ثلثا للمسلمين الاغنياء
ويتصدق بثلث على
الفقراء من لحما ولم
يرجع النووي في
الروضة وأصلها شيئاً
من هذين الوجهين
(ولا يبيع) أي يحرم
على المضحي بيع شيء
(من الاضحية) أي
من لحما أو شعرها
أو جلدها

جلدها فلا يصح لخبر الحاكم وصححه من باع جلد أضحيته فلا أضحيته له وإنما نص عليه لأنه قد يتوهم عدم دخوله في شيء من الأضحية والأفوه شامل له فهو من عطف الخاص على العام لكنه لا يكون بأولاً أن تجعل بمعنى الواو (قوله) ويحرم أيضاً جعله أجره للجزار) أي لأنه في معنى البيع فإن أعطاه له لا على أنه أجره بل صدقة لم يحرم وله الهداؤه وجعله سقاء أو خفاً أو نحو ذلك كجعله فروة وله إعارته والتصدق به أفضل وهذا في أضحية التطوع وأما الواجبة فيجب التصديق بجلدها كما في المجموع والقرن مثل الجلد في ذكرك (قوله) ولو كانت الأضحية تطوعاً أي سواء كانت واجبة أو تطوعاً فهو غاية في عدم صحة بيع شيء منها حتى جلدها وحرمة جعله أجره للجزار (قوله) ويطعم حتماً أي وجوباً وقوله من الأضحية التطوع بها أي من لحمها لا من غيره كالجلد والكرش ويشتري اللحم أن يكون نياً ليتصرف فيه من يأخذه بما شاء من بيع وغيره كما في الكفارات فلا يكفي جعله طعاماً مطبوخاً ودعاء الفقراء إليه لئلا يكوه كما يروى قول المصنف ويطعم فالمراد به التصديق ولا يكفي الإهداء عن التصديق ولا يكفي القدر التافه من اللحم كما اقتضاه كلام الماوردي بل لا بد أن يكون غير تافه ولو جزأ يسيراً بحيث ينطلق عليه الاسم كمنصف رطل ولو تصدق بقدر الواجب وأكل باقيها ولدها كله جاز ولا يكفي كونه قديداً كما قاله البلقيني (قوله) الفقراء والمساكين أي جنسهم ولو واحداً فيكفي الصرف لواحد من الفقراء والمساكين وإن كانت عبارة المصنف توهم اشتراط الصرف لجمع منهم وليس كذلك لأنه يجوز هنا الاقتصار على جزء يسير لا يمكن صرفه لا أكثر من واحد كوقية وهذا فارق سهم الصنف الواحد من الزكاة فإنه لا يجوز صرفه لأقل من ثلاثة ولو أعطى المسكين جازاً كالحرقيا ساعاً على الزكاة وخصه ابن العماد بغير سيده فلو صرف إليه سيده شيئاً من أضحيته لم يصح كما لو أعطاه شيئاً من زكاته كما هو ظاهر وقد علمت أنه يشترط كون الذي تعطيه شيئاً منها مسلماً فلا يجوز إعطاءه شيء منها للكافر ولو من أضحية التطوع (قوله) والأفضل التصديق بجميعها أي لأنه أقرب للتقوى وأبعد من حظ النفس (قوله) الألقمة أو لقماً لعله أراد بالجمع ما فوق الواحد فيشمل لقمتين وعبارة شرح الخطيب الألقمة أو لقمتين أو لقما وهي ظاهرة (قوله) يتبرك المضحي بأكلها فيقصد بأكلها البركة وقوله فإنه يسن له ذلك أي للاتباع وللخروج من خلاف من أوجبوه ويسن كون ما يأكله من كبدة الأضحية لأنه عليه السلام كان يأكل من كبدة أضحيته كما مر (قوله) وإذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع أي لأنه ذبح الجميع أضحية فصديق عليه أنه ضحي بالجميع وقوله والتصدق ببعض أي وثواب التصديق ببعض فقط لأنه تصدق ببعض ولم يتصدق بالكل فإن الفرض أنه أكل البعض وتصدق بالباقي فلا يحصل له الأثواب التصديق ببعض (فصل في أحكام العقيقة) كاستحبابها الآتي في قول المصنف والعقيقة مستحبة وهي مأخوذة من عرق يعق بضم العين وكسرها وعلى الأول اقتصر في المختار والاولى أن تسمى نسيكة أو ذبيحة بل يكره تسميتها بعقيقة لأنها قد تشعر بأن الولد يعق والديه والمعتد أنه لا يكره لو روده في الأحاديث واحتمال كونه للتشريع فلا ينافي الكراهة خلاف المتبادر ولا عبرة بالأشعار المتقدم لأنه بعيد وهي لغة ما ذكره الشارح وشرعاً ما ذكره المصنف والاصل فيها أخبار كخبر الغلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى رواه الترمذي وقال حسن صحيح ومعنى مرتين بعقيقته أنه لا ينمو نمو مثله حتى يعق عنه على قول وقيل معناه أنه لا يشفع في والديه يوم القيامة كاذب إليه الإمام أحمد وهو أجود ما قيل فيه كما قاله الخطابي ولعل المراد أنه لا يشفع في والديه يوم القيامة مع السابقين وإنما لم تجب خبر أبي داود من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل (قوله) وهي أي العقيقة وقوله لغة اسم للشعر على رأس المولود أي اسم لشعر رأس المولود حين ولادته (قوله) وشرعاً عطف على قوله لغة وقوله ما سئد كره المصنف أي بقوله وهي الذبيحة عن المولود يوم سابعه (قوله) والعقيقة أي ذبحها فهو على تقدير مضاف لأن الذبح هو الذي يحكم عليه بالاستحباب لأنفس العقيقة كما هو ظاهر (قوله) على المولود أي لا تجله فعلى للتعليل كما في قوله تعالى ولتكبروا لله على ما هداكم (قوله) مستحبة بل هي سنة مؤكدة للأخبار الواردة فيها كالخبر السابق فتسأ كدليل تلزمه نفقة المولود بتقدير فقره وإن لم يكن فقيراً بالفعل بأن كان له مال ولا يفعلها من ماله لأنها تبرع وهو تمتنع من ماله وإنما يفعلها الولي من مال نفسه ولو الأم في ولدنا لسن تحفيها

ويحرم أيضاً جعله
أجره للجزار ولو كانت
الأضحية تطوعاً
(ويطعم) حتماً من
الأضحية التطوع
بها (الفقراء
والمساكين) والأفضل
التصدق بجميعها
الألقمة أو لقماً يتبرك
المضحي بأكلها
فإنه يسن له ذلك وإذا
أكل البعض وتصدق
بالباقي حصل له
ثواب التضحية
بالجميع والتصدق
بالبعض

(فصل في أحكام
العقيقة)
وهي لغة اسم للشعر
على رأس المولود
وشرعاً ما سئد كره
المصنف بقوله
(والعقيقة) على
المولود (مستحبة)

خوف الهتكة ويدخل وقتها بانفصال جميع الولدان أيسر بها حينئذ بأن كانت فاضلة عما يعتبر في الفطرة على الأوجه فان عجز عنها حين الولادة أو أيسر بها قبل تمام السابع استجبت في حقها وكذا الوأيسر بها بعد السابع وقبل مضى أكثر النفاس فانها تستحب له على الظاهر ومقتضى كلام الانوار ترجيحها وان كان في ذلك تردد للاصحاب وان لم يوسر بها الا بعد مضى أكثر النفاس لم يؤمر بها (قوله وفسر المصنف العقيقة) أي شرعا وقوله بقوله متعلق بقوله فسر (قوله وهي) أي العقيقة شرعا كما علمت (قوله الذيحة عن المولود) سميت بذلك لأن مذبحها يعق أي يشق ويقطع ولأن الشعر الذي هو العقيقة لغة يحلق اذذاك فهو من باب تسمية الشيء باسم محاوره لا نه يسن حلق رأس المولود ولو أتى يوم السابع من ولادته بعد ذبح العقيقة كما في الحاج ويسن أن يتصدق بزنة شعره ذهبا فان لم يرد فبفضة لا نه عليه السلام أمرا فاطمة عليها السلام فقال زني شعر الحسين وأصدق بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة رواء الحاكم وصححه وقيس بالفضة الذهب بالاولى وبالدكر غيره ويسن لطخ رأسه بالزعفران والخلوق بفتح الخاء وبالقاف في آخره بوزن صبور وهو نوع من الطيب ولا يسن لطخه بدم العقيقة لا نه من فعل الجاهلية لكن في الخبر الصحيح كما في المجموع أنه عليه السلام قال مع الغلام عقيقة فاهر يقوا عليه دما وأميطوا عنه الأذى ولذلك قال الحسن وقتادة يستحب لطخ رأسه بالدم ثم يغسل ولا يسن الحلق الا في النسك فلا فضل للذكر الحلق وأما المرأة فلا فضل لها التقصير وفي حق الكافر اذا أسلم ولو امرأة في المولود بعد العقيقة كما علمت ولا بأس بالحلق في غير ذلك لمن أراد التنظيف ولا يترك لمن أراد أن يدهن ويرجله فانه يسن دهنه وتسريحه لكن غبا أي وقتا بعد وقت خبر أبي داود باسناد حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره للمرأة حلق رأسها الا ضرر وركو يكره القزع وهو حلق بعض الشعر وابقاء بعضه ومنه الشوشه المعروف وما يفعله المزيين عند الختن وهو المسمى بالامراس ويسن أن يحلق العاتق ويقص الشارب ويتف الا بط ويقلم الاظافر ويكتحل وتر الكحل عين ثلاثه ويكره تفف المحية أول طلوعها ايثار المرودة وتنف الشيب واستعجاله بالكبريت ونحوه طلبا للشيخوخة (قوله يوم سابعه) ظرف للذبيحة أي لذبحها ويسن ذبحها عند طلوع الشمس وأن يقول الذابح عند ذبحها باسم الله والله أكبر اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقيقة فلان وقوله أي يوم سابع ولادته أشار بذلك الى أن كلام المصنف على تقدير مضاف (قوله ويحسب يوم الولادة من السبع) وفي بعض النسخ من السبعة وهذا بالنسبة للعقيقة بخلاف الختن فان يوم الولادة لا يحسب منها بالنسبة والفرق بينهما أن النظر هنا للمبادرة الى فعل الخير والنظر هناك لزيادة القوة ليحتمله الولد وقد تقدم أن الحلق يكون وقت العقيقة فيكون مع العقيقة يوم السابع لأن فيه المبادرة الى فعل الخير فانه يسن التصدق بزنة الشعر ذهبا ففضة كما مروان كان كلام المحشى يقتضي تأخيرها مع الختن (قوله ولومات المولود قبل السابع) غاية في استحباب العقيقة عنه فلا تقوت بموته (قوله ولا تقوت بالتأخير بعده) أي بعد يوم السابع وقوله فان تأخرت للبلوغ سقط حكمها في حق العاق عن المولود أي فلا يخاطب بها بعده لا نقطاع تعلقه بالمولود حينئذ لاستقلاله وهذا يقتضي أنها تطلب من العاق الى البلوغ وهو محمول على ما اذا كان موسرا بها قبل ذلك ولكن حصل التأخير فلا ينافي ما سبق من أنه اذا طرأ اليسار بعد أكثر النفاس فلا تطلب منه (قوله أما هو) أي المولود بعد بلوغه وقوله فخير في العاق عن نفسه أي فهو خير في ذلك فاما أن يعق عن نفسه أو يتركه على ما هو ظاهر عبارته لكن عبارة بعضهم فيحسن أن يعق عن نفسه تدار كالمساكات وهذه أولى وما روى من أنه عليه السلام عاق عن نفسه بعد النبوة فباطل كما في المجموع (قوله ويذبح) بالبناء للفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو من تلزمه نفقته كما قاله في الروضة بتقدير فقره كما تقدم وقوله شاتان أي متساويتان ويجزى عنهما سبعان من بدنة أو من بقرة وهذا ان أراد الاكمل فلا ينافي أنه يتأدى أصل السنة عن الغلام بشاة أو بسبع بدنة أو ببقرة لانه عليه السلام عاق عن الحسن والحسين كبشا كبشا وأحق به سبع بدنة أو ببقرة (قوله ويذبح) بالبناء للفعول كما مر في

وفسر المصنف العقيقة
بقوله (وهي الذبيحة
عن المولود يوم
سابعه) أي يوم سابع
ولادته ويحسب يوم
الولادة من السبع
ولومات المولود قبل
السابع ولا تقوت
بالتأخير بعده فان
تأخرت للبلوغ سقط
حكمها في حق العاق
عن المولود أما هو
فخير في العاق عن
نفسه (ويذبح عن
الغلام شاتان و)
يذبح (عن الجارية
شاة)

نظيره السابق وقوله شاة أى لائها على النصف من الغلام تشبيها بالديقو يدل لذلك خبر عائشة رضی الله عنها أمرنا رسول الله ﷺ أن نعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة (قوله قال بعضهم وأما الخنثى الخ) انما زاد ذلك الشارح تنميها لكلام المصنف لانه لا يفيد حكم الخنثى بحسب ظاهره وان كان يمكن جعله شاملا له كأن يقال عن الغلام ولو احتمالا (قوله فيحتمل الحاقه بالغلام) أى فيعق عنه بشاتين احتياطاً وهو المعتمد وقوله أو بالجارية أى فيعق عنه بشاة وهو مرجوح لكنه جرى عليه شيخ الاسلام في منهجه حيث قال وسن لذكر شاتان وغيره شاة وبين الغير في شرحه بالاثني والخنثى واستند في ذلك الى القياس على الدية فان كلام من الاثني والخنثى على النصف من دية الرجل ووجه قياسها على الدية أن الغرض من العقوبة استبقاء النفس فأشبهت الدية لأن كلامهما فداء للنفس لكن الراجح الاول للاحتياط كما مر (قوله فلو بان ذكوره الخ) مرتب على الثاني أعنى قوله أو بالجارية وقوله أمر بالتدراك أى بأن يعق عنه بشاة أخرى بعد أن عقى عنه بشاة أولاً (قوله وتعدد العقوبة بتعدد الاولاد) أى فلا تنكح عنهم عقوبة واحدة وهذا مبنى على قول العلامة ابن حجر انه لو أراد بالشاة الواحدة الاضحية والعقوبة لم يكف لكن الذى صرح به العلامة الرملى أنه يكفى وعليه فكفى عقوبة واحدة عن الاولاد بطريق الاولى فتتدخل على المعتمد ويمكن حل كلام الشارح على الاكمل فلا ينافى أنه يكفى عقوبة واحدة (قوله ويطعم العاق من العقوبة الفقراء والمساكين) وإذا أهدي للاغنياء منها شيئاً لم يكره بخلافه في الاضحية لأن الاضحية ضياقة عامة من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقوبة (قوله فيطبخها) أى كسائر الاولاد لا تعطى رجلها فتعطى نية للقبالة لخبر الحاكم المار والافضل كونها الرجل اليمنى ولو تعددت الشياء أعطيت الرجل كلها ان اتحدت القبالة فان تعددت أيضاً وكان تعدد الشياء مماثلاً لتعددهن أعطيت كل قبالة رجلاً فان كان عدد الشياء أقل من عددهن أعطيت لهن ثم يقسم منها أو يسامح بعضهن بعضاً كما لو اتحدت العقوبة وتعددت القبالة فتعطى رجلها لهن ويقسم منها أو يسامحن والحكمة في ذلك التفاؤل بأن المولود يعيش ويمشى على رجله وقوله يحلوا أى كزبيب وعسل لانه ﷺ كان يحب الحلواء والعسل وتفاوتاً بحالوة أخلاق المولود وظاهر كلامهم أنه يسن طبخها وان كانت منذورة فهو كذلك كما قاله الشيخ الخطيب (قوله ويهدي منها للفقراء والمساكين) أى فيحمل ما يهديه منها من لحمها ومرفقها اليهم ولا يدعوهم اليه ولذلك قال ولا يتخذها دعوة فلا يجعلها كالوليمة ويدعو الناس اليها ولا بد أن يكون الفقراء والمساكين مسامحين كافى الاضحية (قوله ولا يكسر عظمها) أى يندب أن لا يكسر عظمها بل يقطع كل عضو من مفصله تفاوتاً بسلامة أعضاء المولود فان كسره لم يكره بل يكون خلاف الاولى (قوله واعلم الخ) علم من ذلك أن العقوبة كالاضحية في غالب الاحكام (قوله أن سن العقوبة) فتكون الجذعة من الضأن لها سنة وطعت في الثانية أو أجذعت مقدم أسنانها بعد ستة أشهر والثني من المعز له سنتان وطعن في الثالثة وكذلك الثني من البقر وأما الثني من الابل فيكون له خمس سنين وطعن في السادسة (قوله وسلامتها من عيب ينقص لحمها) فلا تجزى العوراء والعرجاء والمریضة مع الشدة في ذلك بخلاف اليسير فلا يضر والعجفاء وهى الهزيلة والجرباء والمجنونة والحامل ونحوها (قوله والا كل منها) فلا ياء كل من العقوبة المنذورة ياءاً كل من العقوبة المتطوع بها (قوله والتصدق ببعضها) لكن لا يجب التصديق ببعض منها نيتاً (قوله وامتناع بيعها) فلا يبيع منها شيئاً حتى جلدناها لو كانت تطوعاً (قوله وتعينها بالنذر) أى حقيقة أو حكماً فالاول كقوله الله على عقوبة عن ولدى ثم يعينها بعد ذلك وكقوله الله على أن أعق هذه الشاة عن ولدى والثاني كقوله جعلت هذه عقوبة عن ولدى فتعين في ذلك كله ولا يجوز الا كل منها حينئذ كما مر (قوله حكمه) أى المذكور من السن وما عطف عليه وقوله ماسبق في الاضحية قد بيناه لك فتدبر (قوله ويسن أن يؤذن الخ) أى ولو من امرأة أو كافر وقوله أن يؤذن في أذن المولود اليمنى أى ويقم في اليسرى لخبر ابن السني من ولده مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم نضره أم الصبيان أى التابعة من الجن وهى المسماة عند الناس بالقرينة ولأنه ﷺ أذن في أذن سيدنا الحسين حين ولدته فاطمة عليهما السلام واه الترمذى وقال حسن صحيح وليكون اعلامه بالتوحيد أول ما يقرع سمعه

قال بعضهم وأما الخنثى فيحتمل الحاقه بالغلام أو بالجارية فلو بان ذكوره أمر بالتدراك وتعدد العقوبة بتعدد الاولاد (و يطعم) العاق من العقوبة (الفقراء والمساكين) فيطبخها يحلوا ويهدي منها للفقراء والمساكين ولا يتخذها دعوة ولا يكسر عظمها واعلم أن سن العقوبة وسلامتها من عيب ينقص لحمها والا كل منها والتصدق ببعضها وامتناع بيعها وتعينها بالنذر حكمه على ماسبق في الاضحية ويسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى حين يولد

حين قدمه الى الدنيا كما يكون آخر ما يسمعه بالتلقين حين خروجه منها فان ورد لقنوا موتاكم لاله الا الله
﴿فائدة﴾ نقل عن الشيخ الديري أنه يسن أن يقرأ في أذن المولود اليماني سورة انا أنزلناه لأن من فعل به ذلك لم
يقدر الله عليه زنا طول عمره قال هكذا أخذناه عن مشايخنا (قوله وأن يحنك المولود بتمر) أي سواء كان ذكر أو
أنثى لأنه ﷺ أتى بآبى طلحة حين ولد وتمرات فلا كهن ثم فغرفاهم مجه فيه فجعل يتلمظ فقال ﷺ حب
الانصار التمر وسماه عبدالله رواه مسلم (قوله فيمضغ) ويندب أن يكون من يمضغه من أهل الخير والصلاح وقوله
فان لم يوجد تمر فربط والا فخلواي لأن الرطب في معنى التمر والخلو مقيس عليه (قوله وأن يسمي يوم سابع
ولادته) أي لأنه ﷺ أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعق كإر واه الترمذي وقوله ويجوز
تسميته قبل السابع وبعده أي فلا بأس بذلك بل ذكر النووي في أذكاره أن السنة تسميته يوم السابع أو يوم
الولادة واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة وحل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد العق وأخبار يوم
السابع على من أراده وهو جمع لطيف كما لا يخفى على كل من له فهم منيف ويسن أن يحسن اسمه لخبر أنكم تدعون
يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم وأفضل الأسماء عبدالله ثم عبد الرحمن ثم ما أضيف بالعبودية
الى اسم من أسمائه تعالى ثم محمد ثم أحد خبر مسلم أحب الأسماء الى الله تعالى عبدالله وعبد الرحمن وقوله ﷺ
خير الأسماء ما عبدتم ما حمد وروى عن ابن عباس أنه قال اذا كان يوم القيامة نادى مناد أليكم من اسم محمد
فليدخل الجنة كرامة لنبيه ﷺ وعلم من ذلك أن محمدا أفضل من أحد مطلقا خلافا لمن قال ان محمدا أفضل بالنسبة
لأهل الأرض لشهرته عندهم وأحد أفضل بالنسبة لأهل السماء لشهرته عندهم واختلف في ذلك أهل العصر وهو
مشهور عندهم بسؤال الباشا فتسن التسمية باسم محمد محبة فيه ﷺ ولا تكرر التسمية بأسماء الملائكة
والانبياء فقد روى أنه اذا كان يوم القيامة أخرج الله تعالى أهل التوحيد من النار وأول من يخرج من وافق اسمه
اسم نبي وتكره الأسماء القبيحة كحجار وكل ما يتطير بنفيه أو اثباته بكرة وغنيمة ونافع ويسار وحرب ومرة
وشهاب وشيطان وتشتد الكراهة بنحو ست الناس أو ست العرب أو سيد الناس أو سيد العلماء وتحرم التسمية بعبد
الكعبة أو عبد الحسن أو عبد علي وكذا كل ما أضيف بالعبودية لغير أسمائه تعالى لايهامه التثريب كما في شرح
الرملي الاعبد النبي فتكره التسمية به على المعتمد خلافا لما وقع في حاشية الرحاني من حرمة التسمية به وما في حاشية
الجلال القليوبي من كراهة التسمية بعبد علي ضعيف وتحرم التسمية بعبد العاطي وعبد العال لأن كلا منهما لم يرد
وأسماءه تعالى توقيفية وتحرم أيضا بأقضى القضاة وملك الاملاك وحاكم الاحكام بخلاف التسمية بقاضى القضاة
فانها تكرر وتحرم أيضا برفيق الله وجار الله لايهامه المحذور كما يحرم قول بعض العوام الحلة على الله ونحو ذلك
كالشدة على الله لايهامه المحذور ويحرم تلقيب الانسان بما يكره وان كان فيه كالاغمش لكن يجوز ذكره به
للتعريف اذا لم يعرف الاب والباس باللقاب الحسنة فلا ينهى عنها الاثمها تزل في الجاهلية والاسلام قال الزمخشري
الاما أحدثه الناس في زماننا من التوسع حتى لقبوا بالسفلة باللقاب العلية ويسن أن يكنى أهل الفضل من الرجال
والنساء ويحرم التكني بأبي القاسم ولو بعد موته ﷺ ولو لم يكن اسمه محمدا ولا يكنى كافرا ولا فاسقا ولا مبتدع
لأن الكنية للتكرمة وليسوا من أهلها وقد قال ﷺ اذا مدح الفاسق غضب الرب واهتز لذلك العرش الا
تخوف فتنة من ذكرهم باسمهم أول تعريف لهم كافي قوله تعالى تب تبدا أي لب فان اسمه عبد العزى وكناه الله
تعالى لتعريفه ويجب تغيير الاسم الحرام على الاقرب لأنه من ازالة المنكر وان تردد الرحاني في وجوه به ونهيه
(قوله ولومات المولود قبل السابع) بل ولو كان سقطا لكان محله اذا نفخت فيه الروح لأنه اذا لم تنفخ فيه الروح
يصير ترابا ولم تعرف ذكوره ولا أنثيته سمي باسم يطلق على الذكر والأنثى نحو طلحة وهند

﴿كتاب أحكام السبق والرمي﴾

أي كصحة المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم كما سجد كره المصنف وهذا كتاب من مبتكرات الامام الشافعي

وأن يحنك المولود
بتمر فيمضغ ويدلك
به حنكه داخل فيه
ليزله منه شيء الى
الجوف فان لم يوجد
تمر فربط والافشى
خلوا وأن يسمي
يوم سابع ولادته
ويجوز تسميته قبل
السابع وبعده ولو
مات المولود قبل
السابع سن تسميته
﴿كتاب أحكام
السبق والرمي﴾

رضي الله عنه التي لم يسبقه اليها غيره كما قاله المزني وغيره والمراد أنه أول من دونه وأدخله في كتب الفقه وليس المراد أن كتب الأئمة خلت عن مسأله بل ذكرت فيها لكن مفرقة في مواضع والسبق بسكون الباء مصدر سبق بمعنى تقدم فعناه لغة التقسم وشرعاً المسابقة على الخيل ونحوها وأما السبق بفتح الباء فهو المال الموضوع بين أهل السباق والرمي مصدر رمى الشيء بمعنى طرحه والمراد منه الرمي بالسهم ونحوها ولذلك قال الشارح أي بسهام ونحوها وتسمى المسابقة على الخيل ونحوها بالرهان ويسمى الرمي بالسهم ونحوها بالنضال وهذا على مقتضى كلام المصنف من تغاير السبق والرمي فإن العطف يقتضي التغاير وهو ما اقتضاه كلام المنهاج لكن قال الأزهري الرهان في الخيل والنضال في الرمي والسباق فيهما ولذلك ترجم شيخ الإسلام في منهجه بالمسابقة وجعلها شاملة للمسابقة على الخيل ونحوها وبالسهم ونحوها ويمكن أن يجعل العطف في كلام المصنف من عطف الخاص على العام وكل منهما سنة للرجال المسلمين ولو بعوض بقصد الجهاد للإجماع وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وفسر النبي ﷺ القوة بالرمي وقد سبق ﷺ على الخيل المضمرة من الحفياء بفتح الحاء وسكون الفاء بالمد والقصر بعضهم يقدم الباء على الفاء فيقول الحفياء وهي موضع عند المدينة الشريفة على أميال إلى ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم تضمر من الثنية المذكورة إلى مسجد بني زريق والمسافة في الأولى خمسة أميال وأوسنة وفي الثانية ميل واحد وكانت العضباء وهي ناقه رسول الله ﷺ لا تسبق فجاء أعرابي على قعوده فسبقها فشق ذلك على المسلمين فقال رسول الله ﷺ إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من هذه الدنيا الا وضعه ويكره ترك الرمي لمن علمه كراهة شديدة وكان الامام الشافعي رضي الله عنه ارميا فكان يصيب في تسعة من العشرة ويخطئ في العاشر قصداً مخافة من العين وأما النساء فصرح الصيمري بمنع ذلك لمن وأقره الشيخان ومراده كما قاله الزركشي أنه لا يجوز لمن بعوض فلا ينافي جوازهن بلا عوض فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة رضي الله عنها سابت النبي ﷺ على الاقدام وظاهر تعبيرهم بأنه لا يجوز للنساء بعوض حرمت لهن به لكن عبارة القليوبي وأما بعوض فيكره للنساء وتبعه الحنشي حيث قال وأما بالاعوض فمكره للنساء قال وفيه التفصيل الآتي للرجال فإن قصد به غير الجهاد من المباحات أو لا بقصد شيء كان مباحاً وان قصد به محرماً كقطع الطريق كان حراماً وقد يجب كما اذا تعين طريقاً للجهاد وقد يكره كما اذا كان سبباً لقتال مكروه كقتال قريبه الذي لم يسب الله ولا رسوله فتعثر به الاحكام الخمسة (قوله أي بسهام) بيان لآلة الرمي وقوله ونحوها أي نحو السهم كرمح ومسلات وأحجار سواها ما هيده أو منعجنق أو مقلاع بخلاف اشائها المسماة بالعلاج والمرامة بها بأن يرمى بها كل منهما إلى الآخر فهي حرام ان لم تغلب السلامة فإن غلبت السلامة جازت وكذلك المرامة بالجريد كما يفعلونه في لعب البرجاس ومثلها التقاف وهو عند العامة بالدال المهمة وكثيراً ما يقولونه باللام وكذلك لعب البهلوان المشهور وسائر أنواع اللعب الخطيرة فتحرم ان لم تغلب السلامة ونحل ان غلبت السلامة ويجوز التفرج عليها حينئذ يحل اصطفاً إذا الحية لمن غلب على ظنه سلامته منها وقصد ترغيب الناس في اعتماد معرفته كما يؤخذ من كلام النووي ولوتر اهن رجلان على اختبار قوتيهما باقلال صخرة أو طلوع جبل أو أكل كذا حرم ذلك عليهما فهو من باب أكل أموال الناس بالباطل ذكره ابن كعب وأقره في الروضة ومن هذا النمط كما قاله الدميري ما يفعله العوام من الرهان على جل كذا من موضع كذا إلى مكان كذا أو الجري من طلوع الشمس إلى غروبها فكل ذلك ضلالة وجهالة مع ما يشتمل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات (قوله وتصح المسابقة) أي بعوض وغيره على تفصيل يأتي في العوض كما سيذكره المصنف وسيدخل عليه الشارح بقوله واعلم أن عوض المسابقة الخ وقوله على الدواب أي التي تنفع في القتال لا مطلق الدواب لأن شرط المعقود عليه كونه عدة قتال كما أشار إليه الشارح بقوله أي على ما هو الأصل في المسابقة وبينه بالانواع الخمسة فلا تجوز المسابقة على غيرها كبقر وكلاب وطيور ونحوها بعوض فتحرم مع العوض وتجوز بغير عوض بخلاف نطاح

أي بسهام ونحوها
(وتصح المسابقة
على الدواب)

الكباش ومهارشة الديكة فانها لا تجوز بعوض ولا غيره لأنها سفسه ومن فعل قوم لوط ققول الشارح لا بعوض ولا غيره راجع لقوله ولا على مناطق الكباش ومهارشة الديكة كما قد يدل عليه إعادة العامل للمسابقة على البقر لأنها تحرم بالعوض وتحل بالاعوض كما علمت ومثلها في هذا التفصيل الصراع بكسر الصاد وقد تضم والشباك والغطس في الماء والسباحة وهي العوم في الماء وهو علم لا ينسى والمشي بالاقدام والوقوف على رجل والمسابقة بالسفن ولعب نحو شطرنج وكرة محجن وبنديق العيد الذي يرمى به في حفرة بأن يضعه على حرف الحفرة ويضربه بأصبعه فيترنل فيها وشيل نحو الحجر فتحرم بالعوض وتجوز بالاعوض بخلاف بندق الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه ولو بعوض لأن له نكاية في الحرب وأما مصارعة عليه السلام لركانة على قطع من الغنم كما رواه أبو داود فكانت ليريه قوته ليسلم بدليل أنه لما صرعه فأسلم رد عليه غنمه فلم يكن العوض مقصودا فكأنه لم يذكر (قوله أي على ماهو الأصل في المسابقة عليها) أشار بذلك إلى تقييد عموم الدواب في كلام المصنف وقوله من خيل الخ بيان لما هو الأصل وقدينته بأنواع خمسة كما مر فلا تجوز المسابقة إلا على هذه الخمسة لقوله عليه السلام لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل أي لا عوض يؤخذ إلا في المسابقة على ذي خف أو حافر أو نصل وهذا على روايته بفتح الباء وأما على روايته بسكونها فالمعنى لا مسابقة إلا على ذي خف الخ والرواية الأولى هي المشهورة والحاصل أن المسابقة على هذه الخمسة تصح بعوض وبغير عوض (قوله وإبل) وسبقها عند الغاية بالسكند وهو جمع الكتفين بين العنق والظهر وبعضهم عبر بالكتف ومثلها في ذلك الفيل بخلاف الخيل والبغال والحمير فإن سبقها عند الغاية بالعنق والحاصل أن سبق ذي الخف بالكتف وسبق ذي الحافر بالعنق (قوله جزما) أي قطعاً فلا خلاف في هذين النوعين أعنى الخيل والإبل بخلاف الأنواع الثلاثة المذكورة بعد وهي الفيل والبغال والحمير فإن فيها خلافاً كما يشير إليه الشارح بقوله في الأظهر (قوله وفيل وبغل وحمار) إنما ذكرها بلفظ الأفراد دون الجمع ليناسب ما قبله وهو قوله من خيل وإبل فإن كلاماً من الخيل والإبل مفرد لفظاً وإن كان اسم جنس أو اسم جمع فاندفع قول بعضهم لو ذكرها بصيغة الجمع لكان أولى وأظهر (قوله في الأظهر) أي على القول الأظهر وهو العتمد (قوله ولا تصح المسابقة الخ) بيان لمفهوم التقييد بقوله على ماهو الأصل في المسابقة عليها المبين بالخمس المذكورة فكان الأولى التفریع بالفاء إلا أن يقال الواو قد تأتي للتفريع (قوله على بقر) أي ولا على طير و كلاب ونحوها بعوض فتحرم المسابقة عليها مع العوض وتجوز بغير عوض كما علمت (قوله ولا على نطاح الكباش ومهارشة الديكة) ولا يصح العقد على نطاح الكباش ومهارشة الديكة وليس المعنى ولا تصح المسابقة على نطاح الكباش ومهارشة الديكة وإن اقتضاء ظاهر صنيع الشارح لأن ذلك لا يسمى مسابقة ولهذا قال المحشي وهذا خارج بالمسابقة وأما ما قبله فهو خارج بالتقييد بالأنواع الخمسة كما مر (قوله لا بعوض ولا غيره) قد علمت أنه راجع لقوله ولا على مناطق الكباش ومهارشة الديكة ولذلك أعاد العامل وليس راجعاً لقوله ولا تصح المسابقة على بقر لأنها تحرم بالعوض وتحل بالاعوض وإنما حرم العقد على مناطق الكباش ومهارشة الديكة مطلقاً لأنها سفسه ومن فعل قوم لوط الذين أهلكتهم الله بنوهم (قوله وتصح المناضلة) أي يصح عقدها بعوض وبدونه وفي عوضها التفصيل الآتي وهي بالنون والضاد المعجمة الغالبة من ناضله بمعنى غالبة ولذلك قال الشيخ الخطيب أي الغالبة وأما قول الشارح أي الرامة فغير ظاهر لأن الرامة أن يرمى كل منهما إلى الآخر وليست مرادة نالها تحرم أن لم تغلب السلامة كما مر وقد يقال مراده بها هنا أن يرمى كل منهما لا الآخر وإن اشتهرت الرامة في المعنى الأول (قوله بالسهم) أي سواء كانت عربية وهي النبل أم عجمية وهي النشاب ومثلها الرماح والزاريق والمسلات والإبر والحجارة وكل نافع في الحرب كالتردد في السيوف والرمي بالبندق على قوس فإن النقول في الحاوي جوازه بل قضية كلامهم أنه لا خلاف فيه كما قاله الزركشي (قوله إذا كانت المسافة الخ) هذا شروع في شروط صحة المسابقة والمناضلة فهو راجع لكل منهما كما يقتضيه كلام المصنف حيث ذكر ذلك بعد قوله وتصح المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم وإن قصرها الشارح على المناضلة أخذاً بظاهر قول المصنف وصفة المناضلة معلومة وبعضهم

أي على ماهو الأصل
في المسابقة عليها من
خيل وإبل جزما
وفيل وبغل وحمار
في الأظهر ولا تصح
المسابقة على بقر ولا
على نطاح الكباش
ولا على مهارشة
الديكة لا بعوض
ولا غيره (و) تصح
(المناضلة) أي
الرامة (بالسهم إذا
كانت المسافة)

خصه بالمسابقة وجعل قوله وصفة المناضلة معلومة جلة معترضة أخذ بظاهر قوله ويخرج العوض أحد المتسابقين والوجه
الوجيه أن كلامه راجع لكل منهما وكون بعض الشرط خاصاً بأحدهما لا يقتضي تخصيص ما يصلح أن يكون لها
والحاصل أن الشرط عشرة كما ذكره الشيخ الخطيب اقتصر المصنف على كون المسافة معلومة وصفة المناضلة معلومة
ويزاد على ذلك أن يكون المعقود عليه عدة قتال كما مر التنبيه عليه وتعيين المراكب بين عينا في المعين في العقد كأن
يقولان تسابقنا على هذين الفرسين وصفة في الموصوف في الذمة كأن يقولان تسابقنا على فرسين صفتهم كذا وكذا
ويتعينان في الأول فينفسخ العقد بموت أحدهما ولا يتعينان في الثاني كما بحثه الرافعي فلا ينفسخ العقد بموت أحدهما
كلا جبر غير المعين وامكان سبق كل منهما لا يخرفا لو كان أحدهما ضعيفا يقطع بتخلقه أو فارها يقطع بتقدمه لم
يجز وامكان قطع كل منهما المسافة بلا انقطاع ولا تعب فلو كانت المسافة كبيرة جدا بحيث لا يقطعانها لم يصح وتعيين
الراكبين عينا فقط فلا يكفي الوصف فيهما لأن الشخص لا يلتزم في الذمة فلو شرط كل منهما أن يركب ذاتته من
شاء لم يجز وأن يركب المراكب بين فلو شرط ارساها ليجزياً بأنفسهما لم يصح لأنهما قد لا يقصدان الغاية والعلم بالمال
المشروط جنسا وقسرا وصفة كسائر الاعراض فلا يصح العقد بحال مجهول كأن يقولان تسابقنا على شيء من المال
أو على ثوب غير موصوف في الذمة واجتناب شرط مفسد فلو قال لصاحبه ان سبقتني فلك هذا الدينار بشرط أن
تطعمه أصحيا لم يصح ولا يشترط تعيين السهمين أو القومين في الرمي لأن العمدية على الرامي فان عين شيء منهما
لغاوجاز ابداله بمثله من نوعه ولو شرط عدم ابداله فسد العقد (قوله أي مسافة ما بين موقف الرامي الخ) وكذا مسافة
ما بين موقف الراكبين والغاية التي ينتهيان إليها فشرط علم المسافة عام في الراكبين والرامي في كلام الشارح
قصور كما مر التنبيه عليه على أن اشتراط ذلك في الرامين محله ان ذكرت الغاية أما إذا لم تذكر فلا يشترط فلو تناضلا على
أن العوض لا بعد همار مياصح العقد بخلاف ما لو تسابقا على أن العوض لمن سبق من غير ذكر مسافة فلا يصح للجهل
بالمسافة مع أنه لا يظهر الا عند الغاية حتى لو سبق أحدهما دون الغاية فلا عبرة به (قوله والغرض الذي يرمى اليه) وهو
بفتح الغين والراء ما ينصب ليرمي اليه من خشب أو جرة أو قرطاس أو نحوها ويشترط بيان قدره طولاً وعرضاً
وبيان ارتفاعه في نفسه وعن الأرض ان لم يغلب عرف في ذلك والا فلا يشترط بل يحمل المطلق عليه ويشترط الترتيب
في الرمي وبيان بادى منهما بالرمي حذر من اشتباه المصيب بالخطي "لورميما معا ويندب ووقوف شاهدين عند الغرض
ليشهدا على من أصاب أو أخطأ وليس لهما مدح المصيب ولا ذم الخطي " لأن ذلك يخل بالنشاط وليس لأحد الراامين
الاقتحار على صاحبه ولا التبجح عليه وليس لأحد المتسابقين الجلب على المراكب بالصياح ليزيد عدوه ولا
الجنب بأن يأتي بجنيبة له ليتحول عن المراكب إليها لئلا يجلب ولا جنب ولا يشترط بيان مبادرة ولا محاطة ولا بيان
نوب بل يحمل المطلق على المبادرة وعلى أقل النوب وهو سهم سهم لغلبتهما وصورة المبادرة أن يقولان تناضلا على
أن يرمى كل واحدنا عشرين فمن بادر أي سبق باصا به خمسة منهما فهو الناضل لكن لا يكون ناضلا إلا ان سبق باصا به
العند المشروط اصابته مع استوائهما في الرمي أو اليأس من استوائهما في الاصابة فثالث استوائهما في الرمي أن
يرمي كل منهما عشرين أو عشرة فيصيب أحدهما في خمسة دون الآخر فلا أول ناضل ولا يمكن الآخر من الرمي في صورة
العشرة اذا أراد أن يرمى الباقي لأن الأول صار ناضلا ومثال اليأس منه أن يصاب أحدهما في خمسة من عشرين
ويصيب الآخر في ثلاثة من تسعة عشر فلا أول ناضل ولا يمكن الآخر من رمي الواحد الباقي لحصول اليأس من
الاستواء في الاصابة لورمي الباقي بخلاف ما لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين وأصاب الآخر أربعة من تسعة عشر
فليس الأول ناضلا لعدم اليأس من الاستواء في الاصابة فيتم العشرين لجواز أن يصيب الباقي فلا يكون أحدهما
ناضلا وكذا الا ناضل لو أصاب كل منهما خمسة من العشرين وصورة المحاطة أن يقولان تناضلا على أن يرمى كل واحدنا
عشرين فمن زادت اصابته على اصابته صاحبه بكذا كواحد فهو الناضل سميت محاطة لخطئها للقدر الذي اشترط في اصابته
وعدم اعتبارهما الا للزائد عليه فاذا رمي كل منهما عشرين وأصاب أحدهما في ستة والآخر في خمسة فالأول ناضل لأنه

أي مسافة ما
بين موقف الراعي
والغرض الذي
يرمي اليه

زاد عليه بواحد فيما اذا اشترطت الزيادة بواحد (قوله معلومة) أى بالاذرع أو بالاميال أو بالمعينة كأن يشاهدها ابتداء وغاية هذا ان لم يغلب عرف فيها والاجل المطلق عليه ولا يشترط بيانها حينئذ (قوله) وكانت صفة المناضلة معلومة) وكذا صفة السبق و يشترط كونها معلومة وهى فى نحو الخيل بالعنق وفى نحو الابل بالكند والكنف كما مر (قوله أيضا) أى كما أنه يشترط أن تكون المسافة معلومة (قوله بأن بين المتناضلان كيفية الرمي) تصوير يكون صفة المناضلة معلومة والمراد من ذلك أن يبيننا الترتيب فى الرمي وبيننا البادى بالرمي وأما بيان اصابة الغرض من القرع ونحوه فلا يشترط بل يسن ولذلك قال فى المنهج وسن بيان اصابة الغرض من قرع الخ وكذلك الشيخ الخطيب فإنه قال ويسن بيان صفة اصابة الغرض من قرع الخ ثم قال فى المنهج فإن أطلقا كفى القرع ومثله فى الخطيب لصدق الصفة به ولأنه المتعارف وكذلك المحشى صرح بأن ذكر ذلك مندوب ومن هذا كله تعلم ما فى قول الشارح من قرع الخ من النظر ولعل ذلك نشأه من اشتباه صفة الرمي بصفة اصابة الغرض فان بيان الاولى شرط و بيان الثانية سنة كما علمت فتدبر (قوله من قرع) بيان لكيفية الرمي على كلام الشارح والحق أن صفة الرمي الترتيب و بيان البادى بالرمي وأما ما ذكره فهو بيان لصفة اصابة الغرض ومنها الخواص من حبال الصبي وهى أن يمس السهم الارض قبل وصوله الى الغرض ثم يشب اليه ومنها الخرم بأن يحرم طرف الغرض فى حال مروره (قوله وهو) أى القرع بسكون الراء وقوله اصابة السهم الغرض أى بمجرد الاصابة فى كفى فيه ذلك فلا تنافى زيادة شئ مما بعده كأن يثقبه أو يثبت فيه (قوله أو من خسق) بفتح الخاء المعجمة وسكون السين المهملة (قوله وهو) أى الخسق وقوله أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أى وان سقط بعد ذلك فان لم يثبت فيه أصلاً بأن ثقبه وسقط منه فهو الخزق بمعجمة فزاي (قوله أو من مرق) بسكون الراء وقوله وهو أى المرق وقوله أن ينفذ السهم من الجانب الآخر من الغرض أى لأنه مرق منه أى نفذ من الجانب الآخر فهو مأخوذ من مرق اذا نفذ (قوله واعلم الخ) توطئة لكلام المصنف ودخول عليه كما تقدم التنبية عليه (قوله أن عوض المسابقة الخ) أى وعوض المناضلة كذلك وإنما خص عوض المسابقة بالذكر لأن كلام المصنف خاص به وهذا لما يحتاج اليه ان جرينا على ظاهر كلامه السابق من تغاير المسابقة والمناضلة فان جرينا على أن المسابقة تشمل المناضلة فلا حاجة لزيادة ذلك (قوله هو المال الذى يخرج فيها) بالبناء للجهول فيصدق بأن يخرججه أحد المتسابقين وبأن يخرججه المتسابقان معاً على ما يأتى ويجوز شرط العوض من غير المتسابقين من الامام أو الاجنبى كأن يقول الامام من سبق منكافله على كذا من مالى أو فله فى بيت المال كذا ويكون ما يخرججه من بيت المال من سهم المصالح وكان يقول الاجنبى من سبق منكافله على كذا لانه بذل مال فى طاعة وليس للترزم العوض ولو كان غير المتسابقين زيادة فى العوض ولا نقص عنه وكذلك العمل فليس له زيادة ولا نقص فيه وليس له فسخ العقد لانه لازم فى حقه كالأجارة وليس له ترك العمل قبل الشروع فيه ولا بعده ان كان مسبوقاً أو سابقاً أو مكن أن يسبقه الآخرون أو افله تركه حينئذ لانه ترك حقه (قوله وقد يخرججه أحد المتسابقين) أى أو أحد المتناضلين وصورة الاول أن يقول أحد المتسابقين للآخر تسابقت معك فان سبقتنى فلك على كذا وان سبقتنى فلا شئ لى عليك وصورة الثانى أن يقول أحد المتناضلين للآخر تناضلت معك على أن يرمى كل واحد منا عشرين فان أصبت فى خمسة منها فلك على كذا وان أصبت فى خمسة منها فلا شئ لى عليك (قوله وقد يخرججانه معاً) أى المتسابقان وكذا المتناضلان وصورة الاول أن يقول المتسابقان تسابقتان تسابقتان سبقتنى فلك على كذا وان سبقتنى فلى عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ إلا أن يدخل بينهما محلاً كما سبقت ذكره المصنف وصورة الثانى أن يقول المتناضلان تناضلنا على أن يرمى كل واحد منا عشرين فان أصبت فى خمسة منها فلك على كذا وان أصبت فى خمسة منها فلى عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ إلا أن يدخل بينهما محلاً كالصورة الاولى (قوله وذ كر المصنف الاول) أى الذى هو اخراج أحد المتسابقين للعوض وقوله فى قوله متعلق بقوله ذكر (قوله ويخرج العوض أحد المتسابقين) أى أو أحد المتناضلين كما مر ولا يحتاج فى هذه الحالة الى ادخال محمل بينهما كما هو ظاهر والمدار على ذكر العوض فى

(معلومتو) كانت

(صفة المناضلة

معلومة) أيضاً بأن

يبين المتناضلان

كيفية الرمي من قرع

وهو اصابة السهم

الغرض ولا يثبت

فيه أو من خسق وهو

أن يثقب السهم

الغرض ويثبت فيه

أو من مرق وهو

أن ينفذ السهم من

الجانب الآخر من

الغرض واعلم أن

عوض المسابقة هو

المال الذى يخرج

فيها وقد يخرججه أحد

المتسابقين وقد

يخرججانه معاوذ كر

المصنف الاول فى قوله

(ويخرج العوض

أحد المتسابقين

العقد وان لم يخرج به فالتعبير بالاخراج جرى على الغالب من أن ملتزمه يخرج به ويضعه عند شخص آخر وجعل
 المحشى أن المراد به ذكره حال العقد ويبيده قول المصنف حتى اذا سبق استرده فان الاسترداد يكون بعد الاخراج
 لكنه فسره بقوله أى لم يلزمه شئ وهو بعيد فاصنعناه أقعد (قوله حتى الخ) بيان لما يترتب على هذه الحالة وهي ما لو
 أخرج العوض أحد المتسابقين وقول المحشى هو بيان لكيفية العقد غير ظاهر فتأمل (قوله اذا سبق) أى أحد
 المتسابقين الذى أخرج العوض وقوله بفتح السين أى والباء على البناء للفاعل (قوله استرده) أى طلب رده ممن هو
 معه ولا يستحق أحدهما على الآخر شيئا وكذا الواجبا معا فيسترده أيضا وقوله أى العوض الذى أخرجه تفسيرا للضمير
 المنصوب الذى هو المفعول (قوله وان سبق) أى أحد المتسابقين الملتزم للعوض وقوله بضم أوله أى وكسر ثانيه على
 البناء للمفعول (قوله أخذه) أى استحق أخذه سواء أخذه بالفعل أو تركه وقوله أى العوض تفسيرا للضمير وقوله
 صاحبه أى صاحب أحد المتسابقين وهو الآخر غير الملتزم للعوض وقوله السابق له أى السابق لأحد المتسابقين الملتزم
 للعوض (قوله وذكر المصنف الثانى) أى الذى هو اخراج المتسابقين مع العوض وقوله فى قوله متعلق بقوله ذكر
 (قوله وان أخرجه) فيه ضمير ان فالالف ضمير المتنى وهو عائد على المتسابقين والهاء ضمير عائد على العوض فقول
 الشارح أى العوض المتسابقان تفسير للضمير بن على غير الترتيب فالعوض تفسير للهاء والمتسابقان تفسير للالف
 فليس فيه جرى على اللغة الرديئة أصلا كما زعم المحشى وكأنه توهم أن قوله المتسابقان فاعل فقال هو جرى على اللغة
 الرديئة ثم قال ولا يصح تخريجه على جعل الثانى مبتدأ فكان الصواب أن يقول وان أخرجه المتسابقان أو يسكت
 عن لفظ المتسابقين اه وعلى تسليم مازعمه يمكن تخريجه على جعل الفاعل المتسابقان بدل منه (قوله لم يجز)
 ظاهره أنه يحرم مع الصحة دفع ذلك الشارح بقوله أى لم يصح اخراجها للعوض لكن الاولى للشارح أن يقول أى
 لم يصح عقدهما حينئذ لان عدم الصحة الذى هو معنى الفساد حقه أن يسند للعقد ولعل اعراف ظاهر كلام المصنف (قوله
 الا أن يدخل بينهما محلا) أى بشرط بينهما ثالثا يكون كفو الهادوا دابة كفو الدابة بحيث تكون دابته مساوية
 لكل واحدة منهما وسمى محلا لأنه حلل العقد باخراجه عن صورة القمار المحرم وهو كل لعب تردد بين غنم وغرم كاللعب
 بالورق أو غيره ولو تسابق جمع ثلاثة فما كثر وشرط الثانى دون الاول صح جزم لأن كل واحد يجتهد أن يكون أولا
 أو ثانيًا ليفوز بالعوض وجزم فى المنهاج فيها بالفساد لان كل واحد لا يجتهد فى السبق لو توفقه بالعوض سبق أو سبق
 ويرده ماسبق من أن كل واحد يجتهد أن يكون أولا أو ثانيًا ليفوز بالعوض وان شرط للثانى أكثر من الاول لم
 يصح لأن ذلك يحمله على عدم الاجتهاد ليكون ثانيًا ليفوز بالاكثر (قوله وفى بعض النسخ) أى هكذا فى بعض
 النسخ وفى بعض النسخ فهو عطف على مقدر والفرق بين النسختين أن الاولى الفعل فيها بضم الباء فاضيه أدخل
 الر باعى والثانية الفعل فيها بفتح الباء فاضيه دخل الثلاثى (قوله فان سبق) أى المحلل وقوله بفتح السين أى والباء
 على البناء للفاعل نظير ماسبق وقوله كلام من المتسابقين مفعول لسبق للمعنى أن المحلل سبقه ماسواجا أمعا أو
 مرتبافهاتان صورتان (قوله أخذ العوض الذى أخرجه) أى لسبقه له فى الصورتين المذكورتين ويمكن شمول
 كلام المصنف لماذا سبق مع أحدهما وجاء الآخر وحده وفى هذه الصورة يأخذ مع الذى معه عوض المتأخر فقط وما ل
 الاول لنفسه وعلى هذا فقد دخل تحت قول المصنف فان سبق الخ ثلاث صور (قوله وان سبق) أى المحلل وقوله بضم
 أوله أى وكسر ثانيه على البناء للمفعول نظير ما مر وذلك صادق بأن يسبقه كل منهما سواء أجا أمعا أو مرتبا أو يسبقه
 أحدهما سواء توسط بينهما أو جاء مع المتأخر فهذه أربع صور فقد شمل كلام المصنف سبع صور ثلاث دخلت تحت
 الاول وأربع دخلت تحت الثانى على حلنا هذا بخلاف حل الشارح والمحشى وبقيت صورة وهى ما لو جاءت الثلاثة معا
 فلا شئ لاحد منهم على أحد فتحصل أن الصور فى هذا المقام ثمانية شمل كلام المصنف أولا وثانيا سبع صور منها
 وبقيت الثامنة وقد علمتها (قوله لم يغرم لها شيئا) ثم ان سبقه وجا أمعا فلا شئ لاحدهما على الآخر أيضا وان
 جا آخر تباهى الاول لنفسه وأخذ عوض الآخر وان سبق أحدهما وتوسط المحلل بينهما فالاول لنفسه وأخذ
 عوض المتأخر ولا شئ للمحلل وان جاء المحلل مع المتأخر فكذلك

حتى انه اذا سبق
 بفتح السين غيره
 (استرده) أى
 العوض الذى
 أخرجه (وان سبق)
 بضم أوله (أخذه)
 أى العوض (صاحبه)
 السابق له وذكر
 المصنف الثانى فى
 قوله (وان أخرجه)
 أى العوض
 المتسابقان (معالم
 يجز) أى لم يصح
 اخراجها للعوض
 (الا أن يدخل)
 بينهما (محلا)
 بكسر اللام الاولى
 وفى بعض النسخ
 الا أن يدخل بينهما
 محلا (فان سبق)
 بفتح السين كلام من
 المتسابقين (أخذ
 العوض) الذى
 أخرجه (وان سبق)
 بضم أوله (لم يغرم)
 لها شيئا

﴿ كتاب أحكام الإيمان والنذور ﴾

أى هذا كتاب بيان أحكام الإيمان والنذور كعدم انعقاد اليمين الابلالة أو باسم من أسمائه أو صفة من صفاته كما سئد كره المصنف بقوله لا ينعقد اليمين الابلالة الخ وإنما جاع الإيمان لتعدد ما يتعدد المحلوف به أو المحلوف عليه وإنما جاع النذور لاختلاف أنواعها لأن النذر إما أن يكون نذر تبرر وهو نوعان لأنه إما معلق على أمر محبوب ويسمى نذر مجازاة أو غير معلق على شيء ويسمى نذر تبرر فقط وإما أن يكون نذر لجأ وهو ثلاثة أنواع لأنه إما أن يتعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر وإنما جاعهما المصنف كغيره في كتاب واحد لأن بعض النذور وهو نذر اللجاج يشبه اليمين ولذلك يخبر فيه بين كفارة يمين وبين ما ألزم بخلاف نذر التبرر فإنه يلزم فيه ما ألزم بالاتفاق ولذلك حلوا خبر مسلم كفارة النذر كفارة اليمين على نذر اللجاج وهذا أوضح من قول المحشى لا شترأ كهما في لزوم الكفارة لأن كلامه مجمل لكنه محمول على نذر اللجاج وإنما قدمهما على الاضيق والشهادات للاحتياج إلى اليمين فيهما غالباً والأصل في الإيمان قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان أى قصدتم الإيمان بدليل الآية الأخرى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وأخبار كقوله ﷺ والله لا أغزون قر يشا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواه أبو داود وخبر الصحيحين أنه ﷺ كان يحلف لا ومقلب القلوب ور بما يحلف بقوله والذي نفسى بيده أى بقدرته بصرفها كيف يشاء واليمين والحلف والقسم والابلاء ألقاظ مترادفة وأركانها أربعة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وصيغة وشرط في الحالف التكليف والاختيار والنطق والقصد كما يعلم من قول الشارح حوضا بط الحالف كل مكاف الخ في المحلوف به أن يكون اسماً من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته كما سئد كره المصنف وفي المحلوف عليه أن لا يكون واجبا بأن يكون محتملاً كقوله والله لا أدخلن الدار أو مستحيلاً كقوله والله لا قتلن الميت أو لاصعدن السماء فإنه يمين وتلزم به الكفارة في الحال لا خلاه بتعظيم الاسم بخلاف الواجب كقوله والله لا موتن أو لا صعد السماء فليس يمين لأنه لا يتصور فيه الحث فلا يحل بالتعظيم وحروف القسم المشهورة بأه موحدة وتدخل على الظاهر وعلى المضمرة في الأصل ثم الواو وتختص بالظاهر ثم التاء الفوقية وتختص بلفظ الجلالة وسمع شاذاً ترب الكعبة وتالرحن فلولم يأت بحرف من حروف القسم بأن قال الله مثلاً بتنليل الهاء وتسكينها لأفعلن كذا فكننا به ان نوى به اليمين فهو يمين والافلاولا لحن في ذلك وإن قيل به لأن الرفع بالابتداء والتقدير الله أحلف به والنصب بنزع الخافض والجر بحذف الجار وبقاء عمله والتسكين بإجراء الوصل مجرى الوقف على أن اللحن لا يمنع الانعقاد حتى لو لحن مع الاتيان بحرف القسم كأن قال والله بالرفع لأفعلن كذا كان صريحاً محمولاً قال أقسمت أو أقسم بالله أو حلفت أو أحلف بالله فهو يمين إلا أن نوى اخباراً عن الماضي في صيغة الماضي أو عن المستقبل في صيغة المستقبل فلا يكون يميناً ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله أو قال بالله عليك لتفعلن كذا فإن أراد يمين نفسه كان يميناً وإن أراد يمين المخاطب أو الشفاعة أو أطلق لم يكن يميناً ويحمل عند الإطلاق على الشفاعة وجعل صاحب الكافي من لغو اليمين ما إذا دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم لى قال وهو مما نعم به البلوى وهو ضعيف والمعتمد أنه يمين حيث أراد يمين نفسه والافلاولا يمكن حل كلام الكافي على هذا ونكره اليمين الا في طاعة وفي دعوى عندكم مع الصدق وفي حاجة كتوكيد كلام كقوله ﷺ فوالله لا يعمل الله حتى تملاوا تعظيم أمر كقوله ﷺ والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً فإن حلف على ارتكاب معصية كفعل حرام وترك واجب عصى بحلفه ولزمه حث وكفارة أو على ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنشه وعليه بالحنث كفارة أو على فعل مندوب أو ترك مكروه حنشه أو على فعل مباح أو تركه كدخول دار وأكل طعام ولبس ثوب سن ترك حنشه لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم ان تعلق به غرض ديني كأن حلف أن لا يأكل طيباً ولا يلبس ناعماً ففيه أقوال ثلاثة فقيل يمين مكروهة وقيل يمين طاعة اتباعاً للسلف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أحوال الناس ومقاصدهم كقصدهم التفرغ للعبادة وهذا هو الاصول كما قاله الشيخان

﴿ كتاب أحكام
الإيمان والنذور ﴾

فلم من ذلك أن اليمين في المباح منعقدة ويتعلق الحنث بفعله أو تركه وتلزم به الكفارة كما هو صريح المنهج وغيره
فقول المحشي ولا يتعلق بالمباح حنث ولا عديمه في فعله أو تركه ولا كفارة عليه سهو منه سببه أنه انتقل نظره من النذر
إلى اليمين وكذلك قوله وأما قول المنهاج وعليه كفارة حمله الرمي على ما إذا تعلق به حنث أو منع أو تحقيق خبر
أو إضافة إلى الله تعالى فهو في نذر المباح لا في اليمين كما لا يخفى (قوله وإيمان بفتح الهمزة) احتراز بذلك عن
الإيمان بكسر الهمزة فهو التصديق بما جاء به النبي ﷺ مما علم من الدين بالضرورة ومن الحكم إيمان المرء يعرف
بإيمانه فإيمان من يكثر أيمانه أضعف من إيمان غيره وحكي عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه كان لا يحلف بالله
لا صادقاً ولا كاذباً وكذلك الإسلام بكسر الهمزة ومعناه الإقيد لما جاء به النبي ﷺ بخلاف الإسلام بفتح الهمزة
فإن معناه الحجارة وكثيراً ما تغلط العوام فتقول اللهم اختم لنا بالإيمان والإسلام بفتح الهمزة فيهما والصواب
الكسر فيهما (قوله جمع عين) خبر المبتدأ الذي هو الإيمان كما هو ظاهر (قوله وأصلها) أي اليمين وقوله لغة
أي في اللغة وقوله اليد اليمنى وقيل أصل اليمين القوة ومنه قوله تعالى لاخذنا منه باليمين أي بالقوة وعليه قسمية
اليد اليمنى يميناً لوقوتها وتسمية الحلف يميناً لأنه يقوى على الحنث أو عديمه (قوله ثم أطلقت) أي اليمين وقوله
على الحلف أي لأنهم كانوا في الجاهلية إذا تحالفوا أخذ كل واحد يمين صاحبه فيكون مجازاً امرسلاً علاقته المجاورة
والملازمة وقيل هو مجاز بالاستعارة بأن شبه الحلف باليد اليمنى بجامع أن كلا يحفظ الشيء فاليد اليمنى تحفظ الشيء
على صاحبها والحلف يحفظ الشيء على الحالف واستعير اليمين من اليد اليمنى للحلف على طريق الاستعارة
المصرحة وهذا كله بالنظر للأصل والافتقار حقيقة عرفية (قوله وشرعاً) عطف على لغوه وقوله تحقيق أي بصيغة
والتحقيق يستلزم المحقق وهو الحالف وقوله ما يحتمل المخالفة هو الخوف عليه فهو المحتمل ومثله الممتنع بخلاف
الواجب كما مر وقوله بذكر اسم الله أو صفة من صفات ذاته هو الخوف به فقد تمت الأركان الأربع بعة المتقدمة (قوله أو
تأكيده) أي أو تأكيده ما يحتمل المخالفة كقيام الليل في قوله والله لا قوم من الليل فالتقصود بذلك تأكيده وأنه لا بد منه
(قوله بذكر اسم الله) أي بذكر اسم من أسمائه تعالى وقوله أو صفة من صفات ذاته أي الثبوتية وكذا السلبية كقدم
الله وبقائه وعدم جسميته وعرضيته فعن القاضي حسين صحة اليمين بها لأنها قديمة متعلقة به تعالى وأما صفاته
الفعلية كخلقهم ورزقه فلا تنعقد بها اليمين لأنها حادثه عند الاشاعة لأنها عندهم عبارة عن تعلقات القدرة التنجزية
الحادثة خلافاً للخفاف ولعل كلامه مبني على مذهب الماتريديين من أنها قديمة لأنها عندهم عبارة عن صفة التكوّن
وهي صفة قديمة عندهم تخلق الله بها ويرزق ويحيي ويميت بها وهكذا أفذلك تسمى خلقاً ورزقاً وأحياء وأمانة وهكذا
(قوله والنذور جمع نذر) وإنما جمعها المصنف لاختلاف أنواعها كما مر وقوله وسيأتي معناه في الفصل بعده وعبارته
فيما سيأتي ومعناه لغة الوعد بخير أو شر وشرعاً التزام بقرينة غير لازمة بأصل الشرع أهواً وسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً
إن شاء الله تعالى (قوله لا ينعقد اليمين إلخ) علم من ذلك عدم انعقاد اليمين بمخلوق كالنبي ﷺ وجبريل
والكعبة ونحو ذلك ولو مع قصد اليمين بل يكره الحلف به لحديث من كان حالفاً فليحلف بالله ويخشى على من يكثر
الحلف بالنبي ﷺ فراراً من الكفارة في الحلف بالله لما فيه من التهاون بالنبي ﷺ بل إن قصد ذلك كفر والعياذ
بالله تعالى وكذلك إذا حلف بغير الله معتقداً أنه يستحق أن يحلف به كما يحلف بالله وعلى هذا يحمل حديث من حلف
بغير الله فقد أشرك وأخذت الوهاية باطلاق الحديث فحكموا بأشراك من حلف بغير الله مطلقاً وليس كذلك
ولو شرك بين ما تنعقد به اليمين وغيره كأن يقول والله والكعبة انعقدت اليمين سواء قصد الحلف بكل أو بالمجموع
أو أطلق على المتجه كما قاله ابن قاسم (قوله إلا بالله تعالى) يحتمل أن يكون المراد الإبداء بالله كإبداء عليه قول الشارح
أي بذاته كأن قال وذات الله لا فعلن كذا فهو يمين منعقدة خلافاً لما نقل عن الشيخ عطية من أنه ليس يميناً فإنه ضعيف
والحق أنه يمين وهو الذي تميل إليه النفس وعليه فالعطف في قول المصنف وأبسم من أسمائه من عطف المغاير ويحتمل
أن المراد إلا بلفظ الجلالة فقط وعليه فالعطف في كلام المصنف من عطف العام على الخاص ويمكن حمل قول الشارح

والإيمان بفتح
الهمزة جميع يمين
وأصلها لغة اليد
اليمنى ثم أطلقت
على الحلف وشرعاً
تحقيق ما يحتمل
المخالفة أو تأكيده
بذكر اسم الله أو
صفة من صفات
ذاته والنذور جمع
نذر وسيأتي معناه
في الفصل بعده
(لا ينعقد اليمين إلا
بالله تعالى) أي بذاته

أى بذاته على ذلك بأن يراد ما يدل على ذاته من غير نظر الى صفة من الصفات وهو لفظ الله فقط و يؤيد ذلك أو بعينه قوله كقول الخائف والله والأفعلى الاحتمال الاول كان الظاهر أن يقول كقول الخائف وذات الله وبهذا تعلم ما في قول المحشى لا يخفى أن الخلف ليس بالذات وإنما هو بالاسم الدال عليها فإقول الشارح أى باسم من أسماء ذاته لكان أولى بل صوابا وكان يستغنى عن العطف بعده اهـ وبعضهم فهم من كلام الشارح أنه حمل قول المصنف الابانة على الاسم الجامد وقوله أو باسم من أسمائه على الاسم المشتق بدليل التمثيل في الأول بقوله كقول الخائف بالله وفي الثاني بقوله كخالق الخلق لكن يخالفه أنهم عموما في الثاني حيث قالوا سواء كانت مشتقة أو لا لأن المثال لا يخص فالاولى ابقاؤه على عمومه والتأويل في الاول بأن يحمل على الذات أو لفظ الجلالة فقط كما علمت (قوله أو باسم من أسمائه) هو من عطف المغاير أو من عطف العام على الخاص على الاحتمالين السابقين وإن اقتصر المحشى على الثاني لكن ان الحاجة صرحوا بأن عطف العام على الخاص كعكسه لا يكون بأو ويمكن جعل أو بمعنى الواو وشمل كلام المصنف الاسماء المختصة به تعالى والاسماء الغالبة عليه كقوله والرحيم والخالق والرازق والرب والاسماء المستعملة فيه وفي غيره سواء كالموجود والعالم والحي فالقسم الاول وهو الاسماء المختصة به لا يقبل فيه ارادة غيره تعالى لأنه لا يحتمل غيره اذ الفرض أنه مختص به تعالى وأما اذا قال أردت به غير اليمين كأن قال بالله لا أفعل كذا وقال أردت أتبرك بالله أو أستعين بالله فانه يقبل منه لأن التورية نافعة ما لم تكن بحضرة القاضى المستحلف له والافلا تنفعه التورية فقول المنهاج ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين سبق قلم لأن يؤول بأن المراد أنه لا يقبل قوله لم أرد به الله وإن كان تأويله بعيدا والقسم الثاني وهو الاسماء الغالبة عليه تعالى تنعقد به اليمين ما لم يرد به غيره بأن أراده تعالى أو أطلق لانصرافه عند الاطلاق اليه تعالى لكونه غالباً فيه فان أراد به غيره لم ينعقد عينا لأنه يطلق على غيره كرحيم القلب وخالق الافلاك ورازق الجيش ورب الابل فيقبل هنا ارادة غيره تعالى كما يقبل ارادة غير اليمين والقسم الثالث وهو المستعمل فيه وفي غيره سواء تنعقد به اليمين ان أراده تعالى بخلاف ما اذا أراد به غيره أو أطلق لأنه لما أطلق عليه وعلى غيره سواء أشبه الكنايات فلا يكون عينا بالنية والحاصل أن القسم الاول لا يقبل الصرف عنه تعالى وإن قبل ارادة غير اليمين والقسم الثاني يقبل الصرف عنه تعالى عند ارادة غيره فقط بخلاف ما اذا أراده تعالى أو أطلق فينصرف اليه عند الاطلاق والقسم الثالث لا ينصرف اليه بالنية وقول بعض الناس والاسم الاعظم عين صريح بخلاف القسم الاعظم فانه كناية وأما قول كثير من العوام وحق الجنب الرفيع فليس يمين وإن أراده لأن جنب الانسان فناء داره وهو مستحيل في حقه تعالى والنية لا تؤثر مع الاستحالة (قوله المختصة به) أى المقصورة عليه كما أشار اليه بقوله التى لا تستعمل في غيره فهو كالتفسير للمختصة به ولعل اقتصار الشارح على المختصة به دون الغالبة والمستعملة فيه وفي غيره سواء مع شمول كلام المصنف للانواع الثلاثة كما مر لا نهاهى التى لا تقبل الصرف الى غيره فلا يقبل فيها قوله أردت بها غير الله بخلاف غيرها كما تقدم (قوله كخالق الخلق) أى رب العالمين ومالك يوم الدين والذى أعبدته أو أسجد له أو نفسى بيده أى بقدرته يصرفها كيف يشاء والحي الذى لا يموت ودخل في المختصة لفظ الجلالة أيضا لافرق بين المشتق وغيره ولا يبين أن يكون من الاسماء الحسنى أو لا ولا يبين أن يكون من الاسماء المضافة أولا (قوله أو صفة) عطف على قوله بالله وقول المحشى عطف على قوله باسم لا يتمشى الا على القول المرجوح من أن المعاطيف اذا تكررت بحرف غير مرتب يكون كل واحد معطوفا على ما قبله والراجح أنه يكون معطوفا على الاول كما هو مشهور في النحو ويذكرون ذلك عند قوله في الآجر ومية وهى من والى وعن وعلى الخ (قوله من صفات ذاته) أى الثبوتية وكذا السلبية بخلاف الفعلية على التحقيق كما مر وقوله القائمة به أى بذاته تعالى فهى قائمة بذاته قيام الصفة بالموصوف (قوله كعلمه وقدرته) أى وعظمته وعزته ومشيئته وكبريائه وكلامه وحقه ان لم يرد بالحق العبادات وبالعلم والقدرة المعام والمقدور بالكلام الالفاظ التى نقرؤها وبالقية ظهور آثارها كقهر الجبابرة واهلاكهم والافليسست عينا وقوله وكتاب الله والقرآن والمصحف عين ما لم يرد بكتاب الله المكتوب من النقوش والقرآن المقرء ومن

كقول الخائف
والله (أو باسم
من أسمائه) المختصة
به التى لا تستعمل في
غيره كخالق الخلق
(أو صفة من صفات
ذاته) القائمة به كعلمه
وقدرته

الفاظ التي تقرأ والخطبة والمصحف الاوراق والجلد والافليس عينا فلا يكون كل ذلك عينا الا اذا اراد به الصفة القديمة وقوله أشهد بالله أو لعمر الله أو على عهد الله وميثاقه وذمتهم وأمانته وكفالاته لا فعلن كذا ان نوى به اليمين فهو يمين والافلا فيكون كناية ولو قال ان أفعل كذا فهو يهودي أو يري من الاسلام أو من الله أو من رسوله فليس يميناً ان قصد تبعيد نفسه عن الفعل لم يكفر وكذا ان أطلق كما اقتضاه كلامه الاذكار أو يأتي بالشهادتين ندبا أو يستغفر الله تعالى وان قصد الرضا بذلك اذا فعل الشيء الذي ذكره كفر في الحال والعياذ بالله تعالى (قوله وضابط الخالف) أي قاعدة الخالف المأخوذ من الحلف ويعلم من هذا الضابط شروط الخالف لا نهر كن (قوله كل مكلف) خرج به الصبي والمجنون وفي معناه المعنى عليه السكران غير المتعدي والساهي والنائم فلا تنعقد اليمين من هؤلاء وقوله مختار خرج به المكروه وقوله ناطق خرج به الآخرس الا أن تكون اشارة مفهومة والا كانت كالناطق فتنعقد بها اليمين بخلاف غير المفهومة فلا تنعقد بها فتكون لاغية ولو لمفهومة وقوله قاصد لليمين خرج به غير القاصد لليمين كما سيأتي في قوله ولا شيء في لغو اليمين ومنه ما لو اراد الحلف على شيء فسبقه لسانه الى غيره (قوله ومن حلف بصدقة ماله) ظاهر المتن أنه قال في حلفه والله لا تصدق بمالي وليس ذلك مراد الا أنه يلزمه التصديق بماله فان حنث بأن لم يتصدق بماله لزمته الكفارة للحنث في يمينه ولا يقال انه مخير بين الصدقة والكفارة فلا يظهر في هذه الصورة قول المصنف فهو مخير بين الصدقة وكفارة اليمين وليس في هذه الصورة شبهة نذر من حيث التزام القرية وشبهة حلف من حيث الصيغة كما عزمه المحشي بل هي يمين محض مع أنه في هذه الصورة ليس حالفا بصدقة ماله بل حالف بالله على صدقة ماله الا أن تجعل الباء بمعنى على فلذلك كله جملة الشيخ الخطيب على نذر اللجاج والغضب حيث قال كقوله لله على أن أتصدق بمالي ان فعلت كذا الا أنه يسمى حلقاً من حيث المنع ونذر من حيث الصيغة والظاهر أن هذا هو مراد الشارح غاية الامر أن فيه سقطاً فقوله كقوله لله على أن أتصدق بمالي أي ان فعلت كذا أو يصرح بهذا قوله ويعبر عن هذا اليمين الخ وحينئذ يظهر قول المصنف فهو مخير بين الصدقة وكفارة اليمين لأن نذر اللجاج بخير الناذر فيه بين ما التزمه وكفارة اليمين بخير مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تكفي في نذر التبرر بالاتفاق فتعين جملة على نذر اللجاج فلو أبقيا كلام الشارح أو لا على ظاهره لم يصح لأنه حينئذ يكون من نذر التبرر وهو لا تخيير فيه بل يلزم فيه ما التزم عينا ويمنع منه قوله ويعبر عن هذا اليمين الخ (قوله كقوله لله على أن أتصدق بمالي) أي ان فعلت كذا كما علمت وكذلك قوله ان فعلت كذا فله على أن أعتق عبدي أو العتق يلزم مني ما أفعل كذا فيخير بين العتق الذي التزمه وكفارة اليمين (قوله ويعبر عن هذا اليمين) أي الذي هو الحلف بصدقة ماله كقوله لله على أن أتصدق بمالي ان فعلت كذا على ما تقدم وقوله تارة بمعنى اللجاج والغضب أي بدال معنى اللجاج والغضب لأن الذي يعبر به هو الدال لا المعنى أو المراد بهذا اللفظ مرأت عبارة المنهج يمين اللجاج والغضب وهي أحسن وقوله وتارة بنذر اللجاج والغضب أي ويعبر عنه تارة أخرى بنذر اللجاج والغضب وهو ما يتعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر كقوله في الحث ان لم أفعل كذا فله على كذا وفي المنع ان فعلت كذا فله على كذا وفي تحقيق الخبر ان لم يكن الامر كما قلت فله على كذا أو معنى اللجاج التبادي في الخصومة وعطف الغضب عليه من عطف السبب على المسبب وانما سمي النذر المذكور بذلك لأنه ينشأ عن اللجاج والغضب غالباً (قوله فهو) أي من حلف بصدقة ماله لكن اختصر الشارح ففسره بقوله أي الخالف والناذر فالاول نظر الكون ذلك فيه شائبة حلف من حيث المنع والثاني نظر الكونه فيه شائبة نذر وقوله مخير بين الوفاء بما حلف عليه أو التزمه بالنذر أي بأن يفعله وقوله من الصدقة بماه بيان لما حلف عليه التزمه بالنذر وقوله وكفارة يمين أي الآتي بيانها قريباً ان شاء الله تعالى (قوله في الاظهر) أي على القول الاظهر وهو المعتمد وقوله وفي قول يلزمه كفارة يمين أي عينا وقوله وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه أي عينا وهذا القولان مرجوحان في ذلك ثلاثة أقوال والراجح منها التخيير بين ما التزم وكفارة اليمين كما ذكره المصنف (قوله ولا شيء في لغو اليمين) أي لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم وهذا اشارة

وضابط الخالف كل مكلف مختار ناطق قاصد لليمين (ومن حلف بصدقة ماله) كقوله لله على أن أتصدق بمالي ويعبر عن هذا اليمين تارة بمعنى اللجاج والغضب وتارة بنذر اللجاج والغضب (فهو) أي الخالف أو الناذر (مخير بين) الوفاء بما حلف عليه والتزمه بالنذر من (الصدقة) بماله (أو كفارة اليمين) في الاظهر وفي قول يلزمه كفارة يمين وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه (ولا شيء في لغو اليمين)

الى شرط القصد كما مر في قول الشارح قاصدا لليمين (قوله) وفسر بما سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير أن يقصدها) أي اليمين التي صدرت منه بأن لم يقصد اليمين أصلا كما هو ظاهر تمثيله أو يقصد يمينا على شيء ويسبق لسانه الى غيره فهو من لغو اليمين كما مر ومثل ذلك في عدم الوقوع بالو حلف أن زيدا جاء وأنه فعل كذا على غلبة ظنه ثم تبين خطأ ظنه فلا شيء عليه ما لو ينو أنه كذلك في الواقع (قوله) كقوله في حال غضبه أو عجلته) أي أو صلة كلامه وقوله بلى والله مرة ولا والله مرة في وقت آخر تبع في ذلك ابن الصلاح حيث جعل تفسير لغو اليمين بقوله بلى والله ولا والله على البذل لا على الجمع فلو قال لا والله بلى والله في وقت واحد كانت الأولى لغوا والثانية منعقدة لأنها استدرأ على الأولى فصارت مقصودة كذا قال الماوردي والمعتمد أنه لغو ولو جمع بينهما لأن الفرض عدم القصد لليمين بكل منهما (قوله) ومن حلف أن لا يفعل شيئا الخ) هنا جملة في كلام المصنف شرح عليها الشيخ الخطيب ولم يشرح عليها الشارح وهي ومن حلف أن لا يفعل شيئا ففعل غيره لم يحنث وذلك كأن قال والله لا أبيع أولا أشتري فوهبه في الأولى أو وهبه في الثانية فلا حنث في ذلك لأنه لم يفعل المحلوف عليه فإن فعل الشيء الذي حلف عليه عالما بما اختار حنث بخلاف ما لو كان جاهلا أو ناسيا أو مكرها فلا يحنث حينئذ ومن الفعل جاهلا أن يدخل دارا لا يعرف أنها المحلوف عليها أو يسلم على زيد في ظامة ولا يعرف أن زيدا وهو حالف أنه لا يسلم عليه ومطلق الحلف على العقود كالبيع والشراء ينزل على الصحيح منها فلا يحنث بالفساد منها حتى لو قال والله لا أبيع الخمر أو أم الولد ثم أتى بصورة البيع فيها لم يحنث ما لم يقصد التلطف بلفظ البيع في كل منهما والاحنث لم يخالف الشافعي رضي الله عنه هذه القاعدة إلا في مسئلة واحدة كما قاله ابن الرفعة وهي ما إذا أذن لعبده في النكاح فنكح نكاحا فاسدا فإنه أوجب فيه المهر كما أوجب في الصحيح وكذلك الحلف على العبادات كالصلاة والصوم ينزل على الصحيح منها فلا يحنث بالفساد منها إلا الحج فإنه يحنث بالفساد منه ولو حلف لا يصلي لم يحنث بصلاة الجنائز لأنها لا تسمى صلاة في العرف ولو حلف لا يفارق غريمي حتى يوفيه حقه فهرب منه لم يحنث ولو تمكن من اتباعه بل ولو أذن له في الهرب لأنه لم يفارقه هو ولو حلف بالله لا يأكل الخشيشة فبلعها من غير مضغ حنث لأنه يسمى أكلأعرفا والأيمان مبنية على العرف بخلاف ما لو حلف بالطلاق أنه لا يأكل الخشيشة فبلعها من غير مضغ فإنه لا يحنث لأنه لا يسمى أكلأعرفا والطلاق مبنى على اللغة ولو حلف لا يلبس ثوبا فلبسه في غير الخنصر لم يحنث ولو حلف لا يعتق عبده فكاتبه وعق بالاداء لم يحنث كما نقله الشيخان عن ابن القطان وأقره وهو المعتمد وإن صوب في المهمات الحنث ولو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسرت يمينه برأيه برأيه جديدة وكتب به لم يحنث ولو حلف لا يبيع مال زيد فباعه يبيعا صحيحا بأن باعه باذنه أو لظفر به أو بأذن حاكم لحجر أو امتناع من وفاء دين أو باذن وليه لصغرا أو جنون أو سفه حنث بخلاف ما لو باعه يبيعا فاسدا كما علم عامرو ولو حلف لا يتعدى أو لا يتعشى أو لا يتسحر فلا يحنث في الأول إلا بأكله قبل الزوال لأن وقت الغداء من طلوع الفجر إلى الزوال وبقدره فوق نصف الشيع ولا يحنث في الثاني إلا بأكله بعد الزوال لأن وقت العشاء من الزوال إلى نصف الليل وبقدره فوق نصف الشيع كما في الغداء ولا يحنث في الثالث إلا بأكله بعد نصف الليل لأن وقت السحور من نصف الليل إلى طلوع الفجر ولو حلف لشيئين على الله أحسن الثناء أو أعظمه أو أجمله فليقل لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك أو ليحمدن الله بمجامع الحمد أو بأجل التحاميد فليقل الحمد لله جدا يوفي نعمه وكفى مزيدا ولو حلف ليصلين على النبي ﷺ بأفضل الصلاة عليه فليصل بالصلاة الإبراهيمية التي في التشهد واستشكل ذلك بعدم اشتغالها على السلام وأجيب بأنه إنما التزم الصلاة دون السلام وهنا فروع كثيرة وفي هذا القدر كفاية (قوله) أي كبيع عبده) أي أو أجارته أو تزويج موليته أو طلاق امرأته أو عتق عبده أو ضرب غلامه (قوله) فأمر غيره بفعله) أي بأن وكله في فعله وقوله ففعله أي ففعله غيره الذي أمره بفعله ولومع حضوره (قوله) لم يحنث ذلك الخالف بفعله غيره) أي لأنه حلف على فعله ولم يفعل وإنما فعله غيره ومن ذلك ما لو حلف الأمير لا يضرب زيدا فأمر الخلد فضر به أو حلف

وفسر بما سبق لسانه
الى لفظ اليمين من
غير أن يقصدها
كقوله في حال غضبه
أو عجلته بلى والله
مرة ولا والله مرة
في وقت آخر (ومن
حلف أن لا يفعل
شيئا) أي كبيع
عبده (فأمر غيره
بفعله) ففعله بأن
باع عبد الخالف (لم
يحنث) ذلك الخالف
بفعله غيره

قول الشارح بما سبق
كذا في نسخة المحشى
وفي بعض النسخ
بمن سبق لسانه
وفيه تسمح وإنما
أتى بالظاهر في قوله
الى لفظ اليمين ولم
يقل اليها لنكتة
يدركها التأمل
كتبه نصر

لا يبنى بيته فأمر البناء فبناه أو حلف لا يخلق رأسه فأمر حلاق فحلقه فلا يحنث في ذلك كله كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد لعدم فعله وقيل يحنث بذلك للعرف وجزم به الرافعي في باب محرمات الاحرام وصححه الاسنوي وهو ضعيف (قوله الآن ير يد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره) أي بأن يستعمل اللفظ في حقيقته ومجازه وقوله فيحنث بفعل مأثوره أي كما يحنث بفعل نفسه بالاولى فيحنث بكل منهما عملا بارادته ولو حلف لا يبيع ولا يوكل في البيع وكان وكل قبل ذلك فيه فباع الوكيل بعد يمينه بالوكالة السابقة لم يحنث كما في فتاوى القاضي حسين لأنه بعد اليمين لم يبيع ولم يوكل وكالة جديدة وإنما باعه الوكيل بالوكالة القديمة بخلاف ما لو حلف على زوجته أنها لا تخرج الا باذنه وكان أذن لها قبل الحلف فخرجت بعده فانه يحنث على المعتمد لأن المراد أنها لا تخرج الا باذنه اذا ناجديدا خلافا للبلقيني حيث قاس هذه المسألة على التي قبلها وقال بأنه لا يحنث فهو ضعيف وان قال الشيخ الخطيب وهو ظاهر فانه ليس بظاهر (قوله أمارو حلف أن لا ينكح الخ) مقابل لمقدر كأنه قال وهذا في غير النكاح أمارو حلف أن لا ينكح الخ ومثل النكاح الرجعة فلو حلف أن لا ير اجمعها فوكل غيره في رجعتها فر اجمعها حث على المعتمد وقوله فوكل في النكاح خرج بذلك ما لو حلف أنه لا ينكح ثم جن فعقد له وليه فانه لا يحنث لعدم اذنه فيه وهو ظاهر وكذا لو حلفت المرأة أن لا تزوج فعقد عليها وليها محجرة فلا يحنث لعدم اذنها بخلاف ما لو تزوجها غير محجرة بأن أذنت له في التزويج فزوجها فتنحث كما لو حلف الرجل أنه لا يتزوج فأذن لمن تزوجه فزوجه فانه يحنث كما ذكره الشارح (قوله فانه يحنث بفعل وكيلاه) أي بعقد وكيلاه لأن الوكيل في النكاح سفير محض أي رسول خالص ولهذا تجب تسمية الموكل في النكاح وهذا هو المعتمد وصح في التنبيه عدم الحث وأقره النووي وعليه في تصحيحه وصححه البلقيني ناقله عن الاكثرين وأطال في ذلك لكنه ضعيف ويجري هذا الخلاف فيما لو حلف لا ير اجمع فوكل في الرجعة والمعتمد الحث كما مر (قوله ومن حلف على فعل أمرين) أي على نفي فعل أمرين كأن قال والله لا أفعل هذين الأمرين وقوله والله لا ألبس هذين الثوبين وكذا لو قال والله لا ألبس هذا الثوب فانزع منه خيطا من طوله بقدر الاصبع فلا يحنث بلبسه بخلاف ما لو حلف لا يركب هذا الجار فقطعت أذنه أو رجله أو حلف لا يركب هذه السفينة فترع منها لو حلف فانه يحنث بركوب الجار وركوب السفينة والفرق أن اللبس يباشر جميع البدن غالبا بخلاف الركوب ونحوه (قوله ففعل) أي الحالف وقوله أي لبس نظر في هذا التفسير لخصوص مثاله ويقاس عليه غيره وقوله أحدهما أي أحد الأمرين المحلوف عليهما وقوله لم يحنث أي لأنه لم يفعل المحلوف عليه الذي هو فعل الأمرين (قوله فان لبسهما معا أو مرتبا) مفهوم قوله ففعل أحدهما وقوله حث أي لأنه فعل المحلوف عليه الذي هو فعل الأمرين (قوله فان قال لا ألبس هذا ولا هذا) مقابل لقوله ومن حلف على فعل أمرين لأنه في هذه الصورة حلف على كل من الأمرين ولذلك قال حث بأحدهما وقوله ولا تنحل يمينه أي لا نعتادها على كل منهما وقوله بل اذا فعل الآخر اضرابا تتقالي لأنه لم يبطل ما قبله وقوله حث أيضا أي كما حث بالاول فيلزمه كفارتان (قوله وكفارة اليمين الى آخره) هذا شروع في صفة كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بأنها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء فعني كونها مخيرة ابتداء أنه يخير المكفر فيها بين الاعتاق والاطعام والكسوة في ابتدائها كما قال المصنف هو مخير فيها بين ثلاثة أشياء ومعنى كونها مرتبة انتهاء أنه لا ينتقل الى الخصلة الرابعة التي هي الصوم الا اذا عجز عن الخصال الثلاثة كما قال المصنف فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام والراجع في سبب وجوبها عند الجمهور اليمين والحنث معا وله في غير صوم تقديمها على أحسبها فله تقديمها على الحنث لأنها عبادة مالية تعلقت بسبب وهي يجوز تقديمها على أحد سببها كالزكاة وليس له ذلك في الصوم لأنه عبادة بدنية وهي لا تقدم على وقت وجوبها بلا حاجة بخلاف ما اذا كان بحاجة كما في الجمع بين الصلاتين تقديمها وكالكفارة بغير الصوم المنذور المالى كأن قال ان شئني الله مريض فله على أن أعتق عبدا أو ان شئني الله مريض فله على أن أعتق عبدا يوم الجمعة الذي يعقب الشفاء فيجوز تقديمه قبل الشفاء في الاولى وقبل يوم الجمعة الذي يعقب الشفاء في الثانية (قوله هو) ضمير منفصل كما أشار اليه الشارح بقوله أي

الآن ير يد الحالف
أنه لا يفعل هو ولا
غيره فيحنث بفعل
مأثوره أمارو حلف
أن لا ينكح فوكل
في النكاح فانه
يحنث بفعل وكيلاه
في النكاح (ومن
حلف على فعل
أمرين) كقوله
والله لا ألبس هذين
الثوبين (ففعل)
أي لبس (أحدهما
لم يحنث) فان
لبسهما معا أو مرتبا
حنث فان قال لا
ألبس هذا ولا هذا
حنث بأحدهما ولا
تنحل يمينه بل اذا
فعل الآخر حث
أيضا (وكفارة
اليمين هو) أي
الحالف

الخالف فهو مبتدأ ثان خبره مخبر والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول الذي هو كفارة ويصح أن يكون ضمير فصل لا محل له من الاعراب وعليه فخير فيها خبر كفارة على حد قوله تعالى إن هذا هو القصاص الحق وقوله تعالى إنا نحن نزلنا الذر على ما جرى عليه الجلال فانه جرى على أن نحن ضمير فصل أو تو كيداً ما تجوز المحشى كون الضمير للشأن ففيه نظر لأن ضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة بعده بجميع جزأها كما في قوله تعالى قل هو الله أحد على القول بأن الضمير فيه للشأن فلا يجوز تقديمها في غير الصوم على الخشوع بخير أيضاً (قوله إذا حنت) لعله احتراز عما إذا برقانه لا كفارة عليه أصلاً ولا فيجوز تقديمها في غير الصوم على الخشوع بخير أيضاً (قوله مخبر بين ثلاثة أشياء) والعق عندنا أفضل من الاطعام ولو في زمن الغلاء والتخخير بين الثلاثة في المكفر الحر الرشيد فإن كان رقيقاً لم يكفر بغير الصوم لأنه لا يملك أو يملك ما كضعيفاً ولو كفر عنه سيده بغير الصوم لم يجز وكذا بالصوم أيضاً ويجزى بعدموته بالاطعام والكسوة لأنه لا راق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر بما باذن سيده وإن كان سقيها أو مفاساً فليس له التكفير إلا بالصوم والكافر بخير بين الثلاثة ولا ينتقل عنها إلى الصوم إلا إذا عجز عنها وحينئذ يستقر الصوم في ذمته ولا يصوم بالفعل إلا إذا أسلم فلا ويسر بعد ذلك لم يلزمه الرجوع إلى غير الصوم من الخصال الثلاث (قوله أحدها) أي أحد الأشياء الثلاثة (قوله عتق رقبة) أي اعتاقها كما مر في الظاهر ولا يجزى اعتاق نصف رقبة واطعام خمسة أو كسوتهم وكذلك لا يجزى طعام خمسة وكسوة خمسة (قوله يخل بعمل أو كسب) لعل أو بمعنى الواو كما ندل عليه عبارة الشيخ الخطيب حيث قال يخل بعمل وكسب وحينئذ فيستقيم قول المحشى هو عطف تفسير أو عطف عام على خاص (قوله وثانيها) أي الأشياء الثلاثة وقوله مذكور في قوله إنما احتاج لذلك لكون المصنف عطف بأو (قوله اطعام عشرة مساكين) أي تملكهم وانما عطف بالاطعام اقتداء بالآية الشريفة فلا يكفي ما لو غداهم أو عشاهاهم ولو ملكهم جملة الامداد كفي كالو ملكهم عشرة أو ثواب جملة بخلاف ما لو ملكهم ثوباً كبيراً يعني العشرة وإن اقتسموه بعد ذلك نعم لو قطعة عشرة قطع وأعطاهم كفي بشرط أن تسمى كل قطعة منها كسوة (قوله كل مسكين مداً) أي كل مسكين يعطى مداً فلا يكفي دون مد أو أحد منهم ولو أعطى العشرة أمداداً أحد عشر مسكيناً لم يكف لأن كل واحد أخذ دون مد (قوله أي رطلان) أي بالعراقي لأن المشرط رطل وثلاث بالعراق وهو نصف فصح بالكيل المصري (قوله من حب) ليس بقيد بل الضابط أن يكون من جنس الفطرة بأن يكون من غالب قوت البلد من الأقوات المفصلة هناك وقوله من غالب قوت بلد المكفر أي أن كفر عن نفسه فان كفر عنه غيره فالعبرة بغالب قوت بلد المكفر عنه (قوله ولا يجزى غير الحب من تمر وأقط) أي أن لم يفتاتوه والا كفي نعم لو افتاتوا غير المحزى في الفطرة كاللحم لم يجزى وبالجملة فالعبرة بما في الفطرة (قوله وثالثها) أي الأشياء الثلاثة وقوله مذكور في قوله إنما احتاج لذلك لكون المصنف عطف بأو كما مر في نظيره (قوله أو كسوتهم) أي العشرة مساكين وقوله أي يدفع المكفر لكل من المساكين مساكين أي عشرة وقد عرفت أنه يجزى أن يدفع للعشرة مساكين عشرة أو ثواب جملة ثم يقسموها بينهم بخلاف ما لو دفع لهم ثوباً كبيراً وإن اقتسموه بعد ذلك إلا أن قطعة عشرة قطع بشرط المتقدم (قوله ثوباً) أي لكل مسكين ثوباً فثوباً بالثاني تو كيداً لئلا يتوهم أنه ثوب واحد للكل ولا فرق في الثوب بين أن يكون من قطن أو كتان أو حرير أو لؤلؤ لرجل أو شعر أو صوف ويجزى فروة ولبد اعتيد في البلد لبسهما (قوله أي شيئاً يسمى كسوة) أشار بهذا التفسير إلى أنه لا يشترط ما يسمى ثوباً عرفاً فالمصنف أطلق الخاص وأراد العام (قوله كقميص أو عمامة الخ) أي أوفوطة أو مندبل وهو ما يحمل في اليد كاللنشفة التي تشتري من مولد سيدي أحمد البدوي فلو اشتري منه عشرة مناشف وفرقها على عشرة مساكين بقصد كفارة اليمين كفي وقوله أو خمار أي ما تخمر به المرأة أي تغطي به رأسها وهو المسمى عند الناس بالطرح وقوله أو كساء أي رداء كالحرام والشال ومنه الطيأسان (قوله ولا يكفي خف) أي لأنه لا يسمى كسوة عرفاً وكذلك قوله ولا قفازان وهما ما يعمل لليدين ويحشى بقطن كما مر في الحج ولا يكفي أيضاً مكعب ولا نعل ولا منطقة وهي ما يشد

إذا حنت (مخبر فيها
بين ثلاثة أشياء)
أحدها (عتق
رقبة مؤمنة) سليمة
من عيب يخل
بعمل أو كسب
وثانيها مذكور في
قوله (أو اطعام
عشرة مساكين كل
مسكين مداً) أي
رطلان وثلاث من حب
من غالب قوت بلد
المكفر ولا يجزى
غير الحب من تمر
وأقط وثالثها مذكور
في قوله (أو كسوتهم)
أي يدفع المكفر
لكل من المساكين
ثوباً أو أي شيئاً
يسمى كسوة بما يعتاد
لبسه كقميص أو
عمامة أو خمار أو
كساء ولا يكفي خف

به الوسط ولا قلنسوة وهي ما يغطي بها الرأس ومنه العرقية وهي الطاقية المعروفة ومثلها المزوجة المعروفة أيضا
وفي شرح النهج أن العرقية تكني فانه مثل لما يسمى كسوة مما يعتاد لبسه ما حيث قال بعد قول المتن أو مسمى
كسوة مما يعتاد لبسه كعرقية ومندبل ورد بأن القلنسوة لا تكني كما مر وهي شاملة لها ويمكن حملها في كلامه على
العراقة التي تجعل تحت البرذعة أو السرج وهذا الجمل وان كان بعيدا أولى من ابقائه على ظاهره المخالف
لكلام الأصحاب ومما يبعد هذا الجمل المذكور كون العراقة المذكورة لا تسمى كسوة للادميين بل للدواب وقد قال
الله تعالى أو كسوتهم ولم يقل أو كسوة دوابهم ولا يكفي أيضاد ع من حديد وهو المسمى بالزردية بخلاف الدرع
من صوف وهو قيص لا كم له فانه يكفي ولا يكفي خاتم ولا تسكة ولا يجزى التبان وهو سر وال قصير بقدر شبر
لا يبلغ الركبة بل يغطي السواتين كما يلبسه الملاحون أي مسبرو السفينة (قوله ولا يشترط في القميص كونه
صالحا للدفع اليه) أي لأن الشرط وقوع اسم الكسوة عليه في الجملة وقوله فيجزى أن يدفع للرجل ثوب
صغير أو ثوب امرأة أي كمكسه وهذا تفرع على ما قبله من كونه لا يشترط صلاحية الثوب للدفع اليه (قوله
ولا يشترط أيضا كون المدفوع جديدا) لكن ينبغي أن يكون جديدا خاما كان أو مقصورا لقوله تعالى إن تناولوا
البر حتى تنفقوا مما تحبون نعم لا يكفي الجديد المهمل النسيج اذا كان لا يدوم الا بقدر دوام لبس الثوب البالي
لقلة النفع به (قوله فيجوز دفعه ملبوسا) أي ولو مغسولا أو متنجسا وعليه أن يعلمهم بنجاسته بخلاف نجس
العين فلا يجزى وهذا تفرع على ما قبله من عدم اشتراط كون المدفوع جديدا وقوله لم تذهب قوته قيد خرج
به ما ذهب قوته وهو الثوب البالي فلا يجزى لضعف النفع به (قوله فان لم يجد المكفر شيئا من الثلاثة السابقة)
أي زائد على ما يكفي العمر الغالب له ولمو نه ولو ملك نصابا كثيرا لا نه قديمك نصابا كثيرا لا يكفي فيه العمر الغالب
له ولمو نه فيكفر بالصوم كأن له أن يأخذ من سهم المساكين أو الفقراء من الزكاة والكفار ابتلا نه فقير في الأخذ
فكذا في الاعطاء وأما من كان عنده ما يكفي فيه العمر الغالب له ولمو نه فقط ولا يجد فضلا عن ذلك فله أن يكفر هنا
بالصوم وليس له الأخذ من الزكاة كما يعلم مما مر ومثل من لم يجد في التكفير بالصوم السفيه والمفلس والرفيق فيكفرون
بالصوم كما مر نعم المبعض الغني بما ملكه ببعضه الحر يكفر بالطعام أو الكسوة لا بالاعتاق لانه يستعقب الولاء والارث
وليس هو من أهلها الا اذا قل له مالك بعضه اذا اعتقت عن كفارتك فقصبي منك حر قبل اعتاقك عن الكفارة أو
معه فيصح تكفيره بالاعتاق في الأولى قطعا وفي الثانية على الأصح ولا تصوم الأمة التي تحل لسيدها الا باذنه تقديم
لاستمتاعه بها وكذا غيرها من العبد والأمة التي لا تحل له وكان الصوم يضره في الخدمة وقد حث بلاذن من السيد
فانه لا يصوم الا باذنه وان أذن له في الخلف تقديم الحق الخدمة فان لم يضره الصوم في الخدمة لم يحتج لاذن فيه وليس
لسيده منعه منه مطلقا ولا نظرا لكون الكفارة على التراخي وان كان حث بلاذن من السيد صام بلاذن وان
لم يأذن له في الخلف فالعبرة فيما اذا أذن له في أحدهما بالحث لا بالخلف كما هو الأصح في الروضة كالشرحين
ووقع في المنهاج ترجيح اعتبار الخلف نظرا لكون الاذن في الخلف اذنا فاما يترتب عليه من الحث
والترام الكفارة ورد بأن الخلف مانع من الحث فكيف يكون الاذن فيه اذنا في الحث المستلزم للكفارة
فالحنى أن العبرة بالحث لا بالخلف (قوله فصيام الخ) محل ذلك في العاجز بغير غيبة ماله أما العاجز بها
فكفيرة العاجز في أنه لا يكفر بالصوم لأنه واجد فينتظر حضور ماله ثم يكفر به بخلاف فاقد الماله مع غيبة
ماله فانه يتيمم حرمة الصلاة بسبب ضيق وقتها وبخلاف المتمتع العسر بمكة الموسر ببلده فانه يصوم لأن
مكان الدم مختص بمكة فاعتبر يساره واعساره بها ومكان الكفارة لا يختص ببلد فاعتبر يساره واعساره
مطلقا حتى لو كان له رفيق غائب يعلم حياته فله اعتاقه في الحال (قوله أي فيلزمه صيام ثلاثة أيام) أي بنية الكفارة
(قوله ولا يجب متابعتها في الاظهر) أي على القول الاظهر وهو المعتمد لاطلاق الآية فان قيل قد قرأ ابن مسعود
ثلاثة أيام متتابعات والقراءة الشاذة كخبر الواحد في وجوب العمل بها ولذلك أوجبنا قطع يد السارق اليمنى في
السرقه الأولى بقراءة والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما مع كونهما قراءة شاذة أوجب بأن قراءة

ولا فجازان ولا يشترط
في القميص كونه
صالحا للدفع اليه
فيجزى أن يدفع
للرجل ثوب صغير
أو ثوب امرأة ولا
يشترط أيضا كون
المدفوع جديدا
فيجوز دفعه
ملبوسا لم تذهب
قوته (فان لم يجد)
المكفر شيئا من
الثلاثة السابقة
(فصيام) أي فيلزمه
صيام ثلاثة أيام
ولا يجب متابعتها في
الاظهر

متنابات نسخت تلاوة وحكمها فلا يستدل بها بخلاف آية السرقة فإنها نسخت تلاوة لاحكامها فيستدل بها
 ﴿فصل في أحكام النذور﴾ أي في بيان أحكام النذور ركز ومعه في المجازاة على مباح وطاعة وعدم انعقاد في معصية
 وعدم لزومه في مباح فعلاً وتركاً كما سيذكره المصنف وذكرها عقب الأيمان لأن كلا منهما عقد بعقد المرء على
 نفسه تأكيداً للالتزام أي أراد التزمه فلا يقال إن الالتزام لم يحصل الإبهام وهذه العبارة تقتضي أنه حاصل قبلهما ولأن
 بعض أنواع النذر فيه كفارة يمين كما سبق والأصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وأخبار كخبر البخاري
 من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وفي قوله ومن نذر أن يعصى الله مشاكلة لقوله من نذر أن
 يطيع الله لأن تسمية التزام الطاعة نذر حقيقة دون التزام المعصية وفي قوله نذر أن يعصى الله مشاكلة لقوله من نذر أن
 قر به في نذر التبرير لأنه مناجاة لله تعالى ولذلك لا يصح من الكافر مكره وفي نذر اللجاج لور ودالتهى عنه في قوله
 ﴿لا تنذر﴾ فإن النذر لا يرد قضاء وانما يستخرج به من مال البخيل ولذلك صح من الكافر وأركانه ثلاثة نادر
 ومنذور وصيغة وشرط في النادر اسلام في نذر التبرير فلا يصح من الكافر لأنه مناجاة لله فأشبهه العبادة دون نذر
 اللجاج كما مر واختيار فلا يصح من المكروه ونفوذ تصرف فيما ينذر به بكسر الذال وضمها فلا يصح ممن لا ينفذ
 تصرفه فيما ينذر به كصبي ومجنون مطلقاً بخلاف السكران فيصح منه كحججور عليه بسفقه القرب المالية أو بفلس
 في القرب المالية العينية بخلاف القرب البدنية فيهما بخلاف القرب المالية التي في الذمة في الثاني وفي المنذور كونه
 قر به لم تعين بأصل الشرع فعلاً كانت كعتق وعبادة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة أو فرض كفاية كصلاة
 جنازة أو جماعة في الفرائض وكذا في النوافل التي تسنن فيها الجماعة خلافاً لمن قيدها بالفرائض أخذاً من تنقيذ الروضة
 وأصلها بذلك وانما قيد بذلك للخلاف فيه لا لكونه قيداً فلا ينافي صحة نذر الجماعة في النوافل المذكورة لكونها سنة
 ومثل ذلك خصلة معينة من خصال الواجب الخير بخلاف المبهمة فيصح نذرها وفي الصيغة كونها لفظاً يشعر بالالتزام
 وفي معناه ما مر في الضمان ككلمة على كذا أو على كذا فلا تصح بالنسبة كسائر العقود ولا بما لا يشعر بالالتزام
 كأفعل كذا (قوله جمع نذر) قد علمت فيما تقدم نكتة جمعه فلا تغفل (قوله وهو) أي النذر وقوله بذال معجزة
 أي ساكنة كما صرح بذلك غيره كالشيخ الخطيب وبدل عليه قوله وحكي فتحها والعوام يقولونه ببدال مهملة (قوله
 ومعناه لغة الوعد بخير أو شر) فالاول كقولك أكرمك غداً والثاني كقولك أضربك غداً وظهره أن الوعد
 يستعمل في الخير والشر ولعله عند التقيد فلا ينافي أنه عند الإطلاق يكون الوعد في الخير والايعاد في الشر كما قال
 الشاعر
 واني وإن أوعده أو وعدته * تخلف ايعادى ومنجز موعدى
 وفيه لف ونشر مرتب فقوله تخلف ايعادى راجع لقوله أوعده وذلك في الشر وقوله ومنجز موعدى أي وعدى
 راجع لقوله أو وعدته وذلك في الخير تخلف ايعادى في الشر بما يمدح به لأنه ينشأ عن الحلم والعفو كالتجاوز الوعدى
 الخير لأنه ينشأ عن الكرم والسباحة (قوله وشرعاً) عطف على لغو قوله التزام قر به أي بصيغة والالتزام يستلزم الملزم
 وهو النادر والقربة هي المنذور فهذه هي الأركان الثلاثة المتقدمة وقوله غير لازمة أي عينا فدخل فرض الكفاية
 لأنه غير لازم عينا وإن كان لازماً على سبيل الكفاية فاندفع بذلك اعتراض المحشى بقوله لو قال لم تعين كما قال غيره
 لكان أولى وأحسن لأن غير اللازم لا يشمل فرض الكفاية مع أنه يصح نذر هو سيصرح بذلك الشارح ثم قال اللهم
 الآن يقال المراد غير لازمة عينا وقد جلنا كلام الشارح على ذلك نعم لو عبر بقوله لم تعين كما قال غيره لكان أوضح
 وقوله بأصل الشرع أي بأصل هو الشرع وخرج بالقر به المذكور غير هامن الواجب العيني كصلاة الظهر والمعصية
 كشرب الخمر والمكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضرراً أو فوت حق والمباح كقيام وقعود فعلاً وتركاً فلا يصح نذر ذلك
 كله خلافاً للشارح في المكروه كما سيأتى أما الواجب العيني فلا نلزم عينا بالزام الشرع فلا معنى لالتزامه بالنذر وأما المعصية
 فلخبر مسلم لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم وأما المكروه والمباح فلا ينهها لا يتقرب بهما وقد قال عليه السلام لا نذر إلا
 فيما ابتغى به وجه الله ولا يلزمه في ذلك كفارة لعدم انعقاد نذرهما ما خبر لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين فضعيف

﴿فصل في أحكام

النذور﴾

جمع نذره هو بذال

معجزة ساكنة

وحكى فتحها ومعناه

لغة الوعد بخير أو

شر وشرعاً التزام

قربة غير لازمة

بأصل الشرع

بإتفاق الحفاظ كما أجاب به النووي وغيره بحمله على نذر اللجاج كقوله ان قتلت فلانا فأنفثه على كذا اقصد ابعه منع نفسه من القتل ومحل عدم لزومها بذلك اذا لم ينو به اليمين والالتزمته الكفارة بالحدث كما اقتضاه كلام الرافعي آخر (قوله والنذر ضربان) أي نوعان اجالا والافه وخسة نفسيا لأن نذر اللجاج ثلاثة أنواع لأنه اما أن يتعلق به حدث أو منع أو تحقيق خبر ونذر التبرر نوعان نذر المجازاة وهو المعلق على شيء ومرغوب فيه وغير المجازاة وهو غير المعلق على شيء كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله أحدهما) أي أحد الضر بين وقوله نذر اللجاج ويسمى نذر اللجاج والغضب ويمين اللجاج والغضب لأنه ينشأ عن اللجاج والغضب غالباً ويسمى أيضاً نذر الفلق ويمين الفلق بفتح الفعين المعجمة واللام لأن الناذر كأنه أغلق الباب على نفسه (قوله بفتح أوله) أي الذي هو اللام وقوله وهو أي اللجاج وقوله التامادي في الخصومة أي التطويل فيها (قوله والمراد بهذا النذر) أي الذي هو نذر اللجاج وقوله أن يخرج مخرج اليمين أي أن يردود اليمين في قصد المنع أو الحث أو تحقيق الخبر وصور الشارح المنع بقوله بأن يقصد الناذر منع نفسه من شيء كقوله ان كلمت فلانا فأنفثه على كذا ونفسه ليست بقيد منع غيره كذلك كقوله ان فعل فلان كذا فأنفثه على كذا ولعل اقتصار الشارح عليه لأنه الغالب وصوره الحث لنفسه أن يقول ان لم أدخل الدار فأنفثه على كذا وغيره أن يقول ان لم يفعل فلان كذا فأنفثه على كذا وصوره تحقيق الخبر ان لم يكن الامر كما قلت أو كما قال فلان فأنفثه على كذا وعلم من ذلك أن الناذر لا بد أن يكون له قصد معتبر بأن يكون مكافئاً لمختار غير محجور عليه فيما ينذره قال المحشي ولا بد أن يكون مساعداً أيضاً لكن قد عرفت أن ذلك في نذر التبرر دون نذر اللجاج الذي الكلام فيه الآن (قوله ولا يقصد القرية) أي لأن قصد القرية لا يكون في نذر اللجاج وإنما يكون في نذر التبرر (قوله وفيه) أي في نذر اللجاج وقوله كفارة يمين أو ما التزمه بالنذر أي على الراجح من التخيير بين كفارة اليمين وما التزمه وقيل يلزم فيه كفارة اليمين وقيل يلزم فيه ما التزمه أو ما نذر التبرر فيلزم فيه ما التزمه عينا السكن على التراخي ان لم يقيد بوقت معين ولو قال ان فعلت كذا فعلى كفارة يمين أو كفارة نذر لزمته الكفارة عند وجود الصفة ولو قال فعلى يمين فلغزو أو فعلى نذر صرح وتخبر بين قرية وكفارة يمين وان اقتضى نص البولي يطيأ أنه لا يصح ولا يلزمه شيء ولو قال في نذر التبرر ان شفي الله مريضى فعلى نذر أو قال ابتداء الله على نذر لزمه قرية من القرب والتعيين اليه كما ذكره البلقيني (قوله والثاني) كان المناسب لقوله أحدهما أن يقول وثانيهما وقوله نذر المجازاة كان الصواب أن يقول نذر التبرر لأن الذي يقابل نذر اللجاج هو نذر التبرر وهو الذي ينقسم الى النوعين اللذين ذكرهما الشارح بعدد ما نذر المجازاة فهو أحد النوعين المذكورين وهو المعلق على شيء ومرغوب فيه لأن المجازاة بمعنى المكافأة ولا تظهر الا في المعلق على المرغوب فيه بخلاف غير المعلق فإنه لا مجازاة فيه على شيء اللهم الا أن يقال انه لا يخلو عن المجازاة على نعمة الله في الواقع وان لم يعلقه عليها الناذر فاذا قال الله على صلاة مثلاً فهو نذر غير معلق ولكنه مجازاة على نعمة في الواقع وهو بعيدو بالجملة فنذر التبرر هو الذي يقابل نذر اللجاج وهو الذي ينقسم الى النوعين المذكورين والتبرر تفعل من البر يسمى بذلك لأن الناذر طلب به البر والتقرب الى الله تعالى (قوله وهو) أي نذر المجازاة على كلام الشارح ونذر التبرر على الصواب المتقدم وقوله نوعان أي قسمان وإذا ضم هذان النوعان للأنواع الثلاثة السابقة في نذر اللجاج كانت الجملة خمسة كما مر (قوله أحدهما) أي أحد النوعين المذكورين وقوله أن لا يعلقه الناذر على شيء أي ذوات لا يعلقه الناذر على شيء فهو على تقدير مضاف لأن هذا النوع ليس هو عدم التعليق بل هو غير المعلق ويسمى نذر تبرر فقط (قوله كقوله ابتداء) أي كقول الناذر في ابتداء الكلام من غير أن يسبق منه تعليق على شيء وكقول من شفي من مرضه الله على كذا لما أنعم الله على من شفائي من مرضي كما في شرح المنهج فهو من غير المعلق وان كان معلوماً نعم الله عليه من الشفاء وهذا يظهر فيه معنى المجازاة وان لم يكن معلقاً على شيء في الاصطلاح وبه يتضح الجواب السابق عن الشارح وقوله الله على صوم أو عتق أي أو صدقة أو نحو ذلك (قوله والثاني) كان المناسب لقوله أحدهما أن يقول وثانيهما كما مر في نظيره وقوله أن يعلقه أي ذوات أن يعلقه

والنذر ضربان
أحدهما نذر اللجاج
يفتح أوله وهو
التامادي في الخصومة
والمراد بهذا النذر
أن يخرج مخرج
اليمين بأن يقصد
الناذر منع نفسه من
شيء ولا يقصد القرية
وفيه كفارة يمين أو
ما التزمه بالنذر والثاني
نذر المجازاة وهو
نوعان أحدهما أن
لا يعلقه الناذر على
شيء كقوله ابتداء
لله على صوم أو عتق
والثاني أن يعلقه

فهو على تقدير مضاف لأن هذا النوع ليس هو التعليق بل هو المعلق وقوله على شيء أي مرغوب فيه ومحبوب للنفس بخلاف المعلق عليه في نذر اللجاج فإنه مرغوب عنه ومبغوض للنفس (قوله وأشار له) أي للثاني وهو المعلق وبهذا ظهر أن المصنف اقتصر على النوع الثاني من نوعي التبرر وقوله بقوله متعلق بقوله أشار (قوله والنذر يلزم) أي يجب الوفاء به عند وجود المعلق عليه على التراخي لا على الفور وقوله في المجازاة أي المكافأة وهو متعلق بيلزم وقول المصنف على مباح متعلق بالمجازاة والمعنى أن النذر معلق على المباح فالكلام في تعليق النذر على المباح لا في نذر المباح لأن نذر المباح لا يلزم كما سيأتي في قوله ولا يلزم النذر على ترك مباح أو فعله ولذلك قال المحشي وأما نذر المباح نفسه فسيأتي في كلامه فكان الصواب للشارح حذف نذر من قوله على نذر مباح وإبقاء المتن على ظاهره لأن الكلام الآن في تعليق النذر على المباح لا في نذر المباح كما علمت وقد صنع الشيخ الخطيب مثل صنيع الشارح فقد نذر في كلام المصنف ورتب على ذلك الاعتراض على المصنف بقوله وهذا من المصنف لعله سهو أو سبق فلم اذ النذر على فعل مباح أو تركه لا ينعقد باتفاق الاصحاب فضلا عن لزومه وأنت خير بأن اعتراضه مبني على ما قرره وفهمه من أن الكلام في نذر المباح وليس كذلك بل الكلام في تعليق النذر على المباح فقد اشتبه عليه المعلق عليه بالنذور وكذلك الشارح فظهر لك بما قررناه أن كلام المصنف ليس بسهوا ولا سبق فلم ومن المعلوم أن المباح هو الذي لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب فهو الذي استوى فعله وتركه وكلام الشيخ الخطيب صريح في أن المراد هنا ذلك ولذلك مثله بقوله كأكل وشرب وقعود وقيام وغير ذلك لكن لا بد من التقييد بالمرغوب فيه كما مر وعلى هذا فعطف الطاعة في قوله وطاعة على المباح من عطف المغاير وفسره بعضهم بما ليس بمعصية وبما يقتضيه قول الشارح الآتي ثم صرح المصنف بمفهوم قوله ساقط على مباح في قوله ولا نذر في معصية ويصرح به قول المحشي المراد بالمباح هنا ما قابل الحرام وعلى هذا فعطف الطاعة عليه من عطف الخاص على العام وإن كان قول المحشي بعد تفسيره المباح بما قابل الحرام المقيد بكونه طاعة يقتضي أنه من عطف التفسير ولا يظهر في مثال المصنف وهو كقوله إن شئني الله مريضى الخ لأن المعلق عليه وهو الشفاء ليس بطاعة فإن قلت لا يظهر كون مباحا أيضا قلت أشاروا للجواب عن ذلك بأن المراد بالمباح ما ليس بمعصية سواء كان فعلا للناذر أو لا فالأول كأن يقول إن أكملت لجامعني إن يسره الله لي فله على كذا والثاني كمثل المصنف ولا يخفى أن تفسير المباح بما ليس بمعصية يشمل المكروه فيفيد أن النذر المعلق عليه ينعقد كأن يقول إن التفت في الصلاة بمعنى إن يسره الله لي فله على كذا وهو بعيد والذي يظهر فيه عدم الانعقاد فتأمل في هذا المقام فقد زلت فيه الإقدام (قوله وطاعة) أي كقوله إن صليت الظهر أو إن صمت رمضان أو إن تصدقت فله على كذا فهذا مثال للتعليق على الطاعة الشاملة للأوجب العيني وغيره فإن الكلام في الطاعة المعلق عليها المنذور لا في الطاعة المنذورة كما اشتبه على المحشي وغيره فبني على ذلك قوله المراد بالطاعة هنا المندوب كتشجيع الجنادة وقراءة سورة معينة ولو في صلاة وطول قراءة في ذلك اهـ وهذا إنما هو في الطاعة المنذورة كما قررناه سابقا هو أوضح من ذلك أخذنا من شرح المنهج وغيره فتنبه ولا تكن من الغافلين (قوله كقوله الخ) قد عرفت أنه مثال للتعليق على المباح بالمعنى السابق على ما سبق ولم يمثل المصنف للتعليق على الطاعة وقد مثلناه قريبا وقوله أي الناذر تفسير للضمير والمراد الناذر نذر مجازاة وهو المعلق على شيء مرغوب فيه لأن الكلام في ذلك (قوله إن شئني الله مريضى) أي أو إن قدم غائبى أو نجوت من الغرق أو نحو ذلك وقوله وفي بعض النسخ مريضى أي بدل مريضى وهو معطوف على محذوف تقديره هكذا في بعض النسخ وقوله أو كفيت شرعدوى أشار بذلك إلى أنه لا فرق في المعلق عليه بين أن يكون حصول نعمة أو اندفاع نقمة ومثل هذا أو نجوت من الغرق كما ذكرناه فيما سبق (قوله فله على أن أصلى أو أصوم أو تصدق) أي أو أعتق أو نحو ذلك ولو شك بعد النذر هل نذر صلاة أو صوما أو صدقة أو عتقا قال البغوي في فتاويه يحتمل أن يقال عليه الاتيان بجميعها كمن نسي صلا من الخمس ويحتمل أن يقال يجتهد بخلاف الصلاة لانا تيقنا أن الجميع لم يجب عليه وإنما وجب عليه شيء

على شيء
وأشار له المصنف
بقوله (والنذر يلزم
في المجازاة على) نذر
(مباح وطاعة) كقوله
أي الناذر (إن شئني
الله مريضى) وفي
بعض النسخ مريضى
أو كفيت شرعدوى
(فله على أن أصلى
أو أصوم أو تصدق

واحد واشتبه فيجتهد كالإثني والقبلة اه والاحتمال الثاني هو الأوجه كما قاله الشيخ الخطيب (قوله) ويلزمه
 الخ) أي عند الإطلاق بأن لم يقيد بقدر معلوم من الصلاة أو الصوم أو الصدقة والأوجب ما قدره لكن إن نذر صوم سنة
 معينة لم يدخل عيد ونشريق ورمضان وأيام حيض ونفاس لأن رمضان لا يقبل صوم غيره وما عداه لا يقبل الصوم
 أصلاً فلا يدخل في نذره ولا قضاء عليه لذلك لا نه مستثنى شرعاً خلافاً للرافعي فيما وقع فيه الحيض والنفاس وإن نذر
 صوم سنة غير معينة فإن شرط تتابعها في نذره لم يعموا إلا فلا ولا يقطع التتابع ما لا يدخل في نذر السنة المعينة من عيد
 ونشريق ورمضان وأيام حيض ونفاس لكن يقضى هنا غير من حيض ونفاس متصلاً بآخر السنة وأما من
 الحيض والنفاس فلا يقضيه خلافاً لابن الرفعة حيث قال يلزمه قضاءه كما في رمضان وفرضه في الحيض ومثله النفاس
 أو نذر صوم الاثنين أو الاثنين لزمه ولا يقضى ما وقع فيها مما لا يدخل في نذر صوم السنة المعينة وكذلك ما وقع منها
 في شهرين صامهما عن كفارة لزمته قبل النذر بخلاف ما إذا لزمته بعد النذر أو نذر صوم يوم معين تعين فلا يصوم
 عنه قبله ويقع الصوم عنه بعده قضاء قال العبادي ولو نذر قبل الزوال صوم هذا اليوم لزمه وأجزأه صومه وإن
 لم يبيت النية بخلاف ما لو نذر صوم بعض يوم فإنه لا يعتدلاً به غير معهود شرعاً وكذا لو نذر بعض ركعة ولو نذر
 تمام نفل من صوم أو غيره لزمه لأنه عبادة فصحت التزامه بالنذر ولو نذر صوم يوم قدوم يداً انعقد نذره ثم إن علم
 قدومه غداً أو بيت النية وصامه عنه أجزأه وإن قدم ليلاً أو يوم عيداً ونحوه مما لا يدخل في نذر صوم السنة المعينة سقط
 الصوم عنه لعدم قبوله له وإن قدم نهاراً هو فيه صائم نفل أو أوجباً غير رمضان أو مفطر لزمه قضاؤه ولو قال إن
 قدوم يداً ففعله على أن أصوم أمس يومه لم يصح نذره على المذهب ومن نقل عن المجموع أنه قال صح نذره على المذهب
 فقدمها (قوله أي الناذر) تفسير للضمير وقوله من ذلك أي المذكور من الصلاة أو الصوم أو الصدقة كما أشار إليه
 الشارح بقوله أي ما نذره من صلاة أو صوم أو صدقة ولا تقل لا حاجة للتأويل بالذكور لأن العطف بأولها للتشويح
 والتحقيق فيها أنها كالواو بخلاف أوالتي للشك أو الإبهام فأنها لا أحد الشينين أو الأشياء كما هو مقرر في علم النحو
 (قوله ما يقع عليه الاسم) أي ما ينطلق عليه اسم الصلاة أو الصوم أو الصدقة جملاً على أقل واجب الشرع وهو في
 الصلاة ركعتان وفي الصوم يوم وكان مقتضى ذلك أنه يجب في الصدقة خمسة دراهم أو نصف دينار لأنه أقل واجب
 الشرع في نصاب الدراهم وهو ما تدارهم ونصاب الذهب وهو عشرون مثقالاً لكنهم أوجبوا فيها أقل متمول
 لأنه قد يجب في الزكاة في صورة الشركة كما إذا اشترك ألف مثقال في نصاب فاذا وزع الواجب على كل من الألف لم يخص
 الواحد منهم إلا أقل متمول (قوله من الصلاة) أي حال كون ما يقع عليه من الصلاة وقوله وأقلها أي الصلاة بمعنى في
 واجب الشرع فلا يرد أن أقل الصلاة في النفل ركعة لأن النذر يحمل على أقل واجب الشرع كما علمت (قوله
 ركعتان) أي بالقيام مع القدرة بناء على أنه يسلك به مسلك واجب الشرع وهو ما صححه الشيخان هنا ووقع لهما فيه
 اختلاف فراجع ولو نذر صلاة قاعد أجاز فعلها قائماً لا تياناً بالفضل ولو نذر الصلاة قائماً لم يجز فعلها قاعداً مع القدرة لأنه
 دون ما لزمه (قوله أو الصوم وأقله يوم) أي واحد كامل لأنه لا يتجزأ ولا يلزمه زيادة عليه نعم لو نذر صوم أيام لزمه ثلاثة
 أيام لأنها أقل الجمع (قوله أو الصدقة وهي أقل شيء مما يتمول) قال المحنسي صوابه أقل متمول لأن أقل شيء مما يتمول
 يصدق بما لا يتمول إذا كان من جنس ما يتمول ويمكن الجواب عن الشارح بأن يجعل مما يتمول بياناً لأقل شيء فيفيد
 حينئذ أنه أقل متمول (قوله وكذا لو نذر التصدق بمال عظيم) أي فيجب أقل متمول ولا ينافيه وصفه بالعظيم لجه
 على عظم اسم غاصبه كما قاله في الوأقر بمال عظيم فإنه يقبل تفسيره بأقل متمول ووصفه بالعظم من حيث اسم غاصبه يقي
 ما لو نذر العتق فيجزئه رقبته ولو ناقصة ككافرة لوقوع الاسم عليها ولو نذر عتق رقبة كافرة أو معبية ولم يعينها
 في نذره أجزأه رقبة كاملة لا تياناً بالفضل فإن عينها كأن قال لله على عتق هذا العبد الكافر أو المعبى تعينت
 (قوله ثم صرح المصنف بمفهوم قوله سابقاً على مباح في قوله الخ) هذا يقتضي أن صورة النذر في المعصية أن يتعلق النذر
 على المعصية يصرح به تمثيل المصنف حيث قال إن قتل فلان فإنه على كذا فلا يعتد ولو كان المنذور نفسه طاعة لأن

و يلزمه) أي الناذر
 (من ذلك) أي مما
 نذره من صلاة أو صوم
 أو صدقة (ما يقع
 عليه الاسم) من
 الصلاة وأقلها ركعتان
 أو الصوم وأقله يوم
 أو الصدقة وهي أقل
 شيء مما يتمول وكذا
 لو نذر التصدق بمال
 عظيم كما قال القاضي
 أبو الطيب ثم صرح
 المصنف بمفهوم قوله
 سابقاً على مباح في
 قوله

المعلق على المعصية معصية والسكلام في نذر التبرر لكونه معلقا على مرغوب فيه فان قصد منع نفسه من ذلك كان نذر لجأج ومثل النذر المعلق على المعصية نذر المعصية كأن قال لله على قتل فلان فلا ينعقد أيضا بالاولى خبر البخاري المار من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ولحديث مسلم المار أيضا لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم والحاصل أن قول المصنف ولا نذر في معصية شامل للصورتين أعني تعليق النذر على المعصية وهذه الصورة هي التي مثل لها المصنف بقوله كقول له ان قتلت فلانا فله على كذا وتنجيز نذر المعصية كأن قال لله على أن أشرب الخمر وهذه الصورة هي المتبادرة من قول الشارح أي لا ينعقد نذرها لأن الظاهر منه نذر نفس المعصية وان أمكن حمله على ما يشمل النذر المعلق على المعصية بجعل الاضافة في نذرها لادنى ملاستور بما يقتضيه اقتضاره على مثال المصنف مع كون من قبيل المعلق على المعصية ولا فرق في المعصية بين أن تكون فعلا كشرب الخمر والقتل والزنا ونحو ذلك أو تركا كترك الصلوات الخمس ونحو ذلك وشملت المعصية ما لو كانت لعارض كالأمر أن يصلي في الأرض المغصوبة فلا ينعقد كما جزم به الحاملي ورجحه الماوردي وكذا البغوي في فتاوى وهو الظاهر الجاري على القواعد ويؤيده أنه لا ينعقد نذر الصلاة في الاوقات المكروهة على الصحيح خلافا لمن قال بأنه يصح النذر للصلاة في الأرض المغصوبة ويصلي في موضع آخر ويمكن حمله على ما لو نذر الصلاة في هذه الأرض وكانت مغصوبة فإنه يصح النذر ويصلي في موضع آخر وأورد في التوشيح اعتناق العبد المرهون فان الراجح حكى عن التثمة أن نذره منعقد ان نفذنا عتقه في الحال بأن كان موسرا أو عند أداء المال أو البراء بأن كان معسرا أو ذكروا في الرهن أن عتق المرهون من المعسر لا يجوز فان تم الكلامان كان نذرا منعقدا في معصية فيكون مستثنى وهذا ضعيف والمعتمد عدم انعقاد نذر المعسر لأن عتقه معصية ولا ينفذ بعد أداء المال أو البراء بل يلغى من أصله بخلاف الموسر (قوله كقوله ان قتلت فلانا) أي ان تيسر لي قتل فلان لكون نفسه راغبة في ذلك حتى يكون نذره تبررا فلا ينعقد حيث يندخل خلاف ما اذا قصد منع نفسه من ذلك فإنه ينعقد ويكون نذر لجأج كما مر (قوله بغير حق) أي ظاهرا بخلاف ما لو كان بحق كأن استحق قتله فودا فقال ان قتلت فلانا فله على كذا فإنه ينعقد لأن ليس معلقا على معصية (قوله فله على كذا) أي صلاة أو صوم أو صدقة أو نحوها من كل قرربة لم تتعين بأصل الشرع فلا ينعقد النذر وان كان المنذور طاعة لآله معلقا على المعصية والمعلق على المعصية معصية (قوله وخرج بالمعصية) أي بنذر المعصية ليظهر قوله نذر المكروه مع تمثيله بقوله كنذر شخص صوم الدهر وقوله فينعقد نذره أي نذر المكروه وهذا مرجوح والراجح أنه لا ينعقد نذره لقوله بسم الله لا نذر الا فيما ابتغى به وجه الله ولا لا يتقرب به والنذر لا يكون الا فيما يتقرب به فلا ينعقد نذر صوم الدهر الا للقدار عليه بأن لم يخف به ضررا أو فوت حق لكن محل عدم الانعقاد في المكروه اذا كان مكروها لذاته كاللغات في الصلاة فان كان مكروها لعارض كصوم يوم الجمعة أو السبت أو الاحد انفق نذره لأن الكراهة لعارض الافراد لالذات العبادة فإنه لا كراهة فيها (قوله ويلزمه الوفاء به) مبنى على انعقاده وقد علمت ضعفه فالمعتمد أنه لا يلزمه الوفاء به الا في المكروه لعارض كما علمت (قوله ولا يصح أيضا) أي كما لا يصح نذر المعصية وقوله نذر واجب على العين أي لا نه لازم عينا بالزام الشرع قبل النذر فلامعنى لالتزامه بالنذر كما مر وقوله كالصلوات الخمس ومنها الجمعة لأنها خامسة يومها بخلاف صلاة الجماعة في الفرائض والنوافل التي تسن فيها الجماعة كما سبق في أول الفصل (قوله أما الواجب على الكفاية) مقابل لقوله واجب عيني وقوله فيلزمه أي لانعقاد نذره لشمول القربة التي لم تتعين بأصل الشرع له كما وضحه سابقا وقوله كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها هو المعتمد (قوله ولا يلزم النذر الخ) أي خبر البخاري عن ابن عباس قال بينا النبي عليه السلام يخطب اذ رأى رجلا قائما في الشمس فسأل عنه فقالوا هذا أبو اسرايل نذر أن يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم فقال عليه السلام مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليصوم وهو يؤخذ من هذا الحديث أن نذر ترك الكلام لا ينعقد به صرح في الزوائد المجموع ولا يلزم النكاح بالنذر كما جرى عليه ابن المقرئ لأن الاصل فيه الاباحة ولا نظر لكونه قد يكون مندوبا كما

(ولا نذر في معصية)
أي لا ينعقد نذرها
(كقوله ان قتلت
فلانا) بغير حق (فله
على كذا) وخرج
بالمعصية نذر المكروه
كنذر شخص صوم
الدهر فينعقد نذره
ويلزمه الوفاء به ولا
يصح أيضا نذر واجب
على العين كالصلوات
الخمس أما الواجب
على الكفاية
فيلزمه كما يقتضيه
كلام الروضة وأصلها
(ولا يلزم النذر)

في التائق الواجد للآلهة لكونه غارضا وان خالف فيه بعض المتأخرين اذا كان مندوبا (قوله أى لا ينعقد) أشار الشارح بذلك الى أن المراد بعدم الزوم في كلامه عدم الانعقاد ولو عبر به لكان أولى لأنه يلزم من عدم الانعقاد عدم الزوم (قوله على ترك مباح أو فعله) لعل على معنى الباء والمعنى ولا يلزم النذر المتعلق بترك مباح أو فعله لأنه لا يظهر معنى الاستعلاء هنا وفسر في الروضة وأصلها المباح بما لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع واستوى فعله وتركه شرعا كنوم أو كل وشرب ولو قصد بالنوم النشاط على التهجيد وبالكل والشرب التقوى على العبادة لأن ذلك عارض بسبب القصد والاصل الاباحة وخالف فيه بعض المتأخرين فقال يصح نذر ما ذكره حيث لا نه عبادة في هذه الحالة (قوله فالاول كقوله الخ) أى اذا أردت بيان أمثلة الاول وهو ترك المباح فأقول لك الاول كقوله الخ (قوله لا آكل لحما ولا أشرب لبننا الخ) أشار بذلك الى أن فرض الكلام فيما اذا لم يشتمل على حث ولا منع ولا تحقيق خبر وخلا عن الاضافة الى الله تعالى ففي هذه الحالة يجري فيه الخلاف الآتي في لزوم الكفارة اذا خالف والمعتد بعدم الزوم حيث نذر أو اذا اشتمل على حث أو منع أو تحقيق خبر أو كان فيه اضافة الى الله تعالى كأن قال ان لم أدخل الدار أو ان كلمت زيدا أو ان لم يكن الامر كما قلت فعلى أن آكل لحما وأشرب لبننا ونحو ذلك أو قال ابتداء لله على أن آكل الفطير مثلا لزمته الكفارة عند المخالفة نظر الكونه في معنى اليمين في الاول ولهتك حرمة اسم الله تعالى في الثاني (قوله وما أشبهه) وفي بعض النسخ وما أشبه ذلك أى وما أشبه قوله المذكر وقوله من المباح أى حال كونه كائنا من المباح وقوله كقوله لا ألبس كذا تمثيل لما أشبه ذلك من المباح (قوله والثاني) أى الذى هو فعل المباح وقوله نحو آكل كذا أى نحو قوله آكل كذا بعد الهزيمة لمناسبة ما بعده في أن كلا فعل مضارع (قوله واذا خالف الخ) واذا لم يخالف فلا شيء عليه قطعا وقوله النذر المباح أى المنذور المباح سواء كان فعلا أو تركا فالمخالفة في الترك بأن يفعل ما نذر تركه وفي الفعل بأن يترك ما نذر فعله (قوله لزمه كفارة يمين على الراجح) ليس براجح بل مرجوح الا ان حمل على ما اذا اشتمل على حث أو منع أو تحقيق خبر أو اضافة الى الله تعالى لأنه حيث نذر لزمه الكفارة كما تقدم (قوله لكن قضية الروضة وأصلها عدم الزوم) أى عدم لزوم الكفار وهذا هو المعتد لكن محله اذا لم يشتمل على حث ولا منع ولا تحقيق خبر ولا اضافة الى الله تعالى كما مر (خاتمة) في مسائل مهمة تتعلق بالنذر لو نذر اهداء شيء الى الحرم لزمه حمله اليه ان سهل والا فحمل ثمنه ولو نذر تصدقا بشيء على أهل بلد معين لزمه صرفه الى مساكنه المسلمين ولو نذر زيتا أو شمعا لاسراج مسجد أو غيره صحح النذر ان كان هناك من ينتفع به من مصل أو نائم أو نحوهما والالم يصح لأنه اضاعه مال وهذا التفصيل يجري فيما لو وقف ما يشتري من غلته ما يسرج به ذلك والأوجه انعقاد النذر فيما لو قال البائع للمشتري ان خرج المبيع مستحقا فله على أن أهب لك ألفا خلافا لابن المقري حيث جعله لغوا ولو نذرت المرأة لزوجها ما وجب لها عليه من حقوق الزوجية صحح النذر ويرأ الزوج منها وان لم تكن عالمة بالقدر وكذا لو قال نذرت لزيد ثمرة بسناني مدة حياته فإنه يصح كما أفنى به البلقيني قياسا على صحة وقف ما لم يره كما اختاره النووي ولو نذر أن يصلى في أفضل الاوقات أو في أحبها الى الله تعالى فقياس ما قالوه في الطلاق أنه يصلى في ليلة القدر ولو نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشركه فيها غيره فقييل يتولى الامامة العظمى وقيل يصلى داخل البيت وحده وقيل يطوف بالبيت وحده وما ورد على هذا القيل من أن البيت لا يخلو من طائف من ملك أو غيره مردود بأن العبرة بالظاهر لنا ولو نذر اتيان الحرم أو شيء منه كالبيت الحرام لزمه نسك وان كان في الحرم لأن ذلك هو المقصود شرعا بالاصالة من اتيان الحرم فصار محمولا في عرف الشرع عليه ولو نذر المشي اليه لزمه مشي من مسكنه مع نسك ولو نذر أن يحج أو يعتمر ماشيا أو عكسه لزمه المشي مع الحج أو العمرة من حيث أحرم لأنه ألزم المشي من النسك وأوله من الاحرام فان صرح بأنه من مسكنه وجب منه ويمتد وجوب المشي عليه حتى يفرغ من نسكه بفراغه من التحللين والقياس كما قاله الشيخان أنه اذا كان يتردد في خلال النسك لغرض تجارة أو غير هافله الركوب ولم يذكروه ولو نذر الحج

أى لا ينعقد (على ترك مباح) أو فعله فالاول (كقوله لا آكل لحما ولا أشرب لبننا وما أشبهه) من المباح كقوله لا ألبس كذا والثاني نحو آكل كذا وأشرب كذا أو ألبس كذا واذا خالف النذر المباح لزمه كفارة يمين على الراجح عند البغوى وتبعه لحرر والنهائج لكن قضية الروضة وأصلها عدم الزوم

أو العمرة را كبالزمه الركوب قياسا على المشى بل هو أفضل منه عند النورى ولونذر الحج حافيا لزمه الحج دون الحفاء وهناك فروع كثيرة لا يحتملها المقام وفي هذا القدر كفاية لأولى الأفهام

﴿كتاب أحكام القضية والشهادات﴾

أى هذا كتاب بيان أحكام القضية والشهادات وانما جمع المصنف كلا منهما لاختلافهما باختلاف أنواع متعلقتهما والاصل فى القضاء قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأن احكم أى اقض بينهم بما أنزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط أى بالعدل وأخبار كخبر الصحيحين اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر أى على اجتهداه فى طلب الحق وان أصاب فله أجران أجر على اجتهداه وأجر على أصابته وفى رواية صححها الحاكم فله عشرة أجور وأجمع المسلمون كفى فشرح مسلم على أن هذا فى حاكم عالم عادل أهل للحكم بخلاف من ليس بأهل له فلا أجر له وان أصاب بل هو آثم ولا ينفذ حكمه وان وافق الحق لأن أصابته وموافقته الحق اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعى فهو عاص فى جميع أحكامه وكلها مرسودة وقدر وى الاربعه والمراد بهم أصحاب السنن الأربعة معانيد البخارى ومسلم ومثلهم الحاكم والبيهقى أن النبى ﷺ قال القضاة ثلاثة قاض فى الجنة وقاضيان فى النار فأما الذى فى الجنة فرجل عرف الحق وقضى به والذى فى النار رجل عرف الحق وجار فى الحكم ورجل قضى للناس على جهل وما جاء فى القضاء من التحذير منه كقوله ﷺ من جعل قاضيا ذبح بغير سكن فحمول على عظم الخطر فيه ولذلك رغب العلماء عنه فقد قال مكحول لو خيرت بين القضاء والقتل لاخترت القتل وامتنع منه الشافعى وأبو حنيفة رضى الله عنهما (قوله) والقضية جمع قضاء بالماء كقضاء وأقبية (قوله وهو) أى القضاء وقوله احكام الشئ بكسر الهمزة أى اتقانه وقوله وامضاؤه أى تنفيذه (قوله وشرعا) عطف على لغوه وقوله فصل الخصومة وفى بعض النسخ فصل الحكومة وقوله بين خصمين أى فاكثروا وقوله بحكم الله تعالى متعلق بفصل بخلاف ما اذا فصلها بغير حكم الله تعالى فليس بقضاء حقيقة (قوله والشهادات) جمع شهادة قد عرفت حكمة جمع كل منهما فتنبيه وقوله مصدر شهد أى وهى مصدر شهد يقال شهد يشهد شهادة وقوله من الشهود أى مأخوذة من الشهود وقوله بمعنى الحضور أى بمعنى هو الحضور فالإضافة للبيان (قوله والقضاء فرض كفاية) أى فى حق الصالح له فى الناحية التى هى مسافة العدو فيجب أن يكون بين كل قاضيين مسافة عدوى وأما ما بين كل مفتيين فمسافة قصر وهذا ان تعدد الصالح كما أشار إليه بقوله فان تعين على شخص لزمه طلبه وأما تولية الامام له ففرض عين عليه فيولى الصالح له ليقوم به كأن يقول له ولينك القضاء أو قلدتك أو أزمسك فان ولى غير الصالح لم تصح توليته وإنم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ حكمه وان أصاب فيه الا للضرورة بأن ولى سلطان ذو شوكة مسلما فاسقا ومقلدا فينفذ قضاؤه للضرورة لئلا تعطل مصالح الناس ومحل اشتراط كونه ذا شوكة اذا وجد المجتهد والا فلا يشترط أن يكون ذا شوكة وخرج بالمسلم الكافر اذا ولده ذو الشوكة فلا ينفذ قضاؤه وأما المرأة والصبي فصريح ابن عبد السلام بنفوذ منهما ويجوز أن يحكم اثنان فأكثر فى غير عقوبة لله تعالى أهلا للقضاء مطلقا أو غير أهل له مع عدم القاضى أو مع طلب مال له وقع ولا ينفذ حكم المحكم عليهما الا برضاهما قبل الحكم بأن يقول له حكمناك لتحكم بيننا ورضينا بحكمك هذا ان لم يكن أحدهما قاضيا والا فلا يشترط رضاها وتثبت تولية القاضى بشاهدين يخرجان معه الى محل ولايته يخبران أهله أو باستفاضة ويسن أن يكتب له مولى كتابا بالتولية وبما يحتاج اليه لأنه ﷺ كتب لعمر وبن حزم لما بعثه الى اليمن كتابا بالتولية وأن يدخل وعليه عمامة سوداء يوم اثنين خميس فسبب وأن يبعث عن حال علماء المحل وعدوله قبل دخوله ان تيسر والا فحين يدخل ومحل ذلك ان لم يكن عارفا بهم ويجوز نصب أكثر من قاض بمحل ان لم يشترط عليهم اجتماعهم على الحكم والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف فى محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل أن محل عدم الجواز فى غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر ويندب للامام أن يأذن للقاضى فى الاستخلاف اعانة له فان أطلق الاذن فى الاستخلاف استخلف مطلقا وان خصه بشئ لم يتعمده وان لم يأذن له فى الاستخلاف ولم ينه عنه

﴿كتاب أحكام
الاقضية والشهادات﴾
والاقضية جمع قضاء
بالماء وهو لغة احكام
الشئ وامضاؤه
وشرعا فصل
الخصومة بين
خصمين بحكم الله
تعالى والشهادات
جمع شهادة مصدر
شهد من الشهود
بمعنى الحضور
والقضاء فرض
كفاية

فان تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز أن يلى القضاء الا من استكمل فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ خمس عشرة (خصلة) أحدها (الاسلام) فلا تصح ولاية الكافر ولو كانت على كافر قال الماوردي وما جرت به عادة الولاية من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد رياسته وزعامة لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزامه بل بالترامهم (و) الثاني والثالث (البلوغ والعقل) فلا ولاية لصبي ومجنون أطبق جنونه أولا (و) الرابع (الحرية) فلا تصح ولاية رقيق كله أو بعضه (و) الخامس (الدكورة) فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى ولو ولي الخنثى حال الجهل فكفتم ثم بان ذكره لم ينفذ حكمه في المذهب (و) السادس (العدالة)

استخلف فيما عجز عنه لحاجته اليه دون ما قدر عليه وان نهاه عنه لم يستخلف أصلا ويقتصر على ما يمكنه ولو زالت أهلية القاضى مجنون ونحوه كإغماء انزل ولو عادت أهليته لم تعد ولايته فيحتاج الى تولية جديدة وله عزل نفسه كالوكيل وللإمام عزله بخلل وبإفضل منه وبصلحة كنسكين فتنه فان لم يكن شيء من ذلك حرم عزله لكن ينفذ ان وجد ثم صالح والا فلا ولا ينزل قبل بلوغ عزله فان علق عزله على قرأته كتابا انزل بقرأته عليه كما ينزل بقرأته بنفسه وينزل بانعزاله نائبه لا قيم ويتم وقف ولا من استخلفه بقول الإمام استخلف عني ولا ينزل قاض ووال بانعزال الإمام (قوله فان تعين على شخص) مقابل المحذوف تقديره هذا ان لم تعين على شخص بأن تعدد الصالح في الناحية كما مر التنبيه عليه وقوله لزمه طلبه أى ان لم يوله الإمام ابتداء ويلزمه طلبه ولو علم عدم الاجابة على الرجاء لزمه قبوله وان ولاده ابتداء للحاجة اليه فيهما ويلزمه طلبه وقبوله ولو ببذل مال أو خاف من نفسه الميل وانما يلزمه الطلب والقبول في ناحيته فلا يلزمه في غيرها لأن فيه تعذبا بترك الوطن بالكية بخلاف سائر الفروض كالجهاد وتعلم العلم (قوله ولا يجوز) أى ولا يصح أيضا وقوله أن يلى القضاء أى الذى هو الحكم بين الناس (قوله الامن استكمل فيه) أى من اجتمعت فيه والسين والتاء زائدتان فالعنى كملت بمعنى اجتمعت كما علمت وقوله خمسة عشر لعل ذلك باعتبار كون المعلوم مذكرا معنى لأن الخصلة بمعنى الشرط والا فالمناسب النسخة التى ذكرها الشارح بقوله في بعض النسخ خمس عشرة لأن المعلوم مؤنث وقوله خصلة أى حالة (قوله أحدها) أى أحد الخصال الخمس عشرة ولعله لم يقل الاولى والثانية والثالثة وهكذا كما قال الشيخ الخطيب نظر للتذكير معنى ولذلك قال والثاني والثالث وهكذا والا فالعالم مؤنث فكان المناسب له أن يقول الاولى والثانية والثالثة وهكذا كما صنع الشيخ الخطيب (قوله الاسلام) خبر المبتدا الذى قدره الشارح وهو فى كلام المصنف بدل من خمسة عشر (قوله فلا تصح ولاية الكافر) تفريع على مفهوم الشرط الذى هو الاسلام (قوله ولو كانت على كافر) غاية فى عدم صحة ولاية الكافر لأنه ليس من أهل هذه الولاية ولو على مثله (قوله قال الماوردي وما جرت به الخ) غرضه بذلك الجواب عما يرد على قوله فلا تصح ولاية الكافر ولو على كافر وقوله من نصب رجل يبان لعادة الولاية وقوله من أهل الذمة أى ليحكم بينهم وقوله فتقليد رياسته فيصير بذلك رئيسا عليهم وقوله وزعامة أى سيادة فيصير بذلك زعيما لهم أى سيدا لهم فى المختار تفسير زعيم القوم بسيدهم وقوله لا تقليد حكم وقضاء فلا يصير بذلك حاكما عليهم وقاضيا بينهم وعطف القضاء على الحكم عطف مرادف لما علمت من أن القضاء هو الحكم بين الناس (قوله ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزامه) أى لأنه ليس له مرتبة الا لزام لما علمت من أنه لم يصير بذلك حاكما ولا قاضيا وقوله بل بالترامهم أى بل يلزمهم الحكم بالترامهم له (قوله والثاني والثالث) أى من الخصال الخمسة عشر وقوله البلوغ والعقل فلا بد أن يكون مكفلا للنقص غير المكاف وقوله فلا ولاية لصبي ومجنون تفريع على مفهوم الشرطين على اللف والنشر المرتب وقوله أطبق جنونه أولا أى أولم يطبق جنونه بأن تقطع (قوله والرابع الحرية) أى الكاملة أخذ من قوله فى التفريع على المفهوم فلا تصح ولاية رقيق كله أو بعضه أى لنقصه (قوله والخامس الدكورة) وفى بعض النسخ الذكور يقرن بالنسبة الحرية والمراد الذكورة يقينا بدليل ذكر الخنثى فى التفريع على المفهوم (قوله فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى) أى مشكل أما الخنثى الواضح بالذكورة فتصح ولايته كما قاله فى البحر (قوله ولو ولي الخنثى حال الجهل) أى بحاله بخلاف ما لو وفى حال العلم بحاله بأن اتضح بالذكورة كما علمت وقوله لم ينفذ حكمه أى نظر للظاهر من حاله وهذا صريح فى أن الحكم لا يعتبر فيه ما فى نفس الامر ثم بعد ينو تنذر كراتصح توليته وينفذ حكمه كما تقدم عن البحر وقوله فى المذهب هو المعتمد يؤخذ منه أن مقابله أنه ينفذ حكمه نظر لما فى نفس الامر (قوله والسادس العدالة) هى لغة التوسط وشرعا ملكة فى النفس تمنع من افتراء الكبار والردائل المباحة وهذا هو الذى أراد به بقوله وسيأتى بيانها فى فصل الشهادات (قوله فلا ولاية لفاسق) تفريع على مفهوم العدالة والفاسق هو الذى ارتكب كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم تغلب طاعاته على معاصيه فى الشق الثانى وقوله بشئ لا شبهة له فيه متعلق بفاسق ومقتضاه أنه تصح تولية الفاسق

بماله فيه شبهة كأن شرب المثلث وهو الخمر الذي يغلى بالنار حتى يذهب ثلثه فاذا شرب به صار فاسقا بماله فيه شبهة لأن
أباحنيقة يجوز شربه فانتفض خلاف شبهة وهذا أحد وجهين والراجح أنه لا يصح تولية الفاسق ولو بماله فيه
شبهة وعبرة الشيخ الخطيب فلا تصح ولاية فاسق ولو بماله فيه شبهة على الصحيح كما قاله ابن النقيب في مختصر
الكفاية وإن اقتضى كلام الدميري خلافه انتهت وكلام الشارح يوافق كلام الدميري وقد علمت ضعفه (قوله
والسابع معرفة أحكام) أي معرفة أنواع محال الأحكام فهو على تقدير مضافين لأن المراد أن يعرف تلك الأنواع التي
هي محال النظر والاجتهاد ليتمكن من استنباط الأحكام منها ويقدر على الترجيح فيها عند تعارض الأدلة كما
أشار إليه الشارح بقوله على طريق الاجتهاد وليس المراد معرفة الأحكام بالفعل كما هو ظاهر كلام المصنف بل المراد
معرفة أنواع محالها من الأدلة كالعام وهو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر والخاص وهو ضد العام والمطلق
وهو ما دل على الماهية بالقيود والمقيود هو ما دل على الماهية بغير قيود والمجمل وهو الذي لم تنضح دلالة والمبين وهو ضد
المجمل والنص وهو ما دل دلالة قطعية والظاهر وهو ما دل دلالة ظاهرة على شيء واحتمل غيره إلى غير ذلك من
أنواع أدلة الكتاب والسنة ومن أنواع السنة المتواتر وهو ما رواه جمع عن جمع يؤمن تواترهم على الكذب
والآحاد وهو ما رواه واحد عن واحد والمتصل والمنقطع وهو الذي لم يتصل أسناده كما قال في البيقونية
وكل ما لم يتصل بمحال * أسناده منقطع الاوصال

(و) السابع معرفة
أحكام الكتاب
والسنة على طريق
الاجتهاد ولا يشترط
حفظه لآيات الأحكام
ولأحاديثها المتعلقة
بها عن ظهر قلب
وخرج بالأحكام
القصص والمواعظ

والمرفوع وهو الذي أضيف للنبي ﷺ كما قال في البيقونية * وما أضيف للنبي المرفوع * والمرسل وهو الذي
سقط منه الصحابي كما قال فيها * ومرسل منه الصحابي سقط * إلى غير ذلك وكيفية الترجيح عند التعارض أن
يقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والنص على الظاهر والناسخ على المنسوخ والمتواتر
على الآحاد ولا بد أن يعرف حال الرواة قوة وضعفا في حديث لم يجمع على قبوله ومحل اشتراط هذا ما بعده من
الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر في المجتهد المطلق وهو الذي يقدر على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة
فيفيها في جميع الأبواب وفي بعض الأبواب لأنه يتأتى تبعيض الاجتهاد بأن يكون العالم بمجتهد في باب دون باب
فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه قال ابن دقيق العيد ولا يخلو العصر عن مجتهد إلا إذا تداعى الزمان
وقربت الساعة خلافاً لمن قال بعدم وجود المجتهد لا نقطاع الاجتهاد كالغزالي فإنه قال إن العصر خلا عن المجتهد المستقل
وقد كان الشيخ أبو علي والاستاذ أبو اسحق والقاضي حسين وغيرهم يقولون لسنا مقلدين للشافعي رضي الله عنه
بل وافق رأينا أنه فكيف يمكن القضاء على أعصار هؤلاء بخلوها عن المجتهد أو المقلد لا مأم خاص فلا يشترط فيه إلا
معرفة قواعد امامه وهي في حقه كمنصوص الشرع في حق المجتهد فيراعى فيها ما راعيه المجتهد في نصوص الشرع
وليس له أن يعدل عن نص امامه كما لا يسوغ للمجتهد أن يعدل عن نص الشرع فلا يحكم القاضي الاجتهاد إن
كان مجتهداً أو اجتهاداً مقلده إن كان مقلداً ولا يجوز أن يشترط عليه الحكم بغير اجتهاده أو اجتهاد مقلده لأنه لا
يعتقده (قوله الكتاب) أي القرآن العزيز وقوله والسنة أي الأحاديث الشريفة وهي كل ما نسب للنبي ﷺ من
الاقوال والافعال والهمم والتقرير كأن فعل بعض الصحابة أو قال شيئاً بحضرة ﷺ وأقره (قوله على طريق
الاجتهاد) أي على طريق هو الاجتهاد المطلق وهو استنباط الأحكام من الكتاب والسنة كما علم مما تقدم (قوله ولا
يشترط حفظه الخ) أي بل يكفي أن يعرف مظان الأحكام في أبوابها ويراجعها وقت الحاجة إليها وقوله لآيات الأحكام
أي الآيات التي تتعلق بها الأحكام وهي كما قال البندنجي والمورد وغيرهما خمسة آية وعن الماوردي أن أحاديث
الأحكام كذلك وبالجملة فلا يشترط أن يكون حافظاً للقرآن ولا بعضه ولا حافظاً للأحاديث ولا بعضها لكن يشترط
أن يكون له أصل صحيح من كتب الأحاديث كصحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود (قوله عن ظهر قلب)
أي عن قلب شبهه بالظاهر في القوة فهو من إضافة المشبه به للمشبه كما في لجن الماء أي الماء الشبيه باللجن في الصفاء وهو
الفضة الخالصة أو أن لفظ ظهر مقحم أي زائد (قوله وخرج بالأحكام القصص والمواعظ) أي فلا يشترط معرفتها

والقصص جمع قصص وهي حكاية حال الامم الماضية كحال بني اسرائيل وما وقع بينهم والمواعظ جمع موعظة وهي ما يترتب عليها اتعاظ وانزجار (قوله والثامن معرفة الاجماع) أي معرفة المجمع عليهم من الصحابة فمن بعدهم لثلا يقع في حكم أجمعوا على خلافه فالمراد بالاجماع المجمع عليه (قوله وهو) أي الاجماع لكن بالمعنى المصدري وان كان المراد به اسم المفعول وقوله اتفاق أهل الحل والعقد أي حل الامور وعقد هاء والمراد بهم العلماء دون العوام فانهم لا اعتبار بهم لاسيما في هذا المقام وقوله من أمة محمد ﷺ ظاهره بل صريحه أن اتفاق أهل الحل والعقد من أمة غير سيدنا محمد ﷺ لا يسمى اجماعا ويحتمل أن يكون التخصيص لكون اجماع هذه الامة هو الذي يتعلق بنا بخلاف اجماع غيرها وقوله على أمر من الامور متعلق باتفاق ولا بد لهم من مستند من الكتاب أو السنة (قوله ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع) أي لكل مسألة من المسائل المجمع عليها ورضه بذلك دفع ما يتوهم أنه يشترط معرفته لجميع المسائل المجمع عليها وقوله بل يكفي الخ اضرب انتقالي عما قبله لا باطلا لأنه لم يبطل ما قبله وقوله في المسألة التي يفتى بها أي أن كان يتكلم فيها على سبيل الفتوى وقوله أو يحكم فيها أي ان كان يتكلم فيها على سبيل الحكم والالزام وقوله أن قوله لا يخالف الاجماع فيها أي لكونه يعلم أن قوله فيها موافق لقول بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن هذه المسألة حدثت ووقعت في عصره فقط وعلى قياس هذا معرفة الناسخ والمنسوخ كما نقله الشيخان عن الغزالي وأقره (قوله والتاسع معرفة الاختلاف الواقع بين العلماء) أي معرفة المسائل المختلف فيها بين العلماء ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد المسائل المختلف فيها كما هو ظاهر بل يكفي معرفة أن قوله في المسألة التي يقضى فيها لا يخالف أقوال العلماء فيها من الصحابة فمن بعدهم كما مر في معرفة الاجماع (قوله والعاشر معرفة طرق الاجتهاد) أي بأن يعرف ما تقدم من أنواع أدلة الكتاب والسنة كالعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين الخ ويعرف ماسيأتي من طرف من لسان العرب وتفسير كتاب الله تعالى مع معرفة القياس بأنواعه الثلاثة الأولى والمساوي والأدون فالأول كقياس الضرب على التأنيف في التحريم الثابت بقوله تعالى فلا تقل لها أف والثاني كقياس احراق مال اليتيم على أكله في التحريم بجامع الانلاف في كل والثالث كقياس التفاح على البر في الربا بجامع الطعم والافتيات في كل ولا بد أن يعرف الأدلة المختلف فيها كالاستصحاب والأخذ بأقل ما قيل كافي دية الكتابي فان أقل ما قيل فيها أن دية كشت دية المسلم ويشترط أيضا معرفة أصول الاعتقاد كما حكاها في الروضة وأصلها عن الاصحاب (قوله أي كيفية الاستدلال من أدلة الاحكام) أي من كون الامر للوجوب والنهي للتحريم وكون الخاص مقدا على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والنص على الظاهر إلى آخر ما تقدم (قوله والحادي عشر معرفة طرف من لسان العرب) أي لأن به يعرف الامر والنهي والخبر والاستفهام والوعود والوعيد والاسماء والافعال والحروف إلى غير ذلك مما لا بد منه في فهم الاحكام من الكتاب والسنة (قوله من لغة) هي الالفاظ المفردة المنسوبة إلى العرب وقوله وصرف هو علم يعرف به أحوال الكلمات صحة واعتلالا ونصا فيها من أمر ومضارع ومصدر إلى غير ذلك كنصر ينصر نصره وهكذا وقوله ونحو هو علم يعرف به أحوال وأخر الكلمات عند التركيب اعرابا وبناء ولا يشترط أن يكون متبحرا في هذه العلوم حتى يكون في اللغة كالتحليل وفي النحو كسيبويه بل يكفي معرفته لجل من كل علم منها وهو أمر سهل في هذا الزمان كما قاله ابن الصباغ فان العلوم قد دوت وجعت (قوله ومعرفة تفسير الخ) أي ومعرفة طرف من تفسير كتاب الله تعالى ليتوصل به إلى معرفة الاحكام المأخوذة منه وهذا وما قبله من جملة طرق الاجتهاد كما تقدم التنبيه عليه وجعل الشارح معرفة طرف من لسان العرب ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى شيئا واحدا وهو الحادي عشر بعد أن جعل معرفة الاجماع واحدا وهو الثامن ومعرفة الاختلاف واحدا وهو التاسع وجعل الشيخ الخطيب معرفة الاجماع والاختلاف واحدا وهو الثامن ومعرفة طرق الاجتهاد التاسع ومعرفة طرف من لسان العرب العاشر ومعرفة طرف من تفسير كتاب الله تعالى الحادي عشر (قوله والثاني عشر أن يكون سميعا) أي لأن الاصم لا يفرق بين

(و) الثامن (معرفة الاجماع) وهو اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد ﷺ على أمر من الامور ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع بل يكفي في المسألة التي يفتى بها أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها (و) التاسع (معرفة الاختلاف) الواقع بين العلماء (و) العاشر (معرفة طرق الاجتهاد) أي كيفية الاستدلال من أدلة الاحكام (و) الحادي عشر (معرفة طرف من لسان العرب) من لغة وصرف ونحو (ومعرفة تفسير كتاب الله تعالى) (و) الثاني عشر (أن يكون سميعا)

اقرار وانكار وانشاء واخبار (قوله ولو بصياح في أذنيه) غاية في كونه سميعا فلا يضر إلا الصمم الشديد بحيث لا يسمع أصلا (قوله فلا يصح تولية أصم) أى لا يسمع أصلا كما علمت (قوله والثالث عشر أن يكون بصيرا) أى ولو بأحدى عينيه كما أشار إليه الشارح بقوله ويجوز كونه أعور وكذا من يبصر نهارا فقط دون من يبصر ليلا فقط قاله الأذرى وخالفه الرملى ومن تبعه فيمن يبصر ليلا فقط فقال يكفي كونه يبصر ليلا فقط كما يكفي كونه يبصر نهارا فقط (فائدة) البصر قوة في العين تدرك بها المحسوسات كما أن البصيرة قوة في القلب تدرك بها العقولات فالبصيرة للقلب بمنزلة البصر للعين (قوله فلا يصح تولية أعمى) أى خلافا للامام مالك رضى الله عنه حيث قال بصحة تولية الأعمى أخذ من استخلاف النبي ﷺ لابن أم مكتوم على المدينة وهو أعمى وأجيب عن ذلك بأنه ﷺ استخلفه في إمامة الصلاة دون الحكم وبأن توليته له تولية زعامة ورياسة لا تولية قضاء وحكم وكالأعمى من يرى الأشباح ولا يعرف الصور وإن قربت إليه لأنه لا يعرف الطالب من المطلوب ويستثنى ما لو سمع القاضي البينة ثم عمى فإنه يقضى في تلك الواقعة على الأصح وما لو نزل أهل قلعة على حكم أعمى فيجوز أن يولى ذلك كافى قصة سعد بن معاذ فإن اليهود قالوا لا نترز إلا على حكم سعد فرضى النبي ﷺ وولاه عليهم فحكم فيهم بأن تقتل مقاتلتهم وأن تسي ذرارهم فقال ﷺ حكمت فيهم بحكم الملك أو كما قال وكان أعمى (١) كما هو مذکور في محله (قوله ويجوز كونه أعور) أى لأنه يبصر بأحدى عينيه فيحصل المقصود من معرفة المدعى والمدعى عليه وقوله كإقال الرويانى هو المعتمد (قوله والرابع عشر أن يكون كتابا) أى لأنه يحتاج إلى أن يكتب لغيره ولأن فيه أمنا من تحريف القارى عليه (قوله وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كتابا وجهه مرجوح) أى وإن اختاره الأذرى والزر كشي وقوله والأصح خلافه أى خلاف اشتراط كونه كتابا فالراجح أنه لا يشترط لأنه ﷺ كان لا يقرأ ولا يكتب وحيث كان اشتراط كونه كتابا ضعيفا فالأولى إبداله بكونه ناطقا فلا يصح تولية الأخرس على الصحيح لأنه كالجملاد لكونه لا ينطق وكما لا يشترط كونه كتابا على الأصح لا يشترط كونه حاسبا كما صوبه في الطلب لأن الجهل بالحساب لا يوجب خلافا في غير المسائل الحسائية والاحاطة بجميع الأحكام لا تشترط وقد كان ﷺ أميا لا يكتب ولا يحسب كما في الحديث الصحيح (قوله والخامس عشر أن يكون مستقيظا) وفي بعض النسخ متيقظا وقد أشار الشارح بالتفريع الذي ذكره إلى أن المراد بالمتيقظ غير الغفل بأن لا يكون مختل النظر أو الفكر لمرض أو كبر أو غيرها وعلى هذا لا يكون كلام المصنف في هذا الشرط ضعيفا لأنه لا بد من كونه غير مختل النظر أو الفكر ليكون فيه كفاية للقيام بأمر القضاء فإن مختل النظر أو الفكر ليس فيه كفاية لذلك وأشار الشيخ الخطيب إلى أن المراد به قوى الفطنة والحدق والضبط فإنه قال بحث لا يؤتى من غفلة ولا يندفع من غرة أى لا يصاب في الحكم من أجل غفلته ولا يندفع عن الحق من أجل غرته ثم قال كما اقتضاه كلام ابن القاس وصرح به الماوردى والرويانى واختاره الأذرى في التوسط واستند فيه إلى قول الشيخين ويشترط في المفق التيقظ وقوة الضبط قال أى الأذرى والقاضى أولى باشتراط ذلك والاضاعت الحقوق اه ثم قال الخطيب ولكن المجزوم به كإفى الروضة وغيرها استحباب ذلك لا اشتراطه فالجواب أنه إن فسر كونه متيقظا بكونه غير مختل النظر كان شرطا صحيحا وإن فسر بكونه قوى الفطنة والحدق والضبط كان مستجبا لاشترط والشارح حمل كلام المصنف على الأول والشيخ الخطيب حمله على الثانى وأبدله بأن يكون فيه الكفاية للقيام بأمر القضاء وفرع على ذلك قوله فلا يولى مختل نظر بكبر أو مرض أو نحو ذلك وهذا يرجع لما قاله الشارح ثم قال وفسر بعضهم الكفاية اللاتقة بالقضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس جبانا فإن كثيرا من الناس عالمين ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسطوة فيطمع في جانبه بسبب ذلك اه (قوله فلا يصح تولية مغفل) أى مختل النظر أو الفكر أخذ من قوله بأن اختل نظره أو فكره وقوله الممرض أو لكبر أو غيره أى كبلادة وهذا بيان لأسباب الغفلة (قوله ولما فرغ المصنف من شروط القاضي الخ) دخول على كلام المصنف وإنما قدم الشروط اهتماما بها وقوله شرع في آدابه جواب لما والآداب جمع أدب وهو الأمر المطلوب مستجبا كان أو واجبا فالاول

ولو بصياح في أذنيه
فلا يصح تولية أصم
(و) الثالث عشر
(أن يكون بصيرا)
فلا يصح تولية أعمى
ويجوز كونه أعور
كما قال الرويانى (و)
الرابع عشر (أن
يكون كتابا) وما
ذكره المصنف من
اشتراط كون
القاضى كتابا وجهه
مرجوح والأصح
خلافه (و) الخامس
عشر (أن يكون
مستقيظا) فلا
يصح تولية مغفل
بأن اختل نظره أو
فكره إما لمرض أو
لكبر أو غيره ولما
فرغ المصنف من
شروط القاضي
شرع في آدابه

١ (قوله وكان أعمى)
فيه نظر فإن
سعدا لم يقل أحدا
بأنه كان أعمى فإنه
شهد بدرا وأحدا
واستشهد بسهم
أصابه في غزوة
الحدق والذى كان
أعمى هو ابن أم
مكتوم اه مصححه

ذكره بقوله ويستحب أن يجلس الخ والثاني ذكره بقوله ويسوي بين الخصمين الخ وقوله فقال عطف على شرع
 (قوله ويستحب أن يجلس) أي للقضاء ويستحب أن يأتي المجلس راكبا أو يسلم على الناس يمينا وشمالا وأن يجلس
 على مرتفع كدكة أو كرسي ليسهل عليه النظر إلى الناس ويسهل عليهم المطالبة بين يديه وأن يتميز عن غيره بفرض
 كمرتبة ووسادة وطيلسان وعمامة معروفة كالعرف المشهور الآن وإن كان زاهدا متواضعا ليعرفه الناس وليكون
 أهيب للخصوم وأرفع به وأن يستقبل القبلة في جلوسه لأنها أشرف الجهات وأن يدعو عقب جلوسه بالتوفيق
 والسداد والاولى أن يقول كما قال النبي ﷺ فيما روته أم سلمة اللهم اني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل
 أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو أجهل على وهو حديث صحيح رواه أبو داود كما قاله في الاذكار وكان الشعبي يقول
 اذا خرج الى مجلس القضاء يزديه أو اعتدى أو يعتدى على اللهم أعني بالعلم وزيني بالحلم والزمني بالتقوى حتى
 لا أنطق بالباطل ولا أقضي الا بالعدل وأن يشاور الفقهاء الامناء عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الادلة قال
 تعالى لنبيه ﷺ وشاورهم في الامر قال الحسن البصري كان ﷺ مستغنيا عن المشاورة ولكن أراد الله
 أن تكون سنة للحكام ويدخل في الفقهاء المذكورين الاعشى والعبد والمرأة حيث كانوا كذلك لأن المراد بهم
 كما قاله جمع من اصحاب الذين يقبل قولهم في الافتاء يخرج الجاهل والفاسق وخرج بقولنا عند اختلاف وجوه النظر
 وتعارض الادلة الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلي فلا حاجة للمشاورة فيه وأن ينظر أولا في حال أهل
 المجلس لانه عذاب عليهم فمن أقر منهم بحق فعل به مقتضاه بأن يقيم عليه الحدو يطلقه ان أقر بموجب حد أو
 يعززه ان أقر بما يوجب التعزير فان رأى اطلاقه فعل أو يأمره بإداء المال ان أقر بمال فان أداه أمره بالتداء عليه
 لاحتمال خصم آخر فان لم يحضر أحدا أطلقه وان لم يؤده أدام حبسه ما لم يثبت اعساره ومن ادعى منهم أنه مظلوم بالمجلس
 طلب من خصمه حجة ان كان حاضرا فان لم يقدّمه اصدق المحبوس يمينه وان كان خصمه غائبا كتب اليه ليحضر
 عاجلا هو أو وكيله فان لم يحضر حلف المحبوس وأطلقه لكن يحسن أن يأخذ منه كفيلًا ثم بعد فراغه من النظر
 في حال المحبوسين ينظر في حال الاوصياء فمن ادعى منهم وصاية أثبتها عنده يمينه ثم يبحث عن حاله وتصرفه فيها
 فمن وجده عدلا قويا أقره ومن وجده فاسقا أو شك في عداله تزع المال منه ووضعه عند عدل ومن وجده عدلا
 ضعيفا قواه يضمنه اليه ثم ينظر في أمناء القاضى المنصوبين على المحاجير ثم في الوقف العام والمال الضال واللقطة
 ثم يتخذ كاتبًا للحاجة اليه فان القاضى قد لا يحسن الكتابة على مأمروا أن أحسنها فلا يتفرغ لها غالبا ويشترط في
 الكاتب أن يكون عدلا لثلاثيخون فيما يكتبه حراذ كرا عارفا بكتابة محاضر وسجلات وكتب حكمية ليعلم
 كيفية ما يكتبه فالمحاضر جمع محضر وهو ما يكتب فيه حضر فلان وادعى على فلان الى آخر ما يقع بين الخصمين
 من غير حكم والسجلات جمع سجل وهو ما يسجل فيه الحكم بعد الدعوى ويحفظ في بيت القاضى والكتب
 الحكمية هي المعروفة الآن بالحجج وهي ما يكتب فيه ذلك ويكتب القاضى عليه خطه ثم يعطى للخصم ويندب أن
 يكون فقيها لثلاثيخون من قبل الجهل عقيفا عن الطمع لئلا يستمال بسببه وافر العقل لئلا يخدع في الامور جيدا الخط لئلا
 يقع الاشتباه في الخطوط حاسبا فصيحوا يتخذ مترجمين يترجمون له كلامه من لا يعرف لغته من خصم أو شاهدا وان كان
 ثقيل السمع اتخذ سمعين بشرط أن يكون كل من المترجمين والمسمعين من أهل الشهادة لأن الترجمة والاسماع شهادة
 فلا بد من الاتيان بلفظها فيقول كل منهما أشهد أنه يقول كذا لكن لا يضرهما العمى لأن المقصود من الترجمة والاسماع
 تفسير اللفظ ونقله وهو لا يحتاج الى المعاينة بخلاف الشهادة ولا بد من العدد في ترجمة كلام الخصم أو الشاهد للقاضى
 واسماعه له لأن كلامهما شهادة كما علمت بخلاف ترجمة كلام القاضى للخصم أو الشاهد واسماع ما يقوله القاضى
 للخصم أو كلام أحد الخصمين للآخر فلا يشترط فيه العدد بل يكفي واحد لأنه اخبار محض ويتخذ مزيكين
 بشروطهما الاتية في كلام الشارح ويتخذ سجناء واسعا للتعزير وأداء الحق وأجرته على المسجون لشغله له
 وأجرة السجنان على صاحب الحق ودرة بكسر الدال المهمة وفتح الراء المشددة للتأديب بها وأول من اتخذها عمر رضي

فقال (و يستحب
 أن يجلس)

الله عنه وكانت من نعل رسول الله ﷺ وكانت أهيب من سيف الحجاج وما ضرب بها أحدا على ذنب وعاد إليه بل يتوب منه (قوله) وفي بعض النسخ أن ينزل) وهو أولى لأن الكلام في نزوله وإقامته لا في خصوص جلوسه وقوله أي القاضي تفسير للضمير الفاعل على كل من النسختين (قوله) في وسط البلد) بفتح السين على الأشهر إذا كان في متصل الأجزاء كما في قولك جلست في وسط الدار وبسكونها على الأفصح إذا كان في متفرق الأجزاء كما في قولك جلست في وسط القوم وإنما استحب أن ينزل في وسط البلد ليتساوى أهله في القرب إليه فيتساوى كل منهم مع نظيره من جميع الجهات والأفن كان بطرف البلد ليس مساويا لمن كان بجواره (قوله) إذا اتسعت خطته) أي خطة البلد بأن كانت كبيرة وقوله فإن كانت البلد صغيرة أي بأن لم تنسع خطتها وقوله نزل حيث شاء أي لسهولة المجيء إليه حينئذ فلا يضر التفاوت في القرب إليه (قوله) أن لم يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاة) أي والأزوال فيه كما في مصر ونحوها ومال العبادى في شرحه إلى أولوية الوسط مطلقا حيث تيسر نظر التساوى أهل البلد في القرب إليه كما عللوا به فيما سبق (قوله) ويكون جلوس القاضي) أي للقضاء وقوله في موضع فسيح أي واسع للثلا يتأذى الحاضرون بضيقه لو كان ضيقا وقوله بارز من برز إذا ظهر فلذلك قال الشارح أي ظاهر وقوله للناس متعلق ببارز وقوله بحيث يراه الخ تصور لكونه بارزا للناس والمقصود من ذلك أن يعرفه كل من يريد به (قوله) ويكون مجلسه مصونا من أذى حر وبرد) أي محفوظا من ذلك بحيث يكون لا نقابا لخال وقوله بأن يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كن تصور لكونه مصونا من أذى حر وبرد على ألف والنشر المرتب في مجلس في كل فصل في مكان يناسبه (قوله) ولا حجاب له) أي عن الناس وقوله وفي بعض النسخ ولا حجاب دونه أي يحجب به عن الخصوم الذين يأتونه وخرج به النقيب وهو من وظيفته ترتيب الخصوم والأعلام بمنازل الناس فلا بأس باتخاذها بل صرح القاضي أبو الطيب وغيره باستحبابه (قوله) فلو اتخذ حجابا أو بوابا كره) أي في وقت الحكم ولا زجة فيكره حينئذ لقوله ﷺ من دلى من أمور الناس شيئا فاحتجب حجب الله يوم القيامة رواه أبو داود والحاكم بإسناد صحيح فإن كان في وقت خلواته أو كان ثمزجة لم يكره وعلم من كلام الشارح أن البواب وهو من يقعد بالباب ويدخل على القاضي للاستئذان كالخاجب فيما ذكر (قوله) لا يقعد القاضي للقضاء في المسجد) أي صيانة له عن ارتفاع الأصوات واللغات الواقعين بمجلس القضاء عادة (قوله) فإن قضى فيه كره) أي أن اتخذ لذلك بلا عذر أخذ من كلام الشارح بعد إقامة الحد وفيه أشد كراهة كما نص عليه وقوله فإن اتفق الخ يحترز الاتخاذ المقرر في كلامه وقوله لصلاة وغيرها أي كاعتكاف وقوله خصومة أي أو أكثر وعبارة الشيخ الخطيب قضية أو قضايا وقوله لم يكره فصلها فيه أي فلا بأس بفصلها حينئذ وعلى ذلك يحمل ما جاء عنه ﷺ وعن خلفائه من القضاء في المسجد وقوله وكذا لو احتاج إلى المسجد الخ أي فلا يكره حينئذ وهذا محترز عدم العذر الذي قدرناه سابقا فإن جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالخاصة والمشاعة ونحوهما ولا يدخلونه جميعا بل يقعدون خارجا وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين وقوله من مطر ونحوه أي كحر وبرد ورجم وهذا بيان للعذر (قوله) ويسوى القاضي وجوبا) أي على الصحيح وقوله بين الخصمين أي وإن اختلفا في الفضيلة وغيرهما ولا يرفع الموكل على الخصم مع وكيله لأن الدعوى متعلقة به أيضا بدليل أنه إذا وجبت يمين وجب تخليفه كما إن الرفة عن الدبلي بالدال المهمة نسبة لدبيل فريه بالشام وإن وقع في كلام الشيخ الخطيب عن الزبيلي بالزاي واسمه على بن محمد أو أكثر نقل ابن الرفة عنه وقدر أن ينام من يوكل فرار من التسوية بينه وبين خصمه لجهله بهذا الحكم وهو مما نعم به البلاء ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله) في ثلاثة أشياء) بل أكثر لأن ذلك يجري في سائر وجوه الأكرام كالدخل عليه فلا يدخل عليه أحد همدون الآخرو والقيام لها فلا يقوم لأحد همدون الآخرا إن علم أنها في خصومة فإن لم يعلم الأبعد قيامه لأحد همدان أن يعتذر للآخر أو أن يقوم له كقيامه للآخر وهو أولى واختار ابن أبي الدم كراهة القيام لها جميعا فيما إذا كان أحدهما ممن يقام له دون الآخر لأنهما يتوهم أن القيام للآخر دون الثاني ورد السلام عليهما معا فإن ساءمهما فلا يراه من ظاهره وان سلم أحدهما فلا بأس أن يقول للآخر

وفي بعض النسخ أن ينزل أي القاضي (في وسط البلد) إذا اتسعت خطته فإن كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء أن لم يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاة يكون جلوس القاضي (في موضع) فسيح (بارز) أي ظاهر (للناس) بحيث يراه المستوطن والغريب والقوى والضعيف ويكون مجلسه مصونا من أذى حر وبرد بأن يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كن (ولا حجاب له) وفي بعض النسخ ولا حجاب دونه فلو اتخذ حجابا أو بوابا كره (ولا يقعد) القاضي (للقضاء في المسجد) فإن قضى فيه كره فإن اتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة وغيرها خصومة لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج إلى المسجد لعذر من مطر ونحوه (و يسوى) القاضي وجوبا (بين الخصمين في ثلاثة أشياء)

سلم لا رد عليهما أو يصبر حتى يسلم فيجيبهما جميعا وقد يتوقف فيه كما قاله الشيخان إذا طال الفصل وكانهم احتملوه
محافظة على التسوية وطلافة الوجه لها فلا ينش لأحدهما دون الآخر وبالجملة فلا يخص أحدهما دون الآخر بشئ من
أنواع الأكرام (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أشياء وقوله التسوية في المجلس كان الأولى بل الصواب حذف التسوية
لأن المراد عدم الموضع التي يسوى القاضي وجوباً بين الخصمين فيها وهكذا يقال فيما بعده ويعلم من وجوب التسوية
في المجلس وجوب التسوية في أصل الجلوس فلا يجلس أحدهما ويقوم الآخر (قوله فيجلس القاضي الخصمين بين
يديه) أي أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره والجلوس بين يديه أولى ولذلك اقتصر عليه الشارح وقوله إذا
استوى يشرقا أي في الإسلام أخذاً بما بعده وان اختلفا في القضية كما مر (قوله أما المسلم الخ) مقابل لقوله إذا استوى
شرقا وقوله فيرفع على الذي في المجلس أي ركذا في غيره من أنواع الأكرام كما بحسنه الشيخان وعبارة المنهج وشرحه
وله رفع مسلم على كافر في المجلس وغيره من أنواع الأكرام وظاهره جواز ذلك وبه صرح سليم الرازي وغيره في الرفع
في المجلس وعبارة الشيخ الخطيب والصحيح جواز رفع مسلم على ذي في المجلس انتهت لكن قال الزركشي مع نقل
ذلك عن سليم والظاهر وجوبه به صرح صاحب التمييز وهو قياس القاعدة وهي أن ما جاز بعد امتناع وجب
كقطع اليد في السرقة لكن هذه القاعدة أغلبية بدليل سجود السهو والتلاوة في الصلاة ولذلك يقولون ما جاز بعد
امتناع صدق بالوجوب ومع ذلك فالمعتمد الوجوب كما هو ظاهر ما رواه البيهقي عن الشعبي قال خرج على رضى الله
عنه إلى السوق فاذا هو بنصراني وفي عبارة شرح المنهج يهودى يبيع در عاقر فها على فقال هذه درعى يبنى وينك
قاضي المسلمين فأتيا إلى القاضي شريح وكان من عمال على فلما رآه قام من مجلسه وأجلسه وفي عبارة شرح المنهج أنه
أجلسه بحجبه فقال له على لو كان خصمى مسلما لجلست معه بين يديك ولكنى سمعت النبي ﷺ يقول لا تساووهم
في المجالس فقال شريح بعد دعوى على للدرع ما تقول يا نصراني أو يهودى فقال الدرع درعى فقال شريح لعلى
هل من بينة يأمر المؤمنين فقال على صدق شريح أي فيما تضمنه الاستفهام الصادر منه من الخبر بأن البينة على
المدعى فقال النصراني أو اليهودى أشهد أن هذه أحكام الأنبياء ثم أسلم فأعطاه على الدرع وحمله على فرس جيد قال
الشعبي فقدر أيتنه يقا تل عليه المشركين ويحجرى ذلك في سائر وجوه الأكرام كما تقدم لأن الإسلام يعاول ولا يعلى عليه
ولو كان أحدهما ذميا والآخر مرتدا فالصحيح أنه يرفع الذي على المرتد (قوله والثاني التسوية في اللفظ) أي في
استماعه منهما وقد عرفت أن الأولى بل الصواب حذف التسوية وقوله أي الكلام أي الواقع منهما وقوله فلا يسمع
كلام أحدهما دون الآخر أي لئلا ينكسر قلب الآخر (قوله الثالث في المحظ) بفتح اللام وبالطاء المشالة وهو مصدر
لحظ يلحظ كقطع يقطع وقوله أي النظر أي بالمحاطة وهو مؤخر العين مما يلي الأذن كما في الصحاح ويحتمل وهو
الظاهر أن الشارح أشار إلى أن المراد به هنا مطلق النظر ولذلك قال تفرع على وجوب التسوية فيه فلا ينظر لأحدهما
دون الآخر أي لئلا ينكسر قلب الآخر كما مر في الذي قبله (قوله ولا يجوز الخ) فيحرم ذلك خبر هدايا العمال غلول
رواه البيهقي بهذا اللفظ وفي رواية سحخت أي حرام ولأنها تدعو إلى الميل إلى صاحبها وحيث حرمت لم يملكها ويردها
على مالكها فان تعذر بأن لم يعرفه أو مات ولا وارت له وضعها في بيت المال ويستثنى من ذلك هدية أبعاضه كما قاله
الأزرعى لأنه لا ينفذ حكمه لهم (قوله للقاضي) خرج بالقاضي المفتى والواعظ معلم العلم والقرآن فلا يحرم عليهم
قبول الهدية إذ ليس لهم رتبة الإلزام لكن ينبغي لهم كما قاله بعضهم التنزه عن ذلك وللقاضي أن يشفع لأحد
الخصمين عند الآخر وأن يدفع عنه ما عليه وأن يعود المرضى ويشهد الجنائز ويزور القاديين من السفر ولو
كان لهم خصومة لأن ذلك قرينة ويندب له حضور وليمة غير الخصمين إن عم المولى النداء لها ولم يقطع كثرة
الولائم عن الحكم والترك الجميع وليس له حضور وليمة الخصمين أو أحدهما ولا يضيف أحد الخصمين
دون الآخر لخوف الميل ويندب أن لا يبيع ولا يشتري وهكذا سائر المعاملات بنفسه إلا أن فقد من يوكله ولا
يوكيل له معرف لئلا يحابي فيهما فيميل قلبه إلى من يحاييه إذا وقع بينهما وبين غيرهما حكومة ولئلا يشتغل قلبه

أحدها التسوية
(في المجلس) فيجلس
للقاضي الخصمين
بين يديه إذا استويا
شرقا أما المسلم فيرفع
على الذي في المجلس
(و) الثاني التسوية
في (اللفظ) أي الكلام
فلا يسمع كلام أحدهما
دون الآخر (و) الثالث
في (المحظ) أي النظر
فلا ينظر لأحدهما
دون الآخر (ولا
يجوز) للقاضي

في الاولى عما هو بصدده من الحكم بين الناس (قوله أن يقبل الهدية) أي وإن قلت ومثلها الهبة والضيافة والعارية
 ان كانت المنفعة تقابل بأجرة كسكنى دار ور كوب دابة بخلاف التي لا تقابل بأجرة كقطع بسكين وغر بلة بغر بال
 ونحو ذلك وكذلك الصدقة والزكاة ان لم يتعين الدفع اليه كما يحسنه بعضهم ويحرم عليه قبول الرشوة وهي ما يبذل
 للقاضي ليحكم بغير الحق أو ليمتنع من الحكم بالحق تجبر لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم وأما ودفع له شيئاً
 ليحكم له بالحق فليس من الرشوة المحرمة لكن الجواز من جهة الدافع لا من جهة الآخذ لأنه لا يجوز أخذ شيء على
 الحكم سواء أعطى شيئاً من بيت المال أم لا فإيا أخذوا من المحصول حرام (قوله من أهل محل) أي من أهل محل
 عمله بأن كان من أهل محل ولايته وأهداها اليه في محل ولايته وكذلك لو أهدى له من هو من غير محل ولايته في محل ولايته
 بأن دخل بهافي محل ولايته وكذلك لو أرسلها مع رسول ولم يدخل بها فيحرم قبولها على الصحيح وإن ذكر الماوردي
 فيها وجهين ففعل تقييد المصنف بقوله من أهل عمله للاحتراز عما إذا أرسلها اليه من هو من غير محل ولايته ولم يدخل
 بها لأنها لا تحرم على أحد الوجهين لكنه خلاف الصحيح كما علمت فالشرط في التحريم كون الإهداء في محل
 ولايته وإن لم يكن المهدي من أهل محل عمله وهذا كله في حق من لا خصومة له لاحالية ولا متوقعة ولم يكن له عادة
 بالإهداء قبل ولاية القضاء أوله عادة وزاد عليها قسراً أو صفة فيحرم قبولها في الصورتين لأن سببها العمل ظاهراً
 وهل يحرم في صورة الزيادة قبول الجميع أو الزيادة فقط وينبغي أن يقال كما في الذخائر ان لم تتميز الزيادة بجنس أو
 قدر حرم قبول الجميع ان كان للزيادة وقع كأن كانت عادته أن يهدي اليه قطناً فهدى اليه حريراً فإن لم يكن لها وقع
 فلا عبرة بها وإن تميزت بجنس أو قدر حرم قبول الزيادة فقط ولا يحرم قبول الاصل كما لو كانت عادته الإهداء قبل ولاية
 القضاء ولم يزد على ما كان يهديه فانه يجوز قبولها في الاولى له اذا قبلها أن يشب عليها أو يرد لها لأن ذلك أبعد عن التهمة
 (قوله فان كانت الهدية في غير عمله) أي في غير محل عمله بأن كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية وقوله من
 غير أهله أي من غير أهل محل عمله وهذا ليس بقيد بل متى كانت الهدية في غير محل عمله لم يحرم قبولها من لا خصومة له
 ولو من أهل محل عمله وقوله لم يحرم في الاصح أي لم يحرم قبولها على القول الاصح وهو المعتمد (قوله وان أهدى اليه
 من هو في محل ولايته) أي ولو كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية بأن أرسلها اليه من هو في محل ولايته وقوله
 وله خصومة أي حاله أو متوقعة بأن علم أنه سيخاصم وقوله ولاعادة له بالهدية قبلها ليس بقيد بل متى كان له
 خصومة حاله أو متوقعة حرم قبول هديته ولو كان له عادة بالهدية قبلها كما في شرح المنهج وقوله حرم قبولها
 أي لا شأن يدعو الى الميل اليه والحاصل أن من له خصومة في الحال أو تتوقع له خصومة يحرم قبول هديته ولو كان
 القاضي في غير محل ولايته وإن اعتادها قبل ولايته وأما غير من له خصومة فان كان القاضي في محل ولايته
 ولم يكن للمهدي عادة بالهدية أوله عادة وزاد عليها قسراً أو صفة حرم قبول هديته وإن كان القاضي في غير محل
 ولايته وفيه وكان للمهدي عادة بالهدية ولم يزد عليها لم يحرم قبول هديته هذا تحقيق المقام فافهمه وعليك السلام
 (قوله ويجنب القاضي القضاء) أي ندباً أخذاً من قوله أي يكره لذلك وتنتفي الكراهة اذا دعت الحاجة الى
 الحكم في الحال وقديت عين الحكم على الغور في صور كثيرة (قوله أي يكره له) أي للقاضي وقوله لذلك أي القضاء
 (قوله في عشرة مواضع) أي بحسب ما ذكره المصنف والافهى أكثر من عشرة كما أشار اليه الشارح بقوله
 والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضي الخ وقوله وفي بعض النسخ أحوال أي بدل مواضع والمراد
 بالمواضع الاحوال فتساوت النسختان (قوله عند الغضب) أي غير الشديد الذي يخرج عن حالة الاستقامة
 فانه الذي يكره عنده القضاء وأما الشديد الذي يخرج عن حالة الاستقامة فيحرم عليه القضاء عنده كما
 ذكره الشارح بعد نقلاً عن بعضهم والغضب ثوران دم القلب عند ارادة الانتقام وظاهر إطلاقه أنه لا فرق
 بين أن يكون الغضب لله تعالى وأن يكون لغيره وهو كذلك على المعتمد لأن العلة تشو يش الفكر وهو لا يختلف
 بذلك فقوله في شرح المنهج نعم ان كان غضبه لله ففي الكراهة وجهان قال البلقيني المعتمد عدمها ضعيف

(أن يقبل الهدية
 من أهل عمله) فان
 كانت الهدية في غير
 عمله من غير أهله
 لم يحرم في الاصح
 وان أهدى اليه من
 هو في محل ولايته
 وله خصومة ولاعادة
 له بالهدية قبلها
 حرم قبولها عليه
 (ويجنب القاضي
 القضاء) أي يكره
 له ذلك (في عشرة
 مواضع) وفي بعض
 النسخ أحوال
 (عند الغضب)

وفي بعض النسخ في
الغضب قال بعضهم
واذا أخرجه الغضب
عن حالة الاستقامة
حرم عليه القضاء
حينئذ (والجوع)
والشبع المفرطين
(والعطش وشدة
الشهوة والحزن
والفرح المفرط
وعند المرض) أي
المؤلم (ومدافعة
الآخشين) أي البول
والغائط (وعند
التعاس وعند شدة
الحر والبرد)
والضابط الجامع لهذه
العشرة وغيرها أنه
يكره للقاضي القضاء
في كل حال يسوء
خلقه وإذا حكم في
حال مما تقدم نفذ
حكمه مع الكراهة
(ولا يسأل) وجوبا
أي إذا جلس الخصمان
بين يدي القاضي
لا يسأل (المدعى
عليه إلا بعد كمال)
أي بعد فراغ المدعى
من (الدعوى)
الصحيحة وحينئذ
يقول القاضي للمدعى
عليه أخرج من
دعواه فإن أقر بما
ادعى عليه به

بل المعتمد ثبوت الكراهة كما علمت لما علمت (قوله وفي بعض النسخ في الغضب) أي في حال الغضب وهو المراد بقوله
عند الغضب (قوله قال بعضهم وإذا أخرجه الغضب الخ) غرضه بذلك تقييد الكراهة عند الغضب بما إذا لم يخرج
الغضب عن حالة الاستقامة والأحرار كما تقدم التنبيه عليه (قوله عن حالة الاستقامة) أي عن حالة هي الاستقامة التي
هي الاعتدال فلاضافة في ذلك للبيان (قوله حرم عليه القضاء حينئذ) أي حين إذا أخرجه الغضب عن حالة الاستقامة
ومع ذلك فالظاهر أنه ينفذ حكمه حينئذ لا سيما إذا اضطرب اليه في الحال كما يرشد إلى ذلك قول العلامة ابن قاسم ومثله
الشيخ الخطيب وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة وقد تقدم (قوله والجوع) أي وعند الجوع على النسخة
الأولى وفي الجوع على النسخة الثانية وهكذا يقال فيما بعد وأهمل المصنف الشيع فزاده الشارح وقيد كلام من الجوع
والشبع بقوله المفرطين احتراز من غير المفرطين فلا كراهة فيه (قوله والعطش) أي المفرط ولذلك قال الشيخ
الخطيب بعد قول المصنف والجوع والعطش المفرطين (قوله وشدة الشهوة) أي للنكاح ويعبر عن شدة الشهوة
بالتوقان إلى النكاح (قوله والحزن) أي في مصيبة أو غيرها وقوله والفرح هو السرور الانبساط والنشاط وقيل هو لذة
القلب بنيل ما يشتهي وقوله المفرط ظاهر أنه راجع للفرح وحده والوجه أن راجع له ولما قبله بأن يقال المفرط كل منها
وبدل لذلك أنه وجد في بعض النسخ المفرطين (قوله وعند المرض) أطلقه وقيد الشارح بقوله أي المؤلم وقد قيده
بذلك في الروضة (قوله ومدافعة الآخشين) أي اجتماعا وانفرادا فشمّل مدافعة أحدهما المفهوم منه الكراهة عند
مدافعتهم بالاولى (قوله أي البول والغائط) أي وكذا الرجيم وقد أهمل المصنف ولو قال عند مدافعة الحدث لشمّل
ذلك مع كونه أولى وأخصر (قوله وعند التعاس) أي غلبته كما قيد بذلك في الروضة (قوله وعند شدة الحر والبرد)
أي وشدة البرد (قوله والضابط) أي القاعدة وقوله الجامع أي الشامل وقوله لهذه العشرة أي التي ذكرها المصنف وقوله
وغیرها أي مما أهمل المصنف ومنه الخوف الشديد ونحو الملل بمعنى السآمة وقوله أنه يكره الخ أي متعلق بذلك وهو كل
حال يسوء خلقه لأنه الشامل لهذه العشرة وغيرها في هذه العبارة مسامحة وعبارة الشيخ الخطيب وضابط المواضع
التي يكره للقاضي القضاء فيها كل حال يتغير فيه خلقه أو كمال عقله انتهت (قوله في كل حال يسوء خلقه) أي يجعله سببا
في تغير خلقه وينقص عقله كما تقدم في عبارة الشيخ الخطيب (قوله وإذا حكم في حال مما تقدم) أي بأن خالف وقضى
فيها وقوله نفذ حكمه أي كما جزم به في أصل الروضة لقصة الزبير المشهورة وهي أنه نحاكم مع خصمه في الماء عند النبي
ﷺ حكم الزبير بأنه يسقي أولا لكن يتسامح في بعض حقه فقال الخصم أن كان ابن عمك أي حكمت له لأن
كان ابن عمك فتغير وجه رسول الله ﷺ وقال يا زبير احبس الماء حتى يبلغ الكعبين أو كما قال فأمره بعد ذلك
أن يستصحب حقه وقوله مع الكراهة وإنما نفذ حكمه مع الكراهة لأنها لا أمر خارج (قوله ولا يسأل) أي لا يجوز له
ذلك كما أشار إليه الشارح بقوله وجوبه وقوله أي إذا جلس الخصمان بين يدي القاضي أي مثلا وكان الأعم من ذلك
أن يقول إذا حضر الخصمان عند القاضي كما عبر به في المنهج (قوله ولا يسأل المدعى عليه إلا بعد كمال الدعوى) وفي
بعض النسخ إلا بعد تمام الدعوى وفي ابتداء حضورهما يسكت عنهما حتى يسكتا أو يقول لستكم المدعى منك ما فيه
من إلهيبة القدم قال الشيخان أو يقول للمدعى إذا عرفه تكلم وفيه كلام مذکور في شرح الروض (قوله أي
بعد فراغ المدعى من الدعوى الصحيحة) أي بأن استكمل الشروط الستة المجموعة في قول بعضهم

لكل دعوى شروط ستة جعت * تفصيلها مع الزام وتعيين

أن لا يناقضها دعوى تغايرها * تكليف كل ونفي الحرب للدين

وقد تقدم الكلام عليها في باب القسامة (قوله وحينئذ) أي حين إذا فرغ المدعى من الدعوى الصحيحة وقوله
يقول القاضي للمدعى عليه أي ولو بلا طلب المدعى لأن المقصود فصل الخصومة وبذلك تنفصل وقوله
أخرج من دعواه أي انفصل منها إما بالقرار أو بالانكار كما يعلم مما بعد (قوله فإن أقر بما ادعى عليه به) أي
حقيقة أو حكما كأن طلب من المدعى عليه اليمين فنكل وردها على المدعى خلف اليمين المردودة فأنها في حكم

لزمه ما أقر به ولا

يفيده بعد ذلك

رجوعه وان أنكر

ما ادعى به عليه

فالقاضي أن يقول

للمدعي أنك بينة أو

شاهد مع يمينك

ان كان الحق مما

يثبت بشاهد ويمين

(ولا يحلفه) وفي

بعض النسخ ولا

يستحلفه أي لا

يحلف القاضي المدعي

عليه (الابعد سؤال

المدعي) من القاضي

أن يحلف المدعي

عليه (ولا يلقن)

القاضي (خصما

حجة) أي لا يقول

لكل من الخصمين

قل كذا وكذا أما

استفسار الخصم

فإن كان يدعي

شخص قتيلا على

شخص فيقول

القاضي لا ادعي قتله

عمدا أو خطأ (ولا

يفهمه كلاما) أي

لا يعلمه كيف يدعي

وهذه المسئلة ساقطة

في بعض نسخ

المتن (ولا يتعنت

بالشهادة) وفي بعض

النسخ ولا يتعنت

شاهدا كأن يقول

القاضي له كيف

تحملت ولعلك ما

شهدت (ولا يقبل

الشهادة

الاقرار وقوله لزمه ما أقر به أي ولا يحتاج إلى حكم القاضي بالزوم بعد الاقرار بخلاف البيئتين فيحتاج إلى حكم القاضي بعدها ولو سأل المدعي القاضي أن يشهد باقرار المدعي عليه أو يمين الرد أو بما قامت به البيئتان أو أن يحكم بما ثبت عنده ويشهد عليه لزمه اجابته لذلك لأن المدعي عليه قد ينكر بعد ذلك فلا يتمكن القاضي من الحكم عليه وقد لا يقبل قوله حكمت بكذا لأن من عانى أو عزل ولو حلف المدعي عليه اليمين الواجبة وسأل القاضي ذلك لزمه اجابته أيضا ليكون ذلك حجة فلا يطالبه المدعي مرة أخرى (قوله ولا يفيد بعد ذلك رجوعه) أي لأنه لا يقبل الانكار بعد الاقرار ولذلك يقولون لا عنبر لمن أقر (قوله وان أنكر ما ادعى به عليه فلقاضي أن يقول الخ) أي فيجوز للقاضي أن يقول الخ ويجوز أن يسكت بل الأولى السكوت ان علم أن المدعي يعلم ذلك وان شك في علمه بذلك فالتقول أولى وان علم جهله به وجب اعلامه (قوله أنك بينة أو شاهد مع يمينك) فإن قال لي بينة أو شاهد مع اليمين ولكن أريد حلفه مكن لأنه قد يقرر عند عرض الحلف عليه فيستغنى المدعي عن اقامة البيئتين فان لم يقر بل حلف أقامها وأظهر كذبها في طلب حلفه غرض وان قال لا حجة لي واقتصر على ذلك أو زاد عليه لاحاضرة ولا غائبة أو قال كل حجة أقيمها فهي كاذبة أو زور ثم أقامها ولو بعد حلف المدعي عليه قبلت لأنه ربما لا يعرف أنه له حجة أو نسي ثم عرف (قوله ان كان الحق مما يثبت بشاهد ويمين) وسيفسره المصنف بما كان القصد منه المال (قوله ولا يحلفه) أي ولا يجوز للقاضي أن يحلف المدعي عليه وقوله وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي لا يطلب منه الحلف فالسين والتاء للطلب وقوله الابعد سؤال المدعي من القاضي أن يحلف المدعي عليه أي الابعد طلب المدعي من القاضي تخليف المدعي عليه فالحلف قبل طلب المدعي لم يعتد به وكذا لو حلف المدعي عليه بعد طلب المدعي وقبل تخليف القاضي كما صرح به القاضي حسين وعلم من كلام المصنف بالأولى أنه لا يجوز للقاضي الحكم على المدعي عليه قبل طلب المدعي منه الحكم عليه وهو كذلك على الاصح في الروضة (قوله ولا يلقن القاضي خصما حجة) أي ولا يجوز للقاضي أن يلقن خصما من الخصمين حجة يستظهر بها على خصمه لاضراره بالخصم الآخر وكالخصم الشاهد فلا يلقنه الشهادة كما جزم به في الروضة وأما تعريفه كيفية أداء الشهادة فيجوز كما صححه القاضي أبو المسكارم الروياني وأقره عليه في الروضة خلافا للشرف الغزي في ادعائه المنع منه فلهذا انتقل نظره من منع التلقين إلى منع التعريف لكيفية أداء الشهادة (قوله أي لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا) أي في حال الدعوى وأما التفهيم لا تأتي فقبل الشروع في الدعوى وهذا هو الفرق بينهما ويندب له دعاؤهما إلى صلح يرجو ويؤخر له الحكم يوم أو يومين برضاهما (قوله أما استفسار الخصم) أي طلب تفسيره لدعواه غير المفصلة وقوله فإن رأى فهو جائز لعدم اضراره بالخصم الآخر (قوله كأن يدعي شخص قتيلا على شخص) أي اجالا فهذه دعوى غير مفصلة فيسأل القاضي استفساله عنها ولذلك قال الشارح فيقول القاضي لا ادعي قتله عمدا أو خطأ أي أو شبه عمدا والكلام على تقدير الهمزة كما هو ظاهر (قوله ولا يفهمه كلاما) أي ولا يعلم الخصم كلاما يعرف به كيفية الدعوى وكيفية الجواب من اقرار أو انكار فقول الشارح أي لا يعلمه كيف يدعي فيه قصور (قوله وهذه المسئلة) يعني قول المصنف ولا يفهمه كلاما وهذا أولى من قول المحشي وهي تعريف المدعي كيف يدعي وقوله ساقطة في بعض نسخ المتن أي استغناء عنها بما قبلها وعلى هذه النسخة إذا بالتلقين ما يشمل التفهيم وقد علمت الفرق بينها على النسخة الأولى (قوله ولا يتعنت بالشهادة) أي لا يوقعهم في التعنت والمشقة فالباء زائدة كإيدل عليه قوله وفي بعض النسخ ولا يتعنت شاهد فالعني أنه لا يشق عليهم كأن يقول لهم لم تشهدتم وما هذه الشهادة فربما يؤدي ذلك إلى تركهم الشهادة فيتضرر المشهود له (قوله كأن يقول القاضي له الخ) ليس ما ذكره من التعنت وانما منه أن يقول له لما شهدت وما هذه الشهادة كما مر ومنه أيضا أن يستقصي منه أموراً تشق عليه ولا يجوز له أن يصرخ على الشاهد أو يزجره (قوله ولا يقبل) أي القاضي على قراءة الفعل بالياء مع كونه مبنيًا للفاعل كما شرح عليه الشيخ الخطيب وعليه فالشهادة بالنصب على المفعولية وفي بعض النسخ ولا تقبل بالتاء على أنه مبني للفعل والشهادة بالرفع نائب

فاعل وقوله الامن جعل الشارح من نكرة موصوفة فلذلك قال أى شخص ويصح جعلها اسما موصولا فتفسر
بالذى وقوله ثبتت عدالته أى عندنا كم سواء كان عندها الخا كم أو غيره وسيأتى بيان شروط العدالة فى فصل
شروط الشاهد وسمى من ثبتت عدالته عند الخا كم عدلا باطنا وأما من لم تثبت عدالته عند الخا كم فمن ظاهره
العدالة فيسمى عدلا ظاهرا ومحل توقف قبول الشهادة على ثبوت العدالة عند الخا كم اذا لم يعرف القاضى عدالة
الشاهد ولا فسقه كما أشار اليه الشارح بقوله فان عرف القاضى الخ ويحرم على القاضى اتخاذ شهود معينين بحيث
لا يقبل غيرهم لما فيه من التضيق على الناس (قوله فان عرف القاضى عدالة الشاهد الخ) مقابل لمقدر فسكانه قال
هذا اذا لم يعرف القاضى عدالة الشاهد ولا فسقه كما ذكرناه سابقا وقوله عمل بشهادته أى قبلها ولا يحتاج الى تعديل وان
طلبه الخصم وهذا من قبيل القضاء بعلم الخا كم فيتقيد بكونه مجتهدا نعم لا يعمل بشهادته ان كان أصله أو فرعه على
الارجح عند البلقينى من وجهين فى الروضة كاصلها بلاتر جميع بناء على تصحيح الروضة أنه لا تقبل تزكيته لهما
(قوله أو عرف فسمه مرد شهادته) أى ولا يحتاج الى بحث عنه كمن استفاض فسقه بين الناس فانه لا يحتاج للبحث عنه
كما قاله فى العدة (قوله فان لم يعرف عدالته ولا فسقه طلب منه التزكية) أى وجوبه بأسواء طعن الخصم فيه أو سكت لأن
الحكم بشهادته يتوقف على عدالته وهى لا تثبت عند عدم علم القاضى الا بالبينته واذا ثبتت عدالة الشاهد بالبينته تم
شهادته واقعة أخرى فان قصر الزمان لم يحتاج الى تعديله ثانيا بل يحكم بشهادته من غير تعديل وان طال الزمان
فوجهان أحدهما أنه يطلب تعديله ثانيا لأن طول الزمان يغير الأحوال ويجهتد الخا كم فى طول الزمان وقصره
ومحل الخلاف فى طول الزمان اذا لم يكن من المرتبين للشهادة عند القاضى والا فلا يجب طلب التعديل قطعا قاله
الشيخ عز الدين فى قواعد وهو حسن (قوله ولا يكفي فى التزكية قول المدعى عليه ان الذى شهد على عدل) أى لأن
الاستزكا حقيقى فلا يكفي فيه بقوله وان دفع بذلك ما قد يقال للبحث عن الشاهد لحق المدعى عليه وقد
اعترف بعدالته (قوله بل لا بد من احضار من يشهد عند القاضى بعدالته) ظاهره بل صريحه أن المزكى يكلف الحضور
عند القاضى وليس كذلك بل يتخذ القاضى من كين كما تقدم ويكتب لكل منهما ما يميز الشاهد والمشهد وله والمشهد
عليه من الاسماء والكنى والحرف ويكتب أيضا المشهد به من دين أو عين أو غيرهما كنكاح فقد يغلب على الظن
صدق الشاهد فى شئ دون شئ ويبعث سرا كل واحد منهما بما كتبه ولا يعلم أحدهما بالآخر ليسأل عن حال الشاهد
من العارفين بحاله من الأصحاب أو الجيران أو العاملين له ولذلك يسميان صاحبي مسألة فيسأل كل منهما عن حال
الشاهد ممن ذكر فى قبول شهادته فى نفسه وهل ينعو بين المشهد له أو عليه ما يمنع شهادته ثم يأتى كل منهما الى
القاضى ويخبره بما علمه من حال الشاهد بلفظ شهادة فيقول أشهد على شهادة المزكى أن الشاهد عدل لكن
فيه أن هذه شهادة فرع على شهادة أصل وهى لا تقبل مع حضور الأصل واعتذر ابن الصباغ عن ذلك بأنها انما
قلبت مع ذلك للحاجة لأن المزكى لا يكفون الحضور عند القاضى فهذا يرد ما اقتضاه كلام الشارح الآن
يفرض فيها اذا لم يتخذ القاضى من كين من أصحاب المسائل (قوله فيقول أشهد أنه عدل) أى وان لم يقل لى
وعلى لأن زيادة لى وعلى تأكيدي والمدار انما هو على اثبات العدالة التى اقتضاها قوله تعالى وأشهروا ذوى عدل
منكم (قوله ويعتبر فى المزكى شروط الشاهد) أى لأن التزكية شهادة بالعدالة فلا بد فيها من شروط الشهادة وقوله
من العدالة الخ بيان لشروط الشاهد وقوله وغير ذلك أى كاتفاء التهمة فلا تقبل تزكية الأصل للفرع
وعكسه (قوله ويشترط مع هذا) أى المذكور من شروط الشاهد وقوله معرفته أى المزكى وقوله بأسباب
الجرح والتعديل ويجب ذكر سبب الجرح كالزنا والسرقة وان كان فقيها للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل
فلا يجب ذكره لأن الأصل العدالة فلا يقبل الجرح المفسر كأن يقول أشهد أنه فاسق لأنه زنى أو سرق أو
نحو ذلك ويعتمد فى ذلك معانية كأن رآه زنى أو سرق أو سماعا منه كأن سمعه يقذف غيره أو استفاضة أو
تواتر أو شهادة من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك ولا يجعل بذكر الزنا قاذفا وان انفرد لأنه مستول فهو
فى حقه فرض كفاية أو عين بخلاف شهود الزنا اذا نقصوا عن الاربعة فانهم يجعلون قذفه لأن المطلوب منهم

الامن) أى شخص
(ثبتت عدالته)
فان عرف القاضى
عدالة الشاهد عمل
بشهادته أو عرف
فسقه رد شهادته
فان لم يعرف عدالته
ولا فسقه طلب منه
التزكية ولا يكفي فى
التزكية قول المدعى
عليه ان الذى شهد
على عدل بل لا بد
من احضار من
يشهد عند القاضى
بعدالته فيقول
أشهد أنه عدل
ويعتبر فى المزكى
شروط الشاهد من
العدالة وعدم العداوة
وغير ذلك ويشترط
مع هذا معرفته
بأسباب الجرح
والتعديل

الستر فهم مقصرون بذكر الزنا مع نقصهم عن نصاب شهادته وهذا في المزمكي من الجيران ونحوهم وأما المزمكي من أصحاب المسائل فيعتمد في ذلك قول المزمكين والجرح غير المفسر وإن لم يقبل بفيد التوقف عن قبول الشهادة إلى أن يبحث القاضي عن ذلك كما ذكره في الرواية ولا فرق بينها وبين الشهادة في ذلك كما هو ظاهر وتقدم بينة الجرح على بينة التعديل لأن مع الأولى زيادة علم ما لم تقل بينة التعديل أنه تاب من سبب الجرح والافتدأت لأن معها حينئذ زيادة علم على بينة الجرح (قوله وخبرة باطن من يعدله) أي معرفة ذلك ليكون على بصيرة فيما يشهد به من عدالة وهذا إنما هو شرط في المزمكي من الجيران ونحوهم وأما المزمكي من أصحاب المسائل فلا يشترط فيه ذلك لأنه إنما يعتمد قول المزمكين كما مر (قوله بصحبة) أي بسبب صحبة وطول معايشة خصوصاً في السفر الذي يسفر عن أخلاق الرجال وقوله أو جوار بكسر الجيم أفصح من ضمها لأن الجوار يعرف به صباح الشخص من مسائه وقوله أو معاملة أي في الصفراء والبيضاء التي هي الدراهم والدنانير لأن المعاملة تبين حال الرجل من الصعوبة والسهولة ولذلك ورد الدين المعاملة (قوله ولا يقبل القاضي شهادة عدو الخ) أي لحديث لا تقبل شهادة ذي غم على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه بأسناد حسن والغم بكسر الغين المعجمة الغل والخقدو بالفتح ما يغمرك من الماء والضم الرجل الجاهل ففرق بين الثلاث وروى الحاكم على شرط مسلم خبر لا تجوز شهادة ذي الظنة ولا ذي الخنة والظنة بكسر الظاء المشالة وتشديد النون التهمة والحنة بكسر الحاء المهملة وتخفيف النون مع الفتح العداوة وقد تكون من الجانبين ففرد شهادة كل على الآخر كما هو الغالب وقد تكون من أحدهما فيختص برد شهادته على الآخر والمراد العداوة الدينية الظاهرة ولو بما يدل عليها من المخاصمة ونحوها كما قاله البلقيني ناقلاً عن نص المختصر بخلاف الباطنة التي لم تدل عليها قرينة لأنه لا يطلع عليها إلا الغيوب وقال عليه السلام كما في معجم الطبراني سيأتي قوم في آخر الزمان اخوان العلانية أعداء السريرة وبخلاف العداوة الدينية فإنها لا توجب رد الشهادة فتقبل شهادة المسلم على الكافر دون العكس وتقبل شهادة السني على المبتدع وأما شهادة المبتدع فإن كان لا يكفر ببدعته كالذي ينكر صفات الله وخلقه أفعال عبادته وجوارز رؤيته يوم القيامة قبلت لاعتقاده أنه مصيب في ذلك لما قام عنده من الشبهة نعم لا تقبل شهادة خطائي مثله اعتماداً على قوله لاعتقاده أنه لا يكذب فإن ذكر فيها ما ينفي احتمال اعتياده على قوله كأن قال رأيته أقرضه أو سمعته يقره قبلت وكذلك شهادة المخالف لزال المانع وإن كان يكفر ببدعته كالذي ينكر علم الله تعالى بالجزئيات وحدوث العالم والحشر للأجساد لم تقبل شهادته لكفره بذلك لا نكار ما علم بحجج الرسول به ضرورة ولذلك قال بعضهم

ثلاثة كفر الفلاسفة العدا * إذ أنكروها وهي حق مثبتة

علم بحجج حدوث عوالم * حشر لأجساد وكانت ميتة

(قوله على عدوه) بخلاف شهادته لأنها تقبل إذا التهمة * والفضل ما شهدت به الأعداء * (قوله والمراد بعدو الشخص من يبغضه) أي بحيث يفرح لحزنه ويحزن لفرحه وضده الحبيب والصديق من صدق في مودتك بأن يهيمه ما أهيمك قال ابن القاسم المالكي وكان تلميذاً لأمام مالك فكان يسافر من مصر لا خذ العلم عنه وينفق الدنانير الكثيرة على طلب العلم وقليل ذلك أي في زمانه ونادر في زماننا بل معدوم (قوله ولا يقبل القاضي شهادة والد الخ) أي للتهمة ولو قال المصنف شهادة الشخص لبعضه كان أخصراً مذكراً وقوله لولده أي لمولوده كما في النسخة الثانية لأن الولد بمعنى المولود فلا تقبل شهادته لولده بالرشد سواء كان في حجره أم لا وإن كان يؤخذ باقراره برشد من في حجره وقوله ولا شهادة ولداً لوالده أي ولا يقبل القاضي شهادة ولداً لوالده للتهمة فتحصل أنه لا تقبل شهادة الأصل لفرعه ولا شهادة الفرع لأصله نعم لو ادعى السلطان على شخص بمال لبيت المال وشهد له به أصله أو فرعه قبلت شهادته كما قاله الماوردي لأن الحق لعموم المسلمين وإذا شهد لأصله أو فرعه مع أجنبي كأن شهد برقيق أو بيت مشترك بينهما قبلت للأجنبي دون أصله أو فرعه على الأصح من قولني تفرق الصفقة ولا تقبل شهادة الشخص

وخبرة باطن من
يعدله بصحبة أو جوار
أو معاملة (ولا يقبل)
القاضي (شهادة عدو
على عدوه) والمراد
بعدو الشخص من
يبغضه (ولا يقبل)
القاضي (شهادة والد)
وإن علا (ولده) وفي
بعض النسخ لمولوده
أي وإن سف (ولا)
شهادة (ولداً لوالده)
وإن علا

لأحد أصله أو فرعيه على الآخر كما جزم به الغزالي ويؤيده أنه يتمتع حكمه بين أبيه وابنه وإن خالف ابن عبد السلام في ذلك مع اللابان الوازع أي الميل الطبيعي قد تعارض فضعفت التهمة وظهر الصدق (قوله) أما الشهادة عليهما فتقبل أي لا تتفاء التهمة إلا أن كان بينه وبين كل منهما عداوة فلا تقبل لأهلها ولا عليهما وعلم من كلام المصنف أن ما عدا الأصل والفرع من حواشي النسب تقبل شهادة بعضهم لبعض وشهادة بعضهم على بعض فتقبل شهادة الأخ لأخيه وعليه ومثل ذلك شهادة أحد الزوجين للآخر وعليه نعم لو شهد زوجته بأن فلانا قد فعل لم تقبل شهادته في أحد وجهين رجحه البلقيني ولو شهد عليها بالزنا لم تقبل شهادته لأنه يدعي خيانتها فراشه وتقبل شهادة الصديق لصديقه وعليه وقد تقدم تعريفه قريبا (قوله) ولا يقبل كتاب قاض إلى قاض آخر الخ أي لا يعمل به القاضي المكتوب إليه بمجرد من غير شهادة الشاهدين لأن الاعتماد إنما هو على شهادتهما لا على الكتاب لأنه سنة حتى لو ضاع أو انماحى ما فيه أو خالفه فالعبرة بهما لا بالكتاب (قوله في الأحكام) أي في جنس الأحكام الصادق بحكم منها ومثله سماع البيعة لكن الانتهاء بالحكم ولو بغير كتاب بمعنى مطلقا عن التقييد بفوق مسافة العدوى والانهاء بسماع البيعة يقبل فيما فوق مسافة العدوى لا فيما دونه والفرق أنه في انهاء الحكم قد تم الأمر فلم يبق إلا الاستيفاء فذلك قبل مطلقا وفي انهاء سماع البيعة لم يتم الأمر مع سهولة احضارها في القرب دون البعد فذلك قبل في الفوق لا في مسافة العدوى وهي ما يرجع منها المبكر في يومه المعتدل كمن مصر إلى قليوب سميت بذلك لأن التباضي يعدي من طلب احضار خصمه منها أي يعينه على احضاره وعلم من قولنا مع سهولة احضارها في القرب أنه لو عسر احضارها فيه لمرض ونحوه قبل انهاء سماعها كما ذكره في المطلب (قوله) لا بعد شهادة شاهدين أي عدلى شهادة وقوله يشهدان على القاضي الكاتب أي الذي كتب الكتاب وقوله بمافيه أي من الحكم على الغائب وقوله عند المكتوب إليه أي عند القاضي المكتوب إليه بعد احضار الخصم عنده ويسن ختمه بنحو سماع بعد قراءته عليهما بحضوره ويقول أشهد كما أني كتبت إلى فلان بما سمعنا ويضعان خطهما فيه ولا يكفي أن يقول أشهد كما أن هذا خطي وأن ما فيه حكمي ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بلاختم ليطالعا للتدكير عند الحاجة ولو حكم بحضورهما ولم يشهد هما على الحكم فلهما الشهادة به لأن الحكم يحضرتهما بمنزلة اشهادهما كافي شرح الروض والحاصل أن الحكم يحضرتهما لا يحتاج إلى قوله وأشهد كما به بخلاف قراءة الكتاب عليهما فلا بد فيهما من قوله وأشهد كما بمافيه (قوله) وأشار المصنف بذلك أي بقوله ولا يقبل كتاب قاض إلى قاض آخر الخ (قوله) إلى أنه أي الحال والشأن وقوله إذا ادعى شخص على غائب أي عن البلد فانه تسمع الدعوى على الغائب عن البلد وكذا على الغائب عن المجلس مع كونه في البلدان توارى أو نزع زلكن المناسب هنا الأول (قوله) بمال أي ولم يقل هو مقر به بأن قال هو جاحد أو أطلق فان قال هو مقر لم تسمع حجته لتصرح بالمنافى لسماعها إذا فائدة لما مع الاقرار نعم لو كان للغائب مال حاضر وأقام الحجة على دينه لا يكتب القاضي به إلى قاضي بلد الغائب بل ليوفيه دينه من المال الحاضر فانها تسمع وإن قال هو مقر كما في الرضة وأصلها عن فتاوى القفال وكذا لو قال هو مقر لكنه تمتنع أو قال له دينه باقراره أقر فلان بكذا أولى به دينه والقاضي نصب مسخر بفتح الخاء المشددة ينكر عن الغائب لتقام الحجة على انكار منكر ويجب تحليف المدعي بيمين الاستظهار بعد إقامة حجته وبعد تعديلها كافي الرضة كما صلتها في حلف أن الحق ثابت عليه يلزمه أدائه احتياطاً للغائب لأنه ربما ادعى ما يبرئه منه لو حضر كالموادعي على صبي أو مجنون أو ميت فانه يجب مع الحجة بيمين الاستظهار نعم إن كان للغائب نائب حاضر وللصبي أو المجنون نائب خاص وليت وارث خاص اعتبر في وجوب اليمين سواء لو ادعى قيم لموليه شيأ على قيم مولى آخر وأقام به دينه فقتضى كلام الشيخين أنه ينتظر كمال المدعي له ليحلف ثم يحكم له وفيه أنه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق فالوجه كما قال السبكي أنه لا ينتظر بل يحكم له وسبقه إليه ابن عبد السلام وهو المعتمد (قوله) وثبت المال عليه أي بأن أقام المدعي الحجة عليه وحلف بيمين الاستظهار كما سيشير إليه بقوله وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان وقد

أما الشهادة عليهما
فتقبل (ولا يقبل
كتاب قاض إلى قاض
آخر في الأحكام إلا
بعد شهادة شاهدين
يشهدان) على القاضي
الكاتب (بمافيه) أي
الكتاب عند المكتوب
إليه وأشار المصنف
بذلك إلى أنه إذا
ادعى شخص على
غائب بمال وثبت
المال عليه

عدلا عندي وحلفت المدعي وكان الاولى أن يقول وحكم به الحاكم ليصح قوله فان كان له مال حاضر قضاء القاضي منه لا يقضيه منه الا بعد الحكم لا بمجرد الثبوت فانه ليس حكما (قوله فان كان له مال حاضر) أي في محل عمل القاضي وقوله قضاء القاضي منه أي نيا به عن الغائب فان القاضي ينوب عنه لغيبته (قوله وان لم يكن له مال حاضر) أي في محل عمل القاضي وقوله وسأل المدعي انتهاء الحال الى قاضي بلد الغائب أي بالحكم أو بسماع البيعة وقوله أجا به لذلك أي للإنتهاء المذكور ولو شافه القاضي وهو في محل عمله قاضي بلد الغائب بحكمه بأن حضر قاضي بلد الغائب الى بلد الحاكم وشافه بذلك أمضاه ونفذه اذ ارجع الى محل ولايته بخلاف ما لو شافه القاضي وهو في غير محل عمله قاضي بلد الغائب فلا يرضيه كما قاله الامام والغزالي ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو في طرف محل ولايته لقاضي بلد الغائب وهو في طرف محل ولايته حكمت بكذلك فلان على فلان الذي ببلدك أمضاه ونفذه أيضا أنه أبلغ من الشهادة والكتاب وهو حينئذ قضاء بعلمه (قوله وفسر الاصحاب) أي اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله انتهاء الحال) أي من قاضي بلد الحاضر الى قاضي بلد الغائب (قوله بأن يشهد قاضي بلد الحاضر عدلين بما ثبت عنده) أي غير العدلين الشاهدين بالحق لأنه لا يحكم الا بعد شهادة العدلين الشاهدين بالحق ثم يشهد على حكمه عدلين آخرين وقوله من الحكم على الغائب بيان لما ثبت عنده وسن مع الاشهاد كتاب به يذكرفيه ما جرى عنده وما يميز الخصمين ذا الحق والغائب الذي عليه الحق فان أنكر الغائب بعد احضاره أن المال المذكور فيه عليه شهد عليه الشاهدان عند قاضي بلده بحكم القاضي الكاتب فان قال ليس المكتوب اسمي صدق يمينه لأنه أخبر بنفسه والأصل براءة ذمته هذا ان لم يعرف به فان عرف به لم يصدق فان قال لست الخصم حكم قاضي بلده عليه ان ثبت أن المكتوب اسمه باقرار أو يمين ولا يلتفت الى انكاره أنه اسمه حينئذ اذا لم يكن هناك من يشاركه فيه وهو معاصر للمدعي يمكن معاملته بأن لم يكن ثم من يشاركه فيه أصلا أو كان ولم يعاصر المدعي أو لم تمكن معاملته لأن الظاهر أنه المحكوم عليه حينئذ فان كان هناك من يشاركه فيه ومعاصر المدعي وأمكن معاملته بعث المكتوب اليه للكاتب أنه يطلب من الشهود زيادة تمييز للشهود وعليه يكتبها وينهيها ثانيا فان لم يجز زيادة تمييز وقف الامر حتى ينكشف الحال فعلم من ذلك أنه يعتبر مع المعاصرة امكان المعاملة كما صرح به الجرجاني والبندنجي وغيرهما (قوله وصفة الكتاب) أي كيفيته والكتاب بمعنى المكتوب (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بالبسملة تبركا ولم يأت بالجمل على ما يروى بالبسملة لأنها أصح من رواية الجمل أو عملا برواية ذكر الله فانها مطلقة والمطلقة يرجع اليها عند تعارض الروايتين المقيدتين بقيد من مختلفين (قوله حضر) فعل ماض وفاعله فلان وجملة عاقلي الله وأياكم معترضة بين الفعل والفاعل قصد بها الدعاء بالمعافاة من بلايا الدنيا والآخرة (قوله فلان) أي كزيد لأنه كناية عن العلم وقوله وادعي على فلان أي كعمرو وقوله بالشئ الفلاني أي من المال بدليل قوله وحكمت له بالمال وان كان لا يتقيد القضاء على الغائب بالمال بل بتقيد بغيره فلو كان له مال في قود أو حد قدف أو ما عقوبه الله تعالى من حد أو تعزير فلا يقضى فيها على الغائب لأن حقه تعالى مبني على المسامحة وحق الأدنى مبني على المشاحة فيقضى فيه على الغائب (قوله وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان) لا حاجة لذلك لأنه اذا حكم استغنى عن تسمية الشهود وهذا اذا كانت الحجة شاهدين كما هو الفرض فان كانت شاهدا أو يميناً أو يميناً مردودة وجب بيانها لأنه قد لا يكون ما ذكر حجة عند القاضي المنهي اليه نعم لا بد من تسمية الشاهدين في الانتهاء بسماع الحجة ان لم يعد لها والا فله ترك تسميتهما كما في المنهج وشرحه (قوله وحلفت المدعي) أي يمين الاستظهار فيحلف بعد اقامة الحجة وتعديلهما أن الحق عليه يلزمه أدائه احتياطا للغائب كما مر (قوله وحكمت له بالمال) أي فاستوفه أنت وهذا في انتهاء الحكم كما هو الفرض وأما في انتهاء سماع الحجة فالذي يحكم هو قاضي بلد الغائب ثم يستوفى الحق (قوله وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا) أي ليؤدبا الشهادة بما فيه عند القاضي الآخر (قوله ويشترط في شهود الكتاب والحكم) أي لافي شهود الحق لأنه يعتبر تعديلهم عند القاضي الكاتب وقوله ظهور عدالتهم عند القاضي المكتوب اليه فيطلب وجوب تركيتهم عنده فلا بد من تعديلهم عنده (قوله ولا تثبت عدالتهم عنده) أي عند القاضي المكتوب اليه وقوله بتعديل

فان كان له مال حاضر
قضاء القاضي منه
وان لم يكن له مال حاضر
وسأل المدعي انتهاء
الحال الى قاضي بلد
الغائب أجا به لذلك
وفسر الاصحاب
انتهاء الحال بأن يشهد
قاضي بلد الحاضر
عدلين بما ثبت عنده
من الحكم على
الغائب وصفة الكتاب
بسم الله الرحمن
الرحيم حضر عندنا
عاقلي الله وأياكم فلان
وادعي على فلان
الغائب المقيم في بلدك
بالشئ الفلاني وأقام
عليه شاهدين وهما
فلان وفلان وقد
عدلا عندي وحلفت
المدعي وحكمت له
بالمال وأشهدت
بالكتاب فلانا
وفلانا ويشترط في
شهود الكتاب
والحكم ظهور
عدالتهم عند القاضي
المكتوب اليه ولا
تثبت عدالتهم عنده
بتعديل القاضي
الكاتب اياهم

القاضي الكاتب اياهم أي لأنه تعديل قبل أداء الشهادة ولأنه كتعديل المدعى شهوده ولأن الكتاب إنما ثبت بقولهم
فلو ثبتت به عدالتهم لثبت بقولهم والشاهد لا يزكي نفسه

فصل في أحكام القسم أي هذا فصل بيان الأحكام المتعلقة بالقسم كالشر وطالتي يقتصر القاسم اليها والاصل
فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وإذا حضر القسم أو لوالقر في واليتامى والمساكين فارتز قوهم منه وقولوا لهم قولا
معروفا فكان يجب اعطاء المذكورين شيأ من التركت في صدر الاسلام ثم نسخ الوجوب وبقي التنب وأخبار
كخبر الصحيحين كان رسول الله ﷺ يقسم الغنائم بين أربابها والحاجة داعية اليها لئلا يتمكن كل واحد من الشرير يكن
أو الشركاء من التصرف في نصيبه استقلالاً ويتخلص من سوء المشاركة واختلاف الأيدي وأركانها ثلاثة
قاسم ومقسوم ومقسوم له ويشترط للقسم الواقعة بالتراضي من قسمه افراز أو تعديل أو رد رضاها بعد خروج
القرعة ان حكموا القرعة كأن يقولوا رضينا بهذه القسم أو بما أخرجه القرعة بخلاف القسم الواقعة بالاجبار
وهو لا يكون الا في قسمه الافراز أو التعديل دون الرد فلا يدخلها الاجبار كما سيأتي فلا يعتبر فيها الرضا لا قبل القرعة
ولا بعدها فان لم يحكموا القرعة كأن اتفقوا على أن يأخذ أحدهم هذا القسم والاخر ذلك القسم وهكذا بتراضهم
كما يقع كثير افلا حاجة الى رضى آخرو لو ثبت بحجة حيف أو غلط في قسمه تراض وهي بالاجزاء أو وقسمه اجبار نقضت
القسم بنوعها كالأقامت حجة بجور القاضي أو كذب الشهود ولأن الأولى افراز ولا افراز مع التفاوت وان لم يثبت
ذلك وبين المدعى قدر ما ادعاه فله تحليف شريكه كمنظاره لا تحليف القاسم الذي نصبه الحاكم كما لا يخلف الحاكم
فان لم تكن بالاجزاء بأن كانت بالتعديل أو الرد لم تنقض لانها بيع ولا أثر للحيف والغا ط فيه كما لا أثر للغبن فيه لرضا
صاحب الحق بتركه ولو استحق بعض المقسوم معيناً وليس سواء بأن اختص أحدهما به أو أصاب منه أكثر بطلت
القسم وعادت الاشاعة لا يحتاج أحدهما الى الرجوع على الآخر أو بالأبأن استحق بعضه شيئاً أو معيناً سواء بطلت
فيه فقط دون الباقي تفرقاً للصفة (قوله وهي) أي القسم لغت وقوله الاسم من قسم الشيء قسماً أي الاسم المأخوذ من
قسم الشيء قسماً فعنا لغة التفرق والقسم الذي يقسم الاشياء بين الناس قال الشاعر وهو لبيد

فارض بما قسم المليك فانما * قسم المعيشة ينننا قسامها

وقال الآخر يانفس لا تطلي بالاسبيل له * قد قسم الرزق بين الناس قسام

ألم تر السوق قد صفت فواكه * للتين قوم وللجميز أقوام

(قوله وشرعاً) عطف على لغته وهو مقدر في كلامه كما تقدمت الإشارة اليه (قوله تمييز بعض الانصباء من بعض) عبارة
شرح المنهج تمييز الحصص بعضها من بعض فالانصباء بمعنى الحصص وهي جمع نصيب وهو بمعنى الحصص وقوله
بالطريق الآتي أي الذي هو تجزئة الانصباء بالكيل أو غيره مما سيأتي ثم الاقرا بين الانصباء لتعيين كل نصيب لو احد
من الشركاء كما سيأتي في كلامه (قوله ويقتصر القاسم) أي المعبود كما أشار اليه الشارح بقوله المنصوب من جهة القاضي
ومثله محكم الشرير يكن أو الشركاء فلو حكموا اشخصاً في القسم اشترط فيه الشر وطالتي في المنصوب من جهة الماضي
بخلاف منصوب الشركاء الآتي في قوله فان تراضى الشرير كان الخ (قوله المنصوب من جهة القاضي) أي أو من جهة الامام
ويجعل الامام رزق منصوبه ان لم يتبرع بالقسمه من يث المال ان كان فيه سعة والا فاجر تعمل الشركاء لأن العمل لهم
فان سمي كل منهم قسراً لم يولد فوق أجره المثل سواء عقدوا معا أو مزابوا ان سمو أجره مطلقه فالاجرة موزعة
على قسركم المأخوذة لأنهما من مؤن الملك كالنفقة لا الحصص الأصلية في قسمه التعديل مثلاً لو كانت الارض
مشتركة بينهما نصفين لكن عدل ثلثها بثلثيها فالذي يأخذ الثلث عليه ثلث الاجرة والذي يأخذ الثلثين عليه ثلثاها
لأن العمل في الكثير أكثر من في القليل هذا اذا كانت الاجارة صحيحة والا فالموزع أجره المثل على قدر الحصص مطلقاً
(قوله الى سبع) أي بخلاف التاء وقوله وفي بعض النسخ الى سبعة أي بالتاء ووجه الأولى أن المعدود مؤن لأن الشرائط
جمع شرطه ووجه الثانية أن المعدود مذكر معنى لكون الشرائط بمعنى الشروط ويزاد على السبع الشرائط شرائط

فصل في أحكام
القسم وهي بكسر
القاف الاسم من
قسم الشيء قسماً بفتح
القاف وشرعاً تمييز
بعض الانصباء من
بعض بالطريق الآتي
(ويقتصر القاسم)
المنصوب من جهة
القاضي (الى سبع)
وفي بعض النسخ
الى سبعة (شرائط)

آخر فانه يشترط فيه السمع والبصر والنطق والضبط ولو عبر المصنف بقوله ويعتبر في القاسم أهلية الشهادات لكان أولى وأخصر ويشترط فيه أيضا علمه بالقسمة والعلم بها يستلزم العلم بالحساب والمساحة لانهما آلتاها وكونه عفيفا عن الطمع حتى لا يرتشى ولا يخون كما اقتضاء كلام الامم وهل يشترط فيه معرفته بالتقويم وفيه وجهان أو جههما أنه لا يشترط فان لم يعرفه سأل عدلين عنه لكنه يستحب كما جزم به البند نيجي وأبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم ورده البلقيني وقال المعتمد اعتبارها في التعديل والرد (قوله الاسلام) فلا يصح أن يكون كافرا وقوله والبلوغ فلا يصح أن يكون صبيا وقوله والعقل فلا يصح أن يكون مجنونا وقوله والحرية فلا يصح أن يكون رقيقا وقوله والذكورة فلا يصح أن يكون غير ذكرو وقوله والعدالة فلا يصح أن يكون فاسقا وقوله والحساب أي وعلم الحساب ويدخل فيه علم المساحة لانهما نوع منه كما قاله الشبرا ملسي وجمع بينهما الشيخ الخطيب حيث قال وعلم المساحة وعلم الحساب وعليه فبراد بعلم الحساب العلم المتعلق بالاعداد وبعلم المساحة معرفة الاسطحة والخطوط والحاصل أن علم الحساب يطلق على ما يعم المساحة وهذا هو المناسب لكلام المصنف وعلى ما يقابل علم المساحة وهذا هو المناسب لمن جمع بينهما (قوله فن انصف بضد ذلك) أي المذكور من الشروط فضا لاسلام الكفر وضد البلوغ الصبا وضد العقل الجنون وهكذا وقوله لم يكن قاسما أي لأن القسم ولا يقو المتصف بضد ذلك ليس من أهل الولايات (قوله وأما اذالم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي) أي بل كان منصوبا من جهة الشركاء وهذا مقابل لقوله المنصوب من جهة القاضي كما هو ظاهر وقوله فقد أشار اليه المصنف بقوله جواب أما (قوله فان تراضيا) هذه النسخة تحوج الى ارتكاب شذوذان كانت جارية على لغة كاوفي البراغيث كما ذكره ابن مالك بقوله

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعدمسند

أو تأويل بأن تجعل الالف اسما لانه ضمير التثنية والشريك كان بدل منه ولذلك قال الشبرا ملسي على قوله وفي بعض النسخ فان تراضى وهذه النسخة أحسن لاحتياج الاولى الى شذوذ أو تأويل والالف على النسخة الثانية بدل من ياء الفعل فان تراضى أصله تراضى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الف لالاعلام التثنية كالنسخة الاولى وكان شيخ المحشى توهم ذلك حيث قال كما نقله المحشى عنه في صحة كل من النسختين مع التصريح بلفظ الشريك كان نظرا لظاهر من حيث العربية اه والنظر الذي أشار اليه قد قررناه في النسخة الاولى فقط وأما النسخة الثانية فلا غبار عليها (قوله الشريك كان) أي أو الشركاء وانما اقتصر على الشريكين لانهما أقل ما تتوقف عليه الشركة حتى محتاج الى القسمة وقوله بمن يقسم بينهما أي بشخص يقسم بينهما فهذا القاسم هو المنصوب من جهة الشركاء وقوله المال المشترك مفعول قوله يقسم وهذا هو المقسوم وكل من الشريكين مقسوم له (قوله لم يفتقر في هذا القاسم) كان الاولى حذف في بأن يقول لم يفتقر هذا القاسم وعلى كلامه يقرأ بالبناء للمجهول وعلى كلامنا يقرأ بالبناء للمعلوم وقوله الى ذلك أي المذكور من شرائط وقوله أي الشروط السابقة أي مجموعها اذ لا بد من التكليف مطلقا والعدالة ان كان في الشركاء محجور عليه أو اذ القسمة له وليه وهذا اذا لم يحكموه في القسمة لأن محكمهم كمنصوب القاضي فيشترط فيه الشروط المذكورة فيه كما مر (قوله واعلم) هذه الكلمة يؤتى بها للاعتناء بما بعدها والمخاطب بها كل من يتأتى منه العلم بمن يقف على هذا الكتاب وقوله أن القسمة أي من حيث هي وقوله على ثلاثة أنواع أي كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة المقسم على أقسامه ولو حذف لفظ على لكان أولى وأخصر ووجه الحصر في الثلاثة أنواع أنه ان (٧) تساوت الانصاب صورة قسمة فهو الاول والا فان عدلت بالقيمة ولم يحتج لردي آخر فالثاني وان احتج الى ردي آخر فالثالث (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أنواع وقوله القسمة بالاجزاء أي بالنظر للاجزاء المتسوية وهي افراز حق كل من الشركاء لبيع ولذلك دخلها الاجبار فيجبر الممتنع منها عليها اذا اضرر عليه فيها وقيل هي بيع لما كان يملكه من نصيب صاحبه بما كان يملكه صاحبه من نصيبه هو وافراز لما كان يملكه من نصيبه قبل القسمة وبه جزم في الروضة تبعاً لتصحيح أصلها وانما دخلها الاجبار مع أن فيها بيعا على هذا القول للحاجة كما يبيع الحاكم مال المدين

الاسلام والبلوغ
والعقل والحرية
والذكورة والعدالة
والحساب) فن
انصف بضد ذلك لم
يكن قاسما وأما اذالم
يكن القاسم منصوبا
من جهة القاضي
فقد أشار اليه
المصنف بقوله (فان
تراضيا) وفي بعض
النسخ فان تراضى
(الشريك كان بمن
يقسم بينهما) المال
المشترك (لم يفتقر)
في هذا القاسم (الى
ذلك) أي الشروط
السابقة واعلم أن
القسمة على ثلاثة
أنواع أحدها
القسمة بالاجزاء
٧ (قول المحشى
تساوت الانصاب)
كذا بخطه ولعل
الاولى الانصبا
كتبه نصر

جبر عليه للحاجة لكن المشهور الاول (قوله وتسمى قسمة المتشابهات) أى لأن الاجزاء فيها متشابهة قيمة وصورة وتسمى أيضا قسمة الافراز لكونها أفرزت لكل من الشركاء نصيبه كما مر (قوله كقسمة المتشابهات) أى أو المتقومات المتساوية في القيمة والصورة كما أشار اليه بالكاف لأن هذا النوع لا يختص بالمتشابهات بل يجري في المتقومات المذكورة فان ضابطه أن تكون القسمة فيما استوت أجزاؤه صورة وقيمة متشابهة كان أو متقوما ولذلك مثل له في المنهج بقوله كمثلي ودار متفقة الابنية وأرض مشتهية الاجزاء (قوله من حبوب) بيان للمتشابهات وقوله وغيرها أى كدراهم وأدهان (قوله فتجزأ الانصاء الخ) بيان لكيفية القسمة بالاجزاء المذكورة وقوله كيل في مكيل أى كالحبوب وقوله ووز نافي موزون أى كالدرهم والادهان وقوله وذرعافي مذروع أى وعداني معدود فقيه حذف الواو مع ما عطف فالمذروع كالارض والقماش والمعدود كاللبن المضروب (قوله ثم بعد ذلك) أى المذكور من تجزئة الانصاء كما ذكر وقوله يقرع بين الانصاء لتعيين كل نصيب منها لواحد من الشركاء أى في هذا النوع وغيره من بقية الانواع ويجوز أن يتفقا على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر أو يأخذ أحدهما الخسيس والآخر النفيس مع التعديل بالقيمة أو رد قسط الزائد من القيمة من غير اقراع (قوله وكيفية الافراز) أى المفهوم من قوله ثم بعد ذلك يقرع وقوله أن تؤخذ ثلاث رقايع أى أو أكثر بعدد الانصاء ان استوت كأن كانت اثلاثا لثلاث لزيد وثلاث لعمر وثلث لبيكر فان اختلفت كنصف وثلث وسدس جزى ما يقسم على أقلها وهو السدس فيكون ستة أجزاء ثم بعد ذلك فاما أن يكتب الاسماء في ثلاث رقايع بعدد أسماء الشركاء أو ست بأن يكتب اسم من له النصف في ثلاث واسم من له الثلث في اثنتين واسم من له السدس في واحدة ثم يخرج على الاجزاء واما أن يكتب الاجزاء في ست رقايع ويخرج على الاسماء ويجنب في الصورتين تفريق حصص واحدة اذا كان المقسوم عقارا كالدار ونحوها بخلاف المنقول لأن ضرر التفريق انما هو في العقار دون المنقول ومعنى اجتناب التفريق في كتابة الاسماء أن لا يبدأ بالاخراج على الجزء الثاني أو الخامس بل يبدأ بالجزء الاول فان خرج له اسم صاحب النصف أخذه والذين بعده وان خرج له اسم صاحب الثلث أخذه والذي يليه وان خرج له اسم صاحب السدس أخذه وحده ثم تتم الاخراج في الجميع ومعنى اجتناب التفريق في كتابة الاجزاء أن لا يبدأ بصاحب السدس لأنه اذا بدى به حينئذ فر بما خرج له الجزء الثاني أو الخامس فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الاول أو الثاني أعطيه مع الثالث ويشئ بمن له الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه مع الخامس ويتعين السادس لمن له السدس وقد خص في شرح المنهج وتبعه الخطيب اجتناب التفريق بما اذا كتبت الاجزاء دون ما اذا كتبت الاسماء ثم قال فالاولى كتابة الاسماء في ثلاث رقايع أو ست والاخراج على الاجزاء لأنه لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكره لعله بناء على الغالب والمعتاد من البداية بالجزء الاول والافهو مبحوث فيه لأنه يحتاج الى اجتناب التفريق في كل من الصورتين كما وضحه ذلك فادع بتوفيق الله لي ولك (قوله ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك الخ) والخيرة في كتابة الاسماء أو الاجزاء وتعيين من يبدأ به من الشركاء أو الاجزاء منوطة بنظر القاسم (قوله أو جزءه) أى أو يكتب في كل رقعة جزء فهو بالرفع كما هو الظاهر ويؤيده قوله فيما بعده أو يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلا ان كتبت في الرقايع أجزاء الشركاء ويحتمل قراءته بالجر عطفًا على شريك فيكون الاسم مسلطًا عليه والمعنى على هذا أو يكتب في كل رقعة اسم جزء وقوله يميز من غيره أى يحد أو غيره وهو وصف للجزء (قوله وتدرج تلك الرقايع في بنادق متساوية) أى وزنا وصورة نداء وقوله من طين مثلا أى أو شمع أو عجائن أو نحوهما وقوله بعد تجفيفه أى الطين وهو ظرف لقوله تدرج (قوله ثم توضع) أى تلك البنادق وقوله في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج أى ليسكون أبعد عن الانهماك في هذا المقام (قوله ثم يخرج من لم يحضرهما) أى الكتابة والادراج وقوله رقعة مفعول يخرج وقوله على الجزء الاول أى كأن يقول خذ هذه الرقعة للجزء الاول وقوله ان كتبت أسماء الشركاء أى كما هو الشق الاول من كيفية الافراز وقوله كزيد الخ لشميل لاسماء الشركاء وقوله فيعطى أى الجزء الاول وقوله من خرج اسمه في تلك الرقعة

وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة المتشابهات من حبوب وغيرها فتجزأ الانصاء كيل في مكيل ووزنا في موزون وذرعافي مذروع ثم بعد ذلك يقرع بين الانصاء لتعيين كل نصيب منها لواحد من الشركاء وكيفية الافراز أن تؤخذ ثلاث رقايع متساوية ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء أو جزء من الاجزاء يميز من غيره منها وتدرج تلك الرقايع في بنادق متساوية من طين مثلا بعد تجفيفه ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج ثم يخرج من لم يحضرهما رقعة على الجزء الاول من تلك الاجزاء ان كتبت أسماء الشركاء في الرقايع كزيد وبكر وخالد فيعطى من خرج اسمه في تلك الرقعة

ثم يخرج رقعة
أخرى على الجزء
الذي يلي الجزء الأول
فيعطى من خرج
اسمه في الرقعة الثانية
ويتعين الجزء الباقي
للتالث ان كانت
الشركاء ثلاثة أو
يخرج من لم يحضر
الكتابة والادراج
رقعة على اسم زيد
مثلا ان كتبت في
الرقاع أجزاء الشركاء
ثم على اسم خالد
ويتعين الجزء الباقي
للتالث النوع الثاني
القسمه بالتعديل
للسهام وهي الانصاء
بالقيمة كأرض
تختلف قيمة
أجزائها بقوة انبات
أو قرب ما تكون
الارض بينهما
نصفين ويساوى
ثلث الارض مثلا
لجودته ثلثها
فيجعل الثلث سهما
والثلثان سهواً يكفى
في هذا النوع والذي
قبله قاسم واحد *
النوع الثالث القسمه
بالرد بأن يكون في
أحد جانبي

أى كريد (قوله ثم يخرج رقعة أخرى) أى غير الأولى وقوله على الجزء الذى يلى الأول أى كأن يقول خذ هذه الرقعة
للجزء الثانى وقوله فيعطى أى الجزء الذى يلى الأول وقوله من خرج اسمه فى الرقعة الثانية أى كخالد (قوله ويتعين
الجزء الباقي للتالث) أى من غير حاجة الى اخراج الرقعة الثالثة وقوله ان كانت الشركاء ثلاثة فان كانوا أكثر من
ثلاثة كأربعة أخرجت الرقعة الثالثة وتعين الجزء الباقي للرابع وهكذا (قوله أو يخرج) معطوف على قوله ثم يخرج
وقوله من لم يحضر الكتابة والادراج انما أظهرهما ولم يضر بأن يقول من لم يحضرهما كما قال سابقا بطول العهد وقوله
رقعة مفعول يخرج كما صرف نظيره وقوله على اسم زيد أى كأن يقول خذ هذه الرقعة لزيد وقوله مثلاً أى أو اسم خالد
أو بكر وقوله ان كتبت فى الرقاع أجزاء الشركاء أى كما هو الشق الثانى من كيفية الاقراع (قوله ثم على اسم خالد)
أى ثم يخرج رقعة أخرى على اسم خالد (قوله ويتعين الجزء الباقي للتالث) أى من غير حاجة الى اخراج الرقعة الثالثة
ان كانت الشركاء ثلاثة وانما لم يقيد بذلك هنا للعلم به مما صر (قوله النوع الثانى) أى من الثلاثة أنواع وقوله القسمه
بالتعديل للسهم أى يجعلها متعادلة بالنظر للقسمه فقوله بالقيمة متعلق بالتعديل وأما قوله وهى الانصاء فهو تفسير
للسهام وهذا النوع بيع كالنوع الثالث لأن كلا منهما باع ما كان له من نصيب الآخر بما كان للآخر من نصيبه
وانما دخله الاجبار للحاجة كما يبيع الحاكم مال المدين جبراً عليه للحاجة فيجبر عليها الممتنع الحاقاً للتساوى فى القيمة
بالتساوى فى الأجزاء نعم ان أمكن قسمه الجيد وحده والردى وحده لم يجبر على قسمه التعديل كما يحسنه الشيخان
وجزم به جمع منهم الماوردى والرويانى بل يجبر على قسمه الافراز فى كل من الجيد وحده والردى وحده ويجبر على
قسمه التعديل فى منقولات نوع لم يختلف متقومه ان زالت الشركة بالقسمه كثلثة أعبدز نجية متساوية القيمة
كأن كان كل واحد منها يساوى مائة وبحث فى هذا المثال بأنه ليس مما نحن فيه بل من أمثلة قسمه الافراز لأن الأجزاء
متساوية قيمة وصورة الآن يفرض فيها اذا كانت مختلفة الصورة فالأولى أن يمثل بثلاثة أعبدز نجية بين اثنين قيمة
أحدهم كقيمة الآخرين كأن كان أحدهم يساوى مائة والآخران يساويان مائة وانما أجبر عليها فى ذلك لقلة اختلاف
الأغراض حينئذ بخلاف منقولات أنواع كثلثة عبيد تركى وهندى وزنجى وثياب ابريسم وكتان وقطن
ومنقولات نوع مختلف كضائعتين شامية ومصرية ومنقولات نوع لم يختلف ولم تزل الشركة كعبدى قيمة ثلثي
أحدهما تعدل قيمة ثلثه مع الآخر كأن كان العبد الأول يساوى مائة وخسين والعبد الثانى يساوى خمسين فقيمة
ثلثي الأول مائة وقيمة ثلثه مع الآخر مائة فلا اجبار فى ذلك كله لشدة اختلاف الأغراض حينئذ ولعدم زوال الشركة
بالكية فى الأخيرة ويجبر على قسمه التعديل أيضاً نحو دكاكين صغار متلاصقة مما لا يحتمل كل منها القسمه أعياناً
ان زالت الشركة بها للحاجة بخلاف نحو الدكاكين الكبيرة والصغار غير المتلاصقة فلا اجبار فيها وان تلاصقت
الكبار واستوت قيمتها لشدة اختلاف الأغراض باختلاف المحال والابنية (قوله كأرض تختلف الخ) تمثيل
للقسوم قسمه تعديل بالقيمة وقوله بقوة انبات أو قرب ماء أى أو باختلاف ما فيها كبستان بعضه نخل وبعضه عنب
(قوله وتكون الارض) أى المختلفة القيمة بسبب ما ذكر وقوله بينهما أى بين الشريكين وقوله ويساوى ثلث
الارض أى قيمته وقوله ثلثها أى قيمتهما كأن كان الثلث يساوى مائة لجودته والثلثان يساويان مائة لخستهما
(قوله فيجعل الثلث سهماً والثلثان سهماً) أى ويقرر كاسم (قوله ويكفى فى هذا النوع) الذى قبله قاسم واحد
أما فى النوع الأول فسلم أنه يكفى فيه قاسم واحد وأما فى النوع الثانى الذى هو هذا النوع فغير مسلم لأن فيه تقويماً
ويشترط فى كل ما فيه تقويم التعدد كما صرح به كلام المصنف حيث قال ودان كان فى القسمه تقويم لم يقتصر فيه على
أقل من اثنين ولا وجه لقصر الشارح له على النوع الثالث وقد اعتمد الشمس الرملى فى شرحه اشتراط قاسمين فى
كل ما فيه تقويم فلا يكتفى بقاسم واحد الا فى النوع الأول فيكتفى فيه بقاسم واحد لأن قسمته تلزم بنفس قوله فأشبه
الحاكم (قوله النوع الثالث) أى من الثلاثة أنواع وقوله القسمه بالرد أى الملتبسة برمال أجنبي وهى بيع كالنوع
الثانى لكن لا اجبار فيها لأن فيها تملكاً للملاشركة فيه فكان كغير المشترك (قوله بأن يكون فى أحد جانبي

الارض المشتركة
بئر أو شجر مثلاً لا
يمكن قسمته فيرد من
يأخذه بالقسمه التي
أخرجتها القرعة
قسط قيمة البئر أو
الشجر في المثال
المذكور فلو كانت
قيمة كل من البئر
أو الشجر ألفاً وله
النصف من الارض
رد الآخر ما فيه ذلك
خسماً ثم لا بد في هذا
النوع من قاسمين
كما قال (وان كان في
القسمه تقويم لم
يقصر فيه) أي في
المال المقسوم (على
أقل من اثنين) وهذا
ان لم يكن القاسم
حاكماً في التقويم
بمعرفة فان حكمه في
التقويم بمعرفة فهو
كقضائه بعهده
والأصح جواره
بعده (وإذا دعا أحد
الشريكين شريكه
الى قسمه مالا ضرر
فيه لزم الشريك
الآخر اجابته) الى
القسمه أما الذي في
قسمته ضرر كحما
صغير لا يمكن جعله
حامياً اذا طلب أحد
الشركاء قسمته
وامتنع الآخر فلا
يجاب طالب قسمته
في الأصح

الارض المشتركة بئر أو شجر مثلاً) أي أو بناء كبيت وليس في الجانب الآخر ما يقابله (قوله لا يمكن قسمته)
فان أمكنت قسمته فلا حاجة للرد (قوله فيرد من يأخذه الخ) فلذلك سميت القسمه بالرد وقوله قسط قيمة البئر
أو الشجر أي نصفها كما سيوضحه بالتفريع (قوله فلو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر) أي أو البناء وقوله وله
النصف من الارض أي والحال أن له النصف من الارض وقوله رد الآخر لا بد في هذا النوع) أي الذي هو قسمه الرد
الذي فيه البئر أو الشجر وقوله خسارة أي لأنها نصف الإلف (قوله ولا بد في هذا النوع) أي الذي هو قسمه الرد
وقد عرفت أن النوع الثاني الذي هو قسمه التعديل كذلك خلافاً للشارح وكلام المصنف شامل للنوعين فلا وجه
لقصره على النوع الثالث كما مر (قوله كما قال) أي المصنف وقوله وان كان في القسمه تقويم أي كافي قسمه التعديل
والرد وان قصره الشارح على قسمه الرد فقط والتقويم مصدر قوم يقال قوم السلعة أي قدر قيمتها وقوله لم يقتصر
فيه أي في التقويم وهذا أولى من قول الشارح أي في المال لأنه يجوز أن يقتصر على تقويم المال
وقال المحشي ولو جعله راجعاً للقسم المعلوم من القسمه كان أولى وأقرب إلى المقصود وما قلناه هو الأولى والأقرب
إلى المقصود من اشتراط التعديل في التقويم نفسه وأما القسم بعده فيكون في غير واحد كما في شرح العبادي وقوله على
أقل من اثنين أي لا اشتراط تعدد المقوم لأن التقويم شهادة بالقيمة لكن لا يحتاج القاسم إلى لفظ الشهادة وان وجب
تعدده لأنها تستند إلى عمل محسوس فان لم يكن في القسمه تقويم كافي النوع الأول كفي قاسم واحد لأنه لا يحتاج إلى
تقويم بل يحتاج إلى خرص والخارص يجتهدو يعمل بجاهده فمكان الحاكم (قوله وهذا) أي عدم الاقتصار
على أقل من اثنين فيما إذا كان في القسمه تقويم وقوله ان لم يكن القاسم حاكماً في التقويم أي بأن نصبه القاضي أو
الامام قاسماً لم يجعله حاكماً في التقويم فالقاسم في منسوب القاضي أو الامام أما منسوب الشريك فيكون كونه واحداً
قطعا كما قاله الشمس الرملي فان جعله القاضي أو الامام حاكماً في التقويم كفي واحد وقوله بمعرفة أي بعلمه في التقويم فان
لم يكن عارفاً بالتقويم حكم بقول عدلين فالخامس أنه يحكم بعلمه في التقويم أو بقول عدلين فيه وان أفهم كلام المنهاج
أنه لا يحكم بعلمه فيه (قوله فهو) أي حكمه في التقويم وقوله كقضائه بعلمه أي بشرطه وهو أن يكون مجتهداً وقوله
والأصح جواره أي جواز قضائه بعلمه فيكون حكمه في التقويم بعلمه كذلك (قوله وإذا دعا أحد الشريكين شريكه)
أي طلبه وقوله إلى قسمه مالا ضرر فيه أي قسمه أفرأز أو قسمه تعديل دون قسمه الرد لأنها انما تكون بالرضا ولا
يدخلها الاجبار أصلاً فلا يصح فيها قول المصنف لزم الشريك الآخر اجابته فلذلك فرض الشيخ الخطيب كلام
المصنف في النوع الأول والنوع الثاني والمراد لا ضرر فيه على طالب القسمه ولو كان فيه ضرر على المطلوب للقسمه
فلو كان لأحد الشريكين عشر دار لا يصلح للسكنى والباقي للآخر يصلح لها ولو بضم ما يملكه بجواره ولو باحياء
موات بجنبه أجبر صاحب العشر على القسمه بطلب الآخر وان تضرر صاحب العشر لأن ضرره انما جاء من قلة
نصيبه لا عكسه فلا يجبر الآخر بطلب صاحب العشر لأنه متعنت في طلبه فلا اعتبار به فان كان العشر يصلح للسكنى
ولو بضم ما يملكه بجواره ولو باحياء موات بجنبه أجبر الآخر بطلب صاحب العشر لعدم التعنت حينئذ واستقرب
الشريكتين لمسى تعين العشر الذي بجواره ملكه بلا قرعة لئلا يلزم تفرق ملكه فيتضرر (قوله لزم الشريك الآخر)
أي للمطالب إلى القسمه وقوله اجابته أي الشريك الطالب للقسمه (قوله أما الذي في قسمته ضرر الخ) مقابل لقوله
مالا ضرر فيه وقوله كحما صغير لا يمكن جعله حامياً مثال الذي في قسمته ضرر لكونه يبطل نفعه المقصود منه مع
امكان الاتفاق منه بوجه آخر ومثل الحام المذكور طاحونه صغيرة لا يمكن جعلها طاحونتين في قسمتها ضرر لكونها
يبطل نفعها المقصود منها مع امكان الاتفاق منها بوجه آخر فكل منهما يبطل نفعه المقصود منه بالقسمه وكذلك ما
ينقص نفعه المقصود منه بالقسمه كسيف يكسر وقوله فلا يجاب طالب قسمته في الأصح أي على القول الأصح وهو
المتعمد فلا يجيبهم الحاكم لقسمه ذلك لما فيها من الضرر ولكن لا يمنعهم منها لأن الحق لهم كالأهملوا

جدارا واقسموا قضه وأما ما بطل نفعه بالكلية كجوهره ونوب نفيس فلا يجيبهم لقسمته لما فيها من الضرر ويمنعهم منها لأنه سفل ما فيه من إبطال نفعه بالكلية ولو ترفع الشركاء إلى القاضي في قسمة ملك لهم ولا يئنه لهم به لم يجيبهم وإن لم يكن لهم منازع وقيل يجيبهم وعليه الإمام وغيره

فصل في الحكم بالينة هكذا في بعض النسخ وفي بعضها الآخر فصل في أحكام الدعوى والينيات وفي بعض النسخ تقديم هذا الفصل على الذي قبله والأحكام جمع حكم وأنسب معانيه هنا أنه الزام إنسان لا يخرج بحق مأخوذ من حكمة اللجام سميت بذلك لمنعها الدابة عن الميل والدعوى لغة الطلب والتعنى ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون أي لأهل الجنة ما يطلبون ويتمنون وشرعا أخبار بحق له على غيره عندنا كم أو محكم فإن لم تكن عندنا كم ولا محكم فلا تسمى دعوى والينيات جمع يئنه وهم الشهود سموا بذلك لأن الحق يتبين بهم أي يظهر والأصل في ذلك قوله تعالى وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون وخبر مسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه وروى البيهقي ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر ولما كان جانب المدعى ضعيفا لمخالفة قوله الظاهر جعل في جانبه البينة ولما كان جانب المدعى عليه قويا لموافقة قوله الظاهر جعل في جانبه اليمين واعلم أنه يتعلق بهذا الفصل خمسة أشياء الدعوى والينة وجواب المدعى عليه من إقرار أو إنكار واليمين والنسكول وكما مأخوذة من كلام المصنف (قوله وإذا كان مع المدعى يئنه) أي رجلان أو رجل وامرأتان وكذلك شاهد ويمين إن كان القاضي يرى ذلك وقوله سمعها الحاكم وحكم له بها أي إن طلب منه الحكم بها وعلم من ذلك أن صاحب الحق لا يستقل باستيفائه بل لابد من الرفع إلى الحاكم ولو محكما وذلك في غير عين ودين ومنفعة كقود وحذوق ولعان وإيلاء ونكاح ورجة نعم واستقل مستحق القود باستيفائه وقع الموضع وإن حرم عليه وعز لا قنياه على الإمام أو ألعين والدين والمنفعة ففيها تفصيل وهو أن العين إن خشي من أخذها ممن هي عنده ضرر فلا بد فيها من الرفع إلى الحاكم تحرزا عن الضرر والأفله أخذها استقلال للضرورة والدين إن كان على غير ممتنع من أدائه طال به فلا يأخذ شيئا له من غير مطالبته ولو أخذ له لم يملكه ولا يزعمه فأن تلف ضمنه وإن كان على ممتنع من أدائه ولو مقر به جاز له أخذ جنس حقه بصفته بطريق الظفر ويملكه بمجرد الأخذ فلا يحتاج إلى الصيغة فأن تعذر عليه الجنس المذكور بأن وجد غير جنس حقه أو جنس حقه بغير صفته أخذه مقدما النقد على غيره هو يبيعه مستقلا كما يستقل بالأخذ في الرفع إلى الحاكم من المؤنة والمشقة وتضييع الزمان حيث لا حاجة له والأفلا يبيع إلا بأذن الحاكم ولا يبيعه إلا بنقد البلد فإن كان جنس حقه تملكه وإن كان غير جنس حقه اشترى به جنس حقه ثم تملكه ولا يأخذ فوق حقه إن أمكن الاقتصار عليه فإن لم يمكن أخذ فوق حقه ولا تضمن الزيادة لعذره وباع منه بقدر حقه إن أمكن تجزؤه والإباع السكل وأخذ من ثمنه بقدر حقه ورد الباقي بصورة هبة ونحوها وله أخذ مال غريم غريمه إن لم يظفر بمال غريمه وكان غريم الغريم ممتنعا يضاوله فعل ما لا يصل للمال إلا به ككسر باب ونقب جدار وقطع ثوب وأن يضمن ما فوته بذلك ومحل ذلك إذا كان ما يفعل به ذلك ملكا للدين ولم يتعلق به حق لازم كرهن وإجارة وما ذكر في دين آدمي أمدين الله تعالى كزكاة امتنع المالك من أدائها فليس للمستحق الأخذ من ماله إذا ظفر به لتوقفه على النية والمنفعة إن كانت واردة على عين فهي كالعين فله استيفاء ما منها بنفسه إن لم يخش من ذلك ضررا أو الأفلاب من الرفع إلى الحاكم وإن كانت واردة على ذمته فهي كالدين فإن كانت على غير ممتنع طال به أو لا يأخذ شيئا من ماله بغير مطالبته وإن كانت على ممتنع وقدر على تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه (قوله إن عرف عدلتها) أي أو كانت معدلة وقولوا لا أي وإن لم يعرف عدلتها ولم تكن معدلة وقوله طلب تركيتها أي وجوبها وإن لم يطعن الخصم فيها الآن التزكية حق لله تعالى كما مر (قوله وإن لم يكن له يئنه) أي تقبل شهادتها إن لم يكن له يئنه أصلا وله يئنه لا تقبل شهادتها لكونها مجردة فهي كالعدم (قوله فالقول قول المدعى عليه يمينه) أي فيصدق يمينه إلا في اللعان والقسامة إذا اقترن بدعوى الدم لو ثلث اليمين في جانب المدعى فيها ولا يميل المدعى عليه حين عرض

فصل في الحكم بالينة (وإذا كان مع المدعى يئنه سمعها الحاكم وحكم له بها) إن عرف عدلتها والاطلب تركيتها (وإن لم يكن له) أي المدعى (يننه) فالقول قول المدعى عليه يمينه

اليمين عليه الا برضا المدعى لا نه مقهور بطلب الاقرار أو اليمين وان استمهل في ابتداء الجواب لعذر بعد الدعوى عليه أمهل الى آخر مجلس القاضي ان شاء القاضي على المعتمد كما جرى عليه ابن المقرى وقيل ان شاء المدعى وهو ضعيف لأن مشيئة المدعى لا تنقيد بالمجلس بل له امهاله أبدا بل له الانصراف وترك الخصومة بالكيفية واذا استمهل بعد اقامة اليمين عليه ليأتى بدافع من أداء أو ابراء أمهل ثلاثة من الايام لا شهادة قريبة لا يعظم فيها الضرر وقد يحتاج لمثلها في اقامة اليمين للبحث عن الشهود ويمين المدعى عليه تقطع الخصومة ولا تسقط الحق فتسمع بينة المدعى بعده ولا يعز الحالف لاحتمال نسيانه خلافا لما يفعله جهة القضاة (قوله) المراد بالمدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر (أى لأن الظاهر براءة ذمة المدعى عليه ما ادعاه المدعى فقول المدعى يخالف الظاهر وقول المدعى عليه يوافق الظاهر فلو أسلم الزوج والزوجة قبل الدخول ثم قال الزوج أسلمنا معا فالتكاح باق وقالت الزوجة أسلمنا معا فبأنفسنا النكاح فهو مدعى وهي مدعى عليها قضية هذا أن القول قول الزوج وقوله المعتمد أن القول قول الزوج لأن الأصل بقاء النكاح هذا وقيل المدعى من لو سكت لترك والمدعى عليه من لو سكت لم يترك وعلى هذا فالزوج في المسألة السابقة مدعى عليه لا نه لو سكت عن دعوى المعية لم يترك بل يطالب بالواجب عليه والزوجة مدعى لانها لو سكت لترك فلا تطالب بشئ فتصديق الزوج على هذا الظاهر (قوله فان نكل الخ) ويسن للقاضي أن يبين له حكم النكول بأن يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعى وأخذه منك الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله نفذ حكمه لتقصيره بترك البحث عن النكول وله بعد نكوله العود الى الحلف ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو نزيلا والا فليس له العود اليه الا برضا المدعى (قوله أى امتنع المدعى عليه الخ) فالتنكول معناه الامتناع من اليمين المطالبة من المدعى عليه وسيأتى تصويره (قوله ردت على المدعى) أى لأنه ^{يترتب} ردها على صاحب الحق كما رواه الحاكم وصححه وفعل ذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم من غير مخالفة كما رواه الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله) فيحلف حينئذ أى فيحلف يمين الردين اذ نكل المدعى عليه عن اليمين و ردت على المدعى فان لم يحلف يمين الرد ولا عذر له سقط حقه من اليمين والمطالبة لا عراضه عن اليمين لا من الدعوى فتسمع حجته اذا أقامها بعد ذلك فان كان له عذر كاقامة حجة وسؤال فقيه ومراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام لا شهادة مغتفرة شرعا ولا يزداد عليها لثلاث طول مدافعتة ويفارق جواز تأخير الحجة أبدأ بأنها قد لا تساعده ولا تحضر معه واليمين موكولة اليه ويمين الرد كالاقرار لا كاليمين على الصحيح و يترتب على الخلاف أن الحق ثبت بمجرد اليمين من غير افتقار الى حكم ولا يسمع بعدها حجة بمسقط كأداء أو ابراء بناء على أنها كالاقرار فيها فان قلنا انها كاليمين احتيج الى حكم وسمعت بعدها الحجة بالمسقط (قوله) يستحق المدعى به أى باليمين لا بالنكول ومن طول بجزء فادعى مسقطا كاسلامه في أثناء الحلول فان وافقت دعواه الظاهر كأن كان غائبا فحضر وادعى ذلك وحلف قبل منه فلا يؤخذ منه الا القسط وان لم توافق الظاهر بأن كان عندنا ظاهر اثم ادعى ذلك أو وافقه ونكل عن اليمين طوبى لها وليس ذلك قضاء بالنكول بل لا شهادة ولم يأت بدافع أو طول بزكاة فادعى مسقطا لم يطالب بها ولا يجب تحليفه لأن إيمان الزكاة مستحبة ولو ادعى ولى صبي أو مجنون حقه على شخص فانكر ولا يثبت نكل عن اليمين لم يحلف الولى على أصل الحق وان ادعى ثبوته بمباشرة بل ينتظر كمال المدعى له ثم يحلف لأن الشخص لا يستحق شيئا يمين غيره فان حلف الولى على جريان العقد بينه وبين المدعى عليه صح وثبت الحق تبعاً ولا يحلف مدعى صبا ولو محتماً بل يمهل حتى يبلغ ثم يدعى عليه ويحلف بعد ذلك الاول الكافر المسي الذي أنبت عاتته وقال تعجلت الانبات فيحلف لسقوط القتل وانما لم يحلف فيما عدا المستثنى لأن حلفه يثبت صباه وصباه يبطل حلفه في تحليفه ابطال تحليفه ولا يحلف قاض على تركه ظلماً في حكمه ولا شاهد على أنه لم يكذب في شهادته لا رتفاع منصبها عن ذلك (قوله) النكول أن يقول الخ) أى والنكول حقيقة أن يقول الخ زاماً نكوله حكماً فان يسكت عن جواب الدعوى لا دهشة أو غباوة أو نحوهما كبلادة ان حكم القاضي بنكوله فان سكت لدهشة أو غباوة أو نحوهما شرح له القاضي الحال ثم حكم بنكوله وقول القاضي

والمراد بالمدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر (فان نكل) أى امتنع المدعى عليه (عن اليمين) المطالبة منه (ردت على المدعى فيحلف) حينئذ (ويستحق) المدعى به والنكول أن يقول المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين أنا ناكل عنها

للمدعي احلف منزلة الحكم بشكول المدعي عليه كافي الروضة كأصلها فهو ليس حكما بالشكول حقيقة لكنه نازل منزلة الحكم بالشكول وقول المحشي وكذا لو قال القاضي لخصمه احلف فهو بمنزلة الشكول صوابه أن يقول فهو بمنزلة الحكم بالشكول كافي عبارة الشيخ الخطيب فالخاص أن عندهم شكول حقيقة وشكولاً حكماً وحكماً بالشكول حقيقة وحكماً بالشكول نزل كما علم بمافقرناه (قوله أو يقول له القاضي احلف) أي أو يقول له القاضي قل والله فيقول والرجن ويسن تغليظ اليمين على كل من المدعي والمدعي عليه فيما ليس بمال ولا يقصد منه المال كطلاق ونكاح وفي مال يبلغ نصابزكاة أو ما قيمته ذلك وفيما إذا رأى الحاكم جرأة الخالف على اليمين بالزمان والمكان كما مر في اللعان وبزيادة أسماء وصفات كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية هذا ان كان الخالف مسلماً فان كان يهودياً حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق أو نصرانياً حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسياً أو وثنياً حلفه بالله الذي خلقه وصوره ومن التغليظ أن يوضع المصحف في حجره ويطلع له صورة براءة ويقال له ضع يدك على ذلك ويقرأ قوله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً الآية ولا يجوز للقاضي أن يحلف أحداً بطلاق أو عتق أو نذر متى بلغ الإمام أن القاضي يستحلف الناس بذلك عزله كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال ابن عبد البر لا أعلم أحداً من أهل العلم يرى الاستحلاف بذلك والمعتبر في اليمين نية القاضي أو المحكم لانية الخالف فلو وري لم تنفعه التورية ولا تدفع عنه اثم اليمين الفاجرة لأن اليمين إنما شرعت ليهاب الخصم الاقدام عليها خوفاً من الله تعالى فلو نفعته التورية لبطلت هذه الفائدة اسكن بشروط أربعة أن يكون ذلك عند القاضي أو المحكم فلو حلف عند المدعي فقط نفعته التورية يقول أن يطلب منه القاضي أو المحكم الحلف فلو حلف قبل طلبه منه نفقته التورية يقول أن لا يكون التحليف بالطلاق أو العتق فان كان بهما نفعته التورية وأن لا يكون الخالف محققاً والانفعته التورية كأن يدعي عليه شخص أنه أخذ من ماله كذا بغير إذنه وسأله رده وهو إنما أخذه في دين له عليه فأجاب بنفي الاستحقاق فقال المدعي للقاضي حلفه أنه ما أخذ من مالي شيئاً بغير إذني وكان القاضي يرى اجابته لذلك خلف المدعي عليه أنه ما أخذ شيئاً من ماله بغير إذنه ونوى بغير استحقاق فانه لا يأثم بذلك وكذا لو كان معسراً وأراد المدعي الاخذ منه حالاً فأنكر وحلف أنه لا يلزمه شيء أو لا يستحق على شيئاً أو أراد أن لا يكون معسراً فتنفعه التورية حينئذ (قوله وإذا ادعى) أي ادعى كل منهما وإنما عبر هنا بالتداعي لأن كلامهما ادعى أن الشيء له ولم يقتصر أحدهما على الإنكار بخلافه فيما سبق فان الذي ادعى أحدهما واقتصر الآخر على الإنكار (قوله أي اثنان) تفسير لضمير التثنية وهو الالف وفسره الشيخ الخطيب بقوله أي الخصمان (قوله شيئاً) أي عيناً وقوله في بدأ أحدهما أي ولا يئنه لواحد منهما فان كان لكل منهما يئنه رجحت يئنه صاحب اليد يسمى الداخل على يئنه الآخر ويسمى الخارج بشرط أن يقيم الداخل يئنه بعد يئنه الخارج ولو قبل تعديلاً لأن الأصل في جانب الداخل اليمين ما لم يقيم الخارج يئنه فلا يعدل عنها مادامت كافية فلو أقامها قبلها لم تسمع فيعيدها بعدها وترجع يئنه الداخل ولو كانت شاهداً أو يميناً كانت يئنه الخارج شاهدين وان تأخر تاريخها أو لم تبين سبب الملك من شراء أو غيره ترجيحاً ليئنه بيده نعم أو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك ولم تدفعه لي أو غضبته مني أو أكثر يئنه واستعتره فقال الداخل بل هو ملكي وأقاما يئنتين بما قاله رجحت يئنه الخارج لزيادة علمها بما ذكر ولو أزيلت يد الداخل يئنه أقامها الخارج ثم أقام الداخل يئنه وأسندت ملكه الى ما قبل ازالتة يئنه رجحت يئنه وان لم يعتذر بغيرتها مثلاً على المعتمد خلافاً للبلقيني وتبعه شيخ الاسلام في شرح منهجه فينقض القضاء السابق لأن يده إنما أزيلت لعدم الحجة وقد ظهرت بخلاف ما إذا لم تسند ملكه الى ذلك فلا ترجح لأنه الآن مدع خارج وعلم مما تقرر من أن يئنه الداخل ترجح اذا أزيلت يده يئنه وأسندت يئنه ملكه الى ما قبل ازالتة يده أن دعواه تسمع ولو بغير ذكر انتقال بخلاف ما لو أزيلت يده باقراً حقيقة أو حكماً وهو اليمين الردودة فلا تسمع دعواه ثانياً بغير ذكر انتقال

أو يقول له القاضي
احلف فيقول لا
أحلف (وإذا ادعى)
أي اثنان (شيئاً
في بدأ أحدهما

لأنه مؤاخذ باقراره فان ذكر الاتقال كأن قال بعدما أقر به اشترىته منك سمعت نعم لوقال وهبته ولمسكته لم يكن اقرار بل زوم الهبة لجواز اعتقاده لزومها بالعقد ذكره في الروضة كأصلها (قوله) فالقول قول صاحب اليد يمينه أي لأن اليد من الاسباب المرجحة وقوله أن الذي في يده له أي أن الشيء الذي في يده ملك له (قوله) وان كان في يدها أي وان كان الشيء الذي تدعيها في يدها كأن كان فراشا جلسا عليه أو جارا ركبا أو دارا سكن فيها وقوله أولم يكن في يدها أحدهما أي ولم يكن يدين ثالث بل كان متاعا ملقى في طريق مثلاً وليس المدعيان عنده فان كان في يدها ثالث فالقول قوله فيحلف لكل منهما ميمناً أنه ليس له وان أقر به لأحدهما عمل بمقتضى اقراره وان أقام كل منهما ميمناً بما ادعاه وهو بيد الثالث سقطت التناقض موجبهما ويرجع لقوله حينئذ فيحلف لكل منهما ميمناً كما مر (قوله) تحالفا أي حلف كل منهما على نفي كونه للآخر بأن يقول والله أن هذا الشيء ليس لك وقوله وجعل المدعى به يمينها أي فيقسم يمينها نصفين لقضائه ^{بذلك} كما صححه الحاكم على شرط الشيخين ولاستوائهما في اليد في الأولى وعدمها في الثانية ولو أقاما يمينين رجح بتاريخ سابق كأن شهدت يمينه لأحدهما ملكه من سنة إلى الآن ويدينه أخرى لآخر بملكه من أكثر منها كسنتين فترجح يمينه الآخر لأن الأخرى لا تعارضها فيه فثبت الملك بهالمن شهدت له وله أجرة وزيادة حادثة من يوم ملكه بالشهادة لأنها تمام ملكه ويستثنى من الأجرة ما لو كان المبيع بيد البائع قبل القبض فلا أجرة عليه المشتري على الأصح وان صحح البلقيني خلافاً ومثله الصداق ويرجح هنا بشاهدين وبشاهد وامرأتين لأحدهما على شاهد ومين للآخر لأن ذلك حجة بالاجماع وأبعد عن تهمة الخلف بالكذب في يمينه نعم ان كان مع الشاهد واليمينين يد رجح بها على من ذكر كما علم مما مر ولا ترجيح بزيادة شهود لأحدهما ولا برجلين على رجل وامرأتين لكمال الحجة في الطرفين ولا يمينه مؤرخة على يمينه مطلقة لأن المؤرخة وان اقتضت الملك من زمن التاريخ فاطلقة لا تنفيه نعم لو شهدت يمينه بالحق ويمينه بالأبرار رجحت يمينه الأبرار لأنه انما يكون بعد الوجوب فغهاز يادة علم وحيث لا ترجيح فيما اذا أقاما يمينتين قسم المدعى به بينهما نصفين اذ ليس أحدهما أولى به من الآخر (قوله) ومن حلف على فعل نفسه ومثله فعل مملوكه من عبده أو بهيمة فأوقال شخص جنى عبدك على وأنكر فالأصح أنه يحلف السيد على البت والقطع لأن فعل عبده كفعاله لأنه ماله ولذلك سمعت الدعوى عليه ولو قال جنت بهيمتك على زرعى مثلاً فعليك ضمانه وأنكر مالكها حلف على البت والقطع لأنه لا ذمة لها وانما ضامن جنايتها بتقصيره في حفظها فهو بفعله لا بفعلها (قوله) اثباتاً ونفياً أي ولو مطلقاً كأن يقول والله بعت أو وهبت في الإثبات أو والله ما بعت ولا وهبت في النفي (قوله) حلف على البت) مأخوذ من قولهم بت الحبل اذا قطعه فعناه القطع فقوله والقطع من عطف التفسير كما مر سيد كره الشارح وانما حلف في ذلك على البت والقطع لأن الانسان يعلم حال نفسه وحال مملوكه منسوب اليه فهو كعاله (قوله) والبت بموحدة فثناة فوقية معناه القطع) أي لأنه مأخوذ من قولهم بت الحبل اذا قطعه كما علمت وقوله وحينئذ أي حين اذ كان البت معناه القطع وقوله فعطف المصنف القطع على البت من عطف التفسير وانما أتى به للإيضاح (قوله) ومن حلف على فعل غيره) أي وليس ذلك الغير مملوكه من عبده أو بهيمة لأن فعل مملوكه كفعاله كما علمت وظاهر كلام المصنف حصر اليمين في كونه على فعله وفعل غيره وليس كذلك فقد تكون على تحقيق شيء ليس مستنداً الى فعله ولا الى فعل غيره مثل أن يقول لزوجته ان كان هذا الطائر غراباً فأنت طائى فطار ولم يعلم أنه غراب فادعت الزوجة أنه غراب وأنكر الزوج ذلك فيحلف على البت كأن يقول والله انه ليس بغراب كما قاله الامام والضابط كما قاله الشيخان تبعاً للبندنجي وغيره أن يقال كل يمين فهي على البت والقطع الاعلى نفي فعل الغير المطلق فيحلف فيه على نفي العلم كما سيأتي (قوله) ففيه تفصيل) أي مأخوذ من كلام المصنف (قوله) فان كان) أي فعل غيره وقوله اثباتاً أي محصوراً أو مطلقاً وقوله حلف على البت والقطع أي كأن يقول والله أقرضك مورثي كذا أو أودعك كذا ويجوز له البت والقطع في الحلف لاعتماده على خطئه أو خطأ مورثه فيظن ذلك ظناً مؤكداً (قوله) وان كان نفيام مطلقاً) أي غير مقيد بزمان

فالقول قول صاحب اليد يمينه) أن الذي في يده له (وان كان في يدها) أولم يكن في يد واحد منهما (تحالفا) وجعل المدعى به يمينها ومن حلف على فعل نفسه) اثباتاً أو نفياً (حلف على البت والقطع) والبت بموحده فثناة فوقية معناه القطع وحينئذ فعطف المصنف القطع على البت من عطف التفسير (ومن حلف على فعل غيره) ففيه تفصيل (فان كان اثباتاً حلف على البت والقطع وان كان نفياً) مطلقاً

مخصوص ولا مكان مخصوص وقوله حلف على نفي العلم أي نفي علمه بأن غيره فعل كذا كما أشار إليه الشارح بقوله وهو أنه لا يعلم أن غيره فعل كذا أمثال ذلك أن يدعى دين المورثه على شخص فيقول ذلك الشخص أبرأني مورثك منه فينكر البراءة ويحلف على نفي العلم بأن مورثه أبرأه منه وإنما اكتفى بالحلف على نفي العلم لتعسر الوقوف عليه ولو حلف على البت والقطع جاز كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره لأنه قد يعلم ذلك وأما حلفه القاضي في ذلك على البت والقطع فقد ظلمه لكن يعتد به (قوله أما النفي المحصور) أي المقيد بزمان مخصوص أو مكان مخصوص والترض أنه في فعل غيره وقوله فيحلف فيه الشخص على البت أي والقطع لتيسر الوقوف عليه (عامة) لا تشمع دعوى بدين مؤجل وإن كان بهينة إذ لا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً صحت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه قاله الماوردي

(فصل في شروط الشاهد) أي وشروط العدالة وإنما يذكرها الشارح في الترجمة لأنها شروط في العدالة التي هي شرط في الشاهد وشرط الشرط شرط والشاهد مأخوذ من الشهادة وهي اخبار بحق لغيره على غيره بلفظ مخصوص وفي عبارة اخبار عن شيء بلفظ خاص ودخل في الشيء هلال رمضان والمراد باللفظ المحصور أو الخاص لفظ أشهد بعينه فلا يبدله بغيره كأعلم أو أتيقن لم يكف وهذا هو المعنى اللغوي فهو الحضور لأنها من الشهود بمعنى الحضور وقيل إن المعنى المذكور لغوي وشرعي والأصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وأقيموا الشهادة لله وأخبار كخبر الصحيحين ليس لك الشاهدك أو يمينه أي ليس لك بامدعي في اثبات الحق على خصمك إلا شاهدك وليس لك في فصل الخصومة يدك ويمينه عند عدم البيينة الإيمنة وكخبر البيهقي وأحكام وصحح أسناده أنه عليه السلام سئل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أودع أي أرى الشمس قال كلام على معنى الاستفهام التقريري وقوله على مثلها فاشهد أودع أي أن كنت تعلم الشيء الذي تريد الشهادة به مثل الشمس فاشهد به وإن كنت لا تعلمه مثلها فأتك الشهادة به وأركانها خمسة شاهدوه وشهوده وشهوده وشهوده وشهوده وصيغة وقد ذكر المصنف شروط الركن الأول الذي هو الشاهد (قوله ولا تقبل الشهادة إلا من الخ) أي لا يقبلها القاضي إلا من الخ وقوله أي شخص أشار بذلك إلى أن من نكرة موصوفة يصح جعلها موصولة بمعنى الذي أي الشخص الذي (قوله اجتمعت فيه) أي عند الاداء وإن لم تجتمع فيه عند التحمل فيجوز أن يتحملها وهو غير كامل ثم يؤديها وهو كامل إلا فيما تنوقف صحته على الشهود كالنكاح فيعتبر فيه أن يكون كاملاً عند التحمل كالاداء فلا يشهد حال النقصان وزدت شهادته لنقصانه ثم أعادها بعد الكمال قبلت أن كان نقصانه بكفر ظاهر أو ورق أو صبا أو نحو ذلك فإن كان بكفر خفي أو عداوة أو فسق أو خرم مروءة لم تقبل للتهمة وهذا التفصيل في الشهادة المعادة وأما غير المعادة فتقبل من الجميع لكن بشرط التوبة في الفاسق ومركب خاتم المروءة مع الاستبراء بسنة لأن مضيقها على السلامة مع اشتغالها على الفصول الأربعة التي تهيج النفوس لما تشبه به يشعر بحسن السيرة ومجمله في الفاسق إذا أظهر فسقه فلا كان يخفيه وأقر به ليقام عليه الحد قبلت شهادته عقب توبته فهذه مستثناة كما في شرح المنهج (قوله خمس خصال) أي بحسب ما ذكره المصنف والافق قدز يد عليها خمسة أخرى فتكون الجملة عشرة والسادس كونه ناطقاً فلا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت أشارت إلى السامع كونه يقظاً كما قاله صاحب التنبيه وغيره فلا تقبل شهادة مغفل لا يضبط الأمور والثامن كونه غير متهم فلا تقبل شهادة المتهم لقوله تعالى ذلكم أفسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا والرتبة حاصل في المتهم والتاسع كونه رشيداً فلا تقبل شهادة مجبور عليه بسفه والعاشر أن يكون له مروءة وجعلها المصنف شرطاً للعدالة وليس كذلك بل هي شرط لقبول الشهادة للعدالة فإن مرتكب خاتم المروءة وأداة يخرج عن العدالة بارتكابه ذلك ولم تقبل شهادته لفقده مروءته ومن لا مروءة له لا حيائه ومن لا حيائه له قال ما شاء لقوله عليه السلام إذا لم تستح فاصنع ما شئت وزاد بعضهم عدم المواظبة على ترك السنن والرواتب وترك التسبيحات في الصلوات

(حلف على نفي العلم)
وهو أنه لا يعلم أن
غيره فعل كذا أما
النفي المحصور
فيحلف فيه
الشخص على البت
(فصل في شروط
الشاهد ولا تقبل
الشهادة إلا من الخ)
أي الشخص (اجتمعت
فيه خمس خصال)

وخصه الاذرعى بالخاضرون المسافر (قوله أحدها) أى أحد الخمس خصال وقوله الاسلام خبر المبتدأ وهو أحدها
 بالنسبة لكلام الشارح وأما بالنسبة لكلام المصنف فهو بدل (قوله ولو بالتبعية) أى سواء كان بالاستقلال أو
 بالتبعية لأحد أبويه مثلاً (قوله فلا تقبل شهادة كافر) أى لقوله تعالى وأشهدوا ذرى عدل منكم والكافر ليس
 بعدل وليس منابله هو أفسق الفساق ولأنه يكذب على الله تعالى فلا يؤمن أن يكذب على خلقه (قوله على مسلم أو
 كافر) أى خلافاً لى حنيفة رضى الله عنه فى قوله بقبول شهادة الكافر على الكافر وخلافاً للإمام أحمد رضى الله
 عنه فى الوصية فى السفر خاصة فإذا أوصى برد الوديعة إلى صاحبها وأشهد على ذلك اثنين من الكفار قبلت شهادتهم
 على المسلم أو الكافر أخذاً بظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان
 ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم وغير الإمام أحمد يحمله على أن المراد اثنان ذوا عدل من قبيلتكم أو آخران
 من غير قبيلتكم (قوله والثانى) أى من الخمس خصال وقوله البلوغ خبر المبتدأ وهو الثانى بالنسبة لكلام الشارح
 وأما بالنسبة لكلام المصنف فهو معطوف على الاسلام وقد عرفت أنه بدل والمعطوف على البديل بدل (قوله فلا تقبل
 شهادة صبي) أى لقوله تعالى من رجالكم والصبي ليس من رجالنا فلا تقبل شهادته ولو لثله أو عليه خلافاً للإمام مالك
 رضى الله عنه حيث قبل شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات ما لم يتفرقوا وقوله ولو مراهما غايه فى الصبي
 (قوله والثالث) أى من الخمس خصال وقوله العقل خبر المبتدأ وهو الثالث نظير ما تقدم (قوله فلا تقبل شهادة
 مجنون) أى بالاجماع (قوله والرابع) أى من الخمس خصال وقوله الحرية خبر المبتدأ وهو الرابع نظير ما قبله وقوله
 ولو بالدار أى كاللقيط فإن حرته بالدار (قوله فلا تقبل شهادة رقيق) أى خلافاً للإمام أحمد رضى الله عنه فى قوله
 بقبول شهادة الرقيق واختاره ابن المنذر وغيره ممن أئتمنا والجهو رعى عدم قبول شهادته لأن أداء الشهادة فيه معنى
 الولاية وهو ليس من أهلها (قوله فمنا كان أومدبراً أو مكاتباً) أى أو مبعوضاً لم راد بالرقى ما يشمل رقيق البعض
 ولذلك قال فى شرح المنهج فلا تقبل بمن بهرق وهو ظاهر فى شمول المبعوض (قوله والخامس) أى من الخمس خصال
 وقوله العدالة فلا تقبل شهادة فاسق فاسق بذى فتيين أو قرى ففتشتوا ولو كان الشاهد يعلم
 فسق نفسه وهو صادق فى شهادته فهل يحل له أن يشهد أو لا فيه خلاف واعتدال على منه الحل وغيره الحرمة ونجى
 عليه التوبة من ذلك كما هو منصوص عليه (قوله وهى) أى العدالة وقوله لغة التوسط أى لأنها مأخوذة من
 الاعتدال ومعناه التوسط (قوله وشمرعاً) عطف على لغة وقوله ملكة أى صفة راسخة فى النفس سميت بذلك لأنها
 ملكة محلها وقوله تمنعها من اقتراف الكبائر أى من ارتكابها فتنى ارتكب كبيرة فسق وأما الصغيرة فإن أصر عليها
 فسق أيضاً كما يقتضيه قوله فى شروط العدالة غير مصر على القليل من الصغائر لأن تغلب طاعته على معاصيه فلا
 يكون فاسقاً فالخاص أنه بارتكاب كبيرة تنتفى العدالة مطلقاً بالأصرار على الصغيرة تنتفى العدالة لأن تغلب طاعته
 على معاصيه فلا تنتفى العدالة (قوله والرذائل المباحة) أى وتمنعها عن اقتراف الرذائل المباحة كتقبيل زوجته وأمنه
 بحضرة الناس ومبد الرجل عند الناس الذين يحتشمهم ويستحي منهم ومن ذلك اكثار الحكايات المضحكة بين الناس
 بحيث يصير ذلك عادة بخلاف ما إذا لم يكثر منها أو كان ذلك طبعه لا تصنعاً كما وقع لبعض الصحابة رضى الله عنه
 ومقتضى ذكر ذلك فى تعريف العدالة أن المنع من اقتراف الرذائل المباحة دخل فى تحقق العدالة بحيث لو اتنى
 ذلك انتفت العدالة وهو يؤيد صنيع المصنف الآتى حيث جعل كونه محافظاً على مروءة مثله من شروط العدالة
 وقد علمت أنه ليس من شروط العدالة بل من شروط قبول الشهادة فمن ارتكب شيئاً من ذلك لا تنتفى عنه العدالة
 غاية الأمر أنه فاقد المروءة كما هو فالأولى بل الصواب حذف ذلك من تعريف العدالة وذكر عدم الأصرار على
 الصغائر بدل ذلك فإن الأصرار على الصغائر ينفى العدالة الآن تغلب طاعته على معاصيه كما علمت (قوله
 وللعدالة) أى التى هى الشرط الخامس وإنما أظهر مع أن المقام للاضمار فكان مقتضى الظاهر أن يقول ولها
 لأنه لو أضمر لتوهم أن الضمير راجع للشهادة لأنها المحدث عنها وقوله خمس شرائط مبتدأ مؤخر وللعدالة خبر

أحدها (الاسلام)
 ولو بالتبعية فلا تقبل
 شهادة كافر على مسلم
 أو كافر (و) الثانى
 (البلوغ) فلا تقبل
 شهادة صبي ولو
 مراهما (و) الثالث
 (العقل) فلا تقبل
 شهادة مجنون (و)
 الرابع (الحرية) ولو
 بالدار فلا تقبل شهادة
 رقيق فمنا كان أو
 مدبراً أو مكاتباً (و)
 الخامس (العدالة)
 وهى لغة التوسط
 وشمرعاً ملكة فى
 النفس تمنعها من
 اقتراف الكبائر
 الرذائل المباحة
 (وللعدالة خمس
 شرائط) وفى بعض
 النسخ خمس شروط

مقدم والمعنى ولتحقق العدالة خمس شرائط والمراد بالشرائط الشروط فساوت هذه النسخة النسخة التي حكاها الشارح بقوله وفي بعض النسخ خمس شروط (قوله أحدها) أي أحد الخمس شرائط أو الخمس شروط على النسختين السابقتين (قوله أن يكون العدل) الأولى أن يقول الشخص لا أنه قد تقرر أن الحكم على الموصوف بصفة يستدعي ثبوته قبل الحكم مع أن العدالة لا تثبت ولا تتحقق إلا بهذه الشروط وهكذا يقال فيما يأتي أفاده الشبراملسي (قوله محتنب الكبار) أي متباعد عنها وتاركها وهو من قبيل عموم السلب كما أشار إليه الشارح بقوله أي لكل فرد منها فالمعنى أنه تارك لكل فرد منها فيفيد أنه متى ارتكب كبيرة اتفتت العدالة (قوله فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة) أي لا تتفاء العدالة حينئذ بفعل الكبيرة فيصير بذلك فاسقا بخلاف ما لو عزم على فعل الكبيرة غدا فإنه لا يصير بذلك فاسقا لأن العزم على الكبيرة صغيرة أو ما لو عزم على الكفر غدا فقد كفر حالا كما في البحر وفسر جماعة الكبيرة بأنها ما لحق صاحبها وعيد شديد بنص كتاب أو سنة وهذا هو الراجح وقال الامام هي كل جريمة تؤذن بقلة أكثرات من تكبها بالدين أي بقلة مبالاة من تكبها بالدين وأما القول بأنها هي المعصية الموجبة للحدود ففيه قصور وإن ذكر في أصل الروضة أنهم إلى ترجيح هذا أميل لأنهم عدوا الربا أو كل مال البتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبائر ولا حد فيها وهذا اضطرار بالحدس أما بالعدل فيشير إليه الشارح بقوله وعد الكبار ثم ذكر في المطولات (قوله) كالزنا وقتل النفس بغير حق (أي وترك الصلاة ومنع الزكاة إلى غير ذلك مما سياتي (قوله والثاني) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة (قوله) أن يكون غير مصر على القليل من الصغائر (أي على شئ منها ومنها النظر المحرم وكشف العورة ولو في الخلوة لغير حاجة وهجر المسلم فوق ثلاثة أيام لغير عذر ديني والتبخر في المشي واستعمال نجاسة في بدن أو ثوب لغير حاجة وادخال صبي أو مجنون مسجدا مع خشية تنجيسه منه واللعب بالنرد وهو الطاولة المعروفة لخبر أبي داود من لعب بالنرد فقد عصي الله ورسوله واللعب بالطابوكذا بالشرط أن شرط فيه مال من الجانبين أو أحدهما والاكره مثله السيجق والمنقلة وسباع آلات الملاهي المحرمة كطنبور ومزمار عراقى وهو ما يضرب به مع الأوتار ويراع وهو الشباب خلافا للرافعي حيث صحح حل البراع ومال إليه البلقيني وغيره وقد قال بعضهم فاجزم على التحريم أي جزم * والرأى أن لا تتبع ابن حزم

فقد أبيحت عنده الأوتار * والعود والطنبور والمزمار

وأصوير الحيوان والتفرج على ما لا يجوز منه وستر الجدران بالحرير والتفرج عليه ومنه الزينة التي جرت العادة بفعلها وعندى شرح الخطيب من الصغائر النياحة وشق الجيب وتبعه الخشعي وعد هما ابن حجر من الكبائر والقلب إليه أميل (قوله) فلا تقبل شهادة المصر عليها (أي على الصغائر أي على شئ منها من نوع أو أنواع إلا أن غلبت طاعته على معاصيه كما قاله الجمهور والافتقار لشهادته حينئذ وان اقتضى كلام المصنف بالمفهوم اتفاء العدالة بالاصرار على الصغائر مطلقا واقتضى إطلاق الشارح عدم قبول شهادة المصر عليها مطلقا (قوله) وعد الكبار ثم ذكر في المطولات ولا بأس بعد شئ منها فنحن ترك الصلاة وتقديمها أو تأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة والزنا وقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق والواط وشهادة الزور ونسيان القرآن بعد البلوغ واليأس من رحمة الله والامن من مكره وعقوق الوالدين وأكل الربا أو كل مال البتيم والافطار في رمضان بغير عذر وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو عند الفاعل وإن لم يكن منكرا عندئذ انتهى بشرط أن يأمن على نفسه وماله وأن لا يخاف الوقوع في مفسدة أعظم من المفسدة المنهى عنها وضرب المسلم أو الذمي ونحوه بغير حق والتميمة وهي السعي بين الناس بالافساد بنقل الكلام أو الفعل ولو بالإشارة أو الكتاب أو الغيبة فإن كانت في حق أهل العلم وحجة القرآن فهي من الكبائر كما جرى عليه ابن المقرئ والا فهي من الصغائر وبعض المذاهب يجعلها من الكبائر مطلقا قال تعالى ولا يغتب بعضكم بعضا يحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه وبالجملة فالكبائر كثيرة وأما قول ابن عباس هي إلى السبعين أقرب وقول سعيد بن جبير أنها إلى السبعائة أقرب فباعتبار أصناف أنواعها فلا ينافي أن أفرادها كثيرة جدا (قوله والثالث) أي من الخمس

أحدها (أن يكون)
العدل (محتنبا للكبائر)
أي لكل فرد منها
فلا تقبل شهادة
صاحب كبيرة كالزنا
وقتل النفس بغير
حق والثاني أن
يكون (غير مصر على
القليل من الصغائر)
فلا تقبل شهادة
المصر عليها وعد
الكبائر ثم ذكر في
المطولات والثالث

أن يكون العدل
(سليم السريرة)
أي العقيدة فلا تقبل
شهادة مبتدع يكفر
أو يفسق ببدعته
فالاول كمن أنكر
البعث والثاني كساب
الصحابه أما الذي
لا يكفر ولا يفسق
ببدعته فتقبل
شهادته ويستثنى
من هذه الخطايه
فلا تقبل شهادتهم
وهم فرقة يجوزون
الشهادة لصاحبهم
اذا سمعوه يقول لى
على فلان كذا فان
قالوا رأينا بقرضه
كذا قبلت شهادتهم
والرابع أن يكون
العدل (مأمون
الغضب) وفي بعض
النسخ مأمونا عند
الغضب فلا تقبل
شهادته من لا يؤمن
هذه عن عبد الخامس
أن يكون العدل
(محافظا على مروءة
مثله) والمرؤة تخلق
الانسان بخلق أمثاله
من أبناء عصره
في زمانه ومكانه
فلا تقبل شهادة

شرائط التي هي شروط للعدالة كما مر (قوله أن يكون العدل) قد علمت ما فيه وقوله سليم السريرة أي أن لا يكون
مبتدعا يكفر أو يفسق ببدعته كما يؤخذ من كلام الشارح وقد قالوا من سلمت سريره حسنت سيرته (قوله أي
العقيدة) تفسير السريرة سميت بذلك لأن الشخص يسره في قلبه (قوله فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق
ببدعته) أي لا تتفاء العدالة حينئذ (قوله فالاول) أي الذي يكفر ببدعته وقوله كمن أنكر البعث أي للأجساد ودخل
بالكاف من أنكر العلم بالجزئيات ومن أنكر حدوث العالم كما تقدم (قوله والثاني) أي الذي يفسق ببدعته وقوله
كساب الصحابة أي يفسق بذلك لأنه يجب علينا تأويل ما وقع بينهم كما قال في الجوهرة
وأول التشاجر الذي ورد * ان خضت فيه واجتنب داء الحسد
(قوله أما الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته) مقابل لقوله يكفر أو يفسق ببدعته وذلك كمن أنكر صفات الله وخلقه
أفعال عبادته وجوارز ربه يوم القيامة وقوله فتقبل شهادته أي لا اعتقاده أنه مصيب في ذلك للشبهة التي قامت عنده
(قوله ويستثنى من هذه) أي من هذه الفرقه وهي التي لا تكفر ولا تفسق ببدعته ولكن الانسب لكلامه أن
يقول ويستثنى من هذا أي الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته إلا أنه لاحظ المعنى والأمر في ذلك سهل وقوله الخطايه
نسبة لخطابو يستثنى أيضا الداعية وهو الذي يدعو الناس الى بدعته فلا تقبل شهادته كما لا تقبل روايته بل أولى كما
رجحه فيها النووي وابن الصلاح وغيرهما وقال بعضهم والصحيح أنها تقبل شهادته وروايته (قوله فلا تقبل شهادتهم)
أي لشكهم ان لم يبينوا السبب كما يدل عليه قوله فان قالوا رأينا بقرضه كذا قبلت شهادتهم وكذا لو شهدوا لمخالفيهم
فتقبل شهادتهم لا تتفاء المانع (قوله وهم) أي الخطايه وقوله فرقه يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول لى على
فلان كذا أي فيعتمدون في شهادتهم قول صاحبهم لا اعتقادهم أنه لا يكذب (قوله فان قالوا الخ) مقابل لمخضوف
أشترنا اليه فيما تقدم والتقدير هذا ان لم يبينوا السبب وقوله رأينا بقرضه كذا أي أو سمعناه يقرله بكذا والمدار على ما
ينفي احتمال اعتقادهم على قول المشهود له وقوله قبلت شهادتهم أي لا تتفاء احتمال اعتقادهم على قول صاحبهم حينئذ
وكذا لو شهدوا لمخالفيهم كما مر (قوله والرابع) أي من الجنس شرائط التي هي شروط للعدالة كما سبق في نظيره وقوله
أن يكون العدل قد تقدم ما فيه وقوله مأمون الغضب أي مأمونا عند الغضب كما في النسخة الثانية التي حكاها الشارح
بقوله وفي بعض النسخ مأمونا عند الغضب أي بحيث لا توقعه نفسه إلا مارة بالسوء عند غضبه في قول زور أو اصرار
على غيبة أو كذب أو نحو ذلك (قوله فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه) أي بأن تحمله نفسه عند غضبه على
الوقوع فيما ذكر (قوله والخامس) أي من الجنس شرائط التي هي شروط للعدالة لكن قد علمت أن هذا ليس شرطا
للعدالة وأما هو شرط لقبول الشهادة ومن شروط قبول الشهادة أيضا أن لا يبادر بشهادته قبل أن يسئل فيها لأنه
حينئذ منهم الاتي شهادة الحسنة فتقبل شهادته فيها في حقوق الله المحضة كأن يشهد أنه تارك للصلاة أو الزكاة
أو الصوم وفيما فيه حق مؤكد كطلاق وعق ونسب وعفو عن قصاص وبقاء عدة وانقضائها وتحريم
مساورة وكفر واسلام وبلوغ وكفارة وتعديل ووصية ووقف ان عمت جهتهما ولو بالآخر كالفقراء وحدود
الله تعالى واحصان وصورتها في الزنا أن يقولوا للقاضي نشهد على فلان بأنه زنى فأحضره لنشهد عليه فان قالوا
ابتداء فلان زنى فهم قدفة فيحدون حد القذف وإنما تقبل عند الحاجة اليها ولو شهدا ثمان بأن فلانا اعتق عبده
لم تقبل حتى يقولوا وهو يسترقه وكذلك لو شهدا بأن فلانا طلق زوجته فلا تقبل حتى يقولوا وهو يختلى بها أو
يستمتع بها أو يعاشرها أو نحو ذلك وأما حقوق الأدميين كقود و حد قذف وبيع فلا تقبل فيها شهادة الحسنة
وتقبل دعوى الحسنة فيما تقبل فيه شهادة الحسنة الاتي حدود الله تعالى (قوله أن يكون العدل) قد علمت ما فيه
وقوله محافظا على مروءة مثله أي من أبناء عصره ممن يراعى مناهيج الشرع وآدابه وهي تختلف باختلاف
الاشخاص والأزمنة والأمكنة بخلاف العدالة فانها لا تختلف بذلك بل يستوى فيها الشريف والوضيع
(قوله والمرؤة تخلق الانسان بخلق أمثاله) أي اتصافه بأوصاف أمثاله وعبارة بالمنهج والمرؤة توفى الأذناس
عرفا وقوله من أبناء عصره في زمانه ومكانه أي ممن يراعى مناهيج الشرع وآدابه كما مر (قوله فلا تقبل شهادة

من لامرؤاته) أى لا انتفاء عدالتها كما علمت بل لأن من لامرؤاته لحياء له ومن لحياء له قال ما شاء لقوله **عَلَيْهِ** إذا لم نستح فاصنع ما شئت كما تقدم (قوله كمن يمشى في السوق مكشوف الرأس) أى وكمن يأكل أو يشرب في السوق ولم يغلبه جوع أو عطش ومن يلبس من الفقهاء قباء أو قلنسوة في مكان لا يعتاد ذلك فيه ومن يتعاطى الحرفة الدنيئة المباحة كحجامة وكس زبل وديغ وهو لا يليق به ذلك والكلام فيمن يختارها لنفسه مع حصول الكفاية بغيره فلا يرد أنها من فروض الكفايات فكيف تكون مما يخرم المرأة وخرج بالمباحة المحرمة كالتنجيم والكهانة ونصوير الحيوان فليست من حرام المرأة فقط ومن يقبل زوجته أو أمته بحضرة من يستحي منه وأما تقبيل ابن عمر رضي الله عنه أمته التي وقعت في سهمه فأجاب عنه الزركشي بأنه كان تقبيل استحسان لا غاظة الكفار وأجاب بعضهم بأن المرة الواحدة لا تضر على ما اقتضاه نص الشافعي رضي الله عنه والمشى في مثاله ليس قبيحا ولذلك عبر في المنهج بكشف الرأس وقال في شرحه وتعبيره بكشف الرأس أعم من تعبيره بالمشى مكشوف الرأس وكذلك السوق ليس بقيد بل المدار على مكان لا يعتاد فيه ذلك (قوله أو البدن) أى أو باقي البدن كالظهر والبطن والجنب وقوله غير العورة هو قيد لكون ذلك حرام المرأة فقط (قوله ولا يليق به ذلك) أى بأن كان غير سوق أما السوق فليس ذلك حراما لمرؤاته ولو كذلك المحرم بالنسبة فكشف رأسه وجوبه لا ينحرم مرؤاته بذلك ومثل ما ذكر ليس فقيه قباء أو قلنسوة في مكان اعتيد ذلك فيه كما في مصر ناهذه (قوله أما كشف العورة غرام) أى من الصغائر كما مر

(فصل في أنواع الحقوق) أى باعتبار ما يقبل فيها من الشهود وجعلها المصنف ستة لأنه جعل حقوق الأدميين ثلاثة وحقوق الله تعالى ثلاثة فالجمل ستة لكن الضرب الثاني من حقوق الله نظير الضرب الأول من حقوق الأدميين في أن كلا لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران حتى أن الشارح جعله منه تسميها حيث قال ومن هذا الضرب أيضا عقوبة الله تعالى كحد شرب على ماسياتي فلذلك قال المحشى وهي خمسة أنواع كما يعلم ماسياتي وذكر في هذا الفصل أيضا ما يقتضى عدم قبول الشهادة كالعمى فيما عدا المواضع المستثنيات وكجر النفع ودفع الضرر كما سيأتي في كلامه ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ (قوله والحقوق ضربان) أى جنس الحقوق للتحقق في نوعين منها ضربان فصيح الاخبار (قوله أحدهما) أى أحد الضربين وقوله حق الله تعالى أنما قدمه في الاجمال لشرفه بالاضافة الى الله تعالى وبدأ بحق الأدميين في التفصيل اهتماما به لأنه الأغلب وقواعدا لأن حق الأدميين مبني على المشاحة وحق الله مبني على المسامحة (قوله وسيأتي الكلام عليه) أى سيأتي الكلام على حق الله بعد الكلام على حق الأدمي وقد علمت حكمة ذلك (قوله والثاني) أى من الضربين وقوله حق الأدمي أى جنس الأدمي المتحقق في متعدد فلذلك جمع فيما بعد (قوله فأما حقوق الأدميين الخ) فيه مع ما قبله لتوضيح غير مرتب فانه تكلم على حق الأدميين الذي هو الضرب الثاني ثم تكلم على حق الله الذي هو الضرب الأول وقوله فتلاثة أى فهي ثلاثة بلاثنتين لاضافته لأضرب وقوله وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة أى فهي كائنة على ثلاثة أضرب من كينونة المقسم على أقسامه والنسخة الأولى أقصر مسافة من الثانية (قوله ضرب) أى أحدها والأول ضرب فهو خبر لمبتدأ محذوف كما قبله الشيخ الخطيب ويصح جعله بدلا من ثلاثة ولا تقدير وقوله لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران أى رجلان ولا مدخل للأنثى فيه لأنه تعالى نص على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية وروى مالك عن الزهري مضت السنة أى تقررت وثبتت بأنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس بالذكورات غيرها مما يشار كها في المعنى الآتى من كونه لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال غالبا (قوله فلا يكفي رجل وامرأتان) أى ولا رجل ويمين لأن كل مالا ثبت من الحقوق برجل وامرأتين لا يثبت برجل ويمين لأن الرجل والمرأتين أقوى من الرجل واليمين ومالا يثبت إلا أقوى لا يثبت بالأضعف وكل ما يثبت منها برجل وامرأتين يثبت برجل ويمين الأعيوب النساء ونحوهما كالولادة والحيض والرضاع فانها لا تثبت بالشاهد واليمين لأنها أمور خطيرة بخلاف المال وما يقصد منه المال (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أى الذي لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران وقوله بقوله متعلق بفسر

من لامرؤاته كمن
يمشى في السوق
مكشوف الرأس أو
البدن غير العورة
ولا يليق به ذلك أما
كشف العورة غرام
(فصل في) (والحقوق
ضربان) أحدهما
(حق الله تعالى)
وسياتي الكلام
عليه (و) الثاني (حق
الأدمي) فأما حقوق
الأدميين فتلاثة
وفي بعض النسخ
فهي على ثلاثة
أضرب (ضرب لا
يقبل فيه إلا شاهدان
ذكران) فلا يكفي
رجل وامرأتان
وفسر المصنف هذا
الضرب بقوله

المال ويطلع عليه
الرجال) غالباً كطلاق
ونكاح ومن هذا
الضرب أيضاً عقوبة
لله تعالى كحد شرب
أو عقوبة لا آدمي
كتعزير وقصاص
(وضرب) آخر
(يقبل فيه) أحد
أمور ثلاثة أما
(شاهدان) أي
رجلان (أو رجل
وامرأتان أو شاهد
واحد (وبمين المدعى)
وانما يكون يمينه
بعد شهادة شاهده
وبعد تعديله ويجب
أن يذكر في حلفه
أن شاهده صادق
فيما شهد به فان لم
يحلف المدعى وطلب
يمين خصمه فله
ذلك فان نكل
خصمه فله أن يحلف
يمين الرد في الاظهر
٣ وفسر المصنف
هذا الضرب بأنه
(ما كان القصد
منه المال) فقط

٣ (قوله وفسر الخ)
سقط من الشارح
في حله لكلام
المصنف الضمير
المبتدأ الموجود في
المتون فان فيها
وهو ما كان الخ قاله
نصر المحرري

(قوله وهو) أي هذا الضرب وقوله ما لا يقصد منه المال أي حق لا يقصد منه المال أصلاً وهذا قيد أول وقوله ويطلع
عليه الرجال أي يظهر عليه الرجال وهو معطوف على التثني أعني لا يقصد منه المال لاعلى التثني أعني يقصد منه المال
ولذلك وجد في بعض النسخ وما يطلع عليه الرجال وقوله غالباً أي في غالب الاحوال وقد لا يطلع عليه الرجال نادر افقد
يتفق أن الرجل يطلق زوجته من غير حضور رجال بل بحضور النساء ومع ذلك فلا عبرة بهن (قوله كطلاق ونكاح)
أي ورجعة وشهادة على شهادة بأن يشهد اثنان على شهادة كل من الشاهدين بنحو قرض لغيتهما مثلاً وكفالة
وموت ووكالة ووصاية وشركة وقراض وما ذكر في الطلاق ظاهر ان ادعته الزوجت ولو بعوض فان ادعاه الزوج
بعوض كان من الضرب الثاني فيقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان أو شاهدو يمين لأن المقصود منه المال ومثله
دعوى المرأة للنكاح لاثبات المهر أو شرطه ودعوى كل من الرجل والمرأة لاثبات الارث فيثبت بذلك وان لم يثبت
بالرجل والمرأتين أو الشاهد واليمين في غير هذه الصورة ومحله في الوكالة والوصاية والشركة والقراض اذا أريد
اثبات عقودها والولاية فيها فان أريد اثبات الجعل في الوكالة والوصاية واثبات حصته من المال في الشركة وحصته
من الربح فيها وفي القراض قبل فيها رجلا ن أو رجل وامرأتان أو شاهدو يمين لأن المقصود منها المال حينئذ (قوله)
ومن هذا الضرب) أي الذي لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران وقوله أيضاً أي كما منه ما تقدم من الطلاق والنكاح وغيرهما
مما ذكرناه آنفاً وقوله عقوبة الله تعالى أي موجب عقوبة الله تعالى فهو على تقدير مضاف وفي جعله من هذا الضرب
نظراً لأن فرض الكلام في حقوق الآدميين لكنه نظير هذا الضرب في كونه لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران فتسمح
الشارح بجعل عقوبة الله من هذا الضرب لكونها نظير اله بما ذكرناه أو عقوبة لا آدمي فسلم لأنها من حقوق
الآدميين فهي من هذا الضرب بلا شبهة (قوله وضرب آخر) أي غير الأول وهو الثاني وقوله يقبل فيه أي في هذا
الضرب الآخر وقوله أحد أمور ثلاثة أخذ من كلام المصنف حيث عطف بأو (قوله اما شاهدان الخ) تفصيل لقوله
أحد أمور ثلاثة وذلك لعدم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان
وروى مسلم وغيره أنه عليه السلام قضى بشاهدو يمين زاد الشافعي في الأموال وقيس بالأموال كل ما المقصود منه المال (قوله)
أي رجلا ن) تفسير لقوله شاهدان ومعنا أنه لا ترتيب بين الرجلين بل القاضي يقدم أيها شاء وقوله أو رجل وامرأتان
أي لقيامهما مقام رجل آخر مع وروده فلا يرد ما يقال مقتضى قيامهما مقام رجل أنه يكتفي بامرأتين ويمين وليس
كذلك كما سجد كره الشارح لعدم وروده ولا يشترط تقديم شهادة الرجل على شهادة المرأتين لقيامهما مقام الرجل
قطعا وقوله أو شاهد واحد أي رجل واحد وقوله يمين المدعى أي لقوة جانبه بالشاهد فيحلف معه تكميلاً للحجة
(قوله وانما يكون يمينه بعد شهادة شاهده بعد تعديله) أي لأنه انما يحلف من قوى جانبه وجانب المدعى لا يقوى الا
حينئذ فارق عدم اشتراط كون شهادة المرأتين بعد شهادة الرجل بقيامهما مقام الرجل قطعاً كما علمت (قوله ويجب
أن يذكر في حلفه أن شاهده صادق) أي لأن الشهادة واليمين مختلفان جنساً فوجب الربط بينهما بذلك ليصير
كالنوع الواحد ولا بد أن يذكر استحقاقه لما ادعاه فيقول والله ان شاهدي لصديق فيما شهد لي به واني مستحق له
ولو قدم ذكر الاستحقاق على ذكر صدق الشاهد فلا بأس كما قاله الامام (قوله فان لم يحلف المدعى) أي بعد شهادة
شاهده كما هو الفرض وقوله وطلب يمين خصمه أي الذي هو المدعى عليه وقوله فله ذلك أي فلم يدعي عدم الحلف
وتحليف خصمه لأنه قد يتورع عن اليمين وقوله فان نكل خصمه أي عن اليمين التي طلبها منه المدعى وقوله فله
أن يحلف يمين الرد في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد لانهما غير التي تركها لأن تلك لقوة جانبه بالشاهد وهذه
لقوة جانبه بنكول الخصم ولأن تلك لا يقضى بها الا في الأموال وهذه يقضى بها في جميع الحقوق فلولم يحلف المدعى
يمين الرد سقط حقه من اليمين (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان
أو شاهدو يمين وقوله بأنه متعلق بفسر وقوله ما كان القصد منه المال فقط أي دون غيره لعله اقتصر على ذلك
لأنه يفهم منه بالاً إلى ما اذا كان الحق نفس المال وفسره غيره بالمال وما قصد منه المال سواء كان المال عيناً أو

دنيا أو منفعة وسواء كان ما قصد منه المال عقدا ماليا كبيع ومنه الحوالة لأنها بيع دين بدين يجوز للحاجة أو فسخه
كقالة أو حقا يتعلق به كخيار وأجل ومن هذا الوقف كما قاله ابن سريج وهو الأقوى معنى كفى الروضة وصححه الامام
والبعوى وغيرهما وصححه الرافعي أيضا في الشرح الصغير كما أفاده في المهمات (قوله وضرب آخر) أي غير الثاني وهو
الثالث وقوله يقبل فيه أي في هذا الضرب الآخر وقوله أحد أمرين أخذه من عطف المصنف بأو كما تقدم نظيره ومعلوم أنه
يقبل فيه رجلان أيضا لأن كل ما ثبت بحجة ضعيفة ثبت بالأقوى منها بالأولى بل النسخة التي شرح عليها الشيخ
الخطيب فيها ذكر الشاهدين ونصها وضرب يقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة (قوله أما رجل
وامرأتان) أي أو رجلان بالأولى كما علمت وقوله أو أربع نسوة أي منفردات لما روي ابن أبي شيبة عن الزهري مضت
السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من عيوب النساء وقيس بما ذكره غيرهما يشار كفي المعنى الذي
أشار إليه في الحديث من عدم اطلاع غيرهن عليه وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات قبلت شهادة الرجلين والرجل
والمرأتين بالأولى ولا يقبل الرجل واليمين في ذلك كما مر وعلم أن ما قبلت فيه شهادة النساء على فعله لا تقبل شهادتهن
على الإقرار به لأنه مما يطلع عليه الرجال غالبا بالسمع كسائر الأقاير كما ذكره الدميري (قوله وفسر المصنف هذا
الضرب) أي الذي يقبل فيه رجل وامرأتان أو أربع نسوة وقوله بقوله متعلق بفسر (قوله وهو) أي هذا الضرب
وقوله ما لا يطلع عليه الرجال غالبا أي لا يظهر عليه الرجال في غالب الأحوال وقوله بل نادر أي بل يطلع عليه الرجال
نادرا (قوله كولددة وحيض الخ) أي وكبكاره وعيب امرأة تحت ثوبها كرقن وقرن وجرح على فرج حرة كانت أو أمة
وخرج بقولنا تحت ثوبها ماني وجه الحرة وكفيها فإنه لا يثبت إلا برجلين وماني وجه الأمة وما يبدو عند المهنة فإنه يثبت
برجلين أو رجل وامرأتين أو شاهدتين يمين لأن المقصود منه المال في الأمانة وإطلاق الماوردي ثقل الإجماع على أن
عيوب النساء في الوجه والكفين لا يقبل فيه إلا الرجال ولم يفصل بين الحرة والأمة به صرح القاضي حسين فيهما
ظاهر بالنسبة للحرة وأما في الأمانة فالمراد أنه لا تقبل فيها النساء اخلص فلا ينافي أنه يقبل فيها الرجل والمرأتان
والشاهد واليمين لما مر لا يقال كون ذلك مما يطلع عليه الرجال غالبا إنما يظهر على القول بحمل النظر إلى ذلك
لا على المعتمد من تحريره لانا نقول الوجه والكفان يطلع عليهما الرجال غالبا وإن قلنا بتحرير النظر لهما لأنه
جائز لحارمها وزوجها بل وللأجنبي لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة (قوله ورضاع) أي من الثدي كما قيده الفقهاء وغيره
بذلك فإن كان من إناء حلب فيه لم تقبل شهادة النساء به لأن ذلك يطلع عليه الرجال غالبا لكن تقبل شهادتهن
بأن ذلك اللبن من هذه المرأة لأن الرجال لا يطلعون عليه غالبا (قوله وإعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بامرأتين
ويمين) أي كما يعلم من كلام المصنف لعدم ورود ذلك وإنما قام المرأتان مقام الرجل في الرجل
والمرأتين لو روده كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله وأما حقوق الله تعالى) أي غير المالية أخذنا من
الضروب الثلاثة فإن الضرب الأول الزنا ونحوه والضرب الثاني ماسوى الزنا من الحدود والضرب الثالث
هلال رمضان على ماسياتي وقوله فلا يقبل فيها النساء أي ولا الخنثى لأن الخنثى كالاتي في هذا وفي جميع ما مر
وقوله بل الرجال فقط أي دون النساء ومثلهن الخنثى كما علمت (قوله وهي على ثلاثة أضرب) أي كائنة على
ثلاثة أضرب كما أن حقوق الأديمين على ثلاثة أضرب فتكون الجلة ستة كما مر (قوله وضرب) أي أحدها أو
الأول ضرب فهو خبر لمبتدأ محذوف كما قدره الشيخ الخطيب ويجوز كونه بدلا مما قبله ولا تقدير كما مر في نظيره
(قوله لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال) أي بالنظر لا يجب الحد فقط فلا ينافي أنه إذا شهد اثنتان بجرح
الشاهد وفسراه بالزنا ثبت فسقه وليس باذنين له وإنما وجبت الأربع لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فليكنوا مسلمين عن سعد بن عبادة رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله ﷺ لو وجدت
مع امرأتين رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء قال نعم ولا نه لا يقوم ولا يتحقق الأمن اثنتين فصارت الشهادة
عليه كالشهادة على فليمن ولأنه من أغلظ القواعد فغلظت الشهادة فيه ليكون أستر (قوله وهو) أي هذا

(وضرب آخر)
(يقبل فيه) أحد
أمرين أما (رجل
وامرأتان أو أربع
نسوة) وفسر المصنف
هذا الضرب بقوله
(وهو مالا يطلع
عليه الرجال) غالبا
بل نادرا كولددة
وحيض ورضاع
واعلم أنه لا يثبت
شيء من الحقوق
بامرأتين ويمين
(وأما حقوق الله
تعالى فلا يقبل فيها
النساء) بل الرجال
فقط (وهي) أي
حقوق الله تعالى
(على ثلاثة أضرب
ضرب لا يقبل فيه
أقل من أربعة) من
الرجال (وهو)

الضرب الذي لا يقبل فيه أقل من أر بعته وقوله الزنا ومثله اللواط واثنان البهيمة على المذهب المنصوص وان كان اثنان البهيمة موجبا للتعزير فقط لأن نقصان العقوبة لا يمنع من اعتبار العدد في الشهود كما في زنا الامتعة ووطء الميتة لا يوجب الحد على الاصح وهو كاثنيان البهيمة في أنه لا يثبت الا بأر بعته على المعتمد بخلاف وطء الشبهة فإنه ان قصد بالدعوى به المال فإنه يوجب المهر ثبت بما يثبت به المال وان شهد به حصة ثبت برجلين كمقدمات الزنا من تقبيل ومعانقة فلا يحتاج الى أر بعته كما في شرح المنهج والخطيب وهذا تعلم ما في قول المحشي ومثل الزنا فياذ كرو طء الشبهة الا اذا قصد منه المال كما مر (قوله) ويكون نظره له لاجل الشهادة) أى أو يقع نظره له في حين من الزمان من غير قصد ولذلك قال الشيخ الخطيب وانما تقبل شهادتهم بالزنا اذا قالوا حانت منا التفاته فرأيناه زنى أو نعمدنا النظر له لاقامة الشهادة وينبغي أنهم اذا أطلقوا الشهادة يستفسرون ان تبسروا الا فتقبل شهادتهم ولا بد أن يقولوا رأيناه أدخل حشفته أو قدرها من فاقدها في فرجها على وجه الزنا وان لم يقولوا كالمرد في المسكحة أو كالأصبع في الخاتم نعم يندب ذلك (قوله) فلو تعمدوا النظر لغيرها أى لغير الشهادة وقوله فسقوا وردت شهادتهم أى اذا تكرر ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم والالم فسقوا ولم ترد شهادتهم لأن ذلك صغيرة (قوله) أما اقرار شخص بالزنا الخ) مقابل لقوله وهو الزنا لأن الاقرار بالزنا غير الزنا وقوله فيكفى في الشهادة عليه رجلان في الاظهر أى على القول الاظهر وهو المعتمد ومثل الاقرار بالزنا في ذلك الاقرار بما ألحق به ماذكر فيكفى في الشهادة عليه رجلان كغيره من الاقرار (قوله) ضرب آخر) أى غير الاول وهو الثاني وقوله من حقوق الله تعالى أى حال كونه من حقوق الله تعالى وقوله يقبل فيه اثنان أى فقط وقوله أى رجلان فلا يقبل فيه رجل وامرأتان ولا أربع نسوة (قوله) وفسر المصنف هذا (الضرب) أى الذى يقبل فيه اثنان من حقوق الله تعالى وقوله بقوله متعلق بفسر وقوله وهو ماسوى الزنا من الحدود أى ماسوى الزنا وما ألحق به من موجبات الحدود (قوله) كحد شرب) أى شرب الخمر ومثله القتل للمرتد وقاطع الطريق اذا قتل شخصا مكافئاه والقطع للسارق وقاطع الطريق اذا أخذ المال (قوله) وضرب آخر) أى غير الثاني وهو الثالث وقوله من حقوق الله تعالى أى حال كونه من حقوق الله تعالى وقوله يقبل فيه رجل واحد أى بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجاعة الوتر احتياطا لذلك لا بالنسبة لحلول أجل أو لوقوع طلاق أو عتق معلق بذلك الا ان تعلقت بالشاهد أو تأخر التعليق عن ثبوته كأن قال بعد ثبوته بالواحد ان كان ثبت رمضان فانت طالق أو فانت حر (قوله) وهو) أى الضرب الذى يقبل فيه واحد وقوله هلال شهر رمضان وفى بعض النسخ هلال رمضان باسقاط لفظ شهر وكل جائز لكن قد عرفت أنه بالنسبة للصوم وتوابعه احتياطا للعبادة فقط دون غيره من الشهور ومثله شيخ الاسلام في المنهج ولكنهم ضعفوه والراجح أن مثل هلال رمضان هلال غيره بالنسبة للعبادة المطالبة فيه فتقبل شهادة الواحد بهلال شوال للاحرام بالحج وصوم ستة أيام من شوال وبهلال ذى الحجة للوقوف للصوم فى عشرة ما عدا يوم العيد وبهلال رجب للصوم فيه وبهلال شعبان لذلك حتى لو نذر صوم رجب مثلاً فشهدوا بحد بهلاله وجب الصوم على الأرجح من وجهين حكاهما ابن الرقعة فيه عن البحر ورجح ابن المقرئ في كتاب الصوم الوجوب (قوله) وفى المبسوطات موضع يقبل فيها شهادة الواحد) أى فاقصر المصنف على موضع واحد ليكون كتاباً بمن المختصرات لا من المبسوطات فهو ليس بقيد (قوله) منها شهادة اللوث) أى فإنه يكتفى فيها واحد وقوله ومنها أنه يكتفى فى الحرص بعدل واحد ومنها أنه يكتفى بشهادة العدل باسلام الميت فى الصلاة عليه وتوابعها على الرجح من وجهين بناء على القولين فى هلال رمضان وان أفتى القاضى حسين بال منع لافى الارث فلا يكتفى فيه بذلك ومنها أنه يكتفى به فى اسماع كلام القاضى أو ترجمته للخصم كما مر ومنها صور مذكورة فى شرح المنهاج وغيره (قوله) ولا تقبل شهادة الاعمى) أى لأنه يشترط فى الشهادة على الفعل كالزنا وشرب الخمر والغصب والاتلاف ونحو ذلك الابصار لذلك الفعل مع فاعله ولو من أصم لا بصره لما ذكر ويجوز النظر لفرجى الزانيين لتحمل الشهادة كما مررت الاشارة اليه لانهما هتكاً حرمة أنفسهما وفى الشهادة على القول كالعقد والفسخ والطلاق

الزنا) ويكون
نظرهم له لاجل
الشهادة فلو تعمدوا
النظر لغيرها فسقوا
وردت شهادتهم
أما اقرار شخص
بالزنا فيكفى في
الشهادة عليه رجلان
فى الاظهر (وضرب)
آخر من حقوق الله
تعالى (يقبل فيه
اثنان) أى رجلان
وفسر المصنف هذا
الضرب بقوله (وهو)
ماسوى الزنا من
الحدود) كحد شرب
(وضرب) آخر من
حقوق الله تعالى
(يقبل فيه رجل
واحد وهو هلال
شهر رمضان) فقط
دون غيره من الشهور
وفى المبسوطات
موضع يقبل فيها
شهادة الواحد فقط
منها شهادة اللوث
ومنها أنه يكتفى فى
الحرص بعدل واحد
(ولا تقبل شهادة
الاعمى)

والاقرار بالسمع والابصار لقائله حال تلفظه به فلا يقبل في ذلك أصم لا يسمع شيئاً ولا أعمى لجواز اشتباه الأصوات
فقد يحكي الانسان صوت غيره فيشتبه صوته به حتى لا يجوز له أن يشهد على زوجته اعتماداً على صوتها كغيرها
خلافاً لما يحتمل الأذرى من قبول شهادته عليها اعتماداً على ذلك وانما يجوز والى وطأها اعتماداً على صوتها للضرورة
ولأن الوطء يجوز بالظن بخلاف الشهادة فلا يجوز الا بالعلم واليقين كما يفيد قوله عليه السلام على مثلها فاشهد ولو نطق
شخص من وراء حجاب وهو يتحققه لم يكف وما حكاه الرواي عن الاصحاب من أنه لو جلس بباب بيت فيه اثنان
فقط فسمع نعاقد هما بالبيع ونحوه كفى من غير رؤيته البند نيجي بأنه لا يعرف الموجب من القابل ولا يجوز
الشهادة على منتقبة اعتماداً على صوتها فان عرفها بعينها أو باسمها ونسبها جازت الشهادة عليها بذلك فيشهد
في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم باسمها ونسبها عند غيبتها ولا يكفي معرفتها باسمها ونسبها بتعريف عدل
أو عدلين أنها فلانة بنت فلان على ما عليه الأكثر والعمل بخلافه فيعمل القضاة الآن بالشهادة عليها باسمها ونسبها
بتعريف عدل أو عدلين (قوله الا في خمسة) أي بالتاء وقوله وفي بعض النسخ خمس أي بلاتاء والموافق للقاعدة
المشهوره اثبات التاء كما في النسخة الاولى لأن المعدوم ذكر وهو الموضع ولعل ما في النسخة الثانية معنى على تأويلها
بالمسائل مثلاً وعلى كل من النسختين فهو غير ممنون لضافته الى مواضع وللإشارة الى ذلك قدم الشارح قوله وفي
بعض النسخ عن قول المصنف مواضع فاندفع قول المحشي ولو قدم لفظ مواضع على الذي قبله لكان أولى وفي بعض
النسخ الا في ستة مواضع وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب وهو ظاهر على ما في بعض النسخ من اثباته وما شهد
به قبل العمى وعدا خمسة بالنظر لما في بعض النسخ من اسقاط ذلك كما سينب عليه الشارح بقوله وقوله وما شهد به
قبل العمى ساقط في بعض النسخ ولا يخفى أن جعلها خمسة أو ستة بحسب ما ذكره المصنف والا فبهي يزيد على
ذلك ففيها العتق والولاء والوقف بالنظر لصله لا لشر وطه الا ان ذكره مع الشهادة بهو النكاح وان لم يثبت الصداق
بذلك فيرجع لغير المثل والقضاء والجرح والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع (قوله والمراد بهذه
الخمس) أي المذكورة في كلام المصنف لكن فيه أن الترجمة وما بعدها لا يشترط أن يكون المشهود به فيهما ما يثبت
بالاستفاضة بخلاف الثلاثة الأولى وما زدها آ نفا وقوله ما يثبت بالاستفاضة أي الشيوع والتسامع من جمع كثير
يؤمن تواطؤهم على الكذب لكثرتهم ولو نساء وأرقاء وفسقة فلا يشترط ذكرهم ولا حريتهم ولا عدالتهم
كما لا يشترط ذلك في عدد التواتر وانما ثبتت هذه الأمور بالاستفاضة لأنها أمور مؤبدة فاذا طال مدتها عسر إقامة
البينة على ابتدائها فست الحاجة الى ثبوتها بالاستفاضة ولا يكفي الشاهد بالاستفاضة أن يقول سمعت الناس
يقولون كذا لأنه يتحدث رتبة في شهادته لأنه يشعر بعدم جزمه بالشهادة مع أنه لا بد من الجزم بها كأن يقول
أشهد بموت فلان أو أن فلان ابن فلان أو أن هذا الشيء ملك فلان أو أن فلان عتيق فلان ولا يقول أشهد أن
فلان مات أو أن فلان تولى فلان أو أن فلان اشترى هذا الشيء أو أن فلان أعتق فلان لما تقدم من أنه يشترط في الشهادة
بالفعل الابصار والابصار والسمع (قوله مثل الموت) أي وذلك مثل الموت لأن أسبابه كثيرة ومنها
ما يخفى ومنها ما يظهر وقد عسر الاطلاع عليها فاقضت الحاجة أن يعتمد فيه على الاستفاضة (قوله والنسب)
أي وان لم يعرف عين المنسوب اليه وقوله لذكر أو اثني متعلق بالنسب وقوله من أب أو قبيلة متعلق بما قبله
فيقول في صورة الاب أشهد أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت فلان وفي صورة القبيلة أشهد أن هذا من قبيلة
كذا وانما اكتفي في ذلك بالاستفاضة لأنه لا مدخل للرؤية فيه فان غاية ما يمكن أن يشاهد الولادة على الفراش
وذلك لا يفيد القطع بل الظاهر فقط على أنه قد يحتاج الى اثبات النسب الى الاجداد للتوفين والقبائل القديمة
فدعت الحاجة الى ثبوتها بالاستفاضة قال ابن المنذر وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً (قوله وكذا الأم) أي فهي
مثل الاب وانما فصلها بكذا ليرجع لها الخلاف فقط وقوله يثبت النسب فيها أي اللغوي لأن النسب الشرعي
الى الآباء قال تعالى أدعوهم لآبائهم وقوله على الأصح أي على القول الأصح وهو المعتمد (قوله ومثل الملك

الا في خمسة) وفي
بعض النسخ خمس
(مواضع) والمراد
هذه الخمسة ما يثبت
بالاستفاضة مثل
(الموت والنسب)
لذكر أو اثني من
أب أو قبيلة وكذا
الأم يثبت النسب
فيها بالاستفاضة على
الأصح (و) مثل الملك

المطلق) أى غير المقيد بسبب وأما المقيد بسبب فإن كان مما ثبت سببه بالاستفاضة كالآرث فكذلك وإن كان
 مما لا يثبت سببه بها كالبيع فلا كما قاله ابن قاسم (قوله والترجمة) أى التفسير لكلام الخصم فيصح جعله مترجلا لأن
 المقصود من الترجمة ابلاغ كلام الخصم وهو لا يحتاج إلى معانية كما مر التنبيه على ذلك (قوله وقوله) مبتدأ أخبره
 ساقط وما بينهما مقول القول وقد عرفت أن سقوطه يناسب النسخة التي فيها عدد المواضع خمسة وثبوتها يناسب
 النسخة التي فيها عدد المواضع ستة (قوله ومعناه) أى معنى قوله وما شهد به قبل العمى وقوله أن الاعمى لو تحمل الشهادة
 فيما يحتاج للبصر أى كبيع ونكاح وإقرار بخلاف ما لا يحتاج للبصر مما يثبت بالاستفاضة فإنه يصح تحمل الشهادة فيه
 مع العمى وقوله ثم عى بعد ذلك أى بعد تحمل الشهادة (قوله شاهد بما تحمله) أى كأن يقول أشهد أن فلان بن فلان أقر
 لفلان بكذا وقوله إن كان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب أى بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذ من مفهوم
 الشرط نعم لو عى ويدهما في يده فأمسكها حتى يشهد بينهما مع تميز المشهود له من المشهود عليه قبلت شهادته وكذا لو
 كانت يد المشهود عليه في يده وكان المشهود له معروف الاسم والنسب كما يحتمل الزر كشي في الأولى صرح به في أصل
 الروضة في الثانية وهذا من قبيل المضبوط الآتى (قوله وما شهد به على المضبوط) أى الذى ضبطه بوضع يده عليه
 والتعلق به من حين الإقرار فى أذنه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند القاضى (قوله وصورته) أى صورة المضبوط
 وقوله أن يقر شخص فى أذن اعمى بعق أو طلاق أى أو مال ويصور أيضا فى الزنا بأن يضع الاعمى يده على ذكر
 رجل داخل فرج امرأة فيمسكها ويتعلق بهما حتى يشهد عليه ما عند القاضى بما عرفه منهما (قوله لشخص
 يعرف اسمه ونسبه) أى بخلاف ما إذا كان مجهوليهما أو أحدهما أخذ من التقييد بذلك وقوله ويد ذلك الاعمى
 على رأس ذلك المقرأى والخال أن يد ذلك الاعمى على رأس ذلك المقرأى لجلالة حالته وقوله فيتعلق الاعمى به أى بذلك
 المقر وقوله ويضبطه حتى يشهد عليه أى من حين الإقرار إلى أن يشهد عليه فتقبل شهادته عليه على الصحيح لحصول
 العلم بأنه المشهود عليه (قوله ولا تقبل شهادة الخ) أى لأنه يشترط فى الشاهد عدم التهمة وهى جر نفع أو دفع ضرر
 واحتيج لذلك بقوله تعالى وأدنى أن لا ترتابوا ولا شك فى حصول الريبة هنا وبقوله عليه السلام لا تقبل شهادة
 خصم ولا ظنين والظنين المتهم وليس من ذلك ما لو شهد اثنان لاثنين بوصية من تركه فشهدا لهما بوصية منها
 فيقبل كل من الشهادتين وإن احتملت المواطأة لأن الأصل عدمها مع أن كل شهادة منفصلة عن الأخرى
 (قوله جار) بتشديد الراء المهملة أى حصل من الجر وهو التحصيل وقوله لنفسه أى ولو حكما فيشمل الجار لعبده
 المأذون له فى التجارة ومكاتبه كما أشار إليه الشارح بقوله وحينئذ ترد شهادة السيد الخ ويشمل أيضا الجار
 لبعضه فلا فرق بين الجار لنفسه والجار لمن لا تقبل شهادته له وقوله نفعا مفعول جار (قوله ولا دافع) أى
 ولا شهادة دافع وقوله عنها أى عن نفسه وقوله ضرر مفعول لدافع كشهادة عاقلة بفسق شهود قتل يحملونه
 من خطأ أو شبه عمد فلا تقبل لأنهم يدفعون عن أنفسهم ضرر تحمل الديّة وكذلك شهادة غرماء مفلس بفسق
 شهود دين آخر ظهر عليه فلا تقبل لأنهم يدفعون عن أنفسهم ضرر المزاجتهم من هذا القبيل شهادة الضامن ببراءة
 مضمونه فلا تقبل لأنه يدفع عن نفسه ضرر المطالبة والغرم (قوله وحينئذ) أى وحينئذ كان لا تقبل شهادة جار الخ
 وقوله ترد شهادة السيد الخ وكذلك ترد شهادة الشخص لغريم له مات وإن لم تستغرق تركته الديون أو حجر عليه
 بفلس للتهمة لأنه إذا ثبت لغريمه شيئا فقد أثبت لنفسه المطالبة به بخلاف ما إذا لم يمت ولم يحجر عليه بفلس ولو
 حجر عليه بسفه لتعلق الحق حينئذ بذمته لا بعين ماله ومثل ذلك شهادته لمورثه بجرأه قبل أن يندمها للتهمة لأنّها
 سبب عادة فى الموت الناقل للحق اليه بطريق الارث فإنه إذا مات كان الارث له بخلاف ما لو شهد لمورثه المريض أو
 الجريح بمال أو شهد له بجرأه بعد أن دمه لها وترد شهادته أيضا بما هو ولى أو وكيل أو وصى أو قيم فيه ولو بدون جعل فيها
 للتهمة لأنه يثبت لنفسه سلطنة وولاية (قوله لعبده المأذون له فى التجارة) انما قيد بذلك لأنه هو المتوهم والأفلا

المطلق والترجمة)
 وقوله (وما شهد به قبل
 العمى) ساقط في
 بعض نسخ المتن
 ومعناه أن الاعمى
 لو تحمل الشهادة فيما
 يحتاج للبصر قبل
 عروض العمى له ثم
 عى بعد ذلك شهد
 بما تحمله إن كان
 المشهود له وعليه
 معروف فى الاسم
 والنسب (و) ما شهد
 به (على المضبوط)
 وصورته أن يقر
 شخص فى أذن
 اعمى بعق أو طلاق
 لشخص يعرف اسمه
 ونسبه ويد ذلك
 الاعمى على رأس
 ذلك المقر فيتعلق
 الاعمى به ويضبطه
 حتى يشهد عليه بما
 سمعه منه عند قاض
 (ولا تقبل شهادة)
 شخص (جار لنفسه)
 نفعا ولا دافع عنها
 ضررا (و) حينئذ ترد
 شهادة السيد لعبده
 المأذون له فى التجارة

تقبل شهادة السيد لبعده مطلقا وعبارة المنهج فتدشهادته لرقيقه ولو مكاتباً (قوله ومكاتبه) أي وترد شهادة السيد لمكاتبه لأن له به علة ألا ترى أنه لو عجز نفسه صار الملك فيه وفي ماله لسيدته نعم لو شهد بشراء شقص لمشتريه ولمكاتبه فيه شفعة قبلت شهادته لبعده التهمة فإن مكاتبه قد لا يأخذ بالشفعة وصورة ذلك أن يشتري زيد من شريك المكاتب شقصاً من الدار المشتركة بينهما فإذا ادعى زيد على شريك المكاتب بشراء الشقص وأنكره فأقام سيد المكاتب لبشده بالشراء قبلت شهادته كما علمت (تتمه) لو قال رجل لمن بيده أمة وولدها يستر قه ما هذه مستولدي علفت بهذا الولد مني في ملكي وشهد له بذلك رجل وامرأتان أو شاهد مع عيين ثبت الاستيلاء لأن حكم المستولدة حكم المال فتمسك اليه وتعتق بموته عملاً باقراره لأن نسب الولد وحرية فلا يثبتان بذلك ويبقى الولد بيد من هو بيده على سبيل الملك ولو قال لمن بيده غلام يستر قه كان لي وأعتقه وشهد له بذلك رجل وامرأتان أو شاهد مع عيين أنزعه منه وصار حراً باقراره وإن تضمن استحقاق الولاء له تابع ولو ادعت الوارثة لالمورثهم وأقاموا شاهداً عليه وحلف معه بعضهم على الجميع لأعلى حصته فقط انفرد الخالف بنصيبه فلا يشارك فيه غيره لا لو شاركه فيه غيره للزم استحقاق الشخص بيمين غيره وبطل حق حاضر كامل بالبلد شعر بالحال وشرع في الخصومة ونكل عن اليمين بخلاف الغائب والحاضر غير الكامل من صبي أو مجنون والحاضر الذي لم يشعر بالحال أو لم يشعر في الخصومة فإن كلاً من هؤلاء يحلف بعدز والعدوه يأخذ نصيبه بلا إعادة شهادة لأن الشهادة ثبتت في حق الجميع ومحل ذلك إذا لم يتغير حال الشاهد فإن تغير حاله فوجهان في الروضة كأصلها والاقوى كما قاله الأذرعى منع الحلف

✽ كتاب أحكام العتق ✽

أي الاعتاق فهو اسم مصدر لا عتق وإن كان مصدر العتق الآن عتق لازم غالباً بقال عتق العبد وقد يكون متعدياً كقوله بعضهم

ومكاتبه
✽ كتاب (أحكام
(العتق) ✽

يا رب أعضاء السجود عتقتها ✽ من فضلك الوافي وأنت الوافي
والعتق يسرى في الغنى إذا الغنى ✽ فالمن على الفاني بعتق الباقي

وقد ختم المصنف كتابه بالعتق كما فعل غيره وجاء أن الله يعتقه وقارنه وحاضره من النار وقد قام الاجماع على أن العتق من القربات سواء المنجز والمعلق وأما تعليقه فليس قرينة ان قصد به حث أو منع أو تحقيق خبر ولا فهو قرينة والعتق باللفظ أقوى منه بالفعل لأن العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء ولو جاز موت المستولدة قبل موت سيدها والأصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى في غير موضع فتحرر رقبته وقوله تعالى فك رقبته وقوله تعالى للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه فإن المراد الله أعلم للذي أنعم الله عليه بالاسلام وأنعمت عليه بالعتق كما قاله المفسرون وأخبار كخبر الصحيحين من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار حتى الفرج بالفرج وإنما غيا عليه السلام بالفرج لأنه قد يختلف من المعتق والعتيق فر بما يتوهم خر وجه عند الاختلاف أو لفحش ذنبه وهو الزنا في سنن أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداءه من النار والمراد بالرقبة في ذلك كله الذات وإنما عبر بها مجازاً لأن الرق كالغل في الرقبة فإن السيد يحبس به كما تحبس الدابة بالحبل في رقبته فإذا أعتقه فقد أطلقه من ذلك الغل الذي كان في رقبته وقد أعتق صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين نسمة وعاش ثلاثاً وستين سنة وأعتقت عائشة رضي الله عنها تسعاً وستين وعاشت كذلك وأعتق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ألف عتيق وأعتق عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ثلاثين ألفاً وأعتق ذوالكراع الجري رضي الله عنه في يوم واحد ثمانية آلاف وأعتق حكيم بن حزام رضي الله عنه مائة مطوقين بالفضة وأعلم أن العتق بالقول من الشرائع القديمة بدليل عتق أبي طيب الثوبية لما بشرته بولادة المصطفى صلى الله عليه وسلم وأما العتق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الأمة وعليه يحمل ما نقله المحشي عن الجلال السيوطي من الإطلاق حيث قال وهو من خصائص هذه الأمة كما قاله

الجلال السيوطي (قوله وهو) أي العتق وقوله لغة أي في لغة العرب وقوله مأخوذ من قولهم أي العرب وقوله عتق الفرخ إذا طار واستقل أي فيكون معناه لغة الطير أن والاستقلال فكأن العبد إذا فك من الرق طار واستقل لأنه تخلص من الرق واستقل بنفسه وقيل هو مأخوذ من قولهم عتق الفرس إذا سبق فكأن العبد إذا فك من الرق سبق غيره من الأرقاء (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله أزاله ملك) عبارة المنهج أزاله الرق وهي أولى لأن التعريف عليها لا ينتقض بالوقف بخلافه على عبارة الشارح فإنه ينتقض بالوقف فإذا وقف العبد صدق عليه أنه أزال الملك عن آدمي لا إلى مالك تقر بالي الله تعالى بناء على الأصح من أن الملك فيه ليس للواقف ولأللووقوف عليه وأما على القول بأن الملك فيه للواقف وأللووقوف عليه فلا يتقاض لأن الازالة على القول بأن الملك فيه للواقف فيه للواقف وفيه أزالة إلى مالك على القول بأن الملك فيه للوقوف عليه وبعضهم دفع الاتقاض بأن الوقف فيه أزالة إلى مالك وهو الله سبحانه وتعالى بناء على الأصح من أن الملك فيه لله تعالى ولذا ضمن بالقيمة كما قاله الشيخ سلطان (قوله عن آدمي) خرج به غير آدمي كالطير والبهيمة فلا يصح عتقهما كما سجد كره الشارح وقوله لا إلى مالك قد عرفت أنه خرج به الوقف على ما مر وقوله تقر بالي الله تعالى قيد لبيان الواقع ويؤخذ منه أنه قرينة وهو كذلك بل هو من القرب العظيمة ولذلك تشوف الشارع إليه ما يمكن وإن لم يظهر فيه وجه القرينة (قوله وخرج بآدمي الطير) أي كالحمام وقوله والبهيمة أي كالأبل والبقرة والغنم وقوله فلا يصح عتقهما أي لأنه ٧ كتنسويب السوايب وهو حرام نعم لو أرسل ما كولا بقصد إباحته لمن يأخذه لم يحرم ولم يأخذه كلفه فقط وليس له إطعام غيره منه على المعتمد كالضيف فإنه لا يجوز له إطعام غيره لأنه إنما يبيع له كنه دون غيره (قوله ويصح العتق) أي مطلقا سواء كان منجزا أو معلقا بصفة معلومة أو مجهولة ومؤقتا أو بالغوا التوقيت ويصح التوكيل في التنجيز لا في التعليق ويصح العتق بعوض ولو بلفظ البيع فلو قال أعتقتك بألف أو بعتك بألف فقبل جلا عتق ولزمه الألف وكان في الثانية أعتقه بالألف فهو عقد عتاقة والولاء لسيدته لعدم خبر الصحيحين إنما الولاء لمن أعتق (قوله من كل مالك) أي بخلافه من غير مالك بغير نية فلا يصح وأما بالنسبة فيصح كالأول في العتق وكألو أعتق الولي عن موليه وعن كفارة لزمته بسبب قتل وقوله جائز الأمر أي التصرف فالمراد بالأمر المخصوص وهو التصرف فرجعت هذه النسخة للنسخة المشهورة التي ذكرها الشارح بقوله وفي بعض النسخ جائز التصرف في ملكه أو التصرف في ملكه أن يكون تصرف نافذ في ملكه بأن يكون بالغ عاقل رشيدا ولا بد أن يكون مختارا أهلا للولاء فلا يصح من المكره الإباحة كالأول ترى العبد بشرط العتق ثم امتنع من الاعتاق فإذا كرهه الحاكم عليه حينئذ صح لأنه كراه بحق ولأن من مبيع ومكاتب لكونهما ليسا من أهل الولاء فالخالف أن المصنف أشار إلى شرط المعتق وهو أحد الأركان الثلاثة وسيد كراه الصيغة بقوله ويقع العتق بصريح العتق والسكنية مع النية وهي الركن الثاني وشرط فيها لفظ يشعر بالعتق وفي معناه ما مر في الضمان ولم يذكر العتق صريحا وهو معلوم من كلامه ضمنا وهو الركن الثالث ويشترط فيه أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه بأن لا يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به حق جائز كالمعار أو يتعلق به حق لازم هو عتق كالمستولدة أو يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كالمؤجر بخلاف ما يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كالمهرون على تفصيل مر بيانه فإنه ينفذ من المورس ولا ينفذ من المعسر (قوله فلا يصح عتق غير جائز التصرف) تفريع على مفهوم الشرط الثاني وهو قوله جائز الأمر أو التصرف على اختلاف النسختين المتقدمتين وقوله كصبي ومجنون وسفيه أي ومفلس وترك التفريع على مفهوم الشرط الأول وهو قوله مالك فكان مقتضى الظاهر أن يذكره كأن يقول فلا يصح من غير مالك وكأنه اتكل على ظهوره ومن ذلك تعلم أنه لا يصح العتق من الواقف للوقوف لأنه غير مالك له ولأنه يبطل به حق بقية البطون (قوله وقوله) مبتدأ خبره كذا في بعض النسخ كما هو ظاهر (قوله ويقع) أي العتق كإني النسخة الأخرى ومعنى يقع يحصل وينفذ وقوله بصريح العتق أي الاعتاق فالمراد من العتق الثاني الاعتاق ومن

وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرخ إذا طار واستقل وشرعا أزاله ملك عن آدمي لا إلى مالك تقر بالي الله تعالى وخرج بآدمي الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما (و) يصح العتق من كل مالك جائز الأمر (و) في بعض النسخ جائز التصرف في ملكه فلا يصح عتق غير جائز التصرف كصبي ومجنون وسفيه وقوله (و) يقع بصريح العتق

٧ قول المحشي
كنسويب الخ
صوابه كنسيب
هـ

العتق الأول الاثر لأن الذي يحصل بالاعتاق العتق بمعنى الاثر (قوله كذا في بعض النسخ) أي بلفظ ويقع بصريح العتق وقوله وفي بعضها أي بعض النسخ وقوله ويقع العتق بصريح العتق أي باظهار العتق لا باظهاره كأي النسخة الأولى وقد عرفت أن المراد من العتق الأول الاثر ومن العتق الثاني الاعتاق فليس من قبيل الاظهار في مقام الاظهار كما قد يتوهم (قوله واعلم أن صريحه) أي صريح العتق المتفق عليه فلا ينافي أن صريحه أيضا فك الرقبة لكنه يختلف فيه كما أشار اليه بقوله ومن صريحه في الأصح فك الرقبة وقوله الاعتاق والتحرير ظاهره أن المصادر صريحة وليس كذلك بل هي كنيات فلا بد من تقدير مضاف أي مشتق الاعتاق والتحرير وكذلك يقدر في قوله الاتي ومن صريحه في الأصح فك الرقبة أي بمشتقه ولذلك قال في المنهج صريح وهو مشتق تحرير واعتاق وفك رقبة وكان عليه أن يحذف قوله وما تصرف منهما أو يقول أي ما تصرف منهما ويمكن جعل العطف للتفسير وبيان المراد مما قبله وإنما كانت الثلاثة صريحة لورودها في القرآن والسنة قال تعالى فتحرير رقبة وقال تعالى فك رقبة وأما الاعتاق فلم يرد في القرآن لكنه ورد في السنة (قوله كأنت عتيق أو محرر) أي وكأنت معتق واعتقتك وحررتك وكذلك أعتقتك الله وأنت أعتقتك كما هو مقتضى كلام الشيخين ولا يحتاج إلى قبول كما هو ظاهر ولا يضر خطأ بتدكير أو تأنيث ففعله لأنه أنت حر أو عتيق ولعبده أنت حر أو عتيقة صريح على أنه لا خطأ لجواز التدكير في الأئمة باعتبار الشخص والتأنيث في العبد باعتبار الذات والنسبة ولو قال لأئمة يا حره وكان اسمها حره فإن كان اسمها قديما بأن كانت تسمى قبل ارقاقها حره ثم سميت بغيره عتقت ان لم يقصد النداء لها باسمها القديم بأن قصد العتق أو أطلق بخلاف ما إذا قصد النداء باسمها القديم فإنها لا تعتق وان كان اسمها في الحال حره لم تعتق الا ان قصد العتق ولو قال لامرأة أجزأته تأخرى يا حره فإذا هي أمته لم تعتق وان نقل عن الامام الشافعي أنه قال لامرأة أجزأته في الطريق تأخرى يا حره فبانت أمته فلم يملكها بعد ذلك ولعله تورع منه رضي الله عنه ولو قال لعبده أفرغ من عملك وأنت حر وقال مرادى وأنت حر من العمل لم يقبل ظاهره أو يدين ولو قال لعبده أنت حر مثل هذا العبد وأشار إلى عبد آخر له عتق المخاطب دون العبد المشار اليه كما يحسنه النووي لأن وصفه بالعبد يمنع عتقه وأما لو قال أنت حر مثل هذا لم يقل العبد عتقا جيعا كما صوبه النووي خلافا للاسوي في قوله انما يعتق الأول فقط ولو قال السيد لرجل أنت تعلم أن عبدى حر عتق العبد باقراره وان لم يكن المخاطب عالما بحريته لان قال أنت تظن أو ترى أن عبدى حر فلا يعتق والفرق بين الأولى والثانية أنه في الأولى لو لم يكن حر الم يكن المخاطب عالما بحريته وقد اعترف بعلمه وهو يستلزم حريته ولا كذلك الظن ونحوه وقال الأذرى ينبغي استفساره في الظن ونحوه فان قال أردت به العلم عتق والالم يعتق ولو أقر بحرية رفيقه خوفا من أخذ المكس عنه وقصد الاخبار كذا لم يعتق باطنا ويحكم بعتقه ظاهر اعلی المعتمد كما في شرح الرمل خلافا للاسوي في قوله لا يعتق لا ظاهرا ولا باطنا (قوله ولا فرق في هذا) أي وقوعه بصريح العتق وقوله بين هازل وغيره أي غير الهازل (٢) لأن هزلهما جد كما رواه الترمذى وغيره (قوله ومن صريحه في الأصح) أي على القول الأصح وهو المعتمد وقوله فك الرقبة أي مشتقه كما علمته مما مر كأن قال أنت مفكوك الرقبة أو فكك الرقبة أو فكك ترقبتك (قوله ولا يحتاج الصريح إلى نية) أي نية الإيقاع لأنه لا يفهم منه غير العتق عند الإطلاق فهو قورى في نفسه فلم يحتاج لتقويته بالنية بل لأبرة بنية غيره وأما قصد اللفظ لمعناه فلا بد منه ليخرج ما تولى لفظ الأعجمي بالعتق ولم يعرف معناه وما سبق إليه لسانه أو حكاة عن غيره (قوله ويقع العتق) أي يحصل وينفذ وقوله أيضا أي كما يقع بصريح العتق وقوله بغير الصريح أي الذي هو الكناية مع النية وغرضه بذلك الدخول على كلام المصنف كالأخني وقوله كما قال أي المصنف (قوله والكناية) أي ويقع بالكناية بالنون فهو عطف على صريح العتق ومن الكناية بالنون الكتابة بالناء الفوقية وهي كل لفظ احتمل العتق وغيره (قوله مع النية) أي مع نية العتق لاحتمالها غير العتق وان احتفت بها قرينة فلا تكفي عن النية ويكفي قرنها مجزء من الصيغة المركبة من البتداء والخبر مثلا كما في الطلاق بالكناية

كذا في بعض النسخ
وفي بعضها ويقع
العتق بصريح العتق
واعلم أن صريحه
الاعتاق والتحرير
وما تصرف منهما
كأنت عتيق أو محرر
ولا فرق في هذا بين
هازل وغيره ومن
صريحه في الأصح
فك الرقبة ولا يحتاج
الصريح إلى نية
ويقع العتق أيضا
بغير الصريح كما قال
(والكناية مع النية)

(٢) قوله لأن هزلهما
جد كذا في الأصل
ولعله سقط هنا
مرجع ضمير التشبيه

هـ

كقول السيد لعبده
لاملك لي عليك لا
سلطان لي عليك
ونحو ذلك (واذا
أعتق) جاز
التصرف (بعض
عبد) مثلا (عتق
عليه جميعه) موسرا
كان السيد أولا
معينا كان البعض
أولا وإذا أعتق وفي
بعض النسخ عتق
(شركا) أي نصيبا
(لغير عبد) مثلا أو
أعتق جميعه (وهو
موسر) بباقيه

(قوله) كقول السيد لعبده لأملاك لي عليك لا سلطان لي عليك) أي لا في أعتقتك ويحتمل غير العتق فإنه يحتمل أن يكون مراده لا في بعتك مثلا ولذلك شرطت نية العتق كما علمت (قوله) ونحو ذلك) أي كقوله لا سبيل لي عليك لا خدمتي عليك أنت سائبة أنت مولاي وكذلك قوله له يا سيدي فهو كناية على الظاهر من وجهين وهو الذي رجحه الامام وجرى عليه ابن المقرئ خلافا للقاضي والغزالي في قولهما أنه لقولاً نه من السودد بمعنى السيادة وتدير المنزل ومثل ذلك قوله له أنت سيدي وكذلك ما لو قال أزلت ملكي أو حكمي عنك وصرائح الطلاق وكناياته وصرائح الظهار وكناياته كنايات هنا لكن فيها هو صالح فيه بخلاف قوله لعبده اعتد أو استبري رجك وقوله لا مته أنا منك طالق فلا يقع به العتق وإن نواه (قوله) وإذا أعتق بعض عبد) أي جزأ معينا منه كيداً وشائعا كربع كائن قال أعتقت بك أو بك وقوله مثلا أي أو أمة وقوله جاز التصرف أي مطلق التصرف بخلاف غير جاز التصرف فلا يعتق عليه شيء ومنه حتى ما أغتقه (قوله) عتق عليه جميعه) أي سراية لما روى النسائي أن رجلاً أعتق شقصاً من غلام فذكر ذلك للنبي ﷺ فأجاز عتقه وقال ليس لك شريك ومحل ذلك إذا كان المعتق المالك أو شريكه بآذنه بخلاف الوكيل الأجنبي فإن أعتق جزأ شائعاً معينا كنصف عتق والأفلا يعتق منه شيء ولو قال لقطوع عمن أعتقت يمينك أو يمينك حر لم يعتق لعدم السراية (قوله) موسرا كان السيد أولاً) أي أولم يكن موسراً لأن الفرض أن جميع العبد له بخلاف ما إذا كان له شرك فيه فقط فإنه يشترط فيه أن يكون موسراً كما سيذكره المصنف بقوله وإذا أعتق شركاً له في عبده وهو موسر سري العتق إلى باقيه (قوله) معينا كان البعض) أي كيداً وقوله أولاً أي أولم يكن معيناً أي كربعه كما تقدم (قوله) وإذا أعتق) أي بالهمزة وقوله وفي بعض النسخ عتق أي بلا همزة ومقتضاه أن عتق يستعمل متعدياً وهو كذلك وإن كان الأشهر أن عتق لازم ومثل الاعتاق الاستيلاء فلا يستولد أحد الشريكين الأمة المشتركة بينهما وهو موسر سري الاستيلاء إلى نصيب شريكه أو إلى ما يسر به منه كالاعتاق بل أولى لأنه فعل وهو أقوى من القول ولهذا ينبغي استيلاء المخرجون والمجور عليه دون اعتاقهم ما لهذا أيضاً كان استيلاء المريض من رأس المال واعتاقه من الثلث وعليه لشريكه قيمة نصيبه وحصة من مهر المثل ومن أرش البكارة أن كانت بكراً وهذا إن تأخر الانزال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب والأفلا يلزمه حصته من المهر لأنه لم يغيب حشفته حينئذ لا في ملكه ولا يجب عليه قيمة حصة الشريك من الولدان العلوق به حصل في ملك المستولد وصارت أمه محالاً أم ولد ولا يسرى التدبير لأنه كتم علق العتق بصفة وهو لا يسرى (قوله) شركا) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء المهملة وهو مأخوذ من الشركة وفسره الشارح بالنصيب حيث قال أي نصيباً لأنه المتبادر ولأن الإنسان لا يتصرف في ملك غيره إلا بأذنه وصوره ذلك أن يقول أعتقت نصيب منك أو نصيب منك حر أو أعتقت نصفك مثلاً بعد أن فسر الشارح الشرك في كلام المصنف بالنصيب لكونه الظاهر زاد قوله أو أعتق جميعه وصوره ذلك أن يقول أعتقتك أو أنت حر ولو فسر الشرك في كلام المصنف بالمشرك لم يحتاج لما زاد عليه ولا يخفى أن الاعتاق إنما ينصب على حصته في هذه الصورة دون حصة شريكه ويسرى إليها الاعتاق كافي الصورة الأولى (قوله) أي للمعتق وقوله في عبده متعلق بقوله شركاً وقوله مثلاً أي أو أمة (قوله) أو أعتق جميعه) أي جميع العبد وقد علمت ما فيه (قوله) وهو موسر بباقيه) أي والحال أنه موسر بقيمة باقيه ولو كان عليه دين بقدره أفلا يمنع الدين السراية كما لا يمنع الاعتاق وهذا هو الأظهر عند الأكثرين كما قاله في الروضة وخرج بقوله وهو موسر ما لو أعتق نصيبه وهو مغسرة عتق نصيبه فقط ولا يسرى إلى الباقي بل هو ملك للشريك والاعتبار باليسار والعسار وقت الاعتاق كما سيذكره الشارح فلو أعتق وهو مغسرة ثم أسير فلا سراية ولا تقويم كما قاله في الروضة وأعلم أن شروط السراية أربعة الأول أن يتسبب في اعتاقه باختياره ولو بنائبه كشرائه جزء أصله أو فرعه فإنه يسرى إلى الباقي لأنه تسبب فيه باختياره وإن عتق عليه قهر في هذا المثال بخلاف ما لو ورث جزء أصله أو فرعه فإنه يعتق عليه ذلك الجزء ولا يسرى إلى الباقي لأن سبيله سبيل ضمان المتلفات وعند انتفاء

الاختيار لا صنع منه حتى بعد اتلافوا كذا الوهب لريق جزء بعض سيده فقبل فانه يعتق على السيد ذلك الجزء فقط ولا يسرى الى الباقي لانه دخل في ملكه قهرا كالارث وقال في المنهاج بأنه يسرى الى الباقي لأن الهبة له هبة لسيدته والاول هو الذي اعتمده البلقيني وقال مافي المنهاج وجه غريب ضعيف لا يلتفت اليه وذكر هذا الشرط فيما اذا اعتق شركاله في عبده باقية لغيره هو الصواب كما في الخطيب وغيره وذكر المحشي له فيما اذا اعتق بعض عبده باقية له خلاف الصواب فلعله انتقل نظره من هذه المسئلة الى تلك وقد علم مما تقرر أن المراد بالاختيار ما قبل القهر كالمورث جزء أصله أو فرعه فلا احتراز به عن ذلك فانه لا سراية فيه كما علمت وليس المراد بالاختيار ما قبل الاكراه فانه لا يصح الاحتراز به عنه هنا لأن الكلام فيما يعتق فيه الشقص والاكراه لا يعتق فيه أصلا * الثاني أن يكون موسرا وقت الاعتاق بقيمة الباقي أو بعضه كما ذكره المصنف بقوله وهو موسر بخلاف ما لو كان معسرا بذلك وقت الاعتاق فانه يعتق نصيبه فقط ولا يسرى الى الباقي كما مر * الثالث أن يكون المحل قابلا للنقل من شخص الى آخر فلا سراية في نصيب حكم بالاستيلاد فيه بأن استولد الأمة أحد الشريكين وهو معسر فيحكم بالاستيلاد في نصيبه فقط فاذا اعتق الآخر نصيبه عتق ولا يسرى الى نصيب الشريك المستولد في الأصح لأن السراية تتضمن النقل وهو غير ممكن هنا وكذلك الحصة الموقوفة أو المنذور اعتاقها بأن وقف أحد الشريكين حصته أو نذر اعتاقها فاذا اعتق الآخر نصيبه عتق فقط ولا يسرى الى الحصة الموقوفة أو المنذور اعتاقها * الرابع أن يعتق نصيبه كما أشار اليه المصنف بقوله واذا اعتق شركاله في عبداً أو يعتق جميعه كما ذكره الشارح بقوله أو اعتق جميعه فيعتق في ذلك نصيبه أو لا ثم يسرى العتق الى نصيب شريكه وكذا لو اعتق نصف العبد المشترك أو أطلق فانه يحمل على نصفه فيعتق أو لأن الانسان إنما يعتق ما يملكه كما جزم به صاحب الانوار ثم يسرى الى نصف شريكه وخرج بذلك ما لو اعتق نصيب شريكه فانه يلغو لأنه لا ملك ولا تبعية (قوله يسرى العتق الى باقية) أي يسرى العتق من نصيبه الى نصيب شريكه كثر نصيبه أو قل سواء كان شريكه مسلماً أم لا محجوراً عليه أم لا والأصل في ذلك خبر الصحيحين من أعتق شركاله في عبده كان له مال يبلغ ثمن العبد أي قيمة باقي العبد قوم عليه العبد قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد لا فقد عتق عليه منه ما عتق ويستثنى من السراية ما لو كان نصيب الشريك مستولداً أو موقوفاً أو منذوراً اعتاقه فلا سراية في ذلك كما علم من الشروط السابقة ولو كان الرقيق مشتركين ثلاثة فاعتق اثنان منهم نصيبهم ما عاوا أحدهما موسراً والآخر معسراً يسرى العتق الى نصيب الذي لم يعتق على الموسر دون المعسر كما قاله الشيخان ولو أعتق نصيبه من رقيق مشترك في مرض موته فان خرج جميع الرقيق من ثلث ماله عتق نصيبه وسرى الى باقيه وان لم يخرج من الثلث الا نصيبه عتق فقط ولا سراية لأن المريض معسر الا في ثلث ماله (قوله أي العبد) أي مثلاً كما ذكره فيما قبله ولعله تركه للعلم به من سابقه (قوله أو يسرى الى ما يسر به من نصيب شريكه) أي وان قل فاذا أيسر ببعض نصيب شريكه يسرى الى ما يسر به منه فقط ويبقى الباقي على ملك شريكه والصواب أن الاعتاق يسرى الى ما يسر به من نصيب شريكه كلاً أو بعضاً (قوله على الصحيح) أي على القول الصحيح وهو المعتمد (قوله وتقع السراية في الحال) أي في حال تلفظه بالعتق في يسرى العتق الى الباقي بمجرد التلفظ به من غير توقف على أداء القيمة أو ما قوله في الحديث السابق فأعطى شركاءه حصصهم فغناه أنه أعطاهم بالقوة لأن قيمة حصصهم ثابتة في ذمته (قوله على الأظهر) أي على القول الأظهر وهو المعتمد (قوله وفي قول بأداء القيمة) أي وفي قول ضعيف تقع السراية بأداء القيمة ولعله أخذ بظاهر الحديث السابق وقد علمت تأويله (قوله وليس المراد بالموسر هنا) أي في سراية العتق وقوله هو الغني أي الذي يملك ما يكفيه العمر الغالب كما في الزكاة (قوله بل من له من المال الخ) اضرب انتقالي عن قوله وليس المراد بالموسر هنا الخ وقوله وقت الاعتاق أي لأن العبرة باليسار وقت الاعتاق فلو أعسر فيه لم يسر عليه وان أيسر بعده كما مر وقوله مافي بقيمة نصيب شريكه أي أو بقيمة بعض نصيب شريكه كما ذكره الشارح فيما سبق بقوله أو يسرى الى ما يسر به من نصيب شريكه على الصحيح (قوله فاضلاً) أي حال كون ذلك فاضلاً فهو حال مافي بقيمة نصيب شريكه وقوله عن

(سرى العتق الى باقية) أي للعبد أو يسرى الى ما يسر به من نصيب شريكه على الصحيح وتقع السراية في الحال على الأظهر وفي قول بأداء القيمة وليس المراد بالموسر هنا هو الغني بل من له من المال وقت الاعتاق مافي بقيمة نصيب شريكه فاضلاً عن

قوته وقوت من تلزمه نفقته الخ أي لا عن دينه فلا يمنع دينه ولو مستغرقا السراية كما لا يمنع الزكاة والضابط في ذلك أن يكون فاضلا عن جميع ما يترك للفلس ويصرف في ذلك كل ما يصرف في الديون وقوله في يومه وليته متعلق بقوته وقوت من تلزمه نفقته وقوله وعن دست ثوب أي جاعة ثوب وهي السماء في عرف الناس بالبدلة وقوله يليق به أي بالمعتق وكذلك من تلزمه كسوته وقوله وعن سكنى يومه أي وليته والمراد أجره ما يسكنه يومه وليته على ما سبق في الفلس (قوله وكان عليه الخ) أي فيقوم عليه نصيب شريكه لا جل السراية ويستثنى من التقويم صورتان لا تقويم فيهما ولو كان المعتق موسرا الأول مال وذهب الأصل لفرعه شق صامن رقيق وقبضه الفرع ثم أعتق الأصل ما بقى في ملكه فانه يسرى الى الباقي مع اليسار ولا قيمة عليه على الأرجح لأن ذلك منزل منزلة الرجوع في هبته لفرعه فان له أن يرجع فيما وهبه لفرعه ولو بعد القبض * الثانية ما لو باع شق صامن رقيق ثم حجب على المشتري بالفلس قبل أداء الثمن فاعتق البائع نصيبه فانه يسرى الى الباقي مع اليسار ولا قيمة عليه لأن عتقه صادف ما كان له أن يرجع فيه فبذل ذلك منزلة الرجوع (قوله أي المعتق) تفسير للضمير في قوله وكان عليه (قوله قيمة نصيب شريكه) أي أوقية ما يسر به منه كما علم مما مر وللشريك مطالبة المعتق بدفع ذلك واجباره عليه فان لم يطالبه الشريك فللعبد مطالبته فان لم يطالبه أيضا طالبه القاضي فلو مات أخذت من تركته ولو اختلفا في قدر القيمة فان كان العبد حاضرا وقرب العهد وجع أهل التقويم وان غاب أو مات أو طال العهد صدق المعتق في الاظهر لا نه غارم (قوله يوم اعتاقه) أي وقته لا نه وقت الاتلاف وهو ظرف لقيمة نصيب شريكه (قوله ومن ملك) أي سواء كان الملك قهريا كالارث أو اختياريا كالشراء والهبة والوصية ولا يصح شراء الولي لصبي أو مجنون أو سفيه من يعتق عليه لا نه انما يتصرف بالمصلحة ولا مصلحة له في ذلك لا نه يعتق عليه وفيه تضييع مال عليه وأمالو وهب لمن ذكر من يعتق عليه أو وصى له به فان لم تلزمه نفقته فعلى الولي قبوله ويعتق على المولى لانتفاء الضرر عنه حيث نذ حصول الكمال لأصله أو فرعه وان لم تلزمه نفقته فليس للمولى قبوله لحصول الضرر للمولى ولو ملك أصله أو فرعه في مرض موته بلا عوض كأن ورثه أو وهبه له عتق عليه من رأس المال لأن الشارع أخرجه عن ملكه فكا أنه لم يدخل وهذا هو المعتمد كما صححه في الروضة كالشرحين خلافا لما في المنهاج من تصحيح أنه يعتق من الثلث لسكو دخله في ملكه ثم خرج فكان متبرعا به وان ملكه بعوض عتق من الثلث جز مالا نه فوت على الورث بما بذله من الثمن ومع ذلك لا يرثه لا نه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على الوارث فيتوقف على اجازة الورثة وهو منهم واجازته متوقفة على ارثته وهو متوقف على عتقه فأدى الامر الى أن الارث متوقف على الاجازة وهي متوقفة على الارث فجاء الدور فيبطل ارثه لأن الدور باطل وما أدى الى الباطل فهو باطل هذا ان لم يكن هناك محاباة والافقارها يعتق من رأس المال كما لو ملكه محاباة والباقي من الثلث ومحل ذلك ان لم يكن على المريض دين مستغرق عند موته والا فلا يعتق كله فيما اذا ملكه بعوض ولا الباقي منه فيما اذا ملكه محاباة بل يباع ذلك في الدين لأن عتقه يعتبر من الثلث والدين مانع منه (قوله واحد من والديه أو مولوديه) بكسر الدال فيهما فكا أنه قال من أصوله أو فروعه بقيد أن يكونوا من النسب فيخرج ما لو ملك واحدا من أصوله أو فروعه من الرضاع فانه لا يعتق عليه وخرج بالأصول والفروع من عداهما من سائر الاقارب كالاخوة والاعمام فانهم لا يعتقون بالملك لا نه لم يرد فيهم نص أما خبر من ملك ذارحم فقد عتق عليه فضعيف بل قال النسائي انه منكر ولا فرق في الأصول والفروع بين الذكور والاناث عدا أو سفلا واتحاد الدين أو اختلاف لا نه حكم متعلق بالقرابة فاستوى فيه من ذكر (قوله عتق عليه) أي عتق ذلك الواحد على من ملكه بشرط أن يكون حرا كاملا فيخرج المكاتب والمبعض فلو ملك كل منهما واحدا من أصوله أو فروعه فلا يعتق عليه لتضمنه الولاء وهو الياسمين أهله وانما عتقت أم ولد للمبعض بموته لا نه أهل للولاء حيث لا تقطع الرق عنه بالموت لا نه لارق بعد الموت والأصل في ذلك بالنسبة للأصول قوله تعالى واخفص لهما جناح الذل من الرحمة ولا يتأتى خفض الجناح مع الاسترقاق وقوله عليه السلام

قوته وقوت من تلزمه
نفقته في يومه وليته
وعن دست ثوب
يليق به وعن سكنى
يومه (وكان عليه)
أي المعتق (قيمة
نصيب شريكه) يوم
اعتاقه (ومن ملك
واحدا من والديه
أو) من (مولديه
عتق عليه)

كافي صحيح مسلم لن يجزى ولولد والده الآن بمحمد مملوكا فيشتهر به فيعتقه أى فيعتقه الشراء فهو بالرفع كما قاله ابن حجر وليس المراد أن الولد يعتقه بانثائه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية فيعتق عليه وبالنسبة للفرع قوله تعالى وما ينبغي للرجن أن يتخذ ولدا إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً وقوله تعالى وقالوا اتخذ الرجن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون فدل ذلك على نفي اجتماع العبدية والولدية (قوله بعدم ملكه) أى عقبه (قوله) سواء كان المالك من أهل التبرع أولا أى فلا يشترط أن يكون أهل تبرع خلافاً لقول المنهاج إذا ملك أهل تبرع الخ فتقيده بأهل التبرع غير معتبر كما نبه عليه في المنهج (قوله كصبي ومجنون) أى وسفيه وتقدم أن الولي لا يشتري لهم من يعتق عليهم وفي قبول هبته لهم تفصيل قد علمته

﴿فصل في أحكام الولاء﴾ أى هذا الفصل في بيان أحكام الولاء من كونه من حقوق العتق وكون حكمه كحكم التعصيب عند عدمه وعدم جواز بيعه وهبته والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى أدعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين ومواليكم وقوله ﷺ كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضاء الله أحق وشرطه أوثق إنما الولاء لمن أعتق أى لا غيره كالحليف ومن أسلم على يده وحديث من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس بمجياه ومما نه اجتهلوا في صحته كما قاله البخاري وكالمثلث فليرث اللقيط وحديث تحوز المرأة ثلاث موارث عتيقها ولقيطها ولدها الذي لا عنت عليه ضعفه الإمام الشافعي وغيره (قوله وهو) أى الولاء وقوله مشتق من الموالاة أى فعناه لغة الموالاة هي المعاونة والمقاربة لأن العتيق يعاون المعتق ويقرب منه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عصبوبة أى كعصوبة النسب وقوله سببها أى سبب تلك العصوبة وقوله زال الملك عن رقيق معتق أى زال ملك السيد عن رقيقه الذي أعتقه فعتق في كلامه بفتح التاء الفوقية بمعنى العتيق وعبرة الشيخ الخطيب زال الملك عن الرقيق بالحرية وهي أحسن وعبر بالزوال دون الإزالة ليشمل ما لو كان بغير فعل فاعل (قوله والولاء بالمد) أى مع فتح الواو احتراز من الولاء بكسرهما وقوله من حقوق العتق أى من فوائد العتق وثمراته اللازمة له التي لا تنقضي بنفيها فلو أعتقه على أن لا ولأه عليه لغا الشرط وثبت له الولاء عليه وكذا لو أعتقه على أن الولاء لغيره ولا فرق في العتق بين أن يكون منجزاً أو معلوقاً بصفة أو بتدبير أو باستيلاء أو بكتابة مع أداء النجوم أو بشراء الرقيق نفسه فانه عقد عتاق ولا يمكن أن يكون الولاء له على نفسه فتعين ثبوته لسيدته أو بشراء قريبه الذي يعتق عليه وأثره أو هبته أو وصية به وشمل العتق ما لو كان بعبادة الغير كافي البيع الضمني والهبة الضمنية فإذا قال لغيره أعتق عبدك عني بدینار فأجابته أو قال له أعتق عبدك عني مجاناً فأجابته عتق عنه فيهما وكان ولاؤه له وأما إذا أعتق عبده عن غيره بغيره لم يثبت الولاء له وإنما ثبت للمالك خلافاً لما وقع في أصل الرخصة من أنه يثبت له لا للمالك ويستثنى من ثبوت الولاء بالعتق ما لو اشترى من أقر بحر يته فانه يعتق عليه ولا يثبت له الولاء عليه بل ولاؤه موقوف حتى تقوم بينه بحر يته لأنه يزعم أن الملك لم يثبت له وإنما عتق مؤاخذه له بقوله وما لو أعتق كافر عبداً كافر أثم التحق العتيق بدار الحرب وحارب واسترق ثم أعتقه السيد الثاني فلا ولأه لعتقه الأول بل الولاء لعتقه الثاني وما لو أعتق الإمام عبداً من عبيد بيت المال فانه لا يثبت له الولاء بخصوصه بل يثبت الولاء عليه للمسلمين ولا فرق في كون الولاء من حقوق العتق بين أن يتفق المعتق والعتيق في الدين أو يختلفا فيه فيثبت الولاء للمسلم على الكافر وبالعكس وإن لم يتوارثا كما يثبت النسب والنكاح بينهما وإن لم يتوارثا (قوله وحكمه الخ) الأولى أن يكون الضمير عائداً على الولاء لا على الارث بالولاء كما يقتضيه حل الشارح لأن الارث لم يتقدم له ذكر لكنه معهود ذهنا ور بما يفهم من قوله حكم التعصيب ولأن حكم الولاء يشمل الارث وغيره كولاية التزويج وتحمل الديّة والتقدم في صلاة الجنائز وغسل الميت ودفنه لكن الشارح جعله عائداً على الارث لأنه المقصود الأصلي وماعداه تابع له (قوله أى حكم الارث بالولاء) وفي بعض النسخ أى حكم الارث به وقد علمت أن الأولى أن يكون الضمير عائداً على الولاء لا على الارث وقد أشرنا إلى الجواب عن الشارح بأن الارث وإن لم يتقدم له ذكر لكنه

بعدم ملكه سواء كان
المالك من أهل
التبرع أولا كصبي
ومجنون
﴿فصل في أحكام
(الولاء) وهو لغة
مشتق من الموالاة
وشرعا عصبوبة
سببها زال الملك
عن رقيق معتق
(والولاء بالمد) من
حقوق العتق وحكمه
أى حكم الارث
بالولاء

معهم وذهناو بأنه المقصود الأصلي وغيره بالتبعية (قوله حكم التعصيب) أى كحكم التعصيب بالنسب فلا ينافى أنه تعصيب أيضا ويدل على ذلك قوله ^{عليه السلام} الولاء لجة كاحمة النسب بضم اللام وفتحها أى اختلاط وقرابة كاختلاط وقرابة النسب (قوله عند عدمه) أى عدم التعصيب بالنسب لأن عصو به مترامية عن عصو به بالنسب لقوة النسب عن الولاء كما يرشد إليه التشبيه في الحديث لأن المشبه دون المشبه به ولذلك لا رث النساء بالولاء الا المعتقة (قوله وسبق معنى التعصيب في الفرائض) قد تقدم أن المراد بالعصبة من ليس له سهم مقدر حال التعصيب (قوله وينتقل الولاء) أى ثمرته وفوائده لأن المذهب أن ولأه العصبة ثابت لهم في حياة المعتق والمتأخر انما هو ثمرته وفوائده وعلم من ذلك أن الولاء لا يورث وانما يورث به لأنه لو وورث لاشترك فيه الرجال والنساء كسائر الحقوق وقوله عن المعتق أى بعد موته وقوله الى الذكور من عصبته أى دون سائر ورثته لأنه لا يورث كما مر (قوله المتعصبين بأنفسهم) أى كابن المعتق وأبيه وأخيه وهكذا وهذه صفة لازمة كما قاله الشيرازي لأن الذكور من عصبته لا يكونون الا كذلك (قوله لا كبنيت معتقه وأخته) أى لأن البنات مع الابن والاخت مع الأخ عصبة بالغير والاخت مع البنت عصبة مع الغير ومع ذلك لا ترث هنا لأنه لا يرث هنا من أقارب المعتق الا العصبة بالنفس فلو اشترت البنت أباه فعتق عليها ثم أعتق عبدا ثم مات الأب ثم مات عتيقه بلا عاصب من النسب للأب وعتيقه فالعتيق للبنت لا لكونها بنت المعتق بل لأنها معتقة المعتق فان كان هناك عاصب من النسب للأب وأعتيقه فلا شيء لها لأن معتق المعتق متأخر عن العاصب وقد غلط في هذه المسئلة أربعمائة فاض فقالوا ان الميراث للبنت لأنهم أبوها وعصبة له بولائها عليه وقيل ان غلطهم فيما اذا اشترت أخت وأخ أباهما فعتق الأب عليها ثم أعتق عبيدا ثم مات ثم ماتوا ولوارث لهم من النسب فقالوا ميراثهم بين الأخ والأخت لأنهم معتقة معتقه وهذا غلط بل ميراثهم للأخ فقط وأشار السبكي الى ذلك بقوله اذا ما اشترت بنت مع ابن أباهما * وصار له بعد العتاق موالى * وأعتقهم ثم المنية عجلت عليه وماتوا بعده بليالى * وقد خلفوا ما لا فلاحكم ما لهم * هل الابن يحويه وليس يبالى أم الاخت تبقى مع أخيها شريكة * وهذا من المذكور رجل سؤالي * وأجاب بقوله *

(حكم التعصيب
عند عدمه) وسبق
معنى التعصيب في
الفرائض (وينتقل
الولاء عن المعتق
الى الذكور من
عصبته) المتعصبين
بأنفسهم لا كبنيت
معتقه وأخته
(وترتيب العصبات
في الولاء كترتيبهم
في الارث)

للأبن جميع المال اذ هو عاصب * وليس لفرض البنت ارث موالى * واعتاقها تدلى به بعد عاصب
لذا حجت فافهم حديث سؤالي * وقد غلط فيها طوائف أربع * مئين قضاة ما عوه ببال
ولو أعتق أجنبي أختين لابن أو لأب فاشترى أباهما فعتق عليهما لم يكن لأحداهما ولأولاه على الأخرى بالسراية
لأن على كل منهما ولأولاه المباشرة لمن أعتقهما وهو أقوى من ولأه السراية فإذ مات أحداهما عن الأخرى ومن
أعتقهما كان لها نصف الميراث بالأختية والباقي لمن أعتقهما بالولاء ولو أعتق عتيق أباهما فعتق فلكل منهما الولاء
على الآخر أما ولأه المعتق فبالمباشرة وأما ولأه العتيق فبالسراية (قوله وترتيب العصبات في الولاء) أى في ثمرته
وفوائده كالارث وولاية الزوج لافي نفس الولاء لأنه ثبت لهم جميعا من غير ترتيب وقوله كترتيبهم في
الارث أى فيقدم ابن المعتق ثم ابنه وان سفل ثم أبو المعتق وهكذا فلومات المعتق عن ابنتين ثم مات أحدهما عن
ابن ثم مات العتيق عن ابن المعتق وابن ابنه فمات ابن المعتق دون ابن ابنه لأن المعتق لومات يوم موت عتيقه كان
الميراث لابنه ولا شيء لابن ابنه وهذا معنى ما ورد عن عمر وعثمان رضى الله عنهما أن الولاء للكبير بضم
الكاف وفتح الباء أى للكبير في الدرجة لافي السن فلومات الابن الآخر وخلف تسعة بنين ثم مات العتيق عن
ابن ابن المعتق المنفرد مع التسعة بنين الذين هم بنو ابن المعتق الآخر فميراثه للعشرة بالسوية لأنه لومات المعتق
يوم موت العتيق ورثوه كذلك لأنهم مستوون في القرب اليه ولو أعتق كافرا مسلما ثم مات المعتق عن ابن
مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه ورثه ابن معتقه المسلم دون ابن معتقه الكافر فان أسلم الآخر
قبل موت العتيق فميراثه لها وان مات في حياة معتقه فميراثه لبيت المال كذا قال الشيخ الخطيب وتبعه الحنبي

وضعه والمعتد أنه لابن المسلم لأن المعتق كالعدم لقيام المانع به ثم رأيت المحشى قال بعد ما تقدم عنه الآن يكون له ابن مسلم فيكون ميراثه له فيعلم منه أن محل كون الميراث لبيت المال إذا لم يكن للمعتق ابن مسلم لكنه خلاف الفرض ولو نكح عبد عتيقة فأنث بأولاد فولدوا لهم لموالى الأم بطريق السراية لهم من الأم لأنهم إنما كانوا أحرارا بعثت أمهم فمولى الأم قد أنعموا عليهم بالحرية فإذا عتق الأب انجر الولاء من موالى الأم إلى موالى الأب أى انقطع من وقت عتق الأب عن موالى الأم هو ثبت لموالى الأب لأن الولاء فرع النسب والنسب إلى الآباء دون الأمهات وإنما ثبت الولاء لموالى الأم أولاً لضرورة قرق الأب وقدرت بعته فلما زالت عادته إلى موضعه فلو انقضى موالى الأب فلم يبق منهم أحد لم يرجع إلى موالى الأم بل يكون الميراث لبيت المال ولو عتق الجد أو الأب فبقى انجر الولاء من موالى الأم إلى موالى الجد لأنه كالأب فإذا عتق الأب بعد الجد انجر الولاء من موالى الجد إلى موالى الأب لأن الجد إنما جره لكون الأب رفيقا فإذا عتق كان أولى بالجر لأنه أقوى من الجد فان مات الأب فبقيا بقى الانجرار إلى موالى الجد ولو ملك ولد من أولاد العتيقة أباه جرو لاء أخوته من موالى أمهم إليه ولا يجرو لاء نفسه لأنه لا يمكن أن يكون له على نفسه الولاء فيبقى في موضعه ولو فرض موت الأخوة عن موالى الأم خاصة ورثوهم من حيث أن لهم الولاء على هذا الولد الذى له الولاء على أخوته بسبب عتق أبيهم كما قاله العلامة البرلى (قوله لكن الأظهر في باب الولاء الخ) استدراك على قوله كترتيبهم في الإرث لأنه يقتضى أن الأخ يشارك الجد في الإرث بالنسب وأن ابن الأخ مؤخر عن الجد كما في الإرث بالنسب وليس كذلك فيهما على الأظهر وهو المعتد وقوله أن أخا المعتق وابن أخيه مقدمان على جد المعتق أى نظر الكونهما يرثان بالبنوة فإن أخا المعتق ابن أبى المعتق وأما الجد فإنه يرث بالأبوة لأنه أبو أبى المعتق والبنوة مقدمة على الأبوة فإذا مات العتيق عن أخى المعتق أو ابن أخيه وجدته كان الميراث لأخى المعتق أو ابن أخيه دون جده وقوله بخلاف الإرث أى حال كون ذلك متلبسا بخلاف الإرث وقوله فإن الأخ والجد شرى كان أى في الإرث بالنسب نظر الاشتراكهما في الأدلاء إلى الميت بالأب أو كان القياس يقتضى تقديم الأخ كفى الولاء نظر الكونته ابن أبى الميت والجد أبو أبيه والبنوة أقوى من الأبوة لكن ترك ذلك لاجتماع الصحابة على عدم تقديمه عليه فشرك بينهما وفى كلامه حذف تقديره وابن الأخ مؤخر عن الجد كالأخ مؤخر عن الجد (قوله ولا يرث امرأة بالولاء الامن شخص باشرت عتقه) بخلاف ما إذا لم تبشر عتقه كأن كانت بنت المعتق أو أخته فلا يرث لأن الولاء لا يثبت إلا لعصبة المعتق المتعصبين بأنفسهم كما مر ولذلك قال في الرحبية

وليس فى النساء طرأ عصبه * إلا التى منتهت بعثت الرقبه

وقوله أو من أولاده وعتقته فترث المعتقة من أولاد عتيقها ذكورا كانوا أو إناثا ومن عتقته فلا يرث المرأة إلا من عتيقها ومن اتى إليه بنسب أو ولاد (قوله ولا يجوز) المراد بعدم الجواز عدم الصحة كما أشار إليه الشارح بقوله أى لا يصح فليس المراد أنه يحرم مع الصحة كالبيع وقت نداء الجمعة وقوله يبيع الولاء ولا هبته أى لأن الولاء كالنسب فكما لا يصح بيع النسب ولا هبته لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولا أنه عليه السلام نهى عن بيع الولاء وهبته متفق عليه (قوله وحينئذ) أى حين إذا كان لا يجوز بيع الولاء ولا هبته وقوله لا ينتقل الولاء عن مستحقه أى الذى هو المعتق وعصبته المتعصبون بأنفسهم فيثبت لهم في حياة المعتق على المذهب والمتأخران ما هو أحرارهم به فلا يرثون مع وجود المعتق وإن كان الولاء ثابتا للجميع كما تقدم

فصل فى أحكام التديير * أى هذا فصل فى بيان أحكام التديير من كون المدير يعتق بعد وفاة سيده من ثلث ماله وجواز بيعه فى حياته إلى آخر ما ذكره المصنف وسمى تديرا أخذ من الدير لأنه تعليق عتق بالموت الذى هو دبر الحياة ولأن السيد دبر نفسه فى الدنيا باستخدام الرقيق وفى الآخرة بعته والأصل فيه قبل الاجماع خبر الصحيحين أن رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي ﷺ فى دين كان عليه فتقرره ﷺ له حيث لم ينكر عليه يدل على جوازه ولا ينافى ذلك ببيعته لأن ذلك يدل على جواز الرجوع عنه بالبيع ونحوه واسم الرجل

لكن الأظهر فى باب الولاء أن أخا المعتق وابن أخيه مقدمان على جد المعتق بخلاف الإرث أى بالنسب فإن الأخ والجد شريكان ولا يرث امرأة بالولاء إلا من شخص باشرت عتقه أو من أولاده وعتقته (ولا يجوز) أى لا يصح (بيع الولاء ولا هبته) وحينئذ لا ينتقل الولاء عن مستحقه (فصل) فى أحكام التديير

أبو مذكور الانصاري واسم الغلام يعقوب وقيل بالعكس وكان معروفا في الجاهلية وأقره الشرع وأركان ثلاثة مدبر وهو المالك ومدبر وهو الرقيق وصيغة وكلاهما تعلم من كلام المصنف وشرط في الاول عدم صبا وجنون واختيار فلا يصح من صبي ومجنون ومكره كسائر عقودهم ويصح من سفیه ومفلس ومبعض وسكران لانه مكلف حكما وكافر ولو حريرا وأما المرتد فتدبيره موقوف فان أسلم بانت صحتة وان مات مرتدا بان بطلانه وللحر في جل مدبره الكافر الاصل الى دار الحرب بخلاف المسلم المرتد لبقاء علقه الاسلام فيه ولو دبر كافر مسامحا أمر بزيال ملكه عنه فان لم يفعل بيع عليه قهرا او بالبيع بطل التدبير وان لم ينقض قبله خلافا لما يورثه كلام المنهاج وأما لو دبر كافر كافرا فأسلم فلا يباع عليه وهو باق على تدبيره لتوقع الحرية والولاء مع طرو الاسلام لكن ينزع منه ويجعل عند عدل دفعا للذل عنه وشرط في الثاني كونه غير أم ولد فلا يصح تدبير أم الولد لانهما تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير فانها تعتق من رأس المال والمدبر يعتق من الثلث ويصح تدبير المكاتب وعكسه فيصير فيهما مدبرا مكاتبوا يعتق بالاسبق من موت السيد وأداء النجوم ويصح أيضا تدبير المعلق عتقه بصفة وعكسه كما يصح تعليق عتق المكاتب بصفة وعكسه ويعتق في ذلك بالاسبق من الوصفين وشرط في الثالث وهو الصيغة لفظ يشعر به وفي معناه ما صرف في الضمان من الكتابة وإشارة الاخرس المفهمة وهو اما صريح وهو لا ياحتمل غير التدبير كقوله اذامت فأنت حر كما سيذكره المصنف وكقوله ذبرت ك وأنت مدبر وان لم يقل بعدم موتي وقوله أنت حر أو حررتك أو أعتقتك بعدم موتي في الثلاثة وما كناية وهي ما ياحتمل التدبير وغيره كخليت سبيلك أو حبستك بعدم موتي فيهما (قوله وهو) أي التدبير وقوله لغة النظر في عواقب الامور أي فيما يعقبها ويترب عليها هل هو خير في فعله أو شرف في تركه ومنه حديث التدبير نصف المعيشة (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عتق الخ صوابه تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة كما في عبارة الشيخ الخطيب وغيره ويمكن تقدير مضاف وتجعل عن في قوله عن دبر الحياة بمعنى البقاء فكأنه قال تعليق عتق بدبر الحياة الذي هو الموت وحده أو مع صفة قبله لا معمولا بعده فصورة الاول أن يقول اذامت فأنت حر كما قال المصنف ويصح تقييده بشرط كأن يقول ان مت في هذا الشهر أو المرض فأنت حر فان مات فيه عتق والا فلا وصورة الثاني أن يقول ان دخلت الدار فأنت حر بعدم موتي فيصير التدبير معلقا على دخول الدار فلا يصير مدبرا حتى يدخل الدار فيشترط دخوله قبل موت سيده حتى يعتق بموته فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير ولا عتق ومثل ذلك ما لو قال ان شئت فأنت حر بعدم موتي لكن يشترط في هذه المشيئة حصولها قبل موت السيد فور افا في بصيغة تدل على التراخي نحو متي شئت لم يشترط الفور وصورة الثالث أن يقول ان دخلت الدار مع موتي فأنت حر فليس بتدبير بل تعليق عتق بصفة ومثل ذلك ما لو قال شريكان لعبد هما اذامتا فأنت حر فاذا ماتا معا عتق بموتيهما وعتقه من العتق المعلق بصفة لامن عتق التدبير لان كلامهما لم يعلق عتقه بموته فقط بل بموته وموت غيره واذا ماتا معا مرتبا صار نصيب المتقدم موتا مستحق العتق بموت الآخر لانه معلق به فليس لو ارثه يبعوه له كسبه حتى يموت الآخر وصورة الرابع أن يقول ان مت ثم دخلت الدار فأنت حر فيعتق بدخوله الدار بعدم موت سيده ولو متر اخيا ولو ارث كسبه قبل الدخول وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع لانه مستحق للعتق وكذا لو قال اذامت ومضى شهر مثلا بعدم موتي فأنت حر فيعتق بمضي الشهر مثلا بعدم موت السيد ولو ارث كسبه في الشهر وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع لانه مستحق للعتق وهو ليس بتدبير في الصورتين بل تعليق عتق بصفة لانه ليس معلقا بالموت فقط أو مع شيء قبله (قوله وذكره المصنف) أي ذكر المعنى الشرعي وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله ومن الخ) تقدم أن أركانه الثلاثة تؤخذ من كلام المصنف ومن ياحتمل أن تكون شرطية وأن تكون موصولة وعلى كل هي واقعة على السيد كما أشار اليه الشارح بقوله والسيد اذا قال الخ ولعله قصر اذا للإشارة الى أن من شرطية (قوله قال لعبد مثلا) أي أو أمته وقوله اذامت أنا

وهو لغة النظر في
عواقب الامور
وشرعا عتق عن
دبر الحياة وذكره
المصنف بقوله (ومن)
أي والسيد اذا قال
لعبد مثلا (اذا
مت) أنا

انما ذكر الضمير المنفصل لافادة أن الضمير المتصل للتعلم لا للمخاطب وقوله فانت حر أى أو يدك حرة فيكون
جميعه مدبرا لأنه من قبيل التعبير باسم الجزء عن الكل بخلاف جزئه الشائع كنصفه فان المدبر ما ذكره فقط
ولا يسرى (قوله فهو الخ) جواب من ان كانت شرطية وخبرها ان كانت موصولة وقوله أى العبد تفسير للضمير
وقوله مدبر أى معلق عتقه بالموت (قوله يعتق بعد وفاته) أى وحكمه أنه يعتق بعد وفاته وقوله أى السيد تفسير للضمير
في وفاته فهو مستأنف بيان لحكمه (قوله من ثلثه) أى محسو بامن ثلثه وان وقع التدبير في الصحة وقوله أى ثلث
ماله اشارة الى تقدير مضاف في كلام المصنف وقوله ان خرج كله من الثلث قيد لكونه يعتق كله وقوله والى أى وان
لم يخرج كله من الثلث بل خرج بعضه وقوله عتق منه بقدر ما خرج أى عتق منه بعضه بقدر ما خرج من الثلث
كالنصف فلو لم يكن له مال غيره عتق ثلثه فقط وقوله ان لم تجز الورثة أى ما زاد على الثلث فان أجازوا عتق كله
ومحل ذلك ان لم يكن عليه دين مستغرق للتركة والا فلا يعتق منه شئ والحيلة في عتق الجميع وان لم يخرج من الثلث
بل وان لم يكن هناك مال سواه أن يقول وبالحال صحته ان مرضت فهذا الرقيق حر قبل مرض موتى بيوم وان مت فجأة
فهو حر قبل موتى بيوم فاذا مات بعد التعليق بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لأحد عليه لكن هذا
ليس من التدبير كما هو ظاهر (قوله وما ذكره المصنف) أى بقوله اذا مت فانت حر وقوله من صريح التدبير أى
فلا يحتاج الى النية وقوله ومنه أى من صريح التدبير وقوله أعتقتك بعدم موتى أى وأنت حر بعدم موتى أو حررتك
بعد موتى أو أنت مدبر أو دبرتك وان لم يقل بعد موتى كما مر (قوله ويصح التدبير بالكنية أيضا) أى كما يصح
بالصريح وقوله مع النية أى مع نية التدبير لأن الكنية تحتل التدبير وغيره فتحتاج الى النية لتتصرف الى التدبير
وقوله كخليت سبيلك بعدم موتى أى أو حبستك بعدم موتى مع النية فيهما (قوله ويجوز له الخ) ويجوز له أيضا أن يطلأ
مدبره لبقاء ملكه ولا يبطل به تدبيرها نعم ان حلبت منه صارت مستولدة وبطل تدبيرها بالاستيلاء لأنه أقوى
من التدبير والأقوى رفع الأضعف كما رفع ملك اليمين النكاح (قوله أى السيد) أى الجائر التصرف حتى يصح
بيعه بخلاف غير جائز التصرف كالسفيه فانه لا يصح بيعه وان صح تدبيره (قوله أن يبيعه) أى لأنه ^{مطلق} لا يبيعه
باع المدبر كما مر في الحديث السابق ولعل المصنف اقتصر على البيع لأنه هو الوارد في الحديث ويقاس غيره
من التصرفات المزية للملك عليه كما أشار اليه الشارح بقوله وله أيضا التصرف فيه بكل ما يزيل الملك الخ فأشار
الى أن البيع ليس بقيد (قوله أى المدبر) تفسير للضمير المفعول وقوله في حال حياته أى حياة السيد (قوله
ويبطل تدبيره) أى ويبطل بيعه تدبيره فيكون رجوعا عن التدبير وليس له الرجوع عنه باللفظ كقوله
فسخته ونقضته كسائر التعليقات فلا يبطل التدبير بذلك ولا يبطل أيضا بانكاره فليس انكاره رجوعا عنه
كما أن انكار الردة ليس اسلاما وانكار الطلاق ليس رجعة ولا يبطل التدبير أيضا بردة السيد ولا بردة المدبر
صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق بموت السيد وان كانا مرتدين (قوله وله أيضا) أى كما أن له أن يبيعه
وقوله التصرف فيه بكل ما يزيل الملك أى فالبيع ليس بقيد وان اقتصر عليه المصنف وهذا من ذكر العام بعد
الخاص لأن التصرف المذكور يشمل البيع وغيره (قوله كهبه بعد قبضها) أى الهبة بمعنى العين الموهوبة
بخلافها قبل قبضها لأنها لا تزيل الملك حينئذ (قوله أو جعله صداقا) أى في النكاح (قوله والتدبير تعليق
عتق بصفة) أى مخصوصة وهى موت السيد فقط أو مع شئ قبله كما علم مما مر وقوله في الأظهر أى على القول
الأظهر وهو المعتمد ولهذا لا يحتاج الى اعتاق بعد الموت ولو قلنا انه وصية للعبد بعته لا يحتاج الى اعتاق
بعد الموت (قوله وفي قول) أى مرجوح فهو مقابل الأظهر وقوله وصية للعبد بعته أى فكأنه قال وصيت
لك بعثتك بعد موتى وعليه فيحتاج الى اعتاق بعد الموت كما علمت (قوله فعلى الأظهر) أى الذى
هو القول بأن التدبير تعليق عتق بصفة وما ذكره من أنه لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير يجرى أيضا على
مقابل الأظهر من أنه وصية فانظر لم خص ذلك بالبناء على الأظهر وقوله لم يعد التدبير أى لان الزائل العائد

(فانت حر فهو)
أى العبد (مدبر)
يعتق بعد وفاته)
أى السيد (من ثلثه)
أى ثلث ماله ان
خرج كله من الثلث
والاعتق منه بقدر
ما خرج ان لم تجز
الورثة وما ذكره
المصنف هو من
صريح التدبير ومنه
أعتقتك بعدم موتى
ويصح التدبير
بالكنية أيضا مع
النية كخليت
سبيلك بعد موتى
(ويجوز له) أى
السيد (أن يبيعه)
أى المدبر (في حال
حياته ويبطل تدبيره)
وله أيضا التصرف
فيه بكل ما يزيل
الملك كهبه بعد
قبضها أو جعله
صداقا والتدبير
تعليق عتق بصفة
في الأظهر وفي قول
وصية للعبد بعته
فعلى الأظهر لو باعه
السيد ثم ملكه لم
يعد التدبير

هنا كالذي لم يعد وقوله على المذهب هو المعتمد (قوله وحكم المدبر في حال حياة السيد) أي حياة سيده كما في النسخة التي نبه عليها الشارح بعد وقوله حكم العبد القن أي حكم العبد القن بكسر القاف وتشديد النون وهو من لم يتعلق به شيء من مقدمات العتق فهو كما في كلام النووي غير المكاتب والمدبر والمعلق عتقه بصفقة وأم الولد يستثنى من ذلك الرهن فإنه يصح رهن العبد القن ولا يصح رهن المدبر على المذهب الذي قطع به الجمهور كما قاله في الروضة في بابه (قوله وحينئذ) أي وحينئذ كان حكم المدبر في حياة السيد حكم العبد القن وقوله تكون أ كساب المدبر للسيد أي التي اكتسبها في حياته بخلاف التي اكتسبها بعد موته فلو قال المدبر اكتسبها بعد موت سيدي وقال الوارث قبله صدق المدبر بيمينه لأنه ذو اليد فيرجح بيده وكذلك تقدم بينة المدبر على بينة الوارث إذا أقاما بينتين على ما قاله لا اعتضاد بينته بيده بخلاف ما لو ادعت المدبرة أنها ولدت ولدها بعد موت السيد فيكون حرا وادعى الوارث أنها ولدت قبله فيكون رقيقا فإن القول قول الوارث بيمينه لأنها تزعم حرية والحر لا يدخل تحت اليد والفرس أنها جلت به بعد التديير حتى يظهر الاختلاف المذكور لأنها لو كانت حاملا به حين التديير كان مدبرا تبعا لها وإن انفصل قبل موت السيد إلا أن بطل قبل انفصاله تدييرها بغير موتها كبيعها فيبطل تدييره أيضا بخلاف ما لو بطل بعد انفصاله تدييرها أو قبله بموتها فإنه لا يبطل تدييره إن عاش في الثانية فإنه قد يعيش ويصح تديير الحمل وحده كما يصح اعتاقه فلا يتبعه أمه لأن الأصل لا يقطع الفرع ولا يتبع مدبر الولد وإنما يتبع أمه في الرق والحرية (قوله) وإن قتل المدبر فللسيد القيمة أي وبطل التديير ولا يلزمه أن يشتري بقيمته عبدا يديره بدله بخلاف ما لو أنفك العبد الموقوف فإنه يشتري بقيمته عبدا مثله أو يوقف بدله وهذا في الجناية عليه وأما الجناية منه فإن قتل فيها أو بيع لأرشها بطل التديير بخلاف ما لو فداه السيد فإنه يبقى التديير بحاله (قوله أو قطع المدبر) أي كأن قطعت يده وقوله فللسيد الأرش أي أرش القطع كنصف القيمة في المثال المذكور وقوله ويبقى التديير بحاله أي لبقاء المحل الذي هو المدبر بخلاف مسألة القتل السابقة فلا يبقى التديير فيها الزوال المحل كما هو ظاهر (قوله وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيده) أي بالإضافة إلى الضمير وأما النسخة الأولى فهي بال وهي قائمة مقام الضمير فرجعت النسخة الأولى إلى النسخة الثانية كما مررت بال إشارة إليه

﴿فصل في أحكام الكتابة﴾ أي هذا فصل في بيان أحكام الكتابة كاستحبابها إذا أسأها العبد وكان أمينا مكتسبا ولزومها من جهة السيد وجوازها من جهة المكاتب إلى آخر ما ذكره المصنف والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكانت بهم إن علمتم فيهم خيرا أي أمانا فكسبوا كما فسر الشافعي رضي الله عنه بذلك وخبر المكاتب عبدا ما بقي عليه درهم رواء أو دود وغيره وصح الحاكم إسناده وقال في الروضة إنه حسن والحاجة داعية إليها لأن السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق بخلاف العبد لا يتشمر للكسب تشمره إذا علق عتقه بالحصول والاداء ولفظها إسلامي لم يعرف في الجاهلية وسميت كتابة للعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافقها وأركانها أربعة مكاتب بكسر التاء الفوقية وهو السيد ومكاتب بفتحها وهو الرقيق وعوض وصيغة وشرط في السيد كونه مختارا أهل تبرع وولاه لأنها تبرع وآية للولاء فلا تصح من مكره وصبي ومجنون ومحبوج ورصفه أو فلس ولا من مكاتب وإن أذن له سيده ولا من مبعوض لأنهما ليسا أهلا للولاء وكتابة مريض في مرض موته محسوبة من الثلث فإن خرج المكاتب من الثلث كأن خلف مائتين وقيمة المكاتب مائة صحت في كله وإن لم يخرج من الثلث إلا بعضه كأن خلف مائة وقيمة المكاتب مائة صحت في بعضه وهو في المثال المذكور ثلثا فإن لم يخلف غيره صحت في ثلثه وصح من كافر أصلي وسكران لا من مرتد لأن ملكه موقوف والعقود لا توقوف على الجدي وشرط في الرقيق اختيار وعدم صبا وجنون وأن لا يتعلق به حق لازم بخلاف المكروه والصبي والمجنون كسائر عقودهم ومن تعلق به حق لازم لأنه إما معرض للبيع كالمهر ون والكاتب بمنع منه أو مستحق المنفعة كالموخر فلا يفتقر إلى كسب ما يوفي به بالنجوم وشرط في العوض أن يكون مالا معلوما ولو منفعة في الذمة مؤجلا إلى أجل معلوم منجبا بنجسين فأكثر

على المذهب وحكم
المدبر في حال حياة
السيد حكم العبد
القن وحينئذ تكون
أ كساب المدبر
للسيد وإن قتل المدبر
فللسيد القيمة أو
قطع المدبر فللسيد
الأرش ويبقى التديير
بحاله وفي بعض
النسخ وحكم المدبر
في حياة سيده حكم
العبد القن
﴿فصل في أحكام
الكتابة﴾

كما يؤخذ من كلام المصنف فانه تعرض لشروط هذا الركن دون غيره من الأركان وان ذكر الرقيق أيضا في قوله ان سألها العبد لكن في شروط كون الكتابة مستحبة لا في شروط الأركان وشروط في الصيغة أن تكون لفظا يشعر بالكتابة وفي معناه ما صرح في الضمان من الكتابة وإشارة الآخر من المفهمة وهي إيجاب كقوله كاتبك أو أنت مكاتب على دينارين تدفعهما إلى في شهرين مع قوله فان أدبتهما إلى فانت حر لفظا وأنية وقبول كقوله قبلت ذلك (قوله بكسر الكاف في الأشهر) أي على الأشهر وقوله وقيل بفتحها أي الكاف وهو مقابل الأشهر وقوله كالعتاقة أي في الفتح لأن العتاقة بفتح العين وهي بمعنى العتق (قوله وهي) أي الكتابة وقوله لغة مأخوذة من الكتب وهو بمعنى الضم والجمع أي فيكون معناها لغة الضم والجمع وعبارة الشيخ الخطيب لغة الضم والجمع وهي أولى لأن الأخذ يتعلق باللفظ واللغة تتعلق بالمعنى فكان الأحسن أن يقول وهي مأخوذة من الكتب ومعناها لغة الضم والجمع وقد تقدم أن عطف الجمع على الضم من عطف الأعم على الأخص لأن الضم جمع مع تلاصق وقيل من عطف المرادف بناء على عدم اشتراط التلاصق في الضم (قوله لأن فيها ضم نجم إلى نجم) أي سميت بذلك لأن فيها ضم نجم إلى نجم فهو علة لخروجها من الكتب الذي هو معنى الضم والجمع والغرض من ذلك بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي الآتي ولو أحره عنه لكان أظهر (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عتق أي عقد عتق فهو على تقدير مضاف لأنها اسم للعقد المقتضى للعتق ولا بد من التقييد بلفظها كما في عبارة الشيخ الخطيب ومثله شرح المنهج ونصها وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر (قوله على مال) أي على أدائه وقوله منجم بوقتين معلومين أي مؤقت بوقتين معلومين كأن يقول كاتبك على دينارين تأتي بهما في شهرين فان أدبتهما إلى فانت حر وقوله فأكثر أي فأكثر من نجمين كثلاثة كأن يقول كاتبك على ثلاثة دنانير تأتي بهما في ثلاثة أشهر (قوله والكتابة مستحبة) أي إيجابها من السيد مستحبة جلالا لمرفي قوله تعالى فكاتبوهم على الندب دون الوجوب قياسا على التدبير وشراء القريب الذي يعتق عليه ونحو ذلك فلا تجب وان سألها الرقيق للثلايت عطل أثر الملك وتحكم المالك على الملاك وأجرى الأمر في الإتياء على ظاهره من الوجوب لأنه مواساة وأحوال الشرع لا تمنع وجوبها كإزالة (قوله اذا سألها الخ) هذه الشروط الثلاثة هي السؤال والأمانة والاكساب قيود للاستحباب فان فقدوا أحدها كانت مباحة اذ لا يقوى رجاء العتق بها حينئذ وقال بعضهم السؤال ليس قيذا للاستحباب وانما هو قيد للتأكد لا تسكره بحال لأنها قد تؤدي إلى العتق نعم لو كاتبه مع العجز عن الكسب وكان يكتب النجوم بطريق الفسق كالسرقه ونحوها كرهت كما قاله الأذري بل ان تحقق ذلك حرمت كما هو قياس حرمة الصدقة والقرض اذا علم أن المتصدق عليه أو المقرض يصرف الصدقة أو ما اقترضه في محرم (قوله العبد أو الأمانة) أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف أو مع ما عطف فالعبد ليس بقيد بل مثال وكان يكفي الشارح أن يقول العبد مثلا كما قاله في نظيره (قوله وكان كل منهما) أي العبد والأمانة كان كلام المصنف مفروضا في العبد وقوله مأمو نا أي فيما يكسبه بحيث لا يضيعه في معصية فالمدار على كونه لا يضيع المال وان لم يكن عدلا في دينه بترك صلاة ونحوها وانما اعتبرت الأمانة في ذلك للتأريض ما يحصله فلا يعتق (قوله أي أمينا) لعله فسر مأمو نا بأمينا لأنه أشهر منهو الأمان بمعنى مأمو ن لأنه فاعيل بمعنى مفعول كما هو ظاهر (قوله مكتسبا) أي ليوثق بتحصيل النجوم بخلاف ما لو كان غير مكتسب فانه لا يوثق بتحصيلها حينئذ وقوله أي قويا على كسب ما يوفي به الخ أي لا أي كسب كان وان كان كلام المصنف قد يورهم فأشار الشارح إلى أنه ليس مرادا بل المراد أن يكون قادرا على كسب ما يوفي بهما التزمه من النجوم ومعلوم أن ذلك يكون زائدا على مؤنته فقوله ما يوفي بهما التزمه من النجوم أي مع مؤنته (قوله ولا تصح) أي الكتابة وقوله الأفعال أي في ذمة المكاتب نقدا كان أو عرضا موصوفين بصفات السلم فلا تصح على عين من الأعيان لأنه لا يملك الأعيان حتى يورد العقد عليها فقول المحشي عينا أو دينافيه نظر الا أن يريد بالعين العرض وبالدين النقص وعبارة الشيخ الخطيب نقدا كان أو عرضا كما قلنا وبالجملة فشرطها الدينية

بكسر الكاف في
الأشهر وقيل بفتحها
كالعتاقة وهي لغة
مأخوذة من الكتب
وهو بمعنى الضم
والجمع لأن فيها ضم
نجم إلى نجم وشرعا
عتق معلى على مال
منجم بوقتين
معلومين فأكثر
(والكتابة مستحبة
اذا سألها العبد) أو
الأمانة (وكان) كل
منهما (مأمو نا) أي
أمينا (مكتسبا) أي
قويا على كسب
ما يوفي بهما التزمه من
النجوم (ولا تصح
الأفعال

لما علمت من أنها لا تصح على عين ومثل العين منفعة العين نعم المنفعة المتعلقة بعين المكاتب تصح الكتابة عليها مع
 ضمنية نحو كاتبك على أن تخدمني شهر من الآن أو تحيط لي نويا بنفسك ودينار تأتي به بعد انقضاء الشهر أو نصفه
 فيشترط للصحة أن تتصل المنفعة المتعلقة بالعين كالخدمة والحياطة بالعقد وأن تكون مع ضمنية ولو في أثناء الشهر
 فلا يشترط أن تكون بعد انقضائه فالو أجل المنفعة المتعلقة بالعين لم تصح لأن الأعيان لا تقبل التأجيل فيكذلك
 منفعتها وكذلك ان لم تكن مع ضمنية حتى لو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بأن كل شهر نجم لم يصح لأنهما
 نجم واحد ولا ضمنية ولو فرق بينهما كرجب ورمضان كان أولى بالفساد لأنه يشترط في المنفعة المتعلقة بالعين أن
 تتصل بالعقد كما علمت وأما المنفعة المتعلقة بالذمة فلا يشترط فيها الاتصال بالعقد ولا أن تكون مع ضمنية فالو كاتبه
 على بناء دارين في ذمته وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما صح (قوله معلوم) أي جنسا ونوعا وقدر أو صفة لأنه
 عوض في الذمة فاشترط فيه العلم بذلك كدين السلم (قوله كقول السيد لعبدك كاتبك على دينارين مثلا) أي
 أو أكثر كاربعة دينارين ولو كاتب أرقاء كثلثة على عوض كالف منجم بنجمين فأكثر صرح لاتحاد المالك
 فصار كما لو باع عبدا بثمانين واحدا يوزع العوض المذكور عليهم باعتبار قيمتهم وقت الكتابة مثلا إذا كانت
 قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين والثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه ويكون
 ما يخص كل واحد منهم منجما بنجمين فمن أدى منهم حصته عتق ولا يتوقف عتقه على أداء الباقي ومن عجز نفسه
 منهم رق (قوله ويكون المال المعلوم مؤجلا إلى أجل معلوم) أي ليحصله أو يؤديه فلا تصح بالخال ولو كان المكاتب
 مبعضا يقدر عليه في الحال لأن الكتابة عقد خالف القياس في وضعه فخر وجهها عن قواعد المعاملات لدورانها بين
 السيد ورفيقه ولا يبيع ماله بماله والمنقول عن الصحابة فمن بعدهم قولوا فاعلانا هو التأجيل فاقصر فيها على
 المأثور عن السلف اذ لو جاز عقدها على حال لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الأغراض خصوصا وفيه تعجيل العتق
 وعلم من قولنا ولو كان المكاتب مبعضا أن كتابة البعض صحيحة فيأرق منه سواء قال كاتب مارق منك أم قال
 كاتبك لأنها تفيد الاستقلال باستغراقها مارق منه وتلغو في باقيه في الثانية بخلاف كتابة بعض رقيق فليست
 صحيحة ولو كان باقيه لغيره أو ذن له في الكتابة لأن الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا كتساب النجوم نعم لو أوصى
 بكتا برقيق فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تجز الورثة باقيه صحت كتابة البعض لأنه دوام ويعتفر في الدوام مالا
 يعتفر في الابتداء مع كونه أوصى بكتابة كله بخلاف مالو كاتب في مرض موته بعضه وان كان ذلك البعض هو
 الذي يخرج من الثلث أو أوصى بكتابة بعضه فانها لا تصح على المعتمد فيهما خلافا لما جرى عليه في شرح المنهج
 وتبعه الشيخ الخطيب من الصحة فيهما ولو كاتب الشريك كان عبدهما معا بنفسها أو نائبها صحت ذلك ان اتفقت النجوم
 جنسا وصفة وأجل أو عدد ولا يشترط اتفاقها قدر الانتهاء تكون على نسبة ملكيها صرح بذلك أو أطاق ولو عجز
 الرقيق فعجزه أحدهما وفسخ الكتابة لم يجز للآخر ابقاء نصيبه على الكتابة لأنه يلزم كتابة بعض رقيق وهي غير
 صحيحة ولا يقال يعتفر في الدوام مالا يعتفر في الابتداء لأن ذلك غير مطرد فقد يلحقون الدوام بالابتداء كما هنا ولو
 أبرأه أحدهما من نصيبه من النجوم أو أعتق نصيبه من الرقيق عتق نصيبه منه وعتق عليه نصيب شر يكره عليه
 قيمته ان أيسر وقد عاد الرق للمكاتب بأن عجز فعجزه الآخر وحينئذ يكون الولاء كله وقول المحشي ان أيسر
 والا عاد للمكاتب للرق فيه خلل ولعل الا وقعت زائدة من النسخ أو طغى بها القلم والصواب كما في شرح المنهج والخطيب
 وغيرهما ان أيسر وعاد الرق للمكاتب كما قلنا فان أعسر أولم يعد الرق للمكاتب وأدى نصيب الشريك من النجوم
 عتق نصيبه عن الكتابة وكان الولاء لها وخرج بالابراء والاعتاق ما لو قبض أحدهما نصيبه من النجوم فلا يعتق
 نصيبه من الرقيق وان رضى الآخر بتقديمه اذ ليس له تخصيص أحدهما بالقبض (قوله أقله نجمان) أي ولا أحد
 لاكثره فلا تصح على أقل من نجمين لأنها لو جازت بأقل من نجمين لفعلة الصحابة فمن بعدهم لأنهم كانوا يبادرون
 إلى القربات والطاعات ما لم يكن وإنما كان أقله نجمين لأنها مشتقة من الكتب وهو بمعنى الضم والجمع كما مر وأقل ما

معلوم (كقول السيد
 لعبدك كاتبك على
 دينارين مثلا
 (ويكون) المال
 المعلوم (مؤجلا
 إلى أجل معلوم أقله
 نجمان)

يحصل به نجمان والمراد بالنجم هنا الوقت وإنما سمي بالنجم لأن العرب كانت لا تعرف الحساب وكانوا يبنون
 أمورهم على ظلال النجم فيقول أحدهم إذا طلع النجم أدت حقلك ونحو ذلك فسميت الأوقات بنجوم ذلك ثم سمي
 المؤدى في الوقت نجماً أيضاً وقضية كلامهم صحة الكتابة بنجمين قصيرين كساعتين وهو كذلك لا مكان القدرة
 عليه كالسلم إلى معسر في مال كثير إلى أجل قصير كساعة فإنه صحيح (قوله كقول السيد الخ) تمثيل للنجمين وقوله في
 المثال المذكور رأى في قوله قبل ذلك كقول السيد لعبد كاتبتك على دينارين وقوله تدفع إلى الدينارين أي في
 نجمين معلومين كسهرين وقوله في كل نجم دينار أي لأنه لا بد من بيان عدد النجوم وقسط كل نجم منها وقوله فإذا
 أدبت ذلك أي المذكور من الدينارين وقوله فأت حرأى عند أداء ذلك وتقدم أن ذلك أعنى فإذا أدبت ذلك فأت
 حرأى بدنه لفظاً أو نية ولو اختلف السيد والمكاتب في قدر النجوم أو الأجل ولا يئنه أو لكل يئنه تحالفاً إن لم يتفقا
 على شيء فسخها إلحاقاً أو هما أو أحدهما كافي البيع ولو ادعى الرقيق كتابة أو أنكر السيد أو أثاره حلف المنكر لأن
 الأصل عدم ما يدعيه الرقيق ولو قال السيد كاتبتك وأنا مجنون أو مجبور على صدق أن عهده ذلك ولومات السيد
 والمكاتب ممن يعتق على الوارث عتق عليه فإن كان ثم زوجية انفسخت كما لو اشترى أحد الزوجين الآخر
 وانقصى ز من خيار البائع (قوله وهي الخ) الضمير عائدة على الكتابة الصحيحة كما أشار إليه الشارح حيث قال أي
 الكتابة الصحيحة واعلم أن الكتابة المذكورة لا تنفسخ بالجحون ولا بالأغماء ولا بالحجر سواء كان ذلك من السيد
 أو المكاتب لأن اللازم من أحد الطرفين لا ينفسخ بشيء من ذلك كالأهون ويقوم ولي السيد مقامه في قبضه ويقوم
 إلحاقاً مقام المكاتب في أدائه إن وجد له مال أو لم يأخذه السيد استقلالاً وثبتت الكتابة وحل النجم وحلف السيد
 على استحقاقه ورأى أن له مصلحته في الحرية فإن استقل السيد بالقبض عتق لحصول القبض المستحق وإن رأى
 إلحاقاً أنه يضيع إذا قام لم يؤد عنه كما قاله الغزالي قال الشيخان وهذا حسن وإن لم يجد له مالاً لمكن السيد من التعجير
 والفسخ فإذا فسخ عاد المكاتب قناله وعليه مؤنته فإن أفاق أو ارتفع الحجر وظهر له مال كان حصله قبل الفسخ
 دفعه إلى السيد ونقض تعجيزه وفسخه وحكم بعنته (قوله من جهة السيد) أي من جانبه وقوله لازمة أي لأنها
 عقدت لحظ المكاتب لا لحظه فكان فيها كالأهون (قوله فليس له) أي للسيد وقوله فسخها أي الكتابة وكذلك
 الضمير في قوله بعدلن ومها ولعل المراد بقوله بعدلن ومها بعد تمام عقد هالاً أنها تلزم بمجرّد العقد (قوله الآن يعجز
 المكاتب الخ) استثناء من قوله فليس له فسخها وقوله عن أداء النجم متعلق بقوله يعجز وقوله أو بعضه أي بعض
 النجم غير الواجب في الإتياء فإن عجز عن بعضه الواجب في الإتياء فليس للسيد الفسخ ولا يحصل التقاض فيه لأن
 للسيد أن يدفع له غيره وللمكاتب رفعه للحاكم ليرى فيه رأيهم ويفصل الأمر بينهما وقوله عند المحل أي وقت الحلول
 وهو بكسر الحاء المهملة ولو استمهل سيده لعجزه عند المحل سن أمهاله مساعدة له في تحصيل النجوم ليحصل العتق
 أو لبيع عرض وجب أمهاله لبيعه أو لأحضار ماله من دون مسافة القصر وجب أمهاله أيضاً لأنه كالحاضر بخلاف ماله
 كان فوق ذلك فلا يجب أمهاله لطول المدة وله أن لا يزيد في مدة الأمهال على ثلاثة أيام ولو كان لكساد سلعت له لأنها المدة
 المغتفرة شرعاً فليس له الفسخ فيها وله الفسخ فيما زاد عليها ولو عجل المكاتب النجوم أو بعضها قبل المحل فإن امتنع
 السيد من القبول لغرض كونه حفظه وخوف عليه كأن عجله في زمن نهب لم يجبر على قبوله وإن امتنع لا لغرض
 أجبر على القبول أو الإبراء لأن للمكاتب غرضاً صحيحاً في تنجيز العتق أو تقريبه ولا ضرر على السيد فإن أتى قبض عنه
 القاضى وعتق المكاتب بقبضه أن أدى الكل ولو أتى المكاتب سيده بمال فقال السيد هذا حرام فإن كان له يئنه على
 ذلك سمعت وإن لم يكن له يئنه حلف المكاتب أنه ليس بحرام ويقال للسيد حينئذ خذ أو أبرته فإن أتى قبضه القاضى
 عنه وعتق المكاتب أن أدى الكل فإن نكل عن الحلف حلف السيد أنه حرام لغرض امتناعه منه (قوله كقوله)
 أي المكاتب وقوله عجزت عن ذلك أي أداء النجم أو بعضه وقوله فليس السيد حينئذ أي حين اذ عجز المكاتب عن
 أداء النجم أو بعضه عند المحل وقوله فسخها أي الكتابة لتعذر العوض عليه (قوله وفي معنى العجز امتناع

كقول السيد في المثال
 المذكور لعبد تدفع
 إلى الدينارين في كل
 نجم دينار فإذا أدبت
 ذلك فأت حرأى
 (وهي أي الكتابة
 الصحيحة) من جهة
 السيد لازمة) فليس
 له فسخها بعدلن ومها
 الآن يعجز المكاتب
 عن أداء النجم أو
 بعضه عند المحل كقوله
 عجزت عن ذلك
 فليس السيد حينئذ
 فسخها وفي معنى
 العجز امتناع

المكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها) أى على النجوم وامتناعه من أداء النجوم مع القدرة عليها جائز له لأنها جائزة من جهته كما سيأتى ولو غاب المكاتب عند المحل فللسيد فسخ الكتابة بنفسه وبما حكم متى شاء ولو كانت غيبته دون مسافة القصر على الأثر في المطلب وهو المعتمد وقيد هاهنا في الكفاية بمسافة القصر قال الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر وتبعه المحشى وهو ضعيف ولو حضر ماله مع غيبته فليس للحاكم الأداء منه بل يمكن للسيد من الفسخ لأنه لو حضر بما عجز نفسه أو امتنع من الأداء (قوله والكتابة من جهة العبد المكاتب) أى من جانبه وقوله جائزة أى لأنها عقدت لحظ نفسه لا لحظ السيد كالرهن بالنسبة إلى المرتهن (قوله فله) أى للمكاتب وقوله بعد عقد الكتابة أى بعد تمامه بالقبول وقيد بذلك لأنه هو المتوهم وقوله تعجز نفسه أى كأن يقول عجزت نفسي وقوله بالطريق السابق أى وهو أن يعجز عن أداء النجوم أو بعضه عند المحل وهو ليس بقيد لأن له أن يعجز نفسه ولومع القدرة على أداء النجوم وعبارة الشيخ الخطيب وله تعجز نفسه ولومع القدرة على الكسب وتحصيل العوض (قوله وله أيضا) أى كأن له تعجز نفسه وقوله فسخها أى الكتابة وقوله متى شاء أى وقت شاء وقوله وان كان معه ما يوفى به نجوم الكتابة أى سواء كان معه ما يوفى به بنجوم الكتابة أم لا لجوازها من جهته ولومع القدرة على النجوم (قوله وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ) أى فى أى وقت فعل هذا مراد الشارح لأنه هو الذى يفهم من قوله متى شاء (قوله أما الكتابة الفاسدة الخ) مقابل لقوله أى الكتابة الصحيحة والكتابة الفاسدة هى ما اختلفت صحتها بفساد شرط كشرط أن يبيعه كذا أو كتابة بعض رقيق أو فساد عوض مقصود كخمر أو فساد أجل كنجوم واحد والكتابة الباطلة هى ما اختلفت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون أحد العاقدين صبياً أو مجنوناً أو مكرهاً أو عقدت بغير مقصود كدم فهذا هو الفرق بين الفاسدة والباطلة والفاسد الباطل عندنا بمعنى الإتيان بموضع يسيرة منها الخج والعاريق والخلع والكتابة * واعلم أن الكتابة الباطلة ملغاة إلا في تعليق معتبر بأن يقع ممن يصح تعليقه كأن يقول كاتبك على زق دم أو على ميتة فإن أعطيتني ذلك فانت حر فلا تنافي فيه وأن الكتابة الفاسدة كالصحيحة في استقلال المكاتب بكسبه وفى أخذ أرض جناية عليه وفى أنه يعتق بالاداء لسيدته وأنه يتبعه إذا عتق كسبه وكل من الصحيحة والفاسدة عقد معاوضة لكن الغلب فى الأولى معنى المعاوضة وفى الثانية معنى التعليق ولذلك كانت كالتعليق فى أنه لا يعتق بغير أداء المكاتب كبرائه وأداء غيره عنه وفى أنها تبطل بموت سيده قبل الاداء وفى أنه تصح الوصية به وفى أنه لا يصرف له سهم المكاتنين من الزكاة وفى أنه يصح اعتاقه عن الكفارة وتمليكك للغير كبيعته له وفى منعه من السفر وفى جواز وطء الأمة المكاتب ككتابة فاسدة وتخالف الكتابة الفاسدة كلاً من الكتابة الصحيحة والتعليق فى أن للسيد فسخها بالقول كأن يقول فسختها وفى أنها تبطل باغتمام السيد ونحوه وبحجر السفه عليه وفى أن المكاتب يرجع على السيد بما أدى ان يقي وببطلان تلفه وكان له قيمة والسيد يرجع على المكاتب بقيمته وقت العتق لفساد المعاوضة ثم ان اتحدوا حب السيد والمكاتب كأن كانت قيمة المكاتب دنائير لكونها نقد البلد مع كونه كاتبه على دنائير تقاصاً أى سقط واجب كل فى مقابلة واجب الآخر ولو بالراضا منهما أو أحدهما كسائر الديون المتحددة ثم ان لم يكن هناك فاضل لأحدهما كأن كاتبه على عشرة دنائير وكانت قيمته كذلك فالأمر ظاهر والراجع صاحب الفضل به فإذا كاتبه على دينارين وكانت قيمته عشرة وقع التقاص فى دينارين ورجع السيد عليه بثمانية وعكسه بعكسه هذا ان كانا تقدين كما مثلنا فان كانا متقويمين فلا تقاص أو مثلين ففيهما تفصيل حاصله جريان التقاص فيهما فى الكتابة دون غيرها وصورة ذلك فى الكتابة أن يكاتبه على بر مثلاً وتكون المعاملة فى بلد الكتابة بالبر مثلاً فيكون نقد البلد هو البر فتكون قيمة المكاتب منه فيحصل التقاص حينئذ (قوله لجائزة من جهة المكاتب والسيد) فلكل فسخها متى شاء فان فسخها أحدها أشهد بفسخها احتياطاً ونحترز من التجاحد لا شرطاً فلو قال السيد بعد قبضه المال كنت فسخت الكتابة فأنكر المكاتب فعلى السيد البينة فان لم يكن معه

المكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها (و) الكتابة (من جهة) العبد (المكاتب جائزة فله) بعد عقد الكتابة تعجز نفسه بالطريق السابق وله أيضا (فسخها متى شاء) وان كان معه ما يوفى به بنجوم الكتابة وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ أما الكتابة الفاسدة لجائزة من جهة المكاتب والسيد

ينتقد المكاتب يمينه لأن الأصل عدم الفسخ (قوله والمكاتب) بفتح المثناة الفوقية وليس للسيد التصرف في شيء من مال المكاتب ولا اعتناق عبده ولا تزويج أمته وقوله التصرف أي الذي لا تبرع فيه ولا خطر أي خوف كما أشار إليه الشارح بقوله يبيع وشراء وإيجار ونحوها بخلاف ما فيه تبرع كصدقة وهبة فليس له التصرف بذلك بغير إذن سيده كما أشار إليه الشارح بقوله لا بهبة ونحوها وكذلك ما فيه خطر كقرض وبيع نسيئة وإن استوثق برهن أو كفيل فليس له ذلك إلا بإذن سيده وليس له شراء من يعتق عليه إلا بإذن سيده أيضا وإذا اشتراه بإذنه تبعه رقا وعتقا وله شراء من يعتق على سيده والمالك فيه للمكاتب ثم إن عجز نفسه عتق على سيده لدخوله في ملكه وله أيضا شراء جزء من يعتق على سيده ثم إن عجز نفسه عتق ذلك الجزء على سيده ولا يسرى إلى الباقي وإن اختار سيده الفسخ لأنه دخل في ملكه فله شرط السرية للاختيار كما سر ولا يصح اعتاقه ولا كتابته ولو بإذن سيده لئلا يضمنها الولاء وليس هو من أهله وله شراء أمه للتجارة وليس له وطء أمته ولو بإذن السيد لا شهر بما حبلت فانت بالطلق فإن خالف ووطئ فلا حد عليه لأنها ملكه والولد منه نسيب و يتبعه رقا وعتقا ولا تصير الأم به أم ولد ولا نعتاده رقيقا مملوكا لا يبيعه له أن يتزوج بإذن سيده (قوله يبيع وشراء وإيجار) قد عرفت أن غرض الشارح بذلك تقييد التصرف في كلام المصنف بما لا تبرع فيه ولا خطر وقوله ونحو ذلك أي المذكور من البيع والشراء والإجارة (قوله لا بهبة ونحوها) أي كهدية وصدقة نعم ما تصدق به عليه من نحو لحم وخبز مما العادة فيه أو كماله وعدم بيعه له أو غيره على النص في الأم (قوله وفي بعض نسخ المتن ويملك المكاتب التصرف فيما فيه تنمية المال) أي زيادته كالبيع والشراء لا فيما فيه نقص واستهلاكه كالهبة والصدقة ونحوهما (قوله والمراد) أي من كلام المصنف وقوله أن المكاتب يملك بعقد الكتابة منافع أو كسابه إلا أنه محجور عليه لأجل السيد في استهلاكها بغير حق (ويجب على السيد) بعد صحة كتابة عبده (أن يضع) أي يحط عنه من مال الكتابة ما أي شيئا يستعين به على أداء نجوم الكتابة ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزأ معلوما من مال الكتابة ولكن الخط أولى من الدفع لأن القصد بالخط الاعانة على العتق وهي لا توجد إلا أن أدى ما كتبه عليه فلو حط عنه منه شيئا لم توجد الصفة فلا يعتق (قوله أن يضع) ويقوم مقام الوضع الدفع كما سيذكره الشارح بل هو ظاهر الآية حيث عبر فيها بالإتياء ومعناه الاعطاء أو أثر المصنف كغيره الوضع لأنه أولى من الدفع كما سيذكره الشارح أيضا (قوله من مال الكتابة) أي بعض مال الكتابة الذي هو النجوم وهو حال مقدم من ما يستعين به (قوله ما) نكرة موصوفة كما أشار إليه الشارح بقوله أي شيئا وأشار بتذكيره إلى أن الواجب وضع شيء ولو أقل متمول ولو كان مال الكتابة أقل متمول كحبتى بروجب حط بعضه كحبة (قوله يستعين به على أداء نجوم الكتابة) أي لأجل تحصيل العتق فعلم أن وجوب ذلك قبل العتق (قوله ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزأ معلوما) أي لحصول الاعانة بذلك على العتق فقد حصلت الفائدة المقصودة من الخط بالدفع المذكور وإن كانت محققة في الخط موهومة في الدفع كما سيذكره الشارح وقوله من مال الكتابة أي من جنس مال الكتابة وإن كان من غير جنسه جاز (قوله ولكن الخط أولى من الدفع) استدراك على قوله ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد الخ وكون كل من الخط والدفع في النجم الأخير أولى منه فمما قبله لأنه أقرب إلى العتق وكونه رعا أولى من غيره فإن لم تسمح به نفسه فكونه سباعا أولى من غيره وروى حط الربع النسائي وغيره وحط السبع مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما (قوله لأن القصد بالخط الخ) علة لاولو به بالخط من الدفع وقوله محققة في الخط أي لأنه إذا حط عنه شيئا من مال الكتابة سقط عنه فحصلت الاعانة بذلك على العتق قطعا وقوله موهومة في الدفع أي لأنه قد يصرف

(والمكاتب التصرف فيما في يده من المال) يبيع وشراء وإيجار ونحو ذلك لا بهبة ونحوها وفي بعض نسخ المتن ويملك المكاتب التصرف فيما فيه تنمية المال والمراد أن المكاتب يملك بعقد الكتابة منافع أو كسابه إلا أنه محجور عليه لأجل السيد في استهلاكها بغير حق (ويجب على السيد) بعد صحة كتابة عبده (أن يضع) أي يحط عنه من مال الكتابة ما أي شيئا يستعين به على أداء نجوم الكتابة ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزأ معلوما من مال الكتابة ولكن الخط أولى من الدفع لأن القصد بالخط الاعانة على العتق وهي محققة في الخط موهومة في الدفع

المدفوع في جهة أخرى (قوله ولا يعتق المكاتب إلا بأداء جميع المال) أي فتي بقى عليه شيء منه ولو درهما لا يعتق منه شيء لقوله عليه السلام المكاتب قن ما بقى عليه درهم ولهذا وقتله غير سيده وجب له القودان كافأه والا فالقيمة فانه باق على ملكه ولو قتله سيده فليس عليه سوى الكفارة مع الائتم ان تعدد ولو قطع طرفه ضمنه لبقاء الكتابة المقضية لكونه كالأجنبي بخلافه في القتل فان الكتابة قد زالت لزوال محلها ومات رقيقا وبذلك يلغز فيقال لنا شيء يضمن بعضه ولا يضمن كله ولو جنى المكاتب على سيده قتلاً أو قطعاً لم يمسكه قوداً أو أرشاً ويكون الأرش مما معه ومما يسكبه لانه معه كالأجنبي كما مر فان لم يكن معه ما بقى بذلك فللوارث أو للسيد تعجيزه دفعا للضرر عنه ولو جنى على أجنبي قتلاً أو قطعاً لم يمسكه قوداً ولا أقل من قيمته والأرش والفرق بين جنايته على سيده حيث وجب غيرها الأرش بالغاً ما بلغ وجنايته على الأجنبي حيث وجب فيها الأقل من قيمته والأرش أن واجب جنايته على السيد لا تعلق له برقبته بخلاف واجب جنايته على الأجنبي وفي إطلاق الأرش على دية النفس تغليب فان لم يكن معه مال بقى بالواجب عجزه السيد أو الحاكم بطلب المستحق ثم ان لم ترد قيمته على الأرش بيع كله وان زادت قيمته على الأرش بيع منه بقدره و بقيت الكتابة فيما بقى لما في ذلك من الجمع بين الحقوق فاذا أدى حصته من النجوم عتق وللسيد فداؤه بأقل الأمرين من قيمته والأرش ويبقى على كتابته وعلى المستحق قبول الفداء ولو أعتقه أو أبرأه من النجوم بعد الجناية عتق ولزمه الفداء لانه فوت متعلق حق الجاني عليه بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم بعد الجناية فلا يلزمه الفداء لانه لم يفوت متعلق حق الجاني عليه ولا يصح بيع رقبة المكاتب كتابة صحيحة لا استحقا فاعه العتق كالمستولدة هذا ان لم يرض المكاتب بالبيع فان رضى به جاز له لأن رضاه فسخ للكتابة كما جزم به القاضي حسين في تعليقه فان الحق له وقد رضى بإبطاله وهبته كبيعته ولو قال رجل مثلاً للسيد أعتق مكاتبك على ألف مثلاً ففعل عتق ولزمه ما ألزم كما لو قال أعتق مستولدتك على كذا لأن المقصود بذلك فكه من الرق كفك الأسير بخلاف ما لو قال أعتقه عني على كذا فانه لا يلزمه ما ألزم ولكن يعتق عن المعتق في الأصح ولا يستحق المال ويحرم على السيد التمتع بمكاتبته لاختلال ملكه فيها ويجب عليه بوطئه مهرها فيدفعه لها ولا حد عليه لأنها ملكه والولد حر نسب وصارت به مستولدة مكتوبة فتعتق بالأسبق من أداء النجوم أو موت السيد وولد المكاتبه الرقيق الحادث بعد الكتابة يتبعها رقا وعتقا وهو مملوك للسيد فلو قتل فقيمته له ومؤنته من كسبه وأرش جنايته عليه ومهره ان كان أنثى وما فضل وقف فان عتق فهو له والا فليس له كافي الأم في جميع ذلك وللسيد مكاتبته استقلالاً كما جزم به الماوردي لأن الحاصل له كتابة تبعية لا استقلالية وقضية تقييد المصنف بالأداء قصر الحكم عليه وليس مراد ابل مثله الأبراء من النجوم وحوالة العبد سيده بها على أجنبي ولا يصح عكسه ولا يصح بيع النجوم فلو باعها السيد وأدى المكاتب النجوم الى المشتري لم يعتق ويطلب السيد المكاتب بها والمكاتب المشتري بما أخذ فان أداها له المكاتب بعد ذلك للسيد عتق لا يقال بيع السيد لها يتضمن الاذن للمشتري في قبضها ومقتضى ذلك أن يعتق المكاتب بقبض المشتري لها لأنه كالأوكيل لأننا نقول الاذن الذي تضمنه البيع انما كان في مقابلة سلامة العوض ولم يسلم له العوض لفساد البيع فلم يبق الاذن ولو سلم بقاؤه فالفرق بينه وبين الوكيل أن المشتري يقبض لنفسه والوكيل يقبض للسيد نعم لو أذن السيد للمشتري في قبضها بعد البيع مع العلم بفساد البيع عتق بقبضه لأنه قبضها السيد حينئذ ولو أداها السيد وخرج ما أداه مستحقاً بان أن لا عتق ولو كان السيد قال عند أداها أنت حر لانه بناء على ظاهر الحال من صحة الاداء وقد بان عدمها وكذا لو خرج ما أداه عيباً ورده السيد بالعيب فانه يتبين أن لا عتق (قوله أي مال الكتابة) فال في كلام المصنف نائبة عن المضاف اليه أو للعهد والمعهود هو مال الكتابة (قوله بعد القبر الموضوع عنه من جهة السيد) أي غير القدر الذي وضعه عنه السيد فالمراد بجميع مال الكتابة ما عدا هذا القدر وهذا اذا وضع عنه السيد شيئاً من مال الكتابة فلو لم يضع عنه السيد شيئاً بقي عليه القدر الواجب خطه عنه لم يعتق لأن هذا القدر لم يسقط عنه ولا يحصل التقاص كما قاله في الروضة لأن السيد أن يؤتبه من غيره وليس للسيد تعجيزه لعجزه عن هذا القدر لأن له عليه مثله في رفعه المكاتب للحاكم ليرى فيه رأيه ويفصل الأمر بينهما

(ولا يعتق) المكاتب
(الاباء جميع المال)
أي مال الكتابة
بعد القبر الموضوع
عنه من جهة السيد

(فصل) أى هذا فصل فهو خبر لمبتدأ محذوف ويصح أن يكون التقدير فصل هذا محله فيكون مبتدأ خبر محذوف وهذا أولى من الأول لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر انما أتى به لأجل المبتدأ فهو أولى بالحذف ولك أن تجعل الخبر على الاحتمال الثانى الجار والمجرور بعده أو متعلقه وجعله منصوباً بفعل محذوف تقديره أقر أمثالا خلافاً للأولى وإن كان جائزاً لما يلزم عليه من حذف الجلة بنماها وأما جعله مجروراً بحرف جر محذوف والتقدير انظر في فصل فلا يجوز لما فيه من حذف الجار وبقاء عمله خلافاً لما اشتهر من تجويزه وأما جاز جعله مبتدأ على الاحتمال الثانى لانه معرفة بالعامية فإن أسماء التراجيم بالكسر كأسماء الكتب من قبيل علم الجنس بخلاف أسماء العلوم فإنها من قبيل علم الشخص كما قاله الجمهور وهو المشهور لكن لم يرض بعض المحققين التفرقة بين أسماء الكتب وأسماء العلوم لأنها تحكم والحق أنهما من قبيل علم الشخص اذالم نعتبر تعدد الشئ بتعدد محله أو من قبيل علم الجنس اذا اعتبرنا تعدد الشئ بتعدد محله والراجح الأول لأن تعدد الشئ بتعدد محله تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية فعنى علم الفقه مثلاً القواعد المخصوصة المستحضرة في ذهن زيد وعمرو وهكذا ومعنى أسماء الكتب وأسماء التراجيم الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعانى المخصوصة على المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة التى أبدعها السيد الجرجاني في مسمى الكتب هل هو الالفاظ فقط أو المعانى فقط أو النقوش فقط أو الالفاظ والمعانى أو الالفاظ والنقوش أو المعانى والنقوش أو الثلاثة وانما كان الأول هو المختار لأن المعانى غير مستقلة بل تتوقف على الالفاظ افادة واستفادة والنقوش لا تنبسر لكل أحد في كل زمن فلا يصلح أن يكون كل منهما مدلولاً ولا جزءاً مدلول لكن تعتبر الالفاظ بقيد دلالتها على المعانى كما علمته مما سبق لا مجردة عن ذلك لأنها حينئذ لا تفيد (قوله في أحكام أمهات الاولاد) أى كشوت الاستيلاء وحرمة البيع والرهن والهبة وجواز التصرف فيها بالاستخدام والوطء والاجارة والاعارة واعتقها من رأس المال بموت السيد والظرفية في ذلك من ظرفية الدال في المدلول باعتبار المتكلم لانه يستحضر المعانى أولاً ثم يأتي بالالفاظ على طبقها كما يستحضر الشخص الظرف ثم يأتي بالظروف على طبقه وتصح ظرفية المعانى في الالفاظ فتكون من ظرفية المدلول في الدال باعتبار السامع لأنه يسمع الالفاظ ويفهم منها المعانى فالالفاظ قوالب للمعانى بهذا الاعتبار وانما عبر بالاحكام بصيغة الجمع لتعدد الاحكام كما علم مما مثلناه ولو عبر بحكم بالافراد لا وهم مجرد النطق به أنه حكم واحد وإن كان ذلك يدفع بأنه مفرد مضاف فيعم وعبر بصيغة الجمع في أمهات الاولاد ليكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة ولو أحاداً فيشعر ذلك بالاكثفاء بولد واحد من كل أم ولا يشترط تعدد الولد وأمهات بضم الهمزة وكسر هاء مع فتح الميم وكسر هاء جمع أم وأصلها أمية بدليل جمعها على ذلك لأن الجمع يرد الاشياء الى أصولها وقيل جمع أمية أصل أم ويقال في جمعها أيضاً أمات واختلف فقال بعضهم يقال أمهات للناس وأمات للبهائم وقال آخرون يقال فيهما أمهات وأمات لكن أمهات أكثر في الناس وأمات أكثر في البهائم ويمكن رد الأول الى هذا بأن يقال مراد القائل به أمهات للناس أكثر وأمات للبهائم أكثر وأنشد الزمخشري للعامون
وانما أمهات الناس أوعية مستودعات وللآباء أبناء

(فصل) في أحكام
أمهات الاولاد

والأصل في ذلك خبر أيما أم تولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده وخبر أمهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بهاسيدها مادام حياً فاذا ماتت فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي وصححا وفقه على عمر وخالف ابن القطان فصحيح رفعه الى النبي ﷺ وحسنه وقال رواه كلهم ثقات وخبر الصحيحين قلنا يارسول الله انا نأتى السبايا ونحب أثمانهن فأتري في العزل قال ﷺ ما عليكم أن لاتفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا وهي كائنة فلولا أن الاستيلاء يمنع من البيع لاستحقاقها العتق لم يكن لعزلهم لحبة الاثمان فائدة وخبر الصحيحين أيضاً ان من أشرط الساعة أن تلد الامة

ربتها في روايتها أي سيدها فأقام الولد مقام أبيه وأبوه حرف كذا هو ولما كان كالجزم منها استحققت
 العتق بولادته وهذا هو المراد من قوله عليه السلام في مارية القبطية لما ولدت سيدنا إبراهيم عليه السلام أعتقها ولدها فالمعنى أثبت
 لها استحقاق العتق لأنها أعتقها بالفعل ولذلك قالت عائشة رضي الله عنها ماتك رسول الله عليه السلام دينار ولا
 درهم ولا عبدا ولا أمة وكانت مارية من جملة ما خلفه عليه السلام ولم يثبت أنه أعتقها في حياته ولا عتقها بوفاته
 وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال نبيها وقد خالطت لحومنا لحومها ودماءنا دماءها وعن عثمان رضي الله
 عنه نحوه واشتهر عن علي كرم الله وجهه أنه خطب يوما على منبر الكوفة فقال في أثناء خطبته اجتمع رأيي
 ورأي عمر أن أمهات الأولاد لا يبعن وأنا الآن أرى يبعن فقال له عبيدة السلماني رضي الله عنهما أريك مع رأي
 عمر وفي رواية مع الجماعة أحب اليك من رأيك وحديثك فأطرق رأسه ثم قال أقضوا فيهما ما أتم قاضون فاني أكره أن
 أخالف الجماعة فجموع هذه الأحاديث عضد بعضها بعضا فلو حكمنا كما بصحة بيعها لنقض حكمه لمخالفة الجماعة
 وما كان في ذلك من الخلاف بين القرن الأول فقد انقطع وانقعد الاجماع على منع بيعها وأما خبر أبي داود عن
 جابر كذا يبيع سرارينا أمهات الأولاد والنبي عليه السلام حتى لا يرى بذلك بأسا فاجيب بأنه منسوخ على فرض اطلاع
 النبي عليه السلام على ذلك مع كونه قبل النهي أو أنه منسوب إلى النبي عليه السلام استدلالا واجتهادا فيقدم عليه ما نسب
 إليه عليه السلام قولاً ونصاً وهو نهيه عليه السلام عن بيع أمهات الأولاد كما مر فانه وإن كان نفيًا لفظاً لكنه نهى معنى
 وبالجملة فيحتمل أن النبي عليه السلام علم بذلك ويكون قبل النهي فيكون منسوخاً ويحتمل أنه لم يشعر بذلك ولكن
 نسبه إليه جابر باجتهاده حيث غلب على ظنه أن النبي عليه السلام اطلع عليه وأقره ونظير ذلك ما ورد في الخبر أن ابن
 عمر رضي الله عنه قال كسنا خبراً أربعين سنة لا نرى بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج رضي الله عنه أنه عليه السلام
 نهى عن المخابرة فتركناها (قوله وإذا أصاب الخ) الواو للاستئناف كما اشتهر والمراد الاستئناف النحوي
 لا البياني لأن الاستئناف النحوي أن تكون الجملة مستأنفة لاتعاق لها بكلام قبلها أو بحيث لم يسبقها كلام
 والاستئناف البياني أن يكون الكلام واقعاً في جواب سؤال مقدر نشأ من الكلام السابق وما هنا ليس
 كذلك وقال بعضهم الاظهر أنها زائدة لأن واو الاستئناف هي الداخلة على مضارع مرفوع حقه النصب
 أو الجزم نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن والواو الزائدة هي التي يكون دخولها في الكلام كخروجها
 بالنسبة إلى أصل المعنى المقصود ومن ثم قال في المنهاج إذا حبل الخ بغير واو وعبر المصنف بأذا دون ان لأن
 إذا للمتيقن وللمظنون الغالب وجوده كما هنا بخلاف ان فانها للشكوك والموهوم والتأنيدي ألا ترى قوله تعالى
 إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلى أن قال جل من قائل وإن كنتم جنباً فاطهروا فإن القيام إلى
 الصلاة والوضوء مما يتكرر كثيراً فغيره بأذا والجنابة وطهرها من النادر فغيره بإبان ولا يرد قوله تعالى
 ولئن تم أوقعتكم لآلى الله تحشرون حيث عبر فيه بأن مع أن الموضع لا إذا لأن التعبير فيه بأن لكثرة الموهوم
 الموت حتى صار كأنه مشكوك فيه على أن الموت في الجهاد ليس محققاً وإنما المحقق مطلق الموت وهو ليس
 مراداً فالمعنى والله أعلم أن ما تخافونه من الموت أو القتل في الجهاد ليس محققاً حتى تتقاعدوا عن الجهاد
 بسبب خوفكم منه وعلى فرضه فتحشرون إلى الله فيجازيكم عليه وإنما عبر بأذا في نحو قوله وإذا مس الناس
 ضرر مع أن الموضع لأن مبالغة في تخويفهم وإخبارهم بأنه لا بد من أن يسهم شيء من الضر وإن قل كما يفهم من
 التعبير بالمس وتكثير الضر فلا ينافي أن الموضع لأن كما يدل عليه قوله وإن تصبهم سيئة فإن أصابة السيئة
 لهم من النادر وإنما عبر المصنف بأصاب لكون الغالب أصابة السيد لا مته وإن كان المدار على حملها منه
 بأصابة أو غيرها فلذلك استدرك الشارح على المصنف بقوله أولم يصبا ولكن استدخل الخ ولو عبر بحبلت
 لكان أولى وأعم والأولية أنه لا يشترط قصد وجه الأعمية أنه يشمل ما استدرك به الشارح على
 المصنف ولذلك عبر في المنهج وغيره بحبلت (قوله أي وطى) أي أدخل حشفته وهذا تفسير مراد لأن

(وإذا أصاب) أي
وطى

الاصابة اعم من الوطء فانها تكون بدون دخول جميع الحشفة والوطء لا يكون الا بدخول جميعها وايضا يقال
أصاب السحاب الموضوع بمعنى أمطره وأصاب زيد ما لا بمعنى وجده و يقال أصاب بمعنى أتى بالصواب الى غير ذلك
(قوله السيد) أي البالغ فلا ينفذ ايلاد الصبي وان لحقه الولد عند امكان كونه منه لائن النسب يكتفي فيه الامكان
احتياطاً له ومع ذلك لا يحكم ببلوغه لأن الأصل عدمه وبذلك يلغز فيقال لنا بغير بالغ ولا يشترط كونه عاقلاً فينفذ
ايلاد المجنون وكذلك السفية فينفذ ايلاده على المعتمد بخلاف المفلس فلا ينفذ ايلاده على المعتمد لأنه كالراهن
المعسر خلافاً لمن قال بأنه ينفذ ايلاده لأنه كالمرضى ولا بد أن يكون السيد حراً كله أو بعضه فينفذ ايلاد البعض
في أمته التي ملكها ببعضه الحر لا يقال انه لا يصح اعتاقه لأنه ليس أهلاً للولاء لأننا نقول لارق بعد الموت فبموته
الذي يحصل به عتق أم ولده ينتفي كونه ليس أهلاً للولاء ومن ثم صح تدييره وخرج بقولنا في أمته مالو أحبل المبعوض
أمة فرعه فإنه لا ينفذ ايلاده لها لأن الأصل المبعوض لا يثبت له شبهة الاعفاف في مال فرعه ملا فيه من الرق بخلافه في
أتمته فإنه من أهل الملك التام فيما ملكه ببعضه الحر وخرج بالحر كله أو بعضه الرقيق المأذون له في التجارة فلا ينفذ
ايلاده لامة التجارة وكذلك المكاتب لا ينفذ ايلاده لأمته وان عتق قبل موته فقول الشيخ الخطيب ثم مات رقيقاً
قبل العجز أو بعده ليس بقيد نعم ان وطئها مع العتق أو بعده أو مكن كون الولد من هذا الوطء بأن ولده لستة أشهر
فأكثر منه ثبت الاستيلاء لظهور العلق مع الحرية أو بعدها ولا نظر الى احتمال العلق قبلها تغليباً للجانب الحرية
(قوله مساماً كان أو كافراً) أي أصلياً لأن المرتد ايلاده موقوف كملكه فان مات مساماً تبين نفوذ وان مات مرتداً
تبين عدم نفوذ فالأمر الى أن الشرط أن لا يموت على ردته ولذلك قال المحشي أو كافراً أصلياً أو مرتداً لم يمت على
ردته وكان على الشارح أن يعمم أيضاً بقوله مكرهاً أو مختاراً جاهلاً أو عالماً كما يعلم من شرح الخطيب (قوله أمته) أي التي
له فيها ملك وان قل وان كان كظاهر الاضافة يقتضي أن جميعها ملكه فيشمل حينئذ مالو واستولد الأمة المشتركة فينفذ
استيلاءه في نصيبه وبسرى الى نصيب شريكه ان أبسر بقيمته والا فلا يسرى ويثبت في حصته خاصة فاذا وطئ شريكه
الآخر بعد ذلك ثبت الاستيلاء في حصته فقط ولا يسرى الى حصته شريكه الأول ولو كان موسراً لأن السراية تتضمن
النقل وحصته الشريك الأول بعد ثبوت استيلاءه لا تقبل النقل والمراد الملك ولو تقدير افشمل مالو واستولد الأصل أمة
فرعه فإنه يقدر انتقال ملكها اليه قبيل العلق اذ لم تكن مستولدة للفرع ودخل في قول المصنف أمته مالو واشترى
أمة بشرط العتق واستولدها فإنه ينفذ استيلاءه وعتق بموته وان كان ذلك لا يجزئه عن الشرط لأنه ليس باعتاق
فيصدق عليه أنه لم يوف بالشرط وان عتقت بموته بخلاف مالومات المشتري للأمة بشرط العتق قبله واستولدها
وارثه فلا ينفذ استيلاءه والفرق أن استيلاء نفس المشتري غير مانع من الوفاء بالشرط لتمكنه من عتقها قبل
موته واستيلاء الوارث مانع منه لعدم تمكنه من عتقها وكذلك لو اشترى الابن أمة بشرط العتق واستولدها أبوه
فلا ينفذ استيلاءه على المعتمد لأن الوفاء بالشرط مع استيلاء المشتري ممكن ولا يمكن مع استيلاء أبيه ومثل ذلك
مالو وصى بعتق جارية ثم مات وخرجت من الثلث فاذا استولدها الوارث لا ينفذ استيلاءه لافضائه الى ابطال
الوصية ولا سبيل الى ابطالها بعد موت مورثه تنفيذ الغرضه ولو نذر التصديق بضمن جارية أو بها نفسها لم ينفذ
استيلاءه لها ويلزمه بيعها والتصدق بضمنها في الأولى ويلزمه التصديق بها في الثانية ودخل أيضاً في قول المصنف
أمته مالو واستولد الأمة المكاتبه أو لفرعه المديرة كذلك وبطل تديرها وكذلك المعلق عتقها بصفقة والمرهونة
واستولدها هو موسراً أو معسراً ولم تبع في الدين أو بيعت فيه ثم عادت له فان بيعت فيه لم تعد له لم ينفذ استيلاءه ومثل
ذلك يقال في الحانية جناية توجب مالا متعلقاً بقبضها وجارية التركة التي تعلق بها دين واستولدها الوارث فيجوز
فيهما تفصيل المرهونة فيقال ان كان موسراً نفذ الاستيلاء وكذلك ان كان معسراً ولم تبع في الدين أو
بيعت فيه وعادت اليه فان بيعت فيه ولم تعد اليه لم ينفذ ولو كانت المستولدة ككافرة وليست مسلم وسببت

(السيد) مساماً كان
أو كافراً (أمته)

بطل استيلادها لأنها صارت فنة بنفس السبي ولا يعود بعد ملكها لأنها بطلناه بالكلية فإن كانت لمسلم لم تسترق ومثل
المستولدة الكافرة في بطلان استيلادها إذا استترقت مستولدة الحربى إذا استترق ولو قهرت مستولدة الحربى
سيدها عتقت في الحال لأنها ملكت نفسها وملكته أيضا بالقهر فإن دار الحرب دار تلك فكل من غلب
على شئ منها ملكه (قوله ولو كانت حائضا) أى أو نفساء وأشار بذلك إلى أنه لا فرق بين أن يكون الوطء حلالا
أو حراما لعرض بخلاف المحرم لذاته كالوطء في الدبر فإنه لا يثبت به الاستيلاء وكذلك النسب ومثله بالأولى
استدخال المتى المحترم فيه فلا يثبت به الاستيلاء خلافا للقبلى (قوله أو محرما له) أى بنسب أو رضاع أو مصاهرة كأخته
بنسب أو رضاع وزوجة أبيه أو ابنه وقوله أو مزوجة أى وهى ملكه أو ملك فرعه ومثلها المكاتبه فينفذ استيلادها
كما تقدم التنبيه عليه (قوله أو لم يصبها) أى أو لم يوطأ وأشار بذلك إلى أن قول المصنف أصاب ليس بقيد وقد تقدم
أنه لو عبر بحبلت لكان أولى وأعم ويمكن جعل قول المصنف أصاب كناية عن لازمه غالباً وهو الحبل فيكون من
قبيل الكناية المقررة في فن البيان كما قاله الشبراملى (قوله ولكن استدخلت) أى أمته لأمة فرعه فاستدخالها
ذكر أصله أو منية المحترم ليس كوطئه إذ لا شبهة في فعلها هى بخلاف وطئه فأمته قيد لا بد منه هنا (قوله أو ماله
المحترم) أى الذى خرج منه على وجه غير محرم ولا بد أن تستدخله في حال حياته بخلاف ما لو استدخلته بعد موته
لأنها انتقلت بالموت إلى ملك الوارث ويثبت به حينئذ النسب والارث وهذا متفق عليه إذا انفصل في حياته
واستدخلته بعد موته وأما إذا انفصل بعد موته ففيه خلاف فقيل يثبت به النسب والارث أيضاً وقيل لا يثبت به
النسب والارث لأنه انفصل عن جثته منفكة عن الخل والحرمة والمراد المحترم ولو في الواقع فدخل ما خرج
بوطء حليلته وهو يظنها أجنبية وخرج غير المحترم وهو ما خرج على وجه محرم كالزنا والاستمناء والواط فلا يثبت به
الاستيلاء بخلاف ما لو تلذذ بحلقة الدبر فقط فأمنى فإن منية يكون محترماً لأنه خرج على وجه مباح ولو اختلط
المحترم به يره ثبت الاستيلاء لأنه راجع مقتض وغير مقتض فيغلب الأول على الثانى (فوضعت حياً أو ميتاً) أى
فوضعت كلاً في حياة السيد فعتق بموته حينئذ فإن لم تضعه إلا بعد موته تبين عتقها بموته ويترتب عليه أكسابها
فكون لها من حين الموت فإن انفصل بعضه ولم ينفصل باقيه لم تعتق إلا بتمام انفصاله ولا نصير مستولدة إلا بعد
انفصاله كله على المعتمد (قوله أو ما يجب فيه غرة) أى ولو أخذت أو أمين وإن لم ينفصل ثانيهما لوجود الولادة بأولها
بخلاف انفصال بعض الولد كما مر (قوله وهو ما إلخ) في صنيعة تغيير أعراب المتن المحلى لأن ما في محل نصب بوضعت
في كلام المصنف وفي محل رفع في كلام الشارح ولذلك قال أى لحلم بالرفع مراعاة لصنيعه ولوراعى صنيع المصنف لقال
أى لحلم بالنصب (قوله تبين) أى ظهر وقوله فيه أى في ذلك اللحم كالضغة التى ظهر فيها صورة الآدمى ولو في
جزء منه كوجهه ويدولو ظفراً كما يدل عليه تنكير شئى في قول المصنف شئى من خلق آدمى ولذلك قال المحشى ولو
كان التصوير في بعضها كفى فيما يظهر فإنه العلامة الطبلاوى ومثاله العلامة البرلى بخلاف التى لم يظهر فيها ذلك ولو
قال أهل الخبرة أنها لو بقيت لتصورت وإن انقضت بها العدة لأن المداير هنا على ما يسمى ولد أو لم يوجد في العدة
على براءة الرحم وقس وجدت ولو كان لشخص أمتان فوطئ أحدهما فحملت منه ثم وضعت علقه فأخذتها الأخرى
ووضعتها في فرجها فتخلقت ووضعت ولد الم تصر الأولى أم ولد وهل نصير الثانية أم ولد أم لا وقع في ذلك تردد واستقرب
الشبراملى أنها لا نصير مستولدة لأن الولد لم ينعتد من منية ومنية ويلحقه الولد في الحالة المذكورة (قوله من
خلق آدمى) أى من صورة خلق آدمى وقوله وفي بعض النسخ من خلق الآدميين أى من صورة خلق جنس
الآدميين فسأوت النسخة الثانية النسخة الأولى (قوله لكل أحد) أى من أهل الخبرة وغيرهم بأن لم تخف على
أحد وقوله أولاً أهل الخبرة أى فقط بأن خفيت على غير أهل الخبرة وظهرت لهم فقط وقوله من النساء أى لأربع
منهن واقتصاره عليهن للغالب والأقلهن رجالاً أو رجل وامرأتان من أهل الخبرة ولو اختلف أهل الخبرة

ولو كانت حائضاً أو
محرماً أو مزوجة أو
لم يصبها ولكن
استدخلت ذكره
أو ماله المحترم
(فوضعت) حياً أو
ميتاً وما يجب فيه غرة
وهو (ما) أى لحلم
(تبين فيه شئ من
خلق آدمى) وفي بعض
النسخ من خلق
الآدميين لكل أحد
أولاً أهل الخبرة من
النساء

فقال بعضهم فيها صورة قول بعضهم ليس فيها صورة قدم المثلث على الثاني لأن معزز يادة علم (قوله) ثبت بوضعها
 ما ذكر (أى من الحى أو الميت أو ما يجب فيه غرة كونها مستولدة لسيدها أشار الشارح بذلك الى أن المترتب أولا
 على الوطء وما ألحق به كونها مستولدة لسيدها وما ذكره المصنف من الأحكام مترتب عليه ولذلك جعل بعضهم جواب
 الشرط صارت أم ولد للسيد و بعضهم جعل جواب الشرط عتقت بموتها وكل صحيح لكن الأولى جعله صارت مستولدة
 للسيد لأنه المترتب أولا وما عدها مترتب عليه كما علمت (قوله) وحيث (قوله) أى وحيث اذ صارت مستولدة لسيدها
 فصيروا رهنها مستولدة لسيدها يترتب عليها ما ذكره المصنف لكن يلزم على صنيع الشارح خلو الشرط عن الجواب
 لأنه أخرج قول المصنف حرم الخ عن كونه جوابا فكان الأظهر أن يقول ولذلك قال حرم الخ (قوله) حرم عليه
 بيعها (أى ولو بشرط العتق أو ضمنيا أو لمن تعتق عليه كأصلها أو فرعها أو من أقر بحريتها (قوله) مع بطلانها (أى
 لامع صحتها ودفع بذلك توهم أن المراد أنه يحرم مع صحته كالبيع وقت نداء الجمع وتقدم أنه لو حكم بصح بيعها حكم
 نقض حكمه لمخالفته الاجماع ولو قال المصنف لم يصح التصرف فيها بما يميز بل ذلك لكان أولى وأخصر لكن لا يشمل
 ذلك الرهن الآن يقال انه يميزه حكما لأنه يؤل الى كونها تباع في الدين غالبا وقوله أيضا أى كما حرم (قوله) الامن
 نفسها (أى الا بيعها لنفسها فمن معنى اللام وقوله فلا يحرم ولا يبطل أى بل يحل ويصح لأنه عقد عتاقه وحل ذلك
 ان كان السيد حرا كاملا فان كان مبعضا لم يصح لأنه ليس من أهل الولاء في الحال ولو باعها جزأ منها صح وسرى
 الى باقيها لأنها عقد عتاقه كما علمت والسراية على السيد ويكون الولاء له كالأعتق بعض رقيقه لكن لا يلزمها
 قيمة ما سرى اليه العتق وكبيعهما من نفسها هبتها لها وقرضها لنفسها ويجب عليها في صورة القرض رد مثلها
 الصورى وهو جارية مثلها فالبيع لها ليس بقيد نعم لا يصح وقفها (قوله) وحرم عليه أيضا (أى كما حرم عليه بيعها
 وقوله رهنها وهبتها أى مع بطلانها أيضا ولعل الشارح لم ينبه على ذلك هنا اتكالا على علمه ما قبله بالمقايسة (قوله
 والوصية بها) أى بولول نفسها وهل تصح كتابتها أو لا قولان أحدهما لا تصح لأنها عقد على رقبته كالبيع والهبة
 لغيرها والثاني نعم لأنه لا منافاة بين الكتابة والاستيلاء وتعتق بالاستيلاء (قوله) وأجاز له (أى للسيد وهو عطف
 على حرم وقوله بالاستخدام أى طلب الخدمة بجميع أنواعها لأنها كالقنة في جميع الأحكام الاما استثنى (قوله
 والوطء) أى وطئها بخلاف ووطء أمها وبنتها وحل جواز وطئها إذا لم يكن هناك مانع والموانع كثيرة نسأل الله تعالى
 أن يكفينا شر الموانع منها كونها محرمة بالنسب أو رضاع أو ماهرة ومنها كونها مزروجة ومنها كونها مبيعة فان
 وطئها حرام لأنه تمتع بمجملته مع أن بعضه مملوك للسيد ومنها كونها مسلمة وسيدها كافر ومنها كونها كاتبة (قوله
 وبالأجارة) أى وبأجره لا بالتصرف فيها بالأجارة بأن يؤاجرها لغيرها بخلاف ما لو أجزها لنفسها لأن الأجارة ليست
 عقد عتاقه كالبيع وإذا مات السيد قبل فراغ الأجارة بطلت لأنها خرجت عن ملك السيد وملك منفعة نفسها مع
 ضعف الأجارة بالتأخير عن الاستيلاء فلو أجزها ثم استولدها ثم مات لم تنفسخ الأجارة كالأجر عبده ثم أعتقه فانه
 لا تنفسخ الأجارة لأن اعتاقه ينزل على ما يملكه دون ما أخرجه عن ملكه بالأجارة فيعتق مساوياً لمنفعة مدة الأجارة
 (قوله) والاعارة) أى بأن يعيرها لغيرها وهل له أن يعيرها لنفسها أو لا قال الشيخ الخطيب بالأول كجواز استعارة
 نفسه من مستأجره وخالف العلامة الرملى فقال ليس له أن يعيرها لنفسها لأن الرقيق لا يملك وإن ملكه سيد بخلاف
 الحر فإنه يملك ولا يشك عليه وقف العبد على نفسه لأنه خرج عن ملك السيد وصار الملك فيه لله تعالى فأشبهه الحر
 (قوله) وله أيضا) أى كماله ما تقدم وقوله أرش جناية عليها أى كأن قطعت يدها فيجب على الجاني نصف قيمتها
 لسيدها وقوله وعلى أولادها التابعين لها أى وهم الخادئون من زوج أو زنا بعد الاستيلاء كما سيأتى في قوله ولدها
 من غيره بمنزلتها (قوله) وقيمته إذا قتلت) فإذا قتلها شخص وجبت عليه قيمتها وتكون لسيدها وقوله
 وقيمته إذا قتلها إذا قتلها شخص وجب عليه قيمته وتكون للسيد لبقاء الملك عليها وعلى أولادها (قوله)
 وتزوجها بغير إذنهما) فيزوجها جبرا بالملك ولو كان مبعضا وقوله الان كان السيد كافرا وهى مسلمة فلا تزوجها أى بل

ويثبت بوضعها ما
 ذكر كونها مستولدة
 لسيدها وحيث
 (حرم عليه بيعها)
 مع بطلانها أيضا الا
 من نفسها فلا يحرم
 ولا يبطل (و) حرم
 عليه أيضا (رهنها
 وهبتها) والوصية
 بها (وأجاز له التصرف
 فيها بالاستخدام
 والوطء) وبالأجارة
 والاعارة وله أيضا
 أرش جناية عليها
 وعلى أولادها التابعين
 لها وقيمته إذا قتلت
 وقيمته إذا قتلها
 وتزوجها بغير إذنهما
 الان كان السيد
 كافرا وهى مسلمة
 فلا تزوجها

يزوجه الحاكم لأنه لا ولاية للكافر على المسلمة (قوله وإذا مات السيد) أي قبلها بخلاف ما إذا ماتت قبله فإذا ماتا
 معاً وشك في السابق والمعية فانظر كيف يكون الحكم هكذا قال العلامة البرلسي وقد يقال كما قاله ابن قاسم الحكم
 العتق في الأولى بناء على أن العلة تقارن المعاول وعدم العتق في الثانية للشك في سبب الحرية لا احتمال موتها قبله
 والأصل دوام الرق (قوله ولو بقتلها) أي بقصد الاستعجال ويكون هذا مستثنى من قاعدة من استعجل بشئ قبل
 أو أنه عوقب بحرمانه فهي قاعدة أغلبية فان قتل فيه فالامر ظاهر وان وجبت الدية فهي في ذمتها (قوله عتقت) أي
 بلا خلاف لما مر من الأدلة حيث قال فيها فهي حرة عن دبر منه أي بموته فعن معنى الباء والدبر بمعنى الموت أو آخر
 حياته لأن دبر الشئ آخره (قوله من رأس ماله) أي وان أحبلها في مرض موته لأن الاستيلاء حصل بالاستمتاع
 فأشبهه اتفاق المال في الذات والشهوات المباحة ولهذا تحسب من رأس المال ولو أوصى بهما من الثلث وتلغو وصيته
 بخلاف ما لو أوصى بحجة الاسلام من الثلث فانها تحسب من الثلث ان وسعها الثلث والا كملت من رأس المال
 وبخلاف التدبير فان المدبر يعتق بموته من الثلث لأنه تبرع والاستيلاء استمتاع (قوله وكذا عتق أولادها) أي
 التابعين لها وهم الحادثون بعد الاستيلاء فان عتقهم من رأس المال لأنهم مستحقون للعتق تبعاً لها (قوله قبل دفع
 الديون) أي ولولته تعالى كالكفارة وقبل مؤن التجهيز أيضاً وقوله والوصايا أي ولو لجهة عامة كالقراء (قوله
 ولدها الخ) وولد المسكينة الحادث بعد الكتابة يتبعها قواعدها ولا شيء وعليه ولد المعلق عتقها بصفة لا يتبعها إلا
 ان كانت حاملاً به عند التعليق وعند وجود الصفة أو عند التعليق فقط أو وجود الصفة فقط فان لم يكن موجوداً عند
 التعليق ولا عند وجود الصفة بأن حدث بعد التعليق وانفصل قبل وجود الصفة لم يتبعها في العتق (قوله أي
 المستولدة) تفسير للضمير المضاف اليه وقد عرفت حكم ولد غيرها (قوله من غيره) أي بخلاف ما إذا كان من سيدها
 فانه حر كما هو ظاهر (قوله أي غير السيد) تفسير للضمير المضاف اليه مع إعادة المضاف لأن المضاف والمضاف اليه
 كالشئ الواحد (قوله بأن ولدت الخ) نصير لولدها من غيره وقوله بعد استيلائها أي بخلاف ما لو ولدته قبل
 استيلائها من زوج أوزنا فانه لا يتبعها في العتق بموت السيد ولا يتمتع عليه التصرف فيه بل يتصرف فيه بما شاء من
 سائر التصرفات لحدوثه قبل استحقاق الحرية للأولاد ولو اختلفت مع الوارث بأن ادعت أن الولد حدث بعد
 الاستيلاء وقال الوارث بل قبله صدق الوارث لا يقال ترجح هي بيدها لأننا نقول هي تدعى حرته والحر لا يدخل
 تحت اليد بخلاف ما لو اختلفا في المال الذي في يدها بأن ادعت أنها اكتسبته بعد موت السيد وقال الوارث بل قبله
 فانها تصدق لأن اليدها (قوله بمنزلتها) أي في جميع ما مر لسريان الاستيلاء اليه فان الفرض أنه حدث بعد
 الاستيلاء نعم ليس له وطء بنت مستولدة لأنها بنت موطوءة والتعليل بذلك جرى على الغالب والافستدخالها منية
 الذي ثبت به الاستيلاء كذلك كما علم مما مر فان وطء تلك البنت وحبلت منه فهل تصير مستولدة كما لو كاتب ولد
 المسكينة فانه يصير مكاتباً ينبغي أن تصير مستولدة فان قيل ما فائدة ذلك مع أنها تعتق بموت السيد من غير ذلك
 أجيب بأن فائدة الإيمان والتعاليق وسكت المصنف عن أولاد أولاد المستولدة وحكمهم أنهم ان كانوا من أولادها
 الاناث فهم كأولادها فيتبعونها في العتق بموت السيد وان كانوا من أولادها الذكور فلا يتبعونها بل يتبعون أمهاتهم
 لأن الولد يتبع أمراً وحرية (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان ولدها من غيره الحاصل بعد الاستيلاء بمنزلتها
 وقوله فالولد الذي ولدته أي من زوج أوزنا وقوله للسيد أي مملوك للسيد وقوله يعتق بموته أي لسريان
 الاستيلاء اليه كما علمت ويمتنع عليه التصرف فيه بما يتمتع عليه فيها ويجوز له استخدامهم واجارته وعارته
 واجباره على النكاح ان كان أثنى لان كان ذكراً يعتق بموت السيد وان كانت أمه قد ماتت في حياة السيد
 كما قاله في الروضة لأنه حتى استحققه في حياة أمه فلا يسقط بموتها ولو اعتق السيد مستولدة قبل موته لم يعتق
 ولدها تبعاً لها فإذا مات السيد بعد ذلك عتق بموته (قوله ومن أصاب) أي أُرلم يصيبها بل استدخلت ذكره
 أو منية المحترم في صورة النكاح فالأصالة ليست بقيد فيه بل المدار على حبلها ولو بالاستدخال المذكور بخلافه

(واذا مات السيد)
ولو بقتلهاله عتقت
من رأس ماله وكذا
عتق أولادها (قبل)
دفع (الديون) التي
على السيد (والوصايا)
التي أوصى بها
(ولدها) أي
المستولدة (من غيره)
أي غير السيد بأن
ولدت بعد استيلادها
ولها من زوج أوزنا
(بمئزلتها) وحينئذ
فالولد الذي ولدته
للسيد يعتق بموته
(ومن أصاب)

في الزنا فالواستدخالات الامة ذكر حرناء فعلقته منه فالولد حرنسيب لانه ليس بزنا من جهته وتجب قيمة الولد عليه للسيد ويرجع بها عليها بعد العتق قاله البغوي في فتاويه ومثله المجنون فيما يظهر ولو متعديا (قوله أي وطيء) تفسير مراد كما تقدم وقوله امة غيره مقابل لقوله فيما تقدم امة (قوله بنكاح) أي بسبب نكاح لم يغرب بحر يتهافيه اخذ من قول الشارح مالو غراخ فهو مقابل لهذا المقتر (فرع) لو نكح حرجارية أجنبي ثم ملكها ابنه أو عبد جارية ابنه ثم عتق لم ينفسخ النكاح وان كان لا يجوز للأب نكاح امة ابنه لانه دوام يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولا تصير مستولدة باحباطها بعد ملك ابنه لها في الأولى وبعد عتقه في الثانية كما قاله الشيخان لأن النكاح حاصل محقق فيكون واطثا بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما إذا لم يكن نكاح فانه يكتفون واطثا بشبهة الملك ولو ملك المكاتب زوجة سيده الامة انفسخ نكاحه لانه ملك لسيدة (قوله أوزنا) أي منه وان كان هناك شبهة منها بخلاف العكس كما سيأتي (قوله وأحبها) أي الواطيء وأخذ ذلك من قول المصنف فالولد الخ لانه إذا لم يحلها فلا ولد هناك (قوله فالولد منها مملوك لسيدها) أي بالاجماع تبعالا لانه لا ولد يتبع أمه في الرق والحرية وظاهر أنه لا نسب لأن ولد الزنا لا ينسب للزاني وأمافي النكاح فيثبت النسب وانما رق لأن الزوج دخل على ارقاق ولده (قوله أمالو غر شخص الخ) قد عرفت أنه مقابل لقدر كما أشار اليه الشيخ الخطيب حيث قال بنكاح لا غرور فيه بحر يتوقد قدرناه سابقا في كلام الشارح وشمل ذلك مالو غر بحرية أم الولد فإذا وطئها واطن أنها حرة فالولد حر وعليه قيمته للسيد وقوله فأولدها أي فكسحها وأولدها وقوله فالولد حر أي لطن الواطيء حريتها كما ذكره الشيخان في باب الخيار والاعفاف ومثله مالو نكح امة بشرط أن أولادها الحادئين منه أحرار فإن الولد منها يكون حرا عملا بالشرط لصحته كما اقتضاه كلام القوت في باب الصداق (قوله وعلى المغرور قيمته) أي وقت الولادة فيقدر رفيقا حينئذ ويقوم فابلغته قيمته وجب عليه دفعه للسيد ويرجع بها على من غره (قوله وان أصابها) أي وطئها كما تقدم وسكت عنه الشارح لعلمه من نظيره السابق ولو وطيء شخص جارية بيت المال حد كما لو وطيء جارية الأجنبي ولا نظر لشبهة الاعفاف لأن الاعفاف لا يجب من بيت المال وان أحبلها فلا نسب ولا استيلاد وان ملكها بعد ذلك سواء كان غنيا أو فقيرا (قوله أي أمة غيره) تفسير للضمير المفعول ولو كان لشخص زوجتان حرة وأمة فوطئ زوجته الامة بظنها زوجته الحرة فلا شبهة أن الولد حر عملا بظنه كما لو وطيء أمة غيره بظنها زوجته الحرة كما في الخطيب وقدم في كلام المحشى عكسه فلعلمه سهو أو سبق قلم (قوله بشبهة منسوبة للفاعل) خرج به شبهة الطريق وهي التي يقول بحلها عالم كأن تزوج شافعي أمة وهو موسر وبعض المذاهب يرى صحته فإذا اجام منها ولديكون رفيقا وكذا لو وطيء أمة الغير بشبهة الاكراه كما قاله الزركشي فالمصنف أطلق الشبهة لكن قيدها الشارح بالنسوبة للفاعل كما يدل عليه تعليلهم حرية الولد بقولهم تبعاً لظنه فاندفع بذلك توقف بعضهم فيما ذكر (قوله كظنها أمة أوزوجه الحرة) أي بخلاف مالو ظنها زوجته الامة فان الولد يكون رفيقا وإذا ملكها بعد ذلك لا تصير أم ولد جزما سواء كان حرا أو رفيقا والمعروف أن هذه شبهة فاعل كما يصرح به تمثيل الشارح به للشبهة المنسوبة للفاعل فقول المحشى هذه شبهة محل غير صحيح (قوله فولده منها حر) أي عملا بظنه وهو نسيب أيضا (قوله وعليه قيمته للسيد) أي وقت ولادته فيقدر رفيقا ويقوم حينئذ فابلغته قيمته وجب عليه دفعه للسيد لتفويت رقه عليه بظنه (قوله ولا تصير أم ولد في الحال بلا خلاف) أي ولا تصير الامة التي وطئها بنكاح أو بشبهة أم ولد قبل ملكها بلا خلاف في ذلك فإدراجه بالحال قبل ملكها وانما قيده بلاجل عدم الخلاف وسيد كرمقابلة كذا قال المحشى نقلا عن شيخه وهو ظاهر في الثانية وهي الموطوءة بشبهة لانه ذكر المصنف فيها الخلاف بعد الملك دون الأولى لانه لم يذكر المصنف فيها خلافا بعد الملك فالتقييد فيها بالحال لكونه مقابلا لكلام المصنف الآتي (قوله وان ملك) أي بشراء أو ارث أو نحو ذلك وقوله الواطيء بالنكاح أي الذي وطيء أمة غيره بنكاح وليس مراده أن المصنف حذف الفاعل بل

أي وطيء (أمة غيره بنكاح) أو زنا وأحبها (فالولد منها مملوك لسيدها) أما لو غر شخص بحرية أمة فأولدها فالولد حر وعلى المغرور قيمته لسيدها (وان أصابها) أي أمة غيره (بشبهة) منسوبة للفاعل كظنها أمة أوزوجه الحرة (فولده منها حر وعليه قيمته للسيد) ولا تصير أم ولد في الحال بلا خلاف (وان ملك) الواطيء بالنكاح

مراده تفسير الضمير الفاعل فهو على تقدير أى أو هو بدل من الضمير المستتر (قوله الأمة المطلقة) ليس بقيد بل لوملكها وهي في نكاحه كان الحكم كذلك فلا نصير أم ولد ولو كانت حاملا حين الملك لكن يعتق عليه هذا الجمل ان وضعته لدون ستة أشهر من الملك أو ستة أشهر فأكثر ودون أربع سنين منه بلاوطه بعد الملك والاحكام بحصول علوقه في ملكه وتصير به أم ولد وان أمكن كونه سابقا عليه كما قاله الصيدلاني وأقره في الروضة فلو حذف المصنف لفظ المطلقة كان أولى لأنه قد يورثهم قصر الحكم عليه وليس مرادا (قوله بعد ذلك) أى بعد ووسطها بالنكاح واحبالها فيه وهو ظرف لقوله ملك (قوله لم نصير أم ولده بالوطه في النكاح السابق) أى لم نصير هذه الأمة أم ولد للواطى * الذى ملكها بعد ذلك بما ولده من الوطه في النكاح السابق لكونه رفيقا لآلها علقت به في ملك غيره فلم ينعد الولد حرا والاستيلاء دائما ثبت تبع الحرة الولد كما قاله في الروضة وخالف أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه فقال انها نصير أم ولده بما ولده في النكاح السابق نظر الكونها ولدت منه وقد ملكها بعد ذلك (قوله وصارت) أى الأمة التى ملكها لا بقيد كونها المطلقة بل بقيد كونها موطوءة بشبهة منه وقوله أم ولده أى للواطى * بشبهة بعد ملكه لها وقوله بالوطه بالشبهة أى بما ولده من الوطه بالشبهة لا بما علقت منه بغير والعروق بالحر من الحر سبب للحرية بالموت بشرط الملك وقد حصل الملك وان كان بعد الوطه والولادة وهذا القول مرجوح كما يعلم من كلام الشارح بعد (قوله على أحد القولين) وهو مرجوح كما علمت ومحل الخلاف فيما إذا كان الواطى * بالشبهة جرافان كان عبدا ووطى * أمة الغير بشبهة ثم عتق ثم ملكها فلا نصير أم ولد بلا خلاف لأنه لم ينفصل من حر (قوله والقول الثاني) أى من القولين وقوله لا نصير أم ولد أى بما ولده من الوطه بالشبهة لا بما علقت به في غير ملكه فأشبهه ما علقت به في النكاح (قوله وهو الراجح في المذهب) أى في مذهب الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه **خاتمة** نسأل الله حسنهما لو شهدا ثنان باستيلاء أمة وحكم به الحاكم ثم رجعا عن شهادتهما لم يغرما شيئا قبل موت السيد لا منهما لم يقوتا الاساطنة البيع مع بقاء الملك ولا قيمة لها بانفرادها فان مات السيد غرما قيمتها التفويتها على الورثة حيث أن رجعا بعد موت السيد غرما قيمتها في الحال ولو شهدا بتعليق عتق بصفة ثم رجعا قبل وجود الصفة لم يغرما في الحال بل بعد وجود الصفة وان رجعا بعد وجود الصفة غرما في الحال فقد علمت أن لكل من المسألتين حالتين وان أوهم كلام المحشى خلافة تبعا للشيخ الخطيب ولو عجز السيد عن نفقة أم الولد أوجب على تخليتها للكسب وتنفق على نفسها من كسبها وعلى إيجارها وينفق عليها من أجرتها فان عجزت عن الكسب وتعذرت إيجارها فنفتقتها في بيت المال فان تعذر فعلى أغنياء المسلمين ولا يجبر على عتقها ولا على تزويجها كما لا يرفع ملك اليمين بالعجز عن الاستمتاع (قوله والله أعلم) أى من كل ذى علم قال تعالى وفوق كل ذى علم عليم أى حتى ينتهى الأمر الى الله سبحانه وتعالى فهو أعلم من كل عليم وكان المصنف قصد بذلك التبرى من دعوى الاعلمية ولا نظر للاشعار بأنه أتى بذلك للاعلام بختم الكتاب أو بختم الدرس اذا قاله المدرس عقب الدرس لأن فيه غاية التفويض المطلوب في باب العلم من صحيح البخارى في قصة موسى مع الخضر عليهم الصلاة والسلام وعلى نبينا أفضل الصلاة وآتم التسليم ما يقتضى طلب ذلك حيث سئل موسى عن أعلم الناس فقال أنا فعتب الله عليه اذ لم يرد العلم اليه أى كأن يقول الله أعلم وفي القرآن العظيم الله أعلم حيث يجعل رسالته ويسئل من سئل عما لا يعلم أن يقول الله ورسوله أعلم وأما ما في البخارى من أن عمر رضى الله عنه سأل الصحابة رضى الله عنهم عن معنى سورة النصر فقالوا الله أعلم فغضب وقال قولوا نعم أرلنا نعم فيتعين حله على من جعل قوله الله أعلم وسيلة الى عدم اخباره عما سئل عنه وهو يعلم بالجملة فلا ينبغي أن يقصد بها الاعلام بختم الكتاب أو ختم الدرس مثلا (قوله بالصواب) أى بما يوافق الحق في الواقع من القول والفعل وهو ضد الخطأ وهل الحق في الواقع واحد أو متعدد خلاف والحق أنه واحد فمن وافقه من الأمة رضى الله عنهم فهو المصيب وله أجران أجر على اجتهاده وأجر على اصابته ومن لم يوافق فهو مخطئ وله أجر على اجتهاده وهو معذور في خطئه وهذا في الفروع وأما في الاصول فالخطئ * آثم كالمعتزلة وكل من

(الأمة المطلقة بعد ذلك لم نصير أم ولد له بالوطه في النكاح السابق) (وصارت أم ولد) له (بالوطه بالشبهة على أحد القولين) والقول الثاني لا نصير أم ولد وهو الراجح في المذهب (والله أعلم بالصواب)

خالف أهل السنن والجماعة (قوله وقد ختم) أي تم وقد للتحقيق فأنها أفادت تحقيق مضمون الجملة بعدها وهو ختم المصنف كتابه بالعق رجاء لعق الله من النار وليكون سببا في دخول الجنة دار الأبرار * فالتحقيق منصب على ما ذكره من العلتين لأعلى ختم الكتاب بالعق فقط لأن ذلك محقق جزما وقد عرفت أن المراد من الختم هنا التتميم وهو في الأصل الطبع بالآلة المعروفة فيكون استعماله في التتميم مجازا بالاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها أن يقال شبه التتميم بمعنى الختم بجامع المنع في كل من الزيادة على ما في الكتاب فإنه إذا طبع على الكتاب منع طبعه من الزيادة على ما فيه وكذلك إذا تم الكتاب منع تميمه من الزيادة على ما فيه واستعير الختم من الطبع للتتميم واشتق منه ختم بمعنى تم كذا قال بعضهم في ختمه على هذا الكتاب والظاهر أن الختم بمعنى التتميم حقيقة كما يؤخذ من القاموس فإنه قال ختمه يخرجه ختما وختما طبعه إلى أن قال والثشي أي وختم الثشي ختما بلغ آخره انتهى إلا أن يقال صاحب القاموس لا يفرق بين الحقيقة والمجاز لكن الظاهر أنه حقيقة كما علمت ويؤيده اشتهاؤه في هذا المعنى وهو من علامات الحقيقة (قوله المصنف) أي صاحب المتن كما هو عادة الفقهاء من إطلاق المصنف على صاحب المتن وإطلاق المؤلف على صاحب الشرح وإن صلح كل لكل فإن المصنف مأخوذ من التصنيف وهو ضم صنف إلى صنف سواء كان على وجه الألفة أم لا والمؤلف مأخوذ من التأليف وهو ضم صنف إلى صنف على وجه الألفة فالتأليف أخص من التصنيف (قوله رحمه الله) أي أحسن إليه أو أراد الاحسان له لأن الرجة في الأصل رقعة في القلب تقتضي التفضل والاحسان أو إرادة ذلك وهذا المعنى مستحيل في حقه تعالى باعتبار مبدئه جاز عليه باعتبار غايته فهي في حقه تعالى بمعنى الاحسان إن جعلت صفة فعل أو إرادة الاحسان إن جعلت صفة ذات وعلى ذلك فهي مجاز مرسل تبني من إطلاق السبب وإرادة المسبب وهذا بحسب الأصل والافتقار صارت حقيقة شرعية لاشتهارها شرعا في ذلك بل منع بعضهم كونها مجازا في حقه تعالى بحسب الأصل بأنه لا يلزم من كونها في حقنا من الأعراض النفسانية لكونها رقعة في القلب أن تكون كل رجة كذلك حتى يلزم أن تكون الرجة في حقه تعالى مجازا أو ما لا مانع من أن يكون لها معنى حقيقي آخر يليق به سبحانه وتعالى كالعلم فإنه في حقنا من الأعراض البشرية لكونه أدركه الشيء على ما هو عليه في الواقع للدليل ولم يقل أحد بأن العلم في حقه تعالى مجاز ورد بأن الرجة متى أطلقت لا يفهم منها إلا الرقة في القلب فهذا يدل على أنها ليس لها إلا هذا المعنى فتعين أن تكون في حقه تعالى مجازا والعلم كما فسر وفي حقنا بالمعنى المتقدم فسر وفي حقه تعالى بأنه صفة تتميز بها المعلومات على ما هي عليه فلم يوجب ذلك أن يكون العلم في حقه تعالى مجازا أو مثله القدرة والإرادة وهكذا خلق ما قاله الجمهور وهو المشهور ثم بعد ذلك نقول والجملة خبرية لفظا انشائية بمعنى فكأنه قال اللهم ارحه وأنى بالماضي للبالغة في تحقيق الرجة فتكون مجازا بالاستعارة باعتبار زمن الفعل فيكون قد شبهت الرجة المستقبلية بالرحة الماضية واستعيرت الرحة الماضية للرحة المستقبلية واشتق منه رجم بمعنى أرحم لا يقال فيه اتحاد المشبه والمشبه به فإن كلا منهما الرحة لا كما نقول حصلت المغايرة بينهما بالقيود في كل منهما فإن الأول الرحة المستقبلية والثاني الرحة الماضية على حد ما قالوه في قوله تعالى أتى أمر الله فإنه بمعنى يأتي وقوله ونادى أصحاب الجنة فإنه بمعنى ينادى وبعضهم يجعل الخبر المنقول للانشاء من قبيل المجاز المرسل لعلاقة الإطلاق والتقييد فإنه نقل من الاثبات على وجه الاخبار إلى مطلق الاثبات ثم استعمل في الاثبات على وجه الانشاء لكونه فردا من أفراد مطلق الاثبات فيكون مجازا مرسل بمرتبته أو يقال ثم نقل من مطلق الاثبات إلى الاثبات على وجه الانشاء فيكون مجازا مرسل بمرتين ثم الدعاء والثناء من الشارح للمصنف من مكارم الاخلاق لأن فيه اعترافه بالتفضل وأيضا فيه مكافأة على تأليفه لهذا الكتاب فإنه معروف صنعه المصنف وقد قال صلى الله عليه وسلم من أسدى اليكم معروفا فكافئوه فإن لم تكافئوه فادعوا له (قوله تعالى) أي تنزهه وارتفع عما لا يليق به وهي جملة اعتراضية قصد بها التنزيه وينبغي الاتيان بهافي كل ما يدل عليه سبحانه وتعالى (قوله كتابه) أي الكتاب المنسوب

وقد ختم المصنف
رحمه الله تعالى
كتابه

اليه لكونه ألقوه هو هذا المتن الذي هو عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة فهو بمعنى اسم
 المفعول وان كان في الأصل مصدر الكتب يقال كتب يكتب كتبوا وكتبا وكتابه ومعناه لغة الضم والجمع ومنه
 الكتيبة بمعنى الجماعة من الجيش سميت بذلك لانضمامها واجتماع بعضها ببعض (قوله بالعتق) أى بكتاب العتق الذي
 تكلم فيه على ما يتعلق به من الأحكام وغيرها فهو على تقدير مضاف هذا هو المراد وليس المراد أنه أعتق عبداً في آخر
 كتابه كما هو ظاهر قوله ختم كتابه بالعتق وإنما آخر هذا الفصل لأن العتق فيه يعقب الموت الذي هو خاتمة أمر العبد في
 الدنيا ويرتّب على عمله في حياته والعتق فيه فخرى مشوب بقضاء أوطار وهو فرق بين حق من قصد به حصول
 ولو ما يرتّب عليه من العتق وغيره من القربات وقد قام الاجماع على أن العتق سواء كان منجزاً أو معلقاً من
 القربات والأصح أن العتق باللفظ أقوى منه بالفعل لأنه باللفظ ينفذ قطعاً بخلاف الاستيلاء لجواز أن تموت المستولدة
 أولاً ولأن العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء (قوله رجاء) أى المرجاء فهو منصوب على أنه مفعول لأجله وعامله
 ختم والرجاء بالمد تعلق القلب برغوب فيه مع الاستخفاف في الأسباب فان لم يكن معه أخذ في الأسباب فطمع وهو مذموم
 وضده اليأس وأما الرجاء بالقصر فهو الناحية فتقول اللهم حقق رجاءنا بالمسئولة لا تقبل رجاءنا بالقصر كما يقع في أدعية الجهلة
 (قوله لعتق الله له) أى لتخليص الله للصنف من النار فليس المراد بالعتق حقيقة التي هي إزالة الملك عن الآدمي
 لا إلى مالك تقر بالي الله تعالى فيكون في الكلام استعارة تصرّحية أصلية وتقريرها أن تقول شبه تخليص
 الله له من النار بمعنى العتق بجامع إزالة الضرر وحصول النفع في كل واستعير العتق من معناه الأصلي لتخليص
 الله له من النار وكذلك نرجوه لنا وجميع المسامين (قوله من النار) أى من نار جهنم والنار جرم لطيف نورى علوى
 وهي في الأصل اسم لبعيدة القعر كما في القاموس والمراد به دار العذاب بجميع طبقاتها السبع التي أعلاها جهنم وتحتها
 لظى ثم الحطمة ثم السعير ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية وباب كل من داخل الأخرى (قوله وليكون الخ) أى وختم
 كتابه بالعتق ليكون هذا الكتاب الخ فهو علة ثانية لختم فان قيل جعل الشارح ختم المصنف كتابه بالعتق لأجل
 ذلك جلالة على أدنى درجات الاخلاص الثلاث الأولى أن تعبد الله طلباً للثواب وهر با من العقاب وأطمع في الجنة
 وخوفاً من النار الثانية أن تعبد لتتسرف بعبادته والنسبة إليه الثالثة أن تعبد لكونه الهك وأنت عبده وهذه
 أعلاها ولذلك قالت رابعرضي الله عنها

بالعتق رجاء لعتق
 الله له من النار
 ويكون سببا في
 دخول الجنة

كلهم يعبدوك من خوف نار * ويرون النجاة حظاً جزيلاً
 أو بأن يسكنوا الجنان فيحظوا * بقصور ويشرّبوا سلسبيلاً
 ليس لي في الجنان والنار حظ * أنا لا أبتغي بحبي بديلاً

فاللائق بمقام المصنف أن يجعل عبادته من الدرجة العليا أوجب بأن الشارح فعل ذلك بحجارة لكلام المصنف
 حيث قال في الخطبة طالباً من الله الثواب وان كان هذا من تواضع المصنف رضي الله عنه حيث جعل نفسه من
 أهل الدرجة الدنيا (قوله سبباً) بالنصب والسبب في الأصل الحبل قال تعالى فليمدد بسبب إلى السماء ثم أطلق على
 كل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور فيكون مجازاً بالاستعارة ان جعلت العلاقة المشابهة في التوصل في كل
 أو مجازاً مرسلاً ان جعلت علاقته الاطلاق والتنقييد (قوله في دخول الخ) أى دخوله لا خاصاً وهو الدخول مع
 التلذذ باللذائذ المرضية والتنعم بالدرجات العلية وذلك مسبب عن العمل فلا ينافي أن أصل الدخول بفضل الله
 كما ورد في الحديث ادخلوا الجنة بفضلّي واقسموها بأعمالكم ولذلك قال ﷺ لن يدخل أحدكم الجنة بعمله
 قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته ومن هذا يعلم أن معنى قوله تعالى ادخلوا الجنة
 بما كنتم تعملون ادخلوا الجنة بفضلّي واقسموها بما كنتم تعملون وبعضهم قال المنفى في الحديث السببية
 الموجبة للاستحقاق فلا ينافي أن العمل سبب ظاهرى عاды وهو المراد في الآية الشريفة والله أعلم (قوله
 الجنة) أى دار الثواب وهي في اللغة البستان مأخوذة من جنه اذا ستره لانها تستر داخلها لشدة التفافها

واظلالها واصطلاحاً دار الثواب بجميع أنواعها وهل هي واحدة أو أربع أو سبع فذهب ابن عباس إلى أنها سبع واستدل لذلك بحديث رواه عن النبي ﷺ أنه قال الجنان سبع دار الجلال ودار السلام وجنة عدن وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة الفردوس وجنة النعيم والجهنم على أنها أربع واستدلوا لذلك بقوله تعالى ولمن خاف مقام رب جنتان ثم قال ومن دونهما جنتان كذلك أربع وذهب بعضهم إلى أنها واحدة والأسماء كلها صادقة عليها اذ يصدق عليها جنة عدن أي إقامة ودار السلام لسلامتهم فيها من كل خوف وحزن ودار الخلود مخلوودهم فيها إلى غير ذلك ولم يصح نص صريح في تعيين محل الجنة والنار والأكثر على أن الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش والنار تحت الأرضين السبع والأسفل في هذا المقام النفوذ إلى الملك العلام وورد عن ابن عباس أن الجنة مخلوقة قبل النار كما أن الرحمة مخلوقة قبل الغضب والمراد دخول المصنف جنة مخصوصة وهي ما أعده الله لا كل جنة بناء على أنها متعددة فتكون من العام الذي أريد به الخصوص وهو العام الذي عمومها ليس مراداً لا تناولاً ولا حكماً كما في قوله تعالى الذين قال لهم الناس فإن عموم الناس ليس مراداً لا تناولاً ولا حكماً بل المراد به شخص واحد وهو نعيم بن مسعود الأشجعي لقيامه مقام كثير في تثبيطه وتخليده للمؤمنين لا من قبيل العام المخصوص وهو العام الذي عمومها مراد تناولاً لا حكماً كما في قوله تعالى إن الإنسان لفي خسر فإن عمومها مراد في التناول لجميع أفراد الإنسان ليصح الاستثناء بعده فإن الاستثناء معيار العموم وليس مراداً في الحكم بل الحكم منصب على ما عدا المستثنى بقرينة استثنائه بعد حكم المستثنى منه والاحصل التناقض لاقتضاء العموم في المستثنى منه أن جميع أفراد الإنسان في خسر حتى المستثنى واقتضاء الاستثناء أن بعض الأفراد وهو المستثنى ليس في خسر وإذا تحقق أن الجنة هنا من قبيل العام الذي أريد به الخصوص كانت مجازاً لأن العام المستعمل في خاص من حيث خصوصه مجاز بخلاف ما إذا استعمل فيه من حيث أنه فرد من أفراد العام لتحقيق العام فيه فإنه يكون حقيقة ونص ابن السبكي في جمع الجوامع على أن العام المخصوص حقيقة لعمومه جميع الأفراد تناولاً غاية الأمر أنه مخصوص حكماً فتناوله مع التخصيص كتناوله بلا تخصيص (قوله دار الأبرار) بدل من الجنة والدار محل الإقامة لأن من أقام بها يدور إليها والأبرار جمع بر أو بار من البر وهو الاحسان يقال بره يبره بفتح الباء وضمتها فهو بر وبار وذكر بعضهم أن جمع البر بررة وجمع البر أبرار وكثيراً ما يخص بالأولياء والعباد والزهاد وقيل المراد بهم المؤمنون الصادقون في إيمانهم سمو أبرار لأنهم بر والآباء والأهملات والبناء كما أن لوالدك عليك حقاً كذلك لوالدك عليك حقاً فالبر بالآباء والأهملات الاحسان إليهم والالانة الجانب لهم والبر بالبناء والبنات أن لا يفعل بهم ما يكون سبباً في العقوق وفي نسخة دار القرار أي دار استقرار المؤمنين وثباتهم فيها يقال قريقر قراراً إذا ثبت ودام وهذه النسخة أولى لأفادتها دوامهم واستمرارهم فيها (قوله وهذا) أي الجلة الأخيرة لأن اسم الإشارة يرجع لأقرب مذكور أو ما تقدم من الكلام على العتق وما يتعلق به من الأحكام وغيرها الذي ختم المصنف به الكتاب وأما ما بدأ به المحشى بقوله أي ما تقدم من شرح ألفاظ الكتاب فهو بعيد عن الصواب لأنه إذا كان جميع ما تقدم من ألفاظ الكتاب آخر الشرح فأوله الآن يجب أن الآخر لا يستلزم الأول كما تقول لشخص أفعَل كذا آخر ما عليك مع أنه لم يسبق منه فعل شيء قبل هذا ومع هذا الجواب فهو بعيد فالأقرب الأول ثم الثاني والمشار إليه الألفاظ المستحضرة في الذهن وهي معقولة لا محسوسة مع أن اسم الإشارة موضوع لأن يشار به إلى محسوس بحاسة البصر فيكون استعماله في ذلك مجازاً بالاستعارة التصريحية وهل هي أصلية أو تبعية خلاف عندهم فتقرر بها على القول بأنها أصلية أن تقول شبه المعقول بالمحسوس بجامع شدة الحضور في كل واستعير لفظ هذا من المحسوس للمعقول على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية ولا نظر لكونه في قوة المشتق أو متضمناً للمشتق لأنه لا يلزم من كون الشيء في قوة الشيء أن يعطى حكمه حتى تكون تبعية وتقرر بها على القول بأنها تبعية أن تقول شبه مطلق معقول بمطلق محسوس ففسرى التشبيه

دار الأبرار وهذا

من الكليات الى الجزئيات واستعير لفظ هذا من محسوس جزئي لمعقول جزئي وهو الذي قصد المبالغتي استحضاره وتعيينه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية كالاستعارة في الحرف بلفظ كما يؤخذ من كلام العلامة المولوي في تعريب الرسالة الفارسية (قوله آخر) بمد الهزمة وكسر الخاء وأصله آخرهمزتين قلبت الثانية ألفا على حد قول ابن مالك

ومدا ابدل ثاني الهزتين من * كلمة ان يسكن كما تروا من

قال العلماء والآخر ما قبل الاول ومرادهم أن ذلك غالب لا لازم فلا ينافي ما تقدم (قوله شرح الكتاب) أي الشرح الموضوع على الصكوك الذي هو المتن والشرح في اللغة الكشف والبيان ومنه قول شخص لآخر اشرح لي ما في ضميرك واصطلاحاً ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وضعت على وجه مخصوص كما يذكرونه في قولهم فهذا شرح في الخطب (قوله غاية الاختصار) أي المسمى بغاية الاختصار فهو نعت بهذا التأويل والنظر لظاهره يعرب بدلا ومعنى الغاية آخر مراتب الشيء ومعنى الاختصار تقليل الالفاظ وتسميته بذلك على سبيل المبالغة والافهناك ما هو أخصر منه وتقدم أن هذا أحد اسمين لهذا الكتاب فانه تارة يسمى بالتقريب وتارة بغاية الاختصار ولذلك سمي الشارح شرحه باسمين موافقين لاسمى الكتاب أحدهما فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب والثاني القول المختار في شرح غاية الاختصار وقد اشتهر المتن عند الطلبة بأبي شجاع وهي في الحقيقة كنية المصنف (قوله بلاطناب) أي حال كونه بلاطناب فهو حال من شرح وإن كان مضافا اليه لكون المضاف جزأ من المضاف اليه والاطناب أداء المعنى المقصود بأكثر من عبارة المتعارف والابحاز أدائه بأقل منها والمساواة أدائه بلفظ مساو لها وقيدوا الزائد في الاطناب بأن يكون لفائدة ليخرج التطويل وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لالفائدة مع كون الزائد غير متعين كما في قوله * وألني قولها كذبا ومينا * فان الكذب والمين واحد فاحدهما زائد من غير تعيين والحشو وهو زيادة متعينة للفائدة كما في قوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فان قبله يغني عنه الامس ولا يغني هو عن الامس فهو زيادة للفائدة (قوله فالجندل بنا) أي الثناء بالجليل خالقنا ومربنا ولما كان تمام التأليف من النعم حمد الله عليه كما جده على ابتدائه فكأنه قال الحمد لله الذي أقدرني على اتمامه كما أقدرني على ابتدائه وأثر التعبير بالجملة الاسمية لفادتها السوام المناسب لل مقام ولا ينافي ذلك قول الشيخ عبد القاهر ان الجملة الاسمية لا تدل الاعلى مجرد الثبوت فاذا قلت زيد منطلق لم يفد ذلك سوى ثبوت الانطلاق لزيد لأن مراده أنها لا تدل على أكثر من ذلك بالنظر لأصل الوضع فلا ينافي أنها تدل على السوام والاستمرار بالقرائن التي منها العدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية بأن كان المسند اليه مصدرا كما هنا فاصل الحمد لله حدث جد الله حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم رفع وأدخلت عليه أل لتدل على الجنس أو الاستغراق أو العهد وفي التعبير بالرب إشارة الى أن هذا الشرح من جله تربية الله للوالم فيه خروج من حوله وقوته الى حول الله وقوته والرب في الأصل مصدر بمعنى التربيته وهي تبليغ الشيء شيئا فشيئا الى أن يبلغ الحال الذي أراده الربني وصف به مبالغة كالعدل وقيل صفة مشبهة من رب به بعد نقله الى فعل بالضم كما هو المشهور وأصله رب أدغمت الباء في الباء وقيل انه اسم فاعل وأصله رب ارب حذف ألفه لكثرة الاستعمال وأدغمت الباء في الباء وله معان نظمها بعضهم بقوله

قريب محيط مالك ومدبر * مرب كثير الخير والمولى للنعم

وخالقنا المعبود جابر كسرنا * ومصلحنا والصاحب الثابت القدم

وجامعنا والسيد احفظ فهذه * معان أنت للرب قاعد لمن نظم رحمه الله تعالى

(قوله النعم الوهاب) صفتان لربنا وهما اسمان من أسمائه تعالى وفي اختياره لهذين الاسمين إشارة الى أن هذا التأليف مما أنعم الله به عليه ووجه اياه ومعنى الاول الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال ومعنى الثاني كثير

آخر شرح الكتاب
غاية الاختصار بلا
اطناب فالجندل بنا
النعم الوهاب

٣ قوله وأصله آخر الخ
هذا لا يكون في آخر
بكسر الخاء لأن وزنه
فاعل فمده أصلى في
الميزان كما هو ظاهر
بل هذا في آخر بفتح
الخاء اه من هامش
الأصل

الهبة لعباده فهو صيغة مبالغة نحو يتوهى ما تدل على الكثرة زيادة على ما يدل عليه اسم الفاعل مما ذكره ابن مالك في قوله

فعال لو مفعال او فاعول * في كثرة عن فاعل بدليل

* وفي فعل قل ذل او فعل * وهذه المبالغة جائزة في حقه تعالى كما في وهاب فان هباته تعالى دائمة مستمرة في الدين والدنيا والآخرة باطنه وظاهره متواليه ومترادفة على الآباد ليس لها انقطاع ولا نقاد وأما المبالغة البيانية وهي أن تنسب الشيء زيادة على ما يستحقه فمستحيلة في حقه تعالى اذ لا يتأتى أن تنسب اليه زيادة على ما يستحقه (قوله وقد ألفتني) أي هذا الشرح وهذا تمهيد وتوطئة للاعتذار الآتي وتقدم الكلام قريبا على التأليف والتصنيف وقوله عاجلا أي سر يعاوق قوله في مدة يسيرة أي زمن يسير وأيام قليلة وهذا استفاد من قوله عاجلا فهو تأكيده (قوله والمرجوا) أي والمؤمل من اطلع في هذا الشرح على هفوة اصلاحها فآل موصولة مبتدأ ونائب فاعل المرجو ضمير مستتر فيه وأن يصلحها في تأويل مصدر خبر (قوله ممن اطلع) أي ممن نظر وتأمل بقلبه وليس المراد النظر بالعين وقوله فيه أي في هذا الشرح ولا يخفى أن فيه متعلق باطلع والظاهر أن ممن اطلع متعلق بالمرجو خلافا لمن قال لا يصح أنه متعلق به وجعله متعلقا بحذف حال من ضمير المرجو والتقدير والذي يرجي هو حال كونه كائنا ممن اطلع معللا لعدم صحة ما ذكر بأن من لا ابتداء الغاية فيقتضي أن يبدأ الرجاء من اطلع مع أن مبدأ الرجاء المؤلف لأنه صادر منه ورد بأن كون الرجاء صادر من المؤلف لا ينافي أن مبدأ من اطلع لأن معنى كونه مبدأ أنه أن أول أجزائه يحصل عنده وإن لم يكن قائما به ألا ترى إلى قولك سرت من البصرة فان البصرة مبدأ للسير بمعنى أن أول أجزائه حصل عندها مع أن السير قائم بغيرها وكذلك قولك أستغفر الله من ذنب فان الذنب مبدأ الاستغفار بمعنى أنه حصل عنده مع أن الاستغفار قائم بالاستغفر وكذلك قول الفقهاء نفذت الوصايا من الثلث (قوله على هفوة) أي زلة قال في المختار الهفوة الزلة يقال هفا يهفو هفوة والجار والمجرور متعلق باطلع وقوله صغيرة أو كبيرة صفة لهفوة ولعل الصغر باعتبار فساد اللفظ والكبر باعتبار فساد الحكم (قوله أن يصلحها) أي الهفوة وليس المراد باصلاحها تغييرها بأن يزيلها ويكتب بدلها لأن ذلك لا يجوز فانه لو فتح باب ذلك لأدى إلى عدم الوثوق بشيء من كتب المؤلفين لاحتمال أنه من اصلاح من اطلع على كتبهم ففاعل ذلك ضال مضل والمراد به أن يقول أو يكتب هذا سبق فلم أوسهوا وتحريف من النسخ ولعله كذا من غير تشنيع ولا تقريب (قوله ان لم يمكن الجواب عنها) أي تلك الهفوة وقوله على وجه حسن أي مرضي وهو راجع لكل من قوله أن يصلحها وقوله يمكن الجواب عنها فقد تنازع فيه الفعلان قبله وظاهر كلامه أنه مع امكان الجواب عنها تسمى هفوة وهو كذلك ظاهرا وأشار الشارح بذلك إلى أنه متى ما أمكن الجواب ولو بحمل الكلام على وجه بعيد تعين الجواب به عنه ولا ينبغي له التبادي في الاعتراض لأن ذلك يكون ناشئا عن شيء في النفس غالبا بل ان ظهر له الوجه المذكور ابتداء حله عليه من أول الامر ولا يبادر إلى الاعتراض فان الاعتراض مع امكان الجواب في غاية السقوط قال بعضهم لا ينبغي لشخص اعتراض الابحتمسة شروط الأول كون ما اعترضه لا وجه له في التأويل وقد أشار إليه الشارح بقوله ان لم يمكن الجواب الخ الثاني أن يكون قاصدا للصواب فقط الثالث كونه يعلم أن ما اعترض به مأخوذ من كلام امام معروف الرابع كونه مستحضر لذلك الخامس كون المعارض أعلى أو مساويا للمعارض عليه فان فقد شرط منها فهو آثم مع ردا اعتراضه عليه ورد الشبهة الملسى هذا الأخير بأنه لا مانع من أن يظهر الله الحق على يد المفضول مع كونه لم يظهره على يد الفاضل وهو ظاهر (قوله ليكون) أي من اطلع على الهفوة وأصلحها بما تقدم ان لم يمكن الجواب عنها على وجه حسن ولا يخفى أن قوله ليكون الخ علة لقوله أن يصلحها وقوله ممن يدفع السيئة التي هي أحسن أي ممن يزيل الخصلة التي تسمى الشخص بسبب الأذى بالخصلة التي هي أحسن من العفو والصفح وعدم المؤاخاة والتشنيع والاعراض عن الأذى فانه ليس كل هفوة تعد ذنباً ولا كل عثرة توجب عتبا

وقد ألفتني عاجلا في
مدة يسيرة والمرجو
ممن اطلع فيه على
هفوة صغيرة أو كبيرة
أن يصلحها ان لم
يمكن الجواب عنها
على وجه حسن
ليكون ممن يدفع
السيئة التي هي أحسن

ويترتب على كونه ممن يدفع السيئة بالتي هي أحسن أن يكون له حظ عظيم في الدنيا والآخرة (قوله وأن يقول) أي والمرجو أن يقول وقوله من اطلع أي من نظر وتأمل من الطلبة وأهل العلم وقوله على الفوائد أي المذكورة في هذا الشرح والمراد الفوائد التي فيها أيضاً أخذ من الكلام الآتي والفوائد جمع فائدة وهي لغة ما يكون به الشيء أحسن حالاً منه بغيره وقيل ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما كجاء فافتصار من اقتصر على العلم والمال لشرفهما قيل مأخوذة من الفيد بمعنى استحدث المال والخير وقيل مأخوذة من فادته إذا أصبت فؤاده واصطلاحاً المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرة ونتيجته وخرج بالحشية المذكورة الغرض وهو المصلحة المترتبة على الفعل من حيث إنها مقصودة للفاعل من الفعل والعلّة الغائية وهي المصلحة المذكورة من حيث إنها باعثة للفاعل على الفعل والغاية وهي المصلحة المذكورة من حيث أنها في طرف الفعل فهذه الأربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار (قوله من جاء بالخيرات) يحتمل أن من شرطية وجاء بالخيرات فعل الشرط وجواب الشرط محذوف تقديره يشب عليها والجملة الشرطية بتمامها مقول القول وتكون جملة أن الحسنات يذهبن السيئات مستأنفة قصد بها الاستدلال على الجملة الشرطية وجوابها يحتمل أن من موصولة وتكون بدلاً من من التي قبلها الموصولة أيضاً وتكون جملة أن الحسنات يذهبن السيئات مقول القول وعلى الاحتمال الأول يكون المراد بالخيرات الفوائد المتقدمة وعلى الاحتمال الثاني يكون المراد بها ما يثاب الشخص عليه من الأعمال الصالحة ومن جملة الستر على الزلات في مقابلة الحسنات وعلى كل من الاحتمالين فالحسنات والسيئات تشمل حسنات المؤلف وسيئاته (قوله أن الحسنات يذهبن السيئات) هذا مقتبس من قوله تعالى وأقم الصلاة طر في النهار وزلفاً من الليل أن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين أي أقم الصلاة في طر في النهار الغداة والعشي والمراد بالصلاة في ذلك الصبح والظهر والعصر والزلف جمع زلفة وهي الطائفة من الليل والمراد بالصلاة في ذلك المغرب والعشاء والحسنات جمع حسنة وهي الأعمال الصالحة كالصالحات الخمس والسيئات جمع سيئة وهي الذنوب الصغائر ذلك ذكرى للذاكرين عظة للفتين نزلت هذه الآية في رجل قبل أجنبية وأخبر النبي ﷺ فقال أصليت معنا فقال نعم فقرأ عليه الآية فقال ألى هذا خاصة فقال لجمع أمتي كلهم رواه الشيخان (قوله جعلنا الله الخ) جملة دعائية ثم أنه يحتمل أن الشارح قصد نفسه فقط مع تعظيمها اظهار التعظيم الله له حيث أهله للعلم فيكون من باب التحديث بالنعمة قال تعالى وأما بنعمت ربك فحدث ويحتمل أنه قصد نفسه وغيره وهو أولى لأجل التعميم المطلوب في الدعاء لحديث إذا دعوتهم فعمموا (قوله بحسن النية) أي بسبب النية الحسنة فالباء للسببية والإضافة من إضافة الصفة للموصوف والمراد بالنية الحسنة القصد الخالص من الرياء والسمعة وحب الشهرة والمحمدة بأن يقصد النفع بتأليفه لوجه الله يؤمل أن ينتفع به شرقا وغربا وقد كان كذلك ولا يخفى أن حسن النية يكون سببا في جعله مع النبيين ومن بعدهم ولا شك أن هذا أمر زائد على دخول الجنة ينال بالعمل فلا وجه للبحث في كون الباء للسببية بأن دخول الجنة ليس سببا عن الأعمال التي من أجلتها ما هنا وقد مر تحقيق ذلك (قوله في تأليفه) أي الشرح والجار والمجرور متعلق بالنية والمعنى بالقصد الخالص من الرياء ونحوه في تأليفه بأن يقصد به نفع العباد ورضاء الرب سبحانه وتعالى (قوله مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا) هذا مقتبس من قوله تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم الآية وسبب نزولها أن بعض الصحابة قال للنبي ﷺ كيف نراك في الجنة وأنت في الدرجات العلى ونحن أسفل منك فنزلت والمراد بكونهم مع من ذكر أنهم يترددون اليهم لزيارتهم والحضور معهم للتأنس بهم وغير ذلك مع أن مقرر كل منهم الدرجات التي أعدها الله له وليس المراد أنهم يكونون معهم في درجة واحدة لأنه يقتضي استواء الفاضل والمفضول في الدرجة وليس كذلك بل يكون كل في درجته لكن يتمكن من رؤية غيره والتردد اليه ويرزق الله كلا من أهل الجنة الرضا بما أعده الله

وأن يقول من اطلع
فيه على الفوائد من
جاء بالخيرات أن
الحسنات يذهبن
السيئات جعلنا الله
بحسن النية في تأليفه
مع النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين
وحسن أولئك رفيقا

له ويذهب عنه اعتقاد أنه مفضل لتنتفي عنه الحسرة في الجنة كما قاله ابن عطية ولا يخفى أن النبيين جمع نبيء بالهمز وتركه من النبأ وهو الخبر لا نه مخبر عن الله ولو بأنه نبي ليحترم أولاً نه مخبر عن الله بالأحكام التي يوحىها الله إليه بواسطة ملك أو نحوه أو من النبوة وهي الرفعة على المساحة لأن النبوة فسروها بالمكان المرتفع ففعل المراد بقولهم وهي الرفعة وهي المكان ذو الرفعة لأنه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من اتبعه فعلى كل منهما يصح أن يكون بمعنى اسم الفاعل وبمعنى اسم المفعول وأن الصديقين جمع صديق بكسر الصاد وتشديد الدال وهو المبالغ في الصدق كأبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وأن الشهداء القتلى في سبيل الله ومن جرى مجراهم من سائر الشهداء وأن الصالحين جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق العباد بحسب الامكان والمراد بالصالحين غير من ذكر لأن الاصناف الثلاثة السابقة صالحون أيضاً فيخص الصنف الرابع بغيرهم من بقية الصالحين وقد سلك في ذكر الأثر بعه طريق التدرج فان منزلة كل صنف أدنى من منزلة الصنف الذي قبله وقوله تعالى وحسن أولئك في معنى التعجب كما قاله البيضاوي ورفيقتا منصوب على التمييز أو الحال ولم يجمع مع أن المعنى وحسن أولئك الاصناف الأثر بعه المذكورون رفقاء لأن رفيقتا فعيل يستوي فيه الواحد والجمع على حد والملائكة بعد ذلك ظهير أولاً لأن المعنى وحسن كل واحد من أولئك رفيقتا ومعنى الرفيق صاحب سمي رفيقاً لأنه يرتفق به في صحبتته (قوله في دار الجنان) أي في دار هي الجنان فلاضافة للبيان والجارو المجرور متعلق بجمعنا ومعنى الدار مشهور وقد تقدم وجمع الجنان لتعدد دارها ذاتها أو باعتبار أوصافها وإن كانت جنة واحدة وقد علمت ما في ذلك من الخلاف وجعلها بعضهم ثلاثة أقسام جنة الاعمال وهي التي ينالها الناس بأعمالهم وجنة الميراث وهي التي يرثها المؤمنون من الكفار وجنة الفضل وهي التي يدخلها الأطفال ونحوهم كمن لم تبلغهم دعوة الرسل (قوله ونسأل الله) أي نطلب منه فالسؤال بمعنى الطلب وفي النون ماسبق في قوله جعلنا الله (قوله الكريم المنان) صفتان لله وهما اسمان من أسمائه تعالى والأول بفتح الكاف على المشهور ويجوز كسرهما ومعناه النعم بكل مطلوب محبوب مأخوذ من الكرم وهو اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي للعرض وللألفة والثاني بفتح الميم وتشديد النون ومعناه الذي يشرف عباده بالامتنان عليهم بماله عليهم من النعم مأخوذ من المن وهو تعداد النعم وهو من الله حسن ليدكر عباده نعمه عليهم فيطيعوه ومن غيره مذموم الامن نبي أو والد أو شيخ وفي ذكر هذين الوصفين في مقام السؤال مناسبة ظاهرة (قوله الموت) هو عدم الحياة عمن شأنه أن يكون حياً فهو عديم على الرجاء وقيل عرض بضاد الحياة فهو وجودي ويدل له قوله تعالى خلق الموت والحياة لأنه لا يخلق الا الوجودي لكن رد ذلك بأن خلق بمعنى قسر والعدم يقدر فلم يدل الآية على كونه وجودياً (قوله على الاسلام والايمن) أي حال كونه كائناً على الاسلام والايمن فالجارو المجرور متعلق بمحذوف حال من الموت وعلى هنا للمصاحبة وإن كانت في الأصل للاستعلاء فيكون فيها استعارة تصريحية تبعية بأن شبه مطلق مصاحبة بمطلق استعلاء بجامع التمكن في كل فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات واستعبرت على من استعلاء خاص لمصاحبة خاصة وليس حالاً من الضمير في نسأل لأن الحال قيد في عاملها فيصير المعنى نسأل في حال كوننا كائنين على الاسلام والايمن الموت فلا يفيد حينئذ كون الموت على الاسلام والايمن مع أنه المراد والاسلام لغة مطلق الانقياد وشرعاً الانقياد لما جاء به النبي ﷺ معاً علم من الدين بالضرورة وأقل ذلك النطق بالشهادتين والايمن لغة مطلق التصديق وشرعاً التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم معاً علم من الدين بالضرورة تفصيلاً في التفصيلي كوجوب الصلاة والزكاة والحج الى غير ذلك واجالا في الاجالي كغير الرسل المشهورين وغير الملائكة المشهورين فالتفصيلي يجب الايمان به تفصيلاً والاجالي يجب الايمان به اجالا ومعنى كونه علم من الدين بالضرورة أنه علم من أدلة الدين واشتهر بين العامة والخاصة حتى صار يشبه الضروري فالمراد بقولهم بالضرورة شبه الضرورة فهو على تقدير مضاف ولا ينافي كونه معلوماً من أدلة الدين فعلم من ذلك تغاير

في دار الجنان
ونسأل الله الكريم
المنان الموت على
الاسلام والايمن

مدلولى الاسلام والايمان وان تلازما وجودا باعتبار الاسلام المنجى والايمان الكامل فلا يوجد مسلم الا وهو مؤمن وبالعكس اذ لا ينجى الاسلام الا مع الايمان ولا يكون الايمان كاملا الا مع الاسلام فان قطع النظر عن ذلك لم يتلازم ما فقد يكون الشخص منقادا بظاهره وهو غير مصدق بقلبه كما فى المنافقين ولذلك قال الله تعالى قالت الاعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان فى قلوبكم وقد يكون الشخص مصدقا بقلبه وهو غير منقاد بظاهره والراجح أن النطق بالشهادتين شرط لاجراء الاحكام الدينوية وقيل شرط لصحة الايمان وقيل شرط كما قال فى الجوهره * والنطق فيه الخلف بالتحقيق * فقول شرط كالعمل وقيل بل شرط فقول المحشى فى القول بالشرعية وهو الراجح خلاف الراجح (قوله بجاه نبيه) أى حال كوننا متوسلين بجاه نبيه لقوله ﷺ توسلوا بجاهى فان جاهى عند الله عظيم والجاه بمعنى المنزل والقدر وقد عرفت أن المراد التوسل بجاهه ﷺ قاله ليست للاستعانة الحقيقية لانه لا تكون الابآلة حقيقة والجاه آلة مجازية فلا يحل ذلك عن مجاز اما بالاستعارة التصريحية التبعية وتقررها أن يقال شبه مطلق الاستعانة بالآلة المجازية بمطلق الاستعانة بالآلة الحقيقية فمضى التشبيه من الكليات الجزئيات فاستعيرت الباء من استعانة جزئية بالآلة الحقيقية لاستعانة جزئية بالآلة مجازية بقوامها المجاز المرسل الذى مرتبة ان لو حظ أن الباء نقلت من الاستعانة المقيدة بكونها بالآلة الحقيقية الى الاستعانة المطلقة واستعملت فى الاستعانة المقيدة بكونها بالآلة مجازية من حيث انها فرد من أفراد المطلقة أو مرتبتين ان لو حظ أنها نقلت بعد النقل الأول من الاستعانة المطلقة الى الاستعانة المقيدة بكونها بالآلة مجازية والعلاقة فى ذلك دائرة بين الاطلاق والتقييد والراجح اعتبار المنقول عنه وقيل يعتبر المنقول اليه وقيل العبرة بهما يصح أن يكون فى الكلام استعارة بالكناية بأن يشبه جاهه ﷺ بالآلة التى يستعان بها تشبيها مضمرا فى النفس ويطوى لفظ المشبه به ويرمز اليه بشئ من لوازمه وهو الباء فتكون تخيلا للكناية (قوله سيد المرسلين) أى أشرف المرسلين واذا كان سيد المرسلين كان سيد غيرهم بالطريق الأولى ولذلك قال ﷺ أنا سيد ولد آدم ولا فخر أى ولا فخر أعظم من ذلك أو لا أقول ذلك فخر ابل تحدا بالنعمة والسيد من ساد فى قومه ومن كثر سواده أى جيشه والحليم الذى لا يستغزه غضب ولا شك فى اجتماع هذه المعاني فيه ﷺ وأصل سيد سيد اجتماع الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله وخاتم النبيين) أى آخرهم ويلزم من ختمه للنبيين ختمه لمرسلين لأنه يلزم من ختم الاعم ختم الاخص ولا عكس وهذه الصفة موجودة فى بعض النسخ (قوله وحبيب رب العالمين) أى محبوب رب العالمين فيكون فعيل بمعنى اسم المفعول أو محب رب العالمين فيكون بمعنى اسم الفاعل ولا مانع من ارادتهما معا بناء على جواز استعمال المشترك فى معنيين ومعنى محبة الله لعبده اصطفاؤه واجتباؤه واتخافه بالاسرار الالهية والتجليات الربانية لأن الميل الذى يكون بين المحب والمحبوب مستحيل عليه تعالى ومعنى محبة العبد لله به امتثاله لأمره واجتنابه لنهييه ولذلك قال بعضهم

بجاه نبيه سيد
للمرسلين وخاتم
النبيين وحبيب
رب العالمين

نعصى الاله وأنت تظهر حبه • هذا لعمري فى القياس شنيع

لو كان حبك صادقا لأطعته • ان الحب لمن يحب مطيع

والعالمين جمع عالم لأنه يطلق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف كأن يقال عالم الانس وعالم الجن وعالم الملائكة وهكذا فظهر جمعه بهذا الاعتبار لاعتبار اطلاقه على ماسوى الله تعالى لأنه يلزم عليه أن الجمع أخص من مفردة وقد استند ابن مالك لذلك وجعله اسم جمع لاجعاً قال والالزم كون الجمع أخص من مفردة وأنت خير بأن ذلك يبطل كونه اسم جمع أيضا فالحق أنه جمع له بالاعتبار الأول غاية الأمر أنه لم يستوف الشروط لأنه ليس عاملا ولا صفة وقال بعضهم انه فى معنى الصفة لأنه علامة على وجوده والحقه وعلى هذا يكون مستوفيا للشروط وانما جمع بالواو والنون والياء والنون تغليبا للعقلاء على غيرهم لأن غيرهم تبع لهم وانما أظهر هنا مع أنه

أضمر في قوله بجاه نبيه توصلا للثناء عليه تعالى بأن ترب العالمين (قوله محمد) هذا الاسم الكريم أشهر أسمائه ﷺ بين العالمين وألذها سمعا عند جميع المسلمين وأشرفها إلى الصلاة والتسليم على هذا النبي العظيم ويسن التسمية به محبة فيه ﷺ وسماه جده عبد المطلب به مع أنه ليس من أسماء آبائه ولا قومه وجاء أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه (قوله ابن عبد الله) معنى عبد الله في الأصل الخاضع الدليل سمي به والده ﷺ ويلقب بالذبيح وقصته مشهورة (قوله ابن عبد المطلب) إنما قيل له عبد المطلب لأن أباه لما حضرته الوفاة قال لأخيه المطلب أدرك عبدك يثرب وقيل لأنهما أتى به أوردفه خلفه وهو داخل مكة وكان بهيئة غير مستحسنة لكون ثيابه غير جيدة فقيل له من هذا فقال عبدى حياء من أن يقول ابن أخى فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه واسمه شعبة الجد لأنه ولد في رأسه شعبة ظاهرة وقيل اسمه قتيبة ويلقب بالقباض لكثرة جوده وكرمه وكان من حكماء فريش وكان يأمر أولاده بترك الظلم والبغى ويحثهم على مكارم الأخلاق وينهاهم عن الأمور الدنيئة (قوله ابن هاشم) إنما سمي هاشما لأنه كان يهشم العظم باللحم ويجعله على الثريد ويضعه للناس في زمن المجاعة وكانت مائدته لا ترفع لافي السراويل في الضراء ولذلك كان يضرب بكرمه المثل ولعل الشارح اقتصر على هاشم ولم يكمل نسبه الشريف إلى عدنان لأن أجل السجع ونحن نذكره على التمام بركة بسيد الأنام اعلم أن سيدنا محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان إلى هنا انتهى النسب الذي انعقد الإجماع عليه وأما ما بعده إلى آدم فليس فيه طريق صحيح وهذا نسبه من جهة أبيه وأما من جهة أمه فسيدنا محمد بن أمية بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب فتجتمع أمه ﷺ معه في جده كلاب وعبد مناف الذي في نسبه من جهة أمه غير عبد مناف الذي في نسبه من جهة أبيه (قوله السيد) قد تقدم الكلام على السيد فريبا (قوله الكامل) أي بتكميل الله له في ذاته وصفاته فهو كامل خلقا وخلقا وهو ضد الناقص ونعتقد أن غيره من الأنبياء كامل أيضا وهو أكمل (قوله الفاتح) أي لأبواب الإيمان والهداية والعلم والتوفيق لا يقوم طريق أو الحاكم بين أمته فيكون من الفتح بمعنى الحكم ومنه قوله تعالى ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين وعلى الأول فهناك استعارة بالكناية وتخيل وترشيح وتقريرها أن تقول شبه الإيمان والهداية والتوفيق والعلم ببيت مغلق له أبواب مجامع أن كلا لا يوصل إليه إلا بالفتح وطوى لفظ المشبه به ورمز إليه بشئ من لوازمه وهو الأبواب فهي تخيل والفاتح ترشيح وقوله الخاتم أي للتبيين بعناوان كان أولهم خلقا قال ابن عطاء الله السكندري مازال فلك النسوة دائرا إلى أن عاد الأمر كما بد أو ختم بمن له كمال الاصطفا فهو الفاتح الخاتم نور الأنوار وسر الأسرار والمليح في هذه الدار وفي تلك الدار أعلى الخلوقات مناروا أتمهم فخارا (قوله والجدلة) أي الثناء بالجليل مستحق لله (قوله الهادي) أي الدال لأن الهداية معناها الدلالة إلى طريق شأنها أنها توصل وإن لم يصل بالفعل خلافا للمعتزلة في قولهم بأنها الدلالة الموصلة بالفعل لأنه يخالف قوله تعالى وأما عود فهديناهم فاستجبوا العمى على الهدى فإن أجابوا عن الآية بأن المراد من الهداية فيها الدلالة غير الموصلة مجازا رد بأن الأصل الحقيقة ولا يرد على الأول الذي هو قول أهل السنة قوله تعالى أنك لا مهدي من أحيت لأن المراد منها كما قاله بعض المفسرين أنك لا تخلق الاهتداء في قلب من أحيت فان قلت أنه ﷺ لا يخلق الاهتداء في قلب أحد فم قيد في الآية بمن أحب أجيب بأن تخصيص من أحب ليس للتقييد بل نظر السبب النزول فانها نزلت في شأن عمه أي طالب فانه أحب هدايته فلم يهتد وليس المراد أنك لا تدل من أحيت لأنه ﷺ دله لكنه لم يهتد على أن المنفى في الآية الهداية بمعنى الدلالة الموصلة بالفعل التي هي أحد فرديها لأن أهل السنة جعلوا لها فردين الدلالة الموصلة بالفعل وغير الموصلة بالفعل والمراد

محمد بن عبد الله بن
عبد المطلب بن هاشم
السيد الكامل
الفاتح الخاتم والجد
لله الهادي

من هذه الآية الفرد الأول كما أن المراد من الآية الأولى الفرد الثاني (قوله إلى سواء السبيل) أي السبيل المستوي فهو من إضافة الصفة للموصوف بعد تأويل السواء بالمستوي والمراد بالسبيل المستوي الطريق المستقيم الذي لا اعوجاج فيه ثم يحتمل بعد ذلك أن يراد به الطريق الحسي وهو معلوم أو المعنوي وهو الدين الحق أو ما يشملهما وفي بعض النسخ إلى سبيل الرشاد أي طريقه والرشاد ضد الغي وهذه النسخة هي التي كتب عليها المحشي لكنها لا تناسب السجعة التي بعدها بل تناسبها النسخة الأولى فيكون كل من السجعتين على اللام (قوله رحمنا الله) أي كافينا الله فحسب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو خبر مقدم والله مبتدأ مؤخر وقيل إن حسب اسم فعل بمعنى يكتفي والله فاعل فالمعنى على الأول بحسب التقدير الأصلي الله كافينا وعلى الثاني يكتفي بالله قال تعالى أليس الله بكاف عبده وهو استفهام تقريرى ومعناه حل المخاطب على الإقرار بما يعرف وإن لم يكن واليا للهجرة أي أقربا مخاطب بما تعرف وهو أن الله كاف عبده كما في قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك أي أقر يا محمد بما تعرف وهو أنا نشرح لك صدرك وقال تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه أي كافيه فالخاصل أن من اكتفى بالله كفاه * وأعطاءه سؤاله ومنه * وكشف همه * وأزال غمه * كيف لا ومن التجأ إلى ملك من الملوك * حفظه وسلك به أحسن السالك * فالأولى بذلك من يحتسب رب العالمين * ويكتفي به عن الخلائق أجمعين * (قوله ونعم الوكيل) أي ونعم الموكل إليه الأمر فوكيل فعيل بمعنى مفعول لأن عبادته وكلوا أمورهم إليه * واعتمدوا في حوائجهم عليه * وقيل معناه القائم على خلقه بما يصلحهم فوكل أمور عبادته إلى نفسه وقامها فرز قهم وقضى حوائجهم ومنحهم كل خير * ودفع عنهم كل ضرر * فوكيل على هذا فعيل بمعنى فاعل والأول هو المشهور والمخصوص بالمدح محذوف تقديره الله لأنه لا بد في هذا التركيب من فاعل ومخصوص وهو مبتدأ خبره الجلة قبله وعلى هذا فالكلام جملة واحدة وقيل مبتدأ خبره محذوف والتقدير الله الممدوح أو خبر مبتدأ محذوف والتقدير الممدوح الله وعلى هذين فالكلام جملتان الأولى لإنشاء المدح والثانية مستأنفة استئنافا بيانيا لكونها واقعة في جواب سؤال مقدر تقديره من الممدوح فإن قيل في كلامه عطف الإنشاء على الأخبار لأن جملة حسبنا الله لاخبار وجملة نعم الوكيل لإنشاء في جواز خلافه لاكثر من على المنع ولذلك قال بعضهم

وعطفك الإنشاء على الأخبار * وعكسه فيه خلاف جاري

فإن الصلاح وابن مالك أبوا * جوازه فيه وبالجل اقتدوا

وجوزته فرقة قليلة * وسبويه وارتضى دليله

أجيب عن ذلك بأجوبة منها أن جملة حسبنا الله تجعل لإنشاء الاحتساب فالعطف حينئذ من عطف الإنشاء على الإنشاء ومنها أن جملة نعم الوكيل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وهو نعم الوكيل من غير احتياج لتقدير قول لأن الجملة الطلبية تقع خبرا على الصحيح فلا حاجة لأن يقال التقدير وهو مقول فيه نعم الوكيل بخلاف النعت فإن الجملة الطلبية لا تقع نعتا لابتدأ القول كما قال ابن مالك في باب النعت

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب * وإن أتت فالقول أضمر نصب

فأنت تراه قيد بقوله هنا أي في النعت احترازاً عن الخبر نعم الحال كالنعت وعلى هذا فالعطف من عطف الأخبار على الأخبار ومنها أن الواو للاستئناف أو للاعتراض بناء على جواز الاعتراض آخر الكلام وإن كان مذهب الجمهور منع الاعتراض آخره وبعضهم جوز عطف الإنشاء على الأخبار فيما له محل من الأعراب كما في قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل بناء على أن الواو من الحكاية لا من المحكي فالواقع من الصحابة حسبنا الله نعم الوكيل فحكاة الله عنهم بقوله وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل أي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ونقل عن البيهقيين جواز العطف المذكور فيما له محل من الأعراب إذا كان بينهما كمال الاتصال كما هنا فإن الثانية مرتبطة

إلى سواء السبيل
وحسبنا الله ونعم
الوكيل

بالأولى فإن الثانية كالدليل لاثبات محمول الأولى لموضوعها لأن المقصود بالثانية مدح موضوعها وبيان أنه حقيق
بشئ محموله (قوله صلى الله عليه وسلم) هكذا في بعض النسخ وعليه فاختيار التعبير بالفعل الماضي للإشارة إلى تحقق
الوقوع وعلى هذه النسخة كتب المحشى وفي بعض النسخ والصلاة الخ وعلى هذا كتب من تكلم في ختمه على هذا
الكتاب وقد اشتهر أن الصلاة من الله الرحمة مطلقا أو المقرونة بالتعظيم ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم ولو
حجرا وشجرا التضرع والدعاء وهذا مذهب الجمهور وعليه فهي من المشترك اللفظي وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد
فيه المعنى والوضع فلما كان الاشتراك في اللفظ فقط سمي لفظيا وأشار ابن هشام في مغنيه إلى أن معناها العطف وهو
يختلف باختلاف العاطف فهو من الله الرحمة الخ وعليه فهي من المشترك اشتراكا معنويا وهو ما اتحد فيه اللفظ
والمعنى والوضع وهناك أفراد اشتهرت في ذلك المعنى ولما كان المعنى هو المقصود بالذات نظر له وسمى معنويا ووجهة
الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى فهي مجاز لأننا نقلت من الخبر إلى الإنشاء ولا يصح أن تكون خبرية لفظا
ومعنى لأن المطلوب من الشخص إنشاء الصلاة لا الأخبار بها خلافا للشيخ يس في قوله بصحة ذلك ويجعل المقصود
من الصلاة الاعتناء بهذا النبي الكريم * وإظهار ماله علينا من التعظيم وأما جملة الجدل فيصح فيها أن تكون
خبرية لفظا ومعنى لأن الأخبار بالجدل لكن المشهور أنها خبرية لفظا انشائية معنى وقد صرح أبو اسحق الشاطبي
بأن الصلاة على النبي ﷺ مقبولة ليست مردودة لأنها من العمل الذي لا يدخله رياء قال السنوسي وهو مشكل
لأنه لو قطع بقبولها لقطع للمصلي بحسن الخاتمة ونحن نزج من الله حسنها وأجاب بأن محل القطع بقبولها إذا ختمه
بالإيمان حينئذ يجدها مقبولة بالرأي والحق أنها كغيرها من الأعمال فيدخلها الرياء ويحبطها ولا حول ولا
قوة إلا بالله العلي العظيم وجعل بعضهم للصلاة جهتين جهة تتعلق بالمصلي وهي الثواب الذي يحصل عليها واعتبار هذه
الجهة يدخلها الرياء وجهة تتعلق بالنبي ﷺ وهي المطلوب الذي يحصل له بها واعتبار هذه الجهة لا يدخلها الرياء
ومن هنا يعلم أنه ﷺ ينتفع بالصلاة عليه لأن الكامل يقبل زيادة الكمال لكن لا ينبغي التصريح بذلك إلا في مقام
التعليم خلافا لمن قال بأنه لا ينتفع بها لأنه ﷺ قد أفرغت عليه الكلمات ورد بأنه ما من كمال إلا وعند الله أعلى
منه ولذلك قال بعضهم

وصححوا بأنه ينتفع * بذى الصلاة شأنه مرتفع
لكنه لا ينبغي التصريح * لنا بهذا القول وذا صحيح

(قوله والسلام) اسم مصدر بمعنى التسليم وهو التحية أو التعظيم أو السلامة من الآفات ولم يرفض بعضهم تفسيره
بالإيمان لأنه يشعر بمظنة الخوف وهو ﷺ لا يخاف بل وأتباعه لا خوف عليهم وأما قوله في لا خوفكم من الله
فهو إخبار عن مقام عبوديته في ذاته وإجلاله لمولاه وليس المراد بالسلام هنا اسمه تعالى لأنه لا يظهر المعنى عليه
وإن كان السلام اسما من أسمائه تعالى وجعله بعضهم مرادها وقال المعنى السلام الذي هو الله عليك بالحفظ والنصر
فهو حافظك وحارسك (واعلم) أن اثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية نبي
هاشم ومضى العمل على استحبابه ومن العلماء من يختم بهما أيضا كالشراح فإنه ابتداء كتابه بالصلاة والسلام
وختمه بهما وكذلك صنع في الجدل ليكون كتابه مكتنفا بين حدين وصالتين فيكون أجدر بالقبول
لأن الله أكرم من أن يقبل الجدين والصالتين ويرد ما بينهما وأرجى لدوام النفع به وبسبب ذلك أطبق
الناس على الانتفاع به في كل الأعصار والأقطار (قوله على سيدنا محمد) متعلق بمحذوف يقترن مني ليكون
خبراً عن الصلاة والسلام والتقدير كأننا على سيدنا محمدو يحتمل أن يقترن مفردا ويجعل خبراً عن أحدهما
وخبر الآخر محذوف نظير إن الله وملائكته يصلون فإن التقدير إن الله يصلي وملائكته يصلون وفي على
استعارة نصيحة تبعية وتقريرها أن تقول شبه مطلق ارتباط صلاة بمصلي عليه بمطلق ارتباط مستعمل بمستعمل

والصلاة والسلام
على سيدنا محمد

عليه فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات واستعيرت على من ارتباط مستعمل بمستعمل عليه خاص لارتباط صلاة بمصلى عليه خاص وقوله أشرف الأنام أى أفضل الخلق كما قال صاحب الجوهرة وأفضل الخلق على الإطلاق • نبينا فل عن الشقاق

(قوله وعلى آله) أى أتباعه ولو عصاة لأن العاصى أحوج الى الدعاء من غيره وقد تقرر أن المناسب لمقام الدعاء التعميم فالأولى تفسير الآل بطلاق الاتباع وأما فى مقام المدح فالمناسب تفسيرهم بالانقياء وأما فى مقام الزكاة فيفسرون ببنى هاشم وبنى المطلب عندنا معشر الشافعية وعند السادة المالكية يفسرون ببنى هاشم فقط وقوله وصحبه هو اسم جمع لاجمع على الراجح ومفرده صاحب والمراد به صاحب النبي ﷺ وتقدم تعريفه وأما خاص الصجب بعد الآل لمزيد شرفهم (قوله وسلم تسليما) هكذا فى بعض النسخ وأما كذا السلام ولم يؤكدا الصلاة كما فى الآية الشريفة ٣ لأنه اكتفى عن تأكيدها بقول الله وملائكته لها فى الآية كما قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقوله كثيرا صفة لقوله تسليما وقوله دائما أى مستمرا وقوله أبدا تأكيد (قوله الى يوم الدين) أى واجعل ذلك مستمرا الى يوم الدين أى يوم الجزاء وهو يوم القيامة لأن الناس يحزون فيه على أعمالهم فالمراد بالدين هنا الجزاء والقصد بذلك التأييد لا التأقيت لأن العرب تأتى بنظير ذلك ويريدون الاستدامة على الشيء والبقاء عليه دائما أبدا (قوله ورضى الله عن أصحاب رسول الله) أى باعد عنهم السخط بواسطة الرضا فعنى الرضا عدم السخط وقيل معناه القرب والمحبة والأصحاب جمع صحب أو صاحب وقوله أجمعين تأكيد (قوله والحمد لله رب العالمين) أتى بذلك فى آخر كتابه اقتداء بأهل الجنة فانهم يأتون بذلك فى آخر دعائهم كما أخبر بذلك المولى سبحانه وتعالى بقوله وهو أصدق القائلين وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وفى بعض النسخ آمين وهو اسم فعل بمعنى استجب يا الله اللهم استجب دعاءنا واختمنا بالصالحات أعمالنا

أشرف الأنام وعلى
آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا دائما
أبدا الى يوم الدين
ورضى الله عن
أصحاب رسول الله
أجمعين والحمد لله
رب العالمين

وهذا آخر ما يسره الله تعالى من الخاشية المباركة النافعة بعد صلاة الظهر يوم الاربعاء المبارك من شهر جمادى الآخرة الذى هو من شهور سنة ألف ومائتين وثمانية وخسين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وأرجو من الله أن يجعلها فى حيز القبول فانه كريم جواد يعطى كل مأمول والمرجو من اطلع عليها أن يدعو بالخير والمباعدة عن كل شر وضرر وأن يقبل العثرات ويعفو عن السيئات فان الانسان محل النسيان خصوصا فى هذا الزمان مع شغل الأذهان ونسأله حسن الختام بحمد سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وقد حصلت فى هذه الكتابة بركة بسبب أتى كتبت بعض عبارات فى الحرم المكي تجاه الكعبة المشرفة زادها الله تشريفا وتكريما ومهابة وتعظيما وكذلك كتبت بعض عبارات فى الحرم المدني بحسب منبر رسول الله ﷺ و رزقنا العود اليه وأقول عنده ولديه مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم وأقول أيضا مددكم يا أهل البيت رضى الله تعالى عنكم مددكم يا أهل البيت رضى الله تعالى عنكم أجمعين وصلى الله على سيدنا محمد الذى هدانا لسبيل الرشاد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم الى يوم التناد وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين وقد وافق تمام هذه الكتابة مولد سيدى أحمد البدوى رضى الله تعالى عنه وقد قرأته الفاتحة فينبى قراءتها كما ختمها انسان بالقراءة والله المسهل غفر الله لنا ولوالدينا ولشايخنا واخواننا وسائر المسلمين آمين

٣ قوله لأنه الخ
كذا فى أصله وفى
العبارة لا يخفى اه
مصححه

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله مولى النعم ومفيض على قلوب أوليائه سوانح التحقيق والكرم وله الشكر مهد السبيل لرضاته وأوضح منار الهدى باظهار شريعته المؤيدة بنحاتم أنبيائه وسيد أصفياه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وتابعيه وحز به سيدنا محمد الآتى بباهر الآيات ودوام الحجاج والمعجزات أما بعد فقد تم بحمده تعالى طبع حاشية خاتمة المحققين ذوى الافهام وقدة المدققين الاعلام جامع أشات الفضائل وحاوى علوم الاوائل الشيخ ابراهيم البيجورى رحمه الله وأثابه من فضله فوق ما يتمناه على شرح العلامة ابن قاسم الغزى على متن الغاية لا فى شجاع فى الفقه على مذهب الامام الشافعى رضى الله عنهم أجمعين وعناهم وحشرنا معهم يوم الدين مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين وهى حاشية جامعة لشتات ما تفرق من كتب المذهب جاء فيها مؤلفها بغرر التحقيق ونظم فيها درر

الفواض مع السهولة فى العبارة وحسن الاسلوب وقد تحلت طررها

ووشيت غررها بالشرح المذكور فكان ذلك نوراً على نور

وذلك بمطبعة دار احياء الكتب العربية جعلها الله

عامرة مضية مصححة بمعرفة لجنة التصحيح

بتلك الدار البهية وصلى الله على

سيدنا محمد النبي الامى

وعلى آله وصحبه وسلم

آمين



﴿ فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ ابراهيم البيجورى على شرح ابن قاسم ﴾

صحيفة	صحيفة
١٥٤ فصل في أحكام الايلاء	٢ فصل في أحكام الاقرار
١٥٧ فصل في أحكام الظهار	٨ فصل في أحكام العارية
١٦٢ فصل في أحكام القذف واللعان	١١ فصل في أحكام الغصب
١٦٨ فصل في أحكام العدة	١٥ فصل في أحكام الشفعة
١٧٣ فصل في أنواع المعتدة وأحكامها	٢٠ فصل في أحكام القراض
١٧٧ فصل في أحكام الاستبراء	٢٣ فصل في أحكام المساقاة
١٨١ فصل في أحكام الرضاع	٢٦ فصل في أحكام الاجارة
١٨٥ فصل في أحكام نفقة الاقارب والارقاء والبهائم	٣٢ فصل في أحكام الجعالة
١٩٤ فصل في أحكام الحضانة	٣٥ فصل في أحكام المخاربة
١٩٩ ﴿ كتاب أحكام الجنائيات ﴾	٣٦ فصل في أحكام احياء الموات
٢١٠ فصل في بيان الدية	٤١ فصل في أحكام الوقف
٢٢٤ فصل في أحكام القسامة	٤٧ فصل في أحكام الهبة
٢٢٩ ﴿ كتاب الحدود ﴾	٥٢ فصل في أحكام اللقطة
٢٣٤ فصل في أحكام القذف	٥٧ فصل في بيان أقسام اللقطة
٢٣٧ فصل في أحكام الاشرقة وفي الحد المتعاق	٥٩ فصل في أحكام اللقيط
بشرها	٦١ فصل في أحكام الوديعة
٢٤٠ فصل في أحكام قطع السرقة	٦٦ ﴿ كتاب أحكام انقراض الوصايا ﴾
٢٤٦ فصل في أحكام قاطع الطريق	٧٥ فصل في عدد القروض وبيانها
٢٤٩ فصل في أحكام الصيال وانلاف البهائم	٨٢ فصل في أحكام الوصية
٢٥١ فصل في أحكام البغاة	٩٠ ﴿ كتاب أحكام النكاح ﴾
٢٥٦ فصل في أحكام الردة	١٠٠ فصل فيما لا يصح النكاح الابه
٢٥٩ فصل في حكم تارك الصلاة	١٠٤ فصل في بيان أحكام الاولياء ترتيبا واجبارا
٢٦١ ﴿ كتاب أحكام الجهاد ﴾	وعلمه
٢٦٨ فصل في أحكام السلب وقسم الغنيمة	١١٠ فصل في محرمات النكاح
٢٧٤ فصل في قسم النفي على مستحقه	١١٧ فصل في أحكام الصداق
٢٧٦ فصل في أحكام الجزية	١٢٤ فصل والولاية على العرس مستحبة
٢٨٣ ﴿ كتاب أحكام الصيد والذبايح والضحايا والاطعمة ﴾	١٢٩ فصل في أحكام القسم والنشوز
٢٩٠ فصل في أحكام الاطعمة	١٣٥ فصل في أحكام الخلع
٢٩٥ فصل في أحكام الاضحية	١٣٨ فصل في أحكام الطلاق
٣٠٢ فصل في أحكام العقوبة	١٤٣ فصل في تقسيم الطلاق
٣٠٥ ﴿ كتاب أحكام السبق والرمي ﴾	١٤٥ فصل في أحكام طلاق الحر والعبد
	١٥٠ فصل في أحكام الرجعة

صحيفة	صحيفة
٣١١ ﴿ كتاب أحكام الأيمان والنذور ﴾	٣٥٣ فصل في أنواع الحقوق
٣١٩ فصل في أحكام النذور	٣٥٩ ﴿ كتاب أحكام العتق ﴾
٣٢٥ ﴿ كتاب أحكام الاقضية والشهادات ﴾	٣٦٥ فصل في أحكام الولاء
٣٤٠ فصل في أحكام القسمة	٣٦٧ فصل في أحكام التدبير
٣٤٥ فصل في الحكم بالينة	٣٧٠ فصل في أحكام الكتابة
٣٤٩ فصل في شروط الشاهد	٣٧٧ فصل في أحكام أمهات الاولاد

﴿ تم ﴾

